المحاسبة المتوسطة

الجزء الأول

تأليف

دونالد كيسو

جيري ويجانت

تعريب

د. أحمد حامد حجاج

أستاذ ورئيس قسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة المنصورة

تقديم

د. سلطان المحمد السلطان

عميد كلية الاقتصاد والإدارة (سابقا)

جامعة الملك سعود

دار المريخ للنشر

ص. ب: ١٠٧٢٠ - الرياض: ١١٤٤٣ - فاكس: ٤٦٥٧٩٣٩

المملكة العربية السعودية - تلفون ٤٦٥٨٥٢٣ - ٤٦٤٧٥٣١

المحتويات

مقدمـــة ١٧

الفصل الأول: المحاسبة المالية والمعايير المحاسبية ١٩

- الأهداف التعليمية ٢١
- طبيعة وبيئة المحاسبة المالية ٢٢
- الحاجة لوضع المعايير ٢٨
- الأطراف المشتركة في وضع المعايير المحاسبية ٢٩
- معايير المحاسبة الدولية ٤٧
- اخلاقيات بيئة المحاسبة المالية ٤٨
- أسئلة ٥١
- حالات ٥٣

الفصل الثاني: الاطار النظري للمحاسبة المالية ٦١

- الأهداف التعليميـــة ٦٣
- طبيعة الإطار النظري ٦٤
- وضع إطار نظري ٦٥
- المستوى الاول: الأهداف الأساسية ٦٦
- المستوى الثاني: مفاهيم أساسية ٦٧
- المستوى الثالث: مفاهيم الاعتراف والقياس ٧٥
- أسئلة ٩٢
- حالات ٩٦

الفصل الثالث : إستعراض للدورة المحاسبية ١١٧
- الأهداف التعليمية ١١٩
- الإجراءات المستخدمة في المحاسبة ١٢١
- المدين والدائن ١٢٣
- الدورة المحاسبية ١٢٦
- الاثبات في اليومية ١٢٨
- الترحيل إلى الاستاذ ١٣٠
- ميزانية المراجعة قبل التسوية ١٣١
- المخزون والحسابات المتعلقة به ١٣٧
- إقفال الحسابات في نهاية العام ١٣٩
- ميزان المراجعة بعد الاقفال ١٤١
- القيود العكسية ١٤١
- إستخدام قائمة التسوية في إعداد القوائم المالية ١٤٥
- أسئلة ١٥٦
- تمارين ١٥٧
- أمثلة ومشاكـــل ١٦٠

الفصل الرابع : قائمة الدخل والأرباح المحتجزة ١٦٥
- الأهداف التعليمية ١٦٧
- أهمية قائمة الدخل ١٦٨
- محددات قائمة الدخل ١٦٩
- قائمة الدخل والبنود غير المنتظمة ١٧٩
- تخصيص الضرائب على مدار الفترة ١٨٨
- ربح السهم ١٩١
- قائمة الأرباح المحتجزة ١٩٤
- منظـــور دولـــي ١٩٨
- الملحق ٤ ـ A ٢٠٠
- أسئلة ٢١٠
- حالات ٢١٤

- تمارين ٢١٧

الفصل الخامس: الميزانية وقائمة التدفقات النقدية ٢٢١

- الأهداف التعليمية ٢٢٣
- الجزء الأول: الميزانية ٢٢٤
  - أهمية الميزانية ٢٢٤
  - جوانب القصور في الميزانية ٢٢٥
  - تبويب الميزانية ٢٢٧
  - أشكال عرض الميزانية ٢٣٧
  - المعلومات الاضافية المقرر عنها في الميزانية ٢٣٧
  - أساليب الافصـــــاح ٢٤٣
  - المصطلحات المستخدمة ٢٤٦
- الجزء الثاني. قائمة التدفقات النقدية ٢٤٧
  - الغرض من قائمة التدفقات النقدية ٢٤٧
  - محتوى وشكل قائمة التدفقات النقدية ٢٤٨
  - إعداد قائمة التدفقات النقدية ٢٥٠
  - منظور دولي ٢٥٣
  - نظرة على القوائم المالية في المستقبل ٢٥٥
- أسئلة ٢٥٧
- حالات ٢٥٨
- تمارين ٢٦٠

الفصل السادس: المحاسبة والقيمة الزمنية للنقود ٢٦٥

- الأهداف التعليمية ٢٦٧
- تطبيقات مفاهيم القيمة الزمنية ٢٦٨
- طبيعة الفائدة ٢٦٩
- إختيار معدل الفائدة المناسب ٢٧٠
- المتغيرات الأساسية ٢٧٦
- مشاكل المبلغ الواحد ٢٧٧
- الدفعات الدورية ٢٨٤

- القيمة الحالية لدفعة عادية ٢٩٠
- بعض الحالات المعقدة ٢٩٥
- تقويم السندات طويلة الأجل ٢٩٧
- أسئلة ٣٠٠
- تمارين ٣٠٠
- أمثلة وحالات ٣٠١

الفصل السابع: النقدية وحسابات القبض ٣٠٩
- الأهداف التعليمية ٣١١
- الجزء الأول: النقديـــة ٣١٢
  - طبيعة ومكونات النقدية ٣١٢
  - إدارة النقدية والرقابة عليها ٣١٣
  - إستخدام حسابات البنوك ٣١٤
  - التحويلات الالكترونية للأموال ٣١٥
  - نظام صندوق المصروفات النثرية المخصص ٣١٦
  - الحماية المادية لأرصدة النقدية ٣١٨
  - تسوية أرصدة البنك ٣١٩
  - التقرير عن النقدية ٣٢٢
  - النقدية الخاضعة لقيود ٣٢٣
  - أنواع أخرى من القيود ٣٢٤
- الجزء الثاني: حسابات القبض ٣٢٦
  - حسابات المدينين ٣٢٧
  - الخصومات التجارية ٣٢٨
  - الخصومات النقدية (خصومات المبيعات) ٣٢٨
  - عدم الاعتراف بعنصر الفائدة ٣٣٠
  - تقويم حسابات المدينين ٣٣٠
  - حسابات المدينين المشكوك في تحصيلها ٣٣١
  - حسابات المخصصات الخاصة ٣٣٥
  - مردودات ومسموحات المبيعات ٣٣٥

- أوراق القبض ٣٣٧
- الإعتراف بأوراق القبض ٣٣٧
- الفائدة المحسوبة ٣٤٣
- تقويم أوراق القبض ٣٤٦
- التخلص من حسابات المدينين وأوراق القبض ٣٤٧
- تعيين حسابات المدينين ٣٤٨
- بيع (تحويل) حسابات المدينين وأوراق القبض ٣٥٠
- القضايا الفكرية المتعلقة بتحويل حسابات المدينين ٣٥٣
- عرض حسابات المدينين وأوراق القبض في الميزانية ٣٥٤
- أسئلة ٣٥٥
- حالات ٣٥٥
- تمارين ٣٥٧

الفصل الثامن: تقويم المخزون: مدخل التكلفة ٣٦١

- الأهداف التعليمية ٣٦٣
- التبويبات الأساسية للمخزون ٣٦٤
- إدارة المخزون والرقابة عليه ٣٦٤
- القضايا الأساسية في تقييم المخزون ٣٦٩
- البضاعة التي يشملها المخزون ٣٧٠
- التكاليف التي يلزم إدراجها في المخزون ٣٧٥
- ماهو إفتراض تدفق التكلفة الذي يلزم إستخدامه ؟ ٣٨٠
- بعض القضايا الخاصة المتعلقة بفرض الوارد أخيراً صادر أولاً ٣٨٧
- أسس اختيار طريقة المخزون ٤٠٠
- أسئلة ٤٠٢
- حالات ٤٠٢
- تمارين ٤٠٤

الفصل التاسع: المخزون: مشاكل تقويم إضافية ٤١١

- الأهداف التعليمية ٤١٣
- التكلفة أو السوق أيهما أقل ٤١٤

- التقويم على أساس صافي القيمة القابلة للتحقق ٤٢٣
- التقويم بإستخدام قيمة المبيعات النسبية ٤٢٤
- إرتباطات الشـــراء مشكلة خاصة ٤٢٥
- طريقة مجمل الربح في تقدير المخزون ٤٢٨
- طريقة مخـزون التجزئة ٤٣١
- عرض المخـــزون بالقوائم المالية ٤٤١
- أسئلـــة ٤٤٢
- حالات ٤٤٣
- أمثلة وتمارين ٤٤٤

الفصل العاشر: إقتناء الأصول الثابتة والتخلص منها ٤٤٩
- الأهداف التعليمية ٤٥١
- إقتناء الأصـول الثابتة ٤٥٢
- الإقتناء والتقويم ٤٦٥
- التكاليف التالية للاقتناء ٤٧٨
- التخلص من الأصول الثابتة ٤٨٤
- طرق أخرى لتقويم الأصول ٤٨٦
- الإلتزامات التي لا تحمل فائدة ٤٨٧
- عملية تركيب الفائدة ٤٨٨
- أسئلة ٤٩١
- حالات ٤٩٢
- تمارين ٤٩٤

الفصل الحادي عشر: الاهلاك والاستنزاف ٥٠١
- الاهداف التعليمية ٥٠٣
- الإهلاك كطريقة لتخصيص التكلفة ٥٠٤
- العوامل الداخلة في عملية الإهلاك ٥٠٤
- طرق تخصيص التكلفة (طرق الإهلاك) ٥٠٧
- طرق خاصة لإحتساب الإهلاك ٥١٢
- إختيار طريقة الإهلاك ٥١٦

- قضايا خاصة في الإهلاك ٥١٧
- تآكل قيمة الأصول ٥٢١
- الافصاح عن الأصول الثابتة والإهلاك ٥٢٦
- الاستنـزاف ٥٢٧
- التقرير المالي عن الموارد الطبيعية وإستنزافها ٥٣٥
- أسئلة ٥٣٦
- حالات ٥٣٦
- تمارين ٥٣٨

الفصل الثاني عشر: الأصول غير الملموسة ٥٤٣
- الأهداف التعليمية ٥٤٥
- تقويم الأصول غير الملموسة المشتراة ٥٤٦
- إستنفاد الأصول غير الملموسة ٥٤٧
- الأصول غير الملموسة التي يمكن تحديدها ٥٤٨
- حقوق الطبع والنشر ٥٥٠
- شهـرة المحـل ٥٥٥
- تقويم شهرة المحل ٥٥٩
- تآكل الأصول غير الملموسة ٥٦٦
- التقرير عن الأصول غير الملموسة ٥٦٨
- تكاليف البحث والتطوير ٥٦٩
- الأصول الأخـرى ٥٧٥
- أسئلة ٥٧٥
- حالات ٥٧٦
- أمثلة وتمارين ٥٧٨

الفصل الثالث عشر: الالتزامات المتداولة والالتزامات الاحتمالية ٥٨٣
- الأهداف التعليمية ٥٨٥
- القسم الأول: الإلتزامات المتداولة ٥٨٥
  - ماهو الإلتزام ٥٨٥
  - ماهو الإلتزام المتداول ٥٨٧

- تقويم الإلتزامات المتداولة ٥٨٨
- أوجه الإختلاف في الالتزامات المتداولة ٥٨٨
- الإلتزامات المتداولة التي يمكن تحديدها ٥٨٨
- المستحقات الجارية من الديون طويلة الأجل ٥٩١
- الإفصاح عن الإلتزامات المتداولة بالقوائم المالية ٦٠٧

ـ القسم الثاني: الإلتزامات الإحتمالية ٦٠٨
- المحاسبة عن الخسائر الاحتمالية ٦٠٨

ـ أسئلة ٦١٨
ـ حالات ٦١٨
ـ تمارين ٦٢٠

معجم المصطلحـــات ٦٢٥

تقديم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

وبعد، تمشياً مع سياسة كلية الاقتصاد والادارة بجامعة الملك سعود فرع القصيم والتي تحرص على تدريس أحدث ما وصل إليه العلم في البلاد المتقدمة، وعلى ضوء المناهج الدراسية الجديدة الخاصة باعداد الكوادر المهنية في ميدان المحاسبة، فقد تم تحديث ترجمة هذا الكتاب المحاسبة المتوسطة (١). حيث أنه يعد مرجعاً هاماً للعاملين في مهنة المحاسبة سواء كانوا في مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية أو مراقبين ماليين أو مديري حسابات في الشركات والمؤسسات الاقتصادية الهادفة للربح.

وفي النهاية لا يسعني إلا أن أحيي هذا المجهود الصادق الذي بذله الدكتور أحمد حجاج راجياً له دوام التوفيق في هذا المضمار.

دكتور سلطان المحمد السلطان

عميد كلية الاقتصاد والادارة

(سابقاً)

المقدمة

تركز المحاسبة المتوسطة على دراسة وتطبيق المبادىء المحاسبية المقبولة قبولا عاما، والتي تحكم الأداء المحاسبي بالوحدات الاقتصادية الهادفة للربح بكافة اشكالها القانونية، وبما يمكن من توفير قوائم وتقارير مالية لخدمة الأطراف المعنية الخارجية يمكن الاعتماد والتعويل عليها.

ويسعدني أن أقدم للمكتبة العربية ترجمة وتعريب هذا المرجع في المحاسبة المتوسطة لدونالد كيسو وجيري ويجانت والذي يأتي على رأس مراجع المحاسبة المتوسطة قاطبة، وهي حقيقة لا أظن أنني بحاجة إلى تأكيدها، لما يتميز به من عرض شامل وعميق ومعالجة جديدة ومتطورة للمبادىء المحاسبية، مع ربطها بالاجراءات المحاسبية، وذلك من خلال أمثلة وحالات عملية مستقاة من الواقع العملي، وذلك تسليما بأهمية دراسة المفاهيم في سبيل فهم الاجراءات، والتدريب على الاجراءات لاستيعاب المفاهيم.

واليوم نقدم هذا الجزء الأول متضمنا ترجمة وتعريف ثلاثة عشر فصلا من هذا المرجع.

ولا يسعني في النهاية إلا أن أذكر بكل الخير الأخ العزيز جداً الأستاذ الدكتور كمال سعيد مترجم الطبعة الأولى من هذه الترجمة والذي كان لي شرف مراجعتها ورفيق رحلة طويلا من ترجمة أمهات الكتب الأمريكية. وأيضا الأخ الأستاذ الدكتور سلطان محمد سلطان رائد هذه الحركة للترجمة فجزاهما الله عنا خير الجزاء كما لا يسعني إلا أن أشكر بشكل خاص الأخ أحمد إبراهيم المعيد بالكلية على مساعدتي في الترجمة والاخراج فقد كان جهده واضحا ومتميزا ورائعا فضلا عن الأخ أحمد شرف الباحث بالكلية والأخ خالد المعتصم المدرس المساعد بالكلية كما لايسعني في النهاية إلا التقدم لدار المريخ للنشر بالشكر على اتاحة الفرصة لي كي يرى هذا العمل النور.

والله نسأل أن يتقبل هذا العمل المتواضع خالصا لوجهه الكريم

د. أحمد حجاج

الفصل الأول

المحاسبة المالية والمعايير المحاسبية

FINANCIAL ACCOUNTING AND ACCOUNTING STANDARDS

- الأهداف التعليمية
- طبيعة وبيئة المحاسبة المالية
- الحاجة لوضع المعايير
- الأطراف المشتركة في وضع المعايير المحاسبية
- اخلاقيات بيئة المحاسبة المالية
- أسئلـــــــة

الفصل الأول

المحاسبة المالية والمعايير المحاسبية

FINANCIAL ACCOUNTING AND ACCOUNTING STANDARDS

الأهداف التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :-

١ - تعريف المحاسبة ووصف خصائصها الأساسية.

٢ - تحديد القوائم المالية الأساسية والوسائل الأخرى للتقرير المالي.

٣ - تحديد أهداف عملية التقرير المالي.

٤ - شرح الحاجة للمعايير المحاسبية.

٥ - وصف بيئة المحاسبة المالية.

٦ - تحديد الجهات الرئيسية لصياغة السياسة المحاسبية ودورها في عملية وضع المعايير المحاسبية

٧ - شرح معنى المبادىء المحاسبية المتعارف عليها.

٨ - وصف أثر الجماعات المختلفة على عملية وضع المعايير المحاسبية

٩ - تفهم القضايا المتعلقة بالجوانب الأخلاقية والمحاسبة المالية.

هل المحاسبة نشاط خدمي أم أنها نظام وصفي تحليلي، أم أنه نظام للمعلومات ؟ إنها كل ذلك

فهي كنشاط خدمي توفر للأطراف المستفيدة معلومات مالية كمية تساعدهم على إتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص وإستخدام الموارد سواء في المنشآت الهادفة للربح أو غير الهادفة للربح. كما أنها كنظام وصفي تحليلي فإنها تقوم بتحديد وتعيين الحجم الكبير من الأحداث والمعاملات التي تصف النشاط الاقتصادي. فعن طريق عمليات القياس والتبويب والتلخيص يمكن للمحاسبة حصر هذه البيانات في عدد قليل من العناصر

المترابطة التي يمكن بتجميعها والتقرير عنها بصورة صحيحة وصف المركز المالي ونتيجة النشاط والتدفقات النقدية لوحدة إقتصادية معينة كما أن المحاسبة كنظام للمعلومات تقوم بتجميع وتوصيل المعلومات الاقتصادية عن منشأة معينة إلى عدد كبير ومختلف من الأشخاص الذين ترتبط قراراتهم بنشاط هذه المنشأة.

ورغم مايبدو من إختلافات بين الأوصاف الثلاث السابقة للمحاسبة فإنها تتضمن الخصائص الأساسية الثلاث لها وهي:

١ - تحديد وقياس وتوصيل معلومات مالية . . . . عن

٢ - وحدات اقتصادية . . . . . إلى.

٣ - الأطراف المهتمة Interested persons

لقد كانت هذه الخصائص هي المميزة للمحاسبة لمئات السنوات، ومع ذلك فإنه خلال الستين عاماً الأخيرة إزداد حجم الوحدات الاقتصادية ودرجة تعقد العمل بها إلى درجة كبيرة، كما إزداد عدد ودرجة تنوع الأطراف المهتمة بصورة كبيرة جعلت المسئولية الملقاة على عاتق مهنة المحاسبة اليوم أكبر منها في أي فترة سابقة.

طبيعة وبيئة المحاسبة المالية THE NUTURE AND ENVIRONMENT OF FINANCIAL ACCOUNTING

لأغراض الدراسة والممارسة يتم تقسيم المحاسبة بصفة عامة إلى المجالات أو الفروع التالية: المحاسبة المالية، المحاسبة الادارية [التكاليف]، المحاسبة الضريبية، ومحاسبة المنشآت غير الهادفة للربح، ويركز هذا الكتاب على المحاسبة المالية.

والمحاسبة المالية هل العملية التي تنتهي بإعداد تقارير مالية خاصة بالمنشأة ككل لتستخدمها كل من الأطراف الداخلية والخارجية كالمستثمرين والموردين والمديرين والمصالح الحكومية. وعلى عكس ذلك، فإن المحاسبة الإدارية هي عملية تحديد وقياس وتجميع وتحليل وإعداد وتفسير وتوصيل المعلومات المالية التي تستخدمها الإدارة لأغراض تخطيط وتقييم ورقابة عمليات التنظيم ولضمان الاستخدام المناسب لموارده وحسن المساءلة عنها.

القوائم المالية والتقرير المالي: Financial Statements and Financial Reporting

تعد القوائم المالية الوسائل الأساسية التي يمكن من خلالها توصيل المعلومات المالية للأطراف الخارجية وهذه القوائم تقدم تاريخا مستموراً ومعبراً عنه بوحدات نقدية.

والقوائم المالية التي تُقدم عادة هي :

١ ـ الميزانية.

٢ ـ قائمة الدخل.

٣ ـ قائمة التدفقات النقدية.

٤ ـ قائمة حقوق الملكية. وعلاوة على ذلك فإن الملاحظات على القوائم تشكل جزءاً مكملاً لهذه القوائم المالية الأساسية الأربعة.

ولكن بعض المعلومات المالية قد يكون من الأفضل تقديمها عن طريق وسائل التقرير المالي الأخرى بخلاف القوائم المالية الرسمية، ومن أمثلة ذلك تقرير رئيس مجلس الإدارة أو الجداول المرفقة بالتقرير السنوي للشركة أو نشرات الإكتتاب أو التقارير المقدمة للجهات الحكومية أو توقعات الإدارة أو إبراز الأثر الاجتماعي أو البيئي للمنشأة. وهذه المعلومات قد تكون مطلوبة على أساس نشرات رسمية ملزمة أو قواعد تنظيمية أو إلى العرف السائد أو لأن الادارة ترغب في الافصاح عنها بصورة اختيارية.

وينصب إهتمام هذا الكتاب على تطور نوعين من المعلومات المالية هما القوائم المالية الأساسية ومايرتبط بها من افصاحات، وفي الآونة الأخيرة أشارت إحدى لجان التقرير المالي بالمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين إلى الإتجاه المحتمل في المستقبل لعملية التقرير المالي، وأوصت بأن تتضمن القوائم المالية في المستقبل مايلي :ـ

* بيانات مالية وغير مالية :

ـ القوائم المالية وجوانب الافصاح المتعلقة بها.

ـ بيانات تشغيل ومقاييس الأداء ذات المستوى العالي التي تستخدمها الإدارة في إدارة الشركة

* تحليل للإدارة :

ـ أسباب التغيرات في البيانات المالية والتشغيلية والبيانات المتعلقة بالأداء وتأثير الاتجاهات الأساسية بالشركة.

* معلومات مستقبلية :

ـ الفرص والمخاطر التي تواجهها الشركة، متضمنة تلك الناتجة عن الإتجاهات الأساسية بها.

ـ خطط الإدارة متضمنة عوامل النجاح الأساسية.

ـ مقارنة أداء المنشأة الحالي بالمعلومات المستقبلية التي سبق الافصاح عنها.

* معلومات عن الإدارة والمساهمين :
- أعضاء مجلس الإدارة والمديرين والمكافآت والمساهمين الأساسيين والصفقات والعلاقات بين تلك الأطراف.
* خلفية عامة عن الشركة :
- الأهداف والاستراتيجيات العامة.
- وصف للمنشأة وخصائصها.
- أثر هيكل الصناعة على المنشأة.

إن هذه الإتجاهات الجديدة توسع مجال الإهتمام من عملية التقرير المالي إلى عملية التقرير عن المنشأة ككل Business Reporting

أهداف التقرير المالي Objectives of financial Reporting

في محاولة وضع أساس يمكن أن تستند إليه معايير المحاسبة والتقرير المالي.

قامت مهنة المحاسبة بتحديد مجموعة من أهداف التقرير المالي في منشآت الأعمال فالتقرير المالي يجب أن يوفر معلومات :-

أ - مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمرتقبين وللمستخدمين الآخرين في إتخاذ قرارات إستثمار وإئتمان وما إلى ذلك من قرارات بشكل رشيد. ويجب أن تكون هذه المعلومات قابلة للإستيعاب من قبل الأفراد الذين يتفهمون الأنشطة التجارية والاقتصادية بصورة معقولة ولديهم الرغبة في بذل جهد مناسب في دراسة المعلومات.

ب - تساعد المستثمرين والدائنين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من المستخدمين على تقدير مقدار وتوقيت ودرجة التأكد من المتحصلات النقدية المتوقعة من التوزيعات أو الفوائد. وكذلك المتحصلات من بيع وتسوية أو إستحقاق الأوراق المالية أو القروض، فإذا كانت التدفقات النقدية للمستثمرين والدائنين مرتبطة بالتدفقات النقدية للمنشأة فإن عملية التقرير المالي يجب أن توفر معلومات تساعدهم على تقدير مقدار وتوقيت ودرجة التأكد من صافي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة للمنشأة.

ج - عن الموارد الاقتصادية للمنشأة والمطالبات المترتبة على هذه الموارد [تعهدات المنشأة بتحويل موارد إلى وحدات أخرى وكذلك حقوق الملكية] وعن آثار المعاملات والأحداث والظروف التي تؤدي لتغيير موارد المنشأة والمطالبات المترتبة عليها.

وبصفة عامة فإن أهداف التقرير المالي هي :

١ ـ توفير معلومات مفيدة لقرارات الاستثمار والائتمان.
٢ ـ توفير معلومات مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المتوقعة.
٣ ـ توفير معلومات عن موارد المنشأة والمطالبات المترتبة على هذه الموارد والتغيرات في كل منها.

وربما أدى التركيز على «تقدير التدفقات النقدية المحتملة» إلى جعل البعض يستنتج أن في ذلك تغليب للأساس النقدي على أساس الاستحقاق في المحاسبة، وذلك على عكس الواقع. فالمعلومات التي تستند إلى أساس الإستحقاق في المحاسبة توفر دليلاً على المقدرة الحالية والمستقبلة للمنشأة على توليد تدفقات نقدية ملاءمة بشكل أفضل من المعلومات التي تقتصر على الآثار المالية للمتحصلات والمدفوعات النقدية.

وقد سبق القول في دراستنا لمقرر مبادىء المحاسبة أن الهدف من إستخدام أساس الاستحقاق في المحاسبة هو التأكد من تسجيل الأحداث المؤثرة على القوائم المالية للمنشأة في فترة وقوعها وليس في الفترة التي تحصل فيها المنشأة أو تسدد نقود فقط. على سبيل المثال، فإن استخدام أساس الاستحقاق في تحديد الدخل الصافي يعني الإعتراف بالإيرادات عن إكتسابها when earned وليس عند تحصيل النقدية والإعتراف بالمصروفات عند تحملها when incurred وليس عند سدادها. ففي ظل محاسبة الاستحقاق يتم الاعتراف بالايرادات ـ في أغلب الأحيان ـ عند إتمام عمليات البيع، ولذلك يمكن ربط الإيرادات بالفترة التي حدثت فيها المبيعات. ولذلك فإنه على المدى الطويل تكون إتجاهات الإيرادات ذات مغزى أكبر من الاتجاهات في المتحصلات النقدية.

العوامل البيئية التي تؤثر على المحاسبة: Environmental Factors That Influence Accounting

إن المحاسبة ـ غيرها من النظم والأنشطة الإنسانية ـ هي نتاج لبيئتها حيث تتكون بيئة المحاسبة من الظروف والقيود والمؤثرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية التي تختلف من وقت لآخر. ونتيجة لذلك، فإن الأهداف والممارسات المحاسبية الآن تختلف عما كانت عليه في الماضي لأن نظرية المحاسبة قد تطورت لتتوافق والمتطلبات والمؤثرات المتغيرة. فالمحاسبة المالية الحديثة هي نتاج للعديد من الظروف والمؤثرات منها خمسة تستحق الذكر وهي:

أولا: تعترف المحاسبة بأن الأفراد يعيشون في عالم يتصف بندرة الموارد. فلأن

عرض الموارد محدود فإن الأفراد يحاولون التحفظ في إستخدامها وإستخدامها بكفاءة، وتحديد وتشجيع من يستطيع إستخدامها بكفاءة. فعن طريق الإستخدام الكفء للموارد يرتفع مستوى المعيشة. وتلعب المحاسبة دوراً هاماً في تحقيق مستوى معيشة أعلى لأنها تساعد على تحديد من يستخدمون هذه الموارد بكفاءة ومن يستخدمونها بدون كفاءة. فعلى سبيل المثال، فإنه عن طريق قياس وتوصيل ومقارنة الدخل المكتسب والأصول المستخدمة في شركات مثل IBM، جنرال موتورز، وآبل وجنرال إليكتريك، فإنه يمكن تحديد من يستخدمون الموارد بكفاءة، ومن يستخدمونها بدون كفاءة، ونتيجة لذلك يمكن للمستثمرين والمقرضين أن يقدروا العائد النسبي والمخاطر المرتبطة بغرض الاستثمار ومن ثم يوجهون الموارد بفاعلية.

ثانيا: تعترف المحاسبة بأن الموارد الانتاجية مملوكة بصفة عامة للقطاع الخاص بدلاً من الحكومة. فرغم أن الحكومة تقوم بجمع الضرائب وتقديم اعانات لصناعات معينة وتنظيم صناعات أخرى إلا أن الأسواق والمشروعات الخاصة والمنافسة هي التي تحدد بصفة عامة مدى نجاح المشروع ونموه. وتلقى هذه الحقيقة بعبء جوهري على مهنة المحاسبة في قياس الأداء بصورة صحيحة وعادلة. حتى تستطيع الشركات الجيدة جذب رأس المال للاستثمار.

ثالثا: تعترف المحاسبة بأن النشاط الاقتصادي يتم بواسطة وحدات مستقلة تعرف بمنشآت الأعمال. وتتكون هذه المنشآت من موارد اقتصادية [أصول] وتعهدات اقتصادية [التزامات] ومصالح متبقية [حقوق ملكية] ويؤدي النشاط الاقتصادي للمنشأة إلى زيادة أو تخفيض هذه العناصر. ومن ثم تقوم المحاسبة بتجميع الأنشطة الاقتصادية والتقرير عنها عندما تؤثر على عناصر كل منشأة أعمال.

رابعاً: تعترف المحاسبة بأنه في النظم الاقتصادية المعقدة والمتقدمة يوكل البعض [ملاك ومستثمرون] مهمة الوصاية والرقابة على ممتلكاتهم إلى آخرين [المديرين]. حيث تميل صيغة شركات الأموال في منظمات الأعمال لفصل الملكية عن الإدارة وخاصة في المنظمات الكبرى، وعلى ذلك، فقد برزت وظيفة الوكالة Stewardship ـ قياس البيانات والتقرير عنها للملاك ـ كأحد الأدوار الهامة للمحاسبة. وقد أدى هذا التطور بالضرورة لزيادة الحاجة إلى المعايير المحاسبية. فقد أصبحت المحاسبة مسئولة عن تقديم المعايير التي تؤكد وتضمن ملائمة ومصداقية وإمكانية مقارنة المعلومات المقدمة للملاك الغائبين. ويلعب المراجع الخارجي دوراً أساسيا في الوفاء بهذه المسئولية عن طريق

إختبار مدى عدالة القوائم المالية وإتفاقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ومن ثم زيادة الثقة في مصداقية هذه القوائم

خامسا: تعترف المحاسبة بأن الموارد الاقتصادية والتعهدات الاقتصادية والمصالح المتبقية يجب التعبير عنها في صورة نقدية. ففي أغلب الاقتصاديات تستخدم النقود كمقياس لكل من الخصائص النوعية والكمية للأحداث والموارد والتعهدات الاقتصادية. ورغم أن هذا قد يكون أمراً واضحاً، فإنه يلاحظ أن بعض الشركات قد قامت في وقت ما بالتقرير عن معلوماتها بإستخدام مقاييس أخرى بخلاف النقود. على سبيل المثال، فقد قامت شركة Amoskeagy - وقد كانت أكبر شركة أقطان في العالم في وقت ما - بإعداد قائمة دخل على أساس الياردات كوحدة قياس بدلا من الدولار الى حد كبير.

كيف تؤثر المحاسبة على بيئتها: How Accounting Influences Its Environment

تعمل أيضا المحاسبة على تشكيل بيئتها وتلعب دوراً هاما في توجيه القرارات والمواقف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والتنظيمية. فالمحاسبة نظام يقوم بتغذية عكسية للأفراد والمنظمات بالمعلومات التي يمكن إستخدامها في إعادة تشكيل بيئتهم؛ فهي توفر معلومات لإعادة تقييم الأهداف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وكذلك عن التكاليف والمنافع النسبية للوسائل البديلة لتحقيق هذه الأهداف.

وتؤثر الأرقام المحاسبية التي يتم التقرير عنها على تحويل الموارد بين الشركات والأفراد وعلى سبيل المثال افترض أن أحد المتاحف تلقى هبة عينية فهل يجب التقرير عن هذه الهبة في التقارير المالية للمتحف على أساس قيمتها السوقية ؟ إن التقرير عنها على أساس القيمة السوقية قد لا يشجع على تقديم هبات أخرى للمتحف في المستقبل، حيث يدرك الواهبون المحتملون أن المتحف ينعم بالازدهار ومن ثم يقل لديهم الحافز على تقديم هبات إضافية.

وأخيراً فإن محطات الطاقة النووية سوف يلزم تطهيرها ونقل قلبها النووي فإذا قام المحاسبون بالتقرير عن جزء من مصروفات هذه العملية الآن فسوف تكون أسعار الطاقة أعلى الآن وأقل في المستقبل، أما إذا تم تحميل هذه التكاليف على العمليات بعد التخلص من هذه المحطات فسوف تكون أسعار الطاقة أقل الآن وأعلى في المستقبل*

* محطات الطاقة من الشركات المنظمة حكومياً Regulated في أمريكا والتي يخضع تحديد أسعار البيع Rates فيها للوائح حكومية تستند للأرقام المقرر عنها في القوائم المالية.

وبصفة عامة، فإن المعلومات المحاسبية المقرر عنها تؤثر على إدراك الآخرين للظروف المالية للمنشأة ومدى نجاحها، ويقود هذا الإدراك إلى تغيرات في السلوك الإقتصادي. وطالما أن السلوك الإقتصادي يتأثر بهذه المعلومات فسوف تصبح عملية وضع المعايير المحاسبية محل جدال.

الحاجة لوضع المعايير

THE NEED TO DEVELOP STANDARS

لأن المحاسبة تؤثر بصفة مستمرة على بيئتها وتتأثر بها، فإن هناك إهتمام كبير بصياغة المعايير المحاسبية وبالممارسة المحاسبية.

ولقد كان لدى مستخدمي قوائم المحاسبة المالية كل من الحاجات المتطابقة والمتعارضة لأنواع متنوعة من القوائم. ولمواجهة هذه الاحتياجات وللوفاء بمسئولية الإدارة عن التقرير المالي عن الأصول الموكولة لهم Fiduciary Reporting Responsibility ويقوم المحاسبون بإعداد مجموعة واحدة من القوائم المالية ذات الغرض العام. وبحيث تصور هذه القوائم بصورة عادلة وواضحة وكاملة الموقف المالي ونتائج عمليات المنشأة. وعند إعدادهم للقوائم المالية يواجه المحاسبون المخاطر المحتملة للتحيز وخطأ التفسير وعدم الدقة والغموض. ومن أجل تدنية هذه المخاطر حاولت مهنة المحاسبة وضع هيكل نظري يحظى بالقبول العام وتتم ممارسته على نطاق واسع. فبدون هذا الهيكل النظري سيقوم كل محاسب أو منشأة بوضع الهيكل النظري الخاص بها واستخدامه في الممارسة على أن يقوم قراء القوائم المالية بتطويع أنفسهم مع ممارسات المحاسبة والتقرير المالي لكل منشأة على حدة. ونتيجة لذلك سيكون من المستحيل إعداد قوائم مالية تقبل المقارنة.

وقد تبنت مهنة المحاسبة مجموعة عامة من المعايير والإجراءات التي أطلق عليها المبادىء المحاسبية المتعارف عليها GAAP حيث يشير مصطلح «المتعارف عليها» إما إلى قيام جهة تنظيم محاسبي ذات سلطة بوضع مبدأ للتقرير المالي في مجال معين أو إلى أن هناك ممارسة محاسبية معينة قد حظيت بالقبول العام على مدار الزمن بسبب تطبيقها على نطاق واسع.

ورغم أن هذه المبادىء والممارسات قد أثارت كلا من الجدل والإنتقاد، فإن أغلب المحاسبين وأعضاء المجتمع المالي ينظرون إليها باعتبارها المعايير والإجراءات التي ثبتت فائدتها على مدار الزمن.

نظرة تاريخية HISTORICAL PERSPECTIVE

قبل سنة ١٩٠٠ لم يكن إقتصاد الولايات المتحدة يتطلب سوى نمط بسيط نسبياً من الوظيفة المحاسبية، كما أن مهنة المحاسبة في حد ذاتها لم تكن موجودة بالفعل. فقد كانت الملكية الفردية هي الشكل الشائع في منظمات الأعمال، وقد ركزت التقارير المالية على جوانب السيولة والقدرة على الدفع وإقتصرت على الاستخدام الداخلي وأغراض فحص البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

وفي الفترة من ١٩٠٠ إلى ١٩٢٩ أدى ظهور الشركات الضخمة التي تتسم بانفصال الملكية عن الإدارة وزيادة حجم الاستثمار والمضاربة في أسهم الشركات إلى خلق طلب على المزيد من الافصاح وتغير التركيز من القدرة على الدفع إلى القدرة على توليد الدخل. كما أدى التعديل الدستوري عام ١٩١٣ الذي أعطى للحكومة الفيدرالية سلطة فرض ضريبة دخل على منشآت الأعمال والأفراد إلى زيادة التركيز على قياس الدخل.

ونتيجة لإنهيار سوق الأسهم عام ١٩٢٩ـ الكساد العظيم ـ وزيادة عدم الرضا عن التقارير المحاسبية بذلت الحكومة الفيدرالية وبورصات الأوراق المالية ومهنة المحاسبة جهوداً كبيرة لتحسين المحاسبة. وأصبح تعدد واحتياجات الأطراف المهنية هو مجال الإهتمام عند وضع المعايير المحاسبية، كما أصبح هناك العديد من المنظمات المهنية والهيئات الحكومية واللوائح التشريعية التي لها أثر هام على وضع هذه المعايير.

الأطراف المشتركة في وضع المعايير المحاسبية
PARTIES INVOLVED IN STANDARD SETTING

هناك عدد من المنظمات الفاعلة في عملية وضع المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية ومن أهمها:

١ ـ هيئة تداول الأوراق المالية	SEC
٢ ـ المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين	AICPA
٣ ـ مجلس معايير المحاسبة المالية	FASB
٤ ـ مجلس معايير المحاسبة الحكومية	GASB
٥ ـ هيئات أخرى مثل معهد المديرين الماليين	FEI
ومعهد المحاسبين الإداريين	IMA

هيئة تداول الأوراق المالية Securities And Exchange Commission (SEC)

وقد أنشأت هيئة تداول الأوراق المالية سنة ١٩٣٤م في الولايات المتحدة نتيجة للكساد العظيم في الثلاثينات، والذي نتج عنه إنهيار واسع في منشآت الأعمال وأسواق الأوراق المالية. وتعتبر SEC إحدى الهيئات الحكومية التي تتولى تنفيذ قوانين الأوراق المالية وغيرها من القوانين في أمريكا. حيث تلتزم أغلب الشركات التي تصدر أوراق مالية للجمهور العام أو الشركات المقيدة في البورصة بتقديم قوائم مالية معتمدة إلى SEC. وعلاوة على ذلك، فإن SEC لها سلطات واسعة في تحديد الممارسات والمعايير المحاسبية التي تستخدمها الشركات الخاضعة لإشرافها. وبالتفصيل الذي تراه. وتقوم SEC بنشر متطلباتها وآراءها المحاسبية بعدة صور ومنها:

١ - نشرات التقرير المالي FRR

٢ - التنظيم S-X الذي يتضمن تعليمات ونماذج لإعداد القوائم المالية.

٣ - قراراتها في الحالات التي تُعرض عليها.

علاقة SEC بالمهنة :-

عند إنشاء SEC لم تكن هناك أية جهة حكومية أو مهنية - تقوم بإصدار المعايير المحاسبية وقد شجعت SEC على إنشاء جهة مهنية لوضع المعايير لأنها إعتقدت أن المهنة لديها من الموارد والخبرة مايكفي لوضع المعايير المحاسبية. ونتيجة لذلك، فقد إنحصر وضع المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة بصفة عامة في الجهات المهنية سواء عن طريق المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أو مجلس معايير المحاسبة المالية.

وقد أكدت SEC على دعمها لمجلس معايير المحاسبة المالية حين أشارت إلى أن القوائم المالية التي تتفق مع المعايير الصادرة عن FASB سوف يُفترض أنها تحظى بتأييد رسمي. وبصفة عامة فإن SEC تطالب الشركات المسجلة لديها بالاتساق مع المبادىء المحاسبية المتعارف عليها GAAP وعلاوة على ذلك فقد أشارت في تقاريرها للكونجرس إلى أنها تعتقد أن المبادأة في عملية وضع وتطوير المعايير المحاسبية يجب أن تظل في يد الجهات المهنية تحت إشراف الهيئة.

إشـــراف SEC

لقد عملت SEC مع الجهات المهنية بصورة جيدة في مجال وضع المعايير المحاسبية. فقد إعتمدت بصفة عامة على AICPA و FASB في تنظيم مهنة المحاسبة ووضع المعايير المحاسبية.

ومع ذلك فقد إختلف مدى تدخل SEC في وضع المعايير المحاسبية على مدى هذه السنوات. ففي بعض الحالات حاولت الجهات المهنية وضع معيار معين ولكن SEC رفضه. وفي حالات أخرى فقد دفعت SEC الجهات المهنية للإسراع بوضع معايير لمعالجة مشاكل معينة في التقرير المالي مثل المحاسبة عن الاستثمارات في الأوراق المالية والتقرير عن المشتقات المالية derivatives. وفي الحالات الأخرى، فإن SEC تقوم بنقل المشاكل إلى FASB كما تستجيب للمذكرات المبدئية لمعاييره وتقدم له المشورة عند الضرورة.

إن SEC لديها سلطة وضع المبادىء المحاسبية والإلزام بها. ولذلك فإن الجهات المهنية يجب أن تصغى بعناية لآراء SEC حتى تستمر في الإشتراك في صياغة المعايير المحاسبية والإلزام بها.

الإلـــزام بالمعـــايير :

كما سبق القول، فإن الشركات المقيدة بالبورصة تلتزم بتقديم قوائمها المالية إلى SEC فإذا إعتقدت SEC في وجود أي خطأ في شكل أو محتوى القوائم المالية فإنها ترسل خطاب بذلك إلى الشركة، وعادة ما يتم تلافي هذا الخطأ بسرعة. ومع ذلك فإذا إستمر الخلاف بين SEC والشركة، فإن SEC لها السلطة في إصدار «أمر مؤقت» Stop order يمنع الشركة المصدرة من إصدار أوراق مالية أو تداول أوراق مالية في البورصات. إن هذه القواعد والإجراءات تضمن نزاهة عملية التقرير المالي في الشركات ذات الإكتتاب العام.

المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين:

لقد كانت جهود AICPA حيوية لعملية وضع المبادىء المحاسبية المتعارف عليها GAAP. على سبيل المثال، فقد قام المعهد سنة ١٩٣٠ بتشكيل لجنة خاصة للتنسيق مع بورصة نيويورك في الأمور التي تهم المحاسبين والمستثمرين والبورصة. وهي اللجنة التي تطورت فيما بعد إلى لجنة إجراءات المحاسبة Committee of accounting Procedures (CAP)

وقد قامت CAP ـ التي ضمت في عضويتها محاسبين قانونيين ـ بإصدار (٥١) «نشرة بحث محاسبي» تتعامل مع المشاكل المحاسبية المثارة وذلك خلال الفترة من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٥٩م. ورغم أن هذه النشرات قد عملت على تضييق مجال الاختلاف في الممارسات المحاسبية إلى حد ما، فإن مدخل CAP في التعامل مع كل مشكلة على حدة قد فشل في تقديم هيكل متكامل ومحدد جيداً من المبادىء المحاسبية وهو ماكان مطلوباً

ومرغوباً فيه. ونتيجة لذلك: فقد قام AICPA في سنة ١٩٥٩ بإنشاء «مجلس مبادىء المحاسبة Accounting Principles Board (APB).

وقد تمثلت أهداف APB الأساسية في:

١ ـ وضع مبادىء محاسبية مكتوبة.

٢ ـ تحديد الممارسات المحاسبية الصحيحة.

٣ ـ تضييق مجالات الاختلاف وعدم الاتساق في الممارسة المحاسبية.

ولتحقيق هذه الأهداف كان من المتفق عليه ضرورة وضع إطار نظري متكامل يساعد في حل المشاكل عند ظهورها وكذلك ضرورة إجراء بحث مستفيض في كل قضية قبل إصدار أي نشرات فيها.

وقد كان لدى APB سلطة ومسئولية أكبر من سلطة CAP وقد ظل المجلس ينتقى أعضاءه ـ الذين تراوحوا بين ١٨ و ٢١ عضواً ـ من المحاسبين القانونيين كما ضم أيضاً ممثلين عن الصناعة والمجتمع الأكاديمي. وقد كان يُراعي دائماً أن تستند الإصدارات الرسمية للمجلس [التي أطلق عليها آراء مجلس مبادىء المحاسبة APB opinions] بصفة أساسية على دراسات بحثية وأن يتم تدعيمها بالمبررات والتحليلات. وفي الفترة بين تاريخ إنشاءه سنة ١٩٥٩ وحله سنة ١٩٧٣ أصدر APB ٣١ نشرة.

ولسوء الحظ فقد تعرض APB للحصار على مدى سنوات وجوده حيث إتُهم بضعف الإنتاجية والفشل في التصرف السريع لتصحيح الأخطاء المحاسبية التي تظهر، وفيما بعد خاض APB العديد من القضايا المحاسبية الشائكة ليواجه معارضة صاخبة من الصناعة وشركات المراجعة وإحتمالات للتدخل الحكومي. وفي سنة ١٩٧١ قام رواد مهنة المحاسبة ـ تدفعهم الرغبة في تجنب التدخل الحكومي في تنظيم المهنة ـ بتشكيل مجموعة دراسة لوضع المبادىء المحاسبية [عرفت باسم Wheat Committee] وذلك لدراسة تنظيم وتشكيل APB وتحديد التغيرات الضرورية للحصول على نتائج أفضل. وقد تم تقديم توصيات هذه اللجنة إلى AICPA في ربيع سنة ١٩٧٢، وتم إعتمادها بالكامل ودخلت حيز التنفيذ مع بداية سنة ١٩٧٣.

مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board (FASB)

لقد نتج عن توصيات لجنة wheat حل APB وتشكيل هيكل جديد لوضع المعايير يتكون من ثلاثة منظمات هي: مؤسسة المحاسبة المالية FAF ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB والمجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية FASAC وتقوم مؤسسة

المحاسبة المالية FAF بإنتقاء أعضاء FASB ومجلسه الاستشاري وتمويل أنشطتهم والإشراف بصفة عامة على أنشطة FASB.

ولكن المنظمة الأكثر أهمية في هذا الهيكل الثلاثي هي FASB الذي تتركز مهمته الأساسية في وضع وتحسين معايير المحاسبة والتقرير المالي لإرشاد وتوجيه الجمهور العام الذي يضم مصدري ومراجعي ومستخدمي المعلومات المالية. وقد إستندت توقعات نجاح FASB والمساندة التي حظي بها على وجود العديد من أوجه الإختلاف بينه وبين APB مثل:

١ - العضوية الأقل: حيث يتكون FASB من سبعة أعضاء بعكس APB الذي كان يضم ١٨ عضوا.

٢ - العضوية طوال الوقت وبمقابل: حيث يحصل أعضاء FASB على مقابل مجزي ويتفرغون للعمل بالمجلس لمدة ٥ سنوات قابلة للتجديد، في حين كان أعضاء APB متطوعين وغير متفرغين.

٣ - إدارة ذاتية أكبر: لقد كان APB مجرد لجنة فرعية من AICPA، في حين أن FASB غير تابع لأية منظمة مهنية بعينها. حيث يُعين أعضاء FASB ويخضعون للمساءلة من جانب مؤسسة المحاسبة المالية فقط.

٤ - المزيد من الاستقلال: فقد كان أعضاء APB يحتفظون بمراكزهم الخاصة في الشركات والمؤسسات، في حين يجب على أعضاء FASB أن يقطعوا كل هذه الروابط.

٥ - التمثيل الأوسع: فقد كان من الضروري أن يكون كل أعضاء APB من المحاسبين القانونيين أعضاء AICPA ولكن في الوقت الحاضر فإنه لا يُشترط أن يكون عضو FASB محاسبا قانونيا.

وعلاوة على ذلك، فإنه للحصول على المساعدة من أجهزته الفنية يعتمد FASB على الخبراء في العديد من مجموعات العمل التي يتم تشكيلها لدراسة المشروعات المختلفة وكذلك على اللجنة الاستشارية لمعايير المحاسبة المالية FASAC حيث تتحمل هذه اللجنة مسئولية إستشارية تجاه FASB في كل من السياسات العامة والقضايا الفنية وكذلك في المساعدة على إنتقاء أعضاء مجموعات العمل.

دورة وضع المعايير الواجبة due Process

هناك قاعدتان أساسيتان تحكمان FASB عند وضع معايير المحاسبة المالية:

أ - أنه يجب أن يستجيب لحاجات ووجهات نظر المجتمع الإقتصادي ككل وليس فقط مهنة المحاسبة.

ب - أنه يجب أن يعمل على مرأى من الجمهور العام بحيث يعطى للأطراف المهتمة الفرصة كاملة للتعبير عن وجهات نظرها. وللتأكد من تحقيق هذه الأهداف يتم إتباع الخطوات التالية قبل إصدار FASB لأي معيار للمحاسبة المالية:

١ - يتم تحديد مجال أو مشروع معين وإدراجه في أجندة Agenda المجلس

٢ - يتم تشكيل مجموعة عمل من الخبراء في مختلف القطاعات لتحديد المشاكل والقضايا والبدائل المرتبطة بهذا المجال.

٣ - يقوم جهاز FASB الفني بإجراء البحث والتحليل اللازم.

٤ - يتم إعداد مذكرة مناقشة discussion Memorandum وإصدارها

٥ - يتم غالبا عقد جلسة إستماع عامة Public hearing وذلك بعد ٦٠ يوماً من إصدار مذكرة المناقشة عادة.

٦ - يقوم المجلس بتحليل وتقييم استجابات الجمهور العام.

٧ - يقوم المجلس بإمعان النظر في القضايا المطروحة وإعداد «مذكرة مبدئية» Exposure draft للإصدار.

٨ - يستمر عرض المذكرة المبدئية للتعليق العام لمدة ٣٠ يوما على الأقل وبعدها يقوم المجلس بتقييم كل الآراء التي تلقاها.

٩ - تقوم لجنة بدراسة المذكرة المبدئية مع التعليقات التي وردت عليها وإعادة تقييم موقفها وتعديل المذكرة المبدئية إذا إقتضى الأمر ذلك.

١٠ - يقوم المجلس مجتمعاً بدراسة المذكرة المعدلة بصورة نهائية ويصوت على إصدار نشرة بمعيار Standards statement ويتطلب إصدار معيار محاسبي جديد موافقة خمسة من أعضاء FASB السبعة على الأقل. وتعبر نشرات FASB عن المبادىء المحاسبية المتعارف عليها GAAP ومن ثم فهي ملزمة في الممارسة. ويلاحظ أن كل نشرات وآراء APB التي كانت قائمة عند إنشاء FASB يظل معمولا بها إلى أن تصدر نشرات من FASB بتعديلها أو إلغاءها. ولتجنب الخلط المحتمل في فهم كلمة «مبادىء» إستخدام FASB مصطلح «معايير المحاسبة المالية» في نشراته.

أنواع نشـــرات FASB

يصدر عن FASB الأنواع الرئيسية التالية من النشرات:

١ ـ معايير وتفسيرات Standards and Interpretations

حيث تعبر معايير المحاسبة المالية الصادرة عن FASB عن المبادىء المحاسبية المتعارف عليها GAAP وعلاوة على ذلك يصدر FASB أيضا تفسيرات تمثل تعديل أو استكمال للمعايير الموجودة. ويكون لهذه التفسيرات نفس سلطة الإلزام الخاصة بالمعايير كما تتطلب نفس نسبة التصويت الخاصة بالمعايير للموافقة عليها. ومع ذلك، فإن FASB عند إصداره لهذه التفسيرات لا يقوم بنفس الإجراءات العلنية التي يقوم بها عند إصدار المعايير. وقد كان APB ايضا يقوم بإصدار تفسيرات لآراءه، ويعتبر كلا النوعين من التفسيرات الآن ملزما لأغراض تحديد المبادىء المحاسبية المتعارف عليها. ومنذ أن حل FASB محل APB قام بإصدار ١٢١ معيار و٤٠ تفسيرا.

٢ ـ مفاهيم المحاسبة المالية Financial Accounting Concepts

في محاولة من FASB للتخلي عن مدخل معالجة مشكلة بمشكلة Problem-by-problem approach، قام المجلس في نوفمبر ١٩٧٨م بإصدار نشرته الأولى من سلسلة «نشرات مفاهيم المحاسبة المالية»، وتهدف هذه السلسلة إلى وضع الأهداف والمفاهيم الأساسية التي سيستخدمها المجلس في وضع معايير المحاسبة والتقرير المالي في المستقبل. حيث تهدف هذه السلسلة لتكوين مجموعة من المفاهيم الشاملة والمتكاملة، أو إطار نظري يشكل أداة لحل المشاكل الحالية والمستجدة بصورة متسقة consistent وعلى عكس قوائم معايير المحاسبة المالية، فإن قوائم مفاهيم المحاسبة المالية لا تقوم بإرساء GAAP. ومع ذلك، فإن قوائم المفاهيم تمر عبر نفس الدورة السابقة [مذكرة مناقشة، جلسة إستماع عامة، مذكرة مبدئية . . . الخ] التي تمر بها قوائم المعايير.

٣ ـ نشـــرات فنـية: Technical Bulletins

يتلقى FASB العديد من التساؤلات من مصادر مختلفة حول تطبيق معاييره وتفسيراته أو آراء APB أو نشرات الأبحاث المحاسبية، كما أن هناك حاجة ملحة للتصدي المستمر لمشاكل المحاسبة والتقرير المالي. على سبيل المثال، فقد صدر قانون ضريبي حديث يعفي الشركات من بعض ضرائب الدخل التي سبق أن سجلتها كإلتزامات، وبذلك برز تساؤل حول كيفية التقرير عن هذه الضرائب الملغاة، هل تعالج كتخفيض لمصروف ضريبة الدخل، وكتعديلات لفترة سابقة، أم كبند غير عادي Extraordinary؟ ولقد قام

FASB بإصدار نشرة فنية سريعة تقضي بالتقرير عن هذا الإعفاء الضريبي كتخفيض لمصروف ضريبة الدخل في الفترة الحالية. ويجب التأكيد على أن هذه النشرات الفنية لاتصدر إلا عندما:

١ - يكون من المتوقع ألا تحدث تغييرا كبيرا في الممارسة المحاسبية لعدد من المنشآت.
٢ - تكون تكلفة تطبيقها منخفضة.
٣ - لا يتعارض التوجيه الوارد في النشرة مع أي مبدأ محاسب أساسي ومتعارف عليه.

٤ - لجان عمل القضايا العاجلة Emerging Issues Task Forces

في سنة ١٩٨٤ قام FASB بإنشاء «لجنة عمل القضايا العاجلة» EITF التي تتكون من ١٧ عضوا منهم ١١ من شركات المراجعة، ٤ من منشآت الأعمال ومراقب من SEC ومندوب عن FASB والهدف من هذه اللجنة هو الوصول إلى إتفاق [بموافقة ١٥ عضوا على الأقل] حول كيفية المحاسبة عن المعاملات المالية الجديدة أو غير المعتادة والتي يُحتمل أن تخلق تنوعا في ممارسات التقرير المالي [من أمثلة هذه المعاملات كيفية المحاسبة عن إلغاء خطط المعاشات Pension Plans، وكيفية المحاسبة عن القروض الإنشائية غير المعتادة التي تقدمها شركات الإدخار والقروض S&L وكيفية المحاسبة عن المبالغ الإضافية المسددة في عمليات الإقتناء أو السيطرة].

ولا يمكن التقليل عن أهمية EITF، على سبيل المثال فإنه في إحدى السنوات قامت EITF بدراسة ٦١ قضية تقرير مالي عاجلة ووصلت إلى إجماع فيما يقرب من ٧٥٪ منها، وقد أشارت SEC إلى أنها سوف تفضل إستخدام الحلول التي تضعها هذه اللجنة وسوف تطالب بتبرير أي خروج عنها.

وتقدم EITF المساعدة إلى FASB بعدة طرق على سبيل المثال فإن القضايا العاجلة عادة ما تجذب إنتباه الجمهور العام، وإذا لم يتم حلها بشكل سريع فإنها قد تقود إلى أزمة مالية وتؤدي الى ضعف ثقة الجمهور في ممارسات التقرير المالي الحالية وهو ما قد يؤدي الى التدخل الحكومي الذي يهدد إستمرار المهنة في وضع المعايير بنفسها. وعلاوة على ذلك، فإن EITF تقوم بتحديد المشاكل المحاسبية محل الخلاف بمجرد ظهورها وإمكانية حلها بصورة سريعة أو ضرورة تدخل FASB في حلها. وكأن EITF أصبحت في الواقع «مرشح للمشاكل» Problem Filter بالنسبة إلى FASB. وعلى ذلك، فإنه من المتوقع أن ينشغل FASB بالمشاكل طويلة الأجل الأكثر شمولاً في حين تتعامل EITF مع القضايا العاجلة قصيرة الأجل.

مجلس معايير المحاسبة الحكومية Governmental Accounting Standards Board (GASB)

لقد إنتقد العديد من المحاسبين القوائم المالية التي تعدها الحكومات بسبب عدم قابليتها للمقارنة مع التقارير المالية التي تعدها منظمات الأعمال الخاصة. على سبيل المثال، فإن العديد من الحكومات تستخدم أساس نقدي مبسط ولا تدرج بنوداً مثل الاهلاك في قوائم الدخل الخاصة بها. وقد برز هذا النقص في قابلية القوائم للمقارنة في السبعينات عندما واجهت عدد من المدن الأمريكية الكبرى إحتمال الإفلاس. ونتيجة لذلك تم إنشاء مجلس معايير المحاسبة الحكومية GASB في سنة ١٩٨٤ تحت إشراف مؤسسة المحاسبة المالية FAF لتناول قضايا التقرير المالي في الحكومات المركزية والمحلية.

ويتشابه الهيكل التنظيمي في GASB مع نظيره في عام FASB، حيث يضم مجلس إستشاري يُطلق عليه «المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الحكومية» GASAC، كما يلقى المعاونة من جهازه الفني الخاص ومجموعات العمل الخاصة به.

وبدون شك، فقد كان إنشاء GASB محل خلاف، حيث يرى الكثيرون ضرورة وجود جهة واحدة لوضع المعايير هي FASB. وقد كان من المأمول أن تقسيم عملية وضع المعايير بين GASB - التي تتعامل فقط مع قضايا التقرير المالي في الحكومات المركزية والمحلية - و FASB - التي تتناول تقارير كل الوحدات الاقتصادية الأخرى - لن يؤدي لحدوث أي تناقض. ولما كان مجال إهتمامنا ينصب على التقارير المالية التي تعدها المنظمات الهادفة للربح فسوف يركز هذا الكتاب على المعايير التي يصدرها FASB فقط.

ويعرض الشكل ١-١ الهيكل التنظيمي الرسمي لوضع معايير التقرير المالي كما هو موجود حالياً.

منظمات أخرى مؤثرة Other Influential Organizations

لقد كان للعديد من المنظمات الأخرى أثر واضح في تحديد نظرية المحاسبة. فقد إهتم «معهد المحاسبين الإداريين» IMA بالبحث المحاسبي في مجال محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية وذلك منذ إنشاءه سنة ١٩١٩م، ويُطلق على نشرته الشهرية «المحاسبة الإدارية» Management Accounting. وفي سنة ١٩٦٨م قام المعهد بتوسيع برنامجه البحثي.. ليضم المدى الواسع من المعلومات الاقتصادية/ الاجتماعية التي يحتاجها هؤلاء الذين يديرون منشآت الأعمال والذين يقدمون رأس المال لها.

كما قام «معهد المديرين الماليين» FEI ومؤسسة أبحاث المديرين الماليين التابعة له بنشر

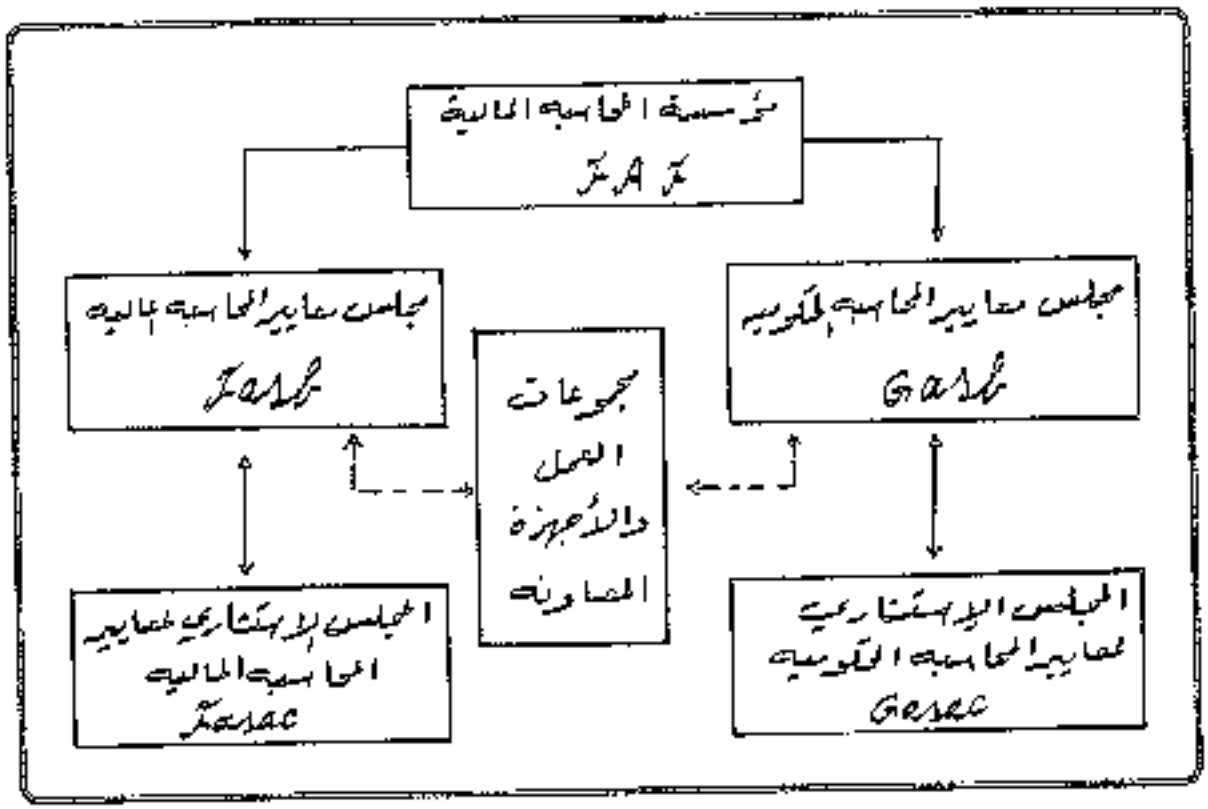

شكل (١ - ١): الهيكل التنظيمي لوضع المعايير المحاسبية.

العديد من الدراسات الهامة في مجال المحاسبة والتقرير المالي ويطلق على نشرته الشهرية «المدير المالي» The Financial Executive. وللمعهد تأثير واضح على وضع المعايير المحاسبية من خلال لجنة المبادىء المحاسبية به. حيث تقوم هذه اللجنة بدراسة مذكرات المناقشة والمذكرات المبدئية المتعلقة بمعايير FASB وتقدم آراءها وتوصياتها. وفي الفترة الأخيرة قام المعهد بتشكيل لجان لمتابعة أعمال مجموعات العمل في FASB المسئولة عن تطوير المعايير المختلفة.

وقد كان «لمجلس معايير محاسبة التكاليف» CASB أثره أيضا على تطور الفكر المحاسبي. حيث يمثل CASB إحدى الهيئات التابعة للكونجرس الأمريكي وذلك لزيادة درجة الإتساق في ممارسات محاسبة التكاليف لأغراض التعاقدات الحكومية defense contracts عن طريق وضع معايير محاسبة التكاليف ورغم أن إهتمامنا في هذا الكتاب منصب على المحاسبة المالية وليس محاسبة التكاليف، فإن اهتمام CASB بالتكاليف التي يمكن تحميلها على العقود الحكومية يتداخل بالضرورة مع الموضوعات المتعلقة بالمحاسبة والتقرير المالي.

وتشكل «مصلحة الضرائب» IRS التي تستمد سلطتها من قانون الضرائب

وتعديلاته وتعليماته التفسيرية ـ واحدة من أهم القوى المؤثرة على الممارسة المحاسبية. ففي محاولتهم لتخفيف عبء الضريبة وتجنب إمساك مجموعتين من الدفاتر يقوم مديرو الشركات عادة بإستخدام الإجراءات المحاسبية «المقبولة» التي تؤدي لتقليل الدخل الخاضع للضريبة. ومع ذلك، فإنه لاختلاف أهداف قانون الضرائب عن أهداف المحاسبة المالية، فإن «المحاسبة الضريبية الجيدة» لاتعني بالضرورة «محاسبة مالية جيدة» فكما سيلاحظ خلال هذا الكتاب، فإن قوانين الضرائب و «الآثار الضريبية» ذات أثر واضح على عملية إتخاذ القرار في المنشآت وعلى إختيار الطرق المحاسبية المستخدمة. وبصفة عامة فإن الاختلافات بين المحاسبة الضريبية والمحاسبة المالية من الأمور المسموح بها، ومع ذلك فإنه عند إعداد القوائم المالية يجب أن تفسح الاعتبارات الضريبية المجال لمتطلبات المحاسبة المالية السليمة.

تغيير دور AICPA

لعديد من العقود تولى AICPA زمام القيادة في تطوير المبادىء والقواعد المحاسبية وقام بوضع الممارسات المحاسبية والإلزام بها بشكل فاق أي منظمة مهنية أخرى. وقد كان APB لجنة فرعية من AICPA. وعندما حل FASB محل APB قام AICPA بإنشاء إدارة المعايير المحاسبية ليمثل الرأى الرسمي للمعهد في قضايا المحاسبة والتقرير المالي. فقد تم تكوين «اللجنة التنفيذية للمعايير المحاسبية» AcSEC داخل هذه الادارة وأعطت لها سلطة التحدث باسم المعهد في مجال المحاسبة التقرير المالي.

وخلال سنوات عملها الأولى تولت AcSEC :

١ ـ الرد على إصدارات كل من FASB ، SEC

٢ ـ توجيه الإهتمام إلى القضايا المستحدثة التي لم يتناولها FASB أو SEC وذلك عن طريق إصدارها لسلسلة «قوائم أو نشرات الموقف» Statement of Position "SOP". وبسبب كثرة عدد القوائم التي صدرت من هذه السلسلة فقد أعرب FASB في نهاية سنة ١٩٧٨م عن أن AICPA ربما يخلق بذلك جهة أخرى لوضع المعايير، واقترح ضم هذه الأعمال إليه عن طريق إعادة صياغة هذه القوائم على نمط إصدارات FASB بحيث يتم إصدارها في صورة قوائم أو نشرات بمعايير المحاسبة المالية بعد عرضها للتعليق العام. كما إتجهت FASB لوضع سلسلة جديدة من «النشرات الفنية» Technical Bulletins التي تقدم توجيهات مستمرة حول الممارسات المفضلة في المحاسبة والتقرير المالي.

وقد وافق AICPA على مقترحات FASB السابقة. وبذلك أصبح دور AcSEC الأساسي هو تقديم توجيهات في مواقف خاصة بصناعات معينة عن طريق إصدار «أوراق بقضايا ومشاكل» Issue Paper ، حيث تقوم هذه الأوراق بتحديد مشاكل التقرير المالي الحالية وتقديم المعالجات البديلة لها. ويوفر هذا الاجراء تنبيه مبكر إلى FASB لضمان إصداره لمعاييره وتفسيراته ونشراته الفنية في الوقت المناسب. وفي بعض الأحيان لا يقرر FASB إضافة موضوع هذه الأوراق إلى مذكرته، ونتيجة لذلك قد يقرر AcSEC بالتبعية إصدار «قائمة موقف» SOP في هذا المجال. وتتضمن هذه القوائم إحدى قضايا التقرير المالي في صناعة معينة. وعلاوة على ذلك، تقوم AcSEC أيضا بإصدار «نشرات ممارسة» Practice Bulletins توضح فيها وجهة نظر المعهد في كيفية التقرير عن نوعية معينة من المعاملات. وأخيرا يقوم المعهد بإصدار «إرشادات المحاسبة والمراجعة في صناعة معينة» التي تقدم إرشادات خاصة بصناعة معينة [مثل المحاسبة في الملاهي، شركات الطيران، المعاهد والجامعات، البنوك، شركات التأمين، وغيرها].

ومازال AICPA هو الرائد في عملية وضع معايير المراجعة من خلال «مجلس معايير المراجعة» التابع له، وفي تنظيم ممارسة المراجعة، ووضع الاخلاقيات المهنية والإلزام بها وفي توفير برامج مستمرة للتعليم المهني، كما يقوم المعهد بوضع وتصحيح الإمتحانات المؤهلة لشهادة محاسب قانوني CPA والتي تُعقد في جميع الولايات الأمريكية الخمسين.

المبادىء المحاسبية المقبولة قبولا عام Generally Accepted Accounting Principles

كما سبق القول، فإن المبادىء المحاسبية المتعارف عليها هي تلك المبادىء التي تحظى «بتأييد رسمي ظاهر». ويطالب دستور الأداء المهني الذي أصدره AICPA بأن يقوم الأعضاء بإعداد القوائم المالية طبقا للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها. وبصفة خاصة، فإن المادة ٢٠٣ من هذا الدستور تمنع العضو من إبداء الرأي بإتفاق القوائم المالية مع GAAP إذا ما كانت هذه القوائم تتضمن مخالفة جوهرية لمبدأ محاسبي معين إلا إذا إتضح للعضو أن ذلك يرجع لظروف غير عادية وأن القوائم المالية ستكون مضللة بدون هذه المخالفة. وتؤدي مخالفة العضو للمادة ٢٠٣ إلى سحب ترخيص ممارسة المهنة منه.

وتتمثل المبادىء المحاسبية المتعارف عليها في المعايير والتفسيرات الصادرة عن FASB والآراء والتفسيرات التي صدرت عن APB ونشرات الأبحاث المحاسبية التي صدرت عن CAP. ومع ذلك، فإنه عند حدوث معاملة محاسبية معينة لم تتناولها أي من هذه النشرات، يتجه المحاسب في هذه الحالة إلى النشرات الرسمية الأخرى التي من أهمها

قوائم الموقف، إرشادات المحاسبة والمراجعة التي تصدر عن AICPA ، وكذلك النشرات الفنية التي تصدر عن FASB. حيث يُنظر إلى هذه المستندات على أنها تحظى بتأييد رسمي ظاهر لأن هناك جهات معينة معترف بها قامت بإصدارها بعد إعطاء كل الأطراف المهتمة والمتأثرة بها الفرصة كاملة للرد على المذكرات المبدئية والمشاركة في جلسات الاستماع العامة. وإذا لم تتضمن كل هذه النشرات التوجيه الكافي فإنه يمكن النظر عندئذ إلى مستوى آخر مثل قوائم FASB في المفاهيم و«أوراق القضايا» «ونشرات الممارسة» الصادرة عن AICPA أو النشرات الأخرى الصادرة عن AICPA أو FASB [مثل توصيات مجموعات عمل القضايا المستجدة EITF]. ويوضح الشكل [١-٢] هذه المستويات أو الطوابق المختلفة التي أطلق عليها أحدى الكتاب «منزل GAAP».

لقد حاولت مهنة المحاسب بصفة مستمرة أن تضع هيكل للنظرية والممارسة يمثل مرشداً عاماً. وأدت محاولاتها إلى إنتقاء مجموعة من المعايير والإجراءات المحاسبية التي أُطلق عليها المبادىء المحاسبية المقبولة قبولا عاماً GAAP ، وهي مبادىء تحظى بتأييد رسمي ظاهر وواضح.

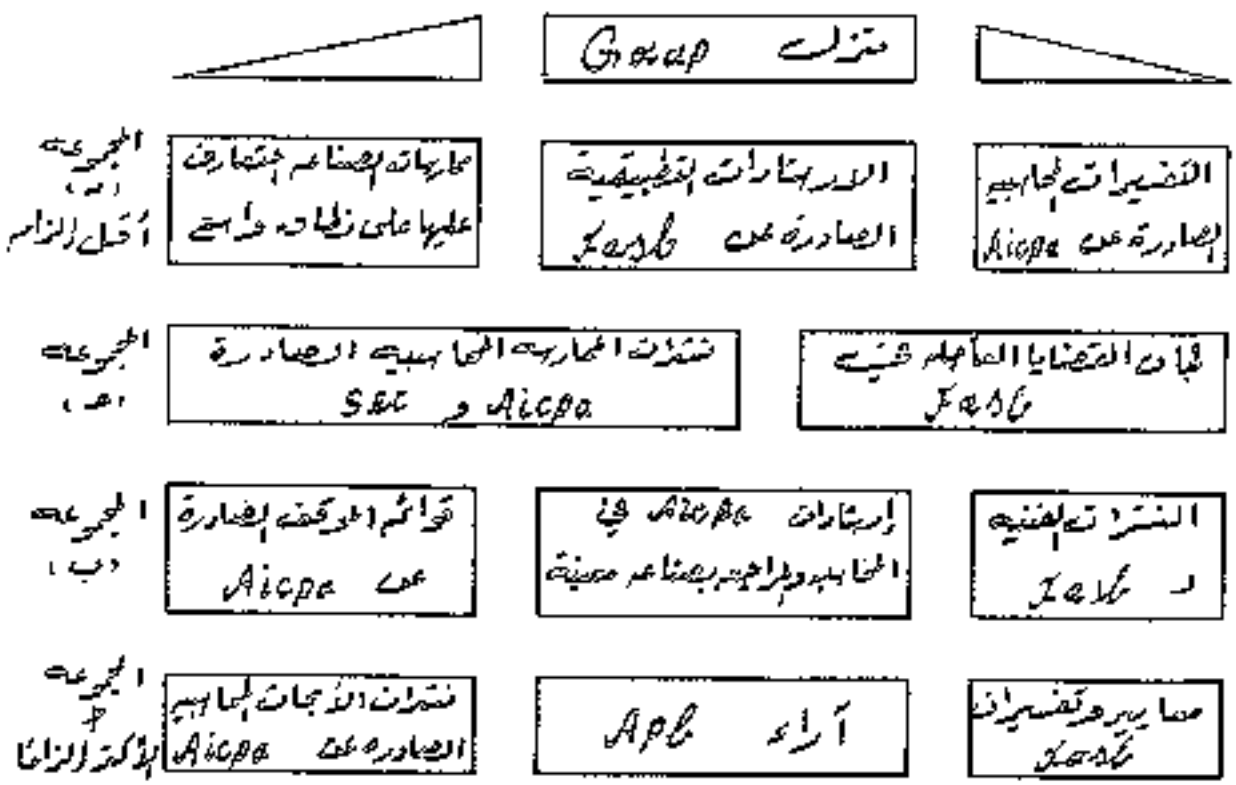

شكل (١ - ٢): منزل GAAP

وضع المعايير في بيئة سياسية STANDARD SETTING IN A POLITICAL ENVIRONMENT

ربما كانت القوة الأكثر تأثيراً على عملية وضع المعايير المحاسبية نابعة من الجماعات المختلفة للمستخدمين. حيث تضم جماعات المستخدمين الأطراف الأكثر إهتماما وتأثرا بالمعايير والقواعد والإجراءات المحاسبية. وتلعب جماعات المستخدمين مثل هذا الدور الهام لأن عملية وضع المعايير المحاسبية تمثل قراراً إجتماعياً، بمعنى أن المعايير المحاسبية هي نتاج لتصرف سياسي أكثر منها لإستنتاج منطقي أو لنتائج تجريبية.

فقد ترغب جماعات المستخدمين في المحاسبة عن أحداث إقتصادية معينة أو التقرير عنها بصورة معينة وتكافح بشدة للحصول على ما تريد. وتعلم هذه الجماعات أن الطريقة الأكثر كفاءة للتأثير على المعايير التي تحكم الممارسة المحاسبية هي المشاركة في صياغة هذه المعايير أو محاولة التأثير على أو إقناع من يقوم بصياغتها. ولذلك، فقد أصبح FASB هدفاً للعديد من الضغوط ومحاولات إحداث التغيير في المعايير الحالية ووضع معايير جديدة* وبسبب معدل التغير السريع والتعقد المتزايد في الاقتصاد، فقد اصبحت هذه الضغوط في تزايد مستمر. وقد طالبت بعض الجماعات المؤثرة بأن تتصرف مهنة المحاسبة بشكل أكثر سرعة وحزما في حل مشاكلها وإستكمال جوانب النقص بها، في حين عارضت جماعات أخرى ذلك مفضلة إدخال التعديلات في صورة بطيئة وعند الاقتضاء فقط.

وتتعدد مصادر التأثير على عملية وضع المعايير المحاسبية، ولكن الضغوط الأكثر حدة واستمراراً تأتي من الشركات والجهات الحكومية، المؤسسات المالية والإتحادات الصناعية، شركات المراجعة، الجهات الأكاديمية، والمنظمات المحاسبية وقطاع الاستثمار وكما يتضح من الشكل ١ ـ ٣

فهل يلزم تواجد العوامل السياسية Politics في وضع معايير المحاسبة والتقرير المالي ؟ إننا نمارس السياسة في المنزل، المدرسة، علاقات الأخوة، في الأحزان، في المكتب وفي المسجد والكنيسة والمعبد، فالسياسة في كل مكان ! كما أن FASB لايعمل في فراغ. فعملية وضع المعايير هي جزء من هذا العالم الواقعي، ومن ثم لا يمكنها أن تتجنب

* لقد إعترف كل رؤساء FASB بخضوع العديد من مشروعات المجلس لضغوط سياسية مثل «المحاسبة عن الإلتزامات العرضية» «المحاسبة عن الأوراق المالية القابلة للتداول»، «المحاسبة عن المعاشات» و «قائمة التدفقات النقدية»، «المحاسبة عن ضرائب الدخل».

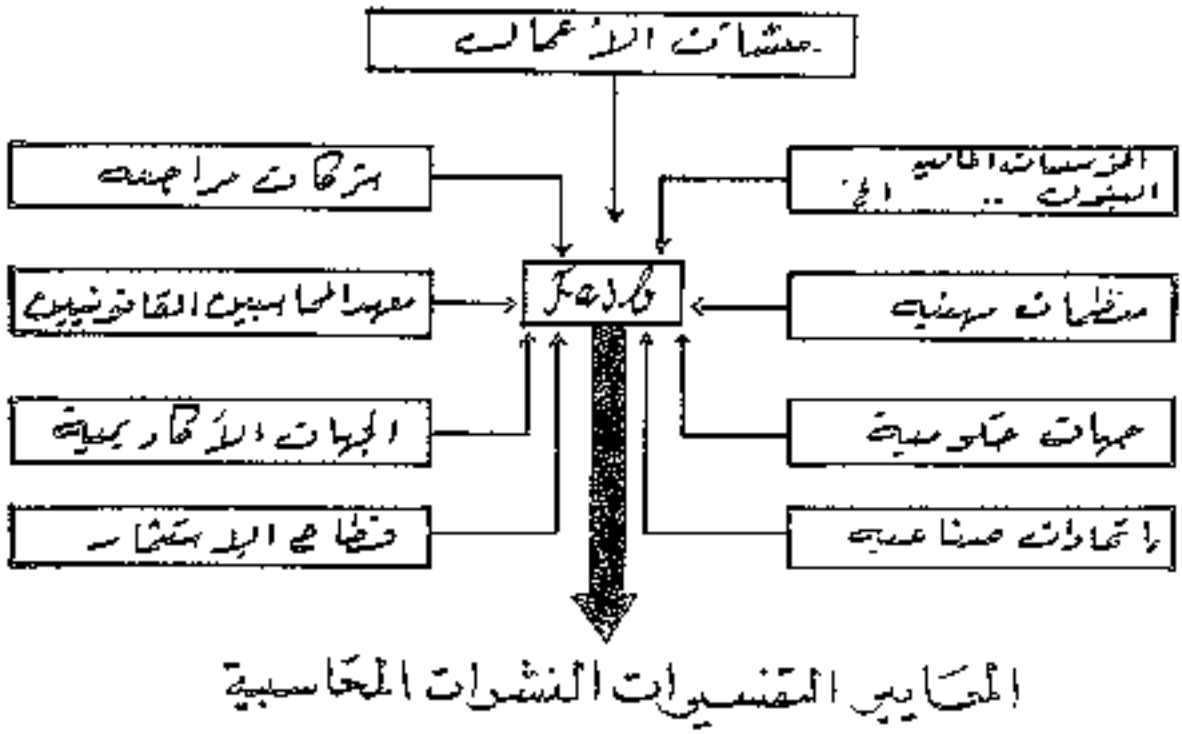

شكل (١ ـ ٣) : جماعات المستخدمين المؤثرة على صياغة المعايير المحاسبية

العوامل والضغوط السياسية . ولا يعني هذا القول بأن العوامل السياسية تمثل شراً أو إثماً evil في عملية وضع المعايير المحاسبية ، فعند دراسة «الآثار الاقتصادية»* economic consequences للعديد من المعايير المحاسبية فإنه ليس من المستغرب أن ترفع جماعات المصالح الخاصة صوتها بالإنتقاد (سواء التأييد أو المعارضة) عند صياغة هذه المعايير، وعلى المجلس ان يتنبه للعوامل السياسية والآثار الإقتصادية لقراراته، ولكن مايجب أن يتجنبه المجلس هو قيامه بإصدار نشرات بدافع سياسي خالص . فالسياسات اليومية لا يمكن أن تمثل أساس وضع المعايير. فبجانب إصغاء المجلس لجمهور المهتمين بمعاييره ، فإن هذه المعايير يجب أن تقوم على أساس بحثي دقيق وفي إطار نظري يستند إلى الحقائق الاقتصادية . ومع ذلك ، فعلى FASB أن يتوقع إستمرار العوامل السياسية

* المقصود «بالآثار الإقتصادية» في هذا الصدد أثر التقارير المحاسبية على ثروة مصدري ومستخدمي المعلومات المالية سلوك إتخاذ القرار الناتج عن هذا الأثر ، وقد يكون لسلوك هذه الأفراد والجماعات آثار مالية محددة لقرارات معدي المعلومات المالية . لمزيد من المناقشة التفصيلية عن هذه الظاهرة أنظر:

S.A. Zeff "The Rise of economic consequences", Journal of Accountancy, December 1978.

وضغوط جماعات المصالح الخاصة، فكما قال ت. سي. إليوت [شاعر إنجليزي]. . «إن الانسان لا يمكنه إحتمال الكثير من الحقائق». .

ومن الأمثلة الحديثة على هذه الآثار الاقتصادية حالة الكساد التي تعرضت لها شركات الإدخار والقروض (S&L). فللحصول على المزيد من السيولة، تتجه الكثير من هذه الشركات لبيع جزء من إستثماراتها في محافظ للأوراق المالية، ومع ذلك فإنها حين تفعل ذلك سوف تلتزم بالتقرير عن خسائر كبيرة لأن القيمة السوقية لهذه الاستثمارات تقل بكثير عن قيمتها الدفترية. ونتيجة لذلك، سوف تؤدي هذه الخسائر إلى تخفيض حقوق الملكية إلى الحد الذي تصبح فيه الكثير من هذه الشركات مخالفة للقواعد المنظمة لها. وقد طالبت شركات S&L بالسماح لها بتأجيل هذه الخسائر وإستهلاكها على مدار فترة زمنية مناسبة في المستقبل. وأعلنت مهنة المحاسبة من جانبها أنه في ظل المبادىء المحاسبية المتعارف عليها يجب التقرير عن الخسارة عند وقوعها لأن هناك صفقة مكتملة قد حدثت، ونحن من جانبنا نتفق مع هذا الرأي الأخير. ولكن هذا الموقف يرفع التساؤل حول سبب المطالبة الشديدة من جانب بعض الشركات بإتخاذ موقف معين يبدو غير متفق مع الجوهر الحقيقي للمعاملة المالية وكذلك مع المبادىء المحاسبية المتعارف عليها.

الإهتمام المستمر بعملية وضع المعايير Continued Interest in Standard Setting

طالما أن هناك العديد من المصالح التي يمكن أن تتأثر بتطبيق معيار محاسبي معين، فإنه ليس من المستغرب أن يوجد نقاش واسع حول من له حق وضع هذه المعايير ومن يلتزم بتطبيقها، ونناقش فيما يلي بعض هذه القضايا الهامة.

فجوة التوقع Expectation Gap

لقد تعرضت كل المهن لفحص متزايد من جانب الحكومة سواء كانت هذه المهنة مهنة الأعمال المصرفية والاستثمار بسبب عدم كفاءتها أو مهنة الطب بسبب إرتفاع التكاليف وحالات الغش في العلاج أو مهنة المهندسين بسبب فشلهم في مراعاة الآثار البيئية والإجتماعية لعملهم.

ولم تنج مهنة المحاسبة من الإنتقاد وذلك بسبب انتشار بعض حالات الغش في الشركات وحالات الافلاس المفاجيء. مما عرض المهنة للانتقاد ورفع التساؤلات حول أسلوب أدائها، ويضاف إلى ذلك رغبة المجتمع في المزيد من المساءلة لكل مؤسساته، ولذلك فإنه ليس من المستغرب أن يهتم الكونجرس بكل ممارسات مهنة المحاسبة وعملية

وضع معايير المحاسبة والمراجعة ودور مهنة المحاسبة في دنيا الأعمال.

وعلى سبيل المثال، فقد قام أحد أعضاء مجلس النواب الأمريكي John Dingell بعقد جلسات إستماع حول عدد من قضايا المحاسبة والمراجعة كان من بينها التساؤل حول ما إذا كان FASB، SEC يقومان بإصدار المعايير بكفاءة وفي الوقت المناسب. وقد جاء عقد هذه الجلسات نتيجة لحالات الافلاس والغش الواسعة التي حدثت في شركات أمريكية كبرى، وهناك من يعتقد في الكونجرس بأنه كان يمكن تجنب هذه الحالات إذا ما تم توفير المزيد من المعلومات في الوقت المناسب.

وعلاوة على ذلك، فإن هذه الجلسات قد ألقت المزيد من الأضواء على ما يعرف بجريمة «أصحاب الياقات البيضاء» white collar crime في مجال التقرير المالي. فعلى سبيل المثال، فإن المناخ السائد في بعض الشركات يضغط على المديرين التنفيذيين بأن «يجعلوا الأمور تبدو أفضل من حقيقتها» وذلك من أجل زيادة الأرباح في الأجل القصير. وفي حالات أخرى يلعب الطمع والأنانية دوراً هاماً. هذا وقد قامت المباحث الفيدرالية بالتحقيق فيما يقرب من ٢٨٠ حالة غش في البنوك في إحدى السنوات، وذلك بنسبة زيادة قدرها ٣٠٪ عن السنة السابقة عليها. وقد قدر البعض أن ما تخسره البنوك بسبب حالات الغش الداخلي يزيد عن ثمانية أضعاف ما تخسره في عمليات السطو الخارجي.

وتعترف مهنة المحاسبة بضرورة أن تلعب دوراً هاماً في الحد من حالات غش «أصحاب الياقات البيضاء»، وأصبحت استجابتها للانتقادات الموجهة في هذا المجال مباشرة وسريعة. فعلى سبيل المثال، قام AICPA بإنشاء قسم جديد لشركات المراجعة [علاوة على القسم الموجود حالياً للأعضاء المنفردين] به فرعان، إحداهما للشركات التي تقوم بمراجعة عملاء SEC والآخر للشركات التي تقوم بمراجعة منشآت مملوكة ملكية خاصة. ولتأكيد على قيام الفرع الأول بالوفاء بمسئولياته، قام AICPA بإنشاء «مجلس إشراف عام» مستقل ضمن هذا الهيكل. ويقوم هذا المجلس بإجراء أبحاثه الخاصة ونشر تقاريره بصورة عامة عند الضرورة. كما أن لفرع الشركات الخاصة أيضا معايير الجودة ومتطلبات الفحص الخاصة به.

وقد قامت المهنة حديثا بإصدار معايير مراجعة جديدة في المراقبة الداخلية وحالات الغش والأعمال غير القانونية ووسائل التوصيل التي يستخدمها المراجعون. كما تقوم بوضع إرشادات متعلقة بالافصاح السليم عن أسباب إستقالة المراجعين من أعمال

المراجعة وبصفة خاصة عندما توجد تساؤلات حول نزاهة الادارة.

ولكن هل يعد هذا كافيا ؟ إن فجوة التوقع - بين ما يعتقد الناس بضرورة قيام المحاسبين بعمله وما يعتقد المحاسبون بإمكانية عمله بالفعل - يصعب إغلاقها. إن إنتشار حالات الفشل في شركات الإدخار والقروض S&L أخيراً وحالات الغش في التقرير المالي قد أدى لرفع العديد من التساؤلات حول مدى كفاية الدور الذي تقوم به المهنة. ورغم أن المهنة لا يمكن أن تعد مسئولة عن كل أزمة مالية تقع، فإنها يجب أن تستمر في السعي للوفاء بحاجات المجتمع.

الجهات المتنافسة في وضع المعايير Competing Standard - Setting Bodies

كما أشار أحد المحاسبين البارزين أخيراً، فإن FASB يعد حالة فريدة، فهو جهة تابعة للمهنة تقوم بأداء وظيفة عامة معترف بها في كل الولايات. ولذلك فإنه ليس من المستغرب أن يتعرض دور FASB في وضع المعايير المحاسبية لنوع من التحدي، ولا تأتي هذه التحديات من خارج المهنة فقط ولكن من داخلها أيضا.

المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA

بدأ المعهد في إصدار «قوائم الموقف» SOP الخاصة به لأنه إعتقد بوجود حاجة لتوجيه أكثر سرعة في مشاكل محاسبية معنية. ورغم أن المعهد قد قلل من إصداره لهذه القوائم، إلا أنه إستمر في الإهتمام بالتقرير المالي السريع. وعلاوة على ذلك، فقد أيد المعهد وجود مجموعتين من GAAP أحدهما للشركات الكبرى والأخرى للشركات الصغرى فالشركات الصغرى تشكو من أن التقرير المالي التفصيلي الذي تتطلبه GAAP مكلف بالنسبة لها ولا تتطلبه طبيعة نشاطها. ويُطلق على هذه القضية عادة قضية المبادىء الكبرى - المبادىء الصغرى Big GAAP-Little GAAP.

مجلس معايير المحاسبة الحكومية GASB

كما أوضحنا من قبل فقد تم إنشاء GASB كمجلس منفصل لمعايير المحاسبة الحكومية لتنظيم عملية التقرير المالي في الحكومات المحلية والمركزية. وذلك على نمط FASB. كما يخضع لإشراف FAF وقد إستمر الجدل بين المنظمتين حول من يتولى مهمة وضع المعايير المحاسبية في بعض القضايا المحاسبية في المنظمات غير الهادفة للربح.

الكونجرس Congress

فقد قام الكونجرس سنة ١٩٨٧م بإصدار تشريع يسمح للبنوك التي يقتصر عملها على تقديم القروض الزراعية بإستهلاك الخسائر الناتجة عما يُعدم من هذه القروض على

مدى فترة تزيد عن ٧ سنوات، وهي معالجة لا تتفق مع GAAP التي تقضي بإستنفاد هذا النوع من الخسائر بمجرد حدوثها. فمثل هذا النوع من القوانين يستدعي الاهتمام، لأن السياسات المحاسبية التنظيمية التي لا تتسق مع GAAP تؤدي لضعف ثقة الجمهور في التقارير المالية المنشورة.

مجتمع الأعمال Business community

حيث يعلن مجتمع الأعمال أن معايير FASB شديدة التعقيد ومكلفة في التطبيق، وأنها تؤدي لزيادة حدة التقلب في الدخل المقرر عنه من سنة لأخرى، وأنه يتطلب جوانب إفصاح تضع الشركات في موقف تنافسي ضعيف في الأسواق العالمية. ولذلك قامت هذه الجماعات بممارسة ضغط شديد لتغيير قواعد التصويت في FASB من الأغلبية البسيطة (٤-٣) إلى الأغلبية الفائقة (٥-٢) ونجحت في ذلك بالفعل. فعن طريق المطالبة بإتباع قاعدة الأغلبية الفائقة في التصويت من المتوقع أن تصبح المعايير المحاسبية أقل إثارة للخلاف ولا تصدر إلا إذا كانت «ذات قبول عام» بالفعل. وعلاوة على ذلك، طالب مجتمع الأعمال بمزيد من التمثيل في FASB وفي مؤسسة المحاسبة المالية FAF.

وينظر البعض إلى هذه التطورات بالإنزعاج، حيث يرون أن الأغلبية الفائقة لن تؤدي إلا إلى التأخير في إصدار المعايير، كما يرون أنه إذا سيطر مجتمع الأعمال على عملية وضع المعايير فإن من يخضعون للتنظيم Regulated سيكون لديهم تأثير واضح على التنظيمات الموضوعة Regulation (فتكون كمن يضع الثعلب في حظيرة الدجاج) مما يقلل من مصداقية التقارير المالية.

معايير المحاسبة الدولية INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARDS

في ألمانيا تبلغ فترة إهلاك الأصل غير الملموس ٥ سنوات، في حين تسمح الولايات المتحدة بحد أقصى لفترة إهلاكها يبلغ ٤٠ سنة. وفي هولندا يتم تقييم الأصول بقيمتها الإقتصادية أو قيمة الإحلال في حين يتم تقييمها في الولايات المتحدة بإستخدام التكلفة التاريخية بصفة عامة. وتسمح اليابان بعمليات تمهيد الدخل income smoothing حيث تسمح للشركات بتحميل بعض البنود على قائمة الدخل بصورة إختيارية مثل الاهلاك والديون المعدومة، في حين لا تسمح الولايات المتحدة بذلك. إن هذه مجرد أمثلة على بعض أوجه الاختلاف بين ممارسات التقرير المالي في الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى.

وبسبب وجود هذه الإختلافات، فإنه يصعب عادة إجراء مقارنات صحيحة بين الشركات. ويعتقد البعض أن هذا النقص في التنميط يعوق التدفق الحر لرأس المال عبر الحدود ويحث المستثمرين الدوليين على المبالغة في توقع المخاطر. وعلاوة على ذلك، يعتقد الكثيرون أن الإختلافات في معايير التقرير المالي قد تؤدي إلى مزايا تنافسية غير عادلة. على سبيل المثال، فقد قامت شركة Blue Avraw - وهي شركة بريطانية - بشراء شركة Manpawer - وهي شركة أمريكية - بما يقرب من ١,٣ بليون دولار. في حين كان صافي أصول شركة Manpawer يبلغ ٢٠٠ مليون دولار. ولذلك كان من اللازم تسجيل شهرة محل بمبلغ ١,١ بليون دولار. ومع ذلك، فإنه في بريطانيا العظمى لا يلزم تحميل هذه الشهرة على الإيرادات ويمكن تحميلها مباشرة على الأرباح المحتجزة، في حين أنه في الولايات المتحدة يجب إستهلاك الشهرة على الدخل على مدى فترة لا تتجاوز ٤٠ سنة. ولم تكن شركة Manpawer ترغب في أن تسيطر عليها شركة Blue Avraw وحاولت العثور على شركة أمريكية لتندمج فيها، ومع ذلك فقد ترددت الشركات الأمريكية في شرائها لأنها كانت ستلتزم بتحميل الإيرادات بمصروف سنوي لا يقل عن ٢٧,٥مليون دولار (١,١ بليون / ٤٠ سنة) لمدة ٤٠ سنة قادمة. وتعترف أغلب الشركات بالحاجة لوجود معايير موحدة. ولذلك تم تشكيل «لجنة معايير المحاسبة الدولية» IASC في سنة ١٩٧٣ - وهي نفس سنة إنشاء FASB - لمحاولة تضييق مجالات الخلاف. وبسبب إختلاف أهداف التقرير المالي في الولايات المتحدة عنها في الدول الأجنبية الأخرى، وإختلاف الهياكل التنظيمية بين الدول، وقوة الإتجاهات القومية في الدول المختلفة، فإن مثل هذا التوحيد لن يكون سهلا. ومع ذلك فقد تم إحراز بعض التقدم منذ إنشاء IASC ومن المتوقع تحقيق المزيد من القابلية للمقارنة في المستقبل.

وقد إستمر تزايد الإهتمام بوضع معايير المحاسبة الدولية. على سبيل المثال، فقد أعلن رئيس FASB في الأونة الأخيرة «أنه يظن أن FASB سوف تساند أي هدف يسعى لإيجاد معايير دولية أرفع منزلة تحل محل المعايير القومية بالتدريج عندما تصبح ذات قبول عالمي».

أخلاقيات بيئة المحاسبة المالية ETHICS IN THE ENVIRONMENT OF FINANCIAL ACCOUNTING

ذكر أحد المعلقين على موضوع أخلاقيات المحاسبة أنه «بناءً على خبرتي، فإن الخريجين الجدد يميلون للمثالية، وعلينا أن نشكر العناية الإلهية على ذلك. ولكن من

الخطر الاعتقاد بأن هذا السلاح موجود في كل مكان وان نمنى أنفسنا بعدم الخضوع لأية ضغوط، فهذه الضغوط لا تظهر فجأة، ولكنها تنمو بإضطراد ولا نعترف بها عادة إلا حينما تتملكنا».

إن هذه الملاحظات هامة لأي فرد يدخل دنيا الأعمال، وبصفة خاصة مجال المحاسبة. ففي المحاسبة ـ كغيرها من مجالات الأعمال ـ تُواجه دائما بورطات أو كوارث أخلاقية dilemmas بعضها بسيط ويسهل حله في حين أن بعضها الآخر معقد وحلوله غير واضحة. إن تركيز مجتمع الأعمال على أهداف مثل «تعظيم الأرباح»، «مواجهة تحديات المنافسة»، «التأكيد على النتائج قصيرة الأجل»، «البحث عن العائد السريع» يضع المحاسبين وسط بيئة من المتناقضات والضغوط. فهناك تساؤلات أساسية كثيرة مثل «هل طريقة توصيل المعلومات المالية جيدة أم سيئة؟ «هل هذه المعالجة صحيحة أم خاطئة؟»، «ماذا يجب عمله في هذه الحالة؟»، لايمكن الإجابة عنها بمجرد اللجوء إلى GAAP أو إتباع قواعد المهنة. فالمهارة الفنية لا تكفي وحدها حينما نكون بصدد قرار أخلاقي.

وعلى المحاسب الممارس ـ سواء كان محاسب في شركة أو محاسب قانوني ـ أن يقدر أهمية الإعتراف بهذه القضايا الأخلاقية ويحلل العناصر الأساسية التي تتضمنها ويقوم بالإختيار بين الحلول البديلة بصورة رشيدة. حيث أن أداء الشيء الصحيح وإتخاذ القرار الصحيح لا يكون سهلاً دائما، فالأمور الصحيحة لا تكون واضحة دائما. كما أن الضغوط للجوء إلى كسر القواعد والتلاعب بها أو تجاهلها قد تكون مؤثرة. على سبيل المثال، فإن هناك عدد من التساؤلات التي يواجهها متخذ القرار عند إتخاذ قرار أخلاقي صارم مثل «هل سيؤثر قراري على أدائي لعملي بصورة سلبية؟»، «هل سينقلب رؤسائي علي؟»، «هل سيكون زملائي غير راضيين عني؟» إن القرار سيكون أكثر صعوبة بسبب عدم وجود إجماع عام على صياغة نظام أخلاقي شامل يمكن الاسترشاد به عند إتخاذ القرارات الأخلاقية.

ومع ذلك «فإن» الأخلاقيات المطبقة» Applied ethics مازالت ضرورية وممكنة. وفيما يلي الخطوات التي يمكن إتباعها في عملية التحوط الأخلاقي في إتخاذ القرار:

١ ـ الاعتراف بوجود موقف أخلاقي أو معضلة أخلاقية:

حيث أن الأخلاقيات الشخصية للفرد أو الضمير ـ الذي يجب تنميته ـ ومدى حساسية الفرد تجاه الآخرين هي التي تحكم تحديد المواقف والقضايا الأخلاقية. حيث

أن حساسية الفرد وحذره من آثار تصرفاته وقراراته ـ الضرر أو النفع المحتمل ـ على الأفراد أو الجماعات هي الخطوة الأولى نحو حل المشاكل الأخلاقية.

٢ ـ البحث عن حل أخلاقي عن طريق تحديد العناصر الأساسية للموقف:

وفي هذا السياق يلزم البحث عن إجابات للأسئلة التالية:

أ ـ ماهي الأطراف التي يمكن أن يصيبها الضرر أو النفع؟

ب ـ ماهي الأطراف التي سيتم الاعتداء على حقوقها؟

جـ ـ ماهي المصالح الخاصة المتناقضة؟

د ـ ماهي المسئوليات والإلتزامات الملقاة على عاتقي؟

إن هذه الخطوة تتضمن تحديد وإستيعاب الحقائق.

٣ ـ تحديد البدائل وبيان الوزن النسبي لأثر كل بديل على الأطراف المختلفة:

في المحاسبة المالية ـ على سبيل المثال ـ يتم تحديد الطرق البديلة المتاحة لقياس الصفقة أو الحدث والتقرير عنها، وتحديد أثر كل بديل على الأطراف المختلفة ومدى الضرر أو النفع الواقع على كل منها.

٤ ـ إختيار أفضل بديل أخلاقي بعد مراعاة كل الظروف والنتائج:

فبعض القضايا الأخلاقية تتضمن أجابة واحدة صحيحة، ويكون المطلوب عمله في هذه الحالة هو تحديد هذه الإجابة الصحيحة، في حين تتضمن قضايا أخلاقية أخرى أكثر من إجابة صحيحة، ويتطلب هذا الأمر في هذه الحالة تقييم كل منها وإنتقاء أفضل البدائل الأخلاقية.

ومع ذلك فإن كل هذه الحساسية الأخلاقية والعملية المتكاملة للإختيار بين البدائل يمكن إفسادها بواسطة الضغوط التي قد تأخذ شكل ضغوط زمنية، ضغوط وظيفية، ضغوط من جانب العملاء، ضغوط شخصية، ضغوط الرؤساء . . . الخ. وعلى مدى هذا الكتاب سيتم التعرض للإعتبارات الأخلاقية لتنمية الحساسية لدى القارىء على نوعية المواقف التي يمكن أن يواجهها في أداء مسئولياته المهنية.

أسئلة :

١ ـ فرق بصورة عامة بين المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية . ؟

٢ ـ فرق بين «القوائم المالية» و «التقرير المالي»؟

٣ ـ تعد المحاسبة نظاماً غير متغير ومستقل عن البيئة والمؤثرات الخارجية . . علق على هذه العبارة . ؟

٤ ـ أذكر بعض الظروف البيئية التي تؤثر إلى حد بعيد في تشكيل المحاسبة المالية . ؟

٥ ـ لماذا يكون من الضروري قياس الأداء بصورة صحيحة وعادلة عندما تكون الموارد الانتاجية مملوكة ملكية خاصة . ؟

٦ ـ أذكر بعض الأمثلة عن كيفية تأثير المعلومات المالية على بيئتها . ؟

٧ ـ ماهي الأهداف الأساسية للتقرير المالي . ؟

٨ ـ ماهي قيمة وجود هيكل نظري يحكم المحاسبة والتقرير المالي . ؟

٩ ـ ماهو وجه القصور المحتمل في «القوائم المالية ذات الغرض العام»؟

١٠ ـ ماهي التطورات والأحداث التي وقعت بين عامي ١٩٠٠ ، ١٩٣٠ والتي ساعدت على إحداث تغيرات في النظرية أو الممارسة المحاسبية؟ .

١١ ـ ماذ تعلم عن «لجنة إجراءات المراجعة» وماذا كانت إنجازاتها وجوانب قصورها؟ .

١٢ ـ ماهو غرض إنشاء AICPA لمجلس مبادىء المحاسبة APB سنة ١٩٥٩؟ .

١٣ ـ فرق بين «نشرات الأبحاث المحاسبية» ARB ، «دراسات الأبحاث المحاسبية» ARS ، آراء مجلس مبادىء المحاسبة APB opinions ، قوائم مجلس معايير المحاسبة المالية . ؟

١٤ ـ إذا أقدمت على شرح أو تعريف «المبادىء أو المعايير المتعارف عليها في المحاسبة» إلى شخص غير محاسب، فما هي الخصائص الأساسية التي ستذكرها في الشرح؟ .

١٥ ـ إلى أي مدى كان الشعور بأن القوائم الصادرة عن FASB سيكون لها ثقل أكبر من الآراء التي كانت تصدر عن APB ؟ .

١٦ ـ ماهي علاقة مذكرات المناقشة، المذكرات المبدئية التي يصدرها FASB بقوائم المعايير التي يصدرها؟ .

١٧ ـ فرق بين «قوائم معايير المحاسبة المالية» و «قوائم مفاهيم المحاسبة المالية» التي يصدرها FASB ؟ .

١٨ ـ ماذا تعرف عن المادة ٢٠٣ من دستور الأداء المهني وماهي علاقتها بعملية وضع المعايير؟.

١٩ ـ رتب البنود الثلاثة التالية من أكثرها إلزاماً إلى أقلها إلزاماً: ـ نشرات FASB الفنية، نشرات الممارسة الصادرة عن AICPA ، معايير FASB ؟.

٢٠ ـ أشار رئيس FASB في إحدى المرات إلى أنه «يمكن الإقلال من عدد المعايير الصادرة إذا:

(١) ركز معدوا القوائم المالية بصورة أقل على عوائد الأسهم ربع السنوية والمنافع الضريبية وأكثر على جودة التقارير الصادرة عنهم؟.

(٢) قل إعتماد المحاسبين والمحامين على القواعد والقوانين وزاد إعتمادهم على الحكم والأداء المهني. . . وضح هذه العبارة.

٢١ ـ ماهو الغرض من النشرات الفنية التي يصدرها FASB ؟ وماهو الفرق بينها وبين التفسيرات التي يصدرها؟.

٢٢ ـ وضح دور مجموعات عمل القضايا المستجدة في وضع المبادىء المحاسبية المتعارف عليها؟.

٢٣ ـ ماهو الغرض من مجلس معايير المحاسبة الحكومية؟.

٢٤ ـ إلى أي مدى تهتم لجنة البورصات والأوراق المالية SEC بالمبادىء والمعايير المحاسبية وتساندها؟.

٢٥ ـ ماهي اللجنة التنفيذية للمعايير المحاسبية AcSEC وماهي العلاقة بينها وبين FASB ؟ ناقش في إجابتك التناقض الظاهري بينها وبين FASB

٢٦ ـ ماهي مصادر الضغط التي تؤثر على وضع المبادىء والمعايير المحاسبية؟.

٢٧ ـ أشار بعض الأفراد إلى ضرورة مراعاة FASB للآثار الإقتصادية لنشراته. فما هو المقصود بالآثار الإقتصادية؟ وماهي المخاطر الكامنة في أن تلعب العوامل السياسية دوراً هاماً في وضع معايير التقرير المالي؟.

٢٨ ـ أذكر بعض الأسباب المحتملة لضرورة عدم قيام أية منظمة أخرى ـ مثل GASB ـ بإصدار معايير للتقرير المالي».

٢٩ ـ إذا ما أعطيت سلطة كاملة، ماهو تصورك لكيفية وضع المبادىء أو المعايير المحاسبية والإلزام بها؟.

٣٠ ـ أشار أحد الكتاب أخيراً إلى أن ٩٩,٤٪ من الشركات تقوم بإعداد قوائمها المالية بما يتفق مع GAAP ، فلماذا كان هذا الإهتمام بحالات الغش في التقرير المالي؟.

٣١ ـ ماهي «فجوة التوقع»؟ وماذا تقوم به المهنة لمحاولة سد هذه الفجوة؟.

٣٢ ـ تستخدم العديد من الدول الأجنبية معايير للتقرير المالي تختلف عن تلك المستخدمة في الولايات المتحدة أذكر بعض الأسباب الرئيسية لإختلاف معايير التقرير المالي فيما بين الدول؟.

٣٣ ـ ماهي التحديات التي تواجه عمل المحاسبين الماليين في إتخاذ قرارات أخلاقية؟ ألا يعد الالمام الفني بالمبادىء المحاسبية المتعارف عليها كافياً لممارسة المحاسبة المالية ؟.

٣٤ ـ ماهي الخطوات الرئيسية التي يمكن للفرد أن يتبعها في عملية التمييز الأدبي وإتخاذ القرار الأخلاقي .؟

حـــالات :

١ ـ أتم Mark أخيراً سنته الأولى في دراسة المحاسبة، وقد أشار مشرفه للفصل الدراسي الثاني إلى أن التركيز الأساسي سوف ينصب على مجال المحاسبة المالية.

المطلـــوب :

أ ـ التفرقة بين المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية.

ب ـ تتضمن المحاسبة المالية إعداد القوائم المالية، فما هي القوائم المالية التي يتم تقديمها عادة؟.

جـ ـ ماهو الفرق بين المحاسبة المالية والتقرير المالي؟.

٢ ـ لقد كان لدى الاتحاد السوفيتي السابق أربعة وحدات نقدية مستقلة كل منها تحمل إسم «روبل»، الأولى يطلق عليها «روبل المحاسبة» ويستخدم لأغراض إعداد موازنة الدولة. والثانية ويطلق عليها «الروبل الورقي» ويستخدم في سداد الأجور وفي كل الصفقات مثل المبيعات في المتاجر العامة، أما الثالث ويسمى «روبل الكوميكون» وكان يستخدم في المحاسبة عن الصفقات التي تتم مع دول الكوميكون بالكتلة الشرقية، في حين يستخدم الرابع ويطلق عليه «الروبل الذهبي» في صفقات التجارة الخارجية التي تتم بالعملة الصعبة. ولكن المثير للدهشة في موقف هذه العملة هو أن هذه الأنواع الأربعة من الروبل غير قابلة للتحويل، ومع ذلك يتم إضافة هذه الأنواع الأربعة من الروبلات إلى بعضها البعض في القوائم المالية للوصول إلى مجموع من الروبلات غير محدد المعنى.

المطلـــوب :

أ ـ وضح كيفية تأثير مثل هذه البيئة على المحاسبة.

ب ـ كيف تؤثر البيئة في الولايات المتحدة على ممارسات المحاسبة والتقرير المالي بها؟.

٣ ـ ربما لا يمر يوم دون ظهور مقالة تتناول الأزمات التي أثرت على المؤسسات المالية في الولايات المتحدة. وقد قُدر ما إنتهت إليه تكاليف أزمة شركات الإدخار والقروض S&L بما يزيد عن ٥٠٠ بليون دولار (بمعدل ٢٠٠٠ دولار لكل رجل، أمرأة، طفل في الولايات المتحدة). وقد أشار البعض إلى أنه إذا كانت هذه الشركات ملتزمة بالتقرير عن إستثماراتها على أساس القيمة السوقية بدلاً من التكلفة، فقد كان يمكن التقرير عن جزء كبير من هذه الخسائر مبكراً مما كان يمكن أن يمثل إشارة للمنظمين بإغلاق هذه الشركات ومن ثم تدنية الخسائر التي تحملها دافعوا الضرائب الأمريكيون.

المطلـــوب: توضيح كيف يمكن أن تؤثر الأرقام المحاسبية المقرر عنها على إدراك وتصرفات الأفراد، مع ذكر مثالين.

٤ ـ يقرر البعض أن وجود عدة منظمات لوضع المبادىء المحاسبية يمثل إضاعة للوقت وعدم كفاءة، وأنه بدلاً من الإلزام بمعايير محاسبية معينة يمكن أن تقوم كل شركة بالإفصاح عن نوعية المعلومات التي ترى أنها ضرورية، وإذا أراد مستثمر معين معلومات إضافية يمكنه الإتصال بالشركة وتلقي المعلومات الإضافية المطلوبة بعد سداد المقابل . . . . المطلوب:

التعقيب على مدى صحة وجهة النظر السابقة.

٥ ـ يعد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA أحد الجماعات الأساسية الداخلة في عملية وضع المعايير، وفي البداية كان هو المنظمة الأساسية لوضع المبادى المحاسبية في الولايات المتحدة. ولكنه نقل أغلب سلطاته فيما بعد إلى FASB . . . المطلوب:

أ ـ تحديد لجنتي AICPA اللتان قامتا بوضع المبادىء المحاسبية قبل إنشاء FASB .

ب ـ تحديد أسباب فشل هاتين المنظمتين، مع بيان الخطوات التي إتخذها FASB لتجنب هذا الفشل.

جـ ـ ماهو دور AICPA حالياً في بيئة وضع المعايير؟.

٦ ـ جاء في إحدى الإصدارات الصحفية التي تعلن عن تعيين أمناء جدد لمؤسسة المحاسبة المالية FAF أن مجلس معايير المحاسبة المالية [الذي يقوم هؤلاء الأمناء بتعيين أعضاءه]. . . سوف يمثل السلطة القائمة بوضع المبادىء المحاسبية التي تقوم الشركات بالتقرير إلى المساهمين والأطراف الأخرى بناءً عليها» . .

المطلـــوب:

أ ـ تحديد الهيئة التي تمول FASB والعملية التي يستخدمها FASB في الوصول إلى القرارات وإصدار المعايير المحاسبية.

ب ـ الإشارة إلى الأنواع الرئيسية من النشرات التي يصدرها FASB والغرض من كل منها.

٧ ـ أشارت إحدى المقالات الحديثة إلى أن «عملية وضع المعايير في الولايات المتحدة يبلغ عمرها الآن ٥٠ عاماً، وهي تمثل عملية فريدة في مجتمعنا وقد أعترتها عدة تغييرات على مدى هذه السنوات، حيث يتم وضع المعايير بواسطة جهة تابعة للقطاع الخاص ليست لها في ذاتها أي سلطة ملزمة كما أنها غير تابعة لأية منظمة مهنية أو إتحاد تجاري، كما أن الجهة الحكومية المشرفة على أعماله تمثل صديقاً للمجلس أكثر من كونها منافساً أو خصماً له» . المطلوب:

تحديد الجهة الحكومية التي تشرف على أعمال FASB والإشارة إلى دورها في عملية وضع المعايير.

٨ ـ عند إتمام مراجعة شركة Broke تساءل رئيسها حول معنى عبارة «طبقاً للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها» الواردة ضمن تقرير مراجعة القوائم المالية. حيث إعتقد الرئيس أن معنى هذه العبارة لابد أنه يتضمن شيئاً ما إضافي ومختلف عما إعتاد عليه في كلمة «مبادىء» . . . .

المطلـــوب:

أ ـ توضيح معنى مصطلح «المبادىء المحاسبية» كما هو مستخدم في تقرير المراجعة. (لاتتضمن إجابة هذا الجزء مغزي كلمة المقبولة قبولاً عام).

ب ـ يرغب الرئيس في التعرف على كيفية تحديد ما إذا كان مبدأ محاسبي معين يحظى بقبول عام أم لا. ناقش مصادر الإثبات التي يمكن إستخدامها في تحديد ما إذا كان مبدأ محاسبي معين يحظى بتأييد رسمي ظاهر أو لا.

٩ - ذكر بعض المحاسبين أن هناك بعض العوامل السياسية في عملية وضع وقبول المبادئ المحاسبية المتعارف عليها [أو المعايير المحاسبية]، وقد إستخدم البعض مصطلح «التسييس» Politicization على نطاق ضيق ليعني أثر الجهات الحكومية - مثل لجنة بورصات الأوراق المالية SEC - على وضع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، في حين إستخدمه آخرون على نطاق أوسع ليعني عمليات التسوية compromising التي تقوم بها الجهات المسئولة عن وضع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بسبب الضغوط التي تمارسها جماعات المصالح الخاصة.

المطلوب:

أ - لقد أنشئت لجنة إجراءات المحاسبة CAP في منتصف الثلاثينات وإستمرت حتى سنة ١٩٥٩ حينما تم تكوين مجلس مبادئ المحاسبة APB. وفي سنة ١٩٧٣م تم تكوين مجلس معايير المحاسبة المالية ليحل محل APB. هل أسباب إنشاء هذه المنظمات، أساليب عملها أثناء وجودها، والأسباب التي أدت لإختفاء APB & CAP تشير إلى تزايد عملية التسييس [بالمعنى الواسع للمصطلح] في وضع المعايير المحاسبية؟ فصل إجابتك بالإشارة إلى أسلوب عمل كل من FASB & APB & CAP مع ذكر تطورات معينة تؤيد إجابتك.

ب - ماهي الحجج التي يمكن رفعها لتأييد «تسييس» عملية وضع المعايير المحاسبية؟

جـ - ماهي الحجج التي يمكن رفعها لرفض «تسييس» عملية وضع المعايير المحاسبية؟.

١٠ - فيما يلي ثلاثة نماذج لوضع معايير المحاسبة المالية:-

(١) المدخل السياسي الخالص الذي يتم فيه تقنين المعايير المحاسبية عن طريق التشريعات القانونية.

(٢) المدخل المهني أو الخاص حيث يتم وضع معايير المحاسبة المالية، والإلزام بها عن طريق جهة مهنية خاصة فقط.

(٣) المدخل الذي يمزج بين الخاص والعام، حيث يتم فيه وضع المعايير المحاسبية بصفة أساسية عن طريق جهة مهنية خاصة ويتم الإلزام بالمعايير التي تصدرها عن طريق الجهات الحكومية... المطلوب:

أ - ماهو أفضل هذه النماذج الثلاثة لوصف عملية وضع المعايير في الولايات المتحدة؟ مع التعليق على إجابتك؟.

ب ـ لماذا تهتم الشركات، المحللون الماليون، إتحادات العمال، الإتحادات التجارية والصناعية وغيرها من الجهات بشكل ظاهر بعملية وضع المعايير؟

جـ ـ أذكر مثالاً على جهة أخرى بخلاف FASB تحاول وضع معايير محاسبية، وماهو السبب في تصورك لرغبة جهة أخرى في وضع معاييرها الخاصة؟.

١١ ـ فيما يلي قائمة ببعض المسميات المحاسبية الشائعة، حدد المصطلح الذي يشير إليه كل منها مع تقديم نبذة مختصرة عن كل منها:

١ ـ FEI	٢ ـ IMA	٣ ـ AICPA	٤ ـ CAP
٥ ـ ARB	٦ ـ APB	٧ ـ FAF	٨ ـ FASAC
٩ ـ FRR	١٠ ـ IRS	١١ ـ SOP	١٢ ـ CASB
١٣ ـ GAAP	١٤ ـ CPA	١٥ ـ FASB	١٦ ـ GASB
١٧ ـ SEC	١٨ ـ AAA		

١٢ ـ فيما يلي بعض المنظمات المحاسبية وأنواع النشرات الصادرة عنها، المطلوب ربط كل نشرة بالمنظمة المصدرة لها مع ملاحظة أن بعضها يقوم بإصدار أكثر من نشرة، مع وضع علامة * أمام النشرة التي لا توجد منظمة مناسبة لها.

المنظمة	النشرة
١ ـ مجلس معايير محاسبة التكاليف	أ ـ آراء
٢ ـ لجنة إجراءات المحاسبة	ب ـ دعوات للتعليق
٣ ـ مجلس معايير المحاسبة المالية	جـ ـ نشرات ممارسة
٤ ـ لجنة بورصات الأوراق المالية	د ـ نشرات أبحاث محاسبية
٥ ـ اللجنة التنفيذية للمعايير المحاسبية	هـ ـ إصدارات تقرير مالي
٦ ـ مجلس مبادىء المحاسبة	و ـ معايير محاسبة مالية
	ى ـ قوائم موقف
	ز ـ نشرات فنية

١٣ ـ لقد قامت جهات وضع المعايير بإصدار عدد من النشرات الملزمة على مدى الخمسين عاما الأخيرة، وهناك قائمة بهذه النشرات على اليمين مع شرح لها على اليسار، والمطلوب الربط بين كل نشرة والشرح الخاص بها:

ـ نشرة فنية — أ ـ النشرات الرسمية لمجلس مبادىء المحاسبة APB

- تفسيرات FASB
- قائمة معايير محاسبة مالية
- قوائم EITF
- آراء
- قوائم مفاهيم المحاسبة المالية

ب - تضع المفاهيم والأهداف الأساسية التي سوف تستخدم في وضع المعايير في المستقبل
جـ - نشرة FASB الأساسية التي تقوم بوضع GAAP
د - تقدم توجيهات إضافية حول تطبيق معايير وتفسيرات FASB
هـ - تقدم توجيهات حول كيفية المحاسبة عن المعاملات المالية غير المعتادة التي يحتمل أن تخلق تنوعاً في ممارسات التقرير المالي
و - تمثل إستكمال أو تعديل لمعايير موجودة.

١٤ - فيما بعض التعليقات التي وردت في عدد من المقالات المنشورة في الصحافة المالية حول بعض القضايا المحاسبية، المطلوب الإجابة عن السؤال المرتبط بكل تعليق.

(١) «في أول عمل رسمي له منذ بداية نشاطه، قام GASB بإعتماد نشرته رقم ١ بإجماع آراء أعضاءه» فما هو GASB وما الدور الذي يلعبه في عملية وضع المعايير؟

(٢) يريد بعض الأفراد أن يتعامل FASB مع القضايا المحاسبية المستجدة بشكل أكثر سرعة ولكن الحلول السريعة لهذه القضايا تأتي على حساب بعض المراحل التفصيلية في دورة العمل التي يفرضها FASB على نفسه، وإذا قام FASB بتخفيض هذه الاجراءات فإنه بذلك يخاطر بخفض درجة القبول العام للقواعد التي تضعها جهة وضع المعايير غير الحكومية. فما هي دورة العمل due process التي يتبعها FASB وكيف تحاول المهنة التعامل مع مشكلة تقديم التوجيهات في الوقت المناسب؟

(٣) قام FASB أخيراً بإصدار نشرة يذكر فيها أن أحد المفاهيم الأساسية التي سوف يتبعها في وضع المعايير هوالنظر بعناية في آراء جمهوره عند وضع المعايير، فمن هم جمهور FASB الأساسي وماهو الدور الذي يلعبونه في عملية وضع المعايير؟

(٤) «أوضحت لجنة بورصات الأوراق المالية في تقرير قدمته للكونجرس حول مهنة المحاسبة أن المهنة قد قطعت شوطا طويلاً في تنظيمها لنفسها»، فما هي بعض الخطوات الهامة التي إتخذتها المهنة لتنظيم نفسها؟

١٥ - عندما يصدر FASB معايير جديدة، يبدأ تنفيذها عادة بعد إصدارها بسنة كاملة مع التشجيع على التنفيذ المبكر لها. ويناقش المدير مع أحد نوابه مدى الحاجة للتطبيق المبكر لمعيار معين سوف يؤدي تطبيقه لعرض المركز المالي للشركة ونتائج عملياتها بشكل أكثر عدالة، وعندما ذكر نائب المدير أن التطبيق المبكر للمعيار

سوف يؤثر عكسيا على صافي الدخل المقرر عنه في هذا العام. قرر المدير تأجيل تطبيق المعيار حتى يصبح إلزامياً. المطلـــوب:

أ ـ ما هي القضية الأخلاقية التي يتضمنها هذا الموقف، إن وجدت؟

ب ـ هل نائب المدير يتصرف بشكل غير صحيح أو غير أخلاقي؟

جـ ـ ما الذي كان سيجنيه المدير بتبني التطبيق المبكر للمعيار؟

د ـ من هو الطرف المتأثر بقرار تأجيل تطبيق المعيار؟

مشكلة تقرير مالي:

السيد John هو محاسب جديد غير راض عن التعقيدات التي تتضمنها عملية وضع المعايير المحاسبية، وبصفة خاصة عن تعدد الجهات التي تقوم بإصدار معايير تقرير مالي من نوع معين أو آخر، وكذلك إختلاف مستوى التأييد الرسمي الذي تحظى به هذه المعايير. ولذلك قرر ضرورة قيامه بعملية مراجعة البيئة التي يتم فيها وضع المعايير المحاسبية ربما أدى ذلك إلى زيادة فهمه لمهنة المحاسبة.

وقد تذكر السيد John أنه أثناء دراسته المحاسبية كان هناك فصل أو إثنان في بيئة المحاسبة المالية ووضع المعايير المحاسبية. ومع ذلك فقد تذكر أن أستاذه لم يركز كثيراً على هذين الفصلين... المطلـــوب:

أ ـ مساعدة السيد John عن طريق تحديد المنظمات الأساسية المشتركة في عملية وضع المعايير المحاسبية.

ب ـ كيف تعتبر المحاسبة جزءاً من البيئة التي يشير إليها السيد John بمعنى ما هي العوامل البيئية المؤثرة على المحاسبة وكيف تؤثر المحاسبة على بيئتها؟

جـ ـ يتساءل السيد John عن التأييد الرسمي، هل يمكنك مساعدته بتوضيح المقصود بالتأييد الرسمي؟

د ـ قدم للسيد John نبذة تاريخية عن تطور عملية وضع المعايير المحاسبية، حتى يرى أنه ليس الشخص الوحيد الذي يشعر بعدم الرضا عنها.

هـ ـ ما هي السلطة التي تلزم بالإتفاق مع GAAP والتي كانت موجودة على مدار فترة وضع المعايير المحاسبية؟

الفصل الثاني

الإطار النظري للمحاسبة المالية

CONCEPTUAL FRAMEWORK UNDERLYING FINANCIAL ACCOUNTING

- الأهداف التعليمية
- طبيعة الإطار النظري
- وضع إطار نظري
- المستوى الأول: الأهداف الأساسية
- المستوى الثاني: مفاهيم أساسية
- المستوى الثالث: مفاهيم الاعتراف والقياس
- الأسئلة
- الحالات

الفصل الثاني

الاطار النظري للمحاسبة المالية

CONCEPTUAL FRAMEWORK UNDERLYING FINANCIAL SCCOUNTENG

الأهداف التعليمية:

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادرا على :-

١ - وصف فائدة الإطار النظري
٢ - وصف جهود FASB في بناء إطار نظري .
٣ - فهم أهداف عملية التقرير المالي .
٤ - تحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .
٥ - تحديد العناصر الأساسية للقوائم المالية .
٦ - وصف الفروض الأساسية للمحاسبة .
٧ - إيضاح تطبيق المبادىء الأساسية للمحاسبة .
٨ - وصف أثر بعض المحددات على عملية التقرير عن المعلومات المحاسبية .

في سنة ١٩٣٠ قررت أربعة شركات أمريكية كبرى (بما في ذلك جنرال الكتريك) عن ملاحظة واحدة على قوائمها المالية فقط ، وفي بداية التسعينات أشارت دراسة إستقصائية على ٢٥ من أكبر الشركات الأمريكية إلى أن قوائمها المالية تتضمن في المتوسط ١٧ صفحة من الملاحظات . فما هو سبب هذا التغير؟ فخلال هذه السنوات الستين شهدنا تشابك الاقتصاديات العالمية والتطور الهائل في التقنية وتأثير المنافسة (الداخلية والخارجية) ، وإدخال أدوات مالية جديدة أكثر تعقيداً وظهور جهات لوضع المعايير مثل FASB وهو ما يتطلب إدخال تغيرات وتحسينات في نوعية المعلومات المالية المقدمة . فمع زيادة التغيرات الاقتصادية والمالية ، تزداد الحاجة إلى معلومات ملائمة يمكن الإعتماد عليها .

ولتقديم المعلومات المالية المطلوبة، قام المحاسبون بوضع إطار نظري Conceptual Framework للمحاسبة والتقرير المالي وقد تطلب هذا الإطار - الذي إستند إلى أهداف عملية التقرير المالي التي حددها FASB (والتي سبق ذكرها بالفصل الأول) - الكثير من الوقت والخبرة المهنية والتكلفة، ويعتقد الكثيرون أن إسهام مجلس معايير المحاسبة المالية FASB - وإستمراره في الوجود - يكمن في الإستناد إلى هذا الإطار النظري.

طبيعة الإطار النظري

NATURE OF A CONCEPTUAL FRAMEWORK

يتشابه الإطار النظري مع «الدستور»، فهو يمثلا نظاماً متكاملاً من الأهداف والأسس المترابطة التي يمكن أن تؤدي إلى معايير محاسبية متسقة consistent، والتي تساعد على وصف طبيعة ووظيفة ومحددات المحاسبة المالية والقوائم المالية.

فلماذا يلزم وجود إطار نظري؟ إن وجود الإطار النظري ضروري للأسباب التالية:

أولا: حتى تكون المعايير المحاسبية مفيدة، يجب أن تستند في وضعها إلى هيكل ثابت من المفاهيم والأهداف، فوضع إطار نظري دقيق للمفاهيم والأهداف سوف يمكن FASB من إصدار معايير أكثر نفعاً وإتساقاً في المستقبل. فطالما أنه يتم بناء المعايير والقواعد المحاسبية على نفس الأساس فإنها ستكون متسقة مع بعضها البعض، وسوف يساعد هذا الإطار على زيادة فهم المستخدمين للقوائم المالية وثقتهم في عملية التقرير المالي كما سيؤدي لزيادة إمكانية المقارنة بين القوائم المالية للشركات.

ثانيا: أنه يمكن من حل المشاكل المستجدة بصورة أكثر سرعة بمجرد الرجوع إلى هذا الإطار النظري الثابت. ومن أمثلة المشاكل المستجدة أدوات المديونية الجديدة التي قامت الشركات باصدارها في بداية الثمانينيات كإستجابة لإرتفاع أسعار الفائدة ومعدلات التضخم مثل «السندات العقارية المشاركة في الملكية» shared appreciation Mortgagels [وهي ديون يحصل المقرض فيها على حصة في الملكية]، «السندات ذات العائد الصفري» zero coupon bonds [وهي سندات يتم إصدارها بخصم إصدار كبير وبدون معدل فائدة محدد]، «السندات المردودة بسلع» commadty-Bached Bonds [وهي السندات التي يمكن ردها في شكل سلع] ومن الأمثلة على ذلك قيام شركة مناجم Sunshine [وهي شركة للتنجيم عن الفضة] بيع إصدارين من السندات التي يمكن ردها إما مقابل ١٠٠٠ دولار نقداً أو ٥٠ أوقية من الفضة أيهما أكبر قيمة في تاريخ الاستحقاق، وذلك بسعر فائدة منخفض قدره ٨,٥٪ وكان تاريخ إستحقاق كلا

الإصدارين سنة ١٩٩٥. فما هي القيمة التي تقوم الشركة ومشترو السندات بإستخدامها في تسجيل هذه السندات؟ وما هو مقدار علاوة أو خصم الإصدار على ذه السنوات وكيف يجب إستهلاكه؟ وذلك في حالة رد هذه السندات في شكل فضة؟ [خاصة وأن قيمة الفضة في المستقبل غير سيمعلومة الآن].

إنه من الصعب ـ إن لم يكن من المستحيل ـ أن يقوم FASB بوصف المعالجة المحاسبية السليمة والسريعة لمثل هذه الحالات. ومع ذلك فإن المحاسبين الممارسين يواجهون مثل هذه المشاكل بصورة دورية ومستمرة وعليهم أن يقوموا بحلها وهناك أمل في أن يتمكن الممارسون عن طريق الحكم الشخصي الجيد والاستعانة بإطار نظري متعارف عليه على نطاق واسع من إستبعاد بدائل معينة للمعالجة والتركيز على معالجة منطقية مقبولة.

وضع إطار نظري DEVELOPMENT OF A CONCEPTUAL FRAMEWORK

رغم أن هناك العديد من المنظمات واللجان والأفراد ممن قاموا بوضع ونشر إطار نظري خاص بكل منهم، فإنه لا يوجد إطار وحيد متعارف عليه على نطاق واسع يعتمد عليه في الممارسة. وربما كانت أكثر هذه المحاولات نجاحاً قائمة مجلس مبادىء المحاسبة رقم ٤ بعنوان «المفاهيم الأساسية والمبادىء المحاسبية التي تشكل أساس القوائم المالية لمنشآت الأعمال» والتي قامت بوصف الممارسة الحالية ولكنها لم تقم بتوصيف ما يجب أن تكون عليه الممارسة. وإعترافاً من FASB بالحاجة لوجود إطار نظري متعارف عليه، فقد قام سنة ١٩٧٦ بإصدار مذكرة مناقشة من ثلاث أجزاء بعنوان «الإطار النظري للمحاسبة المالية والتقرير المالي: عناصر القوائم المالية وقياسها»، حيث قامت هذه المذكرة بتحديد القضايا الأساسية التي يجب تناولها عند وضع الإطار النظري الذي سيمثل أساس وضع المعايير المحاسبية وحل جوانب الخلاف في عملية التقرير المالي ومنذ إصدار هذه المذكرة قام FASB بإصدار خمسة قوائم بمفاهيم المحاسبة المالية المرتبطة بالتقرير المالي لمنشآت الأعمال وهي:

١ ـ القائمة رقم ١ [SFAC No.1] بعنوان «أهداف التقرير المالي لمنشآت الأعمال» والتي تعرض أهداف المحاسبة والغرض منها.

٢ ـ القائمة رقم ٢ [SFAC No.2] بعنوان «الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية»، والتي تتعرض للخصائص التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة

٣ ـ القائمة رقم ٣ [SFAC No.3] بعنوان «عناصر القوائم المالية لمنشآت الأعمال»

والتي تقدم تعريفات للبنود التي تتضمنها القوائم المالية مثل الأصول ، الإلتزامات ، الإيرادات ، المصروفات .

٤ ـ القائمة رقم ٥ [SFAC No.4] بعنوان «الإعتراف والقياس في القوائم المالية لمنشآت الأعمال» والتي قامت بوضع أربعة معايير أساسية للإعتراف والقياس وبعض الإرشادات حول نوعية المعلومات التي يلزم أن تتضمنها القوائم المالية ومتى يتم ذلك .

٥ ـ القائمة رقم ٦ [SFAC No.6] بعنوان «عناصر القوائم المالية» والتي حلت محل القائمة رقم ٣ السابقة حيث قامت بتوسيع نطاق تطبيقها لتشمل المنظمات غير الهادفة للربح *

ويقدم الشكل [٢-١] عرضاً للإطار النظري ، حيث يختص المستوى الأول بتحديد أهداف المحاسبة والتي تمثل حجر الزاوية في الإطار النظري ، في حين يعرض المستوى الثاني الخصائص النوعية التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة والتعريفات الخاصة بعناصر القوائم المالية [الأصول ، والإلتزامات . . الخ] . ويوضح المستوى الثالث والأخير مفاهيم الاعتراف والقياس ، التي يستخدمها المحاسبون عند وضع وتطبيق المعايير المحاسبية ، والتي تتضمن إستخدام الإفتراضات والمبادىء والمحددات التي تصف بيئة التقرير المالي الحالية .

المستوى الأول : الأهداف الأساسية FIRST LEVEL: BASIC OBJECTIVES

كما ذكرنا في الفصل الأول : فإن عملية التقرير المالي تهدف لتوفير معلومات :

١ ـ تكون مفيدة لمن يتخذون قرارات الاستثمار والإئتمان ومن يتفهمون الأنشطة التجارية والإقتصادية بشكل مناسب .

٢ ـ تكون مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من المستخدمين في تقدير مقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية المستقبلية

٣ ـ تتعلق بالموارد الاقتصادية والمطالبات على هذه الموارد والتغيرات في كل منهما .

وعلى ذلك ، فإن الأهداف تبدأ بنظرة واسعة للمعلومات المفيدة لقرارات المستثمر والدائن ، وعندئذ تضيق هذه النظرة لتقتصر على إهتمام المستثمرين والدائنين

* قام FASB أيضاً بإصدار قائمة في مفاهيم المحاسبة المالية ترتبط بالمنظمات غير الهادفة للربح هي القائمة رقم ٤ بعنوان «أهداف التقرير المالي في المنظمات غير الهادفة للربح»

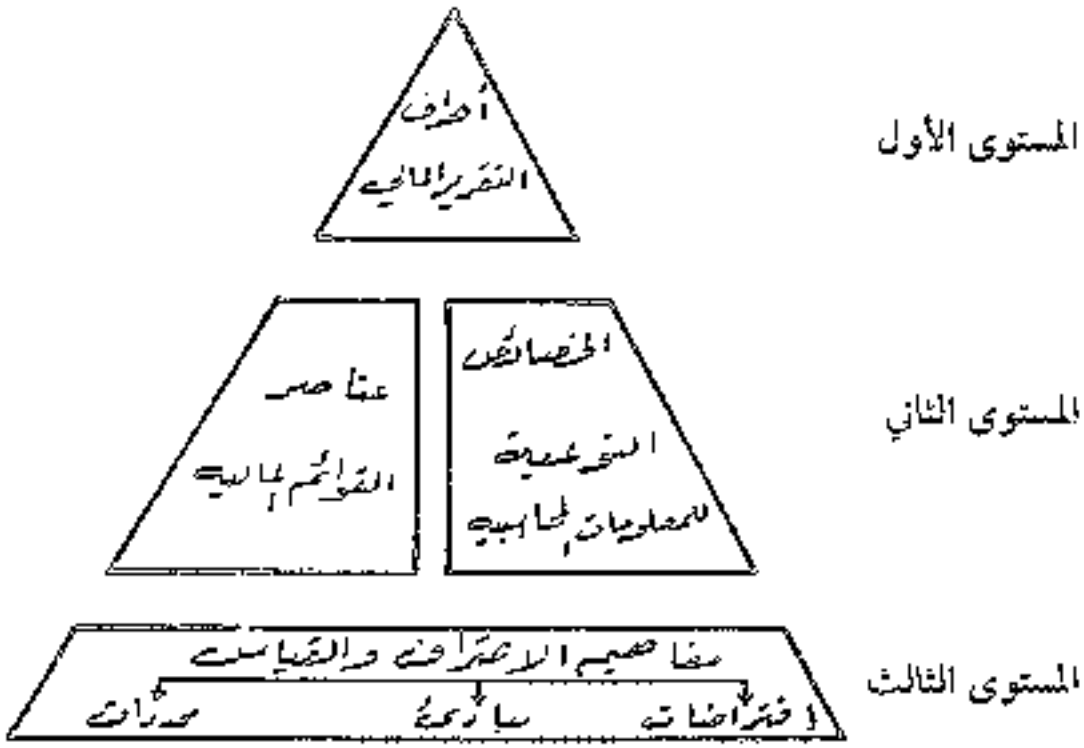

الشكل (٢-١) : إطار نظري للتقرير المالي

بالمتحصلات النقدية المتوقعة من إستثماراتهم في أو قروضهم إلى منشآت الأعمال ، وأخيراً تركز الأهداف على القوائم المالية التي توفر معلومات مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المحتملة لمنشآت الأعمال والتي تشكل أساس التدفقات النقدية للمستثمرين والدائنين .

وعند تقديم معلومات لمستخدمي القوائم المالية تضمد مهنة المحاسبة على القوائم المالية ذات الغرض العام التي تتجه إلى توفير المعلومات الأكثر إفادة للجماعات المختلفة من المستخدمين بأقل تكلفة ممكنة . وتستند هذه الأهداف على أن المستخدم يحتاج لقدر ملائم من المعرفة بجوانب الأعمال التجارية والمحاسبة المالية حتى يتمكن من فهم المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية . وتعد هذه النقطة هامة لأنها تعني أنه عند إعداد القوائم المالية يمكن للمحاسبين إفتراض وجود مستوى ملائم من الأهلية competence لدى المستخدم حيث أن لذلك أثر هام على طريقة ومدى التقرير عن المعلومات

المستوى الثاني: مفاهيم اساسية SECOND LEVEL: FUNDAMENTAL CONCEPTS

يختص المستوى الأول بأهداف المحاسبة والغرض منها، في حين يختص المستوى الثالث بمناقشة طرق تحقيق هذه الأهداف . وفيما بين هذين المستويين فإنه يلزم تقديم

بعض المفاهيم النظرية الأساسية التي توضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وعناصر القوائم المالية، حيث تشكل هذه المفاهيم الأساسية حلقة الوصل بين سبب why [الأهداف] وكيفية How [الإعتراف والقياس] في المحاسبة.

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية Qualitative Characteristics of Accounting Information

كيف يمكن أن نقرر ما إذا كانت المعلومات التي توفرها التقارير المالية يلزم أن تستند إلى التكلفة التاريخية أو إلى القيمة الجارية؟ وكيف يمكن أن نقرر ما إذا كانت الشركات المندمجة يلزم التقرير عنها بصورة مجمعة في تقرير واحد أم تعتبر شركات منفصلة لأغراض التقرير المالي ؟

لكي نختار الطريقة المحاسبية المقبولة ومقدار ونوع المعلومات التي يتم الافصاح عنها والصيغة التي يتم عرض المعلومات بها، فإنه يلزم دائماً تحديد البديل الذي يقدم أكثر المعلومات إفادة لأغراض إتخاذ القرار. وقد حدد FASB في قائمة المفاهيم رقم ٢ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تفرق بين المعلومات الأفضل [الأكثر إفادة] والمعلومات الأدنى [الأقل إفادة] لأغراض إتخاذ القرار. وعلاوة على ذلك، فقد وضع FASB عدة محددات [هي التكلفة/المنفعة، الأهمية النسبية] كجزء من الإطار النظري. ويمكن عرض هذه الخصائص بصورة متدرجة كما يوضحها الشكل (٢-٢).

متخذوا القرار والقابلية للفهم : Decision Makers and Understandability

يختلف متخذوا القرار بدرجة كبيرة في أنواع القرارات التي يتخذونها وأساليب إتخاذ القرارات التي يستخدمونها وفي المعلومات المتاحة لديهم أو التي يمكنهم الحصول عليها من مصادر أخرى وفي قدرتهم على تشغيل هذه المعلومات. وحتى تكون المعلومات مفيدة فإنه يلزم إيجاد حلقة ربط بين هؤلاء المستخدمين والقرارات التي يتخذونها، وتتمثل هذه الحلقة في القابلية للفهم understandability وهي إحدى خصائص المعلومات التي تسمح للمستخدمين الذين لديهم قدر معقول من الدراية المحاسبية بإدراك مغزي تلك المعلومات. فلتوضيح أهمية هذه الرابطة نفترض أن شركة IBM قد قامت بإصدار تقرير عن دخلها خلال ثلاثة شهور يوفر معلومات ملاءمة ويمكن الإعتماد عليها لأغراض إتخاذ القرار. ولكن لسوء الحظ، فإن هناك بعض المستخدمين

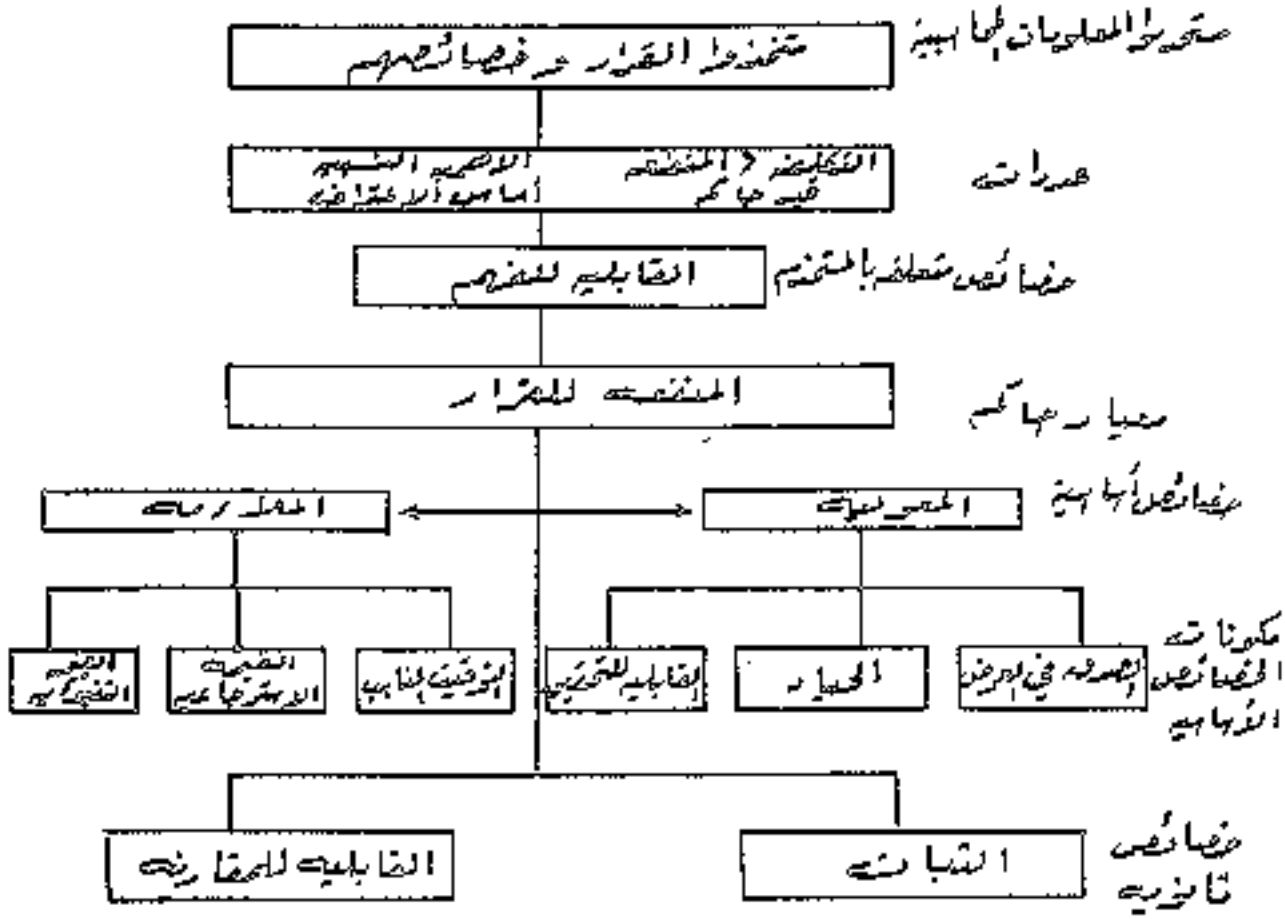

الشكل (٢-٢): خصائص المعلومات المحاسبية.

الذين لا يفهمون محتوى ومغزى هذا التقرير. وعلى ذلك، فرغم أن المعلومات التي يعرضها التقرير على درجة عالية من الملاءمة والمصداقية فإنها عديمة النفع للمستخدمين الذين لا يفهمونها.

الخصائص الأساسية: الملائمة والمصداقية Primary Qualities:

Relevance and Reliability

أشار FASB إلى أن الملائمة والمصداقية هما الخاصيتان الأساسيتان اللتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لإتخاذ القرار. فكما ورد في قائمة مفاهيم FASB رقم٢ فإن «الخواص التي تفرق المعلومات الأفضل (الأكثر إفادة) عن المعلومات الأدنى (الأقل إفادة) هما الملائمة والمصداقية. مع بعض الخواص الأخرى المتفرعة منهما».

الملاءمة Relevance: لكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يلزم أن تكون مؤثرة في القرار. فإذا كانت معلومات معينة غير مؤثرة على القرار، فإنها تكون غير ملاءمة لهذا القرار. وتساعد المعلومات الملاءمة المستخدمين لها على عمل تنبؤات عن ناتج الأحداث

السابقة والحالية والمستقبلية [القيمة التنبؤية للمعلومات] Predictive value وعلى تأكيد أو تصحيح توقعات سابقة [القيمة الاسترجاعية للمعلومات] Feedback value. على سبيل المثال، عندما تقوم شركة IBM بإصدار تقرير مالي فترى interim ، فإن المعلومات التي يتضمنها تعتبر ملاءمة لأنها توفر أساس للتنبؤ بالدخل السنوي كما تقدم تغذية عكسية عن الأداء السابق. وعلى ذلك، فإنه لتكون المعلومات ملاءمة فإنها يجب أن تكون متاحة لمتخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في قراراتهم [التوقيت المناسب] Timeliness. فإذا تأخر تقرير شركة IBM عن نتائجها الفترية لمدة ستة شهور بعد نهاية هذه الفترة، فإن المعلومات ستكون أقل إفادة لأغراض إتخاذ القرار. فلكي تكون المعلومات ملاءمة يجب أن تكون لها قيمة تنبؤية وقيمة إسترجاعية وأن يتم تقديمها في الوقت المناسب.

المصداقية : Reliability تتسم المعلومات المحاسبية بالمصداقية بقدر خلوها من الخطأ والتحيز وعرضها بصورة صادقة. وتمثل خاصية ضرورة لهؤلاء الأفراد الذين لا يتوافر لديهم الوقت أو الخبرة اللازمة لتقييم المحتوي الفعلي للمعلومات. ولكي تتسم المعلومات المحاسبية بالمصداقية يجب أن تتوافر بها ثلاثة خصائص فرعية أساسية هي : القابلية للتحقق، الصدق في العرض، الحياد.

القابلية للتحقق : Verifiability ، يتحقق هذا المفهوم عندما تحدث درجة عالية من الإتفاق بين عدد من الأفراد القائمين بالقياس والذين يستخدمون نفس طريقة القياس وذلك كأن يصل عدد من المراجعين المستقلين إلى نفس النتيجة بخصوص عدد من القوائم المالية، فإذا وصلت أطراف خارجية بإستخدام نفس طرق القياس إلى نتائج مختلفة، فإن القوائم المالية تكون غير قابلة للتحقق منها ولا يمكن للمراجعين إبداء الرأي فيها.

الصدق في العرض: Representational Faithfulness : يعني هذا المفهوم ضرورة وجود مطابقة أو إتفاق بين الأرقام والأوصاف dsicriptions المحاسبية من ناحية والموارد والأحداث التي تتجه هذه الأرقام والأوصاف لعرضها من ناحية أخرى. بمعنى آخر هل تمثل الأرقام ماحدث بالفعل؟ فعندما تبين القوائم المالية لشركة مبيعات قدرها بليون دولار في حين أن المبيعات الفعلية ٨٠٠ مليون فقط، فإن هذه القوائم تكون غير صادقة في العرض.

الحيـــاد : neutrality يعني هذا المفهوم أنه لا يمكن إنتقاء المعلومات بشكل يتضمن تفضيل إحدى الجماعات المستفيدة بها على الأخرى، حيث أن المعلومات الحقيقية والصادقة يجب أن تمثل محل الإهتمام الأول. على سبيل المثال، لا يمكن للمحاسبين السماح لشركة «يونيون كاربيد» بأن تخفي المعلومات المتعلقة بالقضايا العديدة المرفوعة عليها بسبب حادث تسرب الغاز السام في مدينة «بهوبال» الهندية في مجرد ملاحظات مختصرة على القوائم المالية رغم أن مثل هذا الافصاح قد يكون شديد الضرر للشركة.

وقد تعرض مفهوم الحياد في عملية وضع المعايير المحاسبية لهجوم متزايد، حيث أعلن البعض أنه لا يجب إصدار المعايير إذا كانت ستؤدي لآثار إقتصادية غير مرغوبة على صناعة أو شركة معينة، ولكننا لا نوافق على هذا الرأي، فالمعايير يجب أن تكون خالية من التحيز وإلا لن يكون لدينا قوائم مالية يمكن الاعتماد عليها، وبدون الثقة في القوائم المالية لن يستخدم الأفراد المعلومات التي تتضمنها. ويمكن تشبيه النقطة السابقة بمباريات الملاكمة والمصارعة في الولايات المتحدة، حيث يقوم العديد من الأفراد بالمراهنة على مباريات الملاكمة حيث يُفترض أن نتائج مسابقاتها غير ثابتة، في حين لا يقوم أي فرد بالمراهنة على مباريات المصارعة لأن الجمهور يفترض أن نتائج مبارياتها محددة مسبقاً وربما متحيزة. فإذا كانت المعلومات المحاسبية متحيزة، فسوف يفقد الجمهور الثقة في المعلومات ويتوقف عن إستخدامها.

خصائص ثانوية : القابلية للمقارنة والثبات Secondary Qualities: Comparability and Consistency

تكون المعلومات الخاصة بمنشأة معينة أكثر إفادة إذا أمكن مقارنتها بمعلومات مماثلة عن منشأة أخرى (القابلية للمقارنة) وبمعلومات مماثلة عن نفس المنشأة في فترات أخرى (الثبات)*.

القابلية للمقارنة : Comparability : تعتبر المعلومات التي تم قياسها والتقرير عنها بصورة متماثلة في المنشآت المختلفة قابلة للمقارنة، حيث تمكن صفة القابلية للمقارنة المستخدمين من تحديد جوانب الإتفاق والإختلاف الأساسية في الظواهر الإقتصادية

* كما أشرنا في الفصل الأول، فإن بيئة المحاسبة في تغير مستمر بما يجعل من الصعب تحقيق خواص الثبات والقابلية للمقارنة، كما أن إستخدام طرق محاسبية مختلفة يعوق التحليل والقابلية للمقارنة.

طالما أنه لم يتم إخفاء هذه الجوانب بإستخدام طرق محاسبية غير متماثلة . على سبيل المثال ، إذا قامت الشركة A بإعداد معلوماتها على أساس التكلفة التاريخية في حين تستخدم الشركة B التكلفة التاريخية المعدلة بالمستوى العام للأسعار، فسوف يكون من الصعب جدا المقارنة بين الشركتين لتقييم كل منها . إن قرارات تخصيص الموارد تتضمن عمليات تقييم للبدائل ، ولا يمكن إجراء تقييم دقيق للبدائل إلا إذا كانت هناك معلومات قابلة للمقارنة .

الثبات : Consistency عندما تطبق وحدة محاسبية نفس المعالجة المحاسبية على نفس الحدث من فترة لأخرى ، فإنها تعتبر ثابتة في إستخدامها للمعايير المحاسبية ، ولا يعني ذلك أن الشركات لا يمكنها التحول من طريقة محاسبية معينة لأخرى ، حيث يمكن للشركات تغيير الطرق المحاسبية التي تستخدمها وذلك في الحالات التي يثبت فيها أن الطريقة الجديدة تعد أفضل من القديمة . وفي هذه الحالة فإنه يلزم الإفصاح عن طبيعة وأثر هذا التغير المحاسبي ومبرر إجرائه وذلك في القوائم المالية الخاصة بالفترة التي حدث فيها التغير .

وعند حدوث تغير في المبادىء المحاسبية المستخدمة ، يجب أن يشير إليه المراجع في فقرة توضيحية بتقرير المراجعة . حيث تقوم هذه الفقرة بتحديد طبيعة التغير وإرشاد القارىء إلى الملاحظة الواردة على القوائم المالية التي قامت بمناقشة هذا التغير بالتفصيل .

وبصفة عامة ، فإن التقارير المحاسبية لأية سنة تكون مفيدة في ذاتها ، ولكنها تكون أكثر إفادة إذا أمكن مقارنتها مع تقارير شركات أخرى ومع التقارير السابقة لنفس الشركة . على سبيل المثال ، إذا كانت شركة IBM هي الشركة الوحيدة التي تقوم بإعداد تقارير فترية ، فإن معلوماتها ستكون أقل فائدة لأن المستخدم لايمكنه ربطها بالتقارير الفترية لأية شركة أخرى ، بمعنى أنه لا توجد قابلية للمقارنة ، ونفس الشيء إذا تغيرت الطرق المحاسبية التي تستخدمها شركة IBM في إعداد تقاريرها الفترية من فترة لأخرى ، فإن المعلومات ستكون أقل فائدة لأن المستخدم لا يمكنه ربطها بالتقارير الفترية السابقة ، بمعنى إفتقاد خاصية الثبات .

العناصر الأساسية للقوائم المالية : Basic elements

من الجوانب الهامة لوضع أي هيكل نظري هي إرساء تعريفات لعناصر هذا الهيكل . وفي الوقت الحاضر تستخدم المحاسبة العديد من المصطلحات ذات المعاني

الخاصة والمحددة وهي المصطلحات التي تمثل لغة الأعمال أو المحاسبة.

فمن أمثلة هذه المصطلحات «الأصل»، فهل هو الشيء الذي نملكه؟ وإذا كان كذلك، فهل يمكننا القول بأن أي أصل مستأجر leased لا يمكن إظهاره في الميزانية؟ أم هو الشيء الذي لدينا حق إستخدامه، أو الشيء الذي له قيمة والذي تستخدمه المنشأة في توليد الإيراد؟ وإذا كان كذلك، فلماذا لا تعتبر إدارة المنشأة ضمن الأصول؟ من كل ذلك، يبدو ضرورياً وضع تعريفات محددة لعناصر المحاسبة. وقد قامت نشرة FASB رقم ٦ في المفاهيم [SFAC No.6] بتعريف عشرة من العناصر التي تتعلق بصورة مباشرة بقياس الأداء والحالة المالية للمنشأة.

عناصر القوائم المالية:

الأصول: منافع إقتصادية محتملة في المستقبل قامت شركة معينة بالحصول عليها أو التحكم فيها Obtained or Controlled نتيجة صفقات أو أحداث سابقة.

الإلتزامات Liabilities تضحيات محتملة في المستقبل بمنافع إقتصادية ناتجة عن تعهدات حالية لشركة معينة بتحويل أصول أو تقديم خدمات لوحدات أخرى في المستقبل نتيجة لصفقات أو أحداث سابقة.

حق الملكية Equity: وهو الحق المتبقي Residual على أصول وحدة معينة بعد طرح إلتزاماتها، وفي منشآت الأعمال يتمثل في حقوق الملاك.

استثمارات الملاك Investment by owners: الزيادة في صافي أصول منشأة معينة الناتجة عن تحويلات إليها لشيء ما ذي قيمة من وحدات أخرى وذلك للحصول على أو زيادة حقوق ملكية في تلك المنشأة. وعادة ما تكون إستثمارات الملاك في شكل أصول مقدمة ولكنها تتضمن أيضا خدمات مقدمة أو تسوية أو تحويل الإلتزامات على المنشأة.

التوزيعات على الملاك: Distribution to owners الانخفاض في صافي أصول منشأة معينة الناتج عن قيام المنشأة بتحويل أصول أو تقديم خدمات أو التحمل بالتزامات تجاه ملاكها، وتؤدي التوزيعات على الملاك إلى تخفيض حقوق الملكية بالمنشأة.

الدخل الشامل: Comprehensive income هو التغير في حقوق ملكية (صافي أصول) منشأة معينة خلال فترة معينة نتيجة لصفقات وأحداث وظروف أخرى

من مصادر غير مرتبطة بالملكية ؛ فهي تتضمن كل التغيرات في حق الملكية خلال الفترة بإستثناء تلك الناتجة عن إستثمارات الملاك والتوزيعات عليهم.

الإيرادات Revenues هي تدفقات داخلة أو أي زيادات أخرى في أصول منشأة معينة أو تسوية لإلتزاماتها (أو مزيجاً منهما) خلال فترة زمنية معينة وذلك نتيجة لتسليم أو إنتاج سلع أو تقديم خدمات أو أية أنشطة أخرى مما يشكل العمليات الأساسية المستمرة للشركة.

المصروفات : Expenses : هي تدفقات خارجة أو أي إستخدام لأصول using up أو تحمل بإلتزامات (أو مزيج منهما) خلال فترة زمنية معينة وذلك نتيجة تسليم أو إنتاج سلع أو تقديم خدمات أو القيام بأية أنشطة أخرى مما يشكل العمليات الأساسية المستمرة للشركة.

المكاسب : Gains : الزيادة في حقوق الملكية (صافي الأصول) نتيجة لصفقات عرضية أو طارئة لوحدة محاسبية معينة وكل الصفقات، الأحداث والظروف الأخرى المؤثرة على المنشأة خلال فترة زمنية معينة بإستثناء تلك الناتجة عن الإيرادات، إستثمارات الملاك.

الخسائر Losses : الانخفاض في حقوق الملكية (صافي الأصول) نتيجة لصفقات عرضية أو طارئة لوحدة محاسبية معينة ولكل الصفقات، والأحداث والظروف الأخرى المؤثرة على الوحدة خلال فترة زمنية معينة بإستثناء تلك الناتجة عن المصروفات أو التوزيعات على الملاك.

وستتم دراسة كل من هذه العناصر بمزيد من التفصيل في الفصول التالية. ولكن هناك نقطتان هامتان يلزم الإشارة إليهما فيما يتعلق بهذه التعريفات.

الأولى : أن مصطلح «الدخل الشامل» يمثل مفهوم جديد، **فالدخل الشامل أكثر إتساعا من فكرتنا التقليدية عن صافي الدخل**؛ فبناءً على تعريف FASB له فإنه يشمل صافي الدخل وكل التغيرات الأخرى في حقوق الملكية بإستثناء إستثمارات الملاك والتوزيعات عليهم. على سبيل المثال، فإن تعديلات الفترات السابقة [وهي صفقات تتعلق بفترات سابقة مثل عمليات تصحيح الأخطاء] التي تُستبعد حالياً من صافي الدخل، قد تُدرج تحت الدخل الشامل. وعلى ذلك، فإن مفهوم الدخل الشامل متسع جداً ويعطي FASB المرونة في تعريف بعض مكوناته الوسيطة. وستتم مناقشة هذا المفهوم ـ الذي لم يتم تطبيقه

في الممارسة حتى الآن ـ بمزيد من التفصيل في الفصل الرابع .

ثانيا : يصنف FASB هذه العناصر في مجموعتين منفصلتين ، تضم المجموعة الأولى ثلاثة عناصر ـ هي الأصول ، والإلتزامات ، حقوق الملكية ـ تصف مقدار الموارد والمطالبات الواردة عليها في «لحظة زمنية معينة» moment in time في حين تصف العناصر السبعة الأخرى الصفقات والأحداث والظروف التي تؤثر على المنشأة خلال «فترة من الزمن» period of time . وتتغير عناصر المجموعة الأولى بواسطة عناصر المجموعة الثانية وبالأثر المجمع لتغيراتها في لحظة زمنية معينة . ويُطلق على هذا التفاعل الترابط articulation بمعنى أن الأرقام الأساسية في قائمة معينة تتقابل مع الأرصدة في أخرى .

المستوى الثالث : مفاهيم الاعتراف والقياس : THE THIRD LEVEL RECOGNITION AND MEASUREMENT CONCEPTS

كما أشرنا فيما سبق ، أصدر FASB قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم ٥ بعنوان «الإعتراف والقياس في القوائم المالية لمنشآت الأعمال» ، وقد أشار Donald kirke ـ وهو أحد رؤساء FASB السابقين ـ إلى أن هذه القائمة «لاتنادي بإحداث تغييرات أساسية في المحاسبة الحالية ولكنها تسمح بإجراء تغير تدريجي» ، فقد أشارت القائمة رقم ٥ إلى أن أغلب جوانب الممارسة الحالية متوافقة مع مفاهيم الاعتراف والقياس الواردة بها .

وقد إعتادت مهنة المحاسبة على إستخدام هذه المفاهيم على أنها إرشادات علمية ، وقد إخترنا تقديمها باعتبارها إفتراضات ومبادئ ، ومحددات أساسية . حيث تخدم هذه المفاهيم كإرشادات عند الإستجابة الرشيدة لقضايا التقرير المالي المثيرة للخلاف . وقد تطورت هذه المفاهيم عبر الزمن وشكلت أساس للمبادئ المحاسبية الصادرة عن FASB والمنظمات السابقة عليه .

إفتراضات أساسية Basic assumptions

هناك أربعة إفتراضات أساسية تشكل أساس هيكل المحاسبة المالية وهي :

١ ـ الوحدة الاقتصادية ، ٢ ـ الاستمرار ، ٣ ـ وحدة النقود ، ٤ ـ الدورية .

١ ـ افتراض الوحدة الاقتصادية Economic Entity Assumption

فمن الافتراضات الأساسية في المحاسبة أن النشاط الإقتصادي يمكن رده إلى وحدة

مساءلة معينة . بمعنى أنه يمكن الفصل بين النشاط الخاص بمنشأة أعمال معينة والنشاط الخاص بملاكها أو بمنشآت الأعمال الأخرى . فإذا لم توجد طريقة واضحة للفصل بين كل الأحداث الإقتصادية التي وقعت ، فإنه لن يوجد أي أساس للمحاسبة على سبيل المثال ، إذا كانت أنشطة شركة «جنرال موتورز» لا يمكن فصلها عن أنشطة شركة «فورد» أو شركة «كريسلر» ، فسوف يكون من المستحيل معرفة أن شركة فورد تفوقت عليهما مالياً في نهاية الثمانينات .

ولا ينطبق مفهوم الوحدة الإقتصادية فقط على الفصل بين أنشطة منشآت الأعمال ، حيث يمكن إعتبار جزء معين ـ إدارة أو قسم ـ أو صناعة بأكملها وحدة مستقلة إذا ما أردنا تعريف الوحدة بهذه الشكل . وعلى ذلك ، فإن مفهوم الوحدة لا يشير بالضرورة إلى وحدة قانونية . فالشركة الأم والشركات التابعة لها تمثل وحدات مستقلة قانونا ، ولكن إدماج أنشطتها لأغراض المحاسبة والتقرير المالي لا يعد إنتهاكاً لإفتراض الوحدة الاقتصادية .

٢ ـ إفتراض الإستمرار Going Concern Assumption

حيث تقوم أغلب الطرق المحاسبية على إفتراض أن منشأة الأعمال ستكون لها حياة ممتدة . وتشير الخبرة السابقة إلى أن الشركات ـ رغم وجود عديد من حالات الفشل ـ ذات معدلات إستمرار مرتفعة . ورغم أن المحاسبين لا يعتقدون في إستمرار منشآت الأعمال إلى مالا نهاية ، فإنهم يتوقعون بقاءها لفترة تكفي لتحقيق أهدافها والوفاء بإلتزاماتها .

وهناك العديد من الجوانب التي توضح هذا الإفتراض ؛ فمبدأ التكلفة التاريخية سيكون بلا فائدة إذا إفترضنا تصفية قريبة للشركة . ففي ظل مدخل التصفية يكون من الأفضل ـ على سبيل المثال ـ تقييم الأصول على أساس صافي القيمة القابلة للتحقق Net Realizable Value (سعر البيع مطروحا منه تكاليف التخلص من الأصل) بدلاً من تكلفة الاستحواذ عليه acquisition cost. كما أن سياسات الاهلاك depreciation والإستنفاد amortization لن تكون مبررة وصحيحة إلا إذا إفترضنا بقاء المنشأة . وعند إستخدام مدخل التصفية ، يفقد تصنيف الأصول إلى متداولة وغير متداولة مغزاه . كما أن إعتبار شيء معين أصل ثابت أو طويل الأجل سيكون من الصعب تبريره في حين يكون إدراج الإلتزامات على أساس أولويتها في التصفية أكثر ملاءمة .

وينطبق إفتراض الإستمرار في أغلب حالات الأعمال ، حيث لايمكن إسقاطه إلا إذا

كانت الشركة على وشك التصفية. ففي مثل هذه الحالات، يمكن لإعادة التقييم الكامل لأصول والتزامات الشركة أن يوفر معلومات لتقدير صافي القيمة القابلة للتحقق.

٣ - إفتراض وحدة النقود **Monetary Unit Assumption**

حيث تقوم المحاسبة على إفتراض أن النقود هي الأساس العام والمشترك Common للنشاط الاقتصادي، وأن وحدة النقود توفر أساساً ملائماً للقياس والتحليل المحاسبي، ويعني هذا الإفتراض أن وحدة النقود هي أكفء وسيلة للتعبير عن التغيرات في رأس المال وعمليات تبادل السلع والخدمات للأطراف المهتمة. حيث أن وحدة النقود ملائمة، بسيطة ومتاحة على نطاق واسع ومفهومة ومفيدة. ويعتمد تطبيق هذا الافتراض على إفتراض آخر أكثر شيوعاً وهو أن البيانات الكمية مفيدة في توصيل المعلومات الاقتصادية واتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة.

وفي الولايات المتحدة، إختار المحاسبون بصفة عامة أن يتجاهلوا ظاهرة التغير في مستوى الأسعار (التضخم والكساد) وذلك بإفتراض أن وحدة النقود - الدولار - تظل غالباً ثابتة. وهذا الإفتراض الثاني المتعلق بوحدة النقود هو الذي يستخدمه المحاسبون بصفة معتادة لتبرير إضافة دولارات سنة ١٩٦٩م إلى دولارات سنة ١٩٩٢م دون إجراءات تعديل. وقد أشار FASB في قائمة المفاهيم رقم ٥ إلى أنه يتوقع إستمرار إستخدام الدولار - دون تعديل بالتضخم أو الكساد - في قياس البنود المعترف بها في القوائم المالية، حيث لن يقوم المجلس بالنظر في «محاسبة التضخم» إلا إذا تغيرت الظروف بصورة شاملة (كأن تواجه الولايات المتحدة تضخماً مماثلاً لذلك الذي تواجهه العديد من دول أمريكا الجنوبية).

٤ - إفتراض الدورية **Periodicity**

إن أدق طريقة لقياس نتائج نشاط منشأة معينة هي قياسها وقت التصفية الفعلية للمنشأة. ومع ذلك فإن مجتمع الأعمال، الحكومة، المستثمرين والعديد من المستخدمين الآخرين لا يمكنهم الانتظار إلى ما لا نهاية للحصول على هذه المعلومات، وإذا لم يوفر المحاسبون المعلومات المالية بصفة دورية، فسيقوم شخص آخر بتوفيرها.

ويعني إفتراض الدورية أو الفترة الزمنية ببساطة أن الأنشطة الإقتصادية للمنشأة يمكن تقسيمها إلى فترات زمنية مصطنعة artificial. وتتنوع الفترات الزمنية المستخدمة، ولكن الأكثر شيوعا في الإستخدام هو الشهر، ربع السنة، السنة.

وكلما قصرت الفترة الزمنية، كلما أصبح من الصعب تحديد صافي دخل الفترة بصورة

صحيحة. فالنتائج الشهرية تكون أقل قابلية للإعتماد عليها من النتائج ربع السنوية، في حين تكون الأخيرة أقل قابلية للإعتماد عليها من النتائج السنوية. ويرغب المستثمرون عادة في سرعة تشغيل المعلومات والإعلان عنها؛ ومع ذلك، فكلما زادت سرعة إصدار المعلومات، كلما زاد تعرضها للخطأ. وتمثل هذه الظاهرة مثالا على عملية الموازنة trade-off بين الملاءمة والمصداقية في إعداد البيانات المالية.

المبادىء الأساسية للمحاسبة Basic Principles of Accounting

هناك أربعة مبادىء أساسية للمحاسبة تستخدم في تسجيل الصفقات هي:

مبدأ التكلفة التاريخية : Historical Cost Principle: فبصورة تقليدية، وجد معدو ومستخدمو القوائم المالية أن التكلفة هي الأساس الأكثر إفادة بصفة عامة لأغراض القياس والتقرير المحاسبي. ونتيجة لذلك، فإن المبادىء المحاسبية المتعارف عليها حالياً تتطلب المحاسبة عن أغلب الأصول والإلتزامات والتقرير عنها على أساس سعر الاستحواذ، وهو ما يُشار إليه عادة بمبدأ التكلفة التاريخية.

فالتكلفة لها ميزة أساسية على غيرها من أساليب التقييم؛ وهي أنها قابلة للإعتماد والتعويل عليها Reliable. ولتوضيح أهمية هذه الميزة، لك أن تتصور المشاكل التي يمكن أن تظهر عند إستخدام أساس آخر في إمساك الدفاتر. فإذا ما إستخدمنا سعر البيع الجاري - على سبيل المثال - فسوف نواجه بصعوبات جمة عند محاولة تحديد القيمة البيعية لبند معين بدون بيعه. فقد يكون لكل فرد في إدارة الحسابات رأي مختلف حول قيمة هذا الأصل، وقد يكون لدى الإدارة رقم آخر مختلف، وسوف يكون من الضروري تحديد هذه القيم البيعة بصورة متكررة، حيث تقوم كل الشركات بإقفال حساباتها سنوياً على الأقل، كما يقوم بعضها بحساب صافي الدخل شهرياً. وسوف تجد هذه الشركات أنه من الضروري تحديد قيم بيعة لكل أصل في كل مرة ترغب فيها في تحديد الدخل، وهي مهمة شاقة وستؤدي للوصول لرقم صافي دخل متأثر بصورة جوهرية بالآراء الشخصية حول العديد من الأصول الخاضعة للتقييم. وسوف يتم الدفع بنفس هذه الاعتراضات ضد إستخدام التكلفة الجارية أو التكلفة الاستبدالة أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية أو أي أساس آخر للتقييم بخلاف التكلفة.

فالتكلفة محددة ويمكن التحقق منها وبمجرد تحديدها تظل ثابتة طالما بقي الأصل في الخدمة. فحتى يمكن الإعتماد على المعلومات المقدمة، يجب أن تعلم كل الأطراف الداخلية والخارجية أن المعلومات دقيقة ومستندة إلى حقائق. وعن طريق إستخدام

التكلفة كأساس لإمساك الدفاتر، يمكن للمحاسبين توفير بيانات موضوعية وقابلة للتحقق منها في تقاريرهم.

ومع ذلك فإن السؤال عن «ماهية التكلفة» what is cost يصعب دائما الإجابة عليه. فعند إدراج الأصول الثابتة في الحسابات بالتكلفة فهل يتم طرح الخصومات النقدية عند تحديد التكلفة؟ وهل يدخل النقل والتأمين ضمن التكلفة؟ وهل تضاف تكاليف التركيب إلى تكاليف الآلة نفسها؟ وماذا عن تكاليف إعادة التركيب إذا ماتم نقل الآلة فيما بعد؟ وعندما تكون الأرض المشتراة للبناء عليها مشغولة بمباني قديمة، فهل تمثل تكلفة إزالة هذه المباني جزءاً من تكلفة الأرض؟.

وعلاوة على ذلك، كيف يمكن تحديد تكلفة البنود التي تتلقاها الشركة كهبة أو كهدية ؟ فمن المعتاد في المجتمعات النامية تقديم مواقع بناء مجانية لتشجيع الشركات على إقامة مبانيها عليها، فما هو السعر الذي يلزم إستخدامه في تقييم هذه الأصول ؟ كما يمكن إقتناء أصول معينة مقابل إصدار سندات أو أذون دفع، كمايمكن مبادلة أصول معينة بأصول أخرى مماثلة أو غير مماثلة، فإذا لم يكن هناك سعر نقدي محدد في الصفقة، فكيف يمكن تحديد التكلفة؟ وستتم الإجابة عن هذه التساؤلات في الفصول التالية، ولكننا نوجهها هنا للإشارة إلى الصعوبات التي تتضمنها عادة عملية تحديد التكلفة.

إننا ننظر عادة للتكلفة على أنها ترتبط بالأصول فقط، ولذلك قد يبدو غريبا أن الإلتزامات أيضا تتم المحاسبة عنها على أساس التكلفة. فإذا قمنا بإحلال مصطلح «سعر التبادل» exchange price محل مصطلح «التكلفة»، فسنجد أنه ينطبق أيضا على الإلتزامات. حيث تقوم المنشأة بإصدار السندات وأذون الدفع والحسابات الدائنة في مقابل تبادل أصول أو خدمات ذات سعر محدد ومتفق عليه، ويشكل هذا السعر - الذي تحدده صفقة التبادل - «تكلفة» الإلتزام، ويقدم الرقم الذي يلزم إستخدامه في تسجيل الإلتزام في الحسابات والتقرير عنه في القوائم المالية.

وقد ظهرت العديد من الإعتراضات على إستخدام أساس التكلفة التاريخية، وتزداد حدة هذه الانتقادات في الفترات التي تتغير فيها الأسعار بصورة واضحة. ففي مثل هذه الأوقات تصبح التكلفة «متقادمة» out of date بمجرد تسجيلها، ففي فترة إرتفاع أو إنخفاض الأسعار تصبح أرقام التكلفة الخاصة بالسنوات السابقة غير قابلة للمقارنة مع أرقام التكلفة الجارية. على سبيل المثال، فإنه بإفتراض أن معدل التضخم ١٢٪

سنويا، فإن السلعة التي يبلغ ثمنها حاليا ١,٧٥ دولار ستكون تكلفتها حوالي ١٤٥ دولار بعد ٣٩ سنة

٢ ـ مبدأ الاعتراف بالايراد Revenue Recognition principle

حيث يُعترف بالإيراد عادة عندما:

أ ـ يتحقق Realized أو يصبح قابلا للتحقق Realizable

ب ـ يُكتسب earned . ويطلق على هذا المدخل عادة «مبدأ الإعتراف بالإيراد». فالإيرادات تتحقق عندما يتم مبادلة منتجات (سلع أو خدمات) أو بضائع أو أصول أخرى مقابل نقدية أو مطالبات نقدية، كما تكون الإيرادات قابلة للتحقق عندما تكون هذه الأصول المملوكة قابلة للتحويل إلى نقدية أو مطالبات نقدية وذلك عندما تكون هذه الأصول قابلة للبيع أو التداول في سوق نشيطة وبأسعار محددة وبدون تكلفة إضافية معنوية.

وعلاوة على هذا الشرط الأول [التحقق أو القابلية للتحقق] فإن الإيرادات لا يُعترف بها إلى أن تُكتسب. وتعتبر الإيرادات مكتسبة عندما تقوم الشركة بإنجاز ما يجب عليها القيام به للحصول على حق إستخدام المنافع التي تمثلها هذه الإيرادات.

وعادة ما يُستخدم شرط موضوعي للإشارة إلى النقطة التي يُعترف فيها بالإيراد، وعادة ما لا يتوافر المقياس الموضوعي القابل للتحقق منه للإيرادات ـ وهو سعر البيع ـ إلا في تاريخ البيع. حيث أن إستخدام أي أساس للإعتراف بالإيراد قبل نقطة البيع الفعلي يفتح الباب واسعاً لإختلافات عديدة في الممارسة. فقد ينتظر الأفراد المتحفظون حتى بيع أوراقهم المالية؛ في حين قد ينظر الأفراد الأكثر تفاؤلا لأسعار السوق ويعترفون بالمكاسب عند زيادتها، في حين يعترف آخرون بالزيادات حتى وإن كانت في صورة إشاعات، ويقوم أفراد آخرون غير مسئولين برفع write up قيمة إستثماراتهم لمجرد الرغبة في تحقيق أغراضهم الخاصة. ولاعطاء التقارير المحاسبية معنى موحد فإنه من الضروري إستخدام قاعدة في الإعتراف بالإيراد يمكن مقارنتها بقاعدة التكلفة في تقييم الأصول، وتمثل نقطة البيع شرطاً موحداً ومقبولا أو معقولاً للإعتراف بالإيراد.

ومع ذلك، فإن هناك إستثناءات على هذه القاعدة في الحالات التي يصعب فيها تطبيقها ومنها:ـ

الإعتراف بالإيراد خلال الإنتاج During Production

حيث يُسمح بالإعتراف بالإيراد قبل إكتمال العقد في بعض العقود الإنشائية طويلة

الأجل، حيث يتم الإعتراف بالإيراد في هذه الطريقة دورياً على أساس نسبة الإتمام التي وصل إليها العقد بدلاً من إنتظار الإنتهاء من العقد كله. فرغم أنه لم يحدث أي تحويل للملكية من الناحية الفنية، فإن عملية إكتساب الإيراد تعتبر مكتملة بصورة جوهرية مع المراحل المختلفة لإتمام المشروع. وإذا لم يتمكن المحاسب من الحصول على تقديرات يمكن الإعتماد عليها للتكلفة ودرجة الإتمام، فإنه بالطبع يجب أن ينتظر تاريخ إتمام المشروع ليقوم بتسجيل الإيراد.

الاعتراف بالإيراد في نهاية الإنتاج End of Production

في أوقات معينة يمكن الإعتراف بالإيراد بعد إنتهاء دورة الإنتاج وقبل البيع، وذلك عندما يكون مقدار وسعر المبيعات مؤكداً. على سبيل المثال، إذا كانت المنتجات والأصول الأخرى قابلة للبيع في سوق نشيطة بأسعار محددة مسبقا وبدون تكاليف إضافية جوهرية: فإنه يمكن الإعتراف بالإيراد عند إكتمال عملية الإنتاج. ومن أمثلة ذلك عمليات البحث والتنقيب عن المعادن التي لها سوق جاهزة وبأسعار محددة بمجرد إستخراجها من الأرض؛ كما ينطبق ذلك أيضا على بعض الإعانات السعرية التي تضعها الحكومة عند تحديد أسعار بعض المنتجات الزراعية.

الإعتراف بالإيراد عند التحصيل النقدي Receipt of Cach

حيث يتمثل تحصيل النقود أساسا آخر للإعتراف بالإيراد. ولا يستخدم الأساس النقدي إلا إذا كان من المستحيل تحديد رقم الإيراد في تاريخ البيع بسبب عدم التأكد من التحصيل. ومن أمثلة الأساس النقدي طريقة البيع بالتقسيط عندما يتم الدفع على أقساط دورية على مدى فترة زمنية طويلة. ويشيع إستخدام هذا الأساس في تجارة التجزئة. ويُبرر إستخدام هذه الطريقة عادة على أساس أن خطر عدم تحصيل حسابات القبض كبير لدرجة تجعل عملية البيع ليست دليلاً كافياً على الإعتراف بالايراد. وقد يكون هذا التبرير معقولاً في بعض الحالات، ولكن بصفة عامة فإنه يجب الإعتراف بالمبيعات عند إتمامها، وعند توقع ديون معدومة فإنها تُسجل كتقديرات منفصلة.

وعلى ذلك فإن الايرادات تُسجل عند تحققها أو قابليتهاللتحقق أو عند إكتسابها وعادة ما يكون ذلك في تاريخ البيع، ولكن الظروف قد تتطلب تطبيق مدخل نسبة الإتمام أو مدخل نهاية الإنتاج أو مدخل التحصيل النقدي.

ومن الوجهة النظرية، فإن المعالجة المحاسبية للإعتراف بالإيراد يجب أن تكون ظاهرة وأن تتوافق مع إحدى الحالات السابق ذكرها، ولكن هذا لا يحدث دائما. على سبيل

المثال: كيف تقوم شركات الإنتاج السينمائي بالمحاسبة عن بيع حق عرض أفلامها في محطات التليفزيون؟ هل يجب التقرير عن إيراد بيع هذه الحقوق عند التوقيع على العقد أم عند تسليم الفيلم للمحطة أم عند تحصيل المقابل النقدي أم عند عرض الفيلم في التليفزيون؟ ويزداد التعقيد في مسألة الإعتراف بالإيراد عندما تكون محطات التليفزيون مقيدة بعدد من مرات عرض الفيلم على مدى فترة زمنية معينة.

على سبيل المثال، فقد باعت شركة «متروجولدن ماير» MGM للإنتاج السينمائي حق عرض فيلم «ذهب مع الريح» لمحطة CBS مقابل ٣٥ مليون دولار. وقد حصلت محطة CBS على حق عرض هذا الفيلم الكلاسيكي ٢٠ مرة على مدى ٢٠ عاماً وأعلنت شركة MGM أن حق عرض «ذهب مع الريح» ٢٠ مرة على مدى ٢٠ عاماً يمثل قيد تعاقدي هام، وبالتالي يجب أن يتوافق الإعتراف بالإيراد مع مرات عرض الفيلم. وعلى الجانب الآخر أعلنت مهنة المحاسبة أنه طالما أن:

١ ـ سعر بيع وتكلفة كل فيلم معروفة
٢ ـ التحصيل النقدي مضمون.
٣ ـ الفيلم متاح ومقبول من جانب المحطة، فإنه يجب التعجيل في الإعتراف بالإيراد، وأن الشرط الخاص بعرض «ذهب مع الريح» مرة واحدة في العام لمدة ٢٠ عاماً لا يعد سبباً كافياً أو مناسباً لتأجيل الإعتراف بالإيراد.

فكما نلاحظ، فإن توقيت الإعتراف بالإيراد لا يعد أمراً بسيطاً، ولكن المدخل الأكثر إستخداماً هو الإعتراف بالإيراد عند نقطة البيع، لأنه عند هذه النقطة تكون أغلب جوانب عدم التأكد قد تم التغلب عليها ويتوافر دليل قابل للتحقق منه ومستمد من صفقة تبادل.

مبدأ المقابلة : Matching Principle

عند الإعتراف بالمصروفات يحاول المحاسبون إتباع المدخل الذي يقول «دع المصروفات تتبع الإيرادات». فالمصروفات لا يُعترف بها عند سداد الأجور ـ مثلاً ـ أو عند أداء العمل أو عند إنتاج المنتج، ولكن عندما يساهم هذا العمل (الخدمة) أو المنتج في تحقيق الإيراد. وبذلك يرتبط الإعتراف بالمصروفات بالإعتراف بالإيرادات، حيث تُعرف هذه الممارسة بمبدأ المقابلة لأنها تتضمن مقابلة المجهودات [المصروفات] بالإنجازات [الإيرادات] عندما يكون من المناسب إجراء ذلك بصورة عملية.

وبالنسبة للتكاليف التي يصعب إيجاد رابطة معقولة بينها وبين الايرادات، فإنه يجب

تطبيق أحد المداخل الأخرى. حيث يجب على المحاسب دائماً وضع سياسة توزيع «معقولة ومنتظمة» Rational and systematic لتطبيق مبدأ المقابلة ويتضمن هذا النوع من الإعتراف بالمصروفات إفتراضات متعلقة بالمنافع التي يتم الحصول عليها والتكاليف المرتبطة بهذه المنافع. على سبيل المثال، فإن تكلفة الأصل طويل الأجل يجب توزيعها على كل الفترات المحاسبية التي إستُخدم الأصل خلالها لأن الأصل يساهم في توليد الإيراد على مدى عمره الانتاجي.

ويتم تحميل بعض التكاليف على الفترة الحالية كمصروفات (أو خسائر) لأنه ببساطة لا يمكن تحديد أي علاقة بينها وبين الإيرادات. ومن الأمثلة على هذه الأنواع من التكاليف مرتبات الموظفين والمصروفات الإدارية الأخرى.

وبصفة عامة يمكن القول أن التكاليف يتم تحليلها لتحديد مدى وجود علاقة بينها وبين الإيرادات، فعند وجود مثل هذه العلاقة يتم استنفاد التكاليف ومقابلتها بالإيراد في الفترة التي يُعترف فيها بالإيراد. وإذا لم توجد أية علاقة بين التكاليف والإيرادات يكون من المناسب توزيع التكلفة بإستخدام أساس معقول ومنطقي. ومع ذلك، فعندما تكون هذه الطريقة غير مرغوب فيها، فقد يتم استنفاد التكلفة بمجرد تحملها.

وعادة ما تُصنف التكاليف إلى مجموعتين هما: تكاليف المنتج product cost وتكاليف الفترة preiod cost، حيث أن تكاليف المنتج مثل المواد والعمالة والتكاليف الإضافية التي تلتصق attach بالمنتج ويمكن ترحيلها إلى فترات تالية إذا ما إعُترف بإيراد هذا المنتج في هذه الفترات التالية. في حين أن تكاليف الفترة مثل مرتبات الموظفين والمصروفات الإيرادية الأخرى يتم تحميلها مباشرة - رغم أن المنافع المرتبطة بهذه التكاليف تحدث في المستقبل - وذلك بسبب عدم إمكانية تحديد علاقة مباشرة بين التكلفة والإيراد.

وتتسم مشكلة الإعتراف بالمصروفات بالتعقد كما في حالة الإعتراف بالإيرادات. على سبيل المثال، فقد أنفقت إحدى شركات البترول الضخمة مبالغ نقدية كبيرة على حملة إعلانية في هاواي، وتأمل الشركة بالطبع في أن هذه الحملة الإعلانية سوف تجذب عملاء جدد وتخلق ولاء لهذه العلاقة التجارية، فما هو عدد السنوات التي يتم إستنفاد هذه النفقات خلاله؟

وكمثال آخر، تقوم إحدى شركات تأجير شرائط الفيديو بإستهلاك تكلفة شرائط الفيديو على مدى ٣ سنوات بمعدل ٣٦٪ في السنة الأولى، ٣٦٪ في السنة الثانية، ٢٤٪ في السنة الثالثة، في حين تتبنى شركات تأجير أخرى مدخلاً أكثر تحفظاً، حيث لاحظت

الشركة أن الأفلام الهامة (مثل «وحدي في المنزل» «الرقص مع الذئاب») يتم تأجيرها في المتوسط ٢٨ مرة في الثلاثة شهور الأولى، ١٢ مرة في الثلاثة شهور التالية، ١٢ مرة في الستة شهور التالية، ١٨ مرة على مدى السنة التالية. ونتيجة ذلك قامت بتحميل تكلفة هذه الشرائط على سنة واحدة أو سنتين على الأكثر. وكما أشار أحد المديرين التنفيذيين بإحدى شركات تأجير الفيديو الكبرى «فإذا طلبت من ١٢ فرد مختلف تحديد العمر الانتاجي لشريط الفيديو، فسوف تحصل على ١٢ إجابة مختلفة».

وقد كان هناك خلاف حول مدى الصحة النظرية لمبدأ المقابلة، حيث ذكر البعض أن مبدأ المقابلة يسمح بتأجيل تكاليف معينة ومعالجتها كأصول في الميزانية في حين أن هذه التكاليف قد لاتكون لها منافع في المستقبل. فهذا المبدأ - إذا أسيء إستخدامه - يسمح بجعل الميزانية «مستودع» dumping ground للتكاليف التي لم تتم مقابلتها بالإيراد. وعلاوة على ذلك، فإنه يبدو عدم وجود تعريف موضوعي لعمليات التوزيع «المعقول والمنتظم». على سبيل المثال، إذا إشترت شركة Hartvig أصلاً معيناً بمبلغ مليون دولار وعمره الانتاجي ٥ سنوات، فإن هناك عدة طرق للإهلاك [مثل القسط الثابت، المتناقص، عدد وحدات الانتاج، وهي كلها معقولة ومنتظمة] يمكن إستخدامها في توزيع هذه التكلفة على فترة الخمس سنوات. فما هو المعيار الموضوعي الذي يسترشد به المحاسب عند تحديد مايخص كل فترة من تكلفة الأصل؟

٤ - مبدأ الإفصاح الكامل Full disclosure

عند تحديد المعلومات التي يتم التقرير عنها، يتبع المحاسبون الممارسة العامة التي تقضي بتقديم المعلومات التي لها أهمية كافية للتأثير على الأحكام الشخصية والقرارات التي يتخذها المستخدم الواعي informed، ويُشار إلى ذلك عادة «بمبدأ الإفصاح الكامل» والذي يعترف بأن طبيعة ومقدار المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية تعكس سلسلة من الموازنات Trade offs التي تستند للحكم الشخصي. حيث تسعى هذه الموازنات إلى:

١ - تقديم التفصيلات الكافية للافصاح عن الجوانب التي تؤثر على المستخدمين.
٢ - الاهتمام بجعل المعلومات قابلة للفهم، مع الأخذ في الإعتبار تكاليف إعدادها وإستخدامها.

ويمكن للمحاسبة وضع المعلومات المتعلقة بالمركز المالي، الدخل، التدفقات النقدية وإستثمارات الملاك والتوزيعات عليهم في أحد الأماكن الثلاث التالية:

١ ـ في صلب القوائم المالية.
٢ ـ في ملاحظات على هذا القوائم.
٣ ـ كمعلومات إضافية.

وتمثل القوائم المالية الوسائل الرسمية والنمطية للتوصيل. وحتى يمكن الإعتراف ببند معين في صلب القوائم المالية فإنه يجب أن «يستوفي تعريف أحد العناصر السابقة، يكون قابلا للقياس بدرجة كافية من التأكد، ويكون ملاءماً وقابلا للإعتماد عليه» وبصفة عامة فإنه يجب الإعتراف في القوائم المالية بالمعلومات الأكثر إفادة عن الأصول، الإلتزامات والإيرادات والمصروفات وغيرها من بنود القوائم المالية التي تحقق أفضل مزيج بين الملاءمة والمصداقية حيث أن هذا البند يكون قد خضع للقياس والتسجيل في الدفاتر ومر عبر نظام القيد المزدوج في المحاسبة.

وتقوم الملاحظات على القوائم المالية عادة بشرح أو توضيح البنود المعروضة في صلب القوائم. فإذا كانت المعلومات المعروضة في صلب القوائم المالية تعطى صورة غير كاملة عن أداء المنشأة ومركزها المالي، فإنه يجب إدراج المعلومات الاضافية اللازمة لإكمال هذه الصورة في الملاحظات. ولا يلزم أن تكون المعلومات الواردة في الملاحظات قابلة للقياس الكمي أو مستوفية لتعريف أحد العناصر السابقة حيث يمكن أن يكون بعض أو كل الملاحظات وصفية أو سردية narrative. ومن أمثلة الملاحظات: وصف السياسات والطرق المحاسبية المستخدمة في قياس العناصر المقرر عنها في القوائم، تقديم إيضاحات عن جوانب عدم التأكد والإلتزامات العرضية، تقديم الإحصاءات والتفاصيل المطولة والتي يصعب إدراجها داخل القوائم. ولا تعد هذه الملاحظات مساعدة فقط ولكنها أيضا حيوية لفهم أداء المنشأة ومركزها المالي.

وقد تتضمن المعلومات الاضافية تفاصيل أو قيم تعرض وجهة نظر مختلفة عن تلك المعروضة بالقوائم المالية، فقد تكون في شكل معلومات كمية ذات درجة عالية من الملاءمة ولكن يمكن التعويل والاعتماد عليها بدرجة منخفضة، أو معلومات مساعدة ولكنها ليست حيوية. ومن الأمثلة على المعلومات الاضافية البيانات والجداول التي تقدمها شركات البترول والغاز، حيث تقوم بتقديم معلومات عن الاحتياجات المؤكدة والتدفقات النقدية المخصومة المرتبطة بها.

وقد تتضمن المعلومات الإضافية أيضا توضيح الإدارة للمعلومات المالية ومناقشتها لأهمية هذه المعلومات. على سبيل المثال، فقد حدث خلال العقد الأخير العديد من

حالات إندماج الشركات التي نتج عنها عدد لا يحصى من منظمات الأعمال المركبة والاتفاقيات المالية التي تتطلب ممارسات ومبادىء جديدة وخاصة في المحاسبة والتقرير المالي. وفي كل هذه الحالات، يواجه المحاسب بمشكلة التأكد من مدى تقديم المعلومات الكافية لضمان عدم تضليل المستثمر الذي لديه قدر مناسب من المهارة.

ومن الأمثلة التقليدية على مشكلة تحديد الخطوط العامة للإفصاح المناسب التساؤل الحالي عما يجب أن تفصح عنه البنوك بخصوص القروض المقدمة لشركات مثقلة بالديون، حيث يريد المستثمرون التعرف على نسبة قروض البنك من هذا النوع الخطير. ولكن المشكلة هي ماهو المقصود بكلمة «مثقلة بالديون»؟ حيث أن هناك حاجة إلى تعريف محدد لها، فهل يعتبر القرض كذلك إذا كان مقدما لشركة نسبة الديون / حقوق الملكية بها ٤ : ١؟ أم بنسبة ٨ : ١؟ أم ١٠ : ١؟ ويزداد تعقيد المشكلةلأن بعض الشركات المثقلة بالديون تكون لديها تدفقات نقدية تكفي لتغطية مدفوعات الفوائد، ومن ثم فإنه لا يكون هناك خطورة كبيرة كما قد يبدوا. وبصفة عامة، فإنه عند محاولة المستثمرين تحديد البنوك الأكثر أماناً، فإنه يصعب تقديم الإفصاح المناسب لمساعدتهم على التفرقة بين البنوك الآمنة والبنوك ذات المخاطرة العالية.

محددات التقرير المالي Constraints

عند توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة، فإن هناك محددين أساسيين يلزم أخذهما في الاعتبار هما:

١ ـ علاقة التكلفة / المنفعة.

٢ ـ الأهمية النسبية. كما أن هناك محددين آخرين أقل شيوعاً ولكن لا يقلان في الأهمية كجزء من بيئة التقرير المالي وهما «الممارسات السائدة في الصناعة» و «والتحفظ».

علاقة التكلفة / المنفعة Cost - Benefit Relationship

يفترض المستخدمون غالباً أن المعلومات سلعة بلا تكلفة، ولكن معدوا ومقدمو المعلومات المحاسبية يعلمون أن ذلك غير صحيح. ويلزم الموازنة بين تكاليف تقديم المعلومات والمنافع التي يمكن الحصول عليها من إستخدامها، ويلزم بالطبع أن تزيد المنافع عن التكاليف. وقد إعتاد المحاسبون الممارسون بصورة تقليدية على تطبيق هذا القيد تحت دعوى «النفعية» expediency و «العملية» Practicality، ولكن في الآونة الأخيرة بدأت منظمات وضع المعايير والجهات الحكومية اللجوء لتحليل التكلفة / المنفعة قبل إصدار متطلباتهم من المعلومات بصفة نهائية. ولتبرير

المطالبة بأسلوب قياس أو إفصاح معين، يجب أن تزيد المنافع التي ينتظر الحصول عليها منه عن التكاليف المرتبطة به.

وقد أرسل المدير التنفيذي لإحدى الشركات الملاحظة التالية إلى FASB تعقيبا على أحد معاييره المقترحة: [على مدى سنوات عملي في المجال المالي، لم أر في حياتي مثل هذا الاقتراح المضحك... لأن «تسجيل» مثل هذه التقديرات «الإكتوارية» وتسجيلها كأصول والتزامات في الميزانية هو أمر غير قابل للمناقشة بالطبع إلا إذا كان ذلك حلقة من سلسلة التصرفات الغبية التي قام بها FASB في الماضي.. نستحلفكم بالله، إستخدموا العقل ولو لهذه المرة فقط».. ورغم ما يبدو من تطرف في هذه الملاحظة، فإنها تشير بالفعل إلى المخاوف التي يعبر عنها أعضاء مجتمع الأعمال حول عملية وضع المعايير وما إذا كانت منافع معيار معين تزيد عن تكاليفه.

ولكن الصعوبة في تحليل التكلفة/ المنفعة هي أن التكاليف والمنافع (وخاصة المنافع) لا تكون قابلة للقياس دائما. فهناك عدة أنواع من التكاليف مثل تكاليف التجميع والتشغيل، تكاليف النشر، تكاليف المراجعة وتكاليف المنازعات القضائية المحتملة، وتكاليف الافصاح إلى منافسين، وتكاليف التحليل والتفسير. وتتحقق المنافع لكل من معدي القوائم المالية (في صورة مزيد من الرقابة الإدارية والقدرة على جلب رأس مال إضافي) والمستخدمين لها (في شكل تخصيص للموارد وربط للضرائب). ولكن القياس الكمي للمنافع يكون عادة أكثر صعوبة من التكاليف.

وقد حاول FASB تناول هذه القضية بصورة أكثر وضوحا، فقد أدرج في أحد معاييره الأخيرة عن «محاسبة أصحاب الأعمال عن منافع ما بعد التقاعد بخلاف المعاشات»، جزءاً يبرر القواعد الجديدة على أساس التكلفة/ المنفعة. وقد قدم FASB هذا الجزء الخاص استجابة للانتقادات التي تلقاها من مجتمع الأعمال.

الأهمية النسبية : Materiality

يعتبر بند معين هام نسبياً إذا كان إدراجه أو حذفه سوف يؤثر على أو يغير من الحكم الشخصي لفرد متوسط المهارة في حين يكون غير هام نسبياً - ومن ثم غير ملائم - إذا كان إدراجه أو حذفه لن يؤثر على متخذ القرار. وبصفة عامة، فإن البند يجب أن يكون له أثر وإلا لن تكون هناك حاجة للإفصاح عنه، ويتوقف ذلك على الحجم النسبي لهذا البند وأهميته. فإذا كان مقدار هذا البند معنويا Significant مقارنة بالإيرادات والمصروفات

والأصول والإلتزامات الأخرى أو صافي دخل المنشأة، فإنه يجب إتباع المعايير المحاسبية الدقيقة والمقبولة عند التقرير عنه. أما إذا كان مقداره ضئيلاً بدرجة تجعله غير هام مقارنة بالبنود الأخرى، فقد تقل أهمية تطبيق معيار معين عند المحاسبة عنه. ومن الصعب تقديم قواعد حاسمة لتحديد متى يعتبر بند معين هام أو غير هام نسبياً لأنها تختلف بإختلاف كل من المقدار النسبي للبند وأهميته بالنسبة لغيره من البنود والمثال التالي يوضح الحجم النسبي:

	الشركة أ	الشركة ب
المبيعات	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
التكاليف، المصروفات	٩٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
الدخل من العمليات	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠
مكاسب غير عادية	٢٠٠٠٠	٥٠٠٠

فخلال هذه الفترة كان هناك علاقة تناسب بين إيرادات، مصروفات وصافي دخل الشركتين أ، ب كما كان لدى كل منهما مكاسب غير عادية. وبالنظر إلى أرقام الدخل بالشركة أ، يتضح أن وضع المكاسب غير العادية بصورة منفصلة أو إدراجها ضمن دخل العمليات المنتظم للشركة أمر غير هام نسبياً، فهي لا تمثل سوى نسبة ٢٪ من صافي الدخل، وإذا ما أضيفت إليه فلن تفسد رقم صافي الدخل بشكل خطير. ورغم أن المكاسب غير العادية بالشركة ب تبلغ ٥٠٠٠ دولار فقط ولكنها ذات أهمية نسبية أكبر من المكاسب المعترف بها في الشركة أ، لأن مقدار ٥٠٠٠ دولار يشكل نسبة ٥٠٪ من صافي دخل الشركة ب، ومن الواضح أن إدراج مثل هذا الرقم في دخل العمليات العادي سوف يؤثر على مقدار الدخل بصورة جوهرية، وبذلك تتضح أهمية «الحجم النسبي» للبند في تحديد أهميته النسبية. وقد تكون طبيعة البند أيضا هامة؛ على سبيل المثال، إذا وقعت الشركة في مخالفة لاحد القوانين، فإنه يجب الإفصاح عن مقدار هذه المخالفة بصورة منفصلة. وقد يعتبر الخطأ في تصنيف بند معين قيمته ١٠٠٠٠٠ دولار ضمن البنود غير المتداولة غير هام نسبياً، في حين قد يكون خطأ في التصنيف بنفس المقدار هاما نسبياً إذا ما أثر على الجزء المتداول بدلاً من الجزء غير المتداول.

فالأهمية النسبية من المفاهيم التي يصعب الإحاطة بها grasp ويمكن أن يكون تطبيقها أو عدم تطبيقها محل خلاف. ومن الأمثلة على ذلك، أن إحدى الشركات

القابضة قد أفصحت في إحدى السنوات عن أن إحدى الشركات التابعة لها:

أ - قد حققت من دخلها بمقدار ٨,٥مليون دولار في نفس العام الذي قامت فيه شركة تابعة أخرى،

ب - بإحداث تخفيضات في أصولها قدرها ٩,٧ مليون دولار. ورغم أن كلا الرقمين كان يزيد عن صافي دخل الشركة القابضة ككل عن العام وقدره ٢,٥ مليون دولار، فلم يتم الإفصاح عن أي منها كبند غير عادي أو غير متكرر في التقرير السنوي. حيث إعتبرت الشركة أن الأثر الصافي لهما على صافي الدخل غير هام نسبياً. ومن الواضح أن الشركة الأم كان يجب عليها الإفصاح عن كل بند منهما على حدة لأن تخفيض الأصول بالشركة ب يمثل عبء متعلق بفترة واحدة one - time charge في حين أن التحسين الذي طرأ على الشركة أ قد يكون مستمراً

ومن الأمثلة الأخرى، أن ربح السهم المقرر عنه لشركة GAC قد إرتفع في إحدى الفترات من ٧٦ سنت إلى ٧٧ سنت للسهم. ولم يفصح التقرير السنوي عن أن هناك مزايا ضريبية مرحلة قدرها ٤ سنت/ السهم هي التي منعت ربح سهم الشركة من الانخفاض إلى ٧٣ سنت للسهم في هذه الفترة. فقد إعتبرت الشركة أن هذه المزايا المرحلة لا يجب إظهارها كبنود غير عادية لأنها لم تكن هامة نسبيا (٦٪ فقط)، وعلق أحد المديرين بها بأن المحاسبين لديهم قاعدة تقضي بأن أي شيء تقل نسبته عن ١٠٪ يعتبر غير هام نسبياً، ولكن ملاحظة هذا المدير تبدو غير دقيقة. لأنه كان يلزم إعتبار هذا البند هام نسبياً، حيث أن الافصاح عنه بصورة منفصلة كان سيؤدي إلى تغيير إتجاه ربح سهم الشركة بصورة كاملة رغم ضآلة مقدار السنتات الأربعة.

ويتضح من هذه الأمثلة نقطة هامة وهي أن تحديد ما يعد هاماً نسبياً في مجال الممارسة ليس أمراً قاطعاً clear-cut، وأنه يلزم إتخاذ قرارات صعبة في كل فترة. ولا يمكن للمحاسب الوصول إلى إجابات منطقية ومعقولة إلا بممارسة الحكم الشخصي الجيد والخبرة المهنية.

كما تعد الأهمية النسبية أيضا عاملاً حاكماً في العديد من القرارات المحاسبية الداخلية. فهناك أمثلة عديدة على الأحكام الشخصية التي يجب أن تستند في النهاية على مدى المعقولية Reasonalbleness والعملية Practicability والتي يلزم فيها التطبيق الحاذق لقيد الأهمية النسبية مثل درجة التفصيل المطلوبة في دفتر أستاذ مساعد المصروفات، ودرجة الدقة المطلوبة في توزيع المصروفات على أقسام المنشأة، ومدى ضرورة إجراء تسويات جردية للبنود المستحقة والمؤجلة.

ممارسات الصناعة **Industry Practice**

من الإعتبارات العملية الأخرى التي تتطلب أحياناً الخروج عن النظرية الأساسية الطبيعة الخاصة لبعض الصناعات ومنشآت الأعمال. على سبيل المثال، فإن البنوك عادة ما تقرر عن إستثماراتها في أوراق مالية معينة على أساس قيمتها السوقية، وذلك لأن هذه الأوراق يتم تداولها بسرعة. كما يعتقد الكثيرون بأن سعر المكافيء النقدي cash equivalent يوفر معلومات أكثر إفادة، وفي صناعات المرافق العامة public-utility يتم التقرير عن الأصول غير المتداولة في الميزانية أولا وذلك لإبراز ما تتسم به الصناعة من كثافة في رأس المال. كما يُستخدم سعر السوق عادة في التقرير عن الحاصلات الزراعية لأن من الصعب تحديد أرقام دقيقة لتكلفة كل محصول على حده. ورغم شيوع مثل هذه الإختلافات عن النظرية الأساسية، إلا أنها موجودة، وبالتالي فإنه عند العثور على ما يبدو مخالفة لنظرية المحاسبة الأساسية، فإننا يجب أن نحدد ما إذا كانت هناك طبيعة خاصة لهذا النوع من الأعمال تفسر هذا الخروج أم لا، وذلك قبل إنتقاد الإجراءات المتبعة.

التحفظ **Conservatism**

إن هناك القليل من الأعراف في المحاسبة التي تعرضت لمثل سوء الفهم الذي تعرض له عرف التحفظ. فالتحفظ يعني أنه «إذا كنت في حالة تشكك فعليك أن تختار الحل الذي يكون إحتمال زيادته للأصول والدخل أقل ما يمكن». حيث يلاحظ أن عرف التحفظ لا يتضمن أي شيء يدعو المحاسب لأن يقدر الأصول أو الدخل بأقل من قيمتها، ولكن لسوء الحظ فقد فسره بعض المحاسبين على أنه يعني ذلك فقط. فكل ما يفعله التحفظ - عند تطبيقه بصورة صحيحة - هو أنه يرشد المحاسب في المواقف الصعبة، ويتمثل هذا الإرشاد في قاعدة معقولة تماماً مؤداها: إبتعد عن المغالاة في تقدير صافي الدخل أو صافي الأصول. ومن أمثلة التحفظ في المحاسبة إستخدام مدخل التكلفة أو السوق أيهما أقل في تقييم المخزون، وكذلك قاعدة ضرورة الإعتراف بصافي الخسائر المحققة على إلتزامات الشركة بشراء سلع معينة. فعند وجود شك في قضية معينة فإن التحفظ في التقدير understate يكون أفضل من المغالاة فيه overstate، وبالطبع فإنه عند عدم وجود أي شك لن توجد حاجة لتطبيق هذا القيد.

خلاصة الهيكل النظري:

يوضح الشكل (٢-٣) الإطار النظري الذي تم مناقشته في هذا الفصل وهو يماثل

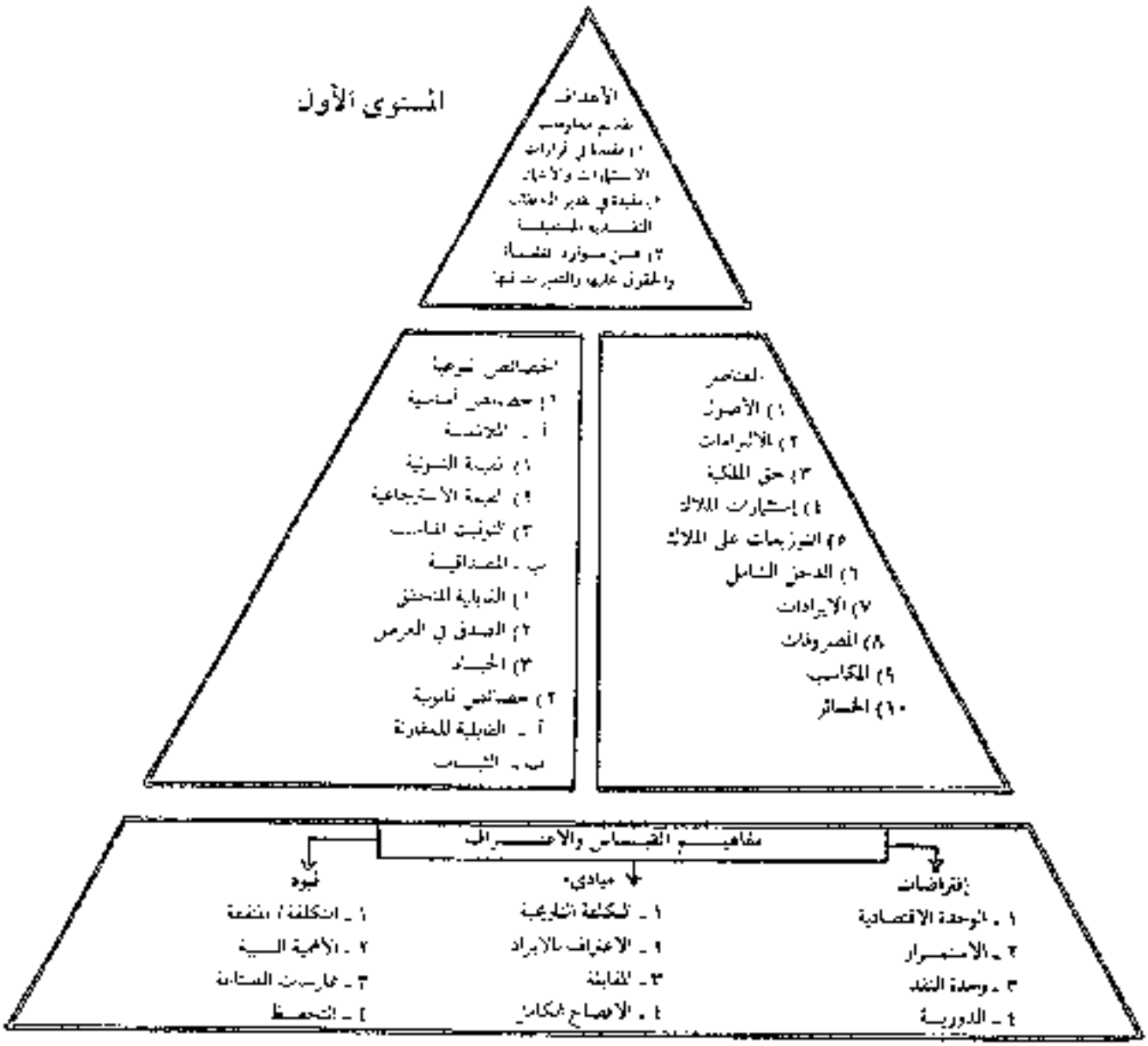

الشكل (٢ ـ ٣): الإطار النظري للتقرير المالي.

الشكل (٢ـ١) إلا أنه يقدم معلومات إضافية عن كل مستوى، ولا يجب علينا المغالاة في تقدير فائدة هذا الإطار النظري في المساعدة على فهم العديد من مواطن الخلاف التي سنتعرض لها الفصول التالية.

الأسئلـــة :

١ ـ ماهو الإطار النظري؟ وماهي أهميته في المحاسبة المالية ؟

٢ ـ ما هي الأهـداف الأسـاسية للتقريـر المالي كما توضحها «قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم ١» SFAC No.1

٣ ـ ما هو المقصود بمصطلح «الخصائص النوعية للمعلومات المحاسـبية»؟ .

٤ ـ قدم وصفاً مختصراً للخاصيتين الأساسيتين للمعلومات المحاسبية المفيدة .

٥ ـ ماهو الفرق بين القابلية للمقارنة والثبات ؟ .

٦ ـ ناقش ما إذا كانت التغيرات المعروضة في كل من الحالات التالية تتطلب إشارة إليها في تقرير المراجع تطبيقاً لخاصية الثبات أم لا [إفترض أنها هامة نسبياً] : .

أ ـ بعـد ٣ سنوات من حسـاب الإهـلاك بإستخدام طريقة القسط المتناقص لأغراض ضريبة الدخل وطريقة القسط الثابت لأغراض التقرير المالي، إستخدمت الشركة طريقة القسط المتناقص لأغراض التقرير المالي .

ب ـ تخلصت الشركة من واحدة من الشركتين التابعتين لها والتي كانت تدخل في قوائمها المالية الموحدة خلال السنوات السابقة .

جـ ـ انخفضت الفترة المتبقية من العمر الإنتاجي لأحد الأصول بسبب التقادم .

د ـ تستخـدم الشركـة طريقـة لتقييم المخزون تختلف عن كل الطرق التي تستخدمها الشركات الأخرى في نفس الصناعة .

٧ ـ ماهي أهمية وضع إطار تعريفات محددة للعناصر الأساسية في المحاسبة؟ .

٨ ـ تؤدي كل من المصروفـات، الخسـائر، التوزيعات على الملاك إلى تخفيض صافي الأصول، فماهي الفروق بينها؟ .

٩ ـ تؤدي كل من الإيرادات، المكـاسب، إستثمارات الملاك إلى زيادات في صافي الأصول فما هي الفروق بينها؟ .

١٠ ـ ماهي الإفتراضـات الأربعة الأسـاسية التي تشكل أساس هيكل المحاسبة المالية؟ .

١١ ـ إذا لم يوجـد إفتراض الإستمرار في المحاسـبة، فكيف يمكن أن تختلف مقادير البنود التالية المعروضة في القوائم المالية؟ .

أ ـ الأرض

ب ـ علاوة إصدار سندات لم تستهلك

جـ ـ مصروف إهلاك المعدات
د ـ الاستثمارات طويلة الأجل في أسهم عادية لشركات أخرى
هـ ـ مخزون البضائع
و ـ التأمين المدفوع مقدما.

١٢ ـ تقسم حياة المنشأة إلى فترات زمنية محددة تكون عادة سنة وذلك لقياس نتائج العمليات عن كل فترة وتصوير المركز المالي في نهاية الفترة.

أ ـ تستند هذه الممارسة على إفتراض محاسبي بأن عمر المنشأة يتكون من سلسلة من الفترات الزمنية وأنه من الممكن قياس نتائج عمليات كل فترة بصورة صحيحة. علق على مدى صحة وأهمية هذا الإفتراض.

ب ـ بماذا أثرت هذه الممارسة على المحاسبة؟ وماهي علاقتها بمحاسبة الاستحقاق؟ وماهو أثرها على القيود المحاسبية والمنهج المحاسبي؟.

١٣ ـ ماهي المشكلة المحاسبية الأساسية التي يخلقها إفتراض وحدة النقد عند وجود تضخم واضح ؟ وماهو موقف FASB الظاهر من إفتراض ثبات وحدة النقد؟.

١٤ ـ أخبرك رئيس مجلس إدارة الشركة التي تعمل بها كمحاسب رئيسي بأنه غير راض عن الأرقام المحاسبية المستندة إلى التكلفة، فهو يعتقد أن القيم الاستبدالية ذات فائدة أكبر لمجلس الإدارة من هذه «التكاليف المتقادمة»

أذكر بعض الحجج التي يمكنك إستخدامها في إقناعه بأن البيانات المحاسبية يجب أن تظل معتمدة على التكلفة؟

١٥ ـ أذكر بعض الحجج التي تؤيد بها تعديل أرقام التكلفة في القوائم المالية بالتغيرات في المستوى العام للأسعار، أو على الأقل إعداد قوائم إضافية معدلة بالتغيرات في المستوى العام للأسعار.

١٦ ـ متى يُعترف بالإيراد بصفة عامة؟ ولماذا يُعتبر تاريخ البيع النقطة التي يُعترف عندها بالإيراد الناتج عن مجمل عمليات الإنتاج والبيع؟

١٧ ـ ماهو الفرق بين المحقق، القابل للتحقق؟ أذكر مثالا على إستخدام مفهوم القابلية للتحقق في الإعتراف بالإيراد؟

١٨ ـ ماهو تبرير عدم الإعتراف بالإيراد في تاريخ البيع في الحالات التالية:

أ ـ طريقة البيع بالتقسيط في الإعتراف بالإيراد.
ب ـ الإعتراف بالإيراد عند إتمام الإنتاج في بعض المنتجات الزراعية.
ج ـ أساس نسبة الإتمام في العقود الإنشائية طويلة الأجل.

١٩ ـ ماهو الافتراض أو المبدأ أو العرف المحاسبي السائد الذي إستخدمته شركة Barger في كل من الحالات التالية:

أ ـ إستخدام أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل في تقييم المخزون.

ب ـ كانت شركة Barger طرفاً في منازعة قضائية مع شركة Roderick حول خلل أحد المنتجات، وقد تم الافصاح عن هذه القضية في القوائم المالية.

جـ ـ تقوم الشركة بتوزيع تكلفة الأصول القابلة للاهلاك على الفترة التي يتوقع فيها الحصول على إيراد من هذه الأصول خلالها.

٢٠ ـ في سنة ١٩٩٢ دفعت شركة Beary مبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه في إحدى الآلات، ويبلغ رصد حساب مجمع إهلاكها حالياً ٣١٠٠٠ جنيه، ويمكن للشركة بيع الآلة الآن بمبلغ ١٠١٠٠٠ج، ويعتقد مدير الشركة بأن لها «الحق في هذا الكسب»، فماذا يعني المدير بهذه العبارة؟ وهل توافقه على ذلك؟

٢١ ـ هناك ثلاثة طرق للإعتراف بالمصروفات (وهي علاقة السبب والنتيجة، التوزيع المناسب والمعقول والمنظم، والإعتراف الفوري) تمت مناقشتها تحت مبدأ المقابلة، أذكر الطبيعة الأساسية لكل نوع من هذه المصروفات، مع ذكر مثالين لكل نوع.

٢٢ ـ وضح كيف يمكنك أن تقرر تسجيل كل من النفقات التالية كأصل أو كمصروف بإفتراض أنها جميعا هامة نسبيا.

أ ـ أتعاب قانونية قدرها ١٠٠٠جنيه مسددة عند شراء أرض.

ب ـ تقوم شركة Sing برصف الطريق المؤدي إلى المبنى الإداري بتكلفة قدرها ١٤٠٠٠ج.

جـ ـ يشتري أحد متاجر اللحوم آلة لفرم اللحوم بتكلفة قدرها ٢٣٠ جنيه

د ـ في ٣٠ يونيو سدد أحد الأطباء إيجار عيادته عن ستة شهور هي شهر يونيو والخمسة شهور التالية له.

هـ ـ سددت شركة Buffice مبلغ ٩٠٠٠جنيه أجور عمال عن تجهيز مبنى ليستخدم في العمل.

و ـ سددت شركة Max أجر شهر نوفمبر وقدره ١٤٠٠جنيه لأحد العاملين بها.

٢٣ ـ حددت قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم ٥ "SFAC No.5" أربعة خصائص يجب توافرها في البند قبل الإعتراف به في القوائم المالية، فما هي هذه الخصائص الاربعة؟.

٢٤ ـ أذكر بإختصار أنواع المعلومات المتعلقة بالمركز المالي: الدخل، التدفقات النقدية والتي يمكن تقديمها:ـ

أ ـ في صلب القوائم المالية.
ب ـ في الملاحظات على القوائم المالية.
جـ ـ كمعلومات إضافية.

٢٥ ـ في يناير ١٩٩٢، قامت شركة Dilly بمضاعفة عدد أسهمها عن طريق بيع ١٠٠٠ سهم إضافي في السوق لتمويل التوسع في عملياتها وهناك إقتراح بعرض هذه المعلومات في ملاحظة على ميزانية ٣١ ديسمبر ١٩٩١. وقد إعترض مدير الشركة معلناً أن هذا البيع قد حدث بعد ٣١ ديسمبر ١٩٩١، وبالتالي لا يجب إظهاره في هذا التاريخ. فما هو رأيك.

٢٦ ـ وضح القيدين الأساسيين اللذين يحكمان عرض المعلومات المحاسبية.

٢٧ ـ أذكر بعض التكاليف المتعلقة بتقديم المعلومات المحاسبية، وماهي بعض منافع المعلومات المحاسبية؟ مع توضيح بعض عوامل التكلفة/ المنفعة التي يجب مراعاتها عند إقتراح معايير محاسبية جديدة.

٢٨ ـ كيف ترتبط الأهمية النسبية (وعدم الأهمية النسبية) بالعرض الصحيح للقوائم المالية؟ وماهي العوامل والمقاييس التي يجب على المراجع مراعاتها عند تقدير الأهمية النسبة لخطأ معين في عرض القوائم المالية؟

٢٩ ـ سمع أمين الخزينة بشركة Sanchez أن التحفظ هو عقيدة متبعة في المحاسبة، ومن ثم فقد إقترح إتباع سياسات معينة ذات طبيعة متحفظة فما هو رأيك في كل من السياسات المقترحة فيما يلي:

أ ـ هناك قضية مرفوعة ضد الشركة، ويعتقد أمين الخزينة أن هناك إحتمال لأن تخسر الشركة القضية وتلتزم بسداد تعويضات تتراوح بين ١٤٠٠٠٠، ١٩٠٠٠٠ جنيه، وقد أوصى الأمين بتسجيل خسائر وإنشاء إلتزام بمبلغ ١٩٠٠٠٠ جنيه.

ب ـ يجب تقييم المخزون على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل لأن خسائر إنخفاض الأسعار يجب الاعتراف بها في الحسابات في نفس الفترة التي يحدث فيها إنخفاض السعر.

جـ ـ تقدم الشركة لعملائها فترة ضمان قدرها سنتان على كل المنتجات المباعة، ويجب إدراج تكاليف الضمان المقدرة عن مبيعات هذا العام ضمن مصروفات نفس العام بدلاً من إعتبارها مصروف في الفترة التالية التي يتم فيها تقديم الضمان.

د ـ عندما يتم البيع بالآجل، فإن هناك دائما عدم تأكد من إمكانية تحصيل الحسابات. ومن ثم يوصي أمين الخزينة بتسجيل المبيعات عند تحصيل النقدية من العملاء.

ثانيا: الحالات:

١ - لدى السيد/ Sunder بعض التساؤلات حول الإطار النظري الذي توضع على أساسه المعايير المحاسبية، وهو يعلم أن FASB والمنظمات السابقة عليه قد حاولت وضع إطار نظري لصياغة نظرية المحاسبة. ومع ذلك، فقد ذكر له البعض أن هذه الأطر النظرية ذات قيمة ضئيلة في الممارسة العملية، وقد لاحظ Sunder بالفعل أن المعايير المحاسبية لا ترتبط دائما بالإطار النظري، وإعتقد أن ذلك يشير إلى نقص في الهيكل النظري ولكنه لم يتناول أبداً هذه الأمور أثناء دراسته بسبب انشغاله في واجباته الدراسية.

وشعر Sunder أنه يمكنه الإجابة عن بعض تساؤلاته بخصوص نظرية المحاسبة والمصطلحات المحاسبية عن طريق تحديد التعريفات والمفاهيم الأساسية المتعارف عليها في المهنة ودراستها في ضوء عمله الحالي. حيث يأمل بذلك أن يقيم رابطة مناسبة بين النظرية والممارسة... المطلوب.

١ - مساعدة Sunder في التعرف على هدف وفائدة الإطار النظري

٢ - تحديد إحدى قوائم مفاهيم المحاسبة المالية التي أصدرها FASB والتي يمكن أن تساعد Sunder في تطوير خلفيته النظرية.

٢ - عمل FASB لفترة طويلة في وضع إطار نظري للمحاسبة والتقرير المالي، حيث أصدر ستة قوائم في مفاهيم المحاسبة المالية. والغرض من هذه القوائم هو ترسيخ الأهداف والقواعد التي ستشكل أساس عملية وضع معايير المحاسبة والتقرير المالي. حيث تركز هذه الأهداف على الغرض من المحاسبة المالية في حين تتمثل هذه القواعد Fundamentals في المفاهيم الأساسية للمحاسبة المالية، وهي المفاهيم التي ترشد في إنتقاء الصفقات والأحداث والظروف التي تتم المحاسبة عنها وكيفية قياسها والإعتراف بها ووسائل تلخيصها وتوصيلها للأطراف المهتمة.

والغرض من قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم ٢ SFAC2 «الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية» هو دراسة الخصائص التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة. حيث تشكل الخصائص التي تتضمنها هذه القائمة مجموعة المكونات، الأجزاء، العناصر ingredients التي تجعل المعلومات مفيدة، والصفات التي يلزم مراعاتها عند إجراء الاختيارات المحاسبية...

المطلوب.

أ - تحديد ومناقشة المنافع التي يُتوقع الحصول عليها من دراسة إطار FASB النظري.

ب - ماهي الخاصية الأكثر أهمية للمعلومات المحاسبية كما حددتها «قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم٢»؟ إشرح لماذا تعتبر هي الأكثر أهمية

ج - قدمت «قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم٢» . . وصفا لعدد من الخصائص أو الصفات الأساسية للمعلومات المحاسبية، ناقش بإختصار أهمية أي ثلاثة من هذه الخصائص لأغراض التقرير المالي.

٣ - يقوم Robe و Judith بمناقشة الجوانب المختلفة بقائمة FASB في مفاهيم المحاسبة المالية رقم ١ بعنوان «أهداف التقرير المالي في منشآت الأعمال» وقد أشار Robe إلى أن هذه القائمة لا تقدم سوى قدر ضئيل من التوجيه للممارس المهني في حل أوجه الخلاف المحاسبي، وأنها لاتقدم سوى خطوط عامة تجعل من المستحيل تطبيق هذه الأهداف على مشاكل التقرير المالي اليومية في الوقت الحاضر. ويتفق معه Judith في هذه النقطة، ولكنه يشير إلى أن الحاجة للأهداف ستظل قائمة حيث تشكل نقطة إنطلاق في مساعدة FASB على تحسين عملية التقرير المالي. . . المطلوب

أ - الإشارة إلى الأهداف الأساسية التي أوردتها «قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم١».

ب - ماهو في رأيك المقصود من قول Judith بأن FASB في حاجة لنقطة إنطلاق Starting Point لحل أوجه الخلاف المحاسبي؟

٤ - توفر التقارير المالية معلومات مفيدة عن معاملات وأحداث المنشأة، وعلى هؤلاء الذين يقومون بإعداد وإستخدام التقارير المحاسبية أن يقوموا بإنتقاء وتقييم البدائل المحاسبية. وتتناول قائمة FASB في مفاهيم المحاسبة المالية رقم ٢ «الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية» خصائص المعلومات المحاسبية التي تجعلها مفيدة لعملية إتخاذ القرار، كما تشير أيضا إلى أن هناك جوانب قصور متعددة متأصلة في عملية القياس والتقرير قد يترتب عليها ضرورة إجراء موازنات Trade - offs أو تضحيات فيما بين خصائص المعلومات المفيدة . . . المطلوب:

أ - إشرح بإختصار الخصائص التالية للمعلومات المحاسبية المفيدة:

١ - الملائمة ٢ - المصداقية ٣ - القابلية للمقارنة ٤ - الثبات

٥ - القابلية للفهم

ب - في كل من أزواج الخصائص التالية للمعلومات، أذكر مثالاً على حالة قد يتم فيها التضحية بإحدى الخاصيتين مقابل كسب في الخاصية الأخرى:

١ - الملاءمة والمصداقية ٢ - الملاءمة والثبات.

٣ ـ القابلية للمقارنة والثبات ٤ ـ الملاءمة والقابلية للفهم.

جـ ـ ماهو المعيار الذي يلزم إستخدامه في تقييم عمليات الموازنة بين خصائص المعلومات؟

٥ ـ حددت «قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم٢» الخصائص النوعية التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة، وفيما يلي عدد من التساؤلات المرتبطة بهذه الخصائص النوعية والقيود المتعلقة بها:ـ

١ ـ ما هما الخاصيتان الاساسيتان اللتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لعملية إتخاذ القرار ؟

٢ ـ لم تقم شركة محمود بإصدار تقريرها عن الربع الأول لما بعد التقرير عن نتائج الربع الثاني، فما هي خاصية المعلومات المحاسبية التي لم تتبعها الشركة؟ (لا تستخدم الملائمة).

٣ ـ ماهي الخاصية الأساسية للمعلومات المحاسبية والتي تعد القيمة التنبؤية أحد مكوناتها؟

٤ ـ تعد شركة westphal الشركة الوحيدة في صناعتها التي تقوم باهلاك آلاتها على أساس القسط الثابت فما هي خاصية المعلومات المحاسبية التي لم تُتبع؟ (لا تستخدم ممارسات الصناعة).

٥ ـ حاولت شركة Roky تحديد التكلفة الاستبدالية لمخزونها، وقد وضع ثلاثة مثمنين مقادير مختلفة تماما لهذه القيمة، وبذلك قرر المدير إستخدام القيمة الوسطى لأغراض التقرير الخارجي. فما هي خاصية المعلومات المحاسبية التي تفتقدها هذه البيانات؟ (لاتستخدم المصداقية. أو الصدق في العرض).

٦ ـ ماهي خاصية المعلومات المحاسبية التي تمكن المستخدمين من التثبت من أو تصحيح التوقعات السابقة؟

٧ ـ حدد القيدين الحاكمين اللذين وردا في «قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم٢»

٨ ـ ذكر رئيس SEC في إحدى المرات أنه « إذا أصبح من المتعارف عليه أو المقبول أن المبادىء المحاسبية توضع أو تُعدل من أجل ضمان تحقيق أغراض أخرى بخلاف القياس الاقتصادي، فإننا سنتحمل خطرا فادحا بزوال الثقة في مصداقية نظام المعلومات المحاسبية»، فما هي خاصية المعلومات المحاسبية التي يلزم التأكيد عليها لضمان عدم حدوث مثل هذه الحالة؟ (لاتستخدم المصداقية).

٩ ـ تحولت شركة Muraphone من إستخدام طريقة FIFO إلى التكلفة المتوسطة ثم الى طريقة LIFO على مدى فترة سنتين، فما هي خاصية المعلومات المحاسبية التي لم تُتبع؟

١٠ ـ إفترض أن المهنة قد سمحت لشركات الإدخار والقروض S&L بتأجيل خسائر الإستثمارات التي تبيعها لأن الإعتراف الفوري بهذه الخسائر قد تكون له آثار إقتصادية سلبية على الصناعة. فما هي خاصية المعلومات المحاسبية التي لم تُتبع؟ (لا تستخدم الملاءمة أو المصداقية).

٦ ـ تتمثل الخصائص النوعية التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لأغراض إتخاذ القرار فيما يلي:

الملاءمة، المصداقية، القيمة التنبؤية، القيمة الاسترجاعية، التوقيت المناسب، القابلية للتحقق، الحياد، الصدق في العرض، القابلية للمقارنة، الثبات.

المطلوب: تحديد الخاصية أو الخصائص الملاءمة للإستخدام في ظل كل من المعلومات التالية:

١ ـ القيمة التنبؤية أحد مكونات هذه الخاصية الأساسية للمعلومات.

٢ ـ إثنان من الخصائص النوعية مرتبطان بكل من الملاءمة والمصداقية.

٣ ـ الحياد هو أحد مكونات هذه الخاصية الأساسية للمعلومات.

٤ ـ خاصيتان أساسيتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لأغراض إتخاذ القرار.

٥ ـ إصدار تقارير فترية هو أحد أمثلة هذه الخاصية الثانوية للمعلومات المالية.

٦ ـ الخاصية النوعية التي تُتبع عندما تستخدم الشركات من نفس الصناعة نفس المبادىء المحاسبية.

٧ ـ خاصية المعلومات التي تُثبت التوقعات السابقة للمستخدمين.

٨ ـ حتمية لتقديم مقارنات عن نتائج الشركة من فترة لأخرى.

٩ ـ تتجاهل الآثار الإقتصادية لمعيار أو قاعدة.

١٠ ـ تتطلب درجة عالية من الإجماع بين الأفراد في عملية قياس معينة.

٧ ـ هناك عشرة من العناصر المترابطة التي تقترن بصورة مباشرة بقياس الأداء والمركز المالي في منشأة معينة وهي:

الأصول	الالتزامات	حق الملكية	إستثمارات الملاك
التوزيعات على الملاك	الدخل الشامل	الايرادات	المصروفات
المكاسب	الخسائر		

والمطلوب تحديد العنصر المتعلق بكل من العبارات التالية :ـ

١ ـ ينبع من أنشطة قائمة الدخل التي تشكل العمليات الأساسية والمستمرة للوحدة.

٢ ـ حق متبقي على أصول المنشأة بعد طرح إلتزاماتها.

٣ ـ زيادات في الأصول خلال فترة معينة نتيجة بيع المنتج.

٤ ـ تخفيضات في الأصول خلال فترة معينة بسبب شراء أسهم الشركة نفسها.

٥ ـ تتضمن كل التغيرات في حق الملكية خلال الفترة، بإستثناء تلك الناتجة عن إستثمارات الملاك والتوزيعات عليهم.

٦ ـ تنبع من صفقات طارئة، عرضية.

٧ ـ تعهد بتحويل موارد نتيجة لمعاملات سابقة.

٨ ـ تؤدي لزيادة حق الملكية.

٩ ـ الإعلان عن وسداد توزيعات نقدية للملاك.

١٠ ـ زيادات في صافي الأصول خلال فترة معينة من مصادر غير مرتبطة بالملكية.

١١ ـ بنود تتصف بمنافع أو خدمات إقتصادية متوقعة في المستقبل.

١٢ ـ يساوي الزيادة في صافي الأصول خلال العام بعد إضافة التوزيعات التي تمت على الملاك وطرح الاستثمارات الجديدة التي قدموها.

٨ ـ فيما يلي الافتراضات، المبادىء، القيود التي إستخدمت في هذا الفصل :ـ

١ ـ إفتراض الوحدة الاقتصادية
٢ ـ إفتراض الاستمرار
٣ ـ إفتراض وحدة النقد
٤ ـ إفتراض الدورية
٥ ـ مبدأ التكلفة التاريخية
٦ ـ مبدأ المقابلة
٧ ـ مبدأ الإفصاح الكامل
٨ ـ علاقة التكلفة / المنفعة
٩ ـ الأهمية النسبية
١٠ ـ ممارسات الصناعة
١١ ـ التحفظ

والمطلوب: تحديد الإفتراض أو المبدأ، أو القيد المحاسبي الذي يصف كلاً من الحالات التالية. (إستخدم كلاً منها مرة واحدة فقط).

١ ـ يقوم بتوزيع المصروفات على الإيرادات في الفترة المناسبة.

٢ ـ يشير إلى أن تغيرات القيمة السوقية التالية للشراء لا تُسجل في الحسابات (لا تستخدم مبدأ الإعتراف بالإيراد).

٣ ـ يضمن التقرير عن كل المعلومات المالية الملاءمة.

٤ ـ يبرر عدم التقرير عن الأصول بقيمة التصفية (لا تستخدم مبدأ التكلفة التاريخية)

٥ ـ يتحوط لكل الخسائر ولكنه لا يقرر عن أية مكاسب.

٦ ـ يشير لضرورة الفصل بين الأنشطة الشخصية وأنشطة المنشأة.

٧ ـ يقوم بتقسيم المعلومات المالية إلى فترات زمنية لأغراض التقرير المالي

٨ ـ يسمح بالتقييم على أساس القيمة السوقية في حالات خاصة ومعينة

٩ ـ يتطلب الإفصاح عن المعلومات المعنوية بدرجة كافية للتأثير على قرارات المستخدمين الذين لديهم قدر معقول من الوعي (لاتستخدم مبدأ الإفصاح الكامل).

١٠ ـ يفترض أن الدولار هو أداة القياس المستخدمة في التقرير عن الأداء المالي.

٩ ـ فيما يلي بعض الإجراءات والممارسات العملية التي تطورت مع الوقت، والمطلوب تحديد الافتراض أو القيد الذي يبرر هذه الإجراءات، الممارسات بأفضل صورة ممكنة [لا تستخدم الخصائص النوعية للمعلومات].

١ ـ عرض كل الجوانب الهامة لعقود السندات في القوائم المالية.

٢ ـ ترسيخ إستخدام محاسبة الاستحقاق.

٣ ـ تبرير استخدام القوائم المالية الموحدة.

٤ ـ ضرورة التقرير المالي على فترات زمنية محددة.

٥ ـ تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها.

٦ ـ تحصيل كل مدفوعات صندوق المصروفات النثرية على بند المصروفات المتنوعة (لا تستخدم التحفظ).

٧ ـ تسجيل شهرة المحل وقت الشراء فقط.

٨ ـ عدم توقع الأرباح والإعتراف بكل الخسائر المحتملة.

٩ ـ تحميل الشركة لتكاليف عمولة المبيعات على المصروفات.

١٠ ـ عدم الاعتراف بتغيرات المستوى العام للأسعار في السجلات المحاسبية.

١١ ـ إستخدام قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل في تقييم المخزون.

١٢ ـ عرض المعلومات المالية بشكل لا يضلل المستثمر الذي لدية قدر مناسب من الدراسة والوعي.

١٣ ـ رسملة المنافع غير الملموسة intangibles وإستهلاكها على مدى الفترات المستفيدة.

١٤ ـ إستنفاد تكلفة الأدوات الصغيرة بمجرد شراءها.
١٥ ـ إستخدام شركات السمسرة للقيمة السوقية عند تقييم كل أوراقها المالية القابلة للتداول.
١٦ ـ إعتبار كل منشأة وحدة مستقلة عن مالكها أو ملاكها.
١٧ ـ التقرير عن كل الأحداث المعنوية التي تقع بعد تاريخ الميزانية.
١٨ ـ تسجيل الإيراد عند نقطة البيع.

١٠ ـ فيما يلي بعض الإجراءات التي إستخدمها بعض المحاسبين والمطلوب بيان الإفتراض أو المبدأ أو القيد الذي تمت مخالفته خلال هذا الإجراء [أذكر واحد فقط لكل حالة].

١ ـ تواجه شركة Pogo إحتمال مصادرة بعض ممتلكاتها في الخارج وإحتمال خسارة عدد من المبالغ لدى عملاء على حافة الإفلاس، وقد قرر مدير الشركة أنه لا يلزم الإشارة لهذه الاحتمالات في القوائم المالية لأن الشركة مازالت تأمل في عدم وقوع مثل هذه الأحداث.
٢ ـ قام مدير إحدى الشركات بشراء كمبيوتر لإستعماله الشخصي مقابل شيك على حساب الشركة بالبنك وحمّل القيمة على حساب «معدات مكتبية».
٣ ـ استكملت شركة Morris في الفترة الأخيرة إنشاء مبنى إداري من ١٢٠ طابق ليضم إداراتها والعديد من المستأجرين الآخرين، وبلغت تكلفة كل بند على حدة من المعدات المكتبية المستخدمة في المبنى ١٠٠٠ دولار أو أقل وقد إعتبرت مستنفدة على أساس أنها غير هامة نسبياً. وذلك رغم أن العمر الإنتاجي لهذه المعدات المكتبية يبلغ ١٠ سنوات، وتبلغ التكلفة الإجمالية لها حوالي ٢٦ مليون دولار (لا تستخدم مبدأ المقابلة).
٤ ـ ذكر AICPA في أحد توجيهاته المحاسبية للوسطاء وغيرهم من المتعاملين في الأوراق المالية أنه «يجب تقييم الحسابات التجارية والاستثمارية على أساس قيمتها السوقية أو العادلة Fair لأغراض التقرير المالي». وإستمرت إحدى شركات الوساطة في تقييم حساباتها التجارية والاستثمارية على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل.
٥ ـ قامت شركة willer برفع قضية كبرى ضد شركة Lasse، وقد قامت شركة Lasse بتسجيل خسارة وإلتزام مقابل لها بمقدار الحد الأقصى لما يمكن أن تتحمله من خسائر. ومع ذلك، فإن شركة Lasse على ثقة من أنها إما أن تكسب القضية أو تتحمل بمقدار أقل بكثير من هذا الذي سجلته.

٦ ـ يرغب مدير شركة Almaden في إعداد القوائم المالية للشركة فقط عند توقف عملية الانتاج، حيث يرى أنه في هذه الأوقات يمكن إعداد القوائم المالية بشكل أكثر سهولة. وفي ظل طبيعة أعمال الشركة فإنه يمكن أن تمر فترة ٣٠ شهر بدون إعداد القوائم المالية.

٧ ـ قامت شركة RST بشراء مقدار ضخم من الآلات والمعدات على مدى عدد من السنوات، وقررت أنه طالما أن المستوى العام للأسعار قد تغير بصورة معنوية على مدى هذه السنوات، فإنها سوف تصدر قوائم مالية معدلة بالمستوى العام للأسعار فقط.

٨ ـ قررت شركة Dixie تصنيع أحد المواد التي تستخدمها بدلاً من شراءها من مورد خارجي حيث أن ذلك سيكون أقل تكلفة بالنسبة لها. وفي محاولة منها لجعل قوائمها المالية أكثر قابلية للمقارنة مع قوائم منافسيها قامت شركة Dixie بتحميل حساب المخزون بتقديرها لما كانت ستتكلفه عند شراء هذه المادة من مورد خارجي (لاتستخدم مبدأ الإعتراف بالإيراد).

٩ ـ تقوم شركة Sam بشراء بضاعتها وشحنها عن طريق الناقلات والسكك الحديدية، ولا تقوم الشركة بتأجيل أية تكاليف نقل عند حساب تكلفة مخزون آخر المدة، رغم أن مثل هذه التكاليف ـ رغم إختلافها من فترة لأخرى ـ دائما ما تكون هامة نسبياً.

١٠ ـ قامت شركة Dinner ـ وهي شركة للأغذية السريعة ـ ببيع حقوق إمتياز قدرها ٧٠٠٠٠ دولار مقابل ١٠٠٠ دولار عند الإتفاق مع تقسيط الباقي على ٥٠ سنة، وتقدم الشركة فترة ٣ سنوات للمساعدة في إختيار الموقع والبناء وتدريب الإداريين، وقد سجلت الشركة قيمة أتعاب الإمتياز بالكامل وقدرها ٧٠٠٠٠دولار كإيراد في الفترة التي تم فيها توقيع العقد.

١١ ـ توليت مهمة مراجعة السجلات المحاسبية لشركة echo Bay وذلك قبل إقفال حسابات الإيرادات، المصروفات في ٣١ ديسمبر، وهو نهاية السنة المالية الحالية. وقد لفت نظرك المعلومات التالية.

١ ـ خلال هذا العام غيرت الشركة سياستها في إستنفاد مشترياتها من الأدوات الصغيرة بمجرد الشراء، فقد كان يتم إستنفاد هذه المشتريات في الماضي دائماالأن مقدارها كان يقل عن ٢٪ من صافي الدخل. ولكن مدير الشركة قرر البدء في رسملة هذه المشتريات وإهلاكها بعد ذلك، ولا يتوقع أن تتقلب قيمة مشتريات الأدوات الصغيرة من عام لآخر.

٢ - قامت الشركة بإنشاء مخزن بتكلفة قدرها ٨٠٠٠٠٠ دولار، واستخدمت طريقة القسط الثابت في إهلاكه على مدى ١٠ سنوات. وفي هذا العام قام المراقب المالي للشركة بمضاعفة مصروف إهلاك المخزن وذلك لأن التكلفة الاستبدالية له قد إزدادت بصورة ظاهرة.

٣ - في أكتوبر من السنة المالية الحالية قررت الشركة البدء في حملة إعلانية ضخمة لزيادة توزيع منتجاتها. وفي نوفمبر سددت الشركة ٧٠٠٠٠٠ دولار عن وقت إعلن في إحد شبكات التليفزيون الكبرى للإعلان عن منتجاتها على مدى الإثني عشر شهراً التالية، وقام المراقب بإستنفاد مبلغ ٧٠٠٠٠٠ دولار في السنة الحالية على أساس أنه «بمجرد إنفاق النقود، فإنه لايمكن إستردادها من شبكة التليفزيون»

٤ - عند إعداد الميزانية: تم حذف بعض المعلومات التفصيلية مثل مقدار الودائع النقدية في كل بنك من البنوك المتعددة، ولم يتم عرض سوى المقدار الإجمالي لها تحت بند «نقدية لدى البنوك».

٥ - في ١٥ يوليو من السنة الحالية إشترت الشركة قطعة أرض غير ممهدة بتكلفة قدرها ٢٩٠٠٠٠ دولار وأنفقت ٧٠٠٠٠ دولار على تقسيمها وتجهيزها للبيع وأشار تقدير للأرض في نهاية السنة بأنها تساوي ٤٥٠٠٠٠ دولار في ذلك التاريخ. ورغم عدم بيع أي قطعة من الأرض فقد اعترفت الشركة بإيراد قدره ١٦٠٠٠٠ دولار مطروحاً منه المصروفات المتعلقة به وقدرها ٧٠٠٠٠ دولار وذلك بأثر على صافي الدخل قدره ٩٠٠٠٠دولار.

٦ - لعدة سنوات سابقة إستخدمت الشركة طريقة FIFO لأغراض تقييم المخزون. وخلال هذا العام، أشار المدير إلى أن كل الشركات الأخرى في الصناعة قد تحولت لإستخدام طريقة LIFO لأن صافي الدخل سوف ينخفض بمقدار ٨٠٠٠٠٠ دولار.

المطلـــــوب:

ما إذا كنت تتفق أم تختلف مع القرارات التي إتخذتها شركة Echo مع تدعيم إجابتك - كلما أمكن - بالمبادىء والإفتراضات والقيود المحاسبية المتعارف عليها والتي يمكن تطبيقها في كل حالة.

١٢ ـ فيما يلي إحدى الفقرات التي ظهرت في إحدى المجلات المالية بخصوص شركة Baton :

«إن الأراضي وأشجار الأخشاب التي تملكها الشركة تظهر في الدفاتر بمقدار ٤٢٢ مليون دولار، في حين أن قيمة الأخشاب فقط تتراوح بين ٣، ٧ بليون دولار وتزداد مع مرور الوقت. ويعلق أحد مديري الشركة بأنها تعاني من تقدير قيمتها بأقل من الحقيقة ويعلق مدير آخر بأن الشركة لديها مصدر هائل للأرباح لا يراه أحد ولا توجد وسيلة لإظهاره بالسجلات» . . . . المطلوب :

أ ـ ماذا قصد المدير بقوله «إن لدينا مصدر هائل للأرباح لا يره أحد ولا توجد وسيلة لإظهاره بالسجلات»؟ .

ب ـ هل تقدير أصول الشركة بأقل من قيمتها يعد أمراً ضاراً، ولماذا لا تقرر المحاسبة عن هذه المعلومات؟

١٣ ـ بعد تقديم تقريرك عن فحص القوائم المالية لمجلس إدارة شركة Hoger للنشر، أبدى أحد أعضاء المجلس الجدد دهشته من أن قائمة الدخل تفترض إكتساب حصة متساوية من الإيراد مع إصدار كل عدد من مجلة الشركة، فهو يرى أن «الحدث الحاسم» crucial event في عملية إكتساب الإيراد في مجال إصدار المجلات هو المبيعات النقدية للإشتراكات ولا يرى سبباً لعدم الإعتراف بأغلب الإيراد في فترة بيع الإشتراكات.

والمطلوب :

أ ـ أذكر الأوقات المتعددة المقبولة للإعتراف بالإيراد في الحسابات مع توضيح متى تعتبر كل منها مناسبة.

ب ـ ناقش مدى صحة الإعتراف بالإيراد في شركة نشر Hoger في كل من الأوقات التالية :

١ ـ المبيعات النقدية لإشتراكات المجلة.

٢ ـ إصدار المجلة في كل شهر.

٣ ـ الإعتراف بحصة من الإيراد مع المبيعات النقدية لإشتراكات المجلة وحصة أخرى مع إصدار المجلة كل شهر.

(من امتحانات AICPA)

١٤ - في ٥ يونيو ١٩٩٢ وقعت شركة Chen عقداً مع شركة Nair وافقت بموجبه شركة Nair على :

١ - إنشاء مبنى إداري على أرض مملوكة لشركة Chen

٢ - قبول مسئولية تدبير التمويل اللازم للمشروع وإيجاد المتسأجرين .

٣ - إدارة المبنى لمدة ٣٥ عاما .

وإتفق على تقسيم صافي الدخل السنوي للمشروع - بعد خصم خدمة الديون - بالتساوي بين الشركتين، على أن تعد حصة شركة Nair في صافي دخل المشروع في المستقبل سداداً كاملا لمقابل خدماتها في البناء، تدبير التمويل وأيجاد المستأجرين وإدارة المشروع .

وفي ٣١ مايو ١٩٩٣ إكتمل بناء المشروع ووقع المستأجرون عقود إستئجار ٩٠٪ من المساحة المتاحة به بإيجارات سنوية مجموعها ٣ مليون دولار. ومن المتوقع أن يبلغ صافي الدخل السنوي - بعد إستبعاد مصروفات التشغيل وخدمة الدين - حوالي مليون دولار. وتعتقد إدارة شركة Nair أن :

أ - المنافع الاقتصادية المتحصل عليها من التعاقد مع شركة Chen يجب أن تنعكس في قوائمها المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١مايو ١٩٩٣ وفرزت إستحقاق إيراد بمقدار يساوي القيمة التجارية للخدمات التي قدمتها شركة Nair خلال العام .

ب - تسجيل هذا المقدار في حساب العقود المستحقة .

جـ - تحميل كل النفقات المتعلقة بذلك على الإيراد . . . . **والمطلوب :**

أ - توضيح الفرق الرئيسي بين المفهوم الاقتصادي لدخل الأعمال كما تعكسه إدارة شركة Nair وقياس الدخل في ظل المبادىء المحاسبية المتعارف عليها .

ب - مناقشة العوامل التي يلزم مراعاتها عند تحديد الوقت الذي يجب فيه الاعتراف بالإيراد بغرض القياس المحاسبي للدخل الدوري .

جـ - هل يتفق إعتقاد إدارة شركة Nair مع المبادىء المحاسبية المتعارف عليها لقياس الإيرادات والمصروفات عن السنة المنتهية في ٣١ مايو ١٩٩٣؟ مع تدعيم رأيك بمناقشة إمكانية تطبيق العوامل التي يلزم مراعاتها لقياس الأصول والإعتراف بالإيرادات والمصروفات على هذه الحالة .

١٥ ـ على المحاسب أن يكون على دراية بالمفاهيم التي تتضمنها عملية تحديد الدخل في منشآت الأعمال. حيث أن مقدار الدخل المقرر عنه في المنشأة يعتمد بصفة عامة على الإعتراف الصحيح بالإيرادات والمصروفات عن فترة معينة. ففي حالات معينة يُعترف بالتكاليف كمصروفات في فترة بيع المنتج، وفي حالات أخرى تم وضع أسس مغايرة للاعتراف بالتكاليف كمصروفات أو خسائر. . . المطلوب :

أ ـ توضيح المغزى من الإعتراف بالتكاليف كمصروفات في فترة بيع المنتج.

ب ـ ماهو مبرر صحة معالجة التكاليف كمصروفات في فترة معينة بدلاً من تخصيصها على تكاليف أصل معينة، مع التوضيح؟

جـ ـ ماهي الظروف العامة التي يكون فيها من الملائم معالجة التكلفة كأصل بدلا من معالجتها كمصروف، مع التوضيح؟

د ـ يتم تخصيص بعض المصروفات على فترات محاسبية معينة على أساس التوزيع المعقول والمنتظم لتكلفة أصل معين. وضح مبرر الإعتراف بالمصروفات على أساس التوزيع المعقول والمنتظم لتكلفة أصل معين.

هـ ـ حدد الظروف التي يكون فيها من الملائم معالجة التكلفة كخسارة.

١٦ ـ يحاول المحاسبون إعداد قوائم للدخل بأدق ما يمكن ومن المتطلبات الأساسية لإعداد قوائم دخل دقيقة إجراء مقابلة صحيحة بين التكاليف والإيرادات. وتتطلب المقابلة الصحيحة بين التكاليف والإيرادات أن يُعترف بالتكاليف الناتجة عن أنشطة المنشأة في الفترة التي إستنفدت فيها. . . المطلوب :

أ ـ ذكر ثلاث معايير يمكن إستخدامها في تحديد ما إذا كانت مثل هذه التكاليف يجب ظهورها كأعباء في قائمة دخل الفترة الحالية أم لا.

ب ـ تعرضت البنود والإجراءات التالية التي يشيع عرضها في القوائم المالية لكثير من الانتقاد بإعتبارها مقابلة غير سليمة بين التكاليف والايرادات، ناقش كلا منها بإختصار من وجهة نظر مقابلة التكاليف بالإيرادات مع إقتراح وسائل علاجية أو بديلة لعرض المعلومات المالية :

١ ـ تكاليف الإستلام والمناولة.

٢ ـ تقييم المخزون على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل.

٣ ـ الخصومات النقدية على المشتريات

١٧ ـ يقوم Roger Bolling ببيع وتركيب المساكن الجاهزة. حيث يتم تشطيب الإطار الخارجي للمنزل بالكامل مع عدم تشطيب الأجزاء الداخلية بإستثناء تركيب

الأرضية وإقامة الحواجز وتثبيت السقف . وتباع هذه المساكن بصفة أساسية لعملاء لديهم الأدوات والوقت اللازمين لإجراء التشطيبات الداخلية وجعل المنزل قابلا للمعيشة فيه .

ويقوم Roger بشراء هذه المساكن من أحد المصانع في أجزاء غير مجمعة تتكون من الأخشاب والأسقف والأبواب والشبابيك والمواد الأخرى اللازمة لإتمام المسكن . وبمجرد البدء في عمل في منطقة جديدة يقوم Roger بشراء أو إستئجار أرض كموقع للمخزن المحلي وإدارة الموقع وعرض المساكن ، حيث يقوم بإنشاء مساكن عرض بسيطة بتكلفة إجمالية تتراوح بين ٢٠٠٠٠ ، ٢٩٠٠٠ دولار بما فيها تكلفة الأجزاء غير المجمعة ويتمثل العنصر الأساسي في تكلفة مساكن العرض هذه في الأجزاء غير المجمعة نظرا لأن عملية التركيب بسيطة وغير مكلفة . ويتم إستبعاد نماذج العرض القديمة أو تحويلها إلى نماذج جديدة كل فترة تتراوح من ٣ إلى ٧ سنوات . ولمساكن العرض هذه قيمة نفاية ضئيلة لأن تكاليف فكها ونقلها تتساوى تقريباً مع تكلفة الأجزاء غير المجمعة للمسكن .

المطلـــوب :

أ - من الضروري الاختيار بين :

١ - استنفاد تكاليف مساكن العرض في الفترة التي يتم فيها الإنفاق

٢ - توزيع تكاليفها على مدى أكثر من فترة . ناقش مزايا كل طريقة .

٣ - هل يكون من الأفضل إستهلاك تكلفة مساكن العرض على أساس (١) مرور الوقت ، (٢) عدد المساكن الجاهزة المباعة ؟ مع التوضيح .

(من إمتحانات AICPA)

١٨ - يتضمن الأستاذ العام لشركة Universal - وهي شركة تعمل في إعداد وإنتاج البرامج التليفزيونية للوكالات التجارية .

الحسابات التالية قبل الإستهلاك في نهاية السنة الحالية :

الحســـاب	الرصيد المدين
Met & Goldie	٦٠٠٠٠
Jetrom	٤١٠٠٠
Dogie M.D.	٢١٥٠٠
Robocor	٩٠٠٠
L.A. Iam	٤٠٠٠

وقد إتضح من فحص العقود والسجلات مايلي:

١ ـ يمثل الحسابات الأول والثاني فيما سبق تكلفة برامج مكتملة تم عرضها تليفزيونيا خلال الفترة المحاسبية المنتهية. وفي ظل شروط العقد سيتم إعادة عرض Melx Goldie خلال الفترة المحاسبية التالية مقابل ٥٠٪ من إيراد عرض البرامج في المرة الأولى والتي حددها العقد بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ دولار في حين ينص عقد وكالة Jestons على إمكانية عرض البرنامج ـ حيث رغبة الوكالة ـ خلال الموسم القادم مقابل ٧٥٪ من إيراد عرض البرنامج في المرة الأولى والمحدد في العقد.

٢ ـ يمثل رصيد حساب Dogie M.D. تكلفة برنامج جديد فرغت الشركة من إتمامه أخيراً ومازالت العديد من الشركات ووكالات الإعلان التجارية تدرس إمكانية إستخدامه.

٣ ـ يمثل رصيد حساب Robocor تكلفة برنامج إكتمل بصورة جزئية عن حملة إعلانية مخططة تم إلغاءها.

٤ ـ يتكون رصيد حساب L.A. Iam من مدفوعات قدمت لإحدى الشركات الهندسية مقابل التقرير الذي أعدته حول الإستخدام الأكثر كفاءة لمساحات ومعدات الأستوديو الحالية. . المطلوب:

أ ـ تحديد المبدأ (أو المبادىء) المحاسبية العامة التي يمكن تطبيقها على الحسابات الأربعة الأولى.

ب ـ كيف ستقوم بالتقرير عن كل من الحسابات الأربعة الأولى في القوائم المالية لشركة Universal؟ مع التوضيح.

جـ ـ ماهو وجه الاختلاف ـ إن وجد ـ بين حساب L.A. Iam والحسابات الأربعة الأولى؟ مع التوضيح.

(من إمتحانات AICPA)

١٩ ـ فيما يلي عدد من الحقائق المتعلقة بشركة Cineflex، وبفرض أنه لم ترد أية إشارة عن هذه الحقائق في القوائم المالية للشركة والملاحظات عليها.

أ ـ قررت الشركة لدواعي الاختصار التقرير عن صافي الدخل فقط في قائمة الدخل، مع حذف التفاصيل المتعلقة بالإيرادات وتكلفة البضاعة والمصروفات.

ب ـ إشترت الشركة معدات خلال العام قيمتها ١٤٠٠٠٠ دولار منها ٥٠٠٠٠

نقداً وأصدرت أوراق دفع بالباقي وقدره ٩٠٠٠٠ دولار. وقامت الشركة بإجراء مقاصة بين قيمة المعدات وأوراق الدفع وقررت عن المعدات بمبلغ ٥٠٠٠٠

جـ ـ خلال العام إختلس أحد مساعدى المراقب المالي مبلغ ١٠٠٠٠ دولار، وكان صافي دخل الشركة عن العام ١٧٠٠٠٠٠ دولار، ولم يُعثر على هذا المبلغ أو على مساعد المراقب المالي.

د ـ قررت الشركة عن مخزون نهاية العام في القوائم المالية بمبلغ ٢ مليون دولار دون عرض أية معلومات أخرى متعلقة بالمخزون في القوائم المالية أو الملاحظات عليها.

هـ ـ غيرت الشركة أسلوبها في إهلاك المعدات من طريقة القسط المتناقص إلى طريقة القسط الثابت دون إبداء أي إشارة عن هذا التغير في القوام المالية.

المطلـــوب :

إفترض أنك مراجع الشركة وطُلب منك توضيح الافصاح المحاسبي المناسب والضروري لكل من هذه البنود.

٢٠ ـ فيما يلي عدد من الصفقات التجارية التي حدثت خلال السنة الحالية بشركة Breafations

١ ـ بسبب زيادة المستوى العام للأسعار خلال السنة الحالية، حددت الشركة أن مصروف إهلاك معداتها عن العام أقل مما يجب بمقدار ١٤٠٠٠ دولار، وقررت تسجيل هذه الزيادة في حساباتها وقامت بعمل القيد التالي:

١٤٠٠٠ من حـ/ مصروف الاهلاك

١٤٠٠٠ إلى حـ/ مجمع الإهلاك.

٢ ـ إهتمت الشركة بدراسة ما يمكن أن يتولد عن الأصول غير الملموسة من نقدية في حالة التصفية، ونتيجة لذلك تم إستبعاد شهرة المحل التي نتجت عن صفقة شراء خلال العام الحالي وسجلت في الدفاتر بمبلغ ٩٠٠٠٠٠ دولار وذلك بالقيد التالي:

٩٠٠٠٠٠ من حـ/ الأرباح المحتجزة

٩٠٠٠٠٠ إلى حـ / شهرة المحل.

٣ ـ في عملية «بيع بسبب الحريق» Fire sale حصلت الشركة على آلة بتكلفة قدرها ١٤٠٠٠٠ دولار وكان من الواضح أن قيمتها الحقيقية تبلغ ١٩٠٠٠٠

دولار، وأجريت الشركة القيد التالي:

١٩٠٠٠٠ من حـ/ الآلات

١٤٠٠٠٠ الى حـ/ النقدية

٥٠٠٠٠ إلى حـ/ الدخل

٤ ـ إستخدم رئيس الشركة حساب المصروفات الخاصة به في شراء جهاز كمبيوتر لاستعماله الشخصي فقط، وأجرى القيد التالي:

٣٥٠٠٠ من حـ/ مصروفات متنوعة

٣٥٠٠٠ إلى حـ/ النقدية

٥ ـ تم التقرير عن مخزون البضاعة الذي تبلغ تكلفته ٥٢٠٠٠٠ دولار في الميزانية بمبلغ ٥٨٠٠٠٠ دولار، وهي سعر البيع المتوقع للمخزون مطروحا منه تكاليف البيع المتوقعة، وتم إجراء هذا القيد لتسجيل الزيادة في قيمة المخزون:

٦٠٠٠٠ من حـ/ مخزون البضاعة

٦٠٠٠٠ الى حـ/ الدخل

٩ ـ رفع أحد العملاء قضية تعويض على الشركة وطالبها بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ دولار عن الاضرار الشخصية التي لحقت به ويعتقد أنها بسبب الانتاج المعيب للشركة. ولدى وكلاء الشركة ثقة مطلقة في أن الشركة لن تتحمل بأي إلتزام عن هذه الأضرار. ومع ذلك، قررت الشركة إجراء القيد التالي:

٤٠٠٠٠٠ من حـ/ مصروف التعويضات

٤٠٠٠٠٠ الى حـ/ إلتزام تعويضات

والمطلوب:

في كل من الحالات السابقة، ناقش مدى صحة قيود اليومية في ضوء المبادىء المحاسبية المتعارف عليها.

٢١ ـ فيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بشركة Gremlins

أ ـ بلغ مصروف إهلاك المباني عن العام ٤٠٠٠٠ دولار ولأن قيمة المبنى كانت في تزايد خلال العام فقد قرر المراقب المالي للشركة تحميل مصروف الاهلاك على الأرباح المحتجزة بدلا من صافي الدخل، وأجرى القيد التالي:

٤٠٠٠٠ من حـ/ الأرباح المحتجزة

٤٠٠٠٠ إلى حـ/ مجمع اهلاك المباني

ب - في ١ يناير ١٩٩٢ إشترت الشركة مواد بمبلغ ٨٠٠٠٠ دولار، وأُدرج هذا المبلغ في حساب المواد. وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ بلغت التكلفة اللازمة لشراء نفس هذه المواد ٩٤٠٠٠ دولار ولذلك تم إجراء القيد التالي:

١٤٠٠٠ من حـ/ المخزون

١٤٠٠٠ إلى حـ/ مكاسب المخزون.

جـ - خلال العام قامت الشركة بشراء معدات مقابل إصدار أسهم عادية جديدة. وكانت القيمة الإسمية لهذه الأسهم ٩٠٠٠٠ دولار في حين كانت قيمتها السوقية العادلة ٣٠٠٠٠٠ دولار. ولم يكن من السهل تحديد القيمة السوقية العادلة لهذه المعدات، وسجلت الشركة هذه الصفقة بالقيد التالي:

٩٠٠٠٠ من حـ/ المعدات

٩٠٠٠٠ إلى حـ/ الأسهم العادية.

د - خلال العام باعت الشركة إحدى المعدات بمبلغ ١٩٠٠٠٠ دولار، وذلك بمكسب قدره ٤٦٠٠٠ دولار. وبسبب إعتقاد المراقب المالي بالحاجة لشراء معدة جديدة في القريب العاجل، فقد قرر تأجيل هذا المكسب وتوزيعه على مدى العمر الإنتاجي لأية معدة جديدة مشتراة.

هـ - تلقت الشركة أمراً من عميل لشراء منتجات موجودة بالمخزن بمبلغ ٤١٠٠٠ دولار وتم شحن البضاعة في ٩ يناير ١٩٩٣، وقد أجرت الشركة القيد التالي في سنة ١٩٩٢.

٤١٠٠٠ من حـ/ المدينين

٤١٠٠٠ إلى حـ/ المبيعات.

والمطلوب:

التعليق على مدى صحة الاجراءات المحاسبية التي أتبعتها الشركة.

٢٢ - فيما يلي بعض القرارات التي إتخذها المراقب المالي بشركة Siskel

١ - إشترت الشركة مبنى منذ خمس سنوات بمبلغ ١٥٠٠٠٠ دولار شاملا الأرض المقام عليها، ويمكن بيع هذا المبنى الآن بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ دولار وقد أمر المراقب المالي بإدخال القيمة الجديدة وقدرها ٢٠٠٠٠٠ دولار في الحسابات.

٢ - تعرضت بعض المواد المخزونة وتكلفتها ١٢٠٠٠٠ج للتقادم. ورأى المراقب عدم إمكانية الإعتراف بأية خسارة إلى أن تُباع هذه البضائع، ومن ثم ظلت

هذه المواد مدرجة في المخزون برقم ١٢٠٠٠٠ج .

٣ ـ طالما أن أرباح هذا العام تبدو ضئيلة للغاية ، فإنه لا يلزم تسجيل أي إهلاك للأصول الثابتة كمصروف في هذا العام .

٤ ـ تقيم الشركة في المبنى الذي تعمل به في ظل عقد إستئجار طويل الأجل يتطلب مدفوعات إيجار سنوية . وتقوم بتأجير جزء منه فائض عن حاجتها من الباطن ، وقام المراقب بإجراء مقاصة بين الإيجار المحصل والايجار المدفوع للوصول إلى مصروف الإيجار الصافي .

٥ ـ أدى فيضان حدث خلال العام إلى تدمير والإضرار بمقدار كبير من المخزون غير المؤمن عليه . ولم يتم إجراء أي قيد عن هذه الخسارة لأن المراقب إعتقد أن مخزون آخر المدة سيكون منخفضاً ـ بالطبع ـ بمقدار البضاعة التالفة أو المحطمة ، ومن ثم ستدرج تكلفتها ضمن تكلفة البضاعة المباعة وسيكون رقم صافي الدخل صحيحاً .

٦ ـ تقدم الشركة مساكن لبعض موظفيها وتقوم بتعديل مرتباتهم تبعاً لذلك وقد رأى المراقب أن ما تتكلفه الشركة في صيانة هذه المساكن يجب تحميله على حساب «الأجور والمرتبات» .

٧ ـ يجب تحميل التكلفة الكلية لشاحنة نقل جديدة على أحد حسابات المصروفات .

٨ ـ قامت الشركة بسداد مبلغ ضخم في حملة إعلانية للترويج لمنتج جديد لن يُطرح في السوق إلا في السنة التالية . وقد حمل المراقب المالي هذا المقدار على حساب مصروفات مقدمة .

٩ ـ تدير الشركة «كافيتريا» لراحة موظفيها وتُضاف مبيعاتها إلى حساب المبيعات العادية لمنتجات الشركة ، كما تُسجل مشترياتها والمرتبات المدفوعة لمن يديرونها ضمن حسابات المشتريات والأجور العاديه في الشركة .

١٠ ـ إنزلق أحد العملاء عند مغادرته للشركة على بقعة ثلجية في المدخل والتوى ظهره ، وعلى الفور رفع قضية ضد الشركة مطالبا بتعويض عن الإصابات الجسيمة المستديمة قدره ١٦٠٠٠٠ دولار . ولم تُعرض القضية للمحاكمة بعد ، وقد قرر المراقب المالي إجراء قيد يحمل أحد الحسابات الخسارة الخاصة بهذا المبلغ مع إضافته لاحد حسابات الإلتزامات .

والمطلوب منك تحديد :

أ ـ ما إذا كنت موافقا على قرارات المراقب المالي أم لا .

ب ـ الحجج التي تؤيد بها موقفك
[مع مراعاة أن كل قرار منها مستقل عن الآخر].

٢٣ ـ سيتم تطهير محطة sunnyside للطاقة النووية في نهايةعمرها الإنتاجي [وقدره ٢٠ سنة تقريباً]. وذلك بمصروفات ضخمة ويقضي مبدأ المقابلة بإجراء مقابلة بين الإيرادات والمصروفات. ويناقش بعض المحاسبين ما إذا كان من الأفضل توزيع مصروفات هذا التطهير على مدى العشرين عاما القادمة أو تجاهلها إلا أن يحدث التطهير بالفعل.

والمطلـوب:

أ ـ ماهي القضية الأخلاقية ـ إن وجدت ـ التي تشكل أساس هذا الخلاف؟
ب ـ من هم المتضررون الذين يجب مراعاتهم؟
جـ ـ ماهو القرار الذي تتخذه أنت في هذه الحالة؟

مشكلة تقرير مالي:

أتمت kathleen بنجاح فصلها الدراسي الأول في المحاسبة وتعمل الآن كموظف إداري تحت الاختبار في بنك Elgin خلال فترة الصيف ويقوم أحد زملاءها في العمل Doug بدراسة نفس الفصل الدراسي في هذا الصيف ولكنه يعاني من العديد من المشاكل. ففي الامتحان الثاني على سبيل المثال، إرتبك Doug في طرق تقييم المخزون ونسي تماما كل النقاط المتعلقة بإحدى التمارين الخاصة بطرق LIFO ، FIFO

وقد أشار الأستاذ المشرف على Doug بأن الإمتحان الثالث سوف يتضمن عدد من أسئلة المقال التي تتناول قضايا المبادىء المحاسبية. ويبدى Doug إهتماما واضحاً بهذا الإمتحان الثالث لسببين:

الأول: أنه لم يدخل أبداً أي إمتحان محاسبي تُطلب فيه أسئلة مقال.

الثاني: يشعر Doug بأنه يجب أن يجيب جيدا في هذا الإمتحان للحصول على تقدير مناسب في الفصل الدراسي.

ولذلك طلب Doug من Kathleen مساعدته في الإستعداد للإمتحان التالي. وقد وافقت Kathleen وإقترحت أن يقوم Doug بوضع مجموعة من الأسئلة المحتملة في موضوع المبادىء المحاسبية التي يمكنهم أن يتناقشوا حولها.

المطلـــوب:

الاجابة عن الأسئلة التالية التي وضعها Doug:

١ ـ ماهو الإطار النظري؟

٢ ـ لماذا توجد حاجة لاطار نظري؟

٣ ـ ماهي أهداف التقرير المالي؟

٤ ـ إذا طُلب منك شرح المبادىء المحاسبية المتعارف عليها لشخص غير محاسب، فما هي الخصائص الأساسية التي سوف يتضمنها شرحك؟

٥ ـ ماهي الخصائص النوعية للمحاسبة؟ إشرح كلا منها

٦ ـ حدد الإفتراضات الأساسية المستخدمة في المحاسبة.

٧ ـ ماهما القيدان الأساسيان اللذان تتضمنهما عملية التقرير المالي؟ إشرح كلا منهما.

الفصل الثالث

إستعراض للدورة المحاسبية

A REVIEW OF THE ACCOUNTING PROCESS

- الأهداف التعليمية
- الإجراءات المستخدمة في المحاسبة
- المدين والدائن
- الدورة المحاسبية
- الاثبات في اليومية
- الترحيل إلى الأستاذ
- المخزون والحسابات المتعلقة به
- إقفال الحسابات في نهاية العام
- ميزان المراجعة بعد الاقفال
- القيود العكسية
- إستخدام قائمة التسوية في إعداد القوائم المالية
- أسئلـــة
- تمـــارين

الفصل الثالث

استعراض للدورة المحاسبية

A REVIEW OF THE ACCOUNTING PROCESS

الأهداف التعليمية :ـ

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :ـ

١ ـ فهم المصطلحات المحاسبية الأساسية .
٢ ـ شرح قواعد القيد المزدوج .
٣ ـ تحديد خطوات الدورة المحاسبية .
٤ ـ تسجيل العمليات في اليوميات وترحيلها إلى حسابات الأستاذ وإعداد ميزان المراجعة .
٥ ـ شرح أسباب إعداد قيود التسوية .
٦ ـ شرح كيفية تسوية حسابات المخزون في نهاية السنة .
٧ ـ إعداد قيود الاقفال .
٨ ـ تحديد قيود التسوية العكسية .
٩ ـ إعداد قائمة التسوية .

تختلف النظم المحاسبية بصورة واسعة من منشأة لأخرى، وذلك بناء على طبيعة العمل بالمنشأة والصفقات التي تقوم بها وحجم المنشأة وحجم البيانات المتداولة بداخلها والمعلومات التي تحتاجها الإدارة والجهات الأخرى من النظام المحاسبي .

وبصفة عامة فإن النظم المحاسبية تتضمن كل الأنشطة المطلوبة لامداد الإدارة بالمعلومات المطلوبة للتخطيط والرقابة والتقرير عن الموقف المالي للمنشأة ونتائج عملياتها . فوجود نظام محاسبي معد جيداً يمثل ضرورة لكل منشأة أعمال حيث أن وجود نظام محاسبي كفء لتوفير البيانات يمكن أن يجيب عن العديد من التساؤلات مثل :

ماهو حجم وأنواع الديون الموجود على الشركة؟

هل زادت مبيعات هذه الفترة عن الفترة السابقة؟

ماهي الأصول المملوكة للشركة؟
ماهي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة؟
هل حققت الشركة أرباحا في الفترة الأخيرة؟
هل هناك خطوط إنتاج أو أقسام في الشركة تحقق خسائر؟
هل يمكن للشركة زيادة التوزيعات على المساهمين بصورة آمنة؟
هل معدل العائد على صافي أصول الشركة في تزايد؟

ولا يعد الاحتفاظ بمجموعة من السجلات المحاسبية أمراً إختيارياً، حيث أن مصلحة الضرائب تطالب منذ فترة طويلة بإعداد وتجهيز مجموعة من السجلات والمستندات التي يمكن مراجعتها. وفي سنة ١٩٧٧ إعتمد الكونجرس الأمريكي «لائحة الممارسات الأجنبية الفاسدة» FCPA التي طالبت الشركات ذات الإكتتاب العام «بإنشاء والإحتفاظ بالدفاتر والسجلات والحسابات التي تعكس بصورة عادلة ودقيقة ـ وبالتفصيل المناسب ـ الصفقات الخاصة بإقتناء الأصول والتخلص منها». وعلاوة على ذلك، فإن الشركة التي لا تحتفظ بسجلات دقيقة لمعاملاتها التجارية، من المحتمل أن تنخفض ايراداتها وأن تعمل بصورة غير كفء.

إن عدم الكفاءة في بعض الشركات قد ترجع في جزء منها الى الإجراءات المحاسبية الضعيفة. ومن الأمثلة على ذلك شركة Long Island للخطوط الحديدية التي فقدت الكثير من النقود بسبب عدم معرفة مركزها النقدي وعدم إثبات قيم كبيرة مستحقة للشركة، وسداد بعض الحسابات الدائنة مرتين عن طريق الخطأ، وعدم تسجيل عمليات إستهلاك السندات. وكذلك شركة Gould وهي إحدى المؤسسات الإلكترونية التي أصبحت فيها المحاسبة وإمساك الدفاتر تتم بصورة عشوائية لدرجة إستدعت تعديل نتائج العمليات في خمس سنوات من السبع سنوات الأخيرة.

وعندما إضطرت واحدة من أكبر الشركات المتعاملة في الذهب والفضة لإعلان إفلاسها وجد أن سجلاتها غير منتظمة بصورة جعلت من الصعب تحديد ما خسرته من نقود، فقد فشلت الشركة في تتبع إيراداتها وحررت شيكات عن مبالغ غير محصلة، حتى أن الشركة سمحت بإنهاء مشروع التأمين الصحي على العاملين بها رغم إستمرارها في تحصيل الأقساط منهم. ورغم عدم شيوع هذه الحالات في المنشآت الكبرى فإنها توضح وجهة نظرنا وهي ضرورة احتفاظ كل منشأة بحسابات وسجلات تفصيلية.

ولا يعد إستخدام الكمبيوتر ضماناً للدقة والكفاءة، حيث ذكر المتحدث الرسمي

بإسم أحد البنوك الأمريكية الكبرى «أن التحول إلى نظام جديد يُطلق عليه Mast Net قد أدى إلى إرباك سجلات تشغيل البيانات حتى أن البنك أصبح في الكثير من الأحيان غير قادر على إستخراج أو تسليم كشوف حسابات العملاء في الوقت المناسب».

الإجراءات المستخدمة في المحاسبة PROCEDURES EMPLOYED IN ACCOUNTING

تعتمد المحاسبة المالية على مجموعة من المفاهيم بغرض تحديد وتسجيل وتصنيف وتفسير الصفقات والأحداث الأخرى المتعلقة بمنشآت الأعمال ومن الضروري تفهم المصطلحات الأساسية المستخدمة في تجميع البيانات المحاسبية.

المصطلحات الأساسية BASIC TERMINOLOGY

الحدث : **Event** واقعة ذات أثر، فالحدث بصفة عامة هو مصدر أو مسبب التغيرات في الأصول، الإلتزامات، حقوق الملكية. وقد تكون الأحداث خارجية أو داخلية.

الصفقة : **Transaction** هي حدث خارجي يتضمن تحويل أو تبادل بين وحدتين أو أكثر.

الحساب : **Account** هو ترتيب منظم يُظهر أثر الصفقات والأحداث الأخرى على أصل أو حق معين. ويُحتفظ بحساب منفصل لكل أصل وإلتزام وإيراد ومصروف وكذلك لرأس المال [حق الملكية].

الحسابات الحقيقية والاسمية **Real and Nominal Accounts** تتمثل الحسابات الحقيقية [الدائمة] في حسابات الأصول والإلتزامات وحق الملكية وتظهر في الميزانية. وتشمل الحسابات الإسمية [المؤقتة] حسابات الإيرادات والمصروفات وتظهر في قائمة الدخل. ويتم إقفال الحسابات الاسمية بصورة دورية في حين أن الحسابات الحقيقية لا تقفل.

الأستاذ **Ledger** هو الدفتر [أو مخرجات الكمبيوتر] الذي يتضمن الحسابات حيث يكون لكل حساب صفحة مستقلة عادة. ويضم «الأستاذ العام» جميع حسابات الأصول، والإلتزامات، حق الملكية، الايرادات، المصروفات في حين يتضمن الأستاذ المساعد التفاصيل الخاصة بأحد حسابات الأستاذ العام.

اليومية Journal وهو دفتر القيد الأولي الذي يتم فيه تسجيل الصفقات والأحداث الأخرى لأول مرة، ويتم ترحيل العديد من القيم من دفتر القيد الأولي إلى الأستاذ.

الترحيل : Posting هو عملية تحويل الحقائق والأرقام الهامة من دفتر القيد الأولي إلى حسابات الأستاذ.

ميزان المراجعة : Trial Balance وهو قائمة بكل الحسابات المفتوحة في الأستاذ والأرصدة الخاصة بها. ويطلق على ميزان المرجعة المعد بعد ترحيل كل التسويات الجردية مباشرة «ميزان المراجعة المعدل» كما يُطلق على ميزان المراجعة المعد بعد إجراء وترحيل قيود الإقفال مباشرة «ميزان المراجعة بعد الإقفال Post-closing or after closing trial balance ويمكن إعداد ميزان المراجعة في أي وقت.

قيود التسوية Adjusting Enteries هي قيود تجري في نهاية الفترة المحاسبية وذلك لتحديث كل الحسابات على أساس محاسبة الاستحقاق، وذلك حتى يمكن إعداد قوائم مالية صحيحة.

القوائم المالية : Financial Statements وهي قوائم تعكس تجميع وجدولة والتلخيص النهائي للبيانات المحاسبية، وتشمل أربعة قوائم هي :

١ ـ **الميزانية** : التي تعكس الموقف المالي للمنشأة في نهاية الفترة.

٢ ـ **قائمة الدخل** : التي تقيس نتائج العمليات خلال الفترة.

٣ ـ **قائمة التدفقات النقدية** التي توضح التدفقات الناتجة عن والمستخدمة في أنشطة التشغيل والتمويل والإستثمار خلال الفترة.

٤ ـ **قائمة الأرباح المحتجزة** التي تقوم بعمل تسوية بين رصيد حساب الأرباح المحتجزة في بداية ونهاية الفترة المحاسبية.

قيود الإقفال Closing Enteries وهي العملية الرسمية التي يتم على أثرها تخفيض أرصدة كل الحسابات الاسمية إلى الصفر وتحديد صافي الربح أو الخسارة وترحيله لحساب حق الملكية، وقد يطلق عليها أيضا «إقفال الإستاذ» أو «إقفال الدفاتر أو «الإقفال» فقط.

المدين والدائن DEBITS AND CREDITS

هناك قواعد ثابتة لتسجيل الصفقات والأحداث الأخرى عند حدوثها، وهي القواعد التي تعلمتها غالبا في دراستك لمبادىء المحاسبة والتي تعرف بمحاسبة القيد المزدوج. فكلمة المدين والدائن في المحاسبة تعني ببساطة اليمين واليسار أو الموجب والسالب بناءاً على نوع الحساب. فالجانب الأيمن لأي حساب هو الجانب المدين، والجانب الأيسر هو الجانب الدائن. وتزداد كل حسابات الأصول والمصروفات في الجانب الأيمن أو المدين وتنخفض في الجانب الأيسر، وعلى العكس، تزداد حسابات الإيرادات ورأس المال في الجانب الأيسر أو الدائن وتنخفض في الجانب الأيمن، المدين. وذلك على النحو التالي:

حسابات الأصول

مدين	دائن
(زيادة) +	(تخفيض) -

حسابات الإيرادات

مدين	دائن
(تخفيض) -	(زيادة) +

حساب حق الملكية

مدين	دائن
(تخفيض) -	(زيادة) -

حسابات الإلتزامات

مدين	دائن
(تخفيض) -	(زيادة) +

حسابات المصروفات

مدين	دائن
(زيادة) +	(تخفيض) -

فبفرض أن هناك صفقة تقديم خدمة نقداً، حيث يزداد كل من حساب النقدية وحساب المبيعات وبذلك تُجعل النقدية مدينة والمبيعات دائنة.

المعادلة الأساسية وتحليلها

BASIC EQUATION AND TRANSACTION ANALYSIS

القاعدة الأساسية لنظام القيد المزدوج هي أنه مقابل كل جانب مدين يجب أن يوجد جانب دائن والعكس صحيح.

ويقودنا ذلك لذكر المعادلة الأساسية في المحاسبة وهي:

الأصول = الإلتزامات + حقوق الملكية

أو بصورة مبسطة:

الأصول = الخصوم

وعند حدوث أي صفقة تتغير عناصر هذه المعادلة ولكن يظل التساوي قائماً ولتوضيح ذلك نعرض الصفقات التالية:

١ ـ إستثمر المالك ٤٠٠٠٠ج لإستخدامها في أعمال المنشأة.

الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية

+ ٤٠٠٠٠ + ٤٠٠٠٠

٢ ـ سدد ٦٠٠ج نقداً أجور سكرتارية

الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية

- ٦٠٠ - ٦٠٠ (مصروف)

٣ ـ أشترى معدات مكتبية بسعر ٥٢٠٠ج مقابل سند إذني بفائدة ١٠٪

الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية

+ ٥٢٠٠ + ٥٢٠٠

٤ ـ تلقى ٤٠٠٠ج نقداً عن خدمات مقدمة

الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية

+ ٤٠٠٠ + ٤٠٠٠ (إيراد)

٥ ـ سدد إلتزام قصير الأجل قدره ٧٠٠٠ج

الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية

- ٧٠٠٠ - ٧٠٠٠

٦ ـ أعلن عن توزيع نقدي بمبلغ ٥٠٠٠ج.

الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية

+ ٥٠٠٠ - ٥٠٠٠

٧ ـ حول إلتزام طويل الأجل قدره ٨٠٠٠٠ج إلى أسهم عادية.

الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية

- ٨٠٠٠٠ + ٨٠٠٠٠

٨ ـ سدد ١٦٠٠٠ج نقداً لشراء عربة نقل.

الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية

- ١٦٠٠٠

+ ١٦٠٠٠

وتمثل حسابات الإيرادات والمصروفات عناصر حق الملكية، حيث يمثل الإيراد زيادة [قيد دائن] في حق الملكية في حين يمثل المصروف تخفيض له [قيد مدين]. ويعبر الفرق بين إيرادات ومصروفات الفترة عن صافي الزيادة [الدخل] أو صافي التخفيض (الخسائر) في حق الملكية الناتج عن التشغيل.

وتحدد أنواع الحسابات الفرعية لجزء حق الملكية أو المؤثرة عليه بناءاً على نوع هيكل الملكية المستخدم في منشأة الأعمال. ففي المنشأة الفردية أو شركة الأشخاص يستخدم حساب المسحوبات drawing للإشارة إلى مسحوبات المالك (أو الملاك) في حين تستخدم الشركات المساهمة حساب التوزيعات divedends للإشارة إلى مقدار التوزيعات المعلنة خلال العام. وفي الشركة المساهمة ينقسم حق الملكية إلى الأسهم العادية وحسابات علاوة الاصدار Paid-in capital والأرباح المحتجزة. وفيما يلي تلخيص للصفقات المؤثرة على حق الملكية مع ربطها بالحسابات الإسمية (المؤقتة) والحقيقية (الدائمة) ونوع الملكية في المنشأة:-

هيكل الملكية

صفقات مؤثرة على حق الملكية	الأثر على حق الملكية	منشآت فردية وشركات أشخاص: حسابات إسمية	منشآت فردية وشركات أشخاص: حسابات حقيقية	شركات مساهمة: حسابات إسمية	شركات مساهمة: حسابات حقيقية
إستثمارات الملاك	زيادة		رأس المال		الأسهم العادية والحسابات المرتبطة بها
إيرادات مكتسبة	زيادة	الإيرادات	رأس المال	الإيرادات	أرباح محتجزة
مصروفات مستحقة	تخفيض	المصروفات		المصروفات	
مسحوبات الملاك	تخفيض	المسحوبات		التوزيعات	

الدورة المحاسبية THE ACCOUNTING CYCLE

يوضح الشكل (٣-١) خطوات الدورة المحاسبية، وهي الاجراءات التي تتبع عادة لضمان تسجيل آثار الصفقات بصورة صحيحة.

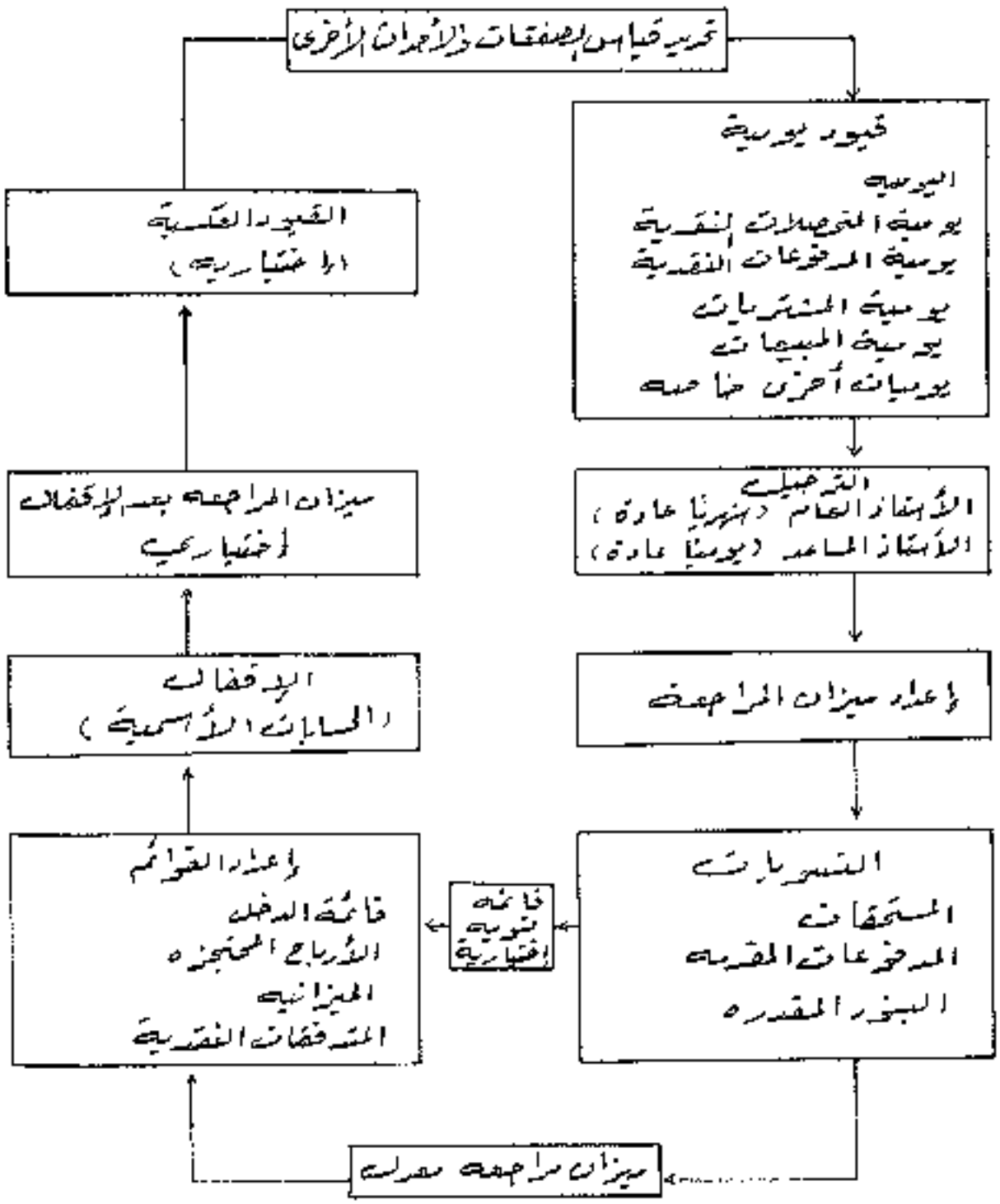

الشكل (٣-١): الدورة المحاسبية.

تحديد وتسجيل الصفقات والأحداث الأخرى IDENTIFICATION AND RECORDING OF TRANSACTIONS AND OTHER EVENTS

تتمثل الخطوة الأولى في الدورة المحاسبية في تحليل الصفقات والأحداث الأخرى، وتتمثل المشكلة في تحديد ما يلزم تسجيله what to Record حيث لا توجد قواعد مبسطة لتحديد ما إذا كان حدث معين يلزم تسجيله أم لا. على سبيل المثال فإن أغلب المحاسبين يتفقون على أن التغيرات في الأفراد العاملين بالمنشأة، والتغيرات في السياسات الإدارية المتبعة، وفي قيمة الموارد البشرية لها أهميتها ولكن لا يلزم تسجيلها في الدفاتر. ومن ناحية أخرى، فإنه عندما تقوم الشركة بصفقة مبيعات أو مشتريات نقدية فإنه يجب تسجيلها بغض النظر عن صغر قيمتها.

ويجب الإعتراف ببند معين في القوائم المالية إذا كان عنصراً قابلا للقياس وملائماً ويمكن الاعتماد عليه. فإذا نظرنا للموارد البشرية مثلاً، فقد قررت شركة Barry في إحدى الفترات عن أصول تبلغ قيمتها ١٤٠٥٥٩٢٦ دولار كبيانات إضافية، وتضمن هذا الرقم مبلغ ٩٨٦٠٩٤ دولار تحت بند «إستثمارات في الموارد البشرية». فهل يجب على المحاسبين تقييم موظفي الشركة لأغراض إعداد الميزانية وقائمة الدخل؟ من المؤكد أن الموظفين المهرة يمثلون أصلا هاما (على درجة عالية من الملاءمة) ولكن مشاكل تحديد قيمتهم وقياسها بصورة يمكن الإعتماد عليها لم تُحل بعد. ونتيجة لذلك لا تُسجل الموارد البشرية. وربما يمكن عرض مثل هذه المعلومات عندما تصبح أساليب القياس أكثر دقة وقبولا ولو في شكل بيانات إضافية فقط.

وتستخدم عبارة «الصفقات والأحداث والظروف الأخرى التي تؤثر على منشأة الأعمال» في وصف مصادر ومسببات التغيرات في أصول المنشأة وإلتزاماتها وحق الملكية بها. وهناك نوعان من الأحداث:

١ ـ أحداث خارجية: تتضمن التفاعل بين المنشأة وبيئتها مثل الصفقات مع منشآت أخرى أو التغير في سعر السلعة أو الخدمة التي تشتريها الوحدة، أو تبيعها، حدوث فيضان أو زلزال أو التحسن في التقنيةالتي يستخدمها أحد المنافسين.

٢ ـ أحداث داخلية: تحدث داخل الوحدة مثل إستخدام المباني أو الآلات في النشاط أو تحويل أو استخدام المواد الخام في عمليات الإنتاج.

وهناك العديد من الأحداث التي تتضمن عناصر داخلية وخارجية. على سبيل المثال، فإن الحصول على خدمات الموظفين أو غيرهم يعتبر صفقة تبادل، وهي حدث

خارجي في حين أن إستخدام هذه الخدمات (العمالة) ـ وهو ما يحدث عادة وقت الحصول عليها ـ يعتبر جزءاً من عملية الإنتاج، وهو حدث داخلي. وقد تقع الأحداث في نطاق تحكم المنشأة مثل شراء البضاعة أو استخدام الآلات، وقد تكون خارج نطاق تحكمها مثل تغير سعر الفائدة، أو السرقة والتخريب أو فرض الضرائب.

وقد تكون الصفقات ـ وهي أنواع خاصة من الأحداث الخارجية ـ في شكل تبادل تقوم فيه كل وحدة بتلقي قيمة والتضحية بقيمة، وذلك مثل عمليات شراء وبيع السلع والخدمات. وقد تكون الصفقات في شكل تحويلات في إتجاه واحد تتحمل فيها منشأة معينة إلتزاما أو تحول أصلا لمنشأة أخرى وذلك دون تلقي أي قيمة في المقابل بصورة مباشرة، ومن أمثلة ذلك إستثمارات الملاك والتوزيعات عليهم، سداد الضرائب، الهبات، المساهمات الخيرية، الخسائر العرضية وعمليات السرقة.

وبصفة عامة، فإن المحاسبين يسجلون أكبر عدد ممكن من الأحداث التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة، ولكن بعض هذه الأحداث تستبعد لأن مشاكل قياسها شديدة التعقيد. وتعمل مهنة المحاسبة بإستمرار ـ من خلال جهود الأفراد والمنظمات المختلفة ـ على تنقيح أساليب الأعتراف والقياس التي تتبعها.

الاثبات في اليومية JOURNALIZATION

يتم تبويب وتجميع الآثار المختلفة على العناصر الأساسية في المنشأة (وهي الأصول، الإلتزامات، حقوق الملكية) في الحسابات. ويمثل الأستاذ العام تجميعا لكل حسابات الأصول، الإلتزامات حقوق الملكية، الإيرادات المصروفات. ويعتبر الحساب على شكل حرف T مناسباً لتوضيح أثر الصفقات على أحد بنود الأصول أو الإلتزامات أو حقوق الملكية أو الإيرادات أو المصروفات. وفي الممارسة العملية، لا تسجل الصفقات والأحداث الأخرى مباشرة في الأستاذ لأن الصفقة تؤثر على حسابين أو أكثر يوجد كل منهما في صفحة مستقلة بالأستاذ. وللتغلب على هذه المشكلة وللحصول على سجل كامل لكل الصفقات والأحداث في مكان واحد ـ يستخدم دفتر اليومية [أو دفتر القيد الأولي] والشكل المبسط لدفتر اليومية، هو الإثبات التاريخي للصفقات والأحداث الأخرى معبراً عنها في صورة قيود مدينة ودائنة لحسابات معينة، حيث تعرف هذه باليومية العامة، وهو ما يتضح من خلال الصفقات التالية خلال شهر نوفمبر.

١ نوفمبر: شراء سيارة نقل جديدة من شركة auto بمبلغ ٢٢٤٠٠ جنيه على الحساب.

٣ نوفمبر: تلقى فاتورة من شركة إعلانات بمبلغ ٢٨٠ جنيه

٤ نوفمبر: رد بضاعة لشركة ankee سبق شراءها بالأجل بمبلغ ١٧٥ جنيه

٥ نوفمبر: تلقى إشعار مدين من شركة confederate بمبلغ ٩٥ جنيه يشير إلى سداد تكلفة نقل البضاعة من شركة confederate مقدماً وأنها تخص الشركة.

ويتضمن كل قيد يومية عامة أربعة أجزاء:

١ ـ الحسابات والمبالغ المدينة (منه)، ٣ ـ تاريخ القيد.

٢ ـ الحسابات والمبالغ الدائنة (له)، ٤ ـ شرح القيد.

ويتم إدراج الجوانب المدينة أولا، تتبعها الجوانب الدائنة مع ترك مسافة بسيطة، على أن يأتي شرح القيد بعد إسم آخر حساب دائن وقد يأخذ سطر واحد أو أكثر. ويُستكمل عمود رقم صفحة الأستاذ عند ترحيل الحسابات

اليومية العامة

التاريخ	البيان	رقم صفحة الأستاذ	المبلغ مدين	المبلغ دائن
١ نوفمبر	من حـ/ سيارات نقل	٨	٢٢٤٠٠	
	إلى حـ/ الدائنين	٣٤		٢٢٤٠٠
	(شراء سيارة نقل على الحساب من شركة auto)			
٣ نوفمبر	من حـ/ مصروفات إعلان	٦٥	٢٨٠	
	إلى حـ/ الدائنين	٣٤		٢٨٠
	(إستلام فاتورة إعلان من شركة الاعلان)			
٤ نوفمبر	من حـ/ الدائنين	٣٤	١٧٥	
	إلى حـ/ مردودات مشتريات	٥٣		١٧٥
	(مردودات مشتريات بالأجل من شركة Yankee)			
٥ نوفمبر	من حـ/ نقل المشتريات	٥٥	٩٥	
	إلى حـ/ الدائنين	٣٤		٩٥
	(تلقي إشعار مدين عن نقل مشتريات من شركة confederate)			

وتستخدم أغلب الشركات يوميات مساعدة أو خاصة special journals علاوة على اليومية العامة .

الترحيل إلى الأستاذ POSTING TO THE LEDGER

يجب تحويل البنود المدرجة في اليومية العامة إلى الأستاذ العام ، حيث يعتبر هذا الاجراء ـ الترحيل Posting جزءاً من عملية التلخيص والتبويب . على سبيل المثال ، فإن قيد اليومية العامة السابقة بتاريخ ١ نوفمبر يجعل حساب سيارات النقل مدينا بمبلغ ٢٢٤٠٠ وحساب الدائنين دائنا بمبلغ ٢٢٤٠٠ ، ويتم ترحيل مبلغ العمود المدين من اليومية إلى الجانب المدين من حساب الأستاذ (وهو حساب سيارات النقل) ، كما يُرحل مبلغ العمود الدائن من اليومية إلى الجانب الدائن من حساب الأستاذ (حساب الدائنين) .

ويشير الرقم في عمود رقم صفحة الأستاذ إلى حسابات الأستاذ التي تُرحل إليها البنود المختصة . على سبيل المثال ، فإن رقم ٨ على يسار حساب سيارات النقل يعني أن سيارات النقل هو الحساب رقم ٨ في الأستاذ والذي يلزم ترحيل مبلغ ٢٢٤٠٠ إليه . وبنفس الشكل فإن رقم ٣٤ في هذا العمود على يسار حساب الدائنين يعني أن هذا البند بمبلغ ٢٢٤٠٠ قد رُحّل إلى الحساب رقم ٣٤ في الأستاذ .

وتكتمل عملية ترحيل اليومية العامة عندما تسجل أرقام الحسابات في مواجهة أسماء كل الحسابات في اليومية العامة . وعلى ذلك فإن الرقم في عمود رقم صفحة الأستاذ يؤدي غرضين هما :ـ

١ ـ الاشارة إلى رقم صفحة الأستاذ للحساب المختص .

٢ ـ الإشارة إلى إكتمال عملية ترحيل بند معين .

وتقوم كل منشأة بإختيار نظام الترقيم الخاص بها لحسابات الأستاذ . فمنها من يبدأ الترقيم بحسابات الأصول وتتبعها حسابات الإلتزامات ، حقوق الملكية ، الإيرادات ، المصروفات على الترتيب .

وفيما يلي حسابات الأستاذ بعد إتمام عملية الترحيل

حـ/ سيارات النقل	رقم ٨		حـ/ مردودات مشتريات	رقم ٥٣
١ نوفمبر	٢٢٤٠٠		٤ نوفمبر	١٧٥

حـ/ مشتريات رقم ٥٥		حـ/ مصرفات الاعلان رقم ٦٥	
٥ نوفمبر	٩٥	٣ نوفمبر	٢٨٠

حـ/ الدائنين رقم ٣٤			
٤ نوفمبر	١٧٥	١ نوفمبر	٢٢٤٠٠
		٣ نوفمبر	٢٨٠
		٥ نوفمبر	٩٥

ميزانية المراجعة قبل التسوية UNADJUSTED TRIAL BALANCE

يجب إعداد ميزان مراجعة قبل التسوية في نهاية الفترة المحاسبية وذلك بعد تسجيل القيود في اليومية وترحيلها للأستاذ. ويمثل ميزان المراجعة قائمة بكل الحسابات المفتوحة في الأستاذ العام وأرصدتها، حيث يحقق ميزان المراجعة غرضين أساسيين هما:-

١ - التأكد من تساوي الجوانب المدينة والدائنة بالأستاذ.

٢ - يقدم قائمة بالحسابات المفتوحة وأرصدتها، وهي أساس أية عمليات تسوية جردية وتستخدم في إعداد القوائم المالية وفي توفير البيانات المالية عن المنشأة.

التسويات الجردية ADJUSTMENTS

يعني إستخدام نظام الإستحقاق ضرورة إجراء العديد من التسويات قبل إعداد القوائم المالية وذلك لوجود حسابات معينة مقدرة بصورة غير صحيحة. على سبيل المثال، فإنه إذا تعاملنا مع الصفقات على الأساس النقدي فلن تسجل سوى الصفقات النقدية خلال العام فقط. ونتيجة لذلك إذا كانت أجور موظفي الشركة تسدد كل أسبوعين وإنتهت الفترة المحاسبية في منتصف هذين الأسبوعين فلن يُسجل أي التزام أو مصروف عن الأسبوع الأخير من الفترة المحاسبية. ولتحديث الحسابات بغرض إعداد القوائم المالية يلزم زيادة كل من حساب مصروفات الأجور والتزام الأجور المستحقة، ويتحقق ذلك عن طريق «قيد تسوية» adjusting entry.

ولذلك، فإنه من الخطوات الهامة في العملية المحاسبية تعديل كل الحسابات على أساس الإستحقاق وترحيل هذه التعديلات إلى الأستاذ العام. وعلى ذلك، فإنه من الضروري إجراء قيود التسوية لتحقيق المقابلة السليمة بين الإيرادات والمصروفات في

عملية تحديد صافي دخل الفترة الحالية ولتحقيق التقدير الصحيح للأصول والخصوم في نهاية الفترة . وتؤثر قيود التسوية على كل من الحسابات الحقيقية (الأصول، والالتزامات، حقوق الملكية) والحسابات الإسمية (الإيرادات، المصروفات)

وبصفة عامة تُصنف التسويات بالطريقة التالية :

- بنود مدفوعة مقدماً (مؤجلة) :
  - مصروفات مقدمة (مثل التأمين المقدم)
  - إيرادات غير مكتسبة (مثل الإيجار المحصل مقدماً)
- بنود مستحقة :
  - إلتزامات أو مصروفات مستحقة (مثل الأجور غير المسددة) .
  - أصول أو إيرادات مستحقة (مثل الفوائد المكتسبة وغير المحصلة) .
- بنود مقدرة : (مثل الاهلاك) .

المصروفات المدفوعة مقدماً **Prepaid Expenses**

يعبر المصروف المدفوع مقدما عن بند سُدِّد وسجل قبل إستخدامه أو إستهلاكه حيث يشكل جزء منه مصروف للفترة الحالة ويشكل الجزء الآخر أصلا في نهاية الفترة . فإذا سدد قسط تأمين عن ثلاث سنوات مقدما في بداية السنة الحالية، فإن ثلث المبلغ المسدد يمثل مصروف للسنة الحالية وثلثاه أصل في نهاية السنة، ويؤجل هذا الأصل ويستنفد في السنوات التالية .

مثال : في ٢ يناير ١٩٩٣ إشترت الشركة تأمين لمدة ٣ سنوات وسددت مبلغ ١٢٠٠ نقداً، وسجلت قيد اليومية التالي :

١٢٠٠	من حـ/ تأمين مقدم	٢ يناير
١٢٠٠	إلى حـ/ النقديـــة	

وبسبب مرور ثلث مدة التأمين، يتم التقرير عن ثلث المبلغ المسدد كمصروف عن سنة ١٩٩٣ مع تخفيض حساب الأصل بنفس القيمة . وبذلك يكون قيد اليومية المطلوب في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ هو :-

٤٠٠	من حـ/ مصروف التأمين	
٤٠٠	إلى حـ/ التأمين المقدم	٣١ ديسمبر
	(تحميل ثلث قسط التأمين كمصروف)	

وبذلك يوضح الأستاذ مصروفات تأمين بمبلغ ٤٠٠ج وأصل ـ التأمين المقدم ـ قدره ٨٠٠ .

الايرادات غير المكتسبة Unearned Revenue

وهي تمثل نقدية محصلة ومسجلة كإلتزام وذلك لأنها لم تُكتسب بعد من خلال تقديم السلع والخدمات للعملاء . فكما يقضي مبدأ الإعتراف بالإيراد في المحاسبة ، فإن الايراد يُقرر عنه في الفترة التي يتحقق أو يكون قابلاً للتحقق ويكتسب فيها . وعلى ذلك فإنه عندما تُحصَّل النقدية قبل إكتسابها ، فإنه يتم تأجيل المبلغ الذي يخص فترات تالية : ويعتبر المبلغ غير المكتسب (المحصل مقدما) إلتزاما على الشركة لأنه يمثل تعهد بتقديم خدمة في المستقبل نتيجة لصفقة حدثت في الماضي .

ومن الأمثلة الشائعة على بنود الأيرادات غير المكتسبة الايجار المحصل مقدما ، الفوائد المحصلة مقدما على أوراق القبض ، الاشتراكات والاعلانات التي تحصلها دور النشر مقدما والدفعات المقدمة من العملاء .

مثال : بفرض أن إحدى المنشآت قامت بتأجير جزء من المبنى لمدة ٣ سنوات تبدأ من ٢ يناير ١٩٩٣م إلى أحد المستأجرين الذي سدد إيجار الثلاث سنوات مقدماً وقدره ٦٠٠٠٠ج ، وأجرت الشركة القيد التالي :

٦٠٠٠٠	من حـ/ النقدية	
	٦٠٠٠٠ إلى حـ/ إيراد الايجار غير المكتسب	٢ يناير
	(تحصيل إيجار لمدة ٣ سنوات مقدماً)	

وفي نهاية سنة ١٩٩٣ يكون ثلث هذا المبلغ قد أكتُسب ، ولذلك يُجرى قيد التسوية التالي :

٢٠٠٠٠	من حـ/ إيرادا الإيجار غير المكتسب	٣١ ديسمبر
	٢٠٠٠٠ إلى حـ/ إيراد الايجار	
	(تسجيل ثلث مبلغ ٦٠٠٠٠ كإيراد)	

وبالنسبة للبنود المدفوعة مقدماً ، فإن الأمر لا يختلف في حالة تسجيل القيد المبدئي للصفقة في أحدى الحسابات الحقيقية (أصل أو إلتزام) عنه في حالة تسجيله في أحد الحسابات الأسمية (إيرادات أو مصروفات) ، لأنه بعد إجراء قيود التسوية تكون أرصدة الحسابات المختصة متماثلة بغض النظر عن القيد المبدئي .

الالتزامات أو المصروفات المستحقة Accrued Liabilities or Expenses

وهي بنود مصروفات إستحقت خلال الفترة ولكنها لم تسجل أو تسدد بعد . وبذلك فإنها تمثل إلتزامات في نهاية الفترة . وتدرج الجوانب المدينة المتعلقة بمثل هذه البنود في

قائمة الدخل كمصروفات.

ومن الأمثلة الشائعة على المصروفات المستحقة الفوائد المستحقة، الأجور والمرتبات المستحقة والضرائب العقارية المستحقة.

مثال: عندما تسدد الأجور في اليوم الأخير من الشهر، فإنه لاتوجد أجور مستحقة في نهاية الشهر أو السنة لأن كل الموظفين يكونون قد حصلوا على كل المبالغ المستحقة لهم. ولكن عندما تُسدد الأجور أسبوعياً، أو كل أسبوعين يكون من الضروري عادة إجراء قيود تسوية للأجور والمرتبات التي إكتسبت ولم تسدد في نهاية السنة المالية وذلك لأن اليوم الأخير في فترة التقرير المالي نادراً ما يتوافق مع يوم السداد.

وبفرض أن إحدى المنشآت تسدد أجور رجال البيع بها كل يوم جمعة عن أسبوع مدته خمسة أيام وذلك بجملة أجور أسبوعية قدرها ٨٠٠٠ج وتوافق يوم ٣١ ديسمبر مع يوم ثلاثاء. ففي نهاية السنة المالية يكون الموظفون قد عملوا لمدة أربعة أخماس الأسبوع دون الحصول على أجر هذه المدة ودون إجراء أي قيد مقابلها. فيكون قيد التسوية في ٣١ ديسمبر هو

٦٤٠٠	من حـ/ مصروف المرتبات		
	إلى حـ/ المرتبات المستحقة	٦٤٠٠	٣١ ديسمبر
	(تسجيل المرتبات المستحقة في ٣١ ديسمبر)		

ونتيجة لهذا القيد تتضمن قائمة الدخل عن العام المرتبات التي إكتسبها رجال البيع خلال الأربعة أيام الأخيرة من ديسمبر كما تظهر الميزانية إلتزام عن المرتبات المستحقة وذلك بمبلغ ٦٤٠٠ج

الأصول أو الايرادات المستحقة **Accrued Assets or Revenues**

يُطلق على بنود الايرادات المكتسبة خلال الفترة ولم تُحصل بعد الأصول المستحقة أو الايرادات المستحقة. ويلزم إجراء قيود تسوية لهذه البنود وذلك لتسجيل الايراد الذي إكتسب ولم يُحصل ولتسجيل هذا المبلغ المستحق كأصل.

مثال: بفرض أنه تم تأجير جزء من المبنى بمبلغ ١٠٠٠ج شهرياً، وأن المستأجر قد سدد الإيجار عن الاحدى عشر شهرا الأولى من العام ولم يسدد أي إيجار عن شهر ديسمبر، فيكون قيد التسوية في ٣١ ديسمبر كمايلي:

١٠٠٠	من حـ/ الايجارات المستحقة		
	إلى حـ/ إيرادات الايجارات	١٠٠٠	٣١ ديسمبر
	(تسجيل إيجار شهر ديسمبر)		

ونتيجة لهذا القيد يظهر أصل بمبلغ ١٠٠٠ج في الميزانية ليفصح عن المقدار المستحق على المستأجر في ٣١ ديسمبر، كما تفصح قائمة الدخل عن إيراد إيجار قدره ١٢٠٠٠ج، وهي ١١٠٠٠ المحصلة عن الاحدى عشر شهراً الأولى، ١٠٠٠ الخاصة بشهر ديسمبر والتي أُضيفت بقيد التسوية.

البنود المقدرة Estimated Items

يُطلق على الحسابات المشكوك في تحصيلها وإهلاك الأصول الثابتة عادة البنود المقدرة وذلك لأنه لا يمكن تقدير مبالغها بصورة دقيقة وقت تسجيلها. وبمعنى آخر، فإن البند المقدر يعتبر دالة لأحداث وتطورات مستقبلية غير معروفة، وهو ما يعني أن أعباء الفترة الحالية لا يمكن تقديرها إلا بصورة إجتهادية فقط. على سبيل المثال، فإنه من المعروف أن بعض حسابات المدينين الناتجة عن المبيعات الآجلة ستكون غير قابلة للتحصيل. ولتجنب تقدير مصروفات وخسائر الفترة بأقل من حقيقتها فإنه يلزم تقدير وتسجيل الديون المعدومة التي يُتوقع حدوثها.

وكذلك، فعندما يُشترى أصل ثابت طويل الأجل، فإنه يُفترض أن الأصل سيتم تخريده أو بيعه في النهاية بسعر منخفض تماماً عن سعر الشراء. ويمثل الفرق بين تكلفة شراء الأصل وقيمته التخريدية - الاهلاك - مصروفاً بالنسبة للمنشأة يجب تجزئته على مدى العمر الانتاجي للأصل. وبذلك يجب تقدير العمر الانتاجي المتوقع للأصل الثابت وقيمته التخريدية وذلك لتحديد المصروف الذي يُحمل على كل فترة.

قيود التسوية للديون المعدومة Adjusting entries for Bad Debts

تتطلب المقابلة السليمة بين الايرادات والمصروفات تسجيل الديون المعدومة كمصروف في الفترة التي تم فيها البيع بدلا من الفترة التي أُعدمت فيها حسابات المدينين أو أوراق القبض. كما ان التقويم السليم لرصيد العملاء يتطلب الاعتراف بالديون المحتمل عدم تحصيلها وهذه المقابلة والتقويم السليم يتطلب اجراء قيود تسوية.

ففي نهاية كل فترة محاسبية يُجرى تقدير لقيمة المبيعات الآجلة في الفترة الحالية والتي أصبح تحصيلها محل شك ويقوم هذا التقدير على أساس مقدار الديون المعدومة في السنوات السابقة، الظروف الاقتصادية العامة، وفترة إستحقاق هذه الحسابات، وغيرها من العوامل التي تحدد عنصر القابلية للتحصيل. وعادة ما يعبر عنها بنسبة مئوية من المبيعات الآجلة خلال الفترة أو أن تُحسب عن طريق تعديل مخصص الديون

المشكوك في تحصيلها تساوي نسبة معينة من حسابات العملاء وأوراق القبض الناتجة عن المعاملات التجارية في نهاية الفترة.

على سبيل المثال، بفرض ان الخبرة السابقة قد أظهرت أن الديون المعدومة تتراوح عادة بين ٥ ,٪ ، ١٪ من صافي المبيعات الآجلة، وأن صافي المبيعات الآجلة خلال العام بلغ ٣٠٠٠٠٠ج، فيكون قيد التسوية للديون المعدومة كما يلي:

١٥٠٠ من حـ/ مصروف الديون المعدومة
١٥٠٠ الى حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ٣١ ديسمبر
(تسجيل الديون المعدومة المقدرة عن العام).

قيود التسوية للإهلاك Adjusting enterles for Depreciation

تتشابه قيود الاهلاك مع القيود التي تُجرى لتخفيض المصروفات المدفوعةمقدما في أن أحد حسابات الاصول يُجعل مديناً بالمبلغ الأصلي. ولكن وجه الخلاف الأساسي هو أنه في الإهلاك يُضاف المبلغ الدائن لحساب منفصل ـ هو مجمع الاهلاك ـ بدلا من حساب الأصل.

وعند تقدير الاهلاك تستخدم التكلفة المبدئية للأصل، طول عمره الانتاجي، وقيمته التخريدية المقدرة. فبفرض أن احدى سيارات النقل تبلغ تكلفتها ١٨٠٠٠ج وعمرها الانتاجي المقدر ٥ سنوات بقيمة تخريدية مقدرة في نهاية هذه الفترة ٢٠٠٠ج فلأن قيمة السيارة عند التخلص منها تقل عن قيمتها في تاريخ الشراء بمبلغ ١٦٠٠٠ج، فإن هذا المبلغ يمثل مصروف يلزم تجزئته على فترة الخمس سنوات، حيث لا يدخل في نطاق الممارسة المحاسبية الجيدة أو المنطقية إعتبار مبلغ ١٦٠٠٠ بأكمله كمصروف في فترة الحصول على الأصل أو الفترة التي يُباع فيها وذلك طالما أن المنشأة تستفيد من إستعمال السيارة على مدار فترة الخمس سنوات كلها.

فإذا إستخدمت طريقة القسط الثابت في الاهلاك فسوف تظهر كل سنة مالية خمس مبلغ ١٦٠٠٠ج كمصروف، أي يُحمل مبلغ ٣٢٠٠ج كمصروف في كل فترة. فمع إستخدام السيارة لمدة سنة كاملة يستخدم قيد التسوية التالي:

٣٢٠٠ من حـ/ مصروف الاهلاك ـ سيارات نقل
٣٢٠٠ إلى حـ/ مجمع الاهلاك ـ سيارات نقل ٣١ ديسمبر
(تسجيل اهلاك السيارة عن العام).

ملخص للتسويات الجردية Summary of Adjustements

فيما يلي ملخص للتسويات الأساسية مع تعريف كل منها بشكل منفصل.

التسويات الأساسية BASIC ADJUSTMENTS	
• المصروف المقدم:	مصروف مدفوع نقدا ومسجل في أحدى حسابات الاصول أو المصروفات قبل إستعماله أو إستهلاكه
• الايراد غير المكتسب:	نقدية محصلة ومسجلة بإحدى حسابات الالتزامات أو الايرادات قبل إكتسابها.
• الالتزامات المستحقة:	أو المصروفات المستحقة، وهي مصروفات مستحقة ولم تسدد.
• الاصول المستحقة:	أو الايرادات المستحقة، وهي إيراد مكتسب ولم يحصل بعد
• البنود المقدرة:	وهو مصروف مسجل على أساس تقديرات إجتهادية لأحداث أو تطورات مستقبلية غير معروفة.

وبمجرد تسجيل وترحيل قيود التسوية يتم إعداد ميزان مراجعة آخر قبل الإقفال، ويستخدم «ميزان المرجعة المعدل» في إعداد القوائم المالية.

المخزون والحسابات المتعلقة به INVENTORY AND RELATED ACCOUNTS

عندما يتم الاحتفاظ بسجلات المخزون على أساس نظام الجرد المستمر، يتم إثبات عمليات الشراء والصرف مباشرة في حساب المخزون عند حدوثها. وعلى ذلك يجب أن يعكس رصيد حساب المخزون مقدار مخزون نهاية المدة دون حاجة لإجراء قيود تسوية. ولا يستخدم حساب للمشتريات لأنها تدرج مباشرة في الجانب المدين من حساب المخزون. ومع ذلك، يستخدم حساب تكلفة البضاعة المباعة لتجميع عمليات الصرف من المخزون.

وعندما يتم الاحتفاظ بسجلات المخزون على أساس طريقة الجرد الدوري، يستخدم حساب للمشتريات ولا يتغير رصيد حساب المخزون خلال الفترة. ويظل رقم حساب المخزون ممثلا لمقدار مخزون أول المدة على مدار الفترة المحاسبية. وفي نهاية الفترة المحاسبية يلزم تعديل حساب المخزون عن طريق إقفال مقدار المخزون أول المدة وإثبات مقدار المخزون في نهاية المدة. ويحدد مخزون آخر المدة عن طريق الجرد المادي

للبنود المخزونة وتقييمها على أساس التكلفة أو التكلفة أو السوق أيهما أقل. وفي ظل نظام الجرد الدوري تتحدد تكلفة البضاعة المباعة بإضافة مخزون أول المدة الى صافي المشتريات خلال المدة مع طرح مخزون آخر المدة.

وتأخذ عملية حساب تكلفة البضاعة المباعة في ظل نظام الجرد الدوري خصائص كل من قيد التسوية وقيد الإقفال. وهناك أكثر من طريقة لإعداد القيود وتحديث حساب المخزون، وتسجيل تكلفة البضاعة المباعة وإقفال الحسابات الاسمية الأخرى المتعلقة بها. ولتوضيح ذلك، نفرض أن إحدى الشركات كان لديها مخزون أول المدة بمبلغ ٣٠٠٠٠ج، والمشتريات ٢٠٠٠٠٠ج، نقل المشتريات ٦٠٠٠ج، مردودات مشتريات ١٢٠٠، مسموحات مشتريات ٨٠٠، خصومات على المشتريات ٢٠٠٠، وكان مخزون آخر المدة ٢٦٠٠٠ج.

فلتحديد تكلفة البضاعة المباعة في ظل نظام الجرد الدوري يمكن إستخدام الطريقة التالية التي تتكون من سلسلة من قيود اليومية لتعديل المخزون وإقفال الحسابات المتعلقة بالمشتريات.

«قيود التسوية»

٣٠٠٠٠	من حـ/ تكلفة البضاعة المباعة	
	إلى حـ/ المخزون (أول المدة)	٣٠٠٠٠
	(تحويل مخزون أول المدة لتكلفة البضاعة المباعة)	

٢٦٠٠٠	من حـ/ المخزون (آخر المدة)	
	إلى حـ/ تكلفة البضاعة المباعة	٢٦٠٠٠
	(تسجيل رصيد مخزون آخر المدة)	

قيود الإقفال

٢٠٠٠	من حـ/ خصومات المشتريات	
٨٠٠	من حـ/ مسموحات المشتريات	
١٢٠٠	من حـ/ مردودات المشتريات	
٢٠٢٠٠٠	من حـ/ تكلفة البضاعة المباعة	
	إلى حـ/ المشتريات	٢٠٠٠٠٠
	إلى حـ/ مصروفات نقل المشتريات	٦٠٠٠
	(تحويل صافي المشتريات لتكلفة البضاعة المباعة)	

فالقيدان الأول والثاني يقومان بتعديل حساب المخزون ويعتبران قيود تسوية في حين

أن القيد الثالث ينقل صافي المشتريات الى تكلفة البضاعة المباعة ويعتبر قيد إقفال. ويتبقى إقفال حساب تكلفة البضاعة المباعة.

وهناك طريقة أخرى لتحويل حسابات البضاعة المختلفة الى حساب تكلفة البضاعة المباعة في ظل نظام الجرد الدوري، وتقضي بإعداد قيد إقفال على النحو التالي:

٢٦٠٠٠		من حـ/ المخزون (آخر المدة)
٢٠٠٠		من حـ/ خصومات المشتريات
٨٠٠		من حـ/ مسموحات المشتريات
١٢٠٠		من حـ/ مردودات المشتريات
٢٠٦٠٠٠		من حـ/ تكلفة البضاعة المباعة
	٣٠٠٠٠	إلى حـ/ المخزون (أول المدة)
	٢٠٠٠٠٠	إلى حـ/ المشتريـــــات
	٦٠٠٠	إلى حـ/ نقل المشتريات

(تحويل مخزون أول المدة وصافي المشتريات تكلفة البضاعة المباعة وتسجيل مخزون آخر المدة)

وبعد إجراء القيد السابق يتبقى إقفال حساب تكلفة البضاعة المباعة وسيكون رصيد حساب تكلفة البضاعة المباعة واحداً (وهو ٢٠٦٠٠٠) سواء إعتبرت طريقة تحديده جزءاً من عملية التسوية أو جزءاً من عملية الإقفال.

إقفال الحسابات في نهاية العام YEAR-END CLOSING

يُطلق على الاجراء المتبع عادة في تخفيض أرصدة الحسابات الاسمية (المؤقتة) للصفر بغرض تجهيز الحسابات لصفقات الفترة المحاسبية التالية «عملية الاقفال». ففي عملية الاقفال يتم ترحيل أرصدة كل حسابات الايرادات والمصروفات (بنود قائمة الدخل) إلى حساب مرحلي يُطلق عليه «ملخص الدخل» Income summary لا يستخدم إلا في نهاية الفترة المحاسبية فقط. وتجرى المقابلة بين الايرادات والمصروفات في حساب ملخص الدخل على أن تُرحل النتيجة الصافية لهذه المقابلة ـ التي تمثل صافي دخل أو صافي خسارة الفترة ـ الى أحد حسابات حقوق الملكية (وهي الأرباح المحتجزة في الشركات المساهمة وحسابات رأس المال في المنشآت الفردية وشركات الأشخاص). ويلاحظ أن كل قيود الإقفال تُرحل للحسابات المختصة في دفتر الأستاذ.

على سبيل المثال: بفرض أن أرصدة حسابات الايرادات بإحدى الشركات في نهاية

السنة المالية عند إجراء قيود التسوية كانت كما يلي :

إيرادات المبيعات	٢٨٠٠٠٠
إيراد الايجارات	٢٧٠٠٠
إيراد الفوائد	٥٠٠٠

حيث يجرى إقفال حسابات الايرادات وترحيل أرصدتها عن طريق قيد الاقفال التالي :

٢٨٠٠٠٠		من حـ/ إيراد المبيعات
٢٧٠٠٠		من حـ/ إيراد الايجارات
٥٠٠٠		من حـ/ إيراد الفوائد
	٣١٢٠٠٠	الى حـ/ ملخص الدخل
		(إقفال حسابات الايرادات في ملخص الدخل)

وبفرض أن أرصدة حسابات المصروف في نهاية السنة المالية بعد إجراء قيود التسوية ـ بما فيها تكلفة البضاعة المباعة ـ كانت كما يلي :

٢٠٦٠٠٠	تكلفة البضاعة المباعة
٢٥٠٠٠	مصروفات بيعية .
٤٠٦٠٠	مصروفات إدارية وعمومية .
٤٤٠٠	مصروفات فوائد
١٣٠٠٠	مصروفات ضريبة الدخل .

فيتم إقفال حسابات المصروفات هذه وترحيل أرصدتها عن طريق قيد الاقفال التالي :

٢٨٩٠٠٠		من حـ/ ملخص الدخل
	٢٠٢٦٠٠	إلى حـ/ تكلفة البضاعة المباعة
	٢٥٠٠٠	إلى حـ/ المصروفات البيعية
	٤٠٦٠٠	إلى حـ/ المصروفات الايرادية والعمومية
	٤٤٠٠	إلى حـ/ مصروف الفائدة
	١٣٠٠٠	إلى حـ/ مصروف ضريبة الدخل
		(إقفال حساب المصروفات في ملخص الدخل)

وبذلك يكون رصيد حساب ملخص الدخل دائنا بمبلغ ٢٣٠٠٠ج وهو صافي الدخل ويحول ويرحل صافي الدخل الى حق الملكية بإقفال حساب ملخص الدخل في الأرباح المحتجزة كما يلي :

٢٣٠٠٠		من حـ/ ملخص الدخل
	٢٣٠٠٠	إلى حـ/ الأرباح المحتجزة
		(إقفال ملخص الدخل في الأرباح المحتجزة)

وبفرض أنه خلال العام تم إجراء توزيعات قدرها ٧٠٠٠ج ، فإن حساب التوزيعات يقفل مباشرة في الأرباح المحتجزة كما يلي :

٧٠٠٠		من حـ/ الأرباح المحتجزة
	٧٠٠٠	إلى حـ/ التوزيعات.

وبعد إكتمال عملية الاقفال يكون رصيد كل حساب من حسابات قائمة الدخل (حساب إسمي) مساوياً للصفر وجاهزاً للاستعمال في الفترة المحاسبية التالية :

ميزان المراجعة بعد الإقفال POST-CLOSING TRIAL BALANCE

ذكرنا فيما سبق أن هناك ميزان مراجعة يُعد بعد إثبات الصفقات المتكررة خلال الفترة، وأن هناك ميزان مراجعة آخر [ميزان المراجعة المعدل] يُعد بعد إجراء قيود التسوية وترحيلها. ويمكن إعداد ميزان مراجعة ثالث بعد إثبات وترحيل قيود الإقفال، ويطلق عليه عادة «ميزان المراجعة بعد الإقفال» Post Closing Trial Balance ليوضح أن الجوانب المدينة والدائنة التي رُحلت لحساب ملخص الدخل متساوية ويتكون ميزان المراجعة بعد الإقفال من الحسابات الحقيقية فقط ، وهي حسابات الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية.

القيود العكسية REVERSING ENTRIES

بعد إعداد القوائم المالية وإقفال الدفاتر، قد يكون من المفيد عادة عكس بعض قيود التسوية قبل البدء في تسجيل معاملات الفترة المحاسبية التالية ، يُطلق على هذه القيود القيود العكسية. والقيد العكسي يُجرى في بداية الفترة المحاسبية التالية ويكون عكس قيد التسوية الذي أُجري في نهاية الفترة السابقة تماما، وبعد تسجيل القيود العكسية خطوة إختيارية optional في الدورة المحاسبية يمكن إجراؤها في بداية الفترة المحاسبية التالية.

والغرض من القيود العكسيه هو تبسيط عملية تسجيل الصفقات في الفترة المحاسبيه التالية. ولا يؤدي إستخدام القيود العكسية الى تغيير القيم المقرر عنها في القوائم المالية.

توضيح للقيود العكسية ـ المستحقات

تستخدم القيود العكسية غالبا لعكس نوعين من قيود التسوية هما الإيرادات المستحقة، والمصروفات المستحقة . ولتوضيح الاستخدام الاختياري للقيود العكسية في المصروفات المستحقة سوف نستخدم بيانات الصفقات والتسويات التالية :

١ ـ في ٢٤ أكتوبر (قيد المرتبات المبدئي) : تم سداد ٤٠٠٠ج عن المرتبات المكتسبة بين ١ أكتوبر و ٢٤ أكتوبر.

٢ ـ في ٣١ أكتوبر (قيد تسوية) : كانت المرتبات المكتسبة بين ٢٥ أكتوبر، ٣١ أكتوبر ١٢٠٠ج، وسيتم سدادها يوم ٨ نوفمبر.

٣ ـ في ٨ نوفمبر (قيد المرتبات التالي) : كانت الأجور المسددة ٢٥٠٠ج منها ١٢٠٠ تخص الأجور المستحقة، ١٣٠٠ مكتسبة بين ١ نوفمبر ، ٨ نوفمبر

وفيما يلي القيود المقارنة في حالة إستخدام القيود العكسية وعند عدم إستخدامها

إستخدام القيود العكسية		عدم إستخدام القيود العكسية	
٤٠٠٠	من حـ/ مصروف المرتبات ٢٤ أكتوبر ٤٠٠٠ إلى حـ/ النقدية	٤٠٠٠	من حـ/ مصروف المرتبات ٢٤ أكتوبر ٤٠٠٠ إلى حـ/ النقدية
١٢٠٠	من حـ/ مصروف المرتبات ٣١ أكتوبر ١٢٠٠ إلى حـ/ المرتبات المستحقة	١٢٠٠	من حـ/ مصروف المرتبات ٣١ أكتوبر ١٢٠٠ إلى حـ/ المرتبات المستحقة
٥٢٠٠	من حـ/ ملخص الدخل ٣١ أكتوبر ٥٢٠٠ إلى حـ/ مصروف المرتبات	٥٢٠٠	من حـ/ ملخص الدخل ٣١ أكتوبر ٥٢٠٠ إلى حـ/ مصروف المرتبات
١٢٠٠	من حـ/ المرتبات المستحقة ١ نوفمبر إلى حـ/ مصروفات المرتبات		لا تجرى قيود. ١ نوفمبر
٢٥٠٠	من حـ/ مصروف المرتبات ٨ نوفمبر ٢٥٠٠ إلى حـ/ النقدية	١٢٠٠ ١٣٠٠	من حـ/ المرتبات المستحقة من حـ/ مصروف المرتبات ٨ نوفمبر ٢٥٠٠ إلى حـ/ النقدية

توضيح للقيود العكسية ـ المقدمات :

قد يتم عكس المقدمات أيضاً إذا ما أُجرى القيد المبدئي لتسجيل الصفقة في أحد حسابات الإيرادات أو المصروفات . ولتوضيح إستخدام القيود العكسية مع المصروفات المقدمة سوف نستخدم بيانات الصفقات والتسويات التالية :

١ ـ في ١٠ ديسمبر (القيد المبدئي): تم شراء أدوات مهمات مكتبية بمبلغ ٢٠٠٠٠ج نقداً

٢ ـ في ٣١ ديسمبر (قيد التسوية) : بلغت قيمة الأدوات المتبقية ٥٠٠٠ج

فتكون القيود المقارنة كما يلي

إستخدام قيود العكسية	عدم إستخدام قيود عكسية
٢٠٠٠٠ من حـ/ مصروف أدوات كتابية ٢٠٠٠٠ إلى حـ/ النقدية ١٠ ديسمبر	٢٠٠٠٠ من حـ/ مصروف أدوات كتابية ٢٠٠٠٠ إلى حـ/ النقدية ١٠ ديسمبر
٥٠٠٠ من حـ/ أدوات كتابية ٣١ ديسمبر ٥٠٠٠ إلى حـ/ مصروف أدوات كتابية	٥٠٠٠ من حـ/ أدوات كتابية ٣١ ديسمبر ٥٠٠٠ من حـ/ مصروف أدوات كتابية
١٥٠٠٠ من حـ/ ملخص الدخل ٣١ ديسمبر ١٥٠٠٠ إلى حـ/ مصروف أدوات كتابية	١٥٠٠٠ من حـ/ ملخص الدخل ٣١ ديسمبر ١٥٠٠٠ إلى حـ/ مصروف أدوات كتابية
٥٠٠٠ من حـ/ مصروف أدوات كتابية ٥٠٠٠ إلى حـ/ أدوات كتابية ١ يناير	لاقيـــود ١ يناير

فبعد إجراء قيود التسوية في ٣١ ديسمبر [بصرف النظر عن إستخدام قيود عكسية أم لا] يكون رصيد حساب الادوات الكتابية ٥٠٠٠ج ورصيد حساب مصروف الأدوات الكتابية ١٥٠٠٠ج . وعند جعل حساب مصروف الأدوات الكتابية مدينا منذ البداية بتكلفة الأدوات المشتراة، فإنه يجرى قيد عكسي لتخفيض حساب المصروف بتكلفة الأدوات غير المستهلكة . وعندئذ تستمر الشركة في جعل حساب مصروف الأدوات الكتابية مديناً بالمشتريات الإضافية من الأدوات المكتبية خلال الفترة التالية .

وبالنسبة للبنود المقدمة يثور تساؤل عن سبب إدراج مثل هذه البنود منذ البداية في أحد الحسابات الحقيقية (أصول والتزامات) وبالتالي تصبح القيود العكسية غير ضرورية. إن هذه الممارسة تستخدم أحياناً، حيث أنها تتلائم بصفة خاصة مع البنود التي تحتاج لتجزئتها على عدة فترات. ومع ذلك فإن البنود التي لا تتبع مثل هذا النمط المطرد والتي قد تتضمن أولا تتضمن فترتين أو أكثر تُدرج عادة منذ البداية في حسابات الايرادات، المصروفات وقد لا تتطلب حسابات الايرادات والمصروفات عملية تسوية وتُقفل بصورة منتظمة في ملخص الدخل. ويؤدي إستخدام الحسابات الإسمية إلى اضفاء مزيد من الثبات على النظام المحاسبي ويجعل عملية التسجيل أكثر كفاءة وبصفة خاصة عندما يحدث عدد ضخم من مثل هذه الصفقات خلال العام. على سبيل المثال، فإن المحاسب يعلم أنه عند تلقي فاتورة لا تتعلق بالحصول على أصل رأسمالي، فإنه يجب إستنفاد قيمتها. فعند تلقي الفاتورة لا يحتاج المحاسب للتساؤل عما إذا كان هذا البند سينتج عنه مصروف مقدم في نهايةالفترة أم لا، حيث سيتم إجراء التسويات اللازمة في نهاية الفترة.

خلاصة:

يمكن تلخيص قواعد القيود العكسية كمايلي:

١ - يلزم عكس كل البنود المستحقة.

٢ - يلزم عكس كل البنود المقدمة التي أدرج المقدار المبدئي لها بالجانب المدين أو الدائن من أحد حسابات المصروفات أو الايرادات.

٣ - لا تعكس قيود التسوية الخاصة بالاهلاك والديون المعدومة.

ولأنه لا يوجد إلزام بإستخدام القيود العكسية، فإن بعض المحاسبين يتجنبونها تماماً.

خلاصة الدورة المحاسبية THE ACCOUNTING CYCLE SUMMARIZED

فيما يلي ملخص لخطوات الدورة المحاسبية يوضح التتابع المنطقي للاجراءات المحاسبية المستخدمة خلال السنة المالية:-

١ - إدراج صفقات الفترة في دفاتر اليومية المختصة.

٢ - الترحيل من اليوميات الى الأستاذ [أو دفاتر الأستاذ].

٣ - تصوير ميزان المراجعة قبل التسوية.

٤ - إجراء قيود التسوية في اليومية وترحيلها للأستاذ [أو دفاتر الأستاذ]

٥ - إعداد ميزان مراجعة بعد التسوية.

٦ - إعداد القوائم المالية من ميزان المراجعة بعد التسوية.
٧ - إعداد قيود الإقفال في اليومية وترحيلها للأستاذ [أو دفاتر الأستاذ].
٨ - إعداد ميزان المراجعة بعد الإقفال.
٩ - إعداد القيود العكسية (بصورة اختيارية) وترحيلها للأستاذ [أو دفاتر الأستاذ]
وتشكل قائمة الاجراءات هذه دورة محاسبية كاملة يتم إجراؤها عادة في كل فترة مالية.

إستخدام قائمة التسوية في إعداد القوائم المالية
USING AWORK SHEET TO PREPARE FINANCIAL STATEMENTS

لتسهيل عملية المحاسبة والتقرير المالي في نهاية الفترة (سواء شهرية أو ربع سنوية أو سنوية) يستخدم المحاسبون عادة قائمة التسوية Worksheet

وقائمة التسوية هي مسودة تضم عدة أعمدة وتستخدم في تعديل أرصدة الحسابات وإعداد القوائم المالية. ويساعد إستخدام قائمة التسوية المحاسب على إعداد القوائم المالية بشكل أسرع. فليس من الضروري تأخير إعداد القوائم المالية لحين إثبات قيود التسوية والإقفال في اليومية وترحيلها للأستاذ. حيث أن قائمة التسوية ذات العشرة أعمدة توفر الأعمدة اللازمة لميزان المراجعة الأولي والتسويات وميزان المراجعة بعد التسوية وقائمة الدخل والميزانية.

ولا تعد قائمة التسوية بديلاً عن القوائم المالية، حيث أنها الأداة الرسمية التي يستخدمها المحاسب في تجميع وتخزين المعلومات المطلوبة للقوائم المالية. ويوفر إكمال قائمة التسوية قدراً معقولا من التأكد من أن كل التفاصيل المتعلقة بالمحاسبة وإعداد القوائم في نهاية العام قد تم تجميعها سويا بصورة صحيحة.

التسويات التي تُدرج بقائمة التسوية Adjustments Entered On The Worksheet

فيما يلي بعض البنود التي سوف تستخدم كأساس لإعداد قائمة التسوية:

أ - يهلك الأثاث والمعدات بمعدل ١٠٪ سنوياً على أساس تكلفة أصلية قدرها ٦٧٠٠٠.
ب - الديون المعدومة تقدر بنسبة ٢٥,٠٪ من المبيعات وقدرها ٤٠٠٠٠٠ج.
جـ - التأمين المستنفد خلال العام قدره ٣٦٠ج
د - الفائدة المستحقة على أوراق القبض في ٣١ ديسمبر تبلغ ٨٠٠ج.

هـ ـ يتضمن حساب مصروف الإيجار ٥٠٠ج إيجار مدفوع مقدماً ويخص السنة التالية.

و ـ الضرائب العقارية المستحقة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠ج.

وتكون قيود التسوية اللازمة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ كما يلي:

أ ـ ٦٧٠٠ من حـ/ مصروف الاهلاك ـ أثاث ومعدات.

٦٧٠٠ إلى حـ/ مجمع إهلاك الأثاث والمعدات.

ب ـ ١٠٠٠ من حـ/ مصروف الديون المعدومة.

١٠٠٠ إلى حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

حـ ـ ٣٦٠ من حـ/ مصروف التأمين

٣٦٠ إلى حـ التأمين غير المستنفد

د ـ ٨٠٠ من حـ/ فوائد مستحقة

٨٠٠ إلى حـ/ إيراد الفوائد.

هـ ـ ٥٠٠ من حـ/ مصروف الايجار المقدم

٥٠٠ إلى حـ/ مصروف الايجار.

ح ـ ٢٠٠٠ من حـ/ مصروف الضرائب العقارية.

٢٠٠٠ إلى حـ/ ضرائب عقارية مستحقة.

ويتم تحويل قيود التسوية هذه إلى أعمدة التسويات في قائمة التسوية وقد يُشار لكل منها بحرف مميز. وتدرج الحسابات التي تظهر نتيجة لقيود التسوية ولم تكن موجودة في ميزان المراجعة تحت إجماليات ميزان المراجعة كما هو موضح في قائمة التسوية التالية. وعندئذ يتم تجميع عمودي التسويات والتأكد من تساويهما.

ولا تتضمن أعمدة التسويات في هذا التوضيح التسويات الخاصة بتكلفة البضاعة المباعة، فرغم أن هذه التسويات تدرج أحيانا في هذه الأعمدة في قائمة التسوية ذات العشرة أعمدة، فإن هذا التوضيح يفترض أن هذه القيود سيتم إجراؤها خلال عملية الإقفال.

أعمدة ميزان المراجعة بعد التسوية Adjusted Trial Balance Columns

عند الربط بين القيم المعروضة في أعمدة ميزان المراجعة والقيم المعروضة في أعمدة التسويات تنتج أعمدة ميزان المراجعة بعد التسوية. على سبيل المثال، فإن مبلغ ٢٠٠٠ج المعروض أمام حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بالعمود الدائن

لميزان المراجعة يُضاف إلى مبلغ ١٠٠٠ج بالعمود الدائن للتسويات ويدرج المجموع وقدره ٣٠٠٠ج في العمود الدائن لميزان المراجعة بعد التسوية. وبنفس الشكل، فإن مبلغ ٩٠٠ج أمام حساب التأمين بالعمود المدين لميزان المراجعة يُطرح منه مبلغ ٣٦٠ج بالعمود الدائن للتسويات ويظهر الناتج وقدره ٥٤٠ج بالعمود المدين لميزان المراجعة بعد التسوية. وبعد الانتهاء من ذلك يتم تجميع الأعمدة المدينة والدائنة لميزان المراجعة بعد التسوية والتأكد من تساويهما.

أعمدة قائمة الدخل والميزانية Income Statement And Balance Sheet Columns

يتم توزيع كل البنود المدينة والدائنة بميزان المراجعة بعد التسوية على قائمة الدخل أو الميزانية. ويلاحظ أن مخزون أول المدة يُدرج بالعمود المدين لقائمة الدخل حيث يُضاف مخزون أول المدة في جزء (قسم) تكلفة البضاعة المباعة بقائمة الدخل.

مخزون آخر المدة Ending Inventrory

لايدرج مخزون آخر المدة وقدره ٤٠٠٠٠ج في ميزان المراجعة سواء قبل أو بعد التسوية، ولكنه يُدرج كبند منفصل أسفل الحسابات الموجودة بالفعل. ويدرج بالعمود المدين للميزانية لأنه يمثل أصل في نهايةالسنة والعمود الدائن لقائمة الدخل لأنه سوف يُطرح في جزء (قسم) تكلفة البضاعة المباعة بقائمة الدخل.

ضرائب الدخل وصافي الدخل Income Taxes And Net Income

الخطوة التالية هي تجميع أعمدة قائمة الدخل، ويكون الرقم اللازم لمساواة الأعمدة المدينة والدائنة هو دخل أو خسارة الفترة قبل الضرائب. ويظهر دخل قبل الضرائب قدره ١٥٦٤٠ بالعمود المدين لقائمة الدخل لأن الإيرادات تتجاوز المصروفات بهذا المبلغ.

وعندئذ يتم احتساب مصروف ضريبة الدخل والالتزام الضريبي المتعلق بها. وقد استخدم معدل ضريبة قدره ٢٢٪ للوصول الى مصروف ضريبة قدره ٣٤٤٠. ولأنه قد تم ترصيد أعمدة التسويات، فإن هذه التسوية تُدرج بالعمود المدين لقائمة الدخل، كمصروف ضريبة دخل والعمود الدائن للميزانية كإلتزام ضريبة دخل. وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ يُجرى قيد التسوية التالي باليومية ويُرحل للأستاذ العام وكذلك لقائمة التسوية.

ي - ٣٤٤٠ من حـ/ مصروف ضريبة الدخل.

٣٤٤٠ إلى حـ/ ضريبة الدخل المستحقة.

وبعد ذلك يتم ترصيد أعمدة قائمة الدخل بما فيها ضرائب الدخل، ليمثل مبلغ

١٢٢٠٠ج الفرق بين الأعمدة المدينة والدائنة أو صافي الدخل . حيث يدرج رقم صافي الدخل وقدره ١٢٢٠٠ بالعمود المدين لقائمة الدخل لتحقيق المساواة وكذلك بالعمود الدائن للميزانية كزيادة في الأرباح المحتجزة .

إعداد القوائم المالية من قائمة التسوية Preparation of Financial Statements From WorkSheet

تقدم قائمة التسوية المعلومات اللازمة لإعداد القوائم المالية دون الرجوع للأستاذ العام أو السجلات الأخرى ، كما أن البيانات مدرجة في الأعمدة المناسبة مما يسهل إعداد القوائم المالية . ومن خلال قائمة التسوية ذات العشرة أعمدة يتم إعداد القوائم المالية التالية :

قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ .

قائمة الارباح المحتجزة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ .

الميزانية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ .

قائمة الدخل Statement of Income

إن قائمة الدخل المعروضة خاصة بشركة تجارية ، وإذا كنا بصدد شركة صناعية فسوف تظهر ثلاثة حسابات للمخزون هي : المواد الخام ، الإنتاج تحت التشغيل ، الانتاج التام . وعند إستخدام هذه الحسابات يلزم إعداد قائمة إضافية يطلق عليها تكلفة الانتاج التام cost of goods manufactured

قائمة الارباح المحتجزة : Statement of Retained Earnings

إن صافي الدخل الذي يتحقق في الشركة المساهمة يمكن إحتجازه في الشركة أو توزيعه على المساهمين عن طريق سداد توزيعات . وفي هذا المثال تم إضافة صافي الدخل المحقق خلال العام إلى رصيد الأرباح المحتجزة في ١ يناير مما أدى لزيادة رصيد الأرباح المحتجزة في ٣١ ديسمبر إلى ٢٦٤٠٠ ، ولم يعلن عن أية توزيعات خلال العام .

الميزانيـــة Balance Sheet

تتضمن الميزانية المعدة من قائمة التسوية ذات العشرة أعمدة العديد من البنود الجديدة الناتجة عن قيود التسوية في نهاية العام . حيث تدرج الفوائد الدائنة والتأمين غير المستنفذ ، أو مصروف الايجار المقدم ضمن الأصول المتداولة لأن هذه الأصول سوف تحول إلى نقدية أو تستهلك في النشاط العادي للمنشأة خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً . كما

قائمة التسوية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ .

الحسابات	ميزان المراجعة		التسويات		ميزان المراجعة بعد التسوية		قائمة الدخل		الميزانية	
	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
النقدية	١٢٠٠				١٢٠٠				١٢٠٠	
أوراق القبض	١٦٠٠٠				١٦٠٠٠				١٦٠٠٠	
حسابات المدينين	٤١٠٠٠				٤١٠٠٠				٤١٠٠٠	
				ب						
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها		٣٠٠٠		١٠٠٠		٤٠٠٠				٤٠٠٠
مخزون ١ يناير ١٩٩٣	٣٦٠٠٠				٣٦٠٠٠		٣٦٠٠٠			
				جـ						
تأمين غير مستنفذ	٩٠٠		٣٦٠		٥٤٠				٥٤٠	
أثاث ومعدات	٦٧٠٠٠				٦٧٠٠٠				٦٧٠٠٠	
				أ						
مجمع إهلاك أثاث ومعدات		١٢٠٠٠	٦٧٠٠			١٨٧٠٠				١٨٧٠٠
أوراق الدفع		٢٠٠٠٠				٢٠٠٠٠				٢٠٠٠٠
حسابات الدائنين		١٣٥٠٠				١٣٥٠٠				١٣٥٠٠
سندات		٣٠٠٠٠				٣٠٠٠٠				٣٠٠٠٠
أسهم عادية		٥٠٠٠٠				٥٠٠٠٠				٥٠٠٠٠
أرباح محتجزة في ١ يناير ١٩٩٣		١٤٢٠٠				١٤٢٠٠				١٤٢٠٠
المبيعات		٤٠٠٠٠٠				٤٠٠٠٠٠		٤٠٠٠٠٠		
المشتريات	٣٢٠٠٠٠				٣٢٠٠٠٠		٣٢٠٠٠٠			
مصروف مرتبات البيع	٢٠٠٠٠				٢٠٠٠٠		٢٠٠٠٠			
مصروف إعلان	٢٢٠٠				٢٢٠٠		٢٢٠٠			
مصروف إنتقال	٨٠٠٠				٨٠٠٠		٨٠٠٠			
مرتبات إدارية وعمومية	١٩٠٠٠				١٩٠٠٠		١٩٠٠٠			
مصروفات تليفون وتلغراف	٦٠٠				٦٠٠		٦٠٠			
				هـ						
مصروف إيجار	١٨٠٠		٥٠٠		٤٣٠٠		٤٣٠٠			
				و						
مصروف ضريبة الدخل	٣٣٠٠		٢٠٠٠		٥٣٠٠		٥٣٠٠			
مصروف فائدة	١٧٠٠				١٧٠٠		١٧٠٠			
الجملة	٥٤١٧٠٠	٥٤١٧٠٠								
				أ						
مصروف إهلاك الأثاث والمعدات			٦٧٠٠		٦٧٠٠					
				ب						
مصروف الديون المعدومة			١٠٠٠		١٠٠٠					
				جـ						
مصروف التأمين			٣٦٠		٣٦٠					

تابع ـــ قائمة التسوية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

الحسابات	ميزان المراجعة		التسويات		ميزان المراجعة بعد التسوية		قائمة الدخل		الميزانية	
	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
فوائد مستحقة			٨٠٠		٨٠٠				٨٠	
إيراد الفوائد				٨٠٠		٨٠٠		٨٠٠		
مصروف إيجار مقدم			٥٠٠		٤٠٠				٤٠٠	
ضريبة دخل مستحقة				٢٠٠٠	٢٠٠٠					
الإجماليات	١١٣٦٠	١١٣٦٠			٥٥٢٢٠	٥٥٢٢٠				
مخزون ٣١ ديسمبر ١٩٩٣							٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠		
الجملة							٤٤٨٠٠	٤٤٨٠٠		
الدخل قبل الضرائب							١٥٦٤٠			
الجملة							٤٤٨٠٠	٤٤٨٠٠		
الدخل قبل الضرائب										
مصروف ضريبة الدخل	٢٤٤						٣٤٤٠			
ضرائب الدخل المستحقة				٣٤٤٠						٣٤٤٠
صافي الدخل							١٢٢٠٠			١٢٢٠٠
الإجماليات							١٥٦٤٠	١٥٦٤٠	١٦٧٠٤٠	١٦٧٠٤٠

يطرح مقدار مخصص الحسابات المشكوك في تحصيلها من جملة حسابات المدينين وأوراق القبض والفوائد المستحقة، حيث أنه من المقدر أنه لن يمكن تحصيل سوى مبلغ ٥٤٨٠ نقداً من جملة هذه الحسابات وقدرها ٥٧٨٠٠.

وفي جزء المباني والآلات والمعدات يُطرح مجمع الاهلاك من تكلفة الأثاث والمعدات، حيث يمثل الفرق القيمة الدفترية للآلات والمعدات.

وتظهر الضرائب العقارية المستحقة ضمن الالتزامات المتداولة لأنها تعهد مستحق السداد خلال عام، وكذلك تظهر الالتزامات الأخرى قصيرة الأجل ضمن الالتزامات المتداولة.

قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

صافي المبيعات			٤٠٠٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة.			
مخزون أول المدة		٣٦٠٠٠	
المشتريات		٣٢٠٠٠٠	
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع		٣٥٦٠٠٠	
(-) مخزون آخر المدة		٤٠٠٠٠	
تكلفة البضاعة المباعة			٣١٦٠٠٠
مجمل ربح المبيعات			٨٤٠٠٠
مصروفات البيع :			
مصروفات مرتبات البيع		٢٠٠٠	
مصروف إعلان		٢٢٠٠	
مصروف إنتقال		٨٠٠٠	
جملة مصروفات البيع		٣٠٢٠٠	
المصروفات الادارية :			
مرتبات إدارية وعامة	١٩٠٠٠		
مصروفات تليفون وتلغراف	٦٠٠		
مصروف الايجار	٤٣٠٠		
مصروف ضرائب عقارية	٥٣٠٠		
مصروف اهلاك اثاث ومعدات	٦٧٠٠		
مصروف ديون معدومة	١٠٠٠		
مصروف تأمين	٣٦٠		
جملة المصروفات الادارية:		٣٧٢٦٠	
جملة المصروفات البيعية الادارية			٦٧٤٦٠
الدخل من العمليات			١٦٥٤٠
إيرادات ومكاسب أخرى:			٠٠٠٠
إيراد الفائدة			٨٠٠
مصروفات وخسائر أخرى:			١٧٣٤٠
مصروف الفائدة			١٧٠٠
الدخل قبل الضرائب			١٥٦٤٠
ضريبة الدخل			٣٤٤٠
صافي الدخل			١٢٢٠٠

قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

الأرباح المحتجزة في ١ يناير ١٩٩٣	١٤٢٠٠
يضاف صافي دخل سنة ١٩٩٣	١٢٢٠٠
الأرباح المحتجزة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣	٢٦٤٠٠

وتمثل السندات – المستحقة السداد سنة ١٩٩٨ · إلتزامات طويلة الأجل وتظهر في جزء مستقل. (سددت فائدة هذه السندات في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣).

ولأننا بصدد شركة مساهمة فإن جزء رأس المال في الميزانية – والذي يُسمى في هذا المثال حقوق المساهمين – يختلف بعض الشيء عن جزء رأس المال في المنشأة الفردية. حيث تشمل حقوق المساهمين الأسهم العادية – وهي الاستثمارات الأصلية للمساهمين – والأرباح المحتجزة في المنشأة.

الميزانية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

	الأصول		
أصول متداولة :			
النقدية			١٢٠٠
أوراق القبض	١٩٠٠٠		
حسابات المدينين	٤١٠٠٠		
فوائد مستحقة	٨٠٠	٥٧٨٠٠	
(–) مخصص الحسابات المشكوك في تحصيلها		٣٠٠٠	٥٤٨٠٠
مخزون البضاعة			٤٠٠٠٠
تأمين غير مستنفذ			٥٤٠
إيجار مقدم			٥٠٠
جملة الأصول المتداولة			٩٧٠٤٠
المباني والآلات والمعدات:			
ثاث ومعدات		٦٧٠٠٠	
(–) مجمع الاهلاك		١٨٧٠٠	
جملة المباني والآلات والمعدات			٤٨٣٠٠
جملة الأصول			١٤٥٣٤٠

الميزانية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

الالتزامات وحقوق الملكية		
الالتزامات المتداولة		
أوراق الدفع		٢٠٠٠٠
حسابات الدائنين		١٣٥٠٠
ضرائب دخل مستحقة		٣٤٤٠
ضرائب عقارية مستحقة		٢٠٠
جملة الالتزامات المتداولة		٣٨٩٤٠
الالتزامات طويلة الأجل:		
السندات - تستحق ٣٠ يونيو ١٩٩٨		٣٠٠٠٠
جملة الالتزامات		٦٨٩٤٠
حقوق المساهمين		
أسهم عادية، قيمة أسمية ١ ج للسهم	٥٠٠٠٠	
المصدر والمدفوع ٥٠٠٠٠ سهم		
أرباح محتجزة	٢٦٤٠٠	
جملة حقوق المساهمين		٧٦٤٠٠
جملة الالتزامات وحقوق المساهمين		١٤٥٣٤٠

قيود الاقفال والقيود العكسية Colsing and reversing Enteries

تكون القيود اللازمة لعملية الإقفال كما يلي:-

اليومية العامة، ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

٤٠٠٠٠	من حـ/ المخزون (آخر المدة)
٣١٦٠٠٠	من حـ/ تكلفة البضاعة المباعة
	٣٦٠٠٠ إلى حـ/ المخزون (أول المدة)
	٣٢٠٠٠٠ إلى حـ/ المشتريات

(تسجيل رصيد مخزون آخر المدة وتحديد تكلفة البضاعة المباعة)

٨٠٠	من حـ/ إيراد الفائدة	
٤٠٠٠٠٠	من حـ/ المبيعات	
	٣١٦٠٠٠	إلى حـ/ تكلفة البضاعة المباعة
	٢٠٠٠٠	إلى حـ/ مصروف مرتبات البيع

	٢٢٠٠	إلى حـ/ مصروف الاعلان
	٨٠٠٠	إلى حـ/ مصروف انتقال
	١٩٠٠٠	إلى حـ/ مرتبات إدارية وعامة
	٦٠٠	إلى حـ/ مصروف تليفون وتلغراف
	٤٣٠٠	إلى حـ/ مصروف ايجار
	٥٣٠٠	إلى حـ/ مصروف ضرائب عقارية
	٦٧٠٠	إلى حـ/ مصروف الاهلاك ـ أثاث ومعدات
	١٠٠٠	إلى حـ/ مصروف ديون معدومة
	٣٦٠	إلى حـ/ مصروف تأمين
	١٧٠٠	إلى حـ/ مصروف الفائدة
	٣٤٤٠	إلى حـ/ مصروف ضريبة الدخل
	١٢٢٠٠	إلى حـ/ ملخص الدخل
		(إقفال الايرادات والمصروفات في ملخص الدخل)
١٢٢٠٠		من ملخص الدخل
	١٢٢٠٠	إلى حـ/ الأرباح المحتجزة
		(إقفال ملخص الدخل في الأرباح المحتجزة).

وبعد إعداد القوائم المالية قد تستخدم المنشأة القيود العكسية لتسهيل المحاسبة في الفترة التالية، وسيتم إجراء القيود العكسية التالية إذا ما إستخدم هذا النظام:

١ يناير ١٩٩٤

		(١)
٨٠٠		من حـ/ إيراد الفائدة
	٨٠٠	إلى حـ/ فوائد مستحقة
		(٢)
٥٠٠		من حـ/ مصروف الايجار
	٥٠٠	إلى حـ/ مصروف الايجار المقدم
		(٣)
٢٠٠٠		من حـ/ ضرائب عقارية مستحقة
	٢٠٠٠	إلى حـ/ مصروف ضرائب عقارية

ولن تظهر القيود العكسية في قائمة التسوية ذات العشرة أعمدة لأنها تُسجل في السنة التالية (١٩٩٤). والغرض الرئيسي من قائمة التسوية هو الحصول على الأرصدة

الصحيحة في نهاية السنة المالية وذلك بغرض عرض القوائم المالية للسنة الحالية (١٩٩٣).

إعداد القوائم شهرياً مع الإقفال السنوي Monthly Statements & Yearly Closing

يسمح إستخدام قائمة التسوية في نهاية كل شهر أو ربع سنة بإعداد قوائم مالية فترية interim رغم أن الدفاتر لا تقفل إلا في نهاية العام. على سبيل المثال، إفترض أن إحدى الشركات تقفل دفاترها في ٣١ ديسمبر ولكنها ترغب في إعداد قوائم مالية شهرية، ففي نهاية شهر يناير يمكن إعداد قائمة تسوية مشابهة لتلك المعروضة في هذا الفصل لتوفير المعلومات اللازمة لاعداد القوائم المالية لشهر يناير، كما يمكن إستخدام قائمة تسوية في نهاية شهر فبراير أيضا. ولأن الحسابات لم تقفل في نهاية شهر يناير، فإن قائمة الدخل المأخوذة من قائمة التسوية المعدة في ٢٨ فبراير سوف تعرض صافي دخل الشهرين معا. ويمكن الحصول على قائمة دخل شهر فبراير فقط بطرح بنود قائمة دخل شهر يناير من البنود المناظرة لها في قائمة دخل شهري يناير وفبراير.

كما يمكن أيضا الحصول على قائمة أرباح محتجزة لشهر فبراير فقط بطرح البنود الخاصة بشهر يناير. ومع ذلك، فإن الميزانية المعدة على أساس قائمة تسوية شهر فبراير تعرض الأصول والخصوم في ٢٨ فبراير وهو نفس تاريخ الميزانية.

وسوف تعرض قائمة تسوية شهر مارس الايرادات والمصروفات عن ثلاثة أشهر ويمكن طرح الايرادات والمصروفات الخاصة بشهري يناير وفبراير لتوفير المقادير اللازمة لاعداد قائمة الدخل عن شهر مارس فقط.

أولا : الأسئلـــة :

١ ـ أذكر مثالا على صفقة ينتج عنها :
أ ـ إنخفاض في أصل وانخفاض في إلتزام .
ب ـ إنخفاض في أصل وزيادة في أصل آخر .
جـ ـ إنخفاض في إلتزام وزيادة في إلتزام آخر .

٢ ـ هل الاحداث التالية تمثل صفقات أعمال؟ مع تبرير إجابتك في كل حالة :ـ
أ ـ شراء حاسب آلي على الحساب .
ب ـ رد عميل لبضاعة
جـ ـ إجراء مقابلة مع موظف محتمل .
د ـ سحب مالك المنشأة لنقدية من المنشأة لاستخدامه الشخصي .
هـ ـ طلب بضاعة على أن يتم تسليمها الشهر القادم .

٣ ـ أذكر الحسابات المدينة والدائنة في كل من العمليات التالية :
أ ـ إرسال فاتورة لعميل عن أعمال تامة .
ب ـ إستلام نقدية من أحد العملاء سداداً لحسابه .
جـ ـ شراء مهمات مكتبية على الحساب .
د ـ شراء ١٥ جالون من البنزين لسيارة التسليم للعملاء .

٤ ـ لماذا يُطلق على حسابات الايرادات والمصروفات حسابات مؤقتة أو وهمية؟

٥ ـ هل من الضروري عمل ميزان مراجعة دورياً؟ وماهو الغرض منه؟ .

٦ ـ حدد ما إذا كان كل من البنود التالية يمثل حساب حقيقي أو وهمي وما إذا كان يظهر في الميزانية أم في قائمة الدخل :

أ ـ إيجار مدفوع مقدما	ب ـ أجور مستحقة .
جـ ـ مخزون بضاعة	د ـ مجمع إهلاك .
هـ ـ معدات مكتبية	و ـ دخل من الخدمات .
ز ـ مصروف مرتبات إدارية	ح ـ مهمات مكتبة باقية .

٧ ـ ماهو الغرض من حساب تكلفة البضاعة المباعة (بإفتراض إستخدام نظام الجرد الدوري) .

٨ ـ إذا تم تسجيل تكلفة شراء حاسب آلي وطابعة (وقدرها ٢٨٥٠ج) للاستخدام المكتبي بالجانب المدين من حساب المشتريات ، فما هو أثر هذا الخطأ على الميزانية وقائمة الدخل في الفترة التي وقع فيها الخطأ؟ .

٩ ـ ماهي «قيود التسوية» ؟ «قيود الاقفال» ؟ و «قيود الانعكاس» ؟ وماهي ضرورة كل منهـا ؟.

١٠ ـ ماهي الفروق بين ميزان المراجعة قبل الاقفال وميزان المراجعة بعد الاقفال فيما يتعلق بكل مما يلي:

أ ـ حسابات الدفع
ب ـ حسابات المصروفات
ج ـ حسابات الايرادات
د ـ حساب الارباح المحتجزة
هـ ـ النقديـة.

ثانيا التمـارين :

١ ـ حصل السيد Denton على ترخيص ممارسة مهنة المراجعة، وخلال الشهر الأول لأعماله وقعت الأحداث والمعاملات التالية :ـ

١ أبريل : إستثمر في أعماله ٣٢٠٠٠ج نقداً ومعدات قيمتها ١٣٠٠٠ج.
٢ منـه : إستأجر سكرتيرة بمرتب ٣٠٠ج أسبوعيا ويسدد مرتبها شهرياً.
٣ منـه : إشترى مهمات على الحساب قيمتها ٧٠٠ج [تضاف لحساب أصل].
٤ منـه : سدد إيجار المكتب عن الشهر وقدره ٨٠٠ج.
١١ منـه : أكمل عملية تقدير ضريبي لأحد العملاء وإستخرج فاتورة بمبلغ ١٥٠٠ج عن الخدمات المقدمة [إستخدم حساب أتعاب مهنية].
١٢ منـه : تلقى ٣٢٠٠ج مقدما تحت حساب إستشارات إدارية.
١٥ منـه : إشترى حاسب آلي جديد بمبلغ ٩٠٠٠ج من أمواله الخاصة (سوف يستخدم الجهاز في أغراض العمل فقط)
١٧ منـه : حصل ٩٠٠ج نقداً عن خدمات مكتملة مقدمة لشركة jakohta
٢١ منـه : سدد مصروف تأمين قدره ١١٠ج.
٣٠ منـه : سدد مرتب السكرتيرة عن الشهر وقدره ١٢٠٠ج.
٣٠ منـه : إتضح من جرد المهمات أن هناك ما قيمته ١٢٠ج قد إستهلك

المطلـوب :

إجراء قيود اليومية للعمليات السابقة في اليومية العامة.

٢ ـ فيما يلي ميزان مراجعة غير متوازن لشركة Jay وقد اتضح من مراجعتك للأستاذ العام مايلي :ـ

أ ـ كل حساب له رصيد عادي
ب ـ أن الجوانب المدينة لحسابات التأمين المقدم، حسابات الدفع، مصروف

الضرائب العقارية كانت أقل من اللازم بمبلغ ١٠٠ج لكل منها.

جـ ـ وقعت أخطاء ترحيل في حسابات المدينين، والأتعاب المكتسبة، وكانت أرصدتها الصحيحة ٢٧٥٠، ٧٦٩٠ على التوالي.

د ـ تم حذف ترحيل للجانب المدين من حساب مصروف الاعلان وقدره ٣٠٠ج.

هـ ـ تم تسجيل سحب صاحب المنشأة لمبلغ ١٠٠٠ج نقدا بالجانب المدين من رأس المال والدائن من النقدية.

ميزان المرجعة لشركة Jay
في ٣٠ أبريل ١٩٩٢

	مدين	دائن
النقدية	٦٤٠٠	
حسابات القبض	٢٥٧٠	
تأمين مقدم	٧٠٠	
معدات		٨٠٠
حسابات دفع		٤٥٠٠
ضريبة عقارية مستحقة	٥٦٠	
رأس المال		١١٨٠٠
أتعاب مكتسبة		٧٩٦٠
مصروف مرتبات	٤٢٠٠	
مصروف إعلان	١١٠٠	
مصروف ضريبة عقارية		٨٠٠
	٢٣٤٩٠	٢٥١٠٠

المطلوب : إعداد ميزان المراجعة الصحيح.

٣ ـ السيد Hering هو المالك الجديد لشركة Chahlestan لخدمات الكمبيوتر. وفي نهاية أغسطس ١٩٩٢ ـ أول شهر لملكيته ـ حاول إعداد قوائم مالية شهرية. وفيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بالمصروفات غير المسجلة التي تحملتها الشركة خلال شهر أغسطس:

١ ـ في ٣١ أغسطس إستحقت مرتبات موظفين قدرها ٨٠٠ج سوف تسدد في ١ سبتمبر.

٢ - في نهاية الشهر لم يتلق فاتورة الكهرباء والمياه الشهرية، ولكن بناء على الخبرة الماضية، فقد قدر أن الفاتورة ستكون بمبلغ ٦٠٠ج تقريبا

٣ - في بداية أغسطس، إقترض السيد Hering مبلغ ٣٠٠٠٠ج من أحد البنوك المحلية لمدة ١٥ سنة وبمعدل فائدة ١١٪ سنويا.

٤ - هناك فاتورة تليفون بمقدار ٨٩ج تخص شهر أغسطس ولم تسدد حتى ٣١ أغسطس.

المطلـــوب:

إعداد قيود التسوية اللازمة في اليومية العامة بتاريخ ٣١ أغسطس ١٩٩٢ في ظل المعلومات السابقة.

٤ - عند فحص حساب شركة Brooks وجدت بيانات التسوية التالية في ٣١ ديسمبر، وهي نهاية السنة المالية للشركة:-

١ - حساب التأمين غير المستنفد مدين بمبلغ ٢٥٢٠ج، وهو يمثل تكلفة بوليصة تأمين ضد الحريق مدتها سنتين إبتداءً من ١ أغسطس من العام الحالي.

٢ - في ١ نوفمبر، أضيف ١٨٠٠ج لحساب الايجار الدائن؛ وهو يمثل دخل إيجار عن فترة ٣ شهور تبدأ في ذلك التاريخ

٣ - تم شراء مواد دعاية بمبلغ ٨٠٠ج خلال العام وسُجلت في حساب مصروف الاعلان. وفي ٣١ ديسمبر، قدرت مواد الدعاية الموجودة بمبلغ ٢٤٠ج.

٤ - إستحقت فائدة قدرها ٢٣٠ج على أوراق الدفع.

والمطلـــوب:

إعداد قيود اليومية العامة اللازمة لتسوية كل بند مع إجراء القيود العكسية إذا تطلب الأمر

٥ - يتضمن ميزان المراجعة بشركة Derger في نهاية السنة المالية لها - وهي ٣١ أغسطس ١٩٩٣ - الحسابات التالية: مخزون بضاعة قدره ١٩٢٠٠ج، مشتريات ١٤٢٤٠٠، مبيعات ١٩٠٠٠٠، نقل للداخل ٤٠٠٠، مردودات ومسموحات مبيعات ٣٠٠٠، نقل للخارج ١٠٠٠، مردودات ومسموحات مشتريات ٢٠٠٠ج، وقد بلغ مخزون آخر المدة ٢٥٠٠٠ج.

والمطلـــوب :

أ ـ إعداد جزء تكلفة البضاعة المباعة عن السنة المنتهية في ٣١ أغسطس

ب ـ إجراء قيود الإقفال للحسابات السابقة، بفرض أن شركة Derger هي شركة مساهمة.

٦ ـ في ٣١ ديسمبر تضمن ميزان المراجعة المعدل بشركة Warren البيانات المنتقاة التالية :

٥٠٠٠	عمولات مستحقة التحصيل	٩٧٠٠٠	عمولات مكتسبة
٧٨٠٠	مصروف الفائـــدة	٢٠٠٠	فائدة مستحقة السداد

وبالتحليل إتضح أنه قد أجريت قيود تسوية كما يلي :

أ ـ هناك ٥٠٠٠ج عمولة مكتسبة ولم تقدم عنها فواتير بعد

ب ـ هناك ٢٠٠٠ج فائدة مستحقة ولم تسدد بعد.

المطلـــوب :

أ ـ إجراء قيود إقفال الحسابات المؤقتة في ٣١ ديسمبر.

ب ـ إجراء القيود العكسية في ١ يناير.

جـ ـ إدخال بيانات ميزان المراجعة المعدل في الحسابات الأربعة ـ ترحيل القيود في أ، ب وترصيد الحسابات.

د ـ إجراء القيود اللازمة لتسجيل :ـ

١ ـ تحصيل العمولة المستحقة في ١٠ يناير،

٢ ـ سداد كل الفائدة المستحقة (وقدرها ٢٥٠٠ج) في ١٥ يناير.

هـ ـ ترحيل القيود في (د) إلى الحسابات المؤقتة.

ثالثا : أمثلة ومشاكـــل :

١ ـ فيما يلي العمليات التي حدثت بمركز Neil لطب الأسنان خلال شهر سبتمبر :ـ

١ سبتمبر : بدأ المركز أعماله باستثمار ١٥٠٠٠ج نقداً.

٢ منـه : إشترى أثاث ومعدات على الحساب من شركة Motely بمبلغ ١٩٢٠٠

٤ منـه : سـدد إيجار مكتب قدره ٨٠٠ج عن الشهر.

٤ منـه : قام بتعيين موظف إستقبال هو السيد Graham

٥ منـه : اشترى مهمات طبية بمبلغ ٩٤٢ج نقداً.

٨ منـه : تلقى نقدية قدرها ٢١٠٠ج من مرضى عن خدمات مقدمة لهم.

١٠ منه : سدد مصروفات مكتبية متنوعة قدرها ٤٣٠ج .
١٤ منه : قدم فواتير قدرها ٥١٢٠ للمرضى عن خدمات مقدمة لهم .
١٨ منه : سداد ٣٦٠٠ج من حساب شركة Motely
١٩ منه : سحب السيد Neil مبلغ ٣٠٠٠ج نقداً من المركز لاستخدامه الشخصي .
٢٠ منه : تلقى ٩٨٠ج سدادا لجزء من مديونية المرضى .
٢٥ منه : قدم للمرضى فواتير قدرها ٢١١٠ج عن خدمات مقدمة .
٣٠ منه : سدد المصروفات التالية نقداً : مرتبات مكتبية ١٦٠٠ج ، مصروفات مكتبية متنوعة ٨٥ج .
٣٠ منه : بلغت المهمات الطبية المستخدمة خلال الشهر ٣٥٠ج .

المطلـــوب :

أ ـ إدراج العمليات السابقة بحسابات الأستاذ العام المختصة ، مع تسجيل إهلاك الاثاث والمعدات على أساس عمر إنتاجي قدره ٨ سنوات وطريقة القسط الثابت وبدون قيمة نفاية ، مع عدم إستخدام حساب للمسحوبات
ب ـ إعداد ميزان المراجعة .
ج ـ إعداد قائمة الدخل ، الميزانية وقائمة حقوق الملاك .
د ـ إقفال حسابات الأستاذ العام .
هـ ـ إعداد ميزان المراجعة بعد الإقفال .

٢ ـ فيما يلي ميزان المراجعة والمعلومات الأخرى المتعلقة بشركة المهندس Danise للاستشارات الهندسية :ـ

ميزان المراجعة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢

	مدين	دائن
النقدية	٣١٥٠٠	
حسابات القبض	٤٩٦٠٠	
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها		١٧٥٠
مخزون مهمات هندسية	١٩٦٠	
تأمين غير مستنفد	١١٠٠	
أثاث ومعدات	٢٥٠٠٠	
مجمع إهلاك أثاث ومعدات		٥٠٠٠

أوراق دفع		٧٢٠٠
رأس المال		٣٥٢٦٠
إيراد أتعاب إستشارية		١٠٠٠٠٠
مصروف الإيجار	٩٧٥٠	
مرتبات مكتبية	٢٨٥٠٠	
تدفئة وإضاءة ومياه	١٠٨٠	
مصروفات مكتبية متنوعة	٧٢٠	
	١٤٩٢١٠	١٤٩٢١٠

١ ـ الأتعاب المحصلة مقدما من العملاء قدرها ٧٠٠٠ج.

٢ ـ الخدمات المقدمة للعملاء ولم تسجل حتى ٣١ ديسمبر قدرها ٥٥٠٠ج.

٣ ـ يلزم تعديل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ليبلغ ٦٪ من رصيد حساب حسابات القبض المعدل.

٤ ـ التأمين المستنفد خلال السنة قدره ٦٠٠ج.

٥ ـ الأثاث والمعدات تهلك بمعدل ١٠٪.

٦ ـ قدمت الشركة للبنك ورقة دفع مدتها ٩٠ يوم بمعدل ١٢٪ وقدرها ٧٢٠٠ج في ١ ديسمبر ١٩٩٢.

٧ ـ إيجار المبنى قدره ٧٥٠ج شهرياً وقد سدد إيجار سنة ١٩٩٢ وكذلك إيجار شهر يناير ١٩٩٣.

٨ ـ بلغت المرتبات المكتبية المستحقة وغير المسددة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ مقدار ٢٦٠٠ج.

المطلـــوب :

أ ـ من ميزان المراجعة والمعلومات الأخرى المقدمة، إجراء قيود التسوية السنوية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢.

ب ـ إعداد قائمة الدخل عن سنة ١٩٩٢ والميزانية وقائمة حقوق الملكية إذا علمت أن السيد Denise قد سحب ١٤٧٤٠ج للإستخدام الشخصي خلال العام.

٣ ـ فيما يلي ميزانية شركة Mann في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ :

الأصـــول			الالتزامات ورأس المال
٤٠٠٠	النقدية	٥٠٠٠	حسابات دفع
٧٥٠٠	حسابات القبض	٦٠٠٠	أوراق دفع
٥٢٠٠	المخـــزون	١١٠٠٠	جملة الالتزامـــات
٧٤٠٠	معدات مكتبية	١٧٨٨٠	رأس المال
(٢٢٢٠)	مجمع إهـلاك		
١٠٠٠٠	أثاث ومهمات		
(٣٠٠٠)	مجمع اهلاك		
٢٨٨٨٠	الإجمـالي	٢٨٨٨٠	الاجمـــالي

وقد وقعت العمليات التالية خلال شهر يناير ١٩٩٣ :ـ

١ يناير : بيعت بضاعة على الحساب بمبلغ ٣٨٠٠ج .

٢ منه : تم تحصيل ٣٩٢٠ج من حسابات مدينين قدرها ٤٠٠٠ج ، وبلغت خصومات المبيعات ٨٠ج

٣ منه : بيعت بضاعة نقدا بمبلغ ٧٢٠٠ج .

٤ منه : تلقى ورقة قبض قدرها ١٥٠٠ج من عميل سدادا لحسابه .

٥ منه : شراء بضاعة على الحساب بمبلغ ٤٦٠٠ج

٦ منه : سداد نقل لبضاعة مشتراة قدرها ١٠٠ج .

٧ منه : سداد ٣٤٧٠ج من حسابات الدائنين وقدرها ٣٥٠٠ج ، وبلغت خصومات المشتريات ٣٠ج .

١٠ منه : شراء معدات مكتبية على الحساب بمبلغ ١٣٠٠ج .

٢٨ منه : سداد المصروفات التالية : ٥٥ج إعلان ، ٨٤٠ج مرتبات ، ٤٠٠ج إيجار .

وفي ٣١ يناير ظهرت المعلومات التالية :

أ ـ الفائدة على أوراق الدفع تسدد في ٣١ ديسمبر من كل عام . وقد بلغت الفائدة المستحقة عن شهر يناير ٦٠ج وسوف يُسدد الأصل في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ .

ب ـ الفائدة المستحقة على أوراق القبض عن شهر يناير قدرها ١٥ج .
جـ ـ المرتبات المستحقة في ٣١ يناير قدرها ١٢٥ج .
د ـ مصروف الاهلاك عن شهر يناير قدره ٧٠ج للمعدات المكتبية، ٨٠ج للأثاث والمهمات .
هـ ـ مخزون آخر المدة يبلغ ٤٢٢٥ج .

والمطلـــوب :

أ ـ إجراء قيود اليومية بدفتر اليومية العامة لاثبات عمليات شهر يناير.
ب ـ فتح حسابات الأستاذ وإدراج أرصدة ٣١ ديسمبر وترحيل القيود من أ .
جـ ـ إعداد ميزان المراجعة .
د ـ إجراء قيود التسوية في ٣١ يناير وترحيلها .
هـ ـ إعداد ميزان المراجعة المعدل .
و ـ إعداد قائمة الدخل عن شهر يناير والميزانية في ٣١ يناير.
ز ـ إعداد قيود الاقفال في ٣١ يناير وترحيلها .
ح ـ إعداد ميزان المراجعة بعد الإقفال .

الفصل الرابع

قائمة الدخل والأرباح المحتجزة

STATEMENT OF INCOME AND RETAINED EARNINGS

- الأهداف التعليمية
- أهمية قائمة الدخل
- محددات قائمة الدخل
- قائمة الدخل والبنود غير المنتظمة
- تخصيص الضرائب على مدار الفترة
- ربح السهم
- قائمة الأرباح المحتجزة
- منظور دولي
- الملحق ٤ - ٨
- أسئلـــة
- تمـــارين

الفصل الرابع

قائمة الدخل والأرباح المحتجزة

STATEMENT OF INCOME AND RETAINED EARNINGS

الأهداف التعليمية :ـ

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :ـ

١ ـ تحديد استخدامات قائمة الدخل وأوجه القصور بها.
٢ ـ التفرقة بين مدخل الحفاظ على رأس المال ومدخل العمليات.
٣ ـ إعداد قائمة الدخل المختصرة.
٤ ـ إعداد قائمة الدخل التفصيلية.
٥ ـ شرح كيفية التقرير عن البنود غير العادية.
٦ ـ شرح عملية التوزيع الضريبي بين الفترات المحاسبية.
٧ ـ شرح مكان التقرير عن معلومات عائد السهم.
٨ ـ إعداد قائمة الأرباح المحتجزة.
٩ ـ شرح كيفية التقرير عن تعديلات الفترات السابقة.

إن قائمة الدخل ـ أو قائمة المكاسب earning كما يطلق عليها البعض أحيانا ـ هي التقرير الذي يقيس مدى نجاح عمليات المنشأة في فترة زمنية معينة. ويستخدم في دنيا الأعمال والاستثمار هذا التقرير في تحديد ربحية المنشأة وقيمة الاستثمار بها وقدرتها الائتمانية. وتعد قوة الثقة في قائمة الدخل من الأمور الظنية، لأن الدخل المستخرج منها يعتبر في أحسن الحالات تقديراً تقريبياً، وعلى قارىء قائمة الدخل ألا يعطيها أكثر مما تستحق من أهمية. فكما إتضح في الفصل الثاني، فإن قياس الدخل في المحاسبة هو إنعكاس للعديد من الافتراضات والمبادىء (المعايير) التي وضعها المحاسبون على مدى العقود الماضية مثل إفتراض الدورية ومبدأ الإعتراف بالإيراد، ومبدأ المقابلة.

أهمية قائمة الدخل IMPORTANCE OF STATEMENT OF INCOME

لماذا تكتسب قائمة الدخل هذه الأهمية؟ إن السبب الرئيسي هو أنها توفر للمستثمرين والدائنين المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل. وتساعد التنبؤات الدقيقة بالتدفقات النقدية في المستقبل المستثمرين على تقدير القيمة الاقتصادية للمنشأة، كما تساعد الدائنين على تحديد إحتمال إسترداد حقوقهم بالمنشأة.

وتساعد قائمة الدخل مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية في المستقبل بعدد من الطرق المختلفة. حيث يمكن للمستثمرين والدائنين إستخدام معلومات قائمة الدخل في تقييم الأداء السابق للمنشأة. ورغم أن النجاح في الماضي لا يعني بالضرورة النجاح في المستقبل، فإنه يمكن تحديد بعض الإتجاهات الهامة منه. وعند إفتراض وجود علاقة إرتباط معقولة بين الأداء في الماضي والمستقبل، فإنه يمكن عمل تنبؤات بالتدفقات النقدية في المستقبل بقدر مناسب من الثقة.

ومن ناحية أخرى، فإن قائمة الدخل تساعد المستخدمين على تحديد خطر (درجة عدم التأكد) عدم تحقيق تدفقات نقدية معينة، فالمعلومات عن المكونات المختلفة للدخل ـ الايرادات، المصروفات والمكاسب والخسائر ـ تبرز العلاقة بين هذه المكونات المختلفة. وتسمح هذه المكونات للمستخدم ـ على سبيل المثال ـ بتقدير أثر التغير في الطلب على منتج الشركة على الايرادات والمصروفات (ومن ثم الدخل). وبنفس الشكل، فإن الفصل بين الأداء التشغيلي والجوانب الأخرى للأداء في المنشأة يمكن أن يقدم دلائل مفيدة. فلأن العمليات التشغيلية هي عادة الوسائل الأساسية لتوليد الايراد ومن ثم النقدية، فإن نتائج العمليات التشغيلية المستمرة والمنتظمة يكون لها عادة أهمية أكبر من نتائج الأنشطة والأحداث غير المتكررة.

وفي بعض الأحيان، فإنه حتى العمليات التشغيلية المستمرة يمكن أن تضلل المستثمر. فقد قررت إحدى شركات العدسات اللاصقة، عن دخل من عمليات التشغيل المستمرة قبل الضرائب قدره ١٨,٦ مليون دولار، ومع ذلك فإن الفحص الدقيق لهذا الرقم أوضح مايلي:

١ ـ أن هناك ٧,٥ مليون دولار من الدخل في شكل مكسب رأسمالي من بيع أوراق مالية بأحد الفروع.

٢ ــ هناك ٢,٤ مليون دولار في شكل مكسب رأسمالي من مبادلة أوراق مالية .
٣ ــ هناك مكسب رأسمالي قدره ٣,٦ مليون دولار من بيع أوراق مالية من محفظة الاستثمار بالشركة .
٤ ــ هناك ٣,٢ مليون دولار نتجت عن تسوية قضايا متعلقة بالتعدي على براءات إختراع .

وعلاوة على ذلك ، فإن أكبر مصدر للإيراد بالشركة وقدره ٩,٩مليون دولار الناتج من حقوق إمتياز الشركة على عدساتها اللاصقة قد لا يستمر في المستقبل ، حيث توجد ملاحظة على القوائم تشير الى أن براءة اختراع الشركة في هذه العملية سوف تنقضي في السنة التالية . فالنقطة الهامة هنا هي أن الرقم النهائي للدخل the Bottom line لا يعطي الصورة الكاملة ، وأن أخذ قائمة الدخل بصورة متكاملة يوفر ـ بدون شك ـ معلومات عن طبيعة ا لدخل وإحتمالات إستمراره في المستقبل .

وتُستخدم قائمة الدخل بواسطة أطراف أخرى بخلاف المستثمرين والدائنين . على سبيل المثال ، يمكن للعملاء إستخدام قائمة الدخل في تحديد قدرة المنشأة على تقديم السلع أو الخدمات المطلوبة ، كما تقوم إتحادات العمال بدراسة الدخل بصورة دقيقة كأساس للمفاوضات حول الأجور ، وتستخدم الحكومة قوائم دخل الشركات في صياغة السياسة الضريبية والاقتصادية .

محددات قائمة الدخل LIMITATIONS OF INCOME STATEMENT

ينتقد الاقتصاديون المحاسبين دائما على تعريفهم الدخل بدعوى أنهم لا يدرجون به العديد من البنود التي تساهم في نمو المنشأة وتطورها . وقد عرف الاقتصادي الشهير Hicks الدخل بأنه أقصى قيمة يمكن للمنشأة إستهلاكها خلال الفترة بحيث تظل في نهاية الفترة بنفس الحالة التي كانت عليها في بدايتها . ومع ذلك ، فإن أية محاولة لقياس حالة منشأة معينة عند أية نقطة زمنية ستكون بلا جدوى بدون وضع وتطبيق عدد من الافتراضات المحدِّدة .

فماذا كان عليه صافي دخلك خلال السنة الأخيرة؟ بفرض أنك عملت خلال فترة الصيف وإكتسبت ٤٢٠٠ دولار ، ولأنك سددت ضرائب وتحملت بمصروفات دراسية للمدرسة ، فإن قائمة دخلك عن العام قد تظهر خسارة وبفرض ثبات قيمة الدولار . ولكن هل عانيت من خسارة؟ وكيف يمكنك تقييم التعليم الذي حصلت عليه خلال العام؟ إن أحد تفسيرات تعريف Hiks للدخل هو أنك يجب ألا تقيس الدخل النقدي

فقط ولكن الدخل المعنوي أيضا (الرفاهية)، حيث يعرف الدخل المعنوي بأنه مقياس للزيادة في صافي الثروة نتيجة لعوامل وصفية، مثل قيمة الخبرة التعليمة والدراسية في المثال السابق.

ويدرك المحاسبون أن الاعتراف بمثل هذه العوامل الوصفية قد يكون مفيدا، ولكن مشكلة قياسها لم تُحل بعد. فالبنود التي يمكن قياسها كمياً بأي درجة من الثقة تُستبعد عند تحديد الدخل.

لا يعني ذلك القول بأن إجماليات الدخل موحدة ودقيقة، فأرقام الدخل تتأثر دائما بالطرق المحاسبية المستخدمة على سبيل المثال، قد تختار إحدى الشركات إهلاك آلاتها على أساس الإهلاك المعجل في حين تختار أخرى أساس القسط الثابت. وبافتراض تساوي كل العوامل الأخرى، فإن دخل الشركة الأولى سيكون أقل من دخل الشركة الثانية رغم تماثل الشركتين. ولذلك فإنه من الضروري التعرف على «نوعية دخل» quality of earnings الشركة. فالشركات التي تستخدم سياسات محاسبية متحررة liberal أو جريئة aggressive تقرر عن أرقام دخل أعلى على المدى القصير. وفي مثل هذه الحالات نقول أن نوعية الدخل منخفضة.

كما تقوم شركات أخرى بتوليد الدخل على المدى القصير نتيجة لأحداث غير تشغيلية أو غير متكررة لا يمكن أن تُتاح على مدى فترة زمنية طويلة. ففي إحدى السنوات قررت شركة Beatrice عن عوائد قدرها ٤,٧٧ دولار للسهم، بزيادة عن الفترة السابقة بنسبة ٢٠٪. ومع ذلك، فقد كان منها ٢,٢ دولار للسهم مكتسبة من مبيعات خطوط إنتاج معينة، ١٧, دولار للسهم ناتجة عن إعفاءات ضريبية غير تشغيلية بغرض تشجيع الصادرات، ١٩, دولار للسهم إضافية نتجت عن عملية تبادل غير متكررة للأسهم الممتازة للشركة. فما هي حقيقة الزيادة التي نسبتها ٢٠٪؟ وكيف يمكن الاعتماد على العائد المقرر عنه بمبلغ ٤,٧٧ دولار للسهم؟ لذلك لم تكن مفاجأة أن تقرر الشركة عن عائد قدره ٢,٠٩ دولار للسهم في السنة التالية مباشرة، بإنخفاض نسبته ٥٦٪

مدخل الحفاظ على رأس المال ومدخل الصفقات CAPITAL MAINTENANCE APPROACH VERSUS TRANSACTION APPROACH

يقوم تعريف Hicks للدخل على طرح صافي الأصول (الأصول - الالتزامات) في بداية الفترة من صافي الأصول في نهايتها وتعديل الناتج بأية إستثمارات إضافية وأية

توزيعات خلال الفترة. ويعرف ذلك بمدخل الحفاظ على رأس المال أو مدخل التغير في حقوق الملكية وهو يأخذ صافي الأصول أو «قيم رأس المال» بناء على تقييم معين لها (مثل التكلفة التاريخية أو التدفقات النقدية المخصومة أو التكلفة الجارية أو القيمة السوقية العادلة) ويقيس الدخل بالفرق بين قيم رأس المال في نقطتين زمنيتين.

فبفرض أن إحدى الشركات بدأت بصافي أصول قدره ١٠٠٠٠ دولار وأنهت العام بصافي أصول قدره ١٨٠٠٠ دولار، وأنه خلال هذه الفترة بلغت الاستثمارات الاضافية للملاك ٥٠٠٠ دولار والتوزيعات عليهم ١٠٠٠ دولار، فإن حساب صافي دخل الفترة بإستخدام مدخل الحفاظ على رأس المال يكون كمايلي:

صافي الأصول في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣	١٨٠٠٠
صافي الأصول في ١ يناير ١٩٩٣	١٠٠٠٠
الزيادة في صافي الأصول	٨٠٠٠
يضاف: التوزيعات المعلنة خلال العام	١٠٠٠
يطرح: إستثمارات الملاك خلال العام	(٥٠٠٠)
صافي دخل السنة ١٩٩٣	٤٠٠٠

وهناك نقطة ضعف أساسية في مدخل الحفاظ على رأس المال، وهي أن المعلومات التفصيلية المتعلقة بمكونات الدخل تكون غير متاحة لأن قيم الإيرادات والمصروفات تكون غير متاحة لقارىء القوائم المالية.

ويقوم الإجراء البديل بقياس الصفقات الأساسية المتعلقة بالدخل التي حدثت خلال الفترة وتلخيصها في قائمة دخل، ويُطلق على هذه الطريقة عادة مدخل الصفقات، وهي الطريقة المألوفة والشائعة. ويركز هذا المدخل على الأنشطة التي حدثت خلال فترة زمنية معينة. فبدلا من عرض تغير صافي فقط، فإنها تفصح عن مكونات هذا التغير، كما يمكّن من تصنيف الدخل على أساس العملاء، خطوط الانتاج، الوظائف أو تصنيفه إلى دخل تشغيلي وغير تشغيلي، دخل مستمر وغير مستمر، دخل منتظم وغير منتظم. ويتطلب مدخل الصفقات في قياس الدخل إستخدام حسابات الايرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر والتي لا يمكن إعداد قائمة الدخل بدونها.

عناصر قائمة الدخل : Elements of The Income Statements

يعد مدخل الصفقات في قياس الدخل أفضل من مدخل الحفاظ على رأس المال لأنه يوفر معلومات عن عناصر الدخل. وكما أشرنا في الفصل الثاني، فإن العناصر الأساسية لقائمة الدخل هي

عناصر قائمة الدخل

الإيرادات : هي تدفقات داخلة أو زيادات أخرى في أصول منشأة معينة أو تسوية لإلتزاماتها خلال فترة زمنية معينة من تسليم أو إنتاج سلع أو تقديم خدمات أو أي انشطة اخرى تشكل العمليات الأساسية والمستمرة للوحدة.

المصروفات : هي تدفقات خارجة أو أي إستخدام للأصول أو التحمل بالتزامات خلال فترة زمنية معينة من تسليم أو إنتاج سلع أو تقديم خدمات أو القيام بأية أنشطة أخرى تشكل العمليات الأساسية المستمرة للوحدة.

المكاسب : هي زيادات في حقوق الملكية (صافي الأصول) نتيجة صفقات طارئة أو عرضية للوحدة بإستثناء تلك الناتجة عن الايرادات أو استثمارات الملاك.

الخسائر : هي إنخفاضات في حقوق الملكية (صافي الأصول) من صفقات طارئة أو عرضية للوحدة بإستثناء تلك الناتجة عن المصروفات والتوزيعات على الملاك.

وتأخذ الإيرادات العديد من الأشكال مثل المبيعات، الأتعاب، الفوائد، التوزيعات، الايجارات. كما تأخذ المصروفات أيضا العديد من الأشكال مثل تكلفة البضاعة المباعة، الاهلاك، الفوائد، الايجار، المرتبات والاجور، والضرائب. كما أن المكاسب والخسائر أيضا لها عدة أنواع، فقد تنتج من بيع إستثمارات، بيع أصول ثابتة أو تسوية إلتزامات، أو تخفيض قيم بعض الأصول write-offs نتيجة للتقادم أو الحوادث أو بسبب السرقة.

وتعتمد التفرقة بين الايرادات والمكاسب والتفرقة بين المصروفات والخسائر الى حد كبير على الأنشطة النمطية للمنشأة. على سبيل المثال، فإن سعر بيع الاستثمارات التي تبيعها شركة التأمين سوف يُصنف بصفة عامة على أنه إيراد، في حين أن الفرق بين سعر البيع والقيمة الدفترية عند بيع إستثمارات شركة صناعية سوف يُصنف على أنه مكسب أو خسارة. ويرجع هذا الإختلاف في المعالجة إلى أن بيع الإستثمارات في شركة التأمين يعد جزءاً من عملياتها المنتظمة في حين لا يعد كذلك في الشركة الصناعية.

ولا يجب الاقلال من أهمية التقرير عن مثل هذه العناصر، لأنه بالنسبة لأغلب

متخذي القرارات فإن أجزاء القوائم المالية تعتبر دائما أكثر إفادة من القوائم في مجملها. وكما أشرنا فيما سبق، فإن المستثمرين والدائنين يهتمون بالتنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد الخاصة بالدخل والتدفقات النقدية في المستقبل. فالإيرادات، المصروفات والمكاسب والخسائر تأتي نتيجة للعديد من الأحداث والأنشطة التي تختلف في درجة ثباتها وخطرها والقابلية للتنبؤ بها. وعن طريق التقرير عن هذه العناصر لقائمة الدخل ببعض التفصيل وبصورة مقارنة مع بيانات السنوات السابقة، يكون متخذوا القرارات أكثر قدرة على تقدير الدخل والتدفقات النقدية في المستقبل.

قائمة الدخل المختصرة Single - step income statement

عند التقرير عن الايرادات والمكاسب والمصروفات والخسائر يفضل العديد من المحاسبين الشكل المعروف بقائمة الدخل المختصرة التي لا توجد بها سوى مجموعتين فقط هما الإيرادات والمصروفات، وتُطرح المصروفات من الايرادات للوصول الى صافي الدخل أو الخسارة. ومع ذلك، فإنه عادة ما يتم التقرير عن ضرائب الدخل بصورة منفصلة في النهاية وذلك للاشارة الى علاقتها بالدخل قبل الضرائب وفيما يلي قائمة الدخل المختصرة لشركة Dan

قائمة دخل شركة Dan عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

الإيرادات	
صافي المبيعات	٢,٩٧٢,٤١٣
إيراد التوزيعات	٩٨,٥٠٠
إيراد الاجارات	٧٢,٩١٠
جملة الايرادات	٣,١٤٣,٨٢٣
المصروفات	
تكلفة البضاعة المباعة	١,٩٨٢,٥٤١
مصروفات بيعية	٤٥٣,٠٢٨
مصروفات إدارية	٣٥٠,٧٧١
مصروفات فوائد	١٢٦,٠٦٠
مصروف ضريبة الدخل	٦٦,٩٣٤
جملة المصروفات	٢,٩٧٩,٣٣٤
صافي الدخل	١٦٤,٤٨٩
عائد السهم العادي	١,٧٤

ويستخدم هذا الشكل المختصر لقائمة الدخل على نطاق واسع في التقرير المالي، رغم أنه في السنوات الأخيرة شاع إستخدام قائمة الدخل التفصيلية الموضحة فيما بعد مرة أخرى.

وتتمثل الميزة الأساسية لقائمة الدخل المختصرة في سهولة العرض وعدم وجود أي دلالة على أن نوع معين من الإيرادات أو المصروفات له أولوية على الآخر، ومن ثم تنتفي المشاكل المحتملة للتصنيف.

قائمة الدخل متعددة المراحل Multiple - Step income Statement

يرى بعض المحاسبين أن هناك علاقات أخرى هامة في بيانات الإيرادات والمصروفات وأن قائمة الدخل تصبح أكثر إعلاما وإفادة عندما تعرض هذه التصنيفات الإضافية. ومن بين هذه الجوانب:

١ ـ فصل النتائج التشغيلية عن تلك الناتجة عن أنشطة فرعية أو غير تشغيلية للشركة على سبيل المثال، فإن الشركات تعرض عادة رقم الدخل من العمليات ثم تعرض بعده جزء آخر تحت عنوان «إيرادات ومكاسب أخرى» أو «مصروفات وخسائر أخرى» ليتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد، مبيعات البنود المتنوعة، التوزيعات المحصلة.

٢ ـ تصنيف المصروفات وظيفياً إلى تجارية أو صناعية (تكلفة البضاعة المباعة، بيعية، إدارية. حيث يسمح ذلك بإجراء مقارنة سريعة مع تكاليف السنوات السابقة وتكاليف الإدارات الأخرى خلال نفس العام.

فالمحاسبون الذين يعرضون هذه العلاقات الاضافية يفضلون ما يُعرف بقائمة الدخل التفصيلية. ويُفضل إستخدام هذه القائمة لأنها تفصل بين الصفقات التشغيلية والصفقات غير التشغيلية وتقوم بمقابلة التكاليف والمصروفات بالإيرادات المتعلقة بها كما أنها تبرز بعض المكونات الوسيطة للدخل التي تستخدم في حساب النسب المستخدمة في تقييم أداء المنشأة. ولتوضيح ذلك، سيتم عرض قائمة الدخل التفصيلية لشركة Dan في الصفحة التالية.

وفي الشركات الصناعية، يكون الجزء الخاص بتكلفة الانتاج التام والمباع طويلاً بدرجة لا تسمح بإدراجه في قائمة الدخل. ، وفي بعض الأحيان يُعرض جدول منفصل لهذه البيانات في ملاحظات القوائم المالية.

المكونات الوسيطة لقائمة الدخل :

Intermediate Components of Income Statements

فيما يلي أجزاء قائمة الدخل ومكوناتها الفرعية :

أجزاء قائمة الدخل

١ ـ الجزء التشغيلي : وهو تقرير بإيرادات ومصروفات العمليات الأساسية للشركة ، وقد يتم إعداده على أساس الإدارات المنفصلة أو لا يتم ذلك .

(أ) جزء المبيعات أو الإيراد : وهو جزء فرعي يعرض المبيعات والخصومات والمسموحات والمردودات والمعلومات الأخرى المتعلقة بها للوصول إلى صافي إيراد المبيعات .

(ب) جزء تكلفة البضاعة المباعة : وهو جزء فرعي يعرض تكلفة البضائع التي تم بيعها لتوليد إيراد المبيعات .

(جـ) مصروفات البيع : وهو جزء فرعي يعرض المصروفات الناتجة عن جهود الشركة لإتمام المبيعات .

(د) مصروفات إدارية أو عامة : وهو جزء فرعي يقرر عن المصروفات الادارية العامة .

٢ ـ الجزء غير التشغيلي : وهو تقرير بالإيرادات والمصروفات الناتجة عن أنشطة ثانوية أو فرعية للشركة . وعلاوة على ذلك ، فإن بعض المكاسب والخسائر الخاصة غير المتكررة أو غير العادية ـ ولكن ليس كلاهما ـ يُقرر عنها عادة في هذا الجزء . وينقسم هذا الجزء بصفة عامة إلى فرعين أساسيين :

(أ) إيرادات ومكاسب أخرى : وهي مجموعة الايرادات المكتسبة أو المكاسب المحققة ـ بعد طرح المصروفات الخاصة بها عادة ـ والناتجة عن الصفقات غير التشغيلية .

(ب) مصروفات وخسائر أخرى : وهي مجموعة المصروفات أو الخسائر التي تتحملها الشركة ـ بعد إستبعاد الايرادات المتعلقة بها عادة ـ نتيجة للصفقات غير التشغيلية .

٣ ـ ضرائب الدخل : وهو جزء قصير يقرر عن الضرائب المفروضة على دخل الشركة من العمليات المستمرة .

٤ ـ العمليات غير المستمرة : وهي مكاسب أو خسائر هامة نسبيا ناتجة عن التخلص من أحد فروع النشاط .

٥ ـ البنود غير العادية : وهي مكاسب أو خسائر هامة نسبيا وغير معتادة وغير متكررة .

٦ ـ الأثر المجمع للتغير في المبادىء المحاسبية .

٧ ـ عائد السهم .

قائمة الدخل بشركة Dan عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

إيراد المبيعات :			
المبيعات			٣٠٥٣,٠٨١
يطرح : خصومات المبيعات		٢٤,٣٤١	
مردودات ومسموحات المبيعات		٥٦,٤٢٧	٨٠,٩٦٨
صافي إيرادات المبيعات			٢,٩٧٢,٤١٣
تكلفة البضاعة المباعة			
مخزون البضاعة في ١ يناير		٤٦١,٢١٩	
المشتريات	١,٩٨٩,٦٩٣		
(-) خصومات المشتريات	١٩,٢٧٠		
صافي المشتريات	١,٩٧٠,٤٢٣		
+ نقل المشتريات	٤٠,٩١٢	٢,٠١١,٠٣٥	
جملة البضاعة المتاحة للبيع		٢,٤٧٢,٢٥٤	
(-) مخزون البضاعة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣		٤٨٩,٧١٣	
تكلفة البضاعة المباعة			١,٩٨٢,٥٤١
جملة ربح المبيعات			٩٨٩,٨٧٢
مصروفات التشغيل :			
المصروفات البيعية			
مرتبات وعمولات البيع	٢٠٢,٦٤٤		
مرتبات إدارة المبيعات	٥٩,٢٠٠		
مصروفات إنتقال وإستقبال	٤٨,٩٤٠		
مصروفات إعلان	٣٨,٣١٥		
نقل المبيعات	٤١,٢٠٩		
مصروفات وأدوات شحن	٢٤,٧١٢		
بريد ، أدوات مكتبية	١٦,٧٨٨		
اهلاك معدات البيع	٩,٠٠٥		
تليفون ، تلغراف	١٢,٢١٥	٤٥٣,٠٢٨	
المصروفات الادارية			
مرتبات إداريين	١٨٦,٠٠٠		
مرتبات إدارية أخرى	٦١,٢٠٠		
خدمات قانونية ومهنية	٢٣,٧٢١		

تابع : قائمة الدخل بشركة Dan عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

مصروفات عمومية	٢٣,٢٧٥		
مصروف تأمين	١٧,٠٢٩		
اهلاك المباني	١٨,٠٥٩		
إهلاك المعدات الادارية	١٦,٠٠٠		
أدوات كتابية ومهمات بريد	٢,٨٧٥		
مصروفات إدارية متنوعة	٢,٦١٢		
		٣٥٠,٧٧١	٨٠٣,٧٩٩
الدخل من العمليات			١٨٦,٠٧٣
إيرادات ومكاسب أخرى :			
إيراد التوزيعات		٩٨,٥٠٠	
إيراد الايجارات		٧٢,٩٠١	١٧١,٤١٠
			٣٥٧,٤٨٣
مصروفات وخسائر أخرى :			
فوائد سندات وأذون الدفع			١٢٦,٠٦٠
الدخل قبل الضرائب			٢٣١,٤٢٣
ضرائب الدخل			٦٦,٩٣٤
صافي دخل العام			١٦٤,٤٨٩
عائد السهم العادي			١,٧٤

والبنود ١ ، ٢ ، ٣ ، ٧ السابقة موضحة في قائمة دخل شركة Dan المفصلة . ورغم أن محتويات الجزء التشغيلي يكون دائماً متماثل ، فإن تنظيم البنود بداخله لا يكون بالشكل المعروض فيما سبق بالضرورة . فالتحليل السابق يستخدم التصنيف النوعي للمصروفات ويُستخدم عادة للمنشآت الصناعية ولمنشآت تجارة الجملة ، وهناك تصنيف آخر للمصروفات التشغيلية تفضله شركات تجارة التجزئة ويستخدم التصنيف الوظيفي للمصروفات الى مصروفات إدارية ، حيازة occupancy ، وإعلان ، شراء ، بيع .

وعادة ما تكون القوائم المالية المقدمة للمستخدمين الداخليين أقل تفصيلاً من التقارير الادارية الداخلية ، حيث تتضمن الأخيرة عادة مجموعات أكثر من المصروفات حيث يتم تجميعها عادة على أساس خطوط (أو مراكز) المسئولية . ويسمح هذا التفصيل

للادارة العليا بأن تحكم على أداء موظفيها.

وسواء إستخدمت قائمة الدخل المختصرة أو التفصيلية فإن البنود غير المتكررة مثل العمليات غير المستمرة، البنود غير العادية، أو الأثر المجمع للتغير في المبادىء المحاسبية يجب التقرير عنها بصورة منفصلة بعد الدخل من العمليات المستمرة.

قائمة الدخل المركزة Condensed income Statement

في بعض الحالات يكون من المستحيل عرض كل التفاصيل المطلوبة للمصروفات في قائمة دخل واحدة ذات حجم مناسب، ويتم حل هذه المشكلة عن طريق إدراج إجماليات مجموعات المصروفات فقط في قائمة الدخل وإعداد جداول إضافية للمصروفات لتوضيح هذه الإجماليات، وبذلك يمكن إختصار قائمة الدخل في عدد قليل من البنود. ولذلك يجب أن يوجه القراء الذين يدرسون كل البيانات المقرر عنها عن العمليات إهتمامهم إلى الجداول المرفقة. وتعتبر قائمة الدخل المعروضة فيما يلي لشركة Dan صورة مجملة للقائمة التفصيلية المعروضة فيما سبق وتعد ممثلة للشكل الموجود في الممارسة العملية.

قائمة الدخل لشركة Dan عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

صافي المبيعات		٢,٩٧٢,٤١٣
تكلفة البضاعة المباعة		١,٩٨٢,٥٤١
مجمل الربح		٩٨٩,٨٧٢
مصروفات بيعية (أنظر الملاحظة ج)	٤٥٣,٠٢٨	
مصروفات إدارية	٣٥٠,٧٧١	٨٠٣,٧٩٩
الدخل من العمليات		١٨٦,٠٧٣
إيرادات ومكاسب أخرى		١٧١,٤١٠
		٣٥٧,٤٨٣
مصروفات وخسائر أخرى		١٢٦,٠٦٠
الدخل قبل الضرائب		٤٣١,٤٢٣
ضرائب الدخل		٦٦,٩٣٤
صافي دخل العام		١٦٤,٤٨٩
عائد السهم		١,٧٤

وفيما يلي مثال على الجداول المرفقة التي تتضمنها الملاحظات على القوائم المالية ، والتي تقوم بتفصيل مصروفات البيع والمدرجة تحت الملاحظة جـ.

الملاحظة جـ ـ مصروفات البيع

مرتبات وعمولات المبيعات	٢٠٢,٦٤٤
مرتبات إدارة المبيعات	٥٩,٢٠٠
إنتقال وإستقبال	٤٨,٩٤٠
مصروف إعلان	٣٨,٣١٥
نقل المبيعات	٤١,٢٠٩
مصروفات ، أدوات شحن	٢٤,٧١٢
بريد ، أدوات مكتبية	١٦,٧٨٨
إهلاك معدات البيع	٩,٠٠٥
تليفون ، تلغراف	١٢,٢١٥
جملة مصروفات البيع	٤٥٣,٠٢٨

ويعد كم التفصيل الذي يلزم إدراجه بالقوائم المالية مشكلة دائماً، فنحن من ناحية نريد عرض قائمة بسيطة وملخصة حتى يمكن للقارىء أن يستخلص الحقائق الهامة مباشرة . ومن ناحية أخرى ، فإننا نريد أن نفصح عن نتائج كل الأنشطة وأن نقدم أكثر من مجرد تقرير هيكلي .

قائمة الدخل والبنود غير المنتظمة THE INCOME STATEMENT AND IRREGULAR ITEMS

لم تتخذ المهنة موقفا محدداً حول ضرورة إستخدام قائمة دخل مختصرة أو تفصيلية ، حيث سمحت المهنة بالمرونة في عرض مكونات بيانات قائمة الدخل . ومع ذلك ، فإن هناك مجالان هامان قامت فيهما المهنة بإصدار نشرات . ويتعلق هذان المجالان بما يجب إدراجه في الدخل وكيف يجب التقرير عن البنود غير المعتادة أو غير المنتظمة .

لقد كانت قضية ما يجب إدراجه في صافي الدخل محل خلاف للعديد من السنوات . على سبيل المثال ، هل يجب إقفال المكاسب والخسائر غير المنتظمة وتعديلات الايرادات والمصروفات الخاصة بسنوات سابقة بصورة مباشرة في الأرباح المحتجزة ومن ثم عدم التقرير عنها في قائمة الدخل (وهو مايعرف بمفهوم دخل الأداء التشغيلي الجاري) ، أم يجب عرضها أولا في قائمة الدخل ثم تحويلها إلى الأرباح المحتجزة مع صافي دخل أو خسارة الفترة (وهو مفهوم الدخل الشامل)؟

حيث يعلن مؤيدوا قائمة دخل الأداء التشغيلي الجاري أن رقم صافي الدخل يجب أن يعرض الدخل المتكرر والمنتظم للشركة فقط على أساس عملياتها المعتادة. حيث أن المكاسب والخسائر غير المنتظمة لاتمثل ولا تعكس المقدرة الكسبية للمنشأة في المستقبل ومن ثم لا يجب إدراجها عند حساب صافي الدخل ولكن يجب تحويلها مباشرة إلى الأرباح المحتجزة بإعتبارها بنود خاصة. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من قراء القوائم المالية لا يمكنهم التفرقة بين البنود المنتظمة وغير المنتظمة ومن ثم قد يتعرضون لسوء الفهم إذا ما دخلت هذه البنود في عملية حساب صافي الدخل.

ويصر مؤيدوا قائمة الدخل الشامل على إدراج هذه البنود في صافي الدخل لأنها تعكس قدرة المنشأة على توليد الدخل في الأجل الطويل. حيث أن أي مكسب أو خسارة في الشركة - سواء كانت ترتبط بالعمليات بصورة مباشرة أو غير مباشرة - تساهم في ربحيتها في الأجل الطويل ويجب إدراجها في عملية حساب صافي الدخل. ويمكن فصل المكاسب والخسائر غير المنتظمة عن نتائج العمليات المنتظمة للوصول إلى الدخل من العمليات، ولكن صافي دخل العام يجب أن يتضمن كل الصفقات. ويعتقد مؤيدوا هذا المفهوم أنه إذا تُرك تحديد البنود غير المنتظمة للحكم الشخصي فسوف تظهر إختلافات في معالجة بعض البنود ومن ثم سيظهر خطر التلاعب في بيانات الدخل. على سبيل المثال، فقد قامت شركة Standard الأمريكية بإقفال خسائر عن عمليات غير مستمرة وقدرها ١٧,٩ مليون دولار في الأرباح المحتجزة مباشرة. وقد مكن ذلك الشركة من التقرير عن عائد قدره ١,٠١ دولار للسهم. وإذا ماكانت هذه الخسائر قد حُملت على قائمة الدخل، فقد كانت الشركة ستقرر عن خسائر قدرها ٧٨, دولار للسهم، فقد يكون من مصلحة الشركات ترحيل الخسائر إلى الأرباح المحتجزة وإدراج المكاسب في الدخل. ويعلن مؤيدوا مفهوم الدخل الشامل أنه لا يجب السماح بهذه المرونة في المعالجة لأنها تقود إلى ممارسات رديئة Poor في التقرير المالي. بمعنى آخر فإن قانون «جريشام» سوف ينطبق وسوف تطرد الممارسات المحاسبية الرديئة الممارسات الأخرى الجيدة.

وقد إختارت نشرة APB رقم ٩ مفهوم معدل للدخل الشامل وطالبت بتطبيقه في الممارسة. وفيما بعد صدر عدد من النشرات التي تُطالب بإبراز البنود غير المنتظمة حتى يمكن لقارىء القوائم المالية أن يحدد المقدرة الكسبية للمنشأة في الأجل الطويل بصورة أفضل. وسنقوم بتبويب هذه البنود في خمسة مجموعات عامة هي :

العمليات غير المستمرة Discontinued Operations

من أكثر البنود غير المنتظمة شيوعا التخلص من أحد الفروع أو خطوط الانتاج. وبسبب الأهمية المتزايدة لهذا النوع من الأعمال فقد وضعت نشرة APB رقم ٣٠ مجموعة من متطلبات التصنيف والافصاح الخاصة بها حيث يلزم إفراد جزء مستقل في قائمة الدخل للمكاسب أو الخسائر الناجمة عن التخلص من أحد فروع المنشأة. وعلاوة على ذلك، يجب التقرير عن نتائج عمليات هذا الفرع مقترنة بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن التخلص منه ومنفصلة عن العمليات المستمرة. ويجب إظهار نتائج العمليات غير المستمرة خالية من الأثر الضريبي وذلك بعد العمليات المستمرة ولكن قبل البنود غير العادية.

ولتوضيح ذلك، فقد قررت شركة Multiplex ـ وهي شركة متعددة الأنشطة ـ عدم إستمرار العمل بقسم الالكترونيات بها. وخلال هذا العام خسر قسم الالكترونيات مبلغ ٣٠٠٠٠٠ دولار (بعد الضرائب) وتم بيعه في نهاية العام بخسارة قدرها ٥٠٠٠٠٠ دولار (بعد الضرائب). فتكون المعلومات المعروضة بقائمة دخل العام كما يلي:

الدخل من العمليات المستمرة (بعد الضرائب المتعلقة بها)		٢٠٠٠٠٠٠٠
الدخل من العمليات غير المستمرة		
خسارة تشغيل قسم الالكترونيات (بعد الضرائب)	٣٠٠٠٠٠	
خسارة التخلص من قسم الالكترونيات (بعد الضرائب)	٥٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠
صافي الدخل		١٩٢٠٠٠٠٠

ولكي تُصنف أحد أقسام المنشأة كعمليات منتهية، فإن أصوله ونتائج عملياته وأنشطته يجب أن تكون منفصلة بصورة واضحة عن أصول ونتائج عمليات وأنشطة المنشأة.

ولا يعتبر التخلص من أحد الأصول في إطار تسيير أعمال المنشأة شكلا من أشكال التخلص من أحد فروع النشاط. ومن أمثلة عمليات التخلص من الأصول التي لا تعتبر تخلصاً من أحد فروع النشاط ما يلي:

١ ـ التخلص من «جزء» من خط إنتاج.
٢ ـ نقل الأنشطة الانتاجية أو التسويقية لخط إنتاج معين من موقع لآخر.
٣ ـ الاستبعاد التدريجي Phasing out لأحد خطوط الانتاج أو أنواع الخدمات.

٤ ــ التغيرات الأخرى التي ترجع للتحسن التكنولوجي .

ومن الأمثلة التي يمكن إعتبارها تخلصاً من أحد فروع المنشأة مايلي :

١ ــ بيع أحد شركات تعبئة اللحوم لنسبة ٥٣٪ من أسهم ملكيتها بإحدى المنشآت الرياضية .

٢ ــ بيع إحدى شركات الاتصالات لكل محطاتها الإذاعية وعدم بيع أي من المحطات التليفزيونية ودور النشر المملوكة لها .

وعلى العكس ، فإنه من الأمثلة التي لا يمكن إعتبارها تخلصا من أحد فروع المنشأة مايلي :

١ ــ إيقاف إحدى شركات تصنيع ملابس الأطفال لعملياتها في إيطاليا مع إستمرارها في الدول الأخرى .

٢ ــ بيع إحدى الشركات ذات الأنشطة المتنوعة لاحد فروع تصنيع الأثاث بها دون باقي فروع تصنيع الأثاث .

ويجب أن يُستخدم الحكم الشخصي في تحديد التخلص من أحد فروع المنشأة لأن معيار التحديد في بعض الحالات يصعب تطبيقه .

البنود غير العادية Extraordinary Items

تعرف البنود غير العادية بأنها بنود ، هامة نسبيا ، ذات خصائص تختلف بصورة معنوية عن الأنشطة النمطية أو المعتادة للمنشأة ولا يتوقع حدوثها بصورة متكررة ولا تعتبر عوامل حاكمة في أي تقييم لعمليات التشغيل العادي للمنشأة .

وقد حددت نشرة APB رقم ٣٠ المعايير التالية للبنود غير العادية : «البنود غير العادية هي أحداث أو صفقات تتصف بطبيعتها غير العادية وعدم تكرار حدوثها . ويجب إستيفاء كل من المعيارين التاليين لاعتبار الحدث أو الصفقة بند غير عادي :

أ ــ الطبيعة غير المعتادة : حيث يجب أن يتوافر في الحدث أو الصفقة درجة عالية من عدم الاعتياد وأن تكون طبيعتها غير مرتبطة بصورة واضحة بالأنشطة المعتادة أو النمطية للوحدة بعد أخذ البيئة التي تعمل فيها الوحدة في الإعتبار .

ب ــ عدم تكرار الحدوث : حيث يجب أن يتسم الحدث أو الصفقة بطبيعة تجعل من غير المتوقع حدوثها بصورة متكررة في المستقبل القريب بعد أخذ البيئة التي تعمل فيها الوحدة في الاعتبار»

ولمزيد من التوضيح قرر مجلس مبادىء المحاسبة أن المكاسب والخسائر التالية لا تمثل بنوداً غير عادية :

أ ـ تخفيض قيمة حسابات المدينين، المخزون، المعدات المؤجرة للغير، تكاليف البحث والتطوير المؤجلة، أو الأصول الأخرى غير الملموسة .

ب ـ المكاسب أو الخسائر الناتجة عن مبادلة أو تحويل العملات الأجنبية بما فيها تلك المرتبطة بعمليات إعادة التقدير.

جـ ـ المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التخلص من أحد أقسام المنشأة .

د ـ المكاسب أو الخسائر الأخرى الناتجة عن التخلص من أو بيع الآلات والمعدات المستخدمة في النشاط .

هـ ـ آثار التوقف عن العمل Strike بما فيها ذلك المتعلق بالمنافسين والموردين الأساسيين .

و ـ تعديل المستحقات الخاصة بالعقود طويلة الأجل .

حيث أن هذه البنود لا تمثل بنود غير عادية «لأنها ذات طبيعة معتادة، ويتوقع حدوثها نتيجة للأنشطة المعتادة والمستمرة للمنشأة» .

وفي بعض الحالات النادرة قد يقع حدث أو صفقة يستوفي المعايير الموضحة في نشرة APB رقم ٣٠ ومن ثم يُظهر مكسب أو خسارة غير عادية . وفي مثل هذه الحالات يجب تصنيف البنود (أ ، د) السابقة كبنود غير عادية إذا كانت نتيجة مباشرة لحادث كبير (كزلزال مثلا) أو لنزع ملكية أو الخضوع لقانون أو تنظيم جديد بشكل يستوفي بصورة واضحة معياري عدم الاعتياد وعدم التكرار. ومن الأمثلة الجيدة على البنود غير العادية ، الخسارة التي تبلغ قيمتها ٣٦ مليون دولار تقريبا التي تحملتها إحدى شركات الأخشاب والغابات الأمريكية نتيجة لنشاط بركاني أدى لتحطيم أشجار قائمة وكتل خشبية ومباني ومعدات ونظم نقل على مساحة ٦٨٠٠٠ هكتار.

وعند تحديد ما إذا كان البند غير عادي أم لا ، يكون للبيئة التي تعمل فيها المنشأة أهمية خاصة . حيث تتضمن هذه البيئة عوامل مثل خصائص الصناعة ، الموقع الجغرافي ، وطبيعة ومدى خضوع الشركة للتنظيم المحاسبي . وعلى ذلك ، فإن المعالجة الخاصة بالبنود غير العادية تنطبق على الخسائر التي يتعرض لها أحد مزارعي التبغ من العواصف الثلجية ، لأنه نادراً ما تحدث تلفيات ضخمة من عواصف ثلجية في مناطق زراعة التبغ . ومن ناحية أخرى ، فإن الأضرار التي يتعرض لها مزارعوا الموالح في فلوريدا بسبب

الصقيع لا تعتبر بنود غير عادية لأن أضرار الصقيع تحدث بصورة معتادة كل ٣أو٤ سنوات. ففي مثل هذه البيئة فإن معيار عدم التكرار غير متوفر.

وبنفس الشكل، فإنه عندما تبيع شركة معينة الاستثمار الهام والوحيد في الأوراق المالية الذي تمتلكه، فإن المكسب أو الخسارة الناجمة عنها تستوفي معيار البنود غير العادية. في حين أن الشركة الأخرى التي تقتني محفظة للأوراق المالية لأغراض الاستثمار لن يكون لديها بنود غير عادية عند بيع هذه الأوراق. فلأن الشركة تمتلك العديد من الأوراق المالية لأغراض الاستثمار، فإن بيع مثل هذه الأوراق يعتبر جزءاً من أنشطتها العادية والنمطية في البيئة التي تعمل بها.

وهناك إستثناءات على القواعد العامة السابقة، حيث أن التخلص من أحد فروع المنشأة بربح أو خسارة [البند جـ السابق] - والذي لا يعد بنداً غير عادي - يتطلب معالجة محاسبية خاصة. وعلاوة على ذلك، فإن المكاسب والخسائر الهامة الناتجة عن تسوية الديون يجب التقرير عنها كبنود غير عادية رغم أن هذه المكاسب أو الخسائر لا تستوفي المعايير المذكورة سابقاً للبنود غير العادية.

ولسوء الحظ، فإنه من الصعب عادة تحديد ماهو غير عادي، حيث لم توضع قواعد حاسمة يمكن إتباعها عند تحديد الأهمية النسبية للبند. فقد أظهرت بعض الشركات مكاسب أو خسائر غير عادية تقل قيمتها عن ١٪ من الدخل. وطالما أن تعريف الأهمية النسبية غير محدد بصورة قاطعة، سيكون من الصعب في بعض الحالات التفرقة بين البند العادي والبند غير العادي. وعند إتخاذ الأحكام الشخصية المتعلقة بالأهمية النسبية، يجب تناول البنود غير العادية كل على حدة وليست مجتمعة.

وعلاوة على ذلك، فإنه يجب ممارسة قدر كبير من الحكم الشخصي عند تحديد مدى التقرير عن بند معين كبند غير عادي. على سبيل المثال، عندما تستولى الحكومة على أراضي الغابات التابعة لبعض شركات الورق وتعتبرها منتزهات أو غابات عامة، فهل يعتبر هذا الحديث بند غير عادي أم يعتبر جزءاً من العمليات العادية؟ أن مثل هذا التحديد غير سهل، حيث يعتمد على تكرار هذه الحالات قبل ذلك وتوقع حدوثها في المستقبل والأهمية النسبية لها وخلافه.

ويلزم إظهار البنود غير العادية خالية من الأثر الضريبي في جزء منفصل بقائمة الدخل، وعادة قبل صافي الدخل مباشرة. فبعد إدراج الايرادات العادية، التكاليف والمصروفات، وضرائب الدخل يظهر باقي قائمة الدخل كمايلي:

الدخل قبل البنود غير العادية	×××
البنود غير العادية (ناقص ضرائب دخل قدرها ـــــ ج)	××
صافي الدخل	××

على سبيل المثال ، فقد أظهرت شركة Keystone خسارتها غير العادية بهذا الشكل :

شركة Keystone

الدخل قبل البنود غير العادية	١١,٦٣٨,٠٠٠
بنود غير عادية ـ خسارة فيضان (الملاحظة هـ)	١,٢١٦,٠٠٠
صافـــي الدخـــل	١٠,٤٢٢,٠٠٠

الملاحظة هـ : واجهت الشركة فيضان مفاجيء في ٢٢ يونيو ويتمثل هذا البند غير العادي في التكاليف المقدرة ـ خالية من ضرائب الدخل المتعلقة بها وقدرها ١,٢٧٩,٠٠٠ ج ـ لاعادة تشغيل الفرع بطاقته القصوى مرة أخرى .

المكاسب والخسائر غير المعتادة Unusual Gains and Losses

بسبب المعيارين الحاكمين الذين وضعتهما المهنة للبنود غير العادية ، فإن مستخدمي القوائم المالية يجب أن يدرسوها بعناية فائقة لتحديد البنود غير المعتادة أو غير المتكررة ولكن ليس كلاهما معا . وكما أشرنا فيما سبق ، فإن البنود الخاصة بخفض قيمة المخزون في الدفاتر ومكاسب وخسائر تقلب أسعار العملات الأجنبية يجب أن تنعكس في تحديد الدخل قبل البنود غير العادية . وعلى ذلك ، فإن هذه البنود تظهر أحياناً مع الايرادات ، والتكاليف ، والمصروفات المتكررة والعادية . وإذا لم يكن مقدارها هاما نسبيا ، فإنها تُضاف إلى بنود أخرى بالقائمة . أما إذا كانت هامة نسبيا ، فإنه يجب إظهارها بصورة منفصلة قبل تحديد الدخل (أو الخسارة) قبل البنود غير العادية . على سبيل المثال ، فقد عرضت شركة Casco مصروفا [عبئاً] غير عادي ناتج عن خفض قيمة الشهرة بالصورة التالية في قائمة الدخل المختصرة :

شركة Cosco

صافي المبيعـــات	٥٩,٩٦١,٦٣١
التكاليف والمصروفـــات :	
تكلفـة المبيعـات	٤٣,٢٥٤,٩٨٧
مصروفات تسويقية ، إدارية وعمومية	١٣,٨٧٦,١٧٢
أعباء غير عادية (الملاحظة ٤)	٩٨٥,٩٣١
الفوائـــد	١,٦٨٦,٦٦٩
الخسائر من العمليات قبل ضرائب الدخل	٥٩,٥٠٣,٤٥٩
	(٢,٤٥١,٨٢٨)

الملاحظة : ٤ ـ الأعباء غير العادية . تم تخفيض الفرق بين تكلفة الاستحواذ على أحد الفروع والقيمة المعينة لأصوله بمقدار ٩٨٥,٩٣١ ، حيث ترى الإدارة أنه لم يعدها قيمة غير ملموسة ذات أهمية .

وعندما تتعدد البنود غير المعتادة في إحدى السنوات ، قد تقوم الشركة بالافصاح عنها كلها في جزء مستقل بقائمة الدخل . وفي السنوات الأخيرة كان هناك اتجاه للتقرير عن البنود غير المعتادة في جزء منفصل قبل الدخل من العمليات قبل ضرائب الدخل والبنود غير العادية مباشرة ، وخاصة عند وجود عدد من البنود غير المعتادة .

وعنـد التعـامل مع البنود التي إما أن تكون غير معتادة أو غير متكررة ـ ولكن ليس كلاهما معاً ـ حاولت المهنة منع إحدى الممارسات التي إعتقد الكثيرون أنها مضللة فقد إعتادت الشركات على التقرير عن هذه الصفقات خالية من الأثر الضريبي وإظهار أثر هذه البنـود على عائـد السهم . فرغم أنها ليـست بنـوداً غير عادية ، فإنها كانت تُعرض بقائمة الدخل بنفس طريقة عرض الأخيرة . فقد إعتبرها البعض «شديدة الشبه» First Cousins بالبنود غير العادية . ونتيجة لذلك ، فقد منع مجلس مبادىء المحاسبة عرض هذه البنود غير المعتادة خالية من الأثر الضريبي ، وذلك لضمان أن قارىء القوائم المالية يمكنه التفرقة بسهولة بين البنود غير العادية ـ التي يتم التقرير عنها خالية من الأثر الضريبي ـ وغيرها من البنود الهامة نسبياً وغير معتادة أو غير متكررة ولكن ليس كلاهما معاً .

التغير في المبادىء المحاسبية Changes in Accounting Principles

تحدث التغيرات المحاسبية بصورة متكررة في الممارسة العملية ، لأن الأحداث أو الظروف الهامة قد تكون محل خلاف أو عدم تأكد في تاريخ إعداد القائمة . ومع ذلك ، فإن بعض التغيرات المحاسبية تتضمن عمليات التعديل أو التصحيح البسيطة والمتكررة

التي تجريها كل منشأة أعمال. ولكن هناك تغير محاسبي آخر يحدث عندما تختار الشركة إستخدام مبدأ محاسبي معين يختلف عن المبدأ المستخدم قبل ذلك فمن أمثلة التغير في المبادىء المحاسبية تغيير طريقة تسعير المخزون من طريقة FIFO إلى طريقة متوسط التكلفة أو تغيير طريقة الاهلاك من القسط المتناقص الى القسط الثابت.

ويتم الإعتراف بهذه التغيرات عن طريقة إدراج الأثر المجمع لها بعد إستبعاد ضرائب الدخل في قائمة دخل السنة الحالية وذلك بحساب أثر التغير الى المبدأ المحاسبي الجديد بأثر رجعي. ويجب الإفصاح عن أثر التحول الى مبدأ محاسبي جديد على صافي الدخل كبند منفصل بعد البنود غير العادية في قائمة الدخل.

على سبيل المثال، فقد قررت شركة Gaulent في بداية سنة ١٩٩٣ التحول من طريقة مجموع أرقام السنوات في حساب إهلاك الآلات إلى طريقة القسط الثابت، وكانت التكلفة المبدئية للآلات في سنة ١٩٩١ تبلغ ١٠٠٠٠٠ج وعمرها الانتاجي ٤ سنوات. وفيما يلي البيانات الخاصة بهذا المثال وشكل التقرير عن هذا التغير.

السنة	إهلاك مجموع أرقام السنوات	إهلاك القسط الثابت	الفرق
١٩٩١	٤٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٥٠٠٠
١٩٩٢	٣٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠
المجموع			٢٠٠٠٠

وقد ظهرت المعلومات في القوائم المالية لسنة ١٩٩٣ كما يلي (سعر الضريبة ٣٠٪)

الدخل قبل البنود غير العادية والأثر المجمع للتغير في المبادىء المحاسبية	١٢٠٠٠٠
البنود غير العادية ـ خسارة من كوارث (خالص الضريبة وقدرها ١٢٠٠٠)	(٢٨٠٠٠)
الأثر المجمع لتطبيق طريقة الاهلاك الجديدة بأثر رجعي (خالص الضريبة وقدرها ٦٠٠٠)	(١٤٠٠٠)
صافي الدخل	١٠٦٠٠٠

التغير في التقدير (التعديلات والتصحيحات المعتادة والمتكررة) Change In Estimate (Normal, Recurring Corrections And Adjustments)

لاتعد التعديلات الناتجة عن إستخدام التقديرات في المحاسبة من التعديلات الخاصة بفترات سابقة، ومن ثم فإنها تستخدم في تحديد دخل الفترة الحالية والفترات

المستقبلة ولا يُحمل أو يضاف مباشرة للأرباح المحتجزة . فالبنود الناتجة عن التغيرات في الأعمار الانتاجية المقدرة للأصول أو التعديل في التكاليف ، وتحقق خسائر المخزون الذي إعتبر متقادما في فترات سابقة ، وغيرها من البنود المماثلة يتم المحاسبة عنها في فترة تغير التقدير إذا ما أثرت على هذه الفترة فقط أو في فترة التغير والفترات التالية لها إذا ما أثر التغير على كل منها .

ولتوضيح التغير في التقدير الذي يؤثر على فترة التغير فقط ، بفرض أن شركة Dupage قد إعتادت على تقدير مصروف الديون المعدومة بنسبة ١٪ من المبيعات الآجلة ، ولكن في سنة ١٩٩٢ وجد المراقب المالي للشركة أن تقدير السنتين الأخيرتين كان منخفضاً جداً وأنه يجب تسجيل مخصص ديون معدومة إضافي قدره ٢٤٠٠٠٠ج وذلك لتخفيض حسابات المدينين إلى قيمتها الحقيقية الصافية ، فيتم تسجيل المخصص الاضافي في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ كما يلي :

٢٤٠٠٠٠ من حـ/ مصروف الديون المعدومة

٢٤٠٠٠٠ الى حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها .

وبذلك يدخل الأثر الكلي للتغير في التقدير ضمن دخل سنة ١٩٩٢ لأن هذا التغير لن يؤثر في أي فترة في المستقبل . ولا يتم معالجة التغير في التقديرات بأثر رجعي ، بمعنى أننا لا نعود لتعديل نتائج السنوات السابقة . وسيتم مناقشة تغيرات التقدير التي تؤثر على كل من الفترة الحالية والفترات المستقبلية بمزيد من التفصيل في الفصل ٢٣ . ولا تعد تغيرات التقدير من الأخطاء (تعديلات الفترات السابقة) أو من البنود غير العادية .

تخصيص الضرائب على مدار الفترة INTRAPERIOD TAX ALLOCATION

عند حدوث أحد البنود غير العادية أو تغير في أحدى المبادىء المحاسبية أو توقف لأحد العمليات ، يعتقد أغلب المحاسبين أن الأثر الضريبي الناتج عن ذلك يجب ربطه بصورة مباشرة بهذا الحدث أو البند . بمعنى آخر ، فإن مصروف الضريبة عن العام يجب ربطه ـ كلما أمكن ـ ببنود محددة في قائمة الدخل لتقديم إفصاح أكثر إفادة لقارىء القوائم المالية . ويُطلق على هذا الاجراء . توزيع الضرائب على مدار الفترة والغرض الأساسي من هذا التوزيع هو ربط مصروف ضريبة الدخل الخاص بالفترة المالية بالبنود التالية التي تؤثر على مقدار المخصصات الضريبية :

١ ـ الدخل من العمليات المستمرة .

٢ ـ العمليات غير المستمرة

٣ ـ البنود غير العادية

٤ ـ التغيرات في المبادىء المحاسبية

حيث تتلخص الفكرة العامة هنا في مقولة «دع الضريبة تتبع الدخل» let the tax fallon the income.

ويتم حساب مصروف ضريبة الدخل الذي يرجع الى «الدخل من العمليات المستمرة عن طريق تحديد مصروف ضريبة الدخل المتعلقة بصفقات الإيرادات والمصروفات التي تدخل في تحديد هذا الدخل. وفي هذه العملية لا يتم مراعاة الآثار الضريبة للبنود المستبعدة من تحديد «الدخل من العلمليات المستمرة». حيث أن مصروف ضريبة الدخل الذي يرجع إلى بنود أخرى تحدده الآثار الضريبية للصفقات التي تشكل هذه البنود. ولأن كل هذه البنود ذات مقدار هام نسبيا، فإن الأثر الضريبي الخاص بها يكون أيضاً هاما نسبياً ويتم الافصاح عنه بصورة منفصلة مقترنا بالبنود الخاصة به.

الخسائر غير العادية **Extraordinary losses**

عند تطبيق مفهوم توزيع الضرائب على مدار الفترة، افترض أن دخل إحدى الشركات قبل البنود غير العادية بلغ ٢٥٠٠٠٠ج وأن هناك خسارة غير عادية نتيجة لكارثة كبرى قدرها ١٠٠٠٠٠ج. فلأن هذه الكارثة غير متكررة وغير معتادة وذات أثر هام نسبياً، فإنه يُقرر عنها كبند غير عادي. يمكن خصم هذه الخسارة غير العادية لأغراض الضرائب، ولذلك فإنه بفرض أن سعر الضريبة يبلغ ٣٥٪ فإن ضريبة الدخل المستحقة عن العام يمكن حسابها كما يلي:

حساب ضريبة الدخل المستحقة

الدخل قبل خصم الخسارة	٢٥٠٠٠٠
(−) خسارة غير عادية	١٠٠٠٠٠
الدخل الخاضع للضريبة	١٥٠٠٠٠
ضريبة الدخل المستحقة بواقع ٣٥٪	٥٢٥٠٠

ويبلغ مصروف ضريبة الدخل عن رقم الدخل قبل البنود غير العادية وقدره ٢٥٠٠٠٠ جنيه مبلغ ٨٧٥٠٠ج، وبذلك فإن التخفيض الضريبي الناتج عن

إستقطاع الخسائر غير العادية يبلغ ٣٥٠٠٠ج، وفي حالة عدم الربط بين هذا التخفيض الضريبي والخسائر غير العادية، فسوف تظهر قائمة الدخل بصورة غير صحيحة كما يلي :

عرض غير صحيح

الدخل قبل الضرائب والبنود غير العادية	٢٥٠٠٠٠
ضريبة الدخل	٥٢٥٠٠
الدخل قبل البنود غير العادية	١٩٧٥٠٠
البنود غير العادية ـ خسارة كوارث	١٠٠٠٠٠
صافي الدخل	٩٧٥٠٠

فالتقرير السابق لا يفصح عن العلاقة الصحيحة بين مصروف ضريبة الدخل، «الدخل قبل البنود غير العادية»، والخسارة. فبدون المنافع الضريبية للخسارة، فإن الضريبة كانت ستفرض على الدخل التشغيلي بالكامل وقدره ٢٥٠٠٠٠ج بسعر ٣٥٪ لتبلغ قيمتها ٨٧٥٠٠ج، وعندئذ كان الدخل قبل البنود غير العادية سيظهر بمبلغ ١٦٢٥٠٠ جنيه بدلا من ١٩٧٥٠٠جنيه. وعلى ذلك فإن لدينا حالة من التناقض الوهمي تتسبب فيها خسارة قدرها ١٠٠٠٠٠ج في جعل الدخل قبل البنود غير العادية يبدو أكبر بمبلغ ٣٥٠٠٠ بدلا من أن يكون أصغر.

العرض الصحيح

الدخل قبل الضرائب والبنود غير العادية		٢٥٠٠٠٠
ضريبة الدخل		٨٧٥٠٠
الدخل قبل البنود غير العادية		١٦٢٥٠٠
البنود غير العادية ـ خسارة كوارث	١٠٠٠٠٠	
(-) أثر التخفيض الضريبي	٣٥٠٠٠	
		٦٥٠٠٠
صافي الدخل		٩٧٥٠٠

أوقد يتم التقرير عن البند غير العادي خالصا من الضريبة net of tax مع ملاحظة تفصيلية كما يلي :

عرض صحيح مع ملاحظة

الدخل قبل الضرائب والبنود غير العادية	٢٥٠٠٠٠
ضريبة الدخل	٨٧٥٠٠
الدخل قبل البنود غير العادية	١٦٢٥٠٠
البنود غير العادية مطروحا منها ضريبة الدخل الخاصة بها (ملاحظة ١)	٦٥٠٠٠
صافي الدخل	٩٧٥٠٠

الملاحظة ١ :

خلال العام واجهت الشركة كارثة كبرى قدرت خسارتها بمبلغ ٦٥٠٠٠ج بعد إستبعاد أثر التخفيض الضريبي وقدره ٣٥٠٠٠ج.

المكاسب غير العادية Extraordinary Gains

إذا ما حققت الشركة مكسب غير عادي ، فإن مصروف الضريبة يُوزع بين هذا المكسب والدخل قبل المكسب غير العادي . فإذا إفترضنا وجود مكسب غير عادي قدره ١٠٠٠٠٠ج ، يكون الافصاح بقائمة الدخل كمايلي :

الدخل قبل الضرائب والبنود غير العادية		٢٥٠٠٠٠
ضريبة الدخل (٣٥٪)		٨٧٥٠٠
الدخل قبل البنود غير العادية		١٦٢٥٠٠
المكسب غير العادي	١٠٠٠٠٠	
(-) ضريبة الدخل الخاصة به	٣٥٠٠٠	٦٥٠٠٠
صافي الدخل		٢٢٧٥٠٠

ربح السهم EARNINGS PER SHARE

عادة ما تُلخص نتائج الشركة في رقم واحد هام هو صافي الدخل . وإذا لم يُعتبر هذا الرقم تلخيصا كافياً ، فقد تعارف في دنيا الأعمال على رقم آخر أكثر إيجاز وإعتبر هو المؤشر الأكثر أهمية للأعمال ـ وهو رقم ربح السهم .

وعادة ما تكون عملية حساب ربح السهم واضحة ، حيث يُقسم صافي الدخل بعد

طرح التوزيعات على الأسهم الممتازة (الدخل المتاح للأسهم العادية) على المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة وذلك للوصول إلى ربح السهم. ولتوضيح ذلك، إفترض أن شركة Iancer قررت عن صافي دخل قدره ٣٥٠٠٠٠ج وأعلنت عن توزيعات للاسهم الممتازة عن العام قدرها ٥٠٠٠٠ج، وكان المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال العام ١٠٠٠٠٠ سهم. فيكون عائد السهم ٣ج كمايلي :-

$$\text{ربح السهم} = \frac{\text{صافي الدخل - التوزيعات على الاسهم الممتازة}}{\text{المتوسط المرجح للأسهم العادية}} = \frac{٣٥٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠}{١٠٠٠٠٠} = ٣\text{ج}$$

وتستخدم نسبة «صافي دخل السهم» أو «ربح السهم» عادة في نشرات الإكتتاب والتقارير السنوية للمساهمين، كما تركز عليها الصحافة المالية، والمحللون الماليون. وبسبب المخاطر المتأصلة في تركيز الاهتمام على ربح السهم فقط، فقد خلصت المهنة إلى ضرورة الافصاح عن ربح السهم ضمن قائمة الدخل. وعلاوة على إظهار صافي الدخل لكل سهم، فإنه يجب إظهار نصيب السهم من كل من الدخل من العمليات المستمرة، «الدخل قبل البنود وغير العادية والأثر المجمع للتغيرات في المبادىء المحاسبية»، «الأثر المجمع للتغيرات في المبادىء المحاسبية».

ولتوضيح كل من ترتيب عرض قائمة الدخل وبيانات ربح السهم بصورة شاملة، فإننا نعرض قائمة دخل شركة Poquito فيما يلي. ولك أن تلاحظ ترتيب عرض البيانات بالقائمة، مع عرض بيانات السهم الواحد في نهاية القائمة بإفتراض أن الشركة كان لديها ١٠٠٠٠٠ سهم عادي على مدار العام.

شركة Poquito

قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٣١ديسمبر ١٩٩١ (بالآلاف)

إيراد المبيعات		١٤٨٠٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة		٦٠٠٠٠٠
مجمل الربح		٨٨٠٠٠٠
مصروفات بيعية وإدارية		٣٢٠٠٠٠
الدخل من العمليات		٥٦٠٠٠٠
إيرادات ومكاسب أخرى :		
إيراد الفائدة		١٠٠٠٠
مصروفات وخسائر أخرى :		
خسارة التخلص من جزء من قسم النسيج	(٥٠٠٠)	

تابع شركة Poquito

قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٣١ديسمبر ١٩٩١ (بالآلاف)

خسائر بيع إستثمارات	(٤٥٠٠٠)	(٥٠٠٠٠)
الدخل من العمليات المستمرة قبل ضرائب الدخل		٥٢٠٠٠٠
ضرائب الدخل		٢٠٨٠٠٠
الدخل من العمليات المستمرة		٣١٢٠٠٠
عمليات غير مستمرة		
الدخل من عمليات قسم PIZZA ناقص ضرائب الدخل الخاصة به وقدرها ٢٤٨٠٠	٥٤٠٠٠	
خسارة التخلص من قسم PIZZA ناقص الأثر الضريبي وقدرة ٤١٠٠٠	(٩٠٠٠٠)	(٣٦٠٠٠)
الدخل قبل البنود غير العادية والأثر المجمع للتغيرات المحاسبية		٢٧٦٠٠٠
البنود غير العادية ـ خسائر زلازل ناقص الأثر الضريبي وقدره ٢٣٠٠٠		(٤٥٠٠٠)
الأثر المجمع لتطبيق طريقة الاهلاك الجديدة بأثر رجعي على السنوات السابقة ناقص الأثر الضريبي وقدره ٣٠٩٠٠		(٦٠٠٠٠)
صافي الدخل		١٧١٠٠٠

نصيب السهم العادي من :	
الدخل من العمليات المستمرة	٣,١٢
دخل الأقسام غير المستمرة خالص الضريبة	,٥٤
خسارة التخلص من الأقسام غير المستمرة ـ خالصة الضريبة	(,٩٠)
	٢,٧٦
الدخل قبل البنود غير العادية والأثر المجمع	٢,٧٦
خسارة غير عادية خالصة الضريبة	(,٤٥)
الأثر المجمع لتغير المبادىء المحاسبية ـ خالص الضريبة	(,٦٠)
صافي الدخل	١,٧١

ويمكن أيضاً الإفصاح عن بيانات ربح السهم بين أقواس كما هو موضح فيما بعد (تنطبق هذه الطريقة بصفة خاصة عند وجود مقدار واحد للسهم) :

صافي الدخل (للسهم ٤,٠٢)	٨٠٤٠٠٠

ويعد التقرير عن نصيب السهم من مكاسب أو خسائر العمليات غير المستمرة ومكاسب أو خسائر البنود غير العادية من الأمور الاختيارية . على سبيل المثال، فقد

قررت شركة General Mills عن ربح للسهم قبل البنود غير العادية قدره ١,٧٧ج ومن صافي الدخل بمبلغ ١,٨٣ . وعن طريق الطرح يمكن للقراء بسهولة التعرف على أن الشركة كان لديها مكسب غير عادي قدره ٠٦,ج للسهم بعد إستبعاد أثر ضريبة الدخل .

ويوجد في العديد من الشركات هياكل رأس مال بسيطة تتضمن أسهم عادية فقط وفي مثل هذه الشركات يكون العرض تحت عنوان «ربح السهم العادي» ملائما في قائمة الدخل ومع ذلك ، فإنه في العديد من الحالات يخضع ربح سهم الشركة لعملية تخفيف dilution [أو تخفيض] في المستقبل وذلك بسبب وجود إتفاقات حالية تسمح بإصدار المزيد من الأسهم العادية . ومن أمثلة هذه الحالات :

١ ــ وجود أسهم أو ديون ممتازة قابلة للتحويل الى أسهم عادية .

٢ ــ وجود حقوق إختيار **option** أوضمانات على الأسهم

٣ ــ الاتفاقات الخاصة بإصدار أسهم عادية في حالة تحقق حالات معينة . ويتناول الفصل ١٧ مشاكل المحاسبة عن هذه الأوراق المالية المخفّفة عند حساب ربح السهم .

وبصفة عامة فإن إتاحة أرقام ربح السهم بصورة مبسطة تؤدي الى إستخدامها على نطاق واسع . ولأن الجمهور العام ـ وحتى الجمهور الواعي well informed ـ يولى أهمية غير واجبة undue لرقم السهم ، فإن المحاسبين ملتزمون بزيادة مغزي هذا الرقم بقدر الإمكان .

قائمة الأرباح المحتجزة STATE MENT OF RETAINED EARNINGS

يتم تضمين قائمة الأرباح المحتجزة مع قائمة الدخل والميزانية وقائمة التدفقات النقدية في القوائم المالية للمنشأة . وهذه القائمة هي تسوية لرصيد حساب الأرباح المحتجزة من بداية الى نهاية السنة المالية .

وفيما يلي مثال على قائمة الأرباح المحتجزة :

شركة Fulelrest

قائمة الأرباح المحتجزة عن السنة المالية المنتهية في ١٩٩٣/١٢/٣١

الأرباح المحتجزة في ١ يناير ١٩٩٣	٢١١٥٩
(يضاف) : صافي دخل العام	٩٩,٤٢٣
	١٢٠,٥٨٢

يطرح : التوزيعات المعلنة على :		
الأسهم الممتازة، ٥ج للسهم	١٥٠٠٠	
الأسهم العادية، ٧ج للسهم	٢٨٠٠٠	٤٣٠٠٠
الأرباح المحتجزة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣م		٧٧٥٨٢

وتشير كل من توزيعات الأرباح وصافي دخل العام إلى ما إذا كانت إدارة الشركة تعيد توظيف plowing Back جزء أو كل الأرباح في الشركة أو توزع كل دخل الفترة أو أنها لا توزع دخل الفترة فقط وإنما الأرباح المتجمعة على مدار السنوات السابقة أيضا.

تعديلات الفترات السابقة **Prior Period adjustments**

يتم المحاسبة عن بنود الدخل أو الخسارة المرتبطة بعمليات تصحيح الأخطاء في القوائم المالية لفترة سابقة والتقرير عنها كتعديلات فترة سابقة وتستبعد من تحديد صافي دخل الفترة الحالية.

حيث يجب إضافة أو إستبعاد تعديلات الفترات السابقة [خالصة الضريبة] من رصيد الأرباح المحتجزة في بداية الفترة ومن ثم تستبعد من تحديد صافي دخل الفترة الحالية. ولتوضيح ذلك بفرض أنه في سنة ١٩٩٢ وجدت شركة Micronta أنها قد بالغت في تقدير مصروف الاهلاك سنة ١٩٩١ بمقدار ١٨٧,٦٤٠ (مبلغ ١١٤,٩٦٠ بعد إستبعاد أثر الضرائب) وذلك بسبب خطأ في الحساب. وقد أثر هذا الخطأ على كل من قائمة الدخل والاقرار الضريبي لسنة ١٩٩١، ويمكن عرض تعديل هذه الفترة خالي من الأثر الضريبي في القوائم المالية لسنة ١٩٩٢ كمايلي:

الأرباح المحتجزة في ١ يناير ١٩٩٢ بقيمتها الأصلية	٢,٧٦٧,٨٩٠
تصحيح خطأ الاهلاك في الفترة السابقة (خالص الضريبة وقدرها ٧٢,٦٨٠)	١١٤,٩٦٠
الرصيد المعدل للارباح المحتجزة في ١ يناير ١٩٩٢	٢,٦٥٢,٩٣٠
صافي الدخل	٦٩٧,٦١١
الأرباح المحتجزة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢	٣,٣٥٠,٥٤١

وتمثل المعالجة المحاسبية لتعديلات الفترات السابقة مثالا مثيرا للإهتمام على الطبيعة التطورية لعملية صياغة المبادىء المحاسبية، ففي سنة ١٩٦٦ حدد APB في نشرته رقم ٩ عدة معايير يجب توافرها حتى يمكن تصنيف بند معين كتعديل لفترة سابقة. وقد

سمحت هذه المعايير - على سبيل المثال - بالتقرير عن عمليات تسوية الدعاوي القضائية كتعديلات فترة سابقة ولكنها لم تسمح باستخدام هذه المعالجة في حالة تصحيح الأخطاء. وبعد دراسة كيفية معالجة عمليات تصحيح الأخطاء بمزيد من العناية، أصدر APB نشرته رقم ٢٠ بعنوان «التغيرات المحاسبية» في سنة ١٩٧١، والتي طالبت بالتقرير عن عمليات تصحيح الأخطاء المرتبطة بفترة سابقة كتعديلات فترة سابقة.

وفيما بعد، بدأت SEC في معارضة إعتبار تسوية الدعاوي القضائية تعديلات فترات سابقة حيث أنه لايمكن تحديد نتيجة هذه الدعوى القضائية في الفترة السابقة، ومن ثم يجب إدراج هذه البنود في قائمة دخل السنة الحالية. وقد كان مجال الاهتمام الاساسي في هذه القضية هو أن الآثار السلبية على صافي الدخل يمكن إخفاؤها جزئياً بتحميلها مباشرة على الارباح المحتجزة. ولذلك أعاد FASB دراسة هذه القضية ولكن أربعة فقط من أعضاءه السبعة هم الذين وافقوا في نهاية سنة ١٩٧٦ على عدم إعتبار الدعاوي القضائية ضمن تعديلات الفترات السابقة. وطبقا لقواعد FASB في ذلك الوقت، فقد كان من الضروري موافقة خمسة أعضاء لاصدار معيار جديد، ولذلك لم يحدث أي تغيير في المحاسبة عن تعديلات الفترات السابقة. وفي بداية سنة ١٩٧٧ قرر مجلس أمناء مؤسسة المحاسبة المالية FAF - عند مراجعته لاجراءات عمل FASB أن الأغلبية البسيطة (أربعة من سبعة) في التصويت داخل FASB تكفي لوضع المعايير الجديدة وأن هذا التغيير يلزم إجراؤه بأثر رجعي. وبذلك، فإن مالم يصبح معياراً في نهاية سنة ١٩٧٦ أصبح معياراً في بداية سنة ١٩٧٧ بسبب التغير في قواعد التصويت داخل FASB. ونتيجة لذلك، إنخفض عدد تعديلات الفترات السابقة لأن هذه المعالجة لم تعد تنطبق بصفة عامة سوى على عمليات تصحيح الأخطاء المرتبطة بفترة سابقة. ويتضح من ذلك الطبيعة المتغيرة لعملية وضع المعايير المحاسبية. وفي سنة ١٩٩٠ عاد FASB مرة أخرى إلى قاعدة الأغلبية الفائقة Supermajority (خمسة أصوات من سبعة) لوضع المعايير الجديدة.

تخصيص الأرباح المحتجزة Appropriation of Retained Earnings

يتم عادة تخصيص الأرباح المحتجزة طبقا لإلتزامات تعاقدية أو لسياسة مجلس الادارة أو للضرورات الظاهرة في وقت معين. ويتم تحويل المبالغ المخصصة من الأرباح المحتجزة الى حسابات أرباح محتجزة مخصصة. وعلى ذلك، فإن جزء الأرباح المحتجزة يمكن أن يظهر به مقداران منفصلان هما :-

١ ــ أرباح محتجزة حرة (غير مخصصة) و
٢ ــ أرباح محتجزة مخصصة.

ويتساوى مجموع هذين المقدارين مع جملة الأرباح المحتجزة.

قائمة للدخل والأرباح المحتجزة معا **Combined Statement of Income and Retained Earnings**

يعتقد بعض المحاسبين أن قوائم الدخل والأرباح المحتجزة مرتبطة بصورة كبيرة تجعل من اللازم إدماجهما في قائمة واحدة. والميزة الأساسية لهذه القائمة الواحدة هي أن كل البنود المؤثرة على الدخل ـ بما فيها البنود التشغيلية وتعديلات الفترات السابقة ـ تظهر في تقرير واحد. ومن ناحية أخرى، فإن صافي دخل العام «يتوارى» Buried داخل هذه القائمة الواحدة، وهو ما يعترض عليه البعض. وقد كان هناك إتجاه نحو هذه الطريقة في العرض في وقت ما، ولكنها لم تعد تحظى بتأييد الآن. وعند إعداد قائمة واحدة، فإن قائمة الدخل تعرض بنفس طريقة عرضها عندما تصدر في تقرير منفصل، ولكن بدلاً من إنهاء هذه القائمة بصافي الدخل فإن التسوية الخاصة بالأرباح المحتجزة تظهر في نهايتها كما يلي:

شركة Magnauex
قائمة واحدة للدخل والأرباح المحتجزة (الجزء الأسفل فقط)

صافي دخل العام	٤٢,٢٩٠,٣٨٥
الأرباح المحتجزة في بداية العام	١٠٦,٧٣٤,٣١٠
	١٤٩,٠٢٤,٦٩٥
التوزيعات النقدية المعلنة والمسددة	١٥,٧٦٤,٢٥٠
الأرباح المحتجزة في نهاية العام	١٣٣,٢٦٠,٤٤٥

وإذا كان لدى الشركة حسابات رأس مال أخرى مثل رأس المال الإضافي المدفوع (علاوة الاصدار) فإن الممارسة الجيدة تقضي بعرض قائمة لتسوية أرصدتها في بداية ونهاية الفترة. وتشير نشرة APB رقم ١٢ إلى ضرورة الإفصاح عن التغيرات في الحسابات المنفصلة التي تشكل حقوق المساهمين وذلك لزيادة كفاءة الإعلام في القوائم المالية. وقد يتم الافصاح عن مثل هذه التغيرات في قوائم منفصلة أو في القوائم المالية الأساسية أو في الملاحظات.

منظور دولي AN INTERNATIONAL PERSPECTINE

مع تزايد حركة تداول التجارة ورأس المال فيما بين الدول، تزايد الاهتمام بإحدى العقبات الشائكة، وهي لغة المحاسبة. فكما سبق القول، فإن العديد من الأمم لديها قواعدها المحاسبية الخاصة التي تكفي إحتياجات الحركة التجارية والصناعية بها. وفي بعض الحالات، تكون المبادىء والممارسات التي تحكم إعداد القوائم المالية في العديد من الدول مختلفة بصورة تجعل هذه القوائم غير قابلة للمقارنة.

ومنذ ٣٠ سنة مضت كان يُنظر هذا النقص في توحيد المبادىء المحاسبية على أنه مجرد أمر غير مناسب، أما الآن فإنه يمثل مشكلة جوهرية لأن أغلب الأعمال تتم بصورة دولية. ونتيجة لذلك، فقد بدأت عملية المحاسبة والتقرير المالي الدولية في التغير.

وفيما يلي قائمة الدخل الخاصة بإحدى الشركات الانجليزية عن سنة ١٩٩١. حيث يمكن من خلال هذه القائمة مقارنة الفروق في المصطلحات والمبادىء المحاسبية المستخدمة في الولايات المتحدة وإنجلترا. حيث تبرز المعلومات المدرجة بالمربعات الموضحة بجانب قائمة الدخل الفرق بين قائمة الدخل الأمريكية والانجليزية.

حساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٣١ديسمبر ١٩٩١ (بالمليون)

	جنيه إسترليني
معدل الدوران Turnover	٤٠٦٧
صافي تكاليف التشغيل	٣٠٧٢
الربح قبل الفوائد والضرائب (بدون الشركات التابعة)	٩٩٥
حصة الشركة في ارباح الشركات التابعة قبل الضرائب	١٢٣
الربح قبل الفوائد والضرائب	١١١٨
صافي عبء الفوائد	(١٦٢)
ربح الأنشطة العادية قبل الضرائب	٩٥٦
الضرائب على ربح الأنشطة العادية	(٢٨٧)
ربح الأنشطة العادية بعد الضرائب	٦٦٩
حقوق الأقلية	(٣٣)
توزيعات أسهم ممتازة	(٨)
الربح قبل البنود غير العادية	٦٢٨

عنوان قائمة الدخل مختلف

العملة مختلفة

مصطلح المبيعات مختلفة

توزيعات الأسهم الممتازة يقرر عنها كاستقطاع من قائمة الدخل

البنود غير العادية	(٤١)	لا يظهر أثر ضريبي للبنود غير العادية
ربح المساهمين	٥٨٧	
التوزيعات	(٢١٠)	
أرباح محتجزة	٣٧٧	
عائد السهم		
الأساسي	٣٥,٣قرش	لا يقرر إلا عن عائد السهم قبل البنود غير العادية . وتتطلب GAAP الأمريكية التقرير عنه قبل وبعد البنود غير العادية
المخفض	٣٣,٦قرش	

إن هذه الاختلافات تبرز حقيقة أنه حتى الدول التي تستخدم نفس اللغة قد تقوم بوصف الأنشطة بصورة مختلفة وقد تستخدم معايير محاسبية مختلفة .

الملحق - ٤ - A

المحاسبة عن العمليات المنتهية [غير المستمرة]

Accounting for discontinued operations

كان هدف المناقشة داخل الفصل هو توضيح كيفية ومكان التقرير عن المكاسب والخسائر المتعلقة بالعمليات المنتهية في قائمة الدخل. ويناقش هذا الملحق مزيد من الجوانب الفنية المتعلقة بكيفية حساب هذه المكاسب أو الخسائر مع بعض قضايا التقرير المالي المتعلقة بها.

الحالة الأولى عدم وجود فترة إستبعاد **No phase - out period**

لتوضيح المحاسبة عن العمليات المنتهية، بفرض أن مجلس إدارة شركة Heartland قرر في ١ أكتوبر ١٩٩١ بيع أحد أقسام الشركة الخاص بانتاج أجهزة «الفونوغراف» والذي كان يقوم بتوفيرها لعدد ١٥ متجر تجزئة تابع للشركة. حيث وجدت إدارة الشركة أن هذا القسم لن يكون مربحاً مع التغير في صناعة الاسطوانات. ولحسن الحظ، فقد توافر مشتري هذا القسم فوراً، وتم بيعه في ١ أكتوبر ١٩٩١.

وقد بلغ دخل الشركة عن عام ١٩٩١ مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه دون أن يتضمن خسارة قسم الفونوغراف وقدرها ١٥٠٠٠٠ جنيه عن الفترة من ١ يناير الى ١ أكتوبر ١٩٩١. وقد إستطاعت الشركة بيع القسم بمكسب قدره ٤٠٠٠٠٠ جنيه، وكان سعر الضريبة على كل البنود يبلغ ٣٠٪. وكما سبق القول، فإن أصول ونتائج عمليات وأنشطة أي قسم بالمنشأة يجب أن تكون قابلة للتمييز بصورة واضحة - من الناحية المادية ومن حيث العمليات - حتى يستوفي شرط المعالجة المحاسبية للعمليات المنتهية. ويمكن تحديد أصول وعمليات قسم الفونوغراف بسهولة، كما أن نشاط أشرطة التسجيل منفصل عن خطوط الإنتاج الأخرى للشركة. ونتيجة لذلك، فإن التخلص من قسم الفونوغراف يمثل تخلصاً من أحد فروع النشاط بالمنشأة.

وبالنسبة للفترة من بداية السنة المالية وحتى تعاقد الادارة على بيع القسم، فإنه يتم تجميع إيرادات ومصروفات العمليات المنتهية عن هذه الفترة والتقرير عنها كدخل أو خسارة عمليات منتهية بعد إستبعاد الأثر الضريبي. ويطلق على تاريخ إلزام الإدارة نفسها بخطة رسمية للتخلص من فرع النشاط «تاريخ القياس» وهو في هذه الحالة ١ أكتوبر ١٩٩١. ويجب أن تتضمن خطة التخلص ما يلي على الأقل:

١ ــ تحديد الأصول الأساسية التي يلزم التخلص منها.
٢ ــ الطريقة المتوقعة للتخلص.
٣ ــ الفترة المتوقعة لاتمام عملية التخلص.
٤ ــ وجود برنامج نشيط لإيجاد مشترى إذا كان التخلص سيتم عن طريق البيع.
٥ ــ النتائج المتوقعة لعمليات القسم من تاريخ القياس إلى تاريخ التخلص
٦ ــ المتحصلات أو قيمة النفاية المتوقع تحقيقها من عملية التخلص.

ولأن فرع النشاط في مثالنا قد بيع بالفعل في ١ أكتوبر ١٩٩١، ويتم حساب مكسب أو خسارة التخلص. ويُعرف هذا التاريخ «بتاريخ التخلص» ولأن تاريخ القياس هو نفسه تاريخ التخلص، فإنه لن تحدث تعقيدات زائدة ويوضح الشكل التالي حالة شركة Heartland

تاريخ القياس، تاريخ التخلص

١ يناير ١٩٩١ ١ أكتوبر ١٩٩١ ٣١ ديسمبر ١٩٩١

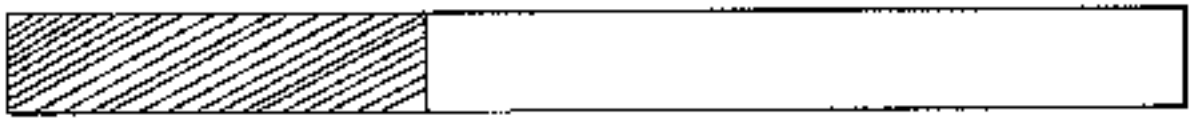

كما أن قائمة الدخل المجملة للشركة يمكن أن تظهر كما يلي

الدخل من العمليات المستمرة قبل ضرائب الدخل		٢٠٠٠٠٠٠
ضرائب الدخل		٦٠٠٠٠٠
الدخل من العمليات المستمرة		١٤٠٠٠٠٠
العمليات المنتهية :		
خسارة تشغيل قسم الفونوغراف، ناقص ضرائب الدخل. الخاصة بها وقدرها ٤٥٠٠٠	(١٠٥٠٠٠)	
مكسب التخلص من قسم الفونوغراف، ناقص ضرائب الدخل الخاصة به وقدرها ١٢٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠
صافي الدخل		١,٥٧٥,٠٠٠

الحالة الثانية : وجود فترة استبعاد **Phase - out -Period**

كانت الحالة الأولى مبسطة لأن تاريخ القياس كان هو بالضبط تاريخ الاستبعاد، ولكن

من المعتاد أن يكون تاريخ الاستبعاد تاليا لتاريخ القياس وبذلك يكون مكسب أو خسارة الاستبعاد هو مجموع كل من :

١ ــ الدخل (أو الخسارة) من تاريخ القياس الى تاريخ الاستبعاد (فترة الاستبعاد)

٢ ــ مكسب (أو خسارة) التخلص من صافي الأصول.

ويرجع السبب في تجميع هذين البندين عند حساب مكسب أو خسارة التخلص إلى أن الشركة البائعة تحتاج لفترة كافية للتخلص من عملياتها المنتهية . ويعد الدخل (أو الخسارة) من عمليات الفرع المستبعد جزءاً من عملية حساب مكسب (أو خسارة) التخلص لأن فترة الاستبعاد تمكن البائع عادة من الحصول على سعر بيع أفضل. ولتوضيح الجمع بين هذين البندين بفرض أن بيع قسم الفونوغراف لم يتم حتى ١ ديسمبر ١٩٩١ ، حيث بيع في هذا التاريخ بمكسب قدره ٣٥٠٠٠٠ج . وخلال الفترة من ١ أكتوبر ١٩٩١ حتى ١ ديسمبر ١٩٩١ ، حقق قسم الفونوغراف خسارة من العمليات قدرها ٥٠٠٠٠ج . ويوضح الشكل التالي حالة الشركة.

١ يناير ١٩٩١	تاريخ القياس ١ أكتوبر ١٩٩١	تاريخ التخلص ١ ديسمبر ١٩٩١	٣١ديسمبر ١٩٩١

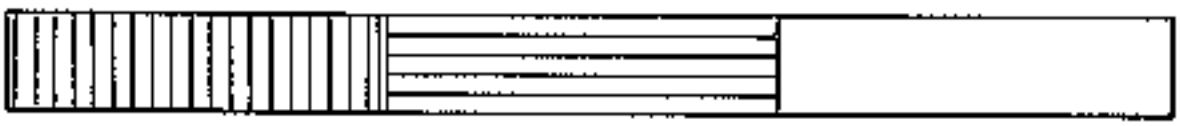

فترة الاستبعاد

وتظهر قائمة الدخل المجملة للشركة عن سنة ١٩٩١ كما يلي :

الدخل من العمليات المستمرة قبل ضرائب الدخل		٢٠٠٠٠٠٠
ضرائب الدخل		٦٠٠٠٠٠
الدخل من العمليات المستمرة		١٤٠٠٠٠٠
العمليات المنتهية :		
خسارة تشغيل قسم الفونوغراف ، ناقص ضرائب الدخل الخاصة بها وقدرها ٤٥٠٠٠	(١٠٥٠٠٠)	
مكسب التخلص من قسم الفونوغراف ، يتضمن خسائر تشغيل قدرها ٥٠٠٠٠ج ، مكسب تخلص قدره ٣٥٠٠٠٠		
ناقص ضرائب الدخل الخاصة بها وقدرها ٩٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠
صافي الدخل		١,٥٠٥,٠٠٠

الحالة الثالثة : فترة الاستبعاد الممتدة Extended Phase - out Period

في الحالة السابقة حدث التخلص من العملية المنتهية في نفس الفترة المحاسبية التي يقع فيها تاريخ القياس. ونتيجة لذلك لم يكن من الصعب في نهاية العام تحديد الرقم الصحيح لمكسب أو خسارة التخلص من قسم الفونوغراف. ومع ذلك، فإن فترة الاستبعاد عادة ما تمتد الى سنة تالية. وفي مثل هذه الحالة، قررت نشرة APB رقم ٣٠ أنه إذا كان من المتوقع التخلص من الفرع بخسارة، فإنه يلزم التقرير عن الخسارة المتوقعة في تاريخ القياس. وإذا كان من المتوقع التخلص منه بمكسب، فإنه يجب الاعتراف بهذا المكسب عند تحققه، وهو ما يحدث في تاريخ التخلص. وبمعنى آخر، فإن المهنة قد إتخذت موقفا متحفظا عن طريق تعجيل الاعتراف بالخسائر وتأجيل المكاسب لحين تحققها.

وقد يكون من الصعب تطبيق هذه القواعد العامة. فلكي تحدد مكسب أو خسارة التخلص من الفرع، يجب تقدير الدخل (أو الخسارة) المتوقع من عملياته وربطه بالمكسب (أو الخسارة) المقدرة للبيع. وإذا انتج عن ذلك صافي خسارة، يلزم الاعتراف بها في تاريخ القياس، أما إذا انتج صافي مكسب، فإنه يُعترف به بصفة عامة في تاريخ التخلص. والاستثناء الأساسي هو عندما تتجاوز المكاسب المحققة صافي الخسائر المقدرة سواء المحققة منها أو غير المحققة، ففي مثل هذه الحالة الخاصة يمكن الاعتراف بالمكاسب المحققة في الفترة التي يقع فيها تاريخ القياس.

صافي الخسارة : للتوضيح، بفرض أن شركة Heartland تتوقع بيع الفرع في ١ مايو ١٩٩٢ بمكسب قدره ٣٥٠٠٠٠ج. وأنها في الفترة من ١ أكتوبر ١٩٩١ إلى ٣١ ديسمبر ١٩٩١ حققت خسارة عمليات قدرها ٤٠٠٠٠٠ج عن هذا الفرع وتتوقع المزيد من خسائر عمليات هذا الفرع في الفترة من ١ يناير ١٩٩٢ إلى ١ مايو ١٩٩٢ قدرها ٢٠٠٠٠٠ج. ويبين الشكل التالي حالة الشركة.

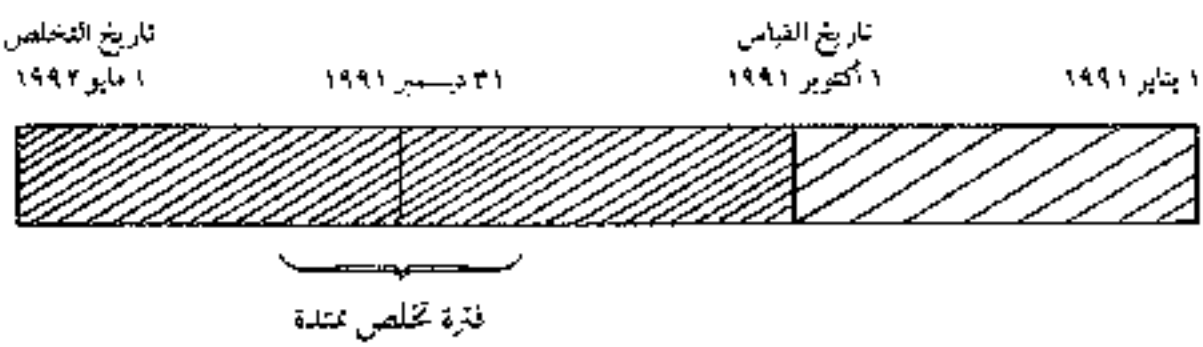

كما يكون حساب صافي مكسب أو خسارة التخلص كما يلي :

الخسارة المحققة عن العمليات من ١ أكتوبر إلى ٣١ ديسمبر ١٩٩١	(٤٠٠٠٠٠)
الخسارة المتوقعة عن العمليات من ١ يناير إلى ١ مايو ١٩٩٢	(٢٠٠٠٠٠)
المكسب المتوقع لبيع الأصول في ١ مايو ١٩٩٢	٣٥٠٠٠٠
صافي خسارة التخلص	٢٥٠٠٠٠

وفي ظل توقع حدوث خسارة صافية لعملية التخلص ، فإنه يُعترف بهذه الخسارة في الفترة التي يوجد بها تاريخ القياس . وعلى ذلك ، تظهر قائمة الدخل المجملة للشركة كما يلي :

الدخل من العمليات المستمرة للشركة قبل ضرائب الدخل		٢٠٠٠٠٠٠
ضرائب الدخل		٦٠٠٠٠٠
الدخل من العمليات المستمرة		١٤٠٠٠٠٠
العمليات المنتهية :		
خسارة عمليات فرع الفوتوغراف ، بعد إستبعاد أثر الضرائب وقدره ٤٥٠٠٠	(١٠٥٠٠٠)	
خسارة التخلص من قسم الفوتوغراف ، وتضم مخصص الخسائر خلال فترة الاستبعاد وقدرها ٦٠٠٠٠٠ ، والمكسب المتوقع من بيع الأصول وقدره ٣٥٠٠٠٠ ، بعد استبعاد أثر الضرائب وقدره ٧٥٠٠٠	(١٧٥٠٠٠)	(٢٨٠٠٠٠)
صافي الربح		١,١٢٠,٠٠٠

وإذا أثبت فيما بعد عدم صحة أي من القيم المقدرة للبنود السابقة ، فإنه يلزم التقرير عن التصحيح في الفترة التالية عندما يثبت عدم صحة التقدير السابق دون إعادة تعديل نتائج الفترة السابقة .

صافي المكسب : لتوضيح الإعتراف بأحد المكاسب المحققة وتأجيل مكسب آخر غير محقق في نفس العملية المنتهية بفرض أن شركة Heartland تتوقع بيع قسم الفوتوغراف بها في ١ مايو ١٩٩٢ بمكسب قدره ٣٥٠٠٠٠ج . كما أنها حققت مكاسب تشغيل عن هذه العمليات المنتهية في الفترة من ١ أكتوبر ١٩٩١ م إلى ٣١ ديسمبر ١٩٩١ قدرها

٢٠٠٠٠٠ج وتتوقع تحقيق أرباح تشغيل إضافية في الفترة من ١ يناير ١٩٩٢م إلى ١ مايو ١٩٩٢ قدرها ١٠٠٠٠٠ج . فيكون حساب صافي مكسب أو خسارة التخلص كما يلي :

المكسب المحقق عن العمليات من ١ أكتوبر إلى ٣١ ديسمبر ١٩٩١	٢٠٠٠٠٠
المكسب المتوقع عن العمليات من ١ يناير إلى ١ مايو ١٩٩٢	١٠٠٠٠٠
المكسب المتوقع من بيع الأصول في ١ مايو ١٩٩٢	٣٥٠٠٠٠
صافي المكسب من التخلص	٦٥٠٠٠٠

وعند توقع حدوث مكسب من عملية التخلص، فإنه يلزم تحليل هذا المكسب إلى أجزاءه المحققة وغير المحققة . وفي هذه الحالة، فإنه يُعترف بمكاسب محققة قدرها ٢٠٠٠٠٠ج في سنة ١٩٩١ وذلك عن الفترة من ١ أكتوبر إلى ٣١ ديسمبر ١٩٩١ كما يتم تأجيل المكاسب غير المحققة وقدرها ٤٥٠٠٠٠جنيه (١٠٠٠٠٠ + ٣٥٠٠٠٠) إلى سنة ١٩٩٢ . وبفرض أن قسم الفونوغراف ـ كما سبق ـ قد عانى من خسائر عمليات قدرها ١٥٠٠٠٠ جنيه في الفترة من ١ يناير ١٩٩١ إلى ١ أكتوبر ١٩٩١ فإن جزء العمليات المنتهية بقائمتي الدخل لعامي ١٩٩١، ١٩٩٢ سوف يظهر كما يلي :

١٩٩١

العمليات المنتهية :		
خسارة عمليات قسم الفونوغراف، ناقص		
الأثر الضريبي لها وقدره ٤٥٠٠٠	(١٠٥٠٠٠)	
مكسب التخلص من قسم الفونوغراف، ناقص		
الأثر الضريبي له وقدره ٦٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	٣٥٠٠٠

١٩٩٢

العمليات المنتهية :		
مكسب التخلص من قسم الفونوغراف، ناقص		
الأثر الضريبي الخاص به وقدره ١٣٥٠٠٠	٣١٥٠٠٠	

وإذا كانت الخسارة الصافية غير المحققة المتوقعة خلال الفترة من ١ يناير إلى ١ مايو ١٩٩٢ تبلغ ١٥٠٠٠٠ج بدلا من المكسب غير المحقق المشار اليه سابقاً وقدره ٤٥٠٠٠٠ج، فإن صافي الخسارة المحققة من التخلص وقدرها ٥٠٠٠٠ج (٢٠٠٠٠٠ - ١٥٠٠٠٠) قبل ضرائب الدخل يجب الإعتراف بها في سنة ١٩٩١ .

خلاصـــة :

يتم تحديد صافي المكاسب أو الخسائر سواء المحققة أو المتوقعة غير المحققة على مدى فترة الاستبعاد الممتدة وإعتبارها «حدث» واحد تالي لتاريخ القياس. وبتطبيق قيد التحفظ، فانه إذا كان المقدار الصافي في شكل خسارة فإنه يعترف بخسارة التخلص في الفترة التي يوجد بها تاريخ القياس. وإذا كان المقدار الصافي في شكل مكسب، فإنه يعترف بالمكسب جزئيا أو كليا - حيث يُعترف بالمكاسب المحققة في فترة تاريخ القياس وتُؤجل المكاسب المتوقعة غير المحققة الى فترة تحققها. ويوضح الجزء التالي بعض المعالجات الخاصة.

أمثلة إضافية على فترة الإستبعاد الممتدة :

كما إتضح في المناقشة السابقة، فإنه قد يكون من الصعب تحديد مقدار مكسب أو خسارة التخلص من أحد فروع النشاط الذي يتم التقرير عنه في كل فترة عند ما تمتد فترة الاستبعاد على مدى فترتين محاسبيتين. ويتضمن الجدول الموضح فيما بعد بعض الحالات الاضافية للمساعدة على فهم كيفية التقرير عن مكاسب أو خسائر التخلص من أحد فروع النشاط في حالة فترة الاستبعاد الممتدة. وسوف نستخدم نفس تواريخ القياس والتخلص المذكورة في الحالة السابقة كما سيُقرر عن كل هذه الحالات على أساس ماقبل الضريبة.

التخلص من أحد الفروع في حالة وجود فترة إستبعاد ممتدة

	الدخل (الخسارة) المحققة عن العمليات في الفترة من ١/١٠/١٩٩١ - ٣١/١٢/١٩٩١	الدخل (الخسارة) المتوقعة عن العمليات في الفترة من ١/١/١٩٩٢ - ٥/١/١٩٩٢	المكسب (الخسارة) المتوقعة من بيع الأصول		مكسب (خسارة) التخلص من الفرع
الحالة ١	(٤٠٠٠٠٠)	(٢٠٠٠٠٠)	٣٥٠٠٠٠	١٩٩١	(٢٥٠٠٠٠)
				١٩٩٢	صفر
الحالة ٢	(٣٠٠٠٠٠)	(٦٠٠٠٠٠)	(٥٠٠٠٠٠)	١٩٩١	(١٤٠٠٠٠٠)
				١٩٩٢	صفر
الحالة ٣	١٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	(٦٠٠٠٠٠)	١٩٩١	١٠٠٠٠٠
				١٩٩٢	صفر
الحالة ٤	(٥٠٠٠٠٠)	(٣٠٠٠٠٠)	٩٠٠٠٠٠	١٩٩١	صفر
				١٩٩٢	١٠٠٠٠٠
الحالة ٥	٤٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	١٩٩١	٤٠٠٠٠٠
				١٩٩٢	٥٥٠٠٠٠
الحالة ٦	٦٠٠٠٠٠	(٢٠٠٠٠٠)	(٣٠٠٠٠٠)	١٩٩١	١٠٠٠٠٠
				١٩٩٢	صفر

	الدخل (الخسارة) المحققة عن العمليات في الفترة من ١/١٠/١٩٩١ إلى ٣١/١٢/١٩٩١	الدخل (الخسارة) المتوقعة عن العمليات في الفترة من ١/١/١٩٩٢ إلى ٣١/١٢/١٩٩٢	المكسب (الخسارة) المتوقعة من بيع الأصول		مكسب (خسارة) التخلص من الفرع
الحالة ٧	٤٠٠٠٠٠	(٣٠٠٠٠٠)	(٣٥٠٠٠٠)	١٩٩١	٤٠٠٠٠٠
				١٩٩٢	٥٠٠٠٠
الحالة ٨	٤٠٠٠٠٠	(٣٥٠٠٠٠)	٣٠٠٠٠٠	١٩٩١	٣٥٠٠٠٠
				١٩٩٢	صفر

ففي الحالة ٢ كانت مكونات مكسب (خسارة) التخلص في شكل خسائر، ولذلك تم التقرير عن صافي خسارة قدرها ١٤٠٠٠٠٠ في تاريخ القياس.

وفي الحالة ٣ كانت خسارة بيع أصول الفرع وقدرها ٦٠٠٠٠٠ أكبر من دخل العمليات المحققة وقدره ١٠٠٠٠٠ والمتوقع وقدره ٤٠٠٠٠٠، ولذلك تم التقرير عن صافي خسارة قدرها ١٠٠٠٠٠ج في تاريخ القياس.

وفي الحالة ٤ كان مكسب بيع أصول الفرع وقدره ٩٠٠٠٠٠ج أكبر من خسائر العمليات المحققة وقدرها ٣٠٠٠٠٠، ولذلك تم التقرير عن صافي مكسب قدره ١٠٠٠٠٠ في تاريخ التخلص.

وفي الحالة ٥ كانت كل مكونات العمليات في صورة دخل، كما أن هناك مكسب متوقع من بيع أصول الفرع. ولذلك، يمكن التقرير عن دخل العمليات المحققة وقدره ٤٠٠٠٠٠ في تاريخ القياس لأنه لاتوجد خسائر محققة أو متوقعة. ويؤجل باقي المكسب المتوقع وقدره ٥٥٠٠٠٠ (٣٠٠٠٠٠ + ٢٥٠٠٠٠) ليعترف به في تاريخ التخلص.

وفي الحالة ٦ كان الدخل المحقق من العمليات وقدره ٦٠٠٠٠٠ يزيد عن الخسائر المتوقعة من العمليات وقدرها ٢٠٠٠٠٠ وخسائر البيع وقدرها ٣٠٠٠٠٠. ونتيجة لذلك، تم التقرير عن مكسب محقق قدره ١٠٠٠٠٠ج في نهاية سنة ١٩٩١، بعد أن تحقق هذا المكسب.

وفي الحالة ٧، كان صافي المكسب المتوقع من التخلص قدره ٤٥٠٠٠٠ج، منها ٤٠٠٠٠٠ محققة، ٥٠٠٠٠ غير محققة. لذلك يُعترف بالمكاسب المحققة وقدرها ٤٠٠٠٠٠ في سنة ١٩٩١، يُعترف بالمكاسب غير المحققة وقدرها ٥٠٠٠٠ (خسارة العمليات المتوقعة سنة ١٩٩٢ وقدرها ٣٠٠٠٠٠ مطروحة من مكسب البيع المتوقع سنة ١٩٩٢ وقدرة ٣٥٠٠٠٠) في سنة ١٩٩٢.

وفي الحالة ٨، يتوقع أن يكون صافي مكسب التخلص ٣٥٠٠٠٠ج وكلها محققة ولذلك يُعترف بها في سنة ١٩٩١ . حيث تستبعد صافي الخسارة المتوقعة غير المحققة عن سنة ١٩٩٢ وقدرها ٥٠٠٠٠ج (خسارة العمليات المتوقعة وقدرها ٣٥٠٠٠٠ مطروحا منها مكسب البيع المتوقع وقدره ٣٠٠٠٠٠) من دخل العمليات المحققة وقدره ٤٠٠٠٠٠ .

متطلبات الافصاح DISCLOSURE REQUIREMENTS

يجب الافصاح عن قيم ضريبة الدخل المتعلقة بنتائج العمليات المنتهية ومكاسب أو خسائر التخلص من الفرع ضمن قائمة الدخل أو ضمن الملاحظات الواردة عليها . كما يجب الافصاح عن الإيرادات الخاصة بالعمليات المنتهية بصورة منفصلة في الملاحظات . وعلاوة على القيم التي يلزم الإفصاح عنها في القوائم المالية ، فإن الملاحظات الواردة على القوائم المالية الخاصة بالفترة التي يوجد بها تاريخ القياس يجب أن تفصح عما يلي :

١ ــ نوعية فرع النشاط الذي تم إستبعاده أو سيتم إستبعاده .
٢ ــ تاريخ الاستبعاد المتوقع ، إذا كان معلوما .
٣ ــ الطريقة المتوقعة للاستبعاد .
٤ ــ وصف للاصول والالتزامات المتبقية لهذا الفرع في تاريخ الميزانية
٥ ــ الدخل أو الخسارة من العمليات وأية متحصلات من إستبعاد الفرع خلال الفترة من تاريخ القياس إلى تاريخ الميزانية .

وفيما يلي مثال على قائمة الدخل والملاحظات عليها مأخوذ من التقرير السنوي لشركة Fluor

شركة Fluor

الدخل من العمليات المستمرة قبل ضرائب الدخل		١٧١,٨٠٠,٠٠٠
ضرائب الدخل		٩١,١٠٠,٠٠٠
الدخل من العمليات المستمرة		٨٠,٧٠٠,٠٠٠
العمليات المنتهية ـ الملاحظة رقم ٧:		
خسارة تشغيل مجموعة التوزيع ، خالية من أثر ضريبة الدخل وقدره ٢٢,٩٥٢,٠٠٠	(٧٧,٠٠٠,٠٠٠)	
خسارة التخلص من مجموعة التوزيع ، وتضم خسارة التشغيل المتوقعة خلال فترة الاستبعاد خالية من أثر ضريبة الدخل وقدره ١٥,٥٣٨,٠٠٠	٢٦,٠٠٠,٠٠٠	
		٥٣,٠٠٠,٠٠٠
صافي الدخل		٢٧,٧٠٠,٠٠٠

الملاحظة رقم ٧: عمليات منتهية:

خلال الربع الرابع من العام الحالي تبنت الشركة خطة للتخلص من مجموعة التوزيع بالبيع أو التصفية. وتتم حالياً مفاوضات حول بيع إثنين من الشركات. وفي ٣١ أكتوبر، تم إعادة تصنيف أصول العمليات المنتهية ـ والتي تتكون بصفة أساسية من مخزون، حسابات المدينين ومعدات ومباني للمخزون ـ كأصول متداولة على أساس صافي القيمة البيعية المقدرة لها.

وكانت إيرادات العمليات المنتهية خلال العام ٣٦٨,٥٥١,٠٠٠ج بما فيها مجموعة نقل Coldstone التي بيعت خلال العام. وتتضمن خسارة التخلص مخصص خسائر التشغيل المقدرة قبل الضرائب وقدرها ٢,١١٥,٠٠٠ على مدى فترة الاستبعاد.

ويلاحظ أن الشركات عادة ما تقوم بفصل أصول والتزامات الفرع المستبعد في الميزانية إلى قيم صافية متداولة، غير متداولة، مع تحديد أن هذه العناصر مرتبطة بالعمليات المنتهية.

وكما أوضحنا فيما سبق، فإنه إذا اثبت أن التقديرات الخاصة بدخل أو خسارة التشغيل خلال فترة الإستبعاد أو الخاصة بمكاسب أو خسائر بيع الأصول غير صحيحه، فإنه يجب التقرير عن التصحيح في فترة ثبوت عدم صحتها دون إعادة تعديل الفترات السابقة.

أولاً : الأسئلة :

١ ـ ماهي أهمية قائمة الدخل، وما هي جوانب القصور الأساسية بها؟

٢ ـ لماذا يلزم توخي الحذر عند إستخدام رقم الدخل المستخرج من قائمة الدخل؟ وماهي أهداف المبادىء المحاسبية المتعارف عليها عند تطبيقها على قائمة الدخل؟

٣ ـ أشار مقال بجريدة «وول ستريت» إلى أنه إذا كانت شركة Canon قد استقطعت تكاليف أحد أفلامها في الربع الأول من السنة كما يفعل بعض منافسيها، فإنها كانت ستحقق خسائر بدلاً من الأرباح. وقد أشار أحد المحللين بناء على ذلك إلى أن نوعية الدخل بشركة Canon كانت منخفضة، فما هو المقصود بمصطلح «نوعية الدخل»؟

٤ ـ ماهو الفرق بين مدخل الحفاظ على رأس المال في قياس الدخل ومدخل الصفقات؟ وهل يتساوى رقم الدخل النهائي في ظل كل من المدخلين ؟

٥ ـ ماهو الفرق الأساسي بين : أ ـ الإيرادات والمكاسب
ب ـ المصروفات والخسائر؟

٦ ـ ماهي مزايا وعيوب قائمة الدخل المختصرة؟

٧ ـ ماهي مزايا وعيوب القائمة المجمعة للدخل والأرباح المحتجزة؟ وماهي أسس التفرقة بين البنود التشغيلية وغير التشغيلية؟

٨ ـ فرق بين قائمة «الدخل الشامل» وقائمة دخل «الأداء التشغيلي الجاري» وماهي القائمة التي توصي بها طبقاً للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها؟ مع التوضيح .

٩ ـ ماهو مغزى الأهمية النسبية للبند عند تقرير المعالجةالسليمة لبند غير متكرر في قائمة الأرباح المحتجزة أو في قائمة الدخل؟ مع التوضيح .

١٠ ـ كيف يجب التقرير عن تعديلات الفترات السابقة في القوائم المالية؟ مع ذكر مثال على تعديل فترة سابقة .

١١ ـ ناقش المعالجة الصحيحة في القوائم المالية لكل مايلي :

أ ـ مبلغ ٩٣٠٠٠ج محققة بالزيادة عن القيمة النقدية للتنازل عن بوليصة تأمين على حياة أحد مؤسسي الشركة الذي توفي خلال العام .

ب ـ مكافأة للعاملين محتسبة كنسبة مئوية من صافي الدخل على أساس المشاركة في الربح .

ج - إهلاك إضافي لآلات المصنع بسبب وجود خطأ في حساب إهلاك السنة السابقة .

د - إيجار محصل من تأجير جزء من المبنى الاداري من الباطن .

هـ - تسوية دعوى قضائية مرفوعة ضد الشركة منذ سنتين خلال هذا العام وإلزامها بسداد مبلغ ٦٨٥٨٠٠ج نقداً .

و - تخفيض رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ، حيث إتضح أن رصيده يزيد بصورة واضحة عن الخسارة المتوقعة من عدم تحصيل الديون .

١٢ - وضح مكان ظهور البنود التالية في القوائم لشركة Mobon عن سنة ١٩٩٢ :

أ - تغير العمر الانتاجي لإحدى المعدات من ٨ إلى ٥ سنوات ، وإذا كانت الشركة تهلكها على أساس ٥ سنوات منذ البداية ، فإنها كانت ستحتسب إهلاك إضافي بمقدار ٣٦٢٠٠٠ج

ب - في سنة ١٩٩٢ دمر أحد الفيضانات أحد مخازن الشركة وقيمته الدفترية ١,٧٤٥٠٠٠ علماً بأن الفيضانات نادرة في هذه المنطقة .

ج - في سنة ١٩٩٢ ، خفضت الشركة قيمة المخزون بمبلغ ١ مليون جنيه وإعتبرت هذه البنود متقادمة .

د - إستردت الشركة ضريبة دخل متعلقة بسنة ١٩٨٩ .

هـ - في سنة ١٩٨٩ تم إستنفاد تكلفة مخزن عمره الانتاجي المتوقع ٧ سنوات بالكامل عن طريق الخطأ .

و - قامت الشركة خلال سنة ١٩٩٢ بتغيير طريقة إهلاك الآلات من طريقة القسط المتناقص إلى طريقة القسط الثابت ، وبلغ الأثر المجمع لهذا التغير ٨٦٧٠٠٠ بعد إستبعاد أثر الضرائب .

١٣ - أذكر الجزء الذي تظهر به كل من البنود التالية في قائمة الدخل التفصيلية :

١ - خسارة تخفيض قيمة المخزون .

٢ - خسارة التوقف بسبب إضراب .

٣ - مصروف الديون المعدومة .

٤ - خسارة التخلص من أحد فروع المنشأة .

٥ - المكسب من بيع أحد الآلات .

٦ - إيراد الفائدة .

٧ - مصروف الإهلاك .

٨ ـ تخفيضات هامة سببا في قيمة أوراق القبض .

١٤ ـ إشترت شركة Rob لاستصلاح الأراضي قطعة أرض بمبلغ ٧٠٠٠٠جنيه وأنفقت ٣٠٠٠٠جنيه في إستصلاحها وباعتها بمبلغ ١٥٠٠٠٠جنيه ، وإشترت شركة Judy الصناعية قطعة أرض لانشاء مصنع عليها في المستقبل بمبلغ ١٠٠٠٠٠ج ، ولكن بسبب التغير في خطط الشركة ، فقد بعت الأرض فيما بعد بمبلغ ١٥٠٠٠٠ج فهل تقوم كلا الشركتين بالتقرير عن مكاسب بيع الأراضي وقدرها ٥٠٠٠٠ج في الحالتين بنفس الطريقة؟

١٥ ـ في مناقشة بينك وبين زميلك حول القوائم المالية ، قال لك «إنني أفضل قائمة الدخل المختصرة لأن قائمة الدخل التفصيلية تؤدي بصفة عامة للمبالغة في رقم الدخل ، فبماذا تجيب عليه ؟

١٦ ـ لدى شركة Howat ثمانية حسابات للمصروفات في الأستاذ العام تندرج تحت مصروفات البيع ، فهل تقوم الشركة بالتقرير عن هذه البنود الثمانية منفصلة في قائمة الدخل أم تقرر عن رقمها الاجمالي فقط كمصروفات بيع؟

١٧ ـ قررت شركة Thubec عن مكسب غير عادي من بيع أصول معينة في قائمة الدخل عن سنة ١٩٩٢ ، فكيف يمكن للتوزيع الضريبي على مدار الفترة أن يؤثر على التقرير عن هذا المكسب غير العادي ؟

١٨ ـ ماهو أثر توزيع الضريبة على مدار الفترة على صافي الدخل المقرر عنه؟

١٩ ـ قامت شركة Diet باحتساب ربح السهم كمايلي :

$$\text{ربح السهم} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{الأسهم العادية في نهاية العام}}$$

ولدى الشركة هيكل مبسط لرأس المال ، فما هي الأخطاء التي يُحتمل وقوع الشركة فيها ؟ مع التوضيح .

٢٠ ـ قررت شركة Steeples عن ربح للسهم عن سنة ١٩٩٢ قدره ٧,٢١جنيه ، وفي سنة ١٩٩٣ قررت الشركة عن ربح السهم كما يلي :

من الدخل قبل البنود غير العادية	٦,٤٠
من البنود غير العادية	١,٨٨
من صافي الدخل	٨,٢٨

فهل زيادة ربح السهم من ٧,٢١جنيه إلى ٨,٢٨جنيه تدل على إتجاه إيجابي؟

٢١ ــ ماهو المقصود من «توزيع الضريبة على مدار الفترة»؟ وماهو تبرير هذه الممارسة؟

٢٢ ــ متى يصبح توزيع الضريبة على مدار الفترة ضروريا؟ وكيف يجب إجراء هذا التوزيع .

٢٣ ــ خلال سنة ١٩٩٢ ، حققت شركة Ben دخلاً قبل الضرائب قدره ٩٧٨٠٠٠جنيه وحققت مكسباً قدره ٤٢١٨٠٠ من إجبار الحكومة لها على بيع أحد فروعها . ويخضع الدخل لمعدل ضريبة ٣٤٪ ، في حين يخضع المكسب الناتج عن بيع الأصول لمعدل ضريبة ٣٠٪ . وتقضي المعالجة المحاسبية السليمة بالتقرير عن هذا المكسب غير المعتاد كبند غير عادي . إشرح أسلوبا مناسباً لعرض هذه البنود في قائمة الدخل .

٢٤ ــ في ٣٠ يناير ١٩٩٠ رفعت دعوى قضائية ضد شركة Milo بموجب قانون حماية البيئة . وفي ٨ أغسطس ١٩٩١ وافقة شركة Milo على تسوية القضية وسداد ٨١٠٠٠٠جنيه عن الأضرار التي حدثت للعاملين الحاليين والسابقين ، فكيف يجب التقرير عن هذه التسوية في القوائم المالية لسنة ١٩٩١؟ مع التوضيح .

٢٥ ــ قررت شركة BERO للورق إغلاق إثنين من مطاحن لبُ الورق الصغيرة ، فهل يتم التقرير عن هذا الاغلاق في جزء منفصل تحت عنوان «العمليات المنتهية» بعد الدخل من العمليات المستمرة؟ مع التوضيح .

٢٦ ــ ما هي البنود الأساسية التي يُقرر عنها في قائمة الأرباح المحتجزة؟

٢٧ ــ يناقش المدير المالي لشركة Sender إحتمالات عرض قائمة موحدة للدخل والأرباح المحتجزة عن السنة الحالية ، أذكر المزايا والعيوب المحتملة لهذا الشكل من العرض؟

٢٨ ــ تتطلب المبادىء المحاسبية المتعارف عليها عدة استخدام محاسبة الاستحقاق العرض الدخل بصورة «عادله» فإذا كان الأساس النقدي في المحاسبة سوف يعكس بصورة «واضحة» الدخل الخاضع للضريبة ، فلماذا لا تعرض هذه الطريقة الدخل بصورة عادله عادة؟

٢٩ ــ أذكر بعض المشاكل الصعبة التي نواجهها عند محاولة تحقيق قياس مثالي لصافي الدخل الدوري «مع توضيح البديل العملي الذي يستخدمه المحاسبون .

٣٠ــ ماهو المقصود بمصطلحات «مكونات» Components «عناصر» elements «بنود» items في إرتباطها بقائمة الدخل؟ ولماذا يلزم الافصاح عن البنود في قائمة الدخل؟ .

٣١ ــ في ظل تعريف المهنة للدخل الشامل، هل يُحتمل إستخدام مدخل الدخل التشغيلي الجاري أم المفهوم الواسع للدخل في المستقبل؟

٣٢ ــ تفرق قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم ٥ SFAC No5 بين المكاسب وصافي الدخل، فماهو الفرق بينهما؟ وماهو الفرق بين المكاسب والدخل الشامل ؟

٣٣ ــ ماهو تعريف كل من تاريخ القياس، تاريخ التخلص في عمليات التخلص من أحد فروع النشاط؟.

٣٤ ــ كيف يمكن تحديد مكاسب أو خسائر التخلص من أحد فروع النشاط؟

٣٥ ــ كيف يجب الافصاح عن التخلص من أحد فروع النشاط في قائمة الدخل ؟

ثانيا : الحسابات

١ ــ تأسست شركة Holland وبدأت نشاطها في ١ يناير ١٩٩٢ . وقد حققت الشركة نجاحا وتحاول الآن الحصول على قرض من أحد البنوك لزيادة رأس المال العامل بهدف التوسع في النشاط . وقد طلب البنك الحصول على قائمة دخل معتمدة للشركة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ . وقد قدم لك محاسب الشركة قائمة الدخل التالية التي تتجه الشركة لتقديمها للبنك :ـ

قائمة الدخل

المبيعات		٧٦٠٠٠٠
توزيعات		٣٢٣٠٠
مكسب من تغطية متحصلات التأمين لخسائر زلزال [غير عادى]		٣٨٥٠٠
		٨٣٠٨٠٠
ناقص:		
مصروفات بيع	١٠١١٠٠	
تكلفة البضاعة المباعة	٥١٠٠٠٠	
مصروف إعلان	١٣٧٠٠	
خسارة تقادم مخزون	٣٤٠٠٠	
خسارة عمليات منتهية	٤٨٦٠٠	
مصروفات إدارية	٧٣٤٠٠	٧٨٠٨٠٠
الدخل قبل ضرائب الدخل		٥٠٠٠٠٠
ضرائب الدخل		٢٠٠٠٠
صافي الدخل		٣٠٠٠٠

والمطلـــــوب :

الاشارة الى جوانب القصـور في قائمـة الدخل السابقة ، وذلك بفرض أن الشركة ترغب في قائمة دخل مختصرة .

٢ ــ قام المراقب المالي لشركة USL بإعداد قائمة دخل عن سنة ١٩٩٣ ، ويعترف المراقب المالي أنه لم يطلع على أية نشرات مهنية حديثة ، ولكنه يعتقد أن أسلوب العرض التالي للقوائم يصور التطور المالي للشركة خلال الفترة الحالية بصورة عادلـــة :

قائمـــة الدخـــل

المبيعـــات			٣٧٧٨٥٢
ناقص : مردودات ومسموحات المبيعات			١٦٣٢٠
صافي المبيعـــــات			٣٦١٥٣٢
تكلفة البضاعة المباعة :			
مخزون أول الفترة		٥٠٢٣٥	
المشتريـــــات	١٩٢١٤٣		
ناقص خصومات المشتريات	٣١٤٢	١٨٩٠٠١	
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع		٢٣٩٢٣٦	
مخزون آخر الفترة		٣٧١٢٤	
تكلفة البضاعة المباعة			٢٠٢١١٢
مجمل الربح			١٥٩٤٢٠
مصروفات بيـع		٤١٨٥٠	
مصروفات إدارية		٣٢١٤٢	٧٣٩٩٢
الدخل قبل الضرائب			٨٥٤٢٨
إيرادات ومكاسب أخرى :			
توزيعات محصلة			٤٠٠٠٠
			١٢٥٤٢٨
ضرائب الدخل			٤٣٩٠٠
صافي الدخل			٨١٥٢٨

قائمة الأرباح المحتجزة

الأرباح المحتجزة في بداية الفترة			١٧٦٠٠٠
يضـــاف :			
صافي دخل الفترة	٨١٥٢٨		
مكسب أحداث عرضية [خالص الضريبة]	١٠٠٠٠		
مكسب بيع أصول مصنع	٢١٤٠٠	١١٢٩٢٨	
يطـــرح			
خسارة نزع ملكية (خالصة الضريبة)	٨٠٠٠		
توزيعات نقدية معلنة للاسهم العادية	٣٠٠٠٠		
تصحيح خطأ حسابي في اهلاك أصول المصنع في سنة سابقة [خالص الضريبة]	٧١٨٦	(٤٥١٨٦)	٩٧٧٤٢
الأرباح المحتجزة في نهاية الفترة			٢٤٣٧٤٢

٣ ـ بإعتبارك شريك بإحدى شركات المراجعة ، تحملت مسئولية مراجعة تصنيف البنود غير العادية التي وقعت خلال السنة الجارية . وقد إسترعى إنتباهك البنود التالية :

١ ـ شركة تجارية غالت في تقييم مخزون آخر الفترة بها منذ سنتين بمقدار هام نسبيا . وقد تم حساب المخزون في نهاية السنوات الأخرى بصورة سليمة .

٢ ـ إحدى شركات التعامل في السيارات قامت ببيع سيارة نادرة طراز سنة ١٩٢٦ بمبلغ ١٢٣٠٠٠ جنيه كانت قد إشترتها منذ ١٠ سنوات بمبلغ ١٨٠٠٠ جنيه وكانت هي السيارة الوحيدة من هذا الطراز لدى الشركة

٣ ـ إحدى شركات الحفر ، قامت بزيادة العمر الانتاجي المقدر لأحدى معدات الحفر بها خلال السنة الحالية من ٩ سنوات إلى ١٥ سنة . ونتيجة لذلك إنخفض اهلاك السنة الحالية بصورة هامة نسبيا .

٤ ـ أحد منافذ البيع بالتجزئة قام بتغيير أسلوب حساب مصروف الديون المعدومة من ١٪ إلى ٥ ، من المبيعات وذلك بسبب التغير في نوعية عملاءه .

٥ ـ إحدى شركات المناجم قامت ببيع أحد فروعها الأجنبية الذي يعمل في إستخراج اليورانيوم مع إستمرارها في العمل في إستخراج اليورانيوم في دول أخرى .

٦ ـ إنتقلت إحدى شركات الحديد والصلب من إستخدام طريقة القسط الثابت الى إستخدام طريقة الاهلاك المعجل في المحاسبة عن أصول المصنع .

٧ ـ إحدى شركات تصنيع مضخات المياه حققت خسائر ضخمة نتيجة إضراب عمالها في بداية العام .

٨ ـ وقع خطأ في إحتساب إهلاك الفترة السابقة ، حيث قدر بأقل من اللازم بمبلغ ٩٠٠٠٠٠جنيه وقد إكتشف الخطأ في السنة الحالية .

٩ ـ تعرض أحد كبار مربي الأغنام لخسارة ضخمة بسبب مطالبة الحكومة المحلية له بقتل كل الأغنام لمنع إنتشار أحد الأمراض النادرة . ولم تحدث مثل هذه الحالة في تلك المنطقة منذ ٢٠ سنة .

١٠ ـ أحد موزعي الأغذية يتعامل بالجملة مع سلاسل المحلات الكبرى ومطاعم الوجبات السريعة [نوعين أساسيين من العملاء] قرر إلغاء القسم الذي يبيع لأحد النوعين من العملاء .

المطلوب : من المعلومات السابقة حدد ذلك الجزء من قائمة الدخل أو قائمة الأرباح المحتجزة الذي يجب تصنيف هذه البنود بداخله ، مع تقديم تبرير مختصر لرأيك .

ثالثا : التمارين :

١ ـ فيما يلي التغيرات في كل أرصدة الحسابات بشركة Cajun للأثاث خلال السنة الحالية بإستثناء الأرباح المحتجزة :ـ

	زيادة (نقص)		زيادة (نقص)
النقدية	٧٩٠٠٠	حسابات الدفع	(٢٨٠٠٠)
حسابات القبض (صافي)	٤١٠٠٠	قرض سندات	٨٢٠٠٠
المخزون	١٢٧٠٠٠	أسهم عادية	١٢٥٠٠٠
الاستثمارات	(٤٧٠٠٠)	رأس مال مدفوع بالزيادة	١٣٠٠٠

والمطلوب : حساب صافي دخل الفترة الحالية ، بإفتراض عدم إجراء أية قيود على حساب الأرباح المحتجزة خلال العام بإستثناء تلك المتعلقة بصافي الدخل والتوزيعات المعلنة وقدرها ١٩٠٠٠ جنيه والتي سددت خلال السنة الحالية .

٢ ـ قام محاسب شركة Shomen بتجميع المعلومات التالية من سجلات الشركة

كأساس لاعداد قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ :ـ

إيراد إيجار	٢٩٠٠٠
فائدة حسابات الدفع	١٨٠٠٠
الزيادة في السعر السوقي للاستثمارات المؤقتة عن تكلفتها	٣١٠٠٠
مشتريات بضاعة	٤٤٩٠٠٠
نقل للداخل	٣٧٠٠٠
أجور ومرتبات بيع	١١٤٨٠٠
أدوات ومهمات بيع	١٧٦٠٠
الأسهم العادية (عدد الأسهم)[1]	١٠٠٠٠
ضرائب الدخل	٦٨٤٠٠
أجور ومرتبات إدارية	١٣٥٩٠٠
مصروفات إدارية أخرى	٥١٧٠٠
مخزون بضاعة أول المدة	٩٢٠٠٠
مخزون بضاعة آخر المدة	٨١٠٠٠
مردودات ومسموحات مشتريات	١١٠٠٠
صافي المبيعات	١٠٤٠٠٠٠
إهلاك أصول ثابتة [٧٠٪ بيعية ، ٣٠٪ إدارية]	٦٥٠٠٠
توزيعات معلنـــة	١٩٠٠٠

(أ) لم تتغير على مدى العام

المطلـــوب :

أ ـ إعداد قائمة الدخل التفصيلية متعددة الخطوات .

ب ـ إعداد قائمة الدخل المختصرة

ج ـ ماهو الشكل الذي تفضله؟ ولماذا؟

٣ ـ فيما يلي حساب الأرباح المحتجزة بشركة Dean عن سنة ١٩٩٣ :

الأرباح المحتجزة في ١ يناير ١٩٩٣		٣٧٠٠٠٠
يضـــاف :		
مكسب بيع إستثمارات [خالص الضريبة]	٤١٢٠٠	
صافي الدخل	٨٧٥٠٠	
أموال مستردة في دعوى قضائية ترجع لسنة ١٩٩٠ (خالصة الضريبة)	١٠٨٠٠	
الاعتراف بدخل مكسب سنة ١٩٩٢ ولم يدرج في قائمة دخل هذه السنة [خالص الضريبة]	٢٥٤٠٠	١٦٤٩٠٠
		٥٣٤٩٠٠

يطـــرح :		
خسارة عمليات منتهية [خالصة الضريبة]	٢٥٠٠٠	
تخفيض شهرة المحل	٥٠٠٠٠	
الأثر المجمع للتغير من طريقة القسط الثابت الى طريقة الاهلاك المعجل في حساب الاهلاك سنة ١٩٩٣ [خالص الضريبة]	١٨٢٠٠	
توزيعات نقدية معلنة	٣٢٠٠٠	١٢٥٢٠٠
الأرباح المحتجزة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣		٤٠٩٧٠٠

والمطلـــوب :

أ - إعـداد قائمة معدلة للأرباح المحتجزة، مع العلم بأن الشركة تقوم عادة ببيع إستثمارات من النوع المذكور سابقا .

ب - تحديد المكان الذي يلزم إظهار البنود المستبعدة من قائمة الأرباح المحتجزة المعدلة به .

الفصل الخامس

الميزانية وقائمة التدفقات النقدية

BALANCE SHEET AND STATEMENT OF CASH FLOWS

الأهداف التعليمية :ـ

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :ـ

١ ـ تحديد إستخدامات الميزانية وجوانب القصور بها.
٢ ـ تحديد التبويبات الأساسية للميزانية
٣ ـ إعداد الميزانية باستخدام أشكال التقرير والحساب.
٤ ـ تحديد معلومات الميزانية التي تتطلب إفصاح إضافي.
٥ ـ تحديد أساليب الافصاح الأساسية لأغراض الميزانية.
٦ ـ الاشارة لغرض قائمة التدفقات النقدية.
٧ ـ تحديد محتوى قائمة التدفقات النقدية.
٨ ـ إعداد قائمة التدفقات النقدية.

حتى عهد قريب كان تركيز المستثمرين ينصب على قائمة الدخل وربح السهم، وكانوا يغضون الطرف عن الميزانية ويتجاهلون قائمة التدفقات النقدية تماما. ومع ذلك، فإن ارتفاع معدلات التضخم في الثمانينات والطلب المتزايد على الائتمان قد عدل من هذا الاتجاه. فقد كان من الممكن توقع العديد من المفاجآت في ربح السهم إذا مادُرست هذه القوائم المالية بعناية. فالسيولة والمرونة المالية من الشروط الضرورية للمنشآت التي يمكنها تحقيق الأرباح. ولا يمكن الحصول على معلومات عن السيولة والمرونة المالية الا عن طريق التحليل المتأني للميزانية وقائمة التدفقات النقدية.

على سبيل المثال فقد قررت شركة Commodor للحاسبات الشخصية عن ربح قدره ٤,٦٦ دولار للسهم في إحدى السنوات، بزيادة قدرها ٦٤٪ تقريبا عن السنة السابقة،

الفصل الخامس

الميزانية وقائمة التدفقات النقدية

BALANCE SHEET AND STATEMENT OF CASH FLOWS

- الأهداف التعليمية
- الجزء الأول: الميزانية
  - أهمية الميزانية
  - جوانب القصور في الميزانية
  - تبويب الميزانية
  - أشكال عرض الميزانية
  - المعلومات الاضافية المقرر عنها في الميزانية
  - أساليب الافصـــــاح
  - المصطلحات المستخدمة
- الجزء الثاني: قائمة التدفقات النقدية
  - الغرض من قائمة التدفقات النقدية
  - محتوى وشكل قائمة التدفقات النقدية
  - إعداد قائمة التدفقات النقدية
  - منظور دولي
  - نظرة على القوائم المالية في المستقبل
- الأسئلـــة
- تمارـــــــن

ومع ذلك فقد إنخفض سعر سهم الشركة. ويرجع السبب في ذلك الى أن الميزانية قد أوضحت أن حسابات المدينين قد زادت بصورة ظاهرة وأن تركيب المخزون قد تغير بشكل كامل. فقد أشار تراكم حسابات المدينين الى وجود مشاكل في عملية التحصيل. وفي حين لم يتغير الرقم الكلي للمخزون فقد إنخفض مخزون المواد الخام والانتاج تحت التشغيل وزاد مخزون الانتاج التام بنسبة ٥٠٪. بمعنى آخر، فإن الانتاج التام كان يتراكم بسبب إنخفاض المبيعات. ولذلك فإنه في السنة التالية قررت الشركة عن خسائر قدرها ١٢٤ مليون دولار بسبب إجراء تخفيضات كبيرة write - offs في قيمة المخزون.

وقد كان من الممكن التنبؤ بإنخفاض العائد في شركة Commodare في ظل الميزانية المتردية. وكما تعد الميزانية المتردية مؤشراً على حدوث مشاكل، فإن الميزانية الجيدة تشير دائماً لحدوث تحسينات في عائد الشركة في الأجل الطويل.

الجزء الأول: الميزانيـــة

BALANCE SHEET

أهمية الميزانية USEFULNESS OF THE BALANCE SHEET

توفر الميزانية معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المنشأة، والتزامات المنشأة لدائنيها وحق الملاك على صافي أصول المنشأة. وتساهم الميزانية في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس: ١ - حساب معدلات العائد. ٢ - تقييم هيكل رأس المال في المنشأة. ٣ - تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المنشأة. فللحكم على درجة المخاطرة* التي تتعرض لها المنشأة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل، فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المنشأة ومرونتها المالية.

وتعبر السيولة liquidity عن مقدار الوقت الذي يُتوقع مروره قبل أن يتحقق أصل معين أو يتحول الى نقدية أو قبل أن يُسدد إلتزام معين حيث يهتم كل من مانحي الائتمان قصير وطويل الأجل بالنسب المالية قصيرة الأجل مثل نسبة النقدية أو الأصول النقدية الى الالتزامات المتداولة وذلك لتقدير قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها الحالية والمستحقة. وبنفس الشكل، فإن أصحاب حقوق الملكية الحاليين والمرتقبين يدرسون

* تمثل المخاطرة RISK تعبيراً عن عدم قابلية أحداث وصفقات وظروف ونتائج أعمال المنشأة للتنبؤ في المستقبل.

سيولة المنشأة لتقدير إحتمال إستمرار التوزيعات النقدية أو زيادتها أو إمكانيات التوسع في العمليات . وبصفة عامة ، فإنه كلما زادت السيولة ، كلما إنخفض خطر فشل المنشأة .

وتعبر المرونة المالية Financial Flexibility عن قدرة المنشأة على تعديل مقدار وتوقيت التدفقات النقدية حتى يمكنها الاستجابة للاحتياجات والفرص غير المتوقعة . على سبيل المثال ، قد تصبح الشركة مثقلة بالديون - أي تصبح غير مرنة مالياً - لدرجة تحد من مصادرها النقدية اللازمة للتوسع أو لسداد الديون المستحقة أو تجعلها غير موجودة . فالمنشأة التي لديها درجة كبيرة من المرونة المالية تكون أكثر قدرة على تجاوز الأوقات الصعبة وان تتخطى الأزمات غير المتوقعة وان تنتهز فرص الاستثمار المربح غير المتوقعة . وبصفة عامة ، فإنه كلما زادت المرونة المالية ، كلما انخفض خطر فشل المنشأة .

وقد أدى نقص السيولة وعدم كفاية درجة المرونة المالية الى التأثير الشديد على صناعة الطيران في الولايات المتحدة في الثمانينات وأوائل التسعينات فقد قررت أغلب شركات الطيرات الأمريكية عن خسائر تشغيل ناجمة بصفة أساسية عن ارتفاع أسعار الفائدة ، وزيادة تكاليف الوقود وتخفيض الأسعار بسبب إعادة التنظيم . وبسبب خسائر التشغيل وإنخفاض السيولة ، فقد طلبت بعض شركات الطيرات من موظفيها التوقيع على عقود عمل تقضي بعدم تقديم أية زيادات في الأجور . وإضطرت شركات أخرى - نتيجة لثقل عبء الديون ونقص المرونة المالية والسيولة - لإلغاء أوامر شراء طائرات جديدة اكثر كفاءة . وإتجهت بعض الشركات الكبرى لبيع بعض أصولها للحفاظ على درجة السيولة ، في حين أعلنت بعض الشركات إفلاسها . ولم يكن كل هذا سراً ، فقد كانت ميزانيات شركات الطيران تبرز بصورة واضحة عدم مرونتها المالية وضعف السيولة بها .

جوانب القصور في الميزانية LIMITATION OF THE BALANCE SHEET

كما أشرنا في الفصول السابقة ، فإن الميزانية لا تعكس القيمة الجارية وذلك بسبب إستخدام المحاسبين لأساس التكلفة التاريخية في تقييم الأصول والالتزامات والتقرير عنها . فعند إعداد الميزانية طبقا للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها ، تُقدر أغلب الأصول بالتكلفة بإستثناءات معينة مثل حسابات المدينين والأوراق المالية القابلة للتداول وبعض الاستثمارات طويلة الأجل .

ويعتقد الكثير من المحاسبين في ضرورة إعادة تقدير كل الأصول على أساس القيم الجارية . ومع ذلك ، فإن هناك إختلاف واسع في الآراء حول أساس التقييم الذي يجب إستخدامه . حيث يرى البعض ضرورة تعديل القوائم المالية التاريخية على أساس

وحدات نقدية ثابتة (تغيرات المستوى العام للأسعار) عند إرتفاع معدل التضخم، ويعتقد آخرون أن مفهوم التكلفة الجارية (تغيرات المستوى الخاص للأسعار) أكثر إفادة، في حين يعتقد آخرون في ضرورة إستخدام مفهوم صافي القيمة القابلة للتحقق. وبغض النظر عن الطريقة المفضلة، فإنها جميعا تختلف بصورة جوهرية عن مدخل التكلفة التاريخية، حيث أن كلا منها يمتاز عن أساس التكلفة التاريخية بأنه يعرض تقدير أكثر دقة More accurate للقيمة الجارية للمنشأة، رغم أن التساؤل حول درجة مصداقية القيم التي نحصل عليها لم يُحل بعد.

ومن جوانب القصور الأخرى للميزانية ضرورة إستخدام الأحكام والتقديرات الشخصية. فمن الصعب تحديد مدى إمكانية تحصيل حسابات المدينين، قابلية المخزون للبيع، والعمر الانتاجي للأصول الملموسة وغير الملموسة طويلة الأجل. فرغم أن عملية إهلاك الأصول طويلة الأجل من الممارسات المتعارف عليها، فإن المحاسبين بصفة عامة يتجاهلون حالات نماء accretion الأصول وتعاظم قيمتها.

ولأن الأحكام والتقديرات الشخصية المستخدمة في إعداد الميزانية قد تضر أو تفيد أطراف معينة، فإن المعايير الأخلاقية يجب أن تلعب دورها في عملية إتخاذ المحاسبين لقرارهم، حيث يلزم أن يكون المحاسب على دراية بالأثر المحتمل لهذه الأحكام والتقديرات الشخصية على مصالح الأطراف المختلفة.

وعلاوة على ذلك، فإن الميزانية تستبعد بالضرورة العديد من البنود ذات القيمة المالية للمنشأة والتي لا يمكن تسجيلها بصورة موضوعية. فقيمة الموارد البشرية بالمنشأة ذات أهمية معنوية بالنسبة لها بالتأكيد، ولكنها تستبعد من الميزانية لصعوبة القياس الكمي لهذه الأصول. ومن البنود الأخرى ذات القيمة والتي لا يقرر عنها المهارات الإدارية والتفوق البحثي والسمعة. ويعتبر إستبعاد البنود السابقة أمراً مفهوما وله مبرراته. ولكن هناك العديد من البنود التي يمكن ويجب أن تظهر في الميزانية (وأغلبها إلتزامات) ولكن يقرر عنها «خارج الميزانية off Blance Sheet وقد لا يقرر عنها إطلاقا. وسوف نناقش العديد من هذه البنود المحذوفة في فصول تالية.

إن قصور القوائم المالية يعد واحدا من أهم التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة. حيث أن مستخدمي القوائم المالية يتحولون بصورة متزايدة إلى مصادر أخرى للوفاء بإحتياجاتهم التي لا تلبيها المعلومات التي تتضمنها القوائم المعدة على أساس المبادىء المحاسبية المتعارف عليها حاليا. ولتحديد إحتياجات مستخدمي القوائم المالية من

المعلومات وللوفاء بهذه الاحتياجات قامت لجنة قضايا المستقبل في AICPA بإعداد ورقة عمل في الأهمية المتغيرة للقوائم المالية . وقد إستخدمت لجنة التخطيط الاستراتيجي بالمعهد هذه الورقة كمدخلات لعملية التخطيط بها .

تبويب الميزانية CLASSIFICATION IN THE BALANCE SHEET

يتم تبويب حسابات الميزانية بحيث تُجمع البنود المتماثلة معا للوصول إلى مجاميع فرعية ذات مغزى . وعلاوة على ذلك ، يتم ترتيب البنود بشكل يُظهر العلاقات الهامة ومجموعات البنود الثلاث المستخدمة بصفة عامة في الميزانية هي الأصول والالتزامات وحقوق الملكية . وقد سبق تعريف هذه البنود في الفصل الثاني . ويعاد تقسيم هذه البنود الى عدد من البنود الفرعية التي تمد القارىء بمعلومات إضافية . ويُشير الجدول التالي إلى الشكل العام لعرض الميزانية .

تبويب الميزانية

الأصول	الالتزامات ، حق الملكية
أصول متداولة	إلتزامات متداولة
إستثمارات طويلة الأجل	ديون طويلة الأجل
العقارات والآلات والمعدات	حقوق الملكية
الأصول غير الملموسة	أسهم رأس المال
أصول أخرى	رأس المال الاضافي المدفوع
	الأرباح المحتجزة

وهناك عدة طرق أخرى لتبويب الميزانية ، ولكن هذه هي المجموعات الفرعية الأساسية ، ولا يوجد سوى إختلاف ضئيل جداً عنها في الممارسة . وإذا كنا بصدد منشأة فردية أو شركة أشخاص فسوف تختلف التبويبات داخل جزء حقوق الملكية بشكل بسيط .

الأصول المتداولة : Current Assets

تمثل الأصول المتداولة النقدية والأصول الأخرى المتوقع تحويلها إلى نقدية أو بيعها أو إستهلاكها سواء خلال سنة أو خلال دورة التشغيل أيهما أطول . وتتمثل دورة التشغيل في متوسط الفترة الزمنية بين الحصول على المواد والمهمات اللازمة لانتاج منتج معين ، وتحقق النقدية من بيع هذا المنتج . حيث تبدأ الدورة من النقدية الى المخزون ثم الانتاج فحسابات المدينين لتعود مرة أخرى للنقدية . وعند وجود عدد من دورات التشغيل خلال

السنة الواحدة تُستخدم فترة السنة. أما إذا كانت دورة التشغيل أطول من سنة، فتستخدم الفترة الأطول. وتعرض الأصول المتداولة في الميزانية بغرض إيضاح درجة السيولة. وتتمثل البنود الخمسة الأساسية التي تدرج ضمن الأصول المتداولة في النقدية، الأوراق المالية القابلة للتداول، حسابات المدينين، المخزون، المدفوعات المقدمة. وتدرج النقدية بقيمتها المحددة، في حين تُقيم الأوراق المالية القابلة للتداول على أساس التكلفة أو التكلفة أو السوق أيهما أقل، وتدرج حسابات المدينين بالمقدار المقدر تحصيلة منها، ويُوضح المخزون بصفة عامة على أساس التكلفة أو التكلفة أو السوق أيهما أقل، وتُقيم البنود المدفوعة مقدماً بالتكلفة.

ولا تعد البنود السابقة ضمن الأصول المتداولة إذا لم يكن من المتوقع تحققها To be realized خلال فترة سنة أو دورة التشغيل أيهما أطول. على سبيل المثال، فإن النقدية المخصصة لأغراض أخرى بخلاف سداد الالتزامات المتداولة والاستخدام في العمليات الجارية تُستبعد من الأصول المتداولة. فالقاعدة العامة هي أنه إذا كان أصل معين سيتحول الى نقدية أو سيستخدم في سداد إلتزام متداول خلال فترة سنة أو دورة تشغيل أيهما أطول، فإنه يُصنف كأصل متداول. ولكن هناك إستثناءات على هذه القاعدة، فالاستثمار في أسهم عادية قد يُصنف كأصل متداول أو أصل غير متداول بناءاً على غرض الادارة. وعندما تحوز الشركة إستثمارات في أسهم عادية أو سندات وتنوي الإحتفاظ بها في الأجل الطويل، فإنه لا يجب تصنيفها كأصل متداول.

ويلاحظ أيضاً أنه رغم التعريف الدقيق للأصل المتداول، فإنه تظهر بعض المشاكل النظرية. ومن هذه المشاكل تبرير إدراج المصروفات المدفوعة مقدما ضمن الأصول المتداولة. والتبرير المعتاد لذلك هو أنه لو لم تدفع هذه البنود مقدماً، فإنها كانت ستتطلب إستخدام أصول متداولة خلال دورة التشغيل. ومع ذلك، فإنه إذا ما إتبعنا هذا المنطق إلى نتيجته النهائية فاننا سنجد أن أي أصل مُشترى من قبل قد أدى إلى عدم إستخدام أصول متداولة خلال دورة التشغيل، ومن ثم يُعتبر أصل متداول.

كما تقع مشكلة أخرى في تعريف الأصل المتداول عندما تستهلك الأصول الثابتة خلال دورة التشغيل. حيث أن التفسير الحرفي لموقف مهنة المحاسبة في هذه القضية سوف يقتضي وضع مقدار مساوي لاعباء الإهلاك أو الاستهلاك الجارية للأصول غير المتداولة ضمن جزء الأصول المتداولة في بداية العام، وذلك لأنها سوف تُستهلك consumed في دورة التشغيل التالية. وعادة ما يتم تجاهل هذه المشكلة النظرية التي

توضح أن التفرقة الرسمية التي تتم بين الأصول المتداولة وغير المتداولة هي تفرقة تحكمية arbitray.

النقدية Cash يجب الافصاح عن أية قيود أو إرتباطات واردة على النقدية، ومن أمثلة ذلك الجزء التالي المستخرج من التقرير السنوي لاحدى الشركات الأمريكية.

أصول متداولة	
نقدية	٣,٩٢٧,٠٠٠
نقدية مقيدة (الملاحظة ٢٢)	٨٥,٠٤٣,٠٠٠

الملاحظة ٢٢ ـ الأموال المقيدة :

تمتلك الشركة مبلغ ٢٢٢,٨٨٥,٠٠٠ من العملة البرازيلية (حوالي ١٥ مليون دولار) من الأموال المقيدة المودعة في حساب أحد البنوك البرازيلية وتمثل توزيعات حديثة من أحد الفروع البرازيلية، ومن المتوقع أن توضع هذه الأموال تحت تصرف الشركة في العام القادم.

كما تمتلك الشركة أيضا ١١٦,٧٠٧,٠٠٠ فرنك سويسري (ما يقرب من ٧٠ مليون دولار) في وديعة مخصصة لسداد سندات الشركة المستحقة السداد بالفرنك السويسري.

ففي هذا المثال، كانت النقدية مقيدة للوفاء بإلتزام مستحق السداد ولذلك فإنها أُدرجت ضمن الأصول المتداولة. وإذا كانت النقدية مقيدة لأغراض أخرى بخلاف الإلتزامات المتداولة، فإنها تُستبعد من الأصول المتداولة كما هو الحال في العرض التالي المستخرج من التقرير السنوي لإحدى الشركات :

أصول متداولة	
نقدية واستثمارات قصيرة الأجل	٩,١٢٣,٠٠٠
أصول أخرى	
أموال مقيدة (الملاحظة ١)	٨,١٠١,٠٠٠

الملاحظة ١ ـ الأموال المقيدة

خلال السنة الحالية إتفقت الشركة على دين طويل الأجل لإنشاء مركز توزيع جديد للسلع سريعة التلف، وقد أُدرج مبلغ الدين ضمن الديون طويلة الأجل وتم التقرير عن المتحصلات النقدية التي لم تُنفق حتى نهاية العام كأموال مقيدة.

الاستثمارات قصيرة الأجل : Short - Term Investments

يجب أن يتضمن عرض الاستثمارات قصيرة الأجل في الميزانية أسس تقييمها وأية فروق بين تكلفتها وقيمته السوقية الجارية. والطريقة المتعارف عليها للمحاسبة عن الاستثمارات قصيرة الأجل - والتي يُشار إليها عادة بالأوراق المالية القابلة للتداول - هي طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل. والمثال التالي مستخرج من التقرير السنوي لإحدى الشركات.

أصول متداولة	
النقدية	١,٧٠٤,٠٠٠
أوراق مالية قابلة للتداول، على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل (التكلفة ٦,٧٧٦,٠٠٠)	٥,٧١١,٠٠٠

حسابات المدينين : Receivables حيث يجب التقرير بوضوح عن أية خسائر متوقعة نتيجة لعدم التحصيل، ومقدار وطبيعة أية حسابات غير تجارية، وأية بنود مرهونة أو مخصوصة منها. وقد قررت إحدى الشركات عن حسابات المدينين بها كما يلي :-

أصول متداولة	
حسابات وأوراق تجارية :	
حسابات مدينين	١٠٢,٢١٢,٠٠٠
شركات تابعة	١,١٥٧,٠٠٠
أوراق وعقود تجارية للبيع بالتقسيط	٦٢٥,٠٠٠
الجملة	١٠٣,٩٩٤,٠٠٠
ناقص مخصصات الحسابات المشكوك في تحصيلها	٨,١٩٤,٠٠٠
صافي الحسابات التجارية	٩٥,٨٠٠,٠٠٠
حسابات مدينين من فروع مالية غير مندمجة	٢٢,١٠٦,٠٠٠

المخزون : Inventories لعرض المخزون بصورة صحيحة يلزم الإفصاح عن أساس التقييم (مثل التكلفة أو السوق أيهما أقل)، وطريقة التسعير (FIFO أو LIFO) وكذلك عن مرحلة الاتمام في حالة الشركات الصناعية مثل الشركة التالية :

أصول متداولة		
المخزون - على أساس التكلفة (محددة بطريقة Fito) أو السوق:		
منتجات تامة	١٠٣,٤٠٥,٠٠٠	
تحت التشغيل	١٢٦,٦٦٧,٠٠٠	
مواد خام وأجزاء مشتراة	١٦٧,٩٧٢,٠٠٠	٣٩٨,٠٤٤,٠٠٠

المصروفات المدفوعة مقدماً Prepaid Expenses تتمثل المصروفات المدفوعة مقدما التي تتضمنها الأصول المتداولة في شكل نفقات تمت بالفعل للحصول على منافع (خدمات عادة) خلال سنة واحدة أو دورة التشغيل أيهما أطول. وتمثل هذه البنود أصول متداولة، لأنها إن لم تكن سُددت بالفعل فإنها كانت ستتطلب إستخدام نقدية خلال السنة أو دورة التشغيل التالية. ومن الأمثلة الشائعة على ذلك السداد المقدم لأقساط بوليصة التأمين والذي يُصنف كمصروف مدفوع مقدماً وقت إجراء النفقة، لأن السداد يسبق تلقي منافع التغطية التأمينية. ويتم التقرير عن المصروفات المدفوعة مقدما بمقدار التكلفة غير المستنفدة أو غير المستهلكة. ومن الأمثلة الشائعة الأخرى على المصروفات المقدمة الايجار المدفوع مقدماً والضرائب، الاعلان، والمهمات والأدوات المكتبية. على سبيل المثال، فقد أدرجت إحدى الشركات مصروفاتها المدفوعة مقدما ضمن الأصول المتداولة كما يلي:-

أصول متداولة:	
المخزون	١٨,٠١٣,٠٠٠
مصروفات مدفوعة مقدما	١,٤٩٢,٠٠٠
صافي الأصول الخاصة بالعمليات المنتهية	٥,١٦٢,٠٠٠

وتقوم الشركات عادة بإدراج التأمين وغيره من المدفوعات المقدمة عن سنتين أو ثلاثة ضمن الأصول المتداولة رغم أن جزء من هذه المدفوعات المقدمة يخص فترات تقع بعد سنة أو دورة التشغيل الحالية.

الإلتزامات المتداولة Current Liabilities

تمثل الإلتزامات المتداولة تعهدات يُتوقع سدادها إما عن طريق إستخدام الأصول المتداولة أو خلق إلتزامات متداولة أخرى. حيث يتضمن هذا المفهوم مايلي:-

١ ـ المستحقات الناتجة عن الحصول على السلع والخدمات، مثل حسابات الدائنين والضرائب المستحقة وغيرها.

٢ ـ المبالغ المحصلة مقدماً مقابل تسليم السلع أو تقديم خدمات مثل إيراد الإيجار غير المكتسب unearned أو إيراد الإشتراكات غير المكتسب.

٣ ـ الإلتزامات الأخرى التي سيتم سدادها خلال دورة التشغيل مثل الجزء من السندات طويلة الأجل الذي سيتم سداده خلال الفترة الجارية أو التعهدات قصيرة الأجل الناتجة عن شراء معدات.

وفي بعض الحالات يظل أحد الإلتزامات المستحقة السداد في السنة التالية غير مدرج ضمن جزء الإلتزامات المتداولة، ويحدث ذلك إما عندما يكون من المتوقع سداد الدين عن طريق إصدار دين آخر طويل الأجل أو عندما يُسدد الدين من الأصول غير المتداولة. ويستخدم هذا المدخل لأن عملية تسوية الدين لا تحدث بإستخدام أصول متداولة أو خلق إلتزامات متداولة أخرى.

وليس هناك ترتيب ثابت للتقرير عن الإلتزامات المتداولة، ولكن البنود التي يتم عادة إدراجها أولاً هي أوراق الدفع وحسابات الدائنين أو «الديون قصيرة الأجل»، في حين تدرج ضرائب الدخل المستحقة، المستحقات الجارية من الديون طويلة الأجل أو «الالتزامات المتداولة الأخرى» في النهاية عادة. وفيما يلي مثال على جزء الالتزامات المتداولة بإحدى الشركات.

الالتزامات المتداولة:	
ديون قصيرة الأجل	٢٢,٥٠٠,٠٠٠
حسابات دائنين عامة	٢٤٠,٤٠٠,٠٠٠
حسابات دائنين لشركات تابعة غير مندمجة	١٨,٢٠٠,٠٠٠
مبالغ محصلة مقدماً من العملاء عن عقود	١٦١,١٠٠,٠٠٠
أجور ومنافع مستحقة	١٦٩,٤٠٠,٠٠٠
تكاليف ضمان مستحقة	٣٤,١٠٠,٠٠٠
ضرائب مستحقة بخلاف ضريبة الدخل	٢١,٩٠٠,٠٠٠
فوائد مستحقة	٢٨,٣٠٠,٠٠٠
إلتزامات مستحقة أخرى	١٥١,٠٠٠,٠٠٠
ضرائب دخل مستحقة	١١٢,٢٠٠,٠٠٠
الجزء الجاري من الدين طويل الأجل	١٢,٤٠٠,٠٠٠
جملة الالتزامات المتداولة	٩٧١,٥٠٠,٠٠٠

وتتضمن الالتزامات المتداولة بنود مثل أوراق الدفع وحسابات الدائنين التجارية وغير التجارية، المبالغ المحصلة مقدما من العملاء، والمستحقات الجارية من الديون طويلة الأجل. وتدرج ضرائب الدخل وغيرها من البنود المستحقة منفصلة إذا كانت هامة نسبياً. كما يجب وصف أية إلتزامات مضمونة بصورة كاملة في الملاحظات حتى يمكن تحديد الأصول التي تحتفظ بها الشركة كضمان.

وتُعرف الزيادة في جملة الأصول المتداولة عن جملة الالتزامات المتداولة برأس المال العامل، كما يُطلق عليها في بعض الأحيان صافي رأس المال العامل. ويمثل رأس المال العامل صافي مقدار الموارد السائلة نسبياً لدى المنشأة، بمعنى أنه الواقي أو هامش الأمان المتاح للوفاء بالمتطلبات المالية لدورة التشغيل. ونادراً ما يُفصح عن مقدار رأس المال العامل في الميزانية ولكنه يُحسب بواسطة رجال البنوك والدائنين الآخرين كمؤشر على سيولة المنشأة في الأجل القصير. ومع ذلك فإنه لتحديد السيولة الفعلية لرأس المال العامل ومدى إتاحته للوفاء بالالتزامات المتداولة، فإنه يلزم تحليل مكونات الأصول المتداولة ومدى إقترابها nearness من النقدية.

الاستثمارات طويلة الأجل: Long-Term Investments

تتكون الاستثمارات طويلة الأجل - التي تُعرف إختصاراً بالاستثمارات - عادة من واحدة من الأنواع الأربعة التالية:

١ - الإستثمارات في أوراق مالية مثل السندات، الأسهم العادية، أو الأذون طويلة الأجل

٢ - الإستثمارات في أصول ثابتة ملموسة لا تستخدم في التشغيل حالياً، مثل الأراضي المحتفظ بها لغرض المضاربة.

٣ - الاستثمارات المجنبة في صناديق خاصة مثل صندوق إستهلاك الديون، صندوق المعاشات أو الصندوق المخصص للتوسعات. ويضم هذا النوع القيمة النقدية لتسوية بوليصة التأمين على الحياة

٤ - الاستثمارات في شركات تابعة أو فروع غير مندمجة.

وتحتفظ الشركة بالاستثمارات طويلة الأجل للعديد من السنوات ولا تقتنيها بنية التخلص منها في المستقبل القريب. وتعرض عادة في الميزانية أسفل الأصول المتداولة مباشرة في جزء منفصل بعنوان الاستثمارات. ويلاحظ أن العديد من الاستثمارات التي تظهر ضمن الاستثمارات طويلة الأجل تكون قابلة للتداول بالفعل، ولكنها لا تدرج

ضمن الأصول المتداولة إذا لم تكن الشركة تقتنيها أو تحتفظ بها بنية تحويلها الى نقدية في الأجل القصير - أي خلال سنة أو خلال دورة التشغيل أيهما أطول. وقد قررت إحدى الشركات عن إستثماراتها كما يلي:

الاستثمارات	
الاستثمار في شركة Alco للخدمات الصحية	٦٢,٢٥٥,٠٠٠
إستثمارات أخرى	٣٧,٥٣٣,٠٠٠
حسابات مدينة طويلة الأجل	٢٢,١٩١,٠٠٠
	١٢١,٩٧٩,٠٠٠

العقارات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة:

Property, Plant, Equipment, and Intangible Assets

تمثل العقارات والآلات والمعدات ممتلكات ذات طبيعة مستمرة تستخدم في العمليات المنتظمة للمنشأة. وتتكون هذه الأصول من ممتلكات مادية ملموسة مثل الأراضي، المباني، الالات، الأثاث، الأدوات، والموارد التي تتعرض للنفاد (مثل أراضي الغابات، المناجم). وباستثناء الأراضي، فإن أغلب هذه الأصول إما أنها تهلك (مثل المباني) أو أنها تستعمل (مثل أراضي الغابات).

وقد قررت إحدى الشركات عن هذا الجزء من الأصول في الميزانية كما يلي:

العقارات، الآلات، والمعدات	
الأراضي	٥,٨١٢,٠٠٠
المباني	٤٦,٤٩٠,٠٠٠
آلات، معدات	٧٢,٥١٣,٠٠٠
إستئجارات رأسمالية Leases	٣٩,٤٢٥,٠٠٠
تحسينات على عقارات مستأجرة	١٩,٠٦٨,٠٠٠
	١٨٣,٣٠٨,٠٠٠
ناقص: مجمع الاهلاك	٥٥,٤٩٦,٠٠٠
	١٢٧,٨١٢,٠٠٠
أدوات بعد الاهلاك	٣٧,٠٥٣,٠٠٠
صافي العقارات، الآلات، المعدات	١٦٤,٨٦٥,٠٠٠

وتفتقر الأصول غير الملموسة للوجود المادي وعادة ما تقترن منافعها المستقبلية بدرجة عالية من عدم التأكد. ومن بينها براءات الاختراع، حقوق النشر، الامتيازات، الشهرة، العلامات التجارية، الأسماء التجارية، العمليات السرية، ومصاريف التأسيس. وبصفة عامة يتم استنفاد هذه الأصول غير الملموسة وتحميلها على المصروفات على مدى فترة من ٥ إلى ٤٠ سنة. وقد تمثل الأصول غير الملموسة موارد إقتصادية هامة، رغم أن المحللين الماليين يتجاهلونها غالبا ويقوم المحاسبون بتخفيض قيمتها بصورة تحكمية وذلك لصعوبة تقييمها.

وقد قررت إحدى الشركات عن أصولها غير الملموسة في الميزانية كما يلي :

الأصول غير الملموسة :	
الشهرة ناقص استنفاد مجمع قدره ٥٧,٨٢٧	١٤٥,٦١٧
براءات اختراع، إمتيازات، علامات تجارية ناقص استنفاد مجميع قدره ١٩٨,٠٢٦	٣٧١,٠٠٥
تكاليف وضع برامج حاسب آلي ناقص استنفاد مجمع قدره ٤٦,٢٨٠	١٢٠,٢١٤
جملة الأصول غير الملموسة	٦٣٦,٨٣٦

ويلزم الافصاح عن أسس تقييم العقارات والالات والمعدات والأصول غير الملموسة وأية حقوق رهن عليها وكذلك أسس حساب الاستنفاد، ويتم ذلك عادة في الملاحظات على القوائم.

الأصول الأخرى Other Assets

تتنوع البنود التي يضمها جزء الأصول الأخرى بصورة واسعة في الممارسة العملية. ومن البنود التي يشيع إدراجها في هذا الجزء الأعباء المؤجلة (المصروفات طويلة الأجل المسددة مقدما)، الحسابات المدينة غير المتداولة، الأصول غير الملموسة، أصول الصناديق الخاصة، والمبالغ المسددة مقدما للفروع. ولسوء الحظ فإن التصنيف في هذا الجزء عام جداً. ولذلك، فإنه من الضروري تخصيص هذا الجزء للبنود غير المعتادة التي تختلف بصورة واضحة عن الأصول التي تندرج تحت مجموعات أخرى محددة. فعادة ما تدرج بعض التكاليف المؤجلة مثل مصاريف التأسيس التي تحملتها المنشأة في بداية حياتها ضمن هذه المجموعة رغم أن هذه التكاليف من الأفضل إدراجها في جزء الأصول غير الملموسة

الإلتزامات طويلة الأجل : Long - Term Liabilities

تمثل الإلتزامات طويلة الأجل تعهدات على الشركة لا يُتوقع تسويتها خلال دورة التشغيل العادية ولكنها تكون مستحقة في تاريخ معين بعد ذلك. ومن أبرز أمثلة

الالتزامات طويلة الأجل السندات المستحقة، ضرائب الدخل المؤجلة، إلتزامات الإستئجارات، إلتزامات المعاشات. وبصفة عامة، يتطلب هذ الجزء من الميزانية قدراً كبيراً من الافصاح الاضافي لأن أغلب الديون طويلة الأجل تخضع للعديد من الشروط والقيود بغرض حماية المقرضين. وتُصنف الالتزامات طويلة الأجل التي تستحق السداد خلال دورة التشغيل الحالية كإلتزامات متداولة وذلك إذا كانت تسويتها تتطلب إستخدام أصول متداولة.

وبصفة عامة، فإن هناك ثلاثة أنواع من الالتزامات طويلة الأجل هي :

١ ــ تعهدات ناتجة عن حالات مالية معينة مثل إصدار سندات أو تعهدات الاستئجارات طويلة الأجل، وأوراق الدفع طويلة الأجل.

٢ ــ تعهدات ناتجة عن العمليات العادية للمنشأة مثل تعهدات المعاشات، إلتزامات ضرائب الدخل المؤجلة.

٣ ــ تعهدات تعتمد على حدوث أو عدم حدوث واحد أو اكثر من الاحداث المستقبلية لتأكيد المقدار المستحق السداد أو الطرف المستحق لهذا المقدار أو تاريخ الاستحقاق، وذلك مثل الضمانات الخاصة بالمنتجات والخدمات وغيرها من الالتزامات العرضية. ومن المفضل التقرير عن أية علاوة أو خصم إصدار بصورة منفصلة كإضافة إلى أو طرح من قرض السندات وعادة مايتم وصف شروط إتفاقيات الديون طويلة الأجل بما فيها تاريخ أو تواريخ الاستحقاق، معدلات الفائدة، وطبيعة الالتزام وأية ضمانات مرهونة لهذا الدين في ملاحظات القوائم المالية.

حقوق الملكية Owners Equity

تؤدي التعقيدات الخاصة بإتفاقات أسهم رأس المال والقيود المتعددة على الحق المتبقي Residual equity (التي تفرضها قوانين الشركات، وإتفاقات الديون التي يفرضها مجلس الادارة) إلى جعل جزء حقوق الملكية (أو حق المساهمين) بالميزانة واحدا من أصعب الأجزاء في إعداده وفي فهمه. وعادة ما يُقسم هذا الجزء إلى ثلاثة أجزاء فرعية كما يلي :

	جزء حقوق الملكية
١. أسهم رأس المال :	القيمة الاسمية أو المحددة للأسهم المصدرة.
٢. علاوة إصدار الأسهم :	الزيادة في المقدار المسدد عن القيمة الاسمية أو المحددة للسهم
٣. الأرباح المحتجزة :	الأرباح غير الموزعة للشركة.

وتتمثل متطلبات الإفصاح الأساسية الخاصة بالأسهم العادية في القيمة الاسمية للاسهم المرخص بها والمصدرة والمدفوعة . وعلاوة على ذلك ، فإن أية أسهم رأس مال سيعاد إستردادها (أسهم خزانة Treasury stock) تظهر كتخفيض من حقوق الملكية . وعادة ما تعرض علاوة الاصدار كرقم واحد رغم أن أجزاءها الفرعية قد تكون هامة إذا كانت مصادر رأس المال الاضافي متنوعة وهامة نسبيا . وقد يُقسم جزء الأرباح المحتجزة إلى أرباح غير مخصصة (وهي القيم المتاحة للتوزيع) وأرباح مخصصة (عن طريق عقود السندات مثلا او إتفاقيات القروض) .

وتختلف حسابات حق المساهمين في الشركة المساهمة بصورة واضحة عن تلك الحسابات في المنشأة الفردية أو شركة الأشخاص . ففي شركات الأشخاص يتم الفصل بين حسابات رأس المال الدائمة للشركاء ورصيد حساباتهم المؤقتة (حسابات المسحوبات أو الحسابات الجارية) . في حين يُستخدم حساب واحد لرأس المال في المنشآت الفردية يتعامل مع كل الصفقات المتعلقة بحق الملكية .

أشكال عرض الميزانية CLASSIFIED BALANCE SHEET FROM

من أشكال الترتيب شائعة الاستخدام في عرض الميزانية ما يُطلق عليه شكل الحساب account form ، حيث يقوم بإدراج الأصول بأجزائها في الجانب الأيمن ، والالتزامات وحقوق المساهمين بإجزائها في الجانب الأيسر . والعيب الأساسي لهذا الشكل هو حاجته لورقتين متقابلتين . ولتجنب إستخدام الأوراق المتقابلة يُستخدم شكل التقرير Report form الذي يقوم بإدراج الإلتزامات وحقوق المساهمين أسفل الأصول مباشرة في نفس الصفحة .

وهناك أشكال أخرى لعرض الميزانية لا تستخدم على نطاق واسع ، كأن تُطرح الالتزامات المتداولة من الأصول المتداولة للوصول لصافي رأس المال العامل أو أن تُطرح جملة الالتزامات من جملة الأصول .

المعلومات الاضافية المقرر عنها في الميزانية
ADDITIONAL INFORMATION REPORTED

لا تكتمل الميزانية بمجرد إدراج حسابات الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية . حيث تُعطي أهمية كبيرة للمعلومات الاضافية سواء الجديدة تماما أو التي تُعد توضيحا أو وصفا لبنود الميزانية . وبصفة عامة ، فإن هناك أربعة أنواع من المعلومات الاضافية للحسابات والمقادير المعروضة في الميزانية وهي :

١ ـ الأحداث العرضية: وهي أحداث هامة نسبيا ذات ناتج غير مؤكد.
٢ ـ أسس التقييم والسياسات المحاسبية: وهي توضيح لطرق التقييم المستخدمة أو الافتراضات الاساسية المتعلقة بتقييم المخزون، طرق الإهلاك، الاستثمارات في الفروع، وغيرها.
٣ ـ الحالات التعاقدية: وهي توضيح لقيود أو شروط معينة مقترنة بأصول أو إلتزامات محددة.
٤ ـ الإفصاح عما بعد الميزانية: وهو الإفصاح عن أحداث معينة وقعت بعد تاريخ الميزانية ولكن قبل إصدار القوائم المالية.

الأحداث العرضية

المكاسب العرضية: تمثل المكاسب العرضية حقوق للشركة بتلقي أصول معينة (أو تخفيض إلتزامات) من المنتظر وقوعها ولكن بشكل غير مؤكد، ومن أمثلة المكاسب العرضية مايلي:

١ ـ إحتمال الحصول على نقدية من الهبات والتبرعات والحوافز وخلافه.
٢ ـ إحتمال إسترداد أموال من الحكومة في المنازعات الضريبية.
٣ ـ القضايا المرفوعة أمام المحاكم التي يحتمل أن تأتي نتيجتها في صالح المنشأة.

وقد تبنى المحاسبون سياسة متحفظة في هذا المجال. حيث لا تُسجل المكاسب العرضية وإنما يُفصح عنها في الملاحظات فقط عندما تكون إحتمالات تحققها عالية. ونتيجة لذلك، فإنه من غير المعتاد أن نجد معلومات عن المكاسب العرضية في القوائم المالية والملاحظات المرفقة بها.

الخسائر العرضية:

طالبت قائمة FASB رقم ٥ بتحميل الخسارة المقدرة من الخسائر العرضية على المصروفات مع تسجيل إلتزام أو أصل مقابل contra asset إذا ما تحققت الشروط التالية:

١ ـ إذا كانت المعلومات المتاحة قبل إصدار القوائم المالية تشير إلى أنه من المحتمل Probable أن أحد أصول الشركة قد أُضير أو أنها قد تحملت بأحد الالتزامات في تاريخ الميزانية.
٢ ـ أن مقدار الخسارة يمكن تقديره بصورة معقولة.

وكما سبق القول، فإن إنشاء إلتزام عن الضمانات الخاصة بالمنتجات والخدمات يستوفي هذين الشرطين ولذلك تعتبر خسارة عرضية يجب إثبات إستحقاقها. ومع ذلك، فإنه في أغلب حالات الخسائر العرضية لا يتحقق واحد من الشرطين السابقين أو

كلاهما . على سبيل المثال : بفرض أن هناك دعوى قضائية ضد الشركة وأن محامي الشركة قد أشار الى إمكانية أن تخسرها الشركة ، ففي مثل هذه الحالة هناك مجرد «إمكانية Possibility للخسارة ولكنها ليست خسارة محتملة Probable ولذلك لا يلزم تسجيل الإلتزام والخسارة المتعلقة به ومع ذلك ، فإن طبيعة هذا الحدث ومقدار الخسارة الذي يتضمنه يجب الافصاح عنها في الملاحظات . وإذا لم يكن ممكنا تقدير المبلغ ، يتم الافصاح في صورة عامة عن طريق وصف الخسارة العرضية وتوضيح عدم امكانية تحديد المتوقع بها . ولأن هذه الأنواع من الخسائر العرضية هي مجرد أحداث ممكنة فإنها لا يجب أن تدخل في تحديد صافي الدخل .

وهناك تنوع في الممارسة العملية فيما يتعلق بالمحاسبة عن الالتزامات العرضية وذلك بسبب الاختلاف في تفسير كلمتي «محتمل» probable و «ممكن» Possible ونتيجة لذلك تختلف الأحداث العرضية التي يتم التقرير والافصاح عنها الى حدما . حيث يتطلب هذا المجال من الممارسة أن يستخدم المحاسب حكمه المهني لأن تحديد الصورة المكتملة والصحيحة في المحاسبة والافصاح عن هذه الاحداث يخضع للحكم الشخصي بصورة كبيرة .

ومن أبرز الأمثلة الشائعة للخسائر العرضية التي لا تسجل كإلتزامات ولكن يُفصح عنها في الملاحظات ما يلي :

١ ـ الضمانات المقدمة لديون أطراف أخرى .
٢ ـ تعهدات البنوك التجارية في خطابات الضمان
٣ ـ التعهد بإعادة شراء الحسابات المدينة أو الأصول التي تم بيعها أو تحويلها .
٤ ـ المنازعات حول ضرائب الدخل الاضافية عن سنوات سابقة .
٥ ـ المنازعات القضائية ذات العائد غير المؤكد .

ولا تلتزم الشركات بالافصاح عن الأحداث العرضية المرتبطة بالمخاطر العامة والتي لها أثرها على عمليات المنشأة ، مثل إحتمالات الحروب ، الاضراب ، الكوارث غير المؤمن ضدها ، أو إنحسار النشاط ضمن ملاحظات القوائم المالية .

سياسات التقويم المحاسبية : Valuations and Accounting Policies

كما سيتضح في الفصول التالية هذا الكتاب ، فإن المحاسبين يستخدمون العديد من الطرق والأسس المختلفة في تقييم الأصول وتوزيع التكاليف . على سبيل المثال ، فإنه يمكن حساب قيمة المخزون في ظل عدة إفتراضات للتدفق (مثل FIFO/LIFO) كما يمكن اهلاك الآلات والمعدات في ظل عدة طرق مقبولة لتوزيع التكلفة (مثل طرق

القسط المتناقص أو القسط الثابت)، كما يمكن إثبات الاستثمارات بعدة طرق للتقييم (مثل التكلفة أو سعر السوق). والمستخدمون المتمرسون للقوائم المالية يعلمون هذه الحالات الممكنة ويفحصون القوائم بعناية لتحديد الطرق المستخدمة.

وتوصي نشرة APB رقم ٢٢ بالافصاح عن كل المبادىء والطرق المحاسبية الهامة المنتقاة من بين البدائل المتعددة أو تلك التي تخص صناعة بذاتها. ويكون هذا الافصاح مفيداً بصفة خاصة إذا ما قدم في جزء منفصل تحت عنوان «ملخص السياسات المحاسبية الهامة» يلي ملاحظات القوائم المالية أو أن يُعرض في الملاحظة الأولى.

العقود والمفاوضات :

Contracts And Negotiations

بالاضافة إلى الأحداث العرضية وطرق التقييم المختلفة التي يُفصح عنها كبيانات إضافية للقوائم المالية، فإنه يلزم الافصاح عن أية عقود أو مفاوضات هامة في ملاحظات القوائم.

على سبيل المثال، فإن الشركات ملزمة بالافصاح عن الشروط الخاصة بعقود الاستئجارات، إلتزامات المعاشات، والخطط الخاصة بخيارات الأسهم stock option plans بصورة واضحة في الملاحظات. فالمحلل الذي يقوم بفحص القوائم المالية لا يرغب فقط في معرفة مقدار الالتزامات، ولكن يرغب أيضا في معرفة كيف تؤثر الشروط التعاقدية المختلفة لهذه الديون على الشركة في الحاضر والمستقبل.

وهناك العديد من البنود الأخرى التي قد يكون لها أثر هام ومعنوي على المنشأة ولذلك يلزم الافصاح عن هذه المعلومات. وعلى المحاسب أن يمارس قدراً معقولا من الحكم الشخصي لتحديد ما إذا كان حذف هذه المعلومات يمثل تضليلا للقارىء أم لا. فالقاعدة العامة هي «عندما تقع في شك أقدم على الإفصاح» "when in doubt, dis-close" فالافصاح عن المزيد من المعلومات أفضل من الافصاح عن معلومات غير كافية.

ويجب أن تعكس الأحكام الشخصية للمحاسبين في هذا الصدد الإعتبارات الأخلاقية لأن طريقة الافصاح عن الأساليب والمبادىء المحاسبية وغيرها من البنود التي لها آثار هامة ومعنوية على المنشأة قد تكون محققة لمصالح أطراف معينة على حساب أطراف أخرى. على سبيل المثال، فإن قارىء القوائم المالية قد يستفيد من إبراز المزيد من المعلومات في ملاحظات شاملة، في حين أن الشركة - رغبة منها في عدم التركيز على معلومات معينة - قد تختار تقديم معلومات محدودة في الملاحظات.

الأحداث التالية للميزانية Post - Blance sheet events

(Subsequent Events)

يجب أن توضح ملاحظات القوائم المالية أية أحداث مالية هامة تقع بعد التاريخ الرسمي للميزانية وقبل إصدارها بصورة نهائية. وتُعرف هذه الأحداث بأحداث ما بعد الميزانية وقد يُطلق عليها إختصاراً «الاحداث التالية» Subsequent events. وفيما يلي شكل توضيحي لفترة الأحداث التالية:

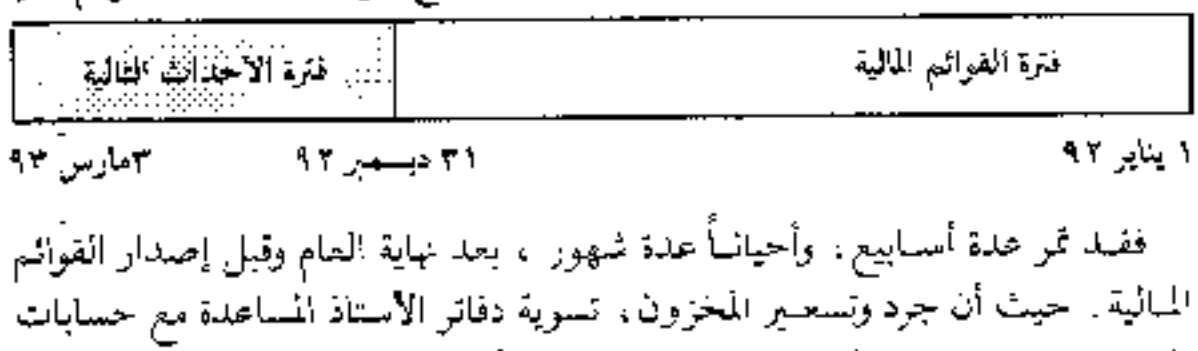

فقد تمر عدة أسابيع، وأحياناً عدة شهور، بعد نهاية العام وقبل إصدار القوائم المالية. حيث أن جرد وتسعير المخزون، تسوية دفاتر الأستاذ المساعدة مع حسابات المراقبة، إعداد قيود التسوية اللازمة، وضمان أن كل الصفقات المتعلقة بالفترة قد سُجلت ومراجعة القوائم المالية بواسطة مراجع مستقل وطباعة التقرير السنوي - كل ذلك يستغرق بعض الوقت. وخلال الفترة بين تاريخ الميزانية وتوزيعها على المساهمين والدائنين، قد تحدث صفقات أو أحداث أخرى هامة تؤثر على المركز المالي للمنشأة أو حالتها التشغيلية بصورة معنوية.

وقد يعتقد قارىء الميزانية الحديثة أن المركز المالي الموضح بها مستقر وينسحب على المستقبل. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الصفقات التالية قد تجعل هذا التصور غير صحيح. فلا بد وأن يعلم القراء أن الشركة قد باعت أحد مصانعها أو أنشأت فرع جديدة أو عانت من خسائر غير عادية أو قامت بتسوية دعوى قضائية هامة أو واجهت أي حدث آخر هام في فترة ما بعد الميزانية. وبدون توضيح ذلك في الملاحظات، فإن القارىء قد ينخدع ويصل لاستنتاجات غير صحيحة.

وهناك نوعان من الأحداث أو الصفقات التي تقع بعد تاريخ الميزانية والتي قد يكون لها أثر هام نسبيا على القوائم المالية أو يلزم مراعاتها لتفسير هذه القوائم بصورة صحيحة.

النوع الأول: ويتكون من الاحداث التي تقدم دليلا إضافياً على حالات كانت موجودة في تاريخ الميزانية أو تؤثر على التقديرات المستخدمة في إعداد القوائم المالية، ومن ثم فإنها تتطلب إجراء تعديلات، فعلى المحاسب أن يستخدم كل المعلومات المتاحة قبل إصدار القوائم المالية لتقييم التقديرات التي اجراها من قبل، لأنه عندما يتجاهل هذه الأحداث

التالية، فإنه يضيع فرصة تحسين درجة صحة القوائم المالية. ويضم هذا النوع الأول المعلومات التي كانت ستسجل في الحسابات إذا ما أتيحت في تاريخ الميزانية وذلك مثل الأحداث التالية التي تؤثر على تحقق أصول معينة مثل الحسابات المدينة والمخزون أو تسوية بعض الإلتزامات المقدرة. حيث تمثل هذه الأحداث حكما نهائيا في حالات معينة كانت موجودة لبعض الوقت.

أما النوع الثاني: فإنه يتكون من الأحداث التي تقدم دليلا على حالات لم تكن موجودة في تاريخ الميزانية ولكنها ظهرت بعد ذلك التاريخ ولا تتطلب تعديلا في القوائم المالية. وقد يلزم الافصاح عن بعض هذه الحالات لتكون القوائم المالية بعيدة عن التضليل. ويأخذ هذا الإفصاح شكل الملاحظات أو الجداول الاضافية وربما شكل البيانات المالية المبدئية Pro Forma التي تعد كما لو كان الحدث قد وقع في تاريخ الميزانية. وفيما يلي أمثلة على مثل هذه الأحداث التي تتطلب الإفصاح دون الحاجة لإجراء تعديلات:-

١ - بيع سندات أو أسهم رأس المال أو تجزئة الأسهم أو التوزيعات في صورة أسهم.
٢ - الإتجاه لإجراء عملية إندماج أو إجراءها بالفعل.
٣ - تسوية دعوى قضائية عندما يكون الحدث الذي أثار الدعوى قد وقع بعد تاريخ الميزانية.
٤ - الخسارة في الآلات أو المخزون بسبب حريق أو فيضان.
٥ - الخسائر المتعلقة بحسابات المدينين والناتجة عن حالات (مثل حدوث كارثة لأحد العملاء) ظهرت بعد تاريخ الميزانية.
٦ - المكاسب أو الخسائر في بعض الأوراق المالية القابلة للتداول.

ويتطلب تحديد الأحداث التي تستلزم تعديل في القوائم المالية أو إفصاح قدر من الحكم الشخصي ومعرفة بالحقائق والظروف المحيطة. على سبيل المثال، إذا حدثت خسارة من أحد الحسابات التجارية للمدينين المشكوك في تحصيلها نتيجة لتدهور المركز المالي للعميل و إفلاسه بعد تاريخ الميزانية، فإنه يلزم تعديل القوائم المالية لأن الإفلاس نجم عن ضعف المركز المالي للعميل والذي كان موجودا في تاريخ الميزانية. في حين أن الخسارة المماثلة الناتجة عن تعرض العميل لحريق أو فيضان بعد تاريخ الميزانية ليست مؤشرا على الظروف الموجودة في ذلك التاريخ ولا تستلزم تعديل القوائم المالية.

وينطبق نفس المعيار على تسوية الدعاوي القضائية، حيث يجب تعديل القوائم المالية إذا كانت الأحداث التي أثارت الدعوى - مثل الاصابة الشخصية أو التعدي على براءات الإختراع - قد وقعت قبل تاريخ الميزانية. فإذا كان الحدث الذي أثار الدعوى قد وقع بعد تاريخ الميزانية، فإنه يلزم الإفصاح عنه دون تعديل في القوائم المالية. ولا

تتطلب الأحداث التالية للميزانية مثل تغيرات الأسعار السوقية المعلنة للأوراق المالية أي تعديل في القوائم المالية، لأن مثل هذه التغيرات تعكس تقييما لحالات مستجدة.

وهناك العديد من الأحداث أو التطورات التالية لتاريخ الميزانية ولا تتطلب تعديلا للقوائم المالية أو إفصاحاً فيها، حيث تتمثل عادة في أحداث أو ظروف غير محاسبية تقوم الإدارة بتوصيلها بطرق أخرى. ومن هذه الأحداث التغير في القوانين أو تغيير المنتجات أو التغييرات الادارية أو حالات الاضراب، الاتفاقيات التسويقية أو فقدان عملاء هامين.

أساليب الافصاح TECHNIQUES OF DISCLOSURE

يجب الإفصاح عن أثر الأحداث العرضية المتنوعة على المركز المالي، طرق تقييم الأصول وعقود واتفاقيات الشركة في صورة مكتملة وواضحة بقدر الإمكان. وهناك عدة طرق للإفصاح عن مثل هذه المعلومات مثل:

التوضيح بين الأقواس: Parenthetical Explanation

حيث تقدم المعلومات أو الايضاحات الاضافية في أقواس بعد البند مباشرة، على سبيل المثال تظهر الاستثمارات في أسهم عادية في الميزانية تحت جزء الاستثمارات كما يلي:

الإستثمارات في أسهم عادة بالتكلفة (قيمة سوقية ٥٨٦,٣٣٠)	٧٨٣,٢٨٠

وتسمح هذه الطريقة بالافصاح عن معلومات إضافية بالميزانية تضيف مزيداً من التوضيح والإكتمال. وتمتاز عن الملاحظة بأنها تدرج المعلومة الاضافية في صلب القائمة بحيث يقل إحتمال عدم الانتباه إليها. وبالطبع فإنه يجب إستخدام التوضيحات المطولة بين الأقواس التي قد تخرج القارىء عن سياق الميزانية بصورة حذره.

الملاحظات: Notes

وتستخدم الملاحظات إذا لم يكن من المناسب إظهار الايضاحات الاضافية بين أقواس. على سبيل المثال، قامت إحدى الشركات بالتقرير عن طرق تحديد تكلفة المخزون في الملاحظات كمايلي:

المخزون (الملاحظة ١)	
منتجات تامة	٣٢٦,٠٠٠,٠٠٠
مواد خام	١١٤,١٠٠,٠٠٠

مواد تعبئة ومهمات	٣٩,٠٠٠,٠٠٠
جملة المخزون	٤٧٩,١٠٠,٠٠٠

الملاحظة ١ ـ المخزون :

يقيم المخزون على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل وبإستخدام طرق تحديد التكلفة المختلفة. وتتضمن التكلفة تكاليف المواد الخام، العمالة، التكاليف الاضافية. وفيما يلي نسبه مخزون آخر المدة الذي تم تقييمه بإستخدام كل من طرق التقييم المختلفة :

متوسط التكلفة	٪٢١
الوارد أولا ـ صادر أولا	٪١٤
الوارد أخيراً ـ صادرا أولاً	٪٦٥

وإذا لم نستخدم طريقة Lifo في تقييم بعض أصناف المخزون، فإن جملة المخزون كانت ستزيد بمقدار ٦٠,١٠٠,٠٠٠ عما هو مقرر عنه.

وتستخدم الملاحظات بصفة عامة في الافصاح عن مدى وجود ومقدار أية توزيعات متراكمة غير موزعة للاسهم الممتازة dividends in arrears أو الشروط أو التعهدات التي تفرضها إلتزامات الشراء أو الترتيبات المالية الخاصة، سياسات الاهلاك أو أية تغيرات في تطبيق المبادىء المحاسبية ومدى وجود أحداث عرضية.

وتعرض الملاحظات كل الحقائق الهامة بأكبر قدر ممكن من الاكتمال والايجاز وقد تؤدي صياغة الملاحظات دون عناية الى تضليل القارىء وليس مساعدته. ويجب أن تضيف الملاحظات الى جملة المعلومات المتاحة في القوائم المالية لا أن تعرض تساؤلات دون الاجابة عنها أو تتناقض مع أجزاء أخرى من القوائم المالية.

عناصر مقابلة وإتصال Cross Reference and Contra Items

تمثل العلاقة المباشرة بين أصل وإلتزام «نقطة إتصال» في الميزانية. على سبيل المثال، فإنه في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ يمكن أن يظهر مايلي بين الأصول المتداولة.

نقدية مودعة في صندوق إستهلاك السندات لتسوية السندات المستحقة ـ أنظر الالتزامات المتداولة	٨٠٠,٠٠٠

في حين تضم الالتزامات المتداولة مقدار السندات المستحقة المطلوب تسويتها خلال العام كما يلي :

سندات مستحقة السداد في سنة ١٩٩٣ ـ أنظر الأصول المتداولة	٢,٣٠٠,٠٠٠

حيث تشير نقطة الاتصال هذه إلى وجود سندات مستحقة السداد وقدرها ٢,٣٠٠,٠٠٠ وأنه قد خُصصت لها نقدية قدرها ٨٠٠,٠٠٠ فقط. ومن ثم فإن النقدية الاضافية المطلوبة يجب أن تأتي من النقدية غير المخصصة أو من بيع إستثمارات أو من الأرباح أو من أي مصدر آخر. ويمكن إظهار هذه المعلومة بين الأقواس إذا ما تم تفضيل هذا الأسلوب.

ومن الإجراءات الأخرى الشائعة إنشاء حساب مقابل contra أو حساب مغذى ad-junt حيث يمثل الحساب المقابل أحد بنود الميزانية التي تخفض أحد حسابات الأصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية. ومن أمثلته حساب مجمع الاهلاك وحساب خصم السندات. وتقدم الحسابات المقابلة بعض المرونة في عرض المعلومات المالية. على سبيل المثال، فإنه بإستخدام حساب مجمع الاهلاك يمكن لقارىء الميزانية التعرف على التكلفة المبدئية للأصل ومجمع إهلاكه حتى تاريخ الميزانية.

ومن ناحية أخرى، فإن الحساب المغذى يؤدي لزيادة أحد حسابات الاصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية. ومن أمثلته علاوة إصدار السندات والتي يتحدد بإضافتها الى حساب السندات المستحقة جملة إلتزام المنشأة.

الجداول المرفقة Supporting Schedules

فكثيرا ما يتطلب الأمر جداول منفصلة لعرض المزيد من المعلومات التفصيلية عن بعض الأصول أو الإلتزامات لأن الميزانية تقدم بند مجمل واحد. ومن أمثلة ذلك مايلي:

عقارات، وآلات، معدات:	
أراضي، مباني، معدات، أصول ثابتة أخرى بعد الاهلاك	٦٤٣,٣٠٠
(أنظر جدول ٣)	

وعندئذ يمكن عرض جدول منفصل كمايلي:ـ

جدول ٣

الأراضي، المباني، المعدات، الأصول الثابتة الأخرى

	الجملة	أراضي	مباني	معدات	أصول ثابتة أخرى
رصيد ١ يناير ١٩٩٣	٧٤٠,٠٠٠	٤٦,٠٠٠	٣٥٨,٠٠٠	٢٦٠,٠٠٠	٧٦,٠٠٠
الاضافات في ١٩٩٣	١٦١,٢٠٠	-	١٢٠,٠٠٠	٣٨,٠٠٠	٣,٢٠٠
	٩٠١,٢٠٠	٤٦,٠٠٠	٤٧٨,٠٠٠	٢٩٨,٠٠٠	٧٩,٢٠٠
أصول مستبعدة أو مباعة سنة ١٩٩٣	٣١,٧٠٠	-	-	٢٧,٠٠٠	٤,٧٠٠
رصيد ٣١ ديسمبر ١٩٩٣	٨٦٩,٥٠٠	٤٦,٠٠٠	٤٧٨,٠٠٠	٢٧١,٠٠٠	٧٤,٥٠٠
الاهلاك حتى ١ يناير ١٩٩٣	١٩٦,٠٠٠	-	١٠٢,٠٠٠	٧٨,٠٠٠	١٦,٠٠٠
اهلاك سنة ١٩٩٣	٥٦,٠٠٠	-	٢٨,٠٠٠	٢٤,٠٠٠	٤,٠٠٠
	٢٥٢,٠٠٠	-	١٣٠,٠٠٠	١٠٢,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
اهلاك الاصول المستبعدة سنة ١٩٩٣	٢٥,٨٠٠	-	-	٢٢,٠٠٠	٣,٨٠٠
مجمع الاهلاك حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٣	٢٢٦,٢٠٠	-	١٣٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	١٦,٢٠٠
القيمة الدفترية للأصول	٦٤٣,٣٠٠	٤٦,٠٠٠	٣٤٨,٠٠٠	١٩١,٠٠٠	٥٨,٣٠٠

المصطلحات المستخدمة TERMINOLOGY

إن أسماء الحسابات في الأستاذ العام لا تمثل بالضرورة أفضل مصطلحات يمكن إستخدامها لأغراض الميزانية. فأسماء الحسابات تكون عادة موجزة وتتضمن مصطلحات فنية لا يفهمها إلا المحاسبين. ولأن الميزانية تخضع لفحص العديد من الأفراد الذين ليست لديهم معرفة بالمصطلحات الفنية في المحاسبة، فإنها يجب أن تتضمن إيضاحات يسهل فهمها بصفة عامة ولا تخضع لخطأ التفسير.

وقد أوصت المهنة بإستخدام كلمة «الاحتياطي» Reserve فقط في وصف عملية تخصيص جزء من الأرباح المحتجزة. حيث أن هذا المصطلح إستخدم في العديد من المواقع مثل وصف القيم التي تطرح من الأصول (وهي الحسابات العكسية مثل مجمع الاهلاك، مخصص الحسابات المشكوك في تحصيلها) وكجزء من الالتزامات المقدرة أو العرضية. وبسبب المعاني المختلفة التي تقترن بهذا المصطلح فقد كان هناك تساؤل حول مغزاه في الميزانية كما أدى إستخدامه عادة إلى خطأ في التفسير. وقد أدى إستخدام مصطلح «احتياطي» في وصف الجزء المخصص من الأرباح المحتجزة فقط إلى فهم

أفضل لمغزاة عندما يظهر في الميزانية. وربما كان من الضروري التوقف عن إستخدام مصطلح الاحتياطي تماما، حيث يبدو مصطلح «الأرباح المخصصة» oppropriated أكثر منطقية ويجب التشجيع على إستخدامه.

وللعديد من السنوات كانت المهنة توصي بالتوقف عن إستخدام كلمة «الفائض» surplus في عرض حقوق الملكية بالميزانية. حيث أن إستخدام مصطلحات مثل فائض رأس المال capital surplus الفائض المدفوع Paid - in surplus والفائض المكتسب earned surplus يثير إرتباك غير المحاسبين. ورغم توصيات المهنة في هذا الصدد، فإن هذه المصطلحات يبدو إستخدامها متكرراً في القوائم المالية الحديثة.

-الجزء الثاني-

«قائمة التدفقات النقدية»

STATEMENT OF CASH FLOWS

في الفصل الثاني، ذكرنا أن أحد الأهداف الأساسية الثلاثة للتقرير المالي هو «تقدير مقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد الخاصة بالتدفقات النقدية». وتعرض كل من قائمة الدخل والميزانية وقائمة الأرباح المحتجزة إلى حدما وبصورة مبتسرة معلومات عن التدفقات النقدية للمنشأة خلال الفترة. على سبيل المثال، فإن الميزانية الشاملة قد تعرض الأصول الجديدة التي تم إقتناؤها أو الأصول التي تم التخلص منها وكذلك الالتزامات الجديدة التي تحملتها الشركة أو تلك التي قامت بسدادها. كما توفر قائمة الدخل معلومات عن الموارد الناتجة من العمليات وإن لم تكن كلها في صورة نقدية، كما تعرض قائمة الأرباح المحتجزة مقدار النقدية المستخدمة في سداد التوزيعات. ولكن لا تعرض أي من هذه القوائم الملخص التفصيلي لكل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة. وللوفاء بهذه الحاجة طالب FASB بقائمة مالية جديدة هي قائمة التدفقات النقدية.

الغرض من قائمة التدفقات النقدية PURPOSE OF THE STATEMENT OF CASH FLOWS

الغرض الرئيسي من قائمة التدفقات النقدية هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال الفترة. ولتحقيق هذا الغرض ولمساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليلهم للنقدية، فإن قائمة التدفقات النقدية تقرر عما

يلي: ١ ـ الآثار النقدية لعمليات المنشأة خلال الفترة. ٢ ـ لصفقاتها الاستثمارية. ٣ ـ لصفقاتها التمويلية ٤ ـ صافي الزيادة أو النقص في النقدية خلال الفترة.

ويعد التقرير عن مصادر وإستخدامات النقدية وصافي الزيادة أو النقص فيها من الأمور المفيدة، لأن المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى يريدون أن يعرفوا ما يتعرض له أكثر الموارد سيولة في المنشأة. وعلى ذلك، فإن قائمة التدفقات النقدية تعد مفيدة لأنها توفر إجابات عن الأسئلة البسيطة والهامة التالية:

١ ـ من أين جاءت النقدية خلال الفترة؟

٢ ـ فيم إستخدمت النقدية خلال الفترة؟

٣ ـ ماهو مقدار التغير في رصيد النقدية خلال الفترة؟

محتوى وشكل قائمة التدفقات النقدية CONTENT AND FORMAT OF THE STATEMENT OF CASH FLOWS

يتم تصنيف المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة في قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاثة أنشطة مختلفة هي الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية وفيما يلي تعريف كل من هذه التصنيفات.

١ ـ **الأنشطة التشغيلية**: وتتضمن الآثار النقدية للصفقات التي تدخل في تحديد صافي الدخل.

٢ ـ **الأنشطة الاستثمارية**: وتتضمن تقديم القروض للغير وتحصيلها، إقتناء الاستثمارات والتخلص منها (سواء إستثمارات في ديون أو حقوق ملكية.) وكذلك إقتناء الأصول الثابتة والتخلص منها.

٣ ـ **الأنشطة التمويلية**: وتختص ببنود الالتزامات وحقوق الملكية وتشمل:

أ ـ الحصول على رأس المال من الملاك وإمدادهم بعائد على إستثماراتهم أو رد هذه الاستثمارات.

ب ـ إقتراض الأموال من الدائنين وسداد الأموال المقترضة.

وبتصنيف التدفقات النقدية إلى المجموعات الثلاث السابقة فإن قائمة التدفقات النقدية تأخذ الشكل الأساسي التالي:

شكل قائمة التدفقات النقدية

تدفقات نقدية من أنشطة تشغيلية	×××
تدفقات نقدية من أنشطة استثمارية	×××
تدفقات نقدية من أنشطة تمويلية	×××
صافي الزيادة (أو النقص) في النقدية	×××
رصيد النقدية في بداية العام	×××
رصيد النقدية في نهاية العام	×××

يعرض الشكل التوضيحي التالي التدفقات الداخلة والخارجة مصنفة على أساس النشاط.

وتتمثل قيمة هذه القائمة في أنها تساعد المستخدمين على تقييم درجة السيولة liquid-ity واليسر Solvency والمرونة المالية financial flexibilty. وتشير السيولة الى مدى إقتراب nearness الأصول والالتزامات من النقدية. كما أن اليسر يشير الى قدرة المنشأة على سداد إلتزاماتها عند الاستحقاق في حين تشير المرونة المالية الى قدرة المنشأة على الاستجابة والتكيف مع الأزمات المالية والاحتياجات والفرص غير المتوقعة.

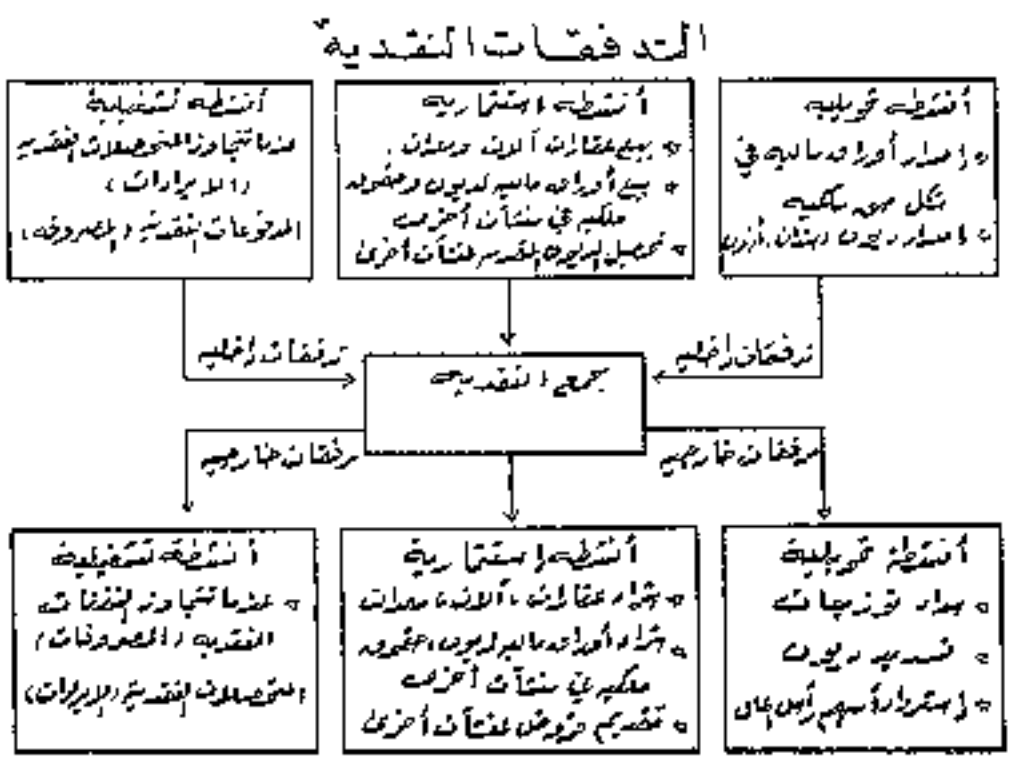

إعداد قائمة التدفقات النقدية PREPARATION OF THE STATEMENT OF CASH FLOWS

لقد خصصنا الفصل ٢٤ بالكامل لتناول إعداد ومحتوى قائمة التدفقات النقدية ويعد العرض في هذا الفصل مجرد مدخل وإشارة إلى وجود قائمة التدفقات النقدية.

وعادة ما نستقي المعلومات اللازمة لاعداد قائمة التدفقات النقدية من:

١ ـ الميزانيات المقارنة. ٢ ـ قائمة الدخل الحالية. ٣ ـ البيانات الخاصة ببعض الصفقات المنتقاة.

ويتضمن إعداد قائمة التدفقات النقدية من هذه المصادر الخطوات التالية:

١ ـ تحديد النقدية المتولدة من العمليات.

٢ ـ تحديد النقدية المتولدة من أو المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية والتمويلية

٣ ـ تحديد التغير (الزيادة أو التخفيض) في النقدية خلال الفترة

٤ ـ تسوية التغير في النقدية مع أرصدة النقدية في بداية ونهاية الفترة.

ويعرض المثال البسيط التالي كيفية تطبيق هذه الخطوات في إعداد قائمة التدفقات النقدية:

في أولى سنوات النشاط أصدرت شركة Telemark في ١ يناير ١٩٩٣ عدد ٥٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ١ج للسهم وحصلت ٥٠٠٠٠ج نقدا. وقامت الشركة بممارسة نشاطها على مدار السنة الأولى، وقد ظهرت الميزانيات المقارنة في بداية ونهاية سنة ١٩٩٣ كما يلي :ـ

ميزانيات شركة Telemark

الأصول	٣١ ديسمبر ١٩٩٣	١ يناير ١٩٩٣	الزيادة / النقص
النقدية	٤٦٠٠٠	صفر	٤٦٠٠٠ زيادة
حسابات المدينين	٤١٠٠٠	صفر	٤١٠٠٠ نقص
الجملة	٨٧٠٠٠	صفر	
الالتزامات وحقوق الملكية :			
حسابات الدائنين	١٢٠٠٠	صفر	١٢٠٠٠ زيادة
أسهم عادية	٥٠٠٠٠	صفر	٥٠٠٠٠ زيادة
أرباح محتجزة	٢٥٠٠٠	صفر	٢٥٠٠٠ زيادة
الجملة	٨٧,٠٠٠	صفر	

وكانت قائمة الدخل والمعلومات الاضافية لشركة Telemark كما يلي :

قائمة دخل شركة Telemark

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

الايرادات	١٧٢,٠٠٠
مصروفات التشغيل	١٢٠,٠٠٠
الدخل قبل الضرائب	٥٢٠٠٠
مصروفات ضريبة الدخل	١٣٠٠٠
صافي الدخل	٣٩٠٠٠
معلومات إضافية :	
تم سداد توزيعات قدرها ١٤٠٠٠ ج خلال العام	

وتتحدد النقدية المتولدة من العمليات (الزيادة في المتحصلات النقدية عن المدفوعات النقدية) عن طريق تحويل صافي الدخل عن أساس الإستحقاق إلى الأساس النقدي . ويتحقق ذلك عن طريق إضافة بنود قائمة الدخل التي لا تؤثر على النقدية إلى صافي الدخل أو طرحها منه . ولا يتطلب هذا الاجراء تحليل قائمة دخل السنة الحالية فقط وإنما تحليل الميزانيات المقارنة أيضا وكذلك بيانات الصفقات المنتقاة .

ويُظهر تحليل الميزانيات المقارنة لشركة Telemark أن هناك بندين يبرزان الايرادات أو الاعباء غير النقدية في قائمة الدخل وهي :

١ ــ الزيادة في حسابات المدينين وقدرها ٤١٠٠٠ جنيه تعكس الزيادات غير النقدية في الايرادات .

٢ ــ الزيادة في حسابات الدائنين وقدرها ١٢٠٠٠ جنيه تعكس المصروفات غير النقدية . وللوصول للنقدية المتولدة من العمليات ، يلزم طرح الزيادة في حسابات المدينين من صافي الدخل ورد الزيادة في حسابات الدائنين إلى صافي الدخل .

ونتيجة للتعديلات الخاصة بحسابات المدينين والدائنين تتحدد النقدية المتولدة من العمليات بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه طبقا للحساب التالي :

صافي الدخل		٣٩٠٠٠
تعديلات تسوية صافي الدخل الى صافي النقدية		
المتولدة من الأنشطة التشغيلية :		
الزيادة في حسابات المدينين	(٤١٠٠٠)	
الزيادة في حسابات الدائنين	١٢٠٠٠	(٢٩٠٠٠)
صافي النقدية المتولدة من العمليات		١٠٠٠٠

وتصنف الزيادة في الأسهم العادية وقدرها ٥٠٠٠٠ جنيه نتيجة إصدار ٥٠٠٠٠ سهم نقدي كنشاط تمويلي، كما أن سداد ١٤٠٠٠ جنيه كتوزيعات نقدية يعتبر نشاط تمويلي أيضا. ولما كانت الشركة قد قامت بإستئجار أصولها الثابتة، فإنها لم تقم بأية أنشطة إستثمارية خلال العام. وبذلك تظهر قائمة التدفقات النقدية للشركة عن سنة ١٩٩٣ كما يلي :-

شركة Telemarh

قائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

الزيادة (النقص) في النقدية.

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :		
صافي الدخل		٣٩,٠٠٠
تسويات تعديل صافي الدخل الى صافي النقدية		
المتولدة من العمليات التشغيلية :		
الزيادة في حسابات المدينين	(٤١٠٠٠)	
الزيادة في حسابات الدائنين	١٢٠٠٠	(٢٩٠٠٠)
صافي النقدية المتولدة من العمليات التشغيلية		١٠٠٠٠
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :		
إصدار أسهم عادية	٥٠٠٠٠	
سداد توزيعات نقدية	(١٤٠٠٠)	
صافي النقدية المتولدة من العمليات التمويلية		٣٦٠٠٠
صافي الزيادة في النقدية		٤٦٠٠٠
رصيد النقدية في بداية العام		صفر
رصيد النقدية في نهاية العام		٤٦٠٠٠

وتتفق الزيادة في النقدية المقرر عنها في قائمة التدفقات النقدية وقدرها ٤٦٠٠٠ جنيه مع الزيادة في حساب النقدية المحسوبة من الميزانيات المقارنة وقدرها ٤٦٠٠٠ جنيه أيضا.

منظور دولي : INTERNATIONAL PERSPECTIVE

عرض هذا الفصل المبادىء والاجراءات المستخدمة في إعداد الميزانية وقائمة التدفقات النقدية. وتتسم المبادىء والاجراءات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه القوائم المالية بالتحفظ؟ حيث يتم فيها عادة التقرير عن معلومات التكلفة التاريخية. ومن ثم، فإن المصداقية تلعب دورا حاكما في نوعية المعلومات المعروضة.

وكما سبق القول، فإن الدول الأخرى قد تركز على مداخل مختلفة في عرض المعلومات المالية. والميزانية التالية خاصة بإحدى الشركات البريطانية، ورغم وجود العديد من أوجه التشابه بين المحاسبة الأمريكية والانجليزية فإن هناك أيضا العديد من الاختلافات. حيث توجد أولاً إختلافات في الشكل، ففي بريطانيا يتم التقرير عن الأصول الثابتة أو الأصول طويلة الأجل في بداية الميزانية، ويتم تصفية الأصول والالتزامات وتجميعها الى صافي أصول متداولة وصافي الأصول الكلية. وداخل الأصول المتداولة، يُقرر عن الأصول الأكثر سيولة في النهاية.

كما توجد ثانيا اختلافات في المبادىء المحاسبية المتعارف عليها؟ ففي بريطانيا يتم التقرير عن شهرة المحل كتخفيض لحقوق المساهمين، ويُقرر عن العلامات التجارية كأصل غير ملموس وقد يُقرر عنها بالقيمة العادلة. كما قد يُقرر عن الاراضي والمباني بقيمتها العادلة.

ففي بريطانيا توجد مرونة أكبر في عرض معلومات الميزانية. وكما سبق القول، فإنه يُسمح للشركات بعرض معلومات القيمة العادلة لبعض البنود مثل المباني والأراضي. ولاتوجد قواعد تحكم توقيت إجراء عمليات إعادة التقييم تلك، ولكنها تحدث غالبا عندما ترغب الشركة في تعظيم قيمة ميزانيتها لأغراض الإقتراض أو لاحتمال الدخول في عمليات إندماج.

وكما سبق القول في الفصل الأول، فإن التقرير عن شهرة المحل هو أحد أهم القضايا الشائكة في المحاسبة الدولية. ففي بريطانيا، فإنه عن طريق التقرير عن الشهرة كحساب مقابل لحقوق المساهمين، فإنه لا يُقرر عن مصروفات للشهرة في قائمة الدخل. ونتيجة لذلك، فإذا كانت هناك شركة بريطانية تتنافس مع شركة أمريكية على

شراء شركة ثالثة، فإن هناك من يرى أن الشركة البريطانية ستكون لديها ميزة إضافية غير عادلة لأنها لن تلتزم بالتقرير عن مصروف للشهرة. ومن ناحية أخرى، فإن الشركة الأمريكية تلتزم بالتقرير عن الشهرة كأصل وإستهلاكها بالخصم من الايرادات. ونتيجة لذلك، فسوف تقرر الشركة الأمريكية عن دخل أقل من الشركة البريطانية المماثلة لها ومن ثم فسوف تتردد في إجراء عمليات إندماج.

وتستخدم الشركات البريطانية تقريبا نفس نمط قائمة التدفقات النقدية التي تستخدمها الشركات الامريكية. ومع ذلك، فإن أغلب الشركات تستخدم مدخل رأس المال العامل بدلا من مدخل النقدية في التقرير عن التغيرات في الموارد السائلة بالشركة خلال الفترة المحاسبية.

ميزانية شركة بريطانية في ٣١ ديسمبر ١٩٩١ (بالمليون)

		صافي الأصول
أصول ثابتة:		
علامات تجارية بالتكلفة		١٣٩٥
أصول ملموسة		١٧٢١
إستثمارات		١٢٣٢
		٤٣٤٨
أصول متداولة		
المخزون	١٦٦١	
المدينون	١٠٦٧	
إيداعات نقدية	٤٧٥	٣٢٠٣
الدائنون (تستحق خلال سنة)		
قروض قصيرة الأجل	(٧٧٩)	
دائنون آخرون	(١٢٧١)	
	٢٠٥٠	
صافي الأصول المتداولة		١١٥٣
جملة الأصول ناقص الالتزامات المتداولة		٥٥٠١
الدائنون (تستحق بعد سنة وأكثر)		
قروض طويلة الاجل		(١٤٩٣)
دائنون آخرون		(١٦١)

إختلافات في الشكل
١ ـ الأصول الثابتة أولا
٢ ـ الالتزامات مطروحة من الأصول
٣ ـ الأصول السائلة في النهاية

إختلافات في المبادىء
١ ـ يمكن التقرير عن العلامات التجارية، الأراضي، والمباني بقيمتها العادلة
٢ ـ تطرح الشهرة من حقوق المساهمين

مخصصات لاعباء والتزامات	(٢٢٣)
صافي الأصول المجملة	٣٦٢٤
حقوق الملكية	
رأس المال والاحتياطات	
رأس المال	٥٤٧
علاوة الاصدار	٤٢٣
	٩٧٠
إحتياطيات أخرى	٣٧٨٩
شهرة المحل	(١٢٢٨)
حقوق المساهمين	٣٥٣١
حقوق الأقلية	٩٣
جملة حقوق الملكية	٣٦٢٤

إختلافات في المصطلحات

١ ـ يستخدم مصطلح Stocks بدلا من inventory في التعبير عن المخزون

٢ ـ يستخدم مصطلح الاحتياطيات Reserves بدلا من الارباح المحتجزة

نظرة على القوائم المالية في المستقبل A LOOK AT FUTURE FINANCIAL STATEMNTS

يحدد الفصلان ٤ ، ٥ نوعية المعلومات المالية المفرر عنها في القوائم المالية في ظل المبادىء المحاسبية المتعارف عليها . ورغم أنه من الصعب التنبؤ بكيفية تغير القوائم المالية في المستقبل ، فإن إطار FASB النظري ولجنة AICPA الخاصة في عملية التقرير المالي يلقيان بعض الضوء على الاتجاهات المستقبلية .

فكما سبق القول في الفصل الثاني ، فإن FASB في إطاره الفكري قد حدد أهداف عملية التقرير المالي والخصائص النوعية للمعلومات ، وقدم تعريفات لعناصر القوائم المالية وإرشادات عامة في القياس والاعتراف في المحاسبة . كما حددت لجنة AICPA الخاصة بالتقرير المالي أنواع المعلومات التي يحتاجها المستخدمون ويريدونها في المستقبل .

ففيما يتعلق بقائمة الدخل ، فإن محاولات إجراء المزيد من التفرقة بين الأنشطة المتكررة والعادية من ناحية والأنشطة غير المتكررة وغير العادية من ناحية أخرى سوف تستمر . فالأنشطة الرئيسية للشركة توفر أفضل معلومات للمستخدمين لتحديد

الاتجاهات والعلاقات وعمل تنبؤات بالمستقبل. ومن ثم فإنه يجب عمل تفرقة واضحة بين الأنشطة الرئيسية والأنشطة غير الرئيسية للتأكد من وضوح الاتجاهات والعلاقات. على سبيل المثال: فإن المستخدمين لا يعتقدون أن النظام الحالي يوفر معلومات كافية عن البنود غير المتكررة، غير العادية لتمكينهم من تحديد عائد الأنشطة الرئيسية بالشركة.

ونتيجة لذلك: فإن الشكل العام لقائمة الدخل قد لا يتغير، ولكن قد تحدث المزيد من التصنيفات الفرعية داخل القائمة. على سبيل المثال، فإنه في قائمة مفاهيم المحاسبية المالية رقم ٥ SFAC.5 أشار FASB إلى إمكانية إستخدام المفاهيم الجديدة للدخل وهي «الدخل الشامل» Comprehensive income و «العوائد» earnings وسوف تتماثل «العوائد» مع رقم صافي الدخل الذي يقرر عنه حاليا. ومع ذلك، فإن الدخل الشامل سوف يمثل مفهوما شاملا للدخل سيتم التقرير في ظله عن كل التغيرات في صافي الأصول (بإستثناء بعض التعاملات مع الملاك) ضمن الدخل. وتتمثل ميزة هذا المدخل في أن كل التغيرات في صافي الأصول (مثل المكاسب والخسائر غير المحققة على الاستثمارات في أوراق مالية متاحة للبيع) سوف تظهر في قائمة الدخل.

وفيما يتعلق بالميزانية، فإنه يبدو أن نموذج التقييم على أساس التكلفة التاريخية يحظى بالقبول، وبصفة خاصة في تقييم الأصول والالتزامات الرئيسية بالشركة. ومع ذلك، فإنه يمكن التقرير عن الأصول والالتزامات غير الرئيسية بقيمتها العادلة. لأن المستخدمين يمكنهم فهم الموارد المالية الاضافية المتاحة للشركة لاستخدامها في أنشطتها الرئيسية بصورة أفضل.

وفيما يتعلق بقائمة التدفقات النقدية، فقد يتم الفصل بين الأنشطة الرئيسية والأنشطة غير الرئيسية، ولأن قائمة التدفقات النقدية حديثة نسبيا، فإن هناك حاجة لتطوير أساليب التحليل والتفسير المستخدمة بها قبل إجراء أية تعديلات جوهرية عليها.

أولا : الأسئلة :

١ ـ في أي جزء من الميزانية يجب أن تظهر البنود التالية، وماهو المصطلح المستخدم لها بالميزانية .

أ ـ أسهم الخزانة [المسجلة بالتكلفة التي تقل عن قيمتها الاسمية] .

ب ـ الحساب الجاري بالبنك .

جـ ـ الأراضي [المقتناة كإستثمار] .

د ـ إحتياطي إستهلاك سندات .

هـ ـ علاوة إصدار سندات غير مستنفدة .

و ـ الاستثمار في حقوق طبع ونشر .

س ـ إعتماد المعاش المخصص للعاملين [الذي يضم نقدية وأوراق مالية] .

ح ـ علاوة إصدار أسهم رأس المال .

ط ـ الاستثمارات طويلة الأجل (مرهونة لضمان قروض بنوك) .

٢ ـ أذكر المبدأ [المعيار] المحاسبي المتعارف عليه الذي ينطبق على تقييم الأصول التالية بالميزانية :ـ

أ ـ حسابات القبض التجارية .

ب ـ الأراضي

ج ـ المخزون

د ـ الأوراق المالية القابلة للتداول [أسهم عادية مشتراة لشركات أخرى] .

هـ ـ مصروفات مدفوعة مقدماً .

٣ ـ ماهو تعريف الأصول، وكيف يمكن معالجة مبنى مستأجر كأصل في دفاتر المستأجر في ظل هذا التعريف؟

٤ ـ ذكر محامي شركة Scamer أنه من المحتمل أن تكسب الشركة إحدى الدعاوي القضائية وتحصل على تعويض قدره مليون جنيه، فقام المحاسب بالشركة بتسجيل حساب قبض ومكسب بهذا المقدار. فما هو رأيك في هذه المعالجة؟

٥ ـ ماهي الأنواع الرئيسية من الأحداث التالية للميزانية؟ حدد كيف يجب التقرير عن كل من الأنواع التالية من الاحداث التالية للميزانية :ـ

أ ـ تحصيل ورقة قبض سبق إعدامها في فترة سابقة .

ب ـ إصدار أسهم ممتازة بأعلى من قيمتها الاسمية

جـ - إقتناء شركة في صناعة مختلفة
د - تحطم مصنع رئيسي بالشركة بسبب فيضان
هـ - وفاة المدير التنفيذي الأساسي بالشركة
و - إنهاء إضراب إستمر أربعة أسابيع بتحمل تكاليف إضافية في الأجور.
س - تسوية نزاع ضريبي بتحمل ضريبة تزيد بصورة واضحة عن المتوقع في نهاية العام.
حـ - تغيير مزيج المنتجات من سلع إستهلاكية الى سلع صناعية.

ثانيا: الحالات

١ - ظهرت تلك البنود التالية خلال مراجعة قوائم إحدى الشركات في نهاية العام.

أ - يتوقع العميل إسترداد مبلغ كبير في إحدى القضايا المرفوعة بخصوص ضرائب السنة السابقة. ورغم أن القضية لم يحكم فيها بعد، فقد أكد محاموا الشركة هذا التوقع.

ب - هناك قضية مرفوعة على العميل بخصوص حقوق إختراع وتتضمن مقدار تعويض هام نسبيا، وقد تلقيت من محامي العميل ما يفيد أن الخسارة يمكن تقديرها بصورة معقولة وان هناك إحتمال معقول لوقوع خسارة.

جـ - تتضمن النقدية مبلغ هام نسبيا مجنب لإعادة إنشاء المصنع وتجديد الآلات.

د - بسبب زيادة عدد حالات توقف وإضراب العمال، سواء داخل أو خارج الصناعة فإن هناك إحتمال قوى أن يواجه العميل إضراب يسبب له تكلفة في المستقبل القريب.

هـ - تتضمن حسابات المدينين التجارية عدد ضخم من أوراق القبض المتعلقة بالعملاء وقد تم تجديد العديد منها عدة مرات ومن المنتظر إعادة تجديدها باستمرار لفترة معينة في المستقبل. ويتم تسوية الفائدة في تاريخ الاستحقاق كما ان المدينين بهذه الأوراق في مركز إئتماني جيد.

و - في بداية العام عقد العميل اتفاق إستئجار مدته ١٠ سنوات غير قابل للتجديد. وتتطلب شروط الاستئجار أن يقوم العميل بإجراء عمليات تهيئة وتعديل جوهرية على الأصل المستأجر في نهاية مدة الاستئجار إذا لزم ذلك.

س - يتضمن المخزون بعض المعدات المستبعدة من التشغيل. بعضها بقيمته

الدفترية المهلكة والبعض الآخر على أساس قيمة الخردة أو القيمة البيعية له.

والمطلـــوب :

في كل من الحالات السابقة وضح المعالجة المحاسبية التي توصي بها عن السنة الحالية مع تبرير هذه المعالجة في كل حالة.

٢ ـ فيما يلي جزء الأصول بميزانية شركة Hassell [بالآلاف]:

أصول المتداولة :		
النقدية		١٠٠٠٠٠
شيكات أجور لم يتسلمها أصحابها		٢٧٥٠٠
أوراق مالية قابلة للتداول بسعر السوق [التكلفة ٣٠٠٠٠]		٣٤٥٠٠
حسابات مدينين [ناقص مخصص للديون المعدومة]		٧٥٠٠٠
المخزون على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل		
(على أساس طريقة الوارد أولاً صادر أولاً)		٢٢٠٠٠٠
جملة الأصول المتداولـــة		٤٥٧٠٠٠
الأصول الملموســـة :		
الأراضي (ناقص الإهلاك المجمع)		٨٠٠٠٠
مباني ومعدات	٨٠٠٠٠٠	
ناقص اهلاك مجمـــع	٣٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
صافي الأصول الملموســـة		٥٨٠٠٠٠
الاستثمارات طويلة الأجل :		
أسهـم وسندات		١٠٠٠٠٠
أسهـم خزانـة		٥٠٠٠٠
جملة الاستثمارات طويلة الأجل		١٥٠٠٠٠
أصول أخـــرى :		
خصم إصدار سندات		١٤٢٠٠
مطالبات قضائية مرفوعة ضد الحكومة		٩٧٥٠٠٠
جملة الأصول الأخرى		٩٨٩٢٠٠
جملـــــة الأصـــــول		٢١٧٦٢٠٠

والمطلوب : حدد جوانب القصـور ـ إن وجدت ـ في العرض السابق للأصول بميزانية شركة Hassell.

ثالثا : التمارين

١ ـ فيما يلي عدد من حسابات الميزانية بشركة Billy.

١ ـ الإستثمار في أسهم ممتازة	٨ ـ أوراق مالية قابلة للتداول (قصيرة الأجل)
٢ ـ أسهم خزانة	٩ ـ ضرائب دخل مستحقة السداد
٣ ـ أسهم عادية قابلة للتوزيع	١٠ ـ فوائد مستحقة على أوراق دفع
٤ ـ مجمع إهلاك	١١ ـ إشتراكات غير مكتسبة
٥ ـ مخزن في عملية تشييد	١٢ ـ إنتاج تحت التشغيل
٦ ـ صندوق المصروفات النثرية	١٣ ـ أجور مستحقة عن عطلات
٧ ـ المجسر	١٤ ـ توزيعات نقدية مستحقة

والمطلوب : تحديد التصنيف المناسب لكل من الحسابات السابقة بالميزانية . وفي حالة البنود العامة حدد المعلومات الإضافية التي يلزم الحصول عليها لتحديد التصنيف المناسب .

٢ ـ قام المحاسب بشركة Collins بإعداد الميزانية الثابتة بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٩٣ :

٥٩٠٠٠	النقدية	٤٤٠٠٠	حسابات وأوراق الدفع
٥٠٥٠٠	حسابات المدينين (صافي)	٧٥٠٠٠	إلتزامات طويلة الأجل
٦٠٠٠٠	المخزون	١٥٥٥٠٠	حقوق المساهمين
٨٤٠٠٠	المعدات (بالصافي)		
٢١٠٠٠	حقوق إختراع		
٢٧٤٥٠٠		٢٧٤٥٠٠	

كما قام بتقديم المعلومات الإضافية التالية :

(١) تتضمن النقدية مبلغ ١٢٠٠ جنيه في صندوق المصروفات النثرية، ٩٠٠٠ جنيه في إعتماد مخصص لإستهلاك السندات .

(٢) يمثل رصيد حسابات المدينين الصافي البنود الثلاث التالية :

(أ) حسابات مدينين ـ أرصدة مدينة قدرها ٦٠٠٠٠ جنيه،

(ب) حسابات مدينين أرصدة دائنة قدرها ٦٠٠٠ جنيه،

(جـ) مخصص للحسابات المشكوك في تحصيلها قدرها ٣٥٠٠ جنيه .

(٣) هناك مخزون بضاعة تكلفته ٣٥٠٠ جنيه تم شحنه في ٣١ يوليو ١٩٩٣، ولكن رصيد المخزون في نهاية الفترة لايتضمن هذه البضاعة . ولكن تم

الإعتراف بحسابات مدينين قدرها ٣٥٠٠ جنيه عن هذه البضاعة بالطريق .

(٤) المعدات تكلفتها ١٠٠٠٠٠ ورصيد مجمع إهلاكها ١٦٠٠٠ جنيه

(٥) تم إثبات إستحقاق الضرائب المستحقة وقدرها ٧٠٠٠ جنيه في ٣١ يوليو. ومع ذلك، فقد كونت الشركة إعتماد نقدى مخصص لمواجهة هذا الإلتزام . ولم يدرج هذا الإعتماد النقدى في رصيد النقدية ولكن تمت مقابلته مع مقدار الضرائب المستحقة .

والمطلوب : إعداد الميزانية الصحيحة المصنفة في تاريخ ٣١ يوليو ١٩٩٣ في ضوء المعلومات المتاحة مع تعديل أرصدة الحسابات بإستخدام المعلومات الإضافية .

٣ — فيما يلي ميزان المراجعة بشركة Baker وبعض المعلومات المتعلقة بسنة ١٩٩٣ :

النقدية	٤١٠٠٠	
حسابات المدينين	١٦٣٥٠٠	
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها		٦٧٠٠
تأمين مدفوع مقدما	٥٩٠٠	
المخزون	٢٨٨٥٠٠	
إستثمارات طويلة الأجل	٣٥٩٠٠٠	
أراضي	٨٥٠٠٠	
أعمال تحت التنفيذ	١٣٤٠٠٠	
حقوق إختراع	٢٦٠٠٠	
معدات	٤٠٠٠٠٠	
مجمع إهلاك معدات		١٤٢٠٠٠
مخصص إصدار سندات غير مستهلك	٢٠٠٠٠	
حسابات الدائنين		١٤٨٠٠٠
مصروفات مستحقة		٤٨٢٠٠
أوراق دفع		٩٤٠٠٠
سندات		٤٠٠٠٠٠
أسهم رأس المال		٥٠٠٠٠٠
علاوة إصدار الأسهم		٣٥٠٠٠
أرباح محتجزة		٧٥٠٠٠
إحتياطي توسعات مستقبلة		٧٤٠٠٠
	١٥٢٢٩٠٠	١٥٢٢٩٠٠

(١) القيمة الإستبدالية السوقية للمخزون ٣٥٣٠٠٠ جنيه . وتستخدم طريقة LIFO في التقييم .

(٢) القيمة السوقية للإستثمارات طويلة الأجل التي تضم أسهم وسندات ٣٨٠٠٠٠ جنيه .

(٣) يمثل مقدار حساب الأعمال تحت التنفيذ التكاليف المنفقة حتى ذلك التاريخ على مبنى تحت الإنشاء . (تستأجر الشركة موقع المصنع الحالي) . وتبلغ تكلفة الأرض التي يقام عليها المبنى الجديد ٨٥٠٠٠ جنيه كما هو موضح بميزان المراجعة .

(٤) حقوق الإختراع سبق شراءها بتكلفة قدرها ٣٤٠٠٠ جنيه وتستهلك على أساس القسط الثابت .

(٥) ضمن خصم إصدار السندات غير المستهلك هناك ٢٠٠٠ جنيه سوف تستهلك سنة ١٩٩٤ .

(٦) تتمثل أوراق الدفع في قروض بنوك مضمونة بواسطة إستثمارات طويلة الأجل قيمتها الدفترية ١٢٠٠٠٠ جنيه . وتستحق هذه القروض في سنة ١٩٩٤ .

(٧) سعر الفائدة على السندات يبلغ ١١٪ وتستحق السداد في ٣١ ديسمبر من كل عام كما أن السندات تستحق سنة ٢٠٠٤ .

(٨) الأسهم العادية المرخص بها تبلغ ٦٠٠٠٠٠ سهم بقيمة إسمية ١ جنيه للسهم ، تم إصدار ٥٠٠٠٠٠ سهم منها .

(٩) إحتياطي التوسعات المستقبلة مكون بقرار من مجلس الإدارة .

والمطلوب : إعداد الميزانية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ بصورة تقدم إفصاح كامل عن المعلومات الهامة .

٤ ــ كانت ميزانية شركة Howard في نهاية عمليات سنة ١٩٩٢ كما يلي :

٢٠٠٠٠	النقدية	٣٠٠٠٠	حسابات دائنين
٢١٢٠٠	حسابات المدينين	٤١٠٠٠	أوراق دفع طويلة الأجل
٣٢٠٠٠	إستثمارات	١٠٠٠٠٠	أسهم رأس المال
٨١٠٠٠	أصول المصنع (صافي)	٢٣٢٠٠	أرباح محتجزة
٤٠٠٠٠	أراضي		
١٩٤٢٠٠		١٩٤٢٠٠	

وخلال سنة ١٩٩٣ حدث مايلي :

(١) باعت شركة Howard جزء من محفظة إستثماراتها مقابل ١٦٠٠٠ جنيه ، وحققت مكسب قدره ٣٠٠٠ جنيه ، وتقوم الشركة عادة ببيع وشراء أوراق مالية من هذا النوع .

(٢) إشترت الشركة قطعة أرضى بمبلغ ٢١٠٠٠ جنيه نقداً .

(٣) قامت الشركة بتسوية أوراق دفع طويلة الأجل مقدارها ١٩٠٠٠ جنيه قبل إستحقاقها بسداد مبلغ ١٦٠٠٠ جنيه نقداً .

(٤) تم إصدار أسهم رأس مال إضافية بقيمتها الإسمية وقدرها ٢٥٠٠٠ جنيه .

(٥) أعلنت الشركة عن توزيعات قدرها ١٠٠٠ جنيه وسددتها للمساهمين .

(٦) بلغ صافي دخل سنة ١٩٩٣ مقدار ٣٠٠٠٠ جنيه بعد خصم إهلاك قدره ١١٠٠٠ جنيه .

(٧) تم شراء أراضى عن طريق إصدار سندات قيمتها ٣٠٠٠٠ جنيه .

(٨) في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ بلغ رصيد النقدية ٣١٢٠٠ ، حسابات المدينين ٤٢٠٠٠ وحسابات الدائنين المتبقية ٣٠٠٠٠ جنيه .

والمطلوب :

(أ) إعداد قائمة التدفقات النقدية عن سنة ١٩٩٣ .

(ب) إعداد الميزانية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ .

(ج) إيضاح كيف يمكن لقائمة التدفقات النقدية أن تساعد مستخدم القوائم المالية .

الفصل السادس

المحاسبة والقيمة الزمنية للنقود

ACCOUNTING AND THE TIME VALUE OF MONEY

- الأهداف التعليمية
- تطبيقات مفاهيم القيمة الزمنية
- طبيعة الفائدة
- إختيار معدل الفائدة المناسب
- المتغيرات الأساسية
- مشاكل المبلغ الواحد
- الدفعات الدورية
- القيمة الحالية لدفعة عادية
- بعض الحالات المعقدة
- تقويم السندات الطويلة الأجل.
- أسئلـــــة
- تمارينـــن

الفصل السادس

المحاسبة والقيمة الزمنية للنقود

ACCOUNTING AND THE TIME VALUE OF MONEY

الأهداف التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :

١ ـ تحديد المجالات المحاسبية التي تكون القيمة الزمنية للنقود ملائمة لها.
٢ ـ التفرقة بين الفائدة البسيطة والفائدة المركبة.
٣ ـ معرفة كيفية إستخدام جداول الفائدة المركبة المناسبة.
٤ ـ تحديد المتغيرات الهامة لحل تمارين الفائدة.
٥ ـ حل تمارين القيمة الحالية والمستقبلية لوحدة النقد.
٦ ـ حل تمارين القيمة المستقبلية للدفعات العادية والمستحقة.
٧ ـ حل تمارين القيمة الحالية للدفعات العادية والمستحقة.

هل تحب أن تصبح مليونيراً؟ إذا كان عمرك ٢٠ عاماً الآن، يمكنك أن تدخر ١٠٠ دولار شهرياً، ويمكنك إستثمار هذه المدخرات لتحقق معدل عائد بعد الضريبة بنسبة ١٪ شهرياً (١٢٪ سنوياً) حيث يمكنك بذلك أن تصبح مليونيراً قبل أن تبلغ التاسعة والخمسين من عمرك. أو إذا أمكنك استثمار مبلغ ١٠٠٠٠ دولار اليوم بنفس معدل الفائدة، فسوف تمتلك مايزيد عن مليون دولار عند سن التاسعة والخمسين. إنه اثر الفائدة وبصفة خاصة مع مرور فتر طويلة من الزمن.

وتقوم منشآت الأعمال بإستثمار وإقتراض مبالغ مالية ضخمة. وأهم ما يميز هذين النوعين من الصفقات هو القيمة الزمنية للنقود، بمعنى عامل الفائدة الذي تتضمنه حيث أن توقيت العوائد على الإستثمار له أثر هام على قيمة الإستثمار (الأصل)، كما أن توقيت مدفوعات سداد الديون له أثر هام مماثل على قيمة هذا التعهد commitment

(الإلتزام). وقد أصبح رجال الأعمال على وعي واضح بهذا العامل الزمني ولايقومون بالاستثمار والإقتراض إلا بعد التحليل المتأني للقيم النسبية للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

ومن المتوقع أيضاً أن يقوم المحاسب بإجراء عمليات قياس للقيمة وأن يتفهم إنعكاساتها. ولكي يفعل ذلك فعليه أن يفهم القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة في المستقبل وأن يكون قادراً على قياسها. ويتطلب هذا القياس تفهماً للفائدة المركبة، الدفعات السنوية، ومفاهيم القيمة الحالية.

تطبيقات مفاهيم القيمة الزمنية

APPLICATIONS OF TIME VALUE CONCEPTS

تستخدم عملية التقرير المالي قياسات مختلفة في الحالات المختلفة، وتعتبر القيمة الحالية أحد هذه القياسات. وإعترافاً منه بالإستخدام المتزايد للقياسات المستندة إلى القيمة الحالية، فقد بدأ مجلس معايير المحاسبية المالية FASB في الولايات المتحدة الامريكية في الآونة الأخيرة مشروعاً لوضع إطار لتطبيق هذه القياسات.

وفيما يلي بعض تطبيقات القياسات المستندة للقيمة الحالية في بعض المجالات المحاسبية. والتي سيتم التعرض لبعضها في الفصول التالية من هذا الكتاب:

القياسات المحاسبية المستندة للقيمة الحالية

١ ـ **الأوراق التجارية Notes**: تقييم أوراق القبض وأوراق الدفع غير المتداولة التي لاتحمل سعر فائدة محدد أو تحمل سعر فائدة أقل من سعر الفائدة السائد في السوق.

٢ ـ **الإستئجارات Leases**: تقييم الأصول والتعهدات التي يلزم رسملتها في ظل الإستئجارات طويلة الأجل وقياس مقدار مدفوعات الإستئجار والإستهلاك السنوي له.

٣ ـ **استهلاك علاوة وخصم الإصدار**: قياس الإستهلاك الخاص بالعلاوة أو الخصم على كل من الإستثمار في السندات وقروض السندات.

٤ ـ **المعاشات والمنافع الأخرى التالية للتقاعد**: قياس مكونات تكلفة الخدمة الخاصة بمصروف المنافع التالية لتقاعد العاملين وكذلك التعهد المرتبط بهذه المنافع.

٥ ـ **الأصول الرأسمالية**: تقييم بدائل الإستثمارات طويلة الأجل عن طريق خصم التدفقات النقدية في المستقبل. وتحديد قيمة الأصول التي يتم إقتناؤها في ظل عقود السداد المؤجل.

٦ ـ **إعتمادات إستهلاك الديون Sinking Funds**: تحديد المخصصات اللازمة لتجميع الإعتماد الخاص بتسوية دين معين.

٧ ـ **عمليات إندماج الأعمال**: تحديد قيمة حسابات القبض والدفع والإلتزامات والمستحقات والتعهدات التي يتم إقتناؤها أو تحملها في عملية «شراء».
٨ ـ **عمليات الإفصاح**: قياس قيمة التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل من البترول والغاز للإفصاح عنها في المعلومات الإضافية.
٩ ـ **عقود التقسيط**: قياس المدفوعات الدورية الخاصة بعقود الشراء طويلة الأجل.

وعلاوة على التطبيقات الخاصة بمفاهيم الفائدة المركبة، الدفعات السنوية، والقيمة الحالية في مجالات المحاسبة والأعمال، فإن لها تطبيقاتها أيضاً في قرارات التمويل والإستثمار الشخصية. فعند شراء منزل، أو التخطيط للتقاعد، أو تقييم الإستثمارات البديلة، فإنك سوف تحتاج لاستيعاب مفاهيم القيمة الزمنية للنقود.

طبيعة الفائدة THE NATURE OF INTEREST

تمثل الفائدة مدفوعات مقابل إستخدام الأموال. فهي النقدية الزائدة التي يتم تحصيلها أو سدادها بالزيادة على المبلغ المقرض أو المقترض (الأصل). على سبيل المثال، إذا أقرضك أحد البنوك مبلغ ١٠٠٠ دولار على أن تعيد سداد ١١٥٠ دولار، عندئذ فإن المبلغ الزائد عن ١٠٠٠ دولار ـ أي ١٥٠ دولار ـ يمثل مصروف الفائدة. أو إذا قمت أنت بإقراض أحد زملائك مبلغ ١٠٠ دولار على أن يسدد لك ١١٠ دولار، فإن العشرة دولارات الزائدة تمثل إيراد الفائدة.

وعادة مايحدد مقدار الفائدة الواجب السداد في صورة معدل على مدى فترة زمنية معينة. على سبيل المثال، إذا إستخدمت مبلغ ١٠٠٠ دولار، السابق لمدة عام قبل أن تسدد مبلغ ١١٥٠ دولار، فإن معدل الفائدة يكون ١٥٪ سنوياً (١٥٠ ÷ ١٠٠٠). وتمثل عادة التعبير عن الفائدة في شكل معدل ممارسة مستقرة في مجال الأعمال. وفي الواقع، فإن مديري الأعمال يتخذون قرارات الإستثمار والإقتراض على أساس معدل الفائدة الضمني involved وليس على أساس المقدار الفعلي للفائدة الواجب السداد أو التحصيل.

فكيف يحدد معدل الفائدة؟ تعتبر درجة خطر الإئتمان المتضمنة (خطر عدم السداد) أحد أهم العوامل المحددة لمعدل الفائدة. ويقوم المقرض بتقييم الخطر المرتبط بكل مقترض. حيث يمكن للمقترض الذي لديه درجة خطر منخفضة ـ مثل شركة IBM ـ أن يحصل على قرض بمعدل الفائدة السائد في السوق أو أقل منه بقليل، في حين أنك

أو أحد جيرانك سوف تتحملون العديد من النقاط المئوية زائدة على معدل الفائدة في السوق إذا ما أمكنك الحصول على قرض من الأساس!.

ويمثل مقدار الفائدة الذي تتضمنه أي صفقة تمويل دالة لثلاث متغيرات:

المتغيرات الداخلة في حساب الفائدة

١ ـ **أصل القرض**: وهو المقدار المقترض أو المستثمر.
٢ ـ **معدل الفائدة**: وهي نسبة مئوية من الموجود من أصل القرض.
٣ ـ **الزمن**: وهو عدد السنوات أو الجزء من السنة الذي وجد خلاله أصل القرض.

وكلما زاد مقدار أصل القرض أو إرتفع معدل الفائدة أو طالت الفترة الزمنية، كلما زاد مقدار الفائدة.

إختيار معدل الفائدة المناسب

CHOOSING AN APPROPRIATE INTEREST RATE

من بين المشاكل الشائكة التي تواجه المحاسب إختيار معدل الفائدة المناسب. وإليك جوانب الخلاف التالية التي حدثت في الممارسة العملية:

١ ـ في محاسبة البترول والغاز، أوصت لجنة البورصات والأوراق المالية في الولايات المتحدة SEC في وقت مابحساب القيمة العادلة لإحتياطيات البترول والغاز في الأرضي على أساس القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية مخصومة بمعدل ١٠٪. وقد أعلنت SEC أن إستخدام معدل واحد للخصم يساعد على القابلية للمقارنة، وأن معدلاً بهذا القدر يوفر تمثيلاً معقولاً للقيمة الحالية لإحتياطيات البترول والغاز في المستقبل. وقد عارض آخرون ذلك، وأعلنوا أن معدل ١٠٪ كان غير واقعي لسببين: الأول أنه يتجاهل المستوى الجاري لبدايات معدل الفائدة مثل المعدل الأساسي Prime. ثانيا لعدم إستحقاق كل الشركات والحالات لنفس المعدل بسبب الإختلاف في درجة الخطر.

٢ ـ عند محاولة حل مشكلة رسملة تكلفة الفائدة التي تتحملها المنشأة خلال مرحلة الإنشاء، فقد واجهت المهنة تأييداً لأساسين مختلفين في القياس. فقد فضل بعض المحاسبين رسملة تكلفة الفائدة المرتبطة بالإقتراض الخاص بهذا المشروع، في حين أعترض آخرون على أساس أن المتوسط المرجح طريقة مفضلة لأن الإقتراض لأي مشروع يؤثر على تكاليف الاقتراض للمنشأة ككل بسبب

إرتباطه مع المشروعات الأخرى.

فكيف يمكن عندئذ إختيار معدل الفائدة لأغراض حساب القيمة الحالية؟ في الماضي كان يتم إختيار معدلات الفائدة على أساس درجة إتاحتها، الإعتبارات التنظيمية، وسهولة إخضاعها للمراجعة، ولم يتم الإستقرار على مدخل ثابت. ولايعد هذا أمراً غريباً في ظل التنوع الواسع في معدلات الفائدة التي يمكن الإختيار من بينها مثل معدل الإقتراض العام (المعدل الأساسي) أو معدل معين لتكلفة رأس المال على أساس المتوسط المرجح، وهكذا.

ويتركب معدل الفائدة من ثلاث مكونات كما يلي:

ثلاث مكونات للفائدة

١ ـ **معدل الفائدة الخالص**: (من ٢٪ إلى ٤٪). وهو المقدار الذي سوف يضيفه المقرض في حالة عدم وجود أية إحتمالات لعدم السداد default من جانب المقترض أو أية توقعات للتضخم.

٢ ـ **معدل فائدة مخاطرة الإئتمان**: (من صفر٪ إلى ٥٪). فخطر الإئتمان في السندات التي تصدرها الحكومة (بمعنى خطر عدم السداد) ضئيل أو منعدم. ومع ذلك فإن منشأة الأعمال يمكن أن يكون لديها خطر إئتمان بناء على إستقرارها المالي وربحيتها... إلخ.

٣ ـ **معدل الفائدة للتضخم المتوقع**: (من صفر إلى ؟). فالمقرضون يدركون أنه في الإقتصاد التضخمي، فإنهم يستردون قروضهم بعملات أقل في القيمة. ونتيجة لذلك فإنهم يرفعون معدلات فائدتهم لتعويض هذه الخسارة في القوة الشرائية. فعندما تكون التوقعات التضخمية عالية، تكون معدلات الفائدة عالية.

وتعد عملية تحديد ومزج هذه المكونات الثلاثة بالنسب المناسبة لشركة أو مستثمر معين وفي لحظة زمنية معينة أمر غير سهل. ولكن لأن معدلات التضخم كانت ظاهرة في العشرين عاماً الماضية، فإن ملاءمة ومصداقية المعلومات المحاسبية قد أصبحت تعتمد بصورة متزايدة على إنتقاء معدلات الفائدة المناسبة.

وعلى مدى الجزء المتبقي من هذا الفصل، سوف نركز على أساليب حساب القيم الحالية والمقادير المستقبلة. وفي أغلب الحالات ستكون معدلات الفائدة معطاة. وفي بعض الحالات سيتم حل بعض التمارين التي يكون فيها معدل الفائدة هو المتغير الوحيد المجهول.

الفائدة البسيطة Simple Interest

يتم حساب الفائدة البسيطة على أساس أصل القرض فقط. فهي تمثل العائد على (أو النمو في) أصل القرض لفترة زمنية واحدة. وعادة مايعبر عن الفائدة البسيطة كما يلي:

الفائدة = P x i x n

حيث P = أصل القرض. i = معدل الفائدة لفترة واحدة، n = عدد الفترات.

ولتوضيح ذلك، إذا ما إقترضت ١٠٠٠ دولار لمدة ٣ سنوات بمعدل فائدة بسيط قدره ١٥٪ سنوياً، فإن جملة الفائدة التي سوف تسددها تبلغ ٤٥٠ دولار محسوبة كما يلي:

الفائدة = P x i x n

= ١٠٠٠ × ١٥, × ٣ = ٤٥٠ دولار.

الفائدة المركبة Compound Interest

يتم حساب الفائدة المركبة على أساس كل من أصل القرض وأية فوائد مكتسبة لم يتم سدادها أو سحبها. فهي تمثل العائد على (أو النمو في) أصل القرض لفترتين زمنيتين أو أكثر، فالفائدة المركبة لاتحسب فقط على أساس أصل القرض وإنما أيضاً على الفائدة المكتسبة من هذا القرض حتى ذلك التاريخ وذلك بافتراض عدم سحب هذه الفائدة.

ولتوضيح الفرق بين الفائدة البسيطة والفائدة المركبة. إفترض أنك أودعت ١٠٠٠ دولار في بنك A الذي يقدم فائدة بسيطة قدرها ٩٪ سنوياً، وأنك أودعت ١٠٠٠ دولار أخرى في بنك B يقدم فائدة مركبة بمعدل ٩٪ تحتسب سنوياً. وبفرض أنك لن تقوم بحسب أية فوائد في الحالتين لمدة ٣ سنوات من تاريخ الإيداع. فيكون حساب الفوائد والرصيد المتجمع في نهاية كل سنة كما يلي:

الفائدة البسيطة مقابل الفائدة المركبة

بنك A

حساب الفائدة البسيطة	الفائدة البسيطة	الرصيد المجمع في نهاية العام
السنة ١: ١٠٠٠ × ٩٪	٩٠	١٠٩٠
السنة ٢: ١٠٠٠ × ٩٪	٩٠	١١٨٠
السنة ٣: ١٠٠٠ × ٩٪	٩٠	١٢٧٠
	٢٧٠	

بنك B

حساب الفائدة المركبة	الفائدة المركبة	الرصيد المجمع في نهاية العام
السنة ١: ١٠٠٠ × ٩٪	٩٠	١٠٩٠
السنة ٢: ١٠٩٠ × ٩٪	٩٨,١	١١٨٨,١
السنة ٣: ١١٨٨,١ × ٩٪	١٠٦,٩٣	١٢٩٥,٠٣
	٢٩٥,٠٣	

الفرق ٢٥,٠٣

ويلاحظ في المثال السابق أن الفائدة البسيطة تستخدم أصل القرض المبدئي وقدره ١٠٠٠ دولار في حساب الفائدة على مدى السنوات الثلاث، في حين تستخدم الفائدة المركبة الرصيد المجمع (مجموع الأصل والفوائد حتى تاريخه) في نهاية كل عام لحساب الفائدة في السنة التالية.

ومن الواضح أنه إذا كان لديك الاختيار بين إستثمار أموالك بفائدة بسيطة أو بفائدة مركبة، فإنك سوف تختار الفائدة المركبة وذلك بفرض ثبات العوامل الأخرى وبصفة خاصة درجة المخاطرة. وفي المثال السابق، تقدم الطريقة المركبة دخل إضافي في الفائدة بمبلغ ٢٥,٠٣ دولار. ولأغراض التبسيط فإن الطريقة المركبة تفترض أن الفائدة المكتسبة وغير المسددة تصبح جزءاً من أصل القرض وأن الرصيد المجمع في نهاية كل سنة يمثل رقم جديد لأصل القرض تحتسب على أساسه الفائدة للسنة التالية.

وتمثل الفائدة المركبة الصورة النمطية للفائدة التي تطبق في مجالات الاعمال وبصفة خاصة في الإقتصاد الذي تستخدم فيه قيم ضخمة من الأصول الإنتاجية طويلة الأجل والتي تمول على مدى فترات زمنية طويلة. وينظر المديرون الماليون إلى فرص الإستثمار المتاحة أمامهم ويقيمونها على أساس سلسلة من العوائد الدورية التي يمكن إعادة إستثمار كل منها لإنتاج عوائد إضافية. ولا تطبق الفائدة البسيطة عادة إلا في الاستثمارات قصيرة الأجل والديون التي تمتد لفترة سنة أو أقل.

جداول الفائدة المركبة. (انظر ملحق الفصل) Compound Interest Tables

هناك خمسة أنواع مختلفة من جداول الفائدة المركبة معروضة في نهاية هذا الفصل. وسوف تساعدك هذه الجداول على دراسة هذا الفصل وكذلك حل التمارين التي تتضمن فوائد. وفيما يلي أسماء ومحتويات هذه الجداول:

جداول الفائدة المركبة ومحتوياتها

١ ـ جدول القيمة المستقبلية للجنيه: وهو يتضمن المجموع الذي سيصل إليه مبلغ ١ جنيه إذا ما أودع الآن بمعدل فائدة معين لمدة عدد محدد من السنوات (الجدول ٦ـ١).

٢ ـ جدول القيمة الحالية للجنيه: ويتضمن المبالغ التي يلزم إيداعها الآن بمعدل فائدة معين لتساوي ١ جنيه في نهاية عدد معين من السنوات (الجداول ٦ـ٢).

٣ ـ جدول القيمة المستقبلية لدفعة عادية قدرها ١ جنيه: ويتضمن المبالغ التي سوف تصل اليها دفعة دورية قدرها ١ جنيه إذا ما استثمرت في نهاية كل فترة بمعدل فائدة معين ولعدد محدد من الفترات (الجدول ٦ـ٣).

٤ ـ جدول القيمة الحالية لدفعة عادية قدرها ١ جنيه : ويتضمن المقادير التي يلزم إيداعها الآن بمعدل فائدة معين حتى يمكن سحب مبلغ ١ جنيه في نهاية فترات دورية منتظمة وذلك لعدد معين من الفترات (الجدول ٦-٤).

٥ ـ جدول القيمة الحالية لدفعة مستحقة قدرها ١ جنيه : ويتضمن المقادير التي يلزم إيداعها الآن بمعدل فائدة معين حتى يمكن سحب مبلغ ١ جنيه في بداية فترات دورية منتظمة وذلك لعدد معين من الفترات (الجدول ٦-٥).

ويوضح الجزء التالي الصيغة العامة لمحتوي هذه الجداول. ويمثل هذا الجزء من جدول ٦-١ جدول القيمة المستقبلية للجنيه والذي يُشير إلى مجموع الأصل والفائدة في نهاية خمس فترات وبثلاث معدلات مختلفة للفائدة المركبة.

القيمة المستقبلية للجنيه بفائدة مركبة (جزء من جدول ٦-١)

الفترة	٩٪	١٠٪	١١٪
١	١,٠٩٠٠٠	١,١٠٠٠٠	١,١١٠٠٠
٢	١,١٨٨١٠	١,٢١٠٠٠	١,٢٣٢١٠
٣	١,٢٩٥٠٣	١,٣٣١٠٠	١,٣٦٧٩٣
٤	١,٤١١٥٨	١,٤٦٤١٠	١,٥١٨٠٧
٥	١,٥٣٨٦٢	١,٦١٠٥١	١,٦٨٥٠٦

ولتفسير هذا الجدول، فإذا ما استثمر ١ جنيه لمدة ٣ فترات بمعدل فائدة مركبة قدره ٩٪ للفترة، فإن الجنيه سوف يساوي ١,٣٠ (١,٢٩٥٠٣ × ١)، وهو المقدار المركب في المستقبل. وإذا ما إستثمر الجنيه بمعدل ١١٪، فإنه في نهاية أربع سنوات سوف يساوي ١,٥٢ جنيه. وإذا بلغ المبلغ المستثمر ١٠٠٠ جنيه بدلاً من ١ جنيه فسوف تكون المقادير المناظرة كما يلي:

عند الاستثمار لمدة ٣ سنوات بمعدل ٩٪ (١٠٠٠ × ١,٢٩٥٠٣) = ١٢٩٥,٠٣

عند الاستثمار لمدة ٤ سنوات بمعدل ١١٪ (١٠٠٠ × ١,٥١٨٠٧) = ١٥١٨,٠٧

وعلى مدى مناقشة جداول الفائدة المركبة، فإن استخدام مصطلح فترات Periods بدلاً من سنوات years هو إستخدام متعمد. فالفائدة يعبر عنها عادة على أساس المعدل السنوى، ولكن في الكثير من حالات الأعمال تكون فترة التركيب compounding

period أقل من سنة . وفي مثل هذه الحالات يجب أن يُحول معدل الفائدة السنوى ليتسق مع طول الفترة الزمنية . حيث يلزم تحويل «معدل الفائدة السنوى» إلى «معدل الفائدة لفترة التركيب» وذلك عن طريق قسمة المعدل السنوى على عدد فترات التركيب التي تتضمنها السنة .

وعلاوة على ذلك ، يتحدد عدد الفترات عن طريق ضرب عدد السنوات في عدد فترات التركيب التي تتضمنها السنة . ولتوضيح ذلك ، إفترض أنه تم إستثمار مبلغ ١ جنيه لمدة ٦ سنوات بمعدل فائدة سنوي قدره ٨٪ على أن يتم التركيب كل ربع سنة . فبإستخدام الجدول ٦-١ يمكن تحديد المقدار الذي سوف يصل إليه هذا الجنيه عن طريق قراءة المعامل الموجود في عمود ٢٪ وصف ٢٤ (٦ سنوات × ٤ فترات تركيب في السنة) وهو ١,٦٠٨٤٤ أو ١,٦١ تقريباً . وعلى ذلك فإن مصطلح الفترات ـ وليس السنوات ـ هو الذي يُستخدم في كل جداول الفائدة المركبة للتعبير عن المتغير n.

ويوضح الجدول التالي كيفية تحديد كل من : (١) معدل الفائدة لفترة التركيب ، (٢) عدد فترات التركيب في أربعة حالات مختلفة لتتابع عملية التركيب (F)

معدل فائدة سنوي ١٢٪ على مدى ٥ سنوات مركبة (F)	معدل الفائدة لفترة التركيب (i ÷ F)	عدد فترات التركيب (F × i)
سنوياً (١)	,١٢ ÷ ١ = ,١٢	٥ سنوات × فترة تركيب في السنة = ٥ فترات
نصف سنوى (٢)	,١٢ ÷ ٢ = ,٠٦	٥ سنوات × ٢ فترة تركيب في السنة = ١٠ فترات
ربع سنوى (٤)	,١٢ ÷ ٤ = ,٠٣	٥ سنوات × ٤ فترات تركيب في السنة = ٢٠ فترة
شهرى (١٢)	,١٢ ÷ ١٢ = ,٠١	٥ سنوات × ١٢ فترة تركيب في السنة = ٦٠ فترة

ولأن الفائدة تكتسب (تُستحق) من الناحية النظرية في كل ثانية من كل يوم ، فإنه من الممكن حساب فائدة يتم تركيبها بصورة مستمرة . ويمكن تبسيط العمليات الحسابية التي تتضمن تركيباً مستمراً عن طريق إستخدام نظام اللوغاريتم الطبيعي . ومع ذلك ، فإنه لأغراض التبسيط فإن أغلب صفقات الأعمال تفترض أن تتابع تركيب الفائدة لايزيد عن التتابع اليومي .

ويمكن أن يؤدى عدد مرات تركيب الفائدة إلى حدوث تغير جوهرى في معدل العائد . على سبيل المثال ، فإن الفائدة السنوية بمعدل ٩٪ والتي تتركب بصورة يومية

تقدم عائد فعلي بنسبة ٩,٤٢٪ بفرق قدره ٤٢,٪. ويعرف معدل ٩,٤٢٪ بالمعدل الفعال effective yield* في حين يعرف معدل الفائدة السنوي وقدره ٩٪ بالمعدل الإسمي أو المحدد. وعندما يزداد تكرار عملية التركيب عن مرة واحدة سنوياً، فإن معدل الفائدة الفعال سيكون دائماً أكبر من المعدل المحدد.

ويوضح الجدول التالي كيفية تأثير عملية التركيب في خمسة فترات زمنية مختلفة على معدل العائد الفعال والفائدة المكتسبة من إستثمار ١٠٠٠٠ دولار لمدة عام.

	فترات التركيب				
معدل الفائدة	سنوية	نصف سنوية	ربع سنوية	شهرية	يومية
٨٪	٨٪	٨,١٦٪	٨,٢٤	٨,٣٠	٨,٣٣
	٨٠٠ج	٨١٦	٨٢٤	٨٣٠	٨٣٣
٩٪	٩٪	٩,٢٠٪	٩,٣١٪	٩,٣٨٪	٩,٤٢٪
	٩٠٠	٩٢٠	٩٣١	٩٣٨	٩٤٢
١٠٪	١٠٪	١٠,٢٥٪	١٠,٣٨٪	١٠,٤٧٪	١٠,٥٢٪
	١٠٠٠	١٠٢٥	١٠٣٨	١٠٤٧	١٠٥٢

المتغيرات الأساسية FUNDAMENTAL VARIABLES

تعد المتغيرات الأربعة التالية أساسية لكل مشاكل الفائدة المركبة:

المتغيرات الأساسية

١ ـ معدل الفائدة: وهو المعدل السنوي الذي يلزم تعديله ليعكس طول فترة التركيب إذا كانت أقل من سنة.

٢ ـ عدد الفترات الزمنية: وهو عدد فترات التركيب (قد تتساوى الفترة مع السنة أو تقل عنها).

٣ ـ المقدار المستقبل: وهي قيمة مبلغ معين أو عدة مبالغ في المستقبل يتم إستثمارها على أساس الفائدة المركبة.

٤ ـ القيمة الحالية: وهي القيمة الآن (في الوقت الحاضر) لمبلغ معين أو عدة مبالغ في المستقبل مخصومة بإستخدام الفائدة المركبة.

(*) تكون معادلة حساب معدل العائد الفعال في الحالات التي يكون فيها تتابع عملية التركيب (F) أكثر من مرة واحدة في العام كما يلي:

المعدل الفعال = $(1 + i)^F - 1$

=

ويوضح الشكل الزمني التالي العلاقة بين هذه المتغيرات الأربعة الأساسية:

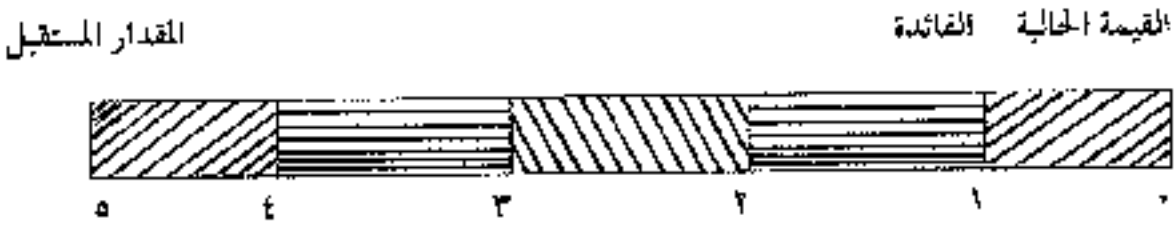

وفي بعض الحالات يكون كل من هذه المتغيرات الأربعة معروفاً، ولكن في العديد من حالات الأعمال يكون أحد هذه المتغيرات على الأقل مجهولاً.

مشاكل المبلغ الواحد SINGLE SUM PROBLEMS

تتضمن العديد من قرارات الأعمال والإستثمار مبلغ واحد من الأموال التي توجد إما الآن أو في المستقبل. ويمكن تصنيف مشاكل المبلغ الواحد بصفة عامة إلى أحد المجموعتين التاليتين:

١ - حساب المقدار المجهول في المستقبل لمبلغ وحيد يستثمر الآن لعدد معين من الفترات وبمعدل فائدة معين.

٢ - حساب القيمة الحالية المجهولة لمبلغ وحيد معروف في المستقبل يتم خصمه لعدد معين من الفترات وبمعدل فائدة معين.

القيمة المستقبلية لمبلغ واحد Future Amount of Single Sum

يمكن التعبير عن القيمة المستقبلية التي يمكن أن يصل إليها رقم ١ في المعادلة التالية:

$$a\Gamma_{n\,i} = (1+i)^n$$

حيث: $a\Gamma_{n\,i}$ = المقدار المستقبل لمبلغ ١

i = معدل الفائدة لفترة واحدة.

n = عدد الفترات.

ويمثل الرمز $a\Gamma_{n\,i}$ القيمة التي سيصل إليها مبلغ ١ جنيه بمعدل فائدة i للفترة الواحدة ولعدد n من الفترات.

= ولتوضيح ذلك، إذا كان معدل العائد المحدد ٨٪ يتم تركيبة ربع سنوياً (٢٪ لكل ربع) يكون المعدل السنوي الفعال:

المعدل الفعال = $(١ + ٠٢,٠)^٤ - ١ = (٠٢,١)^٤ - ١ = ١,٠٨٢٤ - ١ = ٨,٢٤٪$

ولتوضيح ذلك، إفترض إستثمار ١ جنيه بمعدل فائدة ٩٪ يتم تركيبة سنوياً لمدة ٣ سنوات، فتكون القيم التي يصل إليها مبلغ ١ جنيه في نهاية كل فترة كما يلي :

٩٪ $_{١}\Gamma$ ١ = (١ + ٠,٠٩) ١ في نهاية الفترة الأولى

٩٪ $_{٢}\Gamma$ ١ = (١ + ٠,٠٩) ٢ في نهاية الفترة الثانية .

٩٪ $_{٣}\Gamma$ ١ = (١ + ٠,٠٩) ٣ في نهاية الفترة الثالثة

وتتجمع هذه المقادير المركبة كما يلي :

الفترة	المقدار في بداية الفترة	× المضروب (i + 1)	= المقدار في نهاية الفترة*	المعادلة $(i+1)^n$
١	١,٠٠٠٠٠	١,٠٩	١,٠٩٠٠٠	$(١,٠٩)^١$
٢	١,٠٩٠٠٠	١,٠٩	١,١٨٨١٠	$(١,٠٩)^٢$
٣	١,١٨٨١٠	١,٠٩	١,٢٩٥٠٣	$(١,٠٩)^٣$

(*) لاحظ أن هذه المقادير تظهر في الجدول ٦-١ في عمود ٩٪

وحساب القيمة المستقبلة لأى مقدار، يلزم فقط ضرب معامل القيم المستقبلة في هذا المقدار.

$$a = P(a\Gamma_{n\,i})$$

حيث : a = القيمة المستقبلـــة

P = أصل المبلغ في البداية (القيمة الحالية)

$_{n}\Gamma$ a = $(i + 1)^n$ = القيمة المستقبلة لمبلغ ١ جنيه .

ولتوضيح ذلك، ماهو المقدار المستقبل لمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه مستثمر لمدة ٥ سنوات يتم تركيبه سنوياً بمعدل فائدة قدرة ١١٪؟ بإستخدام الشكل الزمنى تظهر هذه الحالة كما يلي :

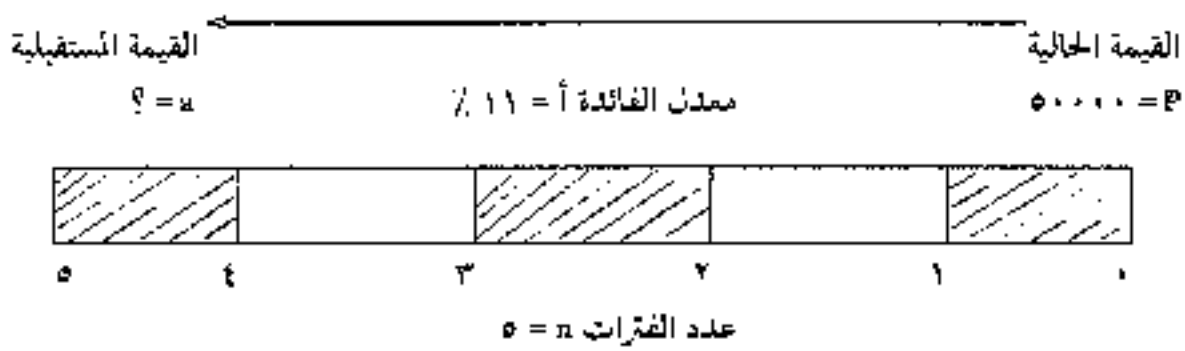

وبإستخدام المعادلة يتم حل هذا المثال كما يلي:

a = P × [ ] = ٥٠٠٠٠ × (١+٠,١١)^٥ = ٥٠٠٠٠ × (٥ a [ ] ١١٪)

= ٥٠٠٠٠ × (١,٦٨٥٠٦) = ٨٤٢٥٣ جنيه

ويمكن تحديد معامل القيمة المستقبلة وقدره ١,٦٨٥٠٦ في المعادلة السابقة من جدول ٦-١ (عمود ١١٪ وصف ٥ فترات).

ويمكن أن ينطبق مدخل المعادلة والشكل الزمني السابق على حالة أعمال روتينية. على سبيل المثال إذا أودعت شركة Edison ٢٥٠ مليون دولار في حساب مجمد لدى شركة Trust في بداية سنة ١٩٩٢ مقابل إنشاء محطة للطاقة تكتمل في ديسمبر ١٩٩٥، فما هو مقدار الحساب في نهاية أربع سنوات إذا كانت الفائدة تركب نصف سنوياً بمعدل ١٠٪؟

بمعلومية القيمة الحالية وقدرها ٢٥٠ مليون دولار ووجود ٨ فترات تركيب (٤ × ٢)، ومعدل فائدة قدره ٥٪ لفترة التركيب (١٠٪ ÷ ٢)، يمكن تصوير هذه المشكلة زمنياً وتحديد المبلغ في المستقبل كما يلي:

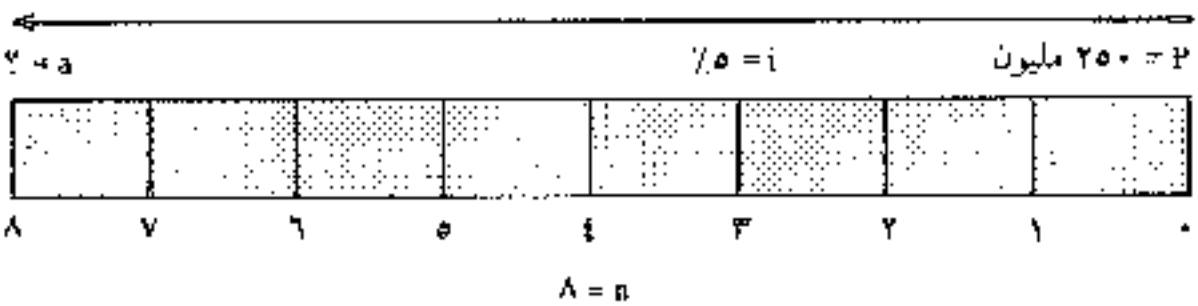

∴ a = ٢٥٠ مليون × a ٨ ⌐ ٥٪)

= ٢٥٠ مليون (١ + ٠,٠٥)^٨ = ٣٦٩٣٦٥٠٠٠ جنيه

وبإستخدام معامل القيمة الحالية الموجود في الجدول ٦-١ (عمود ٥٪ صف ٨ فترات) نجد أن الوديعة التي تبلغ ٢٥٠ مليون سوف تصل إلى ٣٦٩٣٦٥٠٠٠ في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥.

القيمة الحالية لمبلغ وحيد Present Value of a Single Sum

أوضح مثال سابق أن إستثمار مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه بمعدل فائدة يركب سنوياً قدره ١١٪ سوف يساوي ٨٤,٢٥٣ جنيه في نهاية ٥ سنوات. ويعني ذلك أن مبلغ ٨٤,٢٥٣ جنيه بعد ٥ سنوات في المستقبل يساوي ٥٠٠٠٠ جنيه الآن. بمعنى أن

٥٠٠٠٠ هي القيمة الحالية لمبلغ ٨٤٢٥٣. والقيمة الحالية هي المقدار الذي يلزم إستثماره الآن لإنتاج مقدار محدد في المستقبل. ففي حسابات مقدار مركب في المستقبل كنا بصدد تحديد المقدار المستقبل لقيمة حالية معلومة. أما في مشاكل القيمة الحالية فإنه يتم تحديد القيمة الحالية لمقدار معلوم في المستقبل. وتشكل القيمة الحالية دائماً مقداراً أصغر من المقدار المعلوم في المستقبل، لأن الفائدة سوف تكتسب وتضاف على هذه القيمة الحالية في المستقبل. وفي تحديد المقدار المستقبل، فإننا نتحرك قدماً في الزمن بإستخدام عملية «التجميع» accumulation. في حين أنه عند تحديد القيمة الحالية فإننا نتحرك للخلف بإستخدام عملية «الخصم» discounting. ويمكن التعبير عن القيمة الحالية لمبلغ واحد جنيه بالمعادلة التالية:

$$P\Gamma_{n,i} = 1 \div a\Gamma_{n,i} = \frac{1}{(1+i)^n}$$

حيث:

$P\Gamma_{n,i}$ = القيمة الحالية لمبلغ الواحد جنيه.

$a\Gamma_{n,i} = (1+i)^n$ = المقدار المستقبل لمبلغ الواحد جنيه.

حيث يمثل المقدار $P\Gamma_{n,i}$ القيمة الحالية لمبلغ الواحد مخصوماً بمعدل فائدة قدره i لفترة التركيب ولعدد n من فترات التركيب. ولتوضيح ذلك، إفترض أن مبلغ الواحد يتم خصمه لمدة ٣ فترات بمعدل ٩٪. فإن القيمة الحالية لمبلغ الواحد تخصم في كل فترة كما يلي:

$P\Gamma_{1,9\%} = 1 \div (1 + ,09)^1$ للفترة الأولى

$P\Gamma_{2,9\%} = 1 \div (1 + ,09)^2$ للفترة الثانية

$P\Gamma_{3,9\%} = 1 \div (1 + ,09)^3$ للفترة الثالثة. وذلك على الشكل التالي:

فترات الخصم	١ جنيه	÷	$(1+i)^n$	=	القيمة الحالية	المعادلة $1 \div (1+i)^n$
١	١,-		١,٠٩		,٩١٧٤٣	$1 \div (1 + ,09)^1$
٢	١,-		$(1,09)^2$		,٨٤١٦٨	$1 \div (1 + ,09)^2$
٣	١,-		$(1,09)^3$		,٧٧٢١٨	$1 \div (1 + ,09)^3$

وعادة مايتطلب الأمر حسابات سريعة للقيم الحالية. ولذلك تم وضع جداول من المعادلة السابقة توضح مايجب إستثمارة بمعدلات فائدة مركبة مختلفة ولفترات زمنية مختلفة ليساوي واحد صحيح في المستقبل. ويظهر جدول «القيمة الحالية للواحد الصحيح» في نهاية هذا الفصل. ويوضح الجزء التالي منه القيمة الحالية للواحد الصحيح لخمسة فترات مختلفة وبثلاث معدلات مختلفة للفائدة.

القيمة الحالية للواحد الصحيح بفائدة مركبة

(جزء من جدول ٦ ـ ٢)

الفترة	٪٩	٪١٠	٪١١
١	,٩١٧٤٣	,٩٠٩٠٩	,٩٠٠٩٠
٢	,٨٤١٦٨	,٨٢٦٤٥	,٨١١٦٢
٣	,٧٧٢١٨	,٧٥١٣٢	,٧٣١١٩
٤	,٧٠٨٤٣	,٦٨٣٠١	,٦٥٨٧٣
٥	,٦٤٩٩٣	,٦٢٠٩٢	,٥٩٣٤٥

ويمكن من معادلة القيمة الحالية للواحد الصحيح لتنطبق على حسابات القيمة الحالية لأي مبلغ وحيد كما يلي:

$$P = a\,(P\Gamma_{n,i})$$

حيث: P = القيمة الحالية لمبلغ وحيد. a = المقدار المستقبل

$P\Gamma_{n,i}$ = القيمة الحالية للواحد الصحيح.

$$(1+i)^{-n}$$

ولتوضيح ذلك، ماهي القيمة الحالية لمبلغ ٨٤٢٥٣ الذي يتم تلقية أو سداده بعد ٥ سنوات بمعدل فائدة ١١٪ يتم تركيبة سنوياً ؟ يمكن تصوير هذه المشكلة زمنياً كما يلي:

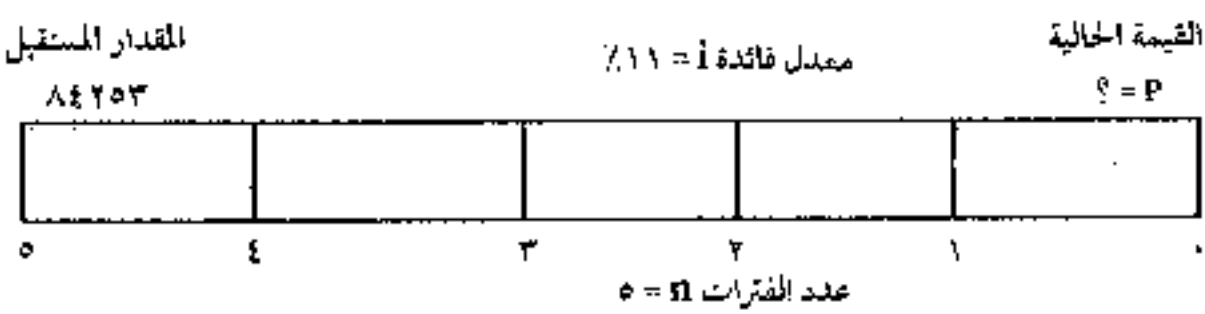

وباستخدام المعادلة يتم حل هذه المشكلة كما يلي :

$$P = F(P\Gamma_{n\ i}) = ٨٤٢٥٣ (P\Gamma\ ٥\ \ ١١\%)$$

$$= ٨٤٢٥٣ \left(\frac{١}{(١ + ,١١)^{٥}}\right) = ٨٤٢٥٣ \times ,٥٩٣٤٥ = ٥٠٠٠٠$$

ولتحديد معامل القيمة الحالية وقدره ٥٩٣٤٥ , يمكن إستخدام الآلة الحاسبة أو قراءة جدول ٦-٢ (عمود ١١٪ ، صف ٥ فترات) .

ويمكن أن ينطبق مدخل المعادلة والشكل الزمني على العديد من الحالات . على سبيل المثال، افترض أن عمك الثري ينوى أن يعطيك مبلغ ٢٠٠٠ دولار لرحلة إلى أوروبا عندما تتخرج من الجامعة بعد ٣ سنوات من الآن ويتجه لتمويل الرحلة عن طريق إستثمار مبلغ من المال الآن بمعدل فائدة مركبة قدره ٨٪ ليوفر مبلغ ٢٠٠٠ دولار عند تخرجك فماهو المبلغ الذي يلزم إستثماره الآن؟

يمكنك وضع الشكل الزمني التالي أمام عمك وحل المشكلة كما يلي :

$$P = ٢٠٠٠ (P\Gamma_{٣\ ٨\%}) = ٢٠٠٠ \left(\frac{١}{(١+,٠٨)^{٣}}\right) = ٢٠٠٠ \times ,٧٩٣٨٣ = ١٥٨٧,٩٩$$

وبذلك فانك سوف تنصح عمل بإستثمار مبلغ ١٥٨٧,٩٩ الآن لتوفير مبلغ ٢٠٠٠ دولار عند تخرجك وذلك بشرط أن تتخرج أنت في الموعد المحدد .

حالات المبلغ الوحيد ـ متغيرات أخرى غير معلومة :

عند حساب القيمة المستقبلة أو الحالية في الأمثلة السابقة للمبلغ الوحيد كان كل من عدد الفترات وسعر الفائدة معلوماً . وفي العديد من حالات الأعمال يكون كل من المقدار المستقبل والقيمة الحالية معلوماً ولكن عدد الفترات أو سعر الفائدة يكون مجهولاً . والمثالان التاليان هما حالات لمبلغ وحيد (مقدار مستقبل وقيمة حالية) إما بعدد فترات (n) مجهول أن معدل فائدة (i) مجهول . حيث يتضح من هذه الأمثلة وحلولها أنه

إذا عُلمت أية ثلاثة من القيم الأربعة (وهي المقدار المستقبل a ، القيمة الحالية P ، عدد الفترات n ، سعر الفائدة i) فإنه يمكن إشتقاق المتغير المجهول.

مثال ١ : حساب عدد الفترات:

إذا رغبت بلدة معينة في تجميع ٧٠٠٠٠ دولار لبناء تمثال للمحاربين القدماء في ميدان البلدة. فإذا أودعت البلدة في بداية العام الحالي مبلغ ٤٧٨١١ دولار في حساب خاص يدر فائدة بمعدل ١٠٪ يتم تركيبها سنوياً، فما هو عدد السنوات التي تلزم لتجميع ٧٠٠٠٠ دولار في هذا الحساب؟

في هذا المثال، فإن كلاً من القيمة الحالية (٤٧٨١١) والمقدار المستقبل (٧٠٠٠٠) بالإضافة لسعر الفائدة (١١٪) معلوماً، فإن الرسم الزمني لهذه الحالة يبدو كما يلي:

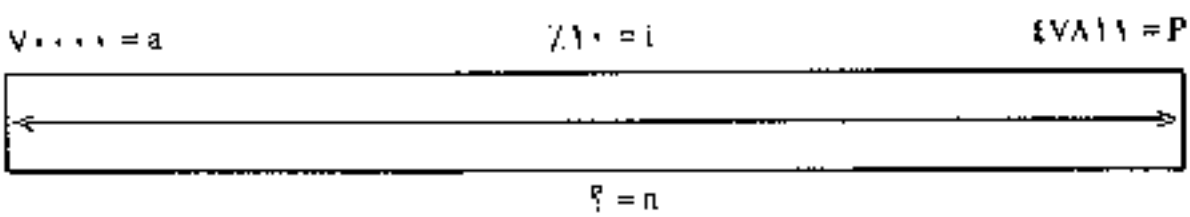

ولأن كلاً من القيمة الحالية والمقدار المستقبلي معلوم، فإنه يمكن تحديد عدد الفترات المجهول إما بإستخدام معادلة القيمة الحالية أو القيمة المستقبلية كما يلي:

مدخل القيمة المستقبلية	مدخل القيمة الحالية
$P(a\Gamma_{n\ \%10}) = a$	$a(P\Gamma_{n\ \%10}) = P$
$a\Gamma_{n\ \%10} \times ٤٧٨١١ = ٧٠٠٠٠$	$P\Gamma_{n\ \%10} \times ٧٠٠٠٠ = ٤٧٨١١$
$a\Gamma_{n\ \%10} = \frac{٧٠٠٠٠}{٤٧٨١١} = ١,٤٦٤١٠$	$P\Gamma_{n\ \%10} = \frac{٤٧٨١١}{٧٠٠٠٠} = ٠,٦٨٣٠١$

وبإستخدام معامل القيمة المستقبلية وقدره ١,٤٦٤١٠ والعودة للجدول ٦-١ تحت عمود ١٠٪ نجد أن هذا المعامل يوجد في صف ٤ فترات. وعلى ذلك، فإن مبلغ ٤٧٨١١ سوف يستغرق ٤ سنوات ليصل إلى ٧٠٠٠٠ إذا ما إستثمر بفائدة ١٠٪ يتم تركيبها سنوياً. وبإستخدام معامل القيمة الحالية وقدره ٠,٦٨٣٠١ والعودة للجدول ٦-٢ تحت عمود ١٠٪ نجد أن المعامل أيضاً موجود في صف ٤ فترات.

مثال ٢ : حساب معدل الفائدة:

بفرض أن شركة design ترغب في الحصول على مبلغ ١٤٠٩٨٤٠ لإجراء دراسة بعد ٥ سنوات من الآن وتقوم الآن بإستثمار مبلغ ٨٠٠٠٠٠ لهذا الغرض، فما هو سعر

الفائدة الذي يلزم إستثمار هذا المبلغ به للحصول على ١٤٠٩٨٤٠ لتمويل البحث بعد ٥ سنوات من الآن؟

يبدو الرسم الزمني لهذه الحالة الإستثمارية كما يلي :

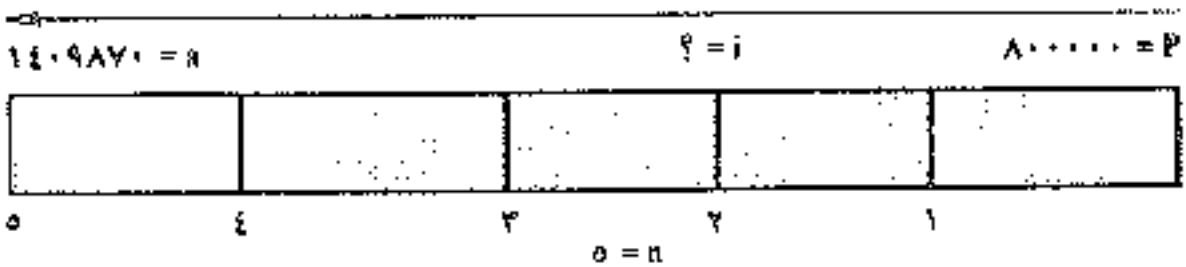

حيث يمكن تحديد سعر الفائدة المجهول إما من مدخل القيمة المستقبلة أو مدخل القيمة الحالية كما يلي :

مدخل القيمة المستقبلية	مدخل القيمة الحالية
$P(a\,[\ \ ]_{n}\ \ ) = a$	$a(P\,[\ \ ]_{n}\ \ ) = P$
$a\,[\ \ ]_{٥}\ i \times ٨٠٠٠٠٠ = ١٤٠٩٨٧٠$	$P\,[\ \ ]_{٥}\ i \times ١٤٠٩٨٧٠ = ٨٠٠٠٠٠$
$i\,[\ \ ]_{٥}\ = \frac{١٤٠٩٨٧٠}{٨٠٠٠٠٠} = ١,٧٦٢٣٤$	$i\,[\ \ ]_{٥}\ = \frac{٨٠٠٠٠٠}{١٤٠٩٨٧٠} = ٥٦٧٤٣,$

وبإستخدام معامل القيمة المستقبلة وقدره ١,٧٦٢٣٤ والعودة لجدول ٦ـ١ أمام صف ٥ فترات سنجد أن المعامل في عمود ١٢٪ . وعلى ذلك ، فإنه يجب إستثمار مبلغ ٨٠٠٠٠٠ بسعر فائدة ١٢٪ حتى يصل إلى ١٤٠٩٨٧٠ في خلال ٥ سنوات . كما أنه بإستخدام معامل القيمة الحالية وقدره ٥٦٧٤٣, والعودة لجدول ٦ـ٢ سنجد أنه عند تلاقي صف ٥ فترات مع عمود ١٢٪ .

الدفعات الدورية ANNUITIES

تتضمن [illegible] سابقة تجميع أو خصم مبلغ وحيد . ويواجه الأفراد عدد بعض الحالات التي يتم فيها سداد أو تحصيل قيم نقدية بصفة دورية . مثل القروض أو المبيعات التي تسدد على أقساط أو الأموال المستثمرة التي يتم إستردادها جزئياً على فترات منتظمة أو وفورات التكلفة التي تتحقق بصورة متكررة . وربما كان عقد التأمين على الحياة من أكثر أنواع الصفقات شيوعاً والتي تتضمن سلسلة من المدفوعات المتساوية التي يتم إجراؤها على فترات زمنية منتظمة . حيث تمثل عملية الإدخار الدوري هذه

تجميعاً لمبلغ من النقود عن طريق دفعة دورية. وتستلزم الدفعة الدورية بطبيعتها مايلي: (١) وجود مدفوعات أو متحصلات نقدية متساوية القيمة عادة، (٢) الفترة الزمنية بين كل دفعة والأخرى تكون متساوية دائماً، (٣) يتم تركيب الفائدة كل فترة دورية. وتمثل القيمة المستقبلية لدفعة دورية مجموع هذه الدفعات بالإضافة إلى مجمع الفوائد المركبة عليها.

ويجب ملاحظة أن هذه الدفعات قد تحدث في بداية أو في نهاية الفترات الزمنية. وللتفرقة بين الدفعات في ظل كل من هذين البديلين يتم تصنيف الدفعات الدورية إلى دفعات عادية ordinary annuity إذا كانت الدفعات تحدث في نهاية كل فترة ودفعات مستحقة annuity due إذا كانت تحدث في بداية كل فترة.

القيمة المستقبلة لدفعات عادية Future Amount of An Ordinary Annuity

من مداخل تحديد القيمة المستقبلة للدفعة تحديد القيمة المستقبلة لكل دفعة على حدة ثم تجميع هذه القيم المستقبلة الفردية. على سبيل المثال، بفرض أنه يتم إيداع ١ جنيه في نهاية كل سنة على مدى ٥ سنوات (دفعة عادية) بمعدل فائدة ١٢٪ يُركب سنوياً. حيث يمكن حساب القيمة المستقبلة كما يلي بإستخدام جدول القيمة المستقبلة للواحد الصحيح (جدول ٦-١) لكل من الدفعات الخمسة:

	نهاية الفترة التي يستثمر فيها ١ جنيه					
	الآن	١	٢	٣	٤	٥	المقدار في نهاية ٥ سنوات
١		ج					١,٥٧٣٥٢
			ج				١,٤٠٤٩٣
				ج			١,٢٥٤٤٠
					ج		١,١٢٠٠٠
						ج	١,٠٠
الجملة (القيمة المستقبلية لدفعة عادية قدرها ١ج لمدة ٥ سنوات بمعدل ١٢٪)							٦,٣٥٢٨٥

ولأن الدفعات العادية تودع في نهاية الفترات الدورية، فإنها لايمكن أن تكتسب فائدة خلال الفترة التي تودع خلالها. على سبيل المثال، فإن الدفعة الثالثة تكتسب فائدة لفترتين فقط. ومن الواضح أن الدفعة الثالثة لاتكتسب فائدة خلال الفترتين الأولى والثانية حيث أنها لاتودع إلا في الفترة الثالثة، كما أنها لاتكتسب فائدة خلال الفترة الثالثة لأنها لاتودع إلا في نهايتها. فعند حساب القيمة المستقبلة لأى دفعة عادية. فإن

عدد فترات التركيب سوف يساوي دائماً رقم الدفعة ناقص واحد.

ورغم أن الطريقة السابقة في حساب القيمة المستقبلة لدفعة عادية سوف تنتج دائماً الإجابة الصحيحة، فإنها قد تكون معقدة إذا كان عدد الدفعات كبيراً. ولذلك، فإن هناك طريقة أكثر كفاءة في التعبير عن القيمة المستقبلة لدفعة عادية قدرها ١ صحيح في صورة معادلة لتجميع الدفعات المنفردة وفوائدها المركبة كما يلي:

$$A\Gamma_{n\,i} = \frac{(1+i)^{n}-1}{i}$$

حيث $A\Gamma_{n\,i}$ = القيمة المستقبلة لدفعة عادية قدرها ١ لعدد n من الفترات وسعر فائدة i.

i هي سعر الفائدة خلال الفترة.

n هي عدد فترات التركيب.

وباستخدام المعادلة السابقة تم وضع جداول مماثلة ذلك لتلك المستخدمة في حساب «القيمة المستقبلة للواحد الصحيح»، «القيمة الحالية للواحد الصحيح» وذلك لكل من الدفعة العادية، الدفعة المستحقة.

ويمكن من المعادلة السابقة حساب القيمة المستقبلة لأية دفعة عادية كما يلي:

$$R(A\Gamma_{n\,i}) = A$$

حيث A = القيمة المستقبلة لدفعة عادية.

R = الدفعات السنوية.

$$A\Gamma_{n\,i} = \frac{(1+i)^{n}-1}{i}$$

ولتوضيح ذلك، فما هي القيمة المستقبلة لخمسة دفعات سنوية قيمة كل منها ٥٠٠٠ج تودع في نهاية كل من الخمس سنوات التالية بمعدل فائدة ١٢٪؟ يمكن توضيح هذه المشكلة في الصورة الزمنية التالية:

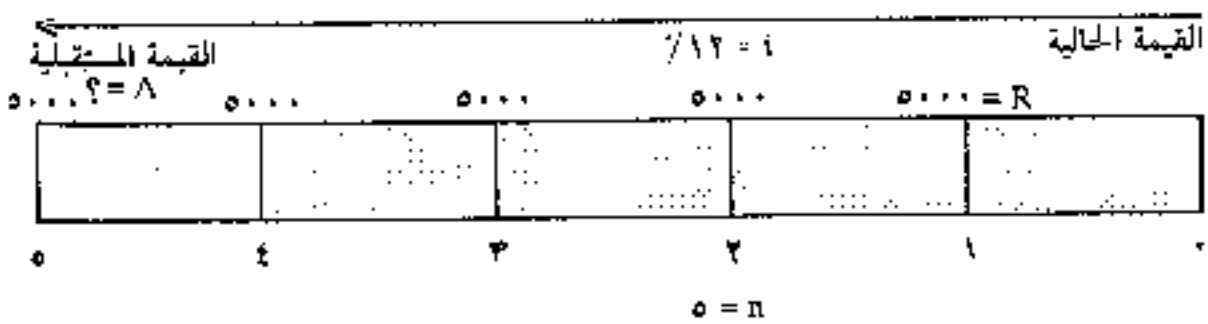

وبإستخدام المعادلة، يمكن حل حالة الإستثمار هذه كما يلي:

$$A = R(A\Gamma_{n\,i}) \qquad A\Gamma_{٥\,\%١٢} \times ٥٠٠٠ = \qquad = ٥٠٠٠ \times \frac{(١+,١٢)^{٥}-١}{,١٢}$$

$$= ٥٠٠٠ \times ٦,٣٥٢٨٥ = ٣١٧٦٤,٢٥٠$$

ويمكن تحديد معامل القيمة المستقبلة للدفعة العادية السابقة وقدره ٦,٣٥٢٨٥ في المعادلة السابقة سواء بإستخدام الآلة الحاسبة أو من الجدول المناسب (جدول ٦-٣) عمود ١٢٪، صف ٥ فترات.

ولتوضيح هذه الحسابات في حالات الأعمال بفرض أن إحدى الشركات قد قررت إيداع مبلغ ٧٥٠٠٠ج في نهاية كل ٦ شهور ولمدة الثلاث سنوات التالية بهدف تجميع الأموال الكافية للوفاء بالإلتزامات التي تحل بعد ٣ سنوات، فما هي القيمة المستقبلة التي ستوجد في هذا الحساب في نهاية الثلاث سنوات إذا كان معدل الفائدة السنوى ١٠٪؟.

يمكن الحل عن طريق المعادلة كما يلي:

$$A = R(A\Gamma_{n\,i}) \qquad A\Gamma_{٦\,\%٥} \times ٧٥٠٠٠ = \qquad = ٧٥٠٠٠ \times \frac{(١+,٠٥)^{٦}-١}{,٠٥}$$

$$= ٧٥٠٠٠ \times ٦,٨٠١٩١ = ٥١٠١٤٣,٢٥٠$$

وعلى ذلك فإن إيداع ٦ دفعات قدرها ٧٥٠٠٠ج بواقع دفعة كل ستة شهور بحيث تكتسب الدفعة فائدة قدرها ٥٪ للفترة سوف يصل لمبلغ ٥١٠١٤٣,٢٥٠.

القيمة المستقبلة لدفعة مستحقة Future Amount of An Annuity Due

إن التحليل السابقة للدفعة العادية يستند لافتراض أن الدفعات الدورية تحدث في نهاية كل فترة في حين تفترض الدفعة المستحقة أن الدفعات تحدث في بداية كل فترة. ويعني ذلك أن الدفعة المستحقة سوف تكتسب فائدة خلال الفترة الأولى في حين أن الدفعة العادية لن تكتسب فائدة خلال الفترة الأولى لأن الدفعة لن تُسدد أو تحصل حتى نهاية الفترة. بمعنى آخر، فإن الفرق الجوهرى بين النوعين من الدفعات يتمثل في عدد الفترات المجمعة للفائدة.

فعندما تتم الدفعات في نهاية الفترة (دفعات عادية)، فإنه عند تحديد القيمة المستقبلة للدفعة يكون عدد الفترات المجمعة للفائدة أقل بواحد من حالة الدفعات التي تحدث في بداية الفترة (الدفعات المستحقة).

ولأن التدفقات النقدية من الدفعة المستحقة تأتي مبكرة بفترة واحدة تماماً عنها في الدفعة العادية، فإن القيمة المستقبلة لمعامل الدفعة المستحقة تزيد عن القيمة المستقبلة لمعامل الدفعة العادية بنسبة ١٢٪ تماماً. على سبيل المثال، فإن مقدار معامل الدفعة العادية في نهاية الفترة الأولى بمعدل ١٢٪ هو ١ في حين أنه للدفعة المستحقة يبلغ ١,١٢٠٠٠ . ولتحديد القيمة المستقبلة لدفعة مستحقة يمكن ضرب القيم المستقبلية المقابلة لدفعة عادية في واحد مضافاً إليه معدل الفائدة. على سبيل المثال، فإنه لتحديد القيمة المستقبلية لمعامل فائدة دفعة مستحقة لمدة ٥ فترات بمعدل فائدة مركبة ١٢٪ يمكن ببساطة ضرب القيمة المستقبلية لمعامل فائدة الدفعة العادية لمدة ٥ سنوات (٦,٣٥٢٨٥) في واحد مضافاً إليه معدل الفائدة (١+١٢,) للوصول إلى معامل القيمة المستقبلية لدفعة مستحقة وهو ٧,١١٥١٩ (٦,٣٥٢٨٥ × ١,١٢).

ولتوضيح إستخدام جداول الدفعة العادية في التحويل إلى دفعات مستحقة بفرض أن السيد Hank يخطط لإيداع مبلغ ٨٠٠ج سنوياً في كل عيد ميلاد لإبنه Howard إبتداء من اليوم - عيد ميلاده العاشر - بمعدل فائدة ١٢٪ يركب سنوياً. ويريد السيد Hank أن يعلم المبلغ الذي سيتجمع لديه للمصروفات الجامعية عند وصول إبنه لسن الثامنة عشرة. فإذا تم إيداع الدفعة الأولى في عيد ميلاد إبنه العاشر سيقوم السيد Hank بإيداع ٨ دفعات (بفرض عدم الإيداع في عيد الميلاد الثامن العشر). ولأن كل الدفعات تتم في بداية الفترات، فإنها تمثل دفعة مستحقة.

وبالعودة لجدول القيمة المستقبلة لدفعة عادية قدرها ١ج في صف ٨ فترات، عمود ١٢٪ نجد أن المعامل يبلغ ١٢,٢٩٩٦٩ . وعندئذ يُضرب هذا المعامل في (١ + ١٢,) للوصول إلى معامل القيمة المستقبلة للدفعة المستحقة. ونتيجة لذلك، فإنه يمكن حساب المقدار المتجمع في عيد الميلاد الثامن عشر لإبنه كما يلي:

١. القيمة المستقبلة لدفعة عادية قدرها ١ج لثمانية فترات بمعدل ١٢٪ (جدول ٦-٣)		١٢,٢٩٩٦٩
٢. المعامل (١ + ١٢,)	×	١,١٢
٣. القيمة المستقبلة لدفعة مستحقة قدرها ١ ج لثمانية فترات بمعدل ١٢٪		١٣,٧٧٥٦٥
٤. الوديعة الدورية	×	٨٠٠
٥. القيمة المجمعة في عيد الميلاد الثامن عشر		١١٠٢٠,٥٢٠

وإعتماداً على الكلية التي سوف يختارها، قد يتوافر لدى Howard مايكفي لتمويل دراسته في السنة الأولى.

أمثلة على القيمة المستقبلة للدفعات

في أمثلة الدفعات السابقة كانت هناك ثلاث قيم معروفة (وهي مقدار كل دفعة، معدل الفائدة، عدد الفترات) تستخدم في تحديد القيمة الرابعة المجهولة وهي القيمة المستقبلة لهذه الدفعات. ويوضح المثالان التاليان عملية حساب: (١) مقدار الدفعات، (٢) عدد الدفعات. في حين يوضح المثال الثالث عملية حساب القيمة المستقبلة لدفعات مستحقة.

حساب مقدار الدفعة

بفرض أنك ترغب في تجميع مبلغ ١٤٠٠٠ج بعد ٥ سنوات من الآن، وخلال هذه الفترة يمكنك أن تحقق معدل عائد سنوي قدره ٨٪ يتم تركيبه نصف سنوياً، فما هو المبلغ الذي يلزم إيداعه في نهاية كل ٦ شهور؟.

يمثل مبلغ ١٤٠٠٠ج القيمة المستقبلة لعشرة دفعات (٥ × ٢) عادية نصف سنوية غير معلومة القيمة، بمعدل فائدة ٤٪ (٨٪ ÷ ٢). وبإستخدام معادلة القيمة المستقبلة للدفعة العادية يمكن تحديد مقدار كل دفعة كما يلي:

$$(A\Gamma_{n\ i})R = A$$

$$١٢,٠٠٦١١ \times R = (A\Gamma_{١٠\ \%٤})R = ١٤٠٠٠$$

$$\therefore R = \frac{١٤٠٠٠}{١٢,٠٠٦١١} = ١١٦٦,٠٧ \text{ ج}$$

وعلى ذلك فإنه يجب أن تقوم بإيداع ١٠ دفعات نصف سنوية قيمة كل منها ١١٦٦,٠٧ من أجل تجميع مبلغ ١٤٠٠٠ج في نهاية ٥ سنوات.

حساب عدد الدفعات الدورية

بفرض أن هناك شركة ترغب في تجميع مبلغ ١١٧٣٣٢ عن طريق إيداع دفعات دورية قيمة كل منها ٢٠٠٠٠ج في نهاية كل سنة بفائدة ٨٪ تركب سنوياً، فما هو عدد الدفعات اللازمة لذلك؟

يمثل مبلغ ١١٧٣٣٢ القيمة المستقبلة لعدد n من الدفعات قيمة كل منها ٢٠٠٠٠ وذلك بمعدل فائدة سنوي قدره ٨٪. وبإستخدام معادلة القيمة المستقبلة للدفعة العادية نحصل على المعامل التالي:

$$(A\Gamma_{n\ i})R = A$$

$$A\Gamma_{r} \quad ٨٪ \times ٢٠٠٠٠ = ١١٧٣٣٢$$

$$٨٪ \; A\Gamma_{n} = \frac{١١٧٣٣٢}{٢٠٠٠٠} = ٥,٨٦٦٦٠$$

وبإستخدام جدول ٦-٣ والقراءة تحت عمود ٨٪، نجد أن المعامل ٥,٨٦٦٦٠ في صف ٥ فترات. وعلى ذلك، فإنه يجب إجراء ٥ دفعات قيمة كل منها ٢٠٠٠٠ج.

حساب القيمة المستقبلة لدفعة مستحقة

قضى السيد Waller عطلة نهاية الأسبوع في محاولة حساب قيمة مدخراته عند التعاقد. فقد أودع السيد Waller اليوم مبلغ ٢٥٠٠ جنيه في حساب إدخار يدر فائدة بمعدل ٩٪ سنوياً. ويخطط أن يودع ٢٥٠٠ جنيه كل عام وعلى مدى الثلاثين عاماً التالية. فما هو مقدار النقدية التي سوف تتجمع له في حسابه عندما يتقاعد بعد ٣٠ سنة؟

بإستخدام جدول «القيمة المستقبلة لدفعة عادية قدرها ١ ج»، يُحسب الحل كما يلي:

١. القيمة المستقبلة لدفعة عادية قدرها ١ج لمدة ٣٠ فترة بمعدل ٩٪		١٣٦,٣٠٧٥٤
٢. المعامل (١ + ٠٠٩)	×	١,٠٩
٣. القيمة المستقبلة لدفعة مستحقة قدرها ١ج لمدة ٣٠ سنة بمعدل ٩٪		١٤٨,٥٧٥٢٢
٤. الدفعة الدورية	×	٢٥٠٠
٥. المقدار المجمع في نهاية ٣٠ سنة		٣٧١٤٣٨

القيمة الحالية لدفعة عادية

PRESENT VALUE OF ORDINARY ANNUITY

تمثل القيمة الحالية للدفعة ذلك المبلغ الوحيد الذي إذا ما إستثمر بمعدل فائدة مركبة الآن سوف يقدم دفعة دورية (سلسلة من المسحوبات) لعدد معين من الفترات في المستقبل. وبمعنى آخر، فإن القيمة الحالية لدفعة عادية هي القيمة الحالية لسلسلة من الدفعات المتساوية التي يتم سحبها على فترات متساوية.

ومن المداخل التي تستخدم لتحديد القيمة الحالية للدفعات تحديد القيمة الحالية لكل دفعة في السلسلة على حدة ثم تجميع قيمها الحالية الفردية. على سبيل المثال، فإنه عندما يتم تحصيل دفعة قدرها ١ج في نهاية كل سنة من السنوات الخمس التالية، فإنه

يمكن النظر إليها كمقادير منفصلة، ويتم حساب القيمة الحالية لكل منها من جدول القيم الحالية بإفتراض أن معدل الفائدة ١٢٪.

	نهاية الفترة التي يتم فيها تحصيل ١ جنيـــه				
القيمة الحالية في بداية السنة ١	١	٢	٣	٤	٥
٠,٨٩٢٨٦	ج				
٠,٧٩٧١٩		ج			
٠,٧١١٧٨			ج		
٠,٦٣٥٥٢				ج	
٠,٥٦٧٤٣					ج
٣,٦٠٤٧٨	الجملة (القيمة الحالية لدفعة عادية قدرها ١ج لمدة ٥ سنوات بمعدل ١٢٪)				

حيث يتضح من ذلك أنه إذا إستثمرنا مبلغ ٣,٦٠ج الآن بمعدل فائدة ١٢٪ ولمدة ٥ سنوات فسوف يمكننا سحب مبلغ ١ج في نهاية كل فترة من الفترات الخمس. ويمكن تخفيض هذه الإجراءات المعقدة عن طريق المعادلة التالية:

$$P\Gamma_{n\,i} = \frac{1 - \frac{1}{(1+i)^n}}{i}$$

حيث تشير $P\Gamma_{n\,i}$ إلى القيمة الحالية لدفعة عادية قدرها ١ج لعدد n من الفترات وبمعدل فائدة i. وبإستخدام هذه المعادلة يمكن صياغة جداول للقيمة الحالية لدفعة عادية (أنظر جدول ٦-٤).

وتظهر المعادلة العامة للقيمة الحالية للدفعة العادية كما يلي:

$$P = R\,(P\Gamma_{n\,i})$$

حيث P = القيمة الحالية للدفعة العادية.

R = الدفعة الدوريـــة.

$$P\Gamma_{n\,i} = \frac{1 - \frac{1}{(1+i)^n}}{i}$$

قدره ٥٢٨,٧٧ج ودعيت لسداده على ١٢ قسط شهري متساوي قيمة كل منها ٥٠ج على أن يستحق أول قسط بعد شهر من الآن، فما هو معدل الفائدة الذي تحاسب على أساسه؟

يمثل مبلغ ٥٢٨,٧٧ القيمة الحالية لعدد ١٢ قسط قيمة كل منها ٥٠ج وبسعر فائدة غير معلوم. ويمكن تحديده كما يلي:

$$(P\Gamma_{n\ j})R = P$$

$$(P\Gamma_{١٢\ \ ,})٥٠ = ٥٢٨,٧٧$$

$$,\ \ ١٢\ \Gamma\ P = \frac{٥٢٨,٧٧}{٥٠} = ١٠,٥٧٥٤٠$$

وبالعودة لجدول ٦-٤ والقراءة عبر صف ١٢ فترة، نجد المعامل ١٠,٥٧٥٤٠ في عمود ٢٪ ولما كان ٢٪ يمثل المعدل الشهري، فإن معدل الفائدة السنوي الاسمي يبلغ ٢٤٪ (١٢ × ٢٪) كما يبلغ معدل الفائدة السنوي الفعلي ٢٦,٨٢٤١٣٪ [(١+٠,٠٢)^١٢ - ١] ومن الواضح أنه سيكون من الأفضل لك أن تسدد جملة الفاتورة الآن إذا ما أمكنك ذلك.

حساب الدفعة الدورية

قام الوالدان Jackie, Norm بإدخار مبلغ ١٨٠٠٠ج لتمويل التعليم الجامعي لإبنتهم، وأودعا المبلغ في إحدى مؤسسات الإدخار والإقراض التي تعطي فائدة قدرها ١٠٪ تركب نصف سنوياً. فما هي المبالغ التي يمكن لإبنتهم أن تسحبها في نهاية كل ستة شهور وعلى مدى الأربعة أعوام التالية على مدار دراستها الجامعية وذلك دون أن تستنفد قيمة الحساب؟

لايمكن تحديد إجابة هذا السؤال بمجرد قسمة ١٨٠٠٠ على ٨ عمليات سحب لأن ذلك يتجاهل الفائدة التي تتحقق على الأموال المتبقية في الحساب. ومع الأخذ في الإعتبار أن الفائدة تركب كل نصف سنة بمعدل ٥٪ (١٠٪ ÷ ٢) ولمدة ٨ فترات (٤ سنوات × ٢)، وبإستخدام نفس معادلة القيمة الحالية للدفعة العادية، يمكن تحديد مقدار كل عملية سحب تقوم بها الإبنة كما يلي:

$$(P\Gamma_{n\ j})R = P$$

$$٦,٤٦٣٢١ \times R = (P\Gamma_{٨\ \ ٥\%})R = ١٨٠٠٠$$

$$\therefore\ R = ٢٧٨٤,٩٩$$

بعض الحالات المعقدة MORE COMPLEX SITUATIONS

عادة مايكون من الضروري إستخدام أكثر من جدول واحد لحل مشاكل القيمة الزمنية ، فقد تتطلب إحدى مشاكل الأعمال التي نواجهها إستخدام العمليات الحسابية الخاصة بكل من القيمة الحالية لمبلغ وحيد والقيمة الحالية لدفعة عادية . ونعرض هنا حالتين شائعتين هما :

(١) الدفعات المؤجلـــة ، (٢) مشاكل السنـــدات .

الدفعـات المؤجلـــة Deferred Annuities

وفيها يبدأ سداد أو تحصيل الدفعات بعد عدد معين من الفترات ، حيث لايبدأ سداد أو تحصيل الدفعات في حالة الدفعات المؤجلة إلا بعد مرور فترتين أو أكثر. على سبيل المثال ، فإن الدفعة العادية التي تتمثل في ستة دفعات سنوية مؤجلة لمدة ٤ سنوات تعني عدم سداد أو تحصيل دفعات خلال الأعوام الأربعة الأولى وأن أول الدفعات الستة سوف تحدث في نهاية السنة الخامسة . كما أن الدفعة المستحقة التي تتمثل في ستة دفعات سنوية مؤجلة لمدة ٤ سنوات تعني عدم سداد أو تحصيل أي دفعات خلال الأعوام الأربعة الأولى وأن أول الدفعات الستة سوف تحدث في بداية السنة الخامسة .

القيمة المستقبلة لدفعة مؤجلة Future Amount of a deferred Anuity

في حالة القيمة المستقبلة للدفعات المؤجلة تكون العمليات الحسابية مماثلة لما سبق . فبسبب عدم وجود أي عمليات تجميع أو إستثمار تستحق على أساسها الفائدة ، فإن القيمة المستقبلة لدفعة مؤجلة هي نفسها القيمة المستقبلة لدفعة غير مؤجلة . بمعنى أنه يتم تجاهل فترة التأجيل عند حساب القيمة المستقبلة .

على سبيل المثال إفترض أن شركة Sutton تخطط لشراء أرض بعد ٦ سنوات للبناء عليها ، وبسبب مشاكل التدفقات النقدية تستطيع شركة Sutton أن تخطط لإيداع مبلغ ٨٠٠٠٠ج بمعدل فائدة ١٢٪ سنوياً وذلك في نهاية كل من السنة الرابعة والخامسة والسادسة . فما هي القيمة المستقبلة التي ستتجمع لدى الشركة في نهاية السنة السادسة ؟

يتم تحديد القيمة المستقبلة عن طريق إستخدام المعادلة المعيارية للقيمة المستقبلة لدفعة عادية .

$$(A\Gamma_{\overline{n}|i})R = A$$

= ٨٠٠٠٠ (A $\Gamma_{٣}$ ٪١٢) = ٨٠٠٠٠ × ٣,٣٧٤٤٠
٢٦٩٩٥٢ج.

القيمة الحالية لدفعة مؤجلة Present Value of a deferred Annuity

عند حساب القيمة الحالية لدفعة مؤجلة ينبغي مراعاة الفائدة التي تستحق على الإستثمار المبدئي خلال فترة التأجيل.

ولحساب القيمة الحالية لدفعة مؤجلة، فإننا نقوم بحساب القيمة الحالية لدفعة عادية قدرها ١ج كما لو كانت الدفعات تحدث على مدار الفترة كلها ثم نطرح منها القيمة الحالية للدفعات التي لم تحدث خلال فترة التأجيل بحيث يتبقى لدينا القيمة الحالية للدفعات التي حدثت بالفعل بعد فترة التأجيل.

ولتوضيح ذلك، إفترض أن Tom قد قام بوضع ونسخ برنامج كمبيوتر للطلاب في الدراسة المتقدمة في المحاسبة. ووافق على بيع حق طبعه لشركة Campus مقابل ستة مدفوعات سنوية قيمة كل منها ٥٠٠٠ج على أن تبدأ هذه المدفوعات بعد ٥ سنوات من الآن. وبفرض أن معدل الفائدة السنوي يبلغ ٨٪، فما هي القيمة الحالية للدفعات الستة؟

تمثل هذه الحالة ستة دفعات عادية مؤجلة لمدة ٤ سنوات. وهناك طريقتان لحل مثل هذه الحالة، الطريقة الأولى أن نستخدم جدول ٦-٤ فقط كما يلي:

١. الدفعة الدورية		٥٠٠٠
٢. القيمة الحالية لدفعة عادية قدرها ١ج لعدد فترات قدره ١٠ [عدد الدفعات (٦) مضافاً إليه عدد فترات التأجيل (٤)] بمعدل ٨٪		٦,٧١٠٠٨
٣. ناقص: القيمة الحالية لدفعة عادية قدرها ١ج لعدد فترات التأجيل (٤) بمعدل ٨٪	-	٣,٣١٢١٣
٤. الفرق	×	٣,٣٩٧٩٥
٥. القيمة الحالية لستة دفعات قيمة كل منها ٥٠٠٠ج ومؤجلة لمدة ٤ سنوات		١٦٩٨٩,٧٥

ويؤدي طرح القيمة الحالية لدفعة قدرها ١ج عن فترات التأجيل إلى إستبعاد الدفعات غير الموجودة خلال فترات التأجيل وتحويل القيمة الحالية لدفعة عادية قدرها ١ج لمدة ١٠ فترات إلى القيمة الحالية لستة دفعات قدرها ١ج مؤجلة لمدة ٤ سنوات.

كما أنه يمكن حساب القيمة الحالية السابقة بإستخدام كل من جدول (٦-٢)، جدول (٦-٤). حيث يمكن أولاً خصم الدفعات السنوية الستة، ولكن لأن الدفعات مؤجلة لمدة ٤ سنوات، فإن القيمة الحالية للدفعة يجب النظر إليها عندئذ على أنها قيمة مستقبلية يلزم خصمها لمدة ٤ فترات أخرى. حيث يتم الحل على خطوتين كما يلي:

الخطوة ١: $P = R\,(P\Gamma_{n\ i})$

$= ٥٠٠٠\,(P\Gamma_{٦\ ٨\%})$

$= ٥٠٠٠ \times ٤,٦٢٢٨٨$ (من جدول ٦-٤ القيمة الحالية لدفعة عادية).

$= ٢٣١١٤,٤٠$

الخطوة ٢: $P = a\,(P\Gamma_{n\ i})$

$= ٢٣١١٤,٤ \times (P\Gamma_{٤\ ٨\%})$

$= ٢٣١١٤,٤ \times ٧٣٥٠٤$. (من جدول ٦-٢ القيمة الحالية لمبلغ وحيد).

$= ١٦٩٨٩,٧٨$ ج.

وهي نفس القيمة الحالية المحسوبة في الطريقة الأولى رغم إختلاف طريقة الحساب.

تقويم السندات طويلة الأجل

VALUATION OF LONG - TERM BONDS

ينتج السند طويل الأجل نوعين من التدفقات النقدية هي: (١) مدفوعات الفائدة الدورية على مدى عمر السند، (٢) أصل القرض الذي يُسدد عند الإستحقاق.

وفي تاريخ الإصدار يحدد مشتروا السند القيمة الحالية لهذين النوعين من التدفقات النقدية بإستخدام معدل الفائدة في السوق.

وتمثل مدفوعات الفائدة الدورية دفعة في حين يمثل أصل القرض حالة مبلغ وحيد. وتمثل القيمة السوقية الجارية للسندات مزيجاً من القيم الحالية لدفعات الفائدة وأصل القرض.

ولتوضيح ذلك، إفترض أن شركة Alltech قد أصدرت سندات قيمتها ١٠٠٠٠٠ ج بفائدة ٩٪ تستحق بعد ٥ سنوات مع سداد الفائدة سنوياً في نهاية العام. وأن معدل الفائدة السائد في السوق على سندات ذات مخاطرة مماثلة يبلغ ١١٪، فما هي القيمة التي يسددها المشترون لهذه السنوات؟.

يمكن حساب القيمة الحالية لنوعي التدفقات النقدية كما يلي:

١. القيمة الحالية لأصل القرض: $P\sqrt{_{٥}}(١٨)_{٪١١}$ = ١٠٠٠٠٠ × ,٥٩٣٤٥ =	٥٩٣٤٥,٠٠٠
٢. القيمة الحالية لمدفوعات الفائدة: $R(P\sqrt{_{٥}})_{٪١١}$ = ٩٠٠٠ (٣,٦٩٥٩٠)	٣٣٢٦٣,١٠
٣. القيمة الحالية المختلطة (سعر السوق)	٩٢٦٠٨,١٠

فمن طريقة سداد ٩٢٦٠٨,١٠ في تاريخ الإصدار، فإن مشتروا السندات سوف يحققون معدل عائد فعال قدره ١١٪ على مدى فترة السندات وقدرها ٥ سنوات. حيث يعد هذا صحيحاً لأن التدفقات النقدية قد خُصمت بمعدل ١١٪.

طريقة الفائدة الفعالة في إستهلاك خصم أو علاوة الإصدار:

في مثال شركة All tech السابق كانت السندات مصدرة بخصم يمكن حسابه كما يلي:

قيمة إستحقاق السندات (القيمة الاسمية)		١٠٠٠٠٠
القيمة الحالية لأصل القرض	٥٩٣٤٥	
القيمة الحالية للفائدة	٣٣٢٦٣,١٠	
المتحصلات (القيمة الحالية والنقدية المحصلة)		٩٢٦٠٨,١٠
خصم إصدار السندات		٧٣٩١,٩٠

وفي ظل محاسبة الإستحقاق يتم إستهلاك هذا الخصم على مدار عمر السندات وتحميله على مصروف الفائدة. وتفضل مهنة المحاسبة إستخدام طريقة الفائدة الفعالة effective في إستهلاك خصم أو علاوة إصدار السندات (ويُطلق عليها أيضاً طريقة إستهلاك القيمة الحالية). وفي ظل طريقة الفائدة الفعالة:

١ - يُحسب مصروف فائدة السندات أولاً عن طريق ضرب القيمة المرحلة للسندات في بداية الفترة في معدل الفائدة الفعال.

٢ - يُحدد إستهلاك خصم أو علاوة الإصدار بمقارنة مصروف فائدة السندات مع الفائدة المسددة.

ويمكن توضيح عملية حساب الإستهلاك بالشكل التالي:

مصروف فائدة السندات	-	فائدة السندات المسددة	=	مقدار الإستهلاك
القيمة المرحلة للسندات في بداية الفترة × معدل الفائدة الفعلي		القيمة الاسمية للسندات × معدل الفائدة المحدد		

حيث ينتج عن طريقة الفائدة الفعالة مصروف فائدة دوري يساوي نسبة مئوية ثابتة من القيمة المرحلة للسندات . ولما كانت النسبة المستخدمة هي معدل الفائدة الفعال الذي يتحمله المقترض وقت الإصدار، فإن طريقة الفائدة الفعالة تؤدي لمقابلة أفضل بين المصروفات والإيرادات .

ويمكن توضيح طريقة الفائدة الفعالة في الإستهلاك باستخدام بيانات مثال شركة All tech السابق ؛ حيث تم إصدار سندات بقيمة إسمية قدرها ١٠٠٠٠٠ج بخصم إصدار قدره ٧٣٩١,٩٠ . وبالتالي فإن القيمة المرحلة لها تبلغ ٩٢٦٠٨,١٠ . وفيما يلي جدول إستهلاك الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة :

التاريخ	الفائدة المسددة	مصروف الفائدة	إستهلاك خصم الاصدار	القيمة المرحلة للسندات
٩٥/١/١				٩٢٦٠٨,١٠
٩٥/١٢/٣١	(أ)٩٠٠٠	(ب)١٠١٨٦,٨٩	(جـ)١١٨٦,٨٩	(د)٩٣٧٩٤,٩٩
٩٦/١٢/٣١	٩٠٠٠	١٠٣١٧,٤٥	١٣١٧,٤٥	٩٥١١٢,٤٤
٩٧/١٢/٣١	٩٠٠٠	١٠٤٦٢,٣٧	١٤٦٢,٣٧	٩٦٥٧٤,٨١
٩٨/١٢/٣١	٩٠٠٠	١٠٦٢٣,٢٣	١٦٢٣,٢٣	٩٨١٩٨,٠٤
٩٩/١٢/٣١	٩٠٠٠	١٠٨٠١,٩٦	١٨٠١,٩٦	١٠٠٠٠٠
	٤٥٠٠٠	٥٢٣٩١,٩٠	٧٣٩١,٩٠	

أ) ١٠٠٠٠٠ × ,٠٩ = ٩٠٠٠ جـ) ١٠١٨٦,٨٩ - ٩٠٠٠ = ١١٨٦,٨٩

ب) ٩٢٦٠٨,١٠ × ,١١ = ١٠١٨٦,٨٩ د) ٩٢٦٠٨,١٠ + ١١٨٦,٨٩ = ٩٣٧٩٤,٩٩

الأسئلـــة :

١ ــ فيما يلي عدد من القيم المستخرجة من جداول فائدة مركبة تتضمن نفس عدد الفترات ونفس معدل الفائدة، والمطلوب توضيح ماتمثله كل من هذه القيم الأربعة:

(أ) ٧,٣٦٠٠٩، (ب) ١,٧٩٠٨٥، (جـ) ٠,٥٥٨٣٩، (د) ١٣,١٨٠٧٩.

٢ ــ أودع Payne مبلغ ١٨٠٠٠ جنيه في شهادة إدخار تدر فائدة بمعدل ١٢٪ يتم تركيبها ربع سنوياً إذا ظل المبلغ بدون سحب مدة ٣ سنوات، فما هو المبلغ الذي سوف يحصل عليه Payne في نهاية الثلاث سنوات؟

٣ ــ ماهي الخصائص الأساسية للدفعة السنوية؟ فرق بين الدفعة العادية والدفعة المستحقة.

٤ ــ اشرح كيف يمكن تحويل جدول القيمة الحالية لفائدة الدفعة العادية إلى جدول القيمة الحالية لفائدة الدفعة المستحقة.

٥ ــ قامت شركة Judy بإستثمار مبلغ قدره ٢٠٠٠٠ جنيه، وقد وصل إجمالي هذا المبلغ إلى ٣٨٠٠٠ جنيه في نهاية ٥ سنوات، فما هو معدل الفائدة السنوي على هذا الاستثمار؟

التمارين

١ ــ بإستخدام جدول الفائدة المناسب، أجب عن الأسئلة التالية (كل حالة مستقلة عن الأخرى).

(أ) ماهو إجمالي ٢٠ دفعة دورية قيمة كل منها ٥٠٠٠ جنيه تُدفع في بداية كل فترة ويتم تركيبها بمعدل ٨٪؟

(ب) ماهي القيمة الحالية لمبلغ ٢٠٠٠ جنيه يتم الحصول عليها في بداية كل فترة وعلى مدار ٣٠ فترة، إذا تم خصمها بمعدل فائدة مركبة قدره ١٠٪؟

(جـ) ماهو جملة ١٥ دفعة قيمة كل منها ١٠٠٠٠ جنيه تسدد في بداية كل فترة ويتم تركيبها بمعدل ١٠٪؟ (الإجمالي في نهاية الفترة الخامسة عشرة).

(د) ماهي القيمة الحالية لستة دفعات قيمة كل منها ١٠٠٠ جنيه يتم الحصول عليها في بداية كل فترة، ويتم خصمها بمعدل مركب قدره ٩٪؟

٢ ــ (أ) يحلم Thomas بأن يصبح مليونيراً وقد بلغ رصيده في البنك ٨٣٩٠٥,٤٣

بمعدل فائدة مضمون قدره ١٠٪ . . . والمطلوب :
ماهو عدد السنوات التي يجب على Thomas أن يترك رصيده في البنك خلالها حتى يصل إلى مليون جنيه؟

(ب) بفرض أن Heachen ترغب في الحصول على مليون جنيه بعد ١٥ سنة بإستخدام رصيد حسابها في البنك وقدره ١٢٢٨٩٤,٥١ . . والمطلوب :
ماهو معدل الفائدة الذي يتم تركيبه سنوياً ويجب على Heachen أن تستثمر على أساسه؟

٣ ــ قررت إحدى الشركات إصدار سندات قيمتها ٢ مليون جنيه بمعدل فائدة ١١٪ وذلك في ١ مارس ١٩٩١ وتستحق في ١ مارس ٢٠٠٦، ويستحق سداد الفائدة في كل من ١ مارس، ١ سبتمبر من كل عام. وفي تاريخ الإصدار كان معدل الفائدة السائد في السوق للأدوات المالية المماثلة يبلغ ١٠٪ . . . والمطلوب :
تحديد سعر بيع هذه السندات.

٤ ــ يرغب Robert في إستثمار مبلغ قدره ١٩٠٠٠ جنيه في ١ يوليو ١٩٩٢ بحيث يصل مجموعها إلى ٤٨٠٠٠ جنيه في ١ يوليو ٢٠٠٢ . . . المطلوب :
تحديد معدل الفائدة السنوى الدقيق الذي يجب أن يستثمر على أساسه مبلغ ١٩٠٠٠ جنيه.

٥ ــ قام Tom باقتراض مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه في ١ مارس ١٩٩١ وقد إلتزم بسداد هذا المبلغ علاوة على الفوائد المستحقة عليه بمعدل ١٢٪ يتم تركيبها نصف سنوياً في ١ مارس ٢٠٠١. ولسداد هذا الدين، فقد خطط Tom أن يودع في أحد الإعتمادات المخصصة لسداد الدين خمسة قيم متساوية تبدأ من ١ مارس ١٩٩٦ وعلى مدار الأربع سنوات التالية، ومتوقع أن يُدر هذا الإعتماد ١٠٪ سنوياً . . . والمطلوب :
تحديد المقدار الذي يلتزم Tom بإيداعه في هذا الإعتماد سنوياً حتى يكون كافياً لسداد الدين في ١ مارس ٢٠٠١؟

أمثلة وحالات

١ ــ المطلوب الإجابة عن كل من الأسئلة المتفرقة التالية :

(أ) في ١ يناير ١٩٩٢، باعت شركة Travel مبنى تكلفته ٢٥٠٠٠٠ جنيه

ويبلغ مجمع إهلاكه ١٠٠٠٠٠ جنيه في تاريخ البيع. وحصلت الشركة مقابل ذلك على ورقة تجارية لاتحمل فائدة وقيمتها ٢٧٥٠٠٠ جنيه وتستحق في ١ يناير ١٩٩٥. ولم يكن هناك سعر تبادل محدد لهذا المبنى، كما أن الورقة التجارية ليس لها سوق جاهز. وقد كان سعر الفائدة السائد للورقة من هذا النوع في ١ يناير ١٩٩٢ بمعدل ٩٪. فما هو المقدار الذي يجب على أساسه التقرير عن مكسب بيع هذا المبنى؟

(ب) في ١ يناير ١٩٩٢ إشترت شركة Travel ١٠٠ سند القيمة الاسمية لكل منها ١٠٠٠ جنيه بمعدل ١٠٪ لمدة ١٠ سنوات. وتستحق هذه السندات في ١ يناير ٢٠٠٢ وتُسدد فائدتها سنوياً إبتداءً من ١ يناير ١٩٩٣. وقد إشترت شركة Travel هذه السندات لتدر عليها عائد بمعدل ١١٪، فما هو المبلغ الذي سددته شركة Travel في هذه السندات؟

(جـ) إشترت شركة Travel آلة جديدة ووافقت على سداد مقابلها على أقساط سنوية متساوية قيمة كل منها ٤٠٠٠ جنيه في نهاية كل من السنوات العشر التالية. وبفرض أن معدل الفائدة السنوي السائد الذي ينطبق على هذا العقد يبلغ ٨٪، فما هو المقدار الذي تسجل الشركة تكلفة هذه الآلة على أساسه؟

(د) إشترت شركة Travel آلة متخصصة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢، وقد نص إتفاق الشراء على أن تسدد الشركة ١٦٠٠٠ جنيه في وقت الشراء على أن تسدد ١٠٠٠٠ جنيه في نهاية كل من الثمان سنوات التالية. فما هو المقدار الذي يجب على أساسه تقييم الآلة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢، بفرض أن معدل الفائدة المناسب هو ١٢٪؟

(هـ) ترغب شركة Travel في سحب مبلغ ٥٠٠٠ جنيه (متضمنه أصل الوديعة) من حساب إستثمار في نهاية كل من التسعة سنوات التالية. فما هو مقدار الاستثمار المبدئي المطلوب في بداية السنة الأولى إذا كان الحساب يدر عائد بمعدل ١١٪؟

٢ — تنتاب السيد Mack حالة قلق بخصوص تقاعده المنتظر، وقد قرر أن يفتح حساب إدخار. وقد أودع السيد Mack مبلغ ٧٠٠٠٠ جنيه سنوياً ولمدة ٣ سنوات إبتداءً من ١ يناير ١٩٨٥. وقد أُلقي القبض على السيد Mack في ٤ يناير ١٩٨٧ (بعد إيداعه للدفعة الثالثة) وقضى بقية سنة ١٩٨٧ والجزء الأغلب من

سنة ١٩٨٨ في السجن، وقد هرب من سجنه في سبتمبر ١٩٨٨ واستمر في خطته الإدخارية بإيداع مبالغ نصف سنوية قيمة كل منها ٢٥٠٠٠ جنيه إبتداءً من ١ يناير ١٩٨٩. وبفرض أن معدل فائدة البنك كان ٨٪ ويتم تركيبها سنوياً في الفترة من ١ يناير ١٩٨٥ إلى ١ يناير ١٩٨٨ كما كانت بمعدل سنوي قدره ١٠٪ ويتم تركيبها نصف سنوياً بعد ذلك. . . . المطلوب:

عندما يتقاعد السيد Mack في ١ يناير ١٩٩٢ (بعد ٦ شهور من إيداعه الأخير)، فما هو الرصيد المتجمع في حسابه الإدخاري؟

٣ ــ تُوفي السيد Billy وترك لزوجته Erica عقد بوليصة تأمين ينص على أن المستفيد (السيدة Erica) يمكن أن تختار أحد البدائل الأربعة التالية:

(أ) الحصول على ٥٥٠٠٠ جنيه نقداً في الحال.

(ب) الحصول على مبلغ ٣٦٠٠ جنيه كل ٣ شهور تسدد في نهاية كل ربع سنة ولمدة ٥ سنوات؟

(جـ) الحصول على ٢٠٠٠٠ جنيه نقداً في الحال و ١٥٠٠ جنيه كل ٣ شهور لمدة ١٠ سنوات على أن تسدد في بداية كل ٣ شهور.

(د) الحصول على ٤٠٠٠ جنيه كل ٣ شهور ولمدة ٣ سنوات و ١٠٠٠ جنيه كل ربع سنة على مدار ٢٥ ربع سنة التالية لذلك، على أن تسدد كل الدفعات في نهاية كل ربع سنة، المطلوب:

على أساس معدل ٢١/٢٪ ربع سنوي ويتم تركيبه كل ربع سنة، فما هو البديل الذي تقترحه على السيدة Erica ؟

٤ ــ تخطط السيدة Mia أن تبرم إتفاق يسمح لكل من أطفالها الأربعة بالحصول على مبلغ ٢٠٠٠ جنيه في ٢٥ ديسمبر على مدار السنوات من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٩ وقد قُدر أن معدلات الفائدة على مدار هذه الفترة سوف تتغير كما يلي:

الفترة من ٢٩/١٢/٩٤ ـ ٢٥/١٢/٩٩	٩٪
الفترة من ٢٦/١٢/٩٩ ـ ٢٥/١٢/٠٥	١١٪
الفترة من ٢٦/١٢/٠٥ ـ ٢٥/١٢/٠٩	١٢٪

المطلوب:

حساب المقدار الذي تستثمره السيدة Mia في ٢٦ ديسمبر ١٩٩٤ لضمان هذه المدفوعات السنوية لأطفالها.

جدول (٦-١): القيمة الاجمالية لمبلغ قدره ١ جنيه

فترات زمنية \ معدل الفائدة	٢٪	٢½٪	٣٪	٤٪	٥٪	٦٪	٨٪	٩٪	١٠٪	١١٪	١٢٪	١٥٪
١	١,٠٢٠٠٠	١,٠٢٥٠٠	١,٠٣٠٠٠	١,٠٤٠٠٠	١,٠٥٠٠٠	١,٠٦٠٠٠	١,٠٨٠٠٠	١,٠٩٠٠٠	١,١٠٠٠٠	١,١١٠٠٠	١,١٢٠٠٠	١,١٥٠٠٠
٢	١,٠٤٠٤٠	١,٠٥٠٦٣	١,٠٦٠٩٠	١,٠٨١٦٠	١,١٠٢٥٠	١,١٢٣٦٠	١,١٦٦٤٠	١,١٨٨١٠	١,٢١٠٠٠	١,٢٣٢١٠٠	١,٢٥٤٤٠	١,٣٢٢٥٠
٣	١,٠٦١٢١	١,٠٧٦٨٩	١,٠٩٢٧٣	١,١٢٤٨٦	١,١٥٧٦٣	١,١٩١٠٢	١,٢٥٩٧١	١,٢٩٥٠٣	١,٣٣١٠٠	١,٣٦٧١٣	١,٤٠٤٩٣	١,٥٢٠٨٨
٤	١,٠٨٢٤٣	١,١٠٣٨١	١,١٢٥٥١	١,١٦٩٨٦	١,٢١٥٥١	١,٢٦٢٤٨	١,٣٦٠٤٩	١,٤١١٥٨	١,٤٦٤١٠	١,٥١٨٠٧	١,٥٧٣٥٢	١,٧٤٩٠١
٥	١,١٠٤٠٨	١,١٣١٤١	١,١٥٩٢٧	١,٢١٦٦٥	١,٢٧٦٢٨	١,٣٣٨٢٣	١,٤٦٩٣٣	١,٥٣٨٦٢	١,٦١٠٥١	١,٦٨٥٠٦	١,٧٦٢٣٤	٢,٠١١٣٦
٦	١,١٢٦١٦	١,١٥٩٦٩	١,١٩٤٠٥	١,٢٦٥٣٢	١,٣٤٠١٠	١,٤١٨٥٢	١,٥٨٦٨٧	١,٦٧٧١٠	١,٧٧١٥٦	١,٨٧٠٤١	١,٩٧٣٨٢	٢,٣١٣٠٦
٧	١,١٤٨٦٩	١,١٨٨٦٩	١,٢٢٩٨٧	١,٣١٥٩٣	١,٤٠٧١٠	١,٥٠٣٦٣	١,٧١٣٨٢	١,٨٢٨٠٤	١,٩٤٨٧٢	٢,٠٧٦١١	٢,٢١٠٦٨	٢,٦٦٠٠٢
٨	١,١٧١٦٦	١,٢١٨٤٠	١,٢٦٦٧٧	١,٣٦٨٥٧	١,٤٧٧٤٦	١,٥٩٣٨٥	١,٨٥٠٩٣	١,٩٩٢٥٦	٢,١٤٣٥٩	٢,٣٠١٥٤	٢,٤٧٥٩٦	٣,٠٥٩٠٢
٩	١,١٩٥٠٩	١,٢٤٨٨٦	١,٣٠٤٧٧	١,٤٢٣٣١	١,٥٥١٣٣	١,٦٨٩٤٨	١,٩٩٩٠٠	٢,١٧١٨٩	٢,٣٥٧٩٥	٢,٥٥٨٠٣	٢,٧٧٣٠٨	٣,٥١٧٨٨
١٠	١,٢١٨٩٩	١,٢٨٠٠٨	١,٣٤٣٩٢	١,٤٨٠٢٤	١,٦٢٨٨٩	١,٧٩٠٨٥	٢,١٥٨٩٢	٢,٣٦٧٣٦	٢,٥٩٣٧٤	٢,٨٣٩٤٢	٣,١٠٥٨٥	٤,٠٤٥٥٦
١١	١,٢٤٣٣٧	١,٣١٢٠٩	١,٣٨٤٢٣	١,٥٣٩٤٥	١,٧١٠٣٤	١,٨٩٨٣٠	٢,٣٣١٦٤	٢,٥٨٠٤٣	٢,٨٥٣١٢	٣,١٥١٧١	٣,٤٧٨٥٥	٤,٦٥٢٣٩
١٢	١,٢٦٨٢٤	١,٣٤٤٨٩	١,٤٢٥٧٦	١,٦٠١٠٣	١,٧٩٥٨٦	٢,٠١٢١٠	٢,٥١٨١٧	٢,٨١٢٦٧	٣,١٣٨٤٣	٣,٤٩٨٤٥	٣,٨٩٥٩٨	٥,٣٥٠٢٥
١٣	١,٢٩٣١١	١,٣٧٨٥١	١,٤٦٨٥٣	١,٦٦٥٠٧	١,٨٨٥٦٥	٢,١٣٢٩٣	٢,٧١٩٦٢	٣,٠٦٥٨١	٣,٤٥٢٢٧	٣,٨٨٣٢٨	٤,٣٦٣٤٩	٦,١٥٢٧٩
١٤	١,٣١٩٤٨	١,٤١٢٩٧	١,٥١٢٥٩	١,٧٣١٦٨	١,٩٧٩٩٣	٢,٢٦٠٩٠	٢,٩٣٧١٩	٣,٣٤١٧٣	٣,٧٩٧٥٠	٤,٣١٠٤٤	٤,٨٨٧١١	٧,٠٧٥٧١
١٥	١,٣٤٥٨٧	١,٤٢٨٣٠	١,٥٥٧٩٧	١,٨٠٠٩٤	٢,٠٧٨٩٣	٢,٣٩٦٥٦	٣,١٧٢١٧	٣,٦٤٢٤٨	٤,١٧٧٢٥	٤,٧٨٤٥٩	٥,٤٧٣٥٧	٨,١٣٧٠٦
١٦	١,٣٧٢٧٩	١,٤٨٤٥١	١,٦٠٤٧١	١,٨٧٢٩٨	٢,١٨٢٨٧	٢,٥٤٠٣٥	٣,٤٢٥٩١	٣,٩٧٠٣١	٤,٥٩٤٩٧	٥,٣١٠٨٩	٦,٣١٣٠٣٩	٩,٢٥٧٦٢
١٧	١,٤٠٠٢٤	١,٥٢١١٢	١,٦٥٢٨٥	١,٩٤٧٩٠	٢,٣٩٢٠٢	٢,٩٩٢٧٧	٣,٧٠٠٠٢	٤,٣٤٧٦٣	٥,٠٥٤٤٧	٥,٨٩٥٠٩	٦,٨٦٦٠٤	١٠,٧٦١٢٦
١٨	١,٤٣٨٢٥	١,٥٥٩٦٦	١,٧٠٢٤٣	٢,٠٢٥٨٢	٢,٤٠٦٦٢	٢,٨٥٤٣٤	٣,٩٩٦٠٤	٤,٧١٧١٢	٥,٥٥٩٩٤	٦,٥٤٣٥٥	٧,٦٨٩٩٧	١٢,٣٧٥٤٥
١٩	١,٤٦٦٨١	١,٥٩٨٦٥	١,٧٥٣٥١	٢,١٠٦٨٥	٢,٥٣٦٩٥	٣,٠٢٥٦٠	٤,٣١٥٧٠	٥,١٤١٦٦	٦,١١٥٩١	٧,٢٦٣٣٤	٨,٦١٢٧١	١٤,٣٣١٧٧
٢٠	١,٤٨٥٩٥	١,٦٣٨٦٢	١,٨٠٦١١	٢,١٩١١٢	٢,٦٥٣٣٠	٣,٢٠٧١٤	٤,٦٦٠٩٦	٥,٦٠٤٤١	٦,٧٢٧٥٠	٨,٠٦٢٣١	٩,٦٤٦٢٩	١٦,٣٦٦٥٤

جدول (٦-٢): القيمة الحالية لمبلغ قدره ١ جنيه

معدل الفائدة / الفترات الزمنية	٪٢	٪٢½	٪٣	٪٤	٪٥	٪٦	٪٨	٪٩	٪١٠	٪١١	٪١٢	٪١٥
١	,٩٨٠٣٩	,٩٧٥٦١	,٩٧٠٨٧	,٩٦١٥٤	,٩٥٢٣٨	,٩٤٣٤٠	,٩٢٥٩٢	,٩١٧٤٣	,٩٠٩٠٩	,٩٠٠٩٠	,٨٩٢٨٦	,٨٦٩٥٧
٢	,٩٦١١٧	,٩٥١٨١	,٩٤٢٦٠	,٩٢٤٥٦	,٩٠٧٠٣	,٨٩٠٠٠	,٨٥٧٣٤	,٨٤١١٨	,٨٢٦٤٥	,٨١١٦٢	,٧٩٧١٩	,٧٥٦١٤
٣	,٩٤٢٣٢	,٩٢٨٦٠	,٩١٥١٤	,٨٨٩٠٠	,٨٦٣٨٤	,٨٣٩٦٢	,٧٩٣١٣	,٧٧٢١٨	,٧٥١٣٢	,٧٣١١٩	,٧١١٧٨	,٦٥٧٥٢
٤	,٩٢٣٨٥	,٩٠٥٩٥	,٨٨٨٤٩	,٨٥٤٨٠	,٨٢٢٧٠	,٧٩٢٠٩	,٧٣٥٠٣	,٧٠٨٤٣	,٦٨٣٠١	,٦٥٨٧٣	,٦٣٥٥٢	,٥٧١٧٥
٥	,٩٠٥٧٣	,٨٨٣٨٥	,٨٦٢٦١	,٨٢١٩٣	,٧٨٣٥٣	,٧٤٧٢١	,٦٨٠٥٨	,٦٤٩٩٣	,٦٢٠٩٢	,٥٩٣٤٥	,٥٦٧٤٣	,٤٩٧١٨
٦	,٨٨٧٩٧	,٨٦٢٣٠	,٨٣٧٤٨	,٧٩٠٣١	,٧٤٦٢٢	,٧٠٤٩١	,٦٣٠١٧	,٥٩٦٢٧	,٥٦٤٤٧	,٥٣٤٦٤	,٥٠٦٦٣	,٤٣٢٣٣
٧	,٨٧٠٥٦	,٨٤١٢٧	,٨١٣٠٩	,٧٥٩٩٢	,٧١٠٦٨	,٦٦٥٠٦	,٥٨٣٤٩	,٥٤٧٠٣	,٥١٣١١	,٤٨١٦٦	,٤٥٢٣٥	,٣٧٥٩٤
٨	,٨٥٣٤٩	,٨٢٠٧٥	,٧٨٩٤١	,٧٣٠٦٩	,٦٧٦٨٤	,٦٢٧٤١	,٥٤٠٢٧	,٥٠١٨٧	,٤٦٦٥١	,٤٣٣٩٣	,٤٠٣٨٨	,٣٢٦٩٠
٩	,٨٣١٧٦	,٨٠٠٧٣	,٧٦٦٤٢	,٧٠٢٥٩	,٦٤٤٦١	,٥٩١٩٠	,٥٠٠٢٥	,٤٦٠٤٣	,٤٢٤١٠	,٣٩٠٩٢	,٣٦٠٦١	,٢٨٤٢٦
١٠	,٨٢٠٣٥	,٧٨٢١٠	,٧٤٤٠٩	,٦٧٥٥٦	,٦١٣٩١	,٥٥٨٣٩	,٤٦٣١٩	,٤٢٢٤١	,٣٨٥٥٤	,٣٥٢١٨	,٣٢١٩٧	,٢٤٧١٩
١١	,٨٠٤٢٦	,٧٦٢١٤	,٧٢٢٤٢	,٦٤٩٥٨	,٥٨٤٦٨	,٥٢٦٧٩	,٤٢٨٨٨	,٣٨٧٥٣	,٣٥٠٤٩	,٣١٧٢٨	,٢٨٧٤٨	,٢١٤٩٤
١٢	,٧٨٨٤٩	,٧٤٣٥٦	,٧٠١٣٨	,٦٢٤٦٠	,٥٥٦٨٤	,٤٩٦٩٧	,٣٩٧١١	,٣٥٥٥٤	,٣١٨٦٣	,٢٨٥٨٤	,٢٥٦٦٨	,١٨٦٩١
١٣	,٧٧٣٠٣	,٧٢٥٤٦	,٦٨٠٩٥	,٦٠٠٥٧	,٥٣٠٣٢	,٤٦٨٨٤	,٣٦٧٧٠	,٣٢١١٨	,٢٨٩٦٦	,٢٦٥٥١	,٢٢٩١٧	,١٦٢٥٣
١٤	,٧٥٧٨٨	,٧٠٧٧٣	,٦٦١١٣	,٥٧٧٤٨	,٥٠٥٠٧	,٤٤٢٣٠	,٣٤٠٤٦	,٢٩٩٢٥	,٢٦٣٣٣	,٢٣١٩٩	,٢٠٤٦٢	,١٤١٢٣
١٥	,٧٤٣٠١	,٦٩٠٤٧	,٦٤١٨٦	,٥٥٥٢٦	,٤٨١٠٢	,٤١٧٢٧	,٣١٥٢٤	,٢٧٤٥٤	,٢٣٩٣٩	,٢٠٩٠٠	,١٨٢٧٠	,١٢٢٨٩
١٦	,٧٢٨٤٥	,٦٧٢٦٢	,٦٢٣١٧	,٥٣٢٩١	,٤٥٨١١	,٣٩٣٦٥	,٢٩١٨٩	,٢٥١٨٧	,٢١٧٦٣	,١٨٨٢٩	,١٦٣١٢	,١٠٦٨٧
١٧	,٧١٤١١	,٦٥٧٢٠	,٦٠٥٠٢	,٥١٣٢٧	,٤٣٦٣٠	,٣٧١٢٦	,٢٧٠٢٧	,٢٣١٠٧	,١٩٧٨٥	,١٦٩٦٣	,١٤٥٦٤	,٠٩٢٩٣
١٨	,٧٠٠١٦	,٦٤١١٧	,٥٨٧٢٩	,٤٩٣١٣	,٤١٥٠٧	,٣٥٠٣٤	,٢٥٠٢٥	,٢١١٩٩	,١٧٩٨١	,١٥٧٨٢	,١٣٠٠٤	,٠٨٠٨١
١٩	,٦٨٦٤٣	,٦٢٥٥٣	,٥٧٠٢٩	,٥٢٧٤٤	,٣٩٥٧٣	,٣٣٠٥١	,٢٣١٧١	,١٩٤٤٩	,١٦٣٥١	,١٣٧١٨	,١١٦١١	,٠٧٠٢٧
٢٠	,٦٧٣٩٧	,٦١٠٢٧	,٥٥٣٦٨	,٤٥٦٣٩	,٣٧٦٨٩	,٣١١٨٠	,٢١٤٥٥	,١٧٨٤٣	,١٤٨٦٤	,١٢٤٠٣	,١٠٣٧٧	,٠٦١١٠

جدول (٣-٦): القيمة الاجمالية لدفعة عادية قدرها ١ جنيه

معدل الفائدة / فترات زمنية	٢٪	٢½٪	٣٪	٤٪	٥٪	٦٪	٨٪	٩٪	١٠٪	١١٪	١٢٪	١٥٪
١	١,٠٠٠٠٠	١,٠٠٠٠٠	١,٠٠٠٠٠	١,٠٠٠٠٠	١,٠٠٠٠٠	١,٠٠٠٠٠	١,٠٠٠٠٠	١,٠٠٠٠٠	١,٠٠٠٠٠	١,٠٠٠٠٠	١,٠٠٠٠٠	١,٠٠٠٠٠
٢	٢,٠٢٠٠٠	٢,٠٢٥٠٠	٢,٠٣٠٠٠	٢,٠٤٠٠٠	٢,٠٥٠٠٠	٢,٠٦٠٠٠	٢,٠٨٠٠٠	٢,٠٩٠٠٠	٢,١٠٠٠٠	٢,١١٠٠٠	٢,١٢٠٠٠	٢,١٥٠٠٠
٣	٣,٠٦٠٤٠	٣,٠٧٥٦٣	٣,٠٩٠٩٠	٣,١٢١٦٠	٣,١٥٢٥٠	٣,١٨٣٦٠	٣,٢٤٦٤٠	٣,٢٧٨١٠	٣,٣١٠٠٠	٣,٣٤٢١٠	٣,٣٧٤٤٠	٣,٤٧٢٥٠
٤	٤,١٢١٦١	٤,١٥٢٥٢	٤,١٨٣٦٣	٤,٢٤٦٤٦	٤,٣١٠١٣	٤,٣٧٤٦٢	٤,٥٠٦١١	٤,٥٧٣١٣	٤,٦٤١٠٠	٤,٧٠٩٧٣	٤,٧٧٩٣٣	٤,٩٩٣٣٨
٥	٥,٢٠٤٠٤	٥,٢٥١٣٣	٥,٣٠٩١٤	٥,٤١٦٣٢	٥,٥٢٥٦٣	٥,٦٣٧٠٩	٥,٨٦٦٦٠	٥,٩٨٤٧١	٦,١٠٥١٠	٦,٢٢٧٨٠	٦,٣٥٢٨٥	٦,٧٤٢٢٨
٦	٦,٣٠٨١٢	٦,٣٨٧٧٤	٦,٤٦٨٤١	٦,٦٣٢٩٨	٦,٨٠١٩١	٦,٩٧٥٣٢	٧,٣٣٥١٢	٧,٥٢٣٣٤	٧,٧١٥٦١	٧,٩١٢٨٦	٨,١١٥١٩	٨,٧٥٣٧٤
٧	٧,٤٣٤٢٨	٧,٥٤٧٤٣	٧,٦٦٢٤٦	٧,٨٩٨٢٩	٨,١٤٢٠١	٨,٣٩٣٨٤	٨,٩٢٢٨٠	٩,٢٠٠٤٤	٩,٤٨٧١٧	٩,٧٨٣٦٧	١٠,٠٨٩٠١	١١,٠٦٦٨٠
٨	٨,٥٨٢٩٧	٨,٧٣٦١٢	٨,٨٩٢٣٤	٩,٢١٤٢٣	٩,٥٤٩١١	٩,٨٩٧٤٧	١٠,٦٣٦٦٣	١١,٠٢٨٤٧	١١,٤٣٥٨٩	١١,٨٥٩٤٣	١٢,٢٩٩٦٩	١٣,٧٢١٨٢
٩	٩,٧٥٤١٣	٩,٩٥٤٥٢	١٠,١٥٩١١	١٠,٥٨٢٨٠	١١,٠٢٦٥٦	١١,٤٩١٣٢	١٢,٤٨٧٥٦	١٣,٠٢١٠٤	١٣,٥٧٩٤٨	١٤,١٦٣٩٧	١٤,٧٧٥٦٦	١٦,٧٨٥٨٤
١٠	١٠,٩٤٩٧٢	١١,٢٠٣٣٨	١١,٤٦٣٣٨	١٢,٠٠٦١١	١٢,٥٧٧٨٩	١٣,١٨٠٧٩	١٤,٤٨٦٥٦	١٥,١٩٢٩٣	١٥,٩٣٧٤٣	١٦,٧٢٢٠٦	١٧,٥٤٨٧٤	٢٠,٣٠٣٧٢
١١	١٢,١٦٨٧٢	١٢,٤٨٣٤٧	١٢,٨٠٧٨٠	١٣,٤٨٦٣٥	١٤,٢٠١٧٩	١٤,٩٧١١٤	١٦,٦٤٥٤٩	١٧,٥٦٠٢٩	١٨,٥٣١١٧	١٩,٥٦١٤٣	٢٠,٦٥٤٥٨	٢٤,٣٤٩٢٨
١٢	١٣,٤١٢٠٩	١٣,٧٩٥٥٥	١٤,١٩٢٠٣	١٥,٠٢٥٨١	١٥,٩١٧١٣	١٦,٨٦٩٩٤	١٨,٩٧٧١٣	٢٠,١٤٠٧٢	٢١,٣٨٤٢٨	٢٢,٧١٣١٩	٢٤,١٣٣١٣	٢٩,٠٠١٦٧
١٣	١٤,٦٨٠٣٣	١٥,١٤٠٤٤	١٥,٦١٧٧٩	١٦,٦٢٦٨٤	١٧,٧١٢٩٨	١٨,٨٨٦١٤	٢١,٤٩٥٣٠	٢٢,٩٥٣٣٩	٢٤,٥٢٢٧١	٢٦,٢١١١٤	٢٨,٠٢٩١١	٣٤,٣٩١٩٢
١٤	١٥,٩٧٣٩٤	١٦,٥١٨٩٥	١٧,٠٨٦٣٢	١٨,٢٩١٩١	١٩,٥٩٨٦٣	٢١,٠١٥٠٧	٢٤,٤١٤٩٢	٢٦,٠١٩١٩	٢٧,٩٧٤٩٨	٣٠,٠٩٤٩٣	٣٢,٣٩٢٦١	٤٠,٥٠٤٧١
١٥	١٧,٢٩٣٤٤	١٧,٩٣١٩٣	١٨,٥٩٨٩١	٢٠,٠٢٣٥٩	٢١,٥٧٨٥٦	٢٣,٢٧٥٩٧	٢٧,١٥٢١١	٢٩,٣٦٠٩٢	٣١,٧٧٢٤٨	٣٤,٤٠٥٣١	٣٧,٢٧٩٧٢	٤٧,٥٨٠٤١
١٦	١٨,١٣٩٢٩	١٩,٢٨٠٢٢	٢٠,١٥٦٨٨	٢١,٨٢٤٥٣	٢٣,٦٥٧٤٩	٢٥,٦٧٢٥٣	٣٠,٣٢٤٢٨	٣٣,٠٠٣٤٠	٣٥,٩٤٩٧٣	٣٩,١٨٩٩٥	٤٢,٧٥٣٢٨	٥٥,٧١٧٤٧
١٧	٢٠,٠١٢٠٧	٢٠,٨٦٤٧٢	٢١,٧٦١٥٩	٢٣,٦٩٧٥١	٢٥,٨٤٠٣٦	٢٨,٢١٢٨٨	٣٣,٧٥٠٢٣	٣٦,٩٧٣٧١	٤٠,٥٤٤٧٠	٤٤,٥٠٠٨٤	٤٨,٨٨٣٩٧	٦٥,٠٧٥٠٩
١٨	٢١,٤١٢٣١	٢٢,٣٨٦٣٥	٢٣,٤١٤٤٤	٢٥,٦٤٥٤١	٢٨,١٣٢٣٨	٣٠,٩٠٥٦٥	٣٧,٤٥٠٢٤	٤١,٣٠١٣٤	٤٥,٥٩٩١٧	٥٠,٣٩٥٩٣	٥٥,٧٤٩٧٢	٧٥,٨٣٦٣٦
١٩	٢٢,٨٤٠٥٦	٢٣,٩٤٦٠٦	٢٥,١١٦٨٧	٢٧,٦٧١٢٣	٣٠,٥٣٩٠٠	٣٣,٧٥٩٩٩	٤١,٤٤٦٣٦	٤٦,٠١٨٤٦	٥١,١٥٩٠٩	٥٦,٩٣٩٤٩	٦٣,٤٣٩٦٨	٨٨,٢١١٨١
٢٠	٢٤,٢٩٧٣٧	٢٥,٥٤٤٦٦	٢٦,٨٧٠٣٧	٢٩,٧٧٨٠٨	٣٣,٠٦٥٩٥	٣٦,٧٨٥٥٩	٤٥,٧٦٩٦١	٥١,١٦٠١٧	٥٧,٢٧٥٠٠	٦٤,٢٠٢٨٣	٧١,٠٥٢٢٤	١٠٢,٤٤٣٥٨

جدول (٦-٤). القيمة الاجمالية لدفعة دورية عادية قدرها ١ جنيه

الفترات الزمنية \ معدل الفائدة	٢٪	٢½٪	٣٪	٤٪	٥٪	٦٪	٧٪	٨٪	٩٪	١٠٪	١١٪	١٥٪
١	,٩٨٠٣٩	,٩٧٥٦١	,٩٧٠٨٧	,٩٦١٥٤	,٩٥٢٣٨	,٩٤٣٤٠	,٩٣٤٥٨	,٩٢٥٩٣	,٩١٧٤٣	,٩٠٩٠٩	,٩٠٠٩٠	,٨٩٩٥٧
٢	١,٩٤١٥٦	١,٩٢٧٤٤	١,٩١٣٤٧	١,٨٨٦٠٩	١,٨٥٩٤١	١,٨٣٣٣٩	١,٨٠٨٠٧	١,٧٨٣٢٦	١,٧٥٩١١	١,٧٣٥٥٣	١,٧١٢٥٢	١,٦٩٢٥١
٣	٢,٨٨٣٨٨	٢,٨٥٦٠٢	٢,٨٢٨٦١	٢,٧٧٥٠٩	٢,٧٢٣٢٥	٢,٦٧٣٠١	٢,٦٢٤٣٠	٢,٥٧٧١٠	٢,٥٣١٢٠	٢,٤٨٦٨٥	٢,٤٤٢٧١	٢,٢٨٣٣٣
٤	٣,٨٠٧٧٣	٣,٧١١٩٧	٣,٧١٧١٠	٣,٦٢٩٩٠	٣,٥٤٥٩٥	٣,٤٦٥١١	٣,٣٨٧١٣	٣,٣١٢١٣	٣,٢٣٩٧٢	٣,١٦٩٨٦	٣,١٠٢١٥	٢,٨٥٤٩٨
٥	٤,٧١٣٤٦	٤,٦٤٥٨٣	٤,٥٧٩٧١	٤,٤٥١٨٣	٤,٣٢٩٤٨	٤,٢١٢٣٦	٤,١٠٢٠٧	٣,٩٩٢٧١	٣,٨٨٩١٥	٣,٧٩٠٧٩	٣,٦٩٥٩٠	٣,٣٥٢١١
٦	٥,٦٠١٤٣	٥,٥٠٨١٣	٥,٤١٧١٩	٥,٢٤٢١٤	٥,٠٧٥٦٩	٤,٩١٧٣٣	٤,٧٦٥٤٨	٤,٦٢٢٨٨	٤,٤٨٥٩٣	٤,٣٥٥٢٦	٤,٢٣٠٥٤	٣,٧٨٤٤٨
٧	٦,٤٧١٩٩	٦,٣٤٩٣٩	٦,٢٣٠٢٨	٦,٠٠٢٠٥	٥,٧٨٦٣٧	٥,٥٨٣٣٨	٥,٣٨٩٢٧	٥,٢٠٦٣٧	٥,٠٣٢٩٥	٤,٨٦٨٤٧	٤,٧١٢٢٠	٤,١٦٠٤٢
٨	٧,٣٢٥١٨	٧,١٧٠١١	٧,٠١٩٦٩	٦,٧٣٢٧٤	٦,٤٦٣٢١	٦,٢٠٩٧٩	٥,٩٧٤٦٦	٥,٧٤٦٣٦	٥,٥٧٤٨٢	٥,٣٣٤٩٣	٥,١٤٦١٦	٤,٤٨٧٣٣
٩	٨,١٦٢٧٤	٧,٩٧٠٨٧	٧,٧٨٦١١	٧,٤٣٥٣٣	٧,١٠٧٨٢	٦,٨٠١٦٩	٦,٥٢٦٨٩	٦,٢٤٦٨٩	٥,٩٥٥٢٥	٥,٧٥٩٠٢	٥,٥٣٧٠٥	٤,٧٧١٥٨
١٠	٨,٩٨٢٥٩	٨,٧٥٢٠٦	٨,٥٣٠٢٠	٨,١١٠٩٠	٧,٧٢١٧٣	٧,٣٦٠١٩	٧,٠٢٣٨٨	٦,٧١٠٠٨	٦,٤١٧٦٦	٦,١٤٤٥٧	٥,٨٨٩٢٣	٥,٠١٨٧٧
١١	٩,٧٨٦٨٥	٩,٥١٤٢١	٩,٢٥٦٦٢	٨,٧٦٠٤٨	٨,٣٠٦٤١	٧,٨٨٩٨٧	٧,٤٩٣٦٤	٧,١٣٨٩٦	٦,٨٠٥١٩	٦,٤٩٥٠٩	٦,٢٠٦٥٢	٥,٢٣٣٧١
١٢	١٠,٥٧٥٣٤	١٠,٣٥٧٧١	٩,٩٥٤٠٠	٩,٣٨٥٠٧	٨,٨٦٣٢٥	٨,٣٨٣٨٤	٧,٩٤٢٠٨	٧,٥٣٦٠٨	٧,١٩٠٧٣	٦,٨١٣٦٩	٦,٤٩٢٣٩	٥,٤٢٠٦٢
١٣	١١,٣٤٣٢٧	١٠,٩٨٣١٩	١٠,٦٣٤٩٦	٩,٩٨٥٦٥	٩,٣٩٣٥٧	٨,٨٥٢٦٨	٨,٣٥٧٧٨	٧,٩٠٣٧٨	٧,٤٨٦٩٠	٧,١٠٣٣٩	٦,٧١٩٨٧	٥,٥٨٣١٥
١٤	١٢,١٠٦٢٥	١١,٦٩٠٩١	١١,٢٩٦٠٧	١٠,٥٦٣١٢	٩,٨٩٨٦٤	٩,٢٩٤٩٨	٨,٧٤٤٩٤	٨,٢٤٤٢٤	٧,٧٨٦١٥	٧,٣٦٦٦٩	٦,٩٨١٨٧	٥,٧٢٤٢٨
١٥	١٢,٨٤٩٢٦	١٢,٣٨١٣٨	١١,٩٣٧٩٤	١١,١١٨٣٩	١٠,٣٧٩٦٦	٩,٧١٢٤٥	٩,١٠٧٩٥	٨,٥٥٩٤٨	٨,٠٦٠٦٩	٧,٦٠٦٠٨	٧,١٩٠٨٧	٦,٨١٠٨٦
١٦	١٣,٥٧٧٧١	١٣,٠٥٥٠٠	١٢,٥٦١١٠	١١,٦٥٢٣٠	١٠,٨٣٧٧٧	١٠,١٠٥٩٠	٩,٤٤٦٥٦	٨,٨٥١٣٧	٨,٣١٤٥٦	٧,٨٢٣٧١	٧,٣٧٩١١	٦,٩٧٣٩٩
١٧	١٤,٢٩١٨٧	١٣,٧١٢٢٠	١٣,١٦١١٢	١٢,١٦٥٦٧	١١,٢٧٤٠٧	١٠,٤٧٧٢٦	٩,٧١٢٢٤	٩,١٢١٢٤	٨,٥٤٣٦٣	٨,٠٢١٥٥	٧,٥٤٨٧٩	٧,١١٩٦٣
١٨	١٤,٩٩٢٠٣	١٤,٣٥٣٣٦	١٣,٧٥٣٥١	١٢,٦٥٩٣٠	١١,٦٨٩٥٩	١٠,٨٢٧٦٠	١٠,٠٥٩٣٢	٩,٣٧١٨٩	٨,٧٥٥٦٣	٨,٢٠١٤١	٧,٧٠١٦٣	٧,٢٤٩٦٧
١٩	١٥,٦٧٨٤٦	١٤,٩٧٨٨٩	١٤,٣٣٨٠	١٣,٦٣٣٩٤	١٢,٠٨٥٣٣	١١,١٥٨١٢	١٠,٣٣٥٦٠	٩,٦٠٣٦٠	٨,٩٥٠١٢	٨,٣٦٤٩٢	٧,٨٣٩٢٩	٧,٣٦٥٧٨
٢٠	١٦,٣٥١٤٣	١٥,٥٨٩١٦	١٤,٨٨٧٤٧	١٣,٥٩٠٣٣	١٢,٤٦٢٢١	١١,٤٦٩٩٢	١٠,٥٩٤٠٧	٩,٨١٨١٥	٩,١٢٨٥٥	٨,٥١٣٥٦	٧,٩٦٣٣٣	٧,٤٦٩٤٤

الفصل السابع

النقدية وحسابات القبض

CASH AND RECEIVABLES

- الأهداف التعليمية
- الجزء الأول: النقدية
  - طبيعة ومكونات النقدية
  - إدارة النقدية والرقابة عليها
  - إستخدام حسابات البنوك
  - التحويلات الالكترونية للأموال
  - نظام صندوق المصروفات النثرية المخصص
  - الحماية المادية لأرصدة النقدية
  - تسوية أرصدة البنك
  - التقرير عن النقدية
  - النقدية الخاضعة لقيود
  - أنواع أخرى من القيود
- الجزء الثاني: حسابات القبض
  - حسابات المدينين
  - الخصومات التجارية

- الخصومات النقدية (خصومات المبيعات)
- عدم الاعتراف بعنصر الفائدة
- تقويم حسابات المدينين
- حسابات المدينين المشكوك في تحصيلها
- حسابات المخصصات الخاصة
- مردودات ومسموحات المبيعات
- أوراق القبض
- الإعتراف بأوراق القبض
- الفائدة المحسوبة
- تقويم أوراق القبض
- التخلص من حسابات المدينين وأوراق القبض
- تعين حسابات المدينين
- بيع (تحويل) حسابات المدينين وأوراق القبض
- القضايا الفكرية المتعلقة بتحويل حسابات المدينين
- عرض حسابات المدينين وأوراق القبض في الميزانية

- أسئلـــة
- تمارينـــن

الفصل السابع

النقدية وحسابات القبض

CASH AND RECEIVABLES

الأهداف التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :

١ ـ تحديد البنود التي تمثل النقدية .
٢ ـ شرح الأساليب العامة المستخدمة في الرقابة على النقدية .
٣ ـ الإشارة لكيفية التقرير عن النقدية والبنود المتعلقة بها .
٤ ـ تعريف حسابات القبض وتحديد الأنواع المختلفة منها .
٥ ـ شرح القضايا المحاسبية المتعلقة بالإعتراف بحسابات المدينين .
٦ ـ شرح القضايا المحاسبية المتعلقة بتقويم حسابات المدينين .
٧ ـ شرح القضايا المحاسبية المتعلقة بالإعتراف بأوراق القبض .
٨ ـ شرح القضايا المحاسبية المتعلقة بتقييم أوراق القبض .
٩ ـ شرح القضايا المحاسبية المتعلقة بالتخلص من حسابات المدينين وأوراق القبض .

تمثل الأصول القلب النابض للمنشأة . فالأصول تولد الإيرادات التي تولد بدورها التدفقات النقدية الداخلة اللازمة لسداد الدائنين ودفع أجور العاملين ومكافأة الملاك والتمكين من إحلال الأصول وإستمرار النمو .

ومن بين الخصائص الهامة للأصول خاصية **السيولة** وتعني الفترة الزمنية التي يُنتظر مرورها قبل أن يتحول الأصل إلى نقدية . فالأصل الذي يمكن تحويله إلى نقدية بسرعة هو أصل سائل . وتعد السيولة أحد المؤشرات الهامة على قدرة المنشأة على الوفاء بتعهداتها عند الإستحقاق . فخطر الفشل في المشروع الأكثر سيولة غالباً مايكون أقل منه في المشروع الأقل سيولة . كما أن الأول تكون لديه مرونة مالية أكبر لقبول فرص

الإستثمار الجديدة غير المتوقعة . فالنقص الشديد في السيولة هو سبب رئيسي للإفلاس كما حدث للعديد من الشركات الكبرى التي تعرضت للإفلاس أو أوشكت عليه بسبب نقص السيولة بها . وعلى ذلك، فإن المحاسب مطالب بتوفير المعلومات اللازمة لمساعدة الإدارة، الدائنين، والمستثمرين في تقدير السيولة الجارية للمنشأة والتدفقات النقدية المحتملة .

وتتمثل الأصول السائلة الأساسية في أغلب المنشآت في النقدية، الإستثمارات المؤقتة وحسابات القبض . ويعد هذا الفصل الأول ضمن ستة فصول متتالية عن الأصول ويغطي النقدية وحسابات المدينين والأوراق التجارية، على أن تناقش الإستثمارات المؤقتة في الفصل ١٨ مع الإستثمارات طويلة الأجل .

الجزء الأول : النقديـــــــة CASH

طبيعة ومكونات النقدية NATURE AND COMPOSITION OF CASH

تمثل النقدية ـ وهي أكثر الأصول سيولة ـ الوسيط القياسي في التبادل وأساس قياس والمحاسبة عن كل البنود الأخرى، وتصنف النقدية دائماً كأصل متداول . ولكي يقرر عن البند على أنه «نقدية» فإنه يجب أن يكون متاحاً لسداد التعهدات الجارية، كما يجب ان يكون خالياً من أية قيود تعاقدية تحد من إستخدامه في الوفاء بالديون .

وتتكون النقدية من العملات المعدنية، النقود الورقية والأموال المتاحة في إيداعات بالبنوك . كما ينظر أيضاً إلى الأدوات المالية القابلة للتداول مثل الأوامر النقدية، الشيكات المضمونة، شيكات الصيارفة، الشيكات الشخصية والحوالات البنكية أيضاً بإعتبارها نقدية . وتُصنف حسابات الإدخار في البنوك عادة على أنها نقدية، رغم أن البنك يحتفظ بحقه القانوني في طلب إشعار قبل السحب . ولأن البنوك نادراً ما تُمارس شرط الإشعار المسبق فإن حسابات الإدخار بالبنوك تعتبر نقدية .

وعادة ما تصنف شهادات الإدخار وشهادات الإيداع وغيرها من الإيداعات المماثلة التي توفر فرصة لصغار المستثمرين لتحقيق معدلات فائدة عالية على أنها إستثمارات مؤقتة أكثر منها نقدية . ويرجع ذلك التصنيف إلى أن هذه الأوراق المالية عادة ماتتضمن بعض القيود على تحويلها إلى نقدية .

ومن البنود التي تشكل صعوبات في التصنيف الشيكات المؤجلة والسلف المقدمة للعاملين والطوابع البريدية والإعتمادات النقدية الخاصة، حيث تعالج الشيكات

المؤجلة كحسابات قبض، ويفضل معالجة سلف العاملين كحسابات قبض إذا كانت ستحصل من العاملين أو ستستقطع من أجورهم وإلا يكون تصنيفها كمصروف مقدمة هو الأكثر ملائمة. وتصنف طوابع البريد كجزء من مخزون المهمات المكتبية أو كمصروف مدفوع مقدماً. وتدرج إعتمادات صندوق المصروفات النثرية ضمن الأصول المتداولة باعتبارها نقدية لأن هذه الإعتمادات تستخدم لمواجهة المصروفات التشغيلية الجارية ولتسوية الإلتزامات المتداولة.

إدارة النقدية والرقابة عليها

MANAGEMENT AND CONTROL OF CASH

يحاط بالنقدية بعض المشاكل الخاصة بإدارتها والرقابة عليها ليس فقط لأنها تدخل في العديد من الصفقات وإنما أيضاً للأسباب التالية:

١ ـ أن النقدية هي الأصل الوحيد الذي يمكن تحويله فوراً لأى نوع آخر من الأصول، حيث يمكن تحويلها ونقلها كما أنها ذات قبول عام. ولذلك فإن المحاسبة الصحيحة عن الصفقات النقدية تتطلب إنشاء نظام للرقابة عليها لضمان أن النقدية الخاصة بالمنشأة لايتم تحويلها بصورة غير صحيحة للإستخدام الشخصي بواسطة شخص معين داخل المنشأة أو مرتبط بها.

٢ ـ أنه يلزم تنظيم النقدية التي تمتلكها المنشأة بعناية حتى لايكون المتاح منها في أى وقت كبير جداً أو قليل جداً حيث يجب الإحتفاظ بقدر كافي منها دائماً دون أن يؤدى ذلك لتجميد قدر كبير من موارد المنشأة. فالنقدية كوسيط في التبادل تلزم لسداد مقابل كل الأصول والخدمات التي تشتريها المنشأة، وللوفاء بكل تعهداتها عند الإستحقاق. فإنفاق النقدية يحدث يومياً ومن ثم يلزم الإحتفاظ بقدر كاف منها لمواجهة هذه الإحتياجات. ومن ناحية أخرى فإن النقدية بطبيعتها أصل غير منتج ؛ حيث أنها لاتدر أي عائد، ولذلك فإنه من غير المرغوب فيه الإحتفاظ بقدر من النقدية أكبر من اللازم للوفاء بالاحتياجات اليومية مع إضافة هامش معقول للأحداث الطارئة حيث يلزم إستثمار النقدية الزائدة عن الحاجة إما في أوراق مالية تدر دخل أو في أصول منتجة أخرى.

وهناك مشكلتان في المحاسبة عن الصفقات النقدية تواجهان الإدارة هما:

١ ـ ضرورة وضع نظم رقابة سليمة لضمان عدم عقد أية صفقات غير مرخص بها بواسطة الموظفين أو العاملين.

٢ ـ ضرورة توفير المعلومات الضرورية لإدارة النقدية الموجودة بالمنشأة والصفقات النقدية بشكل سليم ، ويجب التأكيد على أنه حتى مع وجود آليات معقدة للرقابة على النقدية فإن من الممكن أن تحدث بعض الأخطاء . وعلى سبيل المثال ، فقد نشرت جريدة «وول ستريت» قصة تحت عنوان «خطأ بمقدار ٧,٨ مليون دولار ينتهي نهاية سعيدة» حيث أرسل أحد البنوك الكبرى توزيعات نقدية لمساهمين قدرها ٧,٨ مليون دولار بالزيادة عن القدر الصحيح للتوزيعات ، وقد أمكن إسترداد الجزء الأكبر من هذه النقدية .

تمثل عملية تنظيم مقدار النقدية التي تحتفظ به المنشأة مشكلة إدارية في المقام الأول ، ولكن يجب أن يكون المحاسبون قادرين على توفير المعلومات التي تطلبها الإدارة في عملية تنظيم النقدية سواء من خلال الإقتراض أو الإستثمار .

استخدام حسابات البنوك Using Book Accounts

يمكن للشركة أن تنوع في عدد وموقع البنوك التي تتعامل منها وكذلك في أنواع حسابات البنوك للحصول على الاهداف الرقابية المطلوبة ، ففي الشركات الضخمة التي تعمل في العديد من المواقع يمكن أن يكون الموقع في الحسابات البنكية عاملاً هاماً حيث أن فتح حسابات للتحصيل في المواقع الحيوية يمكن أن يزيد من تدفق النقدية إلى المنشأة عن طريق جعل الفترة بين إرسال العميل لمدفوعاته وإستخدام الشركة لهذه النقدية أقصر مايمكن . وعادة ماتستخدم مراكز التحصيل المتعددة لتخفيض حجم «راكد التحصيل» بالشركة "Collection float" ، وهو الفرق بين مقدار النقدية المودعة بالحسابات البنكية طبقاً لسجلات الشركة ومقدار النقدية المحصلة بالفعل طبقاً لسجلات البنك .

ويمثل الحساب الجاري العام الحساب البنكي الأساسي في أغلب الشركات كما أنه هو الحساب البنكي الوحيد في المشروعات الصغيرة حيث تودع النقدية وتسحب من هذا الحساب الذي تمر به كل صفقات المنشأة . كما أن عمليات الإيداع والسحب الخاصة بجميع الحسابات البنكية الأخرى تتم عن طريق هذا الحساب العام .

وتستخدم حسابات النقدية المخصصة imprest لإتاحة قدر معين من النقود لغرض محدد . حيث يعمل الحساب كحساب مجمع لعدد كبير من الشيكات أو لنوع معين منها . حيث يتم تجميع القدر المطلوب من النقدية في هذا الحساب المخصص عن طريق تحويلها من الحساب الجاري العام أو أي مصدر آخر . وعادة ماتستخدم الحسابات

النقدية المخصصة لسداد شيكات المرتبات أو التوزيعات والعمولات، المكافآت والمصروفات السرية ومصروفات الإنتقال.

وعادة ماتستخدم الشركات الضخمة والمنتشرة جغرافياً حسابات بنكية مرتبطة بصندوق بريد lock box accounts لإجراء عمليات التحصيل في الأماكن التي بها كثافة عالية من العملاء. حيث تقوم الشركة بإستئجار صندوق بريد محلي والترخيص لبنك محلي بأخذ الحوالات المالية المرسلة لهذا الصندوق. ويقوم البنك بتفريغ الصندوق مرة واحدة يومياً على الأقل وإضافة قيمتها فوراً لحساب الشركة المخصص للتحصيل. والميزة الأساسية لهذا النوع من الحسابات هي أنها تجعل النقدية المحصلة متاحة للشركة بأسرع مايمكن. وفي مثل هذه الحالات، يقوم البنك بإرسال صور فورية من الشيكات للشركة لأغراض التسجيل بالدفاتر كما يقدم للشركة إيصالات إيداع، وقائمة بالمتحصلات وأية مراسلات من العملاء. وإذا ما تحسنت عملية الرقابة على النقدية وإذا تجاوز الدخل المتولد من الإسراع في تحصيل النقدية تكلفة مثل هذا النظام البنكي، فإنه يعتبر عندئذ مجدياً إقتصادياً.

التحويلات الإلكترونية للأموال Electronic Funds Transfer (EFT)

تستخدم منشآت الأعمال والأفراد مايزيد عن ٥٠ بليون شيك سنوياً في سداد مدفوعاتها، وهي عملية لاتخلو من تكلفة حيث أن إعداد، إصدار، إستلام، وتسوية الشيك عن طريق النظام المصرفي يمكن أن يتكلف مايقرب من ١ دولار للشيك. ولذلك، فإنه ليس من المستغرب أن يتم وضع هذه النظم الإلكترونية الحديثة لتحويل الأموال بين الأطراف المختلفة دون إستخدام أو نقل الأوراق. فنحن في عصر التحويلات الإلكترونية للأموال. وهي عملية تستخدم الأسلاك، التليفون، التلغراف، الكمبيوتر، الأقمار الصناعية وغيرها من الأدوات الإلكترونية بدلاً من الأوراق لإجراء تحويلات الأموال بصورة لحظية.

وقد إستغرقت البنوك الأمريكية الكبرى فترة الثمانينات في وضع شبكات قومية لآلات الإستعلام الآلية Automated teller machine (ATM) وسارت هذه العملية بخطوات سريعة جداً. ومن المتوقع أن يتم ربط أغلب البنوك بعدد قليل من الشبكات المصرفية الإلكترونية القومية التي تجمع أغلب الخدمات المصرفية بنفس الطريقة التي توحد بها نظم VISA و Master Card خدمات الإئتمان للمستهلكين.

ولكن شبكات ATM الإلكترونية الجديدة ستكون ذات طاقة أكبر بكثير من شبكات

بطاقات الإئتمان لأنها سوف تعمل بإستخدام «الكارت المدين» debit card الذي يمكن من الوصول الى كل حسابات العميل داخل البنك. وبإستخدام نظام ATM ، يمكن للعملاء سحب وإيداع النقدية في كل من حساباتهم الجارية وحسابات الإدخار، وكذلك تحويل الأموال بين الحسابات والإستفسار عن الأرصدة. وعن طريق ربط شبكات ATM على المستوى القومي ، ستكون الشبكات الجديدة أول نظام تحويل الكتروني للأموال قادر على تشغيل عدد ضخم من تحويلات الأموال بين أجهزة الكمبيوتر في البنوك المختلفة.

وقد إختفى إستخدام الشيكات بالفعل في بعض تحويلات الأموال. على سبيل المثال، فإن أياً من مؤلفي هذا الكتاب لايتلقى شيك رسمي بمرتبة من جهة عمله، حيث تقوم الجامعات بإرسال شريط ممغنط الى البنوك التي نتعامل معها يقوم بتحويل الأموال من حساب الجامعة إلى حساباتنا وخلال وقت قصير سوف تمتد الخدمات التي تقدمها شبكات ATM لتضم التحويلات النقدية من وحدات الحاسب الألكتروني الموجودة في المنازل وأماكن البيع بالتجزئة. وعندما يحدث ذلك سيكون لدى البنوك القدرة على أن تستبدل هذه الشيكات التي يبلغ عددها ٥٠ بليون بهذه الصفقات الإلكترونية.

نظام صندوق المصروفات النثرية المخصص The Imprest Petty Cash System

غالباً ماتجد كل منشأة أنه من الضروري أن تسدد مبالغ ضئيلة مقابل عدد ضخم من الأشياء مثل وجبات غذائية للعاملين وأجور السيارات والمهمات المكتبة الصغيرة وغيرها من المصروفات المتنوعة. ومن غير العملي أن يتم أجراء هذه المدفوعات باستخدام الشيكات، وفي نفس الوقت فإنه من الضروري إحكام الرقابة عليها. ومن الطرق المبسطة للحصول على قدر معقول من الرقابة عليها وتجنب إستخدام الشيكات في إجراءها نظام صندوق المصروفات النثرية المخصص.

ويعمل هذا النظام كما يلي :

١ ـ يُخصَّص شخص ما كأمين لهذا الصندوق ويعطى قدر صغير من النقدية لإجراء المدفوعات الصغيرة.

٣٠٠ من حـ / صندوق المصروفات النثرية

٣٠٠ إلى حـ / النقديـــــــة

٢ ـ عند إجراء المدفوعات يحصل أمين الصندوق على ايصالات موقعة من الأفراد

الذين سددت لهم النقدية بالإضافة إلى ضرورة إرفاق مستند السداد مع هذا الإيصال كلما أمكن ذلك.

(لاتسجل صفقات صندوق المصروفات النثرية الى أن تتم إستعاضة هذه الأموال. فعندئذ تسجل هذه القيود بمعرفة شخص آخر بخلاف أمين صندوق المصروفات النثرية).

٣ ـ عندما ينخفض رصيد صندوق المصروفات النثرية يقدم أمين الصندوق طلباً الى أمين الخزينة العامة بالشركة لإجراء عملية الاستعاضة مرفقاً به إيصالات الإستلام وغيرها من المستندات. ويحصل أمين صندوق المصروفات النثرية على شيك الإستعاضة ويكون القيد كما يلي:

٤٢		من حـ / مصروف المهمات المكتبية.
٥٣		من حـ / مصروفات البريد.
٧٦		من حـ / مصروفات نرفية.
٢		من حـ / عجز وزيادة النقدية.
	١٧٣	الى حـ / النقدية.

٤ ـ إذا ماوجد أن مقدار الأموال في صندوق المصروفات النثرية زائد عن اللازم يمكن تعديله كما يلي (لتخفيض رصيده من ٣٠٠ إلى ٢٥٠):

٥٠		من حـ / النقدية
	٥٠	الى حـ / صندوق المصروفات النثرية

حيث لاتجرى قيود على حساب صندوق المصروفات النثرية إلا لزيادة أو تخفيض الإعتماد المخصص له ويستخدم حساب عجز وزيادة النقدية عندما لايمكن تسوية مبالغ صندوق المصروفات النثرية بدقة بسبب حدوث خطأ معين (مثل سداد مصروف بالزيادة أو فقد إيصال.. وهكذا). فإذا كان هناك عجز بالصندوق (بمعنى أن مجموع الإيصالات مضافاً إليها النقدية الموجودة بالصندوق تقل عن مقدار الإعتماد المخصص)، يسجل مقدار هذا العجز بالجانب المدين من حساب عجز وزيادة النقدية وإذا ما نتج عنه زيادة تسجل بالجانب الدائن من الحساب. ويترك هذا الحساب مفتوحاً حتى نهاية العام حيث يقفل عادة في قائمة الدخل ضمن المصروفات أو الإيرادات المتنوعة.

وتتمثل بنود هذا الإعتماد في مصروفات عادة بإستثناء عملية الإستعاضة. ولذلك فإنه إذا إردنا الحصول على قوائم مالية صحيحة فإنه يجب إستعاضة هذه الإعتمادات في

نهاية كل فترة محاسبية وكذلك عندما توشك على النفاد.

وفي ظل نظام التخصيص السابق فإن أمين صندوق المصروفات النثرية يكون مسئولاً في جميع الأوقات عن مقدار الإعتماد والذي في حوزته سواء كان في صورة نقدية أو في صورة إيصالات إستلام موقعة. حيث تمثل هذه الإيصالات المستند الذي يطلبه الموظف المختص بإصدار شيك الإستعاضة. وهناك إجراءان إضافيان يلزم إتباعهما للحصول على رقابة أكثر إكتمالاً على إعتماد صندوق المصروفات النثرية وهما:

١ ـ إجراء عمليات جرد مفاجيء للإعتماد من وقت لآخر بواسطة أحد رؤساء أمين صندوق المصروفات النثرية للتأكد من أن الإعتماد تتم المحاسبة عنه بصورة مرضية.

٢ ـ إلغاء إيصالات صندوق المصروفات النثرية أو التأشير عليها بعد تقديمها للاستعاضة حتى لايمكن إستخدامها في عمليات إستعاضة تالية.

الحماية المادية لأرصدة النقدية Physical Protection of Cash Balance

لايلزم فقط حماية المتحصلات والمدفوعات النقدية من خلال مقاييس الرقابة الداخلية، ولكن يجب أيضاً حماية النقدية التي تحوزها المنشأة سواء بمقرها أو في البنوك. ولأن المتحصلات تدخل ضمن النقدية التي في حوزة المنشأة، في حين تجرى المدفوعات من النقدية بالبنوك، فإن الرقابة المناسبة على المتحصلات والمدفوعات تمثل جزءاً من حماية الأرصدة النقدية. ومع ذلك، فإن هناك إجراءات أخرى يلزم الإهتمام بها.

وتمثل الحماية المادية للنقدية ضرورة أساسية بصورة لاتستدعي مناقشة مفصلة لها، حيث يلزم بذل كل جهد ممكن لتدنية النقدية الموجودة بالمنشأة بحيث لايوجد بها سوى الإعتماد المخصص للمصروفات النثرية والمتحصلات النقدية خلال اليوم، كما يلزم حفظ هذه المبالغ في خزينة مغلقة وآمنة وضرورة تحويل متحصلات كل يوم إلى البنك كلما كان ذلك ممكناً. وبالطبع، فإن إدراج مقدار النقدية المتاحة سواء في التقارير الإدارية الداخلية أو في القوائم المالية الخارجية يعد من الأمور الهامة.

وتحتفظ كل شركة بسجل للنقدية المحصلة والمسددة وللرصيد النقدي. ومع ذلك، فإنه بسبب كثرة العمليات النقدية، فإنه يمكن حدوث أخطاء أو عمليات حذف عند إمساك هذه السجلات. ولذلك، فإنه من الضروري التحقق من صحة رصيد النقدية المسجل بالأستاذ العام بصفة دورية وذلك عن طريق حصر النقدية الموجودة بالمنشأة ومقارنتها بالسجلات. ولكن النقدية المودعة بالبنوك لايمكن عدها ويتم التحقق منها

عن طريقة إعداد «مذكرة تسوية البنك» ـ وهي تسوية بين رصيد نقدية الشركة في سجلات البنك وفي سجلاتها.

تسوية أرصدة البنك Reconciliation of Bank Balances

في نهاية كل شهر يرسل البنك لكل عميل «كشف حساب» (وهو نسخة من حساب العميل داخل البنك) مصحوباً بشيكات العميل التي قام البنك بسدادها خلال الشهر. فإذا لم ترتكب أية أخطاء سواء بواسطة البنك أو العميل، وإذا تمت عمليات الإيداع ووصلت الشيكات التي سحبها العميل الى البنك خلال نفس الشهر، وإذا لم تحدث أية معاملات غير عادية يمكن أن تؤثر على رصيد النقدية سواء بسجلات البنك أو سجلات العميل، فإن رصيد النقدية الذي يقرر عنه البنك إلى العميل سوف يساوي الرصيد الموضح بسجلات العميل. ولكن هذه الحالة نادراً ماتحدث بسبب واحد أو أكثر من الأسباب التالية :

البنود الخاضعة للتسوية

(١) إيداعات في الطريق : حيث أن الإيداعات النقدية في نهاية الشهر تسجل في سجلات المودع في نفس الشهر الذي تحصل فيه ولكنها تسجل بواسطة البنك في الشهر التالي

(٢) الشيكات التي لم تقدم للبنك بعد : حيث أن الشيكات التي يسحبها المودع تسجل لديه عند سحبها ولكنها قد لاتسجل بواسطة البنك حتى نهاية الشهر.

(٣) الأعباء التي يحملها البنك : فالأعباء التي يسجلها البنك على حساب المودع مقابل بنود مثل الخدمات البنكية، طباعة الشيكات، تأجير الخزائن قد لايكون المودع على دراية بها حتى يتلقى كشف الحساب.

(٤) الإيرادات التي يضيفها البنك : وهي عمليات التحصيل أو الإيداعات التي يقوم بها البنك لمصلحة المودع والتي قد لاتكون معلومة للمودع حتى يتلقى كشف الحساب. ومن أمثلتها تحصيل الأوراق التجارية لصالح المودع والفائدة التي يكتسبها على الحسابات الجارية التي تعطي فائدة.

(٥) الأخطاء التي يقع فيها البنك أو المودع : حيث أن الأخطاء سواء من جانب البنك أو من جانب المودع تؤدي لإختلاف الرصيد في البنك عن الرصيد طبقاً لسجلات المودع.

وعلى ذلك، فإن الإختلاف بين رصيد النقدية لدى المودع ورصيدها بالبنك هي إختلافات معتادة ومتوقعة. ولذلك يجب إجراء تسوية لتحديد طبيعة الإختلافات بين المقدارين.

ويتمثل كشف تسوية البنك في جدول يوضح أية فروق بين سجلات النقدية لدى الشركة ولدى البنك. فإذا كان الفرق يرجع فقط إلى صفقات لم تُسجل بعد بواسطة البنك، فإن سجلات النقدية بالشركة تعتبر صحيحة. ولكن إذا كان جزء من الفرق يرجع لبنود أخرى، فإنه يلزم تعديل سجلات البنك أو سجلات الشركة.

وهناك شكلان لكشف تسوية البنك، أحدهما يقوم بإجراء التسوية من الرصيد الوارد بكشف حساب البنك إلى الرصيد الظاهر بالدفاتر أو العكس بالعكس، أما الآخر الأكثر شيوعاً في الإستخدام فإنه يقوم بتسوية كل من رصيد البنك والرصيد الدفتري بالشركة إلى الرصيد الصحيح للنقدية. وفيما يلي نموذج لمحتويات كشف تسوية البنك حسب الشكل الثاني:

محتويات كشف تسوية البنك

الرصيد بكشف الحساب في نهاية الفترة		×××
يضاف: الإيداعات بالطريق	××	
متحصلات غير مودعة	××	
أخطاء للبنك تؤدي لتخفيض رصيد كشف الحساب	××	××
		×××
يطرح: الشيكات التي لم تقدم للبنك بعد	××	
أخطاء للبنك تؤدي لزيادة رصيد كشف الحساب	××	××
الرصيد الصحيح للنقدية		×××
الرصيد طبقاً لسجلات العميل		×××
يضاف: إيرادات ومتحصلات بنكية لم تُسجل في الدفاتر	××	
أخطاء محاسبية لدى المودع تؤدي لتخفيض الرصيد الدفتري	××	××
		×××
يطرح: أعباء بنكية لم تُسجل بعد بسجلات المودع	××	
أخطاء محاسبية لدى المودع تؤدي لزيادة الرصيد الدفتري	××	××
الرصيد الصحيح للنقدية		×××

ويشمل هذا الشكل لكشف التسوية جزءين:

(١) الرصيد طبقاً لكشف الحساب، (٢) الرصيد طبقاً لسجلات المودع.

وينتهي الجزءان بنفس «الرصيد الصحيح للنقدية». ويتمثل هذا الرصيد الصحيح في المقدار الذي يجب أن تُعدل أرصدة السجلات إليه وهو المقدار الذي يُقرر عنه في

الميزانية . ويتم إجراء قيود تسوية لكل عمليات الخصم والإضافة الظاهرة في جزء «الرصيد طبقاً لسجلات المودع» . كما يلزم لفت نظر البنك لأية أخطاء راجعة إليه .

ولتوضيح ذلك ، إفترض أن سجلات شركة Nugget توضح أن رصيدها النقدى لدى بنك Denuer في ٣٠ نوفمبر يبلغ ٢٠٥٠٢ في حين يوضح كشف حساب البنك عن شهر نوفمبر أن الرصيد في نهاية الشهر يبلغ ٢٢١٩٠ . وبفحص السجلات المحاسبية للشركة وكشف حساب البنك عن الشهر . أمكن تحديد بنود التسوية التالية :

١ - هناك إيداع بمبلغ ٣٦٨٠ج أُرسل للبنك بتاريخ ٣٠ نوفمبر ولم يظهر في كشف الحساب .

٢ - تبلغ قيمة الشيكات المسحوبة خلال شهر نوفمبر ولم تُحمل على كشف الحساب ٥٠٠١ج .

٣ - لم تُسجل الشركة فائدة سنداتها التي يحتفظ بها البنك والتي حصلها في ٢٠ نوفمبر وقدرها ٦٠٠ج .

٤ - لم تُسجل مصروفات خدمات بنكية قدرها ١٨ج بسجلات الشركة .

٥ - رد البنك شيك وارد من أحد عملاء الشركة وقدره ٢٢٠ج مع كشف الحساب لعدم كفاية رصيد العميل ، وقد عالج البنك هذا الشيك المرفوض كتخفيض من الحساب الجارى للشركة .

٦ - إكتشفت الشركة أن أحد الشيكات المسحوبة خلال الشهر بمبلغ ١٣١ج لسداد أحد الدائنين قد سُجِّل خطأ في دفاترها بمبلغ ٣١١ج .

٧ - ورد مع كشف الحساب شيك مسحوب على شركة بترول Nugent بمقدار ١٧٥ج وقد سدد خطأ من حساب الشركة .

يظهر كشف تسوية أرصدة البنك والشركة إلى الرصيد الصحيح للنقدية وقدره ٢١٠٤٤ كما يلي :

كشف تسوية البنك بشركة Nugget

الرصيد طبقاً لكشف الحساب			٢٢١٩٠
يضاف : الإيداعات بالطريق	(١)	٣٦٨٠	
خطأ البنك - تحميل شيك غير صحيح للحساب	(٧)	١٧٥	٣٨٥٥
			٢٦٠٤٥
يُطرح : الشيكات التي لم تقدم للبنك	(٢)		٥٠٠١

الرصيد الصحيح للنقديـــــة			٢١٠٤٤
الرصيد طبقاً سجلات الشركة			٢٠٥٠٢
يضاف : الفائدة التي يُحصلها البنك	(٣)	٦٠٠	
الخطأ في تسجيل أحد الشيكات	(٦)	١٨٠	٧٨٠
			٢١٢٨٢
يُطرح : مصروفات خدمات بنكية	(٤)	١٨	
شيك مرتد لعدم كفاية الرصيد	(٥)	٢٢٠	٢٣٨
الرصيد الصحيح للنقديـــــة			٢١٠٤٤

وتكون قيود اليومية اللازمة لتسوية وتصحيح السجلات في بداية شهر ديسمبر ١٩٩٢ كما يلي :

٦٠٠ من حـ / النقدية
٦٠٠ إلى حـ/ إيراد الفائدة
تسجيل فائدة السندات المحصلة عن طريق البنك

١٨٠ من حـ / النقدية
١٨٠ إلى حـ / الدائنين
تصحيح الخطأ في تسجيل مقدار الشيك

١٨ من حـ / مصروفات إدارية ـ مصروفات البنك
١٨ إلى حـ / النقدية
تسجيل مصروفات البنك عن شهر نوفمبر

٢٢٠ من حـ / حسابات المدينين
٢٢٠ إلى حـ / النقدية
تسجيل شيك العميل المرتد لعدم كفاية الرصيد.

وعندما تُرحل هذه القيود سوف يبلغ رصيد النقدية بسجلات الشركة ٢١٠٤٤. ويلزم أن ترد الشركة الشيك الخاص بشركة بترول Nugent إلى بنك Demier مع إعلامه بالخطأ.

التقرير عن النقديـــة REPORTING CASH

رغم أن التقرير عن النقدية من الأمور المحددة إلى حدما، فإن هناك عدد من القضايا التي تستلزم إهتماماً خاصاً، وترتبط هذه القضايا بالتقرير عما يلي :

١) النقدية الخاضعة لقيود

٢) البنك سحب على المكشوف
٣) المكافىء (أو المقابل) النقدي Cash equivalent

النقدية الخاضعة لقيود Restricted Cash

أرصدة التعويض: في السنوات الأخيرة أصبح من الشائع في البنوك ومؤسسات الاقراض الأخرى مطالبة العملاء الذين إقترضوا أموالاً بالإحتفاظ بحد أدنى معين من رصيد النقدية. ويُعرف هذا الحد الأدنى برصيد التعويض الذي عرفته SEC بأنه «ذلك الجزء من أية وديعة تحت الطلب تحتفظ به المنشأة والذي يمثل ضماناً لترتيبات إقتراض ترتبط بها الشركة مع مؤسسة إقراض. حيث تضم هذه الترتيبات كلاً من عمليات الإقتراض الحالية وضمان إتاحة الإئتمان في المستقبل».

وقد تكون أرصدة التعويض مقابل مدفوعات عن خدمات بنكية مقدمة للشركة وغير محددة الأتعاب مثل خدمات تشغيل شيكات الشركة. وعن طريق مطالبة الشركة برصيد تعويض، يحقق البنك معدل فائدة فعال على قروضه أعلى من المعدل المقرر وذلك بسبب إستخدام البنك للنقدية المقيدة التي يلزم إستمرار إيداعها.

ولتوضيح ذلك، إفترض أنه في ١ يناير ١٩٩٢، إقترضت شركة Biddle مبلغ ١٠ مليون ج لمدة سنة من بنك Union بمعدل فائدة قدره ١٠٪ على أن تلتزم الشركة بالإحتفاظ برصيد تعويض قدره ٢ مليون ج في وديعة لدى البنك تحقق فائدة بمعدل ٦٪، علماً بأن الشركة تقوم في العادة بإيداع مبلغ ١ مليون ج لإجراء معاملاتها الدورية. في ضوء ذلك، سوف يبلغ معدل الفائدة الفعال الذي تسدده الشركة عن هذا القرض ١٠,٤٪ ويمكن حسابه كما يلي:

١٠٠٠٠٠٠٠ × ١٠٪	١٠٠٠٠٠٠
(٢٠٠٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠٠) × ٤٪	٤٠٠٠٠
التكلفة الكلية للفائدة	١٠٤٠٠٠٠

$$\frac{\text{التكلفة الكلية للفائدة}}{\text{أصل القرض}} = \frac{١٠٤٠٠٠٠}{١٠٠٠٠٠٠٠} = ١٠,٤\%$$

حيث تقوم الشركة بسداد فائدة قدرها ١٠٠٠٠٠٠ج عن أصل القرض، كما تلتزم بالإحتفاظ برصيد نقدي إضافي عن المعتاد قدره ١٠٠٠٠٠٠ج بفائدة ٦٪. فإذا قامت الشركة باقتراض هذا المبلغ الإضافي، فإنها سوف تخسر نسبة ٤٪ (١٠٪ - ٦٪) في كل جنيه تقترضه.

وقد ظهرت الحاجة للإفصاح عن أرصدة التعويض في السجينات عندما وقع عدد من الشركات في أزمات سيولة . فقد أعتقد العديد من المستثمرين أن النقدية المقرر عنها في الميزانية كانت متاحة بالكامل لسداد التعهدات المستحقة على الشركة ، في حين أن هذه الأموال كانت مقيدة في الواقع بسبب حاجة هذه الشركات للإحتفاظ بحد أدنى من الأرصدة النقدية في العديد من مؤسسات الإقراض .

وقد أوصت SEC بإدراج الإيداعات المقيدة بصورة قانونية والتي تحتفظ بها الشركة كأرصدة تعويض مقابل ترتيبات الإقتراض قصير الأجل بصورة منفصلة ضمن جزء «النقدية والبنود شبه النقدية» في الأصول المتداولة . كما أوصت بتصنيف الإيداعات المقيدة التي تحتفظ بها الشركة كأرصدة تعويض مقابل ترتيبات الإقتراض طويل الأجل بصورة منفصلة كأصول غير متداولة سواء في جزء الإستثمارات أو في جزء الأصول الأخرى بإستخدام عنوان مثل «نقدية مودعة ومحتفظ بها كأرصدة تعويض» .

وفي الحالات التي توجد فيها ترتيبات لأرصدة تعويض دون وجود إتفاق على تقييد إستخدام المقادير النقدية الموضحة بالميزانية ، فإنه يجب شرح هذه الترتيبات والمبالغ التي تتضمنها ضمن الملاحظات الواردة على الميزانية . كما يلزم الإفصاح بصورة منفصلة أيضاً عن أرصدة التعويض التي تحتفظ بها الشركة في ظل إتفاقيات لضمان إتاحة الإئتمان في المستقبل في ملاحظات الميزانية مع ذكر مبلغ هذا الإتفاق والفترة التي يغطيها .

أنواع أخرى من القيود Other Types of Restrictions

تعد الإعتمادات الخاصة بصندوق المصروفات النثرية ، المرتبات والتوزيعات من الأمثلة على النقدية التي تُجنب لغرض معين . وفي أغلب الحالات ، لاتكون أرصدة هذه الإعتمادات ذات أهمية نسبية ، ومن ثم فإنها لاتُفصل عن النقدية عند التقرير عنها في القوائم المالية . ولكن عندما تكون هامة نسبياً ، فإن هذه النقدية المقيدة تُفصل عن النقدية «المعتادة» Regular لأغراض عملية التقرير المالي . وتُصنف النقدية المقيدة إما ضمن الأصول المتداولة أو في جزء الأصول طويلة الأجل إستناداً إلى تاريخ إتاحتها أو إنفاقها . فإذا كانت هذه النقدية سوف تُستخدم (خلال سنة أو دورة تشغيل أيهما أطول) في سداد إلتزامات حالية أو مستحقة السداد ، فإنه يكون من الملائم تصنيفها في جزء الأصول المتداولة . ومن ناحية أخرى ، إذا كانت النقدية سوف يُحتفظ بها لفترة زمنية أطول ، تظهر هذه النقدية المقيدة في جزء الأصول طويلة الأجل بالميزانية .

وعادة ماتكون النقدية المصنفة في جزء الأصول طويلة الأجل بالميزانية مجنبة لأغراض

التوسع في الآلات والمعدات، تسوية قرض طويل الأجل أو لأغراض خطط التأمين الذاتي كما يظهر من الملاحظة التالية التي أفصحت عنها إحدى الشركات.

شركـــة PAR

نقدية مقيدة واستثمارات (أنظر الملاحظة)	٣٠٠٠٠٠٠

ملاحظة ـ نقدية مقيـــدة :

نتيجة لتصاعد أقساط التأمين الخاصة بضمان المنتجات، وفي ضوء خبرة الشركة في هذا الصدد، فقد قامت الشركة بوضع برنامج للتأمين الذاتي ضد المسئولية عن المنتجات بداية من شهر يونيو من العام الحالي. وعلى أساس هذا البرنامج، أودعت الشركة ٣ مليون ج في مؤسسة مالية بحيث يقتصر إستخدامها على مواجهة التكاليف الناتجة عن المطالبات المرفوعة ضد الشركة لمسئوليتها عن منتجاتها. وتُستثمر هذه الأموال في أوراق مالية تُدر عائد، مع ملاحظة أن العائد الذي ينتج من إستثمارها يكون متاحاً لإستخدامه في الأغراض العامة بالشركة.

السحب على المكشوف من البنك **Bank Overdrafts**

يحدث السحب على المكشوف من البنك عندما يُحرر شيك بمبلغ زائد عن رصيد حساب البنك. ويلزم التقرير عنه في جزء الإلتزامات المتداولة بالميزانية وعادة ماتُضاف إلى مقدار حسابات الدائنين المقرر عنها. وإذا كانت هذه البنود هامة نسبياً، فإنه يجب الإفصاح عنها بصورة منفصلة سواء ضمن الميزانية أو في الملاحظات الواردة عليها.

وبصفة عامة فإن الشركة لاتجرى مقاصة بين حسابات البنك ـ سحب على المكشوف والحسابات الجارية لدى البنك إلا إذا كانت النقدية متاحة لدى نفس البنك الذي حدث فيه سحب على المكشوف. حيث يُسمح في هذه الحالة بإجراء مقاصة.

المكافىء النقدي Cash Equivalent

من التصنيفات التي أصبحت شائعة الآن في الميزانية مايوضع تحت عنوان «النقدية والمكافىء النقدي». ويتمثل المكافىء النقدي في إستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة تتميز بما يلي:

(أ) سرعة تحويلها إلى قيم معلومة من النقدية.

(ب) قرب تاريخ إستحقاقها بصورة تجعل مخاطر تقلبات أسعار الفائدة غير جوهرية.

وبصفة عامة، فإن الاستثمارات التي لاتتعدى تواريخ إستحقاقها الأصلية فترة ٣

شهور تستوفي هذه الشروط. ومن أمثلة المكافىء النقدى أذون الخزانة، الأوراق التجارية، وغيرها من الأوراق المالية التي تستخدم الشركة في شراءها النقدية الزائدة عن إحتياجاتها الفورية. وتقوم بعض الشركات بإدماج النقدية مع الإستثمارات المؤقتة في الميزانية. وفي هذه الحالة، يتم توضيح مقدار الإستثمارات المؤقتة إما بين الأقواس أو ضمن ملاحظات الميزانية.

الجزء الثاني : حسابات القبض RECEIVABLES

تمثل حسابات القبض مطالبات بنقدية أو بضائع أو خدمات تحتفظ بها الشركة على عملاءها أو غيرهم. ولأغراض إعداد القوائم المالية، يمكن تصنيف حسابات القبض إما على أنها متداولة (قصيرة الأجل) أو غير متداولة (طويلة الأجل). فحسابات القبض المتداولة يُتوقع تحصيلها خلال سنة أو دورة التشغيل الجارية أيهما أطول، في حين تصنف كل حسابات القبض الأخرى على أنها غير متداولة. ويُعاد تصنيف حسابات القبض بالميزانية إما كحسابات قبض تجارية أو غير تجارية.

وتمثل حسابات القبض التجارية Trade receivables مبالغ مستحقة على العملاء نظير سلع مباعة أو خدمات مقدمة لهم كجزء من العمليات التشغيلية المعتادة. ويمكن إعادة تصنيف حسابات القبض التجارية ـ وهي تمثل الجزء الأغلب من حسابات القبض لدى الشركة ـ إلى حسابات مدينين Accounts receivables وأوراق قبض Notes receivables وتتمثل حسابات المدينين في وعود شفوية من المشترى بسداد مقابل السلع والخدمات المباعة، وعادة ما تحصل خلال فترة تتراوح بين ٣٠-٦٠ يوماً، وهى تمثل «حسابات مفتوحة» تنتج عن التوسع في الإئتمان في الأجل القصير. كما تمثل أوراق القبض وعوداً مكتوبة بسداد مبلغ معين من النقود في تاريخ محدد في المستقبل، وهي قد تنتج عن صفقات البيع أو التمويل أو غيرها من الصفقات. وقد تكون أوراق القبض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل.

وتنتج حسابات القبض غير التجارية Nontrade receivables من عدد كبير من الصفقات، وهي قد تكون وعوداً مكتوبة سواء لسداد أو تسليم، ومن أمثلتها:

(١) السلف المقدمة للموظفين والعاملين.

(٢) السلف المقدمة للفروع.

(٣) التأمينات الخاصة بتغطية خسائر أو أضرار محتملة.

(٤) التأمينات الخاصة بضمان السداد.

(٥) التوزيعات والفوائد المستحقة.

(٦) المطالبات الخاصة بالشركة لدى:

أ ـ شركات التأمين عن الأضرار التي لحقت بالشركة.

ب ـ من تقاضيهم الشركة بأحكام قضائية.

جـ ـ الجهات الحكومية عن الضرائب المطلوب إستردادها.

د ـ متعهدي النقل عن البضائع المفقودة أو التالفة.

وبسبب الطبيعة الخاصة لحسابات القبض غير التجارية، فإنها تُصنف ويتم التقرير عنها كبنود منفصلة بالميزانية.

وينقسم الجزء الباقي من هذا الفصل إلى جزءين هما حسابات المدينين وأوراق القبض. وفي تغطيتنا لحسابات المدينين سيتم التركيز على حسابات المدينين التجارية نظراً لأهميتها. كما تتضمن تغطيتنا لأوراق القبض الأوراق طويلة الأجل، قصيرة الأجل.

حسابات المدينين

تتمثل المشاكل المحاسبية الأساسية المتعلقة بحسابات المدينين في الثلاث التالية:

(١) الإعتراف Recognition

(٢) التقييم Valuation

(٣) التسوية Disposition

الإعتراف بحسابات المدينين ACCOUNTS RECEIVABLE

في أغلب الصفقات التي تتضمن حسابات قبض، تمثل القيمة الذي يُعترف بها في سعر التبادل بين الطرفين وهي القيمة المستحقة على المدين (سواء كان عميل أو مقترض) والذي يمكن التثبت منه عن طريق أي نوع من مستندات الأعمال ـ وهو الفاتورة غالباً. وهناك عاملان قد يؤديان إلى تعقيد عملية قياس سعر التبادل وهما:

١) وجود خصومات نقدية أو تجارية.

٢) طول الفترة بين تاريخ البيع وتاريخ الإستحقاق (عامل الفائدة).

الخصومات التجارية Trade Discounts

عادة ما تُحدد الأسعار للعملاء في صورة قائمة أسعار تخضع لخصم تجاري أو خصم كمية. وتستخدم الخصومات التجارية لتجنب إجراء تغييرات مستمرة في قوائم الأسعار، أو لتقديم أسعار مختلفة مع إختلاف الكميات المشتراه أو لإخفاء السعر الحقيقي عن المنافسين.

وعادة ما تُقدم الخصومات التجارية في صورة نسب مئوية. على سبيل المثال، إذا كان سعر كتابك الدراسي حسب قائمة الأسعار ٦٠ج ويقوم الناشر ببيعه لمكتبة الجامعة بخصم تجاري قدره ٣٠٪، فإن الناشر يسجل مبلغ ٤٢ج فقط عن كل كتاب في حساب المدينين. فالممارسة المعتادة في هذا الصدد هي إستقطاع الخصم التجاري من السعر الوارد بالقائمة وتحميل المدين بالصافي.

الخصومات النقدية (خصومات المبيعات) Cash Discounts (Sales Discounts)

تُقدم الخصومات النقدية كتشجيع على السداد السريع، ويمكن صياغة شروطها على الشكل ٢/١٠، ن/٣٠ (وتعني خصم نسبة ٢٪ إذا تم السداد خلال ١٠ أيام ويستحق المبلغ الكلي بعد ٣٠ يوم). أو على الشكل ٢/١٠، ن.ش. (وتعني خصم بنسبة ٢٪. إذا تم السداد خلال ١٠ أيام من نهاية الشهر).

وعادة مايعتبر فشل الشركات في الحصول على الخصومات النقدية دليلاً على أنها لاتوظف أموالها بالشكل المناسب. فالمنشأة التي تتلقى خصماً بنسبة ١٪ على سعر البيع عند السداد خلال ١٠ أيام على أن يستحق المبلغ الكلي خلال ٣٠ يوم، تحقق في الواقع معدل فعال بنسبة ١٨,٢٥٪ (٠١, ÷ [٢٠ ÷ ٣٦٥]) أو أنها على الأقل تتجنب تكلفة هذه الفائدة. ولهذا السبب فإن الشركات عادة ماتستفيد من الخصم إلا إذا كان هناك نقص شديد في النقدية المتاحة بها.

ومن أسهل الطرق وأكثرها شيوعاً التي تستخدم في تسجيل المبيعات والخصومات المرتبطة بها هي إثبات حسابات القبض والمبيعات بالقيمة الإجمالية. وفي ظل هذه الطريقة، لايُعترف بخصومات المبيعات بالدفاتر إلا عند السداد خلال فترة الخصم. وبذلك تظهر خصومات المبيعات في قائمة الدخل كتخفيض للمبيعات لتحديد صافي المبيعات.

ويقرر بعض المحاسبين أن خصومات المبيعات التي لايستفيد منها العميل تمثل أعباء مضافة إلى سعر البيع المقرر للتشجيع على السداد السريع. بمعنى أن البائع يقدم

المبيعات الآجلة بسعر أعلى قليلاً من سعر البيع النقدي على أن تتم مقابلة هذه الزيادة بتقديم خصم نقدي. وعلى ذلك، فإن العملاء الذين يسددون خلال فترة الخصم يشترون في الواقع بسعر الشراء النقدي، في حين أن هؤلاء الذين يسددون بعد إنتهاء فترة الخصم يتحملون عبء إضافي لأنهم يلتزمون بسداد المقدار الزائد عن سعر الشراء النقدي. وإذا ما إتفقنا مع هذا المدخل، فسوف تُسجل المبيعات وحسابات القبض بالصافي على أن تُضاف أية خصومات ضائعة على الشركة بعد ذلك للجانب المدين من حساب المدينين وللجانب الدائن من حساب خصومات نقدية مفقودة. وتوضح القيود التالية الفرق بين الطريقتين الإجمالية والصافية.

الطريقة الإجمالية		طريقة الصافي	
- مبيعات قدرها ١٠٠٠٠ج بشرط ٢/١٠، ن/٣٠:			
١٠٠٠٠ من حـ/ حسابات المدينين		٩٨٠٠ من حـ/ حسابات المدينين	
١٠٠٠ إلى حـ/ المبيعات		٩٨٠٠ إلى حـ/ المبيعات	
- تحصيل ٤٠٠٠ج خلال فترة الخصم:			
٣٩٢٠ من حـ/ النقدية		٣٩٢٠ من حـ/ النقدية	
٨٠ من حـ/ خصومات مبيعات		٣٩٢٠ إلى حـ/ حسابات المدينين	
٤٠٠٠ إلى حـ/ حسابات المدينين			
- تحصيل ٦٠٠٠ج بعد فترة الخصم:			
٦٠٠٠ من حـ/ النقدية		١٢٠ من حـ/ حسابات المدينين	
٦٠٠٠ إلى حـ/ حسابات المدينين		١٢٠ إلى حـ/ خصومات مبيعات مضاعة	
		٦٠٠٠ من حـ/ النقدية	
		٦٠٠٠ إلى حـ/ حسابات المدينين	

وإذا إستخدمت الطريقة الإجمالية، فإنه يجب التقرير عن خصومات المبيعات كتخفيض من المبيعات في قائمة الدخل. وإذا إستخدمت الطريقة الصافية، يجب معالجة خصومات المبيعات المضاعة كأحد بنود الإيرادات الأخرى. ومن الوجهة النظرية، فإن الإعتراف بخصومات المبيعات المفقودة يُعد صحيحاً لأن قيمة حسابات القبض تُحدد في ضوء قيمتها القابلة للتحقق Realizable value وأن رقم صافي المبيعات يقيس الإيراد المكتسب من البيع.

ومع ذلك، فإنه للإعتبارات العملية فإن طريقة الصافي نادراً ما تُستخدم لأنها تتطلب مزيد من التحليل وعمليات إمساك الدفاتر. حيث تتطلب طريقة الصافي إجراء

قيود تسوية لإضافة خصومات المبيعات المضاعة إلى حسابات المدينين التي تجاوزت فترة الخصم.

عدم الإعتراف بعنصر الفائدة Non-recognition of Interest Element

من الوجهة المثالية، يجب قياس حسابات القبض على أساس القيمة الحالية لها، بمعنى القيمة المخصومة للتدفقات النقدية التي يُتوقع تحصيلها في المستقبل. فعندما يلزم مرور فترة قبل التمكن من تحصيل النقدية المتوقعة، فإن قيمة حسابات القبض لاتساوي المبلغ المحصل في النهاية.

ولتوضيح ذلك، إفترض أن الشركة باعت بضاعة على الحساب بمبلغ ١٠٠٠ج يستحق بعد ٤ شهور وأن معدل الفائدة السارى يبلغ ١٢٪ سنوياً وأن السداد تم بعد نهاية الأربعة أشهر. فالقيمة الحالية لحساب القبض في هذه الحالة لاتبلغ ١٠٠٠ج، ولكنها تبلغ ٩٦١,٥٤ج. وبمعنى آخر، فإن مبلغ ١٠٠٠ج الذي سيتم تحصيله بعد ٤ شهور من الآن ليس هو نفس المبلغ المحصل الآن.

ومن الوجهة النظرية، فإن أي إيراد يتحقق بعد فترة البيع يمثل إيراد فائدة. ولكن من الناحية العملية، فقد إعتاد المحاسبون على تجاهل هذه المعالجة في حسابات المدينين بصفة عامة لأن قيمة الخصم لاتكون هامة نسبياً عادة في علاقتها بصافي دخل الفترة. وبصفة خاصة، فإن النشرات المهنية تستبعد من إعتبارات القيمة الحالية «حسابات المدينين الناتجة عن صفقات مع العملاء في مجرى النشاط العادى والتي تُستحق في فترة لاتتجاوز سنة عادة».

تقويم حسابات المدينين

VALUATION OF ACCOUNTS RECEIVABLE

عند تسجيل حسابات المدينين بقيمتها الإسمية (القيمة المستحقة)، يواجه المحاسبون عندئذ مشكلة العرض في القوائم المالية فالتقرير عن حسابات المدينين يتضمن:

(١) التبويب، (٢) التقويم في الميزانية.

ويتضمن التبويب - كما سبقت مناقشته - تحديد الفترة الزمنية لكل حساب قبض فحسابات القبض التي ينتظر تحصيلها خلال سنة أو دورة التشغيل أيهما أطول وتبوب كأصول متداولة في حين تبوب باقي حسابات القبض ضمن الأصول طويلة الأجل.

أما تقويم حسابات القبض فهو الأكثر تعقيداً إلى حدما. فحسابات القبض قصيرة

الأجل تُقوم ويقرر عنها على أساس «صافي القيمة القابلة للتحقق» net realizable value ـ وهي صافي المقدار المتوقع تحصيله نقداً والذي لايتساوى بالضرورة مع المقدار الواجب التحصيل قانوناً. ويتطلب تحديد صافي القيمة القابلة للتحقيق تقدير كل من حسابات المدينين المشكوك في تحصيلها وأية مردودات أو مسموحات تمنحها الشركة.

حسابات المدينين المشكوك في تحصيلها Uncollectible Accounts Receivable

إن أية مبيعات تتم بأي مقابل بخلاف النقود يصاحبها إحتمال حقيقي بعدم التحصيل بعد ذلك. فحسابات المدينين المشكوك في تحصيلها تمثل خسارة في الإيراد وتتطلب ـ عن طريقة إجراء القيود المناسبة في الحسابات ـ تخفيضاً في حسابات المدينين الأصلية وتخفيض مناظر في الدخل وحق الملكية.

والمشكلة الأساسية في تسجيل حسابات المدينين المشكوك في تحصيلها هي تحديد الوقت الذي يتم فيه تسجيل الخسارة. وهناك طريقتان عامتان يمكن إستخدامهما:

طرق تسجيل الديون المشكوك في تحصيلها

(١) طريقة التخفيض المباشر: حيث لاتجرى أي قيود حتى يتأكد أن حساب معين قد أصبح غير قابل للتحصيل، وعندئذ تُسجل الخسارة بجعل حسابات المدينين دائنة ومصروف الديون المعروفة مديناً.

(٢) طريقة المخصص: حيث يتم تقدير للحسابات المتوقع عدم تحصيلها على جملة المبيعات الآجلة أو على جملة حسابات المدينين القائمة. ويسجل هذا التقدير كمصروف وتخفيض غير مباشر في حسابات المدينين (بزيادة حساب المخصص) في الفترة التي تُسجل فيها المبيعات.

حيث تقوم طريقة التخفيض المباشر بتسجيل الديون المعدومة في السنة التي يتحدد فيها أن أحد حسابات المدينين لايمكن تحصيله، في حين تسجل طريقة المخصص المصروف المقدر في الفترة المحاسبية التي تمت فيها المبيعات الآجلة.

ويعلن مؤيدوا طريقة التخفيض المباشر أن هذه الطريقة تُسجل الحقائق وليس التقديرات. حيث تفترض هذه الطريقة أن كل عملية بيع ينتج عنها حساب مدينين جيد وأن بعض الأحداث التالية هي التي أدت لعدم امكانية تحصيل بعض الحسابات. ومن الوجهة العملية فأن هذه الطريقة تعد بسيطة وأكثر ملاءمة في التطبيق، رغم أن حسابات القبض لاتفقد قيمتها بصفة عامة في لحظة زمنية معينة. وتعد طريقة

التخفيض المباشر معيبة من الناحية النظرية لأنها عادة لاتقابل تكاليف الفترة بإيراداتها ، كما لاينتج عنها إدراج حسابات المدينين بالميزانية بقيمتها البيعية المقدرة . ونتيجة لذلك ، فإن استخدام هذه الطريقة لايعتبر سليماً إلا إذا كان المقدار المشكوك في تحصيله غير هام نسبياً .

ويعتقد مؤيدوا طريقة المخصص أن مصروف الديون المعدومة يجب تسجيله في نفس فترة البيع لتحقيق مقابلة سليمة بين المصروفات والإيرادات وللوصول لقيمة مرحلة صحيحة لحسابات المدينين . ويعلنون أنه رغم وجود تقديرات ، فانه يمكن التنبؤ بنسبة حسابات المدينين التي لن تحصل عن طريق الخبرة السابقة ، وظروف السوق الحالية وتحليل أرصدة المدينين القائمة . وتقوم العديد من الشركات بوضع سياسات الإئتمان بها في ضوء نسبة مئوية محددة من الديون المشكوك في تحصيلها . ويعني الفشل في الوصول لهذه النسبة فقد جزء كبير من المبيعات نتيجة لسياسات الإئتمان المقيدة .

ولأن قابلية حسابات القبض لعدم التحصيل تُعتبر من الخسائر الشرطية con-tingency فإن طريقة المخصص لاتعد صحيحة إلا في الحالات التي يُحتمل فيها تلف أصل معين وأن مقدار الخسارة يمكن تقديره بصورة معقولة وذلك حسب نشرة FASB رقم ٥ (SFAS No. 5). فحساب القبض يمثل تدفق نقدي داخل متوقع ، ويجب دراسة إحتمال تحصيله عند تقييم هذا التدفق . وعادة ماتتم هذه التقديرات بإحدى طريقتين :

(١) على أساس نسبة مئوية من المبيعات ،

(٢) على أساس حسابات المدينين القائمة .

مدخل النسبة المئوية من المبيعات (قائمة الدخل) : فعندما توجد علاقة ثابتة نسبياً بين مبيعات السنوات السابقة والديون المعدومة ، فإنه يمكن عندئذ تحويل هذه العلاقة إلى نسبة مئوية وإستخدامها في تحديد مصروف الديون المعدومة لهذا العام .

وتؤدي طريقة النسبة المئوية من المبيعات الى مقابلة التكاليف مع الإيرادات لأنها تربط بين العبء المقدر والفترة التي سُجلت فيها المبيعات . ولتوضيح ذلك ، بفرض أن شركة Elsner قد قدرت من واقع خبرتها السابقة أن مايقرب من ٢٪ من المبيعات لايُحصل ، فإذا كانت مبيعات الشركة في سنة ١٩٩٢ تبلغ ٤٠٠٠٠٠ج ، ويكون قيد تسجيل مصروف الديون المعدومة بإستخدام طريقة النسبة المئوية من المبيعات كما يلي :

٨٠٠٠ من حـ/مصروف الديون المعدومـــة

٨٠٠٠ إلى حـ/مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

وبعد حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها من حسابات التقويم (من الحسابات المقابلة للأصول Contra asset) ويُطرح من حسابات المدينين التجارية في الميزانية. ولايتأثر مقدار مصروف الديون المعدومة ومقدار الإضافة إلى حساب المخصص بأي رصيد ظاهر حالياً بحساب المخصص. ولأن تقدير مصروف الديون المعدومة يرتبط بالمبيعات مع تجاهل أي رصيد بحساب المخصص، فإن هذه الطريقة يُشار اليها عادة «بمدخل قائمة الدخل»، حيث تحقق مقابلة صحيحة بين التكاليف والإيرادات.

مدخل النسبة المئوية من حسابات المدينين (مدخل الميزانية): عن طريق خبرتها السابقة، يمكن للشركة أن تقرر النسبة المئوية التي ستصبح غير قابلة للتحصيل من حسابات المدينين الموجودة بها، بدون تحديد حسابات معينة. ويوفر هذا الإجراء تقدير صحيح بصورة معقولة للقيمة البيعية لحسابات المدينين ولكنه لايستوفي مفهوم مقابلة التكاليف والإيرادات. حيث أن هذا الأجراء يهدف إلى التقرير عن حسابات المدينين بالميزانية بصافي القيم البيعية لها، ولذلك يُطلق على هذا المدخل «مدخل الميزانية».

ويمكن تطبيق طريقة النسبة المئوية من حسابات المدينين بإستخدام معدل واحد مركب composite يعكس تقديراً للديون المشكوك في تحصيلها. وهناك مدخل آخر اكثر حساسية للحالة الفعلية لحسابات المدينين عن طريق وضع جدول زمني aging وتطبيق نسب مئوية مختلفة على مجموعات الحسابات المختلفة في عمرها وذلك بناء على الخبرة الماضية. وعادة مايُستخدم الجدول الزمني في الممارسة العملية، حيث يُشير للحسابات التي تتطلب إهتمام خاص عن طريق توفير بيانات عن عمر هذه الحسابات. ويعتبر الجدول التالي لشركة Wilson مثالاً على ذلك.

حيث سيمثل المقدار ٣٧٦٥٠ مصروف الديون المعدومة الذي يلزم التقرير عنه عن هذا العام وذلك بإفتراض عدم وجود رصيد بحساب المخصص. فإذا فرض في المثال السابق أن حساب المخصص كان به رصيد دائن قدره ٨٠٠ج قبل التعديل، فإن المقدار الذي يلزم إضافته لحساب المخصص في هذه الحالة يبلغ ٣٦٨٥٠ (٣٧٦٥٠-٨٠٠)، ويجري القيد التالي:

من حـ/ مصروف الديون المعدومة	٣٦٨٥٠
إلى/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	٣٦٨٥٠

وبذلك يصبح الرصيد الموجود بحساب المخصص ٣٧٦٥٠. وإذا كان رصيد

الجدول العمري لشركة Wilson

إسم العميل	رصيد ٣١ ديسمبر	تحت ٦٠ يوم	من ٦١-٩٠ يوم	من ٩١-١٢٠ يوم	فوق ١٢٠ يوم
أ	٩٨٠٠٠	٨٠٠٠٠	١٨٠٠٠		
ب	٣٢٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠			
جـ	٥٥٠٠٠				٥٥٠٠٠
د	٧٤٠٠٠	٦٠٠٠٠		١٤٠٠٠	
	٥٤٧٠٠٠	٤٦٠٠٠٠	١٨٠٠٠	١٤٠٠٠	٥٥٠٠٠

ملخص

العمر	المقدار	النسبة المقدر عدم تحصيلها	الرصيد المطلوب في المخصص
تحت ٦٠ يوم	٤٦٠٠٠٠	٪ ٤	١٨٤٠٠
من ٦١ - ٩٠ يوم	١٨٠٠٠	٪ ١٥	٢٧٠٠
من ٩١ - ١٢٠ يوم	١٤٠٠٠	٪ ٢٠	٢٨٠٠
فوق ١٢٠ يوم	٥٥٠٠٠	٪ ٢٥	١٣٧٥٠
رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في نهاية السنة .			٣٧٦٥٠

المخصص قبل التسوية مديناً بمبلغ ٢٠٠ج، فإن المقدار الذي يجب تسجيله كمصروف ديون معدومة سوف يبلغ ٣٧٨٥٠ (٣٧٦٥٠+٢٠٠). ففي طريقة النسبة المئوية من حسابات المدينين، لايمكن تجاهل الرصيد الموجود بحساب المخصص حيث يتم ربط النسبة المئوية بحساب حقيقي هو حسابات المدينين وليس حساب إسمي مثل المبيعات في الطريقة السابقة.

ولايعد الجدول الزمني عادة لتحديد مصروف الديون المعدومة وإنما كأداة رقابية لتحديد تركيب حسابات القبض والحسابات المتأخرة في السداد. ويستند وضع النسبة المئوية للخسارة المقدرة لكل مجموعة على الخبرة السابقة بهذه الخسائر ونصيحة العاملين بإدارة الإئتمان. وبغض النظر عن إستخدام معدل مركب أو جدول زمني، فإن الهدف الأساسي لطريقة النسبة المئوية من حسابات المدينين القائمة في إعداد القوائم المالية هو التقرير عن حسابات المدينين بالميزانية على أساس صافي القيمة القابلة للتحقق. ومع ذلك، فإنه يعيبها أنها قد لاتقابل مصروف الديون المعدومة بالفترة التي حدثت فيها المبيعات.

وسوف يختلف مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كنسبة مئوية من حسابات

المدينين بناءاً على نوع الصناعة والظروف الإقتصادية . وبصفة عامة ، فإن طريقة النسبة المئوية من حسابات المدينين تؤدي لتقييم أكثر صحة لحسابات المدينين بالميزانية . ومن وجهة نظر المقابلة ، فإن مدخل النسبة المئوية من المبيعات يحقق أفضل النتائج .

تحصيل حسابات المدينين التي سبق إعدامها : عندما يصبح أحد حسابات المدينين غير قابل للتحصيل ، يستبعد رصيده من الدفاتر عن طريق جعل حساب المخصص مديناً وحساب المدينين دائناً . وعندما يُحصل حساب المدينين بعد ذلك ، فإن أول إجراء يجب إتباعه هو إعادة فتح الحساب مرة أخرى بجعله مديناً وحساب المخصص دائناً . وعندئذ يجرى قيد لجعل النقدية مدينة وحساب العميل دائناً بالمقدار المحصل .

وإذا كانت طريقة التخفيض المباشر هي المستخدمة ، فإن حساب النقدية يُجعل مديناً بالمقدار المحصل مع إضافته للجانب الدائن من أحد حسابات الإيراد وهو حساب مبالغ معدومة مستردة مع عمل إشارة مناسبة في حساب العميل .

حسابات المخصصات الخاصة Special Allowance Accounts

لإجراء المقابلة السليمة بين المصروفات وإيراد المبيعات ، فإنه من الضروري في بعض الأحيان فتح حسابات مخصصات إضافية . ويُقرر عن هذه الحسابات كحسابات مقابلة Contra لحسابات المدينين وتؤدي لإدراج حسابات المدينين بصافي القيمة البيعية لها . ومن أكثر هذه المخصصات شيوعاً :

(١) مخصص مردودات ومسموحات المبيعات .

(٢) مخصص مصروفات التحصيل .

مردودات ومسموحات المبيعات Sales Returns and Allowances

يتساءل العديد من المحاسبين حول مدى صحة تسجيل المردودات والمسموحات في الفترة الجارية رغم أنها من أصل مبيعات تمت في فترة سابقة . ومع ذلك ، فإن مقدار الخطأ في المقابلة الخاص بالمردودات والمسموحات يكون عادة غير هام نسبياً إذا تم التعامل مع هذه البنود بثبات من فترة لأخرى . ومع ذلك ، فإنه إذا أتمت الشركة القليل من أوامر البيع الخاصة التي تتضمن مقادير كبيرة قبل نهاية الفترة المحاسبية ، فإنه يجب التحوط للمردودات والمسموحات في فترة البيع لتجنب تشوية قائمة الدخل عن الفترة الجارية .

على سبيل المثال ، فقد إعترفت شركة Astro بأن مايقرب من ٥٪ من حسابات المدينين التجارية بها والتي تبلغ ١٠٠٠٠٠٠ج قد إرتدت أو أجرى عليها تعديل معين

في سعر البيع . وقد يكون لحذف عبء قدره ٥٠٠٠٠ج أثرهام نسبياً على صافي دخل الفترة . ويكون القيد الخاص بمردودات ومسموحات المبيعات المتوقعة كما يلي :

٥٠٠٠٠ من حـ/ مردودات ومسموحات المبيعات

٥٠٠٠٠ إلى حـ/ مخصص مردودات ومسموحات المبيعات

ويُقرر عن مردودات ومسموحات المبيعات كتخفيض لإيراد المبيعات في قائمة الدخل . حيث يتم تجميع المردودات والمسموحات بصورة منفصلة عن المبيعات بدلاً من جعل حساب المبيعات مديناً بها مباشرة وذلك لتمكن مدير المنشأة وقارىء قائمة الدخل من معرفة قيمتهم . ويعد المخصص حساب تقييم للأصول (حساب مقابل للأصل) ويُطرح من جملة حسابات المدينين .

وفي أغلب الحالات ، يعد إدراج كل المردودات والمسموحات التي تمت خلال الفترة في قائمة الدخل ـ سواء كانت ناتجة عن مبيعات الفترة الجارية أم لا ـ إجراءاً محاسبياً مقبولاً يمكن تبريره على أساس الإعتبارات العملية والاهمية النسبية .

مصروف التحصيل Collection Expense: ينطبق مفهوم مماثل لما سبق على مصروف التحصيل . فإذا كانت الشركة تتحمل أعباء خدمات ومداولة جوهرية لتحصيل حسابات المدينين المفتوحة في نهاية العام ، فإنه يلزم تسجيل مخصص لمصروفات التحصيل . على سبيل المثال ، فقد قررت شركة Sears عن صافي حسابات المدينين بها مع إرفاق جدول يوضح أنواع حسابات المدينين القائمة . وقد أطلقت على الحساب المقابل Contra «مخصص مصروفات التحصيل وخسائر حسابات العملاء» كما هو موضح فيما يلي :

شركة Sears

حسابات المدينين :	
حسابات عملاء المبيعات بالتقسيط :	
حسابات سهلة السداد	٢٢٢١٠١٧١٦٧
حسابات ذات أعباء متجددة	١٣٧٢٨٧٤٧٢٥
	٣٥٩٣٨٩١٨٩٢
حسابات عملاء أخرى	١٠١٩٠٤٨٨٢
حسابات متنوعة وأوراق قبض	٩٦٤٤٦٣٣٤
	٣٧٩٢٢٤٣١٠٨
ناقص : مخصص مصروفات التحصيل وخسائر حسابات العملاء	٢٣٦٨٢٦٨٦٦
	٣٥٥٥٤١٦٢٤٢

أوراق القبـــض NOTES RECEIVABLE

وهي حسابات تدعمها سندات إذنية رسمية في صورة تعهدات مكتوبة بسداد مبلغ معين في تاريخ محدد في المستقبل، فهي إحدى الأدوات المالية التي يوقعها الساحب لمصلحة مستفيد محدد له حق قانوني في بيعها أو تحويلها لشخص آخر. ورغم أن هذه الأوراق تتضمن عنصر فائدة بسبب القيمة الزمنية للنقود، فإنها تُصنف إلى أوراق ذات فائدة محددة interest bearing وأوراق غير محددة الفائدة non-interest bearing. حيث أن الأوراق محددة الفائدة يكون لها معدل فائدة مقرر، في حين أن الأوراق غير محددة الفائدة تتضمن الفائدة كجزء من قيمتها الإسمية بدلاً من تحديدها بصورة واضحة. وتُعد أوراق القبض من البنود عالية السيولة ـ حتى إن كانت طويلة الأجل ـ لأنه يمكن تحويلها بسهولة إلى نقدية.

وعادة مايقبل العملاء أوراق القبض حيث يريدون مد فترة سداد حساباتهم الحالية، كما تُطلب هذه الأوراق أيضاً من العملاء الجدد أو ذوي المخاطرة العالية. وعلاوة على ذلك، تُستخدم أوراق القبض أيضاً في حالة القروض المقدمة للعاملين وللشركات التابعة وفي عمليات بيع العقارات والآلات والمعدات. وفي بعض الصناعات، تقترن كل المبيعات الآجلة بالحصول على أوراق قبض. ومع ذلك، فإن أغلب أوراق القبض تنتج عن عمليات إقراض. والقضايا الأساسية في المحاسبة عن أوراق القبض هي نفس القضايا المتعلقة بحسابات المدينين وهي:

(١) الإعتراف، (٢) التقويم، (٣) التخلص.

الإعتراف بأوراق القبض Recognition of Notes Receivable

إن القيمة السليمة التي يلزم تسجيلها لأوراق القبض هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل. ومع ذلك، فإن تحديد هذه القيمة قد يصبح أمراً معقداً وبصفة خاصة عند إصدار ورقة غير محددة الفائدة أو تحمل معدل فائدة غير جوهري.

الأوراق التي تحمل فائدة جوهرية: تُسجل ـ بصفة عامة ـ الأوراق قصيرة الأجل بقيمتها الإسمية (مطروحاً منها المخصصات) لأن الفائدة التي تتضمنها القيمة المستحقة في الورقة تعتبر غير هامة نسبياً. ومع ذلك، فإن أوراق القبض طويلة الأجل يجب تسجيلها والتقرير عنها على أساس القيمة الحالية للنقدية المتوقع تحصيلها. وعندما تتساوى الفائدة المقررة في ورقة قبض محددة الفائدة مع معدل الفائدة الفعال (السوقي)، فإن ورقة القبض تباع بقيمتها الإسمية. ولكن عندما يختلف معدل الفائدة

المقرر عن المعدل السوقي ، فإن النقدية التي يتم تبادلها (القيمة الحالية) تختلف عن القيمة الإسمية للورقة . ويتم تسجيل هذا الفرق بين القيمة الإسمية والنقدية التي يتم تبادلها ـ سواء كخصم أو علاوة ـ وإستهلاكه على مدار عمر الورقة للإقتراب من معدل الفائدة الفعال (السوقي) .

ولتوضيح ذلك ـ إفترض أن شركة Bigelom قد أقرضت شركة Scand ١٠٠٠٠ج مقابل ورقة قبض مدتها ٣ سنوات ومحددة الفائدة بمعدل ١٠٪ سنوياً ومقدارها ١٠٠٠٠ج . وكان معدل الفائدة السوقي لورقة ذات مخاطرة مماثلة يبلغ ١٠٪ أيضاً . فيتم حساب القيمة الحالية أو سعر التبادل للورقة كما يلي :

القيمة الإسمية للورقة		١٠٠٠٠
القيمة الحالية لأصل الورقة :		
١٠٠٠٠ × ٠,٧٥١٣٢	٧٥١٣	
القيمة الحالية للفائدة :		
١٠٠٠ × ٢,٤٨٦٨٥	٢٤٨٧	
القيمة الحالية للورقة		١٠٠٠٠
الفرق		صفر

وفي هذه الحالة تتماثل القيمة الحالية للورقة مع قيمتها الإسمية وهي ١٠٠٠٠ج بسبب تماثل معدل الفائدة الفعال مع المعدل المحدد بالورقة . وتقوم شركة Bigelom بتسجيل إستلام الورقة كما يلي :

١٠٠٠٠ من حـ / أوراق القبض
١٠٠٠٠ الى حـ / النقدية .

كما تعترف شركة Bigelom بالفائدة المكتسبة كل عام كما يلي :

١٠٠٠ من حـ / النقدية
١٠٠٠ الى حـ / إيراد الفائدة

وإذا كان سعر الفائدة السوقي لهذه الورقة يبلغ ١٢٪ ، فإن القيمة الحالية سيتم حسابها كما يلي :

القيمة الإسمية للورقة		١٠٠٠٠
القيمة الحالية لأصل الورقـــــة :		
٧١١٧٨ × ١٠٠٠٠ ,	٧١١٨	
القيمة الحالية للفائدة :		
٢,٤٠١٨٣ × ١٠٠٠	٢٤٠٢	
القيمة الحاليـة للورقـــــة		٩٥٢٠
الفرق (خصم)		٤٨٠

ولأن معدل الفائدة الفعال في هذه الحالة أكبر من المعدل المقرر بالورقة ، فإن القيمة الحالية للورقة أقل من قيمتها الإسمية ، بمعنى أن الورقة قد تم تبادلها بخصم . وتقوم شركة Bigelom بتسجيل إستلام ورقة قبض بخصم بالقيد التالي :

١٠٠٠٠	من حـ/ أوراق القبـض	
	الى حـ/ خصم على أوراق القبض	٤٨٠
	الى حـ/ النقديـــــــة .	٩٥٢٠

ويمثل خصم أوراق القبض أحد حسابات التقويم ويقرر عنه في الميزانية كحساب مقابل contro لحساب أوراق القبض بالأصول . ويستهلك هذا الخصم بعد ذلك ، كما يُعترف بإيراد الفائدة سنوياً بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال . ويوضح الجدول التالي إستهلاك الخصم على مدار ٣ سنوات والإيراد السنوى للفائدة :

	الفائدة النقدية (١٠٪)	الفائدة الفعالة (١٢٪)	استهـــلاك الخصـــم	رصيد الخصم غير المستهلك	القيمة المرحلة للورقـــــة
تاريخ الإصدار				٤٨٠	٩٥٢٠
نهاية السنة ١	(أ) ١٠٠٠	(ب) ١١٤٢	(جـ) ١٤٢	(د) ٣٣٨	(هـ) ٩٦٦٢
نهاية السنة ٢	١٠٠٠	١١٥٩	١٥٩	١٧٩	٩٨٢١
نهاية السنة ٣	١٠٠٠	١١٧٩	١٧٩	—	١٠٠٠٠
	٣٠٠٠	٣٤٨٠	٤٨٠		

(أ) ١٠٠٠٠ × ١٠٪ = ١٠٠٠

(ب) ٩٥٢٠ × ١٢٪ = ١١٤٢

(جـ) ١١٤٢ - ١٠٠٠ = ١٤٢

(د) ٤٨٠ - ١٤٢ = ٣٣٨

(هـ) ٩٥٢٠ + ١٤٢ = ٩٦٦٢

ففي تاريخ الإصدار يكون للورقة قيمة حالية قدرها ٩٥٢٠ج، كما يبلغ خصم إصدارها غير المستهلك ـ وهو دخل الفائدة الإضافي الذي يلزم توزيعه على عمر الورقة وقدره ٣ سنوات ـ ٤٨٠ج. وفي نهاية السنة الأولى، تتلقى الشركة ١٠٠٠ج نقداً، ولكن دخل الفائدة الفعال بها يبلغ ١١٤٢ج (٩٥٢٠ × ١٢٪). ويمثل الفرق بين ١٠٠٠، ١١٤٢ مقدار الخصم المستهلك وقدره ١٤٢ج. وبطرح ١٤٢ من جملة الخصم وقدره ٤٨٠ج نحصل على رصيد الخصم غير المستهلك في نهاية السنة وقدره ٣٣٨ج، وتبلغ القيمة المرحلة للورقة في ذلك التاريخ ٩٦٦٢ (٩٥٢٠ + ١٤٢). ويتم تكرار هذه العملية حتى نهاية السنة الثالثة.

وتقوم شركة Bigelom بتسجيل إستلام الفائدة السنوية وإستهلاك الخصم عن السنة الأولى كما يلي:

١٠٠٠		من حـ/ النقديـــــة
١٤٢		من حـ/ خصم أوراق القبـــض
	١١٤٢	الى حـ / إيراد الفائـــــدة

وعندما تتجاوز القيمة الحالية القيمة الإسمية، يتم تبادل الورقة بعلاوة. ويتم تسجيل العلاوة كحساب مدين وتستهلك بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة على مدى عمر الورقة مع الإعتراف بالتخفيضات السنوية في مقدار إيراد الفائدة.

أوراق القبض غير محددة الفائدة (أو التي تحمل فائدة غير جوهرية) :

تمثل الفائدة أحد المكونات الأساسية لأوراق القبض وخاصة عندما تكون الورقة طويلة الأجل. ومع ذلك، فإنه خلال الستينات والسبعينات، قامت العديد من منشآت الأعمال بإجراء صفقات هامة نسبياً في مقدارها بدون فائدة ظاهرة أو بتحديد معدل فائدة منخفض جداً.

وقد إستجابت مهنة المحاسبة لهذه الممارسة عن طريق إصدار معيار يضمن المحاسبة السليمة عن الصفقات التي لايعكس فيها الشكل الجوهر الإقتصادي لأنها لاتتضمن معدل فائدة حقيقي (أنظر نشرة APB رقم ٢١).

وفي المحاسبة عن أوراق القبض التي تحمل معدل فائدة غير حقيقي، هناك ثلاثة مجموعات هامة:

(١) الحصول على أوراق قبض مقابل نقدية فقط.

(٢) الحصول على أوراق قبض مقابل نقدية ولكن مع تبادل حق أو إمتياز معين

أيضاً. (على سبيل المثال، قد تقوم شركة بإقراض نقدية لأحد الموردين تُستحق بعد ٥ سنوات دون تحديد فائدة وذلك في مقابل موافقة المورد على إتاحة المنتجات للشركة المقرضة بسعر أقل من السعر السائد في السوق).

(٣) تلقي أوراق قبض دون مقابل نقدي ولكن مقابل أصول ثابتة أو بضائع أو خدمات.

(١) **الحصول على أوراق قبض مقابل نقدية فقط** : إذا تلقت الشركة أوراق قبض غير محددة الفائدة أو بمعدل فائدة غير حقيقي مقابل نقدية فقط، فإن قيمتها الحالية تتمثل في النقدية المسددة لمصدر الورقة. ويتمثل معدل الفائدة (الضمني) في المعدل الذي يؤدي لتساوي النقدية المسددة مع المقدار المحصل في المستقبل. ويُسجل الفرق بين القيمة المستقبلة (الإسمية) والقيمة الحالية (النقدية المسددة) كخصم أو علاوة ويُستهلك على إيراد الفائدة على مدار عمر الورقة.

ولتوضيح ذلك، إفترض أن شركة Jeremiah قد تلقت ورقة قبض غير محددة الفائدة بمبلغ ١٠٠٠٠ج ولمدة ٣ سنوات والقيمة الحالية لها ٧٧٢١,٨٠ج، فإن المعدل الضمني الذي يؤدي لتساوي جملة النقدية المحصلة عند الإستحقاق (١٠٠٠٠ج) مع القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلة (٧٧٢١,٨٠) هو ٩٪ (حيث أن القيمة الحالية لمبلغ ١ج لمدة ٣ سنوات بمعدل ٩٪ تبلغ ٠,٧٧٢١٨). ويكون القيد اللازم لإثبات العملية كما يلي:

١٠٠٠٠	من حـ/ أوراق القبـــــض
٢٢٧٨,٢٠	الى حـ/ خصم أوراق القبض (١٠٠٠٠-٧٧٢١,٨)
٧٧٢١,٨	الى حـ/ النقديـــــة

كما يُسجل إيراد الفائدة في نهاية السنة الأولى بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة كما يلي:

٦٩٤,٩٦	من حـ / خصم أوراق القبض
٦٩٤,٩٦	الى حـ / ايراد الفائدة (٧٧٢١,٨ × ٩٪)

وإذا تلقت الشركة ورقة قبض بمعدل فائدة غير حقيقي، يتبع معها نفس الإجراء السابق. ففي هذه الحالة أيضاً يكون معدل الفائدة هو المعدل الذي يؤدي لتساوي النقدية المسددة مع المقدار الذي سيتم تحصيله في المستقبل (من الأصل والفائدة).

(٢) **الحصول على أوراق قبض مقابل نقدية وحقوق أخرى** : قد يقبل المقرض أيضاً الحصول على ورقة قبض مقابل نقدية وحقوق وإمتيازات أخرى. على سبيل المثال، أن

تقبل شركة معدات Ideal ورقة مدتها ٥ سنوات بمبلغ ١٠٠٠٠٠ج وغير محددة الفائدة من شركة Outland علاوة على حق شراء ١٠٠٠٠طن من الصلب بسعر تفاوضي قدره ١٠٠٠٠٠ج نقداً. وبفرض أن معدل الفائدة الجاري الذي ينطبق على ورقة أخرى لاتتضمن هذا الحق يبلغ ١٠٪. فإنه يتم تسجيل قبول الورقة وحساب القيمة الحالية لها كما يلي :

١٠٠٠٠٠		من حـ/ أوراق القبـــض
٣٧٩٠٨		من حـ/ مشتريات مدفوعة مقدمـــاً
	٣٧٩٠٨(*)	إلى حـ/ خصم على أوراق القبض
	١٠٠٠٠٠	إلى حـ / النقديـــة

(*) القيمة الحالية = ١٠٠٠٠٠ × ٦٢٠٩٢, = ٦٢٠٩٢

الخصـم = ١٠٠٠٠٠ ـ ٦٢٠٩٢ = ٣٧٩٠٨

ويمثل الفرق بين القيمة الحالية للورقة وقدرها ٦٢٠٩٢ وقيمة الورقة الاسمية وقدرها ١٠٠٠٠٠ج فائدة ضمنية قدرها ٣٧٩٠٨. وتوزع هذه الفائدة الضمنية على إيراد الفائدة على عمر الورقة بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة. ويمثل الفرق بين مبلغ ١٠٠٠٠٠، مبلغ ٦٢٠٩٢ أصلاً وهو المشتريات المدفوعة مقدماً. وتُوزع هذه المشتريات المقدمة على المشتريات أو المخزون بنسبة عدد الأطنان المشتراه كل عام إلى جملة الأطنان المشتراه بسعر خاص وقدرها ١٠٠٠٠ طن. على سبيل المثال، إذا تم شراء ٣٠٠٠ طن من الصلب خلال السنة الأولى من السنوات الخمسة، فإن شركة Ideal تقوم بإجراء القيد التالي :

١١٣٧٢		من حـ / المشتريات (المخـــزون)
	١١٣٧٢	إلى حـ / المشتريات المقدمـــة

$$\left(\frac{٣٠٠٠}{١٠٠٠٠} \times ٣٧٩٠٨ \right)$$

ويُلاحظ أنه بالرغم من أن المشتريات المدفوعة مقدماً وخصم أوراق القبض تُسجل بنفس المقدار في البداية وهو ٣٧٩٠٨، فإن كلاً منهما تُوزع بصورة مختلفة بعد ذلك. فالمشتريات المدفوعة مقدماً توزع على أساس نسبة الأطنان المشتراه في حين يُوزع الخصم بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة. وتُساعد قيمة الحق أو الإمتياز ـ وهو في هذه الحالة التخفيض في السعر ـ في تحديد الفائدة المتضمنة في الصفقة.

(٣) الحصول على أوراق قبض مقابل أصول ثابتة أو سلع أو خدمات : عند الحصول

على ورقة مقابل أصل ثابت أو سلعة أو خدمة في صفقة متكافئة at arm's length فإنه يُفترض أن سعر الفائدة المقرر بها عادلاً إلا إذا :

أ) لم يتحدد معدل فائدة،

ب) كان سعر الفائدة المحدد غير معقول أو جوهري،

جـ) إختلفت القيمة الإسمية للورقة عن سعر البيع النقدي الجاري لنفس البند أو لبند مماثل أو عن القيمة السوقية الجارية لمثل هذه الأداة المالية.

وفي هذه الحالات ـ تُقاس القيمة الحالية للورقة بإستخدام القيمة العادلة fair للأصل أو السلعة أو الخدمة أو بالمقدار الذي يمثل تقريباً معقولاً للقيمة السوقية للورقة. ولتوضيح ذلك، إفترض أن شركة oasis قد باعت أحد الأراضي لشركة Rusty مقابل ورقة قبض مدتها ٥ سنوات بقيمة إستحقاق قدرها ٣٥٢٤٧ وبدون تحديد سعر فائدة. وقد كانت التكلفة الأصلية للأرض ١٤٠٠٠ج، وفي تاريخ البيع تم تقدير قيمتها العادلة بمبلغ ٢٠٠٠٠ج. وفي ظل المعيار السابق، فإنه من الممكن إعتبار القيمة السوقية العادلة للأرض ـ ٢٠٠٠٠ج ـ ممثلة للقيمة الحالية للورقة. وعلى ذلك، يكون القيد الخاص بتسجيل عملية البيع كما يلي:

٣٥٢٤٧	من حـ/ أوراق القبض	
	الى حـ / خصم أوراق القبض (٣٥٢٤٧ ـ ٢٠٠٠٠)	١٥٢٤٧
	الى حـ / الأراضي	١٤٠٠٠
	الى حـ/مكسب بيع أراضي (٢٠٠٠٠ ـ ١٤٠٠٠)	٦٠٠٠

ويُستهلك هذا الخصم على إيراد الفائدة خلال فترة عمر الورقة بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

الفائدة المحسوبة Imputed Interest

في كل من الحالات السابقة، كان معدل الفائدة الحقيقي أو الفعال محدداً أو قابلاً للتحديد بواسطة عوامل أخرى تتضمنها عملية التبادل مثل القيمة السوقية العادلة لما تم تقديمه أو إستلامه. ولكن إذا كانت القيمة العادلة للأصول الثابتة أو السلع أو الخدمات أو الحقوق الأخرى غير قابلة للتحديد، وإذا لم يكن هناك سوق لتداول هذه الورقة، تكون مشكلة تحديد القيمة الحالية للورقة أكثر صعوبة. ولتحديد القيمة الحالية للورقة في ظل مثل هذه الظروف، يُحدد معدل الفائدة القابل للتطبيقة بصورة تقريبية والذي قد يختلف عن معدل الفائدة المقرر. ويُطلق على عملية تقريب معدل الفائدة هذه الإحتساب imputation كما يُطلق على معدل الفائدة الناتج عنها معدل

الفائدة المسحوب imputed. ويُستخدم معدل الفائدة المسحوب في تحديد القيمة الحالية للورقة عن طريق خصم المتحصلات النقدية المستقبلية (الأصل والفائدة) من الورقة بهذا المعدل.

وقد قرر FASB أن الهدف من إحتساب معدل الفائدة المناسب هو تقريب المعدل الذي كان يمكن أن ينتج إذا ما تفاوض مقرض مستقل مع مقترض مستقل في صفقة مماثلة وتحت شروط وظروف مشابهة مع حرية الإختيار بين سداد السعر النقدي عند الشراء أو تقديم ورقة قبض مقابل قيمة المشتريات تحمل معدل فائدة ظاهر حتى تاريخ الإستحقاق. وسوف يتساوي المعدل المستخدم لأغراض التقييم على الأقل مع المعدل الذي يمكن به للمدين الحصول على تمويل ذي طبيعة مماثلة من مصادر أخرى في نفس تاريخ عقد الصفقة.

ويتأثر تحديد معدل الفائدة بمعدلات الفائدة السائدة لأدوات مالية مماثلة صادرة عن شركات متماثلة في ترتيب الإئتمان Credit Ratings. كما أنها تتأثر أيضاً بشروط عقد الدين، الضمانات، جدول السداد وخلافه. ويتم تحديد معدل الفائدة المحتسب عند تلقي الورقة مع تجاهل أية تغيرات تحدث في معدلات الفائدة السائدة بعد ذلك.

المحاسبة عن الفائدة المحسوبة : في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢، قدمت شركة Brown بعض خدماتها الهندسية مقابل سند إذني طويل الأجل قيمته الإسمية ٥٥٠٠٠٠ يُستحق في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧. ومعدل فائدة مقرر بنسبة ٢٪، على أن تُحصل الفائدة في نهاية كل سنة. ولايمكن تحديد القيمة العادلة لهذه الخدمات بسهولة، كما أن الورقة غير قابلة للتداول بسهولة. في ظل هذه الظروف ـ ترتيب الإئتمان الخاص بالعميل، عدم وجود الضمان، معدل الفائدة الأصلي المحدد، سعر الفائدة السائد على الإئتمان الممنوح لنفس العميل ـ فإن معدل فائدة قدره ٨٪ يُعتبر مناسباً. وتُحدد القيمة الحالية للورقة والقيمة العادلة المحسوبة لهذه الخدمات كما يلي :

القيمة الإسمية للورقة		٥٥٠٠٠٠
القيمة الحالية لمبلغ ٥٥٠٠٠٠ مستحق بعد ٥ سنوات		
بمعدل ٨٪ ـ ٥٥٠٠٠٠ × ٦٨٠٥٨ ,	٣٧٤٣١٩	
القيمة الحالية لفائدة قدرها ١١٠٠٠ تسدد سنوياً لمدة		
٥ سنوات بمعدل ٨٪ ـ ١١٠٠٠ (٥٥٠٠٠٠ × ٢٪) × ٣,٩٩٢٧١	٤٣٩٢٠	
القيمة الحالية للورقة		٤١٨٢٣٩
الخصـــــــم		١٣١٧٦١

ويُسجل إستلام ورقة القبض مقابل خدمات كما يلي :

٥٥٠٠٠٠	من حـ / أوراق القبض		
	١٣١٧٦١	الى حـ/ خصم أوراق القبض	٣١ ديسمبر ١٩٩٢
	٤١٨٢٣٩	الى حـ / إيراد الخدمات	

كما يُسجل تحصيل الفائدة السنوية وتوزيع قيمة الخصم (أنظر الجدول التالي) كما يلي :

١١٠٠٠	من حـ / النقدية		
٢٢٤٥٩	من حـ / خصم أوراق القبض		٣١ ديسمبر ١٩٩٣
	٣٣٤٥٩	الى حـ / إيراد الفائدة	

جدول توزيع قيمة الخصم

التاريخ	الفائدة المحصلة ٢٪	الفائدة الفعالة ٨٪	الخصم المستهلك	رصيد الخصم غير المستهلك	القيمة المرحلة للورقة
٩٢/١٢/٣١				١٣١٧٦١	٤١٨٢٣٩
٩٣/١٢/٣١ (أ)	١١٠٠٠	(ب) ٣٣٤٥٩	(جـ) ٢٢٤٥٩	(د) ١٠٩٣٠٢	(هـ) ٤٤٠٦٩٨
٩٤/١٢/٣١	١١٠٠٠	٣٥٢٥٦	٢٤٢٥٦	٨٥٠٤٦	٤٦٤٩٥٤
٩٥/١٢/٣١	١١٠٠٠	٣٧١٩٦	٢٦١٩٦	٥٨٨٥٠	٤٩١١٥٠
٩٦/١٢/٣١	١١٠٠٠	٣٩٢٩٢	٢٨٢٩٢	٣٠٥٥٨	٥١٩٤٤٢
٩٧/١٢/٣١	١١٠٠٠	(و) ٤١٥٥٨	٣٠٥٥٨	—	٥٥٠٠٠٠
	٥٥٠٠٠	١٨٦٧٦١	١٣١٧٦١		

(أ) ٥٥٠٠٠٠ × ٢٪ = ١١٠٠٠

(ب) ٤١٨٢٣٩ × ٨٪ = ٣٣٤٥٩

(جـ) ٣٣٤٥٩ - ١١٠٠٠ = ٢٢٤٥٩

(د) ١٣١٧٦١ - ٢٢٤٥٩ = ١٠٩٣٠٢

(هـ) ٤١٨٢٣٩ - ٢٢٤٥٩ = ٤٤٠٦٩٨

(و) ٣ معدلة لتعويض فروق التقريب

وفي حالة أوراق القبض غير محددة الفائدة والتي يلزم لها حساب معدل فائدة مناسب، فإن المتحصلات النقدية الدورية من الفائدة تساوي صفر، ومن ثم فإن القيد يكون ببساطة للفائدة المحسوبة حيث يُجعل حساب خصم أوراق القبض مديناً وحساب إيراد الفائدة دائناً. ففي ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ - وهو تاريخ الإصدار - فإن الورقة التي تحمل فائدة بمعدل ٢٪ تكون قيمتها الحالية ٤١٨٢٣٩ ورصيد المخصص غير المستهلك ١٣١٧٦١. كما أن الفائدة النقدية السنوية تبلغ ١١٠٠٠ج (٥٥٠٠٠٠ × ٢٪). وفي سنة ١٩٩٣ يبلغ مصروف الفائدة ٣٣٤٥٩ (٤١٨٢٣٩ × ٨٪) كما يبلغ

إستهلاك الخصم خلال السنة ٢٢٤٥٩ (٣٣٤٥٩ - ١١٠٠٠). وفي نهاية سنة ١٩٩٣، يبلغ رصيد الخصم غير المستهلك ١٠٩٣٠٢ كما أن القيمة المرحلة للورقة تبلغ ٤٤٠٦٩٨ (٤١٨٢٣٩ + ٢٢٤٥٩). ويتم التقرير عن هذه العملية بنفس الصورة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٧.

تقويم أوراق القبض

VALUATION OF NOTES RECEIVABLE

كما هو الحال في حسابات المدينين، فإنه يتم تسجيل أوراق القبض قصيرة الأجل والتقرير عنها على أساس صافي قيمتها القابلة للتحقق، بمعنى قيمتها الإسمية مطروحاً منها كل المخصصات اللازمة. والحساب الأساسي لمخصصات أوراق القبض هو مخصص الحسابات المشكوك في تحصيلها. وتتشابه عمليات الحساب والتقدير التي يتضمنها تقييم أوراق القبض قصيرة الأجل وكذلك عملية تسجيل مصروف الديون المعدومة والمخصصات المتعلقة به بصورة تامة مع حسابات المدينين التجارية السابقة. حيث يمكن إستخدام طريقة النسبة المئوية من إيراد المبيعات أو طريقة تحليل مفردات الحسابات عند تقدير مقدار الحسابات المشكوك في تحصيلها.

ومع ذلك، فإن أوراق القبض طويلة الأجل تفرض مشاكل إضافية في التقدير. حيث يكفي فقط أن ننظر إلى المشاكل التي تواجهها المؤسسات المالية في تحصيل هذه الحسابات والتي تدفعها لزيادة قيمة المخصصات بصورة كبيرة.

فأوراق القبض التي لاتسدد في موعدها يستمر التقرير عنها في الميزانية كأوراق قبض سبق إستحقاقها. حيث يجب تصنيف هذه الأوراق المرفوضة بصورة منفصلة في الميزانية. وإذا فشلت كل جهود تحصيلها، فإنه يجب شطبها كخسارة.

حيث تعتبر أوراق القبض منقضية حين يتضح أن الدائن لن يصبح قادراً على تحصيل المقادير المستحقة (سواء أصل الدين أو الفوائد) طبقاً لشروط عقد القرض. وفي هذه الحالة، فإن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة تتحدد عن طريق خصم هذه التدفقات باستخدام معدل الفائدة الفعال. حيث يتم طرح هذه القيمة الحالية من القيمة المرحلة للورقة لحساب مقدار الخسارة.

التخلص من حسابات المدينين وأوراق القبض
DISPOSITION OF ACCOUNTS AND NOTES RECEIVABLE

في الأحوال العادية يتم تحصيل هذه الحسابات عند إستحقاقها وإلغاءها من الدفاتر. ومع ذلك، فإنه مع الزيادة في حجم وأهمية المبيعات الآجلة وحسابات القبض، فقد ظهرت أشكال أخرى من التصرف في حسابات المدينين وأوراق القبض. فمن أجل التعجيل بالحصول على نقدية من هذه الحسابات، يمكن للمالك أن يقوم بتحويلها إلى شركة أخرى مقابل نقدية.

وهناك العديد من الأسباب لهذا التحويل المبكر. الأول يرجع لأسباب تنافسية، حيث أن توفير تمويل للمبيعات المقدمة للعملاء يُعد أمراً إلزامياً في العديد من الصناعات. فعند بيع السلع المعمرة مثل السيارات والناقلات والمعدات الصناعية وأجهزة الكمبيوتر، تتم أغلب عمليات البيع بنظام التقسيط. وقد قامت العديد من الشركات الكبرى في هذه الصناعات بإنشاء فروع مملوكة لها بالكامل متخصصة في عملية تمويل حسابات المدينين.

أما السبب الثاني، فهو أن مالك الحساب The holder قد يقوم ببيعه بسبب نقص النقدية لديه وعدم إمكانية حصوله على الإئتمان بصورة معتادة أو حصوله عليه بتكلفة عالية. كما أن الشركة قد تضطر لبيع حسابات المدينين بها بدلاً من الإقتراض وذلك لتجنب إنتهاك شروط إتفاقيات ديونها الحالية.

وأخيراً، فإن عملية التحصيل عادة ماتستهلك وقتاً وتكون مكلفة. وتقدم الشركات التي تصدر بطاقات الإئتمان مثل Master Card, VISA وغيرها تجاز لديهم النقدية الجاهزة لذلك.

وعلى عكس ذلك، فإن بعض مشتري حسابات القبض يقومون بشرائها للحصول على الحماية القانونية لحقوق الملكية التي تُمنح لمشتري الأصول والتي تختلف عن الحقوق الأقل التي تُمنح للدائن المرتهن. وعلاوة على ذلك، فإن البنوك وغيرها من مؤسسات الإقراض قد تضطر لشراء حسابات المدينين بسبب القيود القانونية المفروضة على الإقراض؛ بمعنى أنها لا يمكنها منح قروض إضافية ولكن يمكنها شراء حسابات مدينين والحصول على عمولات مقابل هذه الخدمة.

وعادة مايتم تحويل حسابات المدينين إلى طرف ثالث نقداً بطريقة من الطريقتين التاليتين:

(١) تعيين حسابات القبض (رهنها كضمان).
(٢) بيع حسابات القبض

تعيين حسابات المدينين **Assignment of Accounts Receivable**

حيث يقوم مالك الحساب (المعين) بإقتراض نقدية من أحد المقرضين (المعين له) مع كتابة سند إذني برهن حسابات المدينين كضمان لسداده. فإذا لم يُسدد السند الإذني في تاريخ الإستحقاق، فان المعين له يمكنه تحويل الضمان إلى نقدية عن طريق تحصيل حسابات المدينين لحسابه.

التعيين العام: عندما يكون التعيين عاماً، فإن كل حسابات المدينين لدى المقترض تمثل ضمان للسند الإذني، كما يمكن للحسابات الجديدة أن تحل محل الحسابات المحصلة. ولتوضيح ذلك، فقد قامت شركة Machelin بتعيين حسابات المدينين بها لإحدى شركات التمويل كضمان لقرض قدره ٩٤٦٠٠٠ج. فيكون القيد المطلوب لإثبات هذه العملية كما يلي:

٩٤٦٠٠٠ من حـ / النقديـــــــة
٩٤٦٠٠٠ الى حـ / أوراق الدفـــع

ولاتُجرى أية قيود على حسابات المدينين لإثبات عملية التعيين. ويتم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بحسابات المدينين المعينة في ملاحظة على الميزانية أو في توضيح بين أقواس.

التعيين المحدد: في التعيين المحدد يتفق المقترض والمقرض على: (١) من يتلقى المتحصلات، (٢) أعباء عملية التمويل (علاوة على الفائدة المذكورة في الملاحظات)، (٣) الحسابات المحددة التي تمثل الضمان، (٤) إخطار أو عدم إخطار المدينين بهذه الحسابات. وعادة مايقوم الطرف القائم بالتعيين بتحصيل حسابات المدينين المعينة.

ولتوضيح ذلك، بفرض أن شركة Howat قامت في ١ مارس ١٩٩٢ بتعيين ٧٠٠٠٠٠ج من حسابات المدينين بها لأحد البنوك كضمام لسند إذني بمقدار ٥٠٠٠٠٠ج، على أن تستمر الشركة في تحصيل حسابات المدينين وذلك دون إخطار المدينين بهذه الحسابات بعملية التعيين. ويقوم البنك بتحميل عبء تمويل بنسبة ١٪ من حسابات المدينين المعينة وفائدة على قيمة السندات بنسبة ١٢٪. وتقوم الشركة بإجراء التسوية مع البنك شهرياً عن كل النقدية المحصلة من حسابات المدينين المعينة.

القيود الخاصة بتعيين حسابات مدينين محددة

في شركة Howat في البنك

- تخصيص حسابات مدينين وإصدار سندات إذنية في ١ مارس ١٩٩٢ :

٤٩٣٠٠	من حـ/ النقدية	٥٠٠٠٠٠		من حـ/ أوراق القبض
(*) ٧٠٠٠	من حـ/ تكلفة التمويل		(*) ٧٠٠٠	إلى حـ/ ايراد التمويل
٧٠٠٠٠٠	من حـ/ حسابات المدينين المعينة		٤٩٣٠٠٠	إلى حـ/ النقدية
		٥٠٠٠٠٠		الى حـ/ أوراق دفع
		٧٠٠٠٠٠		الى حـ/ حسابات المدينين

(*) (٧٠٠٠٠٠ × ١٪)

- تحصيل ٤٤٠٠٠٠ج من الحسابات المعينة في مارس ناقص خصم نقدي ٦٠٠٠ج، وتلقى مردودات مبيعات قدرها ١٤٠٠٠

٤٣٤٠٠٠	من حـ/ النقدية	
٦٠٠٠	من حـ/ خصم مبيعات	لاقيـــود
١٤٠٠٠	من حـ/ مردودات مبيعات	
	٤٥٤٠٠٠ إلى حـ/ حسابات المدينين المعينة	

- تحويل النقدية المحصلة خلال شهر مارس للبنك، وإثبات الفائدة المستحقة للبنك :

(*) ٥٠٠٠	من حـ/ مصروف الفائدة	٤٣٩٠٠٠		من حـ/ النقدية
٤٣٤٠٠٠	من / أوراق الدفع		(*) ٥٠٠٠	إلى حـ/ إيراد الفائدة
	٤٣٩٠٠٠ إلى حـ/ النقدية		٤٣٤٠٠٠	إلى حـ/ أوراق القبض

(*) (٥٠٠٠٠٠ × ١٢٪ × ١/١٢)

- تحصيل رصيد الحسابات المعينة خلال شهر ابريل بعد خصم ٢٠٠٠ مشكوك في تحصيلها

٢٤٤٠٠٠	من حـ/ النقدية	
٢٠٠٠	من حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	لاقيـــود
	(*) ٢٤٦٠٠٠ إلى حـ/ حسابات المدينين المعينة	

(*) (٧٠٠٠٠٠ - ٤٥٤٠٠٠)

- تحويل رصيد السندات الإذنية المستحق علاوة على الفائدة في ١ مايو :

(*) ٦٦٠	من حـ/ مصروف الفائدة	٦٦٦٦٠		من حـ/ النقدية
٦٦٠٠٠	من حـ/ أوراق الدفع		(*) ٦٦٠	إلى حـ/ إيراد الفائدة
	٦٦٦٦٠ إلى حـ/ النقدية		٦٦٠٠٠	الى حـ/ أوراق القبض

(*) (٦٦٠٠٠ × ١٢٪ × ١/١٢)

ويتم تمييز الحسابات المعينة بتسجيلها في أحد حسابات المدينين المخصصة أو عن طريقة الإشارة في ملاحظات القوائم المالية إلى حسابات المدينين المعينة. وبالإضافة إلى تسجيل تحصيل حسابات المدينين، فإنه يجب الإعتراف بكل الخصومات، المردودات والمسموحات والديون المعدومة المتعلقة بها. وفي كل شهر تستخدم النقدية الناتجة من

تحصيل حسابات المدينين المعينة في تسديد الإلتزام المقابل للسندات الإذنية علاوة على سداد فائدة السندات.

ويلزم التقرير عن حسابات المدينين المعينة بصفة محددة في القوائم المالية لشركة Howat كحسابات أصول منفصلة إذا ما كانت هامة نسبياً. كما يلزم الإفصاح عن حق الشركة في حسابات المدينين المعينة. على سبيل المثال، فإن حق شركة Howat في حسابات المدينين المعينة بها في ١ مارس يبلغ ٢٠٠٠٠٠ج (٧٠٠٠٠٠ـ٥٠٠٠٠٠).

بيع (تحويل) حسابات المدينين وأوراق القبض

Sales (Transfers) of Accounts and Notes Receivables

لقد تزايدت مبيعات حسابات القبض بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة. والنمط الشائع لذلك هو بيع الحساب إلى «وسيط» factor، حيث يتمثل الوسطاء في شركات أو بنوك تشترى حسابات المدينين من منشآت الأعمال مقابل عمولة ثم تقوم بتحصيل قيمتها مباشرة من العملاء. وقد إنتشرت عملية الوساطة التي إقتصرت فيما سبق على صناعات النسيج والملابس، الأحذية، والأثاث والأدوات المنزلية إلى العديد من أنواع الأعمال الأخرى.

وتتنوع الترتيبات الخاصة بهذه الوساطة بصورة كبيرة. ومن المعتاد أن يحصل المشترى على عمولة تتراوح من ٣/٤٪ إلى ١١/٢٪ من حسابات المدينين المشتراه. ويصور الجدول التالي تسلسل الإجراءات الأساسية التي تتبع في هذه العملية:

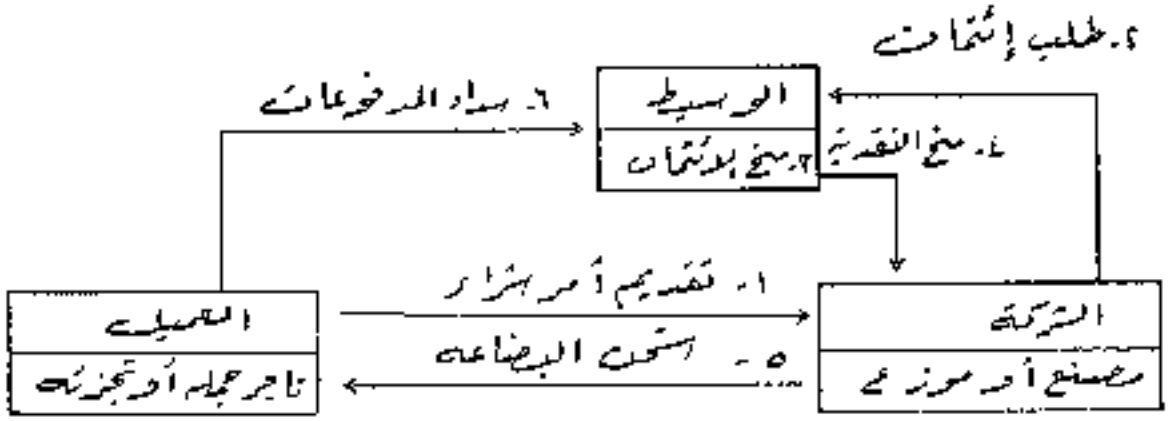

وفي هذه الصفقات قد يتم بيع حسابات المدينين دون شرط الإسترداد without recourse أو مع شرط الإسترداد with recourse.

التحويل دون شرط الإسترداد: عند بيع حسابات المدينين دون شرط الإسترداد، يتحمل المشترى المخاطرة المرتبطة بقابليتها للتحصيل وأية خسائر إئتمان تنجم عنها.

ويمثل تحويل حسابات المدينين دون شرط الإسترداد بيعاً حقيقياً لحسابات المدينين سواء في شكله (نقل الملكية) أو في مضمونه (نقل المخاطرة والعائد). وفي حالة عدم الإسترداد، كما هو الحال في بيع أي أصل، تُجعل النقدية مدينة بالمتحصلات مع جعل حسابات المدينين دائنة بالقيمة الإسمية لها. ويُعترف بالفرق بينهما (بعد تخفيضها بأية مخصصات متعلقة بتعديلات محتملة مثل الخصومات، المردودات، المسموحات) كخسارة بيع حسابات مدينين، وذلك مع جعل حساب الوسيط مديناً بالمبالغ التي تحتجزها لتغطية خصومات أو مردودات أو مسموحات المبيعات المحتملة.

ولتوضيح ذلك، إفترض أن شركة Crest قد باعت حسابات مدينين قدرها ٥٠٠٠٠٠ج لإحدى شركات الوساطة على أساس عدم الإسترداد وحولت مستندات هذه الحسابات للشركة لتقوم بتحصيلها. وقد احتسبت شركة الوساطة تكلفة تمويل بنسبة ٣٪ من مقدار حسابات المدينين وإحتجزت نسبة ٥٪ من هذه الحسابات. فتكون قيود اليومية الخاصة بهذه العملية لدى كل من الشركتين كما يلي:

قيود إثبات بيع حسابات المدينين دون إسترداد

شركة Crest		شركة الوساطة	
٤٦٠٠٠٠ من حـ/ النقدية		٥٠٠٠٠٠ من حـ/ حسابات المدينين	
(*) ٢٥٠٠٠ من حـ/ شركة الوساطة		٢٥٠٠٠ إلى حـ/ شركة Crest	
(**) ١٥٠٠٠ من حـ/ خسائر بيع حسابات مدينين		١٥٠٠٠ إلى حـ/ إيرادات تمويل	
٥٠٠٠٠٠ إلى حـ/ حسابات المدينين		٤٦٠٠٠٠ إلى حـ/ النقدية	
(*) (٥٠٠٠٠٠ × ٥٪)			
(**) (٥٠٠٠٠٠ × ٣٪)			

فعند الإعتراف ببيع حسابات المدينين، سجلت شركة Crest خسارة قدرها ١٥٠٠٠ج. وسوف يتمثل صافي الدخل المتحقق لشركة الوساطة في الفرق بين إيراد التمويل الذي يبلغ ١٥٠٠٠ج ومقدار أية حسابات غير محصلة.

التحويل مع إعادة الإسترداد: إذا تم بيع حسابات المدينين مع إعادة الإسترداد، فإن البائع يضمن سداد قيمة الحسابات للمشترى في حالة فشل المدين في السداد. ويحتج الكثيرون بأنه لاتوجد عملية بيع في هذه الحالة لأن الشركة المحولة تحتفظ بنفس مخاطر التحصيل القائمة قبل عملية التحويل. في حين يرفض آخرون هذا الرأى على أساس أن معظم المخاطر والمنافع قد تحولت للمشترى ومن ثم يجب تسجيلها كعملية بيع.

ولكن السؤال هو: هل تمثل هذه العملية عملية بيع يلزم الإعتراف بمكاسبها أو خسائرها بمجرد إتمامها؟ أم أن بيع حسابات المدينين مع شرط الإسترداد يمثل عملية إقتراض يمثل فيها الفرق بين المتحصلات النقدية ومقدار حسابات المدينين تكلفة تمويل (فائدة) يلزم إستهلاكها على مدار عمر هذه الحسابات؟

يطالب FASB بضرورة المحاسبة عن عمليات تحويل حسابات المدينين مع شرط الإسترداد كعمليات بيع والإعتراف بأية مكاسب أو خسائر تنجم عنها وذلك إذا ماتحققت كل الشروط الثلاثة التالية مجتمعة: (أنظر SFAS No. 77).

١ ـ تنازل الشركة المحولة عن المنافع الإقتصادية المحتملة من هذه الحسابات.

٢ ـ إمكانية تقدير قيمة إلتزام الشركة المحولة في ظل شروط الإسترداد بصورة معقولة.

٣ ـ ألا يكون من حق الشركة المحوِّل إليها مطالبة الشركة المحولة بإعادة شراء حسابات المدينين.

فإذا لم تستوف عملية التحويل مع شرط الإسترداد هذه الشروط الثلاثة، تتم المحاسبة عن المتحصلات النقدية من تحويل حسابات المدينين على أنها عملية إقتراض. بمعنى أنه بدلاً من جعل حسابات المدينين دائنة بقيمتها، فإنها تضاف للجانب الدائن من أحد حسابات الإلتزامات المتداولة باسم «حسابات مدينين محولة».

وتكون قيود اليومية التي تجريها شركة Crest لمعالجة عملية تحويل حسابات المدينين مع شرط الإسترداد سواء كعملية بيع أو إقتراض كما يلي:

المعالجة كعملية بيع		المعالجة كعملية إقتراض	
٤٦٠٠٠٠	من حـ/ النقدية	٤٦٠٠٠٠	من حـ/ النقدية
٢٥٠٠٠	من حـ/ شركة الوساطة	٢٥٠٠٠	من حـ/ شركة الوساطة
١٥٠٠٠	من حـ/ خسائر بيع حسابات مدينين	١٥٠٠٠	من حـ/ خصم تحويل حسابات مدينين
	٥٠٠٠٠٠ إلى حـ/ حسابات المدينين		٥٠٠٠٠٠ الى حـ/ إلتزامات مقابل حسابات مدينين محولة

حيث يلاحظ وجود إختلافين: الأول: عند تصنيف العملية كعملية إقتراض تعترف الشركة بأحد حسابات الإلتزامات بدلاً من جعل حسابات المدينين دائنة. الثاني: أنه بدلاً من تسجيل خسارة قدرها ١٥٠٠٠ج من عملية التحويل، تقوم شركة Crest بتسجيل خصم قدره ١٥٠٠٠ج يتم إستهلاكه وإضافته لمصروف الفائدة على مدى فترة الإقتراض.

القضايا الفكرية المتعلقة بتحويل حسابات المدينين
CONCEPTUAL ISSUES RELATED TO THE TRANSFER OF RECEIVABLES

كما إتضح من المناقشة خلال الفصل ، فإن تحويل حسابات المدينين أو أوراق القبض إلى طرف ثالث بمقابل نقدي يأخذ ثلاث أشكال :

١ ـ الحصول على قرض من الطرف الثالث وتقديم حساب القبض كضمان ، حيث يتضح من شكل ومحتوى هذه الصفقة أنه يلزم المحاسبة والتقرير عنها كعملية إقتراض .

٢ ـ تحويل حساب القبض إلى طرف ثالث مقابل نقدية دون شرط الإسترداد ، حيث يتضح من شكل ومحتوى هذه الصفقة أنه يلزم المحاسبة والتقرير عنها كعملية بيع .

٣ ـ تحويل حساب القبض إلى طرف ثالث مقابل نقدية مع شرط الإسترداد ، وفي هذه الحالة قد تأخذ الصفقة شكل البيع أو الإقتراض بناءاً على الحقائق التي تتضمنها .

فعمليات التحويل قد تأخذ شكل عمليات البيع الصريحة للأصول ، وعلى الجانب الآخر قد تأخذ شكل عمليات الإقتراض بضمان أصول ، وفيما بين هذين الشكلين يمكن أن تأخذ شكل بيع أصول مع شرط الإسترداد . وفي حين أنه يسهل المحاسبة عن صفقات الشكلين الأول والثاني ، فإن الصفقات التي تأخذ هذا الشكل الوسط تخلق بعض المشاكل المحاسبية .

وفيما يتعلق بهذه الحالة الوسط يعتقد المؤلفان أن المتحصلات النقدية من عملية تحويل حسابات المدينين مع شرط الإسترداد يجب التقرير عنها كإلتزام . ولايجب المحاسبة عن عملية التحويل كعملية بيع إلا إذا تم تحويل كل من المنافع الإقتصادية المستقبلية المتضمنة في حسابات القبض ومخاطر عدم التحصيل المتأصلة فيها . وبذلك فإن إحتفاظ الطرف المحول بخطر الإئتمان من خلال شرط الإسترداد يجعله في موقف لايختلف فيه عن أي مقترض آخر . ولذلك ، فإننا نعتقد أن موقف FASB في هذا الصدد يضفي شرعية على مايعرف «بالتمويل الخفي» أو «التمويل خارج الميزانية» Off-balance sheet financing ، بما يخلق حاجة لوضع معايير محددة في هذا المجال .

عرض حسابات المدينين وأوراق القبض في الميزانيـة

BALANCE SHEET PRESENTATION OF ACCOUNTS AND NOTES RECEIV ABLE

إن القواعد العامة لتبويب جزء حسابات القبض بالميزانية هي :

١ ـ الفصل بين الأنواع المختلفة من حسابات القبض التي تمتلكها المنشأة، إذا كانت هامة نسبياً،

٢ ـ التأكد من أن حسابات التقويم المقابلة (مثل المخصصات) قد تم مقابلتها بصورة صحيحة مع حسابات القبض الخاصة بها،

٣ ـ التأكد من أن حسابات القبض المدرجة في جزء الأصول المتداولة سوف تتحول إلى نقدية خلال سنة أو خلال دورة التشغيل، أيهما أطول،

٤ ـ الإفصاح عن أية خسائر مشروطة تتضمنها حسابات القبض،

٥ ـ الإفصاح عن أية حسابات مقدمة كضمان لقروض،

٦ ـ الإفصاح عن حالات تركز مخاطر الائتمان المعنوية concentrations والناتجة عن حسابات القبض. (أنظر في ذلك نشرة FASB رقم ١٠٥ SFAS No. 105).

ولايعتبر أي خصم أو علاوة ناتجة عن تحديد القيمة الحالية في صفقات حسابات القبض أصلاً أو إلتزاماً يمكن فصله عن الحساب الذي أظهره. ولذلك، يتم التقرير عن الخصم أو العلاوة في الميزانية كتخفيض مباشر أو إضافة مباشرة إلى القيمة الإسمية لحساب القبض. ولايُصنف الخصم أو العلاوة كأرصدة مدينة أو أرصدة دائنة مؤجلة. ومع ذلك، فإن القيمة الإسمية للحساب ومعدل الفائدة الفعال له يُفصح عنها في صلب الميزانية أو ضمن الملاحظات. وإذا كان هناك عدد كبير من حسابات القبض، يتم عرض القيمة الأصلية لها وإجمالي رصيد الخصم غير المستهلك في الميزانية مع الإفصاح عن تفاصيل كل حساب بصورة منفردة في ملاحظة على الميزانية أو في جدول مستقل يُرفق بها.

أسئلـــــة

١ ـ قامت شركة Chen بالتقرير في ميزانيتها السنوية عن «نقدية مخصصة لتسوية الديون» فما هو الجزء في الميزانية الذي يقرر عن هذا البند؟

٢ ـ ماهي أسباب قيام الشركة بمنح خصم تجاري؟ ولماذا لاتُسجل الخصومات التجارية في الحسابات مثل الخصومات النقدية؟

٣ ـ ماهي المشاكل الأساسية التي تحدث عند تقويم حسابات القبض؟

٤ ـ ماهي الإجراءات المعتادة للتعامل مع حسابات القبض التي سبق إعدامها باستخدام طريقة التخفيض المباشر؟ وبإستخدام طريقة المخصص؟

٥ ـ إذكر ثلاث أشكال يمكن بها تحويل حسابات القبض إلى طرف ثالث مقابل نقدية. ومن الوجهة النظرية، ماهي طبيعة او جوهر كل شكل منها؟

٦ ـ ماهي «الفائدة المحسوبة»؟ وماهي الحالات التي يلزم فيها حساب معدل فائدة على أوراق القبض؟ وما هي الإعتبارات الخاصة بحساب معدل الفائدة المناسب؟

حـــالات

١ ـ لدى شركة Bobcat مقادير ضخمة من حسابات القبض التجارية وتستخدم شركة Bobcat طريقة المخصص في تقدير الديون المعدومة بدلاً من طريقة التخفيض المباشر، وخلال العام تم تخفيض حسابات معينة بإعتبارها مشكوكاً في تحصيلها كما تم تحصيل بعض الحسابات التي سبق تخفيضها على أساس أنها مشكوك في تحصيلها. . . والمطلوب :

(أ) ماهي أوجه القصور في طريقة التخفيض المباشر؟

(ب) ماهما الشكلان الأساسيان لطريقة المخصص اللذان يُستخدمان في تقدير الديون المعدومة، وما هو التبرير النظرى لكل منهما؟

(جـ) كيف تقوم شركة Bobcat بالمحاسبة عن تحصيل حسابات قبض معينة سبق تخفيضها على أساس أنها مشكوك في تحصيلها؟

٢ ـ تستخدم شركة Davis طريقة الصافي في المحاسبة عن خصومات المبيعات. وتقدم شركة Davis أيضاً خصومات تجارية لمجموعات متنوعة من المشترين. وفي ١ أغسطس ١٩٩٢ قامت شركة Davis بتحويل بعض حسابات القبض بشرط

عدم الإسترداد، وتحملت الشركة عبء تمويل.

ولدى الشركة أيضاً بعض أوراق القبض التي تحمل معدل فائدة مناسب. وتستحق أصل الورقة والفوائد الإجمالية في تاريخ الإستحقاق. وقد حصلت الشركة على هذه الأوراق في ١ أكتوبر ١٩٩٢ وتستحق في ٣٠ سبتمبر ١٩٩٤. وتقل دورة التشغيل بالشركة عن عام... المطلوب:

(أ) ١ ـ باستخدام طريقة الصافي، كيف يجب على شركة Davis أن تقوم بالمحاسبة عن خصومات المبيعات في تاريخ البيع. وماهو مغزى المقدار المسجل كمبيعات في ظل طريقة الصافي؟

٢ ـ باستخدام طريقة الصافي، ماهو الأثر على إيرادات مبيعات شركة Davis وصافي الدخل بها عندما لايستفيد العملاء من الخصومات النقدية؟

(ب) ماهو أثر الخصومات التجارية على إيرادات المبيعات وحسابات القبض؟ ولماذا؟

(جـ) كيف تقوم شركة Davis بالمحاسبة عن حسابات القبض المحولة في ١ أغسطس ١٩٩٢؟ ولماذا؟

(د) كيف تقوم شركة Davis بالمحاسبة عن أوراق القبض والفوائد المتعلقة بها في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢؟ ولماذا؟

٣ ـ في ١ يوليو ١٩٩٣، قامت شركة Sting ببيع بضاعة بالأجل وحصلت مقابلها على ورقة قبض تحمل فائدة من العميل. وسوف تحصل شركة Sting على فائدة بالمعدل السائد عن هذا النوع من الأوراق. ويُسدد أصل الورقة وفوائدها معاً في ٣٠ يونيو ١٩٩٤.

وفي ١ سبتمبر ١٩٩٣ باعت الشركة بضاعة بالأجل وحصلت مقابلها على ورقة قبض لاتحمل فائدة من العميل. وفي الإمكان تحديد معدل الفائدة السائد لهذا النوع من الأوراق. وتستحق قيمة هذه الورقة في ٣١ أغسطس ١٩٩٥.

ولدى الشركة أيضاً قيم كبيرة من حسابات القبض التجارية الناتجة عن مبيعات نقدية لعملائها. وفي ١ اكتوبر ١٩٩٣ تم تحويل بعض حسابات القبض التجارية إلى شركة Lend بشرط الإسترداد وأن تقوم شركة Sting بالتحصيل على أن تسدد شركة Lend ٧٥٪ من قيمتها مقدماً وتستحق فائدة بمعدل ٢٠٪ على الرصيد المتبقي.

وفي ١ نوفمبر ١٩٩٣ تم تحويل حسابات قبض تجارية أخرى بشرط عدم

الإسترداد. ويتضمن هذا التحويل نسبة ٥٪ من الحسابات المحولة كحماية ضد مردودات ومسموحات المبيعات كما تتضمن عبء تمويل بنسبة ٣٪.

والمطلـــوب :

(أ) كيف تحدد شركة Sting دخل الفائدة عن سنة ١٩٩٣ على كل من :

١ - أوراق القبض التي تحمل فائدة؟ ولماذا؟

٢ - أوراق القبض التي لاتحمل فائدة؟ ولماذا؟

(ب) كيف يجب على شركة Sting أن تقرر عن أوراق القبض التي تحمل فائدة وتلك التي لاتحمل فائدة في ميزانيتها بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩٣؟

(جـ) كيف يجب على شركة Sting أن تقرر عن عمليات تحصيل حسابات القبض التجارية المحولة في ١ أكتوبر ١٩٩٣. والمدفوعات إلى شركة Lend ؟ ولماذا؟

(د) كيف يجب على شركة Lend أن تقرر عن حسابات القبض التجارية في ١ نوفمبر ١٩٩٣؟ ولماذا؟

٤ ـ لدى شركة Zenith العديد من أوراق القبض المتداولة في ميزانيتها في نهاية العام. وفي حين أن تحصيل هذه الأوراق يبدو مؤكداً، فإنه قد يتأخر لما بعد سنة. ولذلك يرغب المراقب المالي في إعادة تبويب هذه الأوراق إلى أوراق غير متداولة. ويعتقد مراقب الخزينة أن عملية التحصيل سوف تتأخر ولكنه لايؤيد عملية إعادة التبويب لأن ذلك سوف يخفض من نسبة التداول من ١,٥ : ١ إلى ١,٨ : ١، وهو ما يمثل إضراراً لمحاولات الشركة في الحصول على قرض إضافي كبير. والمطلـــوب :

(أ) هل يجب على المراقب اعادة تبويب هذه الأوراق؟ أذكر أسباب ذلك.

(ب) في ظل الضرر المحتمل على المساهمين، ماهو البعد الأخلاقي للموقف الذي يواجهه المراقب المالي ومراقب الخزينة؟

تمـــارين

١ ـ فيما يلي عدد من الحالات المستقلة، والمطلوب في كل منها تحديد المقدار الذي يجب التقرير عنه كنقدية، وفي حالة عدم التقرير عن البند (أو البنود) كنقدية إشرح مبرر ذلك :

(أ) رصيد حساب جاري قدره ٧٥٠٠٠٠ جنيه، شهادة إيداع بمبلغ

١٤٠٠٠٠٠جنيه، نقدية مسددة لشركة تابعة قدرها ٩٨٠٠٠٠جنيه، تأمين مسدد لشركة الغاز قدره ٢٥٠جنيه.

(ب) رصيد حساب جاري قدره ٥٠٠٠٠٠جنيه، سحب على المكشوف في حساب جاري خاص بنفس البنك كحساب جاري عادي بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه، نقدية في إعتماد مخصص لسداد السندات قدرها ٢٠٠٠٠٠جنيه، صندوق مصروفات نثرية بمبلغ ٣٠٠ جنيه عملات ونقدية بالشركة قدرها ١٣٥٠جنيه.

(جـ) رصيد حساب جاري قدره ٤٩٠٠٠٠جنيه، شيك مؤجل السداد من أحد العملاء قدره ١١٠٠٠ جنيه، نقدية مخصصة بسبب الإحتفاظ برصيد تعويضات قدرها ١٠٠٠٠٠جنيه، شيك باشعار من أحد العملاء قدره ٩٨٠٠جنيه، طوابع بريد بالشركة قدرها ٦٢٠ جنيه.

٢ ــ قررت الشركة فحص مدى دقة رصيد حسابات القبض وقدره ١٣٢٠٠٠جنيه كما هو ظاهر في الأستاذ العام. وقد توافرت المعلومات التالية عن سنة العمل الأولى:

١ ـ تحصيلات من العملاء ١٩٨٠٠٠ جنيه
٢ ـ بضاعة مشتراه ٣٩٠٠٠٠ جنيه
٣ ـ مخزون بضاعة أخر المدة ٩٠٠٠٠ جنيه
٤ ـ تباع البضاعة بزيادة بنسبة ٤٠٪ عن تكلفتها

والمطلوب:

حساب تقدير لرصيد حسابات القبض في نهاية المدة التي يجب أن تظهر في الأستاذ العام وتحديد أي عجز ظاهر به. وذلك بفرض أن كل المبيعات تتم على الحساب.

٣ ــ فيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بشركة Fleet:

(أ) تم تحويل حسابات عملاء قدرها ٤٠٠٠٠ جنيه إلى شركة Fleet كضمان لقرض قدره ٣٠٠٠٠ جنيه، وبلغ عبء التمويل ٣٪ من المقدار المقترض.

(ب) بلغت المتحصلات النقدية من حسابات العملاء المحولة ١٩٠٠٠ جنيه.

(جـ) تم تحويل المتحصلات من حسابات العملاء علاوة على شيك بمبلغ ٤٠٠ جنيه عن فائدة القرض الى شركة Fleet.

(د) بلغت المتحصلات الجديدة من حسابات العملاء المحولة ١٥٢٠٠ جنيه.

(هـ) تم سداد القرض بالكامل علاوة على فائدة إضافية قدرها ١٥٠ جنيه .

(و) الأرصدة غير المحصلة من الحسابات المحولة يتم ردها لدفتر أستاذ العملاء .

والمطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة في شركة Flech لإثبات ما سبق .

٤ ــ قامت شركة Tillis بتحويل ١١٠٠٠٠جنيه من حسابات القبض إلى شركة NL بشرط إعادة الإسترداد على أن تقوم شركة NL بتحصيل هذه الحسابات . وقد تم تحويل الحسابات إلى شركة NL في ١٥ أغسطس ١٩٩٢ . وتقوم شركة NL بتقدير عبء تمويل بنسبة ٢٪ من مقدار حسابات القبض لتغطية أية تعديلات محتملة . . والمطلوب :

(أ) ماهي الشروط التي يجب توافرها في تحويل الديون بشرط الإسترداد حتى تتم المحاسبة عنها كعملية بيع؟

(ب) بفرض توافر الشروط المذكورة في أ، المطلوب إعداد قيود اليومية بشركة Tillis في ١٥ أغسطس ١٩٩٢ لتسجيل بيع هذه الحسابات .

(جـ) بفرض عدم توافر كل الشروط في أ، المطلوب إعداد قيود اليومية بشركة Tillis في ١٥ أغسطس ١٩٩٢ لتسجيل تحويل هذه الحسابات .

٥ ــ في ١ يوليو ١٩٩٢ ، قامت شركة Somb بتحويل ٢٠٠٠٠٠ جنيه من حسابات القبض بها إلى شركة Khafty بشرط عدم الإسترداد . وتم تحويل سجلات هذه الحسابات إلى شركة Khafty التي ستقوم بتحصيلها . وتقدر شركة Khafty عبء تمويل بنسبة ١١½٪ من مقدار حسابات القبض وتحتجز مقدار يساوي ٤٪ من مقدار حسابات القبض لتغطية خصومات المبيعات والمردودات والمسموحات .

والمطلوب :

(أ) إعداد قيود اليومية بشركة Somb في ١ يوليو ١٩٩٢ لتسجيل بيع الحسابات مع عدم الإسترداد .

(ب) إعداد قيود اليومية بشركة Khafty لتسجيل شراء الحسابات مع عدم الإسترداد .

٦ ــ تعمل شركة Ladders في صناعة بها معدل مرتفع من الديون المعدومة . وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ ـ وقبل إجراء أية تسوية جردية في نهاية العام كان رصيد حسابات القبض بالشركة ٥٥٥٠٠٠جنيه كما كان رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ٢٥٠٠٠جنيه . وسوف يستند رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها المقرر عنه في قائمة المركز المالي على الجدول الزمني التالي :

أيام استحقاق الحساب	المقـــدار	احتمال التحصيـل
أقل من ١٥ يوم	٣٠٠٠٠٠	,٩٨
من ١٦ يوم إلى ٣٠ يوم	١٠٠٠٠٠	,٩٠
من ٣١ يوم إلى ٤٥ يوم	٨٠٠٠٠	,٨٠
من ٤٦ يوم إلى ٦٠ يوم	٤٠٠٠٠	,٧٠
من ٦١ يوم إلى ٧٥ يوم	٢٠٠٠٠	,٥٠
أكثر من ٧٥ يوم	١٥٠٠٠	,٠٠

والمطلوب :

(١) ماهـو الرصيد المناسب لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها في ٣١ ديسمبر ٩٢؟

(٢) توضيح كيفية ظهور حسابات القبض في الميزانية المعدة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٩٢؟

(٣) ماهو الأثر النقدي للتسوية الخاصة بإعدام الديون في نهاية سنة ١٩٩٢ على الدخل قبل الضريبة؟

٧ ــ قامت شركة Bargain بتحويل ٧٠٠٠٠٠جنيه من حسابات القبض لديها إلى شركة Cuba مع الإسترداد. ويشير الموقف إلى أن شركة Bargain يجب أن تقرر عن عملية التحويل كعملية إقتراض. ويبلغ عبء التمويل ٣٪ من مقدار الحسابات المحولة، كما تحتجز نسبة ٤٪ لتغطية خصومات ومردودات ومسموحات المبيعات. وتتولى شركة Bargain البت في المنازعات الخاصة بالمردودات والمسموحات والنقل، وتقوم شركة Cuba بإجراء التحصيل النقدي والإعتراف بخصومات المبيعات التي تُحمل على شركة Bargain. وقد تم تحويل هذه الحسابات لشركة Cuba في ٢ فبراير، حيث قدرت الحسابات المشكوك في تحصيلها في ذلك الوقت بمقدار ١٠٠٠٠جنيه. وخلال شهري فبراير، مارس حصلت شركة Cuba ٦٧٢٤٠٠جنيه، وبلغت مردودات ومسموحات المبيعات ٩٥٠٠جنيه، وبلغت الخصومات النقدية ٨١٠٠جنيه، كما بلغت الديون المعدومة ١٠٠٠٠جنيه. وفي ٧ إبريل قامت شركة Bargain وشركة Cuba بإجراء تسوية نقدية نهائية. والمطلوب :

(أ) إعداد كل قيود اليومية بشركة Bargain الناتجة عن العمليات السابقة.

(ب) توضيح كيفية إنعكاس العمليات السابقة على ميزانية شركة Bargain في ٢ فبراير.

الفصل الثامن

تقويم المخزون: مدخل التكلفة

VALUATION OF INVENTORIES: A COST BASIS APPROACH

- الأهداف التعليمية
- التبويبات الأساسية للمخزون
- إدارة المخزون والرقابة عليه
- القضايا الأساسية في تقييم المخزون
- البضاعة التي يشملها المخزون
- التكاليف التي يلزم إدراجها في المخزون
- ماهو إفتراض تدفق التكلفة الذي يلزم إستخدامه ؟
- بعض القضايا الخاصة المتعلقة بفرض الوارد أخيراً صادر أولاً
- أسس اختيار طريقة المخزون
- الأسئلـــة
- تمـــارين

الفصل الثامن
تقويم المخزون : مدخل التكلفة
VALUATION OF INVENTORIES : A COST BASIS APPROACH

الأهداف التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :

١ ـ تحديد التبويبات الرئيسية للمخزون .
٢ ـ التفرقة بين نظم الجرد الدوري والمستمر .
٣ ـ تحديد آثار الأخطاء في المخزون على القوائم المالية .
٤ ـ تحديد البنود التي يجب إدراجها ضمن تكلفة المخزون .
٥ ـ وصف ومقارنة افتراضات التدفق المستخدمة في المحاسبة عن المخزون .
٦ ـ شرح أثر عمليات تصفية المخزون المقوم على أساس الوارد أخيراً ـ صادر أولا .
٧ ـ شرح طريقة Lifo بالقيمة النقدية .
٨ ـ تحديد المزايا والعيوب الرئيسية لطريقة Lifo.
٩ ـ تحديد أسباب إنتقاء طريقة معينة للمحاسبة عن المخزون .

يتطلب وصف وقياس المخزون عناية خاصة لأنه يمثل واحداً من أهم الأصول في العديد من المنشآت . فبيع المخزون بسعر يزيد عن تكلفته الكلية يشكل المصدر الرئيسي للإيراد في العديد من منشآت الأعمال الصناعية والتجارية . ويكتسب المخزون أهميته بصفة خاصة من أنه يؤثر بصورة معنوية على قائمة الدخل والميزانية .

ويمثل المخزون أحد بنود الأصول التي تحتفظ بها المنشأة بغرض البيع أو البضائع التي سوف تستخدم أو تستهلك في إنتاج السلع المعدة للبيع . ومن الأصول التي تستبعد من المخزون لأنها لاتباع ضمن النشاط العادي للمنشأة الآلات والمعدات والإستثمارات المالية .

وتعد المشاكل المحاسبية المرتبطة بتقييم المخزون من المشاكل المعقدة ويتناول هذا الفصل والفصل التاسع القضايا الأساسية الخاصة بتسجيل وتقويم والتقرير عن البنود القابلة للتخزين.

التبويبات الأساسية للمخزون

MAJOR CLASSIFICATION OF INVENTORY

عادة ماتشتري المنشآت التجارية بضاعتها في صورة جاهزة للبيع، وتقرر عن التكلفة الخاصة بالوحدات غير المباعة الباقية كمخزون بضاعة، ومن ثم فإنه لايظهر سوي حساب مخزون واحد في القوائم المالية لها هو حساب مخزون البضاعة.

ومع ذلك فإن العديد من منشآت الأعمال الكبرى هي منشآت صناعية تقوم بإنتاج سلع لبيعها للشركات التجارية. وعادة مايوجد لدى الشركة الصناعية ثلاث حسابات للمخزون هي المواد الخام والإنتاج تحت التشغيل والإنتاج التام. حيث يقرر عن التكاليف المخصصة على السلع والمواد المخزنة التي لم تدخل بعد في الإنتاج كمخزون مواد خام. ويمكن تتبع هذه المواد بصورة مباشرة حتى المنتج النهائي.

وعند أي نقطة في عملية الإنتاج المستمرة قد توجد بعض الوحدات التي لم تكتمل بصورة نهائية. ويتمثل مخزون الإنتاج تحت التشغيل في تكلفة المواد الخام التي بدأ العمل فيها ولم تكتمل بعد علاوة على تكلفة العمل المباشر الخاصة بهذه المواد ونسبة تمثل حصته من التكاليف الإضافية الصناعية.

ويقرر عن التكاليف الخاصة بالوحدات التامة غير المباعة في نهاية الفترة المالية كمخزون انتاج تام. وتعرض أجزاء الأصول المتداولة التالية مقابلة بين طريقة عرض المخزون بالقوائم المالية في كل من الشركة التجارية والشركة الصناعية.

وقد يوجد بالشركات الصناعية أيضاً حساب لمخزون المهمات والذي يتضمن بنود مثل زيوت التشحيم، مواد التنظيف وغيرها من المواد التي تستخدم في الإنتاج ولكنها لاتمثل المواد الأساسية التي يتم تشغيلها. ويختلف تدفق التكاليف في الشركة الصناعية عنه في الشركة التجارية كما هو موضح في الشكل التالي:

إدارة المخزون والرقابة عليه

INVENTORY MANAGEMENT AND CONTROL

هناك العديد من الأسباب التي تدفع الإدارة للإهتمام بصورة ظاهرة بتخطيط

الأصول المتداولة بالشركة الصناعية		الأصول المتداولة بالشركة التجارية	
نقدية	١٨١٠٠٠	النقدية	١٠٠٠٠٠
حسابات قبض (بالصافي)	٢١٠٠٠٠	حسابات القبض (بالصافي)	٢١٠٠٠٠
المخزون =		مخزون بضاعة	٤٠٠٠٠٠
منتجات تامة	٨٠٠٠٠	مصروفات مقدمة	٢٢٠٠٠
انتاج تحت التشغيل	٩٥٠٠٠		
مواد خام	١٦٠٠٠٠		
	٣٣٥٠٠٠		
مصروفات مقدمة	١٨٠٠٠		
جملة الأصول المتداولة	٧٤٣٠٠٠	جملة الأصول المتداولة	٧٣٢٠٠٠

تدفق التكاليف
بالشركة التجارية

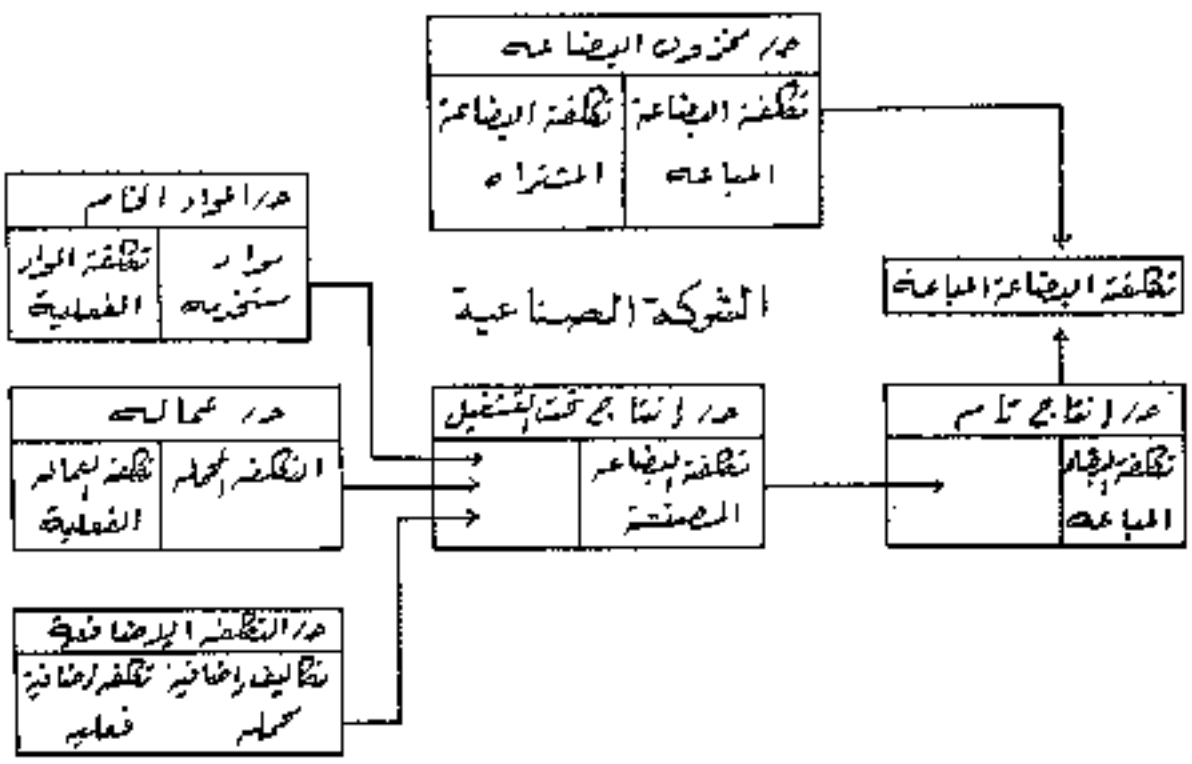

المخزون والرقابة عليه. فمن المهم وجود نظام دقيق للمحاسبة عن المخزون وسجلات يتم تحديثها بصفة مستمرة. حيث أن تراكم بنود غير قابلة للبيع في المخزون يزيد من إحتمال الخسارة. كما أن الشركة قد تفقد المبيعات والعملاء إذا كانت المنتجات التي يطلبها العملاء غير متاحة بالكمية والنوعية المطلوبة. ويجب على منشآت الأعمال مراقبة

مستويات المخزون بعناية للحد من تكاليف التمويل المقترنة بالإحتفاظ بمخزون ضخم. وفي السنوات الأخيرة ـ ومع إدخال وإستخدام نظم طلب المخزون في الموعد بالضبط Jit والعلاقات الأفضل مع الموردين ـ فقد إنخفضت مستويات المخزون في العديد من المنشآت.

نظام الجرد المستمر Perpetual System

كما سبق القول في الفصل ٣، فإن سجلات المخزون يمكن إمساكها على أساس الجرد المستمر أو الجرد الدوري. ففي ظل نظام الجرد المستمر، يتم تسجيل تغيرات المخزون في حساب المخزون بصفة مستمرة. حيث تسجل كل مشتريات ومبيعات البضاعة مباشرة في حساب المخزون عند حدوثها. وتتمثل الجوانب المحاسبية لنظام المخزون المستمر فيما يلي:

١ ـ تسجل مشتريات البضاعة المعدة للبيع أو مشتريات المواد الخام للإنتاج بالجانب المدين من حساب المخزون بدلاً من حساب المشتريات.

٢ ـ تسجل مصروفات نقل المشتريات، المردودات والمسموحات والخصومات في حساب المخزون بدلاً من تسجيلها في حسابات مستقلة.

٣ ـ يُعترف بتكلفة البضاعة المباعة لكل عملية بيع على حدة عن طريق التسجيل بالجانب المدين من حساب تكلفة البضاعة المباعة والجانب الدائن من حساب المخزون.

٤ ـ يمثل حساب المخزون حساب مراقبة يدعمه أستاذ فرعي لسجلات المخزون الفردية.

إن نظام الجرد المستمر يوفر سجلاً مستمراً للأرصدة في كل من حساب المخزون وحساب تكلفة البضاعة المباعة.

وفي ظل نظم إمساك الدفاتر بالحاسب الآلي، فإنه يمكن تسجيل عمليات الإيداع والصرف من المخزون في نفس التوقيت. وقد أدى شيوع إستخدام أنظمة المحاسبة بالحاسب الآلي إلى زيادة كفاءة إستخدام نظام الجرد المستمر في المنشآت ذات الأحجام والأنواع المختلفة.

نظام الجرد الدوري Periodic System

في ظل نظام الجرد الدوري، يتم تحديد كمية المخزون بصفة دورية فقط. ويتم تسجيل عمليات إقتناء المخزون خلال الفترة المحاسبية بالجانب المدين من حساب

المشتريات. وتضاف جملة حساب المشتريات في نهاية الفترة المحاسبية إلى تكلفة مخزون أول الفترة لتحديد التكلفة الإجمالية للبضاعة المتاحة للبيع خلال الفترة. ويُطرح مخزون آخر الفترة من تكلفة البضاعة المتاحة للبيع لحساب تكلفة البضاعة المباعة. ويُلاحظ أنه في ظل نظام الجرد الدورى، تمثل تكلفة البضاعة المباعة مقدار متبقى يعتمد على الجرد المادي لمخزون آخر المدة.

وعند إستخدام نظام الجرد الدورى يتم حساب مخزون آخر المدة عن طريق إجراء جرد مادى للمخزون مرة واحدة في نهاية العام. ومع ذلك فإن أغلب الشركات تحتاج لمزيد من المعلومات الجارية عن مستويات المخزون بها وذلك لمنع حالات نفاد المخزون أو المغالاة في الشراء وللمساعدة في إعداد البيانات المالية الشهرية وربع السنوية.

ونتيجة لذلك فإن أغلب الشركات تستخدم نظام جرد دورى معدل يتم فيه تسجيل حالات الزيادة والنقصان بالكميات فقط ـ وليس بالمبالغ النقدية ـ في سجل المخزون التفصيلي حيث تمثل هذه مجرد أداة تذكيرية خارج نظام القيد المزدوج لتساعد في تحديد مستوى المخزون عند أى نقطة زمنية.

وسواء كانت الشركة تحتفظ بنظام جرد مستمر بالكميات والمبالغ أو بالكميات فقط أولا تحتفظ بنظام جرد مستمر على الإطلاق، فإنها عادة ماتقوم بإجراء جرد مادى للمخزون في كل عام. وبغض النظر عن نوع سجلات المخزون المستخدمة ومدى تنظيم إجراءات تسجيل المشتريات والمنصرف من المخزون، فإن خطر الخسارة والخطأ دائماً مايوجد حيث أن عمليات الفقد والسرقة والتسجيل غير الصحيح وأى إحتمالات أخرى مماثلة قد تتسبب في إختلاف الرصيد طبقاً لسجلات المخازن عن رصيد المخزون الفعلي، ويتطلب ذلك إجراء عملية تحقق دورى من سجلات المخزون عن طريق عمليات العد والوزن أو القياس الفعلي، على أن تقارن نتيجة هذا الجرد بالسجلات التفصيلية للمخزون وتصحح هذه السجلات لتتفق مع الكميات الموجودة بالفعل.

ويجب إجراء الجرد المادى للمخزون قرب نهاية السنة المالية للمنشأة كلما كان ذلك ممكناً وذلك حتى تكون كميات المخزون الصحيحة متاحة للإستخدام في إعداد التقارير والقوائم المحاسبية السنوية. ولأن هذا غير ممكن دائماً فإن عمليات الجرد المادى للمخزون التي تتم خلال شهرين أو ثلاثة من نهاية السنة المالية تعتبر كافية إذا كانت الشركة تحتفظ بسجلات تفصيلية للمخزون بدرجة مناسبة من الصحة.

ولتوضيح الفرق بين نظام الجرد الدورى والمستمر، إفترض أن شركة "Fesmire" كانت لديها العمليات التالية خلال السنة الحالية:

ـ مخزون أول المدة	١٠٠ وحدة بتكلفة ٦ جـ للوحدة	=	٦٠٠
ـ المشتريات	٩٠٠ وحدة بتكلفة ٦ جـ للوحدة	=	٥٤٠٠
ـ المبيعات	٦٠٠ وحدة بسعر ١٢ جـ للوحدة	=	٧٢٠٠
ـ مخزون آخر الفترة	٤٠٠ وحدة بتكلفة ٦ جـ للوحدة	=	٢٤٠٠

فتكون القيود اللازمة لتسجيل هذه العمليات خلال السنة الحالية كما يلي:

نظام الجرد المستمر	نظام الجرد الدوري
٥٤٠٠ من حـ/ المخزون (٩٠٠×٦)	٥٤٠٠ من حـ/ المشتريات
٥٤٠٠ إلى حـ/ الموردون	٥٤٠٠ إلى حـ/ الموردون
تسجيل المبيعات	
٧٢٠٠ من حـ/ العملاء	٧٢٠٠ من حـ/ العملاء
٧٢٠٠ إلى حـ/ المبيعات	٧٢٠٠ إلى حـ/ المبيعات
٣٦٠٠ من حـ/ تكلفة البضاعة المباعة	
٣٦٠٠ الى حـ/ المخزون	لاقيود
قيود التسوية (الاقفال)	
لاقيود	٢٤٠٠ من حـ/ مخزون آخر المدة
	٣٦٠٠ من حـ/ تكلفة البضاعة المباعة
	٥٤٠٠ إلى حـ/ المشتريات
	٦٠٠ إلى حـ/ مخزون أول المدة

وعند إستخدام نظام الجرد المستمر ووجود فرق بين الرصيد الدفتري للمخزون والرصيد طبقا للجرد الفعلي، يلزم إجراء قيد منفصل لتعديل الرصيد الدفتري. ولتوضيح ذلك، إفترض أنه في نهاية الفترة كان الرصيد الدفتري للمخزون ٤٠٠٠جـ في حين أشار الجرد الفعلي إلى أن المخزون يبلغ ٣٨٠٠جـ. فيكون القيد اللازم لتسجيل هذا الفرق كما يلي:

٢٠٠ من حـ/ عجز وزيادة المخزون

٢٠٠ إلى حـ/ المخزون

وعادة ما يمثل الفائض أو العجز في نظم الجرد المستمر خطأ في تقدير تكلفة البضاعة المباعة ويكون الفرق نتيجة لتطاير أو تلف طبيعي ومتوقع أو نتيجة لسرقة أو إمساك

السجلات بصورة غير صحيحة وهكذا.

وعلى ذلك، فإن حساب عجز وزيادة المخزون سيمثل تسوية لتكلفة البضاعة المباعة، وفي الممارسة العملية أحيانا يقرر عن حساب عجز وزيادة المخزون في جزء المكاسب والايرادات الأخرى أو الخسائر والمصروفات الأخرى بقائمة الدخل بناءً على رصيده. ويلاحظ أنه في نظام الجرد الدوري لا يظهر حساب عجز وزيادة المخزون بسبب عدم وجود سجلات محاسبية لمقارنة الجرد المادي بها. وعلى ذلك، فإن تكلفة البضاعة المباعة تتضمن عجز وزيادة المخزون بصورة تلقائية.

القضايا الأساسية في تقييم المخزن BASIC ISSUES IN INVENTORY VALUATION

نظراً لأن السلع المباعة أو المستخدمة خلال فترة محاسبية معينة نادراً ما تتطابق تماماً مع السلع المشتراة أو المنتجة خلال هذه الفترة، فإن الرصيد الفعلي للمخزون قد يزيد أو ينخفض. ويجب توزيع تكلفة كل السلع المتاحة للبيع أو الاستخدام فيما بين السلع التي تم بيعها أو استلامها وتلك التي مازالت بالمخزن في نهاية الفترة. وتتمثل تكلفة السلع المتاحة للبيع او الاستخدام في مجموع كل من:

١ ـ تكلفة السلع الموجودة بالمخزن في بداية الفترة و

٢ ـ تكلفة السلع المقتناة أو المنتجة خلال الفترة. وتتمثل تكلفة البضاعة المباعة في الفرق بين تكلفة السلع المتاحة للبيع خلال الفترة وتكلفة السلع الموجودة بالمخزن في نهاية الفترة كمايلي:

مخزون أول المدة	١٠٠,٠٠٠
تكلفة السلع المقتناة أو المنتجة خلال العام	٨٠٠,٠٠٠
جملة تكلفة السلع المتاحة للبيع	٩٠٠,٠٠٠
مخزون آخر المدة	٢٠٠,٠٠٠
تكلفة البضائع المباعة خلال العام	٧٠٠,٠٠٠

وقد يكون تقييم المخزون عملية معقدة تتطلب تحديد =

١ ـ السلع التي يشملها المخزون.

٢ ـ التكاليف التي يشملها المخزون

٣ ـ إفتراض تدفق التكلفة الذي تستخدمه المنشأة.

البضاعة التي يشملها المخزون PHYSICAL GOOS TO BE INCLUDED IN INVETORY

من الناحية الفنية، فإنه يلزم تسجيل المشتريات عندما ينتقل حق الملكة القانوني للبضائع إلى المشتري. ومع ذلك فإن الممارسة العامة قد جرت على تسجيل عمليات إقتناء البضائع عند إستلامها بالفعل، وذلك لأنه من الصعب على المشتري أن يحدد بالضبط وقت الانتقال القانوني لملكية كل سلعة مشتراة. وعلاوة على ذلك، فإنه لا يحتمل حدوث خطأ جوهي من مثل هذه الممارسة عند تطبيقها بصورة ثابتة.

البضاعة بالطريق GOODS IN TRANSIT

إن البضائع المشتراة والتي مازالت بالطريق ـ لم تستلم بعد ـ في نهاية السنة المالية والتي إنتقل حق ملكيتها القانوني للمشتري يجب تسجيلها كمشتريات خلال هذه الفترة المالية فالبضائع التي تشحن حسب القاعدة «فوب» والتي تكون بالطريق في نهاية الفترة تكون تابعة للمشتري ويجب ظهورها بسجلاته حيث إنتقل حق الملكية القانوني لها إلى المشتري عند شحنها. وبذلك فإن إهمال مثل هذه المشتريات سيؤدي إلى تقويم المخزون وحسابات الموردين في الميزانية بأقل من اللازم وكذلك تقويم المشتريات ومخزون آخر المدة في قائمة الدخل بأقل من اللازم.

وعادة ما يقوم المحاسب بإعداد جدول تفصيلي للمشتريات في نهاية الفترة للتأكد من أن المشتريات والمخزون سجلت في الفترة الصحيحة. ويتطلب إعداد مثل هذا الجدول تطبيق قاعدة إنتقال حق الملكية القانوني، فعندما تشحن البضائع حسب القاعدة «فوب» (التسليم محل البائع) فإن حق الملكية ينتقل للمشتري عندما يقوم البائع بتسليم البضائع إلى متعهد النقل الذي يعمل كوكيل عن المشتري. أما إذا كانت البضائع تسلم محل المشتري فإن حق الملكية لا ينتقل إلى أن يتسلم المشتري البضائع من متعهد النقل.

وفي الحالات التي يثور فيها التساؤل عن إنتقال حق الملكية من عدمه، فإن المحاسب يُعمل قواعد الحكم الشخصي آخذاً في الإعتبار ممارسات الصناعة وبنود إتفاقية البيع وسياسات الأطراف الداخلة فيها وأية دلائل أخرى متاحة.

بضاعة الأمانة Consigned Gonds

من الطرق الخاصة التي تستخدم لتسويق منتجات معينة ما يعرف بالبضاعة برسم الامانة. وفي ظل هذا الإتفاق يقوم أحد الأطراف (وهو المودع) بشحن البضاعة إلى

طرف آخر (المؤتمن) الذي يعمل كوكيل عن المودع في بيع هذه البضائع. ويوافق المؤتمن على قبول هذه البضائع دون أي إلتزام من جانبه إلا بممارسة العناية المعقولة والحماية المناسبة لهذه البضائع من الخسارة أو التلف حتى تباع إلى طرف ثالث. وعندما يبيع المؤتمن هذه البضائع يتم تحويل إيراد البيع مطروحاً منه عمولة ومصروفات البيع إلى المودع.

وتظل بضاعة الأمانة ضمن ملكية المودع ويجب إدراجها ضمن حساب المخزون لديه سواء بسعر الشراء أو بتكلفة الانتاج. وفي بعض الأحيان يظهر مخزون بضاعة الأمانة كبند منفصل إلا إذا كان مقدارها غير هام نسبيا. وفي بعض الأحيان يُقرر عند مخزون بضاعة الأمانة ضمن الملاحظات الواردة على القوائم المالية.

ولايقوم المؤتمن بإجراء أية قيود عن البضائع التي يستلمها في حسابات المخزون لديه وذلك لأنها مملوكة للمودع وعليه أن يكون حذراً تماما من إدراج أي من هذه البضائع كجزء من المخزون لديه.

بعض إتفاقيات البيع الخاصة Special Sale Agreements

كما أشرنا فيما سبق، فإن إنتقال حق الملكية القانوني هو المعيار العام الذي يستخدم في تحديد مدى إدراج بند معين ضمن المخزون. ومع ذلك، فإن إنتقال حق الملكية القانوني والجوهر الحقيقي للصفقة لا يلتقيان دائما. على سبيل المثال، من المحتمل أن ينتقل حق الملكية القانوني إلى المشتري في حين يحتفظ البائع بمخاطر الملكية. وعلى عكس ذلك، فإن إنتقال حق الملكية القانوني قد لا يحدث في حين أن الجوهر الحقيقي للصفقة يتضمن تخلي البائع عن مخاطر الملكية. وسنوضح فيما يلي ثلاثة حالات خاصة للمبيعات للاشارة إلى أنواع المشاكل التي يمكن مواجهتها في الممارسة العملية وهي:

١ ـ البيع مع الإتفاق على إعادة الشراء.
٢ ـ المبيعات ذات نسبة المردودات العالية.
٣ ـ المبيعات بالتقسيط.

١ ـ *البيع مع الإتفاق على إعادة الشراء* Sales with Buyback Agreement

في بعض الأحيان، قد تقوم المنشأة بتمويل المخزون بها دون أن تقرر عن أي مخزون أو إلتزام في ميزانيتها ويتضمن مثل الاجراء (والذي يطلق عليه عادة إتفاق تمويل المنتج) عادة عملية «بيع» مع إتفاق «إعادة شراء» سواء بصورة ضمنية أو ظاهرة. ولتوضيح ذلك، إفترض أن شركة Hill قد قامت بتحويل (بيع) مخزون إلى شركة Chase ووافقت

في نفس الوقت على إعادة شراء هذه البضاعة بسعر محدد خلال فترة زمنية معينة. عندئذ تقترض شركة Chase بضمان المخزون وتستخدم المتحصلات من القرض في سداد المستحق لشركة Hill وتقوم شركة Hill بإعادة شراء المخزون في المستقبل وتستخدم شركة Chase متحصلات إعادة الشراء في سداد القرض.

ويتمثل جوهر هذه الصفقة في أن شركة Hill تقوم بتمويل مخزونها ـ وتحتفظ بمخاطر الملكية ـ رغم أن حق الملكية القانوني للبضاعة قد إنتقل إلى شركة Chase . . وتتمثل الميزة التي تحصل عليها شركة Hill من إجراء مثل هذه الصفقة في تجنب الضرائب العقارية الشخصية التي تفرضها بعض الولايات، وفي إستبعاد قيمة الإلتزام المتداول من ميزانيتها وزيادة قدرتها على التأثير في رقم الدخل المقرر عنه. في حين تتمثل الميزة التي تحصل عليها شركة Chase في أن شراء البضائع قد يحل مشكلة تصفية المخزون في ظل سياسة Lifo (والتي ستتم مناقشتها فيما بعد).

وفي الممارسة العملية عادة ما تعرف هذه الإتفاقات بصفقات الانتظار Parking حيث أن البائع يحتفظ بالمخزون في ميزانية منشأة أخرى لفترة زمنية قصيرة. وعندما يوجد إتفاق إعادة شراء على أساس سعر محدد يغطي كل تكاليف المخزون علاوة على تكاليف الاحتفاظ المرتبطة به، فإن معايير مهنة المحاسبة تستلزم الآن أن يظل المخزون والإلتزام المرتبط به في دفاتر البائع.

٢ ـ *المبيعات ذات نسبة المردودات العالية* ***Sales with High Rates of Return***

عادة ماتوجد إتفاقات سواء رسمية أو غير رسمية في بعض الصناعات ـ مثل النشر، الموسيقى، الألعاب والسلع الرياضية ـ تسمح برد المخزون مع إعادة سداد قيمته كلياً أو جزئياً. ولتوضيح ذلك فقد قامت شركة Quality للنشر ببيع كتب دراسية لمحلات College مع الاتفاق على رد كل الكتب غير المباعة مع رد ثمنها بالكامل. وفي الماضي، كان ما يقرب من ٢٥٪ من الكتب المباعة لمحلات College يتم رده، فكيف تقرر شركة النشر عن مبيعاتها؟ أحد البدائل المتاحة هو أن تسجل الشركة المبيعات بقيمتها الاجمالية مع فتح حساب لمسموحات ومردودات المبيعات المقدرة. ومن البدائل الأخرى عدم تسجيل أية مبيعات حتى توجد مؤشرات تفيد أن المشتري لن يقوم بالرد. ولكن السؤال الجوهري هنا هو: ماهي الظروف التي يُعتبر المخزون في ظلها مباعاً ويُستبعد من مخزون شركة Quality ؟. عندما يكون من الممكن تقدير قيمة المردودات بصورة معقولة، يجب إعتبار البضائع مباعة، أما إذا كانت المردودات غير قابلة للتنبؤ بها، فإن إستبعاد هذه البضائع من المخزون يعتبر إجراء غير سليم.

٣ ـ المبيعات بالتقسيط *Sales on Installment*

تتمثل عمليات البيع بالتقسيط في تلك المبيعات التي يتم فيها سداد الثمن على أقساط دورية على مدى فترة زمنية ممتدة. ولأن خطر خسارة عدم التحصيل يكون أعلى في حالات البيع بالتقسيط منه في صفقات البيع الأخرى، فإن البائع عادة ما يحتفظ بحق الملكية القانوني للبضائع حتى يتم سداد كل الأقساط. وهنا يثار تساؤل حول ما إذا كان المخزون يعتبر مباعاً حتى مع عدم إنتقال حق الملكية القانوني. والاجابة هي أن هذه البضائع يجب إستبعادها من مخزون البائع إذا كان من الممكن تقدير نسبة الديون المعدومة بصورة معقولة. وتُعرض المبيعات بالتقسيط هنا لتوضيح أنه في بعض الحالات يلزم إستبعاد البضائع من المخزون رغم عدم إنتقال حق الملكية.

أثر أخطاء المخزون
Effect Of Inventory Errors

إذا ما تم إدراج أو إستبعاد بعض البنود بصورة خاطئة عند تحديد تكلفة البضاعة المباعة فسوف توجد أخطاء في القوائم المالية.

الخطأ في تقدير مخزون آخر المدة: قد يحدث في بعض الأحيان تسجيل مخزون أول المدة، المشتريات بصورة صحيحة، ولكن بعض البنود لم تدرج في مخزون آخر المدة؟ في هذه الحالة، سيكون لدينا الأثر التالي على القوائم المالية في نهاية الفترة.

الميزانية		قائمة الدخل	
المخزون	أقل من اللازم	تكلفة البضاعة المباعة	أكثر من اللازم
الأرباح المحتجزة	أقل من اللازم		
رأس المال العامل	أقل من اللازم	صافي الدخل	أقل من اللازم
نسبة التداول (الأصول المتداولة/ الالتزامات المتداولة)	أقل من اللازم		

وسيتم تقدير رأس المال العامل ونسبة التداول بأقل من اللازم بسبب تقدير مخزون آخر المدة بأقل من اللازم، في حين سيكون صافي الدخل أقل من اللازم بسبب تقدير تكلفة البضاعة المباعة بأكثر من اللازم.

ولتوضيح الأثر على صافي الدخل على مدى فترة سنتين، إفترض أن مخزون آخر المدة لدى شركة Dauid تم تقديره بأقل من اللازم بمبلغ ١٠٠٠٠ ج وأن كل البنود الأخرى كانت صحيحة، فسوف يتمثل أثر هذا الخطأ في تخفيض صافي دخل الفترة الحالية وزيادة صافي دخل الفترة التالية. حيث سيتم إستعواض هذا الخطأ في الفترة التالية لأن

مخزون أول المدة بها سيكون أقل من اللازم وبذلك سيُقدر صافي الدخل بأكبر من اللازم. وبذلك سيكون هناك خطأ في تقدير صافي الدخل الخاص بكل سنة على حدة ولكن مجموع دخل السنتين سيكون صحيحا كما هو موضح فيما يلي:

	الخطـــأ		الصحيـــح	
	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩٣
الإيـــرادات	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة				
مخزون أول السنة	٢٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٣٠٠٠٠
بضاعة مشتراه ومنتجة	٤٥٠٠٠	٦٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	٦٠٠٠٠
البضاعة المتاحة للبيـــع	٧٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
ناقص: مخزون آخر المدة	٢٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
مجمل الربـــح	٥٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
مصروفات إدارية وبيعية	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
صـــافي الدخـــل	١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠
	جملة دخل الفترتين ٣٠٠٠٠		جملة دخل الفترتين ٣٠٠٠٠	

وإذا تم تقدير مخزون آخر المدة بأكبر من اللازم، سيكون الأمر عكس ذلك. حيث سيكون المخزون، رأس المال العامل، نسبة التداول، صافي الدخل مقدرة بأكثر من اللازم وتكلفة البضاعة المباعة بأقل من اللازم. كما سيتم إستعواض أثر الخطأ على صافي الدخل في الفترة التالية ولكن سيكون هناك خطأ في قائمة الدخل لكل فترة على حدة.

الخطأ في تقدير المشتريات والمخزون: بفرض أن هناك بعض البضائع لم تكن مسجلة كمشتريات ولم يتم إدراجها في جرد مخزون آخر المدة. فسيكون الأثر على القوائم المالية (بفرض أن الشراء على الحساب) كما يلي:

الميزانية		قائمة الدخل	
المخزون	أقل من اللازم	المشتريات	أقل من اللازم
حسابات الدفع	أقل من اللازم	تكلفة البضاعة المباعة	لا أثر
رأس المال العامل	لا أثر	صافي الدخل	لا أثر
نسبة التداول	أكبر من اللازم	مخزون آخر المدة	أقل من اللازم

حيث أن استبعاد بعض البضائع من المشتريات ومن مخزون آخر المدة سيؤدي إلى تقدير المخزون وحسابات الدفع بالميزانية بأقل من اللازم وكذلك تقدير المشتريات ومخزون آخر المدة بقائمة الدخل بأقل من اللازم . ولا يتأثر صافي دخل الفترة بإستبعاد هذه البضائع لأن المشتريات ومخزون آخر الفترة منخفضة بنفس المقدار، وبذلك فإن الخطأ يكون له أثر متكافيء على تكلفة البضاعة المباعة . كما لا تتغير جملة رأس المال العامل، ولكن نسبة التداول تُقدر بأكثر من اللازم بسبب إستبعاد مقادير متساوية من المخزون وحسابات الدفع . وعلى ذلك ، فإن تقدير مخزون آخر المدة وحسابات الدفع بأقل من اللازم قد تكون أحد الوسائل المستخدمة في التأثير على نسبة التداول وجعلها تبدو أفضل من حقيقتها .

وإذا ما تم تقدير كل من المشتريات (الأجلة) ومخزون آخر المدة بأكثر من اللازم ، فإن الآثار على الميزانية ستكون عكس ما سبق تماماً . حيث سيكون المخزون وحساب الدفع أكبر من اللازم وبالتالي تصبح نسبة التداول أقل من حقيقتها مع عدم تأثر رأس المال العامل ، ولا تتأثر تكلفة البضاعة المباعة وصافي الدخل لأن الأخطاء تكافيء بعضها البعض .

التكاليف التي يلزم إدراجها في المخزون COSTS TO BE INCLUDED IN INVENTORY

من أهم المشاكل الخاصة بالمخزون مايتعلق بالمقدار الذي سيدرج به المخزون في الحسابات ويُقرر عنه في التقارير المحاسبية . وبصفة عامة، فإن المخزون كغيره من الأصول تتم المحاسبة عنه على أساس التكلفة .

تكاليف المنتج Product Costs

تكاليف المنتج هي تلك التكاليف التي «تلتصق» attach بالمخزون . حيث ترتبط هذه التكاليف بصورة مباشرة بعملية جلب البضائع إلى محل عمل المشتري وتحويل هذه

البضائع إلى الصورة التي يمكن بيعها عليها. ويتضمن ذلك أعباء نقل وتداول هذه البضائع المشتراة، وتكاليف الإقتناء الأخرى المباشرة، وتكاليف العمالة والتكاليف الإنتاجية الأخرى التي تتحملها المنشأة في تشغيل البضاعة حتى محطة البيع.

سيكون من المناسب أيضاً توزيع حصة من أية تكاليف شراء أو مصروفات إدارة المشتريات أو تكاليف التخزين وغيرها من التكاليف التي تتحملها المنشأة في تخزين أو مناولة البضائع قبل بيعها على قيمة المخزون. ومع ذلك، فإنه بسبب الصعوبات العملية التي تتضمنها عملية توزيع مثل هذه التكاليف والمصروفات، فإن هذه البنود لا تدرج عادة في تقويم المخزون

تكاليف الفترة Period Costs

لا تعتبر مصروفات البيع والمصروفات الإدارية والعمومية ـ في ظل الظروف العادية ـ ذات إرتباط مباشر بإقتناء أو إنتاج السلع، ومن ثم فإنها لا تُعتبر جزء من المخزون. فهذه التكاليف تمثل تكاليف فترة وليس تكاليف منتج.

ومن الوجهة النظرية، فإن مثل هذه المصروفات هي أحد بنود تكلفة المنتج التي لا تختلف عن سعر الشراء المبدئي وما يرتبط به من أعباء نقل ترتبط بالمنتج. فلماذا إذن لا تُعتبر هذه التكاليف بنود قابلة للتخزين؟. في بعض الصناعات تكون هذه الأعباء غير هامة نسبيا. وفي حالات أخرى، وخاصة عندما تكون مصروفات البيع جوهرية، تكون هذه التكلفة مرتبطة بصورة مباشرة بتكلفة البضاعة المباعة أكثر منها بالمخزون غير المباع. ورغم ذلك، فإنه في أغلب الحالات تكون هذه التكاليف، وخاصة المصروفات الإدارية، غير مرتبطة بصورة غير مباشرة بعملية الانتاج الحالية بصورة تجعل أي توزيع لها هو عملية عشوائية بحته. إن أحد الارشادات التي يمكن إتباعها في ذلك هو تحميل المخزون بتلك التكاليف التي لها علاقة مباشرة نسبيا بالكميات المنتجة. على سبيل المثال، إذا كانت الزيادة في المصروفات الإدارية تحدث دون زيادة موازية في المخزون، فإنه يكون هناك بعض المبرر لمعالجة التكلفة كعبء فترة على أساس أن كميات المخزون لم تتأثر.

وعادة مايتم إستنفاد تكاليف الفائدة المقترنة بتجهيز المخزون للبيع بمجرد تحملها وذلك بدعوى أن تكاليف الفائدة هي تكاليف تمويلية. ومع ذلك، فإن هناك من يقرر أن تكاليف الفائدة التي تتحملها المنشأة في تمويل الأنشطة المتعلقة بتجهيز المخزون للبيع تمثل تكلفة لهذا الأصل مثلها مثل المواد والعمالة والتكاليف الإضافية، ومن ثم

فإنه يجب رسملتها. وقد قرر FASB أن تكلفة الفائدة المتعلقة بالأصول التي يتم إنشاؤها للاستخدام الداخلي أو الأصول التي يتم إنتاجها كمشروعات مستقلة (مثل السفن، المشروعات العقارية) للبيع أو الاستئجار يجب رسملتها (أنظر SFAS No. 34) حيث ركز FASB على أن مثل هذه المشروعات المنفصلة يلزم لها وقت طويل ونفقات مبدئية جوهرية، ومن ثم فإنها عادة ما تتضمن مقادير كبيرة من تكلفة الفائدة. ولا يلزم رسملة تكاليف الفائدة المتعلقة بمخزون البضائع التي يتم إنتاجها بكميات كبيرة وبصورة متكررة لأن منفعة المعلومات الناتجة عن ذلك لا تبرر تكلفتها.

تكاليف التصنيع : Manufacturing Costs

كما أشرنا فيما سبق، فإن الشركة التي تقوم بتصنيع البضائع تستخدم ثلاثة حسابات للمخزن ـ هي المواد الخام، الانتاج تحت التشغيل والانتاج التام. حيث يضم مخزون الإنتاج تحت التشغيل والمنتجات التامة تكاليف المواد والعمل المباشر والتكاليف الصناعية الإضافية. وتتضمن تكاليف التصنيع الإضافية المواد غير المباشرة، العمل غير المباشر وبنود أخرى مثل الإهلاك، الضرائب، التأمين، التدفئة والكهرباء التي تتحملها الشركة في عملية التصنيع.

ويتشابه جزء تكلفة البضاعة المباعة في قائمة دخل الشركة الصناعية مع جزء تكلفة البضاعة المباعة في قائمة دخل الشركة التجارية. والفرق الأساسي بينهما هو إحلال تكلفة البضائع المصنعة خلال السنة محل التفاصيل المتعلقة بمشتريات البضاعة.

فإذا كان مخزون المنتجات التامة ١٦٠٠٠ج في بداية العام، ١٠٠٠٠ج في نهاية العام فإن جزء تكلفة البضاعة المباعة بقائمة الدخل سوف يظهر كما يلي:

تكلفة البضاعة المباعة :	
مخزون الإنتاج التام أول العام	١٦٠٠٠
تكلفة البضاعة المصنعة خلال العام	٤٧٥٠٠٠
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع	٤٩١٠٠٠
مخزون الانتاج التام آخر العام	١٠٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	٤٨١٠٠٠

وتتشابه القواعد الأساسية المطبقة في تصنيف حسابات المخزون بقائمة الدخل

والميزانية في كل من الشركات الصناعية والتجارية.

تحديد التكلفة المتغيرة مقابل تحديد التكلفة الكلية

Variable Costing Versus Absorbtion Costing

في نظام تحديد التكلفة المتغيرة variable costing system ـ والذي يُطلق عليه غالبا نظام تحميل التكاليف المباشرة ـ يجب تصنيف كل التكاليف إلى تكاليف متغيرة، وثابتة، فالتكاليف المتغيرة هي تلك التي تتغير بنسبة مباشرة مع التغيرات في المخرجات، في حين أن التكاليف الثابتة هي تلك التي تظل ثابتة مع التغيرات في المخرجات. وفي ظل تحديد التكلفة المتغيرة لا تُحمل على المنتجات التي يتم تصنيعها سوى التكاليف التي تتغير مباشرة مع التغيرات في حجم الانتاج. حيث تُحمل تكاليف المواد المباشرة والعمل المباشر والجزء المتغير من تكاليف التصنيع الإضافية على مخزون الانتاج تحت التشغيل والمنتجات التامة لتصبح فيما بعد جزءًا من تكلفة البضاعة المباعة. ولكن تكاليف التصنيع الاضافية الثابتة مثل الضرائب العقارية، والتأمين، إهلاك مبنى المصنع، وأجور المشرفين تعتبر تكاليف فترة ولا يُنظر إليها كجزء من تكاليف المنتجات التي يتم تصنيعها، حيث أن كل التكاليف الثابتة تُحمل كمصروفات على الفترة الجارية في ظل نظام تحديد التكلفة المتغيرة. ويُستخدم نظام تحديد التكلفة المتغيرة بواسطة الادارة الداخلية لأغراض إتخاذ القرار ولكن لا يُسمح بإستخدامه في القوائم المالية الخارجية.

وفي ظل نظام تحديد التكلفة الكلية ـ absorbing costing يتم إلصاق كل تكاليف التصنيع ـ سواء متغيرة أو، ثابتة مباشرة أو غير مباشرة ـ التي تتحملها المنشأة في عملية الانتاج على المنتج وتُدرج ضمن تكلفة المخزون. حيث تُحمل المواد المباشرة، العمل المباشرة وكل التكاليف الصناعية الاضافية ـ المتغير منها والثابت ـ على المخرجات وتُوزع على تكلفة البضاعة المباعة والمخزون. وتتطلب المبادىء المحاسبية المتعارف عليها GAAP إستخدام نظام تحديد التكلفة الكلية كأساس لتقويم المخزون لاعداد القوائم المالية. كما تطالب بعض الجهات الضريبية أحيانا بإستخدام نظام تحميل كلي معدل للتكلفة للأغراض الضريبية.

ويعتقد مؤيدوا نظام تحديد التكلفة المتغيرة أنه يوفر معلومات أكثر فائدة للادارة في صياغة سياسات التسعير وفي الرقابة على التكاليف من التقارير التي تُعد بإستخدام الطرق التقليدية لتحديد التكلفة الكلية. ولا يُعد نظام تحديد التكلفة المتغيرة مقبولاً لأغراض ضريبة الدخل أو للإستخدام في التقارير المالية المنشورة (التقرير المالي

الخارجي) بسبب أنها تقوم المخزون بأقل من اللازم . ولكن لأن تحديد التكلفة المتغيرة مفيد للادارة في إتخاذ القرارات، والرقابة على التكلفة وإعداد الموازنة، فإنه يشيع إستخدامه داخليا. ويمكن إجراء بعض التعديلات البسيطة نسبيا في نهاية الفترة المحاسبية لتحويل المخزون وتكلفة البضاعة المباعة المعدة على أساس تحديد التكلفة المتغيرة إلى أساس مقبول لأغراض ضريبة الدخل والتقرير المالي الخارجي .

معالجة خصومات الشراء : Treatment of Purchase Discounts

في بعض الأحيان يقرر عن خصومات الشراء في قائمة الدخل كإيرادات مماثلة لايراد الفائدة . ومع ذلك، فإن خصومات الشراء يجب تسجيلها كتخفيض للمشتريات أو تخفيض للمخزون، حيث أن تسجيلها كإيراد يعني أن الشركة تقوم بتسجيل دخل من المخزون قبل بيعه .

والحجة في معالجة خصومات الشراء كإيراد هي أنها تماثل الفائدة المكتسبة . فالخصم يمثل تخفيض يسمح به البائع لتعجيل السداد النقدي . ومع ذلك، فإن مثل هذه الحجة ذات منطق ضعيف، فالمشتري لا يُقرض البائع بأي حال من الأحوال، حيث أن المشتري يقوم بمجرد سداد فاتورة مشترياته، ويمثل المبلغ المدفوع تكلفة مثل هذه المشتريات .

ويُشير إستخدام حساب خصومات الشراء إلى أن الشركة تقرر عن المشتريات وحسابات الموردين بها بالقيمة الاجمالية . وتشير بعض المداخل الأخرى إلى تسجيل المشتريات وحسابات الموردين بقيمتها الصافية بعد الخصومات النقدية . حيث تعد هذه المعالجة أفضل بسبب :ـ

١ ـ انها تقدم تقرير مالي صحيح عن تكلفة الأصل وقيمة الإلتزام المتعلق به .

٢ ـ تمثل فرصة لقياس عدم كفاءة الادارة إذا لم تستفيد من الخصم . ففي المدخل الصافي يُسجل فشل الادارة في الاستفادة من الخصم خلال الفترة المحددة له في حساب خسارة خصومات الشراء . ولتوضيح الفرق بين المدخل الاجمالي، المدخل الصافي إفترض العمليات التالية :

المدخل الاجمالي	المدخل الصافي
مشتريات بمبلغ ١٠٠٠٠ج، ٢/١٠، صافي ٣٠ :ـ	
١٠٠٠٠ من حـ/المشتريات	٩٨٠٠ من حـ/ المشتريات
١٠٠٠٠ إلى حـ/الموردون	٩٨٠٠ إلى حـ/ الموردون

سداد فاتورة قيمتها ٤٠٠٠ج خلال فترة الخصم:

٤٠٠٠ من حـ/ الموردون	٣٩٢٠ من حـ/ الموردون
٨٠ إلى حـ/ خصومات الشراء	٣٩٢٠ إلى حـ/ النقدية.
٣٩٢٠ إلى حـ/ النقدية.	

سداد فاتورة قيمتها ٦٠٠٠ ج بعد فترة الخصم:

٦٠٠٠ من حـ/الموردون	٥٨٨٠ من حـ/ الموردين
٦٠٠٠ إلى حـ/ النقدية	١٢٠ من حـ/خصومات الشراء المضاعة
	٦٠٠٠ إلى حـ/ النقدية

وإذا إستخدام المدخل الاجمالي، يجب التقرير عن خصومات الشراء كتخفيض للمشتريات بقائمة الدخل. وإذا إستخدم المدخل الصافي، يجب إعتبار خصومات الشراء المضاعة مصروفا والتقرير عنها في جزء المصروفات والخسائر الأخرى بقائمة الدخل. ومع ذلك، فإن هناك الكثير ممن يعتقدون بأن الصعوبة التي يتضمنها إستخدام المدخل الصافي الذي يُعد أكثر تعقيداً غير مبررة بالقياس مع المنافع الناجمة عنه. وربما كان ذلك هو سبب انتشار إستخدام طريقة المدخل الاجمالي الأبسط. رغم أنها أقل منطقية. وعلاوة على ذلك، يقرر البعض أن الادارة تتردد في التقرير عن مقدار خصومات الشراء المضاعة بالقوائم المالية.

ماهو إفتراض تدفق التكلفة الذي يلزم إستخدامه ؟

WHAT COST FLOW ASSUMPTION SHOUD BE ADOPTED?

خلال أي فترة مالية من المحتمل أن تقوم الشركة بشراء بضائع بالعديد من الأسعار المختلفة. فإذا كان المخزون يتم تسعيره بالتكلفة، وتم إجراء العديد من عمليات الشراء بتكاليف مختلفة للوحدة، فإن هناك سؤال يبرز حول أسعار التكلفة التي يلزم إستخدامها. ومن الوجهة النظرية، فإن الفصل بين تكاليف الوحدات المختلفة والتمييز بين الوحدات المباعة وغير المباعة يبدو مثالياً، ولكن مثل هذا الاجراء لا يُعد مكلفاً فقط ولكنه مستحيل التحقيق. وعلى ذلك، فإن المحاسب يجب أن يلجأ للممارسة المستقرة التي تقضي بتطبيق أحد الإفتراضات المتعددة لتدفق تكاليف المخزون. ويُلاحظ أن هناك إختلاف كامل بين التدفق المادي الفعلي للبضائع وإفتراض تدفق التكلفة المستخدم. ولا يلزم وجود تطابق بين افتراض تدفق التكلفة المستخدم من ناحية والحركة المادية للسلع من ناحية أخرى. ويجب أن يكون الغرض الأساسي من إختيار

طريقة معينة هو إختيار الطريقة التي تعكس الدخل الدوري ـ في ظل الظروف المحيطة ـ بأوضح ما يمكن.

ولتوضيح ذلك، افترض أن شركة MART قامت بإجراء العمليات التالية خلال الشهر الأول للنشاط:ـ

التاريخ	المشتريات	المباع أو المصدر	الرصيد
٢ مارس	٢٠٠٠ وحدة بتكلفة ٤ج للوحدة		٢٠٠٠ وحدة
١٥ مارس	٦٠٠٠ وحدة بتكلفة ٤,٤ للوحدة		٨٠٠٠ وحدة
١٩ مارس		٤٠٠٠ وحدة	٤٠٠٠ وحدة
٣٠ مارس	٢٠٠٠ وحدة بتكلفة ٤,٧٥ للوحدة		٦٠٠٠ وحدة

من هذه المعلومات، يمكن حساب وحدات مخزون آخر المدة وقدرها ٦٠٠٠ وحدة، تكلفة البضائع المتاحة للبيع (مخزون أول المدة + المشتريات) وقدرها ٤٣٩٠٠ (٢٠٠٠×٤ + ٦٠٠٠×٤,٤ + ٢٠٠٠×٤,٧٥). ولكن يبقى التساؤل حول السعر أو الأسعار التي يلزم إستخدامها في تقييم الوحدات المخزونة آخر المدة وقدرها ٦٠٠٠ وحدة. تعتمد إجابة هذا التساؤل على إفتراض تدفق التكلفة الذي تستخدمه الشركة.

تمييز الوحدات
Specific Identification

تتطلب هذه الطريقة تمييز كل وحدة مباعة وكل وحدة باقية بالمخزون، بحيث تُدرج تكاليف الوحدات التي يتم بيعها ضمن تكاليف البضاعة المباعة في حين تُدرج تكاليف الوحدات غير المباعة ضمن تكلفة المخزون. ولا تُستخدم هذه الطريقة إلا في الحالات التي يمكن فيها عملياً إجراء فصل مادي بين عمليات الشراء المختلفة التي تمت بالمنشأة. حيث يمكن تطبيقها بنجاح في الحالات التي يتم فيها تداول عدد صغير نسبيا من البنود عالية التكلفة التي يسهل التمييز بينها. ففي تجارة التجزئة يضم ذلك بعض أنواع المجوهرات والسيارات والأثاث. وفي الشركات الصناعية يمكن تطبيقه على الأوامر الخاصة والعديد من المنتجات التي يتم تصنيعها في ظل نظام تكاليف الأوامر.

ولتوضيح هذه الطريقة، إفترض أن وحدات مخزون آخر المدة بشركة Mark السابقة وقدرها ٦٠٠٠ وحدة تضم ١٠٠٠وحدة من المشتري يوم ٢ مارس ٣٠٠٠ وحدة من المشتري يوم ١٥ مارس، ٢٠٠٠وحدة من المشتري يوم ٣٠ مارس، فإنه يمكن حساب مخزون آخر المدة وتكلفة البضاعة المباعة كما هو موضح فيما يلي:

التاريخ	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة	جملة التكلفة
٢ مارس	١٠٠٠	٤	٤٠٠٠
١٥ مارس	٣٠٠٠	٤,٤	١٣٢٠٠
٣٠ مارس	٢٠٠٠	٤,٧٥	٩٥٠٠
مخزون آخر المدة	٦٠٠٠		٢٦٧٠٠

تكلفة الوحدات المتاحة للبيع (سبق حسابها)	٤٣٩٠٠
(-) مخزون آخر المدة	٢٦٧٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	١٧٢٠٠

ومن الوجهة النظرية، فإن هذه الطريقة تبدو مثالية حيث تؤدي لمقابلة تكاليف فعلية بإيرادات فعلية والتقرير عن مخزون آخر المدة بتكاليف فعلية. وبمعنى آخر، فإنه في ظل هذه الطريقة يتطابق تدفق التكاليف مع التدفق المادي للسلع. ومع ذلك، فإنه بإمعان النظر ستتضح لنا بعض العيوب في إستخدام هذه الطريقة كأساس لتقويم المخزون وقياس الدخل.

فمن أوجه النقد الموجهة لهذه الطريقة أنها تمكن الشركة من التلاعب بصافي الدخل. على سبيل المثال، بفرض أن تاجر جملة قد إشترى بضاعة متماثلة تماماً في بداية العام بثلاثة أسعار مختلفة. فعند بيعه لجزء منها يمكنه إنتقاء البضاعة ذات السعر الأقل أو الأعلى لتحميلها على المصروفات وذلك بمجرد إنتقاء البضاعة التي يتم تسليمها للعميل من طلبية معينة. وعلى ذلك، فإن مدير الأعمال يمكنه التلاعب في صافي الدخل بمجرد تسليم العميل البضائع ذات السعر الأعلى ـ أو الأدنى ـ بناء على رغبته في التقرير عن صافي دخل أعلى أو أدنى خلال هذه الفترة.

وهناك مشكلة أخرى تتعلق بالتوزيع العشوائي للتكاليف الذي يحدث أحياناً مع بعض بنود المخزون. ففي بعض الحالات يكون من الصعب الربط بصورة كافية بين ـ على سبيل المثال ـ أعباء الشحن، تكاليف التخزين والخصومات وأحد بنود المخزون. وعندئذ يكون البديل هو توزيع هذه التكاليف بصورة عشوائية إلى حد ما، وهو ما يؤدي للإقلال من درجة دقة طريقة تمييز الوحدات المخزونة.

التكلفة المتوسطة Average Cost

كما هو واضح من الإسم، فإن طريقة التكلفة المتوسطة تقوم بتسعير البنود المخزونة

على أساس التكلفة المتوسطة لكل الوحدات المماثلة المتاحة خلال الفترة. ولتوضيح ذلك، فإنه بإفتراض أن شركة Mart قد إستخدمت نظام الجرد الدوري، يمكن حساب مخزون آخر الفترة وتكلفة البضاعة المباعة بإستخدام طريقة المتوسط المرجح كما يلي:

التاريخ	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة	جملة التكلفة
٢ مارس	٢٠٠٠	٤	٨٠٠٠
١٥ مارس	٦٠٠٠	٤,٤	٢٦٤٠٠
٣٠ مارس	٢٠٠٠	٤,٧٥	٩٥٠٠
جملة الوحدات المتاحة	١٠٠٠٠		٤٣٩٠٠

التكلفة المتوسطة المرجحة للوحدة = $\frac{٤٣٩٠٠}{١٠٠٠٠}$ = ٤,٣٩

المخزون بالوحدات = ٦٠٠٠ وحدة

مخزون آخر المدة = ٦٠٠٠وحدة × ٤,٣٩ = ٢٦٣٤٠

تكلفة البضاعة المتاحة للبيع	٤٣٩٠٠
(ـ) مخزون آخر المدة	٢٦٣٤٠
تكلفة البضاعة المباعة	١٧٥٦٠

وإذا كان لدى الشركة مخزون أول المدة فإنه يدخل ضمن جملة الوحدات المتاحة وجملة تكلفة البضاعة المتاحة عند حساب متوسط تكلفة الوحدة.

وهناك طريقة أخرى للتكلفة المتوسطة هي طريقة المتوسط المتحرك والتي تستخدم عند إمساك السجلات على أساس نظام الجرد المستمر. وفيما يلي تطبيق طريقة التكلفة المتوسطة على نظام الجرد المستمر.

التاريخ	وحدات مشتراة	وحدات مباعة أو صادرة	الرصيد
٢ مارس	(٢٠٠٠وحدة×٤ج للوحدة)٨٠٠٠		٢٠٠٠ × ٤ = ٨٠٠٠
١٥ مارس	(٦٠٠٠وحدة×٤,٤ج للوحدة)٢٦٤٠٠		٨٠٠٠×٤,٣=٣٤٤٠٠
١٩ مارس		(٤٠٠٠وحدة×٤,٣)=١٧٢٠٠	٤٠٠٠×٤,٣=١٧٢٠٠
٣٠ مارس	(٢٠٠٠وحدة×٤,٧٥)=٩٥٠٠		٦٠٠٠×٤,٤٥=٢٦٧٠٠

وكما يتضح مما سبق، يتم حساب متوسط تكلفة جديد للوحدة مع كل عملية شراء. ففي ١٥ مارس، وبعد شراء ٦٠٠٠ وحدة بتكلفة ٢٦٤٠٠ج، أصبح بالمخزون ٨٠٠٠ وحدة بتكلفة ٣٤٤٠٠ (٨٠٠٠+٢٦٤٠٠)، ليصبح متوسط تكلفة الوحدة ٤,٣. ويُستخدم هذا المتوسط في تحديد تكلفة المسحوب من المخزون حتى تتم عملية شراء أخرى حيث يُحسب متوسط تكلفة جديد للوحدة. وعلى ذلك، فإن تكلفة الوحدات المسحوبة بتاريخ ١٩ مارس وقدرها ٤٠٠٠ وحدة تبلغ ١٧٢٠٠ بسعر ٤,٣ للوحدة. وبعد شراء ٢٠٠٠ وحدة بتكلفة ٩٥٠٠ج في ٣٠ مارس يتحدد متوسط تكلفة جديد للوحدة قدره ٤,٤٥ يُستخدم لتقويم مخزون آخر المدة بمبلغ ٢٦٧٠٠.

ويُبرر إستخدام طرق التكلفة المتوسطة على أساس إعتبارات عملية وليس أسباب منطقية، حيث أنها سهلة في التطبيق وموضوعية ولا تخضع لعمليات التلاعب في الدخل كما هو الحال في طرق تسعير المخزون الأخرى. وعلاوة على ذلك، يعلن مؤيدوا طرق التكلفة المتوسطة أنه من المستحيل عادة قياس تدفق مادي محدد للمخزون. ومن ثم، فإنه من الأفضل تحديد تكلفة هذه البنود على أساس السعر المتوسط. وتكون هذه الحجة مقنعة بصفة خاصة عندما تكون البنود التي يتضمنها المخزون متجانسة في طبيعتها.

طريقة الوارد أولاً ـ صادر أولاً First - In, First - Out (FIFO)

تفترض هذه الطريقة أن السلع تُستخدم بنفس ترتيب شرائها، بمعنى أن السلع المشتراة أولاً هي السلع التي تُستخدم أولاً (في المنشآت الصناعية) أو تُباع أولاً (في المنشآت التجارية). وعلى ذلك، فإن المخزون المتبقي يجب أن يمثل أحدث المشتريات.

ولتوضيح ذلك، إفترض أن شركة Mart السابقة تستخدم نظام الجرد الدوري. حيث يمكن حساب تكلفة مخزون آخر المدة عن طريق أخذ تكلفة أحدث المشتريات والعودة للوراء حتى يتم إستكمال كل الوحدات المخزونة. ويمكن تحديد مخزون آخر المدة، تكلفة البضاعة المباعة في ظل هذه الطريقة كما يلي:

التاريخ	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة	جملة التكلفة
٣٠ مارس	٢٠٠٠	٤,٧٥	٩٥٠٠
١٥ مارس	٤٠٠٠	٤,٤٠	١٧٦٠٠

مخزون آخر المدة	٦٠٠٠		٢٧١٠٠
تكلفة الوحدات المتاحة للبيع		٤٣٩٠٠	
(ـ) مخزون اخر المدة		٢٧١٠٠	
تكلفة البضاعة المباعة		١٦٨٠٠	

وإذا إستخدم نظام الجرد المستمر بالكميات والمبالغ، يتم الصاق رقم التكلفة بكل عملية سحب. حيث ستتكون تكلفة الوحدات المسحوبة يوم ١٩ مارس وقدرها ٤٠٠٠وحدة من بنود مشتراة يوم ٢ مارس وبنود مشتراة يوم ١٥ مارس. وسيكون المخزون على أساس FIFO وباستخدام نظام الجرد الدوري بشركة Mart كما يلي:

التاريخ	وحدات مشتراة		وحدات مباعة أو صادرة	الرصيد	
٢ مارس	(٢٠٠٠وحدة×٤ج)	= ٨٠٠٠		٤×٢٠٠٠ =	٨٠٠٠
١٥مارس	(٦٠٠٠وحدة×٤,٤)	= ٢٦٤٠٠		٤×٢٠٠٠ ٤,٤×٦٠٠٠	٣٤٤٠٠
١٩مارس			١٦٨٠٠ ٤×٢٠٠٠ ٤,٤×٢٠٠٠	٤,٤× ٤٠٠٠ =	١٧٦٠٠
٣٠مارس	(٤,٧٥×٢٠٠٠)	= ٩٥٠٠		٤,٤×٤٠٠٠ ٤,٧٥×٢٠٠٠	٢٧١٠٠

حيث يبلغ مخزون آخر المدة في هذه الحالة ٢٧١٠٠ج وتكلفة البضاعة المباعة ١٦٨٠٠.

وفي كل الحالات التي تُستخدم فيها طريقة FIFO سيكون كل من المخزون وتكلفة البضاعة المباعة متماثلان في نهاية الشهر سواء تم إستخدام طريقة الجرد الدوري أو الجرد المستمر. حيث يرجع السبب في ذلك إلى أن نفس التكاليف ترد أولاً. ومن ثم تصدر أولاً سواء كانت تكلفة البضاعة المباعة تُحسب عند بيع البضائع على مدار الفترة المحاسبية (الجرد المستمر) أو تُحسب كمتبقي في نهاية الفترة المحاسبية (الجرد الدوري).

ومن أهداف إستخدام طريقة FIFO تطابق التدفق المادي للسلع. وعندما يكون التدفق المادي للسلع بالفعل يتم على أساس الوارد أولاً ـ صادر أولاً، فإن طريقة FIFO تقترب بصورة كبيرة من طريقة تمييز الوحدات المخزونة. وفي نفس الوقت، فإنها لا تسمح بالتلاعب في صافي الدخل حيث لا يكون للمنشأة حرية إنتقاء تكلفة لسلع معينة لتحميلها على المصروفات.

ومن المزايا الأخرى لطريقة FIFO إقتراب تكلفة مخزون آخر المدة من تكلفته الجارية. فلأن السلع التي ترد أولاً تُصرف أولاً، فإن مقدار مخزون آخر المدة سوف

يشمل أحدث المشتريات. ويكون هذا صحيحاً بصفة خاصة عندما يكون معدل دوران المخزون سريعاً. حيث يوفر هذا المدخل بصفة عامة تقريباً معقولاً للتكلفة الإستبدالية في الميزانية عندما لا تحدث تغيرات سعرية منذ آخر عملية شراء.

والإنتقاد الأساسي الموجه لهذه الطريقة هو أنها تؤدي لعدم مقابلة تكاليف جارية مع الايرادات الجارية بقائمة الدخل. حيث أن أقدم التكاليف هي التي تُقارن بالإيرادات الجارية، وهو ما قد يؤدي إلى تشويه أرقام مجمل الربح وصافي الدخل.

الموارد أخيراً ـ صادر أولاً **Last - In, First Out**

تقوم هذه الطريقة على مقابلة تكاليف أحدث الوحدات المشتراة بالإيرادات. وإذا كان نظام الجرد الدوري هو المستخدم، فسوف يُفترض أن تكلفة كل الكميات المباعة أو الصادرة خلال الفترة تأتي من أحدث المشتريات. ويتم تسعير مخزون آخر المدة بإستخدام الوحدات الإجمالية كأساس للحساب وبغض النظر عن التواريخ. حيث يفترض المثال التالي أن تكلفة الوحدات المسحوبة وقدرها ٤٠٠٠ وحدة تستوعب الوحدات المشتراة في ٣٠ مارس وقدرها ٢٠٠٠ وحدة وكذلك ٢٠٠٠ وحدة من المشتري يوم ١٥ مارس وقدره ٦٠٠٠ وحدة. وبذلك سيتم حساب المخزون وتكلفة البضاعة المباعة كما يلي:

التاريخ	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة	جملة التكلفة
٢ مارس	٢٠٠٠	٤	٨٠٠٠ ج
١٥ مارس	٤٠٠٠	٤,٤	١٧٦٠٠ ج
مخزون آخر المدة	٦٠٠٠		٢٥٦٠٠

الوحدات المتاحة للبيع	٤٣٩٠٠
(-) مخزون آخر المدة	٢٥٦٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	١٨٣٠٠

وعند إستخدام نظام الجرد المستمر بالكميات والمبالغ، يؤدي تطبيق طريقة LIFO لإختلاف أرقام مخزون آخر المدة وتكلفة البضاعة المباعة عما سبق كما يتضح مما يلي:

التاريخ	الوحدات المشتراة	الوحدات المباعة أو الصادرة	الرصيد
٢ مارس	(٢٠٠٠ وحدة×٤)=٨٠٠٠		٢٠٠٠×٤ ٨٠٠٠
١٥ مارس	(٦٠٠٠×٤,٤)=٢٦٤٠٠		٢٠٠٠×٤ ٦٠٠٠×٤,٤ ٣٤٤٠٠
١٩ مارس		٤٠٠٠×٤,٤=١٧٦٠٠	٢٠٠٠×٤ ٢٠٠٠×٤,٤ ١٦٨٠٠
٣٠ مارس	(٢٠٠٠×٤,٧٥)=٩٥٠٠		٢٠٠٠×٤ ٢٠٠٠×٤,٤ ٢٠٠٠×٤,٧٥ ٢٦٣٠٠

حيث أن رقم مخزون آخر المدة (٢٥٦٠٠) وتكلفة البضاعة المباعة (١٨٣٠٠) في ظل نظام الجرد الدوري وإستخدام طريقة LIFO قد إختلف عن مخزون آخر المدة (٢٦٣٠٠) وتكلفة البضاعة المباعة (١٧٦٠٠) في ظل نظام الجرد المستمر، ويرجع ذلك إلى أنه في الحالة الأولى تتم مقابلة جملة مسحوبات الشهر بجملة المشتريات خلال الشهر عند تطبيق طريقة LIFO ، في حين أنه في الحالة الثانية تتم مقابلة كل عملية سحب بالمشتريات السابقة عليها مباشرة. ففي الواقع تفترض طريقة الحساب الأولى أن تكلفة البضائع التي لم تكن قد تم شراؤها حتى ٣٠ مارس كانت مدرجة ضمن المباع أو الصادر بتاريخ ١٩ مارس

بعض القضايا الخاصة المتعلقة بفرض الوارد أخيراً صادر أولاً

SPECIAL ISSUES RELATED TO LIFO

تصفية المخزون المقوم على اساس الوارد أخيراً صادر أولاً

Lifo liquidation

حتى هذه النقطة ركزنا على مدخل السلع المحددة specific Lifo approach في المحاسبة عن المخزون بطريقة LIFO (وهو ما يُطلق عليه LIFO التقليدية للوحدة). وهذا المدخل غير واقعي عادة لسببين :ـ

١ ـ عندما يكون لدى الشركة العديد من بنود المخزون المختلفة، تكون التكلفة المحاسبية لتتبع كل بند من بنود المخزون عالية.

٢ ـ قد يحدث تآكل في مخزن LIFO بسهولة (وهو ما يُطلق عليه تصفية مخزون LIFO) ويؤدي هذا عادة إلى تشوية في رقم صافي الدخل وإلى مدفوعات ضريبية جوهرية.

ولفهم مشكلة تصفية مخزون LIFO بفرض أن شركة Carmen لديها ٣٠٠٠٠ رطل من الصلب بالمخزن في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ محددة التكلفة على أساس مدخل السلع المحددة في LIFO كما يلي:

	مخزون آخر المدة (١٩٩٣)		
	أرطال	تكلفة الوحدة	تكلفة LIFO
١٩٩٠	٨٠٠٠	٤	٣٢٠٠٠
١٩٩١	١٠٠٠٠	٦	٦٠٠٠٠
١٩٩٢	٧٠٠٠	٩	٦٣٠٠٠
١٩٩٣	٥٠٠٠	١٠	٥٠٠٠٠
	٣٠٠٠٠		٢٠٥٠٠٠

فمخزون آخر سنة ١٩٩٣ بالشركة يضم تكاليف من فترات سابقة. حيث تُعرف هذه التكاليف بالطبقات Layers، وتُعرف الطبقة الأولى الطبقة الأساسية Base layer فقد أرتفعت أسعار الصلب على مدى الفترات الأربع. وفي سنة ١٩٩٤ واجهت شركة Carmen عجز في الصلب وكان عليها أن تقوم بتصفية مخزونها وفي نهاية سنة ١٩٩٤ لم يتبق بالمخزون سوى ٦٠٠٠ رطل فقط. ولأن الشركة تستخدم طريقة LIFO، فإن الطبقة الأحداث هي التي تُصفى أولاً ـ ١٩٩٣ ـ تليها طبقة سنة ١٩٩٢ وهكذا. وينتج عن ذلك مقابلة تكاليف من فترات سابقة مع إيرادات مبيعات مقرر عنها بقيم جارية بما يؤدي لتشويه صافي الدخل وزيادة المدفوعات الضريبية خلال هذه الفترة. ولسوء الحظ، فإن عمليات تصفية مخزون LIFO قد تحدث بصورة متكررة مع إستخدام مدخل السلع المحددة في طريقة LIFO.

طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً: مجموعات سلعية Specific Goods Pooled Lifo

للتغلب على مشاكل تصفية مخزون Lifo وتبسيط عملية المحاسبة، يتم وضع السلع في مجموعات Pools، حيث تتكون المجموعة من بنود ذات طبيعة متماثلة. وعلى ذلك، فبدلاً من الاكتفاء بالوحدات المتطابقة تماماً، يتم تجميع عدد من الوحدات المتماثلة والمحاسبة عنها معا. ولتوضيح ذلك، أفترض أن شركة Mary في السنة الأولى للنشاط كان لديها أربع أنواع من المواد الخام تمثل المكونات الأساسية لعملية تصنيع زيوت الشعر وهي العطور، الشمع، النباتات العطرية والصمغ، وقد قامت بتجميع هذه

البنود معاً في مخزون أول المدة (الطبقة الأساسية) كما يلي:

مخزون أول المدة (الطبقة الأساسية)

المواد الخام	الكمية	السعر	الاجمالي
العطور	٢٤٠٠٠ رطل	٤	٩٦٠٠٠
الشمع	٣٦٠٠٠	٦,١	٢١٩٦٠٠
النباتات العطرية	٢٢٠٠٠	٩	١٩٨٠٠٠
الصمغ	٨٠٠٠	٣,٣	٢٦٤٠٠
	٩٠٠٠٠		٥٤٠٠٠٠

متوسط تكلفة الوحدة ٦ج

وتبلغ التكلفة المتوسطة للرطل في مخزون المدة (الطبقة الأساسية) ٦ج للرطل. وفيما يلي الصفقات التي تمت بشركة Mary خلال الفترة التالية:

مخزون أول المدة		المشتريات			الصفقات: المنصرف	مخزون آخر المدة
المواد الخام	الكمية	كمية	سعر	إجمالي	كميات مستخدمة	كمية
عطور	٢٤٠٠٠ رطل	٣٠٠٠٠ رطل	٤,٥ج	١٣٥٠٠٠ج	٣٠٠٠٠رطل	٢٤٠٠٠
شمع	٣٦٠٠٠	٤٠٠٠٠	٦,٤ج	٢٥٦٠٠٠	٤٢٠٠٠	٣٤٠٠٠
نباتات عطرية	٢٢٠٠٠	٣٥٠٠٠	١٠	٣٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢٧٠٠٠
صمغ	٨٠٠٠	١٥٠٠٠	٥	٧٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٨٠٠٠
	٩٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠		٨١٦٠٠٠	١١٧٠٠٠	٩٣٠٠٠

تكلفة متوسطة للرطل
٦,٨

حيث تبلغ التكلفة المتوسطة للرطل من مشتريات الفترة الحالية ٦,٨ج، ويُستخدم هذا المتوسط في تقويم أي زيادة تطرأ على المخزون خلال الفترة الجارية. ولأن إجمالي المخزون في نهاية المدة أكبر من إجمالي المخزون في بدايتها بمعدل ٣٠٠٠ رطل (٩٣٠٠٠-٩٠٠٠٠)، فإن مخزون آخر المدة يُحسب كما يلي:

	الكمية	السعر	الاجمالي
مخزون أول المدة (الطبقة الأساسية)	٩٠٠٠٠ رطل	٦	٥٤٠٠٠٠
الزيادة خلال العام (الطبقة التالية)	٣٠٠٠	٦,٨	٢٠٤٠٠
	٩٣٠٠٠ رطل		٥٦٠٤٠٠

وبإستخدام مدخل السلع المجمعة في طريقة Lifo ، تقل إحتمالات حدوث تصفية للمخزون حيث أن الإنخفاض في كمية صنف معين في المجمع تقابله زيادة في كمية صنف آخر. على سبيل المثال، فقد إنخفضت كمية الشمع بشركة Mary من بداية لنهاية الفترة بمقدار ٢٠٠٠رطل (٣٦٠٠٠-٣٤٠٠٠) ولكن قابلتها زيادة في النباتات العطرية.

طريقة Lifo بالقيمة النقدية **Dallar - value Lifo**

يؤدي استخدام مدخل السلع المجمعة إلى إستبعاد بعض أوجه القصور الموجهة لطريقة Lifo التقليدية في المحاسبة عن المخزون. حيث يستخدم هذا المدخل المجمع الكميات كأساس للقياس. ومع ذلك، فإنه يؤدي إلى مشاكل أخرى.

أولاً: أن أغلب الشركات تقوم بتغيير مزيج المنتجات والمواد الخام وطرق الإنتاج بها بصورة مستمرة. فالمنشأة التي كانت تعمل يوماً ما في تصنيع عربات القطارات، قد تعمل الآن في صناعة السيارات أو الطائرات. والشركة التي كانت تستخدم القطن في صناعة المنسوجات قد تستخدم الألياف الصناعية الآن. فإذا إستخدم مدخل التجميع على أساس الكميات، فإن ذلك يعني ضرورة إعادة تعديل هذا المجمع بصورة مستمرة، وهي عملية قد تكون مستهلكة للوقت والتكلفة.

ثانياً: إذا كان هذا المدخل عملياً، فإنه قد ينتج تآكل للطبقات (تصفية مخزون Lifo) ولاتتحقق أغلب منافع إستخدام طريقة Lifo في تحميل التكلفة. فقد يحدث تآكل في الطبقات بسبب إحلال سلعة أو مادة معينة في المجمع محل سلعة أو مادة أخرى إما بصورة مؤقتة أو دائمة. وقد يحدث هذا الإحلال لأسباب تنافسية أو لمجرد حدوث نقص في مادة معينة. وبغض النظر عن السبب، فإن البند الجديد قد لايكون مماثلاً لغيره بدرجة تكفي لمعالجته كجزء من المجمع القديم، ومن ثم فإن أية أرباح تضخمية مؤجلة deferred وتخص السلع القديمة قد يكون من الضروري الإعتراف بتحققها

عند إستبدال هذه السلع القديمة .

وللتغلب على المشاكل الخاصة بتعديل بنود المجمع وتآكل الطبقات، تم إبتكار طريقة Lifo بالقيمة النقدية . والخاصية الأساسية لطريقة Lifo بالقيمة النقدية هي أن الزيادة والتخفيض في المجمع تُحدد وتُقاس على أساس القيمة النقدية الاجمالية وليس كمية السلع المادية في مجمع المخزون .

ويتميز هذا المدخل بميزتين أساسيتين عن مدخل الوحدات المجمعة . الأولى أنه يمكن ضم مدى أوسع من السلع في مجمع مخزون Lifo الثانية ، أنه في ظل مجمع Lifo بالقيمة النقدية، فإنه يُسمح بإجراء عملية إحلال إذا كانت المادة الجديدة مماثلة في طبيعتها، أوذات إستخدام مماثل أو يمكن أن تُستبدل إحداهما بالأخرى (على عكس ذلك، فإنه في طريقة الوحدات المجمعة فإنه لا يمكن إحلال بند محل آخر إلا إذا كان مطابقاً له بصورة ظاهرة) .

وعلى ذلك، فقد يصعب حدوث تآكل لطبقات Lifo بإستخدام أساليب القيمة النقدية بالمقارنة بطريقة مجمع الوحدات . وبسبب هذه المزايا، فإن طريقة Lifo بالقيمة النقدية ينتشر إستخدامها في الممارسة . حيث لاتُستخدم مداخل Lifo التقليدية سوى في الحالات التي يستخدم فيها عدد محدود من السلع ولا يُتوقع تغير مزيج المنتج إلا بصورة ضئيلة .

وفي ظل طريقة Lifo بالقيمة النقدية من المحتمل أن يُوضع كل المخزون في مجمع واحدة رغم أنه من الشائع إستخدام العديد من المجمعات . وبصفة عامة، فإنه كلما زاد عدد السلع التي يضمها المجمع الواحد، كلما زاد إحتمال إستعواض الانخفاض في كميات سلع معينة بالزيادة في كميات سلع أخرى داخل نفس المجمع، بما يؤدي لتجنب عملية تصفية طبقات Lifo ويترتب على ذلك أن إنخفاض عدد المجمعات يعني إنخفاض التكلفة وإنخفاض فرصة تآكل طبقات Lifo.

مثال على طريقة Lifo بالقيمة النقدية : لتوضيح هذه الطريقة، إفترض أن طريقة Lifo بالقيمة النقدية قد إستخدمت للمرة الأولى (فترة الأساس) في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ ، وأن قيمة المخزون بالأسعار الجارية في ذلك التاريخ كانت ٢٠٠٠٠ ج ، وأن مخزون ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ بالأسعار الجارية بلغ ٢٦٤٠٠ج . ولا يجب أن نستنتج من ذلك أن كمية المخزون قد زادت بنسبة ٣٢٪ خلال العام (٢٦٤٠٠÷٢٠٠٠٠= ١٣٢٪) . والسؤال الأول هو ماهي قيمة مخزون آخر المدة على أساس الأسعار في بداية المدة ؟

بفرض أن الأسعار قد زادت بنسبة ٢٠٪ خلال العام، فإن مخزون آخر المدة بأسعار أول المدة يبلغ ٢٩٤٠٠ ÷ ١٢٠٪). وعلى ذلك، فإن كمية المخزون قد زادت بنسبة ١٠٪، أو من ٢٠٠٠٠ج إلى ٢٢٠٠٠ج على أساس الأسعار في بداية العام.

والخطوة التالية هي تسعير هذه الزيادة الحقيقية. حيث أن هذه الزيادة الحقيقية التي تبلغ ٢٠٠٠ج تُقوم على أساس أسعار آخر العام بمبلغ ٢٤٠٠(٢٠٠٠×١٢٠٪). وعند إضافة هذه الزيادة (الطبقة) وقدرها ٢٤٠٠ج إلى مخزون أول المدة وقدره ٢٠٠٠٠ج ينتج جملة مخزون آخر المدة وقدره ٢٢٤٠٠ كما يلي:

الطبقة الأولى ـ (مخزون أول المدة) على أساس ١٠٠	٢٠٠٠٠
الطبقة الثانية ـ (زيادة سنة ١٩٩٣) على أساس ١٢٠	٢٤٠٠
مخزون Lifo بالقيمة النقدية في ٣١ديسمبر ١٩٩٣	٢٢٤٠٠

ويجب التأكيد على أن الطبقة الجديدة لا تتكون إلا إذا كان مخزون آخر المدة بأسعار سنة الأساس يتجاوز مخزون أول المدة بأسعار سنة الأساس. ولا يُحسب رقم قياسي جديد الا عندما تتكون طبقة جديدة.

مثال شامل على طريقة Lifo بالقيمة النقدية: لتوضيح إستخدام طريقة Lifo بالقيمة النقدية في حالات أكثر تعقيداً، إفترض أن شركة Bismark قد عرضت المعلومات التالية:

٣١ ديسمبر	المخزون بأسعار نهاية العام	÷ الرقم القياسي للأسعار (نسبة مئوية)	= مخزون آخر المدة بأسعار سنة الأساس
١٩٩٠(سنة الأساس)	٢٠٠٠٠٠	١٠٠	٢٠٠٠٠٠
١٩٩١	٢٩٩٠٠٠	١١٥	٢٦٠٠٠٠
١٩٩٢	٣٠٠٠٠٠	١٢٠	٢٥٠٠٠٠
١٩٩٣	٣٥١٠٠٠	١٣٠	٢٧٠٠٠٠

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ يبلغ مخزون آخر المدة في ظل طريقة Lifo بالقيمة النقدية ٢٠٠٠٠٠ج محسوب كما يلي:

مخزون آخر المدة بأسعار سنة الأساس		الطبقة بأسعار سنة الأساس		الرقم القياسي للأسعار (نسبة مئوية)		مخزون آخر المدة بتكلفة Lifo
٢٠٠٠٠٠		٢٠٠٠٠٠	×	١٠٠	=	٢٠٠٠٠٠

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩١ تشير مقارنة مخزون آخر المدة بأسعار سنة الأساس (٢٦٠٠٠٠) مع مخزون أول المدة بأسعار سنة الأساس (٢٠٠٠٠٠) إلى أن كمية البضائع قد زادت بما قيمته ٦٠٠٠٠ج (٢٦٠٠٠٠ـ٢٠٠٠٠٠). ويتم تسعير هذه الزيادة (الطبقة) حسب الرقم القياسي لنهاية ١٩٩١ وهو ١١٥٪ للوصول إلى طبقة جديدة قيمتها ٦٩٠٠٠. وبذلك يُقدر مخزون آخر سنة ١٩٩١ بمبلغ ٢٦٩٠٠٠ وهي مخزون أول المدة وقدره ٢٠٠٠٠٠ج بالاضافة للطبقة الجديدة وقدرها ٦٩٠٠٠. ويوضح الجدول التالي هذه الحسابات:ـ

حساب مخزون آخر سنة ١٩٩١

مخزون آخر المدة بأسعار سنة الأساس		الطبقة بأسعار سنة الأساس		الرقم القياسي للأسعار (نسبة مئوية)		مخزون آخر المدة بتكلفة Lifo
	١٩٩٠	٢٠٠٠٠٠ ج	×	١٠٠	=	٢٠٠٠٠٠ج
٢٦٠٠٠٠ج	١٩٩١	٦٠٠٠٠ ج	×	١١٥	=	٦٩٠٠٠ج
		٢٦٠٠٠٠				٢٦٩٠٠٠

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ تشير مقارنة مخزون آخر المدة بأسعار سنة الأساس (٢٥٠٠٠٠) مع مخزون أول المدة بأسعار سنة الأساس (٢٦٠٠٠٠) إلى أن كمية السلع انخفضت بما قيمته ١٠٠٠٠ (٢٥٠٠٠٠ـ٢٦٠٠٠٠). وإذا كان مخزون آخر المدة بأسعار سنة الأساس أقل من مخزون أول المدة بأسعار سنة الأساس، فإن قيمة الانخفاض يجب طرحها من أحدث طبقة مضافة. وعندما يحدث هذا الانخفاض فإنه يجب رفع الطبقات السابق إضافتها على أساس الأسعار التي كانت موجودة عند الإضافة. فإنه يجب رفع الطبقات السابقة إضافتها على أساس الأسعار التي كانت موجودة عند الاضافة، وفي حالة شركة Bismark يعني ذلك أن الإنخفاض الذي يبلغ ١٠٠٠٠ج بأسعار سنة الأساس يجب حذفه من الطبقة المضافة سنة ١٩٩١ وقدرها ٦٠٠٠٠ج بأسعار سنة الأساس على أن يتم تقويم الرصيد بأسعار سنة الأساس وقدره ٥٠٠٠٠ج (٦٠٠٠٠ـ١٠٠٠٠) بإستخدام الرقم القياسي للأسعار سنة ١٩٩١ وقدره

١١٥٪ لتبلغ قيمتها ٥٧٥٠٠ (٥٠٠٠٠×١١٥٪). وبذلك يبلغ مخزون آخر المدة ٢٥٧٥٠٠ ويضم مخزون أول المدة وقدره ٢٠٠٠٠٠ج والطبقة الثانية وقيمتها ٥٧٥٠٠، وتتضح الحسابات الخاصة بسنة ١٩٩٢ كما يلي:

حساب قيمة مخزون آخر سنة ١٩٩٢

مخزون آخر المدة بأسعار سنة الأساس	الطبقة بأسعار سنة الأساس	الرقم القياسي للأسعار (نسبة مئوية)	مخزون آخر المدة بتكلفة Lifo
	١٩٩٠ ٢٠٠٠٠٠ ج ×	١٠٠ =	٢٠٠٠٠٠ج
٢٥٠٠٠٠ج	١٩٩١ ٥٠٠٠٠ ج ×	١١٥ =	٥٧٥٠٠ج
	٢٥٠٠٠٠		٢٥٧٥٠٠

ويجب ملاحظة أنه إذا تم إستبعاد طبقة معينة (أو جزء منها) فإنه لا يمكن إعادة تكوينها مرة أخرى في فترات تالية، بمعنى أنها تختفي للأبد.

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٣، تشير مقارنة مخزون آخر المدة بأسعار سنة الأساس (٢٧٠٠٠٠) مع مخزون أول المدة بأسعار سنة الأساس (٢٥٠٠٠٠) إلى أن كمية البضائع قد زادت بما قيمته ٢٠٠٠٠ج (٢٧٠٠٠٠ـ٢٥٠٠٠٠) بأسعار سنة الأساس. وبعد تحويل الزيادة بإستخدام الرقم القياسي لسنة ١٩٩٣ يبلغ مخزون آخر السنة ٢٨٣٥٠٠ ويتكون من الطبقة الأساسية وقدرها ٢٠٠٠٠٠، طبقة سنة ١٩٩١ وقدرها ٥٧٥٠٠، وطبقة سنة ١٩٩٣ وقدرها ٢٦٠٠٠ (٢٠٠٠٠×١٣٠٪). ويتضح ذلك مما يلي:

حساب مخزون آخر سنة ١٩٩٣

مخزون آخر المدة بأسعار سنة الأساس	الطبقة بأسعار سنة الأساس	الرقم القياسي للأسعار (نسبة مئوية)	مخزون آخر المدة بتكلفة Lifo
	١٩٩٠ ٢٠٠٠٠٠ ج ×	١٠٠ =	٢٠٠٠٠٠ج
٢٧٠٠٠٠ج	١٩٩١ ٥٠٠٠٠ ج ×	١١٥ =	٥٧٥٠٠ج
	١٩٩٣ ٢٠٠٠٠ ج ×	١٣٠ =	٢٦٠٠٠ج
	٢٧٠٠٠٠		٢٨٣٥٠٠

ويجب أن يتساوى مخزون آخر المدة بأسعار سنة الأساس دائماً مع مجموع الطبقات بأسعار سنة الأساس؛ حيث أن التأكد من ذلك بصفة مستمرة سوف يضمن صحة العمليات الحسابية لطريقة Lifo بالقيمة النقدية.

إختيار الرقم القياسي للأسعار Selecting a Price Index

من الأسئلة التي لم نتعرض لها حتى الآن فيما يتعلق بطريقة Lifo بالقيمة النقدية، كيف يتحدد الرقم القياسي للأسعار؟ تستخدم العديد من الشركات الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار الذي تنشره الجهات الحكومية دورياً، كما أنها قد تستخدم أيضا الأرقام القياسية الخاصة بسلع معينة والتي تقوم بإعدادها العديد من الإتحادات التجارية.

وعندما لا يوجد رقم قياسي خارجي معين متاح أو ملائم للإستخدام، قد تقوم الشركة بحساب رقم قياسي للأسعار داخلي خاص بها. فالغرض من الرقم القياسي هو تسعير مخزون آخر المدة بأحدث التكاليف الجارية. وتتحدد التكاليف الجارية عادة بالإشارة إلى التكلفة الفعلية لأحدث البضائع المشتراة. ويوفر الرقم القياسي للأسعار مقياسا للتغير في مستويات السعر أو التكلفة سنة الأساس والسنة الحالية، ويتم حساب رقم قياسي خاص لكل سنة بعد سنة الأساس. والمعادلة العامة لحساب الرقم القياسي كما يلي:

$$\text{الرقم القياسي للسنة الحالية} = \frac{\text{مخزون آخر السنة بالتكلفة الجارية}}{\text{مخزون آخر السنة بتكلفة سنة الأساس}}$$

ويُعرف هذا المدخل عادة بطريقة الإمتداد المزدوج double extension، حيث يتم مد وحدات المخزون على أساس كل من أسعار سنة الأساس وأسعار السنة الحالية. ولتوضيح ذلك، إفترض أن مخزون سنة الأساس بشركة Taledn (١ يناير ١٩٩٣) كان يتركب مما يأتي:

البنود	الكمية	تكلفة الوحدة	التكلفة الكلية
A	١٠٠٠	٦	٦٠٠٠
B	٢٠٠٠	٢٠	٤٠٠٠٠
مخزون أول يناير ١٩٩٣ بتكاليف سنة الأساس			٤٦٠٠٠

ويشير فحص المخزون في آخر المدة الى وجود ٣٠٠٠ وحدة من البند A و ٦٠٠٠ وحدة من البند B في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣، وكانت أحدث المشتريات المتعلقة بهذه البنود كما يلي:

البنود	تاريخ الشراء	الكمية المشتراة	تكلفة الوحدة
A	١ ديسمبر ١٩٩٣	٤٠٠٠	٧ ج
B	١٥ ديسمبر ١٩٩٣	٥٠٠٠	٢٥
B	١٦ ديسمبر ١٩٩٣	١٠٠٠	٢٢

ويتم إجراء إمتداد مزدوج للمخزون كما يلي:

	مخزون آخر المدة بتكاليف سنة الأساس			مخزون آخر المدة بتكاليف الجارية		
البند	الوحدات	تكلفة الوحدة سنة الأساس	الأجمالي	الوحدات	تكلفة جارية للوحـدة	الأجمالي
A	٣٠٠٠	٦	١٨٠٠٠	٣٠٠٠	٧	٢١٠٠٠
B	٦٠٠٠	٢٠	١٢٠٠٠٠	٥٠٠٠	٢٥	١٢٥٠٠٠
B				١٠٠٠	٢٢	٢٢٠٠٠
			١٣٨٠٠٠			١٦٨٠٠٠

وبعـد إجـراء إمتـداد مزدوج للمخزون تُستخدم المعادلة السابقة في وضع الرقم القياسي للسنة الحالية كما يلي

$$\frac{\text{مخزون آخر المدة بالتكلفة الجارية}}{\text{مخزون آخر المدة بتكلفة الأساس}} = \frac{١٦٨٠٠٠}{١٣٨٠٠٠} = ٪١٢١,٧٤$$

وعندئذ يُطبق هذا الرقم القياسي على الطبقة المضافة خلال سنة ١٩٩٣. ويُلاحظ في هذا المثال أن شركة Taleda قد إستخدمت أحدث المشتريات الفعلية في تحديد التكلفة الجارية، وقد تُستخدم مداخل أخرى أيضا مثل Fifo أو التكلفة المتوسطة. وبغض النظر عن إفتراض تدفق التكلفة المستخدم، فإنه من الضروري الثبات عليه من فترة لأخرى.

ويعتبر إستخـدام طريقة الامتداد المزدوج مستهلكاً للوقت وصعباً في التطبيق في الحالات التي تحدث فيها تغيرات تقنية جوهرية أو التي يوجد بها عدد من البنود، حيث يعني ذلك أنه مع مرور الوقت يلزم تحديد تكلفة أساس جديدة للمنتجات الجديدة مع ضرورة الإحتفاظ بتكلفة أساس لكل بند في المخزون على حدة.

المقارنة بين مداخل طريقة Lifo : Lifo Approaches - A Comparison

تم في هذا الفصل عرض ثلاثة مداخل مختلفة لحساب Lifo وهي طريقة Lifo بالسلع المحددة، طريقة Lifo بتجميع الوحدات، وطريقة Lifo بالقيمة النقدية. وكما سبق القول، فإن إستخدام طريقة Lifo بالسلع المحددة يُعتبر أمر غير واقعي حيث أن أغلب الشركات يوجد لديها عدد كبير من البضائع في مخزون نهاية المدة ويؤدي تسعيرها على أساس الوحدة الى إضاعة الكثير من الوقت والتكلفة.

وكما ذُكر أيضاً، فإن طريقة تجميع الوحدات تؤدي لتخفيض تكاليف إمساك الدفاتر، كما أن تآكل شرائح المخزون يكون أكثر صعوبة في ظلها لأن الإنخفاض في كمية معينة بالمجمع يقابله زيادة في كمية أخرى. ومع ذلك، فإن مدخل التجميع بإستخدام الكميات كأساس للقياس قد يؤدي إلى حالات تصفية لمخزون Lifo

ونتيجة لذلك، فإن أغلب الشركات التي تستخدم نظام Lifo حالياً تطبق طريقة Lifo بالقيمة النقدية. ورغم أن هذا المدخل قد يبدو معقداً، فإن المنطق الذي يقوم عليه والعمليات الحسابية له تكون بسيطة إلى حد كبير بمجرد تحديد الرقم القياسي المناسب.

ولا يعني ذلك أن طريقة Lifo بالقيمة النقدية تخلو من المشاكل. فإختيار البنود التي تُدرج في المجمع قد يكون إجتهادياً رغم أن هذا التحديد يعتبر هاماً إلى حد بعيد لأن التلاعب في تحديد بنود المجمع بدون مبرر نظري يمكن أن يؤثر على صافي الدخل المقرر عنه. فقد تقوم الشركات بتحديد مجمعات للبنود بصورة يسهل تصنيفها. ونتيجة لذلك، فعندما ترغب الشركة في زيادة دخلها يتم تخفيض مستوى المخزون، ومن ثم مقابلة بنود مخزون بتكلفة منخفضة مع إيرادات جارية.

مزايا وعيوب مداخل LIFO

في بعض الحالات قد يقترب تدفق التكلفة في ظل طريقة Lifo من التدفق المادي للسلع إلى داخل المخزون وخارجه. على سبيل المثال، فإنه في حالة هرم الفحم يمكن ملاحظة أن الكميات التي تضاف أخيراً للهرم في بعض الحالات هي الكميات التي تُسحب أولاً لأن أداة النقل لن تأخذ الفحم من قاع الهرم. ولذلك فالفحم الذي يؤخذ أولا هو الفحم الذي أُضيف للهرم أخيراً.

ولأن حالة هرم الفحم هي إحدى الحالات القليلة التي يتفق فيها التدفق المادي

الفعلي مع تدفق تكلفة Lifo ، فإن أغلب مؤيدي طريقة Lifo يستخدمون حجج أخرى لتبرير الإستخدام الواسع لها في الممارسة ، كما يلي :

المزايا الأساسية لطرق Lifo: Major Advantages of LIFO

المقابلة : ففي طريقة Lifo تتم مقابلة أحدث التكاليف بالايرادات الجارية لتوفير قياس أفضل للدخل. وخلال فترات التضخم، يشكك الكثيرون في مدى صحة الدخل في ظل طرق التسعير الأخرى، ويشيرون الى أن الفشل في مقابلة التكاليف الجارية بالايرادات الجارية يخلق أرباح «ورقية» وما يُعرف بأرباح المخزون. حيث تنتج أرباح المخزون عندما تكون تكاليف المخزون التي تتم مقابلتها بالمبيعات أقل من التكلفة الاستبدالية للمخزون. وبذلك تُقدر تكلفة البضاعة المباعة بأقل من اللازم ويُعتبر رقم الربح أكبر من اللازم. وعن طريق إستخدام Lifo (بدلاً من الطرق الأخرى مثل Fifo) تتم مقابلة تكاليف جارية بالإيرادات ومن ثم تقل أرباح المخزون.

المنافع الضريبية : تُعد المنافع بالضريبية هي السبب الرئيسي في شيوع إستخدام طريقة Lifo. فطالما أن مستوى الأسعار في تزايد وكميات المخزون لا تنخفض، يحدث تأجيل deferral في ضريبة الدخل لأن البنود المشتراة حديثاً بأسعار أعلى هي التي تُقابل بالايرادات. وحتى إذا ما إنخفضت مستويات الأسعار بعد ذلك ، فإن الشركة تكون قد إستفادت بتأجيل مؤقت في مصروف ضريبة الدخل.

تحسين التدفقات النقدية ترتبط هذه الميزة بالمنافع الضريبية السابقة ، لأن الضرائب يجب سدادها نقداً. ونتيجة لذلك، فإن بعض الشركات التي لا تحصل على المنافع الضريبية لطريقة Lifo تضطر للإقتراض لتمويل عملية إحلال مستويات المخزون الحالية ، وقد تكون تكاليف الفائدة عالية. وحتى إذا كان لدى الشركة النقدية الكافية لسداد الضرائب، فإن إستخدام طريقة Lifo يسمح للإدارة بإستثمار هذه المبالغ وتحقيق عائد لا تحققه الشركة التي تستخدم طريقة Fifo.

وقاية الأرباح المستقبلية : Future Earnings Hedge

فمع إستخدام طريقة Lifo ، لن يتأثر دخل الشركة المقرر عنه في المستقبل بصورة جوهرية بإنخفاض أسعار المواد المخزونة في المستقبل. فطريقة Lifo تستبعد أو تحد بصورة جوهرية من حالات تخفيض قيمة المخزون المقرر عنها write downs إلى أسعارها السوقية نتيجة لانخفاض الأسعار. ويرجع السبب في ذلك إلى أنه طالما أن المخزون الأحدث هو الذي يُباع أولاً ، فلن يوجد مخزون كبير في نهاية الفترة مقيم بأسعار عالية

بحيث يتأثر بإنخفاض الأسعار. وعلى عكس ذلك، فإن المخزون الذي تُحدد تكلفته بطريقة Fifo يكون أكثر عرضة لإنخفاض السعر، وهو ما قد يؤدي لإنخفاض صافي الدخل بصورة جوهرية.

العيوب الأساسية لطرق LIFO Major Disadvantages of LIFO Approaches

الأرباح المنخفضة: حيث ينظر أغلب مديري الشركات إلى الأرباح الأقل التي يُقرر عنها في ظل طريقة Lifo في الفترات التضخمية كأحد عيوب الطريقة ويفضلون زيادة الأرباح المقرر عنها على تخفيض الضرائب. حيث يخشى بعض المديرين أن يُسيء المستثمرون فهم التحول المحاسبي نحو إستخدام طريقة Lifo وما ينتج عنه من إنخفاض في الأرباح بما قد يؤدي لإنخفاض أسعار أسهم الشركة. ولكن في الواقع، هناك من الدلائل ما يؤدي لرفض هذه المقولة. حيث أن هناك تشكك كبير حالياً في الأرباح المحددة في ظل طرق أخرى غير Lifo تظهر آثاره في أسعار الأسهم بالبورصة.

تقويم المخزون بأقل من اللازم: قد يؤدي إستخدام طريقة Lifo إلى تشويه ميزانية الشركة. حيث تكون تكلفة المخزون بعيدة عن التكلفة الجارية له لأن أقدم الأسعار هي التي تبقى به. ويؤدي هذا التخفيض إلى ظهور رأس المال العامل بالشركة بصورة أسوأ من حقيقته.

ويعتمد مقدار وإتجاه هذا الإختلاف بين القيمة الدفترية للمخزون وسعره الجاري على درجة وإتجاه تغيرات الأسعار ومقدار معدل دوران المخزون. ويؤدي الأثر المركب لإرتفاع الأسعار وتجنب عمليات تصفية المخزون إلى زيادة الفرق بين القيمة الدفترية للمخزون في ظل طريقة Lifo والأسعار الجارية له، ومن ثم تفاقم حالة التشوه في الميزانية الناتجة عن إستخدام طريقة Lifo.

التدفق المادي: لا يؤدي إستخدام طريقة Lifo إلى مسايرة التدفق المادي لبنود المخزون الا في حالات معينة. ففي البداية لم يكن ممكناً إستخدام طريقة Lifo إلا في حالات معينة. وقد تغير هذا الموقف مع مرور السنوات حتى وصلنا للنقطة التي لم تعد خصائص التدفق المادي فيها تلعب دوراً هاماً في تحديد إمكانية إستخدام طريقة Lifo من عدمه.

عدم قياس دخل التكلفة الجارية: حيث أن طريقة Lifo تقترب من قياس دخل التكلفة الجارية (التكلفة الاستبدالية) عن غيرها من الطرق. وعند قياس دخل التكلفة الجارية يجب أن تتفق تكلفة البضاعة المباعة مع التكلفة التي سوف تتحملها الشركة

لاستبدال البضاعة المباعة وليس مع أحدث التكاليف التي تحملتها الشركة في شراءها. ويُطلق على إستخدام التكلفة الإستبدالية طريقة الوارد تاليا ـ صادر أولاً Next - In First - out والتي لا تُعتبر مقبولة حالياً لأغراض تقييم المخزون.

التصفية الإجبارية: إذا ما تم استبعاد التكاليف الأساسية أو شرائح التكاليف القديمة، قد تحدث نتائج غريبة بسبب مقابلة تكاليف قديمة وغير ملائمة مع إيرادات جارية. وقد ينتج عن ذلك تشوية للدخل المقرر عنه في فترة معينة، كما قد تنتج عنه بعض الآثار الضارة من وجهة نظر ضريبة الدخل.

وعلى سبيل المثال، فقد قررت شركة Allied عن صافي دخل عادي قدره ٠٩، ج للسهم في إحدى السنوات التي أدى فيها إنخفاض مستوى المخزون لتصفية بعض كمياته في ظل طريقة Lifo، وقد أدى إنخفاض المخزون إلى زيادة الدخل بمقدار ١٣ مليون ج، ما يقرب من ١٧ ج للسهم. وتكون مشكلة ضريبة الدخل قاسية بصفة خاصة عندما تكون تصفية المخزون ناتجة عن حالة إضراب أو عجز في المواد. ففي مثل هذه الحالات، قد تتحمل الشركات ضرائب عالية.

إفساد عادات الشراء Poor Bying Habits

فبسبب مشكلة التصفية، قد تؤدي طريقة Lifo لافساد عادات الشراء. فقد تقوم الشركة بشراء الكثير من السلع ومقابلتها بالايرادات لمجرد ضمان عدم إضافة التكاليف القديمة إلى المصروفات. وعلاوة على ذلك، فإنه مع إستخدام طريقة Lifo يزداد إحتمال محاولة الشركة التلاعب بصافي الدخل في نهاية الفترة بمجرد تغيير نمط الشراء الذي تستخدمه، كأن تقوم الشركة بالإسراع في معدل شراء المواد الخام في نهاية الفترة لتدنية الأرباح الدفترية من عملية التصفية وتدنية ضرائب دخل العام.

ولأن إرتفاع الأسعار هو السمة الغالبة في العقود الأخيرة، فقد وفرت طريقة Lifo مزايا ضريبية تفوق غيرها من الطرق. وخلال فترات إنخفاض الأسعار، قد تتحول هذه الميزة الضريبية إلى عبء. وخلال فترات ثبات الأسعار سيؤدي إستخدام طرق Lifo، Fifo في تحديد تكلفة المخزون إلى نتائج متماثلة بصفة عامة.

أسس إختيار طريقة المخزون BASIS FOR SELECTION

رغم أنه لا يمكن وضع قواعد مطلقة، فإن أفضلية طريقة Lifo تتقرر إذا:ـ

١ ـ كانت أسعار البيع والإيرادات تتزايد بمعدل أسرع من التكاليف بما قد يشوه الدخل.

٢ ـ في الحالات التي يُعتبر فيها إستخدام طريقة Lifo تقليدياً مثل متاجر الأقسام والصناعات التي يوجد بها مخزون أمان ثابت نسبياً مثل صناعات التكرير، الصناعات الكيماوية. وعلى عكس ذلك، قد لا تكون طريقة Lifo مناسبة في الحالات التالية:

١ ـ عندما تميل الأسعار لاقتفاء أثر التكاليف.

٢ ـ في الحالات التي يكون إستخدام طريقة التمييز العيني للوحدات تقليدياً فيها مثل صناعة السيارات، المعدات والمجوهرات الفريدة والصناعات الفنية.

٣ ـ عندما تميل تكلفة الوحدة للإنخفاض مع زيادة الإنتاج، ومن ثم التقليل من شأن المنافع الضريبية التي قد تقدمها طريقة Lifo

وفي حين أن التحول من طريقة Fifo إلى طريقة Lifo يؤدي عادة إلى منافع ضريبية فورية، فإن التحول من طريقة Lifo إلى طريقة Fifo يمكن أن يؤدي إلى عبء ضريبي جوهري.

وهناك تساؤل حول مدى ضرورة تحول الشركات من طريقة Lifo إلى طريقة Fifo لتحقيق غرض وحيد هو زيادة الدخل المقرر عنه. وفي البداية يجب أن نفترض أن الشركات التي تقرر عن دخل أعلى سيتم تقويم أسهمها بأسعار أعلى. ومع ذلك، فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن مستخدمي البيانات المالية يظهرون تمرساً Sophistication أكثر من المتوقع. حيث تظل أسعار الأسهم كما هي، بل وقد تزداد في بعض الحالات، في ظل إستخدام طريقة Lifo رغم الانخفاض في الدخل المقرر عنه.

وتسمح المهنة حالياً للشركات التي تستخدم طريقة Lifo بأن تُقدم جوانب إفصاح إضافية في ضوء طرق أخرى غير Lifo ولكن ليس في صلب القوائم المالية. ورغم أن جوانب الإفصاح الإضافية لا يُقصد بها إلغاء طريقة Lifo الأساسية المستخدمة في التقرير المالي، فإنها قد تكون مفيدة في مقارنة دخل العمليات ورأس المال العامل بالشركة مع شركات أخرى لا تستخدم طريقة Lifo.

وعادة ما تُستخدم طرق المخزون مقترنة بطرق أخرى. على سبيل المثال، فإن أغلب الشركات لا تستخدم طريقة Lifo بصورة مطلقة، ولكن تستخدمها مع طرق أخرى لتقويم المخزون. ومن أسباب ذلك أن بعض خطوط الانتاج قد تكون أكثر تعرضاً للكساد بدلاً من التضخم. وعلاوة على ذلك، فإذا كان مستوى المخزون غير مستقر، قد تحدث حالات تصفية إجبارية غير مرغوبة في بعض خطوط الانتاج إذا إستُخدمت

طريقة Lifo بها. وأخيراً، فإنه عندما يكون معدل دوران المخزون في بعض خطوط الانتاج مرتفع، فإن طريقة Lifo لا تبرر الزيادة في تكلفة عملية إمساك الدفاتر، وعادة ما تستخدم طريقة التكلفة المتوسطة في مثل هذه الحالات لأنها سهلة الحساب.

وقد وُجد هذا التنوع في طرق المحاسبة عن المخزون للمساعدة في حساب صافي الدخل بصورة صحيحة وليس للسماح بالتلاعب في الدخل المقرر عنه. ولذلك فإنه يُوصى دائماً بأن تقوم الشركة بإنتقاء أنسب طرق التسعير لها على أن تقوم بتطبيق الطريقة المنتقاة بصفة ثابتة بعد ذلك. وإذا أظهرت الظروف بعد ذلك أن طريقة تسعير المخزون المستخدمة غير مناسبة، فإنه يجب إمعان النظر في كل الاحتمالات الأخرى قبل إنتقاء طريقة جديدة. كما يجب إبراز أي تغير يحدث بصورة واضحة والافصاح عن أثره في القوائم المالية.

الأسئلـــة.

١ ـ ماهي ترتيبات تمويل المنتج؟ وكيف يجب التقرير عن ترتيبات تمويل المنتج في القوائم المالية.؟

٢ ـ عرف «التكلفة» من وجهة نظر عملية تقويم المخزون.؟

٣ ـ تستخدم طرق Fifo، المتوسط المرجح، Lifo كبديل لطريقة التمييز العيني لأغراض تقييم المخزون، قارن هذه الطرق بطريقة التمييز العيني مع مناقشة الخصائص النظرية لكل طريقة في عملية تحديد الدخل وتقييم الأصول.

٤ ـ بالمقارنة مع طريقة Fifo في تحديد تكلفة المخزون، هل ينتج عن طريقة Lifo صافي دخل أعلى أم أقل في فترة إرتفاع الأسعار؟ وماهو الأثر المقارن على صافي الدخل في فترة إنخفاض الأسعار.؟

٥ ـ ماهي الميزة من تجميع بنود المخزون في مجموعات ذات طبيعة متجانسة؟ وماهو الفرق بين مجمع Lifo ومجمع Lifo بالقيمة النقدية؟ وماهي مزايا مجمع Lifo بالقيمة النقدية.؟

الحـــالات:

١ ـ يهتم Peter وهو مراقب مخازن متخصص، بالمحاسبة عن المخزون. ورغم أنه يفهم نظم رقابة المخزون بإستخدام الكمبيوتر الأكثر تعقيداً، فإنه معرفته بكيفية تحديد تكلفة المخزون تعد ضئيلة. وعند دراسته لسجلات شركة Ellwood التي

تبيع منتجات ذات أسماء وعلامات تجارية معتادة في متجرها الخاص وعن طريق النقل بشركة Sherie فقد طلب منك السيد Peter أن تجيب عن الأسئلة التالية :ـ

أ) هل يجب على شركـة Ellwood أن تدرج في مخزونها البضـائع المشتراة من مورديها ولكن لم تصل بعد إذا كانت شروط الشراء هي التسليم محل البائع (مصنع المنتج)؟ ولماذا . ؟

ب) هل يجب على شركة Ellwood ادراج نفقات النقل ضمن تكلفة المخزون؟ ولماذا . ؟

ج) إذا إشـترت الشركـة البضـاعـة بخصم نقـدي بنسبة ٢٪ للسداد خلال ١٠ أيام ، فهل تسجل المشتريات بالاجمالي أم بالصافي؟ ولماذا . ؟

د) ماهي المنتجات بالطريق؟ وكيف يجب التقرير عنها في القوائم المالية . ؟

٢ ــ في يناير ١٩٩٣ حصلت شركة Miller على موافقة من السلطات الضريبية على إستخـدام طريقة Lifo في حساب تكلفة المخزون وإختارت الشركة أن تحدد تكلفـة المخزون باستخدام طريقة القيمة النقدية . وقررت الشركة أنه يمكن تحديد تكلفة المخزون بصورة دقيقة بإستخدام رقم قياسي يتم حسابه من عينة ممثلة منتقاه من مجمع مخزون واحد بالشركة .

المطلـــوب :

أ) لماذا يجب إدراج المخزون في كل من :

١ ـ الميزانية

٢ ـ حساب صافي الدخل .

ب) لماذا يمكن السماح بالتقرير عن بعض الأحداث لأغراض المحاسبة المالية بصورة تختلف عن التقرير عنها لأغراض ضريبة الدخل؟

ج) إشرح الطرق والظروف التي في ظلها تنتج أرقام مختلفة للمخزون في ظل طرق Lifo ، Fifo لتحديد تكلفة المخزون .

٣ ــ شركة Fortune من الشركات الصناعية التي لديها تكاليف ثابتة ضخمة نسبياً ومخزون ضخم من الإنتاج التام . ويمثل هذا المخزون بند هام جداً في الميزانية . ولدى الشركة نظام محاسبةتكاليف يقوم بتخصيص كل التكاليف الصناعية على المنتجات في كل فترة .

وقد أخبرك Harris ـ مراقب الشركة ـ أن الشركة تولى عناية بالغة لإستخدام طريقـة تحديد التكلفة المتغيرة كطريقة للمحاسبة عن عمليات المصنع وتقييم

المخزون . وترغب الإدارة في الحصول على رأيك في الأثر ـ إن وجد ـ الذي يمكن أن يحدثه هذا التغير على كل من :

١ ـ المركز المالي في نهاية العام .

٢ ـ صافي دخل العام .

والمطلوب : حدد إجابتك عن هذا الطلب ومبررات مقترحاتك .

٤ ـ فيما يلي ثلاثة من المواقف المستقلة :ـ

أ) حدد إفتراضات تدفق التكلفة المستخدمة في كل من طريقة التكلفة المتوسطة، Fifo , Lifo لتقييم المخزون ؟ .

ب) فرق بين طرق التكلفة المتوسطة المرجحة والتكلفة المتوسطة المتحركة لأغراض تحديد تكلفة المخزون .

ج) حدد الآثار على كل من الميزانية وقائمة الدخل من إستخدام طريقة Lifo بدلاً من طريقة Fifo لتحديد تكلفة المخزون على مدار فترة زمنية طويلة تزداد فيها أسعار شراء بنود المخزون . مع ذكر أسباب حدوث هذه الآثار .

٥ ـ تدرس شركة Mogen التحول من طريقة Lifo بالسلع المحددة إلى طريقة Lifo بالقيمة النقدية ، ولأن رجال الإدارة المالية بالشركة لديهم معرفة ضئيلة بطريقة Lifo بالقيمة النقدية ، فقد طلبوا منك الإجابة عن الأسئلة التالية :ـ

أ) ماهو مجمع Lifo ؟

ب) هل من الممكن إستخدام مفهوم مجمع Lifo دون إستخدام مدخل Lifo بالقيمة النقدية؟ إشرح .

ج) ماهي تصفية مخزون Lifo ؟

د) كيف تستخدم الأرقام القياسية للأسعار في طريقة Lifo بالقيمة النقدية؟

هـ) ماهي مزايا طريقة Lifo بالقيمة النقدية عن طريقة Lifo بالسلع المحددة ومجمع Lifo بالسلع المحددة؟ .

تمارين :

١ ـ عند مراجعتك لحسابات شركة Hercules وجدت أن الجرد المادي للمخزون قد أظهر أن البضاعة الموجودة في ٣١ ديسمبر ١٩٩١ بلغت تكلفتها ٤٤٠٠٠٠ جنيه . كما إكتشفت أيضاً أن البنود التالية قد استبعدت بالكامل من رقم ٤٤٠٠٠٠ السابق :ـ

١ ـ بضاعة بمبلغ ٥٥٠٠٠جنيه بالطريق وتخص شركة Hercules ويتم شحنها عن طريق شركة Jensen

٢ ـ بضاعة تكلفتها ٤١٠٠٠ قامت شركة Hercules بشحنها لعميل تسليم ميناء المشتري في ٣١ ديسمبر ١٩٩١ . ويتوقع أن يتلقى العميل البضاعة في ٦ يناير ١٩٩٢ .

٣ ـ بضاعة تكلفتها ٤٦٠٠٠ جنيه قامت شركة Hercules بشحنها لعميل تسليم ميناء البائع في ٢٩ ديسمبر ١٩٩١، ويتوقع أن يتلقى العميل البضاعة في ٢ يناير ١٩٩٢.

٤ ـ بضاعة تكلفتها ٧٨٠٠٠جنيه تم شحنها للشركة تسليم ميناء المشتري في ٣٠ ديسمبر ١٩٩١ ، واستلمتها الشركة في ٤ يناير ١٩٩٢ .

٥ ـ بضاعة تكلفتها ٩٢٠٠٠ جنيه تم شحنها للشركة تسليم ميناء البائع في ٣١ ديسمبر ١٩٩١ واستلمتها الشركة في ٥ يناير ١٩٩٢ . . . . .

والمطلوب :

في ظل المعلومات السابقة، حساب المقدار الذي يجب أن يظهر في ميزانية شركة Hercules في ٣١ ديسمبر ١٩٩١ كمخزون .

٢ ـ ظهرت الحسابات التالية ضمن ميزان المراجعة لشركة Potter في نهاية سنة ١٩٩٣ :

مخزون مواد خام في ١/١/٩٣	٢٨٠٠٠
مخزون إنتاج تحت التشغيل في ١/١/٩٣	٥٠٠٠٠
مخزون إنتاج تام في ١/١/٩٣	٦٠٠٠٠
مواد خام مشتراة	٧٥٠٠٠
أجور مباشرة	٨٧٠٠٠
تكاليف صناعية إضافية	٩٨٠٠٠
المبيعات	٤٠٠٠٠٠
مصروفات عامة وإدارية	٦٥٠٠٠

والمطلوب :

بفرض عدم وجود حسابات وهمية أخرى، ماهي قيود الاقفال التي يلزم إجراءها في نهاية العام، إذا بلغ المخزون في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ مايلي : مواد خام ٣٤٠٠٠ إنتاج تحت التشغيل ٦١٠٠٠، إنتاج تام ٦٧٠٠٠، مع تجاهل الأثر على ضريبة الدخل .

٣ ـ تكونت شركة Dollywood في ١ ديسمبر ١٩٩١ . وفيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بسجلات مخزون الشركة :

	وحدات	تكلفة الوحدة
(مخزون أول المدة) في ١ يناير ١٩٩٢	٦٠٠	٨
المشتريـــــات :		
٥ يناير ١٩٩٢	١٢٠٠	٩
٢٥ يناير ١٩٩٢	١٣٠٠	١٠
١٦ فبراير ١٩٩٢	٨٠٠	١١,٥
٢٦ مارس ١٩٩٢	٦٠٠	١٢,٦

وقد أظهر الجرد المادي في ٣١ مارس ١٩٩٢ وجود ١٥٠٠ وحدة بالمخزن .

المطلـــوب :

إعداد الجداول اللازمة لحساب مخزون آخر المدة في ٣١ مارس ١٩٩٢ في ظل كل من طرق المخزون التالية :

أ) FIFO ب) LIFO ج) المتوسط المرجح

٤ ـ بدأت شركة Dold عملياتها في ١ ديسمبر ١٩٩٢ . وقامت بإجراء صفقة مخزون وحيدة في سنة ١٩٩٢ وهي شراء وحدات بتكلفة ٢٠ جنيه للوحدة في ١٠ ديسمبر ١٩٩٢ ولم تقم الشركة ببيع أي وحدة خلال سنة ١٩٩٢ . وكانت المعلومات الملاءمة كما يلي :ـ

وحدات مخزون آخر المدة		
في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢		١٠٠
في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ ، مع بيانات مشتريات		
٢ ديسمبر ١٩٩٣	١٠٠	
٢٠ يوليو ١٩٩٣	٥٠	١٥٠

وخلال العام تمت عمليات الشراء والبيع التالية :ـ

	مشتريـــات	مبيعـات	
١٥ مارس	٣٠٠ وحدة بتكلفة ٢٤ جنيه للوحدة	١٠ أبريل	٢٠٠
٢٠ يوليو	٣٠٠ وحدة بتكلفة ٢٥ جنيه للوحدة	٢٠ أغسطس	٣٠٠
٤ سبتمبر	٢٠٠ وحدة بتكلفة ٢٨ جنيه للوحدة	١٨ نوفمبر	١٥٠
٢ ديسمبر	١٠٠ وحدة بتكلفة ٣٠ جنيه للوحدة	١٢ ديسمبر	٢٠٠

وتستخدم الشركة طريقة الجرد الدوري للمخزون.

والمطلوب :

أ) تحديد مخزون آخر المدة في ظل كل من :ـ

١ ـ طريقة التمييز العيني ٢) طريقة FIFO ٣ ـ طريقة LIFO

٤ ـ طريقة التكلفة المتوسطة.

ب) تحديد مخزون آخر المدة بإستخدام طريقة LIFO بالقيمة النقدية. وذلك بإفتراض أن تكلفة الشراء في ٢ ديسمبر ١٩٩٣ تمثل التكلفة الجارية للمخزون (مخزون أول المدة هو الطبقة الأساسية التي تُسعر على أساس ٢٠جنيه للوحدة).

٥ ـ فيما يلي بعض عمليات شركة Bruce خلال شهر أغسطس، وتستخدم الشركة طريقة الجرد الدوري للمخزون :ـ

في ١٠ أغسطس إشترت بضاعة على الحساب بمبلغ ٩٠٠٠جنيه بخصم ٢٪ للسداد خلال ١٠ أيام.

في ١٣ أغسطس ردت جزء من البضاعة المشتراة في ١٠ أغسطس قدرها ١٢٠٠ جنيه

في ١٥ أغسطس إشترت بضاعة على الحساب قدرها ١٢٠٠٠جنيه بخصم ١٪ للسداد خلال ١٠ أيام.

في ٢٥ أغسطس إشترت بضاعة على الحساب قدرها ١٠٠٠٠ جنيه بخصم ٢٪ للسداد خلال ١٠ أيام.

في ٢٨ أغسطس سدد فاتورة ١٥ أغسطس بالكامل.

والمطلوب :

أ) بإفتراض أن المشتريات تُسجل بالإجمالي وأن الخصومات لا تسجل إلا عند الحصول عليها:

١ ـ إجراء قيود اليومية اللازمة لتسجيل العمليات السابقة.

٢ ـ شرح كيفية ظهور البنود المختلفة في القوائم المالية.

ب) بإفتراض أن المشتريات تسجل بالمقادير الصافية وأن الخصم الذي لا تحصل عليه الشركة يُعالج كمصروف تمويلي:

١ ـ إجراء قيود اليومية اللازمة لتسجيل العمليات السابقة.

٢ ـ إجراء قيود التسوية اللازمة في ٣١ أغسطس إذا كانت القوائم المالية سوف تُعد في ذلك التاريخ.

٣ ـ توضيح كيفية ظهور البنود المختلفة في القوائم المالية.

ج) ماهي الطريقة التي تفضلها ولماذا.؟

٦ ـ شركة Cum من الشركات ذات المنتجات المتعددة. وفيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بأحد منتجاتها:

التاريخ	العملية	الكمية	السعر/ التكلفة
١/١	مخزون أول المدة	١٠٠٠	١٢ج
٢/٤	مشتريات	٢٠٠٠	١٨ج
٢/٢٠	مبيعات	٢٥٠٠	٣٠ج
٤/٢	مشتريات	٣٠٠٠	٢٣ج
١١/٤	مبيعات	٢٠٠٠	٣٣ج

والمطلوب: حساب تكلفة البضاعة المباعة بفرض أن الشركة تستخدم:

أ) نظام الجرد الدوري، تدفق تكلفة FIFO

ب) نظام الجرد المستمر، تدفق تكلفة FIFO

ج) نظام الجرد الدوري، تدفق تكلفة LIFO

د) نظام الجرد المستمر، تدفق تكلفة LIFO

هـ) نظام الجرد الدوري، تدفق تكلفة بالمتوسط المرجح

و) نظام الجرد المستمر، تدفق تكلفة بالمتوسط المتحرك.

٧ ـ تبيع شركة Stuffed منتجين هما S,K وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ كانت الشركة تستخدم طريقة FIFO في تقييم المخزون. وإبتداءً من ١ يناير ١٩٩٤ تحولت الشركة لإستخدام طريقة LIFO في تقييم المخزون. ولم تتمكن الشركة من تقدير الأثر المجمع هذا التحول، ونتيجة لذلك فقد كان مخزون آخر سنة ١٩٩٣ الذي إستخدمت طريقة FIFO في تقييمه هو نفسه مخزون أول سنة ١٩٩٤ مع بداية استخدام طريقة LIFO وكانت أية طبقات مخزون تُضاف خلال سنة ١٩٩٤ يجب تحديد تكلفتها بالرجوع إلى عمليات الاقتناء الأصلية لسنة ١٩٩٤، كما أن أية طبقات تتم تصفيتها خلال سنة ١٩٩٤ يجب إعتبارها تصفية دائمة.

وفيما يلي بعض المعلومات المتاحة عن سجلات المخزون بالشركة عن السنتين الأخيرتين:

	المنتج X		المنتج S	
مشتريات ١٩٩٣	وحدات	تكلفة الوحدة	وحدات	تكلفة الوحدة
٧ يناير	٧٠٠٠	٤	٢٢٠٠٠	٢
١٦ أبريل	١٢٠٠٠	٤,٥		
٨ نوفمبر	١٧٠٠٠	٥,٤	١٨٥٠٠	٣,٤
١٣ ديسمبر	٩٠٠٠	٦,٤		
مشتريات ١٩٩٤				
١١ فبراير	٣٠٠٠	٦,٦	٢٣٠٠٠	٣,٦
٢٠ مايو	٨٠٠٠	٧,٥		
١٥ أكتوبر	٢٠٠٠٠	٨,١		
٢٣ ديسمبر			١٥٥٠٠	٤,٣
وحدات متبقية :				
٣١ ديسمبر ١٩٩٣	١٥١٠٠		١٥٠٠٠	
٣١ ديسمبر ١٩٩٤	١٨٠٠٠		١٣٢٠٠	

والمطلـــــوب :

حساب الأثر على الدخل قبل ضرائب الدخل عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٤ والناتج عن التحول من طريقة FIFO إلى طريقة LIFO في تقييم المخزون .

الفصل التاسع

المخزون: مشاكل تقويم إضافية

INVENTORIES: ADDITIONAL VALUATION PROBLEMS

- الأهداف التعليمية
- التكلفة او السوق ايهما اقل
- التقويم على أساس صافي القيمة القابلة للتحقق
- التقويم بإستخدام قيمة المبيعات النسبية
- إرتباطات الشـــراء مشكلة خاصة
- طريقة مجمل الربح في تقدير المخزون
- طريقة مخـزون التجزئة
- عرض المخـزون بالقوائم المالية
- الأسئلـــة
- امثلة وتمـــارين

الفصل التاسع

المخزون: مشاكل تقويم إضافية

INVENTORIES: ADDITIONAL VALUATION PROBLEMS

الأهداف التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :

١ ـ شرح وتطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل .
٢ ـ تحديد أسباب تقويم المخزون بصافي القيمة القابلة للتحقق .
٣ ـ شرح أسباب إستخدام طريقة قيمة المبيعات النسبية في تقويم المخزون .
٤ ـ شرح القضايا المحاسبية المتعلقة بإرتباطات الشراء .
٥ ـ تحديد مخزون آخر المدة بتطبيق طريقة مجمل الربح .
٦ ـ تحديد مخزون آخر المدة بتطبيق طريقة مخزون التجزئة
٧ ـ وصف عرض المخزون بالقوائم المالية .

في الفصل الثامن تم عرض الطرق المختلفة لحساب تكلفة وحدة المخزون عن طريق دراسة افتراضات التدفق المختلفة المستخدمة في المحاسبة . وفي هذا الفصل سيتم عرض حالات أخرى . على سبيل المثال، ماهي نتائج زيادة أو نقص قيمة المخزون بعد تاريخ الشراء؟ وهل يعترف المحاسب بهذه الزيادات أو التخفيضات في القيمة قبل نقطة البيع؟ وماذا يحدث عند عدم التمكن من إجراء جرد مادي وعادل للمخزون؟ وكيف يحدد المحاسب مخزون آخر المدة لأغراض التأمين؟ أو ماذا يحدث في متاجر الأقسام الكبرى حيث تُطلب أرقام المخزون شهرياً ولكن لا يُجري جرد مادي شهري؟

تتضمن إجابة هذه التساؤلات وضع وإستخدام أساليب التقدير لتقييم مخزون آخر المدة دون إجراء جرد مادي . ويناقش هذا الفصل طرق التقدير شائعة الإستخدام .

التكلفة أو السوق أيهما أقل LOWER OF COST OR MARKET

يتضمن مجال تقويم المخزون خروج واضح عن مبدأ التكلفة التاريخية. فإذا ما انخفضت قيمة المخزون عن تكلفته الأصلية لأي سبب من الأسباب (مثل التقادم، تغيرات مستوى الأسعار، . . . الخ) يجب إجراء تخفيض write down على المخزون ليعكس هذه الخسارة. فالقاعدة العامة هي التخلي عن مبدأ التكلفة التاريخية عندما تقل المنفعة المستقبلية للأصل (قدرته على توليد الإيراد) عن تكلفته الأصلية. ويُبرر التخلي عن التكلفة لأن خسارة المنفعة يجب تحميلها على الايرادات في الفترة التي حدث فيها هذه الخسارة. وعلى ذلك يُقوم المخزون على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل بدلاً من أساس التكلفة.

وتمثل التكلفة سعر إقتناء المخزون محسوباً بإستخدام أحد الطرق المستندة للتكلفة التاريخية ـ مثل التمييز العيني، التكلفة المتوسطة، Fifo أو Lifo. وتعني كلمة السوق في عبارة «التكلفة أو السوق أيهما أقل» بصفة عامة تكلفة إستبدال البند سواء بالشراء أو الانتاج. وفي النشاط التجاري يُشير مصطلح «السوق» إلى السوق الذي تُشترى منه البضاعة وليس السوق الذي تُباع فيه. وفي النشاط الصناعي، يشير مصطلح «السوق» إلى تكلفة إعادة الانتاج. ولهذا، فإن هذه القاعدة في حقيقتها تعني أن البضائع يلزم تقويمها على أساس التكلفة التاريخية أو تكلفة الاستبدال أيهما أقل. على سبيل المثال، فإن الساعة الرقمية التي تكلف التاجر ٣٠ج عند شراءها، ويمكن بيعها بسعر ٤٨,٩٥ج ويمكن إستبدالها بتكلفة ٢٥ج يجب أن تُسعر بمبلغ ٢٥ج لأغراض المخزون في ظل قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل. حيث يُبرر الخروج عن التكلفة لأن خسارة المنفعة يجب تحميلها على الإيرادات في الفترة التي حدثت فيها الخسارة وليس في فترة بيع البضاعة. وعلاوة على ذلك، فإن طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل تمثل مدخل متحفظ في تقويم المخزون، بمعنى أنه عندما تثار الشكوك حول قيمة أصل معين، يُفضل التقويم الأقل undervalue بدلا من التقويم الأعلى overvalue.

التكلفة أو السوق أيهما أقل – الحدين الأعلى والأدنى : Lower of Cost Or Market - Ceiling And Floor

إن السبب في إستخدام التكلفة الإستبدالية للتعبير عن السوق هو أن الإنخفاض في التكلفة الإستبدالية لبند معين عادة ما يعكس أو يتنبأ بإنخفاض في سعر بيعه.

ويسمح إستخدام التكلفة الإستبدالية للشركة بالاحتفاظ بمعدل ثابت لها من ربح المبيعات (هامش ربح عادي). ومع ذلك، فإن الإنخفاض في التكلفة الاستبدالية لبند معين لا يعبر أحياناً عن انخفاض مناظر في منفعته. ولذلك، فإن هناك محددين آخرين يُستخدمان في تقويم مخزون آخر المدة وهما ـ صافي القيمة القابلة للتحقق Net Realizable value ، صافي القيمة القابلة للتحقق ناقص هامش الربح العادي.

ويُحدد صافي القيمة القابلة للتحقق على أساس سعر البيع المقدر في مجرى النشاط العادي مطروحاً منه تكاليف البيع المقدرة بصورة معقولة. ويتم طرح هامش الربح العادي من المقدار السابق للوصول إلى صافي القيمة القابلة للتحقق ناقص هامش الربح العادي.

ولتوضيح ذلك، فإنه بإفتراض أن شركة Mander كان لديها مخزون قيمته البيعية ١٠٠ج، فإنه يمكن تحديد مايلي :ـ

المخزون - بالقيمة البيعية	١٠٠٠
(-) تكاليف البيع المقدرة	٣٠٠
صافي القيمة القابلة للتحقق	٧٠٠
(-) هامش الربح العادي (١٠ ٪ من المبيعات)	١٠٠
صافي القيمة القابلة للتحقق ناقص هامش الربح العادي	٦٠٠

فالقاعدة العامة في التكلفة أو السوق أيهما أقل هي أن المخزون يُقوم على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل بحيث يتحدد سعر السوق بمقدار لا يزيد عن صافي القيمة القابلة للتحقق ولا يقل عن صافي القيمة القابلة للتحقق مطروحاً منها هامش الربح العادي.

فما هو المبرر وراء هذين الحدين؟ إن الغرض من هذين الحدين الأعلى والأدنى هو منع الشركات من التقرير عن المخزون بمقدار يزيد عن صافي سعر البيع أو يقل عن صافي سعر البيع ناقص هامش الربح العادي. فالحد الأقصى ـ الذي يجب ألا يتجاوز صافي القيمة القابلة للتحقق ـ يغطي حالات التقادم والتلف ويمنع المغالاة في تقدير المخزون أو تقدير خسارة الفترة الحالية بأقل من اللازم. ويعني ذلك أنه إذا كانت التكلفة الإستبدالية لبند معين أكبر من صافي القيمة القابلة للتحقق له، فإنه لا يجب

التقرير عن المخزون بالتكلفة الإستبدالية لأن الشركة لا يمكنها الحصول إلا على سعر البيع ناقص تكاليف البيع . فالتقرير عن المخزون بالتكلفة الإستبدالية في هذه الحالة سيؤدي للمغالاة في تقويم المخزون وتقدير خسارة الفترة الجارية بأقل من اللازم . ولتوضيح ذلك ، إفترض أن شركة Ruland قد سددت ٢٥٠٠ج مقابل طابعة ليزر يمكن إستبدالها الآن بمبلغ ٢٢٠٠ج ويبلغ صافي القيمة القابلة للتحقق لها ١٨٠٠ . فما هي القيمة التي يلزم إستخدامها في التقرير عن قيمة هذه الطابعة بالقوائم المالية؟ إن إستخدام التكلفة الإستبدالية في ذلك يؤدي للمغالاة في تقويم مخزون آخر المدة وتقدير الخسارة بأقل من اللازم .

كما أن الحد الأدنى ـ الذي لا يجب أن يقل عن صافي القيمة القابلة للتحقق مطروحاً منها هامش الربح العادي ـ يمنع تقويم المخزون بأقل من اللازم والمغالاة في حساب خسارة الفترة الجارية . حيث أنه يمثل حد أدنى لا يجب تقويم المخزون بأقل منه بغض النظر عن التكلفة الإستبدالية . حيث أنه لا يوجد معنى لتقويم المخزون بأقل من صافي قيمته القابلة للتحقق مطروحاً منها هامش الربح العادي ، لأن هذا الحد الأدنى يقيس ما يمكن للشركة أن تحصل عليه من المخزون مع إستمرار تحقيقها لربح عادي . ويصور الشكل التالي توضيحاً لهذه القواعد :

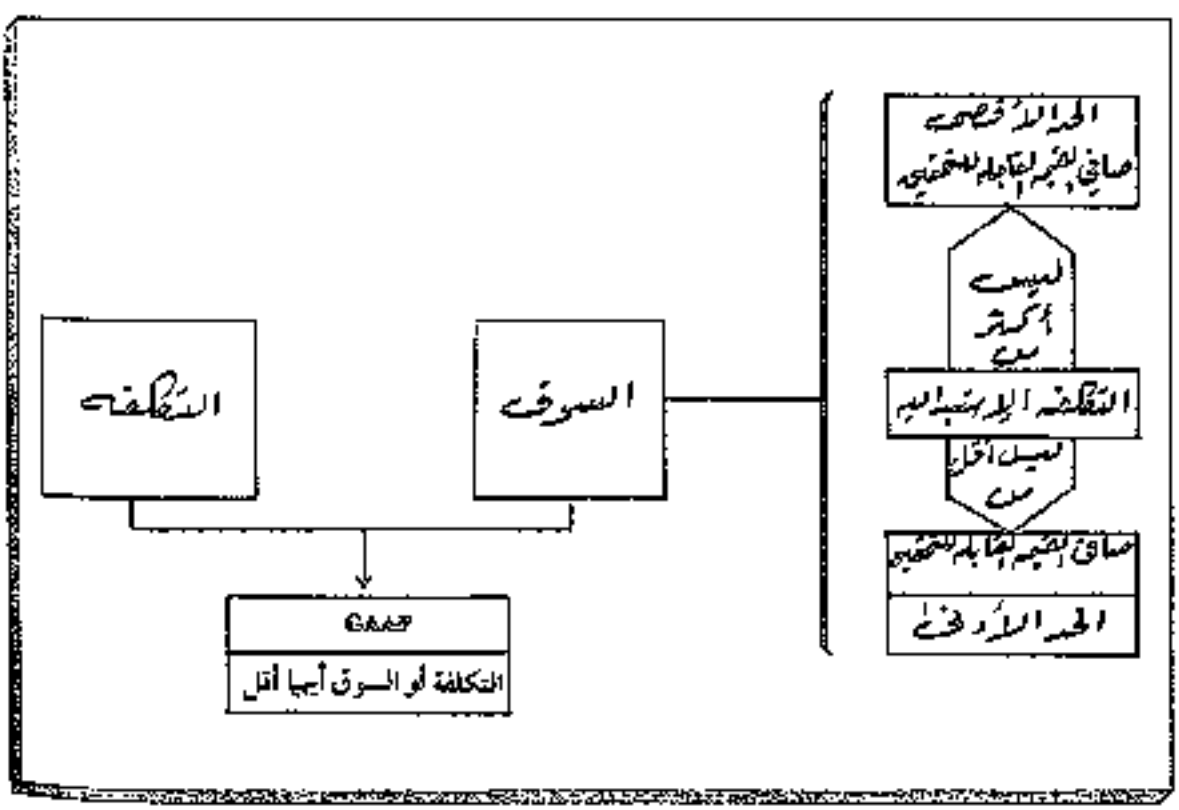

كيفية تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل : How Lower of Cost or Market Works

إن القيمة التي تتم مقارنتها بالتكلفة هي عادة القيمة الوسطى لثلاث قيم هي التكلفة الإستبدالية، صافي القيمة القابلة للتحقق أو صافي القيمة القابلة للتحقق ناقص هامش الربح العادي. ولتوضيح كيفية حساب هذه القيمة السوقية إفترض المعلومات التالية الخاصة بمخزون شركة Regner للأغذية :ـ

الصنف	التكلفة الاستبدالية	صافي القيمة القابلة للتحقق ناقص (الحد الأعلى)	صافي القيمة القابلة للتحقق ناقص هامش الربح العادي (الحد الأدنى)	القيمة السوقية
A	٨٨٠٠٠	١٢٠٠٠٠	١٠٤٠٠٠	١٠٤٠٠٠
B	٩٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
C	٤٥٠٠٠	٤٠٠٠٠	٢٧٥٠٠	٤٠٠٠٠
D	٣٦٠٠٠	٧٢٠٠٠	٤٨٠٠٠	٤٨٠٠٠
E	١٠٥٠٠٠	٩٢٠٠٠	٨٠٠٠٠	٩٢٠٠٠

في الصنف A : تم إنتقاء صافي القيمة القابلة للتحقق ناقص هامش الربح العادي لأنها القيمة الوسطى
في الصنف B : تم إنتقاء التكلفة الاستبدالية لأنها القيمة الوسطى
في الصنف C : تم إنتقاء صافي القيمة القابلة للتحقق لأنها القيمة الوسطى
في الصنف D : تم إنتقاء صافي القيمة القابلة للتحقق ناقص هامش الربح العادي لأنها القيمة الوسطى
في الصنف E : تم إنتقاء صافي القيمة القابلة للتحقق لأنها القيمة الوسطى

وعندئذ تُقارن القيمة السوقية المحددة بالتكلفة لتحديد التكلفة أو السوق أيهما أقل ولتوضيح ذلك، فإن قيمة مخزون آخر المدة بشركة Regner تتحدد كما يلي :

الصنف	التكلفة	التكلفة الاستبدالية	صافي القيمة القابلة للتحقق (الحد الأقصى)	صافي القيمة القابلة للتحقق ناقص هامش الربح العادي (الحد الأدنى)	القيمة السوقية المحددة	القيمة النهائية للمخزون
A	٨٠٠٠٠	٨٨٠٠٠	١٢٠٠٠٠	١٠٤٠٠٠	١٠٤٠٠٠	٨٠٠٠٠
B	١٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
C	٥٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	٤٠٠٠٠	٢٧٥٠٠	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
D	٩٠٠٠٠	٣٦٠٠٠	٧٢٠٠٠	٤٨٠٠٠	٤٨٠٠٠	٤٨٠٠٠
E	٩٥٠٠٠	١٠٥٠٠٠	٩٢٠٠٠	٨٠٠٠٠	٩٢٠٠٠	٩٢٠٠٠
						٣٥٠٠٠٠

وبذلك، فإن القيمة الاجمالية المقرر عنها للمخزون تساوي ٣٥٠٠٠٠ج. وعلى ذلك فإن القاعدة العامة تقضي بتحديد القيمة السوقية المعينة للمخزون والتي قد تكون التكلفة الإستبدالية أو صافي القيمة القابلة للتحقق أو صافي القيمة القابلة للتحقق ناقص هامش الربح العادي، وبعد تحديد هذه القيمة السوقية يجب أن تُقارن بالتكلفة لتحديد أيهما أقل ليستخدم في تقويم المخزون.

ولا يتضمن تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل إلا الخسائر في القيمة التي تحدث في مجرى النشاط العادي للمنشأة نتيجة لأسباب مثل التغير في الأذواق أو حجم الطلب، حيث تُخفض السلع التالفة في صافي القيمة القابلة للتحقق وعندما تكون هذه السلع هامة نسبياً يجب فصل قيمتها في حسابات مستقلة بالمخزون.

طرق تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل : Methods of Applying Lower of Cost or Market

في المثال السابق، كانت قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل تُطبق على كل صنف على حدة. ومع ذلك، فإن قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل قد تُطبق إما مباشرة على كل بند على حدة أو على كل مجموعة من البنود أو على المخزون كله. وعند إتباع مدخل المجموعات أو المخزون الكلي في تطبيق القاعدة فإن الزيادة في أسعار السوق لبنود معينة تميل لتعويض النقص في أسعار بنود أخرى. ولتوضيح ذلك، إفترض أن شركة Regner السابقة قد قامت بتصنيف منتجاتها الغذائية إلى منتجات مجمدة ومنتجات معلبة كما يلي :

التكلفة أو السوق أيهما أقل على أساس :ـ

الصنف	التكلفة	القيمة السوقية المحددة	البنود المفردة	المجموعات	المخزون الكلي
منتجات مجمدة :					
A	٨٠٠٠٠	١٠٤٠٠٠	٨٠٠٠٠		
B	١٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	٩٠٠٠٠		
C	٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠		
جملة المجمد	٢٣٠٠٠٠	٢٣٤٠٠٠		٢٣٠٠٠٠	
منتجات معلبة :					
D	٩٠٠٠٠	٤٨٠٠٠	٤٨٠٠٠		
E	٩٥٠٠٠	٩٢٠٠٠	٩٢٠٠٠		
جملة المعلب	١٨٥٠٠٠	١٤٠٠٠٠		١٤٠٠٠	
الاجمالي	٤١٥٠٠٠	٣٧٤٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٣٧٠٠٠٠	٣٧٤٠٠٠

فإذا طُبقت قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل على البنود المنفردة، تكون قيمة المخزون ٣٥٠٠٠٠ج، وإذا طبقت على المجموعات الأساسية تكون قيمته ٣٧٠٠٠٠ج، وإذا طبقت على المخزون الكلي تكون قيمته ٣٧٤٠٠٠ج. ويرجع السبب في هذه الفروق إلى أن القيم السوقية الأعلى من التكلفة يتم إستعواضها بالقيم السوقية الأقل من التكلفة عند إستخدام مدخل المجموعات الأساسية أو المخزون الكلي. ففي حالة شركة Regner تم إستعواض القيمة السوقية العالية للصنف A جزئياً عند تطبيق مدخل المجموعات الأساسية كما تم إستعواضها كلياً عند تطبيق مدخل المخزون الكلي.

والممارسة العملية الأكثر شيوعاً هي تسعير المخزون على أساس كل بند على حدة. حيث تقضي القواعد الضريبية بإستخدام أساس البنود الفردية إلا إذا تضمن صعوبات عملية، كما أن مدخل البنود الفردية يقدم أكثر أسس التقويم تحفظاً لأغراض إعداد الميزانية. وعادة ما يُسعر المخزون على أساس مدخل المخزون الكلي عندما يوجد مُنتج نهائي واحد (يتكون من العديد من المواد الخام المختلفة) لأن الإهتمام الأساسي ينصب على تسعير المخزون النهائي. ولكن إذا كانت الشركة تنتج العديد من المنتجات النهائية، قد يُستخدم مدخل المجموعات الأساسية. ويجب أن تكون الطريقة المنتقاة هي التي تعكس رقم الدخل بأوضح ما يمكن وأياً كانت الطريقة المنتقاة، فإنه يجب الثبات على تطبيقها من فترة لأخرى.

تسجيل سعر السوق بدلاً من التكلفة :

Recording "Market" Instead Of Cost

هناك طريقتان لتسجيل المخزون بسعر السوق. إحداهما ـ وهي الطريقة المباشرة ـ تقوم بإحلال رقم القيمة السوقية محل رقم التكلفة عند تقويم المخزون. ونتيجة لذلك، لا تُسجل أية خسارة في قائمة الدخل لأن الخسارة تكون مدرجة ضمن تكلفة البضاعة المباعة والطريقة الثانية ـ تُعرف بالطريقة غير المباشرة أو طريقة المخصص ـ لا تغير رقم التكلفة ولكن تستحدث حساب منفصل مقابل للأصل وحساب للخسارة لتسجيل هذا التخفيض.

وفيما يلي القيود الخاصة بكل من الطريقتين في ضوء بيانات المخزون التالية :ـ

المخزون	بالتكلفة	بسعر السوق
بداية الفترة	٦٥٠٠٠	٦٥٠٠٠
نهاية الفترة	٨٢٠٠٠	٧٠٠٠٠

وتفترض القيود التالية إستخدام نظام الجرد الدوري للمخزون :ـ

الطريقة المباشرة	الطريقة غير المباشرة
إقفال مخزون أول المدة :	
٦٥٠٠٠ من حـ/ تكلفة البضاعة المباعة	٦٥٠٠٠ من حـ/ تكلفة البضاعة المباعة
٦٥٠٠٠ إلى حـ/ المخزون	٦٥٠٠٠ إلى حـ/ المخزون
تسجيل مخزون آخر المدة :	
٧٠٠٠٠ من حـ/ المخزون	٨٢٠٠٠ من حـ/ المخزون
٧٠٠٠٠ إلى حـ/ تكلفة البضاعة المباعة	٨٢٠٠٠ الى حـ/ تكلفة البضاعة المباعة
تخفيض المخزون لقيمته السوقية :	
لا قيـود	١٢٠٠٠ من حـ/ خسارة هبوط أسعار المخزون
	١٢٠٠٠ إلى حـ/مخصص هبوط أسعار المخزون

وإذا كانت الشركة تستخدم نظام الجرد المستمر فإن القيود تكون كما يلي :

(لا تسجيل قيود لإقفال المخزون ، وإنما يُسجل تخفيض المخزن لقيمته السوقية فقط)

الطريقة المباشرة	الطريقة غير المباشرة
تخفيض المخزون من التكلفة إلى سعر السوق :	
١٢٠٠٠ من حـ/ تكلفة البضاعة المباعة	١٢٠٠٠ من حـ/ خسارة هبوط أسعار المخزون
١٢٠٠٠ إلى حـ/ المخزون	١٢٠٠٠ إلى حـ/مخصص هبوط أسعار المخزون

وتتميز الطريقة غير المباشرة بإفراد حساب لخسارة هبوط الأسعار بما يؤدي لإظهارها منفصلة عن تكلفة البضاعة المباعة في قائمة الدخل ، حيث لا تتأثر تكلفة البضاعة المباعة عن العام . وفيما يلي مقارنة بين القيم المختلفة المقرر عنها في قائمة الدخل في ظل كل من الطريقتين المباشرة ، غير المباشرة وبإستخدام بيانات المثال السابق :

	الطريقة غيرالمباشرة	
إيراد المبيعـــات		٢٠٠٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة :		
مخزون أول المدة	٦٥٠٠٠	
المشتريـــات	١٢٥٠٠٠	

البضاعة المتاحة	١٩٠٠٠٠	
مخزون آخر المدة (بالتكلفة)	٧٠٠٠٠	
تكلفة البضاعة المباعة		١٢٠٠٠٠
مجمل ربح المبيعات		٨٠٠٠٠

الطريقة المباشرة

إيراد المبيعات		٢٠٠٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة :		
مخزون أول المدة	٦٥٠٠٠	
المشتريات	١٢٥٠٠٠	
البضاعة المتاحة	١٩٠٠٠٠	
مخزون آخر المدة (بالتكلفة)	٨٢٠٠٠	
تكلفة البضاعة المباعة		١٠٨٠٠٠
مجمل ربح المبيعات		٩٢٠٠٠
خسارة هبوط أسعار المخزون		١٢٠٠٠
		٨٠٠٠٠

ويفضل إستخدام أسلوب العرض الثاني حيث أنه يفصح بوضوح عن الخسارة الناتجة عن هبوط أسعار المخزون. أما الأسلوب الأول فإنه يُدرج الخسارة ضمن تكلفة البضاعة المباعة. وسيتم التقرير عن مخصص هبوط أسعار المخزون في الميزانية بمبلغ ١٢٠٠٠ج مطروحاً من قيمة المخزون. ويؤدي ذلك إلى أن تظهر كل من قائمة الدخل والميزانية مخزون آخر المدة بمبلغ ٨٢٠٠٠ج، رغم أن صافي قيمة المخزون تظهر بالميزانية بمبلغ ٧٠٠٠٠ج. كما أنها تجعل سجلات وحسابات المخزون المساعدة متطابقة مع الحسابات الاجمالية دون تغيير في أسعار الوحدات.

ورغم أن إستخدام حساب المخصص يسمح بأن تُفصح الميزانية عن المخزون بكل من التكلفة والتكلفة أو السوق أيهما أقل، فإنه يُبرز مشكلة كيفية التخلص من رصيد حساب المخصص الجديد في الفترة التالية. فإذا ظلت هذه البضاعة بالمخزون، يجب بقاء حساب المخصص والاستحدث مغالاة في تقدير مخزون أول المدة التالية وتكلفة

البضاعة بها، ولكن إذا بيعت هذه البضاعة في الفترة التالية، فإنه يجب إقفال حساب المخصص. وعندئذ سيتم فتح حساب مخصص جديد لأي انخفاض في قيمة المخزون يحدث في الفترة التالية.

ويقوم بعض المحاسبين بترك حساب المخصص القديم بالدفاتر والاكتفاء بتعديل رصيده في نهاية الفترة التالية ليتفق مع الفرق بين التكلفة والتكلفة أو السوق أيهما أقل في تاريخ الميزانية. وعلى ذلك، فإذا كانت الأسعار في تناقص يتم تسجيل خسارة، وإذا كانت في تزايد يتم تغطية الخسارة التي سبق تسجيلها في فترات سابقة ويتم تسجيل مكسب (تغطية لخسارة سبق الإعتراف بها)، كما يتضح من المثال التالي:

التاريخ	المخزون بالتكلفة	المخزون بسعر البيع	المقدار المطلوب في حساب التقييم	التعديل في رصيد حساب التقييم	الأثر على صافي الدخل
١٩٩٢/١٢/٣١	١٨٨٠٠٠	١٧٦٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠+	خسارة
١٩٩٣/١٢/٣١	١٩٤٠٠٠	١٨٧٠٠٠	٧٠٠٠	٥٠٠٠-	مكسب
١٩٩٤/١٢/٣١	١٧٣٠٠٠	١٧٤٠٠٠	ـ	٧٠٠٠-	مكسب
١٩٩٥/١٢/٣١	١٨٢٠٠٠	١٨٠٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠+	خسارة

ويمكن النظر لهذا «المكسب» الصافي على أنه زيادة الأثر الدائن لإقفال رصيد المخصص في بداية الفترة عن الأثر المدين لتكوين حساب المخصص في نهاية الفترة الجارية. ويكون للإعتراف بالمكسب أو الخسارة نفس الأثر على صافي الدخل الذي ينتج عن إقفال رصيد المخصص في مخزون أول المدة أوفي تكلفة البضاعة المباعة. حيث يُسمح بتغطية الخسارة حتى الوصول للتكلفة الأصلية، ولكن لا يُسمح بتجاوز التكلفة الأصلية.

تقييم قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل Evaluation of the Lower of Cost or Market Rule

تتعرض طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل لبعض الانتقادات النظرية مثل:

١ ـ إن تخفيض قيمة الأصل والإعتراف بالمصروف يتم في الفترة التي تحدث فيها خسارة في المنفعة، وليس في فترة البيع. ومن ناحية أخرى فإن الزيادات في قيمة الأصل لا يُعترف بها إلا عند نقطة البيع. حيث يوجد عدم إتساق في هذا الموقف وقد يؤدي إلى حالات تضليل في عرض بيانات الدخل.

٢ ـ يؤدي تطبيق الطريقة إلى حالة عدم إتساق في التقرير عن المخزون، فقد يقوم مخزون الشركة على أساس التكلفة في سنة معينة وعلى أساس السوق في السنة التالية.

٣ ـ تؤدي الطريقة لتقويم المخزون في الميزانية بصورة متحفظة، ولكن أثرها على قائمة الدخل قد يكون متحفظاً وقد لا يكون، فصافي دخل الفترة التي حدثت فيها الخسارة يكون أقل بصورة واضحة، في حين أن صافي دخل الفترة التالية قد يكون أعلى من المعتاد إذا لم تتحقق التخفيضات المتوقعة في أسعار البيع خلالها.

٤ ـ يؤدي تطبيق الطريقة لإستخدام رقم "الربح العادي" Normal Profit في تحديد قيم المخزون. ولأن الربح العادي هو رقم تقديري يستند للخبرة الماضية (وقد يتحقق في المستقبل)، فإنه غير موضوعي في طبيعته ويمثل فرصة للتلاعب في رقم الدخل.

ويفضل العديد من مستخدمي القوائم المالية طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل لأنهم على الأقل يعلمون أن المخزون غير مغالى فيه. كما أن الإعتراف بكل الخسائر المتوقعة وعدم أخذ أية مكاسب في الحسبان يؤدي لدخل أقل.

ويعتقد الكثيرون في ضرورة إستخدام صافي القيمة القابلة للتحقيق للتعبير عن سعر السوق دائماً (بدلاً من التكلفة الإستبدالية) عند تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل. ويستند هذا الرأي إلى حقيقة أن صافي القيمة القابلة للتحقق هو المقدار الذي سيتم الحصول عليه من هذا المخزون في المستقبل.

التقويم على أساس صافي القيمة القابلة للتحقق VALUATION AT NET REALIZABLE VALUE

في أغلب الحالات يُسجل المخزون على أساس التكلفة أو التكلفة أو السوق أيهما أقل ومع ذلك، فإنه في ظل ظروف معينة يوجد ما يدعم تسجيل المخزون على أساس صافي القيمة القابلة للتحقق له (سعر البيع ناقص التكاليف المقدرة للبيع) حتى إذا كانت أكبر من التكلفة. حيث يُسمح بالخروج عن قاعدة التحقق المعتادة عندما:

١ ـ توجد أسعار محددة في السوق لكل كميات المخزون.

٢ ـ لا توجد تكاليف جوهرية لعملية البيع.

فمخزون بعض المعادن (وخاصة المعادن النادرة) يُقرر عنه عادة بأسعار البيع حيث توجد عادة أسعار منظمة لها وبدون تكاليف جوهرية لعملية البيع. كما تنطبق هذه

المعالجة أيضا على المنتجات الزراعية التي يمكن تسويقها بشكل سريع وبأسعار معلنة .

ومن الأسباب الأخرى للسماح بهذه الطريقة للتقويم أنه في بعض الأحيان يصعب الحصول على رقم التكلفة . ففي المنشأة الصناعية يتم دمج العديد من المواد الخام والأجزاء المشتراة لخلق المنتج النهائي . ويمكن المحاسبة عن البنود المختلفة في المخزون ـ سواء كانت تامة أو نصف مصنوعة ـ على أساس التكلفة لأن تكلفة كل مكون فردي منها تكون معلومة . ومع ذلك، فإنه في صناعة مثل تعبئة اللحوم يكون الأمر مختلفاً . حيث أن «المادة الخام» تتكون من الماشية أو الأغنام التي تُشترى كل رأس منها كاملة ويتم تقسيمها إلى أجزاء تمثل منتجات الشركة . فبدلاً من إخراج منتج واحد من عدد من المواد الخام أو الأجزاء، فإن هناك العديد من المنتجات التي يتم تصنيعها من «وحدة» واحدة من المادة الخام وهي الرأس الحي . ومن المستحيل عملياً توزيع تكلفة الرأس الحي على تكلفة الأضلاع، والأكتاف على سبيل المثال . ولكن من الأسهل والأكثر إفادة تحديد سعر السوق للمنتجات المختلفة وتقييمها بالمخزون على أساس سعر البيع ناقص التكاليف المختلفة (مثل تكاليف الشحن والمناولة) واللازمة لتسويقها . وعلى ذلك، فإنه في بعض الأحيان يتم تقويم المخزون على أساس سعر البيع ناقص تكاليف التوزيع .

التقويم باستخدام قيمة المبيعات النسبية

VALUATION USING RELATIVE SALES VALUE

تظهر مشكلة من نوع خاص عندما تقوم الشركة بشراء مجموعة من الوحدات المختلفة بسعر إجمالي واحد Lump sum Price. فبفرض أن شركة Woodland قد إشترت أرض فضاء بمبلغ ١ مليون ج بحيث يمكن تقسيمها إلى ٤٠٠ قطعة . وكانت هذه القطع ذات أحجام وأشكال مختلفة بحيث يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات هي C,B,A ، ومع بيع هذه القطع يلزم تخصيص تكلفة شراءها وقدرها مليون ج على القطع المباعة والباقية .

ومن غير المنطقي بالطبع تقسيم تكلفة الشراء على عدد القطع لتحديد تكلفة كل قطعة بمبلغ ٢٥٠٠ج (١ مليون÷٤٠٠)، حيث تختلف القطع في الحجم والشكل ودرجة الجاذبية . فعند مواجهة مثل هذه الحالة، فإن المعالجة الشائعة والأكثر منطقية هي توزيع التكلفة الاجمالية بين القطع المختلفة على أساس أسعار بيعها النسبية . ففي المثال السابق يتم التوزيع كما يلي :

القطع	عدد القطع	سعر بيع القطعة	سعر بيع الاجمالي	سعر البيع النسبي	التكلفة الكلية	التكلفة الموزعة على القطع	تكلفة القطعة
A	١٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٢٥٠/١٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠
B	١٠٠	٦٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٢٥٠/٦٠	١٠٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	٢٤٠٠
C	٢٠٠	٤٥٠٠	٩٠٠٠٠٠	٢٥٠/٩٠	١٠٠٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠	١٨٠٠
			٢٥٠٠٠٠٠			١٠٠٠٠٠٠	

ويمكن حساب تكلفة القطع المباعة بإستخدام أرقام تكلفة القطعة السابقة، ويتحدد مجمل الربح كمايلي :

القطع	عدد القطع المباعة	تكلفة القطعة	تكلفة القطعة المباعة	المبيعات	مجمل الربح
A	٧٧	٤٠٠٠	٣٠٨٠٠٠	٧٧٠٠٠٠	٤٦٢٠٠٠
B	٨٠	٢٤٠٠	١٩٢٠٠٠	٤٨٠٠٠٠	٢٨٨٠٠٠
C	١٠٠	١٨٠٠	١٨٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠
			٦٨٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠	١٠٢٠٠٠٠

وعلى ذلك، فإن مخزون آخر المدة يبلغ ٣٢٠٠٠٠ (١٠٠٠٠٠٠ ـ ٦٨٠٠٠٠). كما يمكن حساب قيمة المخزون بطريقة أخرى. حيث أن نسبة التكلفة إلى سعر البيع لكل القطع هي ٤٠٪(١ مليون ÷ ٢٥٠٠٠٠٠). وعلى ذلك، فإذا كان سعر البيع الاجمالي للقطع المباعة يبلغ ١٧٠٠٠٠٠ مثلا، فإن تكلفة هذه القطع المباعة تبلغ ٦٨٠٠٠٠ج (١٧٠٠٠٠٠×٤٠٪)، وبذلك تبلغ تكلفة القطع المتبقية ٣٢٠٠٠٠ (١ مليون ـ ٦٨٠٠٠٠).

وتستخدم طريقة قيمة المبيعات النسبية في صناعة البترول لتقويم المنتجات الأساسية والفرعية الكثيرة التي تنتج من تكرير الزيت الخام بالتكلفة.

إرتباطات الشراء مشكلة خاصة PURCHASE COMMITMENTS - A SPECIAL PROBLEM

في العديد من مجالات الأعمال، يعتمد إستمرار ربحية المنشأة على وجود مخزون بضاعة كافي بها للوفاء بكل طلبات العملاء. ونتيجة لذلك، فإنه من الشائع أن تتفق

الشركة على شراء مخزون لعدة أسابيع أو شهور أو حتى سنوات مقدماً. حيث قد تتم مثل هذه الاتفاقات بناء على إرتباطات بيع معينة للشركة مع العملاء. وبصفة عامة، فإن حقوق ملكية البضائع أو المواد التي تتضمنها إرتباطات الشراء هذه لا تنتقل إلى المشتري.

وعادة فإنه من غير الضروري وغير الصحيح أن يقوم المشتري بإجراء قيود ليعكس إرتباطه بشراء سلع لم يقم البائع بشحنها بعد. ففي حالة طلبات الشراء العادية التي يتحدد فيها السعر في وقت الشحن والتي تخضع للالغاء بواسطة البائع أو المشتري، فإنها لا تمثل أصل أو إلتزام للمشتري ولا تتطلب التسجيل بالدفاتر أو التقرير عنها في القوائم المالية.

وحتى في حالة عقود الشراء العادية غير القابلة للإلغاء، فإنه لا يُعترف بأي أصل أو إلتزام في تاريخ التوقيع لأن العقد تنفيذي بطبيعته ولم يقم أي طرف بالوفاء بما يخصه من العقد. ومع ذلك، فإن تفاصيل مثل هذا العقد ـ إذا كانت هامة نسبياً ـ يجب الافصاح عنها ضمن الملاحظات الواردة على ميزانية المشتري بالشكل التالي:

الملاحظة ١ : تم تحرير عقود شراء مواد خام سنة ١٩٩٣ بمبلغ ٦٠٠٠٠٠٠ج، علماً بأن سعر السوق لمثل هذه المواد في ٣١ديسمبر ١٩٩٢ يبلغ ٦٤٠٠٠٠ج.

في المثال السابق كان سعر التعاقد أقل من سعر السوق في تاريخ الميزانية. وإذا كان سعر التعاقد أكبر من سعر السوق ومن المتوقع حدوث خسائر عند إجراء عملية الشراء، فإن هذه الخسائر يجب الإعتراف بها في الفترة التي حدث فيها إنخفاض سعر السوق.

ولتوضيح هذه المشكلة المحاسبية، إفترض أن شركة Reggis للورق قد حررت عقود قطع أخشاب لتنفذ خلال سنة ١٩٩٣ بمبلغ ١٠ مليون ج، وأن سعر السوق لهذه الحقوق في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ يبلغ ٧ مليون ج، فيتم إجراء القيد التالي في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣:

٣٠٠٠٠٠٠ من حـ/ خسارة مقدرة على إرتباطات الشراء
٣٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ إلتزام مقدر على إرتباطات الشراء

ويتم التقرير عن هذه الخسارة في قائمة الدخل تحت بند مصروفات وخسائر أخرى. كما يتم التقرير عن الإلتزام المقدر من إرتباطات الشراء في جزء الإلتزامات بالميزانية. وعندما تقوم الشركة بقطع الأخشاب بتكلفة ١٠ مليون ج، يتم إجراء القيد التالي:

٧٠٠٠٠٠٠ من حـ/ المشتريـــــات
٣٠٠٠٠٠٠ من حـ/ إلتزام المقدر على إرتباطات الشراء
١٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ النقديـة.

حيث تسدد الشركة ١٠ مليون ج في عقد يساوي ٧ مليون ج فقط ـ وقد سُجلت الخسارة في الفترة السابقة التي إنخفضت فيها الأسعار بالفعل.

وإذا تم تغطية السعر جزئياً أو كلياً قبل قطع الأخشاب، يتم تخفيض الإلتزام المقدر على إرتباطات الشراء. وعندئذ يتم التقرير عن المكسب الناتج (تغطية السعر) وذلك بمقدار التغطية الجزئية أو الكلية. على سبيل المثال، إفترض أنه قد سُمح لشركة Regis بتخفيض سعر العقد ومن ثم قيمة إرتباط الشراء بها بمبلغ ١ مليون ج. فيكون قيد إثبات هذه العملية كما يلي:

١٠٠٠٠٠٠ من حـ/ الإلتزام المقدر على إرتباطات الشراء
١٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ تغطية خسارة إرتباطات الشراء.

وإذا كان سعر السوق وقت قطع هذه الأخشاب يقل عن سعر العقد بمقدار أكبر من ٣ مليون جنيه، فإن الشركة سوف تلتزم بالإعتراف بخسارة إضافية في فترة القطع وتسجيل المشتريات على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل.

ويمكن للمشترين في إرتباطات الشراء حماية أنفسهم من إحتمال إنخفاض سعر سوق البضاعة المتعاقد عليها عن طريق إجراء عمليات تغطية Hedging حيث تتحقق هذه التغطية عن طريق العقود الآجلة التي يقوم فيها المشتري في إرتباطات الشراء في نفس الوقت بعمل عقود بيع آجلة بنفس الكمية ولنفس البضاعة أو لبضاعة مماثلة لها وبسعر ثابت. وعندما تكون الشركة في موقف المشتري في إرتباطات شراء وفي موقف البائع في عقود بيع آجلة لنفس السلعة، فإنها ستكون أفضل حالاً في ظل أحد العقدين بنفس المقدار تقريباً (وربما بنفس المقدار بالضبط) الذي ستكون به أسوأ حالاً في ظل العقد الآخر. بمعنى أن خسارة أحد العقدين سيعوضها مكسب العقد الآخر. على سبيل المثال، فإذا ماكانت الشركة السابقة قد قامت بتغطية إرتباطات الشراء بها بإبرام عقود بيع آجلة لأخشاب بنفس المقدار، فإن خسائرها في إرتباطات الشراء وقدرها ٣مليون جنيه كانت ستعوض بمكسب بنفس القيمة من عقود البيع الآجلة.

وقد تطلب معيار FASB رقم ٨٠ في تغطية إرتباطات الشراء أن تقترن المحاسبة عن العقود الآجلة بالمحاسبة عن البند الذي تتم تغطيته وذلك حتى يُعترف بالتغيرات في

القيمة السوقية للعقود الآجلة في الدخل عند الإعتراف بأثر التغيرات المقابلة في سعر البند الذي تتم تغطيته بهذه العقود الآجلة .

وتعد المحاسبة عن إلتزامات الشراء من الأمور التي مازالت غير مستقرة ومحل تساؤل، حيث يعلن البعض أن هذه العقود يجب التقرير عنها كأصول أوإلتزامات وقت تحرير العقد، في حين يعتقد آخرون أن الإعتراف بها في وقت التسليم هو الأكثر ملاءمة. وتقرر قائمة FASB رقم ٦ في مفاهيم المحاسبة المالية (SFAC No.6) أن «إرتباطات الشراء تتضمن بنوداً يمكن تسجيلها كأصول وبنوداً يمكن تسجيلها كإلتزامات. بمعنى أنها تتضمن حقوق بإستلام أصول كما تتضمن تعهدات بسداد مقابل . . . وإذا ماتم تسجيل كل من حق إستلام الأصول والتعهد بالسداد في وقت الإرتباط بالشراء، فإن طبيعة الخسارة وحساب التقويم الذي يسجلها تكون ظاهرة بشكل واضح عند هبوط السعر». ورغم أن المناقشة في SFAC No.6 لم تستبعد إمكانية تسجيل أصول وإلتزامات عن إرتباطات الشراء، فإنها لا تتضمن أية دلائل بخصوص ضرورة تسجيلها من عدمه .

طريقة مجمل الربح في تقدير المخزون THE GROSS PROFIT METHOD OF ESTIMATING INVENTORY

إن الهدف الأساسي من إجراء الجرد المادي للمخزون هو التحقق من مدى صحة سجلات المخزون في ظل نظام الجرد المستمر أو للوصول إلى قيمة المخزون في حالة عدم وجود سجلات. وفي بعض الأحيان يكون إجراء جرد مادي أمر غير عملي، وعندئذ تُستخدم مقاييس أخرى بديلة لتحديد قيمة المخزون بصورة تقريبية. ومن الطرق البديلة التي تُستخدم في التحقق من قيمة المخزون أو تحديدها ما يُعرف بطريقة مجمل الربح. ويشيع إستخدام هذه الطريقة بواسطة المراجعين في الحالات التي يكون المطلوب فيها مجرد تقدير تقريبي لقيمة مخزون الشركة (مثل إعداد التقارير الفترية interim) كما تُستخدم هذه الطريقة أيضاً عندما يتعرض المخزون أو تتعرض سجلات المخزون للضياع والفقد بواسطة الحريق أو أية كوارث أخرى.

وتستند طريقة مجمل الربح على إفتراض أن :ـ

١ ـ مخزون أول المدة مضافاً إليه المشتريات يساوي جملة البضائع التي تتم المحاسبة عنها.

٢ ـ البضائع التي لاتُباع يجب أن تظل بالمخزون.

٣ ـ إذا تم إستبعاد تكلفة المبيعات من مجموع مخزون أول المدة والمشتريات ينتج مخزون آخر العام.

ولتوضيح ذلك، إفترض أن شركة Cetus كان لديها مخزون في أول المدة تكلفته ٦٠٠٠٠ج وإشترت بضائع تكلفتها ٢٠٠٠٠٠ج، وأن المبيعات بأسعار البيع بلغت ٢٨٠٠٠٠ج، وأن هامش الربح يبلغ ٣٠٪ من سعر البيع، فإنه يمكن تطبيق طريقة مجمل الربح كما يلي:

مخزون أول المدة (بالتكلفة		٩٠٠٠٠
المشتريات (بالتكلفة)		٢٠٠٠٠٠
البضاعة المتاحة (بالتكلفة)		٢٩٠٠٠٠
المبيعات (بأسعار البيع)	٢٨٠٠٠٠	
(ـ) هامش الربح (٣٠٪ من ٢٨٠٠٠٠)	٨٤٠٠٠	
المبيعات (بالتكلفة)		١٩٦٠٠٠
المخزون التقديري آخر المدة (بالتكلفة)		٦٤٠٠٠

ويلاحظ أن كل المعلومات المطلوبة لحساب مخزون آخر المدة بالتكلفة ـ بإستثناء النسبة المئوية لهامش الربح ـ متاحة في سجلات الفترة الجارية. وتتحدد نسبة هامش الربح عن طريق مراجعة سياسات الشركة أو سجلات الفترات السابقة. وفي بعض الحالات يكون من الضروري تعديل هذه النسبة إذا كانت الفترات السابقة تعتبر غير ممثلة للفترة الجارية.

حساب نسبة هامش الربح Computation of Gross Profit Percentage

في أغلب الحالات تُعطي نسبة هامش الربح كنسبة من سعر البيع كما هو الحال في المثال السابق. ويرجع شيوع تحديد هامش الربح كنسبة من أسعار البيع إلى:

١ ـ أن أغلب السلع تحدد قيمتها على أساس أسعار التجزئة وليس على أساس التكلفة.

٢ ـ أن الهامش المحدد على أساس سعر البيع تكون نسبته أقل من الهامش المستند للتكلفة، ويُعطي هذا المعدل الأقل إنطباع أفضل لدى العميل.

٣ ـ أن هامش المساهمة الذي يستند لسعر البيع لا يمكن أن يتجاوز ١٠٠٪.

لتوضيح كيفية حساب نسبة هامش الربح ، إفترض أن هناك صنف معين تكلفته ١٥ج وسعر بيعه ٢٠ج بهامش ربح قدره ٥ج . حيث يمثل هذا الهامش ٢٥٪ من سعر البيع ، ٣٣٪ من التكلفة . وعلى الرغم أنه من المعتاد حساب هامش الربح على أساس سعر البيع ، فإن المحاسب يجب أن يدرك العلاقة الأساسية بين الهامش على أساس التكلفة والهامش على أساس سعر البيع .

على سبيل المثال ، إفترض انك علمت أن هامش الربح على أساس التكلفة لصنف معين يبلغ ٢٥٪ ، فما هو هامش الربح على أساس سعر البيع؟ لتحديد الإجابة إفترض أن سعر بيع هذا الصنف بلغ ١ج ، وبذلك يُحسب كمايلي :

التكلفة + هامش الربح = سعر البيع

ت + ٢٥ , ت = س

(١ + ٢٥ ,)ت = ١ ١٢٥ , ت = ١ . . ت = ٨٠ ,

وبذلك فإن هامش الربح يساوي ٢٠ , (١ - ٨٠ ,) ومعدل هامش الربح على أساس سعر البيع يبلغ ٢٠٪ (٢٠ , ÷ ١) .

وعلى عكس ذلك ، افترض أنك علمت أن هامش الربح على أساس سعر البيع يبلغ ٢٠٪ فما هو هامش الربح على أساس التكلفة؟ لتحديد الإجابة إفترض مرة أخرى أن سعر البيع ١ج .

التكلفة + هامش الربح = سعر البيع

ت + ٢٠ , س = س

ت = (١ - ٢٠ ,)س ت = ٨٠ , × ١ ÷ ٨٠ ,

وكما سبق في المثال السابق ، فإن هامش الربح = ٢٠ , وتبلغ نسبته على أساس التكلفة ٢٥٪ (٢٠ , ÷ ٨٠ ,) .

ويستخدم التجار المعادلات التالية للتعبير عن هذه العلاقات :ـ

(١) نسبة هامش الربح على أساس سعر البيع = النسبة المضافة للتكلفة / ١٠٠٪ + النسبة المضافة للتكلفة

(٢) نسبة هامش الربح على أساس التكلفة = هامش الربح على أساس سعر البيع / ١٠٠٪ هامش الربح على أساس سعر البيع

ولأن سعر البيع أكبر من التكلفة ، وأن مقدار هامش الربح واحد في الحالتين ، فإن

نسبة هامش الربح على أساس سعر البيع ستكون دائما أقل منها على أساس التكلفة. ويجب التأكيد على أن المبيعات لا تضرب في نسبة هامش الربح على أساس التكلفة، بل يلزم تحويل هذه النسبة إلى نسبة مستندة إلى سعر البيع.

تقييم طريقة هامش الربح Appraisal of Gross Profit Method

لا تعتبر طريقة هامش الربح مقبولة بصورة عادية لأغراض التقرير المالي لأنها لا تقدم سوى تقدير تقريبي. حيث يلزم إجراء جرد فعلي كتأكيد إضافي على أن المخزون المشار إليه بالسجلات موجود بالفعل. ومع ذلك، فإنه يُسمح بإستخدام طريقة هامش الربح لتحديد مخزون آخر المدة لأغراض إعداد التقارير المالية الفترية (ربع السنوية عادة) بشرط الإفصاح عن إستخدامها. ويُلاحظ أن طريقة هامش الربح سوف تعتمد بصورة كبيرة على طريقة التسعير المستخدمة (Fifo أو Lifo أو التكلفة المتوسطة) وذلك لأنها تستند للسجلات التاريخية.

فما هي أوجه القصور الأساسية في طريقة هامش الربح؟ من العيوب الأساسية أنها توفر مجرد تقدير، ولذلك فإنه يلزم إجراء جرد مادي فعلي كل عام للتأكد من أن المخزون موجود بالفعل. كما أن هذه الطريقة تستخدم النسب الماضية في تحديد هامش الربح. ورغم أن الماضي قد يوفر إجابات دائماً عن المستقبل، فإنه من المناسب أكثر إستخدام معدل جاري لهامش الربح. ويجب التأكيد على أنه عندما تحدث تغيرات هامة فإنه يلزم تعديل هذه النسبة. وأخيراً فإنه يجب الحذر عند تطبيق معدل هامش ربح وحيد. ففي أغلب الأحيان يتعامل المتجر في بضائع ذات معدلات هامش ربح متباينة تماماً. وفي مثل هذه الحالات، قد يكون من الضروري تطبيق طريقة هامش الربح حسب الأقسام الفرعية أو أنواع البضائع أو أية أساس مماثل يسمح بتصنيف البضاعة طبقا لمعدلات هامش الربح النسبية لها.

طريقة مخزون التجزئة RETAIL INVENTORY METHOD

قد يستخدم تجار التجزئة الذين لديهم أنواع محددة من المخزون طريقة التمييز العيني في تقويم مخزونهم. ويكتسب هذا المدخل مغزى عندما تكون الوحدات الفردية للمخزون هامة نسبياً كما هو الحال في السيارات، الآلات، البيانو ومعاطف الفراء. ولكن لا يمكن تخيل إمكانية إستخدام هذه الطريقة في متاجر التجزئة ذات الحجم الكبير التي لديها العديد من أنواع البضائع المختلفة بتكاليف منخفضة للوحدة. حيث

سيكون من الصعوبة بمكان تحديد تكلفة كل عملية بيع، وتسجيل التكلفة في البطاقات وتغيير التكلفة لتعكس الانخفاض في قيمة البضاعة وتوزيع التكاليف المشتركة كالنقل وهكذا.

ومن بدائل هذه الطريقة القيام بتجميع المخزون على أساس أسعار التجزئة. ففي أغلب متاجر التجزئة توجد علاقة واضحة بين التكلفة وسعر البيع، ومن ثم يمكن تحويل أسعار التجزئة إلى التكلفة عن طريق معادلة.

وتستلزم هذه الطريقة ـ التي يُطلق عليها طريقة مخزون التجزئة ـ إمساك سجلات لكل من :

١ ـ التكلفة الكلية وأسعار التجزئة للمنتجات المشتراة.
٢ ـ التكلفة الكلية وأسعار التجزئة للمنتجات المتاحة للبيع.
٣ ـ مبيعات الفترة.

حيث تُستبعد مبيعات الفترة من قيمة التجزئة للمنتجات المتاحة للبيع للحصول على تقدير للمخزون بأسعار التجزئة. وعندئذ يتم تحديد نسبة التكلفة إلى أسعار التجزئة لكل بضائع قسم معين أو المنشأة ككل عن طريقة قسمة جملة البضائع المتاحة للبيع بالتكلفة على جملة البضائع المتاحة للبيع بقيمة التجزئة. ويتم تحويل المخزون المحدد على أساس سعر التجزئة إلى التكلفة بإستخدام النسبة السابقة بين التكلفة وسعر التجزئة. وفيما يلي مثال على إستخدام طريقة مخزون التجزئة في شركة Jordon :

	التكلفة	قيمة التجزئة
مخزون أول المدة	١٤٠٠٠	٢٠٠٠٠
المشتريات	٦٣٠٠٠	٩٠٠٠٠
البضاعة المتاحة	٧٧٠٠٠	١١٠٠٠٠
(ـ) المبيعات		٨٥٠٠٠
مخزون آخر المدة بقيمة التجزئة		٢٥٠٠٠
نسبة التكلفة إلى قيمة التجزئة (٧٧٠٠٠ ÷ ١١٠٠٠٠)		٪ ٧٠
مخزون آخر الفترة بالتكلفة (٧٠٪ من ٢٥٠٠٠)		١٧٥٠٠

حيث أن جملة البضاعة المتاحة للبيع (بقيمة التجزئة) مطروحاً منها البضاعة المباعة (بسعر التجزئة) تساوي البضاعة الموجودة بالمخزن (بسعر التجزئة). وعندئذ يتم تحويل البضاعة الموجودة بالمخزن بقية التجزئة إلى بضاعة بالتكلفة عن طريق ضربها في نسبة التكلفة إلى قيمة التجزئة. ولتجنب أي مغالاة محتملة في قيمة المخزون، يتم إجراء جرد فعلي دوري للمخزون وخاصة في مجال تجارة التجزئة التي يشيع فيها حدوث خسائر نتيجة للسرقة أو التلف.

ولا تحظى طريقة التجزئة هذه بقبول الجهات الضريبية أو الاتحادات التجارية أو مهنة المحاسبة. ومن مزايا هذه الطريقة أن رصيد المخزون بها يمكن تقريبه دون إجراء جرد فعلي.

وتعد هذه الطريقة مفيدة بصفة خاصة لأي نوع من التقارير الفترية التي يُطلب فيها عادة أي مقياس سريع ويمكن الاعتماد عليه نسبياً لقيمة المخزون. ويستخدم خبراء التأمين هذا المدخل عادة في تقدير الخسائر الناتجة عن الحريق، الفيضان وغيرها من الحوادث. وتمثل هذه الطريقة أيضا أداة رقابية لأنه يجب توضيح سبب أي إختلاف بينها وبين نتيجة الجرد المادي في نهاية العام. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الطريقة أيضا تساعد على الاسراع في إجراء الجرد الفعلي في نهاية العام. حيث لا تحتاج لجنة إجراء الجرد الفعلي إلا لتسجيل أسعار التجزئة الخاصة بكل بند، دون الحاجة للنظر في بطاقة التكلفة الخاصة به بما يوفر وقت وتكلفة عملية الجرد.

المصطلحات المستخدمة في طريقة التجزئة Retail Method Terminology

تمثل المقادير المعروضة في عمود قيمة التجزئة بالمثال السابقة أسعار التجزئة الأصلية بإفتراض عدم حدوث تغيرات فيها. ولكن أسعار البيع عادة ما تتقلب بالزيادة والنقص. وبالنسبة لتجار التجزئة تعني الزيادة Mark up قيمة مضافة على سعر البيع الأصلي. وعادة ما يُعبر عن هذه الزيادة على أساس التكلفة ويُعبر إلغاء الزيادة Mark up cancelations عن تخفيضات في أسعار البضائع التي سبق زيادتها عن سعر البيع الأصلي لها.

وقد يكون إجراء تخفيضات Mark down عن سعر البيع الأصلي ضرورياً عند إنخفاض المستوى العام للأسعار وفي حالة المبيعات الخاصة والبضائع التالفة والمخزون الراكد ولدواعي المنافسة. وتُعد تخفيضات الأسعار أكثر شيوعاً من الزيادات فيها، كما يحدث إلغاء التخفيضات Mark down Cancelations عندما يتم تعويض التخفيضات

بزيادات تالية في أسعار البضائع التي سبق تخفيضها . ولا يمكن أن يتجاوز إلغاء الزيادة أو إلغاء التخفيض مقدار الزيادة أو التخفيض الأصلي .

ولتوضيح هذه المفاهيم المختلفة ، إفترض أن متجر Design للملابس قد إشترى مؤخراً ١٠٠ قميص من الذوق الرفيع من شركة Marroway بتكلفة إجمالية ١٥٠٠ج أو ١٥ج للقميص وقد حددت شركة Design سعر بيع القميص ٣٠ج . وقد لاحظ المدير أنها تباع بسرعة ، ولذلك أضاف زيادة قدرها ٥ج للقميص . وقد أدت هذه الزيادة لجعل السعر مرتفع بدرجة خفضت المبيعات ولذلك خفض المدير السعر إلى ٣٢ج . فعند هذه النقطة يمكن القول أن شركة Design كان لديها زيادة قدرها ٥ج وإلغاء زيادة قدره ٣ج . وبمجرد إنقضاء موسم التسويق خفض المدير أسعار بيع الوحدات الباقية إلى ٢٣ج . فعند هذه النقطة يوجد إلغاء إضافي للزيادة قدره ٢ج وتخفيض قدره ٧ج . وإذا تم زيادة السعر فيما بعد إلى ٢٤ج ، يكون هناك إلغاء للتخفيض قدره ١ج .

طريقة مخزون التجزئة في حالة الزيادات والتخفيضات Retail Inventory Method with Markups and Markdowns

يستخدم تجار التجزئة هذه المصطلحات عند وضع التقويم الصحيح للمخزون في نهاية الفترة المحاسبية . وللحصول على أرقام المخزون الصحيحة ، يجب تقديم معالجة صحيحة لحالات الزيادة وإلغاء الزيادة والتخفيض وإلغاء التخفيض . ولتوضيح الاحتمالات المختلفة نتناول حالة متاجر Fashion التالية :ـ

	التكلفة	قيمة التجزئة
مخزون أول المدة	٥٠٠	١٠٠٠
المشتريات (بالصافي)	٢٠٠٠٠	٣٥٠٠٠
الزيادات		٣٠٠٠
إلغاء الزيادات		١٠٠٠
التخفيضات		٢٥٠٠
إلغاء التخفيضات		٢٠٠٠
المبيعات بالصافي		٢٥٠٠٠

تطبيق طريقة مخزون التجزئة

	التكلفة		قيمة التجزئة
مخزون أول المدة	٥٠٠		١٠٠٠
المشتريات (بالصافي)	٢٠٠٠٠		٣٥٠٠٠
البضاعة المتاحة للبيع	٢٠٥٠٠		٣٦٠٠٠
يضاف :			
الزيادات		٣٠٠٠	
(–) إلغاء الزيادات		(١٠٠٠)	
صافي الزيادات			٢٠٠٠
	٢٠٥٠٠		٣٨٠٠٠

.. نسبة التكلفة/قيمة التجزئة = $\frac{٢٠٥٠٠}{٣٨٠٠٠}$ = ٥٣,٩٪ ..... A

يطرح :			
التخفيضات		٢٥٠٠	
(–) إلغاء التخفيضات		(٢٠٠٠)	
صافي التخفيضات			٥٠٠
	٢٠٥٠٠		٣٧٥٠٠

.. نسبة التكلفة/قيمة التجزئة = $\frac{٢٠٥٠٠}{٣٧٥٠٠}$ = ٥٤,٧٪ ..... B

(–) المبيعات (بالصافي)		٢٥٠٠٠
مخزون آخر المدة بقيمة التجزئة		١٢٥٠٠

فيكون حساب قيمة مخزون آخر المدة بالتكلفة في ظل الافتراضين كما يلي :

A ١٢٥٠٠ × ٥٣,٩٪ = ٦٧٣٧,٥ج

B ١٢٥٠٠ × ٥٤,٧٪ = ٦٨٣٧,٥ج

حيث أن A تمثل نسبة التكلفة بعد الزيادات الإضافية ولكن قبل التخفيضات ، في

حين تُحسب النسبة الثانية B بعد كل من الزيادات والتخفيضات . فما هي النسبة التي يلزم استخدامها في الحساب عند تقييم مخزون آخر المدة؟

تستخدم طريقة مخزون التجزئة التقليدية النسبة A فقط، حيث أنها مصممة لتقدير التكلفة المتوسطة أو سعر السوق أيهما أقل . ولذلك سوف نطلق على هذا المدخل مدخل التكلفة أو السوق أيهما أقل أو طريقة مخزون التجزئة التقليدية . ولتفهم سبب أخذ الزيادات وعدم أخذ التخفيضات في الاعتبار في النسبة المئوية للتكلفة، فإنه يجب أن ندرك كيف يعمل منفذ التجزئة . فعندما تقرر الشركة زيادة إضافية، فإنها تُشير عادة إلى أن القيمة السوقية لهذا البند قد زادت . ومن ناحية أخرى، إذا قررت الشركة إجراء تخفيض صافي، فإن ذلك يعني حدوث إنخفاض في منفعة هذا البند . وعلى ذلك، فإذا ما حولنا تقدير التكلفة أو السوق أيهما أقل فإن هذه التخفيضات تمثل خسارة جارية لا تدخل في حساب نسبة التكلفة إلى قيمة التجزئة . وبذلك تكون نسبة التكلفة الى قيمة التجزئة أقل وهو ما يؤدي لتقريب طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل .

على سبيل المثال، فقد تم شراء صنفين بتكلفة ٥ج للوحدة من كل منهما، وتم تحديد سعر البيع الأصلي بمبلغ ١٠ج لكل وحدة . وقد تم تخفيض سعر أحدهما فيما بعد إلى ٢ج وبإفتراض عدم إجراء مبيعات خلال الفترة، فإذا أُخذت التخفيضات في الإعتبار عند حساب نسبة التكلفة/قيمة التجزئة فسوف نقوم بحساب مخزون آخر المدة بالطريقة التالية :ـ

طريقة التجزئة

إدراج التخفيضات في نسبة التكلفة/قيمة التجزئة

	التكلفة	قيمة التجزئة
المشتريات	١٠	٢٠
ناقص التخفيضات		٨
مخزون آخر المدة بقيمة التجزئة		١٢

∴ نسبة التكلفة/قيمة التجزئة = $\frac{١٠}{١٢}$ = ٨٣,٣٪

مخزون آخر المدة بالتكلفة = ١٢ × ٠,٨٣٣ = ١٠ج

حيث يعكس هذا المدخل التكلفة المتوسطة للبندين دون أن يأخذ في الإعتبار خسارة أحدهما. وإذا لم تُؤخذ التخفيضات في الحسبان عند حساب النسبة، تتطابق النتيجة مع تقييم المخزون طبقاً لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل. وتكون الحسابات كما يلي:

الطريقة التقليدية (التكلفة أو السوق أيهما أقل)

عدم إدارج التخفيضات في نسبة التكلفة/ قيمة التجزئة

	التكلفة	قيمة التجزئة
المشتريـــات	١٠	٢٠
∴ نسبة التكلفة/ قيمة التجزئة = $\frac{١٠}{٢٠}$ = ٥٠٪		
ناقص التخفيضات		٨
مخزون آخر المدة بقيمة التجزئة		١٢
مخزون آخر المـدة بالتكلفة = ١٢ × ٥٠٪ = ٦ج		

ففي ظل طريقة تقويم المخزون على أساس سعر التجزئة التقليدية وعندما لا تُؤخذ التخفيضات عند حساب نسبة التكلفة/ قيمة التجزئة، سوف تكون النسبة ٥٠٪(١٠ـ٢٠) وسيكون مخزون آخر المدة ٦ج(١٢×٥٠٪) وهو نفسه في ظل التكلفة أو السوق أيهما أقل.

ويعكس تقويم المخزون بتكلفة ٦ج الصنفين الموجودين به، حيث تم تقويم أحدهما بتكلفة ٥ج والآخر بتكلفة ١ج، حيث إنخفض سعر البيع الأساسي لأحدهما من ١٠ج إلى ٢ج وإنخفضت التكلفة بالتالي من ٥ج إلى ١*ج. وعلى ذلك، فإنه لتقريب قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل، فإنه يجب حساب نسبة التكلفة/ قيمة التجزئة عن طريق قسمة تكلفة البضاعة المتاحة للبيع على جملة سعر التجزئة الأساسي لهذه البضاعة مضافاً إليه صافي الزيادات وإستبعاد أية تخفيضات أو إلغاء للتخفيضات. وفيما يلي بيان كيفية تطبيق طريقة مخزون التجزئة بإستخدام مدخل التكلفة أو السوق أيهما أقل وبالتطبيق على معلومات متاجر Fashion السابقة.

* هذا الرقم في الواقع لا يمثل السوق (التكلفة الاستبدالية)، ولكنه صافي القيمة القابلة للتحقق مطروحاً منها هامش الربح العادي المسموح به. بمعنى آخر، فإن سعر بيع هذا الصنف إنخفض إلى ٢ج ولكن بطرح هامش ربح قدره ١٠٠٪ (تكلفة ٥ج، سعر بيع ١٠ج) يصبح الرقم ١ج.

طريقة التجزئة ـ مدخل التكلفة أو السوق أيهما أقل

	التكلفة		قيمة التجزئة
مخزون أول المدة	٥٠٠		١٠٠٠
المشتريات (بالصافي)	٢٠٠٠٠		٣٥٠٠٠
الاجمالي	٢٠٥٠٠		٣٦٠٠٠
يضاف صافي الزيادات –			
الزيادات		٣٠٠٠	
إلغاء الزيادات		١٠٠٠	٢٠٠٠
الاجمالي	٢٠٥٠٠	←	٣٨٠٠٠
يطرح في التخفيضات :			
التخفيضات		٢٥٠٠	
الغاء التخفيضات		٢٠٠٠	٥٠٠
سعر بيع البضاعة المتاحة			٣٧٥٠٠
ناقص المبيعات (بالصافي)			٢٥٠٠٠
مخزون آخر المدة بقيمة التجزئة			١٢٥٠٠

$$\text{نسبة التكلفة إلى قيمة التجزئة} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المتاحة للبيع}}{\text{سعر التجزئة الأصلي للبضاعة المتاحة + صافي الزيادات}}$$

$$= \frac{٢٠٥٠٠}{٣٨٠٠٠} = ٥٣,٩\%$$

مخزون آخر المدة بالتكلفة أو السوق أيهما أقل (١٢٥٠٠ × ٥٣,٩٪) ٦٧٣٧,٥

وبسبب ما يحدث من اثر لحساب المتوسط averaging ، فإننا لا نحصل على القيمة الدقيقة للمخزون على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل، ولكن يمكن الحصول على تقدير تقريبي لها. وعلى الجانب الآخر، فإن إضافة صافي الزيادات وإستبعاد صافي التخفيضات قبل حساب النسبة يؤدي لتقريب رقم التكلفة.

بعض البنود الخاصة المتعلقة بطريقة مخزون التجزئة Special Items Relating To Retail Method

تصبح طريقة مخزون التجزئة أكثر تعقيداً عندما توجد بنود مثل النقل للداخل، مردودات ومسموحات المشتريات وخصومات الشراء. حيث تعالج تكاليف النقل كجزء من تكلفة الشراء، كما تُعتبر مردودات ومسموحات المشتريات كتخفيض لكل من التكلفة وقيمة التجزئة، وتعتبر خصومات الشراء عادة تخفيض لتكلفة المشتريات. وعندما لا تتمثل مسموحات المشتريات في تخفيض لسعر البيع، فلا يُجرى أي تعديل في عمود قيمة التجزئة. وبصفة عامة، فإن معالجة البنود التي تؤثر على عمود التكلفة في مدخل مخزون التجزئة تتبع عملية حساب تكلفة البضاعة المتاحة للبيع.

ويلاحظ أيضا أن مردودات ومسموحات المبيعات تُعتبر تعديلات لجملة المبيعات. ومع ذلك، فإن خصومات المبيعات لا يُعترف بها عندما تُسجل المبيعات بالاجمالي، ويؤدي التعديل بناءً على خصم المبيعات في مثل هذه الحالة إلى المغالاة في تقويم رقم مخزون آخر المدة بقيمة التجزئة.

علاوة على ذلك، فإن هناك عدد من البنود الخاصة التي تتطلب تحليل متأني. على سبيل المثال، فإن التحويلات الداخلية من قسم لآخر يجب التقرير عنها بنفس طريقة التقرير عن المشتريات من الخارج. كما يجب تخفيض العجز المسموح به من عمود قيمة التجزئة لأن هذه البضائع لم تعد متاحة للبيع. وتنعكس هذه التكاليف في سعر البيع لأن هناك مقدار معين للعجز الذي يُعتبر طبيعي في منشأة التجزئة. ونتيجة لذلك، فإن هذا المقدار لا يؤخذ في الإعتبار عند حساب نسبة التكلفة إلى قيمة التجزئة، حيث يظهر كتخفيض مماثل للمبيعات عند تحديد مخزون آخر المدة بقيمة التجزئة. في حين أن العجز غير العادي يجب طرحه من كل من عمود التكلفة وقيمة التجزئة والتقرير عنه كرقم مخزون خاص أو كخسارة لأن خلاف ذلك يؤدي لتشويه نسبة التكلفة إلى قيمة التجزئة والمغالاة في مخزون آخر المدة. وأخيراً، فإن الشركات عادة ما تقدم لموظفيها خصومات خاصة لزيادة درجة الولاء وتشجيعهم على الأداء الأفضل وهكذا، ويجب طرح خصومات الموظفين من عمود قيمة التجزئة كما هو الحال في المبيعات. ولا يجب أخذ هذه الخصومات في الإعتبار عند حساب نسبة التكلفة/ قيمة التجزئة، لأنها لا تعكس تغير دائم في سعر البيع.

ولتوضيح بعض هذه المفاهيم بالتفصيل، إفترض أن إحدى الشركات تقوم بتحديد

قيمة مخزونها بإستخدام طريقة مخزون التجزئة التقليدية كما يلي

	التكلفة	قيمة التجزئة
مخزون أول المدة	١٠٠٠	١٨٠٠
المشتريات	٣٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
النقل للداخل	٦٠٠	—
مردودات مشتريات	(١٥٠٠)	(٣٠٠٠)
الاجمالـــي	٣٠١٠٠	٥٨٨٠٠
صافي الزيادات		٩٠٠٠
العجز غير الطبيعي	(١٢٠٠)	(٢٠٠٠)
الاجمـالي	٢٨٩٠٠	٦٥٨٠٠

يُطرح :ـ

صافي التخفيضات		١٤٠٠
المبيعـات	٣٦٠٠٠	
مردودات المبيعات	(٩٠٠)	٣٥١٠٠
خصوصات الموظفين		٨٠٠
العجز الطبيعي		١٢٠٠
		٢٧٢٠٠

$$\text{نسبة التكلفة إلى قيمة التجزئة} = \frac{٢٨٩٠٠}{٦٥٨٠٠} = ٤٣,٩\%$$

∴ مخزون آخر المدة على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل (٢٧٢٠٠ × ٤٣,٩٪) = ١١٩٤٠,٨

تقييم طريقة مخزون التجزئة Appraisal of Retail Inventory Method

تُستخدم طريقة مخزون التجزئة في حساب قيمة المخزون على نطاق واسع :ـ

١ ـ لتسمح بحساب صافي الدخل دون إجراء جرد مادي للمخزون

٢ ـ كمقياس للرقابة عند تحديد العجز في المخزون،

٣ ـ في تنظيم كميات البضاعة الموجودة بالمخزن.

٤ ـ لتوفير معلومات التأمين .

وتتشابه مزايا عيوب طريقة مخزون التجزئة التقليدية (التكلفة أو السوق أيهما أقل) وطريقة مخزون التجزئة في Lifo في كل من منشآت تجارة التجزئة وغيرها. فإنتقاء طريقة مخزون التجزئة لإستخدامها يتضمن عادة تحديد الطريقة التي تنتج أقل دخل خاضع للضريبة. ورغم أنه قد يبدو أن طريقة مخزون التجزئة في ظل Lifo سوف تنتج أقل دخل خاضع للضريبة في فترة ارتفاع الأسعار، فإن الأمر لا يكون كذلك دائماً. حيث أن طريقة Lifo ستؤدي لمقابلة تكاليف جارية تقريبية، ولكن مخزن آخر المدة سوف يُحدد على أساس التكلفة. وبذلك فقد تتضمن طريقة مخزون التجزئة التقليدية إجراء تخفيض كبير في قيمة المخزون بسبب إستخدام مدخل التكلفة أو السوق أيهما أقل، وقد يتكافىء هذا التخفيض write-off مع الأثر الضريبي لمقابلة التكاليف الجارية في ظل Lifo .

ومن خصائص طريقة مخزون التجزئة أن لها أثر تقريبي averaging على المعدلات المختلفة لهامش الربح. فعند تطبيقها على منشأة كاملة تختلف فيها معدلات هامش الربح بين الأقسام، فإن الطريقة لا تأخذ في الاعتبار أية تضليل محتمل في النتائج بسبب هذه الاختلافات. وتقوم بعض الشركات بتنقيح طريقة مخزون التجزئة في مثل هذه الحالات عن طريق حساب مخزون منفصل لكل قسم أو نوع من البضائع على حدة بإستخدام هامش ربح واحد لكل منها. وعلاوة على ذلك، فإن مصداقية هذه الطريقة تقوم على إفتراض أن توزيع البنود المختلفة داخل المخزون مماثل لمزيج هذه السلع داخل جملة البضاعة المتاحة للبيع.

عروض المخزون بالقوائم المالية FINANCIAL STATEMENT PRESENTATION OF INVENTORY

يُعتبر المخزون واحد من أهم الأصول في منشآت الأعمال الصناعية، تُطالب المعايير المحاسبية بالإفصاح في القوائم المالية عن تركيب المخزون، طريقة تمويله، والطرق المستخدمة في تحديد تكلفته، كما تطالب المعايير أيضا بالثبات على إستخدام طرق تحديد تكلفة المخزون من فترة لأخرى.

وتلتزم الشركات الصناعية بالتقرير عن هيكل المخزون سواء في الميزانية أو في جدول منفصل ضمن الملاحظات. وتعتبر نسبة كل من المواد الخام، الانتاج تحت التشغيل والمنتجات التامة داخل المخزون من الأمور الهامة في تقدير درجة السيولة وفي حساب

مرحلة الإتمام بالمخزون .

ومن ترتيبات التمويل غير المعتادة أو الهامة نسبياً المرتبطة بالمخزون والتي تتطلب الافصاح عنها في ملاحظات القوائم المالية الصفقات التي تتم مع أطراف مرتبطة Re-lated بالشركة ، ترتيبات تمويل المنتج ، إرتباطات الشركة بالشراء ، التصفية الاجبارية لمخزون Lifo ورهن المخزون كضمان لقروض . ويجب عرض المخزون المرهون كضمان لقروض ضمن الأصول المتداولة وليس كتخفيض للالتزامات .

ويجب أيضاً التقرير عن الأسس المستخدمة في تحديد قيمة المخزون (مثل التكلفة أو السوق أيهما أقل) وكذلك عن الطريقة المستخدمة في حساب تكلفة المخزون ,Fifo Lifo ، التكلفة المتوسطة . . . الخ) .

ويلاحظ أنه يمكن للشركة أن تستخدم طرق تسعير مختلفة للبنود المختلفة من المخزون وعندما تقوم الشركة بتغيير الطريقة المستخدمة في تسعير أي عنصر من المخزون فإنه يجب التقرير عن هذا التغير وأثره على صافي الدخل بصورة منفصلة بالقوائم المالية . كما تستلزم التغيرات في المبادئ المحاسبية المستخدمة فقرة توضيحية منفصلة في تقرير المراجع تشرح التغير الذي حدث في المبادىء المحاسبية .

الاسئلـــــة :

١ ـ لماذا يتم تقويم المخزون على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل؟ وماهي أوجه الإعتراض على إستخدام طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل في تقويم المخزون . ؟

٢ ـ ماهي الطريقة أو الطرق التي يمكن إستخدامها في الحسابات لتسجيل الخسارة الناتجة عن إنخفاض أسعار المخزون ؟ إشرح

٣ ـ عرف التكاليف المعيارية . وماهي مزايا نظام التكلفة المعيارية؟ إعرض الحجج التي تقدم لتبرير كل من الطرق الثلاث التالية لمعالجة إنحرافات التكلفة المعيارية (التكاليف الفعلية ـ التكاليف المعيارية) لأغراض التقرير المالي :

أ ـ توزيعها بين المخزون وتكلفة البضاعة المباعة .

ب ـ ترحيلها كأعباء أو أرصدة دائنة مؤجلة بالميزانية .

ج ـ أن تظهر كأعباء أو أرصدة دائنة في قائمة الدخل

٤ ـ ماهي الشروط التي يجب توافرها لكي تقدم طريقة مخزون التجزئة نتائج مجدية؟

٥ ـ قامت شركة Gringo بالتقرير عن المخزون في ميزانيتها كما يلي :

المخزون ١٤٠٨٠٠,٥٠٦ جنيه

فماهي جوانب الإفصاح الإضافية التي قد تكون ضرورية لعرض المخزون بصورة عادلة؟

الحـــالات :

١ ـ طلب منك نائب المدير المالي تقديم عرض مختصر لطريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل لأغراض تقييم المخزون. ويريد نائب المدير شرح هذه الطريقة للمدير ، حيث يبدو أن جزء من مخزون الشركة قد إنخفضت قيمته . . . . . المطلـوب :

طلب منك نائب المدير الإجابة عن الأسئلة التالية :

١ ـ ماهو الغرض من طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل؟

٢ ـ ماهو معنى السوق (ناقش القيود الخاصة بالحدين الأعلى والأدنى) .

٣ ـ هل تطبق طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل على كل بند على حدة أم على أساس المجموعة أم على أساس المخزون بالكامل؟ مع التوضيح

٤ ـ ماهي أوجه القصور المحتملة في طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل . ؟

٢ ـ ترغب إحدى شركات الدهانات في إفتتاح متجر جديد لبيع الدهانات وورق الحائط وغيرها من المهمات التي سوف تشتريها من موردين آخرين. وقد طلبت منك معلومات عن طريقة التجزئة المتعارف عليها في تسعير المخزون في متاجر التجزئة .

المطلـــوب :

إعداد تقرير لرئيس الشركة يشرح طريقة التجزئة في تسعير المخزون على أن يتضمن تقريرك النقاط التالية :

أ ـ وصف للطريقة والجوانب المحاسبية لها .

ب ـ الظروف التي قد تفسد نتائج هذه الطريقة .

ج ـ المقارنة بين مزايا إستخدام طريقة التجزئة ومزايا إستخدام طرق التكلفة في تسعير المخزون .

د ـ النظرية المحاسبية التي تشكل أساس معالجة الزيادات الصافية والتخفيضات الصافية في ظل هذه الطريقة .

٣ ـ لقد عملت كمحاسب جديد بإحدى شركات المحاسبة ، وإهتم مدير المكتب

بمستوى تعليمك الرسمي وقدم لك المواقف الفعلية التالية التي واجهته أخيراً في الممارسة :ـ

١ ـ في ديسمبر ١٩٩٢ قام أحد عملاء الشركة بإحداث تغيير إداري كبير وتعيين مدير جديد. وبعد مراجعة السياسات المختلفة للشركة، كان من رأي المدير أن النظم السابقة التي إستخدمتها الشركة لم تسمح بالاختيار الكافي لحالات التقادم (بما فيها المنتجات التي توقف إستخدامها) وتراكم المخزون. ونتيجة لذلك، قام المدير بتغيير الإجراءات الخاصة بمراجعة التقادم والزيادة في المخزون وتحديد مقداره. وقد نتج عن هذه المراجعة زيادة واضحة بين السنوات في مقدار المخزون الذي تم تخفيضه بالنقص في قيمته. ولديك قناعة بأن هذه الإجراءات دقيقة وتوفر نتائج يمكن الاعتماد عليها. وقد كانت المقادير التي تم تحميلها على العمليات نتيجة لتقادم المخزون وتراكمه في السنوات الثلاث الاخيرة كما يلي :

١٩٩٢ ـ ٥٠٠٠٠٠جنيه، ١٩٩١ ـ ١٢٠٠٠٠، ١٩٩٠ ـ ١١٥٠٠٠جنيه. كما بلغ صافي دخل سنة ١٩٩٢ قبل التعديل بهذه الأعباء الاضافية للتقادم ٦٠٠٠٠٠ جنيه والمطلوب

كيف يجب التقرير عن هذه الأعباء في القوائم المالية، إذا لزم التقرير عنها على الإطلاق؟

أمثلة وتمارين :

١ ـ يتكون مخزون شركة Herman في ٣١ديسمبر ١٩٩٣ من البنود التالية :

رقم البند	الكمية	تكلفة الوحدة	تكلفة إحلال الوحدة
١١٠	١٠٠٠	٩٠	١٠٠
١١١	٨٠٠	٦٠	٥٢
١١٢	٥٠٠	٨٠	٧٦
١١٣	٢٠٠	١٧٠	١٨٠
١٢٠	٤٠٠	٢٠٥	٢٠٨
*١٢١	١٦٠٠	١٦	١٤
١٢٢	٣٠٠	٢٤٠	٢٣٥

* البند ١٢١ متقادم والقيمة البيعية لكل وحدة منه كنفاية تبلغ ٢٠,٠ جنيه.

والمطلـــــوب :

أ ـ تحديد قيمة المخزون في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ بطريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل مطبقاً هذه الطريقة على كل بند مباشرة.

ب ـ تحديد قيمة المخزون بطريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل مطبقاً هذه الطريقة على جملة المخزون.

٢ ـ قامت شركة John son بشراء قطعة أرض غير مجهزة بمبلغ ٨٦٠٠٠ جنيه، وقامت بتجهيز الأرض وتقسيمها إلى قطع للبناء بتكلفة إضافية قدرها ٤٤٠٠٠جنيه، وكانت هذه القطع كلها ذات مساحة متماثلة ولكن نظراً لاختلاف مواقعها فقد عُرضت للبيع بأسعار مختلفة كما يلي :ـ

المجموعة	عدد القطع	سعر القطعة
١	٩	٧٠٠٠
٢	١٥	٤٩٠٠
٣	١٧	٤٠٠٠

وبلغت مصروفات تشغيل العام المخصصة على هذا المشروع ٢١٠٠٠جنيه، وكانت القطع غير المباعة في نهاية العام كما يلي :ـ

المجموعة ١	٥ قطع
المجموعة ٢	٧ قطع
المجموعة ٣	٢ قطعة

والمطلـــوب :

في نهاية السنة المالية طلبت منك شركة John son تحديد صافي الدخل المحقق من هذا المشروع حتى تاريخه.

٣ ـ واجهت شركة Achosmith مصاعب في الحصول على المواد الخام الرئيسية لعملية التصنيع بها، ولذلك قامت الشركة بتوقيع عقد إرتباط شراء مع أكبر موردي هذه المواد الخام لها وذلك في ٣٠ نوفمبر ١٩٩٣ بسعر متفق عليه قدره ٥٠٠٠٠٠جنيه. وفي ٣١ديسمبر ١٩٩٣ إنخفض سعر هذه المواد الخام إلى ٤٦٥٠٠٠جنيه

والمطلـــوب :

ماهي القيود التي يلزم إجراؤها في ٣١ديسمبر ١٩٩٣ للإعتراف بهذه الحقائق.

٤ ـ فيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بشركة cablos عن السنة الحالية :ـ

مخزون أول المدة	٩٠٠٠٠٠	
المشتريـــــات	١٥٠٠٠٠٠	
جملة البضاعة المتاحة للبيع		٢١٠٠٠٠٠
المبيعـــــات		٢٥٠٠٠٠٠

والمطلـــوب : حساب مخزون آخر المدة بإفتراض أن :

١ ـ هامش المساهمة الإجمالي ٣٠٪ من المبيعات .

٢ ـ هامش المساهمة الإجمالي ٢٥٪ من التكلفة .

٣ ـ هامش المساهمة الإجمالي ١٠٠٪ من التكلفة .

٤ ـ هامش المساهمة الإجمالي ٤٠٪ من المبيعات .

٥ ـ فيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بشركة Run

	التكلفة	سعر التجزئة
مخزون أول المدة	٢٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠
المشتريـــــات	١٤١٢٥٠٠	٢١٤٠٠٠٠
الزيادة في سعر البيع		٩٥٠٠٠
إلغاء الزيادة في سعر البيع		١٥٠٠٠
التخفيض في سعر البيع		٣٥٠٠٠
إلغاء التخفيض في سعر البيع		٥٠٠٠
المبيعـــــات		٢٢٠٠٠٠٠

والمطلـــوب :

حساب المخزون بطريقة مخزون التجزئة التقليدية :

٦ ـ قامت شركة Mur Phy بتحديد مخزون آخر المدة بها بالتكلفة وبالتكلفة أو السوق أيهما أقل في ٣١ ديسمبر ١٩٩١ ، ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ ، ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ كما يلي :

	التكلفة	التكلفة أو السوق أيهما أقل
٩١/١٢/٣١	٦٥٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠
٩٢/١٢/٣١	٧٨٠٠٠٠	٧٢٠٠٠٠
٩٣/١٢/٣١	٩٠٠٠٠٠	٨١٥٠٠٠

والمطلوب :

أ ـ إجراء قيود اليومية المطلوبة في ٩٢/١٢/٣١، ٩٣/١٢/٣١ وذلك بإفتراض إستخدام نظام الجرد الدوري والطريقة المباشرة في التعديل بسعر السوق.

ب ـ إجراء قيود اليومية المطلوبة في ٩٢/١٢/٣١، ٩٣/١٢/٣١ وذلك بإفتراض أن المخزون الدوري يُسجل بالتكلفة ويتم تخفيضه بسعر السوق عن طريق إستخدام حساب المخصص (الطريقة غير المباشرة)

٧ ـ يقوم المراقب المالي لشركة Tucci بإعداد القوائم المالية في نهاية العام. وبناءً على القوائم المالية السابقة، فإنه يبدي إهتمامه بالعجز في المخزون ويريد تحديد مدى وجود حالات سرقة أو تلف غير عادية أم لا. وقد تضمنت السجلات المحاسبية للشركة القيم التالية في ٣٠ نوفمبر ١٩٩٢، وهو نهاية السنة المالية :ـ

	التكلفة	سعر التجزئة
مخزون أول المدة	٦٨٠٠٠	١٠٠٠٠٠
المشتريات	٢٩١٨٠٠	٤٠٠٠٠٠
صافي الزيادات		٥٠٠٠٠
صافي التخفيضات		١١٠٠٠٠
المبيعات		٣٣٣٠٠٠

وطبقاً للجرد الفعلي للمخزون في ٣٠ نوفمبر ١٩٩٢، فقد بلغ المخزون الفعلي بسعر التجزئة ١٠٤٠٠٠ جنيه . . . والمطلوب :ـ

أ ـ وصف الظروف التي تنطبق في ظلها طريقة مخزون التجزئة ومزايا إستخدام هذه الطريقة.

ب ـ بإفتراض ثبات الأسعار، إحسب تكلفة مخزون آخر المدة بإستخدام طريقة مخزون التجزئة.

ج ـ تقدير مقدار العجز ـ بسعر التجزئة ـ الذي حدث في مخزون الشركة خلال السنة المنتهية في ٣٠ نوفمبر ١٩٩٢.

د ـ تظهر تعقيدات في طريقة التجزئة نتيجة وجود بنود مثل :ـ

١ ـ مصروفات نقل للداخل

٢ ـ مسموحات ومردودات المشتريات

٣ ـ مسموحات ومردودات المبيعات

٤ ـ الخصومات للعاملين.

وضح كيفية التعامل مع كل من هذه البنود الأربعة الخاصة في ظل طريقة مخزون التجزئة.

الفصل العاشر

إقتناء الأصول الثابتة والتخلص منها

ACQUISITION AND DISPOSITION OF PROPERTY, PLANT, AND EQUIPMENT

- الأهداف التعليمية
- إقتناء الأصول الثابتة
- الإقتناء والتقويم
- التكاليف التالية للاقتناء
- التخلص من الأصول الثابتة
- طرق أخرى لتقويم الأصول
- الإلتزامات التي لا تحمل فائدة
- عملية تركيب الفائدة
- الأسئلـــــة
- التمارين

الفصل العاشر

إقتناء الأصول الثابتة والتخلص منها

Acquisition and Disposition of Property, Plant, and Equipment

الأهداف التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :

١ ـ وصف الخصائص الأساسية للأصول الثابتة .
٢ ـ تحديد التكاليف التي تدرج في التقويم المبدئي للأراضي والمباني والمعدات .
٣ ـ وصف المشاكل المحاسبية المرتبطة بالأصول التي يتم إنشاؤها ذاتياً .
٤ ـ وصف المشاكل المحاسبية المرتبطة برسملة الفائدة .
٥ ـ تفهم القضايا المحاسبية المتعلقة بإقتناء وتقويم الأصول الثابتة .
٦ ـ وصف المعالجة المحاسبية للتكاليف التالية للاقتناء .
٧ ـ وصف المعالجة المحاسبية للتخلص من الأصول الثابتة .

تستخدم أي منشأة أعمال مهما كان حجمها أو نشاطها بعض الأصول ذات الطبيعة المستمرة في عملياتها . وتتضمن مثل هذه الأصول الثابتة الأراضي والمباني المختلفة (مكاتب، مصانع ، مخازن)، المعدات (آلات ومعدات، أدوات) . حيث تُستخدم هذه المصطلحات على مدى هذا الكتاب . وتتميز الأصول الثابتة بالخصائص الأساسية التالية :ـ

١ ـ يتم إقتناؤها بغرض الإستخدام في النشاط وليس بغرض البيع . حيث لا يبوب ضمن الأصول الثابتة سوى الأصل التي تُستخدم في النشاط المعتاد للمنشأة، في حين يُفضل تبويب المباني غير المستخدمة بصورة منفصلة كإستثمار، وتبوب الأراضي التي تمتلكها شركات إستصلاح وتقسيم الأراضي كمخزون .

٢ ـ أنها ذات طبيعة طويلة الأجل وتخضع عادة للإهلاك. فالأصول الثابتة تُدر خدمات على مدى عدد من السنوات. ويتم توزيع الإستثمارات في هذه الأصول على الفترات المستقبلية عن طريق أعباء الإهلا الدورية. وتُستثنى من ذلك الأراضي حيث لا تخضع للإهلاك إلا إذا حدث لها إنخفاض حقيقي في القيمة مثل فقدان الخصوبة في الأراضي الزراعية بسبب الجفاف أو تآكل التربة.

٣ ـ أن لها وجود مادي ملموس. فالأصول الثابتة تتميز بوجود مادي ملموس، وهي بذلك تختلف عن الأصول غير الملموسة مثل حقوق الإختراع وشهرة المحل. ومع ذلك، فإن الأصول الثابتة ـ على عكس المواد الخام ـ لا تصبح جزء مادي من المنتج المعد للبيع.

ويُناقش هذا الفصل المشاكل المحاسبية الأساسية المتعلقة بكل من:

١ ـ تحمل التكاليف المتعلقة بالأصول الثابتة.

٢ ـ الطرق المحاسبية المستخدمة لتسجيل عملية تخريد أو التخلص من هذه الأصول في حين يعرض الفصل الحادي عشر الإهلاك.

إقتناء الأصول الثابتة ACQUISTION OF FIXED ASSETS

إن التكلفة التاريخية هي الأساس المعتاد في تقويم الأصول الثابتة. وتُقاس التكلفة التاريخية بالنقدية أو معادل النقدية cash equivalent للحصول على الأصل وتجهيزه في الموقع والحالة اللازمة للإستخدام المقصود منه. حيث يُعد سعر الشراء، تكاليف النقل، تكاليف التركيب جزءً من تكلفة الأصل، حيث تُوزع هذه التكاليف على الفترات المستقبلة عن طريق الإهلاك. ويلزم إضافة أية تكاليف متعلقة بالأصل وتتحملها الشركة بعد إقتناءه ـ مثل الإضافات، التحسينات أو عمليات الإحلال ـ إلى تكلفة الأصل إذا كانت تقدم خدمات محتملة في المستقبل، وإلا يتم إستنفادها بمجرد تحملها.

ويجب أن تكون التكلفة هي الأساس المستخدم في تاريخ الاقتناء لأن النقدية أو معادل النقدية تقيس قيمة الأصل في ذلك التاريخ بأفضل ما يمكن. وقد إختلفت الآراء حول الفروق التي تحدث بعد الإقتناء بين التكلفة التاريخية وطرق التقويم الأخرى مثل التكلفة الإستبدالية أو القيمة السوقية العادلة. وتقرر نشرة APB رقم ٦ "APB Opinion No.6" أن «الأصول الثابتة لا يجب رفع قيمتها لتعكس القيم السوقية أو الجارية التي تزيد عن التكلفة». ورغم وجود القليل من الاستثناءات، فإن المعايير

الحالية تُشير إلى أن الخروج عن التكلفة التاريخية أمر نادر الحدوث.

ويرجع هذا الموقف لعدد من الأسباب الرئيسية مثل :-

١ - أنه في تاريخ الإقتناء، فإن التكلفة تعكس القيمة العادلة.

٢ - أن التكلفة التاريخية تعكس صفقات فعلية وليست مفترضة، ولذلك فإنها الأكثر مصداقية.

٣ - أنه لا يجب أخذ مثل هذه المكاسب أو الخسائر في الاعتبار مسبقاً، وإنما يجب الإعتراف بها عند بيع الأصل.

وهناك العديد من طرق التقويم الأخرى التي تحظى بالإهتمام مثل :-

١ - المحاسبة على أساس القوة الشرائية الثابتة (التعديل بتغيرات المستوى العام للأسعار).

٢ - محاسبة التكلفة الجارية (التعديل بتغيرات المستوى الخاص للأسعار).

٣ - صافي القيمة القابلة للتحقق.

٤ - المزج بين المحاسبة على أساس القوة الشرائية الثابتة والتكلفة الجارية أو صافي القيمة القابلة للتحقق. وستتم مناقشة هذه المفاهيم المختلفة للتقييم في الفصل السادس والعشرون.

تكلفة الأرض

Cost of Land

يجب إعتبار كل النفقات الخاصة بالحصول على الأرض وتجهيزها للإستخدام جزء من تكلفة هذه الأرض. وتتضمن تكاليف الأرض عادة :-

١ - سعر الشراء

٢ - تكاليف التخليص مثل تحرير العقود وأتعاب الوكلاء ورسوم التسجيل.

٣ - تكاليف تجهيز الأرض للإستخدام المقصود منها مثل تكاليف التسوية، التمهيد.

٤ - التحمل بأية إمتيازات أو رهونات على العقار.

٥ - أية تحسينات إضافية على الأرض لها مدى زمني غير محدد.

وعند شراء الأرض بغرض إنشاء مبنى، فإن كل التكاليف التي تتحملها الشركة حتى البدء في حفر أساسات المبنى الجديد تدخل ضمن تكاليف الأرض. كما تدخل تكلفة إزالة المباني القديمة ضمن تكاليف الأرض، لأن هذه التكاليف ضرورية لتجهيز الأرض للإستخدام المقصود منها. كما أن أية متحصلات تحصل عليها الشركة في عملية

تجهيز الأرض ـ مثل ثمن بيع مخلفات المبنى القديم ـ تعتبر تخفيضات لسعر الأرض.

وفي بعض الحالات يلزم على مشتري الأرض أن يتحمل بعض التعهدات مثل الضرائب السابقة أو الامتيازات. وفي مثل هذه الحالات، تتمثل تكلفة الأرض في النقدية المسددة فيها علاوة على هذه التعهدات الإضافية. بمعنى آخر، فإنه إذا كان سعر شراء الأرض ٥٠٠٠٠ج مع تحمل الشركة لضرائب عقارية قدرها ٥٠٠٠ج وامتيازات قدرها ١٠٠٠٠ج، فإن تكلفة الأرض تبلغ ٦٥٠٠٠.

كما أن الرسوم الإضافية الخاصة Special assessments التي تفرضها الحكومة على الشركة مقابل التحسينات التي تُجريها على الأرض مثل أعمال الرصف ونظم الصرف تُحمل عادة على حساب الأرض لأنها ذات طبيعة دائمة نسبيا. كما أن التحسينات الدائمة التي يُجريها مالك الأرض يلزم تحميلها على حساب الأرض. أما التحسينات ذات العمر المحدد ـ مثل الممرات وأماكن الإنتظار ـ فإنها تُسجل بصورة منفصلة كتحسينات على الأراضي حتى يمكن إهلاكها على مدى العمر المقدر لها.

وبصفة عامة، فإن الأرض هي جزء من الأصول الثابتة. ومع ذلك، فإذا كان الغرض الأساسي من إقتناء الأرض والاحتفاظ بها هو المضاربة، فإنه يُفضل تصنيفها كإستثمارات. وفي حالة المنشآت العقارية التي تحتفظ بالأرض لإعادة بيعها، فإنه يجب تصنيفها كمخزون.

وفي حالة الأرض التي تحتفظ بها الشركة كإستثمارات، ماهي المعالجة المحاسبية اللازمة للضرائب، التأمين وغيرها من التكاليف المباشرة التي تتحمله الشركة أثناء الإحتفاظ بالأرض ؟ يعتقد الكثيرون في ضرورة رسملة هذه التكاليف حيث أن إيراد الاستثمارات لم يُحصل بعد. ويبدو هذا المدخل مناسباً ومبرراً إلا إذا كانت الأرض تولد إيراد خلال هذه الفترة (كأن يتم تأجيرها للغير).

تكلفة المباني Cost of Building

يجب أن تتضمن تكلفة المبنى كل النفقات المتعلقة مباشرة بإقتنائها أو بنائها. وتتضمن هذه التكاليف:

١ ـ تكاليف المواد والعمالة والتكاليف الإضافية التي تتحملها الشركة خلال عملية البناء.

٢ ـ الأتعاب المهنية وتراخيص البناء، وبصفة عامة كل العقود التي تبرمها الشركة في تشييد المباني. حيث أن كل التكاليف التي تتحملها الشركة بداية من حفر

الأساسات إلى إتمام البناء تمثل جزء من تكاليف المباني.

ولكن المشكلة المحاسبية التي تواجهنا هي تقرير مايلزم عمله بخصوص المبنى القديم الذي يوجد في موقع البناء الجديد. فهل تمثل تكلفة إزالة هذا المبنى القديم جزء من تكلفة الأرض أم جزء من تكلفة المبنى الجديد ؟ إذا كانت الأرض مشتراة والمبنى القديم عليها، فإن تكلفة إزالة المبنى مطروحاً منها قيمة المخلفات هي تكلفة تجهيز للأرض للإستخدام المقصود منها وترتبط بالأرض وليس بالمبنى الجديد. وكما أشرنا فيما سبق، فإن كل تكاليف تجهيز الأصل للإستخدام المقصود منه هي تكاليف لهذا الأصل.

تكاليف المعدات **Cost of Equipment**

يتضمن مصطلح «المعدات» equipment في المحاسبة معدات التسليم، المعدات المكتبية والآلات، الأثاث، والتجهيزات، معدات المصنع، والأصول الثابتة المماثلة. وتتضمن تكلفة مثل هذه الأصول سعر الشراء، أعباء النقل والمناولة، التأمين على المعدات أثناء النقل، تكلفة القواعد الخاصة اللازمة لها، تكاليف التجميع والتركيب وتكاليف إجراء تجارب بدء التشغيل. وبذلك فإن التكاليف تتضمن كل النفقات، التي تتحملها الشركة في إقتناء المعدات وإعدادها للإستخدام.

تجهيز الأصول ذاتياً **Self - Constructed Assets**

يمثل تحديد تكلفة الآلات والأصول الثابتة الأخرى مشكلة عندما تقوم الشركات بتجهيز الأصول بنفسها. ففي ظل عدم وجود سعر شراء أو سعر تعاقد، فيجب أن تقوم الشركة بتوزيع التكاليف والمصروفات للوصول إلى تكاليف التجهيز التي تُدرج بسجلات الأصل. ولا تمثل تكاليف العمالة والمواد المباشرة المستخدمة في التجهيز أية مشكلة حيث يمكن تتبع هذه التكاليف بصورة مباشرة إلى أوامر العمل والمواد المتعلقة بالأصل الثابت الذي يتم تجهيزه.

ولكن تخصيص التكاليف الصناعية غير المباشرة هو الذي خلق بعض المشاكل الخاصة. وتتضمن هذه التكاليف غير المباشرة الطاقة، التدفئة، الإنارة، التأمين، ضرائب الملكية على مباني ومعدات المصنع، أجور المشرفين بالمصنع، اهلاك الأصول الثابتة، والمهمات.

ويمكن تناول هذه التكاليف بإحدى الطرق الثلاث التالية:

١ ــ عدم تخصيص أية تكاليف إضافية ثابتة على تكلفة الأصل المجهز. ويرجع

السبب الرئيسي لهذه المعالجة إلى أن التكاليف الإضافية غير المباشرة ذات طبيعة ثابتة بصفة عامة ولاتزيد بسبب عملية التجهيز الذاتي. ويفترض هذا المدخل أن الشركة سوف تتحمل نفس التكاليف سواء قامت بتجهيز الأصل أم لا، وبذلك فإن تحميل جزء من التكاليف الاضافية على المعدات المجهزة سيؤدي لتخفيض المصروفات الجارية ومن ثم إلى المغالاة في دخل الفترة الجارية. وعلى عكس ذلك، فإن التكاليف الإضافية المتغيرة التي تزداد نتيجة لعملية التجهيز يتم تخصيصها على تكلفة الأصل.

٢ ـ تخصيص جزء من التكاليف الإضافية الكلية على عملية التجهيز. ويكون هذا المدخل ـ الذي يستند لمفهوم التحميل الكلي للتكلفة ـ مناسباً بناء على الإعتقاد بأن التكاليف تلتصق بكل المنتجات والأصول المصنعة أو المجهزة داخلياً. ويقوم هذا الإجراء بتخصيص التكاليف الإضافية على عملية التجهيز كما تُخصص على عملية الانتاج العادي. ويُستخدم هذا الإجراء على نطاق واسع لأن أغلب المحاسبين يعتقدون أنه يقدم مقابلة أفضل بين التكاليف والإيرادات. ويقرر مؤيدوا هذا الإجراء أن عدم توزيع التكاليف الإضافية بالكامل يؤدي لتحديد التكلفة المبدئية للأصل بأقل من اللازم بما يؤدي لعملية توزيع غير صحيحة لها في المستقبل.

٣ ـ التوزيع على أساس الإنتاج المفقود: حيث أن البديل الثالث هو أن تُوزع على عملية التجهيز تكلفة أي تخفيض يحدث في الإنتاج بسبب بناء الأصل داخليا بدلاً من شراءه. وهذه الطريقة ذات جاذبية نظرية، ولكنها تستند إلى «ماكان يجب أن يحدث» ـ مفهوم تكلفة الفرصة البديلة ـ وهي تكلفة يصعب قياسها.

وللحصول على تكلفة الأصل المجهز داخليا، فإنه يجب تخصيص حصة نسبية من التكاليف الإضافية الثابتة عليه. وإذا نتج عن توزيع التكاليف الإضافية تسجيل تكاليف التجهيز بالزيادة عن التكاليف التي كانت ستتحملها الشركة عند الشراء من منتج خارجي مستقل، فإنه يجب تسجيل التكاليف الإضافية الزائدة كخسارة فترة بدلا من رسملتها وذلك لتجنب رسملة الأصل بقيمة أكبر من قيمته السوقية المحتملة.

تكاليف الفائدة خلال فترة الإنشاء Interest Costs During Construction

لقد كانت المعالجة الصحيحة لتكاليف الفائدة محل جدل لفترة طويلة. وقد وجدت ثلاثة مداخل للمحاسبة عن الفائدة التي تتحملها المنشأة في تمويل إنشاء أو إقتناء

الأصول الثابتة :

(١) عدم رسملة أية أعباء للفائدة خلال فترة الإنشاء :ـ ففي ظل هذا المدخل تُعتبر الفائدة ضمن تكاليف التمويل وليس تكاليف الإنشاء حيث يعلن مؤيدو هذا المدخل أن الشركة إذا إستخدمت التمويل الذاتي بدلاً من القروض فإنها لن تتحمل هذا المصروف. ولكن وجه الإنتقاد الأساسي الموجه لهذا المدخل هو أن هناك تكلفة فائدة ضمنية implicit مقترنة بإستخدام النقدية بغض النظر عن مصدرها، فإذا إستخدم التمويل الذاتي فإن هناك تكلفة حقيقية يتحملها المساهمون رغم عدم وجود إلتزام تعاقدي.

(٢) رسملة تكاليف الفائدة الفعلية التي تتحملها المنشأة خلال الإنشاء فقط : حيث يستند هذا المدخل لمفهوم التكلفة التاريخية الذي يقضي بتسجيل الصفقات الفعلية فقط. فالفائدة التي تتحملها المنشأة تمثل تكاليف إقتناء للأصل كغيرها من تكاليف المواد والعمالة والموارد الأخرى المستخدمة. ونتيجة لذلك، فإن الشركة التي تستخدم القروض في التمويل سوف تسجل الأصل بتكلفة أعلى من تلك التي تستخدم التمويل الذاتي. وهو ما يعترض عليه البعض لأن تكلفة الأصل يجب أن تكون واحدة سواء تم تمويله نقداً أو بإصدار قروض أو بزيادة رأس المال.

(٣) تحميل عملية الإنشاء بكل تكاليف الأموال المستخدمة سواء كانت تكاليف ظاهرة أو ضمنية :ـ حيث تعتبر هذه الطريقة أن تكلفة التمويل هي أحد أجزاء تكلفة الإنشاء سواء كان التمويل نقداً أو بقروض أو بإصدار أسهم جديدة. فالأصل يجب أن يتحمل بكل التكاليف اللازمة لتجهيزه للإستخدام المقصود منه. والفائدة ـ سواء كانت ظاهرة أو ضمنية ـ هي أحد تكاليف البناء كغيرها من تكاليف العمالة والمواد والتكاليف الاضافية. والانتقاد الأساسي لهذا المدخل هو أن حساب فائدة على رأس المال المملوك هو أمر إجتهادي Subjective ويخرج عن إطار التكلفة التاريخية.

وبصفة عامة، فإن المهنة تتبنى المدخل الثاني المعروض سابقاً، حيث يلزم رسملة الفائدة الفعلية (مع بعض التعديل) وذلك طبقاً للمفهوم السائد للتكلفة التاريخية للأصل والتي تتضمن كل التكاليف (بما فيها الفائدة) التي تتحملها الشركة في تجهيز الأصل للإستخدام المقصود منه. وعلى ذلك، فإن المهنة تطالب برسملة الفائدة (أنظر SFAS No. 43). ولتطبيق هذا المدخل العام، فإنه يلزم أخذ ثلاثة بنود أساسية في الاعتبار هي :

١ ــ الأصول المؤهلة لرسملة الفائدة.
٢ ــ فترة الرسملة.
٣ ــ المقدار الخاضع للرسملة.

الأصول المؤهلة لرسملة الفائدة **Qualifying Assets**

لكي تتم رسملة الفائدة على أصل معين، فإنه يجب أن يستلزم فترة زمنية لتجهيزه للإستخدام المقصود منه. وتتم رسملة تكاليف الفائدة منذ بداية الانفاق على الأصل وتستمر عملية الرسملة إلى أن يكتمل الأصل ويصبح جاهزاً للإستخدام المقصود منه.

ومن الأصول التي تخضع لرسملة تكاليف الفائدة الأصول التي يتم إنشاؤها للإستخدام الخاص بالمنشأة (مثل المباني، المصانع، الآلات الكبرى)، والأصول المعدة للبيع أو التأجير Lease والتي يتم إنشاؤها أو إنتاجها كمشروعات مستقلة (مثل السفن، الطائرات). ومن أمثلة الأصول التي لا تخضع لرسملة الفائدة:

١ ــ الأصول المستعملة أو الجاهزة للإستخدام المقصود منها.
٢ ــ الأصول التي لا تُستخدم في الأنشطة الجارية بالمنشأة ولاتُجرى عليها الأنشطة اللازمة لتجهيزها للإستخدام المقصود منها (مثل الأرض التي لا يتم إستصلاحها والأصول التي لا تستخدم بسبب التقادم أو وجود طاقة عاطلة أو حاجتها للإصلاح).

فترة الرسملة Capitalization Period

تبدأ فترة الرسملة (وهي الفترة الزمنية التي يلزم رسملة الفائدة خلالها) عندما تتحقق ثلاثة شروط هي:

١ ــ بداية الانفاق على الأصل.
٢ ــ بداية أداء الأنشطة اللازمة لتجهيز الأصل للإستخدام المقصود منه.
٣ ــ التحمل بتكاليف الفائدة.

وتستمر عملية رسملة الفائدة طالما أن هذه الشروط الثلاثة متحققة، وتنتهي فترة الرسملة عندما يصبح الأصل كاملاً وجاهزاً للإستخدام المقصود منه.

المقدار الخاضع للرسملة **Amount to Capitalize**

يتحدد مقدار الفائدة الخاضع للرسملة بتكاليف الفائدة الفعلية التي تتحملها المنشأة خلال الفترة أو الفائدة التي يمكن تجنبها أيهما أقل. والفائدة التي يمكن تجنبها هي

مقدار تكلفة الفائدة التي تتحملها المنشأة خلال الفترة والتي كان يمكن تجنبها من الناحية النظرية إذا لم يتم الانفاق على الأصل. فإذا كانت تكاليف الفائدة الفعلية خلال الفترة ٩٠٠٠٠ والفائدة التي يمكن تجنبها ٨٠٠٠٠، فإنه لا يتم رسملة سوى ٨٠٠٠٠فقط. أما إذا كانت تكاليف الفائدة الفعلية ٨٠٠٠٠، فإنه لا يتم رسملة سوى ٨٠٠٠٠ أيضا. وفي كل الأحوال، لا يجب أن تتضمن تكاليف الفائدة أي تكلفة رأس مال متعلقة بحقوق المساهمين. كما أنه لا يلزم رسملة الفائدة على الأصل الخاضع لها إلا إذا كان لها أثر هام نسبياً مقارنة بأثر إستنفادها.

ولتطبيق مفهوم الفائدة التي يمكن تجنبها، فإن المقدار المحتمل للفائدة التي يمكن رسملتها خلال فترة محاسبية معينة يتحدد عن طريق ضرب معدل (أو معدلات) الفائدة في مقدار المتوسط المرجح للنفقات المجمعة للأصول الخاضعة للرسملة خلال الفترة.

المتوسط المرجح للنفقات المجمعة:

عند حساب المتوسط المرجح للنفقات المجمعة يتم ترجيح نفقات الإنشاء بالفترة الزمنية التي تُستحق فيها تكلفة فائدة على النفقات (وهي كسر السنة أو الفترة المحاسبية). ولتوضيح ذلك بفرض أن هناك مشروع لإنشاء كوبري يستغرق ١٧ شهراً وكانت النفقات عليه خلال الفترة الجارية ٢٤٠٠٠٠ج في ١ مارس، ٤٨٠٠٠٠ج في ١ يونيو، ٣٦٠٠٠٠ج في ١ نوفمبر، فإن المتوسط المرجح لجملة نفقات السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر يُحسب كما يلي:

التاريخ	النفقات: المقدار	×	فترة* الرسملة	=	المتوسط المرجح لجملة النفقات
١ مارس	٢٤٠٠٠٠		١٢/١٠		٢٠٠٠٠٠
١ يونيو	٤٨٠٠٠٠		١٢/٦		٢٤٠٠٠٠
١ نوفمبر	٣٦٠٠٠٠		١٢/٢		٦٠٠٠٠
	١٠٨٠٠٠٠				٥٠٠٠٠٠

* وهي عدد الشهور بين تاريخ الانفاق وتاريخ توقف رسملة الفائدة أو نهاية السنة أيهما أقرب (وهو في هذه الحالة ٣١ ديسمبر)

فعند حساب المتوسط المرجح لجملة النفقات، يتم ترجيح هذه النفقات بالفترة الزمنية التي يمكن أن تُستحق فيها تكلفة فائدة على هذه النفقات. فالنفقة التي تمت في

١ مارس تقترن بها تكلفة فائدة عن ١٠ شهور، في حين أن النفقة التي تمت في ١ يوليو تستحق عنها تكلفة فائدة لمدة ٦ شهور فقط، كما تُستحق تكلفة شهرين فقط لنفقة ١ نوفمبر

معدلات الفائـــدة :

تتمثل المبادىء الأساسية التي يلزم إستخدامها في تحديد معدلات الفائدة المناسبة التي تُضرب في المتوسط المرجح لجملة النفقات في :

١ ـ بالنسبة لأي جزء من هذا المتوسط المرجح يقل عن أو يساوي أية مبالغ تُقترض خصيصاً لتمويل إنشاء الأصول، فإنه يُستخدم معدل الفائدة المستحق عن هذه القروض الخاصة.

٢ ـ بالنسبة لأي جزء من هذا المتوسط المرجح يزيد عن أية دين تتحمله الشركة خصيصاً لتمويل إنشاء الأصول، فإنه يُستخدم المتوسط المرجح لمعدلات الفائدة على كل الديون الموجودة بالشركة خلال الفترة.

وفيما يلي مثال على حساب المتوسط المرجح لمعدل الفائدة في حالة الدين الذي يزيد عن المقدار الذي تتحمله الشركة خصيصاً لتمويل إنشاء الأصول :

	أصل القرض	الفائـــدة
١٢٪، ورقة دفع لمدة سنتين	٦٠٠٠٠٠	٧٢٠٠٠
٩٪، سند لمدة ١٠ سنوات	٢٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠
٧,٥٪، سند لمدة ٢٠ سنة	٥٠٠٠٠٠٠	٣٧٥٠٠٠
	٧٦٠٠٠٠٠	٦٢٧٠٠٠

المتوسط المرجح لمعدل الفائدة = $\frac{\text{جملة الفائدة}}{\text{جملة أصل القرض}}$ = $\frac{٦٢٧٠٠٠}{٧٦٠٠٠٠٠}$ = ٨,٢٥٪

مثـال شـامل علـى رسملـة الفـائدة :

Comprehensive Ilustration of Interest Capitalization

لتوضيح القضايا المتعلقة برسملة الفائدة بفرض أنه في ١ نوفمبر ١٩٩١ تعاقدت شركة Shalla مع شركة Pheiher للبناء على إنشاء مبنى مقابل ١٤٠٠٠٠٠ج على أرض تبلغ تكلفتها ١٠٠٠٠٠ج (مشتراة من المقاول وتدخل تكلفتها ضمن التكلفة المبدئية).

وقد سددت شركة Shalla المدفوعات التالية لشركة المقاولات خلال سنة ١٩٩٢ :ـ

١ يناير	١ مارس	١ مايو	٣١ ديسمبر	الإجمالي
٢١٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٥٤٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠

وقد إكتمل البناء وأصبح المبنى جاهزاً للإستخدام في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ . وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ ، كان لدى شركة Shalla الديون التالية :

ديون خاصة بعملية الإنشاء :

١ ـ ورقة دفع مدتها ٣ سنوات بمعدل ١٥٪ لتمويل شراء الأرض وإنشاء المبنى بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩١ وبفائدة تُسدد سنوياً في ٣١ ديسمبر ٧٥٠٠٠٠ج .

ديون أخرى

٢ ـ ورقة دفع مدتها ٥ سنوات بمعدل ١٠٪ بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٨٨ بفائدة تسدد سنوياً في ٣١ ديسمبر ٥٥٠٠٠٠ج

٣ ـ سندات مدتها ١٠ سنوات بمعدل ١٢٪ إصدار ٣١ ديسمبر ١٩٨٧ بفائدة تسدد سنويا في ٣١ ديسمبر ٦٠٠٠٠٠ج

حيث تم حساب المتوسط المرجح لجملة النفقات كما يلي :

النفقات		×	فترة الرسملة في	=	المتوسط المرجح
التاريخ	المقدار		الفترة الحالية		لجملة النفقات
١ يناير	٢١٠٠٠٠		١٢/١٢		٢١٠٠٠٠
١ مارس	٣٠٠٠٠٠		١٢/١٠		٢٥٠٠٠٠
١ مايو	٥٤٠٠٠٠		١٢/٨		٣٦٠٠٠٠
٣١ ديسمبر	٤٥٠٠٠٠		ـ		ـ
	١٥٠٠٠٠٠				٨٢٠٠٠٠

ويُلاحظ أن الإنفاق الذي حدث في ٣١ ديسمبر لا يتحمل بأي تكلفة فائدة . ويتم حساب الفائدة التي يمكن تجنبها كما يلي :ـ

المتوسط المرجح لجملة النفقات	×	معدل الفائدة	=	الفائدة التي يمكن تجنبها
٧٥٠٠٠٠		,١٥ (الدين الخاص بعملية الانشاء)		١١٢٥٠٠
٧٠٠٠٠		,١١٠٤ (ب) (المتوسط المرجح للديون الأخرى)		٧٧٢٨
٨٢٠٠٠٠				١٢٠٢٢٨

(أ) مقدار الزيادة في المتوسط المرجح لجملة النفقات عن الديون التي تخص عملية الإنشاء مباشرة.

(ب) تم حساب المتوسط المرجح لمعدل الفائدة كما يلي :

	الأصل	الفائدة
١٠٪ ، ورقة دفع لمدة ٥ سنوات	٥٥٠٠٠٠	٥٥٠٠٠
١٢٪ ، سندات مدتها ١٠ سنوات	٦٠٠٠٠٠	٧٢٠٠٠
	١١٥٠٠٠٠	١٢٧٠٠٠

∴ المتوسط المرجح لمعدل الفائدة = جملة الفائدة / جملة الأصل = ١٢٧٠٠٠ / ١١٥٠٠٠٠ = ٪١١,٠٤

ويتم حساب تكلفة الفائدة الفعلية ـ التي تمثل الحد الأقصى لمقدار الفائدة التي يمكن رسملتها خلال سنة ١٩٩٢ ـ كما يلي :ـ

ورقة الدفع الخاصة بالانشاء	,١٥×٧٥٠٠٠٠	= ١١٢٥٠٠
ورقة دفع لمدة ٥ سنوات	,١٠×٥٥٠٠٠٠	= ٥٥٠٠٠
سندات لمدة ١٠ سنوات	,١٢×٦٠٠٠٠٠	= ٧٢٠٠٠
الفائدة الفعلية		٢٣٩٥٠٠

وبذلك تكون تكلفة الفائدة التي يلزم رسملتها ١٢٠٢٢٨ وهي الفائدة التي يمكن تجنبها (١٢٠٢٢٨) ، والفائدة الفعلية (٢٣٩٥٠٠) أيهما أقل .

وتكون القيود التي تقوم شركة Shella بإجراءها خلال سنة ١٩٩٢ كما يلي :ـ

١ يناير :

١٠٠٠٠٠ من حـ/ الأراضي

١١٠٠٠٠ من حـ/ المباني (أو المنشآت تحت التشيد) .

٢١٠٠٠٠ إلى حـ/ النقدية

١ مارس

٣٠٠٠٠٠ من حـ/ المباني

٣٠٠٠٠٠ الى حـ/ النقدية

١ مايو

٥٤٠٠٠٠ من حـ/ المباني

٥٤٠٠٠٠ الى حـ/ النقدية

٣١ ديسمبر

٤٥٠٠٠٠ من حـ/ المباني

٤٥٠٠٠٠ الى حـ/ النقدية

١٢٠٢٢٨ من حـ/ المباني (فائدة مرسملة)

١١٩٢٧٢ من حـ/ مصروف الفائدة (٢٣٩٥٠٠ ـ ١٢٠٢٢٨)

٢٣٩٥٠٠ إلى حـ/ النقدية (١١٢٥٠٠ + ٥٥٠٠٠ + ٧٢٠٠٠)

ويلزم تخفيض تكاليف الفائدة المرسملة على مدار العمر الانتاجي للأصل كجزء من الاهلاك وليس على مدار فترة القرض. ويجب الافصاح عن جملة تكاليف الفائدة التي تحملتها المنشأة خلال الفترة مع الإشارة للجزء المحمل على المصروفات والجزء الذي تم رسملته.

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ ستقوم شركة Shalla بالافصاح عن مقدار الفائدة المرسملة إما في جزء البنود غير التشغيلية non operating بقائمة الدخل أو ضمن الملاحظات المصاحبة للقوائم المالية. وفيما يلي كلا النموذجين للافصاح :ـ

الإفصاح ضمن الملاحظات

الملاحظة ١ : السياسات المحاسبية :ـ

الفائدة المرسملة :ـ خلال سنة ١٩٩٢ بلغت جملة تكلفة الفائدة ٢٣٩٥٠٠، منها ١٢٠٢٢٨ تم رسملتها والباقي وقدره ١١٩٢٧٢ تم تحميله على المصروفات.

التقرير عن الفائدة المرسملة بقائمة الدخل

الدخل من العمليات		xxx
مصروفات وخسائر أخرى :		
مصروفات الفائدة	٢٣٩٥٠٠	
ناقص الفائدة المرسملة	١٢٠٢٢٨	١١٩٢٧٢
الدخل قبل الضرائب الدخلية		xxxx
ضرائب الدخل		xxx
صافي الدخل		xxxx

بعض القضايا الخاصة المتعلقة برسملة الفائدة :

هناك ثلاثة قضايا متعلقة برسملة الفائدة تستحق إهتماماً خاصاً :

١ ـ النفقات المتعلقة بالأراضي

٢ ـ إيراد الفائدة

٣ ـ أثر رسملة الفائدة .

النفقات المتعلقة بالأراضي :

عند شراء الأرض بغرض إعدادها لإستخدام معين، فإن تكاليف الفائدة المتعلقة بهذه النفقات تستوفي شروط الرسملة . وإذا كانت الأرض مشتراة كموقع للبناء، فإن تكاليف الفائدة التي ترسمل خلال فترة الانشاء تُعد جزءاً من تكلفة المبنى وليس تكلفة الأرض . ففي المثال السابق بشركة Shella الذي أشتريت فيه الأرض كموقع للبناء، فإن كل تكاليف الفائدة التي تتم رسملتها ـ بما فيها تلك المتعلقة بنفقات الأرض) يجب إضافتها لتكلفة المبنى . وعلى عكس ذلك، فإذا كانت الأرض المشتراة يتم تقسيمها وبيعها كقطع ، فإن تكاليف الفائدة المرسملة يجب إعتبارها جزءاً من تكلفة إقتناء هذه الأرض . ومع ذلك، فإن تكاليف الفائدة الخاصة بشراء أرض بغرض المضاربة لا يجب رسملتها لأن الأصل بحالته الراهنة جاهز للاستخدام المقصود منه .

إيراد الفائدة :

تقترض الشركات الأموال عادة لتمويل إنشاء الأصول، وتقوم بصفة مؤقتة بإستثمار فائض الأموال المقترضة في أوراق مالية تدر فائدة حتى تحتاجها في سداد مدفوعات عملية الانشاء . وخلال المراحل الأولى لعملية الانشاء، قد يتجاوز إيراد الفائدة الذي تكتسبه الشركة تكلفة الفائدة التي تتحملها على الأموال المقترضة . وهنا يبرز تساؤل حول ماإذا كان من المناسب إجراء مقاصة بين إيراد الفائدة وتكاليف الفائدة عند تحديد مقدار الفائدة التي يجب رسملتها كجزء من تكلفة إنشاء الأصول أم لا؟ لإستجلاء هذه القضية قام FASB بإصدار نشرته الفنية رقم ٨١ـ٥ بعنوان «المقاصة بين تكاليف الفائدة التي يلزم رسملتها وإيراد الفائدة» وأعلن فيها أن إيراد الفائدة لا يجب طرحه من تكلفة الفائدة . حيث أن قرارات الاستثمار المؤقت أو قصير الأجل لا تتعلق بالفائدة التي تتحملها الشركة كجزء من تكلفة إنشاء الأصول . وعلى ذلك، فإن الفائدة التي تتحملها الشركة عن الاصول الخاضعة للرسملة يجب رسملتها بالكامل سواء تم إستثمار فائض الأموال في أوراق مالية قصيرة الأجل أم لا . وينتقد بعض المحاسبين هذه

المعالجة المحاسبية لأنها تمكن الشركة من تأجيل تكلفة الفائدة والتقرير عن إيراد الفائدة في الفترة الحالية.

أثر رسملة الفائدة:

إن الإلزام برسملة الفائدة قد يكون له أثر معنوي على القوائم المالية لمنشآت الأعمال. فقد يكون لها أثر كبير على صافي دخل العام ومن ثم على عائد السهم. وبصفة خاصة في شركات المرافق العامة utilities

ورغم أن الإلزام برسملة الفائدة قد أصبح يُستخدم على نطاق واسع الآن، فإنه مازال محل خلاف. ومن الوجهة النظرية، يعتقد الكثيرون في أن تكلفة الفائدة إما ألا تُرسمل على الاطلاق أو أن تُرسمل بالكامل - سواء الفعلي منها أو المحتسب - وذلك للأسباب التي سبق ذكرها في هذا الجزء.

الإقتناء والتقويم ACQUISITION AND VALUATION

يجب أن يتم تسجيل الأصل على أساس القيمة السوقية العادلة لما قدمته الشركة في إقتنائه أو على أساس القيمة السوقية العادلة الخاصة به أيهما أكثر وضوحاً في الإثبات. ومع ذلك، فإن عملية إقتناء الأصل في بعض الأحيان تجعل القيمة السوقية العادلة له غامضة. على سبيل المثال عندما تُشترى أرض ومبنى معاً بسعر واحد، كيف يمكن تحديد القيم المنفصلة لكل من المبنى والأرض؟ تناقش الأجزاء التالية عدد من المشاكل المحاسبية ذات هذه الطبيعة.

الخصم النقدي: Cast Discount

عندما تخضع الأصول الثابتة المشتراة للخصم النقدي مقابل السداد العاجل، فكيف يجب التقرير عن هذا الخصم؟ إذا إستفادت الشركة من الخصم النقدي، فيجب إعتباره تخفيض لسعر شراء الأصل. ولكن الأمر غير الواضح هو ماإذا كان يجب تخفيض تكلفة الأصل حتى إذا لم تستفيد الشركة من الخصم أم لا.

وللاجابة على هذا السؤال هناك مدخلان: ففي ظل المدخل الأول يُعتبر الخصم تخفيض لتكلفة الأصل سواء إستفادت الشركة منه أم لا. ويُبرر هذا المدخل بأن التكلفة الحقيقة للأصل هي النقدية أو معادل (مقابل) النقدية. وعلاوة على ذلك، يقرر البعض أن شروط الخصومات النقدية تكون مجزية بدرجة تجعل فشل الادارة في الاستفادة منها دليل عدم كفاءة أو خطأ. ومن ناحية أخرى، يرى البعض أن الخصم

النقدي لا يجب إعتباره خسارة دائماً عند عدم الإستفادة منه . وفي الوقت الحاضر تُستخدم الطريقتان في الممارسة العملية ، وتُعتبر الطريقة الأولى مفضلة بصفة عامة .

عقود السداد المؤجل : Deferred Payment Contracts

يتم شراء الأصول الثابتة عادة بعقود ديون طويلة الأجل عن طريق إستخدام أوراق الدفع أو الرهون العقارية أو السندات . ولكي نعكس تكلفة الأصل بصورة صحيحة ، فإنه يلزم المحاسبة عن الأصول المشتراة بعقود ديون طويلة الأجل على أساس القيمة الحالية للحقوق التي يتم تبادلها بين أطراف العقد في تاريخ الصفقة . وعلى ذلك ، فإن الأصل الذي يُشترى اليوم مقابل ورقة دفع قدرها ١٠٠٠٠ج ومدتها ٤ سنوات بدون فوائد لا يجب تسجيله بمبلغ ١٠٠٠٠ج . حيث أن القيمة الحالية لهذه الورقة تمثل سعر التبادل في الصفقة (وهو سعر شراء الأصل) . فبفرض أن معدل الفائدة المناسب هو ١٢٪ ، فإن هذا الأصل يجب تسجيله بتكلفة ٦٣٥٥,٢ (١٠٠٠٠×معامل القيمة الحالية وقدره ٦٣٥٥٢,) .

وعند عدم تحديد سعر فائدة أو عندما يكون السعر المحدد غير ملائم ، فإنه يجب إحتساب سعر فائدة مناسب ، وذلك بهدف تقريب سعر الفائدة الذي يمكن أن يتفق عليه البائع والمشتري في عملية إقتراض مماثلة . ومن العوامل التي يلزم مراعاتها عند إحتساب معدل الفائدة الجدارة الائتمانية Credit Rating للمقترض ، ومقدار الدين وتاريخ إستحقاقه ، ومعدلات الفائدة السائدة . وإذا كان سعر التبادل النقدي للأصل الذي يتم إقتناؤه متاحاً ، فإنه يجب استخدامه كأساس لتسجيل الأصل وقياس عنصر الفائدة .

ولتوضيح ذلك ، فقد إشترت شركة Sutter آلة جديدة مقابل إصدار ورقة دفع بمبلغ ١٠٠٠٠٠ج لمدة ٥ سنوات لا تحمل فوائد ، وكان معدل الفائدة السائد في السوق لإلتزامات مماثلة يبلغ ١٠٪ . وتلتزم شركة Sutter بسداد القيمة على خمسة أقساط سنوية قيمتها ٢٠٠٠٠ج تدفع في نهاية كل سنة . وكانت القيمة السوقية العادلة لهذه الآلة غير متاحة ومن ثم يجب تقريبها عن طريق تحديد القيمة السوقية (القيمة العادلة) لورقة الدفع . وفيما يلي حساب القيمة الحالية للورقة والقيود التي تُجرى في تاريخ الشراء وتواريخ السداد :ـ

تاريخ الشراء

٧٥٨١٦*	من حـ/ الآلات	
٢٤١٨٤	من حـ/ خصم أوراق الدفع	
	إلى حـ/ أوراق الدفع	١٠٠٠٠٠

*القيمة الحالية للأقساط وهي ٢٠٠٠٠ × معامل القيمة الحالية وقدره ٣,٧٩٠٧٩

نهاية السنة الأولى

٧٥٨٢	من حـ/ مصروف الفائدة	
٢٠٠٠٠	من حـ/ أوراق الدفع	
	إلى حـ/ النقدية	٢٠٠٠٠
	إلى حـ/ خصم أوراق الدفع	٧٥٨٢

حيث أن مصروف الفائدة عن السنة الأولى في ظل مدخل الفائدة الفعالة يبلغ ٧٥٨٢ [(١٠٠٠٠٠ - ٢٤١٨٤) × ١٠٪]. ويكون القيد في نهاية السنة الثانية لتسجيل المدفوعات من الأصل والفوائد كما يلي:-

نهاية السنة الثانية

٦٣٤٠	من حـ/ مصروف الفائدة	
٢٠٠٠٠	من حـ/ أوراق الدفع	
	إلى حـ/ النقدية	٢٠٠٠٠
	إلى حـ/ خصم أوراق الدفع	٦٣٤٠

حيث يبلغ مصروف الفائدة في السنة الثانية في ظل مدخل الفائدة الفعالة ٦٣٤٠[(١٠٠٠٠٠ - ٢٤١٨٤) - (٢٠٠٠٠ - ٧٥٨٢)] × ١٠٪.

وإذا لم يُحتسب معدل فائدة لعقود السداد المؤجلة هذه، فسوف يُسجل الأصل بمقدار أكبر من قيمته العادلة. كما أن مصروف الفائدة المقرر عنه في قائمة الدخل سيكون أقل من اللازم في كل الفترات التي يتضمنها العقد.

الشراء بسعر مجمل Lump Sum Purchase

تبرز مشكلة خاصة في تسعير الأصول الثابتة عند شراء مجموعة من الأصول الثابتة بسعر مجمل واحد. فعندما تحدث هذه الحالة، فإنه يجب توزيع التكلفة الكلية فيما بين الأصول المختلفة على أساس القيم السوقية العادلة النسبية لها. حيث أن هناك إفتراض بأن التكاليف سوف تتغير بصورة طردية مباشرة مع قيمة البيع. وهو نفس المبدأ الذي يُستخدم في توزيع التكلفة المجملة بين بنود المخزون المختلفة.

ولتحديد القيمة السوقية العادلة، فإنه يمكن إستخدام التقدير المعد لأغراض

التأمين أو التقدير الذي تُربط الضرائب العقارية على أساسه أو حتى التقدير المتفرد لمهندس أو مثمن آخر.

ولتوضيح ذلك، فقد قررت شركة Norduct شراء عدد من أصول إحدى الشركات الصغيرة بمبلغ ٨٠٠٠٠ج، حيث كانت هذه الشركة في مرحلة التصفية وكانت أصولها المباعة كما يلي :ـ

	القيمة الدفترية	القيمة السوقية العادلة
المخزون	٣٠٠٠٠	٢٥٠٠٠
الأراضـــي	٢٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
المبانـــي	٣٥٠٠٠	٥٠٠٠٠
	٨٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠

وسوف يتم توزيع ثمن الشراء المجمل وقدره ٨٠٠٠٠ج على أساس نسبة القيمة السوقية العادلة للأصول (وذلك بإفتراض أن تمييز تكاليف الأصول غير ممكن عملياً) بالصـورة التالية :ـ

المخـزون ٨٠٠٠٠ × $\frac{٢٥٠٠٠}{١٠٠٠٠٠}$ = ٢٠٠٠٠

الأرض ٨٠٠٠٠ × $\frac{٢٥٠٠٠}{١٠٠٠٠٠}$ = ٢٠٠٠٠

المخـزون ٨٠٠٠٠ × $\frac{٥٠٠٠٠}{١٠٠٠٠٠}$ = ٤٠٠٠٠

إصدار أسهم مقابل الأصول الثابتة Issuance of Stock

عند إقتناء الأصول الثابتة مقابل إصدار أسهم ـ مثل الأسهم العادية ـ فإن القيمة السوقية أو المحددة لمثل هذه الأسهم لا تقيس تكلفة الأصل الثابت بصورة صحيحة. فإذا كانت هذه الأسهم متداولة بالبورصة بصورة نشطة، فإن القيمة السوقية للأسهم المصدرة تعطي مؤشراً عادلاً لتكلفة إقتناء الأصل لأن السهم في هذه الحالة يمثل مقياس جيد لسعر المعادل النقدي الجاري.

على سبيل المثال، فقد قررت شركة Living شراء أرض للتوسع في النشاط مقابل

إصدار ٥٠٠٠ سهم عادي (القيمة الأسمية للسهم ١٠ج) وكانت القيمة السوقية العادلة للسهم ١٢ج . فسوف تقوم الشركة بإجراء القيد التالي:

من حـ/ الأراضي (٥٠٠٠سهم×١٢ج)	٦٠٠٠٠
إلى حـ/ الأسهم العادية	٥٠٠٠٠
رأس المال المدفوع بالزيادة	١٠٠٠٠

وإذا كانت القيمة السوقية للأسهم العادية المصدرة غير قابلة للتحديد، فإنه يجب تحديد القيمة السوقية للأصل واستخدامها كأساس لتسجيل الأصل وإصدار الأسهم العادية.

مبادلة الأصول الثابتة (الأصول غير النقدية) Exchanges of Fixed Assets

إن المعالجة المحاسبية الصحيحة لعمليات مبادلة الأصول غير النقدية (مثل المخزون والأصول الثابتة) مازالت محل خلاف. حيث يعلن بعض المحاسبين أن المحاسبة عن مثل هذه الأنواع من الصفقات يجب أن تستند للقيمة العادلة للأصل المقدم أو القيمة العادلة للأصل المُستلم مع الإعتراف بالمكسب أو الخسارة. في حين يعتقد آخرون أن المحاسبة عنها يجب أن تستند للقيمة الدفترية للأصل المقدم مع عدم الإعتراف بالمكسب أو الخسارة. في حين مازال يفضل آخرون المدخل الذي يعترف بالخسائر في كل الحالات ولكن يؤجل الإعتراف بالمكاسب في حالات معينة.

وبصفة عامة، فإن المحاسبة عن مبادلة الأصول غير النقدية يجب أن تستند إلى القيمة العادلة للأصل المستلم أو القيمة العادلة للأصل المقدم أيهما أكثر وضوحاً في الإثبات. وبذلك يجب الإعتراف بأية مكاسب أو خسائر من المبادلة فوراً. ويرجع سبب هذا الإعتراف الفوري إلى إكتمال دورة تحقيق العائد Earning Process المتعلقة بهذه الأصول، ومن ثم فإنه يلزم الإعتراف بالمكاسب أو الخسائر. ودائماً ما يُستخدم هذا المدخل عندما تكون الأصول ذات طبيعة غير متماثلة مثل مبادلة الأرض بالمباني أو مبادلة المعدات بالمخزون. ، وإذا لم نتمكن من تحديد القيمة العادلة لأي أصل منهما بصورة مناسبة، فإن القيمة الدفترية للأصل المقدم في المبادلة عادة ما تُستخدم كأساس لتسجيل عملية المبادلة غير النقدية.

ويتم تعديل هذه القاعدة العامة عند مبادلة أصول غير نقدية متماثلة. على سبيل المثال، عندما تقوم الشركة بمبادلة بنود مخزونها بمخزون شركة أخرى لدواعي اللون والحجم وخلافه وذلك لتسهيل البيع لعميل خارجي، فإن عملية تحقيق العائد لا تعتبر

مكتملة ولا يجب الإعتراف بمكسب وكذلك إذا قامت الشركة بمبادلة أصول إنتاجية متماثلة مثل مبادلة الأرض بالأرض أو المعدات بالمعدات، فإن دورة تحقيق العائد لا تعتبر مكتملة أيضا ومن ثم لا يجب الإعتراف بعائد. ومع ذلك، إذا كانت صفقة المبادلة التي تضم أصول متماثلة سينتج عنها خسارة، فإنه يجب الاعتراف بهذه الخسارة فوراً.

وفي حالات معينة يمكن الإعتراف بمكاسب مبادلة أصول غير نقدية متماثلة وذلك عند تلقي مقابل نقدي. فعند تلقي مقابل نقدي مثل النقدية علاوة على الأصل غير النقدي، فإنه يُفترض أن هناك جزء من دورة العائد قد إكتمل ومن ثم يمكن الاعتراف بجزء من المكاسب. وبصفة عامة، فإن خسائر الصفقات غير النقدية يُعترف بها عادة سواء تضمنت المبادلة أصول نقدية أو غير نقدية. ويُعترف بالمكاسب الخاصة بالصفقات غير النقدية إذا تضمنت المبادلة أصول غير متماثلة؛ وتُؤجل هذه المكاسب إذا ما تضمنت المبادلة أصول متماثلة إلا إذا تضمنت المبادلة تلقي نقدية أو مقابل نقدي آخر، حيث يُعترف بجزء من المكاسب في هذه الحالة. ويتم حساب أي مكسب أو خسارة للتخلص من الأصول غير النقدية بمقارنة القيمة الدفترية مع القيمة العادلة للأصل المقدم.

ولتوضيح المحاسبة عن هذه الأنواع المختلفة من الصفقات فسوف نتناول بالشرح:

١ ـ المحاسبة عن الأصول غير المتماثلة.

٢ ـ المحاسبة عن الأصول المتماثلة ـ حالة الخسارة.

٣ ـ المحاسبة عن الأصول المتماثلة ـ حالة الربح.

الأصول غير المتماثلة Dissimilar Assets

عادة ما تُسجل تكلفة الأصل غير النقدي الذي تحصل عليه المنشأة مقابل أصل غير نقدي غير متماثل بالقيمة العادلة للأصل المتنازل عنه مع الإعتراف بالمكسب أو الخسارة. ولا يجب إستخدام القيمة العادلة للأصل المستلم إلا إذا كانت أكثر دلالة من القيمة العادلة للأصل المتنازل عنه.

ولتوضيح ذلك، فقد قامت إحدى شركات النقل بمبادلة عدد من الناقلات المستعملة بالإضافة للنقدية مقابل قطعة أرض فضاء. وكانت القيمة الدفترية الإجمالية للناقلات ٤٢٠٠٠ج (تكلفة ٦٤٠٠٠ ـ مخصصات اهلاك ٢٢٠٠٠). وقد أشار وكيل شراء الشركة ـ الذي كانت له تعاملات سابقة في سوق الأصول المستعملة ـ إلى أن

القيمة السوقية المعادلة للناقلات هي ٤٩٠٠٠ج. وعلاوة على الناقلات ، تلتزم شركة النقل بسداد مبلغ ١٧٠٠٠ج نقداً. وبذلك تبلغ تكلفة الأرض ٦٦٠٠٠ج محسوبة كما يلي:

حساب تكلفة الأرض

القيمة المعادلة للناقلات الداخلة في المبادلة	٤٩٠٠٠
النقدية المسددة	١٧٠٠٠
تكلفة الأرض	٦٦٠٠٠

ويكون قيد اليومية الخاص بتسجيل صفقة المبادلة كما يلي:

٦٦٠٠٠		من حـ/ الأراضي
٢٢٠٠٠		من حـ/ مجمع اهلاك الناقلات
	٦٤٠٠٠	إلى حـ/ الناقلات
	٧٠٠٠	إلى حـ/ مكسب بيع الناقلات
	١٧٠٠٠	إلى حـ/ النقدية

حيث يتمثل المكسب في الفرق بين القيمة المعادلة للناقلات والقيمة الدفترية لها. ويتم التحقق منه كما يلي :-

حساب قيمة المكسب

القيمة المعادلة للناقلات		٤٩٠٠٠
تكلفة الناقلات	٦٤٠٠٠	
ناقص مجمع الاهلاك	٢٢٠٠٠	
القيمة الدفترية للناقلات		٤٢٠٠٠
مكسب بيع الناقلات		٧٠٠٠

وإذا كانت القيمة العادلة للناقلات ٣٩٠٠٠ج بدلاً من ٤٩٠٠٠ج، فإنه يجب التقرير عن خسارة مبادلة قدرها ٣٠٠٠ج (٤٢٠٠٠-٣٩٠٠٠). ونتيجة لمبادلة أصول غير متماثلة، فإنه في كلا الحالتين تكون دورة العائد الخاصة بالناقلات المستعملة قد أكتملت ومن ثم يلزم الإعتراف بالمكسب أو الخسارة.

الأصول المتماثلة ـ حالة الخسارة : Similar Assets - Loss Situation

فالأصول غير النقدية المتماثلة هي تلك الأصول ذات الطبيعة العامة الواحدة أو التي تقدم نفس الوظيفة أو التي تُستخدم في نفس خط النشاط. وعند مبادلة أصول غير نقدية متماثلة مع حدوث خسارة، فإنه يلزم الاعتراف بالخسارة فوراً. على سبيل المثال، تقوم إحدى شركات نظم المعلومات بمبادلة آلاتها الحسابية المستعملة بأخرى ذات طراز أحدث. وكانت القيمة الدفترية للآلات الحسابية المتنازل عنها ٨٠٠٠ج(تكلفة أصلية ١٢٠٠٠ ناقص مخصص قدره ٤٠٠٠ج) والقيمة العادلة لها ٦٠٠٠ج. وقد تم إستبدالها بطراز حديث يبلغ سعره ١٦٠٠٠ج. وفي المفاوضات مع البائع سمح بخصم مبلغ ٩٠٠٠ج من ثمن الطراز الحديث مقابل الآلة المستعملة. وفيما يلي حساب المدفوعات النقدية التي يلزم سدادها عن الأصل الجديد وتكلفة هذه الآلة الجديدة :ـ

	تكلفة الآلة الجديدة
سعر البيع المحدد للآلة الجديدة	١٦٠٠٠
ناقص الخصم المقرر للآلة المستعملة	٩٠٠٠
المدفوعات النقدية المستحقة	٧٠٠٠
القيمة العادلة للآلة المستعملة	٦٠٠٠
تكلفة الآلة الجديدة	١٣٠٠٠

ويكون قيد اليومية الخاص بتسجيل هذه الصفقة كما يلي :ـ

١٣٠٠٠		من حـ/ المعدات
٤٠٠٠		من حـ/ مجمع إهلاك المعدات.
٢٠٠٠		من حـ/ خسارة مبادلة المعدات
	١٢٠٠٠	إلى حـ/ المعدات
	٧٠٠٠	إلى حـ/ النقدية.

ويمكن التحقق من خسارة مبادلة الآلة المستعملة كما يلي :

	حساب الخسارة
القيمة العادلة للآلة المستعملة	٦٠٠٠
القيمة الدفترية للآلة المستعملة	٨٠٠٠
خسارة مبادلة الآلة المستعملة	٢٠٠٠

ولكن لماذا لم يُستخدم الخصم المقابل للآلة المستعملة أو القيمة الدفترية لها كأساس لتسجيل الآلة الجديدة؟ لايُستخدم هذا التخفيض لأنه يتضمن تخفيض سعري للمشتري حيث أن هناك القليل ممن يسددون السعر المحدد لأصل معين. فالتخفيض المقابل للأصول المستعملة غالباً ما يُضخم بدرجة تجعل أسعار البيع الفعلية أقل من الأسعار المقررة. ويؤدي تسجيل الأصل بسعر بيعه المحدد إلى تسجيله بقيمة أكبر من سعر المعادل النقدي له لأن السعر المقرر للأصل الجديد عادة ما يتعرض للتضخيم. كما أن استخدام القيمة الدفترية في هذه الحالة سيؤدي للمغالاة في قيمة الآلة المحاسبية الجديدة بمقدار ٢٠٠٠ج. ولأن الأصول لا يجب تقييمها بأكثر من سعر المعادل النقدي لها، فإنه يجب الإعتراف بالخسارة فوراً بدلاً من إضافتها لتكلفة الأصل المقتنى حديثاً.

الأصول المتماثلة - حالة المكسب (مع عدم تحصيل نقدية) :

Similar assets - Gain Situation (No Cash Received)

تعد المعالجة المحاسبية لمبادلة أصول غير نقدية متماثلة عند وجود مكسب أكثر تعقيداً. فإذا كانت عملية المبادلة لاتؤدي لإكتمال دورة العائد، فإنه يجب تأجيل أي مكسب متحقق.

وتمثل الشركات العقارية مثالاً جيداً على سبب تقرير مهنة المحاسبة عدم الإعتراف بأية مكاسب مبادلة لأصول غير نقدية متماثلة. ففي هذه الصناعة، يشيع قيام الشركات بتبادل To Swap ملكية العقارات. فبفرض أن هناك شركتين للعقارات لدى كل منهما أرض فضاء تنوي إقامة مجمع تجاري عليها. وقد أشارت التقديرات إلى أن قيمة الأرض بكل من الشركتين قد إزدادت بصورة جوهرية وقررت الشركتان إجراء مبادلة للأراضي بكل منهما وتسجيل مكسب والتقرير عن الأراضي الجديدة بقيمها الجارية العادلة. ولكن هل تحقق المكسب في هذه النقطة؟ إن دورة العائد لم تكتمل بعد لأن الشركات بعد التبادل مازالت في نفس حالتها الإقتصادية قبله. ومن ثم، فإنه يجب تسجيل الأصل الجديد بالقيمة الدفترية مع عدم الإعتراف بأي مكسب. وعلى عكس ذلك، فإذا تجاوزت القيمة الدفترية القيمة العادلة، فإنه يجب الإعتراف بالخسارة فوراً.

فبفرض أن إحدى شركات تأجير السيارات ترغب في مبادلة بعض سياراتها ماركة A التي لها قيمة عادلة ١٦٠٠٠٠ج وقيمة دفترية ١٣٥٠٠٠ (تكلفة

١٥٠٠٠٠ ناقص مخصص ١٥٠٠٠) مقابل الحصول على سيارات ماركة B بقيمة عادلة ١٧٠٠٠٠ مع سداد مبلغ إضافي قدره ١٠٠٠٠ نقداً حيث يمكن حساب المكسب الاجمالي للشركة كمايلي :-

حساب المكسب	
القيمة العادلة للماركة A التي تتم مبادلتها	١٦٠٠٠٠
القيمة الدفترية للماركة A التي تتم مبادلتها	١٣٥٠٠٠
جملة المكسب (غير مُعترف به)	٢٥٠٠٠

ولأن دورة العائد لاتُعتبر مكتملة في هذه الصفقة، فإنه يتم تأجيل جملة المكسب وتخفيض قيمة سيارات الماركة A المستخدمة كأساس في الحساب بأي من الطريقتين التاليتين :-

القيمة العادلة لسيارات الماركة A	١٧٠٠٠٠		القيمة الدفترية لسيارات الماركة B	١٣٥٠٠٠
ناقص المكسب المؤجل	(٢٥٠٠٠)	أو	النقدية المسددة	١٠٠٠٠
أساس قيمة سيارات الماركة B	١٤٥٠٠٠		أساس سيارات الماركة B	١٤٥٠٠٠

ويكون قيد تسجيل هذه الصفقة كما يلي :

١٤٥٠٠٠		من حـ/ السيارات (ماركة B)
١٥٠٠٠		من حـ/ مجمع إهلاك السيارات
	١٥٠٠٠٠	إلى حـ/ السيارات (الماركة A)
	١٠٠٠٠	إلى حـ/ النقديـــــة

وبذلك فسوف يتم الإعتراف بالمكسب الذي إنخفضت به قيمة السيارات الجديدة عن بيع هذه السيارات لطرف خارجي . كما أنه أثناء الاحتفاظ بهذه السيارات فسوف تكون تكلفة الاهلاك أقل وصافي الدخل أعلى في الفترات التالية بسبب إنخفاض أساس حساب الاهلاك .

الأصول المتماثلة ـ حالة المكسب (مع تحصيل بعض النقدية) :

Similar Assets Gain Situation (Some Cash Received)

تصبح قضية الإعتراف بالمكاسب أكثر صعوبة عند تلقي مقابل نقدي مثل النقدية في مبادلة أصول غير نقدية متماثلة . فعند تلقي نقدية يُعتبر جزء من الأصل غير النقدي مباعاً

والجزء الآخر مستبدل، ومن ثم فإنه لا يتم تأجيل سوى جزء فقط من المكسب. وتكون المعادلة العامة للإعتراف بالمكسب في حالة تلقي بعض النقدية كما يلي:

$$\text{المكاسب المعترف بها} = \text{جملة المكسب} \times \frac{\text{النقدية المحصلة}}{\text{النقدية المحصلة + القيمة العادلة للأصول الأخرى المحصلة}}$$

ففي المثال السابق، إذا كانت القيمة الدفترية لسيارات الماركة B الداخلة في المبادلة ١٣٦٠٠٠ (تكلفة ٢٠٠٠٠٠ ناقص مجمع اهلاك ٦٤٠٠٠)، فإن جملة مكاسب الشركة الأخرى الداخلة في المبادلة والتي تقدم الماركة B تحسب كما يلي:

	حساب جملة المكاسب
القيمة العادلة لسيارات الماركة B	١٧٠٠٠٠
القيمة الدفترية لسيارات الماركة B	١٣٦٠٠٠
جملة المكاسب	٣٤٠٠٠

ولأن هذه الشركة قد حصلت على ١٠٠٠٠ج نقداً، فإن المكسب المعترف به في هذه الصفقة يحسب كمايلي:-

$$٣٤٠٠٠ \times \frac{١٠٠٠٠}{١٦٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠} = ٢٠٠٠$$

وبالتي يتم الاعتراف بمكسب قدره ٢٠٠٠ج فقط ويُؤجل باقي المكسب (٣٤٠٠٠ - ٢٠٠٠) وتُخفض به التكلفة المسجلة للسيارات الجديدة. ويكون حساب تكلفة الأصل الجديد كما يلي:-

القيمة العادلة لسيارات الماركة A	١٦٠٠٠٠	القيمة الدفترية لسيارات الماركة B	١٣٦٠٠٠
ناقص المكسب المؤجل	(٣٢٠٠٠)	أو ناقص نسبة القيمة الدفترية التي	
تكلفة سيارات الماركة A	١٢٨٠٠٠	اعتبرت مباعة	(٨٠٠٠)*
		تكلفة سيارات الماركة A	١٢٨٠٠٠

$$١٣٦٠٠٠ \times \frac{١٠٠٠٠}{١٧٠٠٠٠} = ٨٠٠٠ج$$

ويكون القيد الذي تُجريه هذه الشركة لتسجيل الصفقة كما يلي:

١٠٠٠٠		من حـ/ النقدية
١٢٨٠٠٠		من حـ/ السيارات ـ ماركة A
٦٤٠٠٠		من حـ/ مجمع إهلاك السيارات ـ ماركة B
	٢٠٠٠٠٠	إلى حـ/ السيارات ـ ماركة B
	٢٠٠٠	إلى حـ/ خسارة مبادلة سيارات ماركة B.

ويمكن تبرير هذه المعالجة بأنه قبل إجراء المبادلة كان لدى الشركة المقدمة للماركة B مكاسب غير معترف بها قدرها ٣٤٠٠٠ج كما يدل على ذلك الفرق بين القيمة الدفترية (١٣٦٠٠٠) والقيمة العادلة (١٧٠٠٠٠) لهذه السيارات. وعند حدوث المبادلة، تم تحويل نسبة من القيمة العادلة (١٠٠٠٠÷١٧٠٠٠٠ أو ١/١٧) إلى أصل أكثر سيولة. وتمثل النسبة بين هذا الأصل السائل (١٠٠٠٠ج) وجملة المقابل الذي حصلت عليه الشركة (١٦٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠) نسبة المكسب الذي تحقق. ولذلك فإنه يتم الاعتراف بمكسب قدره ٢٠٠٠ج (٣٤٠٠٠×١/١٧) وتسجيله بالدفاتر.

وفيما يلي ملخص للمتطلبات المحاسبية الخاصة بالاعتراف بمكاسب وخسائر مبادلة الأصول غير النقدية:

١ ـ حساب جملة مكسب أو خسارة الصفقة والتي تساوي الفرق بين القيمة العادلة للأصل المقدم في المبادلة والقيمة الدفترية له.

٢ ـ إذا نتج عن ذلك خسارة، يُعترف بها بالكامل

٣ ـ إذا نتج عن عملية الحساب في ١ مكسب:ـ

أ ـ عند إعتبار عملية تحقيق العائد مكتملة، يُعترف بهذا المكسب بالكامل (أصول غير متماثلة).

ب ـ عند عدم إعتبار عملية تحقيق العائد مكتملة (حالة ١ الأصول المتماثلة):ـ

* عدم وجود نقدية، لا يُعترف بأية مكاسب.
* مع تقديم جزء نقدي، لا يعترف بأيةمكاسب.
* مع تلقي جزء نقدي، يُعترف بجزء من المكسب على أساس النسبة التالية:

$$\text{جملة المكسب} \times \frac{\text{النقدية المحصلة}}{\text{النقدية المحصلة + القيمة العادلة للأصول الأخرى التي تحصل عليها المنشأة}}$$

وتلتزم الشركة التي تُجري واحدة أو أكثر من عمليات المبادلة خلال الفترة بالإفصاح عن طبيعة هذه العمليات وطريقة المحاسبة عن الأصول المحولة والمكاسب أو الخسائر المعترف بها عن عملية المبادلة وذلك في القوائم المالية للفترة.

المحاسبة عن المساهمات (الهبات والمنح) Accounting For Contributions

قد تقوم المنشأة بتقديم أو تلقي منح . وهي تحويلات بدون مقابل لأنها تمثل تحويل للأصول في إتجاه واحد . وعند إقتناء أصول بهذه الطريقة ، فإنه بتطبيق المفهوم المحدد Strict للتكلفة يلزم تقويم هذا الأصل بقيمة صفر . ومع ذلك ، فإن الخروج عن مبدأ التكلفة يبدو مبرراً في هذه الحالة ، لأن التكاليف التي تتحملها الشركة في هذه العملية (الأتعاب القانونية وغيرها من النفقات الزهيدة نسبياً) لا تمثل وحدها أساسا مناسبا للمحاسبة عن هذه الأصول المقتناة حيث أن عدم تسجيل أي شيء يعني تجاهل حقائق إقتصادية متعلقة بزيادة ثروة وأصول المنشأة . وعلى ذلك ، يجب إستخدام القيمة العادلة للأصل كأساس لتسجيله بالدفاتر .

وهناك مدخلان لتسجيل الجانب الدائن لهذا الأصل ، حيث يعتقد البعض أن الجانب الدائن يجب أن يكون رأس المال الممنوح (حساب رأس مال مدفوع بالزيادة) لأن هذه المنح تؤدي لزيادة مقدار الأصول ومن ثم زيادة مقدار حقوق المساهمين المتاح بالمنشأة . ولتوضيح ذلك ، بفرض أن شركة Max قد قبلت أخيراً منحة في شكل أرض قيمتها العادلة ١٥٠٠٠٠ج من جهة حكومية مقابل التعهد ببناء مصنع عليها ، يكون القيد كمايلي :

من حـ/ الأراضي		١٥٠٠٠٠
إلى حـ/ رأس المال الممنوح	١٥٠٠٠٠	

في حين يُعلن آخرون أن رأس المال لا يُقدم سوى من ملاك المنشأة فقط ، وأن هذه المنح هي منافع للمنشأة يجب تسجيلها كإيرادات . وهنا تبرز قضية ما إذا كان هذا الإيراد يُقرر عنه فوراً أم على مدار فترة إستخدام الأصل . فلتشجيع الصناعات الجديدة قد تقدم الحكومة الأرض . ولكن المنشأة التي تحصل عليها قد تتحمل تكاليف إضافية في المستقبل (نقل أو ضرائب دخل أعلى . . . الخ) لأن موقع الأرض ليس في أفضل الأماكن . ونتيجة لذلك يرى البعض ضرورة تأجيل الإعتراف بهذا الإيراد إلى أن تتحمل الشركة هذه التكاليف .

وفي أحد معاييره الحديثة ، طالب FASB ـ بصفة عامة ـ بضرورة الإعتراف بهذه المنح التي تحصل عليها الشركة كإيرادات في فترة الحصول عليها ، على أن يتم قياسها بالقيمة السوقية العادلة للأصول التي تحصل عليها الشركة .

وعندما تقوم الشركة بتقديم أصل غير نقدي كمنحة فإنه يجب تسجيل مقدار هذه

المنحة بالقيمة السوقية العادلة للأصل المقدم. وعند وجود فرق بين القيمة السوقية العادلة للأصل وقيمته الدفترية، يجب الإعتراف بالمكسب أو الخسارة. ولتوضيح ذلك بفرض أن شركة Kline منحت أرض تكلفتها ٨٠٠٠٠، والقيمة السوقية العادلة لها ١١٠٠٠٠ج لحكومة الأقليم لعمل ساحة إنتظار بها، فيكون قيد تسجيل هذه المنحة كما يلي :-

١١٠٠٠٠		من حـ/ مصروف المنحة
	٨٠٠٠٠	إلى حـ/ الأراضي
	٣٠٠٠٠	إلى حـ/ مكسب التخلص من الأراضي.

وفي بعض الحالات، قد تقدم الشركة وعد بمنح أصل معين في المستقبل. وفي هذه الحالة يثور تساؤل حول ما إذا كانت هذه المنح تسجل فوراً أم عند تقديم هذه المنحة بالفعل. فإذا كان هذا الوعد غير مشروط (يعتمد فقط على مرور الوقت أو على طلب الطرف الممنوح له)، فإنه يجب تسجيل المنحة. أما إذا كانت المنحة مشروطة، فإنه لا يُعترف بالمصروف إلا في الفترةالمستفيدة من هذه المنحة، وهي عادة الفترة التي يُحول فيها الأصل.

التكاليف التالية للإقتناء COSTS SUBSEQUENT TO ACQUISITION

بعد تركيب الأصول الثابتة وتجهيزها للإستخدام، قد تُنفق عليها تكاليف إضافية تتراوح بين الإصلاحات العادية والاضافات ذات القيمة الكبيرة. وتتمثل المشكلة الأساسية في توزيع هذه التكاليف التالية للإقتناء على الفترات الزمنية المناسبة. وبصفة عامة، فإن التكاليف التي تتحملها الشركة لتحقيق منافع أكبر من الأصل في المستقبل يجب رسملتها، في حين أن النفقات التي تهدف لمجرد الحفاظ على مستوى معين للخدمات يجب إستنفادها عند إنفاقها. ولكي تتم رسملة التكاليف يلزم توافر أحد الشروط الثلاثة التالية:

١ ــ حدوث زيادة في العمر الانتاجي للأصل.
٢ ــ حدوث زيادة في كمية الوحدات التي ينتجها الأصل.
٣ ــ حدوث تحسن واضح في نوعية الوحدات التي ينتجها الأصل.

حيث يجب إستنفاد النفقات التي لا تؤدي لزيادة المنافع المستقبلية للأصل. فنفقات الإصلاح والصيانة مثلاً تهدف للحفاظ على الحالة الراهنة للأصل أو جعله يعمل عند

كفاءة تشغيل عادية ولذلك يجب إستنفادها فوراً.

كما أن أغلب النفقات التي تقل عن حد أدنى معين يلزم إستنفادها بدلاً من رسملتها. فقد طبقت العديد من الشركات قاعدة تقضي بإستنفاد النفقات التي تقل عن ١٠٠ج أو ٥٠٠ج مثلاً. ورغم أن هذه المعالجة قد لا تكون صحيحة من الوجهة النظرية، فإن الإعتبارات العملية تتطلبها حيث أن رسملتها سوف تُلزم المحاسبين بوضع جداول إهلاك لمثل هذه المبالغ الزهيدة.

إن التفرقة بين النفقة الرأسمالية والنفقة الإيرادية غير قاطعة clear cut دائماً. على سبيل المثال: فإن تحديد الوحدة التي يتم ربط التكاليف بها يعد أمراً حاكماً في هذه التفرقة. فإذا تمثلت هذه الوحدة في سفينة كاملة مثلاً فإن إستبدال المحرك قد يعتبر مصروف، ولكن إذا إعُتبر محرك السفينة هو الوحدة فإن تكلفة إستبداله يجب رسملتها.

وبصفة عامة، فإن هناك أربعة أنواع أساسية من النفقات التي تتعلق بالأصول الحالية وهي :-

الأنواع الأساسية من النفقات

إضافات: زيادة أو توسع في الأصول الحالية.
تحسين وإحلال: إستبدال أصل أفضل بالأصل الحالي.
إعادة ترتيب أو تركيب: تحريك الأصول من موقع لآخر.
إصلاحات: النفقات التي تحافظ على الأصول بوضعها الحالي في النشاط.

الإضافـــــات : Additions

لاتشكل عمليات الإضافة مشاكل محاسبية هامة، حيث أن الإضافات للأصول الثابتة تُرسمل بطبيعتها لأنها تمثل تكوين لأصل جديد. فإضافة جناح جديد إلى مستشفى أو إضافة نظام تكييف مركزي إلى مبنى يؤدي لزيادة الخدمات المحتملة من هذا الأصل ويجب رسملتها ومقابلتها مع إيرادات الفترات المستقبلية.

ولكن المشكلة الأكثر صعوبة التي تبرز في هذا السياق هي المحاسبة عن أية تغيرات يلزم إجراءها على الأصل الحالي بسبب هذه الاضافات. فهل التكلفة التي تتحملها المنشأة في إزالة حائط معين من المبنى القديم لإفساح المجال لعملية الإضافة تمثل جزء من تكلفة الإضافة أم مصروف أم خسارة تخص الفترة؟. تعتمد إجابة هذا السؤال على الغرض الأصلي، فإذا كان إجراء الإضافة مترتباً على الإزالة فإن هذه التكلفة تمثل جزء من تكلفة الإضافة. ولكن إذا لم تخطط الشركة لذلك فإنه يجب التقرير عن هذه التكلفة

كخسارة في الفترة الحالية على أساس أن هناك عدم كفاءة في التخطيط بالشركة . وبصفة عامة ، فإن القيمة الدفترية للحائط القديم تظل في الدفاتر، رغم أنها من الوجهة النظرية يجب أقفالها .

عمليات التحسين والإحلال Improvements and Replacements

تتمثل هذه العمليات في إستبدال أصل بآخر والفرق الأساسي بينهما هو أن التحسين يتمثل في إستبدال أصل أفضل بالأصل المستخدم حالياً، في حين أن الإحلال هو إستبدال أصول متماثلة .

وتنبع العديد من عمليات التحسين والاحلال من وجود سياسة عامة بتحديث الأصول الثابتة . وتتمثل المشكلة في التفرقة بين هذه الأنواع من النفقات ونفقات الاصلاحات العادية . فهل هذه النفقات تؤدي لزيادة الخدمات المحتملة للأصل في المستقبل أم أنها تحافظ على مستوى الخدمة الحالي فقط؟ في العادة لا يمكن تقديم إجابة قاطعة ، ويلزم ممارسة الحكم الشخصي بصورة جيدة لتصنيف هذه النفقات .

فإذا إتضح أن هذه النفقات تؤدي لزيادة الخدمات المحتملة للأصل ويجب رسملتها، فإن المعالجة المحاسبية لها تتم بإحدى الطرق الثلاث التالية بناءً على الموقف :

١ ـ مدخل الإحلال :

من الوجهة النظرية يمثل هذا المدخل الإجراء المحاسبي الصحيح إذا كانت القيمة الدفترية للأصل القديم متاحة . فإذا أمكن تحديد القيمة الدفترية للأصل القديم فإن المعالجة ببساطة تتمثل في إحلال تكلفة الأصل الجديد محل تكلفة الأصل القديم .

ولتوضيح ذلك ، فقد قررت شركة instinct إستبدال خطوط أنابيب من البلاستيك بالخطوط الحديدية الموجودة بها، وكانت القيمة الدفترية للخطوط القديمة ١٥٠٠٠ج (تكلفة ١٥٠٠٠٠ ناقص مجمع إهلاك ١٣٥٠٠٠)، وقيمة الخردة لها ١٠٠٠ج، في حين كانت تكلفة الخطوط الجديدة ١٢٥٠٠٠ . وبفرض أن الشركة تلتزم بسداد ١٢٤٠٠٠ج عن الخطوط الجديدة بعد مبادلة الخطوط القديمة ، فيكون القيد :

١٢٥٠٠٠		من حـ/ خطوط الأنابيب
١٣٥٠٠٠		من حـ/ مجمع الإهلاك .
١٤٠٠٠		من حـ/ خسارة التخلص من أصول ثابتة .
	١٥٠٠٠٠	إلى حـ/ خطوط الأنابيب .
	١٢٤٠٠٠	إلى حـ/ النقدية

فالمشكلة تتمثل في تحديد القيمة الدفترية للأصل القديم، فعادة ما تُهلك مكونات أصل معين بمعدلات مختلفة ولكن دون المحاسبة عنها بصورة منفصلة. على سبيل المثال، فقد تُهلك الإطارات، والمحرك، والهيكل في سيارات النقل بمعدلات مختلفة، ولكن أغلب المنشآت تستخدم معدل إهلاك واحد فقط للسيارة كلها. ويمكن وضع معدلات إهلاك خاصة بكل جزء على حدة ولكن ذلك سيكون غير عملي. وإذا لم نتمكن من تحديد القيمة الدفترية للأصل القديم يُستخدم أحد المدخلين الآخرين.

٢ - رسملة التكلفة الجديدة

وتُبرر رسملة تكاليف التحسين أو الإستبدال بأنه حتى إذا لم تُقفل القيمة الدفترية للأصل القديم في الدفاتر، فإنه يمكن حساب إهلاك كافي لهذا الأصل لخفض قيمته الدفترية إلى الصفر. ورغم أن هذا الإفتراض قد لا يكون صحيحاً في كل الأحوال، فإن الفروق لا تكون معنوية دائماً وعادة ما تتم معالجة عمليات التحسين بهذه الطريقة.

٣ - التحميل على مجمع الإهلاك

في بعض الأحيان لا يطرأ تحسين على كمية أو نوعية الأصل نفسه ولكن يزداد العمر الإنتاجي له. وبصفة خاصة، فإن عمليات الإحلال قد تؤدي لزيادة العمر الانتاجي للأصل دون تحسين في كميته أو نوعيته. وفي مثل هذه الحالات يمكن معالجة هذه النفقات بالجانب المدين من حساب مجمع الاهلاك بدلاً من حساب الأصل وذلك على أساس أن عملية الإحلال أدت لزيادة العمر الانتاجي للأصل ومن ثم فقد إستردت بعض أو كل الاهلاك السابقة له. وتكون القيمة الدفترية الصافية للأصل واحدة سواء أضيفت التكلفة للجانب المدين من حساب الأصل أو حساب مجمع الإهلاك.

إعادة الترتيب والتركيب Rearrangement and Reinstallation

تختلف تكاليف إعادة الترتيب والتركيب - وهي نفقات تقدم فائدة في المستقبل - عن تكاليف الإضافة والإحلال والتحسين. ومن أمثلة ذلك إعادة ترتيب وتركيب مجموعة من الآلات لتسهيل عملية الإنتاج في المستقبل. وإذا أمكن تحديد التكلفة الأصلية ومجمع الإهلاك حتى ذلك التاريخ، تُعالج تكلفة إعادة الترتيب والتركيب بنفس أسلوب معالجة الإحلال. وإذا لم نتمكن من تحديدها أو تقديرها، فإن التكاليف الجديدة - إذا كانت هامة نسبيا في مقدارها - يجب رسملتها كأصل ليتم إستهلاكه على مدى الفترات المستقبلية التي يُتوقع إستفادتها. فإذا كانت هذه التكاليف غير هامة نسبيا، أو لم نتمكن من فصلها عن المصروفات التشغيلية الأخرى أو كانت منفعتها

المستقبلية مثار شك، فإنه يجب إستنفادها فوراً.

الإصلاحـــــات Repairs

تمثل الإصلاحات العادية نفقات تجريها الشركة للحفاظ على الحالة التشغيلية للأصول الثابتة، وتُحمل على حسابات المصروفات في فترة تحملها على أساس أنها الفترة المستفيدة منها بصفة أساسية. فنفقات الأجزاء الصغيرة وتشحيم وتنظيف الآلات هي أمثلة لأعباء الصيانة التي تحدث بصورة منتظمة وتُعالج كمصروفات تشغيلية عادية.

وعادة ما تصعب التفرقة بين نفقات الاصلاح ونفقات التحسين والإحلال. وأساس التفرقة هو ما إذا كانت النفقة تفيد أكثر من سنة أو دورة تشغيل أيهما أطول. فإذا قامت الشركة بعملية إصلاح كبيرة سوف تستفيد منها عدة فترات، فإنه يلزم معالجة هذه التكلفة كإضافة أو تحسين أو إحلال.

وإذا كانت قوائم الدخل تُعد عن فترات زمنية أقصر من سنة ـ شهرية أو ربع سنوية ـ فإن نفس هذه المبادىء تنطبق أيضا. فنفقات الاصلاح وأعباء الصيانة الدورية الأخرى عن فترة سنة قد تفيد عدة فترات ربع سنوية، وبالتالي قد يلزم توزيع هذه التكلفة على الفترات الزمنية المختصة. فالشركة قد تجد أنه من الأفضل تركيز برنامج الصيانة في فترة زمنية معينة من العام كأن تكون في فترة إنخفاض النشاط أو توقف الآلات في عطلة معينة. ويؤدي إظهار هذه النفقات كمصروفات في الربع الذي حدثت فيه فقط إلى جعل القوائم المالية المقارنة عن فترات ربع سنوية مضللة. ولجعل قوائم الدخل الشهرية أو ربع السنوية قابلة للمقارنة يمكن إستخدام حساب مثل مخصص الصيانة حتى يمكن تخصيص تكاليف الصيانة بصورة أفضل على الفترات المستفيدة منها.

ولتوضيح ذلك، فقد قدرت شركة Tractor أن جملة مصروفات الصيانة بها عن العام سوف تبلغ ٧٢٠٠٠٠ج، وقررت تحميل كل ربع سنة بجزء من تكلفة الصيانة رغم أن تكلفة الصيانة الكلية عن العام لن تحدث سوى في ربعين فقط، فتكون القيود كما يلي :ـ

نهاية الربع الأول (لم تتحمل الشركة تكاليف صيانة):

١٨٠٠٠٠ من حـ/ مصروفات الصيانة

١٨٠٠٠٠ إلى حـ/ مخصص الصيانة (٧٢٠٠٠٠×٢٥٪).

نهاية الربع الثاني (تحملت الشركة تكاليف صيانة قدرها ٣٤٤٠٠٠):

٣٤٤٠٠٠		من حـ/ مخصص الصيانة
	٣٤٤٠٠٠	إلى حـ/ النقدية أو الأجور المستحقة أو المخزون . . . الخ
١٨٠٠٠٠		من حـ/ مصروفات الصيانة
	١٨٠٠٠٠	إلى حـ/ مخصص الصيانة (٧٢٠٠٠٠×٢٥٪)

نهاية الربع الثالث (لم تتحمل الشركة تكاليف صيانة):

١٨٠٠٠٠		من حـ/ مصروفات الصيانة
	١٨٠٠٠٠	إلى حـ/ مخصص الصيانة (٧٢٠٠٠٠×٢٥٪)

نهاية الربع الرابع (تحملت الشركة تكاليف صيانة قدرها ٣٨٠٨٠٠):

٣٨٠٨٠٠		من حـ/ مخصص الصيانة
	٣٨٠٨٠٠	إلى حـ/ النقدية، أجور مستحقة، المخزون، . . الخ
١٨٤٨٠٠		من حـ/ مصروفات الصيانة
	١٨٤٨٠٠	إلى حـ/ مخصص الصيانة

(٣٤٤٠٠٠ + ٣٨٠٨٠٠ - ١٨٠٠٠٠ - ١٨٠٠٠٠ - ١٨٠٠٠٠)

وبصفة عامة، فإنه لا يجب ترحيل أي رصيد لمخصص الصيانة إلى السنة التالية، حيث يجب أن يستوعب الربع الرابع أي إنحراف عن التقديرات. وإذا كانت الشركة تُعد ميزانيات خلال العام، فإنه يجب إضافة رصيد حساب مخصص الصيانة أو طرحه من جزء الأصول الثابتة بالميزانية للحصول على تقييم صحيح.

ويُطالب بعض المحاسبين بإثبات تكاليف الصيانة المقدرة على أساس الإستحقاق وترحيل المخصص من فترة لأخرى، وذلك بإفتراض أن الاهلاك لا يأخذ في إعتباره حدوث تكاليف الصيانة. على سبيل المثال، فإنه في حالة صيانة الطائرات وإعادة ترميم الأفران الحرارية المفتوحة، فإن مخصص الصيانة يكون محدداً عادة لأنه يمكن تقدير مقدار عمليات الصيانة بدرجة عالية من التأكيد. ورغم أن هذا المدخل له جاذبية نظرية، فإنه يصعب إدراج حساب مخصص الصيانة ضمن الإلتزامات بالميزانية لأنه سوف يظهر تساؤل حول من يُدين الشركة؟ كما أن إدراجه في جزء حقوق المساهمين غير منطقي أيضا لأنه لم يحدث أية إضافة على إستثمارات المساهمين. ولكن يمكن معالجة مخصص الصيانة كإضافة أو خصم من حسابات الأصول على أساس أن قيمة الأصول قد تغيرت. وبصفة عامة فإنه لا يجب التحوط للمصروفات قبل ظهورها إلا إذا أمكن التنبؤ بتقديرات المستقبل بصورة معقولة.

التخلص من الأصول الثابتة DISPOSITION OF PLANT ASSETS

قد يتم إستبعاد الأصول الثابتة بصورة إختيارية أو التخلص منها بالبيع أو المبادلة أو تحويلها والتنازل عنها بصورة إجبارية. وبغض النظر عن توقيت التخلص من الأصل، فإنه يجب إحتساب الاهلاك حتى تاريخ التخلص. وفي ذلك التاريخ يجب إقفال كل الحسابات المتعلقة به. ومن الوجهة المثالية، فإن القيمة الدفترية للأصل سوف تتساوى مع قيمة التخلص الخاصة به، ولكن هذه الحالة لا تتحقق عادة، وبالتالي تظهر خسارة أو مكسب. ويرجع السبب في ذلك إلى أن الاهلاك هو تقدير لتوزيع التكلفة وليس عملية تقويم، فالمكسب أو الخسارة التي تظهر عند التخلص من الأصل هي في الواقع تصحيح لصافي دخل الفترات التي كان الأصل مستخدماً خلالها. فإذا كان من الممكن في تاريخ إقتناء الأصل التنبؤ بتوقيت التخلص منه والقيمة المحققة من ذلك بصورة دقيقة، فإنه كان يمكن تسجيل الاهلاك بصورة أكثر دقة وبالتالي لا يتحقق أي مكسب أو خسارة عند التخلص.

ويجب إظهار مكاسب أو خسائر إستبعاد الأصول الثابتة في قائمة الدخل جنباً إلى جنب مع البنود التي تظهر من الأنشطة العادية للمنشأة. ومع ذلك، فإذا تم بيع أو التنازل عن أحد قطاعات النشاط Segment أو التخلص منه، فإنه يجب التقرير عن نتائج العمليات المستمرة بصورة منفصلة عن العمليات غير المستمرة. ويجب التقرير عن أية مكاسب أو خسائر ناتجة عن التخلص من أحد قطاعات النشاط مع النتائج الخاصة بالعمليات غير المستمرة وليس كبند غير عادي.

بيع الأصول الثابتة Sale of Plant Assets

يجب تسجيل الاهلاك عن الفترة الزمنية بين تاريخ التسجيل السابق للاهلاك وتاريخ البيع. ولتوضيح ذلك، إفترض أن إهلاك آلة تبلغ تكلفتها ١٨٠٠٠ج كان يُسجل لمدة ٩ سنوات بمعدل ١٢٠٠ج سنوياً. فإذا بيعت الآلة في منتصف السنة العاشرة بمبلغ ٧٠٠٠ج يكون قيد تسجيل الاهلاك حتى تاريخ البيع كما يلي:-

٦٠٠		من حـ/ مصروف الاهلاك
	٦٠٠	الى حـ/ مجمع إهلاك الآلات

ويكون قيد إثبات عملية البيع كما يلي:

٧٠٠٠		من حـ/ النقدية
١١٤٠٠		من حـ/ مجمع إهلاك الآت [(١٢٠٠×٩)+٦٠٠]

١٨٠٠٠	إلى حـ/ الآلات
٤٠٠	إلى حـ/ مكسب بيع الآلات.

حيث تبلغ القيمة الدفترية للآلات في تاريخ البيع ٦٦٠٠ (١٨٠٠٠ ـ ١١٤٠٠)، ولأن ثمن بيعها ٧٠٠٠ج فإن هناك مكسب من البيع قدره ٤٠٠ج.

التحـول الإجبـاري Involuntary Conversion

في بعض الحالات تنتهي خدمات الأصل عن طريق أحد أشكال التحويل غير الإختياري مثل الحريق، الفيضان، السرقة أو نزع الملكية. وتُعالج المكاسب أو الخسائر بنفس أسلوب معالجتها في أي شكل آخر للتخلص بإستثناء أنه يُقرر عنها عادة في جزء البنود غير العادية بقائمة الدخل.

ولتوضيح ذلك، فقد أُرغمت شركة Camel على بيع مبنى مملوك لها يقع مباشرة في ممر إحدى الطرق السريعة المزمع إنشاءها. وعند التسوية مع الحكومة تلقت الشركة مبلغ ٥٠٠٠٠٠ج وهو يزيد بصورة جوهرية عن القيمة الدفترية للمبنى والأرض وقدرها ٢٠٠٠٠٠ج (تكلفة ٤٠٠٠٠٠ ناقص مجمع اهلاك ٢٠٠٠٠٠) وبذلك يُجرى القيد التالي:

٥٠٠٠٠٠	من حـ/ النقدية
٢٠٠٠٠٠	من حـ/ مجمع إهلاك مباني
٤٠٠٠٠٠	إلى حـ/ الأصول الثابتة ـ مباني.
٣٠٠٠٠٠	إلى حـ/ مكسب التخلص من المباني.

وقد وُجهت بعض الانتقادات للإعتراف بمكاسب أو خسائر بعض عمليات التحويل غير الاختياري. على سبيل المثال، فإن بعض الحكومات تستولى بصفة مستمرة على الغابات لإنشاء منتزهات عامة. ونتيجة لذلك، فإن شركات الورق التي تمتلك هذه الغابات تلتزم بالتقرير عن مكاسب وخسائر هذا التنازل، ولكن بعض الشركات تحتج على ذلك وتبرر ذلك بأنه طالما أنها يجب أن تستبدل أراض الغابات المستولى عليها فوراً، فإنها تكون في نفس الحالة الإقتصادية التي كانت عليها قبل الاستيلاء ومن ثم لا يجب التقرير عن أي مكسب أو خسارة. فالقضية هنا هي ما إذا كان نزع الملكية ثم الشراء يُعتبران صفقة واحدة أم صفقتين. وفي هذا الخصوص قرر FASB (التفسير رقم ٣٠) «ضرورة الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن تحويل أصل غير نقدي إلى أصل نقدي بصورة غير اختيارية حتى إذا أعادت المنشأة إستثمار

الأصول النقدية في إحلال الأصول غير النقدية أو التزمت بإعادة إستثمارها»

ويجب إظهار المكاسب أو الخسائر التي تظهر من هذه الأنواع من الصفقات غير المعتادة وغير المتكررة كبنود غير عادية. وتستخدم نفس الطريقة في معالجة الأنواع الأخرى من التحويلات غير الإختيارية مثل تلك الناتجة عن الكوارث، وذلك بإفتراض أنها تستوفي الشروط الأخرى لمعالجة البنود غير العادية. حيث يُقرر عن الفرق بين القيمة المسددة (مقابل الاستيلاء، مبلغ التأمين) والقيمة الدفترية للأصل - إن وجد - كمكسب أو خسارة.

مشاكل أخر متنوعة

إذا ماتم تخريد أصل أو التنازل عنه دون أي مقابل نقدي، يجب الاعتراف بخسارة مساوية للقيمة الدفترية له. وعند وجود قيمة نفاية، فإن المكسب أو الخسارةالتي تحدث هي الفرق بين قيمة النفاية والقيمة الدفترية للأصل. وإذا وجد أصل مهلك دفتريا ومازال قابلا للاستخدام، يمكن الاحتفاظ به في الدفاتر بالتكلفة التاريخية مطروحا منها الاهلاك أو أن يُدرج بقيمة النفاية. ويجب الإفصاح عن مقدار الأصول المهلكة دفتريا بالكامل ومازالت مستخدمة في ملاحظات القوائم المالية.

طرق أخرى لتقويم الأصول OTHER ASSET VALUATION METHODS

لقد إفترضنا بصفة عامة أن التكلفة هي الأساس المناسبة لتقويم الأصول عند الإقتناء، وذلك بإستثناء إقتناء الأصول الثابتة عن طريق المنحة. ومن المداخل الأخرى للتقويم التي يُسمح بها أحياناً ولا تعتبر إنتهاكاً للتكلفة التاريخية المفهوم الذي يُطلق عليه عادة تكلفة «الحذر» Prudent cost حيث يقرر هذا المفهوم أنه إذا غفلت لأي سبب من الأسباب عن سعر معين وسددت مبالغ أكبر من اللازم عند إقتناء أصل، فإنه من الأفضل نظرياً تحميل خسارة فور الاقتناء.

على سبيل المثال، إفترض أن إحدى الشركات أنشأت أصل معين بتكلفة تزيد بصورة جوهرية عن منفعته الاقتصادية الحالية. في هذه الحالة، سيكون من المناسب تحميل هذه التكلفة الزائدة كخسارة على الفترة الحالية بدلا من رسملتها كجزء من تكلفة الأصل. ولكن هذه المشكلة نادراً ماتحدث، لأن الافراد بصفة عامة إما أنهم يستخدمون المنطق السديد في دفع سعر معين أو لا يعترفون بمثل هذه الأخطاء.

ومن ناحية أخرى، فإن شراء الأصول على أساس المساومة أو إنشاء أصل معين داخلياً بوفر في التكلفة لا يمكن أن يؤدي للإعتراف بمكسب فور الاقتناء تحت أي ظرف من الظروف. فرغم أن الإعتراف الفوري بمكسب قد يكون صحيحاً من الناحية النظرية، فإن تطبيق مثل هذه المعالجة يعني إجراء تغيير شامل في الأسس العامة للمحاسبة.

حالات خاصة في رسملة الفائدة Intrest Capitalization - Special situations

هناك ثلاثة مشاكل خاصة مقترنة برسملة الفائدة هي :

١ ـ الإلتزامات التي لا تحمل فائدة.

٢ ـ العمليات الحسابية الفترية

٣ ـ تركيب الفائدة

الإلتزامات التي لا تحمل فائدة NONINTEREST - BEARING LIABILITIES

عند تحديد النفقات التي تُضرب فيها معدلات رسملة الفائدة، فإن النفقات التي تتضمن سداد نقدية أو تحويل أصول أخرى أو التحمل بإلتزام تُحسب عليه فائدة هي التي يجب أخذها في الإعتبار. ومن ثم، فإنه عند تحديد النفقات التي تُربط بها تكلفة الفائدة (المتوسط المرجح لجملة النفقات) يجب إستبعاد مقدار الإلتزامات التي لا تُحسب عنها فائدة. ومن الأمثلة الأساسية على هذه الأنواع من الإلتزامات حسابات الدفع التجارية أو المصروفات المستحقة مثل الأجور المستحقة، المصروفات العمومية المستحقة . . . الخ.

ولتوضيح هذا المفهوم، إفترض أن شركة Aucoin تقوم ببناء آلة معقدة. وفي نهاية الفترة كان لدى الشركة حسابات دفع قدرها ٣٥٠٠٠٠ج متعلقة بهذه الآلة. ولكن قيمة هذه الحسابات بالكامل يجب إستبعادها عند حساب المتوسط المرجح لجملة النفقات خلال الفترة وذلك لأن هذه الإلتزامات قصيرة الأجل التي لا تحمل فائدة لا تسبب في تكلفة فائدة للشركة. حيث لا يمكن إعتبار الشركة قد تحملت بفائدة إلا بعد السداد النقدي لهذه الحسابات، حيث تتمثل الفائدة في هذه الحالة في الفائدة الضائعة (تكلفة فرصة بديلة) على هذه الأموال المستخدمة.

العمليات الحسابية الفترية (الشهرية) INTERIM (MONTHLY) COMPUTATIONS

لقد إفترض المثال المقدم في هذا الفصل أن عمليات رسملة الفائدة تتم في نهاية السنة المالية . ومع ذلك ، فإن العديد من الشركات تقوم بحساب مقدار الفائدة التي يلزم رسملتها على أساس شهري أو ربع سنوي ، على سبيل المثال ، إفترض أن شركة Chaison كان لديها النفقات التالية والديون المتعلقة بها عن شهر مارس :

النفقـــات :

جملة النفقات في ١ مارس	١٠٠٠٠٠
جملة النفقات في ٣١ مارس	٢٠٠٠٠٠

الديون القائمة :

قرض بمعدل ١٠٪ ، مُقترض خصيصاً لإنشاء الآلـة	١٢٠٠٠٠
قرض قصير الأجل بمعدل ١٢٪	٣٠٠٠٠٠

فيتم حساب المتوسط المرجح لجملة النفقات كما يلي :ـ

جملة النفقات في ١ مارس	١٠٠٠٠٠
جملة النفقات في ٣١ مارس	٢٠٠٠٠٠
الإجمـــالي	٣٠٠٠٠٠
	÷
	٢
المتوسط المرجح لجملة النفقات التي تمت خلال شهر مارس	١٥٠٠٠٠

وعندئذ تُحسب الفائدة التي يمكن تجنبها كما يلي :ـ

المتوسط المرجح لجملة النفقات	×	سعر الفائدة	=	الفائدة التي يمكن تجنبها
١٢٠٠٠٠		$(\frac{١}{١٢} \times ٪١٠)$		١٠٠٠٠
٣٠٠٠٠		$(\frac{١}{١٢} \times ٪١٢)$		٣٠٠
الفائدة التي يمكن تجنبها عن شهر مارس				١٣٠٠

وبفرض أن الفائدة التي يمكن تجنبها أقل من الفائدة الفعلية عن الشهر، فإنه يتم رسملة فائدة قدرها ١٣٠٠ج عن شهر مارس.

وإذا كانت قيمة الإقتراض المخصص لإنشاء الآلة غير قائمة على مدار شهر مارس، فإنها لن تستخدم في حساب الفائدة التي يمكن تجنبها. وفي المثال المذكور بالفصل، إفترضنا ببساطة أن كل الديون كانت قائمة في بداية السنة؛ ومن ثم فإن كل تكاليف الفائدة المرتبطة بها قد رُسملت.

ومع ذلك، فإن الديون التي تُصدر خلال السنة يلزم ترجيحها بالجزء من السنة الذي كانت قائمة خلاله. ولكن مع إستخدام طريقة الحساب على أساس شهري، يتحقق هذا الاجراء بصورة أسهل لأن الديون التي تُوجد على مدار الشهر بالكامل هي التي تُؤخذ في الاعتبار. وبالطبع فإن الديون التي تُصدر في الشهور التالية يتم تجاهلها.

عملية تركيب الفائدة INTEREST COMPOUNDING

تتسق عملية تركيب الفائدة نظرياً مع فكرة تحديد التكلفة الصحيحة للأصل وتعني عملية التركيب أن الفائدة المضافة لتكلفة الأصل في فترة معينة يجب إعتبارها جزء من جملة النفقات التي يتم تناولها في الفترة التالية. على سبيل المثال، ففي المثال السابق قامت شركة **Chaison** برسملة فائدة قدرها ١٣٠٠ج في نهاية شهر مارس، ونتيجة لذلك ستكون جملة النفقات في بداية شهر إبريل ٢٠١٣٠٠ج. (٢٠٠٠٠٠ في نهاية مارس + ١٣٠٠ فائدة مركبة).

مثال عام على رسملة الفائدة :ـ

لتوضيح المفاهيم المعروضة في هذا الملحق، إفترض أن شركة Marine كانت لديها النفقات والديون القائمة التالية :ـ

جملة النفقات	
جملة النفقات في ١ فبراير	١٠٠٠٠٠
النفقات خلال شهر فبراير	٢٠٠٠٠٠
النفقات خلال شهر مارس	١٠٠٠٠٠
الديون القائمة خلال شهر فبراير	
حسابات دفع تجارية في ١ فبراير	٣٠٠٠٠
حسابات دفع في ٢٨ فبراير (لاتحمل فائدة)	٣٠٠٠٠
دين برهن عقاري بمعدل ١٢٪ (غير مخصص لانشاء الأصل)	٤٠٠٠٠٠

الديون القائمة خلال شهر مارس

حسابات دفع تجارية في ٣١ مارس (لاتحمل فائدة)	٢٠٠٠٠
دين برهن عقاري بمعدل ١٢٪ (غير مخصص لانشاء الاصل)	٤٠٠٠٠٠
قروض مصرفية بمعدل ٩٪ (مقترضة خصيصاً لتمويل البناء)	٦٠٠٠٠٠

من ذلك ، يمكن حساب المتوسط المرجح لجملة النفقات خلال شهر فبراير كما يلي :

جملة النفقات في ١ فبراير	١٠٠٠٠٠	
ناقص : حسابات دفع تجارية في ١ فبراير	٣٠٠٠٠	٧٠٠٠٠
جملة النفقات في ٢٨ فبراير (١٠٠٠٠٠ + ٢٠٠٠٠٠)	٣٠٠٠٠٠	
ناقص : حسابات دفع تجارية في ٢٨ فبراير	٣٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠
الاجمالي		٣٤٠٠٠٠
÷		
٢		
المتوسط المرجح لجملة النفقات خلال شهر فبراير		١٧٠٠٠٠

وعندئذ تُحسب الفائدة التي يمكن تجنبها عن شهر فبراير كما يلي :-

المتوسط المرجح لجملة النفقات	×	معدل الفائدة	=	الفائدة التي يمكن تجنبها
١٧٠٠٠٠		(١٢٪ ÷ $\frac{١}{٢}$)		١٧٠٠

وبإفتراض أن الفائدة التي يمكن تجنبها أقل من الفائدة الفعلية فإنه تُرسمل فائدة قدرها ١٧٠٠ج . كما تُحسب النفقات المجمعة في نهاية شهر مارس كمايلي :-

النفقات المجمعة في بداية شهر مارس	٣٠١٧٠٠
النفقات خلال شهر مارس	١٠٠٠٠٠
النفقات المجمعة في نهاية شهر مارس	٤٠١٧٠٠

كما يُحسب المتوسط المرجح لجملة نفقات شهر مارس كما يلي :-

النفقات المجمعة في ١ مارس	٣٠١٧٠٠	
ناقص: حسابات دفع تجارية في ١ مارس	٣٠٠٠٠	٢٧١٧٠٠
النفقات المجمعة في ٣١ مارس	٤٠١٧٠٠	
ناقص: حسابات دفع تجارية في ٣١ مارس	٢٠٠٠٠	٣٨١٧٠٠
الإجمـــالي		٦٥٣٤٠٠
		÷ ٢
المتوسط المرجح لجملة النفقات خلال شهر مارس		٣٢٦٧٠٠

وعندئذ تُحسب الفائدة التي يمكن تجنبها عن شهر مارس كما يلي :ـ

المتوسط المرجح لجملة النفقات	×	معدل الفائدة	=	الفائدة التي يمكن تجنبها
٣٣٦٧٠٠		(٩٪ ÷ $\frac{١}{١٢}$)		٢٤٥٠ (تقريبا)

وبإفتراض أن الفائدة التي يمكن تجنبها أقل من الفائدة الفعلية، فإن النفقات المجمعة في بداية شهر إبريل سوف تبلغ ٤٠٤١٥٠ (٤٠١٧٠٠ في نهاية شهر مارس + ٢٤٥٠ فائدة مركبة عن شهر مارس).

الأسئلـــة :

١ ـ ماهي الخصائص الرئيسية للأصول الثابتة؟

٢ ـ لقد ظهرت ثلاث آراء بخصوص تسجيل التكاليف الإضافية الصناعية كعنصر من تكلفة الأصول الثابتة التي تقوم الشركة بتكوينها لإستخدامها الخاص وهي :

أ ـ يجب إستبعادها تماما.

ب ـ يجب إدراجها بنفس معدل تحميلها على العمليات العادية.

ج ـ يجب تخصيصها على أساس الإنتاج المفقود في العمليات العادية.

فماهي الظروف أو المبررات التي تؤيد أو تنفي تطبيق هذه الطرق؟

٣ ـ ماهي معدلات الفائدة التي يجب إستخدامها في تحديد مقدار الفائدة المرسملة؟ وكيف يجب تحديد مقدار الفائدة المرسملة؟

٤ ـ ماهي الخطوات التي يجب إتباعها عند المحاسبة عن تبادل الأصول الثابتة؟.

٥ ـ ماهي المعالجة الحسابية التي تنطبق عادة على البنود التالية عند المحاسبة عن الأصول الثابتة؟

أ ـ الاضافات.

ب ـ عمليات الاصلاح الكبيرة.

ج ـ عمليات التحسين والإحلال.

٦ ـ قامت شركة Joe للتصنيع بعرض حساب «مخصص إصلاحات» في جزء الإلتزامات طويلة الأجل بالميزانية، فماهو تقييمك لهذا الاجراء؟

الحالات

١ ـ وجدت شركة Randy ثلاثة مواقع مناسبة ـ لكل منها ميزة فريدة معينة ـ لإقامة مصنع جديد. ومن أجل الفحص المتأني لمزايا وعيوب كل موقع، قامت الشركة بشراء حقوق اختيار مدتها سنة بمقدار يساوي ٩٪ من سعر تعاقد كل قطعة. ولا يمكن تحميل تكلفة هذه الحقوق على العقود. وقبل إنقضاء هذه الحقوق، إشترت الشركة أحد المواقع بسعر تعاقد قدره ٣٠٠٠٠٠جنيه، وبلغت تكلفة حق الاختيار لهذا الموقع ١٨٠٠٠جنيه، في حين بلغت تكلفة حقوق الاختيار الأخرى التي لم تمارسها الشركة ١٢٠٠٠جنيه لكل منها...

المطلوب :ـ عرض الحجج المؤيدة لتسجيل تكلفة الأرض بكل من المقادير التالية :ـ

أ) ٣٠٠٠٠٠جنيه ب) ٣١٨٠٠٠جنيه ج) ٣٤٢٠٠٠جنيه

٢ ـ ترغب إحدى الشركات في التوسع في إنتاج منتج معين، وقد وجدت أن المعدات المتاحة غير مناسبة لانتاجه، فقررت إنتاج هذه المعدات داخلياً. وقد خصصت أحد أقسام المصنع لإنتاج هذه المعدات كما قامت بإستئجار عمالة جديدة. وعلى مدى ستة شهور، فإن الآلة التي تم تركيبها بتكلفة ٥١٠٠٠٠جنيه قد أدت لزيادة الإنتاج بصورة واضحة كما خفضت من تكاليف العمالة بشكل جوهري. ونتيجة لنجاح هذه الآلة، فقد قامت الشركة بتكوين ثلاث آلات أخرى منها من نفس النوع بتكلفة قدرها ٣١٥٠٠٠جنيه لكل منها ... المطلوب :ـ

أ ـ بصفة عامة، ماهي التكاليف التي يجب رسملتها على هذه المعدات المنتجة ذاتياً؟

ب ـ ناقش مدى ملائمة إدراج البنود التالية في التكلفة المرسملة للأصول المنتجة ذاتياً :ـ

(١) الزيادة في التكلفة الاضافية الناتجة عن الانتاج الذاتي للأصول الثابتة

(٢) حصة نسبية من التكلفة الإضافية بنفس أساس تحميلها على السلع المصنعة للبيع .

ج ـ ناقش المعالجة المحاسبية الصحيحة لمبلغ ١٩٥٠٠٠جنيه (٥١٠٠٠٠ ـ ٣١٥٠٠٠) وهو الزيادة في تكلفة الآلة الأولى عن تكلفة الآلات التالية مع عدم إعتبار هذه التكلفة الإضافية تكاليف بحوث وتطوير .

٣ ـ تقوم إحدى شركات الطيران بتغيير نوع الطائرات التي تستخدمها . وتبلغ فترة تسليم الطائرات الجديدة ٣ سنوات . وخلال هذه الفترة يلزم سداد مدفوعات كبيرة من اثمان هذه الطائرات . ولا يمكن تمويل هذه المدفوعات التي تبلغ عدة ملايين من رأس المال العامل ، وبذلك يجب أن تقترض الشركة مبالغ لسداد هذه المدفوعات .

وبسبب معدلات الفائدة العالية والمبالغ الكبيرة التي يلزم إقتراضها ، قدرت الشركة أن تكاليف الفائدة في السنة الثانية من هذه الفترة سوف تساوي ثلث الدخل قبل الفوائد والضرائب وسوف تساوي نصف هذا الدخل في السنة الثالثة .

وبعد التحول للنوع الجديد ، سوف تتضاعف طاقة نقل الركاب بالشركة دون زيادة في عدد الطائرات ، رغم أن الاستثمار في الطائرات سوف يزيد بصورة جوهرية . ويبلغ العمر الانتاجي للطائرات الجديدة ٧ سنوات . . .

المطلـــوب :ـ

تقديم مقترحاتك فيما يتعلق بالمحاسبة الصحيحة عن الفائدة خلال فترة التحول ، مع تأييد مقترحاتك بالأسباب وبالمعالجة المحاسبية الصحيحة (تغاضي عن الجوانب الخاصة بضريبة الدخل) .

٤ ـ يبلغ سعر الفاتورة لإحدى الآلات ٤٠٠٠٠جنيه . وهناك تكاليف أخرى متنوعة تتعلق باقتناء وتركيب هذه الآلة وتشمل تكاليف النقل ، وتوصيل الكهرباء ، عمل قواعد خاصة ، وخلافه وتبلغ قيمتها ٧٠٠٠جنيه . ويبلغ الانتاجي للآلة ١٠ سنوات بدون قيمة نفاية في نهاية هذه الفترة .

وقد اقترح مدير الشركة إستنفاد التكاليف الأخرى وقدرها ٧٠٠٠جنيه فور تحملها للأسباب التالية :

١ ـ عند بيع الآلة ، فإن هذه التكاليف لا يمكن تغطيتها في سعر البيع .

٢ ـ إن إدراج هذا المبلغ في حساب الآلات بالدفاتر لن ينتج عنه بالضرورة تقريب معقول لسعر بيع هذا الأصل على مدى السنوات وذلك بسبب إحتمال تغير مستويات الطلب والعرض .

٣ ـ أن تحميل هذا المبلغ على المصروفات فور تحمله سوف يخفض من ضرائب الدخل .

والمطلـــوب : مناقشة كل من النقاط التي عرضها مدير الشركة .

٥ ـ قامت شركة Tasty بشراء مخزون في منطقة تزداد فيها أسعار الأراضي بصورة سريعة . ويحاول مراقب الشركة مع نائب رئيس مجلس الإدارة للشئون المالية توزيع تكلفة الشراء بين الأرض والمبنى . حيث يفضل المراقب ـ الذي يراعي أن الإهلاك لا يمكن حسابه إلا للمباني فقط ـ تدنية قيمة الأرض وتخصيص نسبة عالية جداً من التكلفة للمبنى نفسه بما يؤدي لتخفيض الدخل الخاضع للضريبة وضريبة الدخل نفسها . في حين يرى نائب الرئيس أن التوزيع يجب أن يراعي القيمة المتزايدة للأراضي بغض النظر عن الإهلاك المحتمل للمبنى . ويرى أن صافي دخل الشركة سوف يتأثر بصورة سلبية بهذا الإهلاك الزائد وأن سعر سهم الشركة سوف ينخفض . . . **المطلـــوب :**

أ ـ ماهي القضايا الأخلاقية التي تتضمنها هذه الحالة ، إن وجدت؟

ب ـ ماهي المصالح المتناقضة للأطراف التي تشملها هذه الحالة؟

ج ـ كيف يجب توزيع هذه التكاليف؟ ولماذا؟

التمـــارين :

١ ـ إشترى Dan أرض كموقع لمصنع بمبلغ ٩٠٠٠٠٠جنيه ، وتتطلب عمليات إزالة المباني القديمة على الأرض وإقامة المصنع ستة شهور . وقد تحملت الشركة لإزالة المباني القديمة مبلغ ٤٢٠٠٠جنيه وباعت نفاية المبنى بمبلغ ٤٣٠٠ . كما سددت أتعاب قانونية خاصة بفحص وتحرير العقود قدرها ٢٩٠٠جنيه وسددت لشركة هندسية مبلغ ٢٢٠٠جنيه لإجراء مسح للأرض ومبلغ ٦٨٠٠٠جنيه لعمل تصميم للمصنع . علماً بأن مسح الأرض يلزم إجراؤه قبل عمل التصميم

المحدد للمصنع . وتبلغ تكلفة تأمين نقل الملكية ١٨٠٠جنيه ، كما بلغت أقساط التأمين المسددة خلال الإنشاء ٦٠٠٠ج . وبلغت تكاليف الإنشاء المستحقة للمقاولين ٢٨٤٠٠٠٠ تسددها الشركة على قسطين هما ١٢٠٠٠٠٠ في نهاية ثلاثة شهور، ١٦٤٠٠٠٠ عند الإتمام . وتحملت الشركة تكلفة تمويل قدرها ١٣٥٠٠٠جنيه لتمويل عملية الإنشاء .

والمطلوب : تحديد تكلفة الأرض وتكلفة المبنى التي يلزم تسجيلها في سجلات الشركة بإفتراض أن مسح الأرض كان بهدف إقامة البناء عليها .

٢ ـ فيما يلي بعض عمليات إقتناء الأصول الثابتة التي قامت بها بعض الشركات :ـ

١ ـ إشترت شركة Collins معدات مكتبية بمبلغ ٤٠٠٠٠جنيه بخصم ٢٪ للسداد خلال ١٠أيام وأجل سداد قدره ٣٠ يوما . ولأن الشركة تنوي الإستفادة من الخصم فإنها لم تجر أية قيود لحين سداد القيمة ، وكان القيد كما يلي :

٤٠٠٠٠		من حـ/ معدات مكتبية
	٣٩٢٠٠	إلى حـ/ النقدية
	٨٠٠	إلى حـ/ خصم مشتريات .

٢ ـ تلقت شركة Hanin أخيراً قطعة أرض بدون تكلفة من حكومة المقاطعة لحفزها على إقامة مشروعاتها بالمقاطعة . وبلغت القيمة التقديرية للأرض ٣٥٠٠٠جنيه ولم تقم الشركة بإجراء أية قيود لتسجيل الأرض لأنها بلا تكلفة ظاهرة .

٣ ـ قامت شركة Warren ببناء مخزن بتكلفة ٧٠٠٠٠٠جنيه . وكان في إمكانها شراء المبنى بتكلفة ٨٥٠٠٠٠جنيه . وقام مراقب الشركة بإجراء القيد التالي :ـ

٨٥٠٠٠٠		من حـ/ المخازن
	٧٠٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية
	١٥٠٠٠٠	إلى حـ/ ربح إنشاء .

٤ ـ قامت شركة Arsenio بإقتناء أرض ، مباني ومعدات من إحدى الشركات التي أعلن إفلاسها بمبلغ إجمالي قدره ٦٠٠٠٠٠جنيه . وفي تاريخ الشراء ، كانت القيم الدفترية والقيم التقديرية لهذه الأصول بدفاتر الشركة المفلسة كمايلي :ـ

	القيمة الدفترية	القيمة التقديرية
أرض	٢٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
مباني	٢٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠
معدات	٢٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠

ولدواعي الحيطة، قررت الشركة أخذ أقل القيمتين لكل اصل وقامت بإجراء القيد التالي :

١٥٠٠٠٠	من حـ/ أرض	
٢٥٠٠٠٠	من حـ/ مباني	
٢٠٠٠٠٠	من حـ/ معـدات	
	٦٠٠٠٠٠	الى حـ/ النقدية

٥ ــ إشترت شركة Cybil معدات مخزنية بسداد مقدم قدره ٣٠٠٠جنيه وتوقيع ورقة دفع مدتها سنة بمبلغ ٢٣٠٠٠جنيه ومعدل فائدة ١٢٪ وتم تسجيل عملية الشراء كما يلي

٢٨٧٦٠	من حـ/ معدات مخزنية	
	٣٠٠٠	إلى حـ/ النقدية
	٢٣٠٠٠	إلى حـ/ أوراق الدفع
	٢٧٦٠	إلى حـ/ فوائد مستحقة

والمطلـــوب : إجراء القيود التي كان يجب إجراءها في تاريخ كل عملية إقتناء من العمليات السابقة.

٣ ــ في ٣١ ديسمبر ١٩٩١ إقترضت شركة Matlock ٣ مليون جنيه بفائدة ١٣٪ تسدد سنوياً لتمويل إنشاء مبنى جديد. وفي سنة ١٩٩٢، تحملت الشركة النفقات التالية المتعلقة بهذا المبنى :ـ

١ مارس ٨٤٠٠٠٠جنيه، ١ يونيو ٦٠٠٠٠٠، ١ يوليو ١٥٠٠٠٠٠، ١ ديسمبر ١٢٠٠٠٠٠، وفيما يلي بعض المعلومات الاضافية :ـ

١ ـ ديون أخرى موجودة بالشركة :

ـ سند مدته ١٠ سنوات، بمعدل ١٣٪ إصدار ٣١ ديسمبر ١٩٨٥ تسدد فائدته سنويا ٤٠٠٠٠٠٠جنيه

ـ أوراق دفع مدتها ٦ سنوات بمعدل ١٠٪ إصدار ٣٠ يونيو ١٩٨٩ وتسدد فائدته سنويا ١٦٠٠٠٠٠جنيه

٢ ـ النفقات بتاريخ ١ مارس ١٩٩٢ تتضمن تكاليف أرض قدرها ١٥٠٠٠٠ جنيه
٣ ـ يبلغ إيراد الفائدة المكتسب سنة ١٩٩٢ ٤٩٠٠٠ جنيه

والمطلـــــوب :

أ ـ تحديد مقدار الفائدة التي يلزم رسملتها سنة ١٩٩٢ بخصوص إنشاء المبنى .
ب ـ إعداد قيود اليومية اللازمة لتسجيل رسملة الفائدة والإعتراف بمصروف الفائدة ـ إن وجد ـ في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ . وذلك بفرض أن مصروف الفائدة قد سُجل بصورة صحيحة في ٣٠ يونيو ١٩٩٢ للفوائد الخاصة بأوراق الدفع التي مدتها ٦ سنوات ومعدلها ١٠٪ .

٤ ـ إشترت شركة CNN الهندسية آلة على أساس سعر القائمة وقدره ٢١٠٠٠ وكانت شروط الائتمان هي السداد خلال ٣٠ يوم مع منح خصم ٢٪ للسداد خلال ١٠أيام . وفيما يلي ثلاثة من الحالات المستقلة المتعلقة بهذه المعدات، وذلك بفرض أن مشتريات المعدات تسجل بالإجمالي (قرب لأقرب جنيه) :ـ

أ ـ سددت شركة CNN نقدية للمعدات بعد ٨أيام من الشراء .
ب ـ قامت الشركة بمبادلة معدات قديمة قيمتها الدفترية ١٦٠٠جنيه (التكلفة الأصلية ٣٥٠٠)، وسددت ١٨٧٠٠ نقداً بعد شهر من الشراء . وكان في الإمكان بيع المعدات القديمة بمبلغ ٢٠٠٠جنيه في تاريخ التبادل (بفرض تماثل المعدات) .
ج ـ قدمت الشركة للمورد ٢٢٣٠٠ في شكل ورقة دفع لا تحصل فائدة مقابل هذا المعدات في تاريخ الشراء . وتُستحق هذه الورقة بعد سنة وقد سُددت في الموعد وذلك بفرض أن معدل الفائدة الفعال في السوق يبلغ ٩٪ .

المطلـــوب :

إعداد قيود اليومية العامة اللازمة لتسجيل عملية الاقتناء والسداد في كل من الحالات المستقلة السابقة مع التقريب لأقرب جنيه .

٥ ـ قرر شركة Dane شراء معدات من شركة Jocnne في ٢ يناير ١٩٩٢ وذلك لتوسيع طاقتها الإنتاجية للوفاء بطلبات العملاء على منتجاتها . وأصدرت شركة Dane ورقة دفع قيمتها ٨٠٠٠٠٠جنيه ومدتها ٥ سنوات ولا تحمل فائدة مقابل هذه المعدات وذلك عندما كان سعر الفائدة السائد في السوق لتعهدات من مثل هذا النوع يبلغ ١٢٪ . وسوف تسدد الشركة قيمة الورقة على ٥ أقساط قيمة كل

منها ١٦٠٠٠٠جنيه تُستحق في نهاية كل سنة على مدى عمر الورقة.

والمطلـــوب :

أ - إعداد قيد (قيود) اليومية في تاريخ الشراء (قرب لأقرب جنيه).

ب - إعداد قيد (قيود) اليومية في نهاية السنة الأولى لتسجيل مدفوعات القسط والفائدة، بإفتراض أن الشركة تستخدم طريقة المعدل الفعال.

ج - إعداد قيد (قيود) اليومية في نهاية السنة الثانية لتسجيل مدفوعات القسط والفائدة.

د - بإفتراض أن العمر الإنتاجي للمعدات ١٠ سنوات وليس لها قيمة نفاية إعداد قيد اليومية اللازم لتسجيل الإهلاك في السنة الأولى (باستخدام طريقة القسط الثابت).

٦ - في ١ أبريل ١٩٩٢، تلقت شركة Alba تعويض نقدي قدره ٤٠٠٠٠٠جنيه نتيجة البيع الإجباري لأرض ومبنى تابع للشركة ويوجد في ممر طريق جديد. وبلغت تكلفـــة الأرض والمبنى ٦٠٠٠٠جنيه، ٢٨٠٠٠٠ على التـوالي عنـد إقتناءهما. وفي ١ أبريل ١٩٩٢ بلغ مجمع الإهلاك الخاص بالمبنى ١٧٠٠٠٠ جنيه، وفي ١ أغسطس ١٩٩٢ أشترت الشركة عقار جديد نقداً. وبلغت تكلفة الأرض الجديدة ٩٠٠٠٠جنيه كما بلغت تكلفة المبنى ٣٢٠٠٠٠جنيه

والمطلـــوب :

إعداد قيود اليومية لتسجيل العمليات في ١ أبريل، ١ أغسطس ١٩٩٢.

٧ - في ١ أغسطس ١٩٩٣ قامت شركة Wanda بمبادلة أصول إنتاجية مع شركة Swan ويُشار لشركة Wanda بالرمز A كما يُشار لشركة Swan بالرمز B وفيما يلي بعض الحقائق المتعلقة بهذه الأصول :-

	أصول A	أصول B
التكلفة الأصلية	٩٦٠٠٠	١١٠٠٠٠
مجمع الاهلاك (حتى تاريخ التبادل)	٤٠٠٠٠	٥٢٠٠٠
القيمة السوقية العادلة في تاريخ التبادل	٦٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
النقدية التي تلقتها شركة Swan		٢٠٠٠٠
النقدية التي سددتها شركة Wanda	٢٠٠٠٠	

والمطلـــوب :

أ ـ إفترض أن أصول شركة A ، أصول شركة B غير متماثلة وسجل عملية التبادل لدى كل من الشركتين طبقاً للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها .

ب ـ إفترض أن أصول شركة A ، أصول شركة B متماثلة وسجل عملية التبادل لدى كل من الشركتين طبقاً للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها .

الفصل الحادي عشر

الاهلاك والاستنزاف

DEPRETATION AND DEPLETION

الأهداف التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :

١ ـ شرح مفهوم الإهلاك .
٢ ـ تحديد العوامل التي تشتمل عليها عملية الإهلاك .
٣ ـ المقارنة بين طرق النشاط والقسط الثابت والقسط المتناقص في الإهلاك .
٤ ـ شرح بعض الطرق الخاصة بالإهلاك .
٥ ـ تحديد أسباب انتقاء طرق الإهلاك .
٦ ـ وصف طرق الإهلاك لأغراض ضريبة الدخل .
٧ ـ شرح القضايا المحاسبية المتعلقة بتلف الأصول .
٨ ـ وصف الافصاح عن الأصول الثابتة بالقوائم المالية .
٩ ـ وصف الاجراءات المحاسبية لاستنزاف الموارد الطبيعية .
١٠ ـ وصف الافصاح عن الموارد الطبيعية بالقوائم المالية .

يُعرف كل من المحاسب، المهندس، الخبير المثمن، الإقتصادي الإهلاك بصورة مختلفة عن الآخر. ومن المحتمل إستمرار هذا الإختلاف بينهم لأن كل منهم يستخدم الإهلاك في سياق مختلف. ومع ذلك، فإنهم يتفقون على أن أغلب الأصول تؤول حتماً إلى زوال، ومن الضروري إستخدام أحد أشكال تخفيض التكلفة للإشارة إلى أن منفعة الأصل قد إنخفضت. والإهلاك هو المصطلح الذي يُستخدم غالبا للإشارة إلى انخفاض الخدمات المحتملة للأصول الثابتة الملموسة. وفي حالة الموارد الطبيعية مثل غابات الأخشاب، آبار البترول ومناجم الفحم يُستخدم مصطلح «الإستنزاف» depletion كما يُطلق على إستنفاد الأصول غير الملموسة (مثل حقوق الإختراع أو الشهرة) مصطلح الإستنفاد amortization.

الفصل الحادي عشر

الاهلاك والاستنزاف

DEPRECIATION AND DEPLETION

- الأهداف التعليمية
- الإهلاك كطريقة لتخصيص التكلفة
- العوامل الداخلة في عملية الإهلاك
- طرق تخصيص التكلفة (طرق الإهلاك)
- طرق خاصة لإحتساب الإهلاك
- إختيار طريقة الإهلاك
- قضايا خاصة في الإهلاك
- تآكل قيمة الأصول
- الافصاح عن الاصول الثابتة والإهلاك
- الاستنـــزاف
- التقرير المالي عن الموارد الطبيعية و إستنزافها
- الأسئلـــة
- تمـــاريـن

الإهلاك كطريقة لتخصيص التكلفة DEPRECIATION - A METHOD OF COST OLLOCATION

من وجهة نظر المحاسبين لا يمثل الإهلاك أسلوب تقويم وإنما وسيلة لتخصيص التكلفة، فالأصول لا تُهلك على أساس الإنخفاض في قيمتها السوقية العادلة، ولكن على أساس تحميل أعباء منتظمة على المصروفات. ويُعرف الاهلاك بأنه «العملية المحاسبية الخاصة بتخصيص تكلفة الأصول الملموسة على المصروفات في الفترات التي يُتوقع إستفادتها من إستخدام الأصل وذلك بطريقة منتظمة ومعقولة».

ويُستخدم هذا المدخل لأن قيمة الأصل قد تتقلب بين تاريخ إقتناءه وتاريخ بيعه أو التخلص منه. ولم تحظ محاولات قياس هذه التغيرات الفترية في القيمة بقبول المحاسبين حيث يصعب قياس هذه القيم بصورة موضوعية. وعلى ذلك، فإن تكلفة الأصل تُحمل على مصروف الإهلاك خلال عمره الإنتاجي دون إجراء أي محاولة لتقويم الأصل بالقيمة السوقية العادلة بين تاريخي الإقتناء والتخلص. ويُستخدم مدخل تخصيص التكلفة لإجراء مقابلة بين التكاليف والإيرادات ولأن التقلبات في القيمة السوقية يصعب قياسها.

العوامل الداخلة في عملية الإهـلاك FACTORS INVOLVED IN THE DEPRECIATION PROCESS

لتحديد تكلفة الإهلاك الدورية يلزم الإجابة عن التساؤلات التالية:

١ ـ ماهي تكلفة الأصل الخاضعة للإهلاك؟ depreciable Base .

٢ ـ ماهو العمر الإنتاجي للأصل؟

٣ ـ ماهي الطريقة الأفضل لتخصيص تكلفة هذا الأصل؟

وتتضمن إجابة هذه التساؤلات إجراء العديد من التقديرات لحساب رقم وحيد هو تكلفة الاهلاك الدورية. وتفترض الحسابات التي يستند إليها الإهلاك وجود معرفة كاملة بالمستقبل، وهو أمر مستحيل المنال.

تكلفة الأصل الخاضعة للإهلاك: Depreciable Base for The asset

تعتبر التكلفة الخاصة للإهلاك دالة لمتغيرين هما التكلفة الأصلية للأصل وقيمة النفاية له. وقد ناقشنا التكلفة التاريخية في الفصل العاشر، أما قيمة النفاية فهي القيمة المقدرة التي سوف تحصل عليه الشركة عند بيع الأصل أو إستبعاده من الإستخدام، فهي القيمة التي يلزم إهلاك الأصل أو تخفيض تكلفته للوصول إليها خلال عمره الإنتاجي. ولتوضيح ذلك، فإذا كانت

تكلفة أصل معين ١٠٠٠٠ج وقيمة النفاية ١٠٠٠ج، فإن تكلفته الخاضعة للإهلاك هي ٩٠٠٠ج.

ولإعتبارات عملية تُعتبر قيمة النفاية عادة مساوية للصفر، حيث تكون قيمتها ضئيلة غالباً. ومع ذلك، فإن بعض الأصول طويلة الأجل تكون لها قيمة نفاية جوهرية وهناك إختلاف بين الشركات في تقديرها لقيمة النفاية. فقد تحدد شركة معينة قيمة نفاية لأحد الأصول في حين تعتبر شركة أخرى قيمة النفاية لنفس الأصل مساوية للصفر.

تقدير العمر الإنتاجي للأصل : Estimation of Service Lives

إن هناك إختلاف أساسي بين العمر الإنتاجي Service life لأصل معين وعمره المادي Physical life . حيث أن الآلة ـ مثلا ـ قد تكون قادرة على إنتاج منتج معين لعديد من السنوات تزيد عن عمرها الإنتاجي، ولكنها لا تُستخدم لكل هذه السنوات لأن تكلفة إنتاج المنتج في السنوات التالية لعمرها الإنتاجي قد تكون مرتفعة جداً.

فالأصول يتم إستبعادها من الخدمة لسببين هما:

عوامل مادية، مثل الحوادث أو نهاية العمر المادي لها.

عوامل اقتصادية، وهي التقادم.

حيث تتعلق العوامل المادية بعمليات التآكل أو التحلل أو الحوادث التي تجعل من الصعب إستخدام الأصل. وتؤثر هذه العوامل المادية على الحد الأقصى للعمر الإنتاجي للأصل.

وتتنوع الأسباب التي تدفع لتخريد الأصل قبل نهاية عمره المادي. فالعوامل الإقتصادية أو الوظيفية تقلل من العمر الإنتاجي للأصل. حيث أن العمليات والأساليب الأحدث أو الآلات الأفضل ـ على سبيل المثال ـ قد تقدم نفس الخدمة بتكاليف أقل وجودة أعلى. كما أن تغيير المنتجات قد يؤدي أيضا لتقصير العمر الإنتاجي للأصل.

ويمكن تصنيف العوامل الاقتصادية أو الوظيفية إلى ثلاث مجموعات كما يلي:

١ ـ عدم المناسبة inadequacy

وهي تظهر عندما يصبح الأصل غير مناسب للمنشأة نظراً لزيادة متطلباتها. ومن أمثلة ذلك حاجة المنشأة لمبنى أوسع يتلائم مع الإنتاج المتزايد. فرغم أن المبنى القديم قد يكون مازال بحالة جيدة، فإنه يصبح غير كافي لأغراض المنشأة.

٢ ـ الحداثة Supersession

وهي إحلال أصل أكثر كفاءة محل الأصل الموجود حالياً. ومن أمثلة ذلك، إحلال الجيل الثالث للحاسبات الآلية (التي تستخدم الدوائر الكهربية المتكاملة) محل الجيل الثاني له (الذي يستخدم الترانزستور) أو إحلال الطائرات من طراز بوينج ٧٦٧ محل البوينج ٧٢٧.

٣ ـ التقادم obsolescence

ويضم الحالات التي لا تدخل في أي من المجموعتين السابقتين. ولأن التفرقة بين هذه المجموعات تبدو وهمية، فإنه قد يكون من الأفضل تناول العوامل الإقتصادية مجملة بدلاً من محاولة إجراء تصنيفات غير واضحة.

ولتوضيح المفاهيم المذكورة سابقاً، إفترض وجود محطة طاقة نووية جديدة. فما هي في نظرك أهم العوامل التي تحدد العمر الإنتاجي لهذه المحطة، هل هي العوامل المادية أم العوامل الإقتصادية؟. إن العوامل المحددة في هذه الحالة قد تكون :ـ

١ ـ إعتبارات بيئية ecological

٢ ـ المنافسة من مصادر الطاقة الأخرى (غير النووية).

٣ ـ إعتبارات الأمان.

حيث أن العمر المادي في هذه الحالة يبدو غير مؤثر في العمر الإنتاجي. فرغم أن العمر المادي للمحطة قد يستمر أبد الدهر، فإنها قد تصبح متقادمة خلال ١٠ سنوات.

أما في حالة وجود منزل معين، فإن العوامل المادية بدون شك تفوق العوامل الاقتصادية أو الوظيفية الخاصة بالعمر الإنتاجي. فحينما تكون الطبيعة المادية للأصل هي المحدد الرئيسي لعمره الإنتاجي، ستلعب الصيانة دور حيوي جداً. فكلما كانت الصيانة أفضل، كلما زاد عمر الأصل.

وفي بعض الحالات يتم تحديد العمر الإنتاجي للأصل بصورة إجتهادية. ولكن في حالات أخرى، تُستخدم طرق إحصائية معقدة لتحديد العمر الإنتاجي للأغراض المحاسبية. وفي العديد من الحالات، تكون القاعدة الأساسية لتقدير العمر الإنتاجي لأصل معين هي الخبرة الماضية للشركة مع نفس الأصل أو أصل مماثل. وفي الإقتصاديات المتقدمة صناعيا ـ والتي يشيع فيها البحث والإبتكار ـ يكون للعوامل التكنولوجية أثر مماثل ـ إن لم يكن أكبر ـ لأثر العوامل المادية على الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة الملموسة.

طرق تخصيص التكلفة (طرق الإهلاك)
METHODS OF COST APPORTIONMENT (DEPRECIATION)

يعتمـد تحديد تكلفة الإهلاك أيضاً على إنتقاء الطريقة المناسبة، وتتطلب المعايير المهنية أن تكون طريقة الإهلاك المستخدمة «منتظمة ومعقولة» Systematic and Rational.

ويمكن تصنيف طرق الإهلاك كما يلي :ـ

١ ـ طريقة النشاط (وحدات الإستخدام أو الإنتاج).
٢ ـ طريقة القسط الثابت.
٣ ـ الطرق ذات العبء المتناقص مثل :ـ
  أ ـ طريقة مجموع أرقام السنوات
  ب ـ طريقة القسط المتناقص
٤ ـ طرق إهلاك خاصة مثل :
  أ ـ طريقة المخزون
  ب ـ طريقة الاحلال والاستبعاد
  ج ـ طريقة المجموعة وطريقة الخليط
  د ـ طرق الفائدة المركبة

ولتوضيح بعض هذه الطرق إفترض أن شركة مناجم فحم Stanley قد إشترت مؤخراً آلة لأغراض الحفر. وكانت البيانات الخاصة بها كما يلي :

تكلفة الآلــة	٥٠٠٠٠٠
العمر الانتاجي المقدر	٥ سنوات
قيمة النفاية المقدرة	٥٠٠٠٠
العمر الإنتاجي بالساعــات	٣٠٠٠٠ ساعة

طريقــة النشــاط Activity Method

تفترض طريقة النشاط (وتُسمى عادة مدخل تكلفة الإهلاك المتغيرة) أن الإهلاك دالـة للإستخدام أو الإنتاجية وليس لمرور الوقت. حيث يُقدر عمر الأصل إما على أساس المخرجات التي يقدمها (الوحدات التي ينتجها) أو أحد مقاييس المدخلات مثل

عدد الساعات التي يعملها. ومن الوجهة النظرية فإن الإرتباط الصحيح بالتكلفة يتحدد بالمخرجات وليس بالساعات المستخدمة، ولكن المخرجات لا يسهل قياسها عادة. وفي هذه الحالة، يُعتبر مقياس المدخلات مثل ساعات العمل للآلة طريقة أكثر ملائمة لقياس القيمة النقدية لتكلفة الإهلاك عن فترة محاسبية معينة.

ولا تُبرز هذه الآلة مشكلة معينة لأن ساعات إستخدامها يسهل قياسها نسبياً. فإذا إستُخدمت الآلة لمدة ٤٠٠٠ ساعة خلال السنة الأولى، يُحسب تكلفة الإهلاك كمايلي:

$$\text{تكلفة الاهلاك} = \frac{(\text{التكلفة - قيمة النفاية}) \times \text{ساعات الإستخدام للعام الحالي}}{\text{جملة ساعات الاستخدام المقدرة}}$$

$$= \frac{(٥٠٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠) \times ٤٠٠٠}{٣٠٠٠٠} = ٦٠٠٠٠ \text{ ج}$$

ولكن وجه القصور الأساسي بهذه الطريقة هو أنها غير مناسبة للحالات التي يكون الإهلاك فيها دالة للزمن وليس للنشاط. على سبيل المثال، فإن المباني تتعرض للتلف بصورة ثابتة إلى حد كبير مع مرور الوقت بغض النظر عن الإستخدام. وعلاوة على ذلك، فعندما يخضع أصل معين لعوامل إقتصادية أو وظيفية - مستقلة عن إستخدامه -، فإن طريقة النشاط تفقد جزء كبير من مغزاها. على سبيل المثال، إذا كان نشاط الشركة يتسع بشكل سريع، فقد يصبح مبنى معين متقادماً بسرعة مقارنة بالغرض المقصود منه (الوظيفة) وفي الحالتين تكون طريقة النشاط غير ملائمة. ومن المشاكل الأخرى لإستخدام طريقة النشاط أن عدد وحدات المخرجات أو ساعات العمل التي يمكن الحصول عليها من الأصل يصعب تحديدها عادة.

وعندما تكون خسارة خدمات الأصل (قيمة الإستخدام) ناتجة عن النشاط أو الإنتاجية، فإن طريقة النشاط ستؤدي لمقابلة التكاليف والإيرادات بأفضل ما يمكن. كما أن الشركات التي ترغب في تحميل تكلفة إهلاك أقل خلال فترات إنخفاض الإنتاجية وتكلفة أكبر خلال فترات إرتفاع الإنتاجية إما أن تختار أو تتحول إلى إستخدام طريقة النشاط.

طريقة القسط الثابت: Straight - Line Method

تنظر هذه الطريقة للإهلاك كدالة في الزمن وليس كدالة للإستخدام. وتُستخدم هذه الطريقة في الممارسة على نطاق واسع بسبب بساطتها، كما أن طريقة القسط الثابت

هي أصـح الـطرق من الوجهة النظرية أيضا. فإذا كان التقادم للأصل هو السبب الرئيسي لعمره الإنتاجي المحدود، فإن الإنخفاض في منفعته قد يكون ثابتاً من فترة لأخرى. وتُحسب تكلفة إهلاك الآلة السابقة طبقاً لهذه الطريقة كما يلي:

$$\text{تكلفة الاهلاك} = \frac{\text{التكلفة - قيمة النفاية}}{\text{العمر الانتاجي المقدر}} = \frac{٥٠٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠٠}{٥} = ٩٠٠٠٠$$

ولكن وجه الإعتراض الأساسي على طريقة القسط الثابت هو أنها تستند لإفتراضين غير واقعيين هما:

١ ــ أن المنفعة الاقتصادية للأصل متماثلة من عام لآخر

٢ ــ أن مصروفات الصيانة والإصلاح متماثلة من عام لآخر

ومن المشاكل الإضافية التي تنجم عن إستخدام طريقة القسط الثابت وغيرها من الـطرق هي حدوث تشوهات في عملية تحليل معدل العائد على الأصول (الدخل/ الأصول). ويُشير الجدول ١١ـ١ إلى كيفية زيادة معدل العائد على الأصول ـ مع ثبات الإيرادات من عام لآخر ـ بسبب إنخفاض القيمة الدفترية للأصول.

الجـدول ١١ ـ ١

الإهلاك وتحليل معدل العائد ـ حالة آلة شركة المناجم السابقة.

السنة	١ ـ مصرف الفائدة	٢ ـ رصيد الأصل غير المهلك (القيمة الدفترية)	٣ ـ الدخل (بعد مصروف الإهـــلاك)	٤ ـ معدل العائد (الدخل÷القيمة الدفترية)
صفر		٥٠٠٠٠٠		
١	٩٠٠٠٠	٤١٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٪٢٤,٤
٢	٩٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٪٣١,٢
٣	٩٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٪٤٣,٥
٤	٩٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٪٧١,٤
٥	٩٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٪٢٠٠

الطرق ذات العبء المتناقص Decreasing Charge Methods

ينتج عن إستخدام الطرق ذات العبء المتناقص (ويُطلق عليها عادة طرق الإهلاك المعجل) تكلفة إهلاك أعلى في السنوات الأولى وتكاليف أقل في الفترات الأخيرة. والتبرير الأساسي لهذا المدخل هو أنه يجب تحميل المزيد من الإهلاك في السنوات الأولى طالما أن الأصل يفقد الجزء الأكبر من خدماته في تلك السنوات. ومن المبررات الأخرى أن تكاليف الإصلاح والصيانة تكون عادة أعلى في الفترات الأخيرة، ومن ثم ينتج عن طرق الإهلاك المعجل تكلفة ثابتة لأن تكلفة الإهلاك تكون أقل في الفترات الأخيرة. وبصفة عامة فإن طرق الإهـلاك ذات العبء المتناقص هي طريقة مجموع أرقام السنوات وطريقة الرصيد المتناقص.

طريقة مجموع أرقام السنوات : Sum - of - the - Years' - Deigits

ينتج عن هـذه الطريقة تكلفة إهـلاك متناقصة وذلك بسبب إنخفاض الكسر المستقطع من التكلفة الخاضعة للإهلاك. حيث يستخدم كل كسر مجموع السنوات كمقام (٥ + ٤ + ٣ + ٢ + ١ = ١٥) وعدد سنوات العمر الإنتاجي الباقية في بداية الفترة كبسط. وبهذه الطريقة يتناقص البسط سنة وراء أخرى في حين يظل المقام ثابتاً. وفي نهاية العمر الإنتاجي للأصل يجب أن يتساوى الرصيد المتبقي له مع قيمة النفاية. ويوضح الجدول ١١-٢ حساب الإهلاك طبقاً لهذه الطريقة للآلة السابقة*.

طريقة القسط المتناقص Declining - Balance Method

من الطرف الأخرى للإهلاك ذات التكلفة المتناقصة طريقة القسط المتناقص والتي تستخدم معدل إهلاك ضعف المعدل المستخدم في طريقة القسط الثابت. على سبيل المثال، فإن المعدل الخاص بأصل عمره ١٠ سنوات يكون ٢٠٪ (ضعف معدل القسط الثابت وهو ١٠٪). ويظل هذا المعدل ثابتاً ويُضرب في القيمة الدفترية المتناقصة من عام لآخر. وعلى عكس الطرق الأخرى، فإنه في طريقة القسط المتناقص لا تُطرح قيمة النفاية عند حساب التكلفة الخاضعة للإهلاك. ويُضرب معدل الرصيد المتناقص في القيمة الدفترية للأصل في بداية كل فترة. وطالما أن القيمة الدفترية للأصل تتناقص كل فترة بعبء الإهلاك، فإن المعدل الثابت للرصيد المتناقص يُضرب في قيمة دفترية أقل من عام لآخر بما يؤدي للحصول على تكلفة إهلاك أقل في كل عام. وتستمر هذه

* المعادلة العامة لحساب الإهلاك السنوي هي $\frac{ن (ن + ١)}{٢}$ حيث ن العمر الإنتاجي للأصل.

الجدول ١١ ـ ٢ : حساب الإهلاك طبقاً لطريقة مجموع أرقام السنوات

السنة	التكلفة الخاضعة للاهلاك	العمر المتبقي بالسنوات	كسر إحتساب الاهلاك	مصروف الاهلاك	القيمة الدفترية في نهاية العام
١	٤٥٠٠٠٠	٥	١٥/٥	١٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠
٢	٤٥٠٠٠٠	٤	١٥/٤	١٢٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠
٣	٤٥٠٠٠٠	٣	١٥/٣	٩٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠
٤	٤٥٠٠٠٠	٢	١٥/٢	٦٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
٥	٤٥٠٠٠٠	١	١٥/١	٣٠٠٠٠	٥٠٠٠٠ (أ)
		١٥	١٥/١٥	٤٥٠٠٠٠	

(أ) قيمة النفايـة.

العملية حتى تنخفض القيمة الدفترية للأصل إلى قيمة النفاية المقدرة له حيث يتوقف إحتساب الإهلاك. وكما أشرنا فيما سبق تُستخدم العديد من مضاعفات معدل القسط الثابت في الممارسة العملية كأن يكون المعدل ٢٠٠٪ أو ١٥٠٪ من معدل القسط الثابت. وبإستخدام مدخل القسط المتناقص على أساس معدل الضعف في المثال السابق تظهر تكلفة الإهلاك كما يوضحه الجدول ١١ـ٣ التالي

الجدول ١١ ـ ٣ : إهلاك الرصيد المتناقص على أساس معدل الضعف

السنة	القيمة الدفترية للأصل في بداية العام	معدل الرصيد المتناقص (أ)	مصروف الاهـلاك	الرصيد المجمع للاهـلاك	القيمة الدفترية في نهاية العام
١	٥٠٠٠٠٠	٪٤٠	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
٢	٣٠٠٠٠٠	٪٤٠	١٢٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠
٣	١٨٠٠٠٠	٪٤٠	٧٢٠٠٠	٣٩٢٠٠٠	١٠٨٠٠٠
٤	١٠٨٠٠٠	٪٤٠	٤٣٢٠٠	٤٣٥٢٠٠	٦٤٨٠٠
٥	٦٤٨٠٠	٪٤٠	١٤٨٠٠ (ب)	٤٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠

(أ) ضعف معدل القسط الثابت وهو ٢٠٪[٩٠٠٠٠÷٤٥٠٠٠٠].

(ب) يتحدد بهذا المقدار فقط لأن القيمة الدفترية يجب ألا تقل عن قيمة النفاية.

وفي الكثير من الحالات تتحول الشركات من طريقة الرصيد المتناقص إلى طريقة مجموع أرقام السنوات أو طريقة القسط الثابت قرب نهاية العمر الإنتاجي للأصل لضمان إهلاك الأصل حتى قيمة النفاية الخاصة به فقط*

طرق خاصة لإحتساب الإهلاك SPECIAL DEPRECIATION METHODS

في بعض الأحيان لا تنتقي المنشأة إحدى الطرق الشائعة للإهلاك لأن الأصول ذات خصائص فريدة أو لأن طبيعة الصناعة تتطلب إستخدام طريقة إهلاك خاصة. وبصفة عامة يمكن تصنيف هذه النظم الخاصة للإهلاك في خمس مجموعات هي

١ ـ طريقة المخزون: Inventory Method

وتستخدم هذه الطريقة في تقويم الأصول الملموسة ضئيلة القيمة مثل الأدوات الصغيرة. حيث يجب إجراء جرد لمخزون الأدوات ـ مثلا ـ في بداية ونهاية السنة المالية. ويتمثل مصروف الإهلاك عن العام في قيمة مخزون أول المدة مضافاً إليها الأدوات المقتناة خلال المدة ومطروحاً منها قيمة مخزون آخر المدة. وتُعتبر هذه الطريقة مقبولة لأن عمل جداول إهلاك منفصلة لكل من هذه الأصول المستخدمة أمر غير عملي.

والإعتراض الأساسي على هذه الطريقة للإهلاك هو أنها غير منتظمة ومعقولة. حيث لا تتضمن معادلة معينة لإحتساب الإهلاك، كما تتضمن قدر كبير من الحكم الشخصي. وفي العديد من الحالات تُستخدم القيمة السوقية أو قيمة التصفية لهذه الأصول وهي ممارسة منتقدة لأنها تمثل إنتهاك لمبدأ التكلفة التاريخية.

٢ ـ طرق الإستبعاد والإحلال: Retirement and Replacement Methods

وهي تستخدم بصفة أساسية بواسطة شركات المرافق والسكك الحديدية التي تمتلك العديد من الوحدات المتماثلة ذات القيمة الضئيلة مثل القوائم والأربطة والموصلات وأجهزة الهاتف.

---

* في طريقة القسط المتناقص تستخدم المعادلة التالية أحياناً في تحديد معدل الإهلاك الذي يمكن إستخدامه لإهلاك الأصل بحيث يتبقى منه في نهاية العمر الإنتاجي قيمة النفاية فقط

$$\text{معدل الإهلاك} = 1 - \sqrt[\text{ن}]{\frac{\text{قيمة النفاية}}{\text{تكلفة الإقتناء}}}$$ حيث ن عمر الأصل بالسنوات

حيث يُضرب هذا المعدل في القيمة الدفترية المتناقصة من فترة لأخرى. ولكن هذه الطريقة غير شائعة الإستخدام كما أنها غير مسموح بها للأغراض الضريبية.

والغرض منها تجنب عمل جداول إهلاك تفصيلية لكل أصل على حدة. والفرق بين الطريقتين أن طريقة الإستبعاد Retirement تحمل تكلفة الأصل المستبعد (مطروحاً منها قيمة النفاية) على مصروف الإهلاك، في حين تحمل طريقة الإحلال Replacement تكلفة الوحدات المشتراة مطروحاً منها قيمة النفاية المتحصل عليها من الوحدات المستبدلة على مصروف الإهلاك. وفي طريقة الإحلال يتم الاحتفاظ بالتكلفة الأصلية للأصل القديم في الدفاتر إلى مدى غير محدد. على سبيل المثال، فإن بعض شركات السكك الحديدية التي تحولت مؤخراً إلى طرق الإهلاك التقليدية لإهلاك العربات بها كان لديها تكاليف عربات بدفاترها ترجع لسنة ١٨٨٧ ميلادية.

ولتوضيح هاتين الطريقتين دعنا نفترض أن خطوط الإتصال بشركة Hitest لها تكلفة أصلية قدرهـا ١٠٠٠٠٠٠ج، وبعـد ٨ سنـوات تم إحـلال خطوط تبلغ تكلفتها ٢٠٠٠٠٠٠ج محل خطوط تبلغ تكلفتها ١٥٠٠٠٠٠ج. وتُعتبر أي قيمة نفاية متحصل عليها من الخطوط القديمة تخفيضاً لمصروف الإهلاك في فترة الإستبعاد أو الإحلال في ظل كل من الطريقتين. كما أن كلا الطريقتين لاتستخدم حساب لمجمع الإهلاك وتكون قيود اليومية كما يلي:

طريقة الإستبعاد		طريقة الإحلال	
- إنشاء الخطوط لأول مرة - ١٩٩٠:			
١٠٠٠٠٠٠	من حـ/ الأصول الثابتة	١٠٠٠٠٠٠	من حـ/ الأصول الثابتة
١٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية	١٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية
- إستبعاد الأصل القديم - ١٩٩٨			
١٥٠٠٠٠	من حـ/ مصروف الاهلاك	(لا قيـود)	
١٥٠٠٠٠	إلى حـ/ الأصول الثابتة		
- تكلفة الأصل الجديد - ١٩٩٨: -			
٢٠٠٠٠٠٠	من حـ/ الأصول الثابتة	٢٠٠٠٠٠٠	من حـ/ مصروف الاهلاك
٢٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية	٢٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية

وتتعرض كلا الطريقتين للإنتقاد بسبب عدم حدوث توزيع صحيح للتكلفة على كل الفترات، وبصفة خاصة في السنوات الأولى. وللتغلب على هذا الإنتقاد يمكن فتح حساب مخصص خاص في السنوات الأولى بما يمكن من تحميل تكلفة إهلاك مُفترضة. وتُعتبر ثبات المعدلات المحتملة لحالات الإستبعاد والإحلال شرط جوهري لصحة هذا المفهوم، والا يصبح الإهلاك مجرد دالة لحدوث حالات إستبعاد أو إحلال.

طرق الاستهلاك طبقا للمجموعات Group & Composite Methods

تطبق طرق الإهلاك عادة على أصل منفرد. ومع ذلك، فإنه في بعض الحالات يتم إهلاك عدد من الأصول الثابتة بإستخدام معدل واحد، وهناك طريقتان لإهلاك حسابات الأصول المتعددة هما طريقة المجموعة Group وطريقة الخليط Composite. ويُشير مصطلح المجموعة إلى تجمع من الأصول ذات الطبيعة المتماثلة، في حين يُشير مصطلح الخليط إلى تجمع من الأصول ذات الطبيعة غير المتماثلة. وتُستخدم طريقة المجموعة عادة عندما تكون الأصول متجانسة نسبياً ولها نفس الأعمار الإنتاجية تقريباً. في حين يُستخدم مدخل الخليط عندما تكون الأصول غير متجانسة وذات أعمار مختلفة. وتتماثل طريقة حساب الإهلاك في كل من الطريقتين إلى حد كبير، حيث يتم تحديد متوسط واستخدامه كأساس للإهلاك.

على سبيل المثال، فقد قامت شركة سيارات Ahrens بإهلاك أسطولها من سيارات الركوب والشاحنات ومعدات النقل على أساس طريقة الخليط. وتم تحديد معدل الإهلاك كما يلي:

الأصـــل	التكلفة الأصلية	القيمة المتبقية	التكلفة الخاضعة للإهـلاك	العمر المقدر بالسنوات	إهلاك العام (بالقسط الثابت)
السيارات	١٤٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٣	٤٠٠٠٠
الشاحنات	٤٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤	١٠٠٠٠
معدات نقل	٣٥٠٠٠	٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	٥	٦٠٠٠
	٢٢٤٠٠٠	٣٤٠٠٠	١٩٠٠٠٠		٥٦٠٠٠

معدل الإهلاك بطريقة الخليط = $\frac{٥٦٠٠٠}{٢٢٤٠٠٠}$ = ٢٥٪

العمر المقدر للخليط = ٣,٣٩ سنة (١٩٠٠٠٠ ÷ ٥٦٠٠٠)

حيث يتحدد المعدل المتوسط للإهلاك أو معدل الخليط بقسمة إجمالي الإهلاك على جملة تكلفة الأصول. فعند عدم حدوث تغيرات بحسابات الأصول سيتم إهلاك مجموعة الأصول إلى قيمة النهاية أو القيمة المتبقية لها بمعدل ٥٦٠٠٠ج سنوياً (٢٢٤٠٠٠×٢٥٪). ونتيجة لذلك، سوف تستغرق الشركة ٣,٣٩ سنة (عمر الخليط المذكور سابقاً) في إهلاك هذه الأصول.

وتتضح الفروق بين طريقة المجموعة أو طريقة الخليط وطريقة إهلاك الوحدة المنفردة عند النظر لعمليات إستبعاد الأصول. فإذا تم إستبعاد أصل قبل أو بعد الوصول للعمر الإنتاجي المتوسط للمجموعة، فإن المكسب أو الخسارة الناتجة تختفي في حساب مجمع الإهـلاك. حيث تُبرر هذه الممارسة لأن بعض الأصول سوف تُستبعد قبل الوصول للعمر الإنتاجي المتوسط وتُستبعد بعضها بعد ذلك. ونتيجة لذلك، فإن المقدار المدين لمجمع الإهلاك هو الفرق بين التكلفة الأصلية والنقدية المحصلة، دون تسجيل أي مكسب أو خسارة لعملية التخلص. ولتوضيح ذلك، إفترض أن إحدى معدات النقل بتكلفة ٥٠٠٠ج تم بيعها بمبلغ ٢٦٠٠ج في نهاية السنة الثالثة. فيكون القيد كمايلي:

٢٤٠٠	من حـ/ مجمع الإهلاك
٢٦٠٠	من حـ/ النقدية
٥٠٠٠	إلى حـ/ السيارات، الشاحنات، ومعدات النقل.

وإذا تم شراء نوع جديد من الأصول، يجب حساب معدل إهلاك جديد وتطبيقه في الفترات التالية. وتؤدي طريقة المجموعة أو طريقة الخليط لتسهيل عملية إمساك الدفاتر وتميل لتعويض الأخطاء التي تحدث بالمغالاة أو التقتير في حساب الإهلاك. ونتيجة لذلك، لا يتشوه الدخل الدوري بمكاسب أو خسائر التخلص من الأصول.

وعلى الجانب الاخر، فإن طريقة الوحدة المنفردة تؤدي إلى:-

١ ـ تسهيل العمليات الحسابية

٢ ـ تحديد مكاسب أو خسائر التخلص من الأصول.

٣ ـ فصل الإهلاك الخاص بالأصول العاطلة idle

٤ ـ تقدم أفضل تقدير لإهلاك كل أصل وليس الإهلاك الناتج عن التكلفة المتوسطة على مدى فترة زمنية أطول.

طرق الفائدة المركبة: Compound Interest Methods

لن نتعرض لهذه الطرق بالشرح في هذا الكتاب. ومن الوجهة النظرية تحظى هذه الطرق بالعديد من المزايا ولكنها لم تجد سوى قبول محدود في الممارسة. وفي الوقت الحاضر ينحصر إستخدامها بصفة أساسية على شركات المرافق العامة، كما إتجهت شركات أخرى مثل الشركات العقارية لإستخدام مثل هذا المدخل. وعلى عكس أغلب طرق الإهلاك، فإن طرق الفائدة المركبة هي طرق ذات تكلفة إهلاك متزايدة، حيث ينتج عنها أعباء إهلاك أقل في السنوات الأولى وأعباء أكبر في السنوات الأخيرة.

= الإهلاك من ١ يوليو ١٩٩١ حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩١ =

(٣٣٣٣,٣٣ × ٦/١٢) = ١٦٦٦,٦٧ (٤٠٠٠ × ٦/١٢) = ٢٠٠٠

- إهلاك سنة ١٩٩٢ -

(٣٣٣٣,٣٣ × ٦/١٢) = ١٦٦٦,٦٧ (٤٠٠٠ × ٦/١٢) = ٢٠٠٠

(٢٦٦٦,٦٧ × ٦/١٢) = ١٣٣٣,٣٣ (٢٤٠٠ × ٦/١٢) = ١٢٠٠

٣٠٠٠ ٣٢٠٠

- إهلاك سنة ١٩٩٣ -

(٢٦٦٦,٦٧ × ٦/١٢) - ١٣٣٣,٣٣ (٢٤٠٠ × ٦/١٢) = ١٢٠٠

(٢٠٠٠ × ٦/١٢) = ١٠٠٠ (١٤٤٠ × ٦/١٢) - ٧٢٠

١٣٣٣,٣٣ ١٩٢٠

فعند حساب مصروف إهلاك الفترات الجزئية من الضروري أولاً تحديد مصروف إهلاك السنة كلها ثم توزيعه بالتناسب بين الفترات الجزئية . وتستمر هذه العملية على مدار العمر الإنتاجي للأصل .

وفي بعض الأحيان يتم تعديل عملية توزيع التكاليف على الفترات الجزئية حتى يمكن معالجة عمليات الإقتناء والتخلص من الأصول بصورة أبسط . حيث يمكن حساب إهلاك لفترة كاملة على رصيد أول المدة بحساب الأصل مع عدم إحتساب إهلاك عن الأصول المقتناة خلال العام . ومن الأساليب الأخرى تحميل إهلاك سنة كاملة عن الأصول التي استخدمت على مدار السنة مع تحميل إهلاك نصف سنة في كل من سنة الإقتناء وسنة التخلص أو تحميل إهلاك سنة كاملة في سنة الإقتناء مع عدم تحميل أي إهلاك في سنة التخلص .

ويكون للشركة حرية إستخدام أحد هذه السياسات المتعلقة بالفترات الجزئية في توزيع التكلفة على السنوات الأولى والأخيرة من عمر الأصل طالما أنها تقوم بتطبيقها بصورة ثابتة . ومع ذلك ، فإن الإهلاك يُحسب عادة على أساس أقرب شهر كامل إلا إذا حددت الشركة خلاف ذلك . ويوضح الجدول التالي الإهلاك الموزع في ظل خمسة

سياسات مختلفة للفترات الجزئية وباستخدام طريقة القسط الثابت بالتطبيق على آلة الحفر السابقة المشتراة يوم ١٠ يونيو ١٩٩١ بتكلفة ٤٥٠٠٠ج :-

سياسات إهلاك الفترات الجزئية (الأقرب جنيه)

تكلفة الآلة ٤٥٠٠٠	الإهلاك الموزع لكل فترة على مدى عمر إنتاجي ٥ سنوات					
سياسة الفترات الجزئية	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
١ - أقرب كسر من السنة	(أ) ٥٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	(ب) ٤٠٠٠
٢ - أقرب شهر كامل	(ج) ٥٢٥٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	(د) ٣٧٥٠
٣ - نصف سنة في فترة الإقتناء والتخلص	٤٥٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٤٥٠٠
٤ - سنة كاملة في فترة الإقتناء لا شيء في التخلص	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	—
٥ - لا شيء في فترة الإقتناء سنة كاملة في التخلص	—	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠

(أ) $٩٠٠٠ \times \frac{٦}{١٢}$ = ٥٠٠٠ (ب) $٩٠٠٠ \times \frac{٥,٣٣٣}{١٢}$ = ٤٠٠٠ (جـ) $٩٠٠٠ \times \frac{٧}{١٢}$ = ٥٢٥٠ (د) $٩٠٠٠ \times \frac{٥}{١٢}$ = ٣٧٥٠

الإهلاك وإحلال الأصول الثابتة Depreciation and Replacement of Fixed Assets

من المغالطات المرتبطة بالإهلاك أنه يوفر الإعتمادات اللازمة لإحلال الأصول الثابتة. فالإهلاك يتشابه مع أي مصروف آخر في أنه يخفض صافي الدخل ولكنه يختلف عن المصروفات في أنه لا يتضمن تدفقات نقدية خارجة.

ولتوضيح كيف أن الإهلاك لا يوفر الإعتمادات اللازمة لإحلال الأصول الثابتة، إفترض أن إحدى المنشآت بدأت نشاطها بأصول ثابتة قدرها ٥٠٠٠٠٠ج، لها عمر إنتاجي قدره ٥ سنوات. فتكون الميزانية الإفتتاحية لها كما يلي :-

٥٠٠٠٠٠ اصول ثابتة ٥٠٠٠٠٠ حقوق ملكية

فإذا إفترضنا أن الشركة لم تحقق أية إيرادات على مدى الخمس سنوات، فإن قوائم دخل هذه السنوات ستكون كما يلي :

	السنة ١	السنة ٢	السنة ٣	السنة ٤	السنة ٥
الإيرادات	—	—	—	—	—
الإهلاك	(١٠٠٠٠٠)	(١٠٠٠٠٠)	(١٠٠٠٠٠)	(١٠٠٠٠٠)	(١٠٠٠٠٠)
الخسارة	(١٠٠٠٠٠)	(١٠٠٠٠٠)	(١٠٠٠٠٠)	(١٠٠٠٠٠)	(١٠٠٠٠٠)

وتكون الميزانية في نهاية السنوات الخمس كما يلي :-

صفر	أصول ثابتة	صفر	حقوق ملكية

حيث يشير هذا المثال الإفتراضي إلى أن الإهلاك لا يوفر بأية حال الإعتمادات اللازمة لإحلال الأصول. فالإعتمادات اللازمة لإحلال الأصول تأتي من الايرادات. فبدون الإيرادات لا يتحقق أي دخل ولا تنتج أية تدفقات نقدية داخلة كما أن قرار تجنيب جزء من النقدية لتجميع الإعتمادات اللازمة لإحلال الأصول هو قرار منفصل يجب أن تتخذه الإدارة.

تعديل معدلات الإهلاك Revision of Depreciation Rates

عند شراء أصل ثابت، يتم تحديد معدلات الإهلاك بعناية على أساس الخبرة السابقة مع أصول مماثلة والمعلومات الأخرى الملائمة. ومع ذلك، فإن معدلات الإهلاك هي مجرد تقديرات وقد يستلزم الأمر إعادة النظر فيها أثناء عمر الأصل. حيث أن التلف المادي غير المتوقع أو التقادم غير الظاهر قد يُشير إلى أن العمر الإنتاجي للأصل أقل من المقدر له في البداية، كما أن عمليات الصيانة الجيدة أو تعديل إجراءات التشغيل وغيرها من التطورات قد تؤدي لإطالة عمر الأصل أكثر من المتوقع له.

على سبيل المثال، إفترض أن هناك آلة تكلفتها ٩٠٠٠٠ج بدون قيمة نفاية وقُدر عمرها الانتاجي في البداية على أساس ٢٠ عاماً. ومع ذلك، فإنه في نهاية السنة العاشرة، قدرت الشركة أن الآلة سوف تستمر في الاستخدام لمدة ٢٠ عاما أخرى ليبلغ عمرها الانتاجي الإجمالي ٣٠ عاما بدلا من ٢٠. وبإستخدام طريقة القسط الثابت كان الإهلاك يُسجل بمعدل ٤٥٠٠ج سنوياً [٩٠٠٠٠×(١/٢٠)] ولكن على أساس عمر إنتاجي قدره ٣٠ عاماً كان يجب تسجيل الإهلاك بمعدل ٣٠٠٠ج سنوياً [٩٠٠٠٠×(١÷٣٠)]. وعلى ذلك، فقد كان هناك مغالاة في حساب الاهلاك وتدنية لصافي الدخل خلال السنوات العشر السابقة بمعدل ١٥٠٠ج سنوياً وبإجمالي قدره ١٥٠٠٠ج.

ويجب معالجة التغيرات في التقديرات السابقة في الفترة الحالية والفترات المستقبلية فقط؛ بمعنى أنه لا يجب إجراء أية تغييرات في النتائج المقرر عنها في السنوات السابقة. كما لا تُعدل الأرصدة الافتتاحية المرحلة من السنوات السابقة. يرجع السبب في ذلك إلى أن التغيرات في التقديرات هي جزء متأصل inherent في أي عملية تقدير ومتكرر الحدوث، وإذا لم يتم معالجة هذه التغيرات في الفترات المستقبلية فسوف يتطلب الأمر

إجراء تعديلات مستمرة على الفترات السابقة مع كل تغير في التقديرات . وعلى ذلك، فلا تُجرى أية قيود في فترة حدوث التغير في التقديرات، كما تُحسب أعباء الإهلاك في الفترات التالية (بإفتراض استخدام طريقة القسط الثابت) بقسمة القيمة الدفترية المتبقية للأصل مطروحاً منها أي قيمة للنفاية على باقي العمر الانتاجي المقدر له .

ففي الآلة السابقة تكون القيمة الدفترية في نهاية السنوات العشر ٤٥٠٠٠ج (٩٠٠٠٠-٤٥٠٠٠ مجمع اهلاك) ويتم إهلاكها على مدى السنوات العشرين الباقية فيكون قيد إثبات الاهلاك كل سنة كما يلي :

٢٢٥٠ من حـ/ مصروف الإهلاك
٢٢٥٠ إلى حـ/ مجمع إهلاك آلات (٤٥٠٠٠÷٢٠سنة).

الإهلاك لأغراض ضريبة الدخل : Income Tax Depreciation

غالباً تختلف طرق حساب الإهلاك للأغراض الضريبية عن طرق حسابه لأغراض التقرير المالي. فقد تقوم التشريعات الضريبية في بعض الدول بتحديد العوامل المؤثرة على حساب الإهلاك لأغراض ضريبة الدخل بصورة إجبارية داخل قوانين الضرائب، كأن تحدد الأعمار الانتاجية لمجموعات الأصول المختلفة أو معدلات حساب الإهلاك أو طرق الإهلاك المسموح بإستخدامها .

ويقرر البعض أنه لإعتبارات التكلفة/ المنفعة فإنه من الأفضل لمهنة المحاسبة أن تستخدم طريقة الإهلاك المحددة للأغراض الضريبية في إعداد القوائم المالية أيضاً وذلك لعدم إمساك مجموعتين من السجلات المحاسبية . ومع ذلك، فإنه بسبب اختلاف أهداف القوانين الضريبية عن أهداف عملية التقرير المالي، فإن إختيار طريقة واحدة لكل من الأغراض الضريبية وأغراض التقرير المالي في جميع الحالات سيكون أمر غير مفضل. فالتشريعات الضريبية تهدف لتجميع إيرادات ضريبية من الممولين بطريقة عادلة، في حين أن عملية التقرير المالي تهدف لعرض الجوهر الاقتصادي للمعاملات الاقتصادية بأدق ما يمكن والمساعدة على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد الخاصة بالتدفقات النقدية المستقبلية .

تآكل قيمة الأصول: IMPAIRMENTS

إن المعيار المحاسبي العام في تقويم المخزون بالتكلفة أو السوق أيهما أقل لا ينطبق على الأصول الثابتة . فعندما تتعرض الأصول الثابتة لتقادم جزئي، يتردد المحاسبون

في تخفيض المقدار المرحل لهذه الأصول. ويرجع هذا التردد إلى أنه - على عكس المخزون - من الصعب الوصول للقيمة العادلة للأصول الثابتة التي لا تكون إجتهادية أو شخصية. وإذا ما قررت الشركة تخفيض قيمة أصولها في مثل هذه الحالات، فسوف يظل هناك تساؤل قائم حول مقدار هذا التخفيض. وإعترافاً من FASB بالحاجة لمعيار في هذا المجال، فقد قام سنة ١٩٩٤ بإصدار معيار بعنوان «المحاسبة عن تآكل الأصول طويلة الأجل». وقرر هذا المعيار أن تآكل قيمة الأصول يحدث عندما تكون القيمة المرحلة لهذا الأصل غير قابلة للتغطية، ومن ثم فإنه يلزم تخفيضها. وهناك العديد من الأحداث والتغيرات في الظروف التي قد تؤدي إلى تآكل قيمة الأصول ومنها :-

أ - إنخفاض جوهري في القيمة السوقية للأصل.

ب - تغير جوهري في مدى أو طريقة إستخدام الأصل.

ج - تغير سلبي جوهري في العوامل القانونية أو في مناخ العمل يؤثر على قيمة الأصل

د - تراكم تكاليف تزيد بصورة جوهرية عن المقدار الذي كان متوقعا في البداية لإقتناء أو إنشاء الأصل.

هـ - التنبؤ باستمرار وجود خسائر مقترنة بهذا الأصل.

فإذا أشارت هذه الأحداث أو التغيرات في الظروف الى أن المقدار المرحل للأصل قد لا يمكن تغطيته، فإن إختبار القابلية للتغطية يستخدم في تحديد مدى حدوث تآكل في قيمة الأصل. ولتطبيق الخطوة الأولى في إختبار القابلية للتغطية يتم تقدير صافي التدفقات النقدية المستقبلة المتوقعة من إستخدام هذا الأصل ومن التخلص النهائي منه. فإذا كان مجموع صافي التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل (بدون خصم) يقل عن المقدار المرحل للأصل، فإن هذا دليل على تآكل قيمة الأصل. وعلى عكس ذلك، فإذا كان مجموع صافي التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل (بدون خصم) يزيد عن المقدار المرحل للأصل، فلا يوجد تآكل في قيمة الأصل. إن إختبار القابلية للتغطية هو أداة لتحديد مدى حدوث تآكل في قيمة الأصل. على سبيل المثال، فإذا كان صافي التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل من أصل معين ٤٠٠٠٠٠ جنيه والمقدار المرحل له ٣٥٠٠٠٠ ج، فإنه لا يوجد تآكل في قيمة هذا الأصل. ولكن، إذا كان صافي التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل ٣٠٠٠٠٠ج، فإن هناك تآكل في قيمة هذا الأصل. ويرجع مبرر إستخدام إختبار القابلية للتغطية الى الإفتراض المبدئي بأن الميزانية يجب أن تقرر عن الأصول طويلة الأجل بما لا يزيد عن مقدارها المرحل القابل للتغطية.

فإذا أشار إختبار القابلية للتغطية الى وجود تآكل في قيمة الأصل ، يتم حساب مقدار الخسارة . حيث تتمثل خسارة التآكل في مقدار الزيادة في القيمة المرحلة للأصل عن قيمته العادلة وتقاس القيمة العادلة للأصل بقيمته السوقية في حالة وجود سوق نشط لهذا الأصل . وفي حالة عدم وجود سوق نشط للأصل ، يجب إستخدام القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية . ويجب إستخدام معدل الفائدة السوقي للشركة في إيجاد القيمة الحالية . وبصفة عامة ، فإن عملية تحديد خسارة التآكل تكون كما يلي :

١ ـ مراجعة الأحداث أو التغيرات في الظروف والتي قد تسبب التآكل .
٢ ـ إذا أشارت هذه المراجعة لإحتمال وجود تآكل : يُطبق إختبار القابلية للتغطية . فإذا كان مجموع صافي التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل من هذا الأصل أقل من المقدار المرحل له ، يكون هناك تآكل في قيمة الأصل .
٣ ـ تتمثل خسارة التآكل في الزيادة في المقدار المرحل للأصل عن قيمته العادلة . والقيمة العادلة هي القيمة السوقية أو القيمة الحالية .

المثال الأول :

تقوم شركة Alow بمراجعة أحد أصولها لإحتمال حدوث تآكل في قيمته نتيجة تغيرات في إستخدامه . ويبلغ المقدار المرحل لهذه الأصل ٦٠٠٠٠٠ج (تكلفة ٨٠٠٠٠٠ جنيه ـ مجمع إهلاك ٢٠٠٠٠٠ جنيه) كما تبلغ صافي التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل (بدون خصم) من إستخدام هذا الأصل والتخلص النهائي منه ٦٥٠٠٠٠ج .

وبذلك يشير إختبار القابلية للتغطية إلى أن صافي التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل من هذا الأصل وقدرها ٦٥٠٠٠٠ج تزيد عن مقداره المرحل وقدره ٦٠٠٠٠٠ج . ونتيجة لذلك ، فإنه لا يُفترض وجود تآكل في قيمة الأصل . حيث أنه يلزم أن تنخفض صافي التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل عن المقدار المرحل للأصل حتى يُقال أن هناك تآكل في قيمته ويتم حساب خسارة التآكل . وبذلك ، فإن شركة Alow لن تعترف بخسارة تآكل في هذه الحالة .

المثال الثاني :

بفرض نفس حقائق المثال الأول باستثناء أن صافي التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل من معدات الشركة تبلغ ٥٨٠٠٠٠ج (بدلا من ٦٥٠٠٠٠ جنيه) . ويشير إختبار القابلية للتغطية إلى أن صافي التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل من إستخدام هذا الأصل تقل عن القيمة المرحلة له وقدرها ٦٠٠٠٠٠ جنيه . وبالتالي ، فإن هناك

تآكل في قيمة هذا الأصل. وتتمثل خسارة التآكل في الفرق بين القيمة المرحلة لهذا الأصل وقيمته العادلة. وبفرض أن القيمة السوقية لهذا الأصل تبلغ ٥٢٥٠٠٠ جنيه، فإنه يمكن حساب خسارة التآكل كما يلي:

المقدار المرحل للمعـدات	٦٠٠٠٠٠
القيمة العادلة للمعدات (القيمة السوقية)	٥٢٥٠٠٠
خسارة التآكل	٧٥٠٠٠

ويكون قيد تسجيل هذه الخسارة كمايلي:

٧٥٠٠٠ من حـ/ خسارة تآكل الأصول

٧٥٠٠٠ الى حـ/ مجمع الإهلاك

ويتم التقرير عن خسارة التآكل كجزء من الدخل من العمليات المستمرة وذلك ضمن جزء المصروفات والخسائر الأخرى في قائمة الدخل. ولا يجب التقرير عن تلك الخسارة كبند غير عادي. فالتكاليف المتعلقة بخسارة التآكل تماثل التكاليف التي سوف تنتج من العمليات ويتم التقرير عنها كجزء من العمليات المستمرة. وسوف يستمر إستخدام تلك الأصول في العمليات، وبالتالي فإنه لا يجب التقرير عن هذه الخسارة أسفل الدخل من العمليات المستمرة.

ويجب أن تفصح الشركة التي تعترف بخسارة التآكل عن الأصل (أو الأصول) التي تعرضت للتآكل والأحداث التي أدت إلى ذلك ومقدار الخسارة وكيفية تحديد القيمة العادلة لهذا الأصل (مع الإفصاح عن سعر الفائدة المستخدم عند الضرورة).

قضايا خاصـــة Special Issues

إن هناك قضيتين تتعلقان بحالات تآكل الأصول وهما:-

١ ـ إستعواض خسارة التآكل

٢ ـ الأصول المعدة للتخلص منها.

إستعواض خسارة التآكل:

بمجرد تسجيل خسارة التآكل، فإن القيمة المرحلة المخفضة للأصل الذي تحتفظ به الشركة للإستخدام تمثل أساس التكلفة الجديد لهذا الأصل. ونتيجة لذلك، فإن أساس التكلفة الجديد لا يتغير إلا بإهلاك الفترات التالية أو بحالات التآكل الجديدة

في المستقبل. ولتوضيح ذلك، نفترض أن شركة Ortiz في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ كان لديها معدات قيمتها المرحلة ٥٠٠٠٠٠جنيه تعرضت للتآكل وتم تخفيض قيمتها إلى القيمة العادلة لها وهي ٤٠٠٠٠٠جنيه. وفي نهاية سنة ١٩٩٦ نفترض أن القيمة العادلة لهذا الأصل تساوي ٤٨٠٠٠٠جنيه. فإنه لا يجب تغيير القيمة المرحلة للأصل في سنة ١٩٩٦ إلا بمقدار إهلاك هذا العام. حيث أن خسارة التآكل لا يجب إستعواضها لأصل تقتنيه الشركة للإستخدام. ويرجع السبب في عدم زيادة قيمة هذا الأصل الذي سبق تخفيضها إلى أن أساس التكلفة الجديد يضع الأصل الذي سبق تخفيضه على قدم المساواة مع الأصول الأخرى التي لم تتآكل ومن ثم ينطبق عليه إختبار القابلية للتغطية.

الأصول المعدة للتخلص منها:

ماذ يحدث إذا كان الأصل المتآكل معداً للتخلص منه بدلاً من إستخدامه؟ في هذه الحالة، يقرر عن الأصل المتآكل على أساس التكلفة أو القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع (صافي القيمة البيعية) أيهما أقل. فلأن الأصل معد للتخلص منه خلال فترة قصيرة، فإن صافي القيمة البيعية تستخدم من أجل توفير قياس أفضل لصافي التدفقات النقدية التي ستحصل عليها الشركة من هذا الأصل.

ولا يتم إحتساب إهلاك للأصول المعدة للتخلص منها خلال فترة إقتناءها ويرجع السبب في ذلك إلى أن الإهلاك لا يتفق مع حالة الأصول المعدة للتخلص منها ومع إستخدام قاعدة التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. وبمعنى آخر، فإن الأصول المعدة للتخلص منها تماثل المخزون ويجب التقرير عنها على أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

ولأن الأصول المعدة للتخلص منها سيتم تغطيتها عن طريق البيع وليس عن طريق الاستخدام في العمليات، فإنها تخضع لإعادة التقييم بصورة مستمرة حيث يُقرر عنها في نهاية كل فترة على أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. وعلى ذلك، فإن الأصل المعد للتخلص منه يمكن زيادة أو تخفيض قيمته المقرر عنها في السنوات المستقبلة وذلك طالما أن قيمته بعد الزيادة لن تكون أكبر من القيمة المرحلة للأصل قبل تعرضه للتآكل. ويجب التقرير عن المكاسب والخسائر من تلك الأصول المتآكلة كجزء من الدخل من العمليات المستمرة. ويقدم الشكل التالي ملخص للمفاهيم الأساسية للمحاسبة عن حالات تآكل الأصول:

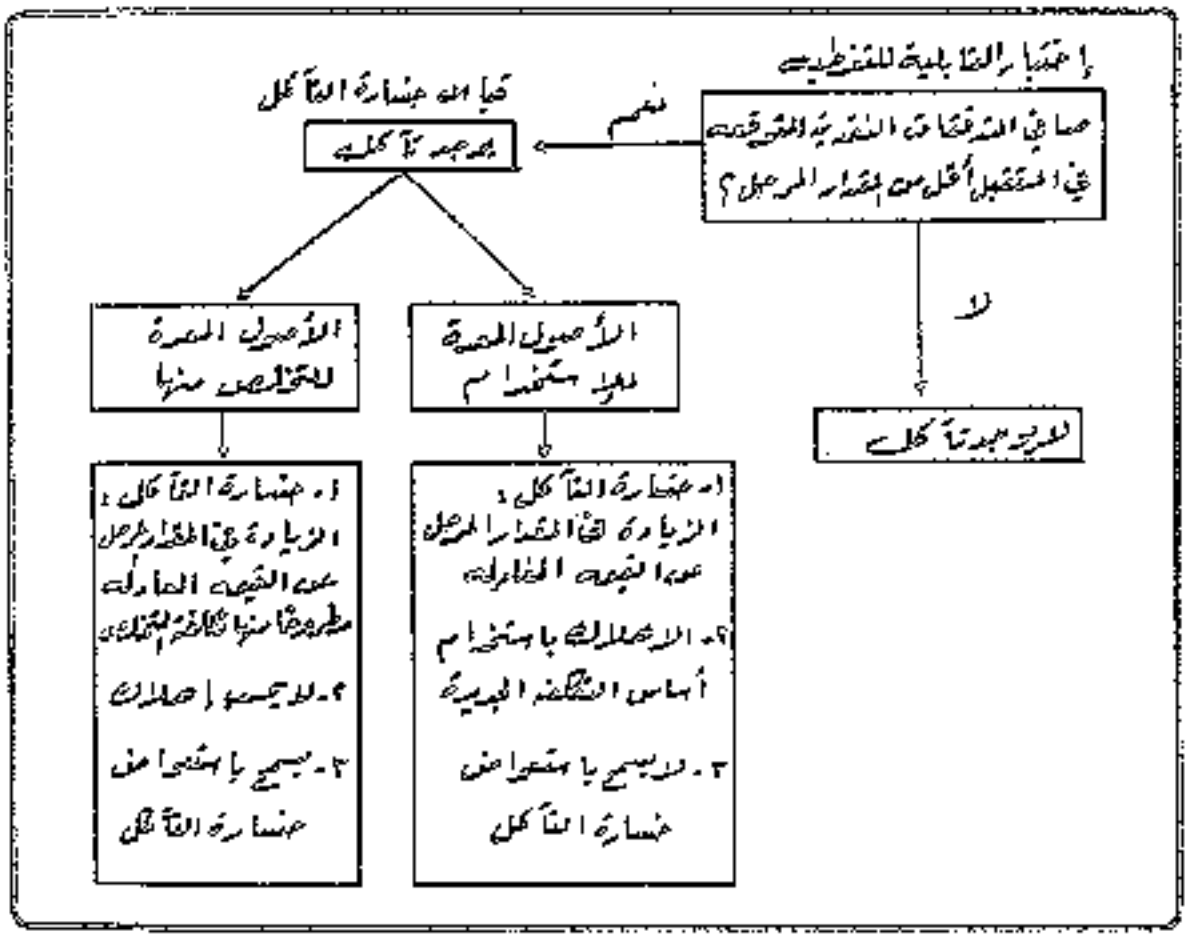

الافصاح عن الأصول الثابتة والإهلاك DISCLOSURE OF FIXED ASSETS AND DEPRECIATION

يجب الإفصاح عن أساس تقويم الأصول الثابتة ـ وهو التكلفة التاريخية عادة ـ علاوة على أية رهونات على هذه الأصول. ولا يجب إجراء مقاصة بين أية إلتزامات مضمونة بالأصول الثابتة وهذه الأصول وإنما يجب التقرير عن هذه الإلتزامات بجزء الإلتزامات بالميزانية. كما يجب فصل الأصول الثابتة التي لا تُستخدم حالياً كأصول منتجة بالشركة ـ مثل الطاقات العاطلة والأرض المقتناة كإستثمار ـ عن الأصول المستخدمة في العمليات.

وعند إحتساب إهلاك للأصول يُضاف للجانب الدائن من أحد حسابات التقويم ويُطلق عليه عادة مجمع الإهلاك أو مخصص الإهلاك. ويسمح إستخدام حساب مجمع الإهلاك لقارىء القوائم المالية أن يتعرف على التكلفة المبدئية للأصل ومقدار الإهلاك الذي حُمِّل على المصروفات في السنوات السابقة.

وعند عرض الإهلاك بالقوائم المالية، يلزم الإفصاح عما يلي :ـ

أ ـ مصروف الإهلاك عن الفترة.

ب ـ أرصدة الأقسام الرئيسية للأصول الخاضعة للإهلاك حسب طبيعتها ووظيفتها.

ج ـ مجمع الإهلاك، سواء حسب الأقسام الرئيسية للأصول الخاضعة للإهلاك أو بصورة مجملة.

د ـ وصف عام للطريقة أو الطرق المستخدمة في حساب الإهلاك طبقاً للأقسام الرئيسية للأصول الخاضعة للإهلاك.

ويعلن الكثير من الأفراد أن متطلبات الإفصاح مازالت غير كافية، حيث يعلن بعض المحاسبين أن متوسط العمر الإنتاجي للأصول أو مدى سنوات عمر الأصول تمثل معلومات هامة يجب الإفصاح عنها.

وعلاوة على ذلك، يعتقد الكثيرون في ضرورة الإفصاح عن أحد أشكال تعديل التكلفة التاريخية للأصول الخاضعة للإهلاك بتغيرات المستوى العام للأسعار.

الإستنـزاف DEPLETION

تتضمن الموارد الطبيعية ـ ويُطلق عليها عادة الأصول المتناقصة ـ البترول والمعادن والأخشاب وتتصف هذه الموارد بخاصيتين أساسيتين هما :ـ

١ ـ التحول الكامل للأصل.

٢ ـ أن إحلال الأصل لا يتم إلا بفعل الطبيعة.

وعلى عكس الأصول الثابتة الأخرى، فإن الموارد الطبيعية تُستهلك مادياً على مدى فترة إستخدامها ولا تحتفظ بخصائصها المادية. ومع ذلك، فإن المشاكل المحاسبية المتعلقة بالموارد الطبيعية مماثلة لتلك المتعلقة بالأصول الثابتة. فالتساؤلات التي يجب الإجابة عنها هي :

١ ـ كيف تتحدد التكلفة الخاضعة للإستنزاف؟

٢ ـ ماهو نموذج توزيع التكلفة الذي يجب إستخدامه؟

تحديد التكلفة الخاضعة للإستنزاف Establishing a Depletion Base

كيف يمكننا تحديد التكلفة الخاصة ببئر بترول؟ إن العثور على هذه الموارد الطبيعية يتطلب نفقات ضخمة، حيث أن كل اكتشاف ناجح تقابله العديد من المحاولات غير الناجحة. كما أنه قد تمر فترات طويلة بين تاريخ تحمل التكاليف وتاريخ الحصول على المنافع من هذه الموارد المستخرجة. ونتيجة لذلك، فإنه دائماً ما تُستخدم سياسة متحفظة

في المحاسبة عن النفقات التي تتحملها الشركة في العثور على الموارد الطبيعية وإستخراجها.

ويمكن تقسيم تكاليف الموارد الطبيعية إلى ثلاث مجموعات هي :

١ ـ تكاليف إقتناء موقع البحث Acquistion Costs

وهي السعر المدفوع للحصول على حق البحث والتنقيب عن الموارد الطبيعية غير المكتشفة أو السعر المدفوع لأية موارد مكتشفة بالفعل. وفي بعض الحالات يتم إستئجار الموقع وسداد مدفوعات إمتياز خاصة للمؤجر إذا تم العثور على مورد طبيعي منتج بصورة تجارية. وبصفة عامة، فإن تكاليف الاقتناء تدرج في حساب «ممتلكات غير نامية» وتوزع على المورد الطبيعي عند نجاح جهود الاستكشاف وفي حالة عدم نجاحها يتم تخفيض هذه التكاليف كخسارة.

٢ ـ تكاليف الإستكشاف : Exploration Costs

فبمجرد إقتناء المنشأة حق إستخدام الموقع، تتحمل قدر كبير من تكاليف الإستكشاف للعثور على المورد الطبيعي. وتتنوع المعالجة المحاسبية لهذه التكاليف؟ حيث تقوم بعض الشركات بإستنفاد كل تكاليف الإستكشاف، في حين تقوم شركات أخرى برسملة التكاليف المرتبطة مباشرة بالمشروعات الناجحة فقط (مدخل المجهودات الناجحة)، وتستخدم شركات أخرى مدخل التكلفة الكلية (رسملة كل التكاليف سواء كانت متعلقة بمشروعات ناجحة أو غير ناجحة.)

ومن الوجهة النظرية، فإن السؤال هو ما إذا كانت تكاليف الاستكشاف غير الناجح تمثل تكلفة لعمليات الاستكشاف الناجحة أم لا. حيث يعتقد مؤيدو مفهوم التكلفة الكلية أن تكاليف العمليات غير الناجحة تمثل تكلفة لتلك العمليات الناجحة، لأن تكلفة حفر بئر جاف هي تكلفة لازمة للعثور على آبار مربحة تجارياً. في حين يعارض مؤيدوا مفهوم المجهودات الناجحة هذا الرأي على أساس أن الشركات غير الناجحة سوف تنتهي برسملة الكثير من التكاليف التي تجعل الشركة غير الناجحة على مدى فترة زمنية قصيرة تقرر عن دخل لا يقل عن دخل الشركات الناجحة. وعلاوة على ذلك، فإنه لقياس التكلفة والجهد لوحدة ملكية منفردة بصورة صحيحة، فإن المقياس الوحيد الملائم لذلك هو التكلفة المرتبطة مباشرة بهذه الوحدة. ويجب توزيع باقي التكاليف كأعباء فترة مثلها مثل الإعلان الذي لا يخصص حاليا على المخزون.

٣ ـ تكاليف التنمية Development Costs

وهي التكاليف النهائية التي تتحملها الشركة في إيجاد الموارد الطبيعية والتي تنقسم إلى :

(أ) معدات ملموسة : وتتضمن كل معدات النقل وغيرها من المعدات الثقيلة اللازمة لإستخراج المورد وتجهيزه للإنتاج أو الشحن . وعادة لاتدخل تكاليف المعدات الملموسة ضمن التكلفة الخاضعة للإستنزاف ، ولكن تُستخدم لها طرق إهلاك مستقلة ، لأن هذا الأصل يمكن أن يُنقل من موقع لآخر . أما الأصول الملموسة التي لايمكن نقلها ، فإنه يجب إهلاكها على مدى عمرها الانتاجي أو عمر المورد أيهما أقل .

(ب) تكاليف تنمية غير ملموسة : وهي تدخل ضمن التكلفة الخاضعة للاستنزاف : وهي التكاليف المتعلقة ببعض البنود مثل تكاليف الحفر ، إنشاء الانفاق وآبار المناجم وغيرها . وهي بنود ليست لها خصائص مادية ملموسة ولكنها مطلوبة لانتاج المورد الطبيعي .

تخفيض تكلفة المورد Write -OFE- Of Resource Cost

بمجرد تحديد التكلفة الخاضعة للإستنزاف فإن المشكلة التالية هي تحديد كيفية تخصيص تكلفة المورد الطبيعي على الفترات المحاسبية . وعادة ما يتم إحتساب مصروف الاستنزاف على أساس طريقة وحدات الانتاج (مدخل النشاط) ، والذي يعني أن مصروف الاستنزاف دالة لعدد الوحدات المستخرجة خلال الفترة . وعند تطبيق هذا المدخل تُقسم التكلفة الكلية للمورد الطبيعي على عدد الوحدات المقدر وجودها به للحصول على تكلفة الوحدة المنتجة . وتُضرب هذه التكلفة للوحدة في عدد الوحدات المستخرجة للحصول على مصروف الاستنزاف .

على سبيل المثال ، فقد حصلت شركة Maclede على حق إستخدام ١٠٠٠ هكتار من الأرض للتنقيب عن البترول . وبلغت تكلفة الاستئجار ٥٠٠٠٠ج ، كما بلغت تكاليف الاستكشاف المتعلقة بالبترول المكتشف بالموقع ١٠٠٠٠٠ج ، تكاليف التنمية غير الملموسة لحفر وتجهيز البئر ٨٥٠٠٠٠ج . وعلى ذلك ، فإن جملةالتكاليف المتعلقة بمخزون البترول قبل إستخراج أول برميل منه تبلغ ١٠٠٠٠٠٠ج . وقد قدرت الشركة

أن هذا البئر سوف يقدم ١ مليون برميل تقريباً، وعلى ذلك يتم تحديد معدل الاستنزاف كمايلي :-

تكلفة الاستنزاف للوحدة = التكلفة الكلية / جملة الوحدات المقدرة = ١٠٠٠٠٠٠ / ١٠٠٠٠٠٠ = ١ج/للبرميل

فإذا تم إستخراج وبيع ٢٥٠٠٠٠ برميل في السنة الأولى ، فسوف يبلغ مصروف الاستنزاف عن هذه السنة ٢٥٠٠٠٠ج . ويكون قيد إثبات مصروف الاستنزاف كما يلي :-

من حـ/ مصروف الإستنزاف	٢٥٠٠٠٠
إلى حـ/ مجمع الاستنزاف	٢٥٠٠٠٠

وفي بعض الحالات لايُستخدم حساب مجمع الاستنزاف وتدرج القيمة مباشرة بالجانب الدائن من حساب الأصل . وتُظهر الميزانية تكلفة الأصل ومقدار مجمع الاستنزاف حتى تاريخه كمايلي :-

مخزون بترول (بالتكلفة)	١٠٠٠٠٠٠	
ناقص مجمع استنزاف	٢٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠

وفي قائمة الدخل يمثل مصروف الاستنزاف جزء من تكلفة إنتاج المنتج .

ويمكن أيضاً إحتساب إهلاك المعدات الملموسة المستخدمة في إستخراج البترول على أساس وحدات الانتاج ، خاصة إذا كانت أعمارها الانتاجية مرتبطة بصورة مباشرة بمورد طبيعي محدد . أما إذا كانت هذه المعدات تُستخدم في أكثر من عملية ، فسوف يكون من الأنسب إستخدام طريقة أخرى لتخصيص تكلفتها مثل طريقة القسط الثابت أو إحدى طرق الإهلاك المعجل .

الخلاف الدائم : Continuing Controversy

كما أشرنا فيما سبق ، فإن الشركات قد تستخدم طريقة التكلفة الكلية أو طريقة المجهودات الناجحة في معالجة تكاليف الاستكشاف بصناعة البترول والغاز . وقد حاول FASB الحد من تعدد البدائل في هذا المجال ولكن لم يحقق سوى نجاح محدود .

وفيمايلي سرد مختصر لقصة هذا الخلاف :ـ

(١) في سنة ١٩٧٧ ـ أصدر FASB المعيار رقم ١٩ الذي طالب شركات البترول والغاز بإستخدام طريقة المجهودات الناجحة في المحاسبة. ولكن بعد أن أعلنت شركات البترول والغاز الصغيرة معارضتها لإستخدام هذه الطريقة وضغطت على الكونجرس بصورة مكثفة قامت الجهات الحكومية بتقدير نتائج هذا المعيار من وجهة نظر المصلحة العامة وتصرفت بصورة مناقضة لموقف FASB .

(٢) في سنة ١٩٧٨ ـ وإستجابة للانتقادات الموجهة لموقف FASB ، قامت SEC بإعادة دراسة القضية وقررت أن كلا من طريقة التكلفة الكلية وطريقة المجهودات الناجحة غير مناسبة لأنها لا تعكس الجوهر الاقتصادي لعمليات إستكشاف البترول والغاز . وبدلاً منها حبذت SEC إستخدام طريقة محاسبة الاعتراف بالإحتياطي . RRA والتي إعتقدت أنها سوف توفر معلومات أكثر فائدة. وفي ظل هذه الطريقة، فإنه بمجرد إكتشاف الشركة للبترول فإنها تقوم بالتقرير عن قيمته في الميزانية وقائمة الدخل . وبذلك فإن RRA هو أحد مداخل القيمة الجارية الذي يختلف عن طرق التكلفة الكلية والمجهودات الناجحة التي تستند للتكلفة التاريخية .

(٣) في سنوات ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ـ ونتيجة لمواقف SEC ـ، لم يكن أمام FASB إلا إصدار معيار جديد يلغي فيه مطالبة الشركات بإستخدام طريقة المجهودات الناجحة . وبذلك أصبحت طريقة التكلفة الكلية مسموحاً بها مرة أخرى. ومع ذلك، فإنه عند محاولة SEC تطبيق طريقة RRA واجهت مشاكل عملية جمة في تقدير: (١) مقدار الاحتياطيات، (٢) تكاليف الانتاج المستقبلة، (٣) فترات الانتاج المتوقعة، (٤) معدل الخصم، (٥)سعر البيع حيث يلزم تقدير كل من هذه العناصر للوصول إلى تقدير صحيح لاحتياطيات البترول والغاز الموجودة حاليا. فإذا كانت إحتياطيات البترول والغاز لن تستخرج وتباع لعدة سنوات قادمة، فإن تقدير كل من سعر البيع المستقبل، معدل الخصم المناسب، تكاليف الإستخراج والتسليم المتوقعة تصبح مهمة مستحيلة .

(٤) سنة ١٩٨٢ ـ أعلنت SEC أنها قد تخلت عن طريقة RRA كطريقة محاسبية محتملة في القوائم المالية الأساسية لمنتجي البترول والغاز. فبسبب حالة عدم التأكد المتأصلة في تحديد كميات الإحتياطيات المؤكدة للبترول والغاز، فقد أشارت SEC إلى أن طريقة RRA لا تحظى حاليا بالدرجة المطلوبة من المصداقية لاستخدامها كطريقة

أساسية في عملية التقرير المالي. ومع ذلك، إستمرت SEC في التأكيد على الحاجة لاستخدام أحد أشكال الافصاح المستندة للقيمة عن إحتياطيات البترول والغاز. ونتيجة لذلك، أصدر FASB المعيار رقم ٦٩ بعنوان «الافصاح عن أنشطة إنتاج البترول والغاز» والذي طالب ببعض أشكال الافصاح عن القيمة الجارية.

(٥) في سنة ١٩٨٦، كانت هناك مطالبة متعلقة بطريقة التكلفة الكلية وهي ألا تزيد التكاليف التي يمكن رسملتها من سقف Ceiling معين، ويتحدد هذا السقف بالقيمة الحالية لإحتياطيات الشركة، مع ضرورة إستنفاد التكاليف المرسملة التي تزيد عن هذا السقف. وفي سنة ١٩٨٩ إنخفضت أسعار البترول بصورة واضحة ونتيجة لذلك واجهت العديد من الشركات تخفيضات كبيرة في إحتياطياتها لأن التكاليف المرسملة قد تجاوزت القيمة الحالية لاحتياطيات الشركات. وقد ضغطت الشركات لمحاولة تخفيف هذه المطالبة، ولكن SEC قررت ضرورة إجراء هذه التخفيضات مما أدى إلى تحول أرباح العديد من الشركات إلى خسائر ضخمة.

إنه من الصعب التنبؤ بالطريقة المحاسبية التي سوف تصبح مقبولة في صناعة البترول والغاز. فكل من طريقة التكلفة الكلية وطريقة المجهودات الناجحة تعتبر مقبولة الآن. حيث يبدو واضحاً أن الكونجرس في الولايات المتحدة قد وجه FASB نحو وضع طريقة واحدة للمحاسبة في صناعة البترول والغاز، وعندما فعل FASB ذلك اختارت الحكومة عدم قبول معياره. وفيما بعد حاولت الحكومة (عن طريقة SEC) وضع مدخل جديد للمحاسبة ولكنها فشلت وعندئذ طلبت من FASB وضع متطلبات الإفصاح في هذا المجال. وبعد كل هذه التغييرات مازالت البدائل موجودة في صناعة البترول والغاز.

وتقدم هذه الأحداث في صناعة البترول والغاز عدداً من الدروس المستفادة لدارسي المحاسبة، الأول، أن هذا الخلاف يُبرز الأثر القوي الذي تمارسه الجهات الحكومية في أمور التقرير المالي لمنشآت الأعمال، الثاني، أن الآثار الاقتصادية للمعايير المحاسبية تمثل ضغوطاً مستمرة على أي جهة لوضع المعايير ـ مثل FASB ـ لإجراء موازنة بين الآثار الإقتصادية للمعيار المطلوب. الثالث، أن تجربة طريقة «محاسبة الاعتراف بالإحتياطي» RRA تُبرز المشاكل التي يمكن مواجهتها عند التحول من التكلفة التاريخية إلى أحد مداخل القيمة الجارية. رابعاً، يوضح هذا الجدل الصعوبة التي تتميز بها عملية وضع المعايير المحاسبية عند إختلاف وجهات نظر الأطراف المتأثرة بها. وأخيراً، فإن هذا الجدل يعزز الحاجة لوجود إطار نظري للمحاسبة يتضمن أسس

محددة جيداً للإعتراف والقياس والتقرير المالي حتى يمكن حل هذا النوع من القضايا بسهولة في المستقبل.

بعض المشاكل الخاصة في المحاسبة عن الاستنزاف

Special Problems in Depletion Accounting

تتضمن المحاسبة عن الموارد الطبيعية بعض المشاكل الخاصة التي لا توجد في أغلب أنواع الأصول الأخرى. ولأغراض المناقشة يمكن تقسيم هذه المشاكل إلى أربعة مجموعات هي :-

١ ـ صعوبة تقدير الاحتياطات

٢ ـ المشاكل الخاصة بقيمة الاكتشاف

٣ ـ الجوانب الضريبية للموارد الطبيعية.

٤ ـ المحاسبة عن توزيعات التصفية.

تقدير الإحتياطيات :

في الكثير من الحالات قد يلزم تغيير التقدير المبدئي للإحتياطيات إما بسبب إتاحة معلومات جديدة أو التطور في عمليات الإنتاج. فالموارد الطبيعية مثل مخزون البترول والغاز وبعض المعادن النادرة تمثل تحديات كبيرة في الوقت الحاضر. فتقديرات هذه الإحتياطيات هي في أفضل الحالات «تخمينات واعية "Knowledgeable guesses".

وتتشابه هذه المشكلة مع المحاسبة عن التغيرات في تقديرات الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة حيث يلزم إعادة النظر في معدل الإستنزاف الذي يستخدم في الفترات المتبقية عن طريق قسمة التكلفة المتبقية على التقدير الجديد للإحتياطي.

قيمة الإكتشاف :

تتشابه محاسبة قيمة الإكتشاف مع محاسبة الاعتراف بالإحتياطي. ولكن محاسبة الإعتراف بالاحتياطي ترتبط بصفة خاصة بصناعة البترول والغاز، في حين أن قيمة الإكتشاف هي مصطلح أوسع يرتبط بمجال الموارد الطبيعية بصفة عامة. وكما سبق القول، فإن المحاسبين لا يعترفون بقيمة الإكتشاف. ولكن إذا كان من اللازم تسجيل قيمة الإكتشاف فإن حساب الأصل يُجعل مديناً مع جعل أحد حسابات الإيرادات غير المحققة دائناً ويُعتبر جزء من حقوق المساهمين. وعندئذ يتم تحويل حساب الإيرادات

غير المحققة إلى الإيرادات مع بيع الموارد الطبيعية.

وتظهر قضية مماثلة مع بعض الموارد مثل الأخشاب النامية والماشية الحية التي تزداد قيمتها مع الوقت. ومن الطرق المستخدمة في ذلك تسجيل الزيادة في القيمة مع حدوث النماء وذلك بجعل حساب الأصل مديناً وأحد حسابات الإيرادات غير المحققة دائناً. وفي بعض الأحيان تكون هذه الزيادة ذات قيمة كبيرة جداً. ويتردد المحاسبون في تسجيل هذه الزيادات بسبب عدم التأكد فيما يتعلق بسعر البيع النهائي ومشكلة تقدير تكاليف تجهيز هذه الموارد للبيع.

الجانب الضريبية للموارد الطبيعية:

في بعض الأحيان تنشأ منازعات بين الشركات والجهات الضريبية عندما تحسب هذه الجهات مقدار الاستنزاف للأغراض الضريبية على أساس نسبة مئوية من جملة إيرادات الشركة. حيث أن قيمة الإستنزاف طبقاً لهذه الطريقة قد تتجاوز تكلفة المورد الطبيعي. فقد تنخفض قيمة الأصل للصفر مع الإستمرار في إستقطاع الإستنزاف إذا كانت الشركة تحقق إيرادات. وقد إنخفض إستخدام مثل هذه الطريقة حالياً.

توزيعات التصفية:

قد يوجد لدى الشركة مورد طبيعي وحيد تقوم على إستغلاله فقط. فإذا لم تخطط الشركة لإقتناء موارد أخرى، فإنها قد تقوم بتوزيع إستثمارات رأس المال تدريجياً على المساهمين عن طريق سداد توزيعات مساوية لمقدار صافي الدخل المتجمع. والمشكلة المحاسبية الأساسية هنا هي التفرقة بين التوزيعات التي تمثل رد لرأس المال وتلك التي لا تمثل رد له. ويجب على الشركة التي تقوم بتوزيعات تصفية إضافة القيمة للجانب المدين من حساب رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية وذلك بقيمة الجزء من التوزيعات المتعلقة بالإستثمارات الأصلية بدلاً من إضافتها للجانب المدين من حساب الأرباح المحتجزة، لأن التوزيعات في هذه الحالة هي رد لجزء من المساهمة المبدئية للمستثمرين.

ولتوضيح ذلك، فإنه في ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ كان لدى شركة مناجم callahan رصيد أرباح محتجزة قدره ١٦٥٠٠٠٠ج، مجمع إستنزاف للمناجم قدره ٢١٠٠٠٠٠، ورأس

مال مدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية بمبلغ ٥٤٣٥٤٩٣ . وأعلن مجلس إدارة الشركة إجراء توزيع قدره ٣ج للسهم على المليون سهم القائمة . فيكون قيد تسجيل التوزيعات وقدرها ٣ مليون ج كما يلي :

١٦٥٠٠٠٠ من حـ/ أرباح محتجزة .
١٣٥٠٠٠٠ من حـ/ رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الأسمية
٣٠٠٠٠٠٠ إلى حـ النقدية

ويجب إخبار المساهمين بأن كل توزيع قدره ٣ج للسهم يتضمن ١,٦٥ج للسهم (١٦٥٠٠٠٠ ÷ ١٠٠٠٠٠٠) في صورة عائد على الإستثمار و ١,٣٥ج للسهم (١٣٥٠٠٠٠ ÷ ١٠٠٠٠٠٠) في صورة توزيعات تصفية .

التقرير المالي عن الموارد الطبيعية و إستنزافها

FINANCIAL REPORTING OF NATURAL RESOURCES AND DEPLETION

يطالب FASB كل الشركات سواء ذات الاكتتاب العام أو المغلق والتي تعمل بأنشطة إنتاج البترول والغاز بأن تفصح في قوائمها المالية عن :

١ ـ الطريقة الأساسية المستخدمة في المحاسبة عن التكاليف التي تتحملها الشركة في أنشطة إنتاج البترول والغاز (مثل طريقة التكلفة الكلية أو طريقة المجهودات الناجحة) .

٢ ـ طريقة التخلص من التكاليف المتعلقة بأنشطة إنتاج البترول والغاز (مثل طريقة الإستنفاد الفوري ، أو إستخدام طرق الإهلاك والإستنزاف) ،

وعلاوة على ما سبق ، فإن شركات الإكتتاب العام تلتزم بتقديم معلومات إضافية في عدد من الجداول المرفقة بالقوائم المالية والتي تقرر فيها عن كميات الاحتياطي ، التكاليف المرسملة ، أنشطة الاقتناء والاستكشاف والتنمية والمقياس المعياري المستخدم في خصم صافي التدفقات النقدية المستقبلة المتعلقة بكميات إحتياطي البترول والغاز المؤكدة .

وتقوم بعض الشركات بعدم تسجيل مصروف الإستنزاف لأن عدد وحدات الإحتياطي بالمورد الطبيعي تعتبر غير قابلة للتحديد بدرجة تأكد تكفي لتجنب حدوث تشوهات في القياس . وعلاوة على ذلك ، يعلن البعض أنه طالما أن عمليات إكتشاف الموارد الطبيعية الجديدة مستمرة ، فإنه ليست هناك حاجة لاحتساب وتحميل

مصروف الإستنزاف . ولكن هذا المدخل ليس له أي إثبات نظري ولا يجب إعتباره صحيحاً في الممارسة .

الأسئلة :

١ ـ فرق بين الإهلاك والإستنزاف والإستنفاد ؟

٢ ـ ماهي العوامل الأساسية التي يجب مراعاتها عند تحديد طريقة الإهلاك التي تستخدم؟

٣ ـ ماهي الظروف التي يكون من الملائم في ظلها أن تستخدم الشركة طريقة الاستبعاد في إهلاك الأصول الثابتة ؟ وماهي مزايا هذه الطريقة؟

٤ ـ كيف يجب تسجيل الإنخفاض الدائم في قيمة أصل معين والتقرير عنه؟

٥ ـ أذكر أوجه الشبه والإختلاف في المعالجات المحاسبية للإهلاك وإستنفاد التكلفة ؟ .

٦ ـ في الصناعات الإستخراجية . قد تقوم منشآت الأعمال بسداد توزيعات تزيد عن صافي الدخل . فما هو الحد الأقصى المسموح به لهذه التوزيعات ؟ وكيف يمكن تبرير هذه الممارسة؟ .

الحسابات:

١ ـ تطلب الإدارة عادة مشورة المحاسب القانوني فيما يتعلق بطرق حساب الإهلاك . وكذلك فيما يتعلق بمدى تطبيق طريقة الإهلاك على الأصول كوحدات منفصلة أو كمجموعات أو على أن لها عمر إنتاجي مركب .

المطلوب :

أ ـ تقديم وصف مختصر لطرق الإهلاك التي تقوم على معالجة الأصول على أنها :

(١) وحدات منفصلة (٢) مجموعة ذات عمر إنتاجي مركب

ب ـ تقديم الحجج المؤيدة والمعارضة لإستخدام كل من الطريقتين .

ج ـ وصف كيفية تسجيل عمليات الإستبعاد في ظل كل من الطريقتين

٢ ـ تأسست شركة Dillon في ١ يناير ١٩٩٣ ، وخلال سنة ١٩٩٣ استخدمت الشركة طريقة القسط الثابت في إهلاك أصولها الثابتة في تقاريرها المقدمة للإدارة . وفي ٨ نوفمبر إجتمعت مع موظفي الشركة لمناقشة طريقة الإهلاك التي يلزم إستخدامها في تقارير ضريبة الدخل والتقارير المقدمة للمساهمين . وقد إقترح

رئيس الشركة إستخدام طريقة جديدة يجد أنها ستكون أكثر ملائمة من طريقة القسط الثابت لإحتياجات الإدارة خلال فترة التوسع السريع في الإنتاج والطاقة التي يتوقع حدوثها في المستقبل. وفيما يلي مثال على تطبيق طريقته المقترحة على أصل ثابت بتكلفة مبدئية قدرها ٣٤٨٠٠٠ جنيه وعمر إنتاجي مقدر مدته ٥ سنوات وقيمة نفاية قدرها ٨٠٠٠ جنيه تقريبا.

السنة	سنوات العمر الإنتاجي	كسر المعدل	مصروف الإهلاك	مجمع الإهلاك في نهاية العام	القيمة الدفترية في نهاية العام
١	١	$\frac{١}{١٥}$	١٦٠٠٠	١٦٠٠٠	٣٢٠٠٠
٢	٢	$\frac{٢}{١٥}$	٣٢٠٠٠	٤٨٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
٣	٣	$\frac{٣}{١٥}$	٤٨٠٠٠	٩٦٠٠٠	١٥٢٠٠٠
٤	٤	$\frac{٤}{١٥}$	٦٤٠٠٠	١٦٠٠٠٠	٨٨٠٠٠
٥	٥	$\frac{٥}{١٥}$	٨٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	٨٠٠٠

ويفضل الرئيس هذه الطريقة الجديدة لأنه قد سمع أن :ـ

١ ـ أنها سوف تزيد من النقدية التي تتم تغطيتها في السنوات القريبة من نهاية العمر الإنتاجي للأصول عندما تكون نفقات الصيانة والإحلال عالية.

٢ ـ سوف ينتج عنها إستقطاعات أكبر في السنوات الأخيرة وبالتالي سوف تخفض الضرائب.

والمطلـــوب :

أ ـ ماهو الهدف من المحاسبة عن الإهلاك؟

ب ـ هل يقع إقتراح الرئيس في نطاق المبادىء المحاسبية المقبولة قبولاً علماً؟ في تحديدك لإجابتك ناقش الظروف ـ إن وجدت ـ التي في ظلها يُعتبر إستخدام هذه الطريقة معقولاً وتلك الظروف ـ إن وجدت ـ التي يعتبر إستخدام هذه الطريقة في ظلها غير معقول.

ج ـ يريد الرئيس مشورتك فيما يلي :ـ

١ ـ هل أعباء الإهلاك تغطي النقدية أو تخلقها؟ إشرح

٢ ـ بفرض أن مصلحة الضرائب تقبل الطريقة المقترحة في هذه الحالة، فإذا إستخدمت هذه الطريقة لأغراض التقرير للمساهمين وإعداد التقارير الضريبية فكيف ستؤثر على مدى إتاحة الأموال المتولدة من العمليات؟

تمارين :

١ ـ إشترت شركة Sedato معدات بمبلغ ٢٢٨٠٠٠ جنيه في ١ أبريل ١٩٩١. ويقدر لهذه الآلات عمر إنتاجي قدره ٨ سنوات وقيمة نهاية قدرها ١٢٠٠٠ جنيه، كما تبلغ وحدات الإنتاج المقدرة لها ٤٠٠٠٠ وحدة وساعات العمل المقدرة ٢٠٠٠٠ ساعة. وخلال سنة ١٩٩١ إستخدمت الشركة المعدات لمدة ١٩٠٠ ساعة وأنتجت المعدات ٣٠٠٠ وحدة. . . المطلوب

حساب مصروف الإهلاك في ظل كل من الطرق التالية إذا علمت أن السنة المالية للشركة تنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام.

أ ـ طريقة القسط الثابت في سنة ١٩٩١.

ب ـ طريقة النشاط (وحدات الإنتاج) في سنة ١٩٩١.

ج ـ طريقة النشاط (ساعات الدوران) في سنة ١٩٩١.

د ـ طريقة مجموع أرقام السنوات في سنة ١٩٩٣.

هـ ـ طريقة القسط المتناقص في سنة ١٩٩٢.

٢ ـ إشترت شركة Joan آلة في ١ يونيو ١٩٩٠ بمبلغ ٤٢٠٠٠ جنيه بشرط تسليم محل البائع. وانفق على نقلها لموقع التركيب ٣٠٠ جنيه كما إنفق على تركيبها ٥٠٠ جنيه وقد قدر العمر الإنتاجي للآلة بما قيمته ١٠ سنوات بقيمة نهاية قدرها ٢٥٠٠ جنيه. وفي ١ يونيو ١٩٩١ تم إستبدال جزء حيوي من الآلة بتكلفة ٢٤٣٠ جنيه وحل محله آخر مصمم لتخفيض تكلفة تشغيل الآلة. وفي ١ يونيو ١٩٩٤ إشترت الشركة آلة جديدة بطاقة أكبر تكلفتها ٣٩٠٠٠ جنيه تسليم محل المشتري مع مبادلتها بالآلة القديمة التي تبلغ القيمة السوقية العادلة لها في المبادلة ٢٤٠٠٠ جنيه. وقد تكلف إعداد الآلة القديمة للنقل من موقعها ١٢٥ جنيه كما بلغت تكلفة تركيب الآلة الجديدة ١٢٠٠ جنيه. ومن المقدر أن يكون العمر الانتاجي للآلة الجديدة ١٠ سنوات بقيمة نهاية قدرها ٣٠٠٠ جنيه في نهاية هذه الفترة . . . المطلوب :

بإفتراض أن الإهلاك سوف يحسب على أساس القسط الثابت، إحسب الإهلاك السنوي للآلة الجديدة عن السنة المالية التي تبدأ في ١ يونيو ١٩٩٤ (مع التقريب لأقرب جنيه).

٣ ـ سبق لشركة Dan أن إشترت آلة تكلفتها ٦٠٠٠٠جنيه في سنة ١٩٨٨ بعمر انتاجي مقدر ٨سنوات وقيمة نفاية ٤٠٠٠جنيه في نهاية هذا الوقت. وقد تم حساب الإهلاك لمدة ٥ سنوات على هذا الأساس. وفي سنة ١٩٩٣، تحدد أن العمر الإنتاجي الكلي للآلة (متضمناً سنة ١٩٩٣) يجب أن يكون ١٠ سنوات بقيمة نفاية قدرها ٣٠٠٠ جنيه في نهاية ذلك الوقت. وبفرض إستخدام طريقة القسط الثابت . . . المطلـــوب:

أ ـ إجراء القيد اللازم لتصحيح إهلاك السنوات السابقة إذا لزم الأمر

ب ـ إجراء القيد اللازم لتسجيل الإهلاك عن سنة ١٩٩٣.

٤ ـ كانت إدارة شركة Denais بصدد مناقشة ما إذا كانت معدات معينة يجب تخفيض تكلفتها من الدفاتر بصورة جزئية كعبء على العمليات الجارية نتيجة للتقادم. وبلغت تكلفة هذه الأصول ٩٠٠٠٠٠ جنيه بمجمع إهلاك حتى تاريخه يبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه. وقد قررت الإدارة أن هذه الأصول قد تعرضت لنقص دائم في قيمتها وأنه يجب التقرير عن قيمة دفترية قدرها ٢٠٠٠٠٠ جنيه فقط في القوائم المالية. وعلاوة على ذلك، تم خفض العمر الإنتاجي المتبقي لهذا الأصل من ٨ سنوات إلى ٥ سنوات. كما قدرت قيمة النفاية لهذه المعدات بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه . . . المطلوب

أ ـ إجراء قيد اليومية اللازم لتسجل تخفيض قيمة الأصل بالدفاتر.

ب ـ بفرض عدم توقع إستخدام الأصل في المستقبل، إعداد قيد اليومية اللازم لتسجيل تخفيض قيمة الأصل.

ج ـ أين يلزم التقرير عن مكسب أو خسارة التخفيض داخل قائمة الدخل؟

د ـ ماهي القضايا المحاسبية التي واجهتها الإدارة في المحاسبة عن هذا التخفيض ؟

٥ ـ إشترت شركة Floyd آلة في ١ مارس ١٩٩٢ بتكلفة ٤٩٠٠٠جنيه وبلغ العمر الانتاجي لها ١٠ سنوات وقيمة النفاية ١٠٠٠جنيه وللأغراض الضريبية فقد قدر العمر الانتاجي لها بعدد ٥ سنوات . . . المطلـــوب:

أ ـ بإفتراض أن الشركة تستخدم طريقة القسط الثابت للأغراض الدفترية

والضريبية، فما هو مصروف الإهلاك المقرر عنه في :
١ - القوائم المالية لسنة ١٩٩٢؟
٢ - الإقرار الضريبي لسنة ١٩٩٢؟

ب - بإفتراض أن الشركة تستخدم طريقة القسط المتناقص للأغراض الدفترية والضريبية، فما هو مصروف الإهلاك المقرر عنه في :-
١ - القوائم المالية لسنة ١٩٩٢.
٢ - الإقرار الضريبي لسنة ١٩٩٢.

ج - لماذا يختلف الإهلاك للأغراض الضريبية عن الإهلاك للأغراض الدفترية حتى عندما تستخدم الشركة نفس طريقة الإهلاك في حساب كل منهما.

٦ - في بداية سنة ١٩٩٢ إقتنت شركة John أحد المناجم بتكلفة ٩٧٠٠٠٠جنيه وقد تضمن هذا المبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه مقابل الأرض والباقي مقابل المعادن الموجودة بالمنجم. وقد أشار المسح الذي أجراه الجيولوجيون إلى أن هناك مايقرب من ١٢٠٠٠٠٠٠ وحدة من هذا المعدن في المنجم. وقد تحملت الشركة ١٧٠٠٠٠ جنيه كتكاليف تنمية لهذا المنجم قبل الإستخراج كما قدرت أن إعداد الأرض لإستخدام بديل بعد إستخراج كل محتويات المنجم سوف يتكلف ٤٠٠٠٠ جنيه. وخلال سنة ١٩٩٢ تم إستخراج ٢٥٠٠٠٠٠ وحدة من المنجم بيعت منها ٢١٠٠٠٠٠ وحدة والمطلـوب : حساب :
١ - المقدار الكلي للإستنزاف في سنة ١٩٩٢
٢ - المقدار المحمل كمصروف في سنة ١٩٩٢ عن تكلفة المعادن المباعة خلال هذه السنة.

٧ - بلغت تكلفة المعدات التي إشترتها شركة Borry في ١ أبريل ١٩٩٢ مبلغ ٧٠٠٠٠جنيه ومن المقدر أن قيمة النفاية هذه الآلة في نهاية عمرها الانتاجي سوف تبلغ ٦٠٠٠ جنيه. ويقدر العمر الانتاجي لها بمقدار ٧ سنوات. كما تقدر ساعات الدوران الإجمالية لها بعدد ٤٠٠٠٠ ساعة ويقدر الإنتاج الكلي لها بعدد ٥٠٠٠٠٠ وحدة. وخلال سنة ١٩٩٢ عملت الآلة لمدة ٦٠٠٠ ساعة وأنتجت ٥٥٠٠٠ وحدة. وخلال سنة ١٩٩٣ عملت الآلة لمدة ٥٥٠٠ ساعة وأنتجت ٤٨٠٠٠ وحدة . . . المطلـوب :
حساب مصروف إهلاك الآلة عن السنة المنتهية في ٣١ديسمبر ١٩٩٢ والسنة

المنتهيه في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ بإستخدام الطرق التالية :ـ
(١) القسط الثابت، (٢) وحدات المخرجات، (٣) ساعات الدوران، (٤) مجموع أرقام السنوات. (٥) طريقة القسط المتناقص.

٨ ـ تمتلك شركة Mann للأخشاب ٧٠٠٠ فدان من أراضي الأخشاب مشتراة سنة ١٩٨٦ بتكلفة ١٦٠٠ جنيه للفدان. وفي تاريخ الشراء قدرت قيمة فدان الأراضي بدون أخشاب بمبلغ ٤٠٠ جنيه ولم تقم الشركة بتقطيع هذه الأخشاب منذ شرائها. وفي سنة ١٩٩٣، قامت الشركة ببناء ١٠ أميال من الطرق بتكلفة ٩٠٠٠ جنيه للميل داخل هذه الأرض. وبعد إكتمال هذه الطرق قدرت الشركة أن كل فدان يحتوي على ٨٠٠٠ قدم من الأخشاب. وقد قامت الشركة بتقطيع ٣٥٠٠ شجرة تتضمن ٨٥٠٠٠٠ قدم من الأخشاب والمطلـــوب :

أ ـ تحديد مصروف الإستنزاف لسنة ١٩٩٣.

ب ـ إذا قامت شركة mann بإهلاك الطرق على أساس عمليات تقطيع الأخشاب، فما هو مصروف إهلاك الطرق لعام ١٩٩٣؟

الفصل الثاني عشر

الأصول غير الملموسة

INTANGIBLE ASSETS

- الأهداف التعليمية
- تقويم الأصول غير الملموسة المشتراة
- إستنفاد الأصول غير الملموسة
- الأصول غير الملموسة التي يمكن تحديدها
- حقوق الطبع والنشر
- تقويم شهرة المحل
- تآكل الأصول غير الملموسة
- التقرير عن الأصول غير الملموسة
- تكاليف البحث والتطوير
- الأصول الأخـــرى
- الأسئلـــــة
- أمثلة وتمـــارين

الفصل الثاني عشر

الأصول غير الملموسة

INTANGIBLE ASSETS

الأهداف التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :

١ ـ وصف خصائص الأصول غير الملموسة .
٢ ـ شرح إجراءات تقويم وإستهلاك الأصول غير الملموسة .
٣ ـ تحديد أنواع الأصول غير الملموسة التي يمكن تحديدها بصفة خاصة .
٤ ـ وصف القضايا النظرية المتعلقة بالشهرة .
٥ ـ وصف الإجراءات المحاسبية لتسجيل الشهرة .
٦ ـ تحديد القضايا النظرية المتعلقة بتكاليف البحث والتطوير .
٧ ـ وصف الإجراءات المحاسبية لتكاليف البحث والتطوير .

تتصف الأصول غير الملموسة بصفة عامة وهي افتقاد الوجود المادي والدرجة العالية من عدم التأكد التي تُحيط بمنافعها المستقبلية ، ولكن هذا المعيار ليس قاطعاً كما قد يبدو. حيث أن إفتقاد الوجود المادي لايُعد بمفرده معياراً كافياً للتفرقة بين الأصول الملموسة وغير الملموسة . فهناك بعض الأصول مثل ودائع البنوك ، حسابات المدينين ، الإستثمارات طويلة الأجل تفتقد الوجود المادي الملموس ، ومع ذلك يصنفها المحاسبون كأصول ملموسة .

ويعتقد بعض المحاسبين أن الخاصية الأساسية للأصول غير الملموسة هي الدرجة العالية من عدم التأكد فيما يتعلق بالمنافع المستقبلية التي يمكن الحصول عليها من إستخدام هذه الأصول . على سبيل المثال ، فإن العديد من الأصول غير الملموسة :ـ

١ ـ تكون قيمتها مقصورة على منشأة بعينها فقط .

٢ ـ ذات أعمار غير محددة

٣ ـ تخضع لتقلبات كبيرة في قيمتها لأن منافعها تقوم على المزايا التنافسية .

ولهذا فإن تحديد مقدار وتوقيت المنافع المستقبلية لهذه الأصول هو أمر بالغ الصعوبة ويفرض بعض مشاكل التقويم الهامة . وفي الواقع فإن بعض الأصول الملموسة لها خصائص مماثلة لما سبق دون أن يُعلن تعرضها لمثل هذه المشاكل .

ولصعوبة حل مشكلةتعريف الأصول غير الملموسة، يفضل بعض المحاسبين عرض هذه بالأصول بالقوائم المالية على أساس العادة السائدة . فالأنواع الشائعة من الأصول غير الملموسة هي حقوق الإختراع وحقوق الطبع والنشر والامتيازات وشهرة المحل ، مصروفات التأسيس والعلامات التجارة أو الأسماء التجارية . ويمكن إجراء مزيد من التقسيم للأصول غير الملموسة على أساس الخصائص التالية :

١ ـ القابلية للتحديد : فمنها مايمكن تحديده بصورة منفصلة ومنها مالا يمكن تحديده .

٢ ـ طريقة الإقتناء : فمنها ما يُقتنى منفرداً أو على مجموعات أو خلال عمليات إندماج الشركات أو يتم تكوينها داخل المنشأة .

٣ ـ الفترة المتوقعة للإنتفاع منها : فمنها ماتحدد فترة الإنتفاع منه بواسطة قانون أو عقد أو ترتبط بعوامل إقتصادية أو بشرية . أو ان تستمر لفترة غير محددة .

٤ ـ إمكانية فصلها عن المنشأة : فهناك حقوق يمكن نقلها دون نقل ملكيتها، يمكن بيعها أولا يمكن فصلها كلياً أو جزئياً عن المنشأة .

حيث تلقي هذه التقسيمات بعض الضوء على تطور متطلبات التقرير المالي عن الأصول غير الملموسة .

تقويم الأصول غير الملموسة المشتراة

VALUATION OF PURCHASED INTANGIBLES

يتم تسجيل الأصول غير الملموسة ، ـ كالأصول الملموسة ـ على أساس التكلفة . وتتضمن التكلفة كل تكاليف الإقتناء والنفقات الضرورية لجعل الأصل غير الملموس جاهزاً للإستخدام المقصود منه ، مثل سعر الشراء ، الأتعاب القضائية وغيرها من المصروفات .

فإذا تم إقتناء الأصول غير الملموسة مقابل مخزون أو مقابل أصول أخرى، فإن

تكلفة الأصل غير الملموس هي القيمة السوقية العادلة للمقابل المقدم أو القيمة السوقية العادلة للأصل غير الملموس الذي حصلت عليه الشركة أيهما أكثر دلالة في الإثبات. وعند شراء عدد من الأصول غير الملموسة أو مزيج من الأصول الملموسة وغير الملموسة معاً، فإنه يجب توزيع التكلفة على أساس القيم السوقية العادلة أو على أساس قيم المبيعات النسبية. وتقترب المعالجة المحاسبية المستخدم للأصول غير الملموسة من تلك المتبعة في حالة الأصول الملموسة.

وقد قاومت مهنة المحاسبة محاولات إستخدام أسس أخرى للتقويم مثل التكلفة الإستبدالية الجارية أو القيمة الجارية للأصول غير الملموسة، حيث أن الخصائص الأساسية للأصول غير الملموسة، مثل عدم التأكد من منافعها المستقبلة وتفردها بطبيعة خاصة، تمنع من تقويمها بالزيادة عن التكلفة.

إستنفاد الأصول غير الملموسة AMORTIZATION OF INTANGIBLE ASSETS

يجب إستهلاك الأصول غير الملموسة بتحميل أعباء منتظمة على المصروفات على مدار أعمارها الإنتاجية. وتوضح نشرة مجلس مبادي المحاسبة رقم ١٧ (Opinion No.17) العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار عند تحديد العمر الإنتاجي وهي :-

١ ـ الشروط التنظيمية والقانونية والتعاقدية.

٢ ـ شروط التجديد أو التوسع.

٣ ـ أثر التقادم، الطلب، المنافسة والعوامل الاقتصادية الأخرى.

٤ ـ قد يتفق العمر الإنتاجي لأصل غير ملموس مع فترة الخدمة المتوقعة لبعض الأفراد أو مجموعات من العمال بالشركة.

٥ ـ الاتجاهات المتوقعة للمنافسين وغيرهم والتي قد تحد من المزايا التنافسية للشركة.

٦ ـ قد يكون العمر الإنتاجي غير محدد ولايمكن توقع المنافع المستقبلة بصورة معقولة.

٧ ـ قد يكون الأصل غير الملموس مزيجاً من عدد من العوامل المنفردة لكل منها عمر إنتاجي مختلف.

ومن مشاكل إستنفاد الأصول غير الملموسة هي أن بعض هذه الأصول ذات أعمار إنتاجية غير محددة. وفي هذه الحالة فإنه يجب [حسب APB Opinion No.17] استنفادها على مدى فترة لا تتجاوز ٤٠ سنة وذلك على أساس أن الأصول غير الملموسة نادراً ما يزيد

عمرها عن ذلك. ففي الأحيان التي يصعب فيها قياس العمر الانتاجي تُستخدم فترة ٤٠ سنة حيث أنها عملية بالرغم من أنها محددة بصورة إجتهادية. ومن أسباب إختيار هذه المدة أيضا أنها تضمن قيام الشركة في النهاية بتخفيض الأصل غير الملموس. فقبل تحديد هذه الفترة كانت بعض الشركات تحتفظ بالأصول غير الملموسة (وخاصة الشهرة) في ميزانيتها إلى ما لا نهاية لسبب وحيد هو تجنب تحميل أعباء على المصروفات عند تخفيض قيمة الشهرة.

ولا يجب تخفيض الأصول غير الملموسة (وخاصة الشهرة) التي تُقتني من شركات أخرى عند إقتناءها، حيث يرى بعض المحاسبين أن هناك أنواع معينة من الأصول غير الملموسة لا يجب إثباتها كأصول بالميزانية تحت أية ظروف وإنها يجب إقفالها مباشرة في الأرباح المحتجزة أو في رأس المال المدفوع بالزيادة. ومع ذلك، فإن الإقفال المباشر في الأرباح المحتجزة أو رأس المال المدفوع بالزيادة يعد أمراً غير مقبول لأن هذا المدخل لا يثبت وجود أصل قد تم شراؤه بالفعل.

وبصفة عامة فإن الأصول غير الملموسة تستهلك على أساس القسط الثابت، رغم أنه ليس هناك ما يمنع من إستخدام أي طريقة أخرى منتظمة إذا إتضح للشركة انها أكثر ملاءمة. وفي جميع الحالات، فإنه يجب الافصاح عن طريقة وفترة الاستنفاد.

وعند إستنفاد الأصول غير الملموسة يجب إظهار الأعباء كمصروفات مع إضافتها للجانب الدائن من حساب الأصل أو حساب مجمع الاستنفاد.

الأصول غير الملموسة التي يمكن تحديدها
SPECIFICALLY IDENTIFIABLE INTANGIBLE ASSETS

إعترفت مهنة المحاسبة بشكلين أساسيين لتبويب الأصول غير الملموسة:

أ - الأصول غير الملموسة ذات العمر المحدود

ب - الأصول غير الملموسة ذات العمر غير المحدود.

وقد تغير هذا التبويب بعد ذلك إلى الأصول غير الملموسة التي يمكن تحديد قيمتها بصفة خاصة Specifically Identifiable والتي تقابل الأصول غير الملموسة على نمط الشهرة goodwill type والتي ليست لها قيم خاصة. حيث أن الأصول المحددة بصفة خاصة تعني أن التكاليف المرتبطة بالحصول على هذه الأصول غير الملموسة يمكن تحديدها كجزء من تكلفتها. وعلى العكس فإن الأصول من نمط الشهرة قد تخلق حق

أو ميزة معينة ولكن لا يمكن تحديدها بصفة خاصة كما أنها ذات عمر غير محدد . وفيما يلي مناقشة لأهم الأصول غير الملموسة التي يمكن تحديدها ولشهرة المحل .

حقـــوق الإختـــراع Patents

هناك نوعان أساسيان من حقوق الإختراع هما حقوق إختراع المنتج Product Patents والذي يتعلق بالمنتجات المادية الفعلية ، وحقوق إختراع العملية Process Patents والتي تُغطي عملية إنتاج المنتج . ويُعطي حق الإختراع لحامله حق كامل في إستخدام وتصنيع وبيع المنتج أو العملية لفترة زمنية معينة دون تدخل أو تعدى من أية أطراف أخرى . وعند شراء حق الإختراع من المخترع أو من مالك آخر له ، فإن سعر الشراء يمثل التكلفة . كما أن أية تكاليف أخرى تتحملها الشركة للحصول على حق الاختراع وكذلك الأتعاب القضائية وتكاليف الدعاوي القضائية الأخرى لحماية حق الإختراع يمكن رسملتها كجزء من تكلفته . ومع ذلك . فإن تكاليف البحث والتطوير المتعلقة بتنمية منتج أو عملية أو فكرة معينة لتمثل حق إختراع بعد ذلك يجب إستنفادها عند تحملها .

ويجب استنفاد تكلفة حق الإختراع على مدى عمره القانوني أو عمره الانتاجي (فترة تلقي المنافع) أيهما أقصر . حيث أن عوامل تغير الطلب وظهور اختراعات جديدة وعدم الكفاية وغيرها قد تجعل العمر الانتاجي لحق الاختراع أقصر من عمره القانوني .

ومع زيادة المنافسة في السنوات الأخيرة زادت القضايا والمنازعات بين الشركات حول حقوق الاختراع . وتمثل الأتعاب القانونية وغيرها من التكاليف التي تتحملها الشركة في القضايا التي تفوز بها في الدفاع عن حقوق الإختراع ضمن تكاليف حقوق الاختراع ويجب إضافتها إليها لأن هذه القضايا تؤكد الحق القانوني لحامل حق الاختراع . ويجب استنفاد مثل هذه التكاليف مع تكاليف الاقتناء على مدى العمر المتبقي للحق .

ويمكن حساب إستنفاد حق الاختراع على أساس زمني أو على أساس الوحدات المنتجة كما يمكن إضافته مباشرة للجانب الدائن من حساب الأصـل . كما أنه من المقبول أيضا ـ رغم عدم شيوع ذلك ـ إضافة الاستنفاد للجانب الدائن من حساب مجمع الاستنفاد . ولتوضيح ذلك ، إفترض أن شركة Harcatt قد تحملت تكاليف قانونية قدرها ١٧٠٠٠٠ج في ١ يناير ١٩٩١ في الدفاع بنجاح عن حق إختراع ، وكان العمر الانتاجي للحق ١٧ سنة ويستنفد على أساس القسط الثابت . فتكون قيود إثبات الاتعاب القانونية وإثبات الاستنفاد في نهاية كل سنة كما يلي :

١ يناير ١٩٩١

١٧٠٠٠٠ من حـ/ حقوق إختراع

١٧٠٠٠٠ إلى حـ/ النقديـة

(إثبات الأتعاب القانونية المتعلقة بحقوق الإختراع)

٣١ ديسمبر ١٩٩١

١٠٠٠٠ من حـ/ مصروف استنفاد حق إختراع

١٠٠٠٠ إلى حـ/ حقوق الإختراع (أو مجمع استنفاد حق إختراع)

(إثبات إستهلاك حق الإختراع).

وتتاشبه طريقة حساب الاستنفاد على أساس الوحدات المنتجة مع حساب إهلاك الأصول الثابتة بهذه الطريقة.

ورغم أن العمر الإنتاجي لحق الاختراع لا يجب أن يمتد لأكثر من عمره القانوني، فإن إجراء تعديلات أو إضافات بسيطة قد تؤدي لظهور حق إختراع جديد. وقد ينتج عن ذلك مد عمر حق الاختراع القديم، وفي كل الأحوال فإنه يُسمح بإضافة التكاليف غير المستنفدة للحق القديم إلى تكلفة الحق الجديد إذا كان الحق الجديد يقدم نفس المنافع تقريبا. ولكن إذا أصبح الحق ليس له قيمة بسبب هبوط الطلب على المنتج الذي يقدمه، فإنه يجب تخفيض الأصل فوراً وتحميله على المصروفات.

حقوق الطبع والنشر COPYRIGHTS

وهي الحقوق التي يكتسبها المؤلفون، الرسامون، الموسيقيون والنحاتون وغيرهم من الفنانين على إبتكاراتهم وتعبيراتهم. وفي الولايات المتحدة يُمنح حق الطبع والنشر لمبدع العمل طوال حياته علاوة على ٥٠ عاماً بعد وفاته، حيث يُعطى هذا لمالك العمل أو مستأجره حق إعادة إنتاج العمل وبيعه في أية صورة. ولا تُجدد حقوق الطبع بعد هذه المدة، وكما هو الحال في حقوق الإختراع فإنه يمكن نقل حقوق الطبع أو بيعها لأفراد آخرين ويمكن رسملة تكاليف إقتناء حقوق الطبع والدفاع عنها ولكن تكاليف البحث والتطوير المتعلقة بها يجب إستنفادها عند تحملها.

وبصفة عامة، فإن العمر الانتاجي لحقوق الطبع يكون أقل من عمرها القانوني (حياة المبدع مضافاً إليها ٥٠ عاماً). ويجب تخصيص تكاليف حق الطبع على السنوات التي يُتوقع الحصول على منافعه خلالها بشرط ألا تتجاوز ٤٠ عاماً. وتؤدي صعوبة تحديد عدد سنوات الحصول على المنافع المستقبلة من حق الطبع لتشجيع الشركات على

تخفيض هذه التكاليف على مدى فترة زمنية أقصر نسبياً.

العلامات والأسماء التجارية **Trademarks and Trade Names**

تتمثل العلامة أو الإسم التجاري في كلمة أو عبارة أو رمز يميز منشأة او منتج معين ويستمر حق إستخدام الاسم أو العلامة التجارية ـ سواء كانت مسجلة أم لا ـ طالما إستمر المستخدم الأصلي لها في إستخدامها. حيث يمكن تجديد ملكية الاسم أو العلامة لعدد غير محدود من المرات، وبالتالي فإن الشركة التي تستخدم إسم أو علامة معينة يمكن أن تعتبرها ذات عمر غير محدود. والعلامات التجارية الشهيرة تخلق تصور ذهني مباشر لمنتج معين أو من ثم فإنها تُعظم من فرص التسويق.

كما أن أسماء الشركات نفسها تعني خصائص معينة للجودة تبذل الشركات جهداً شاقاً وتنفق الكثير من أجل تثبيتها. وتتمثل التكاليف التي يمكن رسملتها للعلامات والأسماء التجارية في سعر الشراء إذا كانت مشتراة، أما إذا كونتها الشركة بنفسها فإن التكاليف المرسملة تتضمن الأتعاب القضائية وأتعاب التسجيل. وتكاليف التصميم والأتعاب الإستشارية وتكاليف الدعاوي القضائية الناجحة والنفقات الأخرى التي ترتبط مباشرة بضمان هذه الحقوق (بإستبعاد تكاليف البحث والتطوير). وعندما تكون التكلفة الكلية للعلامة أو الاسم التجاري غير جوهرية، فإنه يمكن إستنفادها بدلاً من رسملتها.

ورغم أن عمر العلامة أو الاسم التجاري أو اسم الشركة قد يكون غير محدود، فإنه بسبب عدم التأكد الذي يكتنف تقدير العمر الانتاجي لها، فإن تكلفة العلامات والأسماء التجارية تستنفد عادة على مدى فترة زمنية أقصر.

الاستئجارات طويلة الأجل **Leaseholds**

يمثل الاستئجار عقد قائم بين مؤجر Lessor ومستأجر Leassee يمنح للمستأجر حق إستخدام أصل معين مملوك للمؤجر لفترة زمنية معينة مقابل مدفوعات نقدية متفق عليها وتتم عادة بصفة دورية. وتنص أغلب عقود الإستئجار على منح المستأجر حق إستخدام الأصل لفترات محددة. وفي مثل هذه الحالة فإن قيمة الايجار تدرج كمصروف في سجلات المستأجر. ومع ذلك، فإن هناك مشاكل محاسبية خاصة تتضح في الحالات التالية :ـ

مدفوعات الإيجار المقدمة : **Lease Prepayments**

عند سداد مدفوعات إيجار فترة معينة مقدماً أو عند سداد مبلغ مجمل مقدماً علاوة

على مدفوعات الإيجار الدورية، فإنه من الضروري توزيع هذا الإيجار المقدم على الفترات المناسبة. فالمستأجر بسداده هذا المبلغ المتفق عليه يكون قد إشترى حق كامل في إستخدام الأصل لفترة زمنية ممتدة. ويجب التقرير عن هذه المدفوعات المقدمة كمصروفات مقدمة في أصول الميزانية وليس كأصول غير ملموسة.

الاستئجارات الرأسمالية : Capital Leases

في بعض الحالات تؤدي إتفاقات الاستئجار إلى نقل كل المنافع والمخاطر المتعلقة بملكية الأصل تقريباً بصورة تجعل الأثر الاقتصادي للعملية على الأطراف المشتركة فيها مماثلاً لأثر الشراء بالتقسيط. ونتيجة لذلك فإن قيمة الأصل المعترف به عند رسملة الاستئجار يتم تصنيفها كأصل ملموس وليس كأصل غير ملموس. ويُعرف هذا النوع من الإستئجار بالإستئجار الرأسمالي. وطبقاً لمعيار FASB رقم ١٣ فإن المستأجر يجب أن يُسجل الإستئجار الرأسمالي كأصل كما يجب أن يُسجل إلتزام مساوي للقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المطلوبة على مدى فترة الإستئجار بإستبعاد هذا الجزء من المدفوعات الذي يمثل تكاليف عقود تنفيذية مثل التأمين والصيانة والضرائب والتي يلتزم المؤجر بسدادها. وعلاوة على ذلك، فإنه في حالة الاستئجار الرأسمالي يمكن للمستأجر ان يحتسب إهلاك للأصل المرسمل بطريقة تتفق مع سياسة الإهلاك العادية التي يستخدمها للأصول المملوكة له.

وقد قرر FASB أنه إذا كان المستأجر طرفاً في عقد إستئجار يستوفي واحد أو أكثر من معايير الحكم التالية، فيجب عليه أن يُصنف العملية كإستئجار رأسمالي ويقوم بإثبات أصل وإلتزام بمقدار مساوي للقيمة الحالية كمدفوعات الإيجار المستقبلية وهذه المعايير هي :-

١ ـ أن يؤدي الإستئجار لنقل ملكية الأصل للمستأجر.

٢ ـ أن يتضمن عقد الاستئجار حق إختيار Option للمستأجر في الشراء بسعر يُتفق عليه.

٣ ـ أن تكون مدة الإستئجار (بما فيها حقوق الإختيار في التجديد) مساوية لنسبة ٧٥٪ أو أكثر من العمر الإقتصادي للأصل المستأجر.

٤ ـ أن تساوي القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار (باستبعاد تكاليف العقود التنفيذية السابقة) أو تزيد عن ٩٠٪ من القيمة العادلة للأصل المستأجر.

ويجب الإفصاح عن البنود الهامة لعقود الإستئجار في القوائم المالية أو في الملاحظات

الواردة عليها حتى يدرك القارىء الأثر المالي للإرتباطات الخاصة بالإستئجار وسوف يُخصص الفصل الثاني والعشرون للمحاسبة عن الإستئجارات.

إدخال تحسينات على الأصل المستأجر Leasehold Improvements

تنص أغلب الإستئجارات طويلة الأجل على أن أية تحسينات تُجرى على الأصل المستأجر تؤول إلى المؤجر في نهاية عمر الإستئجار، فإذا قام المستأجر بإنشاء مباني جديدة على أرض مستأجرة أو أعاد إنشاء أو ترميم المباني الموجودة عليها، فإنه يكون له الحق في إستخدام هذه الإنشاءات على مدى عمر الاستئجار ولكنها تصبح مملوكة للمؤجر عند إنتهاء عقد الإستئجار.

ويجب على المستأجر أن يُحمل تكلفة هذه التحسينات على حساب تحسينات أصول مستأجرة على أن تُهلك هذه التكلفة كمصروف تشغيلي على مدى باقي عمر الإستئجار أو العمر الإنتاجي لهذه التحسينات أيهما أقصر. فإذا تم إنشاء مبنى عمره الإنتاجي ٢٥ سنة على أرض مستأجرة لمدة ٣٥ سنة، فإن تكلفة هذا المبنى يجب إهلاكها على مدى ٢٥ سنة. ولكن إذا كان العمر المقدر للمبنى ٥٠سنة، فيجب إهلاكه على مدى ٣٥ سنة وهي عمر الإستئجار.

وإذا تضمن عقد الإستئجار حق الإختيار في التجديد لعدة سنوات إضافية، وكان إحتمال التجديد غير مؤكد بدرجة تبرر توزيع التكلفة على مدى الفترة الزمنية الأطول، فإنه يتم توزيع تكلفة التحسينات على مدى فترة الإستئجار الأصلية (بإفتراض أن عمر الإستئجار أقصر من العمر الإنتاجي لهذه التحسينات). وتظهر تحسينات الأصول المستأجرة ضمن جزء الأصول الثابتة الملموسة بالميزانية رغم أن بعض المحاسبين يدرجونها كأصول غير ملموسة، حيث يبررون ذلك بأن هذه التحسينات تؤول للمؤجر في نهاية عقد الإستئجار، ومن ثم فإنها تمثل حق أكثر منها أصل ملموس.

مصروفات التأسيس أو التكاليف التنظيمية Organization Costs

وهي التكاليف التي تتحملها المنشأة عند التكوين مثل أتعاب أمناء الإكتتاب الذين يتولون عملية إصدار الأسهم، الأتعاب القانونية، الرسوم الحكومية المتنوعة وبعض نفقات الترويج. حيث تُضاف هذه البنود عادة لحساب مصروفات التأسيس ويمكن إظهاره كأصل في الميزانية حيث أنها نفقات ستفيد المنشأة على مدى عمرها. وتستنفد هذه المصروفات على مدى فترة زمنية إجتهادية (لا تتجاوز ٤٠ سنة) طالما أن عمر المنشأة لا يمكن تحديده. ومع ذلك، فإن فترة استنفادها تكون عادة قصيرة (من ٥ إلى ١٠

سنوات) بسبب إفتراض أن السنوات الأولى من عمر المنشأة هي التي تستفيد أكثر من مصروفات التأسيس وأن هذه المصروفات تفقد الغرض منها بمجرد إتمام تكوين المنشأة. وعلاوة على ذلك فلأن التشريعات الضريبية في بعض الدول تطالب بإستهلاك مصروفات التأسيس على فترة لا تقل عن ٥ سنوات، فإن البعض يرى أنه من الملائم إستخدام نفس الفترة للأغراض المحاسبية.

وفي بعض الأحيان يصعب وضع خطوط فاصلة محددة بين مصروفات التأسيس ومصروفات التشغيل العادية والخسائر. حيث يعلن بعض المحاسبين أن الخسائر التشغيلية التي تتحملها المنشأة عند بداية النشاط يجب رسملتها حيث أنها خسائر لا يمكن تجنبها كما أنها تكلفة لبداية النشاط. ومع ذلك، فإن هذا المدخل يبدو غير دقيق لأن الخسائر ليست لها منافع محتملة في المستقبل ولا يمكن إعتبارها أصل.

ومما لا يعزز الرأي في عدم رسملة خسائر التشغيل خلال سنوات النشاط الأولى معيار FASB رقم ٧ الذي تناول ممارسات المحاسبة والتقرير المالي للمنشآت التي مازالت في طور النمو والتكوين. حيث أعلن FASB أن الممارسات المحاسبية ومعايير التقرير المالي في المنشآت التي مازالت في طور التكوين يجب ألا تختلف عن تلك الممارسات والمعايير المطبقة في المنشآت الأخرى. حيث أن «نفس المبادىء المحاسبية المتعارف عليها التي تنطبق على منشآت الأعمال القائمة هي التي يجب أن تحكم عملية الاعتراف بالإيراد في المنشآت التي مازالت في مرحلة التكوين وهي التي تحدد ما إذا كانت التكاليف التي تتحملها المنشأة في طور التكوين يجب إستنفادها أو رسملتها وتأجيلها».

الإمتيازات والتراخيص Franchises and Licenses

الإمتياز هو إتفاق تعاقدي على أساسه يقدم مانح الإمتياز Franchisor إلى المنتفع به Franchisee حق بيع منتجات أو خدمات معينة أو إستخدام علامات أو أسماء تجارية معينة أو أداء وظائف معينة في نطاق منطقة جغرافية معينة عادة.

حيث أن مانح الإمتياز - وقد قام بعمل إبتكار أو منتج فريد - يحمي إبتكاره أو منتجه عن طريق إمتلاك حق إختراع أو حق طبع ونشر أو علامة أو إسم تجاري. ويقوم المنتفع بإقتناء هذا الحق لإستغلال هذه الفكرة أو المنتج عن طريق إبرام عقد إمتياز.

وهناك نوع آخر من الإمتيازات التي تُبرم بين جهة حكومية ومنشأة أعمال تستغل مرفق عام. ففي هذه الحالة يُسمح لمنشأة خاصة بإستخدام مرفق عام في أداء خدماتها. ويُطلق على هذه الحقوق التي تحصل عليه الشركات بالاتفاق مع الجهات

الحكومية إسم التراخيص Licenses

وقد تكون الإمتيازات والتراخيص لفترة زمنية محدودة أو لفترة زمنية غير محدودة أو مدى الحياة . ولا تُسجل المنشأة المنتفعة بالإمتياز أو الترخيص أي أصل غير ملموس بدفاترها إلا إذا كانت هناك تكاليف يمكن تحديدها لإقتناء هذا الحق . كما أن تكلفة الإمتياز أو الترخيص الذي له عمر محدد يجب استنفادها كمصروفات تشغيل على مدى عمر هذا الامتياز في حين أن الامتياز الذي ليس له عمر محدد يجب تسجيله بالتكلفة واستنفاده على مدى فترة مناسبة لا تتجاوز ٤٠ سنة .

وإذا ثبت أن هذا الإمتياز قد أصبح عديم القيمة ، فإنه يجب تخفيضه فوراً كخسائر . كما يجب إدراج المدفوعات السنوية لعقود الإمتياز ضمن مصروفات التشغيل في فترة تحملها ، حيث أنها لا تمثل أصل للمنشأة طالما أنها لا تتعلق بحقوق إستخدام هذا المرفق العام في المستقبل .

الحقـوق المقتـرنة بالملكيـة Property Rights

تتمثل أغلب الأصول غير الملموسة التي سبقت مناقشتها في حقوق Rights ـ سواء كانت حقوق إستخدام أو إنتاج أو بيع أو تشغيل شيء ما . ومن الحقوق الأخرى التي تتزايد أهميتها (ومن ثم قيمتها) مع الوقت المياه ، المعادن ، الشمس ، الرياح (الحق القانوني في الانسياب الحر للضوء والهواء عبر ممتلكات فرد معين) وغيرها من أنواع الحقوق المقترنة بالملكية الخاصة . ورغم أن هذه الحقوق لها قيمة في ذاتها ، إلا أنها تقترن عادة بملكية أصل معين . وعلى ذلك ، فإنه إذا لم يمكن فصل قيمة هذه الحقوق عن قيمة الأصل نفسه تتم المحاسبة عنها كجزء من التكلفة المرسملة للأرض .

ولكن إذا أمكن فصل هذا الحق عن الأصل ـ كما هو الحال في الحقوق المتعلقة بالمعادن ـ فإنه يمكن رسملة تكلفتها بصورة مستقلة عن الأصل . فإذا ما إكتُشفت معادن بعد ذلك فإنه يجب إعادة تصنيف تكلفة هذه الحقوق ورسملتها كجزء من تكلفة المعادن المكتشفة وتخفيضها مع إحتساب معدل النفاد لمخزون المعادن المكتشفة .

شهـرة المحـل GOODWILL

تُعد الشهرة بدون شك أحد أعقد الأصول التي تُعرض في القوائم المالية وأكثرها إثارة للجدل . حيث تُعد الشهرة أصلاً فريداً لأنها على عكس حساب المدينين والمخزون وحقوق الإختراع التي يمكن بيعها أو تحويلها منفردة وتخص منشأة محددة بذاتها . على

سبيل المثال، فإن قائمة العملاء المنتظمين للشركة والسمعة المستقرة لها تمثل أصول غير مثبتة بالدفاتر وتُعطى للشركة تقويم أعلى بكثير من مجموع القيم السوقية العادلة لأصولها المنفردة كل على حدة. حيث تتركب الشهرة من العديد من العوامل والظروف الإيجابية التي يمكن أن تساهم في قيمة المنشأة ومقدرتها الكسبية مثل:

١ - وجود فريق إداري عالي الكفاءة
٢ - إمتلاك منظمة للمبيعات
٣ - ضعف إدارة أحد المنافسين
٤ - الاعلان الفعال
٥ - إمتلاك عملية أو معادلة سرية
٦ - علاقات جيدة بالعمال
٧ - جدارة إئتمانية جيدة
٨ - برنامج تدريبي راقي
٩ - مركز مرموق في المجتمع
١٠ - إكتشاف إبتكار أو مورد معين
١١ - ظروف ضريبية مواتية
١٢ - تنظيم حكومي مفيد للشركة
١٣ - علاقة مفيدة بشركة أخرى
١٤ - موقع إستراتيجي
١٥ - تطورات غير جيدة في عمليات أحد المنافسين

ولا تُسجل الشهرة إلا عند شراء منشأة كاملة لأن الشهرة تمثل تقويم للإستمرار "going concern" ولا يمكن فصلها عن المنشأة ككل. أما الشهرة الناتجة داخلياً فإنه لا يجب رسملتها في الحسابات لأن قياس مكونات الشهرة السابقة هو أمر معقد جداً، كما أن محاولة ربط أية تكاليف بأية منافع مستقبلة في هذه الحالة أمر شديد الصعوبة. فالمنافع المستقبلية للشهرة قد لا تكون لها أية علاقة بالتكاليف التي تتحملها الشركة في هذه الشهرة. ومما يزيد من صعوبة الأمر أن الشهرة قد توجد أحياناً مع عدم تحمل أية تكاليف في تكوينها. وعلاوة على ذلك، فبسبب عدم حدوث أية صفقات موضوعية مع أطراف خارجية، فإن تقويم الشهرة في هذه الحالة سيتضمن قدر كبير من الإجتهاد الشخصي (وربما التضليل).

إثبات شهرة المحل Recording Goodwill

لكي تُثبت شهرة المحل يجب مقارنة القيمة السوقية العادلة لصافي الأصول الملموسة وغير الملموسة التي يمكن تعيينها مع سعر شراء المنشأة المقتناة، حيث يُمثل الفرق بينهما حساب شهرة المحل. فشهرة المحل هي حق متبقي Residual، حيث أنها الزيادة في التكلفة عن القيمة العادلة لصافي الأصول المقتناة.

ولتوضيح ذلك، فقد قررت شركة Malti شراء شركة Tractor التي تحظى بسمعة جيدة وتريد الإندماج مع شركة أخرى. وكانت ميزانية شركة Tractor كمايلي:-

الأصول		الخصوم	
٢٥٠٠٠	نقدية	٥٥٠٠٠	إلتزامات متداولة
٣٥٠٠٠	حسابات قبض	١٠٠٠٠٠	رأس مال الأسهم
٤٢٠٠٠	المخزون	١٠٠٠٠٠	أرباح محتجزة
١٥٣٠٠٠	صافي الأصول الثابتة		
٢٥٥٠٠٠	جملة الأصول	٢٥٥٠٠٠	جملة الخصوم

وبعد التفاوض قررت شركة Tractor قبول عرض شركة Malti وقدره ٤٠٠٠٠٠ج فما هي قيمة الشهرة إن وجدت؟

إن إجابة هذا السؤال ليست واضحة، حيث أن ميزانية شركة Tractor المعدة على أساس التكلفة التاريخية لا تُفصح عن القيم السوقية العادلة. وبفرض أنه أثناء المفاوضات قامت شركة Malti بفحص أصول شركة Tractor لتحديد القيم السوقية العادلة لها. والتي تحددت كما يلي

النقدية	٢٥٠٠٠
حسابات القبض	٣٥٠٠٠
المخزون	١٢٢٠٠٠
أصول ثابتة	٢٠٥٠٠٠
حقوق إختراع	١٨٠٠٠
الإلتزامات	(٥٥٠٠٠)
القيمة السوقية العادلة لصافي الأصول	٣٥٠٠٠٠

حيث يُلاحظ أن أغلب الفروق بين القيم السوقية العادلة والتكاليف التاريخية تتركز في المخزون (وخاصة عند إتباع طريقة Lifo) والأصول الثابتة.

وطالما أن القيمة السوقية العادلة لصافي أصول شركة Tractor تبلغ ٣٥٠٠٠٠ج فلماذا تدفع شركة Malti ٤٠٠٠٠٠ج؟. لقد أشارت إدارة شركة Tractor بدون شك إلى السمعة الجيدة، الجدارة الائتمانية، الفريق الإداري الكفء، والعمالة الماهرة وغيرها من العوامل التي تجعل قيمة الشركة تزيد عن ٣٥٠٠٠٠ج. كما أن شركة Malti تسدد مقابل للمقدرة الكسبية المستقبلة هذه العوامل تماماً كما تسدد مقابل هيكل الأصول في تاريخ الإقتناء. وبذلك فإن الفرق بين سعر الشراء وقدره ٤٠٠٠٠٠ج والقيمة السوقية

العادلة وقدرها ٣٥٠٠٠٠ج يمثل شهرة محل. حيث يُنظر للشهرة على أنها قيمة أو مجموعة من القيم غير المحددة (أصول غير ملموسة) التي تُقاس تكلفتها بالفرق بين تكلفة مجموعة الأصول أو المنشأة المقتناة ومجموع التكاليف الخاصة بالأصول الملموسة والأصول غير الملموسة التي يمكن تعيينها كل على حدة مطروحاً منها قيمة الإلتزامات. ويُعرف هذا الإجراء في التقويم بمدخل التقويم الشامل Master ، حيث أنه يفترض أن الشهرة يجب أن تغطي كل القيم التي لا يمكن تعيينها بصورة خاصة لأي أصل ملموس أو غير ملموس، ويوضح الشكل التالي هذا المدخل ويكون القيد الخاص بتسجيل صفقة الشراء هذه كما يلي :-

٢٥٠٠٠		من حـ/ النقدية
٣٥٠٠٠		من حـ/ حسابات القبض
١٢٢٠٠٠		من حـ/ المخزون
٢٠٥٠٠٠		من حـ/ الأصول الثابتة
١٨٠٠٠		من حـ/ حقوق الإختراع
٥٠٠٠٠		من حـ/شهرة المحل
	٥٥٠٠٠	الى حـ/ الالتزامات
	٤٠٠٠٠٠	الى حـ/ النقديـــة

تحديد الشهرة ـ مدخل التقويم الشامل

تعيين سعر الشراء وقدره ٤٠٠٠٠٠ج	النقدية	٢٥٠٠٠
	حساب القبض	٣٥٠٠٠
	المخزون	١٢٢٠٠٠
	صافي الأصول الثابتة	٢٠٥٠٠٠
	حقوق الإختراع	١٨٠٠٠
	الإلتزامـــات	(٥٥٠٠٠)
	القيمة السوقية العادلة لصافي الأصول التي يمكن تعيينها	٣٥٠٠٠٠
	سعر الشراء	٤٠٠٠٠٠
	القيمة المعينة لشهرة المحل	٥٠٠٠٠

تقويم شهرة المحل : VALUING GOODWILL

إن تحديد سعر شراء منشأة والشهرة الناتجة عنها عملية صعبة وغير دقيقة . فكما أشرنا فيما سبق ، فإنه يمكن عادة تحديد القيمة العادلة للأصول ، ولكن كيف يمكن للمشتري تقييم العوامل غير الملموسة مثل الإدارة الجيدة ، الجدارة الائتمانية وغيرها؟

من الطرق المستخدمة في تقويم الشهرة ما يُعرف بمدخل الأرباح غير العادية excess ernings فباستخدام هذا المدخل يتم حساب المقدرة الكسبية الكلية التي تحصل عليها الشركة ثم حساب «الأرباح العادية» عن طريق تحديد المعدل العادي للعائد على الأصول في هذه الصناعة . ويُعرف الفرق بين الأرباح التي تحققها الشركة والأرباح العادية في الصناعة بالمقدرة الكسبية غير العادية . وتُشير هذه المقدرة الكسبية غير العادية إلى أن هناك قيم لا يمكن تحديدها (أصول غير ملموسة) تسبب هذه الزيادة في المقدرة الكسبية . وتتمثل شهرة المحل في هذه الحالة في القيمة الحالية لهذه الأرباح غير العادية المستقبلة .

ويبدو هذا المدخل كطريقة منطقية ومنتظمة لتحديد قيمة الشهرة . ومع ذلك ، فإن كل عامل مطلوب لحساب قيمة الشهرة في ظل هذا المدخل يُثير التساؤل . وبصفة عامة ، فإن المشاكل تتعلق بتحديد إجابات للأسئلة التالية :ـ

١ ـ ماهو معدل العائد العادي؟
٢ ـ كيف يمكن تحديد الأرباح في المستقبل؟
٣ ـ ماهو معدل الخصم الذي يُستخدم في إيجاد القيمة الحالية للأرباح غير العادية؟
٤ ـ ماهي الفترة التي يتم خصم الأرباح غير العادية خلالها؟

معدل العائد العادي :

يتطلب تحديد معدل العائد العادي للأصول الملموسة والأصول غير الملموسة إجراء تحليل للشركات المماثلة ؛ حيث يمكن تحديد متوسط المعدل في الصناعة بفحص التقارير والبيانات السنوية للشركات العاملة فيها . وبفرض أنه تقرر أن معدل العائد العادي لمنشأة مثل منشأة Tractor السابقة يبلغ ١٥٪ في هذه الحالة يتم حساب الأرباح العادية كما يلي :ـ

القيمة السوقية العادلة لصافي أصول شركة Tractor	٣٥٠٠٠٠
معدل العائد العادي	١٥٪
الأرباح العادية	٥٢٥٠٠

تحديد الأرباح المستقبلية :

إن نقطة البدء في هذا النوع من التحليل هي عادة الأرباح السابقة للمنشأة. فرغم أن المطلوب هو تقديرات للأرباح المستقبلة، فإن الماضي يقدم دائماً معلومات مفيدة عن الأرباح المحتملة للمنشأة في المستقبل. كما أن الأرباح الماضية ـ عن فترة من ٣ إلى ٦ سنوات ـ مفيدة أيضا لأن تقديرات المستقبل عادة ما تتسم بالتفاؤل المفرط، وتؤدي الحقائق الجلية عن الفترات الماضية لإضفاء نوع من العقلانية على المفاوضات.

وقد كانت الأرباح الصافية لشركة Tractor خلال السنوات الخمس الماضية كما يلي :-

السنة	صافي الربح
١٩٨٨	٦٠٠٠٠
١٩٨٩	٥٥٠٠٠
١٩٩٠	١١٠٠٠٠ (أ)
١٩٩١	٧٠٠٠٠
١٩٩٢	٨٠٠٠٠
	٣٧٥٠٠٠٠

$$\text{متوسط الأرباح} = \frac{٣٧٥٠٠٠}{٥} = ٧٥٠٠٠ \text{ج}$$

(أ) تتضمن مكسب غير عادي قدره ٢٥٠٠٠ج

حيث يبلغ متوسط الأرباح ٧٥٠٠٠ج وذلك بمعدل عائد يبلغ ٢١,٤٪ تقريبا وذلك بالنسبة للقيمة الجارية للأصول بإستبعاد الشهرة (٧٥٠٠٠ج ÷ ٣٥٠٠٠٠ج). ولكن هناك تساؤل تلزم الإجابة عنه وهو ما إذا كان متوسط الربح وقدره ٧٥٠٠٠ج يُعتبر ممثلاً للأرباح المستقبلة لهذه المنشأة أم لا.

يتطلب الأمر عادة تعديل الأرباح الماضية للشركة المقتناة لأن الشركة المشترية تميل غالباً لتقويم الأرباح المتوسطة في ضوء إجراءاتها المحاسبية الخاصة. فبفرض أنه عند

تحديد المقدرة الكسبية تقوم شركة Malti بقياس الأرباح على أساس طريقة Fifo في تقويم المخزون وليس على أساس طريقة Lifo التي تستخدمها شركة Tractor ، وأن إستخدام الأخيرة لطريقة Lifo قد خفض صافي دخلها بمعدل ٢٠٠٠ج سنوياً. وعلاوة على ذلك، تستخدم شركة Tractor الإهلاك المعجل في حين تستخدم شركة Malti القسط الثابت، ونتج عن ذلك إنخفاض في دخل شركة Tractor قدره ٣٠٠٠ج.

كما يجب أخذ الأصول المكتشفة عند الفحص والتي يمكن أن تؤثر على تدفق الأرباح في المستقبل في الإعتبار. فتكلفة حقوق الإختراع التي لم تكن مسجلة قبل ذلك في المثال السابق يجب أن تستهلك بمعدل ١٠٠٠ج للفترة مثلا. وأخيراً فلأن مانحاول تحديده هو تقدير للأرباح المستقبلة، فإن هناك بعض البنود (مثل المكاسب غير العادية وقدرها ٢٥٠٠٠) لا يجب أخذها في الإعتبار. وبعد مراعاة ذلك يمكن إجراء التحليل كمايلي :-

متوسط صافي الأرباح لشركة Tractor		٧٥٠٠٠
يضاف :		
تعديل التحويل من طريقة Lifo إلى طريقة Fifo	٢٠٠٠	
تعديل التغير من الإهلاك المعجل للقسط الثابت	٣٠٠٠	٥٠٠٠
		٨٠٠٠٠
يخصم :		
المكاسب غير العادية (٢٥٠٠٠ ÷ ٥)	٥٠٠٠	
إستهلاك حق الإختراع على أساس القسط الثابت	١٠٠٠	٦٠٠٠
المتوسط المعدل لصافي ربح شركة Tractor		٧٤٠٠٠

وبالتالي فإن الأرباح غير العادية سوف تبلغ ٢١٥٠٠ [٧٤٠٠٠ - ٥٢٥٠٠].

إستخدام المعدل المناسب لخصم الأرباح غير العادية :

يُعتبر تحديد معدل الخصم تقدير إجتهادي إلى حد كبير وكلما إنخفض معدل الخصم كلما إرتفعت قيمة الشهرة والعكس صحيح. ولتوضيح ذلك، بفرض أن الأرباح غير العادية تبلغ ٢١٥٠٠ج وأن هذه الأرباح سوف تستمر إلى مالا نهاية. فإذا تمت رسملة هذه الأرباح بمعدل ٢٥٪ ستكون النتائج كمايلي :-

$$\frac{\text{الأرباح غير العادية}}{\text{معدل الرسملة}} = \frac{٢١٥٠٠}{,٢٥} = ٨٦٠٠٠\text{ج.}$$

وإذا تمت رسملة الأرباح غير العادية بمعدل أقل، وليكن ١٥٪، فسوف تنتج قيمة أكبر للشهرة كما يلي :-

$$\frac{٢١٥٠٠}{,١٥} = ١٤٣٣٣٣$$

ولأن إستمرار الأرباح غير العادية أمر غير مؤكد، يُستخدم عادة معدل متحفظ (أعلى من المعدل العادي). ومن العوامل التي تدخل في تحديد هذا المعدل درجة إستقرار الأرباح الماضية، طبيعة المضاربة التي يتميز بها النشاط، والأحوال الإقتصادية العامة.

فترة خصم الأرباح غير العادية :

تعتبر مشكلة تحديد الفترة التي ستوجد الأرباح غير العادية خلالها أصعب مشكلة مقترنة بحساب قيمة الشهرة. فإذا إفترض أن الأرباح غير العادية سوف تستمر إلى مالا نهاية ، فإن الشهرة عندئذ سوف تبلغ ١٤٣٣٣٣ كما سبق حسابها بإفتراض معدل خصم ١٥٪.

ومن الطرق الأخرى لحساب الشهرة التي تعطي نفس الإجابة - بإستخدام معدل عائد عادي بنسبة ١٥٪ - القيام بخصم جملة الأرباح المتوسطة للشركة وطرح القيمة السوقية العادلة للأصول كما يلي :-

الأرباح المتوسطة مرسملة بمعدل ١٥٪ [٧٤٠٠٠÷١٥٪]	٤٩٣٣٣٣
ناقص القيمة السوقية العادلة لصافي الأصول	٣٥٠٠٠٠
القيمة الحالية للأرباح المقدرة (شهرة المحل)	١٤٣٣٣٣

وبالرغم من هذا، فإن الأرباح غير العادية يُفترض بقاؤها عادة لفترة زمنية محدودة - ١٠ سنوات مثلا - وعندئذ فإنه من الضروري خصم هذه الأرباح على مدى تلك الفترة فقط. فبفرض أن شركة Multi تعتقد أن الأرباح غير العادية بشركة Tractor سوف تبقى لمدة ١٠ سنوات فقط. وبسبب عدم التأكد المحيط بهذه المقدرة الكسبية فإنها تستخدم معدل عائد قدره ٢٥٪. وبذلك فإن القيمة الحالية لدفعة قدرها ٢١٥٠٠ [٧٤٠٠٠ - ٥٢٥٠٠] مخصومة بمعدل ٢٥٪. ولمدة ١٠ سنوات تبلغ ٧٩٧٦٥,٧٥ج، وهو المقدار

الذي يمكن لشركة Malti أن تسدده بالزيادة عن القيمة السوقية العادلة لصافي أصول شركة Tractor

طرق أخرى لتقويم الشهرة :

لا يفضل بعض المحاسبين إستخدام عملية الخصم ولكن يتم الاكتفاء بمجرد ضرب الأرباح غير العادية في عدد السنوات التي يُعتقد إستمرار هذه الأرباح خلالها. ويُستخدم هذا المدخل ـ الذي يُطلق عليه عادة طريقة عدد السنوات ـ في توفير مقياس تقريبي لشهرة المحل. ولا يتسم هذا المدخل سوى بخاصية البساطة، ولكن من الأدق أن نعترف بمعامل الخصم.

ومن الطرق الأبسط تلك التي تعتمد على مضاعفات الأرباح السنوية المتوسطة للشركات الأخرى في نفس الصناعة. فإذا كانت شركة طيران Skymrad قد إقتُنيت في الفترة الأخيرة مقابل خمسة أضعاف متوسط أرباحها السنوية وقدرها ٥٠ مليون ج، أي مقابل ٢٥٠ مليون ج. فإن شركة طيران marld wide ـ وهي منافس مماثل للشركة الأولى ـ التي يبلغ متوسط أرباحها السنوية ٨٠ مليون ج سوف تساوي ٤٠٠ مليون ج.

ومن الطرق الأخرى المستخدمة ـ والتي تماثل طريقة خصم الأرباح غير العادية ـ طريقة التدفقات النقدية الحرة المخصومة: والتي تتضمن تقدير التدفقات النقدية الحرة للشركة المقتناة على مدى فترة طويلة تتراوح بين ١٠، ٢٠ سنة. وتقوم هذه الطريقة في البداية بإسقاط مجموعة عوامل مالية هامة على المستقبل بما فيها الانتاج، والأسعار، المصروفات غير النقدية (مثل الاهلاك والاستهلاك)، الضرائب، والنفقات الرأسمالية مع تعديلها كلها بأثر التضخم. والهدف من ذلك هو تحديد مقدار النقدية التي ستتجمع على مدار فترة زمنية معينة. وعندئذ تُحسب القيمة الحالية للتدفقات النقدية الحرة، ويمثل هذا المقدار السعر الذي يُسدد للمنشأة.

على سبيل المثال، إذا كان من المتوقع أن تُدر شركة Magra ١ مليون ج سنوياً ولمدة ٢٠ سنة، ويهدف المشتري لتحقيق معدل عائد قدره ١٥٪ فإن المشتري سوف يرغب في سداد مبلغ ٦,٢٦ مليون ج لإقتناء شركة Magra (وهو القيمة الحالية لمبلغ ١ مليون ج على مدى ٢٠ سنة وبمعدل ١٥٪ والتي تبلغ ٦٢٥٩٣٣٠).

وفي الممارسة العملية يستخدم المشترون المحتملون مجموعة من طرق التقويم وذلك ليتاح لهم «منحنى تقويم» ومدى للأسعار. ويُعد تقويم شهرة المحل في أفضل الحالات عملية غير مؤكدة بصورة كبيرة فالقيمة المقدرة للشهرة تعتمد على عدد من العوامل التي

يصعب تحديد كل منها وتخضع لعمليات المساومة والتفاوض.

استنفاد شهرة المحل Amortization of Goodwill

بمجرد الإعتراف بشهرة المحل في السجلات فإن السؤال التالي هو كيف يجب إستنفادها وللإجابة على هذا السؤال هناك ثلاثة مداخل أساسية لذلك هي :

(١) إقفال الشهرة مباشرة في حقوق المساهمين :- حيث يرى البعض أن الشهرة تختلف عن أنواع الأصول الأخرى وتتطلب معالجة خاصة. فعلى عكس الأصول الأخرى فإنه لا يمكن فصلها عن المنشأة ككل ومن ثم فإنها ليست أصلاً بنفس المعنى الذي تمثله النقدية، حسابات القبض والأصول الثابتة. بمعنى آخر، فإن الشهرة لا يمكن أن تُباع بدون بيع المنشأة. وعلاة على ذلك، فإنه يجب وجود توافق في المعالجة المحاسبية للشهرة المشتراة وتلك المتكونة داخلياً. فالشهرة المتكونة داخلياً يتم إستنفادها فوراً ولا تبدو ضمن الأصول، ومن ثم يجب تطبيق نفس المعالجة على الشهرة المشتراة. حيث أن استنفاد الشهرة المشتراة يؤدي إلى إزدواج في الحساب لأن صافي الدخل ينخفض باستنفاد الشهرة المشتراة وكذلك ينخفض بالنفقات الداخلية التي تجريها الشركة للحفاظ على وتعظيم قيمة الأصول . وربما يكون أفضل مبرر لإقفال الشهرة مباشرة في حقوق المساهمين أن تحديد الفترات التي يُتوقع فيها الحصول على المنافع المستقبلة للشهرة صعب جداً بدرجة تبرر إقفالها في حقوق المساهمين.

(٢) الإحتفاظ بالشهرة إلى أن يحدث تخفيض في القيمة :- حيث يعتقد الكثير من المحاسبين أن الشهرة يمكن أن يكون لها عمر غير محدود ويجب الإحتفاظ بها كأصل إلى أن يحدث إنخفاض في القيمة. ويعلنون أن أحد أشكال الشهرة يجب أن يظل دائماً كأصل طالما أن الشهرة الداخلية تُستنفد للحفاظ على الشهرة المشتراة أو تعظيمها. وعلاوة على ذلك، فإنه بدون وجود دليل كافي على حدوث إنخفاض في القيمة ، فإن إجراء أي تخفيض على قيمة الشهرة يعد أمر إجتهادي وسيؤدي إلى عدم مصداقية صافي الدخل.

(٣) إستنفاد شهرة المحل على مدى العمر الإنتاجي :- ويعتقد محاسبون آخرون أن قيمة الشهرة تختفي تدريجياً وأنه من الأفضل تحميل قيمتها على المصروفات على مدى الفترات الزمنية المتأثرة، حيث يقدم هذا الإجراء مقابلة أفضل بين التكاليف والإيرادات. وقد تبنت نشرة APB رقم ١٧ وجهة النظر القائلة بتخفيض الشهرة على مدى عمرها الإنتاجي والذي يعتمد على مجموعة من العوامل مثل القيود التنظيمية،

مستوى الطلب، المنافسة، والتقادم. وقد أكدت النشرات المهنية على أن الشهرة لا يجب إقفالها فوراً في حقوق المساهمين أو استنفادها على مدى فترة تزيد عن ٤٠ عاماً. حيث أن التخفيض المباشرة لايعتبر صحيحاً لأنه يعني أن الشهرة ليست لها خدمات محتملة في المستقبل والنشرات المهنية لا تمنع سوى تخفيض الشهرة في سنة شراءها أو على مدى فترة تتجاوز ٤٠ سنة وذلك دون الإشارة إلى أي فترة أخرى. ويعتقد البعض أن فترة خمس سنوات للاستنفاد تعد مناسبة إلا إذا كانت هناك فترة أقصر مبررة بصورة أوضح. ومن الظروف التي تستدعي تخفيض الشهرة أو خفض فترة إستنفادها الخسائر المتتالية وغياب المهارات الإدارية. ولكن خسارة سنة واحدة أو عدد قليل من السنوات لا يستدعي بالضرورة إقفال قيمة الشهرة.

ويجب أن يحسب استنفاد شهرة المحل على أساس القسط الثابت إلا إذا بدت طريقة أخرى أكثر ملاءمة ويجب معالجة الاستنفاد كمصروف تشغيل منتظم. وعند ما يكون مقدار الاستنفاد هاماً نسبياً، فإنه يلزم الإفصاح عن مقداره والطريقة المستخدمة في حسابه وكذلك فترة الاستنفاد. ولا يُعد استنفاد الشهرة إستقطاعاً من الإيرادات الخاصة للضرائب.

الشهـرة السـالبة Negative Goodwill - Badwill

تظهر الشهرة السالبة عندما تكون القيم السوقية العادلة للأصول المقتناة أعلى من سعر شراءها. وينتج هذا الموقف عن عدم كفاءة السوق لأن البائع سيكون أفضل حالاً عند بيع الأصول منفردة منه عند بيعها مجملة. ويعرف هذا الفرق بالشهرة السالبة أو الزيادة في القيمة السوقية العادلة عن تكلفة الأصول المقتناة. وتكون الشركات التي لديها شهرة سالبة في موقف غريب تماماً لأن إستهلاك الشهرة السالبة على الإيرادات يؤدي لزيادة الدخل.

وقد تبنى APB في نشرته رقم ١٦ وجهة النظر الخاصة بضرورة توزيع الزيادة في القيمة السوقية العادلة عن سعر الشراء لتخفيض القيم المعينة للأصول غير المتداولة بصورة نسبية (بإستثناء الاستثمارات طويلة الأجل في أوراق مالية قابلة للتداول) وذلك عند تحديد القيم العادلة لهذه الأصول. وإذا أدى هذا التوزيع إلى تخفيض الأصول غير المتداولة للصفر، فإن الجزء المتبقي من الزيادة يجب تصنيفه كرصيد دائن مؤجل وإستهلاكه بصورة منتظمة على الإيرادات على مدى فترة الإنتفاع المقدرة وبما لا يتجاوز ٤٠ سنة. ويجب الإفصاح عن طريقة وفترة الإستهلاك المستخدمة.

تآكل الأصول غير الملموسة IMPAIRMENT OF INTANGIBLES

إن القواعد العامة التي تنطبق على تآكل الأصول طويلة الأصل تنطبق أيضاً على الأصول غير الملموسة. فكما أشرنا في الفصل ١١، فإنه يجب مراجعة الأصول التي تقتنيها الشركة للإستخدام لتحديد مدى تآكل قيمتها وذلك عندما تشير بعض الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن المقدار المرحل لتلك الأصول قد لا يمكن تغطيته. وعند إجراء إختبار القابلية للتغطية تقوم الشركة بتقدير التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل والناتجة عن إستخدام الأصل والتخلص النهائي منه. فإذا كان مجموع صافي التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل (بدون خصم) يقل عن المقدار المرحل للأصل، فإنه يجب قياس خسارة التآكل ككل والإعتراف بها. وإذا لم يحدث ذلك، فإنه لا يجب الإعتراف بخسارة تآكل.

وتتمثل خسارة التآكل في الزيادة في المقدار المرحل للأصل عن القيمة العادلة له. وفيما يلي بعض الأمثلة على تآكل الأصول غير الملموسة والشهرة.

الأصول غير الملموسة الممكن تحديدها بصفة خاصة

Specifically Indentifiable Intangible

بفرض أن شركة Lerch لديها حق إختراع معين لكيفية إستخراج البترول. وقد أدى إنخفاض أسعار البترول إلى تدنية الدخل الذي يمكن أن يتحقق عن هذا الحق. ونتيجة لذلك، قامت الشركة بتطبيق إختبار القابلية للتغطية ووجدت أن صافي التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل من إستخدام حق الإختراع يبلغ ٣٥مليون جنيه. وكان المقدار المرحل لهذا الحق بسجلات الشركة ٦٠ مليون جنيه. فلأن صافي التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل يقل عن القيمة المرحلة للأصل، فإنه يجب قياس خسارة التآكل. وبخصم التدفقات النقدية المتوقعة بإستخدام معدل الفائدة السوقي، فقد وجدت شركة Lerch أن القيمة العادلة لحق الإختراع تبلغ ٢٠ مليون جنيه. وفيما يلي حساب خسارة التآكل :-

المقدار المرحل لحق الإختراع	٦٠ مليون
القيمة العادلة (باستخدام القيمة الحالية)	٢٠ مليون
خسارة التآكل	٤٠ مليون

ويكون قيد اليومية اللازم لتسجيل هذه الخسائر كمايلي :ـ

٤٠٠٠٠٠٠٠ من حـ/ خسارة التآكل

٤٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ حقوق الإختراع .

وبعد الإعتراف بهذا التآكل ، يتم تخفيض المقدار المرحل لحق الإختراع إلى أساس التكلفة الجديدة له . ويجب إستهلاك التكلفة الجديدة لحق الإختراع على مدى عمره المتوقع أو عمره القانوني أيهما أقل . وحتى إذا زادت أسعار البترول في الفترات التالية ، وزادت قيمة حق الإختراع تبعاً لذلك ، فإنه لا يسمح باستعواض خسارة التآكل التي سبق الإعتراف بها .

تآكل شهرة المحل :ـ

إن الشهرة تمثل تقييماً مستمراً ، ولا يمكن فصلها عن الأصول والالتزامات الأخرى التي تعطيها قيمتها . ونتيجة لذلك ، فإن حالات تآكل الشهرة ترتبط بصافي أصول الشركة .

ولتوضيح خسارة التآكل في حالة شهرة المحل ، إفترض أن شركة Kolb لديها ثلاثة أقسام . وقد سبق شراء أحد هذه الأقسام منذ أربعة سنوات بمبلغ ٢ مليون جنيه . ولسوء الحظ ، فقد حقق هذا القسم خسائر تشغيل على مدى الثلاث فترات ربع السنوية السابقة وتقوم الإدارة بمراجعة هذا القسم لأغراض الإعتراف بخسارة تآكل . وفيما يلي أصول هذا القسم متضمنة شهرة محل قدرها ١٢٠٠٠٠٠ جنيه :ـ

النقدية	٢٠٠٠٠٠
حسابات القبض	٣٠٠٠٠٠
المخزون	٤٠٠٠٠٠
صافي الأصول الثابتة	٨٠٠٠٠٠
شهرة المحل	١٢٠٠٠٠٠
ناقص حسابات الدفع	(٥٠٠٠٠٠)
صافي الأصول	٢٤٠٠٠٠٠

وقد تم إجراء إختبار القابلية للتغطية ووجد أن صافي التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل من هذا القسم تبلغ ٢ مليون جنيه . وقدرت القيمة العادلة لهذا القسم بمبلغ ١٣٠٠٠٠٠ جنيه ؛ وهي القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل . وبذلك ، يتم حساب خسارة التآكل كمايلي :ـ

المقدار المرحل لهذا القسم	٢٤٠٠٠٠٠
القيمة العادلة	١٣٠٠٠٠٠
خسارة التآكل	١١٠٠٠٠٠

فكيف يتم توزيع خسارة التآكل على صافي أصول هذا القسم ؟ يمكن إستخدام العديد من مداخل التوزيع . ويطالب FASB عند وجود شهرة محل مرتبطة بأصول تعرضت لخسارة تآكل بإستبعاد القيمة المرحلة لهذه الشهرة قبل تخفيض المقدار المرحل للأصول طويلة الأجل والأصول الملموسة الأخرى التي تعرضت للتآكل إلى قيمها العادلة .

وعلى ذلك، فإنه في حالة القسم السابق يتم إستقطاع خسارة التآكل بالكامل من القيمة المرحلة للشهرة. ويكون قيد تسجيل خسارة التآكل كمايلي :-

١١٠٠٠٠٠ من حـ/ خسارة التآكل
١١٠٠٠٠٠ إلى حـ/ شهرة المحل .

فإذا كانت خسارة التآكل أكبر من القيمة المرحلة للشهرة، تستخدم الزيادة في تخفيض الأصول الأخرى طويلة الأجل إلى قيمتها العادلة .

التقرير عن الاصول غير الملموسة REPORTING INTANGIBLES

يختلف التقرير عن الأصول غير الملموسة عن التقرير عن الأصول الثابتة المادية في عدم وجود حسابات تقويم مقابلة Contra في الحالة الأولى، حيث أن إستهلاك الأصول غير الملموسة يُخفض به الأصل مباشرة في أغلب الحالات .

ويجب أن تُفصح القوائم المالية عن طريقة وفترة الاستنفاد، ويمكن أن تظهر الأصول غير الملموسة الصافية في الميزانية كما يلي :-

الأصول غير الملموسة (ملاحظة٣)		
حقوق إختراع	٩٨٠٠٠	
امتيازات	١١٥٠٠٠	
شهرة المحل	٣٤٢٠٠٠	٥٥٥٠٠٠

الملاحظة ٣ :ـ تستنفد حقوق الإختراع على أساس مدخل وحدات الإنتاج وعلى مدى فترة ٦ سنوات . والإمتيازات ذات طبيعة دائمة ، ولكن طبقا لنشرة APB رقم ١٧ فإنها تستنفد على مدى الفترة القصوى المسموح بها (٤٠ عاماً) على أساس القسط الثابت . وقد نتجت الشهرة عن شراء شركة Media ويتم استنفادها على مدى ١٠ سنوات على أساس القسط الثابت .

وتقوم بعض الشركات بتخفيض أصولها غير الملموسة إلى قيمة ١ج للإشارة إلى أن لديها أصول غير ملموسة ذات قيمة غير مؤكدة ، وهي ممارسة محاسبية غير مفصلة . حيث أنه من الأفضل الإفصاح عن طبيعة الأصل غير الملموس ، تكلفته الأصلية وغيرها من المعلومات الملاءمة من عوامل المنافسة ، خطر التقادم وخلافه .

تكاليف البحث والتطوير RESEARCH AND DEVELOPMENT COSTS

لاتمثل تكاليف البحث والتطوير R&D في حد ذاتها أصولاً غير ملموسة ، ولكن لأن أنشطة البحث والتطوير ينتج عنها عادة تنمية شيء معين يكتسب حق إختراع أو حق طبع ونشر (مثل منتج جديد ، أو عملية أو فكرة أو معادلة أو تركيب أو عمل أدبي) ، فإننا نتعرض لها بالدارسة هنا .

إن العديد من منشآت الأعمال تنفق مبالغ مالية ضخمة على البحث والتطوير وذلك لخلق منتجات أو عمليات جديدة أو لتحسين المنتجات الحالية أو لإكتشاف معرفة جديدة قد تكون ذات قيمة في المستقبل .

وتواجه عملية المحاسبة عن هذه التكاليف المصاعب التالية :

١ ـ تحديد التكاليف المرتبطة بأنشطة أو مشروعات أو إنجازات معينة .

٢ ـ تحديد مقدار المنافع المستقبلة والفترة الزمنية التي ستحقق هذه المنافع على مدارها .

وبسبب هذه الحالة من عدم التأكد قامت مهنة المحاسبة [عن طريق معيار FASB رقم ٢] بتنميط وتبسيط الممارسة المحاسبية في هذا المجال عن طريق المطالبة بتحميل كل تكاليف البحث والتطوير على المصروفات بمجرد تحملها .

وللتمييز بين تكاليف البحث والتطوير وغيرها من التكاليف المماثلة ، قام FASB بإصدار التعريفات التالية :ـ

البحث : هو بحث منظم أو فحص إنتقادي يهدف لإكتشاف معرفة جديدة ينتظر منها أن تكون مفيدة في تطوير منتج أو خدمة جديدة، . . أو عملية أو أسلوب جديد . . . أو في إدخال تحسين جوهري على منتج أو عملية موجودة.

التطوير : هو ترجمة نتائج البحث أو المعرفة الأخرى إلى خطة أو تصميم لمنتج أو لعملية جديدة أو إلى تحسين جوهري للمنتج أو العملية الحالية سواء بغرض البيع أو الإستخدام. وهو يشمل الصياغة النظرية، التصميم، إختبار بدائل المنتج، بناء نماذج وغيرها. وهو لا يتضمن التعديلات المتكررة أو الدورية التي يتم إدخالها على المنتجات أو خطوط الإنتاج أو العمليات الصناعية الحالية وغيرها من العمليات المستمرة، وذلك رغم أن هذه التعديلات قد تمثل تحسينات، كما أنه لا يتضمن بحوث السوق وأنشطة إختبار السوق.

وهناك العديد من التكاليف التي لها خصائص مماثلة لتكاليف البحث والتطوير، ومنها تكاليف إعادة نقل أو تنظيم الطاقات الإنتاجية أو تكاليف البدء في مصنع جديدة أو مركز توزيع جديد أو تكاليف البحوث التسويقية أو تكاليف الترويج لمنتج أو خدمة جديدة وتكاليف تدريب العمالة الجديدة. وللتفرقة بين تكاليف البحث والتطوير وغيرها من التكاليف المماثلة، فإن الجدول التالي يقدم:

١ ــ أمثلة للأنشطة التي تدخل عادة في البحث والتطوير

٢ ــ أمثلة للأنشطة التي تُستبعد عادة من البحث والتطوير.

---

١ - أنشطة بحث وتطوير

أ - بحث معملي بهدف لاكتشاف معرفة جديدة

ب - البحث عن تطبيقات لنتائج بحث جديد

ج - الصياغة النظرية وتصميم بدائل منتج أو عملية محتملة

د - إجراء إختبار في البحث عن أو تقييم بدائل منتج أو عملية.

هـ - تعديل تصميم منتج أو عملية

و - تصميم بناء وإختبار النماذج قبل بدء الانتاج

ز - تصميم أدوات أو قوالب تتضمن تقنية جديدة

ح - تصميم وبناء وتشغيل مصنع تجريبي أو غير مفيد للإنتاج التجاري

ط - الأنشطة الهندسية المطلوبة لتطوير تصميم المنتج إلى مرحلة التصنيع

٢ - أنشطة لا تعتبر بحث وتطوير

أ - المتابعة الهندسية في مرحلة مبكرة من الانتاج التجاري

ب - رقابة الجودة خلال الانتاج التجاري والفحص الدوري

ج - تتبع الأخطاء خلال عملية الإنتاج

د - الجهود المستمرة المتكررة لتنقيح أو إثراء أو تحسين خصائص المنتج الحالي.

هـ - تهيئة الإمكانات الحالية لطلبية معينة

و - التغيرات الدورية على تصميم المنتج الحالي

ز - التصميمات المتكررة لأدوات أو قوالب

ح - أنشطة مثل هندسة التصميم والبناء المتعلقة بإنشاء أو إعادة نقل أو تركيب أو بدء تشغيل آلات أو معدات

ط - الأعمال القانونية المرتبطة بإستخدام وبيع والترخيص بحقوق الإختراع أو الدفاع عنها.

التكاليف المرتبطة بالبحث والتطوير Costs associated with R&D

تتمثل التكاليف الخاصة بالبحث والتطوير والمعالجة المحاسبية المناسبة لها فيما يلي :ـ

أ ـ المواد والمعدات والطاقة الإنتاجية : حيث تُستنفد تكلفتها الكلية إلا إذا كان لهذه البنود إستخدام آخر في المستقبل (في مشروعات بحث وتطوير أخرى أوخلافها) فإنها في هذه الحالة تضاف إلى المخزون وتخصص عند إستهلاكها أو تُرسمل وتُهلك عند إستخدامها.

ب ـ العمالة : مثل تكاليف المرتبات أو الأجور وغيرها من التكاليف المتعلقة بالأفراد الذين يعملون في البحث والتطوير والتي يجب إستنفادها عند تحملها.

ج ـ الأصول الملموسة المشتراة: حيث تُستنفد تكلفتها الكلية إلا إذا كان لها إستخدام آخر في المستقبل (في مشروعات بحث وتطوير أخرى أو خلافها)، فإنها عندئذ ترسمل وتستهلك.

د ـ الخدمات التعاقدية: وهي تكاليف الخدمات التي تقدمها أطراف خارجية لمشروعات البحث والتطوير بالشركة والتي يجب إستنفادها عند تحملها.

هـ ـ التكاليف غير المباشرة: حيث يجب أن تتضمن تكاليف البحث والتطوير قدر مناسب من التكاليف غير المباشرة الموزعة ـ بإستثناء التكاليف الإدارية والعامة ـ التي يجب ربطها بها وإستنفادها معها.

وبناءً على البند أ السابق، فإذا كان لدى المنشأة طاقات بحثية تتكون من مباني، معامل، معدات تستخدم في أنشطة البحث والتطوير ولها إستخدامات أخرى في المستقبل (في مشروعات بحث وتطوير أخرى أو في إستخدام آخر)، فإن هذه الطاقات يجب المحاسبة عنها كأصول تشغيلية مرسملة. وتتم المحاسبة عن الإهلاك وغيره من التكاليف المرتبطة بهذه الطاقات البحثية كمصروفات بحث وتطوير.

وفي بعض الأحيان تقوم المنشآت بأداء أنشطة البحث والتطوير لمنشآت أخرى في ظل إتفاق تعاقدي. وفي هذه الحالة ينص العقد عادة على أن كل التكاليف المباشرة، بعض التكاليف غير المباشرة المحددة بالإضافة إلى عنصر الربح يجب ردها للمنشأة التي تقوم بعملية البحث والتطوير. ولأن إسترداد تكاليف البحث والتطوير متوقع في هذه الحالة، فإنها يجب أن تُسجل كحساب قبض. حيث أن الشركة التي أُجريت عملية البحث والتطوير من أجلها هي التي تقرر عن تكاليف البحث والتطوير كمصروفات عند تحملها.

ولتوضيح تمييز أنشطة البحث والتطوير والمعالجة المحاسبية للتكاليف المتعلقة بها، إفترض أن شركة Next تقوم بتطوير وإنتاج وتسويق آلات ليزر للإستخدامات الطبية والصناعية والعسكرية. وفيما يلي أنواع النفقات المتعلقة بأنشطتها مع المعالجة المحاسبية المقترحة لها :-

نوع النفقة	المعالجة المحاسبية
١ - بناء طاقات بحث طويلة الأجل للإستخدام في المشروع الحالي والمشروعات المستقبلية	الرسملة والإهلاك كمصروف بحث وتطوير.
٢ - إقتناء معدات بحث وتطوير لاستخدامها في المشروع الحالي فقط	الإستنفاد الفوري كمصروف بحث وتطوير
٣ - إقتناء آلات لاستخدامها في المشروع الحالي ومشروعات مستقبلة	الرسملة والإهلاك كمصروف بحث وتطوير
٤ - شراء مواد لإستخدامها في المشروع الحالي والمشروعات المستقبلة	تضاف للمخزون وتوزع على مشروعات البحث والتطوير وتستنفد عند إستهلاكها.
٥ - مرتبات هيئة البحث التي تصمم آلات الليزر	الاستنفاد الفوري كمصروفات بحث تطوير
٦ - تكاليف بحث بعقد مع شركة Horizon تُسترد على دفعات شهرية	تُسجل كحساب قبض (مصروفات مستردة)
٧ - مواد وعمالة وتكاليف إضافية لعمل نموذج لآلة الليزر	الاستنفاد الفوري كمصروفات بحث، تطوير.
٨ - تكاليف إختبار النماذج وتعديل التصميمات	الاستنفاد الفوري كمصروفات بحث، تطوير
٩ - تكاليف قانونية للحصول على حق إختراع	تُرسمل كحق إختراع وتُستهلك كجزء من تكلفة البضائع المصنعة
١٠ - مرتبات تنفيذيين	تُستنفد كمصروفات تشغيل (مصروفات عمومية إدارية)
١١ - تكاليف بحوث تسويق لترويج المنتج الجديد	تُستنفد كمصروفات تشغيل (مصروفات بيعية)
١٢ - تكاليف هندسية تتحملها الشركة لتطوير الآلة الى مرحلة الإنتاج النهائية	تُستنفد فوراً كمصروفات بحث تطوير
١٣ - تكاليف الدعاوي القضائية الناجحة للدفاع عن حق إختراع الآلة	تُرسمل كحق إختراع وتُستهلك كجزء من تكلفة البضائع المصنعة
١٤ - عمولات لرجال البيع عن تسويق الآلة الجديدة	تُستنفد كمصروفات تشغيل (مصروفات بيعية)

وتظهر مشكلة خاصة عند التفرقة بين تكاليف البحث والتطوير والأنشطة البيعية والإدارية، وقد كان إتجاه FASB إلى أن إقتناء أو تطوير أو تحسين منتج أو عملية معينة

بواسطة المنشأة لإستخدامها في أنشطتها البيعية والإدارية يجب إستبعاده من تعريف البحث والتطوير. على سبيل المثال، فإن تكاليف برامج الحاسب الآلي التي تتحملها شركة الطيران في إقتناء أو تطوير أو تحسين نظام الإنذار الآلي بها، أو التكاليف التي تتحملها الشركة في تطوير نظام عام للمعلومات الإدارية بها لا تُعتبر تكاليف بحث وتطوير.

العرض في القوائم المالية **Financial Statment Presentation**

تتطلب الممارسة المحاسبية المقبولة الإفصاح في القوائم المالية (في الملاحظات عادة) عن جملة تكاليف البحث والتطوير المحملة على المصروفات في كل فترة تُعد عنها قائمة دخل. ويوضح الجزء التالي مثالاً على الإفصاح عن البحث والتطوير في قائمة الدخل لشركة Syaergen عن ثلاث سنوات متتالية :ـ

	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		
	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
المصروفـــات :			
مصروفات بحث وتطوير مقدمة من آخرين	٥١٠٦	٤٢٧٠	٧٥٧٩
مصروفات بحث وتطوير داخل الشركة	١٩٦٧	٥٢٦٣	٥٥١٠
مصروفات إدارية وعمومية	٢١٠٠	٢٤٢٠	٢٥٢٩
مصروف الفائـــدة.	٣٩٦	٤٨٣	٤٨٧
	٩٥٦٩	١٢٤٣٦	١٦١٠٥

حيث تمثل مصروفات البحث والتطوير الممولة عمليات بحث وتطوير تقوم بها أطراف أخرى للشركة في حين أن مصروفات البحث والتطوير الداخلية تمثل عمليات بحث وتطوير تقوم بها الشركة بنفسها.

ومن الأمثلة على الإفصاح عن البحث والتطوير بملاحظات القوائم المالية فقط مايلي :ـ

الملاحظة رقم . . . . ـ البحث والتطوير :ـ

لا يقوم النظام المحاسبي للشركة برسملة كل تكاليف البحث والتطوير الخاصة بالمنتجات الجديدة أو التحسينات على المنتجات الحالية. وتُقدر التكاليف التي حُملت

على الإيرادات بما يقرب من ١٦٠٠٠٠٠ج في سنة ١٩٨٩ وسنة ١٩٨٨ ومايقرب من ١٣٠٠٠٠٠ج في سنة ١٩٨٧ .

ويُلاحظ أن تكاليف أنشطة البحث والتطوير التي تنفرد بها الشركات العاملة في الصناعات الإستخراجية وتلك التكاليف التي سبقت مناقشتها التي تُماثل تكاليف البحث والتطوير ولكن لا تُصنف ضمنها يمكن معالجتها كمايلي :

١ ـ إستنفادها عند تحملها

٢ ـ رسملتها ثم إهلاكها أو استهلاكها على مدى فترة زمنية مناسبة .

٣ ـ تجميعها كجزء من التكاليف القابلة للتخزين .

ويجب أن يستند إختيار المعالجة المحاسبية المناسبة لهذه التكاليف على درجة التأكد من منافعها المستقبلية وعلى مبدأ مقابلة الإيرادات والمصروفات .

بعض التساؤلات النظرية Conceptual Questions

إن المطالبة بإستنفاد كل تكاليف البحث والتطوير التي تتحملها الشركة فوراً تمثل حل عملي ومحتفظ يضمن التوافق في الممارسة والتماثل بين الشركات . ولكن إستنفاد النفقات التي تجريها الشركة ويُتوقع لها منافع في فترات مستقبلية تُعتبر ممارسة غير مبررة من الناحية النظرية .

ويُعلن مؤيدوا الاستنفاد الفوري أنه من وجهة نظر قائمة الدخل ، فإن تطبيق هذا المعيار على المدى الطويل سيؤدي إلى حدوث فروق ضئيلة . حيث أن مقدار تكاليف البحث والتطوير المحملة على المصروفات في كل فترة محاسبية ستكون متماثلة تقريباً سواء مع إستخدام طريقة الاستنفاد الفوري أو الرسملة ثم الإستهلاك وذلك بسبب الطبيعة المستمرة لأنشطة البحث والتطوير في أغلب الشركات . في حين يعلن منتقدوا هذا المدخل أن الميزانية يجب أن تقرر عن أصل غير ملموس يتعلق بهذه النفقات التي لها منافع مستقبلية . وبالتالي فإن منع رسملة كل تكاليف البحث والتطوير يُخفي من ميزانية الشركة ما قد يُعد أثمن الأصول بها . ويمثل هذا المعيار [معيار FASB رقم ٢] مثالا على العديد من الموازنات Trade-offs التي تتم بين إعتبارات الملائمة ، المصداقية والتكلفة / المنفعة .

الأصـــول الأخـــرى OTHER ASSETS

الأصول الأخرى (أحيانا تسمى الأعباء المؤجلة) هي تبويب يُستخدم عادة لوصف عدد من البنود المختلفة التي لها أرصدة مدينة ومنها أنواع معينة من الأصول غير الملموسة . فمن الأصول غير الملموسة التي تبوب أحياناً كأعباء مؤجلة تكاليف إعادة ترتيب الات المصنع ، تكاليف ما قبل التشغيل وتكاليف بدء النشاط Start -by ومصروفات التأسيس . فلماذا تبوب هذه البنود ضمن جزء الأعباء المؤجلة وليس في جزء الأصول غير الملموسة المستقل؟ في الحقيقة فإن جزء الأعباء المؤجلة يمثل مكان لتجميع عدد من البنود المختلفة ضئيلة القيمة .

وتتضمن الأعباء المؤجلة أيضاً بعض البنود مثل المدفوعات طويلة الأجل للتامين والايجار والضرائب وغيرها من المدفوعات . وربما كان من الضروري إلغاء تصنيف الأعباء المؤجلة هذا من الميزانية حيث لا يمكن تمييزه بوضوح عن غيره من الأصول القابلة للإستهلاك (والتي تتمثل هي الأخرى في أعباء مؤجلة) . وقد تناقصت أهمية هذا التبويب الآن حيث قام إطار FASB النظري بوضع تعريفات للأصول يبدو منها إستبعاد الأعباء المؤجلة .

الأسئلـــــة :

١ ـ ماهي المشاكل المحاسبية الأساسية المتعلقة بالمحاسبة عن الأصول غير الملموسة؟

٢ ـ يدعو العديد من المحاسبين للتخلي عن التكلفة التاريخية في المحاسبة عن الأصول الثابتة الملموسة ولكن يعلنون أنه يجب إستخدام التكلفة التاريخية في المحاسبة عن الأصول غير الملموسة . فهل ترى عدم إتساق بين وجهتي النظر ؟

٣ ـ يرى المحاسبون أنه بناء على سياسة التحفظ ، فإنه يجب تخفيض قيمة الأصول غير الملموسة بمجرد إقتناءها ، فما هي المبررات المحاسبية لعدم إستخدام هذه المعالجة؟

٤ ـ ماهي شهرة المحل ؟ وماهي الشهرة السالبة؟

٥ ـ ناقش طريقتين لتقدير قيمة شهرة المحل عند تحديد المقدار الذي يجب سداده مقابلها .

٦ ـ ماهي طبيعة تكاليف البحث والتطوير؟ وماهي التكاليف الأخرى التي لها خصائص مماثلة؟

الحـــالات:

١ ـ عند فحص دفاتر شركة Vogel وجدت في ميزانية ٣١ديسمبر ١٩٩٢ بند «تكاليف إختراع» وقدره ٨٢٢٠٠٠ جنيه. وبالعودة لحسابات الأستاذ وجدت البنود التالية المتعلقة بتكاليف الإختراع الذي تم إقتناؤه سنة ١٩٨٩ :ـ

	جنيه
تكاليف قانونية تحملتها الشركة سنة ١٩٨٩ في الدفاع عن جدوى حق الإختراع	٣٥٠٠٠
تكاليف قانونية في قضية للدفاع عن حق الاختراع سنة ١٩٩١	٧٤٠٠٠
تكاليف قانونية (مصروفات إضافية) في القضية السابقة سنة ١٩٩٢	٢٤٠٠٠
تكلفة تحسينات على الأداة التي تم إختراعها في سنة ١٩٩٢	١٣١٠٠٠

ولاتوجد أية قيود بالجانب الدائن من الحساب، كما لم يوضع أي مخصص للإستهلاك في الدفاتر. وهناك ثلاثة إختراعات أخرى قد طورتها الشركة في سنوات ١٩٨٦، ١٩٨٨، ١٩٨٩. ويتم تسويق السلع التي تم إختراعها بصورة جيدة، ولكن من المتوقع أن الطلب عليها لن يستمر إلا لسنوات قليلة قادمة.

المطلـــوب: ناقش البنود الداخلة في حساب حق الإختراع من وجهة النظر المحاسبية.

٢ ـ بعد عمل إتفاقات إستئجار مع العديد من المتاجر الكبرى تأسست شركة Lakes وقامت بإنشاء مركز تجاري في منطقة رائجة. وكان من المخطط أن يتم إفتتاح المركز في ١ يناير ١٩٩٢، ولكن بسبب تعرض المبنى لحادث في ديسمبر ١٩٩١، فقد تم إفتتاح المركز في ١ أكتوبر ١٩٩٢. وقد تم تغطية كل تكاليف الإنشاء الإضافية التي تحملتها الشركة نتيجة لهذا الحادث من التأمين.

وفي يوليو ١٩٩١ ـ مع توقع الإفتتاح في يناير ١٩٩٢ ـ قامت الشركة بتعيين عمالة دائمة للترويج للمركز ولإدارته. وفيما يلي ملخص لبعض التكاليف التي تحملتها الشركة في سنة ١٩٩١ والشهور التسعة الأولى من سنة ١٩٩٢ :ـ

	١٩٩١	من ١ يناير ٩٢ إلى ٣٠ سبتمبر ٩٢
فائدة سندات عقارية	٣٩٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠
تكاليف الادارة والعمالة	١٥٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠
إعلانـــات ترويج	٢٧٠٠٠٠	٢٧٨٠٠٠

وقد صممت الحملة الإعلانية للفت أنظار المشتركين للمركز. وفي حالة توقع عدم إفتتـاح المـركـز حتى أكتـوبـر ١٩٩٢، فإن الشركـة لم تكن لتنفق على الإعلانات الترويجية خلال سنة ١٩٩١. ولكن نظراً لتأخر الإفتتاح فقد قامت الشركة بإعادة عمل الاعلانات الترويجية . . .

والمطلـــوب: توضيح كيفية معـالجة كل من تكاليف سنة ١٩٩١ وتكاليف الشهـور التسـعـة الأولى من سنـة ١٩٩٢ في الحسـابـات. مع إعطاء أسباب ومبررات كل معالجة منها.

٣ ـ قامت شركة Freez وهي شركة لتوزيع الوقود ـ بزيادة حجم مبيعاتها السنوية لمستوى يزيد عن ثلاثة أمثال المبيعات السنوية للشركة التي سبق لها شراءها سنة ١٩٨٩ عنـد بداية نشاطها. وقد تلقى مجلس إدارة الشركة أخيراً عرض لبيع الشركـة لأحد المنافسين الكبار لها. ونتيجة لذلك. رغبت أغلبية المجلس في زيادة القيمـة المحددة للشهرة في الميزانية لتعكس حجم المبيعات الأكبر الذي وصلت إليه الشركـة عن طريق الإعلانات المكثفة وسعر السوق الجاري للتر الوقود. ومع ذلك، فإن هناك أقلية من أعضاء المجلس تفضل إستبعاد الشهرة نهائياً من الميزانية وذلك لمنع إحتمال إساءة تفسيرها. وقد سبق تسجيل الشهرة بالدفاتر بصورة صحيحة سنة ١٩٨٩ . . . والمطلـــوب:

أ ـ توضيح معنى مصطلح «شهرة المحل»

ب ـ ذكـر الأسـاليب المستخـدمة في حساب القيمة المبدئية لشهرة المحل في المفاوضات الخاصة بشراء منشأة مستمرة.

ج ـ لماذا تختلف القيمة الدفترية للشهرة بشركة Freez عن القيمة السوقية لها؟

د ـ توضيح مدى ملاءمة:

١ ـ زيادة القيمة المحددة للشهرة بالميزانية قبل الدخول في المفاوضات.

٢ ـ استبعاد الشهرة تماما من الميزانية قبل الدخول في المفاوضات.

٤ ـ خلال فحص القـوائم المـالية لشركـة Brook لفت مسـاعدك نظرك لتكاليف

جوهرية تحملتها الشركة في تنمية برنامج للحاسب الآلي لنظم جدولة الأقسام الرئيسية للبيع والمخزون (إستخدام داخلي).

وسوف تستفيد الشركة من تكاليف تنمية هذا البرنامج في الفترات المستقبلية طالما أن النظم تتغير ببطء وأن تعليمات وأوامر البرنامج يمكن أن تتوافق مع أجهزة الحاسب الجديدة على مدار فترة تتراوح من ٣ إلى ٩ سنوات. وسوف تتأثر قيمة هذا البرنامج بصورة واضحة بالتغيرات التقنية في نظم وأجهزة تشغيل المعلومات ولا ترتبط قيمته بعدد مرات إستخدامه. ولأن العديد من التغيرات في النظام تعد ضئيلة، فإن أوامر البرنامج يمكن تعديلها عادة مع خسارة ضئيلة في فعالية البرنامج. ويزداد معدل تكرار مثل هذه التغيرات مع مرور الوقت . . .

المطلوب :

أ - توضيح مدى ملائمة تصنيف تكاليف تنمية البرنامج التي لم تستهلك على أنها:
١ - مصروف مدفوع مقدما.
٢ - أصل غير ملموس
٣ - أصل ثابت ملموس.

ب - توضيح مدى ملائمة إستهلاك تكاليف تنمية البرنامج بإستخدام:
١ - طريقة القسط الثابت
٢ - طريقة قسط متناقص (مثل طريقة مجموع أرقام السنوات)،
٣ - طريقة عبء متغير (مثل طريقة عدد وحدات الإنتاج)

ج - إذا وضع برنامج الحاسب الآلي بهدف البيع للغير (إستخدام خارجي) فكيف يجب المحاسبة عن تكاليف تنمية البرنامج وإستهلاكها؟

أمثلة وتمارين .

١ - فيما يلي بعض المعلومات المتفاة عن شركة Black well والمطلوب الإجابة عن كل من هذه الحالات.

١ - إشترت الشركة حق إختراع من شركة Phyor بمبلغ ٨٠٠٠٠٠ جنيه في ١ يناير ١٩٨٩، ويستنفد هذا الحق على مدار عمره القانوني المتبقي وقدره ١٠ سنوات بحيث ينتهي في ١ يناير ١٩٩٩. وخلال سنة ١٩٩١ وجدت الشركة أن المنافع الاقتصادية لهذا الحق لن تستمر لأكثر من ٥ سنوات من تاريخ الحصول عليه. فما هو المقدار الذي يلزم التقرير عنه لهذا الحق في

ميزانية ٣١ ديسمبر ١٩٩١ بعد إستبعاد مجمع استنفاده ؟

٢ ـ في ١ يناير ١٩٩٠ إشترت الشركة حق إمتياز من شركة Taylor مقابل ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه، وقدرت أن العمر الانتاجي لهذا الحق سوف يبلغ ٦٠ سنة. وقد كانت قيمته الدفترية في شركة Taylor في ١ يناير ٤٠٠٠٠٠ جنيه. وقد قررت شركة Balck well استنفاد حق الإمتياز على أساس الحد الأقصى المسموح به لعدد السنوات. فما هو المقدار الذي يجب استنفاده في السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩١؟

٣ ـ في ١ يناير ١٩٨٧ تحملت الشركة تكاليف تأسيس قدرها ٣٥٠٠٠٠ جنيه وتقوم الشركة باستنفاد هذه التكاليف على أساس ١٠ سنوات، فما هو المقدار الذي يجب التقرير عنه كتكاليف تأسيس غير مستنفدة في ٣١ ديسمبر ١٩٩١؟

٢ ـ في بداية يناير ١٩٩٢ سجلت شركة Brite أسماً تجارياً وتحملت في ذلك تكاليف قانونية قدرها ١٨٠٠٠ جنيه. وفي يناير ١٩٩٣ تحملت الشركة أتعاب قانونية قدرها ٧٨٠٠ جنيه في دفاع ناجح عن إسمها التجاري. والمطلوب:

أ ـ حساب استنفاد سنة ١٩٩٢، القيمة الدفترية في ١٩٩٢/١٢/٣١، استنفاد سنة ١٩٩٣، القيمة الدفترية في ١٩٩٣/١٢/٣١ إذا كانت الشركة تستنفد الإسم التجاري على مدار ١٠ سنوات.

ب ـ إعادة الجزء أ بإفتراض أن العمر الانتاجي ٥ سنوات فقط.

٣ ـ قدمت شركة Leedoum معلومات عن الأصول غير الملموسة بها كما يلي:

إشترت الشركة حق إختراع من شركة Douglas بمبلغ ١٨٠٠٠٠٠ جنيه في ١ يناير ١٩٩٢، وقدرت الشركة أن العمر الإنتاجي المتبقي لحق الإختراع يبلغ ٩ سنوات. وكانت القيمة الدفترية لحق الإختراع في سجلات شركة Douglas ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه عندما باعت لشركة Leedoum.

خلال سنة ١٩٩٣ إشترت الشركة حق إمتياز من شركة Cleueland بمبلغ ٤٨٠٠٠٠ج. وعلاوة على ذلك، إلتزمت الشركة بسداد ٥٪ من إيرد حق الامتياز لشركة cleucland وبلغت إيرادات الإمتياز سنة ١٩٩٣ مقدار ٢٥٠٠٠٠٠ وقدرت شركة Leedoum أن العمر الانتاجي للامتياز ١٢ سنة وأجرت له إستهلاك كامل في سنة الشراء.

تحملت شركة Leedoum تكاليف بحث وتطوير سنة ١٩٩٣ كما يلي :-

مواد ومعدات	١٤٢٠٠٠ جنيه
أجور أفراد	١٧٦٠٠٠
تكاليف غير مباشرة	١٠٢٠٠٠
	٤٢٠٠٠٠

وقدرت الشركة أن هذه التكاليف سيتم إسترجاعها مع حلول ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ . في ١ يناير ١٩٩٣ ، بسبب أحداث مستجدة ، قدرت الشركة أن العمر الإنتاجي المتبقي لحق الإختراع المشتري في ١ يناير ١٩٩٢ سوف يبلغ ٥ سنوات فقط إعتباراً من ١ يناير ١٩٩٣ والمطلوب :

أ - إعداد جدول يوضح جزء الأصول غير الملموسة بميزانية شركة Leedoum في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ ، مع عرض العمليات الحسابية المؤيدة لذلك .

ب - إعداد جدول يوضح الأثر على قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ نتيجة للحقائق السابقة . مع عرض العمليات الحسابية المؤيدة لذلك .

٤ - في ١ يوليو ١٩٩٢ إشترت شركة Windsor شركة Conner عن طريق سداد ٣٠٠٠٠٠ جنيه نقداً وإصدار أوراق دفع قدرها ١٠٠٠٠٠ جنيه لمالك شركة Conner وفي ١ يوليو ١٩٩٢ كانت ميزانية شركة Conner كما يلي :

٥٠٠٠٠	نقدية	١٩٠٠٠٠	حسابات دفع
٩٠٠٠٠	حسابات قبض	٢٤٥٠٠٠	رأس المال
١٠٠٠٠٠	مخزون		
٤٠٠٠٠	أرض		
٧٥٠٠٠	مباني (صافي)		
٧٠٠٠٠	معدات (صافي)		
١٠٠٠٠	علامات تجارية		
٤٣٥٠٠٠		٤٣٥٠٠٠	

وتمثل كل القيم المسجلة بالميزانية تقريبا للقيم الجارية فيما عدا الأرض (حيث تساوي ٦٠٠٠٠ جنيه) والمخزون (ويساوي ١٢٥٠٠٠ جنيه) والعلامات التجارية (بدون قيمة) . والمطلوب :

أ ـ إجراء القيد الذي يتم في دفاتر شركة windsor لتسجيل عملية الشراء

ب ـ إجراء القيد الذي يتم في دفاتر شركة widsor في ٣١ ديسمبر من كل عام لتسجيل استنفاد الشهرة، بفرض أن العمر الانتاجي المتوقع لها ٥٠ سنة .

٥ ـ كانت أرقام صافي الدخل بشركة Bunch كما يلي :ـ

١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
٦٤٠٠٠	٥٠٠٠٠	٨١٠٠٠	٨٠٠٠٠	٧٠٠٠٠

وقدرت صافي الأصول الملموسة لهذه الشركة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ بمقدار ٤٠٠٠٠٠ جنيه وترغب شركة Dane في دمج هذه الشركة إبتداء من سنة ١٩٩٣

المطلـــوب :

تحديد المقدار الذي يلزم سداده مقابل الشهرة بفرض :ـ

أ ـ أن معدل العائد العادي على صافي الأصول الملموسة يبلغ ١٣٪ وأن متوسط العائد غير العادي على مدى السنوات الخمس السابقة يُرسمل بمعدل ٢٥٪ .

ب ـ أن معدل العائد العادي على صافي الأصول الملموسة يبلغ ١١٪ وأنه يجب سداد مقابل العائد غير العادي على مدار السنوات الأربع السابقة .

٦ ـ تدخل شركة Broom من وقت لآخر في برنامج للبحوث عندما يبدو لها أن هناك مشروع معين له إحتمالات للنجاح . وفي سنة ١٩٩٢ أنفقت الشركة ٣٠٠٠٠٠ ج على مشروع بحثي ، ولكن مع نهاية سنة ١٩٩٢ كان من المستحيل إمكانية الحصول على أية منفعة منه . . . والمطلـوب :ـ

أ ـ تحديد الحساب الذي يُحمل عليه مبلغ ٣٠٠٠٠٠ ج ، وكيف يتم إظهاره في القوائم المالية؟

ب ـ عندما يكتمل المشروع البحثي سنة ١٩٩٣ وتحصل الشركة منه على حق إختراع ، وتبلغ تكاليف البحث والتطوير اللازمة لإكماله ١٠٠٠٠٠ج ، وتبلغ المصروفات الإدارية والقانونية التي تحملتها الشركة سنة ١٩٩٣ في الحصول على حق الإختراع ٢١٠٠٠ج . ويبلغ العمر الإنتاجي المتوقع لحق الإختراع ٥ سنوات . سجل هذه التكاليف في صورة قيود اليومية . وسجل إستهلاك الشهرة عن سنة ١٩٩٣ .

ج ـ في سنة ١٩٩٤ نجحت الشركة في الدفاع عن حق الإختراع بأحد القضايا

وتكلفت في ذلك ٤٤٠٠٠ج ومن ثم زاد العمر الإنتاجي لحق الإختراع حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ . فما هي الطريقة الصحيحة للمحاسبة عن هذه التكلفة. وماهو قيد اليومية لتسجيل استنفاد حق الاختراع عن سنة ١٩٩٤ .

د - بلغت التكاليف الهندسية والإستشارية التي تحملتها الشركة سنة ١٩٩٤ لتطوير تصميم منتج معين إلى مرحلة التصنيع مقدار ٦٠٠٠٠ج. وقد أدت هذه التكلفة لتعظيم تصميم المنتج بصورة ظاهرة. ناقش المعالجة المحاسبية السليمة لهذه التكلفة.

٧ — المعلومات التالية تتعلق بالأصول غير الملموسة بشركة Design:

	تكاليف التأسيس	شهرة المحل	تكاليف حقوق إختراع مشتراة
التكلفة الأصلية في ١/١/١٩٩٢	٨٤٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٤٨٠٠٠
العمر الانتاجي في ١/١/١٩٩٢ (مقدر)	غير محدود*	٥٠ سنة	٦ سنوات

* قررت الشركة للأغراض الضريبية والمحاسبية خفض تكاليف التأسيس بسرعة حسبما يسمح قانون الضرائب.

والمطلوب :

أ - بفرض حساب الاستنفاد على أساس القسط الثابت، أحسب مقدار استنفاد كل بند عن سنة ١٩٩٢ طبقاً للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها.

ب - إعداد قيود اليومية اللازمة لاستنفاد تكاليف التأسيس وشهرة المحل عن سنة ١٩٩٢ .

ج - بفرض أنه في ١ يناير ١٩٩٣ تحملت الشركة ١٠٠٠٠ج أتعاب قانونية في الدفاع بنجاح عن حقوق الإختراع لديها. فما هو قيد اليومية اللازم لاستنفاد حقوق الإختراع في سنة ١٩٩٣ .

د - بفرض أنه في بداية سنة ١٩٩٤ قررت الشركة أن تكاليف حقوق الإختراع سوف تنطبق على سنوات ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ فقط . (حيث قام أحد المنافسين بتطوير منتج جديد سوف يجعل منتج الشركة متقادماً) فما هو القيد اللازم لتسجيل استنفاد تكاليف حق الإختراع في نهاية سنة ١٩٩٤ .

الفصل الثالث عشر

الالتزامات المتداولة والالتزامات الاحتمالية

CURRENT LIABILITIES AND CONTINGENCIES

- الأهداف التعليمية
- القسم الأول: الإلتزامات المتداولة
  - ماهو الإلتزام
  - ماهو الإلتزام المتداول
  - تقويم الإلتزامات المتداولة
  - أوجه الإختلاف في الالتزامات المتداولة
  - الإلتزامات المتداولة التي يمكن تحديدها
  - المستحقات الجارية من الديون طويلة الأجل
  - الإفصاح عن الإلتزامات المتداولة بالقوائم المالية
- القسم الثاني: الإلتزامات الإحتمالية
  - المحاسبة عن الخسائر الاحتمالـــية
- الاسئلـــة
- تمارين

الفصل الثالث عشر
الإلتزامات المتداولة والالتزامات الاحتمالية
CURRENT LIABILITIES AND CONTINGENCIES

الأهداف التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن نكون قادراً على :

١ ـ تعريف الإلتزامات المتداولة ووصف كيفية تقويمها .
٢ ـ تحديد طبيعة وأنواع الإلتزامات المتداولة .
٣ ـ شرح قضايا تصنيف الديون قصيرة الأجل التي يتوقع إعادة تمويلها .
٤ ـ تحديد أنواع الإلتزامات المتعلقة بالعاملين .
٥ ـ الإشارة لكيفية الإفصاح عن الإلتزامات المتداولة .
٦ ـ تحديد المعيار المستخدم في المحاسبة عن الخسائر المشروطة والإفصاح عنها .
٧ ـ شرح المحاسبة عن الأنواع المختلفة من الإلتزامات المشروطة .

لقد تزايد مقدار الإلتزامات كنسبة من رأس المال في العديد من الشركات في السنوات الأخيرة، كما تزايدت نسبة مدفوعات الفوائد إلى الدخل قبل الضرائب. ويرجع ذلك لزيادة إتجاه الشركات لإقتراض الأموال للتوسع في النشاط أو لتمويل عمليات الإندماج. ونتيجة لذلك، فإن كلاً من المستثمرين والمحاسبين يولي إهتماماً متزايداً للإلتزامات.

القسم الأول : الإلتزامات المتداولة CURRENT LIABILITIES

ماهو الإلتزام ؟ What Is A Liability ?

حتى وقت قريب كان أغلب الفكر والتحليل المحاسبي يتجه نحو تحديد الديون، تقويم الأصول أو التحميل على المصروفات دون الإهتمام بالإلتزامات المرتبطة بذلك. فرغم أنه من المتفق عليه أن كل الإلتزامات ذات أرصدة دائنة، فإن هناك إختلاف

حول ما إذا كانت الأرصدة الدائنة التي تظهر في الميزانيات المنشورة بخلاف جزء حقوق المساهمين تمثل إلتزامات أم لا .

وليس من السهل تحديد ماهو الإلتزام ، فإقتناء سلع أو خدمات بالأجل يؤدي لظهور إلتزامات ولكن من الواضح أن الإلتزامات تتضمن ماهو أبعد من الديون الناشئة عن الإقتراض ، فالإلتزامات قد تنشأ عن فرض الضرائب أو الاستقطاعات من أجور ومرتبات العاملين أو إعلان التوزيعات أو ضمانات المنتج .

ولتوضيح مدى تعقيد هذه القضية يمكن أن نتساءل عما إذا كانت الأسهم الممتازة تمثل إلتزام أو حق ملكية . إن رد الفعل المبدئي سيكون أن الأسهم الممتازة هي في حقيقتها حق ملكية ويجب التقرير عنها كجزء من حقوق الملكية ، ولكن الأسهم الممتازة تتضمن العديد من عناصر الديون كذلك . حيث يكون للشركة المصدرة للسهم الممتاز (وأحياناً لحامله) عادة الحق في إستدعاء السهم خلال فترة زمنية محددة ، بما يجعله مماثل لسداد أصل القرض . كما أن توزيعات الأسهم الممتازة تكون مضمونة في العديد من الحالات ، بما يجعلها تشبه الفائدة . ولذلك فإن الأسهم الممتازة هي واحدة من العديد من الأدوات المالية التي يصعب تصنيفها .

وللمساعدة على حل بعض هذه الاختلافات ، عرف إطار FASB النظري الإلتزام بأنه «تضحيات محتملة في المستقبل بمنافع إقتصادية نتيجة لتعهدات حالية لمنشأة معينة بتحويل أصول أو تقديم خدمات لوحدات أخرى في المستقبل نتيجة لصفقات أو أحداث ماضية»

وبمعنى آخر ، فإن الإلتزام يتصف بخصائص ثلاثة أساسية هي :-

١ - أنه تعهد حالي يستلزم تسوية عن طريق تحويل أو إستخدام محتمل في المستقبل لنقدية أو سلع أو خدمات

٢ - أنه تعهد لا يمكن تجنبه

٣ - إن الصفقة أو الحدث الذي أفرز هذا التعهد قد وقع بالفعل .

ورغم أن هذا التعريف قد يخضع لتفسيرات مختلفة ، فإنه يمثل إضافة جيدة في هذا المجال ويمكن أن يحل محل التعريفات المتنوعة التي قدمتها بعض الجهات العلمية في الماضي .

ولأن الإلتزامات تتضمن تضحيات بأصول أو خدمات في المستقبل ، فإن أحد الجوانب الهامة لها هو تاريخ سدادها . حيث أن الإلتزامات المتداولة تمثل طلب على

الأصول المتداولة للمنشأة، وهو طلب لابد من الوفاء به بصورة سريعة وفي مجرى النشاط العادي للمنشأة إذا رغبت المنشأة في إستمرار عملياتها. ولكن بصفة عامة، فإن الإلتزامات طويلة الأجل لا تمثل طلب على الموارد الجارية للمنشأة ومن ثم فإنها تشكل مجموعة مختلفة نسبياً. وتبرز هذه الظاهرة التقسيم الأساسي للالتزامات إلى:

١ ــ إلتزامات متداولة ٢ ــ ديون طويلة الأجل

ماهو الإلتزام المتداول؟ WHAT IS A CURRENT LIABILITY ?

لعدد كبير من السنوات كان السداد خلال سنة هو الخاصية التي تميز بين الإلتزامات المتداولة والديون طويلة الأجل. ورغم سهولة وبساطة هذه القاعدة إلا أنها تُفرز نتائج غير معقولة عندما تكون دورة التشغيل بالمنشأة أطول من سنة. وفي ظل الممارسات المقبولة حالياً تُعرف كل من الأصول المتداولة والإلتزامات المتداولة على أساس دورة التشغيل بالمنشأة.

ودورة التشغيل Operating cycle هي الفترة الزمنية الواقعة بين إقتناء السلع والخدمات التي تدخل في عملية التصنيع والتحقق النهائي للنقدية الذي ينتج عن تحصيل قيمة المبيعات. وفي بعض الصناعات كثيفة رأس المال تزيد دورة التشغيل كثيراً عن سنة، في حين أن السنة الواحدة في العديد من منشآت التجزئة وشركات الخدمات تضم العديد من دورات التشغيل.

وتتمثل الأصول المتداولة في النقدية والأصول الأخرى التي يُتوقع تحويلها إلى نقدية أو بيعها أو إستخدامها في العمليات خلال دورة تشغيل واحدة أو خلال سنة إذا كانت السنة تضم أكثر من دورة تشغيل. كما أن الإلتزامات المتداولة هي :ـ

«تعهدات يُتوقع تسويتها بإستخدام الموارد الحالية المصنفة ضمن الأصول المتداولة أو عن طريق خلق إلتزامات متداولة أخرى».

وقد لقي هذا التعريف قبولاً واسعاً حيث أنه يعترف بإختلاف طول دورات التشغيل في الصناعات المختلفة ويأخذ في إعتباره العلاقة الهامة بين الأصول المتداولة والإلتزامات المتداولة. وقد أكد FASB على هذا المفهوم عند تعريفه للتعهدات قصيرة الأجل في المعيار رقم ٦ بأنها «تلك التي تُستحق خلال سنة واحدة أو دورة التشغيل أيهما أطول».

تقويم الإلتزامات المتداولة

من الوجهة النظرية يجب قياس الإلتزامات على أساس القيمة الحالية للمدفوعات النقدية المستقبلة اللازمة لتسوية هذه الإلتزامات. ولكن في الممارسة العملية يتم إثبات الإلتزامات المتداولة عادة في السجلات المحاسبية والتقرير عنها في القوائم المالية على أساس قيمة الاستحقاق الكاملة لها. فبسبب قصر الفترات الزمنية في هذه الحالة ـ التي تقل عادة عن سنة ـ فإن الفرق بين القيمة الحالية للإلتزام المتداول وقيمة استحقاقه لا تكون كبيرة عادة. وبذلك فإن المغالاة الطفيفة في تقويم الإلتزامات المتداولة الناجم عن تسجيلها بقيمة الإستحقاق تكون مقبولة بإعتبارها غير هامة نسبياً. وفي نشرته رقم ٢١ بعنوان «الفائدة على حسابات القبض والدفع» إستثنى APB من قياسات القيمة الحالية حسابات الدفع الناتجة عن صفقات مع الموردين تتم في مجرى النشاط العادي للمنشأة ولا تتجاوز فترة سنة.

أوجه الاختلاف في الإلتزامات المتداولة

تمثل الإلتزامات تضحيات محتملة في المستقبل بسبب تعهدات ناشئة عن صفقات ماضية. ولكن الإلتزامات تتضمن خصائص تفرض نفسها على عملية التبويب. فلأن كل الإلتزامات تتضمن تضحيات محتملة في المستقبل، فإنها تشمل عنصر عدم التأكد. وتمثل الإختلافات في عنصر عدم التأكد المرتبط بالإلتزامات أوجه عدم التشابه التي تسمح لنا بمناقشة الإلتزامات المتداولة إما ضمن:

١ ـ الإلتزامات المتداولة التي يمكن تحديدها، أو ضمن

٢ ـ الإلتزامات المشروطة.

الإلتزامات المتداولة التي يمكن تحديدها

إن أنواع الإلتزامات التي تندرج في هذه المجموعة يمكن قياسها بصورة دقيقة. حيث يكون مقدار النقدية المطلوبة لتسوية هذا الإلتزام وتاريخ السداد أو التسوية مؤكدين بدرجة معقولة. ولا يوجد أي قدر من عدم التأكد فيما يتعلق :ـ

(١) بحقيقة أن هذا التعهد قد وقع بالفعل أو (٢) بقيمة هذا التعهد. فالمشكلة الأساسية هي التيقن من إستحالة إلغاء هذه الإلتزامات. فعلى عكس الديون طويلة الأجل التي تكون دائماً ضخمة في مقدارها ومؤيدة بمستندات موثقة مثل العقود والمراسلات وخلافه، فإن الإلتزامات المتداولة يمكن أن تنتج عن توسعات غير مكتوبة

في الإئتمان أو مستحقات غير مسجلة ، كما أنها قد تكون ضئيلة القيمة . ولكن بمجرد نشأة هذه الإلتزامات ، فإن قيمتها تكون قابلة للتحديد .

حسابات الدائنين : Accounts Payable

وهي أرصدة تمثل مديونية الشركة لأطراف أخرى مقابل بضائع أو مهمات أو خدمات مشتراة على الحساب . وتنشأ حسابات الدائنين بسبب الفترة الزمنية التي تمر بين إستلام الخدمات أو إقتناء ملكية الأصول وسداد مقابلها . وعادة ما تتحدد هذه الفترة في شروط البيع .

وتقوم أغلب النظم المحاسبية بتسجيل الإلتزامات المتعلقة بمشتريات البضاعة عند إستلام هذه البضاعة وخاصة عند إستلام الفواتير الخاصة بها . وعادة مايحدث بعض التأخير في تسجيل البضائع والإلتزام المتعلق بها بالدفاتر . وإذ إنتقلت ملكية البضائع للمشتري قبل إستلام البضائع بالفعل ، فإنه يجب تسجيل الصفقة في وقت إنتقال الملكية . ويجب توجيه الإهتمام للصفقات التي تحدث قرب نهاية الفترة المحاسبية وفي بداية الفترة التالية للتأكد من أن تسجيل البضاعة المستلمة (المخزون) يتفق مع الإلتزام (حسابات الدائنين) وأن كلاً منهما قد سُجل في الفترة الصحيحة .

ولا يشكل قياس مقدار حساب الدائنين أية صعوبة لأن الفاتورة الواردة من الدائن تحدد تاريخ الإستحقاق ومقدار النقدية اللازمة لتسوية الحساب بدقة . وتكون عملية الحساب الوحيدة التي قد تكون ضرورية هي مقدار الخصم النقدي . وقد سبق توضيح ذلك في الفصل الثامن .

أوراق الدفع Notes Payable

إن التعهدات التي تأخذ شكل سندات إذنية مكتوبة وتبوب كإلتزامات متداولة تأخذ عادة أحد الأشكال التالية :

١ ــ أوراق دفع تجارية
٢ ــ أوراق قروض قصيرة الأجل .
٣ ــ المستحقات الجارية من الديون طويلة الأجل .

الأوراق التجارية :

تمثل أوراق الدفع التجارية القيمة الإسمية للسندات الإذنية المستحقة لموردي السلع ، الخدمات والمعدات . ففي بعض الصناعات ومع بعض العملاء يُطلب تحرير سندات إذنية كجزء من الصفقة بدلاً من التوسع العادي في مقدار الحساب المفتوح أو

الإئتمان الشفهي . وعادة ما يتضمن السند المحرر تحديد تاريخ الاستحقاق والنقدية المطلوب سدادها عند الإستحقاق. وبذلك لا يتبقي سوى حساب الفائدة إذا كان السند يحمل فائدة.

أوراق القروض قصيرة الأجل :

حيث أن أوراق الدفع قصيرة الأجل المستحقة لبنوك أو شركات إقراض تمثل إلتزام قصير الأجل وتنتج عادة عن القروض النقدية . وعندما تحمل هذه الأوراق فائدة يكون من الضروري تسجيل أية فائدة مستحقة السداد والتقرير عنها في القوائم المالية وتسجيل قيمة الأوراق كإلتزام على أساس قيمتها الإسمية Face value .

ولكن عند إصدار أوراق لا تحمل فائدة، فإن البنك أو شركة الأقراض تقوم بخصم قيمة الورقة وتقدم الناتج للمقترض. ولتوضيح ذلك، فإنه في أكتوبر حررت شركة Frate ورقة دفع لا تحمل فائدة قدرها ١٠٠٠٠٠ج لمدة عام ومخصومة عن طريق البنك بمعدل ٩٪، وقد تلقت الشركة متحصلات قدرها ٩١٠٠٠ من البنك وتعهدت بسداد ١٠٠٠٠٠ج للبنك بعد ١٢ شهراً. من ذلك يتضح أن الشركة قد إقترضت ٩١٠٠٠ج لمدة سنة بتكلفة قدرها ٩٠٠٠ج. ورغم أن معدل الخصم المقرر يبلغ ٩٪، فإن معدل الفائدة الفعال يبلغ ٩,٨٩٪ (٩٠٠٠÷٩١٠٠٠)، لأن مبلغ ١٠٠٠٠٠ج لم يتح للشركة خلال السنة. وفي تاريخ إتمام مثل هذا القرض، يُسجل كما يلي :

٩١٠٠٠		من حـ/ النقدية
٩٠٠٠		من حـ/ خصم أوراق دفع
	١٠٠٠٠٠	إلى حـ/ أوراق الدفع.

ويتم طرح رصيد حساب خصم أوراق الدفع من رصيد حساب أوراق الدفع في الميزانية، كما سيتم تسجيل مصروف الفائدة شهرياً بمقدار ٧٥٠ج وتخفيض حساب خصم أوراق الدفع بالقيد التالي (بإفتراض أن الاستهلاك على أساس القسط الثابت يقرب إستهلاك الخصم على أساس طريقة الفائدة الفعالة) :

٧٥٠		من حـ/ مصروف الفائدة
	٧٥٠	إلى حـ/ خصم أوراق دفع

على ذلك فإن الميزانية المعدة في ٣١ ديسمبر سوف تُظهر ما يلي :ـ

إلتزامـــات متداولـــة		
أوراق دفع	١٠٠٠٠٠	
ناقص: خصم أوراق الدفع	٦٧٥٠*	٩٣٢٥٠

* ٩٠٠٠ –(٣×٧٥٠)

كما أن فائدة الشهور الثلاثة وقدرها ٢٢٥٠ سوف يُقرر عنها في قائمة الدخل.

المستحقات الجارية من الديون طويلة الأجل CURRENT MATURITIES OF LONG-TERM DEBTS

حيث أن الجزء من السندات أو الديون طويلة الأجل الذي يُستحق السداد خلال السنة المالية التالية يُقرر عنه كإلتزام متداول. فعندما يكون جزء فقط من الدين طويل الأجل سيتم سداده خلال الإثني عشر شهراً التالية ـ كما هو الحال في السندات التي يتم إستهلاكها عن طريق سلسلة من الأقساط السنوية ـ فإن الجزء المستحق من الدين طويل الأجل يُقرر عنه كإلتزام متداول في حين يُقرر عن الرصيد الباقي كدين طويل الأجل.

ولكن المستحقات الجارية من الديون طويلة الأجل لا يجب إدراجها ضمن الإلتزامات المتداولة إذا كانت :ـ

١ ـ سيتم تسويتها بإستخدام أصول مجمعة لهذا الغرض ولم تظهر كأصول متداولة.
٢ ـ سيتم إعادة تمويلها أو تسويتها من المتحصلات الناتجة عن إصدار دين جديد.
٣ ـ سيتم تحويلها إلى أسهم رأس مال.

ففي مثل هذه الحالات لا يحدث إستخدام لأصول متداولة أو خلق لإلتزامات متداولة أخرى. ومن ثم يكون تبويبها كإلتزامات متداولة غير صحيح. ويجب الإفصاح عن خطة تصفية هذا الدين سواء بين أقواس أو ضمن ملاحظات القوائم المالية.

ومع ذلك، فإن الإلتزام المستحق السداد عند طلب الدائن أو الذي سيكون تحت الطلب خلال سنة (أو دورة تشغيل أيهما أطول) يجب تبويبه كإلتزام متداول. وعادة ما تصبح الإلتزامات تحت طلب الدائن عند إنتهاك المدين لأحد بنود إتفاقية الدين. على سبيل المثال، فإن أغلب إتفاقيات الديون تستلزم الحفاظ على مستوى معين لنسبة الديون/ حق الملكية أو على حد أدنى معين لرأس المال العامل. فعند إنتهاك المدين

لأحد هذه البنود يلزم تصنيف الدين كإلتزام متداول حيث يُتوقع بصورة كبيرة إستخدام رأس المال العامل الحالي في سداد قيمة الدين. ولا يمكن الإستمرار في تصنيف الدين كإلتزام غير متداول إلا إذا أمكن توضيح أنه من المحتمل بدرجة عالية أن هذا الإنتهاك سيتم تلافيه خلال المهلة المحددة في العقد.

التعهدات قصيرة الأجل التي يُتوقع إعادة تمويلها Short-Term Obligations Expected To Be Refinanced

التعهدات قصيرة الأجل هي تلك الديون مستحقة السداد خلال سنة من تاريخ الميزانية أو خلال دورة التشغيل بالمنشأة أيهما أطول. وبعض التعهدات قصيرة الأجل يُتوقع إعادة تمويلها على أساس طويل الأجل ومن ثم فإنها لا يُتوقع أن تتطلب إستخدام لرأس المال العامل خلال السنة التالية (أودورة التشغيل).

وفي وقت ما أيدت مهنة المحاسبة إستبعاد التعهدات قصيرة الأجل من جزء الإلتزامات المتداولة إذا كان من المتوقع إعادة تمويلها. ولكن لأن المهنة لم تقدم إرشادات محددة، فإن تحديد ما إذا كان التعهد قصير الأجل من المتوقع إعادة تمويله أم لا كان يستند عادة على نية الإدارة وحدها لإعادة التمويل على أساس طويل الأجل. فقد تقوم الشركة بإصدار أوراق تجارية قصيرة الأجل لتمويل أصول ثابتة جديدة مع نية إعادة تمويلها على أساس طويل الأجل. أو قد تحصل الشركة على قرض مصرفي مدته ٥ سنوات، ولكن بسبب رغبة البنك تقوم بإصدار أوراق دفع مدتها ٩٠ يوم مع ضرورة إعادة تجديدها بصفة مستمرة. فماذ تمثل هذه الأوراق؟ هل هي ديون طويلة الأجل أم إلتزامات متداولة؟.

معيار إعادة التمويل Refinancing Criteria

نتيجة لهذه المشاكل في التبويب قامت المهنة بوضع أربعة معايير رسمية لتحديد الظروف التي يمكن في ظلها إستبعاد التعهدات قصيرة الأجل من الإلتزامات المتداولة. حيث تُطالب الشركة بإستبعاد التعهدات قصيرة الأجل من الإلتزامات المتداولة إذا تحقق كل من الشرطين التاليين :-

١ - وجود نية أو إتفاق على إعادة تمويل التعهد على أساس طويل الأجل.

٢ - أن تثبت قدرة الشركة على إتمام عملية إعادة التمويل.

ويعني قصد إعادة التمويل على أساس طويل الأجل أن الشركة تنوي تجديد التعهد قصير الأجل ومن ثم لن يستلزم إستخدام رأس المال العامل خلال السنة المالية

التالية أو دورة التشغيل أيهما أطول . ويمكن إثبات القدرة على التجديد بإحدى الطرق التالية :-

(أ) التجديد الفعلي للتعهد قصير الأجل عن طريق إصدار تعهد طويل الأجل أو أسهم ملكية بعد تاريخ الميزانية ولكن قبل الإنتهاء من إعدادها ونشرها .

(ب) الدخول في إتفاق تجديد أو إعادة تمويل يسمح للمنشأة بإعادة تمويل الدين على أساس طويل الأجل وبشروط يمكن تحديدها بوضوح .

وعند حدوث عملية إعادة تمويل بالفعل ، فإن الجزء من التعهدات قصيرة الأجل الذي يُستبعد من الإلتزامات المتداولة قد لايتجاز المتحصلات الناتجة عن التعهد الجديد أو أسهم الملكية المصدرة التي تُستخدم في تسوية هذه التعهدات قصيرة الأجل . على سبيل المثال ، فإن شركة winery التي كان لديها دين قصير الأجل قدره ٣٠٠٠٠٠٠ج قامت بإصدار ١٠٠٠٠٠ سهم عادي بعد تاريخ الميزانية ولكن قبل إعدادها ونشرها وذلك بنية إستخدام المتحصل منها في تسوية الدين قصير الأجل عند إستحقاقه . فإذا كانت المتحصلات الصافية من بيع الأسهم ٢٠٠٠٠٠٠ج ، فإن هذا المقدار فقط من الدين قصير الأجل هو الذي يمكن إستبعاده من الإلتزامات المتداولة .

وعند الإستناد لإتفاق تمويل كدليل إثبات على قدرة الشركة على إعادة تمويل التعهدات قصيرة الأجل على أساس طويل الأجل ، فإن هذا الإتفاق يجب أن يستوفي كل الشروط التالية :

(أ) ألا يكون الإتفاق قابلاً للإلغاء من جانب أي طرف فيه وأن يمتد لأبعد من دورة التشغيل العادية للمنشأة أو سنة أيهما أطول .

(ب) ألا تكون الشركة في موقف مخالفة violation لهذا الإتفاق سواء في تاريخ الميزانية أو في تاريخ نشرها .

(ج) أن يُتوقع أن يكون المقرض أو المستثمر قادراً من الناحية المالية على الوفاء بشروط هذا الإتفاق .

كما أن مقدار الدين قصير الأجل الذي يمكن إستبعاده من الإلتزامات المتداولة :-

١ - لا يمكن أن يتجاوز المقدار المتاح لإعادة التمويل في ظل هذا الإتفاق .

٢ - يجب تعديله بأية محددات أو قيود في الإتفاق يتضح منها أن المقدار الكلي المتحصل عليه لن يُتاح بأكمله لتسوية التعهدات قصيرة الأجل .

٣ - ألا يتجاوز تقدير معقول للحد الأدنى المتوقع الحصول عليه من نقدية وذلك في

حالة خضوع المقدار المتاح لإعادة التمويل للتقلب (بمعنى ضرورة إستخدام التقدير الأكثر تحفظاً).

فإذا لم نتمكن من تقدير أي من هذه المقادير الثلاثة بصورة معقولة، فإنه يجب إدراج مقدار الدين قصير الأجل بالكامل ضمن الإلتزامات المتداولة.

ومن الأمثلة على المقدار لإقتراض المتقلب (البند ٣ السابق) أن شركة Lasker قد دخلت في إتفاق مع أحد البنوك لإقتراض ما يصل إلى ٨٠٪ من مقدار حسابات القبض التجارية بها، وخلال السنة المالية التالية يُتوقع أن تتراوح حسابات القبض بين ٩٠٠٠٠٠ج كحد أدنى في الربع الأول و١٧٠٠٠٠٠ج كحد أقصى في الربع الثالث. وبالتالي فإن مقدار الحد الأدنى المتوقع الحصول عليه لإعادة تمويل التعهدات قصيرة الأجل التي يُستحق سدادها خلال الربع الأول من السنة التالية هو ٧٢٠٠٠٠ج [٨٠٪ من الحد الأدنى المتوقع لحسابات القبض خلال الربع الأول ٩٠٠٠٠٠ج) ونتيجة لذلك فإنه لا يمكن إستبعاد ما يزيد عن ٧٢٠٠٠٠ج من التعهدات قصيرة الأجل من الإلتزامات المتداولة في تاريخ الميزانية.

ومن الأمثلة الأخرى المتعلقة بإستبعاد التعهدات قصيرة الأجل من الإلتزامات المتداولة حالة سدادها بعد تاريخ الميزانية ثم إحلالها بعد ذلك بدين طويل الأجل قبل نشر الميزانية. على سبيل المثال، فقد قامت شركة Mardt بسداد دين قصير الأجل قدره ٤٠٠٠٠ج وذلك في ١٧ يناير ١٩٩٣ وأصدرت دين طويل الأجل قدره ١٠٠٠٠٠ج في ٣ فبراير ١٩٩٣ ويُتوقع نشر ميزانية الشركة بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ في ١ مارس ١٩٩٣. فلأن سداد التعهد قصير الأجل قد تم قبل الحصول على الأموال من الدين طويل الأجل وتطلب إستخدام الأصول المتداولة الموجودة بالشركة بالفعل، فإن المهنة تطالب بإدراج هذا التعهد قصير الأجل ضمن الإلتزامات المتداولة في تاريخ الميزانية.

الإفصاح Disclosure

إذا تم إستبعاد التعهد قصير الأجل من الإلتزامات المتداولة، بسبب إعادة التمويل فإن القوائم المالية يجب أن تتضمن ملاحظات :ـ

١ ـ وصف عام لإتفاق التمويل.

٢ ـ شروط أي تعهد جديد تتحمله الشركة أو تلتزم به.

٣ ـ شروط أية أسهم حق ملكية تصدرها الشركة أو تلتزم بإصدارها.

وعند توقع إجراء عملية إعادة التمويل على أساس طويل الأجل عن طريق إصدار أسهم حق ملكية فإنه ليس من المناسب إدراج التعهد قصير الأجل ضمن حقوق الملكية، حيث أن هذا التعهد يمثل إلتزام وليس حق ملكية في تاريخ الميزانية.

ويمكن إظهار التعهدات قصيرة الأجل التي يُتوقع إعادة تمويلها تحت مسميات مستقلة عن كل من الإلتزامات المتداولة والديون طويلة الأجل مثل «الديون المؤقتة» أو «ديون قصيرة الأجل يُتوقع إعادة تمويلها» أو «ديون متوسطة».

التوزيعات المستحقة **Dividends Payable**

حيث تمثل التوزيعات النقدية مستحقة السداد التزام على الشركة لمساهميها نتيجة للإعلان عن توزيعات. ففي تاريخ الإعلان تتحمل الشركة إلتزام يجعل المساهمين في موقف الدائنين للشركة بقيمة التوزيعات المعلنة ولأن التوزيعات النقدية تُسدد عادة خلال سنة من تاريخ الإعلان (٣ شهور غالباً)، فإنها تُصنف كإلتزامات متداولة.

ولكن التوزيعات المتجمعة وغير المعلنة للأسهم الممتازة المجمعة للأرباح لا يُعترف بها كإلتزام لأن هذه التوزيعات الممتازة المتجمعة divedents in arrears لا تمثل تعهد على الشركة إلى أن يتخذ مجلس إدارة الشركة موقف رسمي يُصرح بتوزيع أرباح عليها. ومع ذلك، فإن مقدار التوزيعات المتجمعة وغير المسددة يجب الإفصاح عنه في ملاحظة أو إظهاره بين أقواس في جزء رأس مال الأسهم.

كما أن التوزيعات المستحقة في صورة أسهم إضافية لا يُعترف بها كإلتزام. لأن هذه التوزيعات في صورة أسهم (كما سنناقشها في الفصل ١٦) لا تتطلب تضحية مستقبلة بأصول أو خدمات ويمكن لمجلس الإدارة إلغاءها في أي وقت قبل إصدارها. ويتم التقرير عن التوزيعات في شكل أسهم لم تصدر بعد في جزء حقوق الملكية لأنها تمثل أرباح محتجزة في طريقها للتحول إلى رأس مال مدفوع.

التأمينات القابلة للإسترداد **Returnable Deposits**

قد تتضمن الإلتزامات المتداولة بالشركة تأمينات نقدية قابلة للاسترداد وتحصلها الشركة من العملاء أو العاملين بها. فقد تُحصل التأمينات من العملاء كضمان لتنفيذ عقد أو خدمة معينة أو كضمان لتغطية مدفوعات عن تعهدات متوقعة في المستقبل. على سبيل المثال، تطالب شركات التليفون عادة بالحصول على تأمين عند تركيب التليفون. وقد تحصل الشركة على التأمينات أيضا من العملاء كضمان للتلف المحتمل في بعض

الأصول المتروكة لديهم. وتطالب بعض الشركات عملاءها بإيداع تأمين لرد مفاتيح أو أحد ممتلكات الشركة. ويعتمد تصنيف هذه البنود كإلتزامات متداولة أو غير متداولة على الوقت المنقضي بين تاريخ إيداع التأمين وإنتهاء العلاقة التي إستوجبته.

الإيـرادات غيـر المكتسـبة Unearned Revenues

قد تتلقى شركات نشر المجلات شيكات من العملاء عند طلب الإشتراك في المجلة، كما تبيع شركات الطيران عادة تذاكر لرحلات مستقبلة. وقد تصدر المطاعم بونات وجبات يمكن إستبدالها أو إستخدامها لوجبات في المستقبل، كما تصدر بعض متاجر التجزئة تراخيص بمنح مجانية يمكن إستبدالها ببضائع. فكيف تقوم هذه الشركات بالمحاسبة عن الإيرادات غير المكتسبة التي تتلقاها قبل تسليم البضاعة أو تقديم الخدمة؟

١ ـ عند تحصيل مبلغ مقدم يتم تسجيله بالجانب المدين من حساب النقدية والجانب الدائن من أحد حسابات الإلتزامات المتداولة الذي يحدد مصدر هذا الإيراد غير المكتسب.

٢ ـ عند إكتساب الإيراد، يُجعل حساب الإيراد غير المكتسب مديناً مع جعل حساب الإيرادات المختص دائناً.

ولتوضيح ذلك، إفترض أن جامعة Allstate باعت ١٠٠٠٠ تذكرة لموسم كرة القدم بها، والذي يتضمن ٥ مباريات بسعر ٥٠ج للتذكرة. فيكون قيد بيع تذاكر الموسم كمايلي:

من حـ/ النقديـــة	٥٠٠٠٠٠
الى حـ/ إيراد تذاكر غير مكتسب.	٥٠٠٠٠٠

تسجيل بيع ١٠٠٠٠ من تذاكر الموسم.

وبعد إنتهاء كل مباراة يتم إجراء القيد التالي:

من حـ/ إيراد تذاكر غير مكتسب	١٠٠٠٠٠
الى حـ/ إيراد التذاكر	١٠٠٠٠٠

تسجيل إيراد التذاكر المكتسب

وعلى ذلك، فإن إيراد التذاكر غير المكتسب هنا يُقرر عنه كإلتزام متداول في الميزانية. ومع إكتساب الإيراد، يتم تحويله من حساب الإيراد غير المكتسب إلى حساب الإيراد المكتسب. ويعد الإيراد غير المكتسب هام نسبياً في بعض الشركات: ففي

صناعة الطيران تمثل التذاكر المباعة لرحلات مستقبلية ما يقرب من ٥٠٪ من إجمالي الإلتزامات المتداولة بها.

ويوضح الشكل التالي بعض حسابات الإيراد المكتسب وغير المكتسب التي تستخدم في عدة أنواع من المنشآت :-

نوع المنشأة	إسم الحساب	
	إيراد غير مكتسب	إيراد مكتسب
شركة طيران	إيراد تذاكر ركاب غير مكتسب	إيراد تذاكر
نشر المجلات	إيراد إشتراكات غير مكتسب	إيراد إشتراكات
فنادق	إيراد إيجارات غير مكتسب	إيراد إيجارات

ويجب أن تقرر الميزانية عن التعهدات الخاصة بأية إرتباطات سوف تتم تسويتها ببضائع أوخدمات ، كما يجب أن تقرر قائمة الدخل عن الإيرادات المكتسبة خلال الفترة.

ضرائب المبيعات المستحقة Sales Taxes Payable

يجب تحصيل ضرائب المبيعات من العملاء على نقل بعض الأصول الملموسة وتقديم بعض الخدمات إليهم توريدها للجهة الحكومية المختصة (مصلحة الضرائب) ويتم إظهار إلتزام بقيمة الضرائب المحصلة من العملاء والتي لم تورد للجهة الحكومية بعد. حيث أن حساب ضرائب المبيعات المستحقة يجب أن يعكس إلتزام الشركة عن ضرائب المبيعات المستحقة للحكومة. فعند بيع بضاعة ثمنها ٣٠٠٠ج تخضع لضريبة مبيعات بنسبة ٤٪ يُجرى القيد التالي :-

من حـ/ النقدية أو حسابات المدينين	٣١٢٠
إلى حـ/ المبيعات	٣٠٠٠
إلى حـ/ ضرائب مبيعات مستحقة	١٢٠

وعندما تكون ضريبة المبيعات المحصلة والمضافة لحساب الضريبة المستحقة غير مساوية للإلتزام كما تقدره الجهات الضريبية الحكومية، فإنه يمكن إجراء تعديل على حساب الضريبة المستحقة عن طريق الإعتراف بمكسب أو خسارة من متحصلات ضريبة المبيعات.

ومع ذلك، فإنه في العديد من الشركات لا تنفصل ضريبة المبيعات عن المبيعات نفسها في وقت البيع ؛ حيث يُضاف المبلغ الإجمالي لحساب المبيعات. ولكي تعكس الشركة القيمة الفعلية للمبيعات والتزام ضريبة المبيعات، يُجعل حساب المبيعات مدينا بمقدار ضريبة المبيعات المستحقة للحكومة عن هذه المبيعات مع جعل حساب ضريبة مبيعات المستحقة دائناً بنفس المقدار.

ولتوضيح ذلك بفرض أن رصيد حساب المبيعات يبلغ ١٥٠٠٠٠ج متضمناً ضريبة مبيعات بنسبة ٤٪ فلأن المقدار المسجل بحساب المبيعات يساوي المبيعات مضافاً إليها ٤٪ منها، أو ١٠٤٪ من المبيعات، فإن قيمة المبيعات الفعلية تبلغ ١٤٤٢٣٠,٧٧ ؛ [١٥٠٠٠٠÷١,٠٤]. ويبلغ إلتزام ضريبة المبيعات ٥٧٦٩,٢٣ ويلزم إجراء القيد التالي لتسجيل مقدار ضريبة المبيعات المستحقة للحكومة :ـ

٥٧٦٩,٢٣	من حـ/ المبيعـــــات
٥٧٦٩,٢٣	إلى حـ/ ضريبة مبيعات مستحقة

الضرائب العقارية المستحقة Property Taxes Payable

تعتمد الوحدات الحكومية المحلية عادة على الضرائب العقارية كمصدر أساسي للموارد. ويستند تحديد هذه الضرائب على قيمة كل من العقار والممتلكات الشخصية وتصبح مستحقة الأداء في تواريخ يحددها القانون. ويمثل هذا الربط إلتزاماً على مالك العقار وتكلفة للخدمات التي يقدمها هذا العقار. والتساؤلات المحاسبية التي تثيرها الضرائب العقارية هي :

١ ـ متى يجب على مالك العقار تسجيل الإلتزام؟

٢ ـ ماهي الفترة المحاسبية التي تُحمل التكلفة عليها؟

وفي هذا الصدد خلصت مهنة المحاسبة إلى أنه «بصفة عامة، فإن الأساس الأكثر قبولاً في المحاسبة عن الضرائب العقارية هو إثبات إستحقاقها شهرياً في دفاتر دافع الضريبة على مدى الفترة المالية للجهة الضريبية التي تقوم بربط الضريبة». حيث أن تحميل الضريبة على فترة تالية لربطها وجبايتها يؤدي لإقتران مصروف الضريبة بالفترة التي تستخدم فيها الجهة الحكومية الضرائب في تقديم منافع لمالك العقار.

فبفرض أن شركة Sealiaard ـ التي تقوم بإقفال حساباتها في ٣١ ديسمبر من كل عام ـ تتلقى إشعار ضرائبها العقارية في مايو من كل عام، حيث تبدأ السنة المالية للمدينة التي تعمل بها الشركة في ١ مايو وتنتهي في ٣٠ أبريل من العام التالي. وقد رُبطت

ضرائب عقارية على الشركة قدرها ٣٦٠٠٠ج في ١ يناير ١٩٩٢ وأصبحت واجبة السداد في ١ مايو ١٩٩٢ وترسل إشعارات الضرائب في مايو وتسدد على أقساط متساوية في ١ يوليو، ١ سبتمبر.

فتكون القيود الخاصة بتسجيل الإلتزام، أعباء الضريبة الشهرية، المدفوعات الضريبية عن الضرائب الواجبة السداد في ١ مايو ١٩٩٢ كما يلي :

١ مايو ١٩٩٢ (تاريخ الربط النهائي)

لا قيود

٣١ مايو، ٣٠ يونيو ١٩٩٢ (إستحقاق المصروف الشهري)

٣٠٠٠	من حـ/ مصروف ضرائب عقارية	
	إلى حـ/ ضرائب عقارية مستحقة	٣٠٠٠

١ يوليو ١٩٩٢ (سداد أول قسط)

٦٠٠٠	من حـ/ ضرائب عقارية مستحقة	
١٢٠٠٠	من حـ/ ضرائب عقارية مقدمة	
	إلى حـ/ النقدية	١٨٠٠٠

٣١ يوليو، ٣١ أغسطس ١٩٩٢ (إستحقاق المصروف الشهري)

٣٠٠٠	من حـ/ مصروف ضرائب عقارية	
	إلى حـ/ ضرائب عقارية مقدمة	٣٠٠٠

١ سبتمبر ١٩٩٢ (سداد القسط الثاني)

١٨٠٠٠	من حـ/ ضرائب عقارية مقدمة	
	إلى حـ/ النقدية .	١٨٠٠٠

٣٠ سبتمبر، ٣١ أكتوبر، ٣٠نوفمبر، ٣١ ديسمبر ١٩٩٢، ٣١ يناير، ٢٨ فبراير، ٣١ مارس، ٣٠ أبريل ١٩٩٣ (إستحقاق المصروف الشهري)

٣٠٠٠	من حـ/ مصروف ضرائب عقارية	
	إلى حـ/ ضرائب عقارية مقدمة .	٣٠٠٠

وتمثل الضرائب العقارية المقدمة في ١ يوليو وقدرها ١٢٠٠٠ج مدفوعات ٤ شهور والضرائب المقدمة في ١ سبتمبر وقدرها ١٨٠٠٠ج مدفوعات ٦ شهور مقدمة . وفي ٣١ ديسمبر يتضمن الحساب ٤ شهور ضرائب غير مستنفدة .

ويُطالب بعض المحاسبين بإثبات إستحقاق الضرائب العقارية عن طريق التحميل

على المصروفات خلال السنة التي تنتهي بتاريخ الربط النهائي بدلاً من السنة التي تبدأ بذلك التاريخ . وفي هذه الحالة يلزم تقدير الضرائب العقارية للسنة التالية وتحميلها بصورة شهرية على حساب مصروف الضرائب العقارية مع جعل حساب الضرائب العقارية المستحقة دائناً . وفي ظل هذه الطريقة فإنه عند الوصول لتاريخ الربط يكون المقدار الكلي للضريبة قد أثبت إستحقاقه ويكون المصروف قد حمل على السنة السابقة على سداد الضريبة . وتكون هذه الطريقة مبررة عندما يكون تاريخ التقدير الضريبي سابقاً على تاريخ الربط النهائي لها بعام أو أكثر . ولأنه في هذه الحالة يقوم مالك العقار بتقدير مقدار الضريبة وإثبات إستحقاقه قبل تلقي الإشعار، فإنه يكون من الأنسب نظرياً تصنيف الضرائب العقارية كإلتزام متداول مقدر وليس محدد .

ولأنه قد توجد بعض الظروف الخاصة التي تستدعي إستخدام فترات إستحقاق مختلفة للضريبة، فقد أقرت المهنة فكرة أن «الثبات في التطبيق من سنة لأخرى هو الإعتبار الأهم في هذه القضية وأن انتقاء أي من الفترات المذكورة سابقاً هو أمر يخضع للحكم الشخصي» .

ضريبة الدخل المستحقة Income Tax Payable

يختلف مقدار ضريبة الدخل نسبياً مع مقدار الدخل السنوي . وينظر بعض المحاسبين لمقدار الضريبة على الدخل السنوي على أنه تقدير لأن حسابات الدخل (ومن ثم الضريبة عليه) لاتخضع لفحص وإعتماد مصلحة الضرائب . ويكون تفسير وتطبيق القواعد الضريبية المختلفة محل جدل دائم ويعتمد دائماً على تفسيرات المحاكم . وبإستخدام أفضل المعلومات والأدوات المتاحة، يجب أن تقوم الشركة بإعداد إقرار ضريبة دخل وحساب ضريبة الدخل المستحقة الناتجة عن عمليات الفترة الحالية . ويجب تصنيف مقدار الضريبة المستحقة على دخل الشركة - كما هي محسوبة بالإقرار - كإلتزام متداول .

وعلى عكس شركات الأموال، فإن المنشآت الفردية وشركات الأشخاص غير خاضعة لضرائب الدخل، لأن المالك الفردي للمنشأة أو الشريك في الشركة هو الذي يخضع لضريبة الدخل بصفة شخصية على حصته في دخل الشركة الخاضع للضريبة . ومن ثم فإن إلتزامات ضريبة الدخل لا تظهر بالقوائم المالية لمثل هذه الشركات .

وإذا تم في سنة تالية فرض ضريبة إضافية على دخل سنة سابقة، فإنه يجب إضافتها للجانب الدائن من حساب ضريبة الدخل المستحقة، مع تحميل الدين المتعلق بها على

العمليات الجارية.

وقد تزايدت الاختلافات بين الدخل الخاضع للضريبة في ظل قوانين الضرائب والدخل المحاسبي في ظل المبادىء المحاسبية المتعارف عليها في السنوات الأخيرة. وبسبب هذه الإختلافات، فإن مقدار ضريبة الدخل المستحقة للحكومة عن سنة معينة قد يختلف بصورة جوهرية عن مصروف ضريبة الدخل المقرر عنه في القوائم المالية. وسوف تخصص الفصل ٢٠ للجوانب الخاصة بضريبة الدخل لتقديم مناقشة تفصيلية لهذه المشكلة المعقدة والمثيرة للجدل.

الإلتزامات المتعلقة بالعمال Employee - Related Liabilities

إن المبالغ المستحقة للعاملين نظير المرتبات أو الأجور في نهاية الفترة المحاسبية يُقرر عنها كإلتزامات متداولة. كما أن البنود التالية المتعلقة بمكافآت العاملين يُقرر عنها كإلتزامات متداولة أيضا وهي :

١ ـ الاستقطاعات من المرتبات
٢ ـ المنافع التالية للتقاعد
٣ ـ الأجازات مدفوعة الأجر
٤ ـ المكافآت والحوافز.

الاستقطاعات من المرتبات : وأكثر أنواع الإستقطاعات شيوعاً هي الضرائب وغيرها من البنود المتنوعة مثل أقساط التأمين، إشتراكات النقابات ومدخرات العمال. وطالما أن المبالغ المستقطعة لم تُورد للجهة المختصة في نهاية الفترة المحاسبية، فإنه يجب الإعتراف بها كإلتزامات متداولة.

المنافع التالية للتقاعد : تعد المحاسبة والتقرير عن المدفوعات الخاصة بالمنافع التالية للتقاعد من الأمور المعقدة. وترتبط المعايير الخاصة بهذا المجال بنوعين أساسيين من المنافع التالية للتقاعد وهي :

١ ـ المعاشات Pensions
٢ ـ الرعاية الصحية ومنافع التأمين على الحياة التالية للتقاعد.

المعاشـــات :

حيث تُعد خطة المعاشات ترتيبا يقدم صاحب العمل بمقتضاه منافع (مدفوعات) للعمال بعد تقاعدهم. ويُستخدم في المحاسبة عن المعاشات أساس الاستحقاق الذي

يستلزم قياس مقدار التعهد بتقديم منافع في المستقبل وإثبات إستحقاق تكلفة المعاش خلال سنوات خدمة العامل بالمنشأة. ونتيجة لذلك فإنه في نهاية الفترة المحاسبية يُحتمل ظهور إلتزام عن المعاشات في الميزانية بسبب عدم قيام الشركة بتمويل قيمة هذه الإلتزامات بالكامل. وإذا كان هناك جزء من هذا الالتزام مستحق في الفترة المحاسبية التالية، فيجب تصنيفه كإلتزام متداول.

الرعاية الصحية ومنافع التأمين على الحياة التالية للتقاعد: حتى وقت قريب كانت الشركات تقوم بإستنفاد منافع الرعاية الصحية والتأمين التالية للتقاعد المسددة فقط (أساس نقدي) للعمال المتقاعدين. ومع ذلك فقد أصدر FASB مؤخراً معياراً يلزم كل الشركات بتسجيل مصروف جاري في كل عام مقابل جزء من التكلفة المتوقعة للرعاية الصحية التالية للتقاعد وغيرها من المنافع المقدمة لكل عامل بغض النظر عن عمره أو طول مدة خدمته.

وقد أثار هذا المعيار الخلاف بسبب أثره على الأرباح ولأن هذا العبء في قائمة الدخل لا يُخصم للأغراض الضريبية (وذلك بعكس العبء الخاص بالمعاشات الذي يُعد مصروف ضريبي) كما أن مقدار الإلتزام الخاص بهذه المنافع سيكون جوهرياً في العديد من الشركات بسبب عدم إعترافها بهذه التكاليف قبل ذلك. ونتيجة لذلك، فإن العديد من هذه الشركات قد تتجه لتخفيض مقدار هذه المنافع أو إلغاء أو تخفيض الرعاية الصحية والتغطية التأمينية للعمال المتقاعدين.

الأجازات مدفوعة الأجر:- وهي فترات غياب للعاملين - مثل الأجازات، المرض - يحصلون على أجورهم عنها. وقبل إصدار معيار FASB رقم ٤٣ «المحاسبة عن فترات التغيب مدفوعة الأجر» إستخدمت الشركات عدة طرق بديلة للمحاسبة عن فترات التغيب مدفوعة الأجر. حيث قام البعض بإثبات التكلفة على أساس الاستحقاق في حين سجل البعض التكلفة في فترة سدادها. وقد أصدر FASB المعيار رقم ٤٣ للحد من البدائل في المعالجة وتخفيض إحتمال وجود إلتزامات جوهرية غير مسجلة أو مقدرة بأقل من اللازم. وقد طالب FASB في هذا المعيار بتسجيل إستحقاق إلتزام عن التكلفة الخاصة بتعويض فترات تغيب العمال في المستقبل وذلك عندما تتحقق كل الشروط التالية:

(أ) أن يكون تعهد المنشأة المتعلق بحقوق العمال في الحصول على تعويض عن فترات التغيب المستقبلة مستنداً إلى الخدمات التي قدمها العمال بالفعل.

(ب) أن يتعلق الإلتزام بالحقوق التي اكتسبها العمال أو تجمعت لهم.
(ج) أن يكون سداد هذا التعويض أو المقابل محتملا Prabable .
(د) أن يكون من الممكن تقدير قيمة هذا المقابل بصورة معقولة.

وإذا إستوفت المنشأة الشروط أ، ب، جـ، السابقة ولكن لم تثبت إستحقاق إلتزام بسبب عدم إستيفاء الشرط د، فإنه يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة.

وتوجد الحقوق المكتسبة Vested عندما تتعهد الشركة بسداد مدفوعات لأحد العمال حتى إن إنتهت علاقته بالشركة؟ بمعنى أن الحقوق المكتسبة ليست مشروطة بإستمرار العامل في الخدمة في المستقبل. والحقوق المتجمعة Accumulated هي تلك التي يمكن ترحيلها إلى فترات مستقبلة إذا لم تُستخدم في الفترة التي إكتُسبت خلالها.

على سبيل المثال، بفرض أنك قد حصلت على عطلة مدفوعة الأجر مدتها ٤أيام تبدأ في ٣١ ديسمبر ـ وهو تاريخ نهاية السنة المالية ـ وسوف تحصل على أجر هذه العطلة حتى إذا إنتهت علاقتك بالشركة في ذلك التاريخ. في هذه الحالة تُعتبر هذه العطلة مكتسبة ويجب إثبات إستحقاق مقابلها. ولكن بفرض أن هذه العطلة غير مكتسبة ولكن يمكنك ترحيلها إلى فترات تالية، فرغم أن هذه الحقوق غير مكتسبة إلا أنها حقوق متجمعة يجب على الشركة إثبات استحقاقها مع الأخذ في الإعتبار الإحتمالات المقدرة لسقوط هذه الحقوق نتيجة دوران العمالة.

وهناك تعديل على هذه القواعد العامة في حالة الأجازات المرضية مدفوعة الأجر؛ فعندما تكون هذه المنافع مكتسبة للعاملين يُثبت إستحقاقها. وعندما تكون متجمعة وغير مكتسبة، يُسمح بإثبات إستحقاقها ولكن لا يُلزم به. ويرجع السبب في هذه التفرقة إلى أن الأجازة المرضية المدفوعة قد تأخذ أحد شكلين. ففي بعض الشركات لا يحصل العمال على إجازات مرضية مدفوعة إلا عند غيابهم بسبب المرض، وبالتالي فإن السماح بإثبات الاستحقاق وعدم الإلزام به يستند إلى أن سداد المقابل مشروط بمرض العمال في المستقبل. ولكن في بعض الشركات الأخرى يُسمح للعمال بتجميع الإجازات المرضية غير المستخدمة والحصول مقابلها على إجازة مدفوعة الأجر حتى في حالة عدم المرض، وفي مثل هذه الحالة يجب إثبات إستحقاق الإلتزام لأنه سوف يُسدد بغض النظر عن مرض العمال.

ويجب الإعتراف بمصروف الأجازات المدفوعة والإلتزام المقابل له في السنة التي يكتسب فيها العاملون هذه الإجازات. على سبيل المثال، إذا حصل عمال جدد على

الحق في إجازة أسبوعين مدفوعة الأجر في بداية السنة الثانية لعملهم بالشركة، فإن مقابل هذه الإجازة يُعتبر مكتسباً خلال السنة الأولى لعملهم.

ولكن ماهو المعدل الذي يلزم إستخدامه في إثبات إستحقاق تكلفة هذا المقابل - هل هو المعدل الجاري أم معدل مقدر في المستقبل؟ لم يتعرض معيار FASB رقم ٤٣ لهذه القضية، ومن ثم فإنه من المحتمل أن تستخدم الشركات المعدل الجاري وليس المستقبل. حيث أن درجة التأكد من المعدل المستقبل أقل، كما أنه يثير القضايا المتعلقة بالقيمة الزمنية للنقود. ولتوضيح ذلك بفرض أن شركة Amutron قد بدأت عملياتها في ١ يناير ١٩٩١، وقد عينت الشركة ١٠ عمال بأجر ٤٨٠ج أسبوعياً لكل منهم. وبلغت فترات الأجازات التي إكتسبها العمال جميعاً خلال سنة ١٩٩١ ما يبلغ ٢٠ أسبوعاً لم يُستخدم منها شيء خلال السنة. وفي سنة ١٩٩٢ إستخدمت هذه الإجازات عندما كان معدل الأجر الجاري ٥٤٠ج أسبوعياً للعامل. فيكون القيد اللازم في ٣١ ديسمبر ١٩٩١ لإثبات إستحقاق مقابل الإجازات المتجمعة كما يلي :-

٩٦٠٠ من حـ/ مصروف الأجور

٩٦٠٠ إلى حـ/ أجور عطلات مستحقة [٢٠ أسبوع × ٤٨٠ج]

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩١ ستقرر الشركة في ميزانيتها عن إلتزام قدره ٩٦٠٠ج. وفي سنة ١٩٩٢ يُسجل مقابل الأجازات المتعلقة بسنة ١٩٩١ كما يلي :-

٩٦٠٠ من حـ/ أجور عطلات مستحقة

١٢٠٠ من حـ/ مصروف الأجور

١٠٨٠٠ إلى حـ/ النقدية [٢٠ أسبوع × ٥٤٠]

ففي سنة ١٩٩٢ أستخدمت أسابيع الإجازة، ومن ثم ينتفي الإلتزام. ويُلاحظ أن الفرق بين مقدار النقدية المسددة ومقدار التخفيض في حساب الإلتزام يُسجل كتعديل لحساب مصروف الأجور في فترة السداد. وينشأ هذا الفرق بسبب تسجيل حساب الإلتزام على أساس معدلات السداد السارية خلال الفترة التي إكتسبت خلالها فترة الإجازة. ومع ذلك، فإن النقدية المسددة تستند للمعدلات السارية خلال فترة إستخدام هذه الإجازات بالفعل. وعند إستخدام معدلات السداد المستقبلة في إثبات إستحقاق الإلتزام خلال سنة ١٩٩١، فإن النقدية المسددة سنة ١٩٩٢ سوف تتساوى عندئذ مع قيمة الإلتزام.

إتفاقات المكافآت والحوافز :

تقوم العديد من الشركات بتقديم مكافآت لبعض أو كل العاملين بها علاوة على

مرتباتهم أو أجورهم المنتظمة. وعادة ما يستند مقدار المكافأة على الربح السنوي للشركة. ومن وجهة نظر الشركة، فإن مدفوعات المكافأة للعاملين يمكن إعتبارها أجور إضافية ويلزم طرحها عند تحديد صافي دخل العام.

ولأن مقدار المكافأة يمثل مصروف للمنشأة، فإن مشكلة حساب مقدار المكافأة الذي يستند إلى صافي الدخل تصبح أكثر صعوبة، فبفرض شركة لديها دخل قدره ١٠٠٠٠٠ج قبل طرح مصروف المكافأة. وطبقا لشروط المكافأة، يُجنب ٢٠٪ من الدخل لتوزيعه على العاملين. فإذا كانت المكافأة نفسها ليست مصروفاً يُطرح عند تحديد صافي الدخل، فإنه يمكن حساب مقدارها ببساطة بنسبة ٢٠٪ من صافي الدخل وقدره ١٠٠٠٠٠ج. ولكن المكافأة نفسها تمثل مصروف يلزم طرحه عند تحديد مقدار صافي الدخل الذي تُحسب المكافأة على أساسه. بمعنى أن ناتج طرح المكافأة من رقم ١٠٠٠٠٠ج هو الرقم الذي يتم حساب المكافأة على أساسه أي أن المكافأة تساوي ٢٠٪ من ١٠٠٠٠٠ مطروحاً منها المكافأة. ويُعبر عن ذلك جبرياً كما يلي :-

م = ٢٠ , (١٠٠٠٠٠ − م)

م = ٢٠٠٠٠ − ٢٠ , م

١,٢م = ٢٠٠٠٠

∴ م = ١٦٦٦٦,٦٧

وتنشأ مشكلة مماثلة من علاقة مدفوعات المكافأة بضريبة الدخل. فبفرض أن الدخل يبلغ ١٠٠٠٠٠ج دون طرح مكافأة العاملين أو الضرائب على الدخل. ويستند حساب المكافأة على الدخل بعد طرح الضرائب ولكن قبل طرح المكافأة. وأن معدل ضريبة الدخل يبلغ ٤٠٪ ومعدل المكافأة ٢٠٪ وأن المكافأة يُسمح بخصمها للأغراض الضريبية. على ذلك فإن المكافأة تبلغ ٢٠٪ من ١٠٠٠٠٠ج مطروحاً منها الضرائب، والضرائب تساوي ٤٠٪ من ١٠٠٠٠٠ج مطروحا منها المكافأة. وبذلك تكون لدينا معادلتان آنيتان كما يلي [م تمثل المكافأة، د تمثل الضرائب]:-

م = ٢٠ , [١٠٠٠٠٠ − د]

د = ٤٠ , [١٠٠٠٠٠ − م]

وبحل هاتين المعادلتين يتضح أن م = ١٣٠٤٣,٤٨ج، د = ٣٤٧٨٢,٦١ج.

وفي حالة النص على إستقطاع كل من الضرائب والمكافأة قبل تحديد رقم الدخل الذي تُحسب على أساسه المكافأة، تكون المعادلات كما يلي:

م = ٢٠ , [١٠٠٠٠٠ - م - د]

د = ٤٠ , [١٠٠٠٠ - م]

وبالتعويض عن قيمة د من المعادلة الثانية في المعادلة الأولى يمكن تحديد قيمة م وهي ١٠٧١٤,٢٩ج. وبالتعويض عنها في المعادلة الثانية نصل لقيمة د وقدرها ٣٥٧١٤,٢٨

٣٥٧١٤,٢٨

ويتم إجراء قيد تسوية لإثبات المكافأة كما يلي :-

١٠٧١٤,٢٩ من حـ/ مصروف مكافأة العاملين

١٠٧١٤,٢٩ إلى حـ/ مكافأة أرباح مستحقة.

وعند سداد المكافأة بعد ذلك يكون قيد اليومية :-

١٠٧١٤,٢٩ من حـ/ مكافأة أرباح مستحقة.

١٠٧١٤,٢٩ إلى حـ/ النقديـــة.

ويجب ظهور حساب المصروف في قائمة الدخل كمصروف تشغيلي. كما أن الإلتزام عادة ما يُسدد خلال فترة زمنية قصيرة ويجب أن يظهر كإلتزام متداول في الميزانية.

ويُعد تحرير مستند قانوني مثل عقد المكافأة من مهام المحامي وليس المحاسب، رغم أنه يُطلب من المحاسبين عادة التعبير عن رأيهم في جدوى هذا الإتفاق. وفي هذه الحالة يجب على المحاسب أن يصر دائماً على أن يُبرز الإتفاق بصورة واضحة ما إذا كانت ضرائب الدخل والمكافأة نفسها تمثل مصروفات يجب طرحها عند تحديد رقم الدخل الذي تُحسب على أساسه المكافأة أم لا.

ومما يماثل إتفاقات المكافأة تلك الإتفاقيات التعاقدية التي تنظم مدفوعات إيجار أو إمتياز مشروطة بمقدار الإيرادات المكتسبة أو كمية المنتجات المنتجة والمستخرجة. وعادة ما تكون المصروفات المشروطة التي تستند للإيرادات أو الوحدات المنتجة أقل صعوبة في حسابها من إتفاقيات المكافآت. على سبيل المثال، إذا نص عقد إستئجار على مدفوعات إيجار ثابت قدرها ٥٠٠ج شهرياً علاوة على ١٪ من المبيعات التي تزيد عن ٣٠٠٠٠٠ جنيه سنوياً، فإن تعهد الإيجار السنوي في هذه الحالة سوف يبلغ ٦٠٠٠ جنيه علاوة على ١٪ من كل جنيه إيرادات يزيد عن ٣٠٠٠٠٠ جنيه. أو ينص إتفاق إمتياز على حصول مالك حق الإختراع على ١ جنيه مقابل كل طن من المنتجات الناتجة عن العملية التي يمتلك حق إختراعها أو أن يحصل مالك الحقوق المعدنية على ٥, جنيه

عن كل برميل زيت مستخرج . فمع كل إنتاج أو استخراج لوحدة منتج إضافية ، ينشأ تعهد إضافي في شكل إلتزام متداول عادة .

الإفصاح عن الإلتزامات المتداولة بالقوائم المالية: DISCLOSURE OF CURRENT LIABILITIES IN THE FINACIAL STATEMENTS

من الوجهة النظرية ، فإنه يجب قياس الإلتزامات على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة المستقبلة والمطلوبة لتصفيتها . ولكن في الممارسة عادة ما تُسجل الإلتزامات المتداولة في السجلات المحاسبية ويُقرر عنها في القوائم المالية على أساس قيمة إستحقاقها بالكامل . فبسبب قصر الفترات الزمنية ـ حيث تقل عادة عن سنة ـ فإن الفرق بين القيمة الحالية للإلتزام المتداول وقيمة إستحقاقه لايكون كبيراً عادة . وبالتالي ، فإن هذا التضخيم الطفيف في الإلتزامات الناتج عن تسجيل الإلتزامات المتداولة بقيمة الإستحقاق يُعد مقبولاً باعتبار أنه غير هام نسبياً . وقد إستثنت نشرة APB رقم ٢١ «الفائدة على حسابات القبض وحسابات الدفع» من مقاييس القيمة الحالية حسابات الدفع التي تنتج عن تعاملات مع الموردين تتم في مجرى النشاط العادي للمنشأة ولا تتجاوز سنة واحدة .

وعادة ما تُعرض حسابات الإلتزامات المتداولة في بداية جزء الخصوم بالميزانية . وفي بعض الحالات ، تُعرض الإلتزامات المتداولة بعد الأصول المتداولة مباشرة مع طرح جملة الإلتزامات المتداولة من جملة الأصول المتداولة للحصول على «رأس المال العامل» أو «الأصول المتداولة الزائدة عن الإلتزامات المتداولة» . (في حالة عرض الميزانية في شكل تقرير Report form وليس على شكل حرف T]

وفي داخل جزء الإلتزامات المتداولة يمكن إدراج الحسابات على أساس تواريخ الاستحقاق ، أو على أساس مقدارها أو على أساس تفضيلات التصفية . وتقوم العديد من الشركات بإدراج أوراق الدفع في بداية الإلتزامات المتداولةبغض النظر عن مقدارها النسبي ويتبعها عادة حسابات الدائنين على أن تختم جزء الإلتزامات المتداولة بالجزء المتداول من الديون طويلة الأجل .

ويجب أن تكون تفاصيل والمعلومات الإضافية المتعلقة بالإلتزامات المتداولة كافية حتى تفي بمتطلبات الإفصاح الكامل . ويجب تحديد الإلتزامات المضمونة بصورة واضحة ، والإشارة إلى الأصول المقدمة كضمان لها . وعندما يكون تاريخ الإستحقاق الخاص بالتزام معين قابل للتأجيل ، فإنه يجب الافصاح عن التفاصيل الخاصة بذلك .

ولا يجب إجراء مقاصة بين الإلتزامات المتداولة والأصول المخصصة لتسويتها. كما يجب تصنيف المستحقات الجارية من الديون طويلة الأجل كإلتزامات متداولة.

ويوجد إستثناء أساسي في حالة التعهدات المستحقة السداد والتي سوف تُسدد من أصول مصنفة كأصول طويلة الأجل. على سبيل المثال، إذا كانت المدفوعات الخاصة بإستهلاك السندات تُسدد من إعتماد مخصص لإستهلاك السندات مصنف ضمن الأصول طويلة الأجل، فإن هذه المستحقات الجارية من السندات يجب التقرير عنها في جزء الإلتزامات طويلة الأجل. حيث أن عرض هذا الدين في جزء الإلتزامات المتداولة سوف يُشوه موقف رأس المال العامل بالمنشأة.

وقد تتطلب الإرتباطات الحالية للشركة والتي سوف ينتج عنها تعهدات في فترات تالية ولها مقدار هام نسبياً الإفصاح عنها بالقوائم المالية. على سبيل المثال: فإن ارتباط الشركة بشراء سلع أو خدمات معينة أو ببناء أو شراء أو إستئجار معدات أو ممتلكات قد يتطلب الإفصاح عنه في الملاحظات المرفقة بالميزانية.

القسم الثاني:

الإلتزامات الإحتمالية

تمثل الإلتزامات الإحتمالية تعهدات تستند إلى حدوث أو عدم حدوث واحدة أو أكثر من الأحداث في المستقبل ليؤكد القيمة المستحقة أو الطرف المستحق لها أو تاريخ الاستحقاق أو ليؤكد وجود الإلتزام نفسه. بمعنى أن تحديد واحد أو أكثر من هذه العوامل يستند إلى شرط contingency. وقد عرف FASB الشرط في معياره رقم ٥ بأنه «حالة أو موقف أو مجموعة من الظروف الموجودة التي تتضمن عدم تأكد فيما يتعلق بمكسب محتمل [مكسب مشروط] أو خسارة محتملة [خسارة مشروطة] لمنشأة معينة، وسوف تنتفي حالة عدم التأكد هذه عند وقوع أو عدم وقوع حدث أو أكثر في المستقبل». ويُعرف الإلتزام الذي يُثبت إستحقاقه نتيجة للخسارة المشروطة بالإلتزام المحتمل contingent liability.

المحاسبة عن الخسائر الاحتمالية ACCOUNTING FOR LOSS CONTINGENCIES

عند وجود خسارة محتملة (مشروطة) يمكن أن يتراوح إحتمال وقوع حدث أو أكثر في المستقبل ليؤكد التحمل بالإلتزام من حالة الإحتمال المرجح Prabable إلى حالة الاحتمال

البعيد Remote وقد إستخدم FASB مصطلحات الإحتمال المرجح Probable والإحتمال المعقول Reasonably Possible والاحتمال البعيد Remote. في تحديد ثلاث مناطق داخل هذا المدى وتحديد المعاني التالية :ـ

- الإحتمال المرجح : ويعني أنه يُحتمل وقوع الحدث أو الأحداث في المستقبل بصورة كبيرة.
- الاحتمال المعقول: ويعني أن فرصة وقوع الحدث أو الأحداث في المستقبل أكثر من مستبعدة ولكن أقل من محتملة بصورة كبيرة.
- الإحتمال المستبعد: ويعني أن احتمال وقوع الحدث أو الأحداث في المستقبل ضئيل.

ويجب إثبات إستحقاق الخسارة المقدرة من الخسارة المشروطة عن طريق التحميل على المصروفات وإثبات حساب إلتزام في حالة تحقق الشروط التالية فقط.

١ ـ إتاحة معلومات قبل نشر القوائم المالية تشير إلى أنه من المحتمل بصورة كبيرة أن تكون الشركة قد تحملت بإلتزام معين في تاريخ القوائم المالية.

٢ ـ أن مقدار الخسارة يمكن تقديره بصورة معقولة.

حيث أنه لا يُشترط معرفة الطرف المستحق أو تاريخ الاستحقاق بشكل دقيق لتسجيل قيمة الإلتزام ولكن ما يلزم معرفته فقط هو ما إذا كان من المحتمل بصورة كبيرة أن الشركة قد تحملت بهذا الإلتزام.

ويشير المعيار الثاني السابق إلى أن مقدار الإلتزام يمكن تحديده بصورة معقولة، فإذا لم يمكن ذلك فإنه لا يجب تسجيله كإلتزام. ولوضع تقدير معقول لقيمة الإلتزام يمكن الاستناد إلى الخبرة الخاصة للشركة أو خبرة الشركات الأخرى في نفس الصناعة أو الدراسات الهندسية أو البحوث، الاستشارة القانونية أو التقديرات الرشيدة لأشخاص في موقف أفضل للمعرفة.

ويتضمن تطبيق مصطلحات الإحتمال المرجح والإحتمال المعقول والإحتمال البعيد كإرشادات في تصنيف الإلتزامات المشروطة قدراً كبيراً من الحكم الشخصي. وفيما يلي بعض الأمثلة على الخسائر المشروطة والمعالجة المحاسبية الخاصة بها.

وتعتبر المفاهيم والإجراءات المحاسبية المتعلقة بالبنود المشروطة حديثة نسبياً وغير مستقرة. ويعبر المحاسبون المتهنون عن إهتمامهم بالتنوع الذي يوجد حالياً في تفسير مصطلحات «الإحتمال المرجح» و «الاحتمال المعقول» والإحتمال البعيد». وتعتمد

خسارة متعلقة بـ :	يثبت إستحقاقها عـــادة	لا يثبت إستحقاقهـــا	يمكن إثبات* إستحقاقهـــا
١ ـ إمكانية تحصيل حسابات القبض	×		
٢ ـ التعهدات المتعلقة بضمان المنتج وعيوب الانتاج	×		
٣ ـ الحوافز المقدمة للعملاء	×		
٤ ـ خطر خسارة أو تلف ممتلكات الشركة بالحريق أو الحوادث الأخرى		×	
٥ ـ مخاطر الأعمال العامة أو غير المحددة		×	
٦ ـ خطر الخسائر التي تتحملها شركات التأمين وإعادة التأمين		×	
٧ ـ التهديد بنزع ملكية الأصول			×
٨ ـ وجود منازعة قضائية أو التهديد بها			×
٩ ـ وجود مطالبات حالية أو محتملة على الشركة**			×
١٠ ـ ضمانات لقروض خاصة بأطراف أخرى			×
١١ ـ تعهدات البنوك التجارية مقابل خطابات الضمان السارية			×
١٢ ـ إتفاقات إعادة شراء حسابات القبض [أو الأصل المقابل لها] المباعة			×

* يجب إثبات إستحقاقها عند إستيفاء الشرطين [الإحتمال المرجح وإمكانية التقدير بصورة معقولة]

** الخسائر المقدرة التي تحملتها الشركة قبل تاريخ الميزانية وتم تسويتها بعدها يجب إثبات إستحقاقها في تاريخ الميزانية.

الممارسة الحالية بصورة كبيرة على اللغة المستخدمة في ردود المحامين (وهي لغة متحيزة بالضرورة ودفاعية أكثر منها تنبؤية). ونتيجة لذلك: فإن عمليات إثبات الإستحقاق والإفصاح عن الإلتزامات المشروطة تتنوع بصورة ملحوظة في الممارسة العملية.

الدعاوي القضائية والمطالبات Litigation, Claims and Assessments

عند تحديد مدى ضرورة تسجيل إلتزام فيما يتعلق بالدعاوي القضائية والمطالبات الفعلية أو المحتملة يجب أخذ العوامل التالية ـ مع غيرها ـ في الإعتبار :

١ ـ الفترة الزمنية التي وقع فيها سبب هذا التصرف.

٢ ـ إحتمال الفصل في النزاع في غير صالح الشركة.

٣ ـ القدرة على وضع تقدير معقول لمقدار الخسارة.

وللتقرير عن الخسارة والإلتزام في القوائم الماليةفإن سبب هذه الدعوى يجب أن يكون قد وقع في تاريخ القوائم المالية أو قبل ذلك دون ما نظر إلى أن الشركة لم تدرك وجود أو إحتمال الدعوى أو المطالبة إلا بعد تاريخ القوائم المالية ولكن قبل نشرها. ولتقييم إحتمال الفصل في المنازعة في غير صالح الشركة يمكن دراسة طبيعة الدعوى

ومدى التقدم فيها ورأى الإدارة القانونية وخبرة الشركة والشركات الأخرى في حالات مماثلة ورد فعل الادارة تجاه الدعوى.

ومع ذلك، فإن نتيجة الفصل في الدعاوي القائمة يصعب التنبؤ بها بأي قدر من التأكد وحتى إذا كانت الأدلة المتاحة في تاريخ الميزانية في غير صالح الشركة، فإنه من غير المعقول أن نتوقع قيام الشركة بنشر تقديرات لهذه الخسائر المحتملة في قوائمها المالية. ولأن مثل هذا الإفصاح قد يُضعف موقف الشركة في النزاع ويُشجع الخصم على تكثيف جهوده.

وفيما يتعلق بالدعاوي التي لم تُستوف بعد والمطالبات غير المؤكدة، يجب على الشركة أن تحدد :ـ

١ ـ درجة الإحتمال الذي يتعلق بإستيفاء الدعوى أو تأكيد المطالبة.

٢ ـ درجة الإحتمال الذي يتعلق بالفصل في غير صالح المنشأة.

تكاليف ضمان المنتج Guarantee and Warranty Costs

يتمثل ضمان المنتج warranty في تعهد يقدمه البائع للمشتري بتحمل أي نقص في كمية أو نوعية أو أداء المنتج. وهو أسلوب يشيع إستخدامه لترويج المبيعات في الشركات الصناعية. على سبيل المثال، فإن بعض شركات إنتاج السيارات تضمن السيارة لمدة ٧ سنوات أو ٧٠٠٠٠ ميل. فخلال فترة زمنية معينة تالية لتاريخ البيع للمستهلك قد يتعهد البائع بتحمل جزء من أو كل تكاليف إحلال الأجزاء التالفة أو تقديم أي قطع غيار أو خدمات مطلوبة بدون مقابل أو رد سعر الشراء أو رد ضعف سعر الشراء في بعض الأحيان. وبالتالي فإن هذه الضمانات تتضمن تكاليف مستقبلة يُطلق عليها «تكاليف مابعد البيع» Post-sale costs. ورغم أن هذه التكاليف المستقبلة غير محددة سواء في مقدارها أو تاريخها أو العميل المستحق لها، فإن هناك إحتمال مرجح بوجود إلتزام ويجب الإعتراف به في الحسابات إذا أمكن تقديره بصورة معقولة. ويمثل مقدار هذا الإلتزام تقدير لكل التكاليف التي سوف تتحملها الشركة بعد البيع والتسليم واللازمة لإصلاح العيوب أو التلف في ظل شروط الضمان. فتكاليف الضمان تمثل مثال تقليدي على الخسائر المشروطة.

الأساس النقدي :

هناك طريقتان أساسيتان في المحاسبة عن تكاليف الضمان هما :ـ

١ ـ طريقة الأساس النقدي.

٢ ـ طريقة أساس الإستحقاق.

ففي ظل طريقة الأساس النقدي تُحمل تكاليف الضمان على المصروفات عند تحملها بالفعل، بمعنى أن تكاليف الضمان تُحمل على المصروفات في الفترة التي يُقدم فيها البائع الضمان بالفعل، وذلك دون تسجيل أي إلتزام عن التكاليف المستقبلة الناشئة عن الضمان ودون تحميل فترة تسجيل المبيعات بأية تكاليف متعلقة بهذه الضمانات. وعادة ما يُبرر إستخدام هذه الطريقة في المحاسبة ـ وهي الطريقة الوحيدة المقبولة للأغراض الضريبية ـ على أسس عملية عندما تكون تكاليف الضمان غير هامة نسبياً أو تكون فترة الضمان قصيرة نسبياً. وتُستخدم طريقة الأساس النقدي عند عدم إثبات إستحقاق إلتزام الضمان في سنة البيع لأي من الأسباب التالية :ـ

١ ـ عدم وجود إحتمال مرجح بتحمل الشركة للإلتزام.

٢ ـ عدم القدرة على تقدير مقدار الإلتزام بصورة معقولة.

أساس الإستحقاق

إذا كان هناك إحتمال مرجح بأن العملاء سيقدمون مطالبات في ظل الضمانات المتعلقة بالسلع أو الخدمات المباعة لهم ومن الممكن وضع تقدير معقول للتكاليف المصاحبة لذلك، فإنه يجب إستخدام أساس الاستحقاق. وفي ظل أساس الإستحقاق تُحمل تكاليف الضمان على مصروفات التشغيل في سنة البيع. وهذه الطريقة هي التي تحظى بقبول عام والتي يجب إستخدامها عندما يمثل الضمان جزء مكمل لعملية البيع ولا يمكن فصله عنها ويُنظر إليه كخسارة مشروطة. ويُشار إلى هذا المدخل بمدخل مصروف الضمان Expense warranty approach.

مصروف الضمان :

لتوضيح طريقة مصروف الضمان إفترض أن شركة Denson قد بدأت إنتاج آلة جديدة في يوليو ١٩٩٢ وباعت ١٠٠ وحدة بمبلغ ٥٠٠٠ج للوحدة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ وهو نهاية السنة المالية، وتخضع كل وحدة لفترة ضمان قدرها سنة. ومن واقع خبرة الشركة مع آلات مماثلة، فقد قدرت أن تكلفة الضمان سوف تبلغ في المتوسط ٢٠٠ج للآلة. وعلاوة على ذلك، فإنه نتيجة لإحلال بعض الأجزاء والخدمات المقدمة في ظل شروط الضمان تحملت الشركة تكاليف ضمان قدرها ٤٠٠٠ج في سنة ١٩٩٢ و١٦٠٠٠ج في سنة ١٩٩٣. فتكون قيود اليومية اللازمة كما يلي :ـ

بيع ١٠٠ آلة بمبلغ ٥٠٠٠ج للآلة، من يوليو إلى ديسمبر ١٩٩٢

٥٠٠٠٠٠	من حـ/ النقدية أو حسابات القبض	
	إلى حـ/ المبيعات .	٥٠٠٠٠٠

الإعتراف بمصروف الضمان من يوليو إلى ديسمبر ١٩٩٢

٤٠٠٠	من حـ/ مصروف الضمان	
	إلى حـ/ النقدية أو المخزون أو حسابات الدفع (تكاليف الضمان التي تحملتها الشركة) .	٤٠٠٠
١٦٠٠٠	من حـ/ مصروف الضمان	
	إلى حـ/ إلتزام الضمانات المقدرة . (إثبات إستحقاق تكاليف الضمان المقدرة) .	١٦٠٠٠

ويجب أن تقرر ميزانية ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ عن إلتزام ضمان مقدر قدره ١٦٠٠٠ج ضمن الإلتزامات المتداولة . كما أن قائمة دخل العام ستقرر عن مصروف ضمان قدره ٢٠٠٠٠ج .

الإعتراف بتكاليف الضمان التي تتحملها الشركة سنة ١٩٩٣ (عن مبيعات سنة ١٩٩٢)

١٦٠٠٠	من حـ/ إلتزام الضمانات المقدرة	
	إلى حـ/ النقدية أو المخزون أو حسابات الدفع (تكاليف الضمان التي تحملتها الشركة) .	١٦٠٠٠

وإذا طُبق الأساس النقدي في المثال السابق، فسوف يتم تسجيل مصروفات ضمان قدرها ٤٠٠٠ في سنة ١٩٩٢ ـ مصروفات قدرها ١٦٠٠٠ج في سنة ١٩٩٣ مع تسجيل كل إيراد المبيعات في سنة ١٩٩٢ . ففي العديد من الحالات يؤدي تطبيق الأساس النقدي لعدم المقابلة بين تكاليف الضمان المتعلقة بالمنتجات المباعة خلال فترة معينة والإيرادات المكتسبة من هذه المنتجات . ومع تطبيق سياسات الضمان بإستمرار من سنة لأخرى، فإن الفروق بين الأساس النقدي وأساس مصروف الضمان لن تكون كبيرة .

مبيعات الضمان :

في بعض الأحيان يُباع الضمان منفصلاً عن المنتج نفسه . على سبيل المثال، فعند شراءك لجهاز تليفزيون فسوف تحصل على ضمان من البائع، كما يمكنك بدون شك الحصول على ضمان لفترة أطول مع سداد تكلفة إضافية . ففي مثل هذه الحالة يجب على البائع أن يُسجل بيع الجهاز بفترة الضمان الأصلية بصورة منفصلة عن بيع فترة الضمان الاضافية ويُشار إلى هذا المدخل بمدخل مبيعات الضمان Sales warranty ap-

١٥٠٠ من حـ/ النقدية [(٦٠٠٠٠÷١٠)×٢٥ قرش].
٣٠٠٠ من حـ/مصروف الجوائز
٤٥٠٠ إلى حـ/ مخزون أواني الجوائز [(٦٠٠٠٠÷١٠)×٧٥ قرش].

٤ ـ تسجيل قيود التسوية في نهاية السنة المالية عن الإلتزام المقدر مقابل عروض الجوائز القائمة
٦٠٠٠ من حـ/ مصروف الجوائز
٦٠٠٠ إلى حـ/إلتزام الجوائز المقدرة

وقد تم حساب هذا الرقم كما يلي :ـ

جملة الأغلفة المباعة في سنة ١٩٩٢	٣٠٠٠٠٠
جملة الأغلفة المعادة المقدرة (٦٠٪)	١٨٠٠٠٠
الأغلفة المعادة سنة ١٩٩٢	٦٠٠٠٠
الأغلفة المقدر إعادتها في المستقبل	١٢٠٠٠٠

∴ التكلفة المقدرة لمطالبات الجوائز القائمة = (١٢٠٠٠٠÷١٠) × (٧٥,ج − ٢٥,ج) = ٦٠٠٠ج

وسوف تُظهر ميزانية شركة Flully في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ مخزون أواني جوائز قدره ١٠٥٠٠ج ضمن الأصول المتداولة، وإلتزام جوائز مقدر قدره ٦٠٠٠ج ضمن الإلتزامات المتداولة. كما أن قائمة دخل سنة ١٩٩٢ سوف تقرر عن مصروف جوائز قدره ٩٠٠٠ج ضمن المصروفات البيعية.

وفي المثال السابق تقوم الشركة بوضع خطة الجوائز الخاصة بها وإصدار الأغلفة الخاصة بمنتجاتها وتتحمل مسئوليات هذه الجوائز بصورة كاملة. ومن خطط الجوائز الأخرى الذائعة الإنتشار ـ والتي تُستخدم أيضا لترويج المبيعات ـ إصدار ما يُعرف بالطوابع التجارية Trading Stamps. حيث تقوم شركة متخصصة في هذه الطوابع التجارية ببيع طوابعها للمنشآت ذات الطابع الاستهلاكي (مثل متاجر البقالة ومحطات الوقود) وتتحمل المسئولية الكاملة عن أداء الجوائز المقابلة لهذه الطوابع. وبذلك فإن شركة الطوابع التجارية هي التي تقوم بتسجيل بيع هذه الطوابع وشراء الجوائز المختلفة (وتشمل كل أنواع المنتجات الإستهلاكية) وتوزيع هذه الجوائز على مراكز تقديمها وكذلك تسجيل مطالبات الجوائز المقدرة في نهاية العام.

ولا تقوم المنشآت التي تشتري هذه الطوابع إلا بمجرد تسجيل شراء وإصدار هذه الطوابع، وتقرر عن الطوابع الموجودة لديها كأصل وعن الطوابع المصدرة كمصروفات بيع.

الإلتزامات البيئية Environmental Habilities

إن التقديرات الخاصة بتنظيف مواقع الفضلات السامة في بعض الدول تصل أحيانا إلى بلايين الجنيهات. كما أن تكلفة تنقية الهواء ومنع تلوث البيئة في المستقبل يمكن أن تزيد عن ذلك. حيث يبلغ متوسط التكاليف البيئية في بعض الصناعات كنسبة من الإيرادات ما يصل إلى ١,٦٪ من الإيرادات. وفي الكثير من الدول تقوم الجهات الحكومية بتنظيف مواقع الفضلات الضارة وتحميل تكلفة ذلك على الأطراف التي تسببت فيه، ومن ثم فإن هذه الأطراف التي يُحتمل إعتبارها مسئولة عن هذه التكاليف يكون لديها إلتزام ضخم وغير ظاهر.

وفي الوقت الحاضر، فإن الشركات نادراً ما تُسجل إلتزام مقابل لهذه التكاليف المحتملة، حيث تُشير إلى أن هذا الإلتزام هو إلتزام مشروط غير قابل للتقدير. ولذلك فإنها تكتفي عادة بمجرد تقديم وصف عام للإلتزام المحتمل في القوائم المالية. ولكن هناك حاجة لمزيد من الإفصاح المكثف عن هذه الإلتزامات البيئية، كما أن أغلب هذه الإلتزامات يجب تسجيلها.

خطر الخسارة الناتج عن نقص الغطاء التأميني Risk of Loss Due To Lack Of Insurance coverage

يمكن أن تظهر المخاطر غير المؤمن ضدها بعدد من الصور مثل عدم التأمين Nonin-surance ضد بعض المخاطر أو التأمين المشترك coinsurance أو شرط الخصم deducti-ble clauses في عقود التأمين. ولكن غياب التأمين (والذي يُشار إليه عادة بالتأمين الذاتي) لا يعني أن الشركة قد تحملت بإلتزام في تاريخ القوائم المالية. على سبيل المثال، فإن حوادث الحريق والدمار وغيرها من الحوادث التي قد تسبب تلف لممتلكات الشركة تتبع توزيع عشوائي في حدوثها ولا ترتبط بأنشطة الشركة السابقة على حدوثها. ومن ثم فإن شروط إثبات الاستحقاق الواردة في معيار FASB رقم ٥ غير متحققة قبل وقوع هذا الحدث، لأنه حتى ذلك التاريخ لا يوجد أي انخفاض في قيمة الأصل. كما أنه على عكس شركات التأمين التي تتحمل بتعهدات قانونية بتعويض حملة الوثائق عن الخسائر، فإن الشركة لا يمكن أن تتحمل بهذا التعهد تجاه نفسها. ومن ثم فإنها لا تُثبت إستحقاق أي إلتزام سواء قبل أو بعد وقوع الحدث وتلف الممتلكات.

ولكن في حالة مخاطر الخسارة التي تنشأ عن إضرار الشركة بالغير والتي لا تخضع للتغطية التأمينية، يوجد قدر من عدم التأكد فيما يتعلق بمقدار وتوقيت الخسائر التي قد

تتحملها الشركة، وفي مثل هذه الحالة يوجد إلتزام مشروط. فالشركة التي تمتلك أسطول للسيارات سيكون عليها أن تُثبت الخسائر غير المؤمن ضدها، والناتجة عن الأضرار التي تسببها للغير في ذاته أو ممتلكاته والتي تقع قبل تاريخ القوائم المالية [إذا تمكنت الشركة من واقع خبرتها والمعلومات المتاحة لها من تقدير قيمة هذا الإلتزام بصورة معقولة]. ومع ذلك، فإن الشركة لا تلتزم بإثبات إلتزام مقابل حالات الإضرار بالغير المتوقعة في المستقبل حتى إذا كان مقدار الخسارة الناجمة عنها يمكن تقديره بصورة معقولة.

الإفصاح عن الخسائر المشروطة Disclosure of loss contingencies

يتم تسجيل الخسائر المشروطة والإلتزام المقابل لها إذا كانت هذه الخسارة محتملة وقابلة للتقدير. ولكن إذا توفر للخسارة أحد هذين الشرطين فقط مع توافر إحتمال معقول على الأقل بتحمل الشركة لهذا الإلتزام، فإنه يلزم الإفصاح عما يلي في الملاحظات :ـ

١ ـ طبيعة الإلتزام المشروط

٢ ـ تقدير للخسارة المحتمل حدوثها أو لمدى هذه الخسارة أو ذكر عدم إمكانية وضع تقدير لها. أما الإلتزامات المشروطة التي تتضمن مطالبات غير مؤكدة فإنه لا يلزم الإفصاح عنها إلا إذا :

(١) كان هناك إحتمال مرجح بتأكيد هذه المطالبة.

(٢) وجود إحتمال معقول بأن نتيجة الفصل ستكون في غير صالح المنشأة.

ومن أنواع الإلتزامات المشروطة الأخرى التي يلزم الإفصاح عنها رغم أن إحتمال الخسارة المتعلقة بها قد يكون بعيداً ما يلي :

١ ـ ضمان الشركة لقروض خاصة بأطراف أخرى.

٢ ـ تعهدات البنوك التجارية مقابل خطابات الضمان السارية.

٣ ـ ضمانات إعادة شراء حسابات القبض (أو الأصل المقابل لها) المباعة.

ويجب أن يتضمن الإفصاح طبيعة مقدار هذا الضمان، والمقدار الذي سيمكن تغطيته ـ إن وجد ـ من أطراف خارجية.

الأسئلـــة :

١ ــ فرق بين الإلتزام الجاري والإلتزام طويل الأجل . ؟

٢ ــ ما هي الشروط التي في ظلها يجب إستبعاد الإلتزام قصير الأجل من الإلتزامات المتداولة؟

٣ ــ كيف يظهر الإيراد المؤجل أو غير المكتسب ؟ لماذا يمكن تصنيفه بصورة صحيحة كإلتزام متداول ؟ إذكر عدة أمثلة لأنشطة أعمال ينتج عنها إيرادات غير مكتسبة .

٤ ــ ماهي الشروط التي في ظلها يجب تسجيل الإلتزام المشروط ؟

٥ ــ قارن بين طريقة الأساس النقدي وطريقة أساس الإستحقاق في المحاسبة عن تكاليف الضمان ؟

٦ ــ ماهي العوامل التي يجب مراعاتها في تحديد ما إذا كان من اللازم تسجيل إلتزام عن إحدى الدعاوي القضائية المرفوعة أم لا؟

الحـــالات :

١ ــ تتضمن الإلتزامات بشركة Scott البنود التالية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ :ـ

١ ـ أوراق دفع بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠ إستحقاق ٣٠ يونيو ١٩٩٣ .

٢ ـ إيداعات من العملاء عن معدات طلبوها من الشركة قدرها ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه

٣ ـ مرتبات مستحقة قدرها ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه إستحقاق ١٤ يناير ١٩٩٣ .

والمطلـــوب :

تحديد الظروف ـ إن وجدت ـ التي في ظلها تُستبعد كل من الإلتزامات الثلاثة السابقة من الإلتزامات المتداولة .

٢ ــ أصدرت شركة Heart أوراق تجارية قصيرة الأجل قدرها ٩٠٠٠٠٠٠ جنيه خلال سنة ١٩٩١ لتمويل إنشاء مصنع . وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩١ ـ نهاية السنة المالية للشركة ـ تنوي الشركة إعادة تمويل هذه الأوراق التجارية عن طريق إصدار دين طويل الأجل . ومع ذلك، فلأن الشركة كانت لديها نقدية فائضة بصورة مؤقتة، فقد قامت في يناير ١٩٩٢ بتصفية ما قيمته ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه من الأوراق التجارية مع إستحقاقها . وفي فبراير ١٩٩٢ أتمت الشركة إصدار دين طويل الأجل بمقدار ١٨٠٠٠٠٠٠ جنيه وفيما بعد، وخلال شهر فبراير،

أصدرت الشركة قوائمها المالية بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩١ . وسوف تستخدم الشركة متحصلاتها من إصدار الدين طويل الأجل في دعم رأس المال العامل بمبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه وسداد ٩٠٠٠٠٠٠ جنيه من الأوراق التجارية عند إستحقاقها في مارس ١٩٩٢ وسداد ٩٠٠٠٠٠٠ من تكاليف الإنشاء التي يُتوقع تحملها خلال هذا العام لإستكمال المصنع .

والمطلـــوب :

أ - كيف يجب تصنيف الأوراق التجارية وقدرها ٩٠٠٠٠٠٠ جنيه في ٣١ ديسمبر ١٩٩١ ، وفي ٣١ يناير ١٩٩٢ ، وفي ٢٨ فبراير ١٩٩٢ بالميزانية؟ أذكر ما يدعم إجابتك مع مراعاة عنصر النقدية أيضا .

ب - ماذا ستكون إجابتك في «أ» إذا وجد إتفاق تمويل في ذلك الوقت ، بدلاً من التمويل الكامل في تاريخ إصدار القوائم المالية؟

٣ - في ١ فبراير ١٩٩٢ إنفجر أحد مخازن الوقود الضخمة بشركة Power ، وقد أصيبت نوافذ المنازل والمباني الأخرى على بعد ميل من الإنفجار بأضرار جسيمة وأصيب عدد من الأفراد . وفي ١٥ فبراير ١٩٩٢ (عندما إكتملت القوائم المالية بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩١ وأرسلت للناشر لطبعها وتوزيعها) لم تكن قد رُفعت أية قضايا مطالبة على الشركة نتيجة لهذا الإنفجار. وتتوقع الشركة أن يقوم العديد من الأطراف برفع قضايا مطالبة عن الإصابات والأضرار التي لحقت بهم . ولأن هذا الحادث لم يكن مؤمن ضده فإن الشركة سوف تضطر لتغطية الخسائر الناجمة عنه من مواردها الخاصة .

والمطلـــوب :

ناقش بالتفصيل المعالجة المحاسبية وجوانب الإفصاح الخاصة بهذا الحادث والخسائر العرضية المتعلقة به في القوائم المالية بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩١ .

تمارين :

١ - فيما يلي بعض الصفقات التي تمت بشركة John Son خلال سنة ١٩٩٢ :-

- في ١ سبتمبر إشترت الشركة مخزون من شركة Kerr على الحساب بمقدار ٩٠٠٠٠ جنيه . وسجلت الشركة المشتريات بالإجمالي وتستخدم طريقة الجرد الدوري .

- في ١ أكتوبر: أصدرت ورقة دفع قدرها ٩٠٠٠٠ جنيه لمدة ١٢ شهر بفائدة ١٠٪ لشركة Kerr سداداً لحسابها.
- في ١ أكتوبر: - إقترضت ٩٠٠٠٠ جنيه من مصرف North مقابل إصدار ورقة دفع بمقدار ٩٦٠٠٠ جنيه لمدة ١٢ شهر لا تحمل فائدة.

والمطلـــوب :

أ - إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات الصفقات السابقة.

ب - إجراء قيود التسوية اللازمة في ٣١ ديسمبر.

جـ - حساب صافي الالتزام الكلي الذي يلزم التقرير عنه في ميزانية ٣١ ديسمبر عن :- (١) ورقة الدفع التي تحمل فائدة.
(٢) ورقة الدفع التي لا تحمل فائدة.

٢ - لدى شركة Strait إتفاق مشاركة في الأرباح مع عمالها ينص على إيداع مبالغ في حساب اعتماد معاش مخصص لصالح العاملين توازي ٢٠٪ من صافي الدخل بعد إستبعاد :-

١ - ضرائب الدخل

٢ - مقدار المساهمة السنوية في المعاشات.

٣ - عائد قدره ١٠٪ على حقوق المساهمين في نهاية سنة ١٩٩٢

والمطلـــوب :

حساب مقدار مساهمة المعاش بإفتراض أن حقوق المساهمين في نهاية العام قبل إضافة صافي الدخل العام تبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه، وأن صافي دخل العام قبل مساهمة المعاش وضريبة الدخل يبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه وأن مساهمة المعاش تُستقطع للأغراض الضريبية، وأن معدل ضريبة الدخل يبلغ ٤٠٪

٣ - باعت شركة Pressure ٢٠٠ آلة نسخ في سنة ١٩٩٢ بمبلغ ٦٢٥٠ جنيه للآلة مع ضمان لمدة عام. ويبلغ متوسط تكاليف الصيانة لكل آلة خلال فترة الضمان ٥٠٠ جنيه. والمطلـــوب:

أ - إجراء القيود اللازمة لتسجيل بيع الآلات وتكاليف الضمان المتعلقة بها بفرض إستخدام طريقة الإستحقاق وأن تكاليف الضمان الفعلية التي تحملتها الشركة في سنة ١٩٩٢ تبلغ ٨٠٢٠٠ جنيه

ب - على أساس البيانات السابقة، إجراء القيود المناسبة بفرض إستخدام

طريقة الأساس النقدي .

٤ ـ تبيع شركة Goodyear منتجاتها في حاويات غالية الثمن ويُعاد إستخدامها، ويقوم العميل بإيداع مبلغ عن كل حاوية يتسلمها ويسترد هذا المبلغ عن كل حاوية يعيدها للشركة خلال سنتين بعد سنة التسليم. وتقوم الشركة بالمحاسبة عن الحاويات التي لا تُعاد خلال الفترة المحددة على أنها مباعة بمقدار وديعة العميل. وفيما يلي بعض المعلومات الخاصة بسنة ١٩٩٢ :ـ

حاويات يحتفظ بها العملاء في ٣١ ديسمبر ١٩٩١		
مسلمة في ١٩٩٠	١٧٠٠٠٠	
مسلمة في ١٩٩١	٤٨٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠
حاويات مسلمة في ١٩٩٢		٨٧٠٠٠٠
حاويات معادة سنة ١٩٩٢ :ـ		
مسلمة في سنة ١٩٩٠	١١٠٠٠٠	
مسلمة في سنة ١٩٩١	٢٨٠٠٠٠	
مسلمة في سنة ١٩٩٢	٣١٤٠٠٠	٧٠٤٠٠٠

والمطلـــوب :

أ ـ إجراء كل قيود اليومية اللازمة في شركة Goodyear خلال سنة ١٩٩٢ المتعلقة بالحاويات التي يمكن إسترجاعها.

ب ـ حساب المقدار الكلي الذي يلزم أن تقرر عنه الشركة كإلتزام عن هذه الحاويات في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ .

ج ـ هل يجب التقرير عن الإلتزام المحسوب في «ب» كإلتزام متداول أو إلتزام طويل الأجل ؟.

٥ ـ تقوم شركة Fidelity للتأمين بتحميل شركة Kids بأتعاب إيجارية قدرها ٥٠٠ جنيه شهرياً علاوة على ٥٪ من الأرباح السنوية التي تزيد عن ٥٠٠٠٠٠ جنيه وقد طلب مدير شركة Kids من محاسب الشركة أن يقوم بزيادة التقدير الخاص بمصروف الديون المعدومة وتكاليف الضمان والإهلاك الخاص بالنظام الآلي للمخزون من أجل الإحتفاظ بالأرباح عند مستوى ٤٧٥٠٠٠ جنيه المطلـوب :

أ ـ هل يتبع المحاسب تعليمات مديره ؟

ب ـ إذا قام المحاسب بزيادة هذه التقديرات ، فما هو الطرف

المتضرر من ذلك ؟

ج ـ هل تعليمات المدير مخالفة لأخلاقيات الأداء المهني ؟

٦ ـ فيما يلي بعض الصفقات الخاصة بشركة Rice :ـ

١ ـ في ٢ فبراير، إشترت الشركة بضاعة من شركة Potter بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه بخصم نقدي قدره ٢٪ للسداد خلال ١٠ أيام، ومهلة سداد إجمالية ٣٠ يوم. وتقوم الشركة بتسجيل المشتريات وحسابات الدفع بمقدارها الصافي بعد الخصومات النقدية. وقد سُددت الفاتورة في ٢٦ فبراير.

٢ ـ في ١ أبريل إشترت الشركة ناقلة بمبلغ ٣٧٠٠٠ جنيه وسددت ٦٠٠٠ جنيه نقداً أو أصدرت ورقة دفع بالباقي مدتها سنة بفائدة ١٢٪.

٣ ـ في ١ مايو إقترضت الشركة ٨٠٠٠٠ جنيه من المصرف الأهلي مقابل ورقة دفع بمقدار ٩٠٨٠٠ج تستحق بعد عام من ١ مايو ولا تحمل فائدة.

٤ ـ في ١ أغسطس أعلن مجلس إدارة الشركة عن توزيعات نقدية قدرها ٢٢٠٠٠٠ جنيه تستحق السداد في ١٠ سبتمبر للمساهمين المسجلين في ٣١ أغسطس. والمطلوب :

أ ـ إجراء كل قيود اليومية اللازمة لتسجيل الصفقات السابقة بإستخدام التواريخ المناسبة لها.

ب ـ تنتهي السنة المالية للشركة في ٣١ ديسمبر، وبفرض أنه لم تُجر أية قيود جردية للعمليات السابقة المطلوب إجراء كل قيود التسوية المتعلقة بالفائدة واللازمة لعرض قوائم مالية عادلة في ٣١ ديسمبر بفرض استهلاك الخصومات على أساس القسط الثابت.

٧ ـ تبيع شركة Linda أجهزة حاسب آلي بعقد ضمان مدته سنتين ينص على أن تقوم الشركة بإستبدال الأجزاء التالفة وتقدم أعمال الإصلاح اللازمة. وخلال سنة ١٩٩٢ باعت الشركة ٣٠٠ جهاز بسعر ٢٥٠٠ جنيه للجهاز. وفي ضوء الخبرة السابقة، تُقدر تكاليف الضمان على مدى السنتين بمقدار ٩٠ جنيه للأجزاء و١٣٥ جنيه لأعمال الإصلاح للجهاز. (للتبسيط إفترض أن كل المبيعات قد تمت في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢). ولا تبيع الشركة خدمة الضمان منفصلة عن الجهاز.

المطلـــوب :

أ - إجراء القيود اللازمة في سنة ١٩٩٢ بتطبيق طريقة الأساس النقدي .

ب - إجراء القيود اللازمة في سنة ١٩٩٢ بتطبيق طريقة الإستحقاق .

ج - ماهو الالتزام المتعلق بهذه العمليات الذي يظهر في ميزانية ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ وكيف يجب تصنيفه بتطبيق طريقة الأساس النقدي؟

د - ماهو الإلتزام المتعلق بهذه العمليات الذي يظهر في ميزانية ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ وكيف يجب تصنيفه بتطبيق طريقة أساس الاستحقاق ؟

في سنة ١٩٩٣ بلغت تكاليف الضمان الفعلية بالشركة ١٢٤٤٠ جنيه للأجزاء، ١٨٦٩٠ لأعمال الإصلاح، والمطلـــوب

هـ - إجراء قيود اليومية اللازمة في سنة ١٩٩٣ بتطبيق الأساس النقدي .

و - إجراء قيود اليومية اللازمة في سنة ١٩٩٣ بتطبيق أساس الاستحقاق .

معجم المصطلحات
GLOSSARY

Absorption Costing	تحميل التكلفة الكلية
Accounting cycle	الدورة المحاسبية
Accounting Principles board	مجلس مبادىء المحاسبة
Accounts Payable ledger	أستاذ مساعد الدائنين
Accounts Receivable	حسابات المدينين
Accounts receivable ledger	أستاذ مساعد المدينين
Accrual basis Accounting	أساس الاستحقاق في المحاسبة
Accrued expenses	مصروفات مستحقة
Accrued Revenues	إيرادات مستحقة
Adjunct account	حساب مدعم
Adjusted truak balance	ميزان المراجعة المعدل
Adjusting entry	قيد التسوية
Allowance Method	طريقة المخصص
Amortization	الاستنفاد
Annuity	الدفعة
Annuity due	الدفعة المستحقة
APB operions	نشرات مجلس مبادىء المحاسبة
Assumptions	إفتراضات
Bank overdrafts	السحب على المكشوف
Bank Reconciliation	مذكرة تسوية البنك
Capital expenditure	نفقة رأسمالية
Capital lease	إستئجار رأسمالي
Capital Maintenance approach	دخل الحفاظ على رأس المال

Capitalization period	فترة الرسملة
Cash equivalent	المعادل للنقدية
Cimeliness	التوقيت المناسب
Closing entries	قيود الإقفال
Committee on Accounting Procedures	لجنة إجراءات المحاسبة
Comparability	القابلية للمقارنة
Comprehensive income	الدخل الشامل
Compound interst	الفائدة المركبة
Compound interest method	طريقة الفائدة المركبة
Conceptual Framework	الإطار الفكري
Conservatism	الحيطة والحذر
Consigned goods	بضاعة الأمانة
Consistency	الثبات
Constraints	قيود ومحددات
Contingent liabilities	إلتزامات مشروطة
Contra account	حساب مقابل
Control account	حساب مراقبة
Copyright	حق الطبع
Current Ratio	نسبة التداول
Decision usefulness	المنفعة للقرار
Declining balance method	طريقة القسط المتناقص
Deferred annuity	الدفعة المؤجلة
Deferred charges	أعباء مؤجلة
Depletion	النفاد
Deposits in transit	إيداعات بالطريق
Depreciation	الإهلاك
Direct white-off Method	طريقة التخفيض المباشر
Discounting	عملية الخصم
Discovery value	قيمة الإكتشاف

Double - entry accounting	محاسبة القيد المزدوج
Earned revenue	إيراد مكتسب
Earnings per share	ربح السهم
Economic entity assumption	فرض الوحدة الاقتصادية
Effective yield	العائد الفعال (الحقيقي)
Event	حدث
Expectation gap	فجوة التوقع
Factoring Receivable	خصم حسابات المدينين
Feedback value	قيمة التغذية العكسية
Financial Accounting Standards	مجلس معايير المحاسبة
Financial Flexibility	المرونة المالية
Financial reporting	عملية التقرير المالي
Financial statements	القوائم المالية
Franchise	إمتيازات
Full disclosure principle	مبدأ الافصاح الكامل
G A S B	مجلس معايير المحاسبة الحكومية
Gain contingencies	مكاسب مشروطة
General Journal	اليومية العامة
General ledger	الأستاذ العام
Going concern assumption	إفتراض الاستمرار
Goodwill	شهرة المحل
Gross profit method	طريقة مجمل الربح
Historical cost principle	مبدأ التكلفة التاريخية
Impairment	تآكل
Imputed interest Rate	معدل الفائدة المحتسب
Income Statement	قائمة الدخل
Intangible assets	أصول غير ملموسة
Intra period tax allocation	التوزيع الضريبي على مدار الفترة
Involuntary conversion	التحويل الإجباري

Lilo Liquidation	تصفية مخزون Lifo
Liquidating dividends	توزيعات تصفية
Lower of cost or market	التكلفة أو السوق أيهما أقل
Lump sum purchase	الشراء بمبلغ إجمالي
Matching principle	مبدأ المقابلة
Materiality	الأهمية النسبية
Markdowns	التخفيضات السعرية
Markup	الزيادة السعرية
Monetary unit assumption	إفتراض وحدة النقد
Neutrality	الحيـــاد
Net Realizable value	صافي القيمة القابلة للتحقق
Nominal accounts	الحسابات الإسمية
Non-interest-bearing notes	أوراق دفع لا تحمل فائدة
Nonmonetary assets	أصول غير نقدية
Nonreciprocal transfers	تحويلات غير متبادلة
Notes Receivable	أوراق القبض
Obsalescence	التقـــادم
Operating cycle	دورة التشغيل
Organization costs	تكاليف التنظيم (التأسيسي)
Patent	حق إختراع
Periodic inventory system	نظام الجرد الدوري
Periodicity assomption	إفتراض الدورية
Perpetual inventory system	نظام الجرد المستمر
Pledging Receivables	رهن حسابات القبض
Posting	الترحيل
Postretirement benefist	المنافع التالية للتقاعد
Predictive value	القيمة التنبؤية
Present value	القيمة الحالية
Prior period adjustment	تعديلات فترات سابقة

Property, plant, and equipment	العقارات والآلات والمعدات (الأصول الثابتة)
Purchase commitments	إرتباطات الشراء
Qualitative characteristics	الخصائص النوعية
Real accounts	الحسابات الحقيقية
Realizable Revenue	إيراد قابل للتحقق
Realized Revenue	إيراد محقق
Relevance	الملاءمة
Reliability	المصداقية
Replacements	عمليات الإحلال
Representational Fathfulness	الصدق في العرض
Research and development costs	تكاليف البحث والتطوير
Reserve Recognition accounting	محاسبة الاعتراف بالاحتياطي
Restricted cash	نقدية مقيدة
Retail inventory method	طريقة مخزون التجزئة
Revenue expenditure	نفقة إيرادية
Revenue Recognition Principle	مبدأ الإعتراف بالإيراد
Reversing entries	القيود العكسية
Salvage value	قيمة النفاية
S E C	لجنة بورصات الأوراق المالية
Self-insurance	التأمين الذاتي
Statement of cash flows	قائمة التدفقات النقدية
Statement of Retained earnings	قائمة الأرباح المحتجزة
Stewardship Function	وظيفة المساءلة
Straight - Line Method	طريقة القسط الثابت
Subsequent events	الأحداث التالية للميزانية
Subsidiary ledger	دفتر أستاذ مساعد
Sum-of-the-years- digits method	طريقة مجموع أرقام السنوات
Contingent liabilities	إلتزامات مشروطة

Trademark	علامة تجارية
Trade notes payable	أوراق دفع تجارية
Transfer with recourse	التحويل مع حق الإسترداد
Transfer without recourse	التحويل بدون حق الإسترداد
Time value of money	القيمة الزمنية للنقود
Unearned Revenue	إيراد غير مكتسب
Understandability	القابلية للفهم
Verifiability	إمكانية التحقق منها
Vested rights	حقوق مكتسبة
Warranty	الضمـــــان
Working capital	رأس المال العامل
Work sheet	مذكرة التسوية

المحاسبة المتوسطة

الجزء الثاني

دونالد كيسو
جيري ويجانت

تعريب
د. أحمد حامد حجاج

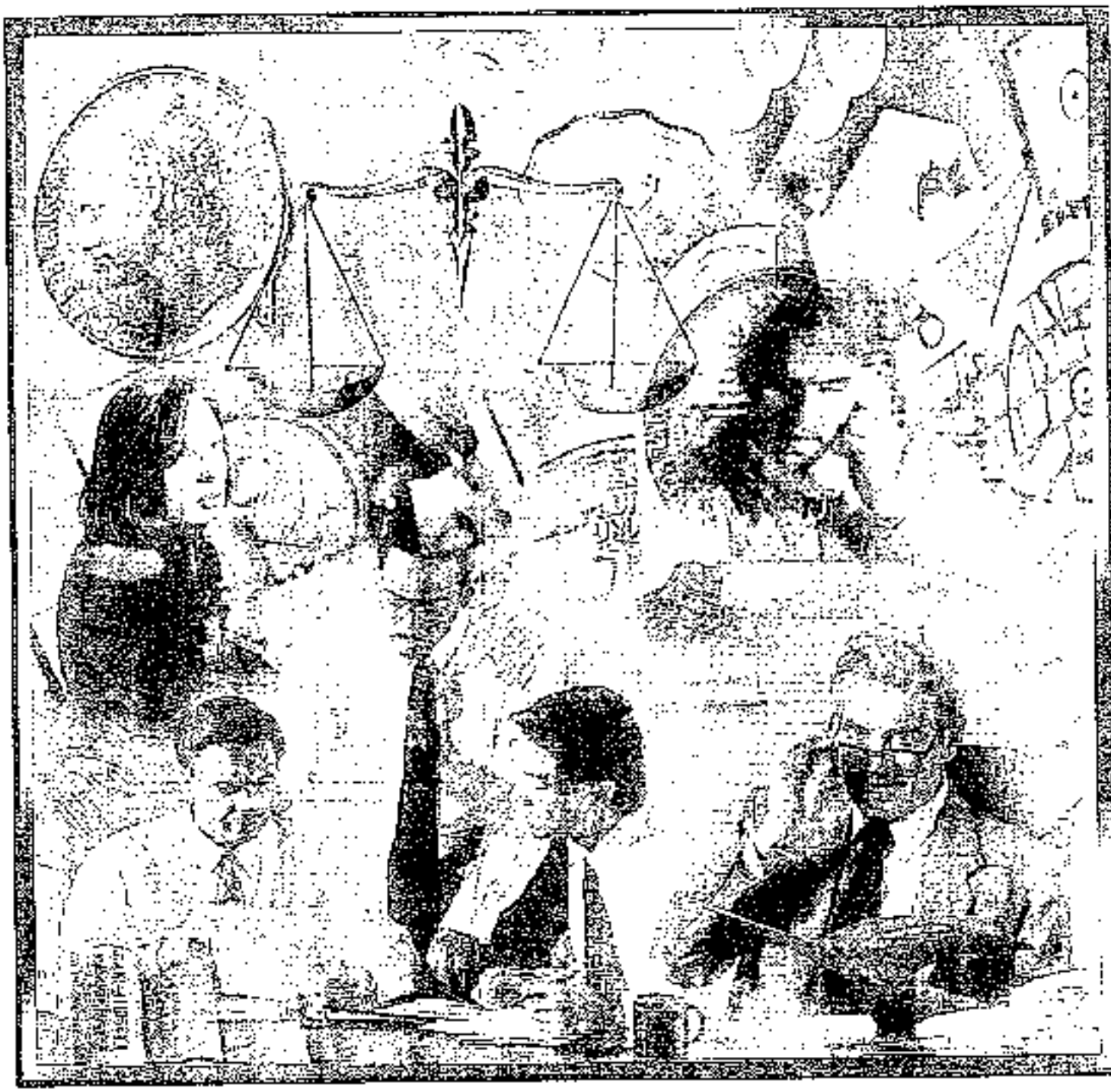

الطبعة العربية الثانية

دار المريخ للنشر

المحتويات

الجزء الأول

مقدمـــــة ١٧

الفصل الأول: المحاسبة المالية والمعايير المحاسبية ١٩

- الأهداف التعليمية ٢١
- طبيعة وبيئة المحاسبة المالية ٢٢
- الحاجة لوضع المعايير ٢٨
- الأطراف المشتركة في وضع المعايير المحاسبية ٢٩
- معايير المحـاسبة الدولية ٤٧
- اخلاقيات بيئة المحاسبة المالية ٤٨
- أسئلة ٥١
- حالات ٥٣

الفصل الثاني: الاطار النظري للمحاسبة المالية ٦١

- الأهداف التعليميـــة ٦٣
- طبيعة الإطار النظري ٦٤
- وضع إطار نظري ٦٥
- المستوى الأول: الأهداف الأساسية ٦٦
- المستوى الثاني: مفاهيم أساسية ٦٧
- المستوى الثالث: مفاهيم الاعتراف والقياس ٧٥
- أسئلة ٩٢
- حالات ٩٦

الفصل الثالث : إستعراض للدورة المحاسبية ١١٧
- الأهداف التعليمية ١١٩
- الإجراءات المستخدمة في المحاسبة ١٢١
- المدين والدائن ١٢٣
- الدورة المحاسبية ١٢٦
- الاثبات في اليومية ١٢٨
- الترحيل إلى الأستاذ ١٣٠
- ميزانية المراجعة قبل التسوية ١٣١
- المخزون والحسابات المتعلقة به ١٣٧
- إقفال الحسابات في نهاية العام ١٣٩
- ميزان المراجعة بعد الاقفال ١٤١
- القيود العكسية ١٤١
- إستخدام قائمة التسوية في إعداد القوائم المالية ١٤٥
- أسئلة ١٥٦
- تمارين ١٥٧
- أمثلة ومشاكـــل ١٦٠

الفصل الرابع: قائمة الدخل والأرباح المحتجزة ١٦٥
- الأهداف التعليمية ١٦٧
- أهمية قائمة الدخل ١٦٨
- محددات قائمة الدخل ١٦٩
- قائمة الدخل والبنود غير المنتظمة ١٧٩
- تخصيص الضرائب على مدار الفترة ١٨٨
- ربح السهم ١٩١
- قائمة الأرباح المحتجزة ١٩٤
- منظـــور دولـــي ١٩٨
- الملحق ٤ ـ A ٢٠٠
- أسئلة ٢١٠
- حالات ٢١٤

- تمارين ٢١٧

الفصل الخامس: الميزانية وقائمة التدفقات النقدية ٢٢١
- الأهداف التعليمية ٢٢٣
- الجزء الأول. الميزانية ٢٢٤
  - أهمية الميزانية ٢٢٤
  - جوانب القصور في الميزانية ٢٢٥
  - تبويب الميزانية ٢٢٧
  - أشكال عرض الميزانية ٢٣٧
  - المعلومات الاضافية المقرر عنها في الميزانية ٢٣٧
  - أساليب الافصـــاح ٢٤٣
  - المصطلحات المستخدمة ٢٤٦
- الجزء الثاني قائمة التدفقات النقدية ٢٤٧
  - الغرض من قائمة التدفقات النقدية ٢٤٧
  - محتوى وشكل قائمة التدفقات النقدية ٢٤٨
  - إعداد قائمة التدفقات النقدية ٢٥٠
  - منظور دولي ٢٥٣
  - نظرة على القوائم المالية في المستقبل ٢٥٥
- أسئلة ٢٥٧
- حالات ٢٥٨
- تمارين ٢٦٠

الفصل السادس: المحاسبة والقيمة الزمنية للنقود ٢٦٥
- الأهداف التعليمية ٢٦٧
- تطبيقات مفاهيم القيمة الزمنية ٢٦٨
- طبيعة الفائدة ٢٦٩
- إختيار معدل الفائدة المناسب ٢٧٠
- المتغيرات الأساسية ٢٧٦
- مشاكل المبلغ الواحد ٢٧٧
- الدفعات الدورية ٢٨٤

- القيمة الحالية لدفعة عادية ٢٩٠
- بعض الحالات المعقدة ٢٩٥
- تقويم السندات طويلة الأجل ٢٩٧
- أسئلة ٣٠٠
- تمارين ٣٠٠
- أمثلة وحالات ٣٠١

الفصل السابع: النقدية وحسابات القبض ٣٠٩
- الأهداف التعليمية ٣١١
- الجزء الأول: النقديـــة ٣١٢
  - طبيعة ومكونات النقدية ٣١٢
  - إدارة النقدية والرقابة عليها ٣١٣
  - إستخدام حسابات البنوك ٣١٤
  - التحويلات الالكترونية للأموال ٣١٥
  - نظام صندوق المصروفات النثرية المخصص ٣١٦
  - الحماية المادية لأرصدة النقدية ٣١٨
  - تسوية أرصدة البنك ٣١٩
  - التقرير عن النقدية ٣٢٢
  - النقدية الخاضعة لقيود ٣٢٣
  - أنواع أخرى من القيود ٣٢٤
- الجزء الثاني: حسابات القبض ٣٢٦
  - حسابات المدينين ٣٢٧
  - الخصومات التجارية ٣٢٨
  - الخصومات النقدية (خصومات المبيعات) ٣٢٨
  - عدم الاعتراف بعنصر الفائدة ٣٣٠
  - تقويم حسابات المدينين ٣٣٠
  - حسابات المدينين المشكوك في تحصيلها ٣٣١
  - حسابات المخصصات الخاصة ٣٣٥
  - مردودات ومسموحات المبيعات ٣٣٥

- أوراق القبض ٣٣٧
- الإعتراف بأوراق القبض ٣٣٧
- الفائدة المحسوبة ٣٤٣
- تقويم أوراق القبض ٣٤٦
- التخلص من حسابات المدينين وأوراق القبض ٣٤٧
- تعيين حسابات المدينين ٣٤٨
- بيع (تحويل) حسابات المدينين وأوراق القبض ٣٥٠
- القضايا الفكرية المتعلقة بتحويل حسابات المدينين ٣٥٣
- عرض حسابات المدينين وأوراق القبض في الميزانية ٣٥٤
- أسئلة ٣٥٥
- حالات ٣٥٥
- تمارين ٣٥٧

الفصل الثامن: تقويم المخزون: مدخل التكلفة ٣٦١

- الأهداف التعليمية ٣٦٣
- التبويبات الأساسية للمخزون ٣٦٤
- إدارة المخزون والرقابة عليه ٣٦٤
- القضايا الأساسية في تقييم المخزون ٣٦٩
- البضاعة التي يشملها المخزون ٣٧٠
- التكاليف التي يلزم إدراجها في المخزون ٣٧٥
- ماهو إفتراض تدفق التكلفة الذي يلزم إستخدامه ؟ ٣٨٠
- بعض القضايا الخاصة المتعلقة بفرض الوارد أخيراً صادر أولاً ٣٨٧
- أسس اختيار طريقة المخزون ٤٠٠
- أسئلة ٤٠٢
- حالات ٤٠٢
- تمارين ٤٠٤

الفصل التاسع: المخزون: مشاكل تقويم إضافية ٤١١

- الأهداف التعليمية ٤١٣
- التكلفة أو السوق أيهما أقل ٤١٤

- التقويم على أساس صافي القيمة القابلة للتحقق ٤٢٣
- التقويم بإستخدام قيمة المبيعات النسبية ٤٢٤
- إرتباطات الشـــراء مشكلة خاصة ٤٢٥
- طريقة مجمل الربح في تقدير المخزون ٤٢٨
- طريقة مخزون التجزئة ٤٣١
- عرض المخـزون بالقوائم المالية ٤٤١
- أسئلـــة ٤٤٢
- حالات ٤٤٣
- أمثلة وتمارين ٤٤٤

الفصل العاشر: إقتناء الأصول الثابتة والتخلص منها ٤٤٩
- الأهداف التعليمية ٤٥١
- إقتناء الأصول الثابتة ٤٥٢
- الإقتناء والتقويم ٤٦٥
- التكاليف التالية للاقتناء ٤٧٨
- التخلص من الأصول الثابتة ٤٨٤
- طرق أخرى لتقويم الأصول ٤٨٦
- الإلتزامات التي لا تحمل فائدة ٤٨٧
- عملية تركيب الفائدة ٤٨٨
- أسئلة ٤٩١
- حالات ٤٩٢
- تمارين ٤٩٤

الفصل الحادي عشر: الاهلاك والاستنزاف ٥٠١
- الأهداف التعليمية ٥٠٣
- الإهلاك كطريقة لتخصيص التكلفة ٥٠٤
- العوامل الداخلة في عملية الإهلاك ٥٠٤
- طرق تخصيص التكلفة (طرق الإهلاك) ٥٠٧
- طرق خاصة لإحتساب الإهلاك ٥١٢
- إختيار طريقة الإهلاك ٥١٦

- قضايا خاصة في الإهلاك ٥١٧
- تآكل قيمة الاصول ٥٢١
- الافصاح عن الأصـول الثابتة والإهلاك ٥٢٦
- الاستنـــزاف ٥٢٧
- التقرير المالي عن الموارد الطبيعية وإستنزافها ٥٣٥
- أسئلة ٥٣٦
- حالات ٥٣٦
- تمارين ٥٣٨

الفصل الثاني عشر: الأصول غير الملموسة ٥٤٣

- الأهداف التعليمية ٥٤٥
- تقويم الأصول غير الملموسة المشتراة ٥٤٦
- إستنفاد الأصول غير الملموسة ٥٤٧
- الأصول غير الملموسة التي يمكن تحديدها ٥٤٨
- حقوق الطبع والنشر ٥٥٠
- شهـرة المحـــل ٥٥٥
- تقويم شهرة المحل ٥٥٩
- تآكل الأصول غير الملموسة ٥٦٦
- التقرير عن الأصول غير الملموسة ٥٦٨
- تكاليف البحث والتطوير ٥٦٩
- الأصول الأخـــرى ٥٧٥
- أسئلة ٥٧٥
- حالات ٥٧٦
- أمثلة وتمارين ٥٧٨

الفصل الثالث عشر: الالتزامات المتداولة والالتزامات الاحتمالية ٥٨٣

- الأهداف التعليمية ٥٨٥
- القسم الأول: الإلتزامات المتداولة ٥٨٥
  - ماهو الإلتزام ٥٨٥
  - ماهو الإلتزام المتداول ٥٨٧

- تقويم الإلتزامات المتداولة ٥٨٨
- أوجه الإختلاف في الالتزامات المتداولة ٥٨٨
- الإلتزامات المتداولة التي يمكن تحديدها ٥٨٨
- المستحقات الجارية من الديون طويلة الأجل ٥٩١
- الإفصاح عن الإلتزامات المتداولة بالقوائم المالية ٦٠٧

- القسم الثاني: الإلتزامات الإحتمالية ٦٠٨
- المحاسبة عن الخسائر الاحتمالية ٦٠٨

- أسئلة ٦١٨
- حالات ٦١٨
- تمارين ٦٢٠

معجم المصطلحـــات ٦٢٥

الجزء الثاني

مقدمـــة ٦٥٧

الفصل الرابع عشر: الإلتزامات طويلة الأجل ٦٥٩

- الأهداف التعليمية ٦٦١
- إصدار الديون طويلة الأجل ٦٦١
- إصدار السندات ٦٦٢
- أنواع ورتب السندات ٦٦٣
- تقويم السندات ـ العلاوة والخصم ٦٦٥
- إصدار السندات بالقيمة الإسمية في تاريخ سداد الفائدة ٦٦٦
- السندات المصدرة بخصم أو علاوة في تاريخ سداد الفائدة ٦٦٧
- السندات المصدرة بين تواريخ سداد الفائدة ٦٦٨
- طريقة الفائدة الفعالة ٦٧٠
- استحقاق الفائدة ٦٧٤
- تبويب خصم وعلاوة الإصدار ٦٧٤
- تكاليف إصدار السندات ٦٧٥
- سندات الخزينة ٦٧٦
- سداد الديون ٦٧٦
- أوراق الدفع طويلة الأجل ٦٨٢
- التمويل خارج الميزانية ٦٩٢
- التقرير عن الديون طويلة الأجل ٦٩٦
- المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة ٦٩٩
- الافصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية ٧٠١
- أسئلـــة ٧٠٢
- حـــالات ٧٠٢
- أمثلة وتمارين ٧٠٥

الفصل الخامس عشر: حقوق المساهمين «رأس المال المدفوع» ٧١١
- الأهداف التعليمية ٧١٣
- طبيعة حقوق المساهمين ٧١٤
- صيغة الشركات المساهمة في المنظمات ٧١٦
- المحاسبة عن إصدار الأسهم ٧٢٣
- إعادة شراء الأسهم ٧٣٤
- الأسهم الممتازة ٧٤٤
- رأس المال المدفوع بالزيادة ٧٤٩
- بنود إضافية في حقوق الملكية ٧٥٠
- أسئلـــة ٧٥١
- حـــالات ٧٥٢
- أمثلة وتمارين ٧٥٤

الفصل السادس عشر: حقوق المساهمين «الأرباح المحتجزة» ٧٥٩
- الأهداف التعليمية ٧٦١
- الأرباح المحتجزة ٧٦٢
- سياسة التوزيع ٧٦٣
- تخصيص الأرباح ٧٨٠
- قائمة حقوق المساهمين ٧٨٦
- إعادة التنظيم الصورية ٧٨٩
- أسئلـــة ٧٩٣
- حـــالات ٧٩٣
- تمـــارين ٧٩٥

الفصل السابع عشر: الأوراق المالية المخفضة لربح السهم وحساب ربح السهم ٧٩٩
- الأهداف التعليمية ٨٠١
- القسم الأول. الأوراق المالية المخفضة وخطط المكافآت ٨٠٣
  - المحاسبة عن الدين القابل للتحويل ٨٠٣
  - الأسهم الممتازة القابلة للتحويل ٨٠٧

- شهادات حق شراء الأسهم ٨٠٨
- خطط مكافآت الأسهم ٨١٤
- المحاسبة الحالية عن خطط مكافآت الأسهم ٨١٩
- مقترحات FASB في المعالجة المحاسبية ٨٣٣

ـ القسم الثاني: حساب ربح السهم ٨٣٤
- ربح السهم ـ هيكل رأس مال بسيط ٨٣٥
- ربح السهم ـ هيكل رأس مال مركب ٨٤١

ـ أسئلـــة ٨٥٩
ـ حـــالات ٨٦٠
ـ أمثلة وتمـــارين ٨٦٣

الفصل الثامن عشر : الإستثمـــارات ٨٧١
ـ الأهداف التعليمية ٨٧٣
ـ القسم الأول: الإستثمارات في أوراق الديون ٨٧٤
- أوراق الديون المقتناة حتى الاستحقاق ٨٧٥
- الأوراق المالية المتاحة للبيع ٨٧٩
- الأوراق المالية بغرض المتاجرة ٨٨٥

ـ القسم الثاني: الاستثمارات في أوراق الملكية ٨٨٦
- إقتناء أقل من ٢٠٪ ٨٨٧
- إقتناء من ٢٠٪ إلى ٥٠٪ من الأسهم ٨٩٢
- إقتناء أكثر من ٥٠٪ ٨٩٩
- عرض الاستثمارات بالقوائم المالية ٩٠٠
- تآكل قيمة الأوراق المالية ٩٠٤
- التحويل بين مجموعات الأوراق المالية ٩٠٥
- الجدل حول محاسبة القيمة العادلة ٩١٠

ـ ملحق: التحول من طريقة حق الملكية وإليها ٩١٣
- التحول من طريقة حق الملكية ٩١٣
- التحول إلى طريقة حق الملكية ٩١٥

ـ أسئلـــة ٩١٨

- حـــالات ٩١٩
- تمـــارين ٩٢٢

الفصل التاسع عشر : الاعتراف بالايراد ٩٣١
- الأهداف التعليمية ٩٣٣
- الإرشادات العامة للإعتراف بالايراد ٩٣٥
- الاعتراف بالايراد عند نقطة البيع (التسليم) ٩٣٧
- الإعتراف بالايراد قبل التسليم ٩٤٠
- أسس أخرى للاعتراف بالايراد قبل التسليم ٩٥٥
- الاعتراف بالايراد بعد التسليم ٩٥٧
- ملاحظات ختامية ٩٧٤
- أسئلـــة ٩٧٤
- حـــالات ٩٧٥
- أمثلة وتمارين ٩٧٦

الفصل العشـــــرون : المحاسبة عن ضرائب الدخل ٩٨١
- الأهداف التعليمية ٩٨٣
- الدخل قبل الضريبة والدخل الخاضع للضريبة ٩٨٤
- ضرائب الدخل المؤجلة والقيم الخاضعة للضريبة في المستقبل ٩٨٥
- إلتزام الضريبة المؤجلة ٩٨٧
- عرض ملخص للأهداف ٩٩٠
- ضرائب الدخل المؤجلة والاستقطاعات الضريبية في المستقبل ٩٩١
- الأصل المتعلق بالضريبة المؤجلة ٩٩٢
- أصل الضريبة المؤجلة وحساب التقويم ٩٩٥
- العرض في قائمة الدخل ٩٩٧
- الأشكال المحددة للفروق ٩٩٧
- الاعتبارات الخاصة بمعدل الضريبة ١٠٠٣
- المحاسبة عن صافي خسائر التشغيل ١٠٠٥
- العرض في القوائم المالية ١٠١٢
- بعض القضايا الخاصة ١٠١٦

- المبادىء الأساسية لمدخل الأصل ـ الإلتزام ١٠٢٥
- الحساب السنوي لإلتزامات وأصول الضريبة المؤجلة ١٠٢٥
- بعض التساؤلات النظرية ١٠٢٨
- ملحق الجوانب النظرية لتوزيع الضريبة بين الفترات ١٠٣٠
- أسئلـــة ١٠٣٦
- حـالات ١٠٣٧
- أمثلة وتمارين ١٠٣٨

الفصل الحادي والعشرون : المحاسبة عن المعاشات والمنافع المالية للتقاعد ١٠٤٣
- الأهداف التعليمية ١٠٤٥
- أنواع خطط المعاشات ١٠٤٦
- المحاسبة عن خطة المعاش والمحاسبة في منشأة صاحب العمل ١٠٤٨
- دور الخبراء الإكتواريين في المحاسبة عن المعاشات ١٠٥٠
- إلتزام المعاش ١٠٥٠
- مكونات مصروف المعاش ١٠٥٤
- القيود المحاسبية التوضيحية ١٠٥٧
- القيود ومذكرة التسوية عن عام ١٩٩٥م ١٠٥٨
- استنفاد تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها ١٠٦١
- القيود ومذكرة التسوية عن عام ١٩٩٦م ١٠٦٤
- المكاسب أو الخسائر ١٠٦٦
- ملخـــص ١٠٧١
- قيود اليومية ومذكرة التسوية لعام ١٩٩٧م ١٠٧٢
- الإلتزام الأدنى ١٠٧٥
- التقرير عن خطط المعاش بالقوائم المالية ١٠٨٣
- توضيح للافصاح عن المعاش ضمن الملاحظات ١٠٨٦
- مكونات مصروف المعاش ١٠٨٦
- أسئلـــة ١٠٩٦
- حـــالات ١٠٩٦

- أمثلة وتمارين ١٠٩٨

الفصل الثاني والعشرون : المحاسبة عن الإستئجارات ١١٠٥
- الأهداف التعليمية ١١٠٧
- شروط الإستئجار ١١٠٨
- مزايا الإستئجار ١١٠٩
- الطبيعة النظرية للإستئجار ١١١٠
- المحاسبة لدى المستأجرين ١١١٢
- المحاسبة لدى المؤجرين ١١٢٥
- بعض المشاكل المحاسبية الخاصة ١١٣٧
- المشكلة الباقية بلا حل في محاسبة الإستئجار ١١٥٤
- التقرير عن بيانات الإستئجار بالقوائم المالية ١١٥٦
- أسئلـــة ١١٥٨
- حـــالات ١١٥٩
- أمثلة وتمـــارين ١١٦١

الفصل الثالث والعشرون: التغيرات المحاسبية وتحليل الأخطاء ١١٦٩
- الأهداف التعليمية ١١٧١
- التغيرات المحاسبية ١١٧٢
- التغيرات في المبادىء المحاسبية ١١٧٣
- التغيرات في التقدير المحاسبي ١١٨٧
- التقرير عن التغير في الوحدة المحاسبية ١١٨٩
- التقرير عن عملية تصحيح الخطأ ١١٨٩
- ملخص للتغيرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء ١١٩٢
- دوافع التغيير ١١٩٤
- تحليل الأخطاء ١١٩٧
- إعداد القوائم المالية مع عمليات تصحيح الأخطاء ١٢٠٩
- أسئلـــة ١٢١٢
- حـــالات ١٢١٣
- تمـــارين ١٢١٥

الفصل الرابع والعشرون : قائمة التدفقات النقدية ١٢٢١
- الأهداف التعليمية ١٢٢٣
- الجزء الأول: إعداد قائمة التدفقات النقدية ١٢٢٤
  - أسباب التحول إلى الأساس النقدي ١٢٢٥
  - الغرض من قائمة التدفقات النقدية ١٢٢٦
  - تبويب التدفقات النقدية ١٢٢٧
  - شكل قائمة التدفقات النقدية ١٢٢٩
  - إعداد قائمة التدفقات النقدية ١٢٣٠
  - مصادر معلومات قائمة التدفقات النقدية ١٢٤٧
  - صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية «الطريقة المباشرة وغير المباشرة» ١٢٤٧
  - بعض المشاكل الخاصة في تحليل القائمة ١٢٥٤
  - فائدة قائمة التدفقات النقدية ١٢٦٣
- الجزء الثاني: إستخدام مذكرة التسوية ١٢٦٥
- أسئلـــة ١٢٧٩
- حـــالات ١٢٧٩
- تمـــارين ١٢٨٢

الفصل الخامس والعشرون : تحليل القوائم المالية الأساسية ١٢٩٣
- الأهداف التعليمية ١٢٩٥
- نظرة عامة على تحليل القوائم المالية ١٢٩٦
  - المقاييس الأساسية في التحليل المالي ١٢٩٧
  - التحليل بالنسب والمؤشرات ١٢٩٨
    - نسب السيولة ١٣٠٠
    - نسب النشاط ١٣٠٣
    - نسب الربحية ١٣٠٦
    - نسب التغطية ١٣١٢
- جوانب القصور في تحليل النسب ١٣١٦
- بعض القضايا المتعلقة بالتقرير عن النسب ١٣١٨

- التحليل المقارن ١٣٢٠
- تحليل النسب المئوية (الأساس المشترك) ١٣٢١
- أسئلـــة ١٣٢٣
- حـــالات ١٣٢٣
- أمثلة وتمارين ١٣٢٦

الفصل السادس والعشرون : الافصاح الكامل في عملية التقرير المالي ١٣٣٥
- الأهداف التعليمية ١٣٣٧
- مبدأ الافصاح الكامل ١٣٣٨
- الملاحظات على القوائم المالية ١٣٤٠
- الافصاح عن الصفقات أو الأحداث الخاصة ١٣٤٣
- التقرير عن الشركات المتنوعة ١٣٤٦
- التقارير الفترية ١٣٥٣
- جوانب أخرى في التقرير السنوي ١٣٦٣
- التقرير عن التنبؤات والتصورات المالية ١٣٦٨
- التقارير السنوية المختصرة (الملخصة) ١٣٧٢
- التقرير المالي المخادع ١٣٧٣
- معايير الاختيار في المحاسبة والتقرير المالي ١٣٧٦
- ملحق: المحاسبة عن تغيرات الأسعار ١٣٧٧
  - محاسبة الوحدة النقدية الثابتة ١٣٧٧
  - محاسبة التكلفة الجارية ١٣٨٨
  - موقف المهنة من معلومات تغيرات الأسعار ١٣٩٥
- أسئلـــة ١٣٩٦
- حـــالات ١٣٩٦

معجم المصطلحـــات ١٤٠٣

تقديم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن إهتدى بهديه إلى يوم الدين .

وبعد ، تمشياً مع سياسة كلية الاقتصاد والادارة بجامعة الملك سعود فرع القصيم والتي تحرص على تدريس أحدث ما وصل إليه العلم في البلاد المتقدمة ، وعلى ضوء المناهج الدراسية الجديدة الخاصة بإعداد الكوادر المهنية في ميدان المحاسبة ، فقد تم تحديث ترجمة هذا الكتاب المحاسبة المتوسطة بكلا جزئيه (١) ، (٢) . حيث أنه يعد مرجعاً هاماً للعاملين في مهنة المحاسبة سواء كانوا في مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية أو مراقبين ماليين أو مديري حسابات في الشركات والمؤسسات الاقتصادية الهادفة للربح .

وفي النهاية لا يسعني إلا أن أحيي هذا المجهود الصادق الذي بذله الدكتور أحمد حجاج راجياً له دوام التوفيق في هذا المضمار .

دكتور سلطان المحمد السلطان

عميد كلية الاقتصاد والادارة

«سابقاً»

المقدمة

تركز المحاسبة المتوسطة على دراسة وتطبيق المبادىء المحاسبية المقبولة قبولا عاما، والتي تحكم الأداء المحاسبي بالوحدات الاقتصادية الهادفة للربح بكافة اشكالها القانونية، وبما يمكن من توفير قوائم وتقارير مالية لخدمة الأطراف المعنية الخارجية يمكن الاعتماد والتعويل عليها.

ويسعدني أن أقدم للمكتبة العربية ترجمة وتعريب هذا المرجع في المحاسبة المتوسطة لدونالد كيسو وجيري ويجانت والذي يأتي على رأس مراجع المحاسبة المتوسطة قاطبة، وهي حقيقة لا أظن أنني بحاجة إلى تأكيدها، لما يتميز به من عرض شامل وعميق ومعالجة جديدة ومتطورة للمبادىء المحاسبية، مع ربطها بالاجراءات المحاسبية، وذلك من خلال أمثلة وحالات عملية مستقاة من الواقع العملي، وذلك تسليما بأهمية دراسة المفاهيم في سبيل فهم الاجراءات، والتدريب على الاجراءات لاستيعاب المفاهيم.

واليوم نقدم هذا الجزء الثاني متضمنا ترجمة وتعريب ثلاثة عشر فصلا من هذا المرجع.

ولا يسعني في النهاية إلا أن أذكر بكل الخير الأخ العزيز جداً الأستاذ الدكتور كمال سعيد مترجم الطبعة الأولى من هذه الترجمة والذي كان لي شرف مراجعتها ورفيق رحلة طويلا من ترجمة أمهات الكتب الأمريكية، وأيضا الأخ الأستاذ الدكتور سلطان محمد سلطان رائد هذه الحركة للترجمة فجزاهما الله عنا خير الجزاء كما لا يسعني إلا أن أشكر بشكل خاص الأخ أحمد إبراهيم المعيد بالكلية على مساعدتي في الترجمة والاخراج فقد كان جهده واضحا ومتميزا ورائعا فضلا عن الأخ أحمد شرف الباحث بالكلية والأخ خالد المعتصم المدرس المساعد بالكلية كما لايسعني في النهاية إلا التقدم لدار المريخ للنشر بالشكر على اتاحة الفرصة لي كي يرى هذا العمل النور.

والله نسأل أن يتقبل هذا العمل المتواضع خالصا لوجهه الكريم

د. أحمد حجاج

الفصل الرابع عشر

الإلتزامات طويلة الأجل

LONG – TERM LIABILITIES

الفصل الرابع عشر

الإلتـــزامات طويلـــة الأجـــل

LONG – TERM LIABILITIES

الأهداف التعليميـــة:

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :

١ ـ وصف الإجراءات الرسمية المرتبطة باصدار دين طويل الأجل.
٢ ـ تحديد الأنواع المختلفة من إصدارات السندات.
٣ ـ وصف التقويم المحاسبي للسندات في تاريخ الإصدار.
٤ ـ تطبيق طرق إستهلاك علاوة وخصم إصدار السندات.
٥ ـ وصف الإجراءات المحاسبية لتسوية الديون
٦ ـ شرح الإجراءات المحاسبية لأوراق الدفع طويلة الأجل.
٧ ـ وصف إتفاقات التمويل خارج الميزانية.
٨ ـ وصف متطلبات الإفصاح عن الديون طويلة الأجل.

لقد تزايد إتجاه الأفراد والشركات للحصول على القروض لأغراض التوسع ودمج الشركات الأخرى والوفاء بحاجات الإستهلاك وخاصة خلال فترة الثمانينيات. ومع إنتشار الكساد في التسعينيات فإن الكثير من هذه الشركات المثقلة بالديون تجد صعوبة في الإستمرار. ولذلك فقد إنتشرت حالات بيع الأصول وإعادة جدولة الديون وإنخفاض التوزيعات وتسريح العمالة وبيع حقوق الملكية في بداية التسعينات.

إصدار الديون طويلة الأجـــل ISSUING LONG - TERM DEBT

يتكون الدين طويل الأجل من تضحيات محتملة في المستقبل بمنافع إقتصادية نتيجة لتعهدات حالية لن يتم سدادها خلال سنة أو دورة التشغيل بالمنشأة أيهما أطول، والسندات طويلة الأجل وأوراق الدفع طويلة الأجل والقروض العقارية والتزامات

المعاشات والتزامات الإستئجارات تعد من الأمثلة على الإلتزامات طويلة الأجل.

ويفترض إصدار الديون طويلة الأجل عادة بإتخاذ بعض الإجراءات الرسمية. على سبيل المثال، فإن قوانين الشركات تتطلب عادة موافقة مجلس الإدارة والمساهمين قبل إصدار السندات أو التعاقد على ديون أخرى طويلة الأجل.

وعادة ما تتضمن الديون طويلة الأجل بعض الشروط أو القيود لحماية المقرضين. ويُنص على هذه الشروط أو البنود الأخرى للإتفاق بين المقترض والمقرض في عقد إصدار السندات أو إتفاق الدين. فمن البنود التي تذكر عادة في عقد السند أو إتفاق الدين المقدار المرخص بإصداره، معدل الفائدة، تاريخ أو تواريخ الإستحقاق شروط إستدعاء السند، الأصول المقدمة كضمان للدين، متطلبات تخصيص إعتماد لإستهلاك الدين، القيود على رأس المال العامل والتوزيعات، القيود على إصدار ديون إضافية. وعندما تكون مثل هذه الشروط هامة لفهم المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها بصورة متكاملة، فإنه يجب وصفها في صلب القوائم المالية أو في الملاحظات الواردة عليها. وفي العديد من الحالات تودع وثيقة أو عقد الدين لدى أمين إستثمار Trustee ـ وهو عادة بنك أو شركة ضمان إستثمار ـ الذي يمثل طرف ثالث مستقل يعمل على ضمان الفوائد لكل من المقرض والمقترض.

ورغم أنه قد يبدو أن هذه الشروط توفر الحماية الكافية لحامل الدين طويل الأجل، فإن العديد من حملة السندات يعانون من خسائر كبيرة عند إضافة دين جديد إلى هيكل رأس المال بالشركة المقترضة. حيث يؤدي إصدار هذه الديون الجديدة عادة إلى انخفاض قيمة السندات، لأن الدين الجديد المضاف لهيكل رأس المال يؤدي لزيادة إحتمال مخالفة الشركة لشروط الديون القديمة. فرغم وجود الشروط التي تحمي حملة السندات، فإنها عادة ماتكون مكتوبة بصورة يمكن تفسيرها بعدة طرق مختلفة.

إصدار السنـــدات BONDS PAYABLE

تمثل السندات أكثر أنواع الديون طويلة الأجل التي يُقرر عنها في ميزانية الشركة شيوعاً والغرض الأساس من السندات هو الإقتراض طويل الأجل عندما يكون مقدار رأسا المال المطلوب ضخماً بدرجة لايمكن معها لمقرض واحد أن يقدمه. فعن طريق إصدار سندات بقيمة إسمية معقولة للسند يمكن تقسيم مقدار الدين طويل الأجل إلى عدد كبير من وحدات الإستثمار الصغيرة في القيمة بما يمكن أكثر من مقرض من المساهمة في القرض.

فالسندات تنشأ عن عقود يُطلق عليها «عقد السندات» bond indenture وتمثل وعداً بسداد :

(١) مبلغ من المال في تاريخ إستحقاق محدد ،

(٢) فائدة دورية بمعدل محدد وعلى أساس القيمة الإسمية .

وعادة ماتُسدد فوائد السندات بصورة نصف سنوية ـ رغم أن معدل الفائدة يُحدد عادة على أساس سنوي .

ويمكن بيع إصدار كامل للسندات إلى أحد بنوك الإستثمار الذي يعمل كوكيل بيع في عملية تسويق السندات . وفي مثل هذه الإتفاقات ، فإن البنك الإستثماري إما أن يكتتب في الإصدار بالكامل عن طريق ضمان مبلغ معين للشركة المصدرة ثم يتحمل هو مخاطر بيع السندات بالسعر الذي يمكنه الحصول عليه ، أو أن يقوم ببيع إصدار السندات مقابل عمولة تستقطع من متحصلات البيع .

أنواع ورتب السندات TYPES AND RATINGS OF BONDS

من أنواع السندات الشائعة الإستخدام في الممارسة ما يلـــي :

أنواع الســـندات

* *السندات المضمونة وغير المضمونة* : فقد تكون السندات مضمونة بعقارات أو أصول أخرى وقد تكون غير مضمونة .
* *سندات محددة التاريخ وسندات تُسدد على أقساط وسندات قابلة للإستدعاء* : فإصدارات السندات التي تستحق في تاريخ واحد هي سندات محددة التاريخ Term Bonds ، كما أن هناك إصدارات تسدد على أقساط Serial Bonds ، في حين أن السندات القابلة للإستدعاء Callable Bonds تعطي لمصدرها الحق في إستدعاء وتسوية السندات قبل تاريخ الإستحقاق .
* *سندات قابلة للتحويل ، سندات تسدد في شكل بضاعة ، سندات بخصم* : فإذا كانت السندات قابلة للتحويل إلى أوراق مالية أخرى للمنشأة لفترة معينة بعد الإصدار فإنها تسمى سندات قابلة للتحويل Convertible. وقد ظهر نوعان آخران من السندات في محاولة لجذب رأس المال في أسواق المال الضيقة . فهناك السندات التي تسدد في شكل بضاعة Commodity-backed مثل عدد من براميل البترول أو أطنان الفحم أو أوقيات المعادن النادرة . وفي بعض الأحيان يتم إصدار سندات بمقابل نقدي أو مقابل بضاعة أيهما أكبر قيمة في تاريخ الإستحقاق .

تابع ـ أنواع السنـــــــدات

كما أن هناك سندات تصدر بدون تحديد فائدة ولكن بخصم deep discount bonds وهي تباع بخصم يمثل الفائدة التي يحصل عليها المشترى عند الإستحقاق.

* *سندات إسمية وسندات لحاملها* : فالسندات التي تصدر باسم مالكها هي سندات إسمية registered وتتطلب التنازل عنها وإصدار سند جديد عند بيعها لمالك جديد . أما السندات لحاملها bearer فإنها لاتسجل بإسم مالكها ويمكن تحويلها من مالك لآخر بمجرد التسليم .
* *سندات دخل وسندات إيراد* : فسندات الدخل Income bonds لاتدر فائدة إلا إذا حققت الشركة المصدرة أرباح . أما سندات الإيراد Revenue bonds فإن فوائدها تسدد من مصادر إيراد محددة وغالباً ماتصدر عن جهات حكومية .

وفي الولايات المتحدة هناك إثنين من شركات الإستثمار الكبرى ، وهي شركة Moody وشركة Standard & Poor تقوم كل منهما بإصدار رتب جودة لكل إصدار سندات على حدة . وتضع كل شركة إشارات لرتب الجودة المتدرجة وهي كما يلي لكل منهما :-

الخاصيـــــة	الإشـــــــــــــارات	
	شركـــــة Moody	شركـــــة Standard of Poor
فائقـــة	Aaa	AAA
ممتـــازة	Aa	AA
فوق المتوســـط	A	A
تحت المتوســـط	Baa	BBB
خاضعة للمضاربة جزئياً	Ba	BB
خاضعة تماماً للمضاربة	B,Caa	B
مخالفـــة للشـــروط	Ca,C	D

ويتم تحديد رتبة جودة لكل إصدار سندات جديد وهو تقدير جارى لقدرة الشركة على السداد . وقد تتغير هذه الرتبة إلى الأفضل أو إلى الأسوأ خلال فترة إستمرار السند لأنها تخضع للفحص بصورة مستمرة . ولاتمثل رتبة الدين توصية بشراء أو بيع أو حيازة ورقة مالية معينة لأنها لاتحكم أسعار السوق أو تفضيلات المستثمرين .

تقويم السندات ـ العلاوة والخصـــــم

VALUATION OF BONDS PAYABLE-DISCOUNT AND PREMIUM

إن إصـدار وتسـويق السندات على الجمهور العام لايحدث بين يوم وليلة، وإنما يستغرق عادة أسابيع وربما شهور. حيث يجب الترتيب مع أمناء الإكتتاب والحصول على موافقة هيئات سوق المال المختصة، ومراجعة ونشر نشرة الإكتتاب اللازمة وطبع شهادات السندات. كما يتم تحديد بنود عقد السندات بصورة واضحة قبل إصدارها. وفي الفترة المنقضية بين إعداد هذه البنود وإصدار السندات قد تتغير أحوال السوق أو يتغير المركز المالي للشركة المصدرة للسندات بصورة جوهرية. ويمكن أن تؤثر هذه التغيرات على إمكانية تسويق السندات ومن ثم على سعر بيعها.

ويتحـدد سعر بيع السندات المصدرة في ضوء طلب وعرض المشترين والبائعين، المخـاطـرة النسبية لهذه السنـدات، أحـوال السـوق وحالة الإقتصاد. ويقيم مجتمع الإستثمار السند على أساس القيمة الحالية لتدفقاته النقدية المستقبلة والتي تشمل: (١) الفائدة، (٢) أصل الدين. والمعدل المستخدم في حساب القيمة الحالية هذه التدفقات النقدية هو معدل الفائدة الذي يقدم عائد مقبول على إستثمار مماثل في درجة مخاطرته.

ويُطلق على معدل الفائدة المنصوص عليه في بنود عقد السند والذي يظهر عادة في شهـادة السند معدل الفائدة الاسمي. ويُعبر عن هذا المعدل ـ الذي يُحدده مُصدر السنـدات ـ كنسبـة مئوية من القيمـة الإسمية للسندات أو التي يطلق عليها قيمة الإستحقاق. وإذا كان المعدل الذي يستخدمه مجتمع الأعمال (المشترون) في حساب القيمـة الحـالية يختلف عن معـدل الفـائدة الإسمي، فسوف تختلف القيمة الحالية للسنـدات المحسـوبـة بواسـطة المشترين (وهي سعر الشراء الجاري لها) عن القيمة الإسمية للسندات. والفرق بين القيمة الإسمية والقيمة الحالية للسندات قد يتمثل في خصم أو علاوة الاصدار. فإذا تم بيع السندات بأقل من قيمتها الإسمية فإنها تُباع بخصم. وإذا بيعت السـندات بأكبر من قيمتها الإسمية، فإنها تُباع بعلاوة.

ويسمى معـدل الفـائـدة الـذي يكتسبـه حملة السندات بالفعل المعدل الحقيقي (الفعـال) effective. فإذا بيعت السـنـدات بخصم، يكون المعدل الحقيقي أكبر من المعدل الإسمي. وعلى العكس، إذا بيعت السندات بعلاوة فإن المعدل الفعال يكون أقل من المعدل الإسمي.

ولتـوضيح حساب القيمة الحالية لإصدار السندات نفترض أن شركة Master قد

أصدرت سندات قيمتها الإسمية ١٠٠٠٠٠٠ج تُستحق بعد ٥ سنوات بمعدل فائدة ٩٪ تسدد سنوياً في نهاية العام ؛ وكان سعر الفائدة السوقي لمثل هذه السندات ١١٪ . فيتم خصم التدفقات النقدية لأصل الدين والفائدة بمعدل ١١٪ كما يلي :

القيمة الحالية لأصل الدين = ١٠٠٠٠٠ × ٠,٥٩٣٤٥	٥٩٣٤٥,-
القيمة الحالية لمدفوعات الفائدة = ٩٠٠٠ × ٣,٦٩٥٩٠	٣٣٢٦٣,١٠
القيمة الحالية (سعر بيع) السندات .	٩٢٦٠٨,١٠

وعن طريق سداد مبلغ ٩٢٦٠٨,١ في تاريخ الإصدار، فإن المستثمر سوف يحقق معدل فائدة حقيقي قدره ١١٪ على مدى الخمس سنوات . وسوف تُباع هذه السندات بخصم إصدار قدره ٧٣٩١,٩٠ (١٠٠٠٠٠ - ٩٢٦٠٨,١).

وعند بيع السندات بأقل من قيمتها الإسمية ، فإن ذلك يعني أن المستثمرين يطلبون معدل فائدة أعلى من المعدل الإسمي المقرر. حيث لايرضى المستثمرون عن المعدل الإسمي المقرر لأنه يمكنهم تحقيق معدل أعلى من إستثمارات بديلة لها درجة مخاطرة مماثلة . وطالما أنه لايمكنهم تعديل معدل الفائدة الإسمي المقرر فإنهم يرفضون سداد القيمة الإسمية للسندات ومن ثم فإنهم يغيرون معدل الفائدة الفعال عن طريق تغيير المقدار المستثمر. فلأن المستثمرين يحصلون على الفائدة بناءً على المعدل الإسمي مضروباً في القيمة الإسمية فإنهم يكتسبون معدل فعال أعلى من المعدل الإسمي لأنهم قد سددوا أقل من القيمة الإسمية لهذه السندات .

إصدار السندات بالقيمة الإسمية في تاريخ سداد الفائدة
BONDS ISSUED AT PAR ON INTEREST DATE

عند إصدار السندات في تاريخ سداد الفائدة بالقيمة الإسمية ، فإنه لايثبت إستحقاق أي فائدة ولايوجد خصم أو علاوة إصدار. ويُجرى قيد محاسبي لإثبات المتحصلات النقدية والقيمة الإسمية للسندات . ولتوضيح ذلك ، إفترض أنه تم إصدار سندات مدتها ١٠ سنوات بقيمة إسمية ٨٠٠٠٠٠ج في يناير ١٩٩٢ ، وتحمل فائدة بمعدل سنوي ١٠٪ تسدد نصف سنوياً في ١ يناير و ١ يوليو. وقد تم إصدار السندات في ١ يناير بقيمتها الإسمية . فيكون القيد في دفاتر الشركة المصدرة كما يلي :

من حـ / النقدية		٨٠٠٠٠٠
الى حـ / قرض السندات	٨٠٠٠٠٠	

ويكون قيد إثبات مدفوعات الفائدة نصف السنوية الأولى وقدرها ٤٠٠٠٠ج [٨٠٠٠٠٠ × $\frac{١}{١٠٠}$ × $\frac{١}{٢}$] في ١ يوليو ١٩٩٢ كما يلي.

٤٠٠٠٠	من حـ / مصروف فائدة السندات	
	٤٠٠٠٠	الى حـ / النقديـــة

ويكـون قيـد إثبـات إستحقـاق مصـروف الفـائدة فـي ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ (نهايه العـام) كمـا يلـي :

٤٠٠٠٠	من حـ / مصروف فائدة السندات	
	٤٠٠٠٠	الى حـ / فائدة سندات مستحقة

السندات المصدرة بخصم أو علاوة في تاريخ سداد الفائدة
BONDS ISSUED AT DISCOUNT OR PREMIUM ON INTEREST DATE

إذا تم إصـدار السندات الموضحة سابقاً في ١ يناير ١٩٩٢ وقدرها ٨٠٠٠٠٠ج بنسبة ٩٧٪ من قيمتها، فإن قيد الإصدار يكون كما يلي :

٧٧٦٠٠٠	من حـ / النقدية [٨٠٠٠٠٠ج × ٩٧٪]	
٢٤٠٠٠	من حـ / خصم إصدار السندات	
	٨٠٠٠٠٠	الى حـ / قرض السندات

ولايمثـل خصـم إصـدار السنـدات فائدة مدفوعة مقدماً. ومع ذلك فإنه بسبب إرتبـاطه بالفائدة، فإن الخصم يُستهلك ويحمل على مصروف الفائدة على مدى فترة القرض. وفي ظل طريقة القسـط الثابت يكون المقدار المستهلك ثابتاً من سنة لأخرى. على سبيل المثـال، فإنـه بإستخدام خصم الإصدار السابق وقدره ٢٤٠٠٠ج، فإن المقـدار المستهلك على مصروف الفـائدة كل عام سوف يبلغ ٢٤٠٠ج [٢٤٠٠٠ ÷ ١٠]، وإذا تم تسجيل هذا الإستهلاك سنوياً فإنه يُسجل كما يلي :

٢٤٠٠	من حـ / مصروف فائدة السندات	
	٢٤٠٠	الى حـ / خصم إصدار السندات

ونتيجـة لقيد الإستهـلاك السابق، فإنه في نهاية السنة الأولى ـ سنة ١٩٩٢ ـ يكون الرصيد غير المستهلك لخصم الإصدار ٢١٦٠٠ج [٢٤٠٠٠ ـ ٢٤٠٠].

فإذا كان تاريخ بيع السندات هو ١ أكتوبر ١٩٩٢ وكانت السنة المالية للشركة تنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام، فإن مقدار الخصم المستهلك في سنة ١٩٩٢ سيكون ٣/١٢ من نسبة ١/١٠ من جملة الخصم وقدره ٢٤٠٠٠ج، أي ما يبلغ ٦٠٠ج. كما أنه لايُثبت إستحقاق سوى فائدة ٣ شهور فقط في نهاية السنة المالية.

وتتم المحاسبة عن علاوة إصدار السندات بصورة مماثلة لطريقة المحاسبة عن خصم الإصدار. فإذا تم إصدار سندات مدتها ١٠ سنوات وقيمتها الإسمية ٨٠٠٠٠٠ج في ١ يناير ١٩٩٢ وذلك بنسبة ١٠٣٪ من القيمة الإسمية، فإن إثبات الإصدار يتم بالقيد التالي:

من حـ / النقدية [٨٠٠٠٠٠ × ١,٣]		٨٢٤٠٠٠
الى حـ / علاوة إصدار السندات	٢٤٠٠٠	
الى حـ / قرض السندات	٨٠٠٠٠٠	

وفي نهاية كل سنة من سنوات القرض يتم إجراء القيد التالي لإستهلاك علاوة الإصدار على أساس القسط الثابت.

من حـ / علاوة إصدار السندات		٢٤٠٠
الى حـ / مصروف فائدة السندات	٢٤٠٠	

حيث يزداد مصروف فائدة السندات بمقدار استهلاك خصم الإصدار وينخفض بمقدار استهلاك علاوة الإصدار.

وبعض السندات تكون قابلة للإستدعاء بواسطة الشركة المصدرة لها بعد تاريخ معين وبسعر محدد، وبذلك يمكن أن يكون لدى الشركة المصدرة فرصة تخفيض قروض السندات بها أو الإستفادة من معدلات الفائدة الأقل. وسواء كانت السندات قابلة للإستدعاء أم لا، فإن أية علاوة أو خصم إصدار يجب إستهلاكها على مدى حياة القرض وحتى تاريخ إستحقاقه وذلك لأن التسوية المبكرة للسند [إستدعاء السند] ليست مؤكدة.

السندات المصدرة بين تواريخ سداد الفائدة

BONDS ISSUED BETWEEN INTEREST DATES

عادة ماتسدد فوائد السندات بصورة نصف سنوية وفي تواريخ محددة في عقد السند. وعند إصدار السندات في تاريخ مختلف عن تواريخ سداد الفاتورة، فإن مشتري

السندات سوف يسدد لمصدرها الفائدة المستحقة من آخر تاريخ لسداد الفائدة وحتى تاريخ الإصدار. حيث أن مشتري السندات في الواقع يسدد لمصدرها مقدماً مقابل هذا الجزء من مدفوعات فائدة الستة شهور الكاملة الذي لايستحقه بسبب عدم حيازته للسندات خلال هذه الفترة، وبذلك فإن المشتري سوف يحصل على فائدة عن ستة شهور كاملة في التاريخ التالي لسداد الفائدة نصف السنوية.

ولتوضيح ذلك، إذا تم إصدار سندات مدتها ١٠ سنوات بقيمة إسمية ٨٠٠٠٠٠ج بتاريخ ١ يناير ١٩٩٢ وتحمل فائدة بمعدل سنوي قدره ١٠٪ تسدد نصف سنوياً في ١ يناير، ١ يوليو. وقد تم إصدار السندات بالفعل في ١ مارس ١٩٩٢ بقيمتها الإسمية علاوة على الفائدة المستحقة. فتكون القيود اللازمة بدفاتر الشركة المصدرة كما يلي:

٨١٣٣٣٣		من حـ / النقدية
	٨٠٠٠٠٠	الى حـ / قرض السندات
	١٣٣٣٣	الى حـ / مصروف فائدة السندات (٨٠٠٠٠٠ × ١٠٪ × ٢/١٢)

حيث أن المشتري يسدد فائدة شهرين مقدماً لأنه في ١ يوليو ١٩٩٢ سوف يحصل على فائدة ٦ شهور كاملة من الشركة المصدرة رغم أنه لم يمر سوى ٤ شهور من تاريخ الشراء. وتقوم الشركة بإجراء القيد التالي في ١ يوليو ١٩٩٢:

٤٠٠٠٠		من حـ / مصروف فائدة السندات
	٤٠٠٠٠	الى حـ / النقديـــــــة

فيكون رصيد حساب مصروف الفائدة مديناً بمقدار ٢٦٦٦٧ج وهو مقدار مصروف الفائدة الصحيح عن أربعة أشهر [٨٠٠٠٠٠ × ١٠٪ × ٤/١٢].

والمثال السابق مبسط عن طريق إصدار السندات التي تحمل تاريخ ١ يناير ١٩٩٢ في ١ مارس ١٩٩٢ بقيمتها الإسمية. ولكن إذا تم إصدار هذه السندات بمعدل ١٠٢٪ من قيمتها، يكون القيد في دفاتر الشركة المصدرة في ١ مارس كما يلي:

٨٢٩٣٣٣		من حـ/النقدية [(٨٠٠٠٠٠×١,٠٢) + (٨٠٠٠٠٠ × ١٠٪ × ١/١٢)]
	٨٠٠٠٠٠	الى حـ / قرض السندات
	١٦٠٠٠	الى حـ / علاوة إصدار السندات [٨٠٠٠٠٠ × ٠,٠٢]
	١٣٣٣٣	الى حـ / مصروف فائدة السندات

وسوف يتم إستهلاك هذه العلاوة من تاريخ البيع وهو ١ مارس ١٩٩٢ ، وليس من التاريخ المحدد للسندات وهو ١ يناير ١٩٩٢ .

طريقة الفائدة الفعالة EFFECTIVE INTEREST METHOD

تمثل طريقة الفائدة الفعالة (وتسمى أيضاً طريقة القيمة الحالية) الإجراء الذي تفضله المهنة في إستهلاك خصم أو علاوة الإصدار. وفي ظل طريقة الفائدة الفعالة :

(١) يتم حساب مصروف فائدة السندات أولاً بضرب القيمة المرحلة للسند [ويطلق عليها أيضاً القيمة الدفترية وهي تساوي القيمة الإسمية للسندات مطروحاً منها أي خصم غير مستهلك ومضافاً إليها أي علاوة غير مستهلكة] في بداية الفترة في معدل الفائدة الفعال (الحقيقي).

(٢) يتم عندئذ تحديد إستهلاك الخصم أو العلاوة عن طريق مقارنة مصروف فائدة السند بالفائدة المسددة بالفعل.

حيث أن طريقة معدل الفائدة الفعال ينتج عنها مصروف فائدة دوري يساوي نسبة ثابتة من القيمة المرحلة للسندات. ولأن هذه النسبة هي المعدل الفعال الذي يتحمله المقترض في تاريخ الإصدار، فإن طريقة الفائدة الفعالة تؤدي لمقابلة أفضل بين المصروفات والإيرادات من طريقة القسط الثابت.

وتؤدي كل من طريقة القسط الثابت وطريقة الفائدة الفعالة إلى نفس المقدار الإجمالي لمصروف الفائدة على مدى سنوات السند، كما أن القيم السنوية لمصروف الفائدة تكون متماثلة إلى حد كبير. ومع ذلك، فإنه عندما تختلف القيم السنوية بصورة هامة نسبياً، فإنه يلزم إستخدام طريقة الفائدة الفعالة في ظل المبادىء المحاسبية المتعارف عليها.

السندات المصدرة بخصم Bonds issued at a discount

لتوضيح عملية إستهلاك خصم الإصدار، إفترض أن شركة Master قد أصدرت سندات قيمتها ١٠٠٠٠٠ج بفائدة ٨٪ وتاريخها المحدد ١ يناير ١٩٩٢ وتستحق في ١ يناير ١٩٩٧، وتسدد فائدتها في ١ يوليو، ١ يناير. ولأن المستثمرين يطلبون معدل فائدة فعال قدره ١٠٪، فقد سددوا ٩٢٢٧٨ج بخصم إصدار قدره ٧٧٢٢ج. ويمكن حساب مقدار هذا الخصم كما يلي :

قيمة إستحقاق السندات		١٠٠٠٠٠
القيمة الحالية لمبلغ ١٠٠٠٠٠ بعد ٥ سنوات بفائدة ١٠٪ سنوياً		
وتسدد كل نصف سنة (١٠٠٠٠٠ × ٠,٦١٣٩١)	٦١٣٩١	
القيمة الحالية لفائدة نصف سنوية قدرها ٤٠٠٠ج لمدة ٥ سنوات		
وبمعدل ١٠٪ سنوياً [٤٠٠٠ × ٧,٧٢١٧٣]	٣٠٨٨٧	
المتحصلات من بيع السندات		٩٢٢٧٨
خصم إصدار السندات		٧٧٢٢

ويظهر جدول إستهلاك الخصم على مدى الخمس سنوات باستخدام طريقة الفائدة الفعالة كما يلي :

التاريخ	النقدية المسددة	مصروف الفائدة المدين	إستهلاك الخصم	القيمة المرحلة للسندات
٩٢/١/١				٩٢٢٧٨
٩٢/٧/١	(أ) ٤٠٠٠	(ب) ٤٦١٤	(ج) ٦١٤	(د) ٩٢٨٩٢
٩٣/١/١	٤٠٠٠	٤٦٤٥	٦٤٥	٩٣٥٣٧
٩٣/٧/١	٤٠٠٠	٤٦٧٧	٦٧٧	٩٤٢١٤
٩٤/١/١	٤٠٠٠	٤٧١١	٧١١	٩٤٩٢٥
٩٤/٧/١	٤٠٠٠	٤٧٤٦	٧٤٦	٩٥٦٧١
٩٥/١/١	٤٠٠٠	٤٧٨٣	٧٨٣	٩٦٤٥٤
٩٥/٧/١	٤٠٠٠	٤٨٢٣	٨٢٣	٩٧٢٧٧
٩٦/١/١	٤٠٠٠	٤٨٦٤	٨٦٤	٩٨١٤١
٩٦/٧/١	٤٠٠٠	٤٩٠٧	٩٠٧	٩٩٠٤٨
٩٧/١/١	٤٠٠٠	٤٩٥٢	٩٥٢	١٠٠٠٠٠
	٤٠٠٠٠	٤٧٧٢٢	٧٧٢٢	

(أ) ٤٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠ × ٠,٠٨ × ٦/١٢ (ج) ٦١٤ = ٤٦١٤ - ٤٠٠٠

(ب) ٤٦١٤ = ٩٢٢٧٨ × ٠,١٠ × ٦/١٢ (د) ٩٢٨٩٢ = ٩٢٢٧٨ + ٦١٤

ويكون قيد إصدار السندات بخصم في ١ يناير ١٩٩٢ كما يلي :

٩٢٢٧٨	من حـ / النقدية	
٧٧٢٢	من حـ / خصم إصدار السندات	
	الى حـ / قرض السندات	١٠٠٠٠٠

ويكون قيد اليومية اللازمة لإثبات سداد أول فائدة في ١ يوليو ١٩٩٢ مع إستهلاك الخصم كما يلي :

٤٦١٤	من حـ/ مصروف فائدة السندات	
	الى حـ / خصم إصدار السندات	٦١٤
	الى حـ / النقدية	٤٠٠٠

ويكـون قيد إثبـات إستحقـاق الفـائـدة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ [نهاية السنة المالية] وإستهلاك الخصم كما يلي :

٥٦٤٥	من حـ / مصروف فائدة السندات	
	الى حـ / فائدة سندات مستحقة	٤٠٠٠
	الى حـ / خصم إصدار السندات	٤٦٤٥

السندات المصدره بعلاوة Bonds issued at a Premium

في إصدار السندات السابق ، إذا قبل المستثمرون الحصول على معدل فائدة فعال قدره ٦٪ ، فإنهم سوف يسددون ١٠٨٥٣٠ج بعلاوة إصدار قدرها ٨٥٣٠ج يمكن حسابها كما يلي :

قيمة إستحقاق السندات		١٠٠٠٠٠
القيمة الحالية لمبلغ ١٠٠٠٠٠ بعد ٥ سنوات بمعدل ٦٪ سنوياً (١٠٠٠٠٠ × ٠,٧٤٤٠٩)	٧٤٤٠٩	
القيمة الحالية لفائدة نصف سنوية قدرها ٤٠٠٠ج لمدة ٥ سنوات بمعدل سنوى قدره ٦٪ [٤٠٠٠ × ٨,٥٣٠٢٠]	٤٣١٢١	
متحصلات بيع السنـــدات		١٠٨٥٣٠
علاوة إصـــدار السنـــدات		٨٥٣٠

ويظهر جدول إستهلاك العلاوة على مدى الخمس سنوات بطريقة الفائدة الفعالة كما يلي :

التاريخ	النقدية المسددة	مصروف الفائدة المدين	إستهلاك العلاوة	القيمة المرحلة للسند
٩٢/١/١				١٠٨٥٣٠
٩٢/٧/١	(أ) ٤٠٠٠	(ب) ٣٢٥٦	(ج) ٧٤٤	(د) ١٠٧٧٨٦
٩٣/١/١	٤٠٠٠	٤٢٣٤	٧٦٦	١٠٧٠٢٠
٩٣/٧/١	٤٠٠٠	٣٢١١	٧٨٩	١٠٦٢٣١
٩٤/١/١	٤٠٠٠	٣١٨٧	٨١٣	١٠٥٤١٨
٩٤/٧/١	٤٠٠٠	٣١٦٢	٨٣٨	١٠٤٥٨٠
٩٥/١/١	٤٠٠٠	٣١٣٧	٨٦٣	١٠٣٧١٧
٩٥/٧/١	٤٠٠٠	٣١١٢	٨٨٨	١٠٢٨٢٩
٩٦/١/١	٤٠٠٠	٣٠٨٥	٩١٥	١٠١٩١٤
٩٦/٧/١	٤٠٠٠	٣٠٥٧	٩٤٣	١٠٠٩٧١
٩٧/١/١	٤٠٠٠	٣٠٢٩	٩٧١	١٠٠٠٠٠
	٤٠٠٠٠	٣١٤٧٠	٨٥٣٠	

(أ) ٤٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠ × ٠٨, × ٦/١٢ (ج) ٧٤٤ = ٤٠٠٠ - ٣٢٥٦

(ب) ٣٢٥٦ = ١٠٨٥٣٠ × ٠٦, × ٦/١٢ (د) ١٠٧٧٨٦ = ١٠٨٥٣٠ - ٧٤٤

ويكون قيد تسجيل إصدار السندات بعلاوة في ١ يناير ١٩٩٢ كما يلي .

١٠٨٥٣٠	من حـ / النقديـــــة	
	٨٥٣٠	الى حـ / علاوة إصدار السندات
	١٠٠٠٠٠	الى حـ / قرض السندات

ويكون قيد تسجيل سداد أول فائدة في ١ يوليو ١٩٩٢ مع إستهلاك العلاوة كما يلي :

٣٢٥٦	من حـ / مصروف فائدة السندات	
٧٤٤	من حـ / علاوة إصدار السندات	
	٤٠٠٠	الى حـ / النقديـــــة

وعلى ذلك ، فإن خصم أو علاوة الإصدار يجب إستهلاكها كتعديل لمصروف الفائدة على مدى عمر السند بما ينتج عنه معدل فائدة ثابت يتم ضربه في القيمة المرحلة للسند في بداية أي فترة . ورغم التوصية بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة ، فإنه يُسمح بإستخدام الطرق الأخرى إذا كانت نتائجها لاتختلف عن نتائج طريقة الفائدة الفعالة بصورة هامة نسبياً .

استحقاق الفائـــدة ACCRUING INTEREST

في الأمثلة السابقة كانت تواريخ سداد الفائدة تتطابق مع تاريخ إعداد القوائم المالية . ولكن ماذا يحدث إذا أرادت شركة Master السابقة إعداد القوائم المالية في نهاية فبراير ١٩٩٢؟ . في هذه الحالة يتم توزيع علاوة الإصدار بصورة نسبية على أساس عدد الشهور المناسب لتحديد مصروف الفائدة الصحيح كما يلي :

حســـاب مصـــروف الفائدة	
الفائدة المستحقة (٤٠٠٠ × ٢/٦)	١٣٣٣,٣٣
إستهلاك العلاوة (٧٤٤ × ٢/٦)	(٢٤٨,-)
مصروف الفائدة (يناير، فبراير)	١٠٨٥,٣٣

ويكون قيد اليومية لتسجيل هذه الفائدة المستحقة كما يلي .

من حـ / مصروف الفائدة		١٠٨٥,٣٣
من حـ / علاوة إصدار السندات		٢٤٨
الى حـ / الفائدة المستحقة	١٣٣٣,٣٣	

وإذا قامت الشركة بإعداد قوائمها المالية مرة أخرى بعد ستة شهور من ذلك التاريخ (نهاية أغسطس) ، تستخدم نفس الاجراءات ويحسب إستهلاك العلاوة كما يلي :

إستهلاك العلاوة من مارس حتى نهاية يونيو (٧٤٤ × ٤/٦)	٤٩٦
إستهلاك العلاوة من أول يوليو حتى نهاية أغسطس (٧٦٦ × ٢/٦)	٢٥٥,٣٣
العلاوة المستهلكة من أول مارس حتى نهاية أغسطس ١٩٩٢	٧٥١,٣٣

ويكون حساب الإستهلاك أبسط عند إستخدام طريقة القسط الثابت . ففي المثال السابق يتم توزيع جملة العلاوة وقدرها ٨٥٣٠ج على ٥ سنوات . فيكون إستهلاك العلاوة خلال كل شهر ١٤٢,١٧ [٨٥٣٠ ÷ ٦٠ شهر] .

تبويب خصم وعلاوة الإصـــدار
CLASSIFICATION OF DISCOUNT AND PREMIUM

لايمثل خصم إصدار السندات أصلاً لأنه لايقدم أية منافع إقتصادية في المستقبل . فالمنشأة قد حصلت على حق إستخدام الأموال المقترضة ، ولكن حتى تستخدمها فإنها

يجب أن تسدد فائدة. ويعني خصم الإصدار أن الشركة قد إقترضت أقل من القيمة الإسمية للسندات ومن ثم فإنها تواجه معدل فائدة فعال أعلى من المعدل الإسمي. ومن الناحية النظرية، فإن خصم إصدار السندات هو حساب تقويم للإلتزام بمعنى أنه تخفيض للقيمة الإسمية للإلتزام المرتبط به، وهو مايُعرف بالحساب المقابل Contra account.

ولاتمثل علاوة إصدار السندات التزاماً في ذاتها، حيث انه ليس لها وجود مستقل عن الدين المتعلقة بها. وهي تؤدي لتكلفة فائدة أقل لأن المتحصل من الإقتراض يزيد عن القيمة الإسمية للدين. ومن الوجهة النظرية، فإن علاوة إصدار السندات هي حساب تقويم للإلتزام، بمعنى أنها إضافة للقيمة الإسمية للإلتزام المتعلق بها. وهو مايُعرف بالحساب المكمل adjunct. ونتيجة لذلك، فإن المهنة تطالب بالتقرير عن خصم إصدار وعلاوة إصدار السندات كتخفيض مباشر للقيمة الإسمية للسندات أو إضافة مباشرة لها.

وعندما يكون بالشركة عدد من إصدارات السندات ولكل منها الخصم أو العلاوة المتعلقة به، فإنه عادة مايتم إظهار صافي علاوة أو خصم الإصدار غير المستهلكة الإجمالية في نهاية جدول تُدرج به إصدارات السندات بالشركة.

تكاليف إصدار السندات COSTS OF ISSUING BONDS

يتضمن إصدار السندات تكاليف التصميم والطباعة، الأتعاب القانونية والمحاسبية، العمولات، وتكاليف الترويج، وغيرها من الأعباء المماثلة. وطبقاً لنشرة APB رقم ٢١، فإن هذه التكاليف يجب إعتبارها أعباء مؤجلة في حساب تكاليف إصدار سندات غير مستهلكة على أن يتم إستهلاكها على مدار عمر الدين بطريقة مماثلة لتلك المستخدمة في إستهلاك خصم الإصدار.

ومع ذلك، فإن FASB في قائمة المفاهيم رقم ٣ [SFAC No. 3] قد تبنى وجهة النظر القائلة بأن تكاليف إصدار السندات يمكن معالجتها إما كمصروف أو كتخفيض للإلتزام المتعلق بها. ولاتعتبر تكاليف إصدار السندات أصلاً لأنها لاتقدم أية منافع إقتصادية في المستقبل. فتكاليف إصدار السندات في الواقع تخفض المتحصلات الناتجة عن السندات المصدرة ومن ثم تزيد من معدل الفائدة الفعال وبالتالي يمكن المحاسبة عنها بنفس طريقة المحاسبة عن خصم الإصدار غير المستهلك.

وهناك فرق واضح بين النظرة إلى تكاليف إصدار السندات في كل من قائمة المفاهيم رقم ٣ والمبادىء المحاسبية المتعارف عليها. ومع ذلك، فإنه حتى يُصدر FASB معياراً

لإلغاء نشرة APB رقم ٢١، فإن المعالجة المحاسبية المتعارف عليها لتكاليف إصدار السندات هي إعتبارها عبء مؤجل وإستهلاكها على مدى عمر القرض.

ولتوضيح المحاسبة عن تكاليف إصدار السندات إفترض أن شركة Microchip قد باعت سندات قيمتها الإسمية ٢٠ مليون ج مدتها ١٠ سنوات وذلك مقابل ٢٠٧٩٥٠٠٠ج في ١ يناير ١٩٩٣ (وهو نفس تاريخ السندات). وبلغت تكاليف إصدار السندات ٢٤٥٠٠٠ج. فتكون القيود اللازمة لإصدار السندات في ١ يناير ١٩٩٣ وإستهلاك تكاليف الإصدار في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ كما يلي:

« ١ يناير ١٩٩٣ »

من حـ / النقدية		٢٠٥٥٠٠٠٠
من حـ / تكاليف إصدار سندات غير مستهلكة		٢٤٥٠٠٠
الى حـ / علاوة إصدار السندات	٧٩٥٠٠٠	
الى حـ / قرض السندات	٢٠٠٠٠٠٠٠	

(إثبات إصدار السندات).

« ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ »

من حـ / مصروفات إصدار السندات		٢٤٥٠٠
الى حـ / تكاليف إصدار سندات غير مستهلكة	٢٤٥٠٠	

(إستهلاك تكاليف إصدار السندات خلال السنة - طريقة القسط الثابت)

ورغم أنه يجب إستهلاك تكاليف إصدار السندات بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة، فإن طريقة القسط الثابت تُستخدم عادة في الممارسة لأنها أبسط ولاتختلف النتائج في ظلها بصورة هامة نسبياً.

سندات الخزينة TREASURY BONDS

وهي السندات التي تقوم الشركة المصدرة لها بإعادة إقتناءها دون أن تقوم بالغاءها. ويجب إظهارها في الميزانية بقيمتها الإسمية كتخفيض من حساب قرض السندات للوصول إلى الرقم الصافي الذي يمثل القرض القائم في ذلك الوقت. وعند بيع أو إلغاء سندات الخزينة، يجب جعل حسابها دائناً لإقفاله.

سداد الديون EXTINGUISHMENT OF BEDTS

كيف يتم تسجيل سداد الديون (أو مايُطلق عليه عادة تسوية الديون)؟ عندما يتم الاحتفاظ بالسندات (أو أي أوراق أخرى لديون) حتى تاريخ الإستحقاق، تكون

إجابة هذا السؤال واضحة إلى حد كبير، حيث لايحتسب أي مكسب أو خسارة. حيث أن أي خصم أو علاوة أو تكاليف إصدار سندات تكون قد إستهلكت بالكامل في تاريخ الإستحقـاق. ونتيجة لذلك، فإن القيمة الدفترية للسند سوف تساوي قيمة الإستحقاق أو القيمة الإسمية له. وطالما أن القيمة الإسمية تتساوي أيضاً مع القيمة السوقية للسند في ذلك التاريخ، فإنه لايوجد أي مكسب أو خسارة.

ومع ذلك، فإن مشاكل تسوية الديون تصبح أكثر تعقيداً عندما تتم التسوية قبل تاريخ الإستحقاق وهناك نوعان من التسوية المبكرة للديون هما:

(١) إعـــادة إقتنـــــاء الدين.

(٢) الإلغـاء الإقتصـــادي للدين.

إعـــادة إقتنـــاء الدين Reacquisition of Debt

يمكن إعادة إقتناء الدين إما عن طريق السداد للدائن أو الشراء من السوق المفتوح مباشرة. وفي تاريخ إعادة الإقتناء فإنه يجب إستهلاك علاوة أو خصم أو تكاليف إصدار السند حتى تاريخ إعادة الإقتناء.

وعادة مايلتزم مصدر السندات القابلة للإستدعاء بممارسة حق الإستدعاء في تاريخ سداد الفائدة. ومن ثم، فإن خصم علاوة الإصدار ستكون قد إستهلكت حتى ذلك التاريخ ولن توجد فائدة مستحقة. ومع ذلك، فإن التسوية المبكرة للديون عن طريقة شراء السـندات من السوق المفتوح يمكن أن تتم في تاريخ مختلف عن تاريخ سداد الفائدة. فإذا تم الشراء في تاريخ مختلف عن تاريخ سداد الفائدة، فإنه يجب حساب إستهلاك للخصم أو العلاوة حتى ذلك التاريخ كما يجب إثبات الفائدة المستحقة من آخر تاريخ سداد للفائدة حتى تاريخ الشراء.

والمقدار المسدد لتسوية الدين قبل تاريخ إستحقاقه، متضمناً أي علاوة إستدعاء أو مصروفات إعادة إقتناء، يطلق عليه سعر إعادة الإقتناء. كما أنه في أي تاريخ يكون صافي القيمة المرحلة للسندات هي قيمة الإستحقاق الخاصة بها معدلة بأية علاوة أو خصم أو تكاليف اصدار غير مستهلكة. وتمثل أية زيادة في صافي القيمة المرحلة عن سعر إعادة الإقتناء مكسب تسوية للدين، كما أن أية زيادة في سعر إعادة الإقتناء عن صافي القيمة المرحلة تمثل خسارة تسوية للدين.

ولتوضيح ذلك، إفترض أنه في ١ يناير ١٩٨٣ أصدرت شركة Bell سندات قيمتها الإسمية ٨٠٠٠٠٠ج بنسبة ٩٧٪ من قيمها الإسـمية وتستحق بعد ٢٠ سنة، وبلغت

جملة تكاليف الإصدار ١٩٠٠٠ج . وبعد ١٠ سنوات من تاريخ الإصدار تم إستدعاء الإصدار بالكامل بنسبة ١٠١٪ وتم إلغاء السندات . فيتم حساب خسارة التسوية كما يلي [إستخدام طريقة القسط الثابت في الإستهلاك] .

سعر إعادة الإقتناء (٨٠٠٠٠٠ × ١٠١٪)		٨٠٨٠٠٠
صافي القيمة المرحلة للسندات المستدعاة :		
القيمة الإسمية	٨٠٠٠٠٠	
خصم الاصدار غير المستهلك (٢٤٠٠٠ × ١٠/٢٠)	(١٢٠٠٠)	
تكاليف إصدار غير مستهلك (١٦٠٠٠ × ١٠/٢٠)	(٨٠٠٠)	٧٨٠٠٠٠
خسارة تسوية السندات		٢٨٠٠٠
(*) [٨٠٠٠٠٠ × (١-٠,٩٧)]		

ويكون قيد تسجيل إعادة إقتناء وإلغاء السندات كما يلي :

٨٠٠٠٠٠		من حـ / قرض السندات
٢٨٠٠٠		من حـ / خسارة تسوية السندات
	١٢٠٠٠	الى حـ / خصم إصدار السندات
	٨٠٠٠	الى حـ / تكاليف إصدار سندات غير مستهلكة
	٨٠٨٠٠٠	الى حـ / النقدية

ويلاحظ أنه من مصلحة الشركة المصدرة دائماً أن تقوم بإقتناء إصدار السندات الحالي بالكامل وإستبداله بإصدار سندات جديد يحمل معدل فائدة أقل . ويطلق على إحلال دين جديد محل الدين الحالي عملية إعادة التمويل refunding. وسواء كانت التسوية المبكرة للدين في صورة إعادة تمويل أم لا ، فإن الفرق (مكسب أو خسارة) بين سعر إعادة الإقتناء وصافي القيمة المرحلة للسندات التي تتم تسويتها يجب الإعتراف به في قائمة الدخل عن الفترة التي تجرى فيها التسوية ويصنف كبند غير عادي .

الإلغاء الإقتصادي للدين In-substance (Economic) Defeasance

وهو شكل آخر لتسوية الديون تقوم فيه الشركة المصدرة للدين بتوفير مقابل سداده في المستقبل عن طريق إيداع أوراق مالية مشتراه في إعتماد غير قابل للإلغاء لدى أحد الوكلاء irrevocable trust بحيث يعتبر أصل قيمة هذه الأوراق وفوائدها ضمان لرد أصل وفوائد الدين الأصلي عند إستحقاقه . ومع ذلك، فإن الشركة تظل هي المتعهد

الأسـاسي من الناحية القانونية بسداد أصل هذا الدين وفوائده. حيث أنه في بعض الحالات لايعلم حملة السندات بهذه الصفقة ويستمرون في النظر إلى الشركة بإعتبارها المتعهد برد الدين.

وهناك العديد من الأسباب لإجراء مثل هذا الترتيب في تسوية الدين:

الأول: أن الدين يستبعد من الميزانية دون إعادة شراءه بالفعل، حيث أن إعادة الشراء الفعلي قد تمثل مشكلة بسبب: (١) أنها قد تكون مكلفة عندما يلزم سداد علاوة إستدعاء عالية، (٢) أن أغلب الدين قد يكون مملوكاً للجمهور العام وبالتالي يصعب إعادة شراءه بكميات كبيرة.

الثاني: لأن تكلفة الأوراق المالية المشتراه تكون عادة أقل من القيمة الدفترية لدين الشركة في أوقات إرتفاع معدلات الفائدة (لأنه مع إرتفاع معدلات الفائدة تنقص القيمة العادلة للديون القائمة عن قيمتها الدفترية)، فإنه يمكن للشركة أن تُسجل مكسب في قائمة دخلها. ولايرتب هذا المكسب عادة أى إلتزام ضريبى لأنه للأغراض الضريبية يعتبر الدين مازال قائماً ولم تتم تسويته.

ولتوضيح ذلك، فقد قامت شركة Exxon بإيداع ستة من إصدارات السندات الموجودة لديها والتي تبلغ قيمتها الإجمالية ٥١٥ مليون ج في إعتماد مخصص لسدادها. وقد قام وكيل الإعتماد بشراء أوراق مالية حكومية لخدمة أصل الدين وفوائده بمبلغ ٣١٣ مليون ج. فقد إحتاجت الشركة إلى مبلغ ٣١٣ مليون ج فقط لتسوية هذه الديون الضخمة لأن معدلات الفائدة قد إنخفضت بصورة جوهرية منذ إصدارها لهذه الديون. ومن ثم، فإن الشركة تقوم بإجراء القيد التالي [بافتراض أن وكيل الإعتماد ـ وهو شركة مستقلة ـ هو الذي قام بشراء السندات الحكومية بمبلغ ٣١٣ مليون ج].

من حـ / قروض السندات		٥١٥٠٠٠٠٠٠
الى حـ / مكاسب تسوية سندات	٢٠٢٠٠٠٠٠٠	
الى حـ / النقديـة	٣١٣٠٠٠٠٠٠	

وبذلك تمكنت شركة Exxon من استبعاد ديون قدرها ٥١٥ مليون ج من ميزانيتها والتقرير عن مكسب ضخم، وقد ولدت الأوراق المالية الحكومية فوائد تكفى لسداد الفوائد المستحقة على السندات الأصلية وكذلك أصل هذه السندات عند الإستحقاق.

وقد أصدر FASB المعيار رقم ٧٦ الذي يتناول المحاسبة عن عمليات الإلغاء

الإقتصادي للديون . وقرر FASB أنه حتى تعتبر هذه الصفقة إلغاء للدين (إستبعاد له من الميزانية) فإن المدين يجب أن يودع : (١) نقدية أو (٢) أوراق مالية خالية من المخاطرة (وهي التي تكون صادرة عن أو مضمونة من الحكومة) في إعتماد غير قابل للإلغاء يخصص لسداد أصل القرض وفوائده فقط . ويجب أن يكون إحتمال إلتزام المدين بسداد أية مدفوعات أخرى متعلقة بهذا الدين في المستقبل مستبعدة Remote.

وقد كان هذا المعيار محل خلاف وتعرض للكثير من الإنتقادات . حيث يعتقد معارضوا هذا المعيار أنه لايجب الإعتراف بالمكسب أو الخسارة في الحالات التي لايعفى فيها المدين قانوناً من كونه المتعهد الأساسي بسداد الدين وأعلنوا أن مجرد تجنيب بعض الأصول في حساب إعتماد لايعني في ذاته تخلصاً من هذه الأصول وتحقيق مكسب أو خسارة كما أنه لايعني وفاء بقيمة الإلتزام وتحقيق مكسب أن خسارة . وبمعنى آخر، فإنه على الرغم من أن تخصيص الأصول لهذا الغرض الوحيد ربما يضمن خدمة الدين في الأوقات المحددة، فإن هذا الحدث بمفرده لايعني أكثر من مجرد مقابلة بين تدفقات نقدية . فهو لايعني الوفاء بقيمة التعهد أو إستبعادها أو تسويتها . لأنه حتى يتم الوفاء بالدين، فإنه يجب سداد المقابل للدائن، وهو مالايحدث في حالة الإلغاء الإقتصادي .

ومن ناحية أخرى، يعتقد مؤيدوا المعيار رقم ٧٦ أن أثر الإلغاء الإقتصادي هو نفسه الأثر الناتج عن التسوية النقدية للدين . كما يعتقدون أن الإلتزام يجب إستبعاده من الميزانية لأن إيداع أصول خالية من المخاطرة وغير قابلة للإلغاء في إعتماد مخصص يضمن أن إحتمال إلتزام المدين بأية مدفوعات أخرى إضافية في المستقبل سيكون مستبعداً Remote.

وعند السماح بإستخدام أسلوب الإلغاء الإقتصادي، فإن طريقة المحاسبة عن تسوية الديون في ظلها تماثل طريقة المحاسبة المستخدمة في الأشكال الأخرى لاعادة الإقتناء . حيث أن إختلاف أسباب تسوية الديون أو إختلاف الوسائل المستخدمة في تسويتها لايكون له أي أثر على طريقة المحاسبة عن مكاسب أو خسائر التسوية .

التقرير عن مكاسب وخسائر التسوية Reporting Gains and Losses

بسبب الإرتفاع الذي حدث في معدلات الفائدة في السبعينات وبداية الثمانينات تمكنت العديد من الشركات من إعادة شراء ديونها طويلة الأجل ـ التي اصدرتها في الستينات ـ بأسعار تقل كثيرا عن قيمتها الإسمية بما يحقق لها مكاسب ضخمة . وكانت هذه المكاسب الضخمة يُقرر عنها كجزء من الدخل التشغيلي قبل البنود غير العادية .

وقد إعتبرت هذه المعالجة مضللة، ولذلك فقد قام FASB بإصدار المعيار رقم ٤ الذي طالب بضرورة فصل المكاسب والخسائر الناتجة عن تسوية الديون ـ إذا كانت هامة نسبياً ـ وتصنيفها في قائمة الدخل كبند غير عادي بعد إستبعاد أثر ضريبة الدخل. ويجب تطبيق هذه المعالجة سواء تم الإلغاء مبكراً أو في تاريخ الإستحقاق المحدد ودون النظر إلى معياري «الطبيعية غير المعتادة»، «عدم تكرار الحدوث» اللذين تتميز بهما البنود غير العادية.

وتؤدي أشكال التسوية التالية للديون إلى تصنيف المكاسب أو الخسائر كبنود غير عادية:

١) تسوية الدين بأقل من صافي قيمته المرحلة (تحقيق مكسب)
٢) تسوية الدين بأكثر من صافي قيمته المرحلة (تحقيق خسارة).
٣) تسوية الدين عن طريقة مبادلته بأسهم عادية أو ممتازة.
٤) إعادة تمويل الديون الحالية بديون جديدة.
٥) تسوية الدين الذي يُسدد على دفعات.
٦) الإلغاء الإقتصادي للديون الموجودة.

ويجب توضيح المكاسب أو الخسائر الناتجة عن تسوية الديون والمقرر عنها كبنود غير عادية بطريقة تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقويم أهميتها النسبية وأثرها. حيث تلتزم الشركة بالافصاح عما يلي:

(١) وصف لعمليات التسوية، بما فيه توضيح مصادر الأموال المستخدمة في تسوية الديون كلما كان ذلك ممكناً.
(٢) الأثر على ضريبة الدخل في فترة التسوية.
(٣) نصيب كل سهم عادي من إجمالي المكاسب أو الخسائر بعد استبعاد الأثر الضريبي.
(٤) وصف عام لأي عمليات إلغاء إقتصادي وتوضيح لمقدار الديون التي إعتبرت قد تمت تسويتها رغم أنها مازالت قائمة.

وفي حالة عدم توضيح المعلومات السابقة بصورة منفصلة في صلب قائمة الدخل، فإنه يجب الإفصاح عنها في ملاحظة مستقلة أو أكثر. والمثال التالي يتضمن إفصاح في صلب قائمة الدخل وكذلك في الملاحظات الواردة على القوائم المالية.

فقد اشترت شركة digital السندات التي سبق إصدارها بمعدل فائدة ٥٪ والتي تبلغ

قيمتها الإسمية وكذلك صافي القيمة المرحلة هذا ٦ مليون ج وذلك بمبلغ ٥ مليون ج نقداً. وقامت بالإفصاح عن ذلك في تقريرها السنوي كما يلي :

الدخل قبل البنود غير العادية	٤٢٠٠٠٠٠
البنود غير العادية ـ مكسب تسوية الديون بعد	
استبعاد الأثر الضريبي وقدره ٤٨٠٠٠٠ج ـ ملاحظة ٣	٥٢٠٠٠٠
صافي الدخل	٤٧٢٠٠٠٠
نصيب كل سهم عادي من :	
الدخل قبل البنود غير العادية	١,٦٢ ج
البنود غير العادية ، خالصة الضريبة	٠,٢٠ ج
صافي الدخل	١,٨٢

ملاحظة ٣ :ـ البنود غير العادية :

تمثل البنود غير العادية مكسب قدره ١٠٠٠٠٠٠ج مطروحاً منه أثر ضريبة الدخل المتعلقة به وقدرها ٤٨٠٠٠٠ج والناتج عن تسوية إصدار السندات المستحقة سنة ١٩٩٥ بمعدل فائدة ٥٪ . وتمثل الأموال المستخدمة في تسوية هذه السندات جزء من متحصلات بيع ٣٠٠٠٠٠ سهم من الأسهم العادية للشركة .

أوراق الدفع طويلة الأجل LONG-TERM NOTES PAYABLE

تختلف أوراق الدفع المتداولة عن أوراق الدفع طويلة الأجل في تاريخ الإستحقاق. فكما ذُكر في الفصل ١٣ ، فإن أوراق الدفع قصيرة الأجل يتوقع سدادها خلال سنة أو دورة التشغيل أيهما أطول . وتتشابه أوراق الدفع طويلة الأجل في جوهرها مع السندات في أن كلاً منهما يتضمن تاريخ إستحقاق ثابت كما يحمل معدل فائدة ظاهر أو ضمني . ومع ذلك ، فإن أوراق الدفع لايمكن تداولها بسرعة في بورصات عامة منظمة كما هو في الحال في السندات . فالشركات غير المساهمة وشركات المساهمة الصغيرة تقوم بإصدار أوراق الدفع كأدوات تمويل طويلة الأجل ، في حين تقوم شركات المساهمة الكبيرة بإصدار كل من السندات وأوراق الدفع طويلة الأجل .

وتتشابه المحاسبة عن السندات مع المحاسبة عن أوراق الدفع طويلة الأجل . فكما هو الحال في السندات يتم تقييم أوراق الدفع على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لأصل الدين وفوائده مع إستهلاك أي خصم أو علاوة ناتجة على مدى عمر ورقة الدفع . وعندما تكون القيمة الإسمية لورقة الدفع لاتمثل بصورة معقولة

القيمـة الحالية للمقابل المقدم أو المتحصل عليه في عملية التبادل، فإنه يجب تقويم الصفقة بالكامل لتسجيل عملية التبادل بصورة صحيحة وكذلك الفوائد التالية عليها. ويظهر ذلك بصورة أوضح عندما تكون ورقة الدفع لاتحمل فائدة أو عندما تحمل معدل فائدة مقرر يختلف عن معدل الفائدة المناسب لهذه الصفقة في تاريخ الإصدار.

وعنـد مناقشة الطريقة السليمة للمحاسبة عن أوراق الدفع التي تحمل معدلات فائدة غير واقعية، فإن المجموعات التالية تصبح هامة :

(١) أوراق الدفع المصدرة مقابل نقدية فقط.

(٢) الأوراق المصدرة مقابل نقدية ولكن مع مبادلة حق أو إمتياز آخر. على سبيل المثـال، قد تقوم الشركة باقراض أحد الموردين نقدية تستحق السداد بعد ٥ سنوات وبدون فائدة محددة، مقابل أن يتعهد المورد بإتاحة منتجات للمقرض بأسعار أقل من الأسعار السائدة في السوق.

(٣) أوراق الدفع المصدرة بدون مقابل نقدى ولكن مقابل سلع أو خدمات.

وكـما يمكن أن تتوقع، فإن المحاسبة عن أوراق الدفع طويلة الأجل تتشابه مع المحاسبة عن أوراق القبض طويلة الأجل التي سبق عرضها في الفصل السابع.

أوراق الدفع المصدرة بالقيمة الإسمية Notes issued at Face Value

في الفصل السابع ناقشنا عملية خصم والإعتراف بورقة دفع قدرها ١٠٠٠٠٠ جنيه ومدتها ٣ سنوات أصدرتها شركة imports لشركة corp. وفي هذه العملية كان كل من معدل الفائدة المحدد ومعدل الفائدة الفعال ١٠٪. ولأن القيمة الحالية للورقة وقيمتها الإسمية متساويان وقدرهما ١٠٠٠٠ جنيه، فإنه لايعترف بأى خصم أو علاوة إصدار. ويتم تسجيل عملية إصدار هذه الورقة لدى شركة Imports كما يلي :

من حـ / النقدية	١٠٠٠٠	
الى حـ / أوراق الدفع		١٠٠٠٠

كما ستعترف الشركة بالفائدة المستحقة كل سنة بالقيد التالي :

من حـ / مصروف الفائدة	١٠٠٠	
الى حـ / النقدية		١٠٠٠

الأوراق التي لاتصـدر بالقيمة الإسمية Note Not issued at Face Value

أوراق تحمل فائدة صفـــرية :

إذا تم إصدار أوراق لاتحمل فائدة (بفائدة صفرية) مقابل نقدية فقط، فإن قيمتها الحالية تقاس بالنقدية التي يحصلها مصدر الورقة ويتمثل معدل الفائدة الضمني في المعدل الذي يؤدي لتساوي النقدية المحصلة مع المقادير المحصلة في المستقبل . ويُسجل الفرق بين القيمة الإسمية والقيمة الحالية (النقدية المحصلة) كخصم أو علاوة إصدار ويتم إستهلاكه على مصروف الفائدة على مدار عمر الورقة .

ومن أمثلة هذه العمليات إصدار شركة Benefit أوراق ذات فائدة صفرية قدرها ١٥٠ مليون جنيه ومدتها ٨ سنوات، بقيمة إسمية قدرها ١٠٠٠ جنيه للورقة . وقد باعت الورقة بمبلغ ٣٢٧ جنيه بخصم إصدار قدره ٦٧٣ جنيه على كل ورقة . وتتمثل القيمة الحالية لكل ورقة في النقدية المحصلة منها وقدرها ٣٢٧ جنيه . ويمكن حساب معدل الفائدة عن طريق تحديد معدل الفائدة الذي يساوي بين المقدار الذي يسدده المستثمر حالياً والمقادير التي يحصل عليها في المستقبل . وعلى ذلك، تقوم شركة Benefit باستهلاك الخصم على مدار ٨ سنوات وباستخدام معـدل الفائدة الفعال وهـو في هـذه الحـالة ١٥٪ .

ولتوضيح قيود اليومية وجدول الإستهلاك، إفترض أن شركتك هي التي أصدرت أوراق مدتها ٣ سنوات، وقيمتها الإسمية ١٠٠٠٠ جنيه ولاتحمل فائدة وذلك لشركة Jekem. حيث يبلغ معدل الفائدة الضمني الذي يساوي بين إجمالي النقدية المطلوب سدادها (وقدرها ١٠٠٠٠ جنيه عند الإستحقاق) والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلة (متحصلات نقدية قدرها ٧٧٢١,٨٠ جنيه في تاريخ الإصدار) ٩٪ . (القيمة الحالية لمبلغ ١ جنيه لمدة ٣ سنوات بمعدل ٩٪ تبلغ ٧٧٢١٨, جنيه) . وسوف يكون قيد اليومية اللازم لتسجيل إصدار هذه الورقة كما يلي :

٧٧٢١,٨٠		من حـ / النقديـــة
٢٢٧٨,٢٠		من حـ / خصم أوراق الدفع
	١٠٠٠٠	الى حـ / أوراق الدفـع

ويتم إستهلاك الخصم والإعتراف بمصروف الفائدة سنوياً باستخدام طريقة الفائدة الفعالة . وفيما يلي جدول إستهلاك الخصم ومصروف الفائدة عن فترة ٣ سنوات .

	النقدية المسددة	مصروف الفائدة	إستهلاك الخصم	القيمة المرحلة للورقة
تاريخ الإصدار				٧٧٢١,٨٠
نهاية السنة ١	صفر	(أ) ٦٩٤,٩٦	(ب) ٦٩٤,٩٦	(جـ) ٨٤١٦,٧٦
نهاية السنة ٢	صفر	٧٥٧,٥١	٧٥٧,٥١	٩١٧٤,٢٧
نهاية السنة ٣	صفر	(د) ٨٢٥,٧٣	٨٢٥,٧٣	١٠٠٠٠٠
	صفر	٢٢٧٨,٢٠	٢٢٧٨,٢٠	

(أ) ٧٧٢١,٨٠ × ,٠٩ = ٦٩٤,٩٦ (جـ) ٧٧٢١,٨٠+٦٩٤,٩٦ = ٨٤١٦,٧٦

(ب) ٦٩٤,٩٦ - صفر = ٦٩٤,٩٦ (د) معدلة لتعويض فروق التقريب

ويتم تسجيل مصروف الفائدة في نهاية السنة الأولى باستخدام طريقة الفائدة الفعالة كما يلي :

٦٩٤,٩٦		من حـ / مصروف الفائدة (٧٧٢١,٨٠ × ٩٪)
	٦٩٤,٩٦	الى حـ / خصم أوراق الدفع

ويتمثل المقدار الإجمالي للخصم - وقدره ٢٢٧٨,٢٠ جنيه في هذه الحالة - في المصروف الذي تتحمله الشركة عن هذه الأوراق على مدى أعوامها الثلاثة.

أوراق الدفع التي تحمل فائدة :

إن أوراق الدفع ذات الفائدة الصفرية السابقة هي مثال على أقصى فرق ممكن بين معدل الفائدة المقرر ومعدل الفائدة الفعال. وفي العديد من الحالات لايكون الفرق بين هذه المعدلات كبيراً إلى هذا الحد. على سبيل المثال، فإنه في الحالة المعروضة بالفصل السابع عندما أصدرت شركة Maric سندات قيمتها الإسمية ١٠٠٠٠٠ جنيه لمدة ٣ سنوات وتحمل فائدة بمعدل ١٠٪ الى شركة Corp مقابل نقدية. وكان معدل الفائدة السائد في السوق لأوراق لها نفس درجة المخاطرة يبلغ ١٢٪. ففي هذه الحالة، فلأن معدل الفائدة الفعال (١٢٪) يزيد عن المعدل المقرر (١٠٪)، فإن القيمة الحالية للورقة تقل عن قيمتها الإسمية، بمعنى أن الورقة صادرة بخصم إصدار. وتقوم شركة Maric بتسجيل إصدار هذه الورقة بالقيد التالي :

٩٥٢٠		من حـ / النقدية
٤٨٠		من حـ / خصم أوراق الدفع
	١٠٠٠٠	الى حـ / أوراق الدفع

وعندئذ يتم إستهلاك هذا الخصم ويعترف بمصروف الفائدة سنوياً باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. وفيما يلي جدول إستهلاك الخصم ومصروف الفائدة على مدى ٣ سنوات:

	النقدية المسددة	مصروف الفائدة	إستهلاك الخصم	القيمة المرحلة للورقة
تاريخ الإصدار				٩٥٢٠
نهاية السنة١	(أ) ١٠٠٠	(ب) ١١٤٢	(ج) ١٤٢	(د) ٩٦٦٢
نهاية السنة٢	١٠٠٠	١١٥٩	١٥٩	٩٨٢١
نهاية السنة٣	١٠٠٠	١١٧٩	١٧٩	١٠٠٠٠
	٣٠٠٠	٣٤٨٠	٤٨٠	

(أ) ١٠٠٠٠ × ١٠٪ = ١٠٠٠ (ج) ١١٤٢ - ١٠٠٠ = ١٤٢

(ب) ٩٥٢٠ × ١٢٪ = ١١٤٢ (د) ٩٥٢٠ + ١٤٢ = ٩٦٦٢

ويتم تسجيل سداد الفائدة السنوية وإستهلاك خصم الإصدار عن السنة الأولى في شركة Marie كما يلي:

١١٤٢		من حـ / مصروف الفائدة
	١٤٢	الى حـ / خصم أوراق الدفع
	١٠٠٠	الى حـ / النقديـــة

وعندما تزيد القيمة الحالية عن القيمة الإسمية، تكون الورقة مصدرة بعلاوة. وتسجل علاوة الإصدار كحساب دائن ويتم إستهلاكها باستخدام طريقة الفائدة الفعالة على مدار عمر الورقة كتخفيض سنوي من مقدار مصروف الفائدة المعترف به.

حالات خاصة في أوراق الدفع Special Note Payable Situation

إن معاملات أوراق الدفع التي سبق مناقشتها تمثل الأنواع الشائعة منها في الممارسة. وهناك ثلاثة حالات خاصة في أوراق الدفع كما يلي:

١ - أوراق دفع مصدرة مقابل نقدية وحقوق أخرى.

٢ - أوراق مصدرة مقابل عقارات أو بضائع أو خدمات.

٣ - الفائدة المحتسبـــــــــة.

الأوراق المصدرة مقابل نقدية وحقوق أخرى:

في بعض الأحيان يتم تقديم حقوق او ضمانات اضافية للدائن عند إصدار الورقة. على سبيل المثال، فقد إصدرت إحدى الشركات أوراق دفع لاتحمل فائدة مدتها ٥ سنوات بدون سعر فائدة محدد. ومقابل ذلك ـ فقد وافقت الشركة على بيع بضائع للمقرض بأسعار تقل عن الأسعار السائدة لهذه البضائع. ففي مثل هذه الحالة، فإن مصدر الورقة (المقترض/المورد) يجب في نفس الوقت أن يسجل الفرق بين القيمة الحالية للورقة ومقدار النقدية المحصلة كخصم إصدار (مدين) وإيراد غير مكتسب (دائن) عن المبيعات المستقبلية. ويجب إستهلاك الخصم كعبء على مصروف الفائدة على مدار عمر الورقة. ويعكس الإيراد غير المكتسب ـ الذي يساوي مقدار الخصم ـ سداد مقدم لجزء من عمليات البيع التي سوف تحدث على مدار السنوات الخمس التالية. ويجب الإعتراف بهذا الإيراد غير المكتسب كإيرادات عند إتمام هذه المبيعات للمقرض على مدى السنوات الخمس.

ولتوضيح ذلك، إفترض أن القيمة الإسمية أو قيمة الإستحقاق لورقة دفع مدتها ٥ سنوات ولاتحمل فائدة تبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه، وأنها صدرت بالقيمة الإسمية وأن معدل الفائدة المناسب لها ١٠٪. وقد نصت شروط الورقة على أن من يقبلها (المقرض / العميل) يمكنه شراء بضاعة من المصدر (المقترض / المورد) قيمتها ٥٠٠٠٠٠ جنيه بأسعار بيع أقل من الأسعار السائدة على مدى السنوات الخمس. ولتسجيل هذا القرض، فإن مصدر الورقة يسجل خصماً قدره ٣٧٩٠٨ جنيه، وهو الفرق بين القيمة الإسمية للقرض وقدرها ١٠٠٠٠٠ جنيه والقيمة الحالية لها وقدرها ٦٢٠٩٢ جنيه (١٠٠٠٠٠ × المعامل وقدره ٦٢٠٩٢٠). وباعتباره مورد للبضاعة، فإن مصدر الورقة أيضاً يسجل إيراد غير مكتسب قدره ٣٧٩٠٨ جنيه. ويكون القيد كما يلي:

١٠٠٠٠٠		من حـ / النقدية
٣٧٩٠٨		من حـ / خصم أوراق الدفع
	١٠٠٠٠٠	إلى حـ / أوراق الدفع
	٣٧٩٠٨	إلى حـ / إيراد غير مكتسب

وبالتالي، فإن خصم الإصدار يستهلك على مصروف الفائدة بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة. كما يُعترف بالإيراد غير المكتسب كإيراد مكتسب من بيع البضاعة في كل فترة وذلك على أساس النسبة بين المبيعات المقدمة للمقرض في كل فترة وجملة

المبيعات المتفق على تقديمها له ضمن شروط الورقة . وفي هذه الحالة فإن إستهلاك الخصم يتم بمعدلات مختلفة عن معدلات الإعتراف بالإيراد غير المكتسب .

الأوراق المصدرة مقابل عقارات أو بضائع أو خدمات :

حيث تتضمن هذه الحالة الثانية إصدار أوراق بمقابل غير نقدي مثل العقارات أو البضائع أو الخدمات . فعند مبادلة دين معين بعقار أو بضاعة أو خدمات في صفقة متكافئة خالية من الإذعان ، فإنه يُفترض أن معدل الفائدة المحدد عادلاً إلا إذا :

١ - لم يحدد معدل للفائدة ، أو

٢ - كان معدل الفائدة المحدد غير معقول ، أو

٣ - كانت القيمة الإسمية المحددة للدين تختلف بصورة جوهرية عن سعر البيع النقدي الجاري لنفس البنود أو لبنود مماثلة لها أو عن القيمة السوقية العادلة للدين .

ففي مثال هذه الحالات ، فإن القيمة الحالية للدين تقاس بالقيمة العادلة للعقار أو البضاعة أو الخدمة أو بالمقدار الذي يمثل تقريباً معقولاً للقيمة السوقية للورقة . ويمثل الفرق بين القيمة الإسمية للورقة والقيمة العادلة للأصل عنصر فائدة إضافي على معدل الفائدة المقـــرر .

على سبيل المثال ، إفترض أن شركة Scenic باعت أرض سعر بيعها النقدي ٢٠٠٠٠٠ جنيه إلى شركة Health وذلك مقابل إصدار شركة Health لورقة دفع مدتها ٥ سنوات وقيمتها ٢٩٣٨٦٠ جنيه ولاتحمل فائدة . حيث يمثل مبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه القيمة الحالية لمبلغ ٢٩٣٨٦٠ جنيه مخصوماً بمعدل ٨٪ لمدة ٥ سنوات . فإذا سُجلت هذه العملية في تاريخ البيع لدى الطرفين بالقيمة الإسمية للورقة وقدرها ٢٩٣٨٦٠ جنيه ، فإن حساب الأراضي لدى شركة Health وحساب المبيعات بشركة Scenic سيكون كل منهما متضخماً بمبلغ ٩٣٨٦٠ جنيه ، لأن هذا المبلغ يمثل فائدة لمدة ٥ سنوات بمعدل فعال قدره ٨٪ . وبنفس الشكل ، فإن حساب إيراد الفائدة بشركة Scenic وحساب مصروف الفائدة بشركة Health على مدار السنوات الخمس سيكون أقل من اللازم بمقدار ٩٣٨٦٠ جنيه .

فلأن الفرق بين سعر البيع النقدي وقدره ٢٠٠٠٠٠ جنيه والقيمة الإسمية للورقة وقدرها ٢٩٣٨٦٠ جنيه يمثل فائدة بمعدل فعال قدره ٨٪ ، فإن هذه العملية يجب تسجيلها في تاريخ التبادل كما يلي :

دفاتر شركـــة Health			دفاتر شركـــة Scenic		
٢٠٠٠٠٠	من حـ/ الأرصدة	٢٩٣٨٦٠	من حـ/ أوراق القبض		
٩٣٨٦٠	من حـ/ خصم أوراق الدفع			٢٠٠٠٠٠	الى حـ/ المبيعات
		٢٩٣٨٦٠	الى حـ/ أوراق الدفع	٩٣٨٦٠	الى حـ/ خصم أوراق القبض

وخلال السنوات الخمس، تقوم شركة Health باستهلاك سنوى لجزء من الخصم وتحصيله على مصروف الفـائـدة. كما تقـوم شركة Scenic بتسجيل إيراد فائدة جملته ٩٣٨٦٠ جنيه على مدار السنوات الخمس عن طريقة إستهلاك الخصم أيضاً. ومن الواجب استخدام طريقة الفائدة الفعالة، رغم أنه يمكن إستخدام مداخل الإستهلاك الأخـرى إذا كانت النتـائج التي تفرزها لاتختلف بصـورة جوهرية عـن نتائج طريقة الفائدة الفعالة.

الفائدة المحسوبـة :

في الحالات التي يبدو فيها أن معدل الفائدة المحدد غير معقول، فإنه يجب حساب المعـدل الفعال. وعندما يكون معدل الفائدة المحسوب مختلفاً عن المعدل المحدد في تاريخ الإصدار، فإنه يجب الإعتراف بخصم أو علاوة إصدار وإستهلاكها على مدى الفترات التـالية. وبـإستخدام المثال المعروض بالفصل السابع، إفترض أنه في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ أصدرت شركة Wunder سند إذني إلى شركة Brown مقابل خدمات إنشـائية. وبلغت القيمـة الإسمية للسند ٥٥٠٠٠٠ جنيه ويستحق في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠ ويحمل معدل فائدة محدد ٢٪ تسدد في نهاية كل سنة. ولايمكن تحديد القيمة العادلة للخدمات الإنشائية كما أن هذه الورقة غير قابلة للتداول ولايمكن تحديد قيمتها السوقية عند الإصدار. وبناءً على ترتيب الإئتمان بشركة Wunder وعدم وجود ضمان ومعدل الفائدة الأساسي في ذلك التاريخ ومعدل الفائدة السائد على الديون الأخرى للشركة في ذلك الوقت، فقد أعتبرت الشركة أن معدل فائدة محسوب قدره ٨٪ سيكون ملاءماً لهذه الحالة.

ويمكن تحديد القيمـة الحـالية لهذه الـورقـة والقيمة العادلة المحسوبة للخدمات الإنشـائية كمـا يلـي :

القيمة الإسمية للورقة		٥٥٠٠٠٠
القيمة الحالية لمبلغ ٥٥٠٠٠٠ يستحق بعد ٥ سنوات بمعدل		
فائدة ٨٪ تسدد سنوياً (٥٥٠٠٠٠ × ٠,٦٨٠٥٨)	٣٧٤٣١٩	
القيمة الحالية لفائدة قدرها ١١٠٠٠ ج تسدد سنوياً لمدة		
٥ سنوات بمعدل ٨٪ (١١٠٠٠ × ٣,٩٩٢٧١)	٤٣٩٢٠	
القيمة الحالية للورقة		٤١٨٢٣٩
خصم إصدار الورقة		١٣١٧٦١

ويتم تسجيل إصدار الورقة والحصول على الخدمات الإنشائية كما يلي :

٣١ ديسمبر ١٩٩٥

٤١٨٢٣٩	من حـ / المباني (أو المشروعات تحت التنفيذ)	
١٣١٧٦١	من حـ / خصم أوراق الدفع	
	الى حـ / أوراق الدفع	٥٥٠٠٠٠

ويظهر جدول الإستهلاك على مدى السنوات الخمس كما يلي :

التاريخ	النقدية المسددة (٢٪)	مصروف الفائدة (٨٪)	إستهلاك الخصم	القيمة المرحلة للورقة
٩٥/١٢/٣١				٤١٨٢٣٩
٩٦/١٢/٣١	(أ) ١١٠٠٠	(ب) ٣٣٤٥٩	(ج) ٢٢٤٥٩	(د) ٤٤٠٦٩٨
٩٧/١٢/٣١	١١٠٠٠	٣٥٢٥٦	٢٤٢٥٦	٤٦٤٩٥٤
٩٨/١٢/٣١	١١٠٠٠	٣٧١٩٦	٢٦١٩٦	٤٩١١٥٠
٩٩/١٢/٣١	١١٠٠٠	٣٩٢٩٢	٢٨٢٩٢	٥١٩٤٤٢
٠٠/١٢/٣١	١١٠٠٠	(هـ) ٤١٥٥٨	٣٠٥٥٨	٥٥٠٠٠٠
	٥٥٠٠٠	١٨٦٧٦١	١٣١٧٦١	

(أ) ٥٥٠٠٠٠ × ٢٪ = ١١٠٠٠ (د) ٤١٨٢٣٩ + ٢٢٤٥٩ = ٤٤٠٦٩٨

(ب) ٤١٨٢٣٩ × ٨٪ = ٣٣٤٥٩ (هـ) ٣ فرق تقريب

(ج) ٣٣٤٥٩ - ١١٠٠٠ = ٢٢٤٥٩

كما يتم تسجيل سداد فائدة السنة الأولى وإستهلاك الخصم خلالها كما يلي :

٣١ ديسمبر ١٩٩٦

٣٣٤٥٩	من حـ / مصروف الفائدة	
	الى حـ / خصم أوراق الدفع	٢٢٤٥٩
	الى حـ / النقدية	١١٠٠٠

أوراق الدفع برهن العقارات Mortgage Notes Payable

إن أوراق الدفع برهن العقارات هي أكثر أوراق الدفع شيوعاً، وفيها تُقدم مستندات ملكية عقار معين كضمان للقرض. ويشيع إستخدام هذا النوع من أوراق الدفع بواسطة المنشآت الفردية وشركات الأشخاص أكثر من الشركات المساهمة، حيث أن الشركات المساهمة تجد عادة أن إصدار السندات يُعد وسيلة أفضل في الحصول على القروض الضخمة. ويجب التقرير عن مثل هذا الإلتزام في الميزانية تحت عنوان «أوراق دفع برهن العقارات» أو «أوراق دفع بضمان» مع وصف مختصر للأصول المقدمة كضمان في ملاحظات القوائم المالية.

وعادة مايتلقى المقترض نقدية تساوي القيمة الإسمية للأوراق المضمونة، وفي هذه الحالة تمثل القيمة الإسمية الإلتزام الحقيقي ولايوجد أي خصم أو علاوة. ولكن عندما يقوم المقرض بتقدير «نقاط»(١) points معينة، فإن الإلتزام يختلف عن القيمة الإسمية للورقة. حيث أن هذه النقاط تؤدي لزيادة معدل الفائدة الفعال عن المعدل المحدد في الورقة. وتمثل النقطة الواحدة ١٪ من القيمة الإسمية للورقة. على سبيل المثال، إفترض أنك قدمت ورقة دفع برهن العقارات مدتها ٢٠ سنة وقيمتها الإسمية ١٠٠٠٠٠ج بمعدل فائدة مقرر قدره ١٠,٧٥٪ إلى مؤسسة local للإدخار والإقراض كجزء من تمويلك لمنزلك الجديد. فإذا طلبت شركة local أربعة نقاط لإتمام عملية التمويل، فإنك سوف تحصل على مايقل عن القيمة الإسمية للورقة وقدرها ١٠٠٠٠٠ج بنسبة ٤٪ أي ستحصل على ٩٦٠٠٠ج فقط، ولكنك سوف تتعهد برد ١٠٠٠٠ج بالكامل بمعدل ١٠١٥ج شهرياً. فلأنك تلقيت ٩٦٠٠٠ج فقط وتلتزم بسداد ١٠٠٠٠٠ج، فإن معدل الفائدة الفعال الذي تتحمله يزداد إلى ١١,٣٪ على الأموال التي إقترضتها بالفعل.

وقد يتم سداد أوراق الدفع برهن العقارات عند تاريخ الإستحقاق بالكامل أو أن تُسدد على أقساط على مدى عمر القرض. فعند سدادها في تاريخ الإستحقاق فإنها تظهر كإلتزام طويل الأجل في الميزانية إلى أن يقترب موعد إستحقاقها بما يستدعي إظهارها كإلتزام متداول. وإذا كانت تُسدد على أقساط، فإن الأقساط المستحقة السداد تظهر كإلتزامات متداولة في حين يبقى باقي القرض ضمن الإلتزامات طويلة الأجل.

---

(١) النقاط في التمويل برهن العقارات تماثل خصم الإصدار في السندات.

وبسبب عدم الإستقرار في أسعار الفائدة، فقد إختفت بصورة جزئية الديون العقارية ذات معدلات الفائدة الثابتة وحلت محلها ترتيبات جديدة للديون العقارية. حيث يقدم أغلب المقرضين حالياً ديون عقارية ذات فائدة متغيرة Variable-rate Mortgages (ويُطلق عليها أيضاً ديون عقارية بسعر فائدة معوم floating أو قابل للتعديل adjustable) ترتبط فيها أسعار الفائدة بتقلبات أسعار الفائدة في السوق. وعادة مايقوم مقدموا القروض ذات الفائدة المتغيرة بتعديل أسعار الفائدة دورياً كل سنة أو ثلاث سنوات، وعادة ما يرتبط التعديل بالتغيرات في أسعار فائدة السندات الحكومية.

التمويل خارج الميزانية OFF-BALANCE-SHEET FINANCING

يمثل التمويل خارج الميزانية محاولة لإقتراض أموال بطريقة لاينتج عنها تسجيل تعهدات على الشركة. وهي قضية ذات أهمية بالغة للمحاسبين (وكذلك للإدارة). فكما أشار أحد الكتاب في سخرية فإن «المحركات الأساسية للنفس البشرية معدودة وهي: الحصول على الطعام الكافي، وإيجاد المأوى المناسب، وإخفاء الديون خارج الميزانية».

وقد سبق لنا بالفعل مناقشة بعض أساليب التمويل خارج الميزانية. ففي الفصل السابع ـ على سبيل المثال ـ فإن تحويل حسابات القبض إلى طرف ثالث بشرط الإسترداد with recourse إما أن يُقرر عنه كمبيعات لحسابات القبض أو كعملية إقتراض، وذلك بناء على الحقائق التي تتضمنها الصفقة. وعند التقرير عنها كعملية بيع، فإنه لايُسجل أي إلتزام في الميزانية. وفي هذا الفصل، فإن عملية الإلغاء الإقتصادي للديون طويلة الأجل يُنظر إليها كعملية تمويل خارج الميزانية لأن الدين يتوقف التقرير عنه في الميزانية رغم أنه لم تتم تسويته من الناحية القانونية.

ونناقش هنا مدخلين آخرين من مداخل التمويل خارج الميزانية وهما:

(١) مبادلات أسعار الفائدة interest rate swaps

(٢) ترتيبات تمويل المشروعات

وفي الفصول التالية سيتم التعرض لصفقات تمويل أخرى خارج الميزانية (مثل الإستئجارات leasing والمعاشات pensions).

مبادلات أسعار الفائدة Interest Rate Swaps

لقد إستمرت الصحافة المالية في إبراز تعليقات مماثلة لما يلي:

«مع التقلبات الحالية في أسعار الفائدة يمكنك أن تتأكد من شيء واحد، وهو أنه

لاشيء مؤكد» ومع ذلك فإنه ربما يكون لديك خيار واحد يمكنه تخفيف المخاطر التي تواجهها إلى حدما وهو عمليات الحماية Hedging ».

«إن عمليات الحماية تنتعش مع تقلبات أسعار الفائدة».

«إذا التبس عليك الأمر فيما يتعلق بتوقيت التغيرات الإقتصادية وأثرها على أسواق الإئتمان، فربما ترغب في الحصول على حماية Hedge. فسواء تغيرت أسعار الفائدة لأعلى أو لأسفل فإنه يمكنك الخروج من العاصفة بأمان».

فكما تُشير هذه التعليقات، فإن أسعار الفائدة متقلبة دائماً وعادة ماترغب الشركات في الحصول على حماية ضد هذه التقلبات. ولذلك، تستخدم العديد من الشركات أنواع معقدة sophisticated من الأدوات المالية مثل أسعار الفائدة المستقبلة، إتفاقات الفائدة المؤجلة ومبادلات أسعار الفائدة لتغطية عملياتها.

ففي بداية الثمانينات إتجهت إحدى الشركات للمصرف الذي تتعامل معه وعرضت عليه المشكلة التالية: أنها ترغب في الإقتراض بسعر فائدة ثابت من أجل الحماية ضد التقلبات ولكنها تجد أن هذا النوع من الإقتراض إما أنه مُكلف جداً أو أنه لاتوجد سوق مناسبة له. وقد وجد المصرف مقترضاً آخر لديه قرض بسعر فائدة ثابت ولكنه يرغب في قرض بسعر متغير. ومن هنا نشأت الفكرة فقد قامت الشركتان بمبادلة مدفوعات الفائدة وتولدت فكرة مبادلة أسعار الفائدة.

وقد وجدت العديد من الشركات أن مبادلات أسعار الفائدة تمثل وسيلة مناسبة للحد من التعرض لأسعار الفائدة المتقلبة فالشركة التي لديها مقدار كبير من الديون ذات الفائدة المتغيرة قد ترغب في مبادلتها بديون ذات فائدة ثابتة للحد من تعرضها لمعدلات الفائدة المتزايدة. ومن ناحية أخرى، فإن بعض الشركات ذات ترتيب الجدارة الإئتمانية Credit rating المنخفض لايمكنها عادة الإقتراض بسعر فائدة ثابت ولكن يمكنها الحصول عليها عن طريق المبادلة(٢).

ويقوم المشاركون في عملية المبادلة بالتقرير عن قروضهم الأصلية فقط في الميزانية. ولذلك فإن عمليات المبادلة كغيرها من أنواع الأدوات المالية الأخرى المتعددة تؤدى إلى تمويل خارج الميزانية لأن الحق في تلقى مدفوعات الفائدة والتعهد بسداد مدفوعات الفائدة في ظل إتفاق المبادلة لايُقرر عنهما في الميزانية. وقد طالب FASB [في معياره رقم

---

(٢) قدرت عمليات مبادلة الفائدة التي حدثت في الولايات المتحدة سنة ١٩٩٠ بما يبلغ ١,٢ تريليون دولار!

١٠٥] بعمليات إفصاح مكثفة عن الأدوات المالية التي تتضمن مخاطر خارج الميزانية. وتتضمن جوانب الإفصاح هذه:

(١) القيمة الإسمية أو التعاقدية أو المبدئية لهذه الأداة المالية.

(٢) طبيعة وشروط هذه الأدوات المالية ومناقشة لمخاطرها الإئتمانية والسوقية، والمتطلبات النقدية لها والسياسات المحاسبية المتعلقة بها.

(٣) الخسارة المحاسبية التي سوف تتحملها الشركة إذا عجز أي طرف من أطراف الأداة المالية تماماً عن الوفاء بشروط العقد، أو إذا ثبت أن الضمان الخاص بالمقدار المستحق في ظل هذا العقد قد أصبح عديم القيمة بالنسبة للمنشأة.

(٤) السياسة التي تتبعها الشركة في طلب ضمانات للأدوات المالية التي تقبلها مع وصف للضمانات المقدمة للأدوات المالية الحالية بالشركة.

وسوف تصبح هذه الجوانب للإفصاح أكثر أهمية مع الإستمرار في إبتكار أنواع جديدة ومختلفة من الأدوات المالية.

ترتيبات تمويل المشروعات Project Financing Arrangement

توجد ترتيبات تمويل المشروعات عندما:

(١) تقوم شركتان أو أكثر بتكوين شركة جديدة لبناء مصنع للإنتاج سوف تستخدمه كلا الشركتين.

(٢) تقوم الشركة الجديدة بإقتراض أموال لبناء المشروع الجديد وإعادة سدادها من المتحصلات الناتجة عن هذا المشروع.

(٣) يكون سداد الدين الذي تحصل عليه الشركة الجديدة مضموناً من الشركات الأصلية التي كونتها.

وتكمن الفائدة في مثل هذا الترتيب في أن الشركات التي كونت الشركة الجديدة لاتلتزم بالتقرير عن الإلتزام في سجلاتها. ولتوضيح ذلك، إفترض أن شركة Dow قد إتفقت مع شركة Mobil على أن تودع كل منهما ١ مليون ج لتكوين شركة مستقلة لبناء مصنع كيماوي تستخدمه كلا الشركتين. وقد إقترضت الشركة الجديدة ٤٨ مليون ج لإنشاء هذا المصنع بضمان الشركتين لرد هذا القرض. فما هي الشركة أو الشركات التي تقرر عن هذا الإلتزام؟ إن جانب الإفصاح الوحيد المطلوب في القوائم المالية للشركتين هو الإشارة ضمن الملاحظات الى أن الشركة تضمن إعادة سداد قرض الشركة الجديدة إذا كانت متحصلات المشروع غير كافية لسداد هذا القرض وذلك بإعتباره إلتزام

مشروط ينطبق عليه معيار FASB رقم ٥ .

وفي بعض الحالات تكتسب هذه الترتيبات لتمويل المشروعات صفة أكثر رسمية عن طريق إستخدام عدة انواع من العقود. ففي بعض أنواع العقود [ويُطلق عليها عقود الإستلام أو السداد Take-or-pay] يوقع مشترى البضائع عقداً مع بائعها على سداد مبالغ محددة بصفة دورية مقابل أن يكون له حق إختيار option في تلقي بضائع. ويلتزم المشترى في ظل هذا العقد بسداد مدفوعات دورية محددة حتى إذا لم يتم تسليم البضائع المتعاقد عليها. وعادة ماترتبط مثل هذه العقود بإتفاقيات تمويل مشروع معين. ففي المثال السابق قد توقع شركة Dow وشركة Mobil عقداً بشراءهما منتجات من هذا المصنع الجديد وأنهما سوف تلتزمان بسداد مدفوعات دورية محددة حتى في حالة عدم إستلام هذه البضائع.

وهناك إتفاقات أخرى مماثلة في مفهومها للنوع السابق [ويطلق عليها إتفاقات الإنتاجية Through-put agreements] إلا أن الأصل الذي يتم إنشاءه يقدم خدمات بدلاً من البضائع. فبفرض أن شركة Dow وشركة Mobil قد أبرمتا إتفاقية تمويل مشروع لبناء خط أنابيب لنقل منتجاتها المتنوعة. وقد قامت الشركتان بتوقيع إتفاقية تلتزم كل منهما في ظلها بسداد مدفوعات معينة مقابل خدمة نقل المنتجات. وتلتزم الشركتان بسداد هذه المدفوعات النقدية حتى إذا لم تستفد من الحد الأدنى للكميات المتفق على نقلها.

وفي الممارسة العملية إستخدمت العديد من الطرق غير المتسقة في المحاسبة عن التعهدات غير المشروطة في أنواع العقود السابقة التي تتضمنها إتفاقيات تمويل المشروعات. وبصفة عامة، فإن أغلب الشركات قد حاولت إبرام مثل هذه التعاقدات بهدف إخفاء الدين خارج الميزانية To get the debt off the balance sheet.

مبررات التمويل خارج الميزانية Rationale for Off-Balance-Sheet Financing

هناك العديد من الأسباب التي تدفع الشركات لترتيب عمليات التمويل خارج الميزانية:

الأول: يعتقد الكثيرون أن إستبعاد الديون من الميزانية يعظم من جودتها ويسمح بالحصول على الإئتمان بصورة أكثر سهولة وأقل تكلفة.

الثاني: أن شروط الديون عادة ماتفرض بعض القيود على المقدار الذي يمكن للشركة الحصول عليه من ديون جديدة. ونتيجة لذلك تُستخدم عمليات التمويل خارج

الميزانية لأن هذه الأنواع من الإرتباطات قد لاتؤخذ في الحسبان عند حساب هذه القيود على الديون الجديدة.

الثالث : أن هناك من يعلن أن جانب الأصول بالميزانية دائماً مايكون مقدراً بأقل من حقيقته بصورة ظاهرة. على سبيل المثال، فإن الشركات التي تستخدم طريقة Lifo في تقويم المخزون وتهلك أصولها الثابتة على أساس الإهلاك المعجل سيكون لديها قيم دفترية للمخزون والأصول الثابتة تقل كثيراً عن القيم الجارية لها. وكتعويض لهذا الإنخفاض في قيم الأصول، يعتقد بعض المديرين بضرورة عدم التقرير عن جزء من الديون. بمعنى آخر، فإنه إذا تم التقرير عن الأصول بالقيم الجارية لها، فإن الإندفاع نحو عقد إتفاقات تمويل خارج الميزانية سوف ينخفض بدون شك.

وهناك الكثير من الجدل حول مدى صحة المبررات السابقة. فالقاعدة العامة التي تقرر أن «البعيد عن العين بعيد عن العقل» قد لاتكون صحيحة في هذا السياق. فقد أشار الكثير من مستخدمي القوائم المالية إلى أنهم يُدرجون إتفاقات التمويل خارج الميزانية هذه في حساباتهم عند تقرير علاقات الديون/حق الملكية بالشركات. وبنفس الصورة، فإن الكثير من شروط الديون تحاول أيضاً أخذ هذه الإتفاقيات المعقدة في الإعتبار. ومع ذلك، فإن الكثير من الشركات مازالت تعتقد بأنها سوف تحصل على منافع في حالة عدم التقرير عن هذه التعهدات بالميزانية.

وقد تمثلت إستجابة FASB لإتفاقات التمويل خارج الميزانية في المطالبة بالتوسع في الإفصاح عنها ضمن الملاحظات. حيث تتسق هذه الإستجابة مع فلسفة «أسواق رأس المال الكفء». فالتساؤل الأساسي ليس هو ما إذا كان العرض يتم داخل الميزانية أم خارجها، ولكنه ما إذا كانت هذه البنود يتم الإفصاح عنها أم لا.

التقرير عن الديون طويلة الأجل REPORTING LONG-TERM DEBTS

في الشركات التي توجد لديها قيم ضخمة وإصدارات متعددة من الديون طويلة الأجل، يتم التقرير عادة عن قيمة واحدة فقط بالميزانية مع إرفاق بعض التعليقات والجداول في الملاحظات الملحقة بالميزانية. وتشير هذه الملاحظات بصفة عامة إلى طبيعة هذه الإلتزامات، تواريخ إستحقاقها، معدلات الفائدة عليها، شروط إستدعائها، إمتيازات تحويلها إلى أسهم، والقيود التي يفرضها المقرض والأصول المقدمة كضمان لها. ويجب الإشارة إلى أي أصل مقدم كضمان للديون في جزء الأصول بالميزانية.

ويجب التقرير عن الديون طويلة الأجل المستحقة السداد خلال سنة كإلتزام

متداول، إلا إذا كانت تسويتها ستتم بإستخدام أصول غير متداولة. وإذا كان الدين سوف يُعاد تمويله أو سيحول إلى أسهم أو ستتم تسويته من إعتماد مخصص للإستهلاك، فيجب الإستمرار في التقرير عنه كإلتزام غير متداول مع إرفاق ملاحظة توضح الطريقة التي سوف تستخدم في تصفيته.

كما تلتزم الشركة بالإفصاح عن المدفوعات المستقبلية للإعتمادات المخصصة لإستهلاك الديون والمقادير مستحقة السداد من الديون طويلة الأجل على مدى السنوات الخمس التالية [طبقاً لمعيار FASB رقم ٤٧]. والهدف من هذا الإفصاح هو مساعدة مستخدمي القوائم المالية في تقييم مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية. على سبيل المثال، إفترض أن شركة Percy لديها إثنان من القروض طويلة الأجل في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢. الأول قدره ٥٠ مليون ج ويشترط تكوين إعتماد مخصص لسداده وتبلغ المدفوعات لهذا الإعتماد ٥ مليون ج في كل من سنة ١٩٩٣، سنة ١٩٩٤، سنة ١٩٩٥، ١٠ مليون ج في سنتي ١٩٩٦، ١٩٧٧، ١٥ مليون ج في سنة ١٩٩٨. ويبلغ القرض الثاني ٧٥ مليون ج في صورة سند يستحق السداد في سنة ١٩٩٥ فيكون الإفصاح في شركة Percy عن هذه الديون كما يلي:

أجزاء مستحقة من الديون طويلة الأجل ومتطلبات إعتمادات سدادها على مدى السنوات الخمس التالية:

السنة	المقدار
١٩٩٣	٥ مليون
١٩٩٤	٥ مليون
١٩٩٥	٨٠ مليون
١٩٩٦	١٠ مليون
١٩٩٧	١٠ مليون

وعلاوة على ذلك، فإذا كان لدى الشركة أية تعهدات طويلة الأجل غير مشروطة (مثل إتفاقيات تمويل المشروعات)، فإنه يجب الإفصاح عنها إذا تحققت الشروط التالية:

(١) أن تكون غير قابلة للإلغاء، أو قابلة للإلغاء عند تحقق شرط بعيد الإحتمال أو بموافقة الطرف الآخر في الإتفاق.

(٢) أن تعد جزءاً من إتفاقية تمويل مشروع لمورد معين لإنشاء الطاقات اللازمة لتوريد السلع أو الخدمات المتعاقد عليها.

(٣) أن يستمر بقاؤها مدة تزيد عن عام.

وبالنسبة لتعهدات الشراء غير المشروط المسجلة في ميزانية المشترى: فإنه يجب الإفصاح عن المدفوعات التي يجب سدادها في ظل هذا التعهد خلال كل سنة من السنوات الخمس التالية. أما بالنسبة لتعهدات الشراء غير المشروطة وغير المسجلة في ميزانية المشترى، فإنه يجب الإفصاح عن الجوانب التالية لها:

(١) طبيعة ومدى هذه التعهدات

(٢) المقدار الإجمالي للجزء الثابت والذي يمكن تحديده من هذه التعهدات في تاريخ الميزانية ولكل سنة من السنوات الخمس التالية.

(٣) طبيعة أية أجزاء متغيرة من هذه التعهدات.

(٤) القيم المشتراه في ظل هذه التعهدات [كما هو الحال في عقود الإستلام أو السداد أو عقود الإنتاجية السابقة] في كل فترة تعد عنها قائمة دخل.

وبالنسبة للمطلب ٢ السابق، فإنه يُوصى بالإفصاح - دون أن تلتزم الشركة بذلك - عن مقدار الفائدة المحتسبة واللازمة لتخفيض المقدار الإجمالي للتعهد إلى قيمته الحالية. ويجب أن يكون معدل الخصم المستخدم هو معدل الفائدة الفعال - إذا كان معلوماً - للقروض التي تستخدم في تمويل الطاقات الإنتاجية التي ستنتج السلع والخدمات المتعاقد عليها. وإذا لم يكن معدل الفائدة الفعال معلوماً، فإن معدل الخصم يجب أن يكون هو معدل الإقتراض التفاضلي للمشترى وقت إبرامه لهذا التعهد - وهو المعدل الذي كان سيتحمله المشتري لإقتراض الأموال اللازمة للوفاء بتعهد الشراء غير المشروط.

إن تحديد الطريقة الصحيحة للمحاسبة عن التمويل خارج الميزانية قد أصبح أهم قضية تقرير مالي تواجه مهنة المحاسبة حالياً، ولن تتمكن المهنة من حل الخلاف حول هذه القضية بسهولة. حيث أن تعريف الإلتزام الوارد ضمن إطار FASB النظري (قائمة المفاهيم رقم ٣) وكذلك معيار الإعتراف الوارد بهذا الإطار (قائمة المفاهيم رقم ٥) غير دقيق بالصورة الكافية، بما يمكن أن يؤدى لإستمرار الجدال حول مدى الإعتراف أو عدم الإعتراف بمثل هذه التعهدات. ونحن نعتقد أنه يتحتم على مهنة المحاسبة أن تتناول هذه القضية وتحدد متى يعترف بهذه التعهدات ضمن الإلتزامات.

ورغم أن المهنة قد حاولت بالفعل وضع بعض الإرشادات في مجالات معينة، فما زال هناك الكثير مما يلزم عمله. ويعتقد مؤلفا هذا الكتاب أن عملية التقرير المالي سوف تتعاظم أهميتها إذا ما تم تسجيل المزيد من التعهدات في الميزانية بدلاً من مجرد الإفصاح عنها في الملاحظات الواردة على القوائم المالية.

المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقـة

ACCOUNTING FOR DERIVATE FINANCIAL INSTRUMENTS

حتى أوائل السبعينيات كان أغلب المديرين الماليين يعملون في عالم ساكن لاتشابه الكثير من المتغيرات. ولكن منذ ذلك التاريخ، فإن التغيرات الهائلة في أسواق المال والتقنية المستخدمة قد أدت لزيادة مخاطر الأعمال. على سبيل المثال، فإنه في سنة ١٩٧١ بدأت الدول في تعويم عملاتها بصورة حرة. ثم جاءت بعد ذلك صدمة أسعار البترول وزيادة معدلات التضخم والتقلبات الشديدة في أسعار الفائدة. وقد إستجاب مجتمع الأعمال لذلك عن طريق تطوير بعض الأدوات اللازمة لإدارة المخاطر الناجمة عن هذه التغيرات. وقد ساعد على تطوير هذه الأدوات - والتي يُطلق عليها عادة الأدوات المالية financial instruments - التطور الموازي في تقنية الإتصالات والحاسبات الآلية والذي وفر أساليب جديدة لتحليل المعلومات عن الأسواق وتشغيل أحجام هائلة من المدفوعات.

وبصفة عامة، فإن الأدوات المالية تُعرف بأنها النقدية أو حق الملكية في منشأة معينة أو الحق التعـاقدي كافي الحصول على أو تقديم نقدية أو أداة مالية أخرى بناءا على شروط قد تكـون ملاءمـة أو غير ملاءمـة. وبناءاً على هذا التعريف، فإن الأصول والإلتزامات التقليدية مثل حسـابات المدينين وأوراق القبض وحسابات الدائنين وأوراق الـدفـع والإستثـمارات في أسهم أو سندات وقروض السندات تُعتبر ضمن الأدوات المالية. ولكن هذا التعريف يتضمن أيضاً العديد من الأدوات المالية المعقدة والمبتكرة مثل عقود البيع الآجل وحقوق الإختيار ومجمعات أسعار الفائدة وغيرها.

ويطلق على هذه الأدوات المالية المبتكرة الأدوات المالية المشتقة (أو المشتقات de-rivatives) وذلـك لأن قيمتها تشتق من قيمة أحد الأصول الأخرى (مثل الأسهم أو السنـدات أو البضائع) أو ترتبط بأحد المؤشرات الأسـاسية (مثل معدلات الفائدة أو مؤشر أسعار الأسهم بالبورصة).

المشتقـــــات Derivatives

إن الأدوات المالية المشتقة ذات حساسية شديدة للمعلومات والأخبار وذلك كما حدث مؤخراً عندما أعلن بنك الإحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة عن رفع أسعار الفائـدة مما أدى لإنخفاض أسعار الأوراق المالية مما أدى لتكبد حملة هذه المشتقات والمتعاملين بها لخسائر ضخمة. حيث تتطلب هذه المشتقات عناية فائقة في التعامل، حيث تقاس قيمتها أحياناً بالتريليون دولار كما أنها ذات طبيعة عالية. وكما أطلق عليها البعض، فإنها تقـع عنـد الحافة الخطرة للتكنولوجيا. وتسبب الأدوات المالية المشتقة العـديد من المشـاكل للمحاسبين والمنظمين. حيث أن هذه الأدوات تثير الكثير من التسـاؤلات حول التمـويل خارج الميزانية والتـأجيل غير المبرر للإعـتراف بالخسائر والإعـتراف الفوري بالمكاسب والإفصاح غير الكافي عن المعلومات الخاصة بمخاطر هذه الأدوات وقيمهـا العادلة وخصائصها الأخرى. ومن أقدم المشتقات المستخدمة وأكثرها شيوعاً مجمعات أسعار الفائدة والتي سبق مناقشتها خلال هذا الفصل.

وقـد تناولت المهنة قضايا المحاسبة والتقرير المالي عن هذه الأدوات المالية المشتقة بصـورة عاجلة وذلـك بسبب عدم وجـود تفهم كاف لهذه الأدوات بين المستثمـرين والدائنين. ومما لفت إنتباه المهنة لهذه الأدوات أيضاً ظهور عدد من الشركات التي قررت عن خسـائـر جوهـرية نتيجـة للتعامل في هذه الأدوات. ورغم الأهمية النسبية لهذه الخسائر، فإن المشتقات لاتولد مخاطر تختلف بصورة جوهرية عن تلك المخاطر الجوهرية بالفعـل في الأسـواق المالية. وعلى ذلك، فسوف تستمر الشركات في إستخدام هذه المشتقات لأنها توفر أداة فعالة لإدارة المخاطر. وتحاول مهنة المحاسبة توفير المعلومات المناسبة عن هذه المشتقات للمستثمرين والدائنين والإدارة والمنظمين. ولم تحدد المهنة ما يجب الإفصاح عنه بخصوص هذه المشتقات وكيفية المحاسبة عن الأنواع المختلفة منها إلا في الآونة الأخيرة.

نشرات مهنة المحاسبـــة Accounting Profession Pronouncements

أصدر FASB ثلاثة نشرات متعلقة بالأدوات المالية وهي :

١ ـــ المعيار رقم ١٠٥ بعنوان «الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية ذات المخاطر الخارجة عن الميزانية والأدوات المالية ذات خطر الإئتمان المركز»، وقد تناول هذا المعيار كيفية المحاسبة عن الأدوات المالية الغير مقرر عنها بالميزانية ولكن يمكنها أن تؤثر على المركز المالي للشركة. على سبيل المثال، فقد تناول هذا

المعيار مجمعات أسعار الفائدة.

٢ ـ المعيار رقم ١٠٧ بعنوان «الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية»، والذي طالب بالإفصاح عن القيم العادلة للأدوات المالية ـ سواء الأصول أو الإلتزامات المعترف بها أو غير المعترف بها في الميزانية ـ التي يمكن تقدير قيمها العادلة.

٣ ـ المعيار رقم ١١٩ بعنوان «الإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة والقيم العادلة للأدوات المالية»، والذي طالب كل المنشآت بأن تفصح عن الأدوات المالية المشتقة وقام بتعديل طريقة الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية.

ونتيجة لهذه النشرات الثلاث الحديثة، فإنه يمكن تلخيص الممارسات المقبولة للمحاسبة والتقرير المالي عن الأدوات المالية فيما يلي:

١ ـ يجب على الشركة أن تفصح عن القيمة العادلة والقيمة المرحلة المرتبطة بها لأدواتها المالية وذلك في القوائم المالية أو ضمن الملاحظات الواردة عليها أو في جدول ملخص بصورة توضح ما إذا كانت هذه القيم تمثل أصولاً أو إلتزامات.

٢ ـ يجب أن يفرق الإفصاح عن القيمة العادلة بين الأدوات المالية التي تقتنيها الشركة أو تصدرها لأغراض المتاجرة والأدوات المالية التي تقتنيها أو تصدرها لأغراض أخرى بخلاف المتاجرة. كما يلزم الإفصاح عن طبيعة كل منها.

٣ ـ عند الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة، لايجب أن تقوم الشركة بدمج أو تجميع أو تصفية القيم العادلة للأدوات المالية ذات الأنواع المختلفة، حتى إذا كانت هناك علاقة بين هذه الأدوات.

٤ ـ في حالة الأدوات المالية ذات المخاطرة الخارجة عن الميزانية وفي كل الأدوات المالية المشتقة، فإنه يلزم تقديم إفصاح خاص عنها.

٥ ـ تشجع المهنة الشركات ـ دون أن تلزمها ـ بتوفير معلومات كمية عن المخاطر السوقية للأدوات المالية المشتقة وكذلك عن الأصول والإلتزامات الأخرى وذلك بما يتفق مع الطريقة التي تستخدمها الشركة في إدارة وتعديل المخاطر وبما يفيد في مقارنة نتائج تطبيق أهداف الشركة من إقتناء وإصدار الأدوات المالية المشتقة.

الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية

DISCLOSURES ABOUT FAIR VALUE OF FINANCIAL INSTRUMENTS

إذا لم تتمكن الوحدة المحاسبية من الوصول إلى تقدير للقيمة العادلة فإنها يجب أن تفصح عن المعلومات الملائمة لتقدير هذه القيمة العادلة (مثل شروط الأداة المالية)

وأسباب عدم قدرتها على الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة. ورغم أن جوانب الإفصاح الإضافي عن القيمة العادلة قد توفر معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية، فمن الضروري ملاحظة أن هذه القيم العادلة يتم تقديمها كمعلومات إضافية فقط.

ومن الإستثناءات على الإستناد التقليدي للتكلفة التاريخية مطالبة FASB بأن تقرر الشركات عن أغلب إستثماراتها في أوراق مالية على أساس القيمة العادلة

الأسئلـــــة

١ ـ فرق بين معدلات الفائدة التالية للسندات :

(أ) المعدل السوقي (ب) المعدل الإسمي (جـ) المعدل الفعال [الحقيقي]

(د) المعدل المقـــرر

٢ ـ كيف يجب التقرير عن خصم السندات غير المستهلك في القوائم المالية؟ وكذلك عن علاوة إصدار السندات؟

٣ ـ كيف يجب المحاسبة عن تكاليف إصدار السندات وتصنيفها في القوائم المالية؟

٤ ـ كيف يجب تصنيف مكاسب وخسائر تسوية الديون في قائمة الدخل؟ وماهي جوانب الإفصاح المطلوبة عن مثل هذه العمليات؟

٥ ـ ماهي الإعتبارات التي يجب مراعاتها عند حساب معدل الفائدة المناسب؟

٦ ـ ماهي جوانب الإفصاح اللازمة لتعهدات الشراء غير المشروطة المعترف بها كإلتزامات في الميزانية؟

٧ ـ ماهو المقصود بـ «التماثل المحاسبي» بين القيود المسجلة لدى المدين والدائن في عمليات إعادة جدولة الديون المتعثرة؟

الحـــالات

١ ـ أتمت شركة Tire عدد من الصفقات خلال سنة ١٩٩٢. ففي يناير إشترت الشركة آلة بتكلفة إجمالية قدرها ١٠٠٠٠٠٠ جنيه تسدد على مدى ٥ سنوات بقسط قدره ٢٠٠٠٠٠ جنيه سنوياً. وقد عالج البائع العملية كعملية بيع بالتقسيط مع نقل حق الملكية لشركة Tire عند إتمام السداد.

وفي ١ مارس ١٩٩٢ أصدرت الشركة سندات قدرها ١٠ مليون جنيه بسعر بنسبة ٩٩٪ وبفائدة بمعدل ١٠٪ تسدد في ١ يوليو و ١ يناير من كل عام ولمدة

١٠ سنوات . وسددت الشركة فائدة ١ يوليو، وفي ٣٠ ديسمبر حولت الشركة ١٠٠٠٠٠٠ جنيه إلى إحدى شركات سداد إعتمادات القروض لسداد فائدة ١ يناير ١٩٩٣ .

ونتيجة لإنخفاض أسعار الأوراق المالية للشركة في البورصة ، فقد إشترت الشركة ماقيمته الإسمية ٥٠٠٠٠٠ جنيه من سنداتها القابلة للتحويل والتي يبلغ معدل الفائدة عليها ٦٪ بمبلغ ٤٥٠٠٠٠ جنيه . وتتوقع الشركة إعادة بيع السندات عند تحسن أسعار الأوراق المالية لها .

وباعتبارك محاسب لشركة Tirc ، فقد قمت باعداد ميزانية الشركة بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ وقدمتها لرئيس الشركة وقد وجه إليك الأسئلة التالية عن الميزانية .

(١) لماذا إحتسب إهلاك عن المعدات المشتراه في ظل هذا العقد؟ فملكية هذه المعدات لم تنتقل للشركة بعد، ومن ثم فإنها لاتُعد ضمن أصولها . ولماذا لاتكفي الشركة بإظهار المبالغ المسددة حتى تاريخه في جانب الأصول بالميزانية بدلاً من إظهار جملة سعر العقد في الأصول والجزء غير المسدد في الخصوم؟ حيث أن البائع يعالج العملية كعملية بيع بالتقسيط .

(٢) ما هو خصم السندات ؟ وباعتباره رصيد مدين ، لماذا لايُصنف بين الأصول ؟

(٣) فائدة السندات تظهر كإلتزام متداول ، ألم تسدد لشركة ضمان السداد المقدار الكلي للفائدة المستحقة عن هذه الفترة؟

(٤) سندات الخزينة تظهر كتخفيض للسندات المصدرة ، فلماذا لاتظهر كأصل طالما أنه يمكن بيعها مرة أخرى؟ وهل تتماثل مع سندات الشركات الأخرى التي نحتفظ بها كإستثمارات؟

المطلوب :

تقديم إجابتك عن هذه الأسئلة عن طريق كتابة تقرير مختصر يبرر معالجتك .

٢ ــ في ١ مارس ١٩٩٣ باعت شركة Coachman سنداتها ذات القيمة الاسمية التي تبلغ ١٠٠٠ جنيه ومعدل فائدة ٩٪ ومدة ٥ سنوات بمعدل فائدة سنوي فعال قدره ١١٪ وتسدد الفائدة بطريقة نصف سنوية وتستحق أول فائدة في ١ سبتمبر ١٩٩٣ . وتستخدم الشركة طريقة الفائدة الفعالة في الاستهلاك . وقد تحملت

الشركة تكاليف إعداد وبيع لهذه السندات، ويمكن للشركة إستدعاء هذه السندات بسعر ١٠١ جنيه إبتداءً من ١ مارس ١٩٩٤.

المطلـــوب:

(أ) ١ - كيف يمكن تحديد سعر بيع هذه السندات؟

٢ - تحديد كيفية عرض كل البنود المتعلقة بالسندات في الميزانية التي تُعد مباشرة بعد بيع السندات.

(ب) ماهي البنود المتعلقة بإصدار السندات التي تُدرج في قائمة دخل الشركة عن سنة ١٩٩٣، وكيف يمكن تحديد كل منها؟

(جـ) هل سيكون مقدار إستهلاك خصم السندات بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة في الإستهلاك أقل في السنة الثانية أو الثالثة من عمر إصدار السندات؟ ولماذا؟

(د) بإفتراض أن السندات قد تم استدعاؤها والغاءها في ١ مارس ١٩٩٤، فكيف تقرر الشركة عن تسوية هذه السندات في قائمة الدخل عن سنة ١٩٩٤؟

٣ - إن الطريقة المناسبة لإستهلاك علاوة أو خصم إصدار السندات هي طريقة الفائدة. المطلوب:

(أ) ماهي طريقة الفائدة الفعالة في الإستهلاك وكيف تختلف عن أو تتشابه مع طريقة القسط الثابت في الإستهلاك؟

(ب) كيف يُحسب الإستهلاك باستخدام طريقة الفائدة الفعالة، ولماذا وكيف تختلف القيم التي نحصل عليها بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة عن القيم المحسوبة في ظل طريقة القسط الثابت؟

٤ - إن المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التسوية المبكرة للديون التي يتم إعادة تمويلها يمكن نظرياً المحاسبة عنها بثلاث طرق هي:

١ - إستهلاكها على مدى العمر المتبقي للدين القديم.

٢ - إستهلاكها على مدى عمر إصدار الدين الجديد.

٣ - الإعتراف بها في فترة إجراء التسوية.

المطلـــوب:

(أ) تقديم الحجج المؤيدة لكل من الطرق النظرية الثلاث السابقة في

المحاسبة عن مكاسب وخسائر التسوية المبكرة للديون .

(ب) أى الطرق السابقة تحظى بقبول عام ، وكيف يجب إظهار المقدار المناسب للمكسب أو الخسارة في القوائم المالية للشركة؟

أمثلة وتمارين

(١) فيما يلي عدد من أرصدة الحسابات بشركة Fahland:

١ ــ علاوة إصدار سندات غير مستهلكة منها ١٥٠٠ جنيه سوف تستهلك في السنة القادمة .

٢ ــ قروض بنوك تستحق في ١٠ مارس ١٩٩٦ .

٣ ــ سندات تسدد على دفعات قدرها ٥٠٠٠٠٠ جنيه يُسدد ١٠٠٠٠٠ جنيه منها في ٣١ يوليو من كل عام .

٤ ــ توزيعات أسهم تستحق السداد في ٢٠ يناير ١٩٩٤ .

٥ ــ مبالغ مستقطعة من مرتبات العاملين كضرائب دخل .

٦ ــ أوراق دفع مستحقة السداد في ١٥ يناير ١٩٩٥ .

٧ ــ أرصدة دائنة في حسابات العملاء ناتجة عن مردودات ومسموحات بعد تمام تحصيل قيمتها .

٨ ــ سندات مستحقة قدرها ١٠٠٠٠٠ جنيه تستحق في ٣٠ يونيو ١٩٩٤ .

٩ ــ سحب على المكشوف بمقدار ٥٠٠ جنيه بأحد البنوك . (لاتوجد أرصدة أخرى بهذا البنك) .

١٠ ــ ودائع لعملاء سبق أن طلبوا بضائع ولم ترسل لهم بعد .

والمطلوب :

تحديد ما إذا كان كل من البنود السابقة يجب تصنيفه في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ على أنه إلتزام متداول أو إلتزام طويل الأجل أم تحت تصنيف آخر . مع النظر لكل منها مستقلاً عن البنود الأخرى؛ بمعنى ألا تفترض أن كل هذه البنود تتعلق بمنشأة معينة واحدة . وفي حالة وجود شك حول تصنيف بنود معينة أذكر السبب في كل حالة .

(٢) في ١ يناير ١٩٩٢ باعت شركة Totte سندات سعر فائدتها ١٢٪ وقيمة إستحقاقها ٣٠٠٠٠٠ جنيه وذلك بمبلغ ٣٢٢٧٤٤,٤٤ جنيه ، حيث تدر على حملتها ناتج بنسبة ١٠٪ . وقد صدرت السندات بتاريخ ١ يناير ١٩٩٢ وتستحق

في ١ يناير ١٩٩٧ على أن تسدد فائدتها في ٣١ ديسمبر من كل عام. وتقوم شركة Tolte بتوزيع الفائدة والخصم غير المستهلك أو العلاوة غير المستهلكة على أساس طريقة الفائدة الفعالة [الحقيقة].

والمطلوب :

أ ــ إعداد قيد اليومية في تاريخ إصدار السندات.

ب ــ إعداد جدول مصروف الفائدة وإستهلاك السندات عن الفترة من ١٩٩٢ـ١٩٩٤.

جـ ــ إعداد قيد اليومية لتسجيل سداد الفائدة والإستهلاك عن سنة ١٩٩٢.

د ــ إعداد قيد اليومية لتسجيل سداد الفائدة والإستهلاك عن سنة ١٩٩٤.

(٣) أصدرت شركة Mermaid ثلاثة أنواع من الديون في ١ يناير ١٩٩٢ وهي بداية السنة المالية للشركة وهي :

١ ــ ١٠ مليون جنيه لمدة ١٠ سنوات وفائدة ١٠٪، وهي سندات غير مضمونة وتستحق فائدتها ربع سنوياً، وقد حدد سعر السندات لتدر عائد فعال بمعدل ١٢٪.

٢ ــ سندات قيمتها الإسمية ٣٠ مليون جنيه لمدة ١٠ سنوات ولاتحمل فائدة وحدد سعرها بما يدر عائد قدره ١٢٪ سنوياً.

٣ ــ سندات عقارية قيمتها ٢٠ مليون ج لمدة ١٠ سنوات وتحمل فائدة سنوية بما يدر عائد بمعدل ١٢٪.

والمطلوب :

إعداد الجدول الذي يحدد البنود التالية لكل سند :

(١) قيمة الإستحقاق، (٢) عدد فترات الفائدة على مدى عمر السند، (٣) المعدل المقرر لكل فترة فائدة، (٤) معدل الفائدة الفعال لكل فترة فائدة، (٥) مقدار مدفوعات كل فترة، (٦) القيمة الحالية للسندات في تاريخ الإصدار.

(٤) لدى شركة Express سندات بقيمة إستحقاق قدرها ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه. وفي ٣٠ إبريل ١٩٩٣ ـ عندما كان خصم الإصدار غير المستهلك لهذه السندات يبلغ ٥٠٠٠ جنيه ـ تم استدعاءها بسعر ١٠٤ جنيه للسند. ولسداد مقابل هذه السندات، أصدرت الشركة سندات أخرى قبل ذلك بشهر واحد بمعدل فائدة أقل. وتبلغ مدة السندات الجديدة ١٠ سنوات. وقد أصدرت السندات الجديدة بسعر ١٠٢ج للسند (القيمة الإسمية لها ٣٠٠٠٠٠ جنيه)، وبلغت

تكاليف الإصدار الجديد ٣٠٠٠ جنيه .

المطلـوب: مع تجاهل الفائدة، إحسب المكسب أو الخسارة الناتج عن عملية إعادة التمويل السابقة وتسجيله بالدفاتر.

(٥) في ١ يناير ١٩٩٣ ، قامت شركة Blackhawk بإجراء عمليتي الإقتناء التاليتين :

١ ـ إشترت أرض ذات قيمة سوقية عادلة قدرها ٢٠٠٠٠٠ جنيه عن طريقة إصدار سند إذني لايحمل فائدة ومدته ٥ سنوات بقيمة إسمية ٣٣٧٠١٢ جنيه .

٢ ـ إشترت معدات عن طريق إصدار سند إذني بنسبة ٩٪ لمدة ٨ سنوات بقيمة إستحقاق قدرها ١٨٠٠٠٠ جنيه (الفائدة تسدد سنوياً) .

وتسدد الشركة فائدة بمعدل ١١٪ على الأموال التي تقترضها من البنك .

والمطلـــوب :

(أ) إجراء قيدي اليومية اللذين يجب إجراء هما بدفاتر الشركة لتسجيل عمليتي الشراء في ١ يناير ١٩٩٣ .

(ب) تسجيل الفائدة في نهاية السنة الأولى عن كل من الإصدارين باستخدام طريقة الفائدة الفعالة .

(٦) لضمان التوريد على المدى الطويل، دخلت شركة Tipler في عقد شراء ملزم مع أحد مصانع الألمونيوم في ١ يناير ١٩٩١ . حيث تلتزم الشركة بشراء ٤٠٪ من مخرجات المصنع كل فترة مع بقاء الدين الذي تحملته لتمويل المصنع كما هو. وسوف تبلغ التكلفة السنوية للألمونيوم التي تتحملها شركة Tipler ٤٠٪ من تكاليف المواد الخام، مصروفات التشغيل، الاهلاك، الفائدة على الدين المستخدم في تمويل المصنع والعائد على إستثمارات الملاك. وسوف يبلغ الحد الأدنى المستحق للمصنع في ظل هذا العقد ـ سواء تمكنت شركة Tipler من إستلام حصتها أم لا ـ ٦ مليون جنيه سنوياً وحتى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠١٠ . وقد بلغت جملة مشتريات شركة Tipler في ظل هذا الإتفاق ٧ مليون ج سنة ١٩٩١ ، ٧,٥ مليون جنيه سنة ١٩٩٢ . وكانت الأموال الخاصة بإنشاء المصنع مقترضة بمعدل فائدة فعال قدره ٩٪ . ويبلغ معدل الإقتراض التفاضلي لشركة Tipler ١٠٪ في ١ يناير ١٩٩١ ، ١١٪ في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ . وتنوى شركة Tipler الإفصاح عن هذا العقد في الملاحظات الواردة على قوائمها المالية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ .

والمطلـــوب : بإفتراض أن العقد هو تعهد شراء غير مشروط، المطلوب توضيح الإفصاح المطلوب عن هذا العقد ضمن ملاحظات ميزانية ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ وذلك طبقاً لمعيار مجلس معايير المحاسبة المالية FASB رقم ٤٧ .

(٧) باعت شركة Life سندات بفائدة ١٠٪ وقيمة إستحقاق ١٥٠٠٠٠٠ جنيه وذلك بمبلغ ١٣٩١٨٦٢جنيه . وتحمـــل السنـدات تاريخ إصـدار ١ يناير ١٩٩٢ وتستحق في ١ يناير ١٩٩٧ . ويُستحق سداد الفائدة سنوياً في ١ يناير. (يلزم حساب معدل الفائدة الفعال) . . . **المطلوب** :

أ ــ إعداد جدول لمصروف الفائدة وإستهلاك الخصم في ظل طريقة القسط الثابت.

ب ــ إعداد جدول لمصروف الفائدة وإستهلاك الخصم في ظل طريقة الفائدة الفعالة [الحقيقية].

(٨) في كل من الحالات المستقلة التالية أقفلت الشركة دفاترها في ٣١ ديسمبر:

١ ــ باعت شركة Selton ٢٥٠٠٠٠ جنيه من سندات بسعر فائدة ١٠٪ وذلك في ١ مارس ١٩٩٢ . ويستحق سداد الفائدة في ١ سبتمبر، ١ مارس من كل عام . ويستحق سداد السندات في ١ سبتمبر ١٩٩٥ . ويبلغ العائد الفعلي لهذه السندات ١٢٪ . فما هي قيود اليومية اللازمة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٣؟

٢ ــ باعت شركة Wyatt سندات قيمتها ٦٠٠٠٠٠جنيه بفائدة ١٢٪ في ١ يونيو ١٩٩٢ . ويستحق سداد الفائدة في ١ ديسمبر، ١ يونيو من كل عام . ويستحق سداد السندات في ١ يونيو ١٩٩٦ . ويبلغ العائد الفعلي لها ١٠٪ . وفي ١ سبتمبر ١٩٩٣ أعادت الشركة شراء ماقيمته ١٢٠٠٠٠ جنيه من هذه السندات مقابل مبلغ ١٢٦٠٠٠ جنيه (متضمناً الفائدة المستحقة) . فما هي قيود اليومية اللازمة حتى ١ ديسمبر ١٩٩٤ .

المطلـــوب : (مع التقريب لأقرب جنيه) .

في كل من الحالتين السابقتين، إعداد كل قيود اليومية اللازمة من تاريخ البيع وحتى التاريخ المحدد، مع إستخدام طريقة الفائدة الفعالة لإستهلاك خصم - علاوة الإصدار (مع عمل جداول استهلاك كلما لزم الأمر)، مع عمل إستهلاك للخصم والعلاوة في تواريخ الفائدة وفي نهاية العام (بفرض عدم إجراء قيود عكسية) .

(٩) في ١ أبريل ١٩٩٢، باعت شركة Rector ١٢٠٠٠ سند بقيمة إسمية ١٠٠٠ جنيه للسند وسعر فائدة ١٢٪ لمدة ١٥ سنة بنسبة ٩٧٪ من القيمة الإسمية. ويستحق سداد الفائدة في ١ أبريل، ١ أكتوبر وتستخدم الشركة طريقة القسط الثابت في إستهلاك خصم الإصدار. وفي ١ مارس ١٩٩٣، إنتهزت الشركة فرصة تحسن أسعار أوراقها المالية لتسوية ٣٠٠٠ من سنداتها عن طريق إصدار ١٠٠٠٠٠ سهم القيمة الإسمية للسهم ١٠ جنيه وفي هذا الوقت، كانت الفائدة المستحقة قد سُددت نقداً. وكان سعر السوق للسهم في ١ مارس ١٩٩٣ يبلغ ٣١ جنيه.

المطلوب :

إعداد قيود اليومية المطلوبة في دفاتر شركة Rector لتسجيل ما يلي :

أ ــ إصدار السندات في ١ أبريل ١٩٩٢.

ب ــ سداد الفائدة نصف السنوية في ١ أكتوبر ١٩٩٢.

جـ ــ إستحقاق مصروف الفائدة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢.

د ــ تسوية ٣٠٠٠ سند في ١ مارس ١٩٩٣ (بدون إجراء قيود عكسية).

الفصل الخامس عشر

حقوق المساهمين: رأس المال المدفوع

STOCKHOLDER'S EQUITY: CONTRIBUTED CAPITAL

الفصل الخامس عشر

حقوق المساهمين: رأس المال المدفوع

STOCKHOLDER'S EQUITY: CONTRIBUTED CAPITAL

الأهداف التعليمية:

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على:

١ - شرح المكونات الرئيسية لحقوق ملكية المساهمين.
٢ - مناقشة خصائص شركات المساهمة.
٣ - تحديد حقوق المساهمين.
٤ - شرح الإجراءات المحاسبية لإصدار أسهم رأس المال
٥ - تحديد الأسباب الرئيسية لشراء أسهم الخزانة.
٦ - المقارنة بين طريقة التكلفة وطريقة القيمة الإسمية في المحاسبة عن أسهم الخزانة.
٧ - وصف الخصائص الرئيسية للأسهم الممتازة.
٨ - التفرقة بين الديون والأسهم الممتازة.
٩ - تحديد البنود التي يقرر عنها كرأس مال مدفوع بالزيادة.
١٠ - وصف تبويبات البنود الإضافية في حق الملكية.

في بداية إلمامك بالقوائم المالية ربما تكون قد تعلمت أن جانب حق الملكية بالميزانية يمثل مصادر أصول المنشأة. فالإلتزامات تمثل مقدار الأصول التي سبق إقتراضها، وتمثل حقوق المساهمين (١) المقدار الذي قدمه المساهمون للشركة و (٢) الجزء الذي إكتسبته الشركة وإحتجزته في النشاط. وفي السنوات الأخيرة، فإن إبتكار عدد من الأدوات المالية التي تصاحب ممارسات الإستثمار المبتكرة قد ألغت هذه التفرقة المبسطة بين الإلتزامات وحقوق الملكية. ونتيجة لذلك، فقد شرعت مهنة المحاسبة في الولايات المتحدة في إجراء دراسة شاملة للأدوات المالية تتضمن بصفة خاصة محاولة التفرقة بين الأدوات المالية المتعلقة بالإلتزامات وتلك المتعلقة بحق الملكية.

إن التفرقة بين الإلتزامات وحقوق الملكية أكثر من مجرد مسألة شكلية . فمن الواضح أن تصنيف أداة مالية معينة كإلتزام أو كحق ملكية يؤثر على محتوى الميزانية ونسب الأصول الى حق الملكية والديون إلى حق الملكية . ولكن الأهم من ذلك هو أن التفرقة بين الإلتزامات وحقوق الملكية تؤثر على قياس الدخل . فالدخل يتضمن التغيرات في حق الملكية خلال فترة معينة بخلاف تلك الناتجة عن الصفقات مع ملاك أدوات حق الملكية بالمنشأة . فالدخل هو العائد على رأس المال ويتضمن فقط تلك التدفقات الداخلة التي تزيد عن المقدار اللازم للحفاظ على رأس المال . فبدون التفرقة بين مطالبات الدائنين وحقوق الملاك ، فإنه لايمكن قياس الدخل .

وتستند المناقشة في هذا الفصل والفصل ١٦ على المفاهيم الخالية للإلتزامات وحق الملكية . حيث أن التفرقة الأساسية هي أن الإلتزام يتضمن تعهد بالتضحية بمنافع إقتصادية مستقبلية ـ في تواريخ إستحقاق الأصل والفائدة ـ في حين أن أداة حق الملكية ليست كذلك . وكغيره من مجالات المحاسبة المالية المتعددة ، فإن مجال حق الملكية / الإلتزام قد أصبح أكثر تعقيداً كما أنه خاضع لدراسة مكثفة . وعلى ذلك ، فإن التفرقة الأساسية بين الإلتزام وحق الملكية قد تتغير في المستقبل القريب .

طبيعة حقوق المساهمين

THE NATURE OF STOCKHOLDER'S EQUITY

إن ملاك المنشأة هم الذين يتحملون كل المخاطر وحالات عدم التأكد كما يحصلون على منافع عمليات المنشأة . وتقاس ملكيتهم في المنشأة بالفرق بين أصولها وإلتزاماتها . وعلى ذلك ، فإن ملكية المساهمين في منشأة الأعمال تمثل حقاً متبقياً Residual . حيث تتمثل ملكيتهم في صافي مساهمتهم في المنشأة مضافاً إليها الأرباح التي تم إحتجازها . ولأنها حق متبقي ، فإن حقوق المساهمين لايمكن أن توجد منفصلة عن أصول وإلتزامات المنشأة ـ فحقوق المساهمين تساوي صافي الأصول . فحقوق المساهمين لاتمثل حقاً على أصول معينة ولكنها تمثل حقاً على جزء من إجمالي الأصول . كما أن مقدارها غير محدد أو ثابت ، حيث يعتمد على ربحية المنشأة . وتزداد حقوق المساهمين إذا كانت المنشأة تحقق أرباح ، كما أنها قد تتناقص أو تختفي تماماً إذا كانت المنشأة لاتحقق أرباح .

مصادر حق الملكية

Sources of Equity

تتأثر المحاسبة عن حقوق المساهمين بصورة كبيرة بالعرف السائد وبقوانين الشركات . ورغم أنه يجب إتباع الجوانب القانونية لحق الملكية والإفصاح عنها ، فإن

المتطلبات القانونية لايلزم أن تشكل الأساس المحاسبي لتصنيف مكونات حق الملكية والتقرير عنها. وهناك مصدران رئيسيان يُشتق منهما حق الملكية وهما:

(١) المساهمات التي يقدمها المساهمون (رأس المال المدفوع).

(٢) الدخل الذي تحتجزه المنشأة.

حيث يجب على كل منشأة أن تقوم بالمحاسبة عن هذين المصدرين والتقرير عنهما. ويوضح الشكل التالي مصادر التغيرات في حق الملكية.

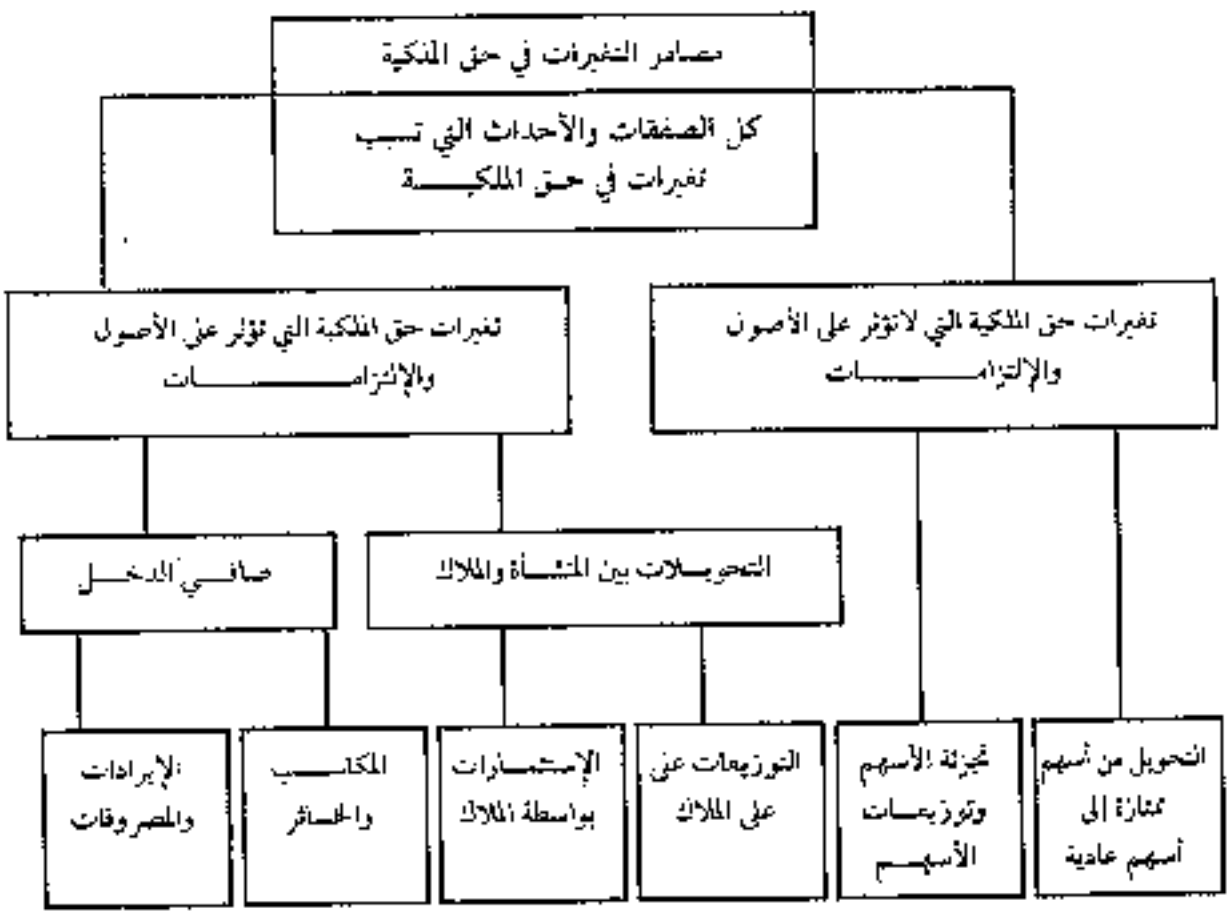

وتحدث تغيرات حق الملكية أيضاً من خلال التحويلات من ديون إلى حق ملكية. وعلاوة على ذلك، فإن التغيرات داخل حق الملكية تحدث من خلال توزيعات الأسهم وتحويلات الأسهم وعمليات إعادة الرسملة (إعادة التنظيم الصورية).

ما هو رأس المال؟ What is Capital?

في الأجزاء السابقة إستخدمنا مصطلح حقوق المساهمين أو حقوق الملاك للإشارة إلى جملة رأس المال بالمنشأة. ومن الضروري أن نتفهم العديد من المعاني المختلفة التي ترتبط بكلمة رأس المال، حيث أن مجموعات المستخدمين المختلفة تفسر هذه الكلمة

بصورة مختلفة. على سبيل المثال، فإنه في مجال التمويل يمثل رأس المال عادة جملة أصول المنشأة. وفي القانون، يمثل رأس المال ذلك الجزء من حقوق المساهمين الذي يتطلب القانون إحتجازه في المنشأة لحماية الدائنين. وبصفة عامة فإن رأس المال القانوني هو القيمة الإسمية لكل أسهم رأس المال المصدرة. ولكن عند إصدار أسهم بدون قيمة إسمية، فإن رأس المال قد يكون:

١ ـ إجمالي المسدد في مقابل الأسهم.

٢ ـ المقدار الذي يمثل الحد الأدنى المنصوص عليه في قانون الشركات.

٣ ـ مقدار حكمي يحدده مجلس الإدارة حسب إختياره.

ويعرف المحاسبون رأس المال بصورة أكثر ضيقاً من إجمالي الأصول وأكثر إتساعاً من رأس المال القانوني. فعندما يشير المحاسبون إلى رأس المال فإنهم يعنون حقوق المساهمين أو حقوق الملاك، ويصنفونها إلى مجموعتين هما رأس المال المدفوع ورأس المال المكتسب. ورأس المال المدفوع هو المصطلح المستخدم في وصف المقدار الإجمالي المسدد عن أسهم رأس المال في أي وقت محدد أو المقدار الذي يقدمه المساهمون للمنشأة لإستخدامه في النشاط. ويتضمن رأس المال المدفوع بنوداً مثل القيمة الإسمية لكل أسهم رأس المال المصدرة وعلاوات الإصدار مطروحاً منها أي خصومات إصدار والمقدار المسدد في أي إتفاقيات للإكتتاب وأية عمليات تقدير إضافية. ويمثل رأس المال المكتسب رأس المال الذي يظهر إذا حققت المنشأة أرباح من نشاطها، وهو يتكون من كل الدخل غير الموزع الذي يظل مستثمراً في المنشأة.

وقد فضلنا تناول حقوق المساهمين عن طريقة مناقشة الجوانب المحاسبية المتعلقة بمساهمات المساهمين في هذا الفصل ومناقشة الأرباح المحتجزة في الفصل ١٦. ويتناول الفصل ١٧ الأوراق المالية الأخرى التي تؤثر على حقوق المساهمين (الأسهم الممتازة القابلة للتحويل، حقوق شراء الأسهم وحقوق الإختيار المتعلقة بالأسهم). ولكن في البداية، ومن أجل المحاسبة عن حقوق المساهمين، فإنه يجب أن نتفهم صيغة الشركات المساهمة في منظمات الأعمال.

صيغة الشركات المساهمة في المنظمات

THE CORPORATE FORM OF ENTITY

من بين الأشكال الثلاثة الأساسية لمنظمات الأعمال ـ المنشأة الفردية، شركة التضامن وشركة المساهمة ـ فإن الشكل الشائع هو شكل الشركات المساهمة. وتمثل الشركات

المساهمة الشكل الرائد من بين هذه الأشكال سواء في ضوء إجمالي الموارد التي تمتلكها أو السلع والخدمات التي تنتجها أو العاملين بها. ورغم أن الشركات المساهمة لها عدد من المزايا (وكذلك العيوب) لاتتوافر في النوعين الأخريين، فإن الخاصية الأساسية التي مكنت هذا الشكل من الوصول للسيطرة الحالية هي قدرته على جذب وتجميع مقادير ضخمة من رأس المال.

ويمكن تصنيف الشركات المساهمة حسب طبيعة الملكية كما يلي :

(١) شركات قطاع عام : وهي وحدات حكومية أو منشآت أعمال مملوكة لوحدات حكومية.

(٢) شركات قطاع خاص : وتشمل :

أ ـ شركات بدون اسهم : وهي ذات طبيعة غير هادفة للربح ولاتقوم بإصدار أسهم (مثل المؤسسات الدينية والجمعيات الخيرية والجامعات).

ب ـ شركات باسهم : وهي شركات تهدف لتحقيق أرباح وتقوم بإصدار أسهم وتشمل :

١ ـ شركات مغلقة : حيث تكون الأسهم مملوكة لعدد قليل من المساهمين (عائلة مثلاً) وغير متاحة للإكتتاب العام.

٢ ـ شركات مفتوحة : وفيها تكون الأسهم مملوكة على نطاق واسع ومتاحة للشراء بواسطة الجمهور، وهي تشمل :

أ) شركات مدرجة بالبورصة : حيث يتم تداول أسهمها في بورصة منظمة.

ب) شركات غير مدرجة بالبورصة : حيث يتم تداول أسهمها في سوق يقوم فيها الوسطاء بشراء وبيع الأسهم للجمهور.

ومن الخصائص المميزة للشركات المساهمة التي تؤثر على المحاسبة مايلي :

١ ـ تأثير نصوص قانون الشركات.

٢ ـ إستخدام نظام أسهم رأس المال.

٣ ـ إشتمالها على عدد متنوع من حقوق الملكية.

٤ ـ المسئولية المحدودة للمساهمين.

٥ ـ وجود صيغة رسمية لتوزيع الأرباح.

نظام أسهم رأس المال Capital Stock or Share System

إن حق الملكية في الشركة المساهمة يتكون عادة من عدد ضخم من الوحدات أو

الأسهم. وفي داخل كل إصدار، فإن كل سهم يتساوي تماماً مع السهم الآخر. وتتحدد ملكية كل مالك بعدد الأسهم المملوكة له. فإذا كان لدى الشركة إصدار أسهم واحد يضم ١٠٠٠ سهم، فإن الشخص الذي يمتلك ٥٠٠ سهم يحوز نصف حقوق الملكية بهذه الشركة، كما أن من يمتلك ١٠ أسهم يحوز ١٪ من حق الملكية.

ولكل سهم حقوق وإمتيازات معينة لايمكن أخذ منها إلا بعقد خاص في وقت إصدار هذه الأسهم. ويجب دراسة بنود عقد التأسيس ونصوص قانون الشركات المعمول به للتأكد من مدى صحة مثل هذه القيود أو التغييرات في الحقوق والإمتيازات المعيارية للسهم. وفي حالة عدم وجود أية شروط مقيدة، يكون لكل سهم الحقوق التالية:

١ ـ المشاركة بصورة نسبية في الأرباح والخسائر.
٢ ـ المشاركة بصورة نسبية في الإدارة.
٣ ـ المشاركة بصورة نسبية في أصول الشركة عند التصفية.
٤ ـ المشاركة بصورة نسبية في أي أسهم إضافية من نفس الإصدار (وهو مايعرف بحق الأولوية).

والحقوق الثلاثة الأولى يتوقع وجودها في ملكية أي منشأة أعمال؛ ولكن الحق الأخير قد يستخدم في الشركة المساهمة لحماية الملكية النسبية لكل مساهم في الشركة. حيث أن حق الأولوية يحمي المساهم الحالي من إنخفاض حصته في الملكية بدون رغبته. فبدون وجود هذا الحق، فإن المساهمين الذين يمتلكون نسبة معينة من حق الملكية قد يرون نسبة ملكيتهم تنخفض بإصدار أسهم إضافية دون علمهم وبأسعار في غير صالحهم. ولأن حق الأولوية المقترن بالأسهم الحالية يجعل من الصعب على الشركات إصدار أسهم إضافية بعدد ضخم ـ كما تفعل عادة عند إقتناء شركات أخرى، فقد إستبعدت العديد من الشركات هذا الحق من عقود تأسيسها.

والميزة الكبرى في نظام الأسهم هي السهولة التي يمكن بها نقل الملكية في المنشأة من فرد لآخر. فالأفراد الذين يمتلكون أسهم في الشركة المساهمة يمكنهم بيعها لآخرين في أي وقت وبأي سعر دون الحصول على موافقة الشركة أو المساهمين الآخرين. فكل سهم يمثل ملكية شخصية لمالكه ويمكن للمالك التخلص منه حسب رغبته. فكل ماتفعله الشركة في هذا المجال هو أن تحتفظ بقائمة أو أستاذ مساعد للمساهمين كمرشد عند سداد التوزيعات وفي حالات الإنابة في التصويت وغيرها. ولأن الأسهم يتم تحويلها بصورة حرة ومتكررة، فمن الضروري للمنشأة أن تقوم بتعديل أستاذ مساعد

المساهمين بصورة دورية، وخاصة قبل كل سداد لتوزيعات أو إجتماع جمعية عمومية. ومع الزيادة في عدد الأسهم، قد تظهر الحاجة لنظام أكثر كفاءة يمكنه التعامل مع أعداد ضخمة من صفقات الأسهم. كما أن البورصات الكبرى قد تتطلب بعض جوانب الرقابة على تحويل الأسهم بصورة يصعب أداءها بشكل إقتصادي في الشركة المساهمة النمطية. ولذلك فإنه عادة ما تستخدم بعض وكالات تسجيل وتحويل الأسهم المتخصصة في تقديم مثل هذه الخدمات في إجراء عمليات تسجيل وتحويل الأسهم.

تعدد أنواع الملكية Variety of Ownership Interests

في كل شركة مساهمة هناك أحد أنواع الأسهم التي يجب أن تمثل نسبة الملكية الأساسية، وهو مايُطلق عليه الأسهم العادية. والأسهم العادية تمثل حق الملكية المتبقي بالمنشأة وهي التي تتحمل مخاطر الخسارة وتحصل على منافع النجاح، وليس هناك أي ضمان لحصولها على توزيعات أو أصول عند تصفية الشركة. ولكن المساهمون العاديون عادة مايتحكمون في إدارة الشركة ويحصلون على الجزء الأكبر من الأرباح إذا كانت الشركة ناجحة. وفي حالة الترخص للشركة بإصدار نوع واحد من أسهم رأس المال، فإن هذا الإصدار سيكون بالطبع أسهم عادية سواء تضمن الترخيص ذلك صراحة أم لا.

وفي محاولة لجذب كل أنواع المستثمرين، قد تصدر الشركات إثنين أو أكثر من أنواع الأسهم لكل منها حقوق وإمتيازات مختلفة عن الآخر. وقد سبق الإشارة في الجزء السابق إلى أن كل سهم من نفس النوعية والإصدار تكون له نفس حقوق الأسهم الأخرى داخل هذا الإصدار وأن هناك أربعة حقوق متعلقة بكل سهم. وفي بعض عقود الأسهم الخاصة بين الشركة ومساهميها، قد يضحي المساهمون ببعض هذه الحقوق مقابل حقوق أو إمتيازات خاصة أخرى. وعلى ذلك، فقد تظهر أنواع خاصة من الأسهم. ولأن لهذه الأسهم بعض الحقوق والإمتيازات الخاصة، فإنه يُطلق عليها الأسهم الممتازة. وفي مقابل كل إمتياز خاص فإن حامل السهم الممتاز يُطالب عادة بالتضحية ببعض الحقوق المتعلقة بأسهم رأس المال.

ومن أشكال الإمتياز الشائعة إعطاء حملة الأسهم الممتازة حق أولوية على الأرباح. حيث تضمن الشركة لهم الحصول على أرباح ـ بنسبة محددة عادة ـ قبل توزيع أي مقدار من الأرباح على الأسهم العادية. ومقابل هذا الإمتياز قد يضحي حامل السهم الممتاز بحقه في التصويت في الإدارة أو بحقه في إقتسام الأرباح التي تزيد عن النسبة المحددة.

وقد تحقق الشركة نفس الشيء عن طريق إصدار نوعين من الأسهم العادية أ، ب.

وفي هذه الحالة يكون أحد الإصدارين أسهم عادية ويكون للإصدار الآخر بعض الإمتياز أو القيود على الحقوق الأساسية للسهم. فقد يشترك كل من الإصدارين أ، ب بصورة متساوية (لكل سهم) في كل التوزيعات المسددة ويكون لهما نفس الحق على الأصول عند التصفية، ولكن الفرق بينهما هو أن الإصدار أ له الحق في التصويت ولكن الثاني ليس له هذا الحق، وأن الإصدار ب يتم تداوله بصورة عامة في حين أن الإصدار أ مملوك ملكية مغلقة ويتم بيعه بصورة شخصية (وتكون أسهم الإصدار أ قابلة للتحويل بنسبة ١ إلى ١ لأسهم من الإصدار ب ولكن العكس غير ممكن). وفي مثل هذه الحالة السابقة، فإنه بإصدار نوعين من الأسهم العادية، يكون ملاك الإصدار أ قد حصلوا على سوق جاهز لأسهم الشركة مع حفاظهم على وقاية فعالة ضد عمليات السيطرة الخارجية(*).

الإلتزام والمسئولية المحدودة للمساهمين Limited Liability of Stockholders

أن هؤلاء الذين يمتلكون الشركة المساهمة - المساهمون - يقدمون أصول أو خدمات للشركة في مقابل حصص الملكية. وتمثل الأصول والخدمات المستثمرة في الشركة الحد الأقصى للخسائر المحتملة للمساهمين. بمعنى أنه إذا تعرضت الشركة لخسائر لدرجة تجعل الأصول المتبقية بها غير كافية لسداد الدائنين، فإن الدائنين لايمكنهم الرجوع على الأصول الشخصية للمساهمين. بعكس الحال في شركات الأشخاص والمنشآت الفردية، فإنه يمكن إستخدام الأصول الشخصية للملاك في الوفاء بالمطالبات المستحقة على الشركة والتي لم تسدد بعد. ولكن حقوق الملكية في الشركة المساهمة تحظى بحماية قانونية ضد هذا الإحتمال؛ فالمساهمون قد يخسرون إستثماراتهم ولكن لايمكن أن يخسروا أكثر من ذلك.

ويطلق على إصدار الأسهم الذي يتضمن مقدار ثابت لكل سهم مطبوع عليه إصدار بالقيمة الإسمية. وللقيمة الإسمية مغزى حقيقي واحد؛ وهو أنها تحدد أقصى مسئولية للمساهم في حالة عدم القدرة على الدفع أو التصفية الإجبارية للشركة. وبذلك: فإن القيمة الإسمية لاتمثل «قيمة» بالمعنى المعتاد للكلمة. فهي مجرد مقدار

(*) يلاحظ أن ملاك الأسهم التي لها حق التصويت عادة مايحققون مكاسب في حالة السيطرة على الشركة. لأن الطرف الخارجي الذي يرغب في السيطرة على الشركة سوف يرغب في سداد علاوة جوهرية للأسهم التي لها حق التصويت دون غيرها من الأسهم.

لكل سهم محدد بواسطة مؤسسي الشركة ومنصوص عليه في النظام الأساسي لها. والقيمة الإسمية هي التي تمثل الحد الأدنى الذي يجب على كل مساهم سداده إذا كان السهم سوف يسدد بالكامل عند الإصدار. ومع ذلك، فقد تصدر الشركة أسهم رأس مالها سواء بأعلى أو أقل من القيمة الإسمية؛ حيث تصدر الأسهم في مثل هذه الحالة بعلاوة أو خصم إصدار على التوالي.

وإذا صدرت الأسهم بقيمتها الإسمية أو بقيمة أعلى من القيمة الإسمية وواجهت الشركة خسائر بعد ذلك بما جعل الأصول غير كافية لسداد حقوق المساهمين عند التصفية، فقد يخسر المساهمون إستثماراتهم بالكامل. ومع ذلك، فإذا صدر السهم بسعر يقل عن قيمته الإسمية وكانت خسائر الشركة كبيرة لدرجة أنها لم تستهلك فقط إستثمارات المساهمين وإنما إستهلكت أيضاً جزء من الأصول المطلوبة لسداد الدائنين، فإن الدائنين يمكنهم إلزام المساهمين بسداد مقدار خصم الإصدار للشركة. وعلى ذلك، فإن المشترين الأصليين للأسهم المصدرة بسعر يقل عن قيمتها الإسمية يكون عليهم إلتزام مشروط تجاه دائني الشركة. وبمعنى آخر، فإن المساهمين قد يخسرون إستثمارهم بالكامل في الشركة إذا كانت الإستثمارات مساوية أو تزيد عن القيمة الإسمية للأسهم المملوكة لهم. وإذا كانت الإستثمارات أقل من القيمة الإسمية للأسهم، فإنهم قد يخسرون مقدار إستثماراتهم علاوة على مقدار إضافي مساوي للخصم الذي سبق لهم شراء الأسهم به. فخاصية المسئولية المحدودة لأسهم رأس مال الشركات المساهمة تمنعها من تحمل خسائر تزيد عن القيمة الإسمية لأسهمها مضافاً إليها أية علاوة مدفوعة عند الشراء.

ويجب التأكيد على أن الإلتزام المشروط للمساهم في حالة الأسهم التي تصدر بسعر يقل عن قيمتها الإسمية:

١ ـ هو تعهد تجاه دائني الشركة وليس تجاه الشركة نفسها.

٢ ـ لايصبح إلتزام حقيقي إلا إذا لزم تحصيل مقدار الإنخفاض عن القيمة الإسمية من أجل سداد الدائنين عند تصفية الشركة.

٣ ـ هو مسئولية الحائز الأصلي للسهم في وقت التصفية إلا إذا إنتقلت هذه المسئولية عن طريق عقد إلى حائز تالي له.

ورغم أن صيغة الشركات المساهمة في منظمات الأعمال تمنح خاصية حماية متمثلة في المسئولية المحدودة للمساهمين، فإن الشركة يجب أن تضمن عدم توزيع مقدار إستثمارات المساهمين إلا إذا تم سداد المطالبات ذات الأولوية على أصول الشركة. كما

يجب على الشركة الإحتفاظ برأس المال القانوني لها حتى التصفية، وعند التصفية يجب عليها الوفاء بكل المطالبات ذات الأولوية قبل توزيع أي مبالغ على المساهمين.

وفي شركات الأشخاص والمنشآت الفردية يمكن للملاك سحب أي مبالغ لأنه يمكن الرجوع على كل أصولهم الشخصية لحماية الدائنين من الخسارة. ولكن في الشركة المساهمة لايمكن للملاك سحب أية مبالغ ساهموا بها لأن الحماية الوحيدة التي يمتلكها الدائنون ضد الخسارة هي رأس المال المسدد علاوة على أي خصم إصدار.

الصيغة الرسمية لتوزيع الأرباح Formality of Profit Distribution

من الناحية المبدئية فإنه يمكن لملاك المنشأة أن يحددوا أوجه التصرف في الأرباح المحققة من العمليات. فقد تترك الأرباح في النشاط للسماح بالتوسع أو لمجرد توفير هامش أمان، وقد يتم سحبها وتوزيعها بين الملاك. وفي المنشآت الفردية وشركات الأشخاص فإن هذا القرار يتخذه مالك أو ملاك المنشأة بصورة غير رسمية ولايتطلب إجراءات محددة. ولكن في الشركة المساهمة فإن هناك قيود قانونية معينة تحكم توزيع الأرباح.

حيث أن التوزيعات على الملاك ـ أولاً ـ يجب أن تتفق مع نصوص قانون الشركات المساهمة المعمول به. فقد يتطلب القانون أن يتم التوزيع من الأرباح المحتجزة أو من أرباح العام. ويتناول الفصل ١٦ هذا المجال ببعض التفصيل.

كما أن التوزيعات على المساهمين ـ ثانياً ـ يجب إعتمادها بصورة رسمية من مجلس الإدارة وتسجيلها في محضر إجتماع المجلس. فباعتباره أعلى سلطة تنفيذية في الشركة، فإن مجلس الإدارة يجب أن يتأكد من عدم إجراء أية توزيعات على المساهمين لاتبررها أرباح الشركة. ويكون أعضاء المجلس مسئولين بصفتهم الشخصية تجاه الدائنين إذا لم تتمكن الشركة من سداد الإلتزامات لأن اصول الشركة قد سبق سدادها بصورة غير قانونية للمساهمين.

كما أن التوزيعات ـ ثالثاً ـ يجب أن تكون متفقة مع شروط عقود أسهم رأس المال من حيث درجة الإمتياز والمشاركة في الأرباح وخلافه. فبمجرد إبرام الشركة لعقود مع أنواع مختلفة من المساهمين، فإنه يجب مراعاة شروط هذه العقود.

المحاسبة عن إصدار الأسهم

ACCOUNTING FOR THE ISSUANCE OF STOCK

عند إصدار الأسهم يجب إتباع الإجراءات التالية :

أولا : يجب الحصول على ترخيص بإصدار الأسهم من السلطة المختصة .

ثانياً : تُعرض الأسهم للبيع وتبرم الشركة عقود بيع الأسهم . وعندئذ تتلقى الشركة المقادير التي يلزم تحصيلها وتقوم بإصدار الأسهم . وسوف تتم مناقشة المشاكل المحاسبية التي يتضمنها إصدار الأسهم من خلال الموضوعات التالية :

١ ـ المحاسبة عن إصدار الأسهم بقيمة إسمية .

٢ ـ المحاسبة عن إصدار الأسهم بدون قيمة إسمية .

٣ ـ المحاسبة عن الأسهم المباعة والمحصلة على اقساط .

٤ ـ المحاسبة عن الأسهم المصدرة مقترنة بأوراق مالية أخرى (مبيعات بمبلغ إجمالي) .

٥ ـ المحاسبة عن الأسهم المصدرة في صفقات غير نقدية .

٦ ـ المحاسبة عن الربط الإضافي على الأسهم .

٧ ـ المحاسبة عن تكاليف إصدار الأسهم .

إسهم بقيمة إسمية PAR Value Stock

كما سبق القول، فإن القيمة الإسمية للسهم ليست لها علاقة بالقيمة السوقية العادلة له . وفي الوقت الحاضر، فإنه القيمة الإسمية المرتبطة بأغلب إصدارات الأسهم منخفضة جداً (١ أو ٥ أو ١٠ جنيه مثلاً) وهو مايختلف بصورة جذرية عما كان سائداً في بداية القرن العشرين حينما كانت كل إصدارات الأسهم بقيمة إسمية ١٠٠ جنيه للسهم . والهدف من هذا التغير هو السماح بالبيع المبدئي للأسهم بمقادير منخفضة للسهم وتجنب الإلتزام المشروط المقترن بالأسهم المباعة بأقل من قيمتها الإسمية . حيث أنه نادراً ماتباع الأسهم ذات القيمة الإسمية المنخفضة بأقل من القيمة الإسمية . وعلاوة على ذلك، فقد تفرض قوانين الضرائب في بعض الدول ضريبة نقل ملكية بناء على القيمة الإسمية للسهم ، وقد تؤدي القيمة الإسمية المنخفضة لتخفيض هذه الضريبة .

ولعرض المعلومات المطلوبة عن إصدار الأسهم بالقيمة الإسمية، فإنه يجب إمساك

حسابات لكل إصدار للأسهم كما يلي :

١ ــ أسهم عادية أو أسهم ممتازة : وتعكس القيمة الإسمية للأسهم المصدرة . وتجعل هذه الحسابات دائنة عند الإصدار المبدئي للأسهم . ولا تُجرى أية قيود إضافية على هذه الحسابات إلا إذا تم إصدار أسهم إضافية أو إلغاء بعض الأسهم .

٢ ــ رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية أو رأس المال الإضافي : وهو يشير إلى أي زيادة عن القيمة الإسمية يسددها المساهمون مقابل الأسهم المصدرة لهم . وبمجرد سداد هذا الجزء الزائد عن القيمة الإسمية فإنه يصبح جزءاً من رأس المال المدفوع بالزيادة في الشركة ، ولايصبح للمساهم الذي سدده أي حق عليه يزيد عن حق أي حائز لسهم من نفس النوع .

٣ ــ خصم الإصدار : وهو يشير إلى أن السهم قد صدر بأقل من قيمته الإسمية . وقد يُطالب المشتري الأصلي للسهم الذي صدر بأقل من قيمته الإسمية أو من يحوزه حالياً بسداد مقدار الخصم عند الضرورة وذلك لمنع الدائنين من تحمل خسائر عند تصفية الشركة .

ولتوضيح كيفية إستخدام الحسابات السابقة ، إفترض أن شركة Colon قد باعت ١٠٠ سهم من نوع معين بقيمة إسمية ٥ جنيه للسهم وذلك مقابل مبلغ ١١٠٠ جنيه . فيكون قيد تسجيل عملية الإصدار كما يلي :

١١٠٠		من حـ / النقدية
	٥٠٠	الى حـ / الأسهم العادية
	٦٠٠	الى حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية (علاوة إصدار أسهم عادية)

وإذا صدرت الأسهم السابقة مقابل مبلغ ٣٠٠ جنيه فقط ، فإن القيد يكون كما يلي :

٣٠٠		من حـ / النقدية
٢٠٠		من حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية (خصم إصدار أسهم عادية)
	٥٠٠	الى حـ / الأسهم العادية

وعادة لاتجرى أية قيد في حسابات الأستاذ العام في تاريخ حصول الشركة على الترخيص بإصدار الأسهم من الجهة المختصة .

وإذا تطلب الأمر إجراء قيود يومية رسمي للترخيص بإصدار الأسهم ، فسوف

تستخدم الحسابات التالية الخاصة بالأسهم المرخص بها والأسهم الغير مصدرة :

١ ـ أسهم عادية أو ممتازة مرخص بها : وهو يبرز المقدار الإجمالي لأسهم رأس المال المرخص بإصدارها . ويُجعل هذا الحساب دائناً عند الحصول على الترخيص من السلطة المختصة . ولاتُجرى أية قيود إضافية في هذا الحساب إلا إذا تم تعديل عقد الشركة للترخيص بإصدار أسهم إضافية أو تخفيض الأسهم المرخص بإصدارها حالياً .

٢ ـ أسهم عادية أو ممتازة غير مصدرة : وهو يُظهر إجمالي الأسهم المرخص بها والتي لم تصدر بعد . وعند طرح مقدار الأسهم غير المصدرة من مقدار الأسهم المرخص بها ، نحصل على الأسهم المصدرة بالفعل . ويُجعل هذا الحساب مديناً عند تسجيل الأسهم المرخص بها كما يُجعل دائناً بالقيمة الإسمية للأسهم المصدرة .

اسهم بدون قيمة إسمية No-Par Stock

تسمح العديد من قوانين الشركات بإصدار أسهم رأس مال بدون قيمة إسمية . حيث تصدر الأسهم دون طباعة مقدار معين على الصك الخاص بكل سهم . وهناك سببان لإصدار أسهم بدون قيمة إسمية :

الأول : أن إصدار أسهم بدون قيمة إسمية يؤدي لتجنب الإلتزام المشروط الذي يمكن أن يوجد عند إصدار الأسهم بخصم إصدار .

الثاني : أنه مازال يوجد بعض الخلط في العلاقة بين القيمة الإسمية والقيمة السوقية العادلة للسهم . فإذا لم تكن للأسهم قيمة إسمية ، فإنه لن يبرز هذا الجدل حول إستخدام القيمة الإسمية كأساس للقيمة العادلة للسهم . وتبرز ميزة إصدار الأسهم بدون قيمة إسمية بصفة خاصة عندما تصدر الأسهم في مقابل أصول سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة . ولكن من العيوب الرئيسية لإصدار أسهم بدون قيمة إسمية أن بعض الدول تفرض ضرائب عالية على هذه الإصدارات ، كما قد تنظر السلطات المختصة لإجمالي الإصدار (كل ماتحصل عليه الشركة مقابل الأسهم) على أنه يمثل رأس المال القانوني .

وتباع الأسهم بدون قيمة إسمية ـ مثل أسهم القيمة الإسمية ـ بمقابل محدد . ولكن على عكس الأسهم ذات القيمة الإسمية ، فإن الأولى تصدر بدون علاوة أو خصم ، ومن ثم لايتحمل المساهمون أي التزام مشروط . حيث يُدرج المقدار المحصل بالفعل في

الجانب الدائن من حساب الأسهم العادية أو الممتازة . على سبيل المثال، فقد تأسست شركة Video بأسهم عادية مرخص بها عددها ١٠٠ سهم بدون قيمة إسمية للسهم . فلايلزم في هذه الحالة إجراء أي قيود ـ بخلاف مذكرة إيضاحية ـ لتسجيل عملية الترخيص طالما أنه لايوجد مقدار محدد . فإذا تم إصدار ٥٠٠ سهم مقابل نقدية وبقيمة ١٠ جنيه للسهم، يكون القيد كما يلي :

٥٠٠٠		من حـ / النقديـــة
	٥٠٠٠	الى حـ / أسهم عادية ـ بدون قيمة إسمية

وإذا تم إصدار ٥٠٠ سهم أخرى مقابل ١١ جنيه للسهم ، يكون القيد كما يلي .

٥٥٠٠		من حـ / النقديـــة
	٥٥٠٠	الى حـ / أسهم عادية ـ بدون قيمة إسمية

وبذلك فإن الأسهم المصدرة بدون قيمة اسمية يجب إظهارها بالدفاتر بسعر الإصدار وبدون التعقيدات الخاصة برأس المال المدفوع بالزيادة أو الخصم . ولكن بعض قوانين الشركات تسمح بإصدار أسهم بدون قيمة إسمية ثم تطالب أو تسمح بأن يكون لمثل هذه الأسهم قيمة محددة Staed Value ؛ بمعنى قيمة تمثل حد أدنى لايمكن إصدار السهم بأقل منه . وبذلك ، فإن السهم بدلاً من أن يكون بدون قيمة إسمية فإنه يصبح ـ في الواقع ـ سهماً بقيمة إسمية منخفضة جداً ويتعرض لنفس الإنتقادات والعيوب التي كانت الدافع الأول على إصدار أسهم بدون قيمة إسمية .

فإذا تطلب القانون أن يكون الحد الأدنى لسعر الإصدار في حالة الأسهم بدون قيمة إسمية هو ٥ جنيه للسهم ولم يحدد أي أسلوب لمعالجة المبالغ الزائدة عن هذا الحد ، فإنه من حق مجلس الإدارة أن يعتبر كل هذه المبالغ الإضافية رأس مال مدفوع بالزيادة وهو الذي تسمح قوانين الشركات في أغلب الدول بتوزيعه سواء جزئياً أو كلياً . وعلى ذلك ، فإن الأسهم بدون قيمة إسمية سواء كان لها قيمة محددة كحد أدنى أو قيمة محددة من قبل مجلس الإدارة تسمح للشركات الجديدة بأن تشرع في أعمالها وهي تحوز رأس مال مدفوع بالزيادة قد يفوق رأس المال المحدد بالشركة . على سبيل المثال ، إذا أصدرت الشركة ١٠٠ سهم بقيمة محددة ٥ جنيه للسهم وذلك مقابل ١٥ جنيه للسهم نقداً ، فإن قيد اليومية قد يكون :

١٥٠٠٠		من حـ / النقدية
	١٥٠٠٠	الى حـ / الأسهم العادية

كما أن القيد قد يكون :

١٥٠٠٠		من حـ / النقدية
	٥٠٠٠	الى حـ / الأسهم العادية
	١٠٠٠٠	الى حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة المحددة

وفي أغلب الحالات فإن المزايا الواضحة لإنشاء حساب رأس مال مدفوع بالزيادة في بداية نشاة الشركة سوف تدفع مجلس الإدارة للمطالبة بالقيد الأخير. ولهذا السبب وغيره من الأسباب، فإن الإتجاه الغالب هو المحاسبة عن الأسهم بدون قيمة إسمية والتي لها قيمة محددة كما لو كانت أسهم بقيمة إسمية تساوي هذه القيمة المحددة.

الأسهم المباعة والمحصلة على اقساط Stock Sold on a Subscription Basis

إفترضت المناقشة السابقة أن الأسهم تباع نقداً، ولكن الأسهم قد تباع أيضاً وتحصل على عدة اقساط. ويحدث هذا عادة عند تحول شركة صغيرة إلى شركة ذات إكتتاب عام أو عندما تعرض الشركة أسهم على العاملين للحصول على مشاركة العاملين في ملكية المنشأة. وفي هذه الحالة، فإن السعر الإجمالي للسهم لايُحصل في البداية. ولكن يُسدد جزء من سعر السهم عادة ولايصدر السهم إلا إذا حصلت الشركة سعر السهم بالكامل.

المحاسبة عن الأسهم المباعة والمحصلة على اقساط : يُستخدم حسابان جديدان عند بيع الأسهم وتحصيلها على اقساط. الأول هو حساب أسهم عادية أو ممتازة تحت الاكتتاب ويُشير إلى تعهد الشركة بإصدار أسهم عندما يسدد المكتتبون في هذه السهم القيمة كاملة. وعلى ذلك، فإن هذا الحساب يعبر عن الإلتزام المقابل لأسهم رأس المال غير المصدرة. وبمجرد سداد سعر الإشتراك بالكامل، يُجعل حساب الأسهم العادية أو الممتازة المُشترك فيها مديناً مع جعل حساب الأسهم العادية أو الممتازة دائناً. ويجب عرض الأسهم العادية أو الممتازة تحت الاكتتاب في جزء حقوق المساهمين تحت الأسهم العادية أو الممتازة.

أما الحساب الثاني فهو حساب الإكتتابات تحت التحصيل وهو يشير إلى المبالغ التي مازال يلزم تحصيلها قبل إصدار الأسهم. وهناك جدل حول عرض هذا الحساب في

الميزانية ؛ حيث يرى البعض أن الإكتتابات تحت التحصيل يجب التقرير عنها في جزء الأصول المتداولة (بالطبع بفرض أن تحصيل هذه الإكتتابات سيتم خلال دورة النشاط أو سنة أيهما أطول) ، فهو حساب مماثل لحسابات القبض التجارية . فحسابات القبض التجارية تنبع من عمليات المبيعات في مجرى النشاط العادي للمنشأة ، وتتعلق الإكتتابات تحت التحصيل بإصدار الأسهم الخاصة بالشركة وتمثل في الواقع مساهمات رأس مال لم تُسدد للشركة بعد .

ويرى آخرون أن الاكتتابات تحت التحصيل يجب التقرير عنها كتخفيض لحقوق المساهمين مثل أسهم الخزانة المسجلة بالتكلفة . ويبررون ذلك بأنه لايمكن فرض أي جزاء على المكتتب عند فشله في سداد المستحق عليه . وبالنظر لمخاطر عدم القدرة على تحصيل هذه الاكتتابات ، فقد الزمت لجنة البورصات في الولايات المتحدة الشركة باتباع الرأي الثاني واعتبار الاكتتابات تحت التحصيل حساب مقابل Contra لحق الملكية . على سبيل المثال ، فقد قررت إحدى الشركات عن الإشتراكات المستحقة كما يلي :

(الأسهم العادية المشترك فيها مدرجة ضمن الأسهم العادية بدلاً من عرضها منفصلة) .

حقوق المساهمين :	
أسهم عادية ، قيمة إسمية ١٠ ، للسهم .	
مرخص به ٩٠٠٠٠٠٠ سهم	
مصدر ٣٥٤٧٦٣٨ سهم	٣٥٥٠٠
رأس مال إضافي	٢١٤٦٧٠٠
أرباح محتجزة	٣٨٧٨٦٠٠
ناقص اكتتابات تحت التحصيل	(١٤٨٥٠٠)
جملة حقوق المساهمين	٥٩١٢٣٠٠

وبصفة عامة ، فإن الممارسة العملية حالياً تتبع هذا المدخل الأخير ، وعليك أن تتبعه في حل التطبيقات العملية إلا إذا ذكر خلاف ذلك .

وتعتبر أغلب قوانين الشركات أن الأسهم العادية أو الممتازة تحت الاكتتاب مماثلة للأسهم العادية أو الممتازة المصدرة بالفعل ، مما يعني أن الأفراد الذين أبرموا مع الشركة عقد إشتراك في الأسهم تكون لهم عادة نفس الحقوق والإمتيازات الممنوحة للمساهم

الذي يقتني السهم المصدر.

والمثال التالي يوضح قيود اليومية الخاصة بمعالجة الأسهم المصدرة والمحصلة على اقساط. فقد عرضت شركة Cubpradite أسهم لأفراد محددين بحيث يكون لكل منهم الحق في شراء ١٠ أسهم بسعر ٢٠ جنيه للسهم (القيمة الإسمية ٥ جنيه للسهم). وقد قبل ٥٠ فرد عرض الشركة وإتفقوا على سداد ٥٠٪ فوراً مع سداد الباقي بعد ستة أشهر، فتكون القيود كما يلي:

في تاريخ الإصدار

١٠٠٠٠	من حـ / اكتتابات تحت التحصيل	
	الى حـ / أسهم عادية تحت الاكتتاب	٢٥٠٠
	الى حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية	٧٥٠٠
	(تسجيل الاكتتاب في ٥٠٠ سهم)	
٥٠٠٠	من حـ / النقدية	
	الى حـ / الاكتتابات تحت التحصيل	٥٠٠٠
	(تسجيل تحصيل القسط الأول من قيمة الأسهم)	

وعند سداد الباقي وإصدار الأسهم، وتكون القيود كما يلي:

٥٠٠٠	من حـ / النقدية	
	الى حـ / الإكتتابات تحت التحصيل	٥٠٠٠
	(تسجيل تحصيل القسط الأخير للأسهم)	
٢٥٠٠	من حـ / أسهم عادية تحت الإكتتاب	
	الى حـ / الأسهم العادية	٢٥٠٠
	(تسجيل إصدار ٥٠٠ سهم عند تحصيل القسط الأخير)	

التوقف أو التخلف عن سداد الاكتتاب: في بعض الأحيان لايتمكن المكتتب من سداد كل الأقساط ويخل بالإتفاق. وهنا يبرز سؤال حول كيفية معالجة رصيد حساب الاكتتاب تحت التحصيل وكذلك المقدار الذي سبق أن سدده المكتتب. وتتوقف إجابة هذا السؤال على قانون الشركات المطبق. حيث تسمح بعض القوانين للشركة بحجز أيه مقادير مسددة، في حين تتطلب قوانين أخرى أن ترد الشركة للمكتتب الأصلي أى مقدار محقق من إعادة بيع هذه الاكتتابات بمقدار يزيد عن المقدار الذي سبق أن سدده هذا المكتتب.

الأسهم المصدرة مقترنة بأوراق مالية أخرى (مبيعات المبلغ الإجمالي):

Stock issued in combination with Other Securities (lump-sum sales)

عادة ماتقوم الشركات ببيع أنواع الأسهم بصورة منفصلة عن بعضها البعض بما يجعل المتحصلات الخاصة بكل نوع منها - بل والخاصة بكل إصدار داخل نفس النوع - معروفة. وفي بعض الأحيان، قد تصدر الشركة نوعين أو أكثر من الأوراق المالية مقابل مبلغ واحد إجمالي lump sum. فمن الممكن إصدار أكثر من نوع من الأوراق المالية في إقتناء شركة أخرى. وتتمثل المشكلة المحاسبية في حالة الإصدار بمبلغ إجمالي في توزيع المتحصلات بين الأنواع المختلفة من الأوراق المالية. وهناك طريقتان يستخدمهما المحاسبون في التوزيع وهما: (١) الطريقة النسبية، (٢) الطريقة التفاضلية.

الطريقة النسبية Proportional Method: إذا كانت القيمة السوقية العادلة أو أي أساس آخر دقيق لتحديد القيمة النسبية لكل نوع من الأوراق المالية متاحاً، فإن المبلغ الإجمالي المحصل يُوزع على الأوراق المالية على أساس نسبي، بمعنى نسبة قيمة كل نوع إلى القيمة الإجمالية. على سبيل المثال، إذا أصدرت الشركة ١٠٠٠ سهم عادي بقيمة محددة ١٠ ج للسهم وكانت قيمته السوقية ٢٠ ج للسهم و ١٠٠ سهم ممتاز بقيمة إسمية ١٠ ج للسهم وكانت قيمته السوقية ١٢ ج للسهم مقابل مبلغ إجمالي قدره ٣٠٠٠٠ جنيه، فإن توزيع هذا المبلغ على نوعي الأسهم سيكون كما يلي:

القيمة السوقية العادلة للأسهم العادية (١٠٠٠ × ٢٠) =	٢٠٠٠٠
القيمة السوقية العادلة للأسهم الممتازة (١٠٠٠ × ١٢) =	١٢٠٠٠
إجمالي القيمة السوقية العادلة	٣٢٠٠٠
المخصص للأسهم العادية = ٣٠٠٠٠ × $\frac{٢٠٠٠٠}{٣٢٠٠٠}$ =	١٨٧٥٠
المخصص للأسهم الممتازة = ٣٠٠٠٠ × $\frac{١٢٠٠٠}{٣٢٠٠٠}$ =	١١٢٥٠
الإجمالي	٣٠٠٠٠

الطريقة التفاضلية Incremental Method: في الحالات التي لاتكون فيها القيمة السوقية العادلة لكل أنواع الأوراق المالية قابلة للتحديد، فإنه قد تستخدم الطريقة التفاضلية. حيث أن القيمة السوقية المعلومة لأحد أنواع الأوراق المالية تستخدم

كأساس للتخصيص على هذا النوع ويوزع باقي المبلغ الإجمالي على النوع الآخر الذي لاتُعرف قيمته السوقية. على سبيل المثال، إذا أصدرت الشركة ١٠٠٠ سهم عادي بقيمة محددة ١٠ج للسهم وكانت قيمته السوقية ٢٠ج و ١٠٠٠ سهم ممتاز بقيمة إسمية ١٠ج للسهم ولم تكن له قيمة سوقية محددة وذلك مقابل مبلغ إجمالي قدره ٣٠٠٠٠ جنيه، فإن توزيع هذا المبلغ الإجمالي على النوعين يكون كما يلي:

المبلغ الإجمالي المحصل	٣٠٠٠٠
المخصص للأسهم العادية (١٠٠٠ سهم × ٢٠ج للسهم)	٢٠٠٠٠
الرصيد يخصص للأسهم الممتازة	١٠٠٠٠

وإذا لم نتمكن من تحديد القيمة السوقية العادلة لأي نوع من الأسهم، فإنه يمكن توزيع المبلغ الإجمالي بصورة إجتهادية. وإذا كان من المعروف أن واحد أو أكثر من انواع الأوراق المالية المصدرة سوف يمكن تحديد قيمته السوقية في المستقبل القريب، فإنه قد يستخدم هذا الأساس الإجتهادي مع عقد النية على تعديله عندما تتحدد القيمة السوقية المستقبلية.

الأسهم المصدرة مقابل صفقات غير نقدية Stock Issued in Non-cash Transactions

من الممكن أن يكون جزء من رأس المال المدفوع بالشركة ناتجه عن إصدار أسهم مقابل أصول أو خدمات أو أي شكل آخر للأصول بخلاف النقدية. وقد تتضمن المحاسبة عن إصدار أسهم مقابل أصول أو خدمات بعض مشاكل التقويم. والقاعدة الأساسية التي يجب تطبيقها عند إصدار أسهم مقابل خدمات أو أصول أخرى بخلاف النقدية هي أن هذه الأصول أو الخدمات يجب تسجيلها إما بالقيمة السوقية العادلة للأسهم المصدرة أو بالقيمة السوقية العادلة للمقابل غير النقدي الذي تحصل عليه الشركة أيهما يمكن تحديده بصورة أوضح.

فإذا أمكن تحديد كل من القيمتين بصورة واضحة وكانت الصفقة نتيجة لعملية تبادل متكافئة، فإنه قد يوجد فرق ضئيل بين القيمتين. وفي مثل هذه الحالة فإنه يمكن إستخدام أي من القيمتين كأساس لتقويم عملية التبادل. وإذا كانت القيمة السوقية العادلة للأسهم المصدرة وللأصول أو الخدمات التي تحصل عليها الشركة لايمكن تحديدها بصورة واضحة، فإن القيمة التي يجب إستخدامها تحدد عادة بواسطة مجلس الإدارة أو المديرين على أساس المقدار الذي يرونه عادلاً ولايوجد دليل يناقضه، وقد

تستند الإدارة في ذلك إلى بعض خبراء التثمين. ولكن يجب على الإدارة أن تتجنب إستخدام القيم الدفترية والإسمية أو المحددة كأساس لتقويم هذه الصفقات.

وقد يتم مبادلة الأسهم غير المصدرة أو أسهم الخزانة (أسهم مصدرة أعادت الشركة إقتناءها ولم تقم بإلغاءها) بالأصول أو الخدمات. وإذا إستخدمت أسهم الخزانة، فإنه لايجب النظر لتكلفتها كعامل حاسم في تحديد القيمة السوقية العادلة للأصول أو الخدمات. ولكن بدلاً من ذلك، فإن القيمة السوقية العادلة لأسهم الخزانة - إذا كانت معروفة - يجب إستخدامها في تقييم الأصول أو الخدمات. وإذا كانت القيمة السوقية العادلة لأسهم الخزانة غير معروفة، فإنه يجب إستخدام القيمة السوقية العادلة للأصول أو الخدمات إذا أمكن تحديدها.

وتوضح سلسلة الصفقات التالية إجراءات تسجيل إصدار ١٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة إسمية ١٠ج للسهم مقابل حق إختراع:

١ - القيمة السوقية العادلة لحق الإختراع لايمكن تحديدها ولكن القيمة السوقية العادلة للأسهم معروفة وهي ١٤٠٠٠٠ جنيه.

١٤٠٠٠٠	من حـ / حقوق الإختراع	
	الى حـ / أسهم عادية	١٠٠٠٠٠
	الى حـ/رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية	٤٠٠٠٠

٢ - القيمة السوقية العادلة للأسهم لايمكن تحديدها، ولكن القيمة السوقية العادلة لحق الإختراع أمكن تحديدها بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه.

١٥٠٠٠٠	من حـ / حقوق الإختراع	
	الى حـ / أسهم عادية	١٠٠٠٠٠
	الى حـ/رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية	٥٠٠٠٠

٣ - كل من القيمة السوقية العادلة للأسهم والقيمة السوقية العادلة لحق الإختراع غير قابلة للتحديد. وقد قام أحد الخبراء المثمنين بتقييم حق الإختراع بمبلغ ١٢٥٠٠٠ج ووافق مجلس الإدارة على هذا التقييم.

١٢٥٠٠٠	من حـ / حقوق الإختراع	
	الى حـ / الأسهم العادية	١٠٠٠٠٠
	الى حـ/رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية	٢٥٠٠٠

ويمنح قانون الشركات لمجلس الإدارة سلطة تحديد قيمة الصفقات غير النقدية. وقد أُسيء إستخدام هذه السلطة في بعض الحالات. فقد أدى إصدار أسهم مقابل أصول أو خدمات في بعض الحالات إلى المغالاة في رأس مال الشركة عن طريق تعمد تقييم الأصول أو الخدمات المقابلة بأكثر من قيمتها. حيث تؤدي المغالاة في حقوق المساهمين الناتجة عن تضخيم قيم الأصول لظهور مايُعرف «بالأسهم الهشة» Watered stock ويمكن إستبعاد هذه الأسهم «الهشة» من هيكل رأس المال بالشركة بمجرد تخفيض قيمة الأصول المغالى فيها.

وعند إصدار أسهم مقابل أصول أو خدمات، إذا سُجلت الأصول بأقل من قيمتها، فإن ذلك يخلق إحتياطيات سرية. وقد تظهر الإحتياطيات السرية أيضاً نتيجة لتحميل الإهلاك أو الإستنفاد بأكثر من اللازم أو إستنفاد النفقات الرأسمالية أو إجراء إستقطاعات ضخمة من المخزون أو المدينين أو أي تقدير آخر للأصول بأقل من قيمتها أو مغالاة في تقدير قيمة الإلتزامات. ومن أمثلة المغالاة في تقدير الإلتزامات المغالاة في عمل مخصص ضمان المبيعات الذي يؤدي في النهاية لتقدير حقوق الملكية بأقل من قيمتها بما يخلق إحتياطيات سرية.

تكاليف إصدار الأسهم Costs of Issuing Stock

من التكاليف المقترنة بالحصول على رأس المال بالشركة والناتجة عن إصدار الأوراق المالية مايلي:

١ ـ أتعاب المحامين.
٢ ـ أتعاب المحاسبين القانونيين.
٣ ـ أتعاب وعمولات أمناء الإكتتاب.
٤ ـ مصروفات طباعة وإرسال الشهادات وقوائم التسجيل.
٥ ـ مصروفات إستيفاء الأوراق من لجنة البورصات المختصة.
٦ ـ المصروفات الإدارية الخاصة بالإعداد.
٧ ـ تكاليف الإعلان عن الإصدار.

وفي الممارسة هناك طريقتان أساسيتان للمحاسبة عن تكاليف الإصدار الأولى. حيث تعالج الطريقة الأولى تكاليف الإصدار كتخفيض للمبالغ المحصلة من المساهمين. حيث تسجل مثل هذه التكاليف بالجانب المدين من حساب رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية أو القيمة المحددة. وتستند هذه المعالجة على فكرة

أن تكاليف الإصدار غير مرتبطة بعمليات الشركة ومن ثم فإنه لايمكن تحميلها على المصروفات. فتكاليف الإصدار تمثل تخفيضاً للمتحصلات من نشاط التمويل.

وتعالج الطريقة الثانية تكاليف الإصدار كتكاليف تأسيس لاتحمل فوراً على المصروفات أو على رأس مال الشركة. حيث أن هذه التكاليف تُرسمل وتصنف كأصل غير ملموس ويتم استنفادها على المصروفات على مدى فترة زمنية لاتتجاوز ٤٠ سنة. وتستند هذه المعالجة على فكرة أن المقادير المسددة كرأس مال مستثمر بالشركة لايجب تعديلها، وأن تكاليف الإصدار تفيد الشركة على مدار فترة زمنية طويلة أو طالما إستفادت الشركة من رأس المال المستثمر.

ورغم أن كل من الطريقتين السابقتين مستخدمة في الممارسة العملية، فإن الطريقة الأولى في تحميل تكاليف الإصدار على رأس المال المدفوع هي الأكثر شيوعاً. وبالإضافة إلى تكاليف الإصدار الأولى للأسهم، فإن الشركات تتحمل تكاليف سنوية في إمساك سجلات المساهمين وتسجيل عمليات نقل الملكية. وعادة ما تُحمل هذه التكاليف المتكررة ـ التي تتمثل بصفة أساسية في أتعاب وكالات تسجيل ونقل ملكية الأسهم ـ على المصروفات في نفس فترة تحملها.

إعادة شراء الأسهم REAQUISITION OF SHARES

من الممكن أن تقوم الشركة بإعادة شراء أسهمها. وهناك العديد من الأسباب التي تدفع الشركة لذلك، من أهمها:

١ ـ للوفاء ببعض عقود المكافأة للعاملين في صورة أسهم أو لإتمام عملية إندماج. فقد أعلنت إحدى الشركات أن جزءاً من شراءها لعدد مليون سهم عادي من أسهمها كان لإستخدامها في العقود الخاصة بحقوق إختيار العاملين على أسهم الشركة. كما تقتني بعض الشركات أسهمها لإستخدامها في عمليات إندماج.

٢ ـ لزيادة ربح السهم عن طريق تخفيض الأسهم التي في حوزة المساهمين. على سبيل المثال، فقد إزداد ربح السهم في إحدى الشركات بما يفوق ١٠٪ عن طريق إعادة شراء بعض أسهمها العادية.

٣ ـ لمقاومة محاولات السيطرة على الشركة أو لتخفيض عدد المساهمين. فعن طريق تخفيض عدد الأسهم التي في حوزة الجمهور العام، فإنه يمكن للملاك الحاليين والإدارة أن تمنع الأطراف الخارجية من السيطرة على الشركة أو إمتلاك تأثير جوهري عليها. وقد تستخدم مشتريات أسهم الخزانة أيضاً في إستبعاد

المساهمين المعارضين.

٤ ـ التأثير في سوق السهم. فعن طريق شراء أسهم الشركة من السوق، فإنه ذلك يخلق طلباً عليها قد يؤدي لتثبيت سعر السهم أو زيادته.

٥ ـ تقليص النشاط. فرغم أن الإدارة تتردد عادة في تقليص نشاط الشركة، فإنها قد تفعل ذلك حين تعتقد أن سعر السهم منخفض بصورة كافية. على سبيل المثال، فإن الكثير من شركات البترول قد إشترت أسهمها لأن سعر السهم كان منخفضاً مقارنة بالقيمة النقدية للإحتياطيات البترولية لهذه الشركات. وبصفة خاصة، فقد قامت شركة Exxon للبترول في أحد الأوقات بإقتناء عدد ضخم من أسهمها حينما وجدت أن تكلفة العثور على برميل البترول تتراح بين ٧ و ٩ دولار للبرميل ولكنها تبلغ ٢,٤٢ دولار فقط للبرميل عند شراءه من المساهمين الحاليين عن طريق إعادة شراء الأسهم.

وقد اختارت العديد من شركات الإكتتاب العام في الفترة الأخيرة أن تتحول إلى الملكية الخاصة، بمعنى أن تستبعد ملكية الجمهور العام (الملكية الخارجية) تماماً عن طريق شراء كل أسهمهم. ويتم تنفيذ هذا الإجراء عادة عن طريق مايعرف بالشراء باستخدام الديون، حيث تقوم الإدارة أو أي مجموعة أخرى من العاملين بشراء أسهم الشركة وتمويل عملية الشراء بقروض مع إستخدام أصول الشركة كضمان.

وبمجرد إعادة إقتناء الأسهم، فإنه قد يتم إلغاؤها أو أن تحتفظ بها الشركة لإعادة إصدارها. وإذا لم يتم الغاء مثل هذه الأسهم، فإنها تُعرف بأسهم الخزانة. فمن الناحية الفنية، فإن أسهم الخزانة هي أسهم الشركة ذاتها التي أعيد إقتناؤها بعد أن سبق إصدارها وحصلت قيمتها بالكامل. ولكن الأسهم التي صدرت في البداية بخصم إصدار ثم أعيد إقتناؤها لاتمثل أسهم خزانة بشكل صحيح ولكن هذه التفرقة ذات أهمية ضئيلة في الممارسة العملية بما يدعو غالباً لتجاهلها.

ولاتمثل أسهم الخزانة أصل للشركة (راجع تعريف الأصول ضمن عرض قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم ٦ في الفصل الثاني). حيث لايمكن إفتراض أن الشركة تمتلك جزء من نفسها. ومع أن أسهم الخزانة يمكن بيعها للحصول على نقدية، فإن هذا الإحتمال لايجعلها ضمن أصول الميزانية. فعندما تعيد الشركة شراء جزء من أسهمها، فإنها تكون قد خفضت رأس المال بها دون أن تحصل على أصل. فإمتلاك أسهم الخزانة لايعطي للشركة حق التصويت أو ممارسة حق الأولوية كمساهم أو

الحصول على توزيعات نقدية أو الحصول على جزء من أصول الشركة عند التصفية. ولكن أسهم الخزانة تتشابه بصفة أساسية مع أسهم رأس المال غير المصدرة، ولايمكن لأي فرد أن يدعو لتصنيف أسهم رأس المال غير المصدرة ضمن أصول الميزانية.

طرق المحاسبة عن أسهم الخزانة Method of Accounting for Treasury Stock

هناك طريقتان عامتان لمعالجة أسهم الخزانة في الحسابات وهما طريقة التكلفة وطريقة القيمة الإسمية. وتحظى الطريقتان بقبول عام في التطبيق العملي. وتؤدي طريقة التكلفة ـ التي تستخدم على نطاق أوسع ـ لجعل حساب أسهم الخزانة مديناً بتكلفة إعادة إقتناء الأسهم والتقرير عن هذا الحساب كتخفيض لإجمالي كل من رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة في الميزانية. في حين أن طريقة القيمة الإسمية أو القيمة المحددة ـ وهي الأكثر قبولاً من الوجهة النظرية ـ تسجل كل صفقات أسهم الخزانة على أساس قيمتها الإسمية وتقرر عنها كتخفيض من رأس المال فقط. وبغض النظر عن الطريقة المستخدمة، فإن تكلفة أسهم الخزانة المقتناه تمثل أحد القيود الواردة على الأرباح المحتجزة في أغلب قوانين الشركات.

المحاسبة عن أسهم الخزانة على أساس التكلفة Cost Method

في ظل طريقة التكلفة، فإن إقتناء أسهم الخزانة يُنظر إليه على أنه الخطوة الأولى في صفقة من جزءين، حيث تمثل إعادة إصدار هذه الأسهم الخطوة الثانية التي تكتمل بها الصفقة. فإقتناء هذه الأسهم يمثل تقليص مؤقت لرأس المال الكلي، في حين أن إعادة إصدارها تمثل إستعواض له. وفيما بين الإقتناء وإعادة الإصدار، فإن الشركة التي تقتني أسهم الخزانة تكون في حالة ترقب. ويجعل حساب أسهم الخزانة مديناً بتكلفة الأسهم المقتناه كما يجعل دائناً بنفس التكلفة عند إعادة إصدار الأسهم وذلك بطريقة مماثلة لتلك المستخدمة في حساب المخزون. وفي الواقع، فإنه إذا تمت عدة عمليات إقتناء لمجموعات من أسهم الخزانة بأسعار مختلفة، فإنه يمكن استخدام طرق تسعير المخزون ـ مثل طرق التمييز العيني ومتوسط التكلفة و FIFO وغيرها ـ في تحديد التكلفة في تاريخ إعادة الإصدار. وفي ظل طريقة التكلفة، فإن السعر الذي حصلت عليه الشركة عند الإصدار الأولى للأسهم لايؤثر على قيود تسجيل إقتناء وإعادة إصدار أسهم الخزانة.

وإذا أعيد إصدار أسهم الخزانة بسعر يزيد عن تكلفة إقتناءها، فإن الزيادة تسجل بالجانب الدائن من حساب باسم رأس مال مدفوع من أسهم الخزانة. وإذا أعيد إصدار أسهم الخزانة بسعر يقل عن تكلفة إقتناءها، فإن العجز يعالج أولاً كتخفيض

لأي حساب رأس مال مدفوع متعلق بعمليات إعادة إصدار أو إلغاء سابقة لأسهم خزانة من نفس النوع. فإذا كان رصيد حساب رأس المال المدفوع بالزيادة من أسهم الخزانة غير كافي لإستيعاب هذا العجز، فإن باقي العجز يُسجل كتخفيض للأرباح المحتجزة. وتتضح طريقة التكلفة من خلال سلسلة العمليات التالية وقيود اليومية المصاحبة لها:

١ ـ أصدرت الشركة إصدار أولي قدره ١٠٠٠ سهم عادي بقيمة إسمية ١٠٠ جنيه للسهم مقابل ١١٠ جنيه للسهم.

١١٠٠٠٠		من حـ / النقديـــــة
	١٠٠٠٠٠	الى حـ / الأسهم العادية
	١٠٠٠٠	الى حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية

٢ ـ أعادت الشركة إقتناء ١٠٠ سهم من الأسهم العادية بسعر ١١٢ج للسهم.

١١٢٠٠		من حـ / أسهم الخزانـــة
	١١٢٠٠	الى حـ / النقديـــــة

٣ ـ أعادت الشركة إصدار ١٠ أسهم من أسهم الخزانة بسعر ١١٢ج للسهم.

١١٢٠		من حـ / النقديـــــة
	١١٢٠	الى حـ/أسهم الخزانة (١٠ أسهم بسعر ١١٢ج للسهم)

٤ ـ اعادت الشركة إصدار ١٠ أسهم من أسهم الخزانة بسعر ١٣٠ج للسهم.

١٣٠٠		من حـ / النقديـــــة
	١١٢٠	الى حـ / أسهم الخزانة (١٠ أسهم بسعر ١١٢ج للسهم)
	١٨٠	الى حـ / رأس مال مدفوع بالزيادة من أسهم الخزانة

٥ ـ أعادت الشركة إصدار ١٠ أسهم من أسهم الخزانة بسعر ٩٨ج للسهم.

٩٨٠		من حـ / النقديـــــة
١٤٠		من حـ / رأس مال مدفوع بالزيادة من أسهم الخزانة
	١١٢٠	الى حـ / أسهم الخزانة (١٠ أسهم بسعر ١١٢ج للسهم)

ورغم أن أسهم الخزانة قد أعيد إصدارها بأقل من القيمة الإسمية لها في العملية ٥ السابقة، فإن ذلك لم يؤثر في المعالجة لأن متطلبات رأس المال القانوني قد سبق

إستيفاؤها عند إصدار الأسهم لأول مرة في العملية ١ . حيث أن الفرق بين تكلفة أسهم الخزانة وسعر إعادة إصدارها هو الذي يؤثر على رأس المال المدفوع . ويُلاحظ أيضاً أن الفرق بين تكلفة أسهم الخزانة وسعر إعادة إصدارها وقدره ١٤٠ جنيه قد حمل على حساب رأس المال المدفوع من أسهم الخزانة بما يخفض الرصيد الدائن لهذا الحساب إلى ٤٠ جنيه . وإذا لم يوجد رصيد لحساب رأس المال المدفوع بالزيادة من أسهم الخزانة عند إعادة الإصدار بسعر ٩٨ جنيه للسهم ، يتم تحميل الفرق بالكامل وقدره ١٤٠ جنيه على الأرباح المحتجزة .

٦ ـ أعادت الشركة إصدار ١٠ أسهم من أسهم الخزانة بسعر ١٠٥ج للسهم .

١٠٥٠		من حـ / النقديـــــة
٤٠		من حـ / رأس مال مدفوع بالزيادة من اسهم الخزانة
٣٠		من حـ / الأرباح المحتجـــــزة
	١١٢٠	الى حـ / اسهم الخزانة (١٠ أسهم بسعر ١١٢ج للسهـــم)

ففي العملية ٦ أدى إعادة إصدار ١٠ أسهم إضافية بسعر يقل عن التكلفة إلى إستبعاد الرصيد المتبقي في حساب رأس المال المدفوع من أسهم الخزانة وقدره ٤٠ جنيه . وعندما إنخفض رصيد حساب رأس المال المدفوع من أسهم الخزانة إلى الصفر، فإن أي عجز متبقي يحمل على حساب الأرباح المحتجزة . وفي كل من عمليات إعادة الإصدار السابقة ، كان حساب أسهم الخزانة يُحمل دائماً بتكلفة إعادة الإقتناء بغض النظر عن سعر إعادة الإصدار .

المحاسبة عن أسهم الخزانة على أساس القيمة الإسمية Par Value Method: يستند مؤيدوا المحاسبة عن أسهم الخزانة على أساس القيمة الإسمية (أو القيمة المحددة) إلى فكرة أن شراء أو إقتناء أسهم الخزانة هو ـ في الواقع ـ إلغاء لهذه الأسهم . وطالما أنه لايمكن إعتبارها أصل، فإنها يجب أن تمثل إلغاء أو على الأقل تخفيض للأسهم المصدرة . ولأن الأسهم المصدرة تظهر بقيمتها الإسمية ، فإنه يجب إثبات الأسهم التي يُعاد إقتناؤها بالقيمة الإسمية أيضاً وذلك للإشارة إلى تخفيض الأسهم المصدرة بشكل صحيح .

وفي ظل طريقة القيمة الإسمية ، تتم المقارنة بين تكلفة إقتناء أسهم الخزانة والمقدار الذي سبق تحصيله عند الإصدار الأولى للأسهم . ويُجعل حساب أسهم الخزانة مديناً بالقيمة الإسمية (أو القيمة المحددة) للأسهم ، مع تحميل مقدار نسبي من أية زيادة

عن القيمة الإسمية (أو القيمة المحددة) للإصدار الأولى على حساب رأس المال المدفوع بالزيادة المختص كما هو موضح بالعملية ٢ فيما بعد. وتحمل أية زيادة في تكلفة الإقتناء عن سعر الإصدار الأصلي على حساب الأرباح المحتجزة ويمكن النظر إليها كتوزيع على المساهم المستبعد. ولكن إذا تجاوز سعر الإصدار الأصلي تكلفة إقتناء أسهم الخزانة، فإن هذا الفرق يُسجل بالجانب الدائن من حساب رأس المال المدفوع بالزيادة من أسهم الخزانة ويمكن النظر إليه كمساهمة رأسمالية من المساهم المستبعد. وعند إعادة إصدار أسهم الخزانة، فإن المعالجة المحاسبية تماثل تلك المستخدمة في أي إصدار أولى للأسهم. وتتضح طريقة القيمة الإسمية من خلال سلسلة العمليات التالية وقيود اليومية المصاحبة لها:

١ ـ أصدرت الشركة إصدار أولى بعدد ١٠٠٠ سهم عادي القيمة الإسمية للسهم ١٠٠ جنيه مقابل ١١٠ جنيه للسهم.

١١٠٠٠٠		من حـ / النقدية
	١٠٠٠٠٠	الى حـ / الأسهم العادية
	١٠٠٠٠	الى حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية

٢ ـ أعادت الشركة إقتناء ١٠٠ سهم عادي بسعر ١١٢ جنيه للسهم.

١٠٠٠٠		من حـ/أسهم الخزانة (١٠٠ سهم بقيمة إسمية ١٠٠ج للسهم)
١٠٠٠		من حـ/رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية (١٠٠ × ١٠ج للسهم)
٢٠٠ (*)		من حـ / الأرباح المحتجزة
	١١٢٠٠	الى حـ / النقدية

٣ ـ أعادت الشركة إقتناء ١٠٠ سهم عادي بتكلفة ٩٨ج للسهم

١٠٠٠٠		من حـ/أسهم الخزانة (١٠٠ سهم بقيمة إسمية ١٠٠ج للسهم)
١٠٠٠		من حـ/رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية (١٠٠ سهم × ١٠ج)
	٩٨٠٠	الى حـ / النقدية
	١٢٠٠	الى حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة من أسهم الخزانة

(*) يمكن تحميل هذا المقدار على رأس المال المدفوع بالزيادة من أسهم الخزانة إذا ماوجد رصيد بهذا الحساب من عمليات سابقة

٤ ـ أعادت الشركة إقتناء ١٠٠ سهم عادي بتكلفة ١٠٥ج للسهم .

١٠٠٠٠		من حـ/أسهم الخزانة (١٠٠ سهم بقيمة إسمية ١٠٠ج للسهم)
١٠٠٠		من حـ/رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية (١٠٠ سهم × ١٠ج)
	١٠٥٠٠	الى حـ / النقديـــة
	٥٠٠	الى حـ /رأس المال المدفوع بالزيادة من أسهم الخزانة

٥ ـ أعادة الشركة إصدار ١٠٠ سهم من أسهم الخزانة بسعر ١١٥ج للسهم .

١١٥٠٠		من حـ / النقديـــة
	١٠٠٠٠	الى حـ/أسهم الخزانة (١٠٠ سهم بقيمة إسمية ١٠٠ج للسهم)
	١٥٠٠	الى حـ/رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية

٦ ـ أعادت الشركة إصدار ١٠٠ سهم من أسهم الخزانة بسعر ١٠٤ج للسهم .

١٠٤٠٠		من حـ / النقديـــة
	١٠٠٠٠	الى حـ / أسهم الخزانة (١٠٠ سهم بقيمة إسمية ١٠٠ج للسهم)
	٤٠٠	الى حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية

ويلاحظ أنه عند إعادة إصدار أسهم الخزانة : فإن المعالجة المحاسبية تشبه معالجة الإصدار الأولى للأسهم . وسوف يتم تخفيض أي رصيد بحساب رأس المال المدفوع بالزيادة من أسهم الخزانة عند إعادة إصدار أسهم الخزانة بقيمة أقل من القيمة الإسمية . وعند إستنزاف رصيد هذا الحساب ، تجعل الأرباح المحتجزة مدينة بالباقي .

٧ ـ أعادت الشركة إصدار ١٠٠ سهم من أسهم الخزانة بسعر ٩٤ج للسهم .

٩٤٠٠		من حـ / النقديـــة
٦٠٠		من حـ/ رأس المال المدفوع بالزيادة من أسهم الخزانة
	١٠٠٠	الى حـ/أسهم الخزانة (١٠٠ سهم بقيمة إسمية ١٠٠ ج للسهم)

وفي هذه الحالة لايُجعل حساب خصم إصدار الأسهم مديناً حيث لايتحمل المساهمون في الأسهم المعاد إصدارها أي إلتزام مشروط .

المقارنة بين طريقتي التكلفة والقيمة الإسمية : تتجنب طريقة التكلفة تحديد والمحاسبة عن علاوات وخصم الإصدار والمقادير الأخرى المتعلقة بالإصدار الأولى للأسهم

المقتناة، كما أنها طريقة أبسط وأكثر شيوعاً. ومع ذلك، فإن طريقة القيمة الإسمية تحافظ على سلامة مكونات رأس المال المختلفة. وعلى ذلك، فإن طريقة القيمة الإسمية - رغم أنها أكثر تعقيداً في التطبيق - هي الطريقة الأفضل من الناحية النظرية. وقد إعتبرت المهنة طريقة التكلفة مقبولة في الممارسة عندما تقتني الشركة أسهمها الخاصة لأغراض أخرى بخلاف إلغاءها، أو عندما يكون التخلص النهائي من هذه الأسهم لم يتقرر بعد.

طرق أخرى للمحاسبة عن أسهم الخزانة : تنص بعض قوانين الشركات على معالجة أسهم الخزانة بطرق أخرى بخلاف الطريقتين السابقتين. على سبيل المثال، فقد يتطلب القانون إجراء تخفيض دائم في الأرباح المحتجزة، وفي هذه الحالة فإن تكلفة الأسهم المشتراه والتي تزيد عن القيمة الإسمية أو المحددة لها سوف تحمل على حساب الأرباح المحتجزة. وتستخدم العديد من الشركات رصيد حساب رأس المال المدفوع بالزيادة - أياً كان مصدره - لإستيعاب كل الأعباء الناتجة عن عمليات أسهم الخزانة. ورغم أن هذه الطريقة غير دقيقة من الناحية النظرية، فإنها مقبولة في الممارسة في ظل نشرة APB رقم ٦، كما أنها تتجنب إعادة تصنيف علاوات وخصم الإصدار وذلك بسبب إستخدام حساب رأس مال مدفوع بالزيادة واحد. ويجب دائماً توخي الحذر في تسجيل صفقات أسهم الخزانة وذلك بسبب التعدد الواضح في المتطلبات القانونية المحتملة. ومن المفضل في مثل هذه الحالات إستشارة محامي مختص.

ألغاء أسهم الخزانة Retirement of Treasury stock

قد تقوم الشركة بالغاء أسهم الخزانة. وتكون الأسهم الخزانة الملغاة نفس طبيعة لأسهم المرخص بها غير المصدرة. وتعتمد المعالجة المحاسبية لأسهم الخزانة الملغاة على ما إذا كانت طريقة التكلفة أم طريقة القيمة الإسمية هي المستخدمة في تسجيل عملية إقتناء الأسهم. وبإستخدام بيانات الأمثلة السابقة في طريقة التكلفة وطريقة القيمة الإسمية، فإن القيود التالية سيتم إجراؤها لتسجيل إلغاء ١٠ أسهم عادية القيمة الإسمية للسهم ١٠٠ج وسعر إصداره ١١٠ جنيه.

وهناك نوعان من إلغاء أسهم الخزانة هما الإلغاء الفعلي أو القانوني actual والإلغاء الهيكلي constructive. حيث أن إلغاء أسهم الخزانة وإعتماد عملية الإلغاء رسمياً من السلطات الحكومية المختصة يمثل إلغاء فعلي. أما الإلغاء الهيكلي فهو مجرد إستبعاد الأسهم من القوائم المالية بقرار من مجلس إدارة الشركة دون تسجيل ذلك بصورة

طريقة التكلفـــة			طريقة القيمة الإسميـــة		
اذا كانت أسهم الخزانة مقتناة بتكلفة ١١٢ج للسهم :					
١٠٠٠	من حـ/ أسهم عادية		١٠٠٠	من حـ/ الأسهم العادية	
١٠٠	من حـ/ رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية		١٠٠٠	الى حـ/ أسهم الخزانة	
٢٠	من حـ/ الأرباح المحتجزة				
	الى حـ/ أسهم الخزانة	١١٢٠			
اذا كانت أسهم الخزانة مقتناة بتكلفة ٩٨ج للسهم :					
١٠٠٠	من حـ/ أسهم عادية		١٠٠٠	من حـ/ أسهم عادية	
١٠٠	من حـ/ رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية		١٠٠٠	الى حـ/ أسهم الخزانة	
	الى حـ/ رأس المال مدفوع بالزيادة من إلغاء أسهم عادية	١٢٠			
	الى حـ/ أسهم الخزانة	٩٨٠			

رسمية لدى السلطات المختصة . ويلاحظ أن المعالجة المحاسبية لكلا النوعين من الإلغاء واحدة .

عرض أسهم الخزانة بالميزانية Treasury Stock in the Balance Sheet

إن الطريقتين المقبولتين للتقرير عن أسهم الخزانة في الميزانية مرتبطتان بأساسي المحاسبة عن أسهم الخزانة . فإذا إستخدم أساس التكلفة في المحاسبة عن أسهم الخزانة ، فمن المعتاد التقرير عن التكلفة كتخفيض لحقوق المساهمين . حيث تطرح تكلفة أسهم الخزانة من إجمالي أسهم رأس المال ورأس المال المدفوع بالزيادة والأرباح المحتجزة كما هو موضح فيما يلي :

طريقة التكلفة في التقرير عن أسهم الخزانة

حقوق المساهمين	
- أسهم عادية، قيمة إسمية ١ ج للسهم، أسهم مرخص بها ٢٠٠٠٠٠٠ سهم، أسهم مصدرة ١٥٠٠٠٠٠ سهم	١٥٠٠٠٠٠
- رأس المال المدفوع بالزيادة	٣٦٠٠٠٠٠
جملة رأس المال المدفوع	٥١٠٠٠٠٠
- الأرباح المحتجزة (أنظر الملاحظة)	٤٧٨١٤٨٤
جملة رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة	٩٨٨١٤٨٤
- ناقص تكلفة أسهم الخزانة (٨٠٠٠٠ سهم)	(٤٨٠٠٠٠)
جملة حقوق المساهمين	٩٤٠١٤٨٤

ملاحظة : هناك قيد على توزيع الأرباح المحتجزة بمقدار ٤٨٠٠٠٠ جنيه، وهي تكلفة أسهم الخزانة.

وفي ظل طريقة القيمة الإسمية، فإن أسهم الخزانة يُقرر عنها في الميزانية كتخفيض - بالقيمة الإسمية وقدرها ٨٠٠٠٠ جنيه - من الأسهم المصدرة من نفس النوع. وفي المثال التالي، يلاحظ أن رأس المال المدفوع بالزيادة يقل بمقدار ٤٠٠٠٠٠ جنيه عن مقداره في ظل طريقة التكلفة

طريقة القيمة الإسمية في التقرير عن أسهم الخزانة

حقوق المساهمين :	
- أسهم عادية، قيمة إسمية ١ ج للسهم، أسهم مرخص بها ٢٠٠٠٠٠٠ سهم، أسهم مصدرة ١٥٠٠٠٠٠ سهم	١٥٠٠٠٠٠
- ناقص : أسهم الخزانة (٨٠٠٠٠ سهم بالقيمة الإسمية)	(٨٠٠٠٠)
- الأسهم العادية الصادرة	١٤٢٠٠٠٠
- رأس المال المدفوع بالزيادة	٣٢٠٠٠٠٠
جملة رأس المال المدفوع	٤٦٢٠٠٠٠
- الأرباح المحتجزة (أنظر الملاحظة)	٤٧٨١٤٨٤
جملة حقوق المساهمين	٩٤٠١٤٨٤

ملاحظة : هناك قيد على توزيع الأرباح المحتجزة بمقدار ٤٨٠٠٠٠ جنيه، وهي تكلفة أسهم الخزانة

ويلاحظ أن جملة حقوق المساهمين واحدة في ظل كل من الطريقتين، رغم الإختلاف في مقادير مكوناتها في كل حالة. كما أن العديد من قوانين الشركات تضع قيداً على توزيع الأرباح المحتجزة بمقدار تكلفة أسهم الخزانة في ظل كل من الطريقتين.

الأسهم الممتازة PREFERRED STOCK

الأسهم الممتازة هي نوع خاص من الأسهم تمتاز بإمتلاكها لمزايا أو جوانب لايمتلكها السهم العادي ومن أبرز الجوانب التي ترتبط بالأسهم الممتازة مايلي:

١ - الأولوية في التوزيعات.
٢ - الأولوية على أصول الشركة في حالة التصفية.
٣ - قابليتها للتحويل إلى أسهم عادية.
٤ - إمكانية إستدعاءها حسب رغبة الشركة.
٥ - ليس لها حق التصويت.

وقد تكون الخصائص او السمات التي تفرق بين الأسهم العادية والممتازة ذات طبيعة مقيدة أو سلبية اكثر منها مزايا؛ على سبيل المثال، فقد لايكون للسهم الممتاز حق التصويت وقد لايكون مجمعاً للأرباح أو مشاركاً فيها.

وعادة مايصدر السهم الممتاز بقيمة إسمية، ويعبر عن أولوية التوزيع كنسبة من هذه القيمة الإسمية. وعلى ذلك، فإن من يحمل سهم ممتاز بنسبة ٨٪ وبقيمة إسمية ١٠٠ جنيه يحق له الحصول على توزيع سنوي قدره ٨ جنيه للسهم. ويشار لمثل هذا السهم عادة بأنه سهم ممتاز بنسبة ٨٪. وفي حالة الأسهم الممتازة التي تصدر بدون قيمة إسمية، يعبر عن أولوية التوزيع بمقدار نقدي محدد لكل سهم، كأن يكون ٧ جنيه للسهم مثلاً. حيث يُشار لمثل هذا السهم بأنه سهم ممتاز بمقدار ٧ جنيه ولاتمثل أولوية التوزيع ضماناً لسداد تلك التوزيعات، فهي مجرد ضمان بأن المعدل أو المقدار المحدد للتوزيع على الأسهم الممتازة يجب سداده قبل سداد أية توزيعات على الأسهم العادية.

سمات الأسهم الممتازة Features of Preferred Stock

يمكن للشركة أن تقرر أية مزايا أو قيود ترغب في إرفاقها بالأسهم الممتازة طالما أنها لاتنتهك نصوص قانون الشركات المطبق، كما يمكنها إصدار أكثر من نوع من الأسهم الممتازة. على سبيل المثال، فقد قررت إحدى الشركات عن نوعين من الأسهم الممتازة

كما يلي :

- أسهم ممتازة مجمعة للأرباح بنسبة ٥ ١/٢ ٪ بقيمة إسمية ١٠٠ج للسهم، قابلة للإستدعاء بالقيمة الإسمية عند الطلب.
- أسهم ممتازة بمقدار ١ جنيه للسهم، يمكن إصدارها بحد أدنى ١٠٠ جنيه للسهم.

وفيما يلي توضيح لأبرز السمات المتعلقة بالأسهم الممتازة :

١ - تجميع الأرباح : وفيها ترحل التوزيعات غير المسددة في سنة معينة إلى السنوات التالية ويلزم سدادها أولاً في هذه السنوات قبل توزيع أية أرباح على الأسهم العادية . حيث تمثل التوزيعات المرحلة للأسهم الممتازة المجمعة للأرباح توزيعات متراكمة Dividend in arrears. ولأنه لايوجد إلتزام توزيعات على الشركة لحين إعلان مجلس الإدارة عن إجراء توزيعات، فإن هذه التوزيعات المتراكمة لاتُسجل كإلتزام ولكن يفصح عنها ضمن ملاحظات القوائم المالية . (يلاحظ انه في القانون العام، فإنه إذا لم ينص عقد إصدار الأسهم الممتازة على أنها مجمعة للأرباح، فإنها تعتبر كذلك. ونادراً ماتصدر أسهم ممتازة غير مجمعة للأرباح، لأن المساهم في هذه الحالة يفقد الأرباح المرحلة للأبد .

٢ - المشاركة في الأرباح : حيث أن حاملي الأسهم الممتازة المشاركة في الأرباح يقتسمون بصورة نسبية مع المساهمين العاديين أية توزيعات أرباح تزيد عن المعدل المحدد للأسهم الممتازة . بمعنى أنه إذا وجد سهم ممتاز بنسبة ٥٪ ومشارك في الأرباح بصورة كاملة فإنه لن يحصل فقط على عائد بنسبة ٥٪ ولكنه سيحصل أيضاً على توزيعات بنفس نسبة التوزيعات المسددة للمساهمين العاديين وذلك إذا ماتم سداد أي مبالغ تزيد عن نسبة ٥٪ إلى المساهمين العاديين. وقد لايكون السهم الممتاز المشارك في الأرباح مشارك بصورة كاملة كما سبق، وإنما يكون مشاركاً بصورة جزئية . على سبيل المثال، قد يصدر سهم ممتاز بنسبة ٥٪ على أن يشارك في الأرباح لحين تحقيق معدل إجمالي قدره ١٠٪ ويتوقف عن المشاركة في الأرباح الإضافية الموزعة بعد هذا المعدل أو قد يشارك سهم ممتاز بنسبة ٥٪ في توزيعات الأرباح الإضافية التي تزيد عن معدل توزيع بمقدار ٩٪ على الأسهم العادية . ورغم أن الأسهم الممتازة المشاركة في الأرباح لاتستخدم على نطاق وسع (بعكس المجمعة للأرباح)، فقد بدأت بعض

الشركات في إستخدام هذا النوع .

٣ ـ القابلية للتحويل : فقد يكون للمساهمين الحق في إستبدال أسهم عادية بأسهمهم الممتازة بنسبة تحويل محددة . وفي هذه الحالة ، فإن المساهم لايتمتع فقط بحق أولوية في التوزيعات ، وإنما أيضاً بحق إختيار في التحول إلى مساهم عادي بمشاركة غير محدودة في الأرباح . وقد إستخدمت الأسهم الممتازة القابلة للتحويل على نطاق واسع في السنوات الأخيرة ـ وخاصة في عمليات الإندماج ـ كما أنها مفضله من جانب المستثمرين . ويناقش الفصل ١٧ المشاكل المحاسبية المتعلقة بالأوراق المالية القابلة للتحويل .

٤ ـ القابلية للإستدعاء : يمكن للشركة المصدرة أن تستدعي الأسهم الممتازة حسب رغبتها في تواريخ محددة في المستقبل وبأسعار متفق عليها ، حيث أن أغلب إصدارات الأسهم الممتازة قابلة للإستدعاء . وعادة مايحدد سعر إستدعاء السهم بزيادة ضئيلة عن سعر الإصدار الأولي ويستند في تحديده بصفة عامة على القيمة الإسمية للسهم . وتسمح خاصية القابلية للإستدعاء للشركة بأن تستخدم رأس المال المتحصل عليه من إصدار مثل هذه الأسهم لحين إنتهاء الحاجة إليه أو حتى يفقد مزاياه . ويؤدي وجود سعر أو أسعار إستدعاء للسهم الممتاز إلى وضع حد أقصى ceiling لقيمته السوقية إلا إذا كان قابلاً للتحويل إلى سهم عادي . وعند إستدعاء السهم الممتاز، فإنه يجب سداد أية توزيعات متراكمة له . ولعديد من العقود، فقد تضمنت إصدارات الأسهم الممتازة شروطاً باستدعاءها في تاريخ معين في المستقبل سواء عن طريق الإعتمادات المتناقصة sinking funds أو غيرها من الوسائل . وفي الآونة الأخيرة، تشترط بعض إصدارات الأسهم الممتازة الإستدعاء الإجباري لها خلال فترة تتراوح من ٥ إلى ١٠ سنوات من تاريخ الإصدار .

وعادة ماتصدر الأسهم الممتازة كبديل للديون عندما تصبح نسبة الديون إلى حق الملكية بالشركة عالية جداً . وفي حالات أخرى، تصدر الأسهم الممتازة من خلال عمليات إصدار خاصة مع شركات أخرى بمعدل توزيع أقل من المعدل السائد في السوق وذلك لأن الشركة التي تقتني هذه الأسهم سوف تحصل على جزء كبير من التوزيعات المعفاة من الضريبة (حيث يسمح قانون الضرائب غالباً باستقطاع نسبة كبيرة من توزيعات الأسهم التي تحصل عليها الشركات) .

خصائص الدين في السهم الممتاز Debt Characteristics of Preferred Stock

في ظل السمات السابقة للأسهم الممتازة (مثل العائد الثابت، عدم التصويت، القابلية للإستدعاء) فإن المساهم بسهم ممتاز ربما يحوز خصائص الدائن أكثر مما يحوز خصائص المالك. فالأسهم الممتازة عادة ليس لها تاريخ إستحقاق؛ ولكن يمكن إنهاء علاقة المساهم الممتاز بالشركة إذا مارست الشركة حقها في إستدعاء السهم. وفي الوقت الحاضر، لاتفرق المبادىء المحاسبية المتعارف عليها بين الأسهم الممتازة - بما فيها الأسهم الممتازة التي يتم إستدعاءها بصورة إجبارية - وغيرها من أنواع أسهم رأس المال لأغراض التصنيف بالميزانية. ولكن FASB يطالب في المعيار رقم ٤٧ بالإفصاح في الملاحظات عن جوانب الإستدعاء المقترنة بالأسهم الممتازة المصدرة وتقديم جدول لعمليات الإستدعاء اللازمة خلال السنوات الخمس التالية.

وقد أصدرت لجنة البورصات في الولايات المتحدة قاعدة تمنع الشركات من دمج الأسهم الممتازة مع الأسهم العادية في القوائم المالية. حيث يلزم عرض مقادير كل من الأسهم الممتازة القابلة للإستدعاء والأسهم الممتازة الغير قابلة للإستدعاء والأسهم العادية بصورة منفصلة عن بعضها البعض. فلايمكن جمع أو دمج مقادير هذه المجموعات الثلاث لبنود حق الملكية في التقارير المالية المقدمة للجنة البورصات في الولايات المتحدة. كما أن حقوق المساهمين لايمكن أن تتضمن أسهم ممتازة قابلة للإستدعاء.

وقد إنطلق الإقتراح السابق من اهتمام SEC بالزيادة السريعة في إصدار الأسهم الممتازة القابلة للإستدعاء خلال فترات زمنية قصيرة نسبياً مثل ٥ إلى ١٠ سنوات، حيث يطلق على هذه الإصدارات الأسهم الممتازة المؤقتة Transit. فطبقاً لرأى SEC، فإن مثل هذه الأسهم تتضمن إلتزام بإستخدام موارد الشركة في المستقبل في إستدعاءها؛ بما يعطى لحاملها حق على التدفقات النقدية المستقبلة. ومن ثم، فإنها تشكل حالة خاصة تختلف عن حالة أوراق حق الملكية التي تمثل إستثمارات دائمه في رأس المال. وبالتالي، فإن هذا النوع الجديد من الأسهم الممتازة هو مجرد دين في صورة خفية. ويوضح الجزء التالي من ميزانية إحدى الشركات كيفية عرض الأسهم الممتازة القابلة للإستدعاء في الميزانية:

	١٩٨٩	١٩٨٨
- ديون طويلة الأجل	xx	xx
- أسهم ممتازة قابلة للإستدعاء		
مجمعة للأرباح بنسبة ٨,٧٥٪، قابلة للتحويل،		
بدون قيمة إسمية، ٦٠٠٠٠٠ سهم مصدر، يتم		
إستدعاؤها بسعر ١٠٠٠ جنيه للسهم	٦٠٠٠٠٠٠٠٠	-
حقوق المساهمين		
- أسهم عادية	١٣٧٧١٤٢٩٢	١٣٧٤٨١٥٩١
- رأس مال مدفوع بالزيادة	١٦٩٤٠٠٠٠٠	١٦٥٥٠٠٠٠٠
- أرباح معاد إستثمارها في النشاط	١٤٣٠٠٠٠٠٠٠	١٢٩١٦٠٠٠٠٠
- جملة تسويات المعاملات بعملة أجنبية	(١٨٣٩٠٠٠٠)	(١٦٦٠٠٠٠٠٠)
- تكلفة أسهم الخزانة	(١٤٨٣٢٠٠٠٠٠)	(١٤٨٣٢٠٠٠٠٠)
جملة حقوق المساهمين	٧٠٠١٤٢٩٢	(٨٤٦١٨٤٠٩)

وحتى إذا كانت المبادىء المحاسبية المتعارف عليها حالياً لاتتطلب (أو تمنع) هذا التصنيف المستقل، فإن تطبيق خاصية الصدق في عرض المعلومات كما تطلبها FASB ستؤدي لجعل الجوهر الإقتصادي وليس الشكل أو الوصف القانوني لمثل هذه الأوراق هو الذي يحدد تصنيفها بالقوائم المالية.

ويجب أن تتمثل القيمة الدفترية المبدئية للأسهم الممتازة القابلة للإستدعاء في قيمتها السوقية العادلة في تاريخ الإصدار. وإذا كانت هذه القيمة العادلة أقل من مقدار الإستدعاء الإجباري، فإنه يجب إثبات استنفاد دوري باستخدام طريقة الفائدة بما يجعل القيمة الدفترية للأسهم تساوي مقدار الإستدعاء في تاريخ الإستدعاء الإجباري. كما يجب أيضاً زيادة القيمة الدفترية المبدئية لهذه الأسهم بصورة دورية بالتوزيعات غير المعلنة أو المسددة حالياً ولكنها سوف تستحق في ظل إتفاق الإستدعاء. وفي الممارسة العملية، يُجعل حساب الأرباح المحتجزة مديناً في مقابل ذلك (أو حساب رأس المال المدفوع بالزيادة في حالة عدم وجود أرباح محتجزة). وتنطبق هذه المعالجة المحاسبية أيضاً عندما يمكن للشركة المصدرة أن تستدعي الأسهم الممتازة القابلة للإستدعاء بصورة إختيارية قبل تاريخ الإستدعاء الإجباري وكذلك عندما يمكن لحامل مثل هذه الأسهم الممتازة أن يحولها إلى نوع آخر من الأوراق المالية.

ومن الظواهر التي تحدث في سوق الأسهم الممتازة أن تصدر الشركة أسهم ممتازة ذات معدل متغير. حيث تُصمم هذه الأوراق المالية بما يسمح للشركة ببيع حق ملكية لمشتري الديون قصيرة الأجل. وللحفاظ على السعر الأصلي من أثر التقلبات، فإنه يُعاد النظر في معدل التوزيع بصورة دورية بما يعطي للمستثمرين الفرصة للتخلص من أسهمهم إذا لم يوافقوا على المعدل الجديد. ولأن الأسهم الممتازة تسدد توزيعات وليس فائدة، وفي ظل الإعفاء الضريبي الذي يُمنح للتوزيعات عادة، فإن مشتري هذه الأسهم يقبل الحصول على عائد أقل مما يقبله في حالة الديون. ولأن مصدري الأوراق المالية يرغبون في المعدل الأقل، فقد نمت سوق الأسهم الممتازة بصورة ظاهرة. وتُصنف الأسهم الممتازة كحق ملكية وليس كدين على الشركة لأن المستثمرين في هذه الأسهم لايمكنهم مطالبة مصدرها برد قيمتها، وإنما عليهم أن يبحثوا عن مشتر لها.

رأس المال المدفوع بالزيادة ADDITIONAL PAID IN CAPITAL

كما إتضح خلال هذا الفصل، فإن رأس المال المدفوع بالزيادة ينتج عن إصدار أسهم رأس المال. وعلاوة على ذلك، فإن هناك عدد من أنواع الصفقات الأخرى التي تؤثر على رأس المال المدفوع بالزيادة. ويوضح الحساب التالي العمليات الأساسية التي تؤثر على رأس المال المدفوع بالزيادة:

حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة	
١ ـ خصم إصدار أسهم رأس المال	١ ـ علاوة إصدار أسهم رأس المال
٢ ـ بيع أسهم خزانة بأقل من تكلفتها	٢ ـ بيع أسهم خزانة بأعلى من تكلفتها
٣ ـ إستيعاب عجز عملية إعادة الرسملة (إعادة التنظيم الصورية)	٣ ـ رأس المال الإضافي الناتج عن عمليات إعادة الرسملة أو التعديلات في هيكل رأس المال (إعادة التنظيم الصورية)
٤ ـ إعلان توزيعات تصفية	٤ ـ عمليات الربط الإضافي على المساهمين
	٥ ـ تحويل السندات القابلة للتحويل أو الأسهم الممتازة
	٦ ـ الإعلان عن توزيع أسهم «صغيرة أو عادي»

وعند العرض بالميزانية، لايظهر سوى مقدار واحد ـ رصيد حساب رأس المال المدفوع بالزيادة ـ لتلخيص كل هذه الصفقات المحتملة. ويمكن إمساك أستاذ مساعد

أو أستاذ عام مستقل لحسابات المصادر المختلفة لرأس المال المدفوع بالزيادة لأن بعض قوانين الشركات تسمح بإجراء توزيعات من مصادر معينة لرأس المال المدفوع بالزيادة.

ولايمكن تسجيل أى مكاسب أو خسائر تشغيل أو أى مكاسب أو خسائر غير عادية بحساب رأس المال المدفوع بالزيادة سواء بالجانب الدائن أو المدين. وقد دأبت مهنة المحاسبة على عدم التشجيع على تجنب صافي الدخل والأرباح المحتجزة عن طريق إثبات خسائر تخفيض قيمة الأصول مباشرة (مثل تخفيض خصم إصدار السندات، الشهرة أو الآلات والمعدات المتقادمة) في حساب رأس المال المدفوع بالزيادة أو أية حسابات أخرى لرأس المال.

بنود إضافية في حقوق الملكية ADDITIONAL EQUITY ITEMS

رأس المال الممنـــوح والناتج عن إعـادة التقويـم

Donated Capital and Revaluation Capital

فهناك بندان آخران يمكن التقرير عنهما في جزء حقوق المساهمين كأحد أشكال رأس المال الإضـافي وهما رأس المال الممنوح ورأس مال إعادة التقويم. وينتج رأس المال الممنوح من المنح التي يقدمها المساهمون أو الدائنون أو غيرهم للشركة. في حين ينتج رأس مال إعادة التقويم من تعديل تكلفة الأصول سواء بالتعلية write up أو التخفيض write down. وبسبب الإلتزام بمبدأ التكلفة ومفهوم التحفظ، فإن الأصول عادة لايُعاد تقييمها بالزيادة عن تكلفتها. ومن ثم، فإنه نادراً مايظهر بالقوائم المالية رأس مال إعادة تقييم له رصيد دائن.

ولأن رأس المال الممنوح ورأس مال إعادة التقييم (عمليات التعلية والتخفيض غير المقرر عنها في قائمة الدخل) تمثل بنوداً فريدة هكذا، فإنها تتطلب إهتماماً خاصاً عند حدوثها. ولهذا السبب، فإنه يلزم التفرقة بين مكونات حقوق المساهمين التالية:

- أسهم رأس المال.
- رأس المال المدفوع بالزيادة.
- رأس المال الممنوح.
- رأس مال إعادة التقييم.
- الأرباح المحتجـــزة.

البنود المقابلة لحق الملكية Contra Equity Items

بالإضافة إلى أسهم الخزانة، فإن هناك مقادير أخرى يلزم التقرير عنها كبنود مقابلة لحق الملكية، وهي تلك البنود التي تمثل تخفيضاً لمفهوم الدخل الشامل.

ومن بين هذه البنود التي تتعلق بجزء رأس مال إعادة التقييم ذلك البند الذي طالب به FASB في المعيار رقم ١٢ في المحاسبة عن بعض الأوراق المالية القابلة للتداول. فقد تطلب هذا المعيار التقرر عن «صافي الخسارة غير المحققة من أوراق حق الملكية طويلة الأجل والقابلة للتداول» بصورة منفصلة كتخفيض من (حساب مقابل) حقوق المساهمين.

كما أن هناك معيار محاسبي أخير بتناول الصفقات بعملة أجنبية ويتطلب أن «يتم تجميع التسويات المتعلقة بهذه الصفقات في جزء مستقل من حقوق الملكية» بدلاً من إدراجها في تحديد الدخل.

وفي الآونة الأخيرة، فإن أية زيادة في إلتزام المعاشات الإضافي عن تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها في المحاسبة عن خطط المعاشات (أنظر الفصل ٢١) يلزم التقرير عنها كتخفيض لحقوق المساهمين.

الأسئلـــــة

١ ــ فرق بين رأس المال القانوني ورأس المال في كتابات التمويل ورأس المال بالمعنى المحاسبي.

٢ ــ ناقش الخصائص المتعلقة بشكل الشركات المساهمة والتي لها أثر مباشر على المحاسبة عن حقوق المساهمين.

٣ ــ في ظل عدم وجود شروط مقيدة، ماهي الحقوق الأساسية لمساهمي الشركة المساهمة؟

٤ ــ إشرح كل من المصطلحات التالية: رأس المال المرخص به، رأس المال غير المصدر، رأس المال المصدر، رأس المال المتداول، الأسهم المباعة والمحصلة على أقساط، أسهم الخزانة.

٥ ــ ماهي المعالجة المحاسبية لإصدار أسهم عادية بدون قيمة إسمية نقداً بسعر يزيد عن القيمة المحددة لها؟.

٦ ــ إشرح الفرق بين الطريقة النسبية والطريقة التفاضلية في تخصيص متحصلات

مبيعات المبلغ الإجمالي من الأوراق المالية .

٧ ــ ناقش طرق المحاسبة عن تكاليف الإصدار الأولى ، وماهي الطريقة التي تؤيدها ولماذا؟

٨ ــ ماهي أسباب شراء الشركة لأسهمها الخاصة؟

٩ ــ فرق بين طريقة التكلفة وطريقة القيمة الإسمية في المحاسبة عن أسهم الخزانة .

١٠ ــ ماهي الأسس المختلفة لتقويم السهم عند إصداره مقابل أصول أخرى بخلاف النقدية؟

الحالات

(١) تخطط شركة Ralph لإصدار ٣٠٠٠ سهم من أسهمها العادية بقيمة إسمية ١٠ جنيه للسهم مقابل ٢ هكتار من الأراضي لإستخدامها كموقع بناء ، والمطلوب :

أ ــ ماهي القاعدة العامة التي يجب تطبيقها لتحديد المقدار الذي يجب أن تسجل به الأرض ؟

ب ــ ماهي الظروف التي يجب في ظلها تسجيل هذه العملية على أساس القيمة السوقية العادلة للأرض ؟

جـ ــ ماهي الظروف التي في ظلها يجب تسجيل هذه العملية على أساس القيمة السوقية العادلة للأسهم المصدرة؟

د ــ إفترض أن الشركة قد تعمدت تسجيل هذه العملية بمقدار يزيد عن القيمة السوقية العادلة للأرض والأسهم ، ناقش هذه الحالة .

(٢) باعت شركة Grand ٥٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة إسمية ١٠ جنيه للسهم وذلك على أقساط وذلك بمبلغ ٤٠ جنيه للسهم . وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ ، بلغت جملة متحصلات هذه الأقساط ١٢٠٠٠٠٠ جنيه . ولم تسدد أية أقساط بالكامل حتى الآن . . . . . المطلوب :

أ ــ ناقش معنى حساب الأسهم العادية والمباعة على اقساط مع الإشارة لكيفية التقرير عنه في القوائم المالية؟

ب ــ ناقش الحجج المؤيدة للتقرير عن الأقساط المستحقة كأصل متداول .

جـ ــ ناقش الحجج المؤيدة للتقرير عن الإقساط المستحقة كحساب مقابل لحق الملكية .

د ــ بين كيفية عرض الأسهم السابقة بميزانية الشركة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢

في ظل الطريقة المعروضة في جـ.

(٣) إشترت شركة Ruiz معدات قيمتها ١٦٠٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٩٠ وذلك مقابل ١٠٠٠٠٠ جنيه نقداً مع التعهد بتقديم عدد غير محدد من أسهم الخزانة ـ القيمة الإسمية للسهم ٥ جنيه ـ بقيمة سوقية قدرها ٢٠٠٠٠ جنيه في ١ يناير من كل سنة ولمدة ٤ سنوات. وعلى ذلك، فسوف يتطلب الأمر إستخدام أسهم خزانة بقيمة سوقية ٨٠٠٠٠ جنيه في سداد باقي قيمة المعدات وقدره ٦٠٠٠٠ جنيه.

وقد إقتنت الشركة ٥٠٠٠ سهم من أسهمها الخاصة توقعاً لزيادة القيمة السوقية للسهم بصورة جوهرية قبل تواريخ الإستحقاق.

والمطلـــوب:

أ ـ ناقش مدى صحة تسجيل المعدات على أساس:

١ ـ ١٠٠٠٠٠ جنيه (السداد النقدي)

٢ ـ ١٦٠٠٠٠ جنيه (السعر النقدي للمعدات)

٣ ـ ١٨٠٠٠٠ جنيه (١٠٠٠٠٠ سداد نقدي زائد القيمة السوقية لأسهم الخزانة التي يجب تقديمها للمورد تنفيذاً للإتفاق وقدرها ٨٠٠٠٠ جنيه).

ب ـ ناقش الحجج الخاصة بمعالجة الرصيد باعتباره:

١ ـ إلتزام ٢ ـ أسهم خزانة مباعة ومحصلة على اقساط

جـ ـ بفرض أن المتطلبات القانونية لاتؤثر على القرار، ناقش الحجج الخاصة بمعالجة أسهم الخزانة للشركة باعتبارها:

١ ـ أصل يُنتظر التخلص منه.

٢ ـ أحد عناصر رأس المال يُنتظر التخلص منه.

د ـ قارن بين طريقة التكلفة وطريقة القيمة الإسمية في كل من الحالات التالية:

١ ـ شراء أسهم بسعر يقل عن القيمة الإسمية.

٢ ـ شراء أسهم بسعر يزيد عن القيمة الإسمية.

٣ ـ إعادة بيع أسهم الخزانة بعد ذلك بسعر يقل عن سعر الشراء ولكن يزيد عن القيمة الإسمية.

٤ ـ إعادة بيع أسهم الخزانة بعد ذلك بسعر يزيد عن كل من سعر الشراء والقيمة الإسمية.

٥ ـ الأثر على صافي الدخل.

(٤) لقد ذُكر أن : ١ ـ استخدام طريقة LIFO في تقويم المخزون على مدى فترة ممتدة من إرتفاع الأسعار و ٢ ـ إستنفاد كل تكاليف الموارد البشرية هي من بين الممارسات المحاسبية المقبولة التي تساعد على خلق «إحتياطيات سرية».

المطلوب :

أ ـ ماهو الإحتياطي السري؟ وكيف يمكن خلق الإحتياطي السري أو زيادته؟

ب ـ ماهو أساس القول بأن الممارستين السابقتين تميلان لخلق إحتياطي سري؟

جـ ـ هل من الممكن ظهور إحتياطي سري مقترناً بالمحاسبة عن إلتزام؟ وإذا كان ممكناً إشرح ذلك مع تقديم مثال.

د ـ ماهي أوجه الإعتراض على خلق إحتياطي سري؟

هـ ـ لقد ذكر أيضاً أن «الأسهم المشة» أو الصورية watered هي الجانب المقابل للإحتياطي السري، فما هي «الأسهم المشة»؟

و ـ إشرح الظروف العامة التي يمكن أن تظهر الأسهم المشة بها.

ى ـ ماهي الخطوات التي يمكن إتخاذها لإستبعاد الأسهم المشة من هيكل رأس المال بالشركة؟

أمثلة وتمارين :

١ ـ خلال السنة الأولى للنشاط، حدثت العمليات التالية المتعلقة بالأسهم العادية في شركة Leon.

- ١٠ يناير ـ أصدرت الشركة ٨٠٠٠٠ سهم بسعر ٥ جنيه للسهم نقداً
- ١ مارس ـ أصدرت الشركة ٥٠٠٠ سهم لبعض المحامين سداداً لفاتورة قدرها ٢٧٠٠٠ جنيه عن خدمات مقدمة في تأسيس الشركة.
- في ١ يوليو ـ أصدرت الشركة ٣٠٠٠٠ سهم نقداً بسعر ٩ جنيه للسهم
- في ١ سبتمبر ـ أصدرت الشركة ٦٠٠٠٠ سهم نقداً بسعر ٧ جنيه للسهم.

والمطلوب :

(أ) إجراء قيود اليومية لهذه العمليات بافتراض أن الأسهم العادية ذات قيمة إسمية ٥ جنيه للسهم.

(ب) إجراء قيود اليومية لهذه العمليات بافتراض أن الأسهم بدون قيمة إسمية ولها قيمة محددة قدرها ١ جنيه للسهم.

٢ ـ تنوى شركة Colal بيع اسهم للحصول على رأس مال اضافي للسماح بالتوسع . وقد قررت الشركة بيع هذه الأسهم وتحصيل قيمتها على اقساط وأعلنت عن ذلك في الأوساط الإستثمارية . والقيمة الإسمية للسهم ١٠ جنيه ، وقد عرضت الشركة ٣٠٠٠٠ سهم بسعر ٣٠ جنيه للسهم . وتنص الشروط على سداد ٤٠٪ عند الشراء مع سداد الباقي بعد ٦ شهور. وقد تم التحصيل لكل الأسهم خلال الفترة المحددة .

المطلوب :

إعداد قيد اليومية الخاص بالإكتتاب المبدئي وتحصيل الدفعة الأولى وتحصيل باقي الأقساط وإصدار الأسهم العادية .

٣ ـ تأسست شركة interm لتشغيل أحد المصانع ، وتتضمن أحداث تأسيس الشركة مايلي :

(١) تم إصدار ٥٠٠٠ سهم عادي بدون قيمة إسمية للمستثمرين بسعر ٢١١ جنيه للسهم .

(٢) تم إصدار ٨٠٠٠ سهم لإقتناء معدات مستخدمة قيمتها الدفترية لدى بائعها ١٢٠٠٠٠ جنيه .

(٣) نقل أحد البنوك ملكية أرضي ومباني للشركة ، وقد وافقت الشركة على قبول المسئولية الكاملة عن قروض عقارية برهن هذه الأراضي والمباني وقدرها ٨٠٠٠٠ جنيه . وقد كانت القيمة المقدرة للأرض والمباني تبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه ، ٩٠٠٠٠ جنيه على التوالي .

المطلوب : إجراء قيود اليومية لتسجيل العمليات السابقة .

٤ ـ أعادت شركة Waterlo إقتناء ٤٠٠٠٠ سهم من أسهمها العادية في السوق وذلك بسعر ٤٥ جنيه للسهم . وكانت القيمة الإسمية للسهم واحد جنيه ، ومتوسط سعر الإصدار للسهم ٣٠ جنيه .

المطلوب :

(أ) تسجيل عملية الشراء بفرض :

١ ـ إستخدام طريقة القيمة الإسمية .

٢ ـ إستخدام طريقة التكلفة .

(ب) ماهي الطريقة التي ستوفر لقارىء القوائم المالية معلومات أكثر إفادة؟ مع تقديم شرح مختصر .

٥ ـ تأسست شركة Dax بعدد ٥٠٠٠٠ سهم ممتاز بنسبة ٩٪ وقيمة إسمية ١٠٠ جنيه للسهم، و١٠٠٠٠٠ سهم عادي بدون قيمة إسمية. وخلال العام الأول، تم إصدار ١٠٠٠ سهم عادي و ١٠٠٠ سهم ممتاز مقابل مبلغ إجمالي قدره ١٨٠٠٠٠ جنيه.

المطلوب:

ماهو القيد الذي يجب إعداده لتسجيل هذه العملية في ظل كل من الحالات المستقلة التالية:

أ ـ بعد العملية السابقة بوقت قصير، تم بيع ٥٠٠ سهم ممتاز بسعر ١٢٠ جنيه للسهم.

ب ـ وضع مجلس الإدارة قيمة محددة للسهم العادي قدرها ٩٥ جنيه.

جـ ـ في تاريخ الإصدار، كان سعر السهم الممتاز في السوق ١٤٠ جنيه، وسعر السهم العادي ٤٠ جنيه.

٦ ـ لدى شركة Vogue ٣٥٠٠٠ سهم مصدر بقيمة إسمية ١٠ جنيه للسهم وقد سبق إصدارها بسعر ٢٥ جنيه للسهم. وفي ٥ يوليو ١٩٩٢: أعادت الشركة شراء ١٠٠٠ من هذه الأسهم بسعر ٣٦ جنيه للسهم، وقامت الشركة عندئذ بالغاء هذه الأسهم.

المطلوب:

إعداد قيود اليومية المناسبة لإقتناء وإلغاء أسهم الخزانة في ظل:

أ ـ طريقة التكلفة. ب ـ طريقة القيمة الإسمية.

٧ ـ لدى شركة Leland ١٠٠٠٠ سهم ممتاز بنسبة ٨٪ وقيمة إسمية ١٠٠ جنيه للسهم، ٥٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة إسمية ١٠ جنيه للسهم وذلك في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢.

والمطلوب: إجابة الأسئلة في كل من الحالات المستقلة التالية:

(١) إذا كان السهم الممتاز مجمعاً للأرباح وقد سددت آخر توزيعات لها في ٣١ ديسمبر ١٩٨٩، فما هي التوزيعات المرحلة التي يجب التقرير عنها في ميزانية ٣١ ديسمبر ١٩٩٢؟ وكيف يتم التقرير عن هذه التوزيعات؟

(٢) إذا كان السهم الممتاز مشاركاً بالكامل في الأرباح (وغير مجمع لها) وأعلنت الشركة عن توزيع نقدي بمقدار ٤٢٠٠٠٠ جنيه في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ فكيف يُقسم هذا التوزيع الإجمالي بين الأسهم الممتازة والعادية؟

(٣) إذا كان السهم الممتاز قابلاً للتحويل إلى ٧ أسهم عادية ذات قيمة إسمية ١٠ جنيه للسهم، وتم تحويل ٥٠٠٠ سهم ممتاز: ماهو القيد المطلوب لإثبات هذا التحويل بفرض أن السهم الممتاز سبق إصداره بالقيمة الإسمية؟

(٤) إذا كان سعر إصدار السهم الممتاز ١٠٣ جنيه، فكيف يلزم التقرير عن السهم الممتاز في جزء حقوق المساهمين؟

٨ ــ لدى شركة Edward نوعان من الأسهم: أسهم ممتازة بنسبه ٨٪ وقيمة إسمية ٢٠ جنيه للسهم وأسهم عادية بقيمة إسمية ٥ جنيه للسهم. وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩١ تضمنت حقوق المساهمين الحسابات التاليه:

أسهم ممتازة: ١٠٠٠٠٠ سهم	٢٠٠٠٠٠٠
أسهم عادية، ٢٠٠٠٠٠٠ سهم	١٠٠٠٠٠٠٠
رأس مال مدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية ـ ممتازة	١٠٠٠٠٠
رأس مال مدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية ـ عادية	٢٨٠٠٠٠٠٠
الأرباح المحتجزة	٣٥٠٠٠٠٠

وفيما يلي العمليات التي أثرت على حقوق المساهمين خلال سنة ١٩٩٢.

- ١ يناير: تم إصدار ٢٥٠٠٠ سهم ممتاز بسعر ٢٣ جنيه للسهم.
- ١ فبراير: تم إصدار ٤٠٠٠٠ سهم عادي بسعر ٢١ جنيه للسهم.
- ١ يونيو: أجريت تجزئة للأسهم بنسبة ٢ إلى ١ (وإنخفضت القيمة الاسمية للسهم إلى ٢,٥ جنيه).
- ١ يوليو: تم شراء ٣٠٠٠٠ سهم من أسهم الخزانة العادية بسعر ١٤ جنيه للسهم وتستخدم الشركة طريقة التكلفة.
- ١٥ سبتمبر: أعادت الشركة إصدار ١٠٠٠٠ سهم من أسهم الخزانة بسعر ١٧ جنيه للسهم.
- ٣١ ديسمبر: بلغ صافي الدخل ٢١٠٠٠٠٠ جنيه.
- ٣١ ديسمبر: أعلنت الشركة عن توزيعات الأسهم الممتازة كما أعلنت عن توزيع قدره ٠,٥٠ جنيه لكل سهم عادي.

والمطلوب:

إعداد جزء حقوق المساهمين بشركة Edward في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ مع إظهار كل العمليات الحسابية المؤيدة لذلك.

٩ ـ قبل أن تقوم شركة Jim بإجراء عمليات أسهم الخزانة الموضحة فيما بعد، فقط ظهرت أرصدة الحسابات التالية بالأستاذ العام بها (القيمة الإسمية للسهم ٣٠ جنيه).

رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية	٩٠٠٠٠ جنيه
أسهم رأس المال	٢٧٠٠٠٠ جنيه
الأرباح المحتجـــزة	٨٠٠٠٠ جنيه

والمطلوب : تسجيل عمليات أسهم الخزانة التالية في ظل طريقتين متعارف عليهما لمعالجة أسهم الخزانة مع إستخدام طريقة Fifo لأغراض البيع والشراء.

أ ـ إشترت ٤٠٠ من أسهم الخزانة بسعر ٣٩ جنيه للسهم.

ب ـ إشترت ٣٠٠ من أسهم الخزانة بسعر ٤٣ جنيه للسهم.

جـ ـ باعت ٢٥٠ سهم من أسهم الخزانة بسعر ٤٢ جنيه للسهم.

د ـ باعت ٢٠٠ سهم من أسهم الخزانة بسعر ٣٨ جنيه للسهم.

هـ ـ ألغت أسهم الخزانة الباقيـــة.

الفصل السادس عشر

حقوق المساهمين: الأرباح المحتجزة

STOCK HOLDER'S EQUITY: RETAINED EARNINGS

الفصل السادس عشر

حقوق المساهمين: الأرباح المحتجزة

STOCK HOLDER'S EQUITY: RETAINED EARNINGS

الأهداف التعليمية:

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على:

١ ـ تحديد الأجزاء الرئيسية لحقوق المساهمين.
٢ ـ وصف السياسات المستخدمة في إجراء التوزيعات.
٣ ـ تحديد الأشكال المختلفة من التوزيعات.
٤ ـ شرح المحاسبة عن توزيعات الأسهم.
٥ ـ التفرقة بين توزيعات الأسهم وتجزئة الأسهم.
٦ ـ شرح أثر الأنواع المختلفة من توزيعات الأسهم الممتازة.
٧ ـ تحديد أسباب تخصيص الأرباح المحتجزة.
٨ ـ شرح المحاسبة والتقرير المالي عن الأرباح المحتجزة المخصصة.
٩ ـ إعداد قائمة بحقوق المساهمين.

تظهر المجموعات الثلاث التالية عادة كجزء من حقوق المساهمين:

١ ـ أسهم رأس المال (رأس المال القانوني)
٢ ـ رأس المال المدفوع بالزيادة (الزيادة في رأس المال عن القيمة الإسمية المحددة).
٣ ـ الأرباح المحتجزة أو العجز.

وتمثل المجموعتان الأولى والثانية رأس المال المدفوع أو المقدم من المساهمين، في حين تمثل الأرباح المحتجزة رأس المال المكتسب بالمنشأة. وللتفرقة بين رأس المال المدفوع ورأس المال المكتسب أصولها القانونية، ولكنها تستخدم الآن بغرض الإشارة إلى المصادر المختلفة التي تحصل منها الشركة على حقوق الملكية بها.

وقد سبق مناقشة رأس المال المدفوع الذي يشمل الأسهم الممتازة والعادية بجانب رأس المال المدفوع بالزيادة وذلك في الفصل ١٥ . وسوف يتناول هذا الفصل الأرباح المحتجزة والتوزيعات وعمليات التخصيص .

الأرباح المحتجزة RETAINED EARNINGS

إن المصدر الرئيسي للأرباح المحتجزة هو الدخل من العمليات . فالمساهمون يتحملون الجزء الأكبر من المخاطرة المرتبطة بعمليات المنشأة، حيث يتحملون أية خسائر أو يشاركون في الأرباح الناتجة عن أنشطة المنشأة . وعلى ذلك، فإن أي دخل لايوزع على المساهمين يمثل إضافة لحقوق المساهمين . ويتضمن صافي الدخل عدة مصادر مختلفة للدخل؛ وهي العمليات الرئيسية للمنشأة (مثل تصنيع وبيع منتج معين) علاوة على أية أنشطة ثانوية (مثل التخلص من نفاية أو تأجير مساحة غير مستغلة) بالإضافة إلى نتائج البنود غير العادية . حيث تؤدي كل هذه المصادر لزيادة صافي الدخل الذي يسبب زيادة الأرباح المحتجزة . ويوضح الحساب التالي البنود الأكثر شيوعاً التي تؤدي لزيادة أو تخفيض الأرباح المحتجزة .

الأرباح المحتجـــــــــزة	
١- صافي الخسارة	١- صافي الدخـــل
٢- تعديلات الفترات السابقة (تصحيح أخطاء) وبعض التغيرات في المبادىء المحاسبية .	٢- تعديلات الفترات السابقة (تصحيح أخطاء) وبعض التغيرات في المبادىء المحاسبية .
٣- التوزيعات النقدية أو غير النقدية .	٣- التعديلات الناتجة عن إعـــــادة التنظيم الصوري .
٤- توزيعات الأسهـــم .	
٥- التوزيعات في صورة أصول .	
٦- بعض عمليات أسهم الخزانة .	

وقد أشار الفصل ٤ إلى أنه في ظل مدخل الدخل الشامل المعدل، فإن نتائج العمليات غير المنتظمة يجب التقرير عنها في قائمة الدخل وليس في قائمة الأرباح المحتجزة . ومع ذلك، فإن تعديلات الفترات السابقة (تصحيح أخطاء) يجب التقرير عنها كتعديلات على رصيد الأرباح المحتجزة في بداية الفترة مع إدراجها بالكامل في قائمة الدخل عن الفترة .

سياسة التوزيع DIVIDEND POLICY

بمجرد تسجيل الأرباح المحتجزة، فإن هناك بديلين؛ حيث أن الرصيد الدائن للأرباح المحتجزة قد: (١) يُخفض بتوزيع أصول على المساهمين، أو (٢) يُترك كما هو مع إستخدام الأصول المقابلة له في عمليات المنشأة.

وهناك القليل جداً من المنشآت التي تسدد توزيعات بمقادير مساوية للأرباح المحتجزة المتاحة للتوزيع قانوناً. حيث يرجع ذلك للأسباب الرئيسية التالية:

١ ـ الإتفاقات مع الدائنين (شروط الديون) بحجز كل أو بعض الأرباح (في صورة أصول) لزيادة الحماية ضد الخسارة المحتملة.

٢ ـ تتطلب بعض قوانين الشركات منع توزيع جزء من الأرباح مساوي لتكلفة أسهم الخزانة المشتراة بواسطة الشركة.

٣ ـ الرغبة في حجز الأصول التي يمكن سدادها كتوزيعات وذلك لتمويل عمليات النمو والتوسع. حيث يُطلق على ذلك أحياناً التمويل الذاتي أو إعادة إستثمار الأرباح أو رد الأرباح للمنشأة.

٤ ـ رغبة الشركة في تمهيد مدفوعات التوزيعات من سنة لأخرى عن طريق تجميع الأرباح في السنوات الجيدة وإستخدام مثل هذه الأرباح المتجمعة كأساس للتوزيعات في السنوات السيئة.

٥ ـ الرغبة في بناء حماية ضد الخسائر المحتملة أو الاخطاء في حساب الأرباح.

وتتعلق الأسباب السابقة بالمنشأة ذاتها باستثناء السبب الثاني، حيث تتطلب قوانين بعض الدول حجز رأس المال القانوني للشركة من التوزيع على المساهمين حتى يمثل حماية للدائنين ضد الخسارة.

وحين تتجه الشركة للإعلان عن توزيعات، فإنها يجب أن تجيب عن التساؤلين المبدئيين التاليين:

١ ـ هل حالة المنشأة تجعل مثل هذا التوزيع مسموح به قانوناً؟

٢ ـ هل حالة المنشأة تجعل مثل هذا التوزيع صحيحاً من الوجهة الإقتصادية؟

قانونية عمليات التوزيع Legality of Dividends

لايمكن تحديد مدى قانونية توزيع معين إلا بالنظر في قانون الشركات المطبق. حيث تضع بعض قوانين الشركات قيوداً على عمليات التوزيع مثل:

١ ـ أن تكون الشركة قادرة على الدفع Solvent.

٢ ـ ألا تتجاوز التوزيعات القيمة العادلة لصافي أصول الشركة.

وفي ظل القيد الثاني، فإن التوزيعات لاتنحصر في الأرباح المحتجزة أو الدخل المحدد باستخدام المبادىء المحاسبية المتعارف عليها. وبدلاً من ربط التوزيعات بالقيمة الدفترية للأصول، فإن قوانين الشركات تربطها عادة بالقيمة العادلة (أو المقدرة) للأصول.

ولسوء الحظ ـ فإن جوانب الإفصاح بالقوائم المالية الحالية لاتتضمن بعض المعلومات الأساسية مثل مدى إستيفاء الشركة لمتطلبات قوانين الشركات، قدرة الشركة على إجراء توزيعات، أو ماهي القيود القانونية الموجودة فيما يتعلق بالتوزيعات على المساهمين.

ومن الأمثلة على عدم كفاية جوانب الإفصاح في هذا الصدد أن ميزانية إحدى الشركات قد قررت عن حقوق مساهمين إجمالية قدرها ٦٣٩ مليون دولار في سنة ١٩٨٧، ومع ذلك، فقد أظهرت ميزانية الشركة سنة ١٩٨٨ عجزاً قدره ٧٧٠ مليون دولار ضمن حقوق المساهمين. وقد نتج هذا العجز عن أن الشركة قد سددت خلال العام توزيعات بمقدار ٦٥ دولار لكل سهم بهدف منع عملية سيطرة غير مرغوبة. وقد تم تمويل هذه التوزيعات على المساهمين ـ وجملتها ١,٥٥ بليون دولار ـ عن طريق إقتراض أموال لم تتجاوز قيمتها مقدار الأرباح المحتجزة بالشركة فقط ـ وقدرها ٤٠٠ مليون دولار ـ وإنما تجاوزت مقدار جملة حقوق المساهمين بمبلغ ٧٧٠ مليون دولار.

وقد سمح قانون الشركات المطبق في هذه الحالة للشركة بتوزيع مبلغ ١,٥٥ بليون دولار لأن القيمة العادلة لأصولها تجاوزت مقدار إلتزاماتها بعد إتمام التوزيع. بمعنى أنه بناء على القيمة العادلة، فإن الشركة لديها حق ملكية موجب. ومع ذلك، فإن جوانب الإفصاح التقليدية عن جزء حقوق الملكية بالميزانية أو الملاحظات المرفقة بها لم تتضمن أية معلومات (سواء قبل أو بعد إجراء التوزيع) تمكن قراء القوائم المالية من تقدير مدى قدرة الشركة السابقة على إجراء مثل هذه التوزيعات.

وبسبب إختفاء التساوي التقليدي بين الحد الأدنى لرأس المال القانوني والقيمة الإسمية له من أغلب قوانين الشركات، فإن التقرير المحاسبي عن القيمة الإسمية لرأس المال ورأس المال المدفوع بالزيادة والأرباح المحتجزة ضمن حقوق المساهمين قد فقد مصداقيته. حيث يتضمن ذلك أن بعض المقادير التي تمثل جزءاً من حقوق المساهمين والتي توجد بهدف حماية الدائنين، قد لاتقوم بهذه الحماية في بعض الحالات.

الحالة المالية وإجراء التوزيعات **Financial Condition and Dividend Distributions**

إن الإدارة الجيدة للأعمال تتطلب النظر لما هو أبعد من مجرد مدى قانونية التوزيعات . حيث يجب مراعاة الظروف الإقتصادية ، كما يجب الإهتمام بصفة خاصة بحالة السيولة ولنفترض هذا الموقف المبالغ فيه التالي :

الميزانية			
٥٠٠٠٠٠	أصول ثابتة	٤٠٠٠٠٠	أسهم رأس المال
		١٠٠٠٠٠	أرباح محتجزة
٥٠٠٠٠٠		٥٠٠٠٠٠	

حيث أن هذه الشركة لديها رصيد دائن بحساب الأرباح المحتجزة ويمكنها بصفة عامة ـ إلا إذا كان هناك قيد على هذه الأرباح ـ أن تعلن عن توزيعات قدرها ١٠٠٠٠٠ جنيه . ولكن لأن كل أصولها في شكل أصول ثابتة ومستخدمة في العمليات ، فإن سداد توزيع نقدي قدره ١٠٠٠٠٠ جنيه سوف يتطلب بيع أصول ثابتة أو الإقتراض .

وحتى مع إفتراض ميزانية تتضمن أصول متداولة ، فإن التساؤل الخاص بمدى الحاجة لهذه الأصول في أغراض أخرى يظل مطروحاً . فوجود إلتزامات متداولة بالميزانية يعني بوضوح أن الشركة سوف تحتاج جزء من النقدية للوفاء بالتزاماتها المتداولة عند إستحقاقها ، كما أن المتطلبات النقدية اليومية الأخرى لسداد الأجور وغيرها من النفقات غير المدرجة بالإلتزامات المتداولة تستلزم نقدية هي الأخرى .

وعلى ذلك ، فإنه قبل الإعلان عن توزيعات ، يجب على الإدارة أن تدرس مدى وجود الإعتمادات المالية اللازمة لسدادها . وقد يتطلب الأمر فحص المطالب النقدية الأخرى عن طريق إعداد تنبؤات نقدية . حيث لا يجب سداد توزيعات إلا إذا كان كل من الموقف المالي الحالي والمستقبل يبرر هذا التوزيع .

كما يجب على المديرين أيضاً مراعاة أثر التضخم وتكاليف الإستبدال قبل الإلتزام بإجراء توزيعات . فخلال فترات التضخم الشديد ، فإن بعض التكاليف المحملة على المصروفات في ظل محاسبة التكلفة التاريخية تكون مقدرة بأقل من اللازم مقارنة بالقوة الشرائية لها . ومن ثم ، فإن الدخل يكون مقيماً بأكبر من اللازم لأن بعض التكاليف لم

تُعدل بأثر التضخم. على سبيل المثال، فقد قررت إحدى الشركات عن صافي دخل تكلفة تاريخية قدره ١٧٩ مليون دولار، ولكن عند تعديله بأثر التضخم، بلغ صافي الدخل ٦٨ مليون دولار فقط. ومع ذلك، فقد سددت هذه الشركة توزيعات قدرها ٧٢ مليون دولار.

وتشجع لجنة البورصات الأمريكية SEC الشركات على الإفصاح عن سياستها في التوزيع في التقرير السنوي لها. كما أنها تشجع الشركات التي (١) لديها أرباح ولكن لم تتمكن من سداد توزيعات أو (٢) لايُتوقع أن تسدد توزيعات في المستقبل القريب على التقرير عن هذه المعلومات. وعلاوة على ذلك، فإن SEC تشجع الشركات التي لديها نسق ثابت في سداد التوزيعات على الإشارة إلى ما إذا كانت تنوى الإستمرار بنفس الأسلوب في المستقبل أم لا.

أنواع التوزيعات Types of dividends

عادة ماتتم التوزيعات من الأرباح المتجمعة - بمعنى الأرباح المحتجزة - أو من بند آخر لرأس المال مثل رأس المال المدفوع بالزيادة. والتوقع الطبيعي لأي مساهم يتلقى توزيعات هو أن الشركة قد مارست أعمالها بصورة ناجحة وأنه يحصل على حصة في أرباحها. كما أن أية توزيعات لاتستند للأرباح المحتجزة (توزيعات تصفية) يجب وصفها بصورة واضحة في الخطاب المرفق للمساهمين حتى لايُساء فهم مصدرها. وتأخذ التوزيعات الأنواع التالية:

١ - توزيعات نقدية.
٢ - توزيعات أصول.
٣ - توزيعات في شكل شهادات مؤجلة.
٤ - توزيعات تصفية.
٥ - توزيعات أسهم.

فالتوزيعات تسدد عادة في صورة نقدية، ولكن في بعض الأحيان قد تسدد في شكل أسهم أو شهادات مؤجلة أو أحد أنواع الأصول. وتؤدي كل أنواع التوزيعات - باستثناء التوزيعات في شكل أسهم - إلى تخفيض حقوق المساهمين بالشركة، لأن حق الملكية ينخفض سواء عن طريق توزيع أصول في الوقت الحالي أو المستقبل. وعند الإعلان عن توزيعات أسهم، فإن الشركة لاتسدد أصول او تتحمل بالتزامات، ولكن تكتفي بمجرد إصدار أسهم إضافية لكل مساهم.

التوزيعات النقدية : في هذه الحالة يقترح مجلس الإدارة على الإعلان عن توزيعات، وإذا حصل الإقتراح على أغلبية يُعلن عن التوزيع. وقبل سداد التوزيعات، يجب إعداد قائمة بالمساهمين. ولهذا السبب، فإن هناك دائماً فجوة زمنية بين الإعلان عن التوزيعات وسدادها الفعلي. فالإقتراح المعتمد في إجتماع مجلس الإدارة بتاريخ ١٠ يناير (تاريخ الإعلان) قد يبدأ سداده بتاريخ ٥ فبراير (تاريخ السداد) وذلك للمساهمين المسجلين بتاريخ ٢٥ يناير (تاريخ التسجيل).

فالفترة من ١٠ يناير إلى ٢٥ يناير تعطي الفرصة لإتمام أية تحويلات معلقة للأسهم وتسجيلها لدى الشركة. كما أن الفترة من ٢٥ يناير إلى ٥ فبراير تقدم فرصة للشركة لإعداد قائمة بالمساهمين بتاريخ ٢٥ يناير وإعداد شيكات التوزيعات وإرسالها هم بالبريد.

والتوزيع النقدي المعلن عنه يمثل إلتزام، ولأنه يلزم سداده في أسرع وقت ممكن، فإنه يمثل إلتزام متداول. ويلزم إجراء القيود التالية لتسجيل الاعلان عن توزيع نقدي وسداده. على سبيل المثال، إفترض أن شركة Fright قد أعلنت في ١٠ يونيو عن توزيع نقدي قدره ٥٠ قرش للسهم وذلك على ١,٨ مليون سهم يستحق السداد في ١٦ يوليو لكل المساهمين المسجلين بتاريخ ٢٤ يونيو.

في تاريخ الإعلان (١٠ يونيو)

من حـ / الأرباح المحتجزة (توزيعات نقدية معلنة)		٩٠٠٠٠٠
الى حـ / توزيعات مستحقة	٩٠٠٠٠٠	

في تاريخ تسجيل المساهمين (٢٤ يونيو)

لاقيود

في تاريخ السداد (١٦ يوليو)

من حـ / توزيعات مستحقة		٩٠٠٠٠٠
الى حـ / النقدية	٩٠٠٠٠٠	

ولإنشاء حساب أستاذ يوضح مقدار التوزيعات المعلن عنها خلال العام، فإن التوزيعات النقدية المعلن عنها يمكن تسجيلها بالجانب المدين من حساب توزيعات نقدية معلنة بدلاً من حساب الأرباح المحتجزة في تاريخ الإعلان. وعندئذ، يقفل هذا الحساب في حساب الأرباح المحتجزة في نهاية العام.

وقد يعلن عن التوزيعات إما كنسبة مئوية من القيمة الإسمية للسهم ـ كأن تكون توزيعات بنسبة ٦٪ على الأسهم الممتازة ـ أو كمقدار لكل سهم ـ كأن تكون ٦٠ قرش للسهم العادي . وفي الحالة الأولى، يتم ضرب هذا المعدل في القيمة الإسمية للأسهم للحصول على جملة التوزيع . وفي الحالة الثانية، ويضرب مقدار التوزيع لكل سهم في عدد الأسهم . ويلاحظ أنه لايُعلن عن توزيعات نقدية على أسهم الخزانة . وتتنوع سياسات التوزيع فيما بين الشركات . حيث أن بعض الشركات العريقة تأخذ على عاتقها سداد مدفوعات ثابتة لمدة طويلة وبصورة ربع سنوية، ولاتقوم بتخفيض أو إلغاء هذا التوزيع إلا إذا إضطرت لذلك بسبب إنخفاض مفاجيء في الأرباح أو عجز حاد في النقدية .

كما أن النسبة المئوية من الأرباح السنوية التي توزع كتوزيعات نقدية تعتمد إلى حد ما على مدى إستقرار الأرباح وإتجاهها، حيث تسدد أغلب الشركات العريقة نسبة تتراوح من ٢٥٪ إلى ٧٥٪ من أرباحها السنوية . ومن ناحية أخرى، فإن الشركات التي مازالت في طور النمو تسدد توزيعات نقدية ضئيلة أو لاتسدد على الإطلاق . لأن من سياستها التوسع بأسرع صورة يسمح بها التمويل الداخلي والخارجي . كما أن هناك شركات لاتسدد أية توزيعات نقدية لمساهميها على الإطلاق . حيث يأمل هؤلاء المستثمرون أن ذلك سوف ينعكس في أسعار أسهمهم، وأنهم سوف يحققون أرباح عند بيع أسهمهم .

توزيعات الأصول: وهي التوزيعات التي تسدد في صورة أصول أخرى للشركة بخلاف النقدية . وقد تكون توزيعات الأصول في صورة بضاعة، عقارات أو إستثمارات أو أية صورة يحددها مجلس إدارة الشركة . وبسبب الصعوبة الظاهرة في تجزئة وحدات الأصول وتسليمها للمساهمين، فإن توزيعات الأصول عادة تكون في صورة أوراق مالية لشركات أخرى تقتنيها الشركة القائمة بالتوزيع كأحد أشكال الإستثمار .

وتتمثل التوزيعات غير النقدية في تحويلات لأصول غير نقدية بين المنشأة وملاكها . وقبل إصدار APB لنشرته رقم ٢٩، كانت المحاسبة عن مثل هذه التحويلات تستند إلى القيمة الدفترية للأصل غير النقدي المحول؛ وكانت هذه الممارسة تستند إلى مبرر أنه لاتوجد عملية بيع يمكن بناءً عليها الإعتراف بمكسب أو خسارة وأن هذه الطريقة فقط هي التي تتسق مع أساس التكلفة التاريخية في المحاسبة . ومع ذلك، فإن الموقف الحالي للمهنة من هذه النقطة واضح تماماً وهو:

«أن تحويل أصل غير نقدي لمساهم أو لوحدة أخرى في عملية تحويل غير تبادلية يجب تسجيله بالقيمة العادلة للأصل المحول ؛ ويجب الإعتراف بمكسب أو خسارة على التخلص من هذا الأصل».

وتقاس القيمة العادلة للأصل غير النقدي الموزع بالمقدار الذي يمكن تحقيقه من بيع الأصل في تاريخ التوزيع أو بالقرب من هذا التاريخ . ويجب تحديد مثل هذا المقدار بالإستناد إلى القيم المقدرة القابلة للتحقق في صفقات البيع النقدي لنفس الأصول أو لأصول مماثلة لها أو إلى الأرقام السوقية المعلنة أو إلى عمليات التثمين المستقلة أو أي دليل آخر متاح .

حيث أن الفشل في الإعتراف بالقيمة العادلة للأصول غير النقدية المحولة قد يؤدي لإساءة تقدير قيمة التوزيع وعدم الإعتراف بمكاسب وخسائر الأصول غير النقدية التي تم إكتسابها أو تحملها بالفعل بواسطة المنشأة. كما أن تسجيل التوزيع بالقيمة العادلة للأصل يسمح بمقارنة معدلات التوزيع في المستقبل، فإذا إستلزم الأمر توزيع نقدية على المساهمين بدلاً من الأصل غير النقدي، كان تحديد المقدار الذي يلزم توزيعه ميسراً.

وعند الإعلان عن توزيعات الأصول، فإن الشركة يجب أن تعيد تقدير الأصل المقرر توزيعه على أساس قيمته العادلة مع الإعتراف بمكسب أو خسارة بالفرق بين القيمة العادلة للأصل والقيمة الدفترية له في تاريخ الإعلان . وعندئذ، يمكن تسجيل التوزيع المعلن بالجانب المدين من حساب الأرباح المحتجزة (أو حساب توزيعات أصول معلنة) والجانب الدائن من حساب توزيعات أصول مستحقة وذلك بمقدار القيمة العادلة للأصل الموزع . ومع إتمام عملية التوزيع، يجعل حساب توزيعات الأصول المستحقة مديناً مع جعل الحساب الذي يتضمن الأصل الموزع (معدلاً إلى قيمته العادلة) دائناً.

على سبيل المثال، فقد حولت شركة Trendler بعضاً من إستثماراتها في أوراق مالية قابلة للتداول تكلفتها ١٢٥٠٠٠٠ جنيه إلى مساهميها بالإعلان عن توزيع أصول في ٢٨ ديسمبر ١٩٩١ تستحق السداد في ٣٠ يناير ١٩٩٢ للمساهمين المقيدين بدفاتر الشركة بتاريخ ١٥ يناير ١٩٩٢ . وفي تاريخ الإعلان كانت القيمة السوقية للأوراق ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه . فتكون القيود كما يلي :

في تاريخ الإعلان (٢٨ ديسمبر ١٩٩١)

من حـ / الإستثمارات في أوراق المالية		٧٥٠٠٠٠
الى حـ / مكاسب تقويم أوراق مالية	٧٥٠٠٠٠	

من حـ / الأرباح المحتجزة (توزيعات أصول معلنة)		٢٠٠٠٠٠٠
الى حـ / توزيعات أصول مستحقـــــة	٢٠٠٠٠٠٠	

في تاريخ التوزيع (٣٠ يناير ١٩٩٢)

من حـ / توزيعات أصول مستحقـــــة		٢٠٠٠٠٠٠
الى حـ / الإستثمارات في أوراق مالية	٢٠٠٠٠٠٠	

التوزيعات المؤجلة (في صورة أذون دفع) Scrip: وهي تعني أنه بدلاً من سداد التوزيعات الآن، تقوم الشركة بسدادها في تاريخ لاحق على أن تصدر شهادات أو أذون بذلك للمساهمين. وهذه الشهادات المصدرة للمساهمين كتوزيعات هي مجرد صورة خاصة من أوراق الدفع. ويمكن الإعلان عن هذه التوزيعات المؤجلة عندما يكون لدى الشركة رصيد كافي من الأرباح المحتجزة ولكن يوجد لديها عجز في النقدية. ويمكن لحائز شهادة التوزيع هذه أن يقتنيها حتى تاريخ الإستحقاق ويقوم بتحصيل التوزيع، وقد يقوم بخصمها للحصول على نقدية فورية.

وعند الإعلان عن توزيعات مؤجلة، تجعل الشركة حساب الأرباح المحتجزة (أو توزيعات مؤجلة معلنة) مديناً مع جعل حساب توزيعات مؤجلة مستحقة أو حساب أوراق دفع للمساهمين دائناً والتقرير عنها كالتزام بالميزانية. وعند سداد هذه التوزيعات، يجعل حساب التوزيعات المؤجلة المستحقة مديناً مع جعل حساب النقدية دائناً. وإذا كانت الشهادات الخاصة بالتوزيعات المؤجلة تحمل فائدة، فإن قيمة الفائدة عن المدفوعات النقدية يجب تسجيلها بالجانب المدين من حساب مصروف الفائدة بدلاً من معالجته كجزء من التوزيع. على سبيل المثال، فقد تجنبت شركة Berg التوقف عن توزيعاتها ربع السنوية بالإعلان عن توزيعات مؤجلة في ٢٧ مايو ١٩٩٢ في صورة سندات إذنية مدتها شهرين بمقدار ٨٠ قرشاً للسهم وذلك على ٢٥٤٥٠٠٠ سهم، وتحمل هذه الأذون فائدة بمعدل ١٠٪ سنوياً وتستحق السداد في ٢٧ يوليو ١٩٩٢. فتكون القيود كما يلي:

في تاريخ الإعلان (٢٧ مايو ١٩٩٢)

٢٠٣٦٠٠٠		من حـ/ الأرباح المحتجزة (توزيعات مؤجلة معلنة)
	٢٠٣٦٠٠٠	الى حـ/ أوراق دفع توزيعات أرباح (٢٥٤٥٠٠٠×٠,٨٠)

في تاريخ السداد (٢٧ يوليو ١٩٩٢)

٢٠٣٦٠٠٠		من حـ / أوراق دفع توزيعات أرباح
٣٣٩٣٣		من حـ / مصروف الفائدة (٢٠٣٦٠٠٠ × ١٠٪ × ٢/١٢)*
	٢٠٦٩٩٣٣	الى حـ / النقديـــــــــة

(*) تسرى الفائدة من تاريخ الإعلان إلى تاريخ السداد

توزيعات التصفيـــة : تستخدم بعض الشركات رأس المال المدفوع كأساس لإجراء توزيعات . وبدون الإفصاح المناسب عن هذه الحقيقة ، قد يعتقد المساهمون بصورة خاطئة أن الشركة تمارس أعمالها بصورة مربحة . وقد يترتب على ذلك فيما بعد إمكانية بيع أسهم إضافية بسعر أعلى من السعر الحقيقي . ويمكن تجنب هذا النوع من الخداع ـ سواء كان مقصوداً أو غير مقصود ـ عن طريقة المطالبة بارفاق إيضاح كامل عن مصدر كل توزيع مع الشيك الخاص به .

وفي بعض الأحيان تُعرف التوزيعات المستندة لأساس آخر بخلاف الأرباح المحتجزة بتوزيعات التصفية ، بما يعني أنها مجرد رد لإستثمارات المساهمين وليست أرباح . وفي الواقع ، فإن التوزيع قد يستند إلى رأس مال سبق تقديمه في صورة هبات من أطراف خارجية أو من مساهمين آخرين ولايمثل رداً لإستثمارات المساهم الموزع عليه ذاته . ولكن ـ بصفة عامة ـ فإن أي توزيع لايستند إلى الأرباح يجب أن يمثل تخفيضاً لرأس المال المدفوع بالشركة وأن يعتبر توزيع تصفية . وقد سبق الإشارة في الفصل ١١ إلى أن الشركات في الصناعات الإستخراجية قد تسدد توزيعات مساوية لجملة الدخل المتراكم والنفاد . حيث أن الجزء من هذه التوزيعات الذي يزيد عن الدخل المتجمع يمثل رداً لجزء من إستثمارات المساهمين .

على سبيل المثال ، فقد أصدرت شركة Mines «توزيعاً» قدره ١٢٠٠٠٠٠ جنيه لمساهميها العاديين ، وأشارت في هذا التوزيع النقدي المعلن عنه أن هناك ٩٠٠٠٠٠ جنيه من هذا المبلغ تعتبر من الدخل في حين يعتبر الباقي رداً لرأس المال . فتكون القيود كما يلـي :

في تاريخ الإعـــلان

٩٠٠٠٠٠	من حـ / الأرباح المحتجزة	
٣٠٠٠٠٠	من حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة	
	الى حـ / توزيعات مستحقة	١٢٠٠٠٠٠

في تاريخ الســـــداد

١٢٠٠٠٠٠	من حـ / توزيعات مستحقـــة	
	إلى حـ / النقديـــــة	١٢٠٠٠٠٠

وفي بعض الحالات، قد تقرر الشركة التوقف عن العمل وتعلن عن توزيعات تصفية. وفي هذه الحالات، قد تتم التصفية على مدى عدد من السنوات لضمان بيع الأصول بصورة تدريجية وبسعر عادل.

توزيعات الأسهم: عندما ترغب الإدارة في «رسملة» (بمعنى إعادة تصنيف مقادير معينة من رأس المال المكتسب إلى رأس المال المدفوع) جزء من أرباحها ـ ومن ثم حجز هذه الأرباح في المنشأة بصورة دائمة ـ فإنها قد تصدر توزيعات في صورة أسهم. وفي هذه الحالة، لاتوزع الشركة أية أصول، كما أن كل مساهم يظل محتفظاً بنفس نسبة الملكية في الشركة وبنفس القيمة الدفترية الإجمالية بعد إجراء توزيع الأسهم كما كانت عليه قبل الإعلان عن التوزيع. وبالطبع، فإن القيمة الدفترية للسهم تصبح أقل نتيجة للزيادة في عدد الأسهم. ورغم إتفاق المحاسبين على أن توزيعات الأسهم تمثل عملية تحويل غير تبادلية تقوم فيها الشركة باصدار أسهمها لمساهميها على أساس نسبي، فإنهم يختلفون حول قيود اليومية الصحيحة التي يجب إجراءها في تاريخ توزيع الأسهم. فيعتقد البعض أن القيمة الإسمية للسهم المصدر كتوزيع هي التي يجب تحويلها من حساب الأرباح المحتجزة إلى حساب رأس المال، في حين يعتقد آخرون أن القيمة العادلة للسهم المصدر ـ قيمته السوقية في تاريخ الإعلان ـ هي التي يجب تحويلها من حساب الأرباح المحتجزة إلى حساب رأس مال الأسهم ورأس المال المدفوع بالزيادة.

وعندما تقل توزيعات الأسهم عن ٢٠ـ٢٥٪ من الأسهم العادية القائمة بالشركة في تاريخ الإعلان عن التوزيع، فإن مهنة المحاسبة تطالب بتحويل القيمة السوقية العادلة للأسهم المصدرة من حساب الأرباح المحتجزة، حيث تعرف هذه التوزيعات عادة بالتوزيعات الصغيرة أو العادية. وتبرر المهنة هذه المعالجة لتوزيعات الأسهم على

أساس أن «العديد ممن يحصلون على توزيعات أسهم ينظرون إليها على أنها توزيع لأرباح الشركة وبمقدار مساوى عادة للقيمة العادلة للأسهم الإضافية المصدرة». ويرى البعض أن هذه الحجة غير مقنعة؛ فهناك إتفاق عام على أن توزيعات الأسهم لاتمثل دخلاً لمن يحصل عليها، ومن ثم، فإن المحاسبة الصحيحة عنها لايجب أن توصى باستخدام إجراءات معينة لمجرد أن بعضاً ممن يحصلون على هذه التوزيعات يرون أنها دخل لهم.

وهناك مايؤيد عدم معالجة التوزيعات العادية للأسهم على أنها دخل للمساهمين سواء في ظل نظرية الشخصية المعنوية المستقلة Entity أو نظرية الملكية الفردية prop-rietary لمنشآت الأعمال. فإذا إعتبرت المنشأة شخصية معنوية مستقلة عن المساهمين، فإن دخل المنشأة يمثل دخلاً لها هي وليس دخلاً للمساهمين، رغم أن حقوق ملكية المساهمين في الشركة تزداد. حيث يعلن هذا الرأى أن التوزيع لايمثل دخلاً لمن يحصل عليه إلى أن يتحقق له بالفعل نتيجة لتقديم أصول الشركة، في حين أن توزيعات الأسهم لاتقوم سوى بتوزيع حق الملكية الخاص بمن يحصل عليها على عدد أكبر من الأسهم. وفي ظل هذا التفسير، فإن بيع الأسهم المستلمة كتوزيع يؤدى لتخفيض الحصة النسبية لمن يحصل عليها في حقوق الملكية بالشركة. وفي ظل نظرية الملكية الفردية، فإن دخل المنشأة يعتبر دخلاً لملاكها، ومن ثم، فإن توزيعات الأسهم لاتمثل سوى إعادة تصنيف لحق الملكية طالما أنه لايوجد تغير في الملكية الإجمالية.

ولتوضيح توزيعات الأسهم الصغيرة، إفترض أن شركة لديها أسهم رأس مال عددها ١٠٠٠ سهم القيمة الإسمية للسهم ١٠٠ جنيه وأرباح محتجزة قدرها ٥٠٠٠٠ جنيه. فإذا أعلنت الشركة عن توزيع أسهم بنسبة ١٠٪، فإنها سوف تصدر ١٠٠ سهم إضافي للمساهمين الحاليين. وإذا إفترض أن القيمة العادلة للسهم في تاريخ التوزيع تبلغ ١٣٠ جنيه، تكون القيود كما يلي:

في تاريخ الإعـــــــلان

من حـ / الأرباح المحتجزة (توزيعات أسهم معلنة)		١٣٠٠٠
الى حـ / توزيعات أسهم عادية تحت الإصدار	١٠٠٠٠	
الى حـ /رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية	٣٠٠٠	

حيث يلاحظ أن القيد السابق لم يؤثر على أي أصل أو إلتزام، حيث أنه لم يعكس سوى إعادة تبويب حقوق المساهمين. وفي حالة إعداد ميزانية بين تاريخي الإعلان والتوزيع

الفعلي، فإن توزيعات الأسهم العادية تحت الإصدار يجب إظهارها في جزء حقوق المساهمين بالميزانية كإضافة لرأس مال الأسهم (في حين أن التوزيعات النقدية أو توزيعات الأصول المستحقة تظهر ضمن الإلتزامات المتداولة).

وعند إصدار الأسهم بالفعل يكون القيد كما يلي:

في تاريخ إصـــدار الأسهـــم

من حـ / توزيعات أسهم عادية تحت الإصدار	١٠٠٠٠
الى حـ / أسهـــم عاديـــة	١٠٠٠٠

وبغض النظر عن القيمة العادلة للسهم في تاريخ توزيعات الأسهم، فإن كل مساهم يحتفظ بنفس نسبة الملكية في الشركة.

وفي بعض الحالات قد تمنع قوانين الشركات إصدار توزيعات أسهم على أسهم الخزانة. وفي الحالات التي تسمح فيها قوانين الشركات بأن تدخل أسهم الخزانة في عملية الإصدار المقترنة بتوزيعات الأسهم أو تجزئة الأسهم، فإن المعالجة تتأثر بالإستخدام المخطط لأسهم الخزانة. على سبيل المثال، إذا كانت أسهم الخزانة مقتناة لإستخدامها في الخطط الخاصة بحقوق إختيار العاملين على أسهم الشركة stock options ، فإن أسهم الخزانة قد تشترك في عملية التوزيع لأن عدد الأسهم في حقوق الإختيار يتغير عادة مع عمليات توزيع الأسهم أو تجزئة الأسهم. ولكن في حالة عدم وجود إستخدامات محددة لأسهم الخزانة، فإنه لايوجد مبرر لإصدار أسهم إضافية لأسهم الخزانة حيث أنها في هذه الحالة تتشابه مع الأسهم المرخص بها وغير المصدرة.

ويوضح المثال التالي أثر توزيعات الأسهم الصغيرة، حيث يلاحظ من تفصيلات هذا المثال أن حقوق المساهمين الإجمالية لم تتغير نتيجة توزيعات الأسهم، كما أن نسبة الأسهم الإجمالية التي يقتنيها كل مساهم لم تتغير أيضاً.

تجزئة الأسهـــم Stock Split

إذا لم توزع الشركة أرباح على مدى عدد من السنوات وتراكم لديها رصيد مناسب في حساب الأرباح المحتجزة، فإن القيمة السوقية لأسهمها سوف تزيد غالباً. حيث يمكن للسهم الذي سبق إصداره بأسعار تقل عن ٥٠ جنيه أن يحقق قيمة سوقية تزيد عن ٢٠٠ جنيه للسهم. وكلما زادت القيمة السوقية للسهم، كلما إنخفضت قدرة العديد من الأفراد على شراءه. وتعتقد الإدارة في العديد من الشركات أنه لتحقيق

توزيعات أسهم صغيرة (١٠٪)

قبل التوزيع :

أسهم رأس المال، ١٠٠٠ سهم قيمة إسمية ١٠٠ جنيه للسهم	١٠٠٠٠٠
أرباح محتجزة	٥٠٠٠٠
جملة حقوق المساهمين	١٥٠٠٠٠

نسب المساهمين :

أ ـ ٤٠٠ سهم، نسبة ٤٠٪، بقيمة دفترية	٦٠٠٠٠
ب ـ ٥٠٠ سهم، نسبة ٥٠٪، بقيمة دفترية	٧٥٠٠٠
جـ ـ ١٠٠ سهم، نسبة ١٠٪، بقيمة دفترية	١٥٠٠٠
	١٥٠٠٠٠

بعد الإعلان ولكن قبل إصدار توزيع الأسهم بنسبة ١٠٪ :

إذا إستخدمت القيمة العادلة (١٣٠ جنيه) كأساس للقيود

أسهم رأس المال، ١١٠٠ سهم قيمة إسمية ١٠٠ج للسهم	١١٠٠٠٠
أسهم عادية تحت الإصدار، ١٠٠ سهم قيمة ١٠٠ج للسهم	١٠٠٠٠
رأس مال مدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية	٣٠٠٠
أرباح محتجزة (٥٠٠٠٠ ـ ١٣٠٠٠)	٣٧٠٠٠
جملة حقوق المساهمين	١٥٠٠٠٠

بعد الإعلان وإصدار الأسهم الموزعة :

إذا إستخدمت القيمة العادلة (١٣٠ جنيه) كأساس للقيود

أسهم رأس المال، ١٠٠٠ سهم قيمة إسمية ١٠٠ج للسهم	١١٠٠٠٠
رأس مال مدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية	٣٠٠٠
أرباح محتجزة (٥٠٠٠٠ ـ ١٣٠٠٠)	٣٧٠٠٠
جملة حقوق المساهمين	١٥٠٠٠٠

نسب المساهمين :

أ ـ ٤٤٠ سهم، نسبة ٤٠٪، بقيمة دفترية	٦٠٠٠٠
ب ـ ٥٥٠ سهم، نسبة ٥٠٪، بقيمة دفترية	٧٥٠٠٠
جـ ـ ١١٠ سهم، نسبة ١٠٪، بقيمة دفترية	١٥٠٠٠
	١٥٠٠٠٠

علاقات عامة أفضل، فإنه يفضل أن تكون أسهم الشركة مملوكة على نطاق واسع. ومن ثم، فإن الإدارة ترغب في أن تكون القيمة السوقية للسهم منخفضة بصورة تجعله في متناول أغلبية المستثمرين المحتملين. ولتخفيض القيمة السوقية للسهم الواحد، تستخدم الأداة الشائعة في ذلك وهي تجزئة الأسهم. على سبيل المثال: فعندما وصل سعر بيع سهم شركة IBM إلى ٣٠٤ دولار للسهم: قامت الشركة بتجزئته إلى أربعة أسهم مقابل كل سهم. وقد إستهدفت الشركة من ذلك زيادة قاعدة ملكية أسهمها عن طريقة تحسين إمكانية تداولها.

ومن وجهة النظر المحاسبية، فإنه لاتجرى أية قيود يومية لتسجيل تجزئة الأسهم؛ ولكن تجرى مذكرة إيضاحية تشير إلى أن القيمة الأسمية للأسهم قد تغيرت وأن عدد الأسهم قد إزداد. والمثال التالي يوضح عدم تغير حقوق المساهمين، حيث تم تجزئة الأسهم بنسبة ٢ إلى ١ وكانت أسهم الشركة تبلغ ١٠٠٠ سهم القيمة الإسمية للسهم ١٠٠ جنيه إنخفضت للنصف مع إصدار الأسهم الإضافية:

حقوق المساهمين قبل التجزئة		حقوق المساهمين بعد التجزئة	
الأسهم العادية، ١٠٠٠ سهم بقيمة إسمية ١٠٠ج للسهم	١٠٠٠٠٠	الأسهم العادية، ٢٠٠٠ سهم بقيمة إسمية ٥٠ ج للسهم	١٠٠٠٠٠
الأرباح المحتجزة	٥٠٠٠٠	الأرباح المحتجزة	٥٠٠٠٠
	١٥٠٠٠٠		١٥٠٠٠٠

التفرقة بين تجزئة الأسهم وتوزيعات الأسهم: من الوجهة القانونية، فإن تجزئة الأسهم تختلف عن توزيعات الأسهم، لأن تجزئة الأسهم ينتج عنها زيادة في عدد الأسهم المصدرة وإنخفاض في القيمة الإسمية أو المحددة للسهم. ورغم أن توزيع الأسهم يؤدي لزيادة عدد الأسهم المصدرة، فإنه لايخفض من القيمة الإسمية للسهم، وعلى ذلك، فإنه يزيد من القيمة الإسمية الإجمالية للأسهم المصدرة.

وهناك العديد من الأسباب المختلفة لإصدار الشركة توزيعات أسهم. فتوزيعات الأسهم قد تمثل إشارة ذات مغزى لجمهور المساهمين، حيث يعتبرها الكثيرون منهم توزيعات، ومن ثم فإن الشركة لن تتعرض للإنتقاد بسبب إحتجاز الأرباح. حتى إن بعض الشركات تقود مساهميها للإعتقاد في أن توزيعات الأسهم مماثلة تماما للتوزيعات النقدية. وقد ترغب الشركة في إحتجاز أرباح في نشاط الأعمال بصورة دائمة عن طريق

رسملة جزء من الأرباح المحتجزة . وفي مثل هذه الحالة ، يتم التحويل بالإعلان عن توزيعات أسهم من رأس المال المكتسب إلى رأس المال الدائم أو المدفوع .

كما أن توزيع الأسهم ـ مثل تجزئة الأسهم ـ قد يُستخدم أيضاً في زيادة إمكانية تداول هذه الأسهم ، رغم أن إمكانية التداول عادة ماتشكل هدفاً ثانوياً في حالة التوزيع . وإذا كان توزيع الأسهم ضخماً ، فسيكون له نفس أثر تجزئة الأسهم على سعر السوق . وقد تبنت المهنة وجهة النظر التي تنص على أنه عند إصدار أسهم إضافية بغرض تخفيض سعر السوق للوحدة ، فإن مثل هذا الإصدار يمثل تجزئة أسهم أكثر منه توزيع أسهم . وعادة ماينتج هذا الأثر فقط إذا كان عدد الأسهم المصدرة يزيد عن ٢٠ ـ ٢٥٪ من عدد الأسهم التي سبق إصدارها . حيث أن توزيع الأسهم الذي يزيد عن ٢٠ـ٢٥٪ من عدد الأسهم التي سبق إصدارها يُطلق عليه " توزيع أسهم ضخم Large stock dividend". وتوصي المهنة أيضاً بألا يُطلق على مثل هذا التوزيع توزيع أسهم ، وإنما قد يكون من الأفضل أن نطلق عليه «تجزئة أسهم في صورة توزيعات» أو «تجزئة أسهم» . ولأن القيمة الأسمية للأسهم المصدرة في هذه الحالة لاتتغير ، فإن التحويل من الأرباح المحتجزة يكون بالمقدار الذي يتطلبه القانون والنظام الأساسي . حيث يعني ذلك عادة التحويل من الأرباح المحتجزة إلى رأس مال الأسهم بالقيمة الإسمية للأسهم المصدرة والذي يختلف عن التحويل بالقيمة السوقية للأسهم المصدرة كما هو الحال في توزيعات الأسهم الصغيرة . على سبيل المثال ، فقد قامت إحدى الشركات بتجزئة أسهمها بنسبة ٢ إلى ١ في صورة توزيعات أسهم ، ونتيجة لذلك فقد أصدرت الشركة ٥ , ١٠ مليون سهم كما حولت مايزيد عن ٣٩ مليون جنيه تمثل القيمة الإسمية للأسهم المصدرة من حساب الأرباح المحتجزة إلى حساب رأس مال الأسهم .

ولتوضيح توزيعات الأسهم الضخمة (تجزئة الأسهم في صورة توزيعات أسهم) : فقد أعلنت شركة Steel في ٣٠ نوفمبر عن توزيعات أسهم بنسبة ٣٠٪ تستحق في ٢٩ ديسمبر للمساهمين المسجلين بدفاتر الشركة في ١٢ ديسمبر . وفي تاريخ الإعلان ، كانت الأسهم المصدره مليون سهم بقيمة إسمية ١٠٠ جنيه للسهم وقيمة سوقية عادلة ٢٠٠ جنيه للسهم .

فتكون قيود اليومية كما يلي :

في تاريخ الإعلان (٢٠ نوفمبر)

من حـ / الأرباح المحتجـــزة	٣٠٠٠٠٠٠
الى حـ / توزيعات أسهم عادية تحت الأصدار	٣٠٠٠٠٠٠

في تاريخ الإصدار (٢٩ ديسمبر)

من حـ / توزيعات أسهم عادية تحت الأصدار ٣٠٠٠٠٠٠

الى حـ / الأسهم العادية ٣٠٠٠٠٠٠

والجدول التالي يلخص ويقارن آثار الأنواع المختلفة من التوزيعات وعمليات تجزئة الأسهم على العناصر المختلفة للقوائم المالية .

	اعلان وسداد				
	اعلان توزيعات	سداد توزيعات	توزيع أسهم	توزيع أسهم	تجزئة
الأثر على :	نقدية	نقدية	صغير	ضخم	أسهم
الأرباح المحتجزة	نقص	—	(أ) نقص	(ب) نقص	—
أسهم رأس المال	—	—	(ب) زيادة	(ب) زيادة	—
رأس المال المدفوع بالزيادة	—	—	(جـ) زيادة	—	—
جملة حقوق المساهمين	نقص	—	—	—	—
رأس المال العامل	نقص	—	—	—	—
جملة الأصول	—	نقص	—	—	—
عدد الأسهم المصدرة	—	—	زيادة	زيادة	زيادة

(أ) القيمة السوقية للأسهم .

(ب) القيمة الإسمية أو المحددة للأسهم .

(جـ) الزيادة في القيمة السوقية عن القيمة الإسمية .

أثر أولويات التوزيع Effects of Dividend Preferences

توضح الأمثلة التالية أثر عدد من الشروط على عملية التوزيع على الأسهم الممتازة والعادية . فبفرض أنه في سنة معينة تقررت توزيعات نقدية قدرها ٥٠٠٠٠ جنيه وكانت القيمة الإسمية للأسهم العادية المصدرة ٤٠٠٠٠٠ جنيه ، وكانت هناك أسهم ممتازة بنسبة فائدة ٦٪ قيمتها الإسمية ١٠٠٠٠٠ جنيه ، فسوف تسدد التوزيعات إلى كل نوع من الأسهم كما يلي في ظل إفتراضات كل حالة :

١ ـ إذا كانت الأسهم الممتازة غير مشاركة وغير مجمعة للأرباح :

	الممتازة	العادية	الجملة
٦٪ من ١٠٠٠٠٠ جنيه	٦٠٠٠		٦٠٠٠
الباقي للأسهم العادية		٤٤٠٠٠	٤٤٠٠٠
الإجمالي	٦٠٠٠	٤٤٠٠٠	٥٠٠٠٠

٢ ـ إذا كانت الأسهم الممتازة غير مشاركة ولكن مجمعة للأرباح ولم تسدد توزيعات لها في السنتين السابقتين :

	الممتازة	العادية	الجملة
التوزيعات المتجمعة ، ٦٪ من ١٠٠٠٠٠ عن سنتين	١٢٠٠٠		١٢٠٠٠
توزيعات السنة الحالية ، ٦٪ من ١٠٠٠٠٠	٦٠٠٠		٦٠٠٠
الباقي للأسهم العادية		٣٢٠٠٠	٣٢٠٠٠
الإجمالي	١٨٠٠٠	٣٢٠٠٠	٥٠٠٠٠

٣ ـ إذا كانت الأسهم الممتازة غير مجمعة للأرباح ولكن مشاركة بالكامل : (*)

	الممتازة	العادية	الجملة
توزيع السنة الحالية بنسبة ٦٪	٦٠٠٠	٢٤٠٠٠	٣٠٠٠٠
توزيع المشاركة بنسبة ٤٪	٤٠٠٠	١٦٠٠٠	٢٠٠٠٠
الإجمالي	١٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٥٠٠٠٠

(*) عندما تكون الأسهم الممتازة مشاركة في الأرباح ، فقد توجد إتفاقات مختلفة حول كيفية تنفيذ بند المشاركة . ومع ذلك ، فإنه عند عدم وجود إتفاق معين يوصي بتطبيق الإجراءات التالية :

أ ـ بعد أن تحصل الأسهم الممتازة على توزيعاتها عن السنة الحالية ، سوف تحصل الأسهم العادية على نسبة «مماثلة» من قيمتها الإسمية . ففي المثال ٣ سيكون هذا المقدار ٦٪ من ٤٠٠٠٠٠ جنيه .

ب ـ إذا تبقى جزء من التوزيعات المعلنة لمشاركة الأسهم الممتازة والعادية ، فسوف يجزأ هذا الجزء الباقي على نوعي الأسهم بنسبة القيمة الإسمية للأسهم المصدرة من كل نوع . وفي المثال ٣ يكون ذلك كما يلي :

$$\text{الممتازة } ٢٠٠٠٠ \times \frac{١٠٠٠٠٠}{٥٠٠٠٠٠} = ٤٠٠٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{العادية } ٢٠٠٠٠ \times \frac{٤٠٠٠٠٠}{٥٠٠٠٠٠} = ١٦٠٠٠ \text{ جنيه}$$

وقد تحدد توزيع المشاركة كما يلي :

توزيع السنة الحالية :	
ممتازة، ٦٪ من ١٠٠٠٠٠ = ٦٠٠٠	
عادية، ٦٪ من ٤٠٠٠٠٠ = ٢٤٠٠٠	٣٠٠٠٠
المقدار المتاح للمشاركة (٥٠٠٠٠ - ٣٠٠٠٠)	٢٠٠٠٠
القيمة الإسمية للأسهم المشاركة (١٠٠٠٠٠ + ٤٠٠٠٠٠)	٥٠٠٠٠٠
معدل المشاركة (٢٠٠٠٠ ÷ ٥٠٠٠٠٠)	٤٪
توزيع المشاركة :	
الممتازة، ٤٪ من ١٠٠٠٠٠	٤٠٠٠
العادية، ٤٪ من ٤٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠
	٢٠٠٠٠

٤ ـ إذا كانت الأسهم الممتازة مجمعة للأرباح ومشاركة بالكامل، ولم تسدد توزيعات لها في السنتين التاليتين (يستخدم نفس الإجراء المستخدم في المثال (٣) في هذا المثال أيضاً لمعالجة حالة المشاركة) :ـ

	ممتازة	عادية	الإجمالي
التوزيعات المجمعة، ٦٪ من ١٠٠٠٠٠ عن سنتين	١٢٠٠٠		١٢٠٠٠
توزيع السنة الحالية، ٦٪	٦٠٠٠	٢٤٠٠٠	٣٠٠٠٠
توزيع المشاركة، ١,٦٪ (٨٠٠٠ ÷ ٥٠٠٠٠٠)	١٦٠٠	٦٤٠٠	٨٠٠٠
الإجمالي	١٩٦٠٠	٣٠٤٠٠	٥٠٠٠٠

تخصيص الأرباح المحتجزة

APPROPRIATIONS OF RETAINED EARNINGS

إن القواعد المنظمة لتخصيص الأرباح المحتجزة هي من سياسات الشركة التي تتطلب إعتماد مجلس الإدارة لها. فطبقاً لمعيار FASB رقم ٥، فإن تخصيص الأرباح المحتجزة يعتبر ممارسة مقبولة وذلك «بشرط أن يتم إظهار ذلك في جزء حقوق الملكية بالميزانية ويُشار إليه بصورة واضحة كتخصيص للأرباح المحتجزة».

ولايزيد تخصيص الأرباح المحتجزة عن مجرد كونه إعادة تبويب لها. ويجب التأكيد على أن هذا التخصيص لايؤدي لتجنيب نقدية، فالتخصيص يفصح عن أن الإدارة

لاتنوى توزيع أصول من الشركة في حدود هذا المقدار المخصص لأن الشركة تحتاج هذه الأصول لهدف معين. وعند التخصيص يُجعل حساب الأرباح المحتجزة غير المخصصة مديناً (يخفض) بمقدار التخصيص مع فتح حساب جديد وجعله دائناً بالمقدار المحول. وعندما ينتفي الغرض من التخصيص ـ سواء لوقوع الخسارة بالفعل أو لأنها أصبحت غير محتملة ـ فإنه يجب رد هذا التخصيص إلى الأرباح المحتجزة. وطبقاً لمعيار FASB رقم ٥، فإن «التكاليف أو الخسائر لايجب تحميلها على الأرباح المحتجزة المخصصة. كما لايجب تحويل أي جزء من هذه الأرباح المخصصة إلى الدخل».

وهناك العديد من الأسباب التي تدعو لتخصيص الأرباح المحتجزة، ومنها:

١ ـ القيود القانونية: كما سبق القول، فإن بعض قوانين الشركات تمنع الشركة من شراء أسهم خزانة إلا إذا كان لديها أرباح قابلة للتوزيع. ويجب حجب جزء من الأرباح المحتجزة مساوي لتكلفة أي أسهم خزانة مقتناة عن التوزيع. حيث يجب حجب هذه الأرباح لتمثل بديلاً لأسهم رأس المال التي تقتنيها الشركة مؤقتاً كأسهم خزانة.

٢ ـ القيود التعاقدية: فعادة ماتتضمن شروط إصدار السندات تخصيص أرباح محتجزة بمقادير معينة في كل عام على مدى عمر السندات. حيث يُطلق على مثل هذا النوع من التخصيص تخصيص إعتمادات السندات.

٣ ـ وجود خسارة محتملة أو متوقعة: حيث يمكن تخصيص جزء من الأرباح المحتجزة مقابل خسائر متوقعة من دعاوى قضائية أو إلتزامات تعاقدية في غير صالح المنشأة وغيرها من الإلتزامات المشروطة.

٤ ـ الحفاظ على موقف رأس المال العامل بالمنشأة: فقد يرخص مجلس الإدارة بانشاء «تخصيص رأس مال عامل» منفصلاً عن الأرباح المحتجزة وذلك للإشارة إلى أن هذا المقدار المخصص غير متاح للتوزيع بسبب حاجة الشركة إليه في الحفاظ على قوة موقف رأس المال العامل. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك قرار تمويل برنامج لإنشاء مباني بالشركة عن طريق التمويل الذاتي، حيث يفتح في هذه الحالة حساب «تخصيص توسعات مباني» للإشارة إلى أن هناك أرباح محتجزة بهذا المقدار المخصص لن يعتبرها مجلس الإدارة متاحة للتوزيع.

وتقوم بعض الشركات بعمليات تخصيص مقابل الإلتزامات العرضية العامة، أو تخصص أرباح محتجزة لأغراض غير محددة. وفي بعض الحالات قد تسمح القيود القانونية أو التعاقدية بذلك، ولكن في حالات أخرى قدلايوجد تبرير مناسب لمثل هذا

التصرف. ولايشجع FASB على عمليات التخصيص العامة أو غير محددة الغرض.

تسجيل عمليات تخصيص الأرباح المحتجزة

Recording Appropriations of Retained Earnings

عندما تسجل الشركة عملية التخصيص في الحسابات، فإنه يجب تخفيض الأرباح المحتجزة غير المخصصة بمقدار التخصيص مع فتح حساب جديد لتسجيل هذا المقدار المحول. ويمثل الحساب الجديد ـ أرباح محتجزة مخصصة ـ مجرد أحد الحسابات الفرعية للأرباح المحتجزة الإجمالية. وإذا كان التخصيص هو مجرد تغذية لحساب سبق فتحه، تضاف القيمة المخصصة إلى الحساب المستخدم بالفعل. ويسجل التخصيص بالجانب المدين من حساب الأرباح المحتجزة والجانب الدائن من الحساب المختص الذي يمثل حساب فرعي من الأرباح المحتجزة. على سبيل المثال:

(أ) عند عمل تخصيص توسعات مباني بتحويل مقدار ٤٠٠٠٠٠ جنيه من الأرباح المحتجزة سنوياً ولمدة ٥ سنوات، يكون القيد اللازم في كل سنة:

من حـ / الأرباح المحتجـــــزة		٤٠٠٠٠٠
الى حـ/أرباح محتجزة مخصصة لتوسعات المباني	٤٠٠٠٠٠	

(ب) في نهاية الخمس سنوات سيكون رصيد التخصيص ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه. فإذا إفترضنا أن خطة التوسع قد إنتهت، فإن هذا التخصيص ينتفي الغرض منه ويمكن رده للأرباح المحتجزة بالقيد:

من حـ/أرباح محتجزة مخصصة لتوسعات المباني		٢٠٠٠٠٠٠
الى حـ / الأرباح المحتجـــــزة	٢٠٠٠٠٠٠	

ويؤدي رد هذه الأرباح المخصصة إلى الأرباح المحتجزة إلى زيادة الأرباح المحتجزة غير المخصصة بصورة جوهرية دون التأثير على الأصول أو موقف رأس المال العامل. حيث أن الشركة ـ في الواقع ـ قد توسعت على مدار هذه السنوات الخمسة عن طريق إعادة إستثمار الأصول التي تقتنيها الشركة في عملية إكتساب الدخل.

الإفصاح عن القيود الواردة على الأرباح المحتجزة

Disclosure of Restrictions on Retained Earnings

في العديد من الشركات توجد قيود على الأرباح المحتجزة أو التوزيعات دون قيام

الشركة بتسجيل عملية تخصيص بالجانب المدين من حساب الأرباح المحتجزة والدائن من حساب التخصيص المناسب. وفي مثل هذه الحالات، يجب على المحاسب أن يقدر مدى ممنوعية هذا القيد، ويقرر ما إذا كان يفصح عنه في صورة أخرى بخلاف التسجيل في حسابات حق الملكية. وقد تجعل شروط السندات وإتفاقيات القروض عمليات تخصيص الأرباح المحتجزة إجبارية.

وأغلب القيود التي لاتجرى لها قيود يومية ذات طبيعة تعاقدية وتنتج عن إتفاقات مع الدائنين ومن الأفضل الإفصاح عنها ضمن ملاحظات القوائم المالية. وفي بعض الأحيان تستخدم الإيضاحات بين الأقواس، ولكن القيود التي تفرضها شروط السندات وإتفاقيات القروض تتطلب عادة شرحاً مطولاً، وتقدم ملاحظات القوائم المالية وسيلة لتقديم شرح أكثر إكتمالاً كما أنها تحرر القوائم المالية من الإيضاحات الموجزة. ويجب أن يظهر الإفصاح في الملاحظات عن مصدر هذا القيد وشروطه ومقدار الأرباح المحتجزة الخاضعة لهذا القيد أو المقدار غير الخاضع له.

وقد يتعلق هذا القيد باحتجاز رصيد معين في حساب الأرباح المحتجزة أو بمقدار رأس المال العامل الذي تحتفظ به الشركة أو بالإقتراض الإضافي أو بأية إعتبارات أخرى.

الإفصاح عن التأمين الذاتي Disclosure on self-insurance

قد تقوم الشركة بالتأمين ضد العديد من الأحداث العرضية مثل الحريق، الفيضان أو الحوادث الأخرى عن طريق إبرام وثائق تأمين وسداد أقساط لشركات التأمين. ومع ذلك، فإن بعض الأحداث تكون غير قابلة للتأمين أو تكون معدلات التأمين ضدها مرتفعة (مثل الزلازل وأحداث الشغب). وحتى مع توافر الخدمة التأمينية، فإن بعض منشآت الأعمال قد تفضل إتباع سياسة التأمين الذاتي. وتبرز جدوى سياسة التأمين الذاتي بصفة خاصة عندما تكون الخصائص المادية أو طبيعة عمليات الشركة تسمح بتطبيق قانون الأعداد الكبيرة كما هو مستخدم في شركات التأمين. فعندما يكون خطر الخسارة يمكن توزيعه على عدد ضخم من أحداث الخسارة المحتملة بصورة تجعل خسارة كل حدث على حدة ضئيلة في علاقتها بجملة الخسارة المحتملة، فإن التأمين الذاتي يبدو جذاباً. ويستند ذلك للإعتقاد في أن الخسارة سوف تكلف الشركة مبالغ أقل على مدى فترة زمنية ممتدة من الأقساط التي يمكن أن تسددها الشركة للتأمين ضد مثل هذه الخسائر. وبذلك تتجنب الشركة سداد تكاليف إضافية لشركة التأمين

متضمنة عمولة وكيل التأمين . ومن الأمثلة على حالات التأمين الذاتي خطوط النقل التي تتضمن المئات من الناقلات في مواقع مختلفة أو سلسلة محلات البقالة التي تتضمن المئات من المتاجر الموزعة جغرافياً . ففي إحدى المرات ، وجدت شركة شل للبترول أنها تسدد الكثير من أقساط التأمين في حين تتحمل القليل من الخسائر . ومن ثم ، فقد قررت الشركة إلغاء وثائق التأمين على معدات الحفر والعديد من الطاقات الإنتاجية بها وقررت بدلاً من ذلك تكوين مخصصات للتأمين الذاتي تصنف ضمن الإلتزامات .

وقد تأخذ المعالجة المحاسبية للتأمين الذاتي أحد الأشكال الثلاثة التالية :

١ - تسجيل الخسائر بمجرد تحملها : حيث لايُعترف محاسبياً بحقيقة أن التأمين الذاتي هو نمط العمل في المنشأة أو أن الخسائر غير المؤمن ضدها قد يلزم تحملها في أي فترة مستقبلة . وفي هذه الحالة تحمل الخسائر على المصروفات في الفترة التي يصبح فيها «من المحتمل أن هناك أصل معين قد أضير أو أن هناك إلتزام معين قد تحملته الشركة في تاريخ القوائم المالية» و «من الممكن تقدير مقدار الخسارة بصورة معقولة» . وهذا المدخل في المعالجة هو المسموح به في ظل المبادىء المحاسبية المتعارف عليها في الولايات المتحدة .

٢ - تخصيص أرباح محتجزة وتسجيل الخسائر بمجرد تحملها : حيث تحمل الخسائر غير المؤمن ضدها بصورة كاملة على المصروفات في فترة تحملها . ومع ذلك ، يتم الإعتراف بهذه الخسائر المشروطة في الفترات السابقة على حدوثها عن طريق تخصيص الأرباح المحتجزة . ويكون مقدار التخصيص السنوي معادلاً لتكلفة قسط التأمين الذي يكفي لتغطية هذا الخطر ، كما قد يكون في صورة توزيع نسبي لمقدار الخسارة المقدرة أو المحتملة في المستقبل . وفي العادة ، فإن حساب التخصيص لايتجاوز الحد الأقصى للخسارة المتوقعة في أي وقت كما أنه لايحمل أبداً بالخسائر الفعلية التي تحدث . ويتمثل أثر هذه الطريقة في المعالجة والطريقة الأولى في تحميل عبء متغير مقابل الخسائر الفعلية على المصروفات من سنة لأخرى بدلاً من تحميل العبء الثابت الناتج عن مدفوعات الأقساط لشركة التأمين . وهذا المبدأ مسموح به أيضاً في ظل المبادىء المحاسبية المعمول بها في الولايات المتحدة .

٣ - إثبات إستحقاق المصروف : حيث يتجنب هذا المدخل الآثار المتقلبة على صافي الدخل والناتجة عن حدوث الخسائر غير المؤمن ضدها بصورة غير منتظمة ، كما أنه يجعل قائمة دخل الشركة التي لم تقم بالتأمين تبدو قابلة للمقارنة مع قائمة

دخل الشركات القائمة بالتأمين. حيث تقوم هذه الطريقة بإثبات إستحقاق الخسائر المقدرة عن طريق تحميل عمليات المنشأة في كل عام بمقدار مفترض لمصروف التأمين مع إضافة نفس المقدار لأحد حسابات الإلتزامات تحت إسم «إلتزام الخسائر المؤمن ضدها ذاتياً» أو «إلتزام الخسائر غير المؤمن ضدها». وعند وقوع هذه الخسائر بالفعل، فإنها تحمل على حساب الإلتزام بدلاً من حساب المصروف. حيث يستوعب حساب الإلتزام أثر هذه الخسارة في حين تستوعب قائمة الدخل عن كل عام جزء من هذه الخسارة فقط. وقبل سنة ١٩٧٥م كان إلتزام التأمين الذاتي مقبولاً ومستخدماً على نطاق واسع بواسطة العديد من الشركات الكبرى، وخاصة شركات الطيران والبترول. ولكن في الوقت الحاضر، فإن هذا المدخل غير مسموح به في ظل المبادىء المحاسبية المعمول بها في الولايات المتحدة.

والتأمين الذاتي لايعبر عن تأمين فعلي، حيث أن أية شركة تتحمل مخاطرها الذاتية تعرض نفسها لتحمل المصروفات والخسائر عند وقوع الأحداث المحتملة. كما أن التطبيق غير الصحيح لطريقة الإستحقاق (الطريقة الثالثة) على التأمين الذاتي يخفي الفرق الجوهري في الظروف بين الشركات التي تحول مخاطرها للآخرين عن طريق التأمين وتلك التي لاتحولها. وهناك مبرر نظري ضعيف لإنشاء إلتزام بناءً على عبء مفترض على مصروف التأمين، فهو نوع من المحاسبة الإحتمالية as if. فهل يمكن وجود مصروف قبل وقوع الحدث بالفعل وهل يمكن وجود إلتزام بتحمل خسارة هذا الحدث عند وقوعه؟ أجاب FASB عن هذا السؤال كما يلي:

«إن الحرائق والإنفجارات وغيرها من الأحداث المماثلة التي يمكن أن تسبب خسارة أو إضرار بأصول المنشأة نادرة الحدوث. وفي أحداث من هذا النوع، فإن شرط الإستحقاق غير متوافر قبل وقوع الحدث بالفعل لأنه حتى ذلك الوقت لايوجد إنخفاض في قيمة الأصل. كما أنه لاتوجد علاقة بين هذه الأحداث وأنشطة المنشأة السابقة على وقوعها، ولم يتعرض أي أصل للتلف قبل وقوعها. وعلاوة على ذلك، فإنه على عكس شركات التأمين ـ التي لديها تعهد قانوني في ظل الوثائق المصدرة أن تعوض المؤمنين لديها عن خسائرهم ـ، فإن الشركة لايمكن أن يوجد لديها مثل هذا التعهد تجاه نفسها، وبالتالي فإنه لايوجد إلتزام».

وفيما يتعلق بالخسائر غير المؤمن ضدها التي تنتج عن إحداث الضرر بالغير أو إتلاف ممتلكات الغير أو حالات توقف النشاط التي قد تحدث بعد تاريخ القوائم المالية، فإن

معالجتها على أساس الإستحقاق تواجه نفس المعارضة السابقة .

قائمة حقوق المساهمين

STATEMENT OF STOCKHOLDER'S EQUITY

إن قوائم حقوق المساهمين غالباً ماتعرض في الصورة الأساسية التالية :

١ - رصيد أول المدة . ٣ - الإستقطاعات .

٢ - الإضافات . ٤ - رصيد آخر المدة .

ومن المطلوب الإفصاح عن التغيرات في الحسابات الفرعية التي تشكل حقوق المساهمين وذلك لزيادة القيمة الإعلامية للقوائم المالية . وقد يأخذ الإفصاح عن مثل هذه التغيرات شكل قوائم مستقلة وقد يتم داخل القوائم المالية الأساسية أو ضمن الملاحظات الواردة عليها .

وصيغة الأعمدة في عرض التغيرات في بنود حقوق المساهمين هي الأكثر شيوعاً ، ومن أمثلتها قائمة حقوق المساهمين التالية : (المبالغ بالآلاف) .

تطور المصطلحات

كما سبق القول في الفصل الخامس ، فإن توصيات المهنة فيما يتعلق بالتغيرات في المصطلحات قد إنصبت بصفة أساسية على عرض حقوق المساهمين في الميزانية بما يجعل الكلمات أو العبارات المستخدمة تصف طبيعة المقادير المعروضة بصورة أكثر دقة .

وقد إقترحت مهنة المحاسبة التوقف عن إستخدام مصطلح «الفائض» Surplus في القوائم المالية ، وأوصت باستخدام مصطلح آخر بديل له لأن مصطلح «الفائض» يقترن في الذهن بالشيء الذي لالزوم له أو الزائد عن الحاجة . وقد إنخفض إستخدام مصطلح «الفائض» بصورة تدريجية . وقد حل مصطلح «الأرباح المحتجزة» أو أية عبارة أخرى مماثلة محل مصطلح «الفائض المكتسب» . ومن الواضح أنه ليس هناك إجماع بعد على إستبدال مصطلحات «فائض رأس المال» و «الفائض المدفوع» طالما أن هذين المصطلحين مازالا يظهران في العديد من القوائم المالية . ولكن مصطلح «رأس المال الزائد عن القيمة الإسمية» أو «رأس المال المدفوع بالزيادة» يحظى بتأييد أكبر من مصطلح «الفائض المدفوع» .

وقد يرجع هذا الإستخدام المستمر لمصطلحات «الفائض» بواسطة العديد من الشركات الرائدة إلى وجود العديد من قوانين الشركات التي مازالت تتضمن مصطلحات محددة في نصوصها التي تنظم إصدار الأسهم وغيرها من عمليات حق الملكية .

قائمة حقوق المساهمين عن السنة المنتهية في ٣١ أغسطس ١٩٨٩

	أسهم عادية		رأس المال	الأرباح	أسهم	الاجمالي
	عدد الأسهم	المقدار	المدفوع بالزيادة	المحتجزة	الخزانة	
رصيد ٣١ أغسطس ١٩٨٨	٩٠٧٥٦٨٢	٤٥٣٧٨	١٦٠	١٣١٢٦٣	(٨٥٩٦)	١٦٨٢٠٥
صافي الدخل	—	—	—	٢٨٤٥١	—	٢٨٤٥١
توزيعات نقدية ـ ٤١ ، ج للسهم	—	—	—	(٤٦٩٥)	—	(٤٦٩٥)
تجزئة أسهم بنسبة ٤ إلى ١	٣٠٢٤٣٨٢	١٥١٢٢	(١٦٠)	(١٤٩٦٢)	—	—
إقتناء أسهم خزانة	—	—	—	—	(٢٥٤٧)	(٢٥٤٧)
أسهم مصدرة في خطط حقوق الإختيار والشراء والمكافآت	—	—	٥٠	(١٥)	٨٠٠	٨٣٥
المنافع الضريبية المتعلقة بخطط مكافآت الأسهم	—	—	٦٨٧	—	—	٦٨٧
رصيد ٣١ أغسطس ١٩٨٩	١٢١٠٠٠٦٤	٦٠٥٠٠	٧٣٧	١٤٠٠٤٢	(١٠٣٤٣)	١٩٠٠

وفيما سبق، كان مصطلح «الإحتياطي» Reserve يستخدم في المحاسبة لوصف العديد من البنود المتنوعة مثل مجمع الإهلاك ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها والإلتزامات المتداولة وتفصيلات الأرباح المحتجزة. وتوصي المهنة بأن يقتصر إستخدام مصطلح «الإحتياطي» - إذا لزم إستخدامه - على عمليات تخصيص الأرباح المحتجزة. حيث أن التطبيق العام لهذه التوصية قد يساعد في إستجلاء واحدة من أكثر مجالات المصطلحات المحاسبية إثارة للمشاكل.

وفيما يلي عرضاً شاملاً لجزء حقوق المساهمين بالميزانية يتضمن أغلب بنود حق الملكية التي سبقت مناقشتها في الفصول ١٥ و ١٦.

حقوق المساهمين في ٣١ ديسمبر ١٩٩٠

أسهم رأس المال		
- أسهم ممتازة، قيمة إسمية ١٠ ج للسهم بنسبة ٧٪ مجمعة للأرباح، ١٠٠٠٠٠ سهم مرخص به، ٣٠٠٠٠ سهم مصدر		٣٠٠٠٠٠٠
- أسهم عادية، بدون قيمة إسمية؛ قيمة محددة ١٠ ج للسهم، ٥٠٠٠٠٠ سهم مرخص به، ٤٠٠٠٠٠ سهم مصدر		٤٠٠٠٠٠٠
- توزيعات أسهم عادية تحت الإصدار، ٢٠٠٠٠ سهم		٢٠٠٠٠٠
جملة أسهم رأس المال		٧٢٠٠٠٠٠
- رأس المال المدفوع بالزيادة		
الزيادة عن القيمة الإسمية - أسهم ممتازة	١٥٠٠٠٠	
الزيادة عن القيمة المحددة - أسهم عادية	٨٤٠٠٠٠	٩٩٠٠٠٠
جملة رأس المال المدفوع		٨١٩٠٠٠٠
- رأس مال مقدم كمنحة		١٠٠٠٠٠
- الأرباح المحتجزة		
مخصصة لتوسعات مباني	٢١٠٠٠٠٠	
غير مخصصة	٢١٦٠٠٠٠	٤٢٦٠٠٠٠
جملة رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة		١٥٥٥٠٠٠٠
ناقص تكلفة أسهم الخزانة (٢٠٠٠ سهم عادي)		(١٩٠٠٠٠)
جملة حقوق المساهمين		١٢٣٦٠٠٠٠

إعادة التنظيم الصورية QUASI - REORGANIZATION

إن الشركة التي تعاني بصفة مستمرة من صافي خسائر يتراكم لديها أرباح محتجزة سالبة أو عجز. وتنص أغلب قوانين الشركات على أنه لايسمح بالإعلان عن أية توزيعات وسدادها طالما أن هناك عجز مطروح من رأس المال المدفوع بالشركة . ففي مثل هذه الحالات، فإن الشركة التي لديها رصيد مدين لحساب الأرباح المحتجزة يجب أن تقوم بتجميع أرباح كافية لتعويض هذا العجز قبل سداد توزيعات .

وقد يمثل مثل هذا الموقف صعوبة حقيقية على الشركة ومساهميها. فالشركة التي عملت بصورة غير ناجحة لعدة سنوات وتراكم لديها عجز قد تقوم في النهاية بتعديل أوضاعها . فقد تقوم بانتاج منتجات جديدة أو الدخول في أسواق جديدة أو تعيين إدارة جديدة أو قد تتحسن الظروف الإقتصادية بما يشير إلى حدوث تحسن في نتائج العمليات . ولكن إذا كانت قوانين الشركات تمنع الإعلان عن توزيعات لحين تعويض العجز فعلى المساهمين الإنتظار حتى تتحقق هذه الأرباح، وهو ما قد يستغرق فترة زمنية طويلة . وعلاوة على ذلك، فإن النجاح في المستقبل قد يعتمد على الحصول على أموال إضافية عن طريق بيع أسهم . فإذا لم يكن باستطاعة الشركة سداد توزيعات لبعض الوقت، فإن سعر السوق لأي إصدار جديد للأسهم من المحتمل أن يكون منخفضاً، بل قد يصعب تسويق هذا السهم على الإطلاق .

وعلى ذلك، فقد توجد شركة ذات توقعات واعدة ولكنها تُمنع من إنجاز خططها بسبب وجود عجز مرحل لديها، رغم أن الإدارة الحالية قد لايكون لها أي علاقة بالسنوات التي تراكم فيها هذا العجز. وقد يكون السماح لمثل هذه الشركة بالمضي قدماً في خططها محققاً لمصلحة كل الأطراف بالشركة، في حين أن إلزامها بتغطية العجز عن طريق الأرباح قد يدفعها للتصفية .

وقد تنص قوانين الشركات في مثل هذه الحالة على إستبعاد العجز المرحل والسماح للشركة بالإستمرار في العمل على نفس الأسس كما لو كان يعاد تنظيمها من الناحية القانونية . وذلك دون الصعوبات والمصروفات التي تقترن عادة بعمليات إعادة التنظيم القانونية . ويجد هذا الإجراء ـ الذي يطلق عليه إعادة التنظيم الصورية ـ مبرراً له في ظل مفهوم «البداية الجديدة» Fresh start في المحاسبة .

وقد يتم تنفيذ إعادة التنظيم الصورية باستخدام إثنين من الإجراءات المحاسبية . حيث يؤدي الإجراء المبسط ـ ويطلق عليه إعادة تبويب العجز ـ لمجرد إستبعاد العجز

في الأرباح المحتجزة دون إعادة تقدير الأصول أو الإلتزامات. حيث يقتصر الإجراء المحاسبي على مجرد إعادة تبويب العجز ضمن الأرباح المحتجزة المقرر عنها كتخفيض لرأس المال المدفوع.

ويتضمن الإجراء المحاسبي الثاني الأكثر تعقيداً - ويُطلق عليه إعادة التنظيم المحاسبي - إعادة تقدير أصول الشركة إلى قيمها العادلة وإعادة تقدير إلتزامات الشركة إلى القيم الحالية لها مع إضافة صافي هذه التعديلات أوخصمه من العجز. وعندئذ يقفل رصيد حساب الأرباح المحتجزة (سواء كان مديناً أو دائناً) في حسابات رأس المال - عادة حساب رأس المال المدفوع بالزيادة - بما يخلق «بداية جديدة» للشركة برصيد أرباح محتجزة قدره صفر.

وتوضح القيود المحاسبية التالية الإجراءات المحاسبية المطبقة في «إعادة التنظيم المحاسبي» وذلك بافتراض أن شركة Horizons تظهر عجز قدره ١٠٠٠٠٠٠ جنيه قبل إجراء إعادة التنظيم الصورية في ٣٠ يونيو ١٩٩٠.

تعديل الأصول والإلتزامات للإعتراف بالمكاسب والخسائر غير المسجلة

٤٠٠٠٠٠		من حـ/ الأصول الثابتة (مكسب زيادة)
١٥٠٠٠٠		من حـ/ إلتزامات طويلة الأجل (مكسب إنخفاض)
٢٠٠٠٠٠		من حـ/ الأرباح المحتجزة (صافي التعديل)
	٥٢٥٠٠٠	الى حـ/ أصول غير ملموسة (خسارة أو إنخفاض)
	٢٢٥٠٠٠	الى حـ/ المخزون (خسارة أو تخفيض)

تخفيض القيمة الإسمية لعدد ٦٠٠٠٠ سهم من الأسهم العادية المصدرة من ١٠٠ جنيه إلى ٧٥ جنيه للسهم (يخلق هذا الإجراء رأس مال مدفوع بالزيادة يكفي لإستيعاب العجز)

١٥٠٠٠٠٠		من حـ/ الأسهم العادية
	١٥٠٠٠٠٠	الى حـ/ رأس المال المدفوع بالزيادة

إستيعاد العجز من رأس المال المدفوع بالزيادة

١٢٠٠٠٠٠		من حـ/ رأس المال المدفوع بالزيادة
	١٢٠٠٠٠٠	الى حـ/ الأرباح المحتجزة (١٠٠٠٠٠٠ + ٢٠٠٠٠٠)

وبجانب الإجراءات المحاسبية السابقة، فإنه يجب إستيفاء المتطلبات التالية:

١ - تقديم إجراء إعادة التنظيم المقترح لمساهمي الشركة وإعتماده منهم قبل التنفيذ.

٢ - يجب أن تكون القيم الجديدة للأصول والإلتزامات عادلة دون تعمد أي تقدير

بالنقص أو الزيادة للأصول والإلتزامات والأرباح .

٣ - بعد تنفيذ إعادة التنظيم يجب أن يكون بالشركة رصيد صفرى لحساب الأرباح المحتجزة، رغم أنه قد يوجد بها رأس مال مدفوع بالزيادة ناتج عن عمليات إعادة التنظيم .

٤ - في التقارير المالية التالية، فإنه يجب تتبع تاريخ الأرباح المحتجزة (١) لمدة عشر سنوات تقريباً لإظهار حقيقة وتاريخ إعادة التنظيم الصورية، (٢) لمدة ٣ سنوات على الأقل من تاريخ إعادة التنظيم الصورية يجب الإفصاح عن مقدار العجز المرحل الذي تم إستبعاده في عملية إعادة التنظيم، وذلك كما يتضح من الجزء التالي من ميزانية إحدى الشركات عن سنة ١٩٩٠ :

حقوق المساهمين :	
- أسهم عادية، قيمة إسمية ٧٥ج للسهم،	
٦٠٠٠٠ سهم مرخص به ومصدر	٤٥٠٠٠٠٠
- رأس مال مدفوع بالزيادة ناتج عن تخفيض	
القيمة الإسمية للأسهم العادية	٣٠٠٠٠٠
- أرباح محتجزة منذ ٣٠ يونيو ١٩٨٩، حين إستبعد	
عجز قدره ١٠٠٠٠٠٠ جنيه في عملية إعادة تنظيم صورية	٥٩٣٦٤٠
	٥٣٩٣٦٤٠

وفي أوقات الرواج أو الكساد في الإقتصاد ككل أو في صناعة معينة، يصبح إستخدام إجراءات إعادة التنظيم الصورية أكثر شيوعاً مع محاولة الشركات تعديل أوضاعها والحصول على بداية جديدة .

وفيما يلي مثال على الإفصاح عن عملية إعادة تنظيم صورية باحدى الشركات :

حقوق المساهمين (بالآلاف)	١٩٨٩	١٩٨٨
- أسهم عادية، قيمة إسمية ٠,١ للسهم - ٢٥٠٠٠٠٠٠		
سهم مرخص به، ١١١٨٦٧٨٥ سهم مصدر في ١٩٨٩ و		
٨٧١٠٥٠٠ سهم مصدر في ١٩٨٨	١١٢	٨٧
- أسهم عادية إصدار ب، قيمة إسمية ٠,١ للسهم -		
٦١٠٠٠٠٠ سهم مرخص به ومصدر	٦١	٦١
- رأس المال المدفوع بالزيادة	٦٠٨٠	٣٠٥٠٦

الأرباح المحتجزة (عجز)، لسنة ١٩٨٩ متراكم منذ ١ مايو ١٩٨٨	١٠٧	(٢٥٧٥٩)
أسهم الخزانـــــــــــــــــــة	(٥١)	(٥١)
جملة حقوق المساهمـــــــن	٦٣٠٩	٤٨٤٤

الملاحظة ١١ : إعادة التنظيم الصورية :

وجد مجلس الإدارة أنه سيكون من مصلحة الشركة أن تطبق إعادة التنظيم الصورية إعتباراً من ١ مايو ١٩٨٨ . وقد إستدعت عملية إعادة التنظيم ضرورة تخفيض بعض الأصول - وخاصة الأصول الثابتة - إلى قيمتها العادلة المقدرة . وقد تم تحميل هذا التعديل (وقدره ٩١٨٠٠٠ جنيه) على العجز المرحل ليصل إلى ٢٦٦٧٧٧٠٠ جنيه ، وعندئذ تم تحميل هذا العجز بالكامل على رأس المال المدفوع بالزيادة . ولم يكن لتعديلات إعادة التنظيم أي أثر على التدفقات النقدية أو أساس إحتساب الضرائب بالشركة ، ولكنها أفرزت ميزانية تعكس المركز المالي للشركة بصورة أفضل .

ويلاحظ أن النشرات الرسمية والمعايير المحاسبية في مجال إعادة التنظيم الصورية غير محددة بصفة عامة ، كما أنها إختيارية أكثر منها إجبارية . وعلاوة على ذلك ، فإن هناك العديد من قضايا المحاسبة والتقرير المالي المتعلقة بإعادة التنظيم الصورية والتي لاتقدم لها النشرات المحاسبية الرسمية أية معالجة ، أو أنها تقدم لها معالجة غير واضحة أو مثيرة للخلاف . ونتيجة لذلك ، فإن المحاسبة عن عمليات إعادة التنظيم الصورية مازالت في حاجة إلى المزيد من الدراسة والتوضيح .

الأسئلة

(١) ماهي بعض البنود الشائعة التي تزيد أو تخفض الأرباح المحتجزة؟

(٢) ماهي العوامل التي تؤثر على سياسة التوزيع في الشركة؟

(٣) فرق بين التوزيعات النقدية وتوزيعات الأصول والتوزيعات المؤجلة وتوزيعات التصفية وتوزيعات الأسهم.

(٤) يمكن للشركة أن تستخدم تجزئة الأسهم وتوزيعات الأسهم في تغيير عدد أسهم رأسمالها.

أ ـ ماهو المقصود بتجزئة الأسهم التي تتم في شكل توزيعات؟

ب ـ من وجهة النظر المحاسبية، إشرح كيف تختلف تجزئة الأسهم التي تتم في شكل توزيعات عن التوزيعات العادية للأسهم.

جـ ـ كيف يتم تصنيف توزيعات الأسهم المعلن عنها والتي لم تسدد بعد في قائمة المركز المالي؟ ولماذا؟

(٥) ماهي بعض الطرق التي يمكن بها وضع قيود على الأرباح المحتجزة؟

(٦) ماهو التأمين الذاتي؟ وماهي أشكال المعالجة المحاسبية المقبولة له؟

(٧) ماهي الخطوات المحاسبية اللازمة لإجراء إعادة التنظيم الصورية؟

(٨) ماهي جوانب الإفصاح المطلوبة في الميزانية في السنوات التالية لإعادة التنظيم الصورية؟

الحالات

١ ـ يقوم مجلس ادارة شركة Omaha بدراسة إصدار توزيعات أسهم. وقد طلب منك مناقشة هذا الإقتراح من خلال إجابة الأسئلة التالية:

(أ) ماهي توزيعات الأسهم؟ وكيف تختلف توزيعات الأسهم عن تجزئة الأسهم من وجهة النظر القانونية المحاسبية؟

(ب) ماهي أسباب إعلان الشركة عادة عن توزيعات اسهم أو تجزئة أسهم؟

(جـ) ماهو مقدار الأرباح المحتجزة ـ إن وجد ـ الذي يلزم رسملته في حالة توزيعات الأسهم؟

٢ ـ تمتلك شركة Teton ـ وهي سلسلة ضخمة لمتاجر التجزئة ـ العديد من المتاجر في أنحاء القطر. وبسبب تعدد مواقع هذه المتاجر، فقد فكر رئيس الشركة أنه

سيكون من الأفضل أن يؤمن ذاتياً على هذه المتاجر ضد خطر أي خسارة أو تلف مستقبل نتيجة الحرائق أو الأحداث الطبيعية. وعن طريق الخبرة السابقة، وبتطبيق الأساليب الإكتوارية والإحصائية المناسبة، وجد هذا الرئيس أن مقدار الخسائر المستقبلة يمكن التنبؤ به بقدر مناسب من الدقة.

والمطلـــوب:

إذا سألك رئيس الشركة عن كيفية تسجيل هذا النوع من الإلتزام المشروط والأساس الذي يمكن إستخدامه في تخصيص جزء من الخسائر المقدرة على الفترة الحالية، فما هو ردك عليه؟

٣ ـ واجهت شركة Osage ـ وهي شركة صناعية متوسطة الحجم ـ خسائر خلال السنوات الخمس الأولى من نشاطها. ورغم أن عمليات السنة المالية الأخيرة قد إنتهت بخسارة، فقد حدثت عدة تغيرات هامة بالشركة أدت لتحقيق أرباح في الربع الرابع من هذا العام، ومن المتوقع أن تحقق الشركة أرباح من عملياتها في المستقبل. ويقترح المراقب المالي للشركة إجراء عملية إعادة تنظيم صورية لإستبعاد العجز المتراكم وقدره ٦٥٠٠٠٠ جنيه. **والمطلوب:**

(أ) ماهي سمات عملية إعادة التنظيم الصورية؟ وبمعنى آخر، ماذا تتضمن هذه العملية؟

(ب) ماهي الظروف التي تصبح عملية إعادة التنظيم الصورية في ظلها مبررة؟

(جـ) ناقش مدى صحة إقتراح المراقب المالي لإستبعاد العجز المتراكم؟

٤ ـ لدى شركة Ponca ٣٠٠٠٠ سهم عادي مرخص به بقيمة إسمية ١٠ جنيه للسهم و ٢٠٠٠٠ سهم مصدر ومدفوع. وفي ١٥ أغسطس ١٩٩٢ إشترت الشركة ١٠٠٠ سهم من أسهم الخزانة بسعر ١٥ جنيه للسهم. وتستخدم الشركة طريقة التكلفة في المحاسبة عن أسهم الخزانة. وفي ١٤ سبتمبر ١٩٩٢ باعت الشركة ٥٠٠ سهم من أسهم الخزانة بسعر ١٨ جنيه للسهم.

وفي أكتوبر ١٩٩٢ أعلنت الشركة عن توزيعات أسهم ووزعت ١٩٥٠ سهم من الأسهم غير المصدرة عندما كانت القيمة السوقية للسهم العادي تبلغ ٢٠ جنيه.

وفي ٢٠ ديسمبر ١٩٩٢، أعلنت الشركة عن توزيع نقدي قدره ١ جنيه للسهم يستحق السداد في ١٠ يناير ١٩٩٣ للمساهمين المسجلين في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢.

والمطلوب :

أ ــ كيف تحاسب الشركة عن شراء وبيع أسهم الخزانة وكيف تُعرض أسهم الخزانة بالميزانية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢؟

ب ــ كيف تحاسب الشركة عن توزيع الأسهم، وماهو أثره على حقوق المساهمين في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢؟ ولماذا؟

جـ ــ كيف تحاسب الشركة عن التوزيعات النقدية، وماهو أثرها على الميزانية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢؟ ولماذا؟

التمـــــارين

(١) لدى شركة Bob عشرة ملايين سهم عادي مصدر. وفي ١ يونيو وافق مجلس الإدارة على إجراء توزيع نقدي قدره ١,٢٥ جنيه للسهم للمساهمين المسجلين في ١٤ يونيو ويستحق السداد في ٣٠ يونيو. **والمطلوب :**

أ ــ إجراء قيود اليومية اللازمة في كل من التواريخ السابقة بفرض أن التوزيع لجزء من الدخل.

ب ــ كيف سيختلف القيد إذا كانت التوزيعات هي توزيعات تصفية.

جـ ــ بفرض أن شركة Bob لديها أسهم خزانة عددها ٣٠٠٠٠٠ سهم عادي، ورأت الإدارة إجـراء توزيع على هذه الأسهم، فكيف تُسجـل هذه التوزيعات النقدية؟

(٢) ظهرت الأرصدة التالية بالأستاذ العام لشركة Maby في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ :

أسهم ممتازة ٧٪، القيمة الإسمية للسهم ١٠ جنيه، ٢٠٠٠٠ سهم	٢٠٠٠٠٠ ج
أسهم عادية، قيمة إسمية ١٠٠ جنيه للسهم، ٣٠٠٠٠ سهم	٣٠٠٠٠٠٠ ج
الأرباح المحتجـــــــزة	٦٣٠٠٠٠

والمطلوب : بافتراض أن مجلس الإدارة قرر إجـراء توزيعـات نقـدية قدرها ٣٦٦٠٠٠ جنيه، حدد المقدار الذي سيحصل عليه كل نوع من الأسهم في ظل كل من الحـالات التـالية بفـرض أن هنـاك توزيعات مرحلة عن سنة واحدة للأسهم الممتازة :

أ ــ الأسهم الممتازة مجمعة للأرباح ومشاركة بالكامل.

ب ــ الأسهم الممتازة غير مجمعة للأرباح وغير مشاركة.

جـ ــ الأسهم الممتازة غير مجمعة للأرباح ومشاركة في التوزيعات التي تزيد عن ١٠٪ على الأسهم العادية.

(٣) يبلغ سعر بيع السهم العادي لشركة Jenny حالياً ١٢٠ جنيه للسهم. ويرغب مجلس الإدارة في تخفيض سعر السهم وزيادة عدد الأسهم قبل القيام بإصدار جديد. وكانت القيمة الإسمية للسهم ١٠ جنيه، القيمة الدفترية للسهم ٧٠ جنيه. وهناك ٥ مليون سهم مصدر.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة بافتراض أن:

أ ــ قرر المجلس تجزئة الأسهم بنسبة ٢ إلى ١.

ب ــ قرر المجلس إجراء توزيعات أسهم بنسبة ١٠٠٪.

جـ ــ ناقش بإختصار الفروق المحاسبية والفروق المتعلقة بسوق الأوراق المالية بين هاتين الطريقتين في زيادة عدد الأسهم المصدرة.

(٤) إستخرجت أرصدة الحسابات التالية من الأستاذ العام بشركة Mark في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢:

الأسهم العادية، قيمة إسمية ٥٠ج للسهم، ٢٠٠٠٠ سهم مرخص به ومصدر	١٠٠٠٠٠٠
الأرباح المحتجزة (عجز)	(٢١٠٠٠٠)

وفي ٢ يناير ١٩٩٣ شرعت الشركة في تنفيذ عملية إعادة تنظيم صورية بعد إعتمادها من المساهمين عن طريق تخفيض القيمة الإسمية للسهم إلى ٣٠ج وتخفيض الأصول الثابتة بمقدار ١١٠٠٠٠ مع إستبعاد العجز.

والمطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لتنفيذ عملية إعادة التنظيم الصورية في شركة Mark.

(٥) فيما يلي ملخص لكل العمليات الملاءمة التي قامت بها شركة Apache منذ إنشاءها في ١٩٩٠:

ــ في سنة ١٩٩٠، حصلت الشركة على ترخيص بإصدار ١٥٠٠٠ سهم عادي وأصدرت ٧٠٠٠ منها بقيمة إسمية ٥٠ جنيه وسعر إصدار ٥٦ جنيه للسهم. وفي سنة ١٩٩١ أصدرت ١٠٠٠ سهم في توزيعات أسهم عندما كان سعر بيع السهم ٦٢ جنيه. وإشترت الشركة ٣٠٠ سهم عادي في سنة ١٩٩٢ بتكلفة ٧٠ جنيه للسهم وبقيت هذه الأسهم في خزانة الشركة (يتطلب القانون تخصيص أرباح محتجزة بمقدار تكلفة أسهم الخزانة).

ـ في سنة ١٩٩١، حصلت الشركة على ترخيص بإصدار ١٠٠٠٠٠ سهم ممتاز وأصدرت ٤٠٠٠ منها بقيمة إسمية ١٠٠ج وسعر إصدار ١١٥ جنيه للسهم. وقد أعادت الشركة إقتناء بعض الأسهم وأعادت إصدارها بعد ذلك بزيادة قدرها ٥٥٠٠ جنيه عن تكلفة إعادة الإقتناء.

ـ حققت الشركة صافي دخل بعد الضرائب قدره ٧٠٠٠٠٠ جنيه وسددت إجمالي توزيعات نقدية قدرها ٣٣٠٠٠٠ جنيه منذ إنشاءها. وقام مجلس الإدارة في سنة ١٩٩٢ بتخصيص جزء من الأرباح المحتجزة قدره ١٠٠٠٠٠ جنيه لعمليات إحلال الأصول الثابتة.

والمطلوب :

إعداد جزء حقوق المساهمين بميزانية شركة Apache بصورته الصحيحة كما يظهر في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢، بفرض إستخدام طريقة التكلفة في المحاسبة عن أسهم الخزانة.

(٦) لدى شركة Juan ٢٠٠٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة إسمية ١٠ جنيه للسهم. وكان رصيد حساب الأرباح المحتجزة بالشركة في ١ يناير ١٩٩٢ يبلغ ٢٤ مليون جنيه ورصيد حساب رأس المال المدفوع بالزيادة ٥ مليون جنيه. وخلال سنة ١٩٩٢، كان صافي دخل الشركة ٥٦٠٠٠٠٠ جنيه. وتم سداد توزيع نقدي قدره ٦, جنيه للسهم في ٣٠ يونيو ١٩٩٢، كما أجريت توزيعات أسهم بنسبة ٦٪ على المساهمين المسجلين في نهاية يوم ٣١ ديسمبر ١٩٩٢. وقد طُلب منك تقديم المشورة حول المعالجة المحاسبية الصحيحة لتوزيع الأسهم.

والأسهم الحالية للشركة مسجلة بالبورصة. وكانت أسعار بيعها كما يلي :

٣١ أكتوبر ١٩٩٢	٣٢ جنيه
٣٠ نوفمبر ١٩٩٢	٣٤ جنيه
٣١ ديسمبر ١٩٩٢	٣٩ جنيه
متوسط السعر خلال الشهرين	٣٦ جنيه

والمطلوب :

أ ـ إجراء قيود اليومية اللازمة للتوزيعات النقدية؟

ب ـ إجراء قيود اليومية اللازمة لتسجيل توزيعات الأسهم؟

جـ ـ إعداد جزء حقوق المساهمين (بما فيها جداول الأرباح المحتجزة ورأس المال المدفوع بالزيادة) بميزانية الشركة في نهاية سنة ١٩٩٢ على أساس المعلومات السابقة.

الفصل السابع عشر

الأوراق المالية المخفضة لربح السهم وحساب ربح السهم

DILUTIVE SECURITIES AND EARNINGS PER SHARE CALCULATIONS

الفصل السابع عشر

الأوراق المالية المخفضة لربح السهم وحساب ربح السهم

DILUTIVE SECURITIES AND EARNINGS PER SHARE CALCULATIONS

الأهداف التعليمية:

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على:

١ ـ وصف المحاسبة عن إصدار وتحويل وتسوية الأوراق المالية القابلة للتحويل.
٢ ـ شرح المحاسبة عن الأسهم الممتازة القابلة للتحويل.
٣ ـ المقارنة بين المحاسبة عن شهادات حق شراء الأسهم وشهادات حق شراء الأسهم المصدرة مع أوراق مالية أخرى.
٤ ـ شرح الإختلاف حول خطط مكافآت الأسهم.
٥ ـ وصف المحاسبة عن خطط مكافآت الأسهم في ظل المبادىء المحاسبية المتعارف عليها.
٦ ـ حساب ربح السهم في هيكل رأس مال بسيط.
٧ ـ حساب ربح السهم في هيكل رأس مال معقد.

إن الإتجاه الحثيث نحو الإندماج الذي ظهر على مسرح الأعمال في الستينات قد تحول إلى إندفاع شديد في الثمانينيات. وقد أدت الزيادة في نشاط الإندماج إلى تزايد إستخدام الأوراق المالية المخفضة dilutive لربح السهم، مثل السندات القابلة للتحويل والأسهم الممتازة القابلة للتحويل وضمانات الأسهم والأسهم المشروطة وغيرها. وتعرف الأوراق المالية المخفضة بأنها تلك الأوراق التي تمكن حاملها من الحصول على أسهم عادية عند الممارسة أو التحويل، رغم أنها لاتأخذ شكل الأسهم العادية. وعندما تصبح هذه الأوراق أسهم عادية، فإن ذلك يؤدي عادة إلى إنخفاض في ربح السهم.

وخلال فترة الستينات، إعترف مديرو الشركات بأن إصدار مثل هذه الأنواع من الأوراق في عملية إندماج ليس له نفس الأثر الفوري السلبي على ربح السهم مثل إصدار الأسهم العادية. وعلاوة على ذلك، فقد وجدت العديد من الشركات أن إصدار الأسهم القابلة للتحويل يبدو أنه لايزعج المساهمين العاديين رغم أن حقوق المساهمين العاديين سوف تنخفض بصورة جوهرية عند تحويل هذه الأوراق لأسهم عادية فيما بعد. ولهذه الأسباب فقد ظهرت العديد من المصطلحات المختلفة للإشارة الى الطبيعة الخاصة لهذه الأنواع من الأوراق المالية والخيل غير المعتادة التي يمكن أن تقوم بها الشركة على المستثمر غير الواعي.

وقد كان هناك العديد من الأسباب وراء هذا الإندفاع نحو الإندماج في الثمانينيات في الولايات المتحدة والتي منها:

١ - أن موقف الحكومة لم يكن معوقاً لعمليات الإندماج.
٢ - تطوير المؤسسات المالية لبعض الوسائل المتقدمة لتوفير الإئتمان لعمليات الإندماج.
٣ - أن العديد من ملاك الشركات الخاصة رغبوا في بيعها للحصول على سيولة شخصية.
٤ - كان الشراء أرخص من البناء وخاصة عندما تكون أوراق حق الملكية بالشركة مقيمة بأقل من حقيقتها.

ونتيجة لهذه الزيادة في نشاط الإندماج في الثمانينيات، فإن وجود الأوراق المالية المخفضة في ميزانيات الشركات من الأمور الشائعة جداً الآن. كما أن هناك زيادة في إستخدام خطط مكافآت الأسهم، وهي ذات طبيعة مخفضة أيضاً. حيث تستخدم خطط مكافآت الأسهم بصفة أساسية في إستقطاب المهارات الإدارية والإحتفاظ بها وكذلك لتخفيف العبء الضريبي عن المديرين التنفيذيين في الشرائح الضريبية العالية.

وقد أدى هذا الإستخدام الواسع للأوراق المالية المخفضة إلى قيام مهنة المحاسبة بدراسة هذا المجال بصورة دقيقة. وبصفة خاصة، فقد وجهت مهنة المحاسبة إهتمامها للمحاسبة عن هذه الأوراق في تاريخ الإصدار ولعرض أرقام ربح السهم التي تعترف بأثرها. وتتناول المناقشة التالية الأوراق المالية القابلة للتحويل وضمانات الأسهم وحقوق الإختيار في الأسهم والأسهم المشروطة.

القسم الأول
الأوراق المالية المخفضة وخطط المكافآت
DILUTIVE SECURITIES AND COMPENSATION PLANS

المحاسبة عن الدين القابل للتحويل
ACOUNTING FOR CONVERTIBLE DEBT

إذا كانت السندات يمكن تحويلها إلى أوراق مالية أخرى للشركة خلال فترة زمنية محددة بعد إصدارها، فإنه يُطلق عليها سندات قابلة للتحويل. حيث يتضمن السند القابل للتحويل منافع السند مع الحق في تحويله إلى سهم بإختيار حامله. ويقبل على شراء هذا السند المستثمرون الذين يرغبون في الأمان المقترن بحيازة السند ـ الفائدة المضمونة ـ علاوة على حق التحويل الإضافي إذا زادت قيمة السهم بصورة جوهرية.

وتصدر الشركات أوراق قابلة للتحويل لسببين. حيث يتمثل السبب الأول في رغبة الشركة في الحصول على رأس المال الذي سوف يظهر ـ بافتراض التحويل ـ عند تحويل الدين الأصلي. ولتوضيح ذلك، إفترض أن هناك شركة ترغب في الحصول على ١٠٠٠٠٠٠ جنيه في الوقت الذي يبلغ فيه سعر سهمها العادي ٤٥ جنيه للسهم، فسوف يتطلب ذلك بيع ٢٢٢٢٢ سهم (مع تجاهل تكاليف الإصدار). ولكن عن طريق بيع ١٠٠٠ سند بقيمة إسمية ١٠٠٠ج للسند وقابل للتحويل إلى ٢٠ سهم عادي، فإن الشركة قد تحصل على ١٠٠٠٠٠٠ جنيه مقابل التعهد بإصدار ٢٠٠٠٠ سهم عادي فقط. وتشير أغلب دراسات السندات القابلة للتحويل إلى أن الغرض الأساسي من إصدار مثل هذه الأوراق هو الحصول على تمويل من أسهم عادية بمعدلات أرخص.

ويتمثل السبب الثاني لإصدار الشركة لأوراق قابلة للتحويل في أن أغلب الشركات لايمكنها إصدار ديون بمعدلات فائدة مناسبة إلا إذا إقترنت بها خاصية القابلية للتحويل. حيث أن شرط القابلية للتحويل يجعل المستثمر يقبل معدل فائدة أقل مما يمكن أن يقبله في حالة إصدار الدين العادي. فقد يكون على الشركة أن تسدد فائدة بمعدل ١٢٪ مثلاً في إصدار دين عادي، في حين أنه يمكنها إصدار دين قابل للتحويل بمعدل ٩٪ فقط. ومقابل هذا الإنخفاض في سعر الفائدة، يحصل المستثمر على حق

شراء السهم العادي للشركة بسعر ثابت حتى تاريخ إستحقاق الدين الذي يمتد عادة من ١٠ إلى ٢٠ سنة. وتتضمن المحاسبة عن الديون القابلة للتحويل عدد من قضايا التقرير المالي في تاريخ.

(١) الإصدار (٢) التحويل (٣) التسوية.

في تاريخ الإصدار At Time of Issuance

تتبع الطريقة المستخدمة في تسجيل إصدار الديون العادية في تسجيل إصدار السندات القابلة للتحويل في تاريخ إصدارها. ويتم إستهلاك أي خصم أو علاوة ناتج عن إصدار السندات القابلة للتحويل بإفتراض أن المستثمر سوف يحتفظ بها حتى تاريخ إستحقاقها، لأنه من الصعب التنبؤ بتوقيت قيامه بالتحويل في حالة قيامه بذلك. وهناك خلاف حول المحاسبة عن الديون القابلة للتحويل كإصدار دين عادي، وسيتم تناول هذه القضية بمزيد من التفصيل في أجزاء تالية من هذا الفصل.

في تاريخ التحويل At Time of Conversion

إذا تم تحويل السندات إلى أوراق مالية أخرى، فإن المشكلة الأساسية في المحاسبة هي تحديد المقدار الذي يُستخدم في تسجيل الأوراق المالية المقابلة لهذه السندات. فيفرض أن شركة Halton قد أصدرت ١٠٠٠ سند قابل للتحويل إلى ١٠ أسهم عادية (القيمة الإسمية للسهم ١٠ جنيه) وذلك بعلاوة إصدار قدرها ٦٠ جنيه. وفي تاريخ التحويل بلغ رصيد العلاوة غير المستهلكة ٥٠ جنيه؛ والقيمة السوقية للسند ١٢٠٠ جنيه وبلغ سعر السهم في السوق ١٢٠ جنيه. في هذه الحالة يمكن إستخدام إحدى طريقتين لتحديد سعر إصدار السهم وهما:

١ - السعر السوقي للأسهم أو السندات وهو ١٢٠٠ جنيه.

٢ - القيمة الدفترية للسندات وهي ١٠٥٠ جنيه.

مدخل القيمة السوقية: حيث أن تسجيل الأسهم باستخدام سعر السوق في تاريخ الإصدار هو الطريقة الصحيحة من الناحية النظرية. فحينما يمكن بيع ١٠ أسهم بقيمة إسمية ١٠ جنيه للسهم مقابل ١٢٠٠ جنيه، فإنه يجب تسجيل الفرق وقدره ١١٠٠ جنيه (١٢٠٠-١٠٠) في حساب رأس المال المدفوع بالزيادة. ولأن القيمة الدفترية للسندات المحولة تبلغ ١٠٥٠ جنيه، فإنه تحدث خسارة قدرها ١٥٠ جنيه (١٢٠٠-١٠٥٠) من تحويل هذه السندات. وسيكون قيد اليومية كما يلي:

١٠٠٠		من حـ/قرض السندات
٥٠		من حـ/علاوة إصدار السندات
١٥٠		من حـ/ خسارة تسوية قرض السندات
	١٠٠	الى حـ/ أسهم عادية
	١١٠٠	الى حـ/رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الاسمية

كما أنه يمكن تأييد إستخدام السعر السوقي للسندات بنفس الأسس السابقة. فإذا كان سعر السهم في السوق غير قابل للتحديد، ولكن السندات يمكن شراءها بمبلغ ١٢٠٠ جنيه، فقد يرى البعض إعتبار أن سعر إصدار الأسهم يبلغ ١٢٠٠ جنيه.

مدخل القيمة الدفترية: من الناحية العملية، إذا لم نتمكن من تحديد السعر السوقي للأسهم أو السندات، فإن القيمة الدفترية للسندات في هذه الحالة توفر أفضل مقياس متاح لسعر الإصدار. كما أن هناك العديد من المحاسبين الذي يرون أنه حتى مع إتاحة الأسعار السوقية فإنه لايجب إستخدامها في المعالجة، لأن العملية هي مجرد إستبدال أسهم عادية بالسندات ويجب تسجيلها على أساس القيمة الدفترية للأسهم المحولة.

ويعلن مؤيدوا هذا الرأى أن هناك إتفاق قد عُقد في تاريخ الإصدار إما بسداد مقدار محدد من النقدية في تاريخ الإصدار أو بإصدار عدد محدد من أسهم الشركة. وعلى ذلك، فعند تحويل السند إلى حق ملكية طبقاً لشروط هذا العقد، فإنه لايجب الإعتراف بأي مكسب أو خسارة عند التحويل. ولتوضيح هذا المدخل، فإن القيد الخاص بتسجيل العملية السابقة لشركة Hilton سيكون كما يلي:

١٠٠٠		من حـ/قرض السندات
٥٠		من حـ/علاوة إصدار السندات
	١٠٠	الى حـ/ أسهم عادية
	٩٥٠	الى حـ/رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية

وطريقة القيمة الدفترية في تسجيل السندات القابلة للتحويل هي الطريقة الأكثر شيوعاً في الإستخدام في الممارسة العملية ويجب إستخدامها في حل التطبيقات العملية بهذا الكتاب إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

الحث على التحويل Induced Conversions

في بعض الأحيان يرغب مصدر الدين القابل للتحويل في حث حامله على تحويله إلى أوراق حق ملكية من أجل تخفيض تكاليف الفائدة أو لتحسين نسب الديون إلى حق الملكية بالشركة. ونتيجة لذلك، فقد يعرض مصدر الورقة أحد أشكال المقابل الإضافي (نقدية أو أسهم عادية) للحث على التحويل. ويجب التقرير عن هذا المقابل الإضافي كمصروف في الفترة الحالية بمقدار يساوي القيمة العادلة للأوراق المالية الإضافية أو أي مقابل آخر.

فبفرض أن شركة Helliod لديها سندات قيمتها الإسمية ١٠٠٠٠٠٠ جنيه وقابلة للتحويل إلى ١٠٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة إسمية ١ جنيه للسهم. وترغب الشركة في تخفيض تكلفة الفائدة السنوية، ولذلك فقد وافقت على سداد مبلغ إضافي لحملة السندات وقدره ٨٠٠٠٠ جنيه إذا قاموا بالتحويل. وبافتراض إتمام عملية التحويل، يكون قيد اليومية كما يلي:

٨٠٠٠٠		من حـ/ مصروف تحويل ديون
١٠٠٠٠٠٠		من حـ/ قرض السنـــــدات
	١٠٠٠٠٠	الى حـ / أسهم عادية
	٩٠٠٠٠٠	الى حـ / رأس مال مدفوع بالزيادة (الاضافي)
	٨٠٠٠٠	الى حـ / النقديـــــة

ويُسجل هذا المبلغ الإضافي وقدره ٨٠٠٠٠ جنيه كمصروف في الفترة الحالية وليس كتخفيض لحق الملكية. ويرى البعض أن تكلفة الحث على التحويل هي تكلفة حصول على رأس مال، ولذلك فإنه يجب الإعتراف بها كتكلفة ـ تخفيض ـ حصول على رأس مال وليس كمصروف. ومع ذلك، فقد أعلن FASB أنه عندما يلزم سداد مبالغ إضافية لحملة السندات لحثهم على التحويل، فإن هذا السداد يكون مقابل خدمة (قيام حملة السندات بالتحويل في وقت معين) ويجب التقرير عنها كمصروف، ولا يُفرز عن هذا المصروف ضمن البنود غير العادية.

تسوية الديون القابلة للتحويل Retirement of Convertible Debts

يمكن النظر لتسوية الدين القابل للتحويل كصفقة دين أو كصفقة حق ملكية. فعند معالجتها كصفقة دين، فإن الفرق بين القيمة الدفترية للدين القابل للتحويل الذي تتم تسويته والنقدية المسددة يجب إدراجه عند حساب صافي الدخل، وعند

معالجتها كصفقة حق ملكية، يقفل الفرق في حساب رأس المال المدفوع بالزيادة.

وتتشابه الطريقة المستخدمة في تسجيل إصدار السندات القابلة للتحويل مع تلك المستخدمة في تسجيل إصدار الديون العادية. حيث يعني ذلك أنه لايجب إرجاع أي جزء من متحصلات الإصدار إلى خاصية القابلية للتحويل وإدراجه بالجانب الدائن من حساب رأس المال المدفوع بالزيادة. ورغم أنه قد تظهر بعض الإنتقادات النظرية لهذا المدخل، فإنه لتحقيق الإتساق في المعالجة، فإنه يجب الإعتراف بأي مكسب أو خسارة من تسوية الدين القابل للتحويل بنفس طريقة الإعتراف بأي مكسب أو خسارة من تسوية الدين الغير قابل للتحويل. ولهذا السبب، فإن الفروق بين سعر الإقتناء النقدي للدين والقيمة الدفترية له يجب التقرير عنها كمكسب أو خسارة ضمن دخل الفترة الحالية. وكما سبق في الفصل ١٤، فإن المكاسب أو الخسائر الهامة نسبياً من تسوية الديون تعتبر من البنود غير العادية.

ومع ذلك، فإن الفشل في الإعتراف بخاصية حق الملكية في الدين القابل للتحويل عند إصداره يخلق بعض المشاكل عند تسويته في وقت مبكر. فبفرض أن شركة URL قد أصدرت ديناً قابلاً للتحويل في وقت كان فيه مجتمع الأعمال يأخذ هذه الخاصية في الإعتبار عند التقويم. وفيما بعد، فقد انخفضت أسهم الشركة بصورة حادة جعلت خاصية التحويل ذات قيمة ضئيلة أو بلاقيمة. فإذا قامت الشركة بتسوية هذا الدين القابل للتحويل في وقت مبكر، فسوف ينتج مكسب ضخم لأن القيمة الدفترية للدين سوف تتجاوز سعر التسوية. ويرى العديد من المحاسبين أن هذه المعالجة غير صحيحة لأن الإنخفاض في قيمة الدين القابل للتحويل يتعلق بخاصية حق الملكية المتأصلة فيه وليس بخاصية الدين، ومن ثم فإنه يجب إجراء التسوية في حساب رأس المال المدفوع بالزيادة وليس ضمن الدخل السنوي. ومع ذلك، فإن الممارسة الحالية تتطلب الإعتراف بمكسب أو خسارة غير عادية في تاريخ التسوية المبكرة للدين.

الأسهم الممتازة القابلة للتحويل
CONVERTIBLE PREFERRED STOCK

إن الفرق الأساسي في المحاسبة عن السند القابل للتحويل والسهم الممتاز القابل للتحويل في تاريخ الإصدار هو أن السندات القابلة للتحويل تعتبر إلتزامات في حين أن الأسهم الممتازة القابلة للتحويل (إلا إذا تضمنت شرط إستنفاد إجباري) تعتبر جزء من حقوق المساهمين.

وعلاوة على ذلك، فإنه عند ممارسة حق تحويل الأسهم الممتازة القابلة للتحويل، فإنه لايوجد أي تبرير نظري للإعتراف بمكسب أو بخسارة. حيث لايُعترف بأي مكسب أو خسارة عندما تتعامل الوحدة مع المساهمين بصفتهم ملاك للمنشأة. وفي هذه الحالة، تستخدم طريقة القيمة الدفترية مع جعل حساب الأسهم الممتازة وأي رأس مال مدفوع بالزيادة متعلق بها مديناً وحساب الأسهم العادية ورأس المال المدفوع بالزيادة (في حالة وجود زيادة به) دائناً.

وتختلف المعالجة إذا كانت القيمة الإسمية للأسهم العادية المصدرة تزيد عن القيمة الدفترية للأسهم الممتازة. ففي هذه الحالة، يُجعل حساب الأرباح المحتجزة مديناً بالفرق عادة.

فبفرض أن شركة Host قد أصدرت ١٠٠٠ سهم عادي (قيمة اسمية ٢ جنيه للسهم) عند تحويل ١٠٠٠ سهم ممتاز (قيمة إسمية ١ جنيه) سبق إصدارها بعلاوة قدرها ٢٠٠ جنيه؛ فيكون قيد اليومية كما يلي:

من حـ/أسهم ممتازة قابلة للتحويل		١٠٠٠
من حـ/رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الاسمية (علاوة إصدار أسهم ممتازة)		٢٠٠
من حـ/الأرباح المحتجزة		٨٠٠
الى حـ/الأسهم العادية.	٢٠٠٠	

ويمكن تبرير تسجيل الفرق بالجانب المدين لحساب الأرباح المحتجزة بأن الشركة قد منحت حملة الأسهم الممتازة عائداً إضافياً لتسهيل تحولهم إلى الأسهم العادية. وفي هذا المثال، تم تحميل هذا العائد الإضافي على الأرباح المحتجزة. ومع ذلك، فإن بعض قوانين الشركات تتطلب معالجة هذا الفرق كتخفيض لرأس المال المدفوع بالزيادة من مصادر أخرى.

شهادات حق شراء الأسهم STUCK WARRANTS

تخول شهادات حق شراء الأسهم لحاملها الحق في الحصول على أسهم الشركة بسعر محدد خلال فترة زمنية معينة. ويتشابه هذا الحق الإختياري option مع خاصية القابلية للتحويل لأن شهادات حق شراء الأسهم - عند ممارستها - تصبح أسهماً عادية وعادة مايكون لها أثر مخفض (تخفض ربح السهم) مماثل لأثر تحويل الأوراق القابلة للتحويل. ومع ذلك، فإن هناك فرق جوهري بين الأوراق المالية القابلة للتحويل وشهادات حق

شراء الأسهم وهو أنه عند ممارسة هذا الحق بالفعل فإنه يجب على حاملها أن يسدد للشركة مبلغ نقدي معين للحصول على الأسهم.

وعادة مايتم إصدار هذه الشهادات أو حقوق الإختيار في شراء أسهم إضافية في ظل ثلاث حالات كما يلي:

١ - عند إصدار الأنواع المختلفة من الأوراق المالية - مثل السندات أو الأسهم الممتازة - فإنه عادة مايرفق بها شهادات حق شراء أسهم لجعل الورقة المالية المصدرة أكثر جاذبية.

٢ - عند إصدار أسهم عادية إضافية، يكون للمساهمين الحاليين حق أولوية في شراء الأسهم العادية أولاً. وقد تقوم الشركة بإصدار شهادات حق شراء أسهم لتأكيد هذا الحق.

٣ - تُقدَّم شهادات حق شراء الأسهم - والتي يطلق عليها عادة حقوق إختيار على الأسهم stock options - كمكافآت للمديرين والعاملين.

إن مشاكل المحاسبة عن شهادات حق شراء الأسهم معقدة وتفرض العديد من الصعوبات التي مازال بعضها بدون حل.

شهادات حق شراء الأسهم المصدرة مع أوراق مالية أخرى:

إن شهادات حق شراء الأسهم المصدرة مع أوراق مالية أخرى تمثل بصفة أساسية حقوق إختيار طويلة الأجل لشراء أسهم عادية بسعر ثابت. ورغم أن بعض شهادات حق شراء الأسهم الدائمة يتم تداولها، فإن مدتها تتحدد عادة بفترة ٥ سنوات وفي بعض الحالات قد تكون ١٠ سنوات.

وفيما يلي إيضاح لكيفية عمل هذه الشهادات: فقد عرضت شركة Tenco وحدة تضم سهم وشهادة حق شراء لسهم آخر مرفقة به يمكن ممارستها بسعر ٢٤,٢٥ جنيه للسهم وتصلح لمدة ٥ سنوات. وباعت الشركة هذه الوحدة بسعر ٢٢,٧٥ جنيه. ولأن سعر السهم العادي في اليوم السابق على البيع كان ١٩,٨٨ جنيه، فقد إفترضت الشركة أن سعر الشهادة يبلغ ٢,٨٧ جنيه.

ففي هذه الحالة، كان للشهادة قيمة ظاهرة قدرها ٢,٨٧ جنيه وذلك رغم أنه لن يكون من المفيد لمن يشتريها في الوقت الحاضر أن يمارس حقه ويشتري الأسهم بالسعر المحدد، وذلك لأن سعر السهم يقل بكثير عن سعر الممارسة المحدد وقدره ٢٤,٢٥ جنيه. ولكن المستثمر يسدد مقابل هذه الشهادة ليحصل على حق محتمل في المستقبل

على هذه الأسهم بسعر محدد عندما يزيد سعر الأسهم بصورة جوهرية عن هذا السعر المحدد. على سبيل المثال، إذا زاد سعر السهم إلى ٣٠ جنيه يكون المستثمر قد حقق مكاسب قدرها ٢,٨٨ جنيه (٣٠ - ٢٥ ، ٢٤ - ٢,٨٧) من إستثمار قدره ٢,٨٧ جنيه، بمعدل قدره ١٠٠٪ ولكن إذا لم يرتفع سعر السهم مطلقاً: يكون المستثمر قد خسر مقابل الشهادة وقدره ٢,٨٧ جنيه بالكامل.

وفي حالة شهادات حق شراء الأسهم القابلة للإنفصال detachable (بمعنى أن الشهادة يمكن بيعها بشكل مستقل عن السند المرفق بها) فإن المتحصلات من بيع هذا الدين يجب توزيعها بين نوعي الأوراق المالية. وقد رأت المهنة في إصداراتها أن هذه العمليات تضم نوعين منفصلين من الأدوات المالية القابلة للإنفصال وهما: (١) السند، (٢) الشهادة التي تعطي لحاملها الحق في شراء السهم العادي بسعر محدد. ويمكن تداول الشهادات القابلة للإنفصال بصورة مستقلة عن الدين نفسه، ولذلك فإنه يمكن تحديد قيمة سوقية لهذا الشهادات. وهناك طريقتان لتوزيع هذه المتحصلات هما:

(١) الطريقة النسبية و

(٢) الطريقة التفاضلية.

الطريقة النسبية: لقد أدى عرض شركة AT&T لشهادات قابلة للإنفصال مدتها ٥ سنوات لشراء سهم عادي (قيمة إسمية ٥ جنيه للسهم) بسعر ٢٥ جنيه (في وقت كان فيه سعر السهم يقرب من ٥٠ جنيه) إلى تمكين الشركة من تسعير السندات التي أصدرتها بما يجعل معدل الفائدة الحقيقي لها ٨,٧٥٪. ولتحديد قيمة لكل من الورقتين فإنه يلزم تحديد: (١) قيمة السندات بدون الشهادات، (٢) قيمة الشهادات. على سبيل المثال، إفترض أنه تم بيع سندات شركة AT&T السابقة بدون الشهادات بعد إصدارها بفترة وجيزة بنسبة ٩٩٪ من قيمتها الإسمية وقدرها ١٠٠٠ جنيه. وكانت القيمة السوقية للشهادات في ذلك الوقت ٣٠ جنيه. وقبل بيع هذه الشهادات فإنه لن تكون لها قيمة سوقية. وسوف يستند توزيع المتحصلات على تقدير للقيمة السوقية التي يمكن تحديدها بصفة عامة بواسطة خبراء الإستثمار بالبنوك أو على أساس القيمة السوقية النسبية للسندات والشهادات بعد إصدارها وتداولها مباشرة. وقد بلغ السعر المدفوع في ١٠٠٠٠ سند بقيمة إسمية ١٠٠٠ جنيه للسند مع الشهادات المرفقة بها ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه وهو قيمتها الإسمية. وسوف يُوزع هذا المبلغ بين السندات والشهادات على النحو التالي:

القيمة السوقية العادلة للسندات (بدون شهادات)	(١٠٠٠٠٠٠٠ × ٩٩,)	٩٩٠٠٠٠٠
القيمة السوقية العادلة للشهادات	(١٠٠٠٠ × ٣٠ جنيه)	٣٠٠٠٠٠
إجمالي القيمة السوقية العادلة		١٠٢٠٠٠٠٠
الموزع على السندات	= ١٠٠٠٠٠٠٠ × ٩٩٠٠٠٠٠ / ١٠٢٠٠٠٠٠ =	٩٧٠٥٨٨٢
الموزع على الشهادات	= ١٠٠٠٠٠٠٠ × ٣٠٠٠٠٠ / ١٠٢٠٠٠٠٠ =	٢٩٤١١٨
جملة الموزع		١٠٠٠٠٠٠٠

ففي هذه الحالة تُبيع السندات بخصم ويتم تسجيلها كما يلي:

٩٧٠٥٨٨٢		من حـ / النقدية
٢٩٤١١٨		من حـ / خصم إصدار السندات
	١٠٠٠٠٠٠٠	الى حـ / قرض السندات

وعلاوة على ذلك، تبيع الشركة شهادات حق الشراء وتضاف قيمتها للجانب الدائن من حساب رأس المال المدفوع، ويكون القيد كما يلي:

٢٩٤١١٨		من حـ / النقدية
	٢٩٤١١٨	الى حـ / رأس المال المدفوع ـ شهادات أسهم

ويمكن إدماج القيدين السابقين في قيد واحد، حيث يظهران هنا بشكل منفصل لإبراز أن مشترى السندات لايشترى السند فقط ولكنه يشترى أيضاً حق محتمل في المستقبل على الأسهم العادية للشركة. وبفرض أنه تمت ممارسة الحق في الشهادات كلها وعددها ١٠٠٠٠ (بعدد سهم واحد لكل شهادة)، فسوف يُجرى القيد التالي:

٢٥٠٠٠٠		من حـ / النقدية (١٠٠٠٠ × ٢٥ جنيه)
٢٩٤١١٨		من حـ/رأس المال المدفوع ـ شهادات أسهم
	٥٠٠٠٠	الى حـ/أسهم عادية (١٠٠٠٠ × ٥ جنيه)
	٤٩٤١١٨	الى حـ/رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية

ومع ذلك، فإذا إفترضنا أن حائزى هذه الشهادات لم يمارسوا حقهم، فإن حساب رأس المال المدفوع ـ شهادات حق شراء أسهم يجعل مديناً بمبلغ ٢٩٤١١٨ مع جعل حساب رأس المال المدفوع من شهادات حق الشراء المنتهية دائناً بنفس المبلغ.

الطريقة التفاضلية: في الحالات التي لايمكن فيها تحديد القيمة العادلة للشهادات أو السندات، فإن الطريقة التفاضلية المستخدمة في حالة شراء الأوراق المالية بمبلغ إجمالي (والموضحة في الفصل ١٥) يمكن إستخدامها. ويعني ذلك إستخدام القيمة السوقية التي أمكن تحديدها لأي من الورقتين على أن يخصص باقي سعر الشراء للورقة التي لم تتحدد لها قيمة سوقية. فبفرض أن سعر السوق لشهادات حق شراء أسهم شركة AT&T السابقة كان معروفاً وقدره ٣٠٠٠٠٠ جنيه، ولكن لايمكن تحديد القيمة السوقية للسندات بدون شهادات حق شراء أسهم. ففي هذه الحالة، فإن المقدار المخصص على كل من الشهادات والسندات سيكون كما يلي:

إجمالي المبلغ المحصل	١٠٠٠٠٠٠٠
المخصص على شهادات حق شراء أسهم	٣٠٠٠٠٠
الرصيد يخصص على السنـــــدات	٩٧٠٠٠٠٠

بعض التساؤلات النظرية: إن هناك تساؤل يبرز حول ما إذا كان تخصيص قيمة لشهادات حق شراء الأسهم يتسق مع المعالجة المناظرة للديون القابلة للتحويل والتي لاتخصص فيها أي قيمة لخاصية القابلية للتحويل. وقد قرر FASB في هذا الصدد أن خاصية القابلية للتحويل في أي ورقة غير قابلة للإنفصال، بمعنى أن الإختيارات في هذه الحالة محددة تماماً. فحامل الورقة القابلة للتحويل إما أن يحولها أو يقوم بتسويتها مقابل نقدية، ولكن لايمكنه أن يفعل الأمرين معاً. ومن ثم، فإنه لايوجد أساس للإعتراف بقيمة مستقلة لخاصية التحويل في الحسابات. ومع ذلك، فقد أشار FASB إلى أن إصدار سندات مع شهادات حق الشراء القابلة للإنفصال يتضمن نوعين من الأوراق المالية. أحد هما ورقة مالية لدين سوف يظل حتى تاريخ الإستحقاق، والآخر شهادة حق شراء أسهم عادية. ففي تاريخ الإصدار، هناك أدوات مالية يمكن فصلها، ومن ثم يمكن معالجة كل منها بشكل مستقل. ولكن الشهادات غير القابلة للإنفصال لاتتضمن توزيع للمتحصلات بين السندات والشهادات، لأن المتحصلات الإجمالية في هذه الحالة تسجل كدين.

ويرى الكثيرون أن خاصية القابلية للتحويل لاتختلف في طبيعتها بصورة جوهرية عن الحق الذي تكلفة شهادات حق شراء الأسهم. فرغم الإختلاف في الشكل القانوني لكل منهما، فإن التساؤل هو ما إذا كان هناك تشابه بينهما في الجوهر يؤيد

إستخدام نفس المعالجة المحاسبية لكل منها. حيث يرى البعض أن عدم القابلية للإنفصال في حد ذاتها لاتشكل أساساً كافياً لمنع التوزيع بين المكونات التي تشكل صفقة معينة. فهناك أمثلة على عمليات توزيع للقيم بين أصول في صفقة واحدة، ومنها توزيع قيمة الشراء في حالة شراء حزمة مترابطة من الأصول والفصل بين أصل المبلغ والفائدة عند رسملة الإستئجارات طويلة الأجل، بما يشير إلى أن المحاسب قد يحاول توزيع القيم في صفقة واحدة. ويعتقد منتقدوا المعالجة المحاسبية الحالية للأوراق القابلة للتحويل أن إنكار الإعتراف بقيمة لخاصية القابلية للتحويل هو مجرد نظر إلى شكل الأداة المالية دون التعامل مع الجوهر الحقيقي للصفقة.

ولايتفق الكاتبان مع ماذهب إليه FASB. ففي كلا الحالتين (السندات القابلة للتحويل والدين المصدرة مع شهادات حق الشراء)، يسدد المستثمر مبالغ للشركة مقابل خاصية حق ملكية؛ بمعنى حقه في إقتناء أداة حق ملكية في المستقبل. والفرق الحقيقي الوحيد بينهما هو أن السداد الإضافي المطلوب عند إقتناء أداة حق الملكية بصورة رسمية يأخذ اشكالاً مختلفة. حيث أن حامل الشهادة يسدد نقدية إضافية للشركة المصدرة، في حين أن حامل الدين القابل للتحويل يسدد مقابل السهم عن طريق التضحية بمتحصلات الفائدة من تاريخ التحويل وحتى تاريخ الإستحقاق وكذلك التضحية بمتحصلات أصل الدين نفسه. وعلى ذلك، فقد أعلن أن الفرق هو في طريقة أو شكل السداد فقط وليس في الجوهر. ومع ذلك، فإنه إلى أن تعدل المهنة من موقفها في المحاسبة عن الديون القابلة للتحويل بصورة رسمية، فإنه لن يعترف محاسب بخاصية حق الملكية إلا في حالة السندات المصدرة مع شهادات حق شراء أسهم قابلة للإنفصال.

الحق في شراء أسهم إضافية Rights to subscribe to Additional shares

إذا قرر مجلس إدارة الشركة إصدار أسهم جديدة، يكون للمساهمين القدامى عادة الحق في شراء الأسهم الجديدة المصدرة حسب نسبة ملكية كل منهم. حيث يحمي هذا الحق المساهمين الحاليين من إنخفاض حقهم النسبي في التصويت دون رغبتهم، كما قد يسمح لهم بشراء الأسهم بأقل من قيمتها السوقية. والشهادات التي تصدر في مثل هذه الحالات تكون قصيرة الأجل، على عكس الشهادات التي تصدر مع الأوراق المالية الأخرى.

وتحدد الشهادة الخاصة بحق الأولوية السابق عدد الأسهم التي يمكن لحاملها

شرائه، وكذلك السعر الذي يمكن به شراء هذه الأسهم الجديدة. وعادة مايعطى كل سهم مملوك لحامله حق أولوية على سهم واحد، كما أن سعر الشراء المحدد غالباً مايكون أقل من القيمة السوقية الجارية لمثل هذه الأسهم، وهو في حد ذاته مايعطي قيمة لهذه الحقوق. ومن تاريخ إصدار هذه الشهادات حتى تاريخ إنتهاءها، فإنه يمكن شراءها وبيعها كأي ورقة مالية أخرى.

ولايلزم إجراء أي قيد يومية عند إصدار هذه الحقوق للمساهمين الحاليين، حيث يكتفى بعمل مذكرة إيضاحية تشير إلى عدد الحقوق المصدرة للمساهمين الحاليين ولضمان أن الشركة لديها أسهم مرخص بها وغير مصدرة يمكن إصدارها في حالة ممارسة هذه الحقوق. ولايجرى أي قيد رسمي في هذا الوقت، حيث لم يصدر أي سهم ولم تحصل أية نقدية.

وعند ممارسة هذه الحقوق، فإن العملية تتضمن عادة نوعاً من السداد النقدي. فإذا كانت النقدية المحصلة مساوية للقيمة الاسمية، يُجرى قيد يجعل حساب أسهم رأس المال دائناً بالقيمة الإسمية. وإذا كانت النقدية المحصلة تزيد عن القيمة الإسمية، تسجل الزيادة بالجانب الدائن من حساب رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية، وإذا كانت أقل من القيمة الإسمية، يُسجل النقص بالجانب المدين من حساب رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية.

خطط مكافآت الأسهم STOCK COMPENSATION PLANS

هناك شكل آخر لشهادات حق الشراء يظهر في خطط مكافآت الأسهم التي تستخدم في تحفيز العاملين، وهي حقوق الإختيار في الأسهم stock option التي تعطي لبعض العاملين الحق في شراء أسهم عادية بسعر محدد على مدى فترة زمنية ممتدة. وهذه الحقوق شائعة جداً لأنها تستوفي أهداف البرامج الفعالة لمكافأة العاملين.

فقد حظيت المكافأة الفعالة للعاملين بإهتمام متزايد في الآونة الأخيرة. وقد أجمعت الآراء على أن برامج المكافأة الفعالة هي تلك التي:

(١) تدفع العاملين إلى مستويات أداء مرتفعة،
(٢) تساعد على الإحتفاظ بالمديرين التنفيذيين وتسمح باستقطاب مهارات جديدة،
(٣) تحدد المكافأة على أساس أداء العاملين وأداء الشركة،
(٤) تعظم من منافع العاملين بعد الضريبة وتدني من تكاليفهم بعد الضريبة،
(٥) تستخدم معايير الأداء الخاضعة لتحكم العاملين

ورغم أن خطط المكافآت النقدية المعتادة (المرتب والحوافز النقدية) تمثل جزءاً هاماً من أي برنامج للمكافأة، فإنها ذات نظرة قصيرة الأجل. وتعترف العديد من المنشآت بأن هناك حاجة لخطة مكافآت طويلة الأجل علاوة على الجزء النقدي.

حيث تحاول خطط المكافآت طويلة الأجل أن تنمي لدى المدير ولاءً قوياً نحو المنشأة. ومن الوسائل الفعالة لتحقيق هذا الهدف أن يحصل المدير على جزء من ناتج عمله؛ بمعنى أن يحصل على حصة في ملكية الشركة بناءاً على التغيرات في بعض المقاييس طويلة الأجل مثل الزيادات في ربح السهم أو الإيرادات أو سعر السهم أو الحصة في السوق. وتأخذ هذه الخطط ـ والتي يطلق عليها عادة خطط حقوق الإختيار في الأسهم stock option plans ـ العديد من الأشكال المختلفة. ولكنها بالدرجة الأولى تقدم للمدير الفرصة في الحصول على أسهم أو نقدية في المستقبل إذا كان أداء الشركة (مقاساً بالأسلوب المحدد) مرضياً.

وتُعد خطط حقوق الإختيار من أكثر وسائل تحفيز المديرين إنتشارا حيث يرغب المديرون في هذه الحقوق لأنها قد تحول المدير إلى مليونير في حالة نجاح الشركة.

القضية المحاسبية الأساسية The Major Accounting Issue

لتوضيح أكثر القضايا المحاسبية إثارة للجدل فيما يتعلق بحقوق الإختيار، إفترض أنك تعمل لدى شركة Hurdle وقد منحتك الشركة الحق في شراء ١٠٠٠٠ سهم من أسهمها العادية كجزء من مكافأتك. ويُشار لتاريخ حصولك على هذا الحق بتاريخ المنح grant date. ويستمر هذا الحق لمدة ١٠ سنوات، وقد كان كل من سعر السوق وسعر الممارسة للسهم في تاريخ المنح ٢٠ جنيه، فما هي قيمة المكافأة التي حصلت عليها الآن ؟

يعتقد البعض أنك لم تحصل على شيء يذكر، بمعني أن الفرق بين سعر السوق وسعر الممارسة صفر ومن ثم فليس هناك مكافأة. في حين يرى آخرون أن هذه الحقوق ذات قيمة: فإذا ما إرتفع سعر السهم عن ٢٠ جنيه في أي وقت خلال السنوات العشر القادمة وقمت بممارسة حقك في الشراء بسعر الممارسة وقدره ٢٠ جنيه، تكون قد حصلت على مكافأة جوهرية. على سبيل المثال، إذا كان سعر السوق في نهاية السنة الرابعة ٣٠ جنيه للسهم وقمت بممارسة حق الشراء، فإنك سوف تحقق مكسب قدره ١٠٠٠٠٠ جنيه [١٠٠٠٠ حق إختيار × (٣٠ ـ ٢٠)] وذلك مع تجاهل ضرائب الدخل.

فكيف تقرر شركة Hurdle عن منح هذه الحقوق؟ في أغلب الحالات تتطلب المبادىء المحاسبية المتعارف عليها قياس تكلفة هذه المكافأة بالزيادة في سعر الأسهم في السوق عن سعر الممارسة في تاريخ منح الحق. ومن ثم، فإن شركة Hurdle لن تعترف بأية مصروفات مكافأة متعلقة بمنحك هذا الحق لأنه في تاريخ المنح كان سعر السوق مساوياً لسعر الممارسة.

وفي الآونة الأخيرة أصدر FASB مذكرة مبدئية في المحاسبة عن خطط حقوق الإختيار سوف تتطلب من الشركات إستخدام نماذج تسعير معقدة لهذه الحقوق لتقويمها في تاريخ المنح. وإذا ما تم تطبيق متطلبات هذه المذكرة فإن العديد من الشركات سيكون لديها تكاليف مكافآت جوهرية لم يسبق لها التقرير عنها. وفيما يلي الأثر الذي يمكن أن يسببه المعيار الجديد على عائد السهم في عدد من الشركات الأمريكية:

الشركة	ربح السهم سنة ١٩٩٢	نسبة الإنخفاض ٪	الشركة	ربح السهم سنة ١٩٩٢	نسبة الإنخفاض ٪
Signal	٣,٩١	٪٢,٣	Mc Donald's	٢,٦٠	٪٥,٤
Alcoa	,٨٩	١٠	Merck	٣,١٢	١,٦
A. Express	,٨٣	٧	Microsoft	٢,٤١	١٨,٩
Amgen	٢,٤٢	٨,٧	Mina	٥,٦٥	٢
AT&T	٢,٨٦	,٩	Morgan	٦,٩٣	٣,٢
Boeing	٤,٥٧	٢,٥	Novell	,٨١	١٥
Chevron	٦,٣٢	,٤	Paramount	٢,٢٧	٦,٩
Coca-Cola	١,٧٣	١,٧	Morris	٥,٤٥	١,٤
Disney	٢,٥٥	٤,٧	Pogo	,٦٦	٣,٣
Du Pont	١,٨٢	,٩	Procter & Gamble	٣,٢٢	٢,٢

وبالطبع فإن هناك العديد من الشركات الأمريكية التي تعترض على متطلبات هذه المذكرة المبدئية. كما أن العديد من الشركات الصغرى ذات التقنية العالية تعارض هذه المتطلبات بشدة وتعلن أنه لايمكنها إستقطاب الإدارة المحترفة إلا بتقديم هذه الحقوق لهم، وأنها إذا ألزمت بالإعتراف بمقادير ضخمة من مصروفات المكافآت في ظل هذه الخطط، فإنها ستكون في موقف تنافسي ضعيف مع الشركات الأكبر التي يمكنها أن

تتحمل التقرير عن أعباء مكافآت ضخمة.

نظرة على هذا الخلاف:

إن إلقاء نظرة على الأحداث المتعلقة بهذه المذكرة المبدئية يوضح مدى الصعوبة في عملية وضع المعايير المحاسبية عندما تعتقد العديد من الأطراف أنها سوف تتأثر بصورة سلبية نتيجة هذا المعيار.

١ - في سنة ١٩٨٤ شرع FASB في مشروع أساسي لتحديد مدى ضرورة التقرير عن حقوق الإختيار كمكافآت. وقد إعترض مجتمع الأعمال على هذا المشروع مشيرا إلى أن الممارسة المحاسبية الحالية مناسبة. وقد أعلن الكثيرون أن سبب معارضة مجتمع الأعمال هو التخوف من الإلزام بالتقرير عن تكاليف مكافآت إضافية بالقوائم المالية. وفي النهاية جمد FASB هذا المشروع لحين إنتهاءه من دراسة عن القضايا الأساسية المتعلقة بالديون وحقوق الملكية.

٢ - إستمر التزايد في خطط حقوق الإختيار ومنح المديرين لحقوق ذات مقادير كبيرة. وفي بعض الحالات، لم تقرر الشركات عن أية مصروفات مكافأة عن هذه الحقوق. وعلاوة على ذلك، فإنه في بعض الحالات لم تكن هناك علاقة بين مستوي السداد والحقوق الممنوحة من ناحية وأداء الشركة من ناحية أخرى. وقد تلقت SEC العديد من الإنتقادات من المشرعين والصحافة المالية لضعف الإفصاح والتقرير عن هذه الحقوق. وهو ماجعل SEC تحث FASB على التحرك بسرعة أكبر في مشروعه للمحاسبة عن حقوق الإختيار في الأسهم.

٣ - في يناير ١٩٩٢ قدم أحد أعضاء الكونجرس مشروع قانون يلزم بالمزيد من الإفصاح عن حقوق الإختيار. حيث يطالب هذا القانون SEC باصدار تشريعات تطالب الشركات ذات الإكتتاب العام بالإعتراف بمصروف عن هذه الحقوق على أساس القيمة العادلة للحقوق الممنوحة للمديرين. وقرر هذا العضو أن FASB سبق أن أعلن أن القواعد المتعلقة بحقوق الإختيار قد إنتهكت وأنه يلزم تثبيتها. وقد وافق هذا العضو على تأجيل البت في مشروع القانون بشرط أن يقوم FASB بإصدار معيار لحل هذه المشكلة.

٤ - في نهاية سنة ١٩٩٢ أصدرت SEC إرشادات جديدة للإفصاح عن المكافآت المقدمة للمديرين. وقد تضمن هذا الإفصاح إيضاحاً للمكافآت المقدمة للمديرين الخمسة الذين يحصلون على أعلى رواتب بالمنشأة. ورغم أن هذا

الإفصاح كان محدود النطاق، إلا أنه كان مقبولاً.

٥ - في يونيو ١٩٩٣ أصدر FASB مذكرة مبدئية في حقوق الإختيار. وتضمنت توصيات هذه المذكرة أن قيمة حقوق الإختيار المقدمة للمديرين تمثل مكافآت يجب الإعتراف بها في القوائم المالية. حيث أن عدم الإعتراف بهذه التكاليف يجعل القوائم المالية لاتستوفي خصائص المصداقية والصدق في العرض. وأوصت هذه المذكرة باستخدام نماذج معقدة في تسعير هذه الحقوق لتقدير قيمتها التي يقرر عنها. وعلاوة على ذلك، فقد وسعت المذكرة من جوانب الإفصاح المتعلقة بهذه الخطط.

٦ - قابل مجتمع الأعمال مذكرة FASB بعاصفة من الرفض. حيث أعلن البعض أن حقوق الإختيار لاتمثل مصروف مكافأة، وأعلن البعض أنه من المستحيل وضع نماذج تسعير مناسبة لهذه الحقوق، وقال آخرون أن مثل هذه المعايير سوف تكون نكبة على الإقتصاد الأمريكي. وقد إستخدمت حجج الآثار الإقتصادية للمعايير بصورة مكثفة في معارضة هذه المذكرة. وفي منتصف سنة ١٩٩٣ قدمت إحدى عضوات الكونجرس حلاً برلمانياً يطالب FASB بعدم تغيير القواعد المحاسبية الحالية وذلك بسبب إضرار هذا التغيير بالإقتصاد الأمريكي ككل وبالشركات الصغيرة ذات التقنية العالية بصفة خاصة.

٧ - في ٣٠ يونيو ١٩٩٣ قدم قانون في الكونجرس يلزم SEC بالمطالبة بعدم التقرير عن أي مصروف مكافأة متعلق بخطط حقوق الإختيار في قائمة الدخل. ولجعل هذا القانون جذاباً للأطراف المختلفة، فقد قرر إستبعاد ٥٠٪ من الضريبة المفروضة على أي مكسب يحققه المدير إذا ما إحتفظ بأسهمه لمدة سنتين من تاريخ ممارسة حق الشراء. كما طالب هذا القانون بأن يتم منح ٥٠٪ من حقوق الأختيار في الخطط الجديدة إلى ٨٠٪ من العاملين الذين لايحصلون على مكافآت ورواتب عالية. وبذلك، فقد كان أعضاء الكونجرس قادرين على وضع القوانين التي تدفع FASB للتحرك، ثم وضع القوانين التي تمنعه من فعل أي شيء.

٨ - خلال الجزء الأخير من سنة ١٩٩٣، حاول FASB الحصول على دعم سياسي لمشروعه ولكنه لم يجد سوى القليل من المؤيدين. فقد أعلن جميع أعضاء SEC عن تحفظهم على القواعد التي يقترحها FASB. ومع ذلك، فقد عارض رئيس SEC الكثير من جهود الضغط الموجهة ضد FASB.

٩ - في بداية سنة ١٩٩٤ كتب مجموعة من أعضاء الكونجرس إلى SEC يعربون عن

إهتمامهم بأن مصداقية عملية التقرير المالي قد تضار بصورة شديد إذا قام الكونجرس ـ لأسباب سياسية أو إقتصادية ـ بمنع FASB من تعديل القصور الذي يراه في القوائم المالية أو بتجاهل FASB ووضع المعايير المحاسبة مباشرة عن طريق التشريعات القانونية.

١٠ ـ في منتصف سنة ١٩٩٤ وافق FASB على تأجيل متطلبات المذكرة المبدئية بأن تفصح الشركات عن معلومات إضافية متعلقة بحقوق الإختيار وذلك لمدة عام. وعلاوة على ذلك، فإنه يبدو أن مصروف المكافأة سيتم التقرير عنه في قائمة الدخل بمقادير أقل مما أوصت به المذكرة في البداية. ومن البدائل الأخرى الممكنة ألا يتمكن FASB من المطالبة بالتقرير عن أية أعباء في العديد من خطط حقوق الإختيار.

إن حالة حقوق الإختيار تقدم مثالاً تقليدياً على الصعوبة التي يواجهها FASB عند إصدار معيار محاسبي. فهناك العديد من القوى والمصالح الخاصة التي تتحد ضده. حتى أن بعض الأطراف التي أظهرت في البداية تأييدها لأعمال المجلس قد عدلت عن موقفها بعد ذلك. فالجدل حول هذه القضية لم يكن في الجزء الأكبر منه حول الأسلوب الصحيح للمحاسبة وإنما كان في معظمه حول الآثار الإقتصادية للمعايير. وإذا ما إتجهت المهنة لوضع معايير محاسبية لتحقيق أهداف إجتماعية أو إقتصادية أو أهداف السياسة العامة، فلن يمضي وقت طويل قبل أن تفقد عملية التقرير المالي مصداقيتها.

المحاسبة الحالية عن خطط مكافآت الأسهم

CURRENT ACCOUNTING FOR STOCK COMPENSATION PLANS

إن المحاسبة عن خطط حقوق الإختيار في الأسهم التي لاتمثل مكافأة للعاملين بالشركة لاتفرض أية مشاكل عملية على المحاسبين، حيث لاتقوم الشركة بتسجيل مصروف مكافأة. وتتم المحاسبة عن ممارسة حق الإختيار في شراء الأسهم في هذه الحالة كما هو الحال في الإصدار العادي للأسهم وذلك بزيادة حقوق المساهمين بمقدار سعر الممارسة. ومع ذلك، فإن الخطط التي تتضمن مكافأة العاملين بالشركة تفرض المزيد من الصعوبات. حيث تبرز في هذه الحالة ثلاثة أسئلة يلزم حلها وهي:

١ ـ كيف يجب تحديد مصروف المكافأة؟

٢ ـ ماهي الفترات التي يجب تخصيص مصروف المكافأة عليها؟

٣ ـ ماهي أنواع الخطط التي تستخدم في مكافأة العاملين والمديرين؟

تحديد مصروف المكافأة Determining Compensation Expense

يحسب مصروف المكافأة على أساس الزيادة في السعر السوقي للأسهم عن سعر الممارسة في تاريخ القياس. حيث يتمثل تاريخ القياس في أقرب تاريخ يُعرف فيه كل من:

١ ـ عدد الأسهم التي يحق لكل عامل الحصول عليها،
٢ ـ سعر الممارسة أو الشـــراء.

ويتمثل تاريخ القياس في أغلب الخطط في تاريخ منح حق الإختيار للعامل. ولكنه قد يكون تالياً لتاريخ المنح في الخطط ذات الشروط المتغيرة (والتي يكون فيها عدد الأسهم أو سعر الممارسة أو كلاهما غير معروف) والتي تعتمد على أحداث تالية لتاريخ المنح. وفي الخطط ذات الشروط المتغيرة فإن تاريخ القياس عادة ما يكون هو تاريخ الممارسة.

وإذا كان عدد الأسهم أو سعر الممارسة أو كلاهما غير معروف، فإنه قد يلزم تقدير مصروف المكافأة في ضوء إفتراضات حول مايمكن أن يكون عليه عدد الأسهم وسعر الممارسة.

تخصيص مصروف المكافأة Allocating Compensation Expense

حيث يُعترف بمصروف المكافأة في الفترة (أو الفترات) التي يقدم فيها العامل خدماته للشركة (والتي يطلق عليها عادة فترة الخدمة). حيث يُحدد مصروف المكافأة الإجمالي في تاريخ القياس ويوزع على الفترات المناسبة المستفيدة من خدمات العاملين. وفي الممارسة العملية، يصعب عادة تحديد فترة الخدمة، ويلزم ممارسة قدر مناسب من الحكم الشخصي في تحديدها. حيث أن القاعدة العامة تقضي باستخدام أي طريقة منتظمة ورشيدة في حالة عدم القدرة على تحديد فترة الخدمة بصورة واضحة. وبفرض أن تاريخ القياس هو تاريخ المنح، فإن العديد من المنشآت تعترف بمصروف المكافأة على مدى فترة زمنية إجتهادية، في حين تقوم منشآت أخرى بإستنفاده من تاريخ المنح وحتى تاريخ ممارسة حق الإختيار لأول مرة وتسجله منشآت أخرى كمصروف في نفس فترة منحه.

أنواع الخطط Types of Plans

هناك العديد من الأنواع المختلفة من الخطط التي تستخدم في مكافأة المديرين التنفيذيين بالشركة. وفي كل هذه الخطط، فإن مقدار المكافأة يعتمد على أحداث

مستقبلة. ولذلك، فإن الإستمرار في خدمة الشركة هو عنصر ضروري في كل أنواع الخطط. ويعتمد شيوع خطة معينة عادة على التوقعات في سوق الأسهم والإعتبارات الضريبية. على سبيل المثال، فإنه عندما يبدو أن سعر سهم الشركة سوف يتحسن، فإن الخطة التي تقدم حق إختيار في شراء أسهم الشركة تعتبر جذابة للمديرين. وعلى عكس ذلك، فإنه عندما يبدو أن سعر سهم الشركة لن يتحسن، فإن المكافأة عندئذ قد يتم ربطها بأحد مقاييس الأداء مثل الزيادة في القيمة الدفترية للسهم أو ربح السهم. وهناك ثلاثة أنواع شائعة من الخطط التي توضح القضايا المحاسبية المختلفة وهما:

١ ـ خطط حقوق الإختيار في الأسهم (تحفيزية أو غير مشروطة)
٢ ـ حقوق تقويم الأسهم.
٣ ـ خطط المكافأة المستندة للأداء.

خطط حقوق الإختيار في الأسهم Stock Option Plans

حيث أن خطط حقوق الإختيار قد تكون خطط حقوق إختيار تحفيزية incentive أو خطط حقوق إختيار غير مشروطة Non-qualified. وتستند التفرقة بين النوعين من خطط الإختيار على المعاملة الضريبية الخاصة بكل منها في قوانين الضرائب.

فمن وجهة نظر المدير، فإن حقوق الإختيار التحفيزية تقدم له ميزة ضريبية أكبر. ففي هذه الخطط لايسدد المدير أية ضرائب على الفرق بين سعر الأسهم في السوق وسعر الممارسة عند شراءه للأسهم. ولكن عند قيام المدير ببيع هذه الأسهم بعد ذلك، فإنه يسدد الضرائب على هذا الفرق على أساس معدلات الضرائب السارية على الدخل العادي. وعلى عكس ذلك، فإن المدير الذي يحصل على حق إختيار غير مشروط يجب أن يسدد الضرائب ـ بمعدل الدخل العادي ـ على الفرق بين سعر الأسهم في السوق وسعر الممارسة وقت شراء هذه الأسهم. وعلى ذلك، فإن سداد الضرائب يكون مؤجلاً في ظل حقوق الإختيار التحفيزية.

ومن وجهة نظر الشركة، فإن حقوق الإختيار غير المشروطة توفر منافع ضريبية أكبر، حيث لاتحصل الشركة على أي إستقطاع ضريبي في حالة خطط حقوق الإختيار التحفيزية، في حين أنها في حالة خطط حقوق الاختيار غير المشروطة تحصل على إستقطاع ضريبي بمقدار الفرق بين سعر الأسهم في السوق وسعر الممارسة في تاريخ شراء العامل للسهم. ولتوضيح ذلك، إفترض أن شركة Hubbard قد منحت المديرين

حقوق إختيار لشراء ١٠٠٠٠ سهم بسعر ممارسة ١٠ جنيه للسهم عندما كان سعر السوق الجاري للسهم ١٠ جنيه، وأن المديرين قد إشتروا هذه الأسهم عندما كان سعر السهم في السوق ٢٠ جنيه، وباعوا هذه الأسهم بعد ذلك بسنة بسعر ٢٠ جنيه للسهم. وفيما يلي توضيح لأثر كل من الخطتين على المديرين والشركة.

	حقوق إختيار تحفيزية	حقوق إختيار غير مشروطة
- الأثر على المدير (معدل ضريبة ٢٨٪)		
ربح الممارسة [١٠٠٠٠ × (٢٠ - ١٠)]	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
الضريبة عند الممارسة (١٠٠٠٠٠ × ٢٨٪)	-	٢٨٠٠٠
الضريبة عند البيع (١٠٠٠٠٠ × ٢٨٪)	٢٨٠٠٠	-
منافع ما بعد الضريبة	٧٢٠٠٠	٧٢٠٠٠
- الأثر على الشركة: (معدل ضريبة ٣٤٪)	لايوجد استقطاع ضريبي أو منفعة ضريبية	استقطاع ضريبي ١٠٠٠٠٠ جنيه ومنفعة ضريبية ٣٤٠٠٠ جنيه

وفي الواقع، فإن المدير في شركة Hubbard سوف يحصل على منفعة قدرها ٧٢٠٠٠ جنيه في ظل كل من خطط حقوق الإختيار التحفيزية وخطط حقوق الإختيار غير المشروطة. ومع ذلك، فإن الضريبة تؤجل لحين بيع الأسهم في ظل خطة حقوق الإختيار التحفيزية. ولاتحصل الشركة على أية منفعة من خطة حقوق الإختيار التحفيزية، في حين تحصل على إستقطاع ضريبي قدره ١٠٠٠٠٠ جنيه (ومنفعة ضريبية قدرها ٣٤٠٠٠ جنيه) في حقوق الإختيار غير المشروطة.

خطط حقوق الإختيار التحفيزية: لماذا إذن ترغب أي شركة في إصدار حقوق إختيار تحفيزية؟ السبب الرئيسي في ذلك هو رغبة الشركة في إستقطاب أفراد ذوي كفاءة عالية، وتعتقد العديد من الشركات أن حقوق الإختيار التحفيزية ذات جاذبية أكبر من حقوق الإختيار غير المشروطة. وبصفة خاصة، فإن حقوق الإختيار التحفيزية تعد مفيدة للشركة الصغيرة ذات التقنية العالية والتي توجد لديها نقدية ضئيلة وربما دخل خاضع للضريبة ضئيل أيضاً بما يجعل الإستقطاع الضريبي غير هام بالنسبة لها. ويساعد منح حقوق الإختيار هذه الشركات على إستقطاب المديرين والإحتفاظ بهم في تنافسها عليهم مع الشركات الأخرى الأكبر والأعرق.

وفي خطط حقوق الإختيار التحفيزية يتطلب قانون الضرائب غالباً أن يكون السعر

السوقي للسهم مساوياً سعر الممارسة في تاريخ المنح، في حين لايتطلب القانون ذلك في حالة الخطط غير المشروطة. وعلى ذلك، فإنه لايُسجل أي مصروف مكافأة في حالة حقوق الإختيار التحفيزية لأنه لاتوجد أي زيادة في سعر السوق عن سعر الممارسة في تاريخ المنح (وهو تاريخ القياس في هذه الحالة).

خطط حقوق الإختيار غير المشروطة: وتتضمن هذه الخطط عادة مصروف مكافأة لأن سعر السوق يزيد عن سعر الممارسة في تاريخ المنح (تاريخ القياس)، وتُقاس تكلفة المكافأة الإجمالية بالفرق بينهما ثم توزع على الفترات المستفيدة. ويتحدد سعر الممارسة حسب شروط الخطة وعادة ما يظل بدون تغيير على مدى فترة حق الإختيار. ولكن السعر السوقي للأسهم محل الإختيار قد يتغير بصورة جوهرية خلال الفترة المحددة بالخطة لممارسة حق الإختيار.

ولتوضيح المحاسبة عن الخطط غير المشروطة، إفترض أنه في ١ نوفمبر ١٩٩١ إعتمد مساهموا شركة Scott خطة تمنح المديرين التنفيذيين الخمسة بالشركة الحق في شراء ٢٠٠٠ سهم لكل منهم من الأسهم العادية للشركة بقيمة إسمية ١ جنيه للسهم. وقد منح هذا الحق في ١ يناير ١٩٩٢ ويمكن ممارسته خلال أي وقت على مدى ١٠ سنوات. وكان سعر الممارسة لكل سهم ٦٠ جنيه، وسعر السهم في السوق في تاريخ المنح ٧٠ جنيه. وفيما يلي حساب مصروف المكافأة الإجمالي (يلاحظ أن ١ يناير ١٩٩٢ هو تاريخ القياس لأن كلاً من عدد الأسهم التي يمكن لكل مدير شراءه وسعر الممارسة معروف في ذلك التاريخ).

القيمة السوقية لعدد ١٠٠٠٠ سهم في تاريخ المنح (٧٠ جنيه للسهم)	٧٠٠٠٠٠
سعر الممارسة لعدد ١٠٠٠٠ سهم في تاريخ المنح (٦٠ جنيه للسهم)	٦٠٠٠٠٠
	١٠٠٠٠٠

وكما سبق القول، فإنه يجب الإعتراف بقيمة حق الإختيار كمصروف في الفترة (الفترات) التي يقدم فيها المديرون خدماتهم للشركة. وفي حالة شركة Scott، إفترض أن المستندات المرفقة باصدار هذه الحقوق تشير إلى أن فترة المنفعة المتوقعة للشركة سنتان من تاريخ المنح. فيكون قيد تسجيل مصروف المكافأة الإجمالي في تاريخ المنح كما يلي:

من حـ/مصروف مكافأة مؤجل	١٠٠٠٠٠
الى حـ/رأس المال المدفوع ـ حقوق إختيار أسهم.	١٠٠٠٠٠

وعندئذ يتم إستنفاد مصروف المكافأة المؤجل (وهو حساب مقابل لحقوق المساهمين) على المصروفات على مدى فترة إستفادة الشركة من خدمات المديرين (٢ سنة). ويعالج الرصيد الدائن لحساب رأس المال المدفوع - حقوق إختيار أسهم ضمن عناصر حقوق المساهمين (رأس مال مدفوع بالزيادة). وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٢، ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ يجرى قيد اليومية التالي للإعتراف بتكلفة المكافأة عن العام والتي ترجع لخطة حقوق الإختيار:

من حـ/ مصروف المكافأة		٥٠٠٠٠
الى حـ/ مصروف المكافأة المؤجل.	٥٠٠٠٠	

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٢، سوف يظهر جزء حقوق المساهمين بالميزانية كمايلي، بافتراض أن هناك مليون سهم مصدر بقيمة إسمية ١ جنيه للسهم وأرباح محتجزة ٤٠٠٠٠٠ جنيه.

حقوق المساهمين	
أسهم عادية، ١٠٠٠٠٠٠ سهم مصدر، قيمة إسمية ١ ج للسهم	١٠٠٠٠٠٠
رأس المال المدفوع بالزيادة - حقوق إختيار أسهم	١٠٠٠٠٠
أرباح محتجزة	٤٠٠٠٠٠
	١٥٠٠٠٠٠
ناقص مصروف المكافأة المؤجل	(٥٠٠٠٠)
جملة حقوق المساهمين	١٤٥٠٠٠٠

وإذا تمت ممارسة ٢٠٪ أو ٢٠٠٠ سهم من أصل ١٠٠٠٠ سهم السابقة في ١ يونيو ١٩٩٥ (بعد ٣ سنوات و ٥ شهور من تاريخ المنح)، فإنه يلزم إجراء قيد اليومية التالي:

من حـ/ النقدية (٢٠٠٠ × ٦٠ جنيه)		١٢٠٠٠٠
من حـ/ رأس المال المدفوع - حقوق إختيار أسهم (١٠٠٠٠٠ × ٢٠٪)		٢٠٠٠٠
الى حـ/ الأسهم العادية (٢٠٠٠ × ١ جنيه)	٢٠٠٠	
الى حـ/ رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية	١٣٨٠٠٠	

وإذا لم تمارس باقي حقوق الإختيار خلال الفترة المحددة لها، فإن الرصيد المتبقي في حساب رأس المال المدفوع - حقوق إختيار أسهم يجب تحويله إلى حساب آخر له عنوان

اكثر ملاءمة مثل حساب رأس المال المدفوع من حقوق إختيار منتهية. ويكون قيد تسجيل هذه العملية في تاريخ إنتهاء المدة كما يلي:

٨٠٠٠٠ من حـ/ رأس المال المدفوع ـ حقوق إختيار أسهم (١٠٠٠٠٠ × ٨٠٪)
٨٠٠٠٠ الى حـ/ رأس المال المدفوع من حقوق إختيار منتهية

إن حقيقة عدم ممارسة حقوق إختيار الأسهم لاتقدم مبرراً للطعن في مدى صحة تسجيل تكاليف الخدمات التي حصلت عليها الشركة من المديرين والتي ترجع إلى خطة حقوق الإختيار. وعلى ذلك، فإنه في ظل المبادىء المحاسبية المتعارف عليها فإن مصروف المكافأة لايتم تعديله عند إنتهاء مدة حقوق الإختيار دون ممارستها جزئياً أو كلياً. ومع ذلك، فإنه إذا ما تم إسقاط حقوق الإختيار بسبب عدم وفاء المدير بتعهده في ظلها (مثل تركه للعمل مثلاً)، فإنه يجب تعديل تقدير مصروف المكافأة المسجل في الفترة الحاليه (كتغير في تقدير محاسبي). ويجب تسجيل هذا التغير في التقدير بالجانب المدين من حساب رأس المال المدفوع ـ حقوق إختيار أسهم والجانب الدائن من حساب مصروف المكافأة، وبالتالي تخفيض مصروف المكافأة في فترة إسقاط هذه الحقوق.

حقوق ارتفاع سعر الأسهم Stock Appreciation Rights

من المزايا الأساسية لخطط حقوق الإختيار غير المشروطة أن المدير قد يحصل على أسهم يزيد سعرها السوقي بصورة جوهرية عن سعر الممارسة. ولكن من العيوب الأساسية لها أن المدير يجب أن يسدد ضرائب دخل (حسب القانون المطبق) على الفرق بين سعر السوق وسعر الممارسة في تاريخ ممارسة حق الإختيار. وقد يمثل ذلك صعوبة مالية كبيرة للمدير الذي يرغب في الإحتفاظ بالأسهم (بدلاً من بيعها مباشرة) لأنه سيكون عليه سداد ضرائب الدخل بالإضافة إلى سعر الممارسة نفسه. ويلاحظ أنه في خطط حقوق الإختيار التحفيزية، فإن نفس المشكلة توجد تقريباً. ويعني ذلك، أن المدير قد يكون عليه أن يقوم بالإقتراض لتمويل سعر الممارسة بما يرتبط بذلك من تكاليف فائدة.

ومن الحلول التي ظهرت لهذه المشكلة مايعرف بحقوق ارتفاع سعر الأسهم. وفي هذا النوع من الخطط، يعطى للمدير الحق في الحصول على حق ارتفاع سعر السهم وهو الزيادة في السعر السوقي للسهم في تاريخ الممارسة عن سعر محدد مسبقاً. وقد يسدد هذا الحق في صورة نقدية أو أسهم أو مزيج منهما. والميزة الأساسية لحقوق ارتفاع سعر

الأسهم هي أن المدير لايقوم عادة بأي سداد نقدي في تاريخ الممارسة وإنما يحصل على مقدار ارتفاع سعر السهم وهو ما يمكنه إستخدامه في سداد أي ضرائب دخل متعلقة بهذه العملية. وعلى عكس الأسهم المقتناه في خطط حقوق إختيار الأسهم، فإن الأسهم التي تشكل أساس حساب مقدار ارتفاع السعر في خطط حق ارتفاع سعر الأسهم لايتم إصدارها بالفعل. حيث تكافىء الشركة المدير فقط بنقدية أو أسهم ذات قيمة سوقية مساوية لمقدار ارتفاع السعر.

وكما سبق القول، فإن التاريخ المعتاد لقياس المكافأة المتعلقة بخطط مكافآت الأسهم هو تاريخ المنح. ومع ذلك، فإنه في خطط حق ارتفاع سعر الأسهم فإن المقدار النهائي للنقدية أو الأسهم (أو المزيج منهما) التي يلزم تقديمها للمدير لايعرف حتى تاريخ الممارسة - تاريخ القياس - وبالتالي لايمكن قياس المكافأة الإجمالية حتى ذلك التاريخ.

فكيف يتم تسجيل مصروف المكافأة في الفترة من تاريخ المنح وحتى تاريخ الممارسة؟ إن مثل هذا التحديد غير سهل لأنه من المستحيل أن نعرف ماستكون عليه جملة تكلفة المكافأة حتى تاريخ الممارسة الفعلية، كما أن فترة الخدمة قد لاتتطابق مع تاريخ الممارسة. وأفضل تقدير لجملة تكلفة المكافأة في ظل هذه الخطة في أي فترة هو الفرق بين سعر السوق الجاري للسهم وسعر الممارسة مضروباً في عدد حقوق ارتفاع سعر الأسهم الموجودة في ذلك التاريخ. وعندئذ توزع هذه التكلفة الإجمالية المقدرة للمكافأة على مدى فترات الخدمة لتسجيل مصروف (أو إنخفاض في المصروف عند إنخفاض سعر السهم في السوق) في كل فترة. وفي نهاية كل فترة، فإن جملة مصروف المكافأة المقرر عنه حتى ذلك التاريخ يجب أن يساوي النسبة المئوية لإجمالي فترات الخدمة المنقضية مضروبة في تكلفة المكافأة المقدرة.

على سبيل المثال، إذا كانت فترات الخدمة المنقضية في تاريخ معين تمثل ٤٠٪ من فترات الخدمة الإجمالية، والمكافأة الإجمالية المقدرة ١٠٠٠٠٠ جنيه، فإن مصروف المكافأة المجمع المقرر عنه حتى ذلك التاريخ يجب أن يساوي ٤٠٠٠٠ جنيه (١٠٠٠٠٠ × ٤٠٪). وكمثال آخر، فإنه في السنة الأولى لخطة مدتها ٤ سنوات، فإن الشركة تحمل ربع ارتفاع سعر السهم في ذلك التاريخ، وفي السنة الثانية فإنها تحمل أربعين أو ٥٠٪ من حق الارتفاع في ذلك التاريخ مطروحاً منه المقدار المعترف به بالفعل في السنة الأولى. وفي السنة الثالثة، فإنها تحمل ثلاثة أرباع حق الارتفاع في ذلك

التاريخ مطروحاً منه المقدار الذي سبق الإعتراف به في السنتين الأولى وفي الثانية، في السنة الرابعة فإنها تحمل باقي مصروف المكافأة. وسوف نطلق على هذه الطريقة المدخل النسبي في توزيع مصروف المكافأة.

وتبرز مشكلة خاصة عندما يكون تاريخ الممارسة تالياً لفترة الخدمة. ففي المثال السابق، إذا لم يمارس المديرون حقوق ارتفاع سعر الأسهم في نهاية ٤ سنوات فسوف يلزم المحاسبة عن الفرق بين سعر السوق وسعر الممارسة في السنة الخامسة. وفي هذه الحالة، فسوف يتعدل مصروف المكافأة مع كل تغير يحدث في السعر السوقي للسهم في فترات التقرير المالي التالية لحين إنتهاء صلاحية هذه الحقوق أو ممارستها أيهما أقرب.

وعلى ذلك، فإن الزيادة أو النقص في القيمة السوقية لهذه الأسهم بين تاريخ المنح وتاريخ الممارسة ينتج عنه تغير في مقياس المكافأة. وسوف يكون مصروف المكافأة دائناً في بعض الفترات إذا إنخفض سعر السهم في السوق من فترة لأخرى. ومع ذلك، فإن الرصيد الدائن في حساب مصروف المكافأة لايمكن أن يتجاوز مصروف المكافأة الذي سبق الإعتراف به. وبمعنى آخر، فإن مصروف المكافأة المجمع لايمكن أن يكون سالباً.

ولتوضيح ماسبق، إفترض أن شركة Hotels قد شرعت في برنامج لخطط حق ارتفاع سعر الأسهم في ١ يناير ١٩٩٢ تعطي للمديرين الحق في الحصول على نقدية في تاريخ الممارسة (أي وقت خلال السنوات الخمس التالية) بالفرق بين السعر السوقي للسهم والسعر المحدد مقدماً وقدره ١٠ جنيه وذلك عن ١٠٠٠٠ سهم. وكان السعر السوقي للسهم في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ يبلغ ١٣ جنيه، وسوف تستمر فترة الخدمة لمدة ٢ سنة (١٩٩٢ ـ ١٩٩٣). يشير الجدول التالي إلى مقدار مصروف المكافأة الذي يجب تسجيله في كل فترة بإفتراض أن المديرين قد إحتفظوا بهذه الحقوق لمدة ٣ سنوات.

ففي سنة ١٩٩٢ سوف تسجل شركة Hotels مصروف مكافأة قدره ١٥٠٠٠ جنيه لأن هناك ٥٠٪ من جملة تكلفة المكافأة المقدرة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ وقدرها ٣٠٠٠٠ جنيه سوف تخصص لسنة ١٩٩٢.

وفي سنة ١٩٩٣ زاد سعر السهم في السوق إلى ١٧ جنيه، وبالتالي تم تسجيل مصروف المكافأة الإضافي خلال السنة وقدره ٥٥٠٠٠ جنيه (٧٠٠٠٠ـ١٥٠٠٠). وقد إستمر إقتناء حقوق ارتفاع سعر الأسهم خلال سنة ١٩٩٤، وخلال هذا العام إنخفض سعر السهم إلى ١٥ جنيه. وقد إعترف بهذا الإنخفاض بتسجيل قيد دائن في

التاريخ	سعر السوق	السعر المحدد مقدماً (١٠٠٠٠ سهم)	جملة المكافأة التي(أ) يمكن الاعتراف بها	نسبة(ب) الاستحقاق	جملة المكافأة المستحقة حتى تاريخه	مصروف ١٩٩٢	مصروف ١٩٩٣	مصروف ١٩٩٤
٩٢/١٢/٣١	١٣	١٠	٣٠٠٠٠	٥٠٪	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠		
٩٣/١٢/٣١	١٧	١٠	٧٠٠٠٠	١٠٠٪	٧٠٠٠٠ ٥٥٠٠٠		٥٥٠٠٠	
٩٤/١٢/٣١	١٥	١٠	٥٠٠٠٠	١٠٠٪	٥٠٠٠٠ (٢٠٠٠٠)			(٢٠٠٠٠)

(أ) جملة المكافأة عن الحقوق التي لم تتم ممارستها والتي يلزم توزيعها على فترات الخدمة

(ب) تستند هذه النسبة على فترة خدمة قدرها ٢ سنة (١٩٩٢ ـ ١٩٩٣).

حساب مصروف المكافأة بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه وقيد مدين في حساب التزام خطط ارتفاع سعر الأسهم بنفس المبلغ. ويلاحظ أنه بعد نهاية فترة الخدمة ـ وطالما ظل إقتناء الحقوق ـ فإن هذه الحقوق تعدل للقيمة السوقية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٤. ولايمكن أن يتجاوز القيد الدائن في حساب مصروف المكافأة الأعباء التي سبق تحميلها على المصروفات والتي ترجع إلى هذه الخطة.

ومع تسجيل مصروف المكافأة في كل فترة، فإن الجانب الدائن يجب أن يكون أحد حسابات الإلتزامات إذا ان مقدار الارتفاع سوف يسدد نقداً. أما إذا كان سيقدم بإصدار أسهم، فإنه من الأنسب أن يكون الجانب الدائن هو رأس المال المدفوع. وسيكون قيد تسجيل مصروف المكافأة في السنة الأولى كما يلي (بفرض أن حقوق ارتفاع السعر سوف تسدد في النهاية نقداً):

من حـ / مصروف المكافأة		١٥٠٠٠
الى حـ / التزام خطط ارتفاع سعر الأسهم	١٥٠٠٠	

وسوف يُجعل حساب الإلتزام دائناً مرة أخرى في سنة ١٩٩٣ بمقدار ٥٥٠٠٠ جنيه ومديناً في سنة ١٩٩٤ بمقدار ٢٠٠٠٠ جنيه عند تسجيل مصروف مكافأة سالب. ويكون قيد تسجيل مصروف المكافأة السالب سنة ١٩٩٤ كما يلي:

من حـ / إلتزام خطط ارتفاع سعر الأسهم		٢٠٠٠٠
الى حـ / مصروف المكافأة	٢٠٠٠٠	

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٤ يحصل المديرون على ٥٠٠٠٠ جنيه نقداً، ويكون قيد إلغاء الإلتزام كما يلي:

من حـ / إلتزام خطط ارتفاع سعر الأسهم		٥٠٠٠٠
الى حـ / النقدية	٥٠٠٠٠	

ولأن مصروف المكافأة يُقاس بالفرق بين الأسعار السوقية للأسهم من فترة لأخرى مضروباً في عدد حقوق ارتفاع السعر، فإن مصروف المكافأة يمكن أن يزيد أو يقل بصورة جوهرية من فترة لأخرى.

وينزعج العديد من المحاسبين من المحاسبة عن حقوق ارتفاع سعر الأسهم لأن مقدار مصروف المكافأة الذي يلزم التقرير عنه في كل فترة يخضع للتقلبات في سوق الأوراق المالية. حيث يتساءل بعض المحاسبين هل يحدد الدخل أسعار الأسهم أم أن

أسعار الأسهم هي التي تحدد الدخل المقرر عنه؟ ورغم هذا الإعتراف، فإن هناك توسع في إستخدام هذا النوع من الخطط لأنها تحمل المديرين بمدفوعات نقدية ضئيلة أو لاتحملهم مدفوعات نقدية على الإطلاق.

وعادة ماتصدر حقوق ارتفاع سعر الأسهم مقترنة بخطط حقوق الإختيار في الأسهم التي تشكل مكافأة للمديرين (وتعرف في هذه الحالة بالخطط المزدوجة) وعلى المدير في هذه الحالة أن يختار مجموعة الحقوق التي يمارسها، ومن ثم يتم إلغاء الأخرى. وبفرض وجود خطط مكافآت بديلة تسرى في وقت واحد مشاكل إضافية من وجهة النظر المحاسبية. لأن المحاسب يجب عليه في كل فترة ـ وفي ضوء الحقائق المتاحة له ـ أن يحدد تلك الخطة التي لها إحتمال ممارسة أعلى ويقوم بالمحاسبة عن هذه الخطة مع تجاهل الأخرى.

خطط المكافأة المستندة للأداء Performance - Type Plans

لقد أصبح العديد من المديرين لاتغريهم خطط مكافآت الأسهم التي يعتمد ناتجها النهائي على حدوث زيادة في سعر السهم العادي في السوق. وقد نتج ذلك عن السلوك المتقلب لسوق الأوراق المالية وإعتقاد بعض المديرين بعدم وجود علاقة إرتباط قوية بين مستوى أداءهم وسعر السهم في السوق. ونتيجة لذلك ـ فقد كان هناك زيادة كبيرة في إستخدام الخطط التي يحصل بموجبها المدير على أسهم عادية (أو نقدية) عند تحقيق معيار معين للأداء خلال فترة محددة (عادة من ٣ إلى ٥ سنوات). ويوجد لدى أغلب الشركات الكبرى في الولايات المتحدة حالياً أحد أنواع الخطط التي لاتستند إلى سعر السهم في السوق.

وعادة ما يكون معيار الأداء المستخدم هو الزيادات في العائد على الأصول أو العائد على حق الملكية أو الزيادة في المبيعات أو الزيادة في ربح السهم أو مزيج من هذه العوامل. فقد عرضت إحدى الشركات مكافأة قدرها ٧٠٠٠٠٠ جنيه على رئيس مجلس الإدارة بها تستحق السداد خلال ٥ سنوات وذلك في حالة تحقيق مستويات محددة للعائد على حقوق المساهمين أو التوزيعات النقدية. كما إستخدمت شركة أخرى ربح السهم كمعيار للأداء، فعند تحقيق مستويات معينة لربح السهم، يحصل المديرون على عدد معين من أسهم الشركة. وقد نصت شروط الخطة على أنه إذا حققت الشركة متوسط نمو سنوى في ربح السهم بنسبة ١٣٪، يحصل المدير على ١٠٠٪ من عدد الأسهم المحدد، وإذا وصل معدل النمو إلى ١٧٪ يحصل المدير على الحد الأقصى بنسبة

١٣٠ من عدد الأسهم، وفي حالة إنخفاض معدل النمو في ربح السهم عن ٩٪ لايحصل المدير على أي شيء.

وتاريخ القياس في الخطط المستندة للأداء هو تاريخ الممارسة الفعلية لأن عدد الأسهم التي سوف تصدر أو مقدار النقدية التي سوف تسدد للمديرين عند تحقيق معيار الأداء لايمكن معرفتها في تاريخ المنح. وتوزع تكلفة المكافأة على الفترات المختصة بنفس الطريقة المستخدمة في حقوق تقييم الأسهم.

ويشيع إستخدام المكافآت المزدوجة مع هذه الخطط، حيث يكون للمدير فرصة الإختيار بين المكافأة المستندة للأداء والمكافأة المستندة لحق الإختيار في الأسهم. وفي مثل هذه الحالات فإنه يتحقق للمدير أفضل الحسنيين لأنه سواء زاد سعر السهم أو تحقق معيار الأداء المستهدف، فإن المدير وفي يحقق مكسب. وفي بعض الحالات يحصل المدير على كلا النوعين من الخطط ـ بشكل مستقل ـ بحيث يمكنه إستخدام الأموال التي يحصل عليها من الخطة المستندة للأداء في تمويل سعر الممارسة في خطة حقوق الإختيار في الأسهم.

وفيما يلي ملخص لخطط المكافآت السابقة وخصائصها الأساسية:

نوع الخطة	تاريخ القياس	قياس المكافأة	فترة التوزيع	طريقة التوزيع
حقوق إختيار تحفيزية	المنح	سعر السوق ناقص سعر الممارسة	لايوجد مصروف مكافأة	لايوجد مصروف مكافأة
حقوق إختيار غير مشروطة	المنح	سعر السوق ناقص سعر الممارسة	الخدمة	القسط الثابت
حقوق ارتفاع سعر الأسهم	الممارسة	سعر السوق ناقص سعر الممارسة	الخدمة	المدخل النسبي في فترة الخدمة ثم الاستناد للسوق بعد ذلك.
الخطط المستندة للأداء	الممارسة	القيمة السوقية للأسهم المصدرة	الخدمة	المدخل النسبي في فترة الخدمة ثم الإستناد للسوق بعد ذلك.

خطط لاتتضمن مكافأة Non-Compensatory Plans

في بعض الشركات تسمح خطط شراء الأسهم لكل العاملين بشراء الأسهم بخصم في السعر على مدى فترة زمنية قصيرة. وتصنف هذه الخطط عادة على أنها لاتتضمن مكافأة. حيث أن الهدف الرئيسي من هذه الخطط ليس مكافأة العاملين، وإنما مساعدتهم على الحصول على أسهم الشركة أو توسيع قاعدة ملكية أسهم الشركة فيما بين العاملين بها. وبصفة خاصة، فقد خلصت المهنة إلى أن هذه الخطط تتضمن الخصائص التالية:

١ - مشاركة كل العاملين بالشركة الذين يستوفون بعض الشروط المحددة.
٢ - عرض عدد متساوي من الأسهم لكل عامل.
٣ - قصر الفترة الزمنية المسموح بممارسة هذا الحق خلالها.
٤ - ألا يزيد الخصم من الأسعار السوقية للأسهم عن الخصم المناسب في حالة عرض الأسهم على المساهمين او غيرهم.

إن مثل هذا التخفيض في سعر السهم لايعتبر مكافأة لأن هدف الشركة من ذلك إما الحصول على رأس مال إضافي أو توسيع قاعدة ملكية الأسهم فيما بين العاملين كأحد وسائل زيادة ولاءهم للشركة. وهي حالة مثيرة للجدل لأن العامل يتلقى منفعة قابلة للتقويم. ومع ذلك، فإنه لصعوبة تحديد أهداف الشركة، فإنه في الممارسة العملية لايُعتبر هذا النوع من خطط شراء الأسهم متضمناً لمكافأة عندما يكون الخصم في حدود ١٠-١٥٪ من سعر السوق. ويجب التأكيد على أن الخطط التي لاتتضمن كل الخصائص الأربعة السابقة تصنف على أنها متضمنه لمكافأة.

الإفصاح عن خطط المكافآت:

يلعب الإفصاح دوراً هاماً في مساعدة المستخدمين للقوائم المالية على فهم خطط المكافآت وآثارها المحتملة بصورة أفضل. وبغض النظر عن الأساس المستخدم في تقويم حقوق الإختيار وغيرها من أنواع الخطط، فإنه يجب عمل إفصاح كامل عن حالة هذه الخطط في نهاية الفترة بما فيها عدد الأسهم الخاضعة لحق الإختيار وسعر الممارسة الخاص بها. وبالنسبة لحقوق الإختيار التي تتم ممارستها خلال الفترة، فإنه يجب الإفصاح عن عدد الأسهم والسعر المستخدم في الممارسة.

مقترحات FASB في المعالجة المحاسبية

كما سبق القول، فقد حدث الكثير من الجدل حول الأسلوب الصحيح للمحاسبة عن خطط مكافآت الأسهم. وتتمثل أهم مقترحات FASB في هذا المجال فيما يلي:

١ - *تاريخ القياس*: بصفة عامة يقترح FASB أن تتم معالجة حقوق الإختيار في الأسهم كغيرها من أنواع المكافآت وأن تدرج قيمتها في القوائم المالية كجزء من تكلفة أجور ومكافآت العاملين. حيث تقترح المذكرة المبدئية الإعتراف بكل أنواع حقوق الإختيار - سواء كانت ثابتة أو متغيرة - كمكافآت باستخدام القيمة العادلة كهذه الحقوق. ويتم تقرير القيمة العادلة لهذه الحقوق باستخدام أحد نماذج التسعير في تاريخ منح الحق، مع إجراء بعض التعديلات في حالة وجود بعض الخصائص الفريدة في حقوق الإختيار بإحدى الشركات. ولايتم اجراء أية تعديلات بعد تاريخ المنح نتيجة لحدوث أية تغيرات في سعر السهم - سواء بالإرتفاع أو الإنخفاض. على أن يسمح للشركات التي لايتم تداول أسهمها بصورة عامة باستخدام طريقة القيمة الأدنى Minimum value في تقدير قيمة حقوق الإختيار بها. وهذه الطريقة لاتأخذ في إعتبارها تقلبات أسعار الأسهم التي يمنح للعاملين حق إختيار في شراءها.

٢ - *فترة التوزيع*: في كل من شركات الإكتتاب العام وغيرها يتم تحميل قيمة حق الإختيار الممنوح على المصروفات (بعد إستبعاد الضريبة) على مدار الفترة التي يقدم فيها العاملون الخدمة المتعلقة بهذا الحق، وهي عادة فترة إكتساب هذه الحق Vesting Period.

٣ - *تطبيق هذه المقترحات*: إن المعيار المقترح سوف يحد من مجال التلاعب في الأنواع المختلفة من الخطط. وسوف تتمكن الشركات من إنتقاء برامج المكافآت التي تحقق أهدافها الإقتصادية المرغوبة دون النظر للنتائج المحاسبية لها.

ولأن خطط المكافآت الحالية قد تم وضعها أخذاً في الإعتبار المتطلبات المحاسبية الحالية، فإن مذكرة FASB سوف تنطبق على الحقوق الممنوحة بعد ٣١ ديسمبر ١٩٩٦. حيث يعطي هذا للشركات الوقت لإعادة التفكير في برامج المكافآت بها والتأقلم على طرق تسعير حقوق الإختيار. وخلال هذا الوقت من سنة ١٩٩٤ إلى سنة ١٩٩٦ - فإنه سيتم الإفصاح عن الآثار على قائمة الدخل وربح السهم في ملاحظات القوائم المالية.

٤ - *الإفصاح*: تتوافق متطلبات الإفصاح الجديدة مع متطلبات الإفصاح الحالية في ظل نشره APB رقم ٢٥ ولكن سيتم التوسع فيها عن طريق وصف الإفتراضات المستخدمة في حسابات القيمة العادلة.

وبصفة عامة، فإن مقترحات FASB سوف تحدد تكلفة المكافأة في تاريخ منح الحق باستخدام نموذج لتسعير حق الإختيار. وسوف يتم توزيع تكلفة المكافأة على مدى فترة الخدمة المتوقعة للعاملين مع التوسع في متطلبات الإفصاح.

القسم الثاني

حساب ربح السهم COMPUTING EARNINGS PER SHARE

عادة ما يتم التقرير عن بيانات ربح السهم في الصحافة المالية كما يستخدمها المساهمون والمستثمرون المحتملون على نطاق واسع في تقييم ربحية منشأة معينة. ويشير ربح السهم إلى الدخل المكتسب لكل سهم عادي. وعلى ذلك، فإن ربح السهم لايقرر عنه سوى للأسهم العادية فقط. على سبيل المثال، إذا كان صافي الدخل بشركة Oscar يبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال العام ١٠٠٠٠٠ سهم، فإن ربح السهم يبلغ ٣ جنيه (٣٠٠٠٠٠ ÷ ١٠٠٠٠٠).

وبسبب أهمية معلومات ربح السهم، فإن أغلب الشركات تلتزم بالتقرير عن هذه المعلومات في صلب قائمة الدخل. ولايستثنى من ذلك إلا شركات الإكتتاب المغلق، فنتيجة لإعتبارات التكلفة / المنفعة لاتلتزم هذه الشركات بالتقرير عن معلومات ربح السهم. وبصفة عامة، فإن معلومات ربح السهم يتم التقرير عنها أسفل صافي الدخل في قائمة الدخل. ففي شركة Oscar السابقة سيكون العرض كما يلي:

صافي الدخل	٣٠٠٠٠٠
ربح السهم	٣

وعندما تتضمن قائمة الدخل مكونات وسيطة للدخل، فإنه يجب الإفصاح عن ربح السهم من كل مكون على حدة. والعرض التالي يوضح ذلك:

ربح السهم:	
- الدخل من العمليات المستمرة	٤,-
- خسارة عمليات غير مستمرة، خالصة الضريبة	,٦٠
- الدخل من البنود غير العادية والأثر المجمع لتغيرات المبادىء المحاسبية	٣,٤٠
- مكسب غير عادي، خالص الضريبة	١,-
- الأثر المجمع للتغير في المبادىء المحاسبية، خالص الضريبة	,٥٠
صافي الدخل	٤,٩٠

حيث تمكن جوانب الإفصاح السابقة مستخدم القوائم المالية من الإعتراف بآثار الدخل من العمليات المستمرة على ربح السهم وفصل هذا الأثر عن الأثر الناتج عن الدخل أو الخسارة من البنود غير المنتظمة.

ربح السهم - هيكل رأس مال بسيط

EARNINGS PER SHARE-SIMPLE CAPITAL STRUCTURE

يكون هيكل رأس مال الشركة بسيطاً إذا كان يتكون فقط من أسهم عادية أولا يتضمن أوراق مالية قابلة للتحويل أو حقوق إختيار أو شراء أسهم أو أي حقوق أخرى يمكن عند ممارستها أن تخفض من ربح السهم العادي. في حين يكون هيكل رأس مال الشركة مركباً إذا تضمن أوراق مالية ذات أثر مخفض لربح السهم العادي. ويتضمن حساب ربح السهم في حالة هيكل رأس المال البسيط بندين (بخلاف صافي الدخل)؛ هما توزيعات الأسهم الممتازة والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال العام.

توزيعات الأسهم الممتازة Preferred Stock Dividends

كما سبق القول، فإن ربح السهم يعني ربح السهم العادي. وعندما يوجد بالشركة أسهم عادية وممتازة، فإنه يلزم طرح توزيعات الأسهم الممتازة عن العام من صافي الدخل للوصول إلى الدخل المتاح للأسهم العادية. وتكون معادلة حساب ربح السهم كما يلي:

$$\text{ربح السهم} = \frac{\text{صافي الدخل - توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية}}$$

وفي التقرير عن معلومات ربح السهم، فإن توزيعات الأسهم الممتازة يجب طرحها من كل من المكونات الوسيطة للدخل (الدخل من العمليات المستمرة والدخل قبل البنود غير العادية) وأخيراً من صافي الدخل للوصول إلى الدخل المتاح للأسهم العادية. وعند الإعلان عن توزيعات أسهم ممتازة رغم تحقيق صافي خسارة عن العام، فإن توزيعات الأسهم الممتازة تضاف إلى الخسارة لأغراض حساب خسارة السهم. وإذا كانت الأسهم الممتازة مجمعة للأرباح ولم تعلن توزيعات عليها في السنة الحالية، فإنه لايُطرح من صافي الدخل أو يضاف لصافي الخسارة إلا مقدار مساوي للتوزيعات التي كان يجب الإعلان عنها عن السنة الحالية في ضوء شروط هذه الأسهم. وبذلك فإن توزيعات الأسهم الممتازة المرحلة من سنوات سابقة ستكون قد أدرجت في حساب ربح السهم عن هذه السنوات.

المتوسط المرجح لعدد الأسهم المتداولة

Weighted Average Number of Shares Outstanding

في كل العمليات الحسابية لربح السهم، فإن المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة يشكل أساس مقدار ربح السهم المقرر عنه. فالأسهم المصدرة أو المشتراه خلال الفترة تؤثر على الموجود منها بالفعل ويجب ترجيحها بالفترة التي وجدت خلالها. والهدف من هذا المدخل هو إيجاد الرقم المعادل لكل الأسهم خلال العام. ولتوضيح ذلك، إفترض أن التغيرات التالية حدثت للأسهم العادية لشركة Stal-lone خلال الفترة.

التاريخ	تغيرات الأسهم	الأسهم الموجودة
١ يناير	رصيد أول المدة	٩٠٠٠٠
١ أبريل	إصدار ٣٠٠٠٠ سهم نقداً	٣٠٠٠٠
		١٢٠٠٠٠
١ يوليو	شراء ٣٩٠٠٠ سهم	٣٩٠٠٠
		٨١٠٠٠
١ نوفمبر	إصدار ٦٠٠٠٠ سهم نقداً	٦٠٠٠٠
٣١ ديسمبر	رصيد آخر المدة	١٤١٠٠٠

ولحساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم خلال الفترة، تستخدم العمليات الحسابية التالية:

التواريخ	الأسهم الموجودة أ	كسر السنة ب	الأسهم المرجحة أ×ب
١ يناير - ١ إبريل	٩٠٠٠٠	١٢/٣	٢٢٥٠٠
١ إبريل - ١ يوليو	١٢٠٠٠٠	١٢/٣	٣٠٠٠٠
١ يوليو - ١ نوفمبر	٨١٠٠٠	١٢/٤	٢٧٠٠٠
١ نوفمبر - ٣١ ديسمبر	١٤١٠٠٠	١٢/٢	٢٣٥٠٠
المتوسط المرجح لعدد الأسهم الموجودة.			١٠٣٠٠٠

فقد كان هناك ٩٠٠٠٠ سهم لمدة ٣ شهور وهو مايمثل ٢٢٥٠٠ سهم عن السنة بالكامل. ولأن الأسهم الإضافية قد صدرت في ١ إبريل، فإن عدد الأسهم الموجودة يتغير ويجب ترجيحه بالزمن. وعند شراء ٣٩٠٠٠ سهم في ١ يوليو، إنخفضت الأسهم الموجودة ويلزم إجراء عملية حسابية جديدة لتحديد العدد المرجح للأسهم الموجودة.

توزيعات الأسهم وتجزئة الأسهم: عند حدوث توزيعات أسهم أو تجزئة أسهم، فإن حساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم يتطلب تعديل عدد الأسهم الموجودة قبل توزيع الأسهم أو تجزئة الأسهم. على سبيل المثال، إفترض أن هناك شركة لديها ١٠٠٠٠٠ سهم في ١ يناير وأصدرت توزيعات أسهم بنسبة ٢٥٪ في ٣٠ يونيو. فلاغراض حساب المتوسط المرجح عن السنة المالية، فإن الأسهم الإضافية التي نتجت عن توزيع الأسهم وقدرها ٢٥٠٠٠ سهم يُفترض أنها كانت موجودة منذ بداية العام، وبالتالي يكون المتوسط المرجح لعدد الأسهم هو ١٢٥٠٠٠ سهم.

ففي حالة إصدار توزيعات أسهم أو تجزئة أسهم يُعاد تقدير عدد الأسهم بأثر رجعي، ولكن ذلك لايحدث في حالة إصدار أو إعادة شراء أسهم نقداً. ويرجع ذلك إلى أن تجزئة الأسهم أو توزيعات الأسهم لاتؤدي لزيادة أو تخفيض صافي الأصول بالمنشأة، حيث أنها مجرد إصدار لأسهم إضافية وبالتالي يلزم إعادة تقدير المتوسط المرجع بأثر رجعي. وعلى عكس ذلك، فإن إصدار أو شراء الأسهم نقداً يغير من مقدار صافي الأصول. ونتيجة لذلك، فإن الشركة سوف تحقق مكاسب أعلى أو أقل في المستقبل نتيجة لهذا التغير في صافي الأصول. وبمعنى آخر، فإن توزيعات الأسهم أو تجزئة الأسهم لاتغير من إجمالي إستثمارات المساهمين، ولكنها تزيد فقط (إلا إذا كانت في صورة تجميع أسهم وليس تجزئة Reverse stock split) من عدد الأسهم العادية التي

تشكل هذا الإستثمار.

ولتوضيح كيفية تأثير توزيعات الأسهم على حساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم الموجودة، إفترض أن شركة Rambo حدثت بها التغيرات التالية في أسهمها العادية خلال العام:

التاريخ	تغيرات الأسهم	الأسهم الموجودة
١ يناير	رصيد أول المدة	١٠٠٠٠٠
١ مارس	إصدار ٢٠٠٠٠ سهم نقداً	٢٠٠٠٠
		١٢٠٠٠٠
١ يونيو	٦٠٠٠٠ سهم إضافي (توزيع أسهم بنسبة ٥٠ ٪)	٦٠٠٠٠
		١٨٠٠٠٠
١ نوفمبر	إصدار ٣٠٠٠٠ سهم نقداً	٣٠٠٠٠
٣١ ديسمبر	رصيد آخر المدة	٢١٠٠٠٠

ويكون حساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم الموجودة كما يلي:

التواريخ	أ الأسهم الموجودة	ب اعادة التقدير	جـ كسر السنة	د الأسهم المرجحة أ × ب × جـ
١ يناير - ١ مارس	١٠٠٠٠٠	١,٥٠	١٢/٢	٢٥٠٠٠
١ مارس - ١ يونيو	١٢٠٠٠٠	١,٥٠	١٢/٣	٤٥٠٠٠
١ يونيو - ١ نوفمبر	١٨٠٠٠٠		١٢/٥	٧٥٠٠٠
١ نوفمبر - ٣١ ديسمبر	٢١٠٠٠٠		١٢/٢	٣٥٠٠٠
المتوسط المرجح لعدد الأسهم الموجودة.				١٨٠٠٠٠

فقد أعيد تقدير الأسهم الموجودة قبل توزيعات الأسهم، حيث عدلت الأسهم الموجودة من ١ يناير إلى ١ يونيو بتوزيع الأسهم بما يجعل هذه الأسهم مقدرة في المتوسط المرجح على نفس أساس الأسهم المصدرة مع توزيع الأسهم. ولكن الأسهم التي تصدر بعد توزيع الأسهم لايلزم إعادة تقديرها لأنها تكون على أساس جديد.

فتوزيعات الأسهم تقوم بمجرد تعديل الأسهم الموجودة بالفعل، وتستخدم نفس المعالجة أيضاً مع تجزئة الأسهم.

وإذا حدث توزيع الأسهم أو تجزئة الأسهم بعد نهاية السنة ولكن قبل نشر القوائم المالية الخاصة بها، فإنه يجب إعادة تقدير المتوسط المرجح لعدد الأسهم الموجودة عن العام الحالي (وأية سنوات أخرى معروضة للمقارنة). على سبيل المثال، إفترض أن شركة Hendricks قد حسبت المتوسط المرجح لعدد الأسهم الموجودة بها عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ وبلغ ١٠٠٠٠٠ سهم. وفي ١٥ يناير ١٩٩٣ - قبل نشر القوائم المالية - قامت الشركة بتجزئة سهمها بنسبة ٣ : ١. ففي هذه الحالة، فإن المتوسط المرجح لعدد الأسهم المستخدم في حساب ربح السهم عن سنة ١٩٩٢ سوف يبلغ ٣٠٠٠٠٠ سهم. وإذا قدمت معلومات ربح السهم عن سنة ١٩٩١ لأغراض المقارنة، فإنه يلزم أيضاً تعديلها بتجزئة السهم.

مثال شامل

كان لدى شركة Sylvester دخل قبل البنود غير العادية قدره ٥٨٠٠٠٠ جنيه، كما كان لديها مكسب غير عادي خالص الضريبة قدره ٢٤٠٠٠٠ جنيه. وعلاوة على ذلك، أعلنت الشركة عن توزيعات أسهم ممتازة بمعدل ١ جنيه للسهم على ١٠٠٠٠٠ سهم ممتاز. وقد حدثت التغيرات التالية بالأسهم العادية للشركة خلال سنة ١٩٩٢:

التواريخ	تغيرات الأسهم	الأسهم الموجودة
١ يناير	رصيد أول المدة	١٨٠٠٠٠
١ مايو	شراء ٣٠٠٠٠ من أسهم الخزانة	٣٠٠٠٠
		١٥٠٠٠٠
١ يوليو	٣٠٠٠٠٠ سهم إضافي (تجزئة أسهم بنسبة ٣ : ١)	٣٠٠٠٠٠
		٤٥٠٠٠٠
٣١ ديسمبر	إصدار ٥٠٠٠٠ سهم نقداً	٥٠٠٠٠
٣١ ديسمبر	رصيد آخر المدة	٥٠٠٠٠٠

ولحساب معلومات ربح السهم، يتم تحديد المتوسط المرجح لعدد الأسهم الموجودة كما يلي:

التواريخ	أ الأسهم الموجودة	ب إعادة التقدير	جـ كسر السنة	د الأسهم المرجحة أ × ب × جـ
١ يناير - ١ مايو	١٨٠٠٠٠	٣	١٢/٤	١٨٠٠٠٠
١ مايو - ٣١ ديسمبر	١٥٠٠٠٠	٣	١٢/٨	٣٠٠٠٠٠
المتوسط المرجح لعدد الأسهم الموجودة.				٤٨٠٠٠٠

وفي حساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم يتم تجاهل الأسهم المباعة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ . لأنها لم تكن موجودة خلال العام . وعندئذ يقسم الدخل قبل البنود غير العادية وصافي الدخل على المتوسط المرجح لعدد الأسهم لتحديد ربح السهم . وتُطرح توزيعات الأسهم الممتازة بالشركة وقدرها ١٠٠٠٠٠ جنيه من الدخل قبل البنود غير العادية (٥٨٠٠٠٠ جنيه) لتحديد الدخل قبل البنود غير العادية المتاح للمساهمين العاديين وقدره ٤٨٠٠٠٠ جنيه (٥٨٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠) . إن طرح توزيعات الأسهم الممتازة من الدخل قبل البنود غير العادية له أيضاً تأثيره على تخفيض صافي الدخل دون التأثير على مقدار البنود غير العادية . حيث يُعرف المقدار النهائي بأنه الدخل المتاح للمساهمين العاديين . وفيما يلي إيضاح لذلك :

	أ معلومات الدخل	ب الأسهم المرجحة	جـ ربح السهم (أ ÷ ب)
الدخل قبل البنود غير العادية المتاح للمساهمين العاديين	(*) ٤٨٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠	١,-
مكسب غير عادي (خالص الضريبة	٢٤٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠	,٥٠
الدخل المتاح للمساهمين العاديين	٧٢٠٠٠٠		

(*) ٥٨٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠

ويعتبر الإفصاح عن مقدار ربح السهم من البنود غير العادية إختيارياً . وسوف تكون معلومات الدخل وربح السهم المقرر عنها في صلب قائمة الدخل كما يلي :

الدخل قبل البنود غير العادية	٥٨٠٠٠٠
مكسب غير عادي، خالص الضريبة	٢٤٠٠٠٠
صافي الدخل	٨٢٠٠٠٠
ربح السهم:	
الدخل قبل البنود غير العادية	١,-
البنود غير العادية، خالصة الضريبة	,٥٠
صافي الدخل	١,٥٠

ربح السهم - هيكل رأس مال مركب
EARNINGS PER SHARE-COMPLEX CAPITAL STRUCTURE

من مشاكل حساب ربح السهم البسيط أنه يفشل في الإعتراف بالأثر المخفض المحتمل على الأسهم الموجودة بالشركة عند وجود أوراق مالية مخفضة في هيكل رأسمالها. حيث تمثل الأوراق المالية المخفضة مشكلة خطيرة لأن التحويل أو الممارسة عادة مايكون له أثر سلبي على ربح السهم. وقد يكون هذا الأثر السلبي جوهرياً، كما أنه قد يكون - وهو الأهم - غير متوقع إلا إذا إهتمت القوائم المالية بهذا الأثر المخفض المحتمل.

وبسبب تزايد إستخدام الأوراق المالية المخفضة في الستينات، لم يكن للمهنة أن تتجاهل أثرها، ولذلك فقد أصدر مجلس مبادىء المحاسبة APB نشرته رقم ١٥ التي تناولت مفهوم رأس المال المركب. حيث يوجد رأس المال المركب عندما يوجد بالشركة أوراق مالية قابلة للتحويل أو حقوق إختيار أو شراء أسهم أو أي حقوق أخرى يمكنها عند التحويل أو الممارسة أن تخفض من ربح السهم.

ويتطلب رأس المال المركب عرضاً مزدوجاً لربح السهم يأخذ كل مقياس منه نفس الظهور في صلب قائمة الدخل. ويُطلق على هذين المقياسين «ربح السهم المبدئي» Primary و «ربح السهم المخفض بالكامل» Fully diluted. حيث يستند ربح السهم المبدئي على عدد الأسهم العادية الموجودة علاوة على ما يُعرف بمعادلات الأسهم العادية equivalents - وهي الأوراق المالية التي تعادل في جوهرها الأسهم العادية. ويشير ربح السهم المخفض بالكامل إلى التخفيض في ربح السهم الذي يمكن أن يحدث إذا ما تمت كل الإصدارات المشروطة للأسهم العادية والتي يمكنها تخفيض ربح السهم. ونتيجة للقواعد الحسابية، فإن ربح السهم المخفض بالكامل يكون دائماً أقل

من (ربح سهم أقل أو خسارة سهم أكبر) أو مساوى لربح السهم المبدىء.

وعلى عكس معادلة حساب ربح السهم في هيكل رأس مال بسيط، فإن المعادلة التالية تصور حساب ربح السهم في هيكل رأس مال مركب:

ربح السهم = (صافي الدخل - توزيعات أسهم ممتازة / المتوسط المرجح لعدد الأسهم الموجودة) - أثر معادلات الأسهم العادية - أوراق مالية مخفضة أخرى لاتعتبر معدلات للأسهم العادية

ربح السهم الأساسي

ربح السهم المبدئي

ربح السهم المخفض بالكامل

الأهمية النسبية والأوراق المانعة للتخفيض Materiality and Anti-dilution

قد يكون لدى الشركة أوراق مالية مخفضة دون أن تلتزم بالتقرير عن ربح السهم المبدئي أو ربح السهم المخفض بالكامل، حيث يوجد بالعديد من الشركات درجة تخفيض غير هامة نسبياً. وفي تعريفها للأهمية النسبية إستخدمت المهنة إختبار أهمية نسبية بمعدل ٣٪، حيث أن أى شركة يكون هيكل رأسمالها به تخفيض محتمل يقل عن ٣٪ من ربح السهم تعتبر ذات هيكل رأسمال بسيط.

ولتوضيح ذلك، فان ربح السهم بشركة Streeter يبلغ ٢ جنيه مع تجاهل كل الأوراق المالية المخفضة في هيكل رأسمالها. فإذا كان التحويل أو الممارسة المحتملة للأوراق المالية المخفضة في مجموعها تخفض ربح السهم إلى ١,٩٤ جنيه (٢ × ٩٧٪) أو أقل، فإنه يلزم عرض مقياسي ربح السهم معاً، وإلا تقرر الشركة عن ربح السهم بمقدار ٢ ج دون أى إفصاح إضافي. وعند حساب معامل التخفيض الذي يبلغ ٣٪، فإنه يجب أخذ كل الأوراق المالية المخفضة في الإعتبار.

ومن الأسباب الأخرى لعدم قيام بعض الشركات ذات هيكل رأس المال المركب بالتقرير عن ربح السهم المبدئي والمخفض بالكامل أن تكون الأوراق المالية في هيكل رأسمالها مانعة للتخفيض anti-dilutive والأوراق المانعة للتخفيض هي أوراق تؤدى عند تحويلها أو ممارستها إلى زيادة ربح السهم (أو تخفيض خسارة السهم). ولا يسمح

للشركات التي لايوجد بها سوى أوراق مالية مانعة للتخفيض بأن تزيد من ربح السهم بها، حيث أنها تُطالب بالتقرير عن رقم ربح سهم بسيط فقط. والهدف من العرض المزدوج لمقاييس ربح السهم هو إعلام مستخدمي القوائم المالية بالحالات التي يحتمل حدوثها وعرض أسوأ حالات التخفيض الممكنة أمامهم. وعندما تكون الأوراق المالية مانعة للتخفيض، فإن إحتمال تحويلها أو ممارسة الحق الذي تتضمنه يكون ضئيلاً للغاية.

ربح السهم المبدئي - الأوراق القابلة للتحويل

Primary Earnings per Share-Convertible Securities

إن أساس حساب ربح السهم المبدئي هو الأسهم العادية الموجودة بالإضافة إلى معادلات الأسهم العادية. ولتحديد ما إذا كانت الورقة القابلة للتحويل معادلة للسهم العادي أم لا، فإن هناك إختبار خاص يتم إجراؤه ويُطلق عليه إختبار العائد الفعال.

إختبار العائد الفعال: ويعتبر هذا الإختبار أن الأوراق القابلة للتحويل معادلة للأسهم العادية إذا كان العائد الفعال لحامل هذه الورقة وقت الإصدار يقل بصورة جوهرية عن عائد ورقة مالية مماثلة للشركة المصدرة لاتتضمن حق التحويل. ولمزيد من الإيضاح، فإن الورقة القابلة للتحويل - سواء كانت سند أو سهم ممتاز - تعتبر معادلة للسهم العادي إذا كانت في تاريخ الإصدار تحقق معدل عائد فعال يقل عن ٣/٢ ٦٦٪ من متوسط عائد سندات الشركات من فئة Aa*. ويستند «العائد الفعال» على الفائدة السنوية المحددة للورقة المالية أو التوزيعات المسندة لها، وأي خصم أو علاوة عند الإصدار، والعائد حتى تاريخ الإستحقاق. ويُبرر إختبار معدل العائد الفعال بأن المستثمر لن يرغب في قبول عائد فعال يقل عن ٣/٢ متوسط عائد سندات الشركات من فئة Aa. إلا إذا كانت الورقة القابلة للتحويل تتضمن الخصائص الجوهرية للأسهم العادية.

ولتوضيح هذا الإختبار، إفترض أن شركة Clyton إشترت سند قابل للتحويل مدته ٥ سنوات (قيمة إسمية ١٠٠٠ جنيه) بمعدل كوبون ١١٪ وسعر سوقي قدره ١١٢٠

(*) تقوم بعض بيوت الخبرة والمؤسسات المالية في الولايات المتحدة بوضع تصنيفات معيارية للأوراق المالية للشركات حسب درجات المخاطرة والعائد الخاصة بها، وتحدد مثل هذه الرموز لكل تصنيف. (المترجم).

جنيه. حيث يبلغ معدل العائد الفعال في هذه الحالة ٨٪(***). فإذا كان متوسط عائد سندات الشركات من فئة Aa هو ١٥٪ في تاريخ الإصدار، فإن هذه الورقة سوف تعتبر معادلة للسهم العادي لأن عائدها الفعال يقل عن م/٢ متوسط عائد سندات الشركات من فئة Aa، كما يتضح مما يلي:

م/٢ متوسط معدل عائد سندات الشركات من فئة Aa	=	١٠٪
العائد الفعـــــال	-	٨٪
معادل للسهـــــم العـــــادى ؟		نعـــم

وإختبار العائد الفعال هو قاعدة إجتهادية ولكنه يوفر معياراً بسيطاً وموضوعياً يمكن تطبيقه بسهولة. ومع ذلك، فإن هناك جانب ضعف في هذا المدخل. فإختبار العائد الفعال لايطبق إلا في تاريخ الإصدار فقط لتحديد ما إذا كانت الورقة القابلة للتحويل تعادل السهم العادي أم لا. ونتيجة لذلك، فإذا إعتبرت الورقة معادلة للسهم العادي في تاريخ إصدارها، فإنها سوف تظل كذلك على الدوام. وعلى عكس ذلك، فإنه إذا لم تعتبر الورقة معادلة للسهم العادي في تاريخ إصدارها، فإنها لايمكن أبداً أن تعتبر كذلك فيما بعد. فإذا ما تغيرت ظروف السوق، فإن هذا التصنيف المبدئي قد لايقرر عن النتائج بالطريقة الأكثر إفادة. ويجب ملاحظة أنه حتى مع إعتبار الورقة القابلة للتحويل معادلة للسهم العادي، فإنها لاتدخل في حساب ربح السهم المبدئي إلا عندما تكون مخفضة. بمعنى أن معادل السهم العادي قد يدخل في الحساب في فترة معينة ولايدخل في فترة أخرى بناءاً على إعتباره مخفضاً أو مانعاً للتخفيض.

طريقة إفتراض التحويل If Converted Method

عند إعتبار الورقة القابلة للتحويل معادل للسهم العادي، فإنه من الضروري عندئذ قياس أثرها المخفض. ويُطلق على الطريقة المستخدمة في قياس أثر التخفيض طريقة إفتراض التحويل. حيث تفترض هذه الطريقة في السندات القابلة للتحويل أن: (١) تحويل الأوراق القابلة للتحويل في بداية الفترة (أو في وقت إصدار الورقة إذا

(***)

$$١١٢٠ = \frac{١}{(١ + ر)^{٥}} \times ١٠٠٠ + \frac{١ - \frac{١}{(١ + ر)^{٥}}}{ر} \times ١١٠$$

وبحل المعادلة في ر نحصل على المعدل الفعال وقدره ٨٪.

صدرت خلال هذه الفترة)، (٢) إستبعاد فائدة السندات خالصة الضريبة. وعلى ذلك، فإن مقام النسبة ـ المتوسط المرجح لعدد الأسهم الموجودة ـ يزيد بمقدار الأسهم الإضافية التي يُفترض التحول إليها، كما أن البسط ـ صافي الدخل ـ يزيد بمقدار مصروف الفائدة خالياً من الأثر الضريبي.

على سبيل المثال، فقد بلغ صافي الدخل بشركة Marshy عن العام ٢١٠٠٠٠ جنيه وكان المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية الموجودة خلال العام ١٠٠٠٠٠ سهم. وعلى ذلك، فإن ربح السهم الأساسي أو البسيط يبلغ ٢,١ جنيه (٢١٠٠٠٠ ÷ ١٠٠٠٠٠). وكان لدى الشركة إصدارات من السندات القابلة للتحويل: أحدهما بمعدل ٦٪ وسبق بيعه بمبلغ ١٠٠ جنيه للسند (بإجمالي ١٠٠٠٠٠٠ جنيه) في سنة سابقة عندما كان متوسط عائد سندات الشركات من فئة Aa يبلغ ١١٪ ويمكن تحويلها إلى ٢٠٠٠٠ سهم عادي. والإصدار الآخر بمعدل ١٠٪ وسبق بيعه بمبلغ ١٠٠ جنيه (بإجمالي ١٠٠٠٠٠٠ جنيه) في ١ أبريل من السنة الحالية عندما كان متوسط عائد سندات الشركات من فئة Aa يبلغ ١١٪ ويمكن تحويلها إلى ٣٢٠٠٠ سهم عادي. ويبلغ معدل الضريبة ٤٠٪. ويتم إختبار كل من إصدارات الأوراق القابلة للتحويل لتحديد مدى إعتبارها معادل للسهم كما يلي:

سند قابل للتحويل، بقيمة ١٠٠٠٠٠٠ جنيه، معدل ٦٪:		
٣/٢ متوسط عائد سندات الشركات من فئة Aa وقدره ١١٪	=	٧ ١/٣٪
المعدل الفعال	=	٦٪
هل يعتبر معادل للسهم العادي؟		نعم

سند قابل للتحويل، بقيمة ١٠٠٠٠٠٠ جنيه، معدل ١٠٪:		
٣/٢ متوسط عائد سندات الشركات من فئة Aa وقدره ١١٪	=	٧ ١/٣٪
المعدل الفعال	=	١٠٪
هل يعتبر معادل للسهم العادي؟		لا

وبذلك فإن ربح السهم المبدئي سوف يتضمن ورقة مالية واحدة مخفضة فقط وهي السند القابل للتحويل بمعدل ٦٪، حيث أن معدل العائد الفعال له في تاريخ الإصدار وقدره ٦٪ يقل عن ٣/٢ متوسط عائد سندات الشركات من فئة Aa وقدره ١١٪. في حين لايدخل السند الآخر بمعدل ١٠٪ في حساب ربح السهم المبدئي لأن

العائد الفعال له في تاريخ الإصدار وقدره ١٠٪ كان أعلى من ٢/٣ متوسط عائد السندات من فئة Aa.

ولتحديد مقدار البسط، فإنه يلزم رد مقدار الفائدة على هذه الأوراق المفترض تحولها مطروحاً منها الأثر الضريبي المتعلق بها إلى مقدار صافي الدخل. فلأن طريقة إفتراض التحويل تفترض إتمام التحويل في بداية السنة، فإنه يفترض عدم سداد أي فائدة عن الأوراق القابلة للتحويل خلال السنة. وتبلغ فائدة هذه السندات عن العام ٦٠٠٠٠ جنيه (١٠٠٠٠٠٠ × ٦٪)، كما يبلغ مصروف الضريبة الخاص بها ٢٤٠٠٠ جنيه (٦٠٠٠٠ × ٤٠٪)، ولذلك فإن الفائدة خالصة الضريبة التي تُرد إلى صافي الدخل تبلغ ٣٦٠٠٠ جنيه [(٦٠٠٠٠-٢٤٠٠٠) أو ٦٠٠٠٠ × (١-٠,٤٠)]. وفيما يلي توضيح لحساب ربح السهم المبدئي:

صافي دخل العام	٢١٠٠٠٠	متوسط عدد الأسهم الموجودة	١٠٠٠٠٠
يضاف: الفائدة خالصة الضريبة	٣٦٠٠٠	يضاف: أسهم يفترض إصدارها عند	
صافي الدخل المعدل	٢٤٦٠٠٠	تحويل السندات بنسبة ٦٪ في	
	(أ)	بداية السنة	٢٠٠٠٠
		متوسط عدد الأسهم العادية ومعادلها	١٢٠٠٠٠
			(ب)

ربح السهم المبدئي = أ ÷ ب = ٢,٠٥ جنيه

ملاحظة: التحول المفترض يعتبر مخفضاً لأن ربح السهم المبدئي يقل عن ربح السهم الأساسي وقدره ٢,١٠ (٢١٠٠٠٠ ÷ ١٠٠٠٠٠ سهم).

ويفترض المثال السابق أن سندات شركة Marshy قد صدرت بقيمتها الإسمية. فإذا بيعت السندات بخصم أو علاوة، فإنه يجب تعديل مصروف الفائدة في كل فترة بإستنفاد الخصم أو العلاوة. وعلى ذلك، فإن مقدار مصروف الفائدة خالص الضريبة الذي يُرد إلى صافي الدخل هو مصروف الفائدة المقرر عنه في قائمة الدخل وليست الفائدة المسددة نقداً خلال العام.

ويفرض أن السندات القابلة للتحويل السابقة بنسبة ٦٪ كانت أسهم ممتازة قابلة للتحويل بنسبة ٦٪، فإن الأسهم الممتازة القابلة للتحويل كانت ستصنف كمعادلات للأسهم العادية. كما أن التوزيعات على الأسهم الممتازة لن تُطرح من صافي الدخل عند حساب رقم البسط لأنه يُفترض أن الأسهم الممتازة القابلة للتحويل قد حولت بالفعل وأنها معادلة للأسهم العادية لأغراض حساب ربح السهم. حيث يُستخدم

صافي الدخل فقط كبسط، دون مراعاة أي أثر ضريبي لأن توزيعات الأسهم الممتازة لاتُستقطع للأغراض الضريبية.

ربح السهم المخفض بالكامل - الأوراق القابلة للتحويل

Fully Diluted Earnings per Share-Convertible Securities

في المثال السابق لن يتضمن ربح السهم المخفض بالكامل السند بمعدل ٦٪ فقط وإنما سوف يتضمن السند الآخر بمعدل ١٠٪ أيضاً. حيث تضاف أعباء الفائدة لكل من السندين (خالصة الضريبة) إلى صافي الدخل للوصول إلى صافي الدخل المعدل. ويتم تحديد المتوسط المرجح لعدد الأسهم الموجودة. ولأن تاريخ الإصدار في حالة السندات بمعدل ١٠٪ بعد تاريخ بداية السنة المالية، فإن الأسهم التي يُفترض إصدارها في ذلك التاريخ - ١ إبريل - ترجح بالفترة من ذلك التاريخ وحتى نهاية السنة المالية. وفيما يلي حساب ربح السهم المخفض بالكامل.

صافي دخل العام	٢١٠٠٠٠	متوسط عدد الأسهم العادية الموجودة	١٠٠٠٠٠
يضاف: الفوائد خالصة الضريبة		يضاف: الأسهم المفترض إصدارها عند	
للسند بمعدل ٦٪ (سبق حسابها)	٣٦٠٠٠	التحويل: السندات بمعدل ٦٪	
للسند بمعدل ١٠٪		(من بداية العام)	٢٠٠٠٠
[١٠٠٠٠٠٠ × ١٠٪ × ٩/١٢ سنة × (١ - ٠,٤٠)]	٤٥٠٠٠	السندات بمعدل ١٠٪ (من تاريخ الإصدار	
		٣٢٠٠٠ × ٣/١٢)	٢٤٠٠٠
صافي الدخل المعدل	٢٩١٠٠٠	متوسط عدد الأسهم العادية ومعدلاتها	١٤٤٠٠٠
	(أ)		(ب)

ربح السهم المخفض بالكامل = أ ÷ ب = ٢,٠٢

ملاحظة: السندات المفترض تحولها تعتبر مخففة لأن ربح السهم مع التحويل (٢,٠٢) أقل من ربح السهم بدون تحويل (٢,١٠).

وبذلك تقوم شركة Marshy بعمل عرض مزدوج لربح السهم. حيث يتم التقرير عن ربح السهم المبدئي وربح السهم المخفض بالكامل لأن ربح السهم المخفض بالكامل يتجاوز نسبة ٣٪ في اختبار الأهمية النسبية. حيث يكون العرض بقائمة الدخل كما يلي:

(الجزء الأخير من قائمة الدخـــل)

صافي الدخل	٣١٠٠٠٠
ربح السهـــم:	
على الأسهم العادية ومعادلاتها (ملاحظة ×)	٢,٠٥
على أساس مخفض بالكامل (ملاحظة ×)	٢,٠٢

ملاحظة ×: تم حساب ربح السهم العادي ومعادلاته بقسمة صافي الدخل على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية ومعادلاتها خلال العام. وقد إعتبرت السندات القابلة للتحويل بمعدل ٦٪ معادلة للأسهم العادية. وعلى ذلك، فقد تم إضافة عدد الأسهم التي يمكن إصدارها (بافتراض تحويل هذه السندات بالكامل في بداية السنة المالية) إلى عدد الأسهم العادية، كما تم تعديل صافي الدخل لإستبعاد فائدة هذه السندات خالصة من الأثر الضريبي. وقد حسب ربح السهم المخفض بالكامل بافتراض تحويل كل إصدارات السندات القابلة للتحويل.

وعند إستخدام طريقة إفتراض التحويل، يستخدم معدل التحويل الساري خلال الفترة في حساب ربح السهم المبدئي. ومع ذلك، فإن بعض اتفاقات السندات قد تتضمن معدل تحويل يتغير على مدار فترة هذه السندات. وفي هذه الحالة، يستخدم أقرب معدل تحويل في حساب ربح السهم المبدئي. وبالنسبة لربح السهم المخفض بالكامل، يُستخدم أفضل معدل تحويل متاح لحائز الورقة القابلة للتحويل خلال ١٠ سنوات.

فبفرض أنه تم إصدار سند قابل للتحويل في ١ يناير ١٩٩١ بمعدل تحويل قدره ١٠ أسهم للسند إعتباراً من ١ يناير ١٩٩٣. ولكن إعتباراً من ١ يناير ١٩٩٦ يصبح معدل التحويل ١٢ سهم للسند، ومن ١ يناير سنة ٢٠٠٠ يصبح ١٥ سهم للسند. ففي حساب ربح السهم المبدئي عن سنة ١٩٩١ يستخدم معدل تحويل قدره ١٠ أسهم للسند، وفي حساب ربح السهم المخفض بالكامل عن سنة ١٩٩١ يستخدم معدل تحويل قدره ١٥ سهم للسند.

ربح السهم المبدئي والمخفض بالكامل - حقوق الإختيار، شراء الأسهم ومعادلاتها:

إن حقوق الإختيار وشراء الأسهم الموجودة ومعادلاتها (سواء كانت قابلة للممارسة في الوقت الحاضر أم لا) تعتبر معادلة للسهم العادي وتُدرج في حساب ربح السهم المبدئي إلا إذا كانت مانعة للتخفيض(*). ويتم إدراج حقوق الإختيار والشراء ومعادلاتها في

(*) إذا كانت ممارسة حقوق الإختيار أو الشراء لايمكن أن تحدث خلال ٥ سنوات، فإن هذه =

حساب ربح السهم عن طريق إستخدام مايُعرف بطريقة أسهم الخزانة.

طريقة أسهم الخزانـــة **Treasury Stock Method**

تفترض طريقة أسهم الخزانة أن حقوق الإختيار أو الشراء تتم ممارستها في بداية العام (أو تاريخ الإصدار إذا كان تالياً لبداية العام) وأن المتحصلات من ممارسة حقوق الإختيار و الشراء تستخدم في شراء أسهم عادية كأسهم خزانة. فإذا كان سعر الممارسة أقل من سعر الأسهم في السوق، فإن المتحصلات من الممارسة لن تكفي لإعادة شراء كل الأسهم. وبذلك تضاف الأسهم الزائدة المتبقية إلى المتوسط المرجح لعدد الأسهم الموجودة لأغراض حساب ربح السهم المبدئي والمخفض بالكامل.

على سبيل المثال، إذا كان سعر ممارسة ضمان معين يبلغ ٥ جنيه والقيمة السوقية العادلة للسهم ١٥ جنيه، فإن طريقة أسهم الخزانة سوف تزيد من عدد الأسهم الموجودة. حيث أن ممارسة حق الشراء سوف تؤدى لإضافة سهم إلى الأسهم الموجودة ولكن المحصل من الممارسة وقدره ٥ جنيه مقابل كل سهم مصدر لن يكفي لشراء سهم واحد من السوق بسعر ١٥ جنيه. حيث يلزم ممارسة ثلاثة حقوق شراء (وإصدار ثلاثة أسهم إضافية مقابلها) لتوفير النقدية اللازمة (١٥ جنيه) لإقتناء سهم من السوق. وعلى ذلك، فسوف تحدث زيادة صافية في عدد الأسهم الموجودة قدرها سهمان.

وبإستخدام أرقام أكبر، إفترض أن هناك ١٥٠٠ حق إختيار بسعر ممارسة قدره ٣٠ جنيه للسهم العادي، وأن سعر السهم العادي في السوق يبلغ ٥٠ جنيه. فعن طريق تطبيق طريقة أسهم الخزانة فسوف يكون هناك زيادة قدرها ٦٠٠ سهم في الأسهم الموجودة وذلك كما يلي:

المتحصلات من ممارسة ١٥٠٠ حق إختيار (١٥٠٠ × ٣٠)	٤٥٠٠٠
الأسهم المصدرة عند ممارسة حقوق الإختيار	١٥٠٠
أسهم الخزانة التي يمكن شراؤها بالمتحصلات (٤٥٠٠٠ ÷ ٥٠)	٩٠٠
الزيادة في الأسهم الموجودة (وتعتبر معادلة للأسهم العادية)	٦٠٠

الأوراق لايمكن إعتبارها معادلة للأسهم العادية. وفي ربح السهم المخفض بالكامل، تستبعد حقوق الإختيار والشراء إذا كانت مانعة للتخفيض أو لايمكن ممارستها إلا بعد ١٠ سنوات.

وعلى ذلك، فإذا كان سعر ممارسة حقوق الإختيار أو الشراء أقل من سعر الأسهم في السوق، تحدث حالة التخفيض. وإذا كان سعر ممارسة حقوق الإختيار أو الشراء أكبر من سعر الأسهم في السوق، يقل عدد الأسهم العادية. وفي هذه الحالة تكون حقوق الإختيار أو الشراء مانعة للتخفيض لأن إفتراض ممارستها يؤدي إلى زيادة في ربح السهم.

وفي كل من حقوق الإختيار والشراء، فإن الممارسة قد لايُفترض حدوثها إلا إذا إستمر سعر السهم في السوق أعلى من سعر الممارسة على مدى ثلاثة أشهر على أن يكون الشهر الأخير منها هو الشهر الأخير من السنة المالية التي ترتبط بيانات ربح السهم بها. وبمجرد إستيفاء معيار الثلاثة شهور السابق، فإنه يجب إستخدام متوسط سعر السوق للسهم العادي خلال السنة في حساب ربح السهم المبدئي. وعند حساب ربح السهم المخفض بالكامل، فإنه يفترض إستخدام سعر الإقفال في السوق (إذا كان أعلى من متوسط السعر) في حساب مقدار الزيادة في الأسهم الموجودة.

مثال شامل: لتوضيح تطبيق طريقة أسهم الخزانة إفترض أن شركة Kubitz كان لديها صافي دخل عن الفترة قدره ٢٢٠٠٠٠ج وكان متوسط عدد الأسهم الموجودة خلال الفترة ١٠٠٠٠٠ سهم. ومن ثم، فإن ربح السهم - مع تجاهل كل الأوراق المخفضة له - يبلغ ٢,٢٠ جنيه. وكان متوسط عدد الأسهم الخاضعة لحقوق إختيار موجودة حالياً (رغم أنه لايمكن ممارستها في الوقت الحاضر) يبلغ ٥٠٠٠ سهم بسعر ممارسة ٢٠ جنيه للسهم. وكان متوسط سعر السهم العادي في السوق خلال السنة ٢٤ جنيه، وسعر الإقفال في نهاية السنة ٢٨ جنيه. فيتم حساب ربح السهم كما يلي:

	ربح السهم المبدئي	ربح السهم المخفض بالكامل
متوسط عدد الأسهم الخاضعة لحقوق إختيار	٥٠٠٠	٥٠٠٠
سعر الممارسة للسهم	٢٠	٢٠
المتحصلات من ممارسة حقوق الإختيار	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
سعر السهم العادي في السوق:		
السعر المتوسط	٢٤	
سعر الإقفال		٢٨
أسهم الخزانة التي يمكن شراءها بالمتحصلات		
(١٠٠٠٠٠٠ ÷ ٢٤)	٤١٦٦	
(١٠٠٠٠٠٠ ÷ ٢٨)		٣٥٧١

الفرق بين أسهم حقوق الإختيار وأسهم الخزانة		
(٥٠٠٠ - ٤١٦٦)	٨٣٤	
(٥٠٠٠ - ٣٥٧١)		١٤٢٩
الأسهم المعادلة للأسهم العادية (الزيادة في الأسهم)	٨٣٤	١٤٢٩
متوسط عدد الأسهم العادية الموجـــودة	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
جملة الأسهم العادية ومعادلاتها	١٠٠٨٣٤	١٠١٤٢٩
صافي دخـــل العـــام	٢٢٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠
ربح السهـــــم	٢,١٨	٢,١٧

وفي هذا المثال، فإن التخفيض المحتمل يقل عن ٣٪ لكل من ربح السهم المبدئي وربح السهم المخفض بالكامل، وبالتالي فإنه يمكن تجاهل حقوق الإختيار. فكما سبق القول، فإذا كان ربح السهم المخفض بالكامل يزيد عن ٩٧٪ من الربح الأساسي للسهم العادي الموجود، فإن ربح السهم في هذه الحالة لايستند إلا إلى المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية الموجودة بحيث يكون ٢٢٠٠٠٠ ÷ ١٠٠٠٠٠ سهم أو ٢,٢٠ جنيه. وفي هذا المثال، فإن ربح السهم المخفض بالكامل يلزم أن يكون ٢,١٣ جنيه (٢,٢٠ × ٩٧٪) أو أقل قبل المطالبة بعمل عرض مزدوج. وقد بلغ ربح السهم المبدئي ٢,١٨ جنيه (٢٢٠٠٠٠ ÷ ١٠٠٨٣٤ سهم) وربح السهم المخفض بالكامل ٢,١٧ جنيه (٢٢٠٠٠٠ ÷ ١٠١٤٢٩ سهم)، ومن ثم فإنه يُفترض أن هيكل رأس المال بسيط ويكون من المناسب عمل عرض منفرد لربح السهم بمقدار ٢,٢٠ جنيه(٥).

إتفاقات الإصدار المشروطة Contingent Issuance Agreement

في عمليات إنـدماج الشركات، قد تتعهد الشركة الدامجة بإصدار أسهم إضافية (تسمى الأسهم المشروطـة) إذا ما تحققت ظروف معينـة. فإذا كان الإتفاق يقضي

(٥) عند ممارسة حقوق الإختيار أو الشراء، إذا تجاوز عدد الأسهم التي يُفترض إعادة شراءها نسبة ٢٠٪ من الأسهم العادية الموجودة بالفعل، يتم تعديل مدخل أسهم الخزانة. حيث يفترض إستخدام متحصلات الممارسة في شراء أسهم عادية بحد أقصى ٢٠٪ من الأسهم العادية الموجودة بالفعل (سواء في ربح السهم المبدئي أو المخفض بالكامل أو كليهما)، على أن يُفترض إستخدام باقي المتحصلات في سداد أي قروض قصيرة أو طويلة الأجل مع إستثمار أي جزء متبقي منها بعد ذلك في أوراق مالية حكومية. والغرض من نسبة ٢٠٪ هو أن شراء هذا المقدار من الأسهم سيكون له أثر جوهري على سعر الأسهم في السوق ويجعل إستخدام طريقة أسهم الخزانة محل تساؤل.

باصدار هذه الأسهم بمجرد مرور الوقت أو عند تحقيق أرباح معينة أو مستوى معين لسعر السهم في السوق. وتم إستيفاء هذا المستوى في نهاية العام، فإنه يجب إعتبارها أسهم عادية موجودة لأغراض حساب كل من ربح السهم المبدئي وربح السهم المخفض بالكامل.

على سبيل المثال، إفترض أن شركة Walz قد إشترت شركة Cordel وإتفقت على إعطاء مساهمي شركة Cordel ٢٠٠٠٠ سهم إضافي في سنة ١٩٩٤ إذا بلغ صافي دخل شركة Cordel ٩٠٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٩٣، وفي سنة ١٩٩٢ بلغ صافي دخل شركة Cordel ١٠٠٠٠٠ جنيه. ففي هذه الحالة، فإن كلاً من ربح السهم المبدئي وربح السهم المخفض بالكامل لشركة Walz عن سنة ١٩٩٢ سوف يعكس الأسهم المشروطة وعددها ٢٠٠٠٠ سهم لأن الأرباح المستهدفة عن سنة ١٩٩٣ وقدرها ٩٠٠٠٠ جنيه قد تحققت بالفعل.

فإذا كان الإتفاق يقضي بتحقيق مستوى أرباح يزيد عن المستوى الحالي، فإن هذه الأسهم الإضافية سوف تعتبر معادلة للأسهم العادية لأغراض حساب ربح السهم المخفض بالكامل فقط (في حالة حدوث تخفيض فقط بالطبع). وعند حساب ربح السهم في هذه الحالة، فإنه يلزم تعديل الأرباح الحالية لإدخال أثر زيادة الأرباح اللازمة للوصول إلى المستوى المستهدف لها.

ولتوضيح ذلك، إفترض نفس الحقائق السابقة عن شركة Walz وشركة Cordel باستثناء أن الأسهم الإضافية مشروطة بتحقيق شركة Cordel لصافي دخل قدره ١١٠٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٩٣. فطالما أن هذا المستوى المستهدف لم يتحقق حالياً في سنة ١٩٩٢، فإنه لايلزم إجراء أية عمليات حسابية إضافية لربح السهم بشركة Walz بخلاف العمليات التقليدية. ولكن عند حساب ربح السهم المخفض بالكامل بشركة Walz، يجب أخذ هذه الأسهم المشروطة وعددها ٢٠٠٠٠ سهم في الإعتبار. وعلاوة على ذلك، فإنه عند حساب ربح السهم المخفض بالكامل، فإن صافي دخل سنة ١٩٩٢ وقدره ١٠٠٠٠٠ جنيه يجب زيادته بمقدار ١٠٠٠٠ جنيه للوصول لمستوى الأرباح المفترض وقدره ١١٠٠٠٠ جنيه.

حالة منع التخفيض Antidilution Revisited

عند حساب معامل التخفيض ونسبته ٣٪، فإنه يجب أخذ كل الأوراق المالية المخفضة في الإعتبار. ولكن يجب علينا في البداية أن نحدد ما إذا كانت كل ورقة مالية

على حدة من الأوراق التي يحتمل أن تكون مخفضة هي في حقيقتها مخفضة لربح السهم أم مانعة للتخفيض. حيث يلزم إستبعاد أي ورقة مانعة للتخفيض ولايمكن إستخدامها في إجراء مقاصة مع الأوراق المالية المخفضة.

والأوراق المالية المانعة للتخفيض هي الأوراق التي يؤدى إدراجها في حساب ربح السهم إلى زيادة ربح السهم (أو تخفيض خسارة السهم). حيث يعتبر الدين القابل للتحويل مانعاً للتخفيض إذا كانت إضافة فائدته خالصة الضريبة إلى صافي الدخل تسبب زيادة نسبية في صافي الدخل (البسط) أكبر من الزيادة النسبية في عدد الأسهم العادية ومعادلاتها (المقام) التي يمكن أن تنتج عن تحويل هذه الديون. وبمعنى آخر، فإن الدين القابل للتحويل يكون مانعاً للتخفيض إذا كان تحويل الورقة المالية يجعل ربح السهم العادي يزيد بمقدار أكبر للسهم العادي الإضافي منه للسهم العادي قبل التحويل.

ولتوضيح ذلك، إفترض أن شركة Kohl لديها إصدار دين قدره ١٠٠٠٠٠٠ جنيه بمعدل ٦٪ قابل للتحويل إلى ١٠٠٠٠ سهم عادي. ويبلغ صافي دخل العام ٢١٠٠٠٠ جنيه والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية الموجودة ١٠٠٠٠٠ سهم، كما أن معدل الضريبة ٤٠٪. وفي هذه الحالة، فإن التحويل المفترض للدين إلى أسهم عادية في بداية السنة يتطلب التعديلات التالية لصافي الدخل والمتوسط المرجح لعدد الأسهم الموجودة.

إختبار منع التخفيض

صافي دخل العام	٢١٠٠٠٠	متوسط عدد الأسهم الموجودة	١٠٠٠٠٠
يضاف: الفوائد خالصة الضريبة		يضاف: أسهم مصدرة بإفتراض	
٦٠٠٠٠ × (١ - ٠,٤٠)	٣٦٠٠٠	تحويل الدين	١٠٠٠٠
صافي الدخل المعدل	٢٤٦٠٠٠	متوسط عدد الأسهم العادية ومعادلاتها	١١٠٠٠٠

ربح السهم الأساسي = ٢١٠٠٠٠ ÷ ١٠٠٠٠٠ سهم = ٢,١٠

ربح السهم المبدئي = ٢٤٦٠٠٠ ÷ ١١٠٠٠٠ سهم = ٢,٢٤

[مانع للتخفيض]

وبصورة موجزة، فإنه يمكن تحديد أن الدين القابل للتحويل مانع للتخفيض أيضاً بمقارنة ربح السهم الناتج عن التحويل وهو ٣,٦٠ جنيه (٣٦٠٠٠ أرباح إضافية ÷ ١٠٠٠٠ سهم إضافي) مع ربح السهم قبل إدراج الدين القابل للتحويل وقدره ٢,١٠ جنيه.

وفي كل من حقوق الإختيار والشراء، فإنه عندما يكون سعر الممارسة أكبر من سعر السوق، فإن الورقة تعتبر مانعة للتخفيض. ويجب تجاهل كل الأوراق المالية المانعة للتخفيض في كل العمليات الحسابية ولايجب إدراجها في حساب أي من ربح السهم المبدئي أو المخفض بالكامل. ويعتبر هذا المدخل مناسباً لأن إتجاه المهنة كان هو إعلام المستثمر بالتخفيض المحتمل الذي يمكن أن يحدث في ربح السهم المقرر عنه وليس تناول الأوراق المالية التي يمكن عند تحويلها أو ممارستها أن تزيد من ربح السهم.

وبعد تحديد الأوراق المالية المخفضة والمانعة للتخفيض كل على حدة، يتم إجراء إختبار نسبة ٣٪ بمقارنة ربح السهم المخفض بالكامل مع ربح السهم الأساسي لتحديد ما إذا كان هناك تخفيض إجمالي بنسبة ٣٪ أم لا.

العرض والإفصاح عن ربح السهم

Earnings per Share Presentations and Disclosures

إذا كان هيكل رأس المال بالشركة معقداً ولكن لايتضمن أوراق تعتبر معادلة للأسهم العادية، فإن عرض ربح السهم يكون كما يلي:

ربح السهم العادي	
بإفتراض عدم التخفيض	٣,٣٠
بإفتراض تخفيض كامل	٢,٧٠

ومن المداخل الأخرى أن تعتبر هذه المقادير ربح سهم مبدئي وربح سهم مخفض بالكامل على التوالي.

وعند وجود معادلات أسهم عادية مخفضة، فإن عرض ربح السهم يجب أن يكون كما يلي:

ربح السهم	
على السهم العادي ومعادلة	٣,-
على أساس مخفض بالكامل	٢,٧٠

وعندما تتضمن أرباح الفترة بنود غير منتظمة، فإنه يجب إيضاح المقدار الذي يخص كل سهم من الدخل من العمليات المستمرة، الدخل قبل البنود غير العادية، الأثر

المجمع لتغيرات المبادىء المحاسبية، وصافي الدخل. وكما سبق القول، فإن التقرير عما يخص كل سهم من مكاسب أو خسائر العمليات المنتهية ومكاسب أو خسائر البنود غير العادية يعتبر إختيارياً. وفيما يلي عرض يقرر عن بنود غير عادية فقط:

ربح السهم العادي ومعادلة:	
الدخل قبل البنود غير العادية	٣,٨٠
البنود غير العادية	,٨٠
صافي الدخل	٣,-
ربح السهم - بإفتراض تخفيض كامل:	
الدخل قبل البنود غير العادية	٣,٣٥
البنود غير العادية	,٦٥
صافي الدخل	٢,٧٠

ويجب إظهار مقادير ربح السهم عن كل الفترات المعروضة، كما يجب تعديل مقادير ربح السهم لكل السنوات السابقة المعروضة في المقارنة بعمليات توزيع الأسهم وتجزئة الأسهم. وعند تعديل نتائج عمليات فترة سابقة نتيجة لعملية تعديل فترة سابقة بسبب تغير في مبدأ محاسبي أو تقدير محاسبي مثلاً، فإن بيانات ربح السهم المعروضة عن فترات سابقة يجب أيضاً تعديلها. ويجب الإفصاح عن أثر هذا التعديل في سنة إجراءه.

ويتطلب هيكل رأس المال المركب والعرض المزدوج لربح السهم جوانب الإفصاح الإضافي التالية في شكل ملاحظات:

١ - وصف للحقوق والإمتيازات المخولة لمختلف الأوراق المالية الموجودة بالشركة.

٢ - الأسس المستخدمة في حساب كل من ربح السهم المبدئي وربح السهم المخفض بالكامل، ومنها:

أ - تحديد الأوراق المدرجة كمعادلات للأسهم العادية.

ب - تحديد الأوراق المدرجة في حساب ربح السهم المخفض بالكامل.

جـ - وصف لكل الإفتراضات المستخدمة.

د - الإفصاح عن عدد الأسهم التي يمكن إصدارها عند التحويل أو الممارسة أو الوفاء بشروط معينة.

٣ - أثر عمليات التحويل التالية لنهاية السنة المالية.

وفيما يلي جدول مأخوذ من التقرير السنوي لإحدى الشركات يوضح إستخدام صيغة

الأعمدة في الإفصاح عن المعلومات المطلوبة بصورة واضحة وموجزة :

	الأسهم العادية ومعادلاتها	بافتراض التخفيض الكامل
- متوسط عدد الأسهم العادية الموجودة	١٢٦٩٢١٩٠	١٢٦٩٢١٩٠
- معادلات أسهم عادية من الممارسة المفترضة لحقوق إختيار	٩٩٩٣٦	١١٤٦١٢
- متوسط عدد الأسهم الممتازة الموجودة	—	٦٥١٣٣٧٨
- معادلات أسهم ممتازة من الممارسة المفترضة لحقوق إختيار	—	١٧٥١٥٤
إجمالي الأسهم	١٢٧٩١٨٢٦	١٩٤٩٥٣٣٤
- صافي الدخل	٦٦٩٥٠٠٠٠	٦٦٩٥٠٠٠٠
- ناقص : توزيعات أسهم ممتازة مستندة لمتوسط عدد الأسهم الممتازة ومعادلاتها خلال العام	١٣٣٧٢٠٠٠	—
- صافي الأرباح المستخدمة في حساب ربح السهم	٥٣٥٧٨٠٠٠	٦٦٩٥٠٠٠٠
- صافي ربح السهم	٤,١٩	٣,٤٣

الخلاصة :

إن حساب ربح السهم قد أصبح من القضايا المعقدة . حيث يعترض العديد من المحاسبين على القواعد الإجتهادية التي تتضمنها نشرة APB رقم ١٥ وغيرها من النشرات المماثلة . وهو من المجالات المثيرة للجدل لأن العديد من الأوراق المالية ـ رغم أنها من الناحية الفنية ليست أسهم عادية ـ بها العديد من خصائص الأسهم العادية . وتقوم العديد من الشركات بإصدار هذه الأوراق المالية بدلاً من الأسهم العادية من أجل تجنب الأثر السلبي على ربح السهم . وقد صدرت نشرة APB رقم ١٥ وغيرها من النشرات كمحاولة لتطوير المصداقية في التقرير عن بيانات ربح السهم .

ويوضح الشكل التالي النقاط الأساسية في حساب ربح السهم في هيكل رأس مال بسيط :

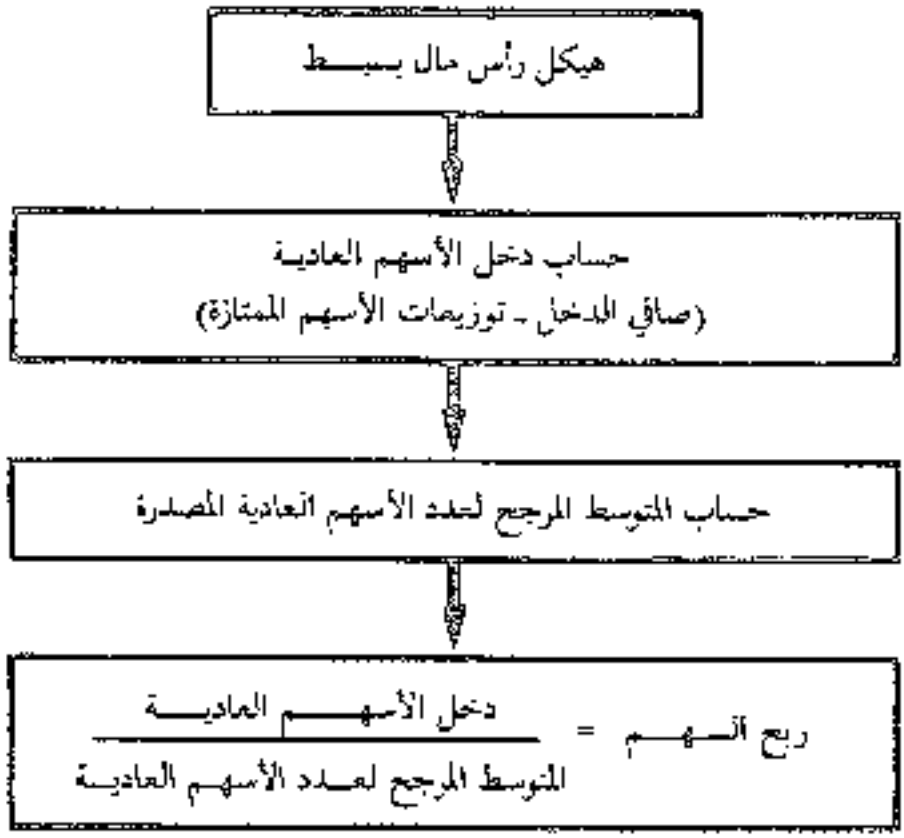

في حين يوضح الشكل التالي حساب ربح السهم في حالة هيكل رأس المال المعقد:

ويعتقد بعض المحاسبين أن عرض ربح السهم معدلاً بالأوراق المالية المخفضة له يخفي الحقيقة الأساسية ـ وهي ربح السهم العادي المصدر. وعلاوة على ذلك، تشكو أغلب الشركات الصغرى من أن هذه المعلومات المطلوبة تلقى عليها أعباء زائدة لأنه من المكلف دائماً إعداد وتقديم المزيد من المعلومات. ونتيجة لذلك، فقد قام FASB في المعيار رقم ٢١ بالغاء متطلبات التقرير المالي المتعلقة بربح السهم عن الشركات التي لم تطرح أسهم في إكتتاب عام.

وعلاوة على ذلك، فقد خطط FASB لإصدار معيار جديد في ربح السهم يعمل على تبسيط الحسابات الحالية. وبصفة مبدئية، يوصي FASB بحساب ربح سهم مبسط ومخفض بالكامل. وسوف يستبعد حساب ربح السهم المبدئي. وعلى ذلك، فالتغيرات الأساسية سوف تتعلق فقط بالمقام المستخدم في حساب ربح السهم. ويرى المؤلفان أن هذه التغيرات سوف تحظى بالقبول وأنها سوف تُطبق.

هيكل رأس مال معقـــــد

ربح السهم المخفض بالكامل (يتضمن كل معادلات الأسهم العادية وكل الأوراق المالية المخفضة لربح السهم)	ربح السهم المبدئي (يتضمن معادلات الأسهم العادية)
الأوراق المالية القابلة للتحويل (تدرج عادة إذا كانت مخفضة)	الأوراق المالية القابلة للتحويل (تدرج كمعادل للسهم العادي إذا كان العائد الفعال لها يبلغ ٢٪ متوسط عائد السندات Aa)
حقوق الإختيار والشراء (تدرج عادة إذا كانت مخفضة)	حقوق الإختيار والشراء (تعتبر عادة معادل للسهم العادي وتدرج إذا كانت مخفضة)
إتفاقيات الإصدار المشروط (تدرج عادة إذا كانت مخفضة)	إتفاقيات الإصدار المشروط (تدرج كمعادل إذا كانت تعتمد على مرور الوقت أو على الدخل أو على مستوى سعر السوق الحالي)
المعادلة : دخل الأسهم العادية معدلاً بالفائدة (بعد الضريبة) والتوزيعات الممتازة على كل الأوراق المالية المخفضة ÷ المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية بافتراض أقصى تخفيض لكل الأوراق المخفضة	المعادلة : دخل الأسهم العادية معدلاً بالفائدة (بعد الضريبة) والتوزيعات الممتازة على كل معادلات السهم العادي ÷ المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية والأسهم العادية المعادلة

الخضوع لإختبار ٣٪

إذا كان التخفيض في ربح السهم الأساسي يقل عن ٣٪، يتم التقرير عن ربح السهم الأساسي فقط وإلا يتم التقرير عن ربح السهم المبدئي والمخفض بالكامل

الأسئلة:

(١) ناقش أوجه الشبه والإختلاف بين الدين القابل للتحويل والدين المصدر مع حق شراء أسهم.

(٢) إشرح كيف يكون لخاصية التحويل في الديون القابلة للتحويل قيمة لكل من:
(أ) مصدر الورقة، (ب) مشترى الورقة.

(٣) ماهى الحجج المؤيدة للإعتراف المحاسبي المنفصل بخاصية التحويل في الديون؟

(٤) ماهى المزايا التي تتحقق للمدير من الحصول على حقوق إختيار تحفيزية؟ ولماذا يعتقد بعض المحاسبين أن المحاسبة الحالية عن هذه الحقوق غير سليمة؟

(٥) ماهو التاريخ أو الحدث الذي إعتقدت المهنة في ضرورة إستخدامه في تحديد قيمة حق الإختيار؟ وماهى الحجج المؤيدة لهذا الموقف؟ وماهو الإنتقاد الذي يمكن توجيهه ضد التاريخ أو الحدث الذي أعلنت عنه المهنة؟

(٦) ماهو التأييد الذي يمكن تقديمه للتواريخ الأخرى بخلاف تاريخ المنح والتي يمكن تحديد قيمة حق الإختيار عندها؟

(٧) ماهى المزايا التي تقدمها خطط حقوق ارتفاع سعر الأسهم للمدير؟ وكيف يتم قياس مصروف المكافأة في خطة حقوق ارتفاع سعر الأسهم؟

(٨) عرف كلاً من المصطلحات التالية:
أ ـ معادل السهم العادي.
ب ـ الورقة المالية التي يحتمل أن تحدث تخفيض.
جـ ـ ربح السهم المخفض بالكامل.
د ـ إختبار ٣٪ في التخفيض.
هـ ـ هيكل رأس المال المركب.
و ـ ربح السهم المبدئي.

(٩) ناقش أسباب إعتبار أوراق اخرى بخلاف الأسهم العادية معادلة للأسهم العادية لأغراض حساب ربح السهم المبدئي.

(١٠) ماهو المقصود بمصطلح منع التخفيض؟ مع ذكر مثال.

(١١) إن ربح السهم يمكنه التأثير على أسعار الأسهم العادية في السوق، فهل يمكن لأسعار الأسهم في السوق أن تؤثر على ربح السهم؟ إشرح.

(١٢) إشرح طريقة أسهم الخزانة كما هي مطبقة على حقوق الإختيار وحقوق شراء الأسهم في حساب بيانات ربح السهم المبدئي.

الحـــالات

١ ــ من ممارسات التمويل الشائعة في الشركات أن تتحمل الشركة بدين طويل الأجل مع حصول المقرضين على حق إختيار في شراء الأسهم العادية للشركة خلال كل أو جزء من مدة الدين. وفي بعض الحالات تتحقق هذه النتيجة عن طريق إصدار سندات قابلة للتحويل، في بعض الحالات تكون أداة الدين منفصلة عن شهادات حق شراء الأسهم.

المطلـــوب:

(أ) ١ ــ إشرح الفروق التي توجد في المحاسبة الحالية عن المتحصلات المبدئية من إصدار سندات قابلة للتحويل أو أدوات ديون مع حقوق مستقلة عنها لشراء أسهم عادية.

٢ ــ ناقش المبررات الخاصة بالفروق السابقة في ١.

٣ ــ لخص الحجج التي قدمت في تأييد المحاسبة عن السندات القابلة للتحويل بنفس طريقة المحاسبة عن دين مصدر مع حقوق شراء أسهم مستقلة عنه.

(ب) في بداية السنة أصدرت شركة Regina أوراق دفع قدرها ١٨ مليون جنيه بمعدل فائدة ١٢٪ مع حقوق بشراء ١٢٠٠٠٠٠ سهم من أسهمها العادية التي تبلغ قيمتها الإسمية ١٠ جنيه للسهم وذلك بسعر ١٨ جنيه للسهم. ويستحق سداد هذه الأوراق على مدى السنوات العشر القادمة إعتباراً من تاريخ الإصدار وذلك بسداد ١٨٠٠٠٠٠ جنيه سنوياً. وفي الوقت الذي كانت فيه الأسهم الموجودة بالشركة ٩٦٠٠٠٠٠ سهم وكان سعر السوق للسهم ٢٣ جنيه، وحصلت الشركة على ٢٠٠٤٠٠٠٠ جنيه مقابل أوراق الدفع وشهادات حق شراء أسهم. وبالنسبة لشركة Regina فإن معدل فائدة قدره ١٢٪ يعتبر معدل إقتراض منخفض نسبياً. حيث أنه إذا أصدرت أوراق الدفع بمفردها في ذلك الوقت، فإنها ستكون مصدرة بخصم نسبته ٢٢٪. فما هو قيد (أو قيود) اليومية اللازمة لتسجيل إصدار أوراق الدفع وشهادات حق شراء أسهم مقابل النقدية المحصلة؟

٢ ـ في ١ فبراير ١٩٨٩ باعت شركة Parsons سندات مدتها ٥ سنوات بقيمة إسمية ١٠٠٠ جنيه للسند ومعدل فائدة ٨٪ ويمكن تحويلها إلى الأسهم العادية للشركة بمعدل ١٠ أسهم لكل سند. وقد باعت الشركة هذه السندات بخصم، ويستحق سداد الفائدة في ١ فبراير من كل عام. وفي ١ فبراير ١٩٩٢ قدم أحد المستثمرين في سندات الشركة ١٠٠٠ سند لتحويلها إلى ١٠٠٠٠ سهم عادي، وكانت القيمة السوقية للسهم في ذلك التاريخ ١٢٠ جنيه.

المطلوب:

كيف تقوم شركة Parsons بالمحاسبة عن تحويل السندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية في ظل كل من طريقة القيمة الدفترية وطريقة القيمة السوقية؟ ناقش مبرر كل طريقة منهما.

٣ ـ في ١٢ ديسمبر ١٩٩٠ وافق مجلس إدارة شركة Maclure على منح حقوق إختيار غير مشروطة إلى مديري الشركة لشراء ٢٠٠٠٠ سهم من الأسهم العادية للشركة بسعر ٥٠ جنيه للسهم في أي وقت خلال سنة ١٩٩٣ إذا ما إستمر المديرون في العمل بالشركة. وكان سعر الإقفال لأسهم الشركة في ١٢ ديسمبر ١٩٩٠ يبلغ ٥٥ جنيه، كما بلغ السعر ٥١ جنيه في ٢ يناير ١٩٩١، وبلغ ٤٩ ١/٨ جنيه في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣. ولم تتم ممارسة أي حق إختيار.

المطلوب:

(أ) إعداد الجدول الذي يعرض عملية حساب تكلفة المكافأة التي ترجع لحقوق الإختيار بالشركة.

(ب) بإفتراض أن سعر السهم في السوق قد إرتفع في ٢ يناير ١٩٩٣ إلى ٥٨ جنيه (بدلاً من إنخفاضه) وأن كل حقوق الإختيار قد تمت ممارستها في ذلك التاريخ، فهل تثبت الشركة إستحقاق تكلفة مكافأة للمديرين؟ ولماذا؟

(جـ) ناقش الحجج المؤيدة لقياس المكافأة من حقوق إختيار الأسهم الممنوحة للمديرين على أساس الفرق بين:

١ ـ سعر السوق وسعر الممارسة عند منح الحق.

٢ ـ سعر السوق وسعر الممارسة عند أول تاريخ يمكن فيه ممارسة هذه الحقوق.

٣ ـ سعر السوق وسعر الممارسة عند ممارسة هذه الحقوق.

٤ ـ القيمة النقدية لخدمات المديرين المقدرة في تاريخ المنح ومقدار مرتباتهم.

٤ ـ تعد شركة Fernands من عملاء المراجعة الجدد بالنسبة لك، ولم تقم الشركة بالتقرير عن بيانات ربح السهم في تقاريرها السنوية للمساهمين في الماضي. وقد طلب منك المراقب المالي للشركة أن تمده بمعلومات عن التقرير المالي عن بيانات ربح السهم في تقارير السنة الحالية طبقاً للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها.

والمطلوب:

(أ) عرف مصطلح «ربح السهم» كما ينطبق على شركة ذات هيكل رأس مال يضم إصدار واحد من الأسهم العادية وإشرح كيفية حساب ربح السهم وكيفية الإفصاح عن معلوماته في القوائم المالية للشركة؟

(ب) ناقش المعالجة المحاسبية ـ إن وجدت ـ التي يجب إستخدامها لكل من البنود التالية عند حساب ربح السهم العادي بغرض إعداد القوائم المالية:

١ ـ الأسهم الممتازة الموجودة التي سبق إصدارها بعلاوة مع الحق في تصفيتها على أساس القيمة الإسمية.

٢ ـ الممارسة على أساس سعر أقل من القيمة السوقية وأعلى من القيمة الدفترية لحق إختيار سهم عادي صدر خلال السنة المالية الحالية لمديري الشركة.

٣ ـ إستبدال آلة قبل إقفال السنة المالية الحالية مباشرة بتكلفة تزيد بنسبة ٢٠٪ عن التكلفة الأصلية للآلة المستبدلة. وسوف تقدم الآلة الجديدة نفس وظيفة الآلة القديمة التي تم بيعها بقيمتها الدفترية.

٤ ـ الإعلان عن توزيعات على الأسهم الممتازة المجمعة للأرباح.

٥ ـ إقتناء بعض الأسهم العادية الموجودة للشركة خلال السنة المالية الحالية، وقد صنفت الأسهم كأسهم خزانة.

٦ ـ تجزئة السهم العادي للشركة خلال السنة المالية الحالية بنسبة ٢ إلى ١.

٧ ـ عمل إحتياطي خاص من الأرباح المحتجزة مقابل إلتزام مشروط عن دعاوى قضائية.

أمثلة وتمارين:

(١) المطلوب إجراء قيد (أو قيود) اليومية المطلوبة لتسجيل كل من العمليات المستقلة التالية:

أ ــ أصدرت شركة Grand سندات قابلة للتحويل قيمتها الإسمية ٢٠ مليون جنيه بمعدل فائدة ١٠٪ وذلك بنسبة ٩٨٪ من قيمتها. وإذا لم تكن هذه السندات قابلة للتحويل، فإنها ستباع بنسبة ٩٤٪ من قيمتها. وبلغت مصروفات إصدار السندات ٦٥٠٠٠ جنيه.

ب ــ أصدرت شركة Hosier سندات بقيمة إسمية ٢٠ مليون جنيه ومعدل فائدة ١٠٪ بنسبة ٩٨٪ من قيمتها. ومع كل سند قيمته الإسمية ١٠٠ جنيه صدرت شهادة حق قابل للإنفصال بشراء سهم واحد. وفي تاريخ الإصدار كان سعر بيع الشهادة ٥ جنيه.

جـ ــ في ١ يوليو ١٩٩٢ إستدعت شركة Tracey سنداتها القابلة للتحويل بمعدل فائدة ١١٪ لتحويلها. وقد حولت السندات التي تبلغ قيمتها الإسمية ١٠ مليون جنيه إلى مليون سهم بقيمة إسمية ١ جنيه للسهم. وفي ١ يوليو بلغ رصيد خصم إصدار السندات غير المستنفد ٥٥٠٠٠ جنيه، كما سددت الشركة مبلغ إضافي قدره ٧٥٠٠٠ جنيه لحملة السندات لحثهم على تحويل كل السندات. وقد سجلت الشركة عملية التحويل باستخدام طريقة القيمة الدفترية.

٢ ــ في ١ سبتمبر ١٩٩٢ باعت شركة Archimeds ٤٠٠٠ سند قابل للتحويل بقيمة إسمية ١٠٠٠ جنيه للسند ومعدل فائدة ١٠٪ ولمدة ١٠ سنوات وذلك بنسبة ١٠٤٪ (علاوة على الفائدة المستحقة) مرفقاً بها شهادة حق شراء سهم قابلة للإنفصال. وقد كان لكل سند إثنان من شهادات حق شراء الأسهم، وكانت كل شهادة يقابلها سهم واحد من الأسهم العادية بسعر ممارسة محدد قدره ١٥ جنيه للسهم. وبعد الإصدار بفترة وجيزة، كان سعر الشهادة في السوق ٣ جنيه، ولايمكن تحديد قيمة سوقية للسند. ويستحق سداد الفائدة في ١ ديسمبر و ١ يونيو من كل عام، وبلغت تكاليف إصدار السندات ٤٠٠٠٠ جنيه.

والمطلوب:

إجراء قيد اليومية اللازم لتسجيل إصدار هذه السندات.

٣ ـ في ١ يناير ١٩٩٠ منحت شركة Sands حقوق إختيار أسهم للمديرين والعاملين الأساسيين بها لشراء ٢٠٠٠٠ سهم من الأسهم العادية للشركة التي تبلغ قيمتها الإسمية ١٠ جنيه للسهم وذلك بسعر ممارسة ٢٥ جنيه للسهم. وكانت هذه الحقوق قابلة للممارسة خلال فترة ٥ سنوات تبدأ في ١ يناير ١٩٩٢ وتنتهي في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ بشرط بقاء العاملين في خدمة الشركة. وكان سعر السهم العادي للشركة في تاريخ المنح ٣٢ جنيه. وتقوم الشركة باعداد قيد اليومية اللازم لتسجيل هذه المكافأة، وتبلغ فترة الخدمة المقابلة لهذه المكافأة ٢ سنة.

وفي ١ ابريل ١٩٩١ تم إلغاء ٢٠٠٠ حق إختيار عند ترك بعض العاملين للشركة، وكانت القيمة السوقية للسهم في ذلك التاريخ ٣٥ جنيه وفي ٣١ مارس ١٩٩٢ تم ممارسة ١٢٠٠٠ حق إختيار عندما كان سعر السهم في السوق ٤٠ جنيه.

والمطلوب:

إعداد قيود اليومية اللازمة لتسجيل إصدار حقوق إختيار الأسهم وإلغاء بعض هذه الحقوق وممارسة بعضها وأعباء مصروف المكافأة وذلك عن السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢.

٤ ـ شرعت شركة Tenson في برنامج لحقوق إرتفاع أسعار الأسهم يعطي لرئيسها الجديد الحق في الحصول على نقدية بمقدار الفرق بين سعر السهم في السوق وسعر محدد مقدماً في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ قدره ٣٠ جنيه للسهم (وهو نفسه سعر السوق في ذلك التاريخ) وذلك بمقدار ٤٠٠٠٠ حق ارتفاع سعر السهم. وكان تاريخ المنح هو ٣١ ديسمبر ١٩٩٢، وتبلغ فترة الخدمة المطلوبة ٤ سنوات. وقد قام رئيس الشركة بممارسة كل حقوق ارتفاع السعر في سنة ١٩٩٨. وقد تقلبت القيمة السوقية للسهم كما يلي:

٣١/١٢/٩٣ ـ ٣٦ جنيه، ٣١/١٢/٩٤ ـ ٣٩ جنيه

٣١/١٢/٩٥ ـ ٤٥ جنيه، ٣١/١٢/٩٦ ـ ٣٦ جنيه

٣١/١٢/٩٧ ـ ٤٨ جنيه.

والمطلوب:

(أ) إعداد جدول لمصروف المكافأة عن ٥ سنوات (١٩٩٣ ـ ١٩٩٧) والذي يرجع إلى حقوق ارتفاع السعر الممنوحة لرئيس الشركة.

(ب) إجراء قيد اليومية اللازم لتسجيل مصروف المكافأة السابق عن السنوات ١٩٩٣، ١٩٩٦، ١٩٩٧.

٥ ــ في ١ يناير ١٩٩٣ تضمنت الأسهم الموجودة بشركة Wing-field مايلي:

٢٨٠٠٠٠ سهم ممتاز مجمع للأرباح بقيمة إسمية ٥٠ جنيه ومعدل ٧٪

٩٠٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة إسمية ١ جنيه للسهم.

وبلغ صافي الدخل عن سنة ١٩٩٣ مقدار ٢٦٣١٦٥٠ جنيه. ولم تُعلن أية توزيعات نقدية أو تسدد خلال سنة ١٩٩٣. ولكن في ١٥ فبراير ١٩٩٤ تم سداد كل التوزيعات المرحلة للأسهم الممتازة مع توزيع أسهم على الأسهم العادية بنسبة ٥٪. ولم تكن هناك توزيعات مرحلة للأسهم الممتازة قبل سنة ١٩٩٣.

وفي ١ ابريل سنة ١٩٩٣ باعت الشركة ٤٥٠٠٠٠ سهم عادي مقابل ١٠ جنيه للسهم، وفي ١ أكتوبر ١٩٩٣ إشترت الشركة ١١٠٠٠٠ سهم عادى مقابل ٢٠ جنيه للسهم وإحتفظت بها كأسهم خزانة.

والمطلوب:

حساب ربح السهم عن سنة ١٩٩٣، بإفتراض أن القوائم المالية عن سنة ١٩٩٣ قد نُشرت في مارس ١٩٩٤.

٦ ــ بلغ صافي الدخل بشركة Petry عن سنة ١٩٩٣ مقدار ٦٠٠٠٠ جنيه وكانت الأوراق التي لها إحتمال تخفيض بالشركة هي ٢٠٠٠ حق إختيار صادر سنة ١٩٩٢ ويمكن ممارسة كل منها مقابل سهم واحد بمبلغ ٦ جنيه. ولم تتم ممارسة أي من هذه الحقوق، وكانت الأسهم العادية الموجودة خلال سنة ١٩٩٣ قدرها ١٠٠٠٠ سهم. وبلغ متوسط سعر سهم الشركة في السوق خلال سنة ١٩٩٣ مقدار ١٢ جنيه. وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ كان سعر السهم في السوق ٢٠ جنيه.

والمطلوب:

(أ) حساب ربح السهم (مع التقريب لكسر الجنيه).

(ب) نفس المطلوب السابق في أ باستثناء أن حقوق الإختيار وعددها ٢٠٠٠ حق قد صدرت في ١ أكتوبر ١٩٩٣ (بدلاً من ١٩٩٢) وكان متوسط سعر السوق خلال الشهور الثلاث الأخيرة من سنة ١٩٩٣ يبلغ ١٨ جنيه، وبلغ سعر الإقفال في نهاية السنة ٢٠ جنيه.

٧ ــ قامت شركة Winsor بشراء شركة Holiday ، وكان من بين شروط الإندماج أنه إذا بلغ دخل شركة Holiday ١٢٥٠٠٠ جنيه أو أكثر في سنة ١٩٩٣ ، فسوف تسدد ١٠٠٠٠ سهم إضافية لمساهمي شركة Holiday في سنة ١٩٩٤ . وكان دخل شركة Holiday عن سنة ١٩٩٢ قدره ١٣٥٠٠٠ جنيه .

المطلوب :

(أ) هل يجب إدراج هذه الأسهم المشروطة في حساب ربح السهم بشركة Winsor عن سنة ١٩٩٢؟

(ب) بافتراض نفس الحقائق باستثناء أن الأسهم الإضافية وعددها ١٠٠٠٠ سهم مشروطة بتحقيق صافي دخل قدره ١٥٠٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٩٣ . فهل يجب إدراج هذه الأسهم المشروطة في حساب ربح السهم بشركة Winsor ؟

٨ ــ في ٣٠ نوفمبر ١٩٩١ بدأت شركة ISU في خطة حقوق إختيار أسهم تنص على تخصيص ٧٠٠٠٠ سهم بقيمة إسمية ٥ جنيه للسهم لمنحها كحقوق إختيار لمديري الشركة بسعر ١٠ جنيه للسهم . وبلغت القيمة السوقية للسهم ١٣ جنيه في ٣٠ نوفمبر ١٩٩١ .

وفي ٢ يناير ١٩٩٢ منحت الشركة حقوق شراء ٢٨٠٠٠ سهم لرئيس مجلس الإدارة، منها ١٦٠٠٠ سهم عن خدمات عام ١٩٩٢ و ١٢٠٠٠ سهم عن خدمات سنة ١٩٩٣ . وفي هذا التاريخ أيضاً منحت الشركة لنائب الرئيس حقوق شراء ١٤٠٠٠ سهم منها ٧٠٠٠ عن خدمات ١٩٩٢ و ٧٠٠٠ عن خدمات ١٩٩٣ . وكانت القيمة السوقية للسهم ١٤ جنيه في ٢ يناير ١٩٩٢ . وكانت هذه الحقوق قابلة للممارسة لمدة سنة واحدة تالية لسنة تقديم الخدمة .

وفي سنة ١٩٩٣ لم يقم الرئيس أو نائبة بممارسة حقوقهم لأن سعر السهم في السوق كان أقل من سعر الممارسة . وقد كانت القيمة السوقية للسهم ٩ جنيه في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ عندما إنقضت حقوق الإختيار الخاصة بخدمات سنة ١٩٩٢ .

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٤ قام كل من الرئيس ونائبة بممارسة حقوق الإختيار الخاصة به وقدرها ١٢٠٠٠ ، ٧٠٠٠ سهم على التوالي ، وكان سعر السهم في ذلك التاريخ ١٦ جنيه .

المطلوب:

(أ) إجراء قيود اليومية اللازمة في سنة ١٩٩١ عند البدء في خطة حقوق الإختيار، وفي سنة ١٩٩٢ عند منح حقوق الإختيار، وفي سنة ١٩٩٣ عند إنقضاء الحقوق، وفي سنة ١٩٩٤ عند ممارسة الحقوق.

(ب) ماهي جوانب الإفصاح عن خطة حقوق الإختيار التي يجب ان تظهر في القوائم المالية بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩١؟ وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٢؟ وذلك بإفتراض أن حقوق الإختيار الموجودة أو التي تمارس في أي قت تمثل بند جوهري.

٩ ــ بصفتك مراجع، فقد طُلب منك فحص عملية حساب شركة Travel لربح السهم بها عن السنة الحالية. وقد أمدك المراقب المالي للشركة بالعمليات الحسابية التالية:

صافي الدخل	٣٤٦١٥٠٠
أسهم عادية مصدرة وموجودة:	
في بداية السنة	١٢٨٥٠٠٠
في نهاية السنة	١٢٠٠٠٠٠
المتوسط	١٢٤٢٥٠٠

ربح السهم = $\frac{٣٤٦١٥٠٠}{١٢٤٢٥٠٠}$ = ٢,٧٩ جنيه للسهم

وقد حصلت على المعلومات الإضافية التالية:

١ ــ لاتوجد أوراق حق ملكية أخرى بخلاف الأسهم العادية.

٢ ــ لاتوجد حقوق إختيار أو شراء للاسهم العادية.

٣ ــ لاتوجد أوراق ديون قابلة للتحويل.

٤ ــ كانت عمليات الأسهم العادية خلال العام كما يلي:

الرصيد في ١ يناير	١٢٨٥٠٠٠
أسهم خزانة مقتناة في ١ أكتوبر	(٢٥٠٠٠٠)
	١٠٣٥٠٠٠
أسهم معاد إصدارها في ١ ديسمبر	١٦٥٠٠٠
الرصيد في ٣١ ديسمبر	١٢٠٠٠٠٠

والمطلوب:

(أ) على أساس المعلومات السابقة، هل توافق على حساب المراقب لربح السهم عن العام؟ وفي حالة عدم الموافقة عليك أن تعيد حساب ربح السهم.

(ب) بافتراض نفس الحقائق السابقة في أ، باستثناء أنه تم إصدار حقوق إختيار لشراء ١٧٥٠٠٠ سهم عادي بسعر ١٠ جنيه للسهم. وكانت هذه الحقوق موجودة في بداية السنة ولم تتم ممارسة أي منها أو إلغاؤه خلال العام. ويبلغ متوسط سعر السوق للأسهم العادية خلال السنة ٢٥ جنيه وكان سعر الإقفال في نهاية السنة ٣٥ جنيه، فكيف يتم حساب ربح السهم؟

١٠ ــ تقوم شركة Blue-fish بإعداد القوائم المالية المقارنة التي سوف تدرج في التقرير السنوي للمساهمين. وتنتهي السنة المالية للشركة ٣١ مايو.

وكان الدخل من العمليات قبل ضرائب الدخل ١٤٢٠٠٠٠ و ٦٥٠٠٠٠ عن السنوات المالية المنتهية في ٣١ مايو ١٩٩٣، ١٩٩٢ على التوالي. وقد واجهت الشركة خسارة غير عادية قدرها ٥٢٠٠٠٠ جنيه بسبب حدوث زلزال في ٣ مارس ١٩٩٣. ويبلغ معدل ضريبة الدخل السارى على كل أرباح ومكاسب وخسائر الشركة ٤٠٪.

ويتكون هيكل رأس مال الشركة من أسهم عادية وأسهم ممتازة. ولم يسبق للشركة إصدار أي أوراق قابلة للتحويل أو شهادات حق شراء أسهم كما لا يوجد بها حقوق إختيار أسهم.

والأسهم الممتازة للشركة عددها ٥٠٠٠٠ سهم وسبق إصدارها في سنة ١٩٧٩ بقيمة إسمية ١٠٠ جنيه ومعدل ٩٪ وهي مجمعة للأرباح. وكل الأسهم الممتازة موجودة ولا توجد توزيعات مرحلة للأسهم الممتازة.

وفي ١ يونيو ١٩٩١ كان هناك ١٥٠٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة إسمية ١ جنيه للسهم. وفي ١ سبتمبر ١٩٩١ باعت الشركة ٥٠٠٠٠٠ سهم عادي إضافي بسعر ١٧ جنيه للسهم. وقد وزعت الشركة توزيعات أسهم بنسبة ٢٠٪ على الأسهم الموجودة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢. ولا توجد عمليات أخرى على الأسهم العادية خلال السنتين الأخيرتين.

المطلوب:

(أ) تحديد المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية التي يجب إستخدامها في حساب ربح السهم في قائمة الدخل المقارنة عن:

١ ـ السنة المنتهية في ٣١ مايو ١٩٩٢

٢ ـ السنة المنتهية في ٣١ مايو ١٩٩٣

(ب) إبتداءاً من دخل العمليات قبل ضرائب الدخل، إعداد قائمة الدخل المقارنة عن السنوات المنتهية في ٣١ مايو ١٩٩٣، ١٩٩٢. وسوف تشكل هذه القائمة جزءاً من التقرير السنوي للشركة المقدم للمساهمين ويجب أن تتضمن عرضاً مناسباً لربح السهم.

(جـ) هيكل رأس المال بالشركة هو نتاج لقرارات تمويل سابقة، كما أن بيانات ربح السهم المعروضة في القوائم المالية للشركة تعتمد على هيكل رأس المال.

١ ـ إشرح لماذا تعتبر شركة Bluefish ذات هيكل رأس مال بسيط.

٢ ـ صف كيفية عرض بيانات ربح السهم في القوائم المالية لشركة ذات هيكل رأس مال مركب.

الفصل الثامن عشر

الاستثمارات INVESTMENTS

الفصل الثامن عشر

الاستثمارات

INVESTMENTS

الأهداف التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :

١ ـ تحديد المجموعات الثلاثة من الإستثمارات في الديون ووصف المعالجة المحاسبية والتقرير المالي عن كل مجموعة .
٢ ـ تحديد مجموعات الإستثمار في الأسهم ووصف المعالجة المحاسبية والتقرير المالي عن كل مجموعة .
٣ ـ شرح طريقة حق الملكية ومقارنتها بطريقة القيمة العادلة في المحاسبة عن الاستثمارات في الأسهم .
٤ ـ وصف متطلبات الإفصاح عن الإستثمارات في أوراق الديون وحقوق الملكية .
٥ ـ مناقشة المحاسبة عن تآكل قيمة الإستثمارات في أوراق الديون وحقوق الملكية .
٦ ـ وصف المحاسبة عن تحويل الإستثمارات في الأوراق المالية فيما بين المجموعات المختلفة .

إن هناك جدل دائم حول المحاسبة عن الإستثمارات في أوراق الديون وحقوق الملكية وما إذا كان يجب التقرير عنها على أساس قيمتها العادلة . حيث تضم المشاكل المحاسبية في هذا المجال مشاكل قياس وإعتراف وإفصاح . وينقسم هذا الفصل في الإستثمارات إلى قسمين :

(١) المحاسبة عن الإستثمارات في أوراق الديون .
(٢) المحاسبة عن الإستثمارات في أوراق حقوق الملكية .

في حين يتناول ملحق هذا الفصل تغطية التغيرات من وإلى طريقة حق الملكية في المحاسبة عن الإستثمارات في الأسهم .

القسم الأول: الإستثمارات في أوراق الديون
INVESTMENTS IN DEBT SECURITIES

إن أوراق الـديون Debt Securities هي أدوات تمثـل علاقة دائن معين بمنشأة. وتتضمن أوراق الديون الحكومية وسندات الشركات والديون القابلة للتحويل والأوراق التجـارية وأدوات الـديون المضمونة. ولاتعتبر حسابات المدينين التجارية وحسابات الإقـراض للغير ضمن أوراق الديون لانها لاتستوفي تعريف الورقة المالية(١) ويمكن تجميع الإستثمارات في أوراق الديون إلى ثلاث مجموعات منفصلة لأغراض المحاسبة والتقرير المالي وهي :

- إستثمارات تقتنى حتى الإستحقاق : وهي الإستثمارات التي تحتفظ بها المنشأة حتى تاريخ إستحقاقها.
- إستثمارات بغرض المتاجرة : وهي التي تشتريها المنشأة وتقتنيها بصفة أساسية بهدف بيعها في الأجل القريب لتحقيق دخل من فروق أسعارها في الأجل القصير.
- إستثمارات متاحة للبيع : وهي التي لاتصنف ضمن النوعين السابقين.

وفيما يلي إيضاح لهذه المجموعات مع المعالجة المحاسبية والتقرير المالي عن كل منها.

والتكلفة المستهلكة هي تكلفة الإقتناء معدلة باستهلاك خصم أو علاوة الإصدار عند وجودها. أما القيمة العادلة فهي المقدار الذي يمكن تبادل الأداة المالية على أساسه في صفقة جارية بين طرفين يرغبان في التعامل، وإلا فإنها تتمثل في سعر التصفية أو البيع الإجباري.

---

(١) الورقة المالية هي حصة أو مساهمة في ملكية أو منشأة مصدرها أو تعهد من جانب مصدرها وهي : (١) إما أن تتمثل في صورة أداة تصدر لحامليها أو في صورة مسجلة - أو ان تُسجل في سجلات لإثبات عمليات تحويلها من المصدر أو نيابة عنه إذا لم تتمثل في صورة أداة مالية، (٢) أو ان تكون من النوع الذي يشيع التعامل عليه في البورصات أو الأسواق أو ان يشيع الإعتراف بها - عندما تتمثل في صورة أداة - في أي مجال يتم فيه إصدارها والتعامل عليها كوسيط للإستثمار، و (٣) أن تكون جزء من فئة أو سلسلة من الأسهم أو التعهدات. أو يمكن تجزئتها إلى فئة أو سلسلة من الأسهم أو التعهدات (من معيار FASB رقم ١١٥ «المحاسبة عن بعض الإستثمارات في أوراق الديون وحق الملكية».

المجموعـة	التقويـــم	مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققـــة	آثار أخرى على الدخل
تقتنى للإستحقاق	تكلفة مستهلكة	لايعترف بها	ـ الفوائد عند إكتسابها ـ مكاسب وخسائر من البيع
لغرض المتاجرة	القيمة العادلة	يُعترف بها ضمن الدخل	ـ الفوائد عند إكتسابها ـ مكاسب وخسائر من البيع
المتاحة للبيع	القيمة العادلة	يُعترف بها ولكن تدرج كجزء مستقل ضمن حقوق الملكية	ـ الفوائد عند إكتسابها ـ مكاسب وخسائر من البيع

أوراق الديون المقتناة حتى الإستحقاق

HELD - TO - MATURITY SECURITIES

إن أوراق الديون فقط هي التي يمكن تصنيفها ضمن هذا التصنيف لأن أوراق حق الملكية ـ حسب تعريفها ـ ليس لها تاريخ إستحقاق محدد. ولايجب تصنيف أوراق الديون ضمن هذه المجموعات إلا إذا كانت وحدة التقرير المالي لديها كل من (١) النية الإيجابية، و (٢) القدرة على الإحتفاظ بهذه الأوراق حتى الإستحقاق. ولايجب على الشركة أن تصنف أوراق الديون ضمن هذه المجموعة إذا كانت تنوى الإحتفاظ بها لفترة زمنية غير محددة. وكذلك إذا كانت المنشأة تتوقع بيع هذه الأوراق عند حدوث تغيرات في معدلات الفائدة أو مخاطر العملات الأجنبية أو إحتياجات السيولة أو غيرها من الأسباب الأخرى لإدارة الأصول والإلتزامات، فإنها لايجب أن تصنف الأوراق ضمن هذه المجموعة(٢).

وتتم المحاسبة عن هذه الأوراق على أساس التكلفة المستهلكة وليس على أساس القيمة العادلة. فإذا كانت الإدارة تنوى الإحتفاظ باستثمارات مالية معينة حتى تاريخ

(٢) حدد FASB بعض الحالات التي تعتبر فيها الورقة مقتناة حتى الإستحقاق رغم بيعها قبل تاريخ الإستحقاق والتي لايمثل البيع فيها مخالفة لمتطلبات هذا النوع من الأوراق ومن هذه الحالات بيع الورقة قبل تاريخ الإستحقاق مباشرة (بمدة ٣ شهور مثلا) بما يستبعد عامل خطر معدلات الفائدة كأحد العوامل المؤثرة في تسعير الورقة. وكذلك إذا كانت المنشأة قد حصلت بالفعل الجزء الأكبر من أصل الورقة (٨٥٪ على الأقل) فإنها تعتبر مقتناة حتى تاريخ الإستحقاق.

إستحقاقها وليست لديها خطط لبيعها، فإن القيم العادلة (أسعار البيع) ليست ملاءمة لقياس وتقييم التدفقات النقدية المقترنة بهذه الأوراق المالية. ولأن الأوراق المالية التي تقتنى حتى تاريخ إستحقاقها لاتعدل على أساس قيمتها العادلة، فإنها لاتؤدى لزيادة حدة التقلبات في الدخل المقرر عنه أو رأس المال المقرر عنه كما هو الحال في الأوراق بغرض المتاجرة والأوراق المعدة للبيع.

ولتوضيح المحاسبة عن أوراق الديون المقتناة لتاريخ الإستحقاق إفترض أن شركة Robinson إشترت سندات شركة Evermaster بقيمة إسمية ١٠٠٠٠٠ جنيه ومعدل فائدة ٨٪ وذلك في ١ يناير ١٩٩٥ وسددت مبلغ ٩٢٢٧٨ جنيه. وتستحق هذه السندات في ١ يناير ٢٠٠٠ وتسدد الفائدة في ١ يوليو، ١ يناير من كل عام. ويؤدي خصم الإصدار وقدره ٧٧٢٢ جنيه لتوليد معدل فائدة فعال قدره ١٠٪. ويكون قيد تسجيل هذا الإستثمار كما يلي:

من حـ/ أوراق مالية مقتناة حتى الإستحقاق		٩٢٢٧٨
الى حـ/ النقديـــة	٩٢٢٧٨	

ويستخدم حساب الأوراق المقتناة لتاريخ الإستحقاق للإشارة إلى نوع أوراق الديون المشتراة. ويتم إستهلاك خصم وعلاوة الإصدار في الإستثمارات طويلة الأجل في السندات بنفس طريقة إستهلاكها في حالة قروض السندات التي سبق مناقشتها بالفصل ١٤. وفيما يلي إيضاح لأثر إستهلاك الخصم على إيراد الفائدة المسجل في كل فترة عن هذه السندات.

التاريخ	النقدية المحصلة	إيراد الفائدة	إستهلاك خصم السندات	المقدار المرحل للسندات
١/١/٩٥				٩٢٢٧٨
١/٧/٩٥ (أ)	٤٠٠٠	٤٦١٤ (ب)	٦١٤ (جـ)	٩٢٨٩٢ (د)
١/١/٩٦	٤٠٠٠	٤٦٤٥	٦٤٥	٩٣٥٣٧
١/٧/٩٦	٤٠٠٠	٤٦٧٧	٦٧٧	٩٤٢١٤
١/١/٩٧	٤٠٠٠	٤٧١١	٧١١	٩٤٩٢٥
١/٧/٩٧	٤٠٠٠	٤٧٤٦	٧٤٦	٩٥٦٧١
١/١/٩٨	٤٠٠٠	٤٧٨٣	٧٨٣	٩٦٤٥٤
١/٧/٩٨	٤٠٠٠	٤٨٢٣	٨٢٣	٩٧٢٧٧
١/١/٩٩	٤٠٠٠	٤٨٦٤	٨٦٤	٩٨١٤١

٩٩/٧/١	٤٠٠٠	٤٩٠٧	٩٠٧	٩٩٠٤٨
٠٠/١/١	٤٠٠٠	٤٩٥٢	٩٥٢	١٠٠٠٠٠
	٤٠٠٠٠	٤٧٧٢٢	٧٧٢٢	

أ) ٤٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠ × ٨٪ × ٦/١٢ ج) ٦١٤ = ٤٦١٤ - ٤٠٠٠

ب) ٤٦١٤ = ٩٢٢٧٨ × ١٠٪ × ٦/١٢ د) ٩٢٨٩٢ = ٩٢٢٧٨ + ٦١٤

وكما سبق القول في الفصل ١٤ ، فإن طريقة الفائدة الفعالة تستخدم إلا إذا كانت هناك طريقة أخرى ـ مثل طريقة القسط الثابت ـ تؤدى لنتائج مماثلة . وتطبق طريقة الفائدة الفعالة على الإستثمارات في السندات بنفس أسلوب تطبيقها على قروض السندات . ويُحسب معدل الفائدة الفعال في تاريخ الإستثمار ويُضرب في قيمته الدفترية في بداية كل فترة لحساب إيراد الفائدة عن هذه الفترة . وتزداد القيمة الدفترية للإستثمار باستهلاك خصم الإصدار كما تنخفض باستهلاك علاوة الإصدار في كل فترة .

وفيما يلي قيود اليومية اللازمة لتسجيل تحصيل فوائد النصف سنة الأولى في ١ يوليو ١٩٩٥ :

١ يوليو ١٩٩٥

٤٠٠٠	من حـ / النقديـــــة	
٦١٤	من حـ / أوراق مالية مقتناة حتى الإستحقاق	
	الى حـ / إيراد الفائدة	٤٦١٤

ولأن شركة Robinson تستخدم السنة الميلادية، فإنها تثبت إستحقاق الفائدة وإستهلاك الخصم في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ كما يلي :

٣١ ديسمبر ١٩٩٥

٤٠٠٠	من حـ / إيراد فائدة مستحقـــة	
٦٤٥	من حـ / أوراق مالية مقتناة حتى الإستحقاق	
	الى حـ / إيراد الفائدة	٤٦٤٥

كما تقرر شركة Robinson عن البنود التالية المتعلقة باستثماراتها في سندات شركة Evermaster في القوائم المالية بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ :

الميزانيـــــــــة		
الأصول المتداولـــة :		
إيراد فائد مستحق		٤٠٠٠
إستثمارات طويلة الأجـــل		
أوراق مالية مقتناة لتاريخ الإستحقاق، بالتكلفة المستهلكة		٩٣٥٣٧
قائمـــــة الدخـــــل		
إيرادات ومكاسب أخـــرى		
إيراد الفائـــدة		٩٢٥٩

وقد يعتبر بيع أوراق الديون المقتناة حتى الإستحقاق قبل تاريخ إستحقاقها مباشرة (بحيث لاتؤدى تغيرات أسعار الفائدة في السوق للتأثير بصورة جوهرية على القيمة العادلة لهذه الأوراق) مماثلاً لبيع هذه الأوراق عند إستحقاقها. فإذا باعت شركة Robinson إستثمارها في سندات شركة Evermaster في ١ نوفمبر ١٩٩٩ ـ على سبيل المثال ـ بمعدل ٩٩٢/م علاوة على الفائدة المستحقة، فسوف يتم إجراء العمليات الحسابية والقيود التالية. حيث يبلغ إستهلاك الخصم عن الفترة من ١ يوليو ١٩٩٩ إلى ١ نوفمبر ١٩٩٩ مقدار ٦٣٥ جنيه (٩٥٢ × ٤/٦). ويكون قيد تسجيل إستهلاك الخصم كما يلـي :

١ نوفمبـــر ١٩٩٩		
من حـ/ أوراق مالية مقتناة لتاريخ الإستحقـــاق		٦٣٥
إلى حـ / إيراد الفائدة	٦٣٥	

كما يتم حساب المكسب المحقق من البيع كما يلي :

سعر بيع السندات (بدون الفوائد المستحقة)		٩٩٧٥٠
ناقص : القيمة الدفترية للسندات في ١ نوفمبر ١٩٩٩ :		
التكلفة المستهلكة في ١ يوليو ١٩٩٩	٩٩٠٤٨	
+ إستهلاك الخصم من ١ يوليو إلى ١ نوفمبر ١٩٩٩ :	٦٣٥	
		٩٩٦٨٣
مكسب بيع الســـــندات		٦٧

ويكون قيد تسجيل بيع السندات كما يلي :

		١ نوفمبر ١٩٩٩
١٠٢٤١٧		من حـ / النقديـــــة
	٢٦٦٧	الى حـ / إيراد الفائدة (٤٠٠٠ × ٢/١)
	٩٩٦٨٣	الى حـ / أوراق مالية مقتناة لتاريخ الإستحقاق
	٦٧	الى حـ / مكسب بيع أوراق ماليـــة

ويمثل المبلغ المسجل بالجانب الدائن لحساب إيراد الفائدة ـ الفائدة المستحقة عن ٤ شهور والتي يسددها مشترى السندات نقداً . كما يمثل القيد المدين بحساب النقدية سعر بيع السندات وقدره ٩٩٧٥٠ مضافاً إليه الفائدة المستحقة وقدرها ٢٦٦٧ جنيه . أما القيد الدائن بحساب الأوراق المالية المقتناة لتاريخ الإستحقاق فيمثل القيمة الدفترية للسندات في تاريخ البيع ويمثل القيد الدائن بحساب مكسب بيع الأوراق المالية الزيادة في سعر البيع عن القيمة الدفترية للسندات .

الأوراق المالية المتاحة للبيع AVAILABLE-FOR-SALE SECURITIES

يتم التقرير عن الإستثمارات في أوراق الديون التي تُصنف ضمن هذه المجموعة على أساس قيمتها العادلة . كما تسجل المكاسب والخسائر غير المحققة المرتبطة بالتغيرات في القيمة العادلة لهذه الأوراق في حساب مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة ، ويُقرر عن هذا الحساب كجزء مستقل ضمن حقوق المساهمين لحين تحقق هذه المكاسب أو الخسائر . وعلى ذلك ، فإن التغيرات في القيمة العادلة لايُقرر عنها كجزء من صافي الدخل لحين بيع هذه الأوراق . حيث يخفض هذا المدخل من التقلبات في صافي الدخل .

مثال ١ ـ ورقة ماليـــة واحـــدة :

لتوضيح المحاسبة عن الأوراق المتاحة للبيع إفترض أن شركة Graff إشترت سندات قيمتها الإسمية ١٠٠٠٠٠ جنيه في ١ يناير ١٩٩٥ مدتها ٥ سنوات ومعدل فائدة ١٠٪ تسدد في ١ يوليو و ١ يناير من كل عام . وقد إشترت الشركة هذه السندات بمبلغ ١٠٨١١١ جنيه بعلاوة قدرها ٨١١١ جنيه ومعدل فائدة فعال قدره ٨٪ .

فيكون قيد تسجيل شراء هذه السندات كما يلي :

		١ يناير ١٩٩٥
١٠٨١١١		من حـ / أوراق مالية متاحة للبيـــع
	١٠٨١١١	الى حـ / النقديـــــة

وفيما يلي إيضاح لأثر إستهلاك علاوة الإصدار على إيراد الفائدة المسجل في كل فترة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة :

التاريخ	النقدية المحصلة	إيراد الفائدة	إستهلاك علاوة السندات	القيمة المرحلة للسندات
٩٥/١/١				١٠٨١١١
٩٥/٧/١	(أ) ٥٠٠٠	(ب) ٤٣٢٤	(جـ) ٦٧٦	(د) ١٠٧٤٣٥
٩٦/١/١	٥٠٠٠	٤٢٩٧	٧٠٣	١٠٦٧٣٢
٩٦/٧/١	٥٠٠٠	٤٢٦٩	٧٣١	١٠٦٠٠١
٩٧/١/١	٥٠٠٠	٤٢٤٠	٧٦٠	١٠٥٢٤١
٩٧/٧/١	٥٠٠٠	٤٢١٠	٧٩٠	١٠٤٤٥١
٩٨/١/١	٥٠٠٠	٤١٧٨	٨٢٢	١٠٣٦٢٩
٩٨/٧/١	٥٠٠٠	٤١٤٥	٨٥٥	١٠٢٧٧٤
٩٩/١/١	٥٠٠٠	٤١١١	٨٨٩	١٠١٨٨٥
٩٩/٧/١	٥٠٠٠	٤٠٧٥	٩٢٥	١٠٠٩٦٠
٠٠/١/١	٥٠٠٠	٤٠٤٠	٩٦٠	١٠٠٠٠٠
	٥٠٠٠٠	٤١٨٩٩	٨١١١	

أ) ٥٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠ × ١٠٪ × ٦/١٢ جـ) ٦٧٦ = ٥٠٠٠ - ٤٣٢٤

ب) ٤٣٢٤ = ١٠٨١١١ × ٨٪ × ٦/١٢ د) ١٠٧٤٣٥ = ١٠٨١١١ - ٦٧٦

ويكون قيد تسجيل إيراد الفائدة في ١ يوليو ١٩٩٥ كما يلي :

١ يوليو ١٩٩٥

٥٠٠٠	من حـ / النقديـــــة	
	الى حـ / أوراق مالية متاحة للبيع	٦٧٦
	الى حـ / إيراد الفائدة	٤٣٢٤

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ سوف يُجرى القيد التالي للإعتراف بايراد الفائدة :

٣١ ديسمبر ١٩٩٥

٥٠٠٠	من حـ / إيراد فائدة مستحقـــــة	
	الى حـ / أوراق مالية متاحة للبيع	٧٠٣
	الى حـ / إيراد الفائدة	٤٢٩٧

ونتيجة لذلك، سوف تقرر شركة Graff عن إيراد فائدة قدره ٨٦٢١ (٤٣٢٤ + ٤٢٩٧) جنيه عن سنة ١٩٩٥ .

ولتطبيق طريقة القيمة العادلة على هذه الأوراق، إفترض أن القيمة العادلة لهذه السنـدات في نهاية السنـة بلغت ١٠٥٠٠٠ جنيه. وبمقارنة هذه القيمة العادلة مع القيمـة المرحلة للسنـدات في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ (التكلفة المستهلكة) من الجدول السـابق، فسـوف تعترف شركة Graff بخسائر حيازة غير محققة قدرها ١٧٣٢ جنيه (١٠٦٧٣٢ ـ ١٠٥٠٠٠). حيث يُقـرر عن هذه الخسارة كجزء مستقل من حقوق المساهمين بالقيد التالي:

٣١ ديسمبـــر ١٩٩٥

١٧٣٢	من حـ / مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة ـ حق ملكيـة	
	الى حـ/تعديل القيمة العادلة للأوراق المتاحة للبيع	١٧٣٢

حيث يُستخدم حساب التعديل كحساب تقويم بدلاً من تخفيض حساب الأوراق المتاحة للبيع نفسـه، حيث يمكّن إستخدام هذا الحساب الشركة من الاحتفاظ بسجل للتكلفة المستهلكة للأوراق المالية. ولأن حساب التعديل له رصيد دائن في هذه الحالة، فإنه يُطرح من رصيد حساب الأوراق المالية المتاحة للبيع للوصول إلى قيمتها العادلة. حيث أن القيمة العادلة هي المقدار الذي يقرر عنه بالميزانية. وفي تاريخ التقرير المالي كل فترة يتم التقرير عن السندات بقيمتها العادلة مع إجراء التعديل اللازم في حساب مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة.

مثال ٢ : محفظة أوراق مالية :

لتوضيح المحاسبة في حالة وجود محفظة أوراق مالية، إفترض أن شركة Webb لديها نوعان من أوراق الديون التي تصنف ضمن مجموعة الأوراق المتاحة للبيع، وفيما يلي معلومات عن التكلفة المستهلكة والقيمة العادلة ومقدار المكسب أو الخسارة غير المحققة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ :

الاستثمـــــــارات	التكلفة المستهلكة	القيمة العادلـــة	مكسب (خسـارة) غير محققـــة
سندات شركة Watson ، ٨٪	٩٣٥٣٧	١٠٣٦٠٠	١٠٠٦٣
سندات شركة Anacomp ، ١٠٪	٢٠٠٠٠٠	١٨٠٤٠٠	(١٩٦٠٠)
جملة المحفظـــة	٢٩٣٥٣٧	٢٨٤٠٠٠	(٩٥٣٧)
رصيد حساب تعـديل القيمـة العادلـــة للأوراق			صفـــــــر
رصيد حساب تعديل القيمة العادلة للأوراق ـ دائن			(٩٥٣٧)

وتبلغ جملة القيمة العادلة لمحفظة الأوراق المتاحة للبيع بشركة Webb ٢٨٤٠٠٠ جنيه. كما أن جملة المكاسب غير المحققة تبلغ ١٠٠٩٣ جنيه، وجملة الخسائر غير المحققة ١٩٩٠٠ جنيه، بما ينتج صافي خسارة غير محققة قدرها ٩٥٣٧ جنيه. ويعني ذلك، أن القيمة العادلة لهذه الأوراق المعدة للبيع تقل عن تكلفتها المستهلكة بمقدار ٩٥٣٧ جنيه. وبذلك يتم إجراء قيد تسوية لتسجيل الإنخفاض في القيمة والخسارة كما يلي:

٣١ ديسمبر ١٩٩٦		
من حـ/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة ـ حق ملكية		٩٥٣٧
إلى حـ/ تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية المعدة للبيع	٩٥٣٧	

ويُقرر عن خسارة الحيازة غير المحققة وقدرها ٩٥٣٧ جنيه كتخفيض لحقوق المساهمين. وكما سبق القول، فإن مكاسب وخسائر الحيازة غير المحققة المرتبطة بالإستثمارات المتاحة للبيع لاتدرج ضمن صافي الدخل.

بيع الأوراق المالية المتاحة للبيع

إذا بيعت السندات المصنفة كإستثمارات متاحة للبيع قبل تاريخ إستحقاقها، فإنه يجب إجراء قيود لإستهلاك الخصم أو العلاوة حتى تاريخ البيع ولإستبعاد التكلفة المستهلكة للسندات المباعة من حساب الأوراق المالية المتاحة للبيع. ولتوضيح ذلك، إفترض أن شركة Webb باعت سندات شركة Watson (في المثال السابق) في ١ يوليو ١٩٩٧ بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه. وبافتراض أنه سبق تسجيل القيود الخاصة بالإعتراف باستهلاك الخصم وتحصيل الفائدة حتى ١ يوليو ١٩٩٧ وأن التكلفة المستهلكة للأوراق في ذلك التاريخ هي ٩٤٢١٤ جنيه، فإنه يتم حساب الخسارة المحققة كما يلي:

التكلفة المستهلكة (سندات Watson)	٩٤٢١٤
ناقص: سعر بيع السندات	٩٠٠٠٠
خسارة بيع السندات	٤٢١٤

ويكون قيد تسجيل بيع سندات شركة Watson كما يلي:

	١ يوليو ١٩٩٧	
٩٠٠٠٠	من حـ / النقديـــة	
٤٢١٤	من حـ / خسارة بيع أوراق ماليـــة	
	٩٤٢١٤	الى حـ / أوراق مالية متاحة للبيـــع

ويُقـرر عن هذه الخســارة المحققة في جزء الخســائر والمصروفات الأخرى بقائمة الدخل. وبإفتراض عدم حدوث عمليات شراء أو بيع أخرى للسندات خلال سنة ١٩٩٧، فإن شركة Webb سوف تعد المعلومات التالية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧ :

الاستثمـــــــارات	التكلفة المستهلكة	القيمة العادلـــة	مكسب (خســارة) غير محققـــة
سندات شركة Anacomp ، ١٠٪	٢٠٠٠٠٠	١٩٥٠٠٠	(٥٠٠٠)
رصيد حساب تعديل القيمة العادلة للأوراق ـ دائن			(٩٥٣٧)
حساب تعديل القيمة العادلة للأوراق ـ مدين			٤٥٣٧

فكما يتضح من ذلك، فإن شركة Webb لديها في ذلك التاريخ خسارة حيازة غير محققـة قدرها ٥٠٠٠ جنيه. ومع ذلك، فإن حساب تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية به رصيد دائن بالفعل وقدره ٩٥٣٧ جنيه، وبالتالي يلزم تخفيض هذا الرصيد الدائن ليبلغ ٥٠٠٠ جنيه فقط وذلك بجعله مديناً بمبلغ ٤٥٣٧ جنيه بالقيد التالي :

	٣١ ديسمبر ١٩٩٧	
٤٥٣٧	من حـ/ تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية المعدة للبيع	
	٤٥٣٧	الى حـ/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة ـ حق الملكية

العرض بالقوائم المالية Financial Statement Presentation

سوف تتضمن ميزانية شركة Web في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧ وقائمة الدخل عن نفس السنة البنود والمقادير التالية (سندات شركة Anacomp هي إستثمارات طويلة الأجل ولكن لن تُقتنى حتى تاريخ الإستحقاق) :

الميزانيـــــة	
الأصول المتداولة	
إيراد فائدة مستحقة	xxx
الإستثمـــــارات	
أوراق مالية متاحة للبيع بالقيمة العادلة	١٩٥٠٠٠
حقوق المساهمين	
خسارة حيازة غير محققة من الأوراق المالية	٥٠٠٠
قائمة الدخـــل	
إيرادات ومكاسب أخرى	
إيراد الفائدة	xxx
مصروفات وخسائر أخرى	
خسارة بيع أوراق مالية	٤٢١٤

وقبل إصداره للمعيار ١١٥ ، كان FASB يفضل إدراج مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة في الدخل بدلاً من إظهارها كجزء مستقل من حقوق المساهمين. ومع ذلك ، فقد أشارت بعض الشركات ـ وخاصة المؤسسات المالية ـ إلى أن الإعتراف بمكاسب وخسائر الأصول وعدم الإعتراف بها للإلتزامات سيؤدي لحدوث تقلبات حادة في الدخل. وأعلنت هذه الشركات أن هناك عادة علاقة تغطية Hedges بين الأصول والإلتزامات بما يجعل مكاسب أصول معينة تقابلها خسائر في إلتزامات أخرى والعكس. وبذلك ، فإن الإعتراف بمكاسب وخسائر الأصول فقط لايعد أمراً عادلاً أو ممثلاً للأنشطة الإقتصادية للشركة.

وقد إقتنع FASB بهذه الحجج ، ولذلك لم تعد هذه المكاسب والخسائر غير المحققة تدرج ضمن الدخل. ومع ذلك ، فإن هذا المدخل الجديد لم يحل بعض المشاكل ، لأنه مازال يؤدي لتقلبات في رأس المال ، وهو أمر هام بالنسبة للمؤسسات المالية لأن الجهات المنظمة لها ـ كالبنوك المركزية مثلاً ـ تضع قيوداً على عملياتها إستناداً لمستوى رأس مالها. وعلاوة على ذلك ، فإن الشركات مازال بإمكانها التحكم في الدخل الذي تقرر عنه عن طريق المتاجرة في هذه المكاسب gains Trading (بمعنى بيع الأوراق الرابحة والإحتفاظ بالأوراق الخاسرة).

الأوراق المالية بغرض المتاجرة TRADING SECURITIES

يتم إقتناء هذه الأوراق بنية بيعها خلال فترة زمنية قصيرة. وتعني المتاجرة في هذا السياق تكرار عمليات البيع والشراء، وتستخدم هذه الأوراق في توليد أرباح من الفروق قصيرة الأجل في الأسعار. وتقل فترة حيازة هذه الأوراق عادة عن ٣ شهور وفي أغلب الأحيان تُقاس مدة حيازتها بالأيام أو الساعات. ويُقرر عن هذه الأوراق بالقيمة العادلة لها، مع التقرير عن مكاسب وخسائر الحيازة غير المحققة كجزء من صافي الدخل. ولايتم إستهلاك أو خصم أو علاوة. ويتمثل مكسب أو خسارة الحيازة في صافي التغير في القيمة العادلة للورقة من فترة لأخرى وذلك باستبعاد أية توزيعات أو إيرادات فائدة معترف بها وغير محصلة. وبصفة عامة - يُطالب FASB بتعديل أوراق المتاجرة إلى قيمتها العادلة في تاريخ كل عملية تقرير مالي، على أن يقرر عن التغير في القيمة كجزء من صافي الدخل وليس حق الملكية.

ولتوضيح ذلك، إفترض أنه في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ حددت الشركة Western للنشر محفظة أوراق المتاجرة بها كما هو موضح فيما بعد (بافتراض أن ١٩٩٦ هي أول سنة تقتني فيها الشركة أوراق للمتاجرة). وفي تاريخ الإقتناء سُجلت هذه الأوراق بالتكلفة - التي تتضمن عمولات سماسرة وضرائب - في حساب أوراق مالية للمتاجرة. وكان ذلك هو أول تقييم لهذه المحفظة المشتراة حديثاً.

محفظـــة أوراق الديون بغرض المتاجـــرة
٣١ ديسمبـــر ١٩٩٦

الاستثمـــــارات	التكلفـــــة	القيمة العادلـــة	المكسب (الخسارة) غير المحققـــة
سندات شركة Northern ، ١٠٪	٤٣٨٦٠	٥١٥٠٠	٧٦٤٠
سندات شركة Chrysler ، ١١٪	١٨٤٢٣٠	١٧٥٢٠٠	(٩٠٣٠)
سندات شركة Warner ، ٨٪	٨٦٣٦٠	٩١٥٠٠	٥١٤٠
جملة المحفظـــــة	٣١٤٤٥٠	٣١٨٢٠٠	٣٧٥٠
رصيد حساب تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية			صفـــر
حساب تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية - مدين			٣٧٥٠

فالتكلفة الإجمالية لمحفظة المتاجرة بشركة Western تبلغ ٣١٤٤٥٠ جنيه وتبلغ جملة المكاسب غير المحققة ١٢٧٨٠ (٧٦٤٠ + ٥١٤٠) كما تبلغ جملة الخسائر غير المحققة

٩٠٣٠ جنيه، بما ينتج صافي مكسب غير محقق قدره ٣٧٥٠ جنيه. وبذلك فإن القيمة العادلة لهذه الأوراق تزيد عن تكلفتها بمقدار ٣٧٥٠ جنيه.

وفي ٣١ ديسمبر، يُجرى قيد التسوية التالي لتسجيل الزيادة في القيمة ومكسب الحيازة غير المحقق:

٣١ ديسمبر ١٩٩٦

٣٧٥٠	من حـ/ تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية ـ بغرض المتاجرة	
	الى حـ/ مكسب أو خسارة حيازة غير محققة ـ الدخل	٣٧٥٠

ولأن رصيد حساب التعديل مديناً، فإنه يُضاف لتكلفة الأوراق المالية للوصول إلى القيمة العادلة لها. بحيث يقرر عن الأوراق المالية بغرض المتاجرة على أساس قيمتها العادلة.

فعندما يتم تداول الأوراق المالية بصورة نشطة، فإن FASB يعتقد أن عملية التقرير المالي ستكون أفضل إذا ماتم التقرير عن الأحداث الإقتصادية المؤثرة على الشركة (التغيرات في القيمة العادلة) والمكاسب والخسائر غير المحققة المتعلقة بها في نفس الفترة، وأن إدراج التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل يوفر معلومات أكثر ملاءمة للمساهمين الحاليين الذين قد يُستبدلون بغيرهم في الفترة التالية.

القسم الثاني: الإستثمـــار في أوراق الملكيـــة
INVESTMENTS IN EQUITY SECURITIES

تُعرف أوراق الملكية Equity Securities بأنها الأوراق المالية التي تمثل حصة في الملكية مثل الأسهم العادية أو الممتازة وغيرها من أسهم رأس المال. كما تتضمن أيضاً الحقوق المتعلقة بإقتناء أو التخلص من حصص الملكية بسعر محدد مقدماً أو قابل للتحديد مثل حقوق الإختيار المختلفة على الأسهم. ولاتُعتبر أوراق الديون القابلة للتحويل أو الأسهم الممتازة القابلة للتحويل ضمن أوراق حق الملكية. وعند شراء أوراق الملكية، فإن تكلفتها تتضمن سعر الشراء مضافاً إليه عمولات السماسرة وغيرها من الأتعاب المرتبطة بعملية الشراء.

وعادة ماتتحدد المعالجة المحاسبية لهذه الإستثمارات بعد تاريخ الاقتناء بدرجة إقتناء الشركة المستثمرة investor لحصة من الأسهم العادية للشركة المستثمر لديها investee. ويمكن تصنيف إستثمارات شركة معينة في الأسهم العادية لشركة أخرى طبقاً لنسبة

التصويت التي يمتلكها المستثمر في أسهم الشركة المستثمر لديها، وذلك على النحو التالي :

١ ـ حيازة أقل من ٢٠٪ (طريقة القيمة العادلة) ـ المستثمر له حصة ضئيلة .
٢ ـ حيازة من ٢٠٪ إلى ٥٠٪ (طريقة حق الملكية) ـ المستثمر له تأثير معنوي .
٣ ـ حيازة مايزيد عن ٥٠٪ (قوائم مالية موحدة) ـ المستثمر له سيطرة على الشركة .

وفيما يلي توضيح هذه المستويات من الملكية أو التأثير ومايقابلها من طرق للتقييم والتقرير المالي يجب تطبيقها على الإستثمار :

نسبة الملكية	صفر٪	٢٠	٥٠٪ ١٠٠٪
مستوى التأثير	ضئيل أو منعدم	معنوي	سيطرة
طريقة التقويم	طريقة القيمة العادلة	طريقة حق الملكية	قوائم موحدة

وعلى ذلك ، فإن المحاسبة والتقرير المالي عن أوراق حق الملكية تعتمد على مستوى التأثير ونوع الأوراق المالية ، ويمكن توضيح ذلك كما يلي :

المجموعة	التقويم	مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة	الآثار الأخرى على الدخل
حيازة أقل من ٢٠٪			
١ ـ متاحة للبيع	القيمة العادلة	يعترف بها وتدرج ضمن حقوق المساهمين	ـ التوزيعات المعلنة ـ مكاسب وخسائر البيع
٢ ـ للمتاجرة	القيمة العادلة	يعترف بها في الدخل	ـ التوزيعات المعلنة ـ مكاسب وخسائر البيع
حيازة بين ٢٠٪ ، ٥٠٪	حق الملكية	لايُعترف بها	الحصة النسبية من صافي دخل الشركة المستثمر لديها (معدلة بالإستهلاك اللازم)
حيازة مايزيد عن ٥٠٪	الإندماج	لايُعترف بها	لاتنطبق في هذه الحالة

إقتناء أقل من ٢٠٪ HOLDINGS OF LESS THAN 20%

كما سبق القول ، فإن أوراق حق الملكية تسجل بالتكلفة . وفي بعض الحالات ، يصعب قياس هذه التكلفة . على سبيل المثال ، فإن أوراق حق الملكية التي تقتنى

بمقابل غير نقدي (عقارات أو خدمات مثلاً) يجب تسجيلها على أساس :

(١) القيمة العادلة للمقابل المقدم، أو

(٢) القيمـة العادلة للورقة المالية التي يحصل عليها المستثمر، أيهما يمكن تحديده بصورة أوضح . وفي حالة عدم وجود قيم يمكن تحديدها بصورة واضحة للعقار أو الخدمة المقدمة أو سعر سوقي للأوراق المالية المقتناة، فقد يتطلب ذلك إجراء عمليات تقدير أو تثمين للوصول لتكلفة هذه الأوراق .

كما أن شراء عدة أنواع من الأوراق المالية بسعر مجمل lump sum يستدعي توزيع هذه التكلفـة على الأنـواع المختلفة بطريقة عادلة . فإذا كانت القيم العادلة (أسعار السـوق) متاحة لكل نوع من هذه الأوراق، فإنه يمكن تخصيص هذه التكلفة الإجمالية على أسـاس القيم العـادلة النسبية لهذه الأنواع . وإذا كان سعر السوق متاحاً لأحد الأنـواع ولكن غير متـاح للأنـواع الأخرى، قد تُستخدم الطريقة التفاضلية بحيث يُخصص سعر السوق المتاح لأحد الأنواع على أن تخصص باقي التكلفة للنوع الآخر. وإذا كان سعر السوق غير متاح في تاريخ الإقتناء للعديد من أنواع الأوراق المالية، فقد يكون من الضروري تأجيل عملية تخصيص التكلفة لحين إتاحة قيمة أحد أنواع هذه الأوراق على الأقـل . وفي بعض الحالات، قد يتطلب الأمر تأجيل عملية تخصيص التكلفة لحين بيع أحد هذه الأوراق المالية . وفي مثل هذه الحالات، فإنه يمكن طرح المتحصلات من بيع أحد الأنواع من التكلفة المجملة بحيث تمثل التكلفة المتبقية تكلفة الأنواع الأخرى من الأوراق(٣) .

وعندما يمتلك المستثمر حصة تقل عن ٢٠٪، فإنه تأثيره على الشركة المستثمر لديها يُفترض أنه ضئيل أو منعدم . وفي مثل هذه الحالات، فإنه إذا كانت أسعار السوق متاحة يتم تقويم الإستثمار والتقرير عنه بعد تاريخ الإقتناء باستخدام طريقة القيمة العادلة(٤) . وتتطلب طريقة القيمة العادلة أن تقوم الشركات في تاريخ الإقتناء بتصنيف

---

(٣) تتطلب المحاسبة عن المشتريات المتعددة من الأوراق المالية الإحتفاظ بمعلومات عن تكلفة كل عملية شراء وكذلك بتواريخ عمليات الشراء والبيع . وإذا كان التمييز بين العمليات المختلفـة غير ممكن، فإنـه يمكن إستخدام التكلفة المتوسطة للمشتريات المتعددة من نفس الورقة المالية . كما يمكن إستخدام طريقة الوارد أولاً ـ صادر أولاً fifo في تعيين التكاليف على الإستثمارات في تاريخ البيع .

(٤) عندما تكون أسعار السوق غير متاحة، يتم تقويم الإستثمار والتقرير عنه في الفترات التالية =

أوراق حق الملكية إلى أوراق متاحة للبيع أو أوراق بغرض المتاجرة . فلأن أوراق حق الملكية ليس لها تاريخ إقتناء ، فإنه لايمكن إعتبارها أوراق مقتناة لتاريخ الإستحقاق .

الأوراق المتاحة للبيع Available for Sale Securities

تسجل الأوراق المتاحة للبيع عند إقتناءها بالتكلفة . ولتوضيح ذلك ، إفترض أنه في ٣ نوفمبر ١٩٩٦ إشترت شركة Republic أسهم عادية لثلاثة شركات أخرى تقل نسبة الملكية في كل منها عن ٢٠٪ كما يلي :

	التكلفـــــة
شركـــة Northwest	٢٥٩٧٠٠
شركـــة Gampbell	٣١٧٥٠٠
شركـــة Regis	١٤١٣٥٠
التكلفة الكليـــة	٧١٨٥٥٠

فسوف تسجل هذه الإستثمارات كما يلي :

٣ نوفمبـــــر ١٩٩٦

من حـ / أوراق مالية متاحة للبيع		٧١٨٥٥٠
الى حـ / النقديـــــة	٧١٨٥٥٠	

وفي ٦ ديسمبر ١٩٩٦ تلقت الشركة توزيعات نقدية قدرها ٤٢٠٠ جنيه من إستثماراتها في الأسهم العادية لشركة Gampbell. فيسجل هذا التوزيع النقدي كما يلي :

من حـ / النقديـــــة		٤٢٠٠
الى حـ / إيراد التوزيعات	٤٢٠٠	

وقد قررت كل من الشركات الثلاثة المستثمر لديها عن دخل هذا العام ، ولكن شركة Gampbell فقط هي التي أعلنت عن توزيعات وسددتها لشركة Republic كما سبق . وكما سبق القول ، فإنه عندما يمتلك المستثمر أقل من ٢٠٪ من الأسهم العادية

= للإقتناء على أساس التكلفة ، ويعرف هذا المدخل بطريقة التكلفة . ويعترف بالتوزيعات على هذه الاستثمارات كإيرادات عند تحصيلها ، كما تقوم محفظة الأوراق المالية ويُقرر عنها بتكلفة الإقتناء . ولايُعترف بأية مكاسب أو خسائر حتى بيع هذه الأوراق .

بشركة أخرى، فإنه يُفترض أن تأثير هذا المستثمر على الشركة المستثمر لديها ضئيل نسبياً. ونتيجة لذلك، فإن صافي الدخل المكتسب لدى الشركة المستثمر لديها لايعتبر أساس مناسب لإعتراف المستثمر بالدخل من الإستثمار. والسبب في ذلك أن المستثمر لديه قد يقرر إحتجاز هذه الزيادة في صافي الأصول الناشئة عن عملياته المربحة لإستخدامها في النشاط. وعلى ذلك، فإن صافي الدخل لايُعتبر مكتسباً من وجهة نظر المستثمر إلى أن تعلن الشركة المستثمر لديها عن توزيعات نقدية.

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ كانت تكلفة محفظة أوراق حق الملكية المتاحة للبيع بشركة Republic وقيمتها العادلة كما يلي:

محفظـــة أوراق الديون المتاحة للبيع
٣١ ديسمبر ١٩٩٦

الاستثمـــــارات	التكلفـــــة	القيمة العادلـــة	المكسب (الخسارة) غير المعترف به
شركـــة Northwest	٢٥٩٧٠٠	٢٧٥٠٠٠	١٥٣٠٠
شركـــة Gampbell	٣١٧٥٠٠	٣٠٤٠٠٠	(١٣٥٠٠)
شركـــة Regis	١٤١٣٥٠	١٠٤٠٠٠	(٣٧٣٥٠)
جملة المحفظـــــــة	٧١٨٥٥٠	٦٨٣٠٠٠	(٣٥٥٥٠)
رصيد حساب تعديل القيمة العادلة للأوراق			صفـــــر
حساب تعديل القيمة العادلة للأوراق ـ دائن			(٣٥٥٥٠)

ففي هذه الحالة، تبلغ جملة المكاسب غير المعترف بها ١٥٣٠٠ جنيه وجملة الخسائر غير المعترف بها ٥٠٨٥٠ جنيه (٣٥٠٠ + ٣٧٣٥٠)، بما ينتج صافي خسارة غير معترف بها قدرها ٣٥٥٥٠ جنيه. حيث أن القيمة العادلة لمحفظة أوراق حق الملكية المعدة للبيع تقل عن تكلفتها بمقدار ٣٥٥٥٠ جنيه. وكما هو الحال في أوراق الديون المتاحة للبيع، فإن صافي المكاسب والخسائر غير المعترف بها المتعلقة بالتغيرات في القيمة العادلة لأوراق الملكية المعدة للبيع يتم تسجيلها في حساب مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة ـ حق ملكية، ويُقرر عنها كجزء مستقل ضمن حقوق المساهمين لحين تحققها. وفي هذه الحالة، تقوم شركة Republic بإجراء قيد التسوية التالي لتسجيل الإنخفاض في القيمة العادلة والخسارة:

٣١ ديسمبـــر ١٩٩٦

من حـ/مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة ـ حق ملكية		٣٥٥٥٠
الى حـ/تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية	٣٥٥٥٠	

وفي ٢٣ يناير ١٩٩٧، باعت شركة Republic كل إستثماراتها في الأسهم العادية لشركة Northwest بمبلغ ٢٨٧٢٢٠ جنيه. حيث يُحسب المكسب المحقق من البيع كما يلي:

صافي المتحصلات من البيع	٢٨٧٢٢٠
تكلفة أسهم شركة Northwest	٢٥٩٧٠٠
مكسب بيع الأسهـــم	٢٧٥٢٠

وتسجل عملية البيع كما يلي:

٢٣ يناير ١٩٩٧

من حـ / النقديـــة		٢٨٧٢٢٠
الى حـ / الأوراق المالية المتاحة للبيـــع	٢٥٩٧٠٠	
إلى حـ / مكسب بيع أوراق مالية	٢٧٥٢٠	

وعلاوة على ذلك، إفترض أنه في ١٠ فبراير ١٩٩٧ إشترت شركة Republic ٢٠٠٠٠ سهم من أسهم شركة Trucking بسعر السوق وقدره ١٢,٧٥ جنيه للسهم علاوة على عمولات سماسرة قدرها ١٨٥٠ جنيه (بإجمالي تكلفة ٢٥٦٨٥٠ جنيه).

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٧ كانت محفظة الأوراق المتاحة للبيع بالشركة كما يلي:

الاستثمـــــارات	التكلفـــــة	القيمة العادلة	المكسب (الخسارة) غير المحققـــة
شركـــة Trucking	٢٥٦٨٥٠	٢٧٨٣٥٠	٢١٥٠٠
شركـــة Gampbell		٣١٧٥٠٠٠	٣٦٢٥٥٠
			٤٥٠٥٠
شركـــة Regis	١٤١٣٥٠	١٣٩٠٥٠	(٢٣٠٠)
جملة المحفظـــــة	٧١٥٧٠٠	٧٧٩٩٥٠	٦٤٢٥٠
رصيد حساب تعديل القيمة العادلة للأوراق ـ دائن			(٣٥٥٥٠)
حساب تعديل القيمة العادلة للأوراق ـ مدين			٩٩٨٠٠

ففي ٣١ ديسمبر ١٩٩٧ كانت القيمة العادلة لمحفظة أوراق حق الملكية المتاحة للبيع بشركة Republic تزيد عن التكلفة بمقدار ٦٤٢٥٠ جنيه (مكسب غير محقق). وكان رصيد حساب التعديل دائناً بمقدار ٣٥٥٥٠ جنيه في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦. ولذلك، فإنه لتعديل محفظة الأوراق المالية إلى قيمتها العادلة في ٣١ مارس ١٩٩٧ يلزم جعل حساب التعديل مديناً بمبلغ ٩٩٨٠٠ جنيه (٣٥٥٥٠ + ٦٤٢٥٠). ويكون القيد اللازم لإجراء هذا التعديل كما يلي:

٣١ ديسمبر ١٩٩٧

من حـ/ تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية المتاحة للبيع		٩٩٨٠٠
الى حـ/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة ـ حق ملكية	٩٩٨٠٠	

الأوراق المالية بغرض المتاجرة Trading Securities

تتشابه القيود المحاسبية الخاصة بتسجيل أوراق حق الملكية بغرض المتاجرة مع القيود المحاسبية لتسجيل أوراق حق الملكية المتاحة للبيع باستثناء تسجيل مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة. ففي أوراق الملكية بغرض المتاجرة، يُقرر عن مكاسب او خسائر الحيازة غير المحققة كجزء من صافي الدخل. وعلى ذلك، يستخدم حساب مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة ـ دخل.

إقتناء من ٢٠٪ إلى ٥٠٪ من الأسهم

HOLDINGS BETWEEN 20% AND 50%

رغم أن الشركة المستثمرة قد تقتني حصة تقل عنه ٥٠٪ من أسهم الشركة المستثمر لديها وبالتالي فإنها لاتمتلك سيطرة قانونية، فإن إستثمارها في الأسهم يعطيها القدرة على ممارسة تأثير معنوي على السياسات التشغيلية والتمويلية للشركة المستثمر لديها. ولتقديم إرشادات للمحاسبة لدى المستثمر عند إقتناء مايقل عن ٥٠٪ من الأسهم ولوضع تعريف لهذا «التأثير المعنوي»، فقد أشار APB في نشرته رقم ١٨ إلى أنه يمكن تحديد القدرة على ممارسة التأثير بعدة طرق منها التمثيل في مجلس الإدارة والمشاركة في عمليات صياغة سياسة الشركة ووجود صفقات بينية هامة نسبياً والإعتماد التكنولوجي. ومن الإعتبارات الهامة أيضاً في هذا المجال مدى ملكية المستثمر في علاقتها بدرجة تركز المساهمين الآخرين. ومع ذلك، فإن ملكية مساهم آخر لحصة أغلبية في أسهم الشركة المستثمر لديها لايحد بالضرورة من قدرة المستثمر على ممارسة تأثير معنوي.

وعادة مايتطلب الأمر قدراً من الحكم الشخصي في تحديد ما إذا كان الإستثمار في ٢٠٪ أو أكثر من الأسهم يؤدي لممارسة «تأثير معنوي» على سياسات الشركة المستثمر لديها. وفي نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، فإن العدد المتزايد من حالات الإندماج ومحاولات السيطرة قد أبرزت مواقف يصعب فيها تحديد ما إذا كان هناك «تأثير معنوي» على عمليات الشركة المستثمر لديها أم لا. ولذلك، فقد قدم FASB أمثلة على الحالات التي لايؤدي فيها الإستثمار في ٢٠٪ أو أكثر إلى تمكين المستثمر من ممارسة تأثير معنوي ومنها:

(أ) معارضة الشركة المستثمر لديها على إقتناء المستثمر لأسهمها. على سبيل المثال، قد ترفع الشركة المستثمر لديها دعوى قضائية ضد المستثمر أو تتقدم بشكوى إلى الجهة الحكومية المنظمة.

(ب) أن يوقع المستثمر والمستثمر لديه على إتفاق يتنازل المستثمر بمقتضاه عن بعض الحقوق الأساسية للمساهم. ويحدث هذا عادة عند معارضة المستثمر لديه لمحاولة المستثمر للسيطرة فيوافق المستثمر على الحد من حقوقه بالشركة المستثمر لديها.

(جـ) أن حصة ملكية المستثمر لاتؤدى إلى «تأثير معنوي» لأن ملكية أغلبية أسهم الشركة المستثمر لديها مركزة فيما بين مجموعة صغيرة من المساهمين الذين يوجهون الشركة دون النظر لآراء المستثمر.

(د) أن يحتاج المستثمر أو يريد المزيد من المعلومات المالية عما تنشره الشركة المستثمر لديها بصورة عامة، ويحاول الحصول عليها من المستثمر لديه ولكنه يفشل.

(هـ) أن يحاول المستثمر الحصول على تمثيل في مجلس إدارة الشركة المستثمر لديها ويفشل.

وقد ذكر FASB أن هذه القائمة من الأمثلة ليست شاملة. فهي تقدم أمثلة على بعض الدلائل التي تتطلب المزيد من التحليل عند تحديد مدى قدرة المستثمر على ممارسة «تأثير معنوي» على الشركة المستثمر لديها.

وفي حالات وجود «تأثير معنوي» (وهي عادة الإستثمار في ٢٠٪ أو أكثر)، يجب على المستثمر المحاسبة عن الإستثمار باستخدام طريقة حق الملكية.

طريقة حق الملكية Equity Method

في ظل طريقة حق الملكية Equity method فإنه يُعترف بوجود علاقة إقتصادية جوهرية بين المستثمر والمستثمر لديه. ويُسجل الإستثمار في البداية على أساس تكلفة الأسهم المقتناة ولكنه يُعدل في كل فترة بعد ذلك بالتغييرات التي تطرأ على صافي أصول المستثمر لديه. ويعني ذلك، أن القيمة المرحلة للإستثمار يتم زيادتها (تخفيضها) دورياً بالحصة النسبية للمستثمر في أرباح (خسائر) المستثمر لديه، كما يتم تخفيضها بكل التوزيعات التي يحصلها المستثمر من المستثمر لديه. حيث تعترف طريقة حق الملكية بأن أرباح المستثمر لديه تؤدى لزيادة صافي أصوله، كما أن خسائره والتوزيعات التي يسددها تؤدى لتخفيض صافي أصوله.

ولتوضيح طريقة حق الملكية ومقارنتها بطريقة القيمة العادلة، إفترض أن شركة Maxi إشترت ٢٠٪ من أسهم شركة Mini. ولتطبيق طريقة القيمة العادلة في هذا المثال إفترض أن شركة Maxi ليست لها القدرة على ممارسة تأثير معنوي وأن هذه الأوراق متاحة للبيع. وعند تطبيق طريقة حق الملكية في هذا المثال إفترض أن نسبة ٢٠٪ تسمح لشركة Maxi بممارسة تأثير معنوي وفيما يلي توضيح للقيود في ظل كل من الطريقتين:

طريقة القيمة العادلة	طريقة حق الملكيـة
(*) في ٢ يناير ١٩٩٦، إقتنت شركة Maxi ٤٨٠٠٠ سهم (٢٠٪ من الأسهم العادية لشركة Mini) بتكلفة ١٠ جنيه للسهم.	
من حـ/ أوراق مالية متاحة للبيع ٤٨٠٠٠٠	من حـ/ الإستثمار في أسهم شركة Mini ٤٨٠٠٠٠
الى حـ/ النقديـة ٤٨٠٠٠٠	الى حـ/ النقدية ٤٨٠٠٠٠
(*) قررت شركة Mini عن صافي دخل قدره ٢٠٠٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٩٦، تبلغ حصة شركة Maxi منه ٢٠٪ أو ٤٠٠٠٠ جنيه.	
لاقيـــود	من حـ/ الإستثمار في أسهم شركة Mini ٤٠٠٠٠
	الى حـ/ إيراد استثمارات ٤٠٠٠٠
(*) في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ كانت القيمة العادلة لعدد ٤٨٠٠٠ سهم لشركة Mini (بسعر السوق) ١٢ جنيه للسهم أو ٥٧٦٠٠٠ جنيه.	
من حـ/ تعديل القيمة العادلة للأوراق المتاحة للبيع ٩٦٠٠٠	لاقيـــــــود
الى حـ/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة - ملكية ٩٦٠٠٠	
(*) في ٢٨ يناير ١٩٩٧ أعلنت شركة Mini عن توزيعات نقدية قدرها ١٠٠٠٠٠ جنيه وسددتها، وقد حصلت شركة Maxi ٢٠٪ منها أو ٢٠٠٠٠ جنيه.	

طريقة القيمة العادلة			طريقة حق الملكية		
٢٠٠٠٠	من حـ / النقدية		٢٠٠٠٠	من حـ / التغطيـــة	
	٢٠٠٠٠	الى حـ / إيراد توزيعات		٢٠٠٠٠	الى حـ / الإستثمار في أسهم شركة Mini)

(*) في سنة ١٩٩٧ قررت شركة Mini عن صافي خسارة قدرها ٥٠٠٠٠ جنيه، وكانت حصة شركة Maxi) منها ٢٠٪ أو ١٠٠٠٠ جنيه.

لاقيـــود			١٠٠٠٠	من حـ/خسارة إستثمارات	
				١٠٠٠٠	الى حـ / الإستثمار في أسهم شركـــة Mini.

(*) في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧ كانت القيمة العادلة لعدد ٤٨٠٠٠ سهم من أسهم شركة Mini (سعر السوق) ١١ جنيه للسهم بإجمالي ٥٢٨٠٠٠ جنيه.

٤٨٠٠٠	من حـ/مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة ـ ملكية		لاقيـــــود
	٤٨٠٠٠	الى حـ/تعديل القيمة العادلة للأوراق المعدة للبيع	

ويلاحظ أنه في ظل طريقة القيمة العادلة، فإن التوزيعات النقدية المحصلة من شركة Mini فقط هي التي يُقرر عنها كإيراد لدى شركة Maxi. ولايُعتبر إكتساب صافي دخل لدى المستثمر لديه أساساً مناسباً للإعتراف بالدخل من الإستثمار لدى المستثمر. ويرجع السبب في ذلك إلى أن الزيادة في صافي الأصول الناتجة عن العمليات المربحة للمستثمر لديه قد يتم إحتجازها بصورة دائمة في أعمال الشركة المستثمر لديها. ومن ثم، فإن الإيراد لايعتبر مكتسباً لدى المستثمر لحين تحصيله للتوزيعات من المستثمر لديه.

وفي ظل طريقة حق الملكية، تقرر شركة Maxi عن حصتها في صافي الدخل المقرر عنه بشركة Mini كإيرادات، كما تُسجل التوزيعات المحصلة من شركة Mini كتخفيض في القيمة المرحلة للإستثمار. ونتيجة لذلك، يسجل المستثمر حصته في صافي دخل المستثمر لديه في نفس سنة إكتسابه. ففي هذه الحالة، يمكن للمستثمر أن يضمن أن أية زيادات في صافي أصول المستثمر لديه ناتجة عن صافي الدخل سوف تسدد كتوزيعات عند الرغبة في ذلك. فالإنتظار لحين تحصيل التوزيعات يتجاهل حقيقة أن المستثمر يصبح في وضع أفضل إذا ما إكتسب المستثمر لديه دخل.

كما أن إستخدام التوزيعات كأساس للإعتراف بالدخل يفرض مشكلة إضافية. على سبيل المثال، إفترض أن المستثمر لديه قرر عن صافي خسارة، ولكن المستثمر

يمارس ضغوطاً على الشركة المستثمر لديها لسداد توزيعات. ففي هذه الحالة، فسوف يقرر المستثمر عن دخل رغم أن الشركة المستثمر لديها قد حققت خسائر. وبمعنى آخر، فإذا إستخدمت التوزيعات كأساس للإعتراف بالدخل، فإنه لن يتم التقرير عن إقتصاديات حالة الاستثمار بشكل صحيح.

مثال شامل على طريقة حق الملكيـة

في ظل طريقة حق الملكية، فإن الإيراد الدوري للمستثمر يتكون من الحصة النسبية له في دخل المستثمر لديه (معدلاً لإستبعاد المكاسب والخسائر البينية) وإستهلاك الفرق بين التكلفة المبدئية التي تحملها المستثمر والحصة النسبية له في القيمة الدفترية للشركة المستثمر لديها في تاريخ الإقتناء. وإذا تضمن دخل المستثمر لديه بنوداً غير عادية، فإن المستثمر يعالج حصته النسبية في البنود غير العادية باعتبارها بند غير عادي لديه بدلاً من إعتبارها إيرادات إستثمارات عادية قبل البنود غير العادية.

وبفرض أنه في ١ يناير ١٩٩٦ إشترت إحدى الشركات المستثمرة ٢٥٠٠٠٠ سهم من الأسهم العادية للشركة المستثمر لديها وقدرها مليون سهم وذلك بمقدار ٨٥٠٠٠٠٠ جنيه. وكانت القيمة الدفترية لحقوق الملكية بالشركة المستثمر لديها في ذلك التاريخ ٣٠ مليون جنيه. وبذلك، فقد سدد المستثمر ١ مليون جنيه بالزيادة عن القيمة الدفترية [٨٥٠٠٠٠٠ ـ ٢٥ , (٣٠٠٠٠٠٠٠)]. وقد أعلن أن ٦٠٠٠٠٠ جنيه من هذه الزيادة ترجع إلى حصة المستثمر في الأصول القابلة للاهلاك المقدرة بأقل من قيمتها بالشركة المستثمر لديها، وأن ٤٠٠٠٠٠ منها ترجع لشهرة المحل غير المسجلة. وقد قدرت الشركة المستثمرة أن متوسط العمر المتبقي للأصول المقدرة بأقل من قيمتها يبلغ ١٠ سنوات كما قررت إستهلاك شهرة المحل على مدى ٤٠ سنة (وهو الحد الأقصى المسموح به في الولايات المتحدة). وفي سنة ١٩٩٦، قررت الشركة المستثمر لديها عن صافي دخل قدره ٢٨٠٠٠٠٠ جنيه متضمناً خسارة غير عادية قدرها ٤٠٠٠٠٠ جنيه كما سددت توزيعات في ٣٠ يونيو ١٩٩٦ قدرها ٥٠٠٠٠٠ جنيه وتوزيعات في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ قدرها ٩٠٠٠٠٠ج. في ظل هذه الحالة، سوف تسجل القيود التالية بدفاتر الشركة المستثمرة للتقرير عن إستثمارها طويل الأجل باستخدام طريقة حق الملكية:

١ يناير ١٩٩٦

من حـ/ الإستثمارات في الأسهم		٨٥٠٠٠٠٠
الى حـ/ النقديـــــة	٨٥٠٠٠٠٠	

(إقتناء ٢٥٠٠٠٠ سهم من الأسهم العادية للشركة المستثمر لديها)

٣٠ يونيـــو ١٩٩٦

١٢٥٠٠٠ من حـ / النقديـــة

١٢٥٠٠٠ الى حـ / الإستثمارات في الأسهـــم

[تسجيل التوزيعات المحصلة (٥٠٠٠٠٠ × ٢٥ ,) من الشركة المستثمر لديها]

ولكن القيود بتاريخ ٣١ ديسمبر تكون أكثر تعقيداً. فعلاوة على التوزيعات المحصلة، فإن الشركة المستثمرة يجب أن تعترف بحصتها في دخل الشركة المستثمر لديها. ويجب أن تسجل الشركة المستثمرة كلاً من المكونات العادية وغير العادية لهذا الدخل، لأن دخل الشركة المستثمر لديها يتضمن كلاً منهما. وعلاوة على ذلك، فإن الشركة المستثمرة قد سددت أكثر من القيمة الدفترية لملكيتها في صافي أصول الشركة المستثمر لديها. ونتيجة لذلك، فإن هذه التكلفة الإضافية يجب توزيعها على الفترات المحاسبية المناسبة.

٣١ ديسمبـــر ١٩٩٦

٧٠٠٠٠٠ من حـ / الإستثمارات في الأسهم

١٠٠٠٠٠ من حـ/خسارة الإستثمـــار (غير عادية)

٨٠٠٠٠٠ الى حـ / إيراد إستثمارات (عادية)

[تسجيل حصة الشركة في الدخل العادي للشركة المستثمرة (٣٢٠٠٠٠٠ × ٢٥ ,) والخسارة غير العادية (٤٠٠٠٠٠ × ٢٥ ,)].

٣١ ديسمبـــر ١٩٩٦

٢٢٥٠٠٠ من حـ / النقديـة

٢٢٥٠٠٠ الى حـ/ الإستثمارات في الأسهـم

[تسجيل التوزيعات المحصلة (٩٠٠٠٠٠ × ٢٥ ,) من الشركة المستثمر لديها].

٣١ ديسمبـــر ١٩٩٦

٧٠٠٠٠ من حـ / إيراد إستثمارات (عادي)

٧٠٠٠٠ الى حـ/ الإستثمارات في الأسهـــم

[تسجيل إستهلاك الزيادة في تكلفة الإستثمار عن قيمته الدفترية والتي تتمثل في:

- أصول مقدرة بأقل من قيمتها: (٦٠٠٠٠٠ ÷ ١٠) = ٦٠٠٠٠
- شهرة محل غير مسجلة: (٤٠٠٠٠٠ ÷ ٤٠) = ١٠٠٠٠

الإجمـــــالي ٧٠٠٠٠

ويظهر الاستثمار في أسهم الشركة المستثمر لديها في ميزانية المستثمر بقيمة مرحلة قدرها ٨٧٨٠٠٠٠ يتم حسابها كما يلي :

الإستثمـــار في أسهـــم الشركـــة المستثمـر لديهـا		
تكلفة الإقتناء في ١ / ١ / ٩٦	٨٥٠٠٠٠٠	
يضاف : الحصة في دخل سنة ١٩٩٦ قبل البنود غير العادية	٨٠٠٠٠٠	٩٣٠٠٠٠٠
ناقص : الحصة في الخسارة غير العادية	١٠٠٠٠٠	
التوزيعات المحصلة في ٦/٣٠ و ١٢/٣١	٣٥٠٠٠٠	
إستهلاك الأصول المقدرة بأقل من قيمتها	٦٠٠٠٠	
إستهلاك شهرة المحل غير المسجلة	١٠٠٠٠	٥٢٠٠٠٠
القيمة المرحلـــة في ٣١ / ١٢ / ١٩٩٦		٨٧٨٠٠٠٠

وفي المثال السابق كانت تكلفة الإستثمار أكبر من القيمة الدفترية. وفي بعض الحالات، قد يقتني المستثمر إستثماراً بتكلفة تقل عن القيمة الدفترية له. وفي مثل هذه الحالات، يُفترض أن هناك بعض الأصول مغالى في قيمتها، وإذا كانت هذه الأصول قابلة للإهلاك، فإن هذه الزيادة في القيمة الدفترية للشركة المستثمر لديها عن تكلفة الإقتناء لدى المستثمر يتم إستهلاكها على إيراد الإستثمارات على مدار العمر المتبقى لهذه الأصول. حيث يتم زيادة إيراد الإستثمارات في كل فترة بإفتراض أن صافي الدخل المقرر عنه لدى الشركة المستثمر لديها أقل مما يجب لأن الشركة المستثمر لديها تحتسب الإهلاك على أساس قيم مغالى فيها للأصول.

زيادة الخسائر عن القيمة المرحلة :

إذا تجاوزت حصة المستثمر في خسائر المستثمر لديه المقدار المرحل للإستثمار، فهل يجب على المستثمر الإعتراف بخسائر إضافية؟ من الطبيعي في مثل هذه الحالة أن المستثمر يجب أن يتوقف عن تطبيق طريقة حق الملكية ولايعترف بخسائر إضافية.

وإذا كانت الخسارة المحتملة للمستثمر لاتتحدد بمقدار إستثماره المبدئي (بأن يضمن المستثمر تعهدات المستثمر لديه أو أن يلتزم بتقديم المزيد من الدعم المالي له)، أو إذا كانت عودة الشركة المستثمر لديها لتحقيق أرباح من عملياتها تبدو مؤكدة في وقت قريب، فمن المناسب في هذه الحالات أن يعترف المستثمر بخسائر إضافية.

التحول من وإلى طريقة حق الملكيـة :

إذا إنخفض مستوى ملكية المستثمر لأقل من الحد اللازم لإستمرار إستخدام طريقة حق الملكية، فإنه يجب التحول إلى طريقة القيمة العادلة. كما أن الإستثمار في الأسهم العـادية لإحدى الشركات والذي سبق المحاسبة عنه بطريقة أخرى غير طريقة حق الملكية قد يستوفي شروط إستخدام طريقة حق الملكية نتيجة لزيادة مستوى الملكية. وسوف يناقش ملحق هذا الفصل كلاً من هاتين الحالتين.

الإفصاح المطلوب في ظل طريقة حق الملكية :

إن أهمية الإستثمار للمركـز المالي للمستثمر ونتائج عملياته هي التي تحدد مدى الإفصاح. وفي طريقة حق الملكية، يتم عادة الإفصاح عن الجوانب التالية في القوائم المالية للمستثمر:

١ ـ إسم كل مستثمر لديه ونسبة الملكية في أسهمه العادية.
٢ ـ السياسات المحاسبية للمستثمر فيما يتعلق بالإستثمارات في الأسهم العادية.
٣ ـ الفرق ـ إن وجد ـ بين المقدار المسجل بحساب الإستثمار ومقدار حق الملكية في صافي أصول المستثمر لديه.
٤ ـ القيمة الإجمالية لكل إستثمار مستقل بناءاً على سعر السوق المحدد (إذا كان متاحاً).
٥ ـ عندما تكون الإستثمارات في ٢٠٪ أو أكثر في مجملها هامة نسبياً في علاقتها بالمركز المالي ونتائج العمليات لدى المستثمر لديه، فقد يكون من الضروري عرض معلومات ملخصة عن الأصول، الإلتزامات، ونتائج العمليات لدى المستثمر لديه ـ سواء بصورة منفردة أو في مجموعات ـ إذا لزم الأمر.

وعلاوة على ذلك، فإنه من المتوقع أن يفصح المستثمر عن أسباب عدم إستخدامه لطريقة حق الملكية في حالات إمتلاك نسبة ٢٠٪ أو أكثر وأسباب إستخدامه لطريقة حق الملكية في حالات إمتلاك أقل من ٢٠٪.

إقتناء أكثر من ٥٠٪ HOLDINGS OF MORE THAN 50%

عندما تقتني إحدى الشركات حصة ملكية تزيد عن ٥٠٪ في شركة أخرى ـ حصة سيطرة ـ، فإن الشركة المستثمرة تُعرف بالشركة الأم Parent وتعرف الشركة المستثمر لديها بالشركة التابعة subsidiary. حيث يُعرض الإستثمار في الأسهم العادية للشركة

التابعة كإستثمار طويل الأجل في القوائم المالية المستقلة الخاصة بالشركة الأم.

وعندما تعالج الشركة الأم الشركة التابعة كإستثمار، فإنه عادة ما تُعد قوائم مالية موحدة consolidated بدلاً من القوائم المالية المستقلة لكل من الشركة الأم والشركة التابعة. وتتفاضى القوائم المالية الموحدة عن التفرقة بين الوحدات القانونية المستقلة وتعالج الشركة الأم والشركة التابعة كوحدة إقتصادية واحدة. وتتعرض كتب المحاسبة المتقدمة لمناقشة الموضوعات الخاصة بتوقيت وكيفية إعداد القوائم المالية الموحدة بصورة مكثفة. وسواء تم إعداد قوائم مالية موحدة أم لا، فإن الإستثمار في الشركة التابعة تتم المحاسبة عنه عادة في دفاتر الشركة الأم باستخدام طريقة حق الملكية كما هو موضح بهذا الفصل.

عرض الإستثمارات بالقوائم المالية

FINANCIAL STATEMENTS PRESENTATION OF INVESTMENTS

الميزانيـة Balance Sheet

تلتـزم الشركـات بعـرض القيم الفردية للأنواع الثلاثة من الإستثمارات سواء في الميزانية أو في الملاحظات الواردة عليها. ويجب التقرير عن الأوراق المالية بغرض المتاجرة بإجمالي قيمتها العادلة ضمن الأصول المتداولة. كما تُصنف الأوراق المالية المقتناة حتى الإستحقـاق والأوراق المتـاحـة للبيع كأصـول متداولة أو غيـر متداولـة بنـاءًا علـى الظروف المحيطة.

فيجب تبويب الأوراق المقتناة لتاريخ الإستحقاق كأصول متداولة أو غير متداولة بنـاءًا على تاريخ إستحقاق هذه الأوراق. ويجب تبويب أوراق الديون المتاحة للبيع كأصول متداولة أو غير متداولة بناءًا على تاريخ الإستحقاق وتوقعات بيعها أو تسويتها في السنة التالية. كما يجب تبويب أوراق الملكية المتاحة للبيع كأصول متداولة إذا كانت هذه الأوراق متـاحـة للإستخدام في العمليات الجارية. وإذا كان النقدية المستثمرة المستخدمة في شراء أوراق الملكية تمثل إعتماد طوارىء يُستخدم عند الحاجة إليه، فإنه يجب تبويب هذه الأوراق كأصول متداولة.

وفي حالة الأوراق المتاحة للبيع والأوراق المقتناة حتى الإستحقاق، فإن الشركة يجب أن تفصح عما يلي:

(أ) إجمالي القيمة العادلة وجملة مكاسب الحيازة غير المحققة وجملة الخسائر غير المحققة وأساس التكلفة المستهلكة لكل نوع من الأوراق المالية (ديون وحق ملكية).

(ب) معلومات عن تواريخ الإستحقاق التعاقدية لأوراق الديون. ويمكن تجميع هذه المعلومات في مجموعات مناسبة مثل:

١ - خلال سنـــة.

٢ - من سنة إلى ٥ سنوات.

٣ - من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات.

٤ - بعد ١٠ سنوات.

قائمـــــة الدخـــــل:

في كل فترة تعد عنها قائمة دخل يجب أن تفصح الشركة عما يلي:

(أ) المتحصلات من بيع الأوراق المالية المعدة للبيع وجملة المكاسب المحققة وجملة الخسائر المحققة عن هذه المبيعات.

(ب) أساس تحديد التكلفة عند حساب المكاسب أو الخسائر المحققة (بمعنى، التمييز العيني أم التكلفة المتوسطة أو طريقة أخرى).

(جـ) جملة المكاسب وجملة الخسائر التي يتضمنها الدخل والناتجة عن تحويلات للأوراق المالية من مجموعة الأوراق المتاحة للبيع إلى مجموعة الأوراق بغرض المتاجرة. كما يلزم تقديم إفصاح إضافي أيضاً عن الأوراق المقتناة حتى الإستحقاق والتي يتم بيعها أو تحويلها.

(د) التغير في صافي مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة عن الأوراق المعدة للبيع والمدرجة كجزء مستقل من حقوق المساهمين خلال الفترة.

(هـ) التغير في صافي مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة عن الأوراق بغرض المتاجرة والمدرجة ضمن الدخل خلال الفترة.

ولتبويب الإستثمارات، فإنه يجب وجود دليل على النية المعلنة للإدارة، مثل تاريخ الأنشطة الإستثمارية للشركة أو الأحداث التالية لتاريخ الميزانية وطبيعة وغرض الإستثمار.

ويجب أن تتوخى الشركات عناية فائقة في حالة أوراق الديون المقتناة حتى

الإستحقاق. فإذا بيعت إحدى أوراق الديون بهذه المجموعة قبل تاريخ إستحقاقها، فإن ذلك قد يشوه محفظة الأوراق المقتناة لتاريخ الإستحقاق بالكامل. بمعنى أن نية الإدارة في هذه الحالة تفقد مصداقيتها، وقد يلزم إعادة تصنيف تلك الأوراق وهو ماقد يؤدي لنتائج سيئة. ومن نتائج هذه الحالة أن الشركات التي ترغب في تسوية أوراق ديونها مبكراً تجد أنه من الصعب عليها عمل ذلك؛ حيث أن حامل الورقة لن يبيعها لأنها مصنفة ضمن الأوراق المقتناة لتاريخ الإستحقاق.

ويوضح الشكل التالي عرض أوراق الملكية وأوراق الديون مع الملاحظات الخاصة بها في القوائم المالية:

شركـــة Mall

أجـزاء من الميزانيـــة (بالألـــف)

أصول متداولة		
أوراق مقتناة لتاريخ الإستحقاق، بالتكلفة المستهلكة (ملاحظة ٤)		١٣٠٠٠٠
أوراق متاحة للبيع، بالقيمة العادلة (ملاحظة ٤)		٧١٠٠٠٠
استثمارات طويلـــة الأجـــل		
أوراق مقتناة للإستحقاق، بالتكلفة المستهلكة (ملاحظة ٤)		١٩٥٠٠٠
أوراق متاحة للبيع، بالقيمة العادلـــة (ملاحظة ٤)		٧٨٥٠٠٠
حقوق المساهميـــــن		
أسهم عادية	٥٠٠٠٠٠	
علاوة إصدار الأسهـــم	١٠٠٠٠٠	
أرباح محتجـــزة	٨٠٠٠٠	٦٨٠٠٠٠
ناقص: خسارة حيازة أوراق مالية غير محققة (ملاحظة ٤)		١٦٢٥٠
جملة حقوق المساهميـــن		٦٦٣٧٥٠

أجـــزاء من قائمـــة الدخـل (بالألف)

الدخل من العمليات	٦٠٠٠٠٠
إيرادات ومكاسب أخـــرى	
مكسب بيع أوراق مالية	٥٠٠٠٠
الدخـــل قبل ضرائب الدخـــل	٦٥٠٠٠٠

ملاحظة ٤: الإستثمـــارات:

فيما يلي ملخص للأوراق المالية المتاحة للبيع والأوراق المقتناة حتى الإستحقاق:

الأوراق المقتناة لتاريخ الإستحقاق

(بالألـــف)	التكلفـــة	جملة المكاسب غير المحققـــة	جملة الخسائر غير المحققـــة	القيمة العادلـــة
٣١ ديسمبر ١٩٩٦				
أوراق شركات	٨٥٠	٧٠	٢٠	٩٠٠
أوراق ديون أخرى	٢٥٠	٢٥	٥	٢٧٠
جملة أوراق الديون	١١٠٠	٩٥	٢٥	١١٧٠
أوراق حق الملكية	٣٠٠	٤٠	١٥	٣٢٥
	١٤٠٠	١٣٥	٤٠	١٤٩٥

الأوراق المتاحة للبيـــع

(بالألـــف)	التكلفـــة	جملة المكاسب غير المحققـــة	جملة الخسائر غير المحققـــة	القيمة العادلة المقـــدرة
٣١ ديسمبر ١٩٩٦				
أوراق شركات	٢٥٠	٣٠	١٥	٢٦٥
أوراق ديون أخرى	٧٥	٥	١٠	٧٠
	٣٢٥	٣٥	٢٥	٣٣٥

كما بلغت التكلفة المستهلكة والقيمة العادلة المقدرة لأوراق الديون وأوراق حق الملكية القابلة للتداول في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ حسب تواريخ الإستحقاق كما يلي :

(بالألـــف)	التكلفـــة	القيمة العادلـــة
الأوراق المتاحة للبيع :		
مدة إستحقاق سنة فأقل	٧٠٠	٧١٠
مدة إستحقاق من سنة إلى ٣ سنوات	٢٧٥	٣٢٠
مدة إستحقاق أكثر من ٣ سنوات	١٢٥	١٤٠
	١١٠٠	١١٧٠
أوراق حق الملكيـــة	٣٠٠	٣٢٥
	١٤٠٠	١٤٩٥
أوراق مقتناة حتى الإستحقاق :		
مدة إستحقاق سنة فأقل	١٣٠	١٣٥
مدة إستحقاق من سنة إلى ٣ سنوات	١١٠	١١٥
مدة إستحقاق من ٣ سنوات إلى ٥ سنوات	٦٠	٦٥
مدة إستحقاق أكثر من ٥ سنوات	٢٥	٢٠
	٣٢٥	٣٣٥

تآكل قيمة الأوراق المالية IMPAIRMENT OF VALUE

يجب تقويم كل إستثمار في تاريخ كل عملية تقرير مالي بما يحدد ما إذا كانت هذه الورقة قد تعرضت لخسارة غير مؤقتة في قيمتها (تآكل impairment). حيث أن الإفلاس أو أزمات السيولة الجوهرية التي تواجهها الشركة المستثمر لديها من الحالات التي تكون فيها الخسارة في القيمة التي يتحملها المستثمر دائمة. فإذا إعتبر هذا الإنخفاض غير مؤقت، يتم تخفيض أساس التكلفة الخاص بالورقة المالية إلى أساس تكلفة جديد. وتتم المحاسبة عن هذا التخفيض كخسارة محققة، ومن ثم تُدرج في صافي الدخل.

وبالنسبة لأوراق الديون، فإن التآكل يتحدد بإحتمال أن يصبح المستثمر غير قادر على تحصيل كل المقادير المستحقة طبقاً للشروط التعاقدية. وبالنسبة لأوراق حق الملكية، فإن القاعدة تكون أقل دقة. ففي أي وقت تكون القيمة القابلة للتحقق أقل من المقدار المرحل للإستثمار، فإنه يجب الإعتراف بوجود تآكل في القيمة. ومن العوامل المؤثرة في هذه الحالة طول الفترة الزمنية ومدى الإنخفاض في القيمة العادلة عن التكلفة والمركز المالي لمصدر الورقة ونية وقدرة الشركة المستثمرة على الإحتفاظ باستثمارها لتوقع أي زيادة في قيمته العادلة في المستقبل.

ولتوضيح حالات تآكل القيمة، إفترض أن شركة Strick تقتني أوراق ديون معدة للبيع بقيمة إسمية وتكلفة مستهلكة قدرها ١ مليون جنيه. وكانت القيمة العادلة لهذه الأوراق ٨٠٠٠٠٠ جنيه. وقد سبق للشركة أن قررت عن خسارة غير محققة عن هذه الأوراق قدرها ٢٠٠٠٠٠ جنيه كجزء مستقل ضمن حقوق المساهمين. وعند تقييم هذه الأوراق، وجدت الشركة أنه من المحتمل ألا تتمكن من تحصيل كل القيم المستحقة. وفي هذه الحالة، فإن الخسارة غير المحققة وقدرها ٢٠٠٠٠٠ جنيه سوف يُقرر عنها كخسارة تآكل قدرها ٢٠٠٠٠٠ جنيه وتُدرج في صافي الدخل مع تعديل قيمة الأوراق الى أساس التكلفة الجديد لها. ويكون قيد اليومية لتسجيل هذا التآكل كما يلي:

٢٠٠٠٠٠		من حـ / خسارة تآكل
٢٠٠٠٠٠		من حـ/ تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية (المعدة للبيع)
	٢٠٠٠٠٠	الى حـ/مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة ـ حق ملكية
	٢٠٠٠٠٠	الى حـ/أوراق ماليـــة متاحة للبيـــع

ويبلغ أساس التكلفة الجديد للإستثمار في أوراق ديون ٨٠٠٠٠٠ جنيه. كما أن أية زيادات أو تخفيضات في القيمة العادلة لهذه الأوراق بعد ذلك يُقرر عنها كجزء مستقل

من حقوق المساهمين(٥).

ويستند إختبار تآكل القيمة المستخدم في أوراق الديون وأوراق حق الملكية إلى إختبار القيمة العادلة، وهو مايختلف عن إختبار التآكل الذي يُستخدم في حالة القروض والذي يستند للقيمة الحالية للتدفقات النقدية باستخدام معدل الفائدة الفعال التاريخي. وقد رفض FASB إستخدام بديل التدفقات النقدية المخصومة في حالة الأوراق المالية وذلك بسبب إتاحة المعلومات عن الأسعار السوقية في هذه الحالة.

التحـــويل بين مجمـــوعـــات الأوراق الماليـــة
TRANSFERS BETWEEN CATEGORIES

يتم المحاسبة عن التحويلات بين أي من المجموعات السابقة على أساس القيمة العادلة. وعلى ذلك، إذا حولّت الأوراق بغرض المتاجرة إلى أوراق مقتناة لتاريخ الإستحقاق، فإن الإستثمار الجديد (المقتنى لتاريخ الإستحقاق) يُسجل في تاريخ التحويل بالقيمة العادلة في المجموعة الجديدة. وبنفس الصورة، إذا حُوّلت الإستثمارات المقتناة لتاريخ الإستحقاق إلى إستثمارات متاحة للبيع، فإن الإستثمارات الجديدة (المتاحة للبيع) تسجل على أساس القيمة العادلة. حيث تضمن هذه المعالجة على أساس القيمة العادلة أن الشركات لايمكنها التهرب من الإعتراف بالقيمة العادلة بمجرد تحويل الأوراق المالية إلى مجموعة الأوراق المقتناة لتاريخ الإستحقاق. وفيما يلي إيضاح للمعالجة المحاسبية لعمليات التحويل:

نوع التحويل	أساس القيـــــاس	أثر التحويل على حقوق المساهمين	أثر التحويل على الدخـــل
من أوراق بغـــرض المتاجرة إلى أوراق متاحـــة للبيـــع	تحول الأوراق بالقيمة العادلة في تاريخ التحويل، والتي تمثل أساس التكلفة الجديد للورقة.	لايوجـــد	لايوجـــد

(٥) لايسمح باستهلاك أي خصم متعلق بأوراق الديون بعد تسجيل هذا التآكل. كما أن أساس التكلفة الجديد للأوراق المقتناة لتاريخ الإستحقاق والتي تعرضت للتآكل في القيمة لايتغير إلا بحدوث حالات تآكل جديدة.

من متاحة للبيع إلى أوراق بغرض المتاجرة	تحول الأوراق بالقيمة العادلة في تاريخ التحويل ، والتي تمثل أساس التكلفة الجديد للورقة .	تقفل المكاسب أو الخسائر غير المحققة في تاريخ التحويل والتي تشكل جزءا مستقلا من حقوق المساهمين .	يعترف بالمكاسب أو الخسائر غير المحققة في تاريخ التحويل ضمن الدخـــــل .
التحويل من أوراق مقتناة حتى الاستحقاق إلى أوراق متاحة للبيـــع .	تحول الورقة بالقيمة العادلة في تاريخ التحويل .	يزداد الجزء المستقل في حقوق المساهمين أو ينخفض بالمكاسب أو الخسائر غير المحققة في تاريخ التحويل .	لايوجـــــد
التحويل من أوراق معـــدة للبيـــع إلى أوراق مقتناة حتى الإستحقـــــاق	تحول الأوراق بالقيمة العادلـــة في تاريخ التحـــويل .	تستهلك المكاسب أو الخسائر غير المحققة في تاريخ التحويل والتي تشكل جزءا من حقـــوق المساهمين على مدى العمـــر المتبقـــي للورقـــــة .	لايوجـــــد

وفيما يلي أربعة أمثلة لتوضيح القيود المحاسبية اللازمة لتسجيل عملية تحويل الأوراق المالية :

مثال 1 : *التحويل من أوراق بغرض المتاجرة إلى أوراق معدة للبيع :*

إفترض أن بنك Morgan قرر تحويل السندات الحكومية التي يقتنيها في محفظة الأوراق بغرض المتاجرة إلى محفظة الأوراق المتاحة للبيع في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ . وكانت الأوراق المالية بالشركة قبل التحويل وبعده كما يلي :

قبل التحويل

	أوراق بغرض المتاجرة			أوراق متاحة للبيـــع	
	التكلفة	القيمة العادلة		التكلفة	القيمة العادلة
سندات محليات	١٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	أوراق الملكية	١١٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
سندات حكومية	٧٠٠٠٠	٨٥٠٠٠			
	١٧٠٠٠٠	١٩٥٠٠٠			

بعد التحويل

	أوراق بغرض المتاجرة			أوراق متاحـــة للبيـــع	
	التكلفة	القيمة العادلة		التكلفة	القيمة العادلة
سندات حكومية	١٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	أوراق ملكية	١١٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
			سندات محليات	٨٥٠٠٠	٨٥٠٠٠
				١٩٥٠٠٠	١٦٥٠٠٠

فقد تم تحويل سندات المحليات إلى مجموعة الأوراق المتاحة للبيع على أساس القيمة العادلة لها، وهي نفسها أساس التكلفة الجديد للورقة. وعند حدوث هذا التحويل، لاتتأثر حقوق المساهمين أو صافي الدخل لأن أساس التكلفة الجديد للورقة المحولة مسجل الآن بالقيمة العادلة، ومن الضروري جعل حساب الأوراق المتاحة للبيع مديناً للإعتراف بهذا التحويل مع تخفيض حساب الأوراق بغرض المتاجرة ورصيد حساب تعديل القيمة العادلة المرتبط به. ويكون قيد تسجيل هذا التحويل كما يلي:

٨٥٠٠٠		من حـ/ أوراق مالية متاحة للبيع
	١٥٠٠٠	الى حـ/ تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية ـ بغرض المتاجرة
	٧٠٠٠٠	الى حـ/ أوراق مالية بغرض المتاجرة

مثال ٢ : *التحويل من أوراق متاحة للبيع إلى أوراق بغرض المتاجرة :*

إفترض أن بنك Halson قرر تحويل السندات الحكومية التي يقتنيها في محفظة الأوراق المتاحة للبيع إلى محفظة الأوراق بغرض المتاجرة. وكانت محفظة البنك قبل وبعد التحويل كما يلي:

قبل التحويل

	أوراق متاحة للبيع		أوراق بغرض المتاجرة	
	التكلفة	القيمة العادلة	التكلفة	القيمة العادلة
أوراق ملكية	٩٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠		
سندات حكومية	٨٠٠٠٠	٧٥٠٠٠	لاتوجد أوراق بالمحفظة	
	١٧٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠		

بعد التحويل

	أوراق متاحة للبيع		أوراق بغرض المتاجرة	
	التكلفة	القيمة العادلة	التكلفة	القيمة العادلة
أوراق ملكية	٩٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	سندات حكومية ٧٥٠٠٠	٧٥٠٠٠

حيث حُوّلت السندات الحكومية إلى مجموعة الأوراق بغرض المتاجرة على أساس القيمة العادلة لها، وهي التي تمثل أساس التكلفة الجديد للورقة. وعند حدوث هذا التحويل، فإن خسائر الحيازة غير المحققة المقرر عنها في حقوق المساهمين والمرتبطة بهذه السندات يتم إقفالها مع الإعتراف بالخسارة في الدخل. ويكون قيد اليومية كما يلي:

٥٠٠٠		من حـ/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة ـ الدخل
	٥٠٠٠	الى حـ/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة ـ حق ملكية

وعلاوة على ذلك ، فإنه يجب زيادة حساب الأوراق بغرض المتاجرة وتسجيل أساس التكلفة الجديد ، وذلك بالقيد التالي :

٧٥٠٠٠		من حـ/ أوراق مالية بغرض المتاجـرة
٥٠٠٠		من حـ/ تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية (المتاحة للبيع)
	٨٠٠٠٠	الى حـ/ أوراق مالية متاحة للبيع .

مثال ٣ : التحويل من أوراق مقتناة للإستحقاق إلى أوراق معدة للبيع :

إفترض أن شركة Leisen قررت تحويل سندات الشركات في محفظة الأوراق المقتناة حتى الإستحقاق لديها إلى محفظة الأوراق المعدة للبيع . وكانت القيمة العادلة لهذه السندات ٩٠٠٠٠ جنيه . وكانت المحفظة قبل التحويل وبعده كما يلي :

قبل التحويل

أوراق مقتناة للإستحقاق		أوراق معدة للبيـــع		
	التكلفة		التكلفة	القيمة العادلة
سندات حكومية	٦٠٠٠٠	أوراق ملكيـــة	١٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠
سندات شركات	٨٠٠٠٠			
	١٤٠٠٠٠			

بعد التحويل

أوراق مقتناة للإستحقاق		أوراق متاحة للبيـع		
	التكلفة		التكلفة	القيمة العادلة
سندات حكومية	٦٠٠٠٠	أوراق ملكية	١٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠
		سندات شركات	٩٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
			١٩٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠

حيث حُوِّلت سندات الشركات إلى مجموعة الأوراق المتاحة للبيع على أساس القيمة العادلة . وعندما يحدث هذا التحويل ، يُستخدم حساب تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية لتسجيل الفرق بين التكلفة والقيمة العادلة ، كما تزداد حقوق المساهمين نتيجة للإعتراف بمكاسب الحيازة غير المحققة ولكن صافي الدخل لايتأثر . ويكون قيد تسجيل هذه العملية كما يلي :

١٠٠٠٠		من حـ/ تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية (معدة للبيع)
٨٠٠٠٠		من حـ/ أوراق مالية متاحة للبيع
	١٠٠٠٠	الى حـ/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة ـ حق ملكية
	٨٠٠٠٠	الى حـ/ أوراق مقتناة حتى الإستحقـاق

ويلاحظ أن حساب تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية يُستخدم هنا على عكس المثالين السابقين. ويرجع السبب في ذلك إلى أن هذا الحساب يجب أن يتساوي مع حساب مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة ـ حق ملكية. وفي المثالين السابقين لم تحدث هذه الحالة لأن حساب مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة ـ الدخل يُقفل في كل فترة تقرير مالي.

مثال ٤ : التحويل من أوراق متاحة للبيع إلى أوراق مقتناة للإستحقاق :

إفترض أن شركة Fields قررت تحويل سندات الشركات بها من أوراق متاحة للبيع إلى أوراق مقتناة حتى الإستحقاق وذلك في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥. وقد سبق للشركة أن إشترت هذه السندات بقيمتها الإسمية وقدرها ١٠٠٠٠٠ جنيه وتستحق بعد ١٠ سنوات. وكانت محفظة الأوراق المالية بالشركة قبل التحويل وبعده كما يلي :

قبل التحويل

	أوراق متاحة للبيع		أوراق مقتناة للإستحقاق	
	التكلفة	القيمة العادلة	التكلفة	القيمة العادلة
سندات شركات	١٠٠٠٠٠	١٠٤٠٠٠	لاتوجد أوراق	

بعد التحويل

	أوراق معدة للبيع		أوراق مقتناة للإستحقاق	
	التكلفة	القيمة العادلة	التكلفة	القيمة العادلة
لاتوجد أوراق			سندات شركات ١٠٠٠٠٠	١٠٤٠٠٠

ويكون قيد تسجيل هذا التحويل كما يلي :

٤٠٠٠		من حـ/ تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية (مقتناة للإستحقاق)
١٠٠٠٠٠		من حـ/ أوراق مالية مقتناة للإستحقاق
	٤٠٠٠	الى حـ/ تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية (متاحة للبيع)
	١٠٠٠٠٠	الى حـ/ أوراق مالية معدة للبيع

وفي تاريخ التحويل، سوف تظل القيمة المرحلة بالميزانية ومكاسب الحيازة غير المحققة وقدرها ٤٠٠٠ جنيه والمقرر عنها في حقوق المساهمين كما هي. ويتم إستهلاك كل من رصيد حساب تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية (المقتناة للإستحقاق) وقدره ٤٠٠٠ جنيه وحساب مكاسب الحيازة غير المحققة ـ حق ملكية وقدره ٤٠٠٠ جنيه أيضاً على مدار العمر المتبقي للسندات.

ولتوضيح ذلك (بافتراض إستخدام طريقة القسط الثابت لأغراض الإستهلاك) فإن الأثر على القوائم المالية يكون كما يلي :

الزيادة (الإنخفاض) في الدخل	
استهلاك حساب تعديل القيمة العادلة (١٤٠٠٠ ÷ ١٠ سنوات)	(١٤٠٠)
إستهلاك حساب مكاسب الحيازة غير المحققة (١٤٠٠٠ ÷ ١٠ سنوات)	١٤٠٠
	صفر

(*) إذا كانت السندات مشتراة منذ البداية بعلاوة أو خصم، فإنه يجب إستهلاك العلاوة أو الخصم على مدار العمر المتبقي للسندات.

ونتيجة لذلك، فإنه في تاريخ الإستحقاق يكون الإستثمار في سندات الشركات مقرراً عنه بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه (قيمة الإستحقاق) ويكون حساب مكاسب الحيازة غير المحققة قد إقفل. ورغم أن الإستثمارات المقتناة لتاريخ الإستحقاق يقرر عنها عادة على أساس التكلفة المستهلكة، فإنها في هذه الحالة الناتجة عن التحويل تُعرض بمقدار يزيد عن التكلفة. ونتيجة لذلك، فإن هذا العرض قد يكون مضللاً للمستثمرين الذين يفترضون أن مقادير الأوراق المقتناة للإستحقاق مقرر عنها بالميزانية على أساس التكلفة المستهلكة.

الجدل حول محاسبة القيمة العادلة

FAIR VALUE ACCOUNTING CONTROVERSY

لقد ترك معيار FASB رقم ١١٥ العديد من القضايا بدون حل. وهناك العديد من الأطراف الغير راضية عن نتائج هذا المعيار. حيث يعتقد البعض أن هذا المعيار قد ذهب لأبعد من اللازم، في حين يعتقد آخرون أنه لم يفعل الكثير. ويتعرض هذا الجزء لبعض القضايا الأساسية التي مازالت بدون حل.

القياس القائم على القصد Measurement based on Intent

إن أوراق الديون يمكن تصنيفها إلى أوراق مقتناة للإستحقاق أو أوراق متاحة للبيع أو أوراق بغرض المتاجرة. ونتيجة لذلك، فإنه يمكن التقرير عن ثلاثة أوراق ديون متطابقة بثلاثة طرق مختلفة في القوائم المالية، ويرى البعض أن هذه المعالجة مربكة. وعلاوة على ذلك، فإن مجموعة الأوراق المقتناة حتى الإستحقاق تستند فقط لنية المستثمر وتعتمد على التقويم الشخصي. فالجزء غير الإجتهادي هو سعر السوق

الخاص بهذه الأدوات المالية والذي يمكن ملاحظته في السوق . وبمعنى آخر ، فإن التصنيفات الثلاثة تتسم بالإجتهاد الشخصي ، ومن ثم فسوف ينتج عنها تصنيفات عشوائية.

المتاجرة بالمكاسب **Gains Trading**

إن بعض أوراق الديون يمكن تصنيفها كأوراق مقتناة للإستحقاق ، ومن ثم التقرير عنها على أساس التكلفة المستهلكة . في حين يمكن تصنيف أوراق ديون أو أوراق ملكية أخرى كأوراق متاحة للبيع والتقرير عنها بالقيمة العادلة مع التقرير عن مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة كجزء من حقوق المساهمين . وفي حالات أخرى ، قد تشتغل الشركة بأعمال المتاجرة بالمكاسب gains trading ؛ والتي تقوم فيها الشركة ببيع أوراقها المالية الرابحة Winners والتقرير عن مكاسبها في الدخل والإحتفاظ بالأوراق الخاسرة .

عدم تقويم الإلتزامات بالقيمة العادلة **Liabilities Not Fairly Valued**

حيث يعلن الكثيرون أنه إذا كانت أوراق الإستثمارات سيقرر عنها بالقيمة العادلة ، فإن الإلتزامات يجب التقرير عنها بنفس الصورة . حيث يرون أنه بالإعتراف بالتغيرات في القيمة بجانب واحد فقط (جانب الأصول) ، فإنه يمكن حدوث درجة عالية من التقلبات في الدخل وحقوق المساهمين . كما يرون أن المؤسسات المالية تقوم بإدارة كل من أصولها وإلتزاماتها (وليس أصولها فقط) وأن النظر لجانب واحد فقط قد يقود الإدارة لإتخاذ قرارات غير إقتصادية نتيجة لطريقة المعالجة المحاسبية . ورغم أن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB كان متفهماً لهذه الرؤية ، فقد ذكر أن بعض أوراق الديون مازال يُقرر عنها بالتكلفة المستهلكة وأن الأنواع الأخرى من الأوراق المالية قد إستبعدت من نطاق المعيار رقم ١١٥ . وعلاوة على ذلك ، فإن هناك قضايا تقويم خطيرة تبرز بصدد بعض أنواع الإلتزامات . ونتيجة لذلك ، فقد إستبعدت الإلتزامات من التناول .

عدم موضوعية القيم العادلة **Subjectivity of Fair Values**

حيث يتساءل البعض حول ملاءمة مقاييس القيمة العادلة للإستثمارات في الأوراق المالية ، ويفضلون التقرير عنها على أساس التكلفة المستهلكة . حيث يعتقدون أن التكلفة المستهلكة توفر معلومات ملاءمة لأنها تركز على قرار إقتناء الأصل ، وآثار هذا القرار على الدخل والتي سوف تتحقق على مدار الزمن والقيمة النهائية القابلة للتغطية

لهذا الأصل . ويعلن هؤلاء أن القيمة العادلة تتجاهل تلك المفاهيم وتركز بدلاً من ذلك على آثار العمليات والأحداث الخارجية عن المنشأة، وأنها تعكس مكاسب وخسائر الفرصة البديلة التي لايعد الإعتراف بها في القوائم المالية ـ من وجهة نظرهم ـ مناسباً إلى أن تتحقق بالفعل .

ملحق الفصل الثامن عشر

التحول من طريقة حق الملكية وإليها

CHANGING FROM AND TO THE EQUITY METHOD

التحول من طريقة حق الملكيـــة

CHANGING FROM THE EQUITY METHOD

إذا إنخفض مستوى تأثير المستثمر أو ملكيته عن الحد اللازم للإستمرار في إستخدام طريقة حق الملكية، فإنه يجب التحول إلى طريقة القيمة العادلة. حيث يجب أن يبقى الدخل أو الخسارة التي كان يعترف بها المستثمر سابقاً على أساس طريقة حق الملكية كجزء من المقدار المرحل للإستثمار دون التعديل إلى الطريقة الجديدة بأثر رجعي.

وعند التحول من طريقة حق الملكية إلى طريقة القيمة العادلة، فإن أساس التكلفة للأغراض المحاسبية هو المقدار المرحل للإستثمار في تاريخ التحول. وعلاوة على ذلك، فإن إستهلاك الزيادة في سعر الإقتناء عن الحصة النسبية في القيمة الدفترية المقتناة والتي ترجع إلى تقييم الأصول القابلة للإهلاك بأقل من اللازم ووجود شهرة محل غير مسجلة يتوقف عند حدوث تغير في الطريقة المستخدمة. وبمعنى آخر، فإن الطريقة الجديدة تُطبق بصورة كاملة بمجرد ثبوت عدم ملاءمة طريقة حق الملكية. وفي تاريخ عملية التقرير المالي التالية، يجب على المستثمر أن يسجل مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة للإعتراف بالفرق بين المقدار المرحل والقيمة العادلة.

التوزيعات الزائدة عن الارباح Dividends in Excess of Earnings

إن أي زيادة في التوزيعات التي يحصل عليها المستثمر في الفترات التالية عن حصة المستثمر في دخل الشركة المستثمر لديها عن هذه الفترات (كل الفترات التالية لتغيير الطريقة المستخدمة) يجب المحاسبة عنها كتخفيض في المقدار المرحل للإستثمار بدلاً من إعتبارها إيراد.

على سبيل المثال، فإنه باستخدام بيانات حالة المستثمر / المستثمر لديه الواردة بهذا الفصل، إفترض أنه في ٢ يناير ١٩٩٧ باعت الشركة المستثمر لديها ١٥٠٠٠٠٠ سهم

إضافي من أسهمها العادية في إكتتاب عام، وبالتالي خفضت نسبة ملكية الشركة المستثمرة من ٢٥٪ إلى ١٠٪. وكان صافي الدخل (أو الخسارة) والتوزيعات بالشركة المستثمر لديها في السنوات من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩ كما يلي:

السنـــة	حصة المستثمر في دخل (خسارة) المستثمر لديه	التوزيعات التي يحصلها المستثمر من المستثمر لديه
١٩٩٧	٩٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠
١٩٩٨	٣٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠
١٩٩٩	—	٢١٠٠٠٠
الجملـة	٩٥٠٠٠٠	١٠١٠٠٠٠

وبافتراض التحول من طريقة حق الملكية إلى طريقة القيمة العادلة في ٢ يناير ١٩٩٧ فإنه سيتم التقرير عن الإستثمارات والدخل بالشركة المستثمرة كما يلي:

السنـــة	إيراد توزيعات معتـــرف بـــه		زيادة الحصة في الدخل عن التوزيعات المحصلة	الإستثمـــارات في ٣١ ديسمبـــر
١٩٩٧	٤٠٠٠٠٠	(أ)	٢٠٠٠٠٠	٨٧٨٠٠٠٠
١٩٩٨	٤٠٠٠٠٠	(ب)	١٥٠٠٠٠	٨٧٨٠٠٠٠
١٩٩٩	١٥٠٠٠٠	(جـ)	(٦٠٠٠٠)	٦٠٠٠٠ـ٨٧٨٠٠٠٠
				= ٨٧٢٠٠٠٠

(أ) ٦٠٠٠٠٠ ـ ٤٠٠٠٠٠ = ٢٠٠٠٠٠

(ب) (٣٥٠٠٠٠ ـ ٤٠٠٠٠٠) + ٢٠٠٠٠٠ = ١٥٠٠٠٠

(جـ) ١٥٠٠٠٠ ـ ٢١٠٠٠٠ = (٦٠٠٠٠)

وسوف تقوم الشركة المستثمرة باجراء القيود التالية للإعتراف بالتوزيعات السابقة وبيانات الدخل عن السنوات الثلاث التالية لتغيير الطريقة المستخدمة:

١٩٩٧ و ١٩٩٨

٤٠٠٠٠٠ من حـ/ النقديـــة

٤٠٠٠٠٠ الى حـ / إيراد إستثمـــارات

(تسجيل التوزيعات المحصلة من الشركة المستثمر لديها).

١٩٩٩

٢١٠٠٠٠	من حـ / النقديـــــة	
	الى حـ / أوراق مالية متاحة للبيع	٦٠٠٠٠
	الى حـ / إيراد إستثمـــارات	١٥٠٠٠٠

(تسجيل إيراد التوزيعات من الشركة المستثمر لديها في سنة ١٩٩٩ والإعتراف بالزيادة المجمعة في التوزيعات المحصلة عن الحصة في دخل الشركة المستثمر لديها في الفترات التالية للتحول من طريقة حق الملكية).

التحـــول إلى طريقـــــة حق الملكيـــــة

CHANGE TO THE EQUITY METHOD

عند التحول إلى طريقة حق الملكية، فإنه من الضروري التعديل بأثر رجعي حيث أن هذا التحول يتضمن تعديل بأثر رجعي للمقدار المرحل للإستثمار، نتائج العمليات في الفترة الحالية والفترات السابقة والأرباح المحتجزة بالشركة المستثمرة وذلك كما لو كانت طريقة حق الملكية مستخدمة خلال كل الفترات السابقة التي كانت الشركة تقتني هذا الإستثمار خلالها. وعند التحول من طريقة القيمة العادلة إلى طريقة حق الملكية: فمن الضروري أيضاً إستبعاد أية أرصدة في حساب مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة ـ حق الملكية وحساب تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية. وعلاوة على ذلك، فإنه يجب إستبعاد تصنيف هذه الإستثمارات كأوراق متاحة للبيع وتسجيلها كإستثمارات في الأسهم في ظل طريقة حق الملكية.

على سبيل المثال، فإنه في ٢ يناير ١٩٩٥ إشترت شركة Amsted ١٠٪ من أسهم شركة Cable بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه نقداً. وفي ذلك التاريخ كانت القيمة الدفترية لصافي أصول شركة Cable ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه. وكانت الزيادة في التكلفة عن حصة الملكية في صافي أصول شركة Cable ترجع إلى شهرة المحل التي تُستهلك على مدار ٤٠ سنة. وفي ٢ يناير ١٩٩٧ إشترت شركة Amsted ٢٠٪ أخرى من الأسهم العادية لشركة Cable بمبلغ ١٢٠٠٠٠٠ جنيه نقداً عندما كانت القيمة الدفترية لصافي أصول شركة Cable تبلغ ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه. ومع إمتلاك شركة Amsted لنسبة ٣٠٪، فإنها يجب الآن أن تستخدم طريقة حق الملكية. وفي الفترة من ٢ يناير ١٩٩٥ إلى ٢ يناير ١٩٩٧ إستخدمت شركة Amsted طريقة القيمة العادلة وصنفت هذه الأوراق المالية كأوراق متاحة للبيع. وفي ٢ يناير ١٩٩٧: كان لدى شركة Amsted رصيد دائن قدره ٩٢٠٠٠ جنيه في حساب مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة ـ حق ملكية ورصيد

مدين في حساب تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية بنفس المقدار. وبفرض أن هذا التعديل قد أجرى في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ . فقد كان صافي الدخل المقرر عنه بشركة Cable والتوزيعات التي حصلتها شركة Amsted من شركة Cable في الفترات من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٧ كما يلي :

السنـــــة	صافي دخل شركة Cable	توزيعات شركة Cable المسددة لشـركـــــة Amsted
١٩٩٥	٥٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
١٩٩٦	١٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
١٩٩٧	١٢٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠

وكانت قيود اليومية المسجلة في الفترة من ٢ يناير ١٩٩٥ إلى ٣١ ديسمبر ١٩٩٧ ـ والمتعلقة باستثمار شركة Amsted في أسهم شركة Cable ـ لعكس البيانات السابقة والتحول من طريقة القيمة العادلة إلى طريقة حق الملكية كما يلي :

٢ يناير ١٩٩٥

٥٠٠٠٠٠ من حـ / أوراق مالية متاحة للبيع
٥٠٠٠٠٠ الى حـ / النقديـــة
(شراء ١٠٪ من الأسهم العادية بشركة Cable).

٣١ ديسمبر ١٩٩٥

٢٠٠٠٠ من حـ / النقديـــــة
٢٠٠٠٠ الى حـ / إيراد التوزيعات
(تحصيل توزيعات نقدية من شركة Cable).

٩٢٠٠٠ من حـ / تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية (متاحة للبيع)
٩٢٠٠٠ الى حـ / مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة ـ حق ملكية
(تسجيل الزيادة في القيمة العادلة للأوراق المالية).

٣١ ديسمبر ١٩٩٦

٣٠٠٠٠ من حـ / النقديـــة
٣٠٠٠٠ الى حـ / إيراد التوزيعات
(تحصيل توزيعات نقدية من شركة Cable).

٢ يناير ١٩٩٧

١٢٩٠٠٠٠ من حـ/ الإستثمار في أسهم شركة Cable

١٢٠٠٠٠٠ الى حـ/ النقديـــــة

٩٠٠٠٠ الى حـ/ أرباح محتجـــزة

(شراء أسهم إضافية بشركة Cable وأثر التحول بأثر رجعي من طريقة القيمة العادلة إلى طريقة حق الملكية في المحاسبة عن الإستثمارات).

وقد تم حساب مبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه كما يلي:

	١٩٩٥	١٩٩٦	الإجمالي
حصة شركة Amsted في دخل شركة Cable (١٠٪)	٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
إستهلاك الزيادة في سعر الإقتناء عن الحصة الدفترية			
[٥٠٠٠٠٠ ـ (٣٠٠٠٠٠٠ × ١٠٪)] ÷ ٤٠ سنة = ٥٠٠٠٠ سنوياً	(٥٠٠٠)	(٥٠٠٠)	(١٠٠٠٠)
التوزيعات المحصلـــــة	(٢٠٠٠٠)	(٣٠٠٠٠)	(٥٠٠٠٠)
تعديل الفترات الســابقة	٢٥٠٠٠	٦٥٠٠٠	٩٠٠٠٠

٢ يناير ١٩٩٧

٥٠٠٠٠٠ من حـ/ الإستثمار في أسهم شركة Cable

٥٠٠٠٠٠ الى حـ/ الأوراق المالية المتاحة للبيع

(إعادة تصنيف نسبة ١٠٪ الأولى حسب طريقة حق الملكية).

٢ يناير ١٩٩٧

٩٢٠٠٠ من حـ/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة ـ حق ملكية

٩٢٠٠٠ الى حـ/ تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية (المتاحة للبيع)

(إستبعاد حسابات القيمة العادلة للتحول إلى طريقة حق الملكية).

٣١ ديسمبر ١٩٩٧

٣٤٥٠٠٠ من حـ/ الإستثمار في أسهم شركة Cable

٣٤٥٠٠٠ الى حـ/ إيراد إستثمارات.

(تسجيل الحصة في دخل شركة Cable وقدرها (١٢٠٠٠٠٠ × ٣٠٪) ناقص إستهلاك شهرة المحل وقدره ١٥٠٠٠ جنيه*)

(*) يتضمن إستهلاك الشهرة ٥٠٠٠ جنيه [٥٠٠٠٠٠ ـ (٣٠٠٠٠٠٠ × ١٠٪)] ÷ ٤٠ سنة من شراء ١٠٪ سنة ١٩٩٥ علاوة على ١٠٠٠٠ [١٢٠٠٠٠٠ ـ (٤٠٠٠٠٠ × ٢٠٪)] ÷ ٤٠ سنة من شراء ٢٠٪ سنة ١٩٩٧.

١٢٠٠٠٠ من حـ / النقدية
١٢٠٠٠٠ الى حـ / الإستثمار في أسهم شركة Cable
(تسجيل تحصيل توزيعات نقدية من شركة Cable).

إن التحول الى طريقة حق الملكية يتحقق بتعديل الحسابات المتعلقة بالإستثمار والمتأثرة به بحيث تصبح كما لو كانت طريقة حق الملكية هي المستخدمة في المحاسبة عن هذه الإستثمارات منذ إقتنائها.

الأسئلة

(١) فرق بين أوراق الديون وأوراق حق الملكية.
(٢) ماهي تكلفة الإستثمار طويل الأجل في سندات؟
(٣) حدد وإشرح ثلاثة أنواع من الإستثمارات في أوراق الديون.
(٤) أذكر كيفية التقرير عن مكاسب وخسائر الحيازة غير المحققة عن الإستثمار في أوراق مالية مصنفة كأوراق لغرض المتاجرة أو متاحة للبيع أو مقتناة لتاريخ الإستحقاق.
(٥) كيف يتم التعامل مع علاوة أو خصم الإصدار في حالة أوراق الديون بغرض المتاجرة ؟
(٦) لماذا لاتوجد الإستثمارات المقتناة حتى تاريخ الإستحقاق إلا في أوراق الديون فقط؟
(٧) فرق بين المعالجة المحاسبية لأوراق حق الملكية المتاحة للبيع وأوراق حق الملكية بغرض المتاجرة.
(٨) فرق بين طريقة القيمة العادلة وطريقة حق الملكية في المحاسبة عن الإستثمارات طويلة الأجل في الأسهم بعد تاريخ الإقتناء.
(٩) أين يُقرر عن الأوراق المالية بغرض المتاجرة والأوراق المتاحة للبيع والأوراق المقتناة لتاريخ الإستحقاق في الميزانية؟ إشرح.
(١٠) عند إعداد قائمة الدخل، ماهي جوانب الإفصاح المطلوبة بها عن أوراق الديون وأوراق حق الملكية؟

الحـــالات

١ ـ بدأت منذ فترة قصيرة العمل لدى شركة Duff في مكتب المراقب المالي للشركة. وقد إهتم المراقب المالي للشركة بالتعرف على خلفيتك المحاسبية لأن الشركة قد واجهت سلسلة من مفاجآت التقرير المالي على مدى السنوات الأخيرة. وفي الآونة الأخيرة، علم مراقب الشركة من المراجع الخارجي ها أن هناك معيار جديد لمجلس معايير المحاسبة قد ينطبق على إستثمارات الشركة في الأوراق المالية. وقد إفترض المراقب أنك على دراية بهذا المعيار الجديد وطلب منك تحديد كيفية التقرير عن الحالات التالية في القوائم المالية للشركة:

أ ـ أوراق مالية بغرض المتاجرة ضمن الأصول المتداولة للشركة تقل قيمتها العادلة عن تكلفتها بمقدار ٣٠٠٠ جنيه.

ب ـ ورقة مالية بغرض المتاجرة قيمتها العادلة حالياً تقل عن تكلفتها وقد أعيد تصنيفها ضمن الأوراق المالية المتاحة للبيع.

جـ ـ ورقة مالية معدة للبيع قيمتها العادلة حالياً تقل عن تكلفتها ومصنفة ضمن الأصول غير المتداولة ويلزم إعادة تصنيفها كأصل متداول.

د ـ محفظة الأوراق المالية للشركة تتكون من أسهم عادية لشركة واحدة. وفي نهاية السنة السابقة كانت القيمة العادلة لهذه الورقة ٥٠٪ من تكلفتها الأصلية، وقد تم التقرير عن هذا الإنخفاض في القيمة السوقية بإعتباره تآكل غير مؤقت في القيمة. ومع ذلك، فإنه في نهاية السنة الحالية بلغت القيمة العادلة للورقة ضعف تكلفتها الأصلية.

هـ ـ إشترت الشركة بعض السندات القابلة للتحويل وتخطط للإحتفاظ بها لفترة أقل من سنة، وكانت القيمة العادلة لها تقل عن تكلفتها بمقدار ٨٠٠٠ جنيه.

والمطلوب:

ماهو أثر كل من الحالات السابقة على القيمة المرحلة والدخل؟ بفرض أن هذه الحالات غير مرتبطة.

٢ ـ فيما يلي الأوراق المالية المتاحة للبيع بشركة Bedger في ٣١ ديسمبر ١٩٩٤:

	التكلفـــة	القيمة العادلـــة
أسهـــم شركـة Mendota	٢٠٠٠٠	١٩٠٠٠
أسهـــم شركـة Maubesa	١٠٠٠٠	٩٠٠٠
أسهـــم شركـة Monona	٢٠٠٠٠	٢٠٦٠٠
	٥٠٠٠٠	٤٨٦٠٠

وخلال سنة ١٩٩٥ بيعت أسهم شركة Maubesa بمبلغ ٩٢٠٠ جنيه وسجل الفرق بين ثمن البيع وقدره ٩٢٠٠ جنيه والقيمة العادلة للأسهم وقدرها ٩٠٠٠ جنيه كمكسب بيع أوراق مالية. وبلغ سعر الأسهم في السوق في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ كما يلي:

أسهم شركة Mendota	١٩٩٠٠ جنيه
أسهم شركة Monona	٢٠٥٠٠ جنيه

والمطلوب:

أ - ماهو مبرر تقييم الأوراق المتاحة للبيع بالقيمة العادلة والتقرير عن المكاسب أو الخسائر غير المحققة كجزء من حقوق المساهمين؟

ب - كيف يجب أن تطبق شركة Bedger هذه القاعدة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٤ ؟ إشرح.

جـ - هل قامت شركة Bedger بالمحاسبة عن بيع أسهم شركة Maubesa بشكل صحيح؟ إشرح.

د - هل هناك أية قيود إضافية لازمة بشركة Bedger في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ لإظهار هذه الحقائق في الميزانية وقائمة الدخل طبقاً للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها؟ إشرح.

٣ - فيما يلي ثلاثة حالات مستقلة متعلقة بأوراق حق ملكية:

الحالة ١: ورقة حق ملكية تقل قيمتها السوقية حالياً عن تكلفتها ومصنفة كأوراق متاحة للبيع ولكن يلزم إعادة تصنيفها كأوراق بغرض المتاجرة.

الحالة ٢: محفظة أوراق مالية غير متداولة قيمتها السوقية الإجمالية تزيد عن تكلفتها وتتضمن إحدى الأوراق التي إنخفضت قيمتها السوقية لأقل من نصف تكلفتها الأصلية. ويُعتبر هذا الإنخفاض في القيمة غير مؤقت.

الحالة ٣: محفظة الأوراق المالية بغرض المتاجرة تزيد تكلفتها عن قيمتها العادلة

بمقـدار ١٢٠٠٠ جنيه . ومحفظة الأوراق المالية المتاحة للبيع تزيد قيمتها العادلة عن تكلفتها بمقدار ٢٩٠٠٠ جنيه . **والمطلـــوب :**

بيان الأثر على القيمة المرحلة وعلى الدخل لكل من الحالات السابقة ، مع إكمال إجابتك عن كل حالة قبل الإنتقال للحالة التالية .

٤ ــ أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB معياره رقم ١١٥ لتوضيح الطرق والإجراءات المحاسبية الخاصة ببعض أوراق الديون وحق الملكية . وهناك جزء هام من هذا المعيار يتعلق بالتفـرقـة بين الأوراق المقتناة لتاريخ الإستحقاق ، الأوراق المتاحة للبيع والأوراق بغرض المتاجرة .

المطلـــوب :

(أ) لماذا تمتلك الشركة محفظة إستثمار من الأوراق المقتناة لتاريخ الإستحقاق والأوراق المتاحة للبيع والأوراق بغرض المتاجرة؟

(ب) ماهي العـوامـل التي يجب مراعـاتها عند تحديد مدى ضرورة تصنيف الإستثمار في الأوراق المـالية كأوراق مقتـاة لتاريخ الإستحقاق ، أوراق متـاحـة للبيع أو أوراق بغرض المتاجرة . وكيف تؤثر هذه العوامل على المعالجة المحاسبية للخسـائر غير المحققة؟

٥ ــ ذكر أحد رؤساء البنوك المركزية في الآونة الأخيرة أن وضع قواعد محاسبية جديدة تستند إلى تقديرات للقيم السوقية تتسم بدرجة عالية من الإجتهاد الشخصي سوف يضر بثقة المستثمرين والمودعين في البنوك . وأن مثل هذا التغير يمكن أيضاً أن يدفـع البنـوك للتخلي عن دورها التقليدي في توفير الإئتمان طويل الأجل وإقتناء الأوراق المالية طويلة الأجل .

المطلـــوب :

إعداد خطاب من صفحة واحدة لهذا الرئيس موضحاً فيه الدور الذي تعتقد أن «الآثار الإقتصادية» يجب أن تلعبه في عملية وضع المعايير المحاسبية .

الأمثلة والتمارين:

١ ــ فيما يلي إثنين من الحالات المستقلة :

الحالة ١ : في ١ يناير ١٩٩٥ إشترت شركة Brown سندات قيمتها الإسمية ٢٠٠٠٠٠ جنيه بسعر فائدة ١٠٪ ومدتها ١٠ سنوات. وتحصل الفائدة كل ربع سنة في ١ إبريل، ١ يوليو و١ سبتمبر و ١ يناير من كل عام. ولاتنوى شركة Brown الإحتفاظ بهذه السندات لتاريخ الإستحقاق.

الحالة ٢ : في ١ يونيو ١٩٩٥ إشترت شركة North cutt سندات قيمتها الاسمية ١٠٠٠٠٠ جنيه بالقيمة الإسمية مضافاً إليها الفائدة المستحقة ومعدل فائدتها ٩٪ ومدتها ١٠ سنوات. ويتم تحصيل الفائدة في ١ يوليو و ١ يناير من كل عام. وتنوى الشركة الإحتفاظ بهذه السندات حتى تاريخ إستحقاقها.

والمطلوب : في كل من الحالتين السابقتين توضيح قيود اليومية اللازمة لتسجيل :

(أ) شراء السندات.

(ب) تحصيل الفائدة في ١ يوليو.

(جـ) إستحقاق الفائدة في ٣١ ديسمبر.

٢ ــ في ١ يناير ١٩٩٥ إقتنت شركة Brooks ١٥٠٠٠٠ سند من سندات شركة Handel بسعر فائدة ٩٪ مقابل مبلغ ١٣٩١٩٢ جنيه. وتسدد الفائدة في ٣١ ديسمبر من كل عام وتستحق السندات في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧. وسوف يقدم هذا الإستثمار لشركة Brooks عائد فعال بنسبة ١٢٪. وقد صنفت هذه السندات كأوراق مقتناة لتاريخ الإستحقاق.

المطلـــوب :

أ ـ إعـــداد جدول لإيراد الفـائـدة وإستهـلاك الخصم عن فترة ٣ سنـوات باستخدام طريقة القسط الثابت.

ب ـ إعـــداد جدول لإيراد الفـائـدة وإستهـلاك الخصم عن فترة ٣ سنـوات باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

جـ ـ إعـداد قيد اليومية لتحصيل الفـائـدة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ وإستهلاك الخصم في ظل طريقة القسط الثابت.

د ـ إعـداد قيد اليومية لتحصيل الفـائدة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ وإستهلاك الخصم في ظل طريقة الفائدة الفعالة.

٣ ــ في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ قدمت شركة Mild Cat لك المعلومات التالية فيما يتعلق بأوراقها المالية بغرض المتاجرة.

الاستثمارات (بغرض المتاجرة)	التكلفة	القيمة العادلة	مكاسب (خسائر) غير محققـــة
أسهم شركة Mendota	٢٠٠٠٠	١٩٠٠٠	(١٠٠٠)
أسهم شركة Maubesa	١٠٠٠٠	٩٠٠٠	(١٠٠٠)
أسهم شركة Mantco	٢٠٠٠٠	٢٠٦٠٠	٦٠٠
جملة المحفظـــة	٥٠٠٠٠	٤٨٦٠٠	(١٤٠٠)
رصيد حساب تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية			صفـــر
حساب تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية ـ دائن			(١٤٠٠)

وخلال سنة ١٩٩٦ بيعت أسهم شركة Maubesa بمبلغ ٩٢٠٠ جنيه. وكانت القيمة العادلة للأسهم في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ كما يلي:

ـ أسهم شركة Mendota ١٩٠٠٠ جنيه

ـ أسهم شركة Mantco ٢٠٥٠٠ جنيه

والمطلوب:

(أ) إعداد قيود التسوية المطلوبة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥.

(ب) إعداد قيود اليومية لتسجيل بيع أسهم شركة Maubesa خلال سنة ١٩٩٦.

(جـ) إعداد قيود التسوية المطلوبة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦.

٤ ــ في ٣١ ديسمبر ١٩٩٤ كانت محفظة أوراق الملكية المتاحة للبيع بشركة Nielson كما يلـــي:

الورقة	التكلفة	القيمة العادلة	المكســب (الخسارة) غير المحققة
A	١٧٥٠٠	١٥٠٠٠	(٢٥٠٠)
B	١٢٥٠٠	١٤٠٠٠	١٥٠٠
C	٢٣٠٠٠	٢٥٥٠٠	٢٥٠٠
الإجمالـــي	٥٣٠٠٠	٥٤٥٠٠	١٥٠٠
رصيد حساب التعديل			٥٠٠
حساب التعديل ـ مدين			١٠٠٠

وفي ٢٠ يناير ١٩٩٥ باعت الشركة الورقة A مقابل ١٤٩٠٠ جنيه بعد خصم أتعاب السماسرة.

المطلـــوب:

أ - إعداد قيود التسوية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٤ للتقرير عن المحفظة بالقيمة العادلة.

ب - إظهار العرض الصحيح للحسابات المتعلقة بالإستثمار داخل القوائم المالية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٤ (تجاهل العرض في الملاحظات).

جـ - إعداد قيود اليومية لبيع الورقة A في سنة ١٩٩٥.

٥ - فيما يلي حالتان مستقلتان:

الحالة ١: إقتنت شركة Kahen ١٠٪ من الأسهم العادلة لشركة Bell وعددها ٢٠٠٠٠٠ سهم بتكلفة ١٢ جنيه للسهم وذلك في ١٨ مارس ١٩٩٥. وفي ٣٠ يونيو سددت شركة Bell توزيعات نقدية قدرها ٧٥٠٠٠ جنيه. وفي ٣١ ديسمبر قررت شركة Bell عن صافي دخل قدره ١٢٢٠٠٠ جنيه عن العام. وفي ٣١ ديسمبر بلغ سعر سهم شركة Bell في السوق ١٥ جنيه. وقد صُنفت هذه الأوراق كأوراق متاحة للبيع.

الحالة ٢: أصبح لشركة Barb تأثير معنوي على عمليات شركة Diner بشراء ٣٠٪ من الأسهم العادية للأخيرة وعددها ٣٠٠٠٠ سهم وذلك بتكلفة ٩ جنيه للسهم في ١ يناير ١٩٩٥. وفي ١٥ يونيو سددت شركة Diner توزيعات نقدية قدرها ٣٥٠٠٠ جنيه. وفي ٣١ ديسمبر قررت شركة Diner عن صافي دخل قدره ٨٠٠٠٠ جنيه عن العام.

المطلـــوب:

إعداد كل قيود اليومية اللازمة في سنة ١٩٩٥ لكل من الحالتين

٦ - فيما يلي محفظة الأوراق المالية المتاحة للبيع بشركة Beres Ford في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥:

	التكلفة	القيمة العادلة
أوراق مالية حكومية	١١٠٠٠٠	١١٢٠٠٠
أوراق حق ملكية	٣٠٠٠٠٠	٤٠٨٠٠٠
سندات شركات	٨٠٠٠٠	٧٠٠٠٠
	٤٩٠٠٠٠	٥٩٠٠٠٠

والمطلوب :

أ ـ إفترض أن الشركة قررت تحويل الأوراق المالية الحكومية إلى محفظة الأوراق المالية بغرض المتاجرة وذلك في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥، فما هي قيود اليومية اللازمة لتسجيل هذا التحويل؟.

ب ـ إفترض أن الشركة قررت تحويل سندات الشركات بها إلى محفظة الأوراق المقتناة لتاريخ الإستحقاق، فما هي قيود اليومية اللازمة لتسجيل هذا التحويل؟.

جـ ـ أذكر الإجراء المحاسبي المستخدم لضمان أن الأوراق المقتناة لتاريخ الإستحقاق سوف يُقرر عنها بقيمتها الإسمية في تاريخ الإستحقاق إذا كانت قيمتها الإسمية ٨٠٠٠٠ جنيه.

٧ ـ فيما يلي جدول الإستهلاك الخاص بسندات شركة Thomas وقيمتها الإسمية ١٠٠٠٠٠ جنيه ومدتها ٥ سنوات بمعدل فائدة مقرر ٧٪ ومعدل فعال ٥٪، والتي إشتريت في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ بمبلغ ١٠٨٦٦٠ جنيه.

التاريخ	النقدية المحصلة	إيراد الفائدة	إستهلاك علاوة السندات	المقدار المرحل للسندات
٩٣/١٢/٣١				١٠٨٦٦٠
٩٤/١٢/٣١	٧٠٠٠	٥٤٣٣	١٥٦٧	١٠٧٠٩٣
٩٥/١٢/٣١	٧٠٠٠	٥٣٥٤	١٦٤٦	١٠٥٤٤٧
٩٦/١٢/٣١	٧٠٠٠	٥٢٧٢	١٧٢٨	١٠٣٧١٩
٩٧/١٢/٣١	٧٠٠٠	٥١٨٦	١٨١٤	١٠١٩٠٥
٩٨/١٢/٣١	٧٠٠٠	٥٠٩٥	١٩٠٥	١٠٠٠٠٠

والجدول التالي يقدم مقارنة بين التكلفة المستهلكة والقيمة العادلة لهذه السندات في نهاية كل سنة :

	٩٤/١٢/٣١	٩٥/١٢/٣١	٩٦/١٢/٣١	٩٧/١٢/٣١	٩٨/١٢/٣١
التكلفة المستهلكة	١٠٧٠٩٣	١٠٥٤٤٧	١٠٣٧١٩	١٠١٩٠٥	١٠٠٠٠٠
القيمة العادلة	١٠٦٠٠٠	١٠٧٥٠٠	١٠٥٥٠٠	١٠٣٠٠٠	١٠٠٠٠٠

والمطلوب :

أ ـ إعداد قيود اليومية لتسجيل شراء هذه السندات في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

بإفتراض أن هذه السندات تصنف كأوراق مقتناة لتاريخ الإستحقاق .

ب ـ إعداد قيود اليومية المتعلقة بهذه السندات عن سنة ١٩٩٤ .

جـ ـ إعداد قيود اليومية المتعلقة بهذه السندات عن سنة ١٩٩٦ .

د ـ إعداد قيود اليومية لتسجيل شراء هذه السندات بإفتراض أنها مصنفة كأوراق متاحة للبيع .

هـ ـ إعداد قيود اليومية المتعلقة بهذه السندات المتاحة للبيع عن سنة ١٩٩٤ .

و ـ إعداد قيود اليومية المتعلقة بهذه السندات المتاحة للبيع عن سنة ١٩٩٦ .

٨ ـ كان لدى شركة Bolex الأوراق المالية التالية في محفظة الإستثمار بها في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ (كل الأوراق مشتراة في سنة ١٩٩٥) :

١ ـ ٣٠٠٠ سهم عادي لشركة Chrysler تكلفتها ٥٨٥٠٠ جنيه ،

٢ ـ ١٠٠٠٠ سهم عادي لشركة Logan تكلفتها ٥٨٠٠٠٠ جنيه ،

٣ ـ ٦٠٠٠ سهم ممتاز لشركة Boscum تكلفتها ٢٥٥٠٠٠ جنيه .

وكان رصيد حساب تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية في نهاية سنة ١٩٩٥ دائناً بمبلغ ٩٥٠٠ جنيه .

وفي سنة ١٩٩٦ ، قامت شركة Bolex بإجراء صفقات الأوراق المالية التالية :

١ ـ في ١٥ يناير باعت ٣٠٠٠ سهم من الأسهم العادية لشركة Chrysler بسعر ٢٢ج للسهم ناقص أتعاب سمسرة قدرها ٢١٥٠ جنيه .

٢ ـ في ١٧ إبريل إشترت ١٠٠٠ سهم من الأسهم العادية لشركة Gordon بسعره ٣١,٥ جنيه للسهم علاوة على أتعاب ١٩٨٠ جنيه .

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ كانت القيم السوقية للسهم من كل من هذه الأوراق كما يلي :

ـ سهم Chrysler ٢٠ جنيه .

ـ سهم Logman ٦٢ جنيه .

ـ سهم Bascum ٤٠ جنيه .

ـ سهم Gordon ٢٩ جنيه .

وعلاوة على ذلك ، فقد أخبرك مراقب حسابات الشركة أنه رغم أن كل هذه الأوراق ذات قيم عادلة يمكن تحديدها ، فإن شركة Bolex لن تقوم بالمتاجرة في هذه الأوراق لأن الإدارة العليا للشركة تنوى الإحتفاظ بهذه الأوراق لمدة تزيد عن سنة .

المطلـــوب :

أ ـ إعداد قيد بيع الورقة المالية في ١٥ يناير ١٩٩٦ .

ب ـ إعداد قيد اليومية لتسجيل شراء الورقة المالية في ١٧ أبريل ١٩٩٦ .

جـ ـ حساب المكسب أو الخسارة غير المحققة وإعداد قيد التسوية اللازم لها في شركة Bolex في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ .

د ـ كيف يجب التقرير عن المكاسب أو الخسائر المحققة وغير المحققة بالقوائم المالية لشركة Bolex ؟

٩ ـ يقوم المساعد الجديد للمراقب المالي بشركة Granite بتجهيز قيود التسوية اللازمة في نهاية سنة ١٩٩٤ لحسابات الإستثمار المقدمة بقيمتها العادلة لأغراض التقرير المالي . وقد جمع المساعد المعلومات التالية عن الحسابات الخاصة بالشركة :

١ ـ تقتني الشركة أوراق مالية بغرض المتاجرة خاصة بشركات Ajax و Morgan فخلال السنة المالية إشترت شركة Granite ١٠٠٠٠٠ سهم من أسهم شركة Ajax بمبلغ ١٤٠٠٠٠٠ جنيه ، والقيمة السوقية لهذه الأسهم حاليا ١٦٠٠٠٠٠ جنيه . ولكن إستثمار الشركة في شركة Morgan لم يكن مربحاً بنفس الدرجة ، فقد إقتنت الشركة ٥٠٠٠٠ سهم من أسهم شركة Morgan في إبريل ١٩٩٤ بسعر ٢٠ جنيه للسهم وتبلغ قيمتها حالياً ٦٠٠٠٠٠ جنيه .

٢ ـ قبل سنة ١٩٩٤ ، إستثمرت شركة Granite ٢٢٥٠٠٠٠٠ جنيه في أسهم شركة Mark الصناعية ولم تغير من حيازتها لهذه الأسهم خلال السنة الحالية . وقد قيمت الشركة إستثمارها بشركة Mark في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ بمبلغ ٢١٥٠٠٠٠٠ جنيه . وتبلغ القيمة السوقية لملكية الشركة بشركة Mark حالياً ٢٢٢٠٠٠٠٠ جنيه . علماً بأن نسبة ملكية شركة Granite ـ وقدرها ١٢٪ ـ لاتجعلها تمارس تأثيراً معنوياً على عمليات شركة Mark.

المطلـــوب :

أ ـ إعداد قيود التسوية بشركة Granite في ٣١ ديسمبر ١٩٩٤ واللازمة لتطبيق طريقة القيمة العادلة على كل من الأوراق المالية السابقة .

ب ـ في كل من الأوراق المالية السابقة ، أذكر كيف تنعكس نتائج عمليات التسوية السابقة في أ في القوائم المالية لشركة Granite عن سنة ١٩٩٤ والملاحظات الواردة عليها .

١٠ ــ قامت شـركـة wildcats بإقـام الإستثمـارات طويلـة الأجـل التـالية خـلال سنـة ١٩٩٥ :

الورقـــة	الكميـــة	نسبة الملكيـــة	تكلفة السهـــم
أسهـم شركة أ	٣٠٠٠ سهم	٪ ٢	٨٠ جنيه
اسهـم شركة ب	٨٠٠٠ سهم	٪ ١٦	٢٠ جنيه
أسـهم شركة جـ	٣٠٠٠ سهم	٪ ٤	٣٦ جنيه

وفيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بهذه الإستثمارات عن سنتى ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ :

١ ـ توزيعات نقدية محصلة عن سنة ١٩٩٥ :

من شركة أ	٤ جنيه للسهم
من شركة ب	١ جنيه للسهم
من شركة جـ	١,٥ جنيه للسهم

٢ ـ القيمة السوقية للسهم في ٩٥/١٢/٣١ :

شركة أ	٧٤ جنيـه
شركة ب	٢٣ جنيـه
شركة جـ	٢٨ جنيـه

٣ ـ توزيعات نقدية محصلة عن سنة ١٩٩٦ :

من شركة أ	٤ جنيه للسهم
من شركة ب	٠,٥٠ جنيه للسهم
من شركة جـ	١,٧ جنيه للسهم

٤ ـ في ٣٠ سبتمـبر ١٩٩٦ ، أعيد تصنيف الإستثمارات بالشركة ؛ كأوراق بغرض المتاجرة عندما كانت قيمتها السوقية ١٧ جنيه للسهم .

٥ ـ كانت القيمة السوقية للسهم في ٩٦/١٢/٣١ كما يلي :

سهم شركة أ	٦٨ جنيه
سهم شركة جـ	٤٦ جنيه

والمطلـــوب :

أ ـ إعداد كل قيود اليومية لتسجيل العمليات السابقة عن عام ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ .

ب ـ إعداد الإيضاحات والمقادير التي يلزم التقرير عنها في القوائم المالية المقارنة لشركـة Wildcat عن سنـوات ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ والمتعلقة بهذه الاستثمارات

طويلة الأجل .

جـ ـ إعـداد الملاحظة التي يجب أن تقترن بالقوائم المالية المقارنة للشركة عن سنوات ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ والمتعلقة بهذه الأوراق المالية .

١١ ـــ يوجد بالأستاذ العام لشركة Curtis حساب باسم «الإستثمارات» يتضمن بجانبه المدين عمليات الشراء التالية ولايتضمن شيئاً بالجانب الدائن :

١ فبراير ١٩٩٥ ← ٢٠٠ سهم عادي لشركة Player قيمة إسمية ١٠٠ج للسهم	٣٦٤٠٠ج
١ إبريل ١٩٩٥ ← ١٠٠ سند حكومي بفائدة ١١٪ تستحق في ١ إبريل ٢٠٠٥	
وتسدد الفائدة في ١ إبريل و ١ أكتوبر، بقيمة إسمية ١٠٠٠ج للسند	١٠٠٠٠٠
١ يوليو ١٩٩٥ ← سندات شركة Nicklaus بفائدة ١٢٪ وصادره في ١ مارس ١٩٩٥	
ويشتراة بمبلغ ١٠٤ جنيه للسند علاوة على الفائدة المستحقة .	
وتستحق الفائدة سنوياً في ١ مارس ويستحق سداد	
السندات في ١ مارس ٢٠١٥	٥٤٠٠٠

والمطلـــوب :

أ ـ إعـداد القيود الـلازمـة لتصنيف هذه المقـادير إلى الحسابات الصحيحة بإفتراض أن كل الأوراق المالية تصنف كأوراق متاحة للبيع .

ب ـ إعداد القيد اللازم لتسجيل الفائدة المستحقة وإستهلاك الخصم في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ باستخدام طريقة القسط الثابت .

جـ ـ كانت القيم العادلة للأوراق في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ كما يلي .

الأسهم العادية لشركة Player	٣٣٨٠٠ جنيه (نسبة الملكية ١٪)
السندات الحكومية	١٢٤٧٠٠
سندات شركة Nicklaus	٥٨٦٠٠

فماهو القيد أو القيود ـ إن وجدت ـ التي توصي بإجراءها؟

د ـ تم بيع السندات الحكومية في ١ يوليو ١٩٩٦ بمبلغ ١١٤٢٠٠ جنيه علاوة على الفائدة المستحقة ، فما هو القيد اللازم لذلك؟

١٢ ـــ في ٣ يناير ١٩٩٣ إشترت شركة Cajum ١٠٪ من أسهم الملكية بشركة Sumset مقابل ٥٠٠٠٠٠ جنيه . وفي هذا التاريخ كانت القيمة الدفترية لصافي الأصول بشركة sumset ٣٧٥٠٠٠٠ جنيه . وترجع الزيادة في التكلفة عن حصة الملكية في صافي الأصول إلى وجود أصول قابلة للإهلاك مقيمة بأقل من قيمتها الحقيقية والعمر الإنتاجي المتبقي لها من تاريخ الشراء ١٠ سنوات .

وكانت القيمة العادلة لإستثمار شركة Cajum في الأوراق المالية لشركة Sumset

كما يلـــي :-

٣١ ديسمبر ١٩٩٣	٥٧٠٠٠٠ جنيه
٣١ ديسمبر ١٩٩٤	٦١٠٠٠٠ جنيه

وفي ٢ يناير ١٩٩٥ إشترت شركة Cajum ٣٠٪ إضافية من أسهم شركة Sumset بمبلغ ١٥٤٥٠٠٠ جنيه نقداً عندما كانت القيمة الدفترية لصافي أصول شركة Sumset ٤١٥٠٠٠٠ جنيه . وكانت الزيادة راجعة إلى وجود أصول قابلة للإهلاك ذات عمر إنتاجي متبقي قدره ٨ سنوات .

وخلال السنوات ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ حدث ما يلي :

	صافي دخل شركـــة Sumset	التوزيعات المسددة من شركة Sumset إلى شركة Cajum
١٩٩٣	٣٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠
١٩٩٤	٤٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
١٩٩٥	٥٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠

والمطلوب :

إعداد كل قيود اليومية في السنوات ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ بدفاتر شركة Cajum والمتعلقة باستثمارها في شركة Sumset بما يعكس البيانات السابقة والتحول من طريقة القيمة العادلة إلى طريقة حق الملكية .

الفصل التاسع عشر

الاعتراف بالايراد

REVENUE RECOGNITION

الفصل التاسع عشر

الاعتراف بالايراد

REVENUE RECOGNITION

الأهداف التعليمية:

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على:

١ ـ تطبيق مبدأ الإعتراف بالإيراد.
٢ ـ وصف القضايا المحاسبية التي يتضمنها الإعتراف بالإيراد في نقطة البيع.
٣ ـ تطبيق طريقة نسبة الإتمام في العقود طويلة الأجل.
٤ ـ تطبيق طريقة العقد الكامل في العقود طويلة الأجل.
٥ ـ تحديد الأسلوب الصحيح للمحاسبة عن خسائر العقود طويلة الأجل.
٦ ـ تحديد الأسس البديلة للإعتراف بالإيراد قبل التسليم.
٧ ـ وصف طريقة التقسيط في المحاسبة.
٨ ـ شرح طريقة إسترداد التكلفة في المحاسبة.

إن الإعتراف بالإيراد يمثل مشكلة من أصعب المشاكل التي تواجه مهنة المحاسبة. فرغم وجود بعض الإرشادات العامة، فإن تعدد الطرق المستخدمة في تسويق المنتجات والخدمات تجعل من الصعوبة بمكان وضع قواعد تنطبق على كل الحالات. إن تعدد الدعاوى القضائية الكبرى التي تتضمن مشاكل إعتراف بالإيراد يوضح مدى صعوبة تحديد توقيت ومقدار الإيراد الذي يلزم الإعتراف به. والأمثلة الثلاثة التالية تبرز مدى هذه الصعوبة:

(١) **جوائز رحلات الطيران المجانية:** فمن الشائع أن تمنح شركات الطيران للراكب رحلات مجانية عند شراءه لعدد معين من التذاكر على خطوطها. وقد أصبحت هذه البرامج شائعة لدرجة أن شركات الطيران في الولايات المتحدة مدينة للمشاركين

فيها بما يزيد عن ٣٥ بليون ميل من السفر المجاني. ولتعطيه كل هذه الأميال، فإن ذلك سوف يكلف شركات الطيران مايزيد عن ٢,٣ بليون دولار. وحتى هذه اللحظة، فإن شركات الطيران قد إعترفت بأسعار بيع التذاكر كإيراد في فترة بيع هذه التذاكر، كما أنها تثبت إستحقاق التكاليف الإضافية المتوقع تحملها عند تقديم هذه الرحلات المجانية بالفعل في وقت تقديم هذه الرحلات. وهناك من يعترض على هذه الطريقة في المحاسبة. فقد ذكر البعض أنه لايمكنك أن تقول أن عملية إكتساب الإيراد قد إكتملت تماماً عند بيع التذكرة. فالمسافرون يشترون تذاكر السفر مع توقع الحصول على رحلات مجانية، ومن الضروري المحاسبة عن هذا الإلتزام. وعلى ذلك، فإنه يجب تأجيل جزء من إيرادات التذاكر المباعة والتقرير عنه كإلتزام.

وفي الوقت الحاضر تقوم كل شركة طيران بتحديد الإيرادات والإلتزامات المتعلقة بهذه المنح وذلك في ضوء معدلات الحصول على هذه الرحلات المجانية.

(٢) **حقوق تنمية منطقة معينة**: وهي عقود تبيعها شركة معينة وتمنح بمقتضاها لمن يقوم بالتنمية الحق الكامل في فتح ترخيص أو إمتياز لبيع منتجاتها أو خدماتها في منطقة معينة. وفي مقابل ذلك، يسدد القائم بالتنمية للشركة أتعاب غير قابلة للإسترداد تقوم الشركة بالتقرير عنها فوراً ضمن الإيرادات. وقد إعترضت لجنة البورصات الأمريكية SEC على هذا المدخل في المعالجة وأرغمت بعض الشركات العاملة في هذا المجال مثل شركة Jiffy (مراكز تغيير زيت محرك السيارة) وشركة مطاعم LePeep (سلسلة مطاعم للوجبات الخفيفة) على تعديل مقدار الإيراد بها. فقد أعلنت SEC أن هذه الشركات لاتكتسب الإيراد حتى تنشأ هذه الإمتيازات وتبدأ في النشاط. ففي العديد من الحالات، يكون على الشركة أن تقدم خدمات تدريب وإعلان لهذا الإمتياز. وتستخدم الشركة عادة دخل الأتعاب في مواجهة التكاليف التالية اللازمة لمساعدة القائم بالتنمية على بدء النشاط.

(٣) **المبيعات الصورية**: فقد قامت إحدى شركات التأمين الكبرى بالتقرير عن مكاسب ضخمة غير محققة عن أوراق مالية مملوكة لها. حيث قامت ببيع هذه الأوراق بمكسب ثم أعادت شراءها فوراً (وهو مايُطلق عليه البيع الصوري Wash sales). وعن طريق هذا الإجراء إستطاعت الشركة أن تزيد دخلها في هذه السنة بمقدار ٥٢ مليون دولار. وأعلنت الشركة أن الدخل من هذه المبيعات يجب التقرير عنه، في حين أعلن المراجع أن المركز المالي للشركة لم يتغير، ومن ثم فإنه لايجب الإعتراف بأي مكسب.

وتلزم المبادىء المحاسبية المتعارف عليها جانب الصمت في هذه النقطة.

فمتى يعتبر البيع بيعاً؟ إنه سؤال معقد ليس من السهل الإجابة عنه. ومع ذلك، فإنه يجب على المحاسبين تسجيل مثل هذه الصفقات بإتباع القواعد الإرشادية العامة الموضحة في هذا المجال.

الإرشادات العامة للإعتراف بالإيراد
GUIDELINES FOR REVENUE RECOGNITION

الإيرادات هي تدفقات داخلة للأصول و/أو تسوية للإلتزامات من تسليم أو إنتاج سلع أو تقديم خدمات أو أية أنشطة أخرى مما يدخل في العمليات الأساسية المستمرة للوحدة خلال فترة معينة. وبصفة عامة، فإن إيرادات الفترة تتحدد بصورة مستقلة عن مصروفاتها عن طريق تطبيق مبدأ الإعتراف بالإيراد.

وينص مبدأ الإعتراف بالإيراد على أن الإيراد يُعترف به عندما: (١) يكون محققاً Realized أو قابلاً للتحقق Realizable و (٢) يتم إكتسابه بواسطة الشركة earned. وتعتبر الإيرادات محققة عند مبادلة سلع أو خدمات بنقدية أو بحقوق نقدية (حسابات قبض). كما تكون الإيرادات قابلة للتحقق عندما تكون الأصول التي تحصل عليها الشركة في عملية التبادل قابلة للتحويل بشكل سريع إلى مقادير معلومة من النقدية، أو الحقوق النقدية. كما أن الإيراد يعتبر مكتسباً عندما تقوم الشركة بصورة جوهرية بأداء ما يلزم عليها أداؤه لتحوز المنافع الممثلة في هذه الإيرادات، بمعنى عندما تكتمل عملية إكتساب الإيراد أو توشك على الإكتمال.

وطبقاً للمبدأ السابق، فإن:

أ ـ الإيراد من بيع المنتجات يُعترف به في تاريخ البيع، وهو ما يعني عادة تاريخ التسليم للعملاء.

ب ـ الإيراد من الخدمات المقدمة يُعترف به عند إنجاز هذه الخدمات وتحميلها على العميل.

جـ ـ الإيراد من السماح للآخرين باستخدام أصول الشركة ـ مثل إيراد الفائدة والإيجار ـ يُعترف به مع مرور الوقت أو مع إستخدام هذه الأصول.

د ـ الإيراد من التخلص من الأصول الأخرى بخلاف منتجات الشركة يُعترف به في تاريخ البيع. والشكل التوضيحي التالي يصور عمليات الإيراد السابقة:

تصنيف الإعتراف بالإيراد حسب طبيعة العملية

نوع العملية	بيع منتجات من المخزون	تقديم خدمة	السماح باستخدام أصل	بيع أصل بخلاف المخزون
وصف الإيراد	إيراد من المبيعات	إيراد من أتعاب أو خدمات	إيراد فائدة أو إيجار	مكسب أو خسارة تخلص
توقيت الإعتراف بالإيراد	تاريخ البيع (تاريخ التسليم)	إنجاز الخدمة وتحميلها للعميل	مرور الوقت أو إستخدام الأصول	تاريخ البيع

والفقرات السابقة تصف الإطار النظري للإيراد وتشكل أساس المحاسبة عن عمليات الإيراد. ومع ذلك، فإن الممارسة العملية قد تخرج عن مبدأ الإعتراف بالإيراد. فالايراد يعترف به عند نقاط أخرى وهو ما يرجع إلى التنوع الواضح في عمليات الإيراد.

على سبيل المثال، فإن هناك العديد من مشاكل الإعتراف بالإيراد التي تظهر لأن التحصيل النهائي لسعر البيع غير مؤكد بصورة معقولة، أو لأنه يصعب تحديد متى تكتمل عملية إكتساب الإيراد. وتقدم عمليات بيع العقارات مثالاً جيداً على ذلك. فقد إعترفت إحدى الشركات العقارية بإجمالي سعر بيع عقار معين كإيراد بمجرد تحصيل دفعة مقدمة بنسبة ٥٪ فقط من سعر البيع، في حين إعترفت شركات أخرى بهذا الإيراد عند تحصيل نسبة ٣٪، ١٠٪، ١٥٪. ولذلك، فقد صدرت توصية في الولايات المتحدة تتطلب ضرورة تحصيل دفعة مقدمة بنسبة ٢٥٪ على الأقل من قيمة بيع العقار لتأييد الإعتراف بالربح في فترة البيع.

وتقوم المهنة بصفة مستمرة بوضع معايير يلزم الوفاء بها حتى يعتبر الخروج عن أساس البيع مقبولاً. كما حددت إحدى دراسات FASB بعض الأسباب العامة للخروج عن أساس البيع. ومن بين هذه الأسباب رغبة الشركة في الإعتراف بأثر أنشطة إكتساب الإيراد قبل تاريخ البيع إذا كانت هناك درجة تأكد عالية من مقدار الإيراد المكتسب. ومن الأسباب الأخرى رغبة الشركة في تأجيل الإعتراف بالإيراد لما بعد تاريخ البيع إذا كانت هناك درجة عدم تأكد عالية من مقدار الإيراد أو التكاليف، أو إذا كانت عملية البيع لاتشكل إتمام جوهري لعملية إكتساب الإيراد. وقد خلصت دراسة FASB

السابقة إلى أن هناك حالات عدم إتساق جوهرية في النشرات المحاسبية الحالية، ومن ثم في الممارسة الخاصة بالإعتراف بالإيراد.

ويتناول هذا الفصل بصفة أساسية مناقشة وتوضيح إثنين من الأنواع الأربعة العامة بعمليات الإيراد الموضحة سابقاً وهي :

(١) بيع المنتجات، (٢) تقديم الخدمات، حيث تمثل كل منها عمليات مبيعات.

في حين أن المحاسبة عن النوعين الآخرين من عمليات الإيراد وهما :

(٣) الإيراد من السماح للاخرين باستخدام أصول المنشأة،

(٤) الإيراد من التخلص من الأصول بخلاف منتجات الشركة سوف تتم مناقشتها في العديد من الأجزاء الأخرى من هذا الكتاب.

وسوف تدور مناقشة عمليات بيع المنتجات حول الموضوعات التالية :

١ ـ الإعتراف بالإيراد عند نقطة البيع (التسليم).

٢ ـ الإعتراف بالإيراد قبل التسليم.

٣ ـ الإعتراف بالإيراد بعد التسليم.

٤ ـ الاعتراف بايراد عمليات بيعية خاصة ـ الامتيازات وبضاعة الامانة.

ويوضح الشكل التالي موضوعات الإعتراف بالإيراد السابقة :

بدائل الإعتراف بالإيراد

في تاريخ التسليم (نقطة البيع)	قبل التسليم			بعد التسليم		مبيعات خاصة	
«القاعدة العامة»	قبل الانتاج	خلال الانتاج	عند إتمام الانتاج	عند تحصيل النقدية	بعد تغطية التكاليف	إمتيازات	بضاعة أمانة

الإعتراف بالإيراد عند نقطة البيع (التسليم)

REVENUE RECOGNITION AT POINT OF SALE (DELIVERY)

طبقاً لقائمة FASB رقم ٥ في مفاهيم المحاسبة المالية، فإنه يتم عادة إستيفاء شرطي الإعتراف بالإيراد (تحقق الإيراد أو قابليته للتحقق وإكتساب الإيراد) وقت تسليم المنتج أو البضاعة أو

تقديم الخدمة للعميل. كما أن الإيرادات من أنشطة التصنيع والبيع يعترف بها عادة في وقت البيع (وهو عادة وقت التسليم). ومع ذلك، فقد تظهر بعض المشاكل في التطبيق. وفيما يلي توضيح لثلاثة من أهم هذه المشاكل وهي: (١) البيع مع الإتفاق على إعادة الشراء، (٢) البيع مع وجود حق الرد، (٣) الإغراق التجاري وتكدس قنوات التوزيع.

البيع مع الإتفاق على إعادة الشراء: فإذا قامت الشركة ببيع منتج في فترة معينة وإتفقت على إعادة شراءه في الفترة المحاسبية التالية، فهل تكون الشركة قد باعت هذا المنتج؟ فكما سبق القول في الفصل الثامن، فإن الملكية القانونية قد إنتقلت في هذه الحالة، ولكن الجوهر الإقتصادي للصفقة هو أن البائع مازال يتحمل مخاطر الملكية. وقد إتخذت المهنة بعض الخطوات للحد من الإعتراف بإيراد من مثل هذه العمليات بأن طالبت بأنه عند وجود إتفاق شراء بسعر محدد يغطي كل تكاليف المخزون علاوة على تكاليف الحيازة المتعلقة به، يظل كل من المخزون والإلتزام المتعلق به مدرجاً في دفاتر البائع. وبمعنى آخر، فإنه لايُعترف بعملية بيع.

الإعتراف بالإيراد عند وجود حق الرد: ففي كل من المبيعات الآجلة والنقدية، تظهر مشكلة خاصة فيما يتعلق بحقوق الرد والمسموحات. وقد عرض الفصل السابع المعالجة المحاسبية للمردودات والمسموحات العادية. ولكن بعض الشركات تواجه نسبة عالية من مردودات البضاعة إلى المبيعات بدرجة تجد معها أنه من الضروري أن تؤجل التقرير عن المبيعات لحين إنقضاء حق الرد. على سبيل المثال، فإنه في صناعة النشر يقترب معدل المردودات من ٢٥٪ للكتب و٦٥٪ لبعض المجلات. ومن أنواع الشركات الأخرى التي تواجه نسبة مردودات عالية المتعاملون في السلع القابلة للتلف والموزعون الذين يبيعون لمنافذ التجزئة وشركات الإسطوانات وبعض مصنعي اللعب والأدوات الرياضية. وعادة ماتتم المردودات في هذه الصناعات إما بناء على عقد محدد أو كممارسة شائعة في الصناعة بما فيها إتفاقات المبيعات المضمونة أو بضاعة الأمانة.

وهناك ثلاثة طرق بديلة للإعتراف بالإيراد عندما يكون البائع معرضاً بصفة مستمرة لمخاطر الملكية الناتجة عن رد البضاعة. وهذه الطرق هي: (١) عدم تسجيل البيع لحين إنقضاء الحق في الرد، (٢) تسجيل البيع مع تخفيض المبيعات بالمردودات المقدرة في المستقبل، (٣) تسجيل البيع والمحاسبة عن المردودات عند حدوثها بالفعل. وقد خلص FASB إلى أنه إذا باعت الشركة أحد منتجاتها وأعطت للمشتري الحق في ردها فإنه لايجب الإعتراف بالإيراد من عملية البيع في نقطة البيع إلا إذا أستوفيت كل الشروط الستة التالية معاً:

١ ــ أن يكون سعر البيع ثابتاً أو قابلاً للتحديد في تاريخ البيع.

٢ ــ أن يسدد المشتري الثمن للبائع أو أن يتعهد بسداده وألا يكون هذا التعهد مشروطاً بإعادة بيع المنتج.

٣ ـ ألا يتغير تعهد المشتري للبائع في حالة سرقة البضاعة أو تلفها.
٤ ـ أن يكون للمشتري الذي يقتني المنتج لإعادة بيعه وجود إقتصادي مستقل عن الوجود الإقتصادي للبائع.
٥ ـ ألا يكون لدى البائع أي تعهدات جوهرية بأداء أعمال معينة في المستقبل لإتمام عملية إعادة بيع المنتج بواسطة المشتري.
٦ ـ يمكن تقدير مقدار المردودات في المستقبل بصورة معقولة.

أما إيرادات المبيعات وتكلفة المبيعات التي لايُعترف بها عند نقطة البيع بسبب عدم إستيفاء الشروط الستة السابقة، فإنه يجب الاعتراف بها إما عند إنقضاء حق الرد أو عند إستيفاء هذه الشروط الستة بعد ذلك (أيهما أقرب). ويجب تخفيض إيراد المبيعات وتكلفة المبيعات المقرر عنها في قائمة الدخل للتقرير عن المردودات المقدرة.

الإغراق التجاري وتكدس قنوات التوزيع : تقوم بعض الشركات بتسجيل الإيرادات في تاريخ التسليم في حالة عدم وجود شرط إعادة شراء أو رد غير محدود للبضاعة بما يجعل تاريخ التسليم نقطة مقبولة للإعتراف بإيراد المبيعات، مع أن هذه الشركات بذلك تعترف بالإيرادات والأرباح بصورة مسبقة. وحتى وقت قريب كانت شركات السجائر في الولايات المتحدة تتبع ممارسة معينة في توزيع منتجاتها تسمى الإغراق التجاري Trade loading ، وهي إحدى الممارسات الحمقاء غير الإقتصادية والمخادعة التي تقوم فيها الشركات المصنعة ـ في محاولة منها لإظهار المبيعات والأرباح والحصة السوقية على غير حقيقتها ـ بالإيعاز لتجار الجملة الذين يتعاملون معها بشراء منتجات بكميات تزيد عما يمكنهم إعادة بيعه بشكل سريع. وبهذه الطريقة بدت صناعة السجائر في مجملها محققة لأرباح مغالى فيها بما يقرب من ٦٠٠ مليون دولار عن طريق الإستقطاع من أرباح السنوات المستقبلة.

وفي صناعة برامج الحاسب الآلي يطلق على نفس هذه الممارسة «تكدس قنوات التوزيع» Channel stuffing. فعندما رغبت إحدى شركات برامج الحاسب الآلي في تحسين مظهر النتائج المالية لها، فقد قامت بتقديم خصومات مغالى فيها لموزعيها لحثهم على الشراء بأكثر من اللازم وتسجيل إيرادات لديها بمجرد مغادرة البرامج المباعة لنقطة الشحن. وبالطبع، فإن المخزون يصبح مكدساً لدى الموزعين وتسد كل قنوات التسويق الخاصة بالشركة المصنعة للبرامج. وسوف تبدو نتائجها المالية أفضل ولكن على حساب نتائج الفترات المستقبلة، إلا إذا قامت الشركة بتكرار نفس العملية في المستقبل.

ويُعد الإغراق التجاري وتكدس قنوات التوزيع من التصرفات الإدارية وقرارات السياسة

التسويقية التي تؤدى إلى تضخم المبيعات بأكثر من حقيقتها وتشوية نتائج العمليات والتلاعب بالقوائم المالية . حيث لاتجرى قيود تسوية في نهاية الفترة المحاسبية لتخفيض أثر هذه الأنواع من المبيعات على نتائج العمليات . ومن ثم ، فإنه لابد من الحد من ممارسات الإغراق التجاري وتكدس قنوات التوزيع .

الإعتـــراف بالإيراد قبل التسليـــم
REVENUE RECOGNITION BEFORE DELIVERY

إن المبرر الأساسي لإستخدام نقطة البيع (التسليم) كأس للإعتراف بالإيراد هو أن جوانب عدم التأكد المتعلقة بعملية إكتساب الإيراد تتلاشى كما أن سعر التبادل يصبح معروفاً في ذلك التاريخ . ومع ذلك ، فإنه في ظل ظروف معينة يمكن الإعتراف بالإيراد قبل إتمام التسليم . ومن الأمثلة الشائعة على ذلك المحاسبة عن عقود التشييد طويلة الأجل حيث تُستخدم طريقة نسبة الإتمام .

الإعتراف بالإيراد أثناء عملية الإنتاج Revenue Recognition During Production

في العقود طويلة الأجل مثل عقود التشييد وبناء الطائرات الحربية والتجارية ونظم التسليح ومعدات الفضاء ، قد ينص العقد على أن يقدم البائع (المقاول الذي يقوم بالتشييد) فاتورة بالمستحقات للمشتري (للعميل) ، على فترات دورية مع إنجاز مراحل معينة في المشروع . وعندما يتكون المشروع من وحدات قابلة للإنفصال ، مثل مجموعة المباني أو عدد من الأميال في طريق معين ، فإن نقل الملكية والتحاسب قد يتم مع إنجاز مراحل معينة مثل إنجاز كل مبنى على حدة أو إنهاء ١٠ أميال من الطريق . حيث تنص مثل هذه العقود على التسليم على دفعات ، ويجب أن تقرر السجلات المحاسبية عن ذلك بتسجيل المبيعات عند «تسليم» هذه الدفعات .

وهناك طريقتان مختلفتان في المحاسبة عن عقود الإنشاء طويلة الأجل تعترف بها مهنة المحاسبة وهما :

١ ــ طريقة نسبة الإتمام : حيث يُعترف بالإيرادات وبجمل الربح في كل فترة بناءً على مدى التقدم في عملية الإنشاء ، بمعنى نسبة الإتمام . وفي هذه الطريقة يتم تجميع تكاليف الإنشاء مضافاً إليها مجمل الربح المكتسب حتى ذلك التاريخ في أحد حسابات المخزون (وهو حساب مشروعات تحت التنفيذ) ، كما تجمع إجمالي المستخلصات في حساب مخزون مقابل (هو حساب مستخلصات مشروعات تحت التنفيذ) .

٢ ـ طريقة العقد الكامل : وفيها لايُعترف بالإيرادات أو مجمل الربح إلا عند إتمام العقد بالكامل. ويتم تجميع تكاليف الإنشاء في أحد حسابات المخزون (وهو حساب مشروعات تحت التنفيذ) في حين تجمع المستخلصات في حساب مخزون مقابل (هو حساب مستخلصات مشروعات تحت التنفيذ).

والمغزى من إستخدام طريقة نسبة الإتمام في المحاسبة هو أنه في ظل أغلب هذه العقود يحصل كل من البائع والمشترى على حقوق ملزمه فالمشترى يحصل على حق قانوني بإقتناء الشيء المحدد في العقد، ويحصل البائع على حق المطالبة بمدفوعات مع التقدم في العمل بما يثبت حق الملكية للمشترى. ونتيجة لذلك، فإن هناك عملية بيع مستمرة تحدث مع التقدم في العمل، ويجب الإعتراف بالإيراد على هذا الأساس.

وتطالب المهنة باستخدام طريقة نسبة الإتمام عندما تكون التقديرات الخاصة بمدى التقدم نحو إتمام العمل وتقديرات الإيرادات والتكاليف يمكن الإعتماد عليها بصورة معقولة، مع إستيفاء كل الشروط التالية :

١ ـ أن يحدد العقد بصورة واضحة الحقوق الملزمة بالسلع أو الخدمات التي يلزم تقديمها والحصول عليها بواسطة أطراف العقد، والمقابل الخاص بها وطريقة وشروط أداء هذا المقابل.

٢ ـ يمكن توقع أن المشترى سوف يفي بكل تعهداته في ظل العقد.

٣ ـ يمكن توقع أن يقوم المقاول بأداء كل إلتزاماته التعاقدية.

ويجب إستخدام طريقة العقد الكامل فقط : (١) عندما تكون عقود الشركة قصيرة الأجل بصفة أساسية، أو (٢) عندما لايمكن إستيفاء شروط إستخدام طريقة نسبة الإتمام، أو (٣) عندما يتضمن العقد بعض الجوانب المتأصلة التي تخرج عن نطاق مخاطر الأعمال العادية أو المتكررة. وهناك إفتراض مبدئي بأن طريقة نسبة الإتمام هي الطريقة الأفضل وأن طريقة العقد الكامل لايجب إستخدامها إلا عندما تكون طريقة نسبة الإتمام غير مناسبة.

طريقة نسبة الإتمام Percentage-of-Completion Method

تعترف طريقة نسبة الإتمام بالإيرادات والتكاليف ومجمل الربح مع التقدم نحو إتمام العقد طويل الأجل. حيث أن تأجيل الإعتراف بهذه البنود لحين إتمام العقد بالكامل يمثل سوء عرض للمجهود (التكاليف) والإنجازات (الإيرادات) الخاصة بالفترات المحاسبية. ومن أجل تطبيق طريقة نسبة الإتمام، يجب وجود أساس أو معيار معين

لقياس درجة الإتمام في تاريخ معين.

قياس درجة الإتمام: إن المشكلة الكبرى في تطبيق طريقة نسبة الإتمام هي مدى القدرة على عمل تقديرات معقولة لنسبة الإتمام ومجمل الربح النهائي من العقد.

وقد إستخدمت العديد من الطرق في الممارسة العملية لتحديد مدى التقدم نحو الإتمام، ومن أشهر هذه الطرق «طريقة التكلفة إلى التكلفة» cost-to-cost ، «طرق الجهود المستنفدة» و «طريقة العمل المنجز». والهدف من كل هذه الطرق هو قياس مدى التقدم نحو الإتمام على أساس التكاليف أو الوحدات أو القيمة المضافة. حيث يتم تحديد المقاييس المتعددة (التكاليف، ساعات العمل، الأطنان المنتجة، الأدوار المكتملة، . . . . الخ) وتصنيفها كمقاييس مدخلات ومخرجات.

حيث تحدد مقاييس المدخلات (مثل التكاليف وساعات العمل) على أساس الجهود المبذولة في العقد، في حين تحدد مقاييس المخرجات (مثل الأطنان المنتجة، الأدوار المكتملة للمباني . . . وغيرها) على أساس النتائج. ولايمكن تطبيق أي من هذه المقاييس بصورة عامة على كل العقود طويلة الأجل، حيث يلزم مواءمتها بصورة جيدة مع الظروف المحيطة بالعقد مع ممارسة قدر من الحكم الشخصي.

ولكل من مقاييس المدخلات والمخرجات بعض العيوب. حيث أن مقياس المدخلات يستند على علاقة ثابتة بين وحدة مدخلات والانتاجية. فإذا تغيرت علاقة الإنتاجية نتيجة بعض جوانب عدم الكفاءة، فسوف تنتج مقاييس غير صحيحة. ومن المشاكل الأخرى المحتملة في مقاييس المدخلات ما يُعرف «بعبء البداية» Front-end loading ، والتي تؤدي لعمل تقديرات أعلى للإتمام في بداية المشروع نتيجة لتحمل تكاليف جوهرية في البداية. حيث أنه يلزم غض الطرف عن بعض تكاليف المراحل الأولى للإنشاء إذا كانت لاترتبط بإنجاز العقد، ومنها تكاليف التجهيزات المؤقتة أو تكاليف عقود الباطن التي لم يتم أداؤها بعد.

كما أن مقاييس المخرجات يمكن أن تؤدي لقياسات غير دقيقة إذا كانت الوحدات المستخدمة غير قابلة للمقارنة من حيث الزمن أو الجهد أو التكلفة اللازمة للإتمام. على سبيل المثال، فإن إستخدام الأدوار الكاملة للمبنى قد يكون مخادعاً؛ حيث أن إتمام مبنى من ثمانية أدوار قد يتطلب أكثر من ١/٨ التكلفة الكلية اللازمة لإتمام الدور الأول، وذلك بسبب تكاليف الأساسات وتجهيزات المرافق.

ومن أكثر مقاييس المدخلات المستخدمة في تحديد مدى التقدم نحو الإتمام شيوعاً

طريقة التكلفة إلى التكلفة cost-to-cost. وفي ظل هذه الطريقة، تُقاس نسبة الإتمام بمقارنة التكاليف التي تحملتها الشركة حتى تاريخه مع أحدث تقدير لإجمالي تكاليف العقد، وذلك كما هو موضح بالمعادلة التالية :

$$\text{نسبة الاتمام} = \frac{\text{التكاليف التي تحملتها الشركة حتى نهاية السنة الحالية}}{\text{أحدث تقدير لإجمالي التكاليف}}$$

ويتم ضرب نسبة الإتمام السابقة في إجمالي الإيراد أو إجمالي مجمل الربح المقدر من العقد لتحديد مقدار الإيراد أو مقدار مجمل الربح الذي يلزم الإعتراف به حتى ذلك التاريخ . ويحسب مقدار الإيراد أو مجمل الربح المعترف به في كل عام باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{إيراد (أو مجمل ربح) الفترة الحالية} = \frac{\text{التكاليف المتحملة حتى تاريخه}}{\text{إجمالي التكاليف المقدرة}} \times \text{إجمالي الإيراد (مجمل الربح) المقدر} - \text{جملة الإيراد (مجمل الربح) المعترف به في سنوات سابقة}$$

ولأن المهنة توصى بإستخدام طريقة التكلفة إلى التكلفة (دون إستبعاد الأسس الأخرى لقياس مدى التقدم نحو الإتمام)، فسوف تستخدم هذه الطريقة في الأمثلة.

طريقة نسبة الإتمام (أساس التكلفة إلى التكلفة): لتوضيح طريقة نسبة الإتمام، إفترض أن شركة Hardhat للإنشاء لديها عقد يبدأ في يوليو ١٩٩٢ لإنشاء جسر بمبلغ ٤٥٠٠٠٠٠ جنيه ويتوقع الإنتهاء منه في أكتوبر ١٩٩٤ بتكلفة مقدرة قدرها ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه. وفيما يلي بعض البيانات المتعلقة بفترة الإنشاء (لاحظ أنه في نهاية سنة ١٩٩٣ زادت التكاليف الإجمالية المقدرة من ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه إلى ٤٠٥٠٠٠٠ جنيه) :

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
التكاليف حتى تاريخه	١٠٠٠٠٠٠	٢٩١٦٠٠٠	٤٠٥٠٠٠٠
تكاليف الإتمام المقدرة	٣٠٠٠٠٠٠	١١٣٤٠٠٠	———
المستخلصات خلال العام	٩٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠
النقدية المحصلة خلال العام	٧٥٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠

وسوف يتم حساب نسبة الإتمام لكل سنة كما يلي :

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
قيمـــة العقـــد	٤٥٠٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠٠
ناقص التكلفة المقدرة :			
التكلفة حتى تاريخه	١٠٠٠٠٠٠٠	٢٩١٦٠٠٠	٤٠٥٠٠٠٠
تكاليف الإتمام المقدرة	٣٠٠٠٠٠٠٠	١١٣٤٠٠٠	—
جملة التكاليف المقدرة	٤٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٥٠٠٠٠	٤٠٥٠٠٠٠
إجمالي مجمل الربح المقدر	٥٠٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠
نسبـــة الإتمـــام	٪٢٥	٪٧٢	٪١٠٠
	$(\frac{١٠٠٠٠٠٠٠}{٤٠٠٠٠٠٠٠})$	$(\frac{٢٩١٦٠٠٠}{٤٠٥٠٠٠٠})$	$(\frac{٤٠٥٠٠٠٠}{٤٠٥٠٠٠٠})$

وعلى أساس البيانات السابقة، فسوف يتم إجراء القيود التالية لتسجيل : (١) تكاليف الإنشاء ، (٢) مستخلصات الإتمام ، و (٣) المتحصلات (تمثل هذه القيود ملخصات للعمليات العديدة التي سوف تسجل بصورة منفردة عند حدوثها خلال العام) :

	١٩٩٢		١٩٩٣		١٩٩٤	
تسجيل تكلفة الإنشاء :						
من حـ/ مشروعات تحت التنفيذ	١٠٠٠٠٠٠٠		١٩١٦٠٠٠		١١٣٤٠٠٠	
الى حـ/ نقدية ، المواد ، حسابات دفع . . . الخ		١٠٠٠٠٠٠٠		١٩١٦٠٠٠		١١٣٤٠٠٠
تسجيل مستخلصات الإتمام :						
من حـ/ حسابات القبض	٩٠٠٠٠٠		٢٤٠٠٠٠٠		١٢٠٠٠٠٠	
الى حـ / مستخلصات مشروعات تحت التنفيذ		٩٠٠٠٠٠		٢٤٠٠٠٠٠		١٢٠٠٠٠٠
تسجيل المتحصلات :						
من حـ / النقدية	٧٥٠٠٠٠		١٧٥٠٠٠٠		٢٠٠٠٠٠٠	
الى حـ / حسابات القبض		٧٥٠٠٠٠		١٧٥٠٠٠٠		٢٠٠٠٠٠٠

وفي هذا المثال، فإن النسبة بين التكاليف التي تحملتها الشركة حتى تاريخه وإجمالي التكاليف المقدرة للمشروع هي مقياس لمدى التقدم نحو الإتمام . ويتم حساب الإيراد ومجمل الربح المقدر الذي يلزم الإعتراف به في كل عام كما يلي :

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الإيراد المعترف به سنة :			
١٩٩٢ = ٤٥٠٠٠٠٠ × ٢٥٪	١١٢٥٠٠٠		
١٩٩٣ = ٤٥٠٠٠٠٠ × ٧٢٪		٣٢٤٠٠٠٠	
ناقص إيراد معترف به سنة ١٩٩٢		١١٢٥٠٠٠	
إيراد سنة ١٩٩٣		٢١١٥٠٠٠	
١٩٩٤ = ٤٥٠٠٠٠٠ × ١٠٠٪			٤٥٠٠٠٠٠
ناقص إيراد معترف به في ١٩٩٢، ١٩٩٣			٣٢٤٠٠٠٠
إيراد سنة ١٩٩٤			١٢٦٠٠٠٠
مجمل الربح المعترف به سنة :			
١٩٩٢ = ٥٠٠٠٠٠ × ٢٥٪	١٢٥٠٠٠		
١٩٩٣ = ٤٥٠٠٠٠ × ٧٢٪		٣٢٤٠٠٠	
ناقص مجمل ربح معترف به سنة ١٩٩٢		١٢٥٠٠٠	
مجمل ربح سنة ١٩٩٣		١٩٩٠٠٠	
١٩٩٤ = ٤٥٠٠٠٠ × ١٠٠٪			٤٥٠٠٠٠
ناقص مجمل ربح معترف به في ١٩٩٢، ١٩٩٣			٣٢٤٠٠٠
مجمل ربح سنة ١٩٩٤			١٢٦٠٠٠

وتكون القيود اللازمة لتسجيل الإيراد ومجمل الربح بكل فترة وتسجيل إتمام والإعتماد النهائي للعقد كما يلي :

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
تسجيل الإيراد ومجمل الربح :			
من حـ/ مشروعات تحت التنفيذ (مجمل الربح)	١٢٥٠٠٠	١٩٩٠٠٠	١٢٦٠٠٠
من حـ/ مصروفات إنشاء	١٠٠٠٠٠٠	١٩١٦٠٠٠	١١٣٤٠٠٠
إلى حـ/ إيراد عقود طويلة الأجل	١١٢٥٠٠٠	٢١١٥٠٠٠	١٢٦٠٠٠٠
تسجيل الإعتماد النهائي للعقد :			
من حـ/ مستخلصات مشروعات تحت التنفيذ			٤٥٠٠٠٠٠
إلى حـ/ مشروعات تحت التنفيذ			٤٥٠٠٠٠٠

ويلاحظ أن حساب المشروعات تحت التنفيذ قد جعل مديناً بأرقام مجمل الربح التي سبق حسابها، في حين أن حساب إيراد عقود طويلة الأجل دائن بأرقام الإيراد التي سبق حسابها. ويُسجل الفرق بين أرقام الإيراد ومجمل الربح المعترف بها في كل عام في أحد الحسابات الإسمية، وهو حساب مصروفات الإنشاء (الذي يماثل حساب تكلفة البضاعة المباعة في المنشآت الصناعية) الذي يقرر عنه في قائمة الدخل ويعبر عن التكلفة الفعلية للإنشاء التي تحملتها الشركة خلال الفترة. على سبيل المثال، فإن شركة Hardhat السابقة قد إستخدمت التكلفة الفعلية لسنة ١٩٩٢ وقدرها ١٠٠٠٠٠٠ جنيه في حساب كل من مجمل الربح وقدره ١٢٥٠٠٠ جيه ونسبة الإتمام وقدرها ٢٥٪.

ويجب الإستمرار في تجميع التكاليف في حساب المشروعات تحت التنفيذ لإمساك سجل بالتكاليف الكلية التي تحملتها الشركة (علاوة على الربح المعترف به) حتى تاريخه. فرغم أنه من الوجهة النظرية فإن هناك سلسلة من «عمليات البيع» تحدث عند إستخدام طريقة نسبة الإتمام، فإنه لايمكن إقفال تكلفة المخزون إلا عند إكتمال الإنشاء وتحويله للمالك الجديد. وسوف يتضمن حساب المشروعات تحت التنفيذ القيود الإجمالية التالية على مدار فترة الإنشاء:

جـ / مشروعات تحت التنفيذ

١٠٠٠٠٠٠	تكاليف الإنشاء سنة ١٩٩٢	٤٥٠٠٠٠٠	إقفال المشروع المكتمل (٣١ / ١٢ / ٩٤)
١٢٥٠٠٠	مجمل الربح المعترف به سنة ١٩٩٢		
١٩١٦٠٠٠	تكاليف الإنشاء سنة ١٩٩٣		
١٩٩٠٠٠	مجمل الربح المعترف به سنة ١٩٩٣		
١١٣٤٠٠٠	تكاليف الإنشاء سنة ١٩٩٤		
١٢٦٠٠٠	مجمل الربح المعترف به سنة ١٩٩٤		
٤٥٠٠٠٠٠	الإجمـــالي	٤٥٠٠٠٠٠	الإجمـــالي

ويتضمن مثال شركة Hardhat السابق تغيراً في التقدير في السنة الثانية ـ ١٩٩٣ ـ عندما زاد إجمالي التكاليف المقدرة من ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه إلى ٤٠٥٠٠٠٠ جنيه. وتتم المحاسبة عن هذا التغير في التقدير بتسجيل أثره المجمع في فترة حدوثه، وذلك عن طريق تعديل نسبة الإتمام إلى التقدير الجديد للتكاليف الكلية ثم طرح مقدار الإيرادات ومجمل الربح المعترف بها في الفترات السابقة من الإيرادات ومجمل الربح المحسوبة على أساس نسبة الإتمام الجديدة حتى تاريخه. ويعني ذلك، أن التغير في التقدير تتم

المحاسبة عنه في فترة حدوثه بما يجعل الميزانية في نهاية فترة التغير والمعالجة المحاسبية في الفترات التالية لفترة التغير تبدو كما لو كان هذا التقدير المعدل هو التقدير الأصلي المستخدم منذ البداية.

العرض بالقوائم المالية ـ طريقة نسبة الإتمام: من المعروف بصفة عامة أنه عند تسجيل حسابات قبض من مبيعات، يتم تخفيض حساب المخزون. ولكن في هذه الحالة، يظل كل من حساب المخزون وحساب القبض مدرجاً بالدفاتر. ويؤدى طرح رصيد حساب المستخلصات من حساب المشروعات تحت التنفيذ إلى تجنب الإزدواج في تقويم المخزون.

فعلى مدار فترة العقد، يتم التقرير عن الفرق بين حساب المشروعات تحت التنفيذ وحساب مستخلصات مشروعات تحت التنفيذ في الميزانية كأصل متداول عندما يكون مديناً أو كإلتزام متداول عندما يكون دائناً. فعندما تزيد التكاليف التي تحملتها الشركة مضافاً إليها مجمل الربح المعترف به حتى تاريخه (رصيد حساب مشروعات تحت التنفيذ) عن رصيد المستخلصات، يُقرر عن الزيادة كأصل متداول بعنوان «تكاليف وأرباح معترف بها بالزيادة عن المستخلصات». ويمكن حساب ذلك الجزء من الإيراد المعترف به حتى تاريخه والذي لم تقدم عنه مستخلصات عن طريق طرح رصيد المستخلصات من الإيراد المعترف به حتى تاريخه، وذلك كما يتضح فيما يلي عن سنة ١٩٩٢ بشركة Hardbat للإنشاء:

إيراد العقد المعترف به حتى ٣١/١٢/٩٢ = ٤٥٠٠٠٠٠ × $\frac{١٠٠٠٠٠٠}{٤٠٠٠٠٠٠}$	١١٢٥٠٠٠
المستخلصات حتى تاريخه	٩٠٠٠٠٠
إيرادات لم تقدم عنها مستخلصات	٢٢٥٠٠٠

وعندما تزيد المستخلصات عن جملة التكاليف التي تحملتها الشركة مضافاً لها مجمل الربح المعترف به حتى تاريخه، يُقرر عن هذه الزيادة كإلتزام متداول تحت إسم «مستخلصات بالزيادة عن التكاليف والأرباح المعترف بها» وعندما يوجد بالشركة عدد من المشروعات، تزيد التكاليف عن المستخلصات في بعضها وتزيد المستخلصات عن التكاليف في الأخرى، فإنه يجب الفصل بين هذه العقود. حيث يجب أن يتضمن جانب الأصول فقط تلك العقود التي تزيد فيها التكاليف والأرباح المعترف بها عن

المستخلصات. ويتضمن جانب الإلتزامات فقط تلك العقود التي تزيد فيها المستخلصات عن التكاليف والأرباح المعترف بها. حيث أن الإفصاح المنفصل عن مقدار المستخلصات والتكاليف يعتبر أفضل من العرض الموجز لصافي الفرق بينهما.

وباستخدام بيانات المثال السابق، فسوف تقرر شركة Hardhat عن حالة ونتائج عملياتها الإنشائية طويلة الأجل في ظل طريقة نسبة الإتمام كما يلي:

قائمة الدخل:	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الإيراد من عقود طويلة الأجل	١١٢٥٠٠	٢١١٥٠٠٠	١٢٦٠٠٠٠
تكاليف الإنشاء	١٠٠٠٠٠٠	١٩١٦٠٠٠	١١٣٤٠٠٠
مجمل الربح	١٢٥٠٠٠	١٩٩٠٠٠	١٢٦٠٠٠

الميزانية (٣١/١٢):

أصول متداولة:			
حسابات قبض		١٥٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠
المخزون			
- مشروعات تحت التنفيذ	١١٢٥٠٠٠		
- ناقص: مستخلصات	٩٠٠٠٠٠		
- تكاليف وأرباح معترف بها بالزيادة عن المستخلصات	٢٢٥٠٠٠		
إلتزامات متداولة:			
مستخلصات (٣٣٠٠٠٠٠) بالزيادة عن التكاليف والأرباح المعترف بها (٣٢٤٠٠٠٠)		٦٠٠٠٠	

ملاحظة ١: ملخص للسياسات المحاسبية الهامة:

العقود طويلة الأجل: تعترف الشركة بالإيرادات وتقرر عن الأرباح من عقود الإنشاء طويلة الأجل - وهو نشاطها الرئيسي - باستخدام طريقة نسبة الإتمام في المحاسبة. وعادة ماتمتد هذه العقود لفترة تزيد عن سنة. وتستند قيم الإيرادات والأرباح المعترف بها في كل سنة على النسبة بين التكاليف التي تحملتها الشركة وإجمالي التكاليف المقدرة. وتتضمن التكاليف المدرجة في حساب مشروعات تحت التنفيذ تكاليف المواد المباشرة والعمل المباشر والتكاليف الإضافية المخصصة على المشروع. وتحمل المصروفات الإدارية والعامة للشركة على الفترات بمجرد تحملها ولاتخصص على عقود الإنشاء.

طريقة العقد الكامل Completed Contract Method

في ظل طريقة العقد الكامل، لايُعترف بالإيراد ومجمل الربح إلا عند نقطة البيع، بمعنى عند إكتمال العقد. حيث يتم تجميع تكاليف العقود طويلة الأجل تحت التنفيذ

ومستخلصاتها ، دون أي تحميل أو تعلية على حسابات قائمة الدخل مثل الإيرادات أو التكاليف أو مجمل الربح .

والميزة الأساسية لطريقة العقد الكامل هي أن الإيراد المعترف به يستند إلى النتيجة النهائية وليس إلى تقديرات لأعمال لم تكتمل . ولكن العيب الرئيسي لها هو أنها لاتعكس الأداء الحالي عندما تمتد فترة العقد لأكثر من فترة محاسبية . فرغم أن عمليات الشركة قد تكون موزعة بصورة متساوية على مدار فترة العقد ، فإن الإيراد لايُقرر عنه إلا في فترة إتمام العقد ، بما يخلق تشوهاً في الأرباح المقرر عنها وسوف تكون القيود السنوية اللازمة لتسجيل تكاليف الإنشاء والمستخلصات والمتحصلات من العملاء مطابقة لتلك الموضحة في ظل طريقة نسبة الإتمام وذلك باستثناء الإعتراف بالإيراد ومجمل الربح . ففي حالة مشروع الجسر بشركة Hardhat للإنشاء والموضح فيما سبق ، يتم إجراء القيود التالية في سنة ١٩٩٤ في ظل طريقة العقد الكامل وذلك للإعتراف بالإيرادات والتكاليف وإقفال حسابات المخزون والمستخلصات :

من حـ/ مستخلصات مشروعات تحت التنفيذ		٤٥٠٠٠٠٠
الى حـ/ إيراد عقود طويلة الأجل	٤٥٠٠٠٠٠	

من حـ/ تكاليف الإنشاء		٤٠٥٠٠٠٠
الى حـ/ مشروعات تحت التنفيذ	٤٠٥٠٠٠٠	

وبمقارنة تطبيق كل من الطريقتين على مشروع الجسر السابق ، فسوف تعترف شركة Hardhat للإنشاء بمجمل الربح في ظل كل منهما كما يلي :

	نسبة الإتمام	العقد الكامل
١٩٩٢	١٢٥٠٠٠	—
١٩٩٣	١٩٩٠٠٠	—
١٩٩٤	١٢٦٠٠٠	٤٥٠٠٠٠

وسوف تقرر شركة Hardhat عن عملياتها الإنشائية طويلة الأجل في ظل طريقة العقد الكامل كما يلي :

قائمة الدخل :

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
إيراد عقود طويلة الأجل	—	—	٤٥٠٠٠٠٠
تكاليف الإنشاء	—	—	٤٠٥٠٠٠٠
مجمل الربح	—	—	٤٥٠٠٠٠

الميزانية (٣١ / ١٢)

أصول متداولة :			
حسابات القبض		١٥٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠
المخزون			
مشروعات تحت التنفيذ	١٠٠٠٠٠٠		
ناقص المستخلصات	٩٠٠٠٠٠		
تكاليف لم تقدم عنها مستخلصات		١٠٠٠٠٠	
إلتزامات متداولة :			
مستخلصات (٣٣٠٠٠٠٠) بالزيادة عن تكاليف العقد (٢٩١٦٠٠٠)			٣٨٤٠٠٠

ملاحظة ١ : ملخص للسياسات المحاسبية الهامة :

عقود الإنشاء طويلة الأجل : تعترف الشركة بالإيرادات وتقرر عن الأرباح من عقود الإنشاء طويلة الأجل - وهو نشاطها الرئيسي - باستخدام طريقة العقد الكامل . وعادة ماتمتد هذه العقود لفترة تزيد عن سنة . ويتم تجميع تكاليف العقد والمستخلصات على مدار فترات الإنشاء ، ولكن لايعترف بأي إيرادات أو أرباح لحين إتمام العقد . وتتضمن التكاليف المدرجة في حساب مشروعات تحت التنفيذ تكاليف المواد المباشرة والعمل المباشر والتكاليف الإضافية المخصصة على المشروع . وتحمل المصروفات الإدارية والعامة للشركة على الفترات بمجرد تحملها .

المحاسبة عن خسائر العقود طويلة الأجل :

هناك نوعان من الخسائر التي يمكن التعرض لها في ظل العقود طويلة الأجل وهما :

١ - خسارة في الفترة الحالية عن عقود مربحة : وتحدث هذه الحالة أثناء التنفيذ عندما تحدث زيادة جوهرية في إجمالي التكاليف المقدرة للعقد ولكن هذه الزيادة لاتلتهم كل أرباح العقد . وفي ظل طريقة نسبة الإتمام فقط ، فإن زيادة التكاليف المقدرة تتطلب تعديل في الفترة الحالية للزيادة في مجمل الربح المعترف به عن هذا العقد في الفترات السابقة . ويُسجل هذا العقد كخسارة

في الفترة الحالية لأنه يمثل تغير في تقدير محاسبي (أنظر الفصل ٢٣).

٢ ـ خسائر عن عقود غير مربحة : حيث أن تقديرات التكاليف في نهاية الفترة الحالية قد تشير إلى أن هناك خسارة سوف تحدث عند إتمام العقد. وفي ظل كل من طريقة نسبة الإتمام وطريقة العقد الكامل، فإنه يجب الإعتراف بإجمالي الخسائر المقدرة للعقد في الفترة الحالية.

حيث تتمشى هذه المعالجة لخسائر العقود غير المربحة مع السياسة المحاسبية الخاصة بترقب الخسائر المنظورة لتجنب المغالاة في حساب الدخل الحالي والمستقبلي (الحيطة والحذر).

خسارة الفترة الحالية : لتوضيح خسارة الفترة الحالية عن عقود يتوقع أن تكون مربحة عند إتمامها، إفترض أنه في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ قدرت شركة Hardhat السابقة أن التكاليف اللازمة لإتمام عقد الجسر سوف تبلغ ١٤٦٨٩٦٢ جنيه بدلاً من ١١٣٤٠٠٠ جنيه. وبإفترض ثبات نفس الحقائق الأخرى، فسوف تقوم شركة Hardhat بحساب نسبة الإتمام والإعتراف بالخسارة كما يلي:

(طريقة نسبة الإتمام)

التكاليف حتى ٩٣/١٢/٣١	٢٩١٦٠٠٠
التكاليف المقدرة لإتمام العقد (معدلة)	١٤٦٨٩٦٢
إجمالي التكاليف المقدرة	٤٣٨٤٩٦٢
نسبة الإتمام (٢٩١٦٠٠٠ ÷ ٤٣٨٤٩٦٢)	٦٦ ½ ٪
الإيرد المعترف به سنة ١٩٩٣ (٤٥٠٠٠٠٠ × ٦٦ ½ ٪ ـ ١١٢٥٠٠٠)	١٨٦٧٥٠٠
التكاليف التي تحملتها الشركة في سنة ١٩٩٣	١٩١٦٠٠٠
الخسارة المعترف بها في سنة ١٩٩٣	٤٨٥٠٠

وبمقارنة هذه النتائج مع النتائج السابقة، فقد إنخفضت نسبة الإتمام من ٧٢٪ إلى ٦٦ ½ ٪ بسبب الزيادة في التكاليف المقدرة في المستقبل لإتمام العقد.

وتمثل خسارة سنة ١٩٩٣ وقدرها ٤٨٠٠٠ جنيه التعديل الخاص بالزيادة في مجمل الربح المعترف به عن هذا العقد سنة ١٩٩٢. وبدلاً من تعديل نتائج الفترة السابقة، فإنه يتم تحميل الخطأ في إستخراج هذه النتائج بصورة كاملة على الفترة الحالية. وفي هذا المثال، كان التعديل كبيراً بصورة أدت للإعتراف بخسارة.

وسوف تقوم شركة Hardhat بتسجيل الخسارة في سنة ١٩٩٣ كما يلي .

١٩١٦٠٠٠		من حـ/مصروفات الإنشاء
	٤٨٥٠٠	الى حـ/ المشروعات تحت التنفيذ (خسارة)
	١٨٦٧٥٠٠	الى حـ/إيراد عقود طويلة الأجل

وسوف يُقرر عن هذه الخسارة وقدرها ٤٨٥٠٠ في قائمة الدخل عن سنة ١٩٩٣ بالفرق بين الإيرادات المقرر عنها وقدرها ١٨٦٧٥٠٠ جنيه والتكاليف وقدرها ١٩١٦٠٠٠ جنيه . وفي ظل طريقة العقد الكامل لايعترف بأي خسارة في سنة ١٩٩٣ ، حيث أن العقد مازال يتوقع أن يحقق أرباح سوف يعترف بها في سنة الإتمام .

خسارة عقود غير مربحة : لتوضيح المحاسبة عن الخسارة الكلية لعقد طويلة الأجل ، إفترض أنه في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ قدرت شركة Hardhat أن التكاليف اللازمة لإتمام عقد الجسر سوف تبلغ ١٦٤٠٢٥٠ جنيه بدلاً من ١١٣٤٠٠٠ جنيه . وسوف تظهر التقديرات المعدلة لعقد الجسر كما يلي :

	١٩٩٢	١٩٩٣
	التقديرات الأصلية	التقديرات المعدلة
سعر العقد	٤٥٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠
جملة التكلفة المقدرة	٤٠٠٠٠٠٠	٤٥٥٦٢٥٠ (*)
مجمل الربح المقدر	٥٠٠٠٠٠	
الخسارة المقدرة		(٥٦٢٥٠)

(*) (١٦٤٠٢٥٠ ÷ ٢٩١٦٠٠٠)

ففي ظل طريقة نسبة الإتمام ، فقد سبق الإعتراف بمجمل ربح قدره ١٢٥٠٠٠ جنيه سنة ١٩٩٢ ، ويلزم إستعواض هذا الرقم في سنة ١٩٩٣ لأنه لم يعد متوقعاً أن يتحقق . وعلاوة على ذلك ، فإن إجمالي الخسارة المقدرة وهو ٥٦٢٥٠ جنيه يجب الإعتراف به سنة ١٩٩٣ لأن الخسائر يلزم الإعتراف بها بمجرد أن تصبح قابلة للتقدير . ومن ثم ، فإنه يجب الإعتراف بخسارة إجمالية قدرها ١٨١٢٥٠ جنيه (١٢٥٠٠٠ + ٥٦٢٥٠) في سنة ١٩٩٣ .

ويمكن حساب الإيراد المعترف به سنة ١٩٩٣ كما يلي :

الإيراد المعترف به سنة ١٩٩٣ :		
سعر العقد		٤٥٠٠٠٠٠
نسبة الإتمام	×	٪ ٦٤ (*)
الإيراد الذي يمكن الإعتراف به حتى تاريخه		٢٨٨٠٠٠٠
ناقص إيراد معترف به في سنوات سابقة		١١٢٥٠٠٠
الإيراد المعترف به سنة ١٩٩٣		١٧٥٥٠٠٠
(*) التكاليف حتى تاريخه	٢٩١٦٠٠٠	
التكاليف المقدرة للإتمام	١٦٤٠٢٥٠	
إجمالي التكاليف المقدرة	٤٥٥٦٢٥٠	

نسبة الإتمام = ٢٩١٦٠٠٠ : ٤٥٥٦٢٥٠ = ٦٤٪

وبحساب تكاليف الإنشاء التي يلزم إستنفادها في سنة ١٩٩٣ ، فإن جملة الخسارة التي يلزم الإعتراف بها سنة ١٩٩٣ (١٢٥٠٠٠ + ٥٦٢٥٠) تضاف إلى الإيراد الذي يلزم الإعتراف به سنة ١٩٩٣ ، وذلك كما يلي :

حساب مصروفات الإنشاء عن سنة ١٩٩٣

الإيراد المعترف به سنة ١٩٩٣ (سبق حسابه)		١٧٥٥٠٠٠
جملة الخسارة المعترف بها سنة ١٩٩٣ :		
إستعواض مجمل ربح سنة ١٩٩٢	١٢٥٠٠٠	
جملة الخسارة المقدرة عن العقد	٥٦٢٥	١٨١٢٥٠
تكاليف الإنشاء المستنفدة سنة ١٩٩٣		١٩٣٦٢٥٠

وتقوم شركة Hardhat بتسجيل الإيرادات والمصروفات والخسائر في سنة ١٩٩٣ كما يلي :

١٩٣٦٢٥٠	من حـ/ مصروفات الإنشاء	
	١٨١٢٥٠	الى حـ/ المشروعات تحت التنفيذ (خسارة)
	١٧٥٥٠٠٠	الى حـ/ إيراد عقود طويلة الأجل

وفي نهاية سنة ١٩٩٣ يكون رصيد حساب المشروعات تحت التنفيذ ٢٨٥٩٧٥٠ جنيه كما يلي :

حـ / المشروعـــات تحت التنفيـــذ

١٠٠٠٠٠٠	تكاليف الإنشاء سنة ١٩٩٢	١٨١٢٥٠	خسارة معترف بها سنة ١٩٩٣
١٢٥٠٠٠	مجمل الربح المعترف به سنة ١٩٩٢		
١٩١٦٠٠٠	تكاليف الإنشاء سنة ١٩٩٣		
		٢٨٥٩٧٥٠	الرصيـــد

وفي ظل طريقة العقد الكامل، فإن خسارة العقد يعترف بها أيضاً في الفترة التي يثبت حدوثها خلالها. ويُجرى القيد التالي سنة ١٩٩٣ :

٥٦٢٥٠	من حـ/ خسارة عقود طويلة الأجـــل	
	الى حـ/ المشروعات تحت التنفيذ (خســـارة)	٥٦٢٥٠

وفي الحالات التي يتجاوز فيها رصيد المشروعات تحت التنفيذ رصيد المستخلصات، فإن الخسارة المعترف بها يمكن طرحها في الميزانية من هذه التكاليف المتجمعة. بمعنى أنه، في ظل كل من طريقة نسبة الإتمام وطريقة العقد الكامل، فإن مخصص الخسارة (الرصيد الدائن) قد يُدمج مع المشروعات تحت التنفيذ، بما يخفض من رصيد المخزون. ولكن عندما يزيد رصيد المستخلصات عن التكاليف المتجمعة، كما هو الحال في المثال السابق (سنة ١٩٩٣)، فإن مقدار الخسائر المقدرة يجب التقرير عنه بصورة منفصلة في الميزانية كإلتزام متداول. بمعنى أنه، في ظل كل من طريقة نسبة الإتمام وطريقة العقد الكامل، فإن مقدار الخسارة المقدرة في سنة ١٩٩٣ وهو ٥٦٢٥٠ جنيه سوف يُستقطع من حساب المشروعات تحت التنفيذ ويقرر عنه بصورة منفصلة كإلتزام متداول تحت إسم التزام مقدر عن عقود طويلة الأجل.

جوانب الإفصاح في القوائم المالية :

تقوم شركات المقاولات عادة بإجراء بعض جوانب الإفصاح الفريدة علاوة على جوانب الإفصاح التقليدية التي تقوم بها كل الشركات في القوائم المالية. وبصفة عامة، فإن هذه الجوانب الإضافية للإفصاح تدرج في ملاحظات القوائم المالية. على سبيل المثال، فإن شركة المقاولات يجب أن تفصح عن طريقة إعترافها بالإيراد، والأساس المستخدم في تبويب الأصول والإلتزامات باعتبارها متداولة (طبيعة وطول دورة التشغيل)، وأساس تسجيل المخزون وآثار أية تعديلات في التقديرات، وتفاصيل حسابات القبض (المقدم عنها مستخلصات وغير المقدم عنها، تاريخ إستحقاقها،

معدلات الفائدة، وحالات التركز الهامة لمخاطر الإئتمان).

أسس أخرى للإعتراف بالإيراد قبل التسليم:

هناك ثلاثة أسس أخرى للإعتراف بالإيراد يمكن أن تكون مناسبة في حالات معينة وهي: (١) أساس إتمام عملية الإنتاج، (٢) أساس النماء، (٣) أساس الإكتشاف. ولاتسمح المبادىء المحاسبية المتعارف عليها إلا بأساس إتمام عملية الإندماج. ورغم وجود أساس نظري لكل من الطريقتين الثانية والثالثة، فبسبب مشاكل التطبيق العملي لها والآثار الإقتصادية والضريبية الناجمة عنها، فإن كلاً من مهنة المحاسبة والصناعات المختصة لم تضغط لوضع هذه الطرق موضع التطبيق.

أساس إتمام عملية الإندماج:

في بعض الأحيان يُعترف بالإيراد بمجرد إتمام عملية الإنتاج وقبل القيام بالبيع. ومن أمثلة هذه الحالات المعادن الثمينة أو المنتجات الزراعية ذات الأسعار المؤكدة. حيث يُعترف بالإيراد عند إستخراج هذه المعادن أو حصد هذه المحاصيل الزراعية بسبب وجود درجة تأكد عالية من أسعار البيع وإمكانية تداول هذه الوحدات بشكل سريع وبدون تكاليف توزيع جوهرية (أنظر مناقشة الفصل السابع حول التقويم على أساس صافي القيمة القابلة للتحقق). وعندما تكون عملية البيع أو التحصيل النقدي سابقة على إتمام عملية الإنتاج، كما هو الحال في إشتراكات المجلات، فإنه قد يُعترف بالإيراد عند إكتسابه بالإنتاج والتسليم.

أساس النمـــاء:

النماء accretion هو الزيادة في القيمة الناتجة عن النمو الطبيعي، فالمزارعون يحققون هذا النماء عن طريق زراعة المحاصيل وتربية الماشية. كما أن أراضي الغابات والمشاتل تزداد قيمتها مع نمو الأشجار والنباتات. كما أن بعض أنواع المشروبات والمنتجات الغذائية تتحسن نوعيتها وقيمتها مع مرور الوقت. فهل يمثل هذا النماء إيراد؟ وهل يجب الإعتراف به كإيراد ؟ . . إن الإعتراف الدوري بالنمـاء كإيـراد لـم يطبـق في الممـارسة العمليـة.

وفي بعض الأحيان يختلف المفكرون المحاسبيون حول طبيعة النماء. حيث يعترض بعضهم على الإعتراف بالنماء كإيراد. ويعلنون أنه رغم عدم وجود أي شك في أن الأصول قد إزدادت، فإن العملية الفنية للإنتاج مازالت مستمرة ويلزم أن يتبعها تحول

إلى أصول سائلة. ويرى آخرون أنه من وجهة النظر الإقتصادية، فإنه يمكن تبرير الإعتراف بالنماء. ومع ذلك، فإن القيمة الحالية المخصومة (واللازمة لتحديد القيم الضرورية للمخزون القابلة للمقارنة) تستند إلى أسعار سوقية مستقبلة وتكاليف مستقبلة لتحقيق هذا النمو وللحصاد وتجهيز المنتج للتسويق، وهي كلها غير مؤكدة.

وتسمح المهنة بالإعتراف بالإيراد عند إتمام عملية الإنتاج في حالة بعض المنتجات الزراعية التي «يمكن تسويقها بشكل سريع وبأسعار معلنة غير خاضعة لتأثير المنتج». ومع ذلك، فإن النشرات الرسمية لمهنة المحاسبة لم تتعرض لإحتمال التوسع في هذا المبدأ ليشمل المنتجات الزراعية التي مازالت في مرحلة النمو أو الإنتاج حتى إذا كانت قابلة للتسويق بشكل سريع وبأسعار معلنة.

أساس الإكتشاف:

لقد أدى إقتراح لجنة البورصات الأمريكية SEC في محاسبة الإعتراف بالإحتياطي (RRA) بشركات إنتاج البترول والغاز - والذي سبق عرضه في الفصل ١١ - إلى إحياء الإهتمام باستخدام أحد أشكال المحاسبة على أساس الإكتشاف في الصناعات الإستخراجية. فكما سبق القول فيما يتعلق بأساس النماء فإنه لايوجد أي شك في أن أصول الشركة قد تكون إزدادت بشكل كبير بسبب إكتشاف معين. ويرى الكثيرون أن عملية التقرير المالي للشركات العاملة في مجال الصناعات الإستخراجية سوف تتحسن بشكل كبير إذا تم الإعتراف بالموارد المكتشفة ضمن الأصول وبالتغيرات في إحتياطيات البترول والغاز ضمن الدخل. ويستند هؤلاء في تأييدهم لأساس الإكتشاف على الأثر الجوهري لهذا الإكتشاف على عملية إكتساب الإيراد بالشركة وأن السعر السوقي للمنتج يمكن تقديره بصورة معقولة.

وتركز الآراء المعارضة للإعتراف بالإيراد في وقت الإكتشاف على جوانب عدم التأكد المحيطة بالإفتراضات المطلوبة لتحديد قيمة هذا الإكتشاف، تكلفة الحصول على البيانات اللازمة، وما يتضمنه ذلك من خروج عن المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية. وباستثناء مطالبة لجنة البورصات الأمريكية باستخدام طريقة محاسبة الاعتراف بالإحتياطي (RRA) في إعداد بيانات القوائم الإضافية، فإن أساس الإكتشاف في الإعتراف بالإيراد يُحظر إستخدامه حالياً سواء بواسطة الممارسة العملية أو بواسطة النشرات المحاسبية الرسمية.

الإعتراف بالإيراد بعد التسليم
REVENUE RECOGNITION AFTER DELIVERY

في بعض الأحيان يكون تحصيل سعر البيع غير مؤكد بصورة كافية ويتم تأجيل الإعتراف بالإيراد. وبصفة عامة، هناك طريقتان تستخدمان لتأجيل الإعتراف بالإيراد حتى يتم تحصيل النقدية وهما طريقة التقسيط installment أو طريقة إسترداد التكلفة cost recovery.

طريقة المحاسبة عن مبيعات التقسيط Installments Sales Accounting Method

تركز طريقة التقسيط على عملية التحصيل بدلاً من عملية البيع، حيث أنها تعترف بالدخل في فترات التحصيل وليس في فترة البيع. ويبرر إستخدام طريقة التقسيط في المحاسبة على أساس أنه عند عدم وجود مؤشر مناسب لتقدير مدى القابلية للتحصيل: فإنه لايجب الإعتراف بالإيراد لحين تحصيل النقدية.

ويستخدم مصطلح «مبيعات التقسيط» installment sales بصفة عامة بواسطة المحاسبين وغيرهم لوصف أي نوع من المبيعات تسدد قيمتها على دفعات دورية خلال فترة زمنية ممتدة. حيث يُستخدم في مبيعات التجزئة حيث تباع كل أنواع المعدات والتجهيزات المنزلية على أساس التقسيط، وقد يستخدم أيضاً في صناعة المعدات الثقيلة التي تُسدد فيها أقساط الآلات على مدى فترة طويلة. ومن مجالات التطبيق الحديثة لهذه الطريقة مجال تقسيم وبيع الأراضي.

ولأن سداد قيمة المنتج المباع يمتد على مدى فترة طويلة نسبياً، فإن مخاطر الخسارة الناتجة عن الحسابات المشكوك في تحصيلها تكون أكبر في عمليات البيع بالتقسيط منها في عمليات البيع العادية. ونتيجة لذلك، فإن هناك العديد من الأدوات التي تستخدم لحماية البائع. ومن أكثر هذه الأدوات شيوعاً:

(١) إستخدام عقد مبيعات مشروطة ينص على أن ملكية البضاعة المباعة لاتنتقل للمشتري إلا بعد سداد كل الأقساط، و

(٢) إستخدام أوراق الدفع المضمونة برهن على البضاعة المباعة.

حيث أن أياً من هذه الأدوات يسمح للبائع باعادة إقتناء البضائع المباعة إذا فشل المشتري في سداد واحد أو أكثر من الأقساط. حيث يمكن للبائع عندئذ إعادة بيع البضاعة التي أعاد إقتناءها بالسعر الذي يعوضه عن الأقساط غير المحصلة ومصروفات إعادة الإقتناء.

وفي ظل طريقة التقسيط في المحاسبة، يتم تأجيل الإعتراف بالدخل حتى فترة تحصيل النقدية. حيث يُعترف بكل من الإيرادات وتكلفة البضاعة المباعة في فترة البيع، ولكن مجمل الربح المرتبط بها يؤجل حتى فترات تحصيل النقدية. وعلى ذلك، فإنه بدلاً من تأجيل الإعتراف بعملية البيع إلى الفترات المستقبلة التي يتم فيها التحصيل، ومن ثم تأجيل مايتعلق بها من تكاليف ومصروفات، فإن مجمل الربح فقط هو الذي يؤجل، وهو مايماثل تأجيل كل من المبيعات وتكلفة المبيعات. أما المصروفات الأخرى، مثل مصروفات البيع والمصروفات الإدارية وغيرها، فإنها لاتؤجل.

وعلى ذلك، فإن المبدأ الخاص بضرورة مقابلة التكاليف والمصروفات مع المبيعات يُطبق في عمليات البيع بالتقسيط عن طريق رقم مجمل الربح دون سواه. حيث تقوم الشركات التي تطبق طريقة التقسيط في المحاسبة بصفة عامة بتسجيل مصروفات التشغيل دون النظر لحقيقة أن هناك جزء من مجمل ربح العام يلزم تأجيله. حيث تُبرر هذه الممارسة على أساس أن:

(١) هذه المصروفات لاتتبع المبيعات بصورة مباشرة كما هو الحال في تكلفة البضاعة المباعة.

(٢) التخصيص الدقيق لهذه المصروفات على الفترات سيكون صعباً ولاتبرره المنافع المتحصل عليها.

مدى قبول طريقة التقسيط: لقد تعرض إستخدام طريقة التقسيط في الإعتراف بالإيراد للعديد من التغيرات. فحتى بداية الستينات من القرن العشرين، كانت طريقة التقسيط في المحاسبة مستخدمة على نطاق واسع ومقبولة في عمليات البيع بالتقسيط. ومع زيادة عمليات البيع بالتقسيط خلال الستينات ـ وبصورة متناقضة إلى حدما ـ فقد إنخفضت درجة قبول وتطبيق طريقة التقسيط لأغراض المحاسبة المالية. وفي سنة ١٩٦٦، خلص مجلس المبادىء المحاسبية APB إلى أنه باستثناء حالات محددة، فإن «طريقة التقسيط في الإعتراف بالإيراد تعتبر غير مقبولة».

ويرجع السبب في الموقف السابق للمهنة إلى أن طريقة التقسيط في المحاسبة لاتعترف بأي دخل حين تحصيل النقدية، وهو مالايتفق مع مفهوم محاسبة الإستحقاق. وعادة مايُبرر إستخدام طريقة التقسيط على أساس أن مخاطر عدم تحصيل حسابات القبض قد تكون ضخمة لدرجة أن المبيعات في حد ذاتها لاتعد دليلاً كافياً على وجوب الإعتراف بالإيراد. وفي بعض الحالات، قد يكون هذا المبرر صحيحاً ولكن ليس في

أغلب الحالات . فالمدخل العام هو أنه إذا ما إكتملت عملية البيع ، فإنه يجب الإعتراف بها ؛ وعند توقع حدوث ديون معدومة ، فإنه يجب تسجيلها كتقديرات منفصلة للحسابات المشكوك في تحصيلها . فرغم أن مصروفات التحصيل ، ومصروفات إعادة إقتناء البضاعة . والديون المعدومة هي جزء لايمكن تجنبه من أنشطة البيع بالتقسيط ، فإنه يمكن التنبؤ بحدوث هذه التكاليف وبالقدرة على تحصيل حسابات القبض بصورة معقولة .

وهناك مايدعو لمزيد من الدراسة في هذا المجال من مجالات المحاسبة المالية ، لأن هناك إختلاف حول مدى قبول هذه الطريقة في الحالات التي لايوجد فيها أساس معقول لتقدير درجة القابلية للتحصيل . وعلاوة على ذلك ، فإن أوجه القصور في طريقة التقسيط في الإعتراف بالإيراد أصبحت ظاهرة جداً عندما أدى التوسع الهائل في عمليات تطوير الإمتيازات وتقسيم الأراضي في الستينات والسبعينات من القرن العشرين إلى توقف العديد من المستثمرين عن السداد . فقد أدى تطبيق طريقة مبيعات التقسيط على عمليات منح الإمتيازات والتراخيص إلى الإعتراف بالجزء الأكبر من الإيراد في الفترات الأولى عند منح الإمتياز أو إصدار الترخيص وليس في فترات إكتساب الإيراد أو تحصيل النقدية . كما حدث نفس الشيء أيضاً في عمليات تقسيم وبيع الأراضي . ونتيجة لذلك ، فإن المحاسبة عن هذه العمليات تتجه نحو الإعتراف بالإيراد على أساس نقدي .

إجراءات تأجيل الإيراد وتكلفة البضاعة المباعة : من السهل إستخدام أي إجراء في تأجيل كل من الجزء غير المحصل من سعر البيع والجزء المناظر له من تكلفة البضاعة المباعة . ولكن بدلاً من تجزئة كل من سعر البيع وتكلفة البضاعة المباعة على مدى فترات التحصيل ، فإنه يمكن تأجيل مجمل الربح فقط . حيث أن هذا الإجراء له نفس الأثر الناتج عن تأجيل كل من المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة ولكنه يتطلب إستخدام حساب واحد بدلاً من إثنين .

وفيما يلي الخطوات التي يلزم إستخدامها :

بالنسبة للمبيعات في أي سنة معينة ـ

١ ـ خلال العام ، تسجل كل من المبيعات وتكلفة المبيعات بالصورة المعتادة ، وباستخدام الحسابات الخاصة الموضحة فيما بعد ، مع حساب معدل مجمل الربح من عمليات البيع بالتقسيط .

٢ ــ في نهاية السنة، يُضرب معدل مجمل الربح في المتحصلات النقدية من مبيعات تقسيط السنة الحالية للوصول إلى مجمل الربح المحقق.

٣ ــ مجمل الربح غير المحقق يلزم تأجيله إلى السنوات المستقبلة.

بالنسبة لمبيعات السنوات السابقة ـ

١ ــ يتم ضرب معدل مجمل الربح من مبيعات كل سنة في المتحصلات النقدية لحسابات القبض الخاصة بمبيعات هذه السنة للوصول إلى مجمل الربح المحقق.

ومن المناقشة السابقة للممارسة العامة المتبعة في الإعتراف بالدخل من مبيعات التقسيط: من الواضح أنه يلزم إستخدام حسابات خاصة لتوفير بعض المعلومات الخاصة المطلوبة لتحديد مجمل الربح المحقق وغير المحقق في كل سنة. ويمكن تحديد هذه المتطلبات فيما يلي:

١ ــ عمليات المبيعات بالتقسيط يجب إمساكها بصورة منفصلة في الحسابات عن كل المبيعات الأخرى.

٢ ــ مجمل ربح المبيعات بالتقسيط يجب أن يكون قابلاً للتحديد.

٣ ــ مقدار المتحصلات النقدية من حسابات القبض الخاصة بمبيعات التقسيط يجب أن يكون معروفاً، كما أن إجمالي متحصلات مبيعات السنة الحالية ومبيعات كل من السنوات السابقة يلزم تحديده كل على حدة.

٤ ــ يجب عمل مخصص لترحيل مجمل الربح المؤجل عن كل عام.

وفي كل سنة، تحمل مصروفات التشغيل العادية على حسابات المصروفات وتقفل في حسابات النتيجة كما هو متبع في الإجراءات المحاسبية المعتادة. وعلى ذلك، فإن الإجراء الوحيد الذي يميز حساب صافي الدخل في ظل طريقة مبيعات التقسيط كما هي مطبقة بصورة عامة هو تأجيل الإعتراف بمجمل الربح لحين تحققه عن طريق تحصيل حسابات القبض.

ولتوضيح طريقة مبيعات التقسيط في المحاسبة عن مبيعات البضاعة، إفترض البيانات التالية:

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
مبيعات التقسيط	٢٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠
تكلفة مبيعات التقسيط	١٥٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠	١٦٨٠٠٠
مجمل الربح	٥٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٧٢٠٠٠
	(أ)	(ب)	(ج)
معدل مجمل ربح على المبيعات	٪٢٥	٪٢٤	٪٣٠
مبيعات ١٩٩٢	٦٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
مبيعات ١٩٩٣		١٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠
مبيعات ١٩٩٤			٨٠٠٠٠

(أ) ٥٠٠٠٠ / ٢٠٠٠٠٠ (ب) ٦٠٠٠٠ / ٢٥٠٠٠٠ (ج) ٧٢٠٠٠ / ٢٤٠٠٠٠

ولتبسيط المثال، فسوف نتجاهل أعباء الفائدة. وفيما يلي القيود الإجمالية اللازمة في اليومية العامة:

١٩٩٢

٢٠٠٠٠٠ من حـ/حسابات قبض مبيعات التقسيط، ١٩٩٢
٢٠٠٠٠٠ الى حـ / مبيعات بالتقسيط
(تسجيل المبيعات بالتقسيط سنة ١٩٩٢)

٦٠٠٠٠ من حـ / النقدية
٦٠٠٠٠ الى حـ/حسابات قبض مبيعات التقسيط، ١٩٩٢
(تسجيل المتحصلات النقدية من حسابات القبض).

١٥٠٠٠٠ من حـ/تكلفة مبيعات التقسيط
١٥٠٠٠٠ الى حـ/المخزون (أو المشتريات)
(تسجيل تكلفة البضاعة المباعة بالتقسيط سنة ١٩٩٢ على أساس طريقة الجرد المستمر أو الدوري)

٢٠٠٠٠٠ من حـ/ مبيعات بالتقسيط
١٥٠٠٠٠ الى حـ/تكلفة مبيعات التقسيط
٥٠٠٠٠ الى حـ/مجمل الربح المؤجل، ١٩٩٢
(إقفال مبيعات التقسيط وتكلفة مبيعات التقسيط عن العام)

١٥٠٠٠ من حـ/مجمل الربح المؤجل، ١٩٩٢
١٥٠٠٠ الى حـ/مجمل ربح محقق عن مبيعات بالتقسيط

(الإعتراف بالجزء المحقق من مجمل الربح عن طريق المتحصلات النقدية ؛ ٦٠٠٠٠ × ٢٥٪)

١٥٠٠٠ من حـ/ مجمل ربح محقق عن مبيعات بالتقسيط
١٥٠٠٠ الى حـ/ملخص الدخل (حساب النتيجة المستخدم)
(إقفال الأرباح المحققة بالمتحصلات)

ويتم حساب مجمل الربح المحقق والمؤجل عن سنة ١٩٩٢ كما يلي :

معدل مجمل ربح السنة الحالية	٢٥٪
النقدية المحصلة عن مبيعات السنة الحالية	٦٠٠٠٠
مجمل الربح المحقق (٦٠٠٠٠ × ٢٥٪)	١٥٠٠٠
مجمل الربح المؤجل (٥٠٠٠٠ ـ ١٥٠٠٠)	٣٥٠٠٠

١٩٩٣

٢٥٠٠٠٠ من حـ/ حسابات قبض مبيعات التقسيط ، ١٩٩٣
٢٥٠٠٠٠ الى حـ / مبيعات بالتقسيط
(تسجيل المبيعات بالتقسيط خلال العام)

٢٠٠٠٠٠ من حـ/ النقدية
١٠٠٠٠٠ الى حـ/ حسابات قبض مبيعات التقسيط ، ١٩٩٢
١٠٠٠٠٠ الى حـ/ حسابات قبض مبيعات التقسيط ، ١٩٩٣
(تسجيل المتحصلات النقدية من حسابات القبض)

١٩٠٠٠٠ من حـ/ تكلفة مبيعات التقسيط
١٩٠٠٠٠ الى حـ/ المخزون (أو المشتريات)
(تسجيل تكلفة البضاعة المباعة بالتقسيط سنة ١٩٩٣)

٢٥٠٠٠٠ من حـ/ مبيعات بالتقسيط
١٩٠٠٠٠ الى حـ/ تكلفة مبيعات التقسيط
٦٠٠٠٠ الى حـ/ مجمل الربح المؤجل ، ١٩٩٣
(إقفال مبيعات التقسيط وتكلفة مبيعات التقسيط عن العام)

٢٥٠٠٠ من حـ/ مجمل ربح مؤجل ، ١٩٩٢ (١٠٠٠٠٠ × ٢٥٪)
٢٤٠٠٠ من حـ/ مجمل ربح مؤجل ، ١٩٩٣ (١٠٠٠٠٠ × ٢٤٪)
٤٩٠٠٠ الى حـ/ مجمل الربح المحقق عن مبيعات التقسيط
(الإعتراف بمجمل الربح المحقق بالمتحصلات النقدية)

٤٩٠٠٠ من حـ/ مجمل الربح المحقق عن مبيعات التقسيط
٤٩٠٠٠ الى حـ/ ملخص الدخل
(إقفال مجمل الربح المحقق في حساب النتيجة)

ويتم حساب مجمل الربح المحقق والمؤجل عن سنة ١٩٩٣ كما يلي :

مبيعات السنة الحالية :	
معدل مجمل الربح	٢٤٪
النقدية المحصلة عن مبيعات السنة الحالية	١٠٠٠٠٠
مجمل الربح المحقق (١٠٠٠٠٠ × ٢٤٪)	٢٤٠٠٠
مجمل الربح المؤجل (٦٠٠٠٠ ـ ٢٤٠٠٠)	٣٦٠٠٠
مبيعات السنة السابقة :	
معدل مجمل الربح ، ١٩٩٢	٢٥٪
النقدية المحصلة عن مبيعات سنة ١٩٩٢	١٠٠٠٠٠
مجمل الربح المحقق في سنة ١٩٩٣ عن مبيعات ١٩٩٢ (١٠٠٠٠٠×٢٥٪)	٢٥٠٠٠
إجمالي مجمل الربح المحقق سنة ١٩٩٣ :	
من متحصلات مبيعات سنة ١٩٩٢	٢٥٠٠٠
من متحصلات مبيعات سنة ١٩٩٣	٢٤٠٠٠
الإجمالي	٤٩٠٠٠

وسوف تكون قيود اليومية سنة ١٩٩٤ مماثلة لقيود سنة ١٩٩٣ ، وسيكون مجمل الربح المحقق سنة ١٩٩٤ مقداره ٦٤٠٠٠ جنيه ، ويتم حسابه كما يلي :

مبيعات السنة الحالية :	
معدل مجمل الربح	٣٠٪
النقدية المحصلة من مبيعات السنة الحالية	٨٠٠٠٠
مجمل الربح المحقق عن مبيعات سنة ١٩٩٤ (٨٠٠٠٠ × ٣٠٪)	٢٤٠٠٠
مجمل الربح المؤجل (٧٢٠٠٠ ـ ٢٤٠٠٠)	٤٨٠٠٠
مبيعات السنوات السابقة :	
ـ مبيعات سنة ١٩٩٢ :	
معدل مجمل الربح	٢٥٪
النقدية المحصلة	٤٠٠٠٠
مجمل الربح المحقق سنة ١٩٩٤ عن مبيعات ١٩٩٢ (٤٠٠٠٠ × ٢٥٪)	١٠٠٠٠

ـ مبيعات سنة ١٩٩٣ :

معدل مجمل الربح	٢٤٪
النقدية المحصلة	١٢٤٠٠٠
مجمل الربح المحقق سنة ١٩٩٤ عن مبيعات ١٩٩٣ (١٢٥٠٠٠ × ٢٤٪)	٣٠٠٠٠
إجمالي مجمل الربح المحقق سنة ١٩٩٤ :	
من متحصلات مبيعات ١٩٩٢	١٠٠٠٠
من متحصلات مبيعات ١٩٩٣	٣٠٠٠٠
من متحصلات مبيعات ١٩٩٤	٢٤٠٠٠
الإجمالي	٦٤٠٠٠

مشاكل إضافية في طريقة التقسيط : بالإضافة إلى حساب مجمل الربح المحقق والمؤجل في كل فترة، فإن المحاسبة عن عمليات البيع بالتقسيط تتضمن بعض المشاكل الأخرى المتعلقة بما يلي :

١ ـ الفائدة على عقود التقسيط .

٢ ـ الحسابات المشكوك في تحصيلها .

٣ ـ التوقف عن السداد وعمليات إعادة الإقتناء .

الفائدة على عقود التقسيط : فلأن تحصيل حسابات القبض في مبيعات التقسيط يمتد على مدار فترة طويلة، فمن المعتاد تحميل المشترى بفائدة على الرصيد غير المسدد، حيث يتم وضع جدول أقساط متساوية من الأصل والفوائد معاً . ومع مرور الوقت ينخفض ذلك الجزء من القسط المخصص لسداد الفائدة، في حين يزداد الجزء المخصص لسداد أصل الدين، كما سيتضح من جدول الأقساط الموضح فيما بعد (حيث يفترض هذا المثال أن هناك أصل تكلفته ٢٤٠٠ جنيه تم بيعه بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه بمعدل فائدة ٨٪ مدرج داخل الأقساط الثلاثة المتساوية بمقدار ١١٦٤,١٠ جنيه لكل منها).

وفي هذه الحالة، يجب المحاسبة عن الفائدة بصورة مستقلة عن مجمل الربح المعترف به من متحصلات المبيعات بالتقسيط خلال الفترة، حيث يُعترف بها كإيراد فائدة في فترة تحصيل النقدية .

الحسابات المشكوك في تحصيلها : إن مشكلة الديون المعدومة وحسابات القبض المشكوك في تحصيلها تختلف إلى حدما في المنشآت التي تقوم بالبيع على أساس التقسيط، وذلك لأن إتفاقات البيع عادة ماتتضمن إمكانية إعادة إقتناء الشركة

جدول مدفوعات الأقساط

التاريخ	النقدية (مدين)	الفائدة المكتسبة (دائن)	حسابات قبض الأقساط (دائن)	رصيد الأقساط غير المسددة	مجمل الربح المحقق ٢٠٪
٩٢/٢/١	—	—	—	٣٠٠٠	—
٩٣/٢/١	١١٦٤,١ (أ)	٢٤٠ (ب)	٩٢٤,١ (جـ)	٢٠٧٥,٩ (د)	١٨٤,٨٢ (هـ)
٩٤/٢/١	١١٦٤,١٠	١٦٦,٠٧	٩٩٨,٠٣	١٠٧٧,٨٧	١٩٩,٦١
٩٥/٢/١	١١٦٤,١٠	٨٦,٢٣	١٠٧٧,٨٧	—	٢١٥,٥٧
					٦٠٠

(أ) القسط السنوي = الرصيد الأصلي غير المسدد ÷ القيمة الحالية لدفعة قدرها ١ جنيه لمدة ٣ سنوات بمعدل ٨٪
١١٦٤,١٠ = ٣٠٠٠ ÷ ٢,٥٧٧١٠ .

(ب) ٣٠٠٠ × ٨٪ = ٢٤٠

(جـ) ١١٦٤,١٠ - ٢٤٠ = ٩٢٤,١٠ .

(د) ٣٠٠٠ - ٩٢٤,١٠ = ٢٠٧٥,٩٠

(هـ) ٩٢٤,١٠ × ٢٠٪ = ١٨٤,٨٢

للمنتجات المباعة. وتعطى هذه الإمكانية للشركة البائعة فرصة إستعادة أي حسابات مشكوك في تحصيلها عن طريق إعادة إقتناء البضاعة ثم إعادة بيعها. وإذا أشارت الخبرة السابقة للشركة إلى أن عمليات إعادة الإقتناء ـ كقاعدة ـ لاتغطي الأرصدة المشكوك في تحصيلها، فقد يكون من الأفضل التحوط لهذه الخسائر بتحميلها على حساب خاص لمصروف الديون المعدومة تماماً كما يحدث مع المبيعات الآجلة الأخرى.

التوقف عن السداد وعمليات إعادة الإقتناء: بناءاً على شروط عقد البيع وسياسة إدارة الإئتمان بالشركة، فإنه يمكن للبائع أن يعيد إقتناء البضاعة المباعة بالتقسيط إذا عجز المشترى عن سداد الأقساط. وقد يتم إجراء عمليات تجهيز على البضاعة التي أعيد إقتناؤها قبل عرضها للبيع، كما أنه قد يُعاد بيعها نقداً أو بالتقسيط.

ويعتبر إعادة إقتناء البضاعة المباعة دليلاً على أن حسابات القبض المتعلقة غير قابلة للتحصيل ويلزم شطبها. ومع شطب حسابات القبض، فإنه يجب إقفال مجمل الربح المؤجل عن طريق القيد التالي:

	من حـ/ بضاعة معاد إقتناؤها (حساب مخزون)	××
	من حـ/ مجمل ربح مؤجـــل	××
××	الى حـ/ حسابات قبض مبيعات التقسيط	

ويفترض القيد السابق أن البضاعة المعاد إقتناؤها سوف تُسجل بالدفاتر على أساس مقدار الحسابات غير المحصلة مطروحاً منه مجمل الربح المؤجل، وهو إفتراض قد يكون صحيحاً وقد لايكون كذلك. حيث يجب في هذا الصدد مراعاة العديد من العوامل مثل حالة البضاعة المعاد إقتناؤها، وتكلفة تجهيزها ومدى وجود سوق للدرجة الثانية من مثل هذا النوع من البضائع. ويجب أن يكون الهدف هو إدراج أي أصل مقتنى في الدفاتر على أساس قيمته العادلة أو ـ عندما تكون القيمة العادلة غير محددة ـ على أساس أفضل تقريب ممكن للقيمة العادلة. وإذا كانت القيمة العادلة للبضاعة المعاد إقتناؤها تقل عن رصيد الحسابات غير المحصلة مطروحاً منه مجمل الربح المؤجل، فإنه يجب تسجيل «خسارة إعادة إقتناء» في تاريخ إعادة إقتناء هذه البضاعة.

ويرى بعض المحاسبين أنه يجب تقويم البضاعة المعاد إقتناؤها بما يسمح للشركة بتحقيق معدل مجمل الربح المعتاد لها عند إعادة بيع هذه البضاعة. فإذا ما أدرجت هذه البضاعة بتكلفة الشراء التقريبية لها، فإنه يمكن تحقيق المعدل المعتاد لمجمل الربح عند بيعها. ولكن هذا الرأي في مجملة يحظى بأهمية ثانوية. حيث أن الأكثر أهمية من ذلك هو أن يُسجل الأصل الذي حصلت عليه الشركة عن طريق إعادة الإقتناء على أساس القيمة العادلة وذلك تمشياً مع الممارسة العامة لتسجيل الأصول بسعر إقتناءها الذي يتمثل في القيمة السوقية العادلة في تاريخ الإقتناء.

ولتوضيح القيد المطلوب، إفترض أنه تم بيع ثلاجة بمبلغ ٥٠٠ جنيه في ١ سبتمبر ١٩٩٢. وتتطلب الشروط سداد دفعة مقدمة قدرها ٢٠٠ جنيه مع سداد ٢٠ جنيه في بداية كل شهر ولمدة ١٥ شهر. ومن المفترض أيضاً أن تكلفة الثلاجة ٣٠٠ جنيه، ويحدد لها معدل مجمل ربح بنسبة ٤٠٪ من سعر البيع. وفي نهاية السنة ـ ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ ـ تم تحصيل ثلاثة أقساط بإجمالي ٦٠ جنيه علاوة على الدفعة المقدمة. فإذا سدد المشترى أقساط يناير وفبراير سنة ١٩٩٣ ثم توقف عن السداد، فإن أرصدة الحسابات المتعلقة بهذه العملية عند التوقف عن الدفع تكون كما يلي:

حسابات قبض مبيعات التقسيط (٥٠٠ ـ ٢٠٠ ـ ٢٠ × ٥) =	٢٠٠ (مدين)
مجمل الربح المؤجـــل (٢٤٠ × ٤٠٪)	٩٦ (دائن)

حيث يكون حساب مجمل الربح المؤجل الخاص بهذه العملية مازال به رصيد ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ لأنه لم تجر عليه أية قيود للإعتراف بمجمل الربح المحقق من متحصلات سنة ١٩٩٣ . ومع ذلك، فإن القيد المعتاد في نهاية سنة ١٩٩٣ سوف يعترف بمجمل الربح المحقق من كل المتحصلات النقدية بما فيها المبالغ المحصلة عن مشترى الثلاجة خلال هذا العام . وعلى ذلك، فإن رصيد مجمل الربح المؤجل الخاص بهذه العملية في نهاية سنة ١٩٩٣ يمكن حسابه بضرب معدل مجمل الربح في سنة البيع في رصيد حساب القبض وقدره ٢٠٠ جنيه، ليصبح ٨٠ جنيه (٢٠٠ × ٤٠٪) . وبالتالي، فإن أرصدة الحسابات يجب أن تكون كما يلي :

حسابات قبض مبيعات التقسيط	٢٠٠ (مدين)
مجمل الربح المؤجل (بعد الإعتراف بأرباح قدرها ١٦ جنيه في يناير وفبراير	٨٠ (دائن)

فإذا كانت القيمة العادلة المقدرة للثلاجة المعاد إقتناؤها تبلغ ٧٠ جنيه فإنه يلزم إجراء القيد التالي لتسجيل عملية إعادة الإقتناء :

٨٠		من حـ / مجمل الربح المؤجل
٧٠		من حـ / بضاعة معاد إقتناؤها
٥٠		من حـ / خسارة إعادة إقتناء
	٢٠٠	إلى حـ / حسابات قبض مبيعات التقسيط

وقد تم تحديد مقدار الخسارة عن طريق : (١) طرح مجمل الربح المؤجل من مقدار حسابات القبض لتحديد التكلفة غير المغطاة (أو القيمة الدفترية) للبضاعة المعاد إقتناؤها، و (٢) طرح القيمة العادلة المقدرة للبضاعة المعاد إقتناؤها من التكلفة غير المغطاة للحصول على مقدار خسارة إعادة الإقتناء، كما يتضح مما يلي :

رصيد حسابات القبض (أسعار بيع غير محصلة)	٢٠٠
ناقص مجمل الربح المؤجل	٨٠
التكلفة غير المغطاة	١٢٠
ناقص القيمة العادلة المقدرة للبضاعة المعاد إقتناؤها	٧٠
خسارة (مكسب) إعادة الإقتناء	٥٠

وكما سبق القول، فإن خسارة إعادة الإقتناء يمكن تحميلها على حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إذا كان له رصيد.

عرض عمليات البيع بالتقسيط في القوائم المالية : إذا كانت عمليات البيع بالتقسيط تمثل جزءاً هاماً من إجمالي المبيعات، فمن الضروري تقديم إفصاح كامل عن مبيعات التقسيط، وتكلفة المبيعات بالتقسيط، وأية مصروفات خاصة بها. ولكن إذا كانت عمليات البيع بالتقسيط تشكل جزءاً غير هام من إجمالي المبيعات، فقد يكتفي فقط بإدراج مجمل الربح المحقق عنها في قائمة الدخل كبند خاص يلي مجمل ربح المبيعات، وذلك كما يلي :

المبيعات	٦٢٠٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	٤٩٠٠٠٠
مجمل ربح المبيعات	١٣٠٠٠٠
مجمل الربح المحقق عن مبيعات بالتقسيط	٥١٠٠٠
إجمالي مجمل ربح المبيعات	١٨١٠٠٠

وعند عمل إفصاح كامل عن عمليات البيع بالتقسيط، يمكن أن يكون العرض بقائمة الدخل كما يلي :

	مبيعات التقسيط	المبيعات الأخرى	الإجمالي
المبيعات	٢٤٨٠٠٠	٦٢٠٠٠٠	٨٦٨٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	١٨٢٠٠٠	٤٩٠٠٠٠	٦٧٢٠٠٠
مجمل ربح المبيعات	٦٦٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٩٦٠٠٠
ناقص مجمل ربح مؤجل عن مبيعات التقسيط هذا العام	٤٧٠٠٠	—	٤٧٠٠٠
مجمل الربح المحقق عن مبيعات العام	١٩٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٤٩٠٠٠
يضاف مجمل ربح محقق عن مبيعات التقسيط في سنوات سابقة	٣٢٠٠٠	—	٣٢٠٠٠
مجمل الربح المحقق هذا العام	٥١٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٨١٠٠٠

ومن الصعب تجنب التعقيد الظاهر لهذه الطريقة في العرض إذا لزم تقديم إفصاح كامل عن عمليات البيع بالتقسيط في قائمة الدخل. ومن الحلول المقدمة لذلك أن يتم إعداد جدول منفصل يوضح عمليات البيع بالتقسيط مع إدراج الرقم النهائي له فقط

في قائمة الدخل.

وفي الميزانية، فإنه من الضروري تبويب حسابات قبض مبيعات التحصيل حسب سنة تحصيلها. وهناك تساؤل حول مدى إدراج حسابات قبض مبيعات التقسيط التي لن تحصل لمدة سنتين أو أكثر ضمن الأصول المتداولة. فإذا كانت مبيعات التقسيط جزء من العمليات المعتادة للشركة، فإنها قد تعتبر أصول متداولة لأنها سوف تحصل خلال دورة التشغيل بالمنشأة. ولن تؤدى هذه الممارسة إلى تضليل القارىء طالما يتم الإفصاح عن تواريخ الإستحقاق بصورة كاملة كما يتضح من المثال التالي:

الأصول المتداولـــة :		
حسابات وأوراق القبـــض :		
عملاء تجـاريون	٧٨٨٠٠	
ناقص مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	٣٧٠٠	
	٧٥١٠٠	
حسابات قبض مبيعات تقسيط تستحق في ١٩٩٣	٢٢٦٠٠	
حسابات قبض مبيعات تقسيط تستحق في ١٩٩٤	٤٧٢٠٠	١٤٤٩٠٠

ومن ناحية أخرى، فإن حسابات القبض من عقود التقسيط والناتجة عن عمليات لاتتعلق بالنشاط العادي للمنشأة يجب التقرير عنها في جزء الأصول الأخرى بالميزانية إذا كانت تستحق بعد دورة التشغيل العادية للمنشأة.

والبضاعة المعاد إقتناؤها هي جزء من المخزون، وبذلك يجب إدراجها في جزء الأصول المتداولة بالميزانية. كما يجب إدراج أي مكسب أو خسارة إعادة إقتناء في قائمة الدخل بجزء الإيرادات والمكاسب الأخرى أو جزء المصروفات والخسائر الأخرى.

وبصفة عامة، فإن مجمل الربح المؤجل عن مبيعات التقسيط يُعالج كإيراد غير مكتسب ويبوب كإلتزام متداول. ومن الوجهة النظرية، فإن مجمل الربح المؤجل يتكون من ثلاثة عناصر هي: (١) إلتزام ضريبة الدخل الذي يلزم سداده عند التقرير عن المبيعات كإيراد معترف به (وهو إلتزام متداول)، (٢) مخصص مصروفات التحصيل والديون المعدومة وخسائر إعادة الإقتناء (وهو تخفيض لحسابات قبض مبيعات التقسيط)، و (٣) صافي دخل (أرباح محتجزة غير متاحة للتوزيع). وبسبب صعوبة توزيع مجمل الربح المؤجل فيما بين هذه العناصر الثلاثة، فإنه عادة مايُقرر عن المقدار

بالكامل كإيراد غير مكتسب.

وعلى خلاف ماسبق، فقد ذكر FASB في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم ٣ أنه «بغض النظر عن كيفية عرضه بالقوائم المالية: فإن مجمل الربح المؤجل عن مبيعات التقسيط يمثل من الناحية النظرية حساب مقابل لأصل، بمعنى تخفيض من قيمة أصل معين». ونحن نتفق مع رأي FASB ، ولكننا نعترف أنه حين إصدار معيار رسمي في هذا المجال، فسوف تستمر القوائم المالية في التقرير عن مجمل الربح المؤجل كإلتزام متداول.

طريقة إسترداد التكلفة Cost Recovery Method

في ظل طريقة إسترداد التكلفة، لايعترف بأي ربح إلى أن تتجاوز المدفوعات النقدية للمشترى تكلفة البضاعة المباعة في دفاتر البائع. فبعد استرداد كل التكاليف، تُدرج أية متحصلات نقدية إضافية ضمن الدخل. وتقرر قائمة الدخل عن فترة البيع عن إيراد المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة ومجمل الربح ـ سواء المقدار المعترف به خلال الفترة ـ إن وجد ـ أو المقدار المؤجل. وتتم مقابلة مجمل الربح المؤجل مع حساب القبض المتعلق به ـ مخفضاً بالمتحصلات ـ في الميزانية. وتقرر قوائم الدخل التالية عن مجمل الربح كبند إيراد مستقل عندما يُعترف بإكتسابه.

ويسمح نشرة مجلس مبادىء المحاسبة رقم ١٠ للبائع باستخدام طريقة استرداد التكلفة في المحاسبة عن المبيعات التي «لايوجد أساس مناسب لتقدير قابليتها للتحصيل». كما طالب FASB باستخدام هذه الطريقة في المعيار رقم ٤٥ (في الإمتيازات) ورقم ٦٦ (في المحاسبة عن بيع العقارات) وذلك عند وجود درجة عالية من عدم التأكد فيما يتعلق بامكانية تحصيل حسابات القبض.

ولتوضيح طريقة استرداد التكلفة، إفترض أنه في بداية سنة ١٩٩٢ باعت شركة Lis-mure مخزون تكلفته ٢٥٠٠٠ جنيه لشركة Higley بسعر ٣٩٠٠٠ جنيه يسدد على دفعات قدرها ١٨٠٠٠ جنيه سنة ١٩٩٢، ١٢٠٠٠ جنيه سنة ١٩٩٣، ٦٠٠٠ جنيه سنة ١٩٩٤. فإذا طبقت طريقة استرداد التكلفة على هذه العملية وحصلت الأقساط في موعدها، فإن المتحصلات النقدية والإيراد والتكلفة ومجمل الربح سوف يُعترف بها كما يلي:

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
النقدية المحصلة	١٨٠٠٠	١٢٠٠٠	٦٠٠٠
الإيراد المعترف به	٣٦٠٠٠	—	—
تكلفة البضاعة المباعة	٢٥٠٠٠	—	—
مجمل الربح المؤجل	١١٠٠٠	١١٠٠٠	٦٠٠٠
مجمل الربح المعترف به	—	٥٠٠٠ (*)	٦٠٠٠
رصيد مجمل الربح المؤجل في نهاية الفترة	١١٠٠٠	٦٠٠٠	—

(*) ٢٥٠٠٠ ـ ١٨٠٠٠ = ٧٠٠٠ من التكلفة غير المستردة في نهاية سنة ١٩٩٢ ؛
١٢٠٠٠ ـ ٧٠٠٠ = ٥٠٠٠ الزيادة في النقدية المحصلة سنة ١٩٩٣ عن التكلفة غير المستردة.

وفي ظل طريقة إسترداد التكلفة ، يُقرر عن إجمالي الإيراد وتكلفة البضاعة المباعة في فترة البيع بنفس طريقـة التقسيط . ولكن على عكس طريقـة التقسيط التي تعـترف بالدخل بمجرد تحصيل النقدية ، فإن طريقة استرداد التكلفة لاتعترف بالربح إلا عندما تزيد المتحصلات النقدية عن إجمالي تكلفة البضاعة المباعة .

ويكـون قيد اليومية الـلازم لتسجيل مجمل الربح المؤجل عن هذه العملية (بعد تسجيل المبيعات وتكلفة المبيعات بالطريقة المعتادة) في نهاية سنة ١٩٩٢ كما يلي :

من حـ / المبيعـــــات		٣٦٠٠٠
الى حـ / تكلفة المبيعات	٢٥٠٠٠	
الى حـ / مجمل الربح المؤجل	١١٠٠٠	

(إقفال المبيعات وتكلفة المبيعات وتسجيل مجمل الربح المؤجل).

وفي سنـوات ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ يصبح مجمل الربح المؤجل محققاً عندما تزيد جملة المتحصلات النقدية عن إجمالي التكاليف ، ويتم تسجيل القيود التالية :

١٩٩٣

من حـ / مجمل الربح المؤجل		٥٠٠٠
الى حـ / مجمل الربح المحقق	٥٠٠٠	

(الإعتراف بمجمل الربح بمقدار الزيادة في المتحصلات النقدية عن التكاليف).

١٩٩٤

من حـ / مجمل الربح المؤجل		٦٠٠٠
إلى حـ / مجمل الربح المحقق	٦٠٠٠	

(الإعتراف بمجمل الربح بمقدار الزيادة في المتحصلات النقدية عن التكاليف).

ويمكن تطبيق طريقة استرداد التكلفة على حسابات القبض التي تحمل فائدة، والتي يشيع إستخدامها في عمليات بيع العقارات. ولتوضيح ذلك، افتراض أن شركة Land باعت قطعة أرض في ١ يناير ١٩٩٢ تكلفتها ٢٤٠٠٠ جنيه بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه، وحصلت مقابل ذلك على ورقة قبض بفائدة ٨٪. وتسدد ورقة القبض على ثلاثة أقساط قيمة كل منها ١١٦٤١ جنيه في ٣١ ديسمبر من سنوات ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤.

حيث يبلغ مجمل الربح المؤجل في هذه الحالة ٦٠٠٠ جنيه (٣٠٠٠٠ سعر البيع - ٢٤٠٠٠ التكلفة)، وتتم مقابلته بحساب القبض المتعلق به في الميزانية. وتؤدى المتحصلات الخاصة بأصل المبلغ لتخفيض حساب القبض، في حين أن متحصلات الفائدة تؤدى لزيادة إيراد الفائدة المؤجل (الذي يشبه مجمل الربح المؤجل) في الميزانية. ولايعترف بأي دخل الى أن تزيد المدفوعات النقدية التي يسددها المشترى - والتي تشمل أصل الدين وفائدته - عن تكلفة الأرض المباعة لدى البائع.

وفيما يلي جدول مدفوعات الأقساط وإستهلاك الفائدة عن ٣ سنوات بشركة Land.

ومن الضروري ممارسة قدر من الحكم الشخصي عند الإختيار بين طريقة إسترداد التكلفة وطريقة التقسيط. حيث تستخدم طريقة استرداد التكلفة عند وجود درجة عالية من عدم التأكد فيما يتعلق بتحصيل حسابات القبض.

طريقة الوديعة Deposit Method

في بعض الحالات، يتم تحصيل نقدية من المشترى قبل نقل البضائع أو الأصول. حيث لايتم نقل مخاطر ومنافع الملكية بصورة كافية لتسجيل البيع. وفي مثل هذه الحالات فإن البائع لم يف بمتطلبات العقد بعد وليست له أية حقوق تجاه المشترى. وتعرف طريقة المحاسبة عن هذه الصفقات غير الكاملة بطريقة الوديعة. وفي ظل هذه الطريقة يقرر البائع عن النقدية المحصلة من المشتري على أنها وديعة خاصة بالتعاقد ويبوبها كإلتزام في الميزانية، ويستمر في التقرير عن الأصول المباعة ضمن أصول الميزانية. كما يستمر البائع في تحميل مصروف الإهلاك الخاص بهذا الأصل. ولايُعترف بأي إيراد أو دخل حتى إكتمال عملية البيع. وعند إتمام عملية البيع، يتم إقفال حساب الوديعة وتُطبق إحدى طرق الاعتراف بالإيراد التي سبق مناقشتها في هذا الفصل للإعتراف بالمبيعات.

والفرق الأساس بين طرق التقسيط وإسترداد التكلفة من ناحية وطريقة الوديعة من

التاريخ	النقدية (مدين)	إيراد الفائدة المؤجل[أ] (دائن)	حسابات القبض (دائن)	رصيد أقساط غير مسددة	تكلفة غير مستردة	مجمل ربح محقق	إيراد فائدة محقق
٩٢/١/١	—	—	—	٣٠٠٠٠	٢٤٠٠٠	—	—
٩٢/١٢/٣١	١١٦٤١	٢٤٠٠[ب]	٩٢٤١	٢٠٧٥٩	١٢٣٥٩[ج]	—	—
٩٣/١٢/٣١	١١٦٤١	١٦٦١	٩٩٨٠	١٠٧٧٩	٧١٨	—	—
٩٤/١٢/٣١	١١٦٤١	(٤٠٦١)	١٠٧٧٩	—	—	٦٠٠٠	٤٩٢٣[د]
	٣٤٩٢٣		٣٠٠٠٠			٦٠٠٠	٤٩٢٣

(أ) يُؤجل الإعتراف بفائدة ١٩٩٢، ١٩٩٣ لأن التكلفة لم تسترد إلا سنة ١٩٩٤.

(ب) ٣٠٠٠٠ × ٨٪ = ٢٤٠٠.

(ج) ٢٤٠٠٠ - ١١٦٤١ = ١٢٣٥٩.

(د) يتكون من ٤٠٦١ إيرادات فائدة مؤجلة من سنوات ١٩٩٢، ١٩٩٣ علاوة على فائدة سنة ١٩٩٤ وقدرها ٨٦٢ جنيه.

ناحية أخرى أنه في طرق التقسيط وإسترداد التكلفة يُفترض أن البائع قد إستوفي متطلبات العقد ولكن هناك درجة عالية من عدم التأكد من تحصيل النقدية. ولكن في طريقة الوديعة فإن البائع لم يستوف متطلبات العقد ولاتوجد له حقوق طرف المشتري. حيث تؤجل طريقة الوديعة الإعتراف بايراد المبيعات حتى يمكن تحديد مدى حدوث عملية البيع لأغراض المحاسبة. فالإعتراف بالإيراد يؤجل حين وقوع حدث معين في المستقبل. فإذا لم تنتقل مخاطر ومنافع الملكية بصورة كافية للمشتري - حتى مع إستلام البائع للوديعة - فإنه يجب تأجيل الإعتراف بالإيراد لحين إنتقال هذه المخاطر والمنافع بصورة كافية. وعلى ذلك، فإن طريقة الوديعة لاتمثل إحدى طرق الإعتراف بالإيراد مثل طرق التقسيط وتغطية التكلفة.

ملاحظات ختامية

إن هناك بعض «العوامل العامة» التي تشكل أساس تبرير إستخدام طرق معينة للإعتراف بالإيراد. وفي أغلب الحالات يتم حل مشاكل الإعتراف بالإيراد بالرجوع إلى بعض المفاهيم مثل إحتمال التحصيل، إكتمال عملية إكتساب الإيراد، نقل منافع ومخاطر الملكية، إمكانية قياس الإيرادات والتكاليف، وتغليب الجوهر على الشكل. ومع ذلك، فإنه في بعض الحالات تستخدم هذه المفاهيم بصورة غير متسقة أو غير مناسبة.

الأسئلة

١ - متى يُعترف بالإيراد بصورة تقليدية؟ وماهي الشروط التي يجب توافرها للإعتراف بكل أو جزء من الإيراد والدخل لأي عملية بيع في تاريخ البيع؟

٢ - متى يُعترف بالإيراد في الحالات التالية:

أ - إيراد بيع المنتجات؟ ب - إيراد تقديم الخدمات؟

جـ - الإيراد من السماح للآخرين باستخدام أصول الشركة؟

د - الإيراد من التخلص من الأصول بخلاف المنتجات؟

٣ - ماهما الطريقتان الأساسيتان في المحاسبة عن عقود الإنشاء طويل الأجل؟ وماهي الظروف التي تحدد الطريقة التي يجب إستخدامها منهما؟

٤ - ماهما نوعي الخسارة اللذان يمكن تحققهما في المحاسبة عن العقود طويلة الأجل؟ وماهي طبيعة كل منهما؟ وكيف تتم المحاسبة عنه؟

٥ ـ ماهو الشيء ولماذا لايُعترف به عادة كإيراد؟
٦ ـ إشرح طريقة مبيعات التقسيط في المحاسبة.
٧ ـ عند وجود فائدة في عمليات البيع بالتقسيط، كيف تتم المحاسبة عنها؟
٨ ـ متى يُعترف بالإيراد في ظل طريقة استرداد التكلفة؟
٩ ـ كيف يتم عرض نتائج مبيعات التقسيط في قائمة الدخل؟
١٠ ـ ماهي طريقة الوديعة ومتى يمكن إستخدامها؟

الحالات

(١) شركة Douglas هي شركة للخدمات القانونية، وتقوم بمحاسبة العملاء إما على أساس عدد الساعات أو على أساس الأتعاب المشروطة (نسبة مما يحصل عليه العميل في القضية) وذلك بناءاً على طبيعة القضية. ويخضع توقيت المتحصلات النقدية بالشركة للعديد من العوامل وذلك حسب طبيعة القضية وإحتمال إعتماد المحكمة للأتعاب وقدرة العميل على الدفع. وتعترف الشركة بالإيرادات على الأساس النقدي.

ويعتقد أحد الشركاء بالشركة أن الأساس النقدي هو أساس متحفظ جداً في الإعتراف بالإيراد، ويرى أن الأعمال التي تتم المحاسبة عنها على أساس الساعات يلزم الإعتراف بها بمجرد تقديمها للعميل. وعلى أساس الخبرة السابقة، فإن توقيت ومقدار المتحصلات من الأتعاب المشروطة يمكن تقديرها. ويرى هذا الشريك أن القضية قد تستغرق عدة سنوات قبل الحكم فيها، ولكن الشركة يمكنها توقع نتيجتها بصورة معقولة عند قبولها، حيث لاتتعرض الشركة لمفاجآت كبيرة. وبالتالي يجب أن يقتصر إستخدام الأساس النقدي على القضايا التي تتضمن درجة عالية من عدم التأكد بخصوص توقيت المتحصلات ويتم تحميل إيرادات الأتعاب المعترف بها ولم تحصل من العميل على حساب أعمال تحت التنفيذ.

المطلوب: مناقشة مشاكل الإعتراف بالإيراد وتحقق الإيراد في شركة خدمات قانونية.

(٢) إن إكتساب الإيراد بواسطة منشآت الأعمال يعترف به للأغراض المحاسبية عند تسجيل الصفقة. وفي بعض الحالات، يعترف بالإيراد عند إكتسابه بالمعنى الإقتصادي. ولكن في حالات أخرى، يضع المحاسبون إرشادات للإعتراف

بالإيراد على أسس أخرى مثل نقطة البيع .

المطلوب (مع تجاهل ضرائب الدخل) :

(أ) شرح وتبرير سبب الإعتراف بالدخل عند نقطة البيع .

(ب) شرح الحالات التي يكون من المناسب عندها الإعتراف بالإيراد مع أداء عملية الإنتاج .

(جـ) ماهي الأوقات الأخرى ـ بخلاف الموضحة في أ، ب ـ التي قد يكون من المناسب عندها الإعتراف بالإيراد؟ مع الشرح .

(٣) تقوم شركة Soft بالمحاسبة عن عقد إنشاء طويل الأجل باستخدام طريقة نسبة الإتمام . وهو عقد مدته ٤ سنوات ، وهو حالياً في سنته الثانية . وكانت أحدث تقديرات لإجمالي التكاليف تشير إلى أن هذا العقد سوف يحقق ربح للشركة عند إتمامه . . . **المطلـــوب** :

(أ) ماهو المبرر النظري لإستخدام شركة Soft لطريقة نسبة الإتمام؟

(ب) كيف تتم المحاسبة عن مستخلصات الأعمال التامة؟ على أن تتضمن إجابتك تصنيف هذه المستخلصات بالقوائم المالية لشركة Soft.

(جـ) كيف يتم تحديد الدخل المعترف به في السنة الثانية للعقد باستخدام طريقة التكلفة إلى التكلفة في تحديد نسبة الإتمام؟

(د) ماهو الأثر على ربح السهم في السنة الثانية للعقد والناتج عن إستخدام طريقة نسبة الإتمام بدلاً من طريقة العقد الكامل؟

أمثلة وتمارين

١ ـــ تستخدم شركة Giant للإنشاءات طريقة نسبة الإتمام في المحاسبة . وفي سنة ١٩٩٢ ، بدأت الشركة العمل في عقد قيمته ٢٣٠٠٠٠٠ جنيه . وفيما يلي بعض بيانات العقد :

	١٩٩٢	١٩٩٣
التكاليف التي تحملتها الشركة خلال العام	٤٠٠٠٠٠	١٤٢٥٠٠٠
التكاليف المقدرة للإتمام في ٣١ ديسمبر	١٢٠٠٠٠٠	ـــ
المستخلصات خلال العام	٤٢٠٠٠٠	١٦٨٠٠٠٠
المتحصلات خلال العام	٣٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠

والمطلـــوب :

(أ) ماهو الجزء من سعر العقد الإجمالي الذي يعترف به كإيراد في سنة ١٩٩٢؟ وفي سنة ١٩٩٣؟

(ب) بإفتراض نفس الحقائق السابقة باستثناء أن الشركة تستخدم طريقة العقد الكامل في المحاسبة، ماهو الجزء من إجمالي سعر العقد الذي يجب الإعتراف به كإيراد سنة ١٩٩٣؟

(جـ) ماهي قيود اليومية التي يلزم إجراؤها سنة ١٩٩٢ (باستخدام طريقة نسبة الإتمام)؟

(٢) تستخدم شركة Gerald ـ التي بدأت نشاطها في ١ يناير ١٩٩٢ ـ طريقة مبيعات التقسيط في المحاسبة، وقد أمكن الحصول على البيانات التالية عن سنوات ١٩٩٢، ١٩٩٣:

	١٩٩٢	١٩٩٣
مبيعات التقسيط	٧٥٠٠٠٠	٨٤٠٠٠٠
تكلفة مبيعات التقسيط	٥٨٥٠٠٠	٦٣٠٠٠٠
مصروفات عامة وادارية	٧٠٠٠٠	٨٤٠٠٠
المتحصلات النقدية من مبيعات ١٩٩٢	٣١٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
المتحصلات النقدية من مبيعات ١٩٩٣	—	٤٠٠٠٠٠

والمطلوب:

(أ) حساب رصيد حسابات مجمل الربح المؤجل في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢، ٣١ ديسمبر ١٩٩٣.

(ب) توقف سداد مبيعات سنة ١٩٩٢ في سنة ١٩٩٤، وفي تاريخ التوقف كان رصيد حسابات قبض مبيعات التقسيط ١٢٠٠٠ جنيه، وكانت القيمة العادلة للبضاعة المعاد إقتناؤها ٨٠٠٠ جنيه. ماهو القيد اللازم لتسجيل إعادة الإقتناء؟

(٣) تقوم شركة John ببيع معدات زراعية بالتقسيط. وفي ١ يوليو ١٩٩٢، أبرمت الشركة عقد بيع بالتقسيط مع إحدى الشركات الزراعية لمدة ١٠ سنوات. ويبلغ القسط السنوي ١٠٠٠٠٠ جنيه يستحق السداد في ١ يوليو من كل عام، وقد سدد القسط الأول في ١ يوليو ١٩٩٢. وقد حصلت على المعلومات الإضافية التالية:

١ ـ المقدار الذي يمكن تحقيقه من بيع آلة مماثلة يبلغ ٦٧٦٠٠٠ج .
٢ ـ تكلفة الآلة المباعة ٤٧٣٠٠٠ جنيه .
٣ ـ عبء التمويل المتعلق بفترة التقسيط يبلغ ٣٢٠٤٠٠٠ جنيه على أساس معدل فائدة محدد قدره ١٠٪ ، وهو المعدل المناسب .
٤ ـ تشير الظروف إلى أن تحصيل الأقساط في ظل هذا العقد مؤكد بصورة معقولة .

المطلوب :

ماهو الدخل أو الخسارة قبل الضرائب التي يجب أن تسجلها الشركة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ نتيجة العملية السابقة؟

(٤) تستخدم شركة Bob ـ وهي شركة تصنيع معدات رأسمالية وبدأت نشاطها في ٤ يناير ١٩٩٢ وتعمل على أساس السنة الميلادية ـ طريقة التقسيط في الإعتراف بالربح في المحاسبة عن كل مبيعاتها . وقد إستخرجت البيانات التالية من سجلات سنة ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ :

	١٩٩٢	١٩٩٣
المبيعات بالتقسيط	٤٨٠٠٠٠	٦٢٠٠٠٠
مجمل الربح كنسبة من التكاليف	٢٥٪	٢٠٪
المتحصلات النقدية من مبيعات ١٩٩٢	١٣٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠
المتحصلات النقدية من مبيعات ١٩٩٣	ـ	١٦٠٠٠٠

ومقادير المتحصلات النقدية لاتتضمن المتحصلات الخاصة بأعباء الفائدة .

المطلوب :

(أ) حساب مقدار مجمل الربح المحقق الذي يلزم الإعتراف به في قائمة الدخل عن سنة ١٩٩٣ المعدة باستخدام طريقة التقسيط .
(ب) أين يتم التقرير عن رصيد مجمل الربح المؤجل في القوائم المالية لسنة ١٩٩٣؟
(جـ) حساب مقدار مجمل الربح المحقق الذي يلزم الإعتراف به في قائمة الدخل باستخدام طريقة تغطية التكلفة .

(٥) في ١ مارس ١٩٩٢ تعاقدت شركة Andre على إنشاء مبنى مصنع لشركة Mark بسعر إجمالي قدره ٨٤٠٠٠٠٠ جنيه . وقد إكتمل هذا المبنى في ٣١ أكتوبر

١٩٩٤ . وفيما يلي التكاليف التي تحملتها الشركة سنوياً، التكاليف المقدرة لإتمام العقد، وجملة المستخلصات عن سنوات ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤ .

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
تكاليف العقد الفعلية خلال العام	٣٢٠٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠٠
التكاليف المقدرة لإتمام العقد في ١٢/٣١	٣٢٠٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠٠	—
المستخلصات خلال العام	٣٢٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠

والمطلوب :

(أ) باستخدام طريقة نسبة الإتمام، إعداد الجدول اللازم لحساب الربح أو الخسارة التي يلزم الإعتراف بها نتيجة هذا العقد عن السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، مع تجاهل ضرائب الدخل .

(ب) باستخدام طريقة العقد الكامل، إعداد الجداول اللازمة لحساب الربح أو الخسارة التي يلزم الإعتراف بها نتيجة هذا العقد عن السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، مع تجاهل ضرائب الدخل .

(٦) فيما يلي بعض المعلومات الملخصة عن شركة Baster التي تبيع البضاعة على أساس التقسيط :

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
المبيعات بالتقسيط	٢٥٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠
تكلفة المبيعات	١٥٠٠٠٠	١٦٩٠٠٠	١٧٩٢٠٠
مجمل الربح	١٠٠٠٠٠	٩١٠٠٠	١٠٠٨٠٠
المتحصلات من :			
مبيعات ١٩٩٢	٨٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠
مبيعات ١٩٩٣		٩٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
مبيعات ١٩٩٤			١١٠٠٠٠

والمطلوب :

أ ــ حساب مجمل الربح المحقق في كل من السنوات ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤ .

ب ــ إعداد كل قيود اليومية اللازمة في سنة ١٩٩٤ بتطبيق طريقة التقسيط في المحاسبة (مع تجاهل أعباء الفائدة) .

(٧) فيما يلي بعض العمليات التي تمت بشركة Bagwell للتليفزيون :

١ - باعت الشركة جهاز تكلفته ٥٦٠ جنيه إلى السيد Herbert في ١ نوفمبر ١٩٩٣ بمبلغ ٨٠٠ جنيه . وقد سدد المشترى دفعة مقدمة ٢٠٠ جنيه ووافق على سداد ٣٠ جنيه في بداية كل شهر ولمدة ٢٠ شهر.

٢ - سدد السيد Herbert القسط المستحق حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ .

٣ - في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ ، تم إجراء القيود اللازمة لتسجيل الربح المحقق عن مبيعات التقسيط .

٤ - سدد السيد Herbert الأقساط السبعة الأولى من سنة ١٩٩٤ (تسجل بقيد واحد) .

٥ - في أغسطس ١٩٩٤ ، أعادت الشركة إقتناء الجهاز بعد توقف السيد Herbert عن سداد قسط ١ أغسطس وإعلانه أنه لن يتمكن من الإستمرار في السداد . وكانت القيمة العادلة المقدرة للجهاز المعاد إقتناؤه ١٠٠ جنيه .

المطلـــوب :

إعداد قيود اليومية اللازمة لتسجيل العمليات السابقة في دفاتر شركة Bagwell ، مع عدم إجراء قيود الإقفال .

(٨) تعاقدت شركة Steel للإنشاءات على بناء مبنى إدارى . ومن المقرر بدأ العمل في ١ يناير ١٩٩٢ ومن المقدر أن ينتهي في ١ يوليو ١٩٩٥ . ومن المقدر أن تبلغ تكلفة المبنى ٤٠٠٠٠٠٠٠ جنيه ويبلغ سعر العقد ٤٩٠٠٠٠٠٠ جنيه . وفيما يلي بعض البيانات المتعلقة بفترة الإنشاء :

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
التكاليف حتى تاريخه	١٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠
التكلفة المقدرة للإتمام	٢٨٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠	—
المستخلصات حتى تاريخه	٦٠٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠٠	٤٩٠٠٠٠٠٠
النقدية المحصلة حتى تاريخه	٦٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠	٤٩٠٠٠٠٠٠

والمطلـــوب :

(أ) حساب مجمل الربح المقدر عن سنوات ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ بإفتراض إستخدام طريقة نسبة الإتمام (تجاهل ضرائب الدخل) .

(ب) إجراء قيود اليومية اللازمة بالشركة عن السنوات ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ .

الفصل العشرون

المحاسبة عن ضرائب الدخل

ACCOUNTING FOR INCOME TAXES

الفصل العشرون

المحاسبة عن ضرائب الدخل

ACCOUNTING FOR INCOME TAXES

الأهداف التعليمية:

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على:

١ ـ تحديد الفروق بين الدخل قبل الضريبة والدخل الخاضع للضريبة.
٢ ـ وصف الفرق المؤقت الذي يؤدي لمقادير خاضعة للضرائب في المستقبل.
٣ ـ وصف الفرق المؤقت الذي يؤدي لمقادير مستقطعة من الضريبة في المستقبل.
٤ ـ شرح الغرض من حساب تقويم أصل الضريبة المؤجلة.
٥ ـ وصف طريقة عرض مصروف ضريبة الدخل في قائمة الدخل.
٦ ـ وصف الفروق المؤقتة والدائمة المختلفة.
٧ ـ وصف أثر معدلات الضريبة المختلفة وتغيرات معدلات الضريبة على ضرائب الدخل المؤجلة.
٨ ـ تطبيق الإجراءات المحاسبية لترحيل الخسائر للأمام وللخلف.
٩ ـ وصف طريقة عرض ضرائب الدخل المؤجلة في القوائم المالية.
١٠ ـ تحديد القضايا الخاصة المتعلقة بضرائب الدخل المؤجلة.
١١ ـ الإشارة للمبادىء الأساسية لمدخل الأصل ـ الإلتزام.

لقد قامت الجهات المحاسبية بإصدار العديد من النشرات في المحاسبة عن ضرائب الدخل التي كان لها آثار هامة على الأصول والإلتزامات والدخل في العديد من الشركات، وكان آخر هذه النشرات معيار FASB رقم ١٠٩ الصادر في فبراير ١٩٩٢(*). ويمثل هذا الجهد الجديد نتاج مايزيد عن ١٠ سنوات من العمل في هذا

(*) تم إصدار معيار FASB ١٠٩ «المحاسبة عن ضرائب الدخل» في فبراير سنة ١٩٩٢. وقبل ذلك بخمس سنوات أصدر المجلس المعيار رقم ٩٦ بعنوان «المحاسبة عن ضرائب الدخل». وقد قوبل المعيار ٩٦ بمعارضة مع مجتمع الأعمال بسبب تعقيده وعدم إعترافه ببعض المنافع الضريبية المستقبلة وهو مادفع FASB لإصدار المعيار ١٠٩.

المجال، كما أنه يقوم بإلغاء أو تعديل مايزيد عن ٣٧ نشرة محاسبية مختلفة سبق إصدارها. وهو من المعايير المعقدة التي تؤدى لتحمل الشركات تكاليف جوهرية في تطبيقه. ويناقش هذا الفصل القواعد الأساسية التي يجب أن تتبعها الشركات في التقرير عن ضرائب الدخل في ظل هذا المعيار الجديد.

الدخل قبل الضريبة والدخل الخاضع للضريبة
PRETAX FINANCIAL INCOME AND TAXABLE INCOME

قبل أن نناقش معيار FASB الجديد في ضرائب الدخل، فإنه يجب إيضاح عدد من النقاط الأساسية. فعند حساب ضريبة الدخل المستحقة، فإنه يجب على منشآت الأعمال إعداد إقرارات ضريبية تتضمن قائمة توضح مقدار الدخل الخاضع للضريبة. وبصفة عامة، فإن شكل ومحتوى قائمة الدخل المعدة للأغراض الضريبة تتشابه مع شكل ومحتوى قائمة الدخل المعدة لأغراض التقرير المالي. ومع ذلك، فإن الدخل الخاضع للضريبة في الإقرار الضريبي يحسب طبقاً للتشريعات والقواعد الضريبية المحددة، في حين أن الدخل المحاسبي أو الدخل المالي قبل الضريبة [ويشار اليه عادة بالدخل قبل ضرائب الدخل أو الدخل للأغراض الدفترية] يُحسب طبقاً للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها. ولأن التشريعات الضريبية تختلف عن GAAP في العديد من المجالات، فإن الدخل الخاضع للضريبة عادة ما يختلف عن الدخل المحاسبي قبل الضريبة. ومن أمثلة هذه الإختلافات مايلي:

١ - حساب الأهلاك على أساس القسط الثابت لأغراض التقرير المالي ولكن على أساس الإهلاك المعجل للأغراض الضريبية.
٢ - أن يُعترف بالدخل على أساس الإستحقاق [عند نقطع البيع] لأغراض التقرير المحاسبي، في حين يُعترف به عند التحصيل للأغراض الضريبية.
٣ - يعترف بتكاليف الضمان في فترة تحملها (مقابلتها بإيراد المبيعات) لأغراض التقرير المالي، في حين يُعترف بها عند سدادها للأغراض الضريبية.

ولتوضيح كيفية تأثير هذه الفروق على الدخل الخاضع للضريبة وضريبة الدخل المستحقة إفترض أن شركة Anset كان لديها إيرادات في سنة ١٩٩٣ [وهي السنة الأولى لعملها] قدرها ١٠٠٠٠٠٠ج لكل من الأغراض الضريبة والدفترية، كما كان لديها مصروفات قدرها ٥٠٠٠٠ج للأغراض الدفترية ومصروفات قدرها ٦٠٠٠٠ج للأغراض الضريبية. ويرجع هذا الفرق في المصروفات إلى أن شركة Anset قد سددت

قسط تأمين مقدم قدره ١٠٠٠٠ج سنة ١٩٩٣ يمثل إستقطاع ضريبي خلال نفس السنة، ولكن لأغراض التقرير المالي فإن هذا السداد المقدم يُسجل في حساب تأمين غير مستنفد ويُوزع على السنتين التاليتين. وبذلك يمكن التقرير عن الدخل المالي لشركة Anset والدخل الخاضع للضريبة لديها سنة ١٩٩٣ كما يلي:

	الدخـــل المالي	الدخل الخاضع للضريبة
الإيـرادات	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
المصروفـــــات	٥٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
الدخل المالي قبل الضريبة عن سنة ١٩٩٣	٥٠٠٠٠	
الدخل الخاضع للضريبـــة سنة ١٩٩٣		٤٠٠٠٠

وبفرض أن معدل الضريبة يبلغ ٤٠٪، فإن حساب ضريبة الدخل المستحقة سيكون كما يلي:

الدخل الخاضع للضريبة عن سنة ١٩٩٣	٤٠٠٠٠
معدل الضريبـــة	٪٤٠
ضريبة الدخل المستحقة عن سنة ١٩٩٣	١٦٠٠٠

وتُصنف ضريبة الدخل المستحقة كإلتزام متداول بالميزانية.

ضرائب الدخل المؤجلة والقيم الخاضعة للضريبة في المستقبل
FUTURE TAXABLE AMOUNTS AND DEFERRED TAXES

بعد أن يتم حساب ضريبة الدخل المستحقة [المقدار المستحق للحكومة] فإن السؤال التالي هل هناك أية ضرائب أخرى يجب الإعتراف بها للأغراض الدفترية أم لا؟ حيث تستند إجابة هذا السؤال على مدى وجود فروق مؤقتة بين المقادير المقرر عنها للأغراض الضريبية والمقادير المقرر عنها للأغراض الدفترية. والفرق المؤقت Temporary difference هو الفرق بين الأساس الضريبي Tax basis لأصل أو إلتزام معين وقيمته المقرر عنها (المرحلة أو الدفترية) في القوائم المالية والذي ينتج عنه مقادير خاضعة للضريبة (يؤدى لزيادة الدخل الخاضع للضريبة) أو إستقطاعات ضريبية (يؤدى لتخفيض الدخل الخاضع للضريبة) في السنوات المستقبلة.

ففي مثال شركة Anest السابق، فإن الفرق الوحيد بين الأساس الدفتري والأساس الضريبي للأصول والإلتزامات يتعلق بالتأمين غير المستنفد. ونتيجة لذلك، فإن الإختلاف في ميزانية ١٩٩٣/١٢/٣١ سوف يظهر كما يلي:

شركة Anest

في الدفاتر	٩٣/١٢/٣١	في الإقرار الضريبي	٩٣/١٢/٣١
تأمين غير مستنفد	١٠٠٠٠ج	تأمين غير مستنفد	—

وكما سبق القول، فإن التأمين غير المستنفد يُقرر عنه بمقدار ١٠٠٠٠ج للأغراض الدفترية وبمقدار صفر للأغراض الضريبية. فإذا إفترضنا أن الأصول والإلتزامات سوف تتحقق أو تتم تسويتها على أساس قيمها الدفترية، فإنه يجب عندئذ تسجيل ضرائب دخل مؤجلة.

فإذا فرض أن شركة Anest سوف تبيع الحقوق المتعلقة بهذه الحماية التأمينية إلى شركة أخرى مقابل ١٠٠٠٠ج في بداية سنة ١٩٩٤، فإنها لن تقرر عن أي مكسب أو خسارة لأغراض التقرير المالي. ولكن لأنها سبق أن إستقطعت هذا القسط للأغراض الضريبية فسوف يكون لديها مكسب قدره ١٠٠٠٠ج [١٠٠٠٠ج - صفر] للأغراض الضريبية يلزم سداد ضرائب عليه كما يتضح مما يلي [بفرض معدل الضريبة ٤٠٪]:

بيع الحقوق التأمينية في ١٩٩٤

المتحصل من البيع	١٠٠٠٠
الأساس الضريبي للأصل	صفر
المكسب من البيع	١٠٠٠٠
معدل الضريبة	٤٠٪
الضريبة المستحقة	٤٠٠٠ج

ويمكن دراسة هذه الحالة بصورة أخرى: ففي سنة ١٩٩٣ كان مصروف التأمين للأغراض الضريبية ١٠٠٠٠ج، في حين لم يُقرر عن مصروف تأمين للأغراض الدفترية. وبذلك، فإن الدخل الخاضع للضريبة كان أقل من الدخل المالي قبل الضريبة سنة ١٩٩٣. ولكن في سنوات ١٩٩٤، ١٩٩٥ سيكون الدخل الخاضع للضريبة أعلى من الدخل المالي قبل الضريبة لأنه لن يُقرر عن أي مصروف تأمين

للأغـراض الضريبية، في حين سيُقرر عن مصروف تأمين قدره ٥٠٠٠ج للأغراض المحاسبية في كل من السنتين.

ففي حالة شركة Anest ، فإن القيم الخاضعة للضرائب سوف تحدث في المستقبل. حيث تؤدى هذه المقادير الخاضعة للضرائب إلى زيادة الدخل الخاضع للضريبة مقارنة بالدخل المالي قبل الضريبة في المستقبل وذلك نتيجة لوجود فروق مؤقتة. ولأنه سوف تظهر مقادير خاضعة للضريبة في المستقبل نتيجة للفروق المؤقتة الموجودة في نهاية السنة الحالية (١٩٩٣) فإنه يجب الإعتراف بالآثار الضريبية المؤجلة لهذه المقادير الخاضعة للضريبة كإلتزام ضريبي مؤجل في ميزانية ٣١ ديسمبر ١٩٩٣.

إلتزام الضريبة المؤجلة DEFERRED TAX LIABILITY

يُعبر إلتزام الضريبة المؤجلة deferred tax liability عن الآثار الضريبية المؤجلة التي ترجع إلى فروق مؤقتة خاضعة للضريبة. وبمعنى آخر، فإن إلتزام الضريبة المؤجلة يُعبر عن الزيادة في الضرائب المستحقة في السنوات المستقبلة نتيجة للفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة والتي توجد في نهاية السنة الحالية. ففي مثال شركة Anest السابق تبلغ ضريبة الدخل المستحقة عن سنة ١٩٩٣ مقدار ١٦٠٠٠ج (٤٠٠٠٠ج × ٤٠٪)، كما يوجد فرق مؤقت في نهاية السنة بسبب التقرير عن التأمين بصورة مختلفة للأغراض الضريبية والدفترية. حيث أن الأساس الدفتري للتأمين غير المستنفد ١٠٠٠٠ج في حين أن الأساس الضريبي له صفر. وعلى ذلك، يمكن حساب إجمالي إلتزام الضريبة المؤجلة في نهاية سنة ١٩٩٣ كما يلي:

الأساس الدفتري للتأمين غير المستنفد	١٠٠٠٠ ج
الأساس الضريبي للتأمين غير المستنفد	صفـــر
الفرق المؤقت الإجمالي في نهاية سنة ١٩٩٣	١٠٠٠٠ ج
معـــدل الضريبـــة	٤٠٪
إلتزام الضريبة المؤجلة في نهاية سنة ١٩٩٣	٤٠٠٠ ج

ومن الطرق الأخرى لحساب إلتزام الضريبة المؤجلة إعداد جدول يوضح المقادير الخاضعة للضريبة خلال السنوات المستقبلة نتيجة للفروق المؤقتة الحالية. ويكون هذا الجدول مفيداً بصفة خاصة عندما تصبح العمليات الحسابية أكثر تعقيداً.

	السنوات المستقبلية	
	١٩٩٤	١٩٩٥
المقادير الخاضعة للضريبة في المستقبل	٥٠٠٠ج	٥٠٠٠ج
معدل الضريبة	٪٤٠	٪٤٠
إلتزام الضريبة المؤجلة في نهاية سنة ١٩٩٣	٢٠٠٠ج	٢٠٠٠ج

ولأن هذه هي السنة الأولى للعمليات لدى لشركة Anest ، فإنه لايوجد إلتزام ضريبة مؤجلة في بداية السنة . ويتم حساب مصروف ضريبة الدخل عن سنة ١٩٩٣ كما يلي :

إلتزام الضريبة المؤجلة في نهاية سنة ١٩٩٣	٤٠٠٠ ج
إلتزام الضريبة المؤجلة في بداية سنة ١٩٩٣	—
مصروف الضريبة المؤجل عن سنة ١٩٩٣	٤٠٠٠ ج
مصروف الضريبة المستحق عن سنة ١٩٩٣	١٦٠٠٠ ج
مصروف ضريبة الدخل (الإجمالي) عن سنة ١٩٩٣	٢٠٠٠٠ ج

حيث يتضح من ذلك أن مصروف ضريبة الدخل يتكون من جزءين هما : مصروف الضريبة المستحق (وهو مقدار ضريبة الدخل المستحق السداد عن الفترة) ، ومصروف الضريبة المؤجل . ويتمثل مصروف الضريبة المؤجل في الزيادة في رصيد إلتزام الضريبة المؤجلة في نهاية الفترة المحاسبية عنه في بدايتها .

وتُضاف الضرائب المستحقة للجانب الدائن من حساب ضريبة دخل مستحقة ، في حين تُضاف الزيادة في الضرائب المؤجلة للجانب الدائن من حساب إلتزام الضريبة المؤجلة مع إضافة مجموع البندين للجانب المدين من حساب مصروف ضريبة الدخل . ففي حالة شركة Anest يتم إجراء القيد التالي في نهاية سنة ١٩٩٣ :

٢٠٠٠٠		من حـ / مصروف ضريبة الدخل
	١٦٠٠٠	الى حـ / ضريبة دخل مستحقة
	٤٠٠٠	الى حـ / إلتزام الضريبة المؤجلة

وفي نهاية سنة ١٩٩٤ (السنة الثانية)، يكون الفرق بين الأساس الدفتري والأساس الضريبي للتأمين غير المستنفد ٥٠٠٠ج. ويُضرب هذا الفرق في معدل الضريبة للوصول إلى إلتزام الضريبة المؤجلة وقدره ٢٠٠٠ج [٥٠٠٠ج × ٤٠٪] الذي يلزم التقرير عنه في نهاية سنة ١٩٩٤. فبفرض أن ضريبة الدخل المستحقة عن سنة ١٩٩٤ تبلغ ١٩٠٠٠ج، فإن مصروف ضريبة الدخل عن سنة ١٩٩٤ يُحسب كما يلي:

إلتزام الضريبة المؤجلة في نهاية سنة ١٩٩٤	٢٠٠٠ج
إلتزام الضريبة المؤجلة في بداية سنة ١٩٩٤	٤٠٠٠ج
مصروف الضريبة المؤجل عن سنة ١٩٩٤ (منفعة)	(٢٠٠٠)
مصروف الضريبة المستحق عن سنة ١٩٩٤	١٩٠٠٠
مصروف ضريبة الدخل [الإجمالي] عن سنة ١٩٩٤	١٧٠٠٠ج

ويكون قيد اليومية اللازم لتسجيل مصروف ضريبة الدخل، والتغير في إلتزام الضريبة المؤجلة، وضريبة الدخل المستحقة عن سنة ١٩٩٤ كما يلي:

١٧٠٠٠		من حـ / مصروف ضريبة الدخل
٢٠٠٠		من حـ / إلتزام الضريبة المؤجلة
	١٩٠٠٠	الى حـ / ضريبة دخل مستحقة

كما يتم إجراء نفس القيد في نهاية سنة ١٩٩٥. ويظهر حساب إلتزام الضريبة المؤجلة في نهاية سنة ١٩٩٥ كما يلي:

حـ / إلتزام الضريبة المؤجلة

منه		له	
٢٠٠٠	سنة ١٩٩٤	٤٠٠٠	سنة ١٩٩٣
٢٠٠٠	سنة ١٩٩٥		

حيث يكون رصيد حساب إلتزام الضريبة المؤجلة صفر في نهاية سنة ١٩٩٥.

ويتغاضى بعض المحللين الماليين عن إلتزامات الضرائب المؤجلة عند تقدير القوة المالية للشركة. ولكن FASB يُشير إلى أن إلتزام الضريبة المؤجلة يستوفي تعريف الإلتزام الوارد في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم ٦ ((SFAC No. 6)) ـ عناصر القوائم المالية للأسباب التالية:

١ - أنها ناتجة عن صفقة ماضية : ففي مثال شركة Anest ، تم شراء الخدمة التأمينية سنة ١٩٩٣ وأُجّلت للأغراض المحاسبية ولكن تم إستنفادها للأغراض الضريبية .

٢ - أنها تعهد حالي : فالدخل الخاضع للضريبة في الفترة المستقبلة سيكون أعلى من الدخل المالي قبل الضريبة نتيجة هذا الفرق المؤقت . ولذلك ، فإن هناك تعهد فعلي لدى الشركة .

٣ - أنها تمثل تضحية مستقبلية : فالدخل الخاضع للضريبة والضرائب المستحقة في الفترات المستقبلة سوف تنتج عن أحداث وقعت بالفعل . ويمثل سداد هذه الضرائب عند إستحقاقها تضحية مستقبلة .

عرض ملخص للأهداف SUMMARY OF OBJECTIVES

إن المحاسبة عن ضرائب الدخل تهدف أولاً للإعتراف بمقدار الضرائب المستحقة Payable أو التي يمكن إستردادها Refundable عن السنة الحالية . ففي حالة شركة Anest تبلغ ضرائب الدخل المستحقة عن سنة ١٩٩٣ مقدار ١٦٠٠٠ج . كما أنها تهدف ثانياً للإعتراف بإلتزامات وأصول الضرائب المؤجلة المقابلة للآثار الضريبية المستقبلة للأحداث التي تم الإعتراف بها بالفعل في القوائم المالية أو الإقرارات الضريبية . فقد إشترت شركة Anest خدمة تأمينية بمقدار ١٠٠٠٠ج سنة ١٩٩٣ ، وقد تم إستقطاع هذا المقدار للأغراض الضريبية سنة ١٩٩٣ ولكن تم الإعتراف به كمصروف مدفوع مقدماً للأغراض الدفترية . ونتيجة لذلك ، فإن هناك فرق مؤقت قدره ١٠٠٠٠ج يوجد في نهاية سنة ١٩٩٣ سوف تنتج عنه مقادير خاضعة للضرائب في المستقبل (الدخل الخاضع للضريبة سيكون أكبر من الدخل المالي قبل الضريبة في سنتي ١٩٩٤ ، ١٩٩٥م) . ويُقرر عن إلتزام ضريبة مؤجلة قدره ٤٠٠٠ج في الميزانية في نهاية سنة ١٩٩٣ ، وهو يمثل الزيادة في الضرائب المستحقة في السنوات المستقبلية [٢٠٠٠ج سنة ١٩٩٤ ، ٢٠٠٠ج سنة ١٩٩٥] نتيجة للفروق المؤقتة الموجودة في نهاية السنة الحالية . ويتم تخفيض إلتزام الضريبة المؤجلة بمقدار ٢٠٠٠ج في نهاية سنة ١٩٩٤ وبمقدار ٢٠٠٠ج أخرى في نهاية سنة ١٩٩٥ .

وبجانب التأثير على الميزانية ، فإن الضرائب المؤجلة تؤثر على مصروف ضريبة الدخل في كل من السنوات الثلاثة المتأثرة بها . ففي سنة ١٩٩٣ ، يكون الدخل

الخاضع للضريبة (٤٠٠٠٠ج) أقل من الدخل المالي قبل الضريبة (٥٠٠٠٠ج)، وبذلك تكون الضريبة المستحقة عن سنة ١٩٩٣ بمقدار ١٦٠٠٠ج (على أساس الدخل الخاضع للضريبة)، كما أن هناك مصروف ضريبة مؤجل قدره ٤٠٠٠ج نتيجة للزيادة في حساب إلتزام الضريبة المؤجلة بالميزانية. وعلى ذلك، فإن مصروف ضريبة الدخل يبلغ ٢٠٠٠٠ج.

ولكن في كل من سنتي ١٩٩٤، ١٩٩٥ يكون الدخل الخاضع للضريبة أكبر من الدخل المالي قبل الضريبة بمقدار ٥٠٠٠ج بسبب إستقطاع مصروف التأمين في قائمة الدخل فقط، كما أن ضريبة الدخل المستحقة تكون أكبر من مصروف ضريبة الدخل بمقدار ٢٠٠٠ج نتيجة للإنخفاض في رصيد حساب إلتزام الضريبة المؤجلة. فعند جعل الحساب المتعلق بالضرائب المؤجلة في الميزانية مديناً بمبلغ ٢٠٠٠ج، فإن نفس المقدار يُسجل بالجانب الدائن من حساب مصروف ضريبة الدخل بما يؤدى لتخفيض رصيده.

ضرائب الدخل المؤجلة والإستقطاعات الضريبية في المستقبل

FUTURE DEDUCTIBLE AMOUNTS AND DEFERRED TAXES

إفترض أنه خلال سنة ١٩٩٣ قدرت شركة Cumin أن تكاليف الضمان المتعلقة بمبيعاتها من أفران الميكروويف سوف تبلغ ٥٠٠٠٠٠ج تُسدد بانتظام على مدى السنتين التاليتين. فللأغراض الدفترية، فإن شركة Cumin سوف تقرر في سنة ١٩٩٣ عن مصروف ضمان وإلتزام ضمان مقدر خاص به في قوائمها المالية بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ج. ولكن للأغراض الضريبية، فإن لايُسمح بإستقطاع مصروفات الضمان إلا عند سدادها بالفعل. ومن ثم فإنه لايعترف بأي إلتزام ضمان في الميزانية المعدة للأغراض الضريبية. وبذلك سوف تختلف الميزانية في نهاية سنة ١٩٩٣ كما يلي:

شركـــــــة Cumin

للأغـــراض الدفتريـــة ٩٣/١٢/٣١		لأغراض الإقرار الضريبي ٩٣/١٢/٣١	
٥٠٠٠٠٠ج	إلتزام ضمانات مقدرة	—	إلتزام ضمانات مقدرة

وعند سداد إلتزام الضمان، فسوف يقرر عن مصروف (استقطاع) للأغراض الضريبية، ولكن للأغراض الدفترية فإن هذا المصروف قد سبق الإعتراف به وبالتالي لايُعترف بأي مقدار منه في المستقبل. ونتيجة لهذا الفرق المؤقت، فإن شركة Cumin يجب أن تعترف سنة ١٩٩٣ بالمنافع الضريبية (آثار ضريبية موجبة) للإستقطاعات الضريبية التي سوف تنتج عن تسوية هذا الإلتزام في المستقبل. ويُقرر عن هذه المنفعة الضريبية المستقبلة في ميزانية ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ كأصل ضريبة مؤجلة deferred tax asset.

وهناك طريقة أخرى لفهم هذه الحالة: حيث أن الإستقطاعات سوف تحدث في المستقبل، وهي مقادير غير خاضعة للضريبة. وتؤدي هذه الإستقطاعات لخفض الدخل الخاضع للضريبة عن الدخل المالي قبل الضريبة في المستقبل نتيجة للفروق المؤقتة الموجودة حالياً.

الأصل المتعلق بالضريبة المؤجلة DEFERED TAX ASSET

يُعبر الأصل المتعلق بالضريبة المؤجلة deferred tax asset عن الآثار الضريبية المؤجلة التي ترجع للفروق المؤقتة في الإستقطاعات. وبمعنى آخر، فإن الأصل المتعلق بالضريبة المؤجلة يتمثل في الزيادة في الضرائب المستحقة عن الفترة الحالية والتي يمكن إستردادها في فترات مستقبلة والتي ترجع للفروق المؤقتة في الإستقطاعات التي توجد في نهاية الفترة الحالية.

ولتوضيح ذلك، إفترض أن شركة Hunt قامت بتحصيل إيجار قدره ٥٠٠٠٠ج في سنة ١٩٩٣، وللأغراض الدفترية يُقرر عن هذا الإيجار كإيراد غير مكتسب، حيث أن الإيجار سوف يُقرر عنه كإيراد للأغراض الدفترية في سنة ١٩٩٤. ولكن للأغراض الضريبية، فإن الإيجار سيقرر عنه كإيراد في سنة ١٩٩٣، وهي فترة التحصيل. ونتيجة لذلك، فإن هناك إستقطاع سوف يحدث سنة ١٩٩٤ عند قيام الشركة بتسوية الإلتزام (الإيراد غير المكتسب) وذلك لأن الدخل الخاضع للضريبة سيكون أقل من الدخل المالي قبل الضريبة. ويمكن حساب الأصل المتعلق بالضريبة المؤجلة (بفرض معدل ضريبة ٤٠٪) كما يلي:

الأساس الدفتري للإيراد غير المكتسب (إلتزام)	٥٠٠٠٠ج
الأساس الضريبي للإيرد غير المكتسب (إلتزام)	ــــج
جملة الفرق المؤقت في نهاية سنة ١٩٩٣	٥٠٠٠٠
معدل الضريبة	٪٤٠
الأصل المتعلق بالضريبة المؤجلة في نهاية سنة ١٩٩٣	٢٠٠٠٠ج

وهناك طريقة أخرى لحساب الأصل المتعلق بالضريبة المؤجلة عن طريق إعداد جدول يوضح الإستقطاعات الموزعة على الفترات المستقبلة نتيجة للفروق المؤقتة في الإستقطاعات، كما يلي:

	السنوات المستقبلية
المقادير التي يمكن استقطاعها في المستقبل	٥٠٠٠٠
معدل الضريبة	٪ ٤٠
الأصل المتعلق بالضريبة المؤجلة في نهاية ١٩٩٣	٢٠٠٠٠

ويفرض أن سنة ١٩٩٣ هي السنة الأولى للعمليات بشركة Hunt ، وأن ضريبة الدخل المستحقة عن هذه السنة قدرها ١٠٠٠٠٠ج، فإن مصروف ضريبة الدخل يُحسب كما يلي:

الأصل المتعلق بالضريبة المؤجلة في نهاية سنة ١٩٩٣	٢٠٠٠٠ ج
الأصل المتعلق بالضريبة المؤجلة في بداية سنة ١٩٩٣	—
مصروف الضريبة المؤجل (منفعة) عن سنة ١٩٩٣	(٢٠٠٠٠)
مصروف الضريبة المستحق عن سنة ١٩٩٣	١٠٠٠٠٠
مصروف ضريبة الدخل [الإجمالي] عن سنة ١٩٩٣	٨٠٠٠٠

حيث تنتج هذه المنفعة الضريبية المؤجلة من الزيادة في الأصل المتعلق بالضريبة المؤجلة بين بداية الفترة المحاسبية ونهايتها، وتمثل هذه المنفعة الضريبية المؤجلة جزء سالب داخل مصروف ضريبة الدخل. حيث أن مصروف ضريبة الدخل الإجمالي في قائمة الدخل المعدة عن سنة ١٩٩٣ وقدره ٨٠٠٠٠ج يتكون من عنصرين هما - مصروف الضريبة المستحقة وقدره ١٠٠٠٠٠ج ومنفعة الضريبة المؤجلة وقدرها ٢٠٠٠٠ج. وفي نهاية سنة ١٩٩٣ تقوم شركة Hunt بإجراء قيد اليومية التالي لتسجيل مصروف ضريبة الدخل، ضرائب الدخل المؤجلة، ضريبة الدخل المستحقة:

٨٠٠٠٠		من حـ / مصروف ضريبة الدخل
٢٠٠٠٠		من حـ/ أصل الضريبة المؤجلة
	١٠٠٠٠٠	الى حـ/ ضرائب الدخل المستحقة

وفي نهاية سنة ١٩٩٤ [السنة الثانية] فإن الفرق بين القيمة الدفترية والأساس

الضريبي للإيراد غير المكتسب يساوي الصفر، وبالتالي لايوجد أي أصل متعلق بالضريبة المؤجلة في ذلك التاريخ، وبفرض أن ضريبة الدخل المستحقة عن سنة ١٩٩٤ تبلغ ١٤٠٠٠٠ج، فإنه يمكن حساب مصروف ضريبة الدخل عن سنة ١٩٩٤ كما يلي :

أصل الضرائب المؤجلة في نهاية سنة ١٩٩٤	—
أصل الضرائب المؤجلة في بداية سنة ١٩٩٤	٢٠٠٠٠
مصروف الضريبة المؤجلة (منفعة) عن سنة ١٩٩٤	٢٠٠٠٠
مصروف الضريبة المستحقة عن سنة ١٩٩٤	١٤٠٠٠٠ج
مصروف ضريبة الدخل [الاجمالي] عن سنة ١٩٩٤	١٦٠٠٠٠

ويكون قيد اليومية اللازم لتسجيل ضرائب الدخل عن سنة ١٩٩٤ كما يلي :

من حـ/مصروف ضريبة الدخل		١٦٠٠٠٠
الى حـ/أصل الضريبة المؤجلة	٢٠٠٠٠	
الى حـ/ضرائب دخل مستحقة	١٤٠٠٠٠	

كما يظهر حساب أصل الضريبة المؤجلة في نهاية سنة ١٩٩٤ كما يلي :

حـ/ أصل الضريبة المؤجلة

٢٠٠٠٠	سنة ١٩٩٣	٢٠٠٠٠	سنة ١٩٩٤

ومن القضايا الأساسية في المحاسبة عن ضرائب الدخل تحديد ما إذا كان أصل الضرائب المؤجلة يجب الإعتراف به في السجلات المالية أم لا؟ في معياره رقم ٩٦ [SFAS No. 96] إتخذ FASB موقف قوي معارض لتسجيل أصول الضرائب المؤجلة، ويبرر ذلك بأن الشركة لن تنتفع من مقادير الإستقطاعات المستقبلية إلا إذا كان لديها دخل خاضع للضريبة في المستقبل. بمعنى أنه في حالة عدم وجود مقادير خاضعة للضرائب في المستقبل، فإنه لن توجد عندئذ منفعة من مقادير الإستقطاعات المستقبلية. ومن ثم فلايوجد أي أصل. وقد عدل FASB عن هذا الرأى في نشرته الجديدة [المعيار ١٠٩] وأشار إلى أن الأصول المتعلقة بالضرائب المؤجلة تستوفي تعريف الأصل ومن ثم يجب التقرير عنها في القوائم المالية. ونحن نتفق مع هذا الرأى، لأن

أصل الضرائب المؤجلة يستوفي الشروط الثلاثة الأساسية التي يلزم توافرها في البند حتى يُقرر عنه كأصل وهي :

١ ـ أنه ينتج عن صفقة ماضية : ففي مثال شركة Hunt ، فإن التحصيل النقدي للإيجار مقدماً هو الحدث الماضي الذي نتج عنه فرق مؤقت في الإستقطاعات .

٢ ـ أنه يُبرز منافع محتملة في المستقبل : فالدخل الخاضع للضريبة أعلى من الدخل المالي قبل الضريبة في السنة الحالية (١٩٩٣) ، ولكن في السنة التالية سوف يحدث العكس ؛ بمعنى أن الدخل الخاضع للضريبة سيكون أقل من الدخل المالي قبل الضريبة . ولأن هذا الفرق المؤقت في الإستقطاعات يُخفض الضرائب المستحقة في المستقبل ، فإنه في نهاية السنة الحالية توجد منفعة محتملة في المستقبل .

٣ ـ تحكم الشركة في المنافع : حيث أن شركة Hunt لديها القدرة على الحصول على منافع الفروق المؤقتة الموجودة حالياً في الإستقطاعات عن طريق تخفيض الضرائب المستحقة عليها في المستقبل . حيث أن شركة Hunt لها حق كامل على هذه المنافع ويمكنها منع الأطراف الأخرى من الوصول إليها .

أصل الضريبة المؤجلة وحساب التقويم

DEFERRED TAX ASSET-VALUATION ACCOUNT

أن أصل الضريبة المؤجلة يُعترف به لكل الفروق المؤقتة في الإستقطاعات . ومع ذلك ، فإنه يجب تخفيض أصل الضريبة المؤجلة بمخصص تقويم إذا أشارت الأدلة المتاحة إلى إحتمال عدم تحقق جزء أو كل من أصل الضريبة المؤجلة ، ويصل الإحتمال في هذه الحالة إلى مايزيد عن ٥٠٪ بقليل .

فيفرض أن شركة Jensen كان لديها فرق مؤقت في الاستقطاعات قدره ١٠٠٠٠٠٠ج في نهاية السنة الأولى للتشغيل ، وأن معدل الضريبة بها ٤٠٪ بما يعني تسجيل أصل ضريبة مؤجلة بمقدار ٤٠٠٠٠٠ج [١٠٠٠٠٠٠ × ٤٠٪] . وبفرض أن ضرائب الدخل المستحقة تبلغ ٩٠٠٠٠٠ج ، فإن قيد اليومية اللازم لتسجيل مصروف ضريبة الدخل ، أصل الضريبة المؤجلة ، وضريبة الدخل المستحقة يكون كما يلي :

من حـ / مصروف ضريبة الدخل		٥٠٠٠٠٠
من حـ / أصل الضريبة المؤجلة		٤٠٠٠٠٠
الى حـ / ضرائب الدخل المستحقة	٩٠٠٠٠٠	

وبعد فحص متأني للأدلة المتاحة، وجدت الشركة أن هناك إحتمال معقول بعدم تحقق ١٠٠٠٠٠ج من هذا الأصل المتعلق بالضريبة المؤجلة. فيكون قيد اليومية اللازم لتسجيل هذا التخفيض في قيمة الأصل كما يلي:

١٠٠٠٠٠		من حـ/مصروف ضريبة الدخل
	١٠٠٠٠٠	الى حـ/مخصص تخفيض أصل الضرائب المؤجلة لقيمته المتوقع تحقيقها

حيث يزيد مصروف ضريبة الدخل في الفترة الحالية لأن المنافع الضريبية المتعلقة بجزء من الفرق المؤقت في الإستقطاعات لايُتوقع تحققها، وفي نفس الوقت يتم فتح حساب تقييم للإعتراف بالإنخفاض في القيمة الدفترية لأصل الضريبة المؤجلة. ويمثل حساب تقويم هنا حساب مقابل contra يمكن التقرير عنه في القوائم المالية بالصورة التالية:

أصل الضريبة المؤجلة	٤٠٠٠٠٠ج
ناقص مخصص تخفيض أصل الضريبة المؤجلة لقيمته القابلة للتحقق	١٠٠٠٠٠
أصل الضريبة المؤجلة (صافي)	٣٠٠٠٠٠

ويخضع هذا المخصص للتقويم في نهاية كل فترة محاسبية. ففي نهاية السنة المالية التالية، إذا كان أصل الضريبة المؤجلة مازال يبلغ ٤٠٠٠٠٠ج، ولكن يُتوقع تحقق ٣٥٠٠٠٠ج منه، فعندئذ يجرى القيد التالي لتعديل حساب التقويم:

٥٠٠٠٠		من حـ/مخصص تخفيض أصل الضريبة المؤجلة
	٥٠٠٠٠	الى حـ/ مصروف ضريبة الدخل

ولتحديد مدى الحاجة لمخصص التقويم، فإنه يجب أخذ كل الأدلة المتاحة ـ سواء كانت إيجابية أو سلبية ـ في الإعتبار بناءً على أهمية كل منها. على سبيل المثال، إذا كانت الشركة قد واجهت سلسلة من الخسائر خلال السنوات الماضية، فإن هناك إفتراض معقول بأن هذه الخسائر سوف تستمر وأن الشركة سوف تفقد المنافع المتعلقة بالإستقطاعات المستقبلية. وسوف تتم مناقشة إستخدام حساب التقويم في ظل حالات أخرى أكثر تحديداً في أجزاء تالية من هذا الفصل.

العرض في قائمـة الدخل

INCOME STATEMENT PRESENTATION

تعتمد عملية إضافة ضرائب الدخل المؤجلة إلى ضريبة الدخل المستحقة أو طرحها منها عند حساب مصروف ضريبة الدخل على الظروف المحيطة . على سبيل المثال، فإن الزيادة في إلتزام الضريبة المؤجلة يجب أن يُضاف إلى ضريبة الدخل المستحقة . ومن ناحية أخرى، فإن الزيادة في أصل الضريبة المؤجلة يُطرح من ضريبة الدخل المستحقة . حيث يخضع حساب مصروف ضريبة الدخل للمعادلة التالية :

إجمالي مصروف ضريبة الدخل	=	ضريبة الدخل المستحقة	±	التغير في ضرائب الدخل المؤجلة

ويجب الإفصاح عن المكونات الهامة لمصروف ضريبة الدخل التي ترجع للعمليات المستمرة سواء في قائمة الدخل أو ضمن ملاحظات القوائم المالية ففي ظل المعلومات المتعلقة بشركة Anest السابقة ، فإن يمكن التقرير عن قائمة الدخل بها كما يلي :

شركـــــــة Anest

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

الإيرادات		١٠٠٠٠٠ ج
المصروفات		٥٠٠٠٠ ج
الدخـــل قبل ضرائب الدخـــل		٥٠٠٠٠ ج
مصروف ضريبـــــة الدخـــل		
المستحـــق	١٦٠٠٠	
المؤجل	٤٠٠٠	٢٠٠٠٠
صافي الدخـــــل		٣٠٠٠٠

حيث يتم التقرير عن كل من الجزء المستحق (مقدار ضريبة الدخل المستحقة عن الفترة) والجزء المؤجل من مصروف ضريبة الدخل . ومن البدائل الأخرى أن يتم التقرير عن جملة مصروف ضريبة الدخل في قائمة الدخل مع الإشارة للجزء المستحق والجزء المؤجل منه في ملاحظات القوائم المالية . وعادة مايُطلق على مصروف ضريبة الدخل «مخصص ضرائب الدخل» .

الأشكال المحددة للفروق SPECIFIC DIFFERENCES

هناك العديد من البنود التي تخلق إختلافات بين الدخل الخاضع للضريبة والدخل المالي قبل الضريبة . ولأغراض الإعتراف في المحاسبة ، فإن هذه الفروق تشمل نوعين :

(١) الفروق المؤقتة، و (٢) الفروق الدائمة.

الفروق المؤقتة Temporary Differences

الفرق المؤقت هو فرق بين الأساس الضريبي لأصل أو إلتزام معين ومقداره المقرر عنه في الميزانية سوف ينتج عنه مقدار خاضع للضريبة أو إستقطاع ضريبي في فترة أو فترات مستقبلية وذلك عند تحقق مقادير الأصول المقرر عنها أو تسوية مقادير الإلتزامات المقرر عنها. وفيما يلي بعض الأمثلة على الفروق المؤقتة.

أمثلة على الفروق المؤقتة

(أ) إيرادات أو مكاسب تخضع للضريبة بعد أن يُعترف بها في الدخل المالي: حيث يمكن الإعتراف بأصل عن هذه الإيرادات أو المكاسب التي سينتج عنها مقادير خاضعة للضريبة في الفترات المستقبلة عند تغطية هذا الأصل، ومنها:

١ - البيع بالتقسيط الذي تتم المحاسبة عنه على أساس الإستحقاق لأغراض التقرير المالي وعلى الأساس النقدي للأغراض الضريبية.

٢ - العقود التي تتم المحاسبة عنها على أساس نسبة الإتمام لأغراض التقرير المالي وعلى أساس العقد الكلي للأغراض الضريبية.

٣ - الإستثمارات التي تتم المحاسبة عنها على أساس طريقة حق الملكية equity method لأغراض التقرير المالي وطريقة التكلفة للأغراض الضريبية.

٤ - مكاسب التنازل الإجباري عن الأصول غير النقدية والتي يُعترف بها لأغراض التقرير المالي ولكنها تؤجل للأغراض الضريبية.

(ب) مصروفات وخسائر تستقطع بعد الإعتراف بها في الدخل المالي: حيث يمكن الإعتراف بالتزام [أو أصل مقابل] عن المصروفات أو الخسائر التي سينتج عنها مقادير مستقطعة في السنوات التالية عند تسوية هذا الإلتزام، ومنها:

١ - إلتزامات ضمان المنتج.

٢ - الإلتزامات المقدرة المتعلقة بالعمليات غير المستمرة أو إعادة تنظيم المنشأة.

٣ - التعويضات المقدرة عن دعاوى قضائية.

٤ - الخسائر المقدرة بإستخدام طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل - مثلاً - على الأوراق المالية القابلة للتداول والمصنفة كأصول متداولة.

(جـ) إيرادات أو مكاسب تخضع للضريبة قبل الإعتراف بها في الدخل المالي: حيث يمكن الاعتراف بالتزام عن التحصيل المقدم لقابل السلع أو الخدمات التي سوف تُقدم في السنوات المستقبلة. فللأغراض الضريبية تدخل المتحصلات المقدمة ضمن الدخل الخاضع للضريبة عند إستلام النقدية، وسوف ينتج عن تسوية هذا الإلتزام في المستقبل بتقديم السلع أو الخدمات (أو رد الأموال عند إلغاء أوامر الشراء) إستقطاعات ضريبية، ومنها:

١ ـ الإشتراكات المحصلة مقدماً.
٢ ـ متحصلات الإيجار المقدمة.
٣ ـ إستخدام عمليات البيع وإعادة الإستئجار لأغراض التقرير المالي وعملية البيع فقط للأغراض الضريبية.
٤ ـ عقود السداد المقدم والإمتيازات التي تحصل عليها الشركة مقدماً.

د ـ مصروفات أو خسائر تستقطع قبل الإعتراف بها في الدخل المالي: حيث أن تكلفة أصل معين قد يتم إستقطاعها للأغراض الضريبية بصورة أسرع من إستنفادها لأغراض التقرير المالي. وبذلك فإن المقادير التي ستحصل عليها الشركة عند تغطية مقدار الأصل في المستقبل لأغراض التقرير المالي سوف تزيد عن الأساس الضريبي المتبقي للأصل، ومن ثم سينتج عنها مقادير خاضعة للضرائب في الفترات المستقبلية، ومنها:
١ ـ الأصول القابلة للإهلاك، الموارد القابلة للنفاد، والأصول غير الملموسة.
٢ ـ تمويل خطط المعاشات الذي يزيد عن مصروف المعاش ويمكن إستقطاعه.
٣ ـ المصروفات المسددة مقدماً التي تُستقطع في الإقرار الضريبي عند سدادها

وقد يصعب تحديد الفروق المؤقتة بالشركة. فمن الناحية المثالية، يجب على الشركة أن تقوم بإعداد ميزانية للأغراض الضريبية وتتم مقارنتها بالميزانية المعدة على أساس المبادىء المحاسبية المتعارف عليها، وسوف تتمثل أغلب الفروق بين الميزانتين في فروق مؤقتة. ومع ذلك، فإن أغلب الشركات لاتعد ميزانية للأغراض الضريبية، ونتيجة لذلك، من الضروري إجراء فحص دقيق لعملية التسوية بين الدخل المالي قبل الضريبة والدخل الخاضع للضريبة.

نشأة وإنعكاس الفروق المؤقتة: تتمثل نشأة الفرق المؤقت في الفرق المؤقت المبدئي بين الأساس الدفتري والأساس الضريبي لأصل أو إلتزام معين بغض النظر عن الأساس الأكبر من الآخر. ومن ناحية أخرى يحدث إنعكاس Reversing الفرق عند استبعاد فرق مؤقت ظهر في فترات سابقة وإزالة الأثر الضريبي له من حساب الضريبة المؤجلة.

على سبيل المثال، إفترض أن شركة Sharp كان لديها إهلاك ضريبي يزيد عن الإهلاك الدفتري بمقدار ٢٠٠٠ج في سنوات ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١ وكان لديها زيادة في الإهلاك الدفتري عن الإهلاك الضريبي بمقدار ٣٠٠٠ج في سنوات ١٩٩٢، ١٩٩٣ عن نفس الأصل وبفرض أن معدل الضريبة ٣٠٪، فإن حساب إلتزام الضريبة المؤجلة سوف يعكس مايلي:

مدين	حـ/ إلتزام الضريبة المؤجلة				دائن
٩٠٠	سنة ١٩٩٢	الآثار الضريبية	٦٠٠	سنة ١٩٨٩	الآثار الضريبية
٩٠٠	سنة ١٩٩٣	لإنعكاس الفروق	٦٠٠	سنة ١٩٩٠	لنشأة الفروق
			٦٠٠	سنة ١٩٩١	

حيث أن الفروق التي تنشأ لدى شركة Sharp في كل من السنوات الثلاث الأولى تبلغ ٢٠٠٠ج، ويكون الأثر الضريبي لكل منها ٦٠٠ج. وسوف ينعكس الفرق بمقدار ٣٠٠٠ج في كل من سنتي ١٩٩٢، ١٩٩٣، ويكون الأثر الضريبي في كل منها ٩٠٠ج.

الفروق الدائمـــة Permanent Differences

إن بعض الفروق بين الدخل الخاضع للضريبة والدخل المالي قبل الضريبة تكون دائمة. والفروق الدائمة هي بنود: (١) تدخل في تحديد الدخل المالي قبل الضريبة ولكنها لاتدخل أبداً never في تحديد الدخل الخاضع للضريبة، أو (٢) تدخل في تحديد الدخل الخاضع للضريبة ولكنها لاتدخل أبداً في تحديد الدخل المالي قبل الضريبة.

فالتشريعات الضريبية تتضمن العديد من البنود التي تهدف لتحقيق أهداف سياسية وإقتصـادية وإجتماعية معينة. وقد تنص هذه البنود على إستبعاد إيرادات معينة من الخضوع للضرائب أو منع إستقطاع مصروفات معينة أو تسمح بإستقطاع مصروفات أخرى تزيد عن التكاليف التي تتحملها الشركة. فالشركات التي لديها دخل غير خاضع للضريبة أو مصروفات لايُسمح بإستقطاعها أو مصروفات مستقطعة بالزيادة عن التكاليف التي تتحملها الشركة يكون لديها معدل ضريبة فعال effective مختلف عن معدل الضريبة السائد.

وطالما أن الفروق الدائمة لاتؤثر إلا على فترة حدوثها فقط، فإنه لاينتج عنها أية مقادير خاضعة للضرائب أو أية إستقطاعات مستقبلة، وبالتالي فإنه لايلزم الإعتراف بأية آثار ضريبية مؤجلة.

أمثلة على الفروق الدائمـــة

(أ) بنود يعترف بها لأغراض التقرير المالي ولكن لايعترف بها للأغراض الضريبية، ومنها:

١ ـ الفائدة المحصلة عن الديون المستحقة على الحكومة.

٢ ـ متحصلات التأمين على حياة بعض العاملين بالشركة.

٣ ـ المصروفات المتعلقة بحقوق الإختيار المتعلقة بالأسهم stock option الممنوحة لبعض العاملين.
٤ ـ أقساط التأمين على الحياة التي تقوم به الشركة لبعض العاملين.
٥ ـ الغرامات والمصروفات الناجمة عن مخالفة القانون.
٦ ـ استهلاك الشهرة.
٧ ـ المصروفات الأخرى التي تتحملها الشركة للإستفادة من إعفاءات ضريبية.

(ب) بنود يُعترف بها للأغراض الضريبية ولكن لايُعترف بها لأغراض التقرير المالي، منها:
١ ـ إحتساب نفاد للموارد الطبيعية يزيد عن تكلفتها.
٢ ـ إستقطاع التوزيعات التي تحصل عليها الشركة من إستثماراتها في شركات أخرى.

مثال توضيحي للفروق المؤقتة والدائمة :

لتوضيح العمليات الحسابية التي تُستخدم عند وجود كل من الفروق المؤقتة والدائمة، إفترض أن شركة Tech قد قررت عن دخل مالي قبل الضريبة قدره ٢٠٠٠٠٠ج في كل من السنوات ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣. وتخضع الشركة لمعدل ضرائب ٣٠٪، وكانت لديها الفروق التالية بين الدخل المالي قبل الضريبة والدخل الخاضع للضريبة:

١ ـ هناك مبيعات بالتقسيط قدرها ١٨٠٠٠ج في سنة ١٩٩١ تم التقرير عنها للأغراض الضريبية على مدى فترة ١٨ شهر على أساس أقساط شهرية متساوية تبدأ في ١ يناير ١٩٩٢، في حين تم الاعتراف بالمبيعات بالكامل في سنة ١٩٩١ للأغراض الدفترية.

٢ ـ يبلغ إستهلاك الشهرة ٥٠٠٠ج في كل من سنة ١٩٩٢، ١٩٩٣، وهو لايُستقطع للأغراض الضريبية.

ويمثل البند الأول فرق مؤقت في حين يمثل البند الثاني فرق دائم. ويمكن إجراء التسوية بين الدخل المالي قبل الضريبة لشركة Tech والدخل الخاضع للضريبة بها وحساب الضريبة المستحقة عن السنوات الثلاث كما يلي:

شركة Tech

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الدخل المالي قبل الضريبة	٢٠٠٠٠٠ج	٢٠٠٠٠٠ج	٢٠٠٠٠٠ج
الفرق الدائم :			
إستهلاك الشهرة	ـ	٥٠٠٠ج	٥٠٠٠ج

الفرق المؤقت :

البيع بالتقسيط	(١٨٠٠٠)	١٢٠٠٠	٦٠٠٠
الدخل الخاضع للضريبة	١٨٢٠٠٠	٢١٧٠٠٠	٢١١٠٠٠
معدل الضريبة	٪٣٠	٪٣٠	٪٣٠
ضريبة الدخل المستحقة	٥٤٩٠٠	٦٥١٠٠	٦٣٣٠٠

حيث يُلاحظ أن الفروق التي تسبب زيادة الدخل المالي قبل الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة يتم استقطاعها من الدخل المالي قبل الضريبة عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة . وعلى العكس ، فإن الفروق التي تسبب إنخفاض الدخل المالي قبل الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة تُضاف إلى الدخل المالي قبل الضريبة عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة .

وتؤخذ كل من الفروق المؤقتة والدائمة في الاعتبار عند إجراء التسوية بين الدخل المالي قبل الضريبة والدخل الخاضع للضريبة . وطالما أن الفرق الدائم [إستهلاك الشهرة] لايتج عنه أية مقادير خاضعة للضريبة أو إستقطاعات ضريبية في المستقبل ، فإنه لايُقرر عن ضرائب دخل مؤجلة متعلقة بهذه الفروق .

وتكون قيود اليومية اللازمة لتسجيل ضرائب الدخل بشركة Tech عن سنوات ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ كما يلي :

٣١ ديسمبر ١٩٩١

من حـ/ مصروف ضريبة الدخل [٥٤٠٠٠ + ٥٤٠٠]		٦٠٠٠٠
الى حـ/ ضريبة دخل مستحقة [١٨٢٠٠٠ × ٪٣٠]	٥٤٠٠٠	
الى حـ/ إلتزام ضريبة مؤجلة [١٨٠٠٠ × ٪٣٠]	٥٤٠٠	

٣١ ديسمبر ١٩٩٢

من حـ/ مصروف ضريبة الدخل [٦٥١٠٠ - ٣٩٠٠]		٦١٥٠٠
من حـ/ إلتزام ضريبة مؤجلة [١٢٠٠٠ × ٪٣٠]		٣٩٠٠
الى حـ/ ضريبة دخل مستحقة [٢١٧٠٠٠ × ٪٣٠]	٦٥١٠٠	

٣١ ديسمبر ١٩٩٣

من حـ/ مصروف ضريبة الدخل [٦٣٣٠٠ - ١٨٠٠]		٦١٥٠٠
من حـ/ إلتزام ضريبة مؤجلة [٦٠٠٠ × ٪٣٠]		١٨٠٠
الى حـ / ضريبة دخل مستحقة [٢١١٠٠٠ × ٪٣٠]	٦٣٣٠٠	

حيث أن شركة Tech لديها فرق مؤقت واحد نشأ في سنة ١٩٩١ وإنعكس في سنوات ١٩٩٢، ١٩٩٣. ويؤدى هذا الفرق المؤقت لمقادير خاضعة للضرائب في المستقبل، ولذلك فإنه يُعترف بإلتزام ضريبة مؤجلة في نهاية سنة ١٩٩١. ومع إنعكاس الفرق المؤقت يتم تخفيض إلتزام الضريبة المؤجلة. كما أنه لاتوجد أي مقادير ضريبة مؤجلة متعلقة بالفرق الناتج عن إستهلاك الشهرة لأنه يمثل فرق دائم.

وبالرغم من تطبيق المعدل الضريبي المحدد [٣٠٪] على السنوات الثلاث، فإن معدل الضريبة الفعال في سنة ١٩٩١ يبلغ ٣٠٪ [٩٠٠٠٠ ÷ ٣٠٠٠٠٠]، في حين يبلغ ٣٠,٧٥٪ في سنتي ١٩٩٢، ١٩٩٣ [٩١٥٠٠ ÷ ٣٠٠٠٠٠]. ويرجع الفرق بين المعدل السارى والمعدل الفعال إلى وجود فرق دائم.

الإعتبارات الخاصة بمعدل الضريبة
TAX RATE CONSIDERATIONS

في الأمثلة السابقة لم يتغير معدل الضريبة المستخدم من سنة لأخرى. ولذلك فإنه لحساب مقدار ضريبة الدخل المؤجلة الذي يلزم التقرير عنه في الميزانية، يتم ضرب إجمالي الفرق المؤقت في معدل الضريبة السارى. ففي حالة شركة Tech مثلاً يتم ضرب إجمالي الفرق المؤقت وقدره ١٨٠٠٠ج في معدل الضريبة المقرر وقدره ٣٠٪ للوصول إلى إلتزام الضريبة المؤجلة وقدره ٥٤٠٠ج [١٨٠٠٠ × ٣٠٪] في نهاية سنة ١٩٩١.

معدلات الضريبة المستقبلة Future Tax Rates

ولكن ماذا يحدث إذا كانت معدلات الضريبة مختلفة في المستقبل؟ في هذه الحالة يجب حساب ضرائب الدخل المؤجلة بناء على معدلات الضريبة في المستقبل. على سبيل المثال، إفترض أن شركة Morlan في نهاية سنة ١٩٩٠ كان لديها فروق مؤقتة إجمالية قدرها ٣٠٠٠٠٠ج بيانها كما يلي:

الأساس الدفتري للأصول القابلة للإهلاك	١٠٠٠٠٠٠
الأساس الضريبي للأصول القابلة للإهلاك	٧٠٠٠٠٠
الفروق المؤقتة الإجمالية	٣٠٠٠٠٠

وعلاوة على ذلك، إفترض أن هذه الفروق المؤقتة سوف تنعكس وينتج عنها مقادير خاضعة للضريبة في السنوات التالية عندما تكون معدلات الضريبة السارية كما يلي:

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	الإجمالي
المقادير الخاضعة للضريبة في المستقبل	٨٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
معدل الضريبـــة	٪٤٠	٪٤٠	٪٣٥	٪٣٠	٪٣٠	
إلتزام الضريبة المؤجلـــة	٣٢٠٠٠	٢٨٠٠٠	٢١٠٠٠	١٥٠٠٠	١٢٠٠٠	١٠٨٠٠٠

حيث يبلغ إجمالي إلتزام الضريبة المؤجلة في نهاية سنة ١٩٩٠ مبلغ ١٠٨٠٠٠ج. ولايمكن إستخدام معدلات ضرائب أخرى بخلاف المعدل الساري في الفترة الحالية إلا إذا كانت هذه المعدلات الضريبية المستقبلة منصوص عليها enacted في القانون كما هو الحال في هذا المثال. فإذا لم يكن القانون قد نص على هذه المعدلات الجديدة بعد، فإنه يجب إستخدام معدل الضريبة الحالي في حساب ضرائب الدخل المؤجلة، حتى إذا كان هناك إحتمال لحدوث تغير في معدلات الضريبة المستقبلة.

وعند تحديد معدل الضريبة المناسب لحساب ضرائب الدخل المؤجلة، فإن الشركات تلتزم بإستخدام معدل الضريبة الحدي Marginal tax rate. ومعدل الضريبة الحدي هو معدل الضريبة المنصوص عليه والذي يتوقع تطبيقه على آخر جنيه من الدخل الخاضع للضريبة في الفترات التي يتوقع فيها تسوية إلتزام الضريبة المؤجلة أو تحقق أصل الضريبة المؤجلة. فالتشريعات الضريبية عادة ماتحدد معدلات الضريبة على أساس شرائح معينة للدخل. ومن ثم، فإنه عن حساب مقدار ضرائب الدخل المؤجلة، يجب على الشركات تحديد المعدل الذي سيُطبق على آخر جنيه من دخلها الخاضع للضريبة وإستخدام هذا المعدل في الحساب.

تعديل معدلات الضرائب في المستقبل Revision of Future Tax Rates

عند إدخال أي تعديل في معدلات الضريبة المنصوص عليها بالقانون، فإنه يجب تسجيل أثرها على حسابات ضرائب الدخل المؤجلة فوراً، كما يقرر عن هذه الآثار كتعديل لمصروف ضريبة الدخل في فترة إدخال هذا التعديل.

فبفرض أنه في ١٠ ديسمبر ١٩٩٠ تم تعديل قانون ضريبة الدخل بتخفيض معدل ضريبة الشركات من ٪٤٠ إلى ٪٣٥ على أن يبدأ سريان المعدل الجديد من ١ يناير ١٩٩٢. فإذا كان لدى شركة Hostel فرق مؤقت واحد في بداية سنة ١٩٩٠ متعلق بزيادة في الإهلاك الضريبي قدرها ٣ مليون ج، فإنها عندئذ ستقرر عن إلتزام ضريبة

مؤجلة قدره ١٢٠٠٠٠٠ج [٣٠٠٠٠٠٠ × ٤٠٪]. فإذا كانت المقادير الخاضعة للضريبة المتعلقة بهذا الفرق يتوقع حدوثها بصورة منتظمة في السنوات ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، فإن التزام الضريبة المؤجلة في نهاية سنة ١٩٩٠ يجب أن يكون ١١٠٠٠٠٠ج كما يلي:

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	الإجمالي
القيم الخاضعة للضريبة في المستقبل	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠
معدل الضريبة	٤٠٪	٣٥٪	٣٥٪	
إلتزام الضريبة المؤجلة	٤٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠

وعلى ذلك، فإنه يجب إجراء القيد التالي في نهاية سنة ١٩٩٠ للإعتراف بإنخفاض قدره ١٠٠٠٠٠ج [١٢٠٠٠٠٠ - ١١٠٠٠٠٠] في إلتزام الضريبة المؤجلة كما يلي:

من حـ / إلتزام الضريبة المؤجلة	١٠٠٠٠٠	
الى حـ / مصروف ضريبة الدخل		١٠٠٠٠٠

المحاسبة عن صافي خسائر التشغيل

ACCOUNTING FOR NET OPERATING LOSSES

تحدث خسائر التشغيل الصافية للأغراض الضريبية في السنة التي تزيد فيها الإستقطاعات الضريبية عن الإيرادات الضريبية. ومما يتنافى مع مبدأ العدالة أن تُفرض ضرائب على الشركة في الفترات المربحة دون أن تتلقى هذه الشركة أي تخفيف ضريبي Tax relief خلال فترات تحقيق خسائر ضريبية. ومن ثم، فإنه في ظل شروط معينة تسمح أغلب قوانين الضرائب للممولين بإستخدام خسائر سنة معينة في مقابلة أرباح سنوات أخرى. ويتحقق ذلك عن طريق ترحيل الخسائر الضريبية إما للأمام carry forward أو للخلف carry back. وفي ظل هذا الشرط فإن الشركة لاتسدد أي ضرائب دخل في السنة التي تحقق فيها خسائر تشغيل صافية. وعلاوة على ذلك، فإنها قد تختار أحد البدائل التالية:

ترحيل الخسارة للخلف: فقد يُسمح للشركة بترحيل خسارة التشغل الصافية لعدة سنوات سابقة وأن تسترد جزء من ضرائب الدخل التي سبق سدادها في تلك السنوات، كأن تقوم بترحيلها لمدة ٣ سنوات سابقة مثلاً. وفي هذه الحالة يجب ترحيل الخسارة

لأحدث السنوات أولاً ثم التي تسبقها حتى السنة الثالثة. وأية خسارة تبقى بعد الترحيل للخلف لهذه المدة المقررة ـ ٣ سنوات مثلاً ـ يمكن ترحيلها للأمام لعدد معين من السنوات وإستقطاعها من الدخل الخاضع للضريبة في المستقبل

ترحيل الخسارة للأمام: قد تختار الشركة ترحيل الخسارة للأمام فقط ومقابلتها بالدخل الخاضع للضريبة في المستقبل وبعد أقصى معين لعدد السنوات. وقد تصل خسائر التشغيل في بعض الشركات لمبالغ ضخمة ينتج عنها وفر ضريبي كبير في المستقبل. ولذلك فإن الشركات التي تعاني من خسائر ضخمة تكون مرشحة للدخول في عمليات الإندماج، لأنه في بعض الحالات قد تستخدم الشركة الدامجة هذه الخسائر في تخفيض ضريبة الدخل الخاصة بها

مثال توضيحي لترحيل الخسائر للخلف:

لتوضيح الإجراءات المحاسبية لترحيل صافي خسائر التشغيل للخلف، إفترض أن شركة Groh لم تكن لديها أية فروق مؤقتة أو دائمة، وكان لديها البيانات التالية:

السنة	الدخل الخاضع للضريبة أو الخسارة الضريبية	معدل الضريبة	الضريبة المسددة
١٩٨٨	٧٥٠٠٠ج	٣٠٪	٢٢٥٠٠ج
١٩٨٩	٥٠٠٠٠	٣٥٪	١٧٥٠٠
١٩٩٠	١٠٠٠٠٠	٣٠٪	٣٠٠٠٠
١٩٩١	٢٠٠٠٠٠	٤٠٪	٨٠٠٠٠
١٩٩٢	(٥٠٠٠٠٠)	—	—

ففي سنة ١٩٩٢ حققت شركة Groh خسائر تشغيل صافية وإختارت ترحيلها للخلف، وبفرض أن القانون الضريبي السائد يسمح بترحيل الخسارة للخلف لمدة ٣ سنوات فقط، فإن الخسارة ترحل أولاً للسنة الثالثة السابقة على سنة الخسارة وهي سنة ١٩٨٩، وعندئذ تُرحل أي خسارة غير مستخدمة إلى سنة ١٩٩٠، ويُقابل الجزء المتبقي منها في النهاية بالدخل الخاضع للضريبة سنة ١٩٩١. وطبقاً لذلك فسوف تقوم شركة Groh بإعداد إقرارات ضريبية معدلة عن كل من السنوات ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١ وإسترداد مبالغ قدرها ١٢٧٥٠٠ج [١٧٥٠٠ + ٣٠٠٠٠ + ٨٠٠٠٠] من الضرائب التي سبق سدادها في هذه السنوات.

حيث يمثل مبلغ ١٢٧٥٠٠ج الأثر الضريبي [المنفعة الضريبية] لترحيل الخسارة للخلف سواء للأغراض المحاسبية أو الضريبية. ويجب الإعتراف بهذا الأثر الضريبي في سنة ١٩٩٢، وهي سنة تحقق الخسارة.

ولما كانت الخسارة الضريبية تؤدي لإكتساب الشركة حق إسترداد أموال يمكن قياسه وقابل للتحقق حالياً، فإنه يجب الإعتراف بالمنفعة الضريبية المتعلقة بهذه الخسارة في فترة تحققها، وذلك عن طريقة إثباتها بالقيد التالي

من حـ / حساب قبض ضرائب دخل مستردة		١٢٧٥٠٠
الى حـ / منفعة ضريبة الدخل ـ ترحيل خسائر للخلف	١٢٧٥٠٠	

حيث يُقرر عن الحساب المدين ـ حساب قبض ضرائب دخل مستردة ـ كأصل متداول في ميزانية ٣١ ديسمبر ١٩٩٢؛ في حين يُقرر عن الحساب الدائن في قائمة دخل سنة ١٩٩٢ كما يلي:

شركة (أ)
قائمة دخل جزئية عن سنة ١٩٩٢

خسائر التشغيل قبل ضرائب الدخـــل	(٥٠٠٠٠٠)
منفعة ضريبة الدخل ـ ترحيل خسائر للخلـــف	١٢٧٥٠٠
صافي الخســـــــارة	(٣٧٢٥٠٠)

ولأن صافي خسائر التشغيل عن سنة ١٩٩٢ وقدرها ٥٠٠٠٠٠ج تزيد عن جملة الدخل الخاضع للضريبة خلال السنوات الثلاث السابقة وقدره ٣٥٠٠٠٠ج، فإن باقي الخسارة وقدره ١٥٠٠٠٠ج يرحل للأمام. وإذا كانت هذه الخسارة متعلقة بأحد البنود غير العادية بقائمة الدخل، فإن الأثر الضريبي لها عادة مايقرر عنه مقترناً بهذا البند غير العادي وليس مع العمليات العادية.

مثال توضيحي لترحيل الخسارة للأمام:

إذا لم تستوعب عملية الترحيل للخلف صافي خسارة التشغيل بالكامل أو إذا ما تقرر منذ البداية عدم الترحيل للخلف، فإن الخسارة يمكن أن تُرحل للأمام بحد أقصى عدد معين من السنوات. ولأن الترحيل للأمام يستخدم لمقابلة الدخل الخاضع للضريبة في المستقبل، فإن الأثر الضريبي لترحيل الخسارة للأمام يتمثل في وفورات

ضريبية مستقبلة . ويعتمد تحقق هذه المنافع الضريبية المستقبلة على دخل الشركة في المستقبل، والذي قد تصاحبه درجة عالية من عدم التأكد .

والقضية المحاسبية الأساسية هنا هي ما إذا كان من الضروري أن تختلف متطلبات الإعتراف بأصل ضريبة مؤجلة لكل من : (١) الفروق المؤقتة في الإستقطاعات، و(٢) خسائر التشغيل المرحلة للأمام . يرى FASB أن هذه البنود متماثلة في جوهرها ـ حيث تمثل كل منها مقادير يمكن إستقطاعها في الإقرارات الضريبية للسنوات التالية . ونتيجة لذلك، فقد توصل المجلس إلى عدم وجود ضرورة لإختلاف متطلبات الإعتراف بأصل ضريبة مؤجلة في حالة الفروق المؤقتة في الإستقطاعات عنه في حالة الخسائر الضريبية المرحلة للأمام .

الترحيل للأمام مع عدم وجود حساب تقويم : لتوضيح المحاسبة عن ترحيل خسائر التشغيل للأمام، نعود لمثال شركة Grob في الجزء السابق . ففي سنة ١٩٩٢ ستقوم الشركة بتسجيل الآثار الضريبية لترحيل خسائر قدرها ١٥٠٠٠٠ج للأمام في صورة أصل ضريبة مؤجلة قدره ٦٠٠٠٠ج (١٥٠٠٠٠ × ٤٠٪)، وذلك بافتراض أن معدل الضريبة المنصوص عليه في المستقبل يبلغ ٤٠٪ . وتكون قيود اليومية اللازمة لتسجيل منافع الترحيل للخلف والأمام سنة ١٩٩٢ كما يلي :

الإعتراف بترحيل الخسارة للخلف

من حـ/ حساب قبض ضرائب دخل مستردة		١٢٧٥٠٠
الى حـ/ منفعة ضريبة دخل ـ ترحيل خسائر للخلف	١٢٧٥٠٠	

الإعتراف بترحيل الخسارة للأمام

من حـ / أصل الضرائب المؤجلة		٦٠٠٠٠
الى حـ / منفعة ضريبة دخل ـ ترحيل خسائر للأمام	٦٠٠٠٠	

حيث يعترف فوراً بحساب قبض ضرائب دخل مستردة قدره ١٢٧٥٠٠ج عن الضرائب التي سوف تستردها الشركة مما سبق سداده في الماضي، كما يفتح حساب أصل للضرائب المؤجلة عن المنافع الخاصة بالوفورات الضريبية في المستقبل . وتمثل الأطراف الدائنة للقيود السابقة حسابات مقابلة contra لحساب مصروف ضريبة الدخل يتم عرضها في قائمة دخل سنة ١٩٩٢ كما يلي :

شركة Groh
قائمة دخل جزئية عن سنة ١٩٩٢

خسائر التشغيل قبل ضرائب الدخل		(٥٠٠٠٠٠)
منفعة ضريبة الدخل :		
منفعة ترحيل الخسائر للخلف	١٢٧٥٠٠	
منفعة ترحيل الخسائر للأمام	٦٠٠٠٠	١٨٧٥٠٠
صافي الخسارة		(٣١٢٥٠٠)

وفي سنة ١٩٩٣ ، إفترض أن شركة Groh قد عادت لتحقيق أرباح وأن الدخل الخاضع للضريبة لديها قبل التعديل الخاص بترحيل الخسارة للأمام بلغ ٢٠٠٠٠٠ج، وأنها تخضع لمعدل ضريبة ٤٠٪ . وبذلك فإن شركة Groh سوف تحقق منافع الترحيل للأمام للأغراض الضريبية في سنة ١٩٩٣ ، والتي سبق الإعتراف بها للأغراض المحاسبية في سنة ١٩٩٢ . ويمكن حساب ضريبة الدخل المستحقة عن سنة ١٩٩٣ كما يلي :

الدخل الخاضع للضريبة قبل ترحيل الخسارة للأمام	٢٠٠٠٠٠ج
الخسارة المرحلة للأمام	(١٥٠٠٠٠)
الدخل الخاضع للضريبة عن سنة ١٩٩٣	٥٠٠٠٠
معدل الضريبة	٪٤٠
ضريبة الدخل المستحقة عن سنة ١٩٩٣	٢٠٠٠٠

ويكون قيد اليومية اللازم لتسجيل ضرائب الدخل في سنة ١٩٩٣ كما يلي :

من حـ / مصروف ضريبة الدخل		٨٠٠٠٠
الى حـ / أصل الضرائب المؤجلة	٦٠٠٠٠	
الى حـ / ضريبة الدخل المستحقة	٢٠٠٠٠	

حيث يتم تخفيض حساب أصل الضرائب المؤجلة لأن منافع ترحيل الخسارة الضريبية للأمام قد تحققت في سنة ١٩٩٣ .

ولن توضح قائمة الدخل المعدة عن سنة ١٩٩٣ أية آثار ضريبية للترحيل سواء للخلف أو للأمام لأنه قد سبق التقرير عنهما قبل ذلك ، كما يتضح مما يلي :

شركة Groh
قائمة دخل جزئية عن سنة ١٩٩٣

الدخل قبل ضرائب الدخل		٢٠٠٠٠٠
مصروف ضريبـة الدخـــل :		
المستحق	٢٠٠٠٠	
المؤجل	٦٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
صافـي الدخـــل		١٢٠٠٠٠

الترحيل للأمام مع وجود حساب تقديم : بالعودة إلى مثال شركة Groh ، إفترض أن هنـاك إحتمال معقـول بأن ترحيل الخسـارة للأمام لن يتحقق بالكامل في السنوات المستقبلة. في هذه الحالة تسجل شركة Groh المنفعة الضريبية المتعلقة بترحيل خسائر قدرها ٣٥٠٠٠٠ج للخلف والتي تبلغ ١٢٧٥٠٠ج كما سبق إيضاحه. وعلاوة على ذلك، فإنها تسجل أصل ضريبة مؤجلة قدره ٦٠٠٠٠ج [١٥٠٠٠٠ × ٤٠٪] من المنافع المحتملة المتعلقة بترحيل الخسائر للأمام مصحوبا بمخصص لتخفيض أصل الضريبة المؤجلة بنفس المقدار. فتكون قيود اليومية سنة ١٩٩٢ كما يلي :

الإعتراف بترحيل الخسارة للخلف

من حـ/ حساب قبض ضرائب دخل مستردة		١٢٧٥٠٠
الى حـ/ منفعة ضرائب دخل - ترحيل خسارة للخلف	١٢٧٥٠٠	

الإعتراف بترحيل الخسارة للأمـــام

من حـ / أصل ضرائب مؤجلـــة		٦٠٠٠٠
الى حـ/ منفعة ضرائب دخل - ترحيل خسارة للأمام	٦٠٠٠٠	

تسجيل مقـــدار المخصص

من حـ/ منفعة ضرائب دخل - ترحيل خسارة للأمام		٦٠٠٠٠
الى حـ/ مخصص تخفيض أصل ضرائب مؤجلة لقيمته القابلة للتحقق	٦٠٠٠٠	

حيث يُشير القيد الأخير إلى أنه طالما لايوجد دليل إيجابي يكفي من الناحية الكمية والنوعية لنفي هذا الدليل السلبي القائل بإحتمال عدم تحقق أصل الضرائب المؤجلة، فإنه يجب إثبات مخصص تقويم.

وسيكون العرض في قائمة دخل سنة ١٩٩٢ كما يلي :

شركـــة Grob

قائمة دخل جزئية عن سنـــة ١٩٩٢

خسائر التشغيل قبل ضرائب الدخل	(٥٠٠٠٠٠)
منفعة ضريبـــة الدخـــل :	
منفعة ترحيل الخسائر للخلف	١٢٧٥٠٠
صافـــي الخســـارة	(٣٧٢٥٠٠)

وفي سنـــة ١٩٩٣، بفـــرض أن الشركـة حققت دخـل خاضـع للضريبـة قدره ٢٠٠٠٠٠ج (قبل ترحيل الخسائر للأمام)، وأنها تخضع لمعدل ضريبة ٤٠٪، فإن أصل الضريبة المؤجلة يتحقق وتنتفي الحاجة إلى حساب المخصص. ويتم إجراء القيود التالية :

تسجيل ضرائب الدخل المستحقة والمؤجلة

٨٠٠٠٠	من حـ/مصروف ضريبة الدخـل	
	الى حـ/أصل الضرائب المؤجلـــة	٦٠٠٠٠
	الى حـ/ضريبة دخل مستحقـــة	٢٠٠٠٠

إستعداد حساب المخصص والإعتراف بترحيل الخسارة للأمام

٦٠٠٠٠	من حـ/مخصص تخفيض أصل ضرائب مؤجلة لقيمته القابلة للتحقق	
	الى حـ/منفعة ضرائب دخل - ترحيل خسارة للأمـام	٦٠٠٠٠

حيث يتم حســـاب منفعـة الـترحيل للأمـام بضرب الخسـارة المـرحلة وقـدرهـا ١٥٠٠٠٠ج في معدل الضريبة وقدره ٤٠٪، ويُقرر عن هذا المقدار في قائمة دخل سنة ١٩٩٣ لأنه لم يسبق الإعتراف به سنة ١٩٩٢ . وبإفتراض أن دخل سنة ١٩٩٣ ناتج عن العمليات المستمرة، فإن قائمة الدخل سيتم عرضها بالصورة التالية :

شركـــة Grob

قائمة دخـل جزئيـة عن سنـة ١٩٩٣

الدخل قبل ضرائب الدخل		٢٠٠٠٠٠ج
مصروف ضريبـة الدخل		
المستحق	٢٠٠٠٠	
المؤجـل	٦٠٠٠٠	
منفعة ترحيل خسارة للأمـام	(٦٠٠٠٠)	٢٠٠٠٠
صافـــي الدخـــل		١٨٠٠٠٠

كما يمكن إستخدام طريقة أخرى بالتقرير فقط عن جملة مصروف ضريبة الدخل وقدره ٢٠٠٠٠ في صلب قائمة الدخل مع الإفصاح عن مكونات مصروف ضريبة الدخل ضمن ملاحظات القوائم المالية.

العرض في القوائم المالية FINANCIAL STATEMENT PRESENTATION

نوضح فيما يلي أسلوب العرض الصحيح لضرائب الدخل في القوائم المالية.

العرض في الميزانية Balance Sheet Presentation

حيث تُعرض حسابات الضرائب المؤجلة في الميزانية كأصول وإلتزامات، مع ضرورة تصنيفها إلى مقادير متداولة وغير متداولة. حيث يُصنف إلتزام أو أصل الضريبة المؤجلة إلى متداول أو غير متداول بناء على تصنيف الأصل أو الإلتزام المتعلق به لأغراض التقرير المالي. ويُعتبر أصل أو إلتزام الضريبة المؤجلة مرتبطاً بأصل أو إلتزام آخر إذا كان تخفيض هذا الأصل أو الإلتزام الآخر سيؤدي إلى إنعكاس أو تحول الفرق المؤقت. أما إلتزام أو أصل الضريبة المؤجلة الذي لايرتبط بأصل أو إلتزام آخر لأغراض التقرير المالي - ومنها أصل الضريبة المؤجلة المتعلق بترحيل الخسائر للأمام - فإنه يجب تصنيفه طبقاً لتاريخ الإنعكاس المتوقع للفرق المؤقت.

ولتوضيح ذلك، إفترض أن شركة Morgan تسجل مصروف الديون المعدومة بإستخدام طريقة المخصص للأغراض المحاسبية وطريقة التخفيض المباشر للأصل للأغراض الضريبية، وكان رصيد حسابات القبض ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها بالشركة ٢ مليون ج، ١٠٠٠٠٠ج على التوالي. وبالاضافة إلى ذلك، فإنه بإستخدام معدل ضريبة ٤٠٪ يكون لدى الشركة رصيد مدين لأصل الضريبة المؤجلة قدره ٤٠٠٠٠ج [١٠٠٠٠٠ج × ٤٠٪]. ويُعتبر هذا الرصيد المدين في حساب أصل الضريبة المؤجلة متعلقاً بأرصدة حسابات القبض ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها، لأن تحصيل أو إعدام حسابات القبض سيؤدي لإنعكاس الفرق المؤقت. ولذلك، فإن أصل الضريبة المؤجلة يُصنف كأصل متداول وهو نفس تصنيف أرصدة حسابات القبض ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

وفي الممارسة العملية تدخل أغلب الشركات في عدد ضخم من الصفقات التي ينتج عنها ضرائب مؤجلة. ويجب تحليل وتصنيف أرصدة حسابات الضريبة المؤجلة بالميزانية في مجموعتين: احداهما لصافي المقدار المتداول، والأخرى لصافي المقدار غير المتداول.

وفيما يلي تلخيص لهذه الإجراء :

١ - تصنيف المقادير إلى متداولة أو غير متداولة . فإذا كانت مرتبطة بأصل أو إلتزام معين، فإنه يجب تصنيفها بنفس تصنيف هذا الأصل أو الإلتزام . وإذا لم تكن مرتبطة بأصل أو إلتزام معين، فإنه يجب تصنيفها على أساس تاريخ الإنعكاس المتوقع .

٢ - تحديد صافي المقدار المتداول عن طريق تجميع أصول وإلتزامات الضريبة المؤجلة المختلفة التي إعتبرت متداولة في التصنيف . فإذا تمثل الناتج الصافي في أصل يقرر عنه في الميزانية كأصل متداول وإذا تمثل في إلتزام يقرر عنه كإلتزام متداول .

٣ - تحديد صافي المقدار غير المتداول عن طريق تجميع أصول وإلتزامات الضريبة المؤجلة المختلفة التي إعتبرت غير متداولة في التصنيف . فإذا تمثل الناتج الصافي في أصل يُقرر عنه في الميزانية كأصل غير متداول، وإذا تمثل في إلتزام يقرر عنه كإلتزام غير متداول .

ولتوضيح ذلك، بفرض أن شركة Schot كان لديها أربعة بنود ضريبية مؤجلة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ . وإتضح من تحليلها ما يلي :

شركـــــة Schot

تصنيف الفروق المؤقتـــة الى متداولـــة وغير متداولـــة

الفرق المؤقت	الضريبة المؤجلة الناتجة عنه (أصل)	الضريبة المؤجلة الناتجة عنه إلتزام	حساب الميزانية المتعلق بها	التبويب
١ - إيجار محصل مقدماً : معترف به عند إكتسابه للأغراض المحاسبية وعند تحصيله للأغراض الضريبية	(٤٢٠٠٠)		إيجار غير مكتسب	متداول
٢ - إستخدام إهلاك القسط الثابت للأغراض المحاسبية والإهلاك المعجل للأغراض الضريبية		٢١٤٠٠٠	المعـــدات	غير متداول
٣ - الإعتراف بأرباح البيع بالتقسيط في فترة البيع للأغراض المحاسبية وفترة التحصيل للأغراض الضريبيـــة		٤٥٠٠٠	حساب قبض مبيعات بالتقسيط	متداول
٤ - إلتزامات ضمان : معترف بها في فترة البيع للأغراض المحاسبية، وفترة السداد للأغراض الضريبية	(١٢٠٠٠)		إلتزام ضمانات مقدرة	متداول
الإجمالـــي	(٥٤٠٠٠)	٢٥٩٠٠٠		

وعلى ذلك، فإن صافي الضرائب المؤجلة التي يلزم إعتبارها متداولة في التبويب تتمثل في أصل قدره ٩٠٠٠ج [٤٧٠٠٠ - ١٢٠٠٠ - ٤٥٠٠٠]، كما أن الضرائب المؤجلة التي يلزم إعتبارها غير متداولة في التصنيف تتمثل في إلتزام قدره ٢١٤٠٠٠. وبذلك تظهر ضرائب الدخل المؤجلة في ميزانية شركة Schol في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ كما يلي :

أصول متداولة :	
أصل ضريبة مؤجلة	٩٠٠٠
إلتزامات طويلة الأجل	
إلتزام ضريبة مؤجلة	٢١٤٠٠٠

وكما سبق القول، فإن أصل أو إلتزام الضريبة المؤجلة قد لايتعلق بأصل أو إلتزام معين لأغراض التقرير المالي. ومن الأمثلة على ذلك مصروفات التأسيس التي يُعترف بها أحياناً كمصروفات عند تحملها لأغراض التقرير المالي ولكن للأغراض الضريبية يتم تأجيلها وإستقطاعها في سنوات تالية. ومن أمثلتها أيضاً خسائر التشغيل المرحلة للأمام. ففي كلا الحالتين لايوجد أي أصل أو إلتزام معين مرتبط بالضريبة المؤجلة لأغراض التقرير المالي. وفي مثل هذه الحالات يجب تصنيف ضرائب الدخل المؤجلة طبقاً لتاريخ الإنعكاس المتوقع للفرق المؤقت الذي أنشأها. ويعني ذلك، أن الأثر الضريبي لإنعكاس أي فرق مؤقت خلال السنة التالية يجب التقرير عنه كأصل أو إلتزام متداول، في حين يُقرر عن الباقي بإعتباره غير متداول. وإذا أعتبر أصل الضريبة المؤجلة غير متداول، فإنه يجب إدراجه في جزء «الأصول الأخرى» بالميزانية.

ويجب الإفصاح عن جملة كل إلتزامات الضريبة المؤجلة وجملة كل أصول الضريبة المؤجلة وجملة مخصصات التقويم. وبالاضافة إلى ذلك، فإنه يجب الإفصاح عن : (١) أي تغير صافي خلال العام في جملة مخصصات التقويم، (٢) أنواع الفروق المؤقتة، وعمليات الترحيل للأمام أو الترحيل للخلف التي ينتج عنها مقادير هامة نسبياً لأصول وإلتزامات الضريبة المؤجلة.

وتظهر ضريبة الدخل المستحقة كإلتزام متداول في الميزانية. وفي بعض الأحيان تلتزم الشركات بسداد مدفوعات ضريبية ربع سنوية مقدماً للجهات الضريبية، وتُسجل هذه المدفوعات بالجانب المدين لحساب ضرائب دخل مدفوعة مقدماً. ونتيجة لذلك، فإن

رصيد حساب ضرائب الدخل المقدمة يُقابل مع رصيد حساب ضرائب الدخل المستحقة عند التقرير عن ضرائب الدخل بالميزانية.

العرض في قائمة الدخل Income Statement Presentation

إن مصروف [أو منفعة] ضريبة الدخل يجب توزيعه على العمليات المستمرة، العمليات غير المستمرة، البنود غير العادية، الأثر المجمع للتغيرات المحاسبية، تعديلات الفترات السابقة. حيث يُعرف هذا المدخل بتوزيع الضريبة داخل الفترة (Intra-period tax allocation) وسيتم مناقشته في جزء تالٍ من هذا الفصل.

وبالاضافة إلى ذلك، فإنه يجب الإفصاح عن المكونات الهامة لمصروف ضريبة الدخل التي ترجع للعمليات المستمرة وهي:

١ - مصروف [منفعة] الضريبة المستحقة عن الفترة.
٢ - مصروف [أو منفعة] الضريبة المؤجل، بخلاف المكونات الأخرى التالية.
٣ - المزايا الضريبية للإستثمار.
٤ - الإعانات والتبرعات الحكومية [بالجزء منها الذي يُعترف به كتخفيض لمصروف ضريبة الدخل].
٥ - منافع ترحيل خسائر التشغيل للأمام (والتي ينتج عنها تخفيض لمصروف ضريبة الدخل).
٦ - التعديلات في إلتزام أو أصل الضريبة المؤجلة نتيجة التغير في نصوص القوانين الضريبية أو معدلات الضريبة أو التغير في الموقف الضريبي للمنشأة.

وفي ملاحظات القوائم المالية تلتزم الشركات أيضاً بعمل تسوية بين مصروف ضريبة الدخل الذي يرجع للعمليات المستمرة والمقدار الناتج عن تطبيق معدلات الضريبة السارية على الدخل من العمليات المستمرة قبل الضريبة، حيث يجب الإفصاح عن القيمة المقدرة للضريبة وكل بند هام من بنود التسوية.

وتُطالب الشركات بجوانب الإفصاح السابقة للعديد من الأسباب، نذكر بعضها فيما يلي:

١ - الحكم على نوعية العوائد: حيث أن العديد من المستثمرين الذين يرغبون في الحكم على نوعية عوائد شركة معينة يهتمون بعملية التسوية بين الدخل المالي قبل الضريبة والدخل الخاضع للضريبة. حيث أن العوائد التي تزيد نتيجة لأثر ضريبي موجب يجب فحصها بعناية، وخاصة إذا كان هذا الأثر الضريبي غير متكرر.

٢ - إجراء تنبؤ أفضل بالتدفقات النقدية المستقبلة : حيث أن فحص الجزء المؤجل من مصروف ضريبة الدخل يوفر المعلومات اللازمة لتحديد ما إذا كانت الضرائب المسددة في المستقبل ستكون أكبر أم أقل . كما أن الفحص المتأني قد يُبرز سياسات الشركة المتعلقة برسملة التكاليف ، الإعتراف بالإيرادات ، والسياسات الأخرى التي تؤدي لظهور فروق بين الدخل المالي قبل الضريبة والدخل الخاضع للضريبة . ونتيجة لذلك ، فإنه يمكن التنبؤ بالتخفيضات المستقبلة في إلتزامات الضريبة المؤجلة والتي تؤدي لفقد جزء من السيولة لأن مدفوعات الضريبة الفعلية ستكون أكبر من مصروف الضريبة المقرر عنه في قائمة الدخل .

٣ - المساعدة في وضع السياسات الحكومية : حيث أن تفهم المقادير التي تسددها الشركات بالفعل ومعدل الضريبة الفعال لها من الأمور المفيدة لصناع السياسة الحكومية . على سبيل المثال ، فإنه في بداية السبعينات ، وعندما حققت شركات البترول أرباح ضخمة ، حاول العديد من السياسيين وغيرهم من الأطراف المهتمة تحديد معدلات الضريبة الفعالة بهذه الشركات . ولكن لسوء الحظ ، فإن المعلومات اللازمة لذلك لم تكن متاحة في التقارير المالية المنشورة لهذه الشركات في ذلك الوقت .

الإفصاح عن ترحيل خسائر التشغيل للأمام

Disclosure of Operating Loss Carry-forwards

يجب الإفصاح عن مقدار وتاريخ إنقضاء أي خسائر تشغيل مرحلة للأمام للأغراض الضريبية . فمن طريق هذا الإفصاح يمكن للقارىء أن يحدد مقدار الدخل الذي يمكن الإعتراف به في المستقبل دون أن تسدد عنه ضرائب دخل .

وقد تمثل الخسائر المرحلة للأمام قيمة كبيرة بالنسبة للشركات التي ترغب في دمج هذه الشركة . حيث أن الشركات التي تعاني من خسائر ضخمة قد تجد أن قيمتها كشركة منقضية "dead" أكبر من قيمتها كشركة مستمرة alive ، لأن خسائرها الضريبية ذات قيمة ضئيلة بالنسبة لها ولكنها ذات قيمة كبيرة بالنسبة لمنشآت أخرى . وبصفة مختصرة ، فإن الترحيل للأمام قد تكون له قيمة إقتصادية حقيقية .

بعض القضايا الخاصة SPECIAL ISSUES

إن هناك عدد من القضايا التي تستحق إهتماماً خاصاً عند المحاسبة عن ضرائب الدخل المؤجلة ، وهي كما يلي :

١ ـ الفروق المؤقتة المتعددة.
٢ ـ ضرورة مخصص التقويم.
٣ ـ معدلات الضريبة المتعددة.
٤ ـ جدولة المقادير الخاضعة للضرائب أو القابلة للإستقطاع في المستقبل.
٥ ـ الحد الأدنى لمصروف الضريبة.
٦ ـ توزيع الضريبة داخل الفترة.

تعدد الفروق المؤقتة Multiple Temporary Differences

لتسهيل عملية المحاسبة عند وجود عدد من الفروق المؤقتة، فإنه من المفيد تصوير بعض الجداول. فبفرض أن شركة Griggs كان لديها فرقان مؤقتان في سنة التشغيل الأولى بها، الأول يخص المبيعات بالتقسيط والثاني يخص تكاليف الضمان. ويمكن إستيضاح الإفتراضات الأخرى من البيانات الواردة بالجداول التالية:

	السنوات المستقبلية		
	١٩٩٤	١٩٩٥	الإجمالي
المقادير الخاضعة للضرائب (الاستقطاعات الضريبية) في المستقبل:			
البيع بالتقسيط	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
تكاليف الضمان	(٤٠٠٠٠٠)	(٥٠٠٠٠٠)	(٩٠٠٠٠٠)

ويمكن حساب ضرائب الدخل المؤجلة التي يلزم التقرير عنها في نهاية سنة ١٩٩٣ كما يلي:

الفروق المؤقتة	المقادير الخاضعة للضرائب: (أو الاستقطاعات الضريبية) في المستقبل	معدل الضريبة	الضريبة المؤجلة: أصل	الضريبة المؤجلة: إلتزام
البيع بالتقسيط	٢٠٠٠٠٠٠	٪٤٠		٨٠٠٠٠٠
تكاليف الضمان	(٩٠٠٠٠٠)	٪٤٠	(٣٦٠٠٠٠)	
	١١٠٠٠٠٠		(٣٦٠٠٠٠)	٨٠٠٠٠٠

(*) بسبب وجود معدل ضريبة واحد فإنه يمكن إجراء تسوية بين هذه المقادير، حيث أن ١١٠٠٠٠٠ × ٪٤٠ = ٨٠٠٠٠٠ - (٣٦٠٠٠٠)

ويكون قيد اليومية لتسجيل مصروف ضريبة الدخل عن الفترة، بإفتراض أن ضريبة

الدخل المستحقة عن العام تبلغ ٥٠٠٠٠٠ج، كما يلي :

٥٤٤٠٠٠		من حـ/ مصروف ضريبة الدخل
٣٦٠٠٠		من حـ/ أصل الضريبة المؤجلة
	٥٠٠٠٠٠	الى حـ/ ضرائب دخل مستحقة
	٨٠٠٠٠	الى حـ/ إلتزام ضريبة الدخل

ضرورة مخصص التقويم **Necessity for Valuation Allowance**

يجب أخذ كل المعلومات الإيجابية والسلبية في الإعتبار عند تحديد مدى الحاجة لوجود مخصص تقويم لأصل الضريبة المؤجلة. حيث أن إمكانية تحقق أصل الضريبة المؤجلة يعتمد على مدى وجود دخل كافي خاضع للضريبة في المستقبل وكذلك في فترات ترحيل الخسائر للخلف والأمام التي يسمح بها القانون. وقد تُستخدم المصادر التالية للدخل الخاضع للضريبة في المستقبل في تحقيق المنفعة الضريبية المرتبطة بالفروق المؤقتة في الإستقطاعات وترحيل الخسائر للأمام :

مصادر دخل خاضع للضريبة في المستقبل

أ - الإنعكاس المستقبل للفروق المؤقتة الخاضعة للضرائب حالياً.

ب - الدخل الخاضع للضريبة في المستقبل بخلاف إنعكاس الفروق المؤقتة والترحيل للأمام.

جـ - الدخل الخاضع للضريبة في سنوات الترحيل للخلف عندما يسمح قانون الضرائب بالترحيل للخلف.

د - استراتيجيات التخطيط الضريبي التي سيتم تطبيقها - عند الضرورة - من أجل : (على سبيل المثال).

(١) التعجيل بالمقادير الخاضعة للضريبة للإستفادة من الترحيل للأمام قبل إنقضاء مدته.

(٢) تغيير صفة المقادير الخاضعة للضريبة أو الإستقطاعات الضريبية من إعتبارها دخل أو خسارة عادية إلى إعتبارها مكسب أو خسارة رأسمالية.

(٣) التحول من إستثمارات معفاة من الضريبة الى إستثمارات خاضعة للضريبة.

فإذا كان أحد هذه المصادر كافياً لتأكيد عدم ضرورة مخصص التقييم، فإنه لا يجب أخذ المصادر الأخرى في الإعتبار.

ولكن من الصعب إستنتاج عدم الحاجة لمخصص التقييم عندما يوجد دليل سلبي ملموس مثل تراكم الخسائر في السنوات السابقة. ومن الأمثلة الأخرى على هذه الأدلة السلبية مايلي :

أدلـــــة سلبيـــــة

أ - تكرار حدوث خسائر التشغيل في الماضي أو متاقع ترحيل خسائر للأمام تنتهي مدتها بدون إستخدام

ب - توقع خسائر في السنوات القليلة المقبلة (في شركة تحقق أرباح حالياً).

جـ - وجود بعض الظروف المعلقة unsettled بالشركة والتي - إذا تم تسويتها في غير صالح الشركة - سوف تؤثر بصورة عكسية على العمليات المستقبلية ومستويات الربح في السنوات المستقبلة بصورة مستمرة.

د - وجود فترة ترحيل للخلف أو للأمام قصيرة بدرجة لن تسمح بتحقيق المنافع الضريبية إذا: (١) كان من المتوقع أن ينعكس فرق مؤقت كبير قابل للإستقطاع في سنة واحدة أو (٢) أن الشركة تعمل في مجال يتسم بالدورية والتقلب.

ومن الأمثلة على الأدلة الإيجابية التي قد تكون ضرورية لتوضيح مدى الحاجة لوجود مخصص تقييم عند وجود دليل سلبي ملموس مايلي :

أدلـــــة إيجابيـــــة

أ - العقود الحالية أو إتفاقات البيع التي سوف تنتج مايزيد عن الدخل الخاضع للضريبة الذي يكفي لتحقيق أصل الضريبة المؤجلة بناءً على أسعار البيع وهيكل التكاليف الحالية.

ب - وجود زيادة في قيمة الأصول المقدرة عن الأساس الضريبي لصافي أصول الشركة بمقدار يكفي لتحقيق أصل الضريبة المؤجلة.

جـ - وجود سلسلة من الأرباح العالية لدى الشركة في الماضي باستثناء الخسارة التي نتجت عنها المقادير القابلة للإستقطاع في المستقبل (الخسارة الضريبية المرحلة للأمام أو الفروق المؤقتة التي يمكن إستقطاعها في المستقبل) مقترنة بدليل يُشير إلى أن هذه الخسارة ناتجة عن بند غير عادي وتمثل حالة إستثنائية وليست مستمرة.

تعدد معدلات الضريبـــة Multiple Tax Rates

كما أشرنا فيما سبق، فإن المعدل الحدي الذي يُستخدم في حساب الضرائب المؤجلة هو معدل الضريبة المنصوص عليه والذي يُتوقع تطبيقه على الجنيه الأخير من الدخل الخاضع للضريبة في الفترات التي يتم فيها تسوية إلتزام الضريبة المؤجلة أو إسترداد أصل الضريبة المؤجلة. فإذا كان هناك تغير مرحلي في معدلات الضريبة أو كانت معدلات الضريبة المتدرجة تمثل عاملاً هاماً، فإن تقدير معدل الضريبة الحدي يتطلب معرفة توقيت تسوية وتحقق إلتزامات وأصول الضريبة المؤجلة.

إلتزام الضريبة المؤجلة : إفترض أن شركة Grandall في نهاية سنة ١٩٩٣ [السنة الثالثة للعمليات بها] كان لديها فروق مؤقتة خاضعة للضرائب قدرها ٢٤٠٠٠٠٠ج ومن المتوقع أن ينتج عنها مقادير خاضعة للضرائب قدرها ٨٠٠٠٠٠ج في كل من السنوات الثلاث التالية من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦ . وكانت معدلات الضريبة المنصوص عليها بالقانون ٣٥٪ للسنوات من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣، ٤٠٪ للسنوات من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦، ٤٥٪ لسنة ١٩٩٧ وما بعدها . وبفرض أنه يتوقع تحقيق دخل خاضع للضريبة في السنوات من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦، فإن التزام الضريبة المؤجلة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ يبلغ ٩٦٠٠٠٠ج على النحو التالي :

	السنوات المستقبلة			
	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	الإجمالي
المقادير الخاضعة للضرائب في المستقبل :	٨٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠
معدلات الضريبة المنصوص عليها في المستقبل	٤٠٪	٤٠٪	٤٠٪	
إلتزام الضريبة المؤجلة في ٣١/١٢/٩٣	٣٢٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	٩٦٠٠٠٠

ولنفرض الآن أن شركة Grandall يُتوقع أن تتحمل خسائر ضريبية في السنوات من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦، فإن معدل الضريبة الحدى الذي سيستخدم في حساب إلتزام الضريبة المؤجلة هو ٣٥٪ وذلك إذا كان تحقق المنفعة الضريبية الخاصة بخسائر السنوات من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦ سيتم عن طريق ترحيل هذه الخسائر للخلف إلى السنوات من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣ . وبذلك يكون إلتزام الضريبة المؤجلة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ في ظل هذا الإفتراض ٨٤٠٠٠٠ج [٢٤٠٠٠٠٠ × ٣٥٪] .

ومن ناحية أخرى، إذا كان تحقق المنافع الضريبية الخاصة بهذه الخسائر الضريبية في السنوات من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦ سيتم عن طريق ترحيل الخسارة للأمام إلى سنة ١٩٩٧ وما بعدها، فإن المعدل الحدى الذي يلزم إستخدامه يكون ٤٥٪ . وفي هذه الحالة يكون إلتزام الضريبة المؤجلة ١٠٨٠٠٠٠ج [٢٤٠٠٠٠٠ × ٤٥٪] في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ .

أصل الضريبة المؤجلة : لتوضيح قياس أصل الضريبة المؤجلة إفترض أن شركة Gate كان لديها فرق مؤقت قابل للإستقطاع في المستقبل في نهاية سنة ١٩٩٣ [السنة الثالثة للعمليات] قدره ٩٠٠٠٠٠٠ج . ويتوقع أن ينتج عن هذا الفرق إستقطاعات ضريبية

قدرها ٣٠٠٠٠٠٠ج في كل من السنوات الثلاث التالية (من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦). وكانت معدلات الضريبة المنصوص عليها ٣٠٪ في السنوات من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣، ٤٠٪ في سنة ١٩٩٤ وما بعدها. وبذلك، فإن معدل الضريبة الذي يجب إستخدامه في حساب مقدار أصل الضريبة المؤجلة هو ٤٠٪ إذا توقعت الشركة تحقيق المنافع الضريبية لهذه الفروق المؤقتة التي يمكن إستقطاعها عن طريق مقابلته بالدخل الخاضع للضريبة في السنوات المستقبلة. وفي ظل هذا الإفتراض فإن مقدار أصل الضريبة المؤجلة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ يكون ٣٦٠٠٠٠٠ج [٩٠٠٠٠٠٠ × ٤٠٪].

كما أن معدل الضريبة الحدى الذي يلزم إستخدامه سيكون ٣٠٪ إذا توقعت الشركة أن تحقق المنفعة الضريبية لهذا الفرق المؤقت الذي يمكن إستقطاعه في المستقبل عن طريق ترحيل الخسارة للخلف [وذلك عندما تتوقع الشركة تحقيق خسائر ضريبية بدلاً من دخل خاضع للضريبة في المستقبل]. وفي هذه الحالة، فإن أصل الضريبة المؤجلة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ سوف يبلغ ٢٧٠٠٠٠٠ج [٩٠٠٠٠٠٠ × ٣٠٪].

مخصص التقويم : إفترض أن شركة Gate السابقة قد قررت عن أصل ضريبة مؤجلة قدره ٣٦٠٠٠٠٠ج [٩٠٠٠٠٠٠ × ٤٠٪] في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣، ومن المتوقع تحققه عن طريق تخفيض الدخل الخاضع للضريبة في المستقبل. كما نفترض أيضاً أن الدخل الخاضع للضريبة والضرائب المستحقة في كل من السنوات الثلاث ١٩٩١-١٩٩٣ كانت ٣٠٠٠٠٠٠ج، ٩٠٠٠٠٠ج على التوالي. في هذه الحالة هنالك تأكد من تحقيق منفعة ضريبية قدرها ٢٧٠٠٠٠٠ج - على الأقل - وذلك لأنه يمكن الترحيل للخلف وإسترداد ضرائب قدرها ٢٧٠٠٠٠٠ج [٩٠٠٠٠٠٠ × ٣٠٪] في حالة عدم وجود دخل خاضع للضريبة في المستقبل. ويعتمد الإعتراف بمخصص تقويم عن الجزء الباقي من أصل الضريبة المؤجلة وقدره ٩٠٠٠٠٠ج [٣٦٠٠٠٠٠ - ٢٧٠٠٠٠٠] على تقدير الإدارة - بناءً على الأدلة المتاحة لها - لإمكانية تحقق جزء أو كل المنافع الضريبية المتعلقة بالفروق المؤقتة التي يمكن إستقطاعها في السنوات المستقبلة.

جدولة المقادير الخاضعة للضرائب أو القابلة للإستقطاع

Pattern of Taxable or Deductible Amount

فعندما تنشأ الفروق المؤقت على مدى عدد من الفترات وتنعكس على مدى فترتين أو أكثر في المستقبل، يكون من الضروري في بعض الأحيان جدولة كل عمليات النشأة والإنعكاس المتعلقة بالفروق المؤقتة الحالية لتحديد الفترات المستقبلة التي ستحدث فيها

المقادير الخاضعة للضريبة أو المقادير المستقطعة. ويشيع إستخدام هذا التوزيع في الأصول القابلة للإهلاك. ولتوضيح ذلك، إفترض أن شركة Devall قد إقتنت أصول قابلة للإهلاك في بداية سنة ١٩٩٣، وأن العمر الإنتاجي لهذه الأصول ٥ سنوات ويحسب الإهلاك على أساس القسط الثابت لأغراض التقرير المالي، في حين يعجل بإستقطاع الاهلاك للأغراض الضريبية على مدى ٣ سنوات فقط، فيظهر جدول توزيع الإهلاك كما يلي:

السنة	الإهلاك الدفتري	الإهلاك الضريبي	الفرق المؤقت
١٩٩٣	٣٠٠٠٠	٤٩٥٠٠	(١٩٥٠٠)
١٩٩٤	٣٠٠٠٠	٦٧٥٠٠	(٣٧٥٠٠)
١٩٩٥	٣٠٠٠٠	٢٢٥٠٠	٧٥٠٠
١٩٩٦	٣٠٠٠٠	١٠٥٠٠	١٩٥٠٠
١٩٩٧	٣٠٠٠٠	—	٣٠٠٠٠
	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	—

وفي نهاية سنة ١٩٩٣، تكون جملة الفرق المؤقت ١٩٥٠٠، كما يكون جدول توزيع المقادير الخاضعة للضريبة والمقادير القابلة للإستقطاع في السنوات من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٧ كما يلي:

	السنوات المستقبلية				
	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	الإجمالي
المقادير الخاضعة للضريبة (القابلة للإستقطاع) في المستقبل	(٣٧٥٠٠)	٧٥٠٠	١٩٥٠٠	٣٠٠٠٠	١٩٥٠٠

ويمكن أن تكون هذه الجدولة هامة في تحديد مدى الحاجة لمخصص تقويم خاص بأصول الضريبة المؤجلة. كما أنها قد تكون هامة أيضاً في حساب الضرائب المؤجلة عندما تختلف معدلات الضرائب المنصوص عليها في كل من السنوات المستقبلية.

الحد الأدنى لمصروف الضريبة Alternative Minimum Tax

تتطلب قوانين الضرائب في بعض الدول أن تقوم الشركة بحساب الضريبة المستحقة عليها باستخدام النظام الضريبي المعتاد ونظام آخر بديل يُعرف بنظام الحد

الأدنى لمصروف الضريبة (AMT). حيث يُستخدم نظام الحد الأدنى البديل لضمان أن الشركات لاتتجنب سداد حصة عادلة من ضرائب الدخل عن طريق المداخل المختلفة للتجنب الضريبي.

ففي أي سنة مالية، يتمثل إلتزام ضريبة الدخل السنوي للشركة في الضريبة المحسوبة على أساس النظام العادي أو الضريبة المحسوبة على أساس نظام الحد الأدنى البديل أيهما أكبر. وعلاوة على ذلك، فإنه إذا إستخدم نظام الحد الأدنى البديل فإنه يجب أن يتضمن أيضاً قياس إلتزام (أصل) الضريبة المؤجلة بالمنشأة طبقاً لنصوص القانون الضريبي.

ويؤدي ذلك لجعل العمليات الحسابية معقدة للغاية، حيث أن الفروق المؤقتة بالشركة يمكن الإعتراف بها وقياسها بصورة مختلفة في ظل كل من النظامين، كما أن الفرق المؤقت قد يوجد في نظام واحد منهما فقط ولايوجد في الآخر. ونتيجة لذلك، تلتزم الشركة بحساب ضريبة الدخل المستحقة وضرائب الدخل المؤجلة لكل من النظامين لتحديد المقادير الصحيحة التي يلزم التقرير عنها. ورغم أنه من الضروري أن نفسهم المعالجة المحاسبية في ظل وجود نظام حد أدنى بديل، فإن التعقيدات التي يتضمنها تجعلنا نفضل إرجائه لمناهج ضريبة الدخل المتخصصة.

توزيع الضريبة داخل الفترة Intra-period Tax Allocation

إن مقدار مصروف (أو منفعة) ضريبة الدخل يجب توزيعه بين العمليات المستمرة، العمليات غير المستمرة، البنود غير العادية، الأثر المجمع للتغيرات المحاسبية، وتعديلات الفترات السابقة. ويُعرف هذا المدخل بتوزيع الضريبة داخل الفترة.

فإذا لم يوجد بقائمة دخل الشركة سوى بند واحد بخلاف العمليات المستمرة، فإن مايتبقى من الضريبة بعد التوزيع على العمليات المستمرة يُوزع على هذا البند. ولتوضيح ذلك، إفترض أن شركة Copy كانت لديها خسارة عادية من العمليات المستمرة قدرها ٥٠٠٠٠٠ج، وأن معدل الضريبة على الدخل العادي بها ٤٠٪. وعلاوة على ذلك، فقد كان لديها مكسب غير عادي قدره ٩٠٠٠٠٠ج يخضع للضريبة على المكاسب الرأسمالية بمعدل ٣٠٪. ويتفق الدخل المالي قبل الضريبة مع الدخل الخاضع للضريبة (لاتوجد فروق مؤقتة أو دائمة). في هذه الحالة، يمكن حساب الدخل الخاضع للضريبة وضريبة الدخل المستحقة كما يلي:

الخسارة من العمليات المستمرة	(٥٠٠٠٠٠)
مكاسب غير عادية	٩٠٠٠٠٠
الدخل الخاضع للضريبة	٤٠٠٠٠٠
معدل الضريبة	٣٠٪
ضريبة الدخل المستحقة	١٢٠٠٠٠

حيث يلاحظ أن خسارة العمليات المستمرة قد إستبعدت مقدار مماثل لها من المكاسب الرأسمالية كان سيخضع للضريبة بمعدل ٣٠٪ . ويعني ذلك ، أن هناك منفعة ضريبية قدرها ١٥٠٠٠٠ج [٥٠٠٠٠٠ج × ٣٠٪] تم توزيعها على العمليات المستمرة، كما يتضح مما يلي :

جملة مصروف ضريبة الدخل	١٢٠٠٠٠
المنفعة الضريبية التي تخص خسارة العمليات المستمرة	(١٥٠٠٠٠)
مصروف الضريبة الذي يخص المكسب غير العادي	٢٧٠٠٠٠

حيث يتمثل الأثر الضريبي الذي يخص المكسب غير العادي وقدره ٢٧٠٠٠٠ج في حاصل جمع مصروف الضريبة الإجمالي وقدره ١٢٠٠٠٠ج مع المنفعة الضريبية لخسارة العمليات المستمرة وقدرها ١٥٠٠٠٠ج . وبذلك سيتم التقرير عن ضرائب الدخل في قائمة الدخل كما يلي :

الخسارة قبل ضرائب الدخل والبنود غير العادية	(٥٠٠٠٠٠)
منفعة ضريبة الدخل من خسائر التشغيل	١٥٠٠٠٠
الخسارة قبل البنود غير العادية	(٣٥٠٠٠٠)
مكاسب غير عادية [خالصة الضريبة وقدرها ٢٧٠٠٠٠ج]	٦٣٠٠٠٠
صافي الدخل	٢٨٠٠٠٠

وتعد إجراءات توزيع الضريبة داخل الفترة في حالة وجود بندين أو أكثر بخلاف العمليات المستمرة من الأمور المعقدة التي تخرج عن نطاق هذا الكتاب .

المبادىء الأساسية لمدخل الأصل ـ الإلتزام
PRINCIPLES OF THE ASSET-LIABILITY APPROACH

يعتقد FASB أن طريقة الأصل ـ الإلتزام [ويطلق عليها أحياناً مدخل الميزانية] هي أكثر الطرق إتساقاً في المحاسبة عن ضرائب الدخل. فمن أهداف هذا المدخل الإعتراف بمقدار الضرائب المستحقة السداد أو التي يمكن إستردادها عن الفترة الحالية. كما أنه يهدف أيضاً للإعتراف بإلتزامات وأصول الضريبة المؤجلة المتعلقة بالآثار الضريبية المستقبلة للأحداث التي سبق الإعتراف بها في القوائم المالية أو الإقرارات الضريبية.

ولتحقيق هذه الأهداف، يتم تطبيق المبادىء الأساسية التالية في المحاسبة عن ضرائب الدخل في تاريخ القوائم المالية:

أ ـ يُعترف بإلتزام ضريبي أو أصل ضريبي مستحق current عن الضرائب المقدرة المستحقة الدفع أو القابلة للإسترداد عن الإقرار الضريبي للسنة الحالية.

ب ـ يُعترف بإلتزام أو أصل ضريبة مؤجلة عن الآثار الضريبية المتوقعة في المستقبل التي ترجع للفروق المؤقتة أو ترحيل الخسائر للأمام بإستخدام معدل الضريبة الحدى المنصوص عليه.

جـ ـ يستند قياس الإلتزامات والأصول الضريبية سواء كانت مستحقة أو مؤجلة على نصوص القانون الضريبي، دون مراعاة لآثار التغيرات المحتملة في المستقبل في القوانين أو المعدلات الضريبية.

د ـ يُعدل قياس أصول الضريبة المؤجلة ـ عند الضرورة ـ بما يمنع الإعتراف بمنافع ضريبية ـ بناء على الأدلة المتاحة ـ لايتوقع تحققها.

الحساب السنوي لإلتزامات وأصول الضريبة المؤجلة
ANNUAL COMPUTATION OF DEFERRED TAX LIABILITIES AND ASSETS

تتمثل إجراءات حساب ضرائب الدخل المؤجلة فيما يلي:

الإجراءات السنوية

أ ـ تحديد كل من: (١) أنواع ومقادير الفروق المؤقتة الموجودة بالشركة، و (٢) طبيعة ومقدار كل نوع من خسائر التشغيل والخسائر الضريبية المرحلة للأمام والجزء المتبقى من فترة ترحيلها.

ب ـ قياس جملة إلتزام الضريبة المؤجلة عن الفروق المؤقتة التي ستخضع للضريبة في المستقبل

بإستخدام معدل الضريبة الحدى المنصوص عليه .

جـ - قياس جملة أصل الضريبة المؤجلة عن الفروق المؤقتة التي يمكن إستقطاعها في المستقبل وخسائر التشغيل المرحلة للأمام بإستخدام معدل الضريبة الحدى المنصوص عليه .

د - قياس أصول الضريبة المؤجلة عن كل نوع من الخصومات الضريبية Tax credit المرحلة للأمام .

هـ - تخفيض أصول الضريبة المؤجلة بمخصص تقويم إذا كان هناك إحتمال معقول - بناءً على الأدلة المتاحة - بعدم تحقق جزء من أصول الضريبة المؤجلة أو كل هذه الأصول ويجب أن يكون مخصص التقييم كافياً لتخفيض أصول الضريبة المؤجلة الى المقدار الذي يُحتمل تحققه منها .

وللمساعدة في فهم ضرائب الدخل المؤجلة يتم فيما يلي عرض ملخص لأهم المصطلحات :

ملخص للمصطلحات الأساسية

الترحيل للخلف : وهي إستقطاعات أو خصومات ضريبية لايمكن الإستفادة منها في الإقرار الضريبي لسنة معينة ويمكن ترحيلها للخلف لتخفيض الدخل الخاضع للضريبة أو الضرائب المسددة في سنة سابقة . فخسارة التشغيل المرحلة للخلف تمثل زيادة في الإستقطاعات الضريبية عن مجمل الدخل في سنة معينة . ويمثل الخصم الضريبي Tax credit المرحل للخلف مقدار الزيادة في الخصومات الضريبية المتاحة للإستخدام عن الحدود التي ينص عليها القانون .

الترحيل للأمام : وهي إستقطاعات أو خصومات لايمكن الإستفادة منها في الإقرار الضريبي لسنة معينة ويمكن ترحيلها للأمام لتخفيض الدخل الخاضع للضريبة أو الضرائب المسددة في فترة مستقبلة . فخسارة التشغيل المرحلة للأمام تتمثل في الزيادة في الإستقطاعات الضريبية عن مجمل الدخل في سنة معينة . كما يمثل الخصم الضريبي المرحل للأمام مقدار الزيادة في الخصومات الضريبية المتاحة للإستخدام عن الحدود التي ينص عليها القانون .

مصروف [منفعة] الضريبة المستحقة : وهو مقدار ضريبة الدخل المسدد أو المستحق السداد [أو الإسترداد] عن سنة معينة والمحدد بتطبيق نصوص القانون الضريبي على الدخل الخاضع للضريبة أو الزيادة في الإستقطاعات عن الإيرادات عن هذا العام .

الفرق المؤقت القابل للإستقطاع : وهي فروق مؤقتة ينتج عنها مقادير قابلة للإستقطاع في المستقبل وذلك عند تحقق أو تسوية الأصل أو الإلتزام المتعلق بها ، على التوالي .

أصل الضريبة المؤجلة : الآثار الضريبية المؤجلة التي ترجع لفروق مؤقتة قابلة للإستقطاع في المستقبل

وعمليات الترحيل للأمام.

الآثار الضريبية المؤجلة: وهي الآثار المستقبلة على ضرائب الدخل والناتجة عن الفروق المؤقتة وعمليات الترحيل للأمام والمقاسة بإستخدام معدل الضريبة الحدي وفي ضوء نصوص القانون الضريبي في نهاية السنة الحالية.

مصروف [منفعة] الضريبة المؤجلة: وهو التغير الذي يحدث خلال العام في الإلتزامات والأصول الضريبية المؤجلة بالشركة.

إلتزام الضريبة المؤجلة: الآثار الضريبية المؤجلة التي ترجع إلى فروق مؤقتة خاضعة للضريبة في المستقبل.

ضرائب الدخل: وتشمل الضرائب المحلية بكافة أشكالها والضرائب الأجنبية التي تستند للدخل.

ضرائب الدخل المستحقة السداد [أو الإسترداد]: وتشير إلى مصروف [أو منفعة] ضريبة الدخل.

مصروف [منفعة] ضريبة الدخل: وهو حاصل جمع مصروف [منفعة] الضريبة المستحقة مع مصروف [منفعة] الضريبة المؤجلة.

معدل الضريبة الحدي: وهو معدل الضريبة المنصوص عليه بالقانون الذي يُتوقع تطبيقه على آخر جنيه من الدخل الخاضع للضريبة في الفترات التي يتوقع فيها تسوية إلتزام الضريبة المؤجلة أو تحقق أصل الضريبة المؤجلة.

الدخل الخاضع للضريبة: وهو الزيادة في الإيرادات الخاضعة للضريبة عن المصروفات التي يمكن إستقطاعها ضريبياً والإعفاءات خلال العام كما تحددها السلطات الضريبية.

الفرق المؤقت الخاضع للضريبة في المستقبل: وهي الفروق المؤقتة التي تنتج عنها مقادير خاضعة للضرائب في المستقبل وذلك عند تحقق أو تسوية الأصل أو الإلتزام المتعلق بها، على التوالي.

الآثار الضريبية: وهي الآثار على ضرائب الدخل - المستحقة أو المؤجلة - الناتجة عن حدث معين

إستراتيجية التخطيط الضريبي: وهو تصرف يستوفي معايير معينة ويتم تطبيقه لتحقيق منفعة ضريبية خاصة بخسارة تشغيل أو خصم ضريبي مرحل للأمام قبل إنقضاء فترة الترحيل المسموح بها. وتؤخذ إستراتيجيات التخطيط الضريبي في الإعتبار عند تحديد مدى الحاجة لمخصص تقويم لأصول الضريبة المؤجلة ومقدار هذا المخصص.

الفرق المؤقت: وهو الفرق بين الأساس الضريبي لأصل أو إلتزام معين وبمقداره المقرر عنه في القوائم المالية والذي سينتج عنه مقادير خاضعة للضرائب أو إستقطاعات ضريبية في السنوات المستقبلية وذلك عند تحقق و تسوية مقدار الأصل أو الإلتزام المتعلق به، على التوالي.

مخصص التقويم. وهو ذلك الجزء من أصل الضريبة المؤجلة الذي يُوجد إحتمال معقول بعدم تحقق المنفعة الضريبية الخاصة به في المستقبل.

بعض التساؤلات النظرية SOME CONCEPTUAL QUESTIONS

إن طريقة الأصل ـ الإلتزام هي المدخل الذي يعتبره FASB مناسباً لتسجيل ضرائب الدخل المؤجلة. ومع ذلك، تبقى بعض التساؤلات النظرية conceptual. وفيما يلي ثلاثة من هذه القضايا الهامة:

(١) عدم إستخدام عمليات الخصم: فبدون خصم قيمة الأصل أو الإلتزام [بمعنى مراعاة القيمة الحالية لها]، فإن القوائم المالية لاتُشير إلى المنافع والأعباء الصحيحة للتأجيل الضريبي. وبالتالي تتأثر قابلية القوائم المالية للمقارنة، لأن الجنيه المتعلق بالتأجيل قصير الأجل يبدو بنفس قيمة الجنيه المتعلق بالتأجيل طويل الأجل.

(٢) قضية التبويب: ففي ضوء مدخل الأصل ـ الإلتزام، فإن أصول وإلتزامات الضريبة المؤجلة يجب تبويبها بالميزانية بناءً على توقيت تحققها أو تسويتها. وفيما سبق، كان FASB قد تبنى الرأي القائل بأن الضرائب المؤجلة المتعلقة بفروق مؤقتة سوف تنعكس في الفترة التالية يجب التقرير عنها بإعتبارها متداولة. ويعتقد الكثيرون في صحة هذا المدخل ومن ثم فإنهم، لايتفقون مع متطلبات FASB الحالية.

(٣) المعايير الثنائية للإعتراف بأصل الضريبة المؤجلة: حيث يعتقد الكثيرون بأن المقادير القابلة للإستقطاع في المستقبل والناتجة عن صافي خسائر تشغيل مرحلة للأمام تختلف عن المقادير القابلة للإستقطاع في المستقبل الناتجة عن عمليات عادية. ويُبرر ذلك بأن أصل الضريبة المؤجلة الناتج عن عمليات عادية يتمثل في سداد مقدم للضريبة ومن ثم يعتبر أصل في صورة ضريبة مسددة مقدماً، ولكن في حالة الخسائر المرحلة للأمام، فإنه لم يتم سداد أي ضريبة مقدماً.

كما يعلن آخرون بأن إحتمال تحقق الخسارة المرحلة للأمام منخفض، ومن ثم فإنه يجب أن يوضع لها معيار أكثر «صرامة» severe من المعيار الخاص بالمقادير القابلة للإستقطاع الناتجة عن العمليات العادية. وقد إقترح البعض بأن يتعدل معيار الإعتراف بها من «الإحتمال المعقول» more likely than not إلى «الإحتمال المرجح»

probable للتحقق كما أشار البعض الآخر إلى أنه بسبب الطبيعة الخاصة لخسائر التشغيل الصافية، فإنه لايجب أبداً الإعتراف بأصول ضريبة مؤجلة عن هذه البنود.

من ذلك يتضح أن هناك من يوافق على إستخدام مدخل الأصل - الإلتزام، في حين يُطالب آخرون بإستخدام مداخل أخرى مختلفة تماماً للتقرير عن ضرائب الدخل المؤجلة. وستتم تغطية هذه المداخل في الملحق الخاص بهذا الفصل.

ملحق الفصل العشرين

الجوانب النظرية لتوزيع الضريبة بين الفترات

INTER-PERIOD TAX ALLOCATION

ليس هناك إتفاق عام على الرغبة في إستخدام عملية توزيع الضريبة بين الفترات حيث يعتقد البعض بأن المقدار الصحيح للضريبة الذي يلزم التقرير عنه في قائمة الدخل هو الضريبة التي تم فرضها بالفعل على هذا العام. وبصورة مختصرة: فإن هذه المجموعة المؤيدة لعدم التوزيع لاتعتقد بأن الإعتراف بضرائب دخل مؤجلة يوفر معلومات مفيدة، أو أن منافعه تزيد عن تكاليفه على الأقل حيث يشيرون إلى أن طبيعة حساب إلتزام الضريبة المؤجلة غير واضحة، ويعلنون أنه لايمثل إلتزام في تاريخ إنشاء هذا الحساب لأنه غير مستحق السداد لأي طرف محدد. فسداد ضرائب إضافية في المستقبل مشروط بتحقيق دخل خاضع للضريبة في المستقبل. فإذا لم يتحقق هذا الدخل الخاضع للضريبة في المستقبل، فليس هناك إلتزام. وبنفس الصورة، يعلن آخرون أنه إذا لم يتحقق دخل خاضع للضريبة في المستقبل، فإنه لايجب الإعتراف بأصل ضريبة مؤجلة.

ويعلن آخرون أن ضرائب الدخل تمثل توزيعاً للدخل وليست مصروف، ونتيجة لذلك فإن توزيعها بين الفترات المحاسبية أمر غير صحيح لأن الضرائب تعتبر توزيع إجباري للدخل وليست أحد المكونات الداخلة في تحديده.

وبالرغم من هذه الآراء، فقد بررت المهنة الإعتراف بضرائب الدخل المؤجلة على أساس مفاهيم الإعتراف الخاصة بالأصل أو الإلتزام. فضرائب الدخل نادراً ما تُسدد بالكامل في الفترة المتعلقة بها. ومع ذلك، فإنه من المتوقع إستمرار عمليات الوحدة المحاسبية في ظل عدم وجود دليل على خلاف ذلك، وبالتالي فإنه من المتوقع الإستمرار في فرض ضرائب دخل في المستقبل. ومن ثم، فإن هناك حاجة للإعتراف بالضرائب المؤجلة للتقرير عن الضرائب التي يتوقع سدادها أو إستردادها في المستقبل بسبب إختلاف المعالجة الضريبية لبنود معينة في الإقرار الضريبي عن معالجتها بالقوائم المالية.

ورغم سيادة الرأى الخاص بصحة الإعتراف بالضرائب المؤجلة، فإن هناك مفهومين يتعلقان بمدى تطبيق هذا الرأى : (١) التوزيع الشامل و (٢) التوزيع الجزئى .

التوزيع الشامل مقابل التوزيع الجزئي :

في ظل التوزيع الشامل، فإنه يُعترف بضرائب مؤجلة عن كل الفروق المؤقتة . حيث يعتقد مؤيدوا هذا الرأى ان ضرائب الدخل المؤجلة المقرر عنها يجب أن تعكس الآثار الضريبية لكل الفروق المؤقتة التي يتضمنها الدخل المالي قبل الضريبة بغض النظر عن الفترة التي سيتم فيها السداد أو الإسترداد الفعلى لضرائب الدخل المتعلقة بها . ويعترف هذا الرأى بأن مقدار ضريبة الدخل المستحق السداد لايتساوي بالضرورة مع ضريبة الدخل المقرر عنها في القوائم المالية المتعلقة بالفترة الحالية . ونتيجة لذلك، فإنه يجب الإعتراف بضرائب مؤجلة عند نشأة هذه الفروق المؤقتة حتى إذا كان من المؤكد أن إنعكاس هذه الفروق في الفترات المستقبلية سيتم عن طريق نشأة فروق أخرى في ذلك الوقت . ومن ثم، فإن الفروق المتجددة بين الدخل الخاضع للضريبة والدخل المالي قبل الضريبة تؤدى إلى تأجيل ضريبي غير محدود المدة .

ومن أمثلة الفروق المؤقتة المتجددة Recurring إستخدام الإهلاك المعجل للأغراض الضريبية بواسطة شركة تستخدم إهلاك القسط الثابت لأغراض التقرير المالي . حيث يؤدى ذلك لتراكم إلتزامات ضريبة مؤجلة لن يتم سدادها طالما أن الشركة تقتنى الأصول القابلة للإهلاك بمعدل أسرع من إستبعادها . فبالرغم من أن الضرائب المؤجلة المتعلقة بأصول معينة تنعكس بالفعل، فإن الرصيد الإجمالي للضرائب المؤجلة يظل ثابتاً أو يستمر في التزايد بسبب تكرار شراء أصول إضافية .

ويعلن مؤيدوا التوزيع الجزئى أنه إذا لم تكن قيم الضريبة المؤجلة من المتوقع سدادها أو تغطيتها خلال فترة زمنية مناسبة، فإنها لايجب أن تؤثر على الدخل المقرر عنه . ومن ثم، فإنه يُعتبر من غير المناسب الإعتراف بضرائب دخل مؤجلة عن الفروق المؤقتة المتجددة التي ينتج عنها تأجيل ضريبى غير محدد المدة . فالقاعدة الأساسية في ظل هذا الرأى أن مصروف الضريبة المقرر عنه في فترة معينة يجب أن يتساوي مع الضريبة المستحقة السداد عن هذه الفترة . ومن ثم، فإن الفروق المؤقتة الهامة نسبياً وغير المتجددة فقط هي التي يجب أن تؤدى للإعتراف بضرائب مؤجلة، كما أن الضرائب المؤجلة لايجب الإعتراف بها إلا إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن يتم سدادها أو تغطيها خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً لاتتجاوز - على سبيل المثال - ثلاث سنوات . ومن

أمثلة ذلك عمليات البيع بالتقسيط التي يتم فيها التقرير عن حساب القبض ومجمل الربح في تاريخ البيع لأغراض التقرير المالي وعند التحصيل للأغراض الضريبية.

ويعلن مؤيدوا التوزيع الشامل أن التوزيع الجزئي يُعد خروجاً على محاسبة الإستحقاق لأنه يركز على التدفقات النقدية، في حين أن التوزيع الشامل يؤدي لزيادة درجة الدقة والإتساق في الإعتراف بالأصول والإلتزامات. وتُطالب المبادىء المحاسبية المتعارف عليها حالياً بتطبيق مدخل التوزيع الشامل.

المداخل النظرية لضرائب الدخل المؤجلة:

تمثل وجهات النظر السابقة المتعلقة بعدم التوزيع أو التوزيع الجزئي أو التوزيع الشامل مداخل مختلفة لمشكلة تحديد تلك الصفقات التي يكون من المناسب الإعتراف بضرائب دخل مؤجلة عنها. حيث تختلف هذه الأراء الثلاثة في مدى وجوب الإعتراف المحاسبي بالآثار الضريبية المؤجلة للفروق المؤقتة. ولأن معدلات الضريبة تتغير مع الوقت، فإن هناك تساؤلات إضافية تظهر حول طريقة التوزيع الضريبي التي يلزم إستخدامها في المحاسبة عن الآثار الضريبية وكيفية عرض هذه الآثار في القوائم المالية. وقد قُدمت ثلاث طرق مختلفة للتوزيع الضريبي هي:

(١) طريقة التأجيل، (٢) طريقة الأصل - الإلتزام، و(٣) طريقة التقرير خالص الضريبة.

طريقة التأجيل: في ظل هذه الطريقة يستند حساب مقدار ضريبة الدخل المؤجلة على معدلات الضريبة السارية عند نشأة الفرق المؤقت الذي أحدثها. ولايعدل رصيد الضرائب المؤجلة ليعكس التغيرات اللاحقة في معدلات الضرائب أو فرض ضرائب جديدة. ومن ثم، فإن رصيد ضرائب الدخل المؤجلة قد لايكون ممثلاً للمقدار الفعلي لضرائب الدخل الإضافية المستحقة السداد أو الإسترداد في الفترات التي ينعكس فيها الفرق المؤقت. وفي ظل هذه الطريقة فإن الأعباء والخصومات المؤجلة المتعلقة بالفروق المؤقتة تمثل الإعتراف المتجمع بآثارها الضريبية ولاتمثل مقادير مستحقة التحصيل أو السداد بالمعنى الإقتصادي لذلك. حيث أن هذا المدخل يهتم بقائمة الدخل ويُركز على المقابلة الصحيحة بين المصروفات والإيرادات في الفترات التي تنشأ فيها الفروق المؤقتة. وهذه الطريقة غير مقبولة لأغراض التقرير المالي.

طريقة الأصل - الإلتزام: في ظل هذه الطريقة، يستند حساب مقدار ضريبة الدخل المؤجلة على معدلات الضريبة التي يُتوقع سريانها خلال الفترات التي ستنعكس فيها

الفروق المؤقتة . وعادة مايُفترض أن معدلات الضرائب الحالية سوف تستمر في المستقبل . ومع ذلك ، فإذا نص القانون على تغير معدلات الضريبة في المستقبل ، فإنه يجب إستخدام المعدل الجديد في ظل طريقة الأصل ـ الإلتزام . ففي ظل هذه الطريقة ، يُنظر للضرائب المؤجلة على أنها إلتزامات إقتصادية عن ضرائب مستحقة السداد في المستقبل أو أصول إقتصادية عن ضرائب مستحقة مقدماً . وهي طريقة تهتم بالميزانية ، حيث تركز على منفعة القوائم المالية في تقييم المركز المالي والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلة . وتُطالب المبادىء المحاسبية المتعارف عليها حالياً بإستخدام طريقة الأصل ـ الإلتزام في توزيع الضرائب بين الفترات .

طريقة التقرير خالص الضريبة Net-of-Tax Method

في ظل هذه الطريقة لايُقرر عن أي حساب ضريبة مؤجلة في الميزانية . كما أن مقدار مصروف ضريبة الدخل المقرر عنه في قائمة الدخل يتساوي مع مقدار الضريبة المستحقة السداد عن الفترة . ولايُقرر عن الآثار الضريبية للفروق المؤقتة [والتي تحدد بإستخدام طريقة التأجيل أو طريقة الأصل ـ الإلتزام] بصورة مستقلة ، وإنما يُقرر عن هذه الآثار كتعديلات للقيم الدفترية لأصول أو إلتزامات معينة وللإيرادات أوالمصروفات المتعلقة بها . حيث يعترف هذا الرأى بأن الخضوع للضريبة في المستقبل وإمكانية الإستقطاع الضريبي في المستقبل تُعد عوامل هامة في عملية تقييم الأصول والإلتزامات الضريبية المنفردة .

على سبيل المثال ، فإنه يُقال أن الإهلاك يخفض قيمة أصل معين بسبب الإنخفاض في المنفعة الإقتصادية لهذا الأصل وكذلك بسبب فقد جزء من الإستقطاعات الضريبية المستقبلة ، ويؤدي الإهلاك المعجل لإستخدام هذا الجزء من قيمة الأصل بصورة أسرع مما يفعله إهلاك القسط الثابت . وفي ظل هذا الرأى ، فإن مصروف الإهلاك المقرر عنه في قائمة الدخل سوف يتضمن ـ علاوة على مقدار الإهلاك على أساس القسط الثابت ـ مقدار مساوي للأثر الضريبي الحالي لزيادة الإهلاك الضريبي عن الإهلاك المحاسبي . وفي الميزانية سوف يتم التقرير عن إجمالي الأثر الضريبي المؤجل كتخفيض للأصل المتعلق به وليس كرصيد دائن في حساب إلتزام الضريبة المؤجلة . ففي ظل هذه الطريقة يتم التقرير عن حسابات الأصول ، الإلتزامات ، الإيرادات ، والمصروفات بعد الأثر الضريبي أو خالصة الضريبة net-of-tax . وهذه الطريقة غير مقبولة حالياً لأغراض التقرير المالي .

مثال على الطرق المختلفة للتوزيع الضريبي :

لتوضيح الفروق بين هذه الطرق الثلاث لتوزيع الضريبة بين الفترات ، إفترض أنه في ١ يناير ١٩٩٢ قامت شركة Orange بإقتناء آلة عمرها الإنتاجي ٥ سنوات مقابل ١٠٠٠٠٠ج وليس لها قيمة نفاية ، مع إهلاكها على أساس القسط الثابت لأغراض التقرير المالي ، في حين أن الإهلاك السنوي للأغراض الضريبية يبلغ ٢٥٠٠٠ج . وكان معدل الضريبة لسنة ١٩٩٢ يبلغ ٤٠٪ ، ولكن معدل الضريبة المنصوص عليه في القانون عن السنوات المستقبلة ٥٠٪ . وبفرض أن الدخل قبل الإهلاك والضرائب يبلغ ٢٠٠٠٠٠ج سنة ١٩٩٢ ، فإنه يمكن حساب ضريبة الدخل المستحقة عن العام كما يلي :

الدخل قبل الإهلاك وضرائب الدخل	٢٠٠٠٠٠ج
الإهلاك للأغراض الضريبية	٢٥٠٠٠
الدخل الخاضع للضريبة	١٧٥٠٠٠
معدل الضريبة	٪٤٠
ضريبة الدخل المستحقة	٧٠٠٠٠

كما تبدو قائمة الدخل الموجزة عن سنة ١٩٩٢ في ظل الطرق الثلاث كما يلي :

	التأجيل	الأصل ـ الإلتزام	خالص الضريبة
الدخل قبل الإهلاك وضرائب الدخل	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
الإهلاك	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٢٠٠٠
الدخل قبل ضرائب الدخل	١٨٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	١٧٨٠٠٠
مصروف الضريبة المستحقة	٧٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٧٠٠٠٠
مصروف الضريبة المؤجل	٢٠٠٠	٢٥٠٠	—
جملة مصروف ضريبة الدخل	٧٢٠٠٠	٧٢٥٠٠	٧٠٠٠٠
صافي الدخل	١٠٨٠٠٠	١٠٧٥٠٠	١٠٨٠٠٠

ففي ظل طريقة التأجيل ، يتم حساب الجزء المؤجل من ضرائب الدخل كما يلي :

الإهلاك للأغراض الضريبية	٢٥٠٠٠ج
الإهلاك للأغراض الدفترية [١٠٠٠٠٠ج × ٢٠ ٪]	٢٠٠٠٠
الفـــرق	٥٠٠٠
معـــدل الضريبـــة	٪٤٠
الرصيد الدائن لضريبة الدخل المؤجلة	٢٠٠٠

وفي ظل طريقة الأصل ـ الإلتزام، فإن حساب الجزء المؤجل من ضرائب الدخل يشابه ماسبق بإستثناء أن معدلات الضرائب المستقبلة هي التي تستخدم بدلاً من المعدل الحالي، كما يلي :

الإهلاك للأغراض الضريبيـــة	٢٥٠٠٠ج
الإهلاك للأغراض الدفترية [١٠٠٠٠٠ج × ٢٠٪]	٢٠٠٠٠
الفـــرق	٥٠٠٠
معدل الضريبـــة	٪٥٠
إلتزام الضريبـة المؤجلة	٢٥٠٠

وفي ظل طريقة التقرير خالص الضريبة تكون عملية الحساب أكثر تعقيداً. فكما سبق القول، فإن مصروف الإهلاك المقرر عنه في قائمة الدخل سوف يتضمن ـ علاوة على مقدار الإهلاك على أساس القسط الثابت ـ مقدار مساوي للأثر الضريبي الحالي لزيادة الإهلاك الضريبي عن الإهلاك الدفتري. ويتضح ذلك مما يلي :(*)

(*) من الناحية النظرية، فإنه في ظل طريقة التقرير خالص الضريبة نفترض أن الشركة تقوم بشراء بندين عندما تشتري أصل معين؛ حيث يتمثل البند الأول في الخدمات المحتملة للأصل، والبند الثاني في الاستقطاعات الضريبية المتعلقة بهذا الأصل. ففي هذا المثال، يبلغ بند الخدمات المحتملة ٦٠٠٠٠ج (١٠٠٠٠٠ج × ٦٠٪)، كما يبلغ بند الاستقطاعات الضريبية ٤٠٠٠٠ج (١٠٠٠٠٠ج × ٤٠٪). وفي السنة الأولى، يتم إهلاك بند الخدمات المحتملة بمعدل ٢٠٪؛ في حين يهلك بند الإستقطاعات الضريبية بمعدل ٢٥٪. ومن ثم فإنه يمكن حساب الإهلاك الكلي عن العام كما يلي :

إهلاك بند الخدمات المحتملة (٦٠٠٠٠ × ٢٠٪)	١٢٠٠٠ج
إهلاك بند الإستقطاعات الضريبية (٤٠٠٠٠ × ٢٥٪)	١٠٠٠٠ج
مصـــروف الإهـــلاك	٢٢٠٠٠

حيث يلاحظ أن مقدار الإهلاك وقدره ٢٢٠٠٠ج يتساوي مع المقدار المقرر عنه في ظل طريقة التقرير خالص الضريبة.

الإهلاك للأغراض الدفترية [١٠٠٠٠٠ × ٢٠٪]	٢٠٠٠٠ج
الأثر الضريبي للزيادة في الاهلاك [(٢٥٠٠٠ - ٢٠٠٠٠) × ٤٠٪]	٢٠٠٠
مصروف الإهلاك	٢٢٠٠٠

وعلى ذلك ، فإنه في ظل طريقة التقرير خالص الضريبة يكون مصروف الإهلاك ، مجمع الإهلاك أعلى بمقدار ٢٠٠٠ج .

ويلاحظ أن كلاً من طريقة التأجيل وطريقة التقرير خالص الضريبة تقرر عن نفس صافي الدخل . فالفرق بين هاتين الطريقتين يتعلق بتصنيف المصروف ومدى الإعتراف بحساب ضريبة مؤجلة . وتستخدم طريقة الأصل - الإلتزام معدل ضريبة مختلف - أعلى في هذه الحالة - عن المعدل المستخدم في طريقة التأجيل وطريقة التقرير صافي الضريبة ، ومن ثم فإن صافي الدخل في ظلها يكون مختلف - أقل في هذه الحالة .

الأسئلة

(١) وضح معنى الفروق المؤقتة في علاقتها بحساب الضريبة المؤجلة مع إعطاء ثلاثة أمثلة لها .

(٢) ماهو الفرق بين المقدار الخاضع للضريبة في المستقبل والمقدار القابل للإستقطاع في المستقبل؟ ومتى يكون من المناسب تسجيل حساب تقويم لأصل الضريبة المؤجلة؟

(٣) كيف يتم التقرير عن أصول الضريبة المؤجلة وإلتزامات الضريبة المؤجلة بالميزانية؟

(٤) ماهي الإجراءات المتبعة في فصل القيم المتعددة للضريبة المؤجلة إلى مجموعات متداولة وأخرى غير متداولة؟

(٥) ماهي بعض الأسباب التي تدعو لضرورة الإفصاح عن مكونات مصروف ضريبة الدخل وعمل تسوية بين معدل الضريبة الفعال [الحقيقي] ومعدل الضريبة السارى؟

(٦) ماهي البدائل المختلفة المتعلقة بالمحاسبة عن ترحيل صافي خسائر التشغيل؟

(٧) ماهو توزيع الضريبة فيما بين الفترات ، وكيف توزع الضرائب في ظل هذا المفهوم؟

الحـــــالات

(١) نادراً مايتساوي مقدار ضرائب الدخل المستحقة للحكومة عن فترة معينة مع المقدار المقرر عنه في قائمة الدخل عن هذه الفترة كمصروف ضريبة دخل.

المطـلـــوب:

(أ) شرح أهداف المحاسبة عن ضرائب الدخل في القوائم المالية ذات الغرض العام.

(ب) توضيح المبادىء الأساسية التي تنطبق في المحاسبة عن ضرائب الدخل في تاريخ القوائم المالية للوفاء بالأهداف الموضحة في أ.

(جـ) ذكر خطوات الحساب السنوى لإلتزامات وأصول الضريبة المؤجلة.

(٢) تستخدم شركة Smith طريقة الأصل - الإلتزام في تسجيل ضرائب الدخل المؤجلة. وتقوم الشركة بالتقرير عن مصروف الإهلاك الخاص بآلة معينة مشتراة في هذا العام بإستخدام الإهلاك المعجل لأغراض ضريبة الدخل وإستخدام القسط الثابت لأغراض التقرير المالي. ويمثل الإستقطاع الضريبي المقدار الأكبر في هذا العام.

وقد تلقت الشركة إيرادات إيجار مقدمة هذا العام، وقد أدرجت هذه الإيرادات في الدخل الخاضع للضريبة عن هذا العام. ومع ذلك، فإنه لأغراض التقرير المالي، فقد إعتبرت هذه الإيرادات غير مكتسبة وتم التقرير عنها كإلتزام متداول.

المطلوب:

أ ــ ماهي مبادىء مدخل الأصل - الإلتزام؟

ب ــ كيف تقوم الشركة بالمحاسبة عن الفروق المؤقتـــة؟

جـ ــ كيف تصنف الشركة آثار الضريبة المؤجلة للفروق المؤقتة داخل الميزانية؟

(٣) في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ كان لدى شركة Toya فرق مؤقت سوف ينعكس ويتسبب في مقادير خاضعة للضرائب في سنة ١٩٩٤. وفي سنة ١٩٩٣ صدرت لائحة ضريبية جديدة حددت سعر الضريبة بمعدل ٥٠٪ في سنة ١٩٩٣، ٤٠٪ لسنة ١٩٩٤، ٣٥٪ لسنة ١٩٩٥ والسنوات التالية لها:

المطلوب:

توضيح الظروف التي تستدعى أن تقوم الشركة بحساب التزام الضريبة المؤجلة

بها في نهاية سنة ١٩٩٣ بضرب إجمالي الفرق المؤقت في :

(أ) ٥٠٪ (ب) ٤٠٪ (جـ) ٣٥٪ .

(٤) يتناقش إثنان من المحاسبين في المحاسبة عن ضرائب الدخل . ويقومان حالياً بدراسة جدول للقيم الخاضعة للضريبة والتي يمكن استقطاعها والتي سوف تنتج في المستقبل بسبب فروق مؤقتة موجودة حالياً . وهذا الجدول بالصورة التالية :

	السنة الحالية	السنوات المستقبلية			
	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الدخل الخاضع للضريبة	٧٠٠٠٠٠				
القيم الخاضعة للضريبة		٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
القيم التي يمكن استقطاعها				(٢٠٠٠٠٠٠)	
معدل الضريبة السارى	٥٠٪	٤٥٪	٤٠٪	٣٥٪	٣٠٪

والمطلوب :

أ ـ شرح مفهوم القيم الخاضعة للضريبة في المستقبل والقيم التي يمكن استقطاعها في المستقبل كما هي معروضة بالجدول .

ب ـ كيف تؤثر شروط الترحيل للخلف والترحيل للأمام على التقرير عن أصول الضريبة المؤجلة والتزامات الضريبة المؤجلة؟

أمثلة وتمارين

١ ـ بدأت شركة Sparkle أعمالها سنة ١٩٩٣ ولديها رصيد قدره ٩٠٠٠٠ جنيه في حساب إلتزام الضريبة المؤجلة . وفي نهاية سنة ١٩٩٣ بلغ الفرق المؤقت المجمع المتعلق به ٣٥٠٠٠٠ جنيه وسوف ينعكس هذا الفرق بانتظام على مدى السنتين التاليتين . ويبلغ الدخل المحاسبي قبل الضريبة عن سنة ١٩٩٣ مبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه ومعدل الضريبة لكل السنوات ٤٠٪ كما أن الدخل الخاضع للضريبة عن سنة ١٩٩٣ يبلغ ٣٧٥٠٠٠ جنيه . . . والمطلوب :

(أ) حساب ضرائب الدخل المستحقة السداد عن سنة ١٩٩٣ .

(ب) إعداد قيد اليومية اللازم لتسجيل مصروف ضريبة الدخل وضرائب الدخل المؤجلة وضرائب الدخل المستحقة السداد عن سنة ١٩٩٣ .

(جـ) تصوير جزء مصروف ضريبة الدخل بقائمة الدخل عن سنة ١٩٩٣ بداءً من «الدخل قبل ضرائب الدخل».

٢ ـ قررت شركة Steak عن دخل محاسبي قبل الضريبة عن سنة ١٩٩٣ قدره ٥٠٠٠٠ جنيه. والبنود التالية نتج عنها إختلاف الدخل الخاضع للضريبة عن الدخل المحاسبي قبل الضريبة.

١ ـ الإهلاك في الإقرار الضريبي أكبر من الإهلاك بقائمة الدخل بمقدار ١٨٠٠٠ جنيه.

٢ ـ الإيجار المحصل بالأقرار الضريبي أكبر من الإيجار المكتسب بقائمة الدخل بمقدار ٢٢٠٠٠ جنيه.

٣ ـ مصروفات بقائمة الدخل قدرها ١١٠٠٠ جنيه مؤجل الإعتراف بها ضريبياً.

ويبلغ معدل الضريبة الذي تخضع له الشركة ٣٠٪ عن كل السنوات وتتوقع الشركة التقرير عن دخل خاضع للضريبة في كل السنوات المستقبلة. ولاتوجد ضرائب مؤجلة في بداية سنة ١٩٩٣. **المطلوب:**

(أ) حساب الدخل الخاضع للضريبة وضرائب الدخل المستحقة عن سنة ١٩٩٣.

(ب) إعداد قيد اليومية اللازم لتسجيل مصروف ضريبة الدخل، ضرائب الدخل المؤجلة، وضرائب الدخل المستحقة السداد عن سنة ١٩٩٣.

(جـ) إعداد جزء مصروف ضريبة الدخل في قائمة الدخل عن سنة ١٩٩٣ إبتداءً من «الدخل قبل ضرائب الدخل».

(د) حساب معدل ضريبة الدخل الفعال عن سنة ١٩٩٣.

٣ ـ بلغت أرقام الدخل (الخسارة) المحاسبي قبل الضريبة بشركة Samsonite كما يلي:

السنة	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الدخل (الخسارة):	١٦٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	(١٦٠٠٠٠)	(٣٨٠٠٠٠)	١٢٠٠٠٠	٨٠٠٠٠

وكانت أرقام الدخل (الخسارة) المحاسبي قبل الضريبة مساوية لأرقام الدخل (الخسارة) الخاضع للضريبة عن كل هذه السنوات. وبفرض أن معدل الضريبة ٥٠٪ عن سنة ١٩٨٨، ١٩٨٩ ويبلغ ٤٠٪ عن السنوات الباقية.

المطلـــوب :

إعداد قيود اليومية في السنوات من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤ اللازمة لتسجيل مصروف ضريبة الدخل وأثر ترحيل خسائر التشغيل الصافية للخلف والأمام بفرض أن الشركة تستخدم الترحيل للخلف، وأن كل أرقام الدخل والخسارة تخص العمليات العادية (عند تسجيل منافع ترحيل الخسارة للأمام، إفترض عدم أهمية عمل حساب تقييم).

٤ ـ يتمثل الفرق المؤقت الوحيد الموجود بشركة Manila في بداية ونهاية سنة ١٩٩٢ في مجمل ربح مؤجل قدره ٣ مليون جنيه عن مبيعات بالتقسيط وحساب القبض المتعلق بها (نصفها فقط يُصنف ضمن الأصول المتداولة) التي تستحق على أقساط متساوية في سنة ١٩٩٣، ١٩٩٤. ويبلغ إلتزام الضريبة المؤجلة المتعلقة بها في بداية السنة ١٢٠٠٠٠٠ جنيه. وفي الربع الثالث من سنة ١٩٩٢، تعدل سعر الضريبة السارى ليصبح ٣٠٪ على أن يبدأ تطبيقه من بداية سنة ١٩٩٤. ويبلغ الدخل الخاضع للضريبة عن سنة ١٩٩٢ ماقيمة ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه ويتوقع وجود دخل خاضع للضريبة في كل السنوات المستقبلة. . . **المطلوب :**

(أ) تحديد المقدار الذي يُقرر عنه كإلتزام ضريبة مؤجلة في نهاية سنة ١٩٩٢؛ مع الإشارة للتصنيف الملائم له.

(ب) إعداد قيد اليومية (إن وجد) اللازم لتعديل إلتزام الضريبة المؤجلة عند سريان معدل الضريبة الجديد.

(جـ) تصوير جزء مصروف ضريبة الدخل بقائمة الدخل عن سنة ١٩٩٢ إبتداء من «الدخل قبل ضرائب الدخل» بفرض عدم وجود فروق دائمة.

٥ ـ سجلت شركة Cornel إلتزام بمقدار ١٠٠ مليون جنيه في نهاية سنة ١٩٩٣ عن التكاليف المقدرة لإغلاق إثنين من مواقعها الصناعية. وسوف تسدد كل تكاليف الإغلاق وتُستقطع في الإقرار الضريبي في سنة ١٩٩٤. كما أنه في نهاية سنة ١٩٩٣ وكان لدى الشركة ٥٠ مليون جنيه من الفروق المؤقتة الناتجة عن الإهلاك الزائد للأغراض الضريبية وسوف تنعكس ٧ مليون جنيه منها في سنة ١٩٩٤.

ويبلغ معدل الضريبة السارى عن كل السنوات ٤٠٪ وتسدد الشركة ضرائب قدرها ٤٨ مليون جنيه عن دخل خاضع للضريبة وقدره ١٢٠ مليون جنيه في

سنة ١٩٩٣ . وتتوقع الشركة أن يكون لديها دخل خاضع للضريبة في سنة ١٩٩٣ ، سنة ١٩٩٤ . المطلوب :

(أ) تحديد الضرائب المؤجلة التي يجب التقرير عنها في نهاية سنة ١٩٩٣ .

(ب) تحديد كيفية التقرير عن الضرائب المؤجلة المحسوبة في أ في الميزانية .

(جـ) بفرض أن حساب الضريبة المؤجلة الوحيد في بداية سنة ١٩٩٣ كان إلتزام ضريبة مؤجلة قدره ١٠ مليون جنيه ، صور جزء مصروف ضريبة الدخل بقائمة الدخل عن سنة ١٩٩٣ إبتداءً من «الدخل قبل ضرائب الدخل» (ملاحظة : عليك أولاً أن تحسب : (١) مقدار الفرق المؤقت الذي يؤدي للبدء بالتزام ضريبة مؤجلة قدره ١٠ مليون جنيه ، (٢) مقدار الفروق المؤجلة التي تنشأ أو تنعكس خلال العام ، (٣) مقدار الدخل المحاسبي قبل الضريبة) .

٦ ــ إشترت شركة Hersey أصول قابلة للإهلاك تكلفتها ٩٠٠٠٠٠ جنيه في ٢ يناير ١٩٩١ . وللأغراض الضريبية ، تستخدم الشركة طريقة إهلاك القسط الثابت على أساس فترة إسترداد قدرها ٣ سنوات كما تستخدم طريقة إهلاك القسط الثابت على مدى فترة ٥ سنوات للأغراض المالية . ويبلغ معدل الضريبة ٣٤٪ عن كل السنوات . وهذا الفرق في الإهلاك هو الفرق المؤقت الوحيد بالشركة . وبفرض أن الشركة لديها دخل خاضع للضريبة قدره ٢٠٠٠٠٠ جنيه في كل من السنوات من ١٩٩١ إلى ١٩٩٥ . . . المطلوب :

تحديد مقدار ضرائب الدخل المؤجلة والإشارة الى المكان الذي يجب التقرير عنها فيه بالميزانية الخاصة بكل من السنوات من ١٩٩١ إلى ١٩٩٥ .

٧ ــ في سنة ١٩٩٣ كان لدى شركة Parson خسارة عمليات جارية قدرها ٢ مليون جنيه ومكسب غير عادي قدره ٢,٥ مليون جنيه ويمثل مكسب رأسمالي للأغراض الضريبية . ويتساوي الدخل الخاضع للضريبة مع الدخل المالي قبل الضريبة . ويبلغ معدل الضريبة على الدخل العادي ٤٠٪ وعلى المكاسب الرأسمالية ٣٠٪ وذلك عن كل الفترات .

المطلوب :

تحديد كيفية التقرير عن ضرائب الدخل في قائمة الدخل عن سنة ١٩٩٣ عن طريق تصوير الجزء الأخير من القائمة إبتداءً من «الخسارة من العمليات المستمرة» .

٨ ـ فيما يلي حالتان مستقلتان تتعلقان بقيم خاضعة للضرائب وقيم قابلة للإستقطاع في المستقبل وناتجة عن فروق مؤقتة موجودة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ :

(أ) أعدت شركة Kramer الجدول التالي للقيم الخاضعة للضريبة والقيم التي يمكن إستقطاعها في المستقبل :

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
مقادير خاضعة للضريبة	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
مقادير قابلة للإستقطاع	ـ	ـ	ـ	(١٣٠٠)	ـ

(ب) كان لدى شركة Long الجدول التالي للقيم الخاضعة للضرائب والقيم التي يمكن إستقطاعها في المستقبل :

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
قيم خاضعة للضريبة	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
قيم قابلة للإستقطاع	ـ	ـ	(٢٠٠٠)	ـ

وقد كان لدى كل من الشركتين دخل خاضع للضريبة قدرة ٣٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٩٢ وتتوقع أن يكون لديها دخل خاضع للضريبة في كل السنوات المستقبلة. وتبلغ معدلات الضرائب السارية في بداية سنة ١٩٩٢ نسبة ٣٠٪ عن السنوات من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥ كما تبلغ ٤٠٪ عن السنوات التالية لذلك. وتتعلق كل الفروق المؤقتة بأصول وإلتزامات غير متداولة . . . المطلوب :

في كل من الحالتين السابقتين، حساب المقدار الصافي لضرائب الدخل المؤجلة التي يلزم التقرير عنها في نهاية سنة ١٩٩٢ مع الإشارة لكيفية تصنيفها بالميزانية.

٩ ـ لدى شركة Corp حساب أصل ضريبة مؤجلة برصيد قدره ١٥٠٠٠٠ج في نهاية سنة ١٩٩٢ نتيجة فرق مؤقت واحد قدره ٣٧٥٠٠٠ جنيه. وفي نهاية سنة ١٩٩٣ زاد نفس هذا الفرق المؤقت ليصبح مجموعه ٤٥٠٠٠٠ جنيه ويبلغ الدخل الخاضع للضريبة عن سنة ١٩٩٣ مقدار ٩٠٠٠٠٠ جنيه. ومعدل الضريبة ٤٠٪ عن كل السنوات. ولا يوجد حساب تقويم متعلق بأصل الضريبة المؤجلة في نهاية سنة ١٩٩٢. المطلوب :

(أ) تسجيل مصروف ضريبة الدخل، ضرائب الدخل المؤجلة، ضرائب الدخل المستحقة السداد عن سنة ١٩٩٣ بإفتراض أن هناك إحتمال راجح أن يتحقق أصل الضريبة المؤجلة.

(ب) بإفتراض أن هناك إحتمال راجح بأن ٢٠٠٠٠ جنيه من أصل الضريبة المؤجلة سوف يتحقق، ماهو قيد اليومية اللازم في نهاية سنة ١٩٩٣ لتسجيل حساب التقويم.؟

الفصل الحادي والعشرون

المحاسبة عن المعاشات والمنافع التالية للتقاعد

ACCOUNTING FOR PENSIONS AND POST-RETIREMENT BENEFITS

الفصل الحادي والعشرون

المحاسبة عن المعاشات والمنافع التالية للتقاعد

ACCOUNTING FOR PENSIONS AND POST-RETIREMENT BENEFITS

الأهداف التعليمية.

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :

١ ـ تحديد أنواع خطط المعاشات وخصائصها.
٢ ـ التفرقة بين المحاسبة عن خطة معاش العاملين والمحاسبة عن إعتماد المعاش.
٣ ـ شرح المقاييس البديلة لتقويم تعهد المعاش.
٤ ـ تحديد مكونات مصروف المعاش.
٥ ـ إستخدام قائمة التسوية في إجراء قيود خطة معاش العاملين.
٦ ـ وصف إستهلاك تكاليف الخدمة السابقة غير المعترف بها.
٧ ـ شرح الإجراءات المحاسبة للإعتراف بالمكاسب والخسائر غير المعترف بها.
٨ ـ شرح مدخل النطاق في إستنفاد المكاسب والخسائر غير المعترف بها
٩ ـ شرح الإعتراف بالإلتزام الأدنى.
١٠ ـ وصف متطلبات التقرير عن خطط المعاش في القوائم المالية.

منذ نهايات القرن التاسع عشر، إهتمت أغلب منشآت الأعمال بمكافأة عمالها عند التقاعد. وخلال العقود الأخيرة تزايد الإهتمام بهذا الجانب بضرورة ملحوظة وأدى إلى وضع خطط خاصة للمعاشات في أغلب الشركات الكبرى وكذلك في العديد من المنشآت متوسطة وصغيرة الحجم.

وقد أدى النمو الملحوظ في هذه الخطط ـ سواء في أعداد العمال التي تغطيها أو في المبالغ النقدية لمنافع التقاعد ـ إلى زيادة درجة أهمية تكلفة المعاشات بالنسبة للمركز المالي للمنشأة أو نتائج عملياتها أو التدفقات النقدية بها. وفي سنة ١٩٧٥ كانت خطط المعاشات الخاصة في الولايات المتحدة تشمل ٢٧,٧ مليون فرد وتسدد منافع قدرها ١٦

بليون دولار وتمتلك أصول قدرها ٢١١ بليون دولار، وفي سنه ١٩٩٥ كان من المتوقع أن تشمل هذه الخطط ٤٤,٥ مليون فرد وأن تسدد منافع قدرها ١٠٦ بليون دولار وأن تمتلك أصول تزيد قيمتها عن ٢,٥ تريليون دولار.

وقد قام FASB بتناول المعالجة المحاسبية لخطط المعاشات بإصدار للمعيار رقم ٨٧ الصادر سنة ١٩٨٥. وقد كان هذا الموضوع من أكثر الموضوعات المثيرة للجدل التي تعرض لها FASB، فقد قام FASB بدراسة هذه القضية لمدة تزيد عن ١٢ عاماً وتعرض للعديد من العثرات قبل أن يصبح المعيار النهائي. ورغم أن المعيار النهائي مازالت به العديد من جوانب الخلاف، فإن المعلومات التي يتطلبها هذا المعيار سوف تفيد مستخدمي القوائم المالية.

أنواع خطط المعاشات TYPES OF PENSION PLANS

تمثل خطة المعاش pension plan ترتيباً يقوم بمقتضاه صاحب العمل بتقديم منافع (مدفوعات) للعمال بعد تقاعدهم عن الخدمات التي قدموها للمنشأة أثناء عملهم بها. وهناك نوعان شائعان من خطط المعاشات وهما خطط المعاشات ذات المساهمة المحددة defined contribution plans وخطط المعاشات ذات المنافع المحددة defined benefit plans

الخطة ذات المساهمة المحددة Defined Contribution Plan

في الخطط ذات المساهمة المحددة يوافق صاحب العمل على المساهمة في الإعتماد المخصص للمعاش بمبلغ دوري معين يستند في حسابه الى معادلة. حيث يمكن أن تتضمن مثل هذه المعادلة بعض العوامل مثل العمر، طول مدة خدمة العامل، أرباح صاحب العمل. ولاتحدد الخطة إلا مساهمة صاحب العمل فقط دون أي تحديد للمنافع النهائية التي سوف تُسدد للعامل.

ويعتمد حجم منافع المعاشات التي يحصل عليها العامل في النهاية في ظل هذه الخطة على المبالغ المقدمة لإعتماد المعاشات والدخل المتراكم داخل هذا الإعتماد، والمعالجة التي تتم لسقوط حق أحد العمال في المعاش نتيجة لتخارجه المبكر من الخطة. وعادة ما تودع المبالغ المقدمة لخطة المعاش لدى وكيل مستقل كطرف ثالث ينوب عن المستفيدين من الخطة أو العمال المشتركين فيها. وتكون أصول خطة المعاش مملوكة لهذا الوكيل الذي يتولى إستثمارها وتوزيعها، حيث أن هذا الإعتماد يكون منفصلاً ومستقلاً عن صاحب العمل.

ولاتثير المحاسبة عن خطط المعاشات ذات المساهمة المحددة أية مشاكل . حيث أن العامل يحصل على منافع المكاسب ويتحمل مخاطر الخسارة الناتجة عن الأصول المقدمة للخطة . في حين تقتصر مسئولية صاحب العمل على تقديم المساهمة السنوية المستندة للمعادلة المحدد في الخطة . ونتيجة لذلك ، فإن التكلفة السنوية لصاحب العمل (مصروف المعاش) تتمثل في المقدار الذي يتعهد بسداده لإعتماد المعاش . ولايُقرر عن إلتزام في ميزانية صاحب العمل إلا في حالة عدم تقديمه للمساهمة السنوية بالكامل ، كما لايُقرر عن أصل إلا عند تقديم مقدار أكبر من المساهمة السنوية المطلوبة .

وعلاوة على مصروف المعاش ، فإن جوانب الإفصاح الوحيدة التي يُطالب بها صاحب العمل في ظل خطط المعاش ذات المساهمة المحددة هي الوصف العام للخطة الذي يتضمن مجموعات العمال المشتركة في الخطة وأساس تحديد مساهمة صاحب العمل وطبيعة وأثر الموضوعات الهامة التي تؤثر على القابلية للمقارنة من فترة لأخرى .

الخطة ذات المنافع المحددة Defined Benefit Plan

تحدد هذه الخطة المنافع التي سوف يحصل عليها العامل عند التقاعد . والمعادلة التي تستخدم عادة في ذلك تجعل من هذه المنافع دالة في سنوات خدمة العامل ومستوى اجره عند إقترابه من التقاعد . ومن الضروري أن يقوم صاحب العمل بتحديد المساهمة التي يجب عليه تقديمها الآن للوفاء بإلتزاماته تجاه منافع المعاشات التي سوف تظهر عند التقاعد . ويمكن إستخدام العديد من مداخل المساهمة المختلفة . وبغض النظر عن طريقة التمويل Funding المستخدمة للخطة ، فإنها يجب أن توفر الاموال الكافية عند التقاعد للوفاء بالمنافع المحددة للعمال في الخطة .

ففي حالة إعتماد المعاشات ذي المساهمة المحددة يكون العمال هم المستفيدون ، في حين أنه في إعتماد المعاشات ذي المنافع المحددة يكون صاحب العمل هو المستفيد . فالغرض الرئيسي للإعتماد في ظل الخطة ذات المنافع المحددة هو ضمان وجود أصول وإستثمارها بما يضمن وجود مايكفي من أموال لسداد تعهدات صاحب العمل تجاه العمال عند تقاعدهم . فمن ناحية الشكل يمثل هذا الإعتماد وحدة مستقلة ، ولكن من حيث الجوهر فإن أصول وإلتزامات هذا الإعتماد تتبع صاحب العمل . بمعنى أنه ، طالما أن خطة المعاش مستمرة ، فإن صاحب العمل مسئول عن سداد المنافع المحددة (بغض النظر عما يحدث في الإعتماد نفسه) ، حيث أن أي عجز في أصول هذا الإعتماد يتولى صاحب العمل سداده . كما أن صاحب العمل يمكنه إسترداد أية زيادة تتجمع

في هذا الإعتماد سواء عن طريق خفض التمويل الذي يقدمه للإعتماد في المستقبل أو عن طريق تحويل أمواله لإستخدامات أخرى.

ولذلك فإن المحاسبة عن خطط المعاش ذات المنافع المحددة من القضايا المعقدة. فلأن منافع الخطة محددة على أساس متغيرات مستقبلية غير مؤكدة. فإنه يجب وضع صيغة مناسبة للتمويل بما يضمن إتاحة الأموال الكافية عند التقاعد لتقديم المنافع المحددة بالخطة. ويعتمد مستوى التمويل هذا على العديد من العوامل مثل معدلات دوران العمالة، معدلات الوفيات، طول مدة خدمة العامل، مستوى الأجور بالشركة والفوائد التي تتحقق من أصول الخطة.

فأصحاب العمل يتعرضون للمخاطرة لأنهم يجب ان يتأكدوا من تقديم المساهمات الكافية للوفاء بتكلفة المنافع المحددة في خطة المعاش. ولايلزم أن يتساوى مصروف المعاش المعترف به في كل فترة مع المساهمة النقدية المقدمة من الشركة لإعتماد المعاش. كما أن هناك خلاف حول إلتزام المعاش لأن قياسه والإعتراف به يرتبط بمتغيرات مستقبلية غير معروفة.

وفي النوعين السابقين لخطط المعاش. فإن النوع الأكثر جاذبية للعمال هو الخطة ذات المنافع المحددة لأنها توفر المزيد من الحماية لهم. ولكن القضايا المحاسبية المتعلقة بهذا النوع من خطط المعاش معقدة للغاية. وسوف تتناول المناقشة في الأجزاء التالية بصفة أساسية خطط المعاش ذات المنافع المحددة.

المحاسبة عن خطة المعاش والمحاسبة في منشأة صاحب العمل
EMPLOYER VERSUS PLAN ACCOUNTING

يمكن تقسيم موضوع محاسبة المعاشات الى المحاسبة في منشأة صاحب العمل والمحاسبة عن إعتماد المعاش ومعالجة كل منهما بصورة منفصلة. فالمنشأة أو (صاحب العمل) هي المنظمة التي ترعى خطة المعاش. حيث تتحمل التكلفة وتقدم المساهمة لإعتماد المعاش. في حين أن الإعتماد أو الخطة هي الوحدة التي تتلقى المساهمات من صاحب العمل وتدير اصول المعاش وتقدم مدفوعات المنافع لمستحقي المعاش (العمال المتقاعدون). ويوضح الشكل التالي الأطراف الثلاثة التي تتضمنها خطة المعاش والتدفقات النقدية بينهم.

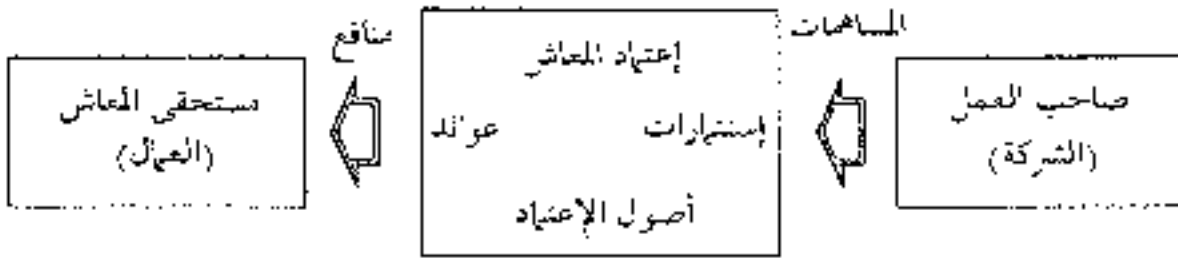

وخطة المعاش السابقة يتم تمويلها. بمعنى ان صاحب العمل (الشركة) يجنب الأموال اللازمة لمنافع المعاش المستقبلة عن طريقة سداد أموال لوكالة تمويل تتولى مسئوليه تجميع الاصول الخاصه بإعتماد المعاش وسداد المدفوعات للمستحقين عند إستحقاق منافع المعاش. ففي الخطة الخاضعة للتأمين تتمثل وكالة التمويل في شركة تأمين، وفي الخطة الموكلة لأحد الوكلاء : تكون جهة التمويل أحد وكلاء الإستثمار Trustee.

وبعض خطط المعاشات تسمح بمساهمات من العمال أنفسهم contributory بمعنى أن العمال يتحملون جزءاً من تكلفة المنافع المقررة بالخطة، أو يقدمون مدفوعات إختياريه لزياده منافعهم. في حين ان خطط اخرى لاتسمح لمساهمات في العمال Non-contributory ، حيث يتحمل صاحب العمل التكلفة بالكامل. وبصفة عامة، فإن الشركات تقوم بتصميم خطط المعاشات في ضوء التشريعات الضريبية السارية التي تسمح بخصم مساهمات صاحب العمل في إعتماد المعاش من الإيرادات الخاضعة لضريبة الدخل وإعفاء الإيرادات الناتجة عن أصول إعتماد المعاش من الخضوع للضرائب.

وقد ظهرت الحاجة الملحة للإدارة الصحيحة للأصول المودعة في إعتمادات خطط المعاشات والمحاسبة السليمة عنها مع تزايد مقدار هذه الاصول بدرجه ملحوظه كما أن مصروف المعاشات قد أصبح يشكل نسبة جوهرية من إجمالي مصروفات العمالة في العديد من الشركات.

ويجب أن يمثل إعتماد المعاشات وحدة قانونية ومحاسبية مستقلة ذات مجموعة دفترية مستقلة وقوائم مالية خاصة. ولاينعرض هذا الفصل لعمليات إمساك الدفاتر والسجلات الخاصة بالإعتماد وإعداد القوائم المالية له، وهو مايُعرف «بالمحاسبة عن خطط منافع العمال». ولكن هذا الفصل يُخصص لمشاكل المحاسبة والتقرير المالي عن المعاشات لدى صاحب العمل بإعتباره راعي خطة المعاش.

دور الخبراء الإكتواريين في المحاسبة عن المعاشات
THE ROLE OF ACTUARIES IN PENSION ACCOUNTING

لأن المشاكل المتعلقة بخطط المعاشات تتضمن حسابات إكتوارية معقدة، فإن الخبراء الإكتواريين يعهد اليهم بالتأكد من ملاءمة الخطة لمجموعات العمال التي تغطيها. والخبراء الإكتواريون هم أفراد يمرون ببرنامج تدريبي مطول حتى يُرخص لهم بالعمل في مجال وضع الإحتمالات الخاصة بالأحداث المستقبلة وآثارها المالية. وتستخدم شركات التأمين الخبراء الإكتواريين في تقدير المخاطر وتقديم المشورة عند تحديد مقدار الأقساط وغيرها من شروط بوليصة التأمين. ويعتمد أصحاب العمل بصورة مكثفة على الخبراء الإكتواريين في مساعدتهم على وضع وتنفيذ وتمويل خطط المعاشات.

فالخبير الإكتواري هو الذي يضع التنبؤات (الإفتراضات الإكتوارية) الخاصة بمعدلات الوفاة، دوران العمالة، ومعدلات الفائدة، إحتمالات التقاعد المبكر، مستويات المرتبات في المستقبل، وأية عوامل أخرى ضرورية لتنفيذ خطة المعاش. فهم يساعدون المنشأة عن طريق حساب المقاييس المختلفة التي تؤثر على القوائم المالية مثل إلتزام المعاشات والتكلفة السنوية لخدمة خطة المعاش وتكلفة إدخال تعديلات على الخطة. وعلى ذلك، فإن المحاسبة عن خطط المعاش ذات المنافع المحددة تعتمد بدرجة كبيرة على المعلومات والمقاييس التي يوفرها الخبراء الإكتواريون.

إلتزام المعاش THE PENSION OBLIGATION (LIABILITY)

في المحاسبة عن خطط المعاش، فإن التساؤل الذي يبرز عادة هو «ماهو مقدار إلتزام صاحب العمل ومقدار تعهد المعاشات الذي يلزم التقرير عنه في القوائم المالية؟». وقد نتج عن محاولة الإجابة عن هذا السؤال الكثير من الخلاف. حيث تتفق الأغلبية على أن تعهد المعاشات الخاص بصاحب العمل هو تعهد التعويضات المؤجلة التي يتحملها تجاه عماله مقابل خدماتهم في ظل شروط خطة المعاش، ولكن هناك عدة طرق بديلة لقياس هذا التعهد.

المقاييس البديلة للإلتزام Alternative Measues of the Liability

إن أحدى طرق قياس التعهد هي أن يستند فقط إلى المنافع المكتسبة بواسطة العاملين. والمنافع المكتسبة vested هي تلك التي يحق للعامل الحصول عليها حتى إذا

لم يقدم للشركة أية خدمات إضافية في ظل شروط خطة المعاش. وتتطلب أغلب خطط المعاشات وجود حد أدنى معين من سنوات الخدمة قبل أن يكتسب العامل أية منافع في ظل الخطة. ويتم حساب تعهد منافع المعاش المكتسبة بإستخدام مستويات الأجور الحالية وعلى أساس المنافع المكتسبة فقط.

ومن المقاييس الأخرى للإلتزام أن يستند حساب مقدار تعويضات المعاش المؤجلة على كل سنوات الخدمة التي قضاها العمال في ظل الخطة - سواء أدت لإكتسابهم منافع معاشات أم لا - وبإستخدام مستويات الأجور الحالية. ويُطلق على هذا المقياس لتعهد المعاش «تعهد المنافع المتجمعة» accomulated benefit obligation.

وهناك مقياس ثالث للإلتزام يتم في ظله حساب مقدار تعويضات المعاش المؤجلة على أساس سنوات الخدمة التي أدت لإكتساب معاش والسنوات التي لم تؤد لإكتساب معاش ولكن بإستخدام مستويات الأجور المستقبلة. ويُطلق على هذا المقياس لتعهد المعاشات «تعهد المنافع المخططة» projected benefit obligation. ولأن المرتبات المستقبلة من المتوقع أن تكون أعلى من المرتبات الحالية، فإن هذا المدخل ينتج عنه أعلى قياس لقيمة تعهد المعاشات.

ويُعتبر الإختيار بين هذه المقاييس من الأمور الحاكمة، لأنه يؤثر على مقدار إلتزام المعاش ومصروف المعاش السنوي المقرر عنه. ويوضح الشكل التالي الفروق بين هذه المقاييس الثلاثة. وبغض النظر عن المدخل المستخدم، فإن المنافع المقدر سدادها في المستقبل يتم خصمها إلى قيمتها الحالية.

المقاييس المختلفة لتعهد المعاشات

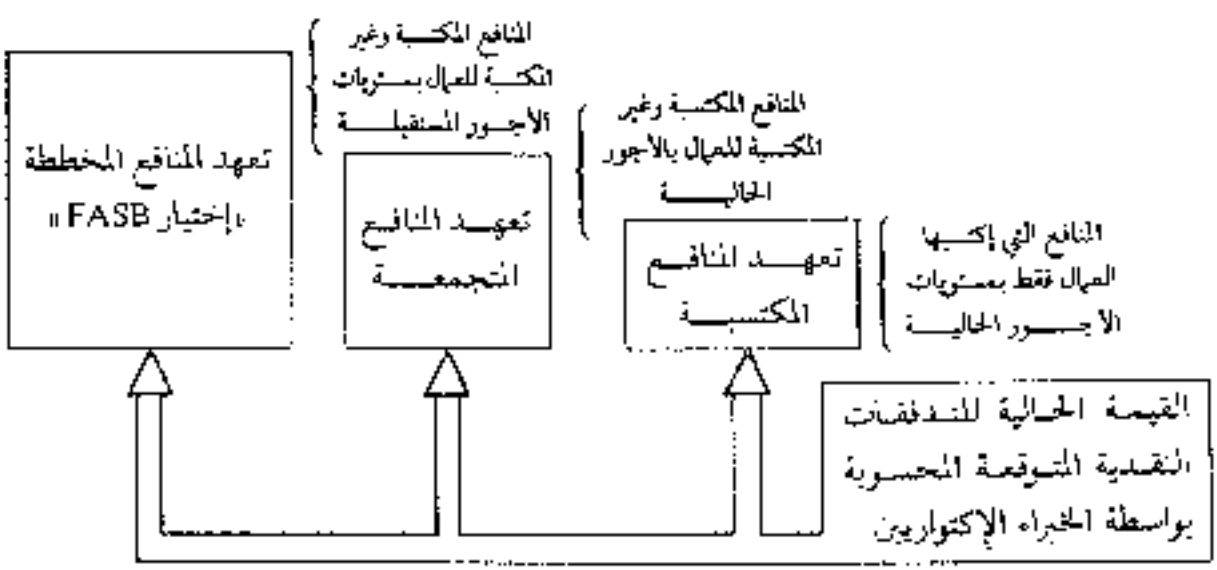

فما هو المدخل الذي إختارته المهنة من هذه المداخل؟ بصفة عامة، فقد إختارت المهنة تعهد المنافع المخططة، والذي يتمثل في القيمة الحالية للمنافع المكتسبة وغير المكتسبة والمستحقة حتى تاريخ القياس وذلك على أساس مستويات المرتبات المستقبلة للعمال(*). وكما سنعلم فيما بعد، فقد إستخدمت المهنة تعهد المنافع المتجمعة في حالات معينة.

ويعلن معارضوا إستخدام تعهد المعاشات المخططة أن إستخدام المرتبات المستقبلة يماثل عملية إضافة تعهدات مستقبلة إلى تعهدات حالية. في حين يُعلن مؤيدوا إستخدام تعهد المعاشات المخططة أن وعد صاحب العمل بسداد منافع تستند إلى المرتبات المستقبلة للعمال يختلف تماماً عن وعده بسداد نسبة من مرتباتهم الحالية، وأن مثل هذا الإختلاف يجب أن ينعكس في إلتزام المعاش وفي مصروف المعاش.

الرسملة مقابل عدم الرسملة **Capitalization vs. Non-capitalization**

قبل إصدار FASB للمعيار رقم ٨٧ كانت المحاسبة عن خطط المعاش تتبع مدخل عدم الرسملة. ففي ظل هذا المدخل ـ ويُطلق عليه أيضاً مدخل التمويل خارج الميزانية ـ لم تكن ميزانية الشركة تقرر عن أصل أو إلتزام لخطة المعاش إلا إذا كان مقدار التمويل الذي قدمته الشركة بالفعل لخطة المعاش يختلف عن المقدار الذي قررت عنه كمصروف معاش خلال العام. فمع إستمرار العمال في الخدمة خلال كل سنة، يتحمل صاحب العمل تكلفة معاش ويصبح ملتزماً بتمويل هذا المقدار عن طريق تقديم مدفوعات نقدية لإعتماد خطة المعاش (الذي يُعتبر طرف ثالث مستقل). وعند سداد المنافع للمتقاعدين فإن صاحب العمل لايُسجل أية قيود لأن أصوله وإلتزاماته الخاصة لم تنخفض ولكن أصول إعتماد المعاش هي التي إنخفضت.

ولكن مهنة المحاسبة إتجهت بالتدريج نحو مدخل الرسملة، حيث غلّبت الجوهر الإقتصادي لترتيبات خطة المعاش على الشكل القانوني لها. وفي ضوء هذه النظرة، فإن

(*) عند إستخدام مصطلح «القيمة الحالية للمنافع» على مدى هذا الفصل فإنه يعني في الواقع القيمة الحالية الإكتوارية لهذه المنافع. والقيمة الحالية الإكتوارية هي مقدار المنافع المستحقة السداد معدلاً ليعكس القيمة الزمنية للنقود وإحتمالات السداد (أخذاً في الإعتبار أحداث مثل الوفاة، عدم القدرة على العمل، ترك الخدمة والتقاعد) بين التاريخ الحالي وتاريخ السداد المتوقع. وللتبسيط فسوف نستخدم مصطلح «القيمة الحالية» بدلاً من «القيمة الحالية الإكتوارية».

صاحب العمل لديه إلتزام بمقدار منافع المعاشات التي وعد بسدادها مقابل خدمات العمال التي قُدمت بالفعل. فمع إستحقاق مصروف المعاش ـ مع إستمرار العمال في العمل ـ يزداد إلتزام صاحب العمل. مع ملاحظة أن تمويل خطة المعاش ليس له أي أثر على مقدار الإلتزام؛ حيث أن مقدار الإلتزام لايتأثر إلا بوعود صاحب العمل وخدمات العمال. وينخفض مقدار إلتزام المعاش عن طريق سداد المنافع للعمال المتقاعدين.

وفي ظل الخطط ذات المنافع المحددة، فإن أية إعتمادات مالية إضافية لازمة للوفاء بتعهد المعاشات يقوم صاحب العمل بتقديمها. وفي ضوء مدخل الرسملة فإن نقص التمويل under-funding لايؤدي لزيادة الإلتزام، كما أن التمويل بالزيادة عن المقدار المستنفد لايؤدي لظهور مصروفات مدفوعة مقدماً. حيث أن الرسملة تعني أن يشكل القياس والتقرير المالي بالقوائم المالية تمثيلاً عادلاً لأصول وإلتزامات المعاشات لدى صاحب العمل.

وقد إختار FASB في المعيار رقم ٨٧ مدخلاً يقترب من مدخل الرسملة. ولكن المقترحات الخاصة بإستخدام مدخل الرسملة الكاملة (الإستحقاق الكامل) ـ والذي يستلزم الإعتراف ببنود معينة داخل الميزانية لم تكن موجودة من قبل ـ قد واجهت معارضة شديدة. ويمثل معيار FASB رقم ٨٧ حلاً وسطاً compromise يجمع بين بعض جوانب مدخل الرسملة وبعض جوانب عدم الرسملة.

ونتيجة لذلك، فإن المحاسبة عن المعاشات ـ كما هي واردة بمعيار FASB رقم ٨٧ ومعروضة في بقية هذا الفصل ـ ليست منطقية أو مكتملة أو دقيقة من الناحية النظرية. ولاتقع المسئولية في ذلك على جهة وضع المعايير. فبسبب التعقيدات المالية التي تتضمنها خطط المعاش ذات المنافع المحددة، فإن هناك عدم إتفاق حول طبيعة هذه الترتيبات وما تتضمنه. ونتيجة لذلك فإنه يحتمل عدم الإتفاق حول كيفية المحاسبة عنها. وبسبب صعوبة الحصول على إجماع أعضاء جهة وضع المعايير وصعوبة الحصول على تأييد معدي ومستخدمي القوائم المالية، فقد خضع معيار FASB رقم ٨٧ لعمليات التسوية والحلول الوسط التي جعلته لايرقى لأن يكون تطبيقاً مثالياً لطريقة الرسملة. ومع ذلك، فإن المعيار رقم ٨٧ يشكل تحسناً كبيراً عن النشرات المحاسبية السابقة عليه ويمثل خطوة أولى نحو الوصول لمدخل صحيح من الناحية النظرية في المحاسبة عن خطط المعاشات بالشركات.

مكونات مصروف المعاش COMPONENTS OF PENSION EXPENSE

هناك إتفاق عام واسع على أن تكلفة المعاش يجب المحاسبة عنها على أساس الإستحقاق. وتعترف مهنة المحاسبة بأن المحاسبة عن خطط المعاشات تستلزم قياس التكلفة تعيينها على الفترات الزمنية المناسبة. ومع ذلك، فإن تحديد تكلفة المعاش يمثل عملية شديدة التعقيد لأنها تشمل المكونات التالية:

تكلفة الخدمة: وهي المصروف الناتج عن زيادة منافع المعاش المستحقة (تعهد المنافع المخططة) للعمال نتيجة للخدمات التي قدموها خلال العام الحالي. ويقوم الخبراء الإكتواريون بحساب تكلفة الخدمة على أساس القيمة الحالية للمنافع الجديدة التي إكتسبها العمال خلال العام.

الفائدة على الإلتزام: لأن المعاش يمثل تعويضات مؤجلة، فإن عامل القيمة الزمنية للنقود يلعب دوره. ونتيجة لذلك، تُسجل هذه التعويضات على أساس قيمتها الحالية. ويُستحق مصروف الفائدة كل عام على تعهد المنافع المخططة تماماً كما يحدث مع أي دين طويل الأجل محصوم. ويتلقى المحاسب المعاونة من الخبير الإكتواري عند إنتقاء معدل الفائدة والذي يُطلق عليه لهذا الغرض معدل التسوية Settlement rate.

العائد الفعلي على أصول خطة المعاش: حيث أن العائد المحقق من الأصول المتجمعة بإعتماد خطة المعاشات في سنة معينة يؤثر على قياس التكلفة الصافية التي يتحملها صاحب العمل سنوياً في رعايته لخطة المعاش. وعلى ذلك، فإن مصروف المعاش السنوي يجب تعديله بالفائدة والتوزيعات التي تتجمع داخل هذا الإعتماد وكذلك بأية زيادات أو تخفيضات تطرأ على القيمة السوقية لأصول الإعتماد.

إستهلاك تكلفة الخدمات السابقة غير المعترف بها: حيث أن أية تعديلات في خطة المعاش [بما فيها إنشاء الخطة في البداية] يتضمن عادة شروط لزيادة المنافع [وفي حالات نادرة لتخفيض المنافع] المتعلقة بخدمات العمال المقدمة في السنوات السابقة. ولأن تعديلات خطة المعاشات يتم إدخالها على أساس توقع صاحب العمل بأنه سيحقق منافع إقتصادية في الفترات المستقبلة، فإن تكلفة تقديم هذه المنافع [تكلفة الخدمة السابقة] بأثر رجعي يتم توزيعها على مصروفات المعاش في المستقبل، وبصفة خاصة على سنوات الخدمة المتبقية للعمال المتأثرين بهذه التعديلات.

المكاسب أو الخسائر: يمكن أن تحدث تقلبات كثيرة في مصروف المعاش السنوي عن طريق التغيرات المفاجئة والضخمة في القيمة السوقية لأصول خطة المعاش وكذلك عن

طريق التغيرات في تعهد المنافع المخططة [والذي يحدث عند تعديل الإفتراضات الإكتوارية أو عند اختلاف النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة]. وتنتج هذه المكاسب أو الخسائر من بندين هما : (١) الفرق بين العائد الفعلي والعائد المتوقع على أصول خطة المعاش، (٢) إستنفاد صافي المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها عن فترات سابقة. وهي عملية حسابية معقدة إلى حد كبير وسوف تتم مناقشتها فيما بعد بهذا الفصل.

وعلى ذلك، فإنه يمكن تلخيص مكونات مصروف المعاش وأثر كل منها على مقدار المصروف كما يلي :

تكلفة الخدمة (تزيد مصروف المعاش).
الفائدة على الإلتزام (تزيد مصروف المعاش).
العائد الفعلي على أصول الخطة (بصفة عامة تخفض مصروف المعاش).
إستنفاد تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها (بصفة عامة تزيد مصروف المعاش).
المكاسب أو الخسائر (تخفض أو تزيد مصروف المعاش).

تكلفة الخدمـــــة Service Cost

في معيار FASB رقم ٨٧ قرر المجلس أن مكون تكلفة الخدمة المعترف به في فترة معينة يجب أن يتحدد على أساس القيمة الحالية الإكتوارية للمنافع القابلة لخدمات العمال خلال الفترة والتي تتحدد على أساس معادلة منافع المعاش المحددة بالخطة. حيث يقوم الخبير الإكتواري بالتنبؤ بالمنافع الإضافية التي يلزم سدادها في ظل معادلة المنافع المحددة بالخطة والناتجة عن خدمات العمال خلال الفترة الحالية وعندئذ يقوم بخصم تكلفة هذه المنافع المستقبلة إلى قيمتها الحالية.

وقد توصل FASB إلى أنه يجب أخذ مستويات المرتبات المستقبلة في الإعتبار عند حساب مقدار التعهد الحالي ومصروف المعاش الدوري إذا كانت معادلة حساب منافع الخطة تتضمن هذه المرتبات المستقبلة. وبمعنى آخر، فإن التعهد الحالي الناتج عن الوعد بسداد منافع بنسبة ١٪ من آخر مرتب للعامل يختلف عن وعد صاحب العمل بسداد ١٪ من المرتب الحالي. وسيؤدي تجاهل هذه الحقيقة إلى تجاهل جانب هام من مصروف المعاش. وعلى ذلك، فإن الطريقة الإكتوارية التي تستند إلى المنافع وعدد سنوات الخدمة هي المدخل الذي إستخدمه FASB.

ويفترض البعض على هذا التحديد ويعلنون أن الشركة يجب أن تكون لها حرية أكبر في إنتقاء صيغة الإعتراف بالمصروف. كما يعتقد آخرون بأن إدخال الزيادات المستقبلة في المرتبات في حساب مصروف المعاش الحالي يمثل محاسبة عن أحداث لم تقع بعد.

ويؤكدون على ذلك بأنه في حالة إلغاء الخطة اليوم، فإن الإلتزامات الخاصة بالمنافع المتجمعة فقط هي التي سيتم سدادها. ومع ذلك، فقد أعلن FASB أن تعهد المنافع المخططة يقدم مقياسا أكثر واقعية لتعهد صاحب العمل في ظل خطة المعاش وعلى أساس فرض الإستمرار، ومن ثم فإنه يجب إستخدامه كأساس لتحديد تكلفة الخدمة.

الفائدة على الإلتزام Interest on the Liabilities

المكون الثاني لمصروف المعاش هو الفائدة على الإلتزام أو مصروف الفائدة. فكما سبق القول، فإن المعاش يمثل ترتيبات لمكافأة مؤجلة يتم في ظلها تأجيل هذا العنصر من الأجور وإثبات إلتزام بقيمته. ولأن هذا الإلتزام لن يُسدد حتى تاريخ إستحقاقه، فإنه يُسجل على أساس القيمة الحالية مع إثبات إستحقاق فائدة على مدى عمر العامل. ويتمثل مكون الفائدة في الفائدة على تعهد المنافع المخططة القائم بالشركة خلال الفترة المالية وذلك عن هذه الفترة. ولم يتعرض FASB لقضية فترة تركيب تكلفة الفائدة. ولتوضيح الأمثلة والحالات المعروضة، فإننا سوف نستخدم حسابات الفائدة البسيطة بضرب معدل الفائدة في رصيد إلتزام المنافع المخططة في بداية العام.

ولكن كيف يتحدد معدل الفائدة؟ قرر FASB أن معدل الخصم المفترض يجب أن يعكس المعدلات التي يمكن على أساسها تسوية منافع المعاش بصورة كفء (معدلات التسوية). وعند تحديد هذه المعدلات، فإنه من المناسب النظر للمعلومات المتاحة عن معدلات الفائدة المتضمنة في الأسعار الحالية لعقود الدفعات التي يمكن إستخدامها في تسوية هذا التعهد بالكامل. (في ظل عقود الدفعات تضمن شركة تأمين توفير منافع معاشات محددة لأفراد محددة نظير قسط ثابت أو أي مقابل آخر). كما يمكن أيضا إستخدام معدلات العائد الأخرى على الإستثمارات ذات الدخل الثابت.

العائد الفعلي على أصول الخطة Actual Return on Plan Assets

تتمثل أصول خطة المعاش عادة في إستثمارات في أسهم أو سندات أو أوراق مالية أخرى أو في عقارات تقتنيها الشركة لتحقيق عائد مناسب وذلك بحد أدنى من المخاطرة عادة. وتزداد أصول خطة المعاش بمساهمات صاحب العمل والعائد الفعلي الذي تحققه، كما تنخفض بالمنافع المسددة للعمال المتقاعدين. وكما سبق القول، فإن العائد الفعلي المحقق على هذه الأصول يزيد من رصيد إعتماد المعاش ومن ثم فإنه يخفض بالتبعية صافي تكلفة صاحب العمل التي يتحملها في توفير منافع المعاش للعمال. ويعني ذلك أنه كلما زاد العائد الفعلي على أصول خطة المعاش، كلما إنخفض مايلتزم صاحب

العمل بالمساهمة به في النهاية ومن ثم إنخفض مصروف المعاش الذي يجب التقرير عنه.

فالعائد الفعلي على أصول الخطة هو الزيادة في الإعتماد المخصص للمعاش الناتجة عن الفوائد أو التوزيعات والتغيرات المعترف بها وغير المعترف بها في القيمة السوقية العادلة لأصول الخطة. ويتم حساب العائد الفعلي بتعديل التغير الذي يطرأ على أصول الخطة بآثار مساهمات صاحب العمل خلال الفترة وكذلك المنافع المسددة خلالها. حيث يمكن إستخدام المعادلة التالية في حساب العائد الفعلي:

(العائد الفعلي) = (رصيد أصول الخطة في نهاية العام) - (رصيد أصول الخطة في بداية العام) - (مساهمات صاحب العمل - منافع المسددة)

وبمعنى آخر: فإن العائد الفعلي على أصول الخطة هو الفرق بين القيمة العادلة لأصول الخطة في بداية الفترة وفي نهايتها معدلاً بالمساهمات والمنافع المسددة. فإذا كان العائد الفعلي على أصول الخطة موجباً (مكسب) خلال الفترة، فإنه يُطرح عند حساب مصروف المعاش. وإذا كان العائد الفعلي سالباً (خسارة) خلال الفترة، فإنه يُضاف عند حساب مصروف المعاش.

القيود المحاسبية التوضيحية

قبل التعرض لباقي مكونات مصروف المعاش بالتفصيل (وهي إستهلاك تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها والمكاسب والخسائر) والتي تبدو أكثر تعقيداً، سنقوم بتوضيح القيود المحاسبية الأساسية للمكونات الثلاث الأولى. فمن الحقائق الهامة في المحاسبة عن المعاشات في ظل معيار FASB رقم ٨٧ أن هناك العديد من البنود الجوهرية لخطة المعاش غير معترف بها في الحسابات وفي القوائم المالية. فمن بين الحلول الوسط التي أجراها FASB عند إصداره للمعيار ٨٧ عدم الإعتراف (عدم رسملة) بنود المعاش التالية:

(١) تعهد المنافع المخططة.

(٢) أصول خطة المعاش.

(٣) تكاليف الخدمة السابقة غير المعترف بها.

(٤) صافي المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها.

وكما سنوضح فيما يلي، فإن صاحب العمل يلتزم بالإفصاح عن كل هذه البنود

الأربعة غير المرسملة في ملاحظات القوائم المالية، ولكن لا يُعترف بها في صلب القوائم المالية. وعلاوة على ذلك، فإن القيم الدقيقة لهذه البنود يجب أن تكون معلومة دائماً لأنها تستخدم في حساب مصروف المعاش السنوي. وعلى ذلك، فإنه من أجل تتبع هذه البنود التي تقع خارج الميزانية، يجب إجراء قيود وإمساك حسابات تذكيرية Memo خارج النظام المحاسبي الرسمي والأستاذ العام. كما أنه سيتم إستخدام مذكرة تسوية مخصصه للمحاسبة عن المعاشات لتسجيل كل من القيود الرسمية والقيود التذكيرية حتى يمكن تتبع كل البنود والمكونات الهامة لخطة المعاش بالشركة.

وفيما يلي الصيغة العامة لشكل مذكرة التسوية هذه:

مذكرة تسوية المعاشات

البنود	قيود اليومية العامة			السجل التذكيري	
	مصروف المعاش السنوي	النقدية	التكلفة المستحقة/ المسددة مقدماً	تعهد المنافع المخططة	أصول الخطة

حيث أن أعمدة الجانب الأيمن للمذكرة «قيود اليومية العامة» تقوم بتسجيل القيود في حسابات الأستاذ العام الرسمية. وتحتفظ أعمدة الجانب الأيسر (السجل التذكيري) بأرصدة بنود المعاش غير المعترف بها (غير المرسملة). وفي السطر الأول من مذكرة التسوية تُسجل أرصدة أول المدة إن وجدت، على أن تسجل بعد ذلك الصفقات والأحداث المتعلقة بخطة المعاش، وذلك بإستخدام الجوانب المدينه والدائنة وبإستخدام مجموعتي السجلات كما لو كانت مجموعة واحدة. وفي كل صفقة أو حدث يجب أن تتساوى الجوانب المدينة مع الجوانب الدائنة. ويجب أن يتساوي الرصيد الموجود في عمود التكلفة المستحقة / المسددة مقدماً مع الرصيد الصافي في السجل التذكيري.

القيود ومذكرة التسوية عن عام ١٩٩٥

لتوضيح إستخدام مذكرة التسوية وكيف أنها تساعد في المحاسبة عن خطة المعاشات، بفرض أنه في ١ يناير ١٩٩٥ بدأت شركة Zarle في إستخدام معيار FASB رقم ٨٧ في المحاسبة عن خطة المعاش ذات المنافع المحددة بها، والحقائق التالية تتعلق بخطه المعاش في سنه ١٩٩٥:

أصول الخطة في ١ يناير ١٩٩٥ تبلغ ١٠٠٠٠٠ ج.

تعهد المنافع المخططه في ١ يناير ١٩٩٥ يبلغ ١٠٠٠٠٠ ج.

تكلفة الخدمة السنوية عن عام ١٩٩٥ تبلغ ٩٠٠٠ ج.

معدل التسوية عن سنة ١٩٩٥ يبلغ ١٠ ٪.

العائد الفعلي على أصول الخطة سنة ١٩٩٥ يبلغ ١٠٠٠٠ ج.

المساهمات (التمويل) المقدمة سنة ١٩٩٥ تبلغ ٨٠٠٠ ج.

المنافع المسددة للمتقاعدين سنة ١٩٩٥ تبلغ ٧٠٠٠ ج.

وباستخدام البيانات السابقه، فإن مذكرة التسوية التالية تعرض أرصدة أول المدة وكل قيود المعاشات التي سجلتها الشركة خلال سنة ١٩٩٥:

مذكـــرة تسويـــة المعاشـــات ـ ١٩٩٥

البنـــود	قيود اليومية العامـــة			السجـــل التذكيـــري	
	مصروف المعاش السنـــوي	التقديـــة	التكلفة المستحقة/ المسددة مقدماً	تعهد المنافع المخططـــة	أصول الخطـــة
أرصدة ١ يناير ١٩٩٥			—	١٠٠٠٠٠ دائن	١٠٠٠٠٠ مدين
١ ـ تكلفة الخدمة	٩٠٠٠ مدين			٩٠٠٠ دائن	
٢ ـ تكلفة الفائدة	١٠٠٠٠ مدين			١٠٠٠٠ دائن	
٣ ـ العائد الفعلي	١٠٠٠٠ دائن				١٠٠٠٠ مدين
٤ ـ المساهمات		٨٠٠٠ دائن			٨٠٠٠ مدين
٥ ـ المنافع				٧٠٠٠ مدين	٧٠٠٠ دائن
قيد اليومية عن سنة ١٩٩٥	٩٠٠٠ مدين	٨٠٠٠ دائن	١٠٠٠ دائن (*)		
رصيد ٣١ ديسمبر ١٩٩٥			١٠٠٠ دائن (**)	١١٢٠٠٠ دائن	١١١٠٠٠ مدين

(*) ٩٠٠٠ ـ ٨٠٠٠ = ١٠٠٠

(**) ١١٢٠٠٠ ـ ١١١٠٠٠ = ١٠٠٠

حيث أن أرصدة أول المدة لكل من تعهد المنافع المخططة وأصول خطة المعاش تُسجل في السطر الأول من مذكرة التسوية في السجل التذكيري. وهذه الأرصدة لاتُسجل في دفتر اليومية الرسمي، ومن ثم فإنه لايُقرر عنها كالتزام وكأصل في القوائم المالية لشركة Zarle. حيث يمثل هذان البندان الهامان لخطة المعاش قيم خارج الميزانية تؤثر على مصروف المعاش ولكن لاتُسجل كأصول والتزامات في دفاتر الشركة.

والقيد «١» السابق يسجل تكلفة الخدمة التي تزيد مصروف المعاش بمقدار ٩٠٠٠ج وتزيد الإلتزام (تعهد المنافع المخططة) بنفس المقدار. والقيد «٢» يثبت إستحقاق مصروف الفائدة الذي يزيد كلاً من الإلتزام ومصروف المعاش بمقدار ١٠٠٠٠ج (تعهد المنافع المخططة في بداية الفترة مضروباً في معدل التسوية وقدره ١٠٪). ويسجل القيد «٣» العائد الفعلي على أصول الخطة الذي يزيد أصول الخطة ويخفض مصروف المعاش. ويسجل القيد «٤» مساهمة الشركة (التمويل) النقدية لإعتماد المعاش، وهو مايؤدي لإنخفاض النقدية بمقدار ٨٠٠٠ج وزيادة أصول الخطة بنفس المقدار. ويُسجل القيد «٥» مدفوعات المعاش المسددة للمتقاعدين والتي تؤدى لإنخفاض كل من أصول الخطة وتعهد المنافع المخططة بمقدار ٧٠٠٠ج.

ويكون قيد اليومية الرسمي في ٣١ ديسمبر الذي يُجرى من أجل إثبات مصروف المعاش عن سنة ١٩٩٥ بصورة رسمية كما يلي:

٩٠٠٠		من حـ/ مصروف المعاش
	٨٠٠٠	الى حـ/ النقدية
	١٠٠٠	الى حـ/ تكلفة المعاش المستحقة/المسددة مقدماً

وتمثل هذه الإضافة بمقدار ١٠٠٠ج للجانب الدائن من حساب تكلفة المعاش المستحقة/المسددة مقدماً الفرق بين مقدار مصروف المعاش عن سنة ١٩٩٥ وقدره ٩٠٠٠ج والمقدار الذي تم تمويله وقدره ٨٠٠٠ج. ويمثل الرصيد الدائن لحساب تكلفة المعاش المستحقة/المسددة مقدماً إلتزام، حيث يكون هناك عجز في تمويل خطة المعاش بمقدار ١٠٠٠ج. كما أن رصيد حساب تكلفة المعاش المستحقة/المسددة مقدماً وقدره ١٠٠٠ج يساوي أيضاً صافي الأرصدة الموجودة بالسجلات التذكيرية. وتتضح هذه التسوية بين البنود الخارجة عن الميزانية ورصيد حساب تكلفة المعاش المستحقة/المسددة مقدماً المقرر عنه بالميزانية فيما يلي:

تعهد المنافع المخططة (دائن)	(١١٢٠٠٠)
أصول الخطة بالقيمة العادلة لها (مدين)	١١١٠٠٠
تكلفة المعاش المستحقة/المسددة مقدماً (دائن)	(١٠٠٠)

فإذا كان صافي أرصدة الحسابات التذكيرية دائناً، فإن المقدار الموجود بعمود تكلفة المعاش المستحقة/المسددة مقدماً سيكون دائناً بنفس القيمة. وإذا كان صافي أرصدة الحسابات التذكيرية مديناً، فسيكون مقدار التكلفة المستحقة/المسددة مقدماً مديناً

بنفس القيمة. ومذكرة التسوية مصممة بشكل يُبرز هذه التسوية والتي ستكون مفيدة بعد ذلك في إعداد الملاحظات التي يجب الإفصاح عنها.

وفي هذا المثال، فإن القيد المدين بحساب مصروف المعاش يتجاوز القيد الدائن بحساب النقدية، بما ينتج عنه قيد دائن بحساب تكلفة المعاش المستحقة/المسددة مقدماً - والإعتراف بإلتزام. وإذا تجاوز القيد الدائن بحساب النقدية القيد المدين بحساب مصروف المعاش، فسيكون القيد بحساب تكلفة المعاش المستحقة/المسددة مقدماً مديناً - أي الإعتراف بأصل.

إستنفاد تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها

AMORTIZATION OF UNRECOGNIZED PRIOR SERVICE COST (PSC)

عند البدء في تنفيذ خطة المعاش ذات المنافع المحددة أو إدخال تعديلات عليها، فإنه عادة ما تُثبت حقوق للعمال عن سنوات الخدمة التي قضوها بالشركة قبل تاريخ الإنشاء أو التعديل. ونتيجة للحقوق المتعلقة بالخدمة السابقة، فإن تعهد المنافع المخططة يكون عادة أكبر مما كان عليه من قبل. وفي العديد من الحالات يكون مقدار الزيادة في تعهد المنافع المخططة كبيراً. وهنا يثار تساؤل حول مدى ضرورة التقرير عن مصروف معاش وإلتزام مقترن به عن تكاليف الخدمة السابقة هذه بصورة كاملة في فترة إنشاء أو تعديل الخطة. تبنى FASB الرأي القائل بعدم الإعتراف بأي مصروف عن هذه التكاليف وفي بعض الحالات عدم الإعتراف بأي إلتزام في فترة إنشاء أو تعديل الخطة. ويبرر المجلس ذلك بأن صاحب العمل لن يقدم حقوقاً عن سنوات خدمة سابقة إلا إذا كان يتوقع الحصول على منافع من العمال في المستقبل. ونتيجة لذلك، فإن المنافع التي يكتسبها العمال بأثر رجعي لايجب الإعتراف بها كاملة كمصروف معاش في فترة إدخال التعديل على الخطة ولكن يجب الإعتراف بها على مدى سنوات خدمة هؤلاء العمال الذين يتوقع أن يحصلوا على منافع في ظل الخطة (سنوات الخدمة المتبقية للعمال المشتركين في الخطة).

وتتمثل تكلفة المنافع المكتسبة بأثر رجعي (بما فيها المنافع التي تُمنح للمتقاعدين الحاليين) في الزيادة التي تطرأ على تعهد المنافع المخططة في تاريخ التعديل. ويتم حساب مقدار تكلفة الخدمة السابقة بواسطة الإكتواري، أما إستنفاد تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها فهي وظيفة محاسبية يساعد الخبير الإكتواري في تقديمها.

ويفضل FASB إستخدام «طريقة سنوات الخدمة» في الاستنفاد، وهي تماثل

الحسابات المستخدمة في طريقة وحدات الإنتاج في الإستهلاك. حيث يتم أولاً حساب عدد سنوات الخدمة التي يُنتظر أن يقضيها كل العمال المشاركين في خطة المعاش بالشركة، ثم تقسم تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها على إجمالي عدد سنوات الخدمة للحصول على التكلفة لكل سنة خدمة (تكلفة الوحدة). وفي النهاية يتم ضرب عدد سنوات الخدمة المستهلكة في كل سنة في التكلفة لكل سنة خدمة للحصول على عبء الإستنفاد السنوي.

ولتوضيح عملية إستنفاد تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها في ظل طريقة سنوات الخدمة: بفرض أن خطة المعاش ذات المنافع المحددة بشركة Zarie السابقة تغطي ١٧٠ عاملاً. وفي مفاوضاتها مع العمال، قامت الشركة في ١ يناير ١٩٩٦ بتعديل خطة المعاش ومنحت للعمال تكاليف خدمة سابقة قدرها ٨٠٠٠٠ج. وفيما يلي مجموعات العمال طبقاً لسنوات التقاعد المتوقعة لهم:

المجموعة	عدد العمال	التقاعد المتوقع في ٣١ ديسمبر
أ	٤٠	١٩٩٦
ب	٢٠	١٩٩٧
جـ	٤٠	١٩٩٨
د	٥٠	١٩٩٩
هـ	٢٠	٢٠٠٠
	١٧٠	

ويوضح الجدول التالي حساب سنوات الخدمة بكل سنة وجملة سنوات الخدمة:

حساب سنوات الخدمة

سنوات الخدمة

السنة	أ	ب	جـ	د	هـ	الإجمالي
١٩٩٦	٤٠	٢٠	٤٠	٥٠	٢٠	١٧٠
١٩٩٧		٢٠	٤٠	٥٠	٢٠	١٣٠
١٩٩٨			٤٠	٥٠	٢٠	١١٠
١٩٩٩				٥٠	٢٠	٧٠
٢٠٠٠					٢٠	٢٠
	٤٠	٤٠	١٢٠	٢٠٠	١٠٠	٥٠٠

وعلى أساس تكلفة الخدمة السابقة وقدرها ٨٠٠٠٠ج وجملة سنوات خدمة بكل السنوات قدرها ٥٠٠ سنة، فإن التكلفة لكل سنة خدمة تبلغ ١٦٠ج (٨٠٠٠٠ج ÷ ٥٠٠). ويكون حساب المقدار السنوي للإستنفاد على أساس تكلفة قدرها ١٦٠ج لكل سنة خدمة كما يلي:

حساب الإستنفاد السنوي لتكلفة الخدمة السابقة

السنة	جملة سنوات الخدمة ×	التكلفة لكل سنة خدمة ÷	الإستنفاد السنوي
١٩٩٦	١٧٠	١٦٠	٢٧٢٠٠
١٩٩٧	١٣٠	١٦٠	٢٠٨٠٠
١٩٩٨	١١٠	١٦٠	١٧٦٠٠
١٩٩٩	٧٠	١٦٠	١١٢٠٠
٢٠٠٠	٢٠	١٦٠	٣٢٠٠
	٥٠٠		٨٠٠٠٠

ويسمح معيار FASB رقم ٨٧ بإستخدام طريقة أخرى بديلة في إستنفاد تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها؛ حيث يمكن للشركات أن تستخدم طريقة القسط الثابت في إستنفاد هذه التكلفة على متوسط سنوات الخدمة الباقية للعمال. وفي هذه الحالة فإنه عندما يكون جملة سنوات الخدمة ٥٠٠ وعدد العمال ١٧٠ عاملاً، فإن المتوسط سيكون ٢,٩٤ سنة (٥٠٠ ÷ ١٧٠). وبإستخدام هذه الطريقة فإن التكلفة وقدرها ٨٠٠٠٠ج سيتم تحميلها على المصروفات بمقدار ٢٧٢١١ج (٨٠٠٠٠ ÷ ٢,٩٤) في سنة ١٩٩٦؛ ٢٧٢١١ج في سنة ١٩٩٧ ثم ٢٥٥٧٨ (٢٧٢١١ × ٩٤,) في سنة ١٩٩٨.

وإذا كان FASB قد إستخدم مدخل الرسملة الكاملة لعناصر خطة المعاش، فإن تكلفة الخدمة السابقة كان سيلزم رسملتها كأصل غير ملموس وإستنفادها على مدى عمره الإنتاجي وينبع هذا الأصل غير الملموس من إفتراض أن تكلفة منافع المعاشات الإضافية تؤدى لزيادة درجة ولاء ومستوى إنتاجية العمال المتأثرين بها وتخفض من معدل الدوران بينهم. ومع ذلك، فإن تكلفة الخدمة السابقة تتم المحاسبة عنها خارج الميزانية ويُطلق عليها تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها. ورغم أن تكلفة الخدمة السابقة لايُعترف بها في الميزانية؛ فإنها أحد العوامل المؤثرة على حساب مصروف المعاش.

القيود ومذكرة التسوية عن سنة ١٩٩٦

مع الإستمرار بمثال شركة Zarle لسنة ١٩٩٦ نلاحظ أن تعديل خطة المعاش في ١ يناير ١٩٩٦ يمنح العمال منافع عن فترة الخدمة السابقة قيمتها الحالية ٨٠٠٠٠ج. وتستخدم قيم الاستنفاد السنوي التي سبق حسابها في الجزء السابق على أساس مدخل سنوات الخدمة (وقدره ٢٧٢٠٠ عن سنة ١٩٩٦) في هذا المثال. والحقائق التالية تنطبق على خطة المعاش عن سنة ١٩٩٦ :

في ١ يناير ١٩٩٦ منحت شركة Zarle منافع عن فترات خدمة سابقة قيمتها الحالية ٨٠٠٠٠ج.
تكلفة الخدمة السنوية عن سنة ١٩٩٦ تبلغ ٩٥٠٠ج.
معدل التسوية عن سنة ١٩٩٦ يبلغ ١٠٪.
العائد الفعلي على أصول الخطة عن سنة ١٩٩٦ يبلغ ١١١٠٠ج.
قيمة المساهمات السنوية (التمويل) تبلغ ٢٠٠٠٠ج.
المنافع المسددة للمتقاعدين في سنة ١٩٩٦ تبلغ ٨٠٠٠ج.
إستنفاد تكلفة الخدمة السابقة بإستخدام طريقة سنوات الخدمة يبلغ ٢٧٢٠٠ج.

وتوضح مذكرة التسوية التالية كل قيود المعاش والمعلومات التي تسجلها شركة Zarle سنة ١٩٩٦.

حيث يوضح السطر الأول من مذكرة التسوية أرصدة أول المدة لحساب تكلفة المعاش المستحقة/المسددة مقدماً وللحسابات التذكيرية. ويسجل القيد «٦» منح شركة Zarle لتكلفة خدمة سابقة عن طريق إضافة ٨٠٠٠٠ج لتعهد المنافع المحتملة ولتكلفة الخدمات السابقة غير المعترف بها (غير المرسملة). وتتشابه القيود ٧، ٨، ٩، ١١، ١٢ مع القيود المناظرة لها سنة ١٩٩٥. في حين يُسجل القيد «١٠» إستنفاد تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها خلال سنة ١٩٩٦ وذلك بإضافة ٢٧٢٠٠ج للجانب المدين من حساب مصروف المعاش مع إضافة نفس المقدار للجانب الدائن من حساب تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها الجديد.

ويكون قيد اليومية في ٣١ ديسمبر الذي يُسجل مصروف المعاش بصورة رسمية ـ وهو مجموع عمود مصروف المعاش السنوي ـ عن سنة ١٩٩٦ كما يلي :

٤٤٨٠٠		من حـ / مصروف المعاش
	٢٠٠٠٠	الى حـ / النقدية
	٢٤٨٠٠	الى حـ / تكلفة المعاش المستحقة/المسددة مقدماً

مذكرة التسوية عن سنة ـ ١٩٩٦

البنود	قيود اليومية العامة: مصروف المعاش السنوي	قيود اليومية العامة: النقدية	قيود اليومية العامة: التكلفة المستحقة/ المسددة مقدما	السجل التذكيري: تعهد المنافع المحتفظ	السجل التذكيري: أصول الخطة	السجل التذكيري: تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها
رصيد ٣١ ديسمبر ١٩٩٥			١٠٠٠ دائن	١١٢٠٠٠ دائن	١١١٠٠٠ مدين	
٦ ـ تكلفة الخدمة السابقة				٨٠٠٠٠ دائن		٨٠٠٠٠ مدين
رصيد ١ يناير ١٩٩٦			١٠٠٠ دائن	١٩٢٠٠٠ دائن	١١١٠٠٠ مدين	٨٠٠٠٠ مدين
٧ ـ تكلفة الخدمة	٩٥٠٠ مدين			٩٥٠٠ دائن		
٨ ـ تكلفة الفائدة	١٩٢٠٠ مدين			١٩٢٠٠ دائن		
٩ ـ العائد الفعلي	١١١٠٠ دائن				١١١٠٠ مدين	
١٠ ـ استنفاد تكلفة الخدمة السابقة	٢٧٢٠٠ مدين					٢٧٢٠٠ دائن
١١ ـ المساهمات		٢٠٠٠٠ دائن			٢٠٠٠٠ مدين	
١٢ ـ المدفوع				٨٠٠٠ مدين	٨٠٠٠ دائن	
قيد اليومية عن سنة ١٩٩٦	٤٤٨٠٠ مدين	٢٠٠٠٠ دائن	٢٤٨٠٠ دائن			
رصيد ٣١ ديسمبر ١٩٩٦			٢٥٨٠٠ دائن	٢١٢٧٠٠ دائن	١٣٤١٠٠ مدين	٥٢٨٠٠ مدين

(*) ١٩٢٠٠ = ١٩٢٠٠٠ × ١٠٠٪

ولأن مصروف العام يتجاوز التمويل الذي تم خلال العام، فإن حساب تكلفة المعاش المستحقة / المسددة مقدماً يُجعل دائناً بالفرق وقدره ٢٤٨٠٠ج ويمثل إلتزام على الشركة. وفي سنة ١٩٩٦ - كما هو الحال في سنة ١٩٩٥ - يتساوي رصيد حساب تكلفة المعاش المستحقة / المسددة مقدماً (وقدره ٢٥٨٠٠) مع صافي أرصدة الحسابات التذكيرية كما يتضح من جدول التسوية التالي:

تعهد المنافع المخططة (دائن)	(٢١٢٧٠٠)
أصول الخطة بالقيمة العادلة لها (مدين)	١٣٤١٠٠
موقف تمويل الخطة	(٧٨٦٠٠)
تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها (مدين)	٥٢٨٠٠
تكلفة المعاش المستحقة / المسددة مقدماً (دائن)	(٢٥٨٠٠)

وتؤدى هذه التسوية الأخيرة لربط مكونات محاسبة المعاشات، سواء المسجلة أو غير المسجلة، مع بعضها البعض

المكاسب أو الخسائر GAIN OR LOSS

من الأمور الجوهرية للشركات التي لديها خطط معاشات التغيرات غير الخاضعة للتحكم وغير المتوقعة في مصروف المعاش والتي يمكن أن تنتج عن: (١) التغيرات المفاجئة والضخمة في القيمة السوقية لأصول خطة المعاش، (٢) التغيرات في الإفتراضات الإكتوارية التي تؤثر على مقدار تعهد المنافع المخططة. وإذا تُركت هذه المكاسب أو الخسائر لتؤثر بالكامل على القوائم المالية في فترة تحققها أو حدوثها، فسوف يؤدى ذلك لحدوث تقلبات ضخمة في مصروف المعاش من فترة لأخرى. ولذلك، فقد قررت المهنة تخفيض درجة التقلب في مصروف المعاش عن طريق إستخدام أساليب التمهيد smoothing التي تخفض من هذه التقلبات أو تستبعدها تماماً في بعض الحالات.

تمهيد المكاسب والخسائر غير المتوقعة على أصول الخطة

Smoothing Unexpected Gains and Losses on Plan Assets

يمثل العائد الفعلي على أصول الخطة أحد مكونات مصروف المعاش الذي يؤدي إلى تخفيضه (بإفتراض أن هذا العائد الفعلي موجب). ويمكن أن يؤدى التغير الضخم

في هذا العائد الفعلي إلى التأثير بصورة جوهرية على مصروف المعاش عن العام. فبفرض أن شركة معينة قد حققت عائد بنسبة ٤٠٪ في سوق الأوراق المالية خلال العام، فهل يُترك هذا العائد الكبير وغير المتكرر ليؤثر على مصروف المعاش عن العام؟

يتجاهل الخبراء الإكتواريون التقلبات الحالية عن قيامهم بتحديد صيغة التمويل اللازمة لسداد المنافع المتوقعة في المستقبل. حيث يقومون بتحديد معدل عائد متوقع وضربه في متوسط قيمة الأصول على مدى فترة زمنية معينة للوصول إلى العائد المتوقع على أصول الخطة. وعندئذ يستخدم هذا العائد لتحديد صيغة التمويل.

وقد إستخدم FASB مدخل الخبراء الإكتواريين للحد من التقلبات الواسعة التي يمكن أن تحدث في العائد الفعلي. ويعني ذلك، أن العائد المتوقع على أصول الخطة هو الذي يدرج ضمن مكونات مصروف المعاش وليس العائد الفعلي في سنة معينة. ولتحقيق ذلك يتم ضرب معدل العائد المتوقع (المعدل الإكتواري) في القيمة العادلة لأصول الخطة أو قيمتها المتعلقة بالسوق (على مدى مثال شركة Zarle يُفترض أن القيمة العادلة للأصل وقيمته المتعلقة بالسوق Market related value متساويان). والقيمة المتعلقة بالسوق هي قيمة محسوبة تعترف بالتغيرات في القيمة العادلة بطريقة رشيدة ونظامية على مدى فترة لاتزيد عن ٥ سنوات.

ولكن ماهي المعالجة الخاصة بالفرق بين العائد المتوقع والعائد الفعلي، وهو ما يشار إليه عادة بالمكاسب أو الخسائر غير المتوقعة (والتي أطلق عليها FASB مكاسب وخسائر الأصول)؟ إن مكاسب الأصول (والتي تحدث عندما يزيد العائد الفعلي عن العائد المتوقع) وخسائر الأصول (التي تحدث عندما يقل العائد الفعلي عن العائد المتوقع) تُسجل في حساب صافي المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها وتدخل ضمن المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها المتجمعة من سنوات سابقة.

ولتوضيح كيفية حساب مكاسب أو خسائر الأصول غير المتوقعة ومعالجتها المحاسبية، بفرض أن شركة Shierer كان لديها سنة ١٩٩٤ عائد فعلي على أصول الخطة قدره ١٦٠٠٠ج في حين كان العائد المتوقع ١٣٤١٠. وعلى ذلك، فإن مكسب الأصول غير المتوقع وقدره ٢٥٩٠ج (١٦٠٠٠ - ١٣٤١٠) يُدرج بالجانب الدائن من حساب صافي المكاسب والخسائر غير المعترف بها والجانب المدين من حساب مصروف المعاش.

تمهيد المكاسب والخسائر غير المعترف بها من إلتزام المعاش

Smoothing Unexpected Gains and Losses on the Pension Liability

عند تقدير تعهد المنافع المخططة (الإلتزام)، يضع الخبراء الإكتواريون إفتراضات لبعض البنود مثل معدل الوفاة، معدل التقاعد، معدل دوران العمالة، معدل الإعاقة وعدم القدرة على العمل، ولمستويات المرتبات. ويؤدى أي تغير في هذه الإفتراضات الإكتوارية إلى تغير مقدار تعهد المنافع المخططة. ونادراً ما تتفق النتائج الفعلية مع التنبؤات الإكتوارية. ويُطلق على هذه المكاسب أو الخسائر غير المتوقعة نتيجة للتغيرات في تعهد المنافع المخططة «مكاسب وخسائر الإلتزام».

ويتم تأجيل الإعتراف بكل من مكاسب الإلتزام (الناتجة عن تخفيضات غير متوقعة في رصيد الإلتزام) وخسائر الإلتزام (الناتجة عن زيادات غير متوقعة). وتُدرج مكاسب وخسائر الإلتزام في نفس حساب صافي المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها المستخدم في مكاسب وخسائر الأصول. حيث تتراكم هذه المكاسب والخسائر من سنة لأخرى - خارج الميزانية - في أحد حسابات السجل التذكيري.

الاستنفاد على أساس النطاق (تجاوز حد معين) Corridor Amortization

لأن مكاسب وخسائر الأصول ومكاسب وخسائر الإلتزام يمكن أن تعوض بعضها البعض، فإن إجمالي المكاسب أو الخسائر الصافية غير المعترف بها المتجمعة قد لاتصل إلى مبالغ كبيرة. ولكن من المحتمل ألا تحدث هذه المقاصة وأن يستمر الرصيد في حساب صافي المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها في تزايد مستمر وللحد من هذا النمو، فقد إستحدث FASB مدخل النطاق Corridor approach لاستنفاد الرصيد المتراكم في حساب المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها عند تضخمه. حيث يصبح رصيد صافي المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها متضخماً ويلزم إستنفاده عندما يتجاوز المعيار الإجتهادي الذي حدده FASB بنسبة ١٠٪ من رصيد أول المدة لتعهد المنافع المخططة أو رصيد أول المدة للقيمة المتعلقة بالسوق لاصول الخطة أيهما أكبر.

ولتوضيح مدخل النطاق، بفرض البيانات التالية عن تعهد المنافع المخططة وأصول الخطة على مدى فترة ٦ سنوات:

أرصدة أول سنة :	تعهد المنافع المخططة	قيمة الأصول المرتبطة بالسوق	النطاق (± ١٠٪)*
١٩٩٤	١٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
١٩٩٥	١٢٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
١٩٩٦	١٣٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠
١٩٩٧	١٥٠٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠
١٩٩٨	١٧٠٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠
١٩٩٩	١٨٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠

(*) حيث يمثل النطاق نسبة ١٠٪ من تعهد المنافع المخططة أو قيمة أصول الخطة أيهما أكبر.

وتتضح كيفية عمل هذا النطاق من خلال رسم البيانات السابقة في الشكل التالي :

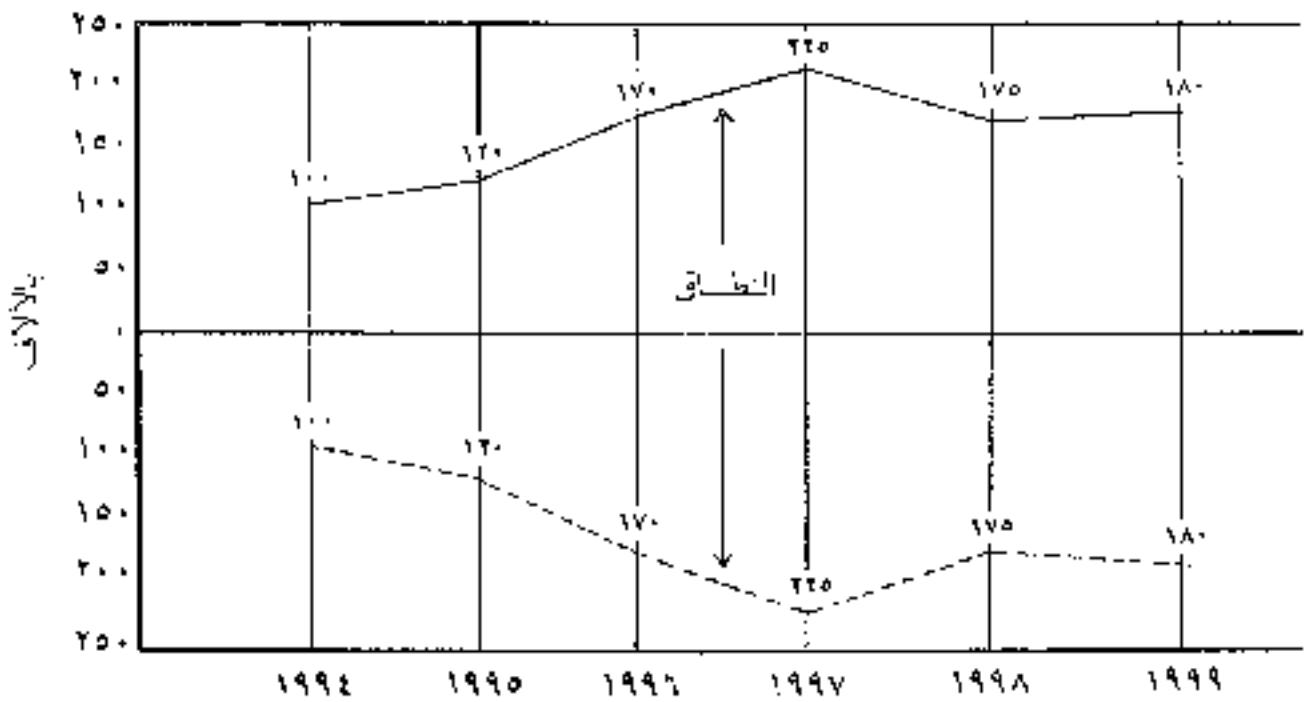

فإذا ظل رصيد صافي المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها داخل الحدين الأعلى والأدنى للنطاق، فإنه لايلزم إجراء أي إستنفاد، ويُرحل رصيد صافي المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها بدون تغيير.

وإذا لزم إجراء إستنفاد، فإن مقدار الإستنفاد السنوي سوف يساوي مقدار الزيادة عن حدود النطاق [يُلاحظ أن الحد الأعلى خاص بصافي المكاسب والحد الأدنى خاص بصافي الخسائر] مقسومة على متوسط فترة الخدمة الباقية للعاملين الذين يُتوقع أن

يحصلوا على المنافع في ظل الخطة. ويمكن إستخدام أية طريقة منتظمة لإستنفاد المكاسب والخسائر غير المعترف بها بشرط إستخدامها لكل من المكاسب والخسائر والإفصاح عنها.

مثال: عند تطبيق مدخل النطاق، قرر FASB إدراج إستنفاد الجزء الزائد عن النطاق من صافي المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها ضمن مكونات مصروف المعاش بشرط أن يكون رصيد صافي المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها في بداية العام أكبر من مقدار النطاق. ويعني ذلك، أنه إذا لم يكن هناك صافي مكاسب أو خسائر غير معترف بها في بداية العام، فإنه لايُعترف بمكاسب أو خسائر في هذه الفترة.

ولتوضيح عملية إستنفاد صافي المكاسب والخسائر غير المعترف بها، إفرض المعلومات التالية عن شركة Soft:

	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
	رصيد أول المدة		
تعهد المنافع المخططة	٢١٠٠٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠٠٠	٢٩٠٠٠٠٠٠
قيمة الأصول المرتبطة بالسوق	٢٦٠٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠٠٠
صافي الخسارة غير المعترف بها	—	٤٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠

فإذا كان متوسط سنوات الخدمة الباقية لكل العاملين ٥,٥ سنة، يكون جدول إستنفاد صافي الخسارة غير المعترف بها كما يلي:

إختبار النطاق وجدول إستنفاد المكسب / الخسارة

السنة	تعهد المنافع المخططة(أ)	أصول الخطة(أ)	النطاق (ب)	صافي الخسارة المتجمعة غير المعترف بها(أ)	إستنفاد الخسارة (عن السنة الجارية)
١٩٩٥	٢١٠٠٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠	—	—
١٩٩٦	٢٦٠٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	(ج) ٢١٨١٨
١٩٩٧	٢٩٠٠٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠٠٠	٢٩٠٠٠٠	(د) ٦٧٨١٨٢	(د) ٧٠٥٧٠

(أ) أرصدة أول المدة دائنة

(ب) ١٠٪ من تعهد المنافع المخططة أو أصول الخطة أيهما أكبر.

(ج) ٤٠٠٠٠٠ - ٢٨٠٠٠٠ = ١٢٠٠٠٠ ؛ ١٢٠٠٠٠ ÷ ٥,٥ = ٢١٨١٨.

(د) ٤٠٠٠٠٠ - ٢١٨١٨ = ٣٠٠٠٠٠ = ٦٧٨١٨٢ ؛

٦٧٨١٨٢ - ٢٩٠٠٠٠ = ٣٨٨١٨٢ ؛ ٣٨٨١٨٢ ÷ ٥,٥ = ٧٠٥٧٩ ج.

فكما يتضح من الجدول، فإن الخسارة المعترف بها سنة ١٩٩٦ تزيد مصروف المعاش عن هذا العام بمبلغ ٢١٨١٨ج، وهو مقدار ضئيل بالمقارنة بالخسارة الإجمالية خلال نفس العام وقدرها ٤٠٠٠٠٠ج ويُشير إلى أن مدخل النطاق يؤدي لتخفيض آثار [تدنية التقلبات] هذه المكاسب والخسائر على مصروف المعاش عن العام. ويُبرر إستخدام مدخل النطاق على أساس أن المكاسب والخسائر تنتج عن تعديلات في التقديرات وكذلك عن تغيرات حقيقية في القيمة الإقتصادية، وأنه على مدار الوقت فإن هذه المكاسب والخسائر سوف تعوض بعضها البعض. ومن ثم فإنه يبدو من المعقول عدم الإعتراف بالمكاسب والخسائر بالكامل كجزء من مصروف المعاش في الفترة التي ظهرت فيها.

ومع ذلك، فإن المكاسب والخسائر التي تنتج عن حدث منفرد لا يرتبط مباشرة بتسيير خطة المعاش ولا يمثل جزء من النشاط الجاري المعتاد للمنشأة يجب الإعتراف بها فوراً. فالمكاسب أو الخسائر التي ترتبط مباشرة بإغلاق مصنع أو التخلص من فرع كامل للنشاط segment أو أي حدث مماثل يؤثر بصورة كبيرة على حجم قوة العمل بالمنشأة يجب الإعتراف بها كجزء من المكسب أو الخسارة المرتبطة بهذا الحدث وليس ضمن مصروف المعاش. ففي حالة إغلاق مصنع مثلاً، يجب معالجة المكسب أو الخسارة الناتجة عن التغير في تقديرات المنافع المتوقعة للعمالة المستبعدة في ظل خطة المعاش كجزء من مكسب أو خسارة إغلاق المصنع دون أن تؤثر على تكلفة المعاش عن الفترة الجارية أو الفترات المستقبلة.

ملخـــــــص

يمثل الفرق بين العائد الفعلي على أصول الخطة والعائد المتوقع على أصول الخطة مكسب أو خسارة الأصل غير المتوقعة (المؤجلة). حيث أن هذا الفرق بين العائد الفعلي والعائد المتوقع على أصول الخطة يتم تأجيله عند حساب مصروف المعاش عن العام. وعلى ذلك، فإنه بعد تحديد هذا الفرق فإن العائد المتوقع على أصول الخطة (وليس العائد الفعلي) هو الذي يدخل في تحديد مصروف المعاش عن الفترة.

ويتحدد استنفاد صافي المكسب أو الخسارة خلال الفترة عن طريق استنفاد المكسب أو الخسارة غير المعترف بها في بداية الفترة على أساس النطاق. وبمعنى آخر، فإذا كان المكسب أو الخسارة غير المعترف بها أكبر من النطاق، فإن هذه المكاسب أو الخسائر الصافية تخضع للإستنفاد. ويتم حساب هذا الاستنفاد المحدود بقسمة صافي المكاسب

أو الخسائر الخاضعة للاستنفاد على متوسط سنوات الخدمة المتبقية . وعند دمج المكاسب أو الخسائر غير المتوقعة مع استنفاد المكاسب والخسائر الإكتوارية عن السنوات السابقة، يتحدد صافي المكاسب والخسائر غير المتوقعة المستنفدة (ويُشار إليها عادة بالمكاسب أو الخسائر فقط).

ويتضح هذا الملخص من خلال الشكل التالي:

السنة الحالية العائد الفعلي	−	السنة الحالية العائد المتوقع	=	السنة الحالية المكسب أو الخسارة غير المتوقعة
(المكسب أو الخسارة غير المتوقعة (في بداية العام)	−	النطاق	) ÷	متوسط سنوات الخدمة الباقية = السنة الحالية صافي المكسب أو الخسارة المستهلكة
السنة الحالية المكسب أو الخسارة غير المتوقعة	±	السنة الحالية صافي المكسب أو الخسارة المستهلكة	=	السنة الحالية المكسب أو الخسارة

إن هذه المكاسب أو الخسائر تخضع لثلاث مراحل من التمهيد. بمعنى أن مكاسب أو خسائر الأصول يتم تمهيدها بإستخدام العائد المتوقع، وعندئذ، فإن المكسب أو الخسارة غير المعترف بها في بداية السنة المالية لاتستنفد إلا إذا زادت عن النطاق، وإذا استنفدت فإن الزيادة عن النطاق توزع على مدى فترة الخدمة المتبقية للعمال بالشركة.

قيود اليومية ومذكرة التسوية لعام ١٩٩٧

مع الإستمرار في مثال شركة Zarle إلى سنة ١٩٩٧، فإن الحقائق التالية تتعلق بخطة المعاش:

تكلفة الخدمة السنوية عن عام ١٩٩٧ تبلغ ١٣٠٠٠ج.
معدل التسوية ١٠٪، معدل العوائد المتوقعة ١٠٪.
العائد الفعلي على أصول الخطة سنة ١٩٩٧ يبلغ ١٢٠٠٠ج.
استنفاد تكلفة الخدمة السابقة سنة ١٩٩٧ يبلغ ٢٠٨٠٠ج.

المساهمة السنوية (التمويل) تبلغ ٢٤٠٠٠ج.
المنافع المسددة للمتقاعدين سنة ١٩٩٧ تبلغ ١٠٥٠٠ج.
التغيرات في الإفتراضات الإكتوارية تجعل تعهد المنافع المخططة في نهاية العام يبلغ ٢٦٥٠٠٠ج.

وتوضح مذكرة التسوية المعروضة فيما يلي قيود المعاش والمعلومات التي تسجلها شركة Zatic في سنة ١٩٩٧، حيث يُسجل في السطر الأول منها أرصدة أول المدة المتعلقة بخطة المعاش. وفي هذه الحالة فإن أرصدة بداية العام هي نفس أرصدة نهاية سنة ١٩٩٦ المذكورة سابقاً.

والقيود ١٣، ١٤، ١٥، ١٧، ١٨، ١٩ تماثل القيود المناظرة لها السابق شرحها في سنوات ١٩٩٥، ١٩٩٦، كما أن القيدين ١٥، ١٦ مترابطان. فقد تم توضيح إثبات العائد الفعلي في القيد ١٥ في سنوات ١٩٩٥، ١٩٩٦؛ وهو يُسجل بنفس الصورة في سنة ١٩٩٧. ولكن في سنتي ١٩٩٥، ١٩٩٦ كان من المفترض أن العائد الفعلي على أصول الخطة يساوي العائد المتوقع عليها. ولكن في سنة ١٩٩٧، فإن العائد المتوقع وقدره ١٣٤١٠ [معدل العائد المتوقع وقدره ١٠٪ مضروباً في رصيد أصول الخطة في بداية العام وقدره ١٣٤١٠٠ج] أكبر من العائد الفعلي وقدره ١٢٠٠٠ج. ولتمهيد مصروف المعاش، فإن الخسارة غير المتوقعة وقدرها ١٤١٠ [١٣٤١٠ - ١٢٠٠٠] يتم تأجيلها بإضافتها للجانب المدين من حساب صافي المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها والجانب الدائن من حساب مصروف المعاش. ونتيجة لهذا التعديل، فإن العائد المتوقع على أصول الخطة هو المقدار الذي إستخدم بالفعل في حساب مصروف المعاش عن العام.

ويُسجل القيد «٢٠» التغير في تعهد المنافع المخططة الذي نتج عن التغير في الإفتراضات الإكتوارية. فكما أشرنا، فإن الخبير الإكتواري قد قدر رصيد التعهد في نهاية المدة بمبلغ ٢٦٥٠٠٠ج، ولما كان رصيد الحساب التذكيري في ٣١ ديسمبر يبلغ ٢٣٦٤٧٠ [٢١٢٧٠٠ + ١٣٠٠٠ + ٢١٢٧٠ - ١٠٥٠٠] فإنه يتم تسجيل الفرق وقدره ٢٨٥٣٠ [٢٦٥٠٠٠ - ٢٣٦٤٧٠]. وتمثل هذه الزيادة في إلتزام المنشأة خسارة غير متوقعة يتم تأجيلها بإضافتها للجانب المدين من حساب صافي المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها بجانب إضافتها للجانب الدائن من حساب التعهد.

ويكون قيد اليومية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧ اللازم لتسجيل مصروف المعاش بصورة رسمية كما يلي.

مذكرة تسوية المعاش عن سنة ١٩٩٧

	قيود اليومية العامة			السجل التذكيري			
الخسارة	مصروف المعاش السنوي	النقدية	التكلفة المستحقة/ المسددة مقدماً	تعهد المنافع المخططة	أصول الخطة	تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها	صافي المكسب أو الخسارة غير المعترف بها
رصيد ٣١ ديسمبر ١٩٩٧			٢٠٨٠٠د	٢١٢٧٠٠د	١٣٤١٠٠م	٢٨٠٠م	
١٣ ـ تكلفة الخدمة	١٣٠٠٠م			١٣٠٠٠د			
١٤ ـ تكلفة الفائدة	٢١٣٧٠م			٢١٢٧٠د			
١٥ ـ العائد المتوقع	١٢٠٠٠د				١٢٠٠٠م		
١٦ ـ خسارة غير متوقعة	١٤١٠د						١٤١٠م
١٧ ـ إستهلاك تكلفة الخدمة السابقة	٢٠٨٠٠م					٢٠٨٠٠د	
١٨ ـ المساهمات		٢٤٠٠٠د			٢٤٠٠٠م		
١٩ ـ المنافع				١٠٥٠٠م	١٠٥٠٠د		
٢٠ ـ الزيادة في الالتزام				٢٨٥٣٠د			٢٨٥٣٠م
قيد اليومية عن عام ١٩٩٧	٤١٦٦٠م	٢٤٠٠٠د	١٧٦٦٠د				
رصيد ٣١ ديسمبر ١٩٩٧			١٣٤٦٠ دائن	٢٦٥٠٠٠ دائن	١٥٩٦٠٠ مدين	٣٢٠٠٠ مدين	٢٩٩٤٠ مدين

٤١٦٦٠	من حـ / مصروف المعاش	
	الى حـ / النقدية	٢٤٠٠٠
	الى حـ / تكلفة المعاش المستحقة / المسددة مقدماً	١٧٦٦٠

وكما إتضح في مذكرات التسوية لسنوات ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ فإن رصيد حساب تكلفة المعاش المستحقة / المسددة مقدماً في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧ وقدره ٤٣٤٦٠ يساوي صافي أرصدة الحسابات التذكيرية كما يتضح من جدول التسوية التالي :

تعهد المنافع المخططة (دائن)	(٢٦٥٠٠٠)
أصول الخطة بالقيمة العادلة لها (مدين)	١٥٩٦٠٠
حالة تمويل الخطة	(١٠٥٤٠٠)
تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها (مدين)	٣٢٠٠٠
صافي خسارة غير معترف بها (مدين)	٢٩٩٤٠
تكلفة المعاش المستحقة / المسددة مقدماً (دائن)	(٤٣٤٦٠)

الإلتزام الأدنى MINIMUM LIABILITY

إذا كانت FASB قد قررت رسملة أصول إلتزامات خطة المعاش ، فإن شركة Zarle في مثالنا السابق كانت ستقرر في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧ عن إلتزام قدره ٢٦٥٠٠٠ج وأصول خطة معاش قدرها ١٥٩٦٠٠ج وتكلفة خدمة سابقة غير معترف بها قدرها ٣٢٠٠٠ج ، وصافي خسارة غير معترف بها قدرها ٢٩٩٤٠ . ولكن بدلاً من كل ذلك فإن الشركة ستقرر فقط عن تكلفة معاش مستحقة قدرها ٤٣٤٦٠ كإلتزام . وقد كان FASB مدركاً لهذا التناقض ، وقد إعتقد المجلس أن الشركة التي لديها تعهد منافع مخططة يزيد عن القيمة العادلة لأصول خطة المعاش لديها إلتزام ، وأن الشركة التي لديها قيمة عادلة لأصول الخطة تزيد عن تعهد المنافع المخططة لديها أصل . ومع ذلك ، فعند إصدار المجلس للمعيار النهائي في هذه القضية ، وجد أن إلزام الشركات بالتقرير عن هذه المقادير في القوائم المالية سيمثل تغيير جوهري في الممارسة الحالية لأنه حتى ذلك الوقت لم تكن هذه المقادير يُقرر عنها في الميزانية .

وعلى ذلك ، فقد تبنى المجلس حلاً وسطاً coprromise يستلزم الإعتراف بإلتزام [يُطلق عليه الإلتزام الأدنى] عندما يتجاوز تعهد المنافع المتجمعة القيمة العادلة لأصول الخطة . والغرض من هذا الإلتزام الأدنى هو التأكد من أنه عند إدخال تعديل

جوهري على الخطة أو حدوث خسارة إكتوارية ، فإنه سيتم الإعتراف بالتزام في حدود الجزء غير الممول من تعهد المنافع المتجمعة .

ويلاحظ هنا أن أصول الخطة تُقارن بتعهد المنافع المتجمعة accumulated وليس تعهد المنافع المخططة projected الأكبر منه في القيمة . حيث يُبرر إستخدام تعهد المنافع المتجمعة بأنه إذا تم تسوية هذا الإلتزام الآن ، فسوف تتم تسويته على أساس معدلات الأجور الحالية وليس معدلات الأجور المستقبلة . ولذلك فقد أعلن أن تعهد المنافع المتجمعة هو الذي يجب إستخدامه وليس تعهد المنافع المخططة . ورغم أن هذا الحل الوسط يتجاهل عادة جزء من الإلتزام ، فإنه يُساعد في التقرير عن بعض الآثار على الميزانية عند إدخال تعديل على الخطة أو حدوث خسارة ضخمة . ولايسمح FASB بتسجيل أصل في الميزانية عندما تزيد القيمة العادلة لأصول خطة المعاش عن تعهد المنافع المتجمعة .

حساب مقدار الإلتزام الأدنى Minimum Liability Computation

عند وجود تكلفة معاش مستحقة مقرر عنها بالفعل كإلتزام بالميزانية ، فإنه لايُسجل سوى مقدار الإلتزام الإضافي الذي يُساوي جملة الإلتزام المسجل مع الإلتزام المحدود المطلوب [وهو مقدار المنافع المتجمعة غير الممولة] . ولتوضيح ذلك ، بفرض أن شركة Largent قد عدلت خطة المعاش بها في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ وقدمت منافع إضافية لعمالها بأثر رجعي وتوفرت عنها المعلومات التالية :

تعهد المنافع المخططة	٨٠٠٠٠٠٠
تعهد المنافع المتجمعة	٧٠٠٠٠٠٠
أصول الخطة (بالقيمة العادلة)	٥٠٠٠٠٠٠
قيمة الأصول المرتبطة بالسوق	٤٩٠٠٠٠٠
تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها	٢٥٠٠٠٠٠
تكلفة المعاش المستحقة	٥٠٠٠٠٠

من هذه المعلومات يتم حساب المنافع المتجمعة غير الممولة كما يلي :

تعهد المنافع المتجمعة	٧٠٠٠٠٠٠
أصول الخطة (بالقيمة العادلة)	٥٠٠٠٠٠٠
تعهد المنافع المتجمعة غير الممولة (الالتزام الادنى)	٢٠٠٠٠٠٠

حيث يُلاحظ أن القيمة العادلة لأصول الخطة هي التي تُستخدم في حساب تعهد المنافع المتجمعة غير الممولة وليس قيمة الأصول المرتبطة بالسوق. وفي هذه الحالة فإنه يجب تسجيل إلتزام إضافي قدره ١٥٠٠٠٠٠ج والتقرير عنه بالميزانية. ويُحسب هذا الإلتزام الإضافي كما يلي:

المنافع المتجمعة غير الممولة (الإلتزام الأدنى)	٢٠٠٠٠٠٠
تكلفة المعاش المستحقة (رصيد ٣١ ديسمبر ١٩٩٥)	٥٠٠٠٠٠٠
الإلتزام الإضافي المطلوب	١٥٠٠٠٠٠

وتقوم شركة Largent بدمج تكلفة المعاش المستحقة والإلتزام الإضافي في مقدار واحد والتقرير عنه في الميزانية كتكلفة معاش مستحقة أو كإلتزام معاش بمقدار ٢٠٠٠٠٠٠ج.

وإذا كان لدى شركة Largent تكلفة معاش مسددة مقدماً قدرها ٣٠٠٠٠٠ج بدلاً من تكلفة المعاش المستحقة وقدرها ٥٠٠٠٠٠ج، فسوف يلزم تسجيل إلتزام إضافي قدره ٢٣٠٠٠٠٠ج كما يتضح مما يلي:

المنافع المتجمعة غير الممولة (الإلتزام الأدنى)	٢٠٠٠٠٠٠
تكلفة المعاش المسددة مقدماً	٣٠٠٠٠٠
الإلتزام الإضافي المطلوب	٢٣٠٠٠٠٠

ويتم دمج رصيد تكلفة المعاش المسددة مقدماً (المدين) وقدرها ٣٠٠٠٠٠ج مع الإلتزام الإضافي المطلوب [الدائن] وقدره ٢٣٠٠٠٠٠ج في مقدار واحد والتقرير عنه كتكلفة معاش مستحقة أو إلتزام معاش بالمقدار الصافي وقدره ٢٠٠٠٠٠٠ج.

العرض في القوائم المالية Financial Statement Presentation

عندما يلزم تعديل الحسابات للإعتراف بإلتزام أدنى، فإن المقدار يُضاف للجانب المدين من حساب أصل غير ملموس يسمى تكلفة المعاش المؤجلة. ويكون قيد تسجيل الإلتزام والأصل غير الملموس المتعلق به في شركة Largent السابقة [الحالة الأولى] كما يلي:

من حـ/ أصول غير ملموسة ـ تكلفة معاش مؤجلة	١٥٠٠٠٠٠
الى حـ/ إلتزام معاش إضافي	١٥٠٠٠٠٠

ومن الإستثناءات على هذه القاعدة العامة في التقرير عن أصل غير ملموس عندما يتجاوز الإلتزام الإضافي مقدار تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها. ففي هذه الحالة تُضاف الزيادة للجانب المدين من حساب الزيادة في إلتزام المعاش الإضافي عن تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها. فعندما يزيد الإلتزام الإضافي عن تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها، فإن هذه الزيادة لابد وأنها ناتجة عن خسارة إكتوارية كالخسارة الناتجة عن زيادة تعهد المنافع التي ترجع إلى التغير في الإفتراضات الإكتوارية. ويرجع سبب الإعتراف بأصل غير ملموس في حدود تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها أن إدخال تعديل في الخطة الحالية [بفرض زيادة منافع العمال] يؤدي إلى زيادة الشهرة (ويُطلق عليها شهرة المعاش Pension goodwill) ومن ثم إستفادة الشركة في المستقبل، وهو مالاينطبق على ذلك المقدار من الإلتزام الإضافي الذي يزيد عن تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها.

وعند وجود مثل هذه الزيادة، فإنه يجب التقرير عنها كحساب مقابل contra في جزء حقوق المساهمين بالميزانية. ولتوضيح ذلك، إفترض أن شركة Largent لديها أسهم رأس مال عادية بقيمة إسمية إجمالية قدرها ١٠٠٠٠٠٠ج، رأس مال مدفوع بالزيادة قدره ٤٠٠٠٠٠ج، وأرباح محتجزة قدرها ٧٠٠٠٠٠ج. كما أن لديها إلتزام معاش إضافي يزيد عن تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها بمقدار ٢٠٠٠٠٠ج. من ذلك، يمكن عرض جزء حقوق المساهمين بشركة Largent بصورة مختصرة كما يلي:

أسهم عادية	١٠٠٠٠٠٠
علاوة إصدار الأسهم العادية	٤٠٠٠٠٠
جملة رأس المال المدفوع	١٤٠٠٠٠٠
الأرباح المحتجزة	٧٠٠٠٠٠
الزيادة في إلتزام المعاش الإضافي عن تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها	(٢٠٠٠٠٠)
جملة حقوق المساهمين	١٩٠٠٠٠٠

ويجب تقويم مقدار الإلتزام الإضافي المطلوب في كل فترة تقرير مالي مع الأصل غير الملموس أو الحساب المقابل في حقوق المساهمين. ففي تاريخ إعداد القوائم المالية في كل فترة، فإن هذه البنود قد تتزايد أو تتناقص أو يتم إلغاءها تماماً. ولايُستهلك أي من الأصل غير الملموس أو الحساب المقابل لحق الملكية من فترة لأخرى، ولكن أرصدتها

تعدل فقط لأعلى أو لأسفل .

ويوضح الجدول التالي تطبيق مدخل الإلتزام الأدنى على خطة المعاش بشركة Zarle خلال السنوات ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ [مع إفتراض قيم لتعهد المنافع المتجمعة] :

حساب الإلتزام الأدنـــى

٣١ ديسمبـــــــ

السابقة ، فإنه يُجعل دائناً بمقدار ٣٣٤٤٠ج فقط [٣٧٥٤٠ـ ٤١٠٠] . ولما كان الإلتزام الإضافي يزيد عن تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها بمقدار ٥٥٤٠ج ، فإن هذه الزيادة تضاف لجانب المدين من الحساب المقابل لحقوق المساهمين وهو حساب الزيادة في الإلتزام الإضافي عن تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها . في حين أن باقي الإلتزام الإضافي وقدره ٢٧٩٠٠ [٣٣٤٤٠ ـ ٥٥٤٠] يُسجل بالجانب المدين من حساب الأصول غير الملموسة ـ تكلفة المعاش المؤجلة . ويكون القيد اللازم في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧ لتعديل مقدار الإلتزام الأدنى كما يلي :

٢٧٩٠٠	من حـ/ أصول غير ملموسة ـ تكلفة المعاش المؤجلة	
٥٥٤٠	من حـ/ الزيادة في إلتزام المعاش الإضافي عن تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها	
	الى حـ/ إلتزام المعاش الإضافي	٣٣٤٤٠

ومع التغير في الإلتزام الإضافي فإن الرصيد المدين لحساب الأصل غير الملموس والرصيد المدين للحساب المقابل لحقوق الملكية يتقلبان بنفس المقدار . وفيما يلي مذكرة التسوية عن عام ١٩٩٧ معدلة لتتضمن حساب الإلتزام الأدنى .

مذكرة التسوية عن عام ١٩٩٧ ـ معدلة لتتضمن حساب الإلتزام الأدنى
قيود اليومية العامة

البنود	مصروف المعاش السنوي	التقديرية	التكلفة المستحقة/ المسددة مقدما	الإلتزام الإضافي	الأصل غير الملموس للمعاش	الحساب المقابل لحق الملكية
رصيد ٣١ ديسمبر ١٩٩٦			٢٥٨٠٠د	٤١٠٠د	٤١٠٠م	
١٣ ـ تكلفة الخدمة	١٣٠٠٠م					
١٤ ـ تكلفة الفائدة	٢١٢٧٠م					
١٥ ـ العائد الفعلي	١٢٠٠٠د					
١٦ ـ الخسارة غير المتوقعة	١٤١٠د					
١٧ ـ إستنفاد تكلفة الخدمة السابقة	٢٠٨٠٠م					
١٨ ـ المساهمة		٢٤٠٠٠د				
١٩ ـ المنافع						
٢٠ ـ التغير في الإلتزام (زيادة)						
٢١ ـ تعديل الإلتزام الأدنى				٣٣٤٤٠د	٢٧٩٠٠م	٥٥٤٠م
قيد اليومية عن سنة ١٩٩٧	٤١٦٦٠م	٢٤٠٠٠د	١٧٦٦٠د			
رصيد ٣١ ديسمبر ١٩٩٧			٤٣٤٦٠د	٣٧٥٤٠د	٣٢٠٠٠م	٥٥٤٠م

القيـــــود التذكيريـــــة

| البـــــــ

ويوضح القيد رقم «٢١» في مذكرة التسوية المعدلة السابقة التعديلات التي تطرأ على مذكرة التسوية الأصلية السابقة عن عام ١٩٩٧ نتيجة للإعتراف بالإلتزام الأدنى في نهاية سنة ١٩٩٦، نهاية سنة ١٩٩٧.

وكما إتضح في مذكرات التسوية السابقة، فإن رصيد حساب تكلفة المعاش المستحقة / المسددة مقدماً (وقدره ٤٣٤٦٠) يساوي صافي أرصدة الحسابات التذكيرية [٢٦٥٠٠٠-(١٥٩٠٠٠ - ٣٢٠٠٠ + ٢٩٩٤٠)]. ومع دمج قيمة الإلتزام الإضافي مع قيمة تكلفة المعاش المستحقة / المسددة مقدماً من أجل التقرير عن إلتزام المعاش الأدنى في الميزانية، فإن جدول التسوية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧ يتضمن عنصر إضافي كما يلي :

جدول تسوية سنة ١٩٩٧ (معدل)	
تعهد المنافع المخططة (دائن)	(٢٦٥٠٠٠)
أصول الخطة بالقيمة العادلة (مدين)	١٥٩٦٠٠
حالة التمويل	(١٠٥٤٠٠)
تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها (مدين)	٣٢٠٠٠
صافي الخسارة غير المعترف بها (مدين)	٢٩٩٤٠
تكلفة المعاش المستحقة / المسددة مقدماً (دائن)	(٤٣٤٦٠)
الإلتزام الإضافي (دائن)	(٣٧٥٤٠)
إلتزام تكلفة المعاش المستحقة المعترف به في الميزانية	(٨١٠٠٠)

التقرير عن خطط المعاش بالقوائم المالية
REPORTING PENSION PLANS IN FINANCIAL STATEMENTS

ويشمل التقرير داخل القوائم المالية نفسها، التقرير داخل الملاحظات الواردة على القوائم المالية.

التقرير داخل القوائم المالية : إذا كان مقدار المساهمة التي تقدمها الشركة (الإنخفاض في النقدية) لإعتماد المعاش أقل من مصروف المعاش عن العام، فإن الفرق يظهر كرصيد دائن مستحق ضمن الإلتزامات طويلة الأجل بالميزانية. ويمكن تسمية هذا الفرق تكلفة المعاش المستحقة أو إلتزام مصروف المعاش غير الممول أو المستحق لإعتماد المعاش. ويُصنف هذا الإلتزام ضمن الإلتزامات المتداولة إذا تطلب إستخدام نقدية خلال السنة التالية.

وإذا كان مقدار التمويل المقدم لإعتماد المعاش خلال الفترة أكبر من مصروف المعاش عن الفترة، فإنه يظهر أصل بمقدار الفرق. ويُقرر عن هذا الأصل في حساب تكلفة المعاش المسددة مقدماً أو حساب مصروفات معاش مؤجلة أو مصروفات معاش مدفوعة مقدماً ضمن جزء الأصول المتداولة بالميزانية إذا كانت طبيعته متداولة أو في جزء الأصول الأخرى إذا كان طويل الأجل.

وعندما يزيد تعهد المنافع المتجمعة عن القيمة العادلة لأصول خطة المعاش، يُسجل إلتزام إضافي. ويضاف الجانب المدين المقابل لهذا الإلتزام الإضافي إما إلى أحد حسابات الأصول غير الملموسة، وهو تكلفة المعاش المؤجلة، أو إلى حساب مقابل contra لحقوق المساهمين. فإذا كان هذا الجانب المدين أقل من تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها فإنه يُقرر عنه كأصل غير ملموس. ولكن إذا كان هذا الجانب المدين يزيد عن تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها، فإن مقدار الزيادة في هذا الجانب المدين تُضاف لحساب مقابل لحقوق المساهمين هو حساب الزيادة في إلتزام المعاش الإضافي عن تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها.

التقرير في ملاحظات القوائم المالية: إن خطط المعاش هامة دائماً لتفهم المركز المالي، نتائج العمليات والتدفقات النقدية للمنشأة. وعلى ذلك، فإنه يجب الإفصاح عن المعلومات التالية في ملاحظات القوائم المالية عند عدم الإفصاح عنها في صلب هذه القوائم. وتمثل هذه الملاحظات أهمية خاصة في حالة المعاشات وذلك بسبب التعقيدات والحلول الوسط التي صاحبت عملية تحديد مدى الإعتراف أو عدم الإعتراف بالأصول والإلتزامات في معيار FASB رقم ٨٧. ولذلك فسوف نقدم تبريراً مختصراً للإفصاح عن كل معلومة من المعلومات التالية ضمن الملاحظات:

(١) وصف لخطة المعاش يتضمن مجموعات العمال التي تغطيها الخطة، نوع معادلة المنافع المحددة بالخطة، سياسة التمويل المتبعة، أنواع الأصول الخاصة بها، وطبيعة وأثر أية أحداث هامة تؤثر على قابلية المعلومات للمقارنة على مدى الفترات المعروضة.

المبرر: لأن قياس مصروف المعاش يستند إلى معادلة المنافع، فإن تقديم وصف للخطة ولمعادلة حساب المنافع يفيد مستخدمي القوائم المالية. كما أن الإفصاح عن سياسات التمويل وأنواع الأصول الخاصة بالخطة يساعد على تحديد التدفقات النقدية المستقبلة وإحتمالاتها كما يلقي الضوء على الفرق بين التدفق النقدي ومصروف المعاش. وأخيراً، فإنه يتم الإفصاح عن الأحداث الهامة المؤثرة على

الخطة حتى يمكن للقارىء أن يتنبأ بأثر هذه الأحداث على إتجاهات الخطة في الأجل الطويل.

(٢) مكونات صافي تكلفة المعاش (مصروف المعاش) عن الفترة.

المبرر: أن المعلومات عن المكونات تساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم كيفية تحديد مصروف المعاش بصورة أفضل وسبب تغيره من فترة لأخرى.

(٣) جدول لإجراء تسوية بين موقف تمويل خطة المعاش والمقادير المقرر عنها بالميزانية، حيث يعرض هذا الجدول البنود التالية بصورة منفصلة:

(أ) أصول الخطة المتاحة لسداد المنافع (بقيمتها العادلة).

(ب) تعهد المنافع المخططة مع تحديد تعهد المنافع المتجمعة وتعهد المنافع المكتسبة.

(جـ) مقدار تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها.

(د) مقدار صافي المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها.

(هـ) مقدار أي أصل أو إلتزام متبقي وناتج عن الفترة الإنتقالية المحددة لتطبيق معيار FASB رقم ٨٧

(و) مقدار أي إلتزام إضافي معترف به.

(ى) مقدار تكلفة المعاش المسددة مقدماً أو تكلفة المعاش المستحقة المعترف بها في الميزانية (وهي النتيجة الصافية لدمج البنود من أ الى ى السابقة).

المبرر: إن مكونات تعهد المعاش يتم الإفصاح عنها متضمنة حالة تمويل الخطة. ويساعد ذلك على تحديد ما إذا كان هناك تعهد منافع مخططة غير ممول. كما أن الإفصاح عن تعهد المنافع المكتسبة (والذي بموجبه يحق للعمال الحصول على منافع معاش حالياً أو في المستقبل بغض النظر عن بقاءهم في خدمة المنشأة) يمثل «تأكيداً» Firmness لإلتزام المنشأة. وأخيراً، فإن إجراء تسوية بين حالة تمويل الخطة والمقادير المقرر عنها في الميزانية يلقي الضوء على الفرق بين حالة تمويل الخطة والبنود المعروضة بالميزانية.

(٤) المتوسط المرجح لمعدل الخصم، ومعدل الزيادة في المرتبات في المستقبل المستخدم في حساب تعهد المنافع المخططة: والمتوسط المرجح لمعدل العائد المتوقع في الأجل الطويل على أصول الخطة.

المبرر: يسمح الإفصاح عن هذه المعدلات لقارىء القوائم المالية بأن يحدد مدى معقولية الإفتراضات المستخدمة في قياس قيمة الإلتزام وبعض مكونات

مصروف المعاش.

وبصورة مختصرة، فإن متطلبات الإفصاح عن المعاشات مكثفة وذات غرض محدد. فمن العوامل التي جعلت عملية التقرير المالي عن المعاشات صعبة الفهم في الماضي عدم وجود إتساق في المصطلحات. كما أن هناك العديد من عمليات المعاوضة offset-ting التي تتم قبل الوصول لمصروف المعاش السنوي وإلتزام المعاش المتعلق به. ومن ثم، فإن هذه الجوانب للإفصاح لابد وأنها ستزيل بعض الغموض عن عملية التقرير المالي عن المعاشات.

توضيح للإفصاح عن المعاش ضمن الملاحظات

علاوة على الوصف التفصيلي لخطة المعاش وجوانب الإفصاح الأخرى المتعلقة بتشغيل الخطة خلال العام، فإن المنشأة تلتزم بتحديد مكونات مصروف المعاش وإعداد التسوية اللازمة بين أصول وإلتزامات خطة المعاش المسجلة في السجل التذكيري ومقادير الأصول أو الإلتزامات المقرر عنها في القوائم المالية.

مكونات مصروف المعاش:

يتطلب FASB الإفصاح عن المكونات الفردية لمصروف المعاش وهي: (١) تكلفة الخدمة، (٢) تكلفة الفائدة، (٣) العائد الفعلي على الأصول، (٤) باقي التكاليف الأخرى مجتمعة ـ وذلك حتى يتمكن القراء الأكثر تمرساً من فهم كيفية تحديد مصروف المعاش. وبإستخدام المعلومات من مثال شركة Zarle السابقة، فإن يمكن عرض مكونات تكلفة المعاش لكل من السنوات الثلاث ـ المأخوذة من العمود الأول من اليسين لمذكرات التسوية السابقة ـ في الجدول التالي:

	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
تكلفة الخدمة	٩٠٠٠	٩٥٠٠	١٣٠٠٠
تكلفة الفائدة	١٠٠٠٠	١٩٢٠٠	٢١٢٧٠
العائد الفعلي على الأصول	(١٠٠٠٠)	(١١١٠٠)	(١٢٠٠٠)
صافي البنود الأخرى والإستنفاد	—	٢٧٢٠٠	*١٩٣٩٠
الإجمالي	٩٠٠٠	٤٤٨٠٠	٤١٦٦٠

(*) في سنة ١٩٩٧، فإن صافي البنود الأخرى وقدره ١٩٣٩٠ج يشمل: (١) خسارة غير متوقعة قدرها ١٤١٠ج دائن، (٢) إستهلاك تكلفة الخدمة السابقة وقدره ٢٠٨٠٠ج مدين.

جدول التسوية Reconciliation Schedule

يمكن أن تؤدي مطالبة FASB بإجراء تسوية للأصول والإلتزامات غير المدرجة بالميزانية والمكاسب والخسائر غير المعترف بها مع الأصل أو الإلتزام المدرج بالميزانية لإحداث بعض الإرتباك. في حين يعتقد البعض أن هذا الجدول يمثل أساس لفهم معيار FASB رقم ٨٧ والمحاسب عن خطة المعاش. وفيما يلي نموذج هذا الجدول للتسوية كما هو معروض في معيار FASB رقم ٨٧.

جدول تسوية المعـــــاش

القيمة الحالية الإكتوارية لتعهـــدات المنافع :	
تعهد المنافع المكتسبة	×××ج
تعهد المنافع المتجمعة	×××ج
تعهد المنافع المخططة (في نهاية الفترة)	(××××)ج
أصول الخطة بالقيمة العادلة (في نهاية الفترة)	×××ج
تعهد المنافع المخططة الزائد عن أصول الخطة	(×××)
تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها	××
صافي المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها	××
تكلفة المعاش المستحقة / المسددة مقدماً	(×××)
التعديل المطلوب للإعتراف بالإلتزام الأدنى	(××)
تكلفة المعاش المستحقة / المسددة مقدماً المعترف بها في الميزانية	×××ج

وبإستثناء تعهد المنافع المكتسبة وتعهد المنافع المتجمعة التي يتضمنها جدول التسوية السابق، فقد سبق أن أوضحنا هذه التسوية مقترنة بكل مذكرة تسوية سبق عرضها خلال الفصل. وما يُطلق عليه «التعديل المطلوب للإعتراف بالإلتزام الأدنى» في متطلبات الإفصاح الواردة بالمعيار ٨٧ هو ماسبق أن أطلقنا عليه «الإلتزام الإضافي» في جدول التسوية المعدل لسنة ١٩٩٧.

ولكن ماهي ضرورة إدراج هذه البنود غير المعترف بها بهذا التفصيل؟ لقد فسر FASB ذلك بقوله «يعترف المجلس بأن عمليات تأجيل الإعتراف التي يتضمنها هذا المعيار تؤدي لإستبعاد أكثر المعلومات أهمية من القوائم المالية للمنشآت التي لديها خطة معاش. ومع ذلك، فإن جوانب الإفصاح المطلوبة تضم هذه المعلومات. . . كما أن بعض الإلتزامات التي كانت تُحذف فيما سبق سيتم الإعتراف بها».

وجدول التسوية التالي لشركة Zarle مأخوذ من السطر الأخير لكل من مذكرات تسوية المعاش السابق عرضها. حيث أن القيم الإكتوارية لتعهد المنافع المكتسبة وتعهد المنافع المتجمعة فقط هي التي يلزم الحصول عليها من خارج مذكرات التسوية [إستخدمت قيم إفتراضية لها] :

جدول تسوية المعاش - شركة Zarle

	٣١ ديسمبر		
	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
القيمة الحالية الإكتوارية لتعهدات المنافع :			معدلة
تعهد المنافع المكتسبة (مفترض)	(٥٠٠٠٠)	(١٣٠٠٠٠)	(١٨٣٠٠٠)
تعهد المنافع المتجمعة (مفترض)	٨٠٠٠٠	١٦٤٠٠٠	٢٤٠٦٠٠
تعهد المنافع المخططة	(١١٢٠٠٠)	(٢١٢٧٠٠)	(٢٦٥٠٠٠)
أصول الخطة - القيمة العادلة	١١١٠٠٠	١٣٤١٠٠	١٥٩٦٠٠
حالة التمويل	(١٠٠٠)	(٧٨٦٠٠)	(١٠٥٤٠٠)
تكلفة خدمة سابقة غير معترف بها	—	٥٢٨٠٠	٣٢٠٠٠
صافي المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها	—	—	٢٩٩٤٠
تكلفة المعاش المستحقة / المسددة مقدماً	(١٠٠٠)	(٢٥٨٠٠)	(٤٣٤٦٠)
التعديل المطلوب للإعتراف بالإلتزام الأدنى	—	(٤١٠٠)	(٣٧٥٤٠)
إلتزام تكلفة المعاش المستحقة بالميزانية	(١٠٠٠)	(٢٩٩٠٠)	(٨١٠٠٠)

حيث ان عمود سنة ١٩٩٥ يظهر عجز في تمويل تعهد المنافع المخططة بمقدار ١٠٠٠ج. ويظهر عمود سنة ١٩٩٦ أن إلتزام عجز التمويل وقدره ٧٨٦٠٠ج مقرر عنه في الميزانية بمقدار ٢٩٩٠٠ج وذلك بسبب وجود تكلفة خدمة سابقة غير معترف بها قدرها ٥٢٨٠٠ج وإلتزام إضافي قدره ٤١٠٠ج. كما يظهر عمود سنة ١٩٩٧ إلتزام عجز تمويل قدره ١٠٥٤٠٠ج مقرر عنه في الميزانية بمقدار ٨١٠٠٠ج وذلك بسبب وجود تكلفة خدمة سابقة غير معترف بها قدرها ٣٢٠٠٠ج وصافي خسارة غير معترف بها قدرها ٢٩٩٤٠ج وإلتزام إضافي قدره ٣٧٥٤٠ج.

قيود اليومية ومذكرة التسوية عن عام ١٩٩٨ ـ مثال شامل

مع إدخال عملية حساب النطاق، الإعتراف بالإلتزام الادنى وجوانب الإفصاح المطلوبة، فإنه يمكن الإستمرار في المحاسبة عن خطة المعاش بشركة Zarle في سنة

١٩٩٨ بناءً على الحقائق التالية :

تكلفة الخدمة عن سنة ١٩٩٨ تبلغ ١٦٠٠٠ج
معدل التسوية يبلغ ١٠٪ ، معدل العائد المتوقع يبلغ ١٠٪ .
العائد الفعلي على أصول الخطة عن سنة ١٩٩٨ يبلغ ٢٢٠٠٠ج .
استنفاد تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها لسنة ١٩٩٨ يبلغ ١٧٦٠٠ج .
المساهمة السنوية (التمويل) تبلغ ٢٧٠٠٠ج .
المنافع المسددة للمتقاعدين سنة ١٩٩٨ تبلغ ١٨٠٠٠ج .
تعهد المنافع المكتسبة يبلغ ١٩٥٠٠٠ج في نهاية سنة ١٩٩٨ .
تعهد المنافع المتجمعة يبلغ ٢٦٣٠٠٠ج في نهاية سنة ١٩٩٨ .
متوسط سنوات الخدمة لكل العمال الذين تغطيهم الخطة ٢٠ عاماً .

ولتسهيل عمليه تجميع وتسجيل مكونات مصروف المعاش وتحديد القيم غير المعترف بها المتعلقة بخطة المعاش ، يتم إعداد مذكرة التسوية الموضحة فيما بعد من واقع البيانات الأساسية السابقة . وتتمثل أرصدة الحسابات أول سنة ١٩٩٨ في أرصدتها في نهاية سنة ١٩٩٧ المستخرجة من مذكرة تسوية المعاش المعدلة لشركة Zarle عن سنة ١٩٩٧ .

إيضاحات وقيود مذكرة التسوية : تتشابه القيود من ٢٢ إلى ٢٨ مع القيود المناظرة لها في مذكرات التسوية السابقة وذلك بإستثناء القيد «٢٥» . ففي سنة ١٩٩٧ كان العائد المتوقع على أصول الخطة أكبر من العائد الفعلي مما نتج عنه خسارة غير متوقعة . أما في سنه ١٩٩٨ فإن العائد الفعلي وقدره ٢٢٠٠٠ج يزيد عن العائد المتوقع وقدره ١٥٩٦٠ج [١٥٩٦٠٠ × ١٠٪] بما ينتج عنه مكسب غير متوقع قدره ٦٠٤٠ج يسجله القيد ٢٥ . وبدمج أثر هذا المكسب وقدره ٦٠٤٠ مع أثر العائد الفعلي وقدره ٢٢٠٠٠ ، نجد أن مصروف المعاش لايتأثر إلا بالعائد المتوقع فقط وقدره ١٥٩٦٠ج .

وقد نتج قيد جديد (هو القيد «٢٩») في مذكرة تسويه شركه Zarle نتيجه لتطبيق إختبار النطاق على الرصيد المتجمع لصافي المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها . فقد بدأت الشركة سنة ١٩٩٨ ولديها رصيد في حساب صافي الخسارة غير المعترف بها قدره ٢٩٩٤٠ج . ويجب لذلك تطبيق معيار النطاق في سنة ١٩٩٨ لتحديد ما إذا كان هذا الرصيد زائداً عن النطاق ويجب إستفادة أم لا . وفي سنة ١٩٩٨ يبلغ النطاق ١٠٪ من رصيد تعهد المنافع المخططة أول العام وقدره ٢٦٥٠٠٠ج أو من رصيد القيمة المرتبطة بالسوق لأصول الخطة (والتي يُفترض تساويها مع القيمة السوقية العادلة) أول المدة

مذكرة تسوية المعاش - سنة ١٩٩٨

قيود اليومية العامة

البنود	مصروف المعاش السنوي	النقدية	التكلفة المسددة/ المسددة مقدماً	الإلتزام الإضافي	الأصول غير الملموسة للمعاش	العبء المقابل لحقوق الملكية
رصيد ٣١ ديسمبر ١٩٩٧			٤٣٤٦٠د	٣٧٥٤٠د	٣٢٠٠٠م	٥٥٤٠م
٢٢ - تكلفة الخدمة	١٦٠٠٠م					
٢٣ - تكلفة الفائدة	٢٦٥٠٠م					
٢٤ - العائد الفعلي	٢٢٠٠٠د					
٢٥ - المكسب غير المتوقع	٦٠٤٠م					
٢٦ - إستنفاد تكلفة الخدمة السابقة	١٧٦٠٠م					
٢٧ - المساهمة		٢٧٠٠٠د				
٢٨ - المدفوع						
٢٩ - إستنفاد خسارة غير معترف بها	١٧٢م					
٣٠ - تعديل الإلتزام الأدنى				٢٥٩١٢م	٢٠٣٧٢د	٥٥٤٠د
قيد اليومية عن سنة ١٩٩٨	٤٤٣١٢م	٢٧٠٠٠د	١٧٣١٢د			
أرصدة ٣١ ديسمبر ١٩٩٨			٦٠٧٧٢د	١١٦٢٨د	١١٦٢٨م	—

القيـــــود التذكيريـــــة

البـــــــود	تعهد المنافـــع المخططـــة	أصـــــول الخطـــــة	تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بهـا	صافي المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها
رصيد ٣١ ديسمبر ١٩٩٧	٢٦٥٠٠٠د	١٥٩٦٠٠م	٣٢٠٠٠م	٢٩٩٤٠م
٢٢ ـ تكلفـة الخدمـة	١٦٠٠٠د			
٢٣ ـ تكلفة الفائدة	٢٦٥٠٠د			
٢٤ ـ العائد الفعلـي		٢٢٠٠٠م		
٢٥ ـ المكسب غير المتوقع				٦٠٤٠د
٢٦ ـ إستنفاد تكلفة الخدمة السابقة			١٧٦٠٠د	
٢٧ ـ المساهمـة		٢٧٠٠٠م		
٢٨ ـ المنافـــع	١٨٠٠٠م	١٨٠٠٠د		
٢٩ ـ إستنفاد خسارة غير معترف بها				١٧٢د
٣٠ ـ تعديل الإلزام الأدنى				
قيد اليومية عن سنة ١٩٩٨				
رصيد ٣١ ديسمبـر ١٩٩٨	٢٨٩٥٠٠د	١٩٠٦٠٠م	١٤٤٠٠م	٢٣٧٢٨م

وقدره ١٥٩٦٠٠ أيهما أكبر. وعلى ذلك، فإن مقدار النطاق سنة ١٩٩٨ يبلغ ٢٦٥٠٠ (٢٦٥٠٠٠ × ١٠٪). ولأن الرصيد في حساب صافي الخسائر غير المعترف بها يبلغ ٢٩٩٤٠ج، فإن الزيادة عن النطاق تبلغ ٣٤٤٠ج [٢٩٩٤٠ ـ ٢٦٥٠٠]. وتُستنفد هذه الزيادة على مدى متوسط سنوات الخدمة المتبقية لكل العمال. وعلى أساس أن متوسط سنوات الخدمة المتبقية ٢٠ عاماً، فإن مقدار الإستنفاد سنة ١٩٩٨ يبلغ ١٧٢ج (٣٤٤٠ ÷ ٢٠). وفي مذكرة تسوية المعاش لسنة ١٩٩٨ يُسجل هذا الإستنفاد بالجانب المدين من حساب مصروف المعاش والجانب الدائن من حساب صافي الخسائر غير المعترف بها. والجدول التالي يوضح حساب عبء الإستنفاد وقدره ١٧٢ج :

إختبار النطاق سنة ١٩٩٨

صافي الخسارة [أو المكسب] غير المعترف بها في بداية السنة	٢٩٩٤٠
١٠٪ من تعهد المنافع المخططة أو القيمة المرتبطة بالسوق لأصول الخطة أيهما أكبر	٢٦٥٠٠
المقدار الخاضع للإستنفاد	٣٤٤٠
متوسط سنوات خدمة كل العمال	٢٠ عاماً
إستنفاد سنة ١٩٩٨ (٣٤٤٠ ÷ ٢٠)	١٧٢

ويكون قيد اليومية اللازم لتسجيل مصروف المعاش رسمياً عن سنة ١٩٩٨ كما يلي :

٤٤٣١٢		من حـ / مصروف المعاش
	٢٧٠٠٠	الى حـ / النقدية
	١٧٣١٢	الى حـ / تكلفة المعاش المستحقه / المسددة مقدماً

ويوضح الجدول التالي حساب الإلتزام الأدنى، الإلتزام الإضافي، المقدار المقرر عنه كعبء مقابل contra لحقوق المساهمين :

حساب الإلتزام الأدنى ـ ١٩٩٨

	٣١ ديسمبر ١٩٩٨
تعهد المنافع المتجمعة	(٢٦٣٠٠٠)
أصول الخطة بالقيمة العادلة	١٩٦٠٠٠
تعهد المنافع المتجمعة غير الممولة (الإلتزام الأدنى)	(٧٣٤٠٠)
تكلفة المعاش المستحقة	٦٠٧٧٢

الإلتـــــزام الإضافـــي	(١١٦٢٨)
تكلفة الخدمـــة السابقـــة غير المعتـــرف بها	١٤٤٠٠
العبء المقابل لحقـــوق المساهمين	ـــــ ج

فكما يتضح من عملية الحساب السابقة، فإن رصيد الإلتزام الإضافي في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ يبلغ ١١٦٢٨ج. وبالتالي فإن رصيد الإلتزام الإضافي المرحل من سنة ١٩٩٧ وقدره ٣٧٥٤٠ج يلزم تخفيضه بمقدار ٢٥٩١٢ج [٣٧٥٤٠ ـ ١١٦٢٨]. كما أن رصيد حساب الأصل غير الملموس الخاص بالمعاش يجب أيضاً أن يكون ١١٦٢٨ج، وبالتالي فإنه يجعل دائناً بمقدار ٢٠٣٧٢ لتخفيض رصيده وقدره ٣٢٠٠٠ج إلى الرصيد المطلوب وقدره ١١٦٢٨ج. ولأن رصيد تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها يزيد عن الإلتزام الإضافي، فإنه لايلزم وجود أي عبء مقابل لحقوق المساهمين. من كل ذلك يكون القيد اللازم لتعديل الإلتزام الأدنى (مع الحسابات المتعلقة به) في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ كما يلي.

٢٥٩١٢	من حـ/ التزام المعـــاش الإضافي	
	الى حـ/ أصول غيرملموسة ـ تكلفة المعاش المؤجلة	٢٠٣٧٢
	الى حـ/ الزيادة في التزام المعاش الإضافي عن تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها.	٥٥٤٠

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ تعرض ميزانية شركة Zarle/ البنود التاليه بخصوص خطه المعـاش بها:

شركـــــــــة Zarle

الميزانية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨

الأصول			الإلتزامـــات	
	أصول غير ملموسة		إلتزامات طويلة الأجل	
١١٦٢٨	تكلفة معاش مؤجلة	٧٢٤٠٠	تكلفة معاش مستحقة	

حيث يتم دمج رصيد حساب تكلفة المعاش المستحقة/ المسددة مقدماً وقدره ٦٠٧٧٢ مع رصيد حساب الإلتزام الإضافي وقدره ١١٦٢٨ والتقرير عنهما كالتزام معاش واحد قدره ٧٢٤٠٠ج في الميزانية.

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ تعرض قائمة دخل شركة Zarle مايلي بخصوص خطة المعاش :

شركـــــــة Zarle

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨

مصروفات تشغيلية :	
مصروفات المعـــاش	٤٤٣١٢

كما تظهر قائمة التدفقات النقدية للشركة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ مايلي بخصوص خطة المعاش :

شركة Zarle

قائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	
صافي الدخـــل (مفتـــرض)	٩٠٥٠٠٠
التعديلات اللازمة لتحويل صافي الدخل إلى صافي التدفق النقدي الناتج عن الأنشطـــة التشغيليـــة :	
الزيادة في إلتزام المعاش المستحق	١٧٣١٢

ملاحظة : الأنشطة التمويلية والإستثمارية غير النقدية هامة :

هناك إنخفاض قدره ٢٠٣٧٢ في الأصول غير الملموسة وإنخفاض قدره ٥٥٤٠ج في الحساب المقابل لحقوق المساهمين نتيجة لإنخفاض الإلتزام الأدنى بمقدار ٢٥٩١٢ج.

كما تقوم شركة Zarle بالإفصاح عن المعلومات التالية المتعلقة بخطة المعاش ضمن الملاحظات الواردة على القوائم المالية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ :

الملاحظات على القوائم المالية :

الملاحظة د : لدى الشركة خطة معاش تغطي كل عمالها، وهي خطة تساهمية وتوفر منافع معاش على أساس مرتب العامل خلال السنوات الثلاث السابقة على تقاعده. وتتكون أصول الخطة من النقدية والأسهم والسندات. وتتفق سياسة التمويل التي تتبعها الشركة مع التشريعات الحكومية والضريبية السارية في هذا المجال.

ويتكون صافي مصروف المعاش عن سنة ١٩٩٨ من المكونات التالية :

تكلفة الخدمة	١٦٠٠٠
الفائدة على تعهد المنافع المخططة	٢٦٥٠٠
العائد الفعلي على أصول الخطة	(٢٢٠٠٠)
صافي المكونات الأخرى لمصروف المعاش	٢٣٨١٢
صافي مصروف المعاش عن العام	٤٤٣١٢

والجدول التالي يتضمن تسوية بين موقف تمويل الخطة والمقادير المقرر عنها في ميزانية الشركة بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ :

القيمة الحالية الإكتوارية لتعهدات المنافع :	
تعهد المنافع المكتسبة	١٩٥٠٠٠
تعهد المنافع المتجمعة	٢٦٣٠٠٠
تعهد المنافع المخططة	(٢٨٩٥٠٠)
أصول الخطة بالقيمة العادلة	١٩٠٦٠٠
تعهد المنافع المخططة الزائد عن أصول الخطة	(٩٨٩٠٠)
تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها	١٤٤٠٠
صافي الخسارة (أو المكسب) غير المعترف بها	٢٣٧٢٨
تكلفة المعاش المستحقة / المسددة مقدماً	(٦٠٧٧٢)
التعديل المطلوب للإعتراف بالإلتزام الأدنى	(١١٦٢٨)
إلتزام تكلفة المعاش المستحقة المعترف به في الميزانية	(٧٢٤٠٠)

وقد كان المتوسط المرجح لمعدل الخصم المستخدم في تحديد تعهد المنافع المخططة سنة ١٩٩٨ يبلغ ١٠٪. كما أن معدل الزيادة في مستويات المرتبات في المستقبل والمستخدم في حساب تعهد المنافع المخططة سنة ١٩٩٨ يبلغ ٤,٥٪. كما أن المتوسط المرجح لمعدل العائد المتوقع على أصول الخطة في الأجل الطويل يبلغ ١٠٪.

وفي جدول التسوية المعروض ضمن الملاحظات يتم إدراج التعديل المطلوب للإعتراف بالإلتزام المحدود وقدره ١١٦٢٨ج من أجل الوصول الى تكلفة المعاش المستحقة المقرر عنها في الميزانية وقدرها ٧٢٤٠٠ج.

الأسئلـــة

(١) فرق بين خطة المعاش ذات المساهمة المحددة وخطة المعاش ذات المنفعة المحددة، مع توضيح كيف يختلف تعهد صاحب العمل في ظل كل من الخطتين.

(٢) ماهو دور الخبير الإكتواري في خطط المعاش؟ وماهي الإفتراضات الإكتوارية؟

(٣) إشرح كيف يختلف الأساس النقدي في المحاسبة عن خطط المعاش عن أساس الإستحقاق في المحاسبة عنها، ولماذا يعتبر الأساس النقدي في المحاسبة غير مقبول بصفة عامة في المحاسبة عن خطة المعاش؟

(٤) ماهو المقصود بالاستنفاد على أساس النطاق Corridor ؟

(٥) إشرح الظروف التي في ظلها يجب على الشركة أن تعترف بإلتزام المعاش رغم أن تمويلها لخطة المعاش يتساوي مع مقدار مصروف المعاش المعترف به.

(٦) ماهي القيمة التي يقدمها جدول تسوية موقف تمويل خطة المعاش مع القيم المقرر عنها في ميزانية صاحب العمل لقارىء القوائم المالية؟

الحـــالات

١ ـ ظهرت البنود التالية في القوائم المالية لشركة Kangaro

١) تحت جزء الأصول:

- تكلفة معاش مسددة مقدماً.
- أصل غير ملموس ـ تكلفة معاش مؤجلة.

٢) تحت جزء الإلتزامات:

- تكلفة معاش مستحقة.

٣) تحت جزء حقوق المساهمين:

- الزيادة في إلتزام المعاش الإضافي عن تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها.

٤) في قائمة الدخـــل:

- مصروف المعاش

والمطلوب: شرح أهمية كل من البنود السابقة على القوائم المالية للشركة.

٢ ـ عند فحص تكاليف خطط المعاش، واجه المحاسب القانوني بعض

المصطلحات. حيث يجب التعامل مع مكونات تكلفة المعاش التي تمثلها هذه المصطلحات بصورة صحيحة وذلك حتى تنعكس المبادىء المحاسبية المتعارف عليها في القوائم المالية للوحدات التي لديها خطط معاش.

المطلـــوب:

(أ) ١ - ناقش المبرر النظرى للإعتراف بتكاليف المعاش على أساس الإستحقاق.

٢ - ناقش الموضوعية النسبية لعملية القياس في المحاسبة عن تكاليف المعاش السنوية على أساس الإستحقاق وعلى الأساس النقدى.

(ب) إشرح المصطلحات التالية في علاقتها بالمحاسبة عن خطط المعاش:

١ - قيمة الأصل المرتبطة بالسوق.

٢ - طرق التمويل الإكتواري.

٣ - تعهد المنافع المخطط.

٤ - مدخـــل النطـــاق.

(حـ) ماهي المعلومات التي يجب الإفصاح عنها بخصوص خطط المعاش بالشركة في القوائم المالية والملاحظات الواردة عليها؟

٣ - يتناقش السيد Terry رئيس شركة Mail مع مراقب الشركة ومساعده وكانت المحادثة بينهما كما يلي:

- السيد Terry: حتى ننجح في مواجهة منافسينا، يجب أن يوجد بالشركة خطة معاش لكى نجذب الأفراد الأكفاء.
- المراقب: ولكن عليك أن تدرك أن خطة المعاش سوف تأخذ جزء كبير من دخل الشركة؛ فمن الأسباب الرئيسية للدخل الكبير الذي تحققه عدم وجود تكلفة معاش في قائمة دخل الشركة. ففي حالة بعض منافسينا بلغ مصروف المعاش ٣٠٪ من الدخل قبل الضريبة.
- مساعد المراقب: لماذا نتزعج من تكلفة المعاش الآن؛ فمنافع المعاش لاتكتسب إلا بعد ١٠ سنوات من الخدمة، وإذا لم تكتسب فإن الشركة لاتتحمل بأي إلتزام. حيث لايجب أن نقرر عن أي مصروف حتى نتحمل إلتزام قانوني بسداد هذه المنافع.
- السيد Terry: ولكن العاملون سوف يحتاجون الإعتراف بسنوات الخدمة السابقة كجزء من فترة ١٠ سنوات اللازمة لإكتساب المنافع وليس من تاريخ بدء الخطة فكيف ستقوم بتوزيع تكلفة الخدمة السابقة الضخمة؟

ـ المساعد: أعتقد أن تكلفة الخدمة السابقة هي تكلفة تقديم خطة المعاش للعاملين بصفة دائمة. فهي أصل غير ملموس لن تنخفض قيمته لأنه سيؤدي لزيادة الروح المعنوية للعاملين في الوقت الحاضر وفي المستقبل ويقدم لنا سلاح تنافسي في جذب العمالة الماهرة في المستقبل.

ـ السيد Terry: أنا لاأتفق معك في ذلك، حيث أعتقد أن تكلفة الخدمة السابقة تمثل منفعة للعمال الحاليين فقط. حيث ترتبط هذه الخدمة السابقة مباشرة بالعمال الموجودين وقت إنشاء الخطة ولاترتبط بأية صورة بأية منافع غير ملموسة تحصل عليها الشركة بسبب وجود الخطة. وعلى ذلك، فإنني إقترح إستهلاك تكلفة الخدمة السابقة على مدى الأعمار المتبقية للعمال الحاليين.

ـ المراقب: ولكن ماذا عن قائمة الدخل؟ أنكم تناقشون المفاهيم النظرية دون مراعاة أثرها على رقم الدخل.

ـ السيد Terry: ماذا تقصد

ـ المراقب: إنني أعتقد أن المدخل الذي طرحه المساعد لحل هذا الموضوع هو المدخل الأفضل. ولكنني لست على ثقة من ذلك.

المطلوب:

(أ) بفرض أن شركة Mail تقوم بإنشاء خطة معاش، فكيف يُحسب إلتزام الشركة عن المعاشات في السنة الأولى؟

(ب) كيف يحسب التزام الشركة في السنوات التالية؟

(جـ) كيف يحسب مصروف المعاش في كل عام؟

(د) بفرض أن تمويل المعاش يودع في صندوق خاص مرتبط بالشركة، فهل يجب التقرير عن أصول هذا الإعتماد في سجلات شركة Mail ؟

(هـ) ماهو معدل الفائدة الذي يجب إستخدامه في حسابات القيمة الحالية؟

(و) كيف يجب التقرير عن المكاسب والخسائر؟

أمثلة وتمارين

(١) قدمت شركة Tony المعلومات المنتقاة التالية عن خطة المعاش ذات المنافع المحددة لديها عن سنة ١٩٩٣ :

تكلفة الخدمة	٩٠٠٠٠ جنيه
تعهد المنافع المخططة في ١ يناير ١٩٩٣	٨٠٠٠٠٠ جنيه

العائد الفعلي والمتوقع على أصول الخطة	١٦٠٠٠ جنيه
استنفاد تكلفة خدمة سابقة غير معترف بها	١٢٠٠٠ جنيه
استنفاد خسارة غير معترف بها	٣٠٠٠ جنيه
معدل الفائدة / الخصم (التسوية)	١٠ ٪

المطلوب :

حساب مصروف المعاش عن سنة ١٩٩٣ .

(٢) تتعلق الحقائق التالية بخطة المعاش في شركة Manso عن سنة ١٩٩٣ :

أصول الخطة في ١ يناير ١٩٩٣	٤٨٥٠٠٠ جنيه
تعهد المنافع المخططة في ١ يناير ١٩٩٣	٤٨٥٠٠٠ جنيه
معدل التسوية	٨,٥ ٪
تكلفة خدمة المعاش السنوية	٣٤٠٠٠ جنيه
المساهمة النقدية	٣٠٠٠٠ جنيه
العائد الفعلي على أصول الخطة	٤٢٦٠٥ جنيه
المنافع المسددة للمتقاعدين	٢١٤٠٠ جنيه

المطلوب :

باستخدام البيانات السابقة : إحسب مصروف المعاش عن سنة ١٩٩٣ . وكجزء من ذلك صور مذكرة عمل المعاش التي توضح قيد اليومية لمصروف المعاش عن سنة ١٩٩٣ وأرصدة آخر العام لحسابات المعاش المختصة .

(٣) في شركة Paradise ، كانت القيم الحالية لتعهد المنافع المخططة بها والقيم المتعلقة بالسوق لأصول خطة المعاش لديها كما يلي :

	تعهد المنافع المخططة	قيمة أصول الخطة
١٩٩١	٢٢٠٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠٠
١٩٩٢	٢٤٠٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠٠
١٩٩٣	٢٩٠٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠٠
١٩٩٤	٣٩٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠

ويبلغ متوسط عمر الخدمة المتبقي للعاملين في السنوات ١٩٩١ ، ١٩٩٢ مقدار ١٠ سنوات وفي السنوات ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ مقدار ١٢ سنة . ويبلغ صافي المكسب أو الخسارة غير المعترف به الذي حدث خلال كل سنة كما يلي :

١٩٩١ ، خسارة قدرها ٢٨٠٠٠٠ جنيه ؛ ١٩٩٢ ، خسارة قدرها ٩٠٠٠٠ جنيه ، ١٩٩٣ ، خسارة قدرها ١٢٠٠٠ جنيه ؛ ١٩٩٤ ، مكسب قدره ٢٥٠٠٠ جنيه

(عند إجراء الحل يجب تجميع المكاسب والخسائر غير المعترف بها للوصول إلى أرصدة آخر العام).

المطلوب :

باستخدام مدخل النطاق، إحسب المقدار المستنفد من صافي المكسب أو الخسارة غير المعترف به والمحمل على مصروف المعاش في كل من السنوات الأربعة، مع تصوير الجدول المناسب.

(٤) لدى شركة Amy خطة معاش ذات منافع محددة، وقد قدم الخبير الإكتواري المعلومات التالية عن الخطة :

	١ يناير ١٩٩٣	٣١ ديسمبر ١٩٩٣
تعهد المنافع المكتسبة	١٥٠٠	١٩٠٠
تعهد المنافع المتجمعة	١٨٠٠	٢٩٣٠
تعهد المنافع المخططة	٢٨٠٠	٣٧٥٠
أصول الخطة (القيمة العادلة)	١٩٠٠	٢٨٠٠
معدل التسوية ومعدل العائد المتوقع		١٠ ٪
تكلفة المعاش المسددة مقدماً/المستحقة		؟
تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها	٩٠٠	؟
تكلفة الخدمة لسنة ١٩٩٣		٥٠٠
المساهمات (التمويل النقدي) لسنة ١٩٩٣		٨٠٠
المنافع المسددة سنة ١٩٩٣		٣٠٠

ويبلغ متوسط عمر الخدمه المتبقى لكل عامل ٢٠ سنة.

والمطلوب :

(أ) حساب العائد الفعلي على أصول الخطة في سنة ١٩٩٣.

(ب) حساب مقدار صافي المكسب أو الخسارة غير المعترف بها في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ (بافتراض أن رصيدها صافي ١ يناير ١٩٩٣ كان صفر).

(جـ) حساب مقدار استنفاد صافي المكسب أو الخسارة غير المعترف بها عن سنة ١٩٩٣ (مدخل النطاق).

(د) حساب مقدار إستنفاد تكلفة الخدمة السابقة عن سنة ١٩٩٣.

(هـ) حساب الحد الأدنى للإلتزام الذي يجب التقرير عنه في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣.

(و) حساب مصروف المعاش عن سنة ١٩٩٣ .

(ز) إعداد جدول تسوية موقف تمويل الخطة مع القيم المقرر عنها في ميزانية ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ .

(٥) في ١ يناير ١٩٩٢ بدأت شركة Harmon خطة معاش محددة المنافع لعدد ٦٠ عامل بها . وقد كانت مستويات التوظف بالشركة ثابتة في الفترات الماضية ويتوقع أن تظل ثابتة في المستقبل . ومن المتوقع أن يحصل كل هؤلاء العاملين على منافع في ظل هذه الخطة . ويبلغ إجمالي سنوات الخدمة ٦٥٠ سنة كما أن سنوات الخدمة المتعلقة بسنة ١٩٩٣ فقط تبلغ ٥٠ سنة . وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ قدم الخبير الإكتواري للشركة المعلومات التالية :

ـ القيمة الحالية للمنافع المستقبلية التي ترجع لخدمات العمال المقدمة في السنة الحالية حسب معادلة خطة المعاش	١٤٠٠٠٠ جنيه
ـ تعهد المنافع المتجمعة	١٠٠٠٠٠ جنيه
ـ تعهد المنافع المخططة (رصيدها صفر في ٩٢/١/١)	١٤٠٠٠٠ جنيه
ـ تمويل الشركة عن سنة ١٩٩٢ (مقدم في ٩٢/١٢/٣١)	١٥٠٠٠٠ جنيه
ـ معدل التسوية المستخدم في الحسابات الإكتوارية	٨ ٪
ـ العائد الفعلي والمتوقع على أصول الخطة	٨ ٪

وخلال سنة ١٩٩٣ ، عدلت الشركة خطة المعاش بتغطية الخدمات السابقة المقدمة قبل ١ يناير ١٩٩٣ ، وهو تاريخ تعديل الخطة . وقد أدى تعديل الخطة لزيادة تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها بمقدار ١٢٠٠٠٠ جنيه وهو مايجب استنفاده على أساس سنوات الخدمة المتوقعة في المستقبل للمشاركين في الخطة . وقد قام محاسبو الشركة بحساب مصروف المعاش الذي يجب الإعتراف به في سنة ١٩٩٣ بمبلغ ١٧٠٠٣١ جنيه .

والمطلوب : (مع التقريب لأقرب جنيه)

(أ) حساب مقدار مصروف المعاش الذي يجب الإعتراف به سنة ١٩٩٢ ، مع التوضيح .

(ب) إعداد قيود اليومية اللازمة لتسجيل مصروف المعاش والمساهمة النقدية للشركة عن سنة ١٩٩٢ (لايلزم تصوير مذكرة عمل) .

(جـ) توضيح كيفية حساب مصروف المعاش الذي يجب الإعتراف به في سنة ١٩٩٣ وهو ١٧٠٠٣١ جنيه ، مع الإشارة لكل من المكونات الخمسة التي

تشكل هذا المقدار الكلي .

(٦) فيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بشركة Sharon في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ :

ـ القيمة السوقية للأصول	٧٠٠٠٠٠
ـ تعهد المنافع المخططة	٩٥٠٠٠٠
ـ تعهد المنافع المتجمعة	٨٩٠٠٠٠
ـ أصول الخطة (بالقيمة العادلة)	٧٠٠٠٠٠
ـ المنافع المكتسبة	٢٤٠٠٠٠
ـ تكلفة خدمة سابقة لم يعترف بها بعد في مصروف المعاش	١٢٠٠٠٠
ـ مكاسب وخسائر	—

المطلوب :

(أ) عرض جدول تسوية موقف تمويل الخطة مع الأصل / الإلتزام المقرر عنه بالميزانية . بفرض عدم وجود أصل أو إلتزام متعلق بالمعاش بالشركة في بداية العام .

(ب) إفترض نفس الحقائق في أ باستثناء أن الشركة لديها خسارة غير معترف بها قدرها ١٨٠٠٠ جنيه خلال سنة ١٩٩٢ .

(جـ) شرح مبرر معالجة الخسارة غير المعترف بها وتكلفة الخدمة السابقة التي لم يُعترف بها بعد ضمن مصروف المعاش .

(٧) إختارت شركة Hisle طريقة مقبولة للمحاسبة عن خطة المعاش ذات المنافع المحددة بها في ١ يناير ١٩٩٣ بأرصدة مبدئية كما يلي :
أصول الخطة ٢٢٠٠٠٠ جنيه ، وتعهد المنافع المخططة ٢٢٠٠٠٠ جنيه . وفيما يلي بعض البيانات المتعلقة بالخطة على مدى ٣ سنوات :

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
تكلفة الخدمة السنوية	١٧٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٨٠٠٠
معدل التسوية ومعدل العائد المتوقع	٪١٠	٪١٠	٪١٠
العائد الفعلي على أصول الخطة	١٩٠٠٠	٢٤٢٠٠	٢٥٠٠٠
التمويل السنوي	١٧٠٠٠	٤٣٠٠٠	٤٨٠٠٠
المنافع المسددة	١٤٠٠٠	١٦٤٠٠	٢١٠٠٠
تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها (تعديل الخطة ٩٤/١/١)		١٦٥٠٠٠	
استنفاد تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها		٥٤٤٠٠	٤١٦٠٠
التغير في الإفتراضات الإكتوارية أنتج تعهد منافع مخططة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ قدره :			٥٢٠٠٠٠

والمطلـــوب :

(أ) إعداد مذكرة عمل المعاش التي تعرض كل أنشطة وأرصدة المعاش في الثلاث سنوات .

(ب) إعداد قيود اليومية (من مذكرة العمل) التي تعكس كل عمليات وأحداث خطة المعاش في ٣١ ديسمبر من كل عام .

(جـ) إعداد جدول تسوية موقف تمويل الخطة مع مقادير المعاش المقرر عنها في القوائم المالية في ٣١ ديسمبر من كل عام .

(٨) لدى شركة Walt خطة معاش ذات منافع محددة لعمالها . وفيما يلي بعض البيانات المتعلقة بتشغيل الخطة عن السنوات ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ :

	١٩٩٣	١٩٩٤
تعهد المنافع المخططـة في ١ يناير	٦٣٨١٠٠	—
أصول الخطة (بالقيمة العادلة)، في ١ يناير	٤٠٢٣٠٠	—
تكلفة المعاش المسددة مقدماً / المستحقة (دائن) في ١ يناير	٧٧٤٠٠	—
إلتزام المعاش الإضافي في ١ يناير	١٢٣٠٠	—
أصل غير ملموس ـ تكلفة معاش مؤجلة في ١ يناير	١٢٣٠٠	—
تكلفة خدمة سابقة غير معترف بها في ١ يناير	١٥٨٤٠٠	—
تكلفـــــة الخدمـــــة	٣٩٠٠٠	٤٨٠٠٠
معدل التسوية	٪١٠	٪١٠
معدل العائد المتوقـــع	٪١٠	٪١٠
العائد الفعلي على أصول الخطة	٣٦٠٠٠	٦٦٠٠٠
استنفاد تكلفة الخدمة السابقـــة	٦٢٤٠٠	٥٢٨٠٠
المساهمات النقدية الســنويـــة	٧٢٠٠٠	٨١٠٠٠
المنافع المسددة للمتقاعدين	٣١٥٠٠	٥٤٠٠٠
الزيادة في تعهد المنافع المخططة الذي يرجع إلى التغيرات في الإفتراضات الإكتوارية	٨٥٥٩٠	—
تعهد المنافع المتجمعة في ٣١ ديسمبر	٧٢١٨٠٠	٧٨٩٠٠٠
متوسط عمر الخدمة لكل العاملين		٢٠ سنة
تعهد المنافع المكتسبة في ٣١ ديسمبر		٤٦٤٠٠٠

والمطلوب :

(أ) إعداد مذكرة عمل المعاشات التي تعرض كل من السنوات ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ والحسابات الملحقة بها والتي تشمل حساب الحد الأدنى للإلتزام (١٩٩٣ ، ١٩٩٤) واستنفاد الخسارة غير المعترف بها (١٩٩٤) بإستخدام

مدخل النطاق.

(ب) إعداد قيود اليومية (من مذكرة العمل) التي تعكس كل عمليات وأحداث خطة المعاش في ٣١ ديسمبر من كل عام.

(جـ) إعداد جدول تسوية موقف تمويل الخطة مع مقادير المعاش المقرر عنها في القوائم المالية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٤.

الفصل الثاني والعشرون

المحاسبة عن الاستئجارات

ACCOUNTING FOR LEASES

الفصل الثاني والعشرون

المحاسبة عن الاستئجارات

ACCOUNTING FOR LEASES

الأهداف التعليمية:

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على:

١ - وصف طبيعة عمليات الإستئجار والجوهر الإقتصادي لها ومزاياها.
٢ - وصف المعايير المحاسبية الخاصة برسملة الإستئجارات لدى المستأجر وإجراءات ذلك.
٣ - المقارنة بين طرق التشغيل والرسملة في تسجيل الإستئجارات.
٤ - تحديد تصنيفات الإستئجارات لأغراض المؤجر.
٥ - وصف المحاسبة لدى المؤجر عن إستئجارات التمويل المباشر.
٦ - تحديد الجوانب الخاصة لترتيبات الإستئجار والتي تسبب مشاكل محاسبية فريدة.
٧ - وصف أثر القيم المتبقية المضمونة والغير مضمونة على محاسبة الإستئجار.
٨ - وصف المحاسبة لدى المؤجر عن الإستئجار المماثل للبيع.
٩ - وصف المحاسبة لدى المستأجر عن عمليات البيع مع إعادة الإستئجار.
١٠ - وصف متطلبات الإفصاح عن الإستئجارات.

الإستئجار Lease هو إتفاق تعاقدي بين مؤجر Lessor ومستأجر Lessee يعطي للمستأجر الحق في إستخدام أصل معين مملوك للمؤجر لفترة زمنية معينة مقابل مدفوعات نقدية دورية متفق عليها (الإيجار Rent). ومن العناصر الأساسية لإتفاق الإستئجار أن المؤجر لاينقل الملكية الكاملة للأصل.

وبسبب المزايا المالية والتشغيلية والمزايا الأخرى المتعلقة بالمخاطرة التي يوفرها إتفاق الإستئجار، فإن العديد من منشآت الأعمال تستأجر عدد كبير من الأصول بدلاً من امتلاكها. على سبيل المثال، فإن عمليات الإستئجار قد إستخدمت في تمويل مايزيد عن

١٤٠ بليون دولار من المعدات في الولايات المتحدة سنة ١٩٩٠ . وهي توفر حالياً ما يقرب من ـ ١/٢ الأموال اللازمة لتمويل المعدات الرأسمالية المشتراة في الولايات المتحدة.

وخلال السنوات الأخيرة زاد شيوع عمليات الإستئجار بصورة كبيرة، وهي تمثل الآن أكثر أشكال الإستثمارات الرأسمالية سرعة في النمو. فبدلاً من إقتراض أموال لشراء المعدات الرأسمالية الضخمة، فإن يمكن للشركة أن تستأجرها. حيث تقوم شركات الطيران والسكك الحديدية بإستئجار الكثير من المعدات، كما تستأجر العديد من الفنادق الكبرى معداتها وأصولها، كما تستأجر العديد من متاجر التجزئة منافذ البيع والمخازن التي تستخدمها.

وقد أدى تزايد إنتشار وأهمية إتفاقات الإستئجار في السنوات الأخيرة إلى ظهور حاجة ملحة لتنظيم عمليات المحاسبة والتقرير المالي عن هذه الصفقات.

شروط الإستئجار LEASE PROVISIONS

لأن الإستئجار يمثل عقد، فإن الشروط المتفق عليها بين المؤجر والمستأجر قد تختلف بصورة واسعة وقد تتوقف فقط على براعة الطرفين. حيث أن فترة الإستئجار قد تكون فترة زمنية قصيرة كما قد تمتد لنهاية العمر الإقتصادي للأصل. كما أن مدفوعات الإيجار قد تكون ثابتة من سنة لأخرى أو تتزايد أو تتناقص في مقدارها مع مرور الوقت؛ كما قد تكون المدفوعات محددة مقدماً أو تستند في تحديدها إلى المبيعات أو معدل الفائدة الأساسي أو الرقم القياسي لأسعار المستهلك أو أي عامل آخر، وفي أغلب الحالات يحدد مقدار الإيجار بما يمكن المؤجر من تغطية تكلفة الأصل بالإضافة إلى تحقيق عائد مناسب على مدى عمر الإستئجار.

كما أن الإلتزامات المتعلقة بالضرائب والتأمين والصيانة (التكلفة التنفيذية) قد يتحملها المؤجر أو المستأجر أو أن تقسم بينهما. وقد يتضمن عقد الإستئجار بعض القيود كما هو الحال في عقود السندات والتي قد تحد من أنشطة المستأجر فيما يتعلق بمدفوعات الفائدة أو التحمل بمزيد من الديون أو تعهدات الإستئجار. وقد يكون عقد الإستئجار غير قابل للإلغاء أو يمنح الحق لأحد الطرفين في الإلغاء المبكر للعقد نظير سداد تعويض متفق عليه. وفي حالة مخالفة شروط العقد، قد يصبح المستأجر ملتزماً بسداد كل المدفوعات المستقبلة على الفور مقابل حصوله على ملكية الأصول أو أن يكون للمؤجر الحق في بيع الأصل لطرف ثالث على أن يحصل من المستأجر على كل

أو جزء من الفرق بين سعر البيع والتكلفة الأصلية غير المغطاة.

والبدائل المتاحة للمستأجر عند إلغاء الإستئجار تتراوح من عدم وجود أي بديل إلى حقه في شراء الأصل المستأجر بالقيمة السوقية العادلة له أو حقه في تجديد العقد أو شراء الأصل بسعر إسمي.

مزايا الإستئجار ADVANTAGES OF LEASING

رغم أن عملية الإستئجار لاتخلو من العيوب، فإن التوسع في إستخدامها يؤكد أنها تتضمن عدة مزايا تفوق إمتلاك الأصل. ومن المزايا الشائعة للإستئجار من وجهة نظر المستأجر مايلي:

(١) الحصول على تمويل بأسعار ثابتة: حيث أن عمليات الإستئجار تتم عادة دون مطالبة المستأجر بسداد أي مقدم، بما يحافظ على الموارد النقدية النادرة - وهو جانب مطلوب بصفة خاصة في الشركات الصغيرة والنامية. وعلاوة على ذلك، فإن مدفوعات الإستئجار عادة ماتظل ثابتة بما يحمي المستأجر من التضخم والزيادة في تكلفة رأس المال.

(٢) الحماية من التقادم: فالمعدات المستأجرة تخفض خطر التقادم الذي يتعرض له المستأجر، وفي أغلب الحالات تنتقل المخاطرة في القيمة المتبقية إلى المؤجر.

(٣) المرونة: حيث أن إتفاقيات الإستئجار قد تتضمن شروط أخف من إتفاقيات الديون الأخرى. كما يمكن للمؤجرين المتمرسين إبرام إتفاقيات إستئجار تتناسب مع الإحتياجات الخاصة للمستأجر. على سبيل المثال، فإنه يمكن جدولة مدفوعات الإيجار بشكل يتفق مع الإيرادات النقدية التي يولدها الأصل المستأجر، وذلك حتى تسدد هذه المدفوعات عندما يكون الأصل منتجاً.

(٤) تمويل أقل تكلفة: حيث تجد بعض الشركات أن الإستئجار أرخص من وسائل التمويل الأخرى. على سبيل المثال، فإن الشركات الجديدة في الصناعات التي تتعرض للكساد أو الشركات التي تخضع لشرائح ضريبية منخفضة يمكنها الإستئجار كوسيلة لتعظيم المنافع الضريبية التي يمكن أن تفقدها في حالة عدم الإستئجار. فالإستقطاعات المرتبطة بالإهلاك لاتقدم منفعة ضريبية ملحوظة للشركات التي لديها دخل ضئيل خاضع للضريبة. ولكن عن طريق الإستئجار، فإن هذه المنافع الضريبية تستخدم بواسطة شركات الإستئجار أو المؤسسات المالية والتي يمكنها تقديم بعض هذه المنافع الضريبية لمستخدم

الأصل في صورة مدفوعات إيجار منخفضة.

(٥) المشاكل المرتبطة بطريقة الحد الأدنى للضريبة: فكما أشرنا في الأصل ٢٠، فإن الشركات قد تخضع لطريقة الحد الأدنى للضريبة [AMT]. وفي ظل قواعد هذه الطريقة، فإن جزء من إستقطاعات الإهلاك المعجل تمثل بنود ضريبية تُضاف إلى دخل الشركة الخاضع للضريبة في ظل طريقة العادية للوصول إلى الدخل الخاضع للضريبة في ظل الطريقة الحد الأدنى البديلة، وتلتزم الشركة بسداد الضريبة في ظل الطريقة العادية أو الضريبة في ظل طريقة الحد الأدنى البديلة أيهما أكبر. ولما كانت ملكية المعدات قد تؤدى لزيادة الدخل الخاضع للضريبة في ظل طريقة الحد الأدنى، ومن ثم زيادة إلتزام الضريبة في ظل هذه الطريقة عن إلتزام الضريبة في ظل الطريقة المعتادة، فإن الشركات عادة ماتجد أن الإستئجار وسيلة لتجنب الشروط المرهقة لطريقة الحد الأدنى البديلة.

(٦) تمويل خارج الميزانية: إن بعض عقود الإستئجار لاتضيف أي إلتزام في الميزانية ولا تؤثر على النسب المالية وقد تزيد من قدرة الشركة على الإقتراض. حيث يُعد التمويل الخارج عن الميزانية من الأمور الحاكمة لبعض الشركات، لأن الإعتراف بهذه الإلتزامات ضمن إلتزامات الميزانية قد يؤدى لزيادة الإلتزامات بصورة كبيرة ومن ثم زيادة نسبة الديون / حق الملكية.

الطبيعة النظرية للإستئجار

CONCEPTUAL NATURE OF A LEASE

إذا إقترضت إحدى شركات الطيران ٤٧ مليون ج لمدة ١٠ بواسطة سنوات من أحد البنوك لشراء طائرة معينة، فإنه من الواضح ضرورة التقرير عن أصل والإلتزام المقابل له في ميزانية الشركة بهذا المقدار. وإذا قامت شركة الطيران بشراء الطائرة بمبلغ ٤٧ مليون ج من الشركة المنتجة لها مباشرة مع تقسيط ثمن الشراء على مدى ١٠ سنوات، فمن الواضح أيضاً أنه سيتم التقرير عن أصل والإلتزام المقابل له (بمعنى أن عملية الشراء بالتقسيط يجب رسملتها). ولكن إذا قامت شركة الطيران باستئجار الطائرة لمدة ١٠ سنوات عقد إستئجار غير قابل للإلغاء مع سداد مدفوعات إيجار مساوية للأقساط في صفقة الشراء، فسوف يبدأ إختلاف الآراء في الظهور حول كيفية التقرير عن هذه الصفقة. وفيما يلي وجهات النظر المختلفة للمحاسبة عن الإستئجارات.

عدم رسملة أية أصول مستأجرة: فلأن المستأجر لايحصل على حق ملكية الأصل، فإن

الرسملة تعتبر غير مناسبة . كما أن الإستئجار يمثل عقد تنفيذي executory يتطلب أداء مستمر من جانب الطرفين . ولأن العقود التنفيذية الأخرى (مثل إرتباطات الشراء وعقود التوظف) لاتُرسمل في الوقت الحاضر، فإنه لايجب رسملة الإستئجارات أيضاً .

رسملة الإستئجارات المماثلة للمشتريات بالتقسيط : فالمحاسبون يجب أن يقرروا عن الصفقات على أساس الجوهر الإقتصادي لها . وعلى ذلك، فإذا كانت المشتريات بالتقسيط تُرسمل ، فإن الإستئجارات التي لها خصائص مماثلة يجب أن ترسمل أيضاً . ففي مثال شركة الطيران السابق فإن الشركة قد إرتبطت بسداد نفس المدفوعات على مدى فترة ١٠ سنوات سواء في حالة الإستئجار أو الشراء بالتقسيط . فالمستأجر يسدد مدفوعات إيجار في حين يسدد المالك في حالة الشراء مدفوعات أقساط القرض . فلماذا لاتقرر القوائم المالية عن هذه الصفقات بنفس الطريقة؟

رسملة كل الإستئجارات طويلة الأجل : ففي ظل هذا المدخل فإن الشرط الوحيد للرسملة هو الحصول على حق إستخدام الأصل في الأجل الطويل . ويؤدى هذا المدخل إلى رسملة كل الإستئجارات طويلة الأجل .

رسملة الإستئجارات المنعقدة حين تكون غرامة عدم الأداء جوهرية : فالمدخل الأخير هو رسملة الحقوق والتعهدات التعاقدية المنعقدة firm (غير القابلة للإلغاء) فقط . والإستئجارات المنعقدة تعنى أنه لايمكن تفادى الأداء في ظل العقد دون تحمل جزاء كبير .

وبصورة مختصرة، فإن وجهات النظر المختلفة تتراوح من عدم الرسملة إلى رسملة كل الإستئجارات ويتفق FASB مع مدخل الرسملة حين يكون الإستئجار مماثلاً للشراء بالتقسيط ، ويُشير إلى أن الإستئجار الذي ينقل أغلب المنافع والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل يجب رسملته .

وتقود وجهة النظر هذه الى ثلاث نتائج أساسية : (١) أنه يجب تحديد الخصائص التي تُشير إلى أن أغلب منافع ومخاطر الملكية قد إنتقلت للمستأجر،

(٢) أنه يجب تطبيق نفس هذه الخصائص بصورة متسقة على كل من المؤجر والمستأجر .

(٣) أن الإستئجارات التي لاتنقل أغلب منافع ومخاطر الملكية للمستأجر تمثل إستئجارات تشغيلية operating ولايجب رسملتها ولكن تتم المحاسبة عنها كمدفوعات ومتحصلات إيجار عادية .

وعن طريق رسملة القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلة ، فإن المستأجر يُسجل

أصل والتزام بقيمة تمثل بصفة عامة القيمة السوقية للأصل أو سعر شرائه. كما أن المؤجر - وقد نقل أغلب منافع ومخاطر الملكية للمستأجر - يعترف بعملية بيع عن طريق إستبعاد الأصل من الميزانية وإثبات حساب قبض مكانه. وتكون قيود اليومية النمطية لدى كل من المؤجر والمستأجر - بفرض إستئجار ورسملة معدات - كما يلي :

المستأجـــر		المؤجـــر	
من حـ/ معدات مستأجرة	xxx	من حـ/ حسابات قبض إستجارات (بالصافي)	xxx
الى حـ/ تعهد (إلتزام) استئجار	xxx	الى حـ/ المعدات	xxx

ومع رسملة المستأجر للأصل، فإنه يُسجل إهلاك له. ويعالج كل من المؤجر والمستأجر مدفوعات الإيجار الدورية على أنها تضم جزء يمثل فائدة وجزء من أصل الدين.

وإذا لم يرسمل الإستئجار، فإن المستأجر لايُثبت أي أصل كما أن المؤجر لايستبعد الأصل من ميزانيته، وعند سداد مدفوعات الإيجار، يُسجل المستأجر مصروف إيجار كما يعترف المؤجر بإيراد إيجار.

وفي الجزء الباقي من هذا الفصل يتم عرض الأنواع المختلفة للإستئجارات ومعايير الرسملة الخاصة بها، والقواعد المحاسبية ومتطلبات الإفصاح التي وضعتها FASB للمحاسبة عن الإستئجارات.

المحاسبة لدى المستأجرين ACCOUNTING BY LESSEES

في تاريخ عقد إتفاقية الإستئجار غير القابلة للإلغاء (بدء الإستئجار) وكان الإستئجار يستوفي واحد أو أكثر من المعايير الأربعة التالية، فإنه يجب تصنيف الإستئجار والمحاسبة عنه كإستئجار رأسمالي Capital lease ، وهذه المعايير هي :

(١) أن ينقل الإستئجار ملكية الأصل للمستأجر.

(٢) أن يتضمن الإستئجار حق إختيار option للمستأجر في الشراء.

(٣) أن تساوي مدة الإستئجار ٧٥٪ أو أكثر من العمر الإقتصادي المقدر للأصل المستأجر.

(٤) أن تساوي القيمة الحالية لمدفوعات الإستئجار [بإستثناء التكاليف التنفيذية] ٩٠٪ أو أكثر من القيمة العادلة للأصل المستأجر.

والإستئجارات التي لاتستوفي أي من هذه المعايير الأربعة يصنفها المستأجر ويقوم بالمحاسبة عنها كإستئجارات تشغيلية operating leases.

وتمشياً مع إستنتاج FASB بأن الجزء الأكبر من قيمة الأصل تستهلك في فترة ٧٥٪

الأولى من عمر الأصل، فإنه لايلزم إختبار المعيار الثالث أو المعيار الرابع عندما يبدأ الإستئجار في الربع الأخير من عمر الأصل.

إختبار (فحص) معايير الرسملة Examination of Capitalization Criteria

إن معايير الرسملة الأربعة المتعلقة بالإستئجارات مازالت محل خلاف وقد يكون من الصعب تطبيقها في الممارسة العملية. وسوف نناقشها بالتفصيل فيما يلي:

إختبار نقل الملكية: فإذا أدى الإستئجار لنقل ملكية الأصل للمستأجر، فإنه إستئجار رأسمالي. وهذا المعيار لايثير خلاف ومن السهل تطبيقه في الممارسة.

إختبار حق إختيار الشراء: إن حق إختيار الشراء هو أحد شروط عقد الإستئجار الذي يسمح للمستأجر بشراء الأصل المؤجر بسعر يقل بصورة كبيرة عن القيمة العادلة المتوقعة للأصل في تاريخ ممارسة حق الإختيار. وعند بدء الإستئجار، فإن الفرق بين سعر ممارسة حق الإختيار والقيمة السوقية العادلة المتوقعة للأصل في ذلك التاريخ يجب أن يكون كبيراً بصورة تكفي لجعل ممارسة حق إختيار الشراء مؤكدة بصورة معقولة.

على سبيل المثال، بفرض أنك إستأجرت أصل معين مقابل ٣٠٠ج شهرياً لمدة ٤٠ شهر مع حق إختيار في شراء الأصل بمبلغ ١٠٠ج في نهاية فترة الإستئجار. فإذا كانت القيمة العادلة المقدرة للأصل في نهاية فترة الإستئجار ٣٠٠٠ج، فمن الواضح أن حق اختيار الشراء بمبلغ ١٠٠ج يمثل صفقة مغرية bargain للمستأجر وبالتالي يلزم رسملة الإستئجار. وفي حالات أخرى قد لايكون المعيار بهذه السهولة في التطبيق، فقد يصعب الآن تحديد أن سعر معين في المستقبل يمثل صفقة مغرية.

إختبار العمر الإقتصادي (إختبار ٧٥٪): إذا كانت فترة الإستئجار تساوي أو تزيد عن ٧٥٪ من العمر الإقتصادي للأصل، فإن ذلك يعني أن أغلب مخاطر ومنافع الملكية قد إنتقلت للمستأجر ومن ثم يكون من المناسب رسملة الإستئجار. ومع ذلك، فإن تحديد فترة الإستئجار والعمر الإقتصادي للأصل قد يتضمن بعض المشاكل.

ففترة الإستئجار تتمثل بصفة عامة في الفترة الثابتة وغير القابلة للإلغاء للإستئجار. ومع ذلك، فإن هذه الفترة قد تمتد إذا كان عقد الإستئجار يتضمن حق إختيار للمستأجر في التجديد بشروط مغرية bargain. فحق إختيار التجديد المغرى هو شرط يسمح للمستأجر بتجديد الإستئجار مقابل إيجار يقل عن القيمة العادلة المتوقعة للإيجار في تاريخ ممارسة حق إختيار التجديد. فعند بدء الإستئجار يجب أن يكون الفرق بين الإيجار المحدد عند التجديد والقيمة العادلة المتوقعة للإيجار في ذلك التاريخ كبيراً بدرجة

تكفي لجعل ممارسة حق إختيار التجديد مؤكدة بصورة معقولة .

على سبيل المثال، إذا تم إستئجار جهاز حاسب آلي لمدة ٣ سنوات مقابل إيجار شهري قدره ١٠٠ج، ويمكن تجديد الإستئجار بعد ذلك مقابل ١٠ج شهرياً لمدة سنتين إضافيتين، فمن الواضح أن حق إختيار التجديد يمثل صفقة مغرية، وبالتالي تعتبر فترة الإستئجار ٥ سنوات . ومع ذلك، فإنه في حقوق إختيار التجديد المغرية، كما هو الحال في حقوق إختيار الشراء المغرية ، قد يصعب أحياناً تحديد مايمثل صفقة مغرية .

كما أن تحديد العمر الإقتصادي المتوقع قد يثير أيضاً بعض المشاكل، وخاصة إذا كان الأصل المؤجر له طبيعة خاصة أو سبق إستخدامه لفترة زمنية طويلة . وقد قرر FASB أنه إذا بدأ الإستئجار خلال الربع الأخير من عمر الأصل، فإن إختبار العمر الإقتصادي لايمكن إستخدامه كأساس لتصنيف إستئجار معين كإستئجار رأسمالي .

إختبار تغطية الإستثمار (إختبار ٩٠٪) : إذا كانت القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار الصافية تساوي أو تزيد عن ٩٠٪ من القيمة السوقية العادية للأصل، فإنه يجب رسملة الأصل المستأجر. ويُبرر هذا الإختبار بأنه إذا كانت القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار الصافية تقترب بصورة كبيرة من السعر السوقي للأصل، فإن هذا الأصل يعتبر مشترى في الواقع .

وعند تحديد القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، فإن هناك ثلاثة مفاهيم أساسية تؤخذ في الإعتبار وهي :

(١) مدفوعات الإستئجار **Lease payments**: وهي المدفوعات التي يتعهد المستأجر بسدادها أو يكون من المتوقع أن يسددها وترتبط بالأصل المستأجر. وتتضمن مدفوعات الإستئجار مايلي :

أ ـ ***مدفوعات الإيجار Rental payments*** ـ وهي المدفوعات التي يتعهد المستأجر بسدادها للمؤجر في ظل إتفاق الإستئجار. وفي بعض الحالات قد تتساوي مدفوعات الإستئجار مع مدفوعات الإيجار. ولكن مدفوعات الإستئجار قد تتضمن أيضاً قيمة متبقية مضمونة (إن وجدت) أو غرامة عدم تجديد أو حق إختيار شراء بسعر مغرى. كما يتضح مما يلي :

ب ـ ***قيمة متبقية مضمونة Guaranted Residual Value*** ـ القيمة المتبقية هي القيمة العادلة (السوقية) المقدرة للأصل المستأجر في نهاية فترة الإستئجار. فالمؤجر

عادة ماينقل خطر الخسارة إلى المستأجر أو إلى طرف ثالث عن طريق ضمان قيمة متبقية مقدرة . والقيمة المتبقية المقدرة هي : (١) المقدار المحدد أو القابل للتحديد الذي يكون للمؤجر الحق في مطالبة المستأجر بشراء الأصل على أساسة أو (٢) المقدار الذي يضمن المستأجر أو أي طرف ثالث حصول المؤجر عليه . فإذا كان هذا المقدار غير مضمون بالكامل ، فإن القيمة المتبقية غير المضمونة هي القيمة المتبقية المقدرة بإستبعاد أي جزء مضمون منها(*) .

(جـ) *غرامة عدم تجديد الإستئجار* ـ وهو المقدار الذي يطلب المؤجر من المستأجر سداده إذا نص عقد الإستئجار على ضرورة تجديدة وفشل المستأجر في ذلك .

د ـ *حق إختيار الشراء بسعر مغرى* ـ كما سبق القول ، فإنه حق الإختيار الذي يُعطى للمستأجر لشراء الأصل في نهاية فترة الإستئجار بسعر محدد يقل كثيراً عن القيمة العادلة المتوقعة للأصل في ذلك التاريخ بما يجعل ممارسة هذا الحق يبدو ـ عند بدء الإستئجار ـ مؤكداً بصورة معقولة .

(٢) **التكاليف التنفيذية (التشغيلية) Executory Costs**: وهي لاتدخل في حساب القيمة الحالية لمدفوعات الإستئجار لدى المستأجر. فكما هو الحال في أغلب الأصول ، فإن الأصول الملموسة المستأجرة تتطلب مصروفات تأمين وصيانة وضرائب خلال عمرها الإقتصادي (ويُطلق عليها التكاليف التنفيذية) . فإذا إحتفظ المؤجر بمسئولية سداد هذه التكاليف المتعلقة بالملكية ، فإنه يجب إستبعاد نسبة من مدفوعات الإستئجار مقابل هذه التكاليف التنفيذية عند حساب القيمة الحالية لمدفوعات الإستئجار الصافية لأن هذه النسبة لاتمثل سداد للتعهد أو تخفيض له . وإذا لم نتمكن من تحديد ذلك الجزء من مدفوعات الإستئجار الذي يمثل التكاليف التنفيذية من واقع شروط عقد الإستئجار، فإنه يجب إجراء تقدير لهذا المقدار. ومع ذلك ، فإن العديد من عقود الإستئجار تنص على أن هذه التكاليف التنفيذية يُسددها المستأجر مباشرة إلى طرف ثالث مناسب ، وفي مثل هذه الحالات يمكن إستخدام مدفوعات الإيجار بدون تعديل عند

(*) إن شرط الإستئجار الذي يُطالب المستأجر بسداد العجز في القيمة المتبقية الذي يرجع إلى التلف أو الإهلاك غير العادي للأصل أو الإستخدام الزائد له لايُدرج ضمن مدفوعات الإستئجار. حيث يُعترف بمثل هذه التكاليف كتكاليف فترة عند تحملها (أنظر في ذلك تفسير FASB رقم ١٩) .

حساب القيمة الحالية.

(٣) معدل الخصم: يقوم المستأجر بحساب القيمة الحالية لمدفوعات الإستئجار الصافية بإستخدام معدل الإقتراض التفاضلي incremental للمستأجر كمعدل خصم. ويُعرف هذا المعدل التفاضلي بأنه «المعدل الذي سيتحمله المستأجر - عند بدء الإستئجار - لإقتراض الأموال اللازمة لشراء الأصل المستأجر بقرض مضمون تتشابه شروط سداده مع جدول السداد المحدد في عقد الإستئجار». فبفرض أن شركة Morton قررت إستئجار حاسب آلي لمدة ٥ سنوات بتكلفة ١٠٠٠٠ج سنوياً. ولتحديد ماإذا كانت القيمة الحالية لهذه المدفوعات تقل عن ٩٠٪ من القيمة السوقية العادلة للأصل أم لا، يقوم المستأجر بخصم هذه المدفوعات بإستخدام معدل الإقتراض التفاضلي له. وعادة مايتضمن تحديد هذا المعدل بعض الحكم الشخصي لأنه يستند إلى صفقة شراء إفتراضية لهذا الأصل.

ومع ذلك، فإن هناك إستثناء على هذه القاعدة عندما: (١) يعلم المستأجر المعدل الضمني implict الذي يستخدمه المؤجر، و (٢) يكون هذا المعدل الضمني أقل من معدل الإقتراض التفاضلي للمستأجر، ففي هذه الحالة يجب على المستأجر إستخدام المعدل الضمني للمؤجر في الخصم. ومعدل الفائدة الضمني الذي يستخدمه المؤجر في الإستئجار هو معدل الخصم الذي يؤدي - عند إستخدامه في خصم مدفوعات الإستئجار الصافية وأية قيمة متبقية غير مضمونة تؤول للمؤجر - لتساوي القيمة الحالية الإجمالية مع القيمة العادلة للأصل المؤجَّر بالنسبة للمؤجِّر.

والغرض من هذا الإستثناء مزدوج، حيث أن المعدل الضمني للمؤجر يكون عادة أكثر واقعية بما يمكن من إستخدامه في تحديد مقدار الأصل (إن وجد) الذي يُقرر عنه المستأجر والإلتزام المتعلق به. كما أنه يوفر أساساً للتأكد من أن المستأجر لا يستخدم معدل إقتراض تفاضلي مرتفع بشكل غير واقعي بما يؤدي لإنخفاض القيمة الحالية لمدفوعات الإستئجار الصافية عن ٩٠٪ من القيمة السوقية العادلة للأصل المؤجر ومن ثم يمكن المستأجر من تجنب رسملة الأصل والإلتزام المتعلق به. فقد يعلن المستأجر عن عدم تمكنه من تحديد المعدل الضمني للمؤجر ومن ثم فإنه يجب إستخدام المعدل الأعلى. ومع ذلك، فإن المعدل الضمني الذي يستخدمه المؤجر يمكن تقريبه في أغلب الحالات. وسيتطلب تحديد مدى إمكانية وضع تقدير معقول لهذا المعدل الضمني

بعض الحكم الشخصي، وخاصة عندما تقترب نتائج إستخدام معدل الإقتراض التفاضلي من إستيفاء إختبار نسبة ٩٠٪. ولأن المستأجر لا يمكنه رسملة الأصل المستأجر بمقدار يزيد عن قيمته العادلة (كما سيتضح فيما بعد)، فإنه لا يُسمح له بإستخدام معدل خصم بالغ الإنخفاض.

المحاسبة عن الأصل والإلتزام بصورة مختلفة :ـ

Asset and Liabity Accounted For Differently

في صفقات الإستئجار الرأسمالي، يستخدم المستأجر عملية الإستئجار كمصدر للتمويل. ويقوم المؤجر بتمويل الصفقة (تقديم رأس مال الإستثمار) بواسطة الأصل المؤجَّر، ويقدم المستأجر مدفوعات الإيجار التي تمثل في الواقع مدفوعات لأقساط. وعلى ذلك فإنه على مدى عمر الأصل المؤجَّر، فإن مدفوعات الإيجار للمؤجِّر تشكل سداداً لكل من الأصل والفائدة.

الأصل والإلتزام المسجل: في ظل طريقة الإستئجار الرأسمالي، يعالج المستأجر صفقة الإستئجار كما لو كان يشتري أصل في صفقة تمويل يقوم فيها بإقتناء أصل والتحمل بإلتزام. ويقوم المستأجر بتسجيل الإستئجار الرأسمالي كأصل وإلتزام بالقيمة الأقل من :ـ

(١) القيمة الحالية لمدفوعات الإستئجار الصافية (بعد إستبعاد التكاليف التنفيذية) أو،

(٢) القيمة السوقية العادلة للأصل المستأجر عند بدء الإستئجار. ويُبرر هذا المدخل بأن الأصل المؤجر لا يجب تسجيله بقيمة أكبر من قيمته السوقية العادلة.

فترة الإهلاك :ـ من الجوانب المثيرة للجدل في المحاسبة عن إهلاك الأصول المستأجرة المرسملة ما يتعلق بفترة الإهلاك. على سبيل المثال، إذا قام عقد الإستئجار بنقل ملكية الأصل للمستأجر (المعيار ١) أو تضمن حق إختيار شراء بسعر مغري (المعيار ٢) ـ فإن الأصل المستأجر يتم إهلاكه بصورة تتسق مع سياسة الإهلاك المعتادة التي يستخدمها المستأجر في إهلاك أصوله المملوكة؛ وذلك بإستخدام العمر الإقتصادي للأصل.

ومن ناحية أخرى، إذا لم ينقل الإستئجار الملكية أو لم يتضمن حق إختيار شراء بسعر مغري، فإنه يستهلك على مدى فترة الإستئجار. ففي هذه الحالة

يعود الأصل المستأجر إلى المؤجر بعد فترة زمنية معينة .

طريقة الفائدة الفعالية :- على مدة فترة الاستئجار تستخدم طريقة الفائدة الفعالة في توزيع مدفوعات إيجار كل فترة بين الأصل والفائدة . حيث تنتج هذه الطريقة معدل فائدة ثابت في كل فترة كنسبة من رصيد الإلتزام خلافها .

ويجب على المستأجر إستخدام معدل الخصم المستخدم في تحديد القيمة الحالية لمدفوعات الإستئجار الصافية عند تطبيق طريقة الفائدة الفعالة على الإستئجارات الرأسمالية .

مفهوم الإهلاك :- رغم أن المقدار الذي يُرسمل في البداية كأصل ويُسجل كإلتزام يُحسب على أساس نفس القيمة الحالية ، فإن عمليات إهلاك الأصل وتسوية الإلتزام تمثل عمليات محاسبية مستقلة عن بعضها البعض على مدى فترة الإستئجار . فالمستأجر يجب أن يستهلك الأصل المستأجر عن طريق تطبيق طرق الإهلاك المعتادة مثل القسط الثابت أو مجموع أرقام السنوات أو القسط المتناقص أو وحدات الإنتاج . . الخ .

ويستخدم FASB مصطلح «الاستنفاد» amortization أكثر من إستخدامه لمصطلح «الإهلاك» depreciation في الإعتراف بحقوق الملكية المستأجرة غير الملموسة . ويُفضل المؤلفان إستخدام مصطلح «الإهلاك» في وصف التخفيض المقابل للخدمات المستنفذة للأصل الملموس .

توضيح لطريقة رسملة الاستئجار لدى المستأجر :-

في ١ يناير ١٩٩٣ قامت إحدى الشركات المؤجرة بتوقيع إتفاق إستئجار مع إحدى الشركات المستأجرة ينص على قيام الشركة المؤجرة بتأجير معدات للشركة المستأجرة إبتداءً من ١ يناير ١٩٩٣ . ويتضمن عقد الإستئجار التوقيتات والشروط التالية :-

(١) مدة الإستئجار ٥ سنوات وعقد الإستئجار غير قابل للالغاء ، ويتطلب مدفوعات إيجار متساوية قدرها ٢٥٩٨١,٦٢ج تُسدد في بداية كل سنة (دفعة مستحقة)

(٢) القيمة العادلة للمعدات عند بدء الإستئجار ١٠٠٠٠٠ج ، والعمر الاقتصادي المتوقع لها ٥ سنوات ، وليس لها قيمة متبقية .

(٣) تسدد الشركة المستأجرة كل التكاليف التنفيذية مباشرة لطرف ثالث بإستثناء

الضرائب على الملكية وقدرها ٢٠٠٠ج سنوياً والتي تندرج في المدفوعات السنوية المسددة للمؤجر.

(٤) لايتضمن الإستئجار أي حقوق إختيار في التجديد، وتعود المعدات للشركة المؤجرة عند إنقضاء الإستئجار.

(٥) معدل الإقتراض التفاضلي للشركة المستأجرة يبلغ ١١٪ سنوياً.

(٦) تستهلك الشركة المستأجرة المعدات المماثلة التي تملكها على أساس القسط الثابت.

(٧) تحدد الشركة المؤجرة الإيجار السنوي بما يحقق لها معدل عائد على إستثماراتها قدره ١٠٪ سنوياً، وتعلم الشركة المستأجرة هذه الحقيقة*

وهذا الإستئجار يستوفي المعيار اللازم لتصنيفه كإستئجار رأسمالي لأن :ـ

(١) مدة الإستئجار ٥ سنوات تساوي العمر الإقتصادي المتوقع لهذه المعدات وقدره ٥ سنوات أيضاً، بما يستوفي إختبار نسبة ٧٥٪، و

(٢) القيمة الحالية لمدفوعات الإستئجار الصافية [وهي ١٠٠٠٠٠ج كما سيوضح فيما بعد] تزيد عن ٩٠٪ من القيمة العادلة للأصل (وهي ١٠٠٠٠٠ج).

وتبلغ مدفوعات الإستئجار الصافية ١١٩٩٠٨,١٠ج [٢٣٩٨١,٦٢×٥ سنوات]، ويتم حساب المقدار المرسمل كأصول مستأجرة على أساس القيمة الحالية لمدفوعات الإستئجار الصافية (بعد إستبعاد التكاليف التنفيذية ـ وتتمثل هنا في ضرائب ملكية قدرها ٢٠٠٠ج) كما يلي :ـ

المقدار المرسمل = (٢٥٩٨١,٦٢ - ٢٠٠٠) × القيمة الحالية لدفعة مستحقة قدرها ١ج لمدة ٥ سنوات بمعدل ١٠٪ [الجدول ٦ ـ ٥]

= ٢٣٩٨١,٦٢ × ٤,١٦٩٨٦ = ١٠٠٠٠٠ج

---

* إذا كان معدل الإقتراض التفاضلي بالشركة المستأجرة ٩٪ (أقل من المعدل الذي تستخدمه الشركة المؤجرة، فإن عملية حساب القيمة العادلة سينتج عنها مقدار مرسمل قدره ١٠١٦٧٥,٣٥ج [بإستخدام ٩٪ كمعدل خصم لدفعة مستحقة قدرها ٢٣٩٨١,٦٢ج سنوياً]، ولأن هذا المقدر يزيد عن القيمة العادلة للمعدات وقدرها ١٠٠٠٠٠ج، فإنه سيكون على الشركة المستأجرة أن ترسمل ١٠٠٠٠٠ج فقط وتستخدم نسبة ١٠٪ كمعدل فعال لها في إستهلاك إلتزام الإستئجار.

حيث يُستخدم معدل الفائدة الضمني للمؤجر وقدره ١٠٪ بدلاً من معدل الإقتراض التفاضلي للمستأجر وقدره ١١٪ لأن :ـ

(١) المعدل الضمني أقل و

(٢) المستأجر على دراية به.

ويكون القيد اللازم لتسجيل الإستئجار الرأسمالي في دفاتر الشركة المستأجرة في ١ يناير ١٩٩٣ كما يلي :

١٠٠٠٠٠ من حـ/ أصول مستأجرة ـ إستئجار رأسمالي.

١٠٠٠٠٠ إلى حـ/ النقدية

ويلاحظ أن القيد السابق يُسجل التعهد بقيمته الصافية وقدرها ١٠٠٠٠٠ج [وهي القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلة] بدلاً من قيمته الإجمالية وقدرها ١١٩٩٠٨,١٠ج

ويكون قيد اليومية اللازم لتسجيل أول مدفوعات إستئجار في ١ يناير ١٩٩٣ كما يلي :ـ

٢٠٠٠ من حـ/ مصروف ضرائب ملكية.

٢٣٩٨١,٦٢ من حـ/ تعهدات إستئجار رأسمالي.

٢٥٩٨١,٦٢ إلى حـ/ النقدية

فكل مدفوعات إستئجار قدرها ٢٥٩٨١,٦٢ج تتضمن ثلاث عناصر هي : (١) تخفيض لتعهد الإستئجار (٢) تكلفة تمويل (مصروف فائدة). (٣) تكاليف تنفيذية (ضرائب الملكية). وتبلغ جملة تكاليف التمويل (مصروف الفائدة) على مدى فترة الإستئجار ١١٩٩٠٨,١٠ج، وهي الفرق بين القيمة الحالية (١٠٠٠٠٠ج) لمدفوعات الإستئجار والنقدية المسددة بالفعل بعد إستبعاد التكاليف التنفيذية (١١٩٩٠٨,١٠). وعلى ذلك، فإن مصروف الفائدة السنوي ـ بتطبيق طريقة الفائدة الفعالة ـ هو دالة في مقدار رصيد التعهد القائم كما يتضح من الجدول التالي :

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ ـ نهاية السنة المالية للشركة المستأجرة ـ تُسجل الفائدة المستحقة كمايلي :ـ

٧٦٠١,٨٤ من حـ/ مصروف الفائدة

٧٦٠١,٨٤ إلى حـ/ الفائدة المستحقة.

الشركة المستأجرة

جدول إستنفاد الإستئجار (دفعة مستحقة)

التاريخ	مدفوعات الإستئجار السنوية	التكاليف التنفيذية	الفائدة (١٠٪) على التعهد غير المسدد	التخفيض في تعهد الإستئجار	تعهد الإستئجار
	أ	ب	ج	د	هـ
٩٣/١/١					١٠٠٠٠٠
٩٣/١/١	٢٥٩٨١,٦٢	٢٠٠٠	-	٢٣٩٨١,٦٢	٧٦٠١٨,٣٨
٩٤/١/١	٢٥٩٨١,٦٢	٢٠٠٠	٧٦٠١,٨٤	١٦٣٧٩,٩٨	*٩٦٣٨,٦٠
٩٥/١/١	٢٥٩٨١,٦٢	٢٠٠٠	٥٩٦٣,٨٦	١٨٠١٧,٧٦	٤١٦٢٠,٨٤
٩٦/١/١	٢٥٩٨١,٦٢	٢٠٠٠	٤١٦٢,٠٨	١٩٨١٩,٥٤	٢١٨٠١,٣٠
٩٧/١/١	٢٥٩٨١,٦٢	٢٠٠٠	٢١٨٠,٣٢	٢١٨٠١,٣٠	-
	١٢٩٩٠٨,١٠	١٠٠٠٠٠	١٩٩٠٨,١٠	١٠٠٠٠٠	

أ - مدفوعات الإستئجار المنصوص عليها في العقد.

ب - التكاليف التنفيذية المدرجة ضمن مدفوعات الإيجار.

جـ - ١٠٪ من الرصيد السابق في هـ بإستثناء ٩٣/١/١. فلأنها دفعة مستحقة، فإنه في تاريخ سداد الدفعة الأولى لم يمر أي وقت ولا تُستحق أي فائدة.

د - أ مطروحاً منها ب، جـ

هـ - الرصيد السابق مطروحا منه د

* مقربة بمقدار ١٩، - ج.

ويؤدي إهلاك المعدات المستأجرة على مدى فترة إستئجارها وقدرها ٥ سنوات بتطبيق سياسة الإهلاك العادية للشركة المستأجرة (طريق القسط الثابت) إلى إثبات القيد التالي في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ :-

من حـ/ مصروف الإهلاك - إستئجارات رأسمالية		٢٠٠٠٠
إلى حـ/ مجمع الإهلاك - إستئجارات رأسمالية	٢٠٠٠٠	
(١٠٠٠٠٠ج ÷ ٥ سنوات).		

وفي ٣١ ديسمبر يتم عرض الأصول المسجلة كإستئجارات رأسمالية في ميزانية الشركة بشكل منفصل كما تُعرض الإلتزامات المتعلقة بها بصورة منفصلة أيضاً. ويُصنف الجزء المستحق منها خلال سنة أو دورة التشغيل أيهما أطول ضمن الإلتزامات المتداولة والباقي ضمن الإلتزامات غير المتداولة. على سبيل المثال، فإن الجزء المتداول من الإلتزام الإجمالي في ١٩٩٣/١٢/٣١ وقدره ٧٦٠١٨,٣٨ج في جدول الإستهلاك

بالشركة المستأجرة يتمثل في مقدار التخفيض في الإلتزام في سنة ١٩٩٤ وقدره ١٦٣٧٩,٧٨ج. وبالتالي فسوف يظهر جزء الإلتزامات المتعلق بعمليات الإستئجار في ميزانية ١٩٩٣/١٢/٣١ كما يلي :-

إلتزامات متداولة :-	
فائدة مستحقة	٧٦٠١,٨٤ج
تعهدات الإستئجارات الرأسمالية	١٦٣٧٩,٧٨ج
إلتزامات غير متداولة :-	
تعهدات الاستئجارات الرأسمالية	٥٩٦٣٨,٦٠ج

ويكون قيد اليومة اللازم لتسجيل مدفوعات الإستئجار في ١ يناير ١٩٩٤ كما يلي :-

٢٠٠٠		من حـ/ مصروف ضرائب ملكية
٧٦٠١,٨٤		من حـ/ الفائدة المستحقة
١٦٣٧٩,٧٨		من حـ/ تعهدات الإستئجارات الرأسمالية
	٢٥٩٨١,٦٢	إلى حـ/ النقدية.

وسوف تستمر القيود حتى سنة ١٩٩٧ على هذا النمط. وسوف تُسجل التكاليف التنفيذية الأخرى (التأمين والصيانة) التي تتحملها الشركة المستأجرة بطريقة مماثلة لتلك المستخدمة في تسجيل أية تكاليف تشغيلية أخرى تتحملها الشركة المستأجرة على أصولها المملوكة.

وعند إنقضاء مُدة الإستئجار يكون المقدار المرسمل كمعدات مستأجرة قد أُهلك بالكامل كما يكون تعهد الإستئجار قد سُدد بالكامل. وإذا لم يتم شراء هذه المعدات، فسوف تُرد للمؤجر ويُستبعد حساب المعدات المستأجرة وحساب مجمع الإهلاك المتعلق به من الدفاتر*. فإذا تم شراء المعدات السابقة عند إنقضاء الإستئجار بسعر ٥٠٠٠ج؛ وتغير العمر المتوقع للمعدات من ٥ إلى ٧ سنوات، فإنه يمكن إجراء القيد التالي :-

* إذا قام المستأجر بشراء الأصل المستأجر خلال مدة الإستئجار الرأسمالي، تتم المحاسبة عنها كما لوكانت تجديد أو مد لفترة الإستئجار الرأسمالي. «وأي فرق بين سعر الشراء والقيمة المرحلة لتعهد الإستئجار يجب تسجيله كتعديل للقيمة المرحلة (الدفترية) للأصل». أنظر في ذلك تفسير FASB رقم ٢٦.

١٠٥٠٠٠		من حـ/ المعدات [١٠٠٠٠٠ - ٥٠٠٠]
١٠٠٠٠٠		من حـ/ مجمع الإهلاك - إستئجارات رأسمالية .
	١٠٠٠٠٠	إلى حـ/ معدات مستأجرة - إستئجارات رأسمالية
	١٠٠٠٠٠	إلى حـ/ مجمع إهلاك معدات
	٥٠٠٠	إلى حـ/ النقديـــــة .

طريقة الإستئجار التشغيلي (لدى المستأجر) Operating Mothod (Lessee)

في ظل الإستئجار التشغيلي يُستحق مصروف الإيجار يوماً بعد يوم مع إستخدام المستأجر للأصل. ويقوم المستأجر بتعيين assign الإيجار على الفترات المستفيدة من إستخدام الأصل ويتجاهل المحاسبة عن أية إرتباطات بسداد مدفوعات في المستقبل. كما يقوم المستأجر بإجراء عمليات الإستحقاق والتأجيل المناسبة إذا كانت الفترة المحاسبية تنتهي بين تواريخ السداد النقدي للإيجار. على سبيل المثال، فإنه بفرض أن الإستئجار الرأسمالي الموضح فيما سبق لم يستوف شروط الإستئجار الرأسمالي ومن ثم ستتم المحاسبة عنه كإستئجار تشغيلي. وسوف يكون عبء السنة الأولى المحمل على المصروفات التشغيلية قدره ٢٥٩٨١,٦٢ج، وهو مقدار مدفوعات الإيجار. ويكون قيد اليومية اللازم لتسجيل هذه المدفوعات في ١ يناير ١٩٩٣ كما يلي :-

٢٥٩٨١,٦٢		من حـ/ مصروف الإيجار
	٢٥٩٨١,٦٢	إلى حـ/ النقديـــــة

ومثل أي إلتزام طويل الأجل بسداد مدفوعات إيجار في المستقبل، فإن الأصل المؤجر لايُقرر عنه في الميزانية. وسيتم التقرير عن مصروف الإيجار في قائمة الدخل. كما يلزم الإفصاح ضمن الملاحظات عن أية إستئجارات تشغيلية ذات مدة غير قابلة للإلغاء تزيد عن سنة.

المقارنة بين الإستئجار الرأسمالي والإستئجار التشغيلي :-

Comparison of Capital Lease with Opearting Lease

كما أشرنا من قبل، فإذا تمت المحاسبة عن الإستئجار كإستئجار تشغيلي، فإن العبء المحمل على السنة الأولى سيكون ٢٥٩٨١,٦٢ج، وهو مقدار مدفوعات الإيجار. في حين أن معالجة الصفقة كإستئجار رأسمالي يؤدي إلى تحميل عبء خلال السنة الأولى قدره ٢٩٦٠١,٨٤ج، ويضم إهلاك بمقدار ٢٠٠٠ج (على أساس القسط الثابت)، ومصروف فائدة بمقدار ٧٦٠١,٨٤ج (من الجدول المعروض فيما

سبق)، وتكاليف تنفيذية قدرها ٢٠٠٠ج. ويوضح الجدول التالي أنه في حين أن إجمالي الأعباء المحملة على العمليات متساوية على مدى فترة الإستئجار سواء تمت المحاسبة عنه كإستئجار رأسمالي أو كإستئجار تشغيلي، فإنه عند معالجته كإستئجار رأسمالي تكون الأعباء أعلى في السنوات الأولى وأقل في السنوات الأخيرة.

الشركة المستأجرة

جدول الأعباء المحملة على العمليات في ظل الإستئجار الرأسمالي والتشغيلي

السنة	الإستئجار الرأسمالي: الإهلاك	التكاليف التنفيذية	الفائدة	إجمالي العبء	عبء الإستئجار التشغيلي	الفرق
١٩٩٣	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠	٧٦٠١,٨٤	٢٩٦٠١,٨٤	٢٥٩٨١,٦٢	٣٦٢٠,٢٢
١٩٩٤	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠	٥٦٩٣,٨٦	٢٧٩٦٣,٨٦	٢٥٩٨١,٦٢	١٩٨٢,٢٤
١٩٩٥	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠	٤١٦٢,٠٨	٢٦١٦٢,٠٨	٢٥٩٨١,٦٢	١٨٠,٤٦
١٩٩٦	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠	٢١٨٠,٣٢	٢٤١٨٠,٣٢	٢٥٩٨١,٦٢	(١٨٠١,٣٠)
١٩٩٧	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠	-	٢٢٠٠٠	٢٥٩٨١,٦٢	(٣٩٨١,٦٢)
	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٩٩٠٨,١٠	١٢٩٩٠٨,١٠	١٢٩٩٠٨,١٠	-

وإذا تم إستخدام إحدى طرق الإستهلاك المعجل، فإن الفرق بين الأعباء المحملة على العمليات في ظل الطريقتين سيكون أكبر في السنوات الأولى والأخيرة.

وعلاوة على ذلك، فإن إستخدام مدخل الإستئجار الرأسمالي سيؤدي للتقرير عن أصل والتزام متعلق به بمقدار ١٠٠٠٠٠ج في الميزانية عند بدء الإستئجار، في حين أنه لا يحدث ذلك في ظل طريقة الإستئجار التشغيلي. وعلى ذلك، فإنه عند إستخدام الإستئجار الرأسمالي بدلاً من الإستئجار التشغيلي يحدث مايلي :-

(١) زيادة في مقدار الديون المقرر عنها (سواء قصيرة أو طويلة الأجل).

(٢) زيادة في مقدار إجمالي الأصول (وخاصة الأصول طويلة الأجل).

(٣) إنخفاض في الدخل في سنوات الإستئجار الأولى، ومن ثم إنخفاض في الأرباح المحتجزة.

ولذلك، تعتقد العديد من الشركات أن الإستئجار الرأسمالي له آثار ضارة بمركزها

المالي وذلك لأنه يؤدي لزيادة نسبة الديون الى إجمالي حق الملكية بالشركة وإنخفاض معدل العائد على إجمالي الأصول. ونتيجة لذلك، فإن مجتمع الأعمال يقاوم عمليات رسملة الإستئجارات.

ولا يمكن إبداء حكم صحيح في مدى إستناد هذه المقاومة إلى أسس سليمة. فمن ناحية التدفق النقدي، فإن الشركة تكون في نفس الموقف سواء تمت المحاسبة عن الإستئجار كإستئجار رأسمالي أو تشغيلي. ويرجع سبب معارضة المديرين الدائمة لرسملة الإستئجار إلى أن الرسملة قد تؤدي لإنتهاك شروط إتفاقيات الديون، كما يمكن أن تؤثر على مقدار التوزيعات والمكافآت المسددة للملاك والمديرين (إذا كانت مرتبطة بالدخل)، وأخيراً فإن الرسملة يمكن أن تخفض معدلات العائد وتزيد نسب الديون إلى حق الملكية، ومن ثم تجعل الشركة أقل جاذبية للمستثمرين الحاليين والمرتقبين.

المحاسبة لدى المؤجرين ACCOUNTING BY LESSORS

لقد سبق مناقشة مزايا عملية الإستئجار من وجهة نظر المستأجر، ومن وجهة نظر المؤجر يقدم الإستئجار ثلاثة منافع هامة هي :ـ

(١) إيراد الفائدة :ـ فالإستئجار هو أحد أشكال التمويل، ولذلك فإن المؤسسات التمويلة وشركات الإستئجار تجد أن الإستئجار وسيلة جذابة لأنه يقدم هوامش فائدة تنافسية.

(٢) المنافع الضريبية :ـ ففي أغلب الحالات لا تستطيع الشركات الاستفادة من المنافع الضريبية، ولكن عملية الإستئجار توفر لها فرصة نقل هذه المنافع الضريبية لطرف آخر مقابل معدل إيجار منخفض على الأصول المستأجرة. ولتوضيح ذلك، فقد قامت إحدى شركات تصنيع الطائرات ببيع طائرة لأحد المستثمرين الأثرياء الذي لا يحتاج هذه الطائرة ولكن يمكنه الإستفادة من المنافع الضريبية. وعندئذ قام المستثمر بتأجير الطائرة لشركة طيران لا يمكنها الاستفادة من المنافع الضريبية، وقد إستفادت الأطراف الثلاثة من العملية، فقد تمكنت شركة صناعة الطائرات من بيع إنتاجها، وحصل المستثمر على المنافع الضريبة ووجدت شركة الطيران وسيلة أرخص لإقتناء الطائرة.

(٣) قيمة متبقية عالية :ـ من المزايا الأخرى التي يحصل عليها المؤجر إستعادته للأصل في نهاية مدة الإستئجار. فالقيم المتبقية للأصل يمكن أن تنتج عنها

أرباح ضخمة جداً. على سبيل المثال، فقد قدرت إحدى شركات صناعة الطائرات أن القيمة المتبقية للطائرة التجارية التي أجرتها لإحدى شركات الطيران ستكون بنسبة ٥٪ من سعر الشراء في حين وصلت هذه القيمة المتبقية في نهاية الإستئجار لنسبة ١٥٠٪ من تكلفة الطائرة.

إقتصاديات عملية الإستئجار :ـ Economics of Leasing

يحدد المؤجر مقدار الإيجار بناءً على معدل العائد ـ المعدل الضمني ـ المطلوب لتبرير عملية تأجير الأصل. والعوامل التي تُؤخذ في الإعتبار عند تحديد معدل العائد هي الجدارة الإئتمانية للمستأجر، طول مدة الإستئجار، حالة القيمة المتبقية (مضمونة أو غير مضمونة) وهكذا. وفي مثال الشركة المؤجرة/ الشركة المستأجرة السابق، كان المعدل الضمني للمؤجر ١٠٪، وكانت تكلفة المعدات بالنسبة للمؤجر ١٠٠٠٠٠ج (وهي أيضا القيمة السوقية العادلة)، ولا توجد قيمة متبقية مقدرة. فتقوم الشركة المؤجرة بتحديد مقدار مدفوعات الإيجار بالطريقة التالية :ـ

القيمة السوقية العادلة للمعدات المؤجرة	١٠٠٠٠٠ج
ناقص القيمة الحالية للقيمة المتبقية	-
المقدار الذي يجب على المؤجر تغطيته عن طريق مدفوعات الإستئجار	١٠٠٠٠٠
قيمة مدفوعات الإيجار في صورة ٥ دفعات مستحقة بمعدل ١٠٪ التي يمكنها تغطية هذا المقدار [١٠٠٠٠٠ ÷ ٤,١٦٩٨٦]	٢٣٩٨١,٦٢

وإذا تضمن المثال قيمة متبقية (سواء كانت مضمونة أم لا)، فإنه لا يلزم للمؤجر تغطية مقدارها عن طريق مدفوعات الإيجار، وبالتالي ستكون مدفوعات الإيجار أقل من ذلك كما سيتضح فيما بعد.

تصنيف الإستئجار بواسطة المؤجر : Classification of Leases By The lessor

من وجهة نظر المؤجر، فإنه يمكن تصنيف الإستئجارات للأغراض المحاسبية إلى :ـ

أ ـ إستئجارات تشغيلية.

ب ـ إستئجارات تمويل مباشر.

جـ ـ إستئجارات مماثلة للبيع.

فعند بدء الإستئجار، وكان الإستئجار يستوفي واحد أو أكثر من معايير المجموعة الأولى التالية ويستوفي كلاً من معياري المجموعة الثانية ، فإنه يجب على المؤجر تصنيف إتفاق الإستئجار والمحاسبة عنه كإستئجار تمويل مباشر أو إستئجار مماثل للبيع [ويُلاحظ أن معايير المجموعة الأولى مطابقة للمعايير التي يلزم توافرها في الإستئجار حتى يصنفه المستأجر كإستئجار رأسمالي .]

معايير الرسملة لدى المؤجر

المجموعة الأولى :-

(١) أن ينقل الإستئجار ملكية الأصل للمستأجر.

(٢) يتضمن الإستئجار حق إختيار شراء بسعر مغري

(٣) تساوي مدة الإستئجار أو تزيد عن ٧٥٪ من العمر الاقتصادي المقدر للأصل المستأجر.

(٤) القيمة الحالية لمدفوعات الإستئجار الصافية (بعد إستبعاد التكاليف التنفيذية) تساوي أو تزيد عن ٩٠٪ من القيمة العادلة للأصل المستأجر

المجموعة الثانية :

(١) يمكن التنبؤ بإمكانية تحصيل المدفوعات المطلوبة من المستأجر بصورة معقولة .

(٢) لا توجد أي جوانب عدم تأكد هامة بخصوص مقدار التكاليف التي سيتحملها المؤجر عند عدم إستيفاءه لشروط عقد الإستئجار [أن يكون المؤجر قد أتم المطلوب منه تقريباً، أو أن التكاليف المستقبلة التي يمكنه تحملها يمكن التنبؤ بها بصورة معقولة].

ولكن ماهو الغرض من معايير المجموعة الثانية؟ يرجع ذلك إلى رغبة المهنة في التأكد من أن المؤجر قد قام بالفعل بنقل مخاطر ومنافع الملكية للمستأجر. فإذا كانت إمكانية تحصيل المدفوعات لا يمكن التنبؤ بها أو إذا لم يستكمل المؤجر الأداء المطلوب منه في ظل العقد، فإنه من غير المناسب عندئذ إستبعاد هذا الأصل المؤجَّر من دفاتر المؤجِّر.

ففي وقت ما إعتادت شركات تأجير الكمبيوتر على شراء أجهزة IBM وتأجيرها ثم إستبعادها من ميزانيتها. وعند التأجير كانت شركات التأجير تقرر أنها ستقوم بإحلال أجهزة IBM جديدة محل الأجهزة المؤجرة إذا حدث تقادم لها. ومع ذلك، فعندما أنتجت شركة IBM أجهزة جديدة، رفضت بيعها لشركات التأجير. ونتيجة لذلك لم

يتمكن عدد من هذه الشركات من إستيفاء شروط عقودها مع عملاءها وإضطرت لإسترداد الأجهزة القديمة، وأصبح لزاماً عليها أن تعيد للدفاتر ما سبق أن إستبعدته منها. حيث توضح هذه الحالة أحد الأسباب وراء وضع معايير المجموعة الثانية.

وتعتمد التفرقة بين إستئجار التمويل المباشر والاستئجار المماثل للبيع على مدى وجود أو عدم وجود ربح (أو خسارة) لدى الشركة التي تصنع أو تتعامل في الأصل. فالإستئجار المماثل للبيع يتضمن تحقيق المصنع أو المتعامل في الأصل لربح، في حين أن إستئجار التمويل المباشر لا يتضمن ذلك. ويتمثل ربح (أو خسارة) المؤجر في الفرق بين القيمة العادلة للأصل المؤجر عند بدء الاستئجار وتكلفة المؤجِّر أو القيمة الدفترية للأصل لديه. وعادة ما يظهر الإستئجار المماثل للبيع عندما يستخدم المصنِّع أو المتعامل في الأصل عملية الإستئجار كوسيلة لتسويق منتجاته. على سبيل المثال، عندما تقوم شركة تصنيع الكمبيوتر بتأجير الأجهزة التي تنتجها للشركات والمؤسسات وعادة ما ينتج إستئجار التمويل المباشرة من تعاقدات مع مؤجرين يعملون بصفة أساسية في مجال التمويل مثل شركات تمويل الإستئجار، والبنوك وشركات التأمين. ومع ذلك فإنه لا يلزم أن يكون المؤجر شركة تصنيع أو تعامل في الأصل حتى يعترف بربح (أوخسارة) عند بدء الإستئجار بما يستلزم إعتباره إستئجار مماثل للبيع.

ويُلاحظ أن كل الإستئجارات التي لا تستوفي شروط إستئجار التمويل المباشر أو الإستئجار المماثل للبيع يقوم المؤجر بتصنيفها والمحاسبة عنها كإستئجارات تشغيلية.

ونتيجة لمعايير المجموعة الثانية الإضافية التي تنطبق على المؤجر فقط، فإنه من المحتمل ألا يستوفي المؤجر معايير الرسملة في المجموعتين وبالتالي يصنف الإستئجار على أنه إستئجار تشغيلي في حين يصنف المستأجر نفس الإستئجار على أنه إستئجار رأسمالي. ففي هذه الحالة، سيقوم كل من المؤجر والمستأجر بالإحتفاظ بالأصل في دفاترهما وسيقوم كل منهما بحساب إهلاك له.

ولأغراض المقارنة مع المحاسبة لدى المستأجر، ستتم مناقشة الإستئجار التشغيلي وإستئجار التمويل المباشر فقط في الجزء التالي. في حين تُؤجل مناقشة الإستئجار المماثل للبيع إلى جزء تالي في هذا الفصل.

طريقة التمويل المباشر (لدى المؤجر) Direct financing Method (Lessor)

إن الإستئجارات التي تمثل في جوهرها عملية تمويل لأصل مشتري بواسطة المستأجر تتطلب من المؤجر إحلال حساب «حساب قبض مدفوعات الإستئجار» محل الأصل

المؤجِّر. وتكون المعلومات اللازمة لتسجيل إستئجار التمويل المباشر كما يلي :ـ

بنود التمويل المباشر

(١) الإستثمار الإجمالي (حساب قبض مدفوعات الإستئجار) ـ وهي مدفوعات الإستئجار علاوة على القيمة المتبقية غير المضمونة التي تؤول للمؤجر في نهاية مدة الإستئجار.

(٢) إيراد الفائدة غير المكتسب :ـ وهو الفرق بين الإستثمار الإجمالي (حساب القبض) والقيمة السوقية العادلة للأصل المؤجر.

(٣) الإستثمار الصافي :ـ وهو الإستثمار الإجمالي (حساب القبض) مطروحا منه إيراد الفائدة غير المكتسب الذي يتضمنه.

وعادة ما يحدث خلاف في حساب الإستثمار الإجمالي (حساب قبض مدفوعات الإستئجار) بسبب عدم التأكد من كيفية المحاسبة عن القيم المتبقية. وقد سبق القول أن مدفوعات الإستئجار الصافية تتضمن مايلي :ـ

(١) مدفوعات الإستئجار [بإستبعاد التكاليف التنفيذية].

(٢) حق إختيار الشراء بسعر مغري (إن وجد).

(٣) القيمة المتبقية المضمونة (إن وجدت)

(٤) غرامة عدم التجديد (إن وجدت).

وعند تعريف «حساب قبض مدفوعات الإستئجار» بأنه يضم مدفوعات الإستئجار الصافية علاوة على القيمة المتبقية غير المضمونة، فإن ذلك يعني أن القيمة المتبقية ـ سواء كانت مضمونة أو غير مضمونة ـ تُدرج ضمن حساب قبض مدفوعات الإستئجار إذا كانت ملاءمة Relevant للمؤجر (بمعنى إذا كان المؤجر يتوقع إستعادة الأصل).

وعلاوة على ذلك، فإذا سدد المؤجر أية تكاليف تنفيذية، فإنه يجب تخفيض مدفوعات الإيجار بهذا المقدار عند حساب مدفوعات الإستئجار الصافية. بمعنى آخر، فإن حساب قبض مدفوعات الإستئجار يشمل :ـ

(١) مدفوعات الإيجار (مطروحاً منها التكاليف التنفيذية التي يسددها المؤجر)

(٢) حق إختيار الشراء بسعر مغري (إن وجد)

(٣) القيمة المتبقية المضمونة أو غير المضمونة (إن وجدت).

(٤) غرامة عدم التجديد (إن وجدت)

ويتم إستنفاد إيراد الفائدة غير المكتسب على مدى فترة الإستئجار بتطبيق طريقة الفائدة الفعالة. وعلى ذلك، يتحقق معدل عائد ثابت على صافي الإستثمار

في الإستئجارات.

والمثال التالي ـ الذي يستخدم بيانات مثال الشركة المؤجرة، الشركة المستأجرة السابق ـ يوضح المعالجة المحاسبية في حالة إستئجار التمويل المباشر. وفيما يلي المعلومات الملائمة للشركة المؤجرة عند المحاسبة عن صفقة الاستئجار السابقة :ـ

(١) مدة الإستئجار ٥ سنوات تبدأ في ١ يناير ١٩٩٣، والإستئجار غير قابل للإلغاء، ويتطلب مدفوعات إيجار متساوية وقدرها ٢٥٩٨١,٦٢ج في بداية كل سنة، وتتضمن المدفوعات السنوية ٢٠٠٠ج تكاليف تنفيذية (ضرائب ملكية).

(٢) تكلفة المعدات للشركة المؤجرة ١٠٠٠٠٠ج، والقيمة العادلة لها عند بدء الاستئجار ١٠٠٠٠٠ج، والعمر الاقتصادي المتوقع لها ٥ سنوات بدون قيمة متبقية.

(٣) لم تتحمل الشركة أية تكاليف مباشرة مبدئية في مرحلة التفاوض وإتمام صفقة الإستئجار.

(٤) لا يتضمن الإستئجار أي حقوق إختيار في التجديد، وتعود المعدات للشركة المؤجرة عند إنقضاء الإستئجار.

(٥) هناك تأكد من إمكانية التحصيل بصورة معقولة، ولا توجد أية تكاليف إضافية (بخلاف ضرائب الملكية التي تُحصَّل من المستأجر) سوف تتحملها الشركة المؤجرة.

(٦) تحدد الشركة المؤجرة مدفوعات الإيجار السنوية بما يضمن تحقيق معدل عائدة قدره ١٠٪ (المعدل الضمني) على إستثماراتها [كما سبق توضيحه].

ويستوفي هذا الإستئجار المعايير اللازمة لتصنيفه كإستئجار تمويل مباشرة لأن :ـ

(١) مدة الإستئجار تزيد عن ٧٥٪ من العمر الإقتصادي المتوقع للأصل.

(٢) القيمة الحالية لمدفوعات الإستئجار الصافية تزيد عن ٩٠٪ من القيمة العادلة للمعدات

(٣) هناك تأكد معقول من إمكانية تحصيل المدفوعات، و

(٤) لن تتحمل الشركة المؤجرة أية تكاليف إضافية.

ولا يُصنف هذا الاستئجار على أنه إستئجار مماثل للبيع لأنه لا يوجد فرق بين القيمة العادلة للمعدات (١٠٠٠٠٠ج) وتكلفة المؤجر (١٠٠٠٠٠ج).

ويتم حساب قيمة حساب قبض مدفوعات الإستئجار (الإستثمار الإجمالي)

كمـــا يلي :ـ

حساب قيض مدفوعات الاستئجار = مدفوعات الاستئجار الصافية مطروحا منها التكاليف التنفيذية التي يسددها المؤجر ومضافاً إليها القيمة المتبقية غير المضمونة

= [(٢٥٩٨١,٦٢ - ٢٠٠٠) × ٥] + صفر

= ١١٩٩٠٨,١٠ج

ويُحسب إيراد الفائدة غير المكتسب على أساس الفرق بين حساب قبض مدفوعات الإستئجار والقيمة السوقية العادلة للأصل المؤجَّر من وجهة نظر المؤجِّر كما يلي :ـ

إيراد الفائدة غير المكتسب = حساب قبض مدفوعات الإستئجار مطروحاً منه القيمة السوقية العادلة

= ١١٩٩٠٨,١٠ - ١٠٠٠٠٠ = ١٩٩٠٨,١٠ج

ويبلغ الإستثمار الصافي في هذا الإستئجار ١٠٠٠٠٠ج، وهو الإستثمار الإجمالي وقدره ١١٩٩٠٨,١٠ مطروحاً منه إيراد الفائدة غير المكتسب وقدره ١٩٩٠٨,١٠ج.

ويتم تسجيل عملية تأجير الأصل ـ حساب القبض الناتج عنها وإيراد الفائدة غير المكتسب عند بدء الإستئجار في ١ يناير ١٩٩٣ كما يلي :ـ

١١٩٩٠٨,١٠		من حـ/ حساب قبض مدفوعات الإستئجار
	١٠٠٠٠٠	إلى حـ/ المعـــدات
	١٩٩٠٨,١٠	إلى حـ/ إيراد فائدة غير مكتسب ـ إستئجارات.

ويُصنف إيراد الفـــائـــدة غير المكتسب في الميزانية كتخفيض من حساب قبض مدفوعات الإستئجار وذلك عند التقرير عنه بالإجمالي. وبصفة عامة، فإن حساب قبض مدفوعات الإستئجار ـ رغم أنه يُسجل بمقدار الإستثمار الإجمالي ـ يُقرر عنه في الميزانية بمقـدار الإستثمار الصافي [الإستثمار الإجمالي مطروحا منه إيراد الفائدة غير المكتسب] ويُطلق عليه «صافي الإستثمار في إستئجارات رأسمالية». ويتم تصنيفه إما كأصل متداول أو غير متداول على أساس توقيت تغطية هذا الإستثمار الصافي.

ويتم إحلال حساب قبض مدفوعات الإستئجار الصافي محل المعدات المؤجرة التي تبلغ تكلفتها ١٠٠٠٠٠ج، والتي تمثل إستثمار الشركة المؤجرة. وبنفس طريقة معالجة الشركة المستأجرة للفائدة، تقوم الشركة المؤجرة بتطبيق طريقة الفائدة الفعالة والإعتراف بإيراد الفائدة كدالة في صافي الاستثمار غير المغطى، كما يتضح من الجدول التالي :ـ

جدول إستهلاك الإستئجار لدى الشركة المؤجرة (دفعة مستحقة)

التاريخ	مدفوعات الإستئجار السنوية	التكاليف التنفيذية	الفائدة (١٠٪) على صافي الاستثمار	الجزء المعطى من صافي الاستثمار	صافي الإستثمار
	أ	ب	ج	د	هـ
٩٣/١/١					١٠٠٠٠٠
٩٣/١/١	٢٥٩٨١,٦٢	٢٠٠٠	-	٢٣٩٨١,٦٢	٧٦٠١٨,٣٨
٩٤/١/١	٢٥٩٨١,٦٢	٢٠٠٠	٧٦٠١,٨٤	١٦٣٧٩,٩٨	٥٩٦٣٨,٦٠
٩٥/١/١	٢٥٩٨١,٦٢	٢٠٠٠	٥٩٦٣,٨٦	١٨٠١٧,٧٦	٤١٦٢٠,٨٤
٩٦/١/١	٢٥٩٨١,٦٢	٢٠٠٠	٤١٦٢,٠٨	١٩٨١٩,٥٤	٢١٨٠١,٣٠
٩٧/١/١	٢٥٩٨١,٦٢	٢٠٠٠	٢١٨٠,٣٢	٢١٨٠١,٣٠	-
	١٢٩٩٠٨,١٠	١٠٠٠٠	١٩٩٠٨,١٠	١٠٠٠٠٠	

أ - الإيجار السنوي الذي يحقق عائد بنسبة ١٠٪ على صافي الإستثمار.
ب - التكاليف التنفيذية التي تتضمنها مدفوعات الإستئجار.
جـ - ١٠٪ من الرصيد السابق في هـ بإستثناء ٩٣/١/١.
د - أ مطروحاً منها ب، جـ
هـ - الرصيد السابق مطروحاً منه د
* مقربة بمقدار ١٩ ، ج.

وفي ١ يناير ١٩٩٣ يكون قيد اليومية اللازم لتسجيل تحصيل مدفوعات إيجار السنة الأولى كمايلي :-

من حـ/ النقدية		٢٥٩٨١,٦٢
إلى حـ/ حساب قبض مدفوعات الإستئجار	٢٣٩٨١,٦٢	
إلى حـ/ مصروف ضريبة الملكية / أو حـ/ ضريبة الملكية المستحقة	٢٠٠٠	

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ يتم الإعتراف بالإيراد المكتسب خلال السنة الأولى عن طريق القيد التالي :-

من حـ/ إيراد فائدة غير مكتسب - إستئجارات		٧٦٠١,٨٤
إلى حـ/ إيراد فائدة - إستئجارات	٧٦٠١,٨٤	

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ ، يتم التقرير عن صافي الإستثمار في ظل الإستئجارات الرأسمالية في ميزانية المؤجر ضمن الأصول المتداولة أو غير المتداولة أو كلاهما. حيث

يُصنف الجزء المستحق خلال سنة أو دورة التشغيل أيهما أكبر كأصل متداول في حين يُصنف الباقي ضمن الأصول غير المتداولة.

وفي ١٩٩٣/١٢/٣١ يبلغ صافي الإستثمار الكلي ٨٣٦٢٠,٢٢ج [وهو رصيد ٩٣/١/١ وقدره ٧٦٠١٨,٣٨ج مضافاً إليه الفائدة المستحقة عن سنة ١٩٩٣ وقدرها ٧٦٠١,٨٤ج]. ويتمثل الجزء المتداول منه في صافي الإستثمار الذي سيتم الحصول عليه سنة ١٩٩٤ وقدره ١٦٣٧٩,٧٨ج مضافاً إليه الفائدة وقدرها ٧٦٠١,٨٤ج. في حين يجب التقرير عن الباقي وقدره ٥٩٦٣٨,٦٠ج في جزء الأصول غير المتداولة.

وفي ٩٣/١٢/٣١ يظهر جزء الأصول المتعلق بعمليات الإستئجار في الميزانية كما يلي :-

الأصول المتداولة :	
صافي الإستثمار في إستئجارات رأسمالية	٢٣٩٨١,٦٢
أصول غير متداولة (إستثمارات)	
صافي الإستثمار في إستئجارات رأسمالية	٥٩٦٣٨,٦٠

والقيود التالية تسجل تحصيل مدفوعات إستئجار السنة الثانية والإعتراف بالفائدة المكتسبة :

		١ يناير ١٩٩٤
٢٥٩٨١,٦٢		من حـ/ النقدية
	٢٣٩٨١,٦٢	إلى حـ/ حساب قبض مدفوعات الإستئجار
	٢٠٠٠	إلى حـ/ مصروف ضرائب الملكية/ أو حـ/ ضرائب الملكية المستحقة.
		٣١ ديسمبر ١٩٩٤
٥٩٦٣,٨٦		من حـ/ إيراد فائدة غير مكتسب - إستئجارات.
	٥٩٦٣,٨٦	إلى حـ/ إيراد الفائدة - إستئجارات

وسوف تتبع قيود اليومية نفس هذا النمط حتى سنة ١٩٩٧، بإستثناء أنه لن يتم إجراء قيود في سنة ١٩٩٧ (السنة الأخيرة) للفائد المكتسبة. فلأن حساب القبض قد تم تحصيله بالكامل في ٩٧/١/١، فإنه لا يوجد له أي رصيد خلال سنة ١٩٩٧ يمكن للشركة المؤجرة أن تحتسب عليه فائدة في نهاية السنة. وعند إنقضاء الإستئجار (سواء في حالة الدفعات العادية أو الدفعات المستحقة)، فسوف يكون حساب القبض

الإجمالي وإيراد الفائدة غير المكتسب قد تم إقفالها بالكامل. ولا تُسجل الشركة المؤجرة أي إهلاك. وإذا تم بيع المعدات المؤجرة للشركة المستأجرة عند إنقضاء الاستئجار بمبلغ ٥٠٠٠ج، فسوف تعترف الشركة المؤجرة بالتخلص من المعدات بالقيد التالي :ـ

من حـ/ النقدية	٥٠٠٠
إلى حـ/ مكسب بيع معدات مؤجرة	٥٠٠٠

تبويب تعهد الإستئجار وصافي الإستثمار (حالة الدفعة العادية)

Classification of Lease Obligation/ Net Investment (Ordinary annuity)

في المثال السابق تم عرض تبويب تعهد الإستئجار وصافي الإستثمار فيه في حالة الدفعة المستحقة. وكما سبق القول، فإن الإلتزام المتداول للمستأجر هو المدفوعات (٢٣٩٨١,٦٢) التي يلزم سدادها في ١ يناير من السنة التالية. وبنفس الشكل، فإن الأصل المتداول لدى المؤجر هو المقدار الذي سيتم تحصيله (٢٣٩٨١,٦٢ج) في ١ يناير من السنة التالية. وفي هذه الحالات التي تضم دفعة مستحقة، فإن تاريخ الميزانية هو ٣١ ديسمبر كما أن تاريخ إستحقاق مدفوعات الإستئجار هو ١ يناير (أقل من سنة). ولذلك فإن القيمة الحالية (٢٣٩٨١,٦٢) للمدفوعات المستحقة في ١ يناير التالي هي نفسها مدفوعات الإيجار (٢٣٩٨١,٦٢ج).

ولكن ماذا يحدث إذا كانت الدفعة عادية وليست مستحقة؟ على سبيل المثال إفترض أن الإيجار سوف يُسدد في نهاية السنة (٣١ ديسمبر) بدلا من بداية السنة (١ يناير). لم يتضمن معيار FASB رقم ١٣ أي إشارة لكيفية قياس المقادير المتداولة وغير المتداولة، فقد طالب المستأجر بضرورة تحديد تعهدات الإستئجار بصورة منفصلة في الميزانية بإعتبارها تعهدات إستئجارات رأسمالية، وأن تخضع لنفس الإعتبارات التي تخضع لها التعهدات الأخرى عند تصنيفها مع الإلتزامات المتداولة وغير المتداولة في الميزانية. والطريقة الأكثر شيوعاً في قياس جزء الإلتزامات المتداولة في حالة الاستئجارات التي تتضمن دفعات عادية هي طريقة التغير في القيمة الحالية.

ولتوضيح طريقة التغير في القيمة الحالية، إفترض حالة دفعة عادية تتضمن نفس حقائق مثال الشركة المؤجرة الشركة المستأجرة السابق مع إستبعاد التكاليف التنفيذية التي تبلغ ٢٠٠٠ج، فلأن مدفوعات الايجار تُسدد في نهاية الفترة وليس في بدايتها، فإنه يتم تحديد مدفوعات كل سنة بمقدار ٢٦٣٧٩,٧٣ج حتى تحقق معدل فائدة فعال قدره ١٠٪ ويظهر جدول إستهلاك الدفعة العادية كما يلي :ـ

جدول إستهلاك الإستئجار (حالة الدفعة العادية)

التاريخ	مدفوعات الإستئجار السنوية	الفائدة ١٠٪	التخفيض في القيمة الأصلية	رصيد تعهد الإستئجار/ صافي الإستثمار
٩٣/١/١				١٠٠٠٠٠
٩٣/١٢/٣١	٢٦٣٧٩,٧٣	١٠٠٠٠	١٦٣٧٩,٧٣	٨٣٦٢٠,٢٧
٩٤/١٢/٣١	٢٦٣٧٩,٧٣	٨٣٦٢,٠٣	١٨٠١٧,٧٠	٦٥٦٠٢,٥٧
٩٥/١٢/٣١	٢٦٣٧٩,٧٣	٦٥٦٠,٢٦	١٩٨١٩,٤٧	٤٥٧٨٣,١٠
٩٦/١٢/٣١	٢٣٦٧٩,٧٣	٤٥٧٨,٣١	٢١٨٠١,٤٢	٢٣٩٨١,٦٨
٩٧/١٢/٣١	٢٦٣٧٩,٧٣	٢٣٩٨,٠٥*	٢٣٩٨١,٦٨	—
	١٣١٨٩٨,٦٥	٣١٨٩٨,٦٥	١٠٠٠٠٠	

* مقربة بمقدار ١٢, ٠ج

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ سيكون الجزء المتداول من تعهد الإستئجار/ صافي الإستثمار في ظل طريقة التغير في القيمة الحالية ١٨٠١٧,٧٠ [٨٣٦٢٠,٢٧ - ٦٥٦٠٢,٥٧]، وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٤ سوف يبلغ ١٩٨١٩,٤٧ج [٦٥٦٠٢,٥٧ - ٤٥٧٨٣,١٠]. كما يُصنف باقي تعهد الإستئجار/ صافي الإستثمار بإعتباره غير متداول، ففي ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ سيبلغ الجزء غير المتداول ٦٥٦٠٢,٥٧ج.

وعلى ذلك، فإنه في كل من حالة الدفعة المستحقة والدفعة العادية، فإنه يُقرر عن مقدار التخفيض الذي سيطرأ على القيمة الأصلية خلال السنة التالية كإلتزام متداول/ أصل متداول. وفي حالة الدفعة المستحقة، تُستحق الفائدة خلال الفترة ولكن لا تُسدد الا في الفترة التالية. ونتيجة لذلك، يظهر إلتزام متداول/ أصل متداول مقابل كل من التخفيض في القيمة الأصلية للتعهد أو لصافي الإستثمار والفائدة التي إستُحقت/ إكتُسبت في الفترة السابقة.

وفي حالة الدفعة العادية، فإن الفائدة التي تُستحق خلال الفترة تُسدد في نفس الفترة، ولذلك فإن التخفيض في أصل التعهد أو صافي الإستثمار فقط هو الذي يظهر كإلتزام متداول/ أصل متداول.

طريقة الاستئجار التشغيلي (لدى المؤجر) : Operating Method (Lessor)

في ظل طريقة الإستئجار التشغيلي، تُسجل مدفوعات الإيجار التي يُحصلها المؤجر، كإيراد إيجار عند إستحقاقها. كما يُهلك الأصل المؤجر بصورة عادية، مع مقابلة

مصروف إهلاك الفترة بإيراد الإيجار خلالها. ويكون مقدار الإيراد المعترف به في كل فترة محاسبية ثابتاً (أساس قسط ثابت)، بغض النظر عن شروط الإستئجار، إلا إذا كان هناك أساس آخر منتظم بصورة الصيغة الزمنية التي تُكتسب المنافع المستقاة من الأصل المؤجر على أساسها بصورة أفضل من أساس القسط الثابت. وبالاضافة لعبء الإهلاك، فإن تكاليف الصيانة وتكلفة أي خدمات أخرى يقدمها المؤجر في ظل شروط الإستئجار وتخص الفترة المحاسبية الحالية يجب تحميلها على المصروفات. في حين أن التكاليف المسددة لأطراف ثالثة مستقلة مثل أتعاب التثمين وأتعاب الوساطة وتكاليف دراسة الائتمان تُستهلك على مدى عمر الاستئجار.

ولتوضيح طريقة الاستئجار التشغيلي لدى المؤجر بفرض أن إستئجار التمويل المباشر المعروض فيما سبق لم يستوف الشروط اللازمة لإعتباره إستئجار رأسمالي، ومن ثم ستتم المحاسبةعنه كإستئجار تشغيلي. فيكون قيد اليومية اللازم لتسجيل التحصيل النقدي للإيجار ـ متضمناً ضرائب الملكية وقدرها ٢٠٠٠ج ـ كما يلي :ـ

من حـ/ النقديـــــــــة		٢٥٩٨١,٦٢
إلى حـ/ إيراد الإيجار	٢٥٩٨١,٦٢	

كما يقوم المؤجر بإثبات الإهلاك (على أساس طريقة القسط الثابت، تكلفة قدرها ١٠٠٠٠٠ج، عمر الأصل ٥سنوات) كما يلي :ـ

من حـ/ مصروف الإهلاك ـ معدات مؤجرة		٢٠٠٠٠
إلى حـ/ مجمع الإهلاك ـ معدات مؤجرة.	٢٠٠٠٠	

وعندما يتحمل المؤجر التكاليف الخاصة بضرائب الملكية، التأمين، الصيانة وتكاليف التشغيل الأخرى خلال السنة، فإنها تُسجل ضمن المصروفات التي تُقابل بإيراد الإيجار الإجمالي.

وإذا كان لدى المؤجر أصول أخرى مملوكة لإستعماله الخاص علاوة على تلك الأصول المؤجرة للغير، فإنه يجب تصنيف الأصول المؤجرة ومجمع الإهلاك الخاص بها بصورة منفصلة في حساب مثل «المعدات المؤجرة للغير» أو «الإستثمار في أصول مؤجرة»، وإذا كانت إيرادات الإيجار والمصروفات المتعلقة بها ذات مقدار هام بالنسبة لنشاط المؤجر، فإنه يلزم فصلها في قائمة الدخل عن إيراد المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة.

بعض المشاكل المحاسبية الخاصة

SPECIAL ACCOUNTING PROBLEMS

إن جوانب عقود الإستئجار التي تسبب مشاكل محاسبية فريدة هي :ـ

(١) القيم المتبقية

(٢) الإستئجار المماثل للبيع (لدى المؤجر)

(٣) حقوق إختيار الشراء بسعر التصفية

(٤) التكاليف المباشرة المبدئية .

(٥) البيع مع إعادة الإستئجار.

القيم المتبقية :ـ Residual Values

حتى الآن تجاهلنا بصفة عامة مناقشة القيم المتبقية حتى يمكن عرض القضايا المحاسبية الأساسية المتعلقة بالمحاسبة لدى المستأجر والمؤجر. ويجب التأكيد على أن المحاسبة عن القيم المتبقية من الأمور المعقدة وسوف تضعك في مواجهة أكبر تحد تواجهه في فهم المحاسبة عن الاستئجار.

معنى القيمة المتبقية :ـ القيمة المتبقية هي القيمة العادلة المقدرة للأصل المؤجر في نهاية مدة الاستئجار. فعادة ما توجد قيمة متبقية كبيرة في نهاية مدة الإستئجار، وخاصة عندما يكون العمر الإقتصادي للأصل المؤجر أكبر من مدة الإستئجار، وإذا لم ينتقل حق الملكية تلقائياً للمستأجر (المعيار ١) ولم يتضمن العقد حق إختيار شراء بأسعار التصفية (المعيار ٢)، فإن المستأجر يرد الأصل للمؤجر في نهاية مدة الإستئجار*

الضمان وعدم الضمان :ـ قد تكون القيمة المتبقية غير مضمونة أو مضمونة بواسطة المستأجر. على سبيل المثال، إذا وافق المستأجر على سداد أي إنخفاض في مقدار القيمة المتبقية الذي يحققه المؤجر في نهاية مدة الإستئجار عن القيمة المتبقية المحددة عند بدء الاستئجار، فإن هذه القيمة المحددة تمثل قيمة متبقية مضمونة .

وتستخدم القيمة المتبقية المضمونة في عقود الإستئجار لسببين. الأول أنها تحمي المؤجر من أي خسارة في القيمة المتبقية المقدرة، ومن ثم فإنها تضمن له معدل العائد

---

* عندما تختلف مدة الإستئجار عن العمر الإقتصادي للأصل، فإن القيمة المتبقية غالباً ما تختلف عن قيمة النفاية للأصل. وللتبسيط، فسوف نفترض أن القيمة المتبقية هي نفسها قيمة النفاية حتى مع إختلاف العمر الإقتصادي للأصل عن مدة الاستئجار.

المطلوب على الإستثمار. أما السبب الثاني فهو تحقيق منفعة محاسبية سوف نتعرف عليها من المناقشة الواردة في نهاية هذا الفصل.

مدفوعات الإيجـار :ـ

أن تحقق القيمة المتبقية المضمونة ـ حسب تعريفها ـ مؤكد بصورة أكثر من القيمة المتبقية غير المضمونة. ونتيجة لذلك، قد يقوم المؤجر بتعديل معدلات الإيجار بسبب زيادة درجة التأكد من تغطية الإستثمار. ومع ذلك، فإنه بعد تحديد هذا المعدل فإنه لا يوجد أي فرق من وجهة النظر المحاسبية بين أن تكون القيمة المتبقية مضمونة أو غير مضمونة. حيث أن الإستثمار الصافي الذي يلزم تسجيله بواسطة المؤجر (بمجرد تحديد المعدل) لن يختلف في الحالتين.

فبفرض نفس البيانات السابقة في مثال الشركة المؤجرة/ الشركة المستأجرة بإستثناء أن هناك قيمة متبقية مقدرة في نهاية فترة الاستئجار قدرها ٥٠٠٠ج، كما يُفترض أن العائد على الاستثمار يبلغ ١٠٪ سواء كانت القيمة المتبقية مضمونة أو غير مضمونة. في هذه الحالة تقوم الشركة المؤجرة بحساب مقدار مدفوعات الإستئجار كما يلي (على أساس دفعة مستحقة):ـ

القيمة السوقية العادلة للأصل المؤجر من وجهة نظر المؤجر	١٠٠٠٠٠ج
ناقص القيمة الحالية للقيمة المتبقية (٥٠٠٠×٦٢٠٩٢ ومن جدول ٦-٢)	٣١٠٤,٦٠
المقدار الذي يلزم تغطيته بواسطة المؤجر عن طريق مدفوعات الاستئجار	٩٦٨٩٥,٤٠
مدفوعات الإستئجار السنوية (٩٦٨٩٥,٤٠ ÷ ٤,١٦٩٨٦ من جدول ٦-٥)	٢٣٢٣٧,٠٩

وعند مقارنة مدفوعات الإستئجار في هذه الحالة مع مدفوعات الإستئجار التي سبق حسابها في حالة عدم وجود قيمة متبقية (٢٣٩٨١,٦٢ج)، نجد أن المدفوعات في هذه الحالة أقل لأن القيمة الإجمالية المطلوب تغطيتها لدى المؤجر وقدرها ١٠٠٠٠٠ج قد إنخفضت بالقيمة الحالية للقيمة المتبقية.

المحاسبة عن القيمة المتبقية لدى المستأجر :ـ

إن ضمان القيمة المتبقية المقدرة أو عدم ضمانها له آثار إقتصادية ومحاسبية على المستأجر. ويتمثل الأثر المحاسبي في أن مدفوعات الإستئجار الصافية ـ وهي أساس

الرسملة ـ سوف تتضمن القيمة المتبقية المضمونة ولكنها تستبعد القيمة المتبقية غير المضمونة.

القيمة المتبقية المضمونة (المحاسبة لدى المستأجر): ـ تؤثر القيمة المتبقية المضمونة على حساب المستأجر لمدفوعات الإستئجار الصافية، ومن ثم على المقدار المرسمل كأصل مستأجر وتعهد إستئجار. فالقيمة المتبقية المضمونة في الواقع تمثل مدفوعات إيجار إضافية سوف تُسدد في صورة عينية أو نقدية ـ أو كلاهما ـ في نهاية مدة الإستئجار. وبإستخدام مدفوعات الإستئجار المحسوبة بواسطة المؤجر فيما سبق (٢٣٢٣٧,٠٩ج)، فإن مدفوعات الإستئجار الصافية تبلغ ١٢١١٨٥,٤٥ج [(٢٣٢٣٧,٠٩ × ٥) + ٥٠٠٠]. ويتم حساب القيمة الحالية المرسملة لمدفوعات الإستئجار الصافية (بإستبعاد التكاليف التنفيذية) كما يلي :ـ [أساس دفعة مستحقة].

القيمة الحالية لخمسة مدفوعات إيجارية سنوية	
(٢٣٢٣٧٩٠٩ × ٤,١٦٩٨٦ من جدول ٦ـ٥)	٩٦٨٩٥,٤٠ج
القيمة الحالية للقيمة المتبقية المضمونة وقدرها ٥٠٠٠ج مستحقة	
بعد ٥ سنوات من بدء الإستئجار :ـ (٥٠٠٠×٠,٦٢٠٩٢ ـ من جدول ٦ـ٢)	٣١٠٤,٦٠
المقدار المرسمل لدى المستأجر	١٠٠٠٠٠

وفيما يلي الجدول الذي يوضح مصروف الفائدة وإستهلاك تعهد الإستئجار وقدره ١٠٠٠٠٠ج والذي ينتج عنه بقاء قيمة متبقية مضمونة تُسدد في نهاية السنوات الخمس قدرها ٥٠٠٠ج

وعندئذ يتم إجراء قيود اليومية الخاصة بتسجيل الأصل المستأجر والتعهد المقابل له، الإهلاك، الفائدة، ضرائب الملكية، مدفوعات الإستئجار وذلك على أساس أن القيمة المتبقية مضمونة [ستوضح هذه القيود فيما بعد]. ولا تختلف صيغة هذه القيود عما سبق توضيحه رغم الإختلاف في المقادير بسبب القيمة المتبقية المضمونة. ويتم تسجيل الأصل المستأجر بمبلغ ١٠٠٠٠٠ج ويُهلك على مدى ٥ سنوات وتُطرح القيمة المتبقية المضمونة من تكلفة الأصل المستأجر عند حساب الإهلاك. فبفرض إستخدام طريقة القسط الثابت، فسوف يبلغ مصروف الإهلاك السنوي ١٩٠٠٠ج [(١٠٠٠٠٠ − ٥٠٠٠) ÷ ٥ سنوات].

وفي نهاية مدة الإستئجار ـ وقبل أن يرد المستأجر الأصل للمؤجر ـ تكون حسابات أصل وتعهد الإستئجار بها الأرصدة التالية :ـ

جدول إستهلاك الاستئجار (لدى المستأجر)
(دفعة مستحقة ، قيمة متبقية مضمونة)

التاريخ	مدفوعات الإستئجار المتبقية المضمونة	التكاليف التنفيذية	الفائدة (١٠٪) على التعهد غير المسدد	الانخفاض في تعهد الإستئجار	تعهد الإستئجار
	أ	ب	ج	د	هـ
٩٣/١/١					١٠٠٠٠٠
٩٣/١/١	٢٥٢٣٧,٠٩	٢٠٠٠	ـ	٢٣٢٣٧,٠٩	٧٦٧٦٢,٩١
٩٤/١/١	٢٥٢٣٧,٠٩	٢٠٠٠	٧٦٧٦,٢٩	١٥٥٦٠,٨٠	٦١٢٠٢,١١
٩٥/١/١	٢٥٢٣٧,٠٩	٢٠٠٠	٦١٢٠,٢١	١٧١١٦,٨٨	٤٤٠٨٥,٢٣
٩٦/١/١	٢٥٢٣٧,٠٩	٢٠٠٠	٤٤٠٨,٥٢	١٨٨٢٨,٥٧	٢٥٢٥٦,٦٦
٩٧/١/١	٢٥٢٣٧,٠٩	٢٠٠٠	٢٥٢٥,٦٧	٢٠٧١١,٤٢	٤٥٤٥,٢٤
٩٧/١٢/٣١	*٥٠٠٠		٤٥٤,٧٦	**٤٥٤٥,٢٤	ـ
	١٣١١٨٥,٤٥	١٠٠٠٠	٢١١٨٥,٤٥	١٠٠٠٠٠	

أ ـ مدفوعات الإستئجار السنوية المحددة في العقد
ب ـ التكاليف التنفيذية التي تتضمنها مدفوعات الإيجار.
جـ ـ الرصيد السابق في هـ × ١٠٪، بإستثناء ٩٣/١/١.
د ـ أ مطروحاً منها ب، جـ.
هـ ـ الرصيد السابق مطروحا منه د.
* تمثل القيمة المتبقية المضمونة.
** مقربة بمقدار ٢٤ ج.

١٠٠٠٠٠	معدات مستأجرة في ظل إستئجارات رأسمالية	٤٥٤,٧٦	فائدة مستحقة
٩٥٠٠٠	ناقص مجمع إهلاك ـ إستئجارات رأسمالية	٤٥٤٥,٢٤	تعهدات إستئجارات رأسمالية
٥٠٠٠		٥٠٠٠	

وعند نهاية الإستئجار، إذا كانت القيمة السوقية العادلة للقيمة المتبقية تقل عن ٥٠٠٠ج، فسوف تلتزم الشركة المستأجرة بتسجيل خسارة. فبفرض أن الشركة المستأجرة قد اهلكت الأصل المستأجر حتى تساوى مع قيمته المتبقية وقدرها ٥٠٠٠ج. ففي هذه الحالة سوف تلتزم الشركة المستأجرة بتسجيل خسارة قدرها ٢٠٠٠ج. وفي ذلك التاريخ سيتم إجراء قيد اليومية التالي بفرض أن الشركة المستأجرة قد إستكملت

عجز القيمة المتبقية نقداً :ـ

من حـ/ خسارة إستئجارات رأسمالية		٢٠٠٠
من حـ/ مصروف الفائدة (أو فائدة مستحقة)		٤٥٤,٧٦
من حـ/ تعهد إستئجارات رأسمالية		٤٥٤٥,٢٤
من حـ/ مجمع الإهلاك ـ إستئجارات رأسمالية .		٩٥٠٠٠
إلى حـ/ معدات مستأجرة ـ إستئجرات رأسمالية .	١٠٠٠٠٠	
إلى حـ/ النقدية	٢٠٠٠	

وإذا زادت القيمة السوقية العادلة للقيمة المتبقية عن ٥٠٠٠ج، فإنه يمكن الإعتراف بمكسب؛ حيث أن مكاسب القيم المتبقية المضمونة يمكن أن توزع بين المؤجر والمستأجر بالنسبة التي يحددها الطرفان في العقد.

وإذا قام المستأجر بإهلاك التكلفة الكلية للأصل (١٠٠٠٠٠ج)، فسوف يحدث نوع من التضارب؛ حيث أن القيمة الدفترية للأصل في نهاية مدة الإستئجار ستكون صفر، في حين أن تعهد الإستئجار الرأسمالي في ذلك الوقت سيكون ٥٠٠٠ج. وعلى ذلك، فإذا كان الأصل في ذلك التاريخ يساوي ٥٠٠٠ج فسوف ينتهي المستأجر بالتقرير عن مكسب قدره ٥٠٠٠ج عندما يرد الأصل للمؤجر. ونتيجة لذلك فسوف تحدث مغالاة في الإهلاك وتقدير لصافي الدخل بأقل من اللازم في السنوات من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٦، ولكن في السنة الأخيرة (١٩٩٧) ستحدث مغالاة في تحديد صافي الدخل.

القيمة المتبقية غير المضمونة (المحاسبة لدى المستأجر) :ـ

من وجهة نظر المستأجر، فإن وجود قيمة متبقية غير مضمونة يماثل عدم وجود قيمة متبقية على الإطلاق من حيث أثرها على الطريقة التي يستخدمها المستأجر في حساب مدفوعات الإستئجار الصافية وفي رسملة الأصل المستأجر وتعهد الإستئجار. فبفرض نفس الحقائق السابقة بإستثناء أن القيمة المتبقية وقدرها ٥٠٠٠ج غير مضمونة، فسوف يكون مقدار مدفوعات الإستئجار السنوية كما هو (٢٣٢٣٧,٠٩)، لأنه سواء كانت القيمة المتبقية مضمونة أو غير مضمونة فإن المقدار الذي تطلب الشركة المؤجرة تغطيته عن طريق مدفوعات الإستئجار لا يختلف وقدره ٩٦٨٩٥,٤٠ج. وبذلك تبلغ جملة مدفوعات الإستئجار الصافية ١١٦١٨٥,٤٥ (٢٣٢٣٧,٠٩ج × ٥). وسوف تقوم الشركة المستأجرة برسملة المقدار التالي :ـ

المقدار المرسمل بالشركة المستأجرة (بمعدل ١٠٪)
(دفعة مستحقة، قيمة متبقية غير مضمونة)

القيمة الحالية لخمسة مدفوعات إيجار سنوية قدرها ٢٣٢٣٧,٠٩ (٢٣٢٣٧,٠٩ × ٤,١٩٩٨٦ من جدول ٦-٥)	٩٦٨٩٥,٤٠
القيمة المتبقية غير المضمونة وقدرها ٥٠٠٠ج [لا يرسملها المستأجر]	—
المقدار المرسمل لدى المستأجر	٩٦٨٩٥,٤٠

والجدول التالي يوضح مصروف الفائدة وإستهلاك تعهد الإستئجار وقدره ٩٦٨٩٥,٤٠ج لدى الشركة المستأجرة، بفرض وجود قيمة متبقية غير مضمونة قدرها ٥٠٠٠ج في نهاية مدة الإستئجار:-

جدول إستهلاك الإستئجار (١٠٪)
(دفعة مستحقة، قيمة متبقية غير مضمونة)

التاريخ	مدفوعات الإستئجار السنوية	التكاليف التنفيذية	الفائدة (١٠٪) على التعهد غير المسدد	الانخفاض في تعهد الإستئجار	تعهد الإستئجار
	أ	ب	ج	د	هـ
٩٣/١/١					٩٦٨٩٥,٤٠ج
٩٣/١/١	٢٥٢٣٧,٠٩	٢٠٠٠	—	٢٣٢٣٢٧,٠٩	٧٣٦٥٨,٣١
٩٤/١/١	٢٥٢٣٧,٠٩	٢٠٠٠	٧٣٦٥,٨٣	١٥٨٧١,٢٦	٥٧٧٨٧,٠٥
٩٥/١/١	٢٥٢٣٧,٠٩	٢٠٠٠	٥٧٧٨,٧١	١٧٤٥٨,٣٨	٤٠٣٢٨,٦٧
٩٦/١/١	٢٥٢٣٧,٠٩	٢٠٠٠	٤٠٣٢,٨٧	١٩٢٠٤,٢٢	٢١١٢٤,٤٥
٩٧/١/١	٢٥٢٣٧,٠٩	٢٠٠٠	*٢١١٢,٦٤	٢١١٢٤,٤٥	—
	١٢٦١٨٥,٤٥	١٠٠٠٠	١٩٢٩٠,٠٥	٩٦٨٩٥,٤٠	

أ — مدفوعات الإستئجار السنوية المحددة.
ب — التكاليف التنفيذية التي تتضمنها مدفوعات الإيجار.
ج — الرصيد السابق في هـ × ١٠٪، بإستثناء ٩٣/١/١.
د — أ مطروحاً منها ب، جـ.
هـ — الرصيد السابق مطروحاً منه د.
* مقربة بمقدار ١٩,- ج.

وعندئذ يتم إجراء قيود اليومية [ستُذكر فيما بعد] الخاصة بتسجيل الأصل المستأجر والتعهد المتعلق به، الاهلاك، الفائدة، ضرائب الملكية، ومدفوعات تعهد الإستئجار وذلك على أساس أن القيمة المتبقية غير مضمونة. ولا يختلف شكل هذه القيود عما

سبق، ولكن يُلاحظ أن الأصل المستأجر يُسجل بمقدار ٩٦٨٩٥,٤٠ ويُهلك على مدى السنوات الخمس. فبفرض إستخدام طريقة القسط الثابت في الإهلاك، فسوف يبلغ مصروف الاهلاك السنوي ١٩٣٧٩,٠٨ [٩٦٨٩٥,٤٠÷٥ سنوات]. وفي نهاية مدة الإستئجار - وقبل أن يرد المستأجر الأصل للمؤجر - تكون أرصدة الحسابات المتعلقة بالإستئجار كمايلي :-

٩٦٨٩٥,٤٠	اصول مستأجرة - إستئجار رأسمالي	صفر	تعهدا إستئجار راسمالي
٩٦٨٩٥,٤٠	ناقص مجمع إهلاك - إستئجار راسمالي		
	صفر		

وبفرض أن القيمة السوقية العادلة للأصل كانت ٣٠٠٠ج، فإن المستأجر لا يقرر عن أي خسارة وبفرض أن الأصل المستأجر قد أهلك بالكامل وأن تعهد الإستئجار قد إستهلك بالكامل، فإنه لا يلزم إجراء أي قيود في نهاية مدة الإستئجار بإستثناء القيود اللازمة لإستبعاد الأصل ومجمع إهلاكه من الدفاتر.

وإذا قام المستأجر بإهلاك الأصل حتى القيمة المتبقية غير المضمونة، فسوف يحدث نوع من التضارب والمغالطة، حيث أن القيمة الدفترية للأصل المستأجر سوف تكون ٥٠٠٠ج في نهاية مدة الاستئجار في حيث تكون قيمة تعهد الإستئجار في ذلك التاريخ صفر. وبذلك، فسوف ينتهي المستأجر بالتقرير عن خسارة قدرها ٥٠٠٠ج عند رد الأصل للمؤجر. وخلال السنوات من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٦ سيكون الاهلاك مقدراً بأقل من اللازم كما ستكون هناك مغالاة في تحديد صافي الدخل، ولكن في السنة الأخيرة (١٩٩٧) سيُحدد صافي الدخل بأقل من اللازم بسبب الخسارة المسجلة.

قيود اليومية لدى المستأجر في حالة وجود قيم متبقية :- سوف نعرض فيما يلي مقارنة بين قيود اليومية التي تجريها الشركة المستأجرة في حالة وجود قيمة متبقية مضمونة وفي حالة وجود قيمة متبقية غير مضمونة :-

قيمة متبقية مضمونة	قيمة متبقية غير مضمونة
رسملة الإستئجار ١/ ١/ ٩٣:	
من حـ/ معدات مستأجرة - إستئجار راسمالي ٩٦٨٩٥,٤٠	من حـ/ معدات مستأجرة - إستئجار راسمالي ٦٠٠٠٠٠
إلى حـ/ تعهد إستئجار رأسمالي ٩٦٨٩٥,٤٠	إلى حـ/ تعهد إستئجار رأسمالي ١٠٠٠٠٠

سداد أول مدفوعات إستئجار ، ٩٢/١/١ :-

٢٠٠٠	من حـ/ مصروف ضرائب ملكية	٢٠٠٠	من حـ/ مصروف ضرائب ملكية
٢٣٢٣٧,٠٩	من حـ/ تعهد إستئجار رأسمالي	٢٣٢٣٧,٠٩	من حـ/ تعهد إستئجار رأسمالي
٢٥٢٣٧,٠٩	إلى حـ/ النقدية	٢٥٢٣٧,٠٩	إلى حـ/ النقدية

قيود تسوية الفوائد المستحقة ، ٩٣/١٢/٣١ :-

٧٦٧٦,٢٩	من حـ/ مصروف الفائدة	٧٣٦٥,٨٣	من حـ/ مصروف الفائدة
٧٦٧٦,٢٩	إلى حـ/ الفائدة المستحقة	٧٣٦٥,٨٣	إلى حـ/ الفائدة المستحقة

قيد تسجيل الإهلاك ، ٩٢/١٢/٣١ :-

١٩٠٠٠	من حـ/ مصروف الاهلاك - إستئجار رأسمالي	١٩٣٧٩,٠٨	من حـ/ مصروف الاهلاك - إستئجار رأسمالي
١٩٠٠٠	إلى حـ/ مجمع الاهلاك - إستئجار رأسمالي	١٩٣٧٩,٠٨	إلى حـ/ مجمع الاهلاك - إستئجار رأسمالي
[(١٠٠٠٠٠ - ٥٠٠٠) ÷ ٥ سنوات]		(١٩٦٨٩٥,٤٠ ÷ ٥ سنوات)	

مدفوعات السنة الثانية ، ٩٤/١/١ :-

٢٠٠٠	من حـ/ مصروف ضرائب ملكية	٢٠٠٠	من حـ/ مصروف ضرائب ملكية
١٥٥٦٠,٨١	من حـ/ تعهد إستئجار رأسمالي	١٥٨٧١,٢٦	من حـ/ تعهد إستئجار رأسمالي
٧٦٧٦,٢٩	من حـ/ الفائدة المستحقة	٧٣٦٥,٨٣	من حـ/ الفائدة المستحقة
٢٥٢٣٧,٠٩	إلى حـ/ النقدية	٢٥٢٣٧,٠٩	إلى حـ/ النقدية

المحاسبة عن القيمة المتبقية لدى المؤجر :-

كما أشرنا فيما سبق ، فإن صافي الاستثمار الذي يلزم تغطيته لدى المؤجر لا يتغير سواء كانت القيمة المتبقية مضمونة أو غير مضمونة . حيث يعمل المؤجر بإفتراض أن القيمة المتبقية سوف تتحقق في نهاية مدة الإستئجار سواء كانت مضمونة أوغير مضمونة . كما أن مدفوعات الإستئجار المطلوبة بواسطة المؤجر لتحقيق عائد معين على الإستثمار لا تختلف [٢٣٢٣٧,٠٩ج] سواء كانت القيمة المتبقية مضمونة أو غير مضمونة .

وبإستخدام بيانات الشركة المؤجرة/ الشركة المستأجرة السابقة وبإفتراض قيمة متبقية [سواء مضمونة أو غير مضمونة] قدرها ٥٠٠٠ج ، وأن الإستئجار يُصنف كإستئجار تمويل مباشر، فإنه يتم حساب المقادير الهامة التالية :-

الإستثمار الإجمالي = (٢٣٢٣٧,٠٩ج × ٥) + ٥٠٠٠ج = ١٢١١٨٥,٤٥ج .
إيراد الفائدة غير المكتسب = ١٢١١٨٥,٤٥ج - ١٠٠٠٠٠ج = ٢١١٨٥,٤٥ج
الاستثمار الصافي = ١٢١١٨٥,٤٥ج - ٢١١٨٥,٤٥ج = ١٠٠٠٠٠ج

كما أن جدول الإستهلاك لن يختلف في حالة القيمة المتبقية المضمونة عنه في حالة القيمة المتبقية غير المضمونة ، حيث يظهر في الحالتين كما يلي :-

جدول إستهلاك الإستئجار لدى المؤجر

(دفعة مستحقة، قيمة متبقية مضمونة أو غير مضمونة)

التاريخ	مدفوعات الإستئجار والقيمة المتبقية السنوية	التكاليف التنفيذية	الفائدة (١٠٪) على صافي الإستثمار	الجزء المقطى من صافي الاستثمار	صافي الإستثمار
	أ	ب	ج	د	هـ
٩٣/١/١					١٠٠٠٠٠ج
٩٣/١/١	٢٥٢٣٧,٠٩	٢٠٠٠	—	٢٣٢٣٧,٠٩	٧٦٧٦٢,٩١
٩٤/١/١	٢٥٢٣٧,٠٩	٢٠٠٠	٧٦٧٦,٢٩	١٥٥٦٠,٨٠	٦١٢٠٢,١١
٩٥/١/١	٢٥٢٣٧,٠٩	٢٠٠٠	٦١٢٠,٢١	١٧١١٦,٨٨	٤٤٠٨٥,٢٣
٩٦/١/١	٢٥٢٣٧,٠٩	٢٠٠٠	٤٤٠٨,٥٢	١٨٨٢٨,٥٧	٢٥٢٥٦,٦٦
٩٧/١/١	٢٥٢٣٧,٠٩	٢٠٠٠	٢٥٢٥,٦٧	٢٠٧١١,٤٢	٤٥٤٥,٢٤
٩٧/١٢/٣١	٥٠٠٠	—	*٤٥٤,٧٦	٤٥٤٥,٢٤	—
	١٣١١٨٥,٤٥	١٠٠٠٠٠	٢١١٨٥,٤٥	١٠٠٠٠٠	

أ ـ مدفوعات الإستئجار السنوية المحددة بالعقد.

ب ـ التكاليف التنفيذية التي تتضمنها مدفوعات الإيجار.

ج ـ الرصيد السابق في هـ × ١٠٪، بإستثناء ٩٣/١/١.

د ـ أ مطروحاً منها ب، جـ.

هـ ـ الرصيد السابق مطروحاً منه د.

* مقربة بمقدار ٢٤ ر ـ ج.

وبإستخدام المقادير المحسوبة فيما سبق، تقوم الشركة المؤجرة بإجراء القيود التالية المتعلقة بإستئجار التمويل المباشر خلال السنة الأولى (لاحظ التماثل مع القيود السابقة لدى المستأجر):ـ

بداية الإستئجار، ٩٣/١/١:ـ

من حـ/ حساب قبض مدفوعات الاستئجار	١٢١١٨٥,٤٥	
إلى حـ/ المعدات		١٠٠٠٠٠
إلى حـ/ إيراد فائدة غير مكتسب ـ إستئجارات		٢١١٨٥,٤٥

تحصيل مدفوعات السنة الأولى، ٩٣/١/١:ـ

من حـ/ النقدية	٢٥٢٣٧,٠٩	
إلى حـ/ حساب قبض مدفوعات الإستئجار		٢٣٢٣٧,٠٩
إلى مصروف ضرائب ملكية أو ضرائب ملكية مستحقة		٢٠٠٠

قيود تسوية الفوائد المستحقة، ٩٣/١٢/٣١:ـ

من حـ/ إيراد فائدة غير مكتسب ـ إستئجارات	٧٦٧٦,٢٩	
إلى حـ/ إيراد فائدة ـ إستئجارات		٧٦٧٦,٢٩

الإستئجار المماثل للبيع (لدى المؤجر) :- Sales - Type Leases (Lessor)

كما سبق القول، فإن الفرق الأساسي بين إستئجار التمويل المباشر والإستئجار المماثل للبيع هو مدى تحقيق المؤجر لمجمل ربح (أو خسارة). حيث تتمثل المعلومات الضرورية لتسجيل إستئجار مماثل للبيع فيما يلـــي :-

بنود الإستئجار المماثل للبيع

(١) الإستثمار الإجمالي (حساب قبض مدفوعات الإستئجار) - وهي مدفوعات الإستئجار الصافية مضافاً إليها القيمة المتبقية غير المضمونة التي تؤول للمؤجر في نهاية مدة الإستئجار.
(٢) إيراد الفائدة غير المكتسب - وهو الإستثمار الإجمالي مطروحاً منه القيمة السوقية العادلة للأصل.
(٣) سعر بيع الأصل - وهو القيمة الحالية لمدفوعات الإستئجار الصافية.
(٤) تكلفة البضاعة المباعة - وهي تكلفة الأصل بالنسبة للمؤجر مطروحاً منها القيمة الحالية لأي قيمة متبقية غير مضمونة.

ولا يختلف الإستثمار الإجمالي وإيراد الفائدة غير المكتسب في حالة وجود قيمة متبقية مضمونة عنه في حالة وجود قيمة متبقية غير مضمونة.

ولكن عند تسجيل إيراد المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة، فإن هناك فرق بين المحاسبة عن القيم المتبقية المضمونة والقيم المتبقية غير المضمونة، حيث أن القيم المتبقية المضمونة يمكن إعتبارها جزء من إيراد المبيعات لأن المؤجر يعلم أن الأصل بالكامل قد تم بيعه. ولكن هناك قدر أقل من التأكد من أن الجزء غير المضمون من القيمة المتبقة للأصـل قد تم بيعه «أي أنه سوف يتحقق»، ومن ثم فإنه لا يتم الإعتراف ضمن المبيعات أو تكلفة البضاعة المباعة إلا بذلك الجزء المؤكد تحققه من الأصل المؤجر. ومع ذلك، فإن مقدار مجمل الربح من بيع الأصل لا يختلف سواء كانت القيمة المتبقية له مضمونة أو غير مضمونة.

ولتوضيح الاستئجار المماثل للبيع مع قيمة متبقية مضمونة والإستئجار المماثل للبيع مع قيمـة متبقية غير مضمونة، نفترض نفس الحقائق الخاصة بمثال التمويل المباشر السـابق، حيث القيمـة المتبقية المقـدرة ٥٠٠٠ج [وقيمتها الحالية ٤١٠٤,٦٠ج]، وتكلفة المعدات المؤجَّرة بالنسبة للشركة المؤجِّرة ٨٥٠٠٠ج، وفي نهاية مدة الإستئجار إفترض أن القيمة السوقية العادلة للقيمة المتبقية ٣٠٠٠ج.

حيث يمكن حسـاب المقادير الملائمة للمحاسبة عـن الإستئجار المماثل للبيـع كمـا يلي :-

الإستئجار المماثل للبيع

	قيمة متبقية مضمونة	قيمة متبقية غير مضمونة
الاستثمار الإجمالي	[٥٠٠٠٠٠-(٥ × ٢٣٢٣٧,٠٩)]=١٢١١٨٥,٤٥	نفس القيمة
إيراد فائدة غير مكتسب	(١٠٠٠٠٠٠-١٢١١٨٥,٤٥)=٢١١٨٥,٤٥	نفس القيمة
سعر بيع الأصل	(٣١٠٤,٦٠+٩٦٨٩٥,٤٠)=١٠٠٠٠٠	٩٦٨٩٥,٤٠
تكلفة البضاعة المباعة	٨٥٠٠٠	(٣١٠٤,٦٠-٨٥٠٠٠)=٨١٨٩٥,٤٠
مجمل الربح	(٨٥٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠) = ١٥٠٠٠	(٨١٨٩٥,٤٠ - ٩٦٨٩٥,٤٠) - ١٥٠٠٠

ويكون الربح الذي تسجله الشركة المؤجرة في تاريخ البيع بنفس القيمة ـ ١٥٠٠٠ج ـ سواء كانت القيمة المتبقية مضمونة أو غير مضمونة، ولكن إيراد المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة تختلف في الحالتين.

وتكون القيود الخاصة بتسجيل هذه الصفقة في ١ يناير ١٩٩٣ وتحصيل القيمة المتبقية في نهاية مدة الإستئجار كمايلي :ـ

الشركة المؤجرة

القيود في حالة القيمة المتبقية المضمونة، غير المضمونة

قيمة متبقية مضمونة		قيمة متبقية غير مضمونة	
تسجيل الإستئجار المماثل للبيع في بدايته، ١/١/٩٣ :ـ			
٨٥٠٠٠ من حـ/ تكلفة البضاعة المباعة		٨١٨٩٥,٤٠ من حـ/ تكلفة البضاعة المباعة	
١٢١١٨٥,٤٥ من حـ/ حساب قبض مدفوعات الاستئجار		١٢١١٨٥,٤٥ من حـ/ حساب قبض مدفوعات الاستئجار	
	١٠٠٠٠٠ إلى حـ/ إيراد المبيعات		٩٦٨٩٥,٤٠ إلى حـ/ إيراد المبيعات
	٢١١٨٥,٤٥ إلى حـ/ إيراد فائدة غير مكتسب		٢١١٨٥,٤٥ إلى حـ/ إيراد فائدة غير مكتسب
	٨٥٠٠٠ إلى حـ/ المخزون		٨٥٠٠٠ إلى حـ/ المخزون
تحصيل مدفوعات إستئجار السنة الأولى، ١/١/٩٣ :ـ			
٢٥٢٣٧,٠٩ من حـ/ النقدية		٢٥٢٣٧,٠٩ إلى حـ/ حساب قبض مدفوعات استئجار	
٢٣٢٣٧,٠٩ إلى حـ/ حساب قبض من مدفوعات استئجار		٢٣٢٣٧,٠٩ إلى حـ/ حساب قبض مدفوعات استئجار	
٢٠٠٠ إلى حـ/ مصروف ضرائب ملكية		٢٠٠٠ إلى حـ/ مصروف ضرائب ملكية	
الإعتراف بإيراد الفائدة المكتسب خلال السنة الأولى (٣١/١٢/٩٣) :ـ			
٧٦٧٦,٢٩ من حـ/ إيراد فائدة غير مكتسب		٧٦٧٦,٢٩ من حـ/ إيراد فائدة غير مكتسب	
٧٦٧٦,٢٩ إلى حـ/ إيراد الفائدة		٧٦٧٦,٢٩ إلى حـ/ إيراد الفائدة	

تحصيل مدفوعات إستئجار السنة الثانية، ١/١/٩٤:ـ

٢٥٢٣٧,٠٩	من حـ/ النقدية	٢٥٢٣٧,٠٩	من حـ/ النقدية
٢٣٢٣٧,٠٩	إلى حـ/ حساب قبض مدفوعات إستئجار	٢٣٢٣٧,٠٩	إلى حـ/ حساب قبض مدفوعات استئجار
٢٠٠٠	إلى حـ/ مصروف ضرائب ملكية	٢٠٠٠	إلى حـ/ مصروف ضرائب الملكية

الإعتراف بإيراد الفائدة المكتسب خلال السنة الثانية، ٣١/١٢/٩٤:ـ

٦١٢٠,٢١	من حـ/ إيراد فائدة غير مكتسب	٦١٢٠,٢١	حـ/ إلى حـ/ إيراد الفائدة.
٦١٢٠,٢١	إلى حـ/ إيراد الفائـــدة	٦١٢٠,٢١	من حـ/ إيراد فائدة غير مكتسب

تسجيل الحصول على القيمة المتبقية في نهاية مدة الإستئجار، ٣١/١٢/٩٧:ـ

٣٠٠٠	من حـ/ المخزون	٣٠٠٠	من حـ/ المخزون
٢٠٠٠	من حـ/ النقدية	٢٠٠٠	من حـ/ خسارة إستئجارات رأسمالية
٥٠٠٠	إلى حـ/ حساب قبض مدفوعات إستئجار	٥٠٠٠	إلى حـ/ حساب قبض مدفوعات استئجار

ويجب إجراء مراجعة دورية للقيمة المتبقية المقدرة غير المضمونة سواء في حالة الاستئجار المماثل للبيع أو إستئجار التمويل المباشر. فإذا إنخفض تقدير القيمة المتبقية غير المضمونة، فإنه يجب إعادة النظر في المحاسبة عن عملية الاستئجار في ضوء التقدير الجديد. حيث أن هذا الإنخفاض يمثل تخفيض لصافي الإستثمار لدى المؤجر ويتم الإعتراف به كخسارة في الفترة التي تنخفض فيها القيمة المتبقية، في حين أن التعديلات بالزيادة في القيمة المتبقية المقدرة لا يُعترف بها.

حق إختيار الشراء بسعر التصفية (لدى المستأجر) :ـ

Bargain Purchase Option (Lessee)

يسمح هذا الحق للمستأجر أن يشتري الأصل المستأجر في المستقبل بسعر يقل بصورة جوهرية عن القيمة العادلة المتوقعة للأصل في ذلك التاريخ. فعند بدء الإستئجار يكون السعر المحدد للشراء مغرياً بصورة تجعل ممارسة حق الشراء في المستقبل مؤكدة بصورة معقولة. وعندما يتضمن العقد حق إختيار شراء بأسعار تصفية، فإنه يجب على المستأجر أن يُزيد القيمة الحالية لمدفوعات الإستئجار الصافية بالقيمة الحالية لسعر الشراء المستقبل. على سبيل المثال، إفترض أن الشركة المستأجرة في المثال السابق لديها حق إختيار في شراء الأصل المستاجر بمبلغ ٥٠٠٠ج في نهاية مدة الإستئجار، ويُتوقع أن تكون القيمة العادلة في ذلك التاريخ ١٨٠٠٠ج. ويؤدي الفرق الجوهري بين سعر الشراء والقيمة العادلة للأصل إلى وجود حق إختيار شراء بسعر التصفية Bargain Purchase option تعد ممارسته مؤكدة بصورة معقولة. ويتأثر حساب مقدار كل من :ـ

(١) مقدار مدفوعات الإستئجار اللازمة للمؤجر لتحقيق معدل عائد على صافي الإستثمار قدره ١٠٪

(٢) مقدار مدفوعات الاستئجار الصافية.

(٣) المقدار المرسمل كأصول مستأجرة ومقدار تعهد الاستئجار.

(٤) إستهلاك تعهد الاستئجار - بحق إختيار الشراء بسعر التصفية بنفس طريقة تأثرها بالقيمة المتبقية المضمونة. وعلى ذلك - فإن العمليات الحسابية، جدول الاستهلاك، والقيود التي تُعد لهذا الحق في الشراء بمبلغ ٥٠٠٠ج مطابقة لتلك التي سبق إجراءها في حالة وجود قيمة متبقية مضمونة قدرها ٥٠٠٠ج.

ولكن الفرق الأساسي بين المعالجة المحاسبية في حالة وجود حق إختيار شراء بأسعار التصفية والمعالجة في حالة وجود قيمة متبقية مضمونة مع تطابق المقادير والظروف في الحالتين ينحصر في حساب مقدار الإهلاك السنوي. ففي حالة القيمة المتبقية المضمونة، يقوم المستأجر بإهلاك الأصل على مدى مدة الإستئجار، ولكن في حالة حق إختيار الشراء بأسعار التصفية يستخدم المستأجر العمر الإقتصادي للأصل.

التكاليف المباشرة المبدئية (لدى المؤجر) Initial Direct Cost (Lessor)

هناك نوعان من التكاليف المباشرة المبدئية؛ الأول - وهو التكاليف المباشرة التفاضلية - incremental هي تكاليف تُسدد لأطراف ثالثة مستقلة وتتحملها الشركة في إعداد إتفاق الإستئجار. ومن أمثلة هذه التكاليف تكلفة الخبير المثمن المستقل الذي يقدر قيمة الضمان المقدم لعملية الإستئجار، أو تكلفة قيام طرف ثالث بفحص الجدارة الائتمانية للمستأجر أو أتعاب السماسرة.

أما النوع الثاني - وهو التكاليف المباشرة الداخلية Internal فهي التكاليف التي ترتبط مباشرة بالأنشطة التي يقوم بها المؤجر في ظل عقد إستئجار معين، ومن أمثلتها تكلفة تقييم المركز المالي المتوقع للمستأجر، وتقييم وتسجيل الضمانات المقدمة للإستئجار، وغيرها من الترتيبات الخاصة بالضمان، وكذلك تكاليف التفاوض حول شروط الاستئجار وإعداد وتداول مستندات الإستئجار، وإتمام عملية الإستئجار. كما أن التكاليف التي ترتبط مباشرة بالزمن الذي يقضيه العمال في عملية إستئجار معينة تعتبر أيضا ضمن التكاليف المباشرة المبدئية.

ومن ناحية أخرى، فإن التكاليف المباشرة المبدئية لا يجب أن تتضمن التكاليف غير المباشرة الداخلية المتعلقة بالأنشطة التي يقوم بها المؤجر في الاعلان، خدمة

الإستئجارات الحالية، وضع سياسات الإئتمان والرقابة عليها؛ كما لا يجب أن تتضمن أيضا تكاليف الإشراف والإدارة. وعلاوة على ذلك، فإن المصروفات مثل الإيجار والإهلاك لا تُعتبر تكاليف مباشرة مبدئية.

وفي حالة الاستئجارات التشغيلية يجب على المؤجر أن يؤجل defer التكاليف المبدئية ويوزعها على مدى مدة الاستئجار على أساس دخل الإيجار المعترف به في كل فترة. وفي حالة الإستئجار المماثل للبيع، يقوم المؤجر بإستنفاد التكاليف المباشرة المبدئية في سنة تحملها، بمعنى أنها تُستنفد في الفترة التي يُعترف فيها بربح البيع.

ولكن في حالة إستئجار التمويل المباشر تُضاف التكاليف المباشرة المبدئية إلى صافي الإستثمار في الإستئجار وتُستهلك على مدى فترة الإستئجار. وعلاوة على ذلك، فإنه يجب الإفصاح عن التكاليف المباشرة المبدئية المؤجلة وغير المستهلكة والتي تمثل جزء من إستثمار المؤجر في إستئجار التمويل المباشر. فإذا كانت القيمة الدفترية للأصل المؤجَر ٤٠٠٠٠٠٠ج، وتحمل المؤجِر تكاليف مباشرة مبدئية قدرها ٣٥٠٠٠ج، فإن صافي الاستثمار في الإستئجار عندئذ سيكون ٤٠٣٥٠٠٠ج. وعلى ذلك، فسوف يتعدل العائد نتيجة إستهلاك هذا المقدار على مدى عمر الإستئجار وسيكون أقل من معدل العائد المبدئي.

البيع مع إعادة الإستئجار Sale - Lease Back

يصف مصطلح البيع مع إعادة الإستئجار صفقة يقوم فيها مالك أصل معين (البائع - المستأجر) ببيع الأصل لطرف آخر مع إستئجاره في نفس الوقت من المالك الجديد. حيث يستمر المالك الأصلي عادة في إستخدام الأصل بدون إنقطاع.

ويشيع إستخدام عمليات البيع مع إعادة الإستئجار، حيث أنها تتضمن بعض المزايا من وجهة نظر البائع وخاصة في جانبين أساسيين هما:-

(١) التمويل - فإذا كانت عملية شراء الأصل قد تم تمويلها بالكامل، فإن البيع وإعادة الإستئجار يمكن أن يسمح للبائع بإعادة التمويل على أساس معدلات فائدة أقل وذلك بإفتراض أن معدلات الفائدة قد إنخفضت. وعلاوة على ذلك، فإن البيع وإعادة الإستئجار يمكن أن يوفر مصدر آخر لرأس المال العامل وخاصة عند وجود نقص في السيولة.

(٢) الضرائب:- ففي الفترة التي تشتري فيها الشركة المعدات، قد لا تدرك أنها سوف تخضع لحد أدنى معين من مصروف الضريبة، ومن ثم لن تستفيد من

المنافع الضريبية لهذا الشراء أو أن الأصول المملوكة الجديدة يمكن أن تزيد الحد الأدنى لمصروف الضريبة الذي تتحمله. وعن طريق بيع هذا الأصل، يمكن أن يقوم البائع / المستأجر بإستقطاع مدفوعات الإستئجار التي لا تخضع لإعتبارات الحد الأدنى من مصروف الضريبة.

وعندما يستمر إستخدام البائع / المستأجر للأصل المباع بعد بيعه، فإن عملية البيع وإعادة الإستئجار تمثل في حقيقتها أحد أشكال التمويل؛ ومن ثم فإنه لا يلزم الإعتراف بأي مكسب أو خسارة من العملية. حيث أن هذه العملية بإختصار تعني أن البائع / المستأجر يقوم بمجرد إقتراض أموال. ومن ناحية أخرى، إذا تنازل البائع / المستأجر عن حق إستخدام الأصل المباع، فإن الصفقة في جوهرها تمثل صفقة بيع ويكون من المناسب الإعتراف بمكسب أو خسارة. ومع ذلك، فإنه من الصعب تحديد مدى تنازل المستأجر عن حق إستخدام الأصل، وقد قامت الجهات المهنية بصياغة قواعد معقدة للمساعدة على تحديد هذه الحالة. ولفهم موقف المهنة في هذه القضية، سيتم فيما يلي مناقشة المعالجة المحاسبية الأساسية لها لدى كل من المستأجر والمؤجر.

المستأجر - إذا كان الإستئجار يستوفي أحد المعايير الأربعة اللازمة لمعالجته كإستئجار رأسمالي، يقوم البائع / المستأجر بالمحاسبة عن العملية كعملية بيع وعن الإستئجار كإستئجار رأسمالي، على أن يتم تأجيل أي ربح أو خسارة يحققه البائع / المستأجر من بيع الأصول التي سيعاد إستئجارها إستئجار رأسمالي وإستهلاكها على مدى فترة الإستئجار [أو العمر الإقتصادي للأصل عند عدم إستيفاء المعيارين ١، ٢] بصورة تتناسب مع إستهلاك الأصول المستأجرة. فإذا قامت إحدى شركات الإستئجار ببيع أحد المعدات التي لها قيمة دفترية قدرها ٥٨٠٠٠٠ج وقيمة سوقية عادلة قدرها ٦٢٣١١٠ج إلى إحدى شركات التأجير مقابل ٦٢٣١١٠ج ثم أعادت إستئجار هذه المعدات مقابل مدفوعات إستئجار سنوية قدرها ٥٠٠٠٠ج لمدة ٢٠ سنة فإن الربح وقدره ٤٣١١٠ج يجب إستهلاكه على مدر فترة ٢٠ سنة بنفس معدل إهلاك الأصول المستأجرة ومقدارها ٦٢٣١١٠ج. وفي حالة عدم إستيفاء أي معيار من معايير الإستئجار الرأسمالي، يقوم البائع / المستأجر بالمحاسبة عن الصفقة كعملية بيع وعن الإستئجار كإستئجار تشغيلي. وفي ظل الإستئجار التشغيلي، فإنه يجب تأجيل هذا الربح أو الخسارة وإستهلاكها بصورة تتناسب مع مدفوعات الإيجار على مدى الفترة الزمنية التي يُتوقع قيام المستأجر خلالها بإستخدام الأصول. وهناك إستثناءات على هاتين القاعدتين هي :-

(١) الخسائر المعترف بها ـ فعندما تكون القيمة العادلة للأصل أقل من قيمته الدفترية، تُطالب المهنة بضرورة الإعتراف الفوري بخسارة تصل إلى مقدار الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة. على سبيل المثال، إذا باعت إحدى شركات الإستئجار معدات قيمتها الدفترية ٦٥٠٠٠٠ج والقيمة العادلة لها ٦٢٣١١٠ج، فإنه يجب تحميل الفرق وقدره ٢٦٨٩٠ج على حساب الخسائر.

(٢) إعادة الإستئجار المحدود Minor Lease Back وهي عمليات إعادة الإستئجار التي تكون فيها القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار تساوي ١٠٪ أو أقل من القيمة العادلة للأصل. ففي هذه الحالة يتنازل البائع / المستأجر عن أغلب حقوق إستخدام الأصل المباع، ومن ثم فإن الصفقة تمثل عملية بيع ويلزم الإعتراف بالمكسب أو الخسارة بصورة كاملة، حيث أنها لا تمثل عملية تمويل لأن مخاطر الملكية قد إنتقلت.

المؤجر : إذا إستوفى الإستئجار أحد معايير المجموعة الأولى وكلاً من معياري المجموعة الثانية السابق توضيحها، فإن المشتري / المؤجر يقوم بتسجيل الصفقة كعملية شراء واستئجار تمويل مباشر. وإذا لم يستوف الإستئجار تلك المعايير، فإن المشتري / المؤجر يُسجل الصفقة كعملية شراء وإستئجار تشغيلي.

مثال على البيع وإعادة الإستئجار :ـ

لتوضيح المعالجة المحاسبية الخاصة بصفقات البيع وإعادة الإستئجار، إفترض أن إحدى الشركات المستأجرة قامت في ١ يناير ١٩٩٣ ببيع طائرة مستعملة قيمتها الدفترية ٧٥٥٠٠٠٠٠٠ إلى إحدى الشركات المؤجرة مقابل ٨٠٠٠٠٠٠٠ج ثم قامت على الفور بإستئجار الطائرة في ظل الشروط التالية :ـ

(١) مدة الإستئجار ١٥سنة، وهو غير قابل للإلغاء، ويتطلب مدفوعات إيجار متساوية قيمة كل منها ١٠٤٨٧٤٤٣ج تُسدد في بداية كل سنة.

(٢) القيمة العادلة للطائرة في ١ يناير ١٩٩٣ تبلغ ٨٠٠٠٠٠٠٠ج، والعمر الإقتصادي المقدر لها ١٥ سنة.

(٣) تسدد الشركة المستأجرة كل التكاليف التنفيذية.

(٤) تقوم الشركة المستأجرة بإهلاك الطائرات المماثلة المملوكة لها على أساس القسط الثابت على مدى ١٥ سنة.

(٥) تضمن المدفوعات السنوية عائد بنسبة ١٢٪ للمؤجر.

(٦) معدل الاقتراض التفاضلي لدى الشركة المستأجرة ١٢٪ .

مثل هذا الاستئجار إستئجار رأسمالي لدى الشركة المستأجرة لأن مدة الإستئجار تزيد عن ٧٥٪ من العمر المقدر للطائرة ، ولأن القيمة الحالية لمدفوعات الإستئجار تزيد عن ٩٠٪ من القيمة العادلة للطائرة . وبفرض أنه يمكن التنبؤ بإمكانية تحصيل مدفوعات الإستئجار بصورة معقولة وأنه لا توجد أي جوانب عدم تأكد هامة بخصوص التكاليف التي يمكن أن يتحملها المؤجر في حالة عدم وفاءه بشروط الإستئجار، فإن الشركة المؤجرة يجب أن تصنف هذا الإستئجار على أنه إستئجار تمويل مباشر .

وفيما يلي قيود اليومية اللازمة لتسجيل العمليات المتعلقة بهذا الإستئجار لدى كل من الشركة المستأجرة والشركة المؤجرة عن السنة الأولى للاستئجار :-

قيود البيع مع إعـــادة الإستئجار

الشركة المستأجـــرة		الشركـــة المؤجـــرة	
بيع المستأجر للطائرة إلى المؤجر، ١/١/٩٣ -			
من حـ/ النقدية	٨٠٠٠٠٠٠٠	من حـ/ الطائرات	٨٠٠٠٠٠٠٠
٧٥٥٠٠٠٠٠ إلى حـ/ الطائرات		٨٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ النقدية	
١٥٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ ربح غير مكتسب من بيع واعادة إستئجار			
من حـ/ إستئجارات رأسمالية	٨٠٠٠٠٠٠٠	من حـ/ حساب قبض مدفوعات إستئجار	١٥٧٣١١٦٤٥
٨٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ تعهد استئجارات رأسمالية		٨٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ الطائرات	
		٧٧٣١١٦٤٥ إلى حـ/ إيراد فائدة غير مكتسب	
[١٠٨٧٤٤٣ × ١٥ = ١٥٧٣١١٦٤٥]			
مدفوعات إستئجار السنة الأولى، ١/١/٩٣ :-			
من حـ/ تعهد إستئجارات رأسمالية	١٠٤٨٧٤٤٣	من حـ/ النقدية	١٠٤٨٧٤٤٣
١٠٤٨٧٤٤٣ إلى حـ/ النقدية		١٠٤٨٧٤٤٣ إلى حـ/ حساب قبض مدفوعات إستئجار	
سداد الشركة المستأجرة أو تحملها للتكاليف التنفيذية خلال سنة ١٩٩٣ :-			
من حـ/ مصروفات تأمين، صيانة، ضرائب، . . . . الخ	xxx		لا قيـــود
xxx إلى حـ/ النقدية أو حسابات الدفع			
إثبات مصروف اهلاك الطائرة، ٣١/١٢/٩٣ -			
من حـ/ مصروف الإهلاك	٥٣٣٣٣٣٣		
٥٣٣٣٣٣٣ إلى حـ/ مجمع الإهلاك - إستئجار رأسمالي [٨٠٠٠٠٠٠٠ ÷ ١٥]			لا قيـــود
إستهلاك ربح البيع وإعادة الاستئجار بواسطة المستأجر، ٣١/١٢/٩٣ :-			
من حـ/ ربح غير مكتسب من البيع واعادة الاستئجار	٣٠٠٠٠٠		لا قيـــود

٣٠٠٠٠٠ إلى حـ/ مصروف الإهلاك

[١٥ : ٤٥٠٠٠٠٠]

ملاحظة: يمكن إضافة هذه القيمة للجانب الدائن من حساب إيراد بدلاً

من حساب مصروف الاهلاك

الفائدة عن سنة ١٩٩٣، ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ :ـ

٨٣٤١٥٠٧ من حـ/ مصروف الفائدة ٨٣٤١٥٠٧ إلى حـ/ الفائدة المستحقة

٨٣٤١٥٠٧ من حـ/ إيراد فائدة غير مكتسب ٨٣٤١٥٠٧ إلى حـ/ إيراد الفائدة

(أ) جدول جزئي لإستهلاك الإستئجار :ـ

التاريخ	مدفوعات الإيجار السنوية	الفائدة ١٢٪	الانخفاض في الرصيد	الرصيد
٩٣/١/١				٨٠٠٠٠٠٠٠
٩٣/١/١	١٠٤٨٧٤٤٣	—	١٠٤٨٧٤٤٣	٦٩٥١٢٥٥٧
٩٤/١/١	١٠٤٨٧٤٤٣	٨٣٤١٥٠٧	٢١٤٥٩٣٦	٦٧٣٦٦٦٢١

المشكلة الباقية بلا حل في محاسبة الإستئجار

LEASE ACCOUNTING - THE UNSOLVED PROBLEM

كما أشرنا في بداية هذا الفصل، فإن محاسبة الإستئجار من المجالات المعقدة التي مازالت تُبذل فيها جهود محاسبية ضخمة. وفي الممارسة العملية، ينظر المستأجرون الذين يقاومون بشدة رسملة الاستئجار إلى القواعد المحاسبية الخاصة بالرسملة على أنها غير فعالة جزئياً. حيث أن عملية الإستئجار تتضمن عادة مقادير مالية ضخمة سوف تؤدي عند رسملتها إلى زيادة جوهرية في الإلتزامات المقرر عنها، كما أنها ستؤثر بصورة سلبية على نسبة المديون/ حق الملكية. كما أن الشركات المستأجرة تقاوم رسملة الإستئجار أيضا لأن الأعباء المحملة على المصروفات في السنوات الأولى من مدة الإستئجار تكون في ظل طريقة الإستئجار الرأسمالي أعلى منها في ظل طريقة الإستئجار التشغيلي، وبدون تحقيق منافع ضريبية عادة. ونتيجة لما سبق فقد ظهرت مقاومة شديدة لمعيار FASB رقم ١٣ في الإستئجارات.

ولتجنب رسملة الأصول المستأجرة، فإن إتفاقيات الإستئجار تُصمم ويتم تفسيرها بصورة لايتم معها إستيفاء أي معيار من معايير الرسملة من وجهة نظر المستأجر. حيث أنه ليس من الصعب تصميم إتفاقيات إستئجار تتحقق فيها الخصائص التالية :ـ

(١) التأكيد على أن الإستئجار لا ينقل ملكية الأصل للمستأجر.
(٢) عدم وجود حق إختيار شراء بأسعار التصفية.
(٣) تحديد مدة الإستئجار بما يقل عن ٧٥٪ من العمر الإقتصادي المتوقع للأصل المؤجر.
(٤) ترتيب القيمة الحالية لمدفوعات الإستئجار الصافية بحيث تقل عن ٩٠٪ من القيمة العادلة للأصل المستأجر.

ولكن التحدي الحقيقي يكمن في عدم تصنيف إستئجار معين كإستئجار رأسمالي لدى المستأجر في حين أن نفس الإستئجار يستوفي شروط الإستئجار الرأسمالي (سواء تمويل مباشر أو مماثل للبيع) لدى المؤجر. حيث أن المؤجرين ـ على عكس المستأجرين ـ يحاولون دائماً تجنب ترتيبات الاستئجار التي تؤدي إلى تصنيفه لديهم كإستئجار تشغيلي.

ومن السهل نسبياً تجنب المعايير الثلاث الأولى، ولكن الأمر يتطلب المزيد من المهارة لتجنب إختبار نسبة ٩٠٪ لدى المستأجر في حين يظل المؤجر مستوفياً له. ومن العوامل التي تتدخل في ذلك :ـ

(١) إستخدام معدل الإقتراض التفاضلي لدى المستأجر عندما يكون أعلى من معدل الفائدة الضمني لدى المؤجر وذلك بجعل المعلومات الخاصة بمعدل الفائدة الضمني غير متاحة للمستأجر.
(٢) الضمانات الخاصة بالقيمة المتبقية.

ويمثل إستخدام المستأجر لمعدل الفائدة الأعلى الطريقة الأكثر شيوعاً. ففي حين يكون المستأجرون على دراية بالقيمة العادلة للأصل المستأجر وبمدفوعات الإيجار بالطبع، فإنهم عادة لا يكونون على دراية بالقيمة المتبقية المقدرة التي يستخدمها المؤجر. وعلى ذلك، فإن المستأجر الذي لا يعلم بالضبط معدل الفائدة الضمني لدى المؤجر يمكن أن يستخدم معدل الاقتراض التفاضلي لديه (وهو المعدل الأعلى).

كما أن ضمان القيمة المتبقية هو الأداة الأخرى التي يستخدمها المؤجرون والمستأجرون. فقد ظهرت للوجود صناعة جديدة بالكامل تهدف لتفادي التماثل في المحاسبة عن الإستئجارات لدى كل من المؤجر والمستأجر؛ فقد أدت عمليةضمان القيمة المتبقية الى ظهور العديد من الشركات التي ينحصر نشاطها الرئيسي ـ أو نشاطها الوحيد ـ في ضمان القيمة المتبقية للأصول المستأجرة. حيث أن هذه الشركات الضامنة

ـ المؤمن لديها ـ تتحمل مخاطر النقص في القيمة المتبقية للأصول المؤجّرة مقابل الحصول على أتعاب.

ولأن القيمة المتبقية المضمونة تُدرج في مدفوعات الإستئجار الصافية لدى المؤجّر، فإنه يمكن إستيفاء المعيار الخاص بتغطية نسبة ٩٠٪ من القيمة السوقية العادلة، ومن ثم لن يكون الإستئجار من النوع التشغيلي لدى المؤجّر. ولكن لأن القيمة المتبقية مضمونة بواسطة طرف ثالث، فإن مدفوعات الإستئجار الصافية لدى المستأجر لا تتضمن هذه القيمة. وبذلك، فإنه بمجرد تحويل بعض المخاطر إلى طرف ثالث، يمكن للمستأجرين تعديل المعالجة المحاسبية بصورة جوهرية بتحويل ماكان يمكن تصنيفه كإستئجار رأسمالي إلى إستئجار تشغيلي.

وتنتج أغلب محاولات الإخفاء هذه من طبيعة المعيار نفسه والتي تنبع من أوجه القصور في الهدف الأساسي من معيار FASB رقم ١٣. حيث أن جهات وضع المعايير المحاسبية تفتقر للخبرة عند وضع أسس تستند إلى نقاط معينة أو نسب مئوية أو أحجام محددة بصورة إجتهادية مثل القواعد الخاصة بنسبة ٩٠٪ أو نسبة ٧٥٪ من مقياس معين. ويعتقد بعض المحاسبين أن الحل الأكثر عملية سوف يتمثل في المطالبة برسملة كل الإستئجارات التي تستمر لمدة معينة (سنة مثلاً) وذلك على أساس أن المستأجر قد إقتنى أصل معين (حق ملكية) وتحمل الالتزام المتعلق به وليس على أساس أن الاستئجار يقوم بتحويل أغلب مخاطر ومنافع الملكية.

وبعد إصدار FASB للمعيار رقم ١٣ بثلاث سنوات، عبر أغلبية أعضاءه عن وجهة نظر مبدئية بأنه إذا تمت إعادة النظر في المعيار ١٣ فإنهم سوف يؤيدون مدخل حق الملكية والذي على أساسه تُدرج كل الإلتزامات في ميزانية المستأجر على أساس أنها (حقوق إستخدام أصل) و (تعهدات إستئجار) ومع ذلك، يبدو FASB متردداً في دراسة هذه القضية بسبب طبيعتها المعقدة.

التقرير عن بيانات الإستئجار بالقوائم المالية

REPORTING LEASE DATA IN FINANCIAL STEMENTS

الإفصاح المطلوب من المستأجر :ـ

لقد طالب FASB الشركات المستأجرة بالإفصاح عن المعلومات التالية بخصوص الإستئجارات في القوائم المالية لها أو في الملاحظات :ـ

جوانب الإفصاح بالشركة المستأجرة

(أ) عن الاستئجارات الرأسمالية

١ ـ القيمة الإجمالية للأصول في تاريخ كل ميزانية مجمعة حسب طبيعتها أو وظيفتها . ويمكن دمج المعلومات مع معلومات مقارنة عن الأصول المملوكة

٢ ـ مدفوعات الاستئجار الصافية في المستقبل في تاريخ آخر ميزانية، في صورة مجملة ولكل من السنوات المالية الخمس التالية . والتخفيضات الخاصة بالتكاليف التنفيذية التي تتضمنها مدفوعات الاستئجار والخاصة بمقدار الفائدة المحتسبة اللازمة لتخفيض مدفوعات الإستئجار لقيمتها الحالية

٣ ـ جملة الإيجارات التي سيتم تحصيلها في المستقبل من عمليات إعادة التأجير غير القابلة للإلغاء في تاريخ آخر ميزانية

٤ ـ جملة الإيجارات المشروطة

٥ ـ الأصول المسجلة في ظل الإستئجارات الرأسمالية ومجمع الإستهلاك المتعلق بها مع تحديدها بصورة منفصلة في الميزانية أو في الملاحظات . كما أن التعهدات المرتبطة بها يجب تحديدها بصورة منفصلة كتعهدات إستئجارات رأسمالية . كما يجب الافصاح عن إهلاك الأصول المستأجرة المرسملة بصورة منفصلة

(ب) عن الاستئجارات التشغيلية (التي لها مدة استئجار مبدئية أو متبقية غير قابلة للإلغاء تزيد عن عام) :

١ ـ مدفوعات الإستئجار الصافية في المستقبل المطلوبة في تاريخ آخر ميزانية في صورة مجملة ولكل من السنوات المالية الخمس التالية .

٢ ـ جملة مدفوعات الايجار التي سيتم تحصيلها في المستقبل في ظل عمليات إعادة التأجير غير القابلة للإلغاء في تاريخ آخر ميزانية

(جـ) عن كل الإستئجارات التشغيلية :ـ

مصروف الفائدة عن كل فترة، مع إيضاح مستقل للإيجارات المشروطة والإيجارات الخاصة بعمليات إعادة التأجير . ولا يلزم إدراج مدفوعات الإيجار الخاصة بإستئجارات تبلغ مدتها شهر أو أقل بدون تجديد

(د) وصف عام لإتفاقيات الإستئجار يتضمن مايلي دون أن يقتصر عليه :ـ

١ ـ أساس تحديد مدفوعات الاستئجار المشروطة

٢ ـ مدى وجود وشروط إعادة التجديد وحقوق إختيار الشراء .

٣ ـ القيود التي تفرضها إتفاقيات الإستئجار كتلك المتعلقة بالتوزيعات والإقتراض الإضافي أو الاستئجار الجديد .

الإفصاح المطلوب من المؤجر :ـ

يُطالب FASB المؤجرين بالإفصاح عن المعلومات التالية في القوائم المالية أو ضمن الملاحظات وذلك عندما تكون عملية الإستئجار «تمثل جزء جوهري من أنشطة المؤجر المتعلقة بالإيراد وصافي الدخل أو الأصول» :ـ

جوانب الإفصاح لدى المؤجر

(أ) عن الإستئجارات المماثلة للبيع وإستئجارات التمويل المباشر :ـ

١ ـ مكونات صافي الإستثمار في الإستئجارات المماثلة للبيع وإستئجار التمويل المباشرة في تاريخ كل ميزانية وتشمل :ـ

(أ) مدفوعات الإيجار التي سيتم تحصيلها في المستقبل بعد إستقطاع كل من :ـ

(١) التكاليف التنفيذية.

(٢) مخصص لحساب قبض مدفوعات الاستئجار المشكوك في تحصيلها

(ب) القيمة المتبقية غير المضمونة التي تؤول للمؤجر.

(ج) الايراد غير المكتسب.

٢ ـ مدفوعات الايجار المستقبلة التي يُنتظر تحصيلها خلال كل من السنوات المالية الخمس التالية.

٣ ـ مقدار الإيراد غير المكتسب الذي يتضمنه الدخل لمقابلة التكاليف المباشرة المبدئية المحملة على الدخل عن كل فترة تعد عنها قائمة دخل [في حالة إستئجارات التمويل المباشر فقط].

٤ ـ جملة الإيجارات المشروطة التي يتضمنها الدخل عن كل فترة تعد عنها قائمة دخل.

(ب) عن الإستئجارات التشغيلية :ـ

١ ـ تكلفة الأصل المؤجرة والقيمة الدفترية له (إذا كانت مختلفة) حسب طبيعته أو وظيفته والمقدار الاجمالي للاهلاك المجمع.

٢ ـ الإيجارات المستقبلة عن الإستئجارات غير القابلة للإلغاء في تاريخ اخر ميزانية في صورة مجملة ولكل من السنوات المالية الخمس التالية.

٣ ـ جملة الايجارات المشروطة التي يتضمنها الدخل عن كل فترة تُعد عنها قائمة دخل.

(جـ) وصف عام لإتفاقات الإستئجار لدى المؤجر.

الأسئلـــة

(١) حدد الطريقتين المعترف بهما للمحاسبة عن الإستئجارات وفرق بينهما.

(٢) لماذا تتلائم مفاهيم القيمة الحالية وتنطبق في المحاسبة عن ترتيبات الإستئجار ذات الطابع التمويلي؟

(٣) فرق بين معدل الإقتراض التفاضلي للمستأجر والمعدل الضمني للمؤجر في المحاسبة عن الإستئجارات مع الإشارة لتوقيت إستخدام كل منهما.

(٤) إشرح الإجراءات المحاسبية المستخدمة في تطبيق طريقة التشغيل لدى المؤجر.

(٥) كيف يتم التعامل مع التغيرات في القيمة الباقية المقدرة في دفاتر المؤجر؟

(٦) ماهي جوانب الإفصاح التي يلتزم بها المستأجر في حالة عدم رسملة الأصل المستأجر والتعهد المقابل له؟

الحـــالات

(١) في ١ يناير ١٩٩٣ دخلت شركة Evans في عملية إستئجار غير قابلة للإلغاء لآلة تستخدم في عملياتها الصناعية . وينص العقد على نقل الملكية لشركة Evans في نهاية مدة الإستئجار. ويمتد الإستئجار لفترة ٨ سنوات . وقد كان الحد الأدنى لمدفوعات الإستئجار التي سددتها شركة Evans في ١ يناير ١٩٩٣ واحداً من ثمانية مدفوعات سنوية متساوية . وعند بداية عقد الإستئجار، كانت المعايير اللازمة لتصنيف العملية كإستئجار رأسمالي بواسطة المستأجر مستوفاة .

المطـــلـــوب :

(أ) ماهو الأساس النظري للمعيار المحاسبي الذي يتطلب من المستأجر رسملة عمليات إستئجار معينة طويلة الأجل؟ غير مطلوب مناقشة المعايير الخاصة بتصنيف عقد إستئجار معين كإستئجار رأسمالي .

(ب) كيف يجب على شركة Evans أن تقوم بالمحاسبة عن هذا الإستئجار عند بدايته مع تحديد المقدار الذي يجب تسجيله؟

(جـ) ماهي المصروفات المتعلقة بهذا الإستئجار التي سوف تتحملها شركة Evans خلال العام الأول من الإستئجار، وكيف سيتم تحديدها؟ .

(د) كيف يجب على شركة Evans أن تقرر عن عملية الإستئجار في ميزانية ٣١ديسمبر ١٩٩٣؟ .

(٢) في ١ يناير اتفقت شركة Lia ـ المستأجر ـ على ثلاثة عقود إستئجار لمعدات وهي الإستئجارات أ، ب، جـ، ولا تتحول الملكية للشركة في نهاية مدة الإستئجار في أي من هذه العقود. وفي كل من الإستئجارات الثلاث تبلغ القيمة الحالية في بداية مدة الإستئجار للحد الأدنى لمدفوعات الإستئجار، بإستثناء ذلك الجزء من المدفوعات الذي يمثل تكاليف تنفيذية مثل تكاليف التأمين والصيانة والضرائب التي يلزم سدادها للمؤجر، نسبة ٧٥٪ من القيمة العادلة للمعدات . وفيما يلي بعض المعلومات عن هذه العقود .

١ ـ الإستئجار أ لا يتضمن إختيار شراء بسعر تحفيزي ، وتبلغ مدة الإستئجار ٨٠٪ من العمر الاقتصادي المقدر للمعدات .

٢ ـ الإستئجار ب يتضمن إختيار شراء بسعر تحفيزي ، وتبلغ مدة الإستئجار ٥٠٪ من العمر الإقتصادي المقدر للمعدات .

٣ ـ الإستئجار جـ لا يتضمن إختيار شراء بسعر تحفيزي، وتساوي مدة الاستئجار ٥٠٪ من العمر الإقتصادي المقدر للمعدات.

المطلـــوب :

(أ) كيف يجب على شركة Lia أن تصنف كل من الإستئجارات الثلاث السابقة ولماذا؟ مع توضيح مبرر إجابتك.

(ب) ماهو المقدار ـ أن وجد ـ الذي يجب على شركة Lia أن تسجله كإلتزام عند بداية الاستئجار في كل من الحالات السابقة؟

(جـ) بإفتراض أن الحد الأدنى لمدفوعات الإستئجار تتم على أساس القسط الثابت فكيف يجب على شركة Lia أن تسجل كل عملية سداد في كل من الحالات الثلاث السابقة؟

(٣) في ١ يناير ١٩٩٢، باعت شركة Metcalf معدات نقداً ثم أعادت إستئجارها، وبإعتبار الشركة بائع ومستأجر، فقد إحتفظت بحقها في إستخدام المعدات على مدى كل عمرها المتبقي.

وتبلغ مدة الإستئجار ٨ سنوات، وقد حققت الشركة مكسب من عملية البيع داخل الصفقة. ويصنف جزء الإستئجار في الصفقة بصورة ملائمة على أنه إستئجار رأسمالي.

المطلـــوب :

(أ) ماهو الأساس النظري لمطالبة المستأجرين برسملة إستئجارات معينة طويلة الأجل؟ غير مطلوب مناقشة المعايير الخاصة بتصنيف الإستئجار على أنه إستئجار رأسمالي.

(ب) ١ ـ كيف تقوم شركة Metcalf بالمحاسبة عن جزء البيع من الصفقة السابقة في ١ يناير ١٩٩٢؟.

٢ ـ كيف تقوم الشركة بالمحاسبة عن جزء إعادة الإستئجار في الصفقة السابقة في ١ يناير ١٩٩٢؟

(جـ) كيف تقوم الشركة بالمحاسبة عن مكسب عملية البيع في الصفقة السابقة خلال السنة الأولى للإستئجار؟ ولماذا؟

(٤) دخلت شركة Amboy في إتفاق إستئجار معدات طباعة. ويستوفي إتفاق الإستئجار شروط الإستئجار التشغيلي في مجملها بإستثناء أن هناك إختيار شراء بسعر تحفيزي. فبعد مدة الإستئجار وقدرها ٥ سنوات، يمكن للشركة شراء كل

معدة مقابل ١٠٠٠ جنيه عندما ستكون القيمة السوقية المقدرة لها ٢٥٠٠ جنيه.

ويعتقد السيد Mark ـ وهو نائب رئيس مجلس الإدارة للشئون المالية ـ أن القوائم المالية يجب بالضرورة أن تعترف بإتفاق الإستئجار كإستئجار رأسمالي بسبب إتفاق الشراء بسعر تحفيزي ويعترض مراقب الشركة على ذلك بقوله «رغم أنني لا أعلم الكثير عن هذه المعدات نفسها، فإن هناك طريقة لتجنب تسجيل إلتزام إستئجاره. حيث يرى أن الشركة يمكنها القول بأن تكنولوجيا آلات الطباعة تتطور بصورة سريعة وأنه مع نهاية مدة الإستئجار فإن الآلة لن تساوي غالباً السعر المحدد لها وهو ١٠٠٠ ج.

المطلـــوب :

(أ) ما هي القضية الأخلاقية المطروحة في هذا السياق؟

(ب) هل يُقبل رأي المراقب إذا كان لا يعلم الكثير بالفعل عن آلات الطباعة؟ وهل سيختلف الأمر إذا كان المراقب على دراية واسعة بمعدل التغير في تكنولوجيا الطباعة؟

(جـ) ماذا يمكنك أنت أن تفعل في هذا الموقف؟.

أمثلـــة وتمـــارين :ـ

(١) دخلت شركة Hoch في إتفاق إستئجار مع شركة Raffery في ١ يوليو ١٩٩٣ لإستئجار آلة لإستخدامها في عملياتها الصناعية، وفيما يلي بعض البيانات عن هذا العقد :ـ

(١) مدة الإستئجار غير القابلة للإلغاء ٣ سنوات دون إختيار تجديد أو قيمة متبقية في نهاية مدة الإستئجار. وتستحق مدفوعات قدرها ٩٨٧٠٠,٨٠ في ١ يوليو من كل عام إبتداءً من ١ يوليو ١٩٩٣

(٢) القيمـــة العـــادلة للآلـة في ١ يوليو ١٩٩٣ تبلغ ٢٩٠٠٠٠ جنيه. والعمر الاقتصادي المتبقي للآلة ٥ سنوات دون قيمة نفاية. وتنتقل الآلة للمؤجر في نهاية الإستئجار.

(٣) إختارت شركة Hoch إهلاك الآلة على أساس القسط الثابت.

(٤) معدل الإقتراض التفاضلي لشركة Hoch تبلغ ١٠٪ سنوياً، وليس لديها دراية بالمعدل الضمني المحسوب للمؤجر.

المطلـــوب :

إعداد قيود اليومية في دفاتر المستأجر التي تتعلق بإتفاق الإستئجار حتى ٣٠ يونيو ١٩٩٦ ، إذا علمت أن الفترة المحاسبية للشركة تنتهي في ٣١ ديسمبر (إفترض عدم إجراء قيود عكسية) .

(٢) في ١ يناير ١٩٩٣ ، وقعت شركة Matson للورق على إتفاق إستئجار غير قابل للإلغاء مدته ١٠ سنوات لإستئجار مخزن من شركة Player وفيما يلي بعض المعلومات عن هذا العقد .

١ ـ يتطلب العقد مدفوعات إيجار متساوية قدرها ٧٠٠٥٤,٤٩ إبتداءً من ١ يناير ١٩٩٣ .

٢ ـ القيمة العادلة للمبنى في ١ يناير ١٩٩٣ تبلغ ٤٤٠٠٠٠ جنيه .

٣ ـ العمر الإقتصادي المقدر للمبنى ١٢ سنة ، بقيمة متبقية غير مضمونة قدرها ١٠٠٠٠ جنيه . وتقوم شركة Matson بإهلاك المباني المماثلة على أساس طريقة القسط الثابت .

٤ ـ الاستئجار غير قابل للتجديد . وفي نهاية عقد الإستئجار، يعود المبنى للمؤجر .

٥ ـ معدل الإقتراض التفاضلي لشركة Matson ١٢٪ سنويا . والمعدل الضمني للمؤجر غير معروف لشركة Matson .

٦ ـ مدفوعات الإيجار السنوية تتضمن ٥٢٥ جنيه تكاليف تنفيذية تتعلق بالضرائب العقارية .

المطلـــوب :

إعداد قيود اليومية في دفاتر المستأجر التي تعكس توقيع عقد الإستئجار وتسجيل المدفوعات والمصروفات المتعلقة بهذا الإستئجار عن سنوات ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ ، إذا علمت أن السنة المالية لشركة Matson تنتهي في ٣١ ديسمبر.

(٣) ابرمت شركة Dalmer للتأجير، إتفاق إستئجار في ١ يناير ١٩٩٣ لتأجير معدات الكترونية لشركة Nicklaus وتبلغ مدة الإستئجار غير القابل للإلغاء ٢ سنة وتُسدد مدفوعاته في نهاية كل سنة . وفيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بهذا الإتفاق :ـ

١ ـ لدى المستأجر حق شراء المعدات بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه عند نهاية العقد .

٢ ـ تكلفة المعدات وقيمتها العادلة بالنسبة للمؤجر ١٦٠٠٠٠ جنيه وعمرها

الإقتصادي ٢ سنة بقيمة نفاية قدرها ١٠٠٠٠ جنيه .

٣ ـ يلتزم المستأجر بسداد تكاليف تنفيذية قدرها ٥٠٠٠ جنيه سنوياً للمؤجر.

٤ ـ يرغب المؤجر في تحقيق عائد على إستثماراته بنسبة ١٠٪ .

٥ ـ يمكن التنبؤ بإمكانية تحصيل مدفوعات الإستئجار بصورة معقولة، ولا توجد جوانب عدم تأكد جوهرية بخصوص التكاليف التي مازال المؤجر ملتزماً بتحملها .

المطلـــوب :

(أ) إعداد قيود اليومية في دفاتر المؤجر اللازمة لتسجيل المدفوعات التي يحصل عليها في ظل هذا العقد والإعتراف بالدخل عن السنوات ١٩٩٣، ١٩٩٤ .

(ب) بإفتراض أن المستأجر يمارس حقه في شراء المعدات في ٣١ ديسمبر ١٩٩٤ ماهي قيود اليومية اللازمة لتسجيل البيع في دفاتر المؤجر.

(٤) أبرمت شركة Madkins للتأجير إتفاق في ١ يناير ١٩٩٢ لتأجير معدات لشركة Iruin وفيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بهذا الإتفاق :ـ

١ ـ مدة العقدة غير القابل للإلغاء ٦ سنوات دون إختيار تجديد . والعمر الاقتصادي المتوقع للمعدات ٦ سنوات .

٢ ـ تكلفة الأصل بالنسبة للمؤجر ٢٤٠٠٠٠ جنيه والقيمة العادلة للأصل في ١ يناير ١٩٩٢ تبلغ ٢٤٠٠٠٠ جنيه .

٣ ـ الأصل سوف يعود للمؤجر في نهاية مدة الإستئجار والتي يُتوقع عندها أن تكون للأصل قيمة متبقية قدرها ٤٣٢٥٠ جنيه، ولا يوجد ضمان لأي منهما .

٤ ـ تتحمل شركة Iruin المسئولية المباشرة عن كل التكاليف التنفيذية .

٥ ـ يتطلب الإتفاق مدفوعات إيجار سنوية متساوية إبتداءً من ١ يناير ١٩٩٢ .

٦ ـ يمكن التنبؤ بامكانية تحصيل مدفوعات الإيجار بصورة معقولة . ولا توجد جوانب عدم تأكد جوهرية تحيط بمقدار التكاليف التي مازال المؤجر ملتزماً بتحملها .

المطلـــوب : (مع التقريب لأقرب جنيه)

(أ) بفرض أن المؤجر يرغب في معدل عائد على إستثماراته بنسبة ١٠٪ إحسب مقدار مدفوعات الإيجار السنوية المطلوبة .

(ب) إعداد جدول الإستهلاك الذي يناسب المؤجر عن مدة الإستئجار.

(جـ) إعداد كل قيود اليومية لدى المؤجر عن السنوات ١٩٩٢، ١٩٩٣ لتسجيل إتفاق الإستئجار، تحصيل مدفوعات الإستئجار، الإعتراف بالدخل بفرض أن الفترة المحاسبية للمؤجر تنتهي في ٣١ ديسمبر.

(٥) أبرمت شركة Hammond للتأجير عقد في ١ يناير ١٩٩٢ لتأجير معدات Peete وفيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بهذا الإتفاق :-

١ - مدة الإستئجار غير القابل للإلغاء ٥ سنوات بدون إختيار تجديد. والعمر الإقتصادي المتوقع للمعدات ٥ سنوات.

٢ - القيمة العادلة للأصل في ١ يناير ١٩٩٢ تبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه.

٣ - سوف يعود الأصل للمؤجر في نهاية مدة الإستئجار، حيث يُتوقع أن تكون القيمة المتبقية للأصل في ذلك التاريخ ٧٠٠٠ جنيه ولا يوجد ضمان لأي منها.

٤ - تتحمل شركة Peete مسئولية مباشرة عن كل التكاليف التنفيذية تتضمن المقادير السنوية التالي :- (١) ٩٠٠ تأمين (٢) ٢٠٠٠ ضرائب ملكية.

٥ - يتطلب الإتفاق مدفوعات إيجار سنوية متساوية قدرها ٨١٤٢,٩٥ جنيه للمؤجر إبتداءً من ١ يناير ١٩٩٢.

٦ - معدل الإقتراض التفاضلي للمستأجر ١٢٪ والمعدل الضمني للمؤجر ١٠٪ وهو معروف للمستأجر.

٧ - تستخدم شركة Peete طريقة إهلاك القسط الثابت لكل المعدات.

٨ - تستخدم شركة Peete قيود عكسية عند اللزوم.

والمطلـــوب :

(أ) إعداد جدول الإستهلاك الملائم للمستأجر خلال مدة الإستئجار.

(ب) إعداد كل قيود اليومية لدى المستأجر عن سنوات ١٩٩٢، ١٩٩٣ لتسجيل إتفاق الإستئجار، مدفوعات الإستئجار، وكل المصروفات المتعلقة بهذا الإستئجار، إذا علمت أن الفترة المحاسبية السنوية للمستأجر تنتهي في ٣١ ديسمبر.

(٦) في ١ يناير ١٩٩٢ باعت شركة Rodrig حاسب آلي لشركة Firance بمبلغ ٦٨٠٠٠٠ جنيه ثم إستأجرته فوراً من الشركة الأخيرة. وفيما يلي بعض المعلومات التي تخص هذه الصفقة :-

١ ـ كانت القيمة الدفترية للحاسب بدفاتر شركة Rodrig ٦٠٠٠٠٠ جنيه
٢ ـ مدة الإستئجار غير القابل للإلغاء ١٠ سنوات، وسوف تنتقل الملكية لشركة Rodrig .
٣ ـ يتطلب إتفاق الإستئجار مدفوعات إيجار متساوية قيمة كل منها ١١٠٦٦٦,٨١ في نهاية كل سنة .
٤ ـ معدل الإقتراض التفاضلي لشركة Rodrig ١٢٪ وتعلم الشركة أن شركة Firance قد حددت الإيجار السنوي بما يضمن لها معدل عائد بنسبة ١٠٪ .
٥ ـ القيمة العادلة للحاسب في ١ يناير ١٩٩٢ تبلغ ٦٨٠٠٠٠ جنيه والعمر الإقتصادي المقدر له ١٠ سنوات .
٦ ـ تسدد شركة Rodrig تكاليف تنفيذية قدرها ٦٢٠٠ سنوياً .

والمطلـــوب :

إعداد قيود اليومية لدى كل من المستأجر والمؤجر عن سنة ١٩٩٢ لتعكس إتفاق البيع وإعادة الإستئجار إذا علمت أنه لا توجد جوانب عدم تأكد، وأن إمكانية التحصيل مؤكدة بصورة معقولة .

(٧) أجّرت شركة Stewiart آلة جديدة لشركة Strange بعقد غير قابل للإلغاء مدته ٥ سنوات يبدأ في ١ يناير ١٩٩٣ . وتتطلب شروط العقد مدفوعات قدرها ٢٢٠٠٠ جنيه في ١ يناير من كل عام إبتداءً من ١ يناير ١٩٩٣ . وسوف تسدد شركة Stewart أعباء التأمين، الضرائب والصيانة الخاصة بهذه الآلة التي لها عمر مقدر ١٢ سنة وقيمة عادلة قدرها ١٦٠٠٠٠ جنيه وتكلفة بالنسبة لشركة Stewart قدرها ١٦٠٠٠٠ جنيه ويتوقع أن تكون القيمة العادلة المقدرة للآلة في نهاية مدة الإستئجار ٦٦٠٠٠ جنيه ولا يتضمن العقد أية حقوق إختيار في الشراء أو التجديد . وتقوم كل من الشركتين بعمل تسوياتها الجردية وإقفال الدفاتر في ٣١ ديسمبر كما أن إمكانية التحصيل مؤكدة بصورة معقولة ولا توجد جوانب عدم تأكد فيما يتعلق بعدم إستعاضة تكاليف المؤجر. ومعدل الإقتراض التفاضلي لشركة Strange ١٠٪ كما أن معدل الفائدة الضمني لشركة Stewart ٩٪ وهو معروف لدى شركة Strange

المطلـــوب :

(أ) تحديد نوع الإستئجار الذي يتضمنه هذا العقد مع توضيح أسباب هذا

التصنيف ومناقشة المعالجة المحاسبية التي يجب تطبيقها لدى كل من المؤجر والمستأجر.

(ب) إعداد كل قيود اليومية المتعلقة بعقد الإستئجار والأصل المستأجر عن سنة ١٩٩٣ لدى كل من المؤجر والمستأجر بفرض أن :-

١ - تكاليف التأمين ٢٩٠٠ جنيه.

٢ - الضرائب ٣٠٠جنيه

٣ - الصيانة ١١٠٠ جنيه

٤ - إهلاك القسط الثابت وقيمة النفاية تبلغ ١٠٠٠٠ جنيه

(جـ) توضيح مايجب عرضه في الميزانية وقائمة الدخل والملاحظات الواردة عليهما لدى كل من المؤجر والمستأجر في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣.

(٨) تقوم شركة Grady بتصنيع حاسب آلي له عمر إقتصادي مقدر مدته ١٢ سنة وتؤجره لشركة Pate لمدة ١٠ سنوات. ويبلغ سعر البيع المعتاد للجهاز ٢١٠٤٨٥ جنيه وتقدر القيمة المتبقية له في نهاية مدة الإستئجار بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه وهي غير مضمونة. وسوف تسدد شركة Pate مدفوعات سنوية قدرها ٣٠٠٠٠ جنيه في بداية كل سنة كما سوف تسدد كل تكاليف الصيانة والتأمين والضرائب. وتتحمل شركة Grady تكاليف قدرها ١٧٠٠٠٠ جنيه في تصنيع الجهاز و ٦٠٠٠ جنيه في التفاوض حول الإستئجار وإتمامه. وقد حددت شركة Grady أنه يمكن التنبؤ بإمكانية تحصيل مدفوعات الإستئجار بصورة معقولة. وبأنه لن تتحمل الشركة أية تكاليف إضافية وأن معدل الفائدة الضمني ١٠٪.

المطلوب : (مع التقريب لأقرب جنيه)

(أ) ناقش طبيعة هذا الاستئجار في علاقته بالمؤجر وإحسب مقدار كل من البنود التالية :

١ - الإستثمار الإجمالي

٢ - إيراد الفائدة غير المكتسب

٣ - سعر المبيعات

٤ - تكلفة المبيعات

(ب) إعداد جدول إستهلاك الإستئجار على مدى ١٠ سنوات.

(جـ) إعداد كل قيود اليومية لدى المؤجر عن السنة الأولى.

(٩) إشترت شركة Nilson ـ وهي مؤجر لآلات مكتبية ـ آلة جديدة بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ جنيه في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ وسلمتها في نفس اليوم (بإتفاق مسبق) لشركة Meara المستأجرة لها. وفيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بهذه العملية.

١ ـ العمر الإنتاجي المقدر للأصل المستأجر ٥ سنوات، وهو يتساوى مع مدة الإستئجار.

٢ ـ في نهاية مدة الإستئجار، سوف تعود الآلة لشركة Nilson ويتوقع أن تبلغ القيمة المتبقية لها في ذلك الوقت ٦٠٠٠٠ جنيه (ولا تضمن شركة Meara أيا منها).

٣ ـ معدل الفائدة الضمني لشركة Nilson (على صافي إستثماراتها) ٨٪ وهو معروف لشركة Meara.

٤ ـ معدل الإقتراض التفاضلي لشركة Meara يبلغ ١٠٪ في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢.

٥ ـ تتكون مدفوعات الإستئجار من خمسة مدفوعات سنوية متساوية سُدِّد الأول منها في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢.

٦ ـ تتم المحاسبة عن الإستئجار بصورة مناسبة لدى شركة Nilson على أنه إستئجار تمويل مباشر ولدى شركة Meara على أنه إستئجار رأسمالي. وتنتهي السنة المالية لكل من الشركتين في ٣١ ديسمبر كما تهلك كل منهما أصولها الثابتة على أساس القسط الثابت

المطلـــوب :

(أ) حساب الإيجار السنوي في هذا الإستئجار.

(ب) حساب قيم مدفوعات الإستئجار الإجمالية المستحقة التحصيل وإيراد الفائدة غير المكتسب التي يجب على شركة Nilson أن تفصح عنها عند بداية الإستئجار في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢.

(جـ) ماهو المصروف الذي يجب على شركة Meara أن تسجله عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣.

(١٠) تصنع شركة Jacob آلات أشعة × بعمر مقدر مدته ١٢ سنة وتؤجرها لمستشفى Cutheran لمدة ١٠ سنوات. ويبلغ سعر البيع المعتاد للآلة ٣٤٣٧٣٤ جنيه بقيمة متبقية مضمونة في نهاية مدة الإستئجار قدرها ١٥٠٠٠ جنيه وسوف تسدد المستشفى إيجار قدره ٥٠٠٠٠ جنيه في بداية كل سنة كما سوف تسدد كل

تكاليف التأمين والصيانة والضرائب. وتتحمل شركة Jacob تكاليف قدرها ٢٦٠٠٠٠ جنيه في إنتاج الآلة، ٧٠٠٠ جنيه في التفاوض حول الإستئجار وإتمامه. وقد حددت شركة Jacob أنه يمكن التنبؤ بإمكانية تحصيل مدفوعات الإستئجار بصورة معقولة وأنها لن تتحمل تكاليف إضافية وأن معدل الفائدة الضمني ١٠٪.

المطلـــوب :

(أ) ناقش طبيعة هذا الإستئجار في علاقته بالمؤجر وإحسب مقدار كل من البنود التالية :ـ

١ ـ الإستثمار الاجمالي

٢ ـ إيراد الفائدة غير المكتسب

٣ ـ سعر البيع

٤ ـ تكلفة المبيعات

(ب) إعداد جدول إستهلاك الإستئجار على مدى ١٠ سنوات

(حـ) إعداد كل قيود اليومية لدى المؤجر عن السنة الأولى.

الفصل الثالث والعشرون

التغيرات المحاسبية وتحليل الأخطاء

ACCOUNTING CHANGES AND ERROR ANALYSIS

الفصل الثلاثون والعشرون

التغيرات المحاسبية وتحليل الأخطاء

ACCOUNTING CHANGES AND ERROR ANALYSIS

الأهداف التعليمية:

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :

١ ـ تحديد أنواع التغيرات المحاسبية.

٢ ـ وصف المحاسبة عن التغيرات في المبادىء المحاسبية.

٣ ـ فهم كيفية المحاسبة عن التغيرات المحاسبية ذات الأثر المجمع.

٤ ـ فهم كيفية المحاسبة عن التغيرات المحاسبية بأثر رجعي.

٥ ـ فهم كيفية المحاسبة عن التغير إلى طريقة LIFO.

٦ ـ وصف المحاسبة عن التغيرات في التقديرات.

٧ ـ تحديد التغيرات في وحدة التقرير المالي.

٨ ـ وصف المحاسبة عن تصحيح الأخطاء.

٩ ـ تحديد الدوافع الاقتصادية لتغيير الطرق المحاسبية.

١٠ ـ تحليل أثر الأخطاء.

في الكثير من الأحيان تتناول الصحافة المالية بعض التغيرات المحاسبية التي تُجريها بعض الشركات. فلماذا تحدث هذه التغيرات في المحاسبة؟ قد يرجع ذلك أولاً إلى إلزام مهنة المحاسبة للشركة بإستخدام طريقة أو مبدأ جديد. على سبيل المثال، فقد بدأ FASB سنة ١٩٩٢ في الإلزام بالإعتراف بمصروفات المنافع التالية للتقاعد على أساس الإستحقاق. ومن ناحية ثانية، فإن التغير في الظروف الاقتصادية قد يقع الشركة لتغيير الطرق التي تستخدمها في المحاسبة. على سبيل المثال، فإن التضخم الشديد يدفع العديد من الشركات للتحول من طريقة FIFO إلى طريقة LIFO. كما أن التغيرات في

التقنية والتغيرات في العمليات الصناعية قد تستلزم من الشركة تغيير العمر الإنتاجي أو طريقة الإهلاك أو قيمة النفاية المتوقعة للأصول القابلة للإهلاك. وبغض النظر عن السبب، فإن التغيرات في المحاسبة يجب أن تؤدي إلى معلومات أكثر إفادة لعملية إتخاذ القرار. حيث يجب على المحاسبين أن يحددوا مدى ملاءمة هذه التغيرات ثم كيفية التقرير عنها بما يسهل عمليات تحليل وفهم القوائم المالية.

وفي حين أن التغيرات المحاسبية قد تؤدي لتعظم خاصية المنفعة Usefulness في المعلومات، فإنها قد تؤثر بصورة عكسية على خاصيتي القابلية للمقارنة Comparability والثبات Consistenty. وبصفة خاصة، فإن القوائم المالية المقارنة والملخصات التاريخية عن فترة ٥ أو ١٠ سنوات قد يتم تشويهها بواسطة التغيرات المحاسبية. وبالتالي فإن المعالجة الصحيحة والإفصاح الكامل عن هذه التغيرات يجب أن تمكن مستخدمي القوائم المالية من إدراك وتقدير آثار هذه التغيرات.

ويواجه المحاسب مشاكل مماثلة عند اكتشاف أخطاء محاسبية. فكيف يجب تسجيل الأخطاء المحاسبية والتقرير عنها بما يُعظم منفعة المعلومات المحاسبية؟. سوف نتناول بالمناقشة في هذا الفصل الأنواع المختلفة من التغيرات المحاسبية وعمليات تصحيح الأخطاء وإجراءات التعامل معها في القوائم المالية.

التغيـــرات المحاسبية ACCOUNTING CHANGES

قبل إصدار نشرة APB رقم ٢٠ بعنوان «التغيرات المحاسبية»، كان لدى الشركات قدر كبير من المرونة في إستخدام معالجات محاسبية بديلة في مواقف متماثلة تماماً. فعندما غيرت شركات الحديد والصلب في الولايات المتحدة طرق إهلاكها للأصول الثابتة بها من طرق الإهلاك المعجل إلى القسط الثابت، فقد قامت بعرض أثر هذا التغير بالعديد من الطرق المختلفة. فقد قامت بعض الشركات بتسجيل الفرق الإجمالي بين أعباء الإهلاك السابقة في ظل طريقة الإهلاك المعجل والأعباء التي كان يجب إحتسابها في ظل طريقة القسط الثابت في قائمة الدخل عن الفترة التي حدث فيها التغير. في حيث تجاهلت شركات أخرى هذا التغير وإكتفت باستهلاك رصيد الأصل غير المستهلك على أساس القسط الثابت في الفترات المستقبلية، وقامت شركات أخرى بتعديل القوائم المالية للفترات السابقة على أساس إستخدام طريقة القسط الثابت منذ بداية الإهلاك. فعندما توجد مثل هذه البدائل، فإن قابلية القوائم المالية للمقارنة بين الفترات وبين الشركات تنخفض كثيراً، كما أن البيانات التاريخية تصبح غامضة إلى حد كبير.

وقد كانت الخطوة الأولى للمهنة في هذا المجال هي وضع مجموعات للأنواع المختلفة من التغيرات وعمليات تصحيح الأخطاء التي تحدث في الممارسة العملية كما يلي :

أنواع التغيرات المحاسبية Types of Accounting Changes

(١) التغير في مبدأ محاسبي : وهو تغير من مبدأ محاسبي متعارف عليه . إلى مبدأ محاسبي آخر متعارف عليه على سبيل المثال، تغيير طريقة الإهلاك من القسط المتناقص إلى القسط الثابت في إهلاك الآلات ، المعدات .

(٢) التغير في تقدير محاسبي : وهو تغير يحدث نتيجة للحصول على معلومات جديدة أو مزيد من الخبرة . ومن أمثلة التغير في تقدير العمر الإنتاجي للأصول القابلة للإهلاك .

(٣) التغير في وحدة التقرير المالي : وهو التغير في الوحدة المحاسبية التي يتم التقرير عنها من نوع إلى نوع آخر. على سبيل المثال، التغير الذي يطرأ على بعض الشركات التابعة التي تشكل مجموعة الشركات التي تُعد عنها قوائم مالية موحدة .

وهناك مجموعة رابعة تستلزم تغييرات في المحاسبة برغم أنها لا تصنف كتغير محاسبي .

(٤) الأخطاء في القوائم المالية :

وهي الأخطاء في القوائم المالية التي تحدث نتيجة أخطاء حسابية أو أخطاء في تطبيق المبادىء المحاسبية أو إهمال بعض الحقائق التي كانت موجودة وقت إعداد القوائم المالية أو سوء إستخدام هذه الحقائق : على سبيل المثال، التطبيق غير الصحيح لطريقة مخزون التجزئة في تحديد قيمة المخزون النهائية .

ويتم تصنيف التغيرات المحاسبية في هذه المجموعات لأن الخصائص الفردية لكل مجموعة تتطلب إستخدام طرق مختلفة للإعتراف بهذه التغيرات في القوائم المالية وسوف تتم مناقشة كل من هذه البنود بصورة منفصلة لدراسة الخصائص غير العادية لها وتحديد كيفية التقرير عنه في الحسابات وكيفية الإفصاح عن المعلومات الخاصة به في القوائم المالية المقارنة .

التغيرات في المبادىء المحاسبية CHANGES ACCOUNTING PRINCIPLES

يتضمن التغير في مبدأ محاسبي معين تحولاً من مبدأ محاسبي متعارف عليه إلى مبدأ

آخر متعارف عليه أيضاً، مثل :-

(١) تغيير أساس تسعير المخزون من التكلفة المتوسطة إلى LIFO .

(٢) تغيير طريقة إهلاك الأصول من الإهلاك المعجل إلى القسط الثابت أو العكس.

(٣) تغيير طريقة المحاسبة عن عقود الانشاء من طريقة العقد الكامل إلى طريقة نسبة الإتمام.

ويجب دراسة كل حالة بدقة للتأكد من أن هناك تغير في المبادىء المحاسبية قد وقع بالفعل. فالتغير في المبادىء المحاسبية لا يكون نتيجة لإختيار مبدأ محاسبي جديد تمشيا مع أحداث معينة تقع لأول مرة أو كانت تعتبر غير هامة نسبيا قبل ذلك. على سبيل المثال، فعندما تختلف طريقة الإهلاك المستخدمة لأصل مقتنى حديثاً عن طريقة أو طرق الإهلاك المستخدمة للأصول المماثلة له في الشركة، فلا يُقال أن هناك تغير قد حدث في المبادىء المحاسبية. كما أن بعض النفقات التسويقية التي كانت تُعتبر قبل ذلك غير هامة نسبياً وتُستنفد في فترة تحملها قد تصبح هامة نسبياً الآن بما يستدعي تأجيلها واستنفادها على عدة سنوات في المستقبل دون القول بحدوث تغير في المبادىء المحاسبية.

وأخيراً، فإذا كان المبدأ المحاسبي الذي سبق إستخدامه غير متعارف عليه أو إذا تم تطبيق هذا المبدأ بصورة غير صحيحة، فإن تغيير هذا المبدأ المحاسبي يمثل تصحيح لخطأ. فالتحول من الأساس النقدي في المحاسبة إلى أساس الاستحقاق يمثل تصحيح لخطأ. كما أن الشركة إذا قامت بطرح قيمة النفاية عند حساب الإهلاك على أساس طريقة القسط المتناقص Double declining Method ثم إعادت حساب الإهلاك بعد ذلك دون طرح قيمة النفاية المقدرة، فإن هذا يُعد تصحيحا لخطأ.

وقد إقترحت ثلاثة مداخل للتقرير عن التغيرات في المبادىء المحاسبية في الحسابات وهي :

التقرير بأثر رجعي **Retroatively**

حيث يتم حساب الأثر المجمع لاستخدام الطريقة الجديدة على القوائم المالية في بداية فترة التغير. وعندئذ يتم تعديل القوائم المالية بأثر رجعي عن طريق إعادة تصوير القوائم المالية للسنوات السابقة بصورة تتسق مع المبدأ الجديد. ويعلن مؤيدو هذا الرأي أن التغيرات في المبادىء المحاسبية لا يمكن أن تؤدي إلى قوائم مالية قابلة

للمقارنة الا عن طريق تعديل الفترات السابقة . فإذا لم يُستخدم هذا المدخل ، فإن القوائم المالية للسنة السابقة على سنة التغير ستكون معدة على أساس الطريقة القديمة ، وسوف تقرر القوائم المالية لسنة التغير عن الأثر المجمع لهذا التغير ضمن دخل الفترة ، في حين يتم إعداد القوائم المالية للسنة التالية لسنة التغير على أساس الطريقة الجديدة فقط . وبالتالي يثور تساؤل حول كيفية الإبقاء على ثقة الجمهور العام في القوائم المالية للفترات المختلفة إذا كانت تُعد على أسس غير قابلة للمقارنة . فالثبات من الأمور الحيوية اللازمة لتوفير بيانات ذات مغزى عن اتجاهات الأرباح وغيرها من العلاقات المالية اللازمة لتقويم المنشأة .

التقرير في فترة التغير **Currently**

حيث يتم حساب الأثر المجمع لإستخدام الطريقة الجديدة على القوائم المالية في بداية الفترة . وعندئذ يتم التقرير عن هذا التعديل في قائمة دخل الفترة الحالية كأحد البنود الخاصة التي تقع بين جزئي «البنود غير العادية» و «صافي الدخل» بقائمة الدخل . ويُعلن مؤيدو هذا الرأي أن تعديل القوائم المالية للسنوات السابقة يؤدي إلى فقد ثقة المستثمرين في التقارير المالية . فكيف سيكون رد فعل المستثمر الحالي أو المرتقب حين تخبره أن الأرباح التي سبق حسابها منذ ٥ سنوات مثلا قد إختلفت الآن بصورة كاملة؟ كما أن تعديل الفترات السابقة ـ إذا ما سُمح به ـ قد يؤدي لهدم العديد من الترتيبات التعاقدية التي إستندت إلى أرقام الفترات السابقة . على سبيل المثال ، فإن ترتيبات المشاركة في الربح التي تم حسابها على أساس أرقام الربح السابقة قد يلزم إعادة حسابها من جديد وإجراء توزيعات جديدة تماماً ، بما قد يخلق العديد من المشاكل القانونية . كما أن تعديل الفترات السابقة قد يتضمن أيضاً العديد من الصعوبات العملية ؛ حيث أن تكلفة التعديل قد تكون كبيرة ، كما قد يكون التعديل مستحيلاً في ضوء البيانات المتاحة .

التقرير في المستقبل **Prospectively**

حيث لا يُجرى أي تعديل في النتائج التي سبق التقرير عنها ولا تُعدل أرصدة أول المدة ، ولا تُجرى أية محاولات لتوزيع الأعباء أو المنافع الخاصة بأحداث سابقة . حيث يُعلن مؤيدو هذا الرأي أنه بمجرد قيام الإدارة بعرض قوائم مالية مستندة إلى مبادىء محاسبية متعارف عليها على المستثمرين وغيرهم من المستخدمين ، فإنها تُعد قوائم نهائية لأن الإدارة لا يمكنها التغير في فترات سابقة عن طريق إنتقاء مبدأ محاسبي جديد .

وطبقاً لهذا المنهج في التفكير، فإنه ليس من المناسب إدراج الأثر المجمع لهذا التغير في الفترة الحالية، لأن هذا يتضمن التقرير عن قيم معينة ذات علاقة ضئيلة أو منعدمة بدخل الفترة الحالية أو الأحداث الإقتصادية بها.

وقبل إصدار نشرة APB رقم ٢٠ . كانت كل هذه المداخل الثلاثة مستخدمة. ولكن نشرة APB رقم ٢٠ قامت بإرساء هذه القضية عن طريق وضع إرشادات عامة تستند إلى نوع التغير في المبادىء المحاسبية. وقد قمنا بتصنيف هذه التغيرات في المبادىء المحاسبية إلى ثلاث مجموعات هي :

(١) التغير المحاسبي بأثر المجمع

(٢) التغير المحاسبي بأثر رجعي.

(٣) التغير إلى طريقة LIFO لتقييم المخزون.

التغير المحاسبي بأثر مجمع Cumulative - Effect Type Accounting Change

لقد كانت القاعدة الأساسية التي طالبت بها المهنة هي ضرورة إستخدام طريقة التقرير في فترة التغير في المحاسبة عن التغيرات في المبادىء المحاسبية. حيث يتضمن ذلك المطالبة بما يلي :-

١ - ضرورة إستخدام طريقة التقرير في فترة التغير، مع التقرير عن الأثر المجمع لتعديل الفترات السابقة في قائمة الدخل بين جزئي «البنود غير العادية» أو «صافي الدخل». فالأثر المجمع لا يمثل بند غير عادي، ولكن يجب التقرير عنه بصورة خالصة الضريبة Net of Tax بطريقة مماثلة لتلك المستخدمة في التقرير عن بند غير عادي.

٢ - عدم تعديل القوائم المالية للفترات السابقة المعروضة لأغراض المقارنة.

٣ - ضرورة إظهار الدخل قبل البنود غير العادية وصافي الدخل المحسوب بصورة إفتراضية Proforma (as if) ضمن قائمة الدخل عن كل الفترات المعروضة كما لو كان المبدأ الجديد قد تم استخدامه خلال كل الفترات المتأثرة؛ كما يجب أيضاً التقرير عن بيانات ربح السهم في ظل هذا الدخل الإفتراضي. حيث أن قارىء القوائم المالية يمكنه بذلك فهم كيفية ظهور القوائم المالية المعدلة. ويجب أن تتضمن هذه القيم الوهمية للدخل كلا من :-

(١) الآثار المباشرة للتغير. و

(٢) التعديلات غير الاختيارية في بعض البنود التي تستند إلى الدخل قبل

الضرائب أو صافي الدخل (مثل مصروف المشاركة في الأرباح وبعض أنواع الإمتيازات) والتي كان سيلزم الإعتراف بها إذا كان المبدأ الجديد متبعا في الفترات السابقة، كما يجب الإعتراف بآثار ضريبة الدخل المتعلقة بكل من البندين (١)، (٢). وإذا عُرضت قائمة الدخل عن الفترة الحالية فقط، فإنه يجب الإفصاح عن القيم الفعلية والإفتراضية [بما فيها عائد السهم] عن الفترة السابقة عليها مباشرة.

ولتوضيح ذلك، إفترض أن شركة Lang قررت في بداية سنة ١٩٩٣ أن تتحول من طريقة مجموع أرقام السنوات في حساب الإهلاك إلى طريقة القسط الثابت للتقرير المالي عن مباني الشركة. وقد كانت الشركة تستخدم طريقة القسط الثابت للأغراض الضريبية وسوف تستمر في ذلك. وكانت التكلفة المبدئية للأصول سنة ١٩٩١ تبلغ ١٢٠٠٠٠ج، كما كان العمر الإنتاجي المقدر لها ١٥ سنة. وبالتالي تكون البيانات الخاصة بهذا المثال كما يلي:

السنة	إهلاك مجموع أرقام السنوات	إهلاك القسط الثابت	الفرق	الأثر الضريبي (٤٠٪)	الأثر على الدخل (خالص الضريبة)
١٩٩١	(أ) ١٥٠٠٠	(ب) ٨٠٠٠	٧٠٠٠	٢٨٠٠	٤٢٠٠
١٩٩٢	١٤٠٠٠	٨٠٠٠	٦٠٠٠	٢٤٠٠	٣٦٠٠
	٢٩٠٠٠	١٦٠٠٠	١٣٠٠٠	٥٢٠٠	٧٨٠٠

(أ) $١٢٠٠٠٠ \times \frac{١٥}{١٢٠}$ = ١٥٠٠٠ج (ب) ١٢٠٠٠٠ ÷ ١٥ = ٨٠٠٠ج

فيكون قيد اليومية اللازم لإثبات هذا التغير إلى طريقة إهلاك القسط الثابت سنة ١٩٩٣ كما يلي:

من حـ/ مجمع الإهلاك		١٣٠٠٠
إلى حـ/ أصل الضريبة المؤجلة	٥٢٠٠	
إلى حـ/ الأثر المجمع للتغير في مبدأ محاسبي - الإهلاك	٧٨٠٠	

حيث يمثل القيد المدين في حساب مجمع الإهلاك وقدره ١٣٠٠٠ج الزيادة في إهلاك مجموع أرقام السنوات عن إهلاك القسط الثابت، كما يُسجل القيد الدائن بحساب أصل الضريبة المؤجلة بمقدار ٥٢٠٠ج لإستبعاد هذا الحساب من القوائم

المالية . فقبل إجراء هذا التغير في المبادىء المحاسبية، كانت طريقة مجموع أرقام السنوات تستخدم للأغراض الدفترية دون الأغراض الضريبية، مما أظهر رصيد مدين في حساب أصل الضريبة المؤجلة قدره ٥٢٠٠ج . ويتم تخفيض الأثر المجمع على الدخل الناتج عن الفرق بين إهلاك مجموع أرقام السنوات وإهلاك القسط الثابت بالأثر الضريبي لهذا الفرق . ولأن الشركة تتجه الآن لإستخدام طريقة القسط الثابت لكل من الأغراض الدفترية والضريبية، فإنه لا يجب وجود أي ضرائب مؤجلة متعلقة بالإهلاك ويجب إستبعاد حساب أصل الضريبة المؤجلة الخاص به من الدفاتر .

العرض بقائمة الدخل :

يجب التقرير عن الأثر المجمع للتغير في المبادىء المحاسبية في قائمة الدخل بين جزء البنود غير العادية وجزء صافي الدخل . فالأثر المجمع لا يمثل بند غير عادي ولكن يتم التقرير عنه بعد إستبعاد الأثر الضريبي كما هو الحال في البنود غير العادية . وفيما يلي إيضاح للمعلومات السابقة :

	١٩٩٣	١٩٩٢
الدخل قبل البنود غير العادية والأثر المجمع للتغير في المبادىء المحاسبية	١٣٠٠٠٠	١١١٠٠٠
البنود غير العادية ـ خالصة الضريبة	(٣٠٠٠٠)	١٠٠٠٠
الأثر المجمع عن السنوات السابقة لتطبيق طريقة الإهلاك الجديدة بأثر رجعي (خالص الضريبة	٧٨٠٠	
صافي الدخل	١٠٧٨٠٠	١٢١٠٠٠
المقادير لكل سهم		
ربح السهم (١٠٠٠٠ سهم)		
من الدخل قبل البنود غير العادية والأثر المجمع للتغير في المبادىء المحاسبية	١٣	١١,١
من البنود غير العادية	(٣)	١
من الأثر المجمع عن السنوات السابقة لتطبيق طريقة الإهلاك الجديدة بأثر رجعي	,٧٨	
صافي الدخل	١٠,٧٨	١٢,١٠

ويلاحظ أن مصروف الإهلاك عن سنة ١٩٩٣ قد حُسب على أساس القسط الثابت.

القيم المبدئية (الشكلية) Pro-Forma amounts

تسمح هذه القيم لمستخدمي القوائم المالية بتحديد صافي الدخل الذي كان يجب إظهاره إذا ماكان المبدأ المطبق حديثا قد إستخدم في الفترات السابقة. وبمعنى آخر، ماهو دخل شركة Lang الذي كان سيُقرر عنه إذا ما إستخدمت طريقة القسط الثابت في سنة ١٩٩٢؟ ولتحديد هذا المقدار، يتم تعديل السنة السابقة (١٩٩٢) بإفتراض إستخدام طريقة القسط الثابت في حساب الإهلاك. وتكون عملية الحساب كما يلي :-

الدخل قبل البنود غير العادية (١٩٩٢) قبل تعديله	١١١٠٠٠
الزيادة في إهلاك مجموع أرقام السنوات عن إهلاك القسط الثابت	٣٦٠٠٠
الدخل المبدئي قبل البنود غير العادية (١٩٩٢)	١١٤٦٠٠

ويظهر ذلك مع غيره من المعلومات في قائمة الدخل كما يلي :-

القيم المبدئية (مثلا ك) بإفتراض تطبيق طريقة الاهلاك الجديدة بأثر رجعي :

	١٩٩٣	١٩٩٢
الدخل قبل البنود غير العادية	١٣٠٠٠٠	١١٤٦٠٠
ربح السهم العادي	١٣	١١,٤٦
صافي الدخل	١٠٠٠٠٠ (أ)	١٢٤٦٠٠ (ب)
ربح السهم العادي	١٠	١٢,٤٦

(أ) ١٣٠٠٠٠ - ٣٠٠٠٠

(ب) ١١٤٦٠٠ + ١٠٠٠٠ = ١٢٤٦٠٠

ولا يحتاج الدخل قبل البنود غير العادية عن سنة ١٩٩٣ وقدره ١٣٠٠٠٠ جنيه لتعديل لأن طريقة القسط الثابت الجديدة قد إستخدمت في حساب الاهلاك عن سنة ١٩٩٣.

وتعد هذه المعلومات المبدئية مفيدة للأطراف المهتمة بتقدير اتجاه الأرباح على مدى فترة من الزمن. وقد يتم التقرير عن المعلومات المبدئية ـ والتي تظهر كمعلومات إضافية ـ في قائمة الدخل أو في جدول مستقل أو ضمن ملاحظات القوائم المالية.

ويجب أن تتضمن المقادير المبدئية كلاً من :

١ ـ الآثار المباشرة للتغير.

٢ ـ التعديلات الاجبارية في بعض البنود التي تستند للدخل قبل الضرائب. أو لصافي الدخل (مثل بعض مصروفات المشاركة في الأرباح والمرتبات أو المكافآت) والتي كان يلزم الاعتراف بها إذا ما كان المبدأ المطبق حديثاً متبعاً في الفترات السابقة. كما يلزم الاعتراف بآثار ضريبة الدخل المتعلقة بكل من ١، ٢. وعند عرض قائمة الدخل للفترة الحالية فقط، فإنه يجب الافصاح عن القيم الفعلية والمبدئية (بما فيها ربح السهم) للفترة السابقة عليها مباشرة.

وفيما يلي إيضاح لكيفية عرض هذه المعلومات في قائمة الدخل مع تقديم الملاحظات الخاصة بها.

التغير المحاسبي بأثر مجمع
التقرير عن التغير في قائمة دخل مقارنة عن سنتين

	١٩٩٣	١٩٩٢
الدخل قبل البنود غير العادية والأثر المجمع للتغير في المبادىء المحاسبية (مفترض)	١٣٠٠٠٠	١١١٠٠٠
البنود غير العادية، خالصة الضريبة (مفترض)	(٣٠٠٠٠)	١٠٠٠٠
الأثر المجمع لتطبيق طريقة الاهلاك الجديدة بأثر رجعي على السنوات السابقة، خالصة الضريبة (الملاحظة أ)	٧٨٠٠٠	
صافي الدخل	١٠٧٨٠٠	١٢١٠٠٠
القيمة لكل سهم		
عائد السهم من :ـ [١٠٠٠٠ سهم]		
الدخل قبل البنود غير العادية والأثر المجمع للتغير في المبادىء المحاسبية	١٣ج	١١,١ج
البنود غير العادية	(٣)	١
الأثر المجمع لتطبيق طريقة الاهلاك الجديدة بأثر رجعي على السنوات السابقة	,٧٨	-

القيم المبدئية بإفتراض تطبيق طريقة الإهلاك الجديدة بأثر رجعي :-

	١٩٩٣	١٩٩٢
الدخل قبل البنو غير العادية	١٣٠٠٠٠	١١٤٦٠٠(أ)
عائد السهم العادي	١٣	١١,٤٦
صافي الدخل	١٠٠٠٠٠(ب)	١٢٤٦٠٠(ب)
عائد السهم العادي	١٠	١٢,٤٦

الملاحظة أ : التغير في طريقة الإهلاك :-

في سنة ١٩٩٣ تم حساب إهلاك المباني بإستخدام طريقة القسط الثابت، وإبتداءً من سنة ١٩٩١ كان إهلاك المباني يُحسب على أساس طريقة مجموع أرقام السنوات. وقد إستخدمت طريقة الإهلاك الجديدة لأن . . . [يوضع مبرر تغيير طريقة الإهلاك] . . وتم تطبيق الطريقة الجديدة بأثر رجعي على السنوات السابقة لتحديد الأثر المتجمع. وقد نتج عن هذا التغير زيادة في الدخل قبل البنود غير العادية لسنة ١٩٩٣ بمقدار ٣٠٠٠ج تقريباً [٣٠, ـ ج للسهم]. وقد أدرج التعديل المقابل لتطبيق الطريقة الجديدة بأثر رجعي ـ وقدره ٧٨٠٠ج ـ في دخل سنة ١٩٩٣. وقد عُدلت المقادير الإفتراضية لقائمة الدخل بالأثر الناتج عن تطبيق طريقة الإهلاك بأثر رجعي، مع أثر ذلك على ضريبة الدخل

هذه الحسابات ليست جزءً من القوائم المالية

أ ـ تم حساب الدخل المبدئي قبل البنود غير العادية كما يلي :

الدخل قبل البنودغير العادية (سنة ١٩٩٢) بدون تعديل	١١١٠٠٠
الزيادة في الإهلاك المعجل عن إهلاك القسط الثابت [سنة ١٩٩٢]، صافي الضريبة	٣٦٠٠
الدخل المبدئي قبل البنود غير العادية [بعد التعديل]	١١٤٦٠٠

ب ـ تم حساب صافي الدخل بعد إضافة أو طرح البنود غير العادية كما يلي :

	١٩٩٣	١٩٩٢
الدخل قبل البنود غير العادية	١٣٠٠٠٠	١١٤٦٠٠
البنود غير العادية	(٣٠٠٠٠)	١٠٠٠٠
صافي الدخل	١٠٠٠٠٠	١٢٤٦٠٠

التغير المحاسبي بأثر رجعي Retroactive - Effect Type Accounting Change

في بعض الحالات يمكن التعامل مع التغير في المبادىء المحاسبية بأثر رجعي . وفي ظل هذه الطريقة يتم حساب الأثر المجمع للطريقة الجديدة على القوائم المالية في بداية الفترة . ويتم تعديل القوائم المالية التي سبق إعدادها عن الفترات السابقة عن طريق إعادة تصوير هذه القوائم بصورة تتفق مع المبدأ المحاسبي الجديد . ويعالج أي جزء من هذا الأثر المجمع يرجع الى سنوات مالية سابقة على تلك السنوات التي يلزم عرضها في عملية المقارنة كتعديل لرصيد الأرباح المحتجزة في بداية أول سنة من هذه السنوات المعروضة في المقارنة . وفي مثل هذه الحالات ، يجب الافصاح عن طبيعة التغير ومبرر إجراءه وأثره على صافي الدخل وقيم عائد السهم عن كل فترة من الفترات المعروضة في المقارنة . وهناك خمسة حالات تستلزم تعديل القوائم المالية للفترات السابقة وهي :

١ ــ التغير من طريقة LIFO في تقويم المخزون إلى طريقة أخرى .
٢ ــ تغيير طريقة المحاسبة عن عقود الإنشاء طويلة الأجل .
٣ ــ التغير من أو إلى طريقة التكلفة الكلية في المحاسبة بالصناعات الاستخراجية .
٤ ــ إصدار الشركة لقوائم مالية للمرة الأولى بغرض الحصول على رأس مال إضافي أو إتمام عملية إندماج أو تسجيل أوراق مالية بالبورصة [يستخدم هذا الإجراء عادة في الشركات ذات الإكتتاب المغلق التي لا تلتزم بنشر القوائم المالية التي تعدها بصورة عامة ، ولا تلتزم عادة بتطبيق المعايير الصادرة عن الجهات المهنية] .

وهناك العديد من الأسباب لتقرير المهنة لهذه الإستثناءات ، من أهمها أن التقرير عن الأثر المجمع لهذه التغيرات المحاسبية في فترة إجراءها فقط قد يكون له أثر كبير على صافي دخل هذه الفترة بما يجعل رقم صافي الدخل [ومن ثم عائد السهم] مضللاً للمستخدم ، مما يستدعي ضرورة تعديل القوائم المالية المعدة عن الفترات السابقة حتى لا تتأثر قابليتها للمقارنة .

ولتوضيح طريقة التغير بأثر رجعي ، إفترض أن شركة Denson للبناء كانت تقوم بالمحاسبة عن دخلها من عقود الإنشاء طويلة الأجل بإستخدام طريقة العقد الكامل . وفي سنة ١٩٩٣ ، تحولت الشركة لإستخدام طريقة نسبة الاتمام ، وذلك لأن الشركة تعتقد أن هذا المدخل الأخير يوفر مقياس أكثر ملاءمة للدخل المكتسب . وقد كانت الشركة تستخدم طريقة العقد الكامل للأغراض الضريبية [إفترض أن معدل الضريبة المنصوص عليه ٤٠٪] وتخطط للاستمرار في إستخدام نفس الطريقة في المستقبل .

وفيما يلي بعض المعلومات المتاحة للتحليل :

السنة	الدخل قبل الضريبة من : نسبة الاتمام	المعقد الكامل	الفرق	الفرق في الدخل : الأثر الضريبي (٤٠٪)	الأثر على الدخل (خالص الضريبة)
قبل سنة ١٩٩٢	٦٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
في سنة ١٩٩٢	١٨٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٨٠٠٠	١٢٠٠٠
الاجمالي في بداية ١٩٩٣	٧٨٠٠٠٠	٥٦٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	٨٨٠٠٠	١٣٢٠٠٠
في ١٩٩٣	٢٠٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٤٠٠٠	٦٠٠٠

ويكون القيد اللازم لتسجيل التغير في سنة ١٩٩٣ كما يلي :

٢٢٠٠٠٠ من حـ/ عمليات تحت الإنشاء
٨٨٠٠٠ إلى حـ/ إلتزام الضريبة المؤجلة
١٣٢٠٠٠ إلى حـ/ الأرباح المحتجزة.

حيث يزداد حساب العمليات تحت الإنشاء بمبلغ ٢٢٠٠٠٠ج، والذي يمثل تعديل دخل الفترات السابقة بمقدار ١٣٢٠٠٠ وتعديل مصروف الضريبة في السنوات السابقة بمقدار ٨٨٠٠٠ج. ويُستخدم حساب إلتزام الضرائب المؤجلة للإعتراف بالإلتزام الضريبي عن القيم الخاضعة للضرائب في المستقبل. بمعنى أنه في الفترات المستقبلة سيكون الدخل الخاضع للضريبة أعلى من الدخل الدفتري نتيجة للفروق المؤقتة الحالية، ومن ثم فإنه يجب التقرير عن إلتزام ضرائب مؤجلة في الفترة الحالية.

وسوف يظهر الجزء الأخير من قائمة دخل شركة Denson ـ قبل إدخال الأثر الرجعي للتغير في المبدأ المحاسبي ـ كما يلي :

قبل أثر التغير المحاسبي

قائمة الدخل	١٩٩٣	١٩٩٢
صافي الدخل	١١٤٠٠٠[1]	٩٦٠٠٠[1]
القيمة لكل سهم		
عائد السهم (١٠٠٠٠٠ سهم)	١,١٤	,٩٦

أ - تم حساب صافي دخل الفترتين كما يلي :-

١٩٩٣ ١٩٠٠٠٠ - (١٩٠٠٠٠×٤٠٪) = ١١١٤٠٠٠

١٩٩٢ ١٦٠٠٠٠ - (١٦٠٠٠٠×٤٠٪) = ٩٦٠٠٠

وبفرض أن رصيد الأرباح المحتجزة في بداية سنة ١٩٩٢ يبلغ ١٦٠٠٠٠٠ج، فإن قائمة الأرباح المحتجزة قبل إدخال الأثر الرجعي للتغير في المبدأ المحاسبي سوف تظهر كما يلي :

قائمة الأرباح المحتجزة

	١٩٩٣	١٩٩٢
رصيد أول العام	١٦٩٦٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠
صافي الدخل	١١٤٠٠٠	٩٦٠٠٠
رصيد آخر العام	١٨١٠٠٠٠	١٦٩٦٠٠٠

وسوف يظهر الجزء الأخير من قائمة دخل شركة Denson بعد إدخال الأثر الرجعي للتغير في المبدأ المحاسبي كما يلي :

قائمة الدخل	١٩٩٣	١٩٩٢
صافي الدخل	١٢٠٠٠٠(أ)	١٠٨٠٠٠(أ)
القيم لكل سهم		
عائد السهم (١٠٠٠٠٠ سهم)	١,٢	١,٠٨

أ - تم حساب صافي دخل الفترتين كما يلي :-

١٩٩٣ ٢٠٠٠٠٠ - (٢٠٠٠٠٠×٤٠٪) = ١٢٠٠٠٠ج.

١٩٩٢ ١٨٠٠٠٠ - (١٨٠٠٠٠×٤٠٪) = ١٠٨٠٠٠ج.

كما سيتم التقرير عن التعديل الخاص بالأثر المجمع للتغير المحاسبي في قائمة الأرباح المحتجزة المقارنة كما يلي :

قائمة الأرباح المحتجزة

	١٩٩٣	١٩٩٢
رصيد أول المدة (كما سبق التقرير عنه)	١٦٩٦٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠
يضاف : التعديل الخاص بالأثر المجمع لتطبيق الطريقة الجديدة في المحاسبة عن العقود طويلة الأجل بأثر رجعي على السنوات السابقة (ملاحظة أ)	١٣٢٠٠٠	١٢٠٠٠٠
الرصيد المعدل في أول المدة	١٨٢٨٠٠٠	١٧٢٠٠٠٠
صافي الدخل	١٢٠٠٠٠	١٠٨٠٠٠
الرصيد في نهاية المدة	١٩٤٨٠٠٠	١٨٢٨٠٠٠

ملاحظة أ : تغيير طريقة المحاسبة عن العقود طويلة الأجل :-

في سنة ١٩٩٣ قامت الشركة بالمحاسبة عن إيرادات وتكاليف العقود الإنشائية طويلة الأجل بإستخدام طريقة نسبة الاتمام ، في حين أن الإيرادات والتكاليف كانت تُحدد خلال السنوات السابقة بإستخدام طريقة العقد الكامل . وقد إستخدمت الطريقة الجديدة في المحاسبة عن العقود طويلة الأجل بسبب . . . . (يُعرض تبرير التغير في المبدأ المحاسبي) . . . وقد أُعيد تصوير القوائم المالية الخاصة بالفترات السابقة لتطبيق الطريقة الجديدة بأثر رجعي . وقد إستمرت الشركة في إستخدام طريقة العقد الكامل للأغراض الضريبية . وقد تمثل أثر التغير المحاسبي في زيادة دخل سنة ١٩٩٣ بمقدار ٦٠٠٠ج بعد الضرائب ، وزيادة الدخل الذي سبق التقرير عنه في سنة ١٩٩٢ بمقدار ١٢٠٠٠ج بعد الضرائب . وقد تم تعديل أرصدة الأرباح المحتجزة في ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ بأثر تطبيق طريقة المحاسبة الجديدة بأثر رجعي .

حيث يلاحظ أن هذه القوائم المقارنة عن سنتين تختلف بصورة واضحة عن القوائم المقارنة في ظل الطريقة السابقة . حيث لا توجد ضرورة لأية معلومات إفتراضية Pro-Forma عند معالجة التغيرات في المبادىء المحاسبية بأثر رجعي ، وذلك بسبب تعديل أرقام الدخل عن الفترات السابقة . كما أن هذا العرض المقارن عن سنتين يتضمن قائمة أرباح محتجزة مطولة للاشارة الى التسويات المطلوبة لتعديل أرصدة الأرباح المحتجزة . ففي سنة ١٩٩٢ تم تعديل رصيد أول المدة بالزيادة في مقدار الدخل في ظل طريقة نسبة الإتمام عن مقداره في ظل طريقة العقد الكامل قبل سنة ١٩٩٢ [١٢٠٠٠٠ج] . وفي سنة ١٩٩٣ ، تم تعديل رصيد أول المدة بالفرق المجمع السابق وقدره ١٢٠٠٠٠ج علاوة على ١٢٠٠٠ج إضافية سنة ١٩٩٢ .

ولايلزم إجراء أي من هذه التعديلات عند إستخدام طريقة التغير المحاسبي بأثر

بجمع السابقة، وذلك لأن الأثر المجمع للتغير على صافي الدخل يتم التقرير عنه في قائمة الدخل عن الفترة الحالية دون إعادة تصدير التقارير المالية لأي فترة سابقة. وتعد قائمة الأرباح المحتجزة بصفة معتادة عند عرض القوائم المالية المقارنة بغض النظر عن نوع التغير المحاسبي وطريقة معالجته، وقد تم إظهارها في المثال الخاص بطريقة التغير بأثر رجعي فقط لتوضيح العمليات الحسابية الإضافية المطلوبة في ظل هذه الطريقة.

التحول إلى طريقة LIFO Change to LIFO Method

تطالب المهنة بصفة عامة بإظهار الأثر المجمع لأي تغير محاسبي في قائمة الدخل بين جزئي «البنود غير العادية» و «صافي الدخل»، باستثناء الحالات المذكورة في الجزء السابق. وعلاوة على ذلك، فإن هذه القاعدة لا تنطبق أيضا عندما تتحول الشركة الى طريقة LIFO في تقويم المخزون. ففي مثل هذه الحالة، يتمثل مخزون الأساس الذي يُستخدم في كل العمليات الحسابية التالية في ظل طريقة LIFO في مخزون أول المدة التي تم فيها إستخدام الطريقة. ولا يجرى أي تعديل على دخل الفترات السابقة لأنه أمر صعب من الناحية العملية. فتعديل القوائم السابقة في ظل طريقة LIFO سوف يخضع للافتراضات الخاصة بالسنوات المختلفة التي نشأت فيها طبقات Layers المخزون، وسوف تؤدي هذه الافتراضات إلى حساب عدد من أرقام الدخل المختلفة. وقد يكون التعديل الوحيد المطلوب عند إجراء هذا التحول هو تقويم مخزون أول المدة على أساس التكلفة بدلاً من التكلفة أو السوق أيهما أقل

وبذلك ينحصر الإفصاح في إظهار أثر التغير على نتائج العمليات في فترة إجراء هذا التغير. كما يجب توضيح أسباب عدم الإفصاح عن الحسابات الخاصة بالأثر المجمع للتغير والقيم الإفتراضية الخاصة بالسنوات السابقة. وأخيراً، فإن الشركة يجب أن تفصح عن مبرر التحول إلى طريقة LIFO.

وفي الممارسة العملية تؤجل العديد من الشركات تطبيق طريقة LIFO بصورة رسمية إلى نهاية السنة المالية وبذلك يكون لدى الإدارة فرصة لتقدير الأثر الذي سيحدثه هذا التغير على القوائم المالية وتقويم جدوى هذا التغير للأغراض الضريبية. وكما سبق القول في الفصل الثامن، فإن العديد من الشركات تتحول إلى طريقة LIFO بسبب المزايا التي تتضمنها هذه الطريقة لتقويم المخزون في فترات التضخم.

التغيرات في التقدير المحاسبي CHANGES IN ACCOUNTING ESTIMATE

يتطلب عرض القوائم المالية إجراء عمليات تقدير لآثار ظروف أو احداث مستقبلية . وطالما أنه لا يمكن التأكد من هذه الظروف والأحداث المستقبلية وآثارها على القوائم المالية ، فإن عملية تقديرها تتطلب ممارسة قدر من الحكم الشخصي . وسوف تتغير التقديرات المحاسبية مع وقوع أحداث جديدة أو إكتساب المزيد من الخبرة أو الحصول على معلومات إضافية . وفيما يلي بعض الأمثلة على البنود التي تتطلب تقديرات :ـ

١ ـ حسابات القبض المشكوك في تحصيلها .
٢ ـ تقادم المخزون .
٣ ـ الأعمار الانتاجية للأصول وقيم النفاية لها .
٤ ـ الفترات المستفيدة من التكاليف المؤجلة .
٥ ـ الإلتزامات المقابلة لتكاليف الضمان وضرائب الدخل .
٦ ـ الإحتياطيات التعدينية الممكن استخلاصها .

ويجب معالجة التغيرات في التقديرات بصورة مستقبلية ، بمعنى أنه لا يجب إجراء أية تغييرات على النتائج التي سبق التقرير عنها حيث لا تُعدل أرصدة أول المدة ولا تُجرى أي محاولة لتعديل الفترات السابقة ، ولا يُقرر عن القيم الوهمية Pro Forma الخاصة بالفترات السابقة . ولكن آثار كل التغيرات في التقديرات المحاسبية تتم المحاسبة عنها في :ـ

١ ـ فترة التغير إذا كان التغير يؤثر على هذه الفترة فقط ، أو
٢ ـ فترة التغير والفترات المستقبلية إذا كان التغير يؤثر على كل منها . ونتيجة لذلك ، فإن التغيرات في التقديرات المحاسبية يُنظر إليها على أنها عمليات تصحيح وتعديل عادية ومتكررة ، ونتيجة طبيعية للعملية المحاسبية ، ومن ثم لا يُسمح فيها بالمعالجة بأثر رجعي .

فالظروف المتعلقة بالتغير في التقدير المحاسبي تختلف عن تلك الظروف المحيطة بالتغير في المبدأ المحاسبي . فإذا تمت معالجة التغيرات في التقدير المحاسبي بأثر رجعي ، فسوف تحدث تعديلات مستمرة في دخل الفترات السابقة . حيث يبدو من المناسب قبول وجهة النظر القائلة بأنه بسبب وجود ظروف أو أحداث مستجدة ، فإنه يجب إجراء تعديل للإتفاق مع الموقف الجديد ويجب معالجة هذا التعديل في الفترة الحالية والفترات المستقبلة فقط .

ولتوضيح ذلك، فقد قامت شركة Cals بشراء مبنى بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ج وقُدر عمره الإنتاجي في البداية بمدة ١٥ سنة وبدون قيمة نفاية. وقد تم تسجيل إهلاك المبنى لمدة ٥ سنوات على أساس القسط الثابت. وفي ١ يناير ١٩٩٣ تم تعديل العمر الانتاجي للمبنى حيث قُدر أن عمره الانتاجي الكلي سوف يصل إلى ٢٥ سنة. وبفرض أن العمر الانتاجي متماثل لكل من الأغراض المحاسبية والضريبية، فإن أرصدة الحسابات في بداية السنة السادسة ستكون كما يلي :-

المبـــاني	٣٠٠٠٠٠
ناقص: مجمع إهلاك المباني [٢٠٠٠٠ج × ٥ سنوات]	١٠٠٠٠٠
القيمة الدفترية للمباني	٢٠٠٠٠٠

ويكون قيد تسجيل الإهلاك عن سنة ١٩٩٣ كما يلي :-

من حـ/ مصروف الإهلاك	١٠٠٠٠
إلى حـ/ مجمع إهلاك المباني	١٠٠٠٠

حيث تم حساب عبء الإهلاك وقدره ١٠٠٠٠ج كما يلي :-

$$\text{عبء الإهلاك} = \frac{\text{القيمة الدفترية للأصل}}{\text{العمر الانتاجي المتبقي له}} = \frac{٢٠٠٠٠٠\text{ج}}{٢٥\text{سنة} - ٥\text{ سنوات}} = ١٠٠٠٠\text{ج}$$

وفي بعض الأحيان تصعب التفرقة بين التغير في تقدير محاسبي والتغير في مبدأ محاسبي، فعندما تتحول شركة معينة من تأجيل بعض تكاليف التسويق ثم استنفادها خلال الفترات المستقبلة إلى تسجيل هذه التكاليف كمصروفات بمجرد تحملها لأن المنافع المستقبلة لهذه التكاليف قد أصبحت محل شك، فهل يمثل هذا تغير في تقدير محاسبي أم تغير في مبدأ محاسبي؟ في مثل هذه الحالة، عندما يكون من المستحيل تحديد ما إذا كان التغير يمثل تغيراً في تقدير أم في مبدأ، فإنه يجب إعتباره تغيراً في تقدير.

كما تحدث مشكلة مماثلة في التفرقة بين التغير في تقدير وتصحيح خطأ معين، رغم أن الإجابة في مثل هذه الحالة تكون أكثر وضوحاً. فكيف يمكننا أن نحدد ما إذا كانت الشركة قد أغفلت معلومات في فترات سابقة [خطأ] أم أن هذه المعلومات تُتاح الآن أمام الشركة لأول مرة [تغير في تقدير]؟ فمن الضروري وضع التصنيف المناسب لمثل هذه الحالات، لأن المعالجة المحاسبية لعمليات تصحيح الأخطاء تختلف عن معالجة التغيرات في التقديرات. والقاعدة العامة لذلك هي أن التقديرات المتأنية التي تثبت فيما

بعد عدم صحتها يجب إعتبارها تغيرات في التقديرات حيث لا يجب إعتبار التعديل تصحيح لخطأ إلا إذا كان هذا التقدير قد سبق حسابه بصورة غير صحيحة بسبب نقص الخبرة أو بسوء نية. ولا يوجد خط فاصل واضح في مثل هذه الحالات، ولذلك يجب على المحاسب ممارسة الحكم الشخصي الجيد في ضوء كل الظروف المتاحة.

التقرير عن التغير في الوحدة المحاسبية

REPORTING A CHANGE IN ENTITY

إن التغير المحاسبي الذي ينتج عنه إعداد قوائم مالية تمثل في الواقع قوائم لوحدة محاسبية مختلفة يجب التقرير عنه عن طريق إعادة تصوير القوائم المالية لكل الفترات السابقة المعروضة في المقارنة وذلك لعرض المعلومات المالية الخاصة بهذه الوحدة المحاسبية الجديدة عن كل الفترات.

ومن أمثلة التغير في وحدة التقرير المالي مايلي :-

١ - عرض قوائم موحدة بدلاً من القوائم المالية للشركات منفردة.

٢ - تغيير بعض الشركات التابعة التي تمثل مجموعة الشركات التي تُعد عنها قوائم مالية موحدة. Consolidated.

٣ - تغيير بعض الشركات المدرجة في قوائم مالية مجمعة أو مدمجة Combined

٤ - المحاسبة بطريقة تجميع المصالح Pooling of Interests

٥ - التغير في طريقة المحاسبة عن الشركات التابعة والاستثمارات. ولا ينتج التغير في وحدة التقرير المالي عن تكوين أو توقف أو شراء أو التخلص من إحدى الشركات التابعة أو أي وحدة أعمال أخرى.

ويجب أن تفصح القوائم المالية عن السنة التي حدث فيها التغير في وحدة التقرير المالي عن طبيعة هذا التغير وسبب إجراءه. كما يجب التقرير عن أثر التغير على الدخل قبل البنود غير العادية أو صافي الدخل وقيم عائد السهم عن كل الفترات المعروضة. ولا يلزم تكرار هذه الجوانب للإفصاح في القوائم المالية للفترات التالية.

التقرير عن عملية تصحيح الخطأ

REPORTING A CORRECTION OF AN ERROR

تناولت نشرة APB رقم ٢٠ أيضاً كيفية معالجة عملية تصحيح خطأ معين في القوائم المالية، حيث لم يسبق إصدار أي نشرات رسمية في هذا الخصوص. وقد أعاد معيار

FAsB رقم ١٦ التأكيد على النتائج التي تضمنتها نشرة APB رقم ٢٠. فأي منشأة أعمال، كبيرة كانت أم صغيرة، لا تخلو من أخطاء. ومع ذلك، فإنه يمكن تخفيض مخاطر الأخطاء الهامة نسبياً عن طريق وضع نظام جيد للمراقبة الداخلية وتطبيق إجراءات محاسبية دقيقة.

وفيما يلي بعض الأمثلة على الأخطاء المحاسبية :-

١ - التغير من مبدأ محاسبي غير متعارف عليه إلى مبدأ محاسبي متعارف عليه، حيث يعني ذلك أن القوائم المالية للفترات السابقة كانت معروضة بشكل غير صحيح بسبب تطبيق مبدأ محاسبي غير سليم. ومن أمثلة ذلك، التغير من الأساس النقدي في المحاسبة إلى أساس الإستحقاق.

٢ - الأخطاء الحسابية الناتجة عن عمليات الجمع والطرح وخلافه. مثل الخطأ في تجميع قوائم جرد المخزون عند حساب قيمة المخزون.

٣ - التغيرات في التقديرات التي تحدث لأن التقديرات كانت معدة في البداية بسوء نية؛ ومن أمثلة ذلك إستخدام معدل إهلاك غير واقعي بصورة واضحة.

٤ - حدوث بعض الإهمال مثل عدم إثبات إستحقاق أو تأجيل مصروفات وإيرادات معينة في نهاية الفترة.

٥ - سوء إستخدام بعض الحقائق، مثل عدم إستخدام قيمة النفاية في حساب المقدار الخاضع للإهلاك في طريقة القسط الثابت.

٦ - التصنيف غير الصحيح لتكلفة معينة كمصروف وليس أصل، والعكس.

وبمجرد إكتشاف الأخطاء، فإنه يجب تصحيحها بالقيود المناسبة في الحسابات والتقرير عنها بالقوائم المالية. وتُطالب المهنة بمعالجة عمليات تصحيح الأخطاء كتعديلات للفترات السابقة؛ بحيث تُسجل في السنة التي إكتُشف فيها الخطأ ويُقرر عنها في القوائم المالية، كتعديل لرصيد الأرباح المحتجزة في أول المدة. وعند عرض قوائم مالية مقارنة، فإنه يجب تعديل القوائم السابقة المتأثرة بتصحيح الخطأ. ولا يلزم تكرار جوانب الإفصاح المختلفة في القوائم المالية للفترات التالية.

ولتوضيح ذلك، فإنه في سنة ١٩٩٣ إكتشف المحاسب في شركة Selectric أنه في سنة ١٩٩٢ لم تسجل الشركة مصروف إهلاك قدره ٢٠٠٠٠ج بالدفاتر عن مبنى تم إنشاؤه حديثاً في حين أُدرج الإهلاك بصورة صحيحة في الإقرار الضريبي. وبسبب وجود العديد من الفروق المؤقتة، فقد كان صافي الدخل المقررعنه سنة ١٩٩٢ يبلغ

١٥٠٠٠٠ج في حين كان الدخل الخاضع للضريبة عن نفس العام ١١٠٠٠٠ج وبالتالي فقد تم إجراء القيد التالي سنة ١٩٩٢ لتسجيل ضرائب الدخل [بفرض أن معدل الضريبة الساري سنة ١٩٩٢ يبلغ ٤٠٪]:-

٦٠٠٠٠	من حـ/ مصروف ضريبة الدخل	
	٤٤٠٠٠	إلى حـ/ ضريبة الدخل المستحقة
	١٦٠٠٠	إلى حـ/ إلتزام ضريبة مؤجلة.

وقد أدى خطأ إستبعاد مصروف إهلاك قدره ٢٠٠٠٠ج سنة ١٩٩٢ إلى مايلي:-

مصروف الإهلاك [١٩٩٢] مقدر بأقل من اللازم	٢٠٠٠٠
مجمع الإهلاك مقدر بأقل من اللازم	٢٠٠٠٠
مصروف ضريبة الدخل (١٩٩٢) مقدر بالزيادة [٢٠٠٠٠ج×٤٠٪]	٨٠٠٠
صافي الدخل [١٩٩٢] مقدر بالزيادة	١٢٠٠٠
إلتزام ضريبة الدخل مقدر بالزيادة [٢٠٠٠٠ج×٤٠٪]	٨٠٠٠

ويكون قيد اليومية اللازم إجراؤه سنة ١٩٩٣ لتصحيح خطأ إستبعاد اهلاك قدره ٢٠٠٠٠ سنة ١٩٩٢ كما يلي:-

١٢٠٠٠	من حـ/ الأرباح المحتجزة	
٨٠٠٠	من حـ/ إلتزام الضريبة المؤجلة	
	٢٠٠٠٠	إلى حـ/ مجمع اهلاك المباني.

ويتم إجراء نفس هذا القيد لتسجيل تصحيح الخطأ سواء تم إعداد قوائم مالية عن فترة واحدة أو قوائم مالية مقارنة، ومع ذلك فإن العرض في القوائم المالية سوف يختلف في الحالتين. فإذا كانت الشركة تُعد قوائم مالية عن فترة واحدة [غير مقارنة]، فإنه يجب التقرير عن الخطأ كتعديل لرصيد الأرباح المحتجزة في أول الفترة التي إكتشف فيها الخطأ، كما يتضح مما يلي:

الأرباح المحتجزة في ١ يناير ١٩٩٣:-

الرصيد السابق التقرير عنه		٣٥٠٠٠٠
تصحيح خطأ [إهلاك]	٢٠٠٠٠	
ناقص: تخفيض ضريبة الدخل المتعلقة به	٨٠٠٠	(١٢٠٠٠)
رصيد الأرباح المحتجزة المعدل في ١ يناير ١٩٩٣		٣٣٨٠٠٠
يضاف: صافي دخل سنة ١٩٩٣		٤٠٠٠٠٠
الأرباح المحتجزة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣		٧٣٨٠٠٠

وعند إعداد قوائم مالية مقارنة، فإنه يجب إجراء تعديلات لتصحيح قيم كل الحسابات المتأثرة المقرر عنها في القوائم المالية لكل الفترات المالية المعروضة في المقارنة. حيث يجب تعديل بيانات كل فترة مالية معروضة في المقارنة على الأساس الصحيح، كما يجب إظهار الأثر المجمع للتصحيح كتعديل للأرباح المحتجزة لأول سنة في المقارنة. على سبيل المثال، فإنه في حالة شركة Selectric السابقة، فإن خطأ حذف إهلاك قدره ٢٠٠٠٠ج سنة ١٩٩٢، والذي تم إكتشافه سنة ١٩٩٣، يؤدي لتعديل القوائم المالية لسنة ١٩٩٢ عند عرضها بصورة مقارنة مع القوائم المالية لسنة ١٩٩٣. حيث سيلزم تعديل الحسابات التالية [عند عرضها بصورة مقارنة مع حسابات سنة ١٩٩٣] في القوائم المالية لسنة ١٩٩٢ :-

في الميزانيـــة		
مجمع إهلاك المباني	٢٠٠٠٠	زيادة
إلتزام الضريبة المؤجلة	٨٠٠٠	نقص
الأرباح المحتجزة، رصيد آخر المدة	١٢٠٠٠	نقص
في قائمة الدخل		
مصروف إهلاك المباني	٢٠٠٠٠	زيادة
مصروف الضريبة	٨٠٠٠	نقص
صافي الدخل	١٢٠٠٠	نقص

في قائمة الأرباح المحتجزة :

الأرباح المحتجزة، رصيد آخر المدة [نتيجة إنخفاض صافي دخل الفترة]	١٢٠٠٠	نقص

وتُعد القوائم المالية لسنة ١٩٩٣ بصورة مقارنة مع قوائم سنة ١٩٩٢ كما لو أن هذا الخطأ لم يكن قد وقع. ويجب أن تتضمن هذه القوائم المقارنة في سنة ١٩٩٣ ـ على الأقل ـ ملاحظة على القوائم المالية تنبه إلى تعديل القوائم المالية لسنة ١٩٩٢ وتُفصح عن أثر هذا التصحيح على الدخل قبل البنود غير العادية، صافي الدخل والمقادير المتعلقة بها لكل سهم.

ملخص للتغيرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء SUMMARY OF ACCOUNTING CHANGES AND CORRECTIONS OF ERRORS

لقد أدى وضع القواعد العامة للتقرير عن التغيرات المحاسبية وعمليات تصحيح الأخطاء إلى المساعدة في حل العديد من المشاكل المحاسبية الجوهرية طويلة الأجل.

ولكن بسبب التنوع في الحالات وخصائص البنود التي تظهر في الممارسة، فإن تطبيق الحكم الشخصي المهني يكتسب أهمية فائقة. وعند تطبيق هذه القواعد، فإن الهدف الرئيسي هو خدمة مستخدم القوائم المالية، ويتطلب تحقيق مثل هذه الخدمة المزيد من الدقة، الإفصاح الكامل والبعد عن النتائج المضللة. وفيما يلي ملخص للحالات والمعالجات الأساسية المعروضة في المناقشة السابقة.

١ ـ التغيرات في المبادىء المحاسبية (القاعدة العامة)

يستخدم مدخل التقرير في فترة التغير عن طريق :

أ ـ التقرير عن نتائج الفترة الحالية على الأساس الجديد.

ب ـ التقرير عن الأثر المجمع للتعديل في قائمة دخل الفترة الحالية بين «البنود غير العادية» و «صافي الدخل».

ج ـ عرض القوائم المالية للفترات السابقة بدون تعديل.

د ـ التقرير عن بيانات مبدئية عن الدخل وعائد السهم لتلك الفترات السابقة المعروضة في المقارنة.

٢ ـ التغيرات في المبادىء المحاسبية (إستثناءات).

يستخدم مدخل الأثر الرجعي عن طريق :

أ ـ تعديل القوائم المالية لكل الفترات السابقة المعروضة بالمقارنة.

ب ـ الإفصاح في فترة التغير عن أثر التغير على صافي الدخل وعائد السهم لكل الفترات السابقة المعروضة

ج ـ التقرير عن التعديل في رصيد الأرباح المحتجزة أول المدة في قائمة الأرباح المحتجزة.

يستخدم مدخل التحول إلى LIFO عن طريق :

أ ـ عدم تعديل دخل السنوات السابقة.

ب ـ استخدام مخزون أول المدة في سنة التحول إلى LIFO كمخزون أساس لكل العمليات الحسابية التالية لطريقة LIFO.

ج ـ الافصاح عن أثر التغير على السنة الحالية وعن أسباب عدم عرض الأثر المجمع للتغير والقيم المبدئية عن الفترات السابقة في القوائم المالية.

٣ ـ التغيرات في التقديرات المحاسبية :ـ

يستخدم مدخل التقرير في الفترات الحالية والمستقبلية عن طريق :ـ

أ ـ إعداد القوائم المالية عن الفترة الحالية والفترات المستقبلة على الأساس الجديد.

ب ـ عرض القوائم المالية للفترات السابقة بدون تعديل.

ج ـ عدم إجراء أية تعديلات على أرصدة أول الفترة الحالية، وعدم عرض أية قيم مبدئية عن الفترات السابقة.

٤ ـ التغيرات في وحدة التقرير :ـ

يستخدم مدخل الأثر الرجعي عن طريق :ـ

أ ـ إعادة تصدير القوائم المالية لكل الفترات السابقة المعروضة في المقارنة.

ب ـ الإفصاح في سنة التغير عن أثره على بيانات صافي الدخل وعائد السهم عن كل الفترات السابقة المعروضة في المقارنة.

٥ ـ التغيرات الراجعة إلى أخطاء :ـ

يُستخدم مدخل الأثر الرجعي عن طريق :ـ

أ ـ تصحيح القوائم المالية لكل الفترات السابقة المعروضة في المقارنة.

ب ـ تعديل رصيد الأرباح المحتجزة في بداية أول مدة معروضة في المقارنة عندما تتعدى آثار الخطأ إلى فترة سابقة على تلك الفترة الأولى.

ولا تُعتبر تغيرات المبادىء المحاسبية مناسبة إلا إذا أوضحت الشركة أن المبدأ المحاسبي البديل المتعارف عليه مفضل preferable عن المبدأ المستخدم حالياً. وعند تطبيق القواعد المهنية في هذا الصدد، فإن عمليات التفضيل بين المبادىء المحاسبية يجب أن تتحدد على أساس ما إذا كان المبدأ الجديد يشكل تحسناً في التقرير المالي أم لا، وليس على أساس الأثر على ضريبة الدخل فقط. ولكن ليس من السهل عادة تحديد ما يشكل تحسنا في التقرير المالي. فكيف يمكن قياس مثل هذه الأفضلية أو هذا التحسن؟ فالشركة التي تتحول لاستخدام طريقة FIFO في تقويم المخزون ـ مثلا ـ تعلن أن هذا التغير في المبادىء المحاسبية يؤدي الى مقابلة أفضل بين التكاليف الجارية والإيرادات الجارية. وعلى عكس ذلك: فقد تتحول شركة أخرى من طريقة LIFO إلى طريقة LIFO لأنها ترغب في التقرير عن مخزون آخر المدة بصورة أكثر واقعية. فكيف يمكن للمحاسب تحديد أي هذين الرأيين هو الأفضل؟ إن المراجع يجب أن يكون لديه «معيار» أو «هدف» معين يُستخدم كأساس في تحديد الطريقة الأكثر تفضيلاً. ولأنه لا يوجد معيار أو هدف عام متعارف عليه، فإن هذه المشكلة في تحديد الأفضلية سوف تستمر بنفس الصعوبة.

دوافع التغيير

MOTIVATIONS FOR CHANGE

من الصعب دائماً تحديد المعايير المحاسبية التي تحظى بأكبر دعم نظري، حيث أن هناك العديد من الجوانب الأخرى التي تجعل عملية وضع المعايير المحاسبية أكثر تعقيداً. حيث تنبع هذه الجوانب من حقيقة أن المديرين [وغيرهم] لهم مصلحة خاصة Self-interest في كيفية إظهار القوائم المالية لحالة الشركة. فالمديرون بطبيعة الحال يرغبون في إظهار أدائهم المالي في أبهى صورة. فالصورة الجيدة للربح يمكن أن تؤثر على المستثمرين، كما أن الموقف القوي للسيولة يمكن أن يؤثر على الدائنين. ومع ذلك:

فإن صورة الربح الجيدة جداً يمكن أن تقدم لمفاوضي إتحادات العمال سلاحاً قوياً أثناء محادثاتهم مع الشركة. كما أنه إذا قامت الحكومة بإنشاء لجنة تسعير لتنظيم أسعار الشركات خلال فترات التضخم [كما فعلت الحكومة الأمريكية في بداية السبعينات]، فقد يعتقد المديرون أن الاتجاه المنخفض للأرباح سوف يُقنع لجنة التسعير هذه بالسماح للشركة بإجراء زيادة في أسعار البيع بها. وعلى ذلك: فإن المديرين قد تكون لديهم دوافع أرباح متنوعة وذلك بناء على الأوقات الاقتصادية والظرف الذي يرغبون في التأثير عليه.

وقد ألقت الأبحاث الحديثة المزيد من الضوء على أسباب تفضيل الشركات لطرق محاسبية معينة. وفيما يلي بعض هذه الأسباب :ـ

(١) **التكاليف السياسية Political Costs** فكلما أصبحت الشركات أكبر وأكثر ظهوراً من الناحية السياسية، فإن السياسيين والمنظمين يُكرسون لها المزيد من الإهتمام. ويقرر الكثيرون أن هؤلاء السياسيين والمنظمين يهتمون بمصالحهم الخاصة عن طريق فرض العديد من التنظيمات على هذه الشركات لمصلحة مؤيديهم. وعلى ذلك، فإنه كلما زاد حجم الشركة، كلما زاد إحتمال أن تصبح معرضة لعمليات التنظيم الحكومي مثل مكافحة الاحتكار، وكلما زاد إحتمال إلزامها بسداد ضرائب أعلى. ومن ثم فإن الشركات التي لها ظهور سياسي قد تحاول التقرير عن أرقام دخل منخفضة لتجنب تدخل المنظمين الحكوميين وفحصهم لأعمالها. فعن طريق التقرير عن أرقام دخل منخفضة، تأمل الشركة في عدم الظهور بمظهر المحتكر وبالاضافة إلى ذلك، فإن الأطراف الأخرى مثل إتحادات العمال قد تكون أقل رغبة في المطالبة بزيادات في الأجور عندما يكون الدخل المقرر عنه منخفضاً. وعلى ذلك، فقد وجد الباحثون أنه كلما زاد حجم الشركة، كلما زاد إحتمال إستخدامها للمداخل المخفضة للدخل عند إنتقاء الطرق المحاسبية المستخدمة في التقرير المالي.

(٢) **هيكل رأس المال :ـ** فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن هيكل رأس المال بالشركة يمكن أن يؤثر على إنتقاء الطرق المحاسبية بها. على سبيل المثال، فإن الشركة التي لديها نسبة ديون/ حق ملكية عالية تكون أكثر تقيداً بشروط الديون. بمعنى أن الشركة قد تكون لديها شروط ديون Debt covenants تمنعها من سداد أية توزيعات إذا إنخفضت الأرباح المحتجزة بها عن مستوى معين. ونتيجة لذلك: فإن هذا النوع من الشركات يميل لإستخدام الطرق المحاسبية التي تؤدي لزيادة صافي الدخل. على سبيل

المثال ، فقد أشار بعض الكتاب إلى أن هيكل رأس المال بالشركة يؤثر على قرارها المتعلق باستنفاد أو رسملة تكلفة الفائدة . كما أشار كتاب آخرون إلى أن الشركات التي إستخدمت طريقة التكلفة الكلية في المحاسبة بدلاً من طريقة الجهود الناجحة كانت لديها نسب ديون / حق ملكية عالية .

(٣) **المكافآت الإدارية :-** فإذا كانت المكافآت Bonus المسددة للإدارة مرتبطة بالدخل ، فقد وجد أن الإدارة سوف تنتقي الطرق المحاسبية التي تعظم مكافآتها . وعلى ذلك ، فإنه عند الإختيار بين الطرق المحاسبية تنشغل الإدارة بأثر التغيرات في الدخل المحاسبي على خطط المكافأة الإدارية .

(٤) **تمهيد الدخل :-** فالزيادات الظاهرة في الدخل تجذب إنتباه السياسيين والمنظمين والمنافسين . كما أن الزيادات الضخمة في الدخل تخلق بعض المشاكل مع الإدارة لأنه يصعب تحقيق نفس النتائج في السنة التالية . كما أن خطط المكافآت الإدارية قد تتخذ من هذه الأرقام الأعلى للدخل أساسا لها وتجعل من الصعب على الإدارة الحصول على مكافآت في السنوات التالية . وعلى عكس ذلك ، فإن الإنخفاض الضخم في الدخل قد يمثل إشارة الى أن الشركة تواجه متاعب مالية . كما أن الإنخفاض الجوهري في الدخل يُبرز إهتمام المساهمين والمقرضين وغيرهم من الأطراف بمدى مهارة الإدارة . وعلى ذلك ، فإن الشركات لديها الحافز على «إدارة» Manage أو «تمهيد» Smooth الدخل . ومن ثم تعتقد الإدارة أن تحقيق معدل زيادة ثابت في الدخل بنسبة ١٠٪ أفضل بكثير من تحقيق زيادة بنسبة ٣٠٪ في سنة معينة وإنخفاض بنسبة ١٠٪ في السنة التالية لها . وبمعنى آخر فإن الإدارة تفضل عادة التقرير عن دخل متزايد بصورة تدريجية وتقوم أحياناً بتغيير الطرق المحاسبية لضمان هذه النتيجة .

إن الادارة تولى عناية خاصة للطرق المحاسبية التي تتبعها وعادة ما تقوم بتغيير هذه الطرق ليس لأسباب نظرية Conceptual ولكن لأسباب إقتصادية . وكما سبقت الاشارة على مدار هذا الكتاب ، فإن هذه الأطروحات قد أصبحت يُطلق عليها «أطروحات الآثار الإقتصادية» Economic concequences لأنها تُركز على الأثر المتوقع للطريقة المحاسبية على سلوك المستثمرين ، الدائنين ، المنافسين ، الجهات الحكومية أو مديري الشركات التي تقوم بالتقرير المالي أنفسهم بدلاً من تناول المبررات النظرية للمعايير المحاسبية* .

---

* تستخدم جماعات الضغط أطروحات الآثار الإقتصادية - وهي كثيرة - في الضغط على جهات =

ولمواجهة هذه الضغوط، أعلنت جهات وضع المعايير ـ مثل FASB ، كجزء من الاطار النظري لها ـ أنها سوف تقوم بتقدير جدوى المعايير المحاسبية المقترحة بصورة محايدة. بمعنى أنه لا يجب تقييم مدى دقة المعايير المحاسبية على أساس أثرها المحتمل على سلوك الأطراف المختلفة المتأثرة بها. حيث تعلن جهة وضع المعايير أنها غير منوطة بإختيار المعايير على أساس أنماط السلوك التي ترغب في تشجيعها وأنماط السلوك التي ترغب في الحد منها. وفي نفس الوقت، فإنه يجب الإعتراف بأن بعض المعايير سوف تؤثر على السلوك، ولكن تبرير هذه المعايير يجب أن يظل مستنداً لأسس نظرية وليس الى الآثار الإقتصادية لها.

تحليل الأخطاء ERROR ANALYSIS

كما سبق القول، فأنه يندر وقوع أخطاء هامة نسبياً في الشركات الكبيرة لأن إجراءات المراقبة الداخلية بمثل هذه الشركات مقترنة بمثابرة المحاسبين بها على العمل بدقة تكفي عادة لاكتشاف أية أخطاء جوهرية في النظام المحاسبي. ولكن الأمر قد يختلف في المنشآت الأصغر، فقد لا تتمكن هذه المنشآت من إنشاء إدارة للمراجعة الداخلية أو من تطبيق إجراءات المراقبة الضرورية للتأكد من أن البيانات المحاسبية تُسجل دائماً بصورة دقيقة.

وفي الممارسة العملية، لا تقوم الشركات بتصحيح الأخطاء المكتشفة التي ليس لها أثر جوهري على عرض القوائم المالية. على سبيل المثال: فإن عدم تسجيل أجور مستحقة قدرها ٥٠٠٠ج عندما تكون جملة الأجور السنوية ١٧٥٠٠٠٠ج وصافي الدخل عن العام ٩٤٠٠٠٠ج لا يُعتبر خطأ جوهري ولا يلزم تصحيحه. وبالطبع، فإن تعريف الأهمية النسبية في هذا المجال من الأمور الصعبة، ويجب على المحاسبين أن يعتمدوا على الخبرة والحكم الشخصي في تحديد مدى ضرورة إجراء تصحيح لخطأ معين. ومن المفترض أن كل الأخطاء الواردة في هذه المناقشة هامة نسبيا وتتطلب التصحيح، كما أن هذا الجزء أيضا يتجاهل كل الآثار الضريبية لعمليات تصحيح الخطأ.

ـ وضع المعايير. وقد شاهدنا أمثلة على هذه الآراء في صناعة البترول والغاز حول طرق التكلفة الكلية والمجهودات الناجحة وفي المجال التقني في قضية الالزام باستنفاد تكاليف البحث والتطوير بمجرد تحملها وخلاف ذلك الكثير.

وعند تحليل الخطأ يجب على المحاسب الاجابة عن ثلاثة أسئلة هي :

١ ـ ماهو نوع الخطأ الموجود؟

٢ ـ ماهي قيود اليومية المطلوبة لتصحيح هذا الخطأ؟

٣ ـ كيف يجب تعديل القوائم المالية بمجرد إكتشاف الخطأ؟

وكما سبق القول، فإن المهنة تُطالب بمعالجة الأخطاء كتعديلات فترة سابقة والتقرير عنها في الفترة الحالية كتعديل لرصيد الأرباح المحتجزة في أول المدة. وعند عرض قوائم مقارنة، يجب إعادة تصوير القوائم المالية للسنوات السابقة المتأثرة بعملية تصحيح الخطأ.

وهناك ثلاثة أنواع من الخطأ يمكن أن تحدث، ولأن كل نوع منها له مواصفاته الخاصة، فإنه من الضروري أن نفرق بينها.

أخطأ الميزانية :ـ **Balance Sheet Errors**

وهي أخطاء تؤثر على عرض حسابات الأصول، الإلتزامات، وحقوق المساهمين فقط. ومن أمثلتها تبويب احد حسابات القبض قصيرة الأجل ضمن جزء الاستثمار بالميزانية أو تبويب أحد أوراق الدفع ضمن حسابات الدائنين أو تصنيف أحد الأصول الثابتة ضمن المخزون وعند إكتشاف مثل هذه الخطأ، فإنه من الضروري إعادة تبويب هذا البند إلى موقعه الصحيح بالميزانية. وعند إعداد قوائم مقارنة تتضمن سنة الخطأ، فإنه يُعاد تصدير ميزانية سنة الخطأ بصورة صحيحة.

أخطاء قائمة الدخل :ـ **Income Statment Errors**

وهي أخطاء تؤثر فقط على عرض الحسابات الاسمية في قائمة الدخل، وتتضمن التبويب غير الصحيح للإيرادات والمصروفات. ومن أمثلتها تسجيل إيراد الفائدة كجزء من المبيعات، أو تسجيل المشتريات كمصروف ديون معدومة أو تسجيل مصروف الاهلاك كمصروف فائدة ولا يؤثر خطأ التصنيف بقائمة الدخل على الميزانية أو على صافي الدخل. وعند إكتشاف مثل هذا الخطأ في سنة حدوثه، فإنه يلزم إجراء قيد إعادة تبويب عند إكتشافه. ولكن إذا كان هذا الخطأ قد وقع في سنوات سابقة، فلا يلزم إجراء أية قيود في تاريخ إكتشافه لأن حسابات السنة الحالية تكون معدة بصورة صحيحة. ولكن عند إعداد قوائم مقارنة تتضمن السنة التي حدث بها الخطأ سيتم تعديل قائمة الدخل عن هذه السنة بالصورة الصحيحة.

الأخطاء المؤثرة على الميزانية وقائمة الدخل :ـ

Balance sheet and Income Statement Effects

فالنوع الثالث من الأخطاء يؤثر على كل من الميزانية وقائمة الدخل. على سبيل المثال، إفترض أن ماسك الدفاتر قد أغفل إثبات الأجور المستحقة في نهاية الفترة المحاسبية. حيث يؤدي هذا الخطأ إلى تقدير المصروفات بأقل من اللازم وتقدير الإلتزامات بأقل من اللازم والمغالاة في صافي الدخل عن هذه الفترة. فهذا النوع من الأخطاء يؤثر على كل من الميزانية وقائمة الدخل، ويُصنف إلى أخطاء متوازنة وأخطاء غير متوازنة.

فالأخطاء المتوازنة Counterbalancing هي أخطاء سيتم تعويضها أو تصحيحها على مدى فترتين. ففي المثال السابق، فإن عدم تسجيل الأجور المستحقة يُعتبر خطأ متوازن لأن هذا الخطأ يعني :ـ

١ ـ المغالاة في تقدير صافي دخل الفترة الأولى

٢ ـ تقدير مصروفات الأجور المستحقة (إلتزام) بأقل من اللازم

٣ ـ تسجيل مصروف الأجور بأقل من اللازم.

وفي الفترة التالية، سيكون صافي الدخل مقدراً بأقل من اللازم، وتُحدد مصروفات الأجور المستحقة [إلتزام] بصورة صحيحية، كما أن مصروف الأجور سيُحدد بأكثر من اللازم ولكن على مدى فترة السنتين معاً يكون :

١ ـ صافي الدخل صحيح

٢ ـ مصروف الأجور صحيح

٣ ـ إلتزام الأجور المستحقة في نهاية السنة الثانية صحيح

وتتمثل أغلب الأخطاء المحاسبية التي تؤثر على كل من قائمة الدخل والميزانية في أخطاء متوازنة.

أما الأخطاء غير المتوازنة Non counterbalancing فهي أخطاء لا يتم تعويضها في الفترة المحاسبية التالية، ومن أمثلتها عدم رسملة أحدى المعدات التي لها عمر إنتاجي ٥ سنوات. فإذا قمنا باستنفاد تكلفة هذا الأصل فور تحملها، فإن المصروفات ستكون مقدرة بالزيادة في الفترة الأولى ومقدرة بالنقص في الفترات الأربع التالية. وفي نهاية السنة الثانية لا يتم إستعواض أثر هذا الخطأ بالكامل. حيث لايكون صافي الدخل صحيحاً في مجمله إلا في نهاية السنة الخامسة فقط، لأن الأصل يكون قد أُهلك

بالكامل في هذا الوقت.

ويُعرف المحاسبون الأخطاء المتوازنة بأنها تلك الأخطاء التي تصحح نفسها على مدى فترتين متتاليتين، في حين أن الأخطاء غير المتوازنة هي تلك الأخطاء التي تستغرق أكثر من سنتين لتصحيح نفسها. ونادراً ما يوجد خطأ لا ينعكس في فترات تالية، ومن الأمثلة على هذه الحالات النادرة إستنفاد تكلفة الأرض - كأصل ثابت - بمجرد شرائها. فلأن الأرض غير قابلة للإهلاك، فإن هذا الخطأ لا يمكن تعويضه من الناحية النظرية إلا عند بيع الأرض.

الأخطاء المتوازنة:

سوف يتم توضيح الأنواع المعتادة من الأخطاء المتوازنة في الصفحات التالية. وعند دراسة هذه الأمثلة، فإنه من الضروري تذكر بعض النقاط وهي :-

أولا : أن تحدد ما إذا كانت سجلات الفترة التي وجد فيها الخطأ قد إقفلت أم لا كما يلي :-

١ - السجلات قد اقفلت:

أ - إذا كان الخطأ قد تم تعويضه بالفعل، فلا يلزم إجراء أية قيود.

ب - إذا لم يكن الخطأ قد تم تعويضه بعد، فإنه يلزم إجراء قيد لتعديل الرصيد الحالي للأرباح المحتجزة.

٢ - السجلات لم تُقفل بعد :

أ - إذا كان الخطأ قد تم تعويضه بالفعل ونحن في السنة الثانية، فإنه يلزم إجراء قيد لتصحيح الفترة الحالية وتعديل رصيد الأرباح المحتجزة في أول المدة.

ب - إذا لم يكن الخطأ قد تم تعويضه بعد، فإنه يلزم إجراء قيد لتعديل رصيد الأرباح المحتجزة في أول المدة وتصحيح الفترة الحالية.

ثانيا: عند إعداد قوائم مالية مقارنة، فإنه يلزم تعديل المقادير الواردة بالقوائم لأغراض المقارنة، حيث يحدث ذلك حتى في حالة عدم المطالبة بإجراء قيد يومية لعملية التصحيح. ولتوضيح ذلك، أفترض أن شركة Santford لم تسجل إيراد معين عند إكتسابه سنة ١٩٩٠ ولكن سجلته عند تحصيله سنة ١٩٩١. وقد اكتشف هذا الخطأ سنة ١٩٩٣ فلا يلزم إجراء أي قيد لتصحيح هذا الخطأ لأنه في وقت إكتشافه كانت آثاره قد تم تعويضها بالفعل. ومع ذلك، فإنه عند عرض قوائم مالية مقارنة عن

السنوات من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٣ ، فإنه يجب إجراء التعديلات اللازمة على حسابات سنة ١٩٩٠-١٩٩١ لأغراض التقرير المالي .

عدم تسجيل أجور مستحقة : في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ ، لم يُعترف بأجور مستحقة قدرها ١٥٠٠ج ويفرض أن دفاتر سنة ١٩٩٣ لم تكن قد أقفلت بعد، فإن القيد اللازم لتصحيح هذا الخطأ في سنة ١٩٩٣ يكون كما يلي :

١٥٠٠ من حـ/ الأرباح المحتجزة
١٥٠٠ إلى حـ/ مصروف الأجور

ويُبرر هذا القيد بما يلي :-

١ ــ عند سداد الأجور المستحقة لسنة ١٩٩٢ في سنة ١٩٩٣ تم تسجيل ١٥٠٠ج إضافية بالجانب المدين لحساب مصروفات الأجور عن سنة ١٩٩٣ .
٢ ــ أن مصروف الأجور عن سنة ١٩٩٣ مقدر بزيادة قدرها ١٥٠٠ج .
٣ ــ لأن الأجور المستحقة عن سنة ١٩٩٢ لم تُسجل ضمن مصروفات الأجور عن هذه السنة ، فإن صافي دخل سنة ١٩٩٢ مقدر بزيادة قدرها ١٥٠٠ج
٤ ــ لأن صافي دخل سنة ١٩٩٢ مقدر بزيادة قدرها ١٥٠٠ج ، فإن حساب الأرباح المحتجزة هو الآخر مقدر بزيادة قدرها ١٥٠٠ج لأن صافي الدخل يُقفل في الأرباح المحتجزة .

وإذا كانت دفاتر سنة ١٩٩٣ قد إقفلت ، فإنه لا يُجرى أي قيد لأن الخطأ يكون قد تم تعويضه بالفعل .

عدم تسجيل مصروفات مدفوعة مقدماً : في يناير ١٩٩٢ ، إشترت شركة Hurby بوليصة تأمين مدتها سنتين بتكلفة قدرها ١٠٠٠ج ، وقد أضيفت هذه التكلفة بالكامل للجانب المدين من حسابات مصروف التأمين والجانب الدائن من حساب النقدية . ولم تُجر أي قيود للتسوية في نهاية سنة ١٩٩٢ .

وبفرض أن دفاتر سنة ١٩٩٣ لم تُقفل بعد ، فإن القيد اللازم لتصحيح هذا الخطأ في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ يكون كما يلي :

٥٠٠ من حـ/ مصروف التأمين
٥٠٠ إلى حـ/ الأرباح المحتجزة

وإذا كانت دفاتر سنة ١٩٩٣ قد إقفلت ، فلا تُجرى أية قيود لأن الخطأ يكون قد تم تعويضه بالفعل .

تقدير الإيراد غير المكتسب بأقل من قيمته : في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ حصلت شركة Hucrby ٥٠٠٠٠ج مقدماً عن تأجير بعض مبانيها في السنة التالية. وفي تاريخ التحصيل تم تسجيل هذا المبلغ بالجانب المدين من حساب النقدية والجانب الدائن من حساب إيراد الايجار، دون إجراء أية قيود للتسوية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ . وبفرض أن دفاتر سنة ١٩٩٣ لم تقفل بعد، فإن قيد اليومية اللازم لتصحيح هذا الخطأ في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ يكون كما يلي :-

٥٠٠٠٠ من حـ/ الأرباح المحتجزة
٥٠٠٠٠ إلى حـ/ إيراد الإيجار

وإذا كانت دفاتر سنة ١٩٩٣ قد أقفلت، فلا تُجرى أية قيود لأن الخطأ يكون قد تم إستعواضه بالفعل.

تقدير الإيرادات المستحقة بالزيادة عن قيمتها :- في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ ، أثبتت شركة Hureby إستحقاق إيراد فائدة قدره ٨٠٠٠ج يخص سنة ١٩٩٣ ، وذلك بتسجيل هذا المبلغ بالجانب المدين من أحد حسابات القبض والجانب الدائن من حساب إيراد الفائدة. وبفرض أن دفاتر سنة ١٩٩٣ لم تُقفل بعد، فإن القيد اللازم لتصحيح هذا الخطأ في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ يكون كما يلي :

٨٠٠٠ من حـ/ الأرباح المحتجزة
٨٠٠٠ إلى حـ/ إيراد الفائدة

وإذا كانت دفاتر سنة ١٩٩٣ قد أقفلت، فلا تُجرى أية قيود لأن الخطأ يكون قد تم تعويضه بالفعل.

تقدير مخزون آخر المدة بأقل من قيمته : في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ كان الجرد الفعلي للمخزون أقل من اللازم بمقدار ٢٥٠٠٠ج بسبب عدم إدراج أحد مخازن البضاعة في قوائم الجرد. وبفرض أن دفاتر سنة ١٩٩٣ لم تُقفل بعد، فإن قيد اليومية اللازم لتصحيح هذا الخطأ في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ يكون كما يلي

٥٠٠٠٠ من حـ/ الأرباح المحتجزة
٥٠٠٠٠ الى حـ/ إيراد الإيجار

وإذا كان دفاتر سنة ١٩٩٣ قد أقفلت، فلا يُجرى أي قيد لأن الخطأ يكون قد تم تعويضه بالفعل.

تقدير المشتريات بالزيادة عن قيمتها :- قام محاسب شركة Hureby بتسجيل مشتريات

بضاعة قدرها ٩٠٠٠ج في سنة ١٩٩٢ ولكنها تخص سنة ١٩٩٣ . وتم إجراء الجرد المادي للمخزون في سنة ١٩٩٢ بصورة صحيحة . وبفرض أن دفاتر سنة ١٩٩٣ لم تُقفل بعد، فإن قيد اليومية اللازم لتصحيح هذا الخطأ في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ يكون كما يلي :

٩٠٠٠	من حـ/ المشتريات	
	إلى حـ/ الأرباح المحتجزة	٩٠٠٠

وإذا كانت دفاتر سنة ١٩٩٣ قد إقفلت، فلا يُجرى أي قيد لأن الخطأ يكون قد تم تعويضه .

تقدير المشتريات والمخزون بالزيادة عن قيمتها : في بعض الأحيان يكون كل من المخزون الفعلي والمشتريات مقدرة بصورة غير صحيحة . فكما هو الحال في المثال السابق، إفترض أن مشتريات سنة ١٩٩٢ مقدرة بصورة غير صحيحة . فكما هو الحال في المثال السابق، إفترض أن مشتريات سنة ١٩٩٢ مقدرة بزيادة قدرها ٩٠٠٠ج وأن المخزون مقدر بنفس الزيادة، فبفرض أن دفاتر سنة ١٩٩٣ لم تُقفل بعد، فإن قيد اليومية اللازم لتصحيح هذا الخطأ في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ يكون كما يلي :

٩٠٠٠	من حـ/ المشتريات	
	إلى حـ/ المخزون	٩٠٠٠[أ]

(أ) صافي الدخل عن سنة ١٩٩٢ محسوب بصورة صحيحة لأن المغالاة في قيمة المشتريات تعوضها المغالاة في تقدير مخزون آخر المدة الذي يدخل في حساب تكلفة البضاعة المباعة .

وإذا كانت دفاتر سنة ١٩٩٣ قد أقفلت، فلا تُجرى أية قيود لأن الخطأ يكون قد تم تعويضه .

الأخطاء غير المتوازنة :ـ

لأن هذا النوع من الأخطاء لا يتم إستعواضه على مدى فترة سنتين، فإن قيوده تكون أكثر تعقيداً، ويلزم إجراء قيود لتصحيحه حتى إذا كانت الدفاتر قد أقفلت ومن أمثلته :

عدم تسجيل الإهلاك :ـ إفترض أنه في ١ يناير ١٩٩٢ إشترت شركة Hureby آلة تكلفتها ١٠٠٠٠ج والعمر الانتاجي المقدر لها ٥ سنوات . وقد قام المحاسب بإستنفاد تكلفة هذه الآلة عن طريق الخطأ في سنة ١٩٩٢، وإكتشف هذا الخطأ

سنة ١٩٩٣ . فإذا إفترضنا أن الشركة ترغب في إستخدام طريقة القسط الثابت في إهلاك هذا الأصل، فإن القيد اللازم لتصحيح هذا الخطأ في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ ـ بفرض عدم إقفال الدفاتر ـ يكون كما يلي :ـ

١٠٠٠٠ من حـ/ الآلات.
٢٠٠٠ من حـ/ مصروف الإهلاك
(أ) ٨٠٠٠ إلى حـ/ الأرباح المحتجزة
(أ) ٤٠٠٠ إلى حـ/ مجمع الإهلاك.

(أ) تم حساب هذه الأرقام كما يلي:

الأرباح المحتجزة :ـ

التقدير المغالى فيه للمصروف سنة ١٩٩٢	١٠٠٠٠
الإهلاك الصحيح عن سنة ١٩٩٢ [١٠٠٠٠ج×٢٠٪]	(٢٠٠٠)
النقص في رصيد الأرباح المحتجزة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢	٨٠٠٠

مجمع الإهلاك :

رصيد مجمع الإهلاك عن السنتين [١٠٠٠٠ج×٢٠٪×٢]	٤٠٠٠

وإذا كانت دفاتر سنة ١٩٩٣ قد إقفلت، يكون قيد التصحيح اللازم :

١٠٠٠٠ من حـ/ الآلات
(أ) ٦٠٠٠ إلى حـ/ الأرباح المحتجزة
٤٠٠٠ إلى حـ/ مجمع الإهلاك.

(أ) تم حساب الرقم المضاف للأرباح المحتجزة كما يلي

النقص في رصيد الأرباح المحتجزة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢	٨٠٠٠ج
الإهلاك الصحيح عن عام ١٩٩٣ [١٠٠٠٠ج×٢٠٪]	(٢٠٠٠)
النقص في رصيد الأرباح المحتجزة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣	٦٠٠٠

عدم تسجيل الديون المعدومة : في بعض الأحيان تستخدم الشركات طرق تحميل معينة في المحاسبة عن مصروف الديون المعدومة عندما يكون من المناسب تقديرها كنسبة من المبيعات. وكثيرا ما يتم إجراء تسويات للتحول من طريقة التخفيض المباشر للدين الى طريقة المخصص. على سبيل المثال، إفترض أن شركة Hurbey قد إعترفت بمصروف ديون معدومة عندما أصبحت الديون غير قابلة للتحصيل

بالفعل كما يلي :

	١٩٩٢	١٩٩٣
من مبيعات سنة ١٩٩٢	٥٥٠	٦٩٠
من مبيعات سنة ١٩٩٣		٧٠٠

وقدرت الشركة أنها سوف تتحمل ديون معدومة إضافية قدرها ١٤٠٠ج في سنة ١٩٩٤، منها ٣٠٠ج تخص مبيعات سنة ١٩٩٢، ١١٠٠ج تخص مبيعات سنة ١٩٩٣. ويفرض أن دفاتر سنة ١٩٩٣ لم تُقفل بعد، فإنه يلزم إجراء القيد التالي في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ :ـ

(أ) ٤١٠ من حـ/ مصروف الديون المعدومة.
(أ) ٩٩٠ من حـ/ الأرباح المحتجزة
١٤٠٠ إلى حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

(أ) تم حساب هذه الأرقام كما يلي :

* مخصص الديون المشكوك في تحصيلها = ٣٠٠ج إضافية عن مبيعات ١٩٩٢، ١١٠٠ج إضافية عن مبيعات ١٩٩٣.
* الديون المعدومة ورصيد الأرباح المحتجزة :ـ

	١٩٩٢	١٩٩٣
الديون المعدومة التي سبق تحديدها	١٢٤٠(ب)	٧٠٠
الديون المعدومة الإضافية المتوقعة سنة ١٩٩٤	٣٠٠	١١٠٠
مصروف الديون المعدومة الصحيح الذي يخص العام	١٥٤٠	١٨٠٠
الديون المعدومة التي سبق تحميلها على مصروفات الفترة	(٥٥٠)	(١٣٩٠)
التعليق المتعلق بالديون المعدومة	٩٩٠	٤١٠

(ب) ١٢٤٠ = ٥٥٠ + ٦٩٠

وإذا كانت دفاتر سنة ١٩٩٣ قد اقفلت، يكون القيد :ـ

١٤٠٠ من حـ/ الأرباح المحتجزة.
١٤٠٠ إلى حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

مثال شامل يتضمن عديد من الأخطاء :ـ

في بعض الأحيان تقع مجموعة من الأخطاء وليس خطأ واحد، وفي هذه الحالة يتم

إعداد مذكرة تسوية لتسهيل عملية التحليل. ولتوضيح كيفية إستخدام مذكرة التسوية في التحليل، إفترض أن قوائم الدخل بشركة Hudson عن السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣ قد أشارت إلى أرقام صافي الدخل التالية :ـ

١٩٩١	١٧٤٠٠ج
١٩٩٢	٢٠٢٠٠ج
١٩٩٣	١١٣٠٠ج

وبفحص السجلات المحاسبية لشركة Hudson عن السنوات الثلاثة، إتضح أن هناك العديد من الأخطاء التي إرتكبت عند تحديد أرقام صافي الدخل المقرر عنها في هذه السنوات. فقد أكتشفت الأخطاء التالية :ـ

(أ) الأجور المستحقة للعمال وغير المسددة في ٣١ ديسمبر كانت تُستبعد دائما من السجلات، وكانت المقادير المستبعدة في نهاية كل سنة كما يلي :ـ

١٩٩١	١٠٠٠ج
١٩٩٢	١٤٠٠ج
١٩٩٣	١٦٠٠ج

وكانت هذه المقادير تُسجل كمصروفات عند سدادها في السنة التالية.

(ب) مخزون البضاعة في ٣١ ديسمبر ١٩٩١ مقدر بزيادة قدرها ١٩٠٠ج، نتيجة أخطاء في قوائم المخزون

(ج) هناك مصروف لم يستنفد قدره ١٢٠٠ يخص سنة ١٩٩٣ وتم إستنفاده في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢.

(د) هناك إيراد فائدة مستحقة قدره ٢٤٠ج لم يُسجل في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢.

(هـ) في ٢ يناير ١٩٩٢ تم بيع أحد المعدات التي تبلغ تكلفتها ٣٩٠٠ج بمبلغ ١٨٠٠ج، وكان مجمع اهلاكها في تاريخ البيع ٢٤٠٠ج. وقد سُجلت النقدية المحصلة ضمن الايرادات المتنوعة في سنة ١٩٩٢. وعلاوة على ذلك، تم تسجيل إهلاك لهذه المعدات في سنتي ١٩٩٢، ١٩٩٣ بمعدل ١٠٪ من التكلفة.

تعليمات للحل :ـ

يتم إعداد جدول يوضح مقادير صافي الدخل الصحيحة عن السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، مع توضيح كل عملية تصحيح تتم على

المقدار المقرر عنه في البداية . وذلك مع الإشارة إلى حسابات الميزانية المتأثرة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ .

مذكرة التسوية

تحليل التغيرات في صافي الدخل تصحيح الميزانية في ٣١/١٢/٩٣

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	الإجمالي	مدين	دائن	الحساب
صافي الدخل المقرر عنه	١٧٤٠٠	٢٠٢٠٠	١١٣٠٠	٤٨٩٠٠			
أجور غير مسددة ٣١/١٢/٩١	(١٠٠٠)	١٠٠٠		-			
أجور غير مسددة ٣١/١٢/٩٢		(١٤٠٠)	١٤٠٠	-			
أجور غير مسددة ٣١/١٢/٩٣			(١٦٠٠)	(١٦٠٠)		١٦٠٠	أجور مستحقة
تقدير المخزون بالزيادة ٣١/١٢/٩١	(١٩٠٠)	١٩٠٠		-			
تأمين غير مستنفد ٣١/١٢/٩٢		١٢٠٠	(١٢٠٠)	-			
إيراد فائدة مستحقة ٣١/١٢/٩٢		٢٤٠	(٢٤٠)	-			
تصحيح تبديع المعدات ٢/١/٩٢		(١٥٠٠)		(١٥٠٠)	٢٤٠٠	٣٩٠٠	مجمع إهلاك الآلات
تحميل اهلاك بالزيادة سنة ١٩٩٢		٣٩٠		٣٩٠	٣٩٠		مجمع اهلاك
تحميل اهلاك بالزيادة سنة ١٩٩٣			٣٩٠	٣٩٠	٣٩٠		مجمع إهلاك
صافي الدخل المعدل	١٤٥٠٠	٢٢٠٣٠	١٠٠٥٠	٤٦٥٨٠			

(أ) يمكن توضيح أرقام هذه التسوية كما يلي :-

التكلفة	٣٩٠٠
مجمع الاهلاك	٢٤٠٠
القيمة الدفترية	١٥٠٠
المتحصل من البيع	١٨٠٠
مكسب من البيع	٣٠٠
الدخل المقرر عنه	(١٨٠٠)
التخفيض المطلوب في الدخل	(١٥٠٠)

وفي حالة عدم إقفال دفاتر سنة ١٩٩٣ يتم إجراء قيود التصحيح التالية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ :-

١٤٠٠ من حـ/ الأرباح المحتجزة
١٤٠٠ إلى حـ/ مصروف الأجور
(تصحيح التحميل على مصروف الأجور سنة ١٩٩٣ على سبيل الخطأ)

١٦٠٠ من حـ/ مصروف الأجور
١٦٠٠ إلى حـ/ الأجور المستحقة
(تسجيل مصروف الأجور الصحيح عن سنة ١٩٩٣)

١٢٠٠ من حـ/ مصروف التأمين
١٢٠٠ إلى حـ/ الأرباح المحتجزة.
(تسجيل مصروف التأمين الصحيح عن سنة ١٩٩٣)

٢٤٠ من حـ/ إيراد الفائدة
٢٤٠ إلى حـ/ الأرباح المحتجزة.
(تصحيح الاضافة لحساب إيراد الفائدة سنة ١٩٩٣ على سبيل الخطأ)

١٥٠٠ من حـ/ الأرباح المحتجزة.
٢٤٠٠ من حـ/ مجمع الإهلاك
٣٩٠٠ إلى حـ/ الآلات.
(تسجيل إستبعاد الآلات سنة ١٩٩٢ وتعديل الأرباح المحتجزة)

٧٨٠ من حـ/ مجمع الإهلاك
٣٩٠ إلى حـ/ مصروف الإهلاك
٣٩٠ إلى حـ/ الأرباح المحتجزة.
(تصحيح التحميل عن مصروف الإهلاك في سنتي ١٩٩٢، ١٩٩٣ على سبيل الخطأ)

وفي حالة إقفال دفاتر سنة ١٩٩٣، تكون القيود الواجب اجراءها في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ كمايلي :-

١٦٠٠ من حـ/ الأرباح المحتجزة.
١٦٠٠ إلى حـ/ الأجور المستحقة
(تسجيل مصروف الأجور الصحيح عن سنة ١٩٩٣)

١٥٠٠ من حـ/ الأرباح المحتجزة.
٢٤٠٠ من حـ/ مجمع الاهلاك
٣٩٠٠ إلى حـ/ الآلات.
(تسجيل إستبعاد الآلات سنة ١٩٩٢ وتعديل الأرباح المحتجزة)

٧٨٠ من حـ/ مجمع الاهلاك
٧٨٠ إلى حـ/ الأرباح المحتجزة.
(تصحيح التحميل على مصروف الاهلاك في سنتي ١٩٩٢، ١٩٩٣ على سبيل الخطأ)

إعداد القوائم المالية مع عمليات تصحيح الأخطاءPREPARATION OF FINANCIAL STATEMENTS WITHERROR CORECTIONS

لقد إنصب الاهتمام في تحليل الأخطاء حتى الآن على تحديد نوع الخطأ والمحاسبة عن تصحيحه في السجلات المحاسبية، ويجب عرض تصحيح الخطأ في القوائم المالية المقارنة، وكذلك الملخصات التي تُقدم لمستخدمي القوائم المالية عن فترة ٥ أو ١٠ سنوات. ويوضح المثال التالي كيفية تعديل القوائم المالية السنوية في ظل وجود العديد من الأخطاء.

فشركة Wallys هي متجر بيع بالتجزئة صغير يقع في مدينة Holiday. ولأن الشركة تفتقر إلى الخبرة المحاسبية، فإنها لا تحتفظ بسجلات كافية. ونتيجة لذلك، فإن هناك العديد من الأخطاء التي تقع في تسجيل المعلومات المحاسبية. وفيما يلي قائمة بهذه الأخطاء في نهاية سنة ١٩٩٣.

(١) أهمل ماسك الدفاتر تسجيل متحصلات نقدية قدرها ١٠٠٠ج عن بيع بضاعة في ١٩٩٣.

(٢) بلغت الأجور المستحقة في نهاية سنة ١٩٩٢ مبلغ ٢٥٠٠ج، وفي نهاية ١٩٩٣ بلغت ٣٢٠٠ج. ولا تثبت الشركة استحقاق الأجور، حيث تُحمل كل الأجور على المصروفات الإدارية.

(٣) تم تقدير مخزون أول المدة بأقل من قيمته بمقدار ٥٤٠٠ج بسبب عدم إدخال البضاعة بالطريق في جرد السنة الأخيرة. وقد سبق إجراء قيد الشراء الصحيح لهذه البضاعة.

(٤) لم تكوِّن الشركة أية مخصصات لحسابات القبض المشكوك في تحصيلها. ومن المقرر تكوين مثل هذا المخصص عن الخسائر المتوقعة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ بمقدار ٧٠٠ج عن الحسابات التي ترجع لسنة ١٩٩٢، ومقدار ١٥٠٠ج عن الحسابات التي ترجع إلى سنة ١٩٩٣. كما قررت الشركة أيضا تصحيح العبء المحمل على كل سنة بما يُظهر الخسائر [الفعلية والمقدرة] المتعلقة بمبيعات هذه السنة. وقد سبق تخفيض حسابات القبض بمصروف الديون المعدومة [مصروف بيع] كما يلي:

	في سنة ١٩٩٢	في سنة ١٩٩٣
حسابات ١٩٩٢	٤٠٠	٢٠٠٠
حسابات ١٩٩٣		١٦٠٠

(٥) هناك تأمين غير مستنفد غير مسجل في نهاية سنة ١٩٩٢ قدره ٦٠٠ج، وفي نهاية سنة ١٩٩٣ قدره ٤٠٠ج. حيث تحمل كل مصروفات التأمين على المصروفات الإدارية.

(٦) هناك حساب دائنين بمقدار ٦٠٠٠ج يخص أوراق الدفع.

(٧) خلال سنة ١٩٩٢ تم بيع أصل تكلفته ١٠٠٠٠ج وقيمته الدفترية ٤٠٠٠ج بمبلغ ٧٠٠٠ج. وقد تم تسجيل مبلغ ٧٠٠٠ج في تاريخ البيع بالجانب المدين لحساب النقدية والجانب الدائن لحساب إيرادات متنوعة.

(٨) نتيجة للصفقة السابقة، قدرت الشركة مصروف الإهلاك [مصروف إداري] سنة ١٩٩٢ بزيادة قدرها ٨٠٠ج، وسنة ١٩٩٣ بزيادة قدرها ١٢٠٠ج.

(٩) من واقع الجرد الفعلي للمخزون، قدرت الشركة مخزون آخر المدة بمبلغ ٤٠٠٠٠ج.

وفيما يلي مذكرة التسوية التي تبدأ بميزان المراجعة غير المعدل لشركة Wally ومن خلال دراسة هذه المذكرة يمكن تحديد قيود اليومية اللازمة وأثرها على القوائم المالية.

شركة Wally

مذكرة تسوية لإعداد القوائم المالية عن سنة ١٩٩٣

	ميزان المراجعة غير المعدل		التعديلات		قائمة الدخل المعدلة		الميزانية المعدلة	
	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
النقدية	٣١٠٠		(٩) ٤٠٠٠				٤١٠٠	
حسابات المدينين	١٧٦٠٠						١٧٦٠٠	
أوراق القبض	٨٥٠٠						٨٥٠٠	
مخزون ١ يناير ١٩٩٣	٣٤٠٠٠		(٩) ٤٠٠٠		٣٩٤٠٠			
الأصول الثابتة	١١٢٠٠٠			(٧) ١٠٠٠٠			١٠٢٠٠٠	
مجمع الإهلاك		٨٣٥٠٠	(٧) ٦٠٠٠					٧٥٥٠٠
			(٨) ٢٠٠٠					
الاستثمارات	٢٤٣٠٠						٢٤٣٠٠	

حسابات الدائنين					(٣)٦٠٠٠	١٤٥٠٠		٨٥٠٠
أوراق الدفع				(٥)٦٠٠٠		١٠٠٠٠		١٦٠٠٠
رأس المال						٤٣٥٠٠		٤٣٥٠٠
الأرباح المحتجزة				(٣)٥٤٠٠	(٣)٢٧٠٠ ب	٣٠٠٠٠		١٧٦٠٠
				(٥)٦٠٠	(٥)٤٠٠ أ			
				(٥)٨٠٠	(٥)٢٥٠٠			
المبيعات		٩٥٠٠٠		(٥)٩٠٠٠		٩٤٠٠٠		
المشتريات			٢١٠٠٠٠				٢١٠٠٠٠	
مصروفات البيع			٢٤٥٠٠	(٥)٥٠٠ ب			٢٤٠٠٠	
المصروفات الإدارية			٢٢٧٠٠	(٥)٤٠٠	(٥)٧٠٠		٢٣٠٠٠	
				(٥)١٢٠٠	(٥)٦٠٠			
الاجمالي						٢٦٥٥٠٠	٢٦٥٥٠٠	
الأجور المستحقة				(٥)٣٢٠٠				٣٢٠٠
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها				(٥)٢٢٠٠ ب				٢٢٠٠
تأمين غير مستنفد	٤٠٠				(٥)٤٠٠			
مخزون ٣١ ديسمبر ١٩٩٣	(٥)٤٠٠٠٠	(٥)٤٠٠٠٠						
صافي الدخل			٣٠٤٠٠					٣٠٤٠٠
الاجمالي	١٩٩٩٠٠	١٣٥٠٠٠	١٣٥٠٠٠	٣١٣٠٠	٣١٣٠٠			١٩٩٩٠٠

العمليات الحسابية الهامة :

(أ) الآلات		(ب) الديون المعدومة	١٩٩٣	١٩٩٢
المتحصل من البيع	٧٠٠٠	ديون معدومة سبق تحديدها	٢٤٠٠	١٦٠٠
القيمة الدفترية للآلات	٤٠٠٠	ديون معدومة إضافية متوقعة		
المكسب من البيع	٣٠٠٠	في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣	٧٠٠	١٥٠٠
ما سبق إضافته للدخل	٧٠٠٠	الديون المعدومة التي تخص العام	٣١٠٠	٣١٠٠
التعديل في الأرباح المحتجزة	٤٠٠٠	الديون المعدومة التي سبق تحميلها على مصروفات كل فترة	(٤٠٠)	(٣٦٠٠)
		التعديل في الديون المعدومة	٢٧٠٠	(٥٠٠)

الأسئلـة

(١) وضح كيف تنعكس كل من البنود التالية في القوائم المالية :ـ

أ ـ التغير من طريقة القسط الثابت في الإهلاك إلى طريقة مجموع أرقام السنوات .

ب ـ التغير من طريقة FIFO إلى طريقة LIFO في تقييم المخزون

د ـ كسب دعوى قضائية في السنة الحالية تتعلق بفترة سابقة .

جـ ـ تدارك عدم تسجيل الإهلاك في فترة سابقة .

هـ ـ التغير في قابلية حسابات القبض للتحصيل .

و ـ تخفيض قيمة حسابات القبض .

ز ـ التغير من طريقة نسبة الاتمام الى طريقة العقد الكامل في التقرير عن صافي الدخل .

(٢) ماهي مزايا إستخدام الطريقة الجارية في التعامل مع التغيرات في المبادىء المحاسبية؟

(٣) عرف التغير في التقدير المحاسبي مع التوضيح بمثال . ومتى يتأثر التغير في التقدير المحاسبي بتغير في مبدأ محاسبي؟

(٤) حدد كيفية تسجيل البنود التالية في السجلات المحاسبية في السنة الجارية :ـ

أ ـ إجراء تخفيض كبير في الشهرة .

ب ـ التغير في إهلاك الأصول الثابتة من طريقة الإهلاك المعجل إلى طريقة القسط الثابت

جـ ـ إجراء تخفيض كبير في المخزون بسبب التقادم

هـ ـ التغير من طريقة LIFO إلى طريقة FIFO لأغراض تقييم المخزون

و ـ التغير في تقدير الأعمار الانتاجية للأصول الثابتة .

(٥) ناقش الكيفية التي يجب بها التعامل مع تصحيح خطأ في قوائم مالية سبق اصدارها في فترات سابقة

(٦) لم تقم شركة Corp بتسجيل المرتبات المستحقة عن سنة ١٩٩٠ وقدرها ٢٠٠٠جنيه وعن سنة ١٩٩١ وقدرها ٢١٠٠ جنيه وعن سنة ١٩٩٢ وقدرها ٤٢٠٠جنيه فما هو مقدار المغالاة أو التغير في الأرباح المحتجزة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣؟

(٧) كيف يجب التقرير عن القوائم المالية الموحدة هذا العام عندما تكون قوائم الشركات منفردة قد عُرضت في السنة الأخيرة.

الحـــالات :

(١) إن الأنواع المختلفة من التغيرات المحاسبية يمكن أن تؤثر على القوائم المالية لمنشآت الأعمال بصورة مختلفة. وبفرض أن القائمة التالية توضح التغيرات المحاسبية التي لها أثر هام نسبيا على القوائم المالية لاحدى المنشآت عن السنة الحالية :

١ ــ التغير من طريقة العقد الكامل الى طريقة نسبة الاتمام في المحاسبة عن عقود الانشاء طويلة الأجل.

٢ ــ التغير في العمر الانتاجي المقدر للأصول الثابتة التي سبق تسجيلها نتيجة لظهور معلومات جديدة.

٣ ــ التغير من طريقة تأجيل وإستهلاك التكاليف السابقة على الانتاج الى تسجيل مثل هذه التكاليف كمصروف عند تحملها وذلك نتيجة ظهور شك في المنافع المحتملة لهذه التكاليف. وقد إستخدمت الطريقة المحاسبية الجديدة في الإعتراف بالتغير في المنافع المحتملة في المستقبل.

٤ ــ تصحيح خطأ حسابي في تسعير المخزون في فترة سابقة.

٥ ــ التغير من طريقة تحميل التكاليف المتغيرة الى طريقة تحميل التكاليف الكلية في تقييم المخزون.

٦ ــ التغير من عرض القوائم المالية منفردة الى عرضها في صورة موحدة.

٧ ــ التغير في طريقة المحاسبة عن الإستئجارات للأغراض الضريبية لتتفق مع طريقة المحاسبة المالية. ونتيجة لذلك فقد تغيرت كل من الضرائب المؤجلة والمستحقة السداد بصورة جوهرية.

٨ ــ التغير من طريقة FIFO في تسعير المخزون الى طريقة LIFO.

المطلوب :

تحديد نوع التغير في كل من البنود السابقة مع الإشارة إلى مدى ضرورة تعديل القوائم المالية للسنة السابقة عند عرضها في صورة مقارنة مع القوائم المالية للسنة الحالية

(٢) فيما يلي ثلاثة حقائق مستقلة وغير مرتبطة تتعلق بتغيرات محاسبية :ـ

الحقيقة ١ : تخضع قوائم شركة Algon للمراجعة للمرة الأولى. وفيما يتعلق بالاعتراف بالايراد تتبع الشركة سياسة استخدام طريقة الأقساط. ومع ذلك، فإن نشرة APB رقم ١٠ تقرر أن طريقة البيع بالتقسيط في الاعتراف بالايراد لا تمثل مبدأ محاسبي متعارف عليه باستثناء حالات معينة لا تتوافر في شركة Algon ويرغب رئيس الشركة في التحول الى طريقة أخرى متعارف عليها.

الحقيقة ٢ : في يناير ١٩٩٣ قررت إحدى الشركات إستخدام طريقة القسط الثابت في الإهلاك للآلات والمعدات على أن تستخدم هذه الطريقة للآلات المقتناة حديثاً وكذلك للآلات التي سبق إقتناؤها والتي كان إهلاكها يُحسب على أساس الاهلاك المعجل.

الحقيقة ٣ : رأت إحدى الشركات أن الأعمار الانتاجية لأصولها الثابتة التي يُحسب الاهلاك على أساسها في الوقت الحاضر طويلة بدرجة لا تمكن من المقابلة العادلة لتكاليف هذه الأصول الثابتة، ولذلك فقد قررت في بداية السنة الحالية تخفيض الأعمار الخاضعة للاهلاك لكل أصولها الثابتة بمقدار ٥ سنوات.

المطلوب : في كل من الحالات السابقة، توضيح المعلومات التالية :

أ ـ نوع التغير المحاسبي.

ب ـ طريقة التقرير عن التغير في ظل المبادىء المحاسبية المتعارف عليها مع مناقشة كيفية حساب الأرقام عند الضرورة.

جـ ـ أثر التغير على الميزانية وقائمة الدخل.

(٣) علمت السيدة Nancy المراقب المالي لشركة Corp أن هناك نشرة في التغيرات المحاسبية قد صدرت. وبعد قراءتها للنشرة لم تكن قادرة على تحديد مايلزم عمله حيال البنود التالية المتعلقة بشركة Corp عن سنة ١٩٩٢ :

١ ـ في سنة ١٩٩٢ قررت شركة Corp تغيير سياستها في المحاسبة عن بعض التكاليف التسويقية على مدى ٥ سنوات على الأقل لأن الشركة إعتقدت العائد على هذه النفقات لا يحدث بصورة فورية. ومع ذلك، فقد إتجهت الشركة الآن لاستنفاد التكاليف التسويقية بمجرد تحملها.

٢ ـ في سنة ١٩٩٢، أختبرت الشركة سياستها الخاصة باهلاك الأصول الثابتة. فقد كانت تستهلك أصولها الثابتة غالبا على مدى فترة ١٥ سنة،

ولكن خبرتها الحديثة قد أشارت الى أن الشركة قد أخطأت في تقديراتها وأن الأصول يجب إهلاكها على مدى ٢٠ سنة .

٣ ـ أحد الأقسام بشركة Corp يُظهر بصورة مستمرة صافي دخل متزايد من فترة لأخرى وعند الفحص المتأني لقوائم هذا القسم لوحظ أن مصروف الديون المعدومة وأعباء تقادم المخزون أقل بكثير عنها في الأقسام الأخرى . وعند مناقشة ذلك مع مراقب هذا القسم وجد أنه تعمد زيادة صافي دخل قسمه كل فترة عن طريق عمل تقديرات منخفضة لعمليات تخفيض حسابات القبض والمخزون

٤ ـ تخضع كل المعدات التي تبيعها الشركة لضمان ٣ سنوات . وقدرت الشركة أن المصروف الذي سوف تتحمله مقابل هذا الضمان سوف يبلغ ١٪ من المبيعات . وفي سنة ١٩٩٢ قدرت الشركة أن نسبة ٠,٥٪ بدلاً من ١٪ ستكون كافية . وفي سنة ١٩٩٠ ، ١٩٩١ بلغت مصروفات الضمان ٥٥٠٠٠ ، ٦٠٠٠٠جنيه على التوالي . وتعتقد الشركة الآن أن تكاليف الضمان يجب تخفيضها بنسبة ٥٠٪ .

٦ ـ سنة ١٩٩٢ ، قررت الشركة تغيير طريقتها في تسعير المخزون من طريقة التكلفة المتوسطة إلى طريقة FIFO ويتمثل أثر هذا التغير على السنوات السابقة في زيادة دخل سنة ١٩٩٠ بمقدار ٦٠٠٠٠جنيه وزيادة دخل سنة ١٩٩١ بمقدار ٢٠٠٠٠ جنيه . .

المطلوب :

بفرض أنك المحاسب القانوني للشركة ، وقد طلبت منك السيدة Nancy النصيحة فيما يتعلق بالحالات السابقة ، فما هي المعالجة المحاسبية السليمة التي يلزم إتباعها في كل من هذه الحالات .

تمارين :

(١) إشترت شركة Nancy آلة في يناير ١٩٩٠ بمبلغ ٤٤٠٠٠٠ جنيه وفي هذا الوقت ، كان من المقدر أن الآلة سيكون لها عمر إنتاجي قدره ١٠ سنوات وبدون قيمة نفاية . وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ ، وجد محاسب الشركة أنه لم يتم إجراء قيد لإثبات مصروف الإهلاك في سنة ١٩٩١ . وعلاوة على ذلك ، فقد أخبرت الإدارة المحاسب أنها تخطط للتحول الى طريقة القسط الثابت في

الاهلاك إبتداء من سنة ١٩٩٣ . وفي الوقت الحاضر، تستخدم الشركة طريقة مجموع أرقام السنوات في إهلاك المعدات .

المطلـــوب : إجراء قيود اليومية العامة التي يجب على المحاسب أن يثبتها في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ (مع تجاهل الآثار الضريبية) .

(٢) إشترت شركة Rask معدات قيمتها ٤٦٠٠٠٠جنيه وقدر العمر الانتاجي لها بمدة ١٠ سنوات بقيمة نفاية قدرها ١٠٠٠٠جنيه في نهاية هذه الفترة . وقد سُجل الاهلاك لمدة ٨ سنوات على أساس القسط الثابت . وفي سنة ١٩٩٣ حددت الشركة أن العمر الانتاجي الكلي لهذه الآلات يجب أن يكون ١٥ سنة بقيمة نفاية ٩٠٠٠جنيه في نهاية هذه الفترة .

المطلـوب :

أ ــ إعداد القيد اللازم (إن وجد) لتصحيح إهلاك السنوات السابقة .

ب ــ إعداد القيد اللازم لتسجيل الإهلاك عن سنة ١٩٩٣ .

(٣) تحولت شركة Kickapo للانشاءات من طريقة العقد الكامل الى طريقة نسبة الاتمام في المحاسبة عن عقود الانشاء طويلة الأجل في سنة ١٩٩٣ . وللأغراض الضريبية، تستخدم الشركة طريقة العقد الكامل وسوف تستمر في ذلك في المستقبل (لاحظ : يتم تعديل كل الآثار الضريبية عن طريق حساب إلتزام الضريبة المؤجلة) وفيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بهذا التغير :ـ

الدخل قبل الضريبة من :ـ

	نسبة الاتمام	العقد الكامل	الفـــرق
١٩٩٢	٧٨٠٠٠٠	٥٩٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠
١٩٩٣	٧٠٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠

المطلـوب :

أ ــ بفرض أن معدل الضريبة ٣٠٪، ماهو مقدار صافي الدخل الذي يجب التقرير عنه سنة ١٩٩٣ . ؟

ب ــ ماهو القيد (أو القيود) اللازمة لتعديل السجلات المحاسبية بالتغير في المبدأ المحاسبي ؟

(٤) تمت أول عملية مراجعة للقوائم المالية لشركة Meno على القوائم المالية لسنة ١٩٩٣ . وعند فحص الدفاتر، وجد المراجع أن بعض البنود قد تم التغاضي عنها أو التعامل معها بشكل غير صحيح في السنوات الثلاث السابقة . وهذه

البنود هي :-

١ ـ في بداية سنة ١٩٩١ إشترت الشركة آلة قيمتها ٥٠٠٠٠٠ جنيه (بقيمة نفاية ٥٠٠٠٠جنيه) وعمرها الإنتاجي ٥ سنوات. ويستخدم ماسك الدفاتر طريقة إهلاك القسط الثابت، ولكنه لم يطرح قيمة النفاية عند حساب أساس الاهلاك عن هذه السنوات الثلاث.

٢ ـ في نهاية سنة ١٩٩٢ لم تثبت الشركة إستحقاق مرتبات قدرها ٤٥٠٠٠جنيه.

٣ ـ تم تسوية إحدى الدعاوي الضريبية المتعلقة بسنة ١٩٩١ وذلك خلال سنة ١٩٩٣، وتحملت الشركة بضرائب إضافية قدرها ٨٠٠٠٠جنيه عن سنة ١٩٩١ ولم تسجل الشركة أي إلتزام في سنة ١٩٩١ أو سنة ١٩٩٢ بسبب إستبعادها للتحمل بهذه الخسارة وقد حملت مبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه على حسابات الخسائر في سنة ١٩٩٣.

٤ ـ إشترت الشركة شركة أخرى في بداية سنة ١٩٩١ وسجلت شهرة قدرها ٦٠٠٠٠٠ ولم تستهلك الشركة الشهرة لأن قيمتها لم تتناقص.

٥ ـ في سنة ١٩٩٣، غيرت الشركة أساس تسعير المخزون من طريقة FIFO إلى طريقة LIFO وتمثل الأثر المجمع لهذا التغير في تخفيض صافي الدخل بمقدار ٧٥٠٠٠ج وقد سجلت الشركة هذا الأثر المجمع بالجانب المدين من حساب الأرباح المحتجزة. وقد إستخدمت طريقة LIFO في حساب الدخل عن سنة ١٩٩٣.

٦ ـ في سنة ١٩٩٣، خفضت الشركة المخزون بمقدار ٨٥٠٠٠جنيه بسبب التقادم. وحملت هذه الخسارة مباشرة على حساب الأرباح المحتجزة.

المطلـــوب :

إعداد قيود اليومية اللازمة في سنة ١٩٩٣ لتعديل هذه الدفاتر، بفرض عدم إغلاق هذه الدفاتر بعد، إذا علمت أن فترة الاستهلاك المناسبة للشهرة هي ٤٠ سنة مع إهمال أثر عمليات التعديل على ضريبة الدخل.

(٥) أثناء مراجعة القوائم المالية لشركة Oneda إستنتج المراجع أن المحاسب لا يؤدي عمله بصورة جيدة. حيث لاحظ بعض الأخطاء كما يلي :-

١ ـ هناك أجور مستحقة في نهاية العام قدرها ٣٠٠٠جنيه لم تُسجل بسبب

إعتقاد المحاسب أنها غير هامة نسبيا .

٢ ــ لم يُسجل الأجور المستحقة عن أيام العطلات وقدرها ٢٥٠٠٠ جنيه لأن «المحاسب لم يسمع من قبل عن ضرورة عمل ذلك» .

٣ ــ هناك تأمين عن مدة ١٢ شهر إشترته الشركة في ١ نوفمبر من هذا العام وقد حمل المحاسب على هذا العام مصروف تأمين قدره ٢٤٠٠ جنيه وبرر ذلك بأن «مقدار الشيك الخاص بالتأمين هو نفس المقدار في كل عام» .

٤ ــ إيراد المبيعات المقرر عنه عن هذا العام قدره ١٢٠٠٠٠ جنيه ويتضمن ذلك كل ضرائب المبيعات المحصلة عن العام . ويبلغ معدل ضريبة المبيعات ٦٪ ولأن ضريبة المبيعات تُورد لمصلحة الضرائب ، فقد أدرجها المحاسب بالجانب المدين من حساب مصروف ضريبة مبيعات لأنه إعتقد أن «ضريبة المبيعات هي أحد المصروفات البيعية» . وفي نهاية السنة الحالية بلغ رصيد حساب مصروف ضريبة المبيعات ١٠٥٠٠٠ جنيه .

المطلـــوب :

إعداد قيود التعديل اللازمة (بفرض أن السنة المالية تنتهي في ٣١ ديسمبر)

(٦) تأسست شركة Natch وبدأت عملها في سنة ١٩٩٢ ، وفي نهاية السنة الرابعة للنشاط ، كانت الشركة تعمل بصورة ناجحة كما يتضح من أرقام الدخل التالية :ـ

١٩٩٠	(أ)١٨٠٠٠٠	١٩٩٢	٢٤٥٠٠٠
١٩٩١	(ب)٢٠٠٠٠٠	١٩٩٣	٣١٦٠٠٠

أ ــ يتضمن زيادة قدرها ١٤٠٠٠ جنيه بسبب التغير في معدلات الديون المعدومة .

ب ــ يتضمن مكسب غير عادي قدره ٤٠٠٠٠ جنيه .

وقد قررت الشركة التوسع في عملياتها وطلبت الحصول على قرض من أحد البنوك . وقرر البنك ضرورة مراجعة سجلات الشركة وتقديم قوائم مقارنة لتسهيل عملية تحليل الإئتمان . ولذلك إستأجرت الشركة إحدى شركات المراجعة وقدمت المعلومات الإضافية التالية :ـ

١ ــ في بداية سنة ١٩٩١ ـ غيرت الشركة تقديرها لمصروف الديون المعدومة الذي يجب تحميله على العمليات من ٢٪ الى ١٪ وكان مصروف الديون المعدومة عن سنة ١٩٩١ بفرض إستخدام معدل ١٪ ـ سيبلغ

١٤٠٠٠جنيه . وعلى ذلك ، فقد عدلت الشركة صافي الدخل عن سنة ١٩٩١ .

٢ ــ في سنة ١٩٩٣ . إكتشف المراجع أن الشركة قد غيرت طريقتها في تسعير المخزون من طريقة LIFO إلى طريقة FIFO وبلغ الأثر على القوائم المالية عن السنوات السابقة كما يلي :

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
صافي الدخل غير المعدل على أساس LIFO	١٨٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٤٥٠٠٠	٣١٦٠٠٠
صافي الدخل غير المعدل على أساس FIFO	١٩٥٠٠٠	٢٠٥٠٠٠	٢٥٥٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
	١٥٠٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	(١٦٠٠٠)

٣ ــ في سنة ١٩٩١ غيرت الشركة طريقتها في الإهلاك من الاهلاك المعجل الى طريقة القسط الثابت . وقد إستخدمت الشركة طريقة القسط الثابت في سنة ١٩٩١ . وبلغ الأثر على قائمة الدخل عن السنة السابقة كما يلي :

	١٩٩٠
صافي الدخل غير المعدل (طريقة الاهلاك المعجل)	١٨٠٠٠٠
صافي الدخل غير المعدل (طريقة القسط الثابت)	١٩٠٠٠٠
	١٠٠٠٠

٤ ــ في سنة ١٩٩٣ ، إكتشف المراجع ما يلي :

أ ــ غالت الشركة في تقييم مخزون آخر سنة ١٩٩٢ بمقدار ١٥٠٠٠جنيه

ب ــ ثار نزاع مع مصلحة الضرائب في سنة ١٩٩١ حول قابلية مصروفات معينة للاستقطاع ، وفي سنة ١٩٩٠ لم يُسمح للشركة بإستقطاع هذه المصروفات . وفي سنة ١٩٩٣ وصلت الشركة لتسوية مع مصلحة الضرائب سمحت لها بإستقطاع هذه المصروفات . ونتيجة لذلك فقد إنخفض مصروف الضرائب عن سنة ١٩٩٣ بمقدار ٦٠٠٠٠جنيه .

المطلوب :

أ ــ الاشارة لكيفية التعامل مع كل من هذه التغيرات أو التعديلات في السجلات المحاسبية . مع تجاهل إعتبارات ضريبة الدخل .

ب ــ عرض قوائم الدخل المقارنة عن السنوات من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٣ إبتداء

من الدخل قبل البنود غير العادية . مع تجاهل إعتبارات ضريبة الدخل .

(٧) إستخدمت شركة Arap أساس الاستحقاق في المحاسبة لعدة سنوات . ومع ذلك، فإنه بمراجعة السجلات إتضح أن هناك بعض الايرادات والمصروفات قد تم معالجتها على الأساس النقدي وذلك بسبب الأخطاء التي إرتكبها ماسك دفاتر عديم الخبرة . وقد قررت قوائم الدخل التي أعدها عن صافي دخل قدره ٣٦٠٠٠جنيه عن سنة ١٩٩٢ وصافي دخل قدره ٤٠٠٠٠جنيه عن سنة ١٩٩٣ . وقد إتضح من الفحص المتأني للسجلات أن البنود التالية قد تمت معالجتها بصورة غير صحيحة .

١ ـ هناك إيجار حصلت عليه الشركة في ديسمبر ١٩٩٢ وقدره ٢٠٠٠جنيه وتم تسجيله كإيراد في تلك الفترة رغم أنه يخص سنة ١٩٩٣ .

٢ ـ لم تسجل الأجور المستحقة في ٣١ ديسمبر وتم إدراجها كمصروفات عند سدادها في السنة التالية . وكانت المستحقات المسجلة بهذه الطريقة كما يلي :ـ

٣١ ديسمبر ١٩٩١	١١٠٠
٣١ ديسمبر ١٩٩٢	١٥٠٠
٣١ ديسمبر ١٩٩٣	١٠٥٠

٣ ـ الفواتير الخاصة بالمهمات المكتبية المشتراة تم تحميلها على حسابات المصروفات عند الحصول عليها، وتم تجاهل مخزون المهمات في نهاية كل سنة ولم تجريه أية قيود وكانت أرقامها كما يلي :ـ

٣١ ديسمبر ١٩٩١	١٣٠٠
٣١ ديسمبر ١٩٩٢	٧٤٠
٣١ ديسمبر ١٩٩٣	١٥٠٠

المطلوب :

إعداد الجدول الذي يوضح صافي الدخل المعدل عن السنوات ١٩٩٢، ١٩٩٣ . مع إدراج البنود به بصورة واضحة وتجاهل اعتبارات ضريبة الدخل .

الفصل الرابع والعشرون

قائمة التدفقات النقدية

STATEMENT OF CASH FLOWS

الفصل الرابع والعشرون

قائمة التدفقات النقدية

STATEMENT OF CASH FLOWS

الأهداف التعليمية:

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :

١ ـ وصف نشأة قائمة التدفقات النقدية والغرض منها .

٢ ـ تحديد التبويبات الأساسية للتدفقات النقدية .

٣ ـ التفرقة بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية .

٤ ـ المقارنة بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة في حساب صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية .

٥ ـ تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية والتمويلية

٦ ـ إعداد قائمة التدفقات النقدية .

٧ ـ تحديد مصادر معلومات قائمة التدفقات النقدية .

٨ ـ تحديد المشاكل الخاصة في إعداد قائمة التدفقات النقدية .

٩ ـ شرح إستخدام قائمة التسوية في إعداد قائمة التدفقات النقدية .

تقوم العديد من منشآت الأعمال بعمليات إستثمار وتوسع ضخمة تستخدم فيها مبالغ مالية كبيرة . ويتساءل العديد من المستثمرين والدائنين وأفراد الإدارة الداخلية المهتمين بالعمليات المالية للمنشأة عن مصدر تمويل هذه الإستثمارات ، وهل تم عن طريق الإقتراض أو إصدار أسهم جديدة أو من التدفقات النقدية الصافية من العمليات التشغيلية؟ ولا يؤدي فحص الميزانية وقائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة إلى توفير إجابات جاهزة لمثل هذه التساؤلات . وهو ما دعى إلى إلزام الشركات بإعداد قائمة مالية أساسية رابعة ، هي قائمة التدفقات النقدية .

الجزء الأول: إعداد قائمة التدفقات النقدية

PREPARATION OF THE STATEMENT OF CASH FLOWS

نشأة قائمة مالية جديدة Evolution of A New Statement

إن نشأة قائمة التدفقات النقدية تقدم مثالاً على كيفية إستيفاء إحتياجات مستخدمي القوائم المالية. فقد نشأت هذه القائمة منذ سنوات عديدة في صورة تحليل مبسط أطلق عليه «قائمة مصادر الوارد والمنصرف Where - Got and where - Gone Statement والتي لم تتضمن سوى عملية عرض للزيادات والتخفيضات في بنود ميزانية الشركة. وبعد عدة سنوات تعدل عنوان هذه القائمة إلى «قائمة الأموال المخصصة» The Funds Statement. واعترافاً من AICPA بأهمية هذه القائمة، فقد قام سنة ١٩٦١ بتمويل بحث في هذا المجال نتج عنه إصدار «دراسة الأبحاث المحاسبية رقم ٢» ARS No.2 بعنوان «تحليل التدفق النقدي وقائمة الأموال المخصصة» وقد أوصت هذه الدراسة بأن تُدرج قائمة الأموال المخصصة في كل التقارير السنوية المقدمة للمساهمين وبأن يشملها تقرير المراجع.

وفي سنة ١٩٦٣، قام APB بإصدار نشرته رقم ٣ لتنميط عملية إعداد وعرض قائمة الأموال المخصصة. وأوصى المجلس بتعديل إسم القائمة إلى «قائمة مصادر وإستخدامات الأموال» وبأن تعرض القائمة كمعلومات إضافية في التقارير المالية. ولم يكن إدراج مثل هذه المعلومات الإضافية إلزامياً، كما أن إشتمال تقرير المراجع عليها كان أمراً إختيارياً.

وقد رحب مجتمع الأعمال وبورصات الأوراق المالية بنشرة APB رقم ٣، وإزداد عدد الشركات التي تعد قوائم الأموال المخصصة بصورة واضحة، وفي سنة ١٩٧١ جاءت نشرة APB رقم ١٩ تتضمن الإلزام بإعداد «قائمة التغيرات في المركز المالي» كجزء مكمل للقوائم المالية الأخرى وبضرورة أن يشملها تقرير المراجع. فقد خلص المجلس إلى أن :-

«هذه المعلومات التي تتعلق بالأنشطة التمويلية والاستثمارية للمنشأة والتغيرات في مركزها المالي عن فترة معينة هي معلومات حيوية لمستخدمي القوائم المالية - وخاصة الملاك والدائنين - في إتخاذ القرارات الإقتصادية. فعند إصدار القوائم المالية التي تهدف لعرض المركز المالي [الميزانية] ونتائج الأعمال [قائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة]، فإنه يجب أيضا إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي كقائمة مالية أساسية عن كل فترة

تُعد عنها قائمة دخل».

وقد أوصى APB بإستخدام عنوان جديد للقائمة هو «قائمة التغيرات في المركز المالي» وهو العنوان الذي إستخدم من سنة ١٩٧٢ إلى سنة ١٩٨٧.

وخلال فترة الستينات والسبعينات كانت هذه القائمة تعرض التغير في رأس المال العامل بإعتباره تقريباً مناسباً للتدفق النقدي. ولكن مع بداية الثمانينات كانت بيئة عملية التقرير المالي قد تغيرت بصورة جذرية مع إتجاه الشركات للإقتراض بمبالغ ضخمة. وفي سنة ١٩٨١ أوصى معهد المديرين الماليين بأن تستخدم الشركات المنهج النقدي [أو النقدية والمعادل النقدي] بدلاً من منهج رأس المال العامل في إعداد هذه القائمة. كما دعا العديد من المهنيين والأكاديميين إلى توجه أقوى نحو الأساس النقدي في إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي وفي قائمته رقم ٥ في مفاهيم المحاسبة المالية [سنة ١٩٨٤] أيد FASB بشدة أن يُدرج ضمن القوائم المالية الأساسية «قائمة التدفقات النقدية» التي تعكس المتحصلات النقدية للوحدة المحاسبية مصنفة إلى مصادرها الأساسية والمدفوعات النقدية لها مصنفة إلى الاستخدامات الأساسية. وفي نوفمبر ١٩٨٧ أصدر FASB المعيار رقم ٩٥ بعنوان «قائمة التدفقات النقدية» الذي بدأ تطبيقه على القوائم المالية السنوية عن السنوات المالية المنتهية بعد ١٥ يوليو ١٩٨٨.

أسباب التحول إلى الأساس النقدي REASONS FOR CHANGE TO THE CASH BASIS

لماذا حدث هذا التغير المفاجيء في بيئة التقرير المالي؟ من الأسباب الرئيسية لذلك أن المستثمرين والمحللين الماليين قد أيقنوا أن المحاسبة على أساس الاستحقاق قد أصبحت أبعد ماتكون عن التدفقات النقدية الأساسية بالمنشأة، وأعلنوا أن المحاسبين يستخدمون العديد من أدوات التوزيع الإجتهادية (مثل الضرائب المؤجلة، الإهلاك، إستهلاك الأصول غير الملموسة، إستحقاق الإيرادات، وخلافه)، ومن ثم فإن رقم صافي الدخل الذي يحسبونه لم يعد يوفر مؤشرا مقبولا على المقدرة الكسبية للمنشأة. وبنفس الصورة، فلأن القوائم المالية لا تعترف بالتضخم، فإن هناك العديد من المستخدمين الذين يبحثون عن معيار أكثر تجرداً مثل التدفق النقدي لتقويم مدى النجاح أو الفشل في العمليات. وعلاوة على ذلك، يعلن آخرون أن مفهوم رأس المال العامل لايوفر معلومات مفيدة عن السيولة والمرونة المالية كتلك التي يوفرها الأساس النقدي. حيث أن الإدارة السيئة لحسابات القبض والمخزون تؤدي إلى نقص في

السيولة لا تظهره القائمة التي تركز على رأس المال العامل . فقد تقرر الشركة عن مقادير كبيرة لرأس المال العامل الناتج من العمليات، في حين يكون الجزء الأكبر منه مقيداً في حسابات القبض والمخزون بما يؤدي لنقص السيولة والمرونة المالية الذي يفضي في النهاية للإفلاس .

وأخيراً، فإن قائمة التدفقات النقدية مفيدة للادارة والدائنين بديون قصيرة الأجل في الحكم على قدرة المنشأة على الوفاء بالاحتياجات النقدية الجارية . فكما أشار أحد مسئولي البنوك، فإن الأصول تقدم شعوراً بالاطمئنان ولكنها لا تولد نقدية، وأن السؤال الأول الذي سيوجهه إلى أي مقترض في هذه الأيام هو «ماهي نقطة التعادل النقدي لك؟» حيث أن هذا هو الشيء الوحيد الذي لا يمكن إستقاؤه من تقارير المراجعة رغم أنه من أهم البنود بالنسبة للمقرض .

الغرض من قائمة التدفقات النقدية PURPOSE OF THE STATEMENT OF CASH FLOWS

إن الغرض الرئيسي من قائمة التدفقات النقدية هو توفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للوحدة خلال فترة معينة . ومن الأهداف الثانوية لها توفير معلومات على أساس نقدي عن الأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية للمنشأة . وطبقا لما قرره FASB فإن المعلومات المقدمة في قائمة التدفقات النقدية ـ عند إستخدامها مقترنة بجوانب الإفصاح والقوائم المالية الأخرى ـ يجب أن تساعد المستثمرين والدائنين وغيرهم على :ـ

(١) الحكم على قدرة المنشأة على توليد صافي تدفقات نقدية موجبة في المستقبل
(٢) الحكم على قدرة المنشأة على الوفاء بتعهداتها، قدرتها على سداد التوزيعات المعلنة وحاجتها للتمويل الخارجي .
(٣) الحكم على أسباب وجود فروق بين صافي الدخل من ناحية والمتحصلات والمدفوعات النقدية المتعلقة به من ناحية أخرى .
(٤) الحكم على أثر صفقات التمويل والاستثمار النقدية وغير النقدية خلال الفترة على المركز المالي للمنشأة .

فقائمة التدفقات النقدية تقرر عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقدية الناتج عن الأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية للمنشأة خلال فترة معينة في صيغة تتضمن تسوية لأرصدة النقدية أول وآخر الفترة .

وعلى ذلك، فإن قائمة التدفقات النقدية تساعد في الاشارة إلى كيفية تقرير الشركة عن صافي خسارة رغم أنها تقوم بإجراء نفقات رأسمالية ضخمة أوسداد توزيعات كما أنها سوف تحدد ما إذا كانت الشركة قد قامت بإصدار أو تسوية ديون أو أسهم عادية أو كلاهما خلال الفترة.

إن التقرير عن صافي الزيادة أو النقص في النقدية يُعتبر مفيداً لأن المستثمرين والدائنين وغيرهم من الأطراف المهتمة يرغبون في معرفة ما يتعرض له أكثر المصادر سيولة بالمنشأة، وهو النقدية. حيث تكتسب قائمة التدفقات النقدية أهميتها من إجابتها عن بعض تساؤلات بسيطة ولكنها هامة عن المنشأة وهي :ـ

(١) من أين جاءت النقدية خلال الفترة؟

(٢) فيم إستخدمت النقدية خلال الفترة؟

(٣) ماهو التغير في رصيد النقدية خلال الفترة؟

تبويب التدفقات النقدية CLASSIFICATION OF CASH FLOWS

تبوب قائمة التدفقات النقدية المتحصلات والمدفوعات النقدية على أساس الأنشطة التشغيلية، والاستثمارية والتمويلية بالمنشأة. وفيما يلي الصفقات والأحداث الأخرى التي تستوفي خصائص كل نوع من هذه الأنشطة :ـ

(١) الأنشطة التشغيلية : وهي تتضمن الآثار النقدية للصفقات التي تدخل في تحديد صافي الدخل، مثل المتحصلات النقدية من بيع السلع والخدمات والمدفوعات النقدية للموردين والعاملين عن عمليات إقتناء المخزون والمصروفات.

(٢) الأنشطة الاستثمارية :ـ وهي تتضمن عادة الأصول طويلة الأجل، وتشمل :ـ (أ) منح القروض وتحصيلها، (ب) إقتناء الاستثمارات والأصول والانتاجية طويلة الأجل والتخلص منها.

(٣) الأنشطة التمويلية : وهي تتضمن بنود الالتزامات وحقوق الملاك، وتشمل
(أ) الحصول على نقدية من الدائنين وسداد الأموال المقترضة
(ب) الحصول على رأس مال من الملاك وتقديم عائد على إستثماراتهم Return on أو رد هذه الإستثمارات لهم Return of .

والجدول التالي يبوب المتحصلات والمدفوعات النمطية لاحدى منشآت الأعمال على أساس الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية لها.

تشغيليـــة :	
تدفقات داخلة :	
من بيع سلع وخدمات	
من عائد على قروض (فائدة) أو على أسهم ملكية (توزيعات)	
تدفقات خارجة :	
للموردين عن المخزون	بنود
للعاملين عن الخدمات	**قائمة**
للحكومة عن الضرائب	الدخل
للمقرضين عن الفوائد	
لغيرهم عن مصروفات	
استثمـارية :	
تدفقات داخلة	
من بيع أصول ثابتة	
من بيع ديون أو أسهم ملكية في شركات أخرى	عادة
من تحصيل أصل القروض المقدمة لشركات أخرى	بنود
تدفقات خارجة :	أصول
لشراء أصول ثابتة	طويلة الأجل
لشراء ديون أو أسهم ملكية في شركات أخرى.	
لتقديم قروض لوحدات أخرى.	
تمويليـــة :	
تدفقات داخلة :	عادة
من بيع أسهم رأس المال	بنود
من إصدار ديون (سندات، أوراق دفع)	إلتزامات
تدفقات خارجة	وحقوق ملكية
توزيعات نقدية للمساهمين	طويلة الأجل
تسوية ديون طويلة الأجل أو إستدعاء أسهم رأس المال	

وقد تبوب بعض التدفقات النقدية المتعلقة بأنشطة إستثمارية أو تمويلية على أنها أنشطة تشغيلية؟ على سبيل المثال، فإن المتحصلات من دخل الاستثمارات [الفوائد و التوزيعات] ومدفوعات الفوائد للمقرضين وتُبوب ضمن الأنشطة التشغيلية. وعلى عكس ذلك، فإن بعض التدفقات النقدية المتعلقة بأنشطة تشغيلية وتبوب كأنشطة استثمارية أو تمويلية. على سبيل المثال، فإن النقدية المحصلة من بيع الأصول الثابتة بمكسب

ـ رغم أنه يقرر عنها في قائمة الدخل ـ وتبوب ضمن الأنشطة الاستثمارية، دون إدراج الأثر المتعلق بالمكاسب الناتج من البيع ضمن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. وبنفس الصورة، فإن المكسب أو الخسارة الناتجة عن تسوية الديون سوف تمثل عادة جزء من التدفقات النقدية الخارجة المتعلقة بسداد الأموال المقترضة، ومن ثم سوف تُبوب ضمن الأنشطة التمويلية.

شكل قائمة التدفقات النقدية

FORMAT OF STATEMENT OF CASH FLOWS

تمثل الأنشطة الثلاثة المعروضة في الفقرات السابقة الشكل العام لقائمة التدفقات النقدية. حيث يظهر جزء التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في البداية عادة وتليه الأجزاء الخاصة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية. ويقرر عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة الفردية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية بصورة منفصلة، بمعنى أنه يُقرر عنها بالاجمالي دون إجراء مقاصة بين بعضها البعض، وعلى ذلك، فإن التدفق النقدي الخارج لشراء أصول ثابتة يُقرر عنه بصورة مستقلة عن التدفق النقدي الداخل من بيع أصول ثابتة. وبنفس الصورة، فإن التدفق النقدي الداخل من إصدار الديون يُقرر عنه بصورة مستقلة عن التدفق النقدي الخارج لتسويتها. ويجب إجراء تسوية بين صافي الزيادة أو النقص في النقدية المقرر عنه خلال الفترة مع أرصدة النقدية أول وآخر المدة كما هو مقرر عنها في الميزانيات المقارنة. وفيما يلي الصيغة العامة لقائمة التدفقات النقدية :ـ

«إسم الشركة»

قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المنتهية في . . . . . .

التدفقات النقدية من أنشطة تشغيلية :ـ

صافي الدخل		×××
التسويات الخاصة بتعديل صافي الدخل الى النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية (إدراج البنود المنفردة)	××	××
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية		×××
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :		
(إدراج التدفقات الداخلة والخارجة المنفردة)	××	

صافي التدفق النقدي المتولدة (المستخدم في) من الأنشطة الاستثمارية		×××
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :-		
(إدراج التدفقات الداخلة والخارجة المنفردة)	××	
صافي التدفق النقدي المتولد (المستخدم في) من الأنشطة التمويلية		×××
صافي الزيادة (النقص) في النقدية		×××
النقدية في بداية الفترة		×××
النقدية في نهاية الفترة		×××

إعداد قائمة التدفقات النقدية PREPARATION OF THE STATEMENT

على عكس القوائم المالية الأساسية الأخرى، فإن قائمة التدفقات النقدية لا تعد من واقع ميزان المراجعة بعد التسوية . فالمعلومات اللازمة لإعداد هذه القائمة تأتي عادة من ثلاث مصادر هي :-

* الميزانيات المقارنة :- وهي توفر مقدار التغيرات في الأصول، الإلتزامات وحقوق الملكية من بداية الفترة إلى نهايتها .
* قائمة الدخل عن الفترة، وهي توفر بيانات تساعدالقاريء على تحديد مقدار النقدية الذي تقدمه أو تستخدمه العمليات خلال الفترة .
* بيانات عن الصفقات المنتقاة من الأستاذ العام، وهي توفر معلومات تفصيلية إضافية تلزم في تحديد كيفية الحصول على النقدية وإستخدامها خلال الفترة .

ويتضمن إعداد قائمة التدفقات النقدية من مصادر البيانات السابقة ثلاث خطوات أساسية هي :-

(١) تحديد التغير في النقدية :- وهو إجراء بسيط، حيث يمكن تحديد الفرق بين رصيد النقدية أول وآخر المدة بسهولة عن طريق فحص الميزانيات المقارنة .

(٢) تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية :- وهو إجراء معقد، حيث لا يتضمن فقط تحليل قائمة دخل الفترة الحالية وإنما الميزانيات المقارنة لها وبيانات بعض الصفقات المنتقاة أيضا .

(٣) تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية حيث يجب تحليل

كل التغيرات الأخرى في بنود الميزانية لتحديد أثرها على النقدية .

المثال الأول ـ سنة ١٩٩٤

لتوضيح قائمة التدفقات النقدية، سوف نستخدم السنة الأولى للتشغيل بشركة Tax حيث بدأت شركة Tax نشاطها في ١ يناير ١٩٩٤ عندما أصدرت ٦٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة إسمية ١ج للسهم نقداً. وعلى مدار السنة الأولى للنشاط، قامت الشركة بإستئجار ما يلزمها من مباني ومعدات لازمة لتقديم الخدمات الاستشارية الضريبية، وقد ظهرت الميزانيات المقارنة في بداية ونهاية سنة ١٩٩٤ كما يلي :

	٣١ ديسمبر ١٩٩٤	١ يناير ١٩٩٤	التغير (زيادة/ نقص)
الأصول :ـ			
النقدية	٤٩٠٠٠	-	٤٩٠٠٠ زيادة
حسابات المدينين	٣٦٠٠٠	-	٣٦٠٠٠ زيادة
الاجمالي	٨٥٠٠٠	صفر	
الإلتزامات وحقوق المساهمين :			
حسابات الدائنين	٥٠٠٠	-	٥٠٠٠ زيادة
أسهم عادية (قيمة اسمية ١ج)	٦٠٠٠٠	-	٦٠٠٠٠ زيادة
أرباح محتجزة	٢٠٠٠٠	-	٢٠٠٠٠ زيادة
الاجمالي	٨٥٠٠٠	صفر	

كما أن قائمة الدخل وغيرها من المعلومات الاضافية عن الشركة كانت كما يلي :ـ

الايرادات	١٢٥٠٠٠
مصروفات التشغيل	٨٥٠٠٠
الدخل قبل الضرائب	٤٠٠٠٠
مصروف ضريبة الدخل	٦٠٠٠
صافي الدخل بعد الضرائب	٣٤٠٠٠

معلومات إضافية

بفحص بعض البيانات المنتقاة إتضح أن هناك توزيعات قدرها ١٤٠٠٠ج سُددت خلال العام .

ولإعداد قائمة تدفقات نقدية، فإن الخطوة الأولى ـ وهي تحديد التغير في رصيد النقدية ـ يسهل إجراؤها. حيث أن الشركة لم يكن لديها نقدية في بداية سنة ١٩٩٤، في حين كان لديها رصيد نقدي قدره ٤٩٠٠٠ج في نهاية السنة. وعلى ذلك، فإن التغير في رصيد النقدية خلال سنة ١٩٩٤ قد تمثل في زيادة قدرها ٤٩٠٠٠ج، ولكن الخطوتان الثانية والثالثة أكثر تعقيداً وتتطلبان المزيد من التحليل.

تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

Determine Net Cash Flow From Operating Activities

من النقاط المبدئية المفيدة في تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية أن نتفهم السبب في ضرورة تعديل صافي الدخل. ففي ظل المبادىء المحاسبية المتعارف عليها، تلتزم أغلب الشركات بإستخدام أساس الاستحقاق في المحاسبة والذي يتطلب تسجيل الإيرادات عند اكتسابها وتسجيل المصروفات عند تحملها. وقد تتضمن الايرادات المكتسبة مبيعات آجلة لم تُحصل نقداً، كما أن المصروفات التي تتحملها الشركة قد تتضمن مصروفات لم تُسدد بعد. وعلى ذلك، فإنه في ظل أساس الاستحقاق في المحاسبة، فإن صافي الدخل لن يُشير الى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

وللوصول لصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإنه من الضروري التقرير عن الإيرادات والمصروفات على الأساس النقدي. ويتم ذلك عن طريق إستبعاد آثار الصفقات التي تتضمنها قائمة الدخل التي لا ينتج عنها زيادة أو تخفيض في النقدية.

وخلال هذه الفصل سوف نستخدم مصطلح صافي الدخل للاشارة الى صافي الدخل على أساس الاستحقاق. ويمكن تحويل صافي الدخل الى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية إما بإستخدام الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة كما يتضح من المناقشة التالية:

الطريقة المباشرة :

في ظل الطريقة المباشرة (أو طريقة قائمة الدخل) يتم تحديد المتحصلات والمدفوعات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية، ويتمثل الفرق بين هذين المقدارين في صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. وبمعنى آخر، فإن الطريقة المباشرة تقوم بطرح المدفوعات النقدية التشغيلية من المتحصلات النقدية التشغيلية وينتج عن الطريقة المباشرة تصوير قائمة مختصرة بالمتحصلات والمدفوعات النقدية من

الأنشطة التشغيلية .

وكما يتضح من قائمة الدخل السابقة، فإن شركة Tax قد قررت عن إيرادات قدرها ١٢٥٠٠٠ج ولكن لأن حسابات المدينين بالشركة قد زادت خلال سنة ١٩٩٤ بمقدار ٣٦٠٠٠ج فإن المحصل نقداً من هذه الايرادات يبلغ ٨٩٠٠٠ج [١٢٥٠٠٠ - ٣٦٠٠٠] فقط. وبنفس الصورة فإن شركة Tax قد قررت عن مصروفات تشغيل قدرها ٨٥٠٠٠ج ولكن حسابات الدفع زادت خلال الفترة بمقدار ٥٠٠٠ج وبفرض أن حسابات الدفع هذه تتعلق بالمصروفات التشغيلية، فإن مصروفات التشغيل المسددة نقدا تبلغ ٨٠٠٠٠ج (٨٥٠٠٠-٥٠٠٠). وبسبب عدم وجود ضرائب دخل مستحقة في نهاية العام، فإن مصروف ضريبة الدخل عن سنة ١٩٩٤ وقدره ٦٠٠٠ج لابد وأنه قد سُدد نقداً خلال العام. وبذلك، يتم حساب صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كمايلي:

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية - الطريقة المباشرة

النقدية المحصلة من الايرادات	٨٩٠٠٠
النقدية المسددة عن المصروفات	٨٠٠٠٠
الدخل قبل ضرائب الدخل	٩٠٠٠
ضرائب الدخل المسددة نقدا	٦٠٠٠
صافي النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية	٣٠٠٠

حيث أن صافي النقدية المقدمة من الأنشطة التشغيلية هي المعادل لصافي الدخل على الأساس النقدي، في حين أن صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية هي المعادل لصافي الخسارة على الأساس النقدي.

الطريقة غير المباشرة :

وهي طريقة أخرى (يُطلق عليها أيضا طريقة التسوية) تبدأ بصافي الدخل وتقوم بتحويله الى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. وبمعنى آخر، فإن الطريقة غير المباشرة تقوم بتعديل صافي الدخل بالبنود المؤثرة على صافي الدخل المقرر عنه دون أن تؤثر على النقدية. ويعني ذلك أن الأعباء غير النقدية في قائمة الدخل تُرد إلى صافي الدخل كما يتم طرح البنود غير النقدية التي سبق إضافتها لصافي الدخل للوصول الى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. وفيما يلي توضيح لعمليتي التسوية على

صافي الدخل في هذا المثال وهي الزيادة في حسابات المدينين والزيادة في حسابات الدائنين.

الزيادة في حسابات المدينين: عندما تزداد حسابات المدينين خلال العام، فإن الايرادات على أساس الاستحقاق تكون أكبر منها على الأساس النقدي لأن هناك بضائع مباعة بالأجل تم التقرير عنها ضمن الايرادات. وبمعنى آخر، فإن عمليات الفترة قد نتج عنها زيادة في الإيرادات، ولكن لم تتمثل كل هذه الإيرادات في زيادة في النقدية، فهناك جزء من الزيادة في الإيرادات قد أدى لزيادة في حسابات المدينين. ولتحويل صافي الدخل إلى صاف تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية فإنه يجب طرح الزيادة في حسابات المدينين وقدرها ٣٦٠٠٠ج من صافي الدخل.

الزيادة في حسابات الدائنين: عندما تزداد حسابات الدائنين خلال العام، تكون المصروفات على أساس الاستحقاق اكبر منها على الأساس النقدي لأن هناك مصروفات قد تحملتها الشركة دون أن تسددها نقداً ولتحويل صافي الدخل الى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإن الزيادة في حسابات الدائنين وقدرها ٥٠٠٠ج يجب أن تُضاف الى صافي الدخل.

ونتيجة للتسويات الخاصة بحسابات المدينين والدائنين، يتحدد صافي التدفقات النقدية من ا لأنشطة التشغيلية عن سنة ١٩٩٤ بمقدار ٣٠٠٠ج، كما يتضح مما يلي:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ـ الطريقة غير المباشرة

صافي الدخل		٣٤٠٠٠
التسويات الخاصة بتعديل صافي الدخل الى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:		
الزيادة في حسابات المدينين	(٣٦٠٠٠)	
الزيادة في حسابات الدائنين	٥٠٠٠	(٣١٠٠٠)
صافي النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية		٣٠٠٠

ويلاحظ أن صافي النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية لا يتغير سواء تم إستخدام الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة.

تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية :

Determine Net Cash Flows From Investing and financing Activities

بمجرد تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإن الخطوة التالية هي تحديد ما إذا كانت هناك تغيرات أخرى في حسابات الميزانية قد أدت إلى زيادة أو تخفيض في النقدية. على سبيل المثال، فإن فحص بنود الميزانية المتبقية يوضح أن كلاً من أسهم رأس المال والأرباح المحتجزة قد زادت. وقد نتجت الزيادة في أسهم رأس المال وقدرها ٦٠٠٠٠ج من إصدار أسهم عادية نقدية. حيث أن إصدار أسهم عادية يمثل متحصلات نقدية من نشاط تمويلي ويُقرر عنه بهذه الصفة في قائمة التدفقات النقدية. كما أن الزيادة في الأرباح المحتجزة وقدرها ٢٠٠٠٠ج قد نتجت عن بندين هما :-

(١) صافي دخل قدره ٣٤٠٠٠ج أدى لزيادة الأرباح المحتجزة.

(٢) توزيعات معلنة قدرها ١٤٠٠٠ج أدت لتخفيض الأرباح المحتجزة.

وكما إتضح فيما سبق، فإن صافي الدخل تم تحويله إلى صافي تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية، كما أن البيانات الاضافية تُشير الى أن التوزيعات المعلنة قد سددت نقداً. وعلى ذلك، فإن التوزيعات المسددة يُقرر عنها كتدفق نقدي خارج ضمن الأنشطة التمويلية.

قائمة التدفقات النقدية - ١٩٩٤ :-

يمكن الآن إعداد قائمة التدفقات النقدية. وتبدأ القائمة بالأنشطة التشغيلية ويمكن إستخدام الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة في التقرير عن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. ويُشجع FASB على إستخدام الطريقة المباشرة أكثر من الطريقة غير المباشرة دون إلزام بذلك. وعند إستخدام الطريقة المباشرة في التقرير عن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، يُطالب FASB باجراء تسوية بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية في جدول منفصل. وعند إستخدام الطريقة غير المباشرة، فإن هذه التسوية إما أن يُقرر عنها داخل قائمة التدفقات النقدية نفسها أو في جدول مستقل مع التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية بالصافي فقط. وعلى ذلك، فسوف يتم إستخدام الطريقة غير المباشرة - وهي الطريقة المستخدمة على نطاق واسع في الممارسة - على مدار هذا الفصل، وسوف تتم مناقشة مزايا وعيوب كل من هاتين الطريقتين في

جزء تالي من هذا الفصل.

وتظهر قائمة التدفقات النقدية بشركة Tax عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٤ كما يلي :ـ

تدفقات نقدية من أنشطة تشغيلية :		
صافي الدخل	٣٤٠٠٠	
تعديل صافي الدخل الى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :		
الزيادة في حساب المدينين	(٣٦٠٠٠)	
الزيادة في حساب الدائنين	٥٠٠٠	(٣١٠٠٠)
صافي النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية		٣٠٠٠
تدفقات نقدية من أنشطة تمويلية :ـ		
إصدار أسهم عادية	٦٠٠٠٠	
سداد توزيعات نقدية	(١٤٠٠٠)	
صافي النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية		٤٦٠٠٠
صافي الزيادة في النقدية		٤٩٠٠٠
رصيد النقدية في ١ يناير ١٩٩٤		-
رصيد النقدية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٤		٤٩٠٠٠

وكما سبق القول، فإن الزيادة في الأسهم العادية وقدرها ٦٠٠٠٠ج تمثل تدفق نقدي داخل من نشاط تمويلي. كما أن سداد توزيعات نقدية قدرها ١٤٠٠٠ج يبوب كتدفق نقدي خارج لنشاط تمويلي. وتتفق الزيادة في النقدية المقرر عنها في قائمة التدفقات النقدية وقدرها ٤٩٠٠٠ج مع الزيادة في حساب النقدية في الميزانيات المقارنة وقدرها ٤٩٠٠٠ج أيضا.

المثال الثاني ـ سنة ١٩٩٥

إستمرت شركة Tax في النمو والرواج في السنة الثانية من نشاطها، وقامت بشراء أرض ومباني ومعدات وزادت إيراداتها وأرباحها عن السنة الأولى بصورة ملحوظة. وفيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بالسنة الثانية من العمليات في شركة Tax.

الميزانية المقارنة

	١٩٩٥	١٩٩٤	التغير (زيادة نقص)	
الأصول:				
النقدية	٣٧٠٠٠	٤٩٠٠٠	١٢٠٠٠	نقص
حسابات المدينين	٢٦٠٠٠	٣٦٠٠٠	١٠٠٠٠	نقص
مصروفات مدفوعة مقدما	٦٠٠٠	-	٦٠٠٠	زيادة
الأراضي	٧٠٠٠٠	-	٧٠٠٠٠	زيادة
المباني	٢٠٠٠٠٠	-	٢٠٠٠٠٠	زيادة
مجمع إهلاك مباني	(١١٠٠٠)	-	١١٠٠٠	زيادة
المعـــدات	٦٨٠٠٠	-	٦٨٠٠٠	زيادة
مجمع إهلاك معدات	(١٠٠٠٠)	-	١٠٠٠٠	زيادة
الإجمـــالي	٣٨٦٠٠٠	٨٥٠٠٠		
الالتزامات وحقوق المساهمين :-				
حسابات الدائنين	٤٠٠٠٠	٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	زيادة
سنـــدات	١٥٠٠٠٠	-	١٥٠٠٠٠	زيادة
أسهم عادية (قيمة اسمية ١ج للسهم)	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠		ـــــ
الأرباح المحتجزة	١٣٦٠٠٠	٢٠٠٠٠	١١٦٠٠٠	زيادة
الإجمـــالي	٣٨٦٠٠٠	٨٥٠٠٠		

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥

الإيـــــرادات		٤٩٢٠٠٠
مصروفات التشغيل (بدون الاهلاك)	٢٦٩٠٠٠	
مصروف الاهلاك	٢١٠٠٠	٢٩٠٠٠٠
الدخل من العمليات		٢٠٢٠٠٠
مصروف ضريبة الدخل		٦٨٠٠٠
صافي الدخل		١٣٤٠٠٠

معلومـــات إضافيـــة :

أ ـــ في سنة ١٩٩٥ سددت الشركة توزيعات نقدية قدرها ١٨٠٠٠ج

ب ـــ حصلت الشركة على نقدية قدرها ١٥٠٠٠٠ج بإصدار سندات طويلة الأجل بهذه القيمة .

جـ - الأراضي والمباني والمعدات مشتراة نقداً .

ولإعداد قائمة التدفقات النقدة من واقع هذه المعلومات، فإن الخطوة الأولى هي تحديد التغير في رصيد النقدية. وكما يتضح من المعلومات المعروضة، فقد إنخفضت النقدية بمقدار ١٢٠٠٠ج (٤٩٠٠٠-٣٧٠٠٠) وتوضح الفقرات التالية الخطوتين الثانية والثالثة.

تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية - الطريقة غير المباشرة :-

بإستخدام الطريقة غير المباشرة، فإننا نقوم بتعديل صافي الدخل وقدره ١٣٤٠٠٠ج للوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، وفيما يلي إيضاح لهذه التعديلات :-

الإنخفاض في حسابات المدينين : فعندما تنخفض حسابات المدينين خلال الفترة، فإن الإيرادات على الأساس النقدي تكون أكبر من الايرادات على أساس الاستحقاق لأن عمليات التحصيل النقدي أكبر من الإيرادات المقرر عنها على أساس الاستحقاق. ولتحويل صافي الدخل الى صافي تدفق نقدي من العمليات التشغيلية، فإن الانخفاض في حسابات المدينين وقدره ١٠٠٠٠ج يجب أن يُضاف إلى صافي الدخل.

الزيادة في المصروفات المدفوعة مقدماً : عندما تزداد المصروفات المدفوعة مقدماً (أصل) خلال الفترة، فإن مصروفات قائمة الدخل المعدة على أساس الاستحقاق تكون أقل من مصروفات قائمة الدخل المعدة على الأساس النقدي. حيث أن النفقات (المدفوعات النقدية) قد أُجريت في الفترة الحالية ولكن المصروفات (كأعباء على قائمة الدخل) قد أُجلت إلى فترات مستقبلية. ولتحويل صافي الدخل إلى صافي تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية، فإن الزيادة في المصروفات المدفوعة مقدماً وقدرها ٦٠٠٠ج يجب طرحها من صافي الدخل فالزيادة في المصروفات المدفوعة مقدماً تؤدي إلى انخفاض في النقدية خلال الفترة.

الزيادة في حسابات الدائنين :- على نمط الزيادة في سنة ١٩٩٤ فإن الزيادة في حسابات الدائنين سنة ١٩٩٥ وقدرها ٣٥٠٠٠ج يجب أن تُضاف الى صافي الدخل لتحويله إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. حيث أن مقدار المصروفات التي تحملتها الشركة أكبر من النقدية المسددة مقابلها.

مصروف الإهلاك (الزيادة في مجمع الإهلاك) : إن شراء أصول قابلة للاهلاك يظهر كإستخدام للنقدية في الأنشطة الاستثمارية في سنة الشراء. ويمثل مصروف الاهلاك

وقدره ٢١٠٠٠ [والذي تمثله أيضا الزيادة في حساب مجمع الاهلاك] عبء غير نقدي يجب إضافته مرة أخرى الى صافي الدخل للوصول الى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. ويمثل المقدار ٢١٠٠٠ مجموع إهلاك المباني وقدره ١١٠٠٠ وإهلاك المعدات وقدره ١٠٠٠٠ج.

وتتم معالجة الاعباء الأخرى المحملة على مصروفات الفترة والتي لا تستلزم إستخدام للنقدية ـ مثل إستهلاك الأصول غير الملموسة ومصروف النفاد ـ بنفس طريقة الاهلاك. وعادة ما يُدرج الاهلاك وغيره من الأعباء غير النقدية في بداية التعديلات التي تتم على صافي الدخل في القائمة.

ونتيجة للبنود السابقة، فإن صافي النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية يبلغ ١٩٤٠٠٠، ويتم حسابه كما يلي :ـ

صافي الدخل		١٣٤٠٠٠
التسويات الخاصة بتعديل صافي الدخل إلى صافي النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية :ـ		
مصروف الاهلاك	٢١٠٠٠	
النقص في حسابات المدينين	١٠٠٠٠	
الزيادة في المصروفات المدفوعة مقدماً	(٦٠٠٠)	
الزيادة في حسابات الدائنين	٣٥٠٠٠	٦٠٠٠٠
صافي النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية		١٩٤٠٠٠

تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية :ـ

بعد تحديد البنود المؤثرة على صافي النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية، فإن الخطوة التالية تتضمن تحليل باقي التغيرات في حسابات الميزانية.

الزيادة في الأرض: كما يتضح من التغير في حساب الأرض، فقد تم شراء أرض بمبلغ ٧٠٠٠٠ج خلال الفترة، وتمثل هذه العملية نشاط استثماري يتم التقرير عنه كإستخدام للنقدية.

الزيادة في المباني ومجمع إهلاكها: كما يتضح من المعلومات الاضافية ومن التغير في حساب المباني، فقد إشترت الشركة مباني عن طريق إستخدام نقدية قدرها ٢٠٠٠٠٠ج وتمثل هذه العملية تدفق نقدي خارج يُقرر عنه ضمن الأنشطة

الاستثمارية . ويعبر مصروف إهلاك الفترة عن الزيادة في حساب مجمع الاهلاك وقدرها وقد سبق القول ان مصروف الاهلاك المقرر عنه ليس له أثر على مقدار النقدية .

الزيادة في المعدات ومجمع إهلاكها : حيث حدثت زيادة في المعدات قدرها ٦٨٠٠٠ج بسبب شراء معدات نقداً . ويجب التقرير عن هذه الصفقة كتدفق نقدي خارج لنشاط إستثماري . كما أن الزيادة في مجمع الاهلاك يمثلها مصروف الاهلاك عن الفترة .

الزيادة في السندات : فقد زاد حساب السندات بمقدار ١٥٠٠٠٠ج ، وتمثل النقدية المحصلة من اصدار هذه السندات تدفق نقدي داخل من نشاط تمويلي :

الزيادة في الأرباح المحتجزة : فقد زادت الأرباح المحتجزة بمقدار ١١٦٠٠٠ج خلال العام . ويمكن تفسير هذه الزيادة بعاملين هما :ـ

(١) صافي الدخل ويؤدي لزيادة الأرباح المحتجزة بمقدار ١٣٤٠٠٠ج .

(٢) التوزيعات وتؤدي لتخفيض الأرباح المحتجزة بمقدار ١٨٠٠٠ج . ويمثل سداد التوزيعات تدفق نقدي خارج لنشاط تمويلي .

قائمة التدفقات النقدية ـ ١٩٩٥ :

بتجميع البنود السابقة ، فإن قائمة التدفقات النقدية لشركة Tax عن سنة ١٩٩٥ باستخدام الطريقة غير المباشرة في حساب صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ، تعرض البيانات التالية :ـ

شركة Tax

قائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
صافي الدخل		١٣٤٠٠٠
التسويات :		
مصروف الاهلاك	٣٢١٠٠٠	
النقص في حسابات المدينين	١٠٠٠٠	
الزيادة في المصروفات المدفوعة مقدماً	(٦٠٠٠)	
الزيادة في حسابات الدائنين	٣٥٠٠٠	٦٠٠٠٠
صافي النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية :		١٩٤٠٠٠
التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية :		
شراء أراضي	(٧٠٠٠٠)	
شراء مباني	(٢٠٠٠٠٠)	

شراء معدات	(٦٨٠٠٠)	
صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة الإستثمارية		(٣٣٨٠٠٠)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :		
إصدار السندات	١٥٠٠٠٠	
سداد التوزيعات النقدية	(١٨٠٠٠)	
صافي النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية		١٣٢٠٠٠
صافي الإنخفاض في النقدية		(١٢٠٠٠)
رصيد النقدية في ١ يناير ١٩٩٢		٤٩٠٠٠
رصيد النقدية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢		٣٧٠٠٠

المثال الثالث ـ ١٩٩٦

يغطي هذا المثال الثالث عمليات شركة Tax عن سنة ١٩٩٥ ويستخدم الطريقة غير المباشرة في حساب وعرض صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية .

فقد إستمرت الشركة في النجاح في سنة ١٩٩٦ وتوسعت في عملياتها لتشمل بيع خطوط معينة من برامج الحاسب الآلي التي تُستخدم في إعداد الإقرارات الضريبية وفي التخطيط الضريبي . وعلى ذلك، فقد ظهرت أصول جديدة في ميزانية الشركة بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ ومنها المخزون . وفيما يلي الميزانيات المقارنة، قائمة الدخل وبعض المعلومات الاضافية عن سنة ١٩٩٦ .

شركة Tax

الميزانيات المقارنة

	١٩٩٦	١٩٩٥	التغيـــر زيادة/ نقص	
الأصـــــول				
النقدية	٥٤٠٠٠	٣٧٠٠٠	١٧٠٠٠	زيادة
حسابات المدينين	٦٨٠٠٠	٢٦٠٠٠	٤٢٠٠٠	زيادة
المخـــزون	٥٤٠٠٠	ـ	٥٤٠٠٠	زيادة
المصروفات المدفوعة مقدما	٤٠٠٠	٦٠٠٠	٢٠٠٠	نقص
الأراضـــي	٤٥٠٠٠	٧٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	نقص
المباني	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	ـ	

مجمع إهلاك المباني	(٢١٠٠٠)	(١١٠٠٠)	١٠٠٠٠	زيادة
المعـــدات	١٩٣٠٠٠	٦٨٠٠٠	١٢٥٠٠٠	زيادة
مجمع إهلاك المعدات	(٢٨٠٠٠)	(١٠٠٠٠)	١٨٠٠٠	زيادة
الإجمالي	٥٦٩٠٠٠	٣٨٦٠٠٠		

الإلتزامات وحقوق المساهمين

حسابات الدائنين	٣٣٠٠٠	٤٠٠٠٠	٧٠٠٠	نقص
السنـــدات	١١٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	نقص
أسهم عادية (قيمة إسمية ١ج للسهم)	٢٢٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠	زيادة
أرباح محتجزة	٢٠٦٠٠٠	١٣٦٠٠٠	٧٠٠٠٠	زيادة
الاجمـــالي	٥٦٩٠٠٠	٣٨٦٠٠٠		

شركة Tax

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦

الإيرادات		٨٩٠٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	٤٦٥٠٠٠	
مصروفات تشغيل	٢٢١٠٠٠	
مصروف الفائدة	١٢٠٠٠	
خسارة بيع معدات	٢٠٠٠	٧٠٠٠٠٠
الدخل من العمليات		١٩٠٠٠٠
مصروف ضريبة الدخل		٦٥٠٠٠
صافي الدخـــل		١٢٥٠٠٠

معلومات إضافيـــة :

أ ــ تتضمن مصروفـــات التشغيل مصروف إهـــلاك قدره ٣٣٠٠٠ج واستنفـــاد مصروفات مدفوعة مقدما قدرها ٢٠٠٠ج .

ب ــ تم بيع أرض بقيمتها الدفترية نقداً .

جـ ــ تم سداد توزيعات نقدية سنة ١٩٩٦ قيمتها ٥٥٠٠٠ج

د ــ مصروف الفائدة وقدره ١٢٠٠٠ج مسدد نقداً .

هـ ــ تم شراء معـدات تكلفتهـا ١٦٦٠٠٠ج نقـداً، كما تم بيع معـدات تكلفتها

٤١٠٠٠ج وقيمتها الدفترية ٣٦٠٠٠ج بمبلغ ٣٤٠٠٠ج نقداً.

حـ ـ تم إصدار أسهم عادية [قيمة إسمية ١ج للسهم] نقداً.

والخطوة الأولى في إعداد قائمة التدفقات النقدية هي تحديد التغير في رصيد النقدية. وكما يتضح من الميزانيات المقارنة، فقد زادت النقدية سنة ١٩٩٦ بمقدار ١٧٠٠٠ج وتتضح الخطوتان الثانية والثالثة في الفقرات التالية.

تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية :ـ

فيما يلي إيضاح للتعديلات التي تُجرى على صافي الدخل :ـ

الزيادة في حسابات المدينين: تمثل الزيادة في حسابات المدينين وقدرها ٤٢٠٠٠ج إيرادات مسجلة على أساس الاستحقاق بالزيادة عن المتحصلات النقدية في سنة ١٩٩٦، ويتم طرح هذه الزيادة من صافي الدخل للتحول من أساس الاستحقاق الى الأساس النقدي.

الزيادة في المخزون: تمثل الزيادة في المخزون وقدرها ٥٤٠٠٠ج إستخدام للنقدية في نشاط تشغيل بدون إثبات مصروف مقابل ذلك، ومن ثم يتم طرح هذا المقدار من صافي الدخل للوصول إلى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. وبمعنى آخر، فعندما يزيد المخزون المشتري عن المخزون المباع خلال الفترة، فإن تكلفة البضاعة المباعة على أساس الاستحقاق تكون أقل منها على الأساس النقدي.

الإنخفاض في المصروفات المدفوعة مقدماً: يمثل الانخفاض في المصروفات المدفوعة مقدما وقدره ٢٠٠ج عبء محمل على قائمة دخل الفترة الحالية لا يصاحبه تدفق نقدي خارج خلال هذه الفترة. وبذلك يُضاف هذا المقدار إلى صافي الدخل للوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

الإنخفاض في حسابات الدائنين: ـ عندما تنخفض حسابات الدفع خلال الفترة، فإن تكلفة البضاعة المباعة والمصروفات على الأساس النقدي تكون أعلى منها على أساس الاستحقاق، لأنه في ظل الأساس النقدي لا تُسجل البضائع، والمصروفات ضمن مصروفات قائمة الدخل إلا عند سدادها ولتحويل صافي الدخل الى صافي تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية، فإن هذا الانخفاض في حسابات الدائنين وقدره ٧٠٠٠ج يجب طرحه من صافي الدخل.

مصروف الإهلاك [الزيادة في مجمع الإهلاك]: فقد زاد مجمع إهلاك المباني بمقدار ١٠٠٠٠ (٢١٠٠٠ ـ ١١٠٠٠)، ولم يتغير حساب المباني خلال الفترة، بما يعني أن

الإهلاك المسجل سنة ١٩٩٦ يبلغ ١٠٠٠٠ج.

كما زاد مجمع إهلاك المعدات بمقدار ١٨٠٠٠ج [٢٨٠٠٠ ـ ١٠٠٠٠] خلال العام. ولكن مجمع إهلاك المعدات كان قد انخفض خلال العام بمقدار ٥٠٠٠ج نتيجة لبيع أحد المعدات خلال العام. وعلى ذلك، فإن مصروف الاهلاك عن العام يبلغ ٢٣٠٠٠٠ج. ويمكن إجراء تسوية لحساب مجمع إهلاك المعدات كما يلي:

رصيد أول المدة	١٠٠٠٠
يُضاف إهلاك سنة ١٩٩٦	٢٣٠٠٠
	٣٣٠٠٠
يطرح إهلاك معدات مباعة	٥٠٠٠
رصيد آخر المدة	٢٨٠٠٠

وعلى ذلك فإن مصروف الإهلاك المحمل على قائمة دخل العام للمباني والمعدات وقدره ٣٣٠٠٠ج [١٠٠٠٠ + ٢٣٠٠٠] يجب أن يُضاف إلى صافي الدخل لتحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

خسارة بيع المعدات: فقد تم بيع معدات تكلفتها ٤١٠٠٠ج وقيمتها الدفترية ٣٦٠٠٠ج بمبلغ ٣٤٠٠٠ج نقداً. ونتيجة لذلك، قررت الشركة عن خسارة قدرها ٢٠٠٠ج من بيع معدات. وللوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فمن الضروري إضافة قيمة هذه الخسارة مرة أخرى الى صافي الدخل. ويرجع السبب في ذلك الى أن الخسارة تمثل عبء غير نقدي على قائمة الدخل، حيث أنها لا تخفض النقدية في حين أنها تخفض صافي الدخل.

ومن البنود السابقة. يظهر جزء الأنشطة التشغيلية بقائمة التدفقات النقدية للشركة عن سنة ١٩٩٦ كما يلي:

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	
صافي الدخل	١٢٥٠٠٠
التعديلات :	
مصروف الإهلاك	٣٣٠٠٠

الزيادة في حسابات المدينين	(٤٢٠٠٠)	
الزيادة في المخزون	(٥٤٠٠٠)	
الإنخفاض في المصروفات المدفوعة مقدما	٢٠٠٠	
الإنخفاض في حسابات الدائنين	(٧٠٠٠)	
خسارة بيع معدات	٢٠٠٠	(٦٦٠٠٠)
صافي النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		٥٩٠٠٠

تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية :-

بتحليل باقي التغيرات في بنود الميزانية ، يمكن تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية والتمويلية كما يلي :-

الأراضي : فقد انخفضت الأراضي بمقدار ٢٥٠٠٠ج خلال الفترة . وكما يتضح من المعلومات الإضافية ، فقد تم بيع جزء من الأراضي بقيمتها الدفترية نقداً . ويتم التقرير عن هذه العملية كتدفق نقدي داخل لنشاط إستثماري قدره ٢٥٠٠٠ج .

المعدات : يُشير تحليل حساب المعدات إلى مايلي :-

رصيد أول المدة	٦٨٠٠٠
شراء معدات	١٦٦٠٠٠
	٢٣٤٠٠٠
بيع معدات	٤١٠٠٠
رصيد آخر المدة	١٩٣٠٠٠

فقد تم شراء معدات قيمتها ١٦٦٠٠٠ج نقداً ، وهو تدفق نقدي خارج لنشاط إستثماري في حين أن بيع المعدات يمثل تدفق نقدي داخل قدره ٣٤٠٠٠ج من نشاط إستثماري أيضاً .

السندات : فقد إنخفضت السندات بمقدار ٤٠٠٠٠ج خلال العام . وكما يتضح من المعلومات الإضافية ، فقد تم سداد هذه السندات بقيمتها الإسمية ، وهذه العملية تمثل تدفق نقدي خارج قدره ٤٠٠٠٠ج لنشاط تمويلي .

الأسهم العادية : فقد زاد حساب الأسهم العادية بمقدار ١٦٠٠٠٠ج خلال

العام . وكما يتضح من المعلومات الإضافية، فإن الشركة أصدرت أسهم عادية قدرها ١٦٠٠٠٠ج بقيمتها الإسمية وتمثل هذه العملية تدفق نقدي داخل لنشاط تمويلي .

الأرباح المحتجزة :- فقد تغيرت الأرباح المحتجزة بمقدار ٧٠٠٠٠ج [٢٠٦٠٠٠ - ١٣٦٠٠٠] خلال العام . وقد نتج هذا التغير عن إضافة صافي دخل قدره ١٢٥٠٠٠ج وسداد توزيعات نقدية قدرها ٥٥٠٠٠ج .

وبتجميع كل البنود السابقة، يمكن عرض قائمة التدفقات النقدية عن سنة ١٩٩٦ كما يلي :

شركة Tex

قائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :		
صافي الدخل		١٢٥٠٠٠
التعديلات :		
مصروف الاهلاك	٣٣٠٠٠	
الزيادة في حسابات المدينين	(٤٢٠٠٠)	
الزيادة في المخزون	(٥٤٠٠٠)	
الانخفاض في المصروفات المدفوعة مقدماً	٢٠٠٠	
الانخفاض في حسابات الدائنين	(٧٠٠٠)	
خسارة بيع معدات	٢٠٠٠	(٦٦٠٠٠)
صافي النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية		٥٩٠٠٠
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
بيع أراضي	٢٥٠٠٠	
بيع معدات	٣٤٠٠٠	
شراء معدات	(١٦٦٠٠٠)	
صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		(١٠٧٠٠٠)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
تسوية السندات	(٤٠٠٠٠)	
بيع أسهم عادية	١٦٠٠٠٠	
سداد توزيعات	(٥٥٠٠٠)	
صافي النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية		٦٥٠٠٠

صافي الزيادة في النقدية	١٧٠٠٠
رصيد النقدية في ١ يناير ١٩٩٦	٣٧٠٠٠
رصيد النقدية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦	٥٤٠٠٠

مصادر معلومات قائمة التدفقات النقدية

SOURCES OF INFORMATION FOR STATEMENT OF CASH FLOWS

هناك بعض النقاط الهامة التي يلزم تذكرها عند إعداد قائمة التدفقات النقدية وهي :

(١) أن الميزانيات المقارنة تقدم المعلومات الأساسية التي تُعد منها القائمة. كما أن المعلومات الإضافية التي نحصل عليها من تحليل حسابات معينة تدخل أيضا في إعداد القائمة.

(٢) من الضروري تحليل حساب الأرباح المحتجزة، حيث أن إدراج صافي الزيادة أو الإنخفاض في الأرباح المحتجزة بدون إيضاح يمثل مقدار بلا مغزى داخل القائمة، لأن هذا الصافي قد يرجع إلى صافي الدخل أو التوزيعات المعلنة أو عمليات تخصيص الأرباح المحتجزة أو تعديلات الفترات السابقة.

(٣) أن القائمة تتضمن كل التغيرات التي اثرت في حساب النقدية أو نتج عنها زيادة أو تخفيض في النقدية.

(٤) أن عمليات تخفيض قيمة الأصول وأعباء الاهلاك وغيرها من التسويات الدفترية ـ مثل اهلاك الأصول الثابتة ـ لا تمثل تدفقات نقدية داخلة أو خارجة لأنها لا تؤثر على النقدية، ولكن لأنها تدخل في تحديد صافي الدخل، فإنها يجب أن تُضاف مرة أخرى أو تُطرح من صافي الدخل للوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ـ الطريقة المباشرة وغير المباشرة ـ

NET CASH FROM OPERATING ACTIVITIES - INDIRECT VERSUS DIRECT METHOD

كما سبق القول، فإن هناك طريقتان مختلفتان لتعديل دخل العمليات على أساس الاستحقاق إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وهما الطريقة غير المباشرة

والطريقة المباشرة.

ويشجع FASB على إستخدام الطريقة المباشرة ولكن يسمح بإستخدام الطريقة غير المباشرة. وعند إستخدام الطريقة المباشرة، فإن المجلس يُطالب بإجراء تسوية بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية في جدول منفصل وعلى ذلك، فإنه في ظل أي من الطريقتين فإنه يجب إعداد التسوية التي تتضمنها الطريقة غير المباشرة والتقرير عنها.

الطريقة غير المباشرة **Indirect Method**

لأغراض الإتساق والقابلية للمقارنة، ولأنها الطريقة الأكثر شيوعاً في الاستخدام في الممارسة، فقد إستخدمنا الطريقة غير المباشرة في الأمثلة السابقة. حيث حددنا صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية عن طريق إضافة أو خصم تلك البنود التي ليس لها أثر على النقدية إلى صافي الدخل أو منه. حيث أن هذه الإضافات أو الخصومات تقوم بتسوية Reconcile صافي الدخل إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ولذلك فإن الطريقة غير المباشرة يُطلق عليها أحيانا إسم طريقة التسوية Reconciliation.

الطريقة المباشـــرة **Direct Method**

في ظل الطريقة المباشرة تقرر قائمة التدفقات النقدية عن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية في صورة متحصلات نقدية [مثل النقدية المسددة للموردين والعاملين والفوائد المسددة للدائنين والضرائب المسددة للجهات الحكومية] مرتبطة بالنشاط التشغيلي.

وسيتم عرض الطريقة المباشرة بمزيد من التفصيل للمساعدة على فهم الفرق بين الدخل المحدد على أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. ولتوضيح البيانات المطلوبة لتطبيق الطريقة المباشرة. على سبيل المثال، إفترض أن شركة Farmer كان لديها المعلومات التالية المنتقاة من ميزانياتها :ـ

	١٩٩٦	١٩٩٥
النقديـــة	٥٤٠٠٠	٤٨٠٠٠
حسابات القبض	٦٠٠٠٠	٦٨٠٠٠
المخـــزون	١١٠٠٠٠	١١٢٠٠٠

مصروفات مدفوعة مقدماً	٩٠٠٠	٨٠٠٠
حسابات الدائنين	٧٥٠٠٠	٨٧٠٠٠
ضرائب مستحقة	٨٠٠٠	٣٠٠٠

وفيما يلي قائمة دخل الشركة وغيرها من المعلومات الاضافية :ـ

المبيعات	٢٣٢٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	٩٤٠٠٠
مجمل الربح	١٣٨٠٠٠
مصروفات إدارية وبيعية	٧٠٠٠٠
الدخل قبل ضرائب الدخل	٦٨٠٠٠
مصروف ضريبة الدخل	١٢٠٠٠
صافي الدخل	٥٦٠٠٠

معلومات إضافية :

أ ـ تتعلق حسابات القبض بالمبيعات، وتتعلق حسابات الدائنين بتكلفة البضاعة المباعة.

ب ـ هناك إهلاك قدره ٤٠٠٠ج ضمن المصروفات الإدارية والبيعية، كما أن المصروفات المدفوعة مقدماً تتعلق بالمصروفات الإدارية والبيعية.

وتكون التعديلات اللازمة للوصول إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كما يلي :ـ

المبيعات النقدية :ـ تبلغ المبيعات على أساس الاستحقاق ٢٣٢٠٠٠ج. فإذا انخفضت حسابات القبض بمقدار ٨٠٠٠ج [٦٨٠٠٠ ـ ٦٠٠٠٠] خلال العام، فإن ذلك يعني أن المتحصلات النقدية أكبر من المبيعات على أساس الاستحقاق. ويجب إضافة مقدار الانخفاض في حسابات القبض إلى المبيعات على أساس الاستحقاق لتحديد المبيعات النقدية كما يلي :ـ

المبيعات	٢٣٢٠٠٠
يضاف : الانخفاض في حسابات القبض	٨٠٠٠
المبيعات النقدية	٢٤٠٠٠٠

المشتريات النقدية :ـ لتحديد المشتريات النقدية، فإنه من الضروري أولاً تحديد مشتريات العام. ولأن المخزون قد إنخفض خلال العام، فإن ذلك يعني أن هناك بضائع مشتراة في سنوات سابقة قد دخلت ضمن تكلفةالبضاعة المباعة. ونتيجة لذلك، يتم طرح مقدار الإنخفاض في المخزون من تكلفة البضاعة المباعة للوصول إلى قيمة مشتريات العام؛ كما يلي :ـ

تكلفة البضاعة المباعة	٩٤٠٠٠
يُطرح : الانخفاض في المخزون	(٢٠٠٠)
المشتريـــات	٩٢٠٠٠

وبعد حساب قيمة المشتريات على أساس الاستحقاق، تتحددالمشتريات النقدية بإيجاد التغير في حسابات الدائنين، وقد إنخفضت حسابات الدائنين بمقدار ١٢٠٠٠ج [٨٧٠٠٠ ـ ٧٥٠٠٠]. بما يعني أن النقدية المسددة خلال هذا العام مقابل البضائع المشتراة تزيد عن قيمة المشتريات المقرر عنها في ظل المحاسبة على أساس الاستحقاق. ومن ثم، يتم تحديد المشتريات النقدية كما يلي :ـ

المشتريات	٩٢٠٠٠
يضاف : الانخفاض في حسابات الدائنين	١٢٠٠٠
المشتريات النقدية	١٠٤٠٠٠

المصروفات الإدارية والبيعية المسددة نقداً :ـ تبلغ المصروفات الادارية والبيعية المقرر عنها ٧٠٠٠٠ج. ومع ذلك، فإن المصروفات الادارية والبيعية تتضمن عبء غير نقدي متعلق بالاهلاك قدره ٤٠٠٠ج، كما أن المصروفات المدفوعة مقدماً [أصول] قد زادت بمقدار ١٠٠٠ج [٩٠٠٠ج ـ ٨٠٠٠ج] ويجب إضافة هذا المقدار الى المصروفات الإدارية والبيعية. وبذلك يمكن حساب المصروفات الادارية والبيعية المسددة نقدا كما يلي :ـ

المصروفات الادارية والبيعية	٧٠٠٠٠
يُطرح : مصروف الاهلاك	(٤٠٠٠)
	٦٦٠٠٠
يُضاف : الزيادة في المصروفات المدفوعة مقدماً	١٠٠٠
المصروفات الادارية والبيعية المسددة نقداً	٦٧٠٠٠

ضرائب الدخل النقدية : تبلغ ضرائب الدخل على أساس الاستحقاق ١٢٠٠٠ج . ومع ذلك ، فإن الضرائب المستحقة قد زادت بمقدار ٥٠٠٠ج [٨٠٠٠ - ٣٠٠٠] بما يعني أن هناك جزء من الضرائب لم يُسدد نقداً . ونتيجة لذلك ، فإن ضرائب الدخل المسددة تقل عن ضرائب الدخل المقرر عنها على أساس الاستحقاق ، ويتم حساب ضرائب الدخل المسددة كما يلي :

مصروف ضريبة الدخل	١٢٠٠٠
يُطرح : الزيادة في الضرائب المستحقة	(٥٠٠٠)
ضرائب الدخل المستحقة	٧٠٠٠

وتأخذ الطريقة المباشرة في التقرير عن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية شكل قائمة دخل مختصرة على الأساس النقدي كما يلي :-

شركة Farmer

قائمة التدفقات النقدية (جزئية)

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
النقدية المحصلة من العملاء		٢٤٠٠٠٠
النقدية المسددة للموردين	١٠٤٠٠٠	
مصروفات إدارية وبيعية مسددة	٦٧٠٠٠	
ضرائب دخل مسددة	٧٠٠٠	
النقدية المسددة في الأنشطة التشغيلية		١٧٨٠٠٠
صافي النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية		٦٢٠٠٠

وإذا إستخدمت شركة Farmer الطريقة المباشرة في عرض صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ، فإنها يجب أن تُقدم في جدول مستقل تسوية بين صافي الدخل وصافي النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية . وتتضمن هذه التسوية نفس صيغة ومحتوى الطريقة غير المباشرة كما يلي :-

تسوية صافي الدخل إلى صافي النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية

صافي الدخل		٥٦٠٠٠
التعديلات :		
مصروف الإهلاك	٤٠٠٠	
الانخفاض في حسابات القبض	٨٠٠٠	
الإنخفاض في المخزون	٢٠٠٠	
الزيادة في المصروفات المدفوعة مقدماً	(١٠٠٠)	
الانخفاض في حسابات الدائنين	(١٢٠٠٠)	
الزيادة في الضرائب المستحقة	٥٠٠٠	٦٠٠٠
صافي النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		٦٢٠٠٠

ويمكن عرض هذه التسوية في نهاية قائمة التدفقات النقدية عند إستخدام الطريقة المباشرة أو أن تُعرض في جدول مستقل.

الجدل حول الطريقتين المباشرة وغير المباشرة Direct Versus Indirect Controversy

لقد كان أكثر التساؤلات إثارة للجدل والتي واجهت FASB عند إصداره للمعيار رقم ٩٥ هو الاختيار بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة في تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. فقد ضغطت الشركات لمنع إستخدام الطريقة المباشرة ونادت بإستخدام الطريقة غير المباشرة، وفي حين عبر مديرو جهات الاقارض التجارية عن تفضيلهم القوي بأن يُلزم FASB بإستخدام الطريقة المباشرة.

الطريقة المباشرة :

إن الميزة الأساسية للطريقة المباشرة هي أنها تُظهر المتحصلات والمدفوعات النقدية المتعلقة بالنشاط التشغيلي. بمعنى أنها أكثر إتساقا مع الهدف من قائمة التدفقات النقدية ـ وهو تقديم معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية ـ من الطريقة غير المباشرة التي لا تقرر عن المتحصلات والمدفوعات النقدية المتعلقة بالنشاط التشغيلي.

ويعلن مؤيدوا الطريقة المباشرة أن التعرف على مصادر المتحصلات النقدية التشغيلية والأغراض التي سُددت من أجلها المدفوعات النقدية التشغيلية في الفترات السابقة يُعد مفيداً في تقدير التدفقات النقدية التشغيلية في المستقبل. وعلاوة على ذلك، فإن المعلومات المتعلقة بمقادير الأنواع الأساسية من المتحصلات والمدفوعات

النقدية الخاصة بنشاط التشغيل تُعد أكثر إفادة من المعلومات الخاصة بالمجموع الرياضي لها فقط - المتمثل في صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية - لأنها تُساعد في الحكم على قدرة المنشأة على :-

(١) توليد نقدية كافية من أنشطتها التشغيلية لسداد ديونها

(٢) إعادة الاستثمار في عملياتها

(٣) إجراء توزيعات نقدية للمساهمين

وتعلن العديد من الشركات التي تقدم قوائم مالية أنه لا يمكنها حالياً تجميع معلومات بالصورة التي تسمح لها بتحديد مقادير معينة مثل النقدية المحصلة من العملاء أو النقدية المسددة للموردين بصورة مباشرة من النظم المحاسبية المستخدمة؛ ولكن مؤيدوا الطريقة المباشرة يعلنون أن التكلفة الاضافية اللازمة لتجميع بيانات المتحصلات والمدفوعات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية تعتبر غير جوهرية.

الطريقة غير المباشرة:

إن الميزة الأساسية للطريقة غير المباشرة هي أنها تركز على الفروق بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. بمعنى أنها تقدم أداة ربط مفيدة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل والميزانية.

ويعلن العديد من معدي القوائم المالية أن تعديل صافي الدخل إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية [الطريقة غير المباشرة] أقل تكلفة من التقرير عن جملة المتحصلات والمدفوعات النقدية المرتبطة بنشاط التشغيل (الطريقة المباشرة) ولأن الطريقة غير المباشرة كانت هي المستخدمة بصفة عامة في قائمة التغيرات في المركز المالي السابقة؛ فإن مستخدمي القوائم المالية أكثر إعتياداً عليها. ويُقرر مؤيدو الطريقة غير المباشرة أيضا أن إستخدام الطريقة المباشرة - التي تقوم في الواقع بالتقرير عن معلومات قائمة الدخل على الأساس النقدي بدلاً من أساس الإستحقاق - قد يُبرز بصورة خاطئة أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يماثل أو يفوق صافي الدخل كمقياس للأداء.

بعض القواعد الخاصة التي تنطبق على الطرق المباشرة وغير المباشرة :-

إن الشركات التي تستخدم الطريقة المباشرة تلتزم - كحد أدنى - بالتقرير بصورة منفصلة عن أنواع المتحصلات والمدفوعات النقدية التالية المرتبطة بنشاط التشغيل :-

المتحصلات :

(١) النقدية المحصلة من العملاء (بما فيها الاستئجارات والتراخيص، وخلافه).

(٢) الفوائد والتوزيعات المحصلة

(٣) المتحصلات النقدية التشغيلية الأخرى، إن وجدت

المدفوعات :

(١) النقدية المسددة للعاملين وموردي البضائع والخدمات (بما فيهم موردي خدمات التأمين والإعلان وخلافه)

(٢) الفوائد المسددة.

(٣) ضرائب الدخل المسددة.

(٤) المدفوعات النقدية التشغيلية الأخرى، إن وجدت.

وتُشجع الشركات دائماً على تقديم المزيد من التحليلات للمتحصلات والمدفوعات النقدية التشغيلية التي تعتبرها مفيدة.

كما تلتزم الشركات التي تستخدم الطريقة غير المباشرة بالافصاح بصورة منفصلة عن التغيرات في المخزون، وحسابات القبض، وحسابات الدفع المستخدمة في تسوية صافي الدخل إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. وعلاوة على ذلك، فإن الفوائد المدفوعة [بعد إستبعاد الفوائد المرسملة] وضرائب الدخل المدفوعة يجب الافصاح عنها بصورة مستقلة داخل القوائم المالية أو ضمن الملاحظات المرفقة بها. ويطالب FASB بهذه الجوانب من الافصاح المنفصلة والاضافية حتى يتمكن مستخدمو القوائم المالية من تقريب الطريقة المباشرة. ومن البدائل الأخرى المقبولة في عرض الطريقة غير المباشرة أن يتم التقرير عن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كبند وحيد في سطر مستقل بقائمة التدفقات النقدية على أن تُعرض التفاصيل الخاصة بعملية التسوية في مكان آخر بالقوائم المالية.

بعض المشاكل الخاصة في تحليل القائمة:

SPECIAL PROBLEMS IN STATEMENT ANALYSIS

لقد تم مناقشة بعض المشاكل الخاصة بإعداد قائمة التدفقات النقدية في الأمثلة السابقة، وهناك بعض المشاكل الأخرى التي يتكرر ظهورها في إعداد هذه القائمة ويمكن تجميعها كمايلي :-

(١) التسويات المماثلة للاهلاك.

(٢) حسابات المدينين [بالصافي]
(٣) التغيرات الأخرى في رأس المال العامل
(٤) صافي الخسائر
(٥) المكاسب
(٦) حقوق الاختيار المرتبطة بالأوراق المالية
(٧) تكاليف المنافع التالية للتقاعد
(٨) البنود غير العادية .
(٩) الصفقات غير النقدية الهامة .

التسويات المماثلة للإهلاك Adjustment Similar To Depreciation

يعد مصروف الإهلاك من أهم التسويات التي تُجرى على صافي الدخل للوصول الى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية . ولكن هناك العديد من بنود الايرادات والمصروفات غير النقدية الأخرى . ومن أمثلة بنود المصروفات التي يلزم إضافتها مرة أخرى الى صافي الدخل استنفاد الأصول غير الملموسة مثل الشهرة وحقوق الاختراع واستنفاد التكاليف المؤجلة مثل تكاليف إصدار السندات . حيث تتضمن هذه الأعباء المحملة على المصروفات نفقات أجريت في فترات سابقة وتخضع للاستنفاد حاليا وتخفض صافي الدخل دون التأثير على النقدية في الفترة الحالية . كما أن استنفاد خصم أو علاوة إصدار السندات طويلة الأجل يؤثر على مقدار مصروف الفائدة ولكن لا يؤثر على النقدية . ونتيجة لذلك ، فإن استنفاد هذه البنود يجب إضافته الى أو خصمه من صافي الدخل للوصول الى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية .

وبصورة مماثلة ، فإن التغيرات في ضرائب الدخل المؤجلة تؤثر على صافي الدخل دون أي أثر على النقدية . ومن التعديلات الأخرى الشائعة لصافي الدخل التغيرات المتعلقة بالاستثمار في أسهم عادية عندما يُثبت الدخل أو الخسارة المتعلقة به بإستخدام طريقة حقوق الملكية Equity Method فقد يزيد حق الشركة القابضة في الأرباح غير الموزعة بالشركات التابعة لها في سنة معينة دون أن تمثل هذه الزيادة تدفق نقدي داخل ، ومن ثم يلزم طرحها من صافي الدخل للوصول الى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية إذا كانت الزيادة في أرباح أو إضافتها إليه إذا كانت الزيادة في خسارة . وإذا حصلت هذه الشركة القابضة على توزيعات من الشركة التي تستثمر في أسهمها ، فإن هذه التوزيعات يُقرر عنها كجزء من صافي الدخل ، ولا يلزم إجراء أي تعديل على

صافي الدخل بهذا التوزيع النقدي حيث أنه يمثل تدفق نقدي داخل من نشاط تشغيلي.

حسابات المدينين (بالصافي) : Accounts Receivable (Net)

حتى هذه النقطة إفترضنا عدم وجود حاجة لمخصص ديون مشكوك في تحصيلها لمقابلة حسابات المدينين. ولكن إذا كانت هناك حاجة لمثل هذا المخصص، فما هو تأثيره على تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. ؟ على سبيل المثال، إفترض أن شركة Redmark قد قررت عن صافي دخل قدره ٤٠٠٠٠ج وكانت لديها الأرصدة التالية المتعلقة بحسابات المدينين:

	١٩٩٣	١٩٩٢	التغير زيادة/ نقص
حسابات المدينين	١٠٥٠٠٠	٩٠٠٠٠	١٥٠٠٠ زيادة
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	١٠٠٠٠	٤٠٠٠	٦٠٠٠ زيادة
حسابات المدينين (بالصافي)	٩٥٠٠٠	٨٦٠٠٠	٩٠٠٠ زيادة

وفيما يلي المعالجة السليمة لهذه البنود في ظل كل من الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة.

الطريقة غير المباشرة:

لأن الزيادة في حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها قد حدثت بالتحميل على مصروف الديون المعدومة، فإن مقدار الزيادة في المخصص يجب إضافته مرة أخرى إلى صافي الدخل للوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

وفيما يلي إحدى طرق عرض هذه المعلومات في قائمة التدفقات النقدية:

شركة Redmark

قائمة تدفقات نقدية جزئية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

صافي الدخل	٤٠٠٠٠
التعديلات:	
الزيادة في حسابات المدينين	(١٥٠٠٠)

الزيادة في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	٦٠٠٠	(٩٠٠٠)
		٣١٠٠٠

وكما سبق القول، فإن الزيادة في رصيد حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها قد حدثت بالتحميل على حساب مصروف الديون المعدومة عن العام. ولأن مصروف الديون المعدومة يمثل عبء غير نقدي، فإنه يجب إضافته مرة أخرى إلى صافي الدخل عند تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. وبدلاً من تحليل حساب المخصص منفصلاً عن حسابات المدينين، فإن هناك مدخل مختصر يقوم بطرح المخصص من حساب المدينين ومقارنة التغير في حسابات المدينين على أساس الصافي. ويكون العرض في ظل هذا المدخل كما يلي:

شركة Redmark

قائمة تدفقات نقدية جزئية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:	
صافي الدخل	٤٠٠٠٠
التعديلات:	
الزيادة في حسابات المدينين (بالصافي)	(٩٠٠٠)
	٣١٠٠٠

ويُستخدم هذا المدخل المختصر أيضا إذا كان التغير في حساب المخصص قد حدث بتخفيض حساب المدينين مباشرة، ففي هذه الحالة ينخفض كل من حساب المخصص وحساب المدينين دون وقوع أي أثر على التدفقات النقدية. وبسبب سهولة هذا المدخل المختصر، فإنه يشيع إستخدامه في الممارسة العملية.

الطريقة المباشرة:

إذا إستخدمت الطريقة المباشرة، فإنه لا يجب طرح المخصص من حسابات المدينين. ولتوضيح ذلك، إفترض أن صافي دخل شركة Redmark وقدره ٤٠٠٠٠ ج يضم البنود التالية:-

شركة Redmark

قائمة الدخل عن سنة ١٩٩٣

المبيعات		١٠٠٠٠٠
المصروفات :		
المرتبات	٤٦٠٠٠	
مصروفات عمومية	٨٠٠٠	
ديون معدومة	٦٠٠٠	٦٠٠٠٠
صافي الدخل		٤٠٠٠٠

فإذا طُرحت الزيادة في حسابات المدينين [بالصافي] وقدرها ٩٠٠٠ج من مبيعات العام ، فإن المبيعات النقدية سيُقرر عنها بمقدار ٩١٠٠٠ج [١٠٠٠٠٠ ـ ٩٠٠٠] وسيقرر عن المدفوعات النقدية لمصروفات التشغيل بمقدار ٦٠٠٠٠ج ، وهو تقرير خطأ لكل من البندين ، لأن المبيعات النقدية يجب التقرير عنها بمقدار ٨٥٠٠٠ج [١٠٠٠٠٠ ـ ١٥٠٠٠] ، كما أن جملة المدفوعات النقدية لمصروفات التشغيل يجب التقرير عنها بمقدار ٥٤٠٠٠ج [٦٠٠٠٠ ـ ٦٠٠٠] .

ويكون العرض الصحيح كما يلي :

شركة Redmark

قائمة تدفقات نقدية جزئية عن سنة ١٩٩٣

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية .		
النقدية المحصلة من العملاء		٨٥٠٠٠
المرتبات المسددة نقداً	٤٦٠٠٠	
المصروفات العمومية المسددة	٨٠٠٠	٥٤٠٠٠
صافي النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		٣١٠٠٠

وتظهر مشكلة إضافية عندما يتم تخفيض حسابات المدينين مباشرة ، لأن مجرد تعديل المبيعات بالتغير في حسابات المدينين في هذه الحالة لن يقدم المقدار الصحيح للمبيعات النقدية . لأن الإنخفاض في حسابات المدينين في هذه الحالة لا يمثل تحصيل نقدي منهم . وعلى ذلك ، فإنه يلزم إجراء تسويات إضافية .

التغيرات الأخرى في رأس المال العامل : Other Working capital changes

حتى هذه النقطة، فإن كل التغيرات في بنود رأس المال العامل (الأصول المتداولة والإلتزامات المتداولة) يتم تناولها كتعديلات على صافي الدخل عند تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. ومع ذلك، فإنه يجب تذكر أن هناك بنود لرأس المال العامل تؤثر على النقدية رغم أنها لا تؤثر على صافي الدخل. وتمثل هذه البنود بصفة عامة أنشطة إستثمارية أو تمويلية ذات طبيعة متداولة. على سبيل المثال، فإن شراء إستثمارات قصيرة الأجل [أوراق مالية قابلة للتداول] قدرها ٥٠٠٠٠ج نقداً لا يؤثر على صافي الدخل ولكن يسبب انخفاض في النقدية بهذا المقدار. حيث يُقرر عن هذه الصفقة داخل القائمة كما يلي :ـ

التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	
شراء إستثمارات قصيرة الأجل	(٥٠٠٠٠)

ومن الأمثلة الأخرى إصدار أوراق دفع غير تجارية قصيرة الأجل قدرها ١٠٠٠٠ج مقابل إستلام نقدية بهذا المبلغ، حيث أن هذا التغير بأحد بنود رأس المال العامل لا يؤثر على الدخل من العمليات ولكنه يؤدي لزيادة النقدية بمقدار ١٠٠٠٠ج. ويتم التقرير عنه في قائمة التدفقات النقدية كما يلي :

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	
إصدار أوراق دفع قصيرة الأجل	١٠٠٠٠

ومن التغيرات الأخرى في أحد بنود رأس المال العامل التي لا تؤثر على الدخل من العمليات أو على النقدية التوزيعات النقدية المستحقة. فرغم أن التوزيعات النقدية عند سدادها سيقرر عنها كنشاط تمويلي، فإن التوزيعات المعلنة وغير المسددة لايُقرر عنها في قائمة التدفقات النقدية.

صافي الخسائر Net losses

إذا قررت المنشأة عن صافي خسارة بدلاً من صافي الدخل، فإنه يجب تعديل صافي الخسارة بتلك البنود التي لا ينتج عنها تدفق نقدي داخل أو خارج. وقد تنتهي صافي الخسارة بعد تعديلها بتلك البنود التي لا تؤثر على النقدية الى تدفق نقدي سالب أو

موجب ناتج عن الأنشطة التشغيلية . على سبيل المثال، فإذا كان صافي الخسارة ٥٠٠٠٠ج في حين أن جملة الأعباء غير النقدية التي يلزم إضافتها مرة أخرى عند إجراء التعديل تبلغ ٦٠٠٠٠ج، فإن هناك صافي نقدية ناتجة عن الأنشطة التشغيلية قدره ١٠٠٠٠ج، كما يتضح مما يلي :-

حساب صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
(تدفق نقدي خارج)

صافي الخسارة		(٥٠٠٠٠)
التعديلات :		
إهلاك الأصول الثابتة		٥٥٠٠٠
إستهلاك حقوق إختراع	٥٠٠٠	٦٠٠٠٠
صافي النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		١٠٠٠٠

ولكن إذا واجهت الشركة خسارة قدرها ٨٠٠٠٠ج وكان جملة مقدار الأعباء غير النقدية التي يجب إضافتها مرة أخرى في التعديلات قدرها ٢٥٠٠٠ج فإن الصورة تبدو كما يلي :

حساب صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
(تدفق نقدي خارج)

صافي الخسارة		(٨٠٠٠٠)
التعديلات :		
إهلاك الأصول الثابتة	٢٥٠٠٠	
صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية		(٥٥٠٠٠)

ويلاحظ أن التدفق النقدي السالب قد ينتج حتى في حالة تقرير الشركة عن صافي دخل.

المكاسب : Gains

في المثال الثالث [سنة ١٩٩٦] السابق على شركة Tax ، كانت الشركة قد حققت خسارة قدرها ٢٠٠٠ج من بيع أحد المعدات . وقد أضيفت هذه الخسارة إلى صافي الدخل عند حساب صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لأن هذه الخسارة تمثل عبء غير نقدي في قائمة الدخل . وإذا حققت الشركة مكسباً من بيع هذه المعدات ،

فإن ذلك يستلزم تعديل صافي الدخل. ولأن المكاسب يُقرر عنها في قائمة التدفقات النقدية كجزء من المتحصلات النقدية من عملية البيع ضمن الأنشطة الاستثمارية، فإن المكسب يُطرح من صافي الدخل لتجنب الإزدواج في الحساب ـ مرة كجزء من صافي الدخل ثم مرة أخرى كجزء من المتحصلات النقدية من عملية البيع.

حقوق الاختيار المرتبطة بالأسهم **Stock Options**

إذا كان لدى الشركة خطة خاصة بحقوق الاختيار، فإن مصروف المكافآت سوف يُسجل خلال الفترة [أو الفترات] التي يُقدم فيها العمال خدماتهم. ورغم أن مصروف المكافآت يُجعل مديناً، فإن حقوق المساهمين [حسابات رأس المال المدفوع] هي التي تُجعل دائنه دون أن تتأثر النقدية بمقدار هذا المصروف. وعلى ذلك، فإنه يجب زيادة صافي الدخل بمقدار مصروف المكافآت التي تقدم للعمال في شكل أسهم ضمن خطط حقوق الاختيار وذلك عند حساب صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

تكاليف المنافع التالية للتقاعد **Post-retirement Benefit Costs**

إذا كان لدى الشركة بعض التكاليف التالية للتقاعد مثل خطط معاش العاملين، فإن هناك فرصة لأن يكون مصروف المعاش المسجل خلال فترة معينة أكبر من النقدية المقدمة لإعتماد المعاش [عند وجود إلتزام معاش غير ممول] أو أقل من النقدية المقدمة له [عند وجود تكلفة معاش مؤجلة أو مدفوعة مقدمة]. وعندما يكون مصروف المعاش أكبر أو أقل من النقدية المسددة، فإنه يجب تعديل صافي الدخل بالفرق بين النقدية المسددة والمصروف المقرر عنه وذلك عند حساب صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

البنود غير العادية **Extraordinary Items**

حيث أن التدفقات النقدية من الصفقات غير العادية وغيرها من الأحداث التي تدخل آثارها في تحديد صافي الدخل ولكنها لا ترتبط بعمليات المنشأة يجب التقرير عنها إما في الأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية. على سبيل المثال، فإذا كانت شركة Tax السابقة قد قامت بسداد السندات طويلة الأجل لديها وقدرها ٤٠٠٠٠ج عن طريق سداد ٣٥٠٠٠ج نقداً لحملة السندات، فإنها كانت ستعترف بمكسب غير عادي قدره ٣٠٠٠ج [٥٠٠٠ج مكسب ناقص ٢٠٠٠ج ضرائب]. وفي قائمة التدفقات النقدية [الطريقة غير المباشرة]، كان سيتم طرح المكسب وقدره ٥٠٠٠ج من صافي الدخل في جزء الأنشطة التشغيلية، كما أن التدفقات النقدية الخارجة لتسوية السند وقدرها ٣٥٠٠٠ج كان سيُقرر عنها كنشاط تمويلي.

ويُلاحظ في المثال السابق أنه تم التعامل مع المكسب بالمقدار الاجمالي وليس بعد إستبعاد الأثر الضريبي ، كما أن النقدية المستخدمة لسداد السندات يُقرر عنها كنشاط تمويلي بمقدار ٣٥٠٠٠ج بالكامل . حيث يُطالب FASB بتصنيف كل ضرائب الدخل المسددة كتدفقات نقدية خارجة لنشاط تشغيلي . ويقترح بعض المحاسبين توزيع ضرائب الدخل المسددة على الصفقات الاستثمارية والتمويلية ، ولكن FASB قرر أن توزيع ضرائب الدخل المسددة على الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية سيكون أمراً إجتهادياً بصورة تؤدي الى أن منافعه ـ إن وجدت ـ لاتبرر تكاليفه . وفي ظل كل من الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة ، فإنه يجب الإفصاح عن المقدار الاجمالي لضرائب الدخل المسددة .

الصفقات غير النقدية الهامة : **Significant Noncash Transaction**

لأن قائمة التدفقات النقدية تقرر عن آثار الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على التدفقات النقدية فقط ، فإن هناك بعض الصفقات والأحداث غير النقدية الهامة التي تمثل أنشطة إستثمارية أو تمويلية لا تظهر بالقائمة . ومن أهم هذه الصفقات غير النقدية التي يلزم التقرير عنها أو الإفصاح عنها بصورة معينة مايلي :

(١) إقتناء الأصول مقابل التحمل بإلتزامات [بما فيها تعهدات الإستئجارات الرأسمالية] أو مقابل إصدار أسهم ملكية .
(٢) عمليات مبادلة الأصول غير النقدية .
(٣) إعادة تمويل الديون طويلة الأجل .
(٤) تحويل الديون أو الأسهم الممتازة إلى أسهم عادية .
(٥) إصدار أسهم ملكية بغرض تسوية دين معين .

وقبل إصدار FASB لمعياره الجديد عن التدفقات النقدية ، كانت هذه الصفقات غير النقدية الهامة تُدرج في القائمة ، ولكن الآن فإن هذه البنود غير النقدية لا يجب إدراجها في قائمة التدفقات النقدية . وإذا كان مقدار هذه الصفقات هام نسبياً ، فإنه يمكن الإفصاح عنها إما في صورة شفوية أو في جدول مستقل أسفل القائمة أو قد تظهر في ملاحظة مستقلة أو في جدول ملحق بالقوائم المالية . وفيما يلي مثال على عرض هذه الصفقات والأحداث غير النقدية الهامة في جدول مستقل أسفل قائمة التدفقات النقدية :ـ

صافي الزيادة في النقدية	٣٧١٧٠٠٠
النقدية في بداية العام	٥٢٠٨٠٠٠
النقدية في نهاية العام	٨٩٢٥٠٠٠

الأنشطة الإستثمارية والتمويلية غير النقدية :ـ

شراء أراضي ومباني عن طريق إصدار ٢٥٠٠٠٠ سهم عادي	١٧٥٠٠٠٠ج
مبادلة أراضي مع شركات أخرى	٢٠٠٠٠٠٠
تحويل سندات فائدتها ١٢٪ إلى ٥٠٠٠٠ سهم عادي	٥٠٠٠٠٠

ويمكن عرض هذه الصفقات غير النقدية في ملاحظة مستقلة كما يلي :

الملاحظة جـ : الصفقات غير النقدية الهامة : خلال العام قامت الشركة بإجراء الصفقات الاستثمارية والتمويلية غير النقدية الهامة التالية :ـ

أصدرت ٢٥٠٠٠٠ سهم عادي لشراء أراضي ومباني	١٧٥٠٠٠٠ج
قامت بمبادلة أرض مملوكة لها مع أرض مملوكة لشركة أخرى	٢٠٠٠٠٠٠
حولت سندات مستحقة سنة ١٩٩٨ بفائدة ١٢٪ إلى ٥٠٠٠٠ سهم عادي	٥٠٠٠٠٠

وهناك صفقات وأحداث غير نقدية معينة لا يُقرر عنها عادة مصاحبة لقائمة التدفقات النقدية. ومن الأمثلة على هذه الأنواع من الصفقات توزيعات الأسهم، وعمليات تجزئة الأسهم وتخصيص الأرباح المحتجزة. حيث أن هذه البنود لا تمثل أنشطة تمويلية أو إستثمارية ويُقرر عنها عادة مصاحبة لقائمة الأرباح المحتجزة أو في جداول وملاحظات خاصة بالتغيرات في حسابات رأس المال.

فائدة قائمة التدفقات النقدية

USEFULNESS OF THE STATEMENT OF CASH FLOWS

إن المعلومات الواردة بقائمة التدفقات النقدية يجب أن تساعد المستثمرين، الدائنين وغيرهم في الحكم على مايلي :ـ

(١) قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل : فمن الأهداف الرئيسية لعملية التقرير المالي توفير المعلومات التي تمكن من التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية المستقبلة. فعن طريق فحص العلاقات

بين بنود مثل المبيعات وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية أو صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية والزيادة أو الانخفاض في النقدية ـ يمكن عمل تنبؤات أفضل بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل من تلك التي يمكن تحديدها بإستخدام البيانات على أساس الاستحقاق.

(٢) قدرة المنشأة على سداد التوزيعات المعلنة والوفاء بالالتزامات :ـ إن المنشأة إذا لم يكن لديها نقدية كافية، فإنه لا يمكنها سداد أجور العمال أو تسوية الديون أو سداد توزيعات أو إقتناء أصول. وتشير قائمة التدفقات النقدية إلى كيفية إستخدام النقدية ومصادر الحصول عليها. ومن الضروري أن يكون لدى العاملين والدائنين والمساهمين والعملاء إهتمام خاص بهذه القائمة، لأنها هي التي توضح تدفقات النقدية بالمنشأة.

(٣) أسباب الإختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية : إن رقم صافي الدخل من الأرقام الهامة لأنه يوفر معلومات عن مدى نجاح أو فشل المنشأة من فترة لأخرى. ولكن هناك من ينتقد صافي الدخل المحدد على أساس الاستحقاق لأن الوصول إليه يستلزم إجراء بعض التقديرات. ونتيجة لذلك، فإن هناك تساؤلات دائمة حول مصداقية رقم صافي الدخل. ولكن هذه الحالة لا تنطبق على النقدية. وعلى ذلك، فإن العديد من مستخدمي القوائم المالية يرغبون في معرفة أسباب الإختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفق من الأنشطة التشغيلية. حيث يمكنهم عندئذ الحكم بأنفسهم على مدى مصداقية رقم صافي الدخل.

(٤) صفقات الاستثمار والتمويل النقدية وغير النقدية خلال الفترة :ـ فعن طريق فحص أنشطة الاستثمار بالمنشأة [مثل شراء وبيع الأصول الثابتة] وصفقات التمويل بها [مثل عمليات الاقتراض وسداد القروض أو إستثمارات الملاك والتوزيعات عليهم]، فإنه يمكن لمستخدم القوائم المالية أن يتفهم أسباب زيادة أو إنخفاض الأصول والإلتزامات خلال الفترة بصورة أفضل. على سبيل المثال، فإنه يتمكن من الإجابة عن التساؤلات التالية :ـ

كيف إزدات النقدية في حين تم التقرير عن صافي خسارة خلال الفترة ؟

كيف إستخدمت المتحصلات الناتجة عن إصدار السندات ؟

كيف تم تمويل عمليات التوسع في الآلات والمعدات ؟

لماذا لم تزداد التوزيعات؟
كيف تمت عمليات تسوية الديون؟
ماهو مقدار الأموال التي إقترضت خلال العام ؟
هل التدفق النقدي أكبر أم أقل من صافي الدخل ؟

الجزء الثاني: إستخدام مذكرة التسوية USE OF WORK SHEET

عندما يكون من الضروري إجراء العديد من التعديلات أو عند وجود العديد من العوامل المركبة، يفضل الكثير من المحاسبين إستخدام مذكرة تسوية لتجميع وتبويب البيانات التي ستظهر في قائمة التدفقات النقدية. ومذكرة التسوية هي مجرد أداة تساعد في إعداد القائمة، وهي إختيارية في إستخدامها. وفيما يلي الهيكل الأساسي لمذكرة التسوية التي تستخدم في إعداد قائمة التدفقات النقدية على أساس الطريقة غير المباشرة.

شركة .....

مذكرة تسوية لقائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في .....

حسابات الميزانية	أرصدة آخر العام السابق	بنود التسوية مدين	بنود التسوية دائن	أرصدة آخر العام الحالي
الحسابات ذات الرصيد المدين	××	××	××	××
	××	××	××	××
الاجمالي	×××			×××
الحسابات ذات الرصيد الدائن	××	××	××	××
	××	××	××	××
الاجمالي	×××	××	××	×××

قائمة الآثار على التدفقات النقدية :

الأنشطة التشغيلية :		
صافي الدخل	××	
التسويات	××	××
الأنشطة الاستثمارية		
المحصلات والمدفوعات	××	××

الأنشطة التمويلية		
المتحصلات والمدفوعات	××	××
الاجمـــالي	×××	×××
الزيادة (الانخفاض) في النقدية	(××)	××
الاجمـــالي	×××	×××

وهناك بعض الإرشادات الهامة في إستخدام مذكرة التسوية وهي :ـ

(١) في الجزء الخاص بحسابات الميزانية، تُدرج الحسابات ذات الأرصدة المدينة منفصلة عن الحسابات ذات الأرصدة الدائنة. ويعني ذلك ـ على سبيل المثال ـ أن مجمع الإهلاك يُدرج تحت الأرصدة الدائنة وليس كحساب مقابل تحت الأرصدة المدينة. وتُدرج أرصدة أول وآخر المدة لكل حساب في الأعمدة المناسبة لها، وتُدرج الصفقات التي تُسبب التغير في رصيد الحسابات خلال السنة في الأعمدة الخاصة ببنود التسوية. وبعد إدراج كل بنود التسوية الخاصة بحساب معين، فإن رصيد الحساب أول المدة مضافا إليه أو مطروحاً منه بنود التسوية الخاصة به يجب أن يساوي رصيد هذا الحساب آخر المدة. وعندما يحدث هذا الإتفاق لكل حسابات الميزانية، تكون كل التغيرات في أرصدة الحسابات قد تمت تسويتها.

(٢) يتكون الجزء الأسفل من مذكرة التسوية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. وعلى ذلك، فإن هذا الجزء يوفر المعلومات اللازمة لاعداد قائمة التدفقات النقدية الرسمية. حيث تُدرج التدفقات النقدية الداخلة في عمود بنود التسوية المدينة، في حين تُدرج التدفقات النقدية الخارجة في عمود بنود التسوية الدائنة. وعلى ذلك، فإن بيع معدات بقيمتها الدفترية نقداً يُسجل في هذا الجزء بعمود التسوية المدين كتدفق نقدي داخل من أنشطة إستثمارية. وبنفس الصورة، فإن شراء أراضي نقدا يُسجل بعمود التسوية الدائن كتدفق نقدي خارج لنشاط إستثماري.

(٣) لاتدخل بنود التسوية الظاهرة في مذكرة التسوية في أي قيود يومية ولا تُرحل لأية حسابات حيث أنها لا تمثل عمليات تعديل أو تصحيح لحسابات الميزانية، ولكنها تُستخدم فقط لتسهيل إعداد قائمة التدفقات النقدية.

إعداد مذكرة التسوية Preparation of The work Sheet

يتضمن إعداد مذكرة التسوية مجموعة من الخطوات المحددة وتتمثل فيما يلي :

(١) إدراج حسابات الميزانية وأرصدتها أول وآخر المدة في جزء حسابات الميزانية .

(٢) إدراج البيانات التي توضح التغيرات في أرصدة حسابات الميزانية [بخلاف النقدية] وأثرها على قائمة التدفقات النقدية في أعمدة التسوية بالمذكرة .

(٣) إدراج الزيادة أو التخفيض في النقدية في سطر حساب النقدية وفي الجزء الأسفل من المذكرة ، حيث يجب أن يؤدي ذلك على تساوي مجموع عمودي التسويات .

ولتوضيح عملية إعداد وإستخدام مذكرة التسوية وتوضيح عملية التقرير عن بعض المشاكل الخاصة التي سبق مناقشتها في الجزء السابق ، نعرض المثال الشامل التالي عن شركة Satellite الذي يستخدم الطريقة غير المباشرة كأساس لحساب صافي النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية وفيما يلي القوائم المالية وغيرها من البيانات المتعلقة بشركة Satellite والتي تشمل الميزانية وقائمة الدخل والأرباح المحتجزة ، على أن نقدم الايضاحات الاضافية اللازمة لإعداد مذكرة التسوية على مدى المناقشة التي تلي القوائم المالية .

شركة Satellite

الميزانيات المقارنة عن سنتي ١٩٩٥ ، ١٩٩٦

	١٩٩٦	١٩٩٥	الفرق زيادة / نقص
الأصول			
النقدية	٥٩٠٠٠	٦٦٠٠٠	٧٠٠٠ نقص
حسابات المدينين (بالصافي)	١٠٤٠٠٠	٥١٠٠٠	٥٣٠٠٠ زيادة
المخزون	٤٩٣٠٠٠	٣٤١٠٠٠	١٥٢٠٠٠ زيادة
مصروفات مدفوعة مقدماً	١٦٥٠٠	١٧٠٠٠	٥٠٠ نقص
إستثمارات في أسهم عادية (بطريقة حق الملكية)	١٨٥٠٠	١٥٠٠٠	٣٥٠٠ زيادة
أراضي	١٣١٥٠٠	٨٢٠٠٠	٤٩٥٠٠ زيادة
معدات	١٨٧٠٠٠	١٤٢٠٠٠	٤٥٠٠٠ زيادة
مجمع إهلاك معدات	(٢٩٠٠٠)	(٣١٠٠٠)	٢٠٠٠ نقص
مباني	٢٦٢٠٠٠	٢٦٢٠٠٠	—

مجمع إهلاك مباني	(٧٤١٠٠)	(٧١٠٠٠)	٣١٠٠ زيادة
التهيئة	٧٦٠٠	١٠٠٠٠	٢٤٠٠ نقص
جملة الأصول	١١٧٦٠٠٠	٨٨٤٠٠٠	
الإلتزامات :			
حسابات الدائنين	١٣٢٠٠٠	١٣١٠٠٠	١٠٠٠ زيادة
إلتزامات مستحقة	٤٣٠٠٠	٣٩٠٠٠	٤٠٠٠ زيادة
ضرائب دخل مستحقة	٣٠٠٠	١٦٠٠٠	١٣٠٠٠ نقص
أوراق دفع (طويلة الأجل)	٦٠٠٠٠	—	٦٠٠٠٠ زيادة
سندات	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	—
علاوة إصدار السندات	٧٠٠٠	٨٠٠٠	١٠٠٠ نقص
إلتزام ضريبة مؤجلة (طويل الأجل)	٩٠٠٠	٦٠٠٠	٣٠٠٠ زيادة
جملة الالتزامات	٣٥٤٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	
حقوق المساهمين :			
إسهم عادية (قيمة اسمية ١ ج للسهم)	٦٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠ زيادة
رأس مال مدفوع بالزيادة	١٨٧٠٠٠	٣٨٠٠٠	١٤٩٠٠٠ زيادة
أرباح محتجزة	٥٩٢٠٠٠	٤٩٦٠٠٠	٩٦٠٠٠ زيادة
أسهم خزانة	(١٧٠٠٠)	—	١٧٠٠٠ زيادة
جملة حقوق المساهمين	٨٢٢٠٠٠	٥٨٤٠٠٠	
جملة الالتزامات وحقوق المساهمين	١١٧٦٠٠٠	٨٨٤٠٠٠	

كما تظهر القائمة المجمعة للدخل والأرباح المحتجزة عن سنة ١٩٩٦ كما يلي :-

شركة Satellite

قائمة مجمعة للدخل والأرباح المحتجزة عن سنة ١٩٩٦

صافي المبيعات	٥٢٦٥٠٠
إيرادات أخرى	٣٥٠٠
جملة الإيرادات	٥٣٠٠٠٠
المصروفات :	
تكلفة البضاعة المباعة	٣١٠٠٠٠

مصروفات إدارية وبيعية		٤٧٠٠٠
مصروفات وخسائر أخرى		١٢٠٠٠
جملة المصروفات		٣٦٩٠٠٠
الدخل قبل ضرائب الدخل والبنود غير العادية		١٦١٠٠٠
ضرائب الدخل :		
المستحقة	٤٧٠٠٠	
المؤجلة	٣٠٠٠	٥٠٠٠٠
الدخل قبل البنود غير العادية		١١١٠٠٠
مكسب التنازل عن أراضي [خالص ضرائب قدرها ٢٠٠٠ج]		٦٠٠٠
صافي الدخل		١١٧٠٠٠
رصيد الأرباح المحتجزة في ١ يناير		٤٩٦٠٠٠
ناقص :		
توزيعات نقدية	٦٠٠٠	
توزيعات أسهم	١٥٠٠٠	٢١٠٠٠
رصيد الأرباح المحتجزة في ٣١ ديسمبر		٥٩٢٠٠٠

معلومات إضافية :

أ ـ تمثل الايرادات الأخرى وقدرها ٣٥٠٠ حصة الشركة في صافي دخل شركة Parter التي تستثمر في أسهمها، حيث تمتلك الشركة ٢٢٪ من أسهم شركة Porter .

ب ـ إتضح من تحليل حساب المعدات ومجمع الإهلاك المرتبط به مايلي :ـ

	المعدات منه/ (له)	مجمع الاهلاك منه/ (له)	المكسب أو الخسارة
الرصيد في نهاية سنة ١٩٩٥	١٤٢٠٠٠	(٣١٠٠٠)	
شراء معدات	٥٣٠٠٠		
بيع معدات	(٨٠٠٠)	٢٥٠٠	١٥٠٠ خسارة
الإهلاك عن الفترة		(١١٥٠٠)	
تكاليف صيانة محملة على مجمع الاهلاك		١١٠٠٠	
الرصيد في نهاية سنة ١٩٩٣	١٨٧٠٠٠	(٢٩٠٠٠)	

جـ ـ تم شراء أرض قيمتها ٦٠٠٠٠ج عن طريق إصدار أوراق دفع طويلة الأجل بنفس القيمة،

كما أستولت الحكومة على قطعة أرض تكلفتها ١٠٥٠٠ج وسددت للشركة ١٨٥٠٠ج نقداً بما يحقق مكسب قدره ٨٠٠٠ج له أثر ضريبي قدره ٢٠٠٠ج.

د ـ التغير في حسابات مجمع إهلاك المباني، الشهرة، علاوة إصدار السندات يرجع إلى قيود الإهلاك والاستنفاد المثبتة بالدفاتر.

هـ ـ إتضح من تحليل حسابات رأس المال المدفوع المدرجة في جزء حقوق المساهمين ما يلي :ـ

	الأسهم العادية	رأس المال المدفوع بالزيادة
الرصيد في نهاية سنة ١٩٩٢	٥٠٠٠٠	٣٨٠٠٠
إصدار توزيعات أسهم بنسبة ٢٪	١٠٠٠	١٤٠٠٠
بيع أسهم نقداً	٩٠٠٠	١٣٥٠٠٠
الرصيد في نهاية سنة ١٩٩٦	٦٠٠٠٠	١٨٧٠٠٠

و ـ الفوائد المسددة [بخلاف المقدار المرسمل منها] تبلغ ٩٠٠٠ج، وضرائب الدخل المسددة ٦٢٠٠٠ج.

تحليل الصفقات
Analysis of Transactions

تقدم المناقشة التالية توضيحاً للتسويات الظاهرة في مذكرة التسوية المعروضة في نهايتها. ولأن النقدية هي أساس هذا التحليل، فإن حساب النقدية تتم تسويته في النهاية. ولأن الدخل هو البند الأول الذي يظهر بقائمة التدفقات النقدية، فيتم تناوله في البداية.

التغير في الأرباح المحتجزة :ـ

يبلغ صافي الدخل عن العام ١١٧٠٠٠ج، ويكون القيد اللازم له في مذكرة التسوية كما يلي :

(١)

من حـ/ صافي الدخل ـ تشغيلي		١١٧٠٠٠
إلى حـ/ الأرباح المحتجزة	١١٧٠٠٠	

ويُقرر عن صافي الدخل في الجزء الأسفل من مذكرة التسوية وهو نقطة البدء في إعداد قائمة التدفقات النقدية [في ظل الطريقة غير المباشرة].

وقد تأثرت الأرباح المحتجزة أيضا بالتوزيعات النقدية وتوزيعات الأسهم. حيث تقرر قائمة الأرباح المحتجزة عن توزيعات أسهم قدرها ١٥٠٠٠ج، فيكون القيد الخاص بهذه الصفقة في مذكرة التسوية كما يلي :ـ

(٢)

١٥٠٠٠	من حـ/ الأرباح المحتجزة	
	إلى حـ/ أسهم عادية	١٠٠٠
	إلى حـ/ رأس المال المدفوع بالزيادة	١٤٠٠٠

ولا يمثل إصدار أسهم في صورة توزيعات بند نقدي يتبع الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية ؛ ومن ثم فإنه بالرغم من إدراج هذه الصفقة في مذكرة التسوية لأغراض التسوية فقط، فإنها لا يُقرر عنها في قائمة التدفقات النقدية .

وتمثل التوزيعات النقدية المسددة وقدرها ٦٠٠٠ج تدفق نقدي خارج لنشاط تمويلي ويكون قيدها بمذكرة التسوية كما يلي :ـ

(٣)

٦٠٠٠	من حـ/ الأرباح المحتجزة	
	إلى حـ/ التوزيعات النقدية ـ تمويلي	٦٠٠٠

ويتم تسوية أرصدة أول وآخر المدة لحساب الأرباح المحتجزة بالقيود الخاصة بالبنود الثلاثة السابقة .

حسابات المدينين (بالصافي) :ـ

تمثل الزيادة في حسابات المدينين (بالصافي) وقدرها ٥٣٠٠٠ج عمليات تسوية لم تنتج عنها تدفقات نقدية داخلة خلال سنة ١٩٩٦ . ونتيجة لذلك، فإن هذه الزيادة سوف تُطرح من صافي الدخل . ويكون قيدها بمذكرة التسوية كما يلي :ـ

(٤)

٥٣٠٠٠	من حـ/ حسابات المدينين (بالصافي)	
	إلى حـ/ الزيادة في حسابات المدينين (بالصافي) ـ تشغيلي	٥٣٠٠٠

المخـــزون : تمثل الزيادة في المخزون وقدرها ١٥٢٠٠٠ج إستخدام للنقدية في نشاط تشغيلي فالاستثمار المتزايد في المخزون خلال العام يؤدي لتخفيض النقدية دون زيادة تكلفة البضاعة المباعة، ويكون القيد اللازم بمذكرة التسوية كما يلي :ـ

(٥)

١٥٢٠٠٠	من حـ/ المخـــزون	
	إلى حـ/ الزيادة في المخزون ـ تشغيلي	١٥٢٠٠٠

المصروفات المدفوعة مقدماً : يمثل الانخفاض في المصروفات المدفوعة مقدماً وقدره ٥٠٠ج عبء على قائمة الدخل لا يقابلة تدفق نقدي خارجي في الفترة الحالية ، ويجب

إضافته مرة أخرى إلى صافي الدخل عن طريق قيد التسوية التالي بمذكرة التسوية :ـ

(٦)

من حـ/ الانخفاض في المصروفات المدفوعة مقدماً ـ تشغيلي		٥٠٠
إلى حـ/ المصروفات المدفوعة مقدماً	٥٠٠	

الاستثمار في أسهم شركة Porter : فقد زاد الإستثمار في أسهم Porter بمقدار ٣٥٠٠ج وهو يعكس حصة شركة Satellite في الدخل المحقق بشركة Porter خلال العام . ورغم زيادة الايرادات والدخل بشركة Satellite بهذا المقدار عند إثباتها لحصتها في دخل شركة Porter في ظل طريقة حق الملكية ، فإن شركة Satellite لم تحصل أي نقدية مقابل ذلك . ولذلك يجرى القيد التالي بمذكرة التسوية :ـ

(٧)

من حـ/ الإستثمار في أسهم شركة Porter		٣٥٠٠
إلى حـ/ حصة أرباح شركة Porter ـ تشغيلي	٣٥٠٠	

الأراضـــي :

فقد تم شراء أرض قيمتها ٦٠٠٠٠ج عن طريق إصدار أذون دفع طويلة الأجل وهذه الصفقة لا تؤثر على النقدية ، ولكنها تعتبر صفقة إستثمار/ تمويل غير نقدية هامة ويلزم الافصاح عنها إما في جدول قائمة التدفقات النقدية أو ضمن الملاحظات المرفقة بها . ويجرى لها القيد التالي لمطابقة مذكرة التسوية :

(٨)

من حـ/ الأراضـــي		٦٠٠٠٠
إلى حـ/ أوراق الدفـــع	٦٠٠٠٠	

وبالاضافة إلى الصفقة غير النقدية التي تتضمن إصدار أوراق دفع لشراء أرض ، فإن حساب الأرض قد إنخفض بسبب إجراءات الاستيلاء التي خضعت لها الشركة . ويجرى القيد التالي بمذكرة التسوية لتسجيل تحصيل ١٨٥٠٠ج نقداً عن أرض تبلغ تكلفتها الدفترية ١٠٥٠٠ج .

(٩)

من حـ/ المتحصلات من أراضي مستولى عليها ـ إستثماري		١٨٥٠٠
إلى حـ/ الأراضي	١٠٥٠٠	
إلى حـ/ مكسب أراضي مستولى عليها ـ تشغيلي .	٨٠٠٠	

ويتم طرح هذا المكسب غير العادي وقدره ٨٠٠٠ج من صافي الدخل عند تحويل

صافي الدخل إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لأن الصفقة التي أظهرت هذا المكسب قد سبق تصنيف الأثر النقدي لها كتدفق نقدي داخل من نشاط إستثماري .

المعدات ومجمع إهلاكها :

يتضح من تحليل المعدات ومجمع إهلاكها أن هناك عدد من الصفقات قد أثرت على هذه الحسابات . فقد تم شراء معدات بمقدار ٥٣٠٠٠ج خلال العام . ويكون قيد تسجيل هذه الصفقة بمذكرة التسوية كما يلي :ـ

(١٠)

٥٣٠٠٠	من حـ/ المعـــدات	
	إلى حـ/ شراء معدات ـ إستثماري	٥٣٠٠٠

وعلاوة على ذلك، تم بيع معدات قيمتها الدفترية ٥٥٠٠ج بخسارة قدرها ١٥٠٠ج فيكون قيد تسجيل هذه الصفقة بمذكرة التسوية كما يلي :ـ

(١١)

٤٠٠٠	من حـ/ بيع معدات ـ إستثماري	
١٥٠٠	إلى حـ/ خسارة بيع معدات ـ تشغيلي	
٢٥٠٠	من حـ/ مجمع إهلاك معدات	
	إلى حـ/ المعـــــدات	٨٠٠٠

حيث أن المحصل نقداً من بيع المعدات يبلغ ٤٠٠٠ج، كما أن خسارة بيع المعدات قد خفضت صافي الدخل دون أن تؤثر على النقدية . ومن ثم ، فإنها تُضاف مرة أخرى لصافي الدخل للتقرير عن النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية بصورة دقيقة .

وقد تم التقرير عن إهلاك معدات قدره ١١٥٠٠ج ، ويُعرض بمذكرة التسوية عن طريق القيد التالي :ـ

(١٢)

١١٥٠٠	من حـ/ مصروف إهلاك معدات ـ تشغيلي	
	إلى حـ/ مجمع إهلاك معدات	١١٥٠٠

حيث يُضاف مصروف الإهلاك مرة أخرى إلى صافي الدخل لأنه سبق أن خفض الدخل دون التأثير على النقدية .

وأخيراً فإن هناك عمليات صيانة كبيرة للمعدات قدرها ١١٠٠٠ج قد حُملت على مجمع إهلاك المعدات . ولأن هذه النفقات تستلزم نقدية ، فإن القيد التالي يُجرى

بمذكرة التسوية :ـ

(١٣)

١١٠٠٠	من حـ/ مجمع إهلاك المعدات	
	إلى حـ/ صيانة معدات ـ إستثماري .	١١٠٠٠

ويتم تسوية أرصدة حسابات المعدات ومجمع إهلاك المعدات أول وآخر العام بالبنود السابقة .

إهلاك المباني وإستنفاد الشهرة: يبلغ مصروف إهلاك المباني ٣١٠٠ج كما أن استنفاد الشهرة ٢٤٠٠ج ، وهما من مصروفات قائمة الدخل التي تخفض صافي الدخل دون أن تتطلب تدفقات نقدية خارجة في الفترة الحالية . ويجرى لهما القيد التالي بمذكرة التسوية :ـ

(١٤)

٣١٠٠	من حـ/ مصروف إهلاك المباني ـ تشغيلي	
٢٤٠٠	من حـ/ استنفاد الشهرة ـ تشغيلي	
	الى حـ/ مجمع إهلاك المباني	٣١٠٠
	إلى حـ/ الشهـرة .	٢٤٠٠

البنود غير النقدية الأخرى:ـ يتضح من تحليل باقي الحسابات أن هناك تغيرات في أرصدة حسابات الدائنين ، الإلتزامات المستحقة ، ضرائب الدخل المستحقة ، علاوة إصدار السندات والتزام الضريبة المؤجلة نتجت عن خصومات من صافي الدخل أو إضافات إليه لم تؤثر على النقدية . ويجب تحليل كل من هذه البنود بصورة منفردة وإدراجه بقائمة التسوية ، والقيد المركب التالي بقائمة التسوية يلخص هذه البنود غير النقدية المرتبطة بالدخل :ـ

(١٥)

١٣٠٠	من حـ/ ضرائب دخل مستحقة	
١٠٠٠	من حـ/ علاوة إصدار سندات	
١٠٠٠	من حـ/ الزيادة في حسابات الدائنين ـ تشغيلي .	
٤٠٠٠	من حـ/ الزيادة في الالتزامات المستحقة ـ تشغيلي .	
٣٠٠٠	من حـ/ الزيادة في إلتزام الضريبة المؤجلة ـ تشغيلي	
	إلى حـ/ الانخفاض في ضرائب الدخل المستحقة ـ تشغيلي .	١٣٠٠٠
	إلى حـ/ استنفاد علاوة إصدار السندات ـ تشغيلي	١٠٠٠
	إلى حـ/ حسابات الدائنين	١٠٠٠

	٤٠٠٠	إلى حـ/ الالتزامات المستحقة
	٣٠٠٠	إلى حـ/ إلتزام الضريبة المؤجلة.

الأسهم العادية والحسابات المتعلقة بها :ـ

تتضح من مقارنة أرصدة حساب الأسهم العادية وحساب علاوة اصدار الاسهم أن هناك صفقات أثرت على هذه الحسابات خلال العام. فهناك أولاً توزيع أسهم بنسبة ٢٪ تم إصدارها للمساهمين. وكما إتضح من مناقشة القيد ٢ السابقة، فإن هذه الصفقة ليس لها أثر نقدي. وعلاوة على الأسهم المصدرة في توزيع الأسهم، فقد باعت شركة Satellite أسهم عادية مقابل ١٦ج للسهم. ويكون القيد اللازم لتسجيل هذه الصفقة بمذكرة التسوية كما يلي :ـ

(١٦)

١٤٤٠٠٠		من حـ/ بيع أسهم عادية ـ تمويلي
	٩٠٠٠	إلى حـ/ أسهم عادية
	١٣٥٠٠٠	إلى حـ/ رأس المال المدفوع بالزيادة

كما إشترت الشركة أيضا بعضاً من أسهمها العادية بمقدار ١٧٠٠٠ج. ويكون القيد اللازم لتسجيل هذه الصفقة بمذكرة التسوية كما يلي :ـ

(١٧)

١٧٠٠٠		من حـ/ أسهم الخزانة
	١٧٠٠٠	إلى حـ/ شراء أسهم خزانة ـ تمويلي.

قيد المطابقة النهائي :ـ يكون القيد النهائي لتسوية التغير في النقدية وموازنة قائمة التسوية كما يلي :ـ

(١٨)

٧٠٠٠		من حـ/ الانخفاض في النقدية
	٧٠٠٠	إلى حـ/ النقديـــــة

حيث يمثل هذا المقدار الفرق بين رصيد النقدية أول وآخر المدة.

وبعد إتمام المطابقة بين أرصدة أول وآخر المدة بمذكرة التسوية، يتم تجميع عمودي بنود التسوية المدين والدائن ويجب أن يتساويا. ويمكن إعداد قائمة التدفقات النقدية من البنود والمقادير التي تظهر في الجزء الأسفل من مذكرة التسوية تحت عنوان «قائمة الآثار على التدفقات النقدية».

وفيما يلي الشكل الكامل لمذكرة التسوية.

شركة Satellite

مذكرة التسوية الخاصة بإعداد قائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦

	رصيد ٣١/١٢/٩٥	بنود التسوية ـ ١٩٩٦		رصيد ٣١/١٢/١٩٦
		المدينة	الدائنة	
الحسابات المدينة :				
النقدية	٦٦٠٠٠		(١٨) ٧٠٠٠	٥٩٠٠٠
حسابات المدينين (بالصافي)	٥١٠٠٠	(٤) ٥٣٠٠٠		١٠٤٠٠٠
المخزون	٣٤١٠٠٠	(٥) ١٥٢٠٠٠		٤٩٣٠٠٠
المصروفات المدفوعة مقدماً	١٧٠٠٠		(٦) ٥٠٠	١٦٥٠٠
إستثمارات (طريقة حق الملكية)	١٥٠٠٠	(٧) ٣٥٠٠		١٨٥٠٠
الأراضي	٨٢٠٠٠	(٨) ٦٠٠٠٠	(٩) ١٠٥٠٠	١٣١٥٠٠
المعدات	١٤٢٠٠٠	(١٠) ٥٣٠٠٠	(١١) ٨٠٠٠	١٨٧٠٠٠
المباني	٢٦٢٠٠٠			٢٦٢٠٠٠
الشهرة	١٠٠٠٠		(١٤) ٢٤٠٠	٧٦٠٠
أسهم الخزانة	—	(١٧) ١٧٠٠٠		١٧٠٠٠
جملة الحسابات المدينة	٩٨٦٠٠٠			١٢٩٦١٠٠
الحسابات الدائنة :				
مجمع إهلاك المعدات	٣١٠٠٠	(١٣) ١١٠٠٠	(١٢) ١١٥٠٠	٢٩٠٠٠
مجمع إهلاك مباني	٧١٠٠٠		(١٤) ٣١٠٠	٧٤١٠٠
حساب الدائنين	١٣١٠٠٠		(١٥) ١٠٠٠	١٣٢٠٠٠
إلتزامات مستحقة	٣٩٠٠٠		(١٥) ٤٠٠٠	٤٣٠٠٠
ضرائب دخل مستحقة	١٦٠٠٠	(١٥) ١٣٠٠٠		٣٠٠٠
أوراق دفع	—		(٨) ٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
سندات	١٠٠٠٠٠			١٠٠٠٠٠
علاوة إصدار سندات	٨٠٠٠	(١٥) ١٠٠٠		٧٠٠٠
إلتزام ضريبة مؤجلة	٦٠٠٠		(١٥) ٣٠٠٠	٩٠٠٠
أسهم عادية	٥٠٠٠٠		(٢) ١٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
رأس المال المدفوع بالزيادة	٣٨٠٠٠		(١٦) ٩٠٠ (٢) ١٤٠٠٠ (١٦) ١٣٥٠٠٠	١٨٧٠٠٠
الأرباح المحتجزة	٤٩٦٠٠٠	(٢) ١٥٠٠٠ (٣) ٦٠٠٠	(١) ١١٧٠٠٠	٥٩٢٠٠٠
جملة الحسابات الدائنة	٩٨٦٠٠٠			١٢٩٦١٠٠

قائمة الآثار على التدفقات النقدية :			
الأنشطة التشغيلية :			
صافي الدخل		(١) ١١٧٠٠٠	
الزيادة في حسابات المدينين (بالصافي)			(٤) ٥٣٠٠٠
الزيادة في المخزون			(٥) ١٥٢٠٠٠
النقص في المصروفات المدفوعة مقدماً		(٦) ٥٠٠	
الحصة في أرباح شركة Porter			(٧) ٣٥٠٠
مكسب أراضي مستولى عليها			(٩) ٨٠٠٠
خسارة بيع معدات		(١١) ١٥٠٠	
مصروف إهلاك معدات		(١٢) ١١٥٠٠	
مصروف إهلاك مباني		(١٤) ٣١٠٠	
استنفاد الشهرة		(١٤) ٢٤٠٠	
الزيادة في حسابات الدائنين		(١٥) ١٠٠٠	
الزيادة في الالتزامات المستحقة		(١٥) ٤٠٠٠	
الزيادة في إلتزام الضريبة المؤجلة		(١٥) ٣٠٠٠	
الانخفاض في ضرائب الدخل المستحقة			(١٥) ١٣٠٠٠
إستهلاك علاوة إصدار السندات			(١٥) ١٠٠٠
الأنشطة الاستثمارية :			
المحصل من الأراضي المستولى عليها		(٩) ١٨٥٠٠	
شراء معدات			(١٠) ٥٣٠٠٠
بيع معدات		(١١) ٤٠٠٠	
إصلاحات كبرى للمعدات			(١٣) ١١٠٠٠
الأنشطة التمويلية :			
سداد توزيعات نقدية			(٣) ٦٠٠٠
إصدار أسهم عادية		(١٦) ١٤٤٠٠٠	
شراء أسهم خزانة			(١٧) ١٧٠٠٠
الإجمـــالي		٦٩٧٥٠٠	٧٠٤٥٠٠
الانخفاض في النقديـــة		(١٨) ٧٠٠٠	
الإجمـــالي		٧٠٤٥٠٠	٧٠٤٥٠٠

إعداد قائمة التدفقات النقدية :ـ

من البيانات المعروضة بالجزء الأسفل من مذكرة التسوية السابقة يمكن إعداد قائمة التدفقات النقدية الرسمية التي تظهر بالصورة التالية :ـ

شركة Satellite

قائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦

زيادة [إنخفاض] في النقدية

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :		
صافي الدخل		١١٧٠٠٠
التعديلات :		
مصروف الإهلاك	١٤٦٠٠	
إستنفاد الشهرة	٢٤٠٠	
إستهلاك علاوة إصدار السندات	(١٠٠٠)	
الحصة في أرباح شركة Porter	(٣٥٠٠)	
مكسب أراضي مستولى عليها	(٨٠٠٠)	
خسارة بيع معدات	١٥٠٠	
الزيادة في التزام الضريبة المؤجلة	٣٠٠٠	
الزيادة في حسابات المدينين (بالصافي)	(٥٣٠٠٠)	
الزيادة في المخزون	(١٥٢٠٠٠)	
الانخفاض في المصروفات المدفوعة مقدماً	٥٠٠	
الزيادة في حسابات الدائنين	١٠٠٠	
الزيادة في الالتزامات المستحقة	(١٣٠٠٠)	(٢٠٣٥٠٠)
صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية		(٨٦٥٠٠)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :		
المتحصلات النقدية من أراضي مستولى عليها	١٨٥٠٠	
شراء معدات	(٥٣٠٠٠)	
بيع معدات	٤٠٠٠	
إصلاحات كبيرة في المعدات	(١١٠٠٠)	
صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		(٤١٥٠٠)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :		
سداد مدفوعات نقدية	(٦٠٠٠)	
إصدار أسهم عادية	١٤٤٠٠٠	
شراء أسهم خزانة	(١٧٠٠٠)	
صافي النقدية المتولدة من الأنشطة التمويلية		١٢١٠٠٠
صافي الانخفاض في النقدية		(٧٠٠٠)
رصيد النقدية في ١ يناير ١٩٩٦		٦٦٠٠٠
رصيد النقدية في ١ ديسمبر ١٩٩٦		٥٩٠٠٠

الافصاح الاضافي عن معلومات التدفق النقدي :ـ

النقدية المسددة خلال العام لكل من :ـ

الفوائد (بدون المقدار المرسمل منها)	٩٠٠٠
ضرائب الدخل	٦٢٠٠٠

الأنشطة التمويلية والاستثمارية غير النقدية :ـ

تم شراء أرض قيمتها ٦٠٠٠٠ج مقابل أوراق دفع طويلة الأجل قدرها ٦٠٠٠٠ج.

الأسئلة

(١) لماذا أصبحت قائمة التدفقات النقدية شائعة وقائمة مالية ملزمة؟

(٢) ماهو الغرض من قائمة التدفقات النقدية؟ وماهي المعلومات التي توفرها؟

(٣) فرق بين الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية والأنشطة التشغيلية؟

(٤) لماذا يلزم تحويل صافي الدخل على أساس الاستحقاق إلى صافي دخل على الأساس النقدي عند إعداد قائمة التدفقات النقدية؟

(٥) أذكر بعض الحجج المؤيدة لإستخدام الطريقة غير المباشرة دون الطريقة المباشرة في التقرير عن قائمة التدفقات النقدية؟

(٦) لماذ يُفضل استخدام مذكرة تسوية عند إعداد قائمة التدفقات النقدية؟ وهل مذكرة التسوية مطلوبة لإعداد قائمة التدفقات النقدية؟

(٧) ماهي أهم إستخدامات قائمة التدفقات النقدية؟

(٨) بلغ صافي دخل شركة Clyde عن سنة ١٩٩٣ مقدار ٣٢٠٠٠٠ جنيه وخلال سنة ١٩٩٣ بلغ اهلاك الأصول الثابتة ٩٠٠٠٠ جنيه وبلغ استنفاد الشهرة ٤٠٠٠٠جنيه وتحملت الشركة خسارة بيع أصول ثابتة قدرها ٢٥٠٠٠ جنيه إحسب صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

الحالات

(١) شركة Langrang هي إحدى الشركات الصغيرةالنامية في صناعة معدات القياس الألكترونية والمعدات الفنية. وقد طلبت الشركة مشورتك في إعداد قائمة التدفقات النقدية بإستخدام الطريقة غير المباشرة. وفي السنة المالية المنتهية في ٣١ أكتوبر ١٩٩٣ توافرت لك المعلومات التالية فيما يتعلق بأحداث وصفقات معينة بالشركة :ـ

١ ــ بلغت الأرباح المقرر عنها عن السنة المالية ٨٠٠٠٠٠جنيه، وذلك بعد طرح خسارة غير عادية قدرها ٨٥٠٠٠جنيه (أنظر البند ٥ التالي).

٢ ــ تضمنت قائمة الدخل ٣٢٥٠٠٠جنيه مصروف إهلاك.

٣ ــ تم تخفيض حسابات قبض غير قابلة للتحصيل بمقدار ٤٠٠٠٠جنيه مقابل حسابات مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها. كما تضمنت قائمة دخل العام ٤٨٠٠٠جنيه مصروف ديون معدومة وأضيف نفس المقدار الى مخصص الديون المشكوك فيها.

٤ ــ تحقق مكسب قدره ٦٠٠٠ جنيه من بيع إحدى الآلات التي كانت تكلفتها الأصلية ٧٥٠٠٠ج منها ٣٠٠٠٠ جنيه لم تهلك في تاريخ البيع.

في أبريل ١٩٩٣ تسبب حريق في خسارة غير مؤمن ضدها قدرها ٨٥٠٠٠جنيه (خسارة قدرها ١٤٠٠٠٠ جنيه ناقص تخفيض في ضريبة الدخل قدره ٥٥٠٠٠). وقد أدرجت هذه الخسارة غير العادية في تحديد الدخل كما سبق الإشارة في البند ١ عاليه.

٦ ــ في ٣ يوليو ١٩٩٣ إشترت الشركة مبنى وأرض بمقدار ٦٠٠٠٠٠جنيه وسددت الشركة ٧٥٠٠٠جنيه نقداً وأصدرت أسهم عادية قدرها ٢٠٠٠٠٠جنيه وقبلت سندات عقارية بمقدار ٣٢٥٠٠٠جنيه.

٧ ــ في ٣ أغسطس ١٩٩٣ تم تحويل ما قيمته ٨٠٠٠٠٠ جنيه من السندات القابلة للتحويل بالشركة بمعدل فائدة ١٠٪ إلى أسهم عادية بقيمة إسمية ١٥٠٠٠٠جنيه وكانت الأسهم صادرة منذ البداية بقيمتها الاسمية.

المطلوب :

توضيح ما إذا كان كل من البنود السبعة السابقة يمثل مصدر أو استخدام للنقدية وتوضيح كيفية الإفصاح عن كل منها في قائمة التدفقات النقدية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ أكتوبر ١٩٩٣ وإذا لم يمثل بند معين مصدر أو إستخدام للنقدية، أذكر سبب ذلك مع الاشارة للافصاح المطلوب ـ إن وجد ـ عنه في قائمة التدفقات النقدية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ أكتوبر ١٩٩٣.

٢ ــ إذا كانت البنود التالية يلزم النظر فيها عند إعداد قائمة التدفقات النقدية لشركة Fashion عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ :ـ

١ ــ الأصول الثابتة التي تكلفت ٢٠٠٠٠ جنيه منذ ٦,٥ سنة وكانت تستهلك على أساس عمر انتاجي ١٠ سنوات وبدون قيمة نفاية مقدرة، تم بعها بمبلغ ٦٢٥٠ جنيه.

٢ ــ خلال هذا العام، تم تخفيض الشهرة بالكامل وقدرها ١٠٠٠٠ جنيه وتحميلها كمصروف.

٣ ــ خلال هذا العام، تم إصدار ٥٠٠ سهم عادي بقيمة ٢٥ جنيه للسهم وذلك مقابل ٣٢ جنيه عن كل سهم.

٤ ــ حققت الشركة خسارة عن العام قدرها ٢١٠٠ جنيه وبلغ مصروف الاهلاك ٢٠٠٠ واستنفاد حقوق الاختراع ٤٠٠ جنيه.

٥ ــ تم تكوين مخصص للالتزامات المشروطة بمقدار ٨٠٠٠٠ جنيه مع تحميل المبلغ على الأرباح المحتجزة.

٦ ــ هناك حسابات قبض غير قابلة للتحصيل قدرها ٢٠٠٠ جنيه تم تخفيضها وتحميل القيمة على حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

٧ ــ هناك سندات قيمتها الإسمية ٢٤٠٠٠ جنيه بعلاوة إصدار غير مستهلكة مقدرها ٢٠٠٠ جنيه وتمت تسويتها بمعدل ١٠٣، وتم إضافة المكسب للدخل كبند غير عادي مع تجاهل ضرائب الدخل.

المطلـــوب :

في كل من البنود السابقة، أوضح مكان إظهار كل منها في القائمة وكيفية عرض المعلومات الضرورية بما فيها المقدار المفرز عنه، إذا كان كل بند مستقل عن البنود الأخرى. بافتراض أن قيود التصحيح يتم إجراؤها لكل الصفقات عند حدوثها.

(٣) في سنة ١٩٦١ إعترف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأهمية قائمة التدفقات النقدية بإصداره نشرة بعنوان «تحليل التدفقات النقدية وقائمة التدفقات» وقبل ذلك التاريخ كان المحاسبون يُعدون قائمة التدفقات بصورة أساسية كتقارير إدارية. وقد أصدر مجلس مبادىء المحاسبة النشرة رقم ٣ بعنوان «قائمة مصادر وإستخدامات التدفقات النقدية التي أوصت بعرض قائمة مصادر وإستخدامات التدفقات النقدية كقائمة إضافية. ونتيجة لرد الفعل الايجابي من جانب مجتمع الأعمال، فقد أصدر المجلس النشرة رقم ١٩ بعنوان «التقرير عن التغيرات في المركز المالي» سنة ١٩٧١. وقد طالبت هذه النشرة

بعرض قائمة التغيرات في المركز المالي كقائمة مالية أساسية وإخضاعها لعملية المراجعة.

وفي سنة ١٩٨١ أعاد مجلس معايير المحاسبة المالية تناول قضية التدفقات النقدية كجزء من مشروع الإطار الفكري. وفي هذا الوقت، قرر مجلس معايير المحاسبة المالية أن قضايا التقرير عن التدفقات النقدية يجب تناولها على مستوى المعايير. وقد نتج عن المداولات التالية إصدار المعيار رقم ٩٥ بعنوان «قائمة التدفقات النقدية».

المطلـــوب :

أ ـ في ضوء المشاكل المتأصلة في قائمة التغيرات في المركز المالي التي تستند لمصادر وإستخدامات الأموال، إشرح ثلاثة أسباب على الأقل لإعداد قائمة التدفقات النقدية.

ب ـ إشرح أغراض قائمة التدفقات النقدية.

جـ ـ أذكر وإشرح المجموعات الثلاث من الأنشطة التي يجب التقرير عنها في قائمة التدفقات النقدية.

د ـ حدد وإشرح الطريقتين المعترف بهما في التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

هـ ـ إشرح كيفية عرض العمليات الاستثمارية والتمويلية غير النقدية في القائمة المالية، على أن يتضمن الشرح مثالاً على عملية إستثمارية وعملية تمويلية غير نقدية.

تمـــارين :

١ ـ فيما يلي قوائم المركز المالي المقارنة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣، ١٩٩٢ لشركة Rick

	١٩٩٣	١٩٩٢
النقديـــة	٧٠٠٠٠	٤٨٠٠٠
حسابات القبض	٥٨٠٠٠	٦٦٠٠٠
المخـــزون	١٠٠٠٠٠	١١٢٠٠٠
مصروفات مدفوعة مقدماً	٩٠٠٠	٨٠٠٠
أصول ثابتة	٣١٤٠٠٠	٢٤٠٠٠٠
مجمـع إهـلاك	(٦٦٠٠٠)	(٤١٠٠٠)

حقوق إختراع	٣٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
	٥١٥٠٠٠	٤٧٣٠٠٠
حسابات الدفع	٨٥٠٠٠	١٠٥٠٠٠
إلتزامات مستحقة	٦٥٠٠٠	٦٣٠٠٠
سندات عقارية	—	٧٠٠٠٠
أسهم ممتازة	١٠٠٠٠٠	—
علاوة إصدار أسهم ممتازة	٢٨٠٠٠	—
أسهم عادية	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
أرباح محتجزة	٣٧٠٠٠	٣٥٠٠٠
	٥١٥٠٠٠	٤٧٣٠٠٠

١ — القيود الوحيدة في حساب الأرباح المحتجزة هي التوزيعات المسددة وقدرها ٢٠٠٠٠ جنيه وصافي الدخل عن العام

٢ — قائمة الدخل عن سنة ١٩٩٣ كما يلي :ـ

المبيعات	١٢٤٠٠٠
تكلفة المبيعات	٨٤٠٠٠
مجمل الربح	٤٠٠٠٠
مصروفات تشغيل	١٨٠٠٠
صافي الدخل	٢٢٠٠٠

٣ — القيد الوحيد في حساب مجمع الإهلاك هو مصروف الإهلاك عن الفترة، وتتضمن تكلفة البضاعة المباعة بقائمة الدخل الإهلاك وإستهلاك حقوق الاختراع .

المطلـــوب :

إعداد قائمة التدفقات النقدية من المعلومات السابقة وذلك :ـ

أ — بإستخدام الطريقة غير المباشرة .

ب ـ باستخدا الطريقة المباشرة (بدون إعداد جدول تسويات) .

٢ — كانت الميزانية المختصرة لشركة Kalen في نهاية عمليات سنة ١٩٩٢ كما يلي :ـ

شركة Katen

الميزانية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢

النقدية	٨٥٠٠	إلتزامات متداولة	١٥٠٠٠
أصول متداولة بخلاف النقدية	٢٩٠٠٠	أوراق دفع طويلة الأجل	٢٥٥٠٠
إستثمـــارات	٢٠٠٠٠	سنـــدات	٢٥٠٠٠
أصول ثابتة (بالصافي)	٦٧٥٠٠	أسهم رأس المال	٧٥٠٠٠
أراضـــي	٤٠٠٠٠	أرباح محتجزة	٢٤٥٠٠
	١٦٥٠٠٠		١٦٥٠٠٠

وخلال سنة ١٩٩٣ حدثت العمليات التالية :

١ ـ تم شراء قطعة أرض بمبلغ ٩٠٠٠جنيه

٢ ـ تم تسوية سندات قيمتها ١٥٠٠٠جنيه على أساس القيمة الاسمية .

٣ ـ تم إصدار ١٠٠٠جنيه من أسهم رأس المال بقيمتها الاسمية .

٤ ـ سُددت توزيعات قدرها ١١٠٠٠جنيه للمساهمين

٥ ـ بلغ صافي الدخل عن سنة ١٩٩٣ مقدار ٣٥٢٥٠جنيه بعد خصم إهلاك قدره ١١٢٥٠جنيه .

٦ ـ تم شراء أرض مقابل إصدار سندات قيمتها ٢٥٠٠٠جنيه

٧ ـ باعت الشركة جزءاً من محفظة الاستثمارات بها بمبلغ ١٢٨٧٥جنيه وقد نتج عن هذه الصفقة مكسب قدره ٨٧٥جنيه ومن المعتاد أن تقوم الشركة بشراء وبيع إستثمارات من هذا النوع .

٨ ـ ظلت كل من الأصول المتداولة (بخلاف النقدية) والالتزامات المتداولة كما هي دون تغيير.

المطلـــوب :

أ ـ إعداد قائمة التدفقات النقدية عن سنة ١٩٩٣ باستخدم الطريقة غير المباشرة.

ب ـ إعداد الميزانية المختصرة للشركة كما ستظهر في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ .

٣ ـ حدثت الصفقات التالية خلال سنة ١٩٩٣ :ـ

١ ـ تم تحويل سنـدات قيمتها الإسمية ٣٠٠٠٠٠جنيه إلى أسهم عادية لم

يسبق إصدارها قيمتها الإسمية ٣٠٠٠٠٠جنيه . وكان سعر السوق لكل منها مساوياً للقيمة الإسمية .

٢ ـ صافي دخل العام كان ٩٠٠٠٠جنيه

٣ ـ بلغ الإهلاك الخاص بالمبنى ٣٠٠٠٠جنيه

٤ ـ تم إقفال مصروفات التأسيس وقدرها ١٠٠٠٠جنيه خلال العام وتحميلها على المصروفات .

٥ ـ تم مبادلة معدات مكتبية قديمة ببعض المعدات المكتبية غير المماثلة لها وأجري القيد التالي :ـ

٥٠٠٠		من حـ/ معدات مكتبية
٣٠٠٠		من حـ/ مجمع إهلاك معدات مكتبية .
	٤٠٠٠	إلى حـ/ معدات مكتبية
	٣٤٠٠	إلى حـ/ النقـــــدية
	٦٠٠	إلى حـ/ مكسب التخلص من أصول ثابتة .

وقد تم إضافة مكسب التخلص من الأصول الثابتة للدخل العادي من العمليات الجارية .

٦ ـ تم الإعلان عن توزيعات نقدية قدرها ٢٠٠٠٠جنيه وتستحق السداد في يناير من العام القادم .

٧ ـ تم رد مخصصات سندات قدرها ٣٠٠٠٠٠جنيه إلى الأرباح المحتجزة خلال العام وذلك بسبب تسوية هذه السندات خلال العام .

المطلـــوب :

توضيح التسويات التي يلزم إجراؤها بمذكرة إعداد قائمة التدفقات النقدية مع ذكر قيود اليومية .

٤ ـ قررت شركة Hanks عن صافي دخل قدره ١٥٠٠٠٠جنيه عن سنة ١٩٩٣ ، وقد لاحظ المحاسب ـ عند إعداده لقائمة التدفقات النقدية ـ العديد من البنود التي يجب أن تؤثر على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ، وفيما يلي هذه البنود :ـ

١ ـ خلال سنة ١٩٩٣ إشترت الشركة ١٠٠ سهم من أسهم الخزانة بتكلفة ٢٠جنيه للسهم . وعندئذ بيعت هذه الأسهم بسعر ٢٥جنيه للسهم .

٢ ـ خلال سنة ١٩٩٣ باعت الشركة ١٠٠ سهم من الأسهم العادية لشركة

IBM بسعر ٢٠٠جنيه للسهم. وقد سبق لها إقتناء هذه الأسهم بسعر ١٥٠جنيه للسهم. وقد ظهر هذا الاستثمار في ميزانية الشركة بتاريخ ٣١ديسمبر ١٩٩٢ كأصل متداول.

٣ ـ خلال سنة ١٩٩٣ تحولت الشركة من طريقة القسط الثابت إلى طريقة القسط المتناقص في إهلاك آلاتها. وقد نتج عن ذلك أثر مدين في حساب الأثر المجمع بمبلغ ١٤٠٠٠ج خالي من الضريبة.

٤ ـ خلال سنة ١٩٩٣ عدلت الشركة من تقديرها للديون المعدومة. فقبل سنة ١٩٩٣ كان مصروف الديون المعدومة بالشركة بنسبة ١٪ من صافي المبيعات بها. وفي سنة ١٩٩٣ زادت هذه النسبة إلى ٢٪ وكان صافي المبيعات عن سنة ١٩٩٣ بمقدار ٥٠٠٠٠٠جنيه، وانخفض صافي حسابات القبض خلال سنة ١٩٩٣ بمقدار ١٢٠٠٠جنيه.

٥ ـ خلال سنة ١٩٩٣، أصدرت الشركة ٥٠٠ سهم من أسهمها العادية بقيمة إسمية ١٠ جنيه للسهم مقابل حق إختراع. وكانت القيمة السوقية للسهم في تاريخ العملية ٢٣جنيه للسهم.

٦ ـ بلغ مصروف الاهلاك عن سنة ١٩٩٣ مقدار ٣٨٠٠٠جنيه

٧ ـ إقتنت الشركة ٤٠٪ من الأسهم العادية لشركة Seabrok كإستثمار طويل الأجل. وقد قررت شركة Seabrok عن صافي دخل عن سنة ١٩٩٣ قدره ٢٦٠٠٠جنيه.

٨ ـ سددت الشركة توزيعات نقدية قدرها ٢٠٠٠جنيه في سنة ١٩٩٣.

٩ ـ تشير مقارنة ميزانيات الشركة بتاريخ ٣١ديسمبر ١٩٩٢، ٣١ديسمبر ١٩٩٣ إلى أن إلتزام الضريبة المؤجلة (المصنف كإلتزام طويل الأجل) قد إنخفض بمقدار ٤٠٠٠.

١٠ ـ خلال سنة ١٩٩٣، أعلنت الشركة عن توزيعات أسهم بنسبة ١٠٪ وتم توزيع ١٠٠٠سهم بقيمة إسمية ١٠جنيه للسهم. وكان سعر السوق في تاريخ الإصدار ٢٠جنيه للسهم.

المطلـــوب :

إعداد الجدول الذي يوضح صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية باستخدام الطريقة غير المباشرة، وذلك بإفتراض عدم وجود عمليات أخرى بخلاف تلك المذكورة عاليه لها أثر على صافي التدفق النقدي من العمليات.

٥ ـ توافرت المعلومات التالية عن شركة Siman في نهاية سنة ١٩٩٢ .

شركة Siman

الميزانية المقارنة في ٣١/١٢/٩٢، ٣١/١٢/٩١

	٩٢/١٢/٣١	٩١/١٢/٣١
النقديـــة	١٥٠٠٠	٤٠٠٠
حسابات القبض	١٤٥٠٠	١٢٩٥٠
إستثمارات قصيرة الأجل	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
المخزون	٤٢٠٠٠	٣٥٠٠٠
إيجار مدفوع مقدماً	٣٠٠٠	١٢٠٠٠
مهمات مكتبية	١٠٠٠	٧٥٠
تأمين مدفوع مقدما	٢١٠٠	٩٠٠
أراضـــي	١٢٥٠٠٠	١٧٥٠٠٠
مباني	٣٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠
مجمع إهلاك	(١٠٥٠٠٠)	(٨٧٥٠٠)
معـــدات	٥٢٨٠٠٠	٤٠٠٠٠٠
مجمع إهلاك	(١٣٠٠٠٠)	(١١٢٠٠٠)
حق إختراع	٤٥٠٠٠	٥٠٠٠٠
جملـــة الأصـــول	٩١٠٦٠٠	٨٧١١٠٠
حسابات دفـــع	٢٧٠٠٠	٣٢٠٠٠
ضرائب مستحقة	٥٠٠٠	٤٠٠٠
أوراق دفع قصيرة الأجل	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
أوراق دفع طويلة الأجل	٦٠٠٠٠	٧٠٠٠٠
سنـــدات	٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠
علاوة إصدار سندات	٢٠٣٠٣	٢٥٨٥٣
أسهم عادية	٢٤٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠
علاوة إصدار أسهم عادية	٢١٥٠٠	١٧٥٠٠
أرباح محتجزة	١٢٣٢٩٧	٨٨٧٤٧
جملة الإلتزامات وحقوق الملكية	٩١٠٦٠٠	٨٧١١٠٠

شركة Siman

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢

إيراد المبيعات		١١٥٩٢٤٨
تكلفة البضاعة المباعة		(٧٤٧٩١٥)
مجمل الربح		٤١١٣٣٣
مصروفات تشغيلية :-		
مصروفات بيع	٧٩٢٠٠	
مصروفات إدارية	١٥٦٧٠٠	
مصروفات إهلاك / إستنفاد	٤٠٥٠٠	
جملة مصروفات التشغيل		(٢٧٦٤٠٠)
الدخل من العمليات		١٣٤٩٣٣
إيرادات / مصروفات أخرى :-		
مكسب بيع أراضي	٨٠٠٠	
مكسب بيع إستثمارات قصيرة الأجل	٤٠٠٠	
إيراد توزيعات	٦٤٠٠	
مصروف فائدة	(٥١٧٥٠)	٣٣٣٥٠
الدخل قبل الضرائب		١٠١٥٨٣
مصروف ضريبة الدخل		(٣٩٠٣٣)
صافي الدخل		٦٢٥٥٠
التوزيعات على الأسهم العادية		(٢٨٠٠٠)
الأرباح المحتجزة		٣٤٥٥٠

المطلـــوب :

إعداد قائمة التدفقات النقدية لشركة Siman باستخدام الطريقة المباشرة مقترنة باعداد جدول تسوية .

٦ – فيما يلي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل المقارنة لشركة Illini لتوزيع الدراجات التي تمتلك العديد من المتاجر وذلك في ٣١ مايو ١٩٩٣ وذلك عند إعدادها لقائمة التدفقات النقدية بها .

شركة Illini

قائمة المركز المالي المقارنة في ٣١ مايو ١٩٩٣، ٣١ مايو ١٩٩٢

	٩٣/٥/٣١	٩٢/٥/٣١
أصول متداولة		
النقدية	٤٣٢٥٠	٢٠٠٠٠
حسابات القبض	٧٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
مخزون بضاعة	٢١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
مصروفات مدفوعة مقدماً	٩٠٠٠	٧٠٠٠
	٣٣٢٢٥٠	٣٢٧٠٠٠
أصول ثابتة :		
الأصول الثابتة	٦٠٠٠٠٠	٥١٠٠٠٠
ناقص : مجمع الاهلاك	١٥٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠
صافي الأصول الثابتة	٤٥٠٠٠٠	٣٨٥٠٠٠
جملة الأصول	٧٨٢٢٥٠	٧١٢٠٠٠
إلتزامات متداولة :		
حسابات الدائنين	١٢٣٠٠٠	١١٥٠٠٠
أجور مستحقة	٤٧٢٥٠	٧٢٠٠٠
فائدة مستحقة	٢٧٠٠٠	٢٥٠٠٠
جملة الالتزامات المتداولة	١٩٧٢٥٠	٢١٢٠٠٠
ديون طويلة الأجل		
سندات	٧٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
جملة الالتزامات	٢٦٧٢٥٠	٣١٢٠٠٠
حقوق المساهمين		
أسهم عادية، قيمة إسمية ١٠ جنيه للسهم	٣٧٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠
أرباح محتجزة	١٤٥٠٠٠	١٢٠٠٠٠
جملة حقوق المساهمين	٥١٥٠٠٠	٤٠٠٠٠٠
جملة الالتزامات وحقوق المساهمين	٧٨٢٢٥٠	٧١٢٠٠٠

شركة Illini

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

المبيعات	١٢٥٥٢٥٠
تكلفة البضاعة المباعة	٧١٢٠٠٠
مجمل الربح	٥٤٣٢٥٠
المصروفات :ـ	
مصروفات المرتبات	٢٥٢١٠٠
مصروفات الفائدة	٧٥٠٠٠
مصروفات أخرى	٨١٥٠
مصروف الإهلاك	٢٥٠٠٠
جملة المصروفات	٣٦٠٢٥٠
دخل التشغيل	١٨٣٠٠٠
مصروف ضريبة الدخل	٤٣٠٠٠
صافي الدخل	١٤٠٠٠٠

وفيما يلي بعض المعلومات الإضافية المتعلقة بشركة Illini خلال السنة المنتهية في ٣١ مايو ١٩٩٣ :ـ

١ ـ كل المبيعات خلال العام تمت على الحساب .

٢ ـ كل البضاعة مشتراة بالأجل وهي التي تشكل حسابات الدائنين .

٣ ـ تم شراء أصول ثابتة تكلفتها ٩٠٠٠٠جنيه عن طريق سداد ٤٠٠٠٠ جنيه نقداً وإصدار ٥٠٠٠ سهم عادي .

٤ ـ «المصروفات الأخرى» تتعلق بالبنود المدفوعة مقدماً .

٥ ـ كل ضرائب الدخل المستحقة خلال العام تم سدادها خلال نفس العام .

٦ ـ من أجل تدعيم النقدية، أصدرت الشركة ٤٠٠٠ سهم عادي بالقيمة الإسمية .

٧ ـ لم تُفرض أية عقوبات على تسوية الشركة للسندات .

٨ ـ تم الإعلان عن توزيعات نقدية قدرها ١١٥٠٠٠ وسُددت في نهاية السنة المالية :

المطلـــوب :

أ ــ المقارنة بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة في التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

ب ــ إعداد قائمة التدفقات النقدية للشركة عن السنة المنتهية في ٣١ مايو ١٩٩٣ بإستخدام الطريقة المباشرة، مع تدعيم القائمة بالعمليات الحسابية اللازمة (لا يلزم عمل تسوية بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي).

جـ ــ بإستخدام الطريقة غير المباشرة، إحسب صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لشركة Illini عن السنة المنتهية في ٣١ مايو ١٩٩٣.

الفصل الخامس والعشرون

تحليل القوائم المالية الأساسية

BASIC FINANCIAL STATEMENT ANALYSIS

الفصل الخامس والعشرون

تحليل القوائم المالية الأساسية

BASIC FINANCIAL STATEMENT ANALYSIS

الأهداف التعليمية:

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :

١ ـ فهم المدخل إلى تحليل القوائم المالية

٢ ـ تحديد النسب التحليلية الأساسية ووصف كيفية حسابها.

٣ ـ شرح جوانب القصور في تحليل النسب.

٤ ـ وصف أساليب التحليل المقارن.

٥ ـ وصف أساليب تحليل النسب

يتطلب تفسير وتقييم بيانات القوائم المالية الإلمام بالأدوات الأساسية المستخدمة في تحليل القوائم المالية. ويعتمد نوع التحليل المالي على ما للشخص القائم به من مصلحة في المنشأة وسواء كان دائن أو مساهم أو مستثمر محتمل أو مدير أو ممثل لجهة حكومية أو غيرها. على سبيل المثال، فإن الدائنين بديون قصيرة الأجل ـ مثل البنوك ـ يهتمون بصفة أساسية بقدرة المنشأة على سداد تعهداتها المستحقة. حيث يقومون بفحص دقيق لتركيب الأصول المتداولة وعلاقتها بالإلتزامات قصيرة الأجل لتقويم قدرة الشركة على الدفع في الأجل القصير. ومن ناحية أخرى، فإن حملة السندات يركزون أكثر على المؤشرات طويلة الأجل مثل هيكل رأس مال المنشأة، الأرباح السابقة والمتوقعة، والتغيرات في المركز المالي، كما أن المساهمين الحاليين والمرتقبين يهتمون أيضا بالعديد من الجوانب التي يهتم بها أصحاب الديون طويلة الأجل. وينصب إهتمام المساهمين على حالة الأرباح بالشركة، لأن التغيرات بها تؤثر على سعر إستثماراتهم في السوق. ويهتم

المساهمون أيضاً بالمركز المالي للمنشأة لأنه يؤثر بصورة غير مباشرة على درجة إستقرار الأرباح.

وتهتم إدارة المنشأة بهيكل رأس المال بها وبالتغيرات في إتجاهات الأرباح. حيث أن هذه المعلومات المالية لها أثر هام على نوعية ومقدار وتكلفة التمويل الخارجي الذي يمكن للشركة الحصول عليه. وعلاوة على ذلك، فإن المنشأة تجد أن المعلومات المالية مفيدة في مجالات مثل إعداد الموازنة الرأسمالية، تحليل التعادل، تحليل الانحرافات، تحليل هامش المساهمة الإجمالي ولأغراض الرقابة الداخلية.

إن وظيفة المحاسب تتكون من شقين :ـ

١ ـ أن يقيس الأحداث والصفقات الاقتصادية.

٢ ـ أن يقوم بتوصيل المعلومات الإقتصادية المتعلقة بها إلى الأطراف المختصة.

وعلى مدار هذا الكتاب، قمنا بمناقشة وظائف القياس والتقرير في المحاسبة، ولكن التوصيل في المحاسبة يعني أكثر من مجرد إعداد التقارير: فالتوصيل يفترض وجود الفهم المشترك، وللتشجيع على هذا الفهم المشترك يجب على المحاسبين أيضا أن يقوموا بتحليل وتفسير القوائم المالية.

نظرة عامة على تحليل القوائم المالية

PERSPECTIVE ON FINANCIAL STATEMENT ANALYSIS

يمكن تجميع المعلومات من القوائم المالية عن طريق دراسة العلاقات بين بنود هذه القوائم وتحديد إتجاهات هذه العلاقات [تحليل مقارن]. ومن المشاكل المرتبطة بتعلم كيفية تحليل القوائم المالية أن وسائل التحليل قد تصبح في حد ذاتها غايات. فهناك الآلاف من العلاقات المحتملة التي يمكن حسابها والاتجاهات التي يمكن تحديدها. وإذا تعرفنا فقط على كيفية حساب النسب والاتجاهات دون التعرف على كيفية إستخدام مثل هذه المعلومات، فإن ذلك يمثل انجازاً ضئيلاً. وعلى ذلك، فإنه من الضروري إستخدام مدخل منطقي في تحليل القوائم المالية. ويمكن أن يتكون مثل هذا المدخل من الخطوات التالية :ـ

(١) حدد الأسئلة التي ترغب في الإجابة عليها :ـ فكما أشرنا في بداية هذا الفصل، فإن هناك العديد من الجماعات التي لها مصالح مختلفة في المنشأة.

(٢) حدد الأسئلة التي تستطيع نسب أو مقارنات معينة الإجابة عليها :ـ وهو ماستتم مناقشته في الجزء الباقي من هذا الفصل.

(٣) المقابلة بين الخطوتين ١ ، ٢ : ـ فعن طريق هذه المقابلة ، سيكون لتحليل القوائم المالية إتجاه وغرض منطقي .

ويجب التنبية إلى عدة نقاط في هذا الصدد . فالقوائم المالية تقرر عن الماضي ، ومن ثم فإن تحليل هذه البيانات هو دراسة للماضي . وعند إدخال مثل هذه المعلومات في عملية إتخاذ قرار [متعلقة بالمستقبل] ، يكون هناك إفتراض حاكم مؤداه أن الماضي يُعد أساساً معقولاً للتنبؤ بالمستقبل . وهذا المدخل مقبول عادة ، ولكن يجب الاعتراف بجوانب القصور المتعلقة به . كما أن تحليل النسب والاتجاهات سوف يساعد على تحديد جوانب القوة والضعف الحالية بالمنشأة . ولكن في أغلب الحالات ، فإن مثل هذا التحليل لن يُبرز السبب في ذلك . حيث أن النسب والاتجاهات بحالتها الراهنة قد تمثل «أعلام حمراء» تُشير إلى مواضع الخلل . ولكن تحديد الأسباب يتطلب عادة تحليل متعمق وإحاطة بالعديد من العوامل المتعلقة بالمنشأة والتي لا تقرر عنها القوائم المالية ـ ومنها على سبيل المثال ، أثر التضخم ، تصرفات المنافسين ، التطورات في التقنية ، حدوث حالة إضراب لدى مورد أو عميل رئيسي ، وغيرها .

ومن النقاط الأخرى التي يجب التنبيه إليها أن النسبة المالية المفردة لا يُحتمل أن تكون هامة جداً في ذاتها . على سبيل المثال ، فإن نسبة تداول قدرها ٢ : ١ [الأصول المتداولة ضعف الالتزامات المتداولة] قد تُعتبر مرضية . ولكن إذا كان متوسط هذه النسبة في الصناعة ٣ : ١ ، فإن النتيجة السابقة قد تصبح محل تساؤل . فإنه حتى في ظل هذه النسبة المتوسطة في الصناعة ، فإنه يمكن للمرء أن يستنتج بأن هذه الشركة تعمل بصورة حسنة إذا كانت نسبة التداول بها في السنة السابقة ١,٥ : ١ مثلاً . وعلى ذلك ، فإنه لإشتقاق معاني محددة من النسب المالية ، فإنه يجب وجود معيار معين يُقاس عليه . وقد يتمثل هذا المعيار في متوسطات الصناعة ؛ قيم السنوات السابقة لنفس الشركة أو القيم لدى منافس معين أو المستويات المخططة .

وأخيراً ، فإنه من الضروري إدراك جوانب القصور في الأرقام المحاسبية المستخدمة في التحليل وسوف تتم مناقشة بعض هذه الجوانب ونتائجها خلال هذا الفصل .

المقاييس الأساسية في التحليل المالي

هناك العديد من الأدوات التي تستخدم في تحليل بيانات القوائم المالية لإبراز الأهمية النسبية والمقارنة للمعلومات المالية المعروضة بها . وتتضمن هذه الأدوات تحليل النسب ، التحليل المقارن ، تحليل النسب المئوية ، ودراسة البيانات المرتبطة . ومن الصعب القول

بأن هناك أداة أكثر فائدة من الأخرى لأن كل موقف يواجهه محلل الاستثمار يختلف عن الآخر، ولا يمكن الحصول على الاجابات المطلوبة إلا بإجراء فحص دقيق للعلاقات بين كل البيانات المعروضة.

التحليل بالنسب والمؤشـــرات RATIO ANALYSIS

يُعد تحليل النسب نقطة البداية في إستخراج المعلومات التي يريدها المحلل المالي. ويمكن تصنيف النسب كما يلي :-

الأنواع الرئيسية للنسب

نسب السيولة :- وهي مقاييس لقدرة المنشأة على سداد إلتزاماتها المستحقة في الأجل القصير.

نسب النشاط :- وهي مقاييس لمدى إستخدام المنشأة لأصولها بكفاءة.

نسب الربحية :- وهي مقاييس لدرجة النجاح أو الفشل للمنشأة أو قسم معين عن فترة زمنية معينة

نسب التغطية :- وهي مقاييس لدرجة الحماية المتوفرة للدائنين والمستثمرين في الأجل الطويل

وسيتم توضيح إستخدام هذه النسب عن طريق إستخدام حالة فعلية للتقرير السنوي لإحدى الشركات الكبرى، ولنطلق عليها شركة Anet وفيما يلي القوائم المالية المقارنة للشركة [الأرقام المستخدمة في القوائم والنسب بالآلاف] :-

قـائمة الدخـــل

	١٩٩٦	١٩٩٥
المبيعات والإيرادات الأخـرى :-		
صافي المبيعات	١٦٠٠٠٠٠	١٣٥٠٠٠٠
إيراد الفائدة	٢٥٠٠٠	٢٠٠٠٠
إيرادات أخرى	٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
جملة الايرادات	١٦٧٥٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠
التكاليف والأعباء الأخرى :-		
تكلفة البضاعة المباعة	١٠٠٠٠٠٠	٨٥٠٠٠٠
الإهلاك والإستنفاد	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
مصروفات بيعية وإدارية	٢٢٥٠٠٠	١٥٠٠٠٠
مصروف الفائدة	٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠
الإجمـــالي	١٤٢٥٠٠٠	١١٧٥٠٠٠

الدخل قبل الضرائب	٢٥٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠
ضرائب الدخل	١٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠
صافي الدخل	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
عائد السهم(أ)	٥	٥

(أ) معلومات إضافية :-
عدد الأسهم المصدرة سنة ١٩٩٦ يبلغ ٣٠ مليون سهم
سعر السوق لسهم الشركة في نهاية سنة ١٩٩٦ يبلغ ٦٠ج
التوزيع النقدي لكل سهم في سنة ١٩٩٦ يبلغ ٢,٢٥ج .
هناك تصحيح لخطأ وقع في فترة سابقة بمقدار ٤,٥ مليون ج .

كما تظهر الميزانية المقارنة للشركة كما يلي [بإستبعاد الملاحظات والتفاصيل للتبسيط والاختصار] .

	١٩٩٦	١٩٩٥
الأصـــــول		
أصول متداولة		
النقدية	٤٠٠٠٠	٢٥٠٠٠
أوراق مالية قابلة للتداول [بالتكلفة]	١٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠
حسابات المدينين	٣٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
المخزون [على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل]	٣١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
جملة الأصول المتداولة	٨٠٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠
إستثمارات (بالتكلفة)	٣٠٠٠٠٠	٣٢٥٠٠٠
أصول ثابتة :		
عقارات ، آلات ، معدات (بالتكلفة)	٢٠٠٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠٠
ناقص : مجمع الإهلاك	(٩٠٠٠٠٠)	(٨٠٠٠٠٠)
	١١٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠

الشهـــرة	٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠
جملة الأصـــول	٢٢٥٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠
الإلتزامـات وحقوق المساهمين		
إلتزامات متداولة :ـ		
حسابات الدائنين	١٢٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠
أوراق الدفع	٢٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
مستحقات وإلتزامات أخرى	٢٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
جملة الإلتزامـات المتداولة	٥٧٥٠٠٠	٤٥٠٠٠٠
ديون طويلة الأجل :		
سندات وأوراق دفع	٧٢٥٠٠٠	٧٨٢٠٠٠
	١٣٠٠٠٠٠	١٢٣٢٥٠٠
حقـوق المساهمين :		
أسهم عادية ، قيمة إسمية ٥ج للسهم	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
علاوة إصدار الأسهم	٥٥٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠
أرباح محتجزة	٢٥٠٠٠٠	١٦٧٥٠٠
جملة حقوق الملكية	٩٥٠٠٠٠	٨٦٧٥٠٠
جملة الإلتزامات وحقوق الملكية	٢٢٥٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠

نسـب السيولـة
Liquidity Ratios

إن قدرة المنشأة على الوفاء بديونها المتداولة من الأمور الهامة تقييم مركزها المالي على سبيل المثال، فإن الإلتزامات المتداولة بشركة Anet تبلغ ٥٧٥٠٠٠ج، فهل يمكن الوفاء بهذه الإلتزامات المتداولة عند إستحقاقها؟ هناك بعض النسب التي يمكن حسابها وتوفر بعض المؤشرات في تحديد قدرة المنشأة على سداد إلتزاماتها قصيرة الأجل ومنها :ـ

١ ـ نسبة التداول
Current Ratio

نسبة التداول هي النسبة بين إجمالي الأصول المتداولة وإجمالي الإلتزامات المتداولة .

ورغم أن خارج القسمة يمثل الوحدات النقدية من الأصول المتداولة المتاحة لتغطية كل وحدة نقدية من الإلتزامات المتداولة ، فإنه عادة ما يُعبر عنها بعدد مرات التغطية . ويُطلق على هذه النسبة أحياناً نسبة رأس المال العامل ، لأن رأس المال العامل هو الزيادة في الأصول المتداولة عن الإلتزامات المتداولة . ويتم حساب نسبة التداول لشركة Anet كما يلي :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الإلتزامات المتداولة}} = \frac{٨٠٠٠٠٠}{٥٧٥٠٠٠} = ١,٣٩ \text{ مرة}$$

متوسطة الصناعة = ٢,٣٠ مرة .

وبمقارنة نسبة التداول بالشركة وقدرها ١,٣٩ : ١ مع متوسط النسبة بالصناعة وقدره ٢,٣ : ١ يتضح أن عامل الأمان بشركة Anet بإلتزاماتها المستحقة في الأجل القصير منخفض بصورة ظاهرة . فهل يُشير هذا الإنخفاض النسبي في نسبة التداول إلى وجود مشكلة سيولة بالشركة ؟ أم هل يُعتبر موقف الشركة مناسب بالنظر إلى أن نسبة التداول بها تزيد عن ١ : ١ ؟ إن نسبة التداول هي أحد مقاييس تحديد السيولة ، ولا يمكنها الإجابة عن كل التساؤلات المتعلقة بالسيولة . فما هي درجة سيولة حسابات القبض والمخزون ؟ وماهو أثر إستبعاد المخزون على تحليل السيولة بالشركة؟ للإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها ، يلزم إجراء تحليل إضافي للبيانات المرتبطة بهذا الجانب .

٢ - نسبة التداول السريعة Acid-test Ratio

إن نسبة التداول السابقة لا تفصح عن حقيقة أن جزءاً من الأصول المتداولة قد يكون في صورة مخزون بطيء الحركة . ففي حالة المخزون - وخاصة مخزون المواد الخام والانتاج تحت التشغيل - هناك تساؤل دائم حول المدة المستغرقة في تحويل هذا المخزون إلى إنتاج تام وما سيتحقق في النهاية من بيع البضاعة . وقد يؤدي إستبعاد المخزون - وكذلك أية مصروفات مدفوعة مقدماً - من الأصول المتداولة إلى توفير معلومات أفضل لأصحاب الديون قصيرة الأجل . ويفضل أغلب المحللين الماليين نسبة التداول السريعة التي تربط جملة الإلتزامات المتداولة مع النقدية ، الأوراق المالية القابلة للتداول وحسابات القبض . ويتم حساب نسبة التداول السريع لشركة Anet كما يلي :

نسبة التداول السريعة = (النقدية + الأوراق المالية القابلة للتداول + صافي حسابات القبض) / الإلتزامات المتداولة = ٤٩٠٠٠٠ / ٥٧٥٠٠٠ = ٠,٨٥ مرة

متوسط الصناعة = ١,٢٠ مرة.

وبالمقارنة مع متوسط الصناعة ، فإن نسبة التداول السريعة بشركة Anet منخفضة . ويعني ذلك أن الشركة قد تواجه صعوبة في الوفاء بديونها قصيرة الأجل إلا إذا تمكنت من الحصول على أصول متداولة إضافية عن طريق تحويل بعض أصولها طويلة الأجل أو عن طريق الحصول على تمويل إضافي أو عن طريق نتائج مربحة في التشغيل .

٣ - نسبة فترة الوقاية Defensive - Interval Ratio

إن كلاً من نسبة التداول ونسبة التداول السريعة لا تقدمان توضيحاً كاملاً لقدرة المنشأة على سداد الديون المتداولة . حيث أن مقابلة الأصول المتداولة مع الإلتزامات المتداولة تفترض أن الأصول المتداولة سوف تُستخدم في سداد الإلتزامات المتداولة . ويرى بعض المستثمرين أن نسبة فترة الوقاية توفر مقياس أفضل للسيولة . وتُحسب هذه النسبة بقسمة الأصول الوقائية [النقدية ، الأوراق المالية القابلة للتداول ، صافي حسابات القبض] على نفقات التشغيل اليومية المخططة . حيث تقيس هذه النسبة الفترة الزمنية التي يمكن للشركة فيها أن تعمل بإستخدام أصولها المتداولة الحالية ودون اللجوء إلى إيرادات من مصادر متعلقة بالسنة التالية وتُحسب النفقات اليومية المخططة بقسمة تكلفة البضاعة المباعة مضافاً إليها المصروفات الإدارية والبيعية وغيرها من المصروفات النقدية العادية على ٣٦٥يوم* .

ويتم حساب مقياس فترة الوقاية لشركة Anet كما يلي :

مقياس فترة الوقاية = الأصول الوقائية / نفقات التشغيل اليومية المخططة [على أساس النفقات السابقة] مطروحاً منها الأعباء غير النقدية

= ٤٩٠٠٠٠ * (١٥٢٥٠٠٠ - ١٥٠٠٠٠) / ٣٦٥ = ١٣٠ يوم

متوسطة الصناعة = ٨٠ يوم

* التعديل الوحيد المطلوب لرقم إجمالي المصروفات هو إستبعاد أية أعباء غير نقدية مثل الإهلاك .

ومن الصعب تقييم ما إذا كانت هذه النسبة توفر مقياساً للسيولة أفضل مما توفره نسبة التداول أو نسبة التداول السريع، ولكنها توفر أداة أخرى مفيدة لتحليل موقف السيولة بالمنشأة. حيث أن هذه النسبة تحدد عامل أو هامش أمان يمكن أن يستخدمه المستثمر في تحديد قدرة المنشأة على الوفاء بتكاليفها التشغيلية الأساسية. وسوف يتضح أن فترة وقاية قدرها ١٣٠ يوم توفر للشركة درجة عالية نسبياً من الحماية وتعوض جانب الضعف الذي أشارت إليه نسب التداول السريعة المنخفضة.

نسب النشاط: ACTIVITY RATIOS

من الوسائل الأخرى لتقييم درجة السيولة تحديد مدى السرعة في إمكانية تحويل أصول معينة إلى نقدية. على سبيل المثال، ماهي درجة سيولة حسابات القبض والمخزون؟ وعلاوة على ذلك، فإن هذا النوع من الحساب يوفر معلومات حول مدى كفاءة المنشأة في إستخدام أصولها. ويتم حساب نسب النشاط لشركة Anet على أساس حسابات القبض، المخزون، جملة الأصول.

٤ - معدل دوران حسابات القبض

يتم حساب نسبة معدل دوران حسابات القبض بقسمة صافي المبيعات على متوسط حسابات القبض خلال العام. ومن الناحية النظرية، فإن بسط هذه النسبة يجب أن يتضمن صافي المبيعات الآجلة فقط. ولكن هذه المعلومة غير متاحة غالباً. كما أنه إذا ظلت قيمة المبيعات النقدية الصافية ثابتة نسبياً من فترة لأخرى، فإن الإتجاه الذي تشير إليه هذه النسبة لن يتأثر كثيراً بإدراج المبيعات النقدية في البسط. وطالما أنه لا توجد عوامل موسمية جوهرية، فإنه يمكن حساب متوسط حسابات القبض خلال العام من أرصدة صافي حسابات القبض التجارية في أول وآخر العام. ويتم حساب هذه النسبة لشركة Anet كما يلي :-

$$\text{معدل دوران حسابات القبض} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط حسابات القبض التجارية (بالصافي)}}$$

$$= ١٦٠٠٠٠٠ \div \frac{٣٥٠٠٠٠ + ٣٠٠٠٠٠}{٢}$$

= ٤,٩٢ أو كل ٧٤ يوم (٣٦٥ يوم ÷ ٤,٩٢)

متوسط الصناعة = ٧,١٥ أو كل ٥١ يوم

وهذه المعلومة توفر مؤشر على نوعية حسابات القبض، كما تقدم فكرة عن مدى نجاح الشركة في تحصيل حسابات القبض الموجودة بها. وكلما زادت سرعة معدل دوران حسابات القبض، كلما زادت درجة الاعتماد على نسبة التداول ونسبة التداول السريع في التحليل المالي. وكلما أمكن، فإنه يجب إعداد جدول زمني يحدد مدة بقاء حسابات القبض، فمن الممكن أن يكون معدل دوران حسابات القبض مرضيا تماما، ولكنه قد يرجع لوجود بعض حسابات القبض التي يمكن تحصيلها بسرعة في حين أن باقي الحسابات ستبقى بدون تحصيل لمدة طويلة نسبيا.

وفي حالة شركة Anet يبدو معدل دوران حسابات القبض منخفضاً. وبقسمة ٣٦٥ يوم على معدل الدوران ينتج مقياس لمتوسط عدد الأيام [٧٤ يوم في حالة شركة Anet] اللازمة لتحصيل حسابات القبض. وكلما إنخفض معدل الدوران، كلما زادت هذه المدة الزمنية. والقاعدة العامة المستخدمة هي أن هذه المدة الزمنية لا يجب أن تتجاوز الفترة التي تمنحها الشركة للسداد في ظل شروط البيع بما يزيد عن ١٠ أو ١٥ يوم.

٥ ـ معدل دوران المخزون

يُحسب معدل دوران المخزون بقسمة تكلفة البضاعة المباعة على متوسط المخزون. ويتم حسابه لشركة Anet كما يلي :ـ

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}} = ١٠٠٠٠٠٠ \div \frac{٣١٠٠٠٠ + ٢٥٠٠٠٠}{٢}$$

= ٣,٥٧ مرة أو كل ١٠٢ يوم [٣٦٥ يوم ÷ ٣,٥٧]

متوسط الصناعة ٤,٦٢ مرة أو كل ٧٩ يوم.

ويقيس معدل دوران المخزون مدى سرعة بيع المخزون. وبقسمة ٣٦٥ يوم على معدل دوران المخزون ينتج متوسط عدد الأيام اللازمة لبيع المخزون [أو متوسط عدد الأيام التي تكون مبيعاتها من المخزون الحالي بالشركة]. وبصفة عامة، فإنه كلما زاد معدل دوران المخزون، كلما كان أداء الشركة أفضل. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تكون الشركة تتحمل تكاليف نفاد مخزون عالية بسبب عدم وجود المخزون الكافي.

وتعد هذه النسبة مفيدة لأنها توفر أساساً لتحديد مدى وجود مخزون راكد ومتقادم أو وجود مشاكل تسعير. وفي حالة شركة Anet فإن نسبة معدل دوران المخزون أقل من

متوسط هذه النسبة في الصناعة، بما يُشير إلى وجود مخزون بطيء الحركة. ويجب ملاحظة أن هذه النسبة تعبر عن متوسط، بمعنى أن معدل دوران بعض أصناف المخزون قد يكون سريعاً جداً في حين توجد أصناف أخرى لا تُباع على الإطلاق. وعلاوة على ذلك، فإن هذه النسبة تفترض أن متوسط المخزون في بداية ونهاية الفترة يمثل متوسط المخزون على مدار الفترة. وعندما يكون هذا الإفتراض غير صحيح، فإنه يجب إجراء عمليات حسابية إضافية.

ولأن المخزون محدد بالتكلفة، فإنه يجب إستخدام تكلفة المبيعات [رقم تكلفة] بدلاً من المبيعات نفسها التي تتضمن هامش للربح. وفي بعض الأحيان يستخدم المحللون الماليون المبيعات بدلاً من تكلفة البضاعة المباعة، ولكن هذه الممارسة لا تكون مبررة نظرياً إلا إذا كان المخزون مقوماً على أساس أسعار التجزئة.

ويمكن أن تؤثر طريقة تقويم المخزون على معدل الدوران المحسوب وكذلك على نسبة التداول. وعلى المحلل المالي أن يكون على دراية بالطرق المختلفة التي يمكن إستخدامها في تحديد تكلفة المخزون [مثل FIFO ، LIFO وغيرها] وبالأثر الذي يمكن أن تحدثه هذه الإجراءات المختلفة للتقييم على النسب المالية.

ومن المعلومات الخاصة بمعدل دوران حسابات القبض ومعدل دوران المخزون، يمكن تحديد فترة التحويل الإجمالية. وفترة التحويل الإجمالية هي متوسط عدد الأيام المنقضية بين إقتناء المخزون إلى تحصيل النقدية من بيعه. وتُحسب هذه الفترة عن طريق إضافة متوسط عدد الأيام اللازمة لبيع المخزون الى متوسط عدد الأيام اللازمة لتحصيل حسابات المدينين. وفي حالة شركة Anet تبلغ فترة التحويل الإجمالية ١٧٦ يوم [١٠٢ يوم + ٧٤ يوم]. وقد تكون دراسة فترة التحويل الإجمالية ومكوناتها مفيدة في تحديد الفروق بين الشركات المختلفة. كما قد تكون مفيدة أيضا في تحديد الفروق بين السنوات بنفس الشركة وذلك بغرض تقييم مدى فاعلية سياسات التسويق، منح الإئتمان والتحصيل.

٦ ـ معدل دوران الأصول :

تتحدد نسبة معدل دوران الأصول بقسمة صافي مبيعات الفترة على متوسط إجمالي الأصول خلال الفترة. وتحسب هذه النسبة لشركة Anet كما يلي :ـ

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$

$$= ١٦٠٠٠٠٠ \div \frac{٢١٠٠٠٠٠ + ٢٢٥٠٠٠٠}{٢} = ,٧٤$$

= متوسط الصناعة = ,٩٤

وتُشير هذه النسبة إلى مدى كفاءة الشركة في إستخدام أصولها. فإذا كان معدل دوران الأصول مرتفعاً، دل ذلك على أن الشركة تستخدم أصولها بكفاءة في توليد المبيعات. أما إذا كان معدل الدوران منخفضاً، فإنه يتحتم على الشركة إما أن تستخدم أصولها بصورة أكثر كفاءة أو أن تتخلص منها.

والمشكلة في حساب هذا المعدل بهذه المعادلة هي أنها تتحيز لاستخدام الأصول القديمة ذات القيمة الدفترية الأقل. وعلاوة على ذلك، فإن هذه النسبة تتأثر بطريقة الإهلاك التي تستخدمها الشركة. على سبيل المثال، فإن الشركة التي تستخدم طريقة إهلاك معجل سيكون معدل دوران الأصول بها أعلى من الشركة التي تستخدم طريقة القسط الثابت، وذلك عند ثبات العوامل الأخرى. ولهذه الأسباب، فإنه لا يجب دراسة هذه النسبة فقط عند تقييم كفاءة الشركة في هذا المجال.

نسب الربحية PROFITABILITY RATIOS

تُشير نسب الربحية إلى حالة الأداء التشغيلي للشركة خلال العام، حيث تجيب هذه النسب عن تساؤلات مثل :- هل يُعد صافي الدخل كافياً؟ وماهو معدل العائد الذي يمثله؟ ماهو معدل صافي الدخل لقطاع تشغيل أو نشاط معين ؟ ماهو المقدار المسدد كتوزيعات؟ ماهو المقدار المكتسب لحقوق الملكية المختلفة؟ وبصفة عامة، فإن هذه النسب إما أن تُحسب على أساس المبيعات أو على أساس الإستثمار مثل إجمالي الأصول. وغالباً ما تُستخدم الربحية بإعتبارها الإختبار النهائي لفاعلية الإدارة.

٧ - هامش ربح المبيعات :-

يُحسب هامش ربح المبيعات بقسمة صافي الدخل على صافي مبيعات الفترة. وفي حالة شركة تحسب كما يلي :

$$\text{هامش ربح المبيعات} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{صافي المبيعات}} = \frac{١٥٠٠٠٠}{١٦٠٠٠٠٠} \quad ٪٩,٤$$

نسبة الصناعة = ٦٪

حيث تُشير هذه النسبة إلى أن شركة Anet تحقق معدل ربح على كل جنيه مبيعات أعلى من المتوسط السائد في الصناعة. كما أنها توفر مؤشرا على درجة الحماية المتاحة للشركة في حالة إرتفاع التكاليف أو إنخفاض المبيعات في المستقبل. ويؤدي إستخدام هذه النسبة مقترنة بنسبة معدل دوران الأصول للوصول إلى معدل العائد على إجمالي الأصول ويُعبر عن هذه العلاقة كما يلي :-

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \text{هامش ربح المبيعات} \times \text{معدل دوران الأصول}$$

$$= \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{صافي المبيعات}} \times \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$

$$= \frac{١٥٠٠٠٠}{١٦٠٠٠٠٠} \times \frac{١٦٠٠٠٠٠}{\frac{٢١٠٠٠٠٠+٢٢٥٠٠٠٠}{٢}} = ٪٦,٩$$

متوسط الصناعة = ٥,٦٪

حيث أن هامش ربح المبيعات لا يجيب على السؤال الخاص بمدى ربحية المنشأة في فترة زمنية معينة. وعن طريق تحديد عدد مرات دوران الأصول خلال فترة زمنية معينة يمكن تعيين مقدار صافي الدخل المكتسب على إجمالي الأصول.

فهناك العديد من المنشآت التي لديها هامش ربح صغير من المبيعات ومعدل دوران عالي [مثلا محلات البقالة]، في حين أنه لدى منشآت أخرى هامش ربح مرتفع نسبياً من المبيعات ولكن معدل دوران المخزون بها منخفض [مثل متاجر المجوهرات والأثاث].

٨ - معدل العائد على الأصول :-

كما سبق القول، فإن هذه النسبة تُحسب بإستخدام صافي الدخل البسيط ومتوسط أجمالي الأصول في المقام. وتُحسب هذه النسبة لشركة Anet كما يلي :

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$

$$= \frac{١٥٠٠٠٠ \div ٢٢٥٠٠٠٠ \div ٢١٠٠٠٠٠}{٢} = ٦,٩\%$$

متوسط الصناعة = ٥,٦٪

حيث يزيد معدل العائد على الأصول Anci عن متوسط هذا المعدل بالصناعة وذلك نتيجة للارتفاع النسبي لهامش ربح المبيعات بالشركة عن متوسط الصناعة.

ويرى الكثيرون أنه يمكن الحصول على مقياس أفضل للمعدل المكتسب على الأصول من إستخدام صافي الدخل قبل طرح عبء الفوائد حيث تُحسب هذه النسبة بقسمة صافي الدخل مضافاً إليه مصروف الفائدة [بعد إستبعاد الأثر الضريبي] على متوسط إجمالي الأصول حيث يُضاف مصروف الفائدة [خالص الأثر الضريبي] - متضمناً استنفاد خصم الإصدار - مرة أخرى إلى صافي الدخل لأن الفائدة تمثل تكلفة لضمان الحصول على أصول إضافية. وبالتالي، فإنه لا يجب خصمها عند تحديد مقدار العائد على الأصول. وتُحسب هذه النسبة الجديدة لشركة Anci كما يلي :

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل + مصروف الفائدة - الوفورات الضريبية*}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$

$$= \frac{١٥٠٠٠٠ + ٥٠٠٠٠٠ - ٤٠,(٥٠٠٠٠)}{\frac{٢٢٥٠٠٠٠ + ٢١٠٠٠٠٠}{٢}} = ٨,٣\%$$

٩ - معدل العائد على الأسهم العادية :-

تُحسب هذه النسبة بقسمة صافي الدخل بعد خصم الفوائد والضرائب وتوزيعات الأسهم الممتازة على متوسط حقوق المساهمين بأسهم عادية خلال العام. حيث تُحسب لشركة Anci كما يلي :

*تُحسب الوفورات الضريبية بضرب مصروف الضريبة في معدل الضرائب الحقيقي. ويتحدد معدل الضرائب الحقيقي بقسمة مخصص ضرائب الدخل على الدخل قبل الضرائب.

معدل العائد على حقوق الأسهم العادية = صافي الدخل مطروحا منه توزيعات الأسهم الممتازة / متوسط حقوق المساهمين بأسهم عادية

= ١٥٠٠٠٠ ÷ (٩٥٠٠٠٠ + ٨٦٧٥٠٠) / ٢ = ١٦,٥٪

متوسط الصناعة = ٩,٥٪

وعندما يكون معدل العائد على إجمالي الأصول أقل من معدل العائد على حقوق الأسهم العادية يُقال أن الشركة تُتاجر في حقوق الملكية بمكسب. حيث تؤدي المتاجرة بحقوق الملكية إلى زيادة المخاطرة المالية للشركة ولكنها تُعظم الأرباح المتبقية للمساهمين عندما يكون معدل العائد على الأصول أكبر من تكلفة رأس المال المُقترض.

ومن الصعب تقييم ما إذا كان معدل العائد على إجمالي الأصول أو معدل العائد على حقوق الأسهم العادية يُعد مقياساً أفضل للأداء أم لا. حيث أن قياس أداء الشركة ومقارنته بالشركات الأخرى في ظل معدل منهما يمكن أن يختلف عن قياس نفس الأداء في ظل المعدل الآخر وذلك بناء على نسبة الديون بهيكل رأس مال الشركة، أو ما يُعرف بالرفع المالي.

المتاجرة بحقوق الملكية :-

يصف مصطلح «المتاجرة بحقوق الملكية» Trading on the equity عملية إستخدام أموال مقترضة بمعدلات فائدة ثابتة أو إصدار أسهم ممتازة بمعدلات توزيع ثابتة على أمل الحصول على معدلات عائد أعلى من إستخدام هذه الأموال. ولأن هذه الاصدارات يجب أن تكون لها حقوق أولوية على بعض أو كل أصول الشركة، فإن الميزة للمساهمين العاديين يجب أن تنبع من الإقتراض بمعدلات فائدة أقل من معدل العائد الذي تحصل عليه الشركة على الأصول المقترضة. فإذا أمكن تحقيق ذلك، فإن رأس المال الذي تحصل عليه الشركة من حملة السندات أو حملة الأسهم الممتازة يحقق ما يكفي لسداد الفائدة أو التوزيعات للأسهم الممتازة ويتبقى هامش للمساهمين العاديين. فعندما توجد هذه الحالة، تكون المتاجرة بحقوق الملكية مربحة.

حيث أن مقارنة معدل العائد على إجمالي الأصول مع المعدل المسدد لغير حملة الأسهم العادية تُشير إلى درجة ربحية المتاجرة بحقوق الملكية في أي حالة. ولتوضيح ذلك، فإن معدل العائد على إجمالي الأصول بشركة Anet يبلغ ٦,٩٪ في حين أن معدل

العائد على حقوق المساهمين يبلغ ١٤,٦٪، حيث تتاجر شركة Anet في حقوق الملكية بمكسب. فقد سددت الشركة لحملة الديون معدل عائد أقل من ٦,٩٪ حيث أن الشركة لديها نسبة رفع مالي عالية جداً وقد حققت معدل عائد ممتاز على حقوق حملة الأسهم العادية عن طريق إستخدام ديونها بكفاءة. ويجب التحذير هنا من أن المتاجرة بحقوق الملكية سلاح ذو حدين، فكما أن مكاسب الشركة يمكن أن تتضخم، فإن خسائرها أيضا يمكن أن تتضخم.

١٠ - عائد السهم:

يعتبر عائد السهم واحد من أهم النسب التي يستخدمها محللوا الاستثمار، مع أنه من أكثر النسب المخادعة. وفي حالة عدم وجود أية أوراق مالية مخفضة dilutie في هيكل رأس مال الشركة، فإن عائد السهم يُحسب بمجرد قسمة صافي الدخل مطروحاً منه توزيعات الأسهم الممتازة على متوسط عدد الأسهم العادية بالشركة خلال العام. ولكن عند وجود أوراق مالية قابلة للتحويل أو حقوق إختيار متعلقة بالأسهم Stock options أو غيرها من الأوراق المالية المخفضة لعائد السهم في هيكل رأس المال بالشركة، فإنه ربما يجب إستخدام كل من:-

(١) عائد السهم العادي والسهم المعادل العادي equivalent

(٢) عائد السهم المخفض بالكامل Fully diluted

ويتم حساب عائد السهم لشركة Anet كما يلي:

$$\text{عائد السهم} = \frac{\text{صافي الدخل مطروحاً منه توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{المتوسط المرجح للأسهم العادية خلال العام}} = \frac{١٥٠٠٠٠}{٣٠٠٠٠} = ٥\text{ج}$$

فلأنه لا توجد أوراق مالية مخفضة بالشركة يمكن إعتبارها أسهم عادية معادلة أو أوراق مخفضة لعائد السهم في هيكل رأس مال شركة Anet، فإنه لا يلزم التقرير عن قيم عائد السهم الأساسي وعائد السهم المخفض بالكامل.

وهناك بعض المشاكل التي تظهر عند حساب عائد السهم. حيث يمكن عادة زيادة عائد السهم بمجرد تخفيض عدد الأسهم المصدرة عن طريق شراء أسهم خزانة. وعلاوة على ذلك فإن رقم عائد السهم لا يعترف بالتزايد المحتمل في الاستثمار المبدئي للمساهمين، بمعنى أن عائد السهم - مع ثبات العوامل الأخرى - من الممكن أن يتزايد

من سنة لأخرى عندما تقوم الشركة بإعادة إستثمار الأرباح في النشاط وذلك بسبب التزايد في رقم الأرباح دون زيادة مصاحبة له في عدد الأسهم القائمة بالشركة.

ولأن هناك العديد من المستثمرين - وحتى المتمرسين منهم - الذين يولون أهمية كبيرة لرقم عائد السهم، فإنه يجب توخي الحذر ولا يجب التركيز على هذا الرقم بأكثر مما يستحق. فالمشكلة العامة هي أن رقم عائد السهم يجذب إهتمام المستثمر بعيداً عن المنشأة ككل - والتي تتضمن بنود مختلفة الأهمية من المبيعات، والتكاليف، الأحجام، ورأس المال المستثمر - ويجعله يركز أغلب إهتمامه على هذا السهم الوحيد في رأس المال.

١١ - نسبة سعر السهم إلى عائده :-

تعد نسبة السعر/ العائد من الاحصاءات الشائعة التي يستخدمها محللوا الإستثمار عند مناقشة إمكانية الاستثمار في منشأة معينة. وتُحسب هذه النسبة بقسمة السعر السوقي للسهم على عائد السهم. وتُحسب لشركة Anet كما يلي :-

$$\text{نسبة السعر/ العائد} = \frac{\text{سعر السهم في السوق}}{\text{عائد السهم}} = \frac{٦٠}{٥} = ١٢$$

ويُشير إستمرار إنخفاض هذه النسبة في شركة معينة إلى تشكك المستثمرين في إحتمالات نمو هذه الشركة. وتختلف هذه النسب بصورة واضحة بين الشركات، فقد تزيد في شركة معينة لتصل إلى ٥٠ مثلاً، في حين تنخفض لأقل من ١ في شركات أخرى. ويرتبط هذا الإختلاف بالعديد من العوامل مثل المخاطرة النسبية، إستقرار أرباح الشركة، إتجاهات الأرباح، وإدراك السوق لإحتمالات نمو الشركة. فالمحللون الذين يعتقدون أن الشركة سوف تتمكن من تحقيق أرباح أعلى في المستقبل قد يقومون بتقييم سهم هذه الشركة بأعلى مما يبرره مستوى أرباحها الحالي، والعكس صحيح.

١٢ - نسبة التوزيعات **Payout Ratio**

وهي النسبة بين التوزيعات النقدية وصافي الدخل. وعند وجود أسهم ممتازة، تُحسب هذه النسبة للأسهم العادية بقسمة التوزيعات النقدية المسددة للأسهم العادية على الدخل المتاح للأسهم العادية. وبفرض أن التوزيعات النقدية تبلغ ٦٧٥٠٠ فإن نسبة التوزيعات بشركة Anet تُحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التوزيعات} = \frac{\text{التوزيعات النقدية}}{\text{صافي الدخل مطروحاً منه توزيعات الأسهم الممتازة}} = \frac{٦٧٥٠٠}{١٥٠٠٠٠ - \text{صفر}} = ٤٥\%$$

ويهتم الكثير من المستثمرين بوجود توزيعات عالية نسبياً، في حين أن المضاربين يهتمون أكثر بالأثر على قيمة السهم. وبصفة عامة، فإن الشركات في مرحلة النمو تتسم بإنخفاض نسب التوزيعات بها لأنها تُعيد إستثمار أغلب أرباحها.

ومن النسب المرتبطة بهذه النسبة وتُستخدم غالباً ما يُعرف بنتاج التوزيع dividend yield - وهي التوزيع النقدي لكل سهم مقسوماً على سعر السهم في السوق. ويبلغ التوزيع النقدي للسهم في شركة Anei ٢,٢٥ ج، وبالتالي يبلغ نتاج التوزيع ٣,٧٥٪ [٢,٢٥ / ٦٠]. وتعطي هذه النسبة للمستثمرين فكرة عن معدل العائد الذي سوف يحصلون عليه في صورة توزيعات نقدية على إستثمارهم.

نسب التغطية
Coverage Ratios

تُحسب نسب التغطية للمساعدة على التنبؤ بقدرة المنشأة على الدفع في الأجل الطويل. وهي نسب هامة لحملة السندات بصفة خاصة الذين يحتاجون لمؤشر عن مقياس الحماية المتاح لهم. وعلاوة على ذلك، فإنها تُشير إلى جزء من المخاطرة التي يتضمنها الإستثمار في الأسهم العادية. فكلما زاد مقدار الديون في هيكل رأس المال، كلما زادت درجة عدم التأكد من العائد على السهم العادي.

١٣ - نسب الديون إلى إجمالي الأصول:

توفر هذه النسبة للدائنين فكرة عن قدرة المنشأة على تحمل الخسائر دون الإضرار بمصالح الدائنين. ومن وجهة نظر الدائنين، فإنه من المفضل إنخفاض نسبة الديون إلى إجمالي الأصول، فكلما إنخفضت هذه النسبة، كلما زادت درجة الحماية المتاحة للدائنين قبل أن تتوقف الشركة عن الدفع. وتُحسب هذه النسبة لشركة Anei كما يلي:

$$\text{نسبة الديون إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{الديون}}{\text{إجمالي الأصول أو الخصوم}} = \frac{١٣٠٠٠٠٠}{٢٢٥٠٠٠٠} = ٥٨\%$$

متوسط الصناعة = ٣٨٪

وهناك طرق أخرى للتعبير عن هذه النسبة؛ مثل نسبة الديون إلى حقوق المساهمين ونسبة حقوق المساهمين إلى مجموع الديون وحقوق المساهمين. حيث أن كل هذه النسب في الواقع تجيب عن تساؤل واحد: ماهو مدى الحماية المتوفرة للدائنين في حالة توقف

الشركة عن الدفع؟ ولهذه النسب أثر كبير على قدرة الشركة على الحصول على تمويل إضافي. ويلاحظ أن نسبة الرفع المالي بشركة Anet عالية وبالتالي فإنها قد لا تتمكن من إجراء المزيد من التوسعات عن طريق التمويل بقروض.

١٤ ـ عدد مرات تغطية الفائدة:

يُحسب عدد مرات تغطية الفائدة بقسمة الدخل قبل أعباء الفوائد والضرائب على عبء الفائدة. حيث تركز هذه النسبة على أهمية تغطية الشركة لكل أعباء الفائدة. ويُلاحظ أن هذه النسبة تستخدم الدخل قبل الفائدة وضرائب الدخل لأن هذا المقدار يمثل مقدار الدخل المتاح لتغطية الفائدة. وهذه النسبة في شركة Anet كما يلي:

$$\text{عدد مرات تغطية الفائدة} = \frac{\text{الدخل قبل الضرائب والفوائد}}{\text{أعباء الفائدة}} = \frac{٣٠٠٠٠٠}{٥٠٠٠٠} = ٦ \text{ مرات}$$

وفي هذه الحالة تُعد نسبة التغطية بشركة Anet أكثر من كافية.

وإذا كانت الشركة تُسدد توزيعات لأسهم ممتازة، يُحسب عدد مرات تغطية توزيعات الأسهم الممتازة بقسمة صافي دخل العام على متطلبات التوزيع السنوي على الأسهم الممتازة.

١٥ ـ القيمة الدفترية للسهم:

حيث يتمثل الأساس الأكثر استخداماً في تقييم صافي قيمة المنشأة في القيمة الدفترية أو قيمة حق الملكية لكل سهم. والقيمة الدفترية للسهم هي المقدار الذي سيحصل عليه كل سهم عند تصفية الشركة على أساس القيم المقرر عنها في الميزانية ويفقد هذا الرقم أغلب أهميته إذا كانت القيم المدرجة بالميزانية لا تمثل القيمة السوقية العادلة للأصول. وتُحسب هذه النسبة بتوزيع البنود المختلفة لحقوق المساهمين على الأنواع المختلفة من الأسهم ثم توزيع إجمالي ما يخص كل نوع من الأسهم على عدد هذه الأسهم

وفي شركة Anet تُحسب القيمة الدفترية للسهم العادي كما يلي:ـ

$$\text{القيمة الدفترية للسهم} = \frac{\text{حقوق المساهمين العاديين}}{\text{عدد الأسهم العادية}} = \frac{٩٥٠٠٠٠}{٣٠٠٠٠} = ٣١,٦٧ \text{ج}$$

ولا توجد أسهم ممتازة في هيكل رأس مال شركة Anet. وعند وجود هذا النوع من الأوراق المالية، فإنه يجب دراسة شروط هذه الأسهم الممتازة، فعندما تكون هذه الأسهم الممتازة مجمعة للأرباح أو مشاركة في الأرباح أو ذات قيمة تصفية أعلى من قيمتها الدفترية، فإنه يجب توزيع الأرباح المحتجزة بين الأسهم العادية والممتازة عند حساب القيمة الدفترية.

ولتوضيح ذلك، إفترض وجود الحالة التالية :-

حقوق المساهمين	الممتازة	العادية
أسهم ممتازة ٥٪	٣٠٠٠٠٠	
أسهم عادية		٤٠٠٠٠٠
الزيادة في سعر الاصدار عن القيمة الاسمية للسهم العادي		٣٧٥٠٠
الأرباح المحتجزة		١٦٢٥٨٢
الإجمـــاليات	٣٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٨٢
الأسهم المصـــدرة	٣٠٠٠	٤٠٠٠
القيمة الدفتريـــة للسهـــم	١٠٠	١٥٠,٠٢

ففي هذه الحالة يُفترض أن الأسهم الممتازة غير مجمعة للأرباح وغير مشاركة فيها. والآن نفترض نفس الحقائق السابقة بإستثناء أن الأسهم الممتازة بنسبة ٥٪ مجمعة للأرباح ومشاركة حتى ٨٪، وأن هناك توزيعات متجمعة لها عن ثلاث سنوات قبل السنة الحالية. وبإفتراض عدم إتخاذ أي قرار فيما يتعلق بتوزيعات هذا العام، فإن القيمة الدفترية لكل نوع من الأسهم تُحسب كما يلي :

حقوق المساهمين	الممتازة	العادية
أسهم ممتازة ٥٪*	٣٠٠٠٠٠	
أسهم عادية		
زيادة سعر الإصدار عن القيمة الاسمية للسهم العادي		٣٧٥٠٠

* إذا كان للأسهم الممتازة علاوة معينة عند تصفية الأصول، يراعى ذلك عند تحديد القيمة الدفترية. على سبيل المثال، إذا تلقى حملة الأسهم الممتازة ٣٦٠٠٠٠ج عند التصفية بدلاً من ٣٠٠٠٠٠ج، فإنه يجب توزيع ٦٠٠٠٠ج إضافية على الأسهم الممتازة.

الأرباح المحتجزة :ـ		
توزيعات مجمعة [٣ سنوات بمعدل ٥٪ سنويا]	٤٥٠٠٠	
متطلبات السنة الحالية بمعدل ٥٪	١٥٠٠٠	٢٠٠٠٠
المشاركة ٣٪ إضافية	٩٠٠٠	١٢٠٠٠
الباقي للأسهم العادية		٦١٥٨٢
الإجمالي	٣٦٩٠٠٠	٥٣١٠٨٢
الأسهم المصدرة	٣٠٠٠	٤٠٠٠
القيمة الدفترية للسهم	١٢٣	١٣٢,٧٧

وعند حساب القيمة الدفترية، يجب أن يعلم المحلل المالي كيفية التعامل مع البنود التالية :ـ عدد الأسهم المرخص بها وغير المصدرة، وعدد أسهم الخزانة بالشركة، أية شروط واردة على إصدار الأسهم المرخص بها غير المصدرة أو إعادة إصدار أسهم الخزانة، والحقوق والضمانات النسبية للأنواع المختلفة من الأسهم المرخص بها. ورغم أن رقم القيمة الدفترية للسهم مفيدة في بعض الحالات، فإنه في حالات أخرى لا يكون مفيداً لأغراض إتخاذ القرار ـ وخاصة عندما تختلف القيمة العادلة للأصول عن قيمتها الدفترية بصورة واضحة.

١٦ ـ التدفق النقدي للسهم :

من النسب الأكثر شيوعاً والأقل فهماً التي تُستخدم الآن نسبة التدفق النقدي للسهم. وتُحسب هذه النسبة بقسمة صافي الدخل مضافاً إليه الأعباء غير النقدية [كالإهلاك والإستنفاد] على عدد الأسهم العادية بالشركة. وتُحسب هذه النسبة لشركة Anet كما يلي :

$$\text{التدفق النقدي للسهم} = \frac{\text{صافي الدخل + التعديلات غير النقدية}}{\text{عدد الأسهم}}$$

$$= \frac{١٥٠٠٠٠ + ١٥٠٠٠٠}{٣٠٠٠٠} = ١٠ \text{ ج}$$

وهذا الرقم لا يمثل التدفق النقدي للمنشأة ولا صافي النقدية المحصلة والمنفقة مقسوماً على عدد الأسهم بالشركة، حيث أنه يُستخدم غالباً لمجرد تقريب مقدار النقدية المتولدة داخليا.

وفي الوقت الحاضر، تسمح المهنة بعدم عرض التدفق النقدي للسهم في التقرير السنوي المقدم للمساهمين، ويرجع ذلك إلى أن التدفق النقدي للسهم قد يكون مضللاً للمساهم وقد يُستخدم بصورة خاطئة كمقياس للربحية.

جوانب القصور في تحليل النسب LIMITATIONS OF RATIO ANALYSIS

لأن النسبة المالية يمكن حسابها بدقة، فمن السهل الصاق درجة عالية من المصداقية أو الأهمية بها. ومع ذلك، فإن التحليل المالي يتضمن العديد من المداخل البديلة، وتحليل النسب هو مجرد واحد من عدة وسائل للحصول على معلومات عن منشآت الأعمال من بياناتها المالية، وسوف يتم في الفصل التالي مناقشة المداخل الأخرى المكملة والمختلفة عن تحليل النسب مثل الفحص الدقيق للملاحظات، دراسة السياسات المحاسبية للشركة، وتحليل حالات توقف خط إنتاجي معين وفحص البيانات الفترية.

وعلى قارىء القوائم المالية أن يتفهم جوانب القصور الأساسية المرتبطة بتحليل النسب عند قيامه بتقييم منشأة معينة. فالنسب المالية ـ كغيرها من الأدوات التحليلية ـ ذات جاذبية بسبب بساطتها وملائمتها للمستخدم، وفي الكثير من الأحيان يتم إتخاذ قرارات بناء على هذه العمليات الحسابية المبسطة التي تتضمن علاقات بين البيانات المالية فقط. وتتوقف جودة هذه النسب على جودة البيانات التي تستند إليها والمعلومات التي تقارن بها.

ومن جوانب القصور الهامة في النسب المالية أنها تستند إلى التكلفة التاريخية، وهو ما يمكن أن يؤدي الى تشوهات في عملية قياس الأداء، فنتيجة لعدم تضمن هذه النسب للمعلومات الخاصة بالأسعار المتغيرة، يعتقد الكثيرون أن ذلك يؤدي الى تقديرات غير صحيحة للمركز المالي للمنشأة ومستوى الأداء بها.

وعلى المستثمرين أيضا أنه يتذكروا أن عندما تكون البنود المقدرة «مثل الإهلاك والاستنفاد» هامة نسبياً، فإن نسب الدخل تفقد بعض مصداقيتها. فالدخل المعترف به قبل إنقضاء عمر المنشأة هو مجرد تقدير وعند تحليل قائمة الدخل يجب على المستخدم أن يدرك حالة عدم التأكد التي تحيط بحساب صافي الدخل.

وربما كان أهم إنتقاد لتحليل النسب هو مشكلة الصعوبة في إجراء المقارنة بين الشركات في صناعة معينة حيث أن إجراء مقارنة بين شركات تطبق إجراءات محاسبية

مختلفة يعد من الأمور الصعبة ويتطلب من المحلل المالي :-

(١) تحديد الفروق الأساسية الموجودة بينها في الاجراءات المحاسبية المستخدمة .

(٢) تعديل الأرصدة لتصبح قابلة للمقارنة .

وتتضمن الفروق الأساسية في المحاسبة المجالات التالية :-

(١) طرق تقويم المخزون (مثل FIFO ، LIFO ، متوسط التكلفة) .

(٢) طرق الإهلاك وخاصة إستخدام إهلاك القسط الثابت مقابل الإهلاك المعجل .

(٣) رسملة أو إستنفاد تكاليف معينة ، وخاصة التكاليف الخاصة بتطوير الموارد الطبيعية .

(٤) طريقة تجميع المصالح مقابل طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات إندماج الشركات .

(٥) رسملة الاستئجارات مقابل عدم رسملتها .

(٦) الاستثمارات في أسهم عادية على أساس التكلفة أو طريقة حق الملكية وأحياناً على أساس سعر السوق .

(٧) المعالجات المختلفة لتكاليف المنافع التالية للتقاعد .

(٨) الممارسات الخاصة بتحديد العمليات غير المستمرة والبنود غير العادية .

ويمكن أن يؤدي إستخدام هذه البدائل المختلفة إلى إحداث فروق جوهرية في النسب المالية المحسوبة . على سبيل المثال ، فقد قررت إحدى الشركات أنها إذا كانت إستخدمت طريقة التكلفة المتوسطة في تقويم المخزون بدلاً من طريقة LIFO ، فإن المخزون كان سيزيد مقدار ٣٣ مليون دولار تقريباً ، ومن المؤكد أن هذه الزيادة سيكون أثر جوهري على النسب المالية الحالية بهذه الشركة . وقد أجريت عدة دراسات لتوضيح أثر الطرق المحاسبية المختلفة على تحليل القوائم المالية ، وفي بعض هذه الحالات تغير رقم الدخل الذي يمكن التقرير عنه بصورة واضحة وذلك بناء على السياسات المحاسبية للشركة . وقد يجد المستثمر العادي أنه من الصعب عليه أن يستوعب كل هذه الفروق ، ولكن يجب على المستثمرين أن يكونوا على دراية بالممارسات المحاسبية المحتملة حتى يمكنهم إجراء التعديلات اللازمة .

وأخيراً فإنه يجب الاعتراف بأن هناك قدر جوهري من المعلومات الهامة عن المنشأة لا يدرج في قوائمها المالية . حيث أن أحداث مثل تغيرات الصناعة ، التغيرات

الإدارية، تصرفات المنافسين، التطورات التقنية، القرارات الحكومية، وأنشطة إتحادات الأعمال تعتبر من الأمور الحاكمة لنجاح عمليات المنشأة. وتقع هذه الأحداث بصفة مستمرة ويجب الحصول على المعلومات المتعلقة بها عن طريق التحليل الثاني للتقارير المالية الواردة في وسائل الاعلام وغيرها من المصادر. ورغم ذلك فإن هناك الكثيرين ممن يرون أن - في ظل فرض السوق الكفء - القوائم المالية لا يجب أن تتضمن أية «مفاجآت» لمن يعملون في أنشطة سوق رأس المال لأن أثر هذه الأحداث لابد أنه سيكون معلوماً قبل إصدار مثل هذه التقارير.

وقد أصدر AICPA تحذيراً للمحاسبين مؤداه أن «تحليل القوائم المالية - كمدخل كمي - قد يبدو سهلاً في التعلم والتطبيق، ولكن هناك بعض النقاط التي يجب تجنبها وهي :-

(أ) إذا كان التحليل التاريخي يغطي عدداً غير كاف من السنوات، فإن المحاسب الممارس قد يسيء تفسير الإتجاهات والأداء الحالي بالشركة.

(ب) أن عدم إستخدام المتوسطات أو المتوسطات المرجحة عندما يكون ذلك ممكناً يمكن أن يشوه النسب.

(جـ) إن إختيار أساس غير صحيح في المقارنة (صناعة مختلفة مثلاً) يمكن أن يؤدي إلى نتائج مضللة.

(د) أن طبيعة وحجم النشاط، الموقع الجغرافي، ممارسات الأعمال وغيرها من العوامل قد تؤدي لوجود فروق في التحليل المقارن بما قد يؤثر على النتائج.

بعض القضايا المتعلقة بالتقرير عن النسب REPORTING RATIOS - SOME ISSUES

إن معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حق الملكية من النسب الشائعة في الاستخدام، ومن ثم يرى البعض ضرورة توفير هذا النوع من البيانات في التقارير المالية. حيث يعتقد البعض في الواقع أن FASB يجب أن يطالب بالتقرير عن النسب المالية الشائعة في القوائم المالية.

وهناك خلاف حول ما إذا كان FASB يجب أن يضع المعايير الخاصة بالتقرير عن النسب أم لا، حيث يرى البعض أنه FASB منشغل بالفعل بوضع المعايير في هذا المجال، وذلك في ضوء مطالبته بالافصاح عن معلومات عائد السهم ضمن قائمة الدخل للشركات التي يتم تداول أسهمها في البورصة. وعلاوة على ذلك، يعتقد

البعض أنه بسبب أن نسبة عائد السهم هي النسبة الوحيدة التي تقرر الشركات عنها في القوائم، فإنها تحظى باهتمام أكثر من اللازم. وللتخفيف من هذا الاهتمام المغالى فيه، يرى البعض أنه من الضروري عرض معلومات عن المزيد من النسب المالية مثل معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حق الملكية.

ومع ذلك يعتقد آخرون أن FASB لا يجب أن ينشغل بوضع المعايير المتعلقة بالتقرير عن النسب المالية في القوائم. حيث تتسائل هذه المجموعة عن المدى الذي يمكن أن يصل إليه FASB في هذا المجال، بمعنى أنها تتسائل عن أين تنتهي عملية التقرير المالي وتبدأ عملية التحليل المالي؟ وعلاوة على ذلك، فإن ما نعلمه عن النسب المالية المستخدمة وأساليب الربط بينها ضئيل بدرجة تجعل محاولة الإلزام بالإفصاح عن نسب معينة غير مفيدة في هذا المجال. ومن أسباب تردد المهنة في الإلزام بالإفصاح عن النسب المالية أن الأبحاث المحاسبية المتعلقة بإستخدام ومنفعة المؤشرات المختصرة مازالت محدودة وغير شاملة. وفيما يلي بعض النتائج الأساسية لهذه الأبحاث حتى الآن :-

دراسات القابلية للتنبؤ :

لأنه لا يوجد من يعلم على وجه الدقة ما ستكون عليه نتائج التشغيل والنتائج المالية للشركة في المستقبل، فإن هناك قدر كبير من الإهتمام يتركز على الأداء الماضي والحاضر كمؤشرات على المستقبل. ومن المداخل الهامة التي تستخدم النسب المالية، إستخدام نماذج التنبؤ في تحديد ما إذا كانت الشركة مشرفة على الإفلاس أو مقبلة على أرباح متزايدة. وقد نجحت العديد من الدراسات بصورة جزئية في إستخدام مزيج من النسب المالية في التنبؤ بإحتمال الإفلاس. فقد وجدت إحدى الدراسات أن نسبة التدفق النقدي إلى إجمالي الديون هي أفضل مؤشر للإفلاس. وأوضحت هذه الدراسة كيف أن النسب المالية يمكن إستخدامها في التنبؤ بالفشل المالي قبل خمسة سنوات من وقوعه بالفعل. كما أن هناك دراسة حديثة في هذا المجال ألقت الضوء على أهمية النسب المالية التالية كمؤشرات للافلاس وهي : العائد على الأصول، عدد مرات تغطية الفائدة، الأصول المتداولة الى الالتزامات المداولة، والأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول. وقد إستخدمت النسب أيضا في التنبؤ بأنواع أخرى من الاحداث مثل قرارات الاقراض في البنوك، عمليات ترتيب الائتمان Ratings، عمليات الإندماج والسيطرة وغيرها، رغم أن النجاح في هذه المجالات كان محدوداً. كما أن محاولات التنبؤ بالربحية قد لاقت فشلا ذريعاً.

دراسات مسحية وإستقصائية :

وقد حاولت هذه الدراسات بصفة عامة أن تحدد ماهي النسب المالية التي يعتقد مستخدموا القوائم المالية أنها أكثر ملائمة لأغراض التحليل. وقد أوضحت أهم هذه الدراسات أن المعلومات الخاصة بالعائد على الاستثمار، التدفقات النقدية، التغيرات في المركز المالي، آثار التضخم، ومكونات الربح أكثر أهمية من عائد السهم.

دراسات سلوكية :

حيث أن التجارب التي تقوم بدراسة عملية إتخاذ القرار في ظل إستخدام معلومات معينة (والتي يطلق عليها عادة الأبحاث السلوكية) قليلة وذات نطاق محدود: وبصفة عامة، فإننا لا نعلم كيف تستخدم المعلومات إلا في البيئة التي تخضع لرقابة محكمة. وهناك دلائل محدودة من أنشطة منح الإئتمان التي يقوم بها موظفوا الائتمان في البنوك يتضح منها أنه يمكن إجراء تنبؤات معقولة بفشل المنشأة باستخدام بعض النسب المالية الأساسية فحسب.

وربما يكون هذا النوع من الدراسات هو الأكثر ملائمة لعملية تحليل النسب المالية ورغم وجود عدد من جوانب القصور في هذا النوع من التحليل، فإنه يجب الإعتراف بفائدة تحليل النسب كإحدى طرق توضيح نشاط منشآت الأعمال.

التحليل المقارن COMPARATIVE ANALYSIS

في التحليل المقارن، يتم عرض نفس المعلومات عن فترتين أو أكثر حتى يمكن إجراء مقارنة بين البنود المماثلة. فتحليل النسب يقدم مجرد لقطة منفردة حيث أنه يمثل نقطة أو فترة زمنية معينة. وفي التحليل المقارن يمكن لمحلل الإستثمار أن يركز على بند معين ويحدد ما إذا كان هذا البند في تزايد أو في تناقص من سنة لأخرى، ونسبة هذا التغير مقارنة بالبنود الأخرى. وبصفة عامة فإن الشركات تعرض قوائم مالية مقارنة.

وعلاوة على ذلك، فإن العديد من الشركات تدرج في تقاريرها السنوية ملخصات عن خمس أو عشر سنوات للبيانات الهامة التي تسمح لمستخدم التقارير بدراسة وتحليل الاتجاهات. حيث أن عرض القوائم المالية المقارنة في التقارير السنوية وغيرها من التقارير، يعظم من فائدة هذه التقارير ويبرز طبيعة وإتجاهات التغيرات الحالية المؤثرة على الشركة بصورة أكثر وضوحاً.

تحليل النسب المئوية (الأساس المشترك)

PERCENTAGE (COMMON SIZE) ANALYSIS

يستخدم المحللون الماليون أيضا تحليل النسب المئوية لمساعدتهم على تقييم منشأة معينة. ويتكون تحليل النسب المئوية من تحويل سلسلة من القيم المرتبطة الى سلسلة من النسب المئوية من أساس معين. فعادة ما يتم التعبير عن كل بنود قائمة الدخل كنسبة مئوية من المبيعات أو كنسبة مئوية من تكلفة البضاعة المباعة، كما يمكن تحليل الميزانية على أساس إجمالي الأصول. وهذا التحليل يسهل إجراء المقارنات كما يساعد على تقييم الحجم النسبي للبنود أو التغير النسبي في البنود.

كما أن تحويل القيم النقدية المطلقة إلى نسب مئوية قد يسهل أيضا من إجراء المقارنات بين الشركات ذات الأحجام المختلفة. ولتوضيح ذلك، نفرض فيما يلي تحليل مقارن لجزء المصروفات بشركة ANET السابقة عن السنتين الأخيرتين:

	١٩٩٦	١٩٩٥	الفرق	التغير النسبي زيادة/ ونقص٪
تكلفة المبيعات	١٠٠٠	٨٥٠	١٥٠	١٧,٦
الإهلاك والاستنفاد	١٥٠	١٥٠	صفر	صفر
مصروفات إدارية وبيعية	٢٢٥	١٥٠	٧٥	٥٠
مصروفات الفائدة	٥٠	٢٥	٢٥	١٠٠
الضرائب	١٠٠	٧٥	٢٥	٣٣,٣

ويشير هذا المدخل - الذي يطلق عليه عادة التحليل الأفقي - إلى التغير النسبي على مدى فترة زمنية معينة وهو مفيد بصفة خاصة في تقييم الاتجاهات حيث أن التغيرات المطلقة تكون مخادعة عادة.

وهناك مدخل آخر - ويطلق عليه التحليل الرأسي - يعبر عن كل بند من بنود القوائم المالية في فترة معينة في صورة نسبة مئوية من رقم أساس معين. على سبيل المثال، فإن قائمة الدخل بشركة ANET السابقة باستخدام هذا المدخل تظهر كما يلي (بالآلاف):

	المقـــدار	النسبة إلى إجمالي الإيرادات
صافي المبيعـــات	١٦٠٠	٩٦٪
إيرادات أخـــرى	٧٥	٤
جملة الايرادات	١٦٧٥	١٠٠
ناقص :		
تكلفة البضاعة المباعة	١٠٠٠	٦٠
الاهلاك والاستنفاد	١٥٠	٩
مصروفات إدارية وبيعية	٢٢٥	١٣
مصروف الفائدة	٥٠	٣
ضرائب الدخل	١٠٠	٦
إجمـــالي المصروفات	١٥٢٥	٩١
صـــــافي الدخـــل	١٥٠	٩٪

ويطلق على تحويل كل القيم النقدية الى نسب مئوية من أساس معين (تحليل الأساس المشترك) Common - Size analysis. لأن كل القوائم المالية وكل السنوات يتم التعبير عنها بهذا الأساس المشترك؛ بمعنى أنه يتم التعبير عن كل العناصر الموجودة داخل كل قائمة مالية في صورة نسب مئوية من أساس مشترك معين ويتم تجميعها عادة لتمثل ١٠٠٪. وتحليل الأساس المشترك (النسبة المئوية) هو تحليل لمكونات كل من القوائم المالية.

وفي تحليل الميزانية، يقدم تحليل الأساس المشترك إجابات عن بعض الأسئلة مثل: ماهي نسبة توزيع الخصوم الاجمالية بين الالتزامات المتداولة والديون طويلة الأجل وحقوق الملاك ؟ وماهو مزيج الأصول الذي إختارته المنشأة لأداء نشاطها؟ وماهي النسبة المئوية لتوزيع الأصول المتداولة بين المخزون وحسابات القبض وغيرها؟

ويتم إخضاع قائمة الدخل للتحليل عن طريق ربط كل بند بها بمقدار مشترك، هو المبيعات عادة، فمن المفيد للمستخدم أن يعلم النسبة المستخدمة من كل جنيه مبيعات في التكاليف والمصروفات المختلفة التي تتحملها المنشأة. ويمكن إستخدام القوائم التي

تم تحليلها على هذا الأساس المشترك في مقارنة القوائم المالية لشركة معينة عن سنوات مختلفة لإبراز الاتجاهات التي لا توضحها مقارنة المقادير المطلقة لهذه القوائم. كما أن هذه القوائم التي تم تحليلها على هذا الأساس المشترك تمكن من إجراء مقارنات بين الشركات بغض النظر عن حجم هذه الشركات حيث أن القوائم المالية يتم تحويلها إلى أساس عام قابل للمقارنة.

الأسئلـــة

(١) «إن أهمية بيانات القوائم المالية لا تكمن في المقدار وحده»، ناقش معنى هـذه العبارة.

(٢) فرق بين تحليل النسب والمؤشرات Ratio وتحليل النسب المئوية في تفسير القوائم المالية وماهي قيمة هذين النوعين من التحليل؟

(٣) عند حساب معدل دوران المخزون، لماذا تستخدم تكلفة البضاعة المباعة في البسط؟ ومع زيادة هذا المعدل، ماهو الخطر المتزايد الذي تتحمله الشركة؟

(٤) ماهي العلاقة بين نسبة معدل دوران الأصول ومعدل العائد على الأصول؟

(٥) ما هـو المقصود بالقيمة الدفترية ؟ وماهي أهمية الأسهم الممتازة في حساب هـذه القيمة ؟

(٦) ناقش جوانب الضعف المتأصلة في قوائم السنة الواحدة لأغراض التحليل والتفسير وإلى أي مدى يتم تلافي هـذه الجوانب بإستخدام القوائم المقارنة ؟.

(٧) تتطلب مهنة المحاسبة في الوقت الحاضر الافصاح عن ربح السهم في صلب قائمة الدخل. اذكر بعض عيوب التقرير عن النسب في صلب القوائم المالية.

الحـــالات

(١) بإعتبارك المحاسب القانوني لشركة Marine طُلب منك إستخراج بعض النسب المالية الأساسية من القوائم المالية المقارنة. وسوف تُستخدم هذه النسب في إقناع الدائنين بقدرة الشركة على الدفع وفي تأييد إستخدام إجراءات التقييم المستندة لفرض الاستمرار داخل القوائم مالية. وفيما يلي البيانات المطلوبة والعمليات الحسابية المستخرجة من القوائم المالية :ـ

	١٩٩٣	١٩٩٢
نسبة التداول	٢,٦ مرة	٢,١ مرة
نسبة التداول السريع	,٨ مرة	١,٣ مرة
نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق المساهمين	٢,٥	٢,٢ مرة
المبيعات الى حقوق المساهمين	٢,٤	٢,٧ مرة
صافي الدخل	زيادة ٣٢٪	إنخفاض ٩٪
ربح السهم	٣,٣ جنيه	٢,٥ جنيه
القيمة الدفترية لسهم	زيادة ٦٪	زيادة ٩٪

والمطلوب :

١ ـ طلبت منك شركة Marine إعداد قائمة بتعليقات مختصرة توضح كيف يؤيد كل من هذه البنود إحتمالات إستمرار الشركة وقدرتها على الدفع. وتأمل الشركة في إستخدام هذه التعليقات في دعم البيانات التي سوف تقدمها لدائنيها. فعليك إعداد التعليقات المطلوبة مع تقديم الاستنتاجات وجوانب القصور المقترنة بكل بند منها بصورة منفصلة ثم تقديم النتيجة النهائية التي يمكن إستنباطها من هذه البنود فيما يتعلق بإحتمالات إستمرار شركة Marine وقدرتها على الدفع.

٢ ـ عند إعدادك للمطلوب في ١، المطلوب منك إعداد قائمة مختصرة بتحليلات النسب الاضافية لهذه الشركة والتي تعتقد أن الدائنين سوف يتساءلون عنها وذلك لتدعيم البيانات المقدمة في ١، مع توضيح لماذا ستكون هذه البيانات الإضافية مفيدة لهؤلاء الدائنين في تقييم قدرة الشركة على الدفع.

٣ ـ ماهي التحذيرات التي ستقدمها للدائنين فيما يتعلق بجوانب الضعف في تحليل النسب للأغراض الموضحة عاليه

(٢) يعرض ملاك شركة Cullen ـ وهي شركة مساهمة ذات إكتتاب مغلق ـ بيع حصة ملكيتهم في الأسهم العادية للشركة ونسبتها ١٠٠٪ بمقدار مساوي للقيمة الدفترية هذه الأسهم، على أن يحتفظوا بملكيتهم من الأسهم الممتازة.

ويرغب رئيس شركة Edger ـ وهو عميل لك ـ في دمج عمليات شركة Cullen مع شركته ولذلك فهو يدرس بإهتمام شراء الأسهم العادية لشركة Cullen وقد تساءل عن إستخدام «القيمة الدفترية» كأساس للبيع وجاء إليك طالبا المشورة.

المطلـــوب :

إعداد تقرير لعميلك على أن يتضمن التقرير البنود التالية :-

أ - تعريف القيمة الدفترية ، مع شرح أهميتها عند تحديد قيمة لمنشأة يُتوقع أن تستمر في عملياتها في المستقبل دون توقف .

ب - وصف الإجراء اللازم لحساب القيم الدفترية لحقوق الملكية .

جـ - لماذا يجب على عميلك أن يأخذ في إعتباره السياسات والطرق المحاسبية عند تقييمه للقيمة الدفترية لشركة Cullen ؟ أذكر السياسات والطرق المحاسبية الملاءمة لهذا التقييم .

د - ماهي العوامل - بخلاف القيمة الدفترية - التي يجب أن يتحقق منها عميلك عند تحديد أساس للبيع؟

(٣) أصدرت شركة Alcott أسهمها للإكتتاب العام منذ ٣ سنوات . وسوف يجتمع مجلس إدارة الشركة قريبا لتقرير سياسة التوزيعات . وفي الماضي ، كانت الشركة تمول توسعاتها بصفة أساسية عن طريق إحتجاز أرباح ، ولم تعلن الشركة من قبل عن أية توزيعات نقدية أو في شكل أسهم . وفيما يلي ملخص مالي لعمليات الشركة عن السنوات السابقة : (المبالغ بالألف) .

	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩
المبيعات	٢٠٠٠٠	١٦٠٠٠	١٤٠٠٠	٦٠٠٠	٤٠٠٠
صافي الدخـــل	٢٩٠٠	١٦٠٠	٨٠٠	٩٠٠	٢٥٠
متوسط إجمالي الأصول	٢٢٠٠٠	١٩٠٠٠	١١٥٠٠	٤٢٠٠	٣٠٠٠
الأصول المتداولة	٨٠٠٠	٦٠٠٠	٣٠٠٠	١٢٠٠	١٠٠٠
رأس المال العامل	٣٦٠٠	٣٢٠٠	١٢٠٠	٥٠٠	٤٠٠
أسهم عادية :					
عدد الأسهم المصدرة بالألف	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠	٢٠
متوسط سعر السوق	٩ج	٦ج	٤ج	-	-

المطلـــوب :

أ - إقتراح العوامل التي يلزم أن يراعيها مجلس الإدارة عند وضع سياسة التوزيع .

ب - حساب معدل العائد على الأصول ، هامش الربح على المبيعات ، ربح

السهم : نسبة السعر/ العائد، ونسبة التداول في كل من السنوات الخمس بالشركة.

جـ - التعليق على مدى ملاءمة الإعلان عن توزيعات نقدية في هذا الوقت بإستخدام النسب المحسوبة في (ب) كعامل أساسي في تحليلك.

أمثلـــة وتمارين :-

(١) لاحظ المراقب المالي لشركة Oliver أنه رغم أن الشركة مستمرة في تحقيق نفس صافي الدخل تقريبا من عام لآخر، فإن معدل العائد على حقوق المساهمين في إنخفاض مستمر. ويتم الاحتفاظ بأغلب الأرباح في الشركة حتى يزيد إجمالي الأصول من سنة لأخرى، ولكن هناك زيادة ضئيلة جداً في صافي الدخل. وبإعتبارك المحاسب الأساسي بالشركة الذي تم تعيينه مؤخراً، فقد طُلب منك مساعدة المراقب في تحديد أسباب المشكلة، وفيما يلي بعض الجوانب الهامة التي أمكنك تحديدهـــا :-

	مخزون ٣١ ديسمبر	تكلفة البضاعة المباعة
١٩٩٠	٤٥٦٠٠٠	٣١٢٠٠٠٠
١٩٩١	٥٤٥٠٠٠	٢٩٦٠٠٠٠
١٩٩٢	٦٠١٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠
١٩٩٣	٦٨٩٠٠٠	٣١٦٠٠٠٠

المطلـــوب :

أ - ماهي النتائج التي يمكن الوصول إليها على أساس هذه المعلومات فقط؟

ب - ما هي جوانب الفحص الإضافية التي تقترحها ؟ حدد بوضح كيف سيتم إجراءها.

جـ - إذا تأكدت نتائجك في الفحص الإضافي، فما هي التوصيات التي سوف تقدمها بخصوص هذه المقاييس؟

(٢) فيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بشركة Henry :-

دخل التشغيل	٥٣٢١٥٠
مصروف فائدة السندات	١٣٥٠٠٠
	٣٩٧١٥٠
ضرائب الدخل	١٥٨٨٦٠

صافي الدخل	٢٣٨٢٩٠
السندات	١٠٠٠٠٠٠
أسهم عادة	٨٧٥٠٠٠
مخصص إلتزامات شرطية	٧٥٠٠٠
أرباح محتجزة غير مخصصة	٣٠٠٠٠٠

المطلـــوب :

هل تقوم شركة Henry بالمتاجرة في حقوق الملكية بصورة ناجحة ؟ مع التوضيح .

(٣) تعمـل شركـة Stowe في تجارة الجملة لتـوزيع مهمات ومعدات مهنية . وبلغ متـوسط مبيعـات الشركـة ١٠٠٠٠٠٠ج سنوياً في السنوات الثلاث من ١٩٩٠-١٩٩٢ . وقـد بلغ إجمـالي أصول الشركة في نهاية سنة ١٩٩٢ مقدار ٩٠٠٠٠٠ج وقد طلب رئيس شركة Stowe من المراقب المالي للشركة إعداد تقرير يلخص الجوانب المالية لعمليات الشركة عن السنوات الثلاث السابقة ، وسوف يُقدم هذا التقرير لمجلس الإدارة في إجتماعه القادم .

وعلاوة على القوائم المالية المقارنة ، قرر المراقب تقديم عدد من النسب المالية الملائمة التي يمكن أن تساعد في تحديد وتفسير الاتجاهات . وبناء على طلب المراقب المالي ، فقد قام محاسبو الشركة بإعداد النسب التالية عن الثلاث سنوات من ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢ :ـ

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
نسبة التداول	١,٨٠	١,٨٩	٢,٠١
نسبة التداول السريع	١,٠٤	,٩٩	,٨٧
معدل دوران حساب القبض	٨,٧٥	٧,٧١	٦,٥١
معدل دوران المخزون	٤,٩١	٤,٣٢	٣,٤٥
نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول	٥١	٤٦	٤١
نسبة الديون طويلة الأجل إلى اجمال الأصول	٣١	٢٧	٢٤
نسبة المبيعات إلى الأصول الثابتة (دوران الأصول الثابتة)	١,٥٨	١,٦٩	١,٧٩
المبيعات كنسبة من مبيعات ١٩٩٠	١,-	١,٠٣	١,٠٧
نسبة هامش المساهمة الإجمالي	٣٦,-	٣٥,١	٣٤,٥
صافي الدخل للمبيعات	٪٦,٩	٪٧,-	٪٧,٢
العائد على إجمالي الأصول	٪٧,٧	٪٧,٧	٪٧,٨

العائد على حقوق المساهمين	٪١٣,٦	٪١٣,١	٪١٢,٧

وعند إعداد التقرير، قرر المراقب أولاً فحص النسب المالية بصورة مستقلة عن أية بيانات أخرى لتحديد ما إذا كانت النسب ذاتها تبرز أية إتجاهات جوهرية على مدى فترة السنوات الثلاث.

المطلـــوب :

أ - تتزايد نسبة التداول في حين تنخفض نسبة التداول السريع، فبإستخدام النسب المالية المعطاة، حدد واشرح العامل (أو العوامل) الذي تسبب في هذا الإتجاه الظاهر

ب - في ظل هذه النسب المعطاة، ماهي النتيجة (أو النتائج) التي يمكن إستنباطها فيما يتعلق بإستخدام الشركة للرفع المالي خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢م.

جـ - بإستخدام النسب المالية المعطاة، ماهي النتيجة (أو النتائج) التي يمكن إستنباطها فيما يتعلق بصافي إستثمار الشركة في الالات والمعدات؟.

(٤) تمارس شركة Emily عملياتها منذ عدة سنوات. وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ كانت الميزانية كما يلي :-

شركة Emily

الميزانية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

النقدية	٣٠٠٠٠	حسابات الدفع	٨٠٠٠٠
حسابات القبض	٧٥٠٠٠	سندات عقارية	١٤٠٠٠٠
المخزون	٩٥٠٠٠	أسهم عادية (قيمة إسمية ١ج)	١٥٠٠٠٠
أصول ثابتة (صافي)	٢٣٠٠٠٠	أرباح محتجزة	٦٠٠٠٠
	٤٣٠٠٠٠		٤٣٠٠٠٠

وقد بلغ صافي دخل الشركة عن سنة ١٩٩٣ مقدار ٣٠٠٠٠ج. وتبلغ نفقات التشغيل السنوية المتوقعة (بناء على البيانات السابقة) بدون الإهلاك ٥٥٠٠٠ج. ونفرض أن حملة الأصول سوف تبقى كما هي في سنوات ١٩٩٢، ١٩٩٣.

المطلـــوب :

حساب كل من النسب التالية مع الإشارة لطريقة حساب كل منها وأهميتها

كأداة في تحليل السلامة المالية للشركة :-

أ - نسبة التداول.

ب - نسبة التداول السريع.

جـ - مقياس فترة الوقاية Defensive interval

د - نسبة الديون لإجمالي الأصول.

هـ - معدل العائد على الأصول.

(٥) فيما يلي جزء حقوق الملكية من ميزانية شركة James وشركة Stein والتي تبلغ الأصول لدى كل منهما ٤٢٠٠٠٠٠ج :

شركة James		شركة Stein	
إلتزامات متداولة	٣٠٠٠٠٠	إلتزامات متداولة	٦٠٠٠٠٠
ديون طويلة الأجل ١٠٪	١٢٠٠٠٠٠	أسهم عادية (قيمة إسمية ٢٠ج)	٢٩٠٠٠٠٠
أسهم عادية (قيمة إسمية ٢٠ج)	٢٠٠٠٠٠٠	أرباح محتجزة	٧٠٠٠٠٠
أرباح محتجزة	٧٠٠٠٠٠		
	٤٢٠٠٠٠٠		٤٢٠٠٠٠٠

وخلال السنتين الأخيرتين حققت كل شركة منهما نفس الدخل قبل الفوائد والضرائب كما يلي :-

	شركة James	شركة Stevin
الدخل قبل الفوائد والضرائب	١٢٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠
مصروف الفائدة	١٢٠٠٠٠	—
	١٠٨٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠
ضرائب الدخل (٤٠٪)	٤٣٢٠٠٠	٤٨٠٠٠٠
صافي الدخل	٦٤٨٠٠٠	٧٢٠٠٠٠

المطلـــوب :

أ - ماهي الشركة الأكثر ربحية في ظل العائد على جملة الأصول؟

ب - ماهي الشركة الأكثر ربحية في ظل العائد على حقوق المساهمين؟

جـ - ماهي الشركة التي لديها صافي دخل أكبر للسهم العادي؟ ولماذا؟

د - من وجهة نظر الدخل، هل من مصلحة مساهمي شركة James الإحتفاظ بالدين طويل الأجل؟ ولماذا؟

(٦) بدأت شركة Willa عملياتها في يناير ١٩٩١ وقررت عن النتائج التالية عن كل من السنوات الثلاث الأولى لعملياتها :ـ

١٩٩١	٢٦٠٠٠٠	صافي خسارة.
١٩٩٢	٤٠٠٠٠	صافي خسارة.
١٩٩٣	٧٢٠٠٠٠	صافي دخل.

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ كانت حسابات رأس المال بالشركة كما يلي :

أسهم ممتازة مجمعة للأرباح بنسبة ٨٪، قيمة إسمية ١٠٠ج للسهم، عدد الأسهم المرخص بها والمصدرة ٥٠٠٠ سهم.

أسهم عادية، قيمة إسمية ١ج للسهم، الأسهم المرخص بها مليون سهم والمصدرة ٧٥٠٠٠٠

ولم تسدد الشركة من قبل أية توزيعات نقدية أو توزيعات أسهم، ولم يكن هناك أي تغير في حسابات رأس المال منذ بدأت الشركة عملياتها، وتسمح القوانين السارية بإجراء توزيعات من الأرباح المحتجزة فقط :ـ

المطلـــوب :

أ ـ حساب القيمة الدفترية للسهم العادي والسهم الممتاز في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

ب ـ حساب القيمة الدفترية للسهم العادي، السهم الممتاز في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ بإفتراض أن السهم الممتاز له قيمة تصفية قدرها ١٠٦ج للسهم.

(٧) طلب منك تقديم مشورة إدارية لشركة Bert وذلك فيما يتعلق بتخطيط متطلبات رأس المال العامل. وتبلغ قيمة المبيعات المتوقعة سنة ١٩٩٣ مقدار ١٢ مليون جنيه. كما أن النسب المستهدفة في هذه السنة كما يلي :ـ

تكلفة المبيعات	٦٠٪ من المبيعات	النقدية	٢,٥٪ من المبيعات
معدل دوران المخزون	٦ مرات	مصروفات مدفوعة مقدماً	٢٪ من المبيعات
معدل دوران حسابات القبض	١٠ مرات	مصروفات مستحقة	٣٪ من المبيعات

المطلـــوب :

إعداد جزء رأس المال المستهدف من الميزانية الخاصة بسنة ١٩٩٣. وعلاوة على ذلك من المتوقع أن تبلغ حسابات القبض عن سنة ١٩٩٣ مقدار ٥٥٠٠٠٠ج وذلك بفرض أن أرصدة حسابات القبض والمخزون في بداية ونهاية

الفترة لم تتغير.

(٨) تخطط شركة Dos لاستثمار مبلغ ١٢٠٠٠٠٠٠ج في برنامج توسع، ومن المتوقع أن يزيد الدخل قبل الفوائد والضرائب بمقدار ٢٢٠٠٠٠٠ج. وتحقق الشركة حاليا ٢,٨ج ربح للسهم على عدد ١٠٠٠٠٠٠ سهم عادي. وفيما يلي هيكل رأس المال قبل الإستثمار:-

ديون	٢٥٠٠٠٠٠٠
حق ملكية	٧٥٠٠٠٠٠٠
	١٠٠٠٠٠٠٠٠

ويمكن تمويل هذه التوسعات عن طريق بيع ٣٠٠٠٠٠ سهم بسعر صافي ٤٠ج للسهم أو عن طريق إصدار دين طويل الأجل بتكلفة فائدة ٨٪. وكانت قائمة الدخل الأخيرة بالشركة كما يلي:-

المبيعات	١٠٠٠٠٠٠٠٠
التكلفة المتغيرة	٦٥٠٠٠٠٠٠
التكلفة الثابتة	٢٩٠٠٠٠٠٠
	٩٤٠٠٠٠٠٠
الدخل قبل الفوائد والضرائب	٦٠٠٠٠٠٠
الفوائد	٢٠٠٠٠٠٠
الدخل قبل ضرائب الدخل	٤٠٠٠٠٠٠
ضرائب الدخل (٣٠٪)	١٢٠٠٠٠٠
صافي الدخل	٢٨٠٠٠٠٠

والمطلوب :

أ - بإفتراض أن الشركة سوف تحتفظ بمستوى دخلها الحالي وتحقق الدخل المتوقع من التوسع، فماذا سيكون عليه رقم ربح السهم :-

١ - إذا تم تمويل التوسع عن طريق الديون؟

٢ - إذا تم تمويل التوسع من حق الملكية؟

ب - ما هو مستوى الدخل قبل الضرائب والفوائد الذي يكون رقم ربح السهم عنده متماثلاً في ظل كل من البديلين؟

جـ - يؤثر الإختيار بين بدائل التمويل على ربح السهم . وقد يؤثر الإختيار أيضا على عوائد السهم في السوق . ناقش العوامل المتأصلة في الاختيار بين بدائل الدين وحق الملكية والتي يمكن أن تؤثر على عوائد السهم . مع الإشارة لاتجاه تأثير مثل هذه العوامل على عوائد السهم .

(٩) في السنوات الأخيرة كان لدى شركة Lester العلاقات التالية بين بيانات القوائم المالية بها :-

١ - معدل مجمل الربح على صافي المبيعات	٣٢٪
٢ - مجمل الربح الصافي على صافي المبيعات	٨٪
٣ - معدل مصروفات البيع إلى صافي المبيعات	١٦٪
٤ - معدل دوران حسابات القبض	٨ مرات سنويا
٥ - معدل دوران المخزون	١٠ مرات سنويا
٦ - معدل التداول السريع	٢ إلى ١
٧ - معدل التداول	٣ إلى ١
٨ - تركيب الأصول السائلة : ٧٪ نقدية و ٦٥٪ حسابات قبض ، ٢٨٪ أوراق مالية قابلة للتداول	
٩ - معدل دوران الأصول	٢ مره سنويا
١٠ - نسبة إجمالي الأصول إلى الأصول غير الملموسة	٢٥ إلى ١
١١ - نسبة مجمع الإهلاك إلى تكلفة الأصول الثابتة	١ إلى ٤
١٢ - نسبة حسابات القبض الى حسابات الدفع	٢ إلى ١
١٣ - نسبة رأس المال العامل إلى حقوق المساهمين	١ إلى ١,٩٥
١٤ - نسبة إجمالي الديون إلى حقوق المساهمين	١ إلى ٣

ويبلغ صافي دخل الشركة عن عام ١٩٩٣ مقدار ٥٢٠٠٠٠ج وهو ما ينتج عنه ربح للسهم العادي قدره ٩,٧٤ج . وفيما يلي بعض المعلومات الإضافية :-

١ - أسهم رأس المال المرخص بها والمصدرة (كلها سنة ١٩٨٥) كما يلي

- عادية بقيمة إسمية ١٠ج للسهم ومصدرة بعلاوة ١٠٪
- ممتازة بنسبة ١١٪ غير مشاركة في الربح وقيمة إسمية ١٠٠ج للسهم ومصدرة بعلاوة ١٠٪

٢ - القيمة السوقية للسهم العادي في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ تبلغ ١٠٧,٢٥ج

٣ ـ توزيعات الأسهم الممتازة المسددة سنة ١٩٩٣ تبلغ ٣٣٠٠٠ج

٤ ـ عدد مرات تغطية الفائدة سنة ١٩٩٣ تبلغ ٢٨,٧٣مرة

٥ ـ ظلت مقادير الحسابات التالية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ كما كانت عليه في ١ يناير ١٩٩٣ وهي المخزون ، حسابات القبض ، سندات بفائدة ١٠٪ تستحق في ١٩٩٥ ، وجملة حقوق المساهمين

٦ ـ كانت كل المشتريات والمبيعات بالأجل .

المطلـــوب :

أ ـ إعداد القوائم التالية في صورة مختصرة :ـ

١ ـ الميزانية ،

٢ ـ قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ ، وذلك لعرض المقادير التي تتوقع ظهورها في القوائم المالية للشركة (مع تجاهل ضرائب الدخل) . إذا علمت أن الأجزاء الرئيسية التي تظهر في ميزانية الشركة هي :

الأصول المتداولة ، الأصول الثابتة ، الأصول غير الملموسة ، الالتزامات المتداولة ، الالتزامات طويلة الأجل ، وحقوق المساهمين . وعلاوة على هذه الحسابات عليك أن تُضمن أيضا حسابات المصروفات المستحقة والمسددة مقدما والمصروفات الإدارية .

ب ـ أحسب مايلي عن سنة ١٩٩٣ (مع إيضاح عملياتك الحسابية) .

١ ـ معدل العائد على حقوق المساهمين العاديين .

٢ ـ نسبة السعر / العائد للسهم العادي .

٣ ـ التوزيعات المسددة لكل سهم عادي .

٤ ـ التوزيعات المسددة لكل سهم ممتاز

٥ ـ نتاج التوزيعات لكل سهم عادي .

الفصل السادس والعشرون

الافصاح الكامل في عملية التقرير المالي

FULL DISCLOSURE IN FINANCIAL REPORTING

الأهداف التعليميـــة:

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :

١ ـ مراجعة مبدأ الإفصاح الكامل ووصف مشاكل تطبيقه .

٢ ـ شرح إستخدام الملاحظات في إعداد القوائم المالية .

٣ ـ وصف متطلبات الإفصاح عن الأقسام الأساسية للمنشأة .

٤ ـ وصف المشاكل المحاسبية المرتبطة بعملية التقرير المالي الفترية .

٥ ـ تحديد جوانب الإفصاح الأساسية بتقرير المراجع .

٦ ـ فهم المجالات الأخرى للتقرير السنوي .

٧ ـ تحديد القضايا المتعلقة بالتنبؤات المالية .

٨ ـ وصف إستجابة المهنة لعملية التقرير المالي المفضل .

يعترف المحاسبون دائماً بأن محاولة عرض كل المعلومات الجوهرية عن ميزانية وقائمة دخل وقائمة حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية لمنشأة معينة من المهام بالغة الصعوبة . وتُشير قائمة FASB رقم ١ في مفاهيم المحاسبة المالية إلى أنه بالرغم من أن عملية التقرير المالي Financial reporting والقوائم المالية هما نفس الأهداف تقريباً ، فإن هناك بعض المعلومات المفيدة التي يُفضل تقديمها في القوائم المالية وبعض المعلومات التي يُفضل تقديمها في وسائل التقرير المالي الأخرى بخلاف القوائم المالية . على سبيل المثال ، فإن الأرباح والتدفقات النقدية متاحة بالفعل في القوائم المالية ـ ولكن المقارنات مع الشركات الأخرى بنفس الصناعة قد يكون من الأفضل وجودها بالنشرات المالية أو تقارير بيوت الخبرة المالية .

الفصل السادس والعشرون

الافصاح الكامل في عملية التقرير المالي

FULL DISCLOSURE IN FINANCIAL REPORTING

وتُعد القوائم المالية والملاحظات الواردة عليها والمعلومات الإضافية المرفقة بها من المجالات التي تتأثر بصورة مباشرة بمعايير الجهات المهنية - مثل FASB - في حين لا تخضع الأنواع الأخرى من المعلومات التي توجد بالتقرير السنوي - مثل المناقشة والتحليل الذي تقدمه الإدارة - لمعايير هذه الجهات.

مبدأ الإفصاح الكامل FULL DISCLOSURE PRINCIPLE

كما أشرنا في الفصل الثاني، فقد تبنت مهنة المحاسبة مبدأ للإفصاح الكامل يُطالب بالتقرير المالي عن أية حقائق مالية جوهرية بصورة تكفي للتأثير على الحكم الشخصي للقارىء الواعي informed. وفي بعض الحالات، قد تكون منافع الإفصاح ظاهرة ولكن تكاليفه غير مؤكدة في حين أنه في حالات أخرى قد تكون تكاليف الإفصاح مؤكدة ولكن منافعه غير ظاهرة.

ومن ناحية أخرى، فإن تكاليف الإفصاح يمكن أن تكون جوهرية في بعض الحالات في حين يصعب تقدير منافعه. على سبيل المثال، فقد أعلنت الصحافة المالية في الولايات المتحدة أنه إذا كانت متطلبات التقرير المالي عن أقسام المنشأة Segment Reporting قد طُبقت، فإن شركات معينة كانت ستضطر لزيادة عدد المحاسبين العاملين لديها بنسبة ٥٠٪ على الأقل. ففي مثل هذه الحالة، فإن تكلفة الإفصاح ظاهرة، ولكن منافعه أقل تحديداً ويعلن البعض أن متطلبات التقرير المالي تفصيلية بصورة تجعل من الصعب على مستخدمي التقارير المالية إستيعاب معلوماتها؛ ويتهمون المهنة بأنها تعمل على زيادة «عبء المعلومات» information overload.

ودائماً ما تتسلط الأضواء على صعوبة تطبيق مبدأ الإفصاح الكامل بعد كل عملية إنهيار مالي أو إفلاس لشركة كبيرة. ففي مثل هذه الحالات تثور تساؤلات مثل: هل كانت المعلومات المعروضة عن هذه الشركات غير مفهومة؟ وهل كانت غير دقيقة؟ أم كانت فنية بصورة كبيرة؟ وهل كانت معروضة بصورة صحيحة ومفصح عنها بصورة كاملة في تاريخ القوائم المالية، ولكن الأمور تدهورت بعد ذلك؟ أم لم يكن هناك معلومات كافية؟ وهي تساؤلات لا يسهل الإجابة عليها.

فمن المشاكل المرتبطة بهذا المجال أن مهنة المحاسبة مازالت في مرحلة وضع الإرشادات التي تقرر ما إذا كانت صفقة معينة يجب الإفصاح عنها أم لا، وماهي الصيغة التي يجب أن يأخذها هذا الإفصاح. فالمستخدمون المختلفون يطلبون معلومات مختلفة، وهناك صعوبة متزايدة في وضع سياسات الإفصاح التي تستوفي

أهدافهم المختلفة .

الزيادة في متطلبات التقرير المالي Increase in reporting requirements

لقد تزايدت متطلبات الإفصاح بصورة جوهرية في السنوات الأخيرة . فقد أظهر إستقصاء تم على عينة تضم ١٠ من أكبر الشركات الصناعية في الولايات المتحدة أن متوسط عدد الصفحات التي تضم ملاحظات القوائم المالية قد تزايد من ٥ , ٢ إلى ٥ , ٨ صفحة كما تزايد عدد صفحات المعلومات المالية من ٩ إلى ١٧ صفحة على مدى فترة العشر سنوات الأخيرة . وهذه النتيجة غير مستغربة ، لأنه كما إتضح من خلال هذا الكتاب فإن FASB قد أصدر العديد من المعايير في السنوات العشر الأخيرة التي تضمنت العديد من متطلبات الإفصاح الهامة . وتتنوع أسباب هذه الزيادة في متطلبات الإفصاح ، وفيما يلي بعض هذه الأسباب :ـ

(١) تعقد بيئة الأعمال :ـ فقد تزايدت صعوبة حصر الأحداث الاقتصادية في تقارير ملخصة بسبب التعقيد المتزايد في أنشطة الأعمال في مجالات معينة مثل الاستئجارات ، وإندماج الأعمال ، المعاشات ، ترتيبات التمويل ، الإعتراف بالإيراد والضرائب المؤجلة . ونتيجة لذلك ، تُستخدم الملاحظات بصورة مكثفة في شرح هذه الصفقات وآثارها المستقبلية .

(٢) الحاجة لمعلومات فورية :ـ فهناك طلب الان أكثر من أي وقت مضى على المعلومات الحالية والتنبؤية . على سبيل المثال ، فإن هناك مزيد من الطلب على البيانات الفترية interim كما أن هيئات سوق المال أصبحت توصي بنشر السنوات المالية التي تجنبها بعض المحاسبين وتخوفوا منها لفترة طويلة .

(٣) المحاسبة كأداة للإشراف والرقابة : حيث تعتقد الجهات الحكومية أن تقديم المزيد من المعلومات والإفصاح العام عن منشآت الأعمال من الأمور الجوهرية لضبط حركة النشاط الاقتصادي وتجنب حدوث أزمات مالية .

كما أن هناك إتجاه أيضا نحو التمييز في عملية الإفصاح . على سبيل المثال ، فإن SEC تطالب بأن تُقدَّم إليها بعض المعلومات الجوهرية التي لا توجد في التقارير السنوية المقدمة للمساهمين . كما أن FASB ـ إعترافاً منه بأن بعض متطلبات الإفصاح ذات تكلفة مرتفعة وغير ضرورية لشركات معينة ـ قد أعفى المنشآت ذات الإكتتاب المغلق Nonpulbic من بعض متطلبات التقرير المالي في مجالات معينة مثل عائد السهم والتقرير المالي عن قطاعات النشاط بالمنشأة .

الملاحظات على القوائم المالية:

NOTES TO THE FINANCIAL STATEMENTS

تمثل الملاحظات notes جزءاً مكملاً للقوائم المالية لمنشآت الأعمال، ولكن القارىء عادة ما يتغاضى عنها لأنها تكون مصاغة بصورة فنية عالية. والملاحظات هي الوسيلة التي يستخدمها المحاسبون في تبسيط أو شرح البنود المعروضة في صلب القوائم. حيث يمكن من خلالها عرض المعلومات المتعلقة ببنود معينة بالقوائم المالية وشرحها في صورة وصفية، كما يمكن تقديم معلومات إضافية ذات طبيعة كمية للتوسع في المعلومات الواردة بالقوائم المالة. كما يمكن أيضا توضيح القيود التي تفرضها الترتيبات المالية أو الإتفاقات التعاقدية في الملاحظات. ورغم أن الملاحظات قد تكون فنية ويصعب فهمها، فإنها توفر معلومات هامة لمستخدم القوائم المالية.

السياسات المحاسبية : Accounting Policies

تتمثل السياسات المحاسبية لوحدة محاسبية معينة في مجموعة المبادىء والطرق المحاسبية التي تستخدمها الوحدة حالياً وتُعتبر مناسبة لعرض القوائم المالية لها بصورة عادلة. وقد توصلت المهنة في نشرة APB رقم ٢٢ بعنوان «الإفصاح عن السياسات المحاسبية» إلى أن المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية التي تتبعها الوحدة المحاسبية حيوية لمستخدمي القوائم المالية في إتخاذ القرارت الإقتصادية. وأوصت بأن يُعتبر التقرير عن السياسات المحاسبية التي تتبعها وحدة التقرير المالي جزءاً مكملاً للقوائم المالية، على أن يُقدم هذا الإفصاح في الملاحظة الأولى أو في ملخص منفصل تحت عنوان «السياسات المحاسبية الهامة» يلي ملاحظات القوائم المالية. إن هذا الملخص المتعلق بالسياسات المحاسبية الهامة يجيب على العديد من الأسئلة مثل :- ماهي الطريقة المستخدمة في إهلاك الأصول الثابتة؟ ماهي الطريقة المستخدمة في تقويم المخزون؟ ماهي السياسة المتبعة في إستنفاد الأصول غير الملموسة؟ وكيف يتم التعامل مع التكاليف التسويقية لأغراض التقرير المالي ؟.

ويقوم المحللون الماليون بدارسة هذا الملخص للسياسات المحاسبية بعناية لتحديد ما إذا كانت الشركة تستخدم سياسات محاسبية متحفظة أم متحررة. على سبيل المثال، فإن استنفاد الأصول غير الملموسة على مدى ٤٠ سنة [وهو الحد الأقصى المسموح به] أو إهلاك الأصول الثابتة على مدى فترة زمنية طويلة غير معتادة يُعتبر من السياسات المتحررة. ومن ناحية أخرى، فإن الشركة التي تستخدم طريقة LIFO في تقويم المخزون

في فترات التضخم، يُنظر إليها بصفة عامة على أنها تتبع سياسة متحفظة.

الملاحظات الأخرى Other Notes

لقد تم مناقشة العديد من ملاحظات القوائم المالية على مدار هذا الكتاب، وسوف يتم مناقشة ملاحظات أخرى بصورة أوسع في هذا الفصل. ومن أكثر هذه الملاحظات شيوعاً مايلي :-

المخزون :

حيث أن أساس التقرير عن قيم المخزون [التكلفة أو السوق أيهما أقل] والطريقة المستخدمة في تحديد تكلفته [FIFO ، LIFO أو التكلفة المتوسطة . . وخلافه] يجب التقرير عنها أيضاً. كما أن الشركات الصناعية يجب أن تقرر عن مكونات المخزون [سلع تامة، إنتاج تحت التشغيل، ومواد خام] إما في الميزانية أو في جدول مستقل بالملاحظات. ومن ترتيبات التمويل الجوهرية أو غير المعتادة التي تتعلق بالمخزون والتي قد تتطلب الإفصاح عنها الصفقات التي تتم مع أطراف مرتبطة بالشركة وترتيبات تمويل المنتج، إرتباطات الشركة بالشراء، التصفية غير الإختيارية لمخزون LIFO وتقديم المخزون كضمان لقروض. وقد أوضح الفصل التاسع هذه الجوانب للإفصاح.

الأصول الثابتة :

حيث يجب التقرير عن أساس تقويم الأصول الثابتة وهو التكلفة التاريخية عادة. كما يجب الإفصاح عن أية رهونات أو إرتباطات متعلقة بهذه الأصول وعند التقرير عن الإهلاك، فإنه يجب الإفصاح عما يلي في القوائم المالية أو ضمن الملاحظات :

(١) مصروف الإهلاك عن الفترة.

(٢) أرصدة الأنواع الرئيسية من الأصول القابلة للإهلاك، حسب طبيعتها ووظيفتها في تاريخ الميزانية.

(٣) مجمع الإهلاك في تاريخ الميزانية، سواء في صورة مجملة أو حسب الأنواع الرئيسية من الأصول القابلة للإهلاك.

(٤) وصف عام للطريقة أو الطرق المستخدمة في حساب الإهلاك حسب الأنواع الرئيسية من الأصول القابلة للإهلاك. ويوضح الفصل الحادي عشر هذه الجوانب للافصاح.

مطالبات الدائنين :

حيث يجد المستثمر عادة أنه من المهم للغاية أن يحدد طبيعة وتكلفة المطالبات الدائنة ويمكن لجزء الإلتزامات بالميزانية أن يوفر أنواع الإلتزامات الرئيسية بصورة مجملة فقط. وتقدم الجداول الواردة بالملاحظات والمتعلقة بهذه التعهدات معلومات إضافية عن كيفية قيام الشركة بتمويل عملياتها، والتكاليف التي سيكون عليها أن تتحملها في الفترات المستقبلة، وتوقيت التدفقات النقدية الخارجة في المستقبل. ويجب أن تفصح القوائم المالية عن المقدار الإجمالي للإلتزامات المستحقة ومتطلبات الاعتمادات اللازمة لإستهلاك الديون طويلة الأجل وذلك خلال كل ٥ سنوات تالية لتاريخ القوائم المالية. ويوضح الفصل الرابع عشر هذه الجوانب للإفصاح.

مطالبات حملة الأسهم :

حيث تعرض العديد من الشركات ضمن الميزانية عدد الأسهم المرخص بها والأسهم المصدرة والقيمة الإسمية لكل نوع من أسهم الملكية، ويمكن عرض مثل هذه البيانات في الملاحظات أيضا. وخلاف ذلك، فإن أكثر أنواع ملاحظات الإفصاح عن حقوق الملكية شيوعاً تتعلق بالتعاقدات والأوراق المالية الممتازة الموجودة بالشركة والتي قد تؤثر على مطالبات حملة حقوق الملكية. على سبيل المثال، وجود خيارات متعلقة بالأسهم Stock options بالشركة أو ديون قابلة للتحويل إلى أسهم أو أسهم ممتازة يمكن إستردادها أو أسهم ممتازة قابلة للتحويل. وعلاوة على ذلك، فإنه من الضروري الإفصاح عن أنواع القيود المتعلقة بحملة حقوق الملكية، مثل القيود التي تتضمن تحديد مقدار الأرباح المتاحة للتوزيع على المساهمين. وهناك أمثلة على هذه الجوانب للإفصاح واردة في الفصول ١٥، ١٦، ١٧.

البنود المشروطة والارتباطات :

قد يكون لدى الشركة مكاسب أو خسائر مشروطة غير مفصح عنها ضمن القوائم المالية. ومن أمثلة هذه البنود المشروطة الدعاوي القضائية، ضمانات الديون وغيرها من الضمانات، عمليات الربط الضريبي المحتملة، إعادة التفاوض حول العقود الحكومية أو بيع حسابات القبض بشرط الإسترداد أو خلافه. وعلاوة على ذلك، يتم الإفصاح أيضاً عن الإرتباطات المتعلقة بالقيود على التوزيعات، إتفاقات الشراء المختلفة، عقود التغطية Hedge وعقود التوظيف. وهناك أمثلة على جوانب إفصاح عن بنود من هذا النوع في الفصول ٧، ٩، ١٣، ١٤.

الضرائب المؤجلة، المعاشات والإستئجارات :

حيث أن هذه المجالات الثلاث تستدعي عملية إفصاح مكثف. وقد ناقشت الفصول ٢٠، ٢١، ٢٢ كلاً من هذه الجوانب بالتفصيل ويجب التأكيد هنا على أنه من الضروري قراءة ملاحظات القوائم المالية بعناية للحصول على المعلومات المتعلقة بالارتباطات غير المدرجة بالميزانية off-balance-sheet والإحتياجات التمويلية في المستقبل ونوعية أرباح الشركة.

التغيرات في المبادىء المحاسبية :ـ

تُعرف المهنة العديد من أنواع التغيرات المحاسبة وتقدم الإرشادات اللازمة للتقرير عن كل منها. وسواء في الجزء الذي يُلخص السياسات المحاسبية الهامة أو في الملاحظات الأخرى، فإنه يجب الإفصاح عن التغيرات في المبادىء المحاسبية [وكذلك عن التغيرات الجوهرية في التقديرات المحاسبية وعمليات تصحيح الأخطاء]. ويوضح الفصل ٢٣ هذه الجوانب للإفصاح.

الأحداث التالية :

فالأحداث أو الصفقات التي تقع بعد تاريخ الميزانية ولكن قبل إصدار القوائم المالية يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية. ويوضح الفصل الخامس المعايير اللازمة للمعالجة الصحيحة للأحداث التالية.

وبالإضافة إلى هذه الجوانب للإفصاح التي سبق مناقشتها في فصول سابقة، فإن هناك ثلاث جوانب إفصاح إضافية جوهرية سوف تتم مناقشتها في الأجزاء التالية من هذا الفصل، وهي الصفقات أو الأحداث الخاصة، التقرير عن قطاعات الأعمال، التقرير الفتري.

الإفصاح عن الصفقات أو الأحداث الخاصة

DISCLOSURE OF SPECIAL TRANSACTIONS OR EVENTS

إن الصفقات مع أطراف مرتبطة والأخطاء والتصرفات غير القانونية تفرض حساسية خاصة ومشاكل مختلفة على المحاسب. فالمحاسب/ المراجع الذي يتحمل مسئولية التقرير عن مثل هذه الأنواع من الصفقات يجب أن تكون لديه العناية الكاملة بإحداث التوازن الصحيح بين حقوق الشركة التي تتولى عملية التقرير المالي وإحتياجات مستخدمي القوائم المالية.

وتظهر الصفقات مع أطراف مرتبطة بالمنشأة Related party عندما تدخل منشأة الأعمال في صفقات يكون لاحد طرفيها القدرة على التأثير بصورة جوهرية على سياسات الطرف الآخر، أو يكون لطرف آخر القدرة على التأثير بصورة جوهرية على سياسات الطرفين المشتركين في الصفقة(*) حيث أن الصفقات التي تتضمن أطراف مرتبطة لا يمكن إفتراض أنها قد تمت على أساس تفاوضي متكافيء arm's-Length ، لأن شروط المنافسة المطلوبة مسبقاً والتعاملات الحرة في السوق قد لا توجد في مثل هذه الحالة. فهناك صفقات مثل إقتراض أو إقراض الأموال بمعدلات فائدة منخفضة أو مرتفعة بصورة غير معتادة، بيع الأصول الثابتة بقيم تختلف بصورة جوهرية عن قيمها المقدرة، عمليات مبادلة الأصول غير النقدية أو الصفقات التي تتضمن منشآت وهمية ليس لها وجود إقتصادي حقيقي - يُفترض فيها أنها تتضمن أطراف مرتبطة.

ومن المتوقع دائماً أن يُقرر المحاسب عن الجوهر الاقتصادي وليس عن الشكل القانوني لهذه الصفقات، وأن يقدم جوانب الإفصاح الكافية عنها. ويُطالب معيار FASB رقم ٥٧ بتقديم جوانب الإفصاح التالية عن الصفقات الهامة نسبيا التي تتضمن أطراف مرتبطة :-

(١) طبيعة العلاقة [أو العلاقات] بين الأطراف.

(٢) وصف للصفقات [بما فيها تلك الصفقات التي لم تُحدد لها قيم أو حُدِّدت لها قيم وهمية] عن كل من الفترات التي تُعد عنها قوائم دخل.

(٣) القيم النقدية لهذه الصفقات عن كل من الفترات التي تُعد عنها قوائم دخل.

(٤) القيم المستحقة على أطراف مرتبطة أو لهم في تاريخ كل ميزانية معروضة. ومن أمثلة الإفصاح الذي قدمته بعض الشركات عن الصفقات مع أطراف مرتبطة مايلي :-

وتتصف الأخطاء errors بأنها غير متعمدة، في حين أن المخالفات أو التجاوزات تمثل تشويه متعمد في القوائم المالية. وكما سبق الإشارة في هذا الكتاب، فعندما تُكتشف الأخطاء، فإنه يجب تصحيح القوائم المالية. كما يجب معالجة التجاوزات والمخالفات irregularities بنفس الصورة. ومع ذلك، فإن إكتشاف المخالفات أو التجاوزات يؤدي

* من الأمثلة على هذه الصفقات تلك التي تتم بين :- (أ) شركة قابضة وشركاتها التابعة. (ب) الشركات التابعة لشركة معينة. (جـ) المنشأة ووكلاء إعتمادات منافع العاملين Trusts [التي تديرها أو تُشرف عليها المنشأة]. (د) المنشأة وملاكها أو مديريها أو أقاربهم.

شركة .....

الملاحظة ١٣ : ـ الصفقات مع أطراف مرتبطة : ـ

لأحد مديري الشركة حصة ملكية في إحدى وكالات التأمين التي أبرمت وثائق تأمين مع الشركة يبلغ مجموع أقساطها ٨٥٠٠٠٠ج، ٧٥٠٠٠٠ج، ٥٥٠٠٠٠ في السنوات ١٩٨٩، ١٩٨٨، ١٩٨٧، على التوالي.

كما أن بعض مديري الشركة يحورون على الجزء الأكبر من ملكية إحدى شركات خدمات الكمبيوتر والتي قدمت خدمات ومعدات للشركة بلغت قيمتها ١٤٥٠٠٠ج، ٣٩٠٠٠٠ج في السنوات ١٩٨٩، ١٩٨٨ على التوالي.

إلى ظهور مجموعة مختلفة تماماً من الإجراءات والمسئوليات على جانب المحاسب/ المراجع.

وتضم التصرفات غير القانونية illegal acts بعض البنود مثل المساهمات السياسية غير القانونية. وعمليات الرشوة والاتاوات غير القانونية وغيرها من المخالفات للقوانين والتشريعات. وفي مثل هذه الحالات، يجب على المحاسب/ المراجع أن يُقيِّم مدى كفاية الإفصاح عنها في القوائم المالية. على سبيل المثال، إذا حصلت الشركة على إيراد من تصرف غير قانوني وإعتبر هاما نسبياً في علاقته بالقوائم المالية، فإنه يجب الإفصاح عن هذه المعلومات. ولمنع هذه التصرفات غير القانونية، قام الكونجرس في الولايات المتحدة في سنة ١٩٧٧ بإصدار لائحة الممارسات الخارجية الممنوعة Foreign corrupt Practices Act فبالإضافة لتأثيرها على ممارسات منشآت الأعمال، فإن هذه اللائحة كان لها أثر هام على مهنة المحاسبة عن طريق التشجيع على الإفصاح المتزايد والرقابة المصاحبة لهذه الممارسات.

وهناك العديد من الشركات التي تدخل في صفقات مع أطراف مرتبطة. ومع ذلك، فإن الأخطاء والمخالفات والتصرفات غير القانونية تمثل إستثناء وليس قاعدة. ويلعب الإفصاح دوراً هام جداً في مثل هذه المجالات، لأن الصفقة أو الحدث في مثل هذه الحالة يكون وصفياً أكثر منه كمياً ويتضمن تقييم شخصي أكثر منه موضوعي. ويجب أن يتلقى مستخدموا القوائم المالية بعض الإرشادات عن وجود وطبيعة هذه الصفقات ـ عندما تكون هامة نسبياً ـ من خلال وسائل الإفصاح أو التحفظات في تقرير المراجع أو في التقارير الخاصة بعمليات تغيير المراجع.

التقرير عن الشركات المتنوعة

REPORTING FOR DIVE SIFIED (CONGLOMERATE) COMPANIES

خلال العقود الأخيرة كان لدى شركات الأعمال إتجاه نحو تنويع عملياتها في صورة شركات تعرف بشركات المجموعة Conglomerate التي تقوم بإنتاج العديد من المنتجات المختلفة. ونتيجة هذه الجهود في التنويع، فقد طالب المستثمرون ومحللوا الإستثمار بالمزيد من المعلومات عن تفاصيل هذه القوائم المالية المركبة. وبصفة خاصة، فقد أظهروا الحاجة الى قائمة دخل، ميزانية، معلومات تدفق نقدي عن قطاعات النشاط المتفردة التي يتركب منها جملة رقم الدخل بالمنشأة.

وفيما يلي مثال على هذا العرض القطاعي في قائمة الدخل بإحدى شركات المعدات المكتبية وقطع غيار السيارات.

شركة .....

بيان قائمة الدخل (بالمليون)

	مجمعة	المعدات المكتبية	قطع غيار السيارات
صافي المبيعات	٧٨,٨	١٨	٦٠,٨
تكاليف التصنيع :			
مخزون أول المدة	١٢,٣	٤	٨٩٣
مواد وخدمات	٣٨,٠	١٠,٨	٢٨,١
الأجـــور	١٢,٩	٣,٨	٩,١
مخزون آخر المدة	(١٣,٣)	(٣,٩)	(٩,٤)
	٥٠,٨	١٤,٧	٣٦,١
المصروفات الادارية والبيعية	١٢,١	١,٦	١٠,٥
الدخل قبل الضرائب	١٥,٩	١,٧	١٤,٢
ضرائب الدخل	(٩,٣)	(١)	(٨,٣)
صافي الدخل	٦,٦	,٧	٥,٩

فإذا كانت الأرقام المجمعة فقط هي المتاحة للمحلل في هذه الحالة، فسوف تختفي الكثير من المعلومات المتعلقة بتجميع هذه الأرقام داخل القيم المجمعة. حيث أن الأرقام المجمعة لا يمكنها أن تُخبر مستخدم القوائم المالية بمدى مساهمة خطوط الإنتاج

المختلفة في الربحية والمخاطرة والنمو المحتمل في المنشأة. ففي المثال السابق، إذا كانت المخاطرة بقطاع المعدات المكتبية عالية، فإن العرض القطاعي يوفر معلومات مفيدة لأغراض إتخاذ قرارات إستثمار واعية فيما يتعلق بالشركة ككل.

وقد كان لدى الشركات تردد دائم في الإفصاح عن البيانات القطاعية للأسباب التالية :ـ

(١) أنه بدون وعي دقيق لظروف العمل بالمنشأة وتفهم لبعض العوامل الهامة بها مثل البيئة التنافسية ومتطلبات الاستثمار، قد يجد المستثمر أن المعلومات القطاعية بلا مغزى أو أن تؤدي إلى إستنتاجات غير صحيحية عن الأرباح المقرر عنها لكل قطاع.

(٢) إن الإفصاح الإضافي قد يضر بالشركة التي تقوم بعملية التقرير المالي لأنه قد يساعد المنافسين، إتحادات العمال، الموردين وبعض الجهات الحكومية.

(٣) أن الإفصاح الاضافي قد لا يشجع الإدارة على التحمل الواعي لمخاطر الأعمال، لأن القطاعات التي تقرر عن خسائر أو تقرر عن أرباح غير مرضية قد تجعل المساهمين غير راضين عن الإدارة.

(٤) التباين الواسع فيما بين الشركات في إختيار القطاعات، عملية توزيع التكاليف وغيرها من المشاكل المحاسبية التي تحد من فائدة المعلومات القطاعية.

(٥) إن المستثمر يقوم بالإستثمار في الشركة ككل وليس في قطاعات معينة بها، وطالما أن الأداء الكلي للشركة مرضي، فليس من المهم التعرف على أداء كل قطاع على حدة.

(٦) وجود بعض المشاكل الفنية التي تعوق الإفصاح القطاعي مثل تصنيف القطاعات وتوزيع الإيرادات والتكاليف عليها [وخاصة التكاليف المشتركة].

ومن ناحية أخرى يقدم مؤيدوا الإفصاح القطاعي الأسباب التالية لذلك :ـ

(١) أن المستثمر يحتاج المعلومات القطاعية في إتخاذ قرارات الإستثمار الواعية في شركة ذات نشاط متنوع حيث أن :ـ

أ ـ هناك حاجة لمبيعات وأرباح القطاعات المنفردة للمساعدة في التنبؤ بالأرباح المجمعة للشركة. بسبب الاختلافات بين القطاعات في معدل النمو، المخاطرة والربحية.

ب ـ أن التقارير القطاعية تفصح عن طبيعة أعمال المنشأة والحجم النسبي لكل منها وهو ما يساعد في تقييم قيمة الإستثمار بها.

(٢) أن غياب التقرير القطاعي في منشأة ذات نشاط متنوع قد يضع الشركات المنافسة لها والتي لا توجد بها قطاعات وتستخدم نظام الخط الانتاجي الواحد في وضع تنافسي غير مناسب لأن الشركة المركبة قد تُخفي معلومات يجب على منافسيها الافصاح عنها.

ويبدو أن مؤيدي الإفصاح القطاعي لهم الغلبة، حيث يُشير العديد من المستخدمين إلى أن البيانات القطاعية هي أكثر المعلومات المالية المقدمة في القوائم المالية فائدة. ونتيجة لذلك، فقد قام FASB بإصدار توجيهات مكثفة حول التقرير المالي في هذا المجال.

النشرات المهنية Professional Pronouncements

إعترافا من المهنة بالحاجة إلى وضع إشادات في مجال التقرير القطاعي، قام FASB بإصدار المعيار رقم ١٤ «التقرير المالي عن قطاعات منشآت الأعمال»، كما قام بتعديله بعدة معايير تالية له. وفيما يلي مناقشة للمتطلبات الأساسية التي تضمنتها هذه النشرات.

إنتقاء المبدأ المحاسبي :

فالمعلومات القطاعية التي يلزم التقرير عنها يجب أن تُعد على نفس الأسس المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية المجمعة للمنشأة. ومن الإستثناءات على ذلك المبيعات التي تتم بين القطاعات والتي تُستبعد عند إعداد القوائم المجمعة ولكنها تظهر عند عرض القطاعات المنفردة. فالمبيعات فيما بين القطاعات تمثل تحويلات لمنتجات أو خدمات بين قطاعات المنشأة المختلفة.

وتطالب المهنة أيضا بإجراء مطابقة بين الإيرادات وأرباح [خسائر] التشغيل والأصول التي يمكن تعيينها للقطاعات المختلفة ومايقابلها في القوائم المالية المجمعة. وعلاوة على ذلك فإنه يجب التقرير عن مصروف الإهلاك ومقدار النفقات الرأسمالية لكل قطاع على حدة.

إنتقاء القطاعات التي يمكن التقرير عنها :-

يمكن إستخدام العديد من الطرق في تحديد القطاعات المختلفة بالشركة. حيث يمكن إستخدام نشرات ومعايير التصنيف الصناعي في هذا المجال، كما أن مراكز الربحية الموجودة بالمنشأة يمكن أن تمثل القطاعات، كما يمكن للإدارة أن تحدد

القطاعات عن طريق الربط بين عوامل المخاطرة العامة والمنتجات أو مجموعات المنتجات . وقد توصل FASB إلى أن الإدارة يجب أن تمارس الحكم الشخصي عند تحديد القطاعات المختلفة بالمنشأة . ومع ذلك ، فقد أشار FASB إلى ثلاثة عوامل يجب مراعاتها بدقة وهي :

(١) طبيعة المنتج :- حيث أن المنتجات أو الخدمات التي لها أغراض أو إستخدامات نهائية متماثلة من المتوقع أن تكون لها معدلات ربحية متماثلة ، درجات مخاطرة متماثلة ، وفرص نمو متماثلة .

(٢) طبيعة العملية الانتاجية :- فالمشاركة في طاقات إنتاجية أو بيعية مشتركة أو الاشتراك في إستخدام نفس المعدات أو قوة العمل أو مجموعات الخدمات أو إستخدام نفس المواد الخام أو مواد خام مماثلة يدل على وجود علاقة إرتباط بين هذه المنتجات أو الخدمات . كما أن الدرجات المتماثلة من كثافة العمل أو الدرجات المتماثلة من كثافة رأس المال قد تُشير لوجود علاقة بين المنتجات أو الخدمات .

(٣) الأسواق أو طرق التسويق :- فالتماثل في مناطق التسويق الجغرافية ، أنواع العملاء ، أو طرق التسويق قد يُشير لوجود علاقة بين المنتجات أو الخدمات ، كما أن حساسية السوق لتغيرات الأسعار أو للتغيرات في الظروف الاقتصادية العامة قد يُشير أيضا الى مدى إرتباط هذه المنتجات والخدمات .

وبعد أن تقرر المنشأة القطاعات التي يُحتمل أن تُقرر عنها ، فإنها تقوم بإجراء إختبار كمي لتحديد ما إذا كان هذا القطاع جوهرياً بصورة تكفي لتبرير الإفصاح الفعلي عنه أم لا . حيث يُعتبر القطاع جوهرياً ويُعامل كقطاع قابل للتقرير عنه إذا إستوفي واحداً أو أكثر من الشروط التالية :-

(١) أن تمثل إيراداته [بما فيها المبيعات إلى عملاء غير تابعين للمنشأة والمبيعات بين القطاعات أو التحويلات] نسبة ١٠٪ أو أكثر من الإيراد المجمع [المبيعات لعملاء غير تابعين والمبيعات بين القطاعات أو التحويلات] لكل قطاعات المنشأة .

(٢) أن تمثل القيمة المطلقة لربح أو خسارة التشغيل بالقطاع نسبة ١٠٪ أو أكثر من القيمة المطلقة للمقدارين التاليين أيهما أكبر :-

أ - ربح التشغيل المجمع لكل قطاعات المنشأة التي لم تحقق خسائر تشغيل .

ب - خسارة التشغيل المجمعة لكل قطاعات المنشأة التي حققت خسائر التشغيل .

(٣) أن تمثل الأصول القابلة للتحديد بالقطاع نسبة ١٠٪ أو أكثر من جملة الأصول القابلة للتحديد لكل القطاعات.

وعند تطبيق هذه الإختبارات، فإن هناك عاملين إضافيين يجب النظر إليهما الأول هو أن البيانات القطاعية يجب أن توضح جانب جوهري من نشاط المنشأة. وبصفة خاصة، فإن النتائج القطاعية يجب أن تساوي أو تزيد عن ٧٥٪ من جملة مبيعات المنشأة للعملاء الخارجيين. حيث أن هذا العامل يمنع الشركة من تقديم معلومات محدودة عن بعض القطاعات فقط مع تجميع باقي القطاعات في مجموعة واحدة.

أما العامل الثاني، فهو أن المهنة قد إعترفت بأن التقرير عن عدد كبير جداً من القطاعات قد يربك مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تفصيلية. ورغم أن FASB لم يُصدر أية توجيهات محددة فيما يتعلق بعدد القطاعات الذي يُعتبر كبير جداً، فإن الشركة عادة ما سُتعتبر أنها قد وصلت لهذه النقطة عندما يكون لديها ١٠ قطاعات أو أكثر يمكن التقرير عنها.

ولتوضيح هذه المتطلبات، بفرض أن شركة معينة قد حددت ستة قطاعات محتملة يمكن التقرير عنها كما يلي: [الأرقام بالآلاف]:-

القطاعات	جملة الإيراد (عملاء خارجيين)	ربح (خسارة) التشغيل	الأصول القابلة للتحديد
أ	١٠٠	١٠	٦٠
ب	٥٠	٢	٣٠
ج	٧٠٠	٤٠	٣٩٠
د	٣٠٠	٢٠	١٦٠
هـ	٩٠٠	١٨	٢٨٠
و	١٠٠	(٥)	٥٠
	٢١٥٠	٨٥	٩٧٠

ويمكن تطبيق الإختبارات السابقة كما يلي:-

إختبار الإيراد: ٢١٥٠ × ١٠٪ = ٢١٥ والقطاعات جـ، د، هـ تستوفي هذا الاختبار.

إختبار ربح (خسارة) التشغيل: ٩٠ × ١٠٪ = ٩ [يلاحظ تجاهل الخسارة هنا وقدرها

٥ج] والقطاعات أ، ج، د، هـ تستوفي هذا الاختبار.
إختيار الأصول القابلة للتحديد: ٩٧٠ × ١٠٪ = ٩٧؛ والقطاعات حـ، د، هـ تستوفي هذا الاختيار.

ومن ثم، فإن القطاعات التي يمكن التقرير عنها هي أ، ج، د، هـ، وذلك بافتراض أن هذه القطاعات الأربعة لديها مبيعات لا تقل عن ٧٥٪ من جملة مبيعات المنشأة. ويُحسب إختبار نسبة ٧٥٪ كما يلي:-
إختيار نسبة ٧٥٪ من المبيعات المجمعة:- ٢١٥٠×٧٥= ١٦١٢,٥٠. وتبلغ جملة مبيعات القطاعات أ، ج، د، هـ ٢٠٠٠ج [١٠٠+٧٠٠+٣٠٠+٩٠٠]، ومن ثم فإنها تستوفي هذا الاختيار.

المعلومات التي يلزم التقرير عنها:-

كما أشرنا فيما سبق، فإن التقرير القطاعي قد يتم على أساس خطوط الإنتاج بالمنشأة. وتطالب المهنة بتقديم بيانات قطاعية على أسس أخرى عندما يكون ذلك مناسبا. فهناك ثلاثة أسس عامة للتقرير القطاعي وهي:
(١) خطوط المنتج والخدمة
(٢) العمليات الخارجية.
(٣) التصدير والعملاء الأساسيين.

حيث أن الدخل والإيرادات والأصول المخصصة للعمليات الخارجية يتم التقرير عنها عندما تمثل مبيعاتها نسبة ١٠٪ أو أكثر من الإيرادات المجمعة للشركة أو عندما تمثل الأصول المخصصة لها نسبة ١٠٪ أو أكثر من جملة الأصول بالمنشأة. كما يجب التقرير عن مبيعات التصدير عندما تستقي الشركة نسبة ١٠٪ أو أكثر من إيراداتها من المبيعات من هذا المصدر. وبنفس الشكل، فإنه يلزم إستيفاء إختبار نسبة ١٠٪ للإفصاح بصورة منفصلة عن المبيعات لأحد العملاء الأساسيين. حيث أن المعلومات المتعلقة بالمبيعات، الدخل (الخسارة) والأصول المتعلقة بكل منطقة جغرافية يتم تقديمها حتى يُدرك القارىء نسبة المبيعات التي تتم في الداخل وفي الأقطار الخارجية. وهذا المعلومات ذات أهمية بالغة للمستثمرين المهتمين بدرجة الاستقرار السياسي والاقتصادي لمنطقة جغرافية معينة.

وتمثل مبيعات التصدير المبيعات المقدمة لعملاء في أقطار خارجية، وتلقي المعلومات الخاصة بمبيعات التصدير الضوء على درجة الإستقرار والمخاطرة والنمو المحتمل لهذا

المصدر من مصادر الإيراد.

الجدل المستمر في عملية التقرير القطاعي :- Continuing Controversy

إن هناك جدل حول عملية التقرير القطاعي في عدة جوانب. فهناك شكوى متكررة من إرتفاع تكلفة إعداد هذه المعلومات. ونتيجة لذلك، قرر FASB عدم إلزام الشركات التي لم تطرح أوراقها المالية في إكتتاب عام بالإفصاح عن البيانات القطاعية. وعلى عكس ذلك، فإن هناك من يعلن عن ضرورة إمتداد عملية التقرير عن معلومات البيانات القطاعية إلى التقارير الفترية interim [وهي التقارير التي تغطي فترات تقل عن عام]. ومع ذلك، فمازال هناك جدل كبير حول القضايا التالية :-

تعريف القطاع :

حيث أن وجهة النظر التي تبدو سائدة بين المحاسبين هي ان المنشأة يجب أن تُترك لها حرية إختيار مستوى التحليل الذي يمثل أنشطتها بأفضل صورة ممكنة. وتكمن مشكلة إستخدام هذا الإجراء في وجود قدر كبير من الحكم الشخصي في عملية إختيار القطاعات، بما قد يؤدي الى نقص القابلية للمقارنة على مدى فترة زمنية معينة.

وبالاضافة لمشكلة وضع أساس تحديد القطاعات، فإن هناك تساؤل حول النسبة المئوية المستخدمة. فكما سبق القول، فإن معامل ١٠٪ يتم تحديده كنسبة من الإيراد أو الدخل أوالخسارة أو الأصول الخاصة بالقطاع. ولكن هذه المعايير مازالت خاضعة للتأويل ويختلف تفسيرها فيما بين الشركات المختلفة.

توزيع التكاليف المشتركة :

فمن المشاكل الحاكمة في إعداد قوائم دخل قطاعية في الشركات المركبة ما يتعلق بتوزيع التكاليف المشتركة. والتكاليف المشتركة هي تلك التكاليف التي تتحملها المنشأة وتفيد أكثر من قطاع، كما أنها ذات طبيعة تجعل من الصعب توزيعها بصورة موضوعية كاملة فيما بين القطاعات المستفيدة منها. على سبيل المثال، فإن مرتب رئيس الشركة يصعب جداً توزيعه على القطاعات المختلفة. وقد أظهرت إحدى الدراسات أن متوسط نسبة التكاليف المشتركة إلى صافي المبيعات يزيد عن نسبة صافي الدخل إلى صافي المبيعات.

وقد تم إفتراض العديد من أسس التوزيع المختلفة لهذه التكاليف، مثل المبيعات، مجمل الربح، الأصول المستخدمة، الاستثمارات، الدخل الحدي للقطاع. ويُعد

إختيار أساس التوزيع من الأمور الهامة لأنه يؤثر بصورة جوهرية على الربحية النسبية للقطاعات .

مشاكل أسعار التحويل :

حيث تتضمن عملية تسعير التحويلات تحميل سعر البضائع «المباعة» بين أقسام أو فرع منشأة معينة ، وهو ما يُطلق عليه عادة التحويلات البينية . ويُستخدم نظام أسعار التحويل للعديد من الأسباب ، ولكن الغرض الأساسي له هو قياس أداء وربحية قطاع معين في المنشأة بالنسبة لغيره من القطاعات . وبالاضافة لذلك ، فإن هناك حاجة لنظام للتسعير لضمان الرقابة على تدفق السلع عبر المنشأة .

وليس لمشكلة تسعير التحويلات نفس أهمية التكاليف المشتركة ، ولكنها مازالت تشكل مشكلة جوهرية في العديد من منشآت الأعمال . وفي الوقت الحاضر ، تُستخدم مداخل مختلفة لتسعير التحويلات . حيث تقوم بعض الشركات بتسعير التحويلات على أساس أسعار السوق ، في حين تستخدم شركات أخرى التكلفة مضاف إليها معدل ثابت محدد ، وتستخدم بعض الشركات التكلفة المتغيرة . وفي بعض الحالات ، تُعطى الشركة للقسم حق المساومة حول سعر البند المحول .

وعند تقييم أداء قسم معين ، فإنه يجب مراعاة مشكلة تسعير التحويلات . على سبيل المثال ، فإذا باع القسم A سلع معينة للقسم B على أساس سعر السوق بدلاً من التكلفة ، فإن ذلك يؤثر على نتائج التشغيل بكل من القسمين . وفي أغلب الحالات لا تتم عمليات تسعير التحويلات على أساس متكافيء arm's-length حول النتائج النهائية لقسم معين . ومن الضروري الإفصاح عن أساس المحاسبة عن المبيعات البينية والتحويلات بين الأقسام .

التقارير الفترية : INTERIM REPORTS

تُعد التقارير الفترية Interim Reports من مصادر المعلومات الإضافية للمستثمر ، وهي كما سبق القول - تقارير تغطي فترات تقل عن سنة . وفيما سبق ، كانت التقارير الفترية يُطلق عليها التقارير «المنسية» Forgotten ولكن الأمر قد إختلف الآن . حيث قامت كل من البورصات ، هيئات سوق المال ومهنة المحاسبة بدور نشيط في وضع القواعد الأساسية لإعداد المعلومات الفترية وعرضها .

ففي الولايات المتحدة تُطالب SEC شركات معينة بإستيفاء النموذج 10 Q وهو يُلزم

الشركة بالافصاح عن بيانات ربع سنوية تماثل تلك التي يُفصح عنها في التقرير السنوي كما أنها تُطالب هذه الشركات أيضا بالافصاح عن بعض المعلومات ربع السنوية المنتقاة ضمن الملاحظات الواردة على القوائم المالية السنوية . وعلاوة على هذا الإلزام ، فقد أصدر APB نشرته رقم ٢٨ التي حاولت الحد من بدائل التقرير المالي المتعلقة بالتقارير الفترية . فقد أفصحت إحدى الشركات عن البيانات ربع السنوية المنتقاة في تقريرها السنوي بالصورة التالية .

(الأرقام بالمليون فيما عدا الأرقام لكل سهم)	الربع			
	الأول	الثاني	الثالث	الرابع
صافي المبيعات	٣٨٨,٥	٤٥١,٣	٤١٤,٣	٥٠٥,٤
ربح العمليات	٢٦,٥	٣٧,٢	٢٩,٩	٢٨,٢
صافي الدخل	١٣	٢٢	١٨,١	١٩,٤
صافي الدخل لكل سهم عادي	,٥٠	,٨٣	,٦٩	,٧٥

ومع ذلك ، فإنه بسبب الطبيعة قصيرة الأجل لهذه التقارير ، فإن هناك جدل واسع حول المدخل العام الذي يجب إستخدامه في إعدادها . حيث تعتقد مجموعة معينة [وجهة النظر المجردة discrete] بأنه يجب معالجة كل فترة مؤقتة على أنها فترة محاسبية منفصلة ، ومن ثم فإنه يجب إثبات البنود المؤجلة والمستحقة بإتباع القواعد العامة المستخدمة في التقارير السنوية . حيث يجب التقرير عن الصفقات المحاسبية عند حدوثها ، كما لا يجب أن يختلف أساس الإعتراف بالمصروفات بإختلاف الفترة الزمنية التي تغطيها التقارير . في حين تعتقد مجموعة أخرى [وجهة النظر المتكاملة integral] أن التقارير الفترية هي جزء مكمل للتقرير السنوي وأن إثبات البنود المؤجلة والمستحقة يجب أن يُراعى ما سيحدث على مدار السنة بالكامل . وفي ظل هذا المدخل ، يتم تخصيص المصروفات المقدرة على أجزاء السنة على أساس حجم المبيعات أو على أي أساس آخر للنشاط . وفي الوقت الحالي : تستخدم العديد من الشركات المدخل المجرد لبعض أنواع المصروفات في حين تستخدم المدخل المتكامل للمصروفات الأخرى لأن المعايير المستخدمة حاليا في الممارسة في هذا الخصوص غامضة وتقود لتفسيرات مختلفة .

متطلبات التقرير المالي الفتري Interim Reporting Requirements

تُشير المهنة إلى أنه يجب إستخدام نفس المبادىء المحاسبية المطبقة في إعداد التقارير السنوية عند إعداد التقارير الفترية. حيث يجب أن يكون أساس الإعتراف بالإيراد في التقارير الفترية هو نفس الأساس المستخدم في التقارير السنوية. على سبيل المثال، إذا إستخدمت طريقة المبيعات بالتقسيط كأساس للإعتراف بالإيراد في التقارير السنوية، فإنه يجب تطبيق نفس الأساس على التقارير الفترية كذلك. كما أن التكاليف التي ترتبط بصورة مباشرة بالإيرادات [تكاليف المنتج] مثل المواد، العمالة والتكاليف الإضافية الصناعية يجب معالجتها بنفس الطريقة في التقارير السنوية والتقارير الفترية.

كما تلتزم الشركة بصفة عام بإستخدام نفس طرق تسعير المخزون [FIFO أو LIFO أو غيرها] المستخدمة للتقارير السنوية في إعداد التقارير الفترية. ومع ذلك، فإنه يمكن وجود بعض الإستثناءات مثل :-

(١) يمكن أن تستخدم الشركة طريقة هامش الربح في تسعير المخزون بالتقارير الفترية، ولكن من الضروري في هذه الحالة الإفصاح عن الطريقة المستخدمة والتسويات المطلوبة لمطابقتها مع المخزون المقرر عنه بالقوائم السنوية.

(٢) عند تصفية مخزون LIFO خلال إحدى الفترات المؤقتة ويكون من المتوقع إستبداله مع نهاية العام، فإن تكلفة البضاعة المباعة بالقوائم الفترية يجب أن تتضمن التكلفة المتوقعة لإستبدال أساس المخزون الذي تمت تصفيته دون التقرير عن أثر التصفية بالقوائم الفترية.

(٣) لايجب تأجيل إثبات إنخفاض الأسعار السوقية للمخزون لما بعد الفترة المؤقتة إلا إذا كان هذا الإنخفاض مؤقت ولا يُتوقع أن يؤدي إلى خسارة خلال السنة المالية.

(٤) يجب تأجيل الإعتراف بالإنحرافات المخططة في ظل نظام التكلفة المعيارية والتي يُتوقع أن يتم تعويضها مع نهاية السنة المالية.

وتُحمل التكاليف والمصروفات الأخرى بخلاف تكاليف المنتج - ويُطلق عليها عادة تكاليف الفترة - على القوائم الفترية بمجرد تحملها. ولكن من الممكن توزيع هذه التكاليف بين الفترات المؤقتة على أساس تقدير معين للزمن المستغرق أو المنافع التي يتم الحصول عليها أو النشاط المقترن بالفترات المختلفة. وهناك قدر كبير من التنوع في المحاسبة عن هذه التكاليف في القوائم المالية الفترية، ويعتقد البعض بوجود حاجة لمزيد من القواعد المحددة في هذا الصدد.

ومن ناحية الإفصاح، فإنه يجب التقرير عن البيانات الفترية التالية كحد أدنى :ـ

(١) المبيعات أو جملة الإيرادات، مخصص ضرائب الدخل، البنود غير العادية، الأثر المجمع للتغير في المبادىء أو الممارسات المحاسبية، وصافي الدخل.

(٢) عائد السهم الأساسي وعائد السهم المخفف بصورة كاملة Fully diluted كلما أمكن

(٣) الإيرادات والتكاليف أو المصروفات الموسمية.

(٤) التغيرات الجوهرية في تقديرات أو مخصصات ضرائب الدخل.

(٥) عملية التخلص من أحد قطاعات النشاط والبنود غير العادية أو غير المعتادة أو غير المتكررة الحدوث.

(٦) البنود المشروطة.

(٧) التغيرات في المبادىء أو التقديرات المحاسبية.

(٨) التغيرات الجوهرية في المركز المالي.

كما تشجع المهنة الشركات أيضاً على نشر ميزانية وقائمة تدفقات نقدية عن الفترات المؤقتة دون أن تلزمها بذلك. وعند عدم قيام الشركة بعرض هذه المعلومات، فإنها تلتزم بالإفصاح عن التغيرات الجوهرية في بنود مثل الأصول السائلة، صافي رأس المال العامل، الإلتزامات طويلة الأجل وحقوق المساهمين.

المشاكل الخاصة بالتقرير الفتري :ـ Unique Problems of Interim Reporting

في نشرته رقم ٢٨، أشار APB إلى أنه يُفضل إستخدام المدخل المتكامل. ولكن داخل هذه القاعدة العامة ظهر عدد من المشاكل المتعلقة بالبنود التالية :ـ

تكاليف الإعلان وما يماثلها :ـ

حيث أن القواعد العامة في مثل هذه التكاليف تقضي بإعتبارها مؤجلة في الفترة التي يُعد عنها التقرير إذا كانت منافعها تمتد لما وراء هذه الفترة، وإلا فإنه يتم إستنفادها بمجرد تحملها. ولكن مثل هذا التحديد صعب التنفيذ، كما أنه إذا تم تأجيلها، فكيف يجب توزيعها بين الفترات ربع السنوية؟. بسبب غموض القواعد في هذا المجال، تتنوع أساليب المحاسبة عن تكاليف الإعلان بصورة واسعة. حيث تقوم بعض الشركات بتحميل مصروفات الإعلان كنسبة من المبيعات ثم تقوم بتعديلها على أساس الاستحقاق في نهاية العام في حين تقوم شركات أخرى بإستنفاد هذه التكاليف بمجرد تحملها.

ويرتبط هذا النوع من المشاكل ببنود أخرى مثل تكاليف البحث والتطوير، عمليات الصيانة الكبرى. على سبيل المثال، هل يلزم الاحتياط لعمليات الصيانة الكبرى التي سوف تحدث في فترات تالية من العام وتوزيعها بصورة نسبية على الفترات السابقة على حدوثها؟.

المصروفات التي تخضع لتسويات نهاية الفترة:

فهناك بعض البنود مثل مخصصات الديون المشكوك فيها، ومكافآت المديرين، وتكاليف المعاشات، وعجز المخزون لا تكون معلومة عادة بقدر كبير من التأكد الا في نهاية العام، وهذه التكاليف يجب تقديرها وتوزيعها بأفضل صورة ممكنة على الفترات. ويجب التأكيد هنا على أن الشركات تستخدم أساليب توزيع متنوعة لتحقيق هذه الهدف.

ضرائب الدخل :-

حيث أن كل جنيه من دخل الشركة الخاضع للضريبة لا يخضع لنفس معدل الضريبة، فمعدل الضريبة يكون تصاعدي عادة. ويفرض هذا التصاعد في الضرائب المفروضة على دخل الشركة مشكلة عند إعداد القوائم المالية الفترية. فهل يجب تحويل الدخل الفتري حتى هذه اللحظة إلى دخل سنوي ثم حساب ضريبة الدخل المستحقة عن الفترة المؤقتة على أساسه (مدخل الحساب السنوي)؟ أم هل يجب إخضاع أول مقدار مكتسب من الدخل لأقل المعدلات الضريبية المفروضة على هذا الدخل (المدخل الحدي)؟ في وقت ما، إتبعت الشركات المدخل الأخير بصفة عامة وقامت بإثبات إستحقاق الضريبة عن كل جنيه مضاف للدخل.

وقد طُبق المدخل الحدي بصفة خاصة في المنشآت التي ينسم فيها الدخل بالموسمية بحيث يستند إثبات إستحقاق ضريبة الفترة على النتائج الفعلية المحققة حتى نهاية هذه الفترة. ومع ذلك، فإن المهنة الآن تستخدم مدخل الحساب السنوي والذي يقضي بأنه «في نهاية كل فترة يجب على الشركة أن تقوم بإجراء أفضل تقدير ممكن لمعدل الضريبة الفعال الذي يُتوقع تطبيقه على السنة المالية بالكامل. ويجب إستخدام هذا المعدل المحدد في حساب ضرائب الدخل التي تخص دخل الفترة ربع السنوية».

وبسبب عدم تطبيق الشركات لهذه القاعدة بنفس الصورة في المحاسبة عن الحالات المتماثلة، فقد أصدر FASB التفسير رقم ١٨. وقد تطلب هذا التفسير تطبيق معدل الضريبة السنوي الفعال المقدر على الدخل السنوي «العادي» حتى ذلك التاريخ في

نهاية كل فترة وذلك لحساب الضريبة السنوية حتى تاريخه. ويتمثل مصروف الضريبة عن الفترة في الفرق بين القيمة المحسوبة بهذه الصورة في نهاية الفترة والقيم المقرر عنها في الفترات السابقة خلال السنة المالية.

البنود غير العادية :

تشمل البنود غير العادية المكاسب والخسائر الهامة نسبيا التي تتسم بأنها غير معتادة وغير متكررة الحدوث. وفيما مضى كان يتم معالجتها في القوائم الفترية بأحدى الطرق الثلاث التالية :ـ

(١) إثباتها بالكامل في فترة حدوثها
(٢) توزيعها بالتناسب على الفترات الأربعة للسنة المالية، أو
(٣) الإفصاح عنها ضمن الملاحظات فقط.

والمدخل المطلوب لمعالجتها الآن هو تحميل أوتعلية الخسارة أو المكسب في ربع السنة الذي حدث فيه بدلاً من محاولة توزيعها بصورة إجتهادية على الفترات ربع السنوية المتعددة. ويتوافق هذا المدخل مع الطريقة المستخدمة حاليا في معالجة البنود غير العادية في القوائم السنوية، حيث لا تُجرى أية محاولة لتوزيع هذه البنود بصورة نسبية على عدة سنوات. ويُفضل بعض المحاسبين إستبعاد البنود غير العادية من صافي الدخل ربع السنوي حيث يعتقدون أن إدراج هذه البنود غير العادية التي قد تكون ضخمة بالنسبة للنتائج الفترية يؤدي إلى تشويه القيمة التنبؤية للتقارير الفترية. ومع ذلك، فإن بعض المحاسبين يعتبرون أن هذا الإستبعاد غير مناسب لأنه يخالف التقرير عن النتائج الفعلية.

التغيرات في المحاسبة :ـ

فماذا يحدث إذا قررت الشركة تغيير مبدأ محاسبي معين في الربع الثالث من السنة المالية؟ وهل يجب تحميل أوتعلية الأثر المجمع لهذا التغير على هذا الربع؟ فقد يكون عرض الأثر المجمع للتغير في الربع الثالث مضللاً وذلك بسبب جانب الاجتهاد الشخصي المتأصل في الدخل المقرر عنه للربعين الأول والثاني في هذه الحالة وعلاوة على ذلك، يثور التساؤل حول ما إذا كان هذا التغير لم يُستخدم للتلاعب بالدخل المقرر لربح معين من السنة المالية. ونتيجة لذلك، صدر معيار FASB رقم ٣ مشيراً إلى إنه إذا وقع الأثر المجمع لتغير معين في ربع آخر بخلاف الربع الأول من السنة، فإنه لا يجب الإعتراف بأي أثر مجمع في هذه الأرباع من السنة. حيث أن الأثر المجمع في بداية السنة

هو الذي يجب حسابه وتعديل الربع الأول به فقط . دون أن تُقرر الأرباع التالية من السنة المالية عن أية تعديلات بهذا الأثر المجمع .

عائد السهم :

فالتقرير المالي الفتري عن عائد السهم يشمل كل المشاكل المتأصلة في حساب وعرض عائد السهم السنوي علاوة على بعض المشاكل الإضافية . فإذا تم إصدار أسهم في الربع الثالث، فإن عائد السهم عن الربعين الأول، الثاني لن يكون ممثلاً لعائد السهم في نهاية العام . وإذا وُجد بند غير عادي في فترة معينة، وتم بيع أسهم ملكية جديدة في فترة أخرى، فإن رقم عائد السهم من هذا البند غير العادي سوف يختلف عن السنة بالكامل . حيث أن هناك رقم واحد لعائد السهم من البند غير العادي في نهاية العام وهذا الرقم لا يخضع للتغير في حين أن الرقم الفتري يخضع للتغيير. ولأغراض حساب عائد السهم وإجراء جوانب الإفصاح المطلوبة، فإنه يجب فصل كل فترة بمفردها، بمعنى أنه يجب إجراء كل الإختبارات المختلفة على هذه الفترة المنفردة وحدها .

الموسمية :

تحدث ظاهرة الموسمية عندما تتم المبيعات في فترة قصيرة واحدة من العام في حين تتوزع التكاليف بصورة نسبية على مدار العام . على سبيل المثال، فإنه في صناعة الغاز الطبيعي تزيد المبيعات في أشهر الشتاء ، وذلك على عكس صناعة المشروبات التي تزيد مبيعاتها في أشهر الصيف .

وترتبط مشكلة الموسمية بمفهوم المقابلة في المحاسبة . فالمصروفات يجب أن تُقابل مع الإيرادات التي تُسببها . وفي الأعمال الموسمية، تحدث تقلبات واسعة في الأرباح بسبب عدم إمتصاص المبيعات التي تحدث خارج الموسم للتكاليف الثابتة للشركة عن هذه الفترات [وهي التكاليف الصناعية، والبيعية، الإدارية التي تميل للثبات النسبي بغض النظر عن حجم المبيعات أو الإنتاج] .

ولتوضيح لماذا تسبب الموسمية مشكلة بفرض أنه توافرت لدينا البيانات التالية :ـ

سعر بيع الوحدة	١ج
المبيعات السنوية [مخططة وفعلية]	
(١٠٠٠٠٠ وحدة × ١ ج للوحدة)	١٠٠٠٠٠ج

تكاليف التصنيع :

المتغيرة	١٠ج للوحدة
الثابتة	٢٠ج للوحدة أو ٢٠٠٠٠ج للعام

التكاليف غير الصناعية :

المتغيرة	١٠ج للوحدة
الثابتة	٣٠ج للوحدة أو ٣٠٠٠٠ج للعام

كما كانت المبيعات ربع السنوية كما يلي :

		نسبة المبيعات
الربع الأول	٢٠٠٠٠ج	٢٠٪
الربع الثاني	٥٠٠٠	٥
الربع الثالث	١٠٠٠٠	١٠
الربع الرابع	٦٥٠٠٠	٦٥
جملة مبيعات العام	١٠٠٠٠٠	١٠٠٪

وفي ظل الإطار المحاسبي الحالي، فإن قوائم الدخل ربع السنوية قد تظهر كما يلي :-

	الربع الأول	الثاني	الثالث	الرابع	العام
المبيعات	٢٠٠٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٦٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠
التكاليف الصناعية :-					
المتغيرة	(٢٠٠٠)	(٥٠٠)	(١٠٠٠)	(٦٥٠٠)	(١٠٠٠٠)
الثابتة(أ)	(٤٠٠٠)	(١٠٠٠)	(٢٠٠٠)	(١٣٠٠٠)	(٢٠٠٠٠)
	١٤٠٠٠	٣٥٠٠	٧٠٠٠	٤٥٥٠٠	٧٠٠٠٠
التكاليف غير الصناعية :-					
المتغيرة	(٢٠٠٠)	(٥٠٠)	(١٠٠٠)	(٦٥٠٠)	(١٠٠٠٠)
الثابتة(ب)	(٧٥٠٠)	(٧٥٠٠)	(٧٥٠٠)	(٧٥٠٠)	(٣٠٠٠٠)
صافي الدخل	٤٥٠٠	(٤٥٠٠)	(١٥٠٠)	٣١٥٠٠	(٣٠٠٠٠)

(أ) التكاليف الصناعية الثابتة قابلة للتخزين [تكاليف منتج]، وبالتالي لا تظهر مقادير متساوية من التكاليف الثابتة خلال كل ربع سنة.

(ب) التكاليف غير الصناعية الثابتة غير قابلة للتخزين (تكاليف فترة)، وبالتالي تظهر مقادير متساوية من التكاليف الثابتة خلال كل ربع سنة.

وبالتالي فإن المستثمر الذي يستخدم نتائج ربع السنة الأول يمكن أن يُضلَّل. فإذا كان ربح الربع الأول ٤٥٠٠ج، فهل يجب ضرب هذا الرقم في أربعة للتنبؤ بربح سنوي قدره ١٨٠٠٠ج؟ أو ـ كما يفعل المحلل المالي ـ أنه طالما أن مبيعات الربع الأول وقدرها ٢٠٠٠٠ج تمثل ٢٠٪ من جملة المبيعات المقدرة عن العام، فإن صافي دخل العام يجب أن يكون ٢٢٥٠٠ج [٤٥٠٠×٥]؟ من الواضح أن كل من الرقمين خطأ، وأنه عندما تحدث نتائج الربع الثاني، فإن المستثمر قد تحدث له صدمة.

فالمشكلة في هذا المدخل التقليدي هي أن التكاليف غير الصناعية الثابتة لا تُحمل بصورة تتناسب مع المبيعات. وتستخدم بعض المنشآت طريقة لتجنب هذه المشكلة وذلك بأن تجعل كل التكاليف غير الصناعية الثابتة تتبع المبيعات، وذلك بالصورة التالية

	الربع الأول	الثاني	الثالث	الرابع	العام
المبيعات	٢٠٠٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٦٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠
التكاليف الصناعية :ـ					
المتغيرة	(٢٠٠٠)	(٥٠٠)	(١٠٠٠)	(٦٥٠٠)	(١٠٠٠٠)
الثابتة	(٤٠٠٠)	(١٠٠٠)	(٢٠٠٠)	(١٣٠٠٠)	(٢٠٠٠٠)
	١٤٠٠٠	٣٥٠٠	٧٠٠٠	٤٥٥٠٠	٧٠٠٠٠
التكاليف غير الصناعية :ـ					
المتغيرة	(٢٠٠٠)	(٥٠٠)	(١٠٠٠)	(٦٥٠٠)	(١٠٠٠٠)
الثابتة	(٦٠٠٠)	(١٥٠٠)	(٣٠٠٠)	(١٩٥٠٠)	(٣٠٠٠٠)
صافي الدخل	٦٠٠٠	١٥٠٠	٣٠٠٠	١٩٥٠٠	٣٠٠٠٠

ويساعد هذا المدخل على حل بعض مشاكل التقرير المالي الفتري؟ فمبيعات الربع الأول تمثل نسبة ٢٠٪ من إجمالي مبيعات العام، كما أن صافي دخل الربع الأول يمثل ٢٠٪ من صافي دخل العام. وفي هذه الحالة ـ كما هو الحال في المثال السابق ـ لا يمكن للمستثمر الإعتماد على ضرب نتيجة ربع معين في أربعة، ولكن يمكنه إستخدام البيانات المقارنة أو الإعتماد على تقدير معين للمبيعات في علاقتها بالدخل لفترة معينة.

وكلما زادت درجة الموسمية التي تتعرض لها الشركة، كلما زاد إحتمال تشوه النتائج.

وبسبب عدم وجود قواعد محددة للتعامل مع بنود معينة مثل التكاليف غير الصناعية الثابتة، فإنه قد تحدث تقلبات جوهرية في الدخل من فترة لأخرى داخل السنة. وللتخفيف من هذه المشكلة توصي المهنة الشركات التي تخضع لتقلبات موسمية هامة نسبيا بالافصاح عن الطبيعة الموسمية لنشاطها والنظر في إمكانية أن تُرفق بالتقارير المالية الفترية معلومات عن فترة الاثني عشر شهرا المنتهية في تاريخ نهاية الفترة المؤقتة وذلك عن كل من السنة الحالية وسنوات سابقة.

والمثالان السابقان يلقيان الضوء على الفرق بين المدخل غير المتكامل، المدخل المتكامل. ففي ظل المدخل المجرد يتم إستنفاد المصروفات غير الصناعية الثابتة بمجرد حدوثها، ولكن في ظل المدخل المتكامل فإنها تُحمل على المصروفات على أساس مقياس معين للنشاط.

إستمرار الجدل:-

لقد قامت المهنة بوضع بعض المعايير المتعلقة بالتقرير المالي الفتري، ولكن مازال هناك الكثير مما يجب عمله. فمن غير الواضح حتى الآن ما إذا كان من الواجب إستخدام المدخل المجرد أم المدخل المتكامل أو مزيج منهما.

كما أن الخلاف مازال قائماً حول دور المراجع الخارجي عن التقارير الفترية. حيث يُحجم العديد من المراجعين عن إبداء الرأي في المعلومات المالية الفترية بدعوى أن البيانات مبدئية وإجتهادية بصورة كبيرة. وعلى عكس ذلك، فإن هناك عدد متزايد ممن يُطالبون بإجراء فحص للتقارير الفترية بصورة أو بأخرى. وقد يكون الحل الوسط في هذا المجال هو إجراء فحص محدود للتقارير الفترية يوفر بعض التأكيد على أن هناك طرف ثالث قد قام بفحص هذه التقارير وأن المعلومات المنشورة بها تبدو متفقة مع المبادىء المحاسبية المتعارف عليها.

ويطلب المحللون الماليون المعلومات المالية بأسرع ما يمكن، وقبل أن تصبح أخبار قديمة. وقد لا نكون بعيدين كثيراً عن الوصول لنظام قاعدة بيانات مستمرة يمكن في ظلها الوصول للسجلات المالية للشركة بواسطة حاسب آلي صغير. حيث يمكن للمستثمرين في ظل هذا النظام الوصول للسجلات المالية للشركة من خلال الحاسب الآلي في أي وقت يرغبونه وأن يضعوا المعلومات في الصورة التي يحتاجونها. ويمكنهم بذلك التعرف على عمليات البيع والزيادة في التكلفة وتغيرات الأرباح بمجرد حدوثها

بالشركة، وذلك بدلاً من الإنتظار حتى نهاية ربع السنة[*]

فالإنسياب المستمر للمعلومات من الشركة إلى المستثمر يمكن أن يكون إيجابياً جداً لأنه يمكن أن يخفف من إنشغال الشركة المستمر بالأرقام الفترية قصيرة الأجل.

جوانب أخرى في التقرير السنوي OTHER AREAS IN THE ANNUAL REPORT

هناك بعض الجوانب الأخرى التي تستحق إهتماماً خاصاً، وهي :-

(١) مناقشة وتحليلات الادارة.

(٢) مسئوليات الادارة عن القوائم المالية.

(٣) المسئولية الاجتماعية.

(٤) تقرير المراجع.

مناقشة وتحليلات الإدارة :- Management's Discussion and Analysis

يغطي الجزء الخاص بمناقشة وتحليلات الإدارة ثلاثة من الجوانب المالية لنشاط المنشأة وهي السيولة، مصادر رأس المال، ونتائج العمليات. حيث يُطلب من الإدارة في هذا الجزء إلقاء الضوء على الإتجاهات المرضية وغير المرضية لهذه العوامل الثلاثة مع تحديد الأحداث الجوهرية وجوانب عدم التأكد المؤثرة عليها. ومن الواضح أن هذا المدخل يتضمن عدد من التقديرات، الآراء والبيانات الإجتهادية. ومع ذلك، فإن SEC - التي ألزمت بهذا الإفصاح - تعتقد أن درجة ملائمة هذه المعلومات تفوق النقص المحتمل في مصداقيتها. ويتوافق هذا الإفصاح أيضا مع قائمة FASB رقم ١ في مفاهيم المحاسبة المالية والتي تُشير إلى أن الإدارة تعلم عن المنشأة أكثر مما يعلمه المستخدمون ومن ثم يمكنها زيادة منفعة المعلومات المالية عن طريق تحديد الصفقات الجوهرية التي تؤثر على المنشأة مع شرح الأثر المالي لها.

ويجب أن يوفر هذا الجزء أيضاً معلومات متعلقة بآثار التضخم والأسعار المتغيرة إذا كانت جوهرية بالنسبة لاتجاهات القوائم المالية. ويتعرض الملحق الخاص بهذا الفصل للقضايا المتعلقة بالمحاسبة عن الأسعار المتغيرة.

---

* من الخطوات التي أُخذت في هذا الاتجاه تشجيع SEC للشركات على تقديم قوائمها المالية لها بصورة إلكترونية. حيث يسمح هذا النظام للأطراف المهتمة بالوصول للمعلومات المالية عن طريق الحاسب الآلي.

وهناك تساؤلات مستمرة حول كيفية وضع هذا الجزء من التقرير السنوي بصورة أكثر كفاءة ومنها :ـ

(١) هل يتم الإفصاح عن معلومات مستقبلية كافية في ظل المتطلبات الحالية لاعداد هذا الجزء؟

(٢) هل يجب تغيير جوانب الإفصاح بهذا الجزء لتصبح أكثر تحليلاً للمخاطرة؟

(٣) هل يلزم مراجعة هذا الجزء من التقرير السنوي بواسطة مراجعين مستقلين؟

مسئوليات الإدارة عن القوائم المالية :

Management's Responsibilities for Financial Statements

فقد طالبت SEC الشركات مؤخراً بأن تُرفق بتقريرها السنوي تقرير عن مسئوليات الإدارة يتضمن مسئوليتها عن نظام المراقبة الداخلية وتقديرها لمدى جودته . وتقوم بعض الشركات بعرض هذا النوع من المعلومات بالفعل ، ولكن متطلبات SEC جاءت أكثر تفصيلاً في جانب إجراءات المراقبة الداخلية المستخدمة ومدى فاعليتها . وفيما يلي مثال على هذا النوع من الإفصاح الذي تقوم به بعض الشركات الآن .

تقرير الادارة :

قامت الإدارة بإعداد القوائم المالية الموحدة وغيرها من المعلومات الظاهرة بالتقرير السنوي ، وتعد مسئولة عنها . وتعتقد الإدارة أن القوائم المالية الموحدة تعرض بصورة عادلة المركز المالي للمنشأة ، ونتائج عملياتها والتدفقات النقدية بها طبقاً للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها . وعند إعداد القوائم المالية الموحدة أدرجت الإدارة بعض التقديرات والأحكام الشخصية التي تعتقد الإدارة أنها معقولة في ضوء الظروف المحيطة .

وتحتفظ الادارة بهيكل للمراقبة الداخلية مُصمم بها يضمن بصورة معقولة حماية أصول المنشأة من الإستخدامات غير المصرح بها وبأن كل الصفقات يتم تنفيذها طبقاً للتعليمات المستقرة وتسجل بصورة سليمة . ويُدعم هيكل المراقبة الداخلية سياسات وتعليمات مكتوبة يقوم على متابعة تنفيذها مجموعة من المراجعين الداخليين .

ويقوم بمراجعة القوائم المالية للشركة شركة . . . . وهو المراجع الخارجي الذي إختارته لجنة المراجع بالشركة وتم إعتماده من قبل المساهمين . وقد أتاحت الشركة للمراجع كل سجلاتها المالية والبيانات المتعلقة بها وكذلك كل محاضر إجتماعات المساهمين والمديرين .

ويهدف هذا التقرير بصفة أساسية إلى :ـ

(١) زيادة تفهم المستثمر لدور كل من الإدارة والمراجع في إعداد القوائم المالية .

(٢) تنبيه الإدارة إلى مسئولياتها عن نظم المراقبة المالية والداخلية بالشركة .

المسئولية الإجتماعية :ـ **Social Responsibilities**

لقد حظيت المسئولية الإجتماعية لمنشآت الأعمال بقدر كبير من الإهتمام العام في السنوات الأخيرة . وقد أعلنت الجهات الحكومية أن منشآت الأعمال أصبحت تستجيب للقضايا الاجتماعية بصورة أكثر مما كانت عليه في الماضي . على سبيل المثال ، فإنه في الولايات المتحدة الأمريكية طالبت SEC الشركات المقيدة بالبورصات باستيفاء ملف معين إذا كانت نفقات التلوث لها أثر هام نسبياً على أرباحها . كما أعلنت بعض صناديق الإستثمار أنها لن تستثمر إلا في شركات تستجيب لمسئولياتها الإجتماعية ، حيث تبحث هذه الصناديق عن شركات ذات وعي إجتماعي .

وتتسم المعلومات المتعلقة بالنفقات الاجتماعية بالصورة التي تُعرض بها حالياً في التقارير المالية بأنها عشوائية . فالنفقات على أنواع البنود التالية يُنظر إليها عادة على أنها نفقات ذات بعد إجتماعي :

المساعدات للمؤسسات التعليمية
المنح المقدمة للمستشفيات والأنشطة الصحية الأخرى
المساهمات المقدمة للمؤسسات الخيرية
المساعدة في البرامج الخاصة بإعانات البطالة
المساعدة في تطوير المناطق الحضرية

وتطالب SEC بالافصاح عن الأنواع التالية من المعلومات البيئية :ـ

(١) الآثار الجوهرية التي يسببها الإذعان لقوانين حماية البيئة على النفقات الرأسمالية ، والأرباح والمركز التنافسي .

(٢) الدعاوي القضائية المرفوعة أو التي يُحتمل أن ترفعها الجهات الحكومية على الشركة في ظل نصوص وقوانين حماية البيئة .

(٣) كل المعلومات البيئية الأخرى التي يلزم أن يحيط بها المستثمر متوسط الوعي .

وحتى الآن لم يقم FASB بإصدار أية معايير أو متطلبات خاصة بقياس والتقرير عن المسئوليات الاجتماعية التي تتحملها المنشآت . وهناك بعض المستثمرين ممن يهتمون بما إذا كانت الشركة تستخدم سياسات صارمة فيما يتعلق بالجوانب البيئية أم أنها تكتفي

بمجرد أداء الحد الأدنى من المتطلبات القانونية . وكما سبق القول في الفصل ١٤ ، فإن العديد من الشركات قد أصبحت على حذر من الإلتزامات المشروطة الضخمة التي يمكن أن تتحمل بها بسبب النفايات الخطرة التي تنتج عن عملياتها ، وذلك بسبب صدور قوانين جديدة تضمنت زيادة عقوبة التخلص من هذه النفايات بصورة غير صحيحة .

تقرير المراجع :

يعد تقرير المراجع من مصادر المعلومات الهامة الأخرى التي غالبا ما يغض المستخدم الطرف عنها . والمراجع هو شخص مهني يقوم بإجراء فحص مستقل للبيانات المحاسبية التي تعرضها المنشأة . فإذا وصل المراجع لقناعة بأن القوائم المالية تمثل المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للمنشأة بصورة عادلة طبقاً للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها ، فإنه يبدي رأي غير متحفظ .

وعند إعداده لتقريره ، يتبع المراجع معايير التقرير التالية :ـ

(١) يجب أن يحدد التقرير ما إذا كانت القوائم المالية معدة طبقا للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها ام لا .

(٢) يجب أن يحدد التقرير الظروف التي أدت إلى عدم الثبات على إستخدام مبادير محاسبية معينة في الفترة الحالية مقارنة بالفترة السابقة عليها .

(٣) يُنظر إلى جوانب الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية على أنها كافية بصورة معقولة إلا إذا أشار تقرير المراجع لخلاف ذلك .

(٤) يجب أن يتضمن التقرير التعبير عن رأي المراجع في القوائم المالية ككل أو بيان لسبب عدم إمكانية التعبير عن هذا الرأي . وفي كل الأحوال ، فإنه عندما يقترن إسم مراجع بقوائم مالية معينة ، فإن التقرير يجب أن يتضمن إشارة قاطعة لنوع الفحص الذي قام به المراجع ـ إن وجد ـ ومدى المسئولية التي يتحملها عنه .

وفي أغلب الحالات ، يقوم المراجع بإبداء رأي نمطي نظيف أو غير متحفظ . بمعنى أن المراجع يُعبر عن رايه بأن القوائم المالية تعرض بصورة عادلة ـ في كل الجوانب الهامة نسبيا ـ المركز المالي ، نتائج العمليات والتدفقات النقدية للمنشأة طبقا للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها . وهناك حالات معينة قد تتطلب من المراجع إضافة فقرة إيضاحية في تقريره رغم أنها لا تؤثر على الرأي غير المتحفظ للمراجع . ومن أهم هذه الحالات مايلي :

(١) جوانب عدم التأكد :

فالأمر الذي يتضمن عدم تأكد هو ذلك الذي يُتوقع حله في تاريخ مستقبل ، بحيث يتوافر في هذا التاريخ دليل كافي على النتائج المتوقعة منه . وعند تقرير مدى الحاجة لفقرة إيضاحية في هذه الحالة ، يجب على المراجع أن يأخذ في إعتباره إحتمالات حدوث خسارة جوهرية نتيجة لهذا البند المشروط . على سبيل المثال ، فإذا كان هناك إحتمال مستبعد Remate لحدوث خسارة ، فلا يلزم إضافة فقرة إيضاحية . أما إذا كانت الخسارة مرجحة ولكن لا يمكن تقدير قيمتها ، أو كانت محتملة بصورة معقولة وهامة نسبيا . فإنه يلزم إضافة فقرة إيضاحية .

(٢) عدم الثبات :

فإذا كان هناك تغير في المبادىء المحاسبية أو في طريقة تطبيقها ينتج عنه أثر هام نسبياً على قابلية القوائم المالية للشركة للمقارنة ، فإن المراجع يجب أن يُشير لهذا التغير في فقرة إيضاحية بتقريره . ويجب أن تُحدد هذه الفقرة طبيعة التغير وتُحيل القارىء للملاحظة الواردة بالقوائم المالية والتي تُناقش هذا التغير بالتفصيل . وتُعتبر موافقة المراجع على هذا التغير ضمنية إلا إذا إستثناه بصورة واضحة عند إبداء رأيه في العرض العادل للقوائم المالية طبقا للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها .

(٣) التركيز على أمر معين :

فقد يرغب المراجع في التركيز على أمر معين متعلق بالقوائم المالية دون الإتجاه لإبداء رأي متحفظ . على سبيل المثال ، قد يرغب المراجع في التركيز على أن الوحدة المحاسبية محل المراجعة تُعد جزءاً من منشأة أعمال أكبر أو انها قامت بإجراء صفقات جوهرية مع أطراف مرتبطة . ويجب عرض مثل هذه المعلومات الايضاحية في فقرة منفصلة بتقرير المراجع .

ومع ذلك ، فإن المراجع يلزم في بعض الأحيان أن :-

(١) يبدى رأي متحفظ

(٢) يبدى رأس سلبي .

(٣) يمتنع عن إبداء الرأي .

والرأي المتحفظ هو الذي يتضمن إستثناء معين على الرأي المعياري . حيث أن هذا الاستثناء عادة لا تكون له الأهمية الكبيرة التي تفسد القوائم المالية ككل . وإذا كانت

للإستثناء هذه الأهمية، فإنه يجب إبداء رأي سلبي في هذه الحالة. ومن الحالات المعتادة التي يمكن فيها للمراجع أن يخرج عن الصيغة المعتادة للتقرير النظيف المختصر على القوائم المالية مايلي :-

(١) أن يكون مدى الفحص محدوداً أو متأثرا بشروط أو قيود معينة

(٢) أن القوائم لا تعرض بصورة عادلة المركز المالي ونتائج العمليات بسبب :-

أ - عدم الاتفاق مع المبادىء والمعايير المحاسبية المتعارف عليها.

ب - الإفصاح غير الكافي

فإذا واجه المراجع أحدى الحالات السابقة، فإن تقريره يجب أن يكون متحفظاً. والرأي المتحفظ يُقر بأن القوائم المالية تعرض بصورة عادلة - في كل الجوانب الهامة نسبيا - المركز المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية للمنشأة طبقا للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها وذلك بإستثناء الآثار الخاصة بالأمر الذي يتعلق به التحفظ.

ويلزم إبداء رأي سلبي في أي تقرير تكون الإستثناءات الواردة فيه على مبدأ العرض العادل هامة نسبياً بصورة لا تبرر إبداء رأي متحفظ من وجهة نظر المراجع المستقل. ففي مثل هذه الحالة، تكون القوائم المالية في مجملها غير معدة طبقاً للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها. ومن النادر إبداء أراء سلبية، لأن أغلب المنشآت تقوم بتعديل معالجاتها المحاسبية بما يتفق مع رغبات المراجع.

ويكون من المناسب للمراجع الإمتناع عن إبداء الرأي عندما تكون المعلومات التي جمعها عن القوائم المالية ضئيلة بصورة لا تمكنه من إبداء رأي موضوعي.

وفي الوقت الحاضر تطلب المهنة من المراجع أيضاً أن يقوم بتقييم ما إذا كان هناك شك جوهري في قدرة المنشأة على الإستمرار لفترة زمنية معقولة أم لا [لا تتجاوز سنة من تاريخ القوائم المالية]. فإذا خلُص المراجع إلى وجود شك جوهري في هذا الصدد، فإنه يجب إضافة ملاحظة إيضاحية لتقريره لوصف هذه المشكلة المحتملة.

التقرير عن التنبؤات والتصورات المالية

REPORTING ON FINANCIAL FORECASTS AND PROJECTIONS

في السنوات الأخيرة، ركز طلب المستثمرين لمعلومات أكثر وأفضل على الإفصاح عن توقعات الشركة عن المستقبل. وتأخذ جوانب الإفصاح هذه أحد شكلين هما :-

تنبؤ مالي Financial Projection : وهي قوائم مالية محتملة تعرض - في ضوء معرفة

وإعتقاد الطرف المسئول عنها وفي ظل واحد أو أكثر من الإفتراضات النظرية ـ مركز مالي متوقع للمنشأة ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية. ويستند التنبؤ المالي إلى إفتراضات محددة يضعها الطرف المسئول عنها تعكس الظروف التي يُتوقع وجودها والتصرف الذي يُتوقع إتخاذه.

التصور المالي **Financial Projection** : وهي قوائم مالية محتملة تعرض ـ في ضوء معرفة وإعتقاد الطرف المسئولي عنها، وفي ظل واحداً أو أكثر من الإفتراضات النظرية ـ مركز مالي متوقع للمنشأة ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية. ويستند التصور المالي إلى إفتراضات للطرف المسئول عنه تعكس الظروف التي يُتوقع وجودها والتصرف الذي يُتوقع إتخاذه حيث تتسم هذه الإفتراضات بأنها نظرية أو تخيلية.

فالفرق بين التنبؤ المالي والتصور المالي هو أن التنبؤ المالي يحاول توفير معلومات عما يُتوقع وقوعه بالفعل happen في حين أن التصور المالي قد يوفر معلومات عن نتائج لا يُتوقع وقوعها بالضرورة، وإنما هي فقط يمكن أن تحدث take place .

وقد خضعت التنبؤات المالية لمناقشة مكثفة مع الصحفيين بالصحافة المالية، المديرين الماليين بالشركات، SEC المحللين الماليين والمحاسبين وغيرهم. وهناك حجج قوية على كل من الجانبين، وفيما يلي بعض هذه الحجج.

حيث يقدم مؤيدوا نشر التنبؤات الحجج التالية :ـ

(١) أن القرارات الاستثمارية تستند للتوقعات المستقبلة؛ ومن ثم، فإن المعلومات المتعلقة بالمستقبل تسهل إتخاذ قرارات أفضل.

(٢) أن التنبؤات المالية يتم تداولها بالفعل الآن ولكن بصورة غير رسمية وغير خاضعة للرقابة ومضللة عادة وغير متاحة بصورة متساوية لكل المستثمرين. ويجب إخضاع مثل هذه الحالة لمزيد من الرقابة.

(٣) أن الظروف تتغير الآن بصورة سريعة جعلت المعلومات التاريخية غير كافية للتنبؤ.

كما يقدم معارضوا نشر التنبؤات الحجج التالية :ـ

(١) لا يمكن لأحد التنبؤ بالمستقبل. ومن ثم، فإن هذه التنبؤات المالية ـ رغم أنها قد تعكس إنطباع بالدقة عن المستقبل ـ ستكون خاطئة حتماً.

(٢) أن المنظمات سوف تسعى جاهدة لمجرد الوفاء بهذه التنبؤات المنشورة وليس لتحقيق أفضل نتائج ممكنة من وجهة نظر المساهمين.

(٣) عند ثبوت عدم صحة هذه التنبؤات ، فسوف يتم تبادل الإتهامات وربما تم إتخاذ تصرفات قانونية .

(٤) أن الإفصاح عن التنبؤات سيكون ضاراً بالمنظمة ، لأنه لن يقدم معلومات كاملة للمستثمرين فقط ، وانما للمنافسين أيضا [المحليين منهم والخارجيين] .

وقد أصدر AICPA قائمة معايير بخصوص خدمات المحاسبية المتعلقة بالمعلومات المالية المحتملة . حيث حددت هذه القائمة الإجراءات ومعايير التقرير المالي التي تتبع عند عرض التنبؤات والتصورات المالية . وهناك جانبان هامان بهذه القائمة يُلزمان المحاسبين بتوفير :ـ

(١) ملخص للافتراضات الجوهرية المستخدمة في التنبؤ.

(٢) القواعد العامة لعملية عرض هذه التنبؤات .

ولتشجيع الإدارة على الإفصاح عن هذا النوع من المعلومات ، وضعت SEC قاعدة أمان "Sake Harbor" توفر الحماية للمنشأة التي تعرض تنبؤات مالية غير صحيحة طالما أنها تعد هذه التنبؤات على أساس معقول وتفصح عنها بصورة صادقة . ومع ذلك ، فإن الشركات قد وجدت أن هذه القاعدة لا تسري في الواقع العملي ؛ حيث أنها لا تغطي التقارير الشفهية Oral ولا تحمي الادارة من الدعاوي القضائية . ونتيجة لذلك ، فإن الشركات تحجم عن الإفصاح . ولذلك فإن SEC تبحث حالياً عن وسائل لتقوية وتدعيم قاعدة الأمان السابقة .

التنبؤات المالية في بريطانيا :ـ

لقد سمحت بريطانيا بنشر التنبؤات المالية لعدة سنوات ، وكانت النتائج ناجحة إلى حد كبير. وهناك بعض الفروق الجوهرية التي توجد بين بيئة الأعمال والبيئة القانونية في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا ، ولكن من المحتمل أنها ليست من الفروق التي لا يمكن التغلب عليها إذا ما تم التنسيق مع الأطراف المهتمة في بريطانيا لخلق مناخ باعث على التنبؤات المتماثلة . وفيما يلي نموذج نمطي لتنبؤ مالي بريطاني وارد في التقرير الصادر عن إحدى شركات البناء لدعم إصدار أسهم جديدة :ـ

> لقد نمت الأرباح بصورة جوهرية على مدى العشر سنوات الأخيرة ، ويثق المديرون في القدرة على إستمرار هذا التوسع . . . ورغم أن معدل التوسع سوف يعتمد على مستوى النشاط الإقتصادي في إنجلترا وإيرلندا ، فإن المجموعة مصممة جيداً بما يمكنها من الاستفادة من الفرص التي تعن لها ، وبصفة خاصة في مجال تنمية العقارات الذي يُتوقع أن يلعب دوراً متزايد

الأهمية في توسع المجموعة في المستقبل .

وقد بلغت الأرباح قبل الضرائب عن نصف السنة المنتهي في ٣٠ يونيو ١٩٩٢ مقدار ٤٠٢٠٠٠ جنيه إسترليني ، وفي ضوء المعاملات التجارية منذ ذلك التاريخ . والمستوى الحالي من المبيعات وإتمام الإنشاءات ، فإن أرباح المجموعة قبل الضرائب عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ لن تقل عن ٩٦٠٠٠٠ جنيه ولن يتم سداد توزيعات عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ . وفي خلال سنة مالية كاملة ـ وفي ضوء التنبؤات السابقة ، والتي لا تتضمن أرباح سنة كاملة ـ فإن مجلس الإدارة ـ بافتراض وجود معدلات الضرائب الحالية ـ يتجه للتوصية بإجراء توزيعات جملتها ٤٠٪ من الأرباح بعد الضريبة ، على أن يُسدد جزء منها بنسبة ١٥٪ في نوفمبر ١٩٩٣ ويُسدد الجزء الباقي وقدره ٢٥٪ في يونيو ١٩٩٤ .

ولكن مثل هذا التنبؤ الشفهي العام حين يصدر عن إحدى الشركات الأمريكية يمكن أن يظهر كما يلي :ـ

في ضوء عمليات الترويج التي تخطط لها الشركة في النصف الثاني من سنة ١٩٩٣ ، فإن صافي دخل هذه الفترة يُتوقع أن يتساوى تقريباً مع صافي دخل النصف الأول من سنة ١٩٩٣ . على أن صافي دخل الربع الثالث يُتوقع أن يُساهم بالجزء الأكبر من صافي دخل النصف الثاني من سنة ١٩٩٣ .

المسئولية عن هذه التنبؤات :ـ

ماذا يحدث إذا لم تف الشركة بتنبؤاتها؟ هل يمكن مقاضاة الشركة والمراجع؟ على سبيل المثال ، إذا تصورت الشركة حدوث زيادة في الأرباح بنسبة ١٥٪ وحققت ٥٪ فقط ، فهل يُسمح للمساهم بإتخاذ أي تصرف قضائي ضد الشركة؟ هناك بعض الأحكام القضائية التي قدمت إرشادات في هذا المجال . ففي إحدى القضايا ، تنبأت الشركة بأن المبيعات سوف تزيد بنسبة تتراوح بين ٨ ، ٩٪ وأن الدخل سيزيد بنسبة تتراوح بين ٤ ، ٥٪ وفي الجزء الأخير من السنة هبط الطلب على منتجات الشركة نتيجة لركود النشاط وبالتالي انخفضت أرباح الشركة بدلاً من أن تزداد . وقد تم مقاضاة الشركة بسبب الخطأ في رقم الدخل المتنبأ به ولكن المحكمة رفضت الدعوى وقدمت في حيثياتها أن هذه التنبؤات تمثل أفضل تقديرات ممكنة لأناس مؤهلين لا ينقصهم حسن النية .

وكما سبق القول ، فإن قواعد الأمان التي وضعتها SEC الغرض منها حماية المنشآت التي تقدم تنبؤات مالية بنية حسنة Good-Faith. ومع ذلك ، فهناك جدل واسع حول كيفية قيام SEC أو المحاكم بتفسير مصطلحات مثل «النية الحسنة» و «الافتراضات

المعقولة، عندما تؤدي تنبؤات خاطئة الى تضليل مستخدمي هذه المعلومات.

التقارير السنوية المختصرة (الملخصة)

SUMMARY ANNUAL REPORTS

كيف يمكنك أن تجعل التقارير السنوية ذات مغزى أعمق؟ لقد إعتادت بعض الشركات على إصدار تقرير سنوي مختصر. ويتضمن هذا التقرير المختصر عرض مالي مكثف وبصورة أسهل في القراءة من التقرير السنوي التقليدي. ويستند هذا المدخل إلى مفهوم «الإفصاح التفاضلي»؛ بمعنى أن بعض المساهمين يحتاجون إفصاحاً كاملاً، ولكن الكثيرين منهم لا يحتاجون إلا معلومات مالية ملخصة وذات تحليل فني أقل.

ويقوم عدد صغير من الشركات بتقديم التقرير السنوي المختصر كبديل عن التقرير السنوي التقليدي حيث يؤدي ذلك لتخفيض حجم التقرير السنوي بنسبة عالية، وتعلن هذه الشركات أن التقرير السنوي المختصر يقوم بتوصيل الموقف المالي للمنشأة بصورة أفضل.

ويذكر مؤيدو مدخل التقرير المختصر أن :ـ

(١) هيكل ومحتوى التقرير المالي التقليدي اصبح غير مرن بصورة لا تفي بإحتياجات كل المستخدمين.

(٢) التقرير السنوي في صورته الحالية يميل للإذعان لقواعد متعددة بصورة تجعله أداة غير كفء في التوصيل للمساهمين. كما يعلنون أيضاً أن القوائم المالية المعتمدة الكاملة وجوانب الإفصاح المتعلقة بها تُدرج ضمن ما يتم إرساله للمساهمين بجانب التقرير السنوي المختصر.

ويعترض آخرون على هذا التقرير المختصر، ويعلنون أنه قد يعطي للإدارة الفرصة للتركيز على الجوانب الجيدة دون الجوانب السيئة التي تؤثر على الشركة. وعلاوة على ذلك، يبدو أن المحللين الماليين لايفضلون هذا التقرير المختصر لأن المعلومات الأقل التي يتضمنها لا يُحتمل أن توفر نوع المعلومات التي يرغبون فيها. وأخيراً، يعلن البعض أنه لا يوجد ما يمنع الشركة من إرسال تقرير مختصر بجانب المعلومات الأكثر تفصيلاً إلى مساهميها. حيث أن هذا المدخل سوف يحل كل المشكلة ولكنه سيؤدي لزيادة التكلفة.

وبصفة عامة، فإن استخدام التقرير المختصر مازال محل خلاف. وفي الوقت الحاضر لا يتبع هذا الإجراء سوى عدد قليل من الشركات

التقرير المالي المخادع FRAUDULENT FINANCIAL REPORTENG

يُعتبر نظام التقرير المالي في الولايات المتحدة بصفة عامة من أفضل نظم التقرير المالي في العالم. ولا يمكن التقليل من أهمية وجود نظام كفء للتقرير المالي، لأنه يوفر المعلومات المالية التي تضمن حسن الأداء في أسواق رأس المال والإئتمان. ولكن لسوء الحظ فإن هذا النظام لا يعمل كما هو مخطط له دائماً. فهناك دلائل على وجود جوانب قصور في هذا النظام أبرزتها حالات التقرير المالي المخادع التي ظهرت في بعض الشركات.

ورغم عدم شيوع جوانب الغش في التقرير المالي، فإنها تُظهر التساؤلات حول عملية التقرير المالي. وكما أشرنا في الفصل الأول، فإن الكونجرس في الولايات المتحدة يقوم دائماً بفحص هذه العملية لتحديد مدى إمكانية إجراء تحسينات عليها. على سبيل المثال، فإنه أثناء كتابة هذا الكتاب، كان الكونجرس الأمريكي مهتماً بمثل هذه القضايا الأساسية :ـ

(١) كيف تعمل الممارسات المحاسبية والإفصاح المحاسبي على خدمة الجمهور بصورة جيدة؟

(٢) هل يفي المراجعون بالتزاماتهم تجاه جمهور المستثمرين؟

(٣) ماهو أثر سياسات الإلزام والإفصاح التي تضعها SEC ؟

(٤) هل يمكن أن يكون أثر هذه السياسات المحاسبية التنظيمية قد ساهم في فشل بعض الشركات؟

(٥) ماهي المقترحات التشريعة ـ إن وجدت ـ الضرورية للتعامل مع أوجه القصور التي يمكن وجودها في معايير المحاسبة والمراجعة والإجراءات التنظيمية؟

وهناك العديد من الجماعات الأخرى التي تقوم دائماً بدراسة بيئة التقرير المالي حيث تقوم بعضها بتحديد العوامل المسببة لهذا التقرير المالي المخادع وتضع الخطوات اللازمة للتقليل من حدوثة.

ويعرف التقرير المالي المخادع بأنه «أداء متعمد ـ سواء بالفعل أو بعدم الفعل ـ ينتج عنه تضليل جوهري في القوائم المالية» ويمكن أن يتضمن هذا التقرير المالي المخادع التشويه المتعمد والواضح في سجلات الشركة (مثل بطاقات المخزون) أوسوء تطبيق المبادىء المحاسبية (مثل عدم الإفصاح عن صفقات هامة نسبياً).

أسباب التقرير المالي المخادع : Causes of Fravdulent Financial Reporting

يحدث التقرير المالي المخادع عادة بسبب وجود ظروف معينة بالبيئة الداخلية أو الخارجية للمنشأة. حيث تتعلق مسببات البيئة الداخلية بضعف نظم المراقبة الداخلية، وعدم تمسك الإدارة بالاخلاقيات المهنية، أو ربما بدرجة السيولة أو الربحية بالشركة. وقد تتعلق مسببات البيئة الخارجية بظروف الصناعة، وبيئة الأعمال، أو بإعتبارات قانونية وتنظيمية أو الحصول على قروض أو تجنب مخالفة شروط ديون معينة أو لتحقيق مكسب شخصي من نوع معين [مكافآت إضافية أو ترقيات]. كما أن هناك بعض المواقف الضاغطة على الشركة أو على المدير وقد تقود أيضا إلى التقرير المالي المخادع، ومنها :-

(١) الإنخفاض المفاجيء في الإيرادات أو الحصة السوقية. ويمكن أن يحدث هذا الانخفاض في شركة منفردة أو في صناعة بأكملها.

(٢) ضغوط الموازنة غير الواقعية، وخاصة تلك المتعلقة بالنتائج قصيرة الأجل. ويمكن أن تقع هذه الضغوط حين يتم تحديد أهداف الربح ووضع الموازنات بصورة عشوائية دون أخذ الظروف الفعلية في الإعتبار.

(٣) الضغط المالي الناتج عن خطط المكافآت التي تستند الى الأداء الاقتصادي في الأجل القصير. ويظهر هذا الضغط بصفة خاصة عندما تكون المكافأة جزء جوهري من إجمالي دخل المدير.

وتزداد فرص وجود عمليات التقرير المالي المخادع في الحالات التي يسهل فيها إرتكاب الغش ويكون إكتشافه أكثر صعوبة. وتنبع هذه الفرص عادة مما يلي :-

(١) عدم وجود متابعة يقظة من جانب مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بالشركة لعملية التقرير المالي.

(٢) ضعف أو عدم وجود نظم المراقبة المحاسبية الداخلية. على سبيل المثال، يمكن أن تحدث هذه الحالة عندما يزداد العبء على نظام الإيرادات بالشركة نتيجة للتوسع السريع في المبيعات أو إمتلاك قسم جديد أو الدخول في مجال أعمال جديد وغير معتاد.

(٣) الصفقات المعقدة وغير المعتادة مثل إندماج شركتين أو إيقاف نشاط معين بالشركة أو الإتفاقات الخاصة بشراء أو بيع أوراق مالية حكومية مع النص على إعادة الشراء.

(٤) التقديرات المحاسبية والتي تتطلب قدر كبير من الحكم الشخصي من جانب إدارة الشركة ومنها الإحتياطيات الخاصة بخسائر القروض والمخصص السنوي لمصروفات الضمان .

(٥) وجود فريق مراجعة داخلية غير كفء ، نتيجة لعدم كفاية عدده وعدم إلمامه بمجال المراجعة بشكل واضح .

ويساهم ضعف أخلاقيات العمل بالشركة في ظهور مثل هذه الحالات . كما تزداد فرص التقرير المالي المخادع بصورة جوهرية أيضا عندما تكون المبادىء المحاسبية المتبعة في التقرير عن المعاملات غير موجودة أو غير واضحة أو تخضع لتفسيرات متعددة .

رد فعل المهنة : **Response of The Profession**

تحاول المهنة بصورة جادة إيجاد حلول لمشكلة التقرير المالي المخادع . على سبيل المثال ، فقد أصدر مجلس معايير المراجعة الذي يتبع AICPA تسعة معايير مراجعة جديدة إستجابة لهذه الحالات وللزيادة في توقعات الجمهور من المراجع بالتصدي لها . وتتناول هذه المعايير ثلاث قضايا أساسية هي :-

(١) تقوية الروابط مع لجنة المراجعة الداخلية الشركة .

(٢) تحسين وسائل إتصال المراجع مع مستخدمي القوائم المالية .

(٣) تحسين إجراءات المراجعة .

وعلاوة على ذلك ، تطالب SEC الآن بالإفصاح عن تغيير المراجع الخارجي للشركة . كما زاد الإهتمام في الفترة الأخيرة بما يُطلق عليه «تسوق الآراء» Opinion Shopping والذي تمارسه بعض الشركات التي تحاول العثور على مدخل محاسبي أكثر تفضيلاً بالنسبة لها عن طريق توجيه أسئلة لعدد من شركات المراجعة حول الطريقة التي يلزم إستخدامها في التقرير عن صفقات معينة . وبسبب إمكانية وجود قدر كبير من الحكم الشخصي بخصوص هذه الصفقات فإن شركة المراجعة قد تقدم الإجابة المفضلة لهذا العميل المحتمل ومن ثم تعمل كمراجع خارجي له في النهاية . ولزيادة وعي الجمهور العام بحالات تسوق الآراء المحتملة ، قامت SEC بوضع بعض متطلبات الإفصاح الجديدة التي تتعلق ببعض العمليات الاستشارية التي تكون قد تمت بين الشركة ومراجعها الجديد خلال آخر سنتين ماليتين لهذه الشركة .

معايير الاختيار في المحاسبة والتقرير المالي

CRITERIA FOR MAKING ACCOUNTING AND REPORTING CHOICES

على مدار هذا الكتاب ـ وبصفة خاصة في هذا الفصل ـ ركزنا على الحاجة لتوفير المعلومات التي تفيد في التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية المستقبلة. ولتحقيق هذا الهدف يلزم أن يقوم المحاسب بإجراء إختيارات حكيمة بين المفاهيم والطرق ووسائل الإفصاح المحاسبية البديلة. وربما تندهش من هذا العدد الضخم من الإختيارات بين البدائل المحاسبية المقبولة التي يلزم أن يقوم المحاسبون بها.

ومع ذلك، فإنه يجب أن تعترف ـ كما أشار الفصل الأول ـ بأن المحاسبة تتأثر بصورة ظاهرة بالبيئة المحيطة بها. فلأن المحاسبة لا تعمل في فراغ، فإنه يبدو من غير الواقعي أن نفترض إمكانية التخلص بصفة نهائية من التعدد في طرق المحاسبة والتقرير عن صفقات وأحداث معينة. ومع ذلك، فإننا نأمل في أن المهنة ـ عن طريق وضع إطار نظري ـ ستكون قادرة على التركيز على إحتياجات مستخدمي القوائم المالية وإستبعاد هذا التنوع قدر الإمكان. وتُعد قوائم FASB في مفاهيم المحاسبة المالية والتي تتعلق بأهداف عملية التقرير المالي، عناصر القوائم المالية، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأسس القياس والإعتراف في القوائم المالية ـ خطوات هامة في الإتجاه الصحيح. ومع ذلك فإن المهنة يجب أن تستمر في جهودها لوضع أساس متين Sound يمكن أن تبنى عليه المعايير والممارسات المحاسبية. فكما قال أرسطو فإن «البداية الصحيحة تقطع أكثر من نصف المسافة».

ملحق : «المحاسبة عن تغيرات الأسعار»

ACCOUNTING FOR CHANGING PRIEES

من الإفتراضات التي تُوضع في المحاسبة أن وحدة النقد تظل ثابتة على مدى فترة زمنية معينة. ولكن هل هذا الإفتراض واقعي؟ يمكنك الاستماع لهذه القصة الخيالية التي تحكي عن شخص ذهب لينام وإستيقظ بعد ١٠ سنوات، وأسرع الى التليفون يتصل بسمساره ليسأله عن قيمة محفظة الأوراق المالية التي يمتلكها، فأخبره السمسار أنها تساوي عدة ملايين. وعندئذ إنتابته حالة من العظمة والتفاخر وعندما أوشك أن يسأل السمسار عن باقي ممتلكاته. تدخل عامل التليفون منبهاً. «إنتهت المدة، نرجو إيداع ١٠٠٠٠٠ج أخرى مقابل الدقائق الثلاث التالية».

حيث تُشير هذه القصة الصغيرة إلى وأن الأسعار تتغير على مدى فترة زمنية معينة، وأن هذا الشخص لن يكون في حالة أفضل بالضرورة عند إرتفاع الأسعار. ورغم أن المثال الذي تورده القصة مبالغ فيه، فإنه يمكنك النظر إلى بيانات أكثر واقعية تقارن أسعار سنة ١٩٨٠ مع الأسعار التي كانت سائدة سنة ١٩٩٠، مثلاً، لتتأكد من حدوث تغيرات جوهرية في الأسعار خلال فترة التضخم.

ورغم هذه التغيرات الظاهرة في الأسعار خلال فترة التضخم، فإن مهنة المحاسبة مازالت تتبع إفتراض ثبات الوحدة النقدية عند إعداد القوائم المالية الأساسية للشركة. فرغم إعتراف المهنة بحدوث تغيرات في الأسعار، فإنها تعتقد بأن وحدة القياس [الجنية مثلاً] تظل ثابتة على مدى فترة معينة بصورة تكفي لتقديم معلومات مالية ذات مغزى.

ومع ذلك، فقد طالبت المهنة في وقت معين، كما أنها تشجع الآن على الإفصاح عن بعض البيانات المعدلة بمستوى الأسعار في صورة معلومات إضافية. ومن أكثر المداخل المستخدمة شيوعاً في عرض آثار الأسعار المتغيرة على القوائم المالية للشركة :-

(١) محاسبة الوحدة النقدية الثابتة.

(٢) محاسبة التكلفة الجارية.

محاسبة الوحدة النقدية الثابتة

تتحدد القيمة الحقيقة لوحدة النقد بالسلع والخدمات التي يمكن مبادلتها بها. ويُطلق على هذه القيمة الحقيقية عادة القوة الشرائية. ومع مواجهة الاقتصاد لحالات

تضخم أو كساد، فإن مقدار السلع والخدمات التي يمكن مبادلتها بالوحدة النقدية يتغير؛ بمعنى أن القوة الشرائية لوحدة النقد تتغير من فترة لأخرى.

وتقوم محاسبة وحدة النقد الثابتة على أساس تعديل بنود القوائم المالية إلى وحدات نقدية ذات قوة شرائية متماثلة. حيث أن محاسبة الوحدة النقدية الثابتة تمثل تعديل للمعلومات المالية التقليدية إلى وحدة قياس عامة. وبمعنى آخر، فإن محاسبة الوحدة النقدية الثابتة تقوم بتغيير وحدة القياس، ولكنها - مع ذلك - لا تغير في المبادىء المحاسبية الأساسية المستخدمة في التقرير عن مقادير التكلفة التاريخية. حيث تستند محاسبة الوحدة النقدية الثابتة الى أساس التكلفة.

وعن طريق التعديل بالوحدة النقدية الثابتة، تصبح البيانات المالية قابلة للمقارنة، وبذلك يمكن إكتشاف الاتجاهات الهامة لها. والتعرف على الزيادة أو الإنخفاض الحقيقي في هذه البيانات.

الأرقام القياسية لمستوى الأسعار
Price - Level Indexes

لتعديل المعلومات المالية الى وحدات نقدية ثابتة، من الضروري قياس التغير في أسعار «سلة من السلع» من فترة لأخرى. ويمثل تكوين هذه السلة من السلع عملية معقدة وتتطلب ممارسة قدر كبير من الحكم الشخصي لتحديد البنود الأكثر ملاءمة للدخول في هذه السلة السوقية. ولحسن الحظ، فإن الجهات الحكومية تقوم عادة بتحديد عدد من هذه السلال المختلفة للسلع وحساب الأرقام القياسية لها. ومن أكثر هذه الأرقام شيوعا - وهو مايستخدمه المحاسبون - الرقم القياس لأسعار المستهلكين. حيث يعكس هذا الرقم متوسط التغير في أسعار التجزئة لمجموعة واسعة نسبيا من سلع المستهلكين.

والإجراءات الخاصة بتعديل أرقام التكلفة التاريخية المقرر عنها - والتي تختلف في قوتها الشرائية - إلى وحدات نقدية ذات قوة شرائية ثابتة سهلة نسبياً. حيث يتحقق هذا التعديل بمجرد ضرب المقدار الذي يتم تعديله في كسر يتمثل بسطه في الرقم القياسي للأسعار الجارية ومقامة في الرقم القياس للأسعار التي كانت سائدة في تاريخ نشأة هذا المقدار الذي يتم تعديله، ويُعرف هذا المقام عادة بسنة الأساس. وتظهر هذه المعادلة كمايلي :-

$$\text{القيمة المطلوب تعديلها} \times \frac{\text{الرقم القياسي للسنة الحالية}}{\text{الرقم القياسي لسنة الأساس}} = \text{القيمة المعدلة}$$

ولتوضيح كيفية إجراء هذا التعديل، بفرض أن هناك أرض مشتراة سنة ١٩٨٦ بتكلفة ١٠٠٠٠٠ج، وأنه تم شراء قطعة أرض أخرى سنة ١٩٩٠ بتكلفة ٨٠٠٠٠ج. فإذا كان الرقم القياس لمستوى الأسعار ١٠٠ في سنة ١٩٨٦، ١٢٠ في سنة ١٩٩٠، ١٨٠ في سنة ١٩٩٣، فإنه سيتم تعديل قيمة الأراضي إلى مستوى أسعار سنة ١٩٩٣ كما يلي :-

مشتريات	١٩٨٦	$(\frac{١٨٠}{١٠٠} \times ١٠٠٠٠٠)$ =	١٨٠٠٠٠
مشتريات	١٩٩٠	$(\frac{١٨٠}{١٢٠} \times ٨٠٠٠٠)$ =	١٢٠٠٠٠
القيمة المعدلة للأرض			٣٠٠٠٠٠

حيث تُعدل قيمة الأراضي إلى ٣٠٠٠٠٠ج على أساس الوحدات النقدية سنة ١٩٩٣ بإستخدام الرقم القياس لسنة ١٩٩٣ وهو ١٨٠ كبسط في الحالتين والأرقام القياسية لسنة الأساس وهي ١٠٠، ١٢٠ كمقام. وإذا لم تُعدل أرقام التكلفة التاريخية، فسوف ينتج عن ذلك إضافة وحدات نقدية ذات قوة شرائية مختلفة إلى بعضها البعض، وبالتالي سيكون المقدار النقدي الإجمالي بلا مغزى محدد.

البنود النقدية وغير النقدية Monetary and Nonmonetarty Items

عند إعداد القوائم المالية على أساس الوحدة النقدية الثابتة، فإنه من الضروري التفرقة بين البنود النقدية والبنود غير النقدية. حيث تتمثل البنود النقدية Monetary في حقوق تعاقدية بتحصيل أو سداد مقدار ثابت من النقدية. وتضم البنود النقدية كلاً من حسابات النقدية وحسابات المدينين وأوراق القبض والاستثمارات التي تُدر معدل فائدة ثابت ويُنتظر إستردادها بمقدار ثابت في المستقبل. وتضم الإلتزامات النقدية حسابات الدائنين وأوراق الدفع والمستحقات مثل الأجور المستحقة والفوائد المستحقة والتعهدات طويلة الأجل الواجبة السداد بمقدار ثابت.

والأصول والإلتزامات التي لا يتم تبويبها كبنود نقدية تُصنف على أنها بنود غير نقدية لأغراض المحاسبة بالوحدة النقدية الثابتة. والبنود غير النقدية Normonetary هي البنود التي تتغير أسعارها مع التغيرات في المستوى العام للأسعار. ومن أمثلة الأصول غير

النقدية المخزون، الأصول الثابتة، الأصول غير الملموسة. وتُعتبر أغلب الإلتزامات بنود نقدية، في حين أن حقوق ملكية رأس المال غير نقدية عادة.

آثار الإحتفاظ ببنود نقدية وغير نقدية

Effects of Holding Monetary and Nonmonetary Items

إن ملاك الأصول النقدية يخسرون خلال فترة التضخم بسبب التناقص المستمر في مقدار ما يشتريه هذا المبلغ النقدي الثابت من سلع وخدمات. وعلى عكس ذلك، فإن الإلتزامات مثل حسابات الدائنين، أوراق الدفع التي تحتفظ بها الشركة خلال فترة التضخم يقل عبئها على الشركة لأنها سوف تُسدد بوحدات نقدية ذات قوة شرائية عامة أقل. ويُطلق على المكاسب أو الخسائر التي تنتج عن الإحتفاظ ببنود نقدية خلال فترات تغير الأسعار «مكاسب وخسائر القوة الشرائية». فعندما تُستثمر حقوق الملكية بالشركة في أصول نقدية، فإن القوة الشرائية لهذه الحقوق تتآكل بصورة منتظمة وبمعدل مساوي لمعدل التضخم.

ولتوضيح آثار الاحتفاظ ببنود نقدية، وغير نقدية في فترة التضخم بفرض أن شركة Helio كان لديها الميزانية التالية في بداية العام: [الرقم القياس للأسعار = ١٠٠].

١٠٠٠	النقدية	٤٠٠٠	أسهم رأس المال
٣٠٠٠	المخزون		
٤٠٠٠	جملة الأصول	٤٠٠٠	جملة حقوق المساهمين

فإذا تضاعف المستوى العام للأسعار خلال العام، ولم تقم الشركة بإجراء أي صفقات، فإنه لكي تكون الشركة في نهاية العام في نفس الوضع الإقتصادي الذي كانت عليه في بداية العام، فإن ميزانيتها يجب أن تكون بالصورة التالية:ـ

٢٠٠٠	النقدية	٨٠٠٠	أسهم رأس المال
٦٠٠٠	المخزون		
٨٠٠٠	جملة الأصول	٨٠٠٠	جملة حقوق المساهمين

حيث أنه يجب مضاعفة كل البنود لكي تظل الشركة على نفس الحالة الاقتصادية، ومع ذلك، فإن المخزون وأسهم رأس المال هي التي يمكن مضاعفتها فقط. فمازالت الشركة تحوز نقدية قدرها ١٠٠٠ج فقط. وبالتالي فإنها قد تحملت خسارة قوة شرائية نتيجة للإحتفاظ بنقدية خلال فترة التضخم. وسوف تظهر ميزانية الشركة على أساس محاسبة الوحدة النقدية الثابتة كمايلي:

١٠٠٠	النقدية	٨٠٠٠	أسهم رأس المال
٦٠٠٠	المخزون	(١٠٠٠)	أرباح محتجزة
٧٠٠٠	جملة الأصول	٧٠٠٠	جملة حقوق المساهمين

فكما سبق، فإن شركة Helio قد حققت خسارة قوة شرائية قدرها ١٠٠٠ج وتظهر كتخفيض للأرباح المحتجزة.

وبصورة عامة، فلأن الأصول والإلتزامات النقدية محددة بالفعل على أساس القوة الشرائية الجارية في الميزانية المعدة على أساس التكلفة التاريخية، فإنها تظل بنفس مقدارها في القوائم المالية المعدلة بتغيرات المستوى العام للأسعار. ورغم الإتفاق على حقيقة أن هذه البنود النقدية تظل بنفس مقدارها في القوائم المالية التاريخية وفي القوائم المعدلة بتغيرات المستوى العام للأسعار، فإن ذلك لا ينفي حقيقة أن هناك مكاسب أو خسائر قوة شرائية تنتج عن الاحتفاظ بهذه البنود خلال فترة تغير المستوى العام للأسعار. وعلى عكس ذلك، فإن البنود غير النقدية يُقرر عنها في القوائم المعدلة بمقادير تختلف عن مقاديرها المقرر عنها في القوائم التاريخية عندما يحدث تغير في المستوى العام للأسعار. ونتيجة لذلك، فقد تم تعديل كل من المخزون وأسهم رأس المال في المثال السابق للإعتراف بالتغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد.

مثال عام على محاسبة الوحدة النقدية الثابتة :ـ

لتوضيح عملية إعداد القوائم المالية على أساس الوحدة النقدية الثابتة بفرض أن شركة Hart بدأت أعمالها في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ ببيع ما قيمته ١٩٠٠٠٠ج من أسهم رأسمالها نقداً، وقامت على الفور بشراء أرض تكلفتها ٨٠٠٠٠ج. وخلال سنة ١٩٩٣، قررت الشركة عن مبيعات قدرها ١٩٠٠٠٠ج، تكلفة بضاعة مباعة قدرها ١٠٠٠٠٠ج، ومصروفات تشغيل قدرها ٢٠٠٠٠ج. وبالتالي تظهر قائمة دخل الشركة

عن سنة ١٩٩٣ على أساس التكلفة التاريخية كما يلي :-

المبيعات	١٩٠٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	١٠٠٠٠٠
مجمل الربح	٩٠٠٠٠
مصروفات التشغيل	٢٠٠٠٠
صافي الدخل	٧٠٠٠٠

كما تلاحظ الميزانيات المقارنة للشركة على أساس التكلفة التاريخية كما يلي :

الأصـــول

	١٩٩٣	١٩٩٢
النقديـــة	١٤٥٠٠٠	١١٠٠٠٠
المخـــزون	٣٥٠٠٠	
الأراضـــي	٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
جملـــة الأصـــول	٢٦٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠

الإلتزامات وحقوق المساهمين

أسهم رأس المال	١٩٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠
الأرباح المحتجـــزة	٧٠٠٠٠	
جملة الالتزامات وحقوق المساهمين	٢٦٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠

وفيما يلي الأرقام القياسية للأسعار المستخدمة في إعداد القوائم المالية على أساس وحدة النقد الثابتة (وهي أرقام قياسية مبالغ فيها لابراز الأثر).

	الأرقام القياسية للأسعار
٣١ ديسمبر ١٩٩٢	١٠٠
المتوسط عن سنة ١٩٩٣	١٦٠
٣١ ديسمبر ١٩٩٣	٢٠٠

قائمة الدخل بالوحدة النقدية الثابتة :

عند إعداد قائمة الدخل على أساس الوحدة النقدية الثابتة، يتم تعديل الإيرادات والمصروفات على أساس الوحدة النقدية في نهاية السنة المالية. ويُقرر عن الفرق بين الايرادات والمصروفات المعدلة على أنه الدخل (الخسارة) قبل مكاسب (أو خسائر) القوة الشرائية. وعندئذ يتم إضافة (أو طرح) مكاسب (أو خسائر) القوة الشرائية للوصول إلى صافي الدخل (الخسارة) بالوحدة النقدية الثابتة.

ويُفترض عادة أن الإيرادات والمصروفات تحدث بصورة منتظمة على مدار العام. وبالتالي يتم ضرب المقادير التاريخية لها في نسبة التعديل - التي تضم في بسطها الرقم القياسي في نهاية العام وفي مقامها متوسط الرقم القياس عن العام - وفيما يلي قائمة الدخل المعدلة على أساس وحدة النقد الثابتة لشركة Hart [الإيضاحات المعروضة بين أقواس إلى اليسار ليست جزءاً من القائمة الرسمية، ولكنها مقدمة لمساعدتك على فهم كيفية إعداد القائمة] :-

المبيعات	٢٣٧٥٠٠	(١٩٠٠٠٠ × ٢٠٠/١٦٠)
تكلفة البضاعة المباعة	١٢٥٠٠٠	(١٠٠٠٠٠ × ٢٠٠/١٦٠)
مجمل الربح	١١٢٥٠٠	
مصروفات التشغيل	٢٥٠٠٠	(٢٠٠٠٠ × ٢٠٠/١٦٠)
الدخل قبل خسارة القوة الشرائية	٨٧٥٠٠	
خسارة القوة الشرائية	(١١٨٧٥٠)	(كما هي محسوبة فيما بعد)
صافي الخسارة على أساس الوحدة النقدية الثابتة	(٣١٢٥٠)	

وفيما يلي شرح لتعديلات البنود السابقة :-

المبيعات : لأن المبيعات موزعة بإنتظام على مدار العام، يُستخدم الرقم القياسي المتوسط في الحساب عند تعديل المبيعات إلى الوحدات النقدية لنهاية العام.

تكلفة البضاعة المباعة : تتكون تكلفة البضاعة المباعة وقدرها ١٠٠٠٠٠ج من مقدارين هما مشتريات قدرها ١٣٥٠٠٠ج ناقص مخزون آخر المدة وقدره ٣٥٠٠٠ج. ولأن تكاليف المشتريات ومخزون آخر المدة موزعة على مدار العام، يُستخدم الرقم القياسي المتوسط في الحساب عند تعديل تكلفة البضاعة المباعة إلى الوحدات النقدية لنهاية العام.

مصروفات التشغيل : لأن مصروفات التشغيل موزعة بصورة منتظمة على مدار العام، يُستخدم الرقم القياس المتوسط في الحساب عند تعديل مصروفات التشغيل الى الوحدات النقدية لنهاية العام.

خسارة القوة الشرائية : يتطلب حساب مكسب (خسارة) القوة الشرائية للبنود النقدية إجراء عملية مطابقة بين أرصدة كل بند نقدي في بداية ونهاية الفترة. ويتم ضرب رصيد أول المدة وكل مقدار داخل في هذه المطابقة في نسبة التعديل المناسبة له. ويوجد لدى شركة Hart بند نقدي واحد هو النقدية. ولأن الأسعار في حالة تزايد، فسوف تواجه الشركة خسارة قوة شرائية عن سنة ١٩٩٣ ويتم حساب هذه الخسارة كما يلي :-

= حساب خسارة القوة الشرائية -

	الأرقام التاريخية لسنة ١٩٩٣	×	نسبة التعديل	= الأرقام المعدلة إلى وحدات ٩٣/١٢/٣١
النقدية :				
رصيد أول المدة	١١٠٠٠٠		٢٠٠/١٠٠	٢٢٠٠٠٠
يضاف : المبيعات	١٩٠٠٠٠		٢٠٠/١٦٠	٢٣٧٥٠٠
يطرح : المشتريات	(١٣٥٠٠٠)		٢٠٠/١٦٠	(٢٦٣٧٥٠)
مصروفات التشغيل	(٢٠٠٠٠)		٢٠٠/١٦٠	(٢٥٠٠٠)
جملة الوحدات النقدية المعدلة				٢٣٦٧٥٠
رصيد آخر المدة	١٤٥٠٠٠			١٤٥٠٠٠
خسارة القوة الشرائية				(١١٨٧٥٠)

فالعمود الأول من هذا الجدول يقوم بمطابقة أرصدة النقدية أول، آخر المدة على أساس تاريخي. مع ملاحظة أن المشتريات يتم تحديدها بإضافة مخزون آخر المدة وقدره ٣٥٠٠٠ج إلى تكلفة البضاعة المباعة وقدرها ١٠٠٠٠٠ج. وتقوم نسبة التعديل الخاصة برصيد النقدية أول الفترة على الرقم القياسي للأسعار في بداية هذه السنة (١٠٠). وتقوم النسب الأخرى على أساس الرقم القياسي المتوسط خلال العام (١٦٠). وتشير جملة الوحدات النقدية المعدلة في نهاية العام وقدرها ٢٦٣٧٥٠ج إلى مقدار النقدية الذي كان يلزم وجوده بالشركة حتى مع هذه الزيادات السعرية. ويُقارن هذا المقدار برصيد النقدية الفعلي في نهاية السنة على أساس التكلفة التاريخية لتحديد مقدار مكسب أو خسارة القوة الشرائية. ففي هذه الحالة، فإن شركة Hart كان يجب أن يكون لديها نقدية في نهاية العام قدرها ٢٦٣٧٥٠ج ولكنه بلغ بالفعل في نهاية العام ١٤٥٠٠٠ج. ومن ثم، فإن الشركة حققت خسارة قوة شرائية قدرها ١١٨٧٥٠ج.

الميزانية على أساس الوحدة النقدية الثابتة:

عند إعداد ميزانية على أساس الوحدة النقدية الثابتة، فإن كل البنود النقدية تكون محددة على أساس وحدات نهاية العام، ومن ثم فإنها لا تحتاج إلى تعديل. ومع ذلك، فإن البنود غير النقدية يجب تعديلها إلى وحدات نهاية العام. وفيما يلي ميزانية شركة Hart على أساس الوحدات النقدية الثابتة [الإيضاحات المعروضة بين أقواس إلى اليسار ليست جزءاً من القائمة الرسمية، ولكنها مقدمة لمساعدتك على تفهم كيفية إعداد القائمة]:-

الأصول		
النقدية	١٤٥٠٠٠	(بنفس التكلفة التاريخية)
المخزون	٤٣٧٥٠	$(\frac{٢٠٠}{١٦٠} \times ٣٥٠٠٠)$
الأراضي	١٦٠٠٠٠	$(\frac{٢٠٠}{١٠٠} \times ٨٠٠٠٠)$
جملة الأصول	٣٤٨٧٥٠	
الإلتزامات وحقوق المساهمين		
أسهم رأس المال	٣٨٠٠٠٠	$(\frac{٢٠٠}{١٠٠} \times ١٩٠٠٠٠)$
الأرباح المحتجزة	(٣١٢٥٠)	(من قائمة الدخل المعدلة السابقة)
جملة الالتزامات وحقوق المساهمين	٣٤٨٧٥٠	

وفيما يلي إيضاح للتعديلات التي طرأت على البنود :ـ

النقدية : النقدية هي بند نقدي ، ومن ثم يظل بدون تعديل .

المخزون : المخزون هو بند غير نقدي ، ومن ثم يجب تعديله . ولأن المخزون قد تم شراؤه بصورة منتظمة على مدار العام ، فإنه يجب ضرب مقداره وهو ٣٥٠٠٠ج في النسبة بين الرقم القياس للأسعار في نهاية العام (٢٠٠) والرقم القياسي وقت شراء المخزون وهو الرقم القياس المتوسط عن العام (١٦٠) .

الأراضي : وهي بند غير نقدي ، ومن ثم يجب تعديله . ولأن الأراضي قد إشتريت في نهاية السنة السابقة ، فإنه يجب ضرب مقدارها وهو ٨٠٠٠٠ج في نسبة الرقم القياسي في نهاية العام الى الرقم القياسي في تاريخ شراء الأرض وهو ١٠٠ .

أسهم رأس المال : وهي بند غير نقدي ، ومن ثم يلزم تعديله . ولأن أسهم رأس المال قد أصدرت في نهاية السنة السابقة ، فإنه يجب ضرب ١٩٠٠٠٠ في نسبة الرقم القياسي في نهاية العام إلى الرقم القياس في تاريخ إصدار الأسهم

الأرباح المحتجزة : لأنه لم يكن هناك رصيد للأرباح المحتجزة في بداية السنة ، ، فإن الأرباح المحتجزة بالوحدات النقدية الثابتة تتضمن فقط صافي خسارة الفترة الجارية على أساس الوحدات النقدية الثابتة وقدرها ٣١٢٥٠ج وعلى ذلك ، فإنه على أساس الوحدات النقدية الثابتة تقرر شركة Hart عن أرباح محتجزة سالبة في نهاية السنة الأولى للعمليات .

مزايا وعيوب محاسبة الوحدة النقدية الثابتة :ـ

Advantages and Disadvantages of Constant Dollar Accounting

لقد خضعت القوائم المالية بوحدات نقدية ثابتة لمناقشات واسعة داخل كل من مهنة المحاسبة ومجتمع المال والأعمال وأعتبرها الكثيرون وسيلة للتغلب على مشاكل التقرير المالي خلال فترات التضخم أو الإنكماش . وفي تأييد إعداد مثل هذه القوائم قُدمت الحجج التالية :ـ

(١) أن محاسبة الوحدة النقدية الثابتة تمد الإدارة بتقدير كمي محدد بصورة موضوعية لأثر التضخم على أنشطة المنشأة .

(٢) أن محاسبة الوحدة النقدية الثابتة تستبعد آثار التضخم من المعلومات المالية عن طريق مطالبة كل منشأة بإتباع نفس الإجراءات الموضوعية وإستخدام الرقم القياس لمستوى الأسعار ، وبالتالي فإنها تحافظ على قابلية القوائم المالية للمقارنة

فيما بين الشركات.

(٣) أن محاسبة الوحدة النقدية الثابتة تُعظم قابلية القوائم المالية لنفس الشركة للمقارنة عن طريق إستبعاد الفروق التي ترجع لتغيرات المستوى العام للأسعار وبالتالي فإنها تحسن من عمليات تحليل الإتجاه.

(٤) أن محاسبة الوحدة النقدية الثابتة تستبعد آثار تغيرات مستوى الأسعار دون إنشاء هيكل جديد في المحاسبة، بمعنى أنها لا تخرج عن نظام المحاسبة المستند للتكلفة التاريخية المستخدم حالياً.

(٥) أن محاسبة الوحدة النقدية الثابتة تستبعد ضرورة وجاذبية المداخل الجزئية المستخدمة في مواجهة آثار التضخم على القوائم المالية، ومنها طريقة LIFO في تحديد تكلفة المخزون والإهلاك المعجل للأصول الثابتة

وبالرغم من هذه المناقشات والتأييد الرسمي الواسع سواء داخل أو خارج مهنة المحاسبة، فإن هناك تجاهل تام حتى هذه اللحظة لإعداد قوائم مالية على أساس الوحدة النقدية الثابتة وإصدارها بصورة عامة. وربما يرجع ذلك إلى العيوب التي يراها البعض في القوائم المالية المعدة على أساس وحدة النقد الثابتة ومنها :-

(١) إن التكلفة الإضافية اللازمة لإعداد هذه القوائم لا تقابلها منافع من الحصول على معلومات ملائمة كافية.

(٢) أن القوائم المالية على أساس الوحدة النقدية الثابتة ربما تسبب خلط لدى المستخدمين وبساء فهمها.

(٣) أن تعديل «قيمة» البنود غير النقدية على أساس التكلفة التاريخية معدلة بتغيرات المستوى العام للأسعار لا تزيد فائدته عن التكلفة التاريخية وحدها؛ بمعنى أنها تعاني من كل جوانب القصور في طريقة التكلفة التاريخية.

(٤) أن مكسب القوة الشرائية للبنود النقدية المقرر عنه مضلل للمستخدم لأنه لا يعني بالضرورة وجود إدارة ناجحة، كما أنه لا يوفر للشركة أي أموال يمكن إستخدامها كتوزيعات أو في التوسع في الأصول الثابتة أوغيرها من الأغراض.

(٥) تفترض محاسبة الوحدة النقدية الثابتة أن التضخم يؤثر بصورة متساوية على كل المنشآت وكل أنواع الأصول والتكاليف، وهو إفتراض غير صحيح.

وربما كان أكبر مانع لإستخدام محاسبة الوحدة النقدية الثابتة في الماضي هو أنها لا تمثل معنى محدد؛ فمحاسبة الوحدة النقدية الثابتة ليست محاسبة على أساس القيمة الحالية؛ كما أنها ليست محاسبة على أساس صافي القيمة البيعية أو على أساس التكلفة

الجارية وهنا تكمن أغلب الحجج المعارضة لاستخدامها.

محاسبة التكلفة الجارية CURRENT COST ACCOUNTING

إن سعر بند معين قد لا يتأثر بالتضخم العام فقط، وإنما يتأثر أيضا بقوى سوقية فردية متعلقة به. على سبيل المثال، فإنه خلال السنوات السابقة تغيرت أسعار بنود معينة بنسبة أكبر أو أقل من التغير في المستوى العام للأسعار. فالتغيرات في الأسعار الخاصة ببنود معينة قد تختلف تماماً عن التغير في المستوى العام للأسعار.

ومن الوسائل الشائعة في قياس التغير في الأسعار الخاصة التكلفة الجارية. وتُعرف التكلفة الجارية بأنها تكلفة الاستبدال لنفس الأصل المملوك للشركة. ويمكن تقدير هذه التكلفة الجارية بالرجوع الى قوائم الأسعار الجارية لهذا الأصل، أو بضرب قيمته الدفترية في الرقم القياس الخاص لهذا الأصل. وعلى عكس مدخل الوحدة النقدية الثابتة، والذي يقوم بمجرد تعديل الوحدات النقدية التاريخية إلى قوة شرائية ثابتة، فإن مدخل التكلفة الجارية يُغير أساس القياس نفسه من التكلفة التاريخية إلى أساس القيمة الجارية.

تعديلات التكلفة الجارية Current Cost Adjustments

عند إعداد القوائم المالية على أساس التكلفة الجارية، من الضروري أيضاً التفرقة بين البنود النقدية والبنود غير النقدية. فالبنود النقدية تكون محددة على أساس تكلفتها الجارية في القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية، ونتيجة لذلك فإنه لا يلزم إجراء أي تعديلات على بنود مثل النقدية، حسابات المدينين، أوراق القبض أو حسابات الدائنين وأوراق الدفع عند إعداد الميزانية على أساس التكلفة الجارية. ولا يتم حساب مكسب أو خسارة القوة الشرائية للبنود النقدية في ظل محاسبة التكلفة الجارية؛ وذلك لأن وحدة القياس ـ الجنية مثلا ـ لا تتغير من فترة لأخرى.

وعلى عكس ذلك، فإنه يجب تعديل البنود غير النقدية في نهاية العام. فالتكلفة الجارية، للبنود غير النقدية تميل للتغير مع الزمن. على سبيل المثال، فإن الأرض التي تحتفظ بها الشركة لفترة زمنية سوف تتعرض عادة لأحد أشكال تغير الأسعار. وينطبق نفس الوضع على البنود غير النقدية الأخرى مثل المخزون، الأصول الثابتة الأخرى، والأصول غير الملموسة.

وعند تعديل بند غير نقدي، ينشأ مكسب أو خسارة حيازة ويجب التقرير عنها في

القوائم المالية . ومكسب (خسارة) الحيازة هو الزيادة أو الإنخفاض في قيمة بند معين أثناء حيازة الشركة له . على سبيل المثال ؛ إذا كانت التكلفة الجارية للأرض ٢٠٠٠٠ج في ١ يناير ١٩٩٣ . ٣٢٠٠٠ج في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ ، تكون الشركة قد حققت مكسب حيازة لهذه الأرض قدره ١٢٠٠٠ج .

وتظل الإيرادات والمصروفات الظاهرة في قائمة دخل التكلفة الجارية بنفس مقدارها على أساس التكلفة التاريخية ، لأنه في تاريخ إكتسابها أو تحملها فإنها تمثل التكلفة الجارية ولكن من الإستثناءات الأساسية على هذه القاعدة تكلفة البضاعة المباعة والتي سيتم توضيحها فيما بعد .

ولتوضيح إعداد القوائم المالية على أساس التكلفة الجارية ، بفرض أن شركة Sensor بدأت نشاطها في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ ببيعب أسهم رأس مال مقدارها ٩٠٠٠٠ج نقداً وقامت على الفور بشراء أرض تكلفتها ٤٠٠٠٠ج . وخلال السنة التالية ، فورت الشركة عن إيراد مبيعات قدره ١٦٠٠٠٠ج تكلفة بضاعة مباعة قدرها ٧٥٠٠٠ج ، ومصروفات تشغيل قدرها ٢٥٠٠٠ج وتظهر قائمة دخل الشركة على أساس التكلفة التاريخية كما يلي :-

المبيعات	١٦٠٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	٧٥٠٠٠
مجمل الربح	٨٥٠٠٠
مصروفات التشغيل	٢٥٠٠٠
صافي الدخل	٦٠٠٠٠

كما تظهر الميزانية المقارنة للشركة على أساس التكلفة التاريخية كما يلي :-

الأصول

	١٩٩٣	١٩٩٢
النقدية	٣٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
المخزون	٨٠٠٠٠	-
أراضي	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠

جملة الأصـــول	١٥٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
الإلتزامـات وحقوق المساهمين		
أسهم رأس المال	٩٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
الأرباح المحتجـزة	٦٠٠٠٠	–
جملة الإلتزامات وحقوق المساهمين	١٥٠٠٠٠	٩٠٠٠٠

كما أن أرقام التكلفة الجارية الملائمة لبنود قائمة الدخل والميزانية عن سنة ١٩٩٣ تظهر كمـا يلـي :ـ

قائمة الدخل		الميزانيـــة	
المبيعـات	١٦٠٠٠٠	النقدية	٣٠٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	٩٥٠٠٠	المخزون	١٠٥٠٠٠
مصروفات التشغيل	٢٥٠٠٠	الأراضـي	٤٨٠٠٠
		أسهم رأس المال	٩٠٠٠٠

قائمة الدخل على أساس التكلفة الجارية : CURRENT Cost Income Statement

في قائمة الدخل على أساس التكلفة الجارية يتم التقرير عن رقمين للدخل ؛ الأول هو دخل العمليات على أساس التكلفة الجارية وهو يساوي إيراد المبيعات مطروحاً منه التكلفة الجارية للبضاعة المباعة ومصروفات التشغيل . ويمثل هذا المقدار الدخل الذي إكتسبته الشركة بعد مراعاة التكاليف اللازمة لإستبدال الأصول المستخدمة في العمليات .

أما رقم الدخل الثاني فهو صافي الدخل على أساس التكلفة الجارية ، وهو يقيس إجمالي دخل الشركة من فترة لأخرى . وعلى ذلك ، فإنه يتم إضافة (طرح) مكاسب (خسائر) الحيازة إلى دخل العمليات على أساس التكلفة الجارية للوصول الى هذا الرقم . وفيما يلي قائمة دخل شركة Sensor عن سنة ١٩٩٣ على أساس التكلفة الجارية [الإيضاحات بين الأقواس إلى اليسار ليست جزء من القائمة الرسمية ، ولكنها مقدمة لمساعدتك على تفهم كيفية إعداد القائمة] :ـ

المبيعـــــات	١٦٠٠٠٠	[نفس مقدار التكلفة التاريخية]
تكلفة البضاعة المباعة	٩٥٠٠٠	[معدلة إلى التكلفة الجارية]
مجمل الربح	٦٥٠٠٠	
مصروفات التشغيل	٢٥٠٠٠	[نفس مقدار التكلفة التاريخية]
دخل العمليات على أساس التكلفة الجارية	٤٠٠٠٠	
مكسب الحيـــازة	٥٣٠٠٠	[الزيادة في التكلفة الجارية]
صافي الدخل على أساس التكلفة الجارية	٩٣٠٠٠	

وفيما يلي إيضاح للبنود السابقة :ـ

المبيعـات ومصروفـات التشغيـل :ـ المبيعات ومصروفات التشغيل محددة بالفعل على أساس تكلفتها الجارية في قوائم التكلفة التاريخية ؛ ومن ثم ، لا يلزم إجراء أي تعديلات على هذه البنود .

تكلفة البضاعة المباعة :ـ تُباع البضاعة في أوقات مختلفة خلال العام . وفي تاريخ بيع هذه البضـاعة يجب تحديد التكلفة الجارية للمخزون المباع . وعادة ما تختلف التكلفة التاريخية للبضـاعة المباعة عن التكلفة الجارية لها .

مكسب الحيازة الإجمالي :ـ يتكون مكسب الحيازة بالشركة من ثلاث بنود كما يلي :ـ

التكلفة الجارية للبضاعة المباعة	٩٥٠٠٠	
التكلفة التاريخية للبضاعة المباعة	٧٥٠٠٠	
		٢٠٠٠٠
التكلفة الجارية للمخزون	١٠٥٠٠٠	
التكلفة التاريخية للمخزون	٨٠٠٠٠	
		٢٥٠٠٠
التكلفة الجارية للأرض	٤٨٠٠٠	
التكلفة التاريخية للأرض	٤٠٠٠٠	
		٨٠٠٠
إجمالي مكسب الحيازة		٥٣٠٠٠

ونذكر بأن مكسب الحيازة يمثل زيادة في قيمة بند معين من فترة لأخرى . ولكن إذا تم بيع هذا البند خلال الفترة ، فإن مكسب (خسارة) الحيازة يُحسب حتى نقطة البيع فقط . وعلى ذلك فإن المخزون المباع - كما هو مقرر عنه ضمن مقدار التكلفة الجارية للبضاعة المباعة - قد زاد بمقدار ٢٠٠٠٠ج . كما تحققت مكاسب حيازة عن المخزون الموجود بالشركة والأراضي وقدرها ٢٥٠٠٠ج ، ٨٠٠٠ج على التوالي . وتُعد مكاسب وخسائر الحيازة مؤشراً على كفاءة الإدارة في إقتناء وحيازة الأصول .

الميزانية على أساس التكلفة الجارية Current Cost Balance Sheet

تمثل عملية إعداد الميزانية على أساس التكلفة الجارية مهمة سهلة نسبيا . فالبنود النقدية لا تُعدل لأنها محددة على أساس تكلفتها الجارية بالفعل . كما أن أسهم رأس المال لا تُعدل لأن رصيدها يمثل التكلفة الجارية لها . ويجب تعديل كل البنود غير النقدية الأخرى إلى تكلفتها الجارية . وفيما يلي ميزانية شركة Sensor في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ على أساس التكلفة الجارية [الإيضاحات بين قوسين إلى اليسار ليست جزءاً من القائمة الرسمية ، ولكنها مقدمة لمساعدتك على تفهم كيفية إعداد القائمة] :-

الأصـــول		
النقديـة	٣٠٠٠٠	[بنفس مقدار التكلفة التاريخية]
المخزون	١٠٥٠٠٠	[معدل إلى التكلفة الجارية]
الأراضـــي	٤٨٠٠٠	[معدل إلى التكلفة الجارية]
جملة الأصـــول	١٨٣٠٠٠	
الالتزامات وحقوق المساهمين		
أسهم رأس المال	٩٠٠٠٠	[نفس مقدار التكلفة التاريخية]
الأرباح المحتجـزة	٩٣٠٠٠	[من قائمة الدخل على أساس التكلفة الجارية]
جملة الإلتزامات وحقوق المساهمين	١٨٣٠٠٠	

وكما يتضح من الميزانية السابقة ، تتحدد الأرباح المحتجزة بإضافة صافي الدخل على أساس التكلفة الجارية إلى رصيد الأرباح المحتجزة في أول السنة .

مزايا وعيوب التكلفة الجارية :- Advantages and Disadvantages of Current cost

من المزايا الخاصة بمحاسبة التكلفة الجارية والتي تتفوق بها على التكلفة التاريخية

ومحاسبة الوحدة النقدية الثابتة أنها تراعي تغيرات الأسعار الخاصة [بالزيادة والنقص] في البنود الفردية . ففي حين أن المستوى العام للأسعار قد يكون في تزايد ، فإن الأسعار الخاصة ببعض البنود قد تكون في تناقص . على سبيل المثال ، فإن أسعار الحاسبات الآلية ، الساعات ، أجهزة التليفزيون قد إنخفضت في الوقت الذي تزايد فيه المستوى العام للأسعار . ولا تسمح محاسبة الوحدة النقدية الثابتة التي تستخدم الرقم القياسي العام للأسعار بمثل هذه التغيرات في الأسعار بنفس الكفاءة التي يقدمها نظام التكلفة الجارية :ـ

وتُقدم المبررات الرئيسية التالية لإستخدام مدخل التكلفة الجارية :ـ

(١) التكلفة الجارية توفر مقياس أفضل للكفاءة :ـ على سبيل المثال ، إذا إستند حساب الإهلاك للتكاليف الجارية وليس التكاليف التاريخية ، فإنه يمكن الحصول على مقياس أفضل لكفاءة التشغيل . فإذا إفترضنا وجود مدير جديد بإحدى الشركات التي تتضمن عدد من الأصول المشتراة حديثاً بأسعار جارية وأن أداءه يُقارن بأداء مدير آخر في وظيفة مماثلة بشركة أخرى ويستخدم أصول مماثلة ولكنها مشتراة منذ ٥ سنوات عندما كانت أسعارها أقل بكثير . يمكنك أن تستنتج ضرورة إعادة تقييم هذه الأصول القديمة لأن المدير الثاني سوف يُظهر عبء إهلاك أقل وصافي دخل أعلى من المدير الأول .

(٢) التكلفة الجارية هي تقريب للخدمات المحتملة للأصل :ـ فمن الصعب ، إن لم يكن من المستحيل ، أن تحدد القيم الحالية المخصومة للتدفقات النقدية التي سوف تنتج من إستخدام أصول معينة ، ولكن التكلفة الجارية تمثل عادة تقدير معقول هذه القيمة . ومع زيادة التكلفة الجارية ، فإن ذلك يعني تحقيق المنشأة لمكسب حيازة [زيادة في التكلفة الجارية لبند معين من فترة لأخرى] نتيجة الزيادة في القيمة المجمعة للخدمات المحتملة من الأصل .

(٣) التكلفة الجارية تساهم في المحافظة على رأس المال المادي :ـ بفرض أن هناك أصل معين تم شراؤه بواحد جنيه وتم بيعه بمبلغ ٢ جنيه كما تم إستبداله بمبلغ ٢ج ، فما هو مقدار الدخل الذي يجب التقرير عنه وماهو مقدار الضريبة التي يجب سدادها؟ . في ظل الإجراءات المحاسبية التقليدية : سوف يُسجل تحقيق دخل قدره ١ج [وسوف يخضع هذا الدخل للضريبة ويُطالب المساهمون بتوزيع جزء منه] . ولكن إذا إستخدمت التكلفة الجارية ، فلن يوجد دخل خاضع للضريبة ، كما أن المطالبة بإجراء توزيعات ستكون أقل غالبا .

(٤) توفر التكلفة الجارية تقديراً للتدفقات النقدية المستقبلة :ـ فالمعلومات الخاصة بالتكلفة الجارية قد تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية في المستقبل وذلك عندما يكون سعر بيع منتج معين مرتبط بصورة واضحة بتكلفته الجارية . وعلاوة على ذلك ، فإن التقرير عن مكاسب (خسائر) الحيازة قد يساعد على تقدير التدفقات النقدية المستقبلة .

ويقدم معارضوا تعديلات التكلفة الجارية المبررات التالية لذلك :

(١) يخضع إستخدام التكلفة الجارية للاجتهاد الشخصي لأنه من الصعب تحديد التكلفة الجارية لكل البنود عند لحظة زمنية معينة بصورة دقيقة . حيث لا يوجد سوق جيد لكل الأصول المستعملة بالشركة . كما أنه في أغلب الحالات لا يُستبدل بالأصل أصل آخر مماثل له تماماً ، وإنما يُستبدل به أصل أفضل أو أسرع منه أو أصل مختلف عنه تماما أولا يتم إستبداله على الاطلاق .

(٢) أن الحفاظ على رأس المال المادي ليس من مهام المحاسب :ـ فهناك إتفاق عام على أن ضمان عدم تآكل رأس المال هو وظيفة إدارية .

(٣) إن التكلفة الجارية ليست دائماً ممثلة للقيمة السوقية العادلة :ـ فقيمة الأصل دالة في التدفقات النقدية المستقبلة المتولدة عنه . ومع ذلك ، فإن التكلفة الجارية ـ لا تقيس بالضرورة الزيادة في الخدمات المحتملة لهذا الأصل .

وأخيراً فإن العديد من الحجج والآراء السابقة تنطبق أيضا على نظام التكلفة الجارية بوحدات نقدية ثابتة [وهو نظام غير معروض بهذا الفصل] . ومن المبررات الإضافية لإستخدام نظام التكلفة الجارية بوحدات نقدية ثابتة أنه :ـ

(١) يعمل على تثبيت وحدة القياس ويوفر بيانات جارية قابلة للمقارنة .

(٢) يوفر معلومات أكثر مما يوفره أي نظام منهما بمفرده . وفي ظل هذا النظام يتم التقرير عن مكاسب وخسائر الحيازة الناتجة عن التضخم أو الإنكماش وكذلك عن مكاسب أو خسائر القوة الشرائية لصافي البنود النقدية . ومن العيوب المحتملة لهذا النظام أنه أعلى تكلفة في إعداد القوائم ، وأن المعلومات الأكثر ليست دائما المعلومات الأفضل لأنها قد تؤدي لإرباك القارىء وتقود لما يُعرف بعبء المعلومات Information Overload

موقف المهنة من معلومات تغيرات الأسعار :

PROFESSION'S POSITION ON CHANGING PRICE INFORMATION

إستجابة من FASB للحاجة إلى معلومات عن آثار الأسعار المتغيرة على القوائم المالية ، فإنه قام في سبتمبر ١٩٧٩ بمطالبة الشركات الكبرى التي طرحت أوراقا مالية في إكتتاب عام بالإفصاح عن بعض المعلومات المالية المعدلة بالمستوى العام للأسعار. وقد قدمت هذه المعلومات المعدلة بالمستوى العام للأسعار على أساس تجريبي وتكونت من معلومات معدلة من القوائم المالية الأساسية لتعكس التغيرات في :-

(أ) مستويات الأسعار العامة [بيانات وحدة نقدية ثابتة]، و

(ب) مستويات الأسعار الخاصة [بيانات تكلفة جارية].

وقد أظهر إستقصاء قام به FASB على مستخدمي ومعدي ومراجعي القوائم المالية أن كلاً من عدد المستخدمين ومدى إستخدام هذه البيانات كان محدوداً. حيث ذكرت العديد من الردود أن البيانات المعدلة بالمستوى العام للأسعار يبدو أنها لاتُستخدم بواسطة مؤسسات الاستثمار أو البنوك أو المستثمرين بصفة عامة. وعلى ذلك، فإنه بسبب عدم شيوع إستخدام هذه المعلومات من جانب، وبسبب إنخفاض معدلات التضخم نسبياً في السنوات الأخيرة، إقتنعت مهنة المحاسبة في الولايات المتحدة بتقليل المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الإضافية الخاصة بآثار الأسعار المتغيرة. ويقتصر الأمر الآن على تشجيع الشركات على الإفصاح عن المعلومات المعدلة بالمستوى العام للأسعار مع إطلاق الحرية لها في إستخدام الأساليب المختلفة للإفصاح.

الأسئلـة

(١) ماهي المزايا الأساسية للملاحظات الواردة على القوائم المالية؟ وماهي أنواع البنود التي يتم التقرير عنها عادة في الملاحظات؟

(٢) ماهو مبدأ الإفصاح الكامل في المحاسبة؟ ولماذا زاد الإفصاح بصورة ظاهرة في السنوات العشر الأخيرة. ؟

(٣) يُطالب FASB الشركات بإجراء تسوية بين معدل الضريبة الفعال [الحقيقي] ومعدل الضريبة الإسمي ، فما هي فائدة مثل هذا الإفصاح؟

(٤) إشرح معنى المصطلحات التالية :

(أ) أصول يمكن تحديدها Identifiable

(ب) مبيعات فيما بين القطاعات Intersegment sales

(ج) قطاع صناعي Industry Segment

(د) تكلفة عامة Common Cost

(٥) ماهي التقارير المالية المؤقتة؟ ولماذا لا تُقدّم الميزانية عادة ضمن هذه البيانات المؤقتة؟

(٦) ماهي المداخل المقترحة للتغلب على مشكلة الموسمية المتعلقة باعداد التقارير المالية المؤقتة.

(٧) ما هو الفرق بين الرأي غير المتحفظ والرأي « النظيف » والرأي المتحفظ لمراقب الحسابات ؟.

(٨) ماهي المشاكل المحاسبية المرتبطة بعرض البيانات المؤقتة؟

الحـــالات :ـ

(١) تقوم شركة Holiday بإعداد قوائمها المالية السنوية عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ أبريل ١٩٩٢ . ولأن كل أسهم الشركة ذات إكتتاب مغلق ، فإن الشركة غير ملزمة بتقديم أية تقارير مالية لجهات الإشراف الحكومية . وتقوم الشركة بتصنيع حاويات من البلاستيك والزجاج والورق لبيعها لمصنعي الأغذية والمشروبات وموزعيها .

وتحتفظ شركة Holiday بحسابات مراقبة منفصلة لمخزون المواد الخام ، المنتجات التامة والانتاج تحت التشغيل وذلك لكل نوع من أنواع الحاويات الثلاثة . ويتم تقييم المخزون على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل .

وتصنف الأصول الثابتة للشركة إلى المجموعات التالية :- أراضي، ومباني، أثاث ومهمات، تسهيلات صناعية ومعدات صناعية، ويتم الاحتفاظ بكل الأصول الثابتة بالتكلفة. وتعتمد طرق الإهلاك المستخدمة على نوع الأصل (تصنيفه) وتوقيت إقتناءه.

وتخطط شركة Holiday أن تعرض المخزون والأصول الثابتة في ميزانيتها بتاريخ ٣٠ أبريل ١٩٩٢ كما يلي :-

المخـــــزون	٤٨١٤٢٠٠
الأصول الثابتة (بعد الاهلاك)	٦٣١٠٠٠٠

المطلـــوب :

ماهي المعلومات المتعلقة بالمخزون والأصول الثابتة التي يجب الإفصاح عنها بواسطة شركة Holiday في القوائم المالية المعتمدة المقدمة للمساهمين - سواء في صلب القائمة أو ضمن الملاحظات - وذلك عن السنة المالية ١٩٩١ - ١٩٩٢؟

قمت بإتمام مراجعة شركة Carol وفروعها عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ وتوصلت بفحصك إلى نتائج مرضية. وقد قمت من قبل بفحص القوائم المالية لشركة Carol عن الثلاث سنوات السابقة. وتقوم الشركة الآن باعداد تقريرها السنوي للمساهمين. وسوف يتضمن التقرير القوائم المالية الموحدة لشركة Carol وفروعها وتقرير المراجع المختصر الذي أعددته. وخلال قيامك بالمراجعة إسترعى إهتمامك مايلي :-

١ - أن نائب المدير - وهو أحد المساهمين - قد ترك العمل في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ بعد خلافه مع المدير. ويقوم نائب المدير بتجميع توكيلات من المساهمين ويتوقع الحصول على توكيلات كافية للتحكم في مجلس الادارة وتعيين رئيس جديد له. ويخطط الرئيس للحصول على ملاحظة معدة تتضمن معلومات عن إنجازات الإدارة خلال السنوات السابقة لكسب تأييد المساهمين.

٢ - قررت الشركة في ١٩٩٣ إستخدام طريقة القسط الثابت في الإهلاك للمعدات وسوف تستخدم طريقة القسط الثابت لعمليات إقتناء الأصول الجديدة وكذلك للأصول التي سبق إقتناؤها والتي كان إهلاكها يُحسب على أساس القسط المتناقص.

٣ - تقوم مصلحة الضرائب حاليا بفحص إقرار ضريبة دخل الشركة لعام

١٩٩٠ ، وهناك خلاف حول مقدار الاستقطاع الذي أجراه أحد فروع الشركة عن خسارة محققة في ١٩٩٠ . ومازالت عملية الفحص سارية ولا يمكن تحديد أي إلتزام إضافي للضريبة في هذا الوقت . ويعتقد المستشار الضريبي للشركة أنه لن يكون هناك إلتزام ضريبة إضافية جوهري .

المطلـــوب :

أ ـ إعداد الملاحظات ـ إن وجدت ـ التي سوف تقترحها للبنود المدرجة عالية .

ب ـ ذكر الأسباب التي تراها لعدم الإفصاح في الملاحظات عن كل من البنود السابقة والتي لم يتم إعداد ملاحظة لها .

(٣) تقوم شركة Ramon ـ وهي شركة ذات إكتتاب عام ـ بإعداد بيانات مالية مؤقتة interim سوف تصدرها لمساهميها وللجهات الحكومية في نهاية الربع الأول من السنة المالية ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣ . وقد قام قسم المحاسبة المالية بالشركة بتجميع بيانات الإيرادات والمصروفات الملخصة التالية عن الربع الأول من السنة :ـ

المبيعات	٦٠٠٠٠٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	٣٦٠٠٠٠٠٠
مصروفات بيع متغيرة	٢٠٠٠٠٠٠
مصروفات بيع ثابتة	٣٠٠٠٠٠٠

وقد تضمنت مصروفات البيع الثابتة سداد مبلغ دفعة واحدة قدره ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه للتليفزيون عن إعلانات السنة بأكملها .

المطلـــوب :

(أ) يجب على شركة Ramon أن تصدر قوائمها المالية ربع السنوية طبقاً للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها في إعداد التقارير المالية المؤقتة :ـ

١ ـ إشرح ما إذا كانت الشركة يجب أن تقرر عن نتائج التشغيل بها عن هذا الربع كما لو كان فترة تقرير مالي مستقلة أم كجزء مكمل لفترة التقرير المالي السنوية .

٢ ـ إشرح كيف ستنعكس المبيعات ، تكلفة البضاعة المباعة ، مصروفات البيع الثابتة في التقرير ربع السنوي للشركة المعد عن الربع الأول من السنة المالية ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣ ، مع تبرير عرضك بإختصار

(ب) ماهي المعلومات المالية ـ كحد أدنى ـ التي يجب أن تفصح عنها شركة

Ramon لمساهميها في تقاريرها ربع السنوية؟

(٤) أعدت شركة Love الصناعية موازنة لأنشطتها عن سنة ١٩٩٣ كما يلي :-

	المقدار	الوحدات
صافي المبيعات	٩٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	٥٤٠٠٠٠٠	
هامش المساهمة	٣٦٠٠٠٠٠	
مصروفات بيعية وإدارية	٢١٠٠٠٠٠	
دخل التشغيل	١٥٠٠٠٠٠	
إيرادات ومصروفات غير تشغيلية	-	
الدخل قبل ضرائب الدخل	١٥٠٠٠٠٠	
ضرائب الدخل المقدرة (جارية ومؤجلة)	٦٠٠٠٠٠	
صافي الدخل	٩٠٠٠٠٠	
ربح السهم العادي	٩,٧٥جنيه	

وقد مارست شركة Love عملياتها محققة أرباح لعديد من السنوات ويتميز نمط الإنتاج والبيع بها بالموسمية كذلك النمط المتنبأ به عن سنة ١٩٩٣ . حيث يُتوقع أن يتبع حجم المبيعات نمط ربع سنوي على الصورة ١٠٪، ٢٠٪، ٣٥٪، ٣٥٪ على التوالي ، وذلك بسبب موسمية الصناعة . كما أنه من المتوقع - بسبب محددات طاقة الانتاج والتخزين - أن يتبع الانتاج النمط ٢٠٪، ٢٥٪، ٣٠٪، ٢٥٪ لكل ربع على التوالي

وفي نهاية الربع الأول من سنة ١٩٩٣ ، قامت السيدة Dana بإعداد وإصدار التقرير المؤقت التالي لاصداره على نطاق عام :-

	المقدار	الوحدات
صافي المبيعات	٩٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	٥٤٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
مجمل الربح	٣٦٠٠٠٠	
مصروفات إدارية وبيعية	٤١٢٠٠٠	
خسارة التشغيل	(٥٢٥٠٠)	

خسارة حريق المخزون	(٢٦٢٥٠٠)
الخسارة قبل ضرائب الدخل	(٣١٥٠٠٠)
ضرائب الدخل المقدرة	—
صافي الخسارة	(٣١٥٠٠٠)
الخسارة لكل سهم عادي	(٣,١٥)

وفيما يلي بعض المعلومات الإضافية المتاحة عن الربع الأول الذي إكتمل لتوه ولكن لم تدرج بياناته في المعلومات العامة المنشورة :-

١ - بفرض أن خسارة حريق المخزن تستوفي شروط الخسارة غير العادية لأن المخزن له تكلفة غير مهلكة قدرها ٤٨٠٠٠٠ جنيه وتم تغطية مبلغ ٢١٧٥٠٠ من التأمين على المخزن. ولا يُتوقع حدوث مكاسب أو خسائر أخرى خلال هذا العام من أحداث أو صفقات مماثلة، كما أن شركة Love ليست لديها خسائر مماثلة في السنوات السابقة، وسوف تُستقطع الخسارة بأكملها كخسارة عادية لأغراض ضريبة الدخل.

٢ - تستخدم الشركة نظام تكلفة معيارية يتم فيه وضع المعايير عند مستويات يمكن تحقيقها سنوياً. وفي نهاية الربع الأول كان هناك تكاليف إضافية ثابتة بالمصنع غير محملة (إنحراف حجم) قدرها ٧٥٠٠٠ جنيه تمت معالجتها كأصل في نهاية هذا الربع. وقد بلغ الإنتاج خلال هذا الربع ٢٠٠٠٠٠ وحدة منها ١٠٠٠٠٠ وحدة مباعة.

٣ - تم إعداد موازنة المصروفات البيعية والادارية والعامة على أساس مصروفات ثابتة قدرها ١٣٥٠٠٠٠ جنيه عن السنة علاوة على مصروفات متغيرة لوحدة المبيعات قدرها ١,٧٥ جنيه

٤ - معدل ضريبة الدخل الفعال [الحقيقي] من المتوقع أن يبلغ ٤٠٪ من الأرباح قبل ضرائب الدخل عن عام ١٩٩٣. ولا توجد فروق دائمة بين الدخل المحاسبي قبل الضرائب والدخل الخاضع للضريبة.

٥ - تم حساب ربح السهم على أساس وجود ١٠٠٠٠٠ سهم. وهناك نوع واحد من الأسهم المصدرة ولا توجد ديون طويلة الأجل كما لا توجد خطط لحقوق إختيار أسهم.

المطلـــوب :

أ ـ دون الرجوع للحالة الخاصة السابقة، ماهي معايير الافصاح عن البيانات المالية المؤقتة (التقارير المالية المؤقتة المنشورة) للشركات ذات الإكتتاب العام؟ ولماذا؟.

ب ـ حدد أوجه القصور في شكل ومحتوى التقرير المؤقت لشركة Love دون الرجوع إلى المعلومات الإضافية.

جـ ـ في كل من بنود المعلومات الإضافية الخمسة، حدد المعالجة المفضلة لكل بند لأغراض إعداد التقارير المؤقتة مع ذكر سبب تفضيل هذه المعالجة.

(٥) في التقرير السنوي لشركة Steel تم التقرير عما يلي :ـ

«قامت الشركة بإجراء تحسينات ظاهرة على نظام تنقية الهواء عن طريق إتمام المرحلة الأولى من نظام ضخم للرقابة على تلوث الهواء، ومن المتوقع أن يتم إستكمال هذا النظام وتشغيله خلال هذا الربيع»

المطلـــوب :

أ ـ هل تعتقد أن الشركة يجب عليها أن تفصح عن معلومات من هذا النوع؟

ب ـ كيف يمكن للشركة أن تقيس أنشطتها المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية؟.

معجم المصطلحات
GLOSSARY

Absorption Costing	تحميل التكلفة الكلية
Accounting cycle	الدورة المحاسبية
Accounting Principles board	مجلس مبادىء المحاسبة
Accounts Payable ledger	أستاذ مساعد الدائنين
Accounts Receivable	حسابات المدينين
Accounts receivable ledger	أستاذ مساعد المدينين
Accrual basis Accounting	أساس الاستحقاق في المحاسبة
Accrued expenses	مصروفات مستحقة
Accrued Revenues	إيرادات مستحقة
Adjunct account	حساب مدعم
Adjusted truak balance	ميزان المراجعة المعدل
Adjusting entry	قيد التسوية
Allowance Method	طريقة المخصص
Amortization	الاستنفاد
Annuity	الدفعـــة
Annuity due	الدفعة المستحقة
APB operions	نشرات مجلس مبادىء المحاسبة
Assumptions	إفتراضـــات
Bank overdrafts	السحب على المكشوف
Bank Reconciliation	مذكرة تسوية البنك
Capital expenditure	نفقة رأسمالية
Capital lease	إستئجار رأسمالي
Capital Mantenance approach	دخل الحفاظ على رأس المال

Capitalization period	فترة الرسملة
Cash equivalent	المعادل للنقدية
Cimeliness	التوقيت المناسب
Closing entries	قيود الإقفال
Committee on Accounting Procedures	لجنة إجراءات المحاسبة
Comparability	القابلية للمقارنة
Comprehensive income	الدخل الشامل
Compound interst	الفائدة المركبة
Compound interest method	طريقة الفائدة المركبة
Conceptual Framework	الإطار الفكري
Conservatism	الحيطة والحذر
Consigned goods	بضاعة الأمانة
Consistency	الثبات
Constraints	قيود ومحددات
Contingent liabilities	إلتزامات مشروطة
Contra account	حساب مقابل
Control account	حساب مراقبة
Copyright	حق الطبع
Current Ratio	نسبة التداول
Decision usefulness	المنفعة للقرار
Declining balance method	طريقة القسط المتناقص
Deferred annuity	الدفعة المؤجلة
Deferred charges	أعباء مؤجلة
Depletion	النفاد
Deposits in transit	إيداعات بالطريق
Depreciation	الإهلاك
Direct write-off Method	طريقة التخفيض المباشر
Discounting	عملية الخصم
Discovery value	قيمة الإكتشاف

Double - entry accounting	محاسبة القيد المزدوج
Earned revenue	إيراد مكتسب
Earnings per share	ربح السهم
Economic entity assumption	فرض الوحدة الاقتصادية
Effective yield	العائد الفعال (الحقيقي)
Event	حدث
Expectation gap	فجوة التوقع
Factoring Receivable	خصم حسابات المدينين
Feedback value	قيمة التغذية العكسية
Financial Accounting Standards	مجلس معايير المحاسبة
Financial Flexibility	المرونة المالية
Financial reporting	عملية التقرير المالي
Financial statements	القوائم المالية
Franchise	إمتيازات
Full disclosure principle	مبدأ الافصاح الكامل
G A S B	مجلس معايير المحاسبة الحكومية
Gain contingencies	مكاسب مشروطة
General Journal	اليومية العامة
General ledger	الأستاذ العام
Going concern assumption	إفتراض الاستمرار
Goodwill	شهرة المحل
Gross profit method	طريقة مجمل الربح
Historical cost principle	مبدأ التكلفة التاريخية
Impairment	تآكل
Imputed interest Rate	معدل الفائدة المحتسب
Income Statement	قائمة الدخل
Intangible assets	أصول غير ملموسة
Intra period tax allocation	التوزيع الضريبي على مدار الفترة
Involuntary conversion	التحويل الإجباري

Lifo Liquidation	تصفية مخزون Lifo
Liquidating dividends	توزيعات تصفية
Lower of cost or market	التكلفة أو السوق أيهما أقل
Lump sum purchase	الشراء بمبلغ إجمالي
Matching principle	مبدأ المقابلة
Materiality	الأهمية النسبية
Markdowns	التخفيضات السعرية
Markup	الزيادة السعرية
Monetary unit assumption	إفتراض وحدة النقد
Neutrality	الحيـــاد
Net Realizable value	صافي القيمة القابلة للتحقق
Nominal accounts	الحسابات الإسمية
Non-interest-bearing notes	أوراق دفع لا تحمل فائدة
Nonmonetary assets	أصول غير نقدية
Nonreciprocal transfers	تحويلات غير متبادلة
Notes Receivable	أوراق القبض
Obsalescence	التقـــادم
Operating cycle	دورة التشغيل
Organization costs	تكاليف التنظيم (التأسيسي)
Patent	حق إختراع
Periodic inventory system	نظام الجرد الدوري
Periodicity assumption	إفتراض الدورية
Perpetual inventory system	نظام الجرد المستمر
Pledging Receivables	رهن حسابات القبض
Posting	الترحيل
Postretirement benefist	المنافع التالية للتقاعد
Predictive value	القيمة التنبؤية
Present value	القيمة الحالية
Prior period adjustment	تعديلات فترات سابقة

Property, plant, and equipment	العقارات والالات والمعدات (الأصول الثابتة)
Purchase commitments	إرتباطات الشراء
Qualitative characteristics	الخصائص النوعية
Real accounts	الحسابات الحقيقية
Realizable Revenue	إيراد قابل للتحقق
Realized Revenue	إيراد محقق
Relevance	الملاءمة
Reliability	المصداقية
Replacements	عمليات الإحلال
Representational Fathfulness	الصدق في العرض
Research and development costs	تكاليف البحث والتطوير
Reserve Recognition accounting	محاسبة الاعتراف بالاحتياطي
Restricted cash	نقدية مقيدة
Retail inventory method	طريقة مخزون التجزئة
Revenue expenditure	نفقة إيرادية
Revenue Recognition Principle	مبدأ الإعتراف بالإيراد
Reversing entries	القيود العكسية
Salvage value	قيمة النفاية
S E C	لجنة بورصات الأوراق المالية
Self-insurance	التأمين الذاتي
Statement of cash flows	قائمة التدفقات النقدية
Statement of Retained earnings	قائمة الأرباح المحتجزة
Stewardship Function	وظيفة المساءلة
Straight - Line Method	طريقة القسط الثابت
Subsequent events	الأحداث التالية للميزانية
Subsidiary ledger	دفتر أستاذ مساعد
Sum-of-the years- digits method	طريقة مجموع أرقام السنوات
Contingent liabilities	إلتزامات مشروطة

Trademark	علامة تجارية
Trade notes payable	أوراق دفع تجارية
Transfer with recourse	التحويل مع حق الإسترداد
Transfer without recourse	التحويل بدون حق الإسترداد
Time value of money	القيمة الزمنية للنقود
Unearned Revenue	إيراد غير مكتسب
Understandability	القابلية للفهم
Verifiability	إمكانية التحقق منها
Vested rights	حقوق مكتسبة
Warranty	الضمـــــان
Working capital	رأس المال العامل
Work sheet	مذكرة التسوية